

حواشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج

لعلامتين الفهامين والامامين القدوتين العلامة العارف بالله
الشيخ عبد الحميد الشرواني نزيل مكة المكرمة والامام المحقق
والعلامة المدقق الشيخ احمد بن قاسم العبادي على تحفة
المحتاج بشرح المنهاج تأليف الامام العالم العلامة
الأوحد الفهامة خاتمة المحققين شهاب الدين احمد
ابن حجر الهيتمي الشافعي نزيل مكة المشرفة
تعمد الله الجميع برحمته امين

﴿ الجزء الثاني ﴾

﴿ وبهامشه تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾

﴿ تنبيه ﴾ قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الحميد الشرواني
في أول كل صحيفة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل
صحيفة مفصلاً بينهما بجدول وجعلت التعقبة تابعة لحاشية الشرواني

﴿ رجعت وصححت على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء ﴾

بطلب من المكتبة الخيرية الكبرى بأول شارع محمد علي بمصر

لصاحب مصطفى محمد

مطبعة مصطفى محمد
بشارع الخيرية الكبرى بمصر

(باب صفة الصلاة)

أى كيفيتها المشتملة على فرض داخل فى ماهيتها ويسمى ركنا وخارج عنها ويسمى شرطاً وهو ما قارن كل معتبر سواء ومقارنة الطهر للستر مثلاً موجودة حالة الصلاة

(باب صفة الصلاة)

(قوله أى كيفيتها) تفسير الصفة بالكيفية تفسير مراد كإشارته إلى السنوى عش (قوله المشتملة الخ) فى التعبير عن الشرط الخارج بالاشتمال تسمح وكأنه أراد به مطلق المتعلق وذلك يستوى فيه الركن والشرط عش وقد يقال خروج الشرط بالنسبة إلى الصلاة والاشتمال عليه بالنسبة إلى كيفية الصلاة المعتبر فيها فلا تسمح (قوله وخارج الخ) الأولى (قوله وهو ما قارن الخ) عبارة المعنى والركن كالشرط فى أنه لا بد منه وفارقه بأن الشرط هو الذى يتقدم على الصلاة ويجب استمراره فيها كالطهر والستر وخرج بتعريف الشرط التروك كترك الكلام الكثير فليست بشرط كاصوبه فى المجموع بل مبطل للصلاة كقطع النية اهو كذا فى النهاية إلا قوله الذى إلى يستمر وقوله بل مبطل أى فبى موانع (قوله ما قارن الخ) فان قلت هذا لا يصح على الولا. الآتى فى الكلام على الترتيب انه شرط وأن المراد به عدم تطويل الركن القصير أو عدم

(باب صفة الصلاة)

(قوله صفة الصلاة) قال السيوطى فى فتاويه ليست هذه الاضافة بيانية لان الاضافة البيانية هى اضافة الشئ إلى مرادفه كسعيد كرزو بابه ولا تكون على تقدير حرف ولا هى من قسم المحضة عند الأكثرين بل هى إما غير محضة على رأى الفارسى وغيره أو واسطة بين المحضة وغيرها على رأى ابن مالك وصفة الشئ ليست من اضافة الشئ إلى مرادفه لان الصفة غير الموصوف والكيفية غير المكيف وهى على تقدير اللام وهى محضة فبين مقارن البيانية من هذه الوجوه الثلاثة اه وقوله لان الاضافة البيانية الخ بخالفه ما صرح به غير واحد كالعصام من ضبط البيانية بان يكون بين المتضابقين عموم من وجه وقوله كسعيد كرزو بابه بخالفه ما صرحوا به ان الاضافة فى ذلك من اضافة المسمى إلى الاسم (قوله وهو ما قارن الخ) فان قلت هذا لا يصح على الولا. الآتى فى الكلام على الترتيب انه شرط وان المراد به عدم تطويل الركن القصير أو عدم طول الفصل إذا سلم غير محله ناسياً أو عدم طول أو عدم معنى ركن إذا شك فى النية قلت العدم المذكور مقارن لما تراجز الصلاة فتأمل

فلا دخلًا فإلزامه وباتى له تعريف آخر لكن ذلك باعتبار رسمه الاظهر وهذا باعتبار عامته المقصودة منه وهى مقارنته لسائر معتبراتها
فكانه المقوم لها ومرفى الاستقبال أنه فى نحو القيام بالصدر ونحو السجود بمعظم البدن (٣) وعلى سنة وهى اما تجبر بالسجود

وتسمى بعضا لانها لما
تأكدت بالجبر اشبهت
البعض الحقيقى وهو
الاول او لا تجبر به وتسمى
هيئة وقد شبهت الصلاة
بالانسان فالركن كراسه
والشرط كحياته والبعض
كعضوه واهيئته كشره
(اركانها ثلاثة عشر) بناء
على ان الطمأنينة فى محالها
الاربعة صفة تابعة للركن
ويؤيده ما باتى فى بحث
التقدم والتأخر على الامام
وفى الروضة سبعة عشر بناء
على انها ركن مستقل
اى بالنسبة للحد للالحكم
فى نحو التقدم المذكور
فالحلف لفظي كذا اطبقوا
عليه وليس كذلك بل هو
معنوي اذ من الواضح انه
لوشك فى السجود فى طائفة
الاعتدال مثلا فان جعلناها
تابعة لم يؤثر شكها كالمو

طول الفصل اذا سلم فى غير محله ناسيا أو عدم طول أو عدم وضئ ركن إذا شك فى التبة قلت العدم المذكور
مقارن لسائر اجزاء الصلاة فتأمله بالطف سم (قوله فلا ترد) اى الطهارة على جمع تعريف الشرط (قوله
وباتى الخ) اى فى الباب الاتى (قوله باعتبار رسمه الاظهر) اى فى جميع افراد الشرط و (قوله وهذا باعتبار
خاصيته الخ) اى الخفية بالنسبة لبعض الافراد كالو لا فلا. فلذا كان الرسم الاتى اظهر من هذا الركن به يندفع
ما فى سم (قوله وسرى الاستقبال) جواب عما يقال ان تعريف الشرط بما ذكر لا يشمل الاستقبال لانه إنما
يعتبر فى القيام والقعود دون غيرهما (قوله وهى اما) لاحالة اليه (قوله الاول) اى الركن (قوله وقد شبهت
الخ) هذه حكمة لتقسيم ما تشتمل عليه الصلاة الى الاقسام الاربع المذكورة عش (قوله بناء) الى قوله كذا
اطبقوا فى المعنى الى قوله فان قلت فما وجه الحذف النهاية (قوله فى محالها الاربع) وهى الركن وكروى الاعتدال
والسجود والجلوس بين السجدين (قوله يؤثر شكك) لك منع هذه الملازمة لان الطمأنينة مع كونهما صفة
تابعة للركن شرط فى الاعتداله فالتشكك فيها شك فى الاتيان بالركن على الوجه المعتد به فجاز ان يؤثر بل هذا
هو الاوفق بكلامهم سم ويأتى عن النهاية وشيخنا ما يوافقهم الفرق بينه وبين التشكك فى بعض حروف
الفاتحة بغير ما باتى فى الشارح (قوله فان قلت الخ) عبارة النهاية ووردت تأثير شكك فيها وان جعلناها تابعة
فلا بد من تدارك على كل حال وفرق بينهما وبين التشكك فى بعض حروف الفاتحة بعد فراغها منها بانهم
اغتنفروا ذلك فيها الكثرة حرر وفها وغلبة الشك فيها اه زاد شيخنا فالحق ان الخلاف لفظي كما انحط عليه
كلام الرملى وابن حجر اه (قوله هو الثانى) اى لزوم العود سم (قوله قلت فيبطل الخ) البطان
منوع لانه لم يقل للالحكم مطلقا بل قيده بقوله فى نحو الخ وهو لا يشمل مسئلة الشك لخروجه عن مقتضى
الاستقلال لمعنى مفقود فيها وبغير عدم وقوع ذلك القيد فى كلام القائل ما ذكر بل هو زيادة من
الشارح فيمكن حل كلامه عليه فابن البطان فتأمله سم وقد يقال لو اى الكلام على اطلاقه لا بطلان
ايضا لان فى مسئلة الشك اعطى غير المستقل حكما حكم المستقل حكما لمعنى اقتضاه بصرى وقول سم عن
مقتضى الاستقلال لعل صوابه عن مقتضى عدم الاستقلال (قوله فيبطل قول من قال الخ) انما يبطل ان
صرحوا بتفريع الثانى على الاستقلال فقط سم (قوله فى مسئلتنا) اى مسئلة الشك (قوله بان قاعدة
البناء على اليقين الخ) اى وطرح المشكوك فيه (قوله بخلاف التقدم والتأخر الخ) يعنى واغتنفروا

باطلف (قوله باعتبار رسمه) تأمل دعوى الرسمية ومقابلة الخاصة الرسم مع ان التعريف بالخاصة من قبيل
الرسم (قوله يؤثر شكك) لك منع هذه الملازمة لان الطمأنينة مع كونهما صفة تابعة للركن شرط فى الاعتداله
فالتشكك فيها شك فى الاتيان بالركن على الوجه المعتد به فجاز ان يؤثر بل هذا هو الاوفق بكلامهم واما الاستدلاله
بالقياس على التشكك فى بعض حروف الفاتحة فيرد عليه انه جعل الجامع التابعة كما يصرح به صنيعة حيث
جعلها على القول بالتبعية ملحقة ببعض حروف الفاتحة وعلى القول بالاستقلال ماحقة باصل الفاتحة ولا نسلم
ان بعض حروف الفاتحة تابع والفرق انها صفة للركن والصفة تابعة للوصف وبه بعض الحروف ليس صفة
للفاتحة ولا لباقيها بل جزء منها والجزء ليس تابعا للكل لان التبعية توجب تقدم المتبوع وعلو بالرتبة والفاتحة
غير متقدمة ولا بالرتبة على بعض حروفها على انه يجوز ان يكون اغتنفار الشك فى بعض حروف الفاتحة بعد
الفراغ غرضها بالفاتحة وما فى معناها الكثرة عروض الشك فى ذلك فلا يلزم ان يلحق بها غيرهما ليس فى
معناها فتأمل مع ذلك الموضوع فى هذه الملازمة كما اقتضاه عبارته وعلى هذا امكن صحة قولهم ان الحلف
لفظي فلي تأمل (قوله هو الثانى) ينبنى ان يكون المراد بالثانى لزوم العود ويحتمل ان المراد به انما اذا قلنا انها
مقصودة لزوم العود ذلك فى هذا نظر لان الظاهر انه لم يقع فى كلامهم على هذا الوجه ولا يجوز ان المراد به مجرد
انها مقصودة لا يترتب على ذلك قوله فيبطل الخ (قوله قلت فيبطل الخ) قلت البطان ممنوع لانه لم يقل

مستقلة فى مسئلتنا وتابعة فى التقدم والتأخر قلت بوجه ذلك بأن قاعدة البناء على اليقين فى الصلاة توجب التسوية بين التابع
والمقصود بخلاف التقدم والتأخر فانها منوطان بالامور الحسية التى يظهر بها خش الخافة والطمأنينة ليست كذلك فتأمل

فیهما ترک العمل بموجب تلك القاعدة لأنهما الخ (قوله) وبُفرق بينهما الخ) تقدم عن النهاية فرق آخر (قوله) فلا اصل الخ) قد يقال هو محل تأمل لأنه حيث فرض تبعيته للاعتدال فهو اصل لها وقد يتقن الاثبات به والاصل مضى على الصحة ای بان یؤتی به مع جمیع متعلقاته فتأمل وقد بفرق بان حروف الفاتحة بعض حقیق للقرأة المتیقنة والطمانیة معارفة للاعتدال وان كانت تابعة لذهو العود إلى القيام بعد الركوع وهی استمرار الاعضاء فلا یزوم من استیعاب ذاك لتابعه استیعاب هذا فتأمل بصری وفي سیم نظیر استسكانه بلا جواب (قوله) وقد صار الخ) جواب عما رد على حصر الارکان فی الثلاثة عشر (قوله) شرط الخ) ای لا رکن (قوله) والخلاف فيه) ای فی أنه هل هو رکن او شرط کدی (قوله) قيل) إلى المنى فی النهاية لا قوله فان قلت إلى واما جعله (قوله) اربعة عشر) ای بناء على ان الطمانیة فی حالها الاربعة صفة تابعة و(قوله) واثنیة عشر) ای بناء على انهار کمن مستقل (قوله) الشرط ثم غیره هنا) هذا بتقدير تسلیمه لا يدفع السؤال سم (قوله) واما جعله الخ) قد يقال ان کان اعتباره لتکون تابعة فی الوجود الخارجی فلا وجود لهافیه استقلالاً ولا اتباعاً او فی الوجود الذهنی فتعقلها لا يتوقف على تعقله بصری ولك منع قوله ولا تبعاً بان المراد من الوجود بالتبع وجود بعض الاجزاء فی الخارج ای الفاعل (قوله) لا وجود لها فی الخارج) رده الشهاب سم بان ماهیة الصوم الامساک المخصوص بمعنى کف النفس على الوجه المخصوص وهو فعل موجود کاصر حوا به فی الاصول انتهى واول الظاهر ان المراد هنا صورة الصلاة تشاهد بخلاف صورة الصوم شیدی (قوله) وقد جارحاً) ای عن القوی المدرک من ثم كانت القرأة فيها مسموعة والافعال مشاهدة ع ش (قوله) لما مر) إلى المنى فی النهاية (قوله) لما مر) ای من قوله صلى الله علیه وسلم إنما الاعمال بالنیات وانها واجبة فی بعض الصلاة هو اولها فی جمیعها فكانت رکناً کالتکبیر والركوع واجمعت الامة على اعتبار النیة فی الصلاة وابدائها لان الصلاة لا تنقذ الا بها معنى ونهاية (قوله) وهو جارح عنه) ای وقصد الفعل خارج عن ذلك الفعل (قوله) ويجاب بأنه الخ) قد يقال غایة ما یستلزم هذان ان تكون مقارنة لاول الصلاة فی الوجود هو لا ینافی خروجهما عن حقيقة الصلاة لا هنا قصد فعل الصلاة وقصد فعل الشیء خارج عن حقيقة ذلك الشیء بدیهة بصری عبارة سم فیه نظر ظاهر لان تبین دخوله فيها من اوله لا ینافی خروج القصد کیف وخروج القصد عن المقصود ضروری فتأمل نعم يمكن دفع هذا القیل بأناسنا أن القصد خارج عن ماهیة المقصود لکن مسمى الصلاة شرعاً مجموع القصد والمقصود فیکون داخلًا فی ماهیة الصلاة مع کونه خارجاً عن المقصود فلیتأمل اه (قوله) وفائدة الخلاف الخ) قاله ابن شبة وجزم به فی المغنی ونقله شیخنا فی النهاية ثم قال والوجه عدم محبتها مطلقاً انتهى بصری ای شواذ قبل هی شرط اورکن ع ش (قوله) لو افتتحها) ای النیة و(قوله) فزال) ای المقصد (قوله) ضرع علیهما) ای على قولی الشرط والركن

للا حکم مطلقاً بل قیده بقوله فی نحو الخ هو لا یشمل مسئلة الشک لخروجه عن مقتضى الاستقلال المعنى مفقود فيها وبتقدير عدم وقوع ذلك القید فی کلام القائل ما ذکر بل هو زیادة من الشارح فیمکن حمل کلامه علیه فان الطلآن قائله (قوله) لیبطل) إنما یبطل ان صرحوا بتبریع الثاني على الاستقلال فقط (قوله) وهنا شک فی اصل الطمانیة) رد على هذا الفرق انه جعل الطمانیة فیما سبق نظیر بعض حروف الفاتحة فیکون مجموعها مع الرکن نظیر مجموع الفاتحة وعلى هذا یقال ایضاً انه یقن اصل الرکن والاصل مضى على الصحة فان نظر لها وحدها الزم مثله فی المشکوک فيه من الفاتحة فتأمل (قوله) غیره هنا) هذا بتقديره لا يدفع السؤال فتأمل (قوله) لا وجود لها فی الخارج) هذا غیر صحیح [اذ به بحث ظاهر لان ماهیة الصوم الامساک المخصوص بمعنى کف النفس على الوجه المخصوص والكف المذكور فعل کاصر حوا به فی الاصول موجود فی الخارج کاصر حوا به ایضاً فیه حيث قالوا ان الفعل المكلف به الفعل بمعنى الحاصل بالمصدر وثلوه بالهیئة المسماة بالصلاة بالامساک عن الفطرات لا بمعنى إيقاع ذلك لانه امر اعتباری لا وجود له فی الخارج وعن صرح بذلك الکمال فی حاشيته على جمیع الجوامع وشرحه فی الکلام على تعریف الحکم (قوله) ويجاب الخ) فیه نظر ظاهر لان تبین دخوله فيها

حروف الفاتحة بانه ثم یقن اصل القرأة والاصل مضى على الصحة وهنا شک فی اصل الطمانیة فلا أصل یستند الیه وفقد صار شرط للاعتدال بالرکن والاولا بآتی بیانه والخلاف فيه فی الثالث عشر قيل وبقیاس عدد الفاعل رکناً فی نحو الصوم والبیع تكون الجملة اربعة أو ثمانية عشر اه وقد یجاب بأن جعل الفاعل رکناً فی البیع خلاف التحقیق فلم یظرو والیه هنا فان قلت قیاس عده شرطاً ثم عده شرطاً هنا ولم یقولوا به قلت الشرط ثم غیره هنا کما هو واضح واما جعله رکناً فی الصوم فهو لان ماهیته لا وجود لها فی الخارج وإنما تعقل بتعقل الفاعل فجعل رکناً لتکون تابعة له بخلاف نحو الصلاة توجد خارجاً فلم یحتاج للنظر لفاعلهما أحدها (النیة) لما مر فی الوضوء وقیل انها شرط لانها قصد الفعل وهو خارج عنه ويجاب بانه ینام التکبیر یتبیین دخوله فیها من أوله قبل وفائدة الخلاف أنه لو افتتحها مع مقارنة مفسد کخبث فزال قبل تمامها لم تصح على الرکنیة بخلاف الشرطیة وفیه نظر لانه ان أريد بافتتاحها ما یسبق تکبیره الاحرام فهو غیر رکن ولا شرط أو ما یقارنها ضرع علیهما

(قوله لمقارنته) أى المفسد (قوله لبعض التكبيرة) أى وهو ركن بالاتفاق فيشترط فيه توفر الشروط وانتفاء الموانع رشدي قول المتن (فرضا) أى ولو نذر أو قضاء أو كفاية بما هو معنى (قوله من حيث) إلى قوله بل في المعنى الأول فلا الأولى وإلى قوله ونظيره في النهاية لا ما ذكر (قوله من حيث) كونه صلاة أى لا من حيث كونه فرضا بدليل ما يأتي سمى أى من قول المصنف والاصح وجوب الخ (قوله ليشتم) الأولى التانيث كما في النهاية والمعنى وغيرهما عبارة شيخنا وإنما اشترط قصد فعلها ليشتم عن سائر الأفعال (قوله عن بقية الأفعال) أى التي لا تحتاج إلى نية أو لنية غير الصلاة قليوبى (قوله فلا يكفي احضارها) أى الصلاة ولا يخفى أن معنى الصلاة هو الحصول بالمصدر لأنه الموجود المكلف به كما بين في شرح جمع الجوامع وحواشيهم إلى الكلام على تعريف الحكم فقوله مع الغفلة عن خصوص الفعل يتعين أن يراد بالفعل هنا المعنى

المصدرى فيشكل قوله لأنه يلزم أن يكون المطلوب غير المكلف به وأيضا فليس المحذور مجرد الغفلة عن خصوص الفعل إذا مجرد احضاره في الذهن لا يكفي إذا حضره في الذهن تصوره وهو غير كاف فكان ينبغي أن يقول فلا يكفي احضارها في الذهن بل لا بد من قصد إيجادها سمى (قوله وهى) أى الصلاة (هنا) أى في النية لا في نحو قولك الصلاة واجبه والصلاة قول الوفاة فالمراد بها ما يشمل النية حتى (قوله والارز التسلسل) عبارة المعنى لا بما لا تنزى للزوم التسلسل في ذلك اه وعبارة النهاية لا هنا لا تنزى ولا لتعاقبت بنفسها أو افترقت إلى نية أخرى اه (قوله ورودا صل السؤال) أى على كونها ركنا بأنها لو كانت داخلة في الصلاة لافتقرت إلى نية أخرى في تسلسل (قوله لجواز تعلقها بنفسها الخ) أى فلا يحتاج لنية أخرى ليلزم التسلسل سمى (قوله لا يحتاج لنية بخصوصه الخ) ولقائل أن يقول هذا لا يمنع ورودا صل السؤال لأن حاصله أن الواجب تعلق النية بالأجزاء حتى النية على وجه الإجمال لا على وجه الخصوص فتكون النية منوبة على الإجمال فيتوجه أنه يحتاج لنية نيتها أيضا على الإجمال في تسلسل وما قوله لا يقتضي تعلقها بكل فرد الخ فنهائه على الخصوص لا مطلقا والألزام أن بعض أركان الصلاة غير مقصود لإجمال ولا تفصيلا وهو باطل مستلزم التحكم سمى (قوله وتعلقها بالمجموع الخ) لا يخفى أن تعلق الشيء بالمجموع من حيث هو مجموع لا يستلزم التعلق بكل فرد غير أن هذا لا يجدى فيما نحن فيه لأن المجموع عبارة عن الأجزاء المتألف منها مع الهيئة الاجتماعية فالنية أن كانت خارجة عن الأجزاء المتألف منها وعن الهيئة المذكورة ثبت المدعى وهو كون النية شرطاً وأن كانت داخلة استلزم اعتبارها سريين وهو ظاهر الفساد ولو سلم صحته فليس متأنفاً للمدعى المشار إليه إذ الكلام في الأولى وهذا التقدير فيه تسليم لشرطيتها فالحق ما قاله حجة الإسلام أنها

من أوله لا ينافى خروج قصد كيف وخروج القصد عن المقصود ضرورى فنامله وكأنه توهم أن المراد بكونه خارج الماهية عند هذا القائل أنه يوجد قبل وجودها فينبى أن التمام يتبين الدخول من الأول فلا يكون القصد قبلياً وليس كذلك وإنما المراد به أنه ليس تماماً ولا جزاء ضرورية إن قصد الشيء لا يكون ذلك الشيء ولا جزاء فتدبر فإنه ظاهر نعم يمكن دفع هذا القيل بأننا سلم أن القصد خارج عن ماهية المقصود ولكن معنى الصلاة شرعاً بمجموع القصد والمقصود فيكون داخل في ماهية الصلاة مع كونه خارجاً عن المقصود فعلياً مل (قوله من حيث كونه صلاة) أى لا من حيث كونه فرضاً بدليل ما يأتي (قوله فلا يكفي احضارها) أى الصلاة في الذهن ولا يخفى أن معنى الصلاة هو الحصول بالمصدر لأنه الموجود المكلف به كما بين في شرح جمع الجوامع وحواشيهم إلى الكلام على تعريف الحكم فقوله مع الغفلة عن خصوص الفعل يتعين أن يراد بالفعل هنا المعنى المصدرى فيشكل قوله لأنه أى الفعل المطلوب لأنه يلزم أن يكون المطلوب غير المكلف به وأيضا فليس المحذور مجرد الغفلة عن خصوص الفعل إذا مجرد احضاره في الذهن لا يكفي إذا حضره في الذهن تصوره وهو غير كاف فكان ينبغي أن يقول فلا يكفي احضارها في الذهن بل لا بد من قصد إيجادها فعلياً مل (قوله بل ومعها الخ) هذا مختصر من شرح البهجة ولنا فيه بحث ظاهر بهامش نسخته أنه (قوله لجواز تعلقها بنفسها أيضاً) أى فلا يحتاج لنية أخرى ليلزم التسلسل (قوله لا يحتاج لنية بخصوصه ففى كذلك) حاصل هذا كآثر أن الواجب تعلق النية بالأجزاء حتى النية على وجه الإجمال لا على وجه

لمقارنته لبعض التكبيرة
(فإن صلى فرضاً) أى أراد
صلاته (ووجب قصد
فعله) من حيث كونه صلاة
ليتميز عن بقية الأفعال فلا
يكفي احضارها في الذهن
مع الغفلة عن خصوص
الفعل لأنه المطلوب وهى
هنا ما عدا النية والألزام
التسلسل بل ومعها لجواز
تعلقها بنفسها أيضاً كما علم
يتعلق بغيره مع نفسه ونظيره
الشاة من أربعة فأنها
تركي نفسها وغيرها على
أن لك أن تمتنع ورودا صل
السؤال بأن كل ركن غيرها
لا يحتاج لنية بخصوصه
ففى كذلك وتعلقها
بالمجموع من حيث هو مجموع
لا يقتضي تعلقها

بالشروط أشبهه وكان وجهه قولاً أشبهه وعدم جزمه بشرطتها بخلاف البقية الشرطية كون مقارنتها لجميع
الافعال حكيدة لا حقيقية كما هو واضح فليتأمل وليحرر بصرى (قوله بكل فرد فرد من اجزائه) أى
بخصوصه سم (قوله من نظير) إلى قوله انتهى إلى المعنى (قوله قيل (قوله من نظير أو غيره الخ) ويظهر كما
يحتج بعضهم أنه يكفى في الصبح صلاة الغداة وصلاة الفجر لصدقها عليها وفي اجزائية صلاحيتها بوقب في اذنانها
أو بقت لغيرها ابدان نية الصبح تردو الازوجه الاجزاء ويظهر ان نية صلاة ليس الا برادها عند توفر شروطه
مغنية عن نية الظهر ولم رافيه شيئاً اه نهاية رقولها وفي اجزائية الخ نقل المعنى التردد الماذ كور عن العباب
ثم قال وينبغي الاكتفاء اه وقولها ويظهر الخ متجه نعم تفيد بقوله عند الخ محل نامل لانه امان يكون المراد
به ملا حظته عند النية ولا معنى له لان السن مغنى عنه اذ لا يكون إلا عند توفرها مع عدم توقف تميزها عن غيرها
على ذكره واما ان يكون المراد به تقييد الحكم أى انما يكتفى بهذه النية عند توفر الشروط ولا وجه له ايضاً اذ
الفرض التمييز وهو حاصل بما ذكر مطلقاً فليتأمل بصرى اقول حل جع ش بلام النهاية على الاول ثم ذكر عنه
مر في هامش قوله مر عن نية الظهر مانصه أى وإن كان في قطر لا يسن الا براديه اه (قوله لتمييز) أى
ما قصد فعله (عن غيره) أى عن سائر الصلوات (قوله فلا تكتفى بنية فرض الوقت) ولورأى الامام بصلى العصر
فقطه يصلى الظهر فنوى ظهر الوقت لم يصح لان الوقت ليس رقت الظهر او ظهر اليوم صح لانه ظهر يومه
شرح بافضل (قوله قيل الخ) وافقه المعنى عبارته ولو عبر بقوله قصد فعلها تعيينها لكان اولى واستغنى عما
قدرته تبعاً للشارح فالمراد قصد فعل الفرض من حيث كونه صلاة لا من حيث كونه فرضاً ولا لتضمن قصد
الفرضية فان من قصد فعل الفرض فقد قصد الفرضية بلا شك فلا يحسن بعد ذلك قوله ولا يصح الخ لانه بمعنى
الاول اه (قوله فعلها الخ) أى باعادة الضمير للصلاة (قوله من إعادة الضمير) أى الذى في المان (قوله
بمعناه) أى بمعنى قوله وجب قصد فعله (قوله وليس بسيد الخ) لا يخفى ان حاصل هذا الرد تصحيح العبارة
ودفع التكرار بتأويلها وبيان قربته وهذا لما يدفع الاعتراض لو ادعى المعارض فساد العبارة بقرينة
كذلك بل انما ادعى اولو بغيرها ولا يناقيه قوله لانه يلزم الخ لان معناه ان ذلك يلزم بحسب ظاهر العبارة ولا
يخفى ان ما يستغنى عن التاويل والقرينة اولى بما يحتاجهم ماسم (قوله اذ تخير تعيينه بجمع للفعل) لا يصح
لرجاءه لانه لا يضرب من التأويل اذ التعيين في متعلق الفعل مع ما فيه من التثنية فلا إلى رجاءه الفرض
فامل بصرى أى من حيث ذاته لا صفته (قوله كما قرره) أى في حل المتن (قوله على انه لو رجع الخ) يرد
عليه ان عبارة المعارض التى حكاها ليس فيها استدلال باستلزام قصد المضاف للفرض لقصد الفرض
بخصوصه حتى يرد عليه منع الاستلزام بل حاصل كلامه ان ظاهر العبارة يفيد قصد الفرضية لان الاخبار
بوجوب المقيد بشئ لا يفهم منه إلا وجوبه مع قيده على انه لو لم يستدل به بذلك لم يرد عليه المنع اذ لم يدع
استلزاماً مطلقاً بل ظاهراً بحسب ظاهر العبارة ولا شك فيه ولم يرد بضاعى التسليم انه يلزم الاكتفاء بالوازم
ولما رددوا لو اريد بالاستلزام انه إذا تحقق قصد الفعل تحقق قصد الفرض في ضمنه من غير قصد به بالفعل
بخصوصه وليس كذلك بل المراد اذا تحقق قصد الفعل تحقق قصد الفرض بخصوصه استقلاً لا في ضمنه ولا

بكل فرد فرد من اجزائه
(و) وجب (تعيينه) من
ظهر أو غيره لتمييز عن
غيره فلا يكتفى بنية فرض
الوقت قيل الا صوب فعلها
وتعيينها لانه يلزم من
إعادة الضمير على فرضا
الغا قوله ولا يصح وجوب
نية الفرضية لانه بمعناه اه
وليس بسديد اذ ضمير
تعيينه يرجع للفعل كما هو
واضح وضمير فعله يرجع
له من حيث كونه صلاة كما
قرره وقربته وقوله
والاصح الخ فلم يلزم ما ذكر
أصلاً على انه لو رجع ضمير فعله

الخصوص بأن قصد الجملة المستدخلة لتلك الاجزاء او لقائل أن يقول هذا لا يمتنع ورود أصل السؤال لأن
حاصل هذا ان النية متويزة على الاجمال فيتوجه انه يحتاج لنية تثبتتها ايضاً على الاجمال وهكذا في تسلسل
فتمامه لطابق واما قوله لا يقتضى تعلّقها بكل فرد الخ فمعناه على الخصوص لا مطلقاً والازم ان بعض اركان
الصلاة غير مقصود لا اجمالاً ولا تفصيلاً وهو باطل مستلزم للتحكم فان قلت بل يجوز ان يراد مطلقاً ويكون
اشاراً إلى عدم وجوب التعلّق بالنية قلت ويرجع للجواب الاول ان المراد هنا ما عدا النية فان قلت لا يرجع له
لان المراد على الاول التعلّق تفصيلاً وعلى هذا التعلّق اجمالاً قلت لا نسلم ان المراد على الاول التعلّق التفصيلي
بدليل تصرّحهم بعد ذلك بانه لا يجب فيه شئ من الاركان على التفصيل (قوله من اجزائه) أى فصوصه
(قوله لانه يلزم) أى بالنظر لظاهر المعنى حيث تدور التاويل (قوله وليس بسديد) لا يخفى ان حاصل هذا الرد

شبهة في أجزاها ذلك وكأنه توهم أن المراد الأول فتدبر سم (قوله الفرض) أي منع قطع النظر عن الحيثية السابقة وغيرها كحيثية الفرضية حتى يصح قوله لم يلزم إلخ بصري (قوله فالتية لا يكتفى إلخ) بما يقضى منه العجب إذ ما نحن فيه ليس من مقولة التية بل ذكر مسألة متعلقة بالتية وشتان ما بينهما وكون الدلالة الالتزامية لا يكتفى بها فيما نحن فيه غريب نعم بناء على التسليم المذكور يمكن الاعتذار عن المصنف رحمه الله تعالى بأن في ذكره ثانياً لتصرُّحاً بما علم التزاماً وهو مستحسن مع أنه هنا من نكتة زائدة وهي الإشارة إلى الخلاف المذكور فأنمله حتى تأمله بصري (قوله في مكتوبة) إلى قوله لنحكي في النهاية والمغني إلا قوله كاصلى إلى ذلك وما تليه عليه (قوله ونذر) وتكنية النذر في المنذور عن نية الفرضية كما قاله في الذخائر (قاعدة) العبادات المشروطة فيها التية في وجوب التعرض للفرضية خمسة أقسام الأول يشترط بلا خلاف كإزاحة كذا في الدمى وليس كذلك لأن نية الفرضية في المال ليست بشرط لأن الزكاة لا تقع إلا فرضاً الثاني عكسه الحج والعمرة الثالث يشترط على الأصح كالصلاة الرابع عكسه كصوم رمضان على ما في المجموع من عدم اشتراط الخامس عبادة لا يكتفى فيها بذلك بل يضروهي التيمم فإنه إذا نوى فرضه لم يكف معنى ونهاية وقوله من لم يكف أي ما لم يرضه للصلاة عش ومثل الكردي الأول نقلا عن السيوطي بالكسفات (قوله كاصلى فرض الظهر) والأقرب أنه يكتفى أصلي الظهر الواجب والمتعين لترادف الفرض والواجب ولأن معنى التعين أنه مخاطب به بخصوصه بحيث لا يسقط بفعل غيره وهذا عن الفرض عش (قوله) لتتمين أي الصلاة المفروضة (قوله عن النفل) أي اشتباه بالنفل مع اعتبار التعين سم عبارة البصري قد يقال إن كان المراد به ما عدا المعادة فقد حصل التيزيز بالتعين أوهى فلا يحصل بالفرضية التيزيز بناء على اشتراطها فيها أه وفي الجبري عن الحلبي وعش ما حاصله أن المراد بالنفل هنا المعادة وصلاة الصبي إذا كان التأويل بالغار غير بعيد والفرض من نية الفرضية أحد أمرين إما التيزيز كما مر وإما بيان الحقيقة في الأصل كافي المعادة وصلاة الصبي فينوي كل منهما بالفرض بيان الحقيقة الأصلية أو يطلق فلورادانه فرض عليه بطاوت وهذا الدفع الاعتراض بأنه كيف يعمل اشتراط تعرض الفرضية بالتيزيز عن النفل مع أنه حاصل بالتعين أه أي والفرض المعتبر في غير المعادة وصلاة الصبي غير المعتبر فيما يفصل بذلك التيزيز ويؤيد ذلك قول النهاية والمغني وإنما وجبت نية الفرضية مع ما ذكرنا من قصد الفعل والتعين الصادق بالصلاة

تصحيح العبارة قد دفع التشكيك وأباهما وبيان قرينة على التأويل وهذا إنما يدفع الاعتراض لو ادعى المعتارض فساد العبارة وليس كذلك بل إنما ادعى أولوية غيرها ولا ينافيه قوله لأنه يلزم إلخ لأن معناه أن ذلك يلزم بحسب ظاهر العبارة ولا يخفى أن ما يستغنى عن التأويل والقرينة أولى بما يحتاجهما وقوله على أنه لو زجع الخ تردد عليه أن عبارة المعتارض التي حكاه ليس فيها استدلال باستلزام قصد المضاف للفرض لقصد الفرض بخصوصه حتى يرد عليه منع الاستلزام وأنه على التسليم يلزم الاكتفاء في التية باللازم بل حاصل كلامه أن ظاهر عبارة المصنف تفيد قصد الفرضية لأنه أخبر بوجوب قصد الفعل المقيد بضافته للفرض والأخبار بوجوب المقيد بشئ لا يفهم منه إلا وجوبه مع قده لا يقال تمنع أن حاصل كلامه ذلك لأنه ظاهر عبارة ته ولو لم يكتفي في ورود الاعتراض دعوى أن مراده ذلك ويجرد المناقشة في العبارة لا تغني عن أنه لو سلم استدلاله بالاستلزام المذكور لم يرد عليه منع الاستلزام إذ لم يدع استلزاماً قطعياً بل ظنياً بحسب ظاهر العبارة ولا شك فيه ولم يرد أيضاً على التسليم أنه يلزم الاكتفاء باللازم وإنما يرد لو أراد بالاستلزام أنه إذا تحقق قصد الفعل تحقق قصد الفرض في ضمنه من غير قصده بالفعل بخصوصه وليس كذلك بل المراد أنه إذا تحقق قصد الفعل تحقق قصد الفرض بخصوصه استقلالاً لا في ضمنه ولا شبهة في أجزاها ذلك وكأنه توهم أن المراد الأول فتدبر (قوله) قصد الفرض بخصوصه) تصرُّح بأن الذي ادعى لزومه قصد الفرض بخصوصه ولا شبهة في أجزاها ذلك وإن جعل لازماً ما كيف يصح قوله بقرينة الخ (قوله لا يكتفى فيها باللازم) يرد عليه أنه جعل هذا اللازم قصد الفرض بخصوصه ولا شبهة لعائل في أجزاها ذلك (قوله ليتمين) أي اشتباه الفرض بالنفل مع اعتبار التعين

للفرض لم يلزم ذلك أيضاً
إذ لا يلزم من قصد المضاف
للفرض الذي هو الفعل
قصد الفرض بخصوصه
وبتسليمه فالتية لا يكتفى
فيها باللازم (تنبيه)
لأننا في اعتبار التعين هنا
ما يأتي أنه قد ينوي القصر
ويتم والجمعة ويصلي الظهر
لأن ما هنا باعتبار الذات
وصلاته غير مانوه ثم
باعتبار عارض اقتضاه
(والأصح وجوب نية
الفرضية) في مكتوبة ونذر
وصلاة جنازة كاصلى
فرض الظهر مثلاً أو
الظهر فرضاً والأولى أولى
للخلاف في أجزاء الثانية
نظراً إلى أن الظهر اسم
لزمان وذلك ليتبين
عن النفل

ومعاده على ما يأتي فيها
 لنحاكي الأصلية ومنه
 يؤخذ اعتاد ما في الروضة
 وأصلها من وجوب نية
 الفرضية على الصبي لنحاكي
 الفرض أصالة وبؤيده
 وجوب القيام عليه ولو
 نظروا لكونها نفلا في
 حقه لموجوبه فتصويب
 الاستوى وغيره تصويب
 المجموع وغيره عدم
 وجوبها عليه لذلك برد
 بما ذكرته فان قلت لم
 اختلف المرجحون في
 وجوب نية الفرضية في
 المعادة وصلاة الصبي ولم
 يختلفوا في وجوب القيام
 فيها قلت لأن القصد
 المحاكاة يهي بالقيام حتى
 ظاهر وبالنسبة قلبي خفي
 والمحاكاة إنما تظهر بالاول
 فوجب دون الثاني فلم يجز
 على قول (دون الاضافة
 الى الله تعالى) فلا يجزى أى
 استحضرها في الذهن لأنها
 لا تكون أى باعتبار الواقع
 الا له فاندفع ما نيل في
 تصور هذا اشكال لأن
 فعل الفرضية لا يكون الا
 لله فلا ينفك قصد الفرضية
 عن نية الاضافة الى الله
 تعالى اه فدعوى عدم
 الانفكاك المذكور ليست
 في محلها لكنها تسن
 خروجها من خلاف من

المعادة لتتضمن نية الفرض للصلاة الأصلية اه (قوله ومعاده) عطف على مكتوبة (قوله على ما يأتي) أى
 في صلاة الجماعة (قوله ومنه يؤخذ الخ) أى من قوله لنحاكي الأصلية (قوله اعتاد ما في الروضة الخ) اعتمده
 الشارح في غير هذا الكتاب ايضا وشيخ الاسلام زكروا الشهاب الرملى كرى (قوله لنحاكي) أى
 صلاة الصبي (قوله لموجوبه) قد منع هذه الملازمة بأن هذا النقل ليس بكمية النوافل لأنه في ذاته فرض
 وضع على الفرضية ولما شرع للصبي ليتمرن وبالله إذا بلغ ناسب وجوب القيام ليتمرن عليه وبالله ونية
 الفرضية نية خلاف الواقع سم (قوله فتصويب الاستوى الخ) اعتمده النهاية والمغنى والزبائدي وغيرهم
 من المتأخرين عبارة شيخنا البجيرى ولا يجزى نية الفرضية في صلاة الصبي على المعتد لان صلاته تقع
 نفلا فكيف ينوب الفرضية وفارقت المعادة بأن صلاته تقع نفلا اتفاقا بخلاف المعادة ففيها خلاف إذ
 قبل ان فرضه الثانية وقبل بحسب الله ما يشاء منهم ما وان كان الاصح ان فرضه الاول اه (قوله تصويب
 المجموع الخ) توهم بعضهم ان قياس تصويب المجموع عدم وجوب نية الفرضية في الجمعة على من لا يجزى
 عليه كالعبد والمرأة وهذا قياس فاسد لان الصبي لم يخاطب بفرض الوقت فلامعنى لوجوب الفرضية في
 حقه بخلاف المذكورين بالنسبة للجمعة فانهم خاطبوا بفرض الوقت الصادق بالجمعة ففى فرض الوقت
 بدلا واحدا خصليته سم على حج اه عش (قوله لذلك) أى لكونها نفلا في حقه (قوله يرد الخ) خبر
 فتصويب الاستوى الخ (قوله المرجحون) أى المجتهدون في الفتوى (قوله دون الثاني) أى النية (قوله
 لانها) أى عبادته المسلم نهاية ومعنى (قوله أى باعتبار الواقع الخ) أى لكنه قد يغفل عن إضافتها اليه فيقتس
 ملاحظتها ليتحقق إضافته من النواوى عش (قوله فاندفع الخ) تفريع على قوله أى باعتبار الواقع
 مع قوله السابق أى استحضرها في الذهن (قوله ما قيل الخ) نقله المغنى عن القميرى وقره (قوله في تصوبر
 هذا) أى عدم الاضافة الى الله تعالى معنى (قوله الفرضية) الاول الفرض كافى للمعنى (قوله فدعوى عدم
 الانفكاك الخ) أى بان الفرضية عبارة عن كون الشيء مطلوباً بالله تعالى طلبا جازما وعدم انفكاك الاضافة
 عن قصد الفرضية بهذا المعنى في غاية الظهور ويجب بان هذا إنما يستلزم عدم انفكاك الاضافة باعتبار
 الطلب بمعنى أن كون الطالب هو الله تعالى لا ينفك عن قصد الفرضية وليس الكلام في الاضافة بهذا المعنى
 بل في الاضافة بمعنى كون المعبود بتلك العبادة المخدوم بها هو الله تعالى والاضافة بهذا المعنى ينفك في القصد
 والتعقل عن قصد الفرضية على ان يمنع عدم انفكاك الاضافة للمعنى الاول ايضا لأنه يكفي في قصد الفرضية
 قصد كون الشيء مطلوباً به طلبا جازما مع الغفلة عن خصوص الطالب فليتام سم (قوله لكنها) الى قوله
 وان كان في النهاية والمعنى (قوله وعدد الركعات) وان عين الظاهر مثلا ثلاثا واخسا متعمدا لم تنعقد لثلاثه
 أو عظمنا فكذا ذلك على الراجح أخذنا من قاعدة أن ماوجب التعرض له جملة وتفصيلا يضر الخطأ فيه والظاهر مثلا
 يجب التعرض لعدد جملة فضر الخطأ فيه إذ قوله الظاهر يقتضى أن يكون اربعا ولا يشترط ان يتعرض
 للوقت فلو عين اليوم وأخطأ صح لا اذام كذا في القضاء ايضا كما يقتضيه كلامهما في التيمم وهو المعتد به

(قوله لموجوبه) قد منع هذه الملازمة بأن هذا النقل ليس بكمية النوافل لأنه في ذاته فرض وضع على الفرضية
 ولما شرع للصبي ليتمرن وبالله إذا بلغ ناسب وجوب القيام ليتمرن عليه وبالله ونية الفرضية نية خلاف
 الواقع (قوله تصويب المجموع) توهم بعضهم ان قياس تصويب المجموع عدم وجوب نية الفرضية في
 الجمعة على من لا يجزى عليه كالعبد والمرأة وهذا قياس فاسد لان الصبي لم يخاطب بفرض الوقت فلامعنى
 لوجوب الفرضية في حقه بخلاف المذكورين بالنسبة للجمعة فانهم خاطبوا بفرض الوقت الصادق بالجمعة
 ففى فرض الوقت بدلا واحدا خصليته (قوله فدعوى عدم الانفكاك) كون الفرضية عبارة عن كون
 الشيء مطلوباً من الله تعالى طلبا جازما وعدم انفكاك الاضافة عن قصد الفرضية بهذا المعنى في غاية الظهور
 ويجب بان هذا إنما يستلزم عدم انفكاك الاضافة باعتبار الطلب بمعنى أن كون الطالب هو الله تعالى
 لا ينفك عن قصد الفرضية بهذا المعنى وليس الكلام في الاضافة بهذا المعنى بل في الاضافة بمعنى كون المعبود

ذلك (و) الأصح (أنه) لا
تجب نية الإدا ولا القضاء
بل تسن وإن كان عليه
فائتة مائة للوادة أو
المقضية خلافا لما اعتمدته
الأدري بل تصرف
للوادة والسابقة من
المقضيات وبفرق بين
هذا وما يأتي في نحو سنة
الظهر والعيد بأنه لا يميز
إلا الإضافة للتبوع من
حيث كونها قبله أو بعده
أو الوقت كعيد النحر وهنا
التميز حاصل بذكر فرض
الظهر مثلا ويكون الوقوع
للسابق فلم يحتاج لذكر أداء
ولا قضاء وما يوضح ذلك
أن الأول من وضع المشترك
والثاني من وضع العلم
وشتان ما بينهما فتأمله
وأنه (يصح الأداء بنية
القضاء وعكسه) أن عذر
بنحو غيم أو قصد المعنى
اللغوي لإذ كل يطلق على
الآخر لغة وإلا لم يصح
لتلاعبه وأخذ البارزى من
هذا أن من مكث بمحل
عشرين سنة يصلى الصبح
لفظه دخول وقته ثم بان
خطؤه لم يلزمه إلا قضاء
واحدة لأن صلاة كل يوم
تقع عاقله إلا لا تشرط
نية القضاء ولا يعارضه
النص على أن من صلى
الظهر بالاجتهاد فبانت

قبل الوقت

زاد المعنى ومن عليه فوائت لا يشترط أن ينوي ظهر يوم كذا بل يكفي نية الظهر أو العصر أو زاد شيخنا
ولا يندب ذكر اليوم أو الشهر أو السنة على المعتد فاجرى عليه المحشى أى البرماوى تبع القليوبى من ندب
ذلك ضعيف كما فى البليسي (قوله) لذلك إلى الخروج من الخلاف (قوله) للوادة أو المقضية) نشر على
ترتيب ألف و لكن الأولى لمقاط قوله أو المقضية (قوله) بل يصرف) أى المطلق (قوله) بل يصرف للوادة
(الخ) بقى ما لو أعاد المكتوبة في وقتها جماعة ومنفردا حيث يطلب إعادتها كذلك وعليه فائتة ونوى ما يصلح
للإداء والقضاء ولم يتعرض لواحد منها فهل يقع فعله إعادة الفائتة باقية بحالها أو يقع عن الفائتة فيه نظر
وقدر جمع الأول أن الوقت لإعادة وقدر جمع الثاني وجوب الفائتة دون الإعادة قسم أقول وقد تويد الثاني
مسئلة البارزى الأتية والله أعلم (قوله) بأنه لا يميز (ثم) إن أريد به عدم المميز عن غير المائل فمتنوع وعنه فلم
وقوله لا فى وهنا الخ ممنوع فليتأمل بصرى (قوله) بذكر فرض الظهر (الخ) قد يقال هذا موجود فى الأداء
والقضاء فكيف يحصل بتميز الأول (قوله) ويكون (الخ) قد يقال لو ميز مجرد السابق لميز في نحو سنة الظهر
بالأولى لدخول وقت السابقة دون المتأخرة وهذا دخل وقت المقضيات فأذا ميز السابق مع دخول وقت
الجمع فمع دخول وقت السابق فقط أولى تأمل سم (قوله) وما يوضح ذلك (الخ) لا يخفى ما فيه من الخلاف
فليتأمل بصرى (قوله) أن الأول) أى نحو سنة الظهر (قوله) والثاني) أى مثل فرض الظهر (قوله) من وضع
العلم) أن أراد أنه من وضع العلم بالنسبة للإداء فقط فهو ممنوع أو بالنسبة للأعم لم يفسد سم (قوله) أن عذر
إلى قوله ولا يعارضه فى المعنى وإلى قوله الأول فى النهاية إلا ما نبه عليه (أن عذر بنحو غيم) أى كان ظن
بقائه الوقت فتواهوا إذا فتيين خروجه أو ظن خروجه فنهاه قضاء فتيين بقاؤه نهاية ومعنى قال عرش
ولو نوى الإداء والقضاء مع الشك وبأن خلافا لا قرب الصحة لتعليقهم البطان مع العلم بالتلاعب وهو
منتقب بالشك ويحتمل فى الشك الصحة مع نية الإداء وعدمها مع نية القضاء نظرا إلى أن الأصل بقاؤه الوقت
وعدم خروجه (قوله) إذ كل يطلق (الخ) تقول قضيت الدين وأدبته بمعنى قال تعالى فإذا قضيت مناسككم
أى أدبتم نهاية ومعنى (قوله) وإلا (الخ) أى بأن قصد المعنى الشرعى أو أطلق وبذلك صرح شيخنا الزبائدى
عش أى ولم بعد بنحو غيم (قوله) وأخذ البارزى (الخ) وبما أخذه أفتى شيخنا الشهاب الرملى وأفتى
أيضا فميز عليه قضاء ظهر الأربعاء فقط فنوى قضاء ظهر الخميس غلطا بأنه لا يصرو بوقع قضاء الأربعاء
لأن التعيين غير واجب فلا يضر الخطأ فيه كما فى تعيين الإمام والجنائز سم ونهاية (قوله) من هذا) أى
من قوله يصح القضاء بنية الإداء أو من قوله لا يجب نية الإداء ولا القضاء كما يشعر به كلامه بعد (قوله)
لم يلزمه إلا قضاء واحدة) وهى الأخيرة سم (قوله) لأن صلاة كل يوم تقع (الخ) ظاهره وإن كان عين
كونها عن اليوم الذى ظن دخول وقته وبرأقه ما صرح به الشارح مر من أنه لا يضر الخطأ فى اليوم وأنه
لو كان عليه ظهر الأربعاء فقط فنوى قضاء ظهر الخميس غلطا بوقع عماله على لكن فى سم على المنهج

بتلك العبادة والمخدوم بها والله تعالى والإضافة بهذا المعنى تنفك فى القصد والتعلل عن قصد الفرعية على
أن تمنع عدم انفكاك الإضافة بالمعنى الأول أيضا لأنه يكتفى فى قصد الفرعية قصد كون الشيء مطلوباً منه طلباً
جازاً مع الغفلة عن خصوص الطالب فليتأمل (قوله) بل تصرف للوادة (الخ) بقى ما لو أعاد المكتوبة فى
وقتها جماعة ومنفردا حيث يطلب إعادتها كذلك ولم ينو أداء ولا قضاء وعليه فائتة ونوى ما يصلح للإداء
والقضاء ولم يتعرض لواحد منها فهل يقع فعله إعادة الفائتة باقية بحالها أو يقع عن الفائتة فيه نظر وقد
رجح الأول أن الوقت لإعادة وقد رجح الثاني وجوب الفائتة دون الإعادة (قوله) فرض الظهر) قد يقال
هذا موجود فى الإداء والقضاء فكيف يحصل بتميز الأول وقوله ويكون (الخ) قد يقال لو ميز مجرد السابق لميز
في نحو سنة الظهر بالأولى لدخول وقت السابقة دون المتأخرة وهذا دخل وقت المقضيات فأذا ميز السابق مع
دخول وقت الجمع فمع دخول وقت السابق فقط أولى تأمل (قوله) والثاني من وضع العلم) إن أراد أنه من وضع
العلم بالنسبة للإداء فقط فهو ممنوع أو بالنسبة للأعم لم يفسد فتامه (قوله) وأخذ البارزى (الخ) وبما أخذه

والوجه أو يقال إن قصد الصلاة فرض ذلك الوقت الذي ظن دخوله بمخصوصه فالوجه عدم وقوعها لأن
 القصد المذكور صارف عن الفائتة وإن لم يلاحظ كونها فرض ذلك الوقت فالوجه الوقوع عن الفائتة
 فليتنامل ثم رابت شيخنا حجب نقل عن ابن المقرئ خلاف مسألة البارزى ثم حملها على الحالين اللذين ذكرناهما
 وذكر مرف في مسألة البارزى نحو ذلك اهـ أى حل مسألة البارزى على ما لم يلاحظ فرض الوقت الذي ظن
 دخوله ولكن ما نقله سم عن مرف لا يوافق ظاهر ما فى الشارح مرف كاتقدم ومعلوم أن الممول عليه ما فى
 الشارح مرف عرش ولكن الظاهر هو التفصيل الذى جرى عليه الشارح وسم بل هو صريح قولهم
 بالبطان فىما لى القضية بنية الاداء الشرعى (قوله لم تقع عن فائتة عليه الخ) عبارة النهاية انقذت فغلا لأن
 ذلك محل فقيهن لم يكن عليه مقضية نظير ما نواه بخلاف مسئلتنا اهـ (قوله من اشتراط) إلى المتن فى النهاية
 والمخفى إلّا قوله وإضا إلى نعم وقوله بالنسبة إلى كنيحة مسجد (قوله والوتر الخ) عبارة المغنى والوتر
 صلاة مستقلة فلا يضاف إلى العشاء فان أوتر بوأحدة أو بأكثر وصل نوى الوتر وإن فصل نوى الواحدة
 الوتر ويتخير فى غير ما بين نية صلاة الليل ومقدمة الوتر وسنته وهى أولى أوركتين من الوتر على الأصح
 قال الاستوى ومحل ذلك إذا نوى عدداً فإن لم يتوفه لم يلغو لأيهما أو يصح ويحمل على ركة لأنه لا يثبتهن
 أو ثلاث لانها أفضل كنية الصلاة فانها تنعقد ركعتين مع صحة الركة أو إحدى عشرة لأن الوتر لغاية
 لحملنا الاطلاق عليها بخلاف الصلاة فيه نظر اهـ والظاهر كما قال شيخنا انه يصح ويحمل على ما يريد من
 ركة إلى إحدى عشرة وتر اهـ وكذا فى النهاية إلّا قوله أوركتين من الوتر على الأصح وإلا قوله والظاهر
 الخ فقال بدله واستظهر الشيخ أنه يصح ويحمل على ما يريد من ركة أو ثلاث أو خمس أو سبع أو تسع أو
 إحدى عشرة ورجع الوالد رحمه الله تعالى الحل على ثلاث وبوجه بان أقل ما طلبه الشارع فيه قصر
 بنية أقله إذا الركة يكره الافتصار عليها فلم تكن مطلوبة له بنفسها اهـ وعقبه سم بمناصه ويرد على ما
 رجحه مرف أن من لازم الحل على الثلاث الاتيان بها موصولة وقصور النهى عن ذلك إلّا أن يجاب
 بحمل النبى على ما إذا قصد الثلاث بخلاف ما إذا حل الاطلاق عليها فليتنامل اهـ وقال عرش

لم تقع عن فائتة عليه لأن
 محل هذا فيمن أدى بقصد
 أنها التي دخل وقتها والاول
 فيمن أدى بقصد التي عليه
 من غير أن يقصد التي دخل
 وقتها (والنفل ذوالوقت)
 كالرواتب (أو السبب)
 كالسكسوف (كالفرض
 فيما سبق) من اشتراط قصد
 فعل الصلاة تعيينها ما بما
 اشهر به كالترابيع
 والضحي والوتر سواء
 الواحدة والزائد عليها أو
 بالاضافة كعيد الفطر
 وخسوف القمر وسنة
 الظهر القبلية

أفتى شيخنا الشباب الرملى وقوله واحدة أى وهى الأخيرة (قوله لأن محل هذا الخ) أى وفيمن لم يكن عليه فائتة
 نظير ما نوى شرح مرف (فروع) أفتى شيخنا الشباب الرملى فيمن عليه قضاء ظهر الاربع ففرض قضاء ظهر
 الخمس غلطاً لم يضر وقوعه عن قضاء الاربع لأن التعيين غير واجب فلا يضر الخطأ فيه كفى تعيين الامام
 والجنابة (فروع اخر) كفى الروض وغيره انه لو ظن دخول الوقت فحرم بالفرض فبان خلافاً لقلب فغلا
 اهـ وظاهره أنه لا فرق فى انقلابه فغلا وحجته بين أن يبين خلافاً قبل فراغه أو بعده وهو متجه لكن فى شرح
 مرف الجزم فيها بان خلافاً قبل الفراغ انه يبين بطلانها كالوصلى بان اجتماعه فى القبلة فيبين له الخطأ فى الصلاة
 اهـ وقد يفرق بان تبين الخطأ فى القبلة يمنع صحة النفل وإن كان بعد الفراغ (قوله والوتر) قال فى الروض
 وينوى بجمعه الوتر ويتخير فيما سوى الأخيرة بين صلاة الليل ومقدمة الوتر وسنته اهـ ومحل إذا نوى
 عدداً فإن لم يتوفه لم يلغو لأيهما أو يصح ويحمل على ركة لانها المتيقن أو ثلاث لانها افضل أو إحدى عشرة
 لان الوتر لغاية هى افضل لحملنا الاطلاق عليها فيه نظر كذا نقل ذلك فى شرح الروض عن المهابت ثم
 قال والظاهر أنه يصح ويحمل على ما يريد من ركة أو ثلاث أو خمس أو سبع أو تسع أو إحدى عشرة اهـ
 ورجح شيخنا الشباب الرملى انه يصح ويحمل على ثلاث اهـ وبوجه بان الثلاث أقل المطلوب للشارع
 بخلاف الواحدة لكرهها لا يتارها أى الافتصار عليها ويرد على ما رجحه أن من لازم الحل على الثلاث
 الاتيان بها موصولة وقصور النهى عن ذلك قال فى العباب فان وصل الثلاث كره اهـ وعبارة الروض
 وشرحه الوصل أى الثلاث بتشهد أفضل منه بتشهدين فرقا بينه وبين المغرب وورد لا توتر وابتلا ثلاث ولا
 تشهدوا الترتب بالمغرب رواه الدارقطنى وقال رواه ثقات اهـ وقضيته محل النهى على ما يشهدون وقضية
 العباب محله على الاعمال لأن يجاب بحمل النهى على ما إذا قصد الثلاث بخلاف ما إذا حل الاطلاق عليها

وقوله مر ويوجه الخ وقياس ذلك انه لو توى سنة الظهور التبليّة مثلاً فر كعتان أو الضحى فكذلك اه مؤلف ومثله في حاشية شيخنا الزايدى ثم اريت في سم على حجي في صلاة النفل نقلا عن مر مانصه فر يحوز ان يطلق في نية سنة الظهور المقدمة مثلا ويخير بين ركعتين واربع اه مر اه وبقي ما لو نذر او تروا طلق فهل يعمل على ثلاث قياسا على ذلك او على ركعة او إحدى عشرة أو تلو في نية نظر والا قرب الاول اه اى قياسا على ما جرى عليه النهاية تبعاً لله واما على ما مر عن شيخ الاسلام والمفتي وعن سم عن مر فالاقرب التخيير كما هو ظاهر (قوله وإن قدمه) اى خلافا لبعض المتأخرين نهاية اى حيث قال إن لم يكن صلى الفرض لا يحتاج النية القبليّة لأن البعدية لم يدخل وقتها فلا يشبه ما نواه بنوعه عن (قوله لا تخصص النيات) فدير داتها خصصت نية الجماعة تارة بالامام وتارة بالامام ومسم (قوله نعم ما يندرج الخ) والتحقيق في هذا المقام عدم الاستثناء لأن هذا المفعول ليس عين ذلك المقيّد أو ما هو نقل مطلق حصل به مقصود ذلك المقيد نهاية (قوله كتبة مسجد الخ) أى وصلاة الحاجة وسنة الزوال وصلاة الغفلة بين المغرب والعشاء والصلاة في بيته إذا أراد الخروج للسفر والمسافر إذا نزل منزلاً وأراد مغارقه نهاية قال عرّش قوله مر وصلاة الحاجة أقلها ركعتان وقوله مر وسنة الزوال الاقرب عدم فواتها بطول الزمن لأنها طلت بعد الزوال فالزوال سبب لطلب فعلها وهو باق وإن طال الزمن فلا يرجع وهذا حيث دخل الوقت ولم يصل ما تحصل به فان كان صلى سنة الظهور أو تحية المسجد مثلاً بعد الزوال ثم أراد ان يصلها فلا قرب عدم الانقضاء لأنها غير مطلوبة حينئذ والاصل أن العبادة إذا لم تطالب تمتعتد بقياس عدم حصول تحية المسجد إذا نفاها انتفاء سنة الزوال إذا فعل سنة الظهور مثلاً ونى سنة الزوال عنها وقوله والصلاة في بيته والخ والمسافر الخ أقل كل منهما ركعتان ويبنى أن يلحق بذلك صلاة التوبة وركعتا القتل وعند الزفاف ونحو ذلك، نكل ما قصد به مجرد الشغل بالصلاة وقوله لأن هذا المفعول الخ فلا يقال صلى تحية المسجد مثلاً واما بقال صلى صلاة حصل بها المقصود من تحية المسجد وعلى هذا لو حلف لا يصلي تحية أو وضوء مثلاً لا يبحث بمصلاه بما يحصل به مقصود ما حلف على عدم فعله وكذا لا يحصل زواها حيث تنو أن سقط الطاب كما صرح به خجرحه الله تعالى فلأراد ان يعيد التحية مثلاً لا تصح لام لا بدخولها في ضمن ما فعله في نظر والا قرب الثاني لحصولها بما فعله ولا عرّش (قوله قيل) إلى قوله نقل النحر في المعنى الاقوله لا سهواً وقوله وان شاذلى التنبيه إلى قوله وإن كان الافضل الخ في النهاية لا ماذكر (قوله لازم له) اى للتلفظ نهاية ومغنى قال سم اى غير التزام بالنذر سم (قوله هنا) اى فى النفل المقيّد يوفى أو سبب (قوله لا سهواً) خلافاً للنهاية والمعنى كما مر وعبارة سم قوله لا سهواً وفى الخادم لكن المنقول البطلان لأنه نقص أرزاد وذلك مناف لوضع الشرع اه ولا يخفى ان البطلان هو الجارى على القواعد لأن ما يجب التعرض له جملة أو تفصيلاً يضر الخطا فيه والعدد كذلك لأنه يجب التعرض له اجمالاً في ضمن التعرض لكونه نظراً أو صيحاً مثلاً اه (قوله لكن قضية كلام الشيخين الخ) وهو المعتمد نهاية ومغنى زاد سم فاعلمت دانه لا يضر الخطا في اليوم لافى الاداء ولا فى القضاء ولا يشكل

فليتأمل (قوله لا تخصص النيات) فدير داتها خصصت نية الجماعة تارة بالامام وتارة بالامام ومسم (لأن النية لازمة) هل يشكل على لزوم تعيينه بالنذر ويحتاج بعد التسليم بان المراد من غير التزام اه (قوله عدداً لا سهواً) فى الخادم وقضية اى أنه لا يشترط التعرض لعدد الركعات انه لو توى الظهور ثلاث ركعات أو خمساً ساهياً انه يشق له إذا لم يشترط تعيينه ذاعين وخطا فيه لا يبطل لكن المفعول البطلان لأنه نقص من الفريضة أو زاد فيها وذلك مناف لوضع الشرع اه وقوله لكن المنقول هكذا في نسخة وفى أخرى لكن المشهور ولا يخفى ان البطلان هو الجارى على القواعد لأن ما يجب التعرض له جملة أو تفصيلاً يضر الخطا فيه والعدد كذلك لأنه يجب التعرض له اجمالاً في ضمن التعرض لكونه صيحاً أو نظراً مثلاً (قوله لكن قضية كلام الشيخين) هو المعتمد فالمعتمد انه لا يضر فى اليوم لافى الاداء ولا فى القضاء ولا يشكل بانه يضر في نظيره من الصوم لما يبيانه فى باب الصوم ومنه الفرق بان تعلق الصوم بالزمان اشد من تعلق الصلاة به فراجمه (قوله

بانه يضرب نظره من الصوم للفرق بان تعلق الصوم بالزمان اشد من تعلق الصلاة به اه (قوله وجب) اى ثبت عرش (قوله حصوله اى) الفعل (قوله وفي سائر ما شرع الخ) ونبه بذلك هنا على جميع الابواب فانه لم يذكره إلا هنا معنى (قوله اذا خالف الخ) اى كان نوى الظهور وسبق لسانه الى العصر هنا يعمى وكذا لو تعمده ثم اعرض عنه وقصد ما نواه عند تكبيره الاحرام عرش (قوله ليساعد اللسان الخ) ولا نه ابعد من الوسواس نهاية ومعنى (قوله على ما ياتي في الحج الخ) عبارة هناك مع المتن بنوى بقلبه وجوبه بالخبر انما الاعمال بالنيات ولسانه نداء للتباعد اه (قوله من اوجبه) اى التلطف بالنية في كل عبادة ومعنى و عرش (قوله تنبيه) اى ولو عقب الية بل نظر ان شاء الله او نواه او قصد بذلك التبرك وإن الفعل واقع بالمشقة لم يضرب او التعليق او اطلق لم يصح للدنافة ولو قلب المصلى صلاته التي هو فيها صلاة اخرى عالما بما ابطلت صلاته او

أتى بما ينافي الفرض دون النفل كان احرم القادر بالفرض قاعدا او اجرم به الشخص قبل الوقت عامدا عالما بذلك لم تنه قد صلاته لتلاعبه فان كان معذورا كن ظن دخول الوقت فاحرم بالفرض اى قبله نقلا مطلقا ليدرك جماعة مشروعة وهو منفرد فسلم من ركعتين ليدركهما او ركع المسبوق قبل تمام التكبير جاهلا انقلب نفل العذر اذا لم يلزم من بطلان الخصوص بطلان العموم وخرج بذلك ما لو قلبها نفلا معينا كركعتي الضحى فلا تصح لا فتقار الى التعيين وما اذا لم تشرع الجماعة كالمكان صلى الظهر فوجد من يصلي العصر فلا يجوز القطع كائى المجموع وما لو علم انه احرم قبل الوقت في انشاء صلاته فانه لا يتم التبيين بطلانها وانما وقعت له نافلة لقيام العذر كمن صلى بالاجتهاد لغير القبلة ثم تبين له الحال فان كان ذلك بعد الفراغ منها وقعت له نافلة وان كان في ثنائها بطلت كالمرو لا يجوز له ان يستمر معنى زاد النية ولو ظن انه في صلاة اخرى فرض او نفل فاقم صلاته وصح صلاته ولا تبطل يشك جالس للتشهد الا وفي طهره فقام لثالثة ثم ذكره اى الطهر ولا بالتفتوت في سنة الصبح بظن انها الصبح وان طال الزمان وتبين ركعتي يظهر اه ثم رابت في المعنى ما يوافق هذه الزيادة الا في صورة الشك في الطهارة فقال فيها مانصه ولو شك في الطهارة وهو جالس للتشهد الاول فقام الى الثالثة ثم ذكر الطهارة بطلت صلاته كالمشك في النية ثم ذكر بعدا أحداث فعل بخلاف ما لو قام ليتوضا فنذكر فانها لا تبطل بل يعود ويبنى ويسجد للسهر اه قال عرش قوله من فسلم من ركعتين طاهره انه لو قلبها اقل من ركعتين ارا كترك قبل تلبسه بالثالثة لم يصح وهو كذلك وقوله من فرض او نفل النج دخل فيه ما لو كان في سنة الصبح فظنها الصبح مثلا وعكسه فيصح كل منهما ويقع عمناء اه باعتبار نفس الامر ثم ان تذكره فذاك وان لم تذكره اعاد السنة بناه الصبح وجوبه بالان الاصل بقاء كل منهما وخرج بالظن ما لو شك في ان ما نواه ظهر او عصر مثلا فيضرب حيث طال التردد او مضى ركن معه قال سم على حج فخرج في الوض وغيره انه لو ظن دخول الوقت فاحرم بالفرض فبان خلافا لقلب نفلا هو ظاهره انه لا فرق في انقلابه وتلاجه وجهه بين ان يتبين خلافه قبل فراغه او بعده وهو متجه لكن في شرحه من الجزم بخلافه في الاول قياسا على تبين الخطأ في القبلة وقد يفرق بان تبين الخطأ في القبلة يمنع صحة النفل وان كان بعد الفراغ اه عرش (قوله او قصد دفع الخ) طاهره العطف على قصده فيه ما لا يخفى عبارة النية ولا تبطل بنية الصلاة ودفع الغريم او حصول دينار فيما اذ قبل له صل ولك دينار بخلاف نية فرض ونفل لا يندرج فيه للتبرك بين عبادتين مقصودتين وبخلاف نية الطواف ودفع الغريم اى فلا يتعذر لانه من جنس ما يدفع به عادة بخلاف الصلاة اه (قوله صح) اى مصلاه بذلك القصد (قوله ونقل الفقهاء الرازي الخ) عبارة المعنى خلافا للفقهاء الرازي اه (قوله وطلب الثواب) الو او بمعنى او كما عبر بها النية (قوله محمول الخ) خبر ونقل الخ (قوله على من محض الخ) لعل الوجه ان يقال ان اريد بالتمحيض المذكور انه لم

على من محض الخ لعل الوجه ان يقال ان اريد بالتمحيض المذكور انه لم يفعله الا لاجل ذلك بحيث انه لو لاه ما فعل مع اعتقاده استحقات الله ذلك لذاته فالوجه صحة عبادته كما قد يصرح بذلك فنصوص الرغبة والرهيب ادغاية الامر انه تعمد الاخلال بحق الخدمة مع اعتقاده ثبوته ويرجى ذلك لا بنافي الصحة ولا الايمان

وجوب حصوله (والنية بالقلب) اجماعا هنا وفي سائر ما شرع فيه لانها القصد وهو لا يكون إلا به فلا يكفي مع غفلة نطق ولا يضرب إذا خالف ما في القلب (ويشك في النطق) بالمرى (قبيل التكبير) ليساعد اللسان القلب وخروج من خلاف من اوجبه وان شذ وقاسا على ما ياتي في الحج المذفع به التشنيع بانه لم ينقل (تنبيه) قيل له صل ولك دينار فصلي بقصد اه قصد دفع غريم صح ولا دينار له ونقل الفقهاء الرازي اجماع المتكلمين مع ان اكثرهم من امتناعه على ان من عبدا وصل لاجل خوف العقاب او طلب الثواب لم تصح عبادته محمول على من محض عبادته لذلك وخده

لكن النظر حيث نفي بقاء إسلامه وما يدل على ان هذا مراد المتكلمين انه محط نظر لمناقشته (١٣) لاستحقاقه تعالى العباد من الخلق لذاته

أما من لم يحضبان عمل له تعالى مع الطمع في ذلك وطلبه فصحت عبادته جزما وان كان الافضل تجريد العباد عن ذلك وهذا محل قوله تعالى يدعون ربهم خوفا وطعما بناء على تفسير يدعون يعبدون والامر يرد في شرط قبول الدعاء ان يكون كذلك (الثاني تكبيره الاحرام) للحديث الصحيح نحو ربهما التكبير وتحليلها التسليم مع قوله للمسي صلاته في الخبر المتفق عليه اذا قلت الى الصلاة فكبر سميت بذلك لتحريرها ما كان حلالا قبلها وجماعت فاتحة الصلاة ليستحضر المصلح معناها الدال على عظمة من تبارك لخدمته حتى تم له الهبة والخشوع ومن ثم زيد في تكبيرها ليدوم لها استصحاب ذنك في جميع صلاته إذ لا روح ولا كلال لها بدونها والواجب فيها ككل قولي اسماع نفسه ان صحت سمعه ولا لغلط ونحوه (وتعين على القادر) عليها لفظ (الله اكبر) للاتباع مع خبر البخاري صلوا كما رايتون في اصلي اى علمتوني إذا قال لا ترى فلا يكفي الله كبير ولا الرحمن اكبر ويسن جزم الراء وإيجابه غلط وحدث التكبير جزم لا اصل له وبقرض محته المراد به عدم مدح كما حملوا

يفعل الا لاجل ذلك بحيث انه لو لا ما فعل مع اعتقاده استحقاق الله تعالى ذلك لذاته قال وجه صحة عبادته كما قد صرح بذلك نصوص الرغبة والترهيب إذ غاية الامر انه لعدم الاخلال بحق الخدمة مع اعتقاده ثبوته ويجوز ذلك لا ينافي الصحة ولا الايمان وان اردنا به فعله إلا لاجل ذلك مع عدم اعتقاد الاستحقاق المذكور فالوجه عدم إيمانه وعدم صحة عبادته فامل سم على حج اه عش (قوله لكن النظر حيث نذاخ) قد يقال حيث اعتقد استحقاقه تعالى للعبادة فلا وجه للاسلامه لان غاية الامر ان تكاب المخالفة وهي مع اعتقاد حق الالهية لا تقدر في الاسلام فليتامل سم على حج اه عش (قوله ان هذا) اى الخلل رشيدى عبارة عش اى من محض عبادته لذلك الخ اه زاد الكرى وضمير انه ومنافاته يرجعان اليه اه والظاهر ان ضميرهما راجع للمحبض المذكور اى المتعنه (قوله لمناقشته) الظاهر انه علة للاستدراك فكان الاولى بتقديم قوله وما يدل على الاستدراك (قوله فصحت عبادته الخ) إذ طمعه في ذلك وطلبه إياه لا ينافي محبتها ناهية (قوله وهذا) اى من لم يحضبان عمل الخ (قوله والا) اى بان يحمل يدعون على ظاهره من الدعاء (قوله لم يرد الخ) توجيهه الابراد ان الله تعالى مدح المتعبدين خوفا وطعما فلم قلتم التجريد بافضل (قوله كذلك) اى خوفا وطعما قول الماتن (تكبيره الاحرام) اى في القيام وبدله ناهية ومعنى (قوله للحديث) الى الماتن في النهاية والمغنى الا قوله ومن ثم الى الواجب (قوله مع قوله الخ) لمل الاولى المطف كافي للمغنى ليفيد استقلال كل من الحديثين في الاستدلال (قوله للمسي صلاته الخ) اسمه خلا بن رافع الزرق عميرة اه عش (قوله سميت بذلك) اى سميت هذه التكبير بتكبيره الاحرام مغنى (قوله لتحريرها) اى لانه يحرمها على المصلي ما كان حلالا له قبله من مفسدات الصلاة كالاكل والشرب والكلام ونحو ذلك مغنى ونهاية (قوله وجعلت) اى التكبير (قوله في تكريرها) اى تكرير التكبير في الانتقالات (قوله اسماع نفسه) ظاهره ولو لحدة سمعه على خلاف العادة (قوله عليها) اى على النطق بها ناهية (قوله للاتباع) الى قوله ونظير ذلك في المغنى الا قوله كما حملوا الى وعدم تكريرها وقوله وانما صح الى وكذا وقوله وبحت الى ويسن وكذا في النهاية الا قوله ولا يضر الى ويسن (قوله للاتباع) اى لانه المانور من فعله صلى الله عليه وسلم ناهية ومعنى (قوله إذا قال لا ترى) اى فهذا قرينة اعادة العلم سم (قوله فلا يكفي الله كبير) اى فنوات معنى افعال وهو التفضيل (قوله ولا الرحمن) اى والرحيم (اكبر) اى ولا الله اعظم وأجل لانه يسمى تكبير ناهية (قوله ويسن جزم الراء الخ) ولا يضر ضمها كما في به الوالد رحمه الله تعالى خلا لما اعتمده جمع متأخرون ناهية قال عش وبقي ما لو فتح الهام والكره ما من الله وما لو فتح الراء وكره ما من اكبر هل يضر او لا فيه نظر والاقرب عدم الضرر لما بان من ان اللحن في القراءة إذا لم يغير المغنى لا يضر ونقل بالدرس عن فتاوى والد الشارح ما وافق ما قلناه في المسئلة الثانية اه عبارة المغنى ولو لم يجزم الراء من اكبر لم يضر خلا لما اقتضاه كلام ابن بونس في شرح التنبيه اه (قوله لا اصل له الخ) اى وانما هو قول النسخي تبه على ذلك الحافظ ابن حجر في نخرج احاديث الراءى وعلى تقدير وجوده فغناه عدم التردد فيه ناهية ومعنى (قوله عدم مدح) اى التكبير (قوله وعليه الخ) اى عدم المدح (قوله على ان الجزم الخ) بل الجزم الاصطلاحى لا يتصور هنا سم (قوله الالتفات الخ) اى السابقة عليه (قوله وعدم تكريرها) عطف على قوله جزم الراء عبارة المغنى ونقل عن فتاوى ابن رزين انه لو شدد الراء بطلت صلاته واعترض عليه بان الوجه خلافه اه زاد النهاية إذا لم احر ف تكرير فزيادته لا تغير المغنى اه (قوله

وان اردنا به لم يفعله إلا لاجل ذلك مع عدم اعتقاد الاستحقاق المذكور فالوجه عدم إيمانه وعدم صحة عبادته فامل سم على حج اه عش (قوله لكن النظر حيث نفي بقاء إسلامه) قد يقال حيث اعتقد استحقاقه تعالى للعبادة فلا وجه إلا إسلامه لان غاية الامر ان تكاب المخالفة وهي مع اعتقاد حق الالهية لا تقدر في الاسلام فليتامل (قوله إذا قال لا ترى) اى فهذا قرينة لإعادة العلم (قوله على ان الجزم الخ) بل الجزم الاصطلاحى لا يتصور هنا

عليه الخبر الصحيح السلام جزم على أن الجزم المقابل للرفع اصطلاح حادث فكيف تحمل عليه الالفاظ الشرعية وعدم تكريرها

ويضرح) ظاهره ولو جاحلا بما ذكره (قوله زيادة وواو الخ) أي ومدة هزة الله نهاية بمعنى أي
 لأنه ينقلب من لفظ الخبر الانشائي إلى الاستفهام شيخنا (قوله والسلام عليكم) أي في التحليل (قوله) لنقدم
 ما يمكن العطف الخ) قد ير دعي هذا الفرقان الواو يكون الاستئناف فلا صحت الواو قبلها محلا عليه
 سم وقد يجاب بان الأصل في الواو العطف بل انكسر به من النجاة بحيث الاستئناف (قوله) كتشديد الباء
 ووجهه انه لا يمكن تشديدها إلا بتحريل الكاف لأن الباء المدغمة ساكنة والكاف ساكنة ولا يمكن النطق
 بهما وإذا حركت تغير المعنى لأنه يصير أكبر معنى (قوله) كتشديد الباء الخ) ظاهره ولو جاحلا خ (قوله)
 وزيادة الف الخ) أي وإبدال همزة كبر وواو من العالم دون الجاهل وإبدال الكاف همزة ولو زاد في المدعى
 الألف التي بين اللام والهاء إلى حد لا يراه أحد من القراء وهو عالم بالحال فيما يظهر ضرورة قال خ
 قوله مردون الجاهل ظاهرة تقييد ما ذكره بالعلمان تغيير غير العالم يضمر مطلقا في غير هذه الصورة ولو
 قيل بعدم الضرر في بقية الصور مع الجمل لم يبعد لأنه مما يخفى لأن يقال ما تغير به المعنى يخرج الكلمة عن
 كونها تكسيرا ويصيرها اجنية والصلاوة ان لم تبطل بالكلية لا اجنية لكن تبطل بتقصان ركن مطلقا
 كالوجوه وجوب الفاتحة عليه فصلي بدونها وقوله مردون لا يراه أحد من القراء أي في قراءة غير متواترة
 إذ يخرج ذلك عن كونه لغة وغاية مقدار ما نقل عنهم على ما نقله ابن حجر سبع الفات وتقدر كل فات بمرتين
 وهو على التقريب ويعتبر ذلك بحريك الاصابع متواليات متقاربة للنطق بالمداه وجرى شيخنا على
 إطلاق الضرر في جميع ما تقدم في الشرح والحاشية إلا في إبدال الهمزة ووافقه بالمداه ووافقه بالمداه ووافقه
 بين اللام والهاء فتركه بالكيفية لم يذكره (قوله) كبر أي لأنه يصير جمع كبير وهو الطبل الذي له وجه
 واحد نهاية (قوله) ولا يضرفقة بشيرة الخ) خلافا لظاهر قول شيخنا ونضر الوفقة الطويلة بينهما وكذا
 اليسيرة على المتعمدهم (قوله) وبحث الأذرع الخ) اعتمده النهاية ونقل الجبري عن العباب ما يوافقه عبارته
 قوله وعدم وقفة طرية أي بان زادت على سكتة التنفس إلى كافي العباب (قوله) ويثن ان لا يصل الخ)
 فالوصل خلاف الأولى نهاية ومعنى (قوله) بنحو ما موما أي بما قبل لفظة الجلالة كتمتدا واما (قوله)
 ولو كبر مرات الخ) ولو شك في انه حرم أو لا حرم قبل أن ينوي الخروج من الصلاة لم تنعقد لانشاك في
 هذه النية انها شفع أو وتر فلا تنعقد الصلاة مع الشك وهذا من الفروع النفسية ولو اقتدى بامام فكبر
 ثم كبر فهل يجوز له الاقتداء به محلا على أنه قطع النية ونوى الخروج من الأولى أو يمتنع لأن الأصل عدم قطعه
 للنية الأولى فيحتمل أن يكون على الخلاف فيما لو تنحج في أثناء صلاته فإنه يحمله على السهو ولا يقطع الصلاة
 في الأصح ومقتضاه البقاء في مسئلته وهو الوجه ولو أحرمت بركتين وكبر للآخر ثم كبر له بنية أربع ركعات
 فهذا يحتمل الإبطال لأنه لم يرض النية الأولى بل زاد عليها فتبطل ولا تنعقد الثانية وهو الوجه نهاية وفي
 سم ما يوافقه قال خ ش قوله لم يرفحرم قبل أن ينوي أي وقبل طول الفصل فإن طال بطلت صلاته وتنعقد
 بالثانية وقال السيد عمر البصري قوله ومقتضاه البقاء الخ أي ان كان اقتداء المأموم به بين التكبيرتين

ويضرب زيادة وواو ساكنة
 لأنه يصير جمع لاه ومنتحركة
 بين الكلمتين كمنتحركة
 قبلهما وإما صح والسلام
 عليكم علي مافي فتاوى
 الفقهاء لنقدم ما يمكن
 العطف عليه ثم لاهنا وكذا
 كل ما غير المعنى كتشديد
 الباء زيادة الف بعدها
 بل ان علم معناه كفر
 ولا نضر وقفة يسيرة بين
 كلمتيه وهي سكتة التنفس
 وبحث الأذرع انه لا يضرف
 ما زاداعليها نحو ويثن
 ان لا يصل همزة الجلالة
 بنحو موما ولو كبر مرات
 ناويا الافتتاح بكل

(قوله) كتحركة قبلها قال الناشري وإذا قال والله أكبر زيادة الواو لم يجز ذلك ذكر ذلك في المعجزة عن
 فتاوى الفقهاء وافرده وقال ابن المنير المالكي ان الصلاة تصح لان الهمزة تبدل وواو اكبتدال الواو همزة
 كلام الناشري وفيه تناف لا يخفى لأن قوله زيادة الواو يقتضى انه جمع بين الواو همزة الجلالة وهذا هو الذي
 عنه الشارح بقوله كتحركة قبلها كما هو ظاهر وما نقله عن ابن المنير يقتضى انه أي بالواو بدل همزة الجلالة
 وهذا لم يذكره الشارح هنا وذكره في شرح الارشاد بالنسبة لهمزة أكبر حيث قال وإبدال أي ويضرف
 إبدال همزة أكبر وواو من العالم دون الجاهل فيما يظهر وان كان ظاهر كلام جمع الصحة مطلقا لأنه
 لغة أو علم ما ذكره عن ابن المنير إنما نقله الشارح عنه في همزة أكبر (قوله) لنقدم ما يمكن الخ) قد يرد
 على هذا الفرقان الواو تكون للاستئناف فلا صحت الواو قبلها محلا عليه (قوله) ولو كبر مرات ناويا
 الافتتاح بكل الخ) في شرح العباب قال القاضي ولو شك أثناء صلاته هل كبر للافتتاح فكبر حالاً ولم يسلم

دخل فيها بالوتر وخرج

بالشفع لانه لما دخل
بالاولى خرج بالثانية لان
نية الافتتاح بها متضمنة
لقطع الاولى وهكذا فلم
ينو ذلك ولا تغلغل بمطل
كعادة لفظ النية فما بعد
الاولى ذكر لا يؤثرو نظير
ذلك ان حلفت بطلانك
فانت طالق فاذا كرره
طلعت بالثانية وانحلت بها
اليتين الاولى وبالرابعة
وانحلت بها الثالثة
وبالسادسة وانحلت بها
الخامسة وهكذا (ولا
تضر زيادة لاتمتع الاسم)
أى اسم التكبير بان كانت
بعده مطلقا أو بين جزأيه
وقلت وهى من أوصافه
تعالى بخلاف هو ويارحم
(كأله) أكبر من كل شىء
وكأله (الأكبر) لأنها
مفيدة للبالة في التعظيم
بإفادتها حصر الكبرياء
والعظمة بسائر أنواعها
فيه تعالى ومع ذلك هى
خلاف الاولى للخلاف
في إبطالها وقد يشكل هذا
بالبطلان في الله هو أكبر
مع أن هو كأل في الرضع
وإفادته الحصر لأن يفرق
بأن هو كلمة مستقلة غير
تأية بخلاف أل (وكذا
الله الجليل) أو عز وجل
(أكبر في الأصح) لأنها
زيادة بسيرة بخلاف الطويلة

فصحيح لأن صلاته انعدمت بحجة وشك في طرو ومبطل للإمام والأصل عدمه وتكون المسئلة حينئذ نظير مسألة
التنحج وان كان اقتداؤه به بعد التكبير تين فباطل لانه اقتدى بن يشك في صحة صلاته فلا يكون جازما بالنية
هذا ما ظهر لى اه اقول قضية كلامه عدم صحة الاقتدا في مسألة التنحج بعده فليراجع (قوله) دخل فيها بالوتر
(الخ) هذا إن لم ينو بينهما خروجا واقتناعا حرا لإفخرج بالنية ويدخل بالتكبير نهاية ومعنى واسنى ونشرح
بأفضل زاد شيخنا والوسوسة عند تكبيره بالأحرام من تلاعب الشيطان وهى تدل على خلل في العقل أو
نقص في الدين اه (قوله) فإن لم ينو ذلك) أى لم ينو بغيره الاولى شيئا نهاية ومعنى (قوله) كعادة لفظ
النية) أى وتردد في النية مع طول عرش (قوله) لا يؤثرا (خ) ولا يؤثر أيضا كأهو ظاهر لو نوى ذلك وتخلل
نحو إعادة النية إذ بالنلفظ بالمبطل بطل الاول فلم تكن نية الافتتاح مع التكبير اثنا مثلا متضمنة لقطع
الاول ثم رابت في النهاية بما يؤيد ذلك بصري (قوله) ونظير ذلك) أى فوهم ولو كبر مرات الخ (قوله) فاذا
كرره) أى قوله ان حلفت بطلانك الخ (قوله) هو هكذا) انظر ما فادته وقدمه الطلاق الثلاث بالسادسة إلا
أن يقال أنه على فرض الزيادة على الثلاث (قوله) أى اسم التكبير) إلى قوله وقد يشكل في المعنى وكذا في
النهاية إلا قوله بعده مطلقا وقوله وهو (قوله) مطلقا) أى قليلة أو طويلة (قوله) وهى من أوصافه تعالى يخرج
لام التعريف بصري وقد يمنع من مفاده من الحصر الاتى من أوصافه تعالى (قوله) بخلاف هو) أى الله هو
الأكبر معنى (قوله) ويارحم) عبارة عن النهاية ولو تخلل غير النعوت كأله يا أكبر ضرر مطلقا كما قاله ابن الرفعة
وغيره ومثله أثاره من أكبر ونحوه فليأظر لايها مه الاعراض عن التكبير إلى الدعاء اه (قوله) وكأله
الأكبر) مقتضى صنيته أن هذا مثال الزيادة المتوسطة من أوصافه تعالى فليأمل ما فيه بصري قد مر
انه في قول الوصف له تعالى كما يفيد التعليل الاتى (قوله) لأنها مفيدة الخ) عبارة عن النهاية لأنها لا تغير المعنى بل
تقويه بإفادته الحصر اه (قوله) أى الله لا أكبر (قوله) للخلاف) أى المذكور في غير هذا الكتاب عبارة
الروضة ووقال الله لا أكبر أجزأه على المشهور ورشدي (قوله) هذا) أى عدم البطلان بزيادة أل (قوله)
مع أن هو كأل في الوضع الخ) يحتمل أن المراد به كون كل منهما مأقو لهما من جزأين بصري وأظاهر بل المعنيين
أن المراد في المعنى الوضعى وأن قول الشارح وإفادته الحصر من عطف التفسير (قوله) وإفادته الحصر) فيه
نظر ظاهر بالنسبة فهو فإن شرط ضمير الفصل المفيد للحصر أن يكون الخبر معرفة والخبر هنا نكرة (قوله)
بخلاف أل) مقتضى كلام النجاة أنها مستقلة ولا ينافيه الاتصال الخطئى بصري وفيه ان المقرر في النجاة أنه
اتصالا معنويا ولفظيا أيضا لكونه حر فا غير مستقل بالمفهومية كانه عليه النهاية (قوله) أو عز وجل) إلى
قوله لكن في النهاية (قوله) بخلاف الطويلة) أى بان كانت ثلاث كذات فأكثر شيخنا ويحجى (قوله) وبه)
أى بتمايل التحقيق بما ذكر عبارة النهاية بخلاف ما إذا طال كأله لأنه لا هو أكبر والتشليل بما ذكره هو مافى
التحقيق فقول الماوردى فيه أن يسير ضعيف واولى منه أى بالضعب زيادة الشيخ الذى بعد الجلالة اه
(قوله) هذا) أى لا إله إلا هو أكبر (قوله) مع زيادة النوى) أى لفظ الذى بعد الجلالة قول المتن

انعدمت صلاته لأن الأصل عدم الافتتاح السكن الاحتياط أن يسلم ثم يكبر اه وما ذكره ولا يخالفه ما يأتى
عن ابن القاص والرافعى وما ذكره آخر إفيد نظر فانه إن لم يؤثر شك حرم عليه الخروج من الفرض والأحرام
عليه التسليم لانه ليس بعبادة فاسدة فالسلام من الفرض حرام على كل تقدير فكيف يكون احتياطاً ثم
رايت الزركشى صرح بنحو ذلك ثم قال في شرح العباب قال ابن القاص والرافعى ولو شك في الانعقاد فكبير
فانه قبل نية الخروج لم تنعقد لا يحصل بها الحل فلا يحصل بها العقود وللشك في هذه التكبير هل هى شفيع أو
وتر ولا انعقاد مع الشك ونظر فيه بان شك في الأحرام يصير ليس في صلاة فلا يحتاج لنية الخروج اه
وأقول قياس ما مرته حيث اثر الشك بان طال زمنه ومضى ما مر انعدمت بالثانية لانه عند التلبس به ليس
في صلاة ولا يخرج بها واحتاج لثالثة لان انعقاد كلام شرح العباب لكن قد يشكل على ما نقله عن الرافعى
ما ذكره وقيل بسجدة التلاوة واللفظ للروض وان دخل في الصلاة وظن انه لم يكبر للأحرام فاستأنف الصلاة

كأله لا إله إلا هو أكبر كما في التحقيق وبه يدفع التشليل غير الضار بهذا مع زيادة الذى والضار بهذا مع زيادة الملك القدوس

(لا أكبر الله) هل ولو أتى بكبر ثانياً كان قال أكبر الله أكبر فيه نظر والاقراب أن يقال إن قصد أياً بالله البناء ضروري إلا بان قصد الاستئناف أو إطلاق فلا عش (قوله) اجزاء عليكم السلام (الخ) أي في التحليل نهاية ومعنى قول الماتن (ومن عجز الخ) وانفرد أبو حنيفة بجواز الترجمة للقادر معنى قال عش وفي طبقات الناج السبكي في ترجمة الغزالي فقال يعني بأحنية المقصود من كلمة التكبير الشناء على الله بالكبرياء لا لفرق بينه وبين ترجمته بكل لسان وبين قول الله اعظم فقال الشافعي وبمعنى أنه لا فرق في صفات الله تعالى بين العظمة والكبرياء مع أنه تعالى يقول العظمة إزارى والكبرياء رداء وأشرف من الإزار (الخ) (قوله) بأى لغة (شام) أي من فارسية وسريانية وغير هاتين بدلول التكبير بذلك اللغة إذ لا يجاز فيه خلاف الفاتحة نهاية عبارة المفتي وقيل إن عرف السريانية أو العبرانية تعينت لشرهما بأزوال بعض كتب الله تعالى بهما وبعدهما الفارسية أولى من التركية والهندية (قائدة) ترجمة التكبير بالفارسية خدای بزرگتر فلا يكتفى خدای بزرگ لترك التفضيل كالله كبير اه قال السكودي وفي الأيعاب اخذ من الخلاف المذكور الأولى تقديم السريانية والعبرانية ثم الفارسية والأولى أولى فيما يظهر لشرهما بأزوال التوراة والإنجيل بها بخلاف الثانية فإنه قيل إنه أنزل بها كتاب لكن نظر فيه الزركشي اه وقديماً على ما في صحيح البخاري عن أبي هريرة كان أهل الكتاب يقرؤون التوراة بالعبرانية ويفسرونها إلان تكون قراءتهم التوراة بغير اللسان الذي أنزل به اه (قوله) ولا يعدل (الخ) فلوجز عن الترجمة هل ينتقل إلى ذكر آخر أو يستقط التكبير بالكلية فيه نظر والاقراب الثاني لكن كلامه مر الاق في شرح قلت الاصح المنصوص جواز التفرقة الخ يقتضي خلافه عش قول الماتن (وجوب التعلم الخ) ويجب على السيد تعلم غلامه العربية لاجل التكبير ونحوه أو تخليته ليكتسب اجرة معلمه فان لم يعلمه واستكسبه عصى ذلك نهاية ومعنى قال عش قوله مر لاجل التكبير ونحوه يؤخذ منه أنه مخلص من الاثم بتعليمه من العربية ما يتمكن به من ذلك وقوله مر فان لم يعلمه الخ أي حيث لم يستكسبه فلا عصيان لا مكان أن يتعلم ولو باجبار نفسه ولا يقال العبد لا يؤجر نفسه لا ناقل للشرع جعل له الولاية فيما يضطر اليه وهذا من لان الشرع الجاه لذلك اه وقال الرشدي قوله مر واستكسبه الظاهر أنه ليس بقيد في العصبان بل العصبان ثابت إذا لم يعلمه ولم يحمله ليكتسب اجرة المعلم كان حبسه كاعلم مقدمه قبل هذا اه (قوله) إن قدر عليه (الخ) وفي العباب يؤخر الصلاة أي وجوباً عن أول الوقت للتعلم إن أمكنه فيه فان ضاق عنه أي التعلم ترجم عنه أي عن التكبير بأى لغة شاء ثم إن قصر في التعلم أعادو إلا فلا اه بزيادة عن شرحه اه سم وفي الشارح والنهاية والمفتي ما يفيد (قوله) ولو يسفر) إن وجد المؤمن المعتبرة في الحج

(لا أكبر الله) فإنه لا يكتفى (على الصحيح) لأنه لا يسمى تكبيراً وبه فارق اجزاء عليكم السلام الآتي (ومن عجز) بفتح الجيم أفصح من كسرها عن النطق بالتكبير بالعربية ولم يمكنه التعلم في الوقت (ترجم) عنه وجوباً بأى لغة شاء ولا يعدل لذكر آخر (ووجب التعلم إن قدر) عليه ولو يسفر لكن إن وجد المؤمن المعتبرة في الحج

فان علم بعد فراغ الثانية أي أنه كان كبريتم بها الأولى وقبله بنى على الأولى وسجد لاسم وفي الحالين اه إلا أن يطرُق بين الظن والتردد باستواء فليتام لهم وأوردت ذلك على مر حوار الفرق بالم يظهر (قوله) دخل بالورخروج بالشفع) قال في الروض وشرحه هذا إن لم يبين كل تكبيرتين خروجا واقتناعاً ولا فيخرج بالنية ويدخل بالتكبير مخرجاً في شرعه هذا كما مع العمد كما قاله ابن الرفعة مامع السهو فلا بطلان اه وظاهره رجوع قوله مامع السهو الخ أقوله إن لم يبينهما الخ أيضاً فليتام فيه (فرع) كبر انسان مرتين فهل يتمتع على غيره الاقتداء به لأنه مخرج بالنية أو يصح الاقتداء به جلا على الصحة لأنها الظاهر من حال المصلي مع احتمال أنه نوى الخروج بينهما فانه قد تمت صلاته بالثانية أو أنه نوى بالاولى لا افتتاح ولم يبن بالثانية شيئاً فهي ذكر لا يورث في استمرار انعقاد صلاته بالاولى فيه نظر والوجه الثاني ويؤيده ما لو تنحج أمامه فإنه لا يلزم مفارقتها لاحتال تعمد ونسيانه ولو كبرناو بار كعتين ثم كبرناو بار باربعاً لوجه بطلان الاول وعدم انعقاد الثانية نعم إن قصد الخروج بعد الاولى انعقدت الثانية كما هو ظاهر (فرع) نوى مع الله أكبر من قوله الله أكبر كبر كبر الخ فهل تنعقد صلاته ولا يضرم ما وصله بالتكبير من قوله كبير الخ الوجه نعم مر (قوله) ووجب التعلم إن قدر) قال في العباب يؤخر الصلاة أي وجوباً عن أول الوقت للتعلم فان ضاق عنه أي عن التكبير بأى لغة شاء ثم إن قصر في التعلم أعادو إلا فلا اه وقوله عن أول

فيا يظن وان امكن الفرق بان هذا فوري لانه لا ضبط يظن هنا الاما قالوه ثم نعم لو قيل (١٧) هنا يجب المثنى على من قدر عليه وان

طال كمن لزمه الحج فور لم
يبعد وذلك لان مالا يتم
الواجب الا به ووجب وانما
لم يلزمه السفر لتحصيل ما
الظاهر لانه لا يدوم فقهه
بخلاف التعلم ومن ثم لو
قدر عليه آخر الوقت لم تجز
الصلاة بالترجمة اوله بخلافها
بالتيمم كما مر ووجب قضاء
ما صلاه بالترجمة ان ترك
التعلم امكانه ووقته من
الاسلام فيمن طرا عليه
وفي غيره من التمييز على
الوجه ويحرم ذلك في كل
واجب قوي وعلى احرص
يحسن تحريك لسانه على
الخارج الحروف كما يحسنه
الاذرعى ومن تبعه فتحريك
لسانه وشفتيه ولها نه قدر
امكانه لان الميسر ولا يسقط
بالمسور فان عجز عن ذلك
نواه قبله نظير ما ياتي فيمن
عجز عن كل الاركان اما
من لا يحسن ذلك فلا يلزمه
تحريك لانه عيب وفارق
الاول بانه كناطق انقطع
صوته فانه يتكلم بالقراءة
ولن يسمع صوته بخلاف
هذا فانه كما عجز عن الفاتحة
وبهذا يفتى بقدره هاولا
يلزمه تحريك فلعلم من هذا
ما يصرح به كلام المجموع
ان التحريك ليس بدلائل
القراءة فان قلت اكتفى في
الجنب بتحريك لسانه على
راى ولم يذكره شفق لالهاته
وبالاشارة على راي وكل

الى بلد آخر معنى بعبارة النهاية سواء في ذلك التكبير والفتحة والتشهد وما بعده ولو يسفر أطا فانه وان
طال كما اقتضاه كلامهم اه (قوله فيما يظن) اعتمدته عرش (قوله نعم لو قيل هنا الخ) اعتمدته عرش
(قوله وذلك) الى قوله لا يسمع من النهاية وما يوافقه الا قوله على الوجه (قوله وذلك) يرجع الى مافي
المتن (قوله لو قدر) الى قوله لا يسمع من المتن الا قوله لو وقته الى ويحرم (قوله ويجب الخ) عبارة
النهاية ويجب عليه تأخير الصلاة لاجل التعلم الا ان يضيق وقتها فلا تجوز الصلاة للقادر عليه ما دام الوقت
متسما فان ضاق الوقت صلى لحرمته واعد ككل صلاة ترك التعلم لتمامه امكانه اه (قوله وفي غيره من التمييز
الخ) قاله الاسنوي وغيره والوجه خلافا لما فيه من واخذته بما مضى في زمن صباه نهاية اي فيسكون من
البلوغ عرش عبارة سم قوله من التمييز على الوجه والوجه انه من البلوغ اه وعبارة البصري وقد
يقال ان كان مراد القائل بوجوب التعلم من التمييز الوجوب على الولي فظاهر او على الصبي فظاهر خلافا
اه (قوله ويحرم ذلك) اي قوله ولو يسفر الى هنا (قوله وعلى احرص الخ) قال بعضهم ان كان مراد الاشافي
والاصحاب بذلك من طرأ آخره او قبل لسانه بعد معرفته القراءة وغيره من الذكر الواجب فهو واضح لانه
حينئذ يحرك لسانه وشفتيه وهما في بالقرأة على خارج الحروف ويكون كناطق انقطع صوته فيتكلم
بالقرأة ولا يسمع صوته وان اردوا اعم من ذلك اي بان اردوا ما يشمل الحرس الطاري والاصل فيو بعد
والظاهر ان مرادهم الاول اي من طرأ آخره والا لا وجوب آخر يحركه على الناطق الذي لا يحسن شيئا اذ لا
يتقاع حاله عن الاخرس خلقة نهاية وفيه بعد ذكر ما يوافقه عن الابهاب ما هو وقد قال قياس قوله او
عقل الاشارة الى الحركة الخ ان الناطق الذي لا يحفظ شيئا اذا عقل الاشارة الى الحركة كونه اي التحريك ثم
بحث مع مر فالفرق بين الاخرس والناطق المذكور الى تخصيص الوجوب على الاخرس من طرأ
خرسه اه (قوله نظير ما ياتي فيمن عجز الخ) قضيت ان هذا العاجز لا يلزمه تحريك لسانه وشفتيه ولها نه اللهم
الا ان يرجع هذا لما قبل فان ايضا اه سم (قوله لانه عيب) فنبهه ان يكون بطلا سم على حج وقد يتوقف
فيه ويقال بعدم البطان كالحرك احصاها في ذلك او غيره لان هذه حركات خفية وهي لا تبطل وان
كثرت عرش (قوله وفارق الاول) اي فارق من لا يحسن ذلك من يحسنه (قوله ما تقرر) اي من لا يجب
تحريك الشفة واللبات (قوله للامام) الى قول المتن ويجب في النهاية والمغنى الى قوله لكن الى وغيره والمغنى وقوله
بل الى المتن (للامام الجهر الخ) اي لسمع المامو من يقيم لاصلاته بخلاف غيره من مامو ومنفرد فالسنة
في حقه الاسرار مغنى وشرح المنهج قال الجهرى قضيت انهم لو عدوا بانتهاء لانه من غير جهرا ياتي به فيكون
مباحا ويحتمل الكراهة وعبارة لا طفيحي تقييد في المبلغ بالاحتياج يقتضى ان الامام يطلب منه الجهر مطلقا
وليس كذلك بل في كلامه ما يقتضى انه مقيد بالاحتياج فيهما وهو قوله ليعملوا صلاته اي بالرغم فلو عدوه
بغير رفع انتفى الاحتياج فيسكون الرفع مكره وها حيث ندع وفيه وقفة فايراجع (قوله بتكبير تحريمه

الوقت للتعلم قال في شرحه ان امكنه فيه انتهى (قوله من التمييز على الوجه) الوجه انه من البلوغ
(قوله وعلى احرص الخ) قال في شرح العباب قال الاذرعى وتبناه الزركشي وهو ظاهر فيمن طرأ آخره او
عقل الاشارة الى الحركة لانه حينئذ يحسن التحريك على خارج الحروف فهو كناطق انقطع صوته فيتكلم
بالقرأة ولا يسمع صوته اما غيره فظاهر انه لا يلزمه والا لا وجوب آخر يحركه على ناطق لا يحفظ شيئا اذ لا يتقاع
عن الاخرس خلقة ثم قال ولا احسب احدا يوجب على اخرس لا يعقل الحركة ان يحرك لسانه بل تحريكه
حينئذ نوع من اللعب فينبهه ان يكون مبطلا ما في شرح العباب وقد يقال قياس قوله او عقل الاشارة الى
الحركة ان الناطق الذي لا يحفظ شيئا اذا عقل الاشارة الى الحركة كونه ثم بحث مع مر فالفرق بين
الاخرس والناطق المذكور الى تخصيص الوجوب على الاخرس من طرأ آخره (قوله نظير ما ياتي فيمن
عجز) قضيت ان هذا العاجز لا يلزمه تحريك لسانه وشفتيه ولها نه اللهم الا ان يرجع هذا لما قبل فان ايضا

(الخ) ويسن للمصلي أن لا يقصره بحيث لا يفهم وأن لا يخطئه بأن يبالغ في مده بل يأتي به مبتدئا والاسراع به أولى
للتأخر والنية بخلاف تكبير الانتقالات الثلاث لئلا يخلو بأقبحا عن الذكر معنى وكذا في النهاية الاقوله بخلاف (الخ
(قوله) وكذا مبلغ (الخ) أي واحد أو أكثر بحسب الحاجة نهاية ومعنى (قوله احتجج اليه) أي بالتمبلغ
صوت الامام جميع المأمومين معنى (قوله) لكن (الخ) معتمد شوشين خان (قوله) ان نوبيا (أي الامام والمبلغ
وكذا غيرهما بالاولى لو جهر على خلاف السنة (قوله) والابطلت) يدخل فيه الاطلاق والكلام مفروض في
الجهر بالتكبير وقضيه انه مع عدم الجهر لا ضرر مطلقا لكن ان قصد حينئذ الاعلام فقط ان تصور فينبغي
ان يضرم قال الجبرمي وشيخناو البطلان بقصد الاعلام فقط والاطلاق في حق العالم واما العامي ولو
خطا للعلماء فلا يضرم بقصد الاعلام فقط ولا الاطلاق اه (قوله) وغير المبلغ (الخ) أي الامام (قوله) بكرة له
ذلك (الخ) يؤخذ من التعليل ان محلها حيث كان ثم من تناذى به والافو خلاف الاولى فبما يظهر نعم ينبغي في
الاولى حيث علم او غيب على ظاه حصول تاذي من ذكر سبحانه كان ايداءه لا يحتمل عادة ان يحرم اخذ من
مماثل ذكرها في كتاب الحج فليراجع بصري (قوله) مطلقا (أي اماما وغيره وفي النهاية ولو امرأة
ومضطجعا اه قول المتن (رفع يديه الخ) وحكمته قال الشافعي رضي الله تعالى عنه اعظام اجلال الله تعالى
ورجاء ثوابه والافتداء بنبيه ﷺ ووجه الانظام ما تضمنه الجمع بين ما يمكن من اعتقاد القاب على
كبريائه تعالى وعظمته والترجمة عنه باللسان واظهارها يمكن اظهاره به من الاركان نهاية قال ع وش هذه
الحكمة مطردة في جميع المواضع التي يطلب فيها الرفع اه (قوله) أي كفيه) أي مستفلاهما القبلة عميلا
أطراف أصابعهما نحوها كما ذكره المحامي نهاية ومعنى خلافا لشرح بافضل في الثانية قول المتن (جدو
منسكية) ولو تعذر عليه الرفع الا بزيادة على المشروع ونقص عنه في أي بما يمكن فكان امكنه ان بالزيادة على
المشروع فان تعذر او تمس رفع احد يديه برفع الاخرى ويرفع الاطع الى حد لو كان سائجا وصل كفه
واصابعه الى المشرو وعقوله ترك الرفع ولو عدنا حتى شرع في التكبير رفع انتاءه لا بعده لوالا سديه نهاية
ومعنى (قوله) وراحته) أي ظهرها بجبرمي (قوله) ويسن (الخ) قال المتولي وأقره وهو ينبغي ان ينظر قبل الرفع
والتكبير الى موضع سجوده ويترك رأسه قليلا نهاية ومعنى وشرح بافضل أي لا جهل أن يكون فيه نجاسة
او نحوها تمنعه السجود ع ش (قوله) وتفرقها وسطا) وعلم بما تقر ان كلام من الرفع وتفرق اصابعه
وكونه وسطا الى القبلة سنة مستقلة واذا فعل شيئا منها انيب عليه وفاته الكمال نهاية (قوله) ندب انتاهما
أي انتباه الرفع مع انتباه التكبير نهاية (قوله) واعتمده الاستوى) وكذا اعتمده النهاية والمعنى وشيخ الاسلام
وشرح بافضل (قوله) ويسن ارسالهما (الخ) أي للاتباع فهو أولى من ارسالهما بالكلية ومن ارسالهما
ثم رد هما الى ماتحت الصدر شرح بافضل ومعنى (قوله) الى ماتحت صدره) أي فوق سرته شرح بافضل
قول المتن (ويجب) أي لا نه اول افعال الصلاة فوجب معارنته لذلك كالحج وغيره الصوم لما مر نهاية
قول المتن (قرن الية بالتكبير) أي قرنا حقيقيا بعد الاستحضار الحق بقرن ان يستحضر الصلاة تفصيلا مع
تعيينها في غير النقل المطلق ونية الفرضية في الفرض وقصد الفعل في كل صلاة وقرن ذلك المستحضر بكل
التكبير من اولها الى آخرها هذا ما قاله المتقدمون وهو اصل مذهب الشافعي واختار المتأخرون الا اكتشاف
بالمقارنة العرفية بعد الاستحضار العرفي بان يستحضر الصلاة اجمالا بحيث يعد انه مستحضر للصلاة مع
اوصافها السابقة وقرن ذلك المستحضر بأي جزء من التكبير ولو اخرج في الاخير وبكى تفرقة الا ووصاف
على الاجزاء وهذا سهل من الاول لان الاول فيه حرج وقد قال تعالى وما جعل عليكم الدين من حرج فالصبر
الى الثاني قال بعضهم ولو كان الشافعي حيا لآتي به وقال ابن الرفعة انه الحق وصوبه السبكي قال الخطيب ولي
بهما مائة والحاصل ان لهم استحضارا حقيقيا واستحضارا عرفيا وقرنا حقيقيا وقرنا عرفيا والواجب انما هو

وكذا مبلغ احتجج اليه
لكن ان نوبيا الذكر او
والاسماع والابطلت وغير
المبلغ بكرة له ذلك لا يذاته
غيره والمصلي مطلقا (رفع
يديه) أي كفيه (في تكبيره)
الذي للتحريم اجماعا بل قال
ابن خزيمة وغيره بوجوب
ذلك (حدو) بانجام الدال
(منسكية) بحيث تحاذي
أطراف أصابعه أعلى
أذنيه وبها مائة حتى اذنيه
وراحته منسكية للاتباع
الوارد من طرق صحيحة
متعددة لكنها تختلف للظواهر
لجمع الشافعي بينها بما ذكر
ويسن كشفهما ونشر
اصابعه وتفرقها وسطا
(والاصح) أن الافضل في
وقت الرفع أن يكون (رفعه
مع ابتدائه) أي التكبير
للاتباع كما في الصحيحين
ولان ندب في الانتباه كما
في الروضة لكنه رجع
في تحقيقه وتفيحه وجمعه
ندب انتاهما معا أيضا
واعتمده الاستوى وغيره
ويسن ارسالهما الى ما
تحت صدره (ويجب قرن
النية بالتكبير) كله لا تؤزعا
لاجرائها على اجزائه

(قوله) والابطلت) يدخل فيه الاطلاق والكلام مفروض في الجهر بالتكبير وقضيه انه مع عدم
الجهر لا ضرر مطلقا لكن ان قصد حينئذ الاعلام فقط ان تصور فينبغي ان يضرم

بل لابد ان يستحضر كل معتبر فيها نامر وغيره كالقصر للقاصر وكونه اماما او (١٩) ماموما في الجمعة والقعدة لما موم

في غيرها اراد الافضل مع ابتدائه ثم يستمر مستصحا لذلك كله الى الرأى وقيل يجب تقدم ذلك على اوله يسير (وقيل) وصححه الرافعي في الطلاق (يكفي) قرنها (باوله) لان استصحابها! دوامالاجب ذكر اورد بان الانعقاد يحتاج له وفي المجموع والتفصيل المختار ما اختاره الامام والغزالي انه يكفي فيها المقارنة العرفية عند العوام بحيث يعد مستحضرا للصلاة وقال الامام وغيره والاول بعيد التصور او مستحيله انتهى لا يقال استحضار الجبل ممكن في ادنى لحظة كما صرح به الامام نفسه لانا نقول ذلك من حيث الاجمال وما نحن فيه من حيث التفصيل ولذلك صوب السبكي وغيره هذا الاختيار وقال ابن الرفاعة الحق وغيره انه قول الجمهور والركشي انه حسن بالغ لا يتجه غيره والاذعى انه صحيح والسبكي من لم يقل بوقع في الوضوء المذموم وفي نحو الجليل من الله الجليل اكبر يجب مقارنة النية له ايضا كما يصرح به قولهم ثم يستمر الى آخره وهو

العرفان لا الحقيقان شيخنا ويجري (قوله بل لابد ان يستحضر الخ) اقتصر عليه النهاية وسكت عن الاختيار الاتي فقال بان يستحضر في ذهنه ذات الصلاة وما يجب التعرض له من صفاتها ثم يقصد فعل ذلك المعلوم ويجعل قصده هذا مقارنا لاول التكبير ولا يغفل عن تذكره حتى يتم تكبيره ولا يجزئ توترعه فلو عزبت قبل تمامه لم تصح صلاته لان النية معتبرة في الانعقاد ولا يحصل لانها التكبير ذاه قال عرش قوله مر ويجعل قصده هذا مقارنا الخ اي يكون كالو نظر بصره الى شئ قبيل الشروع في التكبير وادام نظره اليها الى تمامه قال الرشدي قوله مر وما يجب التعرض له الخ اي من التعيين والفرعية والمراد بذات الصلاة والافعال والاقوال المخصوصة (قوله بامام) اي من قصد الفعل والتعيين والفرعية في الفرض ومن الاولين في النفل والمقيد والاول فقط في النفل المطلق (قوله اراد الافضل الخ) يفيد صحة النية الاقتداء بعد الابتداء وظاهره ولوفي بقية التكبير سم (قوله مع ابتدائه) متعلق بقوله ان يستحضر الخ والضمير للتكبير (قوله ثم يستمر) هذا احد وجهين في الاستحضار وورده السبكي بان استصحاب النية ليس بنية واجاب مالم ليس بنية لا دليل عليه الثاني انه يو الى امثاله فاذا وجد القصد المتبر جدد مثله وهكذا من غير تحلل زمن وقال السبكي وهذا الوجه فرع جرح مشقة كل احد ولا يغفل انتهى عرش (قوله) وقيل الخ) وذهب الامة الثلاثة الى الاكتفاء بوجود النية قبيل التكبير عميراه عرش قول المانن وقيل يكفي باوله اي بان يستحضر ما يتو به قبله ولا يجب استصحابها الى آخره معنى (قوله دوام) اي الى آخر الصلاة (قوله وفي المجموع) اي قوله ونحو الجليل في المعنى الا قوله قال الامام الى صوب الخ (قوله المقارنة العرفية) ينبغي ان تحمر المقارنة العرفية فان القائمين بها اما ان يشترطوا مقارنة الاول فقط فلا يرجع الى القول السابق او مقارنة اي جزء من التكبير فيقتضى جواز اخذ بعض الصلاة عن النية وهذا بعيد ايضا او توزيعا فيرجع الى التوزيع فليحذر ذلك وايراجع فاني خلصت عنها كثيرا فلم ارم ان ابدل اجمالها بالتفصيل واتى فيها بما يروى الغليل ثم اريت في شرح العباب للشارح بعد ان قرر المختار المذكور مانصه وعليه فهل يجزئ سبق اوله على استحضار تمام النية والابتداء من استحضارها كلها مع النطق باوله وان لم يستمر فضية اعتبار المقارنة العرفية الاول ثم اريت في الجوهر ما يؤيده وهو ان العراقيين جروا على المختار وعبروا عنها بانه غير بين مقارنة النية للهمز فيسقط على جميع التكبير قال وكلام الغزالي يوم انه يتخير بين التقديم على التكبير والبسط وليس كذلك انتهى بصرى وتقدم عن شيخنا والبيجى كما في المقارنة باى جزء من التكبير وكفاية البسط وتفرقة الاوصاف على الاجزاء (قوله والاول) اي ما في المن من المقارنة والاستحضار الحقيقيين (قوله وكذلك) اي لكون الكلام في التفصيل ويجوز كون المشار اليه قوله والاول بعيد التصور (بحيث يعد الخ) ظاهره انه تصوير للقرار العرفية وليس كذلك بل هو تصوير للاستحضار العرفي ففي الكلام حذف تقديره كما يكفي فيها الاستحضار العرفي بحيث والحاصل ان الشارح ذكر المقارنة العرفية ولم يصورها وصور الاستحضار العرفي ولم يذكره شيخنا ويجري (قوله صوب السبكي) وقال ابن الرفعة الخ على ما اسوة معنى (قوله ونحو الجليل الخ) كان المناسب ان يقدمه على قول المصنف وقيل الخ (قوله يجب مقارنة النية له ايضا الخ) اي على الاول نهاية ومعنى (قوله وهو متجه الخ) المعتمد كما في نه الشهاب الرمل خلافة وان كلامهم مخرج عرج الغالب من عدم زيادة شئ بين لفظي التكبير فلا دلالة له على اشتراط المقارنة فيما عدل لفظي التكبير فلفظ المعنى نهاية ومعنى وسم (قوله وان نوزع فيه الخ) اعتمد النزاع النهاية والمعنى كما رأنا (قوله والا لزم الخ) الاول يرجو على قوله يجب مقارنة النية الخ (قوله وهو بعيد) رده النهاية بما نصه ولما كان الزمن يسير المهدح عزوبها بينهما لشبهه بسكنة التنفس

(قوله اراد الافضل) يفيد صحة النية الاقتداء بعد الابتداء وظاهره ولوفي بقية التكبير (قوله كما يصرح به قولهم الخ) اي وكما نقل عن شيخ الاسلام صالح البلقني وفي فتاوى شيخنا الشهاب الرمل رحمه الله تعالى ظاهر كلامهم وجوب الاقتران وغندى لا يجب وكلامهم على الغالب اه مر

متجهون نوزع فيه بان الانعقاد لا يتوقف عليه ويرد بانه اذا زاده صار من جملة ما يتوقف عليه والارم اجزاء النية بعد عزوبها وهو بعيد

الحصين وكانت به بواسير
صل قائما فان لم تستطع
فقاعدا فان لم تستطع فعلى
جنب رواه البخاري زاد
النسائي فان لم تستطع
فمستلقيا لا يكلف الله
نفسا الا وسعها وخرج
بالفرض النفل وسيأتي
وبالقادر غيره كراكب
سفينة خاف تخو دوران
رأسه ان قام وكريب غزاة
أو كينهم خاف ان قام رؤبة
العدو وفساد التدبير لكن
يجب الاعداء هنا لندرتهم
ومن ثم لو كان خوفهم من
قصد العدو ولم يتم تجب وقفا
للتحقيق وخلافا لجموع
لانه ليس بنادر كما هو
واضح والتعليل بان العذر
هنا أعظم فيه نظر اذ
الاعظمية لا تدخل لها في
الاعادة وعدمها كما يعلم
من مبحتها وكسلس
لا يستمسك حدثه الا
بالقعود ولريض امكته
بلا مشقة قيام لو انفر دلا
ان صلى في جماعة لإمام
الجلوس في بعضها الصلاة
معهم مع الجلوس في
بعضها وان كان الافضل
انفراده لباقي بها كلها من
قيام وكان وجهه ان عذره
اقتضى مساعته بتحصيل
الفضائل فاندفع قول جمع
لا يجوز له ذلك لان القيام

والعيا اه وفيه ما لا يخفى قول المتن (الثالث القيام الخ) اي ولو يعين باجرة فاضلة عنه وثمة ومونة بمونه
يومه وليته مغنى وباتى في الشارح وعن النهاية مثله (قوله) ولو في فرض (ال) الى قوله ولا نه الخ في المعنى الا قوله
وخلافا لى وكسلس وقوله لو كان وجهه الى واخروا الى المتن في النهاية الا قوله وخلافا لى وكسلس (قوله)
ولو في فرض صبي) اي وفرض عارو (قوله) ومعادة) اي وفريضة مندورة واعا لهم اوجبوا الذكر في قيام
الصلاة وجلس التشهد ولم يوجبوه في الركوع ولا في السجود لان القيام والقعود يقعان للعبادة والعبادة
فاتحيتج الى ذكر يخلصها للعبادة والركوع والسجود يقعان خالصين لله تعالى اذ ههنا يقعان للعبادة فلم
يجب ذكر فيها نهاية (قوله) لقوله صلى الله عليه وسلم الخ) ولانه اجمع الامة على ذلك وهو معلوم من
الدين بالضرورة معنى (قوله) لعمران بن الحصين الخ) وكانت الملائكة تصالحه فشككنا لى صلى الله عليه وسلم
من مرض الباسور فدعا له النبي صلى الله عليه وسلم فبصرى منه فاقطعت عنه الملائكة فشكك ذلك صلى الله
عليه وسلم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اما افرضى يعود الباسور ومصالحه الملائكة بالي وعش اه
يجبرمى (قوله) بواسير) جمع باسورة وهى قروح المقعدة كرى (قوله) كرا كسب سفينة الخ) فانه يصلى من
قعود ولا إعادة معني انه اذا بكى في المجموع زاد في الكفاية وان امكته الصلاة على الارض ومنازعة الاذرى
والزركشى فيه اى فى عدم الاعداء عن غيرة قول الماوردى يجب الاعداء بحمل على ما اذا كان العجز للرجل حامى
في السفينة لندرتهم اه قال عرش قوله مروان امكته الصلاة الخ) اي ولو بلا مشقة فلا يكلف الخروج من
السفينة للصلاة خارجا على ما هو ظاهر عبارة الشارح م لكن قال سمع على حرج ولعل هذا شاق الخروج
الى الارض اوقات مصلحة السفر اه (قوله) خاف الخ) هل يضبط بمبيح التيمم او بمشقة لا تحتمل عادة عمل
تأمل ولعل الثاني اقرب لانه خفف فيه بالنسبة لغيره ثم هل يقال اذا علم او غاب على ظنه ذلك يجب عليه القعود
لما في قيامه من المفسدة محل نظروا بآتي نظيره في الآتية وهى اولى بالوجوب بصري وقوله ولعل الثاني الخ
سيأتي في شرحه ولعجز عن القيام الجزم به وقوله وباتى نظيره الخ) اقول لظاهر صنع النهاية والمغنى بالوجوب
في مسئلتى الرقيب والسكين وصرح الاول والاياب بالوجوب في مسئلة السلس (قوله) نحو دوران الخ)
اي كالفرض نهاية (قوله) والتعليل بان الخ) جرى على هذا التعليل النهاية والمغنى (قوله) فيه نظر) خبر
والتعليل (قوله) من مبحتها) اي الاعداء (قوله) وكسلس الخ) فانه يصلى قاعدا وجوبا كفى لا نورا ولا اعادة
عليه نهاية واياب وفي المغنى ما يوافقه وقال سمع وظاهر انه على الوجوب لو صلى قائما مع نزول البول لم تصح
صلاته اه واقره عرش (قوله) ولريض الخ) ولو قال له طيب ثقتان صليت مستلقيا امكن مداواتك
وبعينه مرض اى كما قلته ترك القيام ولو كان الخبز له عدل رواية فيما يظهر او كان هو عارفا نهاية وكذا في
المغنى الا قوله ولو كان الخ قال عرش قوله ترك القيام ولا اعادة عليه اه (قوله) وكان وجهه)
اي وجهه الجواز (قوله) بتحصيل الفضائل) اي بسبب تحصيل الفضائل اي لاجل ما يقو به القعود في بعض
الصلاة لتحصل افضلة الجماعة عرش (قوله) الامع الجلوس في بعضها) صادق بما اذا قام في ركعة وقعد في
اخرى وبما اذا جمع بين القيام والقعود في كل ركعة وحيث ذهل تخيير بين تقديمهما شاءوا يتبعين تقديم
القيام في الصورة الثانية ثم قعد بعد الركوع هل يركع من قعود او يرتفع الى حد الركعة ثم يعتدل ثم يركع
للسجود أو ينتصب قائما ثم يركع للركوع وباتى نظيره هذا التردد في مسئلة الصورة الآتية والاقرب الى
كلامهم عدم لزوم ذلك بل يركع من قعود بصري وباتى عنه خلافا (قوله) ومن ثم) اي لاجل الوجه المذكور

(قوله) خاف تخو دوران رأس) اي فصلى قاعدا وان امكته الصلاة قائما على الارض كفى الكفاية ولعل
محل هذا شاق الخروج الى الارض او فوت مصلحة السفر (قوله) لا يستمسك جده) لا بالقعود اي بقعد قال
في شرح العباب اي وجوبا كإقتضاه كلامهم وجرى عليه في الا نورا وهو وجهه من قول ابن الرفعة نداء وان
نقل عن الروضة وجه الزركشى نسبتها اليها ذلك ونقل عن السكاكى مساعدته وجرى عليه بعض المتكلمين
على المنهاج ولا إعادة عليه انتهى وظاهر انه على الوجوب لو صلى قائما مع نزول البول لم تصح صلاته (قوله)

جازه قرأتها مع القعود وإن كان الأفضل تركها وأخروا القيام عن سابقه مع تقدمه عليها (٢١) لأنها ركنان حتى في النفل ولأنه

قبلها شرط ركنيته إنما هي

معها وبعدهما ويسن أن

يفرق بين قدميه بشرط

خلافاً لقول الأنوار بإربع

أصابع فقد صرحوا بالشبه

في تفريقهما في السجود

(وشرطه) الاعتدال على

قدميه أو أحدهما كما يعلم

بما يأتي (ونصب فقاره)

وهو مفاصل الظهر لأن اسم

القيام لا يوجد إلا معه ولا

يضر استناده لما لو زال السقط

إلا أن كان بحيث يمكنه رفع

رجليه لأنه إلا أن غير قائم بل

معلق نفسه ومن ثم لو أمسك

واحد من سبكيه أو لعاق بحبل

في الهواء بحيث لم يصرفه

اعتماد على شيء من قدميه

لم تصح صلاته وإن مستا

الأرض ولا يضر قيامه على

ظهر قدميه من غير عذر

خلافاً لبعضهم لأنه لا ينافي

اسم القيام وإنما لم يحز نظيره

في السجود لأنه ينافي وضع

القدمين المأمور به ثم (فإن

وقف منحنياً) لأمامه أو

خلفه بأن يصير إلى أقل

الركوع أقرب تحقيقاً في

الأولى وتقديراً في الثانية

ولا يضر في ذكر هذه هنا

كون البطلان فيها لعدم

الاستقبال أيضاً لأنه إلا أن

خارج بتقديمه بدنه عن القبلة

وذلك لأنه يجوز اجتماع

(قوله جاز الخ) أي لتحصيل فضيلة السورة ع (قوله قرأتها مع القعود) فيه حيث لم يقل جازله الصلاة مع القعود تصريح بأنه إنما بعد عند العجز لا مطلقاً فإذا كان يقدر على القيام إلى قدر الفاتحة ثم يعجز قدر السورة قام إلى تمام الفاتحة ثم قد حال قراءة السورة ثم قام للركوع وهكذا مع حججهم ع (قوله) وإن كان الأفضل الخ ولو شرع في السورة بعد الفاتحة ثم عجز في أنائها فقد ليكلها ولا يكلف قطعها ليركع وإن كان ترك التراءة أحب نهاية وقوله قد ليكلها أي ثم يقوم للركوع كما يعلم من كلامهم المار ع (قوله) وأخروا القيام أي في الذكر ع (قوله) ولأنه قبلها شرط الخ يتجه لاكتفاء بمقارنته لها فقط وإن لم يقدم عليها إلا أن يكون ماقاله متقولاً فلا بد من قبوله مع إشكاله أو يكون شرطية قبلها التوقف مقارنته لها عادة على ذلك فإن أمكنت بدون شرط بشرط سم على حججهم ع (قوله) ويسن أن يفرق الخ) ويكره الصاق رجليه وتقديم أحدهما على الأخرى نهاية (قوله) بشرط أي بالنسبة للوسط المعتدل لا بالنسبة لنفسه (قوله) قد صرحوا بالشبه الخ أي في قياس عليه ما هنا ع (قوله) أي قدميه أو أحدهما) ينبغي ولو البعض من ذلك سم (قوله) أو أحدهما) الأولى والثانية (قوله) بما يأتي) لعله أراد به قوله بحيث لم يصرفه لاعتدال الخ قول المتن (نصب فقاره) أي لا رقبته لأنه يستحب كما مر أطراف الرأس مغنى وشرح بأفضل (قوله) هو إلى قوله تحقيقاً في النهاية إلى قوله وإن مستا الأرض وكذا في المغنى إلا أنه لو لم يشرع في المتن (قوله) هو الخ) عبارة المغنى وهو بفتح الفاء عظام من الظهر أو مفاصله اه (قوله) إلا أنه أي النصب (قوله) ولا يضر استناده الخ) لكن يكره الاستناد به ومغنى وشرح بأفضل أي بلا عذر (قوله) لما الخ) أي من جدار ونحوه (قوله) ومن ثم) أي لأنه إلا أن غير قائم الخ (قوله) لأنه ينافي الخ) يتأمل سم وقد يقال التباديل من وضع القدمين وضع أسفلهما (قوله) بأن يصير الخ) عبارة عن المغنى والنهية والاحتناء السالب للاسم أن يصير إلى الركوع أقرب كما في المجموع ومقتضاه أنه لو كان أقرب إلى القيام أو استوى الأمران صح وهو كذلك وإن نظر فيه لا أدري اه (قوله) إلى أقل الركوع الخ) خرج ما لو كان بينه وبين القيام على السواء فلا يضر وسياق في شرح ولو أمكنه القيام الخ (قوله) وإن كان أقرب الخ) يفرق في ذلك بين القادر وغيره سم (قوله) تحقيقاً في الأولى الخ) فلو شك في كون قيامه أقرب إلى أقل الركوع فالذي يظهر أن يقال إن كان بعد الاتصاف لم يصروا بعد النهوض ضررهما بالأستصحاب في الاستئذان فيلتزموا وليراجع بصري (قوله) في ذكر هذه) أي مسألة الوقوف منحنياً (هنا) أي في مبحث القيام (قوله) أيضاً) أي كعدم القيام (قوله) إلا أن) أي في الاحتناء (قوله) وذلك) أي عدم المضرة (قوله) سبكي) بظلال على شيء واحد) إلا خصر سبكي على شيء الخ (قوله) إلا بطلان) أي سبكيه (ليمنه) إلى قوله وقول ابن الرقعة في النهاية إلا ما نبه عليه وفي المغنى إلا أنه لو يقاس إلى ولو عجز قول المتن (بحيث لا يسمى الخ) قد يقال لم يعتبر كونه أقرب إلى أقل الركوع تقديره كما اعتبر في المنحني إلى خلف وقد يفرق على بعد بان ذلك لما كان أقرب إليه منهما أمكن تقديره فيه بخلافه فليرتفع إلى النظر لكونه لا يسمى قائماً أمامه بصري (قوله) ويقاس بذلك الخ) عبارة النهاية وهل تبطل صلاة من يصلي قاعداً بالاحتناء في غيره وضع الركوع إلى حدر كونه عام لا قال أبو شيكل لا تبطل إن كان جاهلاً ولا بطلت اه قال ع (قوله) صورته أن يحرم قاعداً ويقرا الفاتحة ثم ينحني بعد القراءة

جاز له قرأتها مع القعود) فيه حيث لم يقل جازله الصلاة مع القعود تصريح بأنه إنما بعد عند العجز لا مطلقاً

فإذا كان يقدر على القيام إلى قدر الفاتحة ثم يعجز قدر السورة قام إلى تمام الفاتحة ثم قد حال قراءة

السورة ثم قام للركوع وهكذا (قوله) ولأنه قبلها شرط) يتجه لاكتفاء بمقارنته لها فقط وإن لم

يتقدم عليها إلا أن يكون ماقاله متقولاً فلا بد من قبوله مع إشكاله أو تكون شرطية قبلها التوقف

مقارنته لها عادة على ذلك فإن أمكنت بدون شرط (قوله) على قدميه أو أحدهما) ينبغي ولو البعض

من ذلك (قوله) لأنه ينافي الخ) يتأمل (قوله) إلى أقل الركوع أقرب) خرج ما لو كان بينه وبين القيام على

سبكي بطلان على شيء واحد على أنه قد ينحصر البطلان في زوال القيام بان يكون في الكعبه وهي مسقوفة فاندفع ما لا نسوى هنا (أو أمثالاً)

ليمنه أو يساره (بحيث لا يسمى قائماً) عرفاً (لم يصح) لتركه الواجب بلا عذر ويقاس بذلك ما لو زال اسم القعود الواجب بان يصير

إلى أقل ركوع القاعد
أقرب فيما يظهر ولو عجز
عن النهوض إلا بمعين لزمه
ولو باجرة مثل طلبها فاضلة
عما يعتبر في الفطر ففيما يظهر
وقول ابن الرفعة لو قدر أن
يقوم بعكاز أو اعتماد على
شيء لم يلزمه ضعيف كما أشار
إليه الأذرعى وبحمول على
ما قاله الغزى على ملازمة
ذلك ليستمر له القيام فلا
ينافي الأولى لأن محلها فيما
إذا عجز عن النهوض إلا
بالمعين لكنه إذا قام استقل
أه والوجه أنه لا فرق
فثبت اطلاق أصل القيام
أو دوامه بالمعين لزمه (فان
لم يطق) انتصاباً (وصار
كراعي) لكبر أو غيره
(فالصحيح أنه يقف كذلك
وجوباً بالقرينة بالانتصاب
(وبزبد) وجوباً (بالاحتذاء
لركوعه إن قدر) على
الزيادة تمييزاً بين الواجبين
وقول الأمام والغزالي يلزمه
القعود لأنه لا يسمى قائماً
يرده تصحيحهما أنه لو عجز
عن القيام على قدميه وأمكنه
النهوض على ركبتيه لزمه
مع أنه لا يسمى قائماً وإن
أمكن الفرق بأن ذلك
انتقل إلى الركوع المنافي
للقيام بكل وجه بخلاف هذا
فإن لم يقدر لزمه كما هو ظاهر
إذا فرغ من قدر القيام إن
يصرف ما بعده الركوع
بطمانينته ثم للاعتدال
بطمانينته ونخص قولهم
لا يجب قصد الركن بخصوصه

إلى حد ذكره على لا على نية الركوع بل تنمياً للقيام أمالوا أحرم منحنياً أو انحني عقب إحرامه وقرأ فان كان
عامداً علماً بطلت صلاته وإن كان ناسياً أو جاهلاً فلا تذكر وأعاد ما قبله من الجلوس استمرت الصحة واعتد
بما فعله وإن سلم بانتياء على ما فعله وجبت الإعادة لأنه ترك ما هو بدل القيام مع القدرة عليه وقوله ولا يطل
أي بان كان عالماً أي وفعل ذلك لا لعذر أمالو كان لعذر كان جلوساً مفتر شاقبتعت رجلاً فارد التورك
لحصول الاحتيا. بسبب الاتيان بالتورك فلا يضر أه أقول وظاهر أنه لا تتعد صلاته فلما إذا أحرم منحنياً
خلافاً لما هو منه صنعه من التفصيل فيه (إلى أقل ركوع القاعد الخ) هذا في المنحنى لقدم أو خلف كما هو ظاهر
أما المائل فقياساً ما مر فيه أن يصير بحيث لا يسمى قاعداً وبهذا يظهر ما في صنيع الشارح فقدر بصري
(قوله ضعيف) وفاقاً للنهاية والمغنى (قوله لا محلها الخ) اعتمده رسم عبارة ع ش قوله لم ولولم يتمكن
من القيام إلا مستكناً لظواهره ولو في داوم قيامه وفي قسم على المنهج نقلاً عن الشارح من محل ذلك في
النهوض فإذا استوى قائماً استغنى عنه عباره وأعلم أن مسألة العكازة لها حالان أحدهما أن يحتاج إليها في
النهوض وإذا قام أمكنه القيام بعد النهوض بدونها أو تانها أن يحتاج إليها في النهوض وفي القيام بعده أيضاً
بحيث لا يمكنه القيام بعد النهوض بدونها فيجب في الحال الأول دون الثاني مرا أقول وكذا يقال في المعين أه
وعبارة رسم على البهجة قوله لا بمعين وجب بخلاف ما لو احتاج له في جميع صلاته ثم قال أي ع ش
بعد ذكر كلام عن الروض وشرحه وفي النهاية والمغنى مثله ما نصوه يتحصل من ذلك أن من قدر بعد النهوض
أي بمعين أو نحو عاصلي القيام معتمداً على نحو جدار أو عصا زمام أو بمعين لم يلزمه أه (قوله أه) أي
ما قاله الغزى (قوله والوجه الخ) خلافاً لما رسم وعن ع ش عبارة البجيرمي بعد كلام وعبارة سم
حاصل مسألة المعين والعكازة أنه إن كان يحتاج إلى ذلك في النهوض فقط أي في كل ركعة ولا يحتاج إلى ذلك في
دوام قيامه لزمه والأبان احتياج ذلك في النهوض ودوام القيام فلا يلزمه وهو عاجز إلا أن أي فصل من
قعوده وفرق ع ش بين المعين والعكازة بأن الأول لا يجب إلا في ابتداء الثاني يجب في الابتداء والقيام
للشقة في الأول دون الثاني واعتمده شيخنا الحنفى أه وكذلك اعتمده شيخنا بل هو ظاهر النهاية والمغنى
والروض وشرحه كما مر (قوله بالمعين) شامل للركبى ونحو العصا (قوله لكبر) أي قوله وإن أمكن الخ في
النهاية والمغنى (قوله تصحيحهما) أي الشيخين (قوله بان ذلك) أي من صار كراعي أو قوله بخلاف هذا أي من
أمكنه النهوض على ركبتيه (قوله فأن لم يقدر) إلى المتن أقره ع ش (قوله أن يصر ف ما بعده الخ) يؤخذ من
اقتضاره على الركوع والاعتدال أنه لا يعتبر لحظة للانتقال من القيام إلى الركوع وأخرى للانتقال من
الركوع إلى الاعتدال وقد يوجه بان الانتقال مقصود لغيره فلما يتحصل ذلك الغير فلا وجه لاعتباره بصري
(ثم للاعتدال الخ) هل محل هذا إذا عجز أ يضاعن الأيمان إلى الاعتدال بنحو رأسه ثم جفنه أو لإقدمه على
هذا لأنه أعلى مناهم لأنه يسهل ولعل المنهج الأول رسم وحزم باتجاهه القليوبى وظاهر كلامه شامل للركوع
أيضاً قول المتن (ولو أمكنه القيام الخ) قال في العباب وشرحه أو قدر على القيام والاضطجاع فقط أي دون
الجلوس قام وجوباً بالان القيام قعوداً زيادة كافي الروضة عن البغوى أو ما قائماً بالركوع والسجود

السواء فلا يضر وسيأتي في شرح ولو أمكنه القيام دون الركوع والسجود الخ وقوله وإن كان أقرب الخ
في فرق في ذلك بين القادر وغيره (قوله لا محلها الخ) اعتمده من (قوله إذا فرغ من قدر القيام الخ)
قد يقال هذا بخلاف قول الروض وشرحه في بحث الاعتدال تبعاً للروضة وأصلها مانصه ولو عجز
الراكع عن الاعتدال بسجود ركوعه وسقط الاعتدال لتعذره أه فانه يدل على خلاف ما استظهره
الهم إلا أن يرد بسقوط الاعتدال الأصلي ولكن لا بد من مكث بعد الركوع بقصد الاعتدال أو يحمله على
ما لو طرأ العجز بعد الركوع ويفرق بين العجز الطارئ وهو السابق ثم أن سقوط الاعتدال بخلاف ما تقر من
وجوب الأيمان بالأركان بنحو الراس عند العجز عنها إلا أن يكون محل قول الروض بالسقوط إذا عجز عن
الأيمان أيضاً وفيه ما فيه (قوله ثم للاعتدال بطمانينته) هل محل هذا إذا عجز أ يضاعن الأيمان إلى الاعتدال

لملة يظهره تمنع الانحناء
 (قام) وجوبا ولو بمعين بل
 وإن كان مائلا على جنب
 بل وإن كان أقرب إلى حد
 الركوع فليأظهره (وعليهما
 بقدر إمكانه) فيجئ إمكانه
 صلبه ثم رقبته ثم رأسه ثم
 طرفه لأن الميسور لا يسقط
 بالمسور ولو أمكنه الركوع
 فقط كره عنه وعن
 السجود فإن قدر على زيادة
 على أكله لم يجعلها للسجود
 تمييزا بينهما وخرج بقولي
 منه من بقدر عليهما لو تعد
 فيصلي قاعدا ويتهما لا قائما
 ويؤى. هما على ماجزم
 به بعضهم وعليه بان اعتناء
 الشارع باتمامهما فوق
 اعتناؤه بالقيام لسقوطه
 في صلاة النفل ونهاها وكذا
 في صلاة الفرض فيما لو كان
 لو قرأ السورة أو صلى
 مع الجماعة فقد يقعد كما
 من تحصيل الفضل السورة
 والجماعة ولا يؤى. بذنبك
 لأجل ذلك كما مر (ولو
 عجز عن القيام) بأن لحقه
 به مشقة ظاهرة أو شديدة
 غبارتان المراد منهما واحد
 وهما أن تكون بحيث
 لا تحتمل عادة وأن لم تبخ
 التيمم أخذًا من تمثيل
 المجموع لها بأن تكون
 كدوران رأس ركب
 السفينة واشترط إباحته
 وجهه ضعيف

قدرته أي يصله ثم رقبته ثم رأسه ثم طرفه وتشهد وسلم قائما اه سم وفي المغني والنهاية ما يوافق ذلك (قوله
 لملة) إلى قول المتن وفعلمنا في النهاية إلى قول الشارع وخرج في المغني لا قوله وإن كان إلى المتن (قوله) ولو
 بمعين) أي في النوض دون ما بعده على ما مر ع وشيدي أي من الخلاف المتقدم انفا (قوله) ثم رأسه
 (الخ) عبارة العباب وشرحه وأما ما برأسه من قيام ولا يلزمه القعود دلالة بما بالسجود كما يأتي في بطر فله إمكانه
 اه ولكن ينبغي القعود للشهيد سم أي والسلام (قوله فقط) أي دون السجود بمعنى (قوله) فإن قدر (الخ)
 قضيته أنه لا يلزمه جعل أقله الركوع أو أكله للسجود سم (قوله) وخرج بقولي منه (الخ) أقول خروج ما ذكر
 بقوله منه ممنوع بل ذكر منه مدخل له إذا كان القيام دون الركوع والسجود من القيام صادق مع
 إمكانهما من غير القيام وهو القعود وإلا يخرج ما ذكر لو غير بدل قوله منه بقوله مطلقا أو بقوله منه ومن
 غيرهما فنامله سم أي أو أطلقه بخدفة كافي النهاية في المغني فإن الإطلاق ظاهر في العموم (قوله) من بقدر عليهما
 (الخ) يفهم منه تصوير المسئلة بما إذا كان لو قام عجز عن الركوع والسجود مطلقا ولو قد قدر عليهما تاه من
 قعود ما لو كان إذا قام عجز عنهما لكنه بقدر بعد القيام على القعود والالتيان بهما تأمين من قعود فالظاهر
 أنه يلزمه القيام للقرأة ثم بقدر للالتيان بهما من قعود فليتاامل فإن ذلك قد يتأفقه قوله وعليه (الخ) لكن لا يتجه
 إلا ما ذكرناه سم على حج اه بصري (قوله) ويؤى (الخ) الأولى حذف الواو (قوله) على ما جزم (الخ)
 راجع إلى قوله فيصلي قاعدا (الخ) (قوله) فيمتد (الخ) أي حال العجز لا مطلقا فيقوم للنية وقراءة الفاتحة ثم
 بقعد للسورة ثم يقوم للركوع وهكذا كما هو ظاهر سم وهذا مخصوص بالصورة الأولى وتقدم عن
 قريب عن السيد البصري بيان حال القعود في الثانية (قوله) تحصيل الفضل السورة (الخ) أي وإن كان
 الأفضل تركها كما مر (قوله) والجماعة) الواو بمعنى أو (قوله) ولا يؤى. بذنبك لأجل ذلك) أي لا يصلي
 قائما يؤى. بالركوع والسجود بل يقوم بعد السورة فيأتي الركوع من القيام ثم السجود لاعتناء الشارع
 باتمامهما (قوله) كما مر) أي قبيل قول المتن وشرطه وكان ينبغي تقديمه على ولا يؤى. (الخ) قول المتن (ولو
 عجز عن القيام (الخ) وإذا وقع المطر وهو في بيت لا يسع قائمته وليس هناك مكثت غيره فهل يكون ذلك عذرا
 في أن يصلي فيه مكتوبة بحسب الامكان ولو قعودا أم لا إلا إذا ضاق الوقت كما فهم من الروضة أم يلزمه أن
 يخرج منه وهو يصلي قائما في موضع يصيبه المطر فإن قيل بالترخص فهل يلزمه إعادة أم لا قال ابو شكيل ان
 كانت المشقة التي تحصل عليه في المطر دون المشقة التي تحصل على المريض وصلى قائما لم يجز له أن يصلي قاعدا
 أي ونحوه وإن كانت مثلها جاز له ذلك والإصحاح التقديم حينئذ في أول الوقت أفضل ولا إعادة لأن المطر من

ينحور رأسه ثم جفنته ولا أقدمه على هذا لأنه أعلى منه أنه لا يفقه نظروا لعل المتجه الأول (قوله) ثم رأسه) عبارة
 العباب وشرحه ان عجز عن الانحناء أصلا وأما ما برأسه من قيام ولا يلزمه القعود دلالة بما بالسجود كما يأتي
 ثم بطر فله إمكانه لأن الميسور لا يسقط بالمسور اه ولكن ينبغي القعود للشهيد سم قال في العباب وشرحه
 أو قدر على القيام أو الاضطجاع فقط أي دون الجلوس قام وجوبا لأن القيام قعود ذو زيادة كافي للروضة
 عن البغوي أو ما قائما بالركوع والسجود قدرته أي يصله ثم رقبته ثم رأسه ثم طرفه وتشهد وسلم قائما ولا
 يضطجع لما مر أن القيام قعود وزيادة اه (قوله) فإن قدر (الخ) قضيته أنه لا يلزمه جعل أقله الركوع أو أكله
 للسجود (قوله) وخرج بقولي منه من بقدر عليهما (الخ) أقول خروج ما ذكر بقوله منه ممنوع بل ذكر منه
 مدخله له إذا كان القيام دون الركوع والسجود من القيام صادق مع إمكانهما من غير القيام وهو القعود
 وإنما كان يخرج ما ذكر لو غير بدل قوله منه بقوله مطلقا أو بقوله منه ومن غيرهما فنامله وقوله من بقدر
 عليهما وقد ألتخ يفهم منه تصوير المسئلة بما إذا كان لو قام عجز عن الركوع والسجود مطلقا لا مريض
 عند القيام بمنع عنهما مطلقا ولو قد قدر عليهما تأمين من قعود ما لو كان إذا قام عجز عنهما من قيام لكنه
 بقدر بعد القيام على القعود والالتيان بهما تأمين من قعود فالظاهر أنه يلزمه القيام للقرأة ثم بقدر للالتيان
 بهما من قعود فليتاامل فإن ذلك قد يتأفقه قوله وعليه (الخ) لكن لا يتجه إلا ما ذكرناه (قوله) فيمتد) أي حال

كأصحوابه كالاكتفاء به جرد إذهاب (٢٤) الخشوع (قعد) إجماع (كيف شاء) كما اقتضاه إطلاق الخبر السابق ولا ينقص ثوابه لعذره

والوهن من متجنبها المشقة لم تجز له القراءات في نهوضه لانه دون القيام الصائر اليه وقول الفتى ومن تبعه تجزئته لانه اعلى من القعود الذي هو فرضه وبانه إنما يكون فرضه مادام فيه (وافترشه) ولو امرأة في محل قيامه في فرض أو نفل (افضل) من توركه وكذا (من ترعبه في الاطراف) لانه المعهود في غير محل القيام ما عدا التشهد الأخير ولانه الذي تعقبه الحركة وتربعه ^{في التشهد} ليبيان الجواز فافضل بمعنى فاضل وينبغي انه لو تعارض التربع والتورك قدم التربع لجريان الخلاف القوي في أفضليته على الافتراش ولم يجز ذلك في التورك (وبكره) الجلوس مادام رجليه و (الاعفاء) في جزء من اجزاء الصلاة انتهى الصحيح عنه وفسره الجمهور (بان يجلس على وركيه) وهذا أصل فحذبه وهو الايلان كذا قاله شيخنا ويلزمه اتحاد الورك والالية وليس كذلك في القاموس الفخذ ما بين الساق والورك وهو ما فوق الفخذ وتورك اعتمد على وركه وتورك فلان الصبي جعله على وركه معتمدا عليها وتورك في الصلاة وضع الورك على الرجل اليمنى وهذا منهي عنه

الحركة أو الفرق ووزيادة المرض أو لحوق مشقة شديدة أو دوران الرأس في حق ركب السفينة كما تقدم بعض ذلك قال في زيادة الروضة الذي اختاره الامام في ضبط العجز ان يلحقه مشقة ذهب خشوعه وجمع شيخه يعني الشهاب الرمي بين كلامي الروضة والمجموع بان إذهاب الخشوع ينشأ عن مشقة شديدة اه واعتمده شيخنا قول المتن (قعد الخ) ^(فائدة) سئل الشيخ عن الذين عن رجل يتي الشبهات ويقتصر على ما كرر يسد المرق من نبات الارض ونحوه فضعف بسبب ذلك عن الجمعة والجماعة والقيام في الفراض فاجاب لاخير في ورع يؤدي إلى إسقاط فراض الله تعالى معنى (إجماعا) إلى قوله ولو نهض في النهاية والمعنى قول المتن (كيف شاء) على أي كيفية شاء ما من افتراش أو تورك أو تحديق أو نحو ذلك شيخنا (قوله) ولا ينقص ثوابه فتوابه كثواب القائم وإن لم يكن صلى قبل مرضه لكفره وتهاون فيها يظهر خلافا للاذاعي نعم إن عصى بشروط قطع رجله لم يثم ثوابه وإن كان لا قضاء عليه نهاية (قوله) لم تجز له القراءة (الخ) باتي قبيل الركن الرابع عن النهاية ما يؤيده عن سم وعش استشكله (قوله) في نهوضه أي بخلاف ما لو عجز عن القيام فهو للجلوس قال في العباب ولو طرأ على القادر عجز فان كان في أثناء الفاتحة فقل مقدوره وله إدامة قراءتها في هوبه لا عليه خلافا للشيخين اه سم واعتمده النهاية والمعنى وشرح بافضل ما قاله الشيخان كما باتي قبيل قول المتن وللقاد التفل قول المتن (وافترشه) سياتي بيانه في التشديد (قوله) أو نفل استنطردى (قوله) الذي (الخ) عبارة المعنى قعود يعقبه حركة فاشه التشهد الاول اه (قوله) وينبغي إلى قوله وهو الايلان في النهاية (قوله) الجلوس إلى قوله هو الايلان في المعنى (قوله) لا نه الخ) أي الافتراش (قوله) في جزء من اجزاء الصلاة) خرج بالصلاة غير هالكا بركه فيه الاقواء والمدو لا غيرهما من سائر الكيفيات نعم إن قعد على هيئة مزرة أو تشهر بعد ما كثرائه بالحاضرين وهم من يستعصى منهم كره ذلك وإن تاذر بذلك لانه ليس كل إيداء محرما ومحل الكراهة حيث لم يكن له ضرورة تقتضي ذلك ع (قوله) وهو) أي اصل الفخذين (قوله) كذا قاله شيخنا (الخ) قد يكون ما قاله الشيخين ان اللزاد نهض أي فهو مجاز غلته المجاورة لكن تفسيره الايلانوس الورك بالالية يقتضي انها مترادفات وفاقا لظاهر كلام شيخ الاسلام (قوله) ويلزمه أي ما قاله الشيخ (قوله) في القاموس (الخ) علة اليسية (قوله) وهو ما فوق الفخذ) فيه شبهة وروايتا لم يصري أقول سهله كون التعريف لفظيا (قوله) على وركه) أي فلان بدليل اخر كلامه (قوله) معتمدا عليها) أي على ورك فلان وهو بيان لقوله على وركه (قوله) منهي عنه) أي في الصلاة (قوله) ما فيه في محله) أي مافي القاموس في مواضع متفرقة منه (قوله) وهو) أي هذا الحاصل (قوله) صريح في تغاير الورك والالية)

العجز لا مطلقا فيقوم للنية وقراءة الفاتحة ثم بقعد لا سورة ثم بقوم للركوع وهكذا كما هو ظاهر (قوله) لم تجز له القراءة في نهوضه بخلاف ما لو عجز عن القيام فهو للجلوس قال في العباب ولو طرأ على القادر عجز فان كان في أثناء الفاتحة فقل مقدوره وله إدامة قراءتها في هوبه لا عليه خلافا للشيخين اه فعلى كلام الشيخين لو ترك القراءة في المرى إلى أن قعد فأنما فهل تحسب هذه الركعة أو لا وتبطل صلاته إن أعمد لتعمده فتويات القراءة في محله أو فتويات الركعة إن لم يتعمده به نظر والاخير منقاس بل لا يتجه غيره (قوله) كذا قاله شيخنا)

أو وضع الايلان أو إحداهما على الارض والالية المعجزة أو ما يركب العجز من شحم ولحم والمعجزة العجز وهو مؤخر الشيء وهذا حاصل ما فيه في محله وهو صريح في تغاير الورك والالية والفخذ

لكنه لم يبين الحد الفاصل للورك عن الآخر وبينهما مسأداً كره في الجراح ان الورك هو المتصل بحل القعود من الالية وهو يحوف وله اتصال الجوف الاعظم بخلاف الفخذ يصدق على ذلك المحوف ان اعلاه موضع عليه الهي واسفله موضع على الارض فذكر القاموس لذين مشير لما ذكره تعالى فاهله وما ذكره من كراهة وضعه على البني واضح (نابصار كنيته) زاد ابو عبيدة مع وضع يديه بالارض ولعل هذا شرط لتشميته اقامة لاشرا عا وحكمة كراهته ما فيه من التشبيه بالكلاب والقردة كافي رواية وقبل ان يضع يديه بالارض ويقعد على اطراف اصابعه وقبل ان يفرش رجله اى اصابعها بما ينال على بطونها بالارض ويضع اليه على عقبه قال في الروضة (٢٥) وهذا غلط لغير مسلم الاقامة نيتنا

وقد يمنع دعوى الصراحة في مغايرة الورك للالية (قوله لكنه) اى القاموس (قوله عن الاخيرين) اى الالية والفخذ (قوله من الالية) بيان محل القعود (قوله وهو) اى الورك وكذا ضمير له (قوله لذين) اى الوضعين (قوله لما ذكرته) اى من مغايرة الورك للالية (قوله من كراهة وضعه) اى الورك (قوله واضح) اى فان التورك المسنون ان يجعل الورك على الرجل اليسرى قول المتن (نابصار كنيته) اى بان يلقى اليه بوضع صلاته وينصب فخذه وساقه كهيئة المستوفز نية ومعنى (قوله زاد) الى قوله في الجلوس في المعنى لا اتوله ولعل الى وحكمة (قوله وحكمة) الى المتن في النهاية لا اتوله وقبل الى وقبل (قوله ويقعد على اطراف اصابعه) ظاهره ان ينصب قدميه ويضع اليه على الارض فليراجع (قوله اى اصابعه الخ) ظاهره نصب قدميه ومعنى وهذا اى تفسير الاعاء المسكرو بان يفرش رجله الخ (قوله في الجلوس بين السجدين) ظاهره ندب وضع اليدين بالارض حينئذ يسلم وفيه رقة (افضل منه) اى من الاعاء المسنون (قوله كجلسة الاستراحة) وفي البحر يرمى عن القلوب ويجلسه التشبه الاول اه فليراجع (قوله وجوبا) الى قوله وذلك في المعنى وإلى قول المتن فان عجز عن القعود في النهاية (قوله وذلك) اى ما ذكر من أقل وأكمل ركوع القاعد (قوله إذ الاول) اى الأقل (يحاذى) اى القائم (فيه) اى الاول (قوله انهما) اى أقل وأكمل ركوع القاعد (قوله بالمعنى السابق) اى بان يلحق في القعود دمشقاً لا تحتمل عادة وان لم تبع التيمم عبارة والمعنى والنهاية بان ناله من القعود تلك المشقة الحاصلة من القيام اه قول المتن (صلى لجنبه الخ) (فرع) صلى مضطجعا وقرا الفاتحة ثم قدر على الجلوس جلس سن له قرائتها ثم قدر على القيام فقام سن له قرائتها ايضا ولا يكون ذلك من التكرار المنهى عنه اه سم وياتى عن النهاية والمعنى ما يفيد (قوله) ومقدم بدنه اى يصدره (قوله كذا قاله) وعن قال به شيخ الاسلام والمعنى وشرح بافضل (قوله هنا) اى في الاضطجاع (قوله وقياسهما) اى القيام والقعود (قوله عدم وجوبه) خلافاً لشيخ الاسلام والمعنى وشرح بافضل كأم (قوله بينهما) اى بين الاضطجاع وبين القيام والقعود (قوله وتسميته) اى المصل (مع ذلك) اى مع الاستقبال بالمقدم دون الوجه (قوله في الكل) الاول تأخير عن قوله بمقدم بدنه (قوله وهذا) اى بما ذكر من الامكان والتسمية (قوله بينه) اى المضطجع (قوله لانه تم) اى المصل في الاستلقاء (قوله لم يجب بغيره) اى الوجه والاخصر الاوضح وجوبه (قوله لكنه في شرح منجه الخ) واقفه الخطيب وشيخنا (قوله هنا) اى كالمضطجع (قوله حينئذ) اى حين امكان استقبال المستنق بمقدم بدنه وجهه (قوله ويسن) الى قوله وان كان الخ في النهاية لا اتوله او باعلاها ما يصح استقباله وكذا في المعنى لا اتوله ولو بمرفة نفسه وقوله ولو عدل رواية فيا يظهر (قوله له)

فديكون ما قاله الشيخ بياناً للبراهنا (قوله في الجلوس بين السجدين) ظاهره ندب وضع اليدين على الارض حينئذ (قوله صلى لجنبه الايمن) (فرع) صلى مضطجعا وقرا الفاتحة ثم قدر على الجلوس جلس سن له قرائتها ثم قدر على القيام فقام سن له قرائتها ايضا ولا يكون ذلك من التكرار المنهى عنه (قوله أمكن

(٤ — شرواف ابن قاسم — ثانی) بالوجه هنادون القيام والقعود نظر وقياس عدم وجوبه إلا لافارق بينهما لا مكان الاستقبال بالمقدم دون تسميته مع ذلك مستقبلاً في الكل بمقدم بدنه وهذا يفرق بينه وبين ما يأتى في رفع المستنق رأسه لاستقبال وجهه بناء على ما أفهمه اقتصار شيخنا في شرح الرض تبعاً لغيره عليه لانه تم المأم بمقدم بدنه لم يجب بغيره لكنه في شرح منجه عبر هنا بالوجه ومقدم البدن والظاهر انه لا تخالف فيحمل الاول على ما إذا لم يمكنه الوقوف لا يقدر استقبال وجهه فقط الثاني على ما إذا امكنه ان يستقبل بمقدم بدنه ايضا فحينئذ يسقط الاستقبال بالوجه لانه لا ضرورة اليه حينئذ ويسن كونه على جنبه (الايمن) كالميت في اللحد ويكره كونه على اليسر ان أمكنه على الايمن (فان عجز) عن الجانب بالمعنى السابق ولو بمرفة نفسه او بقول طبيب ثقة ولو عدل رواية فيا يظهر له ان صليت مستقبلاً امكن

متعاق بالقول (قوله مداواة عينك) ولا قضاء ولا يشك بان هذا العارض نادر لانه مرض وجنس المرض غير نادر مر اسه وعرش (قوله واحصاه الخ) يفتح الميم اشهر من ضمها وكسرها وتثنية الهزة ايضا كما في الايعاب وهما المنخفض من قدميه يجزى (قوله فلا يضرب الخ) جزم الاستاذ ابو الحسن البكرى باشرط الاستقبال بالرجلين وهو مقتضى اطلاقهم شورى وبارة البرماوى قوله واحصاه الخ انما بان كان متوجها بوجهه ومقدم بدنه ولا فوجر بانه يجزى (قوله بغيره) اى غير الوجه (قوله نعم ان فرض الخ) في هذا الاستدراك نظر لان الاستقبال له عضو مخصوص فالتقياس انه اذا تعذر سقط كما في نظائره وانما يتجه ما قاله ان لو وجب بالوجه والرجلين فيقال ليس سقط بالمعسور شورى اى يجزى وكردى (قوله ثم ان اطاق) اى قوله اما اذا الخ في النهاية الا قوله لو يقرب إلى ويجعل وقوله وظهر الى فان يجوز واما قوله لكانا كره الى اجزى وكذا في المعنى الا قوله ولا يجب الا فان يجوز وقوله كالا قول الى ولا إعادة ثم ان اطلق الخ اى المصلى قاعدا ومضطجعا ومستقليا يجزى على الاقاع وقال في حاشية المنهج اى المستقل لانه المحدث عنه وباقى مثله فمن صلى مضطجعا وعجز عن الجلوس ليسجد منه عرش اه والاول الفيد (قوله) ولا وما يبرأ من الخ) عبارة النهاية والمعنى ولو قدر المصلى على الركوع فقط كرهه للسجود من قدر على زيادة على اكل الركوع فعميت تلك الزيادة للسجود لان الفرق واجب بينهما على المنمكن ولو جرح عن السجود لان ليسجد بمقدم راسه او صدغه وكان بذلك اقرب إلى الارض وجب فان يجوز او او ما راسه والسجود اخفض فان يجوز قال عرش قوله لم اقرب إلى الارض صورته ان يصلى مستلقيا ولا يمكنه الجلوس ليسجد منه ولكن قدر على جعل مقدم راسه على الارض او صدغه دون جبهته وجب ان ياتى بمقدوره حيث كانت جبهته اقرب إلى الارض في تلك الحالة كما كانت عليه قبل السجود اه وقوله مستلقيا اى مضطجعا (قوله ما يمكنه) ظاهر في الركوع والسجود ثم قد يتناق مع قوله وظهر الخ فليتأمل سم وقد تندفع المناقبة بحمله وان كان بعيدا على التصور المار عن عرش آفا (قوله) أو ما بأجفانه) كذا عبر بالجمع شرح المنهج عبر النهاية والمعنى بافضل بالافراد وقال عرش قال غير على البهجة ولعل بعض واحد فاطاهر الاكتفاء اه (قوله على الوجه الخ) اعتمد مر اه سم وكذا اعتمد شيخنا في الكردى به نقل اعتماده عن شرحى الارشاد والاياعاب والنهاية فامناه ونظر فيه سم واعتمدوا تبينه القليوبى وغيره وجوبه اه لكن لا يتعزز ضم هنا بل اقر كلام الرملى كما مر وكذا لم يتعزز به الجيزى عنه هنا ولا عن غيره بل ذكر كلام النهاية وافره فليراجع (قوله اجزى الاعمال الخ) بان يمثل نفسه قائما وقائرا وكما لانه المنمكن ولا يلزم نحو القاعدة المسمى اجزاء نحو القيام والركوع والسجود على قلبه كما قاله الامام نهاية قال عرش قوله ورا كداهى ومعتدلا على ما مر عن حج ولكن قال ابن المقرئ يسقط الاعتدال فلا تنوقف الصحة على تمثله معتدلا ولا على مضى زمن يسع الاعتدال وقوله لانه المنمكن ولا يشترط فيما يقدر به تلك الاعمال ان يسعها لو كان قادر او فعلها بل حيث حصل التمييز بين الاعمال في نفسه كان مثل نفسه را كداهى مضى زمن بقدر الطائفة فيه كفى اه وقال الرشيدى قوله لم ولا يلزم نحو القاعدة لعل المعنى انه لا يلزم القاعدة اجراء القيام المعجوز عنه ولا المسمى اجزاء نحو الركوع والسجود المعجوز عنه على قلبه مع انيائه بالامام ولا فهو من افراد ما قبله اه (اذا اعتقل لسانه) قضيته ان هذا المعتل لسانه لا يلزم متحرك شفثيه ولسانه ولها ثم رأت في شرح العباب عن الخادم خلافة فليراجع سم وقد منعت النهاية ما يوافقها وبقيدها ايضا قول عرش هنا مناهضة وهل يجب عليه مراعاة صفة القراءة من الادغام وغيره لا نهو لكان قادر على النطق وجب عليه ذلك اولافيه نظر والاقرب الثانى لان الصفات انما اعتبرت عند النطق لتمييز بعض الحروف عن بعض خصوصا المتألفة

معدة ليستقبل بوجه القبلة لا السبا لان يكون داخل السكبة وهى مسقوفة او بأعلاها ما يصح استقباله وفي داخلها له أن يصلى منكبا على وجهه ولومع قدرته على الاستلقاء فيها يظهر لاستواء الكيفيتين في حقه حينئذ وإن كان الاستلقاء اولى ويظهر أن قولهم واحصاه أو رجلاه للقبلة كالمنحصر لبيان الافضل فلا يضرب إخراجها عنهم الا أنه لا يمنع اسم الاستلقاء والاستقبال حاصل بالوجه كما مر فلم يجب بغيره مما لم يعد الاستقبال به نعم ان فرض تعذره بالوجه لم يعدل بجابه بالرجل حينئذ تحصيله لا ببعض البدن ما أمكنه ثم ان اطاق الركوع والسجود ادى بهما أو أو ما بهما برأسه ويقرب جبهته من الأرض ما أمكنه ويجعل السجود أخفض وظاهر أنه يكتفى أدنى زيادة على الايام بالركوع وان قدر على أكثر من ذلك خلافا لما توهمه بعض العبارات فان يجوز أو ما بأجفانه ولا يجب هنا على الوجه إجماء أخفض للسجود بخلافه فيما مر اظهر التمييز بينهما في الايام بالراس دون الطرف فان عين كان كره

مداواة عينك) ولا قضاء ولا يشك بان هذا العارض نادر لانه مرض وجنس المرض غير نادر مر (قوله ما يمكنه) ظاهر في الركوع والسجود ثم قد يتناق مع قوله وظهر الخ فان قدر على أكثر من ذلك فليتأمل (قوله على الوجه) اعتمد مر (قوله إذا اعتقل لسانه) قضيته ان هذا المعتل لسانه لا يلزمه

والمتقاربة وعند العجز عنها لما يأتي بها على وجه الإشارة إليها فلا يشبه بعضها ببعض حتى يحتاج الى التمييز
 اهـ (قوله ولا إعادة) هلا وجبت في الاكراه لندرته لان يرجع هذا القول كالأقوال الخ فقط وقد يدل على
 ذلك قوله الاتي ويلزمه الا إعادة إذ لا يصلح لقوله اما إذا كره الخ لانه لم يفعل شيئا حتى يقال يلزمه الا إعادة بل
 المناسب فيه ان يعبر بالقضاء فليتام وفيه نظر بل المتبادر رجوع ذلك لقوله اما إذا كره الخ سم عبارة
 ع وش وتوقف سم في عدم الاعادة ونقل عن فتاوى الشارح مر وجوب الاعادة وهو الأقرب لان
 الاكراه على ما ذكر نادر إذا وقع لا يدوم والاعادة في مثله واجبة اهـ أى ولان المسئلة الآتية أنقام وجود
 فيها ما هنأ بزيادة يلزم من لزوم الاعادة فيها هو ما هنا بالاولى (قوله ولا تسقط عنه) وبذلك تعلم كفر من
 ادعى ان له حاله بينه وبين الله تعالى سقطت عنه التكليف كما يفعله الأبا حيون شيخنا وزادى (قوله مادام
 الاكراه) هل يشكل بان المحبوس على نجاسة يصلى سم (قوله ويحصل هنا) أى الاكراه فى ترك الصلاة
 (قوله فيحصل الخ) (فروع) لو قدر في أثناء صلاته على القيام أو القعود أو يجز عنه أى بالمقدور ولو بنى
 على قراءته ويستحب اعادة تنافي الاولين لنقص حال الكمال وان قدر على القيام أو القعود قبل القراءة فاقامها
 أو قاعدا ولا يجزئ قراءته في نبوضه لقدرته عليها فها هو اكل منه ولو قرأ فيه شيئا أعاده ونجى القراءة فى هوى
 العاجز لانه اكل ما بعده ولو قدر على القيام بعد القراءة وجب قيام بلا طائفة ليركع عنه لقدرته عليه وإنما
 لم تجب الطائفة لانه غير مقصود لنفسه وان قدر على الركوع قبل الطائفة ان رفعها الى حد الركوع
 عن قيام فان انتصب ثم ركع بطلت صلاته لم يفي من زيادة ركوع أو بعد الطائفة فتقدم ركوعه ولا يلزمه
 الانتقال الى حد الركوع ولو قدر في الاعتدال قبل الطائفة قام واطمان وكذا بعده ان أراد قنوتاً فاقم
 ولا فلا يلزمه القيام لان الاعتدال ركن قصير فلا يطول وقضية الملل أى قوله فلا يلزمه القيام جواز القيام
 وقضية التعجيل أى قوله لان الاعتدال الخ منه وهو كما قال شيخنا اوجه فان قنوتاً بطلت صلاته معنى
 ونهاية عبارة شرح بأفضل ومتى قدر على تركه من تركه من المراتب السابقة في أثناء الصلاة لزمه الاتيان بها نعم لا تجزى
 القراءة في النهوض وتجزى في الهوى اهـ وتردد النهاية فيما إذا قام في أثناء الفاتحة هل يقوم مكبراً ام
 ساكناً وقال ع ش المعتمد الثاني ثم قال قوله مر ونجى القراءة فى هوى العاجز الخ أى فلور كذا عامداً
 عالماً بطلت صلاته لانه فوت القراءة الواجبة بتفويت محلها وفى سم مثله قول المتن (والقادر) أى
 على القيام (التنفل) سواء الراتب وغيره ما تنس فيه الجماعة وما لا تنس فيه شيخنا ونهاية معنى (ولو
 نحو عيد) الى قوله وفى غير نيتنا فى المغنى الى قوله والذى توجه فى النهاية (قوله ولو نحو عيد) أى كالسكوفين
 والاسسقام نية ومعنى قول المتن (وكذا مضطجعا) أى مع القدرة على القيام نية ومعنى (قوله لحديث
 البخارى الخ) وهو وارد فيمن صلى النفل كذلك نية أى غير قائم مع القدرة على القيام (قوله ومحل الخ) أى
 محل نقصان اجر القاعد المضطجع عند القدرة ولا فلا ينقص من اجرهما معنى وشيخنا (ان أعطوه
 الخ) أى مع قدرته نهاية (قوله لانه ما مون الخ) عمل تامل (قوله ويلزم) الى قوله وان تم فى المغنى (قوله القعود
 للركوع والسجود) أى لياق بها تامين ع ش عبارة الجبرى على المنهج انظر حكماً جلوس بين السجدين هل
 بقعده أو يكفيه الاضطجاع فيه تامل ثم رابت فى الابعاب ويكفيه الاضطجاع بين السجدين وفى الاعتدال
 شورى اهـ (قوله فلا يصح الخ) بخلاف الانحشاء فانه لا يمتنع فيما يظهر خلافاً للاستوى لانه اكل من
 القعود نعم إذا قرئ وفيه أى الانحشاء اراد ان يجعله للركوع اشتراطاً هو ظاهر معنى جز منه بعد القراءة وهو
 مطمئن ليكون غن الركوع إذا قارنها لا يمكن حسابه عنه نهاية (قوله وان تم ركوعه الخ) عبارة غير اتم من

والمتقاربة وعند العجز عنها لما يأتي بها على وجه الإشارة إليها فلا يشبه بعضها ببعض حتى يحتاج الى التمييز
 اهـ (قوله ولا إعادة) هلا وجبت في الاكراه لندرته لان يرجع هذا القول كالأقوال الخ فقط وقد يدل على
 ذلك قوله الاتي ويلزمه الا إعادة إذ لا يصلح لقوله اما إذا كره الخ لانه لم يفعل شيئا حتى يقال يلزمه الا إعادة بل
 المناسب فيه ان يعبر بالقضاء فليتام وفيه نظر بل المتبادر رجوع ذلك لقوله اما إذا كره الخ سم عبارة
 ع وش وتوقف سم في عدم الاعادة ونقل عن فتاوى الشارح مر وجوب الاعادة وهو الأقرب لان
 الاكراه على ما ذكر نادر إذا وقع لا يدوم والاعادة في مثله واجبة اهـ أى ولان المسئلة الآتية أنقام وجود
 فيها ما هنأ بزيادة يلزم من لزوم الاعادة فيها هو ما هنا بالاولى (قوله ولا تسقط عنه) وبذلك تعلم كفر من
 ادعى ان له حاله بينه وبين الله تعالى سقطت عنه التكليف كما يفعله الأبا حيون شيخنا وزادى (قوله مادام
 الاكراه) هل يشكل بان المحبوس على نجاسة يصلى سم (قوله ويحصل هنا) أى الاكراه فى ترك الصلاة
 (قوله فيحصل الخ) (فروع) لو قدر في أثناء صلاته على القيام أو القعود أو يجز عنه أى بالمقدور ولو بنى
 على قراءته ويستحب اعادة تنافي الاولين لنقص حال الكمال وان قدر على القيام أو القعود قبل القراءة فاقامها
 أو قاعدا ولا يجزئ قراءته في نبوضه لقدرته عليها فها هو اكل منه ولو قرأ فيه شيئا أعاده ونجى القراءة فى هوى
 العاجز لانه اكل ما بعده ولو قدر على القيام بعد القراءة وجب قيام بلا طائفة ليركع عنه لقدرته عليه وإنما
 لم تجب الطائفة لانه غير مقصود لنفسه وان قدر على الركوع قبل الطائفة ان رفعها الى حد الركوع
 عن قيام فان انتصب ثم ركع بطلت صلاته لم يفي من زيادة ركوع أو بعد الطائفة فتقدم ركوعه ولا يلزمه
 الانتقال الى حد الركوع ولو قدر في الاعتدال قبل الطائفة قام واطمان وكذا بعده ان أراد قنوتاً فاقم
 ولا فلا يلزمه القيام لان الاعتدال ركن قصير فلا يطول وقضية الملل أى قوله فلا يلزمه القيام جواز القيام
 وقضية التعجيل أى قوله لان الاعتدال الخ منه وهو كما قال شيخنا اوجه فان قنوتاً بطلت صلاته معنى
 ونهاية عبارة شرح بأفضل ومتى قدر على تركه من تركه من المراتب السابقة في أثناء الصلاة لزمه الاتيان بها نعم لا تجزى
 القراءة في النهوض وتجزى في الهوى اهـ وتردد النهاية فيما إذا قام في أثناء الفاتحة هل يقوم مكبراً ام
 ساكناً وقال ع ش المعتمد الثاني ثم قال قوله مر ونجى القراءة فى هوى العاجز الخ أى فلور كذا عامداً
 عالماً بطلت صلاته لانه فوت القراءة الواجبة بتفويت محلها وفى سم مثله قول المتن (والقادر) أى
 على القيام (التنفل) سواء الراتب وغيره ما تنس فيه الجماعة وما لا تنس فيه شيخنا ونهاية معنى (ولو
 نحو عيد) الى قوله وفى غير نيتنا فى المغنى الى قوله والذى توجه فى النهاية (قوله ولو نحو عيد) أى كالسكوفين
 والاسسقام نية ومعنى قول المتن (وكذا مضطجعا) أى مع القدرة على القيام نية ومعنى (قوله لحديث
 البخارى الخ) وهو وارد فيمن صلى النفل كذلك نية أى غير قائم مع القدرة على القيام (قوله ومحل الخ) أى
 محل نقصان اجر القاعد المضطجع عند القدرة ولا فلا ينقص من اجرهما معنى وشيخنا (ان أعطوه
 الخ) أى مع قدرته نهاية (قوله لانه ما مون الخ) عمل تامل (قوله ويلزم) الى قوله وان تم فى المغنى (قوله القعود
 للركوع والسجود) أى لياق بها تامين ع ش عبارة الجبرى على المنهج انظر حكماً جلوس بين السجدين هل
 بقعده أو يكفيه الاضطجاع فيه تامل ثم رابت فى الابعاب ويكفيه الاضطجاع بين السجدين وفى الاعتدال
 شورى اهـ (قوله فلا يصح الخ) بخلاف الانحشاء فانه لا يمتنع فيما يظهر خلافاً للاستوى لانه اكل من
 القعود نعم إذا قرئ وفيه أى الانحشاء اراد ان يجعله للركوع اشتراطاً هو ظاهر معنى جز منه بعد القراءة وهو
 مطمئن ليكون غن الركوع إذا قارنها لا يمكن حسابه عنه نهاية (قوله وان تم ركوعه الخ) عبارة غير اتم من
 تحريك شتيه ولسانه ولها ثم رأت فى شرح العباب عن الخادم خلافة فليراجع (قوله ولا إعادة) هلا
 وجبت في الاكراه لندرته لان يرجع هذا القول كالأقوال الخ فقط وقد يدل على ذلك قوله الاتي ويلزمه
 الاعادة إذ لا يصلح لقوله اما إذا كره الخ لانه لم يفعل شيئا حتى يقال يلزمه الاعادة بل المناسب فيه ان يعبر
 بالقضاء فليتام وفيه نظر بل المتبادر رجوع ذلك لقوله اما إذا كره الخ (قوله مادام الاكراه) هل يشكل

اي والثالث لما يتبادر منه المصطاح وتردد غير واحد في عشرين ركعة من قعود هل تساوى عشرين قيام والذي يتجه ان العشرين افضل من حيث كثرة القراءة والاسباب ومخالها والعشر افضل من حيث زيادة القيام لانه افضل اركان الصلاة للحديث الصحيح افضل الصلاة طول القنوت ولان ذكره هو لقراءة (٢٨) افضل من ذكر غيره وكون المصلي اقرب ما يكون من ربه اذا كان ساجدا وانما هو بالنسبة

لا استجابة الدعاء فيه فلا ينافي
افضلية القيام والحاصل ان
تطو به افضل من تكرير
غيره كالسجود وان الكلام
فما اذا استوى الزمان
فالزمن المصروف لطول
القيام افضل من الزمن
المصروف لتكرير السجود
فان قلت ما الافضل من
تذكركم الزبادتين قلت هذا
الخبر يقتضي نهاية القيام
وخبر من صلى قاعدا فله
نصف اجر القائم يفهم
استواءهما كون المنطوق
اقوى من المفهوم يرجح
الاولى لاسباب الخبر الثاني
طعن في نسخه وادعى نسخه
وفي المجموع اطالة القيام
افضل من تكبير الركعات
وللتشغل قراءة الفاتحة في
هويه وان وصل لحد
الركوع فيما يظهر لان هذا
اقرب للقيام من الجلوس
ومن ثم لزوم العجز كما مر نعم
ينبغي انه لا يحسب ركوعه
لا يزيد اذ انما له بعد فراغ
قراءة ثلاثين ركعة اتحاد
القيام والركوع ويحتمل
انه لا يشترط ذلك بل يكفي
زيادة طمانينة بقضه ولا
بعدي ذلك الاتحاد الا ترى
ان المصلي قاعدا فلا يتحد
محل تشبه الاول وقيامه
وبتميز ان يذكرهما كون

الاتمام (قوله أي أو التام الخ) جواب سؤال منسوخ قوله لعدم الخ (قوله والذي يتجه الخ) والمعتمد كما أتى به
والدرجته الله تعالى تفضيل العشرين قيام لانها اشق نهاية وسم وبأن في آخر كلام الشارح ما يوافقه
(قوله طول الوقت) أي القيام نهاية (قوله والحاصل الخ) لو اراد حاصل الذي يتجه الخ كما هو الظاهر فهو مع
عدم انقضاء منه كان حقاً أن يخرج عن قوله قلت هذا الخ ولو اراد حاصل الخبر الصحيح فلا يناسب ادراج قوله
وان الكلام الخ في الحاصل (قوله هذا الخبر) أي افضل الصلاة طول القنوت (قوله اقوى من المفهوم الخ)
في كون ذلك من المفهوم الاصطلاحي نظر (قوله يرجح الاول) تقدم عن النهاية ما يوافقه قال ع
والكلام في النقل المطلق ما غير كالراتب والورث فالحاقه على العدد المطلوب فيه افضل ففعل الواحد
عشر في الزمن القصير افضل من فعل ثلاثة مثلاً في قيام يزيد على ذلك العدد لكون العدد فيما ذكر
بخصوصه مطلوباً بالشارح اهـ (قوله وللتشغل الخ) الى قوله ومن ثم في النهاية كما مر (قوله لرم) أي حذر الركوع
(قوله كما مر) أي في المتن (قوله نعم ينبغي الخ) الظاهر ان هذا الكلام محله فيما إذا اراد الركوع من قيام اما
إذا اراد ان يستمرها الى الجلوس ثم يركع من جلوس فلا مانع من ذلك وان قرأ الفاتحة في جميع هوي لم
يكملها إلا بعد جلوسه سم (قوله ويحتمل الخ) اعتمدته النهاية كما مر (قوله بحث الاول) أي قوله وللتشغل الخ
ومن ثم (قوله لا للنقل الخ) عبارة النهاية وسئل والدرجته الله تعالى عن يصلي النقل قائماً هل يجوز له ان يكبر
للاحرام حال قيامه قبل اعتداله وتنعقد به صلاته او لا فاجاب بانه يجوز له تكبيرته المذكور وتنعقد به صلاته
لانه يجوز له ان ياتي بها في حالة ادنى من حالته ولو في حالة اضطجاعه ثم يصلي قائماً او لا ينافي هذا ما أتى به سابقاً من
اجزاء اذ اتم في هوي به للجلوس دون عكسه لانه لم يدخل في الصلاة إذ لا يتم دخوله فيها إلا بتام تكبيره
بغلاف مسألة القراءة فوسع معنا ما لم يسامح به ثم اقال سم في انما به امتناع القراءة في النقل في نهوضه الى
القيام نظر لعدم اشتراط القيام في النقل وكذا في الفرق لانه بتام الاحرام يثبت الدخول من اوله ولا يعتبر له
ما يعتبر للصلاة كاجتناب المفسدات على انه قد يعكس الفرق لانه يحتاج للاعتقاد ما لا يحتاج لفعله الا ترى
لو شرفك في تكبير الاحرام مع غيره بان قصد مع الاحرام غير ضرر بخلاف ما لو قصد بالركن كالقراءة والركن
وغيره فانه لا يضره في شرح الرشيدي ما يوافقه في النظر الاول حيث قالوا واللفظ الاول وفيه نظر لانه وان
كان صائر المأمور كل فليس واجب لجواز فعل النقل جالساً فالقياس جواز قرأته في النهوض كما يجوز في
المروى الى القعود اهـ (قوله تنقيده) أي هذا البحث بما ذكره يعني به قوله نعم ينبغي انه لا يحسب ركوعه
لا يزيد اذ انما له بعد فراغ قرأته (قوله وبعضهم الخ) عطف على قوله لبعضهم بحث كردى (قوله انحنى
عن القعود الخ) لعله لما اذبح عن القعود الا فينا في ما تقدم في شرح بحيث لا يسمى قائماً بل يصح ويحتمل
انه على اطلاقه وانما المقصود من حكاية اخره هو قوله وبذلك انحنى وان كان اطلاقاً اوله غير مرضى له
(قوله فيما قيد به) هو قوله نعم ينبغي الخ (قوله واعتراضه) أي اثناء المذكور او التقييد المذكور (قوله)

بان المحبوس على نجاسة يصلي (قوله والعشر افضل الخ) أتى شيخنا الشهاب الرملي بان العشرين افضل
(قوله اقوى من المفهوم) في كون ذلك من قبيل المفهوم الاصطلاحي نظر (قوله نعم ينبغي ان لا يحسب
ركوعه الخ) الظاهر ان هذا الكلام كله فيما إذا اراد الركوع من قيام اما إذا اراد ان يستمرها الى الجلوس
ثم يركع من جلوس فلا مانع من ذلك وان قرأ الفاتحة في جميع هوي لم يكملها إلا بعد جلوسه (قوله لا للنقل
الخ) أتى شيخنا الشهاب الرملي بجواز الاحرام بالنقل في نهوضه الى القيام بامتناع القراءة فيه في نهوضه
الى القيام واستشكل احدهما بالآخر وقرق بانه في الاول لم يدخل في الصلاة بعد فوسع فيه بخلافه في الثاني

ما هاتئنا وركنوا ما هنا كركنا ليس له كبير تأثير في الفرق ثم رأيت بعضهم بحث الاول واخذوه من قولهم ان الاتيان
بالركوع في حال الركوع اي صورته مناف للرفض لا للنقل فاذا جاز تخريمه في الركوع فقرأته كذلك لكن ينبغي تنقيده بما ذكرته وبعضهم
افق في اننا نحن ان الزموا بحيث لا يسمى قاعداً انه يصح وبذلك انحنى الركوع بحيث لا يبلغ مسجده وهو ضريحاً فيما قيد به ما مر واعتراضه

بقوله ان المضطجع الخ) اي قياسه في مستلثان ينصب ثم يركع (قوله هناك) اي في الاضطجاع (قوله قراءة الفاتحة في هويبه) صورته ان يتذكر في هويبه لفسجود التلاوة انه ترك الفاتحة او شك فيها فيقرأها في الهوى كدى (قوله لما بات) اي لادلة تأتي في شرح وتعين الفاتحة قول المتن (بعد التحريم) قال في شرح العباب هو احسن من تعبير غيره بعقب اذا اظهر انه لو سكنت بعد التحريم طويل يلام في ثبوت عليه دعاء الافتتاح انتهى في مالواي يذكر غير مشروع قبل دعاء الافتتاح قبل يفتوت حيث ينفذ في نظر وفي العباب ولو ادرك اى الماموم الامام في اثناء الفاتحة فاتمها الامام قبل افتتاحه من لقراءة امامه ثم افتتح قال في شرحه لان التأنيين يسير فلا يفتوت به سنة الافتتاح بخلاف التأنيين لقراءة غير امامه قياسا على ما بات في قطع هو الا الفاتحة اه وقوله قياسا الخ يدل على تجميع الفوات بالذكر الغير المشروع فليتامل وافاد الشارح في باب صلاة العبد انه لا يفتوت دعاء الافتتاح على الماموم بشروع امامه في الفاتحة (فرع) الوجه انه يجزى في ترتيب دعاء الافتتاح وهو الاتماما ياتي في التشهد وانه يحصل اصل السنة بيهضه سم وقوله وفي العباب الخ اي وبافضل والنهاية وقوله يدل على تجميع الجبايات عن عش رده وتجميع عدم الفوات وعن السيد البصري ما يوافقه اي عش (قوله بقرض) اي قوله وكفى في النهاية الامانة عليه وكذا في المعنى الاول ولوعلى غائب الى المتن قول المتن (دعاء الافتتاح) اي دعاء يفتتح به الصلاة في تسميته دعاء تجوز لان الدعاء طلب وهذا لاطلب فيه واما اخبار فسمي دعاء باعتبار انه يجازى عليه كاجازى على الدعاء كما قاله الاجورى او باعتبار ان اخره دعاء او لم يكن مذكورا هاتوا هو الاعم بالهم بدين وبين خطا ياي كما باعدت بين المشرق والمغرب فان هذا منه شيخنا الحنفى اه يجزى وقوله واما اخبار فبه نظر وباتي عن السيد البصري خلافه وقوله فان هذا منه فيه ان ذلك دعاء مستقل من ادعية الافتتاح كما باتى عن النهاية (قوله الامن الخ) عبارة النهاية لمنصرف واماوماموم تمكن منه بان ادرك امامه في القيام دون الاعتدال اي وما بعده وامن فوت الصلاة او الاداوم قد شرع فيها وفي وقتها ما يسع جميعه ها وغاب على ظنه انه مع اشتغاله به يدرك الفاتحة قبل ركوع امامه اه قال الرشيدى قوله مر وامن فوت الصلاة فاي بان لا يخاف الموت بان لم يحضره ما يخشى منه الموت عاجلا وقوله مر وقد شرع الخ هذا قيد رابع وهو المدا بقول غيره وامن فوت وقت الصلاة والحاصل انه لا بد من امنه فوت الصلاة من اصلها كما ستمثله فوت الادا كان لم يبق من الوقت الا ما يسع الصلاة لكن يرد عليه ان هذا يعني حما قبله وفي حاشية الشيخ الجواب عن هذا بما لا يشفى اه وقوله الا ما يسع الصلاة ياتي عن المعنى والاسنى ما يخالفه (قوله الامن ادرك الامام في غير القيام) وعليه فلو تعوذ ثم هوى ثم سلم الامام قبل ان يجلس فعاد فهل ياتي به لان التعوذ المذكر غير مشروع له او لا لوجود صورة التعوذ محل تامل ولعل

وفي الاثناء الثاني نظر لعدم اشتراط القيام في الفل وكذا في الفرق لانه تمام الاحرام بيقين الدخول من اوله ولا نه يعتبر له ما يعتبر للصلاة كاجتناب المفسدات على انه قد يهكس الفرق لا نه يحاط لا نه قاعدا لا يحاط لغيره الا ترى انه لو شرك في تكبيرة الاحرام معه غيره بان قصد مع الاحرام غيره ضرر بخلاف ما لو قصد بالركن كالقراءة الركن وغيره فانه لا يضر (بعد التحريم) قال في شرح العباب هو احسن من تعبير غيره بعقب اذا اظهر انه لو سكنت بعد التحريم طويل يلام في ثبوت عليه دعاء الافتتاح اي في مالواي يذكر غير مشروع قبل دعاء الافتتاح قبل يفتوت حيث ينفذ في نظر ويحتمل ان لا يفتوت اذ لم يقدم عليه شيئا طاول في الصلاة ويحتمل الفوات كما تفتح قطع بذلك موالة الفاتحة في العباب ولو ادرك اى الامام الماموم في اثناء الفاتحة فاتمها الامام وقبل افتتاحه من لقراءة امامه ثم افتتح قال في شرحه لان التأنيين يسير فلا تفتوت به سنة الافتتاح بخلاف التأنيين لقراءة غير امامه قياسا على ما بات في قطع هو الا الفاتحة اه وقوله قياسا الخ يدل على تجميع الاحتمال الثاني فليتامل وافاد الشارح في باب صلاة العبد انه لا يفتوت دعاء الافتتاح على الماموم بشروع امامه في الفاتحة (فرع) الوجه انه يجزى في ترتيب دعاء الافتتاح وهو الاتماما ياتي في التشهد وانه يحصل اصل السنة بيهضه سم (قوله الامن ادرك الخ) اي فلا يستحب وهذا ينافي الجواز الا المانع (قوله

بقوله ان المضطجع يرتفع
للكركوع كقواعد يردبانه
لا يمكن هنا الركوع مما هو
فيه فلهذا الارتفاع الى المرتبة
التي قبله ثم الركوع فيها
بخلافه في مسئلتنا وبهضهم
جوز لم يرد بجددة التلاوة في
النفل قراءة الفاتحة في
هويبه الى وصوله للسجود
(الرابع) من الاركان
(القراءة) للفاتحة في القيام
او بدله لما باتى (ويسن)
وقيل يجب (بعد التحريم)
بفرض او نفل ما عدا صلاة
الجنائز ولوعلى غائب او قبر
على الوجه (دعاء الافتتاح)
الامن ادرك الامام في غير

القيام

الاول أقرب بصري (قوله ما لم يسلم الخ) أى ويخرج من الصلاة يحدث أو غيره قبل أن يوافقه معنى (قوله قبل أن يجلس) ظاهره ولو بعده هو به للجلبوس فليحذر بصري (قوله والاعتدال) قد شمله غير القيام (قوله لا لمن) أى لما موم سم (قوله والآن ضاق الخ) هذا يوافق ما تقدم في بحث المد عن الأنوار أنه لو بقي من الوقت ما يسع الأركان فقط استحب الاتيان بالسنن وإن لم يخرج من الوقت قبل الفراغ نعم لا يبعد أن محل استحباب الاتيان بالسنن حيثئذ أدرك ركعة في الوقت مره سم وفي عش هنا ما وافقه وبقيده ايضا قول المدعى ولا يسلمن خاف فوت القراءة خلف الامام وفوت وقت الصلاة وقت الاداء بأن لم يبق من وقتها الا ما يسع ركعة اه وياقن عن غش عند قول المتنب وسرها توجه كلام الشارح (قوله في هذه الثلاثة) أى المستثناة قد يوهى انه اذا أدرك الامام في غير القيام بشرطه يترك التعوذ مطلقا وليس بمراد

ولذا قال في النهاية ثم يسن التعوذ بالشروط المتقدمة ما عدا الجلوس معه لانه مفوت ثم لفوات الافتتاح به لانه لا فائدة له في قراءة لم يشرع فيها اه وقال عشاى ما إذا أدركه فيه فانه يجلس معه ثم إذا قام تعدد بخلاف ما مر في الافتتاح فانه حيث أدرك في غير القيام لا يأتى بالافتتاح ومثل الجلوس ما لو أدرك في غيرهما لا يقرأه عقب إحرامه كالا اعتدال وتابعه فيه اه (قوله ولا أن شرع في التعوذ الخ) ظاهره وإن اشغل بأذكار غير مشروعة ونظر فيه سم على حج أقول والذي ينبغي اخذ من هذه العبارة قوله نحو ما عدم الفرات عشاى وتقدم عن السيد البصري ما يوافقه (قوله ولو سوا) بخلاف ما إذا اراده فسبق لسانه إلى التعوذ فيما يظهر رسم (قوله ادعية كثيرة الخ) منها الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيها ومنها الله اكبر كبيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا ومنها اللهم باعد بينى وبين خطاياى إلى آخره وما بها افتتح حصل اصل السنة لكن الاول أى وجهت وجهى الخ افضلها قاله في المجموع وظاهر استحباب الجمع بين جميع ذلك لمنفرد وامام من ذكره أى جمع محصورين الخ وهو ظاهر خلا للادعى نهاية قال عشاى قوله إلى آخره أى كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم تقنى من خطاياى كابتى الثوب الابيض من الدنس اللهم اغسلنى من خطاياى بالماء والتلج والبرد رواه الشيخان انتهى شرح الروض والمراد المغفرة لا الغسل المحقق بها اه (قوله وكفى) أى تجوز (قوله وينبغي محاولة الصدق الخ) كأن المراد الصدق في الطلب وعدمه ولا حقيقة الصدق والكذب المعروفين لا تنافي هنا إذ هو ردهما الخير وما نحن فيه من حيز الانشاء والدعاء بصري وقوله والدعاء قد مر ما فيه نعم الظاهر انه لا نشاء الا خلاصا كما نبه عليه بعضهم وقد تقرر في محله ان كل إنشاء متضمن لخبر (قوله وتأتى) إلى قوله ويؤيده في النهاية إلا ما نبه عليه وإلى قوله ويرد في المعنى إلا قوله قبل (قوله على إرادة الشخص الخ) نحو المسلمين غنى عن التاويل بإرادة الشخص بناء على التغليب المشهور في نحو ذلك بصري عبارة النهاية ومعلوم ان المرأة تنافي بجميع ذلك بالفاظه المذكورة للتغليب الشائع لغة واستعمالا وإرادة الشخص في نحو حنيفا محافظة على لفظ الوارد اه قال عشاى قوله مر وإرادة الشخص لعل المراد أنها تقوله ويحمل ذلك معناها على إرادة الشخص لأن مشروعيته في حقها تنوفا

ولا لمن أى ما موم خاف الخ (قوله ولا أن ضاق الوقت الخ) هذا بخلاف ما تقدم في بحث المد عن الأنوار أنه لو بقي من الوقت ما يسع الأركان فقط فقد استحب الاتيان بالسنن وإن لم يخرج من الوقت قبل الفراغ نعم لا يبعد أن محل استحباب الاتيان بالسنن حيثئذ أدرك ركعة في الوقت مر (قوله بحيث يخرج بعض الصلاة عنه) يفيد انه لو بقي من الوقت ما يسع أركان الصلاة فقط لم يستحب دعاء الافتتاح وإن جاز المد حيثئذ فأنظر مع ما تقدم عن الأنوار في المد انه لو بقي من الوقت ما يسع الأركان فقط استحب أن يأتى بالسنن ثم رابت الشارح في شرح العباب بعد أن ذكر أن الأذعى والزر كشي تردد في وجوب الترك قال وقد وخذ بما قررت في كلام الغوى السابق أول التيميم وكتاب الصلاة انه إن شرع في الصلاة قد قدى من وقتها ما يسعها لم يجب الترك لأن الاشتغال به حيثئذ كغيره من السنن مدلهاه وهو جائز في هذه الحالة اه ما وردناه غير ذلك لأن كلام الأنوار أفاد أن الاتيان بالسنن سنة وهو غير المدفان المدحجائز وليس بسنة قاتله (قوله ولو سوا)

ما لم يسلم قبل أن يجلس أو في الاعتدال والآن خاف فوت بعض الفاتح لو أتى به والآن ضاق الوقت بحيث يخرج بعض الصلاة عنه لو أتى به والتعوذ مثله في هذه الثلاثة وإلا أن شرع في التعوذ والقراءة ولو سوا وورد فيه ادعية كثيرة مشهورة وأفضلها وجهت وجهى أى ذاتى وكفى عنها بالوجه إشارة إلى أن المصلى ينبغي أن يكون كله وجهها مقبلا بكتيته على الله تعالى لا يلتفت لغيره بقلبه في لحظة منها وينبغي محاولة الصدق عند التلفظ بذلك حذر من الكذب في مثل هذا المقام للذى فطر السموات والأرض أى أبدعها على غير مثال سبق حنيفا أى ما تلا عن كل الأديان والطرائق إلى دين الحق وطريقه وتأتى بهو بمابعده المرأة أيضا على إرادة الشخص

و يؤيده أمره صلى الله عليه
 ونظم لفاطمة بأن صلاتي الخ
 عند شهود أختيتها وبيرد
 قول الاستوى القياس
 الشركات المسلمات وقول
 غيره القياس خبيثة مسلمة
 وهو حال من وجهي قبل
 لأن من ضمير وجهت للابازم
 تأنيبه ويرد بأنه إذا فرض
 أن المراد الشخص يلزم
 ذلك مسلما وما أنا من
 المشركين تأكيد لائق
 بالمقام إن صلاتي خصت
 لأنها أفضل أعمال البدن
 ولأن الكلام فيها ونسكي
 أي عبادتي ومحياي وبعثي
 لله رب العالمين لأشريك له
 وبذلك أمرت وأنا من
 المسلمين وكان صلى الله عليه
 وسلم تارة يقول هذا وتارة
 يقول ما في الآية لأنه أول
 المسلمين مطلقا ولا يجوز
 لغيره ذكره إلا إن قصد لفظ
 الآية ولا يزيد الإمام على
 هذا إلا أن أم في مسجد غير
 مطروق، محصور، بن رضا
 بالطويل ولم يطرأ غيرهم
 وإن قل حضوره لا تتعلق
 بعينهم حتى كجرأ وارقاء
 ومتزوجات (ثم) بعده
 أن أتى به سن (التعوذ) فثم
 لندب ترتبه إذا أرادها

لأنني سنيتها متعذرا وأراد
 الاقتصاد عليه وذلك للآية
 المحمول فيها عند أكثر
 العلماء الأمر على الندب
 وقرأت

على الإرادة اه (قوله) يؤيده الخ عبارة المغني ويدل له ما رواه الحالك في مستدركة أنه عليه الصلاة والسلام
 قال لفاطمة قرئي الله تعالى عنها قومي فاشهدى أختيتك وقولي إن صلاتي ونسكي إلى قوله من المسلمين وقال
 تعالى وكانت من القانتين أي من القوم المطيعين اه (قوله) وبه أي بالتاويل المذكور أو الأمر المذكور
 (قوله) يراد قول الاستوى القياس الشركات الخ ومع ذلك لو اتت به حصلت السنة عش وقال السيد البصري
 مانصه في ردها القول بما إذا تامل اه (قوله) قيل الخ وافقه المغني كاهم (قوله) لئلا يلزم أي في الاتي
 سم (قوله) نأ كيد الخ قد يقال بل هو تخصيص بعد التعميم لا يقال فيه تأكيد للخاص لأننا نقول في التخصيص
 زيادة على الأجمال بصري (قوله) أي عبادتي أي فهو من عطف العام سم (قوله) ومحياي يفتح الياء
 (ومحياي) باسكان الياء على ما عليه إلا كثير فيها ويجوز فيها الأسكان والفتح معنى (قوله) وبذلك هل
 المشار إليه الدعاء أو الصلاة والنسك أو أحدهما سم وقال البصري الإشارة إلى الإخلاص في العمل وعدم
 الرياء اه وهو الأقرب الموافق لما في بعض التفاسير (قوله) وأنا من المسلمين فيه تأكيد سم (قوله)
 لأنه أول المسلمين مطلقا) عبارة المغني والاسني أي النهاية لأنه أول مسلمي هذه الأمة أو إفاضة بظواهر
 الفقه النسب وإن كان ما إذا شارح أعذب وإلى التحقيق أقرب بصري عبارة عش مر لأنه أول
 مسمى هذه الأمة أي في الوجود الخارجي فلا ينافي أن أول المسلمين مطلقا كافى حج لنقدم خلق ذاته أي
 روحه وإفراغ النبوة عليه خلق جميع الموجودات اه (قوله) ولا يجوز لغيره ذكره الخ ظاهره الحرمة
 عند الإطلاق وقد تقتضي الحرمة الإعلان لأنه حينئذ كلام اجنبي يخالف الوارد في ق هذا القائل وقد
 يتوقف في كل من الحرمة والإعلان لأنه لفظ قرآن ولا صارف لأن يدعى أن قرينة الانتفاع صارفة وفيه
 ما فيه ويبقى الخواتم بمعنى من المسلمين كقوله وأنا مسلم أو وأنا من المسلمين في حق الصديق سم على حج
 أقول والظاهر لا اكتشاف لأنه مساو في المعنى لقوله وأنا من المسلمين عش (قوله) ولا يزيد على هذا
 ويسن للمأموم الأسراع به إذا كان يسمع قراءة إمامه نهاية ومعنى قال عش هذا صريح في أنه يقرؤه وإن
 سمع قراءة إمامه اه (قوله) إلا أن أم في مسجد الخ فيزيد كالتعذر دالهم أنت الملك لإله إلا أنت سبحانه
 وبحدك أنت ربى وأنا عبدك ظلت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعا إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت
 وأهدني لأحسن الأخلاق إنه لا يهدي لأحسنها إلا أنت وأصرف عني سيئها لا يصرف عني سيئها إلا أنت أليك
 وسعديك والخير كله في يديك وأشتر ليس إليك أي لا يتقرب به إليك أنا بك وإليك تباركت وتعاليت
 استغفر لك وأتوب إليك معنى وأسئ ونهاية (قوله) روضا بالطويل الخ قد يقال شرط الرضا يفتي عن شرط
 الحصر ورجع الشروط إلى أربعة بصري (قوله) بعده إلى قوله وتضية كلامه في النهاية إلا قوله المحمول إلى
 أي أردنا قول الماتن (التعوذ) نقل عن خصائص الشامي والخصائص الصغرى للسيوطي أن من خصائصه عليه
 الصلاة والسلام وجوب التعوذ لقراءته عليه الصلاة والسلام اه وظاهره أنه لا فرق في ذلك بين الصلاة
 وخارجها عش (المحمول الخ) قد ينافيه ما مرنا من أن عش عن خصائص (أي إذا أرادتها) أي إرادة متصلة
 بقراءة سم عبارة الجبري قال الشيخ بهاء الدين في عروس الأفراس ورد عليه سؤال وهو أن الإرادة إن
 أخذت مطلقا لم استحباب الاستعاذة بمجرد إرادة القراءة حتى لو أراد ثم عن له أن لا يقرأ يستحب له الاستعاذة
 وليس كذلك وإن أخذت الإرادة بشرط اتصالها بالقراءة استحال التعوذ قبل القراءة قال الدماميني
 وبقي قسم آخر اختياره يزول الأشكال وذلك أننا نحذه مقيدة بالعرض له صارف عن القراءة عنائي

بخلاف ما إذا أراد فسبق لسانه إلى التعوذ فياظهر (قوله) لئلا يلزم أي في الاتي (قوله) أي عبادتي
 أي فهو من عطف العام (قوله) وبذلك هل المشار إليه الدعاء أو الصلاة والنسك أو أحدهما (قوله)
 وأنا من المسلمين فيه تأكيد (قوله) مطلقا) عبارة شرح الروض لأنه أول مسلمي هذه الأمة (قوله) ولا
 يجوز لغيره ذكره إلا إن قصد لفظ الآية ظاهره الحرمة عند الإطلاق وقد تقتضي الحرمة الإعلان لأنه
 حينئذ كلام اجنبي يخالف الوارد في حق هذا القائل وقد يتوقف في كل من الحرمة والإعلان لأنه لفظ

(قوله ومن ثم) يعنى لاجل ورود هذا التفسير وكان ينبغي التنبيه عليه ولا حتى يظهر هذا التفرع عبارة
 سم وهو افضل من نحو اناعا نذ بالله من الشيطان الرجيم لانه الوارد لوانى بمعنى هذا الصنيع كاتخصن بالله
 او التخصى اليه من الشيطان الرجيم فينبغى حصول المقصود فى الجملة وان فاتته العمل بطالب مخصوص تلك
 الصنيع اه عبارة النهاية والمعنى ويحصل بكل ما اشتمل على التعوذ من الشيطان الرجيم وافضل ما نذ بالله من
 الشيطان الرجيم اه زاد الثانى وقيل اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم اه (قوله كان هذا هو
 افضل صيغه) اى بالنسبة للقراءة او مطلقا ولا فلا خفا وان التعوذ الوارد لدخول المسجد والخروج منه او
 لدخول الخلاء الافضل المحافظة فيه على لفظ الوارد رشيدي وقوله او مطلقا لم صوابه لا مطلقا (قوله ويبحث
 عدم نديه الخ) اعتمد المعنى عبارة (تنبيه) كلام المصنف يقتضى استحباب التعوذ لمن اتى بالذكر للعجز كانه
 ياتى بدعاء الافتتاح وقال فى المبهات ان المتجه انه لا يستحب وهو ظاهر لان التعوذ لقراءة القرآن ولم يوجد
 بخلاف دعاء الافتتاح اه (قوله لان للنائب حكم المنوب عنه) قضية ذلك سن البسملة لمن احسنها ايضا وقد
 يقال اذا احسن البسملة وجبت لانها اية من الفاتحة ومن قدر على اية منها لزمته (فرع) تعارض التعوذ
 ودعاء الافتتاح بحيث لم يمكن الا احدهما دون الجمع بينهما فهل يراعى الافتتاح لسبقه او التعوذ لانه للقراءة
 الافضل والواجبة فيه فنظر سم على حرج اقول لا قرب الثانى لان المقصود منه التحفظ من الشيطان وايضا
 فهو مطلوب لكل قراءة غش (قوله وبفوت) اى التعوذ وقوله ولو شمره ما خرج به ما لو سبق لسانه فلا يفوت
 وكذا يطلب اذا تعوذ فاقصد القراءة ثم اعرض عنها بسماع قراءة الامام حيث طال الفصل باستماعه
 لقراءة امامه بخلاف ما لو قصر الفصل فلا ياتى به غش قول المتن (ويسرها) اى بحيث يسمع نفسه
 لو كان سميما ولو امكنه بعض الافتتاح او التعوذ اتى به محافظة على المأمور به ما امكن وعلم عدم نديها
 لتغير الممكن بان اختلف فيه شرط عما ذكرناه بل قد يجرى ما نواحدهما عند خوف ضيق الوقت نهاية قال
 غش قوله مر اى بحيث يسمع اى فلا يزيد على ذلك وظاهره ولو قصد تعليم المأمورين للتعوذ والافتتاح
 لا مكان ذلك اما قبل الصلاة او ما بعدهما وقوله ولو امكنه بعض الافتتاح الخ اى بان خاف من الاتيان بهما
 ركوع الامام وهو فى أثناء الفاتحة وقوله او التعوذ الخ هو اى بعض التعوذ صادق بان ياتى بالشيطان او
 الرجيم فقط وعله غير مردوان المراد الاتيان باعوذ بالله وقوله مر او احدهما عند خوف ضيق الوقت اى
 بان احرمهما قدي من الوقت ما لا يسمعا والافتقار انه ياتى بالسنة اذا احرم فى وقت يسمعا وان لزم
 صيرورهما فاضا لكن يشكل عليه ما يقتضيه كلام الروض من انه اذا شرع فى الصلاة فى وقت يسمعا كاملة
 بدون دعاء الافتتاح ويخرج بعضها بتقدير الاتيان به تركه وصرح بمثله حج ومن ثم قال سم فى شرح الغاية
 يستثنى من السنة دعاء الافتتاح فلا ياتى به الا حيث لم يخف خروج شئ من الصلاة عن وقتها وعلية فيمكن
 الفرق بينه وبين بقية السنة بانه عند طلب ترك دعاء الافتتاح فى الجنازة وفيما لو ادر ك الامام فى ركوع او
 اعتدال فانتحطرت رتبته عن بقية السن وان السنة شرعت مستقلة وليست مقدمة لشيء بخلاف دعاء

علي اردت قراءته اى اذا
 اردتها فقل اعوذ بالله من
 الشيطان الرجيم ومن ثم
 كان هذا هو افضل صيغه
 وسياتى فى العيدان تكبيره
 بعد الافتتاح وقبل التعوذ
 ويبحث عدم نديه لمن ياتى
 بذكر بدل الفاتحة مردود
 بان الاوجه خلافه لان
 للنائب حكم المنوب عنه
 وبفوت بالشروع فى القراءة

قران ولا صارف الا ان يدعى ان قرينة الافتتاح صارف وفيه ما فيه ويبقى ما لوانى بمعنى من المسلمين كقوله
 وانا مسلم او انا ثانى المسلمين فى حق الصديق (على اردت) اى ارادة متصلة بقرائه (قوله افضل صيغه)
 هو افضل من نحو اناعا نذ بالله من الشيطان الرجيم لانه الوارد لوانى بمعنى هذا الصنيع كاتخصن بالله او
 التخصى اليه من الشيطان الرجيم فينبغى حصول المقصود فى الجملة وان فاتته العمل بطالب مخصوص تلك الصنيع
 (قوله لان للنائب حكم المنوب عنه) قضية ذلك سن البسملة لمن احسنها ايضا وقد يقال اذا احسن البسملة
 وجبت لانها اية من الفاتحة ومن قدر على اية منها لزمته (فرع) تعارض التعوذ ودعاء الافتتاح بحيث
 لم يمكن الا احدهما دون الجمع بينهما فهل يراعى الافتتاح لسبقه او التعوذ لانه للقراءة الافضل والواجبة فيه
 فنظر (قوله وبفوت الخ) لا يقال هو مكرر مع قوله السابق او القراءة ولو سها لان ذلك فى الافتتاح وهذا

ولو سها (ويسرها) نذبا حتى في جهرية كسائر الأذكار وقضية كلامهم (٣٣) أنه خارجها يجر به للفتحة وغيرها

وعليه أنه القراءة ومحلها كما بحث أن كان ثم من يسمعه لينصت لثلاثا فيقوته من المقروء شيء قيل وهذا يفرق بينه وبين داخلها ويرد عليه الامام في الجهرية فانه يسره مع أن المأمومين مأمورون بالانصات له فالاولى التعليل بالاتباع والوجه أنه خارجها سنة عين ويفرق بينها وبين التسمية للأكدين بأن القصد ثم حفظ المطعوم من الشيطان وهو حاصل بالتسمية الواحدة وهنا حفظ القارئ فطلبت من كل بخصوصه ويظهر أن التسمية في الوضوء سنة عين (ويتعوز كل ركعة على المذهب) لأن في كل قراءة جديدة وهو لها لا لافتحها ومن ثم سن في قراءة القيام الثاني من كل من ركعتي صلاة الكسوف وإنما لم يعد له لئلا يسهو لثلاثة لرب الفصل وأخذ منه أنه لا يعيد البسملة أيضا وأن كانت السنة لمن ابتداء من أثناء سورة أي غير برادة كما قاله الجعفي ورد قول السخاوي لافرق أن البسملة وكسجود التلاوة كل ما يتعلق بالقراءة

الافتتاح ع (قوله نذا) إلى قوله وقضية الحنفى المغنى (قوله حتى في جهرية الخ) وفي شرح الروض وقضية كلام المصنف أنه يجر بالتعوز وأن أسرها بالقراءة وليس كذلك بل هو على سنها جهر الجهر وأن أسرها لافى الصلاة فيسره به مطلقا ويسر رفع الصوت بالقراءة ومحل افضليته إذا لم يخف رياء ولم يتأذى بحدو ولا فالأمر أفضل انتهى سم (قوله ومحلها كما بحث الخ) تقدم خلافاً أنفاً ويوافق ما تقدم قول ع (قوله) وهما إلى التعوز والتسمية باعتبار القراءة أن أسرها جهر الجهر ولكن استثنى ابن الجوزى في النشر من الجهر بالتعوز غير الأول في قراءة الادارة المعروف الآن بالمداينة فقال يستحب منه الاسرار لأن المقصود جعل القارئ تين في حكم القراءة الواحدة اه وينبغي جريان مثله في التسمية للعدة المذكورة فليراجع اه وقد يقال مقتضى العلة المذكورة عدم استحباب التعوز والتسمية بالكلية لاندب الاسرار (قوله لينصت الخ) المتبادر رجوعه لقوله ومحلها الخ (قوله وهذا) أي التعليل (قوله التعليل) أي لندب الجهر في خارج الصلاة (قوله والوجه انه) أي التعوز قوله خارجها ليس احترازاً عن داخلها كما هو ظاهر وقوله سنة عين أي فيطلب من كل من المجتمعين للقراءة سم عبارة السيد البصري قوله سنة عين يعني أن يكون محل هذا حيث اجتمع جماعة على القراءة فإنه الذي يتوهم فيه الاكتفاء بتعوز واحد أو لافرق أو امرتين لكل قراءة مستقلة فأن يتوهم الاكتفاء بتعوز غير السابق لقراءة نفسه اه (قوله ويفرق بينها) أي الاستعادة (قوله وبه) أي بذلك الفرق قول المتن (ويتعوز كل ركعة الخ) أي الحصول الفصل بين القراءتين بالركوع وغيره معنى ونهاية (قوله في كل) أي من الركعات (قوله وهو لها لا لافتحها الخ) أي التعوز للقراءة لا لافتح الصلاة وبه يعلم ما في الاضمار الأخير من الإيهام بصري (قوله ومن ثم) إلى قوله واخذ في النهاية والمغنى ما يوافقه (قوله لقرب الفصل) قضية أنه لو أطاله إعادة التعوز هو الوجه في شرح العباب وقياسه إعادة البسملة سم على حجج اه ع (قوله واخذ منه) أي من التعليل (قوله من أثناء السورة الخ) قوة هذا الكلام تقتضى أنه لافرق في سن التسمية لمن ابتداء من أثناء سورة بين الصلاة وخارجها لكن خصه من بخارجها فليحرج سم على حجج اقول ويوجه بأن ما أتى به بعد الفتحة من القراءة في صلاته يعدمم الفاتحة كما قراءة واحدة والقراءة الواحدة لا يطلب التعوز ولا التسمية في أثناءها نعم لو عرض للبصلي ما معناه من القراءة بعد الفاتحة ثم زال وأراد القراءة بعد سن له الاتيان بالبسملة لأن ما يفعله الآن ابتداء قراءة ع (قوله) وقوله نعم لو عرض الخ قضية أنه ليس للامام الاتيان بالبسملة فجاء سكوت بعد الفاتحة السكوت المسنون ثم ابتداء من أثناء السورة وقوله بالبسملة أي والتعوز (قوله كما قاله الخ) أي استثناء برادة (قوله لافرق) اعتمده مر اه سم عبارة السكودي قال القليوبي تكرر في أولها أي برادة وتندب في أثناءها عند شيخنا الرملي وقال ابن حجج والخطيب وابن عبدالحق تحرم في أولها وتكره في أثناءها وتندب في أثناء غيرها اتفاقاً اه (قوله ان يبسم) خبر كانت (قوله كل ما يتعلق بالقراءة) أي كاستيعاب ما به شيء في صلاته ع (قوله بخلاف ما إذا سكنت) إطلاقه صادق بالقليل وبعبارة الأبي وكيفية التعوز لواحده لم يقطع قراءته بكلام أو سكوت طويل ذكر ذلك في المجموع اه وقد جمع بينهما بأن ذلك في سكوت لا يكون بقصد الاعراض بصري

في التعوز (قوله ولو سها) انظر سبق السان (قوله حتى في جهرية الخ) في الروض في باب الاحداث ونذبت تعوزها إلى القراءة جهرها قال في شرحه وقضية كلام المصنف أنه يجر بالتعوز وأن أسرها بالقراءة وليس كذلك بل هو على سنها جهر الجهر وأن أسرها لافى الصلاة فيسره به مطلقاً على الأصح اه ثم ذكر أنه يسر رفع الصوت بالقراءة ثم قال ومحل افضليته رفع الصوت إذا لم يخف رياء ولم يتأذى بحدو ولا فالأمر أفضل اه (قوله والوجه انه) أي التعوز وقوله خارجها ليس احترازاً عن داخلها كما هو ظاهر وقوله سنة عين أي فيطلب من كل من المجتمعين للقراءة (قوله لقرب الفصل) قضية أنه لو أطاله إعادة التعوز هو الوجه وفي شرح العباب وقياسه إعادة البسملة (قوله لمن ابتداء من أثناء سورة) لافرق بين الصلاة وخارجها لكن خصه من بخارجها فليحرج (قوله لافرق ان يبسم) اعتمده مر (قوله

بخلاف ما إذا سكنت إغراضاً أو تسكلم بأجنبي

(٥ - شرواني وابن قاسم - ثاني)

(قوله وإن قل) راجع للسكوت أيضاً (قوله والحق الخ) قال في شرح العباب ويسن الاستبأك أيضاً كما قاله جمع متأخرون لكل سجدة تلاوة أو شكر سوا في الأول استاك للقرآن. دام لا طال الفصل أم قرب على الوجه وأما استبأك للقرآن بعد السجود فينبغي بناؤه على الاستعاذة فإن سنت سن وإلا وهو الأصح فلا ثم رايبت بعضهم قال ولو قطع انفراد عاده عن قرب فقطضى ندب إعادة التعمد لإعادة السواك أيضاً وهو ظاهر فيما ذكرته اه أي من بناء السواك على الاستعاذة سم (قوله بذلك) أي بإعادة التعمد قول الماتن (وتعين الفاتحة) أي قرائتها حفظاً أو نظراً في مصحف أو تلقيناً أو نحو ذلك وقوله كل ركعة أي في قيامها أو بدله للمنفرد وغيره سرية كانت الصلاة أم جهرية فرضاً أم نفلًا معني زاد النهاية وقد يجب تكرير الفاتحة في الركعة الواحدة أربع مرات فأكثر كأن يذّر أن يقرأ الفاتحة كلما عطس فحسب في صلاته فإن كان في غير القيام وجب عليه أن يقرأ إذا فرغ من الصلاة وإن كان في القيام وجب عليه أن يقرأ إذا حال لان تكرير الفاتحة لا يضر كذا ذكره القاضى حسين في فتاويه اه قال عرش قوله مر أن يقرأ إذا فرغ الخ ينبغي أن المعنى أنه يعتذر في التأخير إلى فراغ الصلاة ولو خالف وقرأ في الركوع أو غيره ما اعتد بقرائه وقوله مر وجب عليه الخ ينبغي أن محل ذلك في المأموم مالم يعارضه ركوع الإمام فإن عارضه فينبغي أن يتابعه ويتدارك بعد وقوله مر حالاً ظاهر أن عطس بعد فراغ القراءة الواجبة وإلا فينبغي أن بكل الفاتحة عن القراءة الواجبة ثم يأتيها عن التذمر من ركوع الإمام كما تقدم وإلا خرها إلى تمام الصلاة وبقي ما لو عرض له ذلك وهو جنب هل يقرأ وهو جنب أو يؤخر القراءة إلى أن يغتسل ويكون ذلك عذراً في التأخير فيه نظراً إلى الأقرب الثاني حتى لو نذر أن يقرأ عقب العطاس كان محملاً على عدم المانع وبقي أيضاً ما لو عطس قبل الشروع في القراءة قبل يشترط وقوع القراءة عن الواجب المقصد لأن طلبها للعطاس صارف عن وقوعها عن الواجب أم لا فإذا قرأ امرأتين وقت إحداهما عن الركوع الأخرى عن التذمر وإن لم يعين ما لكل والأقرب الأول لأنه حيث لم يقصد وقت القراءة لتعوار أو ما لو اقتصر على مرة واحدة من غير قصد وركع فإنه تبطل صلاته عرش (قوله كل قيام) أي قوله فلا اعتراض في النهاية والمعنى لا أقوله ونفي الاجزاء إلى أنه صلى الله عليه وسلم (قوله وللخير المتفق عليه الخ) وما أخبر من صلى خلف إمام قراءاً له إمام له قراءة ضعيف عند الحفاظ كما بينه الدارقطني وغيره نهاية (قوله على الخلاف الشهير الخ) قال في جمع الجوامع وشرحه ونفي الاجزاء كني القول أي فإنه يفيد الفساد أو الصحة قولان بناءً للاول على أن الاجزاء الكفاية في سقوط الطلب وهو الراجح والثاني على أنه إسقاط القضاء فان لا يسقطه بان يحتاج إلى الفعل ثانياً قد يصح كصلاة قائد الطهورين انتهى سم

والحق بذلك إعادة السواك في شرح العباب في باب الوضوء في الكلام على الاستبأك على الصلاة وأنه هل يأتي به في أثناءها أو بعده ويسن أيضاً كما قاله جمع متأخرون لكل سجدة تلاوة أو شكر وسكت عنهم إلا أن الصلاة قد تشملهما سوا في الأول استاك للقرآن دام لا طال الفصل أم قرب على الوجه وأما الاستبأك للقرآن بعد السجود فينبغي بناؤه على الاستعاذة فإن سنت سن لأن هذه تلاوة جديدة وإلا وهو الأصح فلا ثم رايبت بعضهم قال ولو قطع انفراد عاده عن قرب فقطضى ندب إعادة التعمد لإعادة السواك أيضاً وهو ظاهر فيما ذكرته اه باختصار وقوله فيما ذكرته اه أي من بناء السواك على الاستعاذة (قوله كل ركعة) (فرع) نذر قراءة الفاتحة كلما عطس فمطعن في الصلاة في محل القراءة بعد قرائتها لزومه قرائتها أيضاً (قوله على الخلاف الشهير في الأصول) قال في جمع الجوامع قبل العام وقيل إن نفي عنه القول أي نفي عن الشيء يفيد الصحة وقيل بل النفي دليل الفساد ونفي الاجزاء كني القول وقيل أولى بالفساد اه وقوله كني القول قال في شرحه أنه يفيد الفساد أو الصحة قولان بناءً للاول على أن الاجزاء الكفاية في سقوط الطلب وهو الراجح والثاني على أنه إسقاط القضاء فان لا يسقطه بان يحتاج إلى الفعل ثانياً قد يصح كصلاة قائد الطهورين ثم قال وفي الثاني أي وعلى الفساد في الثاني حديث الدارقطني وغيره لا تجزى صلاة لا يقرأ الرجل فيها بام

وان قل والحق بذلك إعادة السواك (والأولى أكد) مما بعدها للالتفات على ندبه فيها (وتعين الفاتحة كل) قيام من قيامات الكسوف الأربعة وكل (ركعة) كما جاء عن نيف وعشرين صحابياً وللخير المتفق عليه لأصله لم يقرأ بفاتحة الكتاب الظاهر في نفي الحقيقة لا كالحاشا وللخير الصحيح كما قاله أئمة حفاظ لا تجزى صلاة لا يقرأ الرجل فيها بام القرآن ونفي الاجزاء وان لم يفد الفساد على الخلاف الشهير في الأصول

لكن محله فيما لم تنف فيه العبادة لني بضم او بفرض عدم هذا لدليل علي استعالي الواجب (٣٥) الخبر الصحيح ايضا انه عليه السلام قال

للسي، صلاته إذا استقبلت
القلبة فكبر ثم أقرأ بأمر القرآن
ثم اصنع ذلك في كل ركعة
وصح أيضاً أنه ﷺ كان
يقروها في كل ركعة وسر
خبر صلوا كما رأيتوني
أصلي وصح أنه نهي المؤمنين
بعن القراءة خلفه إلا بأمر
القرآن حيث قال أعلمكم
تقرون خلقي فلنا نعم لا لا
تفعلوا إلا بإفاحة الكتاب
فانه لا صلاحاً لمن لم يقرأها
(الاركة مسبوقة) فلنا تين
فيها لها وإن وجبت عليه
يتحملها الإمام عنه بشرطه
كما يأتي فلا اعتراض على
عبارة خلافاً ظنه زاعماً
أن ظاهرها عدم وجوبها
عليه بالكلية وذلك لأن
المتبادر من تعين الشيء عدم
قبوله لجعل الغير له ومن
عدم تعيينه قبوله لذلك وقد
يتصور ذلك في كل الصلاة
السابقة الأولى وتختلفه عن
الإمام بنحو زحمة ونسيان
أو بطء حركة فلم يبق في
كل ما بعدها إلا والإمام
راكم (والبسمة) آية
كاملة (منها) عملاً وبكفي
فيه للظن لاسيما إن قرب
من اليقين لإجماع
الصحابه على ثبوتها في
المصحف بخطفه مع تحريم
في تجريد عمال ليس بقرآن
بل حتى عن نقطه وشكله
اثبات نحو أسماء السور

(قوله لكن محله) أى على عدم الإفادة أو محل الخلاف (قوله لم تنف فيه العبادة) كان المراد أجزاؤه هـ
(قوله لئن) بعضها قد يقال هذا يتوقف على كون الفاتحة بعضا من الصلوة هو أول المسئلة إلا أن يقال كونها
بعضا في الجملة محل اتفاق إذ لا نزاع لاحد في أنها تتكون من الصلاة بأن قرئت فيها ولا في ثبوت قراءته عليه
الصلوة السلام إياها في الصلوة وإنما الخلاف في أن بعضيتها على وجه توقف الحقيقة عليها أولا فليتأمل سم
(قوله وبقرض عدم هذا) أى قوله محله الخ (قوله على استعماله) أى في الأجزاء (قوله وصح أنه الخ) وأما قوله
تعالى فاقروا ما ينسى من فواردي قيام الليل أو يحمل كخبر ثم أقر ما تيسر مملك من القرآن على الفاتحة
وعلى العاقر عنها جميعا بين الأدلة معنى زائد لها به وخبر مسلم وإذ قرأ فاقصوا محمول على السورة لحديث
عبادة وغيره أى أنه عليه السلام نهى المؤمنين الخ ودل على أن عملها القيام فلا تجزى في الركوع ماصح من قوله
عليه السلام انتهى ثبت أن أقرأ القرآن كما أوساجدا اهـ (قوله كإياتي) أى صلاة الجماعة مخفى (قوله)
لا تفعلوا إلا بالفاتحة الكتاب) هذا دليل دخول المأمور في عموم الأحاديث المتقدمة نهاية (قوله بأن ظنه)
عبارة المخفى وظاهر كلامه عدم لزوم المسبوق الفاتحة وهو وجه الإصح أنها وجبت عليه وتحملها عنه
الامام وتظهر فائدة الخلاف فيما لو بان إمامه محدثا أو في خاصه أن الركعة لا تحسب له لأن الإمام ليس
أهلا لتحمل فعل المراد أن تعينها لا يستقر عليه لتحمل الإمام لها عنه اهـ (قوله وذلك) أى عدم ورود
الاعتراض (قوله لتحمل الغير) صلة قوله (قوله قوله لذلك) قد يقال خصوص هذا القول لا يفهم من عدم
التعين فضلا عن تبادلته منه والمفهوم مجرد جواز الترك سم (قوله وقد يصور) إلى قوله لا تنهات في المغنى
الإفوله وفيه أصرح إلى ولا يكفر وقوله لا يبيحني إلى ولا يصح وكذا في النهاية إلى قوله ولا أثبت إلى ولغة
(قوله) وقد يتصور ذلك الخ) أى سقوط الفاتحة في الركعات الأربع شرح بافضل (قوله بنحو زحمة الخ) أى
بأن أدرك الإمام في ركوع الأولى فسقطت عنه الفاتحة لكنه من مسبقا ثم حصل زحمة عن السجود فيها
فيمكن قبله أن يركع الإمام في الثانية فأتي به ثم قام من السجود ووجد راء كما في الثانية وهكذا تأمل
زبدي اهـ عـش (قوله أو نسيان) أى للصلوة أو قراءة الفاتحة أولئك فيها (قوله أو بطمركة) أى أو
قراءة (قوله ما بعدها) أى بعد الركعة الأولى (قوله راء كم) أى أوها للركوع ولونوى مفارقة إمامه بعد
الركعة الأولى ثم أتدنى بإماما ركع وقصد بذلك إسقاط الفاتحة عنه صححت في أوجه احتياين كما في به الوالد
رحمه الله تعالى واستقر رأيه عليه آخر أنها به من ماله ما لوقل ذلك في بقية الركعات عـش قول الماتن (والبسطة
الخ) ويجوز بها حيث يجهر بالفاتحة للاتباع وروادع وعشرون صحابيا بطرق ثابتة كما قاله ابن عبد البر
نهاية (قوله كاملة) ردعى من قال أنها بعض به كما قاله الشيخ عظمه شيخنا أول قدينا فيه قول المغنى وهى أبة
كاملة من أول الفاتحة قطعا وكذا فيما عدا راءه من باقى السور على الأصح وفي قول أنها بعض أبة اهـ إلا أن
يكون الأول أى الخلاف من غير احتياين والثانى أى الاتفاق من احتياين (قوله في المصنف) أى في أوائل
السور ناهية ومعنى (قوله بخطه) أى المصنف في الكيفية واللون لا متبراعته بلون وكيفية عـش (قوله مع
تخبر بهم الخ) فلم يكن قرأنا لما جازو ذلك لأنه يحمل على اعتقاد ما ليس بقرآن قرأ ولو كانت للفصل كما
قيل لا ثبت في أول راءه ولم تثبت في أول الفاتحة معنى ونهاية (قوله وأثبت نحو أسماء السور الخ) أى وأما
نفس اسمائها فكأنه لو كفى عـش ويجزى (قوله والاعشار) أى الأحزاب والأصناف (قوله من بدع
الحجاج) ومع كون ذلك بدعة فليس محرما ولا مكروها بخلاف نقط المصحف وشكها فانه بدعة أيضا لكنه
سته يجزى (قوله ولغة هذا) أى الظن (قوله ويؤيده) أى قول البهض (قوله توأثر الخ) قال الزركشى
القرآن اهـ (قوله فيالم تنف فيه العبادة) كان المراد أجزاؤها وقوله لئن بعضها قد يقال هذا يتوقف على
كون الفاتحة بعضا من الصلوة هو أول المسئلة لا أن يقال كونها بعضا في الجملة محل اتفاق إذ لا نزاع لاحد
في أنها تتكون من الصلاة بأن قرئت فيها ولا في ثبوت قراءته عليه الصلوة السلام إياها في الصلوة وإنما
الخلاف في أن بعضيتها على وجه توقف الحقيقة عليها أولا فليتأمل (قوله) قد يقال خصوص

القرآن اه (قوله) فيالم تنف فيه العبادة) كان المراد اجزاؤها وقوله (لنني بعثها) يقابل هذا: يتوقف على كون الفاعلة بعضا من الصلوة هو أول المسئلة (لا) ان يقال (كونها) به اضافي للجملة لعل اتفاقا (لا) نزاع لاحد في أنها تكون من الصلاة بان قرئت فيها ولا في ثبوت قرأته عليه الصلوة والسلام اياها في الصلوة انما الخلاف في ان بعضيتها على وجه توقف الحقيقة عليها (ولا) لاننا لم (قوله) قبوله لذلك (ف) يقال (خصوص

والاعشار فيه من بدع الحجاج على انه جمعا لما يغير خطه ولقوة هذا قال بعض الاثمة انها من باقيةنا ويؤيده توازرها عند جماعة من قراء السبع

في البحر قال سلم الرازي في التقریب لا يشترط وقوع العلم بانوار تصرفات المحدثين بل يقع ذلك باخبار
المسدين والكفار والعدول والفساق والاحرار والعبيد والكبار والصغار اذا اجتمعت الشروط
وبعارة سم في شرح الورقات الصغير وهو اى التواتر ان يرويه جماعة يزيدون على الاربعة كما عتمدت في جمع
الجوامع ولو شافا وكثرا وارقا وانانا اه وشملت العبارة الصياني المميزين ع شر (قوله) وصح من طرق
الـ (خ) فان قيل يشكل وجوبها في الصلاة بقول انس كان النبي ﷺ وابوبكر وعمر رضی الله تعالى عنهم
يفتحون الصلاة باخذ شرب العالمين كما رواه البخاري وبقوله ايضا صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم
واي بكر وعمر وعثمان فلم اسمع احدا منهم يقول بسم الله الرحمن الرحيم كما رواه مسلم اجيب بان معنى الاول
كانوا يفتتحون بسورة الحمد وبينه ما صح عن انس كما قال الدارقطني انه كان يجهر بالبسملة وقال لا الوان
اقتدى بصلاة النبي ﷺ واما الثاني فقال اثمنانه رواية للفظ الاول بالمعنى الذى عبر عنه الراوى بما
ذكر بحسب فهمه ولو بلغ الخبر بلفظه كما في البخارى لاصاب اذا للفظ الاول هو الذى اتفق عليه الحفاظ
معنى ونهاية (قوله) ولا يبيحني لم يصحبه توارخ قضيت أنه لا فرق بين الداهية وغيره ع شر (قوله) من أول كل
سورة (خ) قال النووي في التبيان ما حاصله على هذا الاسقط القارى البسملة في قراءة الاسباع والاجزاء
لا يستحق شيئا من المعلوم الذى شرطه الواقف ويوجه بان الواقف إنما شرط لمن يقرأ سورة يس مثلا ومن
ترك البسملة يصدق عليه انه لم يقرأ السورة المشروطة وقد يفرق بينه وبين مستأجر لعمل اتي بعضه حيث
يستحق القسط من المسمى بان المدار هنا على مشروطه الواقف وهو لم يوجب دلا يستحق شيئا ع شر واقره
المدابغى والاجهوى (قوله) بالفرق أى بين انا اعطيناك وغيره من السور (قوله) ما عدا براءة استثناء
من كل سورة (قوله) من ثم حرمت (خ) عليه منع ظاهر وفي الجعمرى ما يدل على خلافه فراجع سم عبارة
ع شر قوله مر سورة براءة اى فلوا تى بها تى اولها كان مكرها وخلافا لـ حيث قال بالحرمة عبارة شيخنا
فتكره البسملة في اولها وتسنى في اثنتائها كما قاله الرملى وقيل تحرم في اولها وتكره في اثنتائها كما قاله ابن حج
كابن عبدالحق والشيخ الخطيب اه قول المتن (وتشديداتها) اى لانها هيئات لحروفها المتددة وقوبها
شامل لحياتها فالحكم على التشديد بكونه من الفاتحة فيه يجوز ولذا عبر في المحرر بقوله وجب رعاية
تشديداتها فلو عبر بها لكان اول معنى (قوله) منها) الى المتن في النهاية والمعنى الى قوله كان قرا الى يبطل (قوله)
وهي اربع عشرة) منها ثلاث في البسملة نهاية ومعنى (قوله) فتخفيف مشدد (خ) اى حيث كان قادرا نهاية
(قوله) كان قرا الرحمن (خ) اقرع ع شر (قوله) لان ظهورها لحن) قد يقال اللحن الذى لا يغير المعنى لا يبطل
نعم وقد يقال المراد باللحن هنا الابدال وفي الجعمرى مانصه والمعتمدان متى تلم الابدال وعلم ضرور ان يغير
المعنى والخلاف في تغيير المعنى إنما هو معتبر في اللحن اى في الاعراب ونحوه (قوله) يبطل قراءته (خ) عبارة
النهاية والمعنى لم تصح قراءة تلك الكلمة لتغييره نظما اه اى فيعيد على الصواب ولا تبطل صلاته وإن
كان عامدا علما حيث لا يغير المعنى ع شر (قوله) لا عكسه) عبارة النهاية والمعنى والاسنى وشرح بافضل ولو
شدد تخففا اساء واجزاه اه اى تيسر ع شر قال السيد البصرى انظر هل المراد مجرد التشديد او لومع
زيادة حرف محل تأمل اه اقول وظاهر ان مرادهم هو الاول واما اذا شدد الخفيف مع زيادة حرف اخر
فيظهر اوفيه تفصيل الزيادة لا تى في التنبيه (قوله) كفر) ينبغي ان اعتقد المعنى حيث دخل بخلاف من اعتقد خلافه
وقصد الكذب فليراجع سم عبارة الكردى عن الاعماب هذا اى الكفران قصده بخلاف ما اذا قصد
القراءة الشاذة وان ايا اما خففت لكرامة ثقل تشديدها بعد كسرة فانه يحرم ثم يحتمل عدم بطلان صلاته

هذا القول لا يفهم من عدم التعيين فضلا عن تبادلته منه والمفهوم مجرد جواز الترك (قوله) حرمت اولها)
عليه منع ظاهر وفي الجعمرى ما يدل على خلافه فراجع (قوله) لان ظهورها لحن) قد يقال اللحن الذى
لا يغير لا يبطل (قوله) كفر) ينبغي ان اعتقد المعنى حيث دخل بخلاف من اعتقد خلافه وقصد الكذب
فليراجع (قوله) ولا يبعد للسور) يحتمل انه تى لمجموع علم وتعمد فيصدق بثلاث صور (قوله)

وصح من طرق أنه ﷺ
عدها آية مائة وأنه قال إذا
قرأتم الحمد فقرأوا بسم الله
الرحمن الرحيم انما هم القرآن
وأما الكتاب والسبع المائى
وبسم الله الرحمن الرحيم
احدى آياتها وفيه اصرح
رد على من كره تسميتها هم
القرآن ولا يكفر نافي
البسملة اجماعا كتميتها خلافا
لمن وهم فيها لما يقرر ان
الاصح ان ثبوتهما ظنى لا يقينى
ولا تكفير بظنى ثبوتهما
نفيا بل ولا يبيحني لم يصحبه
تواتر وإن اجمع عليه
كانكار ان لبنت الابن
السدس مع بنت الصلب
والاصح انها آية كاملة من
اول كل سورة كما صرح به
خبر مسلم في انا اعطيناك ولا
قابل بالفرق ما عدا براءة
لانها نزلت بالسيف
باعتبار أكثر مقاصدها
ومن ثم حرمت اولها كما هو
ظاهر (وتشديداتها) منها
وهي اربع عشرة فتخفيف
مشدد كان قرا الرحمن
بفك الادغام ولا نظر
لكون الـ لما ظهرت خلقت
الشدة لم يخفف شيئا لان
ظهورها لحن فلم يمكن قيامه
مقامها لا يبطل قراءته لانه
حرفان اولها ما كن لا عكسه
ولو علم معنى اياك الخفيف
وتعمده كفر

للسهول (و) تجب رعاية جميع حروفها خيئت (لوا بدل) حاء الحمد لله هاء أو نطق بقاف العرب المترددة بينها وبين القاف والمراد بالعرب المنسوبة إليهم أخلاطهم الذين لا يمتد بهم ولذا نسبها بعض الأئمة لأهل العرب وصعيد مصر بطلت إلا إن تعذر عليه التعلم قبل خروج الوقت واقتضاء كلام جمع 'بل صريحه الصحة في قاف العرب وان قدر ضعيف لما في المجموع أنه إذا نطق بسين مترددة بينها وبين الصاد بطلت أن قدر وإلا فلا ويجري ذلك في سائر أنواع الابدال وان لم يتغير المعنى كالعالمون خيئت لو أبدل (ضادا) منها أي أتى بدلها (بظاء) وزعم أن الباء مع الابدال إنما تدخل على المنزوك مردود كما سر مع تحريره في الخطة (لم تصح) قراءته لتلك الكلمة (في الاصح) لتغييره النظم والمعنى إذ ضل بمعنى غاب وظل يفعل كذا بمعنى فعله نهارا ولا نطق لعسر التمييز وقرب المخرج لأن الكلام كما تقرر فيمكنه النطق بها ومن ثم صرحوا بأن الخلاف في قادر لم يتعمد وعاجز أمكنه التعلم فترك

لأن المعنى لم يتغير عند مراعاة ذلك القصد ويحتمل البطلان لأن نقص الحرف في الشاذة مبطل وان لم يتغير المعنى وترك الشدة كترك الحرف والوجه الاول لما يأتي من ردعلة الثاني اه (قوله لأنه) أي لا ياتيانية ومعنى أي بالقرع ع (قوله ضوء الشمس) أي فكانه قال نعب ضوء الشمس معنى ونهاية (قوله والا) أي بان كان ناسيا أو جاهلا بنية ومعنى عبارة سم يحتمل انه في مجموع علم وتعمد فيصدق بثلاث صورا ه (قوله سجد للسهر) أي في تخفيف إياك ومثله كل ما يبطل عمده ومنه كسر كاف إياك نعب لا ختمها لأن الكسرة تغير المعنى ومتى بطل المعنى أو استحال إلى معنى آخر كان مبطلا مع التعمد وهذا السجود للخلل الحاصل بمافعله وليس لإرادته للسجود مغنية عن إعادته على الصواب وفي سم على المنهج (فرع) حيث بطلت القراءة دون الصلاة ففي ركع عمد أقبل إعادة القراءة على الصواب بطلت صلاته كما هو ظاهر فليستام ع ش (قوله) أو نطق بقاف العرب الخ) خلافا للشيخ الاسلام ونهاية والمعنى وغيرهم من المتأخرين كشيخنا فاعتمدوا الصحفة مع الكسرة قال الكردى وكلام سم في شرح ابن شجاع يميل إلى ما اختاره وأشار من البطلان اه (قوله المنسوبة الخ) صفة جرت على غير من هي له فكان الأولى الأبرار (قوله ويجري) إلى قوله قيل في النهاية والمعنى لا في قوله وان لم يتغير إلى الوا بدل (قوله ويجري ذلك) أي بطلان القراءة بالابدال (قوله) وان لم يتغير المعنى الخ) وفاقا لاطلاق النهاية والمعنى وشرح المنهج (قوله لم تصح قراءته لتلك الكلمة) أي وتجيب إعادتها وما بعد أقبل الركوع فان ركع قبل إعادتها بطلت صلاته إن كان عامدا عالما وإلا لم تحسب ركعته شيئا عبارة البحري أي يجب عليه استئناف القراءة ولا تبطل صلاته إلا إن غير المعنى وكان عامدا عالما اه قلبوني والمعتمد ما تمى تعمدا لابدال ضر وان لم يتغير المعنى لأن الكلمة حينئذ صارت اجنبية كقوله سلطان عن م و رقره العزبي اه وهو ظاهر النهاية والمعنى وشرح المنهج كما مروى أن عن ع ش ما يصرح به قول المتن (في الاصح) ولو ابدل الصاد بتغير الظالم تصح قراءته قطعاً نهاية ومعنى (قوله لتغييره النظم الخ) وقياسا على باقي الحروف نهاية ومعنى قال ع ش ومنها كما قاله حجب إبدال حاء الحمد اه فتبطل بخلاف القاضى حسن في قوله لا تبطل به لأنه من الجن الذي لا يتغير المعنى اه (قوله في قادر) أي بالنطق على الصواب (قوله) وعاجز أمكنه التعلم الخ) ينبغي ان لا تنفذ صلاته إلا إذا ضاق الوقت ثم ان قصر في التعلم أعاد الإفلا وحينئذ قوله لم تصح قراءته لتلك الكلمة معناه بالنسبة لهذا أن صلاته لا تجزئه مع قراءة هذه الكلمة كذلك ان كان قصر في التعلم ومعناه بالنسبة للقادر الذي لم يتعمد ان صلاته لا تصح ما لم يتدارك الصواب سم (قوله عنه) أي عن التعلم (قوله وقادر عليه) أي على النطق بالصواب سم (قوله أن علم) أي التحريم سم (قوله بذا الذين) (فرع) في فتاوى السيوطي ما نصه مسئلة إذا قال المصلّي الصراط الذين يباذله هل تبطل

وعاجز أمكنه التعلم فترك) ينبغي أن يجري فيه ما قدمناه في العاجز عن تكبيرة الاحرام في العباب ويؤخر أي وجوب الصلاة عن اول الوقت للتعلم فان ضاق عنه أي عن التعلم ترجم عنه أي عن التكبير بأي لغة شاء ثم ان قصر في التعلم أعاد الإفلا ه وحينئذ قوله لم تصح قراءته لتلك الكلمة معناه بالنسبة لهذا أن صلاته لا تجزئه به مع قراءة هذه الكلمة كذلك ان كان قصر في التعلم ومعناه بالنسبة للقادر الذي لم يتعمد ان صلاته لا تصح ما لم يتدارك الصواب (قوله وقادر عليه) يحتمل أن المراد قادر على التعلم كما قد يتبادر من ذكره فاعقب قوله اما عاجز عنه أي عن التعلم كما هو المتبادر منه وفيه انه قد يشكل قوله معتمده إذ لا يظهر الوصف بالتعمد إلا للقادر على النطق على الصواب بالفعل وايضا فظاهر قوله بل تبطل صلاته انها تنعقد سواء اتسع الوقت أو ضاق ثم تبطل عند النطق بما ذكر وفيه نظر بل ينبغي انعقادها عند ضيق الوقت وعدم بطلانها لكن تلزمه الا إعادة كما تقدم نظيره في العاجز عن تكبيرة الاحرام بالمر بيته أو ما عدا انشأه فيجتمل أن لا تنعقد ويحتمل أن يقال ان احتمل التعلم عند الوصول إلى محل الخلل انعقدت والإفلا ويحتمل أن المراد قادر على النطق بالصواب فيكون المراد بالقادر هنا هو المراد به في قوله وأولاً بان الخلاف في قادر لم يتعمد على هذا فلا إشكال هنا وبني رد الاحتمال الاول (قوله ولو أتى بذا الذين) (فرع) في فتاوى السيوطي ما نصه مسئلة إذا قال

أما عاجز عنه فيجزئه قطعاً وقادر عليه متعمد له فلا يجزئه قطعاً بل تبطل صلاته ان علم ولو أتى بذا الذين

صلاته أم لا الجواب الظاهر التفرقة في ذلك بين العامد وغيره اه وكان وجهه أن زيادة ألنطق بأجني وهو
 يبطل مع العمدى وعل التحريم ولا يبطل مع غير ذلك سم (قوله مهمل) اه وازا وقال المشتبه بالهجرة بدل
 القاف شيخنا (قوله مطلقا) اه قدر على النطق بالصواب لم لا تعمد ام لا (قوله ضعيف) اه لا تعمدان الا بدال
 مع العمدو العلم يبطل ولو تغير المعنى كاسر (قوله لا ايهام) اه بالغة في التناقض (قوله في نظيره) اه نظير ذلك
 البعض (قوله متى خفف القادر) اه على النطق بالصواب ومثله القادر على التعلم ولم يقض الوقت كما علم بما
 مر (قوله كانا اظنيك) مثال الا بدال بالقرأة الشاذة (قوله في الفاتحة) تنازع فيه لا فعلان لاربعة (قوله
 فان غير المعنى الخ) خرج به ما لو لم يحن لا يتغير المعنى كفتح النون من مالك يوم الدين فان كان عامدا لما حرم
 ولم تبطل به صلاته ولا فلا حرمه ولا بطلان ومثله فتح دال نعبد ولا تضرب يادة بعد كاف مالك لان كثيرا
 ما تولد حروف الاشباع من الحركات ولا يتغير بها المعنى ع ش عبارة شيخنا واما اللحن الذى لا يتغير المعنى كان
 قال نعبد بكسر الباء او فتحها فلا يضر مطلقا لكنه يحرم مع العمدو العلم اه وابق عن سم ما يرافقه (قوله
 لاضها) اه لا يضر مطلقا ويحرم مع العمدو العلم كما سألنا (قوله وعلم) اه التحريم سم (قوله بطلت
 صلاته) هذا واضح في الفاتحة اذ لم بعده وفيها وفي غير هذا اذ صار كلاما اجنبيا اما اذ لم يخرج بالاعتبار عن
 كونه ذكر اودعا ولم يقصد به القرأة لانه ان قصدها فتلا عب فيها يظهر فبطل فقل تأمل ولعل الاقرب
 حيث نعدم البطلان بصري وقوله اذ لم بعده ليس بقيد وقوله لم يقصد به الخ يظهر ان الاطلاق هنا كقصده
 القرأة لان المقام صار الى القرأة والله اعلم (قوله والا فقراته الخ) ان رجوع ايضا لقوله فان غير المعنى
 اقتضى بطلان القرأة بلحن لا يتغير المعنى وهو ممنوع وايضا يدخل في ذلك ابدال لا يتغير المعنى كالعالمون بالواو
 فيفيد انه لا تبطل صلاته مع القدرة والتعمد والعلم وفيه نظر وان كان نظيره ما افاده كلامهم في اللحن الذى
 لا يتغير المعنى من عدم بطلان الصلاة مطلقا وقد قال مر بالبطلان اه سم عبارة ع ش وفي حج ان بما
 لا يتغير المعنى قرأة العالمين بالواو اه اقول وبذني بطلان صلاته به اذ كان عامدا عالما لانه
 ابدل حرفا بغيره اه اقول قد يقال ان الابدال مستثنى منه بدليل قوله السابق آتفا وان لم يتغير المعنى
 كالعالمون الصريح فان تغير المعنى ليس بشرط في الابدال بل قد يمنع الرجوع الى تغير المعنى قوله الاتي
 فيما اذا تغير الخ لزوم استدراكه لورجع الى ذلك ايضا (قوله فلا يبنى عليها) اه بعد اعادتها على الصواب
 (قوله واجروهاذا التفصيل) اه بطلان الصلاة مع العمدو العلم وبطلان القرأة بدونها كرى (قوله في
 القرأة الشاذة الخ) قضية ذلك انها لو تغير المعنى لم يبطل بها الصلاة ولا القرأة ويصرح بذلك قول الروض

المصلي الصراط الذين يريادة هل تبطل صلاته أم لا الجواب الظاهر التفرقة في ذلك بين العامد وغيره اه
 وكان وجهه ان زيادة ألنطق بأجني وهو يبطل مع العمدى وعل التحريم ولا يبطل مع غير ذلك وقد يقال
 قضية ما بقى في الجملة من صحة صلاة الفاها والواو مع زيادة حرف او اكثر اذ قد يتكرر التكرير ومن
 صحة صلاة من شدد تخففا ان تعمد مع انه زاد حرفا قاعد البطلان هنا مطلقا الا ان تخص الصحة في نحو الفاها
 بالمعذور على ما بقى لنا هناك وبقرق بين التشديد وغيره بعدم تميز الزيادة في التشديد فلي تأمل وقد يفرق
 بان زيادة هذا ينافي ظاهرها الاضافة لانها لا تتبادر معها (قوله والا فقراته) ان رجوع ايضا لقوله فان
 غير المعنى اقتضى بطلان القرأة بلحن لا يتغير المعنى وهو ممنوع (قوله والا فقراته) يدخل فيه ابدال لا يتغير
 المعنى كالعالمون بالواو فيفيد انه لا تبطل صلاته مع القدرة والتعمد والعلم وفيه نظر وان كان نظيره ما افاده
 كلامهم في اللحن الذى لا يتغير المعنى من عدم بطلان الصلاة مطلقا وقد قال مر بالبطلان (قوله واجروا
 هذا التفصيل في القرأة الشاذة) قضية ذلك انها لو لم تغير المعنى لم تبطل بها الصلاة ولا القرأة ويصرح
 بذلك قول الروض ولذا فقرات السبع حكم اللحن اه ولا شك ان اللحن الغير المتغير للمعنى لا يبطل الصلاة
 ولا القرأة كذا قول أصله تصح القرأة الشاذة ان لم يكن فيها تغيير معني ولا زيادة حرف ولا نقصانه اه
 وخذ من ذلك ان ادغام ميم الرحمن في ميم مالك الذى هو قرأة شاذة لا يبطل الصلاة ولا القرأة لانه لا يتغير

مهمله بطلت قيل على
 الخلاف وقيل طعا فزعم
 عدم البطلان فيها مطلقا
 لانه لا يتغير المعنى ضعيف
 (تنبيه) وقع في عباراتهم
 في فروع هنا ما يوم
 التناقض والتحقيق انه لا ايهام
 وانهم إنما أطلقوا في بعضها
 اتكالا على ما فهم من كلامهم
 في نظيره وقد بينت ذلك
 في شرح العباب بما حاصله
 أنه متى خفف القادر
 مشددا أو لحن أو ابدل
 حرفا بآخر ولم يكن
 الابدال قرأة شاذة كانا
 اظنيك أوترك الترتيب
 في الفاتحة أو السورة فان
 غير المعنى بأن بطل أصله أو
 استحاله الى معنى آخر ومنه
 كمر كاف اياك لا ختموا علم
 وتعمد بطلت صلاته وإلا
 فقراته تلك الكلمة فلا
 يبنى عليها إلا ان قصر
 الفصل ويسجد للسجود فيها
 إذا تغير المعنى بما سها به
 مثلا لأن ما أبطل عمده
 يسجد لسهوه وأجروا
 هذا التفصيل في القرأة
 الشاذة اذا غيرت المعنى
 وأطلقوا البطلان بها اذا
 اشتملت على زيادة
 حرف أو نقصه

ولغير القراءة السبع حكم اللحن اهـ ولا شك أن اللحن الغير المغير للمعنى لا يطل الصلاة ولا القراءة وقد كذا قول اصله وتصح بالقراءة الشاذة لم يكن فيها تغيير معنى ولا زيادة حرف ولا نقصا منه اهـ سم (قوله حملة) أى اطلاقه (قوله من عطف الخاص) وهو ما شتمت على زيادة حرف أو نقصه (قوله على العام) وهو المغير للمعنى الصادق للغير بما هو بدو نهما (قوله فيختص ذلك) أى ما شتمت على زيادة حرف أو نقصه (قوله بالزيادة الخ) اظهار في مقام الاضمار (قوله أو النقص) الوجه انه يضرب النقص من الفاتحة وان لم يغير المعنى سم أى كما يفيد اطلاقه البطان بتخفيف شديد (قوله ويؤيده) أى الاختصاص (قوله لم) أى الاشتغال على زيادة حرف أو نقصه (قوله لم يطل مطلقا) أى بل ان كان معها سم (قوله وتصريحهم الخ) كقوليه واقتصاره الخ انه الخ عطف على قوله حذف المصنف (قوله بذلك التفصيل) ظاهره بطلان الصلاة مع التغيير والعدم والعلم وطلان القراءة بدونها وفيه ما تقدم عن سم وايضا كلامهم كالصريح في ان تخفيفه مشدد من الفاتحة يضرب وان لم يغير المعنى (قوله هذا) أى تخفيف المشدد (قوله لان زيادة الحرف) حق المقام نقص الحرف (قوله تشمل ذلك) أى تخفيف التشديد (قوله مطلقا) أى غير المعنى ولا (قوله وتحرم القراءة بشاذ) الظاهر ان محله اذا قصده قرآن واما لوقراها لا على انها قرآن فلا يحرم ويذهبى ان يستثنى ما اذا قرأها بعد العبداء الغير حتى تتميز عن غيرها من المتواتر ويعلم انها قد قرئ بها وانما ما روى واحاد اسم (قوله مطلقا) أى غير المعنى ولا (قوله وهو ما رواه السبعة) اعتمد هذا غير واحد تبعا للروى غيره كرى (وقيل العشرة) قال البيهقي وتبعه السبكي وولده الناج واعتمده الطبري وهو المعروف عند أئمة القراءة كرى (قوله وتلقيق قراءتين الخ) أى يحرم كما هو صريح السياق أى بشرط ارتباط المقر وثانيا بالمقر واولا اخذنا ما يأتى عن المجموع وكأنه أى الشارح اشار الى ذلك بالمثل يجعله حالا مقيد حيثئذ هذا مفهوم قول المجموع الاتى بشرط ان لا يكون الخ وقوله لا سئلوا منه الخ لتعليل للاشتراط المذكور الخافى لاستلزامه راجعة للمنى في قوله ان لا يكون الخ للاتى وقوله ثم ان غير الخ تفصيل للمنى دون التى لانه مع

المعنى لأن يقال الحرفان المدغمان أهل من المظهرين في الادغام نقص في الجملة فتبطل ثم رأيت كلام الشارح الاتى في شرح ولا يجوز نقص حروف البطل لا يقال القراءة الشاذة الادغام مع قراءة ملك بلا الف فلو ادغم مع قراءة ملك بالالف كان من قبيل زيادة الحرف في الشاذة وهو مبطل لا ناقل الزيادة المبطل في الشاذة هى الزيادة على القراءة المتواترة بان تضمن زيادة ليست في المتواترة والقسم ملك ليست كذلك لوجودها في المتواترة على ان الشارح بين ان الزيادة لا تضرب الا ان غيرت وزيادة الف ملك لا تغرب فليتامل وفي التبيان للمصنف ما فيه فصل يجوز قراءة الفاتحة بالقراءة السبع المجمع عليها ولا تجوز بغير السبع ولا بالروايات الشاذة المنقولة عن القراءة السبعة وسيأتى في الباب ان شاء الله تعالى بيان اتفاق الفقهاء على استنباطه من قرأ بالشواذ او قرأها قال اصحابنا وغيرهم لوقرا بالشواذ في الصلاة يطل صلاته ان كان عالما وان كان جاهلا لم يطل ولم تحسب تلك القراءة وقد نقل الامام ابو عمرو بن عبد البر الحافظ اجماع المسلمين على انه لا تجوز القراءة بالشواذ وان لا يصلى خلف من يقرأها اهـ وقوله بطل صلاته ان كان عالما يمكن محله على ما يغير المعنى فلا يخالف ما تقدم عن الرض واصله (قوله والنقص) الوجه انه يضرب النقص من الفاتحة وان لم يغير المعنى (قوله لم يطل مطلقا) أى بل ان كان معها سم (قوله وتحرم القراءة بشاذ) الظاهر ان محله اذا قصده ان قرأها على ما لم يكن قرأها على ما لا يستثنى ما اذا قرأها ليعلمها الغير حتى تتميز عن غيرها من المتواتر ويعلم انها قد قرئ بها وانما ما روى واحادا (قوله وتلقيق قراءتين) أى يحرم كما هو صريح السياق أى بشرط ارتباط المقر وثانيا بالمقر واولا اخذنا ما يأتى عن المجموع وكأنه اشار الى ذلك بالمثل يجعله حالا مقيد حيثئذ هذا مفهوم قول المجموع الاتى بشرط ان لا يكون الخ وقوله لا سئلوا منه الخ لتعليل للاشتراط الخافى لاستلزامه راجعة للمنى في قوله ان لا يكون الخ للاتى وقوله ثم ان غير الخ تفصيل للمنى دون التى لانه مع عدم الارتباط لا يتغير إذ من لازم تغير المعنى تحقق الارتباط

ويتعين محله كما أشار اليه بعضهم على أنه من عطف الخاص على العام فيختص ذلك بما إذا تغير المعنى بالزيادة والنقص ويؤيده حذف المصنف لهما في فتاويه وتبناه واقتصاره على تغيير المعنى وانه لواطق بحرف أجنبي لم يطل مطلقا وتصريحهم بذلك التفصيل في تخفيف المشدد مع ان فيه نقص حرف ولا يقال هذا اليس فيه الانقص هيئة لان زيادة الحرف في الشاذ تشمل ذلك فاندفع الاخذ بظاهر كلامهم من البطان في الزيادة والنقص مطلقا وتحرم القراءة بشاذ مطلقا قبل اجماعا واعتراض وهو ما رواه السبعة وقيل العشرة واتصهر لكثيرون آدم وكلمات أو رفهما وفي المجموع يسئل من قرأ بقراءة من السبع أن يتم بها ولا جاز بشرط أن لا يكون ما قرأه بالثانية مرتبطا بالاولى

أى لاستزاه هيثم لم يقرأ
 بها أحد ثم ان غير المعنى
 ابطال والا فلا (ويجب
 ترتيبها) بأن يأتي بها على
 نظمها المعروف للاتباع
 ولأنه مناط الإعجاز ومن ثم
 وجب ولو خارج الصلاة
 فلو بدأ بنفسه الثاني مثلاً لم
 يعتد به مطلقاً ثم ان سها
 بتأخير الأول ولم يطل فصل
 بنى عليه وان تعدت تأخير
 وقصد به التكيل خلافاً
 لما أومعه كلام الزركشى
 أنه إذا لم يقصد شيئاً كذلك
 أو طال فصل أى بين فراغه
 وإرادة تكيله بأن تعدت
 السكوت لما يأتى انه سها
 لا يضرو مع طولها إلا أن
 يفرق كما يأتى استأنفه لأن
 قصد التكيل به صارف
 وبه يندفع ما طال به
 الاستوى وغيره في حسبان
 مطلقاً ويفرق بين هذا
 ونظيره في نحو الوضوء
 والأذان والطواف والسعي
 فانه يعتد بما أتى به ثانياً في
 محله مطلقاً بأن هذا لكونه
 مناط الإعجاز ويحرم خارج
 الصلاة أيضاً يحتاط له
 أكثر ولو ترك حرفاً
 مثلاً متممداً استأنف
 قراءة تلك الكلمة ان لم
 يغير المعنى وإلا فالصلاة
 أو غير متعد لم يعتد بما
 بعده حتى يأتى به قبل
 طول الفصل كما علم عامر
 (و) تجب (موالانها)

عدم الارتباط لا يغير المعنى إذ من لازم تغير المعنى تحقق الارتباط سم (قوله أى لاستزاه الخ) قد يقال
 هذا الاستزاه موجد مع الارتباط وعدمه وتغير المعنى وعدمه فلو اقتضى المنع اقتضاه مطلقاً مع انه ليس
 كذلك سم ولك منع وجود ذلك الاستزاه مع عدم الارتباط (قوله بان يأتى) الى قوله ولو ترك في النهاية
 والمعنى لا قوله ومن ثم الى قوله خلافاً الى وطال وقوله بان تعدى استأنفه وقوله وبه الى يفرق وقوله
 ويحرم الى يحتاط (قوله مناط الإعجاز) أى مرجعه ع ش (قوله لم يعتد به) أى بالنصف الثاني (مطلقاً)
 أى سواء كان البدء بذلك سهواً أو عداً (قوله ثم ان سها) بتأخير الأول أى بأن كانت بدايته بالنصف الثاني ثم
 الأول على وجه السهو سم (قوله ولم يطل فصل) أى بين النصف الأول والمؤخر وإرادة التكيل سم
 (قوله بنى عليه) أى على النصف الأول (قوله ان تعدت تأخير) ليس يقيد فان الاستئناف لا يدمنه بكل حال
 حيث قصد التكيل رشيدى وع ش (قوله وقصد به التكيل) أى لم يغير المعنى ولا بطلت صلته نهاية
 ومعنى (قوله كذلك) أى بحسب استأنفه (قوله أى بين فراغه) أى النصف الأول (قوله وإرادة تكيله)
 الأولى والبناء أو وتكيله لانه لا يلزم من إرادة التكيل التكيل فوراً مع انه المقصود بحمى (قوله لما
 يأتى) أى انفاى الموالاته وتعليل التقييد بالعدم (قوله انه الخ) أى السكوت بيان لما يأتى (قوله إلا أن
 يفرق كما يأتى) أى في قوله وفارق ما سرفى الترتيب الخ وفي هذا الفرق الاثنى شىء لان طول الفصل بعد فراغ
 النصف الأول للمؤخر إنما يقوت به الموالاته لا الترتيب سم وفي الرشيدى نحوه (قوله استأنفه) أى الأول
 وجرباره هو جواب وان تعدد الخ (قوله به الخ) أى بالتعليل (قوله مطلقاً الخ) أى قصد التكيل أو لا (قوله
 ونظيره في نحو الوضوء الخ) ومن النحوى الجار ع ش (قوله الطواف) لم يظهر صورة الترتيب الحقيقي
 في رشيدى (قوله مطلقاً) أى قصد به التكيل أو لا ع ش (قوله بان هذا) أى ترتيب الفاتحة (قوله
 ويحرم الخ) أى ترك الترتيب وهو عطف على مناط الإعجاز ولو قال ويحب الخ لاستغنى عن تقدير الترك قال
 سم كلامه تصرح بحرمه لا ابتداء بالنصف الثاني مع الاثنان بالاول بعده بقصد التكيل بل ينبغى حرمة
 الابتداء بالنصف الثاني مطلقاً حيث قصد القراءة الواجبة بخلاف ما إذا اختار ان يأتى به وحده للقرأة
 الواجبة ثم يأتى بها بما هم (قوله استأنف قراءة تلك الكلمة) أى مطلقاً وينبغى حيث لم يطل الفصل
 الا كنهافاً بالانبات به إذا كان آخر أو بما بعده إذا لم يكن سم (قوله وإلا فالصلاة) أى ان علم التحريم
 (قوله حتى يأتى به الخ) كالصريح في انه لا يجب استأناف قراءة تلك الكلمة ثم يحتمل تقييد الفصل بالعدم إذا
 ما يأتى ان الطول إنما يقطع الموالاته إذا كان عمداً ويحتمل الاطلاق ويفرق بين موالاته والحرور وموالاته
 الكليات إذا اختلف بفصل الحرور واشد وأقرب الى اختلاف المعنى وكذا قوله السابق استأناف قراءة تلك
 الكلمة يحتمل تقييده بما إذا طال الفصل عمداً أو مطلقاً على ما تقرر وإلا كفى الاثنان بالحرف المتروك
 وما بعده سم ولعل الأقرب الاحتمال الثاني فيها لظهور الفرق المذكور (قوله بما سرفى) أى فى التنبيه
 (قوله وتجب) الى قوله وقال فى المعنى لا قوله واستمر على الوجه الى المتن فى النهاية (وتجب موالاتها)

(قوله أى لاستزاه) قد يقال هذا الاستزاه موجد مع الارتباط وعدمه وتغير المعنى وعدمه فلو اقتضى
 المنع اقتضاه مطلقاً مع انه ليس كذلك (قوله ثم ان سها) أى بان كانت بدايته بالنصف الثاني ثم الأول على
 وجه السهو (قوله ولم يطل فصل) أى بين النصف الأول والمؤخر وإرادة التكيل (قوله إلا أن يفرق كما
 يأتى) أى في قوله وفارق ما سرفى الترتيب الخ وفي هذا الفرق الاثنى شىء لان طول الفصل بعد فراغ النصف
 الأول للمؤخر إنما يقوت به الموالاته لا الترتيب فليتأمل (قوله بان هذا الذكره الخ) تصرح بحرمه لا ابتداء
 بالنصف الثاني مع الاثنان بالاول بعده بقصد التكيل بل ينبغى حرمة الابتداء بالنصف الثاني مطلقاً حيث
 قصد القراءة الواجبة بخلاف ما إذا اختار ان يأتى به وحده للقرأة الواجبة ثم يأتى بها بما هم (استأنف
 قراءة تلك الكلمة) مطلقاً ينبغى حيث لم يطل الفصل الا كنهافاً بالانبات به إذا كان آخر أو بما بعده إذا لم
 يكن (قوله حتى يأتى به قبل طول الفصل) كالصريح في انه لا يجب استأناف قراءة تلك الكلمة ثم يحتمل

بان يفصل بين شيء منها وما بعده باكثر من سكتة التنفس او الى اللاتباع مع خبر صلوا كا (٤١) رايتموني اصلي (فان) فصل باكثر من

ذلك سبوا أو لتذكر الآية وإن طال كما يأتي لم يضر كما لو كرر آية منها في محلها ولو لغير عذر كما قاله جمع متقدمون خلافا لالاستوى ومن تبعه وعاد إلى ما قرأه قبل واستمر على الأوجه قال البغوي ولو شك أثناءها في البسملة فأكملها مع الشك ثم ذكر انه أنما يزمه إعادة ما قرأه على الشك لاستئنافه لانه لم يدخل فيها غيرها وقال ابن سريج يجب استئنافها وهو الأوجه لتقصيره بما قرأه مع الشك فصار كأنه اجنبى وإن (تخلل ذكر) اجنبى لا يتعلق بالصلاة كالحمد للعاطس والفتح على غير الامام بالقصد والقيد الاتيين والتسبيح لتدخل (قطع الموالاة) وإن قل لاشعاره بالأعراض ومن ثم لو كان شبهوا وجها لم يقضمها وإن طال كاحرته في شرح العباب وقال جمع يقضمها كما ينقطع الترتيب فيما مر ورده فرقم بين نسيانه ونسيان الموالاة بأنها اسهل منه لانه مناط الإعجاز بخلافها (فان تعلق بالصلاة كتابته لقراءة امامه وفتحه عليه) إذا سكت بقصد القراءة ولو مع الفتح ولا بطلت صلاته على المعتد وكسجوده معه لتلاوة وكسؤ الرحمة او استعاذة من عذاب عند قراءة امامه آتيها

وهل يجرى ذلك في البدل قال شيخنا البدل يعطى حكم المبدل منه أجروى اه يجرى (قوله بأن لا يفصل الخ) ولو بالغ في الترتيل لجل الكلمة كذتين قاصدا لإظهار الحروف كالوقف الطويلة بين السنين والثناء من نستعين بجزء إذا لو اجاب ان يخرج الحرف من مخزجه ثم ينقل إلى ما بعده متصلا به بلا وقف به يعلم انه يجب على كل قارى ان راعى في تلاوته ما جمع القراء على وجوبه بشرح بافضل (قوله سبوا الخ) أى اول قلبه سعال او عطاس أو تنأوب عرش وباقى عن سم ما خلفه (قوله وإن طال) أى الفصل سبوا أو لتذكر (قوله كا) يأتى) أى انفا في شرح قطع الموالاة (قوله واستمر) أى بخلاف ما لم يستمر سم (قوله على الأوجه) وفاقا للاستوى والهاية بخلافه لغنى عبارته ولو كرر آية من فاتحة الأولى والاخيرة أو شك في غيرهما فكرر لم يضر وكذا إن لم يشك على المذهب كما قاله الامام واعتمده التحقيق وقال المتولى إن كرر الآية التي هو فيها لم يضر وإن أعاد بعض الآيات التي فرغ منها بأن وصل إلى أنعمت عليهم ثم قرأ مالك يوم الدين فان استمر على القراءة اجزأون انقصر عمدا على مالك يوم الدين ثم عاد فقرأ غير المنقوص عليهم ولا الضالين لزمه استئناف القراءة لان هذا غير معهم وفي التلاوة اه واعتمده ما قاله المتولى في الانوار والاول اوجه اداى ما قاله الامام من الاجزأون لم يستمر (قوله قال البغوي الخ) اعتمده المغنى وفاقا للشهاب الرمى (قوله ولو شك أثناءها) أى الفاتحة في البسملة على هل أتى بها (قوله ثم ذكر) أى بعد فراغ الفاتحة (قوله على الشك) أى بعد الشك (قوله وهو الأوجه) وفاقا لهاية وخلافه المغنى كما سرفول المتن (ذكر) التكرار باللسان ضد الانصات وذالهما مكسورة وبالقلب ضد النسيان وذالهما مضمومة قاله الكشافى وقال غيره هما لغتان بمعنى معنى ونهاية (قوله اجنبى) أى إلى قول المتن ويقطع في النهاية والمغنى لإقوله بالقصد والقيد الاتيين وقوله وإن طال إلى المتن (قوله كالحمد للعاطس) أى وكاجابة مؤذن نهاية ومعنى (قوله بالقصد والقيد الخ) الاخصر والأوضح بالقرين الاتيين (قوله والقيد) إن أراد به قوله الآتى إذا سكت فاشارة إلى القطع إذالم يسكت بالاولى إذ لفتح حيث طاب إنما يطلب بعد السكوت سم (قوله والتسبيح) هلاقيده ايضا سم (قوله لاشعاره) أى الاشتغال بذلك (قوله ومن ثم) أى لاجل عليه الاشعار المذكور (قوله لو كان) أى التخلل (قوله وإن طال) كلام شرح المنهج يصرح بذلك سم (قوله بقطعه) أى قطع التخلل المذكور ولو سبوا اوجه لا قول المتن كتابته لقراءة امامه) أى وإن لم يؤمن امامه بالفعل بخلاف غير امامه فاذا امن لقراءته قطما شيخنا قول المتن (وفتحه عليه) أى في الفاتحة أو غيره عرش وشيخنا والفتح تلقين الآية عند التوقف فيها بنهاية ومعنى (قوله إذا سكت) عبارة المغنى والهاية ومغله كفى التهمة إذا سكت فلا يفتح عليه مادام رد التلاوة اه أى لا يسمن فان فتح حيث جئت انقطع الموالاة عرش (قوله وإلا) أى بان قصد الفتح فقط او طلق شيخنا (قوله وكسجوده معه الخ) أى مع سجود امامه لها ولا بطلت صلاته كرسى (قوله وكسؤ الرحمة الخ) أى وصلاته على النبي ﷺ إذا سمع من امامه آية فيها اسمه عرش وشيخنا زاد القليوبى وقيد شيخنا الرمى بالضمير فبالظاهر كالتهم صل على محمد تبطل الصلاة لشبهها بالركن اه وفي إطلاقه نظر (قوله أو استعاذة) أى وقوله بلى عند سماعه ليس الله بأحكم الحاكمين وسبحان ربى العظيم عند فسبح باسم ربك العظيم ونحو ذلك شرح بافضل (قوله عند قراءة امامه الخ) الاولى إسقاط الإمامه كفى النهاية والمغنى عبارة بافضل عند قراءة آيتها باسمه ومن امامه اه قول المتن (فلا فى الاصح) قال الاستوى

تقريب الفصل بالعمدا أخذنا ما يأتى أن الطول إنما يقطع الموالاة إذا كان عمدا ويحتمل الاطلاق ويفرق بين الموالاة والخروف وموالاة الكلمات إذا الاختلال بفصل الحروف شدوا أقرب إلى اختلال المغنى وكذا قوله السابق استأنف قراءة تلك الكلمة يحتمل تقييده بما إذا طال الفصل عمدا او مطلقا على ما تقرر وإلا كنى الاينان بالحرف المذكور ما بعده (قوله واستمر) أى بخلاف ما لم يستمر (قوله قال البغوي الخ) الأوجه في صرورة البغوي انه يعمده ما كاهم (قوله والقيد) إن أراد به قوله الآتى إذا سكت فاشارة إلى القطع إذالم يسكت بالاولى إذ لفتح حيث طاب إنما يطلب بعد السكوت (قوله والتسبيح) هلاقيده ايضا (قوله وإن طال)

لمقتضى كلام الشيخين عدم القطع ولو طال وفيه نظر اه عميرة ومتتضى النظار هو المتمدن ع ش أقول قضية التعليل بنذب ذلك عدم الفرق . يؤيده اى عدم الفرق قوله السابق انفا وإن طال الخ فليراجع (قوله) لنذب ذلك (قد يشكل ندبه مع طلب الاستئناف اذ هو ندب امر قاطع للقراءة وبجواب يمنع انه قاطع وإلا لوجب الاستئناف فليتامل سم (قوله) خرو وجامن الخلاف) ويجل الخلاف في العاد فان كان ساهيا لم يقطع ما ذكره الاشكال اقوى جز ما معنى (قوله) بخلاف فتحه عليه قبل سكوته الخ) اى يقطع الموالة سم (قوله) (العدد) إلى قوله وقياسه في النهاية والمعنى ما يوافقه لا قوله قبل ركوعه قول المتن (ويقطع السكوت الخ) اى يختار ما كان او لعارض معنى عبارة سم تان الاسنوى وما ذكره المصنف محله إذا كان عاديا قال الراعى سواء كان غنارا ام لعارض اى كالسعال والتوقف في القراءة ونحوهما فان كان ناسيا لم يضر والاعياء كالنسيان قاله في الكفاية اه كلام الاسنوى فعلم ان السعال ليس من العذر لكن ما ذكره في التوقف نقل خلافه وافرده في شرح الروض عن القاضى وغيره اه واعتمده النهاية والمعنى ايضا عابرتها ويستثنى من كل من الضابطين أى السكوت الطويل ما لو نسي آية فسكت طويلا فنذكرها فانه لا يؤثر كقوله القاضى وغيره اه (قوله) الطويل عرفا (فرع) لو سكوت في أثناء الفاتحة عمدا بقصد ان يطيل السكوت هل تنقطع بمجرد دشروعه في السكوت كالموقف بان يثلاث خطرات متواليات بمجرد دشروعه في الخطو الاولى ولا تنقطع إلا ان حصل الطول بالفعل حتى لو عرض عارض ولم يطال لم تنقطع ويقرق بينه وبين ما ذكره فيه نظر ويستجبه الان الثانى فليحرر سم على المنهج وقد يقال يستجبه الاول لان السكوت بقصد الاطالة مستلزم لقصده القطع فاشبهه ما لو سكوت يسيرا بقصد قطع القراءة ع ش (قوله) وهو ما يشعر الخ) عبارة النهاية بان زاد على سكتة الاستراحة والاعياء لاشعاره بالاعراض وإن لم ينقطع اه (قوله) وفارق الخ) تقدم ما فيه سم وعن الرشيدى (قوله) وانما بطلت) عبارة المعنى فان لم يقصد القطع ولم يطال السكوت لم يضر كقول الوديع بالنية تعدو وكذا ان نوى قطع القراءة ولم يسكت فان لم يطل الصلاة بنية قطعا لوجب بان نية الصلاة ركن الخ (قوله) لانها) أى نية الصلاة سم ونهاية (قوله) يجب اتمامها حكما) ولا يمكن ذلك مع نية القطع نهاية (قوله) قال الاسنوى الخ) وهو ظاهر نهاية ومعنى (قوله) قبل ركوعه) ليس بقيد ولعله لما ذكره ليطهر قوله لزمه مقراتها (قوله) في السجدة الثانية) اى هل اتى بها (قوله) على ماس) اى من الطائفة ركن مستقل لهية تابعة للركن (قوله) وقياسه الخ) سياتى له اعتمادوه عن النهاية خلافه (قوله) لكن ظاهر إطلاقهم) اعتمده النهاية بالنسبة لغير التشديد عبارة ولو شك هل ترك حرفا كثيرا من الفاتحة بعد تمامها لم يؤثر لان الظاهر حينئذ مضى بها تامة ولان الشك في حروفها يكثر لسكوت حروفها فمضى عنه للشبهة فاكتفى فيها بزيادة الظن بخلاف بقية الاركان أو شك في ذلك قبل تمامها أو هل قرأها أو لا استأنف لان الاصل عدم قرأتها والاوجه إلحاق التشديد بها فإذا ذكر كقوله الزركشى لاسائر الاركان فبايظهر اه قال ع ش قوله من بخلاف بقية الاركان اى يفسر الشك في صفحتها بعد قرأتها ومنها التشهد فيفسر الشك في بعضه بعد فراغه منه على ما اقتضاه كلامه هذا لكن سياتى له من ان الاوجه خلافه قوله من لاسائر الاركان اى فانه إذا شك فيها أو

لنذب ذلك لكن يسئل له الاستئناف خروجا من الخلاف بخلاف فتحه عليه قبل سكوته لعدم ندبه حينئذ (ويقطع) الموالة (السكوت) (العدد) (الطويل) عرفا وهو ما يشعر مثله بقطع القراءة بخلافه لعذر كسبو أو جمل أو إعياء وفارق ما مر في الترتيب بأنه ليسكونه مناطا لاعتزاز الاعتناء به أكثر (وكذا يسير) وضبطه المتشوب بشحو سكتة تنفس واستراحة (قصده) قطع القراءة في الاصح) لتأثير الفعل في النية كقول الوديع بالنية بنية الخيانة فانه مضمّن وإن لم يضمّن بأحدهما وحده وانما بطلت الصلاة بنية قطعها فقط لانها ركن يجب اتمامها حكاك القراءة لا تغتفر لنية خاصة فلم تؤثر نية قطعها قال الاسنوى وقضيته أن نية القطع لا تؤثر في الركوع وغيره من الاركان (فرع) شك قبل ركوعه في اصل قراءة الفاتحة لزمه قرأتها أو في بعضها فلا وقياسه انه لو شك في جلوس التشهد مثلا في السجدة الثانية فان كان في أصل الاتيان بها أو بطمأنينتها على ما مر لزمه فعلها أو في

في صفتها واجب اعادة مطلقا فورا ومن ذلك ما لو شك في شيء من الاعضاء السبعة هل وضعه أولا فبعيد السجود وإن كان الشك بعد الفراغ منه هذا إذا كان اماما او منفردا او بعد سلام الامام إن كان مامو مامى حيث امتنع عليه الرجوع اليه بان تلبس مع الامام بما يبدعه اه (قوله في غير الفاتحة) ومنها التشديد بقصر الشك في بعضه بعد فراغه منه في ظاهر اطلاقهم وسيأتي له ردده (قوله مطلقا) اي سواء كان الشك في اصل الاتيان به او في بعضه (قوله ويروجه) اي ظاهر اطلاقهم (قوله ويرده) اي التوجيه المذكور (قوله بين الشك فيها) اي في الفاتحة (قوله وهذا) اي الفرق المذكور و (قوله يأتي في غيرها) اي في غير الشك فيه في أصل الاتيان دون البعض كما في الفاتحة (قوله كلها) اي ومن ثم في النهاية والمعنى (قوله كلها) سيذكر تحت ترجمه (قوله بان يحجز الخ) عبارة الروض ويجب اى على العاجز عن قراءتها التوصل إلى تعلمها حتى يشرأه مصحفا او استعارته او سراج في ظلمة فان ترك اعادة كل صلاة صلاحا بلا قراءة بعد القدرة اه وقوله بعد القدرة ظرف لا اعادة وعبارة العباب فان ترك الممكن اثم واعداد صلاحا بلا فاتحة إذا قدر عليها انتهت وظاهر ان هذا يجري ايضا فيمن ترك الممكن من غيرهما يأتي ثم قال في العباب وان تعذر كل ذلك أى الفاتحة ثم سبع آيات ثم سبع أنواع من الذكر لزمه القيام بقدر الفاتحة ولا اعادة عليه اه فعلم وجوب الاعداد حيث على بدون الفاتحة مع إمكان التوصل إلى قراءتها وعدم وجوبها الا في احوال بدونها ولم يمكنه التوصل اليها اسم (قوله او عدم معلم او مصحف الخ) ولو لم يكن بالبلد الا مصحف واحد لم يمكن التعلم منه لم يلزم مالكة اعارته وكذا لو لم يكن بالبلد الا معلم واحد لم يلزمه التعلم بلا اجرة على ظاهر المذهب كالمحتاج إلى السترة والوضوء وغيره ثوب او ما فينبغي نقل إلى البدل نهاية وفيه سم يمدد كرمثله عن شرح الروض وقوة الكلام تقتضي انه لا يلزم مالك المصحف اجارة بخلاف المعلم يلزمه التعليم بلا اجرة ثم رأت الشارح سوى بينهما فانظر اه عبارة عرش قال م والصحاح انه يلزمه التعليم بلا اجرة ولا يلزمه بدونها بخلاف مالك مصحف لا يلزمه اعارته ولا اجارة والفرق ان البدن محل التكليف ولم يعد وجوب بذل مال الانسان لغيره ولو بعوض الا في المضطر سم على المنهج ومحل عدم وجوب الاعداد والاجارة ما لم توقف صحة صلاة المالك على ذلك والواجب كان توقف صحة صلاة الجماعة على ذلك اكون من لم يحفظها من الاربعين اه (قوله باجرة مثل) ومتى أمكنه التعلم ولو بالسفر لزمه نهاية اي وان طال كما قدمنا في تكبيره الاحرام عرش اي ولو بما يجب صرفه في الحج شيخنا (قوله ولو عارية) قال الشارح في باب العارية عطفا على ما يجب اعارته مانصه ومصحف او ثوب توقف صحة الصلاة عليه اي حيث لا اجرة له لقلة الزمن والام يلزمه بذله بلا اجرة فيما يظهر ثم رأت الاذرع ذكره حيث قال الخ سم اي وهو يخالف ما تقدم من عرو شرح الروض الا ان يحمل ما تقدم على ما اذا طال

(قوله بان يحجز الخ) عبارة الروض ويجب اى على العاجز عن قراءتها التوصل إلى تعلمها حتى يشرأه مصحف او استعارته او سراج في ظلمة فان ترك اعادة كل صلاة صلاحا بلا قراءة بعد القدرة اه وقوله بعد القدرة ظرف لا اعادة وعبارة العباب فان ترك الممكن اثم واعداد صلاحا بلا فاتحة إذا قدر عليها اظهر ان هذا يجري ايضا فيمن ترك الممكن من غيرهما يأتي ثم قال في العباب ولو لم يمكنه التعلم اى التوصل إلى قراءتها كما ذكره عرف قرائنا لزمه سبع آيات فكثر إلى ان قال وان تعذر كل ذلك لزمه القيام بقدر الفاتحة ولا اعادة عليه اه فعلم وجوب الاعداد حيث على بدون الفاتحة مع إمكان التوصل إلى قراءتها وعدم وجوبها الا في احوال بدونها ولم يمكنه التوصل اليه وفي شرح الروض قال في الكفاية ولو لم يكن بالبلد الا مصحف واحد لم يمكن التعلم الا منه لم يلزم مالكة اعارته وكذا لو لم يكن المعلم واحد لم يلزمه التعليم بلا اجرة على ظاهر المذهب اه وقوة الكلام تقتضي انه لا يلزم مالك المصحف اجارة بخلاف المعلم يلزمه التعليم بلا اجرة والفرق ان البدن محل التكليف ويتساقط في منفعة الاموال ولم يعد وجوب بذل الاموال ولو بعوض الا في المضطر ثم رأت الشارح سوى بينهما فانظر اه (قوله ولو عارية) سيأتي في باب العارية قول الشارح عطفا على ما يجب اعارته مانصه ومصحف او ثوب توقف صحة الصلاة عليه اي حيث لا اجرة له لقلة

في غير الفاتحة لزوم الاتيان به مطلقا ووجه بان حروفها كثيرة فسوخ بالشك في بعضها بخلاف غيرها ويرده فرقهم بين الشك فيها وفي بعضها بان الاصل في الاول عدم الفعل والظاهر في الثاني مضيتها تامة وهذا يأتي في غيرها (فان جهل الفاتحة) كلها بأن يحجز عنها في الوقت لنحو ضيقه أو بلادة أو عدم معلم أو مصحف ولو عارية أو باجرة مثل وجدها فاضلة عما يعتبر في الفطرة (ف سبع آيات) يأتي بها ان أحسنها

بمنص قوله تعالى ولقد آتيناك سبعا من المثاني فراعيتها في بدلها وان لم يشتمل على ثمانودعاه وتس ثمانية التحصيل السور قولاً يجوز له أن يترجم عنها لقوله تعالى انا انزلناه قرآناً عربياً والعجمي ليس كذلك ومن ثم كان التحقيق كالمزج امتناع وقوع الحرب فيه وما فيه ما يوم ذلك ليس منه بل من توافق اللغات فيه وللتعبد بإفظ القرآن وبه فارق وجوب الترجمة عن تكبيرة الاحرام وغيرها مما ليس بقرآن (متوالية) على ترتيب المصحف فالتعبير به يفيد وجوب ترتيبها بخلاف عكسه فلا اعتراض عليه خلافاً لمن زعمه (فان عجز) عنها كذلك (فغرفة قلت الاصح المنصوص) في الام (جواز المتفرقة) وان لم تفد معنى منظوماً كتم نظر والحروف المقطعة اوائل السور كما اقتضاه اطلاقهم وان نازع فيه غير واحد لكن يتجه في هذا أنه لا بد أن ينوي به القراءة لانه حينئذ لا ينصرف للقرآن بمجرد التماثل به (مع حفظه متوالية والله أعلم) كما في قضاء رمضان ولحصول المقصود ولو احسن آية او أكثر من

الزمن والام يلزمه بلا جرة فيما يظهر ثم رأيت الاذرعى ذكره حيث قال الخ (قوله فلا اعتراض) يراجع الاعتراض (قوله والحروف المقطعة) قد يمنع انما لا يفيد معنى منظوماً الامر جملتين معناه

الح شامل للقرآن والذي ذكر عند المعجز عن القرآن ويصرح به قوله في شرح البهجة الصغير فلو حفظوا ما حفظوا
 آخر الذكر عنه اخرها ما حفظوا فقط قدم الذكر اه فتحة يد صحيح البديل بكونه من القرآن اعلم مجرد تصوير ومن ثم
 قال بعد فان لم يحسن بدلا كر ما حفظه ولم يقل فان لم يحسن قرانا اه (قوله اتي ٩) اي بما احسنه من
 الفاتحة اياها كثر (قوله ويبدل الباقي من القرآن) اي ان احسنه ثم من الذكر ان احسنه ولا يكتفيه
 التكرار في ذلك خلافا لظاهر كلامه فلو في اي ولا يكتفيه تكرار بعض الفاتحة فيما اذا احسن بدلا من
 ذكر عن البعض الآخر يجزى ويندفع بذلك وما مر عن عش آتفا قول البصري مانصه قول ويبدل
 الباقي من القرآن يخرج الذكر اي فلا ياتي به بل يكررها وقوله الا اتي فان لم يحسن بدلا شامل للذكر فلا
 يكررها الا عند المعجز عنه فليتامر وليجربها (قوله فان لم يحسن بدلا الخ) ولو قدر على ثلثها الاول والاخير
 وعجز عن الوسط فليجوز له تكرير احداهما وتعيين الاول بظاهر الاول شوبرى اه يجزى (قوله كرر
 ما حفظه الخ) واما لو قدر على بعض الذكر او الدعاة فيقل بكل عليه بالوقوف والمعتد انه يكررها ايضا وهو
 واضح شيخنا وما مر عن عش مثله (قوله كرر ما حفظه منها الخ) انظر لو عرف بدلا بعض ما لا يحسنه
 منها كان عرف منها يبين وقد ر على ثلاث من البديل او عكسه فليكرر ما يحسنه منها او من البديل
 فيه نظر والا قربان الذي يكرره البديل اخذا من تعليقه مر السابق بان الشيء لا يكون اصلا وبدلا بلا
 ضرورة وهنا لا ضرورة الى تكرير الفاتحة التي هي اصل حقيقة ويحتمل التخيير بينهما لان البديل حينئذ
 منزل منزلة الاصل في وجوب الاتيان به عينا عا عا ان اول الاقرب انه يكررها ما يحسنه من الفاتحة اذا اظهر
 ان تكرير الفاتحة كالاصول لتكرير غيرها بل الصورة المذكورة داخلية في قولهم فان لم يحسن بدلا الخ اذ
 البعض الذي يكرر لاجله يصدق عليه انه لا يحسن المصلي بدله (قوله بقدرها) الاولى هنا في نظيره الا اتي
 التذكير بارجاع الضمير الى ما لا يحسنه (قوله او من غيرها) عطف على قوله من الفاتحة (قوله من الذكر)
 اي او الدعاة (قوله ولا عبرة ببعض الآية) خلافا للباية عبارة لو لم يعرف بعض آية من آيات في تلك الاي
 فيما اذا كان المحفوظ من الفاتحة دون هذا في اياها اذا كان المحفوظ من غيرها كما اقتضاه كلام الروضة
 وخالف ابن الرفعة فجزم بعدم لزومه فيها ولكن قال الاذرى والديري وفيما زعمه ابن لرفة نظر ظاهر اه
 ولاحظوا الخطيب والروض حيث عبرا في الموضع الاول في الفاتحة وديرا في الموضع الثاني الاول في بعض
 البديل والثاني باية من غيرها وقال شارحه وتقييده كاحد في هذه دون ما قبلها بالآية يقتضي انه لو عرف
 بعض آية لزمه في تلك دون هذه الذي جزم به ابن الرفعة عدم لزوم الاتيان به فيها ولكن قال الاذرى وفيما
 زعمه ابن الرفعة نظر ظاهر لاقتضائه ان من احسن معظم آية الدين اوبة كان الناس امه واحدة لا يلزمه
 قراءته وهو بعيد بل هو اول من كثير من الآيات القصار اه (قوله لكن نوزع فيه) (فرع ٤)
 لو قدر على قراءة الفاتحة في أثناء البديل اوقبله لم يجزه البديل واتى بها او بعد البديل ولو قبل الركوع اجزاه
 البديل وضم مر شرحه زاد النافية ومثل ذلك قدرته على الذكر قبل ان تمضي وقفة بقدر الفاتحة فيلزمه الاتيان
 به وهذا غير خاص بالفاتحة بل يطرد في التكبير والتشهد اه وقوله مر قبل ان تمضي وقفة الخ اي بخلاف
 ما لو قدر عليه بعد وقفة تسهها ليلزمه لان الوقوف بدل وقد تم عش وسم وشيخنا قول الماتن (اتي
 بذكر) ومقتضى ما تقدم من القرآن وما سياتي في الوقوف انه ياتي بذكر ايضا بدل السورة ولم ار من
 ذكره فارجع بصري (قوله متخرج) الى قوله ولو بالادغام في المعنى لا قوله اشار الى ولا يتعين والى
 التنبيه في النهاية الا ما ذكر (قوله قال قل سبحان الله والحمد لله الخ) قد يشكل هذا على من يعتبر بعض
 الآية من الفاتحة كالباقية والخطيب وشيخ الاسلام كاسم فان الحمد لله بعض آية منها والمقدم عليه
 وهو سبحان الله اقل من البسملة فان قيل الشرط في البديل ان يكون سبع ايات او انواع من الذكر يبلغ
 مجموع حروفها قدر حروف الفاتحة وان لم تكن حروف كل آية او نوع من البديل قدر حروف كل

من البديل بقدر ما لم يحسنه
 قبله ثم ياتي بما يحسنه ثم
 يبدل الباقي فان لم يحسن
 بدلا كرر ما حفظه منها
 بقدرها او من غيرها اتي
 به ثم يبدل الباقي من الذكر
 ان احسنه والا كرر
 بقدرها ايضا ولا عبرة
 ببعض الآية بلا خلاف
 ذكره ابن الرفعة لكن
 نوزع فيه (فان عجز
 عن القرآن اتي بذكر)
 متنوع الى سبعة انواع
 ليقوم كل نوع مكان آية
 ولما في صحيح ابن حبان
 وان ضعف أن رجلا
 جاء الى النبي ﷺ فقال
 يا رسول الله اني لا أستطيع
 أنعلم القرآن فعلمني
 ما يجزيني من القرآن وفي
 لفظ الدارقطني ما يجزيني
 في صلاتي قال قل سبحان
 الله والحمد لله ولا اله الا
 الله والله اكبر ولا حول

(قوله ثم يبدل الباقي) قضيته وجوب تقديم التفريق (قوله قال قل سبحان الله والحمد لله الخ) قد يشك

آية من الفاتحة فلا يضر نقص سبحانه الله عن حروف البسملة قلت لكن يجب الترتيب بين ما يحسنه من الفاتحة وبدل ما يحسنه فيجب الترتيب بين بدل البسملة والحمد لله ولا يحصل الترتيب بينهما إلا أن تقدم عليها قدر حروف البسملة فليتامل سم واجاب النهاية عن الاشكال المذكور بما لا يثنى العليل (قوله ولا قوة إلا بالله) زاد شيخنا ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ثم يكرر ذلك او يزيد عليه حتى يبلغ قدر الفاتحة ولا يفعلون ان ذلك ينقص عنها اه عبارة ع ش قوله ولا قوة إلا بالله زاد الشيخ عميرة العلي العظيم ماشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن كذا ورد اه (قوله وهو لا يتعين الخ) خلافا للروض والنهاية والخطيب كاسر (قوله ولا يتعين لفظ الخ) وهو الاصح وقيل يتعين ويضيف اليه كبتين اى نوعين اخرين من الذكر نحو ماشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن لتصور السبعة انواع مقام سبع آيات وجرى على ذلك في التنبيه وقيل يكفي هذه الخمسة انواع لذكرها في الحديث وسكوته عليها ورد بان سكوته لا يثنى الزيادة عليها معنى (قوله وان حفظ ذكر الخ) لكن الاولى المذكور بجبري (قوله غيره) لاحاجة اليه (قوله اجزاء) وبحث الشورى أن محل حيث عجز عن الترجمة بالآخرى ولا يتعين كرى وبجبري واعتدته شيخنا عبارته والدعاء كالتدبير لكن يجب تقديم ما يتعلق بالآخرة ولو بغير العربية ومنه اللهم ارزقني زوجة حسنة على ما يتعلق بالدنيا كالهم ارزقني دينار اهل قول المتن (قوله ولا يجوز نقص حروف البديل الخ) المراد ان المجموع لا ينقص عن المجموع لان كل اية او نوع من المذكور او الدعاء من البديل قدر اية من الفاتحة معنى ونهاية (قوله عن حروف الفاتحة) او ينبغي الاكتفاء بظن عدم النقص هنا كما باتى في الوقوف لمشقة عدما باتى به من الحروف بل قديتعد ذلك على كثير من الناس ع ش وحلى (قوله بقرأة ملك) أى بلا اتي (قوله ولو بالادغام الخ) راجع للتن قال سم هذه الغاية تفيد ان الادغام ليس انقص من عدمه اه (قوله وهو حرفان الخ) قاله في المجموع وتبعه ابن الرفعة في الكفاية وغيره وهو ظاهر خلافا لما في المطلب اه شرح العباب وغارة مختصر الكفاية لان القليب والحرف المشدد من الفاتحة بحر فين ولا يراعى في الذكر التشديدات انتهت وظاهر ذلك انه يغنى عن المشدد من الفاتحة حرفان بلا تشديد لكن في الناشى مانصه وذكر المصنف اعتبار عدم نقص الحروف ولم يذكر اعتبار تشديدات الفاتحة ولا بد من اعتبار وجود تشديدات بعد تشديدات الفاتحة وإن لم يمكنه ذلك جعل عوض كل تشديد حرفا وكذا في الذكر اه وفيه تصريح بوجوب الاتيان بالتشديدات مع القدرة وان لا يغنى معها عن المشدد حرفان بلا تشديد واعلم ان مقتضى

هذا على من يعتبر بعض الاية من الفاتحة فان الحمد لله بعض اية منها والمتقدم عليه وهو سبحانه الله أقل من البسملة فان قبل الشرط في البديل ان يكون سبع آيات او انواع من الذكر كى يبلغ مجموع حروفها قدر حروف الفاتحة وإن لم يكن حروف كل اية او نوع من البديل قدر جرو وف كل اية من الفاتحة فلا يضر نقص سبحانه الله عن حروف الفاتحة قلت لكن يجب الترتيب بين ما يحسنه من الفاتحة وبدل ما يحسنه فيجب الترتيب بين بدل البسملة والحمد لله ولا يحصل الترتيب بينهما إلا أن تقدم عليها قدر حروف البسملة فليتامل (قوله عن حروف الفاتحة) هل يكتفى بظنه في كون ما أتى به قدر حروف الفاتحة كما كتنى به في كون وقوفه بقدرها كما باتى (قوله ولو بادغام) ما يفيد ان الادغام ليس انقص من عدمه (قوله من الفاتحة والبديل) في شرح العباب قال في المجموع وتبعه ابن الرفعة في الكفاية وغيره وبحسب الحرف المشدد بحر فين في الفاتحة والبديل وهو ظاهر خلافا لما في المطلب اه ما في شرح العباب وعبارة مختصر الكفاية لان القليب والحرف المشدد من الفاتحة بحر فين ولا يراعى في الذكر التشديدات انتهت وظاهر ذلك انه يغنى عن المشدد من الفاتحة حرفان بلا تشديد لكن في الناشى مانصه وذكر المصنف اعتبار عدم نقص الحروف ولم يذكر اعتبار التشديدات ولا بد من اعتبار وجود تشديدات بعد تشديدات الفاتحة وإن لم يمكنه ذلك جعل عوض كل تشديد حرفا وكذا في الذكر اه وفيه تصريح بوجوب الاتيان بالتشديدات مع القدرة وان لا يغنى معها عن المشدد حرفان بلا تشديد واعلم ان مقتضى ما تقدم عن المجموع وغيره انه لو اتى في البديل بشدد عن حرفين في الفاتحة كفى وقد

ولا قوة إلا بالله أشار فيه إلى السبعة بذكر خمسة منها ولعله لم يذكره الاخرين لان الظاهر حفظه للبسملة وشيء من الدعاء ولما كان الحديث بعض اية وهو لا يتعين قراءته على ما سأل من يجب تعقيب البسملة او قدرها إن لم يحفظها ولا يتعين لفظ الوارد ويجزى الدعاء المتعلق بالآخرة اى سبعة انواع منه وإن حفظ ذكر غيره فان لم يعرف غير ما يتعلق بالدنيا أجزاء (ولا يجوز نقص حروف البديل) من قرآن أو ذكر (غن) حروف (الفاتحة) وهى البسملة والتشديدات مائة وخمسة وخمسون حرفا بقرأة ملك ولو بالادغام خلافا لبعضهم لان غايته أنه يجعل المدغم مشددا وهو حرفان من الفاتحة والبديل

(تنبيه) ما ذكر من أن حروفها بدون تشديداتها وبقراءته لك بلا ألف مائة واخذوا بوزن هو ما جرى عليه الاسنوي وغيره وهو مبنى على أن ما حذف رسمًا لا يحدث في العدوي يأن أن الحروف المملووظ بها ولو في حالة كالفات الوصل مائة وسبعة وأربعون وقد اتفق أئمة الرسم على حذف ست الفات ألف اسم والف بعد لام الجلالة تسعين وبعدهم الرحمن مرتين وبعدين العالين فالباقى ما ذكره الاسنوي وخالفه شيخنا في شرح البهجة الصغير فقال بعد ذكر أنها مائة واحد أو أربعون هذا ما ذكره الاسنوي وغيره وتبعته في الأصل والحق أنها مائة وثمانية وثلاثون بالابتداء بالفات الوصل اهـ وكأنه نظر إلى أن الف صراط في الموضوعين والألف (٧) بمضادة الضالين محذوفه رسمًا لكن

هذا قول ضعيف والأرجح كما قاله الشاطبي صاحب المرسوم ثبوتها في الأولين والمشهور بل اقتضى كلام بعضهم أنه متفق عليه ثبوت الثالثة وحینئذ اتجه ما ذكره الاسنوي وقول شيخنا بالابتداء إلى آخره لا يختص بالحق الذي ذكره بل بآتي على كلام الاسنوي أيضا نظرا لثبوتها في الرسم هذا واعتبار الرسم فلحق فيه لوجه له لأن كلامنا في قراءة أحرف بدل أحرف يحجز عنها وذلك إنما ينطبق بالمملووظ

دون المرسوم لأنهم برسمون ما لا يتلفظ به وعجزه لحكم ذكره وها على أنها غير مطردة ولذا قالوا خطان لا يقاس عليها خط المصحف الامام وخط العرويين فاصطلاح أهل الرسم لا يوافق اللفظ المنوطة به القراءة بوجه فالحق الذي لا يحصى عنه اعتبار اللفظ وعليه قول تعتبر الفات الوصل نظرا إلى أنه قد يتلفظ بها في حالة الابتداء أو لا لا يتعذرفه

ما تقدم عن المجموع وغيره أنه لو أتى في البديل بشددة عن حرفين في الفاتحة كفي وقديتو فق فيه فليتامل فإن الوجه من أنه لا يكتفي سم وما ذكره عن غصنه السكافية ذكره المعنى وأقره وقوله أنه مقتضى ما تقدم عن المجموع الخ الذي جرى عليه الشارح والنهاية وقوله فإن الوجه الخ اعتمد عرش وغيره عبارة الأول قوله مر والبديل أي حيث لم ترد التشديدات في البديل على تشديدات الفاتحة والاجاب حرقا واحدا اهـ وعبارة شيخنا والحلي والحرف المشددة من البديل كالحرف المشددة من الفاتحة والحرفان منه كالحرف المشددة منها لا عكسه اهـ (قوله ما ذكر) أي بطريق اللزوم سم (قوله مائة واحد أو أربعون) أي لأن ذلك هو الباقي بعد إسقاط التشديدات الأربعة عشر من المائة والخمسة والخمسين سم (قوله ويأنه) أي ما جرى عليه الاسنوي (قوله وكله) أي شيخ الاسلام (قوله لكن هذا) أي الحذف في المواضع الثلاثة (قوله ثبوت الثالثة) خبره والمشهور (قوله هذا) أي أخذنا (قوله في قراءة أحرف النج) الأول الحروف (قوله وذلك) أي القراءة (قوله على أنها) أي تلك الحكم (قوله ولذا) أي لعدم الاطراد (قوله الامام) صفة المصحف أي مصحف سيدنا عثمان رضي الله تعالى عنه (قوله وعليه) أي الحق المذكور (قوله الأول اوجه) أي لانه لا احتياط الموافق لما جرى عليه الاسنوي وشيخ الاسلام غيرهما به يتدفع قول سم قد يقال بل الثاني أوجه لعدم توقف الصفة على تلك الألفاظ بدليل الصحة إذا وصل الجميع اهـ وأيضا التوقف عليها عند الفصل الصحيح كاف في التجميع (قوله لأن لام الرحمن الخ) قد يقال الحق الذي لا يحصى عنه بناء على ما قرره من اعتبار اللفظ دون الرسم أن لا يعد نحو لام الرحمن (قوله قلت الممتنع الخ) ما تضمنه كلامه من خصر الامتناع فيأذ كر ممنوع ومثاف لتصر يحجم بان المشددة معدود بحرفين وما ذكره قوله وكما الخ ليس فيه تأييد لما ادعاه فليتامل حق تامل بصري (قوله لعارض الادغام) قد يقال عارض الادغام إنما يقتضى غده صفة الحرف لا عده مرة أخرى فالوجه ان المشددة لا بعد لام مرة واحدة لكن يحرفين ويعتبر صفة على ما تقدم عن الناشري سم (قوله كالاجتز) إلى قوله وبحاج في المعنى (قوله إنما اجزأ الخ) رد دليل مقابل الاصح (قوله واستشكل الخ) عبارة المعنى قال ابن الاستاذ قطعوا باعتبار سبع ايات واختلوا في عدد الحروف والحروف هي المقصودة لان الثواب عليها اهـ (قوله بوجوب السبع) أي الايات (قوله دون عدد الحروف) أي فلم يقطعوا بوجوبه سم (قوله بان خصوص كونها الخ) أي الفاتحة (قوله كما مر) أي في شرح سبع ايات (قوله بذاك) أي بالسبع (قوله بها) أي بالحروف (قوله

يتوقف فيه فليتامل فإن الوجه أنه لا يكتفي (قوله مائة واحد أو أربعون) أي لأن ذلك هو الباقي بعد إسقاط التشديدات الأربعة عشر من المائة والخمسة والخمسين وقوله تنبيه ما ذكره أي بطريق اللزوم (قوله الأول اوجه) قد يقال بل الثاني أوجه لعدم توقف الصفة على تلك الألفاظ بدليل الصحة إذا وصل الجميع (لعارض الادغام) قد يقال عارض الادغام إنما يقتضى عده صفة الحرف لا عده مرة أخرى فالوجه ان المشددة لا بعد لام مرة واحدة لكن يحرفين ويعتبر صفة على ما تقدم عن الناشري (قوله بوجوب السبع) أي الايات وقوله

من اللفظ غالباً كل يحتمل الأول اوجه فيجب مائة وسبعة وأربعون حرفا غير الشدات الأربعة عشر فاجلة مائة واحد وستون حرفا فان قلت يلزم على فرض الشدات كذلك عدد الحرف الواحد مرتين لأن لام الرحمن مثلا حذفت وحدها و الراء حذبت وحدها ثم حسبنا واحدا في الشدة قلت الممتنع حسابه مرتين من جهة واحدة وما هنا ليس كذلك لأنها حسبنا لا نظرا لأصل الفاء وثانيا نظر العارض الادغام وكما حذبت الفات الوصل نظرا لبعض الحالات فكذلك هذه فتأمل ذلك فاته مهم (في الاصح) كما لا يجوز النقص عن أيانها وإنما اجزأ اقضاب يوم قصير عن طويل لعسر رعاية المائلة إلى الياوم واستشكل قطعهم بوجوب السبع في البديل دون عدد الحروف مع أنها المقصودة والثواب وبحاج بان خصوص كونها سبعا وقعت المنية بكسر بخلاف خصوص عدد حروفها فكانت عنايتهم بذاك أقوى وإنما طاعت الثواب بها لا تختص بالفاتحة فنفى امرها

ويشترط) الى المتن في النهاية إلا أنه يدل الذكر بالبدل وعبارة المغنى وشرح المنهج ولا يشترط في الذكر والدعاء ان يقصد بها البدلية بل الشرط أن لا يقصد بها غيرهما وهى كالصريح في موافقة ما في العرش والنهاية من عدم جواز التشريك فهو لا الحلي على المنهج وواقعه شيخنا ما نصه قوله غير ما اى فقط حتى في التعوذ والافتتاح إذا كان كل بدلا خلافا لجبر ضعيف ولذا عقبه الجبري بما نصه و قوله فقط اى الموعد البدلية وغيره ما لم يضر على كلامه والمتعمد انه يضر حيث يتخلف ما سياتى في قصد الركن مع غيره والفرق ان الركن اصل والبدل فرع والاصل يغتفر فيه شيئا وعبارة الاطفيحي قوله بل الشرط أن لا يقصد بها غير ما اى البدلية ولو لمعها الموافاة فتح وتعوذ بقصد السنية والبدل لم يكفه شرح مراه وهو الذى اعتمدته ع ش كلام الجبري (قوله أن لا يقصد بالذ الخ) شامل لما اذا لم يقصد شيئا ولو بالافتتاح والتعوذ وهو صريح قول الروض ولا يشترط قصد البدلية بل يشترط أن لا يقصد غيرهما فلوا في بدعاء الاستفتاح ولم يقصد به بدلا اه سم (قوله بالذكر) ومثله الدعاء كما صرح به في غير هذا الكتاب كغيره وخرج بذلك القرآن فليراجع وعلى هذا فتفارق القراءة الذكر والدعاء بالاكتفاء مع قصد البدلية وغيرهما فليحذر لكن عبارة الروض المقدمة قد عبرت في شرحه بقوله ولا يشترط في البدل الخ شاملة للبدل اذا كان قرأنا فقصيته انه يضر فيه قصد البدلية وغيرهما سم ويصرح بتلك القضية قول ع ش ما نصه قوله لم يفلو افتتاح او تعوذ بقصد السنية والبدل لم يكف يذبحني ان مثل ذلك ما لورقة اية تشبه على دعاء قصد بها الدعاء لنفسه والقرآن فلا تنكفي في اداء الواجب ان كانت بدلا ولا في اداء السورة إن لم تكن لانه لما نوى بذلك القرآن والدعاء اخرجهما بالقصد عن كونهما قرأنا كما لا يعتد بهما لما وقف حصوله على القرآن اه لكن عقبه الرشيدى بما نصه قوله مر بقصد السنية والبدل لم يكف بحث الشيخ ع ش ان مثله ما اذا شرك في اية تضمن الدعاء بين القرآنية والدعاء لنفسه وفيه وقفة للفرق الظاهر اذ هو هنا شرك بين مقصودين لانهما للصلاة هما السنية والقرضية فاذا قصد احدهما هو الآخر بخلافه في تلك مع ان موضوع اللفظ فيها الدعاء اه وياتى عن السيد البصري ما وافقه (قوله ولومعها) يراجع سم قد قدمنا ما يزيل التوقف ويزيله ايضا قول البصري ما نصه قوله ولومعها يؤخذ من قرينة التمثيل ان المراد منع التشريك بين البدلية وسنة مقصودة فلا يرد عليه أنه لا يضر في عدم اصراف قصد التشريك كنية التردد معنية معتبر في الموضوع وقصد الصلاة ودفع الغريم وما ياتى في الافتتاح ان المضطر رفع الارس بقصد الفزع وحده ونحو ذلك لان جميع ما ذكر ليس فيه تشريك بين مقصودين شرعا بفعل واحد حتى لو فرض في مستثنى قصد نحو الدعاء مع البدلية لم يضر اه وقد مر عن الرشيدى ما يوافق اوله واما قوله حتى لو فرض الخ قد تقدم عن المغنى وشرح المنهج وسم ما يخالفه إلا ان يخص قوله المذكور بما إذا كان البدل قرأنا (قوله من قرآن) الى قوله اى بالنسبة في المغنى وشرح المنهج وكذا في النهاية إلا قوله وترجمة الذكر والدعاء (قوله وعجز عن التعلم) يذبحي وكذا لو قدر لكنه يقضى ما صلاها لضيق الوقت قاله سم وهو يومهم ان عقاد صلاة القادر على التعلم مع سعة الوقت وقد تقدم عنه وفي الشرح خلافا لاولى إسقاط هذه

ويشترط أن لا يقصد بالذكر غير البدلية ولو معها فلو افتتح أو تعوذ بقصد السنية والبدل لم يكف (فان لم يحسن شيئا) من قرآن ولا غيره وعجز عن التعلم وترجمة الذكر والدعاء

دون عدد الحروف أى فلم يقطعوا بوجوبه (قوله أن لا يقصد بالذكر غير البدلية) شامل لما اذا لم يقصد شيئا ولو بالافتتاح والتعوذ وهو صريح قول الروض ولا يشترط قصد البدلية بل يشترط أن لا يقصد غيرهما فلو اتى بدعاء الاستفتاح ولم يقصد به بدلا اه وهو شامل للقرآن وغيره وقد عبرت في شرحه بقوله ولا يشترط في البدل الخ (قوله بالذكر) ومثله الدعاء كما صرح به في غير هذا الكتاب كغيره وخرج بذلك القرآن فليراجع فان قضية قولهم انه لا يشترط قصد الركن لكن لا بد من عدم اصراف بان يقصد غيره فقط وإن القراءة كذلك وعلى هذا فتفارق القراءة الذكر والدعاء بالاكتفاء مع قصد البدلية وغيرهما فليحذر لكن عبارة الروض وشرحه شاملة للبدل اذا كان قرأنا فقصيته انه يضر فيه قصد البدلية وغيرهما فانظر ما نقلناه عنه فيما س (قوله ولو معها) يراجع (قوله وعجز عن التعلم) يذبحي وكذا لو قدر لكنه يقضى ما صلاها

نظير مامر (ونف) وجوبا (قدر الفاتحة) في ظهري بالنية لزوم قرأتها المندلة من غالب (٩) أمثاله نظير مامر فيمن خلق بالبحر

القول (قوله نظير مامر) أي يحذف نظير محرم في شرح فان جعل الفاتحة قول الماتن (وقف الخ) ولا يجب عليه تحريك لسانه بخلاف الآخر الذي طرأ آخره شيخنا (قوله وذلك) أي وجوب الوقوف (قوله ويسن) إلى قوله والقنوت في النهاية والمغني قول الماتن (عقب الفاتحة) بعين مفتوحة وقاف مكسورة بعدها ياء موحدة يجوز ضم العين وإسكان القاف واما عقيب ياء قبل الباء فلغة قليلة كرى (قوله لقارئها) وكذا لسماعها كما نقله بعضهم عن الطوشي شيخنا وباقي الشرح ما يخالفه (قوله ولو خارج الصلاة) إلى قوله وينبغي في المغني لإقوله نعم إلى إرفهم وكذا في النهاية إلا ما ذكره وفي حديث إلى التنبيه (قوله لكنه) أي التأمين (قوله ومثلها) أي الفاتحة (قوله ان تضمن دعاء) كذا في شرح مروه وظاهره ولو في أوله وفيه وقف سم عبارة ع ش ظاهره انه لا فرق بين تقدم الدعاء وتأخره لكن في سم على المنهج ما نصه قال مروه أتى بديل الفاتحة فان ختم بدعاء آمن عقبيه وهو يقتضى انه لا يؤمن حيث قدم لدعاء وقد يشير إليه قول الشارح مروه محاكاة للبدل اه وفي البجيرمي عن البرماوى وفي السكردى عن القابولي انه يؤمن ولو بدأ في البدل بما تضمن الدعاء وختم بما لا يتضمنه اه والاقراب الاول أي مامر عن ع ش (قوله تمييزا لها) أي لفظة آمين (وحسن الخ) عبارة المغني والنهاية قال في الامم ولو قال آمين رب العالمين وغير ذلك من المذكور كان حسنا اه (قوله وذلك للخبر المتفق عليه الخ) هذا لا يفيد حكم المنفرد والامام صريحا سم عبارة النهاية بخبرانه عليه السلام كان إذا فرغ من قراءة القرآن رفع يديه فقال آمين بمدح صوته اه زاد المغني الخبر الذي في الشرح وعبارة شرح بافضل والمنهج للاتباع في الصلاة وقيس بها خارجا جها (قوله والحاضرون الخ) عطف على المؤمنون الخ والاولى قلب المصنف (قوله غفر له ما تقدم الخ) والمراد الصغائر فقط وان قال ابن السككي في الاشياء والنظائر انه يشمل الصغائر والكبائر نهاية (قوله عقب) أي إلى آخره (قوله ينبغي استئنا نحو رب الخ) وينبغي انقلوا زاد على ذلك ولو لدى وجميع المسلمين بضم ايضا ع ش (قوله رب اغفر لي) ينبغي نداء للحدث المذكر وروى عليه ينبغي ان يفصل بينه وبين آخر الفاتحة لما مر من التغير بصرى (قوله نظير مامر) تقدم تقييد الطويل فيامر بالعمد اه سم أي يخلفه لعذر كسبو وجوه او اعياء فلا يضر (قوله على من قال لا يفوت الخ) اعتمد هذا الاستاذ في الكبر سم اقول وكذا المغني والنهاية حيث قالوا ولا يفوت التأمين إلا بالشروع في غيره على الاصح كافي المجموع اه قال ع ش قوله مروه إلا بالشروع الخ ظاهره انه لا يفوت بالسكوت وإن طال ولا ينافيه تعبيره بالعقب لجواز حمله على ان الاولى المبادرة اليه لانه تأخر طرأ لكن قال حجي انه يفوت بالسكوت إذا طال الخ اه وقال الرشيدى قوله مروه إلا بالشروع الخ أي او بطل الفصل بحيث تنقطع نسبتة عن الفاتحة اه عبارة شيخنا والتقييد بالعقبة فيدانه يفوت باللفظ بغيره وان قل ولو سهوا نعم

لضيق الوقت (قوله وقف قدر الفاتحة) (فرع) قالوا لو قدر على الفاتحة في أثناء البدل وجب قراءتها او بعد قراءتها ولو بعد الركوع فلا وبي ما لو لم يحسن شيئا طافا وقدر عليها بعد الوقوف بقدرها فقل تسقط عنه كالقوله عليها بعد الفراغ من البدل بجامع انه لو أتى بما لم يحسنه أو لا لا نعم بات بديل فان القيام ليس بديل الفاتحة بل هو واجب آخر معها فيه نظر وقد ائتم الاول إلا أن وجد نقل بخلافه (قوله ومثلها يبدلها ان تضمن دعاء) اورده عليه ان قياس ما ذكر في بحث التعوذ من ان الاوجه مذبه لمن يأتي بذكر بديل الفاتحة لان للتائب حكم المنيب عنه ان من في البدل وان لم يتضمن دعاء لانه قضية اعطاء التائب حكم المنيب اه فليتأمل فان الفرق قريب بان معنى التعوذ والمقصود به هو الاعتصام من الشيطان مناسب لكل مقروء من ذكر او دعاء أو قرآن بخلاف التأمين الذي هو طلب الاستجابة لا يناسب ما لا دعاء فيه إذ لا معنى للتأمين على قوله لا إله إلا الله وسبحان الله مثلا (قوله ان تضمن) كذا شرح مروه وظاهره ولو في أوله وفيه وقف (قوله وذلك للخبر المتفق عليه) هذا لا يفيد حكم المنفرد والامام صريحا (قوله نظير مامر) تقدم تقييد الطويل فيامر بالعمد (قوله وبما قرأته يعلم الدعي من قال لا يفوت الخ) اعتمد هذا الاستاذ في الكبر

(٧) - شرواني وابن قاسم - (ثاني) الضالين رب اغفر لي آمين وأفهم أيضا فوته بالسكوت أي بعد السكوت المستنون وينبغي ان يحله ان طال نظير مامر في الموالاة وبما قرأته يعلم الدعي من قال لا يفوت إلا بالشروع في السورة والركوع نعم ما أفهمه من فوته

يستثنى رب اغفر لي ونحوه الخ ويقوت بالشروع في الركوع ولو فوراً لا بالسكوت وإن زاد على السكتة المطلوبة اهـ (قوله بالشروع في الركوع الخ) كان وجهه انما كان تمة للفاتحة لا يفعل إلا فعلها فم ظاهر كلامه انه يقوت بالشروع في الانحناء وإن لم يخرج من حد القيام وهو محل تأمل لأن الأصل لو بني منه شيء جاز له الاتيان به حينئذ فاولى تابعه فليتامل وقديقال لا يحصل الشروع فيه حقيقة الا بالوصول لاقله بصري وينبغي حمل كلام الشارح على ظاهره إذا الظاهر ان وجه الفوت بذلك الاشعار بالاعراض كافي التلطف بلفظ قليل مع طلب ذكر خصوص للشروع في الركوع بل كلامهم كالصريح في الفوت بمجرد التكبير للركوع (قوله والافصح) إلى قوله ما مجرد داخل في النهاية والمغنى لا لقوله ويسكن إلى المتن وما ناله عليه قول المتن (ويجوز القصر) أي فهو لغة وإن وهم التعليل خلافه ريشدي (قوله الامالة) أي مع المذهبية ومغنى عبارة شيخنا بعد الهمزة وتخفيف الميم مع الامالة وغد مهيا بالقصر لكن المدافح ويجوز تشديد الميم مع المدو القصر فقه خمس إغاثات اهـ وقوله خمس لغات قضية ما قدمه ان لغاته ست إلا ان يراد بقوله مع المدمة بلا امالة (قوله ومعناها الخ) ظاهره انها في التشديد مع القصر باقية على اصلها وهو ما صرح به شيخ الاسلام في الاسنى والغرر ومقتضى كلام الشارح في فتح الجواد انها ايضا بمعنى قاصدين فليجرح بصري أو قول وكذا ظاهر المغنى والنهاية انه راجع للتشديد مع القصر ايضا عار بها وسكى التشديد مع القصر والداي قاصدين اليك وأنت أكرم أن تخيب من قصدك وهو لحن بل قيل ان شاذ منكرو ولا تبطل به الصلاة لقصد الدعاء كما في المجموع اهـ قال عرش قوله مر وهو لحن الخ أي التشديد مع المدو القصر و به صرح في شرح الروض وقوله لقصد الدعاء قضيته انه لو لم يقصد به الدعاء بطلت به صرح حج اهـ وغبارة الرشيدي قوله مر أي قاصدين ظاهره انه تفسير للتشديد بقسميه القصر والمدو صرح به في الامداد لكن في التحفة وشرح الروض وغيرهما انه للمدو فقط اهـ وقوله في الامداد أي وشرح بافضل عبارة فان شدد مع المدو القصر وقصد ان يكون المعنى قاصدين اليك الخ لم تبطل اهـ (قوله وكذا ان لم ريشدي الخ) وفي الجبري عن الشوبري وفي الكردى عن القليوبي والمعتد انها لا تبطل في صورة الاطلاق اهـ وجري عليه شيخنا عار به تم جعل الرمي التشديد أي بقسميه لحننا قال وقيل شاذ منكرو لكن لا تبطل به الصلاة إلا ان قصد به معناها الاصل وحده وهو قاصدين بخلاف ما لو قصد الدعاء ولو مع معناها الاصل أو أطلق فلا تبطل صلاته على المعتد حينئذ اهـ وظاهر صنيعه ان الحصر المذكور عما قاله الرمي وعليه فلم له في غير النهاية والإفكلام النهاية كما مر كالغنى ظاهر في موافقة التحفة فليراجع قول المتن (مع تأمين إمامه) شمل ذلك ما لو وصل التأمين بالفاتحة وهو كذلك نهاية وقال عرش قول المصنف مع تأمين امامه يخرج ما لو كان خارج الصلاة فسمع قراءة غيره من امام او ماموم أى وغيرهما فلا يسن التأمين اهـ (قوله لا قبله) إلى قوله وقديشك في المغنى لا لقوله ومن ثم إلى وليس وإلى قوله وقضية الخ في النهاية إلا ما ذكر (قوله كاد الخ) علة لقوله يوافق الخ وهو علة للثنى كرى (قوله الخبر السابق) وجه الدلالة منه ان قوله فانه من وافق تأمينه الخ يدل دالة إجماع على ان علة طلب موافقة الامام في التأمين هي موافقة تأمين الملائكة وإلا يكن لذكره فائدة فيعلم منه ان تأمين الامام يوافق تأمين الملائكة ريشدي (قوله وبه يعلم الخ) أي بسن المعية وبذلك الخبر (قوله ان المراد بامان الخ) وبوضعه خبر الصحيحين إذا قال الامام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين نهايوق كذا في سم على السكتز (قوله اراد ان يؤمن) الانسب تاويله بشرع فتأمل ان كنت من اهله بصري (ولان التأمين الخ) عطف على قوله ليوافق كرى ورشدي (قوله لا لتأمينه) فان لم يؤمن الامام او لم يسمعه او لم يدركه من الامان ولا من هو معنى واسنى (قوله إلا ان سمع قراءة امامه) الظاهر انه لا بد من سماع تبين معه الحروف لا مجرد صوت ولو سمع بعضها لم يؤمن مطلقا ولا يؤمن مطلقا ويقال ان سمع ما قبل اهدنا لم يؤمن واهي وما بعدها من محل

بالشروع في الركوع ولو فوراً متجه والافصح الاشهر بها أن يأتي بها (خفيفة الميم بالمد) وهي اسم فعل بمعنى استجب مبنى على الفتح ويسكن عند الوقف (ويجوز) الامالة (والقصر) مع تخفيفها وتشديدها لانه لا يتخلل بالمعنى وفيها التشديد مع المد ايضا ومعناها قاصدين فان أتى بها أو اراد قاصدين اليك وأنت أكرم أن تخيب قاصدا لم تبطل صلاته لتضمنه الدعاء أو مجرد قاصدين بطلت وكذا ان لم ير دشنا كما هو ظاهر (و) الافضل للماموم في الجبرية انه يؤمن مع تأمين إمامه) لا قبله ولا بعده ليوافق تأمين الملائكة كما دل عليه الخبر السابق وبه يعلم أن المراد بأمان في رواية اذا أمن الامام فأمنا أراد أن يؤمن ولان التأمين لقراءة امامه وقد فرغت لا لتأمينه ومن ثم اتجهانه لا يسن للماموم الا ان سمع قراءة امامه

فقال فان آخر لم تفت إلا بالشروع في السورة او الركوع اهـ (قوله في الركوع) ينبغي او في السورة (قوله ان المراد الخ) وبوضعه واية إذا قال الامام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين كنز (قوله

ويؤيده ما يأتي أن المأموم لا يؤمن لدعاء قوت امامه إلا أن سمعه وليس لتأمين فيه ثمري (٥٩) مقارنة الامام سوى هذا فإن لم تتفق له

موافقة آمن عقبه ولو أخره
عن الزمن المستون آمن
قبله ولم ينتظره اعتبارا
بالمشروع وقديشكل عليه
ما يأتي في جهر الامام أو
اسراره من أن العبرة فيهما
بفعله لا بالمشروع إلا أن
يجاب بان السبب للتأمين
وهو انقضاء قراءة الامام
وجدد فثبت وقف على شيء
آخر والسبب في قراءة
المأموم للسورة متوقف
على فعل الامام فاعتبر
وقضية كلامهم أنه لا يسن
لغير المأموم وأن سمع قبل
لكن في البخاري إذا أمن
القارئ فامتنوا وعوممه
يقضي الذنب في مسئلتنا
وفيه نظر اه (ويجهر به)
ندبا في الجهرية الامام
والمنفرد فقلعوا المأموم (في
الظاهر) وان تركه امامه
لرواية البخاري عن عطاء
أن ابن الزبير رضى الله
عنهما كان يؤمن هو ومن
وراه بالمسجد الحرام حتى
أن للمسجد للجة وهى
بالفتح كالتشديد اختلاط
الاصوات وصرح عن عطاء
أنه أدرك ماتى محبى
بالمسجد الحرام إذا قال
الامام ولا الضالين
رفعوا أصواتهم بآمين
اما السرية فيسرون فيها
جميعهم كالقراءة (ويسن)
في سرية وجهرية الامام
و منفرد كما موم لم يسمع

تأمل بصري ونقل عن حاشية الشارح على فتح الجواد مانصه والذي يتجه أن العبرة بالآخر لانه الذى يليه
التأمين لكن هل يشترط كونه جملة مفيدة من الفاتحة او من غيرها الاقرب نعم فيمكن سماع ولا الضالين مثلا
اه (قوله) يؤيده ما يأتي (الخ) ويؤيده ايضا تخصيص هذا الحكم بالجهرية سم (قوله سوى هذا) يظهر أن اصل
نذب المقارن فيحصل بمقارنة جزء لجزءوا اكملها مقارنته بالجميع للجمع بصري (قوله ولو أخره) أى الامام افهم
اعلم لم يؤخره بان قصر الزمن بعد فراغ القراءة لا يؤمن حينئذ وعليه فلو اسرع للتأمين قبل امامه فلا قرب
انه يعتد به في حصول أصل السنة فلا يحتاج في أدائها إلى إعادته مع الامام ع (قوله آمن قبله (الخ) قالى
المجموع ولو قرأه وقرأه معا كنى تأمين واحد أو قرأه فغلب البغوى ينتظره واختاروا الصواب انه يؤمن
لنفسه ثم للتابعة نهاية ومعنى قال ع (قوله) مر كنى تأمين واحد اشعر بان تكرير التأمين اولى ويقدم
تأمين قرأته اه (قوله) وقديشكل عليه) أى على اعتبارا للمشروع هنادون فعل الامام (قوله فاعتبر) أى
فعله ظاهر هذا الفرق انه يستحب التأمين لقراءة الامام إذا جهر فيها الامام فجهر به المأموم كما اعتدده الجلال
الرملى في شرح البهجة واقتضاه كلام الشارح في التحفة اه وسياق ما يتعلق بالمقام (قوله لغير المأموم) أى ولو
كان خارج الصلاة ع (قوله) وقرأه البجيرى قول الماتن (ويجهر به (الخ) وجهر الاثنى والخشني به كجهرهما
بالقراءة وسياق والاما كنى التخييم فيها المأموم خلف امامه خمسة تأمينه مع امامه وفي دعاء في فنوت الصبح
وفي فنوت النازلة في الصلوات الخمس وإذا فتح عليه نهاية ومعنى وينبغي أن يرد على ذلك نحو سأل الرحمة عند
قراءة ايها ونحو تكبير الانتقالات من ميال احتيج اليه وتنته ما يغلط فيه الامام كالقائم لكمة زائدة إذا لم
يرد بالفتح ما يشمله كرى (قوله قطعا) وقيل فيه ماوجه شاذ معنى (قوله ندبا في الجهرية) أى جهر
متوسطا وتكره المبالغة فيه ع (قوله) والمأموم) أى لقراءة امامه ويسر بقراءة نفسه عياب اه سم
قول الماتن (في الاظهر) قال في المجموع ومحل الخلاف إذا امن الامام ولا استحب للمأموم الجهر قطعا ليسمعه
فيأتى بمعنى فقول الشارح فان تركه امامه ويومجرون الخلاف فيه ايضا ثم رايت ابن شبة قال بعد ذكر
كلام المجموع وقضية كلام الروضة والكفاية أن ذلك طريقة مرجوحة وان المذهب اجبر اما الخلاف وان لم
يجهر الامام انتهى فلعل كلام الشارح مبنى عليه بصري (قوله لرواية البخاري) الى الماتن في النهاية (قوله)
يفسرون (الخ) عبارة شرح المنهج وفي سم عن الكثر مثله فلا جهر بالتأمين فيها ولا معية بل يؤمن الامام
وغیره سرامطلقا اه قال البجيرى قوله فلا جهر بالتأمين الخ ظاهره ولو سمع قراءة امامه وعبارة سم على
الغاية ولا يسن في السرية جهر بالتأمين ولا موافقة الامام فيه بل يؤمن كل سرائع ان جهر الامام بالقراءة
فيها أى السرية لم يعد من موافقة انتهت ومقتضى كلام شرح الروض ان المأموم لا يجهر بالتأمين في
السرية وان جهر امامه ع (قوله) مطلقا أى سمع قراءة امامه أم لم يسمع ع (قوله) كلام البجيرى
(قوله في السرية) الى قوله وقاعدة (الخ) في النهاية لا قوله وان طال الى نعم وكذا في الماتن لا قوله بل بعضها
الى والافضل قول الماتن (ويسن سورة (الخ) الاتباع بل قيل بوجود ذلك شرح بافضل ويكره ترك قراءة
السورة كما قاله ابن قاسم شيخنا (قوله في سرية (الخ) ولو كرر سورة في الركتين حصل اصل السنة نهاية
وسم وفتح الجواد (قوله لم يسمع) ينبغي سماعا مفسرا سم (قوله في غير صلاة (خ) أى ولو كان الغير
منذورة خلافا لاسنوى نهاية (قوله الجنب) أى ونحوه (قوله وذلك) راجع الى الماتن (قوله لاحديث
الصحيح (خ) في تقريره وقفة (قوله ام القرآن عوض من غيرها) يتأمل معناه فلها بحيث وجبت كان

ويؤيده ما يأتي (خ) يؤيده ايضا تخصيص هذا الحكم بالجهرية (قوله ولو أخره) أى الامام (قوله)
ويجهر به (الخ) عبارة العباب وان يجهر به في الجهرية الامام والمنفرد والمأموم لقراءة امامه ويسرها
لقراءة نفسه (قوله اما السرية (الخ) عبارة الاستاذ في كثره ولا يجهر بالتأمين في السرية ولا يندب
فيها معية بل يؤمن الامام وغيره مطلقا سرا اه (قوله لم يسمع) ينبغي سماعا مفسرا

(سورة بعد الفاتحة) في غير صلاة فاقد الطهورين الجنب لحرمتها عليه وصلاة الجنازة لسكرانها فيها وذلك للأخبار الكثيرة
الصحيحة في ذلك ولم تجب للحديث الصحيح أم القرآن عوض من غيرها وليس غيرها عوضا منها ويحصل أصل سنتها

بآية بل ببعضها ان أفاد على الأوجه (٥٢) والأفضل ثلاث وسورة كاملة أفضل من بعض طويلة وان طال من حيث الاتباع الذي قد يروى

نوابه على زيادة الحروف
نظير صلاة ظهر يوم النحر
للحاج بمعنى دون مسجد مكة
في حق من نزل اليه لطواف
الافاضة إذا التبع من يروى
على زيادة المضاعفة فاندفع
ما لكثيرين هنا نعم البعض
في التراويح افضل كما افق به
ابن الصلاح وعلله بأن
السنة القيام في جميعها
بالقران ومثلها نحو سنة
الصحيح لو ردد البعض فيها
ايضا وافهم قوله بعد الفاتحة
انه لو قدسها عليها لم تحسب
كالمكرر الفاتحة لإلا ذالم
يحفظ غيرها على الأوجه
(إلا في الركعة الثالثة)
من المغرب وغيرها
(والرابعة) من الرباعية
وما بعد اول تشهد من
التوافل (في الأظهر)
لثبوته من فعله صلى الله
عليه وسلم ومقابل ثبت
في مسلم من فعله صلى الله
عليه وسلم ايضا وقاعدة
تقديم الميث على الثاني
تؤيده فلذا صححه أكثر
العرايين واختاره السبكي
وعليه يكون اقصر من
الأولين لندب تقصير
الثانية عن الاولى كما صرح
به الخبر ولان النشاط في
الاول وما يليه أكثر وبه
يتوجه مخالفتهم لذلك
القاعدة وحلهم قراءتها
فيهما على بيان الجواز
لان المعروف المستمر

وجوبها أصليا وليس عوضا عن شيء وفي شرح الجامع الصغير ما حاصله ليس المراد بالتعويض أنه كان ثم
واجب وعوضت هذه عنه بل المراد انها اشتملت على ما قبل في غيرها من الذوات والصفات والثناء وغير ذلك
فقامت مقام غيرها في قاعدة المعنى الذي اشتمل عليه غيرها وليس غير ما شتملا على ما فيها حتى وبم مقامها
عش (قوله آية الخ) والوجه انه لو قرأ البسلة لا يقد دانها الى اول الفاتحة حصل اصل السنة لان آية
من كل سورة نهاية وفي الكردى بعد ذلك عن فتح الجواب وغيره مانصه وفي الاعياب لا فرق بين ان يصدق
كونها غير التي في الفاتحة أو يطلق اه (قوله بل ببعضها الخ) كذا في شرحي البهجة والمنهج لشيخ الاسلام
كردى (قوله على الأوجه) ولا يبعد التادى بنحو الحروف في اوائل السور كالم وصوق وان قلنا
انه مبتدأ وخبر حذف خبره او مبتدؤه ولا حظ لذلك لانه حيث ندجلة والظاهر انه على هذا آية غاية الامراه
ايه حذف بعضها وهذا لا ينافي فادتها وفهم المعنى منها فليتامل سم (قوله وسورة كاملة افضل الخ) ومع
هذا نذر بعضهم سورة معينة وجب عليه قراءته ولا تقوم سورة أخرى مقامه وان كانت اطول كما لو نذر
الصدق بقدر من الفضة وتصدق بدله بذهب فانه لا يجوز ثمه وخرج بالمعينة ما لو قال الله على أن أقرأ بعض سورة
فيبر ان عدة النذر بقراءة بعض من اى سورة وبقرأة سورة كاملة عش (قوله وان طال) المعتمدة انما
هى افضل من قدرها من طويلة مر اه سم اى لا اطول منها نهاية ومعنى (قوله على زيادة الحروف)
اى على ثوابها (قوله ما لكثيرين هنا) وافهم النهاية والمعنى كما مر انما (قوله وعلله بان السنة الخ) يؤخذ
من ذلك ان محل كون البعض افضل اذا اراد الصلاة بجميع القران في التراويح فان لم يرد ذلك فالسورة
افضل كما في سم على المنهج عن تصريح مر بذلك عش ورشيدى (قوله ومثلها نحو سنة الصحيح)
قضيته ان البعض في سنة الصحيح افضل ولعله بالنسبة لغير الكافرون والاخلاص سم عبارة الكردى
قال البعض فيه افضل من سورة لم ترد وما لو ارادة كالكافرون والاخلاص في سنة الصحيح فما افضل من ايتي
البقرة وال عمران فتنبه له اه (قوله لو ردد البعض الخ) اى ايتي البقرة وال عمران نهاية ومعنى (قوله اذا لم
يحفظ غيرها) شامل للذكر والدعاء فليظنر سم لكن المتبادر من المقام عدم الشمول قول المتن (إلا في
الثالثة الخ) شل ذلك ما لو نوى الرباعية يتشهد واحد خلا فالتضحية كلام الزركشى في باب الظوع نهاية يعنى
لو فعلها كذلك إذا الكلام في الفرض بقربته ما ياتى له رشيدى وعش (قوله وما بعد اول تشهد) عبارة
النهاية ولو اقصر المتنفل على تشهد سنته له السورة في الكل او أكثر سنت فمما قبل التشهد الاول اه (قوله
تكونان اقصر من الاولين) اى وتكون الاربعة اقصر من الثالثة نهاية ومعنى (قوله لندب) الى المتن في النهاية
(قوله في الاول) الاولى التائب (قوله وبه) اى بقوله لان النشاط الخ (قوله يتوجه) الاولى يتوجه من
التوجيه (قوله من صلاة نفسه) اى بأن لم يدرك ثالثته واربعته مع الامام سم (قوله كما يأتى الخ) اى في
التهيئة في قوله وحيث يصدق الخ كردى (قوله سياقة) اى المتن (قوله منها مع) اى من صلاة امامه مع الامام
(قوله بآية) قال في العباب وتتأدى السنة ببعض سورة ولو آية او الاولى ثلاث آيات اه ولا يبعد التادى بنحو
الحروف في اوائل السور كالم وصوق وان قلنا انه مبتدأ وخبر حذف خبره او مبتدؤه ولا حظ لذلك لانه
حيث ندجلة والظاهر انه على هذا آية غاية الامراه اية حذف بعضها وهذا لا ينافي فادتها وفهم المعنى منها
فليتامل (فرع) لو كرر سورة في الركعتين حصل اصل سنة القراءة مر (قوله بل ببعضها ان افاد) كذا
شرح مر ولا يخفى أن اعتبار الافادة هنا لا تنافي قوله السابق في شرح قات الاصح المنصوص جواز المنفرقة
وان لم تقدم معنى منظوما لان ذلك عند العجز عن الواجب الاصل وهذا عند القدرة على الاتيان بالسورة فافظ
لذا يجوز عن المفيد (قوله وان طال) المعتمدة انما هى افضل من قدرها من طويلة مر (قوله ومثلها نحو سنة
الصحيح) قضيته ان البعض في سنة الصحيح افضل ولعله بالنسبة لغير الكافرون والاخلاص (قوله اذا لم يحفظ
غيرها) شامل للذكر والدعاء فليظنر (قوله من صلاة نفسه) اى بأن لم يدرك ثالثته واربعته مع الامام (قوله

(قوله

من أحواله ^{عليه} رعاية النشاط أكثر من غيره (قلت فان سبق هما) أى بالثالثة والرابعة من

صلاة نفسه كما يأتى بيانه أو بالأولين الدال عليهما سياقه من صلاة امامه بأن لم يدركهما منها معهما وإنما أورد في الثالثة والرابعة معهما

(قوله او من صلاة نفسه) عطف على قوله من صلاة امامه (قوله) لكنه لم يتمكن (الخ) كان تخصيص هذه الصورة بهذا التقييد ليتحقق فيها السبق معنى والا فهو معتبر ببقية الصور المذكورة اخذاعا بما في انه اذا تمكن من قراءة السورة فلم يفعل لا يتداركها سم (قوله) لكنه لم يتمكن (الخ) اي فهذا معنى السبق بهما سم (قوله) في الحالة الاولى او الثانية) لعل مراده بالحالة الاولى جعل ضمير بهما للثالثة والرابعة وبالحالة الثانية جعله للاولين فانه لم يتقدم الا هذان الحالتان لكن في جعل هذين حالتين تسمح فانه يجوز باعتبارين حاصلهما شئ واحد وهو انه ان لم يدرك الامام في اولي الامام بل في اخيره في الامام وذلك حادثة واحدة ثم على هذا قد يشكل قوله في الحالة الثانية في قوله او بالنسبة للامام او الاولى (الخ) إذ يمكن ذلك في الحالة الاولى ايضا فانه يعقل ان يقال ان سبق بالثالثة والرابعة من صلاة نفسه قرأها في ثالثة الامام ورابعة الاثنين ادر كما معه او في اثنين الاثنين ادر كما مع الامام ولم يتمكن من قراءة الصورة فيها فليتامل سم وقوله ولم يتمكن صوابه ان يتمكن (قوله) ليهما) خبر مبتدأ نحو في اي قوله وهو خلف الامام (الخ) معتبر في قوله اي في الثالثة والرابعة بالنسبة للامام وقوله او الاولى والثانية بالنسبة للامام (قوله) ليهما بالنسبة للامام (قوله) لنحو بطء قراءة الامام اي ككون الامام قراها فيها بما يقو معنى (قوله) لكونه مسبوقا (الخ) كأن وجد الامام را كما فاحرم وركع معه ثم بعد قيامه من الركعة نوى المفارقة وجد اما آخرها كما فادخل نفسه في الجماعة وركع معه فقط سقطت عنه السورة في الركعتين كافا فاحتم فلا يقره في باقي صلاته شيئا عبارة الجبرمي وصور شيخنا السجني المسئلة بما اذا اذنب في الامام في الثالثة وكان مسبوقا لم يدرك في الثانية سم قراءة الفاتحة للوسط المعتمد ثم ركع مع امامه ثم حصل له غدر كركعة مثلا ثم تمكن من السجود فسجد وجده قدام سجوده فوجد الامام را كما فاجب عليه ان يركع معه وسقطت عنه الفاتحة في الركعتين فكذلك تسقط عنه السورة تبعوا ليس المراد ان الامام يتحمل عنه السورة حتى يردان الامام لانسن له السورة في الاخيرتين فكيف يتحملها عن المأموم اه (قوله) لثلاث الى التنبية في النهاية والمعنى (قوله) لان السنة (الخ) ولان القراءة سنة مستقلة والجر صفة للقراءة فكانت احق معنى (قوله) وبين العبارتين فرق) اي لان الاولى محتملة لكون الفعل مكرها وخلاف الاولى والثانية صادقة بكون الفعل مباحا ش (قوله) بان الضمير الاول) اي ضمير بهما (والثاني) اي ضمير فيهما (قوله) في ذلك) اي في مرجع الضميرين (قوله) واكثرهم (الخ) منهم شيخ الاسلام في شرح منهجه (قوله) وزعم بعضهم (الخ) مبتدأ خبره قوله الا في يرد ما (خ) (قوله) او الاول) اي عو الضمير الاول (قوله) لانه لا يعقل (الخ) قد يقال سبقه بهما من صلاة نفسه مع ادراك الاولين منها تعقله في غاية الوضوح فيمن ادر اك اخيره في الامام فانه سبق باخيره في نفسه وادراك اوليهما فامعني نفي تعقل ذلك مع وضوحه سم (قوله) لا بالنسبة (الخ) راجع لقوله سبقه بهما (الخ) (قوله) اصله نفسه) اي لانه ياتي بهما ولا بدو (قوله) ولا بالنسبة

لكنه لم يتمكن من قراءة السورة فيهما) كان تخصيص هذه الصورة بهذا التقييد ليتحقق فيها السبق معنى والا فهو معتبر ببقية الصور المذكورة اخذاعا بما في انه اذا تمكن من قراءة السورة فلم يفعل لا يتداركها (قوله) لكنه لم يتمكن (الخ) اي فهذا معنى السبق بهما (قوله) في الحالة الاولى او الثانية) لعل مراده بالحالة الاولى جعل ضمير فيهما للثالثة والرابعة وبالحالة الثانية جعله للاولين فانه لم يتقدم الا هذان الحالتان لكن في جعل هذين حالتين تسمح فانه يجوز باعتبارين حاصلهما شئ واحد وهو انه ان لم يدرك الامام في اولي الامام بل في آخره في الامام وذلك حادثة واحدة ثم على هذا قد يشكل قوله في الحالة الثانية بالنسبة للامام (الخ) إذ يمكن ذلك في الحالة الاولى ايضا فانه يعقل ان يقال ان سبق بالثالثة والرابعة من صلاة نفسه قرأها في ثالثة الامام ورابعة الاثنين ادر كما معه او في اثنين الاثنين ادر كما مع الامام ولم يتمكن من قراءة الصورة فيها فليتامل سم وقوله ولم يتمكن صوابه ان يتمكن (قوله) ليهما) خبر مبتدأ نحو في اي قوله وهو خلف الامام (الخ) معتبر في قوله اي في الثالثة والرابعة بالنسبة للامام وقوله او الاولى والثانية بالنسبة للامام (قوله) ليهما بالنسبة للامام (قوله) لنحو بطء قراءة الامام اي ككون الامام قراها فيها بما يقو معنى (قوله) لكونه مسبوقا (الخ) كأن وجد الامام را كما فاحرم وركع معه ثم بعد قيامه من الركعة نوى المفارقة وجد اما آخرها كما فادخل نفسه في الجماعة وركع معه فقط سقطت عنه السورة في الركعتين كافا فاحتم فلا يقره في باقي صلاته شيئا عبارة الجبرمي وصور شيخنا السجني المسئلة بما اذا اذنب في الامام في الثالثة وكان مسبوقا لم يدرك في الثانية سم قراءة الفاتحة للوسط المعتمد ثم ركع مع امامه ثم حصل له غدر كركعة مثلا ثم تمكن من السجود فسجد وجده قدام سجوده فوجد الامام را كما فاجب عليه ان يركع معه وسقطت عنه الفاتحة في الركعتين فكذلك تسقط عنه السورة تبعوا ليس المراد ان الامام يتحمل عنه السورة حتى يردان الامام لانسن له السورة في الاخيرتين فكيف يتحملها عن المأموم اه (قوله) لثلاث الى التنبية في النهاية والمعنى (قوله) لان السنة (الخ) ولان القراءة سنة مستقلة والجر صفة للقراءة فكانت احق معنى (قوله) وبين العبارتين فرق) اي لان الاولى محتملة لكون الفعل مكرها وخلاف الاولى والثانية صادقة بكون الفعل مباحا ش (قوله) بان الضمير الاول) اي ضمير بهما (والثاني) اي ضمير فيهما (قوله) في ذلك) اي في مرجع الضميرين (قوله) واكثرهم (الخ) منهم شيخ الاسلام في شرح منهجه (قوله) وزعم بعضهم (الخ) مبتدأ خبره قوله الا في يرد ما (خ) (قوله) او الاول) اي عو الضمير الاول (قوله) لانه لا يعقل (الخ) قد يقال سبقه بهما من صلاة نفسه مع ادراك الاولين منها تعقله في غاية الوضوح فيمن ادر اك اخيره في الامام فانه سبق باخيره في نفسه وادراك اوليهما فامعني نفي تعقل ذلك مع وضوحه سم (قوله) لا بالنسبة (الخ) راجع لقوله سبقه بهما (الخ) (قوله) اصله نفسه) اي لانه ياتي بهما ولا بدو (قوله) ولا بالنسبة

او من صلاة نفسه بان ادر كما منها معه لكنه لم يتمكن من قراءة السورة فيهما (قراهما فيهما) اي في الثالثة والرابعة بالنسبة للامام حين تداركهما في الحالة الاولى والثانية او بالنسبة للامام او الاولى والثانية للامام وهو خلف الامام في الحالة الثانية فيهما ان تمكن لنحو بطء قراءة الامام ما لم تقط عنه لكونه مسبوقا فما ادر كوان الامام اذا احتمل عنه الفاتحة فالسورة اولي (والله اعلم) ثلاثا تخلو صلاته من السورة بلا عذر ولا تخافى السورة دون الجبر لان السنة آخر الصلاة ترك الجبر وليست السنة آخرها ترك السورة بل لا يسن فعلها وبين العبارتين فرق واضح (تنبيه) ما قررت به المتن من ان الضمير الاول والثاني للاولين وللثالثة والرابعة باعتبارين هو التحقيق الذي يجمع به بين كلام الشارحين وغيرهم المتناقض في ذلك واكثرهم على غور الاول وللولين والثاني للاخيرتين وزعم بعضهم ان عودهما مع او الاول لوجه للاخيرتين متمنع لانه لا يعقل سبقه بهما مع ادراك الاولين لا بالنسبة لصلاة نفسه ولا بالنسبة

الصلاة الامام برده باقر ثم من الاعتبار بن المذكورين وفي المجموع عن التبصرة متى امكن المسوق قراءة السور في اوليه لنحو بطه قراءة الامام قراها الامام معمولا لا يعيدها في اخرية اى وان لم يقرأها معه ويوجه به انه لما تمكن فترك عدم قصره فلم يشرع له التدارك قال عنها متى لم يمكنه ذلك قراها في اخرية وعلى (٥٤) هذا وادرك ثانياً رباعية وامكنه السورة في اوليه تركها في الباقي الى تقصيره كما علم بما

قدّمته وان تعذر في ثابته دون ثالثة قراها فيها ولا يقرأها في رابعته اى بخلاف ما اذا لم يتمكن في ثالثة فيقرؤها في رابعته كما فهمه كلامه اهل الاولى عودها معاً للاخيرتين لانها المطلوبة الاقرب الذي يمنع تشتت الضمير ولا اشكال عليه لانه اذا ادرك ثالثة الامام ورابعته ولم يتمكن فيهما من السورة صار الذي ادركه مع الامام اوى نفسه والذي فاته معه ثالثة نفسه ورابعته وحينئذ يصدق على هذه الصورة انه سبق بالثالثة والرابعة من صلاة نفسه وانه يقرأ في الثالثة والرابعة حين تداركهما والظهور هذا لسلكه الشارح المحقق واعتراض بعض الشارحين عليه علم برده بما قرره فتأمله وخرج بفیهما صلاة المغرب فان سبق بالاولين بالاعتبار السابق ويمكن من قراءة سورتيهما في الثالثة قراها فيها اخذاً من قولهم لثلا تخلو عنهما صلاته أو بالاولى قراها في الثانية والثالثة كما علم عامرو باتي في التمكن مع التقويت هنا ما مر آنفاً من عدم التدارك (ولا

صلاة الامام) اى لانه ادر كهما معهما (قوله من الاعتبارين المذكورين) اى الحالتين المذكورتين كرى (قوله وفي المجموع) الى قوله قال ذكر عن عن الوادى مثله (قوله وبوجه) قد يشكك على هذا التوجيه ما باتي في الجمعة انه لو ترك سورة الجمعة في الاولى اى ولو عدا قراها مع المنافقين في الثانية الا ان يفرق بان خصوص الجمعة في الجمعة آكد من مطلق السورة في غيرها فليتام سم (قوله عدا) جواب لما (قوله قال عنها) اى المجموع عن التبصرة (قوله وعلى هذا) اى على قوله ومتى لم يمكنه الخ (قوله وامكنه الخ) اى ولم يقرأ فيها (قوله انتهى) اى كلام المجموع (قوله بل الاولى الخ) كان المناسب تقديمه على قوله وفي المجموع الخ كما هو ظاهر (قوله يمنع تشتت الضمير) اى لكن فيه تشتت في المعنى فتأمله سم اى بالنسبة للضمير الاول واما توجيهه بقوله السابق في التنبيه لانه اذا ادرك ثالثة الامام الخ فظاهر التمكن (قوله من صلاة نفسه) اى مع الامام (قوله حين تداركهما) اى ثالثة ورابعة نفسه سم (قوله سلكه الشارح المحقق) اى والنهاية والمعنى (قوله عليه) اى الشارح المحقق (قوله مما قرره الخ) هو قوله لانه اذا ادرك الخ (قوله وخرج الخ) كان مراده الخروج من العبارة بمعنى انها لا تشمل ذلك والخروج بمعنى المخالفة في الحكم لان ما ذكره هنا موافق لما تقدم كما يعرف بالتأمل (قوله بفیهما الخ) قد يقال هو خارج ما قبل قوله فيهما (قوله بالاعتبار السابق) لعل مراده به قوله السابق او من صلاة نفسه بان ادر كهما الخ فاوله بالاولين الدال الخ الا لا يظهر عليه ما رتبته على ذلك (قوله او بالاولى) اى بذلك الاعتبار سم (قوله الذي يسمع) الى قوله وفارقمها في النهاية والمعنى الا قوله وقبل الى المتن وقوله وان نازع الى المتن وقوله ولعلها (قوله وقيل تحرم الخ) عبارة عن الاستماع مستحب وقيل واجب وجزم به الفارقي في فوائد المذهب اه (قوله واختار ان آذى غيره) والقياس انه ان غلب على ظنه الا يذنه حرم والا كره بصري (قوله بان لم يسمع الخ) لا يخفى ما في هذا التصريح بعبارة النهاية والمعنى فان لم يسمع قراءته كان بعد عن امامه الخ (قوله فيقرافى سرية جهر) اى فيها لا عكسه الذي يظهر انه اذا جهر في السرية فلجأ بان الخلاف وجوه اما اذا سر في الجهرية فلا وجه للقول بعدم القراءة لا على الضعيف المقابل للاصح في السرية القائل بانه لا يقرأ فيها اخذاً بعموم النهي وقطعا للنظر عن المعنى الذي لا جله ورد النبي عن القراءة فليتام بصري (قوله باعتبار فعل الامام) اعتمد شيخ الاسلام والنهاية والمعنى (قوله الحاضر) سيد كبحتره (قوله لكن بالشروط) عبارة تشرح بافضل واشار بقوله للنفرد الخ الى ان طوله وكذا بواسطة لاسن الا للنفرد امام محصورين بمسجد غير مطروق لم يطر اعليهم غيرهم وان قل حضوره رضوا بالخطوب ولو كانوا احرار او لم يكن فيهم متزوجات ولا اجراء عين والاشترط اذن السيد الزوج والمستاجر فان

وبوجه الخ) قد يشكك على هذا التوجيه ما باتي في الجمعة انه لو ترك سورة الجمعة في الاولى اى ولو عدا قراها مع المنافقين في الثانية الا ان يفرق بان خصوص الجمعة في الجمعة آكد من مطلق السورة في غيرها فليتام سم (قوله يمنع تشتت الضمير) اى لكن فيه تشتت في المعنى فتأمله سم اى بالنسبة للضمير الاول واما توجيهه بقوله السابق في التنبيه لانه اذا ادرك ثالثة الامام الخ فظاهر التمكن (قوله من صلاة نفسه) اى مع الامام (قوله حين تداركهما) اى ثالثة ورابعة نفسه سم (قوله وسلكه الشارح المحقق) اى والنهاية والمعنى (قوله عليه) اى الشارح المحقق (قوله مما قرره الخ) هو قوله لانه اذا ادرك الخ (قوله وخرج الخ) كان مراده الخروج من العبارة بمعنى انها لا تشمل ذلك والخروج بمعنى المخالفة في الحكم لان ما ذكره هنا موافق لما تقدم كما يعرف بالتأمل (قوله بفیهما الخ) قد يقال هو خارج ما قبل قوله فيهما (قوله بالاعتبار السابق) لعل مراده به قوله السابق او من صلاة نفسه بان ادر كهما الخ فاوله بالاولين الدال عليه ما ساق الخ لا يظهر عليه ما رتبته على ذلك (قوله او بالاولى) اى بذلك

سورة الباقوم) الذي يسمع الامام في جهرية (بل يسمع) لصحة تنبيهه عن القراءة خلفه ما عدا الفتاح نحو من ثم كره له وقيل اختل تحرم واختيار ان آذى غيره (فان بعد) بان لم يسمعوا او سمع صوتاً لا يميز حروفه وان قرب منه لنحو صممه (او كانت سرية بقراءة الاصح) لفقد السماع الذي هو سبب النهي وقضية المتن اعتبار المشروع فيقرافى سرية جهر الامام فيها لا عكسه وصححه في الشرح الصغير لكن الذي في الروضة اقتضاء والمجموع تعريفاً اعتبار فعل الامام (وبسن) البصلي الحاضرة ولو اماماً لكن بالشروط السابقة

في دعاء الافتتاح وإن نازع

في اعتبارها هنا الأذرى

(الصحيح والظاهر طوال)

بضم الطاء وكسرها (المفصل)

نعم يسن كما في الروضة

وأصلها وغيرهما نقص

الظاهر عن الصحيح بأن بقرا

فيها قريب طواله لما يأتي

ولأن النشاط فيها أكثر

(وللعصر والعشاء وأسطه

وللمغرب قصاره) للخبير

الصحيح الدال على ذلك

وحكته طول وقت الصبح

مع قصرها فجرت بالتطويل

وقصر وقت المغرب على

الخلافاً فيه وفعلاً فجرت

بالتخفيف والثلاثة الباقية

طويلة وتفاوتاً فعلاً فجرت

بالتوسط في غير الظهر وبما

مر فيه وقارحاً بما لقر به

من الصحيح النشاط فيه

أكثر منه فهما وتراخى

عنه لقلة النشاط فيه بالنسبة

لهما فهو مرتبة متوسطة بين

الصبح وبين العصر والعشاء

وطواله من الحجرات إلى عم

فاوأسطه إلى الضحى قصاره

إلى الآخر على ما اشتر

(و) يسن (لصبح الجمعة) إذا

أسع الوقت (المتميز)

السجدة (وفي الثانية هل

أتى بكها لثبوته مع دوامه

من فعله والتنزيل وبه يتضح

اندفاع ما قبل الأولى تركها

في بعض الجمع حذراً من

اعتقاد العامة وجوبها

وحدث أنه قرأ في جمعة

بسجدة غير الم تنزيل

اختل شرط من ذلك نذب الاقتصاد في سائر الصلوات على قصر المفصل ويكره خلافاً لما ابتدعه جهلة
الائمة من التطويل الزائد على ذلك كذا يقال في سائر أركان الصلاة فلا يسن للإمام تطويلها على أدنى الكمال
فيها إلا بهد الشروط ولا كره اه (قوله في دعاء الافتتاح الخ) أي في زيادة الإمام فيه على ما تقدم بيانه
سم قول المتن (طوال المفصل الخ) عبارة شرح الروض وحل استحباب الطوال والأوساط إذا انفرد المصلي
أو أئمة المحصورون التطويل والاختفاء سم وفي النهاية والمغني ما يوافقها (قوله وحكته الخ) اعلم أن
الحكمة المذكورة تأمة في الصبح وفي الثلاثة الأخيرة وأما في المغرب فعمل تأمل بل مقتضى ما ذكره فيها أن
تكون كالثلاثة لأنها لو وجد فيها مقتضى التخفيف وهو ضيق الوقت ومقتضى التطويل وهو قصر الفعل
فاستحب التوسط كان تلك وجد فيها مقتضى التخفيف وهو طول الفعل ومقتضى التطويل وهو طول الوقت
بصرى أقول ويفرق كما هو ظاهر بأن مقتضى التخفيف هنا أقوى منه في الثلاثة ومقتضى التطويل بعكس
ذلك ثم قوله الأخيرة حقه المتوسط (قوله وفعلاً) الأولى حذفه فتأمل (فجرت بالتخفيف) يتأمل معنى
كون التخفيف جبراً للقصر سمي قصر الفعل والأول المناسبة بالنسبة لقصر الوقت ظاهرة (قوله وبما) أي
بما يقرب الطوال (فيه) أي في الظهر (قوله وقارحاً) أي الظهر والعصر والعشاء (قوله لقلة النشاط
فيه الخ) ولطول فعله بالنسبة إليها مقتضى التخفيف بصرى (قوله فهي مرتبة الخ) ربي حكمة الجهر ما هي
ولعلمائها لما كان الليل محل الخلوة ويطلب فيه السهر شرع الجهر فيه إظهار اللذة مناجاة العبد لله به وخص
بالأوليين لنشاط المصلي فيها والنهار لما كان محل الشواغل والاختلاط بالناس طلب فيه الأسرار لعدم
صلاحية للتفرغ للمناجاة وألحق الصبح بالصلاة لليلة لأن وقته ليس محل للشواغل عادة كيوم الجمعة ع
(قوله إلى عم الخ) خلافاً للثلاثة المعنى عبارة الأول وطواله كإفاله ابن الرفعة وغيره كقاف والمرسلات
وأوساطه كالجمعة وقصاره كالعصر وعبارة الثاني وطواله كالحجرات واقتربت والرحمن وأوساطه
كالشمس ونحماها والليل إذا بقيت وقصاره كالعصر والأخلاص وقيل طواله من الحجرات إلى عم ومنها
إلى الضحى وأوساطه ومنها إلى الآخر قصاره سيد عمر وفي شرحه بافضل مثل ما في النهاية عبارة قال ابن معن
وطواله من الحجرات إلى عم وفيه نظر والمنقول كإفاله ابن الرفعة وغيره أن طواله كقاف (على ما اشتر)
(فائدة) قال ابن عبد السلام القراء ينقسم إلى فاضل ومفضول كآية الكرسي وثبت فالأول كلام الله
في الله والثاني كلام الله غيره فلا ينبغي أن يدوم على قراءة الفاضل ويترك المفضول لأن النبي ﷺ
لم يفعلوا لأنه يؤدي إلى مجرأ بعض القرآن ونسيانه معنى (قوله ويسن) أي للصلي الحاضر قول المتن
(اصبح الجمعة الخ) مثل ذلك ما إذا كان إماماً للمغرب محصورين نهاية وهو صريح صنيع شيخ الإسلام في المنهج
والأسي والشارح في شرحه بافضل بخلاف ظاهر صنيعه هنا قال الكردى وتبع الجبال الرمي على ذلك
القلوب والشورى والحلى وغيرهم اه (قوله إذا أسع) إلى قوله وبه يتضح في المغني وإلى قوله وحدث
الخ في النهاية (لثبوته) أي كالحلى وكذا خبر دوامه (قوله وبه الخ) أي بالتعليل (قوله ما قبل الأولى الخ)

الاعتبار (قوله في دعاء الافتتاح) أي في زيادة الإمام فيه على ما تقدم بيانه (قوله طوال المفصل الخ) عبارة
شرح الروض وحل استحباب الطوال والأوساط إذا انفرد المصلي أو أئمة المحصورون التطويل والاختفاء
(قوله فجرت بالتخفيف) يتأمل معنى كون التخفيف جبراً للقصر (قوله لثبوته) قال الشارح في شرح
المشكاة وتعليل المالكية لكرهه قراءة السجدة في الصلاة بأشائها على زيادة سجدة في الفرض قال القرطبي
منهم فاسد بشهادة هذا الحديث وصح أنه عليه السلام قرأ سورة فيها سجدة في صلاة الظهر فسجد
بهم فيها وزعم احتمال أنه قرأ في صبح الجمعة المتميز السجدة ولم يسجد باطل فقد صح عن الطبراني
أنه عليه السلام سجدة في صبح الجمعة في المتميزين اه وقوله بشهادة هذا الحديث أي ما ذكره صاحب المشكاة
بقوله وعن أنس بن مالك قال كان النبي ﷺ يقرأ في الفجر يوم الجمعة المتميزين في الركعة الأولى
وفي الركعة الثانية هل أتى على الإنسان وذكر الشارح في شرح هذا الحديث فوائد منها قوله على

مال إليه المغني (قوله منظر في سنده) ويفرض صحته هو لبيان الجواز سم (قوله أني بهافي الثانية) كذا في
 المغني وشرح المنهج (قوله أو قرأ هل أني في الأولى الخ) لا يقال قرأهما ايضا لأن التبان بكل في محلهما مطلوب
 ايضا فبما ذكره مدارك اصل الاتيان بهما وقد يقال بان ما ذكره بيان لأصل سنة الاتيان بهما واما الكمال
 فقباذ كر لا يقال يلزم عليه تطويل الثانية لأننا نقول لا مانع منه لاستند الكيفية الا ترى انه لو ترك السجدة
 في الأولى قرأها في الثانية وهو المبلغ في التطويل وانه لو تعارض التطويل والترتيب قدم الترتيب كاسياني
 بصري (قوله قطعها) ينبغي ان لا يسكن في أثناء كلام مرتبط فبما يظهر بصري (قوله أما إذا ضاق الوقت الخ)
 هذا الاطلاق قد يخالف ما تقدم عن الانوار في مبحث المدسم (قوله على الوجه) خلافا لالاسني والخطيب
 في شرح التلخيص والنهاية حيث قالوا واللفظ للاخير ولو ضاق الوقت عن قراءة جميعها قرأ اما مكن منها ولو اية
 السجدة وكذا في الاخرى بقراما مكنه من هل أني فان قرأ غير ذلك تارك للسنة قاله الفارق وغيره وهو
 المتمد وان نوزع فيه اه (قوله من تفرد به الخ) عبارة المغني قال الفارق ولو ضاق الوقت عنها أني بالممكن
 ولو آية السجدة وبعض هل أني على الانسان قال الازدعي ولم أره لغيره اه (قوله واما المسافر) إلى قوله
 لحديث الخ في النهاية والمغني الاول في الجملة وغيره اقول واما المسافر اى وإن قصر سفره او كان نازلا شرح
 بافضل (قوله في الجملة وغيره) اى الجملة وظاهر النهاية يصاير وجه بانه لا يشغله باسر السفر طلب منه
 التخفيف ثم ما ذكره شامل لما لو كان سائرا او نازلا ليس متيها في رقت الصلاة للسير ولما وقع له ولو
 قيل إذا كان نازلا كما ذكرنا لا يطلب خصوص هاتين السورتين لاطمئنانه لم يعد عش (قوله الكافرون
 ثم الاخلاص الخ) وتمدان ايضا في سنة الصبح والمغرب والطواف والاحرام والاسخارة شرح بافضل
 (قوله وإثراهم الخ) مقتضى كلام النهاية والمغني انه اى المسافر بالنسبة لما عداها اى صلاة الصبح
 كغيره ومقتضى قول الشارح وإثراهم المسافر بالتخفيف الخ لفرقه فليحرب بصري اقول يفهم عموم
 التخفيف في حق المسافر تقيد الشارح سن ما ذكر في الصبح وغيره يكون المصلي حاضرا او بصرح بذلك
 قوله في الامداد والخصص التخفيف في حق المسافر بالصبح اه وايضا قضية التخفيف في صلاة الصبح مع
 تأكد سورتيهما حتى طلبتا من امام غير محصورين بطلب التخفيف في غيرها بالاولى وبعبارة شيعتنا وهذا في
 غير المسافر اما هو فيقرأ صلاة الصبح وقيل في جميع صلاته بالكافرون والاحلاص تخفيفا عليه اه
 (ويسن الجهر) إلى قوله وقتاوى المصنف في النهاية والمغني (في الصلوات الجهرية الخ) عبارة النهاية والمغني
 في صبح والاولى مغرب وعشاء امام في جمعة للتابع والاجماع في الامم وقيس عليه المنفرد ويسر كل منهما
 فيما سوى ذلك ثم ما تقرر في المؤاذاة ما لفائدة العبرة فيها بوقت القضاء فيجهر من غروب الشمس إلى طلوعها
 ويسر فيما سوى ذلك نعم يستثنى صلاة العيد فيجهر في قضائها كالاداء هذا كله بالنسبة للذكر أما الانثى والخنى
 فيجهر أن أن يسلم بهما اجنبى ويكون جهر مهادون جهر الذكر فان كان ثوبا اجنبى يسلم بهما كره بل يسران
 فان جهر لم تطل صلاتهما واما النوافل غير المعلقة فيجهر في صلاة العبدن وخسوف القمر والاستسقاء
 أن الطبراني أخرجه عن أبي سعيد أنه صلى الله عليه وسلم كان يديم قراءة هاتين السورتين في صبح يوم
 الجمعة وتصويب ابي حاتم ارساله بتقدير تسليمه لا ينافي الاحتجاج به فان المرسل يعمل به في مثل ذلك اجتماعا
 على ان له شاهدا أخرجه الطبراني ايضا الكبير عن ابن عباس بلفظ كل جمعة وحيتئذ فلا يحتاج مع هذا
 إلى الاستدلال بكان السابقة نفيا ولا انا أو اقضه رد قول ابن دقيق العيد السابق اى انه ليس في حديث
 ابن هريرة ما يقتضى المداومة نعم قال بعضهم ثبت انه صلى الله عليه وسلم قرأ بهما امكنه نادر وقال
 غيره خبره قرأ فيها بسجدة غير المتزيل في إسناده نظرو يفرض صحته هو لبيان الجواز اه (قوله أما
 إذا ضاق الوقت عنهما) هذا الاطلاق قد يخالف ما تقدم عن الانوار في مبحث المد (قوله واول الفارق في ما
 قاله الفارق هو المعتمد فالتيان ببعضهما هو الافضل م (قوله واما المسافر) ظاهره ولو سفر اقصر اقلير اجمع

منظر في سنده ويلزم من ذلك الجذر ترك أكثر السنن المشهورة ولا قائل به فان ترك المغني الاول أني بهافي الثانية أو قرأ هل أني في الاول قرأ المغني الثانية ثلاثا تخلو صلاته عنهما وكذا في كل صلاة سن في اوليها سورتان معينتان وظاهره انه يسن لمن شرع في غير السورة المعينة ولو سبها قطعها وقراءة المعينة أما إذا ضاق الوقت عنهما فيأتى بسورتين قصيرتين على الوجه وقول الفارق ومن تبعه ببعضهما من تفرد به كما اشار اليه الازدعي واما المسافر فيسن له في صبحه في الجمعة وغيره الكافرون ثم الاخلاص لحديث فيه وإن كان ضعيفا وورد ايضا أنه صلى الله عليه وسلم في صبح السفر بالمعوذتين وعليه فيصير المسافر بخيرا بين ما في الحديثين في قضية كون الحديث الثاني أقوى سندا وإثراهم التخفيف للمسافر في سائر قراءته ان المعوذتين اولى ويسن الجهر بالقراءة لغير المأموم في الصلوات الجهرية المعلوم أكثرها من كلامه كركعتي الطواف وبلا وقت صبح

ولو قضاء وقولهم العبرة في الجهر ومنه في المقضية بوقت القضاء علة في غير هالان الجهر لما سن فيها في محل الاسرار استصحب نعم المرأة لا تجهر إلا لان لم يسمعها اجنبي ومثلها الخنثى وليكن جهر همدان جهر الرجل ولا يجهر مصلا ولا غيره ان شوش على نحو نائم او مصلا فيكره كافي المجموع وفنارى المصنف وهو رد على ابن العباد نقله عنها الحرمة ان كان مستمعوا القراءة أكثر من المصليين نظر الزيادة المصلحة ثم نظر فيه ويحذف المنع من الجهر بحضرة المصلي مطلقا لان المسجد وقف على المصليين اى اصاله دون (٥٧) الوعاظ والقراء ونوافل الابل المطلقة

يتوسط فيها بين الجهر والاسرار بأن يقرأ هكذا مرة وهكذا أخرى أو يدعى أن بينهما واسطة بأن يرفع عن اسماع نفسه الى حد لا يسمعه غيره (فرع) تسن سكتة يسيرة وضبطت بقدر سبحان الله بين التحريم ودعاء الافتتاح وبينه وبين التعوذ وبينه وبين البسملة وبين آخر الفاتحة وآمين وبين آمين والسورة ان قرأوا بين آخرها وتكبير الركوع فان لم يقرأ سورة فبين آمين والركوع ويسن للامام أن يسكت في الجهرية بقدر قراءة المأموم الفاتحة ان علم أنه يقرأها في سكتته كما هو ظاهر وان يشغل في هذه السكتة بدعاء أو قراءة أو شيء أو يحنث فيظهر انه يراعى الترتيب والموا لا بينهما وبين ما يقرأه بعدها لان السنة القراءة على ترتيب المصحف وموا لا نه فارق حرمة تنكيس الاى عليه من فعله ^{بالتسليم} اتفاقا يزيل بعض أنواع الابعاز بخلافه في السور ونقل

والترجيع والوتر في رمضان وركعتي الطواف وقت جهره بحذف (قوله ولو قضاء) اى كان قضاها بعد الزوال اسم (قوله ولا يجهر مصلا الخ) شامل للعرض وغيره (قوله على نحو نائم) ظاهره ولو في المسجد وقت اقامة المقرأ وضبطه نظر لانه مقصر باليوم حينئذ سم (قوله وبه) اى بقوله وفنارى المصنف (قوله ان كان الخ) المناسب لما قبله وما بعده ان لم يكن الخ (قوله ثم نظريه) اى ابن العبادى فيما نقله عن الفتاوى (قوله وبمبحث الخ) اى ابن العباد حيث قال ويحرم على كل احد الجهر في الصلاة وخارجها ان شوش على غيره من نحو مصلا أو قارى او نائم الضرر ويرجع لقول المتشوش ولو فاسقا لانه لا يعرف إلا لانه هو ما ذكره من الحرمة ظاهر لكن بنافيه كلام المجموع وغيره فانه كالصرح في عدمه إلا ان يجمع بحمله على ما اذا خفف التشويش اه شرح المختصر للشارح اه بصري وباقي عن شيخنا جمع آخر (قوله مطلقا) اى وان كان المصلي اقل من مستمع القراءة (قوله ونوافل الليل) الى الفرع في النهاية والمعنى (قوله المطلقة) خرج به المقيدة بوقت او سبب فتحو العيدين يندب فيه الجهر كما مر ونحو الروايات يندب فيه الاسرار شرح بافضل (قوله يتوسط الخ) ان لم يخفد بابا وتوسط على مصلا ونائم وإلا سن له الاسرار كافي المجموع ويقاس على ما ذكر من يجهر بذكر او قراءة بحضرة من يشغل بمطالعة او تدريس او تصنيف كما افني به الشباب الملى قال ولا خفاء ان الحكم على كل من الجهر والاسرار يكون سنة من حيث ذاته نهاية ومعنى وقال عرش قضية تخصيص ذلك التقيد بالنفل المطلق ان ما طلب فيه الجهر كالعشاء والترجيع لا يتركه فيه لما ذكر وهو ظاهر لانه مطلوب لذاته فلا يترك لهذا العارض اه وهذا يخالف لاطلاق الشارح المار ولا يجهر مصلا الخ الذى كالصرح في العموم وقول السيد البصرى المتقدم هناك ثم رايت قال شيخنا في شرح والجهر في موضعه هو الصبح والاول المغرب الخ ما نصه ويحرم الجهر عند من يتأذى به واعتمد بعضهم انه يكره فقط ولعله محمول على ما اذا لم يتحقق التأذى ويندب التوسط في نوافل الليل المطلقة بين الجهر والاسرار ان لم يشوش على نائم او مصلا ونحوهما اه وهو صريح في العموم (قوله او يدعى ان بينها واسطة الخ) وهو الاول ومعنى ونهاية (قوله يسن) الى قوله ان على النهاية والمعنى الا قوله وضبطت بقدر سبحان الله وقوله وبينه وبين التعوذ وقوله وبين آمين والسورة (قوله ان يسكت) اى بعد تامينه (قوله وان يشغل) الى قوله وحينئذ في النهاية (قوله والموا لا) فلو تركها كان قرافي الاولى الحمزة الثانية لا يلاف قريش خلاف الاول ومنه يعلم ان ما يفعل الان في صلاة التراويح من قراءة المزمور الا خلاص الخ خلاف الاولى ايضا ترك الموا لا في تكرير سورة الاخلاص ع وشيئ من كراهة ترك المزمور الا ما سكتي كالقارون والاولى خلاص فيما يجيرى (قوله وفارق) اى تنكيس السور حيث كان مكرها (قوله بانه) اى تنكيس الاى (قوله مع كون ترتيب الخ) معتمد وقيل اجتهادى عرش (قوله بخلافه) اى التنكيس (قوله من كل سورة) لعله ليس بقيد فقله تقريظ ايات سورة واحدة كما يشمله قول البيهقي الا (قوله يردوا الخ) خبر لكن ظاهر الخ والضيم المنصوب راجع ليليا لا (قوله بكرهته) اى الخلط (قوله وقريبه) كذا في النسخة المقابلة على اصل الشارح حرار اموضوعه فاقوه صح في بعض النسخ وبجر منه (قوله والاول اقرب) وفي اصل الشارح

(قوله ولو قضاء) اى كان قضاها بعد الزوال (قوله لان لم يسمعها اجنبي) عبارة الروض عطا على مسنونات وان تجهر المرأة والخنثى حيث لا يسمع اجنبي اه (قوله على نحو نائم) ظاهره ولو في المسجد وقت اقامة

(٨ - شرواني وابن قاسم - ثاني) الباقى الاجماع على حرمة قراءة آية من كل سورة لكن ظاهر قول الحليمي خطا سورة بسورة خلاف الادب والبيوع الاولى بالقارى ان يقرأ على التاليف المنقول بوجه ومن صرح بكرهته أبو عبيد بن جريحه ابن سيرين ولو تعارض الترتيب وتطاول الاولى كأن قرأ الاخلاص فهل يقرأ الفلق نظر للترتيب أو الكون نظر لانظر الاولى كل محتمل والاول اقرب كذا يسن لمأموم فرغ من الفاتحة في الثالثة أو الرابعة أو من التشهد الاول قبل الامام

ان يشتغل بدعاء فيها او قراءة في الاولى وهي اولى ولولم يسمع قراءة الامام سن له وكذا في اولى السرية ان يسكت بقدر قراءة الامام الفاتحة ان ظن ادراكها قبل ركوعه وحينئذ قبل ركوعه وحينئذ يشتغل بالدعاء لاغير لسكراهة تقديم السورة على الفاتحة قال في المجموع ويسن وصل البسملة بالجملة للامام وغيره وان لا يقف على اعنت عليهم لانه ليس بوقف ولا ينتهي اية عندنا اه فان وقف على هذا لم تسن له الاعادة من اول الايقوم ذكره في الاول عجب بقصد صحت انه ^{صلى الله عليه وسلم} كان يقطع قراءته آية آية يقول بسم الله الرحمن الرحيم ثم يقف الحمد لله رب العالمين ثم يقف الرحمن الرحيم ثم يقف ومن ثم قال البيهقي والحلي ومي وغيرهما يسن الوقف على رؤس الاى وان تعلقت بما بعدها الاتباع (الخامس الركوع) للكتاب والسنة واجماع الاقوال وهولة الاحتجاج وشرا انحاء خاص (واقفه للقيام (ان ينحني) انحاء خالصا مشوا بانحناص ولا بطلت (قدر بلوغ راحته) اى كفيه (ركبته) لو اراد وضعها عليهم مع اعتدال خلقته وسلامة يديه وركبته لانه بدون ذلك لا يسمى ركوعا فلا نظر ليلو راحتي طول البدن والى اصابع

معتدلا

بخطه والاقرب الاول وقال عبد الرؤف ويظهر غير ذلك وهو ان يقرأ بعض الفلق ويسلم بذلك من السكراهة التي في تطويل الثانية على الاولى وعدم الترتيب إذ غاية الانقصار على بعض الفلق انه مقصور وهو اهون من السكراهة اه وبه صرح في النهاية بصري (قوله ان يشتغل بدعاء الخ) الذي افي به شيخنا الشهاب الرمي فبالاذا فرغ المأموم من التشهد الاول قبل الامام اه يسن له الاتيان بالصلاة على الاول وتوابعها راهم واعتمده شيخنا (قوله ولم يسمع) الى قوله ان ظن في النهاية الا قوله وكذا في اولى السرية (قوله ان ظن ادراكها) يؤخذ منه انه لا نظر حينئذ لفوات السورة بصري (قوله قال في المجموع) الى قوله اه اعتمده المعنى (قوله وان لا يقف) اه اعتمده النهاية (قوله لم تسن له الاعادة الخ) كان وجه الخروج من خلاف ابن سريج المار في المرواة قد كر بصري وفيه ان خلاف ابن سريج المار انما هو في تمثيل الفاتحة مع الشك في اتيان البسملة (قوله الاحتجاج) وقيل الخضوع شيخنا قول المتن (واقفه الخ) ولو عجز عنه لا يبعين او اعناده على شئ او احتجاء على شقه له والعاجز ينحني قدر امكانه فان عجز عن الاحتجام او ما براسة بطم فله ولو شك هل انحني قدر انضال به احتجاء ركبته له مع اعادة الركوع لان الاصل عدم نهائية وشيئا وكذا في المعنى الا قوله ولو شك الخ قال ع ش قوله عجز عنه لا يبعين الخ فخصه انه لا فرق بين ان يحتاجه في الابتداء او الدوام وقوله واحتجاء على شقه الخ فهل شرط الميل لشقه ان لا يخرج به عن الاستقبال الواجب سم على المنهج اقول الظاهر نعم لان اعتنا الشارح به اقوى اه (قوله للقيام) اى امار كوع القاعد فتقدم معنى نهائية قول المصنف (ان ينحني) هذه لم توجد في خط المصنف وانما هي ملحقة ببعض تلازمته تصحيحا للفظه ع ش (قوله الاحتجاج) الى قوله ومن ثم في المعنى والنهاية لا قوله ولا بطلت وقوله وان نظرية الاسنوى وقوله او قتل نحو حبة (قوله لا مشوا بانحناص) وهو ان يطأ يمينه ويضع راسه ويقدم صدره ثم ان كان فعل ذلك عامدا ما بطلت سلامته ولا لم تبطل ويجب عليه ان يعود للقيام ويركع ركوعا كافيا ولا يكفيه هوى الانحناص شيئا وقوله ثم ان كان فعل ذلك عامدا ما بطلت سلامته اى لان ذلك زيادة فعل غير مطلوب فهي تلاعب وتشبيه وباتي في الشرح ما يوافقه ان صرفه ع ش عن ظاهره (قوله ولا بطلت) عبارة النهاية وغيره فلا يحصل بانحناص ولا بمع احتجاء اه قال ع ش قوله ولا بمع احتجاء ظاهره مر كشخ الاسلام انه اذا اعاده على الصواب بان استوى وركع تحت سلامته كالأول بحرف من الفاتحة ثم اعاده على الصواب وقضية كلام حج البطلان بمجرد ما ذكر لكن الاقرب لا اطلاتهم ما اقتضاه كلام الشارح مر كالشيخ وحل كلام حج بعد فرضه في العامد العالم على ما اذا لم يعد على الصواب اه وقوله بعد فرضه في العامد العالم تقدم عن شيخنا خلاف هذا الفرض قول المتن (قدر بلوغ راحته الخ) هل يكفي بلوغ بعض الراحة لبعض الركبة أو لا محل تأمل ولعل الثاني أقرب بصري (قوله أى كفيه) اى يظنهما نهاية عبارة المعنى وشرح المنهج وشرح بافضل والراحتان ما عدا الاصابع من السكين اه قال ع ش وهي اولى لا لاجرام الاصابع صريحاه (قوله لو اراد وضعها الخ) اى لو اراد ذلك لوصلنا لجواب لو محذوف واتى بذلك لئلا يتوهم انه لا بد من وضعها بالفعل شيئا ولك ان تستغنى عن الحذف بجعل المصدرية وعلى كل الاولى حذف اراد (قوله مع اعتدال خلقته) وظاهر ان المراد به اعتدال اليدين والركبتين بان يكون كل منهما مناسبا لاصل خلقته بان لا تظفر يده وتقصير بالنسبة لما تقتضيه خلقته بحسب العادة وان لا تقرب ركبته من وركبه او من قدميه كذلك واما اعتدال اصل الخلفه بان لا يكون طول بلا جدار ولا قصر افليس له دخل فيما نحن فيه ولا يتعلق به حكم كاهو ظاهر ثم رايته كذلك في عبارة الشيخين ومن تبعهما كالشارح المحقق فيتمتعين جعل عطف ما بعده من عطف التفسير بصري وقوله فتعين الخ فيه نظر فقد اشار النهاية والمعنى الى محرز كل منهما بقولها وطول اتبداه او قصر تاا وقطع منها شيئا لم يذكر ذلك اه وقال شيخنا ان الاول محرز الاول والثاني محرز الثاني (قوله لا يسمى ركوعا) ان اراد لغة فمع منافاته لما قدمه لا يكفي في الاستدلال وان اراد شرعا ففيه المفرض وقفيه نظر لانه مقصر باليوم حينئذ (قوله ان يشتغل بدعاء) الذي افي به شيخنا الشهاب الرمي

وإن نظر فيه الأسنوي ولا لعدم بلوغ راحتي القصر ويحب أن يكون متلبساً (بطائفة) للامرهاني الحيز المتفق عليه وضابطاً أن تسكن وتستقر أعضاؤه (بحيث يفصل رقبته) عن هوبه) يصح أوله ويجوز ضمته اليه ولا يكتفي عن ذلك زيادة الهوى (و) يلزمه أنه (لا يقصد به) أي الهوى (غيره) أي الركوع لأنه لا يقصد نفسه لأننية الصلاة منسجبة عليه (للوهوى لتلاوة) (٥٩) أو قتل نحو حية (لجعله) عند بلوغه

حد الركوع (ركوعاً لم يكف) بل يلزمه أن ينصب ثم يركع لصفه هوبه لغير الواجب فلم يبق منه ركوعاً سائر الأركان ومن ثم لو شرع مصلي فرض في صلاة أخرى سهو وقرأ ثم تذكر لم يحسب له ما قرأه إن كانت تلك نافلة لأنه قرأ معتقداً التلبية كذا أطلقه غير واحد وليس بصحيح لما يأتي قبيل الثاني عشر وفي سجود السهو واختلاف التصور هنا ثم لا نظراً إليه لاتحاد المدرك فيهما بل ذلك أولى كاهو ظاهر ولو شك وهو ساجد لم يركع لزمه الانتصاب فوراً ثم الركوع ولا يجوز له القيام راكعاً وإغما لم يحسب هوبه عن الركوع كافي الروضة والمجموع فيما لو تذكر في السجود أنه لم يركع ومنازعة الزركشي كالأسنوي فيه مردودة لأنه لا يركع هوبه المستحق للركوع إلى أجنبي عنه في الجملة أذلاً يلزم من السجود من قيام وجود هوبى الركوع وبه يفرق بين هذا مالوشك غير ما موم بعد تمام ركوعه في الفاتحة

مصادرة (قوله وإن نظر فيه) أي في عدم كفاية ما ذكر من الأمرين (قوله راحتي القصر) أي قصر اليدين وكذا إذا قطع منها شيء كإمساك ناعن النهاية والمغني ويمكن إدخاله في كلام الشارح بأن يرد به ما يشمل قصر الطاريء بنحو القطع (قوله عن ذلك) أي الطائفة معنى قول المتن (ولا يقصد به غيره) ينبغي أن المراد غيره فقط فلو قصدوه وغيره أجزأه سم (قوله لانه الخ) الأولى حذف الحاء (لانه يقصد نفسه) أي فقط فلو أطلقوا قصده وغيره لم يضر عش وحلي وكردى (قوله أو قتل نحو حية) صريح في أن الهوى لقتل حية لا يضر وإن وصل الحد الركوع أو أكثر ثم زاد عش وهل يتفرقه الأفعال الكثيرة أم لا فيه نظر والأقرب الأول خلافاً لما نقل عن فتاوى الشهاب الرمي لأن هذا الفعل مطلوب منه فاشبهه دفع العدو والأفعال الكثيرة دفعه لا يضره (قوله لم يكف) ولو قرأ الآية سجدة قصد أن لا يسجد ويركع فلما هوى عن له أن يسجد للتلاوة فإن كان قد انتهى إلى حد الركوعين فليس له ذلك وإلا جاز نهاية وسم (قوله تلك) أي الصلاة الأخرى المشروع فيها سهواً (قوله معتقد التلبية) أي قد صرف القراءة لغير الواجب سم (قوله وليس بصحيح) أي بل يحسب سم ومر عن النهاية والمغني ما يوافقه (قوله بل ذلك) أي ما هنا أولى أي بالحسيان (قوله كاهو ظاهر) فيه تأمل (قوله ولو شك) أي غير المأموم (قوله كافي الروضة) اعتمده مره سم (قوله فيه) أي ما في الروضة والمجموع (قوله لانه الخ) متعلق بقوله وإغما لم يحسب الخ (قوله أذلاً يلزمه الخ) يتأمل جداً وكأنه يرد أن السجود عن قيام لم يوجد معه هوبى للركوع سم عبارة البصري لا يخفى ما في التطبيق بينه وبين معمله فلو جعله علة مستقلة لاصل الطلب لكان أنسب ثم يقتضى أنه لو تحقق وجود هوبى الركوع يختلف الحكم ومقتضى إطلاقه السابق خلافه فليحذر مره (قوله وبه الخ) أي قوله لا نه صرفه الخ (قوله فيحسب له انتصابه) قد يقال الرفع من الركوع إلى القيام حينئذ اجنبي بالنسبة للرفع عن الاعتدال إذا اعتبر الأول طاريء لا دائم وتابع لأصل بخلاف الهوى للسجود فيهما في المسئلة السابقة فليتنامل بصري (قوله وما لو قام من السجود الخ) أي فيحسب له ذلك الجلوس عن الجلوس بين السجدين أو الجلوس للشهادة الأخير (قوله في الأول) أي في الشك في الفاتحة (وبه الخ) أي بالفرق المذكور (قوله بل له الهوى الخ) وفي العباب وإن شك في السجدة الثانية من ثالثة

فيها إذا غفر المأموم من التشهد الأول قبل الإمام أنه يسكن له الاتيان بالصلاة على الآل وتوابعها مر (قوله) ولا يقصد به غيره) ينبغي أن المراد غيره فقط فلو قصدوه وغيره أجزأه كما يؤخذ بما يأتي في السجود فيما لو قصد الاستقامة والسجود أنه يجوز (فلوهوى لتلاوة لجعله ركوعاً لم يكف) فلو اختار بعد إرادته جعله ركوعاً والاعراض عن السجود للتلاوة وإن يسجد للتلاوة عما انتهى إليه جاز لأن السجود مطلوب ولم ينقطع طلبه بمجرد قصد الاعراض عنه ولو هوى الركوع فلما وصل إليه أجزأه السجود للتلاوة فينبغي امتناعه لأن محل السجود للتلاوة قبل الركوع فالتلبس بالركوع مفوت له لأن في الاتيان به قطع فرض الركوع الذي تلبس به نعم لو أبطل الصلاة أو أجزأه لم يطل الفصل فيما فلا مانع من السجود كذا وقع البحث فيه مع مروا استقر على ذلك فلما جمع (قوله أو قتل نحو حية) صريح في أن الهوى لقتل حية لا يضر وإن وصل الحد الركوع أو أكثر (قوله معتقد التلبية) أي قد صرف القراءة لغير الواجب (قوله وليس بصحيح) أي بل يحسب (قوله كما في الروضة) اعتمده مر (قوله أذلاً يلزمه) يتأمل جداً وكأنه يرد أن السجود عن قيام لم يوجد معه هوبى الركوع (قوله بل له الهوى الخ) في العباب في سجود السهو وإن شك في السجدة الثانية من ثالثة الرابعة

فماذا للقيام ثم تذكر أنه قد أوجب حسب له انتصابه عن الاعتدال وما لو قام من السجود يظن أن جلوسه للاستراحة والتشهد الأول فإن أنه بين السجدين أو التشهد الأخير وذلك لأنه في الكل لم يصرّف الركوع لاجنبي عنه فإن القيام في الأول والجلوس في الآخرين واحد وانما ظن صفة أخرى لم توجد فلم ينظر فلفظه بخلافه في مسئلة الركوع فإنه يقصد الانتقال للسجود بل يضمن ذلك قصد الركوع معه لما تقرر أن الانتقال إلى السجود لا يستلزمه وبه يعلم أنه لو شك قائماً في ركوعه فركع ثم بان أنه هوى من اعتداله لم يلزمه العود للقيام بل له الهوى من ركوعه

لان هوى الركوع بعض هوى السجود فلم يقصد اجنبيا كما تقرر فليتامل ذلك كله فانه مهم وبه يتضح ان قول الزركشي لو هوى امامه فظنة يسجد للتلاوة فتابعه فبان انه ركع حسب ما هو وغنفر ذلك المتابعة الواجبة عليه انما باتى على نزاعه في مسئلة الرخصة اما على ما فيها فواضح انه لا يحسب له لانه قصد اجنبيا كما قرره (٦٠) وظن المتابعة الواجبة لا يفيد كظن وجوب السجود في مسئلة الرخصة فلا بد ان يقوم ثم يركع

وكذا قول غيره لو هوى معه ظانا انه هوى للسجود الركن فبان ان هوى للركوع اجزاه هو بعن الركوع لوجود المتابعة الواجبة في محلها بخلاف مسئلة الزركشي لا تاتى إلا على مقابل ما في الرخصة ايضا كما علم ما قرره و اشارته لفرق بين صورته وصورة الزركشي مما يتعجب منه بل هما على حد سواء (واكله) مع مامر (تسوية يظهر وعقده) بان يدها حتى يصير كالصفيحة الواحدة للاتباع ونصب ساقيه) وغنبيه الى الحق ولا يثنى ركبتيه لغوات استواء الظاهر به (واخذ ركبتيه بيديه) ويفرق بينهما كما في السجود (وتفرق اصابعه) للاتباع فيها متفرقا وسطا (للقبلة) لانما اشرف الجهات بان لا يحرف شيئا منها عن جهتها يمينه او يسره (و) من جملة الاكل ايضا انه (يكبر في ابتداء هوىه) يعنى قبيله (ويرفع يديه) كاصح عنه ^{عليه السلام} من طرق كثيرة ونقله البخارى عن سبعة عشر صحابيا وشيخه عن اضعاف ذلك بل لم يصح عن واحد منهم عدم الرفع

ولركع فقام له ثم بان ركوعه مضى على صلاته ولا سجد اياه وقال في شرحه وقيامه بقصد تكبيل الركعة الثالثة لا يمنع احتسابه عن قيام الركعة لان القيام الواجب يقوم مقام بعض ان قال عنه ومن هنا يظهر الفرق بين ان يقصد المصل غير الركن من جنسه فيحسب وان اختلف النوع او من غير جنسه كقصد السجود عن الركوع او عكسه فلا يحسب اه فانظر قوله او عكسه مع قوله هنا بل الهوى من ركوعه الخ (قوله لان هوى الركوع) يتامل جدوا وقوله بعض هوى السجود قد تمتع البعض لان هوى السجود انما هو عن الاعتدال المتأخر عن الركوع (قوله حسب له) اعتمده مر (قوله كظن وجوب) الفرق واضح فان ظن وجوب السجود غير مطابق وظن المتابعة مطابق اذ لا بد منها بكل تقدير سواء كان هوى الامام لسجود التلاوة او الركوع (قوله و اشارته) اى ذلك الغير بقوله بخلاف مسئلة الزركشي هذا والوجه الاجزاء في المستثنين لان وجوب المتابعة يلغى قصده ويخرج عنه عن كونه صارقا (يكبر) اى يشرع

ومن ثم اوجه بعض اصحابه (ك) رفعه ما في (احرامه) بان يبدأ به وهو قائم ويدها مكشورتان واضابعا منشورة مفترقا وسطا وقوله مع ابتداء التكبير فانما حاذى كفاه منسكبه انحنى ماد التكبير الى استقراره في الركوع للتلاويح جزء من صلاته عن ذكر وكذا في سائر الانبذالات من في جاسة الاستراحة فيده على الالف التي بين اللام والهاء لكن بحيث لا يتجاوز سبع الفات لاتنها غايه هذا المد من ابتداء

ورفع رأسه إلى تمام قيامه (و) من جلته أيضا انه (يقول) بعد استقراره فيه (سبحان ربي العظيم) وسبحه (ثلاثا) الاتباع وصرح انه المائل نسبح باسم ربك العظيم قال **عبد الله بن عباس** (ع) اجعلوا في ركوعكم فلان زات سبح اسم ربك الاكلى (٦١) قال اجعلوا في سجودكم وحكمته انه

ورد أقرب ما يكون العبد

من ربه إذا كان ساجدا

نخص بالأعلى أى عن الجهات

والمسافات لئلا يتوهم

بالأقية ذلك وقيل لأن

الأعلى أفعلى تفضيل وهو

أبلغ من العظيم والسجود

أبلغ في التواضع لجعل

الأبلغ للأبلغ وأقوله فيها

واحدة وأكله إحدى

عشرة ودونه أسمع فسمع

نخس فثلاث فهم أدنى

كأله كافي رواية (ولا يزيد

الامام) عليها بالشرط

المارة في الافتتاح (ويزيد

المفرد) ندباومثله ماموم

طول امامه (الهم للركعت

وبك أمنت ولك أسلمت

خضع لك سمى وبصرى

ومنى وتظلى وعصى)

وشعري وبشرى (وما

استقامت بقدمى) بالافراد

والإلقاء قدمى شرب

العالمين لورود ذلك كله

وليصدق خيئتلا يكون

كاذبا لأن يردانه بصورة

الخالع وتماوجب للقيام

والجلوس الأخير ذكر

ليتميزا عن صورتها

العادية بخلاف الركوع

والسجود إذ لا صورة لهما

عادة يميزان عنها والحق

وبهما الاعتدال والجلوس

(وقوله رفع رأسه) أى من السجود (وقوله وبجده) إلى المتن في النهاية لإقوله قبل وكذا في المغنى لإقوله انه

ورد إلى الآن الأعلى (وقوله وبجده) معناه أسجد حامدا له أو وبجده سبحانه والتسبيح لغة التزبيح والتعبد

تقول سبحت في الأرض إذا بعدت معنى (وقوله المائل) وفي النهاية والمغنى زات بالتاء (وقوله فلان زات الخ)

كان تسكتا التعبير هنا بالفاء والاشعار بتأخر نزول هذه من تلك وهل التعقيب مرد على نظرو تسكتا ثابت

الفاعل هنا دون سابق التنوين والاشعار بجواز الأمرين بصري (وقوله وحكمته) أى تخصيص الأعلى بالسجود

معنى (وقوله ذلك) أى قرب الجهة والمسافة (وقوله لجعل الأبلغ الأبلغ) أى والمطلق مع المطابق معنى (وقوله

وأقوله) أى التسبيح (فيها) أى الركوع والسجود (وقوله واحدة) أى مع السكارة ع (س) (وقوله وأكله

أحدى عشرة) كافي التحقيق وغيره واختار السبكي انه لا يتعبد بعد بل يزيد في ذلك ماشاءه معنى (وقوله عليها)

إلى قوله وليصدق في المغنى والنهاية لإقوله ومثله إلى المتن (وقوله عليها) أى على الثلاث أى يكره ذلك نهاية

ومعنى قول المتن (لركعت الخ) إنما في الظرف في الثلاثة الأولى لأن فيها ردا على المشتركين حيث كانوا

يعبدون معه تعالى غير واحد آخره في قوله خضع الخ لأن الخشوع ليس من العبادات التي ينسبونها إلى غيره

تعالى حتى يرد عليهم فيها ع (س) وإذا تعارض هذا الدعاء والتسبيحات قدمها ويقدم التسبيحات

الثلاث مع هذا الدعاء على أكمل التسبيح وهو إحدى عشر بجمري (وقوله خضع الخ) يقول ذلك وإن

لم يكن متصفا بذلك لانه متعبد به واقفا لمرعش (س) (وقوله سمى وبصرى) كان الحكمة والله اعلم في

الاقتصار على السمع والبصر دون بقية الحواس الفاهرة وقوع العبث بها غالبا وفي تعميم الأعضاء

الظاهر وقوعه بجميعه أعادة في الاعراض عن القوى الباطنة بالكلية كونهما من الأمور الدقيقة التي

تصان إمام العوام عنها بصري قول المتن (وما استقلت بقدمى) أى جلته وهو جميع الجسد فيكون

من ذكر العام بعد الخاص شرح بافضل (وقوله وليصدق الخ) فبقيل المقصود منه الاشاموهو لا يوصف

بصدق ولا كذب لئلا يمتل بصري وقد يقال أن الصدق باعتبار ما تضمنه من الخبر والدعاء (وقوله وإنما

وجب) إلى المتن في المغنى لإقوله والحق إلى وين (وقوله يميزان عنها) يعنى حتى يمتل إلى التميز عنها (وقوله

سبحانك اللهم الخ) ينبغي أن يكون ذلك قبل الدعاء لانه أنسب بالتسبيح وإن قوله ثلاثا ع (س) (وتكره)

إلى المتن في النهاية (وقوله وتكره القراءة الخ) وفيه على المنهج عن شرح الروض قال الزركشى ومحل

كرهتها إذا قصد بها القرآن فإن قصد بها الدعاء والثنا فينبغي أن تكون كالأوقات بآية من القرآن اه

أى فلا تكون مكروهة وينبغي أن يمثّل قصد القرآن ما لو أطلق فيما يظهر اخذ ما ياتي في الفتوى ع (س)

(وقوله في غير القيام) أى من الركوع وغيره بقية الأركان نهاية ومعنى قول المتن (الاعتدال) أى ولو في

النافلة على المعتد كما يحتمل في التحقيق نهاية ومعنى قال ع (س) وكالاتدال الجلوس بين السجدين في انه

ركن ولو في نفل وهذه الغاية للرد على ما فهمه بعضهم من كلام النووي وقد جزم به ابن المقرئ من عدم وجوب

الاعتدال والجلوس بين السجدين في النفل وعلى ما قاله لم يختر ساجدا من ركوعه بعد الطائفة ويرفع

رأسه قليلا ثم كيف الحال ولو لعل الأقرب الثاني اه (وقوله وأقاعدة) إلى قوله وفي رواية في النهاية والمغنى

إلى قوله مثلا (وقوله وأقاعدة الخ) ولو ركع عن قيام تسقط عن ركوعه قبل الطائفة فيه عاد وجوبا إليه

وأطمان ثم اعتدل أو سقط عنه بعدها نرض معتدل ثم سجد وان سجد ثم سجد هل أتم اعتداله اعتدل وجوبا

ثم سجده معنى ونهاية قال الرشيدى وع (س) قوله لم اعتدل وجوبا إلى أى إذا كان غير ماموم كما في حاشية

في التكميل (وقوله يزيد المفرد الخ) عبارة العباب وأن يسبح الله سرف ركوعه وأقوله مرة وأدى كاله

سبحان ربي العظيم وبجده ثلاثا وأعلامه المفرد امام محصورين راضين إلى إحدى عشرة بالاول ثم اللهم

بين السجدين لأن اكتنفاهما بما قبهما وما بعدهما يخرجهما عن العادى حتى أتيا وسيلتان لا مقصودان ويسن فيه كالسجود سبحانك اللهم ربنا وبجده اللهم اغفر لى وتكره القراءة في غير القيام لله تعالى (الساحس الاعتدال قائما) وأقاعدة لا

كما كان قبل ركوعه للحديث الصحيح (٦٢) ثم ارفع حتى تعدل قائما ويجب ان يكون فيه (مطمئنا) للخبر الصحيح ثم ارفع حتى أقامه قائما

الزيادة (قوله كما كان الخ) ولو صلى النفل مضطجعا جلس للركوع ثم ركب قبل يشترط في اعتداله عوده لا مضطجعا لانه محل قراءته او يكتفى عوده للجلوس لانه ايضا كان قبل ركوعه واكمل من اضطجعا به والذي يظهر الثاني سم عبارة عرش قضيته ثم انه اذا كان يصلي من اضطجعا لا يعود له وهو واضح في الفرض لانه متى قدر على حالة لا يجزى مادونها ففي قدر على القعود لا يجزى مادونته واما في النفل فلا مانع من عوده لا اضطجعا لجواز التفل مع قدرته على القيام والقعود ثم المارد من عوده الى القعود انه لا يكلف ما فوقه في النافلة ولا يتمتع قيامه لانه اكمل من القعود اهـ (قوله فاقم صلبك الخ) في الاستدلال بهذا الحديث على الطمأنينة نظر ظاهر فليتأمل وكذا بالحديث الذي يليه لا يجزى الخ بصري أي فان كان منهم انما يفيد وجوب الاعتدال فقط (قوله ويجب) الى قوله او ضعيف النهاية والمغنى كما مر (قوله ذينك) أي الاعتدال والجلوس (قوله بذلك الخ) متعلق بالجزم وكذا قوله غفلة متعلق به (قوله غفلة) الجزم بالغفلة ينبغي ان يكون غفلة فانه يجوز ان يكون اختاروا الاقتضاء على الصريح مع الاطلاع عليه لنحو ظهور الاقتضاء عندهم وقد قدم الاقتضاء على الصريح في مواضع في كلام الشيخين وغيرهما كما لا يخفى سم على حججهم عرش وقد يجب بان هذا مسلم لو ثبت اطلاعه على الصريح ولو بالاشارة الى رد دليله واما اذا استدندوا الجرد لا اقتضاء واستدلوا به كما هو صريح الشارح فظاهر المنع (قوله نعم لو قيل الخ) قد يقال ان العدول مشعر بمنشأ له واما خصوصه فنحن ابن فهم وقد يجب بان الاشعار بالال كافي واما الخصوص فنقط بالرجوع الى العلم او باعنان النظر مع مراجعة الاصول وهذا من مقاصد المصنفين تشجيذا لادهان المحصلين بصري قول المتن (من شيء) أي كعقر نهاية قول المتن (لم يكف) بقى ما لورفع راسه ثم شك لكان رفعه للاعتدال ام لغيره هل يعتدبه ام لا في نظر والاخر الثاني لان تردده في ذلك شك في الرفع والشك يؤثر في جميع الاعمال عرش ونظر تخصيصه بما اذا كان هناك ما يصلح للصرف كوجود حديق او الاقارب الاول فليراجع (قوله كما مر) أي في الركوع (قوله نظير) الى قوله وخرج في النهاية والمغنى (قوله فليعد اليه) أي الى الركوع ولو اقله حالة كون ركوعه السابق اكمله فليظهر بصري (قوله ضبط شارح الخ) واقفه النهاية والمغنى (قوله بل يتعين الفتح الخ) قد يقال يصح كسر هاءو يعتبر قيد الحثية نعم الفتح اولى لسلامته عن التكلف ولان اقتصر عليه المحلى لانهم متعين فليتأمل بصري عبارة عرش ويمكن الجواب عن ذلك الشارح بان تعليق الحكم بالمشق يؤذن بعلمه ما منه الاشتقاق فكسر الزاى بهذا المعنى مساو للفتح وكانه قال فلورفع حال كونه فزعا لاجله اهـ (قوله لاجل الفزع وحده) يقتضى انه لو رفع لهو للركن لا يضر وهو كذلك كما اذا دخل في الصلاة بقصدها وبقصد دفع الغريم وكما لو نوى بوضوئه رفع الحدث والترك ونحوه بصري وتقدم سم وعش ما يوافقه (قوله لاجله) أي فقط (قوله حذو منكبيه) الى قوله وما قيل في النهاية والمغنى قول المتن (مع ابتداء رفع راسه) أي مبتدئا رفعهما مع ابتداء رفعه ويستمر الى انتهاء رواده الشيخان (قائلان في رفعه) سمع الله سبحانه كذا في النهاية والمغنى وقد يؤخذ من هذا الصنيع انه يسن كون ابتداء التلاوة رفع اليدين والراس والتسميع معا واتهاؤهما معا ثم ارفع من حرره فليتأمل بصري (قوله أي قبله منه) اطبقوا على تفسيره مع ما ذكره من ان بقائه على ظاهره واستشعار معناه ما يحمل المتكلم به على مزيد التوجه في الاثبات بالحد الذي يعقبه بقوله ربنا الخ بصري (قوله ويكفي الخ) أي في حصول اصل السنة والاول افضل معنى ونهاية (قوله وخبر الخ)

لك ركعت الخ (قوله كما كان قبل ركوعه) لو صلى النفل مضطجعا جلس للركوع ثم ركب قبل يشترط في اعتداله عوده لا مضطجعا لانه محل قراءته او يكتفى عوده للجلوس لانه ايضا كان قبل ركوعه واكمل من اضطجعا به والذي يظهر الثاني (قوله غفلة الخ) الجزم بالغفلة ينبغي ان يكون غفلة فانه يجوز ان يكونوا اختاروا الاقتضاء على الصريح مع الاطلاع عليه لنحو ظهور الاقتضاء عندهم وقد قدم الاقتضاء على الصريح في مواضع في كلام الشيخين وغيرهما كما لا يخفى (قوله وخرج بفزعا) قد يقال حيث اعتبر مفهومه مفيد دليله

وفي رواية صحيحة ايضا فاذا رفعت راسك من الركوع فاقم صلبك حتى ترجع العظام الى مفاصلها وفي اخرى صحيحة ايضا لا تجزى صلاة الرجل حتى يقيم ظهره من الركوع والسجود ويجب الاعتدال والجلوس بين السجدين والطمأنينة فيهما ولو في النفل كما في التحقيق وغيره فاقضاء بعض كتبه عدم وجوب ذينك فضلا عن طمأنينتهما غير مراد او ضعيف خلافا لجزم الانوار ومن تبعه بذلك الاقتضاء غفلة عن الصريح المذكور في التحقيق كما تقر وتعبيره بطمأنينة ثم وبطمأنينتهما فتن كقوله في السجود ويجب ان يطمئن وفي الجلوس بين السجدين مطمئنا نعم لو قيل غير فيه كالاتعداد بطمئنا دون الآخرين اشارة لخالفهم في الخلاف المذكور لم يعد (ولا يقصد) بالقيام اليه (غيره فلورفع) راسه (فزع من شيء لم يكف) نظير ما مر في الركوع فليعد اليه ثم يقوم وخرج بفزعا ما لو شركا كما في الفتاحة فقام ليقراها فتذكر انه قراها فانه يجزى هذا القيام عن الاعتدال كما مر (تنبيه) ضبط شارح فزع بفتح الزاى وكسرها أي لاجل الفزع وحده

وفيه نظر بل يتعين الفتح فان المضى الرفع لاجل الفزع وحده لا الرفع المقارن للفزع من غير قصد الرفع لاجله قائم له (ويسن رفع عبادته بديه) حذو منكبيه كما في التحريم لصحة الخبر به (مع ابتداء رفع راسه) لا يسمع الله سبحانه أي قبله منه ويكفي من حمد الله سمعه

ويسن للامام والمبلغ الجهر به لانه ذكر الانتقال وإطباق أكثر عوام الشافعية على الاسرار به والجهر برئنا لك الحمد جعل وخبر إذا قال الامام سمع الله لمن حده فقولوا ربنا لك الحمد معناه قولوا ذلك مع (٦٣) معلومتوه مني من سمع الله لمن

حمده لانه ^{عليه السلام} كان يجهر بهذه ويسر برئنا لك الحمد وقاعدة التأني تحمله على الاتيان بسمع الله لمن حده وعدم علمهم برئنا لك الحمد يعلمهم على عدم الاتيان به فأمرهم به فقط لانه المحتاج للتنبيه عليه (فإذا انتصب) قائما أو راسل يديه وما قبل يجعلهما تحت صدره كالقيام يأتي قريبا رده (قال ربنا) أو اللهم ربنا (لك) أو ولك (الحمد) أو لك الحمد ربنا أو الحمد ربنا وأفضلنا ربنا لك الحمد عند الشيخين لانه أكثر الروايات أو ربنا ولك الحمد كافي الام ووجه بضمنه جملتين حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كافي التحقيق وصح انه صلى الله عليه وسلم رأى بضعا وثلاثين ملكا يسبقون إلى هذه ايم يكتبها أو لا (ملـ) بالرفع صفة والنصب حالا أي مائلا بتقدير تجسمه (السموات وملـ الارض وملـ ما شئت من شيء) بعد أي بعدهما كالكرسي والعرش وغيرهما لا يحيط به إلا علم علام الغيوب ويسن هذا حتى للامام مطلقا خلافا للمجموع انه إنما يسن له ربنا لك الحمد فقط (ويزيد المنفرد) وامام من مر (أهل) أي

عبارة النهاية والمغني ولا فرق في ذلك بين الامام والمأموم والمنفرد وخبر الخ (قوله الجهر به) أي بالتسمع ان احتجج اليه نهاية قال عرض قوله مران احتجج اليه راجع لكل من الامام والمبلغ فالجهر به بحيث لم يحتاج اليه مكروه اه واعتمده شيخنا عبارة ويجهر بالتبكيرات إن كان اماما ليسمعها المأمومون أو مائلا ان احتجج اليه بان لم يبلغ صوت الامام جميع المأمومين كذا قال المحشي يعني البرماوى وظاهره ان الامام يجهر وإن لم يحتاج اليه وقيد الشبرا ملسى كلاً بالاحتياج وهو الظاهر ويقصد ان الذكر وحده أو مع الاعلام لا الاعلام وحده لانه يضرب وكذا الاطلاق في حق العالم بخلاف العامى ولا بد من قصد الذكر عند كل تكبيرة عند الرمي ويكتفي بقصده في التكبيرة الاولى عند الخطيب اما المنفرد والمأموم غير المبلغ فيسيران بالتبكيرات ويكره لها الجهر بها ولو من المرأة ولو امت المرأة نساء جهرت بالتبكيرات أقل من جهر الرجل بحيث لا يسمعها اجنبي كما قاله في الجواهر اه اقول وميل القلب إلى ما قاله البرماوى من جهر الامام مطلقا لان الغالب الاحتياج إلى جهره ويؤيده نعيم المغني بقوله ويسن الجهر به للامام والمبلغ إن احتجج اليه اه والزبيدي بقوله للامام والمبلغ المحتاج اليه اه (قوله ويسن للامام والمبلغ الخ) عبارة المغني ويسن الجهر به للامام والمبلغ إن احتجج اليه لانه ذكر الانتقال ولا يجهر بقوله ربنا لك الحمد لانه ذكر الرفع فلم يجهر به كالتمسيح وغيره وقد عمدت البلوى بالجهر به وترك الجهر بالتسمع لان أكثر الأئمة والمؤذنين صاروا جهلة بصفة سيد المرسلين اه (قوله وإطباق أكثر عوام الشافعية) أي من الأئمة والمؤذنين نهاية (قوله لا تالغ) تعليل لسكون المغني ماذا ذكر (قوله يأتي قريبا الخ) أي في شرح قوله ورفع يديه سم (قوله وقال) أي كل من الامام والمنفرد والمأموم سرا معنى وقول ابن المنذر ان الشافعى خرق الاجماع في جمع المأموم بين سمع الله لمن حده وربنا لك الحمد مردودا قال بقوله عطاء بن سيرين واحتج ابو بردة وادود وغيرهم نهاية (قوله أو اللهم) إلى قوله فالجهر بالخ المغني (قوله ووجه الخ) عبارة المغني أي لانه جمع معينين الدعاء والاعراف أي ربنا استجب لنا ولك الحمد على هذا ابتكلا لانا اه وبه يندفع قول سم ما نصه قوله بضمنه جملتين انظره مع ان كلا من الصيغ السابقة عليه ما عدا الحمد لينا جللتان اه عبارة عرض بعد ذكر توجيه الشارح المذكور رضم أي فان لك الحمد من ربنا لك الحمد جملة واحدة بخلاف ولك الحمد فان الواو تدل على محذوف والمقدور كالمفوظ فربنا لك الحمد جللتان وربنا لك الحمد ثلاث جمل بما دل عليه العاطف وهذا يجاب عن عن تنظير سم اه (قوله جدا) إلى قوله فالجهر بالخ في النهاية الا قوله وصح الى المتن وقوله أي بأهل إلى المتن وقوله والنسب (قوله كافي التحقيق) أي زيادة حمدا كثير النغم (قوله بضعا الخ) عبارة المغني بضعتا ثلاثين الخ وذلك لان عدد حروفها كذلك اه وكذا في عرض عن المشكاة عن البخارى بضعة بالتمام (قوله اول) قال الجلال السيوطى اول بالضمة على البناء بالنصب على الحال وقال الكرماني اول مبنى على الضم بان حذف منه الحذف اليه أي أو لم يعنى كل واحد منهم يسرع ليكتب هذه الكلمات قبل الآخر ويصعد بها إلى حضرة الله تعالى قدرها وفى بعضها اول بالفتح اه عرض (قوله والنصب الخ) وهو المعروف في روايات الحديث كرى (قوله تقدير تجسمه) راجع للرفع ايضاً (قوله ويسن هذا) أي ربنا لك الحمد الخ (قوله مطلقا) أي وان لم يحضر المأمومون أو لم يرضوا قول المتن (ويزيد المنفرد أهل الشام الخ) أي ويكره تركه عاب وممر اه عرض (قوله وإمام من مر) أي ومأموم طول إمامه أخذ ما مر (قوله والكرم) عبارة النهاية والمغني وقال الجوهرى الكرم اه قال عثرو يؤخذ من ذلك انه يطلق على كل منهما اه (قوله مبتدأ) ويحتمل كما قاله ابن الصلاح كون أحق خبرا لما قبله أنه يخرج بضاعتهم المورفع لتناول محترم من الهوى يتلف أو يضع إن لم يتناول مع انه لا يكتفي هذا الرفع كما هو ظاهر إلا أن يجعل في المفهوم تفصيل (قوله يأتي قريبا) أي في شرح قوله ورفع يديه (قوله بضمنه جملتين)

يا اهل ويجوز الرفع بتقدير أنت (الشاء) أي المدح (والمجد) أي العظمة والكرم (أحق) مبتدأ (مقال العبد وكلنا لك عبد) اعراض والخبر (لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت ولا ينفع ذا الجـد)

بفتح الجيم اى صاحب الغنى او المال (٦٤) او الحظ او النسب (منك الجدة) اى عندك جدوه واما الذى ينفعه عندك رضاك ورحمتك

وهو ربنا لك الحمد اى هذا الكلام احق نهاية ومعنى (قوله بفتح الجيم) وروى بالسكس وهو الاجتهاد نهاية ومعنى اى فيها ع (قوله فالحذر ما قال الخ) أو أحق خبر ما قال سم عبارة البصرى قوله فالحذر ما قال العبد اى والمبتدأ أحق وسوغ الابتداء به ما لاحظ فيه من التفخيم والتعظيم وعليه يعين أن تكون ما موصولة لما موصولة للتلازم الاخبار عن المعرفة بالكره وهو لا يجوز وإن تخصصت ويحتمل أن يكون أحق خبر امقدم او المبتدأ ما قال الخ عليه يحتمل ما كلا المعنيين اه (قوله بعد ذكر) الى قوله ولمن قال فى النهاية والمعنى ثم قالوا ويمكن حمل الاول على المنفرد واما المحصورين والثانى على خلافه اهل الرشيدى وختار الشارح مر هو الاول وهو طلب الراتب من كل أحد كما هو نص عبارة ثم هو ولا يقدح فى اختياره قوله مر عقبه ويمكن الخ كما هو ظاهر اه (قوله بعد ذكر الاعتدال) اى الراتب كما ذكره البغوى ونقله من النص وفى العدة نحوه خلافا فى الاقلية نهاية ومعنى والا نسوى (قوله وهو الى من شئ بعد) ذكر مثله فى شرح الارشاد ايضا فقال بعد الذكر الراتب على الوجه وهو الى من شئ بعده اه وظاهر عبارة الشارح ان استحباب الاتيان بذكر الاعتدال الى من شئ بعده لا فرق فيه بين المنفرد و الامام ولو امام غير محصورين او غير راضين ويصرح به صعيه فى شرح الباب اى وصنع المعنى سم واعتمده الحلبي وتقدم عن الرشيدى انه يختار النهاية (قوله فقننا عليه هذا) اى على قنوت التنازلة قنوت الفجر عبارة النهاية ولا يجوز القنوت قبل الركوع وان صح انه عليه السلام قنن قبله ايضا لان رواة القنوت بعده اكثر واحفظ فهو الاولى وعليه درج الخلفاء الراشدين فى اشهر الروايات عنهم واكثرها وشمل كلامه الادام القضاء اه (قوله لم يجزئه) اى فيقنن بعده ويسجد للسورين نوى بالاول القنوت وكذا القنوت فى الاولى بنيتها وابتداء فيها فقال اللهم اهدنى ثم تذكر عاب اه سم على المنهج وسياق ما يفيد عند قول المصنف في سجود السهو ولو نوى ركنا قويا ع عبارة شيخنا ولو فعله غير اعتدال الركعة الثانية بنيتها يسجد للسور ومن ذلك ما لو فعله مع امامه المالكى قبل الركوع اه (قوله ويسجد للسور) يظهر ان هذا السجود اعدم الاتيان به فى عمله لا للاتيان به فى غير عمله حتى لو اعاده فى محله فلا سجود بصري وتقدم عن العباب خلافا (قوله يجعل ما قبل على اصل السنة الخ) لا يتعين الحل المذكور بل يحتمل الجمع باختلاف الاحوال مع عدم التفرقة به يعلم ان كون ما فاده قاحا فى حديث انس على تأمل جواز روايته لكل راواحدى الحائنين الذين كانت تقع منه صلى الله عليه وسلم لإشارته بان كلا منهما كاف فى تحصيل سنة القنوت بصري بخلاف (قوله فتساقطا) قد يقال إنما يتساقطان إذا لم يمكن الجمع بما ذكره وهو ممكن ومعه لا يتأتى القدح فى الاولى بغير المضغولية سم (قوله وانس تعارض الخ) كذا فى اصله يحفظه فهو من عفاف الجمل بصري (قوله او التقدير واجعائى

انظره مع أن كلام من الصبح السابقة عليه ما عدا الحمد ربنا جملتنا (قوله فالحذر ما قال) أو حق خبر ما قال (بعد ذكر الاعتدال وهو الى من شئ بعده الخ) ذكر مثله فى شرح الارشاد ايضا فقال بعد الذكر الراتب على الوجه وهو الى من شئ بعده اه وقال الدميرى ما نصه وقال فى الاقلية الذكر الوارد فى الاعتدال لا يقال مع القنوت ثم قال الدميرى والاصواب الجمع بينهما نص عليه البغوى ونقله عن النص وفى العدة نحوه اه وعبارة الاساذ البكرى فى كزهه وين بعد ذكر الاعتدال ولو اتى به كماله القنوت اه وظاهر عبارة الشارح ان استحباب الاتيان بذكر الاعتدال الى من شئ بعده لا فرق فيه بين المنفرد و الامام ولو امام غير محصورين او غير راضين ويصرح به صعيه فى شرح العباب فان عقب قول العباب فرع عين القنوت بعد التحميد بتمامه بقوله ما نصه يحتمل ان يريد سمع الله ان حده ربنا لك الحمد لا غير وإن رضى محصور وهو ما قاله جمع واعتمده ابن الرفعة والاذرى وغيرهما وسبقهم الى ذلك الفزارى وزاد ان عمل الائمة بخلافه لجهلهم بيقفه الصلاة الى ان قال وقال اخرون السنة ان يكون بعد الذكر الراتب وهو الى من شئ بعده وصوبه الاسوى الخ اه (قوله فتساقطا) قد يقال إنما يتساقطان إذا لم يمكن الجمع بما ذكره وهو ممكن ومعه

لا غير ورواية حق بلا همزة كذا بلا واو فالحذر ما قال العبد وكنا الى آخره بدل من ما (ويسن) بعد ذكر الاعتدال وهو الى من شئ بعد خلافا لمن قال الاولى أن لا يزيد على ربنا لك الحمد ولمن قال الاولى أن يأتى بذلك الذكر كله (القنوت فى اعتدال ثانية الصبح) للخير الصحيح عن انس مازل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقت فى الفجر حتى فارق الدنيا ونقل السبق العمل بمقتضاه عن الخلفاء الاربعة ووصح من اكثر الطرق انه صلى الله عليه وسلم فعله للتنازلة بعد الركوع فقننا عليه هذا وجاه بسند حسن ان انا بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم كانوا يفعلونه بعد الركوع فلو قننت شافى قبله لم يجزه ويسجد للسور فان قلت قياس كلام ائمتنا الجمع بين الروايات المتعارضة هنا يحمل ما قبل على اصل السنة وما بعد على كالمها وكذا يقال فى نظائر لذلك لا ساق فى هذا الباب قلنا إنما خرجوا عن ذلك لانهم راوا مرجعا للثانية وقادحافى الاولى و ان ابا هريرة صرح ببعدوا انس تعارض عن حديث راويه محذور عاصم فى القبل والبعد فتساقطا وبقى حديث أبى هريرة الناص على البعدي بلا معارض فأخذه اه (وهو اللهم اهدنى فيمن هديت الخ)

الخ
أى عافنى فيمن عافيت وتولنى فيمن توليت أى معهم لا ندرج فى سلكهم او التقدير واجعائى مندرجاً من هديت وكذا فى الاتيين بعده

فروا بلغ محذوف وبارك

لى فيما اعطيت وقى شر
ما قضيت انك تقضى ولا
يقضى عليك انه لا بد لك من
واليك تباركت ربنا
وآمليت رواه جع هكذا
يستصحح في قنوت الوتر
كما في المجموع وقال البيهقي
صح ان تعلم هذا الدعاء وقع
لقنوت صلاة الصبح ولقنوت
الوتر وسياق في رواية زيادة
فانك واولى انه وزاد
العلماء فيه بعد البيت ولا يعز
من عادت وانكاره مردود
بوروده في رواية البيهقي
وبقوله تعالى فان الله عدو
للكافرين وبعد تعاليت
فلك الحمد على ما قضيت
استغفر لك واتوب اليك ولا
باس هذه الزيادة بل قال
جمع انها مستحبة لو ردها
في رواية البيهقي ويسن
المنفرد امام من مران
يضم لذلك قنوت عمر الا في
في الوتر وتقدم هذا عليه لانه
الوارد عنه صلى الله عليه وسلم
ومن ثم لو اراد احد هما فقط
اقتصر على هذا ولا تتعين
كلماته فيجزى عنها اية
تضمنت دعاء او شبهه كما خر
البقرة بخلاف نحو سورة تبت
ولا بد من قصدها الكراهة
القراءة في غير القيام فاحتج
لقصد ذلك حتى يخرج عنها
(والامام) يسن له ان يفتن
(بالفعل الجمع) لصحة الخبر
بذلك ولا ياتي في المنفرد فتعين
حملة على الامام للنهي عن
تخصيصه نفسه بالدعاء وانه
ان فعله فقد خالفهم سنده

(الخ) لا حاجة الى تقديره بل تكفي ملاحظة تضمين معنى الاندراج بصري (قوله) فروا بلغ (الخ) اى هذا
الدعاء مع ذكر الجار والمجرور ابلغ منه لو حذف عنه ذلك وقال السكردى اى تقدير الاندراج في الكلام
ابلع من حذفه اه (قوله) وقال البيهقي (صح) (الخ) عبارة شرح المنهج والمغنى للاتباع رواه الحاكم
الارنا في قنوت الصبح وصححه ورواه البيهقي فيه وفي قنوت الوتر اه (قوله) وسياق (الخ) اى في قنوت
الوتر شرح بافضل وباتى في الشرح ما يفيد (قوله) في رواية زيادة فاني انك (الخ) اى وفي اخرى حذفها
فلا يسجد لتركها شيئا وهو الظاهر وقال عرش في منواته ويسجد للسجود اذا تركه فانك واولاه
لانه ثبتت في بعض الروايات والزيادة من الثقة مقبولة اه ووافقه البجيرى فقال ولا يتعين ذلك للقنوت
بل كل ما تضمن ثناء ودعاء حصل به القنوت كما خر سورة البقرة ان قصده بها المكن ان شرع في قنوت النبي
الذى في الشرح اى المقرون بالثناء والواو في قنوت عمر تعين لاداء السنة فلو تركه كثير او تركه كله وايدل
حر فافح فر سجدة للسجود كان ياتي مع بدل في قوله اهدنا مع من هديت او ترك الفاء فانك والواو من وانه
اه ويمكن الجمع بحمل هذا على ما اذا قصد رواية الثبوت والاول على عدمه (قوله) وزاد العلماء الى قوله
ويتعين في النهاية والمغنى (قوله) ولا يعز بكسر العين مع فتح الياء سم وعش (قوله) مردود اى نقلا
ومعنى (قوله) فيجزى (الخ) عبارة تفي شرح بافضل ويحصل اصل السنة بآية فيادعاء ان قصده وبدعاء محض
ولو غير ما ثور ان كان باخرى وحده ومع تنوي اه وفي سم بعد ذكر مثله ان يعاب الشارح مانصه
وقد وافق الاذرعى شيخنا الشهاب الرملى حيث اقي بان لا بد في بدل القنوت ان يكون دعاء ثناء وقضية
اطلاقه اعتبار ذلك ايضا في الالة اه ووافقه ايضا ولدي في النهاية كما ياتي واعتمده البجيرى كما مرو كذا شيخنا
قوله بآية تضمن دعاء و ثناء الالة ليست بقيد بل كل ما تضمن دعاء و ثناء لو اللهم اغفر لي باغفور وصلى
الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم يكني في القنوت فلو قال الشارح اى الغزى فلو قلت بما تضمن دعاء
و ثناء وقصد القنوت حصلت ستة القنوت لكن اعم وانسب اه (قوله) وشبهه) عبارة النهاية او نحوه
قال الرشيدى قوله او نحوه مثله في الروضة وغيرها و انظر ما المراد بنحو الدعاء فان كان الثناء فكان المناسب
العطف بالواو دون او الماسيا في انه لا بد من الجمع بين الدعاء والثناء على انه قد فتح عن كون للثناء نحو الدعاء
فليراجع اه وقد يقال المراد بذلك نحو اللهم انا عبد مذنب وانت رب غفور بما يستلزم الدعاء وليس
صريحاً فيه (قوله) فاحتج بقصد ذلك) فان لم يقصد به ذلك لم يجز ثم معنى زاد النهاية ويشترط في بدله ان يكون
دعاء ثنائياً قاله البرهان البيجورى و اقبى به الوالدرحة الله تعالى اه قال السكردى بعد ذكره مر فو
مخالف في ذلك للشارح و عبارة تفي في الاعباب يكني الدعاء فقط لكن بامور الاخرة او امور الدنيا انتهت
اه (قوله) للنهي (الخ) الاولى لو رورود النبي بالعطف ليظهر التعليل وزيادة المضاف ليظهر عطف قوله
الانى وانما فعله (الخ) (قوله) وانه ان فعله (الخ) لا يظهر عطفه على ما قبله ولوقال فان فعله (الخ) كما هو الرواية

لا ياتي القدح في الاولى بغير المفضولة (قوله) ولا يعز) سئل السويطى هل هو بكسر الهين او فتحها او ضمها
فاجاب بقوله هو بكسر العين مع فتح الياء. لا بخلاف بين العلماء من اهل الحديث واللغة والنصريف قال
والفتن في ذلك مؤلفا قال وقلت في اخره فظما الى ان قال :

عز المضاعف ياتي في مضارعه • تثليث عين بفرق جاء مشهورا
فا كفل وصد الدل مع غظم • كذا كرمت علينا جاء مكسورا
وما كرم علينا الحال اى صعبت • فافتح مضارعه ان كنت تحويرا
وهذه الخمسة الافعال لازمة • واختم مضارع فعل ليس مقصورا
عززت زيدا معنى قد غلبت كذا • اعنته فكلا ذاجا ماثورا
وقل اذا كنت في ذكر القنوت ولا • يعز يارب من عادت مكسورا

(الخ) اه (قوله) ولا تتعين كلماته) قال في العباب وتحصل منه القنوت بكل دعاء قال في شرحه لو بعير ماثور
لكان اولى (قوله) ولا ياتي (الخ)

وقضيته ان سائر الادعية كذلك ويتمين حمله على ما لم ير عنه عليه السلام وهو امام بلفظ الافراد وهو كثير بل قال بعض الحفاظ ان ادعيته كلها بلفظ الافراد ومن ثم جرى بعضهم على اختصاص الجع بالقنوت وقرئ بان الكل مامورون بالاداء لانيه فان الماموم يؤمن فقط والذي يتجه ويجمعه به كلامهم والخبر انه حديث (٦٦) اخترع دعوة كره له الافراد وهذا هو محل النهي وحيث اتى بما تورع لفظه (والصحيح من

محل تأمل (قوله وقضيته) أي النهي (قوله ويتمين حمله الخ) خلافا للنهاية والمغنى والشهاب الرمي وشيخنا عبارة الاول ولم يذكر الجمهور التفرقة بين الامام وغيره إلا في القنوت فليكن الصحيح اختصاص التفرقة به دون غيره من ادعية الصلاة اه قال عرش قوله فليكن الصحيح الخ أي خلافا لابن حجر اه (قوله ومن ثم جرى بعضهم الخ) وفاقا للنهاية والمغنى وعبارة ذكر ابن القيم ان ادعية النبي عليه السلام كلها بلفظ الافراد ولم يذكر الجمهور التفرقة بين الامام وغيره إلا في القنوت وكان الفرق بين القنوت وغيره ان الكل مامورون بالاداء بخلاف القنوت فان الماموم يؤمن فقط اه وهذا هو الظاهر افاي به شيخنا اه (قوله والذي يتجه الخ) خلافا للنهاية والمغنى والشهاب الرمي وشيخنا كامر (قوله لصحته) أي ذكر للصلاة في آخر القنوت (قوله بلفظ الخ) متعلق بصحته الخ كرى (قوله وقيس به) أي بقنوت الوتر (قوله وخرج) إلى قوله ويظهر في المغنى وإلى المتن في النهاية الاول له لقولهم إلى ولو قرأوا لم يسمع (قوله اوله) أي وسطه نهاية ومعنى (قوله اول الدعاء) أي وسطه (لان هذا) أي القنوت (قوله ويسن أيضا السلام وذكر الآل الخ) واستدل الاسنوى لسن السلام بالآية والوتر كشي لسن الآل بخبر كيف نصلى عليك مغنى ونهاية (قوله ان يقاس بهم) أي بالآل (قوله بذلك) أي بقياس الصبح على الآل (قوله يتأنيه) أي ذكر الصبح بنهاية (قوله ثم) أي في صلاة التشهد (قوله ما علمت) يعني قوله لم يسمع بقنوت ادخ (قوله وكان الفرق) بين صلاة التشهد وصلاة القنوت حيث اقتصر وافي الاول على الوارد دون الثاني (قوله ولو قرأ المصل الخ) وفي العباب (فرع) ولو قرأ المصلية فيها اسم محمد صلى الله عليه وسلم ندب له الصلاة عليه في الاقرب بالضمير كصلى الله عليه وسلم لا اهتم صل على محمد للاختلاف في بطلان الصلاة بركن قوله اه قال في شرحه والظاهر انه لا فرق بين أن يقرأ أو يسمع وعلى هذا التفصيل يحمل إفتاء النووي أنه لا يسن له الصلاة عليه وترجيع الانوار وتبعه الغزى قول العجلى يسن الخ انتهى سم وعبارة النهاية والمغنى وما ذكره العجلى في شرحه من استحباب الصلاة عليه من قرأ فيها آية متضمنة اسم محمد عليه السلام افاي المصنف بخلافه اه قال عرش قوله مر افاي المصنف الخ ظاهره اعتماد ما أتى به وانه لا فرق في عدم الاستحباب بين كون الصلاة عليه بالاسم الظاهر او الضمير لكن حمله ابن حج في شرح العباب على ما إذا كانت الصلاة بالاسم الظاهر دون ما لو كانت الضمير وقوله مر بخلافه نقل سم على المنهج عن الشارح مر طلبها مر اه عرش (قوله ويسن) إلى قوله ومنه يعلم في المغنى (قوله في جميع القنوت الخ) أي وفي سائر الادعية

الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم الله صلى الله عليه وسلم اخره) لصحته في قنوت الوتر الذي عليه النبي عليه السلام للحسن على النبي عليه السلام رضي الله عنهم مع زيادة فاء في انك ووافي انه بلفظ وصلى الله على النبي وقيس به قنوت الصبح وخرج بآخره اوله فلا يسن فيه خلافا لمن رجمه ولا نظر لكونها تسن اول الدعاء لان هذا مستثنى رعاية للوارد فيه ويسن أيضا السلام وذكر الآل ويظهر ان يقاس بهم الصبح لقولهم يستفاد من الصلاة عليهم من سنه على الآل لانها إذا سئلت عليهم وفيهم من ليسوا بحجة فعلى الصحابة اولى ثم رأيت شارحا صرح بذلك فان قلت يتأنيه ليطبقهم على عدم ذكرها في صلاة التشهد قلت يفرق بانهم ثم اقتصر واعلى الواردون اه لم يقتصر واعلى بل زاد وذكر الآل بحثا نقسنا بهم الاصحاب لما علمت وكان الفرق ان مقابلة الآل بآل إبراهيم في أكثر الروايات ثم تقتضى عدم التعرض لغيرهم وانه لا مقتضى لذلك فان قلت لم لم يسن ذكر الآل في

كافي المجموع عن الماوردي قال الاذرع وفي اطلاقه ويظهر أنه لا يكتفي بالدعاء المحض ولا سيما بأمر الدنيا فقط بل لابد من تمجيد ودعاء اه والاوجه الاول فيمكن الدعاء فقط لكن بأمر والاخره قوامور الدنيا اه في شرح العباب وقد وافق الاذرع شيخنا الشهاب الرمي حيث افاي بانه لا بد في بدل القنوت ان يكون دعاءوا ثم اوقضية اطلاقه اعتبار ذلك ايضا في الآية التي عبروا فيها بقولهم واللفظ للعرض ويجزبه أي القنوت آية فيها معنى الدعاء ان قصدها اه (قوله ولو قرأ المصل الخ) في العباب (فرع) ولو قرأ المصلية فيها اسم محمد عليه السلام ندب له الصلاة عليه في الاقرب بالضمير كصلى الله عليه وسلم لا اهتم صل على محمد للاختلاف في بطلان الصلاة بركن قوله اه قال في شرحه والظاهر انه لا فرق بين أن يقرأ أو يسمع وعلى هذا التفصيل يحمل إفتاء النووي أنه لا يسن له الصلاة عليه وترجيع الانوار وتبعه الغزى قول العجلى يسن الخ اه (قوله وظيفة) قال في شرح العباب أي وهي جعلها تحت صدره وهذا في دعاء

التشهد الاول وما الفرق بينه وبين القنوت قلت يفرق بأن هذا محل دعاء مناسب ختمه بالدعاء لم بخلاف ذلك ولو قرأ المصل أو نهاية سمع آية فيها اسمه عليه السلام تستحب الصلاة عليه كإفاي به المصنف ويسن أن لا يطول القنوت فان طوله فمسيأ في قربها (والصحيح من رفع يدك) في جميع القنوت والصلاة والسلام بعده الابتناء وسنده صحيح واحسن وفاق نحو دعاء الافتتاح والتشهد بان ليدبه وظيفة ثم لانها

ومنه يعلم رد ما قيل السنة في الاعتدال جعل يدينه صدره كالقيام ويبحث انه في حال رفعها (٦٧) ينظر اليها التعذر حيثئذ الى وضع

السجود وعملان الصلوات
لان فرقه ما قلت
ما السنة من هذين قلت كل
سنة كاد عليه كلامهم في
الحج ويسن له ككل داع
رفع يدينه للسماء ان
دعا بتحصيلى شي وظهرهما
ان دعاء برقمه (و) الصحيح انه
(لا يمسح وجهه) اى الاولى
تركه اذ لم يردوا الخ في رواه
على انه غير مقيد بالقنوت
اما خراجها فغير مندوب على
ما في المجموع ومندوب
على ما جزم به في التحقيق
(و) الصحيح (ان الامام
يجهر به) للاتباع المبطل
لقياسه على بقية ادعية
صلواته وسواها او مادة القضية
اما متفرد وما موم سن له
فيسران به (و) الصحيح
(انه) اذا جهر به الامام
(بؤمن المأموم) جهرا
(للدعاء) للاتباع ومنه
الصلوة على النبي صلى الله
عليه وسلم على المعتد وقول
شارح يشارك وان كانت
دعاء للخبر الصحيح رغم انف
من ذكرت عنده فلم يصل
على ربه ان التامين في معنى
الصلوة عليه مع انه الايق
بالمأموم لانه تابع للداعي
فناسبه التامين على دعائه
قياسا على بقية القنوت
ولاشاهد في الخبر لانه في غير
المصلى (ويقول التائب) سرا
وهو الاول والى واوله انك تقضى
الخ ويسكت مستمعاً لمامه
أو يقول أشهد لا نحو

نهاية معنى أى في خارج الصلاة كما هو ظاهر رشيدى وعش (قوله ومنه يعلم) منشأ العلم نفي أن لهما
وظيفة هنا سم (قوله قلت) الى قوله لا نحو صدقت في النهاية الا قوله مع انه الى المتن (قوله كل سنة)
والضم اولى اه كرى عن فتاوى الجلال الرملى وعن عبد الرؤوف في شرح مختصر الايضاح وظاهر
النهاية كالشارح التخيير عبارة وهو تحصل السنة برفعهما سواء كانتا متفرقتين ام ملصقتين وسواء كانت
الاصابع والراحة مستويتين ام الاصابع اعلى منها واستحب الخطاى كشفها في سائر الادعية ويكره
للخطيب رفع يديه حال الخطبة قاله البيهقي لحديث فيه في مسلم ويكره خارج الصلاة رفع اليد المنتجة ولو
بحال فيما يظهر والا وجهان غاية الرفع الى المنكب لان اشتداد الامر ولا يرفع يده الى السماء قاله الغزالي
وقال غيره الاولى رفعه اليها في غير الصلاة ورجعها عن العباد اه وقوله وقال غيره الاولى الخ معتمد اه
(قوله ويسن) الى المتن الى المعنى قال عش قوله مر الى المنكب اى الى معاذاته مع بقاء الكفين على
بسطهما (قوله ان دعاء بتحصيلى شي) بدفع البلاءه فبأى من عمره شرح بافضل وسيد يوسف البطاح وبأى
عن النهاية خلافه (قوله وظهر حاله) لم يلق قلب كفيه عند قوله في القنوت ونفى شر ما قضيت ولا افى
شيخى بانه لا يسن الا في الحركة في الصلاة ليست مطلوبة معنى وهو الاقرب وفي الكرى مانصه وفي حواشى
المنهج للشورى مانصه قضيت ان يجعل يدهما الى السماء عند قوله وفي شر ما قضيت قال شيخنا مر في
شرح هو لا يعترض بان فيه حركة وهى غير مطلوبة في الصلاة اذ جعله فيما يردو لا يرد ذلك على اطلاق ما نفي به
الوالد انفا ذلك لانه مخصوص بغير تلك الحالة التى تقلب اليه فيها انتهى ما نقله الشورى عن الجلال الرملى
وهو كذلك في نهايته لكنه لم يصرح بانه في خصوص قوله وفي شر ما قضيت كما نقله الشورى وفي حواشى
المنهج للحلي ان دعاء برقمه اى وعدم حصوله كما نفي به والدشخا وعليه فقير فع ظهورهما عند قوله وفي شر
ما قضيت اه ويؤيده ما في فتاوى الجلال الرملى وهو هل يطلب قلب كفيه في الدعاء برقمه بلا ولو في الصلاة
اجاب بنعم اذ اطلاقهم شامل لهما وان كان مبنى الصلاة على السكف انتهى كرى (قوله ان دعاء برقمه) اى
برقمه بلا وقع به شرح بافضل وخالفه النهاية فقال وسواء فيمن دعاه في بلا فى سن ما ذكره ان كان ذلك البلاء
واقعا لا كما نفي به والدرج الله تعالى اه قول المتن (ولا يمسح وجهه) واما مسح غير الوجه كما صدر فلا
يسن مسحه قطعاً بل نص جماعة على كراهته معنى ونهاية اى ولو في خارج الصلاة شيخنا قال عش واما
ما يفعله العامة من تقبيل اليد بعد الدعاء فلا اصل له اه (قوله ومندوب) وهو المعتمد كسابقا جزء منه في
فصل الذكر عقب الصلاة اه كرى على شرح بافضل قول المتن (وان الامام يجهر به) وليكن جهر به دون
جهره بالقرأة نهاية معنى وشرح بافضل قال عش اى وان ادى ذلك الى عدم سماع بعض المأمومين
بعدهم واشتغالهم بالقنوت لا تقسمهم ورفع اصواتهم به اما لعدم علمهم باستحباب الانصات وغيره اه وفي
الجبيري عن الخنفي مانصه قوله دون جهر الخ الى ما لم يرد المأمومون بعد القرأة قبل القنوت ولا يجهر به
بقدر ما يسمعون وان كان مثل جهره بالقرأة اه (قوله والقضية) عبارة النهاية استجابا في السرية كان
قضى صيحها او نزل بعد طلوع الشمس والجرية فان اسر به حصلت سنة القنوت وفاته سنة الجهر خلافا
لما اقتضاء كلام الحاوى الصغير من فواتهما اه (قوله والصحيح) الى قوله لا نحو صدقت في المعنى (قوله على
المعتمد) لكن الاولى الجمع شيخنا عبارة البصرى والاولى ان يؤمن على امامه ويقوله بعد كما نقله المعنى عن بعض
مشايخه اه وعبارة الكرى وفي شرح الهجة للجلال الرملى ولو جمع بينهما فهو احب اه وهذا فيه
العمل بالرايين فلهما اولى اه (قوله رغم الخ) بكسر الغين اى لصق انفه بالرغام بالفتح وهو التراب عش
(قوله لانه في غير المصلى) محل نظر بصرى (قوله وهو الاول) اى قول التائب (قوله او يقول اشهد) هل
يكبرها لكل مضمون ولا يزال يكبرها ولا يكرها ولا يكرها بصرى ولعل الاقرب الاول (قوله لا نحو صدقت
وبررت الخ) وفاقا للمعنى وخلافاً لنهاية (قوله خلافاً للغزالي) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى ما قاله الغزالي

الاقتراح لافى التشهد (قوله ومنه يعلم) منشأ العلم نفي أن لهما وظيفة هنا (قوله خلافاً للغزالي) اعتمد شيخنا

صدقت وبررت لطلان الصلاة به خلافاً للغزالي وان جزم بما قاله جمع وزعم أن نذب المشاركة هنا اقتضى المسامحة وان هذا لا يقاس

باجابة المؤذن بذلك لكر اهتباتي الصلاة لا يصح الا لو صح في خبر انه يقول هذا الخبث لم يصح ذلك بل لم يرد ابطال على الاصل في الخطاب هذا كله ان سمع (فان لم يسمعه) لا سرار الامام به او لنحوه بعد اوصم وسمع صوتا لا يفهمه (قنت) سرا كبقية الاذا كان (ويشرع القنوت) اي يسن قال بعضهم وليس المراد به ناما مر (٦٨) في الصحيح لانه لم يرد في النازل واما الوارد للدعاء برفع فهو المراد هنا قال ولا يجمع بينه

وبين الدعاء برفعها ثلاثا يطول الاعتدال وهو مبطل اه وظاهر المتن وغيره خلاف ذلك بل هو صريح اذ المعرفة اذا اعيدت بلفظها كانت عين الاولى غالبا وقوله هو مبطل خلاف المنقول فقد قال القاضي لو طول القنوت المشروع زائد على العادة كره وفي البطلان احتمالا ان وقطع المتولى وغيره بعده لان محل عمل الذكر والدعاء وبه مع ما يأتي في القنوت لغير النازل في فرض او نقل يعلم ان تطويل اعتدال الركعة الاخيرة بذكر او دعاء غير مبطل مطلقا لانه لما عاهد في المحل ورود التطويل في الجملة استثنى من البطلان بتطويل القصير زائدا على قدر المشروع فيه بقدر الفاتحة اذا قرر هذا قال الذي نتجه انه باق بقنوت الصحيح ثم يختم بسؤال رفع تلك النازلة هل فان كانت جدبا دعا ببعض ما ورد في ادعية الاستسقاء (في سائر) اي باقى من السور وهو البقية (المكتوبات للنازلة) العامة او الخاصة التي في معنى العامة لود ضررها على المسلمين على الاوجه كواب

ووجه عماره الشارع بقوله وزعم الخ سم وكذا اعتمدته النهاية (قوله) باجابة المؤذن بذلك) أى بطلان الصلاة باجابة المؤذن بنحو صدقت وبررت (قوله) لكر اهتباتي (اي اجابة المؤذن مطلقا) (قوله) لا يصح خبر وزعم الخ (قوله) لا يطل على الاصل الخ) وفاقا للفتي وخلافا للشهاب الرمي والنهاية بكسر (قوله) هذا كله) اي ما ذكر في الماموم من الخلاف والتفصيل (قوله) لا سرار الامام) الى قوله قال في النهاية والمعنى (قوله) اي يسن) اي بعد التعميد معنى عبارة النهاية مع ما مر ايضا قال ع ش اي من الذكر المطلوب في الاعتدال من حيث هو وهو سمع اقله من حده الخ كاصرح به المنبر اه (قوله) فهو المراد الخ) اي الدعاء بالرفع (قوله) قال اي ذلك البعض (قوله) هو الخ) اي تطويل الاعتدال (قوله) خلاف ذلك) اي قول البعض وليس المراد الخ (قوله) بل هو) اي المتن (صرح) اي في خلاف ما قاله ذلك البعض (قوله) غالبا) يعني عند عدم الصارف ولا صارف هنا وبه يجب عن قول السيد البصري مانصه تامل الجمع بين قوله صريح وقوله كانت عين الاولى غالبا اه (قوله) وقوله) الى قوله وقطع في النهاية والمعنى ما يوافقه (قوله) بعده) اي عدم البطلان بتطويله وهو كذلك كما افاده الشيخ بنهية (قوله) به) اي بما ذكر عن القاضي والمتولى وغيره من كراهة التطويل وعدم البطلان به (قوله) مع ما يأتي الخ) وهو قوله ولا كرهه وقول جمع (قوله) ان تطويل الى قوله اذا قرر في النهاية ما يوافقه ظاهر الاقوله مطلقا (قوله) غير مبطل مطلقا) منه مر اه سم اي خصه بوقت النازلة واعتمده ع ش بجري (قوله) مطلقا) اي في الفرض وغيره لانه لا يغيرها (قوله) في الجملة) اي في الصحيح مطلقا وفي بقية المكتوبات وقت النازلة (قوله) فالتى يتجه الخ) وهو حسن شيخنا وباقي عن النهاية ما يوافقه (قوله) انه باق بقنوت الصحيح الخ) وفي حاشية السباطي على المحلى سكتوا عن لفظ قنوت النازلة وهو مشعر بانه لفظ قنوت الصحيح وقال الحافظ ابن حجر في كتابه بطل الماعون الذي يظهر انهم وكوا الامر في ذلك الى المصلح فيدعى في كل نازلة بما يناسبها اه وفي تواتر ابن زياد ما يقتضى موافقة ما نقل عن الحافظ ابن حجر من الاختصار على رفع النازلة بصري (قوله) اي باقى) الى قوله وقول جمع في النهاية والمعنى (قوله) اي باقى) هذا التفسير يقتضى انه لا يشرع في الصحيح للنازلة لم يحل تامل فلا ولي ان يفسر سائر بجميع وكون القنوت مطلوبا فيها بالا صالة لا ينافي ما ذكر فيناى به بقصد الامرين معا وبزيد عليه الدعاء بما يخص تلك النازلة هذا ما ظر لي ببدى الراى ولم ارفقه شيئا لفتنا مل وليراجع ويؤيد التعميم قنت شهرا متتابعات الختس يدعوا الخ بصري ويصرح بالتعميم قول شيخنا ويستحب القنوت في كل صلاة في اعتدال الركعة الاخيرة منها لانه لا يسكن لا يسكن السجود تركه لا نه ليس من الابعاض اه ولعل نفسهم بالباقي اتموا لاجل قول المصنف الا ترى مطلقا قول المتن (للهنازلة) الى قوله فاعلموا لغير من نزلت به فبسن لاهل ناحية لم تنزل بهم فعل ذلك لمن نزلت به على ونهاية (قوله) وباء وطاعون على المعتمد لان في مشروعيته عند هيجانه خلافا لاروجه طلبة وان كان الموت به شهادة قياسا على ما لو نزل بنا كفار فانه يشرع القنوت وان كان الموت بقتالهم شهادة شيخنا ونهاية (قوله) وكذا مطرا الخ) في النهاية والمعنى ما يفيد (قوله) بالناى) اي الزرع (قوله) في الاول) اي العمران (قوله) وذلك) اي ترجيع العموم بالعمران (قوله) وخوف عدو) اي ولو مسلمين نهاية وشرح بافضل وهو معطوف على قوله وباء (قوله) وكسر عالم الخ) عطف على كواب الخ ومثال للخاصة (قنت شهرا) متتابعات الختس في اعتدال الركعة الاخيرة يدعوا الخ وؤمن من خلفه نهاية (و يدعوا على قاتلي الخ) قال في النهاية ويؤخذ منه استحباب التعرض للدعاء برفع تلك النازلة في هذا القنوت

الشهاب الرمي ما قاله الغزالي ووجه عماره الشارع بقوله وزعم الخ سم وكذا اعتمدته النهاية (قوله) باجابة المؤذن بذلك) أى بطلان الصلاة باجابة المؤذن بنحو صدقت وبررت (قوله) لكر اهتباتي (اي اجابة المؤذن مطلقا) (قوله) لا يصح خبر وزعم الخ (قوله) لا يطل على الاصل الخ) وفاقا للفتي وخلافا للشهاب الرمي والنهاية بكسر (قوله) هذا كله) اي ما ذكر في الماموم من الخلاف والتفصيل (قوله) لا سرار الامام) الى قوله قال في النهاية والمعنى (قوله) اي يسن) اي بعد التعميد معنى عبارة النهاية مع ما مر ايضا قال ع ش اي من الذكر المطلوب في الاعتدال من حيث هو وهو سمع اقله من حده الخ كاصرح به المنبر اه (قوله) فهو المراد الخ) اي الدعاء بالرفع (قوله) قال اي ذلك البعض (قوله) هو الخ) اي تطويل الاعتدال (قوله) خلاف ذلك) اي قول البعض وليس المراد الخ (قوله) بل هو) اي المتن (صرح) اي في خلاف ما قاله ذلك البعض (قوله) غالبا) يعني عند عدم الصارف ولا صارف هنا وبه يجب عن قول السيد البصري مانصه تامل الجمع بين قوله صريح وقوله كانت عين الاولى غالبا اه (قوله) وقوله) الى قوله وقطع في النهاية والمعنى ما يوافقه (قوله) بعده) اي عدم البطلان بتطويله وهو كذلك كما افاده الشيخ بنهية (قوله) به) اي بما ذكر عن القاضي والمتولى وغيره من كراهة التطويل وعدم البطلان به (قوله) مع ما يأتي الخ) وهو قوله ولا كرهه وقول جمع (قوله) ان تطويل الى قوله اذا قرر في النهاية ما يوافقه ظاهر الاقوله مطلقا (قوله) غير مبطل مطلقا) منه مر اه سم اي خصه بوقت النازلة واعتمده ع ش بجري (قوله) مطلقا) اي في الفرض وغيره لانه لا يغيرها (قوله) في الجملة) اي في الصحيح مطلقا وفي بقية المكتوبات وقت النازلة (قوله) فالتى يتجه الخ) وهو حسن شيخنا وباقي عن النهاية ما يوافقه (قوله) انه باق بقنوت الصحيح الخ) وفي حاشية السباطي على المحلى سكتوا عن لفظ قنوت النازلة وهو مشعر بانه لفظ قنوت الصحيح وقال الحافظ ابن حجر في كتابه بطل الماعون الذي يظهر انهم وكوا الامر في ذلك الى المصلح فيدعى في كل نازلة بما يناسبها اه وفي تواتر ابن زياد ما يقتضى موافقة ما نقل عن الحافظ ابن حجر من الاختصار على رفع النازلة بصري (قوله) اي باقى) الى قوله وقول جمع في النهاية والمعنى (قوله) اي باقى) هذا التفسير يقتضى انه لا يشرع في الصحيح للنازلة لم يحل تامل فلا ولي ان يفسر سائر بجميع وكون القنوت مطلوبا فيها بالا صالة لا ينافي ما ذكر فيناى به بقصد الامرين معا وبزيد عليه الدعاء بما يخص تلك النازلة هذا ما ظر لي ببدى الراى ولم ارفقه شيئا لفتنا مل وليراجع ويؤيد التعميم قنت شهرا متتابعات الختس يدعوا الخ بصري ويصرح بالتعميم قول شيخنا ويستحب القنوت في كل صلاة في اعتدال الركعة الاخيرة منها لانه لا يسكن لا يسكن السجود تركه لا نه ليس من الابعاض اه ولعل نفسهم بالباقي اتموا لاجل قول المصنف الا ترى مطلقا قول المتن (للهنازلة) الى قوله فاعلموا لغير من نزلت به فبسن لاهل ناحية لم تنزل بهم فعل ذلك لمن نزلت به على ونهاية (قوله) وباء وطاعون على المعتمد لان في مشروعيته عند هيجانه خلافا لاروجه طلبة وان كان الموت به شهادة قياسا على ما لو نزل بنا كفار فانه يشرع القنوت وان كان الموت بقتالهم شهادة شيخنا ونهاية (قوله) وكذا مطرا الخ) في النهاية والمعنى ما يفيد (قوله) بالناى) اي الزرع (قوله) في الاول) اي العمران (قوله) وذلك) اي ترجيع العموم بالعمران (قوله) وخوف عدو) اي ولو مسلمين نهاية وشرح بافضل وهو معطوف على قوله وباء (قوله) وكسر عالم الخ) عطف على كواب الخ ومثال للخاصة (قنت شهرا) متتابعات الختس في اعتدال الركعة الاخيرة يدعوا الخ وؤمن من خلفه نهاية (و يدعوا على قاتلي الخ) قال في النهاية ويؤخذ منه استحباب التعرض للدعاء برفع تلك النازلة في هذا القنوت

وطاعون وقحطو جرادو كذا مطر مضر بعمران وزرع وفاقا لجمع وخلافا فان خصه بالناى لانه لم يرد في الاول الدعاء وذلك يؤخذ لان رفع وباء المدينة لم يرد فيه الا الدعاء ومع ذلك جمعه من النازل لخوف عدو وكسر عالم او شجاع الاحاديث الصحيحة انه صلى الله عليه وسلم قنت شهرا يدعوا على قاتلي اصحابه القراء بامر معونة لدفع محمد لالتدراك المحتولين لتعذرهم وقيس غير خوف العدو عليه

ومحله اعتدال الأخيرة ويحجر به الامام في الصلاة ايضا (لا) القنوت فيه (مطلقا) اي لئلا يتركه غير ما فلا يسن لغيرها بل يكره (على المشهور) لعدم وروده لغير النازلة فارة الصبح غير ما بشر فها مع اختصاصها بالتأخير قبل الوقت (٦٩) وبالتثويب وبكونها أنصر من فكانت

بالزيادة ألقى أما غير المكتوبات فالجاءة بذكره فيها مطلقا لئلا يها على التخفيف والمنذورة والثالثة التي تسن فيها الجماعة وغيرهما لا يسن فيها ثم ان قنت فيها النازلة لم يكره ولا كره وقول جمع يحرم وتبطل في النازلة ضعيف وكذا قوله بعضهم تبطل ان اطلال اطلاقهم كراهة القنوت في الفراض وغيرها لغير النازلة المقتضى انه لا فرق بين طوبله وقصيره وفي الام ما يصرح بذلك ومن ثم لما ساقه بعضهم قال وفيه رد على الرمي وغيره في قوله ان اطلال القنوت في النافلة يطل قطعاً (السابع السجود) مرتين في كل ركعة للكتاب والسنة واجماع الامم وتكرر دون غيره لانه ابلغ في التواضع ولانه لما تكرر في مقام ثم كرم سجدة واتى بنهاية الخدمة اذن له في الجلوس فسجد ثانياً شاكراً على استخلاصه اياه والشارع لما أمر بالدعاء فيه واخبر بانه حقيق بالاجابة سجد ثانياً شكر على اجابته تعالى لما طيله كاهو المعتاد فيمن سال ملكاً شيئاً فاجابه ذلك

وقد خذ منه ما افقته للشارح فيما افاده بقوله والذي يتجه انه باق بقنوت الصبح الخ فتأمل به بصرى (قوله) ومحله اي قنوت النازلة (ويجوز الخ) عبارة النهاية ويستحب مراجعة الامام الاعظم وانابته بالنسبة للجماع فان اسر به وجب ويسن الجهر به مطلقا للامام والمنفرد دولسية كما في به بالدرج الله تعالى اه قال عرش قوله هر ويستحب مراجعة الامام الخ اي من ائمة المساجد وامام يطر من الجماعة بعد صلاة الامام الراتب فلا يستحب مراجعة جماعته وقوله هر ويسن الجهر الخ ولعله انما يطلب الجهر من المنفرد هنا بخلاف قنوت الصبح لشدة الحاجة لرفع البلاء الحاصل فطلب الجهر إظهار لذلك الشدة اه (قوله) وفارقت الصبح إلى قوله أما غير المكتوبات ان نسب تقديمه على قول المصنف ويشترع الخ كما في النهاية (قوله) مطلقا اي سواء كان لئلا لم يكن لها وهذا ما استظهره في الاسنى وتبعه المغنى والنهاية ولا فائتة عن عرض الامام التفصيل نظير ما يأتي في كلامه في المنذورة والثالثة التي يسن فيها الجماعة بصرى (قوله) لا يسن فيها اي في المنذورة قسمي النافلة (قوله) وكذا قول بعضهم الخ اي ضعيف (قوله) لا طلالهم الخ لتعليل لما بعد وكذا (قوله) بذلك اي بعدم الفرق (قوله) ساقه اي كلام الام (قوله) مرتين إلى قوله ذلك في النهاية يقول المتأخر في المغنى إلى قوله واجماع الامة وقوله ذلك القفال (قوله) لانه اي المصلى (قوله) قيام بيان لترقى (قوله) اذ ناله جواب لما (وقوله) استخلاصه اي تاهله (قوله) اياه اي السجود كرى وبعبارة عرش (قوله) على استخلاصه اي اخراجه من الخدمة التي طلبها منه بان اعانه على قائها والفراغ منها اه (قوله) ولان الشارع اي مابين الشرع ^{والتشريع} (قوله) سجد ثانياً اي امر بالسجود ثانياً (قوله) كاهو اي الشكر على الاجابة (قوله) ذلك الظاهر ان الاشارة لكل من الحكم الثلاث (قوله) وجعل المصنف الخ عبارة النهاية عن المغنى وانما اعداد ركنا واحدا لكونهما متحدين كاعد بعضهم الطمانينة في محالها الاربع ركنا واحدا لذلك اه قال عرش قوله هر لكونهما متحدين التبع فان قلت يخالف هذا عدهما في شروط القدوة ركنتين في مسئلة الرحمة ومسئلة التقدم والتأخر قلت لا تخالف لان المدار ثم على ما يظهر به خشن المخالفة وهي تظهر بنحو الجلوس وسددة واحدة مقدار ركنتين ثم والمدار هنا على الاتحاد في الصورة فعدا ركنا واحداً ثم ما ذكر توجيه الراجح والافق في المسئلة خلاف كاصح به حجج اه (قوله) انهما ركنا خبر قوله والموافق (قوله) وهو ما صححه في البسيط) وقديقال هذا اقدم لجعلهم الجلسة الفاصلة بينهما ركنا متتلا تالبا من توابع السجود بصرى قول المتن (مباشرة بعض الجبهة) ويتصور السجود بالبعض بان يكون السجود على عود متلا او يكون بعضها مستورا فيسجد عليه مع المكشوف منها عرش قول المتن (بعض جبهته) واكتفى ببعضها وإن كره لصدق اسم السجود بذلك نهاية ومعنى وفي سم بعد ذلك عن الاسنى مانصه وهل يكره الاقتصار على البعض في غير الجبهة كعملى اصبع من اليد والرجل اه أقول ويصرح بذلك قول النهاية في شرح قلت الاظهور وجوبه بالتموا كتنى ببعض كل وإن كره قياسا على ما رأى من الاكتفاء ببعض الجبهة لما سبق في الجبهة اي من قوله لصدق اسم السجود بذلك اه بزيادة من عرش (قوله) وهما المنحدران) تأمل ما فيه من الدور الصريح بصرى وسم قول المتن (مصلاة) اي ما يصلى عليه من ارض او غير نهائية معنى (قوله) للحدث إلى قوله وحكمته في المغنى وإلى المتن في النهاية إلا قوله الموجب إلى فلو سجد وقوله ويرقى إلى كفى وقوله مبيح تبيم (قوله) اذا سجدت فكن جبهتك الخ) هذا الدليل اخص من بعض جبهته) قال في شرح الروض واكتفى ببعض الجبهة وإن كان مكروها كإصبعه في الام لصدق اسم السجود عليها بذلك اه وهل يكره الاقتصار على البعض في غير الجبهة كعملى اصبع من اليد والرجل (قوله) وهما المنحدران) قد يقال فيه دور فتأمل

القبال وجعل المصنف السجدين ركنا واحدا هو ما صححه في البيان والموافق لما يأتي في مبحث التقدم والتأخر أنهما ركنا وهو ما صححه في البسيط (وأقله مباشرة بعض جبهته) وهي ما اكتنفه الجبينان وهما المنحدران عن جانبيه (مصلاة) للحدث الصحيح اذا سجدت فكن جبهتك من الارض ولا تقف قرا مع حديث انهم شكوا اليه صلى الله عليه وسلم

حر الرضاء في جباههم فلم يزل شكواهم (٧٠) فلو لا وجوب كشفها لأمرهم بسترها وحكته أن القصد من السجود مباشرة أشرف

الاعضاء وهو الوجهة لمواطئ
الافدام ليتم الخضوع
والتواضع الموجب للاقربة
السابقة في خبر اقرب ما
يكون العبد من ربه إذا كان
ساجدا ولذا احتاج لمقدمة
تحصل له كمال ذلك وهي
الركوع فلو سجد على
جنبه أو أنفه أو بعض
عماته لم يكف أو على شعر
بجبهته أو ببعضها وإن طال
كأقتضاه اطلاعهم ويفرق
بينه وبين ما في المسح بانه
ثم يجعل أصلا فاحيط له
بكونه منسوبا لمحلّه قطعا
وهنا هو باق على تبعيته لمبته
إذا السجود عليهم فلم يشترط
فيه ذلك كفي كصا به عتها
لتدو جرح بخشي من ازالها
مبيح تيمم ولا إعادة إلا ان
كان تحته نجس لا يعني عنه
(فان سجدة على) محمول له
(متصل به جاز) إن لم يتحرك
بحركته) كطرف عمامته
لانه في حكم المنفصل عنه
فقد مصلى له حينئذ ولذا
فرع هذا على ما قبله بخلاف
ما إذا تحرك بها بالفعل
لا بالقوة في جزء من صلاته
فما يظهر ثم رابت شيخنا
أفتى به لانه حينئذ كيدوه وإنما
لم يفصلوا كذلك في ملاقاته
لجس منافاته للتعظيم الذي
وجب اجتناب النجس لاجله
وهنا العبرة بكون الشيء
مستقرا كما افاده خبر مكن
جبهته ولا استقرار مع
التحرك ثم ان علم امتناع

المدعي كالا يخفى فلما نسب ذكره بعد ذكر الطمأنينة لا يترشده (قوله حر الرضاء) والرمضاء الارض
الشديدة الحرارة كدوى عبارة ع ش الرض بفتحين شدة وقع الشمس على الرمل وغيره الارض رمضاء
بوزن حراء وقدر مض يومنا اشتد حره وباه بطرباه مختار اه (قوله وحكته) اى وجوب الكشف
(قوله ولذا) اى لكون المقصود من السجود ما ذكر (احتاج) اى السجود (قوله كمال ذلك) اى الخضوع
(قوله فلو سجد) الى المتن في المعنى الا قوله وإن طال الى كفى وقوله مبيح فيهم (قوله وعلى شعر الخ) وكذلك
سجد على سلعة نبتت بجبهته لانها جزء منه بخلاف مالو سجد على نحو يده فانه يضرب شيخنا (قوله بجبهته أو ببعضها)
خرج به الشعر النازل من الراس فلا يكفي السجود عليه ومثله شعر اللحية والدين تحرك كنهه اما لعش
(قوله وإن طال كإقتضاه) عبارة النهاية مطلقا اه قال ع ش اى سواء امكن السجود على الخالي منه ام لا وسواء
اطال أو قصر اه (قوله لمحلّه) اى المسح (قوله عليها) اى على الشعر ومنته (قوله مبيح تيمم) خلافا لصريح
النهاية حيث قال وإن لم تبع التيمم اه وظاهر المعنى وشرح المنهج عبارة الكردى وجرى في شرحى الارشاد
على الاكتفاء بالمشقة الشديدة وإن لم تبع التيمم كافي العجز عن القيام وكذلك لا يعاب وهو ظاهر الاسنى
والخطيب وسم وغيرهم اه قول المتن (إن لم يتحرك بحركته) هل يجرى هذا التفصيل في اجزائه كان طال
ساعته يذنه فيفصل في السجود على بعضها بين ان يتحرك بحركته فلا يصح وان لا فيصح فيه نظر وظاهر
اطلاعهم عدم الاجزاء مطلقا نعم شعر الجبهة وطال وسجد عليه ينبغي ان يجرى لانه في محل السجود دسم اى
كافر في الشرح (قوله ولذا فرع هذا الخ) ووجه ع ش التفرع بما مضى قول المتن فان سجدا الخ تفرع يعلم منه
تقييد المصلى بكونه غير متصل به أو لم يتحرك بحركته قال سم ومثل هذا يقع للامة كثيرا وهو انهم يحذفون
القديم من الكلام ثم يرفعون عليه ما يعلم منه تقييد الاول اه (قوله لا بالقوة) وفاقا للمعنى وخلافا للنهاية
عبارة الاول ولو صلى من قعود فلم يتحرك بحركته ولو صلى من قيام لتحرك لم يضربا العبرة بالخالصة الى اهنة
هذا هو الظاهر اه وبغاية الثاني ولو صلى قاعدا وسجد على متصل به لا يتحرك بحركته إلا اذا صلى قائما
لم يحركه السجود عليه لانه كالجزء منه كالجزم منه كافي به الى الدرر رحمة الله تعالى وما الى هـ وم اعتمد شيخنا ونقل
الكردى عن الزبائدى على المنهج اعتماده لكن نقل البجيرى عن الزبائدى موافقة الشارح وشيخ الاسلام
ولعله في غير حاشية المنهج فليراجع (قوله افتى به) اى باعتبار التحرك بالفعل في البطلان (قوله لانه
حينئذ) اى حين وجود التحرك بالفعل (قوله كيدوه) اى وكل ما كان كذلك ضر ويدخل فيه السلعة
النابتة في البدن فلا يجرى السجود عليها وقضيتها انها لو نبتت في الجهة لا يعتد بالسجود عليها وقياس
الاكتفاء بالسجود على الشعر النابت بالجبهة وان طال الاكتفاء به هنا بالاولى وينبغي ان يحل الاكتفاء
بالسجود على ما لم يتجاوز محلها فان جازته كان وصلت الى صدره مثلا فلا يجرى السجود على ما جاوز منها
الجهة ع ش (قوله وإنما لم يفصلوا) الى المتن في النهاية والمعنى (قوله كما افاده خبر الخ) لا يخفى ما فيه من
الخفاء بصري (قوله بطلت صلاته) لا يبعد ان يخص البطلان بما اذا فرغ راسه قبل ازالة ما يتحرك بحركته
من تحت جبهته حتى لو ازاله ثم رفع بعد الطمأنينة لم تبطل وحصل السجود فتأمل سم على المنهج وينبغي ان
يحل ذلك ما لم يقصد ابتداء انه يسجد عليه ولا يرفع فانه قصد ذلك بطلت صلاته بمجرد دو به بالسجود قياسا
على مالو عزم ان يأتي بثلاث خطوات متواليات ثم شرع فيها فانها تبطل بمجرد ذلك لانه نشر وع في المبطل
ونقل بالدرس عن الشيخ حدان ما يوافق ذلك راجع ع ش (قوله ولا إعادة) ظاهره وان كان بعيد العهد

السجود عليه وتعده بطلت صلاته ولا اعاده نعم يجرى على نحو عود

بالاسلام ونشأ بين أظهر العلماء وبوجه بأن هذا ما يخفى على العامة فيعذر فيه عش (قوله أو متبدل بيده) الظاهر منه أنه ممسكه فيخرج بالوربط بها فيضربها ويظهر أنه ليس بقيد فلا يضر سجوده عليه ربطه بيده أم لا عش واعتمده الحنفى (قوله لا نحو كفته) أى كعامة (قوله كسر الخ) راجع لما قبله لاجابة شرح المنهج وخرج بمحمول له ما لو سجد على سريره يتحرك بحركته فلا يضر ولأنه يسجد على عود بيده أه وفي شرح بافضل نحوها (قوله على نحو رقة الخ) أى كتراب عش وشيخنا (قوله وليس بصحيح الخ) عبارة المعنى والنهاية فإن التصقت بجبهته وارتفعت معه وسجد عليها ثانياً ضر وإن انحأ ثم سجد بضر أه فاقضى كلامهما كالشراح أن الالتصاق لا يؤثر بالنسبة للسجدة الأولى باطلاً وقديقال ينبغي أن يكون عمله إذا حصل الالتصاق بعد حصول ما يعترف بالسجود وإلا فلو حصل قبل التعامل أو ارتفاع الأسافل ونحوهما ضر لأن حقيقة السجود لم توجد إلا بعد الالتصاق وهو حينئذ كالجزء فليتام وليحرر بضرى (قوله وارتفاعها مع الخ) فلوراهم التصاقاً بجبهته ولم يدر فى أى السجدة التصق فعن القاضى أنان رآه بعد السجدة الأخيرة من الركعة الأخرى وجوز أن التصاقه قبلها أخذ بالأسوأ فإن جوز أنه فى السجدة الأولى من الركعة الأولى قدرته فيها ليكون الحاصل له ركعة إلا للسجدة أو فيما قبلها قدره فيه ليكون الحاصل له ركعة بغير سجود أو بعد فراغ الصلاة فإن احتمل طرؤه بعده فالأصل مضى على الصحة وإلا فإن قرب الفصل بنى وأخذ بالأسوأ كما تقدم وإلا استأنف سم على حج أى وإن احتمل أنه التصق فى السجدة الأخيرة لم يعد شيئاً عش قول المتن (ولا يجب وضع يديه الخ) ويتصور أى على هذا القول مع جميعه كان يصلى على حجرين بينهما حائط قصير ينبطح عليه عند سجوده ويرفعها نهاية ومعنى (قوله أى بطنهما) ضابطه ما ينقض مسه ولكن الظاهر أنه لا يجزى. بطن الأصبع الزائد وأن نقض مسه لكونه على سمت الأصلية سم ونهاية (قوله أى أطراف الخ) التقيد بأطراف لم يذكره فى الروض وشرحه سم أقول وكذا لم يذكره فى النهاية والمعنى لكنه مذكور فى الخبر الآتى (قوله فى سجوده) متعلق بالوضع فى المتن (قوله لأن الجبهة) إلى قوله بل يسن فى النهاية وكذا فى المعنى إلا لقوله فى المتن (قوله لوجب الإيماء بالخ) أى والإيماء باهـ غير واجب فلم يجب وضعها نهاية ومعنى قوله المتن (الظاهر وجوبه) أى أن أمكن فلو تعذر وضع شئ من هذه الأعضاء سقط الفرض بالنسبة إليه فلو قطعت يده من الرذل لم يجب وضعه ولا وضع رجل قطعت أصابعها لفوات عمل الفرض نهاية ومعنى وقولها لم يجب وضعه الخ قال سم وعش وهل يسن فيه نظر ولا يبعد أن يسن أه (قوله على مصلاه) متعلق بضمير وجوبه الرجوع للوضع (قوله فى آن واحد) أى بأن يصير المجموع موضوعاً فى زمن واحد مع الطائفة حيثئذ أن تقدم وضع بعضها على بعض عش ويجزى (قوله للخبر المتفق عليه الخ) فى الاستدلال بهذا الحديث نظر لأنه ليس نصاً فى الوجوب وغاية ما يجاب به أن الدليل على الوجوب أمر آخر فى الوجوب كما فى شرح منهاج البيضاء وتبعه الحنفى فى الإيات بضرى (قوله للخبر المتفق عليه الخ) (فرع) لو خلق له رأسان وأربع أيدي وأربع أرجل مثلاً فإن عرف الزائد فلا اعتبار به وإن سامت وإما الاعتبار بالأصلى وإن كانت كلها أصلية اكتفى فى الخروج عن عدة الواجب بوضع بعض إحدى الجبهتين ويدين وركبتين وأصابع ورجلين والمراعاة أنه يضع يداً من جهة اليمين ويداً من جهة اليسار وركبة من هذه وقدماً

أيضاً (قوله أى بطنهما) ضابطه ما ينقض مسه ولكن الظاهر أنه لا يجزى. بطن الأصبع الزائد وأن نقض مسه لكونه على سمت الأصلية (فرع) لو خلق له رأسان وأربع أيدي وأربع أرجل وأربع ركب مثلاً فينبغى أن يقال إن علت أصالة الجميع كنى السجود على سبعة أعظم بأن يسجد على بعض واحد من كل نوع بأن يسجد على بعض جهة أحد الرأسين وعلى بعض كل من يد من تلك الأيدي وبعض كل من ركبتين من تلك الركبتين وإن عجز زيادة البعض وتميز العبارة بالأصلى دون الزائد وإن أشبه الزائد بالأصلى وجب السجود على الجميع بأن يسجد على بعض كل من الجميع إذ لا يتحقق الخروج عن العهدة إلا بذلك مر وظاهر هذا الكلام فيما إذا علمت أصالة الجميع الاكتفاء بوضع يدين من أربع مثلاً وإن

أو متبدل بيده لا نحو كفته
كسره يتحرك بحركته
لأنه غير محمول له قيل
يستثنى سجوده على نحو
ورقة التصقت بجبهته
وارتفعت معه فإن صلاته
صححة مع أنه سجد على ما
يتحرك بحركته أه وليس
بصحح لأنها عند ابتداء
السجود عليها غير متحركة
بحركته وارتفاعها معه
إنما يؤثر فيما بعد (ولا يجب
وضع يديه) أى بطنهما
(وركبتيه) بضم أوله
(وقدميه) أى أطراف
أصابعهما فى سجوده (فى
الظاهر) لأن الجبهة هى
المقصودة بالوضع كما مر
ولأنه لو وجب وضع غيرها
لوجب الإيماء به عند العجز
(قلت الأظهر وجوبه)
على مصلاه أى حال كونها
مطمئنة فى آن واحد مع
الجبهة فيما يظهر (والله
أعلم) للخبر المتفق عليه
أمرت أن أسجد على
سبعة أعظم وذكر الجبهة

وهذه الستة نعم لا يجب وضع كالأول (٧٢) يكتفي من كل يبطي كفيه أو أصابعهما ومن ركبته ومن بطني أصابع رجليه كالجهة دون

من هذه وقدمان هذه فلا يكتفي وضعهما من جهة واحدة فإن أشبه الأصل بالواحد وجب وضع جزء من كل منهما ولا يكتفي بوضع جزء من بعضا شيئا وسم ع (قوله وهذه الستة) أي اليمين والركبتين وأطراف القدمين شيخ الإسلام ونهاية معنى (قوله من بطني كفيه) ولو خاف كفه مقلوباً وجب وضع ظهر كفه لأنه في حقه بمنزلة البطن بخلاف ما لو عرض الانقلاب فالأقرب أنه أن أمكنه وضع البطن ولو لم يمكن وجب ولا فلا ولو خاف بلا كف بقياس النظائر أنه بقدره مقدار راحش وشيخنا (قوله ومن ركبته) فلو منع من السجود علمهما معاً كان جمعت ثياباً تحت ركبته فمعت من وصول الركبة لتحل السجود وصار الاعتماد على أعلى الساق لم يكتف ع (قوله ومن بطني أصابع رجليه) شامل لغير أطراف اليدين منها كسطمها بخلاف قوله السابق أي أطراف بطون أصابعهما سم وتقدم ما سبق هو الموافق للحديث (قوله دون ما عدا ذلك) (فرع) لو حصل مصل أصل السجود ثم طوله تطرأ لا كثير أم رفع بعض أعضاء السجود كيديه أو رجله أو الرمي بأنه أن طوله عدا ما عالماً يتحرر به بطل صلاته وإلا فلا تبطل وفيه وقفة والأقرب عدم البطلان لأن هذا مستصحب لما طلب فله ع (قوله وأطراف الأصابع الخ) أي اليمين (قوله ويسن كشفها الخ) قال في شرح العباب ويبنى كراهة الستر في الكفين للخلاف في امتناعه ثم رابت الشافعي رضي الله عنه نص على ذلك فإنه كره الصلاة بها ما أجدده إلى بحرهما وتر القوس بل قضيته كراهة الصلاة ويده خاتم أو نحوه انتهى وقد يستغنى الخاتم نظر السنية ليسه وانظر الستر في القدمين سم (قوله فيكره) أي لأنه يقضي إلى كشف العورة معنى عبارة شيخنا ويسن كشف اليمين والرجلين ويكره كشف الركبتين ما عدا ما يجب ستره منها مع العورة (قوله ولا يجب التحامل عليها) خلافاً للشيخ في شرح منجهاية ومعنى (قوله) كما تصرح به أي بالنسبة (قوله ولا يجب وضع الأنف الخ) وفاقاً للشيخ الإسلام ونهاية المعنى (قوله) لتصرح الحديث (به) أن رجوع الضمير للوجوب منع التصريح سم أي وكان الأولى تقديمه على ومن ثم ع (قوله تنبيه) إلى المتن أقره ع (قوله وعليه) أي على ما يأتي (قوله فكانهم) أي الفقهاء (قوله في ذلك) أي في تحديد الركبة (قوله لقلته) أي الحد اللغوي أي أصدقه (قوله أرادوا) أي اللغويون و (قوله ما قرأه) أي من أنهام أول المنحدر الخ (قوله هنا) أي في تفسير الركبة (قوله والكلام في التشرع) أي البحث عن حقيقة الركبة في علم التشريع ومن مسائله (قوله وهو) أي كلام الصحاح و (قوله أي ما ذكرناه) أي من أنهام أول المنحدر الخ (قوله عليه) أي علم التشريع (قوله يقع له) أي للقاموس (قوله الأمر) إلى قوله فهو أي المغني وكذا في النهاية إلا قوله لم يظهر إلى الخبر (قوله أي محل سجوده) ولو سجد على شيء خشن يؤذي وجهه مثلاً فإن زعنوها من غير رفع لم يضر وإن رفعها لم يعادها فإن لم يكن أطرافه يضر ولا ضرر لزيادة سجوده ولو رفع وجهه من غير عذروا عاده حاضر مطلقاً شيخنا (بأن يتحامل عليه الخ) ولا يكتفي بأخراجه راسه خلافاً لما قال الأذري على لو أعين لا يمكنه وضع الجبهة على الأرض ونحوها هل يحجب ما سبق في إعتائه على القيام له ذكر أو الظاهر

ماعد ذلك كالحرف وأطراف الأصابع وظهورها ويسن كشفها إلا الركبتين فيكره ولا يجب التحامل عليها بل يسن كما تصرح به عبارة التحقيق والمجموع والروضة بخلاف الجبهة لأنها المقصود الأعظم كما يجب كشفها وإلا بما بها أو تقريبها من الأرض عند تعذر وضعها دون البقية ولا يجب وضع الأنف بل يسن لقوة الخلاف فيهم ومن ثم اختير وجوه التصريح الحديث به (تنبيه) لم أر لأحد من أئمتنا تحديد الركبة وعرفها في القاموس بأنها موصلة ما بين أسافل أطراف الفخذ وأعلى الساق اه وصرح ما يأتي في الثامن وما بعده أنهام أول المنحدر عن آخر الفخذ إلى أول أعلى الساق وعليه فكانهم اعتمدوا في ذلك العرف لبعده تقييد الأحكام بمحداه اللغوي لقلته جداً إلا أن يقال أرادوا بالموصل ما قرأه وهو قريب ثم رابت الصحاح قال والركبة معروفة بين أن المداير فيها على العرف والكلام في الشرع وهو يدل على أن القاموس أن لم يحمل عبارته على ما ذكرناه اعتمد في حدها بذلك عليه كثيراً

كانت تلك البدان من جهة واحدة والظاهر خلافه (قوله أي أطراف الخ) التقييد بأطراف لم يذكره في الروض وشرحه (قوله قلت الأظهر وجوبه) قال في العباب كثيره وإن تعذر وضعها إلى الأعضاء المذكورة لم يلزمه إلا بماها قال في شرحه فلم أنه لو قطعت يده من الزند لم يجب وضعه لفوات محل الفرض اه وهل يسن فيه نظر ولا بعد أن يسن وقياس ذلك أنه لو قطعت أصابع قدميه لم يجب وضع (قوله ومن بطني أصابع رجليه) شامل لغير أطراف اليدين منها كسطمها بخلاف قوله السابق أي أطراف بطون أصابعهما (قوله ويسن كشفها إلا الركبتين) قال في شرح العباب ويبنى كراهة الستر في الكفين للخلاف في امتناعه ثم رابت الشافعي رضي الله تعالى عنه نص على ذلك فإنه كره الصلاة بها ما أجدده إلى بحرهما وتر القوس بل قضيته كراهة الصلاة ويده خاتم أو نحوه اه وقد يستغنى الخاتم نظر السنية ليسه وانظر الستر في القدمين (قوله لتصرح الحديث به)

ما يقع الخرج عن الالة إلى غيرها كما يأتي أول التعزير (ويجب أن يطمئن) فيه الأمر بذلك في خبر المسيم بجهته صلاته (و) أن (ينال مسجده) بفتح جيمه وكسر هاء أي محل سجوده (نقل) فاعل (رأسه) بأن يتحامل عليه بحيث لو كان تحته

نحو قطن لانكيس وظهر
 أثره على بدله لو كانت تحته
 لخبر إذا سجدت السابق
 وتخصيص هذا بالجبهة
 ظاهر فيما مر أنه لا يجب
 تمكين غيرها (و) يجب
 (أن لا يهوى لغيره) نظير
 ما مر في الركوع (فلو
 سقط) من الاعتدال
 (لوجه) أى عليه فمرالم
 بحسبه لأنه لا بد من نية
 أو فعل أى اختياري ولم
 يوجد واحد منهما (وجب
 العود إلى الاعتدال) مع
 الطمأنينة إن سقط قبلها
 ليهوى منه فإن قلت ما وجه
 هذا التفريع مع أن ما قبله
 يفهم عدم وجوب العود
 لأنه مع السقوط قهرا
 يصدق عليه أنه لم يهوى لغير
 قلت بوجه بأن الهوى للغير
 المفهوم من الماتن أنه لا يعتد
 به صادق بمسئلة السقوط
 لأنه يصدق عليها أنه وقع
 هو به للغير وهو الالقاء
 وخرج بسقوطه من
 الاعتدال ما لو سقط من
 الهوى بأن هوى ليسجد
 فسقط فانه لا يضر لأنه لم
 يصر فعنه مقصوده نعم
 إن سقط على جبهته بقصد
 الاعتدال عليها أو لجنبه
 فاقبل بنية الاستقامة فقط
 ولم يقصد صفة عن السجود
 ولا بطلت لم يجزئه السجود

مجته اه نهيه قال ع ش قوله والظاهر مجته هذا هو المعتمد فيجب عليه الاستمالة اه (قوله نحو قطن) أى
 كشيش وتين (قوله لانكيس) أى اندك وهذا ظاهر إذا كان تحته قطن أو نحوه قليل ولا كفي انكيس
 الطبقة العليا منه فقط وهى التى تلى جبهته بخلاف التى تلى الأرض فلا يترك انكيسها شيئا وع ش (قوله
 وظهر أثره) أى اثر التحامل والمراد بأثره النقل (قوله على يده) على معنى اللام الملقن وظهر النقل الذى
 هو اثر التحامل ليده كان تحس يده بالنقل وتشهر به (قوله لو كانت تحته) أى تحت ذلك القطن مثلاً إن كان
 قليلاً والطبقة العليا منه إن كان كثيراً شيئا وهذا مبنى على أن قول الشارح وظهر أثره الخ معطوف على
 قوله لانكيس ويمكن عطفه على قوله لو كان تحته الخ (قوله وتخصيص هذا) أى نيل النقل (قوله يمكن
 غيرها) أى غير الجبهة من اليمين والركبتين والقدمين قول الماتن (لغيره) أى وحده سم (قوله نظير ما مر الخ)
 عبارة النهائية بأن هوى يقصد أه ولا يقصد شىء اه قال ع ش أى أو يقصد هماً ثم رأيت في نسخة بعد قوله مر
 بقصد ولو مع غيره اه (قوله لأنه لا بد من نية الخ) يؤخذ منه ما نقله شيخنا الشهاب البرلى عن شرح البدرين
 شعبة ثم نظر فيه من أنه لو قصد الهوى ثم عرض له السقوط قبل فعل الهوى على جبهته ففيه تفصيل اه سم
 واعتمد السجود ما قاله البدر بلا ع و قال ع ش و ظاهر كلام الشارح مر يعنى قوله وخرج بسقوطه
 من الاعتدال الخ ووافق للنظر ثم وجهه راجعه (قوله قلت بوجه الخ) أقره ع ش (قوله أنه وقع هو به للغير
 الخ) تقدم له في الركوع في شرح فلورفع فخرج ما رده هذا أقره بصري (قوله وخرج) إلى الماتن في النهاية
 والمخني لا قوله بأن هوى ليسجد وقوله لا بد من نية الخ (قوله بأن هوى ليسجد) قد يهوى من هذه المسئلة
 مصورة بما لا يقصد هو به السجود وكلام الروض وغيره مطلق فيصدق بصورة الاطلاق فيلحق بصري
 وقوله وغيره منه النهاية والمخني كاسم (قوله فانه لا يضر) بل يحسبه ذلك سجوداً نهياً ومعنى (قوله بقصد
 الاعتدال عليها) أى فقط كما هو ظاهر نخرج ما لو لم يقصد شيئاً أو قصد هماً أو السجود فقط سم وبصري (قوله
 أو لجنبه) لعله مثال فالسقوط على الظهر والفتا كذلك فيجوز فيه التفصيل المذكور ويغتفر عدم الاستقبال
 للضرورة مع قصر الزمن كما هو معتبر في السقوط على الجنب لاستزامه عدم الاستقبال سم على حج اه
 ع ش (قوله ولم يقصد صفة عن السجود) الظاهر أنه قد بينا مسئلة الجنب وإن كان الموجد في كلام
 غيره تصوير في الثانية فقط إذ لا فرق بينهما بصري وقوله في كلام غيره منه المعنى والنهاية بقوله ع ش قوله
 مر صرر هوى الانقلاب اه (قوله ولا بطلت) أى وإن قصد صفة عن السجود بصري (قوله فيها) أى في
 صورتى السقوط على الجبهة والسقوط الجنب (قوله لكن بعد ادنى الخ) اعتمده ع ش والرشيدى (قوله في
 الاولى) أى لوجود الهوى المجزئ فيها إلى وضع الجبهة ولم يخلل لا يجرد وضعا بقصد الاعتدال فالتى دون

إن رجع الضمير للوجوب مع التصريح (قوله وأن لا يهوى لغيره) أى وحده (قوله لأنه لا بد من نية أو فعل
 الخ) يؤخذ منه ما نقله شيخنا الشهاب عن شرح البدرين شعبة ثم نظر فيه من أنه لو قصد الهوى ثم عرض له
 السقوط قبل فعل الهوى كان كالهوى ليسجد فسقط من الهوى على جبهته ففيه تفصيل اه (قوله
 بقصد الاعتدال عليها) أى فقط كما هو ظاهر نخرج ما لو لم يقصد شيئاً أو قصد هماً أو السجود فقط (قوله أو
 لجنبه) لعله مثال فالسقوط على الظهر والفتا كذلك فيجوز فيه التفصيل المذكور ويغتفر عدم الاستقبال
 قبل الاستقامة للضرورة مع قصر الزمن كما هو معتبر في السقوط على الجنب لاستزامه عدم الاستقبال
 (قوله ولا بطلت) لا بقال قصد صفة هو قصد قطعه وتقدم ان نية قطع الركن لا تضر لانا نقول
 صورة ما هنا أنه صرف الفعل من أوله بخلاف ما تقدم مر بصرفه من أوله بل قصد حال تلبسه به قطعه فتأمله
 فانه واضح (قوله للصارف) وقد يقال هذا يقتضى أنه صفة عن السجود فم يفارق هذا قوله السابق ولم يقصد
 صفة عن السجود ولا بطلت لأن محاب بأن في قصد صفة عن السجود تلاعباً بخلاف مجرد قصد
 الاستقامة مثلاً لا تلاعب فيه مع عذره واحتياجه إليه فلم تبطل الصلاة والحاصل الفرق بين حصول الصرفة
 بلا قصده وبين قصده مع الاتيان به (قوله رفع في الاولى) أى لوجود الهوى المجزئ فيها إلى وضع الجبهة

الهوى اليه سم ويؤخذ منه ما قاله القليوبي أنه لو نوى الاعتقاد في أثناء الهوى يجب العود إلى المحل الذي نوى الاعتقاد فيه اه (قوله) والجلوس في الثانية) أي لانه لسقوطه على جنبه فان الهوى المعتبر لعدم الاستقامة فيه وعبارة الروض بل يجلس ثم يسجد اه وإنما وجب الجلوس لاختلال الهوى قبل السجود سم (قوله) فيجزئه) أي السجود من غير جلوس كما هو صريح صنيع المغني وشرح بافضل خلافا لما نقله عن باقي شريما نفسه قوله فيجزئه أي يدجلوسه كما مر اه بل قضية ما مر انفا انه لو جلس عامدا علما بطلت صلاته قول المتن (وان ترتفع أسافله الخ) فصول في سقفة مثلا ولم يتمكن من ارتفاع ذلك ليلانها أي متلاصلي على حسب حاله ولزمه الاعادة لان هذا عذر نادر مغني ونهاية وشيخنا قال ع ش قوله م ر صلى على حسب حاله ينبغي تقييده بما إذا ضاق الوقت ولم يضق ولكن لم يرج التمكن من السجود على الوجه المجزئ. قبل خروج الوقت كالموقف الماء والتراب اه (قوله) عجزته وما حو لها) كذا في النهاية والمغني وقال ع ش قوله م ر أي عجزته الخ فيه تغليب في المختار العجز بضم الجيم مؤخر الشيء. يذكر ويؤتى فيقال عجز كبير وكبيرة وهو للرجل والمرأة جميعا والعجزة للرأة خاصة اه ثم لا بد أن يكون الارتفاع المذكور بقيننا فلو شك في ارتفاعه وعدمه لم يكف حتى لو كان بعد الرفع من السجود وجبت إعادته (فروع) لو تعرض عليه التنكيس ووضع الأعضاء بالقرب منه راعى التنكيس للاتفاق عليه عند الشيخين بخلاف وضع الأعضاء فان فيه خلافا اه قول المتن (على اعاليه) وهي رأسه ومتكياه شيخنا وفي سم بعد ذكره عن الشارح في شرحي العباب والارشاد مانصه وقضيته إخراج الكفين ويظهر أن إخراجهما غير مراد وأن السكوت عنهما للزوم الارتفاع عليها بحسب العادة وإن أمكن خلافه بأن يضعها على ذك م رفعة أمامه ثم رأت التنبيه الآتي اه (قوله) ولا نفوس) أي الأسافل (قوله) ولا ترتفع) الظاهر الثاني إذا المسند اليه ضمير الأسافل لا موضع الجبهة (قوله) لا لا يتابع) إلى قوله ولا يتأق في النهاية والمغني (قوله) نعم من به علة الخ) هذا الاستدراك يفيد تقييد المتن بالتقارر ع ش (قوله) إلا أن يمكنه الخ) قد يقال العلة المانعة من الارتفاع لا يزول منعها منه بوضع الوسادة سم أي فلنائب أن أمكنه الخ كآبر به غيره عبارة المغني والنهاية والأسنى إن كان به علة لا يمكنه معها السجود إلا كذلك صح فان أمكنه أي العاجز عن وضع جبهته السجود على وسادة بتنكيس لزمه قطعا الحصول هيئة السجود بذلك أو بلا تنكيس لم يلزمه السجود وعليها خلافا لما في الشرح الصغير لفوات هيئة السجود بل يكفيه الانحناء الممكن اه قال ع ش قوله م ر الا كذلك صح أي ولا إعادة عليه وإن شقي بعد ذلك ويذني أن مراده م بقوله لا يمكنه معها الخ إن يكون فيه مشقة شديدة وإن تبيح التيمم اخذاعا تقدم في العصا اه (قوله) وضع نحو وسادة) أي ليسجد عليها ويبقى مالو كان لو وضع الوسادة تحت أسافله ارتفعت على أعاليه ولو لم يضعها لم ترتفع فهل يجب م ر الوضع فيه نظر ويحتمل أن هذا ظاهر ما ذكر سم أي فيجب (قوله) نحو وسادة) الوساد والوسادة بكسر الواو فيهما المخدعة والجمع وسائد وسد

ولم يحتل لايجز دو وضعها بقصد الاعتقاد فالتى دون الهوى اليه (قوله) والجلوس) أي لانه لسقوطه على جنبه فبات الهوى المعتبر لعدم الاستقامة فيه وعبارة الروض بل يجلس ثم يسجد اه وإنما وجب الجلوس لاختلال الهوى قبل السجود (قوله) وان ترتفع أسافله الخ) فلوا انعكس أو تساوى لم يحزمه نعم لو كان في سقفة لم يتمكن من ارتفاع ذلك ليلانها صلي على حسب حاله ووجبت عليه الاعادة لتدبر تهم (قوله) على أعاليه) قال في شرح العباب وشرح الارشاد وهي رأسه ومتكياه اه وقضيته إخراج الكفين ويظهر أن إخراجها غير مراد وأن السكوت عنهما للزوم الارتفاع عليها بحسب العادة وإن أمكن خلافه بأن لم رفعها على أسافله أو يساوى بها يضعها على ذك م رفعة أمامه ثم رأت التنبيه الآتي (قوله) لا يمكنه معها) قد يقال العلة المانعة من الارتفاع لا يزول منعها منه بوضع الوسادة (قوله) نحو وسادة) أي ليسجد عليها كما وقع التصوير بذلك في عبارتهم كقول الروض فلوا أمكن العاجز السجود على وسادة بلا تنكيس لم يلزمه أو بتنكيس لزمه اه ويبقى مالو كان لو وضع الوسادة تحت أسافله ارتفعت على أعاليه ولو لم يضعها لم ترتفع

والجلوس في الثانية ولا يقم ولا بطلت إن علم وتعمد أما إذا انقلب بنيسة السجود أولا بنية شيء أو نيته ونية الاستقامة فيجزئه (وأن ترتفع أسافله) أي عجزته وما حو لها (على أعاليه) إن ارتفع موضع الجبهة والا فهي مرفعة كذا قيل وفيه نظر لانه قد يستوى ولا ترتفع لانخسار أو نحوه (في الأصح) الاتباع وسنده صحيح نعم من به علة لا يمكنه معها ارتفاع أسافله يسجد أمكانه إلا أن يمكنه وضع نحو وسادة

ويحصل التنكيس فيجب ولا ينافي هذا قولهم لوعجز إلا ان يسجد بمقدم راسه (٧٥) اوصدغه وكان به اقرب به للارض

وجب لانه ميسور اه
لانه هنا قدر على زيادة
القرب وبم المقدور عليه
وضع الوسادة لا القرب
فلم يلزمه إلا مع حصول
التنكيس لوجود حقيقة
السجود حيثئذ نعم قد
يؤخذ من قولهم المذكور
أنه لو لم يكنه زيادة الانحناء
إلا بوضع الوسادة لزمه
وضعها وهو محتمل
(تنبيه) اليدين من
الأعلى كما علم من جسد
الاسافل وجبته فيجب
رفعها على اليدين أيضاً
(وأكله) أنه (يكبر)
ندباً (لهوية) للاتباع (بلا)
رفع اليدين رآه البخاري
(ويضع ركبته) وقدميه
الله عليه وسلم (ثم جبهته
وأنفه) للاتباع أيضاً
ويسن وضعهما معاً وكشف
الانف (ويقول سبحان
ربي الأعلى) وبمحمده
(ثلاثاً) كما مر بما فيه في
الركوع (ويريد) عليه
(المنفرد) وامام من مر
(الله) لك قدم للاختصاص
(سجدت وبك أمنت) ولك
أسلمت (سجد وجهي) أي
كل بدني وعبر عنه بالوجه
لنظير ما قدمته في الافتتاح
(الذي خلقه) أي أوجده
من العدم (وصوره) على
هذه الصورة البدئية

مختار اه عن (قوله) وحصل التنكيس فيجب) أي والاسن نهاية (قوله) ولا ينافي هذا) أي عدم الوجوب
إن لم يحصل التنكيس (قوله) وكان به) أي بمقدم راسه اوصدغه (قوله) أنه لو لم يكنه زيادة الانحناء) فيه ما مر
عن سم (قوله) وهو محتمل) لعله يفتح التمام قريب (قوله) تنبيه اليدين (الخ) لعل المراد بهما الكفان
سم (قوله) اليدين من الأعلى) وفي عش عن الزبدي مثله (قوله) رواه البخاري) أي عدم رفعه صلى
صلى الله عليه وسلم قول المتن (يكبر لهويه) أي يبتدىء التنكيس من ابتداء الهوى ويمده الى انتهائه فلو
أخره عن الهوى أو كبر معتدلاً أو ترك التكبير كره نص عليه في الام روض وشرحه اه سم (قوله)
وقدميه) أي اطرافهما عش وكتب السيد البصري أيضاً ما نصه قد يروى ان وضعهما مع وضع الركبتين
ويظهر انه مقدم اه أي على وضع الركبتين قول المتن (ثم جبهته (الخ) ويكره مخالفة الترتيب المذكور
وعدم وضع الانف هنا بقومى وأسنى قول المتن (وانفه) ولا تأمل يجب وضع الانف مع ان خبر امرتان
اسجد على سبعة أعظم ظاهره الوجوب للاخبار الصحيحة المتقصرة على الجبهة قالوا وتحمل اخبار الانف على
التدب قال في المجموع وفيه ضعف لان روايات الانف زيادة ثقلاً ولا منافاة بينهما السنى ومعنى زاد النهاية
ويجب عنه منع عدم المنافاة إذ لو وجب وضعه لكانت الاغظم ثمانية فينافي تفصيل العدد مجمله وهو قوله سبعة
اعظم اه وقد منع المنافاة بعدم جمع الجبهة والانف للاتصال بينهما واحداً للاتباع) الى المتن في النهاية
والمنفى قول المتن (ويقول) أي بعد ذلك الامام وغيره نهاية ومعنى (قوله) ما فيه) أي من انما ادنى الكمال ولا
يزيد عليها الامام قول المتن (اللهم لك سجدت) ولو قال سجدت لله في طاعة الله لبطال صلاته نهاية قال عش
ظاهره وان لم يقصد به الدعاء وينبغي ان حل ذلك اذا قصد به الدعاء فليراجع ونقل عن شيخنا الزبدي
بالدرس ان مثل ذلك سجد الفاني للياق اقول وقد يتوقف فيه بان هذا اللفظ اخبار بعض اه (قوله) وامام
من مر) أي وما موم اطال امامه سجوده نهاية قال عش تقدم عن حج في اذكار الركوع انه يزيد فيه
كالسجود سبحانه لك اللهم ربنا وبمحمداً اللهم اغفر لي وينبغي ان غنله قبل اللهم لك سجدت اه (قوله) قدم
للاختصاص) وكذا يقال فيما بعد اه سم (قوله) أي كل بدني (الخ) ولو ليقب المراد بالوجه هنا العضو المخصوص
لكان وجهاً ويلزم منه سجوداً معاده بالاولى إذ هو اشرف ثم رايست في النهاية ما لفظه وخص الوجه بالذكر
لانه أكرم جوارح الانسان وفيه ماؤه وعظمته فاذا خضع وجهه لشيء خضع له سائر جوارحه بصرى
(قوله) بحوله (الخ) عبارة المغنى والنهاية اذ في الروضة قبل تبارك بحوله وقوته قال فيها ويستحب فيه سبوح
قدوس رب الملائكة والروح ويسن للمنفرد ولا امام محصورين راضين بالتطويل الدعاء فيه وعلى ذلك
حمل خبره سلم ارباب يكون العبد من ربه وهو ساجد فأكثروا فيه الدعاء وقد ثبت انه عليه السلام كان يقول
فيه اللهم اغفر لي ذنبي كله قد فوجئوا له وأخره ولا يثبت وسره اللهم اني اعوذ بربك من سخطك وبغفوك
من عقوبتك واعوذ بك منك لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك وباقى الاماموم بما أمكنه من
ذلك من غير تخلف اه قال عش قوله مر ويستحب فيه سبوح الخ لعله يأتي به قبل الدعاء لانه انسب

فهل يجب الوضع فيه نظر ومحتمل أن هذا ظاهر مما ذكر (قوله) فيجب) أنظر صورة حصول التنكيس
بوضع الوسادة ان ارد السجود عليها (قوله) تنبيه اليدين) لعل المراد بهما الكفان (قوله) أنه يكبر لهويه)
عبارة الروض وشرحه مكبراً أي يبتدىء التنكيس من ابتداء الهوى كما سبق في تكبير الركوع بان يمدده الى
انتهائه الهوى فلو أخره عن الهوى أو كبر معتدلاً أو ترك التكبير كره نص عليه في الام اه فقد صرح
بان ابتداء التكبير مع ابتداء الهوى وقدم في التكبير للركوع ما ذكره الشارح هناك فيه ما حاصله انه يبتدئه
قائماً فقد يستشكل الفرق بينهما وقد يفرق بانه ثم يسن رفع يديه مع ابتداء التكبير والرفع حال الانحناء
متعذر او متعسر فطالب كرن الابتداء قائماً ليسهل الرفع وهناك يسن الرفع فلا حاجة لابتدائه قائماً
فليتأمل (قوله) ثم جبهته (وانفه) قال في شرح الروض فلو خالف الترتيب أو اقتصر على الجبهة
كره كما نص عليه في الام انتهى (قوله) قدم للاختصاص) وكذا يقال فيما بعده

العجيبة (وشق سمعه وبصره) أي منفذهما بحوله وقوته (تبارك الله أحسن الخالقين) أي في الصورة وأما الخلق الحقيقي فليس إلا له تعالى

بالتسبيح بل هو منه والمراد بالروح جبريل وقيل ملك له ألف رأس لكل رأس مائة ألف وجه وفي كل وجه مائة ألف فم في كل فم مائة ألف لسان تسبح الله تعالى بلغات مختلفة وقبل خلق من الملائكة يرون الملائكة ولا تراهم الملائكة هم اللائكة كاللائكة لئلا آدم دميرى وقوله مر اللهم اغفر لي الخ بقوله بعد قوله احسن الخالقين وقوله اوله وآخره كالناكيد لما قبله والا فلو كله يشمل جميع الاجزاء وقوله واعوذ بك منك معناه استعين بك على دفع غضبك وقوله من غير تخلف أى بقدر كنى فيما يظهر اه ع ش قول المتن (يضع يديه حذو منكبيه) ويسن رفع ذراعيه عن الارض معتمدا على راحتيه لا مرفعه في خبر مسلم ويكره بسطهما للبهى عنه نعم لوطال سجود وهوى شق عليه الاعتماد على كفيه وضع ساعديه على ركبتيه اسنى ونهاية معنى (قوله) وعبارة النهاية) أى لا ملام الحرمين قول المتن (وبنشر الخ) قال فى الروض فيه أى السجود وفى الجلسات وبغيرهما قصد أى وسطافى باقى الصلوة قال فى شرحه كذا فى الاصل والذى فى المجموع لا يفرجها حالة القيام والاعتدال من الركوع فيستثنى من ذلك انتهى سم قول المتن (مضمومة) أى مكشوفة نهاية ومعنى قال سم وتقدم فى الركوع تقريقها وسطا والفرق واضح اه قول المتن (ويفرق) أى الذكراية ومعنى (قوله) قدر شبر) راجع لقول المصنف كبرته ايضا فلو قدمه عليه كان أولى (قوله) موجها أصابعهما الخ) عبارة الروض وينص بهما موجها أصابعهما الى القبلة اه (قوله) ويرزها من ذيله) أى وإن كان فيهما خف كردى (قوله) حيث لا خف) قال فى شرح العباب فلا يسر نزعهما منه لاجل ذلك بخلاف النعل ويظهر ان الخلف الذى لا يجوز المسح عليه كالنعل لم يأت فى كلام الرافعى وغيره ما يصرح بذلك انتهى اه كردى (قوله) يفرق الخ) عبارة النهاية بالجمع وعبارة المعنى بالثلاث قول المتن (وتضم الخ) قال السبكي وكان الاقيد ذكر هذه الصفات قبل قوله ويقول سبحانه الخ معنى قول المتن (المرأة) أى الاثني ولو صغيرة ونهاية (قوله) بعضها الى بعض الخ) هذا قد يشمل ايضا ضم إحدى الركبتين الى الأخرى وإحدى القدمين الى الأخرى ويكادان يصرح بذلك تعبيرة فى شرح الارشاد سم اقول وكذا صنيع النهاية والمعنى كالصرح فيه لكن صرح الشارح فى شرح بافضل بخلاف عبارته ويسن فيه ايضا (مجااة الرجل) أى الذكرو لو صياها بشرطان يكون مستورا (مرقيقه عن جنبه وبطنه عن نذبه وبخافى فى الركوع كذلك وتضم المرأة) أى الاثني ولو صغيرة ومثلها الخنى (بعضها الى بعض) فى الركوع والسجود كغيرها ثم قال ويسن فيه ايضا لكل فصل التفرقة بقدر شبر بين القدمين والركبتين والفخذين ووضع السكفين حذو المنكبين اه وهو مقتضى صنيع شرح المنهج وظاهر ما يأتى عن المعنى ولكن التفرقة بقدر الشبر بين الركبتين والفخذين فيها حرج ومشقة (قوله) وتلصق الخ) أى فيما يأتى فيه الاصاقي كما هو ظاهر بصرى عبارة المعنى (تضم والمرأة والخنى) بعضهما الى بعض فى ركوعهما وسجودهما بان يلقيا بطنهما بفخذيهما لانه استر لها وحواطه فى المجموع عن نص الامان المرأة تضم فى جميع الصلاة أى المفرقين على الجنبيين لما تقدم والخنى مثلها اه (قوله) فى جميع الصلاة) ولو فى خلقه نهاية (قوله) وكذا الذكر العارى الخ) وفاقا للثبته وشرح بافضل عبارة يظهر ان الافضل للمرأة التضم وعدم التفريق بين القدمين فى الركوع والسجود وان كان خاليا ومقتضى كلامهم فيما تقدم فى القيام وجوب التضم على سلس نحو البول اذا استمسك حدثه بالضم وان بحث الاذرى انه افضل من تركه اه وفى سم عن شرح الارشاد للشارح مثلها

(قوله حذو منكبيه) قال فى الروض رافعا ذراعيه أى عن الارض ويكره بسطهما اه (قوله) وينشر أصابعه مضمومة) قال فى الروض فيه أى السجود وفى الجلسات وبغيرهما قصد أى وسطافى باقى الصلوات قال فى شرحه كذا فى الاصل والذى فى المجموع لا يفرجها حالة القيام والاعتدال من الركوع فيستثنى من ذلك اه ثم قال فى الروض ويفرق بين قدميه بشبر وينص بهما موجها أصابعهما الى القبلة وبغيرهما من ذيله مكشوفين حيث لا خف معتمدا على بظونهما قال فى شرحه قال فى السكفاية ويرفع ظهره ولا يحدو دب اه (قوله) مضمومة) وتقدم فى الركوع تقريقها وسطا والفرق واضح (قوله) بعضها الى بعض الخ) هذا قد يشمل ايضا ضم

(ويضع يديه حذو) أى مقابل (منكبيه) وعبارة النهاية ويضع يديه على موضعهما فى رقبتهما انتهت وفى حديث التصريح بذلك (وينشر أصابعه مضمومة للقبلة) ويفرق ركبتيه) وقدميه قدر شبر موجها أصابعهما للقبلة ويرزها من ذيله مكشوفتين حيث لا خف (ويرفع بطنه عن نذبه) ومرقيقه عن جنبه) فى متعلق يفرق وما بعده (ركوعه وسجوده) للاتباع للمعلوم من احاديث متعددة فى كل ذلك لا لتفريق الركبتين ورفع البطن عن الفخذين فى الركوع فقياسا على السجود (وتضم المرأة) ندبا بعضهما الى بعض وتلصق بطنها بفخذيهما فى جميع الصلاة لانه استر لها ولحديث فيه لكنه منقطع (و) مثلها فى ذلك (الخنى) احتياطا وكذا الذكر العارى ولو يخلو على ما يحته الاذرى (الثامن الجلوس بين سجديته مطمئنا)

ولوفى النفل كما للخبر الصحيح فيه ثم ارفع حتى تعلّم جالساً (ويجب أن لا يقصد برفعه (٧٧) غيره) فلورفع نحو شوكة أصابته اعاد

(و) ويجب (أن لا يطوله ولا الاعتدال) لانهما شرعا للفصل لالذاتهما فكانا قصيرين فان طول أحدهما فوق ذكره المشروع فيه قدر الفاتحة في الاعتدال وأقل التشديد في الجلوس عامداً علماً بطلت صلاته (وأكله) أنه (يكبر) بلا رفع ليديه مع رفع رأسه للاتباع (وبجلس مفترشاً) للاتباع (واضع يديه) على فخذه يدياً فلا يضر ادامة وضعهما على الأرض إلى السجدة الثانية اتفاقاً خلافاً لمن وهم فيه (قريباً من ركبتيه) بحيث تسامت أولهما رؤس الأصابع ولا يضر أى في أصل السنة انعطاف رؤسهما على الركبة ونوزع فيه بانه يخل بنوحيهما للقلب ويجاب بمنع إخلا لهن ذلك من أصله وإنما يخل بكأله فلا يضر في أصل السنة كما ذكرته (وبنشر أصابعه) مضمومة للقبلة كافي السجود (قائلاً) رب اغفر لي وارحمني واجبرني وارفعني وارزقني واهدني وعافني للاتباع في الكل وسنده صحيح زاد في الاحياء واعف عني (ثم يسجد) السجدة (الثانية كالاولى) في الأقل والاكمل (والمشهور

(قوله ولوفى النفل) إلى قول المتن والمشهور في المعنى لا قوله ونوزع إلى المتن وما أتبه عليه وكذا في النهاية لا قوله المذكور وقوله بالتالي المتن قول المتن (غيره) أي فقط فلو قصدوه وغيره فينبغي الاجزاء اخذاً ما تقدم في الانقلاب بنية السجود والاستقامة سم (قوله لنحو شوكة) أي فقط لما تقدم غير مران الاشواك لا يضر (قوله فان طول الخ) عبارة النهاية والمغنى وسيأتي حكم أطولهما في سجود السهو اهـ وذكر عـش قول الشارح فان طول إلى المتن وأقره (قوله بطلت صلاته) تقدم استثناءً أطول اعتدال الركعة الأخيرة مطلقاً قول المتن (مفترشاً) يأتي بيانه (قوله للاتباع) ولا نه جلوس بعده حركة فكان الافتراش فيه اولى وروى عن الشافعي انه يجلس على عقبه ويكون صدور قدميه على الأرض وهذا نوع من الاعتناء وتقدم انه مستحب هنا الافتراش اكل منه نهاية معنى قول المتن (واضع يديه على فخذه الخ) والحكمة في ذلك منع يديه من الدث وإن هذه الهيئة أقرب إلى التواضع نهاية (قوله فلا يضر الخ) عبارة المغنى والروض وترك اليمين حواله على الأرض كارسالها في القيام وسيأتي حكمه إن شاء الله تعالى اهـ (قوله) خلافاً لمن وهم فيه) أي فقال ان اداهما على الأرض تبطل عـش (قوله ونوزع الخ) عبارة المغنى كما قاله الشيخان وإن أنكره ابن يونس وقال يذنب تركه لانه يخل الخ (قوله ويجاب بمنع الخ) لا ينجى ما في هذا المنع إذ المراد استقبال رؤس الأصابع كما هو ظاهر وهو يفتقر بما ذكر فالاولى أن يجاب بان إخلا به سنة الاستقبال لا ينافي عدم إخلا به باصل سنة موضع اليمين على الركبتين إذ كل منهما سنة مستقلة غير مرتبطة بالأخرى بصرى وقدينع وله المراد استقبال الخ ويدعى ان المراد استقبال الاصابع تمامها بارجاع خبير بتوجيهها الاصابع لأرؤسها قول المتن (وبنشر الخ) وعلم من ذكر الواو أن كلا سنة مستقلة نهاية (قوله زاد في الاحياء الخ) وقال المتن يستحب للنفر دأى وامام من مران يزيد على ذلك رهب على قلباً تقيا من الشرك برباً لا كافر ولا أشقياء في تحرج الرجل جاني بقول رب اغفر وارحم وتجاوزاً عما عمل لك انت الاعز الأكرم نهاية قال عـش قوله بقول رب اغفر الخ أي زيادة على ما تقدم في كلام المصنف ولا فـيـن تقديمه على قوله رهب على الخ بين تأخير عنه وكل منهما وخـر عن قوله واعف عني اهـ قول المتن (سن جلسة الخ) لم يبين الشارح مر كان حجر ماذا يفعل في يديه حالة لا تباينها ويذنب أن يضعهما قريباً من ركبتيه وينشر أصابعه مضمومة للقبلة فراجع عـش (قوله ولوفى نفل) إلى قول المتن التاسع في النهاية والمغنى لا قوله وكوّن إلى وورود الخ وقوله خفيفة إلى يقوم قول المتن (في كل ركعة) خرج به سجدة التلاوة إذ أقام عنها كسائياً في بابها معنى ونهاية عبارة شيخنا لا يستحب عقب سجود التلاوة في الصلاة اهـ (قوله) كما أفتى به البغوي) فقال لأصلي أربع ركعات تشهد فانه يجلس للآخرة أحقة في كل ركعة منها لانها إذ ثبتت في الآثار في محل الشهادة لى معنى (قوله) رواه البخاري زاد النهاية والترمذي عن أبي حميد الساعدي في

أحدى الركبتين إلى الأخرى وأحدى القدمين إلى الأخرى ويكاد أن يصرح بذلك تعبيره في الإرشاد بقوله وسن لذكر ولو لصياح تحويه بمجمعة وهي التفرج بان يفرق ركبتيه ويرفع يبطنه عن فخذه بمر فقبه عن جنبه فيه أي في الركوع وفي السجود ما غير الذكر من الأثني والخثني ولو صيين فيضم بعضه إلى بعض في الركوع والسجود ولو في خلوة على الأرجح بحيث لا ذر عن الأفضل للعراة الضم وعدم تفريق القدمين في القيام والسجود ولو في الخلوة وكذا الملس إذ استمسك حدثه بالضم وفي الأخير نظار قضية كلامهم في بابه وجوب الضم الذي يحصل به استمسك انتهى باختصار الأدلة لكن عبارة الروض قد تقدم عدم الضم في الركبتين ومثلها القدمان وقاس ما ذكره الأذرع في العراة فضلية عدم تفريق المراتة قدميهما في القيام أيضاً إلا ان يفرقه (قوله) ويجب أن لا يقصد رفعه غيره) أي فقط فلو قصدوه وغيره فينبغي الاجزاء اخذاً ما تقدم في الانقلاب بنية السجود والاستقامة (قوله فلا يضر ادامة وضعهما) عبارة الروض وتركهما على الأرض حواله كارسالها في القيام اهـ (قوله) والمشهور سن جلسة خفيفة) قال في شرح الروض فلو تركها أي جلسة الاسراحة

يسن جلسة خفيفة) ولوفى نفل وإن كان قوياً (بعد السجدة الثانية في كل ركعة يقوم عنها) بان لا يعقها تشهد باعتبار ارادته وإن خالف المشروع كما في البغوي وذلك للاتباع رواه البخاري وكونه لم ترد في أكثر الاحاديث لاجبة فيه لعدم ندها ورو وما يخالف ذلك غريب

عشرة من الصحابة (هـ) (قوله) وتسمى جلسة الاستراحة (و) لو تركها الامام فأتى بها المأموم لم يضر تخلفه لانه يسير
وهو فارق ما لو ترك التشهد الاول هـ وفي سم بعد ذكره وافراره ولكن لو تخلف ركعتين فعليين عمدا بطلت صلاته م قال
الاذرعي والظاهر ان التخلف لها لا يستحب وينبغي ان يكرهه ولا يجوز ويتعين الجزم بالمنع إذا كان يعطى
النهضة والامام سرعيا وسريع القراءة بحيث يفوته بعض الفاتحة لو تأخر لها انتهى قال في شرح العباب
والنهاية وفيه نظر بل في الالوجه عدم المنع مطلقا وأنه يأتي في التخلف لها ما يأتي في التخلف للافتتاح اهـ فقلت وقد
قدم الشارح انه لا يأتي بدعاء الافتتاح إذا خاف فوت بعض الفاتحة فينبغي ان يجري نظير ذلك هنا فليتمل سم
(قوله) لعدم نديها) متعلق بقوله حجة فيه (قوله) ولا من الثانية) وتظهر قائدة الخلاف في التعاليق ع (قوله)
انه لا يجوز (الخ) خلافا للنهاية والمغنى حيث قالوا واللفظ للاول ويكره أن يطول بها على الجلوس بين السجدين كما في
التمتعة ويؤخذ منه عدم بطلان الصلاة وهو المعتمد كما في به والدرر حمه الله تعالى اهـ وزاد الثاني وإن خالفه
بعض المعصريين اهـ وأقرسم افتاء الشباب الرمي (قوله) لا يجوز أن يطول بها (الخ) وظاهر أن أطولها يحصل
بقدر من يسع أقل التشهد فقط إذ لا ذكر هنا ويحتمل إبقاء الكلام على ظاهره لقوله لم يسكن كونها بقدر
الجلوس بين السجدين وتكره الزيادة على ذلك لاحتمال ان يكون مرادهم بقدر الجلوس بين السجدين
على الوجه الاكمل وإن لم يشرع الذكر فيها نحن فيه ولعل الحكمة في عدم مشروعية الذكر فيها كون القصد
بها الاستراحة تخفف على المصلح بعدم امره بتكرار شيء من الاعضاء ويقال مشروعية مد التكرير اسقط
الذكر بصرى أقول قول الشارح بضابطه السابق كالصريح في الاحتمال الثاني ويصرح به أيضا قول
الكردي ما مضى حاصل ما اعتمدته الشارح انها كالجلوس بين السجدين فاذا طولها زاد على الذكر المطلوب
في الجلوس بين السجدين بقدر أقل التشهد بطلت صلاته وأقر شيخ الاسلام المتولى على كراهة أن يطول بها على
الجلوس بين السجدين في شرعي البهجة والروض وافتى الشباب الرمي بعدم الإبطال ايضا وتبعه الخطيب
في شرعي التنبيه والمنهاج والجمال الرمي في النهاية وغيرهم اهـ (قوله) بضابطه السابق) وهو أطول به وقوله
المشروع فيه قدر أقل التشهد (قوله) سمي به) إلى قوله كما سبغته في النهاية والمغنى لا قوله وسياق إلى المتن وقوله
اجماؤا وقوله ومنه يؤخذ إلى المتن وقوله يعني إلى المتن وكذا في المغنى لا قوله وخوف إلى ولما (قوله) إطلاق
الجزء (الخ) أي اسمه (قوله) كما يأتي) أي دليل قرصية الصلاة بعد التشهد ويحتمل دليل التقييد بالبعدية (قوله)
وقعودها) ولم يجعل المصنف جلوس الصلاة حكما مستقلا فلهذا درجه في قعود التشهد لعدم غيره عنه خارجا
ولا نصا له به عـ ش قول المتن (عقبهما) بانه قتل عـ ش قول المتن (ركنان) أي قمارا كنانا بانه وقضى قال
عـ ش أشار به إلى أن في كلام المصنف حذف الفاء من جواب الشرط الاسمي وهو قليل كما في الاشئو وقد
يقال ان فيه تقدما وتأخيرا والاصل فالتشهد وقعوده ركنانا عقبهما سلام وعلى هذا لا يجوز الفاء وفي
بعض النسخ ركنان وهي ظاهرة اعبارة الرشيد لا ينبغي ان تقدر فيما في كلام المصنف بفيضان ركنان خبر
مخدوف والجملة جواب الشرط وما خيرا للتشهد وقعوده وظاهره انه غير متعين بل المتبادر ان ركنان خبر
فالتشهد وقعوده جواب الشرط مخدوف دل عليه الخبر اهـ (قوله) بقوله (الخ) تصوبر الامر (قوله) وبانه فرض

الامام فأتى بها المأموم لم يضر تخلفه لانه يسير وبه فارق ما لو ترك التشهد الاول اهـ وقوله لم يضر بل يسكن كما
قاله ابن النقيب وغيره عـ ش مـ (قوله) لا يجوز أن يطول بها) اعتمد شيخنا الشباب الرمي انه لا يضر أن يطول بها
اهـ ولو تركها الامام تخلف لها المأموم بر كعتين فعليين عمدا بطلت صلاته م قال الاذرعي والظاهر
ان التخلف لها لا يستحب وينبغي أن يكرهه أو لا يجوز ويتعين الجزم بالمنع إذا كان يعطى النهضة والامام
سرعيا وسريع القراءة بحيث يفوته بعض الفاتحة لو تأخر لها انتهى قال في شرح العباب وفيه نظر بل
الالوجه عدم المنع مطلقا وأنه يأتي في التخلف لها ما يأتي في التخلف للافتتاح او التورود اهـ فقلت وقد قدم
الشارح انه لا يأتي بدعاء الافتتاح إذا خاف فوت بعض الفاتحة فينبغي ان يجري نظير ذلك هنا فليتمل (قوله)

وتسمى جلسة الاستراحة
وهي فاصلة ليست من الاولى
ولامن الثانية وأفهم قوله
خفيفة أنه لا يجوز أن يطول بها
كالجلوس بين السجدين
بضابطه السابق وهو كذلك
على المقول المعتمد كما يثبت
في شرعي العباب والارثاء
وقوله يقوم عنها أنها لاتن
لقاعد (التاسع) والعاشر
والخاسد عشر التشهد
سمي به من باب إطلاق الجزء
وهو الشهادتان على الكل
(وقعوده) الصلاة على النبي
صلي الله عليه وسلم بعده كما
يأتي وقعودها وسياق أن
قعود التسليمه الاولى ركن
أيضا (فالتشهد وقعوده) أن
عقبهما سلام ركنا (الخبر
الصحيح المصرح بالامر به
بقوله قولوا التحيات لله الخ
وبانه فرض بعد أن لم يكن

وإذا ثبت وجوبه وجب قعوده باتفاق من أوجهه (وإلا) يعقبهما سلام (فستان) لجبرهما (٧٩) بالسجود في خبر الصحيحين والركن

لا يجبر به (وكيف قدم) في التشدين وغيرهما بكلمة الاستراحتين والسجدين ولما تبعه الامام (جاز) إجماعا (ويسن) في التشهد الاول الاقتراش فيجلس على كعب يسراه) بعد ان يضجدها بحيث يلي ظهرها الارض (و ينصب يمينه) اي قدمه اليمنى (ويضع أطرافه) بطون (اصابعه) منها على الارض متوجهة للقبلة (وفي) التشهد (الاخر) بالمعنى الآتي (التورك) هو كالاقتراش (في) كنيته المذكورة (لكن يخرج يسراه من جهة يمينه ويأخذ ركة بالارض) للاتباع رواه البخاري وخواف بينها ليتذكر به اي ركة هو فيها ويعلم المسبوق اي تشهد هو فيه ولما كان الاول هو هيئة المستوفز سن قياما الاخير لانه يعقبه حركة وهي عنه أهل والثاني هيئة المستقر في الاخير إذ لا يعقبه شيء (والاصح) انه (يفترش المسبوق) في تشهد امامه الاخير (والسأهي) في تشهد الاخير قبل سجوده السهو لانه ليس آخر صلاتهما وعمله ان نوى السأهي السجود واطلق على الوجه والاسن له التورك (ويضع فيها) اي التشهدين (يسراه) الى طرف ركبته (اليسرى

الأي والامر والتعير بالفرض ظاهر ان في الجواب نهاية (قوله) وإذا ثبت وجوبه) أي في المجلس آخر الصلاة وعمله (قوله) وجب قعوده اي ثبت وجوب قعوده لانه عمله فينبغي في الجواب كذا في شرح المنهج وبه يدفع اعتراض السيد البصري بماضيه تامل في هذا الدليل من اي الاقسام هو اكل لكن في اشكال اخر ذكره الجعري بماضيه قال ع ش هذا لا يثبت كون تركها لجواز ان يشرع للاعتداد بمتبوعه ومن ادلة وجوبه استقلال وجوب المجلس بقدر التشهد عند المعز عنه اذ لو كان وجوبه له لسهط تسقوطه (قوله) باتفاق من أوجه) إذ كل من أوجه أي التشهد واجب القعود له نهاية (قوله) يعقبها) من باب نصر جلي (قوله) وبين السجدين (الخ) اي والجلس بين السجدين (الخ) (قوله) في التشهد) اي في جلوسه قول الماتن (الاقتراش) (الخ) سمي بذلك لانه يفترش فيه رجليه شيخنا قول الماتن (فيجلس) (الخ) الفاء تفسيرية قول الماتن (وفي الاخر) اي ومعها معنى ونهاية (قوله) بالمعنى الآتي) اي في شرح التشهد الاخير قول الماتن (التورك) سمي بذلك لانه يلمص فيه ركة بالارض شيخنا (قوله) بينهما) اي الاول والاخير نهاية (قوله) ويعلم المسبوق (الخ) عبارة النباهة لقولنا المسبوق اذا رآه علم في أي التشهدين هو اه وظاهره ان الضمير بن البارز من الامام عبارة شيخنا يعلم المسبوق حال الامام اه (اي التشهد) (الخ) اي هل التشهد الاخير او غيره واما افراد الغير فلا يتميز لان هيئتهما واحدة فلو قال ليتذكر به المسبوق لانه مسبوق اي عند سلام امامه لكان حسنا بصري (قوله) ولما كان (الخ) هذا بيان لحكمة تخصيص الاول بالاقراش والاخير بالتورك (قوله) هيئة المستوفز) اي المنتهي للركة كروي قول الماتن (يفترش المسبوق) يستثنى من المسبوق ما لو كان خليفة فانه يتورك محاذة لصلاة امامه شيخنا وكذا في سم عن مر وذ كر ع ش عن العياض ما يوافقه وعن الشارح قيل باب شروط الصلاة ما يخالفه ثم قال وهذا اعدم الاستثناء ظاهر الماتن (قوله) (ولا) اي بان نوى تركه (سن له التورك) فان عن له السجود بعد ذلك افترش وعكسه بعكسه على الوجه المعتد شيخنا وفي سم به ذكر ما يوافقه فلو توقف افترشه على اتخاذه بقدر كوع القاعد قبل تجلط به صلاته لوبادق كوع اول التولده من ما مور به فيه نظر وسيأتي في كلام الشارح الاول والوجه وفاقا للماتن ويؤيده ان اتخاذه القائم الى حد الركوع لنحو قتل حية لا يضراهم وحزم ع ش بالنائي قول الماتن (ويضع فيها يسراه) الى قوله والظاهر ضم الياهم الخ هل يطلب ما يمكن من هذه الامور في حق من صلى مضطجعا ومستلقيا او اجرى الاركان على قلبه فيه نظر والمنتهج طلب ذلك والمنتهج ايضا وضع يمينه على يساره تحت صدره حال قراءته في حالتي الاضطجاع والاستلقاء ايضا ضم على حجج اه ع ش عبارة الماتن وكذا ينسب لمن لا يحسن التشهد وجلس لانه فيه ينسب في حقه ذلك اي وضع اليدين على الكيفية المذكورة وكذا هو الصلي من الاضطجاع او الاستلقاء عند جواز ذلك ولم من تعرض لهذا وكذا في النهاية لانه قال بديل وأرنغ فيها يظهر (قوله) بحيث تسامت) ولا يضرب في أصل السنة فيها يظهر انعطاف رؤس الاصابع عن الركبتين والحكمة في ذلك الوضع منع يديه عن البعث مع كون

الاقراش) قال في الكنز والجلس بين السجدين والاستراحة كجلس التشهد الاول كامر لا نه يعقبه حركة (قوله) الآتي) اي في شرح قوله والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاخير (قوله) يفترش المسبوق) هل يشمل الخليفة وان طلب منه المجري على نظم الامام فيستثنى هذا الاحتياجه الى اخره كعبه فيه نظر ولا يبعد انه كذلك مر (قوله) (ولا) اي بان نوى تركه فظاهر انه بعدنية تركه لو كولو نوى الاتيان به افترش (قوله) (ولا) لاسن له التورك) فلو قصد بعد اعادة تركه وتوركه الاتيان به افترش فلو توقف افترشه على اتخاذه بقدر كوع القاعد قبل تجلط به صلاته بزيادة كوع اول التولده من ما مور به فيه نظر وسيأتي في كلام الشارح الاول والوجه وفاقا للماتن ويؤيده ان اتخاذه القائم الى حد الركوع لنحو قتل حية لا يضراهم (قوله) ويضع فيها يسراه الى قوله والظاهر ضم الياهم اليها كما قد ثلثا وخمسين) هل يطلب ما يمكن من هذه الامور في حق من صلى مضطجعا ومستلقيا او اجرى الاركان على قلبه فيه نظر والمنتهج طلب ذلك والمنتهج ايضا وضع يمينه على يساره تحت صدره حال قراءته في حالتي الاضطجاع والاستلقاء ايضا (قوله)

بحيث تسامت رؤسها اول الركبة (منشورة الاصابع) للاتباع رواه مسلم (بالضم) بل يخرجها فترجحا وسطا (قلت) الاصح الضم واقفا

(لأن تفرجها يزيل بعضها) كالأهلام عن القلبة. (وبعض من غناها) بعد وضعها على غنذة العين عند الركبة (الخضمر والبصر) بكسر الهمزة وتاء الشما (وكذا الوسطى في الأظهر) للاتباع واهم مسلم وقبل يخلق بين الوسطى والأهلام بالتحليل بين رأسيهما وقبل وضع أئمة الوسطى بين عقدى الأهلام والخلاف في الأفضل (٨٠) وقدم الأول لأنه أصح ورواه أئمة (ورسل المسبحة) في كل تشهد للاتباع وهي بكسر الباء والتاء

تلى الأهلام سميت بذلك لأنها يشارها للتوحيد وتسمى أيضا السبابة لأنها يشار بها عند الخاصة والسب (ويرفعها) مع أئمتها قليلا لئلا تخرج عن سمت القلبة (عند همزة) قوله (إلا الله) للاتباع ولا يضعها إلى آخر التشهد قاصدا بذلك الإشارة لتكون المعبود واحدا في ذاته وصفاته وأفعاله ليجمع في توحده بين اعتقاده وقوله وفعله وخصت بذلك لاتصالها بباطن القلب فكان سبب لحضوره وتركه الإشارة بسبابة اليسار وإن قطعت غنائه لفوات سنة وضعها السابق ومنه يؤخذ أنه لا يسرف رفع غير السبابة لو فقدت لفوات سنة قضيا السابق ويظهر فيما لو وضع اليمنى على غير الركبة أن يشير بسبابتها حيث تدماها واضمحان كلا من الوضع على الفخذ والرفع وغيرها مما ذكره مستقلة (ولا يحركها) عند رفعها للاتباع وصح تحريكها فيجعل للجمع بينها على أن المراد به الرفع لا سيما في التحريك قول بأنه حرام مبطل للصلاة فمن ثم قلنا بركاها (والأظهر ضم

هذه الهيئة أقرب إلى التواضع نهاية (قوله) لأن تفرجها يزيل الخ) هذا جرى على الغالب حتى لو صلى داخل البيت ضم جميعه مع توجه الكل للقلبة ولو فرجها نهاية ومعنى (قوله) بعد وضعها الخ) أي منشورة لأصابع عرش (قوله) العين) نعت غنذة (قوله) للتوحيد) لا يظهر من مجرد وجه المناسبة فينبغي أن يزاد عليه اللازم له التنزيه إذ المراد التوحيد الكامل الشامل لتوحيد الذات والصفات والأفعال به بصري عبارته قوله للتوحيد أي والتوحيد تسبيح لأنه تنزيه لله تعالى عن الشريك والتسبيح التنزيه اه وبعبارة النهاية وهو المعنى إلى التوحيد والتنزيه اه قال عرش قضيته أنه يطلب الإشارة عنها عند التسبيح وعند التوحيد لما في به غير التشهد فليراجع اه قول المتن (ويرفعها) ولو كان له سبابتان أصليتان كفي رفع أحدهما شيئا وقال عرش سئل المؤلف مر عن له سبابتان اشتبهت الزائدة فاجاب القياس الإشارة بهما كذا جهامش وهو قريب أقول وينبغي أن مثل ذلك ما لو كانتا أصليتين فيشربها اه (قوله) مع إلتئانها) أي إرخاء راسها إلى جهة الكعبة كروى عن عرش قول المتن (عند قوله) (إلا الله) وظاهر كلامهم أن انتهاء الرفع لا يتقيد بحرف دون حرف نعم قد يؤخذ من عبارة المتن أن انتهاء مع الهاء وفيه معنى دقيق بوقوعه من ثل من ربح التحقيق بصري (قوله) إلى آخر التشهد) عارته في شرح بافضل إلى السلام اه وبعبارة شيئا ونهاية إلى القيام في التشهد الأول وإلى السلام في التشهد الثاني اه وقال عرش هل المراد بالسلام تمام التسليمين أو تمام التسليمة الأولى لأنه يخرجها من الصلاة فيه نظر والأقرب الأول لأن الثانية من توابع الصلاة لكن ظاهر عبارة صحيح أنه يضعها حيث تم التشهد قبل شروعه في التسليمة الأولى ويمكن رد ما قاله الشارح من رآى ما قاله حج يجعل الغاية في كلام الشارح من خارجة عن المنيا كما هو الراجح اه (ليجمع الخ) علته لقوله قاصدا بذلك الخ (وخصت بذلك) أي المسبحة بالرفع (قوله) لأصابع الخ) نزع فيه بأن أصحاب التشرع لم يذكروه كروى (بباطن القلب) أي عرقه وفي المصباح والنياط بالكسر عرق متصل بالقلب اه عرش (قوله) فكانها) أي رفع المسبحة على حذف المضاف ويحتمل أن الضمير للإشارة بالمسبحة (قوله) على أن المراد به الخ) على أنه يمكن أنه لبيان الجواز نهائية وشيئا (قوله) مبطل للصلاة) أي أن حركتها لا تاتى بالية وظاهر أن عمل الخلاف ما لم يحرك الكف كذلك ولا بطلت الصلاة جز ما شيئا بعبارته وم والكلام كما هو ظاهر ما لم يحرك الكف ولا بطلت صلاته بثلاث حركات متوالية عامدا وإن قطعت أصابعه مع الكف بطلت بتحريك الزند كذلك اه (عند متقدمي الحساب) وأكثرهم يسمون هذه الكيفية تسعة وخمسين وائر الفقهاء الأول تبعها لفظ الخبر نهاية وشرح بافضل (قوله) بأن يجعل رأس الأهلام الخ) عبارة شيئا والأفضل قبض الأهلام بجنبتيها أي المسبحة بأن يجعلها تحتها على طرف راحته اه (قوله) على طرف راحته) عبارة غير مرادحة بالذكر (قوله) وقبل الخ) لا يتضح الفرق بينهما وبين الأولى لا سيما على ما مر عن شيئا (قوله) وأن يجعلها) أي الأهلام (فائدة) الأهلام من الأصابع مؤنث ولم تحك الجوهري غيره وحكى في شرح المحل التذكير والثاني وجمعا إياه على وزن كابر وقال الجوهري إياهيم بزيادة ياء وقبل كانت سبابة قدم النبي صلى الله عليه وسلم أطول من الوسطى والوسطى أطول من البصر والبصر أطول من الأخضر وعبارة الدمي تروم أن

للتوحيد) أي والتوحيد تسبيح لأنه تنزيه لله عن الشريك والتسبيح التنزيه (قوله) لفوات سنة وضعها السابق قد يؤخذ منه أنه لو قطعت مسبحة لا يشير بغيرها من بقية أصابع اليمنى لفوات سنة وضع البقية المعروفة (قوله) ولا يحركها) والكلام كما هو ظاهر ما لم تحرك الكف ولا بطلت صلاته بثلاث حركات

الأهلام (اليها) أي المسبحة) كما قد تلاثة وخمسين) عند متقدمي الحساب بأن يجعل رأس الأهلام عند أسفلها على طرف راحته ذلك للاتباع واه مسلم وقبل بأن يجعلها مقبوضة تحت المسبحة وقبل يرسل الأهلام بأصابعه طول المسبحة وقبل يضعها على أصبعه الوسطى كما قد تلاثة وعشرين والخلاف في الأفضل ورجحت الأولى لنظير مامر (والصلاة على النبي ﷺ) مع قعودها (فرض في التشهد)

يعني بعده فلا يجزى قبله خلا فاجع (الآخر) يعني الواقع آخر الصلاة وإن لم يسبقه تشهد آخر كتشهد صبح وجمعة ومقصود ذلك للاخبار الصحيحة الدالة على ذلك بل بعضها مصرح به كإسناده في عدة كتب لاسيما شرح العباب والدر (٨١) المنصود في الصلاة والسلام على صاحب المقام المحمود مع الراد

ذلك في دمه معنى (قوله يعني بعده) هل يشترط الموالاة بينهما فيه نظر ولا يبعد عدم الاشتراط لأن الصلاة ركن مستقل ولا تجب موالاة الأركان حيث لا يحذور يلزم من ترك الموالاة كقطو بل ركن قصير سم (قوله) كما يستلزمه (الخ) وفي النهاية والمعنى هنا نوع بسط في ذلك أيضا (قوله) على من زعم شذوذا لشافعي (الخ) بل وافقه على قوله بذلك عدة من أكار الصحابة فمن بعدهم كعمر وابنه عبد الله وابن مسعود وابن جابر بن عبد الله من الصحابة وكعبد بن كعب القرظي والشعبي ومقاتل بن المنايعين وهو قول أحد الآخرين وإسحاق وقول مالك وأحمد وابن المازن وصحبه ابن الحجاج في مختصره وابن العزى في سراج المريدين وقوله كلهم يوجبونها في التشهد حتى قال بعض المحققين لو سلم تفرد بذلك لكان حيزا للتفرد بها وقيل الزيادة بل لم يحفظ عن أحد من الصحابة أو التابعين غير النخعي صرح بعدم وجوبها ع (قوله) بالجماع (أى) إيجاب الصلاة في التشهد (قوله) لا تهازكن (إلى) قوله وآله في المعنى قول المتن (قوله) ولا تسن على الآل (الخ) لو فرغ المأموم من التشهد الأول والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قبل فراغ الإمام من له الأتيان بالصلاة على الآل وتوابعها كما في شيعتنا الشهاب الرملة سم وتقدم في الشارح قبيل الخامسة الركونع خلافة قول المتن (على الصحيح) والخلاف كما في الروضة وأصلها مبنى على وجوبها في الأخر فإن لم تجب فيه وهو الرابع كما سياتي لم تسن في الآل جز ما معنى (قوله) لصحة أحاديث فيه (أى) ولا تقول بل زيادة وآل محذور ونقل الركن موجود في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أيضا (قوله) في النية (أى) نية الصلاة (قوله) لذلك (أى) للامر بها (قوله) وفيه أحاديث (إلى) قوله وهو التحيات في المعنى (قوله) وفيه (الخ) (أى) في التشهد (قوله) اختار الشافعي تشهد ابن عباس (الخ) (أى) على رواية ابن مسعود وهو التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك (الخ) على رواية عمرو بن التحيات لله الزايات لله والصلوات لله السلام عليك (الخ) إلا أنهما قالوا وأشهد أن محمدا عبده ورسوله قال المصنف وكلها مجزئة بتأديها الكمال وصحتها خبر ابن مسعود ثم خبر ابن عباس لكن الأفضل تشهد ابن عباس وعلل بما ذكر (أى) فالاختيار من حيث الأفضلية معنى وشرح بافضل (قوله) لتأخره (أى) عن تشهد ابن مسعود ومعنى وأسنى (أى) لأن ابن مسعود من متقدمي الصحابة وابن عباس من متأخريهم والمتأخر يقضى على المتقدم ع (قوله) هو (أى) تشهد ابن عباس (قوله) من الثناء (أى) بقول أو فعل (قوله) لأن كل ملك (الخ) كذا قاله غير واحد وقد يقال فيه إيهام التخصيص في الاختصاص فلعل تنكته الجمع التخصيص على التعدد سيما وفهمه بطريق الزوم للشعول المدلول للام لا يخفى على إلهام العوام بصري (قوله) كان له تحية مخصوصة فكانت تحية ملك العرب بأنعم صبا حاكم الآلة كاسرة بالسجود له وتقبيل الأرض وملك الفرس بطرح اليد على الأرض قدامه ثم تقبيلها وملك الحبشة بوضع اليدين على الصدر مع سكينته وملك الروم بكشف الرأس وتكبيلها وملك التوبة بجعل اليدين على الوجه وملك حيراء بالمداء بالمداء على الأصابع وملك الحمامة بوضع أيدى على كنفه فان بالغ رفعها ووضعها راسيها (قوله) فجعل ذلك كله (الخ) (أى) مما فيه تعظيم شرعها ليخرج ما لو اعتادوا نوعا منها ع في الشرع ككشف المودة والطواف بالبيت عربا ناعش ولك أن تستغنى عن ذلك القيد بأن المراد المقصود من ذلك وهو التعظيم (قوله) (له) قد يوهى بئسها أيضا ولم نره لغيره فله حل المعنى لا الرواية بصري أقول ويدفع الإيهام بغيره (أى) كل (قوله) بطريق الاستحقاق (الذاتى) كان وجه الاعتناء بهذا العدول متواليه عامدا عالما وإن طلعت أصابعه مع الكف بطلت بترك الزند كذلك (قوله) يعني بعده) هل يشترط الموالاة بينهما فيه نظر ولا يبعد عدم الاشتراط لأن الصلاة ركن مستقل ولا تجب موالاة الأركان حيث لا يحذور يلزم من ترك الموالاة كقطو بل ركن قصير (قوله) ولا تسن الصلاة على الآل (الاول) لو فرغ المأموم من التشهد الأول والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قبل فراغ الإمام من له الأتيان بالصلاة على

(١١) - شرواني وابن قاسم - ثانياً بقوله تعالى تحية من عند الله مباركة طيبة وهو التحيات أى كل ما يحيا به من الثناء والمدح بالملك والعظمة وجمعت لأن كل ملك من ملوك الدنيا كان له تحية مخصوصة فجعل ذلك كله لله تعالى بطريق الاستحقاق الذاتى دون غيره المبارك

عن التعبير عنه تعالى باسم الصفة إلى التعبير عنه باسم الذات بصري (قوله أى الناميات) أى الاشياء التى تنمو وتزيد شيخنا (قوله أى الخمس) هذا التفسير ظاهر على رواية ابن مسعود التى فيها العطف اما على رواية ابن عباس فلا إلا ان يكون على حذف العاطف إذ لا بد مع ان يكون وصفا للنجيات لكونه انحصرا ولا بد لبعض لانها على غير طرحة المبدل منه رشيدى (قوله وقيل اعلم) أى كل الصلوات كاحكامها بن شبهة أى والمغنى وظاهر أنه بلغ من الاول فواجه ترجمه فليأتى بصري (قوله أى الصالحات الخ) عبارة المغنى الاعمال الصالحات وقيل الشئ على الله تعالى وقيل ما طاب من الكلام اه (قوله للتأنيخ) ما وجهه بعد تفسير الصلوات بامر بصري واهله معنى على ان الطيبات وهى الصلوات فان جعله كقوله نعم النجيات كياتى عن الرافعى من حذف العاطف كياتى عن شيخنا فلا إشكال (قوله وحكمة ترك العاطف الخ) ظاهره ان هذه الثلاثة نعمت للنجيات كما هو ظاهر ما يأتى عن الرافعى وقال شيخنا أنها على حذف حرف العطف أى والمباركات والصلوات والطيبات اه (قوله اول الكتاب) أى فى الخطبة (قوله السلام عليك أيها النبي) انظر هل كان صلى الله عليه وسلم قولى فى شهادته هكذا او كان يقول السلام على فان كان الاول له وهو الظاهر فيجتمعا لانه جرد من نفسه شخصا وخاطبه بذلك ويحتمل انه على سيد الحكمة بن الحنفى وسجانه وتعالى فيكون المولى عز وجل هو المخاطب له بذلك شيخنا (قوله خوطب) أى منى (قوله السلام علينا) أى الحاضرين من امام ومأموم وملائكة وغيرهم ومعنى ونهاية أى من انس وجن ويحتمل ان ضمير علينا لجميع الامة شيخنا (قوله أى جمع صالح) نامل ما فى هذا التفسير بصري أى وكان ينفى إسقاط أى (قوله ومؤمنى الانس الخ) فبقول ما وجه التخصص مع ان الذى له حق يكون الاصلاح به محلا باصناف بالصلاح بل والحوارات كذلك فليأتى بصري وهذا مبنى على أن قول الشارع من الملائكة الخ بيان لعباده وإذا جعل بياننا لقائم الخ كما هو الظاهر إشارة إلى ان المراد به القيام بالجملة كقيل به فلا إشكال ثم رآيت عقبه بعض المتأخرين بما نصه اقول قوله من الملائكة الخ بيان للقائم بالحقوق الخ انرا رد ما أوردها عبارة عرش قوله لم وحقوق عباده أى فمن ترك صلاحا واحدة فقد ظلم النبي صلى الله عليه وسلم وجميع عباد الله الصالحين بمنع ما وجب لهم من السلام عليهم وبهض الهوامش ان هدامعى خاص لى أى للصلاح ومعناه العام بالمسلم وهو المراد هنا اه وقد يقال بل الظاهر ما فى الاصل لانه إذا رد عموم المسلمين يقتضى طلب الدعاء له صاف هو غير لا تقي مقام طلب الدعاء اه وقوله وهو غير لا تقي فيه نظار إذ هم احوج الدعاء من غيرهم (قوله اشهد ان لا اله الا الله) أى اقر واذعن بانه لا معبود بحق كى لا اله الا الله ويتعين لفظ اشهد فلا يقوم غير مقامه لان الشارع أعبدناه به شيخنا (قوله ولا يسمن) لى قوله وسكت وفى المغنى لإلا قوله واعترض وكذا فى النهاية لإلا قوله والله (قوله والخبر فيه ضعيف) مجرد الضعف لا ينافى الاستحباب سم زاد الرئيدى كما هو مقرر فله تديد الضعف اه (قوله ولا يجب ترتيبه) أى ولكن يسمن كما هو ظاهر ولو عجز عن التمسد انى بدله كما هو ظاهر وينبغى اعتبار وجوب اشتغال بدله على الشاء حيث أمكن وهل يعتبر اشتغاله على التوحيد مع الامكان فيه نظروا لوجه نظاؤه واخره دون وسطه سم كما هو ظاهر الترتيب بان يأتى بأوله ثم بدله وسطه ثم بآخره سم وقوله وهل يعتبر الخ الظاهر أنه يعتبر بل هو وأولى بالاعتبار من الاشتغال على الشاء (قوله بشرط ان لا يشتغل الخ) كان قال السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته التحيات المباركات الصلوات الطيبات السلام علينا الخ (قوله والإلاخ) أى وإن غير المغنى كان قال التحيات عليك السلام لله شيخنا (قوله ان تعمد) أى وعلم أنه خلاف الوارد ولا فيقيل تشهد عبارة البصري وللم تعمد بما أتى به كذلك فيعبدده أى ويسجد للسرور وفيه يظهر لان تعمد به جل اه

أى الناميات الصلوات أى الخمس وقيل أعم الطيبات أى الصالحات للشئ على الله تعالى وحكمة ترك العاطف هنا مرت أول الكتاب لله السلام أى السلامة من الآفات عليك خوطب إشارة إلى أنه الواسطة العظمى الذى لا يمكن دخول خضرة القرب الا بدلالته وحضوره إلى أنه أكبر الخلفاء عن الله فكان خطابه كخطابه أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أى جمع صالح وهو القائم بحقوق الله وحقوق عباده من الملائكة ومؤمنى الانس والجن أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله ولا يسمن أوله بسم الله والله قيل والخبر فيه ضعيف واعترض ولا يجب ترتيبه بشرط أن لا يتغير معناه ولا بطلت صلاته أن تعمد

الآل وتوابعها كآفته شيخنا الشهاب الرملى (قوله والخبر فيه ضعيف) مجرد الضعف لا ينافى الاستحباب (قوله ولا يجب ترتيبه) أى ولكن يسمن كما هو ظاهر فلو عجز عنه انى بدله كما هو ظاهر وينبغى اعتبار اشتغال بدله على الشاء حيث أمكن وهل يعتبر اشتغاله على التوحيد مع الامكان فيه نظروا لوجه نظاؤه واخره دون

وصرح في التتمه بوجوب موالاته وسكتوا عليه وفيه ما فيه (واقله التحيات لله (٨٣) سلام عليك ايها النبي ورحمة

الله وبركاته سلام علينا
وعلى عباد الله الصالحين
أشهد أن لا إله إلا الله
وأشهد أن محمداً رسول الله
لورود اسقاط المباركات
بل صحته قال في المجموع
ولورود اسقاط الصلوات
الصلوات قال غيره
والطيات وردا بأنه مرد
اسقطها كما صرح به
الرافعي وعلله بأنها تابعان
للتحيات واستفيد من المتن
أن الأفضل تعريف السلام
وأنه لا يجوز ابدال لفظ
من هذا الاقل ولو برأيه
كانني بالرسول وعكسه
ومحمداً واحد أو غيره وكذا
في سلام التحلل ويفرق
بينهما وبين ما يأتي في محمد
في الصلاة عليه بأن ألفاظها
الواردة كثر اختلاف
الروايات فيها فدل على
عدم التعبد بلفظ محمد فيها
لا يقال قياسه أن لفظ
الصلاة عليه لا يتعين لأنها
نقول إنما تتعين لمفاهيم
الخصوصية التي لا توجد في
مرادها ومن ثم اخصص بها
الآنية صلى الله عليهم وسلم
وقضية كلام الأنوار أنه
يراعى هنا التشديد وعدم
الابداً وغيرهما نظير
ما مر في الفاتحة نعم النبي
فيه لفتان الهمزة والتشديد

(قوله) وصرح في التتمه بوجوب موالاته اعتمده الانوار كما يأتي وكذا اعتمده النهاية والمغني وقال الشهاب
الرملي واقدم قول المتن (ايها النبي) ولا يضر زيادة ما قبله كما ذكره حج في فصل تبطل بالظن ثم نقله عن
افتتاح شيخ الاسلام وقرءه مع احش عبارة شيخنا ولا يضر زيادة ما بعده النداء قبل ايها النبي ولا الميم في عليك
اه قول المتن (واشهدا) ولا بد من الواو في جميع الروايات الثلاث وذكر اشهد معاً من الاكل وكثر قوله
ان محمداً الاول ذكر السيادة شيخنا (قوله بل صحته) اي لثبوت اسقاطه في الصحيحين نهاية ومعنى قال
السيد البصري وجه الترتي أن الحسن كاف فيما نحن فيه اه (قوله وردا) اي قول المجموع وقول غيره كودي
(قوله) بأنه لم يرد اسقاطها (الخ) اجيب كما في النهاية والمغني بان المثبت مقدم على النافي وهو وجهه إذ شان
المصنف اجل من ان يستدل الاسقاط لغير رواية له به وعبارة شرح المنهج واقل ما رواه الشافعي والترمذي
وقال فيه حسن صحيح التحيات لله (الخ) انتهت وهي صريحة في ورود الاسقاط في رواية الشافعي والترمذي
فابحر رافعي راجعت تبسير الريع النبي فلم اجده فيه مع انه ما تزم للترمذي وراجعت ترتيب الجامع الكبير
لحافظ السيوطي للشيخ المنقي فلم أجده فيه ايضاً بصري (قوله وعلله (الخ) يتأمل تطبيقه (قوله) بأنها تابعان
(الخ) لعله بالنسبة (قوله) واستفيد الى المتن في النهاية الا قوله لان فيه الى وياخذ (قوله) واستفيد من المتن
الأفضل (الخ) اي حيث جعل سلام من الاقل ع (قوله) ان الأفضل تعريف السلام اعتمده المغني (قوله)
وانه لا يجوز (الخ) في استيفاده من المتن تأمل (قوله) ويفرق بينهما اي بين التشهد وسلام التحلل ع (قوله)
(قوله) فدل اي اختلاف الروايات بكثرة (قوله) على عدم التعبد بلفظ محمد بل يجوز غيره عما سيأتي من
رسوله والتي لا مطلقاً خلافاً لما قد توهمه هذه العبارة ع (قوله) قيسه اي عدم تعين لفظ محمد (قوله)
وقضية كلام الأنوار عبارة وشرط التشهد رعاية الكلمات والحروف والتشديدات والاعراب المخل
اي تركه والموالاته والالفاظ المخصوصة واسماع النفس كالفاتحة والقراءة قاعداً ولو قرأ ترجمته بلغته من
لغات العرب او بالعجمية قادر على التعلم بطلت صلاته كالصلاة على النبي ﷺ انتهت وقوله والاعراب
المخل ينبغي انما غير المعنى بطل الصلاة مع التعمد والتشديد مع عدم التعمد والعلل بأنه خلاف الوارد مع
إرادة الورد وقلية تأمل وقوله والموالاته ينبغي ان يجري فيها ما تقدم في موالاته الفاتحة من انه تحلل ذكر قطع
الموالاته إلا ان تعلق بالصلاة كفتحها على الامام اذا توقف في التشهد بان جهه بها فيظهر وان سكت وطال
عمداً وقصد القطع انقطع وينبغي ان يغتفر تخلف ما يتعلق بكلمات التشهد نحو لفظ الكريم في قوله ايها
النبي الكريم وحده لا شريك له في قوله لا شريك له إلا الله وحده لا شريك له سم (قوله) وغيرهما (الخ)
كعدم الصارف شيخنا (قوله) لا تركها معاً اي وصلوا وقفا ع (قوله) زاد شيخنا على المعتمد خلافاً للروايات
القائل يجوز ووفقاً اه (قوله) بخلاف حذف تنوين سلام (الخ) يقتضى انه ليس فيه حذف حرف وليس
كذلك إذا مدار على اللفظ لا الرسم كما سبق تحريفة في كلامه رحمة الله تعالى والتنوين حرف باعتبارها بل كلمة
لحذفه باع من حذف حرف من النبي لان ذلك لا يخل بالمعنى بخلاف هذا إذ مدلول التنوين الذي هو التفعيض
في هذا المخل يفتو بحذفه بصري وفي ع عن سم في شرح الغاية مثله عن الوادى الجزم بالبطان في
هذه الصور وكذا جزم بذلك ايضا القليوبي وشيخنا ثم قال ولا يضر الجمع بين ال والتنوين وان كان لحننا

وسطه من كما هو ظاهر الترتيب أي بأن يأتي بأوله ثم يبدله وسطه ثم آخره (قوله) بوجوب موالاته أي
واقفي بالوجوب شيخنا الشهاب الرملي (قوله) ايها النبي) لو صرح بحرف النداء فقال يا ايها النبي في
فتاوى الشارح تبطل الصلاة بتعمد ذلك وعلم عدم وروده لانه زاد حرفين اه قلت وفيه نظر ظاهر لانها
زيادة لا تغير المعنى بل هي تصريح بالمعنى وقد تقدم في القراءة الشاذة ان محل البطان بزيادة حرف فيها
ان يغير المعنى ولا فرق بين الحرف والحرفين ثم رابت الشارح في فصل تبطل بالنطق نقل ما في عن افاء
بعضهم ثم رده فراجع ما يأتي (قوله) وقضية كلام الأنوار (الخ) عبارة وشرط التشهد رعاية الكلمات
والحروف والتشديدات والاعراب المخل اي تركه والموالاته والالفاظ المخصوصة واسماع النفس كالفاتحة

فيجوز كل منهما لا تركها معاً لان فيه اسقاط حرف بخلاف حذف تنوين سلام

اه (قوله أنه لو أظهر النون المدغمة في اللام الخ) قياسه أنه لو أظهر التنوين المدغم في الراء في وأن محمد رسول الله أبطل فإن الادغام في كل منهما في كلتين هذا في كل ذلك نظر لأن الاظهار لا يزيد على اللحن الذي لا يغير المعنى خصوصا وقد جوز بعض القراء الاظهار في مثل ذلك سم على حج اه عش ورشيدى ونقل الكردى عن فتاوى مر انه يضر الاظهار في كل من الموضعين ورجحه وكذا اعتمد شيخنا عبارة بعض إسقاط شدتان لإله إلا الله وكذلك إسقاط شدرة الراء من محمد رسول الله على المعتمد وقال شيخنا انه يفتقر في الثانية للعوام اه (قوله لأن عمل ذلك الخ) فيه أنه لم يترك هنا حرف فان قلت فانت صفة قلنا فانت في اللحن الذي لا يغير مع ان هتار جو عال لاصل وفيه استقلال الحرفين فهو مقابل فوات تلك الصفة فليتامل سم على حج اه عش (قوله نعم لا يبعد الخ) معتمد عش وقلوبى (قوله لا بن كبن) بفتح الكاف وكسر الواو حدة المشددة ثم نون بصرى (قوله ومن جاهل حرام) في التحريم مع الجبل نظر سم عبارة البصرى وقول ابن كبن ومن جاهل حرام عجيب إلا ان يفرض في جاهل غير معذور لمخاطبته العلماء إذ هذا من الغر وع الدقيقة التي لا يفتنى فيها العذر إلا بما هو قوله إن لم يمكنه التعلم يقتضى الحرمة على جاهل لم يمكنه التعلم وهو أعجب وعلى القول بها قول يؤمر بالتزك ويأتى بالبدل او بالأتين وياثم عمل تأمل اه (قوله لأنه ليس فيه تغيير للمعنى) أى ولا يحرم إلا ما لا يغيره وعليه فلو اتى بما فى اللهم صل بسبب الاشباع للحر كنه لم يحرم ولم يبطل لعدم تغيير المعنى وبقرق بينه وبين القرآن حيث حرم فيه اللحن مطلقا بانا تعبدنا بأفاهة خارج الصلاة بخلاف هذا عش (قوله فلا حرمة الخ) فيه نظر بل تتجه الحرمة عند القدرة في كل ما ورد عن الشارع ووجوب المحافظة على صيغته الواردة عنه إلا أن يروى بالمعنى بشرطه سم (قوله ولم يضر خبر الخ) إطلاق الخبر وتعليل عدم التقدير بالفساد يقتضى عدم البطلان مع التقدير ولو كان المقدور غير لفظ الرسول لفلتأمل وليحرر بصرى وفيه وقفة ظاهرة (قوله لفساد المعنى) قضية هذا عدم الاعتداد به من الجاهل ايضا وقوله يبطل إن اراد بطل التشديد لم تتجه التقيد بالعلم سم (قوله لا غناء السلام) عبارة النهاية والمعنى رحمة الله

فانه مجرد لحن غير مغير للمعنى ويؤخذ ما تقرر في التشديد أنه لو أظهر النون المدغمة في اللام في أن لا إله أبطل لتركه شدة منه نظير ما مر في الرحمن باظهار ال فزعم عدم ابطاله لأنه لحن لا يغير المعنى ممنوع لأن محل ذلك حيث لم يكن فيه ترك حرف والشدة بمنزلة الحرف كما صرحوا به نعم لا يبعد عذر الجاهل بذلك لمزيد خفافه ووقع لا بن كبن أن فتحة لام رسول الله

من عارف متعمد حرام مبطل ومن جاهل حرام غير مبطل إن لم يمكنه التعلم والا أبطل اه وليس فى محله لأنه ليس فيه تغيير للمعنى فلا حرمة ولو مع العلم والتعمد فضلا عن البطلان نعم أن نوى العالم الوصفية ولم يضر خبرا أبطل لفساد المعنى حيثئذ (وقيل يحذف وبركاته) لا غناء السلام عنه (و) قيل يحذف (الصالحين)

والقراءة قاعدا ولو قرأ ترجمته بلغة من لغات العرب أو بالعجمية قادر على التعلم بطلت صلاته كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اه وقوله والاعراب الخ لنبغي أن إن غير المعنى يبطل الصلاة مع التعمد والتشديد مع عدم التعمد العلم بأنه خلاف الواو ادع الوارد فليتامل وقوله والواو لا لا ينبغي أن يحرق فيها ما تقدم في الواو الفاتحة من أن تخلل ذكر قطع الواو إلا أن تعلق بالصلاة كفتحه على الإمام إذا نوى ففى التشديد بان جهر به فيما يظهر وإن سكوت وإطال عمدا أو قصد القطع انقطع وينبغي أن يغتفر تخلل ما يتعلق بكلمات التشديد نحو لفظ الكريم في قوله السلام عليك اها النبي الكريم ووحده لا شريك له في قوله أشهد أن لا إله إلا وحده لا شريك له ولا يجب ترتيب التشديد لكن أو اخل تركه بالمعنى بطل وبطلت الصلاة فإن علم وتعمد (قوله فانه مجرد دخن) لعل هذا في الوصل (قوله أنه لو أظهر النون المدغمة في اللام في أن لا إله يبطل) قياسه أنه لو أظهر التنوين المدغم في الراء في وأن محمد رسول الله أبطل فإن الادغام في كل منهما في كلتين هذا وفي كل ذلك نظر لأن الاظهار لا يزيد على اللحن الذي لا يغير المعنى خصوصا وقد جوز بعض القراء الاظهار في مثل ذلك ابن قال الجوزى في باب أحكام النون الساكنة والتنوين ما نصه وخير البري بين الادغام والاظهار فيها الى النون والتنوين عندهما في اللام والراء الخ اه واما قوله لا عمل ذلك الخ فجوابه أنه لم يترك هنا حرفا فان قلت فانت صفة قلنا فانت في اللحن الذي لا يغير مع ان هتار جو عال لاصل وفيه استقلال الحرفين فهو مقابل فوات تلك الصفة فليتامل (قوله حيث لم يكن فيه ترك حرف) لك أن تقول ليس في اظهار النون ترك حرف لأنه عند التشديد ليس هناك إلا لام مشددة وهى بحر فبن وعند ترك التشديد بدأ اظهار النون هناك حرفا النون واللام المخففة فتأمل (قوله ومن جاهل حرام) في التحريم مع الجبل نظر (قوله فلا حرمة الخ) فيه نظر بل تتجه الحرمة عند القدرة في كل ما ورد عن الشارع ووجوب المحافظة على صيغته الواردة عنه إلا أن يروى بالمعنى بشرطه (قوله لفساد المعنى) قضية هذا عدم الاعتداد به من الجاهل

لا غناء إضافة العباد إلى الله عنه ويرد بصحة الخبر مع أن المقام مقام اطنا بل لا ينظر لما ذكر (ويقول) جواز (وأن محمد رسول الله قلت الأصح) أنه لا يجوز له أن يقول ذلك ولا يجب عليه إعادة لفظ الشهد فيقول (وأن محمد رسول الله ثبت) ذلك (في صحيح مسلم والله أعلم) لكن بلفظ وأن محمد عبده ورسوله فالمراد إسقاط لفظ الشهد والحاصل أنه يكفي واشتد أن محمد عبده ورسوله (٨٥) رواه الشيخان واشتد أن محمد رسول الله وأن محمد عبده ورسوله

الله وأن محمد عبده ورسوله
رواهما مسلم ويكنى أيضا
وأن محمد رسول الله وأن
لم يرد لأنه ورد إسقاط لفظ
الشهد والإضافة للظاهر
تقوم مقام زيادة عبدك وأن
محمد رسول الله خلافا لما في
أصل الروضة أيضا على ما
يأتي لأنه لم يرد وليس فيه
ما يقوم مقام زيادة العبد
وزعم الأذرع أن الصواب
أجزاؤه لثبوت خبر ابن
مسعود بلفظ عبده ورسوله
يرد بأن هنا مقام مقام
المحذوف وهو لفظ عبد
ولا كذلك في ذلك ولا
يتألفه أن التعبد غالب على
الفاظ التشهد من ثم لم يحز
إبدال لفظ من الفاظه
السابقة بزيادة كما مر لأن
تغايير الصيغ الواردة هنا
اقتضى أن يقاس بها ما في
معناها لا غير فلا يقاس
وأن محمدا عبده ورسوله
ويتردد النظر في واشتد
أن محمد رسول الله وظاهر المتن
وغيره أجزاؤه ووقع في
الرافعي أنه صلى الله عليه
وسلم كان يقول في تشهد
واشتد أن رسول الله وردوه
بأن الأصح خلافه نعم أن
أراد تشهد الاذان صح

أه (قوله لا غناء إضافة العباد إلخ) أي لنصر أه إلى الصالحين كما في قوله تعالى عينا يشرب بها عباد الله معنى قول المتن (ويقول إلخ) أي قيل يقول سم ونهاية ومعنى (قوله أنه لا يجوز له إلخ) خلافا للنهاية والمعنى كما يأتي (قوله ولا يجب) أي قوله وإن لم يرد في النهاية والمعنى (قوله ذلك) أي إسقاط الشهادتين ومعنى (قوله فالمراد) أي ما ثبت في صحيح مسلم سم (قوله لا في أصل الروضة) قال شيخنا الشهاب الرمي ما في أصل الروضة هو المعتمد سم وكذا اعتمدته النهاية والمعنى تبعاً للأذرع فقالوا واللفظ للاول وافاد الأذرع أن الصواب أجزاؤه وأن محمد رسول الله ثبت في تشهد ابن مسعود بلفظ عبده ورسوله وقد حكوا الإجماع على جواز التشهد بالروايات كلها ولا علم أحد الشرط لفظ عبده أه وهذا هو المعتمد كما فاده الولد رحمه الله تعالى لما ذكر أه قال عرش قوله مر وهذا أي ما فاده الأذرع من أن الصواب أجزاؤه وأن محمد رسول الله ويستفاد هذا مع ما تقدم من الصيغ المجتزئة بدون أشهد ثلاث ويستفاد أجزاؤه ما مع أشهد بالطريق الأولى فتصير الصور المجزئة متساوية عبارة شيخنا الزبدي والحاصل أنه يكتفي واشتد أن محمد رسول الله واشتد أن محمد عبده ورسوله واشتد أن محمد رسول الله وأن محمد عبده ورسوله وأن محمد رسول الله وأن محمد رسول الله على ما في أصل الروضة وذكر الواو بين الشهادتين لا بد منه أه وحزم شيخنا بلاع وبأجزاء الستة المذكورة مع لزوم الواو في جميعها (قوله أيضا) الأولى إسقاطه (قوله بأن هنا) أي في أن محمد رسول الله و (قوله مقام إلخ) أي شيء مقام وهو الإضافة للظاهر (قوله يرد إلخ) خبر وزعم الأذرع (قوله بأن هنا) أي في وأن محمد رسول الله (قوله مقام إلخ) وهو الإضافة للظاهر (قوله وهو) أي المحذوف (لفظ عبد) الأولى عبده بالضمير و (قوله ولا كذلك في ذلك) أي وليس في وأن محمد رسول الله ما يقوم مقام المحذوف (قوله ولا يتألفه) أي الرد المذكور أو قوله ويكنى أيضا أفرق والمصنف الأصح وأن محمدا إلخ والمال واحد (قوله كما مر) أي في شرح أقل التشهد (قوله هنا) أي في التشهد (قوله لا غيره) أي غير ما في معناها (قوله وهو) أي الثابت (قوله وورده إلخ) عبارة الحافظ العسقلاني في تخريج العزيز قوله أي العزيزان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في تشهد إلخ لأصل لذلك بل الفاظ التشهد متواترة عنه أنه كان يقول واشتد أن محمد رسول الله والله عبده ورسوله لينتهى ويعلم من كلام ابن حزم هنا أنه صح ما نقله في الأذان بل أشار إلى التوقف فيما نقله في الأذان بقوله على ما يأتي ثم عرش (قوله أذن مرة إلخ) تقدم في الأذان ما فيه (قوله عبارة) أي الرافعي (قوله ووقع للشارح إلخ) وتبعه النهاية والمعنى ولذا قال الرشدي جعل الشارح مر استدرك المصنف راجعاً لما مر في أقل التشهد تبعاً للشارح الجلال بخلاف الشهاب ابن حجر فإنه جعله راجعاً إلى القيل قبله أه (قوله خلاف هذا إلخ) عبارة النهاية والمعنى وقول الشارح لكن بلفظ وأن محمد عبده ورسوله فالمراد إسقاط أشهد وأشار به إلى رد اعتراض الاستوى من أن الثابت في ذلك ثلاث كيفيات فليس ما قاله أحد من الثلاثة أن الإسقاط إنما ورد مع زيادة العبد أه (قوله وهو) أي تقرير الشارح المخالف لهذا التقرير (قوله وكان سببه) أي تقرير الشارح المذكور (قوله عنده) أي الشارح المحقق (قوله يجوز ذلك) أي وأن محمد رسول الله (قوله وهو) أي عدم قوله يجوز ذلك (قوله الواجبة) الأولى إسقاطه لهما من أقل المستوفى وهي صلاة التشهد الأول ليس كذلك بصري (قوله الواجبة) أي قول إلخ

أيضاً فقوله لأصل أن اراده بطل التشهد لم يتجه التقيد بالعالم (قوله ويقول) أي وقيل يقول (قوله) فالمراد أي ما ثبت في صحيح مسلم (قوله خلافاً لما في أصل الروضة) قال شيخنا الشهاب الرمي ما في أصل

لأنه صلى الله عليه وسلم أذن مرة فسفر فقال ذلك (تمت) علم بما قرأته أن الرافعي في المحرر وأصل الروضة على ما تقتضيه عبارة قائل بجواز وأن محمداً رسول الله فهذا استدرك عليه المصنف بما أفهم منه ووقع للشارح خلاف هذا التقرير وهو صحيح في نفسه لكن يلزم عليه أن قوله قلت إلخ زيادة محضة وكان سببه أنه ثبت عنده أن الرافعي لا يقول بجواز ذلك وهو المنقول عن الشرحين والمحرر (وأقل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) الواجبة (و) أقل الصلاة على (آله) الواجبة على قول والمسنونة على الأصح (اللهم صل على محمد وآله)

أى فى التشهد الاخير (قوله لحصول اسمها) أى إسم الصلاة المأمور بها فى قوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما فان قيل لم يأت بأى الالة لان فيها السلام ولم يأت به اجيب بانه حصل بقوله السلام عليك الخ واكمل من هذا ان يقول وعلى محمد وعلى آله (قوله إن نوى بها الدعاء الخ) فلا ذكره ايضا فبأى سم عبارة السيد البصرى قوله وصلى الله على محمد بنى صنيعة ان صلى الله على محمد بكفى وان لم يقصد به الدعاء وقد يستشكل بسابقه فان كلامهما لفظه لفظا آخر ويستعمل فى الانشاء مجازا وقد يجاب بان الثانية مستعملة فى لسان الشارع صلى الله عليه وسلم فى ذلك كما فى الفتوى من رواية الحسن رضى الله تعالى عنه فيها موضوعه شرعا كما صرحوا به فى جملة الحمد لله فليتام اه زاد ع وش وقبسه أجزاء الصلاة على النبي او على رسوله حيث قصد بهما الدعاء وظاهر كلام الشارع م انه لا يكفى أصلى على محمد ولو قيل بالا كنفاء به لم يكن بعيدا فراجع اه (قوله انه لا يكفى الخ) لعل المراد بلا قصد الدعاء ولا فلا يظهر الفرق بينهما وبين الصلاة على محمد (قوله اورسوله) أى الرسول شيخنا وعش (قوله وصلى الله) الى قوله وبفارق فى المعنى وإلى المتن فى النهاية (قوله ما يأتى فى الخطبة) من انه يجزى فيها المأخوذ والحاشى والحاشى والعاقب أو البشير أو التنبيه (قوله ولا يجزى عليه) أى كان يقول اللهم صل عليه سم ومعنى (قوله لا لافعال خلقه) أى القلبية والقالبية وبه يحتاج عن قول سم لم يقل واقولهم اه (قوله باقولهم الخ) فلا زاد واعتقادهم فانها اكل الثلاثة وعمادها بصرى (قوله رولو لا لام) أى لغير محصورين راضين بالتأويل نهاية ومعنى وبأى فى الشرح مثله (قوله فيقول) الى قوله وله روايات فى الاستي والمغنى وفيها ايضا وعليه اقتصر النهاية وشرح المنهج ما ذكره باسقاط عبدك الى وعلى آل محمد واسقاط واؤواجه وذريته فى الموضوعين (قوله على محمد) والافضل الايتان بلفظ السيادة كما قاله ابن ظهيرة وصرح بجمع وبه اتفق الشارح لان فيه الايتان بما مرنا به وزيادة الاخبار بالواقع الذى هو أدب فهو أفضل من تركوا ان ترد فى افضليته الاستوى اما حديث لا تسيدنى فى الصلاة بباطل الاصل له كما قاله بعض متأخري الحفاظ وقول الطوسى انها مبطله غلط شرح م اه سم عبارة شرح بافضل ولا بأس بزيادة سيدنا قبل محمد اه وقال المغنى ظاهر كلامهم اعتماد عدم استحبابها اه وتقدم عن شيخنا ان الاعتماد بزيادة السيادة وعبارة الكردى واعتمد النهاية استحباب ذلك وكذلك اعتمدته الزبائى والحلى وغيرهم وفى الالعب الاوى سلوك الأدب أى فأتى بسيدنا هو متوجه اه قال ع وش قوله لان فيه الايتان الخ يؤخذ من هذا من سن الايتان بلفظ السيادة فى الاذان وهو ظاهر لان المقصود تعظيمه ^{عليه السلام} وصف السيادة حيث ذكر اه (قوله وعلى آل محمد) وهم بنو هاشم وبنو المطلب شيخنا (قوله وعلى آل ابراهيم) وهم كما قال الرخشى اسمعيل وإسمحقى واؤلادهما وإنما خص ابراهيم بالذكر لان الصلاة من الله هى الرحمة ولم تجمع الى القرآن الرحمة والبركة لذى غيره قال تعالى رحمة الله وبركاته عليكم آل البيت انه حميد مجيد فسأل الله عليه وسلم سبحانه وتعالى اعطاء ما تضمنته هذه الالة ما سبق اعطاه لابراهيم فان قيل نبينا صلى الله عليه وسلم افضل الانبياء كيف يسأل ان يصل عليه كاصلى على ابراهيم اجيب بان الكلام قد تم عند قوله اللهم صل على محمد واستأنف وعلى آل محمد معنى زاد النهاية ولا يشكل عليه ان غير الانبياء لا تساوهم مطلقا لاننا قلنا من ادنا بالمساواة على القول بحصولها بالنسبة لهذا الفرض بخصوصه انما هو بطريق التبعيلة ^{عليه السلام} ولا مانع من ذلك اه (قوله فى العالمين) متعلق محذوف تقديره وادم فى ذلك فى العالمين (قوله انك حميد مجيد) تعليل لذلك المحذوف او لقوله صلى الخ شيخنا (وفى روايات الخ) قال فى الاذكار تبعاً للصعيد لاني وزيادة وارحم محمد وال

الروضة هو الاعتماد (قوله ان نوى به الدعاء) فلا ذكره ايضا فبأى (قوله ولا يجزى عليه) أى كان يقول اللهم صل عليه (قوله لا لافعال خلقه) لم يقل واقولهم (قوله على محمد) قال فى شرح الروض قال فى المهمات واشتهر بزيادة سيدنا قبل محمد وفى كونه افضل نظر فى حفظ ان الشيخ عز الدين بن عبد على ان الافضل سلوك الأدب أم امتثال الامر فعلى الاول يستحب دون الثاني اه مافى شرح الروض واعتمد الجلال المحلى

لحصول اسمها بذلك وبكى الصلاة على محمدان نوى بها الدعاء فيها يظهر وصلى الله على محمد أورسوله أو النبي دون أحمد ونحو الحاشى ويفارق ما يأتى فى الخطبة بان الصلاة محتاطا لكثير فصينت عن أدنى إسمام ولا يجزى عليه هنا ولا ثم (والزيادة) على ذلك (الى) قوله (حميد) أى حامد لافعال خلقه بانائهم عليها أو محمود بأقولهم وأفعالهم (عجيد) أى ماجد وهو الكامل شرفا وكراما سنة (فى التشهد (الاخير) ولو للامام للأمر بها فى الأحاديث الصحيحة فيقول اللهم صل على محمد عبدك ورسولك النبي الأمى وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كاصليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم فى العالمين انك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم فى العالمين انك حميد مجيد وفى روايات زيادات آخر بينها مع ما يتعلق بهذه الالفاظ

ومقالة العلماء في هذا التشبيه وأنه لا دلالة فيه بوجهه على الفضيلة ابراهيم على نبينا صلى الله عليه وسلم في الدر السابق نقاوا نزاع الاذرى في ندب هذا الامام غير من مرطوله ثم بحث امتناعه لو خرج به وقت الجمعة ونظر في غيرها والوجه كاعلم اعادته في المد أنه متى شرع فيها وقد بقي وقت يسعها جاز الاتيان بذلك وان خرج الوقت وإلام يحجز (وكذا الدعاء بعده) أى بعد ما ذكر كرهه ستعولو للامام للأمر به في الاحاديث الصحيحة بل يكره تركه للخلاف في وجوب بعضه الا في التشهد الاول فيكره فيه لبشائه على التخفيف الا ان فرغه قبل امامه فيدعو حيثنذكر كمر ويلحق به كل تشهد غير محسوب للمأموم بل هذا داخل في الاول لان المراد به غير الاخير فنظير ما مر في الاخر وقضية الماتن وغيره انه لافرق بين الدعاء الاخرى والديني وقال جمع انه بالاول وسقوا بالكافي مباح أى ولو بنحو ارضقنى أمة صفتها كذا خلافا لمن منعه اما الدعاء بمحرم فيقبل لها (وما نوره)

محمد كابر حمت على ابراهيم بدعة واعترض بورودها في عدة احاديث صحح الحاكم بعضها منها ورجم على محمد ورده بعض محقق اهل الحديث بان ما وقع للحاكم وهو ما بانها وان كانت ضعيفة لكنها شديدة الضعف فلا يعمل بها ويؤيده قول ابن زرقعة بعد ان ساق تلك الاحاديث وبين ضعفها ولعل المنع ارجح لضعف الاحاديث في ذلك اى لشدة ضعفها بما يؤيد في المعنى ما يوافقه (قوله ومقالة العلماء في هذا التشبيه) عبارة شيخنا واجيب عن ذلك اى استشكل التشبيه باجوبة منها ان التشبيه من حيث الكيفية اى العدد دون الكيفية اى القدر ومنها ان التشبيه راجع للآل فقط ولا يشكّل بأن آل النبي ليسوا بأنبياء فكيف يساؤون بآل ابراهيم وهم انبياء لانه لا مانع من مساواة آل النبي وإن كانوا غير انبياء لآل ابراهيم وإن كانوا انبياء بطريق التبعية له عليه السلام اهـ (قوله ومنها ان التشبيه الخ) تقدم هذا الجواب عن النهاية والمعنى (قوله وانه لا دلالة الخ) لعله معطوف على قوله هذا التشبيه (قوله) ونازع إلى قوله ووجب هذا في النهاية لا لقوله للخلاف إلى واما قوله ويلحق الى وقضية (قوله والاوجه الخ) وفاقت النهاية والمعنى كامر (قوله جاز الاتيان الخ) بل القياس الاتيان بذلك حيث كان مستحبا اخذ اماما تقدم في المدعى الانوار سم (قوله الاتيان بذلك الخ) اى بالزيادة في غير الجمعة ع (قوله) إن خرج الوقت اى في غيرها كما هو ظاهر (قوله والايجز) شامل لما إذا كان لا بدرك ركعة في الوقت وإن لم يأت بذلك فليراجع سم (قوله اى بعد ما ذكر) إلى قوله ويندب في المعنى الا في الاصل ان فرغه الى وقضية قوله اى ولو الى اما الدعاء (قوله ولو لالامام) اى لغير المحصورين (الان فرغ الخ) عبارة النهاية وعمل ذلك في الامام والمنفرد اما المسبوق إذا ذكر ركعتين من الرباعية فانه يتشهد مع الامام تشهد الاخير وهو اول للمأموم فلا يكره الدعاء له فيه بل يستحب الاشبه في الموافق ان لو كان الامام يبطل التشهد الاول اما نقل اسنانه او غيره وانه المأموم سر يعاونه لا يكره الدعاء ايضا بل يستحب إلى ان يقوم امامه اه قال ع (قوله فلا يكره الدعاء له فيه الخ والمراد بالدعاء الصلاة على الال وما بعده كما يصرح به ما ياتي عن سم وقوله مر انه لا يكره له الدعاء الخ ومنه الصلاة على الال كما تسلمه على حج عن افتاء الشهاب الرملى اه وقال الرشيدى قوله مر والاشبه في الموافق الخ صريح هذا الصنيع ان الموافق الذى اطال امامه التشهد الاول لا يأتى ببقية التشهد الاكمل بل يشتغل بالدعاء والام يحسن التفريق بينهما بين ما قبله في العبارة لكن في حاشية الشيخ ع (قوله) نفعنا عن فتاوى والد الشارح مر انه مثله فليراجع وليحرم مذهب الشارح مر اه (قوله كامر) اى قبيل الركن الخامس (قوله نظير ما مر في الاخر) اى في شرح فرض في التشهد الاخير (قوله انه لافرق الخ) اعتمده النهاية (قوله والديني) كالهلم ارضقني جارية حسناء نهاية (قوله وقال جمع الخ) مال اليه المعنى (قوله بمحرم) ينبغى بخلاف المكروه سم على حج وليس من الدعاء بمحرم ما يقع من الآئمة في القنوت من قولهم اهلكت اللهم من بنى علينا واعتدى ونحو ذلك اما لا لعدم تعيين المدعو عليه فاشبهه لعن الفاسقين والظالمين وقد صرحوا بجزاؤه في هذا الاولى منه واما ثانيا فلان الظالم المعتدى يجوز الدعاء عليه ولو بسوء الخاتمة وفي سم على اى شجاع وتوقف بعضهم في جواز الدعاء على الظالم بالفتنة في دينه وسوء الخاتمة ونص بعضهم على ان محل المنع من ذلك في غير الظالم المتمرّد اما هو فيجوز واختلفوا في جواز سؤال العصمة والوجه كاقال بعضهم انه إن قصد التوقى عن جميع المعاصى والذات في جميع الاحوال امتنع لانه سؤال مقام النبوة أو التحفظ من الشيطان أو التخلص من افعال السوء فهذا لا بأس به وبقى الكلام في حال الاطلاق المنتجة عندى الجواز لعدم تعيينه للدخول واحتماله الوجه الجائز اه ع (قوله وقال والوجه كاقال بعضهم الخ) فيه توقف لانه يمنع عن كونه سؤال مقام النبوة

في غير شرحه ان الافضل زيادتها واطال في ذلك وقال ان حديث لا تسيدون في الصلاة باطل مر (قوله جاز الاتيان) بل القياس سن الاتيان بذلك حيث كان مستحبا اخذ اماما تقدم في المدعى الانوار (قوله ون) خرج الوقت اى في غيرها كما هو ظاهر (قوله والايجز) شامل لما إذا كان لا بدرك ركعة في الوقت وان لم يأت بذلك فليراجع (قوله كامر) تقدم عن فتوى شيخنا الرملى ما يتعلق بذلك (قوله بمحرم) ينبغى

أى المنقول منه هنا عنه عليه السلام (افضل) من غيره لأنه صلى الله عليه وسلم المحيط بكل بالاتفاق محل بخلاف غيره (ومنه اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت) لاستحالة توبته لأنه طلب (٨٨) قبل الوقوع أن يغفر إذا وقع وإنما المستحيل طلب المغفرة الآن لما سبق (إلى آخره)

وهو ما أسرت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت اعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله إلا أنت رواه مسلم وروى أيضا إذا فرغ أحدكم من التشديد الآخر فليتعوذ من أربع من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنه النجيا والمات ومن فتنه المسيح أي بالحال لأنه يسبح الأرض كلها إلا مكة والدينة والحاء لأنه يمسوخ العين الدجال أي السكذاب وأوجب هذا بعض العلماء ويندب التعويم في الدعاء لخبر المستغفرى ما من دعاء أحب إلى الله من قول العبد اللهم اغفر لامة محمد مغفرة عامة وقرؤا فإنه عليه السلام سمع رجلا يقول اللهم اغفر لي فقال ويحك لو عمت لا تستجيب لك وفي أخرى أنه ضرب منكب من قال اغفر لي وارحمني ثم قال له عمت في دعائك فإن بين الدعاء الخاص والعام كما بين السبأ والأرض وفي ذلك رد على من منع الدعاء بالمغفرة للمسلمين إذ لا يلزم منها ولو عامة عدم دخول بعض الناس صدقها بأن تعم أفراد المسلمين دون ما عليهم فإن نوى بعمومها هذا أيضا امتنع بل ربما يكون كفرا لمخالفته ما عمل قطعا ضرورة أنه لا بد من دخول جمع

منهم النار (ويسن أن لا يزيد) الإمام في الدعاء (على قدر) أقل (التشهد) أقل (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) بل الأفضل أن ينقص عن ذلك كافي الروضة وغيرها لأنه تبع لها

فان ساواهما كره اما المأموم فهو تابع لامامه واما المنفرد فمقتضية كلام الشيخين انه كالامام لكن اطال المتأخرون في ان المذهب انه يعطى ماشاء ما لم يخف وقوعه في سهو ومثله لامام من مروزا هرا ن محل الخلاف فيمن لم يسئل له (٨٩) انتظار نحو داخل (ومن عجز عنهما) اى

التشهد والصلاة (ترجم) وجوباً في الواجب وتندباً في المندوب لما مر في التحريم (و يترجم للمأثور عنه ^{في الصلاة} ^{في محل من الصلاة} (والذكر المندوب) اى المأثور كذلك (العاجز) عن التطبيق بها العربية كما يترجم عن الواجب لحيازة الفضيلة ويردد النظر في عاجز قصر بالتعلم هل يترجم عن المندوب المأثور وظاهر كلامهم هنا انه لا فرق وفيه ما فيه (لا العاجز عن غير المأثور منها فلا يجوز له أن يتخرج غيرهما ويترجم عنه جزءاً مقبلاً به صلاته ولا (القادر) على مأثورهما فلا يجوز له الترجمة عنهما وتبطل بها صلاته (في الاصح) إذ لا حاجة اليها حينئذ (فرع) ظن مصلى فرض انه في نفل فكل عليه لم يؤثر على المعتمد وفارق مأمور في وضوء الاحتياط بان النية هنا بنيت ابتداء على يقين بخلافها ثم وليس قيام النفل مقام الفرض متحصراً في التشهد الاول وجلسة الاستراحة ولا ينافي ذلك قول التنقيح ضابطاً ما ينادى به الفرض بنية النفل ان تسبق نية تشتملها ثم ياتي بشئ من تلك العبادة ينوى به النفل ويصافى بقام الفرض عليه لان معنى

ما يأتى به منهما من أقلمها أو أكلمها أو غير ذلك أخذنا من التعليل بالنسبة سم ونهاية (قوله) فان ساواهما (الخ) قضية صنع النهاية والمغنى ان المكروه (قوله) انما هو الزيادة وان المساواة خلاف السنة فقط (قوله) كره) اى وبالأولى إذ اذا زاد كاهو ظاهر سم (قوله) انه يبطل ماشاء (الخ) جزم به جمع ونص عليه في الأم وقال فان لم يرد على ذلك كرهته ومن جزم به المصنف في مجموعه استى ومعنى (قوله) (امام من سر) اى المحصورين الراضين بالنظر في قول المتن (ومن عجز عنهما) (فرع) لو عجز عن التشهد إلا إذا كان قائماً كان مكان مكتوباً يشعور جداراً إذا قام وراءه أو مكنته قراءته وإذا جلس لم يره فهل يسقط في هذه الحالة ويجلس في موضعه من غير تشهد أو يجب القيام وقراءته قائماً ثم يجلس للسلام فيسقط جلوس التشهد بحافظة على الاتيان بالتشهد لانه كما ذكرنا الجلوس له كافتاناً بحثنا فيما سبق ان من عجز عن الفريضة عن قراءة الفاتحة إلا من جلوس لكونه ناقصة شدة مكان لا يراد إلا جالساً انه يجلس لقراءتها ويسقط القيام عنه فيه نظر ولا يبعد الاحتمال الثاني قياساً على ما ذكر قلنا بل هو اسم على المنهج وقوله ولا يبعد الاحتمال الثاني اى يفتى بالتشهد واتباعه من الانفاط المطلوبة بعده ولا يقتصر على الواجب فقط يظهر بل لو قدر على التشهد جالساً لم يقدر على الادعية المندوبة إلا قائماً بقياس ما مر عن ابن الرقعة فيها لو عجز عن السورة من انه يجلس لقراءتها ثم يقوم به نداء التشهد للادعية المطلوبة ثم يجلس للسلام ويقيم المأثور عجز عن القعود وقدر على القيام والاضطجاع فهل يقدم الاول والثاني فيه نظر والا قرب تقديم القيام لانه فيه قعوداً وزيادة وقياساً على ما عجز عن الجلوس بين السجدين وقد مر على ما ذكره (قوله) اى (التشهد) الى الفرع في النهاية والمغنى إلا قوله و يتردد الى المتن (قوله) اى (التشهد والصلاة) اى عن النطق بهما بالعربية نهاية (قوله) ترجم وجوباً بالخ) اى بالغة شأواً وعليه التحل كما مر لكن إذا ضاق الوقت عن نعلم التشهد واحسن ذكر الاخرى به وبالأول ترجمه ما القادر فيمنع عليه الترجمة وتبطل بها صلاته نهاية قال الرشيدى قوله لكن إن ضاق الوقت عن تعلم التشهد (الخ) صريح في تأخير الترجمة عن الذكر الذى ياتي به بدلاً عن التشهد وظاهر انه ليس كذلك ولينظر ما وقع هذا الاستدراك بعد المتن اه (قوله) لما مر (الخ) من انه لا يجزأ فيها نهاية ومعنى قول المتن (و يترجم للعامة الذكر المندوب) اى بالقنوت وتكبير انتقالاً وتيسيراً وكوع وسجود نهاية ومعنى (قوله) اى (المأثور وكذلك) اى في محل من الصلاة وان لم يكن مندوباً بخصوص هذا المصلى كادعية الركوع والسجود لا مأمور غير المحصورين قائماً مأثورة في الجلة وليست مندوبة غش وفيه نظر لانه إذا لم يكن مندوباً له فكيف يندب في حقه ترجمته إلا ان يقال فائدة انه مأثور بالنسبة لقول الشارح (لا) لاى (العاجز عن غير المأثور) (الخ) فلا تبطل صلاته بترجمته نظر لكونه مأثوراً في الجلة (قوله) انه لا فرق) اى بين المقتصر وغيره (قوله) (فرع) الى المتن أقره ع (قوله) (بؤثر) اى فى الاعتداد بما فعله ع (قوله) على المعتمد) وقافاً للنهاية والمغنى (قوله) (بخلافها) اى بخلاف النية في وضوء الاحتياط (قوله) ولا ينافي ذلك) اى عدم تأثير الظن المذكور (قوله) (تشمهلهما) اى العرض والنفل (قوله) (لان معنى ذلك) علة لعدم المنافاة (قوله) (لاخبر) الى قوله وبه فارق في النهاية لإقوله والمغنى الى المتن وقوله ولو مع عدم التفات الى وجهه (قوله) (وتحليها) اى تحليل ما حرم بها وبإباح غير ما حرم ع (قوله) (ويجب إيقاعه) (الخ) حاصل ما في حاشية شيخنا أن شروط السلام تسعة الاول التعريف بالولاية كفى سلام أو سلامى أو سلام الله عليكم والثاني ضمير كفى فلا يكفي نحو السلام عليكم او عليه بل تبطل الصلاة بجميع ما ذكرنا لعدم وعلم في ضمير الغيبة والثالث وصل

فان ساواهما كره) اى وبالأولى إذ اذا زاد كاهو ظاهر قال في الروض ويكره أن يراد في التشهد الاول على الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فان طو لم تبطل ولم يسجد للسهو اه ثم قال فان فرغ من التشهد الاول قام مكبراً ولا يرفع يديه وصحح النووي استحبابه اه (قوله) مالم يخف وقوعه في سهو) قال في شرح الروض

إحدى كلمتيه بالأخرى فلو فصل بينهما بكلام لم يصح نعم يصح السلام الحسن أو التام وعليك والربع الموالاة فلو
سكت بينهما سكو تاطو أو بلاى عمدا أو قصيرا قصد به القطع ضر كافي الفاتحة والخامس كونه مستقبلا للقبلة
بصدرة فلو تحول به عن حاضر السادس أن لا يقصد به الخبز فقط بل يقصد به التحلل فقط أو مع الخبز أو يطلق
فقط يقصد به الخبز فقط لم يصح والسابع أن يأتي به تباه من جلوس فلا يصح الاتيان به من قيام مثلا والثامن
أن يسمع به نفسه حيث لا مانع من السمع فلو لم يسمع به نفسه لم يكف والتاسع أن يكون بالعري بأن قدر عليها
ولا ترجم عنها اه (قوله أو بدله) يشمل الاستلزام وقوله وصدرة للقبلة لا يأتي فيه لأن استقباله إنما هو وجهه
رشيدى ويأتي ما فيه (قوله وصدرة) الى قوله وتشرط في المعنى (قوله) وصدرة للقبلة فلو انحرف به عما دعا
بطلت صلاته أو ناسيا أو جاهلا فلا هل يعتد بسلامه حينئذ لعذره ولا يجب اعادته لا تيان به بعد الانحراف
فيه نظروا الأقرب الاول وعليه لا يسجد للسبوء لانتهاء صلاته ع شر اقول بل قياس نظائره والثاني فيسجد للسبوء
ثم يعيد سلامه (قوله والمعنى) أى فى السلام ومشروعيته قول المتن (السلام عليكم) أى ولو سكن الميم ع شر
(قوله أو السلام) الاولى تركه أو ذكره قبل عليك أو عليهم (قوله أو سلامى) أى أو سلام الله تبارك وتعالى ومعنى
(قوله أو عليهم الخ) أى وإن قال (السلام عليهم) أو عليه أو عليهما أو عليهن فلا تطل صلاته لكنه لا يجوز
معنى ونهاية (قوله فلا لا الخ) ينبغى أن يحل ما يقصد به التحلل رشيدى (قوله لا نه دعاء) أى والدعاء
حيث لا خطاب فيه لا يضروا ظاهره وإن لم يقصد الدعاء نعم أن قصد به الاخبار بقياس التعليل بأنه دعاء ما يضرب
سم (قوله ومر) أى فى بحث تكبير التحريم (قوله أجزا عليكم السلام) أى وإن لم يرد لذاته معنى الوارد
ولو جود صديقه فيه وإنهاى مقبولة ولذا كرهه نهاية ومعنى (قوله) وتشرط الموالاة الخ) أى وإن لم
يسمع نفسه سيأتى فى سجود السبوء أنه لو قام الخامسة بعد تشهده فى الرابعة ثم تذكر عادوا أجزا تشهده فأتى
بالسلام من غير إعادته أى التشهد خلا للقاتل حيث اشترط إعادته فى نظير ذلك ليكون السلام عقب
التشهد الذى هو ركن شرع مر وإطال الكلام فى الروضة فى سجود السبوء ما يرد ما قاله القاضى من
اشتراط أن يكون السلام عقب التشهد الذى هو ركن سم قال ع شر قوله مر الموالاة يبنى اعتبارها
بما سبق فى الفاتحة وقوله مر وإن يسمع نفسه أى فلو سمع به حيث لم يسمعه لم يعتد به فتجب اعادته
وإن نوى الخروج من الصلاة بما فعله بطلت صلاته لأنه نوى الخروج قبل السلام اه وينبغى استثناء
ما لو قصد آخر أصواته بالسلام ومنعه طر ونحو سعال فلا تطل حينئذ لسكوته معذورا وليراجع (قوله)
وإن لا يزيد الخ) قضيت أنه لو جمع بين ال والتون أو زاد الو أو فى أول السلام لم يضرب لأن هذه الزيادة
لا تغير المعنى وهذا الظاهر وقالم رسم على المنهج اه ع شر (قوله ما يغير المعنى) راجع للزيادة والنقص
وخرج به ما لا يغير المعنى ومثاله فى النقص السلم عليكم الاتى رشيدى وسم وكتب عليه البصرى
أيضا مانصه بقضى أن نقص ما لا يغير المعنى لا يضرب ويصرح به كلامه الآتى فى السلم وقد يستشكل

عن المهمات جزم به خلا لئلا يحصون ونص عليه فى الام وقال فإن لم يزد على التشهد والصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم كره ذلك وقد جزم بذلك النووي فى مجموعه فانه ذكر النص ولم يخالفه اه (قوله لا نه دعاء)
أى والدعاء حيث لا خطاب فيه لا يضروا ظاهره وإن لم يقصد الدعاء نعم أن قصد الاخبار بقياس التعليل بأنه
دعائه يضرب (قوله) وتشرط الموالاة قال فى شرح العباب قال القاضى وإن يصدر عقب التشهد الذى هو
ركن فلو صلى الظهار أربعا ثم تشهد ثم شرع فى السنة سبوا ثم تذكر بعد فراغها تشهد ثم يسجد للسبوء ثم سلم
وكذا لو شك فى سجدة فى الأخيرة فأتى بها ثم تذكر أنه كان فعلم ما فيستأنف التشهد وأنه لو قام لخامسة بعد
تشهده فى الرابعة ثم تذكر عادوا أجزا تشهده اه من نسخة سقيمة فليحذر وإطال الكلام فى الروضة فى
سجود السبوء ما يرد ما قاله القاضى وفى شرح مر ويشترط أن يسمع نفسه وسيأتى فى سجود السبوء أنه
قام لخامسة بعد تشهده من الرابعة ثم تذكر عادوا أجزا تشهده فأتى بالسلام من غير إعادته خلا للقاتل
حيث اشترط إعادته فى نظير ذلك ليكون السلام عقب التشهد الذى هو ركن اه (قوله ما يغير المعنى)

أو بدله وصدرة للقبلة والمعنى
فيه أنه كان مشغولا عن
الناس ثم أقبل عليهم
كغائب حضر (وأقله
السلام عليكم) لأنه الثابت
عنه ^{عليه السلام} فإن قال عليك
أو السلام عليك أو سلامى
عليك متعمدا عالما بطلت
أو عليهم فلا لأنه دعاء
ومر أجزا عليكم السلام
مع كراهته وتشرط
الموالاة بين السلام وعليك
وأن لا يزيد أو ينقص
ما يغير المعنى نظير ما مر فى
تكبير التحريم (والأصح
جواز سلام عليكم)
كما يجوز فى التشهد

عامة في الفاتحة والتشهد ان النقص يضر اه (قوله ولقيام التنوين الخ) قضيته انه لو ترك التنوين على هذا لم يجز سم (قوله وغيرهما) يتامل مثاله واما تسويغ نحو الابتداء ونحو الجاء في فروع التعريف سم اى وكذا العمود الجنس عش وقد يقال ان من الغير المحسنات اللفظية (قوله ولو مع عدم التفات الخ) عبارة شيخنا يجعلها اى المرة تلقا وجهه حيث اقصر عليها ولا يثبت تخاففة على العدل بين ملكيه اه وهو الظاهر الموافق للحديث الا ترى خلافا لما يوجهه صنيع الشارح وصرحه به عش فيندب الالتفات مطلقا ثم ايت قال السيد البصري مانصه قوله كان يسلم مرة واحدة الخ يؤخذ منه انه لو اقصر على المرة قالها كذلك ولا يلتفت فليجز ويرا جع ثم اياته مصرح به في الروضة اه (قوله ويتجاءل الخ) قد يقال بانناضه ما مر له في التشهد انه لا يجوز ابدال اللفظ بما رده في سلام التحلل فتذكر وتدر بصرى وقد يقال ان المتأخر في كلام المؤلفين مستثنى من المتقدم المخالف له عند الامكان كما هنا وتقدم موافقة النهاية وشيخنا للشارح (قوله بكسر) اى او فتح عش وشيخنا في السلم ثلاث لغات (قوله ان نوى به السلام) اخرج الاطلاق سم (قوله به فارق الخ) قد يقال هذا القدر لا يكفي في الفرق اذ هو في سلامى بمعنى السلام فلا بد مع ذلك من زيادة مع افادته ما يفيد ذلك من العموم بخلاف سلامى وان جعلت الاضافة للاستغراق اذ هو مع ذلك اخص بكثير فليتامل الا ان يقال مراده بمعنى مجموع مفاده لا خصوص السلام بصرى وقوله اذ هو في سلامى الاولى اسقاط هو في (قوله ما مر في سلامى) الاولى اسقاط ما مر في قول المتن (وانه لا تجب نية الخروج) ولا يضر تعيين غير صلاته بخلافه عند اخلافنا في المهمات لما فيه من ابطال ما هو فيه نية الخروج عن غيره شرح مو وفي شرح الروض ما يوافقه سم واعتمده شيخنا (قوله وعليه يجب) الى قوله اه في النهاية والمعنى الا قوله قيل (قوله وعليه) اى على مقابل الاصح (قوله يجب قرنها باول السلام الخ) اى وان عزت بعد ذلك عش (قوله فان قدمه عليه الخ) اى على الشرع فيه وليس من ذلك ما لو قصد في اتناء التشهد او ابتداءه مثلان بنوى الخروج عند ابتداء السلام لانه نوى فعل ما يطلب منه عش (قوله يستثنى) اى من قول المصنف والاصح انه لا يجب الخ عش (قوله ما لو اراد متفعل نوى عند الخ) اى كان نوى عشر او اراد السلام قبل العاشرة عش (قوله لا تيانه الخ) متعلق بقوله يجب النوى وعقله (قوله قاله الامام) اعتمده النهاية والمعنى وكذا سم عبارة قوله قاله الامام اقول عبارة الخادم عن الامام من سلم في خلال صلاته قصد ان قصد الاقتصار على بعض ما نوى وان سلم عمدا ولم يقصد التحلل فقد حله الاثمة على كلام عدمه بطل وكاهم يقولون لا بد من قصد التحلل في حق المتفعل الذي يريد الاقتصار اه ما في الخادم عن الامام لا يلحق ان قوله فقد قصد الاقتصار الخ دال على ان قصد التحلل مع التعمد متضمن لنية الاقتصار وان قوة الكلام دالة على ان صورة المسئلة انه اراد السلام في خلال الصلاة اى بان نوى اربعا مثلا ثم تشهدن ركعتين ثم اراد السلام بدون تقديم نية الاقتصار فان قصد التحلل كان

قضيته انه يتصور فيه نقص ولا يغير المعنى وانه لا يؤثرو لعل مثاله السلم الا ترى (قوله ولقيام التنوين) قضيته انه لو ترك التنوين على هذا لم يجز (قوله وغيرهما) يتامل مثاله واما تسويغ نحو الابتداء ونحو الجاء في فروع التعريف (قوله ان نوى به السلام) اخرج الاطلاق (قوله انه لا تجب نية الخروج) قال في الروض ويستحب ان بنوى بالسلام الخروج من الصلاة فلا يضر تعيين غير صلاته ما هو قوله فلا يضر تعيين غير صلاته اى خطأ كما يفيد به شرحه ثم قال وتثبت في تعييدى بالخطا الاصل وحذفه المصنف لقول المهمات المراد بذلك تعيين خلاف ما هو عليه عمدا او سهوا فان الاكثرين ممن تكلم على المسئلة قد صرحوا بذلك ثم نازع في دعواهم صرحوا بذلك في شرحه ثم ردوا لا يضر تعيين غير صلاته خطأ بخلافه عند اخلافنا لما في المهمات لما فيه من ابطال ما هو فيه بنية الخروج عن غيره (قوله دون الترك) قد يستدل على لياقته بانه باستحبابه الا ترى ان اول ما تلقى لم يستحب فيه فقام له الا ان يرد بان وجوب النية تليق بالفعل دون الترك وفيه ما فيه (قوله كالمواضع) ان اوله قضيته انها شرط على الضعيف (قوله قاله الامام) اقول عبارة الخادم

ولقيام التنوين مقام آل
قلت الاصح المنصوص لا
يجزئ به بل يتطل به صلاته
اى ان علم وتعمد (وا لله
أعلم) لانه لم ينقل بخلاف
سلام التشهد والتنوين لا
يقوم مقام آل في التعريف
والعموم وغيرهما الواجب
مرة واحدة ولو مع عدم
التفات فقد صح انه صلى
الله عليه وسلم كان يسلم مرة
واحدة تلقاء وجهه ويتجه
جواز السلام بكسر فسكون
وبفتحتين عليهما ان نوى به
السلام لانه يأتى بمعنى ما هو به
فارق ما مر في سلامى (و)
الاصح (انه لا تجب نية
الخروج) من الصلاة كسائر
العبادات ولان النية تليق
بالفعل دون الترك فان دفع
قياس المقابل وعليه يجب قرنها
باول السلام كما ينس على
الآل خروجا من الخلاف
فان قدمها عليه بطلت
عليها كما لو اخرها عن اوله
على الضعيف قبل يستثنى
على الاصح مسئلة واحدة
تجب فيها نية التحلل وهى
ما لو اراد متفعل نوى عمدا
النقص عنه لا تيانه في صلاته
بالم تشتمل عليه نيته فوجب
قصد التحلل قاله الامام اه

قصد التحلل متضمنا قصد الاقتصار وصحت صلاته وإلا فلا حيث يظهر اندفاع ما دفع به الشارح فقوله إلا
 بذنه إياه قبل فعله الخ قلنا الإمام يقول السلام على الوجه المذكور متضمن لنيته إياه وهو واقع قبل فعله ولا
 يضتر تقدم التشهد لأن زيادته في النفل وإن لم يقصد ابتداء لا يؤثر فاندفع قوله وحيث تبطل الخ غاية الأمر
 أن محل الاحتياج إلى نية التحلل إذا لم يسبقها نية النقص وكلام الإمام لا ينافي ذلك لكنه مفروض إذا لم
 يسبق تلك النية السلام نعم للشارح أن ينازع الإمام في كفاية نية التحلل عن نية النقص وهذا أمر آخر
 فليتأمل انتهت عبارة سم (قوله وفيه نظر وما يدفعه) أي مقاله الإمام (قوله للخبر الصحيح فيه) أي في
 عدم المد (قوله لانه) إلى قول المتن وينوي في المعنى الإقوله الإني الجنائز إلى المتن وكذا في النهاية الإقوله الإني
 الجنائز وقوله وشك في مده مسح وقوله ووجود دعا للستر وقوله والاولى اولى (إلني الجنائز) كذا
 قيل ويؤخذ من قول المصنف في الجنائز كثير ما عدم زيادته وبركاته فيها أيضا سم على حج أم عرش عبارة
 البصري قوله دون وبركاته كذا في النهاية والمغنى ولم يستثنيا صلاة الجنائز بل صرح بأنها بعدم الاستثناء
 أم (قوله بان فيه) أي في نقل وبركاته (قوله أحاديث صحيحة) ومن ثم اختار كثير من أهلنا نية ومغنى قول المتن
 (مرتين ميمنا وشمالا) قال في العباب ويسن أن يجعل الأول عن يمينه والثاني عن يساره وكرهه عكسه انتهى
 قال في شرحه بخلاف ما لو سلها عن يمينه أو عن يساره أو تلقاه وجهه فانه يكون تاركا للسنن ولا يكرهه
 بقى ما لو سلم الأول عن اليسار فهل يسن حيث جعل الثاني عن اليمين ينبغي نعم سم على حج أقول
 والاولى خلافه فيأتي بالثانية عن يساره أيضا لأنها هيئتها المشروعة لها ففعلها عن يمينه تغيير للسنن
 المطلوبة فيها كإلو قطعت سبائته اليمنى لا يشير بغيرها ذلك أم عرش وواقفه شيخنا (قوله) ويسن
 الفصل (الخ) أي بسكتة شيخنا قول المتن (مناشأ الخ) يستثنى منه المستثنى فمستثنى عليه الالتفات لانه متى
 التفت خرج عن الاستقبال المشروط حيث ذكرنا ظروبه بلغز فيقال لا يصل متى التفت للسلام بطقت صلاته
 وشيدي رظا هرا انه يأتى على ما يحتمل الشارح في السابق من أنه إذا توجه بصدرة بان رفع صدره بنحو عذبة
 لا يشترط توجه وجهه قول المتن (حتى يرى خده الأيمن الخ) أي لمن خلفه (قوله وتحرم الثانية) أي مع صحة
 عن الإمام قال وهذا دقيقة وهي أن من سلم في خلال صلاته فإن قصد التحلل فقد قصد الاقتصار على بعض
 ما نوى أو سلم عددا ولم يقصد التحلل فقد حله الأئمة على كلام محمد مبطل وكانهم يقولون لا بد من قصد التحلل في
 حق المنفل الذي يريد الاقتصاره ما في الخادم عن الإمام ولا يخفى أن قوله فقد قصد الاقتصار الخ إذا دل على
 أن قصد التحلل مع التعمد متضمن لنية الاقتصار وأن قوة الكلام دالة على أن صورة المسئلة انوار السلام في
 خلال الصلاة أي بان نوى أربعة مثلاث تشهد من ركعتين ثم أراد السلام بدون تقدم نية الاقتصار فإن قصد
 التحلل كان قصد التحلل متضمنا قصد الاقتصار وصحت صلاته وإلا فلا وحيث يظهر اندفاع ما دفع به الشارح
 فقوله إلا بذنه إياه قبل فعله الخ قلنا الإمام يقول السلام على الوجه المذكور متضمن لنيته إياه وهو واقع قبل
 فعله ولا يضتر تقدم التشهد لأن زيادته في النفل وإن لم يقصد ابتداء لا يؤثر فاندفع قوله وحيث ما ذكره غاية
 الأمر أن محل الاحتياج إلى نية التحلل إذا لم يسبقها نية النقص وكلام الإمام لا ينافي ذلك لكنه مفروض فيما
 إذا لم يسبق تلك النية السلام نعم للشارح أن ينازع الإمام في كفاية نية التحلل عن نية النقص وهذا أمر آخر
 فليتأمل لا يقال قول الإمام الذي يريد الاقتصار يقتضى وجود نية الاقتصار فيشكل لانه لا حاجة معها لنية
 التحلل لأن معنى كلام الإمام انه لا بد من تحقق ارادة الاقتصار أي حيث لم ينبو خصوصه من نية متحل قدره
 فانه دقيق أو مراده بالذي يريد الاقتصار الذي لا يكمل صلاته (قوله الإني الجنائز) كذا قيل ويؤخذ من قول
 المصنف في الجنائز كثير ما عدم زيادته وبركاته فيها أيضا (قوله مرتين ميمنا وشمالا) قال في العباب وإن أي
 ويسن أن يفصل بينهما وإن يجعل الأول عن يمينه والثاني عن يساره وكرهه عكسه أم قال في شرحه بخلاف
 ما لو سلها عن يمينه أو عن يساره أو تلقاه وجهه فانه يكون تاركا للسنن ولا يكرهه الأعلى ما يأتي عن المجموع
 أم بقى ما لو سلم الأول عن اليسار فهل يسن له حيث جعل الثاني عن اليمين ينبغي نعم (قوله وتحرم الثانية)

وفي نظر وما يدفعه انه
 لا يجوز له النقص إلا بنيته
 إياه قبل فعله وحيث تبطل
 علته المذكورة لأن نيته
 للنقص متضمنة لسلامه
 الذي اراده فلم يحتاج لنية
 أخرى ولعل مقالة الإمام
 هذه مبنية على انه لا يجب
 نية النقص قبل فعله (واكله
 السلام) ويسن أن لا يعد
 لفظه للخبر الصحيح فيه (عليكم
 ورحمة الله) لانه المانور
 دون وبركاته الإني الجنائز
 واعترض بان فيه أحاديث
 صحيحة (مرتين ميمنا) مرة
 (وشمالا) مرة ويسن
 الفصل بينهما (مناشأ في)
 المرة (الاولى حتى يرى خده
 الأيمن) لاخذه (وفي) المرة
 (الثانية) حتى يرى خده
 (اليسر) لاخذه للحديث
 الصحيح بذلك وتحرم الثانية
 أن وجد معها أو قبلها

الصلاة كما هو ظاهر جلي (قوله مبطل) أي للصلاة عرش (قوله كحدث) أي وتحويل صدره بين التسليمتين وفيه على جميع وجه الحرمة في هذه المسائل أنه صار إلى حالة لا تقبل هذه الصلاة لخصوصة فلا تقبل توابعها (قوله رشك الخ) أي وتخرج وخف وانكشاف غرة سقوط نجاسة غير معفو عنها عليه نهاية ومعنى قال عرش أي انكشافا مبطلا للصلاة بأن طال الزمن مثلاً وبقال نظيره في سقوط النجاسة (قوله) ونية إقامة (أي نية القاصر الإقامة) (قوله) وجود عار للستر (إن أريد أن تحرم الثانية مع العري فواضح أو مطلقاً ففيه نظر) (قوله) خروج وقت جماعة (أي وتبين خطئه في الاجتهاد وعقوبة مكشوفة الرأس ونحو ذلك) معنى (قوله) مع تمام التفاته) فلم يتم السلام قبله فهل يتم له سنة مستقلة والظاهر نعم وفي عكسه يستمر حتى يتم السلام ولا يربط في الالتفات فيها يظهر أيضاً ما بصري قول المتن (ناوياً السلام على من عن يمينه الخ) بحث الفاضل المحقق سم إن يشترط مع نية السلام أو الرد على من ذكر نية سلام الصلاة أيضاً حتى لو نوى مجرد السلام أو الرد ضرراً كان مأموراً به لوجود الصارف حيث لا التسليم لمن نابه شيء، والفتح على الإمام فليتامل فإن الفرق لا نخرج من حيث اعتبار الأئمة لهذه النية من متمات الركن ومكملاته وهو لا يلزم كونه صاراً له مخرج جالسه عن الاعتدال بخلاف قصد الإعلام بالتلاوة والذكر فإنه منافق لتماميتها من تحيض القصدها فليتامل ثم رايته في حاشيته شرح المنهج نقل عن مراده أنه ذكر في هذا البحث قال إلى عدم الاشتراط وقال لأنه مأمور به ثم نفيه بإراده نحو التسليم إلى آخر ما تقدم وجه الفرق بصري ووافقته عرش فقال بعد ما ذكر ما في حاشيته سم على المنهج ما نصه وقوله وهو الوجه أي الاشتراط ذكر مثله في حاشيته على حج وأقصر عليه والأقرب ما مال إليه من عدم الاشتراط وجه بما قاله ابن حجج من أنه لو علم من عن يمينه بسلامه غلبه لم يجب عليه الرد لأنه لم يشرع له التحلل لم يصلح للأمان فكانه لم يوجد منه سلام على غيره وحيث كان كذلك لم يصلح صاراً وأقره البجيرى (قوله ومؤني أنس وجن) الأحياء والأموال بجيرى عن الجفنى أي إلى منقطع الدنيا شيخنا (قوله) لا يغفل عن المقتدين قد يقال هو محل تأمل لأن غير المقتدين مظنة الغفلة لا المقتدين فالأولى توجيهه بإشارته إلى الشارح المحقق من أن في هذا عموماً بالنسبة لما قبله باعتباره شموله المقتدين من خلفه بصري (قوله) فينوبه إلى قوله هو الحق في الثبوت والمخفى لا يتعلق بالمأموم (قوله) فينوبه الفاء تفسيرية (قوله) كل أي من الإمام والمأموم (قوله) على من عن يمينه الخ) أي ولو غير متصل ومع ذلك لا يجب على غير المصل الرد وإن علم أنه قصد به السلام ثم رايته حج نية عليه عرش (قوله) وعلى من خلفه) أي في الإمام والمأموم سم (قوله) بالأولى الخ) هذا ليس على إطلاقه بالنسبة للمأمومين كما يعلم بما يأتي عن سم في الرد (قوله) في المأموم) وكذا في الإمام في الكعبة إذا استقبله بعض المأمومين وكذا في الخوف سم عبارة البصري كان التقيد به أي بالمأموم للعالم بالرد لا يفيد تصوري الإمام كان كافياً في الكعبة أو حولها كما هو ظاهره (قوله) بالأولى هذا في المأموم محله كما هو ظاهر إذا أخر تسليمته عن تسليمته المسلم والإماماً ينوب بالأولى الابتداء الآخر يرد عليه بالثانية إن تأخرت عن أولاهم ويجري مثله في قوله السابق بالثانية

أقول وجه الحرمة في هذه المسائل أنه صار إلى حالة لا تقبل هذه الصلاة لخصوصة فلا تقبل توابعها إلا أنه يشكل وجود السترة (قوله) ونية إقامة (أي نية القاصر (قوله) وجود عار للستر) إن أريد أنه تحرم الثانية مع العري فواضح أو مطلقاً ففيه نظر (قوله) خروج وقت جماعة (أي وتبين خطئه في الاجتهاد وعقوبة مكشوفة الرأس ونحو ذلك) معنى (قوله) مع تمام التفاته) فلم يتم السلام قبله فهل يتم له سنة مستقلة والظاهر نعم وفي عكسه يستمر حتى يتم السلام ولا يربط في الالتفات فيها يظهر أيضاً ما بصري قول المتن (ناوياً السلام على من عن يمينه الخ) بحث الفاضل المحقق سم إن يشترط مع نية السلام أو الرد على من ذكر نية سلام الصلاة أيضاً حتى لو نوى مجرد السلام أو الرد ضرراً كان مأموراً به لوجود الصارف حيث لا التسليم لمن نابه شيء، والفتح على الإمام فليتامل فإن الفرق لا نخرج من حيث اعتبار الأئمة لهذه النية من متمات الركن ومكملاته وهو لا يلزم كونه صاراً له مخرج جالسه عن الاعتدال بخلاف قصد الإعلام بالتلاوة والذكر فإنه منافق لتماميتها من تحيض القصدها فليتامل ثم رايته في حاشيته شرح المنهج نقل عن مراده أنه ذكر في هذا البحث قال إلى عدم الاشتراط وقال لأنه مأمور به ثم نفيه بإراده نحو التسليم إلى آخر ما تقدم وجه الفرق بصري ووافقته عرش فقال بعد ما ذكر ما في حاشيته سم على المنهج ما نصه وقوله وهو الوجه أي الاشتراط ذكر مثله في حاشيته على حج وأقصر عليه والأقرب ما مال إليه من عدم الاشتراط وجه بما قاله ابن حجج من أنه لو علم من عن يمينه بسلامه غلبه لم يجب عليه الرد لأنه لم يشرع له التحلل لم يصلح للأمان فكانه لم يوجد منه سلام على غيره وحيث كان كذلك لم يصلح صاراً وأقره البجيرى (قوله ومؤني أنس وجن) الأحياء والأموال بجيرى عن الجفنى أي إلى منقطع الدنيا شيخنا (قوله) لا يغفل عن المقتدين قد يقال هو محل تأمل لأن غير المقتدين مظنة الغفلة لا المقتدين فالأولى توجيهه بإشارته إلى الشارح المحقق من أن في هذا عموماً بالنسبة لما قبله باعتباره شموله المقتدين من خلفه بصري (قوله) فينوبه إلى قوله هو الحق في الثبوت والمخفى لا يتعلق بالمأموم (قوله) فينوبه الفاء تفسيرية (قوله) كل أي من الإمام والمأموم (قوله) على من عن يمينه الخ) أي ولو غير متصل ومع ذلك لا يجب على غير المصل الرد وإن علم أنه قصد به السلام ثم رايته حج نية عليه عرش (قوله) وعلى من خلفه) أي في الإمام والمأموم سم (قوله) بالأولى الخ) هذا ليس على إطلاقه بالنسبة للمأمومين كما يعلم بما يأتي عن سم في الرد (قوله) في المأموم) وكذا في الإمام في الكعبة إذا استقبله بعض المأمومين وكذا في الخوف سم عبارة البصري كان التقيد به أي بالمأموم للعالم بالرد لا يفيد تصوري الإمام كان كافياً في الكعبة أو حولها كما هو ظاهره (قوله) بالأولى هذا في المأموم محله كما هو ظاهر إذا أخر تسليمته عن تسليمته المسلم والإماماً ينوب بالأولى الابتداء الآخر يرد عليه بالثانية إن تأخرت عن أولاهم ويجري مثله في قوله السابق بالثانية

فكان الانسب ذكره هناك (قوله وعلى من خلفه) أى خلف المسلم اماما كان أو مأموما (قوله وامامه) أى قبا إذا كان المسلم مأموما منظر الغالب كإمام (قوله بايها) هذا لا يأتى إذا توطعت تسليمته بين تسليمته إلى المسلم وقد سلم عليه المسلم بثانيتين مئلاسم على حجج أى فبنوى حينئذ رد لا السلام عش وقوله رد لا السلام صوابه العكس (قوله لخبرائى داود الخ) تعليل اقول المصنف ناويا السلام الخ (قوله ما ذكر داود الخ) أى كون الذى عن اليسار الامام بنوى الرد عليه بالاولى نهاية (قوله واحتياج السلام الخ) عطف على قوله ما ذكر عبارة الثانية واستشكل ايضا قوله بنوى السلام على المتقدمين بانه الخ (قوله بانه لا معنى لها) أى للثانية نهاية (قوله فان الخطاب الخ) الاخصر الواضح فان الخطاب صريح في الصرف اليهم والصريح لا يحتاج لنية (قوله فامضى معنى لها) بنفى عنه قوله السابق لا معنى لها (قوله واما قبا) أى واما السلام فى الصلاة (قوله إذ هو) أى الصريح (قوله في ذلك) أى فى الاحتياج للنية بالنسبة للسنة (قوله لان تعينها لها) أى تعين الثانية للصلاة وان لم تكن واجبة ويندفع بذلك ما كتب بعضهم هنا مافسه قوله لان تعينها كذا فى أصل الشارح مكتسوة مضبوطة بهذا الضبط بخطه وفى حاشية الزبائدى وغيره من الاصول الصحيحة لان تبعيتها وهى ظاهرة او متعينة انتهى فان مبناه هو تجميع خبريها بالاولى نعم كان الاولى العطف ليفيدانه علة مستقلة كالا لحاق (قوله ولو كان عن يمينه) أى المصلى مطلقا (قوله وابساره) أى وخلفه وابساره (قوله لم يلزم) أى الغير (قوله الواجب رده) صفة السلام (قوله للخطاب) أى لا يحتاج مخاطبه غيره بالرد كذا ظاهر سياقه ويرد عليه ان المصلى يسلاسه لاسما الثاني فرغ من الصلاة وصار لها للخطاب ويحتمل ان المراد خطابه لغيره بالسلام ويؤيده ما بعده فلا إشكال حينئذ (قوله لو سلم) أى غير المصلى (بل يسن) أى بعد فراغ الصلاة كما يأتى عش (وقياسه ندبه هنا الخ) أى قياسه ان يندب لغير المصلى ان يرد السلام على المصلى وقديرق بان سلام غير المصلى على المصلى يتعين سلام الامان المشروع فيه الرد غير ان المصلى المالك يمكن متاهلا للخطاب كانت مشروعية الرد فى حقه على وجه الذنب ولا كذلك سلام المصلى على غيره نعم ان ذلك القران على انه قصد به ايضا ابتداء السلام عليه لم يبعد فليتأمل بصرى عبارة عش قوله وقياسه ندبه الخ أى حيث غلب على ظنه ذلك كان عليه من عادته باخباره له سابقا ولا يحتاج السلام بالحاضر بل يعم كل من فى جهة يمينه مثلا وان بعدوا الى آخر الدنيا وان اقتضى قول البهجة نية الحاضر بالتسلم تخصيصهم بهم (فرع استطرادى) وقع السؤال عن شخصين تلاقيا مع شخص واحد فسلم احدهما عليه ناويا به الرد على من سلم والابتداء على من لم يسلم فهل تكفى هذه الصيغة عنهما او لا لان فيها تشريكيين فرض وهو الرد وسنة وهو الابتداء فنظر اقول والا قرب الاكتفاء بذلك ولا يصح التشريك المذكور اخذنا من قوله لم يسن المأمومين إذا تأخر سلام بعضهم عن بعض فشكل بنوى بكل تسليمته السلام على من لم يسلم عليه والرد على من سلم عليه اهـ (قوله ايضا) وقياسه ايضا ندب رد بعض المأمومين بعد تسليمته على من سلم عليه منهم إذا لم يأت الرد باحداهما كالوقار فى تسليمته تسليمته من على يمينه وقد نوى من على يمينه السلام عليه بالثانية فان ثابته لا تصالح لرد سلام من على يمينه عليه بالثانية لمقارنتها باها وقد خرجها فابتدى رد ابتداء الخروج فليتأمل سم قول المتن (الثالث عشر) ففتح الجزاين لانه مركب تركيبا عديدا وكذا الرابع عشر ونحوه فليتأمل (قوله كما ذكرنا فى عدها) أى على الوجه الذى ذكرناه فى عدالركان شيخنا (فى عدها) الى قوله ومن ثم فى المعنى والى المتن فى النهاية الا قوله

ومن خلفه وامامه بايها
شاموا الاولى افضل لخبرائى
داود وغيره بذلك واستشكل
ما ذكر فيمن على يساره بان
الامام لا يأتى بنوى عليه بالثانية
فكفى يرد قبل السلام
عليه ورد بان ذلك مبنى على
الاصح ان الاول للمأموم
ان يؤخر تسليمه الى فراغ
تسليمته الى الامام واحتياج
السلام لنية بانه لا معنى لها
فان الخطاب كافى فى الصرف
اليهم فامضى معنى لها والصريح
لا يحتاج لنية ومن ثم لم يحتاج
لها المسلم خارج الصلاة فى
اداء السنة ويوجب بان المسلم
لم يوجد سلامة صارف
عن موضوعه فلم يحتاج لها
واما فيها فكونه واجبا
فى الخروج منها صارف عن
انصرافه للمتدين بالنسبة
للسنة فاحتيج لها لهذا
الصارف وان كان صريحا
اذا هو عند الصارف
يشترط فيه القصد والحقث
الثانية بالاولى فى ذلك لان
تبعيتها لها صارف عن ذلك
ايضا ولو كان عن يمينه او
يساره غير مصل لم يلزمه
الرد لانصرافه للتحل دون
التامين المقصود من السلام
الواجب رده ولان المصلى
غير متاهل للخطاب ومن ثم
لو سلم عليه لم يلزمه الرد بل
يسن كما يأتى وقياسه ندبه

والا فانما يأتى بالاولى والاخر يرد عليه بالثانية ان تأخرت عن اولاه (قوله بايها) لا يأتى اذا توطعت تسليمته بين تسليمته إلى المسلم وقد سلم عليه المسلم بثانيتين مئلا (قوله وقياسه ندبه هنا ايضا) قياسه ايضا ندب رد بعض المأمومين بعد تسليمته على من سلم عليه منهم إذا لم يأت الرد باحداهما كالوقار فى تسليمته تسليمته من على يمينه وقد نوى من على يمينه السلام عليه بالثانية فان ثابته لا تصالح لرد سلام من على يمينه عليه بالثانية لمقارنتها باها وقد خرجها فابتدى رد ابتداء الخروج فليتأمل (قوله الثالث عشر) ففتح الجزاين لانه مركب تركيبا عديدا وكذا الرابع عشر ونحوه فليتأمل (قوله كما ذكرنا فى عدها) أى على الوجه الذى ذكرناه فى عدالركان شيخنا (فى عدها) الى قوله ومن ثم فى المعنى والى المتن فى النهاية الا قوله

المشتمل على قرن النية بالتكبير في القيام والقراءة به والتشهد والصلاة والسلام بقعودها فبعد ركناً بمعنى الجزئية تغليب وبمعنى الفرض صحيح ومن ثم صحيح في التنقيح أنه شرط ودعوى أن بين ما ذكر ترتيبه باعتبار الابتداء إذ لا بد من تقدم القيام على النية والتكبير والقراءة والجلوس على التشهد واستحضار النية على التكبير وهو ترتيب حسي وشرعي لا تفيد لما مر بما يعلم منه أن ذلك التقديم شرط لحسبان ذلك لا ركن على أن بعض ما ذكره نظر أو يتعين الترتيب لحسبان كثير من السنن كالافتتاح ثم التعوذ والتشهد الأول ثم الصلاة فهو كون السورة بعد الفاتحة وكون البداء آخر الصلاة بعد التشهد والصلاة في الروضة وأصلها أن الموالاة ركن وفي التنقيح أنها شرط وهو المشهور وهي عدم تطويل الركن القصير وعدم طول الفصل إذ سلم في غير محله ناسياً أو عدم طولها وعدم مضى ركن إذا شك في النية والواجب الاستئناف (فان تركه أي الترتيب (عمداً) بتقديم ركن قولي هو السلام أو فعلي

أو عدم مضى ركن (قوله) المشتمل على قرن النية (الخ) أي فالترتيب عند من أطلقه مراد فإعداد ذلك ومنه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فإعداد التشهد معني ونهاية (قوله) في القيام والقراءة به) عبارة النهاية والمغنى وجعلها من القراءة في القيام اهـ (قوله) فغده الخ) لا يظهر وجه التبريع ولذا عبر النهاية والمغنى وشرح المنهج بالواو ثم كان المناسب تأخير عن الدعوى وردها الاليتين كما في النهاية (قوله) فيه تغليب) أي لأن الترتيب ليس جزءاً إذ الجزء امر وجودي والترتيب ليس كذلك وبحت فيه سم بمافيه أقول في كلام الأئمة أن صورة المركب جزء آمنه فالمانع أن يكون الترتيب بمعنى الحاصل بالمصدر إشارة إلى صورة الصلاة أو أنها جزء لها حقيقة فلا تغليب فتأمل انتهى وزاد عليه البصري ما لفظه ولا حاجة إلى اعتبار الحاصل بالمصدر لأن النية من الأركان معاً لا وجود لها في الحس وإنما هي عمل قلبي اهـ وهذه الزيادة يندفع جواب عرش عن بحث سم بمافيه أقول لكن حجب كشيخه والحجج إنما بنوا ذلك على الظاهر من كونه أي الركن جزءاً محسوساً في الظاهر فاحتجوا للجواب بما ذكر اهـ (قوله) وبمعنى الفرض صحيح) أي على وجه الحقيقة من غير احتياج إلى تغليب وإلا فالصحة ثابتة على تقدير كونه بمعنى الجزء أيضاً عرش ورشيدى (قوله) ومن ثم) أي من أجل الاحتياج إلى التغليب على الأول (قوله) صحيح في التنقيح أنه شرط والمشهور عند الترتيب ركناً معني (قوله) والجلوس (الخ) و(قوله) واستحضار النية (الخ) أي لا بد من تقديمها على ما ذكر (قوله) وهو) أي التقديم المذكور (قوله) لا يفيد (الخ) خبر قوله ودعوى الخ (قوله) المأمور) أي في مباحث ما ذكر (قوله) على أن في بعض ما ذكره نظراً) لعل منه منع اشتراط تقديم القيام على النية والتكبير بل يكفي مقارنته لها وكذا يقال في الجلوس والتشهد وفي استحضار النية والتكبير فليتأمل قاله سم وعليه يكون لفظ بعض مستدر كفاظاً ظاهر ما قاله البصري بمافيه كانه تقديم استحضار النية على التكبير لما تقدم أن ذلك مقالة للضعيفة والمعتد أن التقديم المذكور مندوب لا غير اهـ (قوله) ويتعين إلى المتأن في المعنى (قوله) لحسبان كثير الخ) لكن الحسبان مختلف فان تقديم التعوذ على الافتتاح معتبر للاعتداد بها حتى لو قدم المؤخر وهو التعوذ باعتدبه وفات الافتتاح بخلاف بقية المسائل المذكورة فإنه إذا قدم فيها المؤخر لم يعتد به ولم يفت المقدم بل يأتي بما بعده مثلاً إذا قدم الصلاة على التشهد الأول لم يعتد بها ولم يفت التشهد بل يأتي بالتشهد ثم بما بعده فليتأمل سم (قوله) وهو المشهور) إذ هو بالتركيب لاشبهه بنهاية (قوله) وهي عدم (الخ) ويصدق على هذا العدم حد الشرط بأنه ما قارن كل معتبر سواء لأن هذا العدم متحقق من أول الصلاة الخ فتأمل بلطف فقيهه دقة دقيقة سم (قوله) وعدم طول (الخ) كان ينبغي التعبير بالواو في هذا وما بعده سم وبصري وقد يقال أن ههنا لا اختلاف الأقوال كالتسبب النهائية والمغنى التصوير الأول للرافعي تبعاً للامام والثاني لأن الصلاح والثالث لبعضهم (قوله) أو عدم مضى ركن) أي قولي ولا فعلي معني وكان الأولى إبدال أو بالواو (قوله) أي الترتيب) إلى قول المتن فلو يتعين في المعنى لإقوله غير المأمور وقوله كما سرقوله ولم يشترط إلى وفي تلك الأحوال وكذا في النهاية الإقوله إن كان خافراً إلى المتن (مثلاً) أشار به إلى أن البناء

الاعراب وإطال في بيانه (قوله) فيه تغليب) أقول في كلام الأئمة أن صورة المركب جزء آمنه فالمانع أن يكون الترتيب بمعنى الحاصل بالمصدر إشارة إلى صورة الصلاة أو أنها جزء لها حقيقة فلا تغليب فتأمل (قوله) لعل منه منع اشتراط تقديم القيام على النية والتكبير بل يكفي مقارنته لها وكذا يقال في الجلوس والتشهد وفي استحضار النية والتكبير فليتأمل (قوله) لحسبان كثير من السنن) لكن الحسبان مختلف فالتقديم التعمد على الافتتاح معتبر للاعتداد بهما حتى لو قدم المؤخر وهو التعوذ باعتدبه وفات الافتتاح بخلاف بقية المسائل المذكورة فإنه إذا قدم فيها المؤخر لم يعتد به ولم يفت المقدم بل يأتي به ثم بما بعده مثلاً إذا قدم الصلاة على التشهد الأول لم يعتد بها ولم يفت التشهد بل يأتي بالتشهد ثم بما بعده فليتأمل (قوله) وهي عدم (الخ) فان قلت هل يصدق على هذا العدم حد الشرط بأنه ما قارن كل معتبر سواء قلت نعم لأن هذا العدم متحقق من أول الصلاة الخ فتأمل بلطف فقيهه دقة دقيقة (قوله) أو عدم) كان ينبغي التعبير بالواو في

في كلام المصنف بمعنى الكاف عرش قول المتن (بأن يمسك قبل ركوعه) أو ركع قبل قراءته وكثيرا يعبر المصنف بـان غير مراد بها الحصر بل بمعنى كان نهاية ومعنى (قوله كتشهد الخ) ينبغي إلا أن يطول سم أي التشهد في الاعتدال والجلوس بين السجدين (قوله لكنه يمنع الخ) فعليه عادة في محله نهاية ومعنى (قوله غير المأموم) هذا القيد مستفاد من قول المصنف في كتاب الجماعة ولوعلم المأموم في ركوعه أنه ترك الفاتحة أو شك لم يعد لها الخ فذلك مخصص لما هنا سم (قوله غير المأموم) قضيته أنه متى انتقل عنه إلى ركن آخر امتنع عليه العود لما فيه من مخالفة الإمام وعليه الوتذكر في السجدة الثانية أنه ترك للطمانينة في الجلوس بين السجدين لم يعد له بل يأتي ركعة بعد سلام إمامه وقضيته أيضا أنه لو انتقل معه إلى التشهد قبل الطمانينة في السجدة الثانية لم يعد لها لكن سيأتي ما يقتضي أنه يسجد ويلحق إمامه وأيضا قضيته قوله في صلاة الجماعة أن محل امتناع العود إذا خشت المخالفة أنه تودد للجلوس بين السجدين إذا تذكر في السجدة الثانية ترك الطمانينة فيه عرش (قوله وإلا) أي بأن مكث قليلا ليتذكر نهايتها ومعنى (قوله بطلت صلاته) ظاهره مر وإن قل التأخر وسبباً في فصل المتابعة ما يوقعه عرش أقول بل هو صريح ما سألنا عن النهاية والمنع (قوله ولا يكفيه الخ) أي لما تقدم بيانه في شرح فلهوى لتلاوة لجعله ركوعاً يكفى سم (قوله في الثانية) أي فيما لو شك ساجداً هل ركع (قوله وكذا في التذكر الخ) عبارة النهاية والمنع ويستغنى من قوله فلهوى ما لو تذكر في سجودك أنه ترك الركوع فإنه يرجع إلى القيام ليركع منه ولا يكفيه أن يقوم راكعاً لأن الاحتياط أي الهوى غير معتد به في هذه الصورة زيادة على المتروك أي قال عرش قوله مر فإنه يرجع إلى القيام الخ أي ومع ذلك لا يجب عليه الركوع فوراً ومثله ما لو قرأ الفاتحة ثم هوى ليسجد فتذكر ترك الركوع فعاد للقيام فلا يجب الركوع فوراً لأنه يتذكر عادتها كان فيه وهذا ظاهر وإن أومر قول المصنف فإن تذكره قبل بلوغ الخ خلافه اه (قوله كاسر) أي في شرح فلهوى لتلاوة الخ سم (قوله) عليه في غير هذه الخ) يمكن أن يستغنى عن ذلك لأن من جملة المتروك في هذه الصورة الهوى الركوع لأن الهوى السابق صرفة للسجود فلم يعتد به ومن لازم الاتيان بالهوى القيام ابن قاسم أي فلو فرض أنه لم يشك في الهوى لتذكره أنه قصد به الركوع وإنما شك في الركوع للشك في نحو طمانينته فلا حاجة إلى الاستثناء أيضاً لأنه في هذه يكفيه العود إلى الركوع فقط بصري (قوله حتى بلغ مثله) أي ولو لمحض المتابعة كما لو أحرم مفرداً وصلى ركعة ونسى منها سجدة ثم قام فوجد مصلحاً في السجود أو الاعتدال فاعتدى به وسجد معه للمتابعة فيجزمه ذلك وتكمل به ركعته كما نقل عن شيخنا الشمس الشوبري ومنازعة شيخنا الشيرازي في بان نية الصلاة لا تشمل مدقوعة بما نقله هو قبل هذا عن الشهاب ابن حجر من قوله ومعنى الشمول أن يكون ذلك النقل أي ومثله الفرض بالاولى داخلًا كالعرض في معنى مطلق الصلاة بخلاف السجود والتلاوة انتهى إذ لا خفاء في شمول نية الصلاة لما ذكره ابن المعنى رشيد (قوله) إن كان الخ) أي المثل (قوله كالقيام الخ) نشر مشوش (قوله حسب الخ) قد يكون هذا معنى التام فلا حاجة للتقييد سم (قوله هذا الخ) أي قول المصنف تمت به ركعته عرش (قوله سجدة تلاوة) أي ولو لمقرأة أي بدلا عن الفاتحة فيما يظهر خلافاً للركعتي سم عن المنهج من حج اه عرش (قوله لم تجزئته) الاولى

مثلاً (بطلت صلاته) إجماعاً لتلاعه أما تقديم القول غير السلام على فعله كتشهد على سجود أو قولي كصلاة على تشهد آخر فلا تبطل الصلاة لكنه يمنع حسابان ما قدمه (وإن سها) بترك الترتيب (فأ) أتى به (بعد المتروك لغو) لوقوعه في غير محله (فإن تذكر غير المأموم المتروك (قبل بلوغ) فعل (مثله) من ركعة أخرى (فعله) بمجرد التذكر والإبطال صلاته والشك كالتذكر فلو شك راكعاً هل ركع الفاتحة أو ساجداً هل ركع أو اعتدل قام فوراً وجوباً ولا يكفيه في الثانية أن يقوم راكعاً وكذا في التذكر كما مر فما اقتضاه كلامه من الاقتصاد على فعل المتروك محله في غير هذه الصورة أو قائماً هل قرأ ثم تلاه القراءة فوراً لأنه لا ينتقل عن محلها (وإلا) بتذكر حتى بلغ مثله في ركعة أخرى (تمت به) أي بالمثل المفعول (ركعته) إن كان آخرها كسجدة الثانية فإن كان وسطاً أو أولها كالقيام أو القراءة أو الركوع حسب له المتروك أو أتى بما بعده (وتدرك الباقي) من صلاته لأنه لا يفيها

شك فيها تظهر (فان كان
جلس بعد سجدة) التي
فعلها من الاول (سجدة)
لورامن قيامواكتفي بذلك
جلوس وان ظنه للاستراحة
(وقيل ان جلس بنية
الاستراحة) لظنه انه اتي
بالسجدةتين جميعا (لم يكفه)

قد يكون هذا معنى التمام فلا حاجة للتقييد (قوله) والآخر باليقين وأنى بالباقي) أى كما يعلم من قول المصنف
 ركذا ان شك فيها وقوله وان علم في آخر رابعه الخ (قوله) ولم يشترط هنا طول) هذا يفيد الطول وان تذكر
 في الحال ان المروك غيرهما المترجم المستعملان الظاهر ان هذا ممنوع بل يشترط هنا الطول او مضى
 ركن ايضا وقد ذكرت ما قاله لمرفا تكرر (قوله) ولو بعد طول الفصل) قال في شرح الروض فيما ينظر
 لان غايته انه سكوت طويل وتعمد طول السكوت لا يضركم اراه (قوله) وتحول عن القبلة) اى وتكلم
 قليلا كما هو ظاهر من قصة ذى الدين (قوله) اى بطريق الاصاله) هذا كقوله السابق بطريق
 الاصاله زيادة على عبارة الاصحاب (قوله) حتى لا نجيب له انية) اعتمد شيخنا الشباب الرملى وجوب النية لها

(١٣) - شرواني وابن قاسم - (ثاني) الأولى ثم شك في الأولى أو بان أنه لم يسلمها لم يحسب سلامه من فرضه لأنه أتى به على اعتقاد اللئيل فليس يسجد للسبب ثم يسلم أو فوجعه عدم حسيان الثانية أنه الصلاة ثم شعلها بطريق الإحالة لوقوعها بعد الخروج منها واختلافهم في أنها من الصلاة أو لا وفي فروع ما يقتضي كلاهما وجميع بانها من بطريق التبع لا الإحالة وحيدته في كجددة التلاوة وليست كجلسة الاستراحة وذلك بتجديدها بما بحث أنه لو نوى فلاما مطلقا فتجدداته بنية أن يقوم بعدد إلى ركعة أو أكثر ثم بدله أن لا يقوم لم يجزئه ذلك التشديد لأنه لم يفعل في محله المتعين له بطريق الإحالة (وال) يكن قد جلس (فليجلس مطعنا ثم يسجد) لأن الجلوس ركن لا رخصة في تركه (وقيل يسجد فقط) لأن الغرض الفصل وقد حصل القيام ورده بان الغرض الفصل بنية الجلوس كما لا يقوم القيام مقام

جلوس التشهد (وان علم) اوشك (٩٨) (في آخر رابعة ترك سجدين) جهل موضعها وجبر ركعتان لان الاسوا تقدير ترك سجدة

فأكثر تذكر مكانها أو مكانها فان سبق له جلوس فيها فله من الركعات تمت ركعته السابقة بالسجدة الاولى
ولا فبالثانية نهاية قول المتن (في آخر رابعة) قال الشيخ عميرة نسبة الى رابع المحدثين ان سبغ على المنهج
وقدم الرابعة لثبات جميع ما ذكره ما غير الرابعة فلا يتأتى جميع ذلك فيوطرقة ان يفعل في كل ركعة وترك
تحققه اوشك فيه ما هو الاسوا عش (قوله جهل) الى قوله واتفقوا في النهاية والمغني ما يوافقه إلا ما منه
عليه (قوله ويلغو باقيها) اي الثانية والرابعة عش قول المتن (جهل موضعها) اي الخس في الموضوعين
كذا قاله الشارح المحقق وصاحب النهاية والمغني ويؤخذ من صنيع الشارح توجيه اخر وهو حذف الجملة
التي هي صفة الاولى لدلالة ما بعدها عليها بصري (قوله كما علم بالاولى الخ) اي بان بقدر مع ما ذكر في سجدين
ترك سجدة من الثانية والرابعة (قوله وصوب الاسوى الخ) عبارة النهائية والمغني في شرح وسبع فسجدة ثم
ثلاث ثم ما ذكره المصنف تبعاً للجمهور وقدا عترضه جميع من المتأخرين كالاصفوني والاسنوي بانه يلزم ترك
ثلاث سجودات سجدة وركعتان لان اسوا الاحوال ان يكون المتروك السجدة الاولى من الاولى والثانية من
الثانية فيحصل له منه ركعة لا يسجدة وانه ترك ثنتين من الثالثة فلا تتم الركعة لا يسجدة من الرابعة ويلغو
ماسواها ويلزمه ترك الست ثلاث ركعات سجدة الاحتمال انه ترك السجدة الاولى من الركعة الاولى الخ
ويلزمه ترك اربع سجودات ثلاث ركعات لا احتمال انه ترك السجدة الاولى من الاولى والثانية من الثانية
وثنتين من الثالثة وثنتين من الرابعة اه (قوله في هذه) اي ترك الثلاث سجودات (قوله وان الاول) اي
وجوب الركعتين فقط (قوله منها) اي الاولى (قوله الجلوس) اي بين السجدين (قوله نعم بعدها جلوس
التشهد) اي اوجلس الاستراحة ان كان ترك التشهد الاول واتى بجلوس الاستراحة اوجلس الركعة الثانية
قبل سجودتها الثانية كما هو قضية المتروك منها السجدة الثانية فقط سم (قوله بواحدة من الثالثة) اي
بالسجدة الاولى من الركعة الثالثة نهاية (قوله ويلغو باقيها) اي الثالثة (قوله لتصريه) اي الرابعة (قوله
ما ذكره هو الخيال الخ) عبارة النهائية والمغني واجيب بان ذلك خلاف فرض اصحاب فانهم فرضوا ذلك
فيما اذا اتى بالجلوسات المحسوبات بل قال الاسنوي انما ذكرت هذا الاعتراض وان كان واضح البطلان لانه
قد يتخلل في صدر من لاحاصل له ولا فرق حتى هذا السؤال الخفيف ان لا يدون في تصنيف قال الرشدي قوله
م بل قال الاسنوي هذا صريح في ان الاسنوي كره على اعتراضه بالابطال والواقع في كلامه وكلام الناقلين
عنه كالشهاب بن حجر وغيره خلافه وانه لما قال هذا في جواب سؤال ورده من جانب اصحاب على اعتراضه
ثم ساق الرشدي عبارة المبهات راجعه (وهذا) اي ما ذكره الاسنوي (قوله واتفقوا) مبتدأ خبره قوله
يحيل الخ (قوله بات منها بشيء) ان اراد شرعاً لا لغتها بسبب عدم كمال ما قبلها بدونها فهذا لا يرد عليه بديل
انه يرد عليهم نظيره لان الثانية باتفاقهم غير متروك منها بشيء او المتروك منها واحدة منها لاغية لعدم تمام
الاولى وان اراد بات منها بشيء محسافاً وبتنوع فليتام سم (قوله وعلى مقابله) عطف على قوله على الاصح
والضمير راجع اليه (قوله فلا اعتراض الخ) متفرغ على قولهم لم يغفلوا الخ (قوله فلا اعتراض

من الاولى وسجد من
الثالثة فتسجد الاولى بالثانية
والثالثة بالرابعة ويلغو
باقيها (أو) ترك ثلاث
جهل موضعها وجب
ركعتان) كما علم بالاولى
عما قبله وصوب الاسنوي
ومن تبعه في هذه ان الاسوا
لزومها مع سجدة وان
الاول خيال باطل لان
الاسوا تقدير المتروك اولي
الاولى وثانية الثانية
وواحدة من الرابعة فترك
أولى الاولى يلغى الجلوس
لانه لم يسبقه سجد فبقى
عليه منها الجلوس والسجدة
الثانية وجيئاً فتسجد قيام
أولى الثانية مقام ثانية
الاولى لما تقر ان الفرض
انه لا جلوس قبلها يعتد به
نعم بعدها جلوس التشهد
وهو يقوم مقام الجلوس
بين السجدين فحصل له من
الركعتين ركعة لا يسجدة
فتكمل بواحدة من الثالثة
ويلغو باقيها والرابعة ترك
منها سجدة فيسجدتها لتصري
هي الثانية وباتي بركعتين اه
وما ذكره هو الخيال الباطل
كما بينه النشائي وغيره
كالسبكي إذ ما ذكره خلاف
تصويهم لحصرهم المتروك
حسوا شرعاً في ثلاث وهذا
فيه ترك رابع هو الجلوس
واتفاقهم على ان المتروك
من الثالثة واحدة يحيل

وعليه لا يحتاج للتأويل بقوله أي بطريق الاصله (قوله جلوس التشهد) أي أوجلس الاستراحة ان
كان ترك التشهد الاول واتى بجلوس الاستراحة اوجلس الركعة الثانية قبل سجودتها الثانية كما هو قضية
ان المتروك منها السجدة الثانية فقط (قوله حسوا شرعاً) فان قلت لا يصح ارادة الترك حساً وشرعاً وإلا
فالمتروك اكثر من ثلاث سجودات إذ الركعة الثانية ايضاً متروكه شرعاً على هذا التقدير (قلت) المراد
الترك من كل ركعة في حد نفسه كما قطع النظر عن لزوم لغتها لمغني آخر فتأمل (قوله بات منها بشيء)
ان اراد بات منها بشيء وشرعاً لا لغتها بسبب عدم كمال ما قبلها بدونها فهذا لا يرد عليه بديل انه يرد عليهم
نظيره لا الثانية باتفاقهم غير متروك منها بشيء او المتروك منها واحدة منها لاغية لعدم تمام الاولى وان
اراد لم بات منها بشيء محسافاً وبتنوع فليتام (قوله الجلوس) الذي ينبغي اوفى الشك انه ترك السجود

ما تخيله فانه لم بات منها بشيء على أنهم لم يغفلوا ما ذكره من فرض ترك الجلوس عليهم
بل ذكروه في بعض المثل على طبق ما ذكره بناء على الاصح السابق أن القيام لا يقوم مقام الجلوس وعلى مقابله فلا اعتراض

عليهم غفلة عن كلامهم الذي استفيد منه ان ما في المتن مفروض في ترك السجود فقط وما ذكره المترضون مفروض فيه من ترك معه الجلوس شرعاً ولو انق به حساً (او) ترك (اربع) جهل وموضعها (فسجدة ثم ركعتان) يلزمه الايتان (٩٩) بها الاحتمال تركه واحدة من الاولى

وعلمهم الى المتن: النهاية (قوله) فيمن ترك معه الجلوس (ينبغي) أو في الشك انه ترك السجود فقط ومع الجلوس سم (قوله) لا احتمال (الخ) عبارة النهاية عن الغنى لاحتمال انه ترك سجدة من ركعة واثنتين من ركعتين غير متواليين متصلهما كترك واحدة من الاولى واثنتين من الثانية واحدة من الرابعة فالحاصل ركعتين إلا سجدة اذا الاولى تمت الثالثة والرابعة ناقصة سجدة فيتمها واثني ركعتين بخلاف ما اذا اتصلتا كترك واحدة من الاولى واثنتين من الثانية واحدة من الثالثة فلا يلزم فيها سوى ركعتين اهـ (قوله) فان فرض ترك (الخ) هذا يقتضي تصويب الاسنوي ومن تبعه سم وفيه ان الشارح ومن وافقه كالثانية والمغنى لم ينكروا ما قاله الاسنوي من كل وجه بل قالوا لا يقتضيان كلام الاسنوي في حد ذاته صحيح لكن اعراضه غير متوجه على كلام الاصحاب لان المفروض في كلامهم غير المفروض في كلامه (قوله) واسو امته (الخ) صور بهذا الروض سم عبارة البصري اقول وتقدير الاسو امته عني فيجب عليه حينئذ ثلاث ركعات فلا حاجة لقوله السابق وجب سجدة ثان ثم ركعتان اهـ وقوله فلا حاجة لقوله الحق التفرغ فلا صحة لقوله الخ وتقدم عن النهاية والمغنى على تصويب الاسنوي الاقتصار عليه اي الاسو اقول المتن (اوست) على تصويب الاسنوي الذي اعتمد في الروض يلزمه ثلاث وسجدة قال في الروض لا ناقل انه ترك السجدة الاولى من الاولى والثانية من الثانية واثنتين من الثالثة واثنتين من الرابعة سم وتقدم عن النهاية والمغنى مثل ما في الروض قول المتن (اوسيع الخ) لم يقيد السبع والثاني بجهل موضعها لانه لا يحتاج اليه بل لا يتصور جهل الموضع لكن الاستاذ الكري قيد بجهل الموضع في كثره فلينظر مقصوده سم اقول وكذلك قيد بذلك المغنى فيها والنهاية وشرح المنهج في السبع فقط وقال ع ش لم يقبل رهننا اي في الثمان جهل موضعها كانه لان الثمان من الرابعة معلوم والمراد غالباً بالافتقار يعلم كان اقتدى مسبوقي في الاعتدال فاقى مع الامام بسجدة من وسجدة امامه للسبب وسجدة من وقر امامه اية سجدة في ثابته مثلاً وسجدة في اخر صلاته لسبب امامه وقراني ركعة التي انفرادها اية سجدة ثم شك بعد علمه بانه ترك ثمان سجرات لكونها على عمامته في انها سجرات صلاته او ما في به للسبب والتلاوة المتابعة او ان بعضه من اركان صلاته وبعضه من غير ما فاحتج المتروجه على انها سجرات صلاته وغير ما يتقدير الايتان به لا يقوم مقام سجراته لعدم شمول النية له اعبارة البحرى ويمكن الجمل في الثمان أيضاً كان اقتدى بالامام وهو في الاعتدال فانه يسجد معه سجدة من ولا تحسبان له فيمكن ان ينهم الثمانية في عشرة شيخنا وكذلك يحصل الجمل اذا سجد للسبب اهـ قول المتن (فسجدة ثم ثلاث) اي ثلاث ركعات لان الحاصل له ركعة الاسجدة نهاية (قوله) او ان (الخ) قوله ولو تذكر في النهاية والمغنى (قوله) وتصور (الخ) انه عليه لكونه خفياً وقال القليوب في دفع ما ياتون من انه اذا لم يسجد لم يتصور الشك او الجمل فتأمل بحريرى (قوله) بترك طمانينة اي في السجرات (قوله) بعد التكبير (شامل لتكبير انتقال يسن معه الرفع (قوله) لغوات اسمه به اي اسم الافتتاح بالتعوذ (قوله) بعده اي التعوذ (قوله) ببقاء اسمهن اي تكبيرات العيد (قوله) الى المصلى (لأن قوله ولو مستورة في المغنى لا لقوله ولو اعوى) وإلى قوله اما إذا خشى في النهاية ما يوافق في الاحكام قول المتن (ادامة نظره) اي بان يبتدى النظر الى موضع سجده من فقط ومع الجلوس (قوله) فان فرض ترك (الخ) هذا يقتضي تصويب الاسنوي ومن تبعه (قوله) واسو امته (قوله) صور بهذا الروض (قوله) (اوست) على تصويب الاسنوي الذي اعتمد في الروض يلزمه ثلاث وسجدة قال في الروض لا ناقل انه ترك السجدة الاولى من الاولى والثانية من الثانية واثنتين من الثالثة واثنتين من الرابعة اهـ (قوله) اوسيع (الخ) لم يقيد السبع والثاني بجهل موضعها لانه لا يحتاج اليه بل لا يتصور جهل الموضع لان الفرض ان الصلاة رباعية كاصرح به ومن لازم ترك الثمان من رباعية العلم بان كل ركعة ترك منها سجدة ثان ومن لازم ترك السبع منها العلم بترك سجدة من كل ركعة من ثلاث

البدلين بعد التكبير والافتتاح بعد التعوذ لغوات اسمه به وفارق الايتان بتكبير العيد بعده ببقاء اسمهن فكان تقديمهن عليه سنة لاشراط قلت يسن ادامة (نظره)

كان عند الكعبة أو فيها (إلى موضع سجوده) في جميع صلاته لأن ذلك أقرب إلى الخشوع وموضع سجوده أشرف وأسهل نعم السنة أن يقصر نظره على مسبجه عند رفعها ولمستورة في التشهد لخبر صحيح فيه قول الماوردي والروائي يسن نظر الكعبة وجه ضعیف كذا كرهه لاسيا للبقيتي فانه بالغ في تزيفه وردوه بحث بعضهم ان المصلى على الجنابة ينظر اليها وكأنه أخذ من كلام الماوردي هذا وقد عادت ضعفه فلم ينظر لحل سجوده لو سجد (قيل) اى قال العبد ردى من اصحابنا كبعض التابعين (يكراهه) تغميض عينيه) لانه فعل اليهود وجا النهى عنه لكن من طريق ضعيف (و) الالفه (عندى) انه لا يكرهه إن لم يخف ضررا) يلحقه بسببه لا لم يصح فيه نهى وفيه منع لفريق الذهن فيكون سببا لحضور القلب وجود الخشوع الذى هو سر الصلاة وروحها ومن ثم افق ابن عبد السلام بانه اولى إذا شوش عدمه خشوعه أو حضور قلبه مع به اما إذا خشى منه ضرر نفسه أو غيره فيكرهه بل يحرم ان ظن ترتب حصول ضرر عليه لا يحتمل عادة كما هو ظاهر وقول الأذرى كان

ابتداء التحريم وبدنيه الى اخر صلاته إلا فيما يستثنى وينبغي أن يقدم النظر على ابتداء التحريم ليتأتى له تحقق النظر من ابتداء التحريم عرش (قوله اى المصلى) إشارة إلى عود الضمير على مذكور بالوجه بكرى اه عرش (قوله ولو أعمى) اى اوفى ظله بان تكون حالته حاله الناظر لحل سجوده نهاية وشرح بأفضل (قوله) وإن كان عند الكعبة) اى وإن صلى خلف نبي خلا فإلن قال ينظر إلى ظهره نهاية ومعنى (قوله او فيها) اى ولا ينظر جزاء اخر من الكعبة ولا افضل سجوده جزء من الكعبة (قوله في جميع صلاته) وقيل ينظر في القيام إلى موضع سجوده وفي الركوع إلى موضع قدميه وفي السجود إلى أنفه وفي القعود إلى سجده لأن امتداد البصر يلبى فإذا قصر كان اولى وبهذا جزم البغوى والمنثولى معنى وكذا جزم بذلك صاحب العوارف (لأن ذلك) اى جمع النظر في موضع معنى (قوله نعم السنة الخ) ويسن ايضا لمن في صلاة الخوف والعدو امامه نظره الى جهة ثلثا بينهم شرح بأفضل زاد النهاية لمن صلى على نحو بساط مصور غم التصوير مكان سجوده ان لا ينظر اليها (قوله عند رفعها) اى مادامت مرتفعة ولا التدب نظر محل السجود نهاية وایعاب وسم قال عرش ويؤخذ من ذلك أنه لو قطعت سببه لا ينظر إلى موضعها بل إلى موضع سجوده كما أفق به الشارح مر اه (قوله ويبحث بعضهم الخ) اعتمده المعنى (قوله فلينظر محل سجوده الخ) وفاقا للثاني بخلافه للبغوى كما مر (قوله اى قال) إلى قوله لا يحتمل عادة في المعنى (قوله والافقه الخ) عبري الروضة بالمختار معنى ونهاية قول الماتن (لا يكرهه) اى ولكنه خلاف الاولي عرش قول الماتن (إن لم يخف ضررا) اى على نفسه او غيره معنى (قوله بلحقه) اى او غيره كما يأتي في الشارح وتقدم عن المعنى (قوله وفيه منع الخ) جملة حالية (قوله ومن ثم) اى من أجل أن فيه المنع المذكور (قوله إذا شوش عدمه الخ) اى أن صلى لحائط مزوق ونحوه مما يشوش فكره ويسن فتح عينيه في السجود ليسجد البصر قاله صاحب العوارف وافرزه الزركشي وغيره نهاية قال عرش قوله ونحوه الخ اى كالسباط الذى فيه صور اه اى وهما شاطط الماطاف عند طواف الطائفين وقال الرشيدى قوله ليسجد البصر لا يخفى ان المراد هنا بالبصر محله اى لا يكون بينه وبين السجود حيولة بالجفن وإلا فالبصر معنى من المعاني لا يتصف بالسجود فلا فرق في ذلك بين الاعمى والبصير بل الحاق الاعمى بالبصير هنا اولى من الحاقه به في النظر إلى محل السجود في القيام ونحوه فاقى حاشية الشيخ عرش من نفى الحاقه به هنا والفرق بينه وبين ما مر في غاية البعد اه (قوله بل يحرم الخ) وينبغي ان يجب التغميض فيما إذا لم يتركه فعل محرم كنظر محرم لا طريق إلى الاحتراز عنه إلا التغميض سم عبارة النهاية وقد يجب إذا كان المراد صفوفا اه (قوله حصول ضرر عليه) اى او على غيره فيما ينظر بالاولى نعم ينظر ايضا انه لا يقيد حينئذ بقوله لا يحتمل الخ إذ يحتاج للغير ما لا يحتاج لنفس بصري أقول ويستفاد ما ذكره أولا من كلام الشارح ارجاع ضمير عليه الى التغميض وجعله متعلقا بالترتيب كما هو ظاهر السياق (قوله كما هو ظاهر) اى التقيد لا يحتمل عادة (قوله كان الاحسن ان يقول) اى بدل قول المصنف إن لم يخف ضررا (قوله ممنوع) كيف وهذا الذى زعم انه الاحسن صادق بما إذا خاف ضررا فتدل العبارة حينئذ بالمنطوق على عدم الكراهة عند خوف الضرر بالمفهوم على الكراهة عند المصلحة وكان الصواب ان يقول إن كان فيه مصلحة ولم له ارا دان يقول ذلك فسقط قلبه لما ذكره فليتأمل

شبه الكراهة ما نقل عن مجموعته انه بكرة ترك سنة من سن الصلاة إلا ان يجمع بانها اطلق (١٠١) الكراهة على خلاف الاولى او مراده

السن المتأكدة لنحو جريان خلاف في وجوبها كما يأتي
أو آخر المبطلات بزادة
(و) يس (الحشوع) في كل صلاته بقلبه بأن لا يحضر فيه غير ما هو فيه وإن تعلق بالآخره وبجوارحه بأن لا يعيب بأحد ما هو ظاهر ان هذا هو مراده لانه سيذكر الاول بقوله و فراغ قلبه
لأن يحمل ذلك سبيله ولذا خصه بحالة الدخول وفي الآية المراد كل منها كما هو ظاهر ايضا وذلك لثناء الله تعالى في كتابه العزيز على قاعليه ولانتهاء ثواب الصلاة بانتقامه كادلت عليه الاحاديث الصحيحة ولان لنا وجها اختاره جمع انه شرط للصحة لكن في البعض فيكره الاسترسال مع حديث النفس والعبث كسوبة رداءه او عمامته لغير ضرورة من تحصيل سنة او دفع مضرة وقيل يحرم وما يحصل الحشوع استحضاره انه بين يدي ملك الملوك الذي يعلم السر واخفى انه يتابعه وانه يرتاح على بالقره لعدم قيامه بحق ربوبيته فدر عليه صلاته (و)

سم أقول الظاهر بل المتعين من امامة الاذري ارجاع خير فيه في كلامه الى النظر وعدم التغميض فيندفع حينئذ الاشكال ويقد كراهة التغميض ان ظن ترتيب فوت مصلحة عليه وإن تخلف ضرر اخلاف كلام المصنف في نظر حينئذ وجه دعوى الاحسانية (قوله عليه الكراهة) اي بقوله وعندى لا يكره (قوله) انه يكره ترك سنة (الخ) اي وفي التغميض ترك سنة هي ادامة نظره الى موضع سجوده وقد يقال المراد بالنظر الى موضع السجود كونه بحيث ينظر الى موضع السجود وهذا صادق مع التغميض سم (قوله) لأن يجمع بأنه (الخ) و يجمع أيضا بأن محل كراهة ترك السنة ما دام يكن بطريق يحصل للمقصود بتلك السنة كآهنا فان المقصود بآدامة النظر لموضع السجود الحشوع والتغميض يحصل سم (قوله) بانها اطلق الكراهة (الخ) اي على اصطلاح المتقدمين كدري (قوله) لنحو جريان خلاف (الخ) متعلق بالمتأكدة (قوله) في كل صلاته الى قوله من تحصيل سنة في النهاية لا لقوله لان يحمل الى وفي الآية وكذا في المعنى لا لقوله و ظاهر الى وفي الآية (قوله) غير ما هو فيه وهو الصلاة عني فلو اشتغل بذكر الجنة والنار وغيرهما من الاحوال السنية الى لا تعلق لها بذلك المقام كان من حديث النفس نهاية (قوله) وإن تعلق بالآخره قد يشكل استحباب كثرة الابدان في السجود والركوع والاستغفار وطلب الرحمة اذا ساءت باقية استغفار او راحة والاستجارة من العذاب اذا مر بآية عذاب الى غير ذلك مما يحمل على طلب الدعاء في صلاته فان ذلك فرع من التفكير في غير ما هو فيه ولا سيما اذا كان يطلب امر ديني اللهم الا ان يقال ان هذا انشام المطلوب في صلاته فليس اجنبيا عما هو فيه عني (قوله) و ظاهر ان هذا اي خشوع الجوارح رشيدى (قوله) الاول اي خشوع القلب و (قوله) ذلك اي فراغ القلب (سبيله) اي الاول (ولذا خصه بحالة الدخول) قد يؤخذ منه عدم اغناء ما يأتي عن تعمم ما هنا للقلب وإن يحمل ذلك سبيلان الحشوع بالقلب مطلوب في جميع الصلاة سم وجري المعنى على ان كلامهما مرادها (قوله) وفي الآية (الخ) اي والحشوع في قوله تعالى قد افلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون (قوله) وذلك لثناء الله تعالى (الخ) عبارة المعنى والاصل في ذلك اي سن الحشوع قوله تعالى قد افلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون فسره على رضى الله تعالى عنه بلين القلب وكف الجوارح اه (قوله) على قاعليه اي الحشوع عني (قوله) ولانتهاء ثواب الصلاة بانتقامه اي ان فقدوه يجب عدم ثواب ما فقد فيه من كل الصلاة وبعضها شرح بافضل (قوله) لكن في البعض اي بعض الصلاة فيشرط في هذا الوجه حصوله في بعضها فقط وإن اتى في الباقي رشيدى (قوله) والعبث عطف على الاسترسال (قوله) كسوبة رداءه (الخ) فلو سقط نحو رداءه او طرف عمامته كره له تسويته للضرورة كما في الاحياء معنى زائد النهاية وقد اختلفوا هل الحشوع من اعمال الجوارح كالسكون أو من اعمال القلوب كالخوف وهو عبارة عن المجموع على احوال اه قال عني و الثالث هو الرابع اه (قوله) لغير ضرورة) ومنها خوف الاستزاء عني (قوله) او دفع مضرة اي كثر اورد (قوله) وما يحصل الى المتن في المعنى (قوله) وقيل يحرم (ظاهره كل من الاسترسال والعبث) (قوله) اي تأمل الى المتن في النهاية والمعنى لا لقوله اي اجمالا الى ان قال (قوله) لانه اي التامل التفصيل (قوله) ولان به (الخ) معطوف في المعنى على قوله قال تعالى (الخ) (قوله) مقصود الحشوع (الخ) الاضافة للبيان (قوله) وترتيلها (الخ) عطف على تدبر القراءة عبارة النهاية ويسن ترتيلها وهو الثاني فيها فافراط الاسراع مكروه وحرف الترتيل

أن يقول ذلك فسبق قلبه لما ذكره فلي تأمل (قوله) انه يكره ترك سنة (الخ) اي وفي التغميض ترك سنة وهي ادامة نظره الى موضع سجوده وقوله لان يجمع الخ يجمع ايضا بان محل كراهة ترك السنة ما دام يكره الترك بطريق يحصل لانه تصرف بتلك السنة كآهنا فان المقصود بآدامة النظر لموضع السجود الحشوع والتغميض يحصله فان قلت فانك السنة احد الامرين قلت قد يلزم بشرطه وقد يقال لما كان قد يضرب وقول اليهود يمكن احدا مصادق المسنون فلي تأمل (قوله) انه يكره ترك سنة) اي وفي التغميض ترك سنة وهي ادامة نظره الى موضع سجوده وقد يقال المراد بالنظر الى موضع السجود كونه بحيث ينظر الى موضع

يكل مقصود الحشوع والادب وترتيلها وسؤال او ذكر ما يناسب المتلو من رحمة أو ربه أو تنزيه أو استغفار

أفضل من حرفي غيره ويسن للقارى مصليا أم غيره أن يسأل الله الرحمة إذا مر بآية رحمة ويستعين من العذاب إذا مر بآية عذاب فإن مر بآية تسبيح أو بآية مثل تفكر وإذا قرأ ليس الله باحكم الحاكمين سئل أنه إن يقول بلى وأما على ذلك من الشاهدين وإذا قرأ آياتي حديث بعده يؤمنون يقول آمين بالله وإذا قرأ فن ياتيك بمائة معين يقول الله رب العالمين اه وكذا في المغني إلا قوله وحرف إلى ويسن قال عرش قوله مر ويسن ترتيبها أى القراءة وعلمه حيث أحرم بها في وقت يسعها كاملة ولا واجب الاسراع والاقصار على اخف ما يمكن وقوله مر وحرف الترتيل أى الثانى في إخراج الحروف وقوله أفضل من حرفي غيره أى فنصف السورة مثلا مع الترتيل أفضل من تمام بدونه ولعل هذا في غير ما طلب بخصوصه كقراءة الكف يوم الجمعة فإن إتماما مع الاسراع لتحصيل سنة قراءتها فيه أفضل من أكثرها مع الثانى وقوله مر إذا مر بآية رحمة الخ يبنى أن يحل استحباب الدعاء إذا لم يكن آية الرحمة أو العذاب فيها قرأه بدل الفاتحة وإلا فلا يأتى به ثلاثا بقطع الموالا وقوله مر سن له أن يقول بل الخ أى يقولها الإمام أو المأموم سرا كالنسيج وادعية الصلاة الآتية وهذا بخلاف ما لو مر بآية رحمة أو عذاب فإنه يجهر بالسؤال وبرأفة المأموم كما تقدم في شرح ويقول الشمامخا ظهرا أن المأموم لا يؤمن فيما ذكر على دعائه وإن أتى به بلفظ الجمع اه عرش (قوله كالقراءة الخ) عبارة المغني قياسا على القراءة وقد يفهم من هذا أن من قال سبحان الله مثلا غافلا عن مدلوله وهو التذبر يحصل له ثواب ما يقوله وهو كذلك وإن قال الأسنوى فيه نظرا اه (قوله ولو بوجه) ومن الوجه الكافى أن يتصور أو في التسيب والتحميد ونحوهما تعظيما له وتداء عليه عرش (قوله لأنه تعالى) إلى قوله وفي الخبر في النهاية والمغني (قوله والسكس الفتور الخ) أى وضده الشطام مغنى ونهاية (قوله عن الشواغل) قيد النهاية والمغنى بالذنبية وقضية صنيع الشارح كشرح المنهج الاطلاق اعتمدته الحلبي وفي النهاية قبل هذا ما يفيد (قوله وبه يتأيد) أى بالخبر (قوله يبطل الثواب) لكن قضية الاماعل أن بطلان الثواب فيما وقع فيه الخلل فيه فقط سم وتقدم عن شرح بافضل التصريح بذلك (قوله قول القاضي الخ) اقره المغني وجزم به النهاية وهو عطف على قول من قال الخ (قوله ولا ينافيه) أى إطلاق قوله وفرا غلب عن الشواغل الشامل لآخره وبه يحتمل أن مرجع الضمير قول القاضي بكر الخ (قوله كان يجهر الجيش) أى بدارم الجيش (قوله لأنه مذهب الخ) أو ما كان التجيز يشغله عما هو فيه كما هو الاتفاق بعلومه اه (قوله على أن ابن الرفعة اختار الخ) أى فعل عمر رضى الله تعالى عنه من أمور الآخرة فاختر ابن الرفعة بوجهه وافقه ويخالف ما رواه لا قوله إلا أن يرد الخ استثناء من هذا كروى (قوله لا بأس به) أى وأما فيما يقرؤه فمستحب (قائدة) فيها يشرى روى ابن حبان في صحيحه من حديث عبدالله بن عمر مرفوعا أن العبد إذا قام يصلى أتى بذنبه فوضعت على رأسه أو على عاتقه فلكما ركع أو سجد تساقطت عنه أى حتى لا يبقى منه شئ وإن شاء الله تعالى اه مغنى (قوله ما مرأولا) إشارة إلى قوله وإن تعلق بالآخرة كروى ويظهر أنه إشارة إلى ما ذكره عن القاضي من السكر اه في محتمل أنه إشارة إلى قوله وفراغ قلب عن الشواغل الشامل لأمور الآخرة قول المتن (وجعل يديه الخ) أى في قيامه أو بدله نهاية ومعنى قول المتن (أخذ يمينه يساره) لا يبعد فيمن قطع كف يمينه مثلا وضع طرف الزند على يساره أو فيمن قطع كفاه وضع طرف أحد الزندان عند طرف الآخر تحت صدره سم (قوله والسنة الخ) والأصح كائى الروضة أنه يحط يديه بعد التكبير تحت صدره وقبل برسلهما ثم يستأنف نقلهما إلى تحت صدره قال الامام والقصد من القبض المذكور تسكين اليدين فإن أرسلهما لم يعبث بهما فلا بأس كائنص عليه في الام مغنى ونهاية قال عرش قوله مر فلا بأس أى لا اعتراض عليه إلا فالسنة ما تقدم اه (قوله أن يقبض بكف يمينه الخ) أى ويفرج اصابع يساره

السجود وهذا صادق مع التعميم فليتأمل (قوله ولذا خصه بحالة الدخول) قد يؤخذ منه عدم اغناء ما يأتى عن نعم ما هنالك القلب وإن لم يجعل ذلك سببا لأن الخشوع بالقلب مطلوب في جميع الصلاة (قوله يبطل الثواب) أى فيما وقع فيه الخلل فقط (قوله أخذ يمينه يساره) لا يبعد فيمن قطع كف يمينه مثلا

وقيل تخيير بين بسط اصابع يمينه في عرض المفصل وبين نشرها صوب الساعد وقيل يقبض كونه باهامه وكسوعه بخصره ويرسل الباقي صوب الساعد ويظهر أن الخلاف في الأفضل وأن أصل السنة يحصل بكل والرسخ المفصل بين (٣٠) الكف والساعد والكوع العظم الذي

بيلي إهام اليد والكرسوع العظم الذي يلي خصرها وحكمة ذلك إرشاد المصلي إلى حفظ قلبه عن الخواطر لأن وضع اليد كذلك يحاذيه والعادة أن من احتفظ بشيء

امسكه بيده فأسر المصلي بوضع يده كذلك على ما يحاذي قلبه لينتدرك به ما قلناه (و) بسن (الدعاء في سجود)

لخبر مسلم أقرب ما يكون العبد من ربه إذا كان ساجدا فاجتهدوا في الدعاء أي فيه وما أورده أفضل وهو

مشهور وروى ابن ماجه خبر من لم يسأل الله بغضب عليه

(وأن يعتمد في قيامه من السجود والقعود)

للاستراحة والتشهد (على بطن راحته وأصابع يديه)

موضوعتين بالأرض لأنه أعون وأشبه بالتواضع

مع ثبوته عنه عليه السلام ومن قال يقوم كالعاجن بالنون

أراد في أصل الاعتماد لا صفته ولا فهو شاذ ولا

يقدم إحدى رجله إذا نهض للنهي عنه (وتطويل قراءة الأولى على الثانية في

الاصح) لأنه الثابت من فعله عليه السلام بلفظ كان

يطول في الركعة الأولى مالا يطول في الثانية

وتأويله بأنه أحسن بداخل

وسطا كاهو قضية كلام المجموع نهاية قال عرش قضيت أنه يضم أصابع اليمنى حالة قبضه بها اليسرى اه (قوله وقيل تخيير الخ) وكلام الروضة قد فهم اعتنا به ثم غلب الشارح تبعا لغيره والمعتد الأول نهاية (قوله والرسخ) إلى قوله وحكمة ذلك في الغنى وإلى قوله فأسر في النهاية لا قوله والكسوع إلى وحكمة (قوله والكوع الخ) أي وما البوع فهو العظم الذي يلي إهام الرجل نهاية ومعنى (قوله وحكمة ذلك) أي جعلهم تحت صدره نهاية (قوله يحاذيه) أي القلب فإنه تحت الصدر بما يلي جانب الأيسر نهاية أي فالمراد بالحاذية التقريبية لا الحقيقة خلافا لما يغلبه بعض الطلبة من جعل الكفة بين الجانب الأيسر يحاذي يمين القلب حقيقة فإنه مع ما فيه من الخرج يخالف قولهم وجعل يديه تحت صدره فإن اليسرى حينئذ يجعل جميعها تحت اليد الأيسر بل في الجانب الأيسر لا تحت الصدر (قوله ما قلناه) أي من حفظ قلبه عن الخواطر (قوله لخبر مسلم) إلى قوله ولا يقدم في النهاية والغنى لا قوله فهو شاذ (قوله لخبر مسلم الخ) وروى الحاكم عن علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال الدعاء سلاح المؤمن وعماد الدين ونور السموات والأرض وروى أيباض عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال إن البلاء لينزل فيبتلقاه الدعاء فيعشجان إلى يوم القيامة نهاية ومعنى (قوله وهو مشهور) عبارة النهاية والغنى ومعنى المأثور اللهم اغفر لي ذنبي كله دقه وجله وأوله وآخره سره وعلايته رواه مسلم اه قول المتن (وأن يعتمد في قيامه الخ) أي ذكر اكان أو قوبا أو ضدهما نهاية ومعنى (قوله كالعاجن) المراد بالشيخ الكبير لأنه يسمى بذلك لغة لكن كلام الشارح الاتي كالصرح في إرادة عاجن العجيز فليتاامل ومن إطلاقه على الشيخ الكبير وقول الشاعر: فاصبحت ككتبا واصبحت عاجنا ه وشر خصال المرء كنت وعاجن

رشيدى وكذا في الغنى لا قوله لكن إلى ومن إطلاقه فقال بدله لأعاجن العجيز كقيل اه وفي القاموس والكنز ككرسى الشديبو الكبير بعنه اعتمد عليه يجمع ككفره فلان نهض معتمدا على الأرض كبرا اه قول المتن (وتطويل قراءة الأولى الخ) وكذا يطول الثالثة على الأربعة إذا قرأ السورة فيما معنى (قوله وتأويله) أي الحديث معنى (قوله نعم ماورد الخ) عبارة النهاية والغنى والثاني إتمامه أو محل الخلاف في ألم برديه نص أو لم تقتض المصلحة خلاه اماما فيه نص بتطويل الأولى كصلاة الكسوف والقراء بالسجدة وهل أتى في صبح الجمعة وتطويل الثانية كسج وهل أتاك في صلاة الجمعة والعيد أو المصلحة في خلاه كصلاة ذات الرقاع للإمام فيستحب له التخفيف في الأولى والتطويل في الثانية حتى تأتي الفرة الثانية ويستحب للطائفتين التخفيف في الثانية لتلاطول بالانتظار اه (قوله في مسألة الزحام) أي ليلحظه منتظر السجود معنى قول المتن (والذكر بعدها) قوة عباراتهم وظاهر كثير من الاحاديث اختصاص طلب ذلك بالفرصة أو الدعاء فيتجهان لا يتقيد بطلبه بها بل يطلب بعد الثالثة أيضا فيراجع سم (قوله وثبت فيها احاديث) فقد كان صلى الله عليه وسلم إذا سلم منها قال لا إله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجند منك الجند رواه الشيخان وقال عليه السلام من سبح الله بركل صلاة ثلاثا وثلاثين وحمد الله ثلاثا وثلاثين وكبره ثلاثا وثلاثين ثم قال تمام المائة لا إله الا الله وحده لا شريك له إلى قوله قد غفرت خطاياهم وإن كانت مثل زبد البحر وكان عليه السلام إذا انصرف من صلاته استغفر ثلاثا أي يقول استغفر الله العظيم وقال اللهم انت السلام

وضع طرف الزند في يساره ويمن قطع كفاه وضع طرف أحد الزند عند طرف الآخر تحت صدره ولا ينافي ذلك سقوط السجود على البدأ قطع الكف لا احتمال أن المراد هناك سقوط الوجوب بسقوط مجله دون الاستحباب وإضافته من الفرق (والذكر بعدها) قوة عباراتهم وظاهر كثير من الاحاديث اختصاص طلب ذلك بالفرصة أو الدعاء فيتجهان لا يتقيد بطلبه بها بل يطلب بعد الثالثة أيضا فيراجع

برده كان الظاهر في التكرار عا رعا نعم ماورد فيه تطويل الثانية يتبع كل أتاك في الجمعة أو العيد ويسن للإمام تطويل الثانية في مسألة الزحام وصلاة ذات الرقاع الآية (والذكر) والدعاء (بعدها) وثبت فيها احاديث كثيرة يبينها مع فروع كثيرة تتعلق بها

وملك السلام تباركت باذا الجلال والاكرام نهاية وشرح المنهج زاد شرح بافضل مانصفه ومن ذلك
 اي المأثور عقب الصلاة اللهم اعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك وقراءة الاخلاص والمعوذتين واية
 الكرسي والفاخرة ومنه لا اله الا الله وحده لا شريك له الخ زيادة يحيى ويميت عشرا بعد الصبح والعصر
 والمغرب وسبحان ربك رب العزة إلى اخر السور قباة شهد الله قول اللهم مالك الملك إلى غير حساب اه
 قال ع ش قال الكري في الكنز ويندب عقب السلام من الصلاة ان يبدأ بالا استغفار ثلاثا ثم قوله اللهم
 أنت السلام ثم يقول اللهم لا مانع الخ ويحتم بعد ذلك بما ورد من التسبيح والتحميد والتكبير المأثور اليه ثم
 يدعو فهم ذلك كله من الاحاديث الواردة في ذلك اه وينبغي اذا تعارض التسبيح اي وامعه وصلاة الظهر
 بعد الجمعة في جماعة تقديم الظهر وان فاتته التسبيح وينبغي ايضا تقديم اية الكرسي على التسبيح فيقرأها بعد
 قوله منك الجذب وينبغي ايضا ان يقدم السبعيات وهي القلائل لحث الشارع على طلب القور فيها ولكن في
 ظني ان في شرح المناوي على الاربعين انه يقدم التسبيح وامعه عليها وينبغي ان يقدم ايضا السبعيات
 على تكبير العيد لما مر من الحث على فوريتها والتكبير لا يفوت بطول الزمان من اه في شرح العباب) عبارته ثم
 رايت بعضهم تبيين شيئا مما مر فقال يستغفر ثلاثا اللهم انت السلام إلى والاكرام ثم لا اله الا الله وحده إلى
 قدير اللهم لا مانع إلى الجذب لا حول ولا قوة الا بالله لا اله الا الله ولا نعبد الاياه له النعمة وله الفضل وله
 الثناء الحسن لا اله الا مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ثم يقرأ اية الكرسي والاخلاص والمعوذتين
 ويسبح ويحمده ويكبر العدد السابق ويدعو اللهم اني اعوذ بك من الجبن واعوذ بك من ان ارد إلى اردل
 العمر واعوذ بك من فتنه الدنيا واعوذ بك من عذاب القبر اللهم اعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك
 اللهم اذهب عني الهم واحزن اللهم اغفر لي ذنوبي وخطاياي كلها اللهم اغشني واجبرني واهدني لصالح
 الاعمال والاخلاق انه لا يهدي لصالحها ولا يصرف عني سبيلها الا انت اللهم اجعل خير عمري اخره وخير
 عملي خواتمه وخير ايامي يوم لقائك اللهم اني اعوذ بك من الكفر والفقر وسبحان ربك رب العزة عما
 يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين ويزيد بعد الصبح اللهم بك احوال وبك احوال وبك
 اقاتل اللهم اني اسألك علما نافعاً وعملاً متقيلاً ورزقا طيباً ويمده وبعد المغرب اللهم اجزني من النار سبعا
 وبعدهما وبعد العصر قبل ان يتي الرجل لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو
 على كل شيء قدير عشرا اه والظاهر انه لم يذكر ذلك مرتبا كذلك لا بتوقيف وعملا بما قدمته انتهت
 وقد ذكرت في الاصل مخرج ما ذكره هنا من الاذكار من المحدثين فراجعهم منه ان اردته كرى على افضل
 (قوله ويسن) إلى قوله وانصر افه في المعنى والنهاية الا قوله ولو بالمسجد النبوي إلى يمينه (قوله لا اله الا الله
 يريد التعليم) أي تعليم المؤمنين فيجبرهم ما فاذا فعلوا أسر شيخ الاسلام ومضى ونهاية قال ع ش قوله بها
 اي بالذكر والدعاء الواردين هنا وينبغي جريان ذلك في كل دعاء وذكر فهم من غيره انه يريد تعليمه ما موما
 كان او غيره من الادعية الواردة او غير ها ولو دونيا اه (قوله ان يقوم من مصلا) ينبغي ان يستتني
 من ذلك الاذكار التي طلب الاتيان بها قبل تحوله ثم رايت في شرح العباب قال نعم يستتني من ذلك اعني
 قيامه بعد سلامه الصبح ما صح كان عليه السلام اذا صلى الصبح جلس حتى تطلع الشمس واستدل في الخادم بخبر
 من قال في دبر صلاة الفجر وهو ثمان رجله لا اله الا الله وحده لا شريك له الحديث السابق قاله في تصريح
 بانه ياتي بهذا الذكر قبل ان يحول رجليه وياتي مثله في المغرب والعصر ورود ذلك فهم اه اسم على
 حجب وفي الجامع الصغير اذا صليت صلاة الفرض فقولوا عقب كل صلاة عشر مرات لا اله الا الله إلى اخر
 الحديث وقرأه المناوي عليه يذني تقديمه اغل التسبيحات لحث الشارع عليها بقوله وهو ثمان رجله الخ
 وورد ايضا من قافل هو الله احد ما تمة عقب صلاة الصبح ولم يتكلم غفر له وورد عليه سم في باب
 الجهاد سق الاحاصله انه اذا سلم عليه شخص وهو مشغول بقرائها هل يرد عليه السلام ولا يكون مفوتاً للثواب

في شرح العباب عالم يوجد
 مثله في كتب الفقه ويسن
 الاسرارهما لا اله الا الله ما يريد
 التعليم والا فضل للامام اذا
 سلم أن يقوم من مصلا

(قوله أن يقوم من مصلا

الموعود به أو يؤخره إلى الفراغ ويكون ذلك عذرا فيه نظر أهـ قول والأقرب الأول وجعل الكلام على اجنبى لا عذر له في الاتيان به على ما ذكر قبل يقدم الذكر الذي هو لا اله الا الله الخ وسورة قل هو الله احد فيه نظر ولا يبعد تقديم الذكر لحث الشارع على المبادرة اليه بقوله وهو ثان رجله ولا يبعد ذلك من الكلام لانه ليس اجنبيا عما يطلب بعد الصلاة عـ ش (قوله عقب سلامه الخ) قاله الاصحاب لثلاثك هو اومن خلفه هل سلم او لا ولثلاثك دخل غريب فيظنه بعد في صلاته فيقتدى به اهـ قال الاذري والعنان تنقيان اذا حول وجهه اليهم وانحرف عن القبلة اهـ وينبغي كما بحثه بعضهم ان يستثنى من ذلك ما اذا قدم مكانه يذكر الله بعد صلاة الصبح الى ان تطلع الشمس لان ذلك كحجة وعمره تامقرواه الترمذي عن انس معنى (وقوله وينبغي الخ) كذا في النهاية وتقدم عن سم عن شرح العباب مثله مع زيادة وعبارة مشرح بافضل ويندب ان ينصرف الامام والمأموم والمنفرد عقب سلامه وفراغه من الذكر والدعاء بعده اهـ (قوله) اذالم يكن خلفه نساء) فيساقى نهاية (قوله) ولو بالمسجد النبوي الخ) وفاقا لظاهر اطلاق الاسنى والمغنى وخلافا للنهاية عبارته ولو مكث الامام بعد الصلاة لذكر او دعاء فالأفضل جعل يمينه اليهم ويساره الى المحراب للاتباع رواه مسلم وقيل عكسه وينبغي كما قاله بعض المتأخرين ترجيح في محراب النبي ﷺ لانه ان فعل الصفة الاولى يصير مستدبرا للنبي ﷺ وهو قبلة اذن قدم بعده من الانبياء اى كل منهم يتوسل به الى الله سبحانه وتعالى رشدي (قوله) ويؤيده) اى التعميم المذكور (قوله) عماره) اى بمصلاه فقد مر ان المحراب المعروف بحدث (قوله) فبحث استثناءه الخ) اى عماره به يجعل يمينه في اى المحراب اعتمده لجمال الرمي واتباعه وعليه عمل الأئمة بالمدينة اليوم وللدميرى

عقب سلامه اذالم يكن خلفه
نساء فان لم يرد ذلك فالسنة
له ان يجعل ولو بالمسجد
النبوي على مشرقه افضل
الصلاة والسلام كما اقتضاه
اطلاقهم ويؤيده ان الخلفاء
الراشدين ومن بعدهم كانوا
يصلون بعمار به صلى الله عليه
وسلم ولم يعرف عن احد منهم
خلاف ما عرف منه فبحث
استثناءه فيه نظر وان كان
له وجه وجيه لاسيما مع
رعاية ان سلوك الادب اولى
من امتثال الامر بيمينه
للمأمومين ويساره للمحارب
ولو في الدعاء وانفسرافه
لا ينافي ندب الذكر له عقبها
لانه باقى به في محله الذى
ينصرف اليه على انه يؤخذ
من قوله بعدها انه لا يفوت
بفعل الراتبة

وسن للامام ان يلتفتا • بعد الصلاة لدعاء ثبنا
ويجعل المحراب عن يساره • الانجاه البيت في استارته
فبني دعائه له يستقبل • وعنه للمأموم لا يتقل
وان يكن في مسجد المدينة • فليجعل محرابه يمينه
لكي يكون في الدعاء مستقبلا • خير شفع ونبي ارسلنا

اه كرى قضية ما مر في النهاية من اقتضاره على استثناء محراب النبي ﷺ عدم اعتياد ما بحثه
الدميرى بالنسبة الى تجاه البيت الشريف فايراجع (ولو في الدعاء) وقال الصيمرى وغيره يستقبلهم بوجهه
في الدعاء وقولهم من ادب الدعاء استقبال القبلة مرادهم غالبا لا دائما ويسن الاكثر من الذكر والدعاء قال
في المهمات وقيد الشافعى رضي الله تعالى عنه استجاب اكثار الذكر والدعاء بالمنفرد والمأموم ونقله عنه في
المجموع لكن لغائل ان يقول بسن للامام ان يختصر فيها بحضرة المأمومين فاذا انفرد فاطول وهذا هو الحق
انتهى وهم لا يعمنون ذلك معنى (قوله) على انه يؤخذ من قوله بعدها انه الخ) قال عـ ش ظاهره مر انه لا فرق
بين الاتيان به اى التسيبحات على الفور وعلى التراخي والاخرى انها فوت بفعل الراتبة قبلها الطول الفضل
لكن قال حج انه لا يضر الفصل اليسير كالا شغال بالراتبة وظاهره ولو اكثر من ركعتين وقال سم عليه ما
حاصله انه ينبغي في اغتفار الراتبة ان لا يفحش الطول بحيث لا يعد التسيب من توابع الصلاة عـ اهـ ثم على
هذا والى بين صلاتي الجمع اخر التسيب عن الثانية وهل يسقط تسيب الاولى حيث اذا وبكى لها ذكر واحد

عقب سلامه) ينبغي ان يستثنى من ذلك الا اذا كان في طلب الاتيان بها قبل تحوله ثم رآته في شرح العباب قال
نعم يستثنى من ذلك عن قيامه بعد سلامه من الصبح لما صح كان ﷺ اذ صلى الصبح جلس حتى
تطلع الشمس واستدل في الحادى بخبر من قال: بر صلاة الفجر وهو ثان رجله لا اله الا الله وحد لا شريك له
الحديث السابق قال ففيه تصریح بانتهى بان هذا الذكر قبل ان يحول رجله وباقى مثله في المغرب والعصر
لورود ذلك فيها اهـ (قوله) بفعل الراتبة) ظاهره وان طولها وفيه نظر لان الخش التطويل بحيث صار لا يصدق
على الذكر انه بعد الصلاة وقد يقال وقوعه بعد توابعها وان طال لا يخرج عنه كونه بعدها فليتامل

ولإنما الفاتت بها كاله لا غير (تعبية) كثر الاختلاف بين المتأخرين فيمن زاد على الوارد كان سبع ارباعا وثلاثين فقال القرافي يكره ولا نسو
ادب رايده بانه وادعوا له على قانو به يصير دام بانه مفتاح وهو اذا زيد على اسنانه لا يفتح وقال غيره يحصل له الثواب المخصوص
الزاد بمقتضى كلام الزين العرافي ترجيحه لانه لا يتيان بالاصل حصل له ثوابه فكيف يبطله زيادة من حسنه واعتمده ابن العباد بل بالغ
فقال لا يحل الاعتقاد عدم حصول الثواب لا يقول بل لا دليل بل الدليل برده وهو عموم من جاء بالحسنه فله عشر امثاله ولم يعثر القرافي على سر
هذا العدد المخصوص وهو تسعين ثلاث وثلاثين والحمد وكذلك والتكبير كذلك زيادة واحدة تكلفه المائة وهو ان اسماء تعالى تسعة وتسعون
وهي اذاتية كآله واجلالية كالتكبير (١٠٦) اوجالية كالحسن فجعل للاول التسعين لانه تزيه للذات ولثاني التكبير ولثالث التحميد

لا نه يستدعي العموم ويزيد
الثالثة التكبير والاوله لا
الله وحده لا شريك له الخ
لا نه قيل ان تمام المائة في
الاسماء الاسم الاعظم وهو
داخل في اسماء الجلال
وقال بعضهم هذا الثاني اوجه
نقلوا ونظر اثم استشكل بما
لا اشكال فيه بل فيه الدلالة
للدعي وهو انه ورد في
روايات النقص عن ذلك
العدد والزيادة عليه
خمسين وعشرين واحدى
عشرة وعشرة وثلاث ومرة
وسبعين ومائة في التسبيح
وخمس وعشرين واحدى
عشرة وعشرة ومائة في
التحميد وخمس وعشرين
واحدى عشرة وعشرة
ومائة في التكبير ومائة
وخمس وعشرين وعشرة في
التبليغ وذلك يستلزم عدم
التعبده بل ان يقال التعبده
بواقع مع ذلك بان ياتي
باحدى الروايات الواردة
والكلام إنما هو فيما اذا اتى
بغير الوارد نعم يؤخذ من
كلام شرح مسلم أنه إذا

ولا بد من ذكر لكل من الصلاتين فيه نظروا لا يبعدان الاولى افراد كل واحدة بالعدد المطلوب لها فواقصر
على احد العددين كفى في اصل السنة اه (قوله) وإنما الفاتت بها كاله الخ يفيدان الافضل تقديم الذكر
والدعاء على الراتبة سم (قوله) وايدى ما قاله القرافي (بانه) اى الوارد (قوله) مع الزيادة) اى على العدد
الوارد (قوله) واعتمده ابن العباد الوجه الذى اعتمده جمع من شيو خنا كشيو خنا الامام البرلى وشيخنا
الامام الطبرلاوى حصل هذا الثواب اذا زاد على الثلاث والثلاثين في المواضع الثلاثة فيكون الشرط في
حصوله عدم النقص عن ذلك خلافاً لما خلف سم على المنهج اه عش (قوله) هو) اى الدليل (قوله)
تسعة المائة) خبر مبتدا محذوف والجملة صفة لواحدة (قوله) هو ان الخ) قد يقال ان هذا السر لا يضر
القرافي بل يؤيد كلامه (قوله) ان اسماء تعالى) اى الحسن (قوله) ولثاني التكبير) سكت عن وجهه لظهوره
من قوله اوجالية كالتكبير (قوله) والاوله لا الله) اى الى قدر (قوله) هذا الثاني) اى الذى قاله غير القرافي
وهو حصول الثواب المخصوص مع الزيادة (قوله) بل فيه الدلالة للدعي) وهو حصول الثواب المخصوص
مع الزيادة على العدد المخصوص وقد يقال ان قول المستشكل لان يقال الخ يؤيد نقيض المدعى فتأمل
(قوله) وذلك) اى اختلاف الروايات بالنقص والزيادة (قوله) عدم التعبد به) اى بالثلاث والثلاثين
(قوله) التعبد به واقع) اى بالوارد (قوله) والكلام) اى الخلاف (قوله) بغير الوارد) اى لم ير اصلاً (قوله)
نعم يؤخذ الخ) عبارة المعنى قال المصنف الاولى لاجمع بين الروايتين في كبر ارباعا وثلاثين ويقول لا اله الا
الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اه (قوله) ان يختمها) اى ان يجعل خاتمة المائة
واخرها (ورده) اى ندب الجمع بين كبير وكبير او يحتمل ان مرجع الضمير قول الشارح في ندب ان يختمها
بهما (قوله) رجع بعضهم) عطف ايضاً على قال القرافي وكذا قوله ووجه منه (قوله) ولتعبده) اى على وجه
انه مطلوب من اى هذا الوقت عش ولعل الاولى اى على انه هو الانسب هنا قال قول المتن (لنفل) اى او الغرض
من موضع فرضه اى او فله ولو قال وان ينتقل لصلاة او من محل اخر لكان اشمل واخص واستغنى عن التقدير
المذكور مغنى قول المتن (وان ينتقل للنفل) اى اماما كان او غيره ولو خالف ذلك فاجرم بالثانية في محل الاولى
فول يطالب منه الانتقال بفعل غير مطلق في اثناء الثانية يتجه ان يطالب سواء خالف عمداً وسواً أو جهلاً
على المنهج اه عش (قوله) وقضيه الخ) عبارة النهاية ومقتضى اطلاق المصنف عدم الفرق بين النافلة المتقدمة
والماترة لكن المتجه في المهمات في النافلة المتقدمة ما شعر به كلامهم من عدم الانتقال لان المصلحة ما وور
بالمبادرة في الصف الاول وفى الانتقال بعد استقرار الصفوف مشقة خصوص صامع كثرة المصلين كالجمعة اه
فلم ان محل استحباب الانتقال مالم يعارضه شى اخر اه وانه ينتقل لكل صلاة قضية هذا الصنيع استحباب
(قوله) وإنما الفاتت) يفيدان الافضل تقديم الذكر والدعاء على الراتبة (قوله) وانه ينتقل لكل صلاة) قضية
هذا الصنيع استحباب الانتقال والفصل بالكلام لكل ركعتين من التوافل يقتضيهما ولو كثرت جدا

تعارضت روايتان سن له اجمع بينهما كختم المائة بتكبيره أو بلا اله الا الله وحده الخ فيندب ان يختمها بهما احتياطاً
وعملها بالوارد ما أمكن ونظيره قوله في ظلمات نفس ظلم كثير اى دعاء التشهد بروى بالوحدة والمثلية والاولى لاجمع بينهما لذلك وردده
العزير جماعة بما رددته عليه في حاشية الايضاح في بحث دعاء يوم عرفة ورجع بعضهم انه ان نوى عند انتهاء العدد الوارد امتثال
الامر ثم زاد ائيب عليهم ما ولا فلا راجع منه فقصل اخر هو انه ان زاد لنحو شك عذر او لتعبداً فلا لانه حينئذ مستدرك على
الشارع وهو متعمد (وان ينتقل للنفل) الراتب ر غيره (من موضع فرضه) لثبته له واضع السجود وقضيه ندب الانتقال للفرض من موضع
نقله المتقدم وانه ينتقل لكل صلاة فيفتحها من المنفضات والتوافل وهو متجه حيث يعارضه نحو فضيلة صف اول او مشقة خر ق صف مثلا

فان لم ينتقل فصل بنحو كلام انسان للنهي في مسلم عن وصل صلاة بصلاة إلا بعد كلام او خروج (وافضله) اى الانتقال للنفل يعنى الذى لاتسن فيه الجماعة فقولن بالكعبة والمسجد حوطا (الى بيته) الخبر المتفق عليه صلوا بها الناس في بيوتكم (١٠٧) فان افضل صلاة المرم في بيته إلا

المكتوبة ولان فيه البعد عن الرأى ما عود بركة الصلاة على البيت واهله كافي حديث ومخلة ان لم يكن معتكفا ولم يخف بتأخيرها للبيت فوت وقت او تها وناو في غير الضحي وركعتي الطواف والاحرام بمقات به مسجد ونافلة المبكر للجمعة (وإذا صلى وراهم نساء مكثوا) ندبا (حتى ينصرفن) للاتباع ولان الاختلاط بين مظنة الفساد وتصرف الخنائى

فردى بعدهن وقبل الرجال (وان ينصرف في جهة حاجته) اى ان كان له حاجة اى جهة كانت (والا) يكن له حاجة في جهة معينة (ف) لينصرف (بمنه) لندب التيامن قال الاستوى وينافيه انه يسن في كل عبادة الذهاب في طريق والرجوع في اخرى اه ويجاب بمحله على ماذا امسكته مع التيامن ان يرجع في طريق غير الاولى والاراعى مصلحة العود في اخرى لان الفائدة فيه بشهادة الطريقين له اكثر (وتقتضى القدوة بسلام الامام) التسليمه الاولى لخروجه بها نعم يسن للمأموم أن يؤخرها الى فراغ امامه من تسليمته جميعا وإذا انقضت بالاولى

الانتقال أو الفصل بالكلام لكل ركعتين من الذواف يفتتحها ولو كثرت جداسم (قوله) فان لم ينتقل فصل بنحو كلام انسان) كذا في النهاية والمغني وشرح المنهج لكن بدون لفظ نحو ولعل الشارح ادخل بها نحو يل صدره عن القبلة (قوله) او خروج) اى من محل صلاته الاولى ع (قوله) اى الانتقال) الى قوله ويسن له هتافى النهاية الى ما نهى عليه وكذا في المغني لا قوله يعنى الذي لا يسن فيه الجماعة قوله وظهر الى اوفيه (قوله) ولولن بالكعبة الخ) عبارة النهاية ولا فرق في ذلك بين المسجد الحرام ومسجد المدينة والاضى والمجور وغيرها ولا بين الليل والنهار ولا يلزم من كثرة الثواب التفضيل اه قول المتن (الى بيته) اى ما لم يحصل له شك في القبلة فيه فيكون حينئذ في المسجد افضل ع (قوله) ولان فيه البعد الخ) عبارة المغني والحكمة بعده من الرأى اه (قوله) ومخلة) اى محل كون النفل في البيت افضل (قوله) وان لم يكن معتكفا) اى ولما كانا بعد الصلاة لتعلم او تعلم ولو ذهب الى بيته لغاى ذلك نهاية (قوله) فوت وقت) عبارة المغني فوت الراتبة لضيق وقت او بعده من اه (قوله) ونافلة المبكر الخ) اى القيامه وقد نظم ذلك الشيخ منصور الطباوى فقال
وسنة الاحرام والطواف • وثقل جالس للاعتكاف
وخائف الفوات بالتأخر • وقادم ومثني للسفر
والاستخارة للقبليه • لمغرب ولا كذا البعديه

اه ع (ش وفي الجبري عن عتيقوى ان مثل قبلة الجماعة كل راتبة مقدمة دخل وقتها هو في المسجد اه وقد مر عن النهاية ما يفيد قول المتن (مكثوا) اى مكث الامام بعد سلامه ومن معه من الرجال يذكر ان الله تعالى نهاية مغني قول المتن (وان ينصرف الخ) وان يكث المأموم في مصلاه حتى يقوم الامام من مصلاه ان اراده عقب الذكر والدعاء وذكره للمأموم الانصراف قبل ذلك حيث لا عذر له بافضل مع شره قال السكرى عليه وظهر كلامه في الايعاب انصرافه قبل الامام خلاف الاولى لا للكرامة اه (قوله) تكن له حاجة الخ) عبارة النهاية والمغني اى وان لم تكن له حاجة او كانت لا في جهة معينة اه (قوله) فليتنصرف (بمنه) ولا يكره ان يقال انصرافا من الصلاة كما هو ظاهر كلامهم نهاية زاد المغني وان اسند الطبري عن ابن عباس انه يكره ذلك لقوله تعالى ثم انصرفوا فرأى الله قولهم اه قال ع (ش وكذا لا يكره ان يقال جوابا لمتن قال اصليت صليت اه (قوله) بمحله) اى كلام المصنف (قوله) مصلحة العود) لعل الانسب حذف المصلحة (قوله) لخروجه بها) فلو سلم المأموم قبلها عامدا عالما من غير نية مفارقة بطلت صلاته ولو فارقته فيه لم يضر بقبلة الاذا كان بخلاف مقارنته له في تكبيره الاحرام كاسياني لا نه لا يصير مصليا حتى يتمها فلا يربط صلاته بمن ليس في صلاة نهاية ومغني قول المتن (قلبا موم) اى الموافق مغني ونهاية قول المتن (ثم يسلم) وينبغي أن تسلمه عقبه اولى حيث اتى بالذكر المطلوب ولان باسرع الامام من للمأموم الايتان به ع (ش (قوله) ولا يطل الخ) عبارة النهاية فان مكث عامدا عالما بالتحرر قدر ان ادعا على طمأنينة الصلاة بطلت صلاته او ناسيا او جاهلا فلا هو كذا في المغني لا قوله قدر الى بطلت قال ع (ش قوله) مر او ناسيا او جاهلا فلا يلى ولكن يسجد للسبب ولانه فعل ما يبطل عمداه (قوله) ان محله) اى البطلان (قوله) ان طوله كجلسة الاستراحة) والمعتد ان طوله زيادة على قدر طمأنينة الصلاة سم عبارة ع (ش قوله) مر كجلسة الاستراحة في نسخة يعنى للثبابة طمأنينة الصلاة وهذه هي المعتددة يمكن حل النسخة الاخرى عليها بان يارد جلسة الاستراحة اقل ما يجزى في المجلس بين السجودتين (قوله) او فيه الخ) معطوف على غير محل والضمير محل التشهد الاول والمسبوق (قوله) ويسن له) اى للمسبوق (هنا) اى فيما اذا كان جلوسه مع امامه على تشهده الاول (قوله) مه) اى من تشهده

(قوله) ان طوله كجلسة الاستراحة) والمعتد ان طوله زيادة على قدر طمأنينة الصلاة

صار المأموم كالمتفرد (قلبا موم) ان يشتغل بدعا ونحوه ثم يسلم) نعم ان سبق وكان جلوسه مع امامه في غير محل تشهده الاول لزمه القيام عقب تسليمته فور راول لا يطل صلاته كما بان اى ان علم او تعدم مظهر ان محله ان طوله كجلسة الاستراحة اوفيه كره له التطويل ويسن له هنا القيام مكبرا مع رفع يديه لانه سنة في القيام من التشهد الاول ثم لو قام الامام منه وخلفه مسبوق ليس في محل تشهده الاول فالوجه

الاول (أنه يرفع) أى المسبوق (قوله بخلافه هنا) (خاتمة) سئل الشيخ عن الدين هل يكره أن يسأل الله بعظم من خلقه كالنبي والملك والولي فاجاب بانه جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه علم بعض الناس اللهم اني أقسم عليك بدينك محمد بنى الرحمة الخ فان صح فبني ان يكون مقصورا عليه الصلاة والسلام لانه سيد ولد آدم ولا يقسم على الله غيره من الانبياء والملائكة لانهم ليسوا في درجته ويكون هذا من خواصه اه والمشهور أنه لا يكره شيء من ذلك معنى وفي عرش بعد ذكر كلام الشيخ عن الدين مانصه فان قلت هذا قد يعارض ما في البهجة وشرحا للشيخ الاسلام والافضل استسقاؤهم بالانقياد لان دعاهم ارجى للاجابه الخ قلت لا تعارض لجواز ان ماذكره العزمقروض فيها لوسال بذلك على صورة الالزام كما يؤخذ من قوله اللهم اني أقسم عليك الخ وما في البهجة وشرحا ماصور بما لا ذور على صورة الاستشفاع والسؤال مثل أسألك بركه فلان أو بجرمته أو نحو ذلك اه

(باب شروط الصلاة)

(قوله تعليق أمر مستقبل الخ) انظر التعليق بلو سم عبارة البجيرى وقضية هذا اي التقييد بمستقبل أن التعليق بلو لا يسمى شرطاً في العربية خلاف شوبرى اى لانها حرف شرط في معنى اه (قوله بمنزلة) اى بأمر مستقبل (قوله أو إلزام الشيء الخ) عبارة شرح المنهج ويعبر عنه أى التعليق بإلزام الخ (قوله وبفتحها العلامة) ظاهره انه بالسكون ليس بمعنى العلامة وردته النهاية والمعنى فقالوا الشرط جمع شرط يسكون الواو وهوة العلامة ومنه اشرط الساعة اى علامتها هذا هو المشهور وإن قال الشيخ الشرط بالسكون إلزام الشيء والتزامه العلامة وإن عبر به بعضهم فانها بمعنى الشرط بالفتح انتهى قال عرش قوله مر

وإن قال الشيخ الخ اى فى غير شرح منهجه تبعاً لالاسنوى عميرة ومن الغير شرح الروض وشرح البهجة اه (قوله واصطلاحاً) اى قوله فان قلت فى النهاية والمعنى لا يرد الى ويرد قوله بانه اى قوله لانه اشارة الى حسن (قوله ما يلزم الخ) فان قلت هذا التعريف غير مانع لانه يشمل الركن قلت يجوز ان يكون رسماً المقصود به تمييز الشرط عن بعض ماعاده كالسبب والمانع ومثل ذلك جائز كما حصر به الائمة كالسيد ويجوز أن يفسر ما بالخارج بقرينة اشتها ان الشرط خارج اى عن الماهية وقد يقال الركن يلزم من وجوده الوجود مالم يبطل فليتام اسم اقول وينع الجواب الاخير كما اشار اليه بقدر ان اللزوم فى الركن ليس لذاته بل عند استيفاء الشرط وبقية الاركان وانتفاء الموانع (قوله ولا عدم لذاته) يخرج بالتقيد الاول اى ما يلزم من عدمه الخ المانع فانه لا يلزم من عدمه شيء وبالنسبة اى ولا يلزم الخ السبب فانه لا يلزم من وجوده الوجود اى ومن عدمه العدم وبالنسبة اى لذاته اقتران الشرط بالسبب كوجود الحول الذى هو الشرط لوجوب الزكاة مع النصاب الذى هو سبب الوجوب او بالمانع كالدين على القول بانه مانع لوجوبها اى المروج وإن لم الوجود فى الاول والعدم فى الثانى لسكون وجود السبب والمانع لذات الشرط بتأثير عرش (قوله تقدم هذا) اى باب شروط الصلاة (قوله ويرد بانه) اى المصنف (اشار اى بتأخير هذا الباب عن باب صفة الصلاة (قوله ما يجب تقدمه الخ) وجوب تقدمه ممنوع بل الوجه انه يكفى مقارنة فلا استقبال مثلاً

(باب)

(قوله أمر مستقبل) بالنظر للتعليق (قوله ما يلزمه من عدمه العدم الخ) فان قلت هذا التعريف غير مانع لانه يشمل الركن قلت يجوز ان يكون رسماً المقصود به تمييز الشرط عن بعض ماعاده كالسبب والمانع ومثل ذلك جائز كما حصر به الائمة كالسيد ويجوز أن يفسر ما بالخارج بقرينة اشتها ان الشرط خارج فليتام وقد يقال الركن يلزم من وجوده الوجود مالم يبطل فليتام اسم اقول ما يجب تقدمه على الصلاة) وجوب تقدمه ممنوع بل الوجه انه يكفى مقارنة فلا استقبال مثلاً يكفى مقارنة لتبعية الاحرام وما بعدها وإن لم تقدم عليها وتقدم نحو الطهارة لانه لا يتصور عادة حصولها مقارنة للتبعية من غير تقدم غلباني فتاوى السيوطى فى باب شروط الصلاة مسألة قال الاسنوى فى اول باب صلاة الجماعة احتج المصنف

أنه يرفع تبعاً له ويفرق بينه وبين ترك متابعتة فى التورك بان حكمة الافتراض من سهولة القيام عنه موجودة فيه فقدمت رعايتها على المتابعة بخلافه هنا (ولو انقصر امامه على تسليمه سلم لتئين والله أعلم) تحصيلاً لفصيلتهما لما تقررت انحصار مفرداً

(باب)

بالتنوين (شروط الصلاة) جمع شرط يسكون الرأ وهو لغة تعليق أمر مستقبل بمنزلة أو إلزام الشيء والتزامه وبفتحها العلامة واصطلاحاً ما يلزم من غمده العدم ولا يلزم من وجوده وجوداً لا عدم لذاته قيل كان الاولى تقديم هذا على باب صفة الصلاة إذ الشرط ما يجب تقدمه على الصلاة واستمراره فيها ويعبر عنه بانه ما قارن كل معتبر سواء بخلاف الركن اه وورد بانه اشارة الى أهمية المقصود بالذات على المقصود بطريق الوسيلة

عليها الفصل الآتي داخلة في هذه الترجمة إشارة إلى اتحاد الشرط والمانع هنا وهو الوصف الوجودي الظاهر المنضبط المعروف بقبض الحكم في أنه لا بد من فقد هذا الوجود ذلك ومن ثم جعل تنافؤ شرطاً حقيقة عند الرافعي ونجوزاً عند المصنف ويؤيده ما يأتي أن الشرط من خطاب الوضع من جميع حيثياتها بخلاف الموانع لا تفراق نحو الناسي وغيرهنا لأنهم حسن تأخيرها فإن قلت لم قدموا بحث ما عدا السر ولم ينصوا على شرطية إلانها ماعدا الاستقبال قلت نظروا في البحث عن حقائقها إلى كونها وسائل مقدمة أمام المقصود وعن شرطيتها إلى كونها تابعة للمقصود وأما نصهم أولاً على شرطية الاستقبال فوقع استطراداً وأما تأخيرهم البحث عن السر فإشارة إلى وجوبه لذاته تارة ومن حيث كونه شرطاً أخرى فقدم اختصاصه بالصلاة لم يبحث عنه مع البقية أولاً ولكونه فيها شرطاً أدرجوه مع بقية شروطها المتكلم عليها هنا إجمالاً من حيث الشرطية مع ذكر توابعها فتأمل (خمسة)

يكنى لمقارنته لتكثيره الأحرار وما بعدها وإن لم يتقدم وتقدم نحو الطهارة لأنه لا يتصور عادة حصولها مقارناً للتكثير من غير تقدم عليها سم (قوله لما جعل المبطلات) عبارة النهائية المغني لما اشتمل على موانعها وهي لا تكون إلا بعد انعقادها حسن تأخيرها (قوله وهو الوصف الخ) عبارة الاسني والمغني والمانع لغة الحائل واصطلاحاً ما يلزم من وجوده وعدمه ولا يلزم من عدمه وجوده لا عدم لذاته كالكلام فيها عداها (قوله في أنه الخ) متعلق بالاتحاد (قوله من فقد هذا) أي المانع (ووجد ذلك) أي الشرط (قوله حقيقة عند الرافعي) أي لأنه لا يشترط كون الشرط وجوداً بغيره سم (قوله ونجوزاً عند المصنف) أي لأن مفهوم الشرط وجودي ومفهوم المانع عدي بادي وقوله ومفهوم المانع أي انتفاء المانع لأن الكلام في انتفائه وإلا فالظاهر وجودي وقول الشارح تجوزاً أي بالاستعارة المصرية بتشبيه انتفاء المانع بالشرط في توقف صحة الصلاة على كل منهما واستعارة لفظ الشرط لانتفاء المانع أهجيري (قوله ويؤيده) أي التجوز (قوله ما يأتي) أي عن قريب في شرح وطهارة الحدث (قوله من جميع حيثياتها) فيه بحث لأن من جملة حيثياتها فعلها وهي من جهة من قبيل خطاب التكليف ضرورة أن فعلها واجب بثاب عليه ويعاقب على تركه إلا أن يريدها الشرط من جهة تركها من خطاب الوضع من جميع حيثياتها ويحتاج على هذا إلى بيان تعدد حيثيات الترك وبيان أنه قد يكون عداً وسهواً وجهلاً سم (قوله بخلاف الموانع الخ) قد يدفع هذا بأن الموانع المذكورة هنا ليست موانع على الإطلاق بل على التفصيل الآتي بيانه ككون الكلام عداً مع العلم بالتحريم لا مطلقاً لجعل انتفاء شرطها حيث لا إشكال فيه إذ ليس لها حالة يخرجها من خطاب الوضع سم (قوله نحو الناسي) أي الجاهل (وغيره) أي العامد العالم هنا لأنهم أي في المانع دون الشرط (قوله حسن الخ) جواب لما جعل الخ (قوله عن حقائقها) أي ما عدا السر والتميز الثاني باعتبار معنى ما والتذكير في قوله السابق على شرطية باعتبار لفظه (قوله لذاته) أي بقطع النظر عن نحو الصلاة (قوله مع ذكر توابعه) أي توابع شروط الصلاة (قوله ولا يرد الخ) عبارة النهائية لإتمام بعد من شروطها أيضاً السلام والتميز العلم بفرصتها وبكيفيةها وتميز فرصتها من سنها لأنها غير مختصة بالصلاة فلو جعل كون أصل الصلاة أو صلاتها التي شرع فيها أو الوضوء أو الطهارة أو الصوم أو نحو ذلك فرضاً أو علماً فيها فرضاً وسنناً ولم يميز بينها لم يصح ما فعله تركه معرفاً للتميز المخاطب به وأما حجة الإسلام الغزالي بأن من لم يميز من العامة فرض الصلاة من سنها صححت صلاته أي وسائر عباداته بشرط أن لا يقصد بفرضه نقلاً وكلام المصنف في مجموعه يشعر بوجهه والمراد بالعامي من لم يحصل من الفقه شيئاً يهدي به إلى الباقي ويستفاد من كلامه أي المجموع أن المراد به هنا من لم يميز فرض صلاته من سنها وأن العالم من يميز ذلك وأنه لا يفتقر في حقه ما يفتقر في حق العامي وكذا في المغني لا في قوله والمراد الخ (قوله تستلزمه) أي توقف الجزم بنية الطهارة على الإسلام

بالفرض عن التوافق فإن الجماعة تسن في بعضها ثم قال وعن الصلاة التي تستحب إعادتها بسبب ما كاشف في الطهارة فقله كاشف في الطهارة بخلاف للتقدم له من أن الشك في الطهارة بعد الفراغ مبطل كاشف في النية (الجواب) بحجابه عن ذلك وجهين أحدهما أن يكون ذلك على الوجه القائل بعدم الإبطال والثاني أن يحمل على اختلاف الصورة فلا يبطال فيها إذا شك هل كان متطوراً أم لا أو الصحة واستحباب الإعادة فيها إذا كان متطوراً أو شك في نقص الطهارة وهي مسئلة يتيقن الطهارة والشك في الحدث أه وسياق في حدود السر نحو ريم المعتقد في الشك في الطهارة بعد الفراغ وتحرير تصويرها (قوله من جميع حيثياتها) فيه بحث لأن من جملة حيثياتها فعلها وهي من جهة من قبيل خطاب التكليف ضرورة أن فعلها واجب بثاب عليه ويعاقب على تركه إلا أن يريدها الشرط من جهة تركها من خطاب الوضع من جميع حيثياتها ويحتاج على هذا إلى بيان تعدد حيثيات الترك وبيان أنه قد يكون عداً وسهواً وجهلاً (قوله بخلاف الموانع لا تفراق الخ) قد دفع هذا بأن الموانع المذكورة هنا ليست موانع على الإطلاق بل على التفصيل الآتي بيانه ككون الكلام عداً مع العلم بالتحريم لا مطلقاً لجعل انتفاء شرطها حيث لا إشكال فيه إذ ليس لها حالة يخرجها

(قوله نعم) الموقوله ولا التمييز في النهاية والمعنى لا قوله أو العالم على الوجه بالنسبة لقوله أو البعض الخ (قوله أو البعض والبعض) صنيعة صريح في أنه لا فرق في هذا بين العاوى والعالم وليس كذلك بل هذا خاص بالعاوى كما يعلم في المراجعة سم وكلام المعنى صريح في اختصاصه بالعاوى وتقدم عن النهاية ما يوافقه (قوله تستلزمه) قديمين بأنه قد يعرض بعد معرفته دخول الوقت ما يزيل التمييز سم (قوله ولو ظنا) أى بالافتراض أو مافى معناه كإخبار الثقة والمراد بالمعرفة هنا مطلق الإدراك تجاوزا وإلا لحقيقة المعرفة لا تشمل الظن لأنها حكم الذهن الجازم المطابق لموجب بكسر الجيم أى لدليل قطعى عرش (قوله مع دخوله باطنا) لعل المراد به أخذنا من كتاب الصلاة ما يشمل عدم تبين الحال (قوله ولم تقع فيه) أى تم تبين أنها وقعت قبل الوقت (قوله لم تتعقد) أى لا فرضا ولا نفلا عرش أى فى الأولى بخلاف ما وصلى بالاجتهاد ثم تبين أن صلاته كانت قبل الوقت فإنه إن كان عليه فائتة من جنسها وقعت عنها ولا وقعت نفلا مطاقا شيخنا وتقدم في الشارح ما يوافقه وقد الجلى وقوعها عن الفائتة بما إذا لم يلاحظ في النية صاحبة الوقت (قوله كما سريانه) أى كتاب الصلاة (قوله مع ما يستثنى منه) أى من صلاة الخوف ونقل السفر وغيرهما قول المتن (وسر العورة) والعورة لغة القصاص والشيء المستقبض وسعى المقدار الاتى بيانه بذلك لقيح ظهوره وقاى أيضا شرعا على ما يجب ستره في الصلاة وهو المراد هنا وعلى ما يحرم النظر اليه وسيأتى في النكاح إن شاء الله تعالى نهاية ومعنى (قوله عند القدرة) أى قوله لكن الواجب في المعنى لا قوله بالظن أى صلى وقوله فإن وجده إلى ويلزمه وإلى المتن في النهاية إلا ما ذكره وقوله والامع وقوله لجمعه (قوله وإن كان خاليا في ظلة) أى بالاولى إذا كان خاليا فقط أو في ظلة فقط شيخنا (قوله عند القدرة) وظاهر كلام الروضة أنه لا يجب سترها عن نفسه في الصلاة لكن المعتمد كقوله شيخنا الرملى وجوب سترها عن نفسه في الصلاة حتى لو لبس غارقة أو صار بحيث يمكنه رؤية عورت لم تصح صلاته سم ويأتى عن النهاية والمعنى ما يوافقه (قوله للخبر الصحيح الخ) ولقوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد قال ابن عباس المراد به الثياب في الصلاة نهاية ومعنى (قوله أى بالغ الخ) عبارة النهاية أى بالغة إذا لم يخف من من حيزه أو تصح صلاته بتجمل ولا غير مظاهر أن غير البالغة كالبالغة لكنته قديما جبر على الغالب أى من غلبته الصلاة من البالغات دون الصغيرات (قوله ومن ثم) الإشارة إلى قوله بالطريق الخ (قوله سؤال نحو العارية) أى من ظن منه الرضا شيخنا (قوله وقبول هبة نافعا الخ) فإن لم يقبل لم تصح صلاته لقدرة على الستر ولا يلزم قبول هبة الثوب للمنة على الأصح شيخنا ونهاية ومعنى (قوله وجوبا) راجع لكل من صلى واتم (قوله صلى عاريا) أى الفرائض والسنن على ما مرله مر في التيمم من اعتاده ولا يحرم عليه رؤية عورته في هذه الحالة فلا يكلف غض البصر عرش (قوله ولو في الخلوة) وفائدة الستر في الخلوة مع أن الله تعالى لا يجهه شئ فيعزى المسنور كإبري المكشوف أنه مرى الأول متأدبا والثانى تاركا للابتناء يومعنى (قوله ويلزم سترها أيضا خارج الصلاة) لا إطلاق الأمر بالستر وإن الله تعالى أحق أن يستثنى منه معنى ونهاية (قوله والامة) المتجه أنها كالجرة مراه سم عبارة النهاية والعورة التى يجب سترها في الخلوة السوا تان فقط من الرجل وما بين السرة والركبة من المرأة وظاهر أن الخنى كالمرأة

وبالكيفية بأن يعلم فرضيتها مع تمييز فروضها من سننها لأنه شرط لساير العبادات نعم إن اعتقد العاوى أو العالم على الوجه الكل فرضا صح أو سنة فلا أو البعض والبعض صح مالم يقصد بفرض معين النقلة ولا التمييز لأن معرفة دخول الوقت تستلزمه أحدها (معرفة) دخول (الوقت) ولو ظنا مع دخوله باطنا فلو صلى غير ظان وإن وقعت فيه أو ظانا ولم تقع فيه لم تتعقد (و) ثانيا (الاستقبال) كما سريانه مع ما يستثنى منه (و) ثالثا (ستر العورة) عند القدرة وإن كان خاليا في ظلة للخبر الصحيح لا يقبل الله صلاة حائض أى بالغ الإختمار فإن عجز بالطريق السابق في التيمم ومن ثم لم يمه هنا سؤال نحو العارية وقبول هبة نافعة كطين صلى عاريا وأتم ركوعه وسجوده وجوبا وإلا عد عليه فإن وجده فيها استتره فورا وبني حيث لا تبطل كالاستدبار ويلزمه أيضا سترها خارج الصلاة ولو في الخلوة لكن الواجب فيها ستر سوا إلى الرجل والامة وما بين سرة وركبة الحرة فقط

من خطاب الوضع (قوله أو البعض والبعض الخ) صنيعة صريح في أنه لا فرق في هذا بين العاوى والعالم وليس كذلك بل هذا خاص بالعاوى كما يعلم بالمراجعة (قوله تستلزمه) قديمين بأنه قد يعرض بعد معرفة دخول الوقت ما يزيل التمييز (فان قيل) إذا زاد التمييز بطلت الطهارة مع أنها شرط أيضا (قلت) فاستلزم هى لا موعلى أن هذا قد يمنع فان غير المميز بوضه وليله لا طواف فقد وجدت الطهارة ولا تصح الصلاة لعدم التمييز فليتلما (قوله وسر العورة) قال في الروضة ويجب أى سترها مطلقا أى في الصلاة وغيرها ولو في خلوة لا عن نفسه اه وظاهر أنه لا يجب سترها عن نفسه في الصلاة لكن المعتمد كقوله شيخنا الرملى وجوب سترها عن نفسه في الصلاة حتى لو لبس غارقة أو صار بحيث يمكنه رؤية عورت لم تصح صلاته (قوله والامة) المتجه أنها كالجرة مراه (فرع) تعلقت جلدة من غير العورة إليها أو بالعكس مع التصاق أو دونه

اه (قوله الا لادنى) الى المتفرق المعنى الا قوله تجمله (قوله الا لادنى عرض الخ) فيجوز الكشف له أى بلا كراهة وليس من العرض حاجة الجماع لان السنة فيه ان يكونا مستترين ع ش ورده الرشيدى فقال ومن العرض كما هو ظاهر عرض الجماع وسن الستر عنده لا يقتضى حرمة الكشف كما لا يخفى خلافاً لما فى حاشية الشيخ والالكان الستر عنده واجبالاً مستنواً به بحذف وقد يجاب بان قول ع ش وليس الخ راجع لنى الكراهة لا لجواز الكشف (قوله كتيريد) أى واغتسال النهاية معنى (قوله على ثوب تجمله) قضية قول النهاية والمعنى وصيانة الثوب عن الادناس والغبار عند كنس البيت ونحوه اه باطلاق الثوب بان التجمل ليس بقيد فليراجع (قوله ويكره له نظره الخ) اى فى خارج الصلاة واما فيها فممتنع فلورأى عورة نفسه فى صلاته بطلت كافي فتاوى المصنف الغربية وافق به الوالد رحمه الله تعالى نهاية قال ع ش ظاهره ولو كان طوقه ضيقاً جداً وهو ظاهر اه (قوله وصياغير يميز) ويظهر فائدة فى طوافه اذا احرم عنه وليه نهاية ومعنى (قوله نعم يجب الخ) استدراك على ما افاده لفظه بين عبارة النهاية اما نفس السرة والركبة فليستامنها لكن يجب الخ عبارة المعنى وخرج بذلك السرة والركبة فليستام العورة على الاصح وقيل الركبة منها دون السرة وقيل عكسه وقيل السوا أن قطع به قال مالك وجماعه اه (قوله ولو لمبعضه) اى قوله وللحاجة فى النهاية والمعنى (قوله ما ذكر) اى ما بين السرة والركبة (فرع) تعلقت جملة من فوق العورة اليها والعكس مع النصف او دونه فيحتمل ان يجرى فى وجوب سترها وعدمه ما ذكره وفى وجوب الغسل وعدمه فيها لو تعلقت جملة من محل الفرض فى الدين الى غيره او بالعكس (فرع آخر) لو طال ذكره بحيث جاوز نزوله الى الركبتين فالوجه وجوب ستر جميعه ولا يجب ستر ما يحاذيه من الركبتين وما نزل عنهما من الساقين وكذا يقال فى سلة أصلها فى العورة وتدل حتى جاوزت الركبتين وكذا يقال فى شعر العانة اذا طال وتدل حتى جاوزت الركبتين (فرع آخر) فقد احرم السرة الاعلى وجهه بوجوب القدية بان لم يجد الاقراصا لا يتأتى الا تزارة فهل يلزمه الصلاة فيه وبغدى أو لا يلزمه ذلك ولكن يجوز له أو يفضل فان زادت القدية على اجرة مثل ثوب يستاجر أو ثمن مثل ثوب يباع لم يلزمه كالألزمه استجاروا الشرأ حيث ذوال الزم فيه نظراً والثالث قريب سم على حجب وحاشية شيخنا العلامة الشورى على التحرير بعد قول سم فى آخر الفرع الاول او بالعكس مانصه قلت ويحتمل وهو الوجه عدم وجوب الستر فى الاول لانها ليست من اجزاء العورة ووجوبه فى الثانية اعتباراً بالأصل والفرق ان اجزاء العورة لها حكمها من حرمة نظره وان انفصل من البدن بالكلية ولا كذلك المنفصل من محل الفرض اه ع ش (قوله والخنى الحراخ) فان اقتصر على ستر ما بين سرتة وركبته لم تصح صلاته على الاصح وبحجج التحقيق الصحة واعتمد على الاول اى فى النهاية

فيحتمل ان يجرى فى وجوب سترها وعدمه ما ذكره وفى وجوب الغسل وعدمه فيما لو تعلقت جملة من محل الفرض فى الدين الى غيره او بالعكس (فرع آخر) لو طال ذكره بحيث جاوزت الركبتين فالوجه وجوب ستر جميعه ولا يجب ستر ما يحاذيه من الركبتين وما نزل عنهما من الساقين وكذا يقال فى سلة أصلها فى العورة وتدل حتى جاوزت الركبتين وكذا يقال فى شعر العانة اذا طال وتدل حتى جاوزت الركبتين (فرع آخر) فقد احرم السرة الاعلى وجهه بوجوب القدية بان لم يجد الاقراصا لا يتأتى الا تزارة فهل يلزمه الصلاة فيه وبغدى أو لا يلزمه ذلك ولكن يجوز له أو يفضل فان زادت القدية على اجرة مثل ثوب يستاجر أو ثمن مثل ثوب يباع لم يلزمه كالألزمه استجاروا الشرأ حيث ذوال الزم فيه نظراً والثالث قريب (والخنى الحراخ) فلو انكشف منهنى مما عدا الوجه والكفين لم تصح صلاته سواء وجد انكشاف ذلك فى الابتداء أو الاثنا وفاق ما لو احرم بالجمعة أربعون وخثنى ثم بطلت صلاة احد من الاربعين حيث لا تزل الجمعة لتحقق انعقادها والاصل عدم المبطل لاحتمال ذكره والخنى لا يطل بالشك بان الشك هنا فى مرتبة ع ش وهو ستر عورة وهناك فى امر خارج عنه وهو تمام العدد ويغترف فى الخارج ما لا يغترف فيه كذا اعتمد مر ويحتمل صحة صلاته اذا طار الانكشاف فى الاثنا للشك فى المبطل بعد تحقق الانعقاد وهذا غاية الاتجاه

الا لادنى عرض كتيريد
وخشية غبار على ثوب يجمله
ويكره له نظره سواء نفسه
بلا حاجة (وعورة الرجل)
ولوقا وصياغير يميز (ما بين
سرتة وركبته) لخبر به
له شواهد منها الحديث
الحسن غط غك فان الفخذ
عورة نعم يجب ستر جزء
منها ليحقق به ستر العورة
(وكذا الامة) ولو لمبعضه
ومكاتبه وأم ولد وعورتها
ما ذكر (فى الاصح)
كالرجل بجامع ان رأس
كل غير عورة اجساما
(و) عورة (الحر) ولو لو غير
مينة والخنى الحرا

ووجه الخطيب بين القولين حمل الاول على ما اذا دخل في الصلاة مقتصر اعلى ذلك فانه لا تصح صلاته حينئذ
للشك في الانقضاء والاصل عدمه وحمل الثاني على ما اذا دخل مستورا كالمراة ثم طرا كشفتي مما عدا ما بين
السرة والركبة فانه حينئذ لا يضرب للجزم بالا نقاد والشك في البطلان والاصل عدمه واعتمد هذا الجمع - م
والزبدي والسيد البصري وشيخنا قول المتن (في الاصح) والثاني عورتها كالخرة لا راسها اي عورتها
ماعداد الوجه والكفين والراس والثالث عورتها ما لا يبدو منها في حال خدمتها بخلاف ما يبدو كالراس والركبة
والساعد وطرف الساق معنى قول المتن (ماسوي الوجه والكفين) أي حتى شعر راسها وباطن قدميها وبكفي
ستره بالارض في حال الوقوف فان ظهر منه شيء عند سجودها وظهور عقبا عند ركوعها وسجودها بطلت
صلاتها شيئا عبارة غش ولو كان الثوب ساترا لجميع القدمين وليس تماسا لباطن القدم كفي السترة
لكونه يمنع ادراك باطن القدم فلا تكلف لبس نحو خف خلافا لما توجه به بعض ضعفة الطلبة لكن يجب
تحرزها في سجودها عن ارتفاع الثوب عن باطن القدم فانه مبطل فتنبه له اه (قوله الى الكوعين) بادخال
الغاية قالوا ولي الى الرسغين بصرى (قوله لقوله تعالى الخ) الاستدلال به يتوقف على انه واد في الصلاة سم
(قوله اي الا الوجه والكفين) قاله ابن عباس وعائشة نايه معنى (قوله) وانما حرم نظرهما الخ) اي الوجه
والكفين من الحرة ولو بلا شهوة قال الزبدي في شرح المحرر بعد كلام معروف بهذا التقرير ان لها ثلاث
عورات عورة في الصلاة وهو ما تقدم وعورة بالنسبة لنظر الاجانب اليها جميع بدنها حتى الوجه والكفين
على المعتمد وعورة في الخلوة وعند المحارم كمورة الرجل او يرد رابعة هي عورة المسلسلة بالنسبة لنظر الكافرة
غير سيدتها وعمرها وهي مالا يبدو عند المنة ويحرم ايضا على المعتمد على المرأة ان تفرش شيء من بدن الاجنبي ولو
بغير شهوة ولم تخش الفتنة كردى (قوله في الخلوة كامر او عند نحو عرم الخ) الا خص في الخلوة ومثلا عند
نحو المحارم مامروا ودخل بالنحو مثلها والممسوح وعلوكا عبارة بافضل مع شرحه وعورة الحرة عند مثلها
وعلوكا العفيف إذا كانت عفيفة ايضا من الزنا وغيره وغدا المسوح الذي لم يبق فيه شيء من الشهوة وعند
محارمها المذكور ما بين السرة والركبة فيجوز لمن ذكر النظر من الجانبين لما عدا ما بين السرة والركبة بشرط
أمن الفتنة وعدم الشهوة اه (قوله والخش رقاو حرة كالانثى) عبارة شيخ الاسلام والنهاية والمغني والخش
كالانثى رقاو حرة اه (قوله عورة الذكر الخ) اي والخش الرقيق (قوله على الضعيف ان عورة
الانثى اوسع الخ) تقدم عن المغني انفا ايضا اه (قوله الاحسن كونها مصدرية) اي لان الشرط المنع لا مانع
الذي هو الساتر وجعله شرطامن حيث مانعته فيه استدراك وتكرار سم وحملها بالنهاية والمغني على الوصفة
فقالا لا يجرم اه قول المتن (منع ادراك لون البشرة) اي المعتدل البصر عادة كافي نظاره كذا نقل عن فتاوى
الشارح م وفي سم على المنهج أي في مجلس التخاطب كذا ضبطه ابن عجيل ناشريه وهو يقتضي أن ما
يمنع في مجلس التخاطب وكان بحيث لو تأمل الناظر فيه مع زيادة القرب بالمعنى جدا لادرك لون بشرته لا يضرب
وهو ظاهر وينبغي ان مثل ذلك في عدم الضرر ما لو كانت ترى البشرة بواسطة شمس أو نار ولا ترى عند غمها
اه عش وافر البجيري (قوله وإن لم يمنع حجمها) اي كسر او بل ضيق لكتفه مكر وملا رقاو مثلها الخش
فبايظهر وخلاف الاول للرجل نهاية معنى (قوله لان مقصود الستة يحصل بذلك) اقول ينبغي تعيين ذلك
عند فقد غيره لانه يستبرأ بعض العورة سم على المنهج وهو ظاهر بالنسبة للثوب الرقيق لستره بعض اجزا ائمه اما
الزجاج اي اوالا الما الصافي فان حصل بستر شيء منها فكذلك ولا فلا عبرة به عش (قوله ولا الظلمة الخ) يحترز
قوله وشرطه ايضا الخ (قوله وهذا) اي التعليل (قوله ايراد اصباغ الخ) اي على تعبيرهم بما يستبرأ اللون سم

(ماسوي الوجه والكفين)
ظهرهما وبطنهما الى
الكوعين لقوله تعالى ولا
يبدين زينتكم الا ما ظهر منها
أي الا الوجه والكفين
وللحاجة لكشفهما وإنما
حرم نظرهما كالأزائد على
غورة الامة لان ذلك مظنة
للفتنة وغورتها عارجهما
في الخلوة كامر وعند نحو
محرم ما بين السرة والركبة
وصورتها غير عورة
(تنبيه) غير شيخنا بقوله
والخش رقاو حرة كالانثى
وقوله رقا غير محتاج اليه
لان عورة الذكر والانثى
الفتين لا تختلف إلا على
الضعيف ان عورة الانثى
أوسع من عورة الذكر
(وشرطه) أي الساتر (ما)
الاحسن كونها مصدرية
(منع ادراك لون البشرة)
وإن لم يمنع حجمها وشرطه
أيضا ان يشتمل على المستور
لبسا أو نحوه فلا يكفي
زجاج وما صاف وثوب
رقيق لان مقصود الستة لا
يحصل به ولا الظلمة لانها
لا تسمى ساترا عرفا وهذا
يندفع ايراد اصباغ

لاجرم لها فانها وان منعت
اللون لا تسمى ساترا فإ
نظر الحفنة الناشئة عن عدم
وجود جرم لها (ولو) هو
حرير وبالأوجه أنه لا يلزمه
قطع زائد على العورة أن
نقص به المقطوع ولو يسيرا
لأن الحرير يجوز لبسه
لحاجة والنقص حاجة أى
حاجة ونجس تقدر غسله
كالعدم وفارق الحرير بأن
اجتناب النجس شرط
لصحة الصلاة ولا كذلك
الحرير وأيضا فهو عند
عدم غيره مباح والنجس
مطلوب ولو عند عدم غيره
(وطين) وجب وحفرة
رأسه صديق بحيث
لا يمكن رؤية العورة منه
بخلاف نحو خيمة ضيقة
ومثلها فبما يظهر قياس
جعل جببة بأعلى رأسه
وزره عليه لأنه حينئذ
مثلها في أنه لا يسمى ساترا
ويجوز الفرق بأنها لا تعد
مشتعلة على المستور بخلافه
ثم رأيت في كلام بعضهم
ما يدل لهذا (وماء كدر)
أو غلبت حضرته كان صلى
فيه على جنازة أو بالأماء أو
كان يطبق طول الانغماس
فيه (والأصح وجوب
التطين) ومثل ذلك الماء
فما ذكر وكذا لو أمكنه
السجود على الشط مع

(قوله لا جرم لها) أى لحجره والحناء معنى قال عرش ومنها التيلة إذا زال جرمها وبى مجرد اللون اه قول الماتن
(ولو طين) قد وجه الرفع ببدلو كما هو عادة المصنف بأن لو بمعنى أن وإن يجوز دخوله على الجملة الاسمية عند
السكرتين سم (قوله ولو هو حرير) إلى قوله وفارق في النهاية والمخفى (قوله ولو هو حرير) بقده العباب بما إذا لم
يجد نحو الطين وبقيهم منه أنه لو وجد لم يصل في الحرير وبني كما وافق عليه م جواز الصلاة في الحرير إذا
أخل بمرءته وتحشمته سم على المنهج أقول وبني أن مثل نحو الطين الحشيش والورق حيث أخل بمرءته
فيجوز له حينئذ لبس الحرير أمالو لم يجد ما يستبرأ به إلا نحو الطين وكان يخل بمرءته فهل يجب عليه ذلك أولا
فيه نظرو الظاهر الأول وأنه في هذه الحالة لا يخل بالمرءة ما عرش واعتمده شيخنا (والأوجه) اعتمد
م (و قوله) وإن نقص به المقطوع) قد يقال وكذا إن لم ينقص مطلقا إذا اخل الاقتصار على ستر العورة
بمرءته اه سم واعتمده شيخنا (قوله) إن نقص به المقطوع (الخ) مفهوما أنه لو لم ينقص بالقطع لزمه وهو
قضية قول الشارح م لما في قطعه من إضاعة المال عرش (قوله) كالمعدم أى يقدم عليه الحرير في الصلاة
وبالعكس في غيرهما لا يحتاج إلى طهارة الثوب شيخنا أى لم يكن رطوبته في المنجنش ولا في البدن (قوله)
والنجس مطبل (الخ) في مقابلة هذا الما قبله ما لا يخفى سم (قوله وطين (الخ) ولو مع وجود الثوب عرش (قوله)
وجب) يضم الحاء وكسر هاو شد الباء الجرءة والصخمة منها قافوس عبارة عرش وفي المصباح والحب بالضم
الحناية فارسى معرب انتهى وهو هنا الزر الكبير اه (قوله نحو خيمة ضيقة) يذنبى تصور ذلك بما إذا وقف
داخلها بحيث سارت محيطه بأعلى وجوانبه أمالو خرق رأسها وأخرج رأسه منها وصارت محيطة ببقية بدنه
ففى أولى من الحب والحفرة فتأمل سم (قوله) ومثلها فبما يظهر قياس (خ) نقله سم على المنهج عن الطبرانى
والشهاب الراملى وولده عرش (قوله) ويحتمل الفرق (خ) على هذا لا بد أن يكون بحيث لا يرى عورة نفسه
على ما تقدم من اعتنا شيخنا الراملى سم (قوله) أو غلبت إلى أن في النهاية وكذا في المخفى لا أقوله أو بالأماء
(قوله) أو غلبت (الخ) عبارة المخفى والنهاية أى أن نحو ذلك كما صاف متر كتحضرة منع الإدراك وصورة
الصلاة في الماء أن يصل على جنازة أو نحو قول الماتن (والأصح وجوب التطين (الخ) ويكنى الستر بلعاف التحف به
امرأتان أو رجلا وإن حصلت مائة محرمة فى أو جعلوا كان بازاره ثقبه فوضع غيره يده عليها فانه لا يضرب
كأصرح به القاضى والخوارزمى واعتمده ابن الرفعة نهاية قال عرش قوله م التحف به امرأتان (الخ) أى وإن
صار على صورة القميص لها قوله أو رجلا أى أو رجل وامرأة بينهما محرمة اه (قوله) ومثله إلى قوله
ومن ثم في النهاية لا أقوله وكذا لا يلزمه (قوله) ومثله ذلك الماء فبما ذكر (أى ومثل الطين الماء الكدر
فوجب الستر به (قوله) مع بقائه ستر عورت به) تصور لا يتخلو من أشكال بصرى (قوله) ولا يلزمه أن يقوم فيه
(الخ) فى نفي الزوم أشعار يجوز ذلك وهو ظاهر وأعلم أن حاصل ما يتجه في هذه المسألة أنه أن قدر على الصلاة فى
الماء مع الركوع والسجود فيه بلا مشقة شديدة وجب ذلك أو على القيام فيه ثم الخروج للركوع والسجود

(قوله ولو هو حرير) قد وجه الرفع ببدلو كما هو عادة المصنف بأن لو بمعنى أن وإن يجوز دخوله على الجملة
الاسمية عند السكرتين (قوله) والأوجه (الخ) اعتمده م وقوله إن نقص به المقطوع قد يقال وكذا إن لم
ينقص مطلقا إذا اخل الاقتصار على ستر العورة بمرءته اه لا يقال ما يفعل لأجل العبادة لا يكون خلا
بالمرءة لكن قد رددها أنهم أسقطوا الجملة على من لم يجد إلا لباسا لا يليق به (قوله) والنجس مطبل (الخ) فى
مقابلة هذا الما قبله ما لا يخفى (قوله) نحو خيمة ضيقة) يذنبى تصور ذلك بما إذا وقف داخلها بحيث سارت
محيطه بأعلى وجوانبه أمالو خرق رأسها وأخرج رأسه منها وصارت محيطة ببقية بدنه ففى أولى من الحب
والحفرة فتأمل (قوله) ويحتمل الفرق (خ) على هذا لا بد أن يكون بحيث لا يرى عورة نفسه على ما تقدم من اعتنا
شيخنا الراملى (قوله) ولا يلزمه أن يقوم فيه ثم يسجد على الشط (الخ) فى نفي الزوم أشعار يجوز ذلك وهو
ظاهر وأعلم أن حاصل ما يتجه في هذه المسألة أنه أن قدر على الصلاة فى الماء مع الركوع والسجود فيه بلا مشقة
شديدة وجب ذلك أو على القيام فيه ثم الخروج للركوع والسجود فى الشط بلا مشقة كذلك وجب أيضا

ان شئ ذلك عليه مشقة شديدة لانه لا يعد يسورا حيث فصل في على الشط عاريا ولا يعيد هذا هو الذي يشع في ذلك وبه يجمع بين إطلاق الدار في عدم الزوم وبحث بعضهم (١١٤) الزوم (على) مريد صلاة وغيره خلافا لمن وهم فيه (فاقد) سائر غيره من (الثوب) وغيره

لقد رتبته على السترون ثم كنى به مع القدرة على الثوب (ويجب ستر اعلاه) أى الساتر والمصلى بدليل قوله عورته الاثني (وجوانبه) أى الساتر للعورة على التقدير الاول فهو عليه مصدر مضاف لفاعله وعلى الثاني لمفعوله لكن الاول احسن لانه الانسب بسياق المتن ولا احتياج الثاني الى تقدير اعلى عورته أى ساترها فراجع للاول ولا مبالاة بتوزيع الضمير في افعاله وعورته لوضوح المراد (لا اسفله) لعمره ومنه يؤخذ انه لو اتسع السك فارسله بحيث ترى منه عورته لم يصح إذا عسر في السترون منه وايضا فذه رؤيته من الجانب وهي تضر مطلقا (فلو) صلى على عال او سجد مثلا لم تضر رؤيته عورته من ذيله او صلى وقد رؤيت عورته أى كانت بحيث ترى عادة (من جيبه) أى طوق قبضه لسمته (في) ركوع وغيره لم يكف هذا القميص للستر به (فلنزره) او يشد وسطه) بفتح السين على ما يأتي في فصل لا يتقدم على امامه حتى تكون عورته بحيث لا ترى منه ويكفى ستر

الى الشط بلا مشقة كذلك وجب أيضا وإن ناله بالخروج له الشط مشقة كذلك كان بالخيار بين أن يصلى عاريا في الشط بلا إعادة وبين أن يقوم في المائمه ثم يخرج الى الشط عند الركوع والسجود ولا إعادة ايضا ثم على حجج المنع وهو افقه وهو الاقرب انه يشترط لصحة صلاة ان لا يأتي في خروج وجهه من المائمه عوده بفعل كثيرة ام عش واعتمد شيخنا (قوله) ان شئ عليه ذلك) أى فان لم يشق عليه المشقة المذكورة ان لم وهل هو على اطلاعه وإن ادى الى استدبار او قل كثير او لا يصري وتقدم عن عس استقرب الثاني وحزم به الرشيدى وشيخنا فقيد الزوم بأن لا يرتب على الخروج العود أفعال مبطله (قوله) مريد صلاة) الى قوله ومن ثم في المائمه (قوله) وهم فيه) أى وفي غيره (قوله) من الثوب وغيره) لو قدر على ثوب حرير فهل يجب تقديم التطين عليه ولا فيه نظر وقد يقال ان أزرى به التطين ولم يدفع عنه اذى نحو حر او برلم يجب تقديمه عليه والاوجب سم وتقدم عن عس ما يوافقه (قوله) بدليل الخ) راجع للمعطوف فقط (قوله) أى الساتر) أى او المصلى (قوله) الخ) يعنى يسترا اعلاه (قوله) على التقدير الاول) وهو رجوع الضمير الى الساتر واقصر النهاية والمغنى عليه ثم قال وستره مضاف لفاعله لا لئذ كبر الضمير في اعلائه وجوانبه وأسفله ولو كان مضافا لمعه لقال ستر اعلاها الخ مؤثنا اه (قوله) لكن الاول احسن) اقول ومن مرجحات التقدير الاول سلامته بما هوه الثاني من وجوب ستر اعلى المصلى الزائد على العورة سم (قوله) الى تقدير اعلى عورته (أى ساترها) الى تقدير المضامين (قوله) أى ساترها) قد يمنع الاحتياج الى هذا للاكتفاء بما قبله والمعنى حيث نوجب على المصلى ان يسترا على عورته او المعنى ويجب أى يشترط ان يسترا المصلى عورته فلم يرجع للاول فليتأمل سم (قوله) وعورته) أى الآتي قول المتن (لا أسفله) أى ولو كان المصلى امرأة وخشيت نهاية ومعنى (قوله) ومنه) أى من التعليل (قوله) لم يصح) اعتمد عس وشيخنا (قوله) فلو صلى الى التنب في النهاية والمغنى لا قوله على ما يأتي الى حتى تكون وقوله وذلك الى فان لم يفعل (قوله) فلو صلى على عال الخ) أى كان يصلى على ذكفه باخرى وقد رؤيت منها شيخنا (قوله) رؤيته عورته) أى بالفعل شيخنا (قوله) أى كانت بحيث يرى الخ) أى وان لم ترتب بالفعل نهاية قول المتن (من جيبه) وهو المنفذ الذي يدخل فيه الرأس معنى (قوله) أى طوق قبضه) ليس يقيد بل منه ما لو رؤيت عورته من كفه عس وشيخنا وتقدم في الشرح ما يفيد قول المتن (رؤيت عورته) أى المصلى ذكر كان او أنثى او خشي سواه كان الرأى لها هو ام غيره كافى فتأوى المصنف الغبرا المشهورة معنى ونهاية قول المتن (فلنزره) باسكان اللام وكسر هاءها زيادة للمغنى وضم الراء على الاحسن ويجوز فتحها وكسرها اه (قوله) على ما يأتي الخ) عبارة النهائية والمغنى على الافصح ويجوز لاسكانها اه (قوله) ستر لحيته) أى وشعر راسه معنى ونهاية (قوله) لو ستره) أى بعد إحرامه نهاية ومعنى (قوله) يجب) الى المتن في النهاية (قوله) المقدرة الحذف الخ) يعنى التى هى كالحذوة لحفاها لانها من الحروف الممومة فلم تعد فاصلا رشيدى (قوله) ضم الراء) أى بناء على الادغام قال السعد قالوا اذا انصل بالجزوم أى وإن ناله بالخروج اليها في الشط مشقة كذلك كان بالخيار بين أن يصلى عاريا في الشط بلا إعادة وبين أن يقوم في المائمه ثم يخرج الى الشط عند الركوع والسجود ولا إعادة ايضا (قوله) من الثوب وغيره) لو قدر على ثوب حرير فهل يجب تقديم التطين عليه ولا فيه نظر وقد يقال أزرى به التطين ولم يدفع عنه اذى نحو حر او برلم يجب تقديمه عليه والاوجب (قوله) لكن الاول احسن) اقول ومن مرجحات التقدير الاول سلامته بما هوه الثاني من وجوب ستر اعلى المصلى الزائد على العورة (قوله) أى ساترها) قد يمنع الاحتياج الى هذا للاكتفاء بما قبله والمعنى حيث نوجب على المصلى ان يسترا على عورته فلم يرجع للاول فليتأمل (قوله) ضم الراء) أى بناء على الادغام قال السعد قالوا اذا انصل بالجزوم أى ومنه الامرحال

لحيته ان منع رؤيته منه وذلك للخبر الصحيح اننا نصيد أفضلى في الثوب الواحد قال نعم وازرره ولو يشوكه فان لم يفعل ذلك انعقدت حملاته ثم تبطل عند انحنايته بحيث ترى عورته وفائدة افقادهادوا امه الوستر ووجه القدرة به قبل بعلاها (تنبيه) يجب في نزره ضم الراء على الاصح ليناسب الواو المتولدة لفظا من إشباع ضمة الهاء المقدرة الحذف لحفاها فساكن الواو وليت الراء

يكون قبلها ما لا يناسبها ويجوز في دال يشد الضم تبعاً لعينه والفتح للتحفة قبل والكسر وقضية كلام الجار بردى كإن الحجاب استواء الأواوين قول شارح إن الفتح أنصح لعله لأن نظرم إلى إشار الاختفية أكثر من نظرم إلى التابع لأنهما أنسب بالفتحة والصق بالبلغة (وله) بل عليه إذا كان في سرعته خرق لم يجد ما يسد عنه غيره كاهو ظاهر وفي هذه هل يبقها في حالة السجود إذا لم يمكن وضعا مع الستر بها لعذر أو يضعها لتوقف صحة السجود عليها كل محتمل إذا الحاجة تجوز كلا من الكشف وعدم وضع بعض الأعضاء كالجمعة مع عدم إعادة قسمها وخيئت فالذي يتجه تخييره إذ لا مرجح وليس هذا كاسم قريباً في قولنا فيصلي على الشط المعلوم منه إذا تعارض السجود والستر قدم السجود لأن ذلك فيه تعارض أصلي السجود والستر وأصل السجود أكد لأنه ركن وما هنا تعارض فيه وضع عضو مختلف في وجوبه وستر بعض وبعض مختلف في اجزاء السترة فتعين (ستر بعضها) أي العورة (بيده) حيث لا نقض (في الأصح) لحصول المقصود ودعوى أن بعضه لا يستر بمجموعة

ومثله الأمر حال الادغام اهـ الضمير لم وجه واحد نحو ردها بالفتح ورده بالضم على الأصح وروى رده بالكسر وهو ضعيف اهـ سم (قوله وقيل لا يجب) أي على الأصح رشیدی (قوله ما لا يناسبها) أي كالفتح والكسر (قوله قبل والكسر) وفي العزى وشرحه للسعد الجزم بجواز الحركات الثلاث سم عبارة للمعنى ويشد البدال في الأحسن ويجوز الضم والكسر اهـ قول المتن (وله ستر بعضه) الخ) مع القدرة على الساتر سم (قوله بل عليه) فبقيا لوجه هذا لوجب على العارز العاجز عن الستر مطلقاً وضع يديه على بعض عورته لأن القدرة على بعض السترة كالقدرة على كلها في الوجوب كاهو ظاهر وإطلاقهم كالصرح في خلافه فليتأمل ومن هنا يظهر ضعف التخيير الذي بحثه ويظهر تعيين مراعاة السجود لأنه ركن فلا يجوز تفوته لمراعاة امر غير واجب على أنه لو سلم الوجوب لم يتم التخيير لأنه بعد عاجز عن السترة دون السجود (قوله وإن حرم) قضية جعل هذه الواو للبالغة أنه قد لا يحرم وهو لا مكان وضع يده على خرق الثوب بحيث يستمر ما يحاذيها من البدن من غير مشلولاً حرمه حيث كاهو معلوم وأما ثانياً فلم يتم تحريم المس في صور منها ما لو وضع طيب يده على المحل المكشوف من العورة قصد معرفة العلة ليد أو بيان ذلك الوضع جائز مع حصول السترة به ومنها أن يضع رجل يده على ذلك المحل من رجل آخر لظنه أنه زوجته أو أمته مع علم الموضوع عليه أن الواضع رجل أو شكة فإنه رجل فإن ذلك الوضع ليس بحرام للظن المذكور ولا ناقض لأن لمس الرجل والمشكوك في أنه رجل غير ناقض مع حصول السترة به كاهو ظاهر فإن قلت يلزم الموضوع عليه رفع يده الواضع لأن وضعها حرام في الواقع فليس له السكوت عليه

الادغام اهـ الضمير لم وجه واحد نحو ردها بالفتح ورده بالضم على الأصح وروى رده بالكسر وهو ضعيف اهـ (قوله قبل والكسر) في العزى وشرحه للسعد الجزم بجواز الحركات الثلاث (قوله وله ستر بعضها) بيده في الأصح) أي مع القدرة على الساتر والأفع العجز لا معنى لمنع المقابل وحيث فلا معنى لإدخال قوله بل عليه تحت مراد المتن لأن يجعل في قرياز انداعلي المتن لأفاده حكيمانه (قوله بل عليه) قد يقال وجه هذا لوجب على العارز العاجز عن السترة مطلقاً وضع يديه على بعض عورته لأن القدرة على بعض السترة كالقدرة على كلها في الوجوب كاهو ظاهر وإطلاقهم كالصرح في خلافه فليتأمل ومن هنا يظهر ضعف التخيير الذي بحثه في قوله وفي هذه هل يبقها في حالة السجود لأنه ركن فلا يجوز تفوته لمراعاة امر غير واجب على أنه لو سلم الوجوب لم يتم التخيير لأنه بعد عاجز عن السترة دون السجود (قوله وإن حرم) قضية جعل هذه الواو للبالغة أنه قد لا يحرم وهو لا مكان وضع يده على خرق الثوب بحيث يستمر ما يحاذيها من البدن من غير مشلولاً حرمه حيث كاهو معلوم وأما ثانياً فلم يتم تحريم المس في صور منها ما لو وضع طيب يده على المحل المكشوف من العورة قصد معرفة العلة ليد أو بيان ذلك الوضع جائز مع حصول السترة به ومنها أن يضع رجل يده على ذلك المحل من رجل آخر لظنه أنه زوجته أو أمته مع علم الموضوع عليه أن الواضع رجل أو شكة فإنه رجل فإن ذلك الوضع ليس بحرام للظن المذكور ولا ناقض لأن لمس الرجل والمشكوك في أنه رجل غير ناقض مع حصول السترة به كاهو ظاهر فإن قلت يلزم الموضوع عليه رفع يده الواضع لأن وضعها حرام في الواقع فليس له السكوت عليه

وفارق الاستنجا بيده لا احترامها والاستيكاك بأصبعه لأنه لا يسمى استيكاكاً عراً ولا يكفي بيده غيره قطعاً وإن حرم

كذلك لأن الستر لا يستلزم المس لا مكان وضع يده على حرف الثوب بحيث تستر ما يحاذيها من البدن من غير مس له ولا حرمة حيثئذ كاهو معلوم سم (قوله كالسترها بحرير) أي مع القدرة على غيره سم أي وإلا فلا حرمة بل يجب كإثباتي عن النهاية والمعنى (قوله ويلزم المصلي الخ) ولو وجد المصلي ستره نجسة ولم يجد ما يسترها به أو وجدته وقد من يطره ما هو عاجز عن فعل ذلك بنفسه أو وجدته ولم يرض إلا بالاجرة ولم يجدها أو وجدها ولم يرض إلا بالكثر من اجرة مثله أو خشن على نجاسة واحتاج إلى فرش الستر عليها صلى عاريا أو أتم الأركان كاستنهاية إذا دأب على غسل الستر إلى خروج الوقت غسلها وصلى خارجها ولا يصلي في الوقت عاريا كما نقل القاضي الاتفاق عليه أقالعش قوله لم يستره بنفسه أو ولوشريف أو قوله لم يرض الأركان قال الشيخ عميرة ولا إعادة في الظاهر القولين أي في الصور كلها عاريا (قوله بما وجدته) هل وإن لم يكن له وقع كقدر العدة من نحو شمع أو طين يبلصقه بيده سم (قوله لأن القصد منه) أي من الماء (قوله وفي تجزئه أي رفع الحدث (قوله وهو يتجزى) أي بالأخلاف سم قول المتن (فإن وجد الخ) تفريع على وجوب ستر البعض ولو عبر بالواو كأن ألى لأن الحكم المذكور لا يعلم عاقبته عاريا (قوله أي قبله وديره) المراد بهما كاهو ظاهر ما نقض مسه ظاهر كلاهما إن بقية العورة سواء وإن كان ما قرب إليها الخش لكن تقدم به أو لى نهاية وفي الكردى عن الادماد مثله قول المتن (أو أحدهما) فيه إشعار بأن فرض المسئلة لا يكتفي بجميع أحدهما حتى لو فرض أنه يكتفي بجميع أحدهما وبعض الآخر تمنى للجميع بصري وعبارة عاريا عن سم على المنهج قول المصنف فقبله ظاهره وإن كان لا يكفي ويكتفي بالدير فليتأمل أأقول ويؤيد الأول ما في الأسنى والمعنى من أنه لو كفى الثوب الموصى به أو الموقوف لأولى الناس به للثوب خربة كالرجل دون المقدم كالأقدام المؤخر أ ثم رأيت في الكردى عن الشوبري مانصه أنه رأى في شرح الروض فيما رواه صواب ثوب لأولى الناس به ما هو صريح في تقديم الدير أي حيث كفاه دون القبلة (قوله لأنه بارز للقبلة) أي أو بدلهما معنى وسمو شيخنا (قوله أنه يجب ذلك في غير الصلاة) أقرعش ونقل البجير عن عى الزياى والشوبري اعتماده (قوله وعند مثله) أي أو الفريقين نهاية (قوله لتعارض المعنيين) (فروع) ليس للمعاري غصب الثوب من مستحقة بخلاف الطعام في الخمصة لأنه يمكن أن يصلى عاريا ولا يلزم الإعادة إلا إن احتاج إليه لنحو دفع حراور دفاته يجوز ذلك ويجب عليه قبول عاريتته وإن لم يكن للمعبر غيره وقبول هبة نحو الطين لأقول هبة الثوب ولا افتراضه لنقل المنة ويجب شرأوه واستجاره بشمن المثل واجرة المثل ولو أوصى بصرف ثوب لأولى الناس به في ذلك الموضع أو وقفه عليه أو وكل في إعطائه وجب تقديم المرأة ثم الخش ثم الرجل ولو وصلت أمة مكشوفة الرأس فعتقت في صلاتها وجدته ستره بعيدة بحيث إن مضت إليها احتاجت إلى أفعال كثيرة وإن انتظرت من بلقها إليها مضت مدة في التشكشيف بطاعت صلاتها فإن لم تجد الستره بنت على صلاتها وكذا إن وجدتها قريباً منها فتناولها ولم تستدبر قبلتها وسترته بها راسها فوراً ولو وجد عار سترته في صلاته تخشع حاكمها فبادر لو قال شخص لأمته إن صليت صلاة صحبة فانت حره قبلها

فانت هذا لا ينافي عدم حرمة الموضع على الراض وحصول الستر وإن أتم الموضوع عليه بأقره ذلك على أنه قد لا يأنم لظنه جواز ذلك لنحو قرب عبده الإسلام ومنها ما لو اختلطت محرمة باجنيات غير محصورات فتزوج واحدة منهن فستر يدها بعض عورتها فانه لا تنتقض طهارته بذلك على المنجى للشك ولا بحرمة وضع يدها لأن لها حكم الزوجة جواز الاستمتاع بها فليتأمل (قوله بحرير) أي مع القدرة على غيره (قوله بما وجدته) هل وإن لم يكن له وقع كقدر العدة من نحو شمع أو طين يبلصقه بيده (قوله وهو يتجزى) أي بالأخلاف (قوله بأنه بارز للقبلة الخ) عبارة شرح الروض بأنه يتوجه بالقبلة قبلته فسترأهم تعظيمها ولأن الدير مستور غالباً بالاليتين بخلاف القبلة أ قضية التعليل الثاني أنه لو صلى لغير القبلة في نحو نفل السفراته يستر القبيل أيضاً ولا ينافيه التعليل الأول لأن الأصل أن كلاه مستقلة فليتأمل (فروع) له قبلا أصلي وزائدو أشبه أحدهما بالأخر وجد ما يستر واحد فقط من أحد القبليين والدير فيحتمل أن يتخير

كما لو سترها بحرير ويلزم المصلي ستر بعض عورته بما وجدته وتحصيله قطعاً وإنما اختلفوا في تحصيل واستعمال ماء لا يكفي لظاهرة لأن القصد منه رفع الحدث وفي تجزئه خلاف وهنا المقصود الستر وهو يتجزى (فإن وجد كافي سوائيه) أي قبله وديره سيما بذلك لأن كشفها يسوء صاحبها (تعين لها) لفحشهما وللانفاق على أنهما عورة (أو) كافي (أحدهما قبله) أي الشخص المذكور والأشئ والخش يتعين ستره لأنه بارز للقبلة والدير مستور بالاليتين غالباً فإعلم أنه يجب ذلك في غير الصلاة أيضاً نظر البروز وهو يلزم الخش ستر قبله فإن كفى أحدهما فقط فالأولى ستر آل ذكر بحضرة امرأة وعكسه وعند مثله يتخير كالأول كان وحده (وقيل دبره) لأنه أخش عند نحو السجود (وقيل يتخير) لتعارض المعنيين (و) رأبهما (طهارة الحدث)

فصلت بلا ستر أسها عاجزة عن سترها عتقت وسحّت صلاتها أو قادمة عليه سحّت صلاتها ولم تعتق للدور
 إذ لو عتقت بطلت صلاتها وإذا بطلت صلاتها لا تعتق فائبات العتق يؤدي إلى بطلانها وبطلان الصلاة
 فبطلت وسحّت ويسن للرجل أن يلبس للصلاة أحسن ثيابه ويتقمص ويتعمم ويتطيلش ويرتدى ويتر
 أو يتسول فإن أقصر على ثوبين قميص مع رداء أو أزار أو سراويل أو ثوب واحد مع أزار أو سراويل
 ومن أزار مع سراويل وبالجملة فالمستحب أن يصلي في ثوبين فإن أقصر على واحد قميص فأزار أو سراويل
 ويتحلف بالثوب الواحد أنسج ويخالف بين طرفيه فإن ضاق أثر به وجعل شيئاً منه على عاتقه ويسن
 للمرأة ومثلها الخنثى في الصلاة ثوب ساين جريح بدنها وخمار وملحفة كثيفة وأتلاف الثوب وبيعته في
 الوقت كالماو لا يباع له مسكن ولا خادم كافي السكافارة ويكره أن يصلي في ثوب فيه صورة وأن يصلي عليه
 واليه وأن يصلي بالاضطباع وأن يغطي فاه فإن ثاب غطاء يده أي اليسرى ندبا وأن يشتمل اشتغال الصبا
 بأن يجمل بدنه بالثوب ثم يرفع طرفه على عاتقه الأيسر وأن يشتمل اشتغال اليهود بأن يجمل بدنه بالثوب
 بدون رفع طرفه وأن يصلي الرجل مثلها والمرأة منتقبة معنى قال عش قوله مر أو يتسول في تاريخ
 الأصباهي عن مالك بن نتاهية أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الأرض تستغفر للصلي بالسراويل أه
 دميرى وقوله مر قميص مع رداء أو أزار أو سراويل لعل أولى هذه الثلاث القميص مع السراويل
 ثم القميص مع الرداء وقوله مر في ثوب فيه صورة ظاهره ولو أعمى أو فظلة أو كانت الصورة
 خلف ظهره أو ملافة الأرض بحيث لا يراها إذ أصلى عليه وهو ظاهر تباعدا عما فيه الصورة المنهى عنها
 عش (قوله بأقسامه) أي قوله ولا يقاس في الثياب والمخى إلا قوله وإنا لم نؤثر في المتن وقوله أو أكره عليه
 وقوله وخرج إلى المتن (قوله لم يكن) الأولى الثانيث (قوله لاسم) أي في باب التيمم (قوله إلا من نحو جنب)
 يفيد أنه لا يثاب عليها بل على قصدها فقط ونقل عن شيخنا الشباب الرمي أن قراءة الجنب لا بقصد القرآن
 يثاب عليها ثواب الذكر وهو لا يتأني ذلك لأنه هنا لم يصرفها عن القراءة لنسيانها الجنابة ولم يوجد شرط
 ثوابها من الطهارة وهناك انصرفت عن القراءة لعدم قصدها فصارت ذكرًا فائيب على الذكر وقد يقال
 نسيانها الجنابة لا يقتضي قصد القراءة فينبغي حينئذ أن يثاب عليها ثواب الذكر لا تصرفها عن القراءة
 بسبب الجنابة بل يبغي أن يثاب كذلك وأن قصدها إلغاء لقصدها لعدم مناسبتها سم على حج أه عشاء عبارة
 البصري قوله إلا من نحو جنب قد يقال القراءة من الجنب عبادة صحيحة وإن كانت محرمة كالصلاة في
 المغصوب لانهم لم يجعلوا انتفاء الجنابة شرط للصحة القراءة بل جعلوا حرمة القراءة حكماً من أحكام الجنابة
 وحينئذ فينبغي أن يثاب عليها من حيث ذاتها وإن حرمت لخارج كالنظر به ويرتبه على وصفها بالصحة
 اجزأها عن القراءة المنذورة فليأتوا وليراجع على أن لك أن تقول إثبات الثواب فيما نحن فيه بالأولى
 من مسألة المغصوب لأن الفرض هنا أنه ناس للجنابة وحينئذ فلا تهم بالكلية أه (قوله) وإنا لم نؤثر
 النسيان) أي وإنا لم نفتقر فتصح الصلاة مع ترك الطهارة نسياناً سم (قوله هنا) أي في طهارته الحدث
 (وفيما يأتي) أي في طهارته النجس (قوله من باب خطاب الوضع) يرد عليه أن الموانع ایضاً من باب خطاب

بين القلبين ويدل عليه مسألة الخنثى المذكورة بجامع احتمال مطابق أصلي وزائد مع الاشتباه (قوله) إلا
 من نحو جنب يفيد أنه لا يثاب عليها بل على قصدها فقط ونقل عن شيخنا الشباب الرمي أن قراءة الجنب
 لا بقصد القرآن يثاب عليها ثواب الذكر وهو لا يتأني ذلك لأنه هنا لم يصرفها عن القراءة لنسيانها الجنابة
 ولم يوجد شرط ثوابها من الطهارة وهناك انصرفت عن القراءة لعدم قصدها فصارت ذكرًا فائيب على
 الذكر وقد يقال نسيانها الجنابة لا يقتضي قصد القراءة فينبغي حينئذ أن يثاب عليها ثواب الذكر لا تصرفها
 عن القراءة بسبب الجنابة بل يبغي أن يثاب كذلك وأن قصدها إلغاء لقصدها لعدم مناسبتها (قوله على
 الأوجه) اعتمده مر (قوله وإنا لم نؤثر النسيان) أي وإنا لم نفتقر فتصح الصلاة مع ترك الطهارة
 نسياناً (قوله) لأن الشرط من باب خطاب الوضع الخ يردان الموانع ایضاً من باب خطاب الوضع ويؤثر

بأقسامه السابقة بماه أو
 تراب وجده وإلا لم تكن
 شرطاً لما سمن صحة صلاة
 فائد الطهورين فإن نسيه
 وصلى أثيب على قصده
 لاعلى فعله إلا ما لا يتوقف
 على طهر كالأدكر وكذا
 القراءة إلا من نحو جنب
 على الأوجه وإنا لم نؤثر
 النسيان هنا وفيما يأتي لأن
 الشروط من باب خطاب
 الوضع وهو لا يؤثر فيه

الوضع. وثرفيه النسيان كافي يسير الكلام أو لا كل نسيانا فانه لا يضروا الاثبات أن يقال من باب المأمورات فلا يؤثر فيها النسيان. وحيتذ فلا ترد الموانع لانها من باب المنهيات والنسيان يؤثر فيها سم (قوله ذلك) أي نحو موكان ينبغي أن يزيد هذا ليطهر قوله ومن ثم (الخ) (قوله) لكنه ضيف اتفاقا أي باتفاق المحققين كافي المجموع معنى ونهاية (قوله) ما لو نسيه فلا تتعد (الخ) هذا يقتضي أن الكلام في نسيانه قبل الدخول في الصلاة إذ نسيانه فيها لا يناسبه نفي الانعقاد بل الذي يناسبه البطلان. وحيتذ فكيف يكون النسيان محترز قوله فان سبقه (الخ) المفروض في حال الصلاة فليتا سم فلما نسب كافي الغنى أن يقول ما لو أحدث عتارا فتبطل صلاته قطعا (قوله) كنتجس ثوبه (الخ) أي أوبده بما لا يعنى عنه واحتياجه إلى غشيه نهاية ومعنى (قوله) برطب) أي يبق بعد إلقائه ما يدركه الطرف فيا يظهر بصرى (قوله) إلا بفعل كثير (الخ) لو أمكنه الوصول بفعل غير متوال وفعل فهل تصح مطلقا أو أن لم يطل الزمن وينبغي الثاني سم أي كافيه الماخذ المذكور (قوله) مما قالوه (الخ) تقدم تفصيله انما عن المغنى والنهاية راجعه قول الماتن (بان كشفته ربح) أي أو كشفه أدى أو حيوان آخر سم وغارة عرش وأريت بها من سم ماضيه وينبغي أن مثل الريح الأدي الغير المميز واليهمة ولو معللة اه ومفهوم قوله الغير المميزان المميز يضروا ويوجه ذلك بان له قصدا فبعد إلحاحه بالربح ونقل عن شيخنا الزايدى الضرر في غير المميز ايضا وعلل بندره في الصلاة اه أقول وهو قياس ما قالوه في الانحراف عن القبلة مكرها فانه يضروا وان عاد حالا وعلوه بندرة الا كراه في الصلاة فاعتمده أي ما نقله عنه اه قول الماتن (فستر في الحال) لو تكرر كشف الريح وتوالى بحيث احتاج في الشتر إلى حركات كثيرة متوالية فالتجبة البطلان بفعل ذلك لأن ذلك نادر ويؤيده ما قالوه في عتق أمة بعد سائرهما عناسم على حج اه عرش (قوله) فالتجبة (الخ) ينبغي أو غسلها حالا كان وقع عليه نقطة من بول وصب حالا الماء عليه بحيث طرحتها بجزءه حالا والمتجه أن البدن كالتوب ثم رأت عن الفتى فلو اصابه في الصلاة تجاسة حكيمة ففسلها فوران أول كلام الروضة يفهم صحة صلاته وأخوه يفهم خلافه (تنبه) لو دار الأمر بين القيام النجاسة حالا لتصح صلاته لكن يلزم القاءها في المسجد لكونه فيه وبين عدم القائها صونا للمسجد عن التجسس لكن تبطل صلاته فالتجبة عندي مرعاة لصحة الصلاة والقيام النجاسة حالا في المسجد ثم إن التهورا بعد الصلاة وقول في التجبة (الخ) رافق عليه رفي الجافة ومنعه في الطهارة هو متجه أن اتسع الوقت سم على حج وقوله يفهم خلافه ظاهر لأنه يصدق عليه أنه حامل للنجاسة فاشبهه ما لو حمل الثوب الذي وقعت عليه نجاسة وفي كلام شيخنا الشويرى وأما القاءها على نحو مصحف أو في جوف الكعبة أي كالحجر فالوجه مراعاتهما ولو جافة لعظم حرمتها اه عرش (قوله) أو نفضا عنه) قال في شرح العباب بتجر بك ما هي عليه حتى وقعت أخذها من قول القاضي لو أخذ طرفا من مسجده الذي وقعت عليه نجاسة وزحزحه حتى سقطت

فيها النسيان كافي يسير الكلام أو لا كل نسيانا فانه لا يضروا الاثبات أن يقال من باب المأمورات فلا يؤثر فيها النسيان. وحيتذ فلا ترد الموانع لانها من باب المنهيات والنسيان يؤثر فيها (قوله) فلا تتعد هذا يقتضي أن الكلام في نسيانه قبل الدخول في الصلاة إذ نسيانه فيها لا يناسبه نفي الانعقاد بل الذي يناسبه البطلان. وحيتذ فكيف يكون النسيان محترز قوله فان سبقه (الخ) المفروض في حال الصلاة فليتا سم فلما نسب كافي الغنى أن يقول ما لو أحدث عتارا فتبطل صلاته قطعا (قوله) كنتجس ثوبه (الخ) أي أوبده بما لا يعنى عنه واحتياجه إلى غشيه نهاية ومعنى (قوله) برطب) أي يبق بعد إلقائه ما يدركه الطرف فيا يظهر بصرى (قوله) إلا بفعل كثير (الخ) لو أمكنه الوصول بفعل غير متوال وفعل فهل تصح مطلقا أو أن لم يطل الزمن وينبغي الثاني سم أي كافيه الماخذ المذكور (قوله) مما قالوه (الخ) تقدم تفصيله انما عن المغنى والنهاية راجعه قول الماتن (بان كشفته ربح) أي أو كشفه أدى أو حيوان آخر سم وغارة عرش وأريت بها من سم ماضيه وينبغي أن مثل الريح الأدي الغير المميز واليهمة ولو معللة اه ومفهوم قوله الغير المميزان المميز يضروا ويوجه ذلك بان له قصدا فبعد إلحاحه بالربح ونقل عن شيخنا الزايدى الضرر في غير المميز ايضا وعلل بندره في الصلاة اه أقول وهو قياس ما قالوه في الانحراف عن القبلة مكرها فانه يضروا وان عاد حالا وعلوه بندرة الا كراه في الصلاة فاعتمده أي ما نقله عنه اه قول الماتن (فستر في الحال) لو تكرر كشف الريح وتوالى بحيث احتاج في الشتر إلى حركات كثيرة متوالية فالتجبة البطلان بفعل ذلك لأن ذلك نادر ويؤيد البطلان ما قالوه فيما وصلت أمة مكشوفة الرأس فتفتت في الصلاة ووجدت خراج احتاج في مضيه إليه إلى أفعال كثيرة أو طالت مدة الكشف من أن صلاتها تبطل وما قالوه في دفع الجاز من أنه لا بد منه بفعل كثير متوال إلا بطلان صلاته وأما التصديق المحتاج إليه في الإعلام إذا كنز توالي نسيانه في الصلاة عند الشارح كافي دفع المار لكن اعتمد شيخنا الشهاب الرمي أنه لا تبطل وفرق بينه وبين البطلان في دفع المار (قوله) ربح) أو كشفه أدى أو حيوان آخر (قوله) أو نفضا عنه

ذلك ومن ثم بطلت بنحو سبقه كإفاله (فان سبقه) أي المصلي غير السلس ولو فاقده الطهورين على المعتمد الحدث أو أكره عليه (بطلت) صلاته لبطلان طهره لإجماعا ولأن صلاة فاقدها صحيحة منعقدة (وفي القديم) وقول في الحديث أيضا أنه يظهر (و) (بني) وأن كان حديثه أكبر لخبر فيه لكنه ضيف اتفاقا وخرج بسبقه ما لو نسيه فلا تتعد اتفاقا (و) (بحر) أي القولان (في كل منافض) أي منافض للصلاة (عرض) للمصلي فيها (بلا) تفصيل منه (و) (تذكر) دفعه عنه (في الحال) كنتجس ثوبه الذي لا يمكن إلقاؤه فورا برطب وكان طير الريح ثوبه لمحل بعيد أي لا يصله إلا بفعل كثير أخذها مما قالوه في عتق أمة بعد سائرهما عنها (فان أمكن) دفعه حالا (بان كشفته ربح فستر في الحال) أو تجسس رداؤه فالتأوه أو نفضا عنه

فالظاهر أنها لا تبطل أو ينسخها من غير أن يظهر منه حرمان وهي بإسبة لم يضراها وظاهر ما أخذه من كلام القاضي وما نقله عنه أنه لا فرق في عدم البطلان بين قبض طرف ما وقعت عليه وتحريكه بل قبض وقديسكل الاول بمسئلة العود وفي فتاوى شيخنا الشهاب الرملى فيما لو وقف على نحو ثوب متنجس الاسفل ورجله مبتلة ثم رفعت فأر نفع معها الثوب لا لنصافه بها أنه ان انفصل عن رجله فوراً ولو يتحرك بها صحت صلاته ولا لا بطلت سم (قوله حالا) عبارة الروض وشرحه فان نحى النجاسة ولورطية بأن نحى محلها فوراً لم يضر انتهت سم (قوله) أو عود يديه على احدى وجهين في الروض بل لا ترجيح في شرحه انه الاوجه سم قول المتن (بان فرغت الخ) اى كما هو ظاهر او لعدم كشف عورتها او ملاساة النجاسة سم قول المتن (بطلت) ولو اقتصد مثلاً فخرج الدم ولم يلبث بشرته او لو ثابا قليلا لم تبطل صلاته لان المنفصل في الاول غير مضاف اليه وفي الثانية مغتفر ويسن لمن أحدث في صلاته أن يأخذ بأفقه ثم ينصرف ليوم أنه عرف سترأ على نفسه وينبغي أن يفعل كذلك إذا أحدث وهو منظر للصلاة خصر صا إذا قرب إقامتها أو أقيمت مغنى زاد الله اليه ومنه: يؤخذ أنه يستحب لكل من ارتكب ما يدعى الناس إلى الوقعة فيه أن يسره لذلك كما صرح به ابن المحدث فيه اه قال عرش قوله مر اولو ثابا قليلا أهم انه إن لو ثابا كثيرا بطلت صلاته ولعل وجهه ان الكثير إذا كان بفعله لا يعنى عمو اقصاده من فعله وقياسه انه إن فتحه لم يخرجه منه مدم ولو ثاب كثيرا لا يعنى عنه وينبغي أن يحله إذا خرج الدم اتصالا بالفتح فلو خرج بعده بمدة بحيث لا ينسب خروجه للفتح لم يضر وقوله مر لكل من ارتكب الخ أى مع ذلك عقوبة الذنب باقية تحت المشيئة وقوله مر لذلك اى لئلا يخوض الناس فيه اه عرش (قوله كدته مختارا) عبارة المغنى والنهاية لتقصيره حيث افتتحها في وقت لا يسرها لانه حينئذ يحتاج إلى غسل رجله فلو غسلها في الخف قبل فراغ المد لم يؤثر لان مسح الخف برقع الحدث فلا تأثير للغسل وكذا لو غسلها بعد ما مضى مدقه هو يحدث حتى لو وضع رجله في الماء قبل فراغ المد واستمر إلى انقضائها لم تصح صلاته لانه لا بد من حدث ثم برقع وإيضالا بدمه تجد يدنية

حالا) ينبغي أو غسلها حالا كأن وقع عليه نقطة بول فصب عليها حالا الماء بحيث طهر المحل بمجرد صبه حالا والمتجه ان البدن كالترب في ذلك بجماع اشتراط طهارة كل منها فاذا وقع عليه نقطة بول مثلا فصب فوراً الماء عليها بحيث طهر المحل بمجرد الصب كالترب لا تبطل صلاته كالمو وقع عليه نجس جاف فالفاء عنه حالا بنحو امالته فوراً حتى سقط عنه النجس لا لافرق في المعنى بين إلقاء النجس الجاف فوراً وصب الماء على النجس الرطب فوراً في كل منها فليتأمل ثم رايث عن الفتى فيما لو اصابه في الصلاة نجاسة حكيمة فغسلها فوراً ان أول كلام الروضة يفهم صحة صلاته وآخره يفهم خلافه (تنبيه) لو دار الامر بين إلقاء النجاسة حالا لتصح صلاته لكن يلزم إلقاءها في المسجد لكونه فيه وبين عدم إلقاءها صونا للمسجد عن التنجيس لكن تبطل صلاته فالمنجى عندي مر اعاة صحة الصلوة إلقاء النجاسة حالا في المسجد ثم إذا نجا فوراً بعد الصلاة لان ذلك لا يجمع بين صحة الصلوة وطهارة المسجد لكن بغتفر إلقاءها فيه وتأخير التطهير إلى فراغ الصلاة للضرر وقلة التأمل وقلنا فالمنجى الخ وافق عليه مرفى الجاف ومنع في الرطبة وهو متجه إن اتسع الوقت (قوله أو انفضا عنه) قال في شرح العباب أو يتحرك ما هي عليه حتى وقعت أخذاً من قول القاضي لو أخذ طرفاً من مسجده الذى وقعت عليه نجاسة وزعن حه حتى سقطت فالظاهر أنها لا تبطل أو ينسخها من غير أن يظهر منه حرمان وهي بإسبة لم يضراها وظاهر ما أخذه من كلام القاضي وما نقله عنه أنه لا فرق في عدم البطلان بين قبض طرف ما وقعت عليه وتحريكه بل قبض وقديسكل الاول بمسئلة العود دون مسئلة القاضي فليتأمل فانه لا يخفى ما فيه بل المتبادر خلافه وفي فتاوى شيخنا الشهاب الرملى فيما لو وقف على نحو ثوب متنجس الاسفل ورجله مبتلة ثم رفعت فأر نفع معها الثوب لا لنصافه بها أنه ان انفصل عن رجله فوراً ولو يتحرك بها صحت صلاته ولا لا بطلت (قوله حالا) عبارة الروض وشرحه فان نحى النجاسة ولورطية بأن نحى محلها فوراً لم يضر اه (قوله) أو عود يديه على احدى وجهين في الروض بل لا ترجيح في شرحه انه الاوجه (قوله بان فرغت مدة خف) اى كما هو

حالا (لم تبطل) صلاته
ويغفر هذا العارض
لقلته بخلاف ما لو نجاها
بنحو كنه أو عود يديه
لانه حامل لها حينئذ ولا
يقاس الحمل هنا بحمل الورقة
السابق قبيل فصل قضاء
الحاجة لان الحمل في كل
عمل يحول على ما يناسبه
إذ ما هنا أضيق فأثر فيه
مالا يؤثر ثم ألا ترى أن
حل المماس هنا مبطل وثم
لا يحرم وقدم سر ذلك في
مبحث السجود على مالا
يتحرك بحر كنه (وإن
قصر بأن فرغت مدة
خف فيها) فاحتاج غسل
رجليه (بطلت) قطعاً
كدته مختاراً

وبحث السبكي أن هذا إذا ظن بقاء المدة إلى فرغها والإلم تتمتع وفيه نظر لأنه إذا ظن ذلك لم يقصر فلا يأتى القطع إلا أن يقال أن غفلة عنها حتى ظن ذلك تقصير ولأنه إذا اقتصر على علمه باقضاء المدة فيها يكون المبطّل منتظرا هو لا يأتى الانعقاد حالا كما مر فيمن أحرم مفتوح الجيب فالذي يتجه انعقادها حتى تصح القدوة (١٣٥) (و) خامسا (طهارة النجس) الذي لا يعنى عنه (في الثوب) وغيره من كل يحمل له وملاق

لذلك المحمول (والبدن) ومنه داخل القدم والافئ والعين وإنما يجب غسل ذلك في الجنابة لأن النجاسة اغلط (و) المكان الذي يصلى فيه للخبر الصحيح فأغسل عنك الدم وصلى وصح خبر تنزهه من البول ثبت الأمر باجتناب النجس وهو لا يجب في غير الصلاة فتعين فيها والأمر بالشئ عن ضده والنهي في العبادة يقتضى فسادها وقولهم وهو لا يجب في غير الصلاة محله في غير التضمخ به في البدن فإنه حرام وكذا في الثوب على تناقض فيه ويستثنى من المكان ذرق الطيور في معنى عنه فيه أرضه وكذا فرشه على الأرجح إن كان جافا ولم يعتمد ملاسته ومع ذلك لا يكلف تحرى غير محله في الثوب مطلقا على المعتمد (ولو) أشبهه طاهر ونجس (كنوبين ومحلين (اجتهد) لما مر بتفصيله في الأوانى

لأنه حدث لم تشمل عليه الوضوء الأول اه (قوله) وبحت السبكي (الخ) اعتمدته النهاية والمعنى (قوله) إذا ظن (الخ) ينبغي أو شك (سم) (قوله) (و) (الخ) عبارة المعنى والنهاية فإن علم بان المدة تنقضى فيها ينبغي عدم انعقادها نعم إن كان في نفل مطلق يدرك منه ركعة كثر انعقدت أى ويقصر على ما يمكنه فعله منه عش وقال الرشيدى قوله مر في نفل مطلق أى ولم ينو عددا كما هو ظاهر اه (قوله) (و) (الخ) (المتن) صادق بما إذا لم يخطئ بباله شئ من الفراغ وعدمه وفي عدم الانعقاد حيثئذ نظر ظاهر وعبارة المعنى والنهاية فنقل عن السبكي سألته من هذا الإمام بصري (قوله) فلا يأتى القطع (الخ) البطلان (قوله) (و) (الخ) عطف على لأنه إذا ظن (الخ) (قوله) فيمن أحرم مفتوح الجيب (الفرق بين ما نحن فيه ومثله الجلب واضح لأن المنافي هنا لا يمكن دفعه بخلافه ثم سمى بانه (قوله) فالذي يتجه (الخ) خلافا للناية والمعنى كما مر وقال عش وفي الروض وشرحه ما يوافق ما جرى عليه ابن حج من الانعقاد اه قول المتن (في الثوب) (الخ) ولورأنا نجسا في ثوب من يصلى أو في بدنه أو مكانه لم يولد وجب عليه إلا علامه أن ذلك مبطل في مذهبه وإن لم يكن عليه إثم لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يتوقف على الأثم إلا ترى أنه لورأنا نجسا يزين بصية وجب عليه ما منعها وإن لم يكن عليهما إثم إلا قوله وصح إلى ثبت قوله في البدن إلى ويستثنى وقوله فيه أرضه إلى أن كان وإلى قوله ومع ذلك في المعنى إلا قوله وصح إلى ثبت وقوله في البدن إلى ويستثنى وقوله فيه أرضه إلى أن كان وإلى قوله ومنه أنه يجوز في النهاية إلا قوله وصح إلى ثبت (قوله) داخل القدم) هل ضابطه حد الظاهر سم (قوله) والعين (أى) والأذن نهاية ومعنى (سم) (قوله) (نهي عن ضده) أى يقيد به (قوله) (و) (الخ) (المتن) لا يستلزم على الصحيح عش (قوله) محله في غير التضمخ) من هنا يشكك الاستدلال وبجواب بان الأمر باجتنابه شامل لغير التضمخ أيضا (سم) (قوله) (فانه حرام) أى إذا كان لغير حاجة نهاية (قوله) وكذا في الثوب) هو الصحيح مر اه سم (قوله) (فانه حرام) كذا في أصله رحمه الله تعالى والآنسب الأعدب في أرضه ترك كذا بصري (قوله) (إن كان جافا) أى كان هو أيضا جافا كما قاله شيخنا الشهاب الرملى سم أى وولده في النهاية قال عش أى وقع الرطوبة من أحد الجانبين لا يعنى عنه وظاهره وإن تعذر المشى في غير ذلك المحل من موضع طهارته كان بوضا من مطهرة عم ذرق الطير المذكور سائر أجزاء المحل المتصل بها ونقل عن ابن عبدالحق العقوف حيث ذاقول وهو قريب اه (قوله) (و) (مع ذلك) أى مع اجتماع الشرط المذكورة عش (قوله) لا يكلف تحرى غير محله) أى تخفى كثر في المسجد وغيره بحيث يشق الاحتراز عنه لا يكلف غيره حتى لو كان بعض أجزاء المسجد خاليا منه وبكته الصلاة فيه لا يكلفه بل يصلى كيف اتفق وإن صادف محل ذرق الطير وهذا ظاهر حيث علم الذرق المحل فلو اشتمل المسجد لملا على جهتين إحداها خالية من الذرق والأخرى مشتملة عليه وجب قصد الخالية ليصلى فيها إذا لا مشقة كما يعلم ما ذكره في الاستقبال عش (لا فى الثوب) (الخ) عطف على قوله فيه و (قوله) (مطلقا) أى في الشرطين المذكورين (قوله) (لما مر) (الخ) (الارى) كما

ظاهر أو لعدم كشف عورته أو ملاسته النجاسة (قوله) (إذا ظن) ينبغي أو شك (الخ) (المتن) (قوله) فيمن أحرم مفتوح الجيب (الفرق بين ما نحن فيه ومثله الجلب واضح لأن المنافي هنا لا يمكن دفعه بخلافه ثم (قوله) داخل القدم) هل ضابطه حد الظاهر (قوله) والعين) ينبغي والأذن (قوله) محله في غير التضمخ) من هنا يشكك الاستدلال وبجواب بان الأمر باجتنابه شامل لغير التضمخ أيضا (قوله) وكذا في الثوب) هو الصحيح مر (قوله) (إن كان جافا) أى كان هو أيضا جافا كما قاله شيخنا الشهاب الرملى (قوله) (بأن ما ظهر به) هذا لا يظهر مع بقاء طهارته أى بقية ما ظهر منه (قوله) (إذا كان ذكرا للدليل الأول) قضيته تنقيده ما هنا

قول المحمى قوله بان ما ظهر به الخ وقوله قوله إذا كان ذكرا للدليل الأول الخ هاتان القولتان ليستافى نسخ الشرح التي يابدينافى هامش نسخة منها عبارة نسخ الشيخ ابن قاسم ثم

مخالفة لما في هذه نصا عقب قوله كذا أطلقوه هنا ويفرق بينه وبين ما مر في المياه بأن ما ظهر به ثم أقدم فصار عند إرادة التطهير ثانيا كانه بتدى طهارة جديدة تلزمه الاجتهاد بخلاف ما هنا ما استتر به باقيه فلا يحتاج لأعادة الاجتهاد به نظير ما مر في القبة إذا كان ذكرا للدليل وأما قول شيخنا الظاهر جملة الغالب (الخ) ما في الهامش وكذا يقال في قوله أقدم وقوله وإذا اجتهد اه

ومنه انه يجوز ان قدر على طاهر ييقن كان يجدا يغسل به احدهما ويجب وسما بسعة الوقت (١٣١) ومضيقا بضيقه نعم لو صلى قباظته

الظاهر منها ثم حضر وقت صلاة اخرى لم يجب تجديده كذا اطلقوه هنا ثم نصر بهم في المأين انه اذا بقي من الاول بقية لزمه إعادة الاجتهاد وكانهم لمحو في الفرق ان الاعادة ثم فيها احتياط تام بتقدير مخالفة الأول لما يلزم عليه من الفساد السابق ثم بخلاف ما هنا إذ لا احتياط في الاعادة فلم يجب ولا فساد لو خالف الاجتهاد الثاني الاول بجاز الاجتهاد ووجب العمل بالثاني وأما قول شيخنا الظاهر حل ما هنا على الغالب من أنه يستتر بجمع الثوب فان ستره بعضه كان ظن طهارته بالاجتهاد فقطع منه قطعة واستتر بها وصلى ثم احتاج للستر لثقل ما ستر به أولا لزمه إعادة الاجتهاد نظير ما مر في المأين وعليه فلا فرق بين المأين والثوبين إذ هما كائنا من والحاجة للستر كهي النظير وسائر العورة كالماء الذي استعمله انتهى فقيه نظر ظاهر ما علمت من اختلاف ملحوظ بين علي أنه يلزم الشيخ أنه لو أكل من بعض الطعام الذي ظهر له حله بالاجتهاد ثم عاد لاكل باقيه لزمه إعادة الاجتهاد وهو بعيد جدا فتأمل وظاهر أن محل العمل بالثاني هنا ما إذا لم

بالكاف كافي النهاية والمعنى (قوله ومنه) أي مامر (قوله ويجب وسما) كذا في أصله وكان الانسب أن يبقده بعدم القدرة على غيره لصح إطلاقه وتحسن مقابلته بصري (قوله نعم) إلى قوله كذا اطلقوه في النهاية والمعنى (قوله لم يجب تجديده) الخ ولو غسل احد ثوبين باجتهاد صححت صلاته فيها ولو مع جمعها عليه ولو اشبه عليه اثنان تنجس بدن احدهما واراد ان يقتدى باحدهما اجتهد بينهما وعمل بما ظهر له فانه متى خلف أحدهما ثم تغير ظنه إلى الآخر جاز له الاقتداء بالآخر من غير إعادة كالوصل للقبلة باجتهاد ثم تغير اجتهاده لجهة اخرى فان تحير صلى منفردا نهاية ومعنى واقره سم قال عرش قوله مر باجتهاد خرج به ما لو جهج وغسل احدهما فليس له الجمع بينهما وقوله مر ثم تغير ظنه أي ولو في الصلاة قوله جاز له الاقتداء بالآخرى بان يدخل نفسه في القدوة به في أثناء الصلاة مع ثباته على الصحة لانه بتغير ظنه صار منفردا وقوله فان تحير الخ أي سواء حصل التحير ابتداء او بعد حصول القدوة باحدهما بالاجتهاد ثم طر التحير بان شك في امامه ولم يظهر له شيء من حيث يدعى كصلاته منفردا عرش (قوله كذا اطلقوه الخ) عبارة المغني والنهاية ولا يشك ذلك بما تقدم في المياه انه يجتهد فيها السكول فرض لان بقا الثوب او امكن كبقا الطهارة ولو اجتهد فتغير ظنه عمل بالاجتهاد الثاني في الأصح فيصلي في الآخر من غير إعادة كالتجبد الأول إذ لا يلزم نقض اجتهاد باجتهاد بخلاف المياه ما هي لان الثوب منفصل عنه فينزع الأول ويصلي بالثاني سم (قوله ان الاعادة) أي بان إعادة الاجتهاد الخ (قوله بجمع الثوب) أي الذي ظنه طاهر بالاجتهاد (قوله فقيه نظر) وافق عليه مر اه سم أي والمغني كسر (قوله من بعض الطعام) لاحاجة بان (قوله ولا فلا) أي لان صلاته تقارن بحاجة محقة ويؤخذ منه انه لو غسل بدنه قبل لبسه الثاني كان له ذلك وهو اوضح بصري (قوله نظير ما مر في المأين) لسن تقدم في المأين انه حينئذ يتيمم بلا إعادة إن لم يقن من الاول بقية ومع الاعادة ان يقن بقية قول يقال هنا على نظيره انه يصلي عاريا بالاعادة ان تلف احد الثوبين والاعادة او يقال يصلي في الثوب الاول ويقرأ بعدم وجوب الاجتهاد هنا قول الشارع ولا إعادة مطلقا يقتضي عدم الاعادة. وتلف احد الثوبين او لکن هل هو مصور بما إذا صلى بالاول عاريا فليحذر ذلك فان الوجه مر وجوب الاعادة حيث صلى عاريا مع بقا الثوبين لانه صلى مع وجود ثوب طاهر ييقن ويؤيد قوله ولو لم يظهر له شيء سم وقول الشارع ولا إعادة مطلقا يقتضي الخ كمنعه بان المراد بالاطلاق سواء عمل بالثاني عند عدم المس المذكور ولم يعمل به عند وجوده وصلى عاريا أي مع تلف احد الثوبين احذ ان قوله نظير ما مر الخ وقوله فان الوجه الخ قد يصرح بذلك قول

بما إذا كان ذكر الدليل الأول ونظير ذلك ان يكون في مسئلة المياه قد بقي ما تظهر منه بقية أو يكون ذكر الدليل الأول فانظر الفرق حيثئذ (فرع) في شرح مر ولو غسل احد ثوبين باجتهاد صححت صلاته فيها ولو مع جمعها ولو اشبه عليه اثنان تنجس بدن احدهما ثم تغير ظنه إلى الآخر جاز له الاقتداء بالآخر من غير إعادة كالوصل للقبلة باجتهاد ثم تغير اجتهاده لجهة اخرى فان تحير صلى منفردا اه (قوله فقيه نظر) وافق عليه مر (قوله انعدم ما فعله) فقيه نظر (قوله) إذا اجتهد أي وان لم يلزمه إعادة الاجتهاد كما قرر (قوله) إذا اجتهد وتغير ظنه الخ تقدم في الاجتهاد في المياه إذ اذا تغير ظنه وهو بطهارة الاجتهاد الاول صلى بها عن ابن العباد انه لا يصلي بها وقياسه هنا إذ اذا تغير اجتهاده هو لا يس الثوب الاول انه لا يصلي فيه بل ينزع هذا على كلام ابن العباد وأما على كلام الشارع فالظاهر انه يفرق بينهما لان الثوب منفصل عنه فينزع الاول ويصلي في الثاني (قوله ولا فلا) أي فلا يعمل بالثاني وهل له ان يعود إلى العمل بالاول أولا فقيه نظر ويحتمل ان يكون حكمه كماله تغير اجتهاده في المياه مع بقا وضو ثم بالاجتهاد الاول وقد قال الشارع هناك وظاهر كلامهم الاعراض عن الظن الثاني وما يترتب عليه وحينئذ فلو تغير اجتهاده وضوء الاول باق صلى به الخ الثوب الذي ظن طهارته بالاجتهاد الاول ونظير الخ وضوء بالاجتهاد الاول بدليل ان له أن يصلي فيه ماشاء من الفروض كالوضوء وقد قدمنا هناك خلاف ما قاله عن ابن العباد وقياسه انه إذا تغير اجتهاده هنا نزع الثوب الاول وصلى في الثاني (قوله في المأين) لكن تقدم

النهاية والمغنى ولو اجتهد الثوبين أو البيتين فلم يظهر له شيء صلى عاريا وفي أحد البيتين لحرة الوقت وأعاد لتقصير بعدم إدراك العلامة ولأن معه ثوبا في الأول وكان في الثاني طاهرا ييقن أه (قوله ولو لم يظهر الخ) راجع إلى المتن (قوله ولو لم يظهر له شيء الخ) أي من أحد الثوبين أو البيتين و (قوله صلى عاريا) أي وفي أحد البيتين و (قوله وأعاد) لعل عمل الإعادة أن في الثوبان جميعا سم وتقدم عن النهاية والمغنى ما يصرح بذلك (قوله وكسرها) انقصر عليه في المختار ع ش قول المتن (بعض ثوب الخ) أي أو مكان ضيق نهاية ومغنى وبأني في الشرح مثله (قوله بمعنى أو) أي التي لمنع الخلو (قوله ذلك البعض) إلى قول المتن ولو غسل في النهاية إلا قوله وقد مر إلى ما إذا ذو قوله وقيل إلى ولو اشتبه وكذا في المغنى إلا ما أنه عليه قول المتن (ووجب غسل كله) ولو شق الثوب المذكور نصفين لم يجز الاجتهاد بينهما لأنه ربما يكون الشق في محل النجاسة فيكونان نجسين نهاية ومغنى وفي سم بعد ذكر مثله عن الروض مانصه أي فيصلي عاريا بنزع عن غسله وهل تلزمه إلا إعادة لاحتمال أن أحد النصفين طاهر لانحصار النجاسة في الآخر أو لا تلزمه فيه نظر وقد تبجته الثاني إذ ليس معه طاهر ييقن أه (قوله وإنما لم ينجز الخ) قضية ذلك صحة الصلاة بعده بدون غسل مأمسه سم (قوله مأمسه الخ) أي وطبأ نهاية عبارة المغنى ولو أصاب شيء من رطب بعض ما ذكر لم يحكم بنجاسته لأننا لم نتيقن بنجاسة وضع الأصابع فيفارق بالو صلى عليه حيث لا تصح صلاته وإن احتمل أن المحل الذي صلى عليه طاهر بأن الشك في النجاسة مبطل للصلاة دون الطهارة أه وفي سم بعد ذكر مثل ذلك عن شرح الروض وقضيته أنه لو وقف عليه في أثناء الصلاة أو مسه فيه بطلت أيضا وقد وجه بأنه كما أعطى حكم المتن جميعه ووجب اجتنابه في الصلاة وإن لم ينجز مأمسه إلا أنه يشك في ر بصحة الصلاة بعده م كما هو قضية قوله أنه لا ينجز مأمسه وحيث فبني أن يفرق م بأن الشك في الصلاة عليه أقوى منه في الصلاة مع مسه قبلها أو في أثناءها مع مفارقتها وفيه ما فيه وأما الوقوف عليه في أثناءها مع الاستمرار فوضع نظر والمتجه معنى أنه حيث أحرمت خارجة منه مسه أكل الصلاة عليه تحتها للشك في البطل بعد الانعقاد أه وأقره ع ش (عل الأصابع) أي نجاسة محل الأصابع بنهاية

في المأمن أنه حيث يتيمم بلا إعادة إن لم يبق من الأول بقية ومع الإعادة إن بقي منه بقية فهل يقال هنا على نظير ما نه يصلي عاريا بلا إعادة أن تلف أحد الثوبين وإلا فمأمن أو يقال يصلي في الثوب الأول ويفرق بعدم وجوب إعادة الاجتهاد هنا وقول الشارح ولإعادة مطلقا يقتضي عدم إعادة سواء تلف أحد الثوبين أو لا لكن هل هو مصور بما إذا صلى بالأول أو عاريا فليرد ذلك فإن الوجه وجوب إعادة حيث صلى عاريا مع بقاء الثوبين لأنه صلى مع وجود ثوب طاهر ييقن ويؤيده قوله ولو لم يظهر له شيء الخ (قوله ولو لم يظهر له شيء) أي من أحد الثوبين أو البيتين وقوله صلى عاريا أي وفي أحد البيتين وقوله وأعاد لعل عمل الإعادة أن بقي الثوبان جميعا (قوله بمعنى أو) في الاحتياج إلى كونها بمعنى أو في الحكم في نفسه نظر فامل (قوله ووجب غسل كله) قال في الروض ولو شق الثوب نصفين لم يجز التحريم أه أي لأنه ربما يكون الشق في محل النجاسة فيكونان نجسين أي فيصلي عاريا بنزع عن غسله وهل تلزمه إلا إعادة لاحتمال أن أحد النصفين طاهر لانحصار النجاسة في الآخر فهو كافي قوله ولو لم يظهر له شيء الخ أو لا يلزمه بفرق بعدم تحقق طاهر منفصل عن غيره فيه نظر وقد تبجته الثاني إذ ليس معه طاهر ييقن (قوله وإنما لم ينجز مأمسه) قضية ذلك صحة الصلاة بعده بدون غسل مأمسه (قوله لعدم تيقن محل الأصابع) قال في شرح الروض ويفارق بالو صلى عليه حيث لا تصح صلاته وإن احتمل أن المحل الذي يصلي عليه طاهر بأن الشك في النجاسة مبطل للصلاة دون الطهارة أه وقضية قوله بأن الشك في النجاسة مبطل أنه لو وقف عليه في أثناء الصلاة أو مسه فيها بطلت أيضا وقد وجه بأنه كما أعطى حكم المتن جميعه ووجب اجتنابه في الصلاة وإن لم ينجز مأمسه ولا يلزم من الاجتناب التنجيس كافي التنجيس الجاف إلا أن ذلك يشك في بصحة الصلاة بعده م كما هو قضية قوله أنه لا ينجز مأمسه وحيث فبني أن يفرق بأن الشك في الصلاة عليه أقوى منه في الصلاة مع مسه قبلها أو في أثناءها مع مفارقتها وفيه ما فيه وأما الوقوف عليه في أثناءها مع الاستمرار فوضع نظر والمتجه معنى أنه حيث أحرمت خارجة

ولو لم يظهر له شيء صلى عاريا وأعاد (ولو نجس) بفتح الجيم وكسرها (بعض ثوب وبدن) الواو بمعنى أو (وجعل) ذلك البعض في جميعه (وجب غسل كله) لتصح الصلاة معه لأن الأصل بقاء النجاسة ما بقي جزء منه بلا غسل وإنما لم ينجز مأمسه لعدم تيقن محل الأصابع وقد مر في مسألة الهرة ما يعلم منه أن الشك في النجاسة المعتضد

بأصل بقاها يقتضى بقاء نجاسته لا تنجسه لمساه عملا بأصل بقاء طهره أما إذا انحصر في بعضه (١٢٣) كقدمه فلا يلزمه إلا غسل المقدم

قطر (ولو ظن) بالاجتهاد
ان (طرافاً) متدبراً منه هو
التجسس كيدوك (لم يسكب)
غسله على الصحيح) لتعذر
الاجتهاد في العين الواحدة
وان اشتملت على أجزاء
ومن ثم لو فصل الكع عنها
جاز له الاجتهاد فيها فإذا
ظن أن أحدهما هو التجسس
غسله فقط وقبل خبر عدل
الرواية بالتجسس لثوب أو
بعضه ان يثبت أو كان فقها
موافقاً لغير مأمور ولو اشتبه
مكان من نحو بيت أو بساط
فلا اجتهاد بل ان ضاق عرفاً
وجب غسل كله والادب
الاجتهاد وله الصلاة بدونه
لكن الى ان يبقى قدر
التجسس ولو تعذر غسل
بعض ثوبه المتجسس
وامكنه لو قطع المتجسس
الستر ببقائه ولو لبعض
العورة على ما بحثه الزركشي
لزمه قطعه ان لم ينقصه
أكثر من أجره ثوب مثله
يصل فيه على المعتد (ولو
غسل نصف) هو مثال
(تجسس) كتوب (ثم باقية)
يصب الماء عليه لاني نحو
جفنة ولا يلزم منه شيء
على المعتد لان طرفه
الآخر نجس مماس لما
قليل وارده وعلبه كما بينته
في شرح الارشاد وغيره
(فالاصح انه ان غسل على باقية
بما جاوره) من النصف

ومعنى وبصرى (قوله) بأصل بقاء طهره (أى الماس) (وأما إذا انحصر الخ) محذور قوله في جمعه (قوله) ومن
ثم لو فصل الكع الخ) ببغى ان محله لثلاثاً بخلاف ماس عن الروض من انه لو شق الثوب المذكور نصفين لم يجز
التجرى الخ) بالثوب تنجس احد كى القميص مثلاً واشكل سم اقول وهو صريح المغنى وشرح المنهج (قوله)
فاذا ظن الخ) اى بالاجتهاد معنى (قوله) غسلة فقط) اى فلو غسلة جازله ان يصل فيهما ولو جمعهما كالثوبين
ومعنى ونهاية (قوله) لغير ماس) اى في فصل الاجتهاد كرى (قوله) ولو اشتبه مكان الخ) اى ببعضه المتجسس
في جمعه نهاية معنى (قوله) والا) اى بان كان واسعاً عرفاً بقائه معنى (قوله) ندب الاجتهاد) لكان تقول هذا
لما لم يفرع فيه قال لنا اجتهاد في متعدد بائناً في الشيخين بصرى (قوله) ولو تعذر غسل الخ) اى كان لم يجد ماء يغسله
به نهاية ومعنى (قوله) على ما بحثه الزركشي) اعتمده النهاية والمغنى (قوله) من أجره ثوب مثله ثم يصل فيه) اى لو
أكثره هذا ما قاله المتأخرين وقال الانبى يعتبر أكثر الاسرين من ذلك ومن ثمن الماء لو اشتراه مع أجره
غسله عند الحاجة لان كلاً هالوا انفر دوجب تحصيله انتهى وهذا هو الظاهر معنى (قوله) على المعتد) وفاقاً
لنا بما يوافق خلافاً للمغنى كما سأتفقا (قوله) هو مثال) الى قوله وفيه الخلاف في المغنى الا قوله كما بينته الى المتأخرين وكذا
في النهاية الا قوله له ارشاده بنحو يده (قوله) يصب الماء الخ) اى او يارده في ماء كبير بصرى (قوله) والا) اى بان
غسله في لباة كمنعته نحو ما بان وضع نصفه ثم صب عليه ماء يغمره معنى ونهاية (قوله) لم يظهر منه شيء) محله
اخذاً من التعليل المذكور إذا أصاب الطرف التجسس مماس للماء ولا كان صب على أعلى الطرف المدلى
في الجفنة ونزل الماء على مافي الجفنة من باقيه واجتمع فيها ولم يصل الى اول المغسول طهر كالمغسول في غير
الجفنة فليأتى سم وعش (قوله) على المعتد) أى خلافاً للشيخ الاسلام في شرح الروض والبهجة
عش (قوله) لا طرفه الاخر الخ) عبارة عن النهاية والمغنى لان مافي الجفنة يلايه ثوب التجسس وهو
وارد على ماء قليل فينجسه وإذا تنجس الماء لم يظهر الثوب اه (قوله) هو الذى يطهر) وهو الطرفان معنى
(قوله) بخلاف المنتصف) اى يبقى المنتصف نجساً حيث كانت النجاسة محققة نهاية ومعنى اى في محل
المنتصف خرج به ما إذا جهلت فلا يكون المنتصف نجساً لكنه ينجس بعبارة الروض وإن اقتصر على
النصفين فقط طهر الطرفان وبقي المنتصف نجساً في صورة اليقين ومجتنباً في الصورة الاولى بمعنى صورة
الاشتباه فافى حاشية الشيخ عش مما يخالف هذا ليس في محله رشيدى عبارة اى الشيخ عش قوله

ثم موه أو أكل الصلاة عليه يحتمل للشك المبطل بعدا لنفاد (قوله) ومن ثم لو فصل الكع عنها جاز له الاجتهاد
فيهما) سيافه كالصريح في التصوير بجعل النجاسة في جميع أجزاء الثوب وحيث يخالفه ماس عن الروض
من قوله لو شق الثوب نصفين لم يجز التجرى لان التصوير يكون الشق نصفين مثال لا قيد كما هو ظاهر فالوجه
تقرير مسألة الكع مافي الروض حيث قال ولو تنجس احد كى القميص واشكل ففصل احدهما بالاجتهاد
لم تصح صلاته لان فصله قبل التجرى اه (قوله) ولو غسل نصف نجس ثم باقية الخ) هذا الحكم جارٍ فالو
أريد غسل ثوب تنجس ببعضه وجملاً ولهذا عبر في الروض بقوله وإن غسل نصفه اى ما قبل مكان النجاسة
منه أو نصف ثوب نجس ثم النصف الثاني بما جاوره طهر ولو اقتصر على أى الثاني دون الجوارر فالمنتصف
متنجس من التجسس المكتسب من المتجسس اه وهذا ظاهر في الغسل بالصب لاني نحو جفنة واما في
الغسل بالصب في نحو جفنة فاذا وضع نصف المشتبه فيها وصب عليه الماء فالوجه طهارة الماء المصبوب
الجمتمع في الجفنة لا بالانجس بالشك وهل يطهر النصف الموضوع المصبوب عليه لان الطرف الماس
لما الذى في الجفنة لا تمتدح نجاسته حتى يؤثر في الماء او لا يطهر لاننا اعطيناه حكم ما تنجس جميعه في
وجوب غسل الجميع فليكن مثله في كل ما يعثر طهره فلا يطهر في هذه الصورة لاننا لا نأظهر بالشك وقد
اعطينا الجزء الماس للماس حكم محقق النجاسة وإن حكمنا بطهارة الماء لاننا لا ننجس بالشك فيه نظر
(قوله) ولا لم يظهر منه شيء) محله اخذاً من التعليل المذكور اذا صار الطرف التجسس مماس للماء والا

المغسول (أو لا طهر كله والا) يغسل معه بما جاوره أى ولا تفصل (فغير المنتصف) بفتح الصاد هو الذى يظهر بخلاف المنتصف لانه رطب
ملاقى لنجس فيغسله وحدوه لا تسمى نجاسة الملاقى للملاقية خلافاً لمن رحموه لا لتنجس السمن الجماد كله بالفأرة الميتة فيه وهو خلاف النص

(ولا تصح صلاة ملائ) أى عاس (١٢٤) (بعض) بدله أو (لباسه) كلباسه (تجاسة) فى شئ من صلاته (وإن لم يتحرك بحر كنه) لنسبته

اليه وخرج بلباسه وما معه
نحو سرير على نجس فتصح
صلاته عليه (ولا) صلاة
نحو (قائض طرف شئ)
كحبل أو شاذه بنحو يده
(على نجس) وإن لم يثبت به
(إن تحرك) هذا الشئ الذى
على النجس (بحركته) حمله
متصلا بنجس وفيه خلاف
الآتى أيضا وإن أوم
خلافه قوله (وكذا إن لم
يتحرك) بها (فى الأصح)
لنسبته اليه كالعامة وفرق
المقابل بينهما ممنوع وإن
وجهه فى الصغير واختاره
الأذعن ومرأه لو أمسك
لجام دابة وبها نجاسة ضر
فليثبت له وخرج بعلى نجس
الحبل المشدود بطاهر
متصل بنجس فلا يضر إلا
أن كان ذلك الطاهر يتجر
هو وما اتصل به من النجس
بجره كسفينة صغيرة فى
البر والذى يظهر اعتبار
انجراره بالفعل لو اراده
لا بالقوة لأنه لا يسمى
حامله إلا حينئذ وعبروا
فى النجس بالمتصل وفى
الطاهر بالمشدود أى أو
نحوه لو ضوح الفرق بينهما
ما تقرروا هو أن محموله على
لنجس فى الأول فلم يشترط
فيه نحو شذبه بخلافه فى
الثانى فإن بينه وبين النجاسة
واسطة فاشترط ارتباط
بين مجموع له والنجس ولا

حيث كانت النجاسة الخ أقهر أنه لو تنجس بعض الثوب واشتبه بفصل نصفه ثم باقى طهر كله وإن لم يفصل
المتنصف لعدم تحقق تجاسة مجاور المغسول اه قول المتن (ولا تصح صلاة ملائ) الخ وكذا لو فرش ثوبا
مهللا عليه وماسه من الفرج ومن ثم لو فرش على الحرير اتجه بقاء التحريم نهاية وقوله وكذا الخ الأولى منه
مالو فرض الخ لأن هذا من إفراد ما فى المتن (قوله) نحو سرير على نجس (أى) أى أو أنه فى نجس قال فى المجموع ولو
حسب بمحل نجس صلى وتنجأ عن النجس قدر ما يمكنه ولا يجوز له وضع وجهه بل ينجس للنجس قدر ما قدر لو زاد
عليه لافى النجس ثم يعيد معنى ونهاية قال عث قوله مر صلى أى الفرض فقط وقوله مر لو زاد عليه
الخ يؤخذ منه أنه لا يضع ركبه ولا كفيه بالأرض ونقل عن فتاوى الشارح من التصريح بذلك فليراجع
اه عث (قوله) أو شاذه الخ عطف على قايض عبارة المعنى نحو قايض كشاذه بنحو يده (طرف شئ) كحبل
طرفه الآخر نجس أو موضوع (على نجس) الخ وهذا المزج أحسن (قوله) وكذا الخ أى الفصل بكذا
(قوله) ومنه أى فى فصل الاستقبال (قوله) وبها تجاسة أى ولو فى غير فها (قوله) وخرج إلى قوله فى البر زاد
النهاية عقبه أم فى البحر كما افاده الشيخ خلافا لاسنوى اه (قوله) وخرج بعلى نجس الخ عبارة المعنى
والاسنى ولو كان طرف الحبل ملقى على ساجور نحو كلب وهو ما يجمل فى عنقه أو مشدودا بداية وبسفينة
صغيرة بحيث تتجر بجزء الحبل أو قايضه يحملان نجسا أو متصلا به لم تصح صلاته بخلاف سفينة كبيرة لا تتجر
بجزء فانه كالدار ولا فرق بين السفينة بين أن تسكون فى البحر أو فى البر خلافا لما قاله لاسنوى من أنها إذا
كانت فى البر لم تبطل قطعا صغيرة كانت أو كبيرة اه وقوله أو متصلا به الخ قال الرشيدى بعد ذكره
عن الاسنى وبفضله أنه لو كان على السفينة أو الدابة طرف حبل طاهر وطرفه الآخر موضوع على نجاسة
بالأرض مثلاً وقبض المصلح جلا آخر طاهر مشدودا بها أى عند النهاية والتحف بل أو موضوعا عليها من
غير شد على ما قدمناه عن شرح الروض أنه تبطل صلاته فليراجع اه (قوله) المشدود قيد عند النهاية
أيضا واعتمده عث والشورى وشيخنا دون الاسنى والمعنى قال السكرى وحاصل ما اعتمده الشارح فى
كتبه ووافق الخطيب والجمال الرملى فى النهاية والدة فى شرح نظم الزبد وغيرهم أنه إن وضع طرف
الحبل بغير نحو شد على جزء طاهر من شئ متنجس كسفينة أو على شئ مظاهر متصل بنجس كساجور ركب لم يضر
مطلقا أو وضعه على نفس النجس ولو بلا نحو شد ضرر مطلقا وإن شدة على الطاهر المتصل بالنجس نظرا أن انجر
بجزء ضرر ولا إلا اه وقوله ووافق الخطيب أنه فى غير المعنى أو الانقاع فليراجع إلى الأمر فيهما موافقا لما
فى الاسنى كاسنوى (قوله) فى البر ليس بقيد عند النهاية والمعنى وغيرهما كاسنوى (قوله) لا بالقوة ينظر
ما المراد بالقوة التى نفاها فانه إن اراد بها أنه لم يجزه بالفعل لكن يمكن أن يجزه بالفعل فهذا معنى ما قبله وإن
اراد غير ذلك فليبين سم أقول ويمكن أن يقال أنه اراد بذلك أنه ضعيف لظهور نحو مرض ولو كان صحيحا
معتدل القوة أمكنه جره والله أعلم (قوله) أو نحوه أى كاللصق (قوله) فاشترط الخ خلافا لاسنوى
والمعنى عبارته (تنبيه) لا يشترط فى اتصال بساجور الكلب ولا بما ذكره معاه من الدابة والسفينة
الصغيرة أن يكون مشدودا به بل الإلقاء عليه كاف كما عرفت به فى الساجور وقال شيخنا فى شرح الروض ولا
حاجة لقول المصنف مشدود لأنه هو خلاف المراد اه (قوله) أى طرف (قوله) إلى قول المتن ولو وصل فى النهاية
والمعنى (قوله) أى طرف ما ذكر) عبارة النهاية والمعنى أى طرف ما طرفة الآخر نجس والكائن على نجس
اه (قوله) تحرك اه بحر كنه (قوله) لأنه ليس حاملا أى له ولا لاسنوية ومعنى (قوله) أو بعضه الخ عطف

كان صب على أعلى الطرف المدلى فى الجنة ونزل الماء على ما فى الجنة من باقى واجتمع فيها ولم يصل إلى
أول المغسول طهر كالغسول فى غير الجنة فليتام (قوله) لا بالقوة ينظر ما المراد بالقوة التى نفاها فانه
إن اراد بها أن لم يجزه بالفعل لكن يمكن أن يجزه بالفعل فهذا معنى ما قبله وإن اراد غير ذلك فليبين (قوله)
يحصل ذلك إلا بنحو شد طرف الحبل بذلك الطاهر المتصل بالنجس (قلو جعله) أى طرف ما ذكر (تحت رجله) على
وصلى (صححت) صلاته (مطلقا) تحرك أم لا لأنه ليس حاملا فأشبهه صلاته على نحو بساط مفروش على نجس أو بعضه الذى لا يمساه نجس

على مفروش قول المثنى (ولا يضراخ) أى فى صحة صلاته نهاية (قوله) محل صلاته وهو عمامة بدنه وثوبه سم (قوله) وان كان بجاذى صدره أو غيره (الخ) شمل ما ذكره المولى ماشيا وبين خطاؤه نجاسة وغنى ونهاية (قوله) نعم تكبره (الخ) قال بعضهم وعموم كلامهم يتناول السفة ولا قائل به وردبانه تارة يقرب منه بحيث يعد محاذيه عارفا السكرة حينئذ ظاهرة وتارة لا فلا كراهة نهاية وغنى قول المثنى (ولو وصل عظمه) (الخ) ظاهر وهو لو كان الوصل غير معصوم لكن قيد به صحيح بالمعصوم ولعل عدم تقييد الشارع مرأى والمغنى

(ولا يضرب نجس) بمجاور محل صلاته وان كان بجاذى صدره أو غيره (فى الركوع والسجود) أو غيرهما (على الصحيح) لعدم ملاقاته له نعم تكبره صلاته بازاء متجنس فى إحدى جهاته ان قرب منه بحيث ينسب اليه لا مطلقا كما هو ظاهر (ولو وصل) معصوم إذ غيره لا يأتى فيه التفصيل الآتى على الأوجه لانه لما أهدر لم يبال بضرره فى جنب حق الله تعالى وان خشى منه فوات نفسه (عظمه) لا اختلا له وخشية مبيع تيمم ان لم يصله (بنجس) من العظم ولو مغلاظا مثل ذلك بالاولى ودهنه بمغلاظ أو ربطه به (لفقد الطاهر) الصالح للوصل كان قال خير ثقة ان النجس أو المخاظ أسرع فى الجبر

بالمعصوم جرى على ما قدمه فى التيمم من أن الزانى المحصن ونحوه معصوم على نفسه وتقييد حجج جرى على ما قدمه ثم من أنه هدر عرش (قوله) لا اختلاله أى بكسر ونحوه نهاية وغنى (قوله) وخشية مبيع تيمم (الخ) يؤخذ منه أنه لو كان النجس صالحا و الطاهر كذلك إلا ان الأول لا يعيد المصطفى لما كان عليه من غير شين فاحش والثانى مع الشين الفاحش فينبغي تقديم الأول عرش (قوله) من العظم أى قوله كما اطلقناه فى المغنى إلا قوله محترم وكذا فى النهاية إلا قوله كان قال خير أى الى مع وجوده (قوله) من العظم (الخ) ولو وجد عظم ميتة لا يؤكل لحما وعظم مغلاظ وكل منهما صالح وجب تقديم الأول ولو وجد عظم ميتة ما يؤكل وعظم ميتة مالا يؤكل من غير مغلاظ وكل منهما صالح تخيير فى التقديم لانها مستويان فى النجاسة فلما يظهر فيها وكذا يجب تقديم عظم الخنزير على الكلب للخلاف عندنا فى الخنزير دون الكلب عرش (قوله) ومثل ذلك بالاولى (الخ) لعل وجهها ان العظم يدوم ومع ذلك عني عنه والدهن ونحوه مما لا يدوم فهو اولى بالرفع عرش (قول) المثنى لفقد الطاهر) أى بمحل يصل اليه قبل تلف العضو أو زيادة ضرره اخذنا مما تقدم فيمن عجز عن تكبيره إلا احرام او نحو ما حيث قالوا يجب عليه السفر للتعلم وان طال و فرقا بينه وبين ما يطلب منه لما فى التيمم بمسقة تكرار الطلب لما بخلافه هنا عبارة سم على حجج بين ضابطا للفقد ولا يبعد ضبطه بعدم القدرة عليه بلا مشقة لا تحتدل عادة وينبغي وجوب الطلب عند احتمال وجوده لكن أى حد يجب الطلب منه انتهى اقول ولا نظر لهذا التوقف عرش وهو الظاهر ومافقه عن سم وهو الموافق لما فى ايدى بنان من نسخته وفى البصرى بعد نقله عبارة سم من نسخته ماضيه وكان فى آخر عبارته سم سقطا اصلها ان وجد بمحل يجب الطلب للداء منه كأنه يشير بذلك الى مجيئ التفصيل لما فى التيمم وليس بعيد اه (قوله) كان قال خير ثقة (الخ) وفاقا للفتنى وخلافه لانه عبارة وهو لوقال اهل الخبره ان لحم الأدى لا ينجز سريرا بما لا يعظم نحو كلب قال الاسنوى فينتجه انه عذرو هو قياس ما ذكره وفى التيمم فى بط البراء اه وما تفقه مردودا لفرق بينهما ظاهر وعظم غيره من الادميين فى تحريم الوصل به وجوب نزعه كالعظم النجس ولا فرق فى الأدى بين ان يكون مخترا ما ولا كرتدو حرقى خلافا لبعض المتأخرين فقد نص فى المختصر بقوله ولا يصل الى ما انكسر من عظمه إلا لعظم ما يؤكل لحمه ذكيا ويؤخذ منه انه لا يجوز الجبر بعظم الأدى مطلقا فلما وجد نجسا يصاح وعظم آدمى كذلك وجب تقديم الأول اه وفى سم بعد ذكره او وافقه عرش والرشيدى ماضيه وقضيته أى قوله مر وجب تقديم الأول انه لو لم يجد نجسا يصاح جاز بعظم الأدى اه قال عرش قوله مر خلافا لبعض المتأخرين هو السبكي تبعا للامام وغيره منه وبقوله المحلى عن قضية كلام التتمة وقوله مر وهو قياس ما ذكره والخ جري عليه صحيح وقوله وعظم غيره الخ أى غير الوصل من الادميين ومفهومه ان عظم نفسه لا يتمتع وصله به ونقل عن حجج فى شرح العباب جواز ذلك نقلنا عن البلقينى وغيره لكن عبارة ابن عبد

محل صلاته وهو عمامة بدنه وثوبه (قوله) لفقد الطاهر لم يبين ضابطا للفقد ولا يبعد ضبطه بعدم القدرة عليه بلا مشقة لا تحتدل عادة وينبغي وجوب الطلب عند احتمال وجوده لكن أى حد يجب الطلب منه (قوله) كان قال خير ثقة الخ فى شرح مردو لوقال اهل الخبره ان لحم الأدى لا ينجز سريرا بما لا يعظم نحو كلب قال الاسنوى فينتجه انه عذرو هو قياس ما ذكره وفى التيمم فى بط البراء اه وما تفقه مردودا لفرق بينهما ظاهر وعظم غيره من الادميين فى تحريم الوصل به وجوب نزعه كالعظم النجس ولا فرق فى الأدى بين ان يكون مخترا ما ولا كرتدو حرقى خلافا لبعض المتأخرين فقد نص فى المختصر بقوله ولا يصل الى ما انكسر من عظمه إلا

الحق وعظم الآدمي ولو من نفسه في تحريم الوصل به ووجوب نزعه كالنجس اه صريحه في الامتناع
 وينبغي ان يحل الامتناع بعظم نفسه إذا اراد ناله الى غير عمله ما إذا وصل عظم يده بيده مثلا في المحل الذي
 ابين منه ظاهر الجواز لانه اصلاح للمنفصل منه ثم ظاهر اطلاق الوصل به عظم الايدي اي إذا فقد غير مطلقا
 انه لا فرق بين كونه مذكرا وانثى فيجوز للرجل الوصل بعظم الاثني وعكسه ثم ينبغي انه لا يفتقض وضوءه
 وضوء غيره بمسه وان كان ظاهرا مكشوا فاولم تحله الحياة لان العضو المبان لا يفتقض وضوءه بمسه إلا إذا
 كان من الفرج وأطلق عليه اسمه وقوله مطلقا أي حيث وجد ما يصلح للجبر ولو نجسا وقوله لم ولو وجد
 نجسا أي ولو مطلقا اه عش (قوله محترم) ليس بقيد عند النهاية والغنى كما مر (قوله فتصح صلاته الخ)
 قال مر وحيث عذره ولم يجب النزع صار لذلك العظم النجس ولو قبل استناره بالحم حكم جزئه الظاهر حتى
 لا يضر من غير له مع الرطوبة وحمله في الصلاة ولا ينجس ما قليلا لا فاه انتهى اه سم (قوله وان
 وجد الخ) ولم يخف من نزعه ضررا خلافا لبعض المتأخرين نهاية ومعنى (قوله وينبغي الخ) تقدم عن
 النهاية والغنى أن مخالفة (قوله وان لم تنج التيمم) فربذلك من لزوم اتحاد الشقين سم (قوله ومع وجود
 طاهر الخ) أي ولو لم يحتاج الوصل به بقوله معنى (قوله محترم) ليس بقيد عند النهاية والغنى كما مر (قوله ومع
 وجود نجس الخ) فيهم انه لو لم يجد الا عظم ادى وصل به وهو ظاهر وينبغي تقدم عظم الكافر على غيره
 وان العالم وغيره سواء وان ذلك في غير النبي عش وفي سم والرشدي مثله الا قوله وينبغي الخ قول ائمتين
 (وجوب نزعه الخ) أي وان لم يكن الوصل مكلفا اختار عند الشارح كما يأتي في الوشم وبشرط ان يكون مكلفا
 مختارا عند النهاية والغنى قول المتن (ان لم يخف ضرر الخ) ينبغي ان يكون وضعه إذا كان الملقوع منه ممن
 يجب عليه الصلاة فان كان ممن لا يجب عليه الصلاة كالرؤس له ثم جن فلا يجبر على فعله إلا إذا فاق حاضرت
 لم تجبر إلا بعد الطهر ويشهد لذلك ما ساقى في عدم النزع إذا مات لعدم تكليفه اه حاشية الشهاب الرملي
 على شرح الروض أي ومع ذلك فينبغي انه إذا لاقى ما قاعا قليلا نجسه ولو قيل بوجوب النزع على وليه
 مراعاة للاصلاح في حقه لم يكن بعيدا وقد يتوقف ايضا في عدم النزع على الجائز لان الله في
 وجوب النزع حمله لنجاسة تعدى بها وان لم تصح منه الصلاة لما نفع به عش (قوله وهو) الى قوله فان
 ضاق في الغنى والى المتن في النهاية (قوله لا تصح صلاته الخ) وينبغي على قياس ذلك نجاسة الماء القليل
 والمائع بملاقاة عضوه الموصول بالنجس قبل الجلد وعدم صحة غسل عضوه المذكور عن الطهارة
 بملاقاة وضوءه غسلة عن الطهارة للعفو عن النجس حينئذ وتزيله منزلة جزئه الظاهر سم (قوله لتعديه
 بحمله الخ) أي في غير معدته بخلاف شارب الخمر فانه تصح صلاته وان لم يتقأ بما اثر به تعديا لحصوله في

بعظم ما يؤكل لحمه ذكرا وبؤخذ منه انه لا يجوز الجبر بعظم الآدمي مطلقا ولو وجد نجسا يصلح عظم ادى
 كذلك وجب تقديم الاول اه وقضيته انه لو لم يجد نجسا يصلح جاز الوصل بعظم الايدي وقوله كالعظم
 النجس قضيته جواز الوصل به إذا فقد غيره وامتناعه إذا وجد غيره (قوله ومع وجوده وهو من ادى) هذا
 إنما يقيد امتناع الجبر بعظم الايدي مع وجود الصالح من غيره ولو نجسا وبقي ما لم يجد صالحا غيره فيحتمل
 حينئذ جواز الجبر بعظم الايدي الميت كما يجوز للضطر أن كل الايدي الميت إذا فقد غيره وان لم ينحس إلا
 مبيح التيمم فقط كما يفيد كلام الشارح الا في مبيح الاضطراب ويحتمل ان يفرق ببقاء العظم هنا
 فالامتنان دائم بخلاف ذلك وبؤيد الاول قوله الاثني ومثله الخ (قوله فعذره) قال مر حيث عذر ولم
 يجب النزع صار لذلك العظم النجس ولو قبل استناره بالحم حكم جزئه الظاهر حتى لا يضر من غيره له مع
 الرطوبة وحمله في الصلاة ولا ينجس ما قليلا لا فاه اه (قوله وان لم تنج التيمم) فربذلك من لزوم اتحاد
 الشقين (قوله ومع وجود طاهر) قضيته عدم الوجوب مع فقد اه ذكر (قوله ولا تصح صلاته) وينبغي على
 قياس ذلك نجاسة الماء القليل والمائع بملاقاة عضوه الموصول بالنجس قبل استناره بالجلد الملاقاة نجاسة غير

أومع وجوده وهو من
 آدمي محترم (فعذره) في
 ذلك فتصح صلاته
 للضرورة ولا يلزمه نزعه
 ان وجد طاهرا صالحا
 كما أطلقاه وينبغي حمله
 على ما إذا كان فيه مشقة
 لا تحتمل عادة وان لم
 تنجس التيمم ولا يقاس
 بما يأتي لعذره هنا لا ثم
 (ولا) بأن وصله بنجس
 مع وجود طاهر صالح
 ومثله ما لو وصله بعظم
 آدمي محترم مع وجود
 نجس أو طاهر صالح
 (وجوب نزعه ان لم يخف
 ضررا ظاهرا) وهو
 ما يبيح التيمم وان تألم
 واستمر باللحم فان امتنع
 أجبره عليه الامام أو
 نائيه وجوبا كردد
 المغصوب ولا تصح
 صلاته قبل نزع النجس
 لتعديه بحمله مع سهولة
 إزالته فان خاف ذلك

ولو نحو شين و بطء برلم يلزمه نزع لعذره بل يحرم كافي الانوار و تصح صلاته مع إعادة (٢٧) (قيل) يلزمه نزع (وإن خاف) مبيع

معدن النجاسة معني ونهاية (قوله ولو نحو شين) ظاهره ولو كان في عضو باطن عرش (قوله قبله) ظرف لما ت
والضمير للزعر (قوله لأن فيه) إلى قوله وإن فعل به صغيرا في المعنى والنهاية الأولى قال الرافعي إلى لكن
الذي وقوله واشتق إلى وفي الوشم (على الأول) هو قوله لأن فيه الآخر (قوله دون الثاني) هو قوله ولو سقط
الآخر (قوله عليه) أي الثاني (قوله والمشهور) أي الذي هو مذهب أهل السنة معني ونهاية (قوله) لكن الذي
صرح به جمع ونقله (الخ) وهذا هو المعتد به معني ونهاية وقضية صحة غسله وإن لم يستتر العظم النجس بالحم مع
أنه في حال الحياة لا يصح غسله في هذه الحالة وكانهم اغتفروا ذلك لضرورة هناك حرمة ثم سمع على المنهج اه
عش (قوله الأول) أي في القبر (قوله) ويجري ذلك أي التفصيل المذكور في الوصل بعظم نجس
(فرع) لو غسل شارب الخمر أو نجس آخر فهو صلي بحت صلاته ووجب عليه أن يقايا أن قدر عليه بلا
ضرر يبيح التيمم وإن شرب لعذره معني (قوله فيمن داو جرعه الخ) وأما حكم المحصنة في عمل السكبي المعروفة
خاصة أنه إن قام غير مداعفها في مداو أو أجازجر ح لم يعف عنها ولا تصح الصلاة مع حملها وإن لم يقم غيرهما مقامها
صحت الصلاة معها ولا يضر انتفاؤها وعظم ما في الخل ما دامت الحاجة قائمة وبعد انتهاء الحاجة يجب نزعها فإن
تركه من غير عذر ضرر ولا تصح صلاته عرش وبر ماوى (قوله أو حشاه الخ) كان شق موضع من بدنه وجعل
فيه دما معني (قوله أو خاطبه) أي يخطب نجس معني (قوله دم كثير) أي لأنه يفعل فلم يعف عنه دم كثير تسم
(قوله ثم بنى عليه) أي على الدم الكثير (قوله) كالو قطعت أذنه الخ) أي وانفصلت بالكلية بخلاف ما إذا بقي
لها علق بجلده لم تصقت بجرارة الدم فلا تلزمه إزالة النجاسة طلقا وتصح صلاته وأما مت (قوله وفي الوشم) عطف
على قوله فيمن داوى الخ (قوله وإن فعل به صغير الخ) هذا منوع بل لا لزوم هنا وفيما لو أكره مطلقا مراه
سم عبارة النهاية فلم ين ذلك أي أن الوشم كالجبر في تفصيله المذكور أن من قتل الوشم برضا في حال
تكميله لم يعف من أزاله ضرر لا يبيح التيمم منع ارتفاع الحدث عن محلته تنجسه وإلا عذر في قائه وعني عنه
بالنسبة له ولغيره سمحت طهارته وأما مت وحيث لم يعذر فيه ولا في ما قليلا أو ما قاعا أو وطبا نجسه كذا في
الوالد رحمه الله ما إلى وفي المعنى ما يوافقه وعبارة عرش قال في الذخائر في العظم قال بعض أصحابنا هذا
الكلام فيه لإذ فعله بنفسه أو فعل به باختياره فإن فعل به مكره لم تلزمه إزالته قولا واحدا قلت وفي معناه الصبي
إذا وشته ما به غير اختياره وبلغ أو ما الكافر إذا وشم نفسه أو وشم باختياره في الشر كنتم أسلم فالتجده وجوب
الكسطة عليه بعد الإسلام لتعديبه ولا نه كان عاصيا بالفعل بخلاف المكره والصبي سمع على المنهج اه (قوله)
فيما لم يتعدي به) أي على بحثه السابق في سم أي بقوله ويبنى حمله الخ الذي خالفه النهاية والمعنى كاسر (قوله)
وإلا فلا) منه أنه لا ينجس ما لا فاهه قبل نقول بذلك إذا مسه إنسان مع الرطوبة بلا حاجة فلا ينجس ولا
فيه نجس فيه نظر سم على حج وقضية قول الشارح م فرسما وعني عنه بالنسبة له ولغيره أن غيره مثله عرش
أي فلا ينجس فيما ذكر (قوله في الحالة الأولى) أي فيما إذا أمكنه الإزالة بلا مشقة فيما لم يتعدي به وخوف
مبيح تيمم الخ (قوله ما لم يكس جلد الخ) محل تأمل لأن هذه الجلدة يفرض تصورها لأمانة لتسكنها إذ
الرطوبة الغذاقية المنسوخة من البدن ولا يمر على سطح البدن لا محل الوشم فتنجس بملاقاة إن سلم خلوها

معدن النجاسة معني ونهاية (قوله ولو نحو شين) ظاهره ولو كان في عضو باطن عرش (قوله قبله) ظرف لما ت
والضمير للزعر (قوله لأن فيه) إلى قوله وإن فعل به صغيرا في المعنى والنهاية الأولى قال الرافعي إلى لكن
الذي وقوله واشتق إلى وفي الوشم (على الأول) هو قوله لأن فيه الآخر (قوله دون الثاني) هو قوله ولو سقط
الآخر (قوله عليه) أي الثاني (قوله والمشهور) أي الذي هو مذهب أهل السنة معني ونهاية (قوله) لكن الذي
صرح به جمع ونقله (الخ) وهذا هو المعتد به معني ونهاية وقضية صحة غسله وإن لم يستتر العظم النجس بالحم مع
أنه في حال الحياة لا يصح غسله في هذه الحالة وكانهم اغتفروا ذلك لضرورة هناك حرمة ثم سمع على المنهج اه
عش (قوله الأول) أي في القبر (قوله) ويجري ذلك أي التفصيل المذكور في الوصل بعظم نجس
(فرع) لو غسل شارب الخمر أو نجس آخر فهو صلي بحت صلاته ووجب عليه أن يقايا أن قدر عليه بلا
ضرر يبيح التيمم وإن شرب لعذره معني (قوله فيمن داو جرعه الخ) وأما حكم المحصنة في عمل السكبي المعروفة
خاصة أنه إن قام غير مداعفها في مداو أو أجازجر ح لم يعف عنها ولا تصح الصلاة مع حملها وإن لم يقم غيرهما مقامها
صحت الصلاة معها ولا يضر انتفاؤها وعظم ما في الخل ما دامت الحاجة قائمة وبعد انتهاء الحاجة يجب نزعها فإن
تركه من غير عذر ضرر ولا تصح صلاته عرش وبر ماوى (قوله أو حشاه الخ) كان شق موضع من بدنه وجعل
فيه دما معني (قوله أو خاطبه) أي يخطب نجس معني (قوله دم كثير) أي لأنه يفعل فلم يعف عنه دم كثير تسم
(قوله ثم بنى عليه) أي على الدم الكثير (قوله) كالو قطعت أذنه الخ) أي وانفصلت بالكلية بخلاف ما إذا بقي
لها علق بجلده لم تصقت بجرارة الدم فلا تلزمه إزالة النجاسة طلقا وتصح صلاته وأما مت (قوله وفي الوشم) عطف
على قوله فيمن داوى الخ (قوله وإن فعل به صغير الخ) هذا منوع بل لا لزوم هنا وفيما لو أكره مطلقا مراه
سم عبارة النهاية فلم ين ذلك أي أن الوشم كالجبر في تفصيله المذكور أن من قتل الوشم برضا في حال
تكميله لم يعف من أزاله ضرر لا يبيح التيمم منع ارتفاع الحدث عن محلته تنجسه وإلا عذر في قائه وعني عنه
بالنسبة له ولغيره سمحت طهارته وأما مت وحيث لم يعذر فيه ولا في ما قليلا أو ما قاعا أو وطبا نجسه كذا في
الوالد رحمه الله ما إلى وفي المعنى ما يوافقه وعبارة عرش قال في الذخائر في العظم قال بعض أصحابنا هذا
الكلام فيه لإذ فعله بنفسه أو فعل به باختياره فإن فعل به مكره لم تلزمه إزالته قولا واحدا قلت وفي معناه الصبي
إذا وشته ما به غير اختياره وبلغ أو ما الكافر إذا وشم نفسه أو وشم باختياره في الشر كنتم أسلم فالتجده وجوب
الكسطة عليه بعد الإسلام لتعديبه ولا نه كان عاصيا بالفعل بخلاف المكره والصبي سمع على المنهج اه (قوله)
فيما لم يتعدي به) أي على بحثه السابق في سم أي بقوله ويبنى حمله الخ الذي خالفه النهاية والمعنى كاسر (قوله)
وإلا فلا) منه أنه لا ينجس ما لا فاهه قبل نقول بذلك إذا مسه إنسان مع الرطوبة بلا حاجة فلا ينجس ولا
فيه نجس فيه نظر سم على حج وقضية قول الشارح م فرسما وعني عنه بالنسبة له ولغيره أن غيره مثله عرش
أي فلا ينجس فيما ذكر (قوله في الحالة الأولى) أي فيما إذا أمكنه الإزالة بلا مشقة فيما لم يتعدي به وخوف
مبيح تيمم الخ (قوله ما لم يكس جلد الخ) محل تأمل لأن هذه الجلدة يفرض تصورها لأمانة لتسكنها إذ
الرطوبة الغذاقية المنسوخة من البدن ولا يمر على سطح البدن لا محل الوشم فتنجس بملاقاة إن سلم خلوها

معفو عنه لو جرب إزالته أو عدم صحة غسل عضوه المذكور عن الطهارة لنجاسة الماء الماس للنجس المتصل به
لعدم العفو عنه لو جرب إزالته بخلاف ما إذا يجب الزرع فينبغي عدم نجاسة الماء القليل بملاقاة موصفة غسله عن
الطهارة فإن قلت قضية ما ذكرته أنه إذا مات المتعدى بالجبر قبل استئثار النجس بالجلد لا يصح غسله وهو خلاف
مقتضى كلامهم قلت أعلمهم جعلوه بعد الموت بمنزلة غير المتعدى لسقوط وجوب الزرع فلي تأمل ثم رأيت قول
الشارح الآتي و ينجس به ما لا فاهه (قوله بل يحرم) قد تشكل الحرمة بالنسبة للبالغة المذكورة (قوله)
حرمة) اعتمدته م (قوله دم كثير) أي لأنه يفعل فلم يعف عنه مع كثرته (قوله) وإن فعل به صغيرا على
الأوجه هذا منوع بل لا لزوم هنا وفيما لو أكره مطلقا مراه (قوله فيما لم يتعد به) أي على بحثه السابق (قوله)
وإلا فلا) منه أنه لا ينجس ما لا فاهه قبل نقول بذلك إذا مسه إنسان مع الرطوبة بلا حاجة فلا ينجس ولا

فصح امامته ومحل تنجيسه لما لا فاهه في الحالة الأولى ما لم يكس اللحم جلدا رقيقا لمنعه حيثئذ من نجاسة النجس

من شيء من اجزائه وقد حجب بان لوطية مادامت في الباطن لا يحكم عليها بالنجس بصري (قوله وهو الدم الخ) عبارة النهاية والمغنى وهو غرز الجلد بالآرة حتى يخرج الدم ثم يذر عليه نحو نيلة ابزرق او بخضراه (قوله اولدم كثير اى وجوف الخ) اى وطرفها بارز ظاهر سم على حج اول وهذا القيد ما خوذ من قوله فغابت ع ش (قوله لم تصح الصلاة) ينبغى ان محله اذا لم تحض ضرر ان نزعها ببيع التيمم وان محله ايضا اذا غرزا لغرض اما اذا غرزا غرضا فاعتقل لانه بمنزلة التضخم بالنجاسة عمد او بضر ع ش (قوله لا تصالحا بنجس) (فروع) ويحرم على المرأة وصل شعرها بشعر طاهر من غير ادى ولم ياذنها فيه زوج او سيد و يجوز ربط الشعر بخيطوط الحرير الملوثة ونحوها مما لا يشبه الشعر ويحرم ايضا تجعيد شعرها وشراسانها وهو تحديدها وتزيقها والخضاب بالسواد وتحمير الوجنة بالحناء ونحوه تطريف الاصابع مع السواد والتتبع بص وهو الاخذ من شعر الوجه والحاجب المحسن فان اذن لها زوجها او سيدها في ذلك جاز لان له غرضات في تزنيها لكان في الرخصة وهو الاوجه وان جرى في التحقيق على خلاف ذلك في لوصل والوشر فالحق بها بالوشم في المنع مطلقا ويكره ان ينتفك الشيب من المحل الذى لا يطلب منه ازال الشعره و يسن خضبه بالحناء ونحوه و يسن للراة المزوجة والمملوكة خضب كفه او قدمها بذلك تعميما لانه زينة وهى مطلوبة منها لحليها اما النقش والتطريف فلا يسن وخرج بالمزوجة والمملوكة غيرهما فيكره له والمرأة الجل والخثي فيحرم الخضاب عليهما الا لعذر ناهى فومنى قال ع ش قوله رم و يحرم على المرأة خراج بالمرأة غير هامة ذكر واثنى صغيرين فيجوز حيث كان من طاهر غير ادى اما اذا كان من نجس و ادى فيحرم مطلقا وقوله رم و يشعر طاهر الخ ظاهره ولو كان من شعر نفسها الذى انفصل منها ولا ونقل عن الشارح رم انه يحرم ذلك ولو من نفسه لنفسه ولعل وجهه انه صار حراما وتطلب مواراته بالفصله وعليه فلا يصح بيعه كبقية شعور البدن وقوله رم ولم ياذنها فيه زوج الخ اى وتدل قرينة على الاذن وقوله بما يشبه الشعر مفهومة انه اذا شبه الشعر لا يجوز الا بالاذن وقوله السواد ظاهره ان التطريف بنحو الحناء لا يتوقف على الاذن وقوله رم في ذلك اى ما تقدم من قوله ويحرم تجعيد شعرها وشرالخ وقوله و يسن المرأة المزوجة الخ اى بغير الاذن وقوله فيكره له اى خضب كفه او قدمه ها وبقى ما تقدم من الوصل والتجعيد وغيرهما لم يكره في غير المزوجة و يحرم منظره وقضية قول الشارح رم فان اذن لها زوجها او سيدها في ذلك جاز الثاني وبوبه اهانته بالريبة على نفسها وقوله رم والمرأة الجل الخ اى البالغ اما الصبي و امرأه فلا يحرم على وليه فعل ذلك به ولا تمكينه منه كالباس الحرير نعم ان خيف من ذلك ريبة في حق الصبي فلا تبعدا الحرمة على الوالى وقوله فيحرم الخضاب عليها اى بالحناء نعمما وقوله رم لعذر اى وان لم يبيع التيمم هم ع ش قول المتن (ويعنى عن محل استجاره) اى عن اثره نهاية ومعنى اى ولو كان الاستنجاء في شاطئ البحر ع ش (قوله بالحجر) اى قوله واخذ في النهاية والمغنى (قوله في حق نفسه) اى لمسه تجنبه نهاية وقضية التعليل انه لم يمس تجنبه كالكم والذبل مثلا لا يعنى عما لا قامه ذلك وهو كذلك كما هو ظاهر ع ش (قوله ما لم يجاوز الخ) فان جاوزه وجب غسله قطعا ومعنى نهاية (قوله ما لم يجاوز الصفحة الخ) يتجه استثناء المحل المحاذى لمحل الاستنجاء من الثوب لمسه الاحتراز عن ذلك سم ورشيدى وتقدم عن ع ش ما يفيد (قوله واخذ الخ) قد يتخالف هذا لما خوذ قول الروض اى والمغنى لان لاقى اى اثر الاستنجاء رطبا اخر اى فلا يعنى عنه سم (قوله لما س) اى في فصل الاستنجاء كرى

وهو الدم المختلط بنحو التية ولو غرزا ربة مثلا يبدنه او انغرزت فغابت او وصلت لدم قليل لم يضر اولدم كثير اوجوف لم تصح الصلاة لا تصالحا بنجس (ويعنى عن محل استجاره) بالحجر ونحوه المجزى فى الاستنجاء فى حق نفسه وان انتشر بمرق مالم يجاوز الصفحة او الحشفة واخذ من هذا انه لو مس راس الذكر موضعا ميتا من بدنه لم ينجسه وفيه نظر لما ران محل النجوى طرا عليه رطب او جاف وهو رطب تعين الماء (ولو حل) ميتة لادم لها سائل

فتنجس فيه نظر وقد يؤيد الثاني ان من الظاهر انه لو مس مع الرطوبة نجاسة معفوة على غيره تنجس وقد يفرق بان الاحتياط الى البقاء هنا اتم بل هنا قد تتمذرا لان لقو تمتنع فليتامل (قوله اولدم كثير اوجوف) اى وطرفها بارز ظاهر (قوله ويعنى عن محل استجاره) في الرضة فصل يعنى عن اثر الاستنجاء ولو عرق لان لاقى رطبا اخره قال في شرحه لندرة الحاجة الى ملاءمة ذلك اه وقد يؤخذ منه استثناء ما يحاذى المحل من الثوب لعموم الا بتلا بملاءمة بذلك الا ان يقال العموم بالاقادة ذلك في الجملة لا مع الرطوبة (مالم يجاوز الخ) يتجه استثناء المحاذى لمحل الاستنجاء من الثوب لمسه الاحتراز عن ذلك (قوله واخذ من هذا الخ)

في بدنه أو ثوبه وإن بقصد
كفعل قتلته فتعاق جلده
بظفره أو ثوبه فن أطلق أنه
لا بأس بقتله في الصلاة بتعين
أن مراده مالم يحمل جلده
وكالذباب ولو به في زمن
الابتلاء به عقب الموسم
كما شمله كلامهم وصرح به
جمع متأخرون وإن أشار
بعضهم للعفو لأن ما يختص
الابتلاء به زمن قليل مع
إمكان الاحتراز عنه ليس
في معنى ماسا عوا به العفو
عن نجاسة المطاف أيام
الموسم لأن محته مقصورة
على محل واحد فلا يضطر
إليه أكثر أو (مستجمر)
أو حامله أو يضام ذرaban
أيس من يحى فرخ منه
أو حيوانا بمنفذه نجس
أو ميتا طاهر أجمعه نجس
أو قارورة فيها نجس ولو
معفوا عنه وإن ختمت
عليه بنحو رصاص في
جزء من صلته (بطلت في
الأصح) إذ لا حاجة لمحل
ذلك فيها ومنه يؤخذ أن ما
يتخلل خياطة الثوب من
نحو الصنبان وهو يبيض
القمل يعنى عنه وإن
فرضت حياته ثم موته
وهو ظاهر لمعوم الابتلاء
به مع مشقة فتى الخياطة
لا خراج (وطين الشارع)

(قوله في بدنه أو ثوبه الخ) والقياس بطلانهاى أيضا بجعله ماء قليلا أو ماء فيه ميتة لأنفس لها سائلة قلنا
لا ينجس كما هو الأصح وإن لم يصحوا به نهاية (قوله مالم يحمل جلده) أى أو تطل ماسته لستم (قوله) وكالذباب
(الخ) عطف على قوله كفعل الخ (قوله مع إمكان الاحتراز الخ) محل تأمل إذ الفرض عشر الاحتراز بصرى
(قوله) لأن محته مقصورة الخ) محل تأمل بل يصح بياقي المسجد مع ذلك فكلادهم صريح في أنه لا يكلف
الخروج إليه والجلال ان القول بالعفو أى عن الذباب المذكور وجيه بصرى (قوله) والمستجمر) أى أو من
عليه نجاسة معفوا عنها كئوب بهدم براغيث على تفصيل باقى ويؤخذ مما مر في قبض طرف شئ مستجس فيها
أى الصلاة أنه لو أمسك المصلي بدن مستجمر أو ثوبه أو أمسك المستجمر المصلى أو ملبوسه أنه يضرب وهو ظاهر
ولو سقط طائر على منفذه نجاسة في نحو ما تعلّم بنجسه لعسر صوته عنه بخلاف نحو المستجمر فإنه بنجسه وبحرم
عليه ذلك لضعفه بالنجاسة ويؤخذ منه حرمة نجاسة زوجه قبل استنجائه بالماء وأنه لا يلزمها حينئذ كنهية
كالفقه بالوالد رحمه الله تعالى نهاية وكذا في المغنى لا لاقوله كافى الخ قال الرشدي قوله مر أنه لو أمسك
المصلى وفي حاشية الشيخ عرش أن مثله لو أمسك المستنجى بالماء صليا مستجمر بالاحجار فتبطل صلاة
المصلى المستجمر بالاحجار إذا علم أن من أقبل بطاهر متصل بنجس غير معفوا عنه تبطل صلاته أى وقد
صدق على هذا المستنجى بالماء المسك للصلى أنه طاهر متصل بنجس غير معفوا عنه وهو بدن المصلى
المذكور لأن العفو إنما هو بالنسبة إليه وقد اتصل بالمصلى وهو في غاية السقوط كالابتنى إذ هو مغالطة إذ
لا خفاء أن معنى كون الطاهر المتصل بالمصلى متصلا بنجس غير معفوا عنه أنه غير معفوا عنه بالنسبة للمصلى
وهذا النجس معفوا عنه بالنسبة إليه فلا نظر لكونه غير معفوا عنه بالنسبة للمسك الذى هو منشأ التوهم ولأن
إذ عفو ناعن محل الاستنجاء بالنسبة لهذا المصلى فلا فرق بين أن يتصل به بالواسطة أو بغير الواسطة وعدم
العفو إنما هو بالنسبة لخصوص الغير بل هو بالواسطة أولى بالعفو منه بعبءها الذى هو محل وفاق كما هو
ظاهر ويلزم على مقاله أن تبطل صلاته بحمله لثابه التى لا يحتاج إلى حملها لصدق ما ر عليها ولا حسب
أحد ابواقى عليه اه وقال عرش قوله أو أمسك المستجمر الخ أى ولم يتجه حاله وقوله طائر أى أو غيره
من الحيوانات وقوله على منفذه أى أو متقار ورجله وقوله نجاسة أى حقيقة وقوله قبل استنجائه أى أو
استنجائها وقوله أنه لا يلزمها الخ أى بل يحرم عليها ذلك ظاهر أن محل هذا المبحث الزنا واللابحون كافى
وطما الحائض اه (قوله أو حامله) إلى المتن فى النهاية والمغنى (قوله أو حامله الخ) هل يلحق بذلك من وصل
عظمه بنجس معفوا فيه أم لا فيه نظر والأقرب عدم الضرر سم على حج عرش (قوله بمنفذه الخ) أى
مثلا عرش (قوله أو ميتا طاهر الخ) عبارة المغنى والنهاية أو حيوانا مذبوحا وإن غسل الدم عن منبجه
أو آدميا أو سمكا أو جراد ميتا اه (قوله أو قارورة الخ) أى أو عبئا استعمال خرافة ونهاية (قوله في جزء
من صلته) ظرف ولو حل قول المتن (بطلت) أى خلا في الصور المذكورة عرش قول المتن (وطين
الشارع الخ) خرج به عن النجاسة كالبول الذى الشارع قبل اختلاطه بطينه فلا يفتى عن شئ ومنه ومثله
ما لو نزل كلب في حوض مثلا أو نزل عليه مطر أو ما مره السماء انتفض وأصاب الماربن منه شئ فلا يفتى عنه
ونقل عن شيخنا الشيخ سالم الشيشرى العفو عفا طاهر من طين الشوارع عن ظهر الكلب لمشقة الاحتراز
عنه وفيه وقف ومثله أيضا ما جرت عادة الكلاب به من طلوعه على الأسيلة وروده في محل وضع الكيزان
وهناك رطوبه من أحد الجانبين فلا يفتى عنه وما يشمله طين الشارع ما يقع من المطر أو الرش في الشوارع
وتحريم الكلاب وترد فيه بحيث يتيقن نجاسته بل وكذا بالثوب فيه واختلط بوطا بطينه أو ماته بحيث لم
يبق للنجاسة عين متميزة فيعين عنه عايدس الاحتراز عنه فلا يكلف غسل رجله منه ويبنى أن مثل ذلك في
العفو ما وقع السؤال عنه من مشاة لمسجد برشيد متصلة بالبحر وطولها نحو مائة ذراع ترقد عليها الكلاب

قد يخالف هذا المأخوذ قول الروض لأن لا قى أثر الاستنجاء رطبا آخر أى فلا يفتى عنه اه (قوله مالم
يحمل جلده) أى أو تطل ماسته له (قوله مستجمر) قال في الروض أو من عليه نجاسة معفوا عنها قال في

يعنى محل المرور ولو غير شارع كاهو (١٣٠) ظاهر (المتيقن نجاسته) ولو بمغاطم لم يبق عينه متميزة وان نعت الطريق على الاوجه خلافا

لزر كشي للندرة ذلك فلا
يعم الابتلاء به وفارق مامر
في نحو ما لا يدرك طرف
وما باتى في دم الاجنبى بان
عموم الابتلاء به هنا اكثر
بل يستحيل عادة الخلو هنا
عنه بخلافه في تلك الصور
وكالتيقن اخبار عدل روية
به (يعنى عنه) اى فى الثوب
والبدن وان اتشع يعرق
او نحوه مما يحتاج اليه نظير
ما باتى دون المكان كاهو
ظاهر فلا يعم الابتلاء به فيه
(عما يتعدى الاحتراز عنه
غالبا) بان لا ينسب صاحبه
لسقطه او قلة تحفظون اكثر
كما اقتضاه قول الشرح
الصغير لا يبعد ان يعد اللوث
في جميع اسفل الخف
واطرافه قليلا بخلاف مثله
فى الثوب والبدن اه اى
ان زيادة المشقة توجب
عد ذلك قليلا وان اكثر عرفا
فما زاد على الحاجة هنا هو
الضار وما لا فلام غير نظير
لكثرة قولة لا اعظم
المشقة جدا فن عبر القليل
كالروضة اراد ما ذكرناه

(وبخلاف) ذلك (بالوقت
وموضعه من الثوب
والبدن) فيعين في زمن
الشتاء وفى الذبل والرجل
عما لا يمين عنه في زمن
الصيف وفى البدن الكسواء
فى ذلك الاعمى وغيره كما
يصرح به اطلاقهم نظر الما
شأنه من غير خصوص
شرحه كثوب فيه دم براغيث معفو عنه وقد يؤخذ منه ان حمل من جبر عظمه بنجس حيث لم يجب نزعه
يستتر بلحم وجلد ظاهر كذلك لانه نجس معفو عنه كذلك إلا ان يفرق بان هذا صار فى حكم الجزء
فلا يضر الحمل معه ويؤخذ مما مر فى قبض طرف شئ من نجس فيها انه لو اسك المستجمع المصل
اولموسه انه يضر وهو ظاهر ولو سقط طائر على منفذه نجاسة فى نحو ما تم لم ينجسه لعرضه عنه
بخلاف نحو المستجمع فانه ينجسه ويحرم عليه ذلك لضمه به بالنجاسة ويؤخذ منه حرمة جماعة زوجته
قبل استنائه بالما وانها لا يلزمها حينئذ تمكينه وبه افق شيخنا الشباب الرملى (قوله اى فى الثوب والبدن)
وبحث الزركشى وغيره العفو عن قليل منه متعلق بالخف وان مشى فيه بلان ل شرح مر واقول قد يقال
قياس هذا البحث العفو عن قليل متعلق بالرجل اذا مشى فيه حاليا (قوله والرجل) هل وان مشى
حاليا (قوله تلوث نحو المسجد) ظاهره وان كان من ضرورة الصلاة فى المسجد

شرح كثوب فيه دم براغيث معفو عنه وقد يؤخذ منه ان حمل من جبر عظمه بنجس حيث لم يجب نزعه
يستتر بلحم وجلد ظاهر كذلك لانه نجس معفو عنه كذلك إلا ان يفرق بان هذا صار فى حكم الجزء
فلا يضر الحمل معه ويؤخذ مما مر فى قبض طرف شئ من نجس فيها انه لو اسك المستجمع المصل
اولموسه انه يضر وهو ظاهر ولو سقط طائر على منفذه نجاسة فى نحو ما تم لم ينجسه لعرضه عنه
بخلاف نحو المستجمع فانه ينجسه ويحرم عليه ذلك لضمه به بالنجاسة ويؤخذ منه حرمة جماعة زوجته
قبل استنائه بالما وانها لا يلزمها حينئذ تمكينه وبه افق شيخنا الشباب الرملى (قوله اى فى الثوب والبدن)
وبحث الزركشى وغيره العفو عن قليل منه متعلق بالخف وان مشى فيه بلان ل شرح مر واقول قد يقال
قياس هذا البحث العفو عن قليل متعلق بالرجل اذا مشى فيه حاليا (قوله والرجل) هل وان مشى
حاليا (قوله تلوث نحو المسجد) ظاهره وان كان من ضرورة الصلاة فى المسجد

مظنونها الخ) (فروع) ما المذنب الذي ظن نجاسته ولم يتيقن طهارته فيه الخلاف في طين الشوارخ واختار المصنف الجزم بطهارته وسئل ابن الصلاح عن الجوخ الذي اشتهر على السنة الاسان فيه نعم الخنزير فقال لا يحكم بنجاسته الا بتحقق النجاسة وسئل عن الاوراق التي تعمل وتبسط وهي رطبة على الحيطان المعمورة بما دنجس فقال لا يحكم بنجاستها اى عملا بالاصل ومحل العمل به اذا كان مستند النجاسة الى غلبتها والاى بان وجد سبب يحال عليه عمل بالظن فلو بالحيوان في ماء كثير وتغير وشك في سبب تغيره اهو البول ونحو طول المكث حكم بتنجسه عملا بالظاهر لاستناده الى سبب معين ومعنى وكذا في النهاية الا مسئلة الجوخ قال ع ش قوله مر المعمورة اى الخى التي جرت العادة ان تعمل بالماء اما ماشو هذبناؤه بالماء النجس فانه ينجس ما اصابه الا بالاصل للظاهرة يعتمد عليه حينئذ وقوله مر اى عملا بالاصل وعليه فلا تنجس الثياب الرطبة التي تنشر على الحيطان المعمورة بالماء عادة لهذه العلة وكذا اليد الرطبة اذا لمس بها الحيطان المذكورة ا ع ش وقال الرشدي قوله مر لا يحكم بنجاستها اى الاوراق اذا لم تتحقق نجاسة الرامدو لكن الغالب فيه النجاسة اخذا بما علل به اما اذا تحققت فيه النجاسة فظاهر انه ليس بظاهر لكن يعنى عن الاوراق الموضوعة قال ابن العماد في معفواته

والنسخ في ورق اجره عجنوا هـ به النجاسة عفو حال كونه

ما نجسا قلبا منه وما منعوا هـ من كاتب مصحفا من حبر ليقته

اه ويعلم بما ذكر انه لا يحكم بنجاسة السكر الا فرجى الذي اشتهر ان فيه دم الخنزير مالم يشاهد خاوط الدم به بخصوصه ولا عبرة بمجرد جرى عادة السكر بعمل السكر بخلطه لكن الورع لا ينجس (قوله منه) الجار والمجرور حال من مضمونها والضمير لطین الشارع و (قوله) ومن نحو ثياب خمار الخ) معطوف على قوله منه على طريق التساهل للاختصار والالكان حقه ان يقال ومثله مظنونها من نحو ثياب خمار الخ) قوله وقصاب الخ) اى واطفال معنى (قوله فكله طاهر الخ) سئل شيخنا الزبائدي عما يتبادر للناس من تسخين الخبز في الرماد النجس ثم انهم يفتونه في اللبن ونحوه فاجاب بانه يعفى عنه حتى مع قدرته على تدخينه في الطاهر ولو اصابه شيء من نحو ذلك اللبن لا يجب غسله كذا بهامش وهو وجهه مرضى بل يعفى عن ذلك وان تعاق به شيء من الرماد و صار مشاهدا سو اظهاره و باطنه بان تفتح بعضه ودخل فيه ذلك كدو دالفا كفة والجبن ومثله الفطير الذي يدفن في النار الماخوذ من النجس ع ش اقول وهذا صريح فجامر عن الرشدي في مسئلة الاوراق المبسوطة على حيطان الرماد النجس خلافا لشرامسى (قوله ويعفى) الى قوله رطبتها في النهاية الا قوله والمسكان وقوله كاهم قول الامتن (وعن قليل دم البراغيث) اى والقمل والبق ودوابهم وض قاله في الصحاح والظاهر قاله الشيخ نحو له للبق المعروف بيلادنا نهاية زاد الماعنى والبراغيث جمع برغوث بالضم والفتح قليل ودم البراغيث شحات تمصها من الانسان ثم تمجول وليس لها دم في نفسها ذكره الامام وغيره اه (قوله المكان) قضية ذلك المعفو عن الكثير فيه على تصحيح المصنف الاى وقد يحتاج للفرق بينه وبين الصلاة على ثوب البراغيث كباقي فليتامل ويمكن الفرق بان الاحتراز عن الصلاة على ثوب البراغيث لا عسر فيه بخلاف الاحتراز عن المكان قد يعسر سم اى فيكون ثوب البراغيث مستثنى عن قوله المكان (قوله كاهم) اى في شرح و لو حل الخ (قوله وفي معناها) الى قوله رطبتها في المعفو (قوله وفي معناها) اى البراغيث (فروع) قرر مر انه لو غسل ثوب البراغيث لاجل تنظيحه من الاوساخ اى ولو نجس لم يضر بقاء الدم فيه ويعفى عن اصابته هذا الماهل فليتامل سم على المنهج اى اما لو غسل النجاسة التي هي دم البراغيث فلا بد من ازالة اثر الدم مالم يعسر فيعفى عن اللون على ما مر ع ش (قوله

مظنونها منه ومن نحو ثياب
خمار وقصاب وكافر متدين
بإستعمال النجاسة وسائر
ما تغلب النجاسة في نوعه
فكله طاهر للاصل نعم
يندب غسل ما قرب احتمال
نجاسته وقولهم من البدع
المذمومة غسل الثوب
الجديد بحمول على غير ذلك
(و) يعنى في الثوب والبدن
والمسكان (عن قليل دم
البراغيث) لاجلدها كاهم
وفي معناها في كل ما باتى كل
مالا نفس له سائلة (وونيم
الذباب) اى ذرقه ومثله بوله

(قوله المكان) قضية ذلك المعفو عن الكثير فيه على تصحيح المصنف الاى وقد يحتاج للفرق بينه وبين الصلاة على ثوب البراغيث كباقي فليتامل ويمكن الفرق بان الاحتراز عن الصلاة على ثوب البراغيث لا عسر فيه بخلاف الاحتراز عن المكان قد يعسر

وبول الخفاش ومثله روثه وطبها وبابها في الثوب والبدن والمكلف على الأوجه خلافا لمن خص المكلف بالجفاف وعم في الأولين ولو عكس لكان أولى لما مر أن ذرق الطيور (١٣٢) يعني عنه فيه دونهما بل بحث العفو عن ونهر رأس كوزير عليه ماء قبل لا يتجسس به

وذلك لأن ذلك كله ما تعم به البلوى ويشق الاحتراز عنه وهو مفرد وقيل جمع ذبابة بالياء بالانثى لأنه لم يسمع وجمعه ذبان كغربان وأذبة كأغربة (والاصح) أنه (لا يعني عن كثيره) لندرته (ولا عن قليل) انتشر (يعرق) ينجأ روثه محلّه (وتعرف الكشرة) والقلة (بالعادة الغالبة) فيجتهد المصلي أي وجوبا أن تأهل والارجع إلى عارف يجهلده فيما يظهر نظير ما مر تفصيله في القبة نعم لا يرجع هنا بكثرة ولا أغلبه لأن الأصل القلة فلما خذ به بل وقيل يأخذ به ابتداء لكان لوجه معتبرا الزمان والمكان فأراي أنه مما يغلب التلطع به ويعسر الاحتراز عنه فقليل وإلا فكثير ولو شك في شيء أقليل أو كثير فله حكم القليل هنا وفيما يأتي ولو تفرق النجس في محال ولو جمع لكثير كان له حكم القليل عند الامام والكثير عند المتولي والغزالي وغيرهما ورجحه بعضهم (قلت) الاصح عند المحققين بل في المجموع أنه الاصح باتفاق الاصحاب (العفو مطلقا والله أعلم) وإن كثر منتشرا يعرق وإن

(قوله) وبول الخفاش ومثله روثه (قوله) وطبها وبابها (قوله) ظاهر صنيعه أنه بالرفع بدلا عن قوله بوله وما بعده ويحتمل أنه راجع لجميع ما تقدم من دم البراغيث وما بعده بتقدير الخبر أي سواء (قوله) وبول الخفاش ومثله روثه (قوله) كالصريح في العفو عنهما في البدن والثوب أيضا فيخالف عدم العفو عن ذرق الطير في البدن والثوب مع أن الخفاش من جملة الطيور واستحسن ذلك من بعد البحث معه فيه فيكون مستثنى من الطير لعسر الاحتراز عنه ويكون العفو عن روثه في المكان مع الرطوبة مستثنى من اشتراط الجفاف في العفو عن ذرق الطير في المكان (قوله) بالجفاف هو قياس ذرق الطير لكن الفرق ظاهر ومن لم يرفع عن الزوق في الثوب والبدن كاذره الشارح (قوله) فيه أي المكان وقوله دونهما أي الثوب والبدن (فرع) في شرح مر والأوجه أن دم البراغيث الحاصل على صر نحو المسجد عما بنام عليها كزرق الطير خلافا لأن العمد (قوله) كأن له حكم القليل عند الامام) أي وهو الراجح من وهذا لا ينافي ما تقدم أول الكتاب فيما لو تفرقت النجاسة التي لا يدركها الطرف ولو جمعت أدركها أنه لا يعني عنها على ما تقدم لأن العفو في الدم أكثر والعفو عنه أوسع من العفو من غير الدم من النجاسة كما هو ظاهر وهذا يعني عما يدركه الطرف هنا لا ثم (قوله) باجني شامل للجامد كالتراب وفي شرح مر فان اختلط به أي بالاجني لم يرفع عن شيء منه ويلحق بذلك ما لو حلقت رأسه فجرح حال حلقة واختلط قبل الشعر أو حل نحو دمل حتى ادماه ليس تمسك عليه الدرأ ثم ذره عليه كافي به شيئا الشهاب الرمي رحمه

جاوز البدن إلى الثوب كما اقتضاه اطلاقهم ولا ينافيه ما يأتي في دم نحو الفصد لأن الابتلاء هنا أكثر بل دمه وإن تفاش وطبق الثوب على المعتمد نعم محل العفو هنا وفيما مر وبأني حيث لم يختلط باجني وإلا لم يرفع عن شيء منه

كذا ذكره كثير من وعلمه

في الكثير ولا نافع ما في
المجموع غن الاصحاح في
اختلاط دم الحيض بالريق
في حديث عائشة انه مع ذلك
يمنى عنه لقلته كما يأتي وخرج
بالاجنبي وهو ما لم يحتاج
لماسة نحو ماء طهر وشرب
وتنشف احتاجه ويطاق
في ثوبه وكذلك ماء بلل رأسه
من غسل تبرأ وتظف
وماس آله نحو فساد من
ريق او دهن وسائر ما احتيج
اليه كاصرح به شيخنا في
الاخير وغيره في الباقي قال
اعني شيخنا بخلاف اختلاط
دم جرح الرأس عند حلقه
ببل شعره او بدو او وضع
عليه لندرته فلا مشقة في
الاحتراز عنه اه وفيه
نظروا ما علل به ممنوع ولا
ينافي ما تقرر اطلاق اى
على تأثير رطوبة البدن لانه
تحول على رطبه بغير محتاج
اليه بل اطلق بعضهم
المسألة في الاختلاط بالماء
واستدل بنقل الاصبى
عن المتولى والمتأخرين
ما يؤيده وحيث كان في
ملبوس لم يعتمد اصابتة له
ولا كان قتل قلنا في بدنه او
ثوبه فاصابته من دم او حمل
ثوبه باقية دم براغيث مثلاً او
صلى عليه لم يعف الا عن
القليل نعم لما لبسه زائدا
لتجمل انحوه حكم بقية
ملبوسه على الاوجه خلافا
لقضية كلام القاضي بالنسبة

دمه ببل الشعر او حلق نحو دم حتى ادماه ليستمسك عليه الدوام ثم ذره عليه كما اتي به الدورحما الله تعالى
انتهى سم وباقى انفا عن الشارح خلافاً في المسئلتين قال عث قوله رمى الحلق رأسه النخ والاقرب العفو
مطلقا سواء كان الدم من الجرح الحاصل بالحلق او من البراغيث ونحوها المشقة الاحتراز عنه بل العفو عن
هذا والى من العفو عن البصاق في كدم الذي يفيد البراغيث رقبه لم حتى ادماه خرج به ما لو وضع عليه بصاقا
من غير حلق فاختلط ما على الصوق بما يخرج من الدم ونحوه وينبغي انه لا يضرب لان اختلاطه ضرورى
للعلاج عث (قوله) كذا ذكره كثير من جرى على ظاهره النهاية والمعنى (ومحله في الكثير النخ) يتحصل من
كلامه بالنظر لهذا اقسام ثلاثة غير مختلط فيعني عن قلبه وكثيره ومختلط باجنبي فيعني عن قلبه فقط ومختلط
بغير اجنبي فيعني عن قلبه وكثيره سم (قوله) ونحو ما طهر الخ وما يتساقط من الماء حال شربه او من الطعام
حال اكله نهاية زيد الملقى او جعل من حرجه واداه (قوله) كذلك اى احتياجه (قوله) من غسل النخ اى او
حلق نهاية وصورته ان يبل الرأس نزل على دم البراغيث فلا ينافى عدم العفو في اختلاط دم جرح الرأس
ببل الحلق عند الشارح رمى ريشدى اى خلافاً للتحفة (قوله) وسائر ما احتيج اليه او منه ما لم يمسح وجهه المبتل
بطرفه او لم يمسح وجهه غيره وما لو عرق بدنه فمسحه بيده المبتلة وليس منه فيما يظهر ماء الورد او ماء زهر فلا
يمنى عنه اذا شرب عليه قليلاً وكثيراً ما لم يحتاج اليه لاداه او عنيته مثلاً اه عث وخالفه الرشى في الاخر فقال
منه كما هو ظاهر ماء الطيب كماء الورد لان الطيب مقصود شره اخصو صافى الاوقات التى هو مطلوب فيها كالعديد
والجمعة بل هو اولى بالعفو من كثير مما ذكره وهذا خلافاً لما في الحاشية اه وهو الظاهر (قوله) اعني شيخنا الخ
ووافقه شيخنا الرملى حيث اتي به (تنبيه) قضية كلامهم ان من له ثوبان في احداهما دم معفو عنه دون
الاخر انه يجوز لبس الاول والصلاة فيه وان استغنى عنه بالثاني لان منعه من لبس الاول ما يشق سم (قوله)
ببل شعره تقدم عن النهاية ما يوافقه (قوله) او بدو او وضع عليه تقدم عن المعنى وعش ما يخالفه (قوله)
ما تقرر اى في قوله وخرج بالاجنبي نحو ماء طهر النخ (قوله) تأثير رطوبة البدن اى فيما لو لبس ثوبه باقية دم
نحو براغيث ربدته رطب معنى (قوله) وحيث كان النخ كقوله الاقوى بالنسبة النخ عطف على قوله حيث لم
يختلط النخ (قوله) او حمل ثوب النخ اى وإن كان حمله لغرض كالخوف عليه عث (قوله) لم يعف الا عن قليل
ولو نام في ثوبه فمكث فيه دم البراغيث النخ بما يقتله من عدمه المخالفة السنة من العرى عند النوم ذكره ابن
العابد بحثا وهو محمول على عدم احتياجه للنوم فيه والاعني عنه نهاية زائد الامداد من علته يؤخذ انه لو احتاج
اليه كان لم يعتده عنى عنه وهو ظاهر على ان في اصل بحثه وقف اه قال عث ومن الحاجة ان يخشى على نفسه
الضرر اذا نام ربانا ولا يكلف اعداد ثوب لينام فيه ما فيه من الجرح اه وقال السيد البصرى اقول
بل قول بل العفو اى عن ذلك الثوب مطلقا لكان اوجه اه (قوله) لتجمل النخ اى بخلاف زائد ليس كذلك
فلا يعنى الا عن القليل سم (قوله) على الارجه وفي فتاوى الشارح رمى سئل عن رجل يقصع القمل على
ظفره فهل يعنى عن دمه لو كثر خمسة الى عشرين وإذا خالط دم القليل الجذ حيت ذهل يعنى عنه فاجاب
بانه يعنى عن قليل دمه عرفا في الحالة المذكورة لا كثيرة لكونه بقعه وماسته الجذ لا يؤثر اه وبقي

الله تعالى (قوله) ومحله في الكثير النخ) يتحصل من كلامه بالنظر لهذا اقسام ثلاثة غير مختلط فيعني عن
قلبه وكثيره ومختلط باجنبي فيعني عن قلبه فقط ومختلط بغير اجنبي فيعني عن قلبه وكثيره (قوله) نحو ماء
طهر وشرب النخ) وما يتساقط من الماء حال شربه او الطعام حال اكله م (قوله) قال اعني شيخنا النخ اى
ووافقه شيخنا الشهاب الرملى حيث اتي به (تنبيه) قضية كلامهم ان من له ثوبان في احداهما دم
معفو عنه دون الاخر انه يجوز لبس الاول والصلاة فيه وان استغنى عنه بالثاني لان منعه من لبس الاول
ما يشق ولا يشترط في العفو ان يضطر الى نحو اللبس والام تنصح صلا من حمل ثوب براغيث وإن قل دما
ولان كلامهم صريح في انه لا يجب عليه غسل الدم اذا قدر عليه وإذا صح الصلاة في ثوب البراغيث مع إمكان
غسلها فلتصح فيها مع القدرة على ثوب اخر لادم فيه فيا تمثال (قوله) لتجمل انحوه اى بخلاف زائد ليس

انحو الصلاة لالحو ماء قليل

أى لمحتج لمسته فينجس به وإن قل (١٣٤) (ودم البشرات) بفتح المثناة جمع بشرة وقد تفتح وهى خراج صغير (كالبزغوث)

الكلام فيما إذا مرت القملة بين أصابعه هل يعنى عنه أو لا والأقرب عدم العفو لكثرة غلاظة الدم للجلد ع وش
وفي السكرى عن الأرشاد لا تبطل بدم نحو برغوث وبشرته ما لم يكسر بقتل وعصره (قوله) إن لمحتج لمسته
(له) أخرج المحتاج لمسته فيقيد أنه لو أدخل يده أناه فيه ماء قليل أو مانع أو رطب لأخرج ما يحتاج لأخراجه
لم ينجس سم على حج من ذلك ماء المرحيض وأخرج الماء من زير الماء مثلاً فنبه له وفيه سم على المنهج من دم
أن من العفوان تكون بأصابعه أو كفه نجاسة معفو عنها فيأكل بذلك من أناه فيه مانع أو ع ش (قوله) وهى
خراج) إلى قوله كدم برغوث فى النهاية والمعنى (قوله) خراج) بالتخفيف ع ش (قوله) مطلقاً) أى عن قليله
وكثيره ما نوقى معنى قول المتن (و القروح) أى الجراحات شرح بافضل (قوله) فيه) إلى قوله فيه فى المعنى
والى قوله وقيل فى النهاية (قوله) من المشبه) وهو ما لا يدم مثله غالباً (قوله) والمشب به) أى دم الاجنبى (قوله)
وهذا أولى الخ) وقال فى النهاية (قوله) من جعله للاول الخ) هو ما جرى عليه الاذرع والمعنى ورجعه سم ثانياً
(قوله) وللثاني الخ) هو ما جرى عليه الاسنوى والشارح المحقق ورجعه سم أو لا (قوله) فيما س) أى يعنى عن
قليلها وكثيرها ما لم يكن بفعله أو يجاوز محله وحاصل ما إذا ما ناه يعنى عن قليلها ولو من اجنبى غير نحو كلب
وكثيرها من نفسه ما لم يكن بفعله أو يجاوز محله يعنى حيث ندم قليلها فقط نهاية قال الرشيدى قوله مر غير
نحو كلب أى ما لم يحتاط باجنبى لم تمس الحاجة اليه على ما رفق طين الشارع أو زاد ع ش وقوله مر ما لم
يكن بفعله منه ما يقع من وضع لصرق على الدمل ليفتحه ويخرج ما فيه فيعفى عن قليله دون كثيره وما يقع
من أن الانسان قد يفتح راس الدمل بالقبيل انتها الماددة فيعفى صلا به المحل ثم تنتهى مدته بعد فيخرج من
المحل المنفتح دم كثيراً ونحو قبح فهل يعنى عن ذلك ولا يكون بفعله لتأخر وجوده عن وقت الفتح أو لا لأن
خروجه مترتب على الفتح السابق فيه ونظروا الأقرب الثانى ما ذكره ع ش (وتناقض المصنف فى دم القصد
الخ) عبارة النهاية والمعنى وما وقع فى التحقيق والمجموع فى دم البشرات ونحوها محمول على ما حصل بفعله أو
انتقل عن محله (قوله) ما ينسب إليه الخ) أى ما يظن السبلان إليه عادة أو ما إذا من الثوب فإن جاوز عفى
عن المجاوز إن قل هو برى فإن كثر المجاوز فقياس ما تقدم فى الاستحسان أن اتصل المجاوز بغير المجاوز وجب
غسل الجميع وإن انفصل عنه وجب غسل المجاوز فقط شيخنا العشماوى اه بجزى عبارة السكرى عن
الشهاب عمدة الظاهر أن المراد بالمحل الموضع الذى أصابه فى وقت الخروج واستقر فيه كظهير من البول

لذلك فلا يعنى إلا عن القليل (قوله) لمحتج لمسته له) أخرج المحتاج لمسته فيقيد أنه لو أدخل يده أناه فيه
ماء قليل أو مانع أو رطب لأخرج ما يحتاج لأخراجه لم ينجس (قوله) فى شرحه رولو نام فى نو به فذكر
فيه دم البراغيث التحق بما يقتله منها عمداً لمخالفتهم من العرى عند النوم ذكره ابن العماد مجاً وهو محمول
على عدم احتياجه للنوم فهو لا يعنى عنه اه (قوله) ولا فيكدم الاجنبى فلا يعنى) أعلم أن كان المتبادر
أنه ذاب فاعل يعفى ضمير المشبه لانه الموافق لكون المقصود بالتشبيه بيان حكم المشبه لكونه مجهولاً وكون
حكم المشبه به معلوماً مستقر إلا إذا كان فى عبارة المصنف مانع من ذلك وهو أن هذا الخلاف المذكور فى قوله
فلا يعفى وقيل يعفى عن قليله إنما هو فى كلام الاصحاب أصالة فى دم الاجنبى الذى هو المشبه به ويصرح
بذلك استدراك المصنف على ترجيح الحر له أنه لا يعفى بقوله وإلا ظهر العفو عن قليل الاجنبى فإن هذا
رد على قول الحر لا يعفى فهو مصرح بان الخلاف إنما هو فى دم الاجنبى فتعين أن الضمير فى يعفى
للمشبه به وهو دم الاجنبى وامتنع كونه للمشبه به ولها (فان قلت) التشبيه لا يتفرع عليه بيان حكم المشبه به
قلت انما مجرد العطف لا للتفريع وكان المصنف قال ولا فيكدم الاجنبى ودم الاجنبى لا يعفى عنه وقيل
يعنى عن قليله ليجزى ذلك بما ذكره وإذا علمت ذلك علمت أن الصواب يرجوع الضمير للمشبه به كما فعله المحقق
المحل فته دعه وأن الشارح لم يصب فيما فعل ولا فى قوله وهذا أولى الخ وإن ذلك نشأ عن عدم تأمل كلام
الشارح وسياقه فتامل (قوله) وهذا أولى الخ) فيه بحث بل قد يقال الاولى جعله للاول فقط لانه الموافق

لعمري عنه حيث لم يصبر
مطلقاً على الاصح لعلبة
الابتلاء بها ايضاً (وقيل ان
عصره فلا يعنى عنه) مطلقاً
لا يستثناه عنه والاصح انه
يعنى عن قليله فقط كدم
برغوث قتله لان العصر قد
يحتاج اليه قال بعضهم
ويشترط هنا ايضاً ان
لا ينتقل عن محله وإلا لم
يعف إلا عن قليله اخذاً
من كلام النووي وغيره وإنما
يتجه ذلك فى غير عاخذى
الجرح من الثوب اما عاذه
فينبغى أن يلحق به لضرورة
الابتلاء بكثرة انتقاله اليه
(والدما ميل والقروح
وموضع القصدوا الجماعه قليل
كالبشرات) فيعفى عن دمها
قليله وكثيره ما لم يكن بعصره
فيعفى عن قليله فقط
(والاصح) انه (إن كان
مثله) أى ما ذكر (يدوم
غالباً فكلا استحسانه) فيجب
الحشو والعصب كاسرها
ثم ما خرج بعد عفى عنه
(والا يدم مثله غالباً) فكدم
الاجنبى) يصيبه (فلا يعنى)
عن شى من المشبه والمشبه
به وهذا أولى من جعله للاول
وحده والثانى وحده كما قال
بكل شارح (وقيل يعفى عن
قليله قلت الاصح أنها
كالبشرات) فيما س لا ما غير
نادر وقد أوجدت دامت
وتعدوا الاحراز عن لطفها
وتناقض المصنف فى دم

القصد والجماعه والمدة حرام قوله بدم العفو غلى ما إذا جاز محله وهو ما ينسب إليه عادة إلى الثوب أو محل آخر فلا يعفى والفاطط
إلا عن قليله لانه بفعله وإنما لم ينظر لكونه بفعله عنه عدم المجاوزة لان الضرورة هنا أقوى منها فى قتل نحو البرغوث وعصر نحو البثرة

وقضية قول الروضة لو خرج من جرحه دم متدفق ولم يلبث بشرته لم تبطل صلاته انه إذا لوث ابطل اي ان كثر كما فهمه كلام المتولي وفارق ما تقرر من العفو عن كثير دم القصد في محله بان القصد نعم البلوى به بخلاف تدفق الجرح (١٣٥) او انفتاحه بعد ربطه وقضيته ان

مثله حل ربط القصد فلا يعني حينئذ لا عن قليله ثم رايه الرافعي والمصنف قالوا لا قصد فخرج الدم ولم يلبث بشرته أو لو شامها أي وهي خارجة عن محله قليلا لم تبطل صلاته (والاظهر العفو عن قليل دم الاجنبي) غير المنظ (والله اعلم) لان جنس الدم ينطبق اليه العفو فيقع القليل منه في محل المساحة وإنما لم يقولوا بالعفو عن قليل نحو البول أي لغیر السلس كما مر مع ان الابتلاء به اكثر لانه أقدر وله محل مخصوص فهل الاحتراز عنه بخلاف نحو الدم فيها وبحث الاذرعى العفو عن قليل ذلك من حصول استرخاء لنحو مرض وان لم يصبر سلسا وقياس ما مر العفو عن القليل من الاجنبي وان حصل بفعله وقيد به بعضهم بما إذا لم تبعد التلطيخ به لصيانته حينئذ واستدل بقوله لو تعدت تلطيخا قبل الحنف بالنجس وجب غسله حتى على القديم القائل بالعفو عنه في غير ذلك وقوله لو حل ما فيه ذابا مثلا أو من به نجس معفو عنه بطلت صلاته ولا دليل له في ذلك لان تلطيخ الحنف لم يصحوا فيه خصوص الدم المتين

والفاطمي الاستنجا وحينئذ لو مال وقت الخروج من غير انفصال لم يصبر (قوله وقضية قول الروضة) إلى قوله وفارق في النهاية (قوله ان كثر) أي وجازر محله اخذ ما مر نهاية وهذا يخالف قول الشارح الاتي وفارق الخ أي كثير الدم المتدفق (قوله وقضيته) أي الفرق (قوله ان مثله) أي المتدفق (قوله فخرج الدم الخ) صنع الشارح قديدا على ان المراد انه خرج بعد الربط فلا يتأني ما قرره في الفرق بين القصد وغيره على ان له حاجة لذلك في عدم المناقاة مع قوله أي وهي خارجة عن محله سم (قوله أي وهي خارجة الخ) أي اما إذا لم تخرج عنه فيعني عن الكثير الملوث لها أيضا فليتا مل سم (قوله عن قليل دم الاجنبي) أي ولو من نفسه بان عاد اليه بعد انفصاله عنه والقليل كافي الا م ما تعافاه الناس أي عدوه عفا عنها بوقفي وفي الكردى عبارة الروض والقليل ما يعسر الاحتراز عنه ويختلف باختلاف الاوقات والبلادات وتقاليد الشارح في فتح الجوادو المروج في القلة والكثرة العرف فاما بغلبة عادة التلطيخ به ويعسر الاحتراز عنه قليل وما زاد عليه كثير ويختلف بالوقت والمحل وذكره كرواله تقريرا في طين الشارع لا يبعد جريانه في لكل وما شارك في كثر تله حكم القليل اه ونحوه في الامداد وغيره اه (قوله غير المنظ) إلى قوله وإنما لم يقولوا في النهاية والمعنى (قوله غير المنظ) أي مادام المنظ من نحو كحل لا يعني عن شيء منه لفظه وكذا لو اخذ ما جانيا وطلخ به بدنه أو ثوبه عشا فانه لا يعني عن شيء منه تعديه بذلك فان التضخم بالنجاسة حرام نهاية ومعنى قال ع ش قوله لا يعني عن شيء منه الخ أي ما لم يتناه في القلة إلى حد لا يدركه البصر المعتدل بناء على ما اعتمدته الشارح من قياس ما مر ان ما لا يدركه النظر لا ينجس وإن كان من منظاه (قوله كما مر) أي في باب النجاسة (قوله فيهما) أي في الاذرعى بخصوص المحل (قوله عن قليل ذلك) أي نحو البول (قوله وقياس ما مر) أي قيل قول المصنف ودم البثرات كردى (قوله عن القليل) أي قليل الدم (قوله وقيد به بعضهم) هذا التقيد اعتمدته شيخنا الشهاب الرمي بل لعله مراد الشارح بهذا البعض سم وكذا اعتمدته النهاية والمعنى كما مر انفا (قوله بالتلطيخ به) أي في بدنه أو ثوبه لحرمة التضخم في كل منهما أي عشا كما قيد بذلك شيخنا الشهاب الرمي سم (قوله بالعفو عنه) أي عن نجس أسفل الخلف (قوله في غير ذلك) أي غير التلطيخ عمدا (قوله وقوله الخ) عطف على قولهم (قوله ما فيه الخ) أي ما قليلا او ما تعافاه الخ و (قوله مثلا) أي أو غير ما عاينا بالنفس له مائة (قوله او من به نجس الخ) أي كما تستجر بحجر نهاية (قوله ولا دليل له) أي ذلك البعض المستدل بما ذكر (قوله كما تقرر) أي انفا (قوله وبه) أي يتميز الدم عن غيره بذلك قول المتن (الذي له ريح) هو وصفه الماء في قوله ماء القروح الخ سم (قوله او تغير لونه) يم يعرف لونه ليعرف تغيره إلا ان يقال بالغالب في

لسكون المقصود بالتشبيه بيان حكم المشبه لأن حكم المشبه به مستقر معلوم لا يبان حكمهما وللتنريح المذكور إذا لم يفهم من التشبيه حكمهما حتى يفرع عليه خلاف ما لو جعل للاول فقط لبناء ذلك على العلومية حكم المشبه به ولو ادعاء فان تفرع في غاية الظهور فليتا مل (قوله فخرج الدم) صنع الشارح قديدا على ان المراد انه خرج بعد الرطب فلا يتأني ما قرره في الفرق بين القصد وغيره على انه لا حاجة لذلك في عدم المناقاة مع قوله أي وهي خارجة عن محله (قوله أي وهي خارجة عن محله) أي اما إذا كان لم تخرج عنه فيعني عن الكثير الملوث لها أيضا فليتا مل (قوله عن قليل دم الاجنبي) أي ولو من نفسه بان عاد اليه بعد انفصاله عنه كما قاله الاذرعى مر (قوله وقيد به بعضهم) هذا التقيد اعتمدته شيخنا الشهاب الرمي بل لعله مراد الشارح بهذا البعض (قوله بالتلطيخ به) أي في بدنه أو ثوبه لحرمة التضخم به في كل منهما أي عشا كما قيد بذلك شيخنا الشهاب الرمي ولا فجرد تعدد التلطيخ لا يمنع العفو ولا يقتضى العصيان إذ قد يكون الحاجة (قوله الذي له ريح) هو وصفه الماء في قوله وكذا ماء القروح الخ وعبارة الروض وماء القروح طاهر ان لم يتغير كالنفاطات اه (قوله او تغير لونه) يم يعرف لونه ليعرف تغيره إلا ان يقال بالغالب في مثله

على غيره بالمعفو عن جنسه كما تقرر وبه فارق قول الحمية ومن به نجس معفو عنه (والقيح والصدبد) وهو ماء رقيق أو قيح بخالطه دم (كالبدم) في جميع ما مر فيه لانه اصلها (وكذا ما بالقروح والمنتفط الذي له ريح) فو تغير لونه (وكذا بالريخ) ولا تغير لونه (في الاظهر)

كصدي لا ربح له (قلت المذهب طهارته والله اعلم) (فرع) يعني ايضاً عن دم المنافذ كما دل عليه كلام المجموع في رعايا الامام المسافر وفي اوائل الطهارة من المعفون قليل دم الحيض وان مصمته بريقها اى اذهبته به فمقبح منظره وقد بسطت الكلام على ذلك في شرح العباب بما لا يستغنى عن مراجعته ومنه قوله فعلم ان المعفون قليل دم جميع المنافذ وهو المنقول الذى عليه الاصحاب ومحل المعفون قليل دم الفرجين [دام يخرج من معدن النجاسة كالثمانه ومحل العائط ولا تضرب ملاقاته ليجر اها في نحو الدم الخارج من باطن الذكر لانها ضرورية وفي كلام المجموع المذكور التصريح بانه لا اثر (١٣٦) لخلط الدم بالريق قصدوا به بتأييد قول المتولى لا يؤثر اختلاط الدم المعفون به بطوبى البدن

واقفى شيخنا بانه لا اثر للبصاق على الدم المعفون عنه اذ لم ينشرب به وكالدم فيما ذكر القبح والصديد ولو رغب في الصلاة ولم يصبه منه الا القليل لم يقطعها وان كثر نزوله على منفصل عنه فان كثر ما صابه لزمه قطعها ولو جمعة خلافاً لمن وهم فيه او قبلها ودام فان رجاء انقطاعه الوقت متع انتظاره ولا يحفظ كالسلس خلافاً لمن زعم انتظاره وان خرج الوقت كما يؤخر لغسل ثوبه النجس وان خرج ويفرق بقدره هذا على ازالة النجس من اصله فلزمته بخلافه في مسئلتنا (ولو صلى بنجس) لا يعنى عنه بشئ او بدنه او مكانه (لم يعلمه) عند تحررهما ثم بعد فراغها علم وجوده فيها (وجب) عليه (القضاء) في الجدي (لما مر ان الخطاب بالشروط من باب خطاب الوضع فلم يؤثر فيه الجبل كطهارة الحدث وخلعه

مثله سم (قوله كصدي لا ربح) اى قاسا عليه قول المتن (طهارته) اى لا يربح له قياسا على ريقها بما ومعنى (قوله يعني ايضاً عن دم المنافذ) خالفه الثبابة والمعنى فقالوا واللفظ الاول لم يعنى بل المعفون سائر ما تقدم بما يعنى عنه ما لم يخطئ باجني فان اختلط به ولو دم نفسه كالحار ج من عينه او لثته او انفه او قبله او دربه لم يعف عن شئ منه اه (قوله من المعفون) بيان لكلام المجموع (قوله على ذلك) اى المعفون عن دم المنافذ (قوله) ومنه اى ما بسطته على ذلك في شرح العباب (قوله) اى قول شرح العباب (قوله وفي كلام المجموع) اى قوله وان مصمته بريقها (قوله) اى بكلام المجموع الخ او بصريحه بانه الخ (قوله) وكالدم الخ المتبادر من المنافذ فالمراد من القبح والصديد حينئذ قبح النجاسة وصديدها (قوله لم يقطعها) لا يخفى ان هذا معنى على ما قرره من المعفون عن دم المنافذ سم (قوله عنه) اى المصل (قوله او قبلها الخ) عطف على قوله في الصلاة قال سم قوله او قبلها الخ شامل لما اذا قل ما صابه منه وما اذا كثر فليراجع فان قياس المعفون قليل دم المنافذ ان لا يجب الانتظار ولا التحفظ اذا قل اه وقد يقال ان دوام الرعايا يلزم منه كثره الاصابة عند حركات الصلاة (قوله عند تحررها) لم يظهر لي وجه التقييد بالتحريم وهذا لبدله بقوله فيها او نحوه ليفسد حدوثها في الاثنا (قوله وخلعه) ودليل القديم عبارة المعنى القديم لا يجب القضاء لعذره الحديث خلع التعلين في الصلاة قال ^{عليه السلام} اى بعد فراغها من ان يجرب اى اثنى فخير ان اى فيها ما قد راجع الدلالة منه انه لم يستأنف الصلاة واختار هذا في المجموع واجاب الاول بانه يحتمل ان يكون دما يسيرا وان يكون منتقدرا طاهر الخ (قوله ليس صريحاً الخ) وقد يقال الطهور والتدراك كاف في الاستدلال (قوله لشموله للظاهر الخ) اى وانما فعله ^{عليه السلام} تنزيهاً نهاية ومعنى (قوله وبعده وضع الخ) وهو صلى بمكة نهاية وكان بامر ابي جهم كردى (قوله سلى الجزور الخ) وهو اسم لما في الكرش من القدر لكن في الصحاح السلى بالفتح مقصور الجلبة الرفيقة التي يكون فيها الولد من الموائى عرش (قوله لم يجب اول الاسلام) اى ومن حينئذ الخلع وجب نهاية ومعنى (قوله به قبل الشروع) اى لم يملكه يكن في النهاية والمعنى قول المتن (وجب القضاء) وظاهر ان القضاء في صورتين على التراخي سم على حجة يؤيده ما قاله في الصوم من ان من نسي النية لا يجب عليه القضاء فوراً عرش (قوله قبل الذكر) اى أو بعده وقبل إمكان القضاء كما هو ظاهر سم والمراد بالذكر ما يشمل العلم في الصورة الاولى عبارة النهاية قبل القضاء اه قال عرش اى قبل العلم به او بعده قلنا بان القضاء على التراخي كما مر عن سم اه وفيه نظر (قوله) ومعنى احتمل حدوث النجس الخ) اى انما يجب عليه إعادة كل صلاة يتقن فعلها مع النجاسة معنى ونهاية قال عرش فلو قلش

(قوله لم يقطعها) لا يخفى ان هذا مبنى على ما قرره من المعفون عن دم المنافذ (قوله او قبلها الخ) شامل لما اذا قل ما صابه منه وما اذا كثر فليراجع فان قياس المعفون عن قليل دم المنافذ ان لا يجب الانتظار ولا التحفظ إذا قل (قوله وجب القضاء) وظاهر ان القضاء في صورتين على التراخي (قوله قبل الذكر) اى أو بعده وقبل إمكان القضاء كما هو ظاهر

واقفى شيخنا بانه لا اثر للبصاق على الدم المعفون عنه اذ لم ينشرب به وكالدم فيما ذكر القبح والصديد ولو رغب في الصلاة ولم يصبه منه الا القليل لم يقطعها وان كثر نزوله على منفصل عنه فان كثر ما صابه لزمه قطعها ولو جمعة خلافاً لمن وهم فيه او قبلها ودام فان رجاء انقطاعه الوقت متع انتظاره ولا يحفظ كالسلس خلافاً لمن زعم انتظاره وان خرج الوقت كما يؤخر لغسل ثوبه النجس وان خرج ويفرق بقدره هذا على ازالة النجس من اصله فلزمته بخلافه في مسئلتنا (ولو صلى بنجس) لا يعنى عنه بشئ او بدنه او مكانه (لم يعلمه) عند تحررهما ثم بعد فراغها علم وجوده فيها (وجب) عليه (القضاء) في الجدي (لما مر ان الخطاب بالشروط من باب خطاب الوضع فلم يؤثر فيه الجبل كطهارة الحدث وخلعه

أنا فيهما قدرا ولم يستأنف ليس صريحاً بان ذلك القدر نجس لا يعنى عنه لشموله للظاهر وللمعفون عنه واستمراره بعد وضع سلى الجزور على ظهره حتى جاءت فاطمة مرضى الله عنها وتحت ليس فيه تصريح بانه علم انه سلى جزور وهو فيها وإنما لم يستأنفها مع علمه بذلك بعد الاحتمال انها نافلة على ان جمعا اجابوا بان اجتناب النجس لم يجب اول الاسلام (وان علم) به قبل الشروع فيها (ثم نسي) فصلى ثم تذكر (وجب) القضاء المراد به ما رواه في الاعادة في الوقت (على المذهب) لنسبته بنسائه الى نوع تقصير ولومات قبل الذكر فالمرجو من كرم الله تعالى كما افقته بالبغوى بعمه وان لا يؤاخذ به لرفعه عن هذه الامة الخطأ والنسيان ومعنى احتمل حدوث النجس بعد الصلاة لا قضاء ما لم يكن يتقن وجوده قبلها وشك في زواله قبلها على الوجه كما لو يتقن الحدث وشك في الطهر

أنا فيهما قدرا ولم يستأنف ليس صريحاً بان ذلك القدر نجس لا يعنى عنه لشموله للظاهر وللمعفون عنه واستمراره بعد وضع سلى الجزور على ظهره حتى جاءت فاطمة مرضى الله عنها وتحت ليس فيه تصريح بانه علم انه سلى جزور وهو فيها وإنما لم يستأنفها مع علمه بذلك بعد الاحتمال انها نافلة على ان جمعا اجابوا بان اجتناب النجس لم يجب اول الاسلام (وان علم) به قبل الشروع فيها (ثم نسي) فصلى ثم تذكر (وجب) القضاء المراد به ما رواه في الاعادة في الوقت (على المذهب) لنسبته بنسائه الى نوع تقصير ولومات قبل الذكر فالمرجو من كرم الله تعالى كما افقته بالبغوى بعمه وان لا يؤاخذ به لرفعه عن هذه الامة الخطأ والنسيان ومعنى احتمل حدوث النجس بعد الصلاة لا قضاء ما لم يكن يتقن وجوده قبلها وشك في زواله قبلها على الوجه كما لو يتقن الحدث وشك في الطهر

ولوراي من يرد نحو صلاة وبثو به نجس غير معفو عنه لومه اغلامه لان الامر بالمعروف (١٣٧) لوال المفسدة وان لم يكن معضيان

كما قاله العز بن عبد السلام وكذا يلزمه تعلم من رآه يخل بواجب عبادة في رأي مقلده كفاية ان كان ثم غيره يقوم به والا فبينا نعمان قوبل ذلك باجرة لم يلزمه الا بهاعلى المعتقد (فرغ) اخبره عدل رواية بنحو نجس او كشف عورة مبطل لومه قبوله او بنحو كلام مبطل فلا كابد له كلامهم والفرق ان فعل نفسه لا يرجع فيه لغيره وبنيى أن محله فيما لا يبطل سوره لاحتمال أن واقع منه سوره اما هو كالفعل أو الكلام الكثير فينبغي قبوله فيه لانه حيثئذ كالنجس (فصل في ذكر مبطلات الصلاة وسنها ومكروهاتها تبطل الصلاة بالنطق بحرفين) من كلام البشر ولو من منسوخ لفظه او من حديث قدسي وان لم يفد السكت ان توالي فيما يظهر اخذاعا ما أتى وذلك لخبر مسلم ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس واقل ما يبنى عليه الكلام لغة اي غالبا عرفان اذ هو يقع على المفهم وغيره وتخصيصه بالمفهم اصطلاح حادث واقتى بعضهم بابطال زيادة ما قبل ايما النبي في التشهد اخذا بظاهر كلامهم هنا لكنه بعيد لانه ليس

عمامة فرج فها شر قر وجب عليه اعادة ما تبين احصاه فيه انتهى الزيادي أقول والاقرب ما نقل عن ابن الهادي من العفو لما حرره من الدعوى قليل النجاسة الذي يشق الاحتراز عنه كسير دخان النجاسة وغبار السرجين وشعر نحو الحمار فيقاس ذلك العفو عنه ولو في الصلاة التي علم وجوده فيها بل الاحتراز عن هذا اشق من الاحتراز عن دخان النجاسة ونحوه (قوله ولوراي) الى قوله وكذا في المغني والى الفصل في النهاية (قوله ولوراي) اي المكلف غبارة النهاية والمغني راينا (قوله) من يرد نحو صلاة وبثو به (الخ) عبارة شيخنا كما رت ولوراي بنا تحسنا في ثوب من يصلي او في بدنه او مكانه لم يعلمه وجب علينا اعلامه ان علمنا ان ذلك مبطل في مذهبه (الخ) (قوله) لو وال المفسدة خبران (قوله) وكذا يلزمه (اي المكلف) (قوله) ان كان ثم غيره (اي ورأه) ذلك الغير ايضا والا فللا فائدة في وجوده بصري عبارة ع ش اي ولم يعلم الى الراي منه اي من الغير انه لا يعلمه ولا يرشده للصواب والا فيصير في حقه عينا لان وجوده من ذكر وعده سواه (قوله) لومه قبوله ولو تعارض عليه عدول في انه كشفت عورته او وقعت عليه نجاسة فينبغي تقديم الخبر بوقوع النجاسة او انكشف العورة لانه مثبت وهو مقدم على النافي وان كثر ع ش (قوله) اما هو (اي ما يبطل سوره) (قوله) ان محله (اي محل ان فعل نفسه) (الخ) (قوله) فينبغي قبوله (الخ) يشكل عليه ما تقدم في اسباب الحدث من انقل اخبره عدل بخروج شيء منه وهو متوضى لا ينتقض طهره لان اليقين لا يرفع بالشك ع ش (فصل في مبطلات الصلاة) (قوله) وسنها (اي ما يسئ فعله فيها او لم يلى منها ع ش (قوله) ومكروهاتها معطوف كالذي قبله على مبطلات (الخ) ع ش (قوله) تبطل الصلاة (اي فرضا كانت او نفلا ومنها بمجدة التلاوة والشكر وصلاة الجنازة شيخنا قول المتن (بالنطق) (الخ) من الجارحة والمخصوصة دون غيرها كاليد والرجل مثلا فيما يظن ونقل عن خطب بعض اهل العصر البطلان بذلك فليراجع وكذا نقل عن م ر انه اذا خلق الله تعالى في بعض اعضائه قوة النطق وصار يتمكن صاحبها من النطق بها اختيارا متى اراد كان ذلك كنعطق اللسان فتبطل الصلاة بنطقه بذلك بحرفين انتهى وقاس ما ذكر ان ثبت لذلك العضو جميع احكام اللسان حتى لو قرأه بالافتحة في الصلاة كني وكذا لو تعاطى به عقدا او صلى صح ع ش عبارة الجعيري (اي على الاقتناع ولو من نحو يد او رجل او جلد ان كان نطق ذلك العضو اختياريا والافلا يضرم (قوله) من كلام البشر) الى قوله واقتى في النهاية الا قوله اي غالبا وكذا في المغني الا قوله لسكن الى وذلك (قوله) من كلام البشر (اي الذي من شأنه ان يتكلم به الآدميون في محاوراتهم ولو مخاطب به الجن او الملك او غير العاقل وخرج بذلك القرآن والذكر والدعاء شيخنا ع ش (قوله) ولو من منسوخ (الخ) اي او من كتب الله المنزل غير القرآن كما قاله في شرح العباب (اي والكلام فيما ليس ذكر او لادعاء سم عبارة ع ش وتبطل ايضا بالتوراوة والانجيل وان علم عدم تبدلها كما تتمله قولهم بحرفين من غير القرآن والذكر والدعاء (قوله) لفظه (اي وان بقي حكمه كالشيخ والشيخة اذا زنيا (الخ) بخلاف منسوخ الحكم مع بقاء التلاوة كآية الذين يوفون منكم ويذرون ازواجهم شيخنا ونهاية بمعنى (قوله) وان لم يفيدا (اي وان كان لمصلحة الصلاة كقوله لا امامه اذا قام لكمزة زائدة لا تقم واقعدا وهذه خامسة نهاية ومعنى وشيخنا (اخذا ما ياتي) اي في الاعمال نهاية فلو قصد ان ياتي بحرفين بطلت صلاته بشروعه في ذلك وان لم يات بحرف كامل اه بجعيري عن الحلبي (قوله) اي غالبا) احتراز عما وضع على حرف واحد كبعض الضائر سم ورشيد (قوله) حرفان (اي على ما اشتهر في اللغة والافقي الرضى مانصه الكلام موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كراو العطف او على حرفين واكثر او كان أكثر من كلمة وسواء كان مهملام لا لم قالوا واشتهر الكلام لغة في المركب من حرفين فصاعدا انتهى ع ش (قوله) اصطلاح حادث (اي للنجاة نهاية (قوله) افني شيخنا بانه (الخ) وبؤيده ما قدمه الشارع في القراءة من ان الزيادة التي لا تغير المغني لا تضر (فصل في ذكر مبطلات الصلاة وسنها ومكروهاتها) (قوله) ولو من منسوخ (اي او من كتب الله المنزل غير القرآن كما قاله في شرح العباب (اي والكلام فيما ليس ذكر او لادعاء (قوله) اي غالبا) احتراز عما وضع

اجنبيا عني الذكر بل يعد منه ومن ثم افني شيخنا بأنه

لا بطلان به (تنبيه) كان الكلام جائز في الصلاة ثم حرم قبل بمكة وقيل بالمدينة وبينت ما في ذلك من الاضطراب مع الراجح منه شرح المشكاة ومن اعتمد انه بمكة السبكي فقال اجمع (١٣٨) اهل السير والمغازي انه كان بمكة حين قدم ابن مسعود من الحبشة كما في صحيح

مسلم أى وغيره اهـ ولك ان تقول صح ما يصرح بكل منهما في البخارى وغيره فبقيتم اجمع والذي يتجه فيه انه حرم مرتين ففي مكة حرم الالحاجة وفي المدينة حرم مطلقا وفي بعض طرق البخارى ما يشير الى ذلك (أو حرف مفهوم) كفف وقروع ولوط لانه كلام تام لغة وعرفا وان اخطأ بخذف هاء السكت وخرج بالنطق بذلك الصوت الغير المشتمل على ذلك من أنف أو فم فلا بطلان به وان اقرن به به مهمة شفقي الاخرس ولو لم ير حاجة وان فهم الفطن كلامه أو قصد سخاكة اصوات بعض الحيوانات كما أفنى به البلقيني لكن خالفه بعضهم قال لتلاعه ويرد بانه ان قصد بشي من ذلك اللعب فلا تردد في البطلان لما يأتي في الفعل القليل وإلا فلا وجه له وإن تكرر ذلك وفي الانوار لا تبطل بالبصق إلا ان تكرر ثلاث مرات متواليات مع حركة عضوي يطل تحركه به ثلاثا كما هي لاشقة كما هو ظاهر (تنبيه) هل يضبط النطق هنا بما روي نحو قراءة الجنب والقراءة في الصلاة أو

سم (قوله لا بطلان به) أى وإن كان عامدا عالما عرش (قوله إلى ذلك) أى اجمع المذكور قول المتن (أو حرف مفهوم) ظاهر وإن اطلق فلم يقصد المعنى الذي باعتبار صار مقفوما ولا غيره وقد يقال قصد ذلك المعنى لازم لشرط البطلان وهو الاعتماد على التحريم سم على حج وقد يوجه الاطلاق بان القاف المفردة مثلا وضعت للطلب والالفاظ الموضوعة إذا اطلقت حملت على معانيها ولا تحمل على غيرها الا بقرينة والقاف من الفلق ونحوه جز كلمة لا معنى لها فاذنوا اهل علمه بنيتها وإذ لم ينو ما حملت على معناها الوضع ولو اتى بحرف لا يفهم قاصدا به معنى المفهوم هل يضرب فيه نظرس على المنهج أقول لعل الاقرب انه يضرب لان قصد ما يفهم يتضمن قطع النية عرش قال الجبيري وعتمد الشورى في الضرر في صورة الاطلاق وقرر شيخنا الحنفى ما استقر به عرش من الضرر في صورتي الاطلاق وقصد المعنى المفهوم من حرف لا يفهم اهـ أقول وما استقر به عرش في الصورة الثانية مع كونه في غاية البعد بناقضه قوله الآتي في فتح خوف مالم يؤد به مالا يفهم فتأمل قول المتن (مفهوم) أى بخلاف حرف غير مفهوم مالم يكن قاصدا الاتيان بكلام مبطل ولا يبطل صلاته لا تروى المبطل وشرع فيه شيخنا وفي الجبيري عن الشورى قوله يفهم أى عند المتكلم وان لم يفهم عند غيره بخلاف ما إذا لم يفهم عنده وان افهم عند غيره لا نعلم يوجد منه بحسب ظنه ما يقتضى قطع نظم الصلاة اهـ (قوله وكفى الخ) أى من الوفاء والوقاية والوعى والولاية الوطء شرح بافضل قال عرش ولا فرق في ذلك بين كسر الفاء مثلا ونحوها لان الفتح ونحوه لا يضرب فتبطل الصلاة بكل منهما مالم يؤد به مالا يفهم اهـ (قوله بذلك) أى بحرفين أو حرف مفهوم (من انف) افهم ضرر الصوت المشتمل على ذلك من الانف سم (قوله وان اقرن الخ) عبارة شيخنا وخرج بالكلام الصوت الغفل أى الخالي عن الحروف كان يمتنع نطق الحير أو صل صهيل الخيل أو حيا في شيطان الطيور ولم يظهر من ذلك حرفان ولا حرف مفهوم فلا تبطل به صلاته مالم يقصد به اللعب وكذا لو اشار الاخرس بشفتيه ولو اشار به فمغة للفطن وغيره اهـ (قوله ولو لغير حاجة) الاولى تقديمه على قوله وان اقرن به الخ أو تأخيرها عن قوله وان فهم الفطن كلامه (قوله) كما أفنى به البلقيني لا يخفى اشكال ما أفنى به بالنسبة لصوت طال واشتد ارتفاعه واعوجاجه ويحتمل البطلان حينئذ سم أقول ويؤيد هذا الاحتمال قول الشارع الآتي لانه أى كثير الكلام يقطع نظم الصلاة الخ وتقيده الآتي لا تغتفر نحو التخنج بالغة (قوله) وإلا فلا وجه له قد يقول هذا البعض هذا بنفسه تلاعب سم أى كما هو الظاهر (قوله وفي الانوار) الى التنبيه (قوله لا تبطل بالبصق) أى حيث لم يظهر به حرفان أو حرف مفهوم كما هو ظاهر سم على حج اهـ عرش (قوله لاشقة) أى ولا لسان سم (قوله بما مر الخ) أى من اعتبار اعتدال السمع (قوله والاقرن الاول) أقول الاقرب الثاني لان المدار على النطق وقد وجد عرش أقول وقد يعارض بمثله فيقال ان المدار فيهما على القراءة وقد وجدت فالظاهر عدم الفرق (قوله غير مفهوم) الى قوله والحق في الثبوت وكذا في المعنى الا قوله في حياته قول المتن (وكذا مدة بعد حرف) أى كن معنى (قوله باجابه) أى بخلاف ما لو خاطبه ابتداء كقول بارسل الله تبطل به الصلاة

على حرف واحد كبعض الضائير (قوله أى غالبا) خرج نحو (قوله لا بطلان به) ويؤيد ما قدمه الشارع في القراءة من ان الزيادة التي لا تغير المعنى لا تنقض (قوله أو حرف مفهوم) ظاهره وان اطلق فلم يقصد المعنى الذي باعتبار صار مقفوما ولا غيره وقد يقال قصد ذلك المعنى لازم لشرط البطلان وهو الاعتماد على التحريم ولو قصد بالحرف المفهوم الذي لا يفهم كان نطق بف قاصدا به أو حرف في لفظة في محتمل انه لا يضرب (من انف) افهم ضرر الصوت المشتمل على ذلك من الانف (قوله) كما أفنى به البلقيني لا يخفى اشكال ما أفنى به بالنسبة لصوت طال واشتد ارتفاعه واعوجاجه ويحتمل البطلان حينئذ (قوله) وإلا فلا وجه له قد يقول هذا البعض هذا بنفسه تلاعب (قوله لا تبطل بالبصق) أى حيث لم يظهر به حرفان أو حرف مفهوم كما هو ظاهر (لا شقة)

ينبغي أن ما هذا أخفى فيض سماع حديد السمع وأن لم يسمع المعتدل كل محتمل والاول أقرب (وكذا مدة بعد شيخنا حرف) غير مفهوم تبطل بهما ايضا (في الاصح) لانها ألف أو أو أو يا فهم احرف فانت نعم لا تبطل باجابه صلى الله عليه وسلم

شيخنا (قوله في حياته) كأن التقيد به جرى على الغالب سم لكذا بعده وته عرش وشيخنا يحجى
 (قوله بقول الخ) ولا يبعد أن محله إذا كان بقدر الحاجة في الجواب حتى لو زاد على قدر المحتاج إليه فيه كان
 سألته عن زيد حاضر أو غائب واجابه بأحدهما و زاد شرح احوال زيد في حضوره واغيبته بطلت صلاته
 كذا بحث ذلك الاستاذ الشمس الكرى وهو وجهه وعش (قوله والحق به عيسى الخ) ومقتضى
 كلام الرافعي أن خطاب الملائكة وباقي الانبياء تبطل به الصلاة وهو المعتمد معنى (قوله ولعل قاله) اى
 الاحاق (قوله من خصائصه الخ) فتبطل باجابه عيسى عليه السلام ولا يجب اجابته لكن ينبغي أن يسر مر
 اه سم وقال شيخنا والحلي المعتمد أن اجابة عيسى تلحق باجابه نبينا صلى الله عليه وسلم في الوجوب
 لكن تبطل بها الصلاة اه (قوله ولا يجب في فرض الخ) بل تحرم فيه نهاية ومعنى وسم وشيخنا (قوله
 مطلقا) اى تأذبا بعدم اتمام (قوله بل في نقل الخ) ظاهره عدم جواز الترك والمعتد عدم وجوب اجابة
 الابوين في النقل ايضا ينبغي أن تسن بالشرط الذى ذكره مر اه سم وشيخنا وفي النهاية والمعنى ما يوافقه
 (قوله ولا تبطل) إلى قوله وصدقة في النهاية والمعنى (قوله وخلت عن تعليق الخ) أى بخلاف ما علق منه
 كالهم اغفر لي أن اردت وإن شئ الله سريضى فعلى عتق رقبة وإن كملت زيدا فعلى كذا فتبطل به الصلاة
 نهاية ومعنى (قوله كندر) ومعلوم أن النذر إنما يكون في قرية فنذر اللجاج اى كقوله لله على أن لا اكلم
 زيدا مبطل لكرامته وان عمل ذلك إذا أتى به فاقصدا الانشاء لا الاخبار وإلا كان غير قرية فتبطل به شرح
 مر اه سم واعتمده عرش وشيخنا والمدابغى والحفى (قوله وخطاب مصر) اى خطاب لمخلوق غير
 النبى صلى الله عليه وسلم من إنس وجن وملك ونسب غير نبينا نهاية ومعنى وشرح بافضل (قوله وصدقة) بحته
 الاسنوى ولكن رده جمع بان الصدقة لا تتوقف على لفظ التلطف بها في الصلاة غير محتاج اليه بل ولا تحتمل
 به إذ لا بد فيها من القبض نهاية (قوله وصدقة وعق الخ) وفاقا لشيخ الاسلام والخطيب خلافا لانهما
 والزبائى والحلي وغيرهم من المتأخرين عبارة شيخنا والمدابغى ويستثنى من ذلك التلطف بنذر التبر فقط
 بلا تعليق ولا خطاب كقوله لله على صلاة او صوم وعق لان نذر التبر مناجاة بخلاف غيره ولو قرية
 على المعتمد اه (قوله لأن ذلك) أى ما ذكر من النذر وما عطف عليه (حيث نذر) أى حين أن يتلفه بالبرية
 (قوله وزعم أن النذر الخ) اعتمد مر هذا الزعم سم عبارة النهاية وببحث الاسنوى للحاق الوصية والعق
 والصدقة وسائر القرب المنجزة بالنذر لكن رده جمع بان الصدقة لا تتوقف على لفظ النذر وبأن النذر ينحو
 لله مناجاة لضمته ذكر اختلاف الاعناق ينحو عبدي حروا لا يصاه ينحو لفلان كذا بعد موتى اه قال

أى ولا لسان (قوله في حياته) كأن التقيد به جرى على الغالب (قوله بقول أو فعل وإن كثر) لا يبعد أن
 محله إذا كان بقدر الحاجة في الجواب حتى لو زاد على قدر المحتاج إليه فيه كان سألته عن زيد حاضر أو غائب
 ولا عرض له في سوى مرة حضوره واغيبته واجابه بأحدهما و زاد شرح احوال زيد في حضوره واغيبته
 وما اتفق له فيها بطلت صلاته كذا بحث ذلك الاستاذ البكرى وهو وجهه غير بعيد ولا يرد عليه أن الزائدة على
 الحاجة لا يزيد على مخاطبه عليه السلام ابتداء من غير رسول كما سيأتى إذ خطاب النبى صلى الله عليه وسلم لا يبطل
 كما سيأتى وذلك أنه ليس على إطلاقه وأن المتجه تخصيصه بما يتعلق بالصلاة والسلام عليه مع نزاع
 الأذرى فإلزام برد من ذلك فليتأمل (قوله من خصائصه عليه السلام) فتبطل باجابه عيسى صلى الله عليه وسلم
 ولا يجب اجابته لكن ينبغي أن تسن مر (قوله ولا يجب) مفهومه الجواز في شرح مر بل تحرم فيه (قوله
 ولا يجب في فرض) قد يفهم جوازا قول السبكي المختار القطع بأنه لا يجيبهما في الفرض وإن اتسع وقته
 لا به بلزم بالشرع خلافا لالمامه بتجب أن نقل أن علم تأذبهما بتركهما لكن تبطل اه وظاهره عدم الجواز
 والمتمد عدم وجوب اجابة الابوين في النقل ايضا نعم ينبغي أن تسن بالشروط الذى ذكره مر (قوله
 كندر) ومعلوم أن النذر إنما يكون في قرية فنذر اللجاج مبطل لكرامته وأن عمل ذلك إذا أتى به فاقصدا
 الانشاء لا الاخبار وإن كان غير قرية فتبطل به شرح مر (قوله وزعم الخ) اعتمد مر هذا الزعم وقوله

في حياته بقول أو فعل وإن
 كثر والحق به عيسى صلى الله
 عليهما وسلم إذا نزل ولعل
 قاله غفل عن جعلهم هذا
 من خصائصه عليه السلام أو
 رأى أنه من خصائصه
 على الامة لا على بقية الانبياء
 وهو بعيد من كلامهم
 وتبطل باجابه الابوين ولا
 تجب في فرض مطلقا بل
 في نقل أن تأذبا بعدمها
 تأذبا ليس بالهين ولا تبطل
 بتلفظه بالبرية لقرية
 توقفت على اللفظ وحلت
 عن تعليق وخطاب مصر
 كندر وصدقة وعق
 ووصية لأن ذلك حيث نذر
 لكون القرية فيه أصلية
 مناجاة لله تعالى فهو كالنذر
 ونوزع فيه بما لا يصح
 وزعم أن النذر فيه مناجاة
 لله تعالى دون غيرهم

عش قوله لكن رده جمع الخ معتمد اه وقال الرشدي قوله لم وبان التذنب نحو الله مناجاة الخ فقصيته أنه لولم يذكر لفظ الله بطر والله لو انى بافظته في نحو العتق لا يبطل كان قال عدي حرثه ثم رأت في الادماد عقب ما قاله الشارح م هـ ناهما لفظه وقد ردد بان قوله الله ليس بشرط فاي فرق بين كذا ونحو عدي حر ولفلان كذا بعدموقى اه **(قوله)** انه لا يشترط ذكره قد يجاب بانه يتضمنه سم وقد ردد بان نحو العتق يتضمنه كذلك فاي فرق بينهما **(قوله)** فنحذر نذرت زيد اخ اي بدين لفظه **(قوله)** وليس مثله اي مثل التلطف بالنذر وما عطف عليه قول المتن (والبكاء) أي وإن كان من خوف الآخرة نهاية ومعنى قول المتن (والنفخ) أي من انف أو فم نهاية ومعنى قول المتن (إن ظاهره حران) أي أو حرف مفهم كاهو ظاهر من قوله السابق بطل بحر فین او حرف مفهم سم عبارة الرشدي اي او حرف مفهم او مودود كاي فبده صنيع غيره كالهجة اه **(قوله)** لاسر وهو قوله وخرج بالنطق الصوت الخ كردى وعبارة عش اي من انها لا تبطل بدون حرفين او حرف مفهم اه **(قوله)** عرفا كذا في النهاية والمعنى **(قوله)** كالكلمتين والثلاث وسيدرك في الصوم انهم ضبطوا القليل بثلاث كل تأر أربع وقال القليوبي والمتعمد عدم البطلان بالسته ودونها البطلان بما زاد عليها كردى عبارة شيخنا وضبط القليل عرفا بست كالت عفة فاقول اخذامن قصة ذى الدين والكثير عرفا باكثر منها اه وباتى عن سم وعش ما يوافقه **(قوله)** ثم اي في المضمر **(قوله)** هنا اي في غير المضمر **(قوله)** ولا يضبط إلى قول المتن وجعل في النهاية والمعنى **(قوله)** ولا يضبط الاولى التانيث **(قوله)** بالكلمة عند النجاة الخ اي من انها لفظ وضع لمعنى مفرد وعلى عدم الضبط بما ذكر يدخل اللفظ المهمل إذا تركت من حرفين عش **(قوله)** كالناسي **(قوله)** أي الآتى آ نقا **(قوله)** كأن سم فيها الخ) ولو سلم إمامه فسلم معه ثم سلم الامام ما نأى افعال المأموم قد سلمت قبل هذافا قال الامام كنت تأسيالم تبطل صلاة واحد منهما اما الامام فلان كلامه بعد فراغ صلاته واما المأموم فلانه يظن ان الصلاة قد فرغت فهو غير عالم بانه في الصلاة لكن يسئل بعد فراغ صلاته ولا يتكلم بعد انقطاع القدوة شيخنا ومعنى نهاية **(قوله)** ثم تكلم قليلا الخ قال سم وقد اشتهلت قصة ذى الدين على إتيانه بست كلمات قبضط بها الكلام الديمر انتهى واهله عدا فصر الصلاة كلمتين وأم نسبت كذلك وبارسول الله كذلك عش **(قوله)** في قصة ذى الدين) واسمه الخز باق بن عمرو والسلي بكسر الخاء الملهجمة وسكون الراء المهملة فباء موحدة والف وقاف بذلك لطول يديه عش **(قوله)** فلا يعذر به اي فانه كمنسيان نجاسة نحو ثوبه ولو لظن بطلان صلاته بكلامه ساهيا ثم تكلم يسيرا عدا لم تبطل نهاية ومعنى قال عش وهو ظاهرا حيث لم يحصل من مجموعها كلام كثير متوال ولا يبطال لانه لا يتقاع عن الكثير سهو او هو مبطل اه قول المتن (وجعل تحريمه) خرج به ما لو عليه وجعل كونه مبطلا فتيبطل به كالموعلم تحريم شرب الخمر دون إيجابه الحد فانه يجد اذ حقه بعد العلم بالتحريم الكف نهاية ومعنى **(قوله)** أي مأتى إلى قوله قول اصل الروضة في المعنى واعتمده عش وشيخنا **(قوله)** أي مأتى به فيها وإن علم الخ) يؤخذ من ذلك بالاولى صحة صلاة نحو المبلغ والفاتح بقصد التبليغ والفتح فقط الجاهل بامتناع ذلك وإن علم بامتناع جنس الكلام سم على حج وقوله نحو المبلغ اي كالا امام الذي رفع صوته بالتكبير لاعلام المأمومين فقط وقوله بقصد التبليغ اي وإن لم يحتمج اليه بان سمع المأمومون صوت الامام عش في البجيرى عن الاطيفي وزاد سم على ذلك في شروحه على الغاية بل ينبغي صحة صلاة نحو المبلغ حيث نذر إن لم يقرب عبده بالاسلام ولا نشأ بعيدا عن العلماء لمزيد خفاء ذلك اه **(قوله)** وإن علم تحريم جنسه) نلو قال لامامه اقد اقم وجهل تحريم ذلك

لا يشترط فيه ذكر الله قد يجاب بانه يتضمنه **(قوله)** حران) أي أو حرف مفهم كاهو ظاهر من قوله السابق تبطل بحر فین او حرف مفهم فسرى بينهما في الابطال ولا مزية للتنسخ ونحوه على عدمه كالا يخفى **(قوله)** والثلاث) ينبغي ان يغير القدر الواقع في خبر ذى الدين **(قوله)** او جعل تحريمه اي مأتى به فيها وإن علم تحريم جنسه) يؤخذ من ذلك بالاولى صحة صلاة نحو المبلغ والفاتح بقصد التبليغ والفتح فقط الجاهل بامتناع

لانه لا يشترط فيه ذكره فنحو نذرت لزويد بالف كاعتقت فلانا بلا فرق وليس مثله التلطف بنية نحو الصوم لانها لا تتوقف على اللفظ فلم يحتاج اليه (والاصح أن التنسخ والضحك والبكاء والاين والنفخ والسعال والعطاس إن ظهر به) اي بكل مما ذكر (حران بطلت وإلا فلا) جزما لما مر (ويعذر في سبيل الكلام) مر عفا كالكلمتين والثلاث ويظهر ضبط الكلمة هنا بالعرف بدليل تعبيرهم يحرف وهنا بكلمة ولا تضبط بالكلمة عند النجاة ولا عند اللغو بين (إن سبق لسانه) اليه كالناسي بل اولى لإذا قصد (او نسي الصلاة) أي أنه فيها كأن سلم فيها ثم تكلم قليلا معتقدا كالحال لانه عليه السلام تكلم في قصة ذى الدين معتقدا انه ليس في صلاة ثم نبى عليها وخرج بالصلاة نسبسان تحريمه فيها فلا يذمر به (أو جعل تحريمه) اي مأتى به فيها وإن علم تحريم جنسه وقول اصل الروضة لو علم أن جنس الكلام محرم ولم يعلم أن مأتى به محرم فهو معذور وبعد ذكره التفصيل

بين المعذور وغيره في الجمل بتحريم الكلام يقتضي ان الاول معذور مطلقا وهو ما وقع في بعض نسخ شرح الروض لكنه في بعضها وشرح المنهج مصرح باجراء التفصيل فيه ايضا والذي يظهر الجمع يحمل الاول على أن يكون مائتي به (١٤١) مما يجعلها أكثر العوام فيعذرو مطلقا

كما يؤخذ مما يأتي في مسألة
التنحج المصرح بها في
الروض وغيره ما هو الثاني على
ان يكون مما يعرضه أكثرهم
فلا يعذر به إلا (ان قرب
عده بالاسلام) لان معاوية
ابن الحكم تكلم جاهلا بذلك
ومضى في صلاته بمحضته
عن علي بن ابي طالب عليه السلام وانشاء بادية بعيدة
عن عالمي ذلك وإن لم يكونوا
علماء و يظهر ضبط البعد بما
لا يجد مؤنة يجب بذلها في
الحج توصله اليه ويحتمل
ان ما هنا اضيق لانه واجب
فوري اصاله بخلاف الحج
وعليه فلا يمنع الوجوب
عليه إلا الامر الضروري
لا غير فيلزمه مشى اطافه
وإن بعدوا لا يكون نحو دين
مؤجل عذرا له ويكف
بيع نحوفته الذي لا يضطر
اليه ويبحث الاذرعى ان من
انشاء بيننا اسم لا يعذر وإن
قرب بالاسلام لانه لا ينبغي عليه
امر ديننا به ويؤخذ من
عائه ان الكلام في مخالط
قضت العادة فيه بانه لا ينبغي
عليه ذلك وجعل إبطال
التنحج عذرا في حق العوام
ويؤخذ منه ان كل ما عذروا
بجمله لحفاه على غالبهم
لا يؤخذون به ويؤيده
تصريحهم بان الواجب علينا
إنما هو تعلم الظواهر لا غير
(لا كثيره) عرفا فلا يعذر

لتعلقه بمصلحة الصلاة مع علمه بتحريم ما عدا ذلك من الكلام فهو معذور كما شمله كلام ابن المقرئ في روضه
شيخنا (قوله يقتضي الخ) خبر قول اصل الروضة الخ (قوله بين المعذور الخ) اي بقرب إسلامه
وبعده عن العلماء (قوله بتحريم الكلام) اي جنسه سم (قوله إن الاول) اي الجاهل بتحريم مائتي
به من الكلام مع علمه بتحريم جنس الكلام المتحقق في غيره شيخنا (قوله مطلقا) اي عن ذلك التفصيل
وهذا اعتمدته مره سم وكذا اعتمدته المعنى و شيخنا كما مر (قوله لكنه) اي شيخ الاسلام (قوله ايضا)
اي كالجمل بحرمة جنس الكلام (قوله يحمل الاول) اي مائتي بعض نسخ شرح الروض من عذر
الجاهل المذكور مطلقا (قوله والثاني) اي مائتي بعض نسخ شرح الروض و شرح المنهج من اجراء
التفصيل في ذلك الجاهل ايضا قول المتن (ان قرب عده بالاسلام) اي وإن كان بين المسلمين فيما يظهر نهاية
قال السكودي ركذا في شرح الشارح على الارشاد والعباب وافر في التحفة ان المخاطب لاناذا قضت العادة
فيه بان لا ينبغي عليه ذلك لا يعذر اه (قوله لان معاوية) اي قوله وإن لم يكونوا في المعنى (قوله وانشاء) اي
قوله وإن لم يكونوا في النهاية (قوله وانشاء بادية بعيدة الخ) اي بخلاف من بعد اسلامه وقرب من العلماء
لنقصيره بترك التعلم معنى (قوله و يظهر ضبط البعد الخ) ويحتمل ان يضبط بما لا حرج فيه اي مشقة
لا تحتمل عادة مره سم على حج ويبنى ان الكلام فيمن علم بوجوب شيء وعلمه انه يمكن تحصيله بالسفر
امان نشاء بادية وراى اهلها على حالة يظن منها انه لا يجب عليه شيء إلا ما نفعه منهم وكان في الواقع بالعلمه
غير كاف فيعذرو وإن ترك السفر مع القدرة عليه ع (قوله بما لا يجد مؤنة الخ) قد يقال يؤدي ضبطه بذلك
الى تفاوته بتفاوت الأشخاص وهو مناف لجعله اي البعد صفة للبادية لا بمن في البادية فهو ضبط بمسافة القصر
او بمحل يكثر قصد اهلها على ذلك لكان انسب فليتامل بصري (قوله وعابه) اي الاحتمال المذكور
(قوله ويبحث الاذرعى ان من نشاء بيننا الخ) وهذا ليس بظاهر بل هو داخل في عموم كلام الاصحاب معنى
وتقدم عن النهاية في شرح الارشاد والعباب للشارح ما يؤيده (قوله وجعل إبطال الخ) اي قوله ويؤخذ في
المعنى وشرح بافضل والى قوله نظير الخ في النهاية الى قوله وإن عذر (قوله وجعل إبطال التنحج الخ) اي مع
عليه بتحريم جنس الكلام شرح بافضل ونهاية معنى وبارة سم اي جعل تحريمه كذا ينبغي تأمل
ثم رأيت قول العباب او عالميا بتحريم التنحج دون إبطاله بطلت اه و أقره الشارح اه ومعلوم أن الكلام
في التنحج المشتمل على حرفين او حرف مفهم ومدة وإلا فالصوت الغفل اي الخاطئ عن الحرف لا عبرة به
كما مر وبأن (قوله عذرا الخ) اي ان قل عرفا اخذا ما سبق سم اي وما يأتي (قوله ويؤخذ منه الخ) لكن
هذا لما خذ لا يتقيد بكونه نشاء بعيدا عن العلماء وقرب عهد بالاسلام كما يفيد قوله ويؤيده الخ ع
وكردي (قوله في حق العوام) اي خلفاء حكمه عليهم معنى ونهاية (قوله عرفا) اي قوله نظير الخ في المعنى
إلا قوله وإن عذر (قوله فلا يعذر) ثم قوله وإن عذر لعل الاول من حيث الإبطال والثاني من حيث الائم
بصري وقوله من حيث الائم والاولى بكونه قريب العهد بالاسلام وانشاء بادية بعيدة الخ (قوله في الصور
الثلاث) اي سبق اللسان ونسيان الصلاة وجعل التحريم قول المتن (في الاصح) والثاني يسوى بينها
في العذر كما سوى بينهما في العمود وجمع القليل والكثير الى العرف على الاصح وصحح السبكي تبعه المعتولى

ذلك وإن علم امتناع جنس الكلام فتأمله (قوله المعذور) اي بقرب إسلامه وبعد عن العلماء وقوله
بتحريم الكلام اي جنسه (قوله مطلقا) اي عن ذلك التفصيل وهذا اعتمدته مر (قوله و يظهر ضبط الخ)
ويحتمل ان يضبط بما لا حرج فيه لا يحتمل عادة مر (قوله وجعل إبطال التنحج) اي مع جعل تحريمه
كذا ينبغي تأمل ثم رأيت قول العباب او عالميا بتحريم التنحج دون إبطاله بطلت اه و أقره الشارح وهو
ظاهر لانه لو علم التحريم وجعل الإبطال بطلت كما مر حوا فيمن علم تحريم الكلام وجعل الإبطال به (وجعل

فيه في الصور الثلاث (في الاصح) وإن عذر لانه يقطع نظم الصلاة وهيئتها (و) يعذر (في التنحج ونحوه) مأمومه (للغلبة) عليه

أن الكلام الكثير ناسيا لا يبطل لقصة ذي الدين معنى (قوله) لكن إن قل) أي ما يظهر منه من الحروف
 إذ مجرد الصوت لا يضرب مطلقا كما تقدم فلا ينافي تقييده بالقلة سم وشرح بانضال عبارة المعنى والنهاية
 ويغذر في اليسير عرفا من التنجيم ونحوه مما مر وغيره كالسعال والعطاس وإن ظهر به حرفان ولو من كل
 فسخة ونحوهم فالأفان أكثر التنجيم ونحوه للغلبة وظهر به حرفان فأكثروا كثير عرفا ما يظهر من الحروف
 بطلت صلاته اه وهي موافقة لما قاله سم وبين أن المدار في الحقيقة على قلة أو كثرة الحروف الظاهرة
 بنحو التنجيم للغلبة لا على قلة أو كثرة التنجيم للغلبة (قوله) هل المتمدن أي خلافا لما صوبه إلى السنوى سم
 أي من عدم البطلان في التنجيم والسعال والعطاس للغلبة وإن كثرت إذ لا يمكن الاحتراز عنهما معنى وحل
 النهاية كلام السنوى على الحالة الآتية في قول الشارح ولو ابتلى شخص الخ (قوله) فالذي يظهر العفو عنه) أي كن
 به سلس يول ونحوه بل أولى معنى ونهاية قال عرش فان خلا من الوقت زمانا يسعهما بطلت بعر وض السعال
 الكثير فيهما والقياس أنه إن خلا من السعال أول الوقت وغلب على ظنه حصوله في بقیته بحيث لا يخلو منه
 ما يسع الصلاة وجبت المبادرة للفعل وإنه إن غلب على ظنه السلامة منه في وقت يسع الصلاة قبل خروج
 وقتها وجب انتظاره وينبغي أن مثل السعال في التفصيل المذكور ما لو حصل له سبب كسعال أو نحوه يحصل
 منه حرركات متوالية كارتعاش يداو راس ووقع السعال أو كان السعال من زمانا لكن علم من عادته أن الحما
 يسكن عنه السعال مدة تسع الصلاة هل يكلف ذلك أم لا واجب عنه بان الظاهر الأول بحيث وجد اجرة
 الحما فاضلة عما يعتري القطرة وإن ترتب على ذلك فوات الجماعة وأول الوقت أخذنا ما قالوه من وجوب
 تسخين الماء حيث قدر عليه إذا توقف الموضوع على تسخينه عرش وقوله أو وجبت عنه الخ وقوله أخذنا
 قالوه الخ كل منهما محل نظر (بل قضية الخ) قضية هذا الكلام الجزم في مسألة الحكة بعدم وجوب الانتظار
 فان قيل به بإضافتي مسألة السعال والإفلا بد من فرق ظاهر لكن قضية قوله وهو محتمل عدم الجزم في مسألة
 الحكة كما ذكره فليراجع وقال مر نتيجة انتظاره من الخلوة هنا وفي الحكة سم وتقدم عن عرش تقييده
 بما إذا غلب على ظنه السلامة من السعال في وقت يسع الصلاة قبل خروج وقتها (قوله) الذي يخلو فيه الخ) قد
 يقال هذا لا يناسب فرض المسئلة المفهوم من قوله بحيث لم يخل زمن الخ سم (قوله) أنه يكلف ذلك الخ
 تقدم انفا عن سم عن مر اعتياده وبقتضيه ايضا ما قدمناه عن المعنى والنهاية عن قريب (قوله) ولو
 تنجيم) إلى المتن في النهاية والمعنى (ولو تنجيم امامه الخ) أي ولو تخافا لأنه إما أناس وهو منه لا يضرب أو عايدا
 فكذلك لأن فعل المخالف الذي لا يبطل في اعتياده ينزل منزلة السهو ولو صلى خلف امام فوجده يحرك
 راسه مثنى في صلاته فلينبغي أن يقال إن لم توجد قرينة تدل على أن ذلك ليس لمرض من منحت صلاة المأموم
 حملا على أن ذلك المرض من زمن ولا يبطل عرش (على ما يجته السبكي) اعتمده المعنى والنهاية (قوله) لحنا
 يغير المعنى) أي كضمتاء أو كسرها عرش (قوله) ولا عند الركوع الخ) هذا هو المتمدن عرش
 (بل لم انتظره) أي في القيام فاذا قام من السجود وقرأ على الصواب وافقه أو ركنة بعد سلام الإمام إن
 لم يتنبه وإن لم يقرأ على الصواب استمر المأموم في القيام وبفعل ذلك في كل ركعة ولو إلى آخر الصلاة عرش
 زاد سم ما نصه فان سلم لم يتبدرك الصواب فيكمل هو صلاته حيث لا يحكم بطلان صلاته لا تأمل تحقق أمية
 الإمام لا احتمال أنه سها بجنه هكذا يظهر في جميع ذلك نعم أن كثر لحنه المعير للمعنى فينبغي وجوب مفارقه حالاً

لكن إن قل عرفا على المعتمد
 ولو ابتلى شخص بنحو سعال
 دائم بحيث لم يخل زمن من
 الوقت يسع الصلاة بلا سعال
 يبطل والذي يظهر العفو
 عنه ولا قضاء عليه لو شق
 نظير ما يأتي فيمن به حكة
 لا يضرب معها على عدم الحكة
 بل قضية هذا العفو عنه
 وأنه لا يكلف انتظار الزمن
 الذي يخلو فيه عن ذلك لكن
 قضية ما مر في السلس أنه
 يكلف ذلك فيهما وهو محتمل
 ويحتمل الفرق بان يحتاج
 للنجس لقبه ما لا يحتاج
 لغيره ولو تنجيم امامه فبان
 منه حرفان لم يجب مفارقه
 لا اجتماع عذره نعم أدلت
 قرينة حاله على عدم العذر
 تعميت مفارقه على ما يجته
 السبكي ولو لحن امامه في
 الفاتحة لحنا يغير المعنى
 فالوجه أنه لا يجب مفارقه
 حالاً ولا عند الركوع بل له
 انتظاره لجواز سهوه كالوقام
 خامسة أو سجد قبل ركوعه

إبطال التنجيم) أي أن قل عرفا أخذنا من سبق (قوله) أن قل عرفا) أي ما يظهر منه من الحروف إذ مجرد
 الصوت لا يضرب مطلقا كما تقدم فلا ينافي تقييده بالقلة وقوله على المعتمد خلافا لما صوبه إلى السنوى (قوله)
 بل قضية الخ) أي قضية هذا الكلام الجزم في مسألة الحكة بعدم وجوب الانتظار فان قيل به بإضافتي مسألة
 السعال والإفلا بد من فرق واضح لكن قضية قوله وهو محتمل عدم الجزم في مسألة الحكة بما ذكره فليراجع
 وقال مر نتيجة انتظاره من الخلوة هنا وفي الحكة (قوله) الذي يخلو فيه) قد يقال هذا لا يناسب فرض
 المسئلة المفهوم من قوله بحيث لم يخل زمن الخ (قوله) كالوقام الخامسة) يؤخذ منه أنه لا يتابعه وهو وظاهر

(و) يعذر في التنحج فقط
 أي القليل منه كما هو قياس
 ما قبله إلا أن يفرق ثم رأيت
 صنع شيخنا في متن منهجه
 مصرحاً بالفرق وقد ينظر
 فيه بأن التقيد هنا أولى
 منه ثم لأنه لا دمل منه ثم
 بخلافه هنا فإذا قيد مالا
 اختياره فيه فأولى ماله فيه
 اختيار وإن كان إتمامه
 لضرورة توقف الواجب
 عليه الآن إذ غاية هذه
 الضرورة أنها كضرورة
 الغلبة بل هذه أقوى لأنه
 لا يحصى لعنه وتلك لا عنها
 يحصى بسكوته حتى يزول
 لاجل (تعذر القراءة)
 الواجبة والذكر الواجب
 بدونه للضرورة (لا)
 الذكر المنسوب ولا
 (الجهر) بالواجب أو غيره
 إذا توقف على التنحج
 فلا يعذر به (في الأصح)
 لأنه لسكوته مسنة لضرورة
 إلى احتمال التنحج لأجله
 نعم بحث الاستثناء
 الجهر بأكثر الانتقال
 عند الحاجة إلى اسماع
 المأمومين أي بأن تعذرت
 متابعتهم إلا به أو الوجه
 في صائمه زلت نخامة لحد
 الظاهر منه فنه واحتاج في
 إخراجها لنحو حرفين
 اغتفار ذلك لأن قليل
 الكلام يغتفر فيها لا عذر

لأنه صار كلاماً اجنبياً وهو مبطل إذا كثر مطلقاً حتى مع السهو والجهل اهـ (قوله نعم الخ) في الرشيدى
 مثله (قوله) ويعذر في التنحج فقط (كذافي النهاية) والمغنى (قوله فقط) أي دون نحوه مأموم معه من
 الضحك والبكاء والابتداء والنفس والعمال والعطاس (قوله أي القليل منه) وفقاً لظاهر المغنى وخلافاً للنهاية
 والشهاب الرمي وشرح بافضل وكتب عليه الكردى مائة قوله وقد يعذر فيه أي في الكلام الكثير في
 التنحج لتعذر القراءة الواجبة وهو ظاهر شرح المنهج وأصرحه وصرح به القليوبي والزادى والشورى
 ونقله عن النهاية وهو ظاهر إطلاق شرح الهجة للجمال الرمي ولكن الذي جرى الشارح عليه في شرحى
 الارشاد والخطيب في شرح التنبيه ونقله سم عن عمر أن عمل العفو في القليل عرفاً وإلا ضار واعتد
 الشارح في التحفة اهـ (قوله قياس ما قبله) أي نحو التنحج للغلبة (قوله هنا) أي في التنحج لاجل تعذر
 القراءة و (قوله ثم) أي في التنحج لاجل تعذر القراءة (قوله لا فعل منه) أي باختياريه بل لضرورة
 الغلبة (قوله إتمامه) أي الاختياري (قوله بل هذه) أي ضرورة الغلبة (قوله وتلك) أي ضرورة
 توقف الواجب عليه (قوله حتى يزول) أي المانع من القراءة (قوله لاجل تعذر الخ) متعاقبة قوله في
 التنحج (قوله الواجبة) أي قوله نعم في المغنى وإلى المتن في النهاية إلا قوله نعم إلى والوجه (قوله والذكر
 الواجب) أي من التشديد الأخير وغيره من الأركان القولية (قوله أو غيره) أي من السنن كقراءة سورة
 وقوت وتكبيراً فتعال ولو من مبلغ يحتاج لاسماع المأمومين خلافاً للاستوى إذا يلزمه تصحيح صلاة غيره
 نهاية ومغنى (قوله نعم بحث الاستوى الخ) لم يرتض به النهاية والمغنى كما مر انفاً وكذا الزادى والشورى
 والقليوبي وشيخنا لكنهم استثنوا ما يتوقف بحثه على الجماعة كالجمعة والمعاودة والمنذور للجمعة (قوله استثناء
 الجهر) أعتمد شيخنا الشهاب الرمي عدم استثناء ذلك راعيه بنفى استثناء الجماعة إذا توقفت متابعة الأربعين
 على الجهر المذكور وكان ذلك في الركعة الأولى لتوقف صحته على متابعتهم المتابعة الواجبة لاشتراط
 الجماعة على الركعة الأولى لصحتها السكون لو كانوا استمرروا في الركوع إلى أن يبقى من الوقت ما يسع الجماعة زال
 المانع واستغنى عن التنحج فهل يجب ذلك فيه نظر وكذا ينبغي استثناء غير الجماعة إذا توقف حصول فرض
 السكفاً به هذه الجماعة على ذلك سم على حج وقوله وكذا ينبغي استثناء غير الجماعة الخ ينبغي أن ياقبها إمام
 المعادة والمجموع جمع تقديم بالمر والمنذور فعلها جماعة ويكتفي في الثلاث اسماع واحد ففي أمكنة اسماعه
 وزاد في التنحج لاجل اسماع غيره بطلت صلاته لأنه زيادة غير محتاج إليها بخلاف المبلغ لأن صحة صلاته
 لا تتوقف على مشاركتها لغير الإمام فلا يعذر في اسماعهم وقوله فيه نظر الأقرب وجوب الانتظار اهـ ش
 ولا ينبغي ما في الانتظار المذكور من الحرج الشديد (قوله والوجه الخ) عبارة النهاية ولو زلت نخامة من
 دماغه إلى ظاهر الفم وهو في الصلاة قائم بطلت فلو أشعثت في سلقه ولم يمكنه إخراجها إلى بالتنحج وظهور
 حرفين ومتى تركها زلت إلى باطنه وجب عليه أن يتنحج ويخرجها وإن ظهر حرقاً قاله في رسالة الزور
 اهـ قال عرش قوله مروج عليه الخ أي لا تبطل صلاته وقوله مروج وإن ظهر منه حرقاً أي أو أكثر بل
 قياس ما تقدم من اغتفار التنحج الكثير لتعذر القراءة عدم الضرر هنا مطلقاً وقوله في رسالة الزور هو اسم
 كتاب للشافعي اهـ (قوله لنحو حرفين) أي أو أكثر على ما عر عن عرش (قوله وبه) أي بذلك التعليل (قوله)

وإذا وصل إلى قراءة الركعة الأخرى فإن أتى بها على الصواب تابعه حيث نذر ولا انتظار أيضاً هكذا فإن سلم ولم
 يتدارك الصواب فيكمل هو صلاته حيث نذر لا يحكم بطلان صلاته لأن ما لم يتحقق أمية الإمام لا احتمال أنه سها
 بلعنه هكذا يظهر في جميع ذلك نعم أن كثر لحنه المغير للمغنى فينبغي وجوب مفارقتها حالاً لأنه صار كلاماً اجنبياً
 وهو مبطل أكثر مطلقاً حتى السهو والجهل هذا ولكن سياقي صلاة الجماعة أنه إذا أسر الإمام في الجهرية
 واحتمل أنه أي ولم يفارقه حتى سلم لم يعد إلى العادة ما لم يتبين أن قارئه وقياه هنا كذلك فليتأمل (قوله وتعذر
 القراءة) أي وإن كثر كما كتبه شيخنا الرمي بخطبه ما يش شرح الروض (قوله نعم بحث الاستوى استثناء
 الجهر الخ) أعتمد شيخنا الشهاب الرمي عدم استثناء ذلك وعليه بنى استثناء الجماعة إذا توقفت متابعة

لا يغتفر في ظاهرها نزول المنظر للجوف وبه يتجه أنه لا فرق

بين الفرض (الخ) أي من الصلاة (قوله ولا بين الصائم) أي فلا كان أو فرضاً فيه (قوله حذر من بطلان صلاته) (خ) أي لأن تأثير المفطر في الصلاة فوق تأثير الكلام لا تغفار جنس الكلام في الصلاة في الجملة سم قول المتن (ولو أكره على الكلام) (خ) (فرع) لو جاءه كافر وهو يصلي وطلب منه تأييد الشهادتين على وجه يؤدي إلى بطلان صلاته هل يجيبه أو لا فيه نظر والظاهر أنه خشي فوات إسلامه وجب عليه التأييد وتبطل به صلاته وإن لم يخش فوات ذلك لم يجب عليه ويعتقر التأخير للعذر بتأنيده بالفرض فلا يقال فيه رضاه بالسكوت وعلى هذا ينحصر قول شيخنا الزايد في الردة أن منها ما لو قال من طلب منه تلقين الإسلام أصبر ساعة بما دالم يكن له عذر في التأخير كما عثر (قوله على نحو الكلام) يشمل استدبار القبلة ويدخل فيه أيضاً الأكل وهو ظاهر للتعليل المذكور سم وعش (قوله ولو حر في) إلى قول بل قال في التأييد وكذا في المنع لا قوله وليس منه إلى المتن ر قوله أو يذكر إلى المتن (قوله وليس منه) أي بما يبطل الصلاة عش (قوله غصب السرة) أي بل تصح معه سم على حج وظاهره أنه لا فرق في ذلك بين أن يأخذها الغاصب بلا فعل من المصلي كان تكون السرة معقودة على المصلي فيفسكها الغاصب قهر عليه أو يكرهه على أن يذعها ويسلمها له ويوجه بأن المدار هنا على كثرة وقوع العذر وقد اشار الشارح بقوله أنه لا غير نادر إلى ذلك عش (قوله وفيه غرض) أي للغاصب عش (قوله كقول لمن استأذنه) (خ) أي وقوله لمن يذعها عن فعل شيء يوسف اعرض عن هذا معنى ونهاية (قوله أدخلوها) (خ) (الاولى) أو أدخلوها (خ) زيادة أو (قوله وكالتبليغ عليه) أي على الإمام بالقرآن أو الذكر كأن ترجع عليه كلمة في نحو التشهد فقلها المأموم نهاية (قوله وكالتبليغ) (خ) الظاهر أنه لا فرق في جر بأن التفصيل المذكور في التبليغ بين أن يتعين التبليغ بأن توقفت عليه صحته بالجملة أو لا (قوله ولو من الإمام) ظاهره أن لم يرفع صوته على العادة المتجناه لا بد من رفعه زائد على العادة والمأموم لا يؤثر الإطلاق لكن قياس قوله الثاني وأن الوجه أنه لا فرق (خ) أنه لا فرق هنا بين الرفع المذكور وغيره ثم كماله شامل لتبليغ تكبيرة الاحرام والسلام فيجزي فيها من الإمام والمبلغ التفصيل المذكور وهل يجزي في المأموم غير المنتصب إذا سمعه غير فيه نظر وقال لم لا يجزي فيه فليتلأئمه سم وقوله وقال لم لا يجزي (خ) الظاهر بطلان صلاة المأموم المذكور وأن قصد مع التبليغ الذكر وفيه وقف ظاهرة (قوله لا يجوز) أي يحرم قول المتن (أن قصد مع) (خ) (الاولى) أن قصد (خ) بالفاء قول المتن (لم تبطل) (خ) لو شك في الحالة المبطله كان شك هل قصد بما

الاربعين على الجهر المذكور وكان ذلك في الركعة الاولى لتوقف صحة صلاته على متابعتهم المتابعة الواجبة لاشتراط الجماعة في الركعة الاولى لصحتها لكن لو كان لو استمر وفي الركوع إلى أن يتيقن من الوقت ما يسمع الجماعة زال المانع واستغنى عن التمتع لم يجب ذلك فيه نظر وكذا ينبغي استثناء غير الجماعة إذا توقف حصول فرض الكفاية بهذه الجماعة على ذلك (حذر من بطلان صلاته) أي لأن تأثير المفطر في الصلاة فوق تأثير الكلام لا تغفار جنس الكلام في الصلاة في الجملة (قوله على نحو الكلام) يشمل استدبار القبلة وتأنيده بالتعليل ويدخل فيه أيضاً الأكل وهو ظاهر للتعليل المذكور (قوله غصب السرة) أي بل تصح معه (قوله وكالتبليغ) (خ) (لومن الإمام) فيه أمور الاول أنه شامل لما إذا لم يرفع صوته زيادة على العادة بل يكفي أن يسمعه غير هو الثاني أنه شامل لتبليغ تكبيرة الاحرام والسلام فيجزي فيها من الإمام والمبلغ التفصيل المذكور والثالث أنه هل يجزي في المأموم غير المنتصب إذا سمعه غير فيه نظر وقال لم لا يجزي فيه فليتلأئمه (قوله وكالتبليغ) (خ) الظاهر أنه لا فرق في جر بيان التفصيل المذكور في التبليغ بين أن يتعين التبليغ بأن توقفت عليه صحته بالجملة أو لا ولا يقال حيث وجب لم يضر الإطلاق وذلك لأنه لا ضرورة إليه وقوله ولومن الإمام ظاهره أن لم يرفع صوته على العادة وفي الروض أن فتح على إمامه بالقرآن وأجهر بالتكبير بالأعلام لم تبطل أه قال في شرحه هذان من تصرفه وهو يوجب عدم البطلان مع قصد الأعلام فقط وليس كذلك أه والمتجه أنه لا بد من رفع زائد على العادة والمأموم لا يؤثر عند الإطلاق لكن قياس قوله الثاني وأن الوجه أنه لا فرق بين أن ينشئ الخ أنه لا فرق هنا بين الرفع المذكور وغيره (قوله أن قصد مع) (خ) لو شك في الحالة المبطله

بين الفرض والنقل بل يجب في الفرض ولا بين الصائم المفطر حذراً من بطلان صلاته بنزولها لجو (ولو أكره على) نحو (الكلام) ولو حر فين فقط (بطلت في الاظهر) لئدره فكان كالأكره على عدم ركن أو شرط وليس منه غصب السرة لأنه غير نادر وفيه عرض (ولو أطلق ينظم القرآن) أو يذكر آخر كما شمله كلام اصله (ب قصد التفسير ك) قوله لمن استأذنه في أخذ شيء أو دخول (ياحيي خذ الكتاب) أدخلوها بسلام وكتفيه امامه أو غيره وكالتبليغ عليه وكالتبليغ ولومن الإمام كما اقتضاه إطلاقهم بل قال بعضهم إن التبليغ بدعة منكدة باتفاق الاثمة الاربعة حيث بلغ المأمومين صوت الإمام لأن السنة في حقه حينئذ أن يتولاه بنفسه ومراوده بكونه بدعة منكدة أنه مكروه خلافاً لما فهم فيه فأخذ منه أنه لا يجوز (أن قصد معه قراءة لم تبطل)

لأنه مع قصده لا يخرج عن القرآنية بضم غير إليه فهو كالو قصد القرآن وحده (وإلا) بقصد معناه (١٤٥) قراءة بأن قصد التفهم وحده وأول

أتى به فقها فقط وأطلق أو لا فواجه عدم البطلان لأن الصلاة انعقدت فلا ينطلم بالشك ويجرد الاتيان بنظم القرآن ونحو غير مبطل مراهيم (قوله لانه) إلى قوله واعترض في المعنى وإلى التنبيه في النهاية إلا قوله فلا يكون إلى وإن الوجه (قوله لانه الخ) لأن عليا رضي الله تعالى عنه كان يصلي فدخل رجل من الخوارج فقال لا حكم إلا لله رسول الله قتلا على قاصبران وغداه معنى (قوله مع صدقه الخ) القرآن (قوله ولم يقصد التفهيم الخ) ينبغي أو قصد احدا المارين من التفهيم والقراءة ع (قوله يشمل الماتن) أي قوله ولا (لهذه) أي صورة الاطلاق نهاية أي لصورة قصد القراءة وحدها معنى (قوله فلا يشمل قصد القراءة الخ) حق العبارة فلا يشمل الاطلاق كالا يشمل قصد القراءة الخ رشدي أي أو يزيد عقب قوله لهذه ما قد مناه عن المعنى وتكلف في التصحيح فقال قوله فلا يشمل أي ما قبله لا وقوله الاطلاق أي ولا يشمل ولا الاطلاق اه (قوله ويرد بان الخ) والحاصل ان ما قبله والافى كلام المصنف يشمل ضرورتين احدهما بالخطوق وهي ما اذا قصد التفهيم والقراءة الاخرى بمفهوم الموافقة الاولى وهي ما اذا قصد القراءة فقط لا تشمل صورتين باعتبار شموله الثاني المقسم والقسم رشدي (قوله أولى) أي فالمراد بالشمول بالنسبة لهذه الشمول ولو بحسب مفهوم الموافقة الاولى سم (قوله) وبان لا تشمل في كل الخ) فالغنى والايكن النطق بقصد التفهيم وقصد القراءة معهما لا متعلقة بقوله بقصد التفهيم الخ سم (قوله وكان هذا الخ) أي جميع ما ذكر لا خصوص قوله ولو بان الخ رشدي وقال سم اقول اذا رجع البني القسم والقسم شمل الصور الثلاث لكن يستثنى منها قصد القراءة بدليل فهمها بالاولى من المقسم مع قيده اه (قوله في نصريه) أي في الدقائق معنى (قوله اما في الاولى) إلى قوله ولا ذكر في المعنى (قوله الها) أي إلى القرينة أي مدلولها (قوله حينئذ) أي حين وجود قرينة التفهيم (قوله وان الاوجه الخ) طغى على قوله داخ (قوله ولا فرق بين ان ينشئ الخ) لكن يتجه تقييده هنا بما اذا احس الامام تلك القرينة فقام له سم (قوله الامام) لا نسب المصلي بصرى (قوله لما بحثه المجموع) أي من الفرق بين ان يكون قد انتهى في قرأته اليها فلا يضرو ولا يفيض نهاية (قوله لتلك الآية) أي كان انتهى في قرأته إلى قوله تعالى يا ايها خذ الكتاب عند استذناة في اخذ شيء سم (قوله خلا فاجمع مقدمين) أي فانهم يخصون كلام المصنف بما يصلح للخطابة ع (قوله وخرج الخ) إلى التنبيه في المعنى (قوله كيا المراهيم الخ) وفي المجموع عن العبادي وقالوا الذين امنوا وعلوا الصالحات اولئك اصحاب الدار بطلت صلاتهم ان تعمدا ولا فلا ويسجد للسجود وهو معتد وفي فتاوى الفقهاء ان قال ذلك متعددا معتقدا كفر وباتى مثل ما تقرر فبالو قف على ملك سليمان وما هم سكت طوبلا أي زائد على سكتة تنفس وعى فيما يظهر وابتدأ بما بعدها نهاية وكذا في المعنى إلا قوله وباتى الخ قال ع (قوله لم يطل صلاته أي حيث لم يقصد بطلان ذلك الخ) القرأة من آية أخرى وقوله وفي فتاوى الفقهاء الخ معتد قوله مثل ما تقرر وهو قوله ان قال ذلك الخ اه ع (قوله مطلقا) أي ولو قصد بكل كلمة على انفرادها انها قرآن وهو ضعيف والمعتد بالبحث الاتي ع (قوله ان قصد القرآن) أي بكل كلمة على حالها (قوله وببحث الخ) اعتمدته النهاية والمعنى وفاق الشيخ الاسلام في

كان شك له قصد بما أتى به تضييقاً فقط أو أطلق أو لافالوجه عدم البطلان لأن الصلاة انعقدت فلا بطلانها بالشك ومجرد الاتيان بنظم القرآن أو نحوه غير مبطل **مر** (قوله فلا يشمل) أى ما قبل إلا ولا الاطلاق أى ولا يشمل وإلا الاطلاق (قوله أولى) أى فالمراد بالشمول بالنسبة لهذه الشمول ولو بحسب مفهوم الموافقة الأولى (قوله وبأن الانشمل نى كل من المقسم والقسم) فالمعنى والأمكن النطق بقصد التفهم وقصد القراءة معه فلا متعلقة بقوله بقصد التفهم **الخ** (قوله) وكان هذا وما حظ المصنف) اقول إذا رجع النى للمقسم والقسم شمل الصور الثلاث لكن يستثنى منها قصد القراءة وحدها بدليل فهمها بالأولى من القسم مع قيده (قوله أن ينتهى) لكن يتجه تقييده هنا بما إذا احس الامام بذلك القرينة فتأمل (قوله لذلك الآية) كان انتهى فى قراءة إلى قوله تعالى يا يحيى خذ الكتاب عند استذنه لاخذ شئى (قوله مفرداتها منه **الخ**) فى شرح **مر** ولو قال المصلى كاف أو صاد أو تون وقصد به كلام ادينى بطلت وكذا إن لم يقصد شيئاً نظير

شرح البهجة (قوله) انه لو قصد الخ) ولو قال المصلح قاف أو صاد أو نون وقصد به كلام الادميين بطلت وكذا إن لم يقصد شيئا كما يحته بعضهم أو القرآن لم يطل وعلم بذلك ان المراد بالحرف غير المقهم الذي لا يطل الصلاة به هو مسمى الحرف لا اسمه معنى ونهاية ويجري ما ذكر في كل ما لا ينصرف إلى القرآن بنفسه كزيد وموسى وعيسى فيطل به الصلوة وإن كان من الفاظ القرآن إلا ان يقصد به القرآن سم (قوله) فيما تقرر) أي فيما إذا قاله المصلح لنحو من استاذنه في الدخول (قوله) أو أي جزء منها) وبقي في الطلاق عن النهاية والمخفى أنه هو المعتد (قوله) بمقارنة المانع) أي عن الإبطال وذلك المانع هو قصد القراءة (قوله) بجمعه) ويحتمل الاكتفاء بالمقارنة لا وله إذا قصد حيث لا يتيان بالجميع سم على حج وهذا من العالم لما رثه من ان الجاهل بعذر مطلقا عش (قوله) ببعضه) أي الخالي سم (قوله) وهذا أقرب) اعتمدته النهاية وقال السيد البصري بعد سوق عبارته أي النهاية قد يقال لا ينبغي ما في هذا من الحرج ولادليل فيما استدل به من عبارة المصنف عند التامول وقصد القراءة بجميع اللفظ ولومع أول اللفظ لا يتجه فيه البطلان وإن عذب القصد بعد ذلك فالتى يتجه الاكتفاء بوجود القصد واللفظ ثم رابت قول الفاضل المحشى سم قوله وهذا أقرب لا يبعد عليه أنه يكفي الاقتران بأوله إذا قصد حيث لا يتيان بالجميع فليتأمل أو وتقدم أن عش اقربه ايضا (قوله) فانهم اغفلوه) قد يقال لا اغفال مع قولهم معناه فان المتبادر منه المعية بجميع الماتى به ثم والظاهر ان الشارح إنما نسب الاغفال إلى المتأخرين إلى الشيخين ومن عاصرهما وسبقهما (قوله) الجائز) إلى قوله وفيه نظري في النهاية والمغنى لإقوله أو بدعاء منظوم إلى أو عزم (قوله) الجائز) أي وإن لم يتدبأ نهاية ومعنى (قوله) وقد اخترعهما) أي لم يكونا مأثورين كرى (قوله) على ما قاله ابن عبد السلام) المتجه خلافاً سم على حج وبصرى أي فلا يطل به لكنه مكروه وقضيته أنها لا يطل بالدعاء والذكر المكروهين وعليهما الفرق بينه وبين التذمر المكروه حيث بطلت به ثم ظفرت لتبسيط حمدان في ملتي البحرين بفرق بينهما لا يظهر من كل وجه عش أقول وقد يفرق بان الدعاء والذكر من اجزاء الصلاة في الجملة بخلاف التذمر فان كان الشيخ حمدان فرق بينهما فذا ليس يبعد (قوله) أو عزم) ومثل الدعاء المحرم الذكر وصورته ان يشتمل الذكر على الفاظ لا يعرف مدلولها كما ياتي التصريح به في باب اجمع قرشىدى (قوله) قال الله الخ) أي أو قال النبي كذا نهاية ومعنى (قوله) بخلاف صدق الله) ومثله سجدت لله في طاعة الله كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى لأن فيه ثناء على الله تعالى ويتجه ان عمله عند الاطلاق أو قصد الثناء بخلاف ما لو قصد مجرد الاخبار فينتجه البطلان حيث بل قد يتجه البطلان إذا محض قوله في السجود وسجد وجهى للذى خلقه وصوره الخ للاخبار مرأه سم قال عش وكذا لا يضر لوقال امنت بالله عند قراءة ما يناسبه سم على المنهج اه (قوله) إن لم يقصد تلاوة) أي في الصورة الاولى (قوله) ولا دعاء) أي

ما مر ويحث بعض المتأخرين هنا أو القرآن لم يطل وعلم من ذلك أن المراد بالحرف غير المقهم الذي لا يطل به هو مسمى الحرف لا اسمه أو يجري ما ذكر في كل ما لا ينصرف إلى القرآن بنفسه كزيد وموسى وعيسى فيطل به الصلوة وإن كان من الفاظ القرآن كما في قوله زيد منها بطر أو موسى وعيسى إلا ان يقصد به القرآن سم (قوله) بجمعه) ويحتمل الاكتفاء بالمقارنة لا وله (قوله) ببعضه) أي الخالي وقوله وهذا أقرب واقفه مر لا يبعد عليه أنه يكفي الاقتران بأوله إذا قصد حيث لا يتيان بالجميع فليتأمل أو (قوله) فانهم اغفلوه) قد يقال لا اغفال مع قولهم معناه المتبادر منه المعية بجميع الماتى به (قوله) بخلافه) المتجه خلافاً (قوله) بخلاف صدق الله) ومثله سجدت لله في طاعة الله كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى لأن فيه ثناء على الله تعالى ويقارن استعنا بالله الاتى بوجود القرينة الصارفة ثم وهى قراءة الامام وقضيته انه يضرب صدق الله عند قراءة الامام وفيه نظر ويتجه ان محل ما أفتى به شيخنا عند الاطلاق أو قصد الثناء بخلاف ما لو قصد مجرد الاخبار فينتجه البطلان حيث بل قد يتجه البطلان إذا محض قوله في السجود وسجد وجهى للذى خلقه فصوره الخ للاخبار فليتأمل مر (قوله) بخلافه) هنا) كانت القرينة هنا كونه بعد الامام فكانه جواب له تصور نظيره

على حيالها انها قرآن لم يطل (نتيجه) ظاهر كلامهم ان نحو ما يجي الخ فيما تقرر كالكنائية في احتمال المراد وغيره وحيث قد يؤخذ من قول المتن معناه انه لا بد من مقارنة قصد القراءة مثلاً لجميع اللفظ لكن انما يتجه ذلك ان قلنا في الكناية بنظيره اما اذا قلنا فيها بآذنه يكفي قرنها بالواو أو أي جزء منها فيحتمل ان يقال به هنا ويحتمل الفرق بان بعض اللفظ ثم الخالي عن مقارنة النية له لا يقتضى وقوعه ولا عدمه بخلافه هنا فانه مبطل فاشترط مقارنة المانع جميعه حتى لا يقع الابطال ببعضه وهذا أقرب وبه يظهر اتجاه ما قضاه قول المتن معناه هو حكاية الخلاف في الكناية فامل ذلك فانهم اغفلوه مع كونه مهما أي مهم (ولا يطل بالذكر والدعاء) الجائز لمشرعيتها فيها ومن ثم لو اتى بهما بالعجوبة مع احسانه العربية أولا مع احسانه وقد اخترعها أو بدعاء منظوم على ما قاله ابن عبد السلام وعزم بطلت وليس منها ما قاله كذا لانه يحض اخبار لثنا فيه بخلاف صدق الله ولو قرأ الامام اياك تعبد واياك نستعين فقالها المأموم أو قال استعنا بالله بطلت ان لم يقصد تلاوة ولا دعاء كما

إياك نهدى قنوت الوتر
 لإلا قرينة ثم قصره فيها
 بخلافه هنا فاندفع ما
 للأسنوى هنا وقضية ما
 تقرر عن التحقيق أنه لا أثر
 لقصد الشاء هنا وقد وجه
 بانه خلاف موضوع اللفظ
 وفيه نظر لانه بتسليم ذلك
 لازم لموضوعه فهو مثل كم
 أحسنت إلى وأسأت فانه
 غير مبطل لإفادته ما يستلزم
 الشاء أو الدعاء وحينئذ
 يؤخذ من ذلك أن المراد
 بالذكر هنا ما قصد بلفظه
 أو لازمه القريب الشاء على
 الله تعالى أخذا بما مر في
 نحو النذور والعق ثم رأيت
 ما يصرح بذلك وهو افتاء
 الجلال البلقيني فيمن سمع
 فراءه الله ما قالوا فقال يرى
 والله من ذلك لعدم البطلان
 وتبعه غيره فأفتى به فيمن
 سمع وما صاحبكم بمجنون
 فقال شأها لكن الظاهر
 أن هذا إنما يأتي على
 الضعيف في استعنا بالله
 لانه مثله بجماع أن في كل
 قرينة قصره إليها وليس
 منه افتاء في زرعه بأن صدق
 الله العظيم عقب سماع
 قراءة الإمام ذكر لكنه
 بدعة أي لانه لا يختص
 بأية فلا قرينة وفيه ما فيه
 (إلا أن يخاطب) غير الله
 تعالى وغير نبيه صلى الله
 عليه وسلم ولو عند سماعه
 لذكره على الأوجه

في صورتين كردى عبارة ع ش قوله مر ان لم يقصده تلاوة ولا دعاء أى بأن أطلق أو قصد الاخبار
 (فرع) لو قال الله فقط فهل يضر ذلك أو لافيه ونظر الاقرب انه ان قصده التعجب أى فقط ضرر وان قصد
 الشاء لم يضر وان أطلق فان كان ثم قرينة التعجب كان جمع امر اغريب في القرآن فقال ذلك ضرر ولا لم يضر
 لانه اسم خاص لله تعالى وسئل عن شخص يصلى فوضع آخر يده عليه وهو غافل فازعج بذلك وقال الله فاجبت
 عنه بان الاقرب فيه الضرر إذ لم يقصده الشاء على الله تعالى وسيأتى انه لو قال السلام قاصدا اسم الله والقرآن
 لم تبطل انتهى وقضية أنه لو أطلق بطلت وقياسه أن الله مثله ع ش وقوله والاقرب انه ان قصده التعجب
 الخ وقد يقال ان التعجب متضمن للثناء وقوله فاجبت الخ هذا إنما يأتي إذا صدر عنه لفظة الله بالاختيار وإلا
 كما هو قضية الغفلة والازعاج فلا وجه للضرر وقوله وسيأتى الخ إلى في النهاية عبارة وه وافق القفال بانه لو قال
 السلام قاصدا اسم الله أو القرآن لم تبطل وإلا بطلت ومثله العاقر وكذا النعمة والعافية بقصد الدعاء اه
 (قوله ولا ينافيه) أى البطلان بما ذكر (قوله بخلافه هنا) إن كانت القرينة هنا كونه بعد الامام فكانه
 جواب له تصور نظيره هناك سم اقول التصور هناك لا يتخلو عن بعد (قوله انه لا أثر لقصد الشاء الخ) اعتمده
 المغنى والنهاية وشيخنا عبارة الأولين ولو قرأ امامه إياك نعبدو إياك نستعين فقالها بطلت صلواته ان لم يقصد
 تلاوة أو دعاء كافي التحقيق فان قصد ذلك لم تبطل أو قال استعنت بالله بطلت صلواته وان قصد بذلك الشاء أو
 الذكر كافي فتاوى شيخى قال إلا عبرة بقصد ما لم يقصد اللفظ ويقاس على ذلك ما شبهه اه ولعل الاقرب
 ما رجحه الشارح من عدم البطلان عند قصد الشاء (قوله هنا) أى في استعنا بالله نهاية ومعنى (قوله من
 ذلك) من عدم البطلان بمثل كم أحسنت وأسأت لإفادته الخ (قوله فهو كمثل الخ) فان قلت قضية تشبيهه
 عدم البطلان وان لم يقصد ثناء وغيره لانه يفيد الشاء قلت لما وجدت هنا قرينة احتيج للقصد بخلاف
 ذلك سم (قوله فاقى به) أى بعدم البطلان (قوله ان هذا) أى ما ذكره الجلال ومن تبعه سم (قوله
 على الضعيف الخ) وهو عدم البطلان مع الاطلاق (قوله بجماع ان في كل قرينة الخ) المنجى البطلان في هذا
 أى ما ذكره الجلال ومن تبعه مطلقا إلا لدعاء ولثناء على الله تعالى سم (قوله وليس منه) أى من قبيل
 ما ذكره الجلال ومن تبعه في البناء على الضعيف (قوله افتاء في زرع الخ) اعتمده مر اه ع ش وشيخنا
 (قوله أى لانه الخ) علة لليسية و(قوله وفيه الخ) أى في التعليل المذكور (قوله غير الله) إلى قوله وروعا
 في النهاية والمغنى الاقوله وقياس إلى سواء (قوله غير الله الخ) اما خطاب الخالق كإياك نعبدو خطاب النبي
 صلى الله عليه وسلم ولو في غير التشديد فلا لاذرى فلا تبطل به نهاية عبارة المغنى قال الاذرى وقضيته
 أنه لو سمع بذكره ^{صلى الله عليه وسلم} فقال السلام عليك أو الصلاة عليك يا رسول الله أو نحو ذلك لم تبطل صلواته ويشبه
 ان يكون الأرجح بطلانها من العالم لمنعه من ذلك وفي الحاقاله بما في التشديد نظر لانه خطاب غير مشروع
 انتهى والوجه عدم البطلان لإحقاقه بما في التشهد اه وفي سم بعد ذكر نحوها عن الاسنى مانصه
 وذلك مشعر اشعار اظاهرا بان اغتفار خطاب النبي صلى الله عليه وسلم على الاطلاق غير مسلم ولا معلوم

هناك (قوله انه لا أثر لقصد الشاء) ذكر المزجدي تجر يده في قوله قال استعنا بالله واستعين أن الذي في فتاوى
 المصنف وتحقيقه تبع البيان البطلان إلا ان يقصد الذكر أو الدعاء أو القراءة ثم قال وقال المحب الطائري بعد
 ذكر كلام البيان الظاهر الصحة لانه ثناء على الله تعالى اه (فرع) في شرح مر وافق القفال انه لو قال
 السلام قاصدا اسم الله أو القراءة لم تبطل وإلا بطلت ومثله العاقر وكذا النعمة والعافية بقصد الدعاء (قوله
 فهو مثل الخ) فان قلت قضية تشبيهه بعدم البطلان وان لم يقصد ثناء وغيره لانه يفيد الشاء قلت لما وجدت
 هنا قرينة احتيج للقصد بخلاف ذلك (قوله ان هذا) أى ما ذكره الجلال ومن تبعه (قوله أن في كل قرينة)
 المنجى البطلان في هذا مطلقا إلا لدعاء ولثناء على الله تعالى (قوله غير الله تعالى وغير نبيه صلى الله عليه وسلم)
 عبارة الروض كصله أو ضمن خطاب مخلوق غير النبي صلى الله عليه وسلم قال في شرحه اما خطاب الخالق
 كإياك نعبدو خطاب النبي صلى الله عليه وسلم كالسلام عليك في التشديد فلا يبطلان قال الاذرى وقضيته

وقياس مأمراً بما فيه من إلحاق عيسى به (١٤٨) إلحاقه بكسائر الأنبياء صلى الله على نبينا وعليهم وسلم هناسوا في الغير الملك والشيطان

نعم ما يتعلق بنحو الصلاة والسلام عليه لا كلام في اغتفاره غير بحث الأذرع المذكور وأما ما لا يتعلق بذلك
كقوله جارك فلان يا رسول الله أو قد نصر كائنه في وقعة كذا من غير أن يسأله صلى الله عليه وسلم فالتج
البطلان به لأنه لا كلام اجني غير محتاج اليه ولا دعاة للنبي صلى الله عليه وسلم ولا جواب فليأمل اه (قوله)
وقياس مأمراً (خ) والمعتد ما اقتضاه كلام الرافعي من أن خطاب الملائكة وباقى الأنبياء يتقبل به الصلاة معني
وعش (قوله) سواء في الغير (خ) في البطلان بخطاب غير الله وغير نبيه صلى الله عليه وسلم (قوله) على (الخ)
متعلق بقوله حمل الخ (قوله) بأنه الخ متعلق بقوله اعترض (قوله) وأجيب بأنه الخ) ويجوز أن يجاب بناء على
ما تقدم من أن المتجه في الجمع بين الروايات أنه حرم مرتين أو لهما بمكة إلا حاجة وأخرهما بالمدينة مطلقاً بأن قوله
له كان حاجة ثم حرم الكلام مطلقاً سم (قوله) وروعا) أي احتيالاً لخصوصية وكون القول نقداً لفظياً
و (قوله) لا إطلاق الخ) علة لكونهما خلاف الأصل (قوله) تقيداً وتخصيصاً) الأول نظر لا إطلاق الأدلة
والثاني نظر العموم (قوله) لأنه الخ) إلى قوله ويسن في المغني وإلى قوله ثم بعد الخ في النهاية (قوله) وإن رد السلام
بالإشارة الخ) أو لى من ناطق نهاية (قوله) تسميت مصل الخ) وهل يسن له أى المصلي إجابة هذا التسميت
بلا خطاب سم أقول قضية قول النهاية ويجوز الرد بقوله وعليه التسميت بقوله ليس رحمة الله لا تنفاد الخطاب اه
حيث عبر بالجواز عدم سن إجابة التسميت قول المتن (ولو سكت طويل) أي عند أبي غير ركن قصير مغني
وباقى في الشرح مثله (قوله) أو نام) إلى قوله قبل في النهاية لا أتوله في صورة إلى المتن (قوله) في صورة السكوت
الخ) ظاهره أنه لا بطلان بالنوم الطويل في ركن قصير وكان وجهه أنه غير مختار فيه وقد ينظر في باختياره
لمقدماته غالباً وقد دفع هذا بان النسيان لا يضر مع اختياره لمقدماته كذلك فليأمل اه سم قول المتن (بلا
غرض) احتريزه عن السكوت لتذكر شيء نسيه فلا صلاح فيه التقاع بعدم الإعلان مغني ونهاية قال عش قوله
مر نسيه أى ولو كان من أمور الدنيا اه (قوله) في صلاته الخ) إلى قول المتن بضرب الخ في المغني إلى قوله
خلافاً إلى وأشار (قوله) كغافل الخ) أى ومن قصد ظالم مغني (قوله) أو غير مبيت) هذا على تأمل وإذا ظاهر
أنه لا يفيد التسبيح ولا التصفيق إلا أن يراد الخبير التام قول المتن (وتصفق المرأة) توم بعض الطلبة أن
التصفيق بقصد الأعلام فقط مبطل كالتسبيح بذلك القصد وهو خطا بل لا بطلان بالتصفيق وإن قصد به
بجرد الأعلام ولو من الذكر مر اه سم (قوله) بقصد الذكر وحده الخ) فإن قصد التهنيم فقط بطلت
صلاته وإن قال في المذهب أنها لا تبطل لأنه مأمور به وسكت عليه المصنف وكذا إن أطلق مغني (قوله)
أنه لو سمح بذكره صلى الله عليه وسلم فقال السلام عليك أو الصلاة عليك يا رسول الله أو نحوه لم تبطل صلاته
ويشبه أن يكون الأراجيح بطلاناً من العالم لئنه من ذلك وفي إلحاقه بما في التشديد نظر لأنه خطاب غير مشروع
اه وفي قوله ويشبه الخ وقفة اه ما في شرح الروض وسياق تمثيله لخطاب النبي صلى الله عليه وسلم بما ذكر
وما نقله عن الأذرع وتوقف فيه مشعر أشعار ظاهره أن اغتفاره خطاب النبي صلى الله عليه وسلم على الإطلاق
غير مسلم ولا معلوم نعم ما يتعلق بنحو الصلاة والسلام عليه لا كلام في اغتفاره وعلى ما فيه من بحث الأذرع
المذكور مع التوقف فيه وأما ما لا يتعلق بذلك كقوله جارك فلان يا رسول الله أو نصر كائنه في وقعة كذا
من غير أن يسأله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فالتج البطلان به والله اعلم لأنه لا كلام اجني غير محتاج اليه ولا
دعاة للنبي صلى الله عليه وسلم ولا جواب فليأمل اه (قوله) كان بالمدينة) تقدم من أن المتجه في الجمع بين الروايات
أنه حرم مرتين إحداهما بالمدينة وأولاهما بمكة إلا حاجة (قوله) واجيب) يجوز أن يجاب بناء على
الجمع السابق بين روايات التحريم بأن قوله له ذلك كان حاجة ثم حرم الكلام مطلقاً (قوله) تسميت مصل
هل يسن له إجابة هذا التسميت بلا خطاب (قوله) في صورة السكوت الخ) ظاهره أنه لا بطلان بالنوم الطويل
في ركن قصير وكان وجهه أنه غير مختار فيه وقد ينظر في باختياره لمقدماته غالباً وقد دفع هذا بان النسيان
لا يضر مع اختياره لمقدماته كذلك فليأمل (قوله) وتصفق المرأة) توم بعض الطلبة أن التصفيق بقصد

والميت والجمادى على المعتد
لكن اعترض حمل قوله
صلى الله عليه وسلم في صلاته
لابليس العنك بلغة الله على
أنه كان قبل تحريم الكلام
بأنه لا يتأتى إلا على القول
بأن تحريمه كان بالمدينة
لأن قوله له ذلك كان بها
وأجيب بأنه يحتمل أنه
خصوصية أو أن قوله له ذلك
كان نفسياً لفظياً كما أشار
إليه في المجموع وروعا
على خلاف الأصل لا إطلاق
أو عموم أدلة البطلان وبعد
تقييدها أو تخصيصها
بحتمل (قوله) العاطس
رحمك الله) لأنه من كلام
الادميين حيثئذ كليلك
السلام بخلاف رحمه الله
وعليه لأنه دعا موسى لمصل
عطس أو سلم عليه أن يحمده
بحيث يسمع نفسه وأن يرد
السلام بالإشارة باليد أو
بالرأس ثم بعد سلامه منها
بالفطر بحث ندب تسميت
مصل عطس وحده جبراً
(ولو سكت) أو نام فيها ممكناً
خلافاً ومنه فيه (طويلاً)
في غير ركن قصير في صورة
السكوت العمد كما هو معلوم
من كلامه (بلا غرض لم
تبطل في الأصح) لأنه لا يحرم
هيناً أما اليسير فلا يضر
جزماً (ويسن لمن نابه) في
صلاته (كتنيه امامه)

إذا سها (وإذنه لداخل) أى مر يد دخول استأذن فيه (وانذاره أى) أو نحوه كغافل أو غير مبرحان يقع به ملك أو نحوه (ان سن
يسبح) الذكر المحقق أى يقول سبحان الله بقصد الذكر وحده أو مع التنية (وتصفق المرأة) والخنثى الحديث الصحيح بذلك قبل قضية عبارته

من التنبية مطلقاً، فإنه قد يجب وقد يسر، وقد يباح له ويرد بأنها لا تقتضي ذلك بل أن السنة في سائر صور التنبية التسليم للذكر والتصديق للغير، وهو كذلك فلو صق وسجت بخلاف السنة خلاف ما نزع حصول أصاها وإثباتها بالأمثلة (٤٩) الثلاثة إلى أحكام التنبية فالأول لندبه

سن التنبيه (الخ) أراد به ما يشمل الاذن والانذار سم (قوله) وقدياح) أى وقديحرم كالتنبيه لشخص
يريدقتل غيره عدواناوقديحه كالتنبيه للنظر المكروه عش (قوله) ويرداخ) حاصل الجواب ان المصنف
إنما اراد التفرقة بين حكم الرجل وغيره بالنسبة الى التسبيح والتصفيق ولم يرديان حكم التنبيه وعلى هذا
يفوته حكم التنبيه هل هو واجب او مندوب او مباح وإن اشار الى ذلك بالا مثله معنى (قوله) للذكر) أى
المحقق (قوله) فلو ضيق) الى المتن فى النهاية الا قوله خلا قالى وأشار (قوله) بخلاف السنة) أى وليس مكروها
عش (قوله) لمن زعم حصول أصلها) يبنى حصول أصلها وأن لا تبطل بالتصفيق المحتاج اليه فى الاعلام
وان كثرت وتوالى ولون من الذكر مر اه سم وقوله وان لا تبطل الخ فى النهاية ما يفيد (قوله) بكثيرهما
ظاهره وعدم البطان بقليل القول الاجنبى وفيه نظر ظاهر إلا ان يريد التفصيل فى المفهوم سم عبارة
المغنى والنهاية وإذالم يحصل الانذار الواجب إلا بالفعل المبطل او بالكلام وجب وبطلت صلاته بالاول
وكذا بالثانى على الأصح اه (قوله) وبحث الخ) البحث للزركشى وواقعه شيخنا فى شرح الروض ولم
يعزه اليه معنى (قوله) وفيه نظر الخ) والمعتمد اطلاق كلام الأصحاب ومعنى ونهاية (قوله) وإذا صفت الخ)
يظهر او ضيق الرجل على خلاف السنة فليراجع (قوله) هو) أى عكسهما (قوله) وبقي الخ) اقتصر
النهاية والمغنى على الصور الاربع المتقدمة (قوله) وعمل ذلك) أى جواز التصفيق مع الذنب فى غير صورة
ضرب البطن على البطن ومع الكراهة فيها (قوله) ولا بطلت الخ) أى لانه منافي للصلاة ولهذا افق
شيخنا الشهاب الرملى بطلان صلاة من اقام لشخص اصعبه الوسطى لاعامعه نهاية ومعنى و سم (قوله)
مالم يجهل البطان وتندر) أى أن يجهله وعذرت فلا بطلان وفيه بحث لأن عدم البطان حيثئذ قيد
بعدم التحريم او كان اعم منه اشكل بل القياس البطان حيثئذ كاقالوا به فيمن علم حرمة الكلام وجهل
البطان به وان يدبجهل التحريم اقضى اعتبار العلم بالتحريم فى البطان وهو منافي لمازعته فيه بقوله
وقول جمع النح فامله اه سم (قوله) وقول جمع) أى منهم شيخ الاسلام (قوله) لا يدالخ) اعتمد مر اه
سم وكذا اعتمده النهاية والمغنى (قوله) ينافيه نصريحم الخ) لك منع المناقاة لا قوله وان ايبح ان لم يكنوا
صروا به فظاهر وان كانوا صروا به فيجوز ان يكون معناه ان أصبح نفسه فلا ينافى حرمة عند قصد

الأعلام فقط مبطل كالتمسيح بقصد الأعلام فقط وهو خطأ بل لا بطلان بالنصفيق وإن قصد به مجرد الأعلام ولو من الذكركرم (قوله سن التنبية) أراد به ما يشمل الأذن والآنذار (قوله لمن زعم حصول أصلها) ينبغي حصول أصلها وإن لا يبطل بالنصفيق المحتاج إليه في الأعلام وإن كثروا تولى ولو من الذكركرم (قوله تبطل بكثيرهما) ظاهره عدم البطلان بقليل القو والأجنبي وفيه نظر لأن الإبريد التفضيل في المفهوم (قوله وفيه نظر) واقفه مر (قوله بطات) بقى المألوف ضربت بطنا على بطن لا بقصد اللعب لكنه كثروا تولى فيحتمل البطلان لأنه لم يقل كثير غير مطلوب ويحتمل عدمه لأنه من جنس المطلوب (قوله يطل) وكذا إذا أقام لشخص أصابعه الوسطى لأعباءه كما أفني به الشهاب الرمي (قوله مالم تجبل البطلان بذلك وتعذر) أى فإن جهلته وعذرت فلا بطلان وفيه بحث لأن عدم البطلان حينئذ أن قد بعلم التحريم وإن كان أعم منه أشكل بل القياس البطلان حينئذ كما قالوا به فيمن علم حرمة الكلام وجهل البطلان به وإن قد يجبل التحريم اقتضى اعتبار العلم بالتحريم في البطلان وهو منافق لما نزع فيه بقوله وقول جمع الخ فتأمل (قوله وقول جمع) أى منهم شيخ الإسلام وقوله لا بد الخ اعتمده مر (قوله ينافيه تصريحهم بالخ) لأنك منع المتأناة لأن قوله وإن أبيع أن لم يكنوا صرحوا بفظاهران وإن صرحوا به فيجوز أن يكون معناه وإن أبيع في نفسه فلا ينافي حرمة عند قصد اللعب وأن يشترط في البطلان به حينئذ العلم بحرمته فليتأمل (قوله وفي تحرير الخ) صرح الزركشي بالحرمة وقوله وشرطه أن يقل أن ارد بالقلعة مادون الثلاث لم يتجقق لقوله لا يتوالى بل لا يصح أو

تفسيرهم الشامل لسائر صور التصفيق بأن محل عدم بطلان الصلاة بالفعل القليل وإن أيسح ما لم يقصده اللعب وفي تحريم ضرب البطن على البطن خارج الصلاة وجهان لأصحابنا وشرطه أن يقل ولا يتوالى فظاير ما يأتي في دفع المار واقتضاء بعض العبارات

اللب وأن يشترط في البطلان به حينئذ العلم بحرمته فلي تأمل سم (قوله وجهاً) رجح الزركشي
منهما التحريم وهو المعتمد كذا بامش وبني أن محله ما لم يتجأ إليه كإيجاع الآن من يراد أن ينادى إنساناً
بعيداً عنه ونقل عن مر ما يوافق ذلك وفي فتاوى مر سئل عن التصفيق خارج الصلاة لغير حاجة فاجاب
أن قصد الرجل بذلك اللهو أو التشبه بالنساء حرمه ولا كرهه وبعبارة حج في شرح الارشاد ويكره
على الأصح الضرب بالقضيب على الوسائد منه يؤخذ حل ضرب إحدى الرأيتين على الأخرى ولو بقصد
اللب وان كان فيه نوع طرب ثم رأيت ما وردى والشاشي وصاحي الاستقصاء والكافي أحقوه بما قبله
وهو صريح فياذكره أنه يجري فيه خلاف القضيض والأصح منه الحل فيكون هذا كذلك اه عش
(قوله وشروطه) أي شرط عدم البطلان بالتصفيق (قوله ان يقل) أن اراد بالقلة ما دون الثلاث لم يتجأ
لقوله ولا يتوالى بل لا يصح أو ما يشمل الثلاث والاكثر فلا وجه لاشتراط القلة مع عدم التوالى فتأمل
سم (قوله أنه لا يضرب مطلقاً) أفتى به شيخنا الشهاب الرملي سم واعتمده النهاية والمغني فقالوا واللفظ
للاول وشمل كلامه أي المصنف ما لو كثر منها وتوالى وزاد على الثلاث عند حاجتها فلا تبطل به كإي الكفاية
وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى وفرق بينه وبين دفع المار وانقاذ نحو الغريق بأن الفعل فيها خفيف فأشبهه
تحررك الأصابع في مسحة أو حرك أن كانت كفها قارة كإسباني فإن لم تكن فيه قارة أشبهه تحريكها للجر
بخلافه في ذنبك وقد أكثر الصحابة رضي الله عنهم التصفيق حين جله النبي ﷺ وأبو بكر رضي الله
تعالى عنه يصلي بهم ولم يأمرهم بالاعادة اه قال عش قوله مر ما لو كثر منها وكذا من الرجل كابد عليه
استدلاله الاتي سم على المنع وقوله وقد أكثر الصحابة الخ وقوله مر وزاد على الثلاث الخ ظاهره
وان كان يضرب بطن على بطن وقوله مر فيها أي في مسئلة التصفيق اه عش (قوله أي غير أفعالها)
القول به لتجب في النهاية والمغني إلا قوله ومنه إلى المتن وقوله لاجل تدارك إلى المتابعة (قوله المتن
ان كان الخ) الأولى فان الخ بالفاء (قوله كزيادة ركوع) مفهومه أنه لو انحنى إلى حد لا تجزئه فيه القراءة
بان صار إلى الركوع أقرب منه للقيام عدم البطلان لأنه لا يسمى ركوعاً ولعله غير المراد
وأنه متى انحنى حتى خرج عن حد القيام عايداً عالماً بطلت صلاته ولولم يصل إلى حد الركوع لتلاعبه ومثله
يقال في السجود اه عش اقول وماترجاه باقياً انفا في الشرح ما يصرح بذلك (قوله ومنه ان ينحني الخ)
فيه نظر سم عبارة السكودي ورايت في فتاوى اجمال الرملي لا تبطل صلاته بذلك إلا ان قصد به زيادة
ركوع انتهى وقال القليوبي لا يضرب وجود صورة الركوع في توركه واقتراشه في التشهد خلافاً لأن
حجبر اه (قوله لا التي الخ) عطف على التي هي ركن (قوله كرفع اليدين) ينبغي إلا ان يكسر
ويتوالى سم قول المتن (إلا أن ينسى) ومن ذلك ما لو سمع المأموم وهو قائم تكبيراً فظن أنه امامه فرفع
يده للهوى وحرك راسه للركوع ثم تبين له الصواب فكف عن الركوع فلا تبطل صلاته بذلك لأن
ذلك في حكم النسيان ومن ذلك أيضاً ما لو تعددت الأئمة بالمسجد فسمع المأموم تكبيراً فظن أنه امامه
فتابعه ثم تبين له خلافه فبرجع إلى امامه ولا يضرب ما فعله للتابعة لعذر فیه وان كسر عش (قوله بان علم الخ)
تفسيره لباقي بعد الاستثناء سم (قوله بامس الخ) أي من قرب العهد بالاسلام أو البعد عن العلماء وقال
في الأنوار ولو فعل ما لا يقتضي سجوداً فهو فظن أنه يقتضيه وسجد لم تبطل ان كان جاهلاً لقرب عهده بالاسلام

ما يشمل الثلاث والاكثر فلا وجه لاشتراط القلة مع عدم التوالى فتأمل (قوله أنه لا يضرب مطلقاً) أفتى به
شيخنا الشهاب الرملي وفرق بينه وبين دفع المار وانقاذ الغريق بأن الفعل فيهما خفيف فأشبهه تحريك
الأصابع في مسحة أو حرك أن كانت كفها قارة كإسباني فإن لم تكن كفها قارة أشبهه تحريكها للجر بخلافه
في ذنبك عش مر ويمكن أن يفرض بأن من شأن المار الاندفاع بالقليل فان من شأن المعاقل إذا علم أن
الدافع يصل اندفع عنه بادي إشارة (قوله ومنه ان ينحني) فيه نظر (قوله لا التي هي سنة) عطف على التي هي
ركن (قوله كرفع اليدين) ينبغي إلا ان يكسر ويتوالى (قوله بان علم الخ) تفسيره للباقي بعد الاستثناء

أنه لا يضرب مطلقاً أشار في
الكفاية إلى محله على ما إذا
كانت اليد ثابتة والمتحرك
إنما هو الأصابع فقط (ولو
فعل في صلاته غيرها) أي
غير أفعالها (ان كان)
المفعول (من جنسها) أي
جنس أفعالها التي هي ركن
فيها كزيادة ركوع أو
سجود وان لم يطمئن فيه
ومنه أن ينحني الجلوس إلى
أن تحاذي جبهته ما أمام
ركبته ولو لتحصيل توركه
أو اقتراشه المندوب كما هو
ظاهر لأن المبط لا ينصرف
للمندوب ولا ينافيه ما يأتي
في الانحناء لقتل نحو الحية
لأن ذاك خشية ضرره صار
بمنزلة الضروري وسباني
اغتراف الكثير الضروري
فأولى هذا لا التي هي سنة
كرفع اليدين (بطلت لأن
ينسى) أو يحمل بأن علم
تحريم ذلك وتعمده لتلاعبه
بها من ثم لم يضرب فعله وان
تكرر لنسيان أو لجهل ان
عذر بامس في السلام

إلا في زيادة لاجل تدارك فيعذر مطلقا لانها اتخفى ولما بقاء الامام بل تجب حتى تبطل بالتخلف (١٥١) عنه بركنين كما اقتضاه اطلاقهم فبدأ

إذا اقتدى به نحو الاعتدال

لكن لو سبقه حيث ذكر

كان قام من شدته الثانية

والمأموم في الجلوس بينهما

تابعه ولا يسجد لقوات

المتابعة فلما فرغ منه الامام

ونسق فبدأ إذا ركع قبله

مثلا متعديا نعم لا يضرب

تعمد جلوسه قليلا بان كان

بقدر الجلوس بين السجدة تين

وهو ما يسع ذكره دون قدر

التشهد بعد هوبه وقبل

سجوده او عقب سجوده

تلاوة او سلام امام في غير محل

جلوسه بخلافه قبل الركوع

مثلا فاته بمجرد بل بمجرد

خروجه عن حد القيام في

الفرض تبطل وان لم يفهم

كما يأتي في شرح قوله اوفى

الرابعة يسجد ولا يضرب انما هو

من قيام الفرض وان بالغ

فيه لقتل نحو حية ولو سجد

على شيء كخشن او يده

فانتقل عنه لغيره بعد رفع

رأسه مختارا له فالذي يتجه

ترجيحه اخذنا من قولهم

السابق وان لم يطمئن بطلان

صلاته تحتمل بثقل رأسه

ام لا لوجود صورة سجود

في الكل وهو تلابغ وقول

بعضهم لا تبطل بسجوده

على يده لانه كالسجود فهو

كالقرب من الارض ثم رفع

رأسه قليلا ثم سجد ذلك

لا يضرب لانه نقل خفيف انما

يأتي على احدا احتمالي

القاضي في المسئلة انه يشترط

ان يعتمد على جهته بثقل

أو بعده عن العلماء معنى (قوله لا في زيادة الخ) استثناء من قول المتن بطلت فسكان حقه العطف (قوله لاجل تدارك) يتأمل المراد بهو التعليق بالخفاء سم وقيل المراد بذلك ركوع المسبوق إذا لم يطمئن بقينا قبل رفع الامام عن أقله اه وفيه نظر (قوله مطلقا) أي ولو عاد ما علما (قوله فيما إذا اقتدى به الخ) متعلق بقوله تجب (قوله يسقه) أي سبق الامام ما مومه المسبوق (قوله كان قام من سجدة الخ) قال في شرح العباب أي والتابع ولو ادر ك مسبوق في السجدة الاولى مع الامام فحدث عقبها يسجد الثانية لانه يحدث الامام صار منفردا فهي زيادة محضة لغير متابعة فيبطل تعمدها أي مع العلم عنهما فيما يظهر اه كردى وفي سم ما يوافقه عبارة قوله كان قام من سجدة الخ أي وبطلت صلاته بعدها بل هو أولى من ذلك اه (قوله في الجلوس بينهما) ظاهره وان كان تاخره عنه بتقصير سم (قوله وتسقن) أي قوله او سلام امام في المغنى والثانية لا قوله بان كان إلى بعده هوبه (قوله وتسقن الخ) عطف على قوله تجب الخ (قوله مثلا) أي أو يسجد قبله معنى (قوله او عقب سجوده تلاوة الخ) هذان مراد من غير بقوله او بعد السجود سم (قوله او سلام امامه في غير محل جلوسه) تقدم آخر الباب السابق عن مر ان المعتمد بطلان بزيادة هذا الجلوس على قدر طمانينة الصلاة سم على حجة اه ع (قوله بخلافه) أي تعمدا للجلوس سم (قوله ولا يضرب) أي قوله ولو سجد في المغنى والثانية بوزاد الثاني ولا فلهما الكسبي ولو صالت عليه وتوقف دفعها عليه اه (قوله نحو حية) كالعقرب (قوله فانتقل عنه الخ) يفهم انه لو لم ينتقل بل جريده حتى وصلت جهته للارض وان نقل بدون رفع رأسه لم يضرب وهو ظاهر وظاهر ذلك انه لا فرق في عدم الضرر بين طول زمن يسجوده على يده قبل الجرو والاتقال وبين قصره وفيه نظر إذا كان بقدر الجلوس المبطل قبل السجود فليتام ثم رايت في شرح العباب ما يوافق ما استظهر به او لا سم (قوله من قولهم السابق) أي أن فاني شرح ان كان من جنسها (قوله ام لا) خلافا لثانها بقوله المغنى عبارة ولو سجد على خشن فرفع رأسه ثلاثا تخرج جهته ثم سجد ثانيا بطلت صلاته ان كان قد تحامل على الخشن بثقل رأسه في احدا احتمالين للقاضي حسين يظهر ترجيحه اه (قوله وقول بعضهم الخ) اعتمده الثانية ونقل سم عن الكسبي اعتراده (قوله انما يأتي الخ) في الحصر نظر سم (قوله في المسئلة) أي مسئلة السجدة على الخشن (قوله انه يشترط الخ) اعتمده الثانية والمغنى كما رافقا (قوله بردها الاحتمال) في رده نظر لانه يمكن تحقق الاعتدال المذكور بدون طمانينة ثم رايت في شرح العباب ذكر ما يوافق هذا

(قوله لاجل تدارك) يتأمل المراد بهو التعليق بالخفاء (قوله كان قام من سجدة الثانية) قال في شرح عاب ولو ادر ك مسبوق السجدة الاولى مع الامام فحدث عقبها لم يسجد الثانية على الاصح لانه يحدث الامام صار منفردا فهي زيادة محضة لغير متابعة تعمدها أي مع العلم عنهما فيما يظهر اه (قوله كان قام من سجدة الثانية) أو بطلت صلاته بعدها بل هو أولى من ذلك (قوله الجلوس بينهما) ظاهره وان كان تاخره عنه بتقصير (قوله او عقب سجوده تلاوة الخ) مراد من غير بقوله او بعد السجود (قوله او سلام امام في غير محل جلوسه) تقدم آخر الباب السابق عن مر ان المعتمد بطلان بزيادة هذا الجلوس على قدر طمانينة الصلاة (قوله بخلافه) أي تعمدا للجلوس (قوله فانتقل عنه لغيره الخ) يفهم انه لو لم ينتقل بل جريده حتى وصلت جهته للارض وان نقل بدون رفع رأسه لم يضرب وهو ظاهر وظاهر ذلك انه لا فرق في عدم الضرر بين طول زمن يسجوده على يده قبل الجرو والاتقال وبين عدمه وفيه نظر إذا كان بقدر الجلوس المبطل قبل السجود فليتام ثم رايت في شرح العباب ما يوافق ما استظهر به او لا وسياتي (قوله تحتمل بثقل رأسه ام لا) في كثرنا الاستاذ البكري ما نصه ولو سجد على خشن فرفع رأسه ثلاثا تخرج ثم سجد ثانيا تبطل وان تحامل على الاوجه إذ لم يجد تسكر بر السجود كذا لو سجد على يده ثم رفعها ووضع الجبهة على الارض وقوله وان تحامل أي لم يطمئن والاحصل السجود فلا يعود إلى التحصيل بل الرفع الواجب لا نصرا فاه بقصد الفراع عن الانجرارح وقوله كذا لو سجد على يده الخ فحدث بخلافه الشارع فيه (قوله انما يأتي الخ) في الحصر نظر وقوله انه يشترط اعتمده مر (قوله بردها الاحتمال) في رده نظر لانه يمكن تحقق الاعتدال المذكور بدون

رأسه وقد تقرر أن قولهم وان لم يطمئن بردها الاحتمال ويرجع احتماله الآخر وهو البطلان مطلقا والقياس المذكور ليس في محله

لوجود صورة سجود في مسئلتنا (١٥٢) بخلاف المشبه به وخرج بقولنا اعتبار احوال اصاب جيبته نحو شك في رفع فانه لا بطلان بل يلزم

النظر سم (قوله لوجود صورة سجود) قد بدفعه قوله اي البعض كلا سجود سم (قوله عامر) اي الى الجلوس بين السجدة تين (قوله ارفع) اي ان كان هذا الرفع بعد سجود يجزى. بان تحامل واطان فقد حصل السجود وجوب العود حيث نلتس لتحصي السجود بل لتحصي الرفع منه وان كان هذا الرفع قبل سجود يجزى. بان رفع قبل التحامل او الطائفة فلا بد من وضع الجبهة مع التحامل والطائفة سم بحذف (قوله ولو هوى) الى قوله وبحث في النهاية والمعنى (قوله ولو هوى لسجدة تلاثة) اي حتى وصل لحد الركوع معنى ونهاية (قوله والعود للقيام) بل عليه ذلك ثم تركه ثانيا ولا يقوم ما تقي به عن هوى الركوع عش (قوله لانه لو نعمده) لا يخفى ان المراد هنا بالعمدة ان يتعمد الا تيان به في غير محله لان هذا هو المبطل فقوله وظاهره انه لا يضر تعمه لذلك لا يفهم منه الا ان يتعمد الا تيان بذلك في غير محله لكن هذا لا يوافق قوله ووجه الخجل ذلك التوجيه انما يتناسب من قصد السجود لظنه انه ترك ثم بان انه لم يرك فليحذر سم (قوله ان هذا) اي ما يجته الاسوى (قوله على مقابل مافي الروضة) اي فعلي مافي الروضة اذ ان ذلك عادل الى القيام لا الهوى بقصد السجود لا يقوم مقام هوى الركوع سم وعش (قوله وخرج) الى قوله وبثلاثة اعضاء في النهاية والمعنى لا قوله او شرع فيها (قوله زيادة قول الخ) اي زيادة ذكر قول الخ فانما لا ينظر على النص كاسياني في الباب الاتي معنى قول المتن (بكثيره) اي ولو سواها معنى (قوله وصيالى نحو حجة) اي توقف دفعها عليه مر اه سم (قوله كان حرك الخ) اي في صلاة شدة الخوف الخ وصيالى الخ فانه لا يضر وان كثر معنى (قوله وذلك) اي البطان بالكثير المذكور قول المتن (لا قليله) اي ان لم يقصد به لعبا اخذنا ما مروى ويستحب الفعل لقتل نحو عقرب ويكره لغير ذلك بلا حاجة ولو فتح كتابا وفهم ما فيه أو قرأ في مصحف وان قلب أو رافعا حيا لم يطل لان ذلك يسير وغير متوال لا يشعر بالاعراض نهاية ومعنى (قوله وخلعه عليه) وهو ضمها من يسار نهاية ومعنى (قوله واسره بقتل الاسودين) اي وكان قال خارج الصلاة اقولوا الاسودين في صلاتكم وليس المراد انه قال ذلك وهو يصلى عش (قوله يعرفان) الاولى التائين قول المتن (بالعرف) فابعد الناس قليلا كنزع

طما ثنية ثم ايت في شرح العباد ذكر ما وافق هذا النظر فقال وللقاضى احتيا لان فيمن سجد على خشن فرع راسه ثم يجرد ثانيا ويحج منها انه تحامل بثقل راسه يطل صلاته لانه زاد سجودا غير محتاج اليه اذ يمكنه الزحف بجيبته قليلا من غير رفع راسه ومن ثم لم يمكنه ذلك او رفع من غير تعمد فلا بطلان بل يلزم معه العود حيث وجد صارف اه (قوله لوجود الخ) قد بدفعه قوله كلا سجود (قوله ارفع) ان كان هذا الرفع بعد سجود يجزى. بان تحامل واطان فقد حصل السجود وجوب العود حيث نلتس لتحصي السجود بل لتحصي الرفع منه لان الرفع انصرف عن الواجب بقصد القرار من اذى الشوكه وان كان هذا الرفع قبل سجود يجزى. بان رفع قبل التحامل او الطما ثنية فان كلا منهما ينفصل عن الآخر فقد وجد الطما ثنية بلا تحامل والتحامل بلا طما ثنية كان السجود بمعنى وضع الجبهة ينفصل عنهما اذ يمكن حصوله بدونهما كان وجوب العود حيث نلتس لتحصي السجود فلا بد من وضع الجبهة مع التحامل والطما ثنية (قوله لانه لو نعمده) لا يخفى ان المراد هنا بالعمدة ان يتعمد الا تيان به في غير محله لان هذا هو المبطل فقوله وظاهره انه لا يضر تعمه لذلك لا يفهم منه الا ان يتعمد الا تيان بذلك في غير محله لكن هذا لا يوافق قوله ووجه الخجل ذلك التوجيه انما يتناسب من قصد السجود لظنه انه ترك ثم بان انه لم يرك فليحذر (قوله على مقابل مافي الروضة) فعلي مافي الروضة اذ ان ذلك عادل الى القيام لان الهوى يقصد السجود لا يقوم مقام هوى الركوع (قوله فتبطل بكثيره) وظاهره انه يحصل البطان بمجرد الشروع في الفعل المحقق للكثرة كتحريك الرجل للخطوة الثالثة مالم يقصد الكثير ابتداء فتبطل بالشروع فيه كالشروع في الخطوة الاولى من ثلاث خطوات متواليه قصدها ابتداء (قوله نحو حجة) اي توقف دفعها عليه مر (قوله لا قليله) قال في الروض والقليل مكروه

العود لوجود الصارف كما عرف عامر ولو هوى لسجدة تلاثة فله تركه والعود للقيام وبحث الاسوى انه لو نسي الركوع فهو ليسجد ثم تذكره فغاد اليه سجد للسهوان صار للسجود اقرب لانه لو نعمده بطلت صلاته وظاهره انه لا يضر تعمه لذلك حيث لم يضر للسجود اقرب وان بلغ حد الركوع ووجه بان الركوع هنا واجب المصلى وقد اوقعه في محله فلم يضر قصد غيره به و مر في بحث الركوع ما يعلم منه ان هذا انما يأتي على مقابل مافي الروضة السابق اعتياده وتوجيه ثم بما يعلم منه انه لا ينظر مع رفقه هوى الركوع لغيره الى وقوعه في محله وخرج بفعل زيادة قولى غير تكسية الاحرام والسلام (والا) يكن المفعول من جنس افعالها كضرب ومشى (فتبطل) الصلاة (بكثيره) في غير صلاة شدة الخوف ونفل السفر وصيالى نحو حجة عليه كان حرك يده او رجليه مرات لحاجة وذلك لانه يقطع فظهما ولا تدعو اليه حاجة غالبية غالبا (لا قليله) الاحاديث الصحيحة في ذلك كحمله ^{صلى الله عليه وسلم} امامه بنت بنته زينب رضی الله تعالى

عنهما عند قيامه ووضعها عند سجوده وخلعه عليه وأمره بقتل الاسودين الحية والعقرب وانما ابطال قليل القول خف لانه لا يتيسر الاحتراز عنه بخلاف الفعل فعني عنه عما لا يحل بالصلاة (والكثرة) والقلة يعرفان (بالعرف) المأخوذ مما ذكر

في الأحاديث ثم فصل العرف بذكر بعض الصور ليقاس به باقيها فقال (فالخطوطان) وإن (١٥٣) استعماعيت لاوثية (أو الضربتان

قليل عرفا لحديث خلع
التعليين نعم لو قصد ثلاثا
متوالية ثم فعل واحدة أو
شرع فيها بطلت كما يأتي
(والثلاث كثيران تواترت)
اتفاقا وإن كانت بقدر خطوة
معتبرة أو بثلاثة أعضاء
كتحريك يده ورأسه معا
بخلاف ما إذا تفرقت بان
عد عرفا انقطاع الثاني عن
الأول وحدث البغوى بان
يكون بينهما قدر ركعة
غريب ضعيف كافي المجموع
ولوشك في فعل اقليل هو أو
كثير فكذلك لقليل والخطوة
بفتح الحاء المرة وبضمها
ما بين القدمين وقضية تفسير
الفتح الأشهر هنا بالمرة
وقولهم إن الثاني ليس
مراداهما حصولها بمجرد
نقل الرجل لمام أو غيره
فذا نقل الأخرى حسبت
أخرى وهكذا وهو محتمل
وإن جريت في شرح الإرشاد
وغيره على خلافه وما يؤيد
ذلك جماعهم حركة اليدين
على التعاقب أو المية مرتين
مختلفتين فكذلك الرجلان
(وتبطل بالوثبة الفاشحة)
لما فيها للصلاة لأن فيها
انحنا بكل البدن وبه يعلم
أن لثاوثية غير فاشحة وهي
التي ليس فيها ذلك الانحنا
فلا تضر على ما فهمه المتن
لكن قال غير واحد أنها
لا تكون إلا فاشحة وأنها
مبطله مطلقا والحق بها
نحوها كالضربة المفرطة

خف وليس ثوب خفيف غير ضار بانه ومعنى (قوله في الأحاديث) أى المارة أن تقول المتن (أو الضربتان)
أى المتوسطتان معنى (قوله نعم لو قصد الخ) وقباصه البطلان بحرف واحد إذا تى على قصد إتيانه بحرفين
نهاية زاد المغنى وهو الظاهر وأعمده سموعش (قوله والثلاث) أى من ذلك أو من غيره نهاية ومعنى
(قوله كتحريك يده ورأسه معا) ينبغى التنبه لذلك عند دفع البدن للتحرك أو الركوع أو الاعتدال فإن
ظاهر هذا بطلان صلاته إذا حرك رأسه حيث ذاب في فتاوى الشارح ما يصرح به وفيه، إن الحرج
مالا يخفى لكن اغتفر الجمل الرملى أى الخطيب توالى التصفيق والرفع في صلاة العيد وهذا يقتضى أن
الحركة المطلوبة لا تعد في المبطل ونقل عن ابن عمر ما يوافقهم (قوله بخلاف) إلى قوله وهو محتمل
في المغنى والنهاية لا قوله وحده البغوى إلى ولو شك (قوله انقطاع الثاني) أى متلا (قوله عن الأول) أى
أوعن الثالث نهاية ومعنى (قوله الأشهر) أى الفتح (قوله وقولهم إن الثاني) أى وقضية قول الأصحاب
أن الخطوة بضم الحاء (قوله حصولها الخ) خبر وقضية الخ والضمير للخطوة بفتح الحاء (قوله فإذا نقل
الأخرى الخ) أى سواء سوى بها الأولى أو قدمها عليها أم أخرها عنها إذا لم يعتبر تعدد الفعل نهاية (قوله)
بمجرد نقل الرجل الخ) وينبغى فيها لرفع رجله لجهة العلو ثم لجهة السفلى أن يعد ذلك خطوتين من راسهم قول
وفي عش عن عمر بن الخطاب وفي البجيرى بعد ذكر مثل ما في سمع عن الحلبي ما نصه والمعتد أن ذلك خطوة
واحدة كما يؤخذ من الزيادة وصرح به عش وقرره الحنفى وأعمده شيخنا (قوله وهو محتمل)
اعتمده النهاية والمغنى وقال للشهاب الرملى (قوله على خلافه) أى أن المجموع خطوة واحدة (قوله ذلك)
أى أن نقل الأخرى خطوة ثانية قول المتن (بالوثبة الفاشحة) أى شيخنا الشهاب الرملى بان حركة جميع
البدن كالوثبة الفاشحة فتبطل بهما على حج وليس من حركة جميع البدن ما لو مشى خطوتين عش عبارة
شيخنا وكذا تحريك كل البدن أو معظمه ولو من غير نقل قدميه أو يعلم بذلك أن المراد تحريك الكل أو
المعظم (قوله وبه الخ) أى التقيد بالفاشحة أى بالتعليل المذكور وهو الأقرب (قوله وهى التى
ليس فيها الخ) لا يخفى أن هذه شاملة لمامها ارتفاع عن الأرض في الهواى نحو خمسة أذرع وعدم البطلان
في ذلك بعيد فينتج عدم توقف البطلان على الانحناء المذكور وعلى هذا قلوا حلل إنسان بغير أذنه ورفعه عن
الأرض فالأقرب عدم ضرر ذلك وإن زاد الارتفاع سم عبارة عش قال مرفى فتاويه وليس لمن الوثبة
ما لو حملها إنسان فلا تبطل صلاته بذلك وأظهره وإن طال حمله وهو ظاهر حيث استمرت الشروط
من الاستقبال وغير ذلك وليس مثل ذلك ما لو تعلق بمجل فتبطل صلاته بذلك (فرع) فعل مبطل
كوثبة قبل تمام تكبيرة لأحرام ينبغى البطلان بناء على الأصح أنه تمام التكبير قبل أن يدخل في الصلاة
من أول التكبيرة وفاقا لمرآة (قوله ولكن قال غير واحد الخ) جرى عليه النهاية والمغنى (قوله مطلقا)
أى وجد فيها انحنا بكل البدن أولا (قوله والحق) إلى قوله ويؤخذ في المغنى الا قوله أواذنه إلى

لا في مندوب كقتل حيوة وعقره أو قوله أو القليل قال في شرحه أى من الفعل الذى يبطل كثيره إذا تعمد
بلا حاجة (قوله نعم لو قصد ثلاثا متوالية الخ) قال في شرح العباب ترددا لركعتي فتاوى لفظ بحرف غير
مفهوم ونوى النطق كما ذكر قال لأن يفرق بأن الفعل اغلظاه والفرق أوجهه ما في العباب والأوجه عدم
الفرق على أنه قد يدعى إطلاقا دعوى أن الفعل اغلظان النطق احتيق في هذا الباب من وجه بدليل
البطلان بعدم تعدد قليله دون قليل الفعل فإن تعمد الحرفين مبطل دون تعمد الفعلين فليتأمل (قوله بمجرد نقل
الرجل لمام أو غيره) ينبغى فيها لرفع رجله لجهة العلو ثم لجهة السفلى أن يعد ذلك خطوتين من
بالوثبة الفاشحة أى شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى بان حركة جميع البدن كالوثبة الفاشحة فتبطل
بها (قوله وهى) أى التى ليس فيها ذلك لا يخفى أن التى ليس فيها ذلك شاملة لمامها ارتفاع عن الأرض في
الهواى نحو خمسة أذرع وعدم البطلان في ذلك بعيد فينتج عدم توقف البطلان على الانحناء المذكور
وعلى هذا قلوا حلل إنسان بغير أذنه ورفعه عن الأرض فهل يضر ذلك فيه نظر ولا يعد عدم الضرر وإن زاد

(لا) الفعل الملقح بالقليل نحو (١٥٤) الحركات الخفيفة المتوالية كتحرريك أصابعه مع قرار كفه (في سبعة أو حرك في الأصح) ومثله

أما إذا والى قوله وما القاءوا في النهاية إلا ما ذكر (قوله لا) الفعل الملقح بالقليل (الخ) لكنه خلاف الأولى شرح بأفضل ونقل سم عن الأسي ما يوافقه وأقره وهو قضية صنع النباهة المفتي قال الكردى وهو مراد من عبر بالكراهة اه وقال عرش بعدد كلام سم المذكور والكراهة هي القياس خروجاً من خلاف مقابل الأصح اه (قوله نحو الحركات الخ) ولونق نبيق الحمار أو صهل كالفرس أو حاكى شيطان الحيوان من الطير ولم يظهر من ذلك حرف مفهم أو حرفان لم تبطل ولا بطلت أفتى به البلقيني وهو ظاهر ومحل جميع ذلك ما لم يقصد بمافعله لعباً أخذاً من نهاية واعتدته شيخنا وقال عرش قوله مر أفتى به البلقيني لا يخفى اشكال ما أفتى به بالنسبة لصوت طال واشتداد ارتفاعه وأعوجاجه فإنه يحتمل البطلان حيث ندسم على حج اه اقول الاشكال قوى واحتمال البطلان هو الظاهر لظهور منافاة الصوت المذكور للصلاة كالوثبة الضربة المفرطة (قوله ومثله) أى مثل الأصابع أى تحريكها على حذف المضاف ويمكن رجوع الضمير للحريك و لا اكتساب الجمعية من المضاف إليه (قوله تحريك نحو جفنه الخ) أى ونحو حل وعقد وان لم يكن لغرض نهاية ومعنى (قوله أو لسانه) عبارة النهاية ولا بالخارج لسانه كذلك خلافاً للبلقيني لأنه فعل خفيف اه (قوله ولذلك) أى التعليل وبه يندفع قول البصرى ليتأمل ترتيبه على ما قبله اه (قوله بحث الخ) تقدم خلافاً عن النهاية وفى الكردى على شرح بأفضل قوله واللسان ظاهر إطلاقه كفتح الجواد أنه لا فرق أى فى عدم البطلان بين أن يخرج به إلى خارج القم أو يحركه فى داخله واعتدته الشباب الرملى وولده مال الشارح فى الإيعاب إلى البطلان فى الأول وافتى شيخ الإسلام بان الظاهر أنه إن حركه بلا تحويل لم تبطل اه وقوله فى الإيعاب الخ أى والتخفة (قوله سوغ فيه) أى حيث لم يخل منه زمانيس الصلاة قياساً على ما تقدم فى السعال عرش وسم (قوله ومر الخ) ويؤخذ مما نمر أن محل ما ذكر فى نحو الحكة ما إذا لم تخصص ببعض الوقت ولا انتظر الخلو سم وعرش (قوله على محل الحكة) ظاهر صنيعة أن هذا القيد خاص بما بعد وكذا وغلبه فى الفرق بينه وبين ما قبله فيتأمل بصرى (قوله ومن القليل) إلى قوله ويحرم فى الغنى الأوفى ولا مسمه (قوله لخو قلة) ومن النحو البرغوث (قوله قليل من دمه) ينبغى أن تكون من يائية لا بضيعة إذ دمه كلها قليل كاهو ظاهر رشيدى أقول ويغنى عن ذلك محل القملة على الجنس الصادق بالكثير (قوله تحريمه) اعتدته النهاية عبارته ويحرم القاءه نحو قلة فى المسجد وإن كانت حية ولا يحرم القاءها خارجاً اه قال عرش قوله مر ويحرم القاءه نحو قلة فى المسجد ظاهره وإن كان ترابوا من النحو البرغوث والبق وشمل ذلك ما لو كان منشؤه من المسجد فيحرم على من وصل إليه شيء من هوام المسجد أعادته إليه وقوله مر وإن كانت حية أى لأنها ما أنتمت فيه أو تؤذى من به بخلاف القاءها خارجاً بلا أذى لغيرها ومثل القاءها مالم يضعها فى نعله مثلاً وقد علم خروجها منه إلى المسجد عرش (قوله والأول) أى الحل (قوله غير متيقن) فيه أن القاءها فيه مظنة موتها فيه مر اه

الارتفاع (قوله نحو الحركات الخفيفة الخ) قال فى الروض والأولى تركه أى ترك ما ذكر من الفعلات الخفيفة قال فى شرحه قال فى المجموع ولا يقال مكره ولكن جزم فى التحقيق بكرهه وهو غريب اه ولونق نبيق الحمار أو صهل كالفرس أو حاكى شيطان الحيوان أو من الطير ولم يظهر من ذلك حرف مفهم أو حرفان لم تبطل ولا بطلت أفتى به البلقيني وهو ظاهر ومحل جميع ذلك ما لم يقصد بمافعله لعباً أخذاً من نهاية (قوله لا) نحو حكة الخ يتدشك هذا المفروض مع الكثير أو التوالى بالبطلان فى سعال المغلوب إذا كثرت أو توالى كاتقدم إلا أن يقال الفعل أو سم من اللفظ أو يقال إنما ظنير ما هنا المبتلى بالسعال المار كى يشير إليه كلامه وقد علمنا هناك استمراد ما هنا ما هنا كفى أنه إذا كان له حال بخلو مناه عن ذلك تسع الصلاة قبل خروج الوقت أنه ينبغى وجوب انتظارها (قوله ومر الخ) يؤخذ مما نمر أن محل المساحة إذا استغرقت الوقت والانتظار من الخلو عنها وإن محل ما ذكر فى نحو الحكة ما إذا لم يخص ببعض الوقت والانتظار الخلو (قوله لأن موتها فيه

تحرىك نحو جفنه أو شفته أو لسانه أو ذكره أو أذنه على الوجه من اضطراب فى ذلك لأنها تابعة لحالها المستقرة كالأصابع فماذا كر ولذلك بحث أن حركته اللسان أن كانت مع تحويله عن محله ابطل ثلاث منها وهو محتمل أما إذا حركها مع الكف ثلاثاً متوالية فأنها مبطله إلا أن نحو حكة لا يصبر معها على عدمه بان يحصل له مالا يطاق الصبر عليه عادة ويؤخذ منه أن ابتلى بحركة اضطرابية ينشأ عنها عمل كثير سوغ فيه ومرق من ابتلى بسعال ماله تعلق بذلك وذهاب اليد وعودها إلى على التوالى كما هو ظاهر مرة واحدة وكذا رفعها ثم وضعها لكان على محل الحكة ومن القليل قتله لنحو قلة لم يحمل جلدها ولا مسمه وهى ميتة وإن أصابه قليل من دمه أو يحرم مرهما فى المسجد ميتة وقتلها فى أرضه وإن قل دمه لأن فيه قصده بالمستقذر وأما القاءها أو دفنها فيه فظاهر فتاوى المصنف حله ويؤيده ما جاء عن ابنى امامة وابن مسعود ومجاهد أنهم كانوا يتفلون فى المسجد ويدفنون القمل فى حصاه وظاهر كلام الجواهر تحريره به صرح ابن يونس ويؤيده الحديث الصحيح إذا وجد أحدكم القملة فى المسجد فليصرها

فيه تعذيب لها لا يأنس فيه التراب مع ان فيه مصلحة كدفنها وهي الا من من توقع ايذاها بالترك بل رمي او بلا دفن (وسهو الفعل) أو الجبل بجرمته وان غدر به (كعمده) وعله (في الاصح) فيبطل مع الكثرة أو الفحش لندرته فيها ولقطعه النظم بخلاف القول ومن ثم فرق بين سهو وعمده ومشيه كالشيء في قصة ذي اليمين يتحمل التوالى وعدمه فبهي واقعة حال فعليه (وتبطل بقليل الا كل) الى الماكول الى بوصوله للجوف ولو مع اكراه لشدته منافاته لما مع ندرته أما المصنف نفسه فلا يبطل بقليله كبقية الأفعال (تنبيه) مقتضى تفسير الاكل بما ذكره ان يضم الهزلة فليتنبه له (قلت) لا ان يكون ناسيا) للصلاة (أو جهلا بحرمه) فيها وغدر بما رمي فلا يبطل قطعا (والله أعلم) بخلاف كثيره عرفا ككثير الفعل وانما يبطل الصوم لانه لا هيئة تذكر ثم بخلافه هنا فكان التفسير هنا اتم واذ اقرر ان يسير الماكول يضرب تعمده لانحو نسيانه فلا فرق بين ان يكون معه فعل قليل أولا (قل) كان بفمه (سكرة) فذابت (فبلغ)

سم قوله بل ولا غالب) فيه إشارة إلى أنه لو غالب ايذاها حرم القاؤها وهو متجه خلافا لما سمع عليه من انه لا يجرم إلا إذا قصد ايذاء الغير اه لانه يكفي في التحريم تعدد الفعل المؤدى مع العلم بانه مؤذون لم يقصد الايذاء كما يعلم مما ذكره في التصرف في نحو الشارع بحفر ونحوه فانه لم يقيدوا بحرمه التصرف المضرب بقصد الاضرار سم وقوله لما سمع عليه مر اى غير النهاية لما تقدم عنه انفا من الاطلاق الموافقة لما رجحه سم (قوله) وهي الا من توقع ايذاها) فيه ان الرمي في المسجد مظنة ايذاها من به كما تقدم غش قول المتن (وسهو الفعل) أى المبطل نهاية معنى (قوله أو الجبل) الى التنبيه في النهاية والمعنى قول المتن (في الاصح) والثاني واختاره في التحقيق انه كعمد قليل واختاره السبكي وغيره نهاية معنى (قوله) لندرته) اى السهو معنى (قوله) بخلاف القول (خ) فيه ان كثير القول مبطل مع السهو والجبل ايضا كما تقدم إلا ان يقال كثير القول المبطل مع القواعد كثير الفعل المبطل كذلك سم (قوله) فبهي واقعة حال فعليه اى الاحتمال يبطلها غش وعبرة الشيدى قضيت ان التوالى مبطل في هذه الواقعة وهو خلاف صريح كلامهم فانهم نصوا على أن من يتقن بعد سلامه ترك شيء من الصلاة يعود اليها ويفعله ما لم يطل الفصل وان تكلم بعد السلام او خرج من المسجد واستبدل القبلة فقولهم او خرج من المسجد صادق بما إذا كان بفعل كثير بالنسبة للصلاة بل الخروج من المسجد لا يأتى بدون ذلك خصوصاً ولم يقيدوا بذلك بما إذا كان بقرب باب المسجد فليخرج ويحرم اه عبارة التحفة في مسئلة يتقن ترك شيء بعد سلامه وان مشى قليلا اه وعبرة الكردى على شرح بافضل فيها قوله ان قصره منه قال الخطيب في شرح التنبيه وان خرج من المسجد اه قال في الايعاب أى من غير فعل كثير متوال كما هو ظاهر اه وكل منهما صريح في عدم اغتفار الفعل الكثير في تلك المسئلة والله اعلم قول المتن (بقليل الاكل) اى عرفا ولا يتقيد بنحو السميمة ومثله ما لو وصل مفطر جوفه كما طعن اذن وان قل نهاية (قوله) الى الماكول) اى والمشروب ولو من الريق المختلط بغيره شيننا (قوله للصلاة) الى قول المتن ذوبها الى المعنى وإلى التنبيه في النهاية (قوله بما مر) اى بقرب عهده بالاسلام او بعده عن العلماء معنى (قوله فلا تبطل الخ) اى بقليله (قوله) بخلاف كثيره الخ) أى ولو ناسيا أو جهلا نهاية زاد المعنى وشرح المنهج ولومفرقا اه (قوله لانه لا هيئة الخ) هذا انما يصلح فرقا للناسي دون الجاهل والفرق الصالح لذلك ان الصلاة ذات أفعال منظومة وفعل الكثير يقطع نظمها بخلاف الصوم فانه كف معنى وشيننا (قوله) لانحو نسيانه) ادخل بالنحو الجمل (قوله) بكسر اللام) وحكى فتح نهاية ومعنى (قوله) أو أمكنه الخ) عطف على قول المصنف فيبلغ الخ وضمير محه لذوبها (قوله) أو أمكنه محه فقص الخ) أى بخلاف ما إذا جرى ريقه بباقي الطعام بين أسنانه وعجز عن تمييزه وجهه او نزلت نخامة ولم يمكنه امساها نهاية قال غش قوله مر وعجز عن تمييز الخ اى ما يجرد الطعام او اللون الباقي بعد شرب نحو القهوة ما يغير لون ريقه وأطعمه فالأقرب انه لا يضرب لان يجر اللون يجوز ان يكون اكتسبه الريق من مجاورته للأسود اخذاعا قالوه في طهارة الماء إذا تغير بمجاور وقوله مر ولم

الخ القاؤها فيه مظنة موتها مر (قوله بل ولا غالب) فيه إشارة إلى أنه لو غلب ايذاها حرم القاؤها وهو متجه خلافا لما سمع عليه مر انه لا يجرم إلا ان قصد ايذاء الغير اه وفيه نظر لانه يكفي في التحريم تعدد الفعل المؤدى مع العلم بانه مؤذون لم يقصد الايذاء كما يعلم مما ذكره في التصرف في نحو الشارع بحفر ونحوه فانه لم يقيدوا بحرمه التصرف المضرب بقصد الاضرار سم وقوله لما سمع عليه مر اى غير النهاية لما تقدم عنه انفا من الاطلاق الموافقة لما رجحه سم (قوله) وهي الا من توقع ايذاها) فيه ان الرمي في المسجد مظنة ايذاها من به كما تقدم غش قول المتن (وسهو الفعل) أى المبطل نهاية معنى (قوله أو الجبل) الى التنبيه في النهاية والمعنى قول المتن (في الاصح) والثاني واختاره في التحقيق انه كعمد قليل واختاره السبكي وغيره نهاية معنى (قوله) لندرته) اى السهو معنى (قوله) بخلاف القول (خ) فيه ان كثير القول مبطل مع السهو والجبل ايضا كما تقدم فليأتى لما لا ان يقال كثير القول المبطل مع القواعد كثير الفعل المبطل كذلك سم (قوله) فبهي واقعة حال فعليه اى الاحتمال يبطلها غش وعبرة الشيدى قضيت ان التوالى مبطل في هذه الواقعة وهو خلاف صريح كلامهم فانهم نصوا على أن من يتقن بعد سلامه ترك شيء من الصلاة يعود اليها ويفعله ما لم يطل الفصل وان تكلم بعد السلام او خرج من المسجد واستبدل القبلة فقولهم او خرج من المسجد صادق بما إذا كان بفعل كثير بالنسبة للصلاة بل الخروج من المسجد لا يأتى بدون ذلك خصوصاً ولم يقيدوا بذلك بما إذا كان بقرب باب المسجد فليخرج ويحرم اه عبارة التحفة في مسئلة يتقن ترك شيء بعد سلامه وان مشى قليلا اه وعبرة الكردى على شرح بافضل فيها قوله ان قصره منه قال الخطيب في شرح التنبيه وان خرج من المسجد اه قال في الايعاب أى من غير فعل كثير متوال كما هو ظاهر اه وكل منهما صريح في عدم اغتفار الفعل الكثير في تلك المسئلة والله اعلم قول المتن (بقليل الاكل) اى عرفا ولا يتقيد بنحو السميمة ومثله ما لو وصل مفطر جوفه كما طعن اذن وان قل نهاية (قوله) الى الماكول) اى والمشروب ولو من الريق المختلط بغيره شيننا (قوله للصلاة) الى قول المتن ذوبها الى المعنى وإلى التنبيه في النهاية (قوله بما مر) اى بقرب عهده بالاسلام او بعده عن العلماء معنى (قوله فلا تبطل الخ) اى بقليله (قوله) بخلاف كثيره الخ) أى ولو ناسيا أو جهلا نهاية زاد المعنى وشرح المنهج ولومفرقا اه (قوله لانه لا هيئة الخ) هذا انما يصلح فرقا للناسي دون الجاهل والفرق الصالح لذلك ان الصلاة ذات أفعال منظومة وفعل الكثير يقطع نظمها بخلاف الصوم فانه كف معنى وشيننا (قوله) لانحو نسيانه) ادخل بالنحو الجمل (قوله) بكسر اللام) وحكى فتح نهاية ومعنى (قوله) أو أمكنه الخ) عطف على قول المصنف فيبلغ الخ وضمير محه لذوبها (قوله) أو أمكنه محه فقص الخ) أى بخلاف ما إذا جرى ريقه بباقي الطعام بين أسنانه وعجز عن تمييزه وجهه او نزلت نخامة ولم يمكنه امساها نهاية قال غش قوله مر وعجز عن تمييز الخ اى ما يجرد الطعام او اللون الباقي بعد شرب نحو القهوة ما يغير لون ريقه وأطعمه فالأقرب انه لا يضرب لان يجر اللون يجوز ان يكون اكتسبه الريق من مجاورته للأسود اخذاعا قالوه في طهارة الماء إذا تغير بمجاور وقوله مر ولم

بِالتَّحْرِيمِ أَوْ قَصْرِ فِي التَّعَلُّمِ
فَتَعْيِيرُهُ بِبَلْعِ الْمُشْعَرِ بِالْقَصْدِ
وَالْتَعَمُّدِ أَوْ مِنْ تَعْيِيرِ أَسْأَلِهِ
بِتَسْوِغٍ وَتَذَوُّبٍ أَوْ تَنْزُلِ
لِجَوْفِهِ بَلَا فَعْلٍ لِأَهْلِهِ
الْبَطْلَانِ وَلَوْ مَعَ نَحْوِ التَّسْيَانِ
(بَطَلَتْ) صَلَاتُهُ (فِي الْأَصَحِّ)
لِأَسْرٍ (تَنْبِيْهُ) مِنْ
الْبَطْلَانِ أَيْضًا الْبِقَافِ رُكْنَ
مِثْلَ شَكٍّ فِي قُلُوبِ رُكْنِ قِبَلِهِ
لَا يَهْلِزُهُ الْعُودُ إِلَيْهِ فُورًا
كَأَسْرٍ وَقَصْدُ مَصْلِيٍّ فَرَضٍ
جَالِسًا بَعْدَ سَجْدَتِهِ الْأُولَى
الْجُلُوسَ لِلْقِرَاءَةِ مَعَ التَّعَمُّدِ
وَالْأَحْسَبِ جُلُوسُهُ عَمَّا بَيْنَ
السَّجْدَتَيْنِ وَلَمْ يُؤْثِرْ ذَلِكَ
الْقَصْدُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بِمَامَرٍ
فِي مَبْحَثِ الرُّكُوعِ وَقُلُوبِ
الْفَرَضِ نَفْلًا إِلَّا لَعَذْرٍ
كَادِرَاكَ جَمَاعَةٍ وَالشَّكُّ فِي
نِيَّةِ التَّحَرُّمِ أَوْ شَرْطِ لَهَا مَعَ
مَضْيِ رُكْنٍ أَوْ طَوَّلِ زَمَنِ أَوْ
مَعَ قَصْرِ مَوْلٍ بَعْدَ مَا قَرَأَهُ فِيهِ
وَخَرَجَ بِالشَّكِّ ظَنُّ أَنْهُ فِي
غَيْرِهَا كَقَضَائِ خَيْرٍ أَوْ نَفْلِ
وَأَنْ أَمَّا مَعَ ذَلِكَ كَمَا مَرَّ
وَنِيَّةُ قَطْعِهِ وَلَوْ مُسْتَقْبَلًا
أَوْ التَّرَدُّفِ فِيهِ أَوْ تَعْلِيْقِهِ عَلَى
شَيْءٍ مَوْحُوٍّ لِأَعَادِيَا كَمَا هُوَ
ظَاهِرٌ لِمُنَافَاتِهِ الْجَزْمِ بِالْنِيَّةِ
الْمُشْتَرِطِ دَوَامِهِ لِأَسْتِهَا
عَلَى أَعْمَالٍ مُتَغَايِرَةٍ مُتَوَالِيَةٍ
وَهِيَ لَا تَنْتَظِمُ إِلَّا بِهِ وَفَارَقَ
الْوُضُوءَ وَالصُّومَ وَالْإِعْتِكَافَ
وَالنِّسْكَوَالْإِضْرَافِيَّةَ بِمِثْلِ
قَبْلِ الشُّرُوعِ فِيهِ لِأَنَّهُ
لَا يَنْبَغِي الْجَزْمُ بِخِلَافِ نَحْوِ
تَعْلِيْقِ الْقَطْعِ فَنَاقِي النَّيَّةِ

فَسَرَّ الْأَكْلَ فَمَا سَبَقَ بِمَا كَوَّلَ فَلَا يَتَوَقَّفُ الْبَطْلَانُ عَلَى الْفِعْلِ الْمُبْطَلِ مَرَّ (قَوْلُهُ ظَهْرٌ مَا بَاتِيَ فِي الصُّومِ)
يُؤْخِذُهُ مِنْهُ بَاتِي ظَهْرًا بِمَا بَاتِيَ ثُمَّ فَمَا لَوْ وَضَعَ نَحْوَ السَّكْرَةِ فِيهِ فَلَا حَاجَةَ فَنَذَابَتْ وَنَزَلَتْ إِلَى جَوْفِهِ فَرَا جَعَهُ
(قَوْلُهُ الْجُلُوسُ لِلْقِرَاءَةِ) أَيْ مَعَ الْأَخْذِ بِالْجُلُوسِ (قَوْلُهُ عَادِيَا) أَخْرَجَ الْعَقْلُ فَرَا جَعَهُ (قَوْلُهُ لَا يَنْبَغِي)
بِتَامُلِ (قَوْلُهُ أَنْ يَتَوَجَّهَ) هَذَا التَّقْدِيرُ لَا يَوَاقِفُ أَنْ نَائِبٌ فَاعِلٌ يَسْنُ قَوْلُهُ الْأَتَمُّ دَفْعُ الْمَارِّ ثُمَّ تَقْدِيرُ هَذَا يَشْكُلُ

أو سارية) أى عمود (أو عصام مغروزة) وهما وفيما بعد للترتيب وفيما قبل للتخيير لاستواء الأولين وتراخي الثالث عنها فلم يسغ العدول إليه إلا عند العجز عنها وكذا يقال فى المصلى مع العصافى الخط مع المصلى (أو ببط مصلى) بعد عجزه عما ذكر (أو خط) خطأ (قباته) عرضاً أو طولاً وهو الأولى عن يمينه أو يساره بحيث يسامت بعض يده كاهو ظاهر بعد العجز عن المصلى ففى عدل عن مقدم مؤخر مع سهولته ولا يشترط تعذره فيما يظهر كانت شترته كالعلم وإذا استتر كما ذكرناه وإن زالت بنحو ربيع أو متعد أثناء صلاته لكن بالنسبة لمن علم بها وقرب من سترته ولو مصلى وخطا سكن العبرة بأعلامها بأن كان بينها وبين قدميه أى عقبها أو ما يقوم مقامها مما يأتى فى فصل لا يتقدم على إمامه فيما يظهر ثلاثة أذرع فأقل بذراع الأدنى المعتدل وكان ارتفاع أحد الثلاثة الأول ثلثى ذراع بذلك فأكثر ولم يقصر بوقوفه فى نحو مغضوب أو إليه

المصنف أو ببط بلفظ الفعل الماضى فتأمله فالأولى تقدير غيره إذا توجه وحيتنذ قوله أو ببط عطف على مصلى أو توجه فليتأمل سم وقال الرشيدى قوله مر أن يتوجه إرادان يفيد به قدراً زائداً على مفاد المتن وهو سن التوجه إلى ما يأتى اه أى ويجوز للنازح ما لا يجوز للنازح قول المتن (أو سارية) أى ونحوها نهاية زاد المصنف كخشية منية اه قال عى قوله ونحوها أى عماله نبات وظهور كظهور السارية اه قول المتن (أو عصافى) أى ونحوها كمتاع منى قول المتن (أو ببط) من عطف الفعل على الاسم اعنى المصلى أى للذى صلى إلى ما ذكر أو ببط الخ كافى فآثر به نقعا سم قول المتن (مصلى) أى كجادة بفتح السين معنى وشرح المنهج (قوله) بعد عجزه الخ وقوله بعد المعجز عن المصلى) تأكيد لما قدمه انفا (قوله) كما ذكرناه) أى من الترتيب (قوله) لكن بالنسبة لمن علمها) أى وإما غيره فلا يحرم عليه المرور لكن المصلى دفعه لانه لا يتقاعد عن الصبي والهيمعة عى أى على مرضى النهاية خلافاً لما يأتى فى الشرح من قوله لكونه مكلفاً ثم قوله بدليل أن المرائق لا يرفع الخ (قوله) وقرب الخ وقوله وكان الخ وقوله ولم يقصر الخ) عطف على قوله اشتراخ (قوله) بأعلامها) وعلى هذا الوصل على غروة مثلاً طولها ثلاث أذرع وكان إذا سجد على ما وراءها من الأرض لا يحرم المرور بين يديه على الأرض لتقصيره بعدم تقديم الغروة المذكورة إلى موضع جهته ويحرم المرور على الغروة فقط ثم قضيته أنه لو طال المصلى أو الخطوط كان بين قدمه المصلى وأعلامها أكثر من ثلاثة أذرع لم يكن سترته معتبرة ولا يقال يعتبر منها مقدار ثلاثة أذرع إلى قدمه ويجعل سترته ويبلغى حكم الزائد وقد توقف فيه مر ومال بالفهم إلى أنه يقال ما ذكر لكن ظاهر المنقول الأول فليحرم سم على المنهج أقول ما ذكره من التردد ظاهر فيها لا ببط نحو بساط طويل للصلاة عليه إماماً جرت به العادة من الحصر المفروض فى المناجيد فينبغى القطع بأنه لا يعدشئ منها سترته حتى لو وقف في وسط حصير وكان الذى إمامه منها ثلاثة أذرع لم يكف لأن المقصود من الستره تنبيه المار على احترام المحل بوضعها وهذه الجزبان العادية بدوام فرشها فى المحل لم يحصل بها التنبيه المذكور عى (قوله) أى عقبها) والأوجه رؤس أصابعها نهاية ومعنى (قوله) أو ما يقوم مقامها) من الرأس فى المستنق وقضيته أنه يشترط أن يقرب الستره من رأسه ثلاثة أذرع فأقل وإن خرجت رجلاه مثلاً عن الستره فلا يحرم المرور وراء سترته وإن وقع على بقية يده الخارج عن الستره سم أقول وينافيه قول الشارح بما يأتى الخ فإن عبارته هناك والاعتبار فى القيام بالعقب وفى القعود بالآلية وفى الاضطجاع بالجانب أى جميعه وفى الاستلقاء بالعقب وعلى ما ذكر فى العقب وما بعده إن اعتمد عليه وإن اعتمد على غيره كاصابع القائم وركبة القاعدة اعتباراً ما اعتمد عليه على الأوجه اه (قوله) وكان ارتفاع أحد الثلاثة الأول الخ) أى وامتداد الأخيرين أى المصلى والخط نهاية ومعنى وأسئ (قوله) أى نحو مغضوب الخ) يفيد أنه لو صلى فى مكان مغضوب لم يحرم المرور بين يديه وإن استتر لانه متعدى ممنوع من شغل المكان والمسكت فيه فلا حرمة لسترته وبذلك أفنى شيخنا الشهاب الرملى و(قوله) أى إليه) يفيد أنه لو استتر بستره مغضوب لم يحرم المرور بين يديه وهو متجه لانه لا حرمة لها بالنسبة إليه وإن كان غاصباً غيره حيث لم يظن رضامالكها بانتفاعها إذا مسا كها أو الاقرار عليه حيث تمتعتان لا يقال يذنبى الاعتداد بالستره فى المستثنين لأن الحرمة لم تخرج لانه يرد عدم الاعتداد بالستره مع الوقوف مع قول المصنف أو ببط بلفظ الفعل الماضى فتأمله فالأولى تقدير غيره إذا توجه وحيتنذ فأو ببط عطف على مصلى أو توجه فليتأمل (قوله) أو ببط) من عطف الفعل على الاسم اعنى المصلى إلى الذى صلى إلى ما ذكر أو ببط الخ كافى فآثر به نقعا (قوله) عرضاً أو طولاً) عبارة شرح الروض طولاً لا عرضاً وفيه أيضاً قال فى المهمات وسكتوا عن قدرهما أى المصلى والخط والقياس أنها كالشخص اه (قوله) أى عقبها) اعتمد مر أصابعها (قوله) أو ما يقوم مقامها) منه الرأس فى المستنق وقضيته أنه يشترط أن يقرب الستره من رأسه ثلاثة أذرع فأقل وإن خرجت رجلاه مثلاً عن الستره فلا يحرم المرور وراء سترته وإن وقع على بقية يده الخارج عن الستره (قوله) أحد الثلاثة) انظر مفهومه (قوله) أى نحو مغضوب) يفيد أنه لو صلى فى

في الطريق مع أن المنع لخارج ومع أنه لا حرمة بالوقوف فيها ومع استحقاقه الانتفاع بها في الجملة بل عدم الاعتداد بما نحن فيه أو لم سم (قوله أو في طريق) أي أو شارع أو درب ضيق أو نحو باب مسجد كالحل الذي يغلب مرور الناس به في وقت الصلاة ولو في المسجد كالمطاف شرحه اه سم قال الشيدى قوله مر أو نحو باب مسجد الخ ينبغي أن يكون محله ما لم يضطر إلى الوقوف فيه بأن امتلا المسجد بالصفوف ثم رأت الشيخ عش في الحاشية ذكر ذلك احتمالا ثم قال ويحتمل عدم حرمة المرور لعذر كل من المار والمصلي أما المصلي فله عدم تقصير وهو المار فلاستحقاقه بالمرور في ذلك المكان على أنه قد يقال بتقصير المصلي حيث يبادر المسجد بحيث يتيسر له الجلوس في غير الممر ولعل هذا أقرب اه وقد يقال عليه إذا كان الصورة ما ذكر فلا بد من وقوف بعض المصلين بالباب بالضرورة فلا تقصير اه أي فالأقرب الأول (قوله والحق بها) أي بالصلاة في الطريق (قوله وإن كثرت) وهم من ظن أن هذه المسئلة كمسئلة التخطي يوم الجمعة فقيدها بصفتين نهاية (قوله) فإن لم يقصروا النحو جذب منفرد الخ أي أت بعد تمام الصف بحيث لم يتبق فرجة تسعة فإنه يجذب من الصف واحدا ليصف معه فيصير محل التجذب فرجة بصرى عبارة عش: ويؤخذ من التعبير بالتقصير أنه لو لم يوجد من المأمومين تقصير كان كلت الصفوف في ابتداء الصلاة ثم بطلت صلاة بعض من نحو الصف الأول لم يكن ذلك مسقطا لحرمة المرور ولأن الدفع وظاهره أنه لا فرق في ذلك بين حقيق عر وض الفرجة والشك فيه وهو يحتمل لأن العمل تسوية الصفوف وس الدفع حتى يتحقق ما ينبغي اه (قوله لم يتخط لها) هل المراد لم يطلب التخطي لها ولم يجز التخطي لها وينبغي أن يقال إن اكتفينا بالستر بالصفوف أي كاهو مختار الشارع حرم التخطي لها إن لم يمتد منه المرور بين يدي المصلي وإن لم نكتف بذلك أي كاهو مختار النهاية والمعنى لم يحرم وإن لم يمتد منه ذلك سم (قوله يجوز الخ) ظاهره وإن كان لشاخص المروق من أجزاء المسجد وخلا من أسفل الشاخص عن التزويق ما يساوى السترة ويؤيد علمنا فينتقل عنه ولو إلى الخط حيث لم يجد غيره فتنبه له فانه يقع كثير في مساجد مصر ناعش (قوله أو بأمر الخ) ويكره كافي المجموع أن يصلي وبين يديه رجل أو امرأة يستقبله برأهية بمعنى أي ولو يحتمل ولو كان متبعا أيضا عش (قوله ولا فهو ستره) خلافا لنهاية عبارته بعد حكاية مافي الشرح والارجه عدم الاكتفاء بالستره بالأدنى ونحوه أخذنا ما يأتي أن بعض الصفوف لا يكون ستره لبعض آخر اه قال عش قوله بالأدنى ظاهره أنه لا فرق في عدم الاكتفاء بالأدنى بين كون ظاهره للبصلي أو لا كما يصرح به عدم الاكتفاء بالصفوف فإن ظهورهم إليه خلافا لآن حج وقوله أو نحوه أي كالدابة اه (قوله فعمل إن كل صف ستره لمن خلفه الخ) والوجه أن بعض الصفوف لا يكون ستره لبعضها كاهو ظاهر كلامهم نهاية ومعنى (قوله فوضعت الخ) أي بلا إذ نهية أي فينبغي للغير وضعها حيث كان للبصلي عذري عدم الوضع ويحتمل أن يسن مطلقا أن فيه إغاثة على خير والأقرب الأول عش (قوله على ما قاله ابن الاستاذ) اعتمده النهاية والمعنى (قوله سن له الخ) جواب قوله السابق إذا استتر كاذكرناه الخ سم (قوله على خلاف القياس) أي فإن قضية كونه من باب النهي عن المنكر وهو قادر على إزالة التوجوب الدفع وقد بحثه الاستوى معنى (قوله)

مكان مغصوب لم يحرم المرور بين يديه وإن استتر لأنه متعدد ومتنوع من شغل المكان والمكث فيه فلا حرمة استرته وبذلك أفي شيخنا الشهاب الزملي بأنه لو استتر في مكان مغصوب لم يحرم المرور بينه وبينها ولم يكره وقوله أو في طريق أي أو شارع أو درب أو نحو باب مسجد مر (قوله لم يتخط لها) هل المراد لم يطلب التخطي لها ولم يجز التخطي لها وينبغي أن يقال إن اكتفينا بالستر بالصفوف حرم التخطي لها إن لم يمتد منه المرور بين يدي المصلي وإن لم نكتف بذلك لم يحرم وإن لم يمتد منه ما ذكر (قوله ولا فهو ستره) ينبغي أن معني على قوله عقبه أن كل صف ستره لمن خلفه فعلى أنه ليس ستره يكون هنا كذلك فليتناول ولا يبعد الاعتداد بسترته بنحو مزوق ينظر إليه وإن كرهه من جهة أخرى فيحرم المرور حيث ذم (قوله حرم المرور) اعتمده مر (قوله سن له ولغيره) هو جواب قوله السابق وإذا استتر كاذكرناه الخ (قوله ولم يجب على خلاف القياس)

أو في طريق وألحق بها ابن خبان في جميعه وهو ممدود من أصحابنا وتبعه غير واحد الصلاة في المطاف وقت مرور الناس به أو بوقوفه في صف مع فرجة في صف آخر بين يديه لتقصير كل من وراء تلك الفرجة بعدم سدها المفوت لفضيالة الجماعة فللداخل خرق الصفوف وإن كثرت حتى يسدها فإن لم يقصروا لنحو جذب متفرق لمن بها ليصف معه لم يتخط لها أو بسترته مزوق ينظر إليه أو برأهية نفور أو بأمره قد يشغل بها أو برجل استقبله بوجهه والأفوه ستره فعلم أن كل صف ستره لمن خلفه إن قرب منه ولو شرع مع عدم السترة فوضعت له وهو في الصلاة حرم المرور بينه وبينها على ما قاله ابن الاستاذ نظرا لصورتها لا لتقصيره سن له ولغيره الذي ليس في صلاة ولم يجب على خلاف القياس

احترام الصلاة الخ قال في شرح العباب ثم رأيت جمعا أجابوا عنه بأجوبة هذا أحسنها ومنها أن شرط الوجوب تحقق الاثم وهنا يحتمل كونه جاهلا أو ناسيا أو غافلا أو اعشى ويرد بان الكلام في ما رآه ولو لا يكون اثما إلا أن تحقق انتفاء جميع الموانع عنه فلا يجوز له الدفع فضلا عن نده إلا أن تحقق انتفاء جميعها انتهى وقضية قوله فلا يجوز أن الاعشى لا يدفع مطلقا والوجه أنه يدفع إن علم بالستره أو لا يدفع عرفي بحيث لا يتأذى ولا يخفى أن المفهوم من الجواب الذي حكاه بقوله وإن شرط الوجوب الخ نذب دفع الجاهل وما عطف عليه وله اتجاه وهو ظاهر الاخبار وإن خالفه في شرح الارشاد فقال خرج الصبي والمجنون والجاهل والمعدور فلا يجوز دفعهم على الوجه انتهى سم (قوله به) إلى قوله ومع ذلك في المعنى إلا قوله وقد تعدى إلى الماتن وقوله للتابع إلى خبر الحاكم وقوله وفي رواية إلى وخبر أبي داود وقوله الخبر الدال إلى ويسن وكذا في النهاية إلا قوله وأما من دفع إلى وأد (قوله) لكونه مكلفا فقد يقال الدفع هنا من باب دفع الصائل لأن المار صائل عليه في صلاته مفوت عليه كالأهوان من باب إزالة المنكر وغير المكلف يمنع من كل من صباه وارتكابه المنكر وإن لم يأثم فليتامل فالوجه أن الدفع منوط بوجود السترة بشرطها وأن الحرمة منوطه بالتكليف والعلم مر وفي شرح العباب بعد كلام قررهم منه أن ظاهر حديث ابن ماجه عن أم سلمة دفع غير المكلف ماضيه فالذي يتجه نذب الدفع ولو لمغير المكلف لكن بلطف بحيث لا يؤذيه انتهى واعتمد مر أنه لا فرق بين المكلف وغيره كما سمر قول المتن (والصحيح تحريم المرور الخ) قال سم ويلحق بالمرور جلوسه بين يديه ومده رجليه واضطجاعه انتهى ومثله مده يده لياخذ من خزائنه متاعا لأنه يشمله وما يشوش عليه في صلاته عس وقوله لياخذ الخ ونحوه كالمصلحة لمن في جنب المصلي قول الماتن (تحريم المرور) أي على المكلف العالم مر اه سم وفي البجيري عن العزبي أنه من الكباثر أخذنا من الحديث اه (قوله) أي حين إذ سن له الدفع) أي وهو في صلاة صحيحة في اعتقاد المصلي فلما يظهر فرضا كانت أو فلا شرح مر اه سم (قوله) وإن لم يجد المار سبيلا) نعم قد يضطر المار إلى المرور بحيث تلزمه المبادرة لأسباب لا يخفى

احترام الصلاة الخ قال في شرح العباب ثم رأيت جمعا أجابوا عنه بأجوبة هذا أحسنها ومنها أن المرور مختلف في تحريمه ولا ينكر إلا لجمع عليه ويرد بان ما يعتد الفعل تحريمه كالجمع عليه وإن شرط الوجوب تحقق الاثم وهنا يحتمل كونه جاهلا أو ناسيا أو غافلا أو اعشى ويرد بان الكلام في ما رآه ولو لا يكون اثما إلا أن تحقق انتفاء جميع الموانع عنه فلا يجوز له الدفع فضلا عن نده إلا أن تحقق انتفاء جميعها اه وقضية قوله فلا يجوز الخ أن الاعشى لا يدفع مطلقا والوجه أنه يدفع إن علم بالستره أو لا يدفع عرفي بحيث لا يتأذى ولا يخفى أن المفهوم من الجواب الأخير الذي حكاه بقوله وإن شرط الوجوب الخ نذب دفع الجاهل وما عطف عليه وله اتجاه وهو ظاهر الاخبار وإن خالفه في شرح الارشاد فقال خرج الصبي والمجنون والجاهل والمعدور فلا يجوز دفعهم على الوجه اه (قوله) لكونه مكلفا فقد يقال الدفع هنا من باب دفع الصائل لأن المار صائل عليه في صلاته مفوت عليه كالأهوان من باب إزالة المنكر وغير المكلف يمنع من كل من صباه وارتكابه المنكر وإن لم يأثم فليتامل فالوجه أن الدفع منوط بوجود السترة بشرطها وأن الحرمة منوطه بالتكليف والعلم مر وفي شرح العباب بعد كلام قررهم منه أن ظاهر حديث ابن ماجه عن أم سلمة دفع غير المكلف ماضيه فالذي يتجه نذب الدفع ولو لمغير المكلف لكن بلطف بحيث لا يؤذيه ثم نقل عن الأذرع أن ظاهر إطلاقهم أنه لا فرق بين المكلف وغيره وإن فيه نظر اثم قال وهو غير مسلم بل ظاهر تقبيدهم من الدفع بل جوازهم بجمعة المرور إن غير المكلف والحامل غير المقصر لا يدفعان أي لا بلطف على أمراهما واعتمد مر أنه لا فرق بين المكلف وغيره كما سمر (قوله تحريم المرور) أي على المكلف العالم وقوله حيثئذ أي إذا كان المصلي في صلاة صحيحة في اعتقاده فلما يظهر مر (قوله) وإن لم يجد المار سبيلا) نعم قد يضطر المار بحيث تلزمه المبادرة لأسباب لا تخفى كالأثر نحو مشرف على الهلاك تعين المرور طرعا لا نقضاه مر (فرع) حيث ساغ الدفع فلف المدفوع لم يضنه وإن كان رقيقا لأنه لم يدخل في يده بمجرد الدفع فلو توقف دفعه على دخوله في يده بأن لم يدفع بفضه عليه ونحوه

احترام الصلاة لأن وضعها
عدم العبث ما أمكن وتوفر
الخشوع والدفع ولومن
الغير قد ينافيه (دفع المار)
بينه وبين سترته المستوفية
للشرط وقد تعدى بمروره
لكونه مكلفا (والصحيح
تحريم المرور) بينه وبين
سترته (حيثئذ) أي حين
أذن له الدفع وإن لم يجد
المار سبيلا أما سن الصلاة
لما ذكر مع تعيين الترتيب
السابق فيه فلا تنساع في
الاسطوانة والعصا مع خبر
الحاكم استروا في صلاتكم
ولو بهم وفي رواية صحيحة
أيضا ولو بدقة شعرة وخبر
أبي داود إذا صلى أحدهم
فليجعل أمام وجهه شيئا فإن
لم يجد فليصب غصافان لم
يكن معه عصا فليخط
خطا ثم لا يضربه ماضيا أمامه
أي في كمال صلاته

مرور شيء للأحاديث فيه وقاسوا المصلي بالخط بالاولى لانه اظهر منه في المراءى لاذ قدم عليه كامر وما من دفع المراءى اذ وجدت تلك الشروط ولا احرم دفعه لانه لم يرتكب محرما بل خلاف الاولى وهو مرد من غير بالسكراه ولو في محل السجود خلافا للخوازمي بل لو قصر المصلي بما سئل بكرة المرور بين يديه فلخير الصحيح اذا صلى احداكم الى شيء يستريح منه الناس فاراد احدا اجتاز بين يديه فليدفعه فان ادى فليقاتله فانما هو شيطان اى معه شيطان او هو شيطان الانس وادفعه فبطل كثير متوال ولا بطلت صلاته وعليه يحمل قولهم ولا يحل المثنى اليه لدفعه واما حرمة المرور عليه حينئذ فلخير الصحيح لو يعلم المار بين يدي المصلي أى المستتر ستره يعتد بها كما افاده الحديث السابق ماذا عليه من الاثم لكان أن يقف اربعين خروفاً ستة كما في رواية خير الهمن ان يمر بين يديه والخبر الدال على عدم الحرمة ضعيف ويسن وضع السترة عن يمينه او يساره ولا يستقبلها بوجهه للنهي عنه ومع ذلك

كانذار نحو مشرف على الهلاك تعين المرور لاتفاذه شرح مر اه سم قال عرش قوله مر كانذار نحو مشرف الخ وخطف نحو عمامته وتوقف انقاذها من السارق على المرور فلا يحرم المرور بل يجزى انقاذ نحو المشرف ويحرم على المصلي الدفع ان علم حاله او غيرة الكردى وفي اليعاب قال الاذرى ولا شك في حل المرور اذ لم يجد طريقا سواه عند ضرورة خوف نحو بول او لعذر يقبل منه وكل ما راجحت مصلحته على مقسدة المرور فهو في معنى ذلك انتهى وما ذكره في الضرورة ظاهر بخلاف ما بدعه على اطلاقه اه كلام اليعاب ونقل الامام عن الاتمة جواز المرور ان لم يجد طريقا واعتمده الاثنى والعاب وغيرهما اه (قوله) لاذ مذهبتا انه لا يبطل الصلاة مرور شيء الخ اى بين يديه كسكراه وكب وحمار واما خبر مسلم يقطع الصلاة المراءى والكب والحمار فالمراد منه قطع الخشوع للشغل بهانها يوفى مغنى وقال احمد لاشك في قطع الكلب الاسود وفي قاي من الحمار والمرأة شئ كرى (قوله) ولا يحرم ينبغي ان يحل ان اذى ذلك الدفع ولا بان خف وسوخ به عادة لم يحرم سم (قوله) خلافا للخوازمي (حيث) قال يحرم ما مورور في محل السجود مطلقا نهاية (قوله) بل لو قصر الخ) يغنى عنه ما قبله (قوله) فليدفعه (فرع) حيث ساغ الدفع فلتف المدفوع بضمه وإن كان رقيا لانه لم يدخل في يده بمجرد الدفع فلو توقف دفعه على دخوله في يده بان لم يندفع الا بقبضه عليه ضمه اخذا بما يأتى في الجرف صلاة الجماعة سم على خج وقد توقف في الضمان حيث عدم دفع الصائل فان دفعه يكون بما يمكنه وإن ادى الى استيلاء عليه حيث تعين طريقا في الدفع ويفرق بينه وبين مسألة الجربان الجر لرفع الجار لا للدفع ضرر المجرور عرش ولعله هو الظاهر (قوله) او هو شيطان الانس) أى يفعل فعل الشيطان لانه يصدد شغل المسلم عن الطاعة حلي وكردى (قوله) كالصائل) فان ادى الى موته فهدر مغنى عبارة سم قضية إلحاقها بالصائل جواز دفعه وإن جهل التحريم اه وعبارة عرش قال مر لا فرق بين البيمة والصبي والمجنون وغيرهم لان هذمان باب دفع الصائل والصائل يدفع مطلقا سم على المنهج اه (قوله) ولا يدفعه الخ) عبارة المغنى قال الاصحاب ويدفعه بيده وهو مستقر في مكانه ولا يحل المثنى اليه لان مقسدة المثنى اشد من المرور قضية هذا ان الخطوة والخطوة تين حرم او لم تبتل بها الصلاة وليس مراد اى لا يحل حلا مستوى الطرفين فيكون ولو دفعه ثلاث مرات متواليات بطلت صلاته كافي الانوار اه (قوله) وعليه يحمل الخ) وعلى الكثير المتوالى يحمل الخ وتقديم المغنى في محل آخر (قوله) وضع السترة عن يمينه الخ) هذا لا يتأتى في الجدار كما هو معلوم وقد يتأتى فيه بان ينصل طرفه عن غيره وحينئذ قبل السترة وضعا عن يمينه ويشمل المصلي قبل السترة وضعا عن يمينه وعدم الوقوف عليها فيه ونظر ويحتمل على هذا ان يكنى كون بعضا عن يمينه وإن وقف عليها سم على حج اه عرش وفي الكردى قال القليوبي خرج المصلي كالسجادة لان الصلاة عليه لا اليه انتهى أى فيجعل بين عينيه اه (قوله) هل العبدة هنا الخ) المنجبة اعتبار اعتقاد المصلي في جواز الدفع واعتقاد المار في الاثم وعدمه سم ومال اليه النهاية واعتمده عرش (قوله) عن يمينه الخ) نقل عن اليعاب لحجج الاول جعلاها عن يساره وفيه وقفة وأقول ينبغي أن الاول أن تكون عن يمينه لشرف العين عرش (قوله) ولا يستقبلها الخ) أى بل يفعل امالة قليلة بحيث تسامت بعض بدنه ولا يبالى في الامالة بحيث تخرجها عن كونها سترة وليس من السترة الشرعية ما لو استقبل القليلة واستند في وقوفه الى جدار عن يمينه او يساره فيما يظهر لانه لا بعد سترة عرفا

من مكان الى آخر فهل له الدفع ويدخل في ضمانه أو لا والقياس انه حيث عدم مستويا عليه ضمه أخذنا بما أتى في الجرف صلاة الجماعة (قوله) ولا يحرم ينبغي ان يحل ان اذى ذلك الدفع والا بان خف وسوخ به عادة لم يحرم (قوله) بل خلاف الاولى) فلا جاز دفعه او سن لان النهى عن خلاف الاولى مشروع وان لم يجب (قوله) كالصائل) قد يقال قضية إلحاقها بالصائل جواز دفعه وإن جهل التحريم لان الظاهر ان الصائل يدفع وإن جهل التحريم (قوله) وضع السترة الخ) لا يتأتى في الجدار كما هو معلوم وقد يتأتى فيه بان ينصل طرفه عن غيره وحينئذ قبل السترة وقوفه عند طرف بحيث يكون عن يمينه ويشمل المصلي قبل السترة وضعا عن

(تنبيه) هل العبرة هنا في حرمة المرور المقضية للدفع باعتقاد المصل أو المار أو هما كل محتمل إذ قضية جعلهم هذا من باب النهي عن المنكر الثاني إذ لا ينكر إلا الجمع عليه والذي اعتقد الفاعل تحريمه وقولهم ما مرق في ثم لا يصدر مامرا أمامه الأول لأن هذا حقه لصونه به عن نقص صلاته فليعتبر اعتقاده وقولهم لم يستمر بسيرة معتبرة حرم الدفع الثالث وهو الذي يتجه لأن الذي دل عليه كلامهم أن علة الدفع مركبة من عدم تقصير المصل وحرمة المرور وبديل أن المار اق لا يدفع وإن وجدت السيرة المعتبرة فإذا قصر المصل بأن لم توجد سيرة معتبرة في مذهبه لم يدفع المار وإن اعتقد حرمة المرور كالأوستر بالمعتقد المار الحرمة معناه نعم إن ثبت (١٦١) أن قلد، بنهاده عن إدخاله النقص على

صلاة مقلد غيره رعاية
لاعتقاده دفعه حينئذ ولو
تعارضت السيرة والقرب
من الإمام والصف الأول
مثلا فلا الذي يقدم كل
محتمل وظاهر قولهم يقدم
الصف الأول في مسجده
مسجده عليه السلام وإن كان خارج
مسجده المختص بالمضاعفة
تقديم نحو الصف الأول
(قلت يكره للصلي الذكر
وغیره ترك شيء من سنن
الصلاة وفي عمومها نظر
والذي يتجه تخصيصه بما
ورد فيه نهى أو خلاف في
الوجوب فإنه يفيد كراهة
الترك كما صرحوا به في
غسل الجمعة وغيره ثم رأيت
أن الكراهة إنما هي عبارة
المذهب فعدل المصنف عنها
في شرحه إلى التعبير ببينغي
إن يحافظ على كل ما نذب
إليه الدال على أن مراد
المذهب بالكراهة اصطلاح
المتقدمين وحينئذ فلا
إشكال (والالتفات في
جزء من صلاته بوجهه
يميناً أو شمالاً وقيل
يحرم واختير للتعبير

عش (قوله الثاني) أي اعتبار اعتقاد المار (قوله وقولهم الخ) عطف على جعلهم الخ (قوله الأول) أي
اعتبار اعتقاد المصل (قوله أن المار اق لا يدفع الخ) وجهه أنه يدفع (قوله وإن اعتقد) أي المار (قوله كما
لو استمر بالخ) أي بسيرة معتبرة في مذهبه (قوله أن مقلده) بفتح اللام (قوله مقلد غيره) بكسر اللام
(قوله تقديم نحو الصف) خبر قوله وظاهر الخ (قوله في عموم الخ) أي في عموم القول بكرامة ترك شيء من
سنن الصلاة (قوله أو خلاف في الوجوب) الأول أو قيل ووجوبه (قوله فإنه) أي الخلاف في الوجوب (قوله
في شرحه) أي المذهب (قوله اصطلاح المتقدمين) لعل مراده أن الكراهة في اصطلاح المتقدمين تصدق
بالخفية التي يبرع عنها المتأخرون بخلاف الأولى وإلا فالكراهة عند المتقدمين أعم كالابتنجي (قوله في
جزء) إلى قوله وفي رواية في المعنى لا قوله وزعم إلى فقد صح وكذا في النهاية لا قوله وقيل إلى الخبر وقوله
وصح إلى من ثم (قوله أنه اختلاس) أي سبب اختلاس قال الشوبري أي اختطاف بسرعة ولعل المراد
حصول نقص في الصلاة من الشيطان لأنه يقطع منها شيئاً وياخذه بغير عي وقوله سبب اختلاس لعل الأولى
مسبب اختلاس (قوله ولو تحول صدره) أي حوله له بأية معنى (قوله كماله قصده) أي بالالتفات بوجهه
سمو وعش قول المتن (إلى السماء) ومثلها ما عالا كالسقف لإيماءه كركي (قوله يجر دلح العين) أي بدون
التفات (مطلقاً) أي لحاجة ولا (قوله كلامهما) أي الالتفات لحاجة ويجر دلح العين لغير حاجة معنى (قوله
ما بال أقوام) أي أحاطهم وإهم الرفع ثلاث ينكسر عاظه لأن النصيحة على رؤس الأشهاد فضيحة (قوله
ليثنين) جواب قسم مخوف و (قوله عن ذلك) أي عن رفع البصر إلى السماء في الصلاة (قوله أو لتخطفن
الخ) بضم التوقية وفتح الفاء مبني للدفع ولوللتخير تهديداً وهو خبر بمعنى الأمر والمعنى ليكون منهم
الانتها عن الرفع أو خطف الأبصار عند رفعها من الله تعالى أمار رفع البصر إلى السماء في غير الصلاة لدعاء
ونحوه لجوزة لا كثرون وكرهه آخرون اه زيادي وفي عميرة عن الدميري عن الأحياء ويستحب أن
يرمق ببصره إلى السماء في الدعاء بعد الوضوء وعش وتقدم أن السماء قلعة الدعاء (قوله ومن ثم) أي من أجل
الانتها عن الخشوع في أول السورة المذكورة (قوله في خبيصة) هي كسام مربع فيه خطوط (قوله وقال
التهنئي الخ) إنما قال ذلك بياناً للغير وإلا فهو عليه السلام لا يشغله شيء عن الله تعالى عش قول المتن
(وكف شعره وثوبه الخ) وينبغي كراهة ذلك للطائفة أيضاً نظراً لقوله الاتي مع كونه هيئة تنافي

بينه وعدم الوقوف عليها في نظر ويحتمل على هذا أن يكني كون بعضا من بينه وإن نف عليها (قوله هل
العبرة) المنجبة اعتبار اعتقاد المصل في جواز الدفع واعتقاد المار في الائتم وعدمه (قوله أن المار اق لا يدفع)
الوجه أنه يدفع (قوله فإذا قصر المصل الخ) لو أزيل ستره تحرم على من علمه المرور بكاحته الأذرى
لعدم تقصير مرم (قوله اصطلاح المتقدمين) لعل مراده أن الكراهة في اصطلاح المتقدمين تصدق بالخفية
التي يبرع عنها المتأخرون بخلاف الأولى وإلا فالكراهة عند المتقدمين أعم كالابتنجي (قوله كماله قصده) أي
بالالتفات بوجهه (قوله وكف شعره وثوبه الخ) وينبغي كراهة ذلك للطائفة أيضاً نظراً لقوله الاتي مع

(٢١) - شرواني وابن قانم - ثاني) الصحيح لا يزال الله مقبلاً على العبد في مصلاته أي رحمة ورضاه بالميلت فإذا التفت
اعرض عنه ووصح أنه اختلاس بخلفه الشيطان من صلاة العبد ولو تحول صدره من القبلة بطلت كالأوستر فلا يكرهه
لا يكرهه يجر دلح العين مطلقاً لأنه عليه السلام فعل كمالها كما صح عنه (ورفع بصره إلى السماء) الخبر البخاري ما بال أقوام رفون أبصارهم إلى
السماء في صلاتهم فاشتد قوله في ذلك حتى قال لينتهن عن ذلك أو لتخطفن أبصارهم ووصح أنه عليه السلام كان يرفعه فلما نزل أول سورة المؤمنين
طأطأ رأسه ومن ثم كرهت أيضاً في مخطوطه إليه أو عليه لأنه يخل بالخشوع أيضاً وزعم عدم التأثير بحجاة فقد صح أنه عليه السلام مع كماله
الذي لا يداني لما صلي في خبيصة لها اعلام نزعا وقال الهنئي اعلام هذه وفي رواية كادت أن تقتني اعلامها (وكف شعره)

الخشوع والتواضع وإن تخلف فيه معنى السجود معه سم (قوله ينحو عقصه) إلى قوله أى غالبا في المغنى
 وإلى قوله وفى الاحياء فى النهاية إلا قوله مع كونه إلى ويسن (قوله ينحو عقصه الخ) وينبغى كإقال الزركشى
 تخصيصه بالرجل أما المرافة فى الأمر بنقص الضفائر مشقة تغيير لحيته المنافية للتجمل وبذلك صرح فى
 الاحياء وينبغى إلحاق الخنثى بها شرح مر سم قال عرش قوله مر كإقال الزركشى الخ معتمد اه وقال
 القليوبى بل يجب كلف شعرا امرأة أو خنثى توقفت صحة الصلاة عليه اه (قوله أو شد وسطه) ظاهره ولو
 على الجلد لا بانيه العلة لجوازها بالنظر للغالب عرش اقول وبإق تعقيد الكراهة بما ذكر بعدم الحاجة
 وهل يعد من الحاجة هنا اعتياده الشدة أم لا فيه نظر وقضية ما مر عن الامداد فى مسئلة كثرة الدم البراغيث
 فى ثوبه بسبب نومه فيه من انه لو احتاج إلى النوم فيه لعدم اعتياده العرى عند النوم عن غيره الاول والله اعلم
 (قوله وحكمته منع ذلك من السجود الخ) ولهذا نص الشافعى على كراهة الصلاة وفى بابها من الجلد التى
 يحرمها وتر القوس قال لا فى امره ان يفضى بيطون كفيه إلى الارض نهاية ومغنى قال عرش قوله مر لاني
 أمر الخ هذا التعليل يقتضى كراهة الصلاة وفى يده خاتم لانه يمنع من مباشرة جزء من يده للارض ولو
 قيل بعدم الكراهة فلم يعد لان العادة جارية فى ان من ليسه لا يرفع عنوما ولا بقطة فى تكليفه قله فى كل
 صلاة نوع مشقة ولا كذلك الجلد فانها إما تلبس عند الاحتياج اليها اه وقال الرشيدى ويفرق ايضا بان
 التخت مطلوب فى الجلة حتى فى حال الصلاة وبان الذى يستتره الخاتم من الدليل بالنسبة لما استتره الجلد
 اه (قوله أى غالبا) أى والحكمة الشاملة ان فى الكف مشابة المنكسر شوى به يجزى (قوله مع
 كونه) أى الكف (قوله ان يحله الخ) نعم لو بادر شخص وحل كفه المشمر وكان فيه مال وتلف كان ضامنا
 له كآفته به بالدرجته تعالى وسيأتى نظيره فى جزء آخر من الصف قتيبن انه رقيق شرح مر اه (قوله
 إلا لعذر) كرو بر دقال عرش أو استهزاء اه (قوله يؤخذ الخ) فى شرح المنهج ما يوافقه وبعبارة النهاية
 هو راجع لما قبله أيضا فعند هالا كراهة كان تناوب بل يستحب له وضع يده على فيه ويسن اليسرى ولعل
 وجهه انما كان الغرض حبس الشيطان ناشب ان يكون بها نعم الاوجه حصول السنة بتغيرها ايضا وتحصل
 السنة بوضع يده اليسرى على ذلك سواء اوضع ظهرها ام بطنها وبكره التأشوب بخبر مسلم اذا تناوب احدهم
 وهو فى الصلاة فليرد ما استطاع فان احدهم إذا قال هاها ضحك الشيطان منه ولا يخص الكراهة بالصلاة
 بل خارجها كذلك اه وفى المغنى نحوها إلا قوله هو راجع لما قبله ايضا قال عرش قوله مر ويسن
 اليسرى والاولى أن يكون بظهرها لانه أقوى فى الدفع عادة كذا قيل لكن قول الشارح مر وتحصل
 السنة بوضع يده اليسرى على ذلك سواء اوضع ظهرها ام بطنها قديقتضى التسوية بين الظهر والبطن
 وسيأتى التصريح به فى كلامه وبوافق الاول قول المناوى على الجامع عند قوله إذا تناوب احدهم فليضع
 يده على فيه نصه اظهر كفى يسراه كما ذكره جمع وبشبهته انه الاكل وان اصل السنة تحصل بوضع العين
 اه وقوله مر وبكره التأشوب أى حيث أمكنه دفعه وبعبارة المناوى على الجامع قال الحافظ ابن حجر
 والمراد يكون مكرها ان يجزى معه وإلا فدفعه وردة غير مقدور له انتهت عرش (قوله بل الظاهر
 الخ) الاوجه حصول السنة بكل وان الاول اليسار سم ومغنى ونهاية عبارة البحرى والاولى ان
 يكون بظهرها إن تيسر وإلا بطنها إن تيسر ايضا وإلا فاليمنى اه وتقدم عن المناوى ما يوافقه (قوله

عمامته (أو ثوبه) ينحو
 تسمير كنه أو ذله أو شد
 وسطه أو غرز عذبتة أو
 دخول فيها وهو كذلك
 وإن كان إنما فعله لشغل
 أو كان صلى على جنازة
 للخبير المتفق عليه أمرت
 أن يسجد على سبعة أعظم
 ولا أكف ثوبا ولا شعرا
 وحكمته منع ذلك من
 السجود معه أى غالبا فلا
 ترد صلاة الجنازة مع
 كونه هيئة تنافى الخشوع
 والتواضع ومن ثم كره
 كشف الرأس أو المنكب
 والاضطباع ولو من فوق
 القميص خلافا لبعضهم
 لما يأتى فى الحج ويسن لمن
 رآه كذلك ولو مصليا
 آخر أن يحله حيث لا فتنة
 وفى الاحياء لا يرد رداءه
 اذا سقط أى إلا لعذر
 ومثله العمامة ونحوها
 (ووضع يده على فقه)
 لصحة التفتى عنه ولما فاته
 هيئة الخشوع وإشارة
 مفهومة (بلا حاجة) يؤخذ
 من ذكره له هنا أن مافى
 معناه مما قبله وبعده مقيد
 بذلك فلا اعتراض عليه
 وأيضا فالراجح فى القيد
 المتوسط انه يرجع لكل
 والاكتناوب سن له
 وضعا لصحة الخبر به قال
 شارح والظاهر انه يضع
 اليسرى لانه لتنتجة الاذى

كرهية تنافى الخشوع والتواضع وإن تخلف فيه معنى السجود معه على أن ذلك حكمة لا يلزم إطرادها
 ويجوز أن يستخرج حكمة أخرى فطردفليتأمل (قوله ولا شعرا) وينبغى كإقال الزركشى تخصيصه بالشعر
 بالرجل أما المرافة فى الأمر بنقص الضفائر مشقة تغيير لحيته المنافية للتجمل وبذلك صرح فى الاحياء
 وينبغى إلحاق الخنثى بها مر (قوله أن يحله) فلو حله فسقط منه شي من موانع أو تلف ضمنه كما فى ذلك شيخنا
 الشباب الرملى وسيأتى نظيره فى جزء آخر من الصف قتيبن انه رقيق مر (قوله بل الظاهر الخ) الاوجه حصول

عليه وجود أو عدمادون المعنوى على انها هنا ليست للتنحية اذى معنوى ايضا بل هي لرد الشيطان كفى الخبر إذا راعا على الفهم لا بقربه فائى اذى نحاه بها وفى الحديث التناوب فى الصلاة والعطاس والبصاق والمخاط من الشيطان قال بعض (١٦٣) الحفاظهنى عليه السلام فى الصلاة

عن مسح الحصى ومسح الجمجمة من أثر التراب والتفخ وتقعيع الاصابع ونشيكها والتسندل وتغطية الفم والانف وتغميض العين والنمطى اه وجزمه بالنهى عن تغميض العين مع كونه ضعيقا كما يريد على تساهله فى جزمه بقوله نهى الى اخره (والقيام على رجل) بان يرفع الاخرى لانه تكلف يتناقى الخشوع نعم لا يكره حاجة ولا الاعتدال على إحداها مع وضع الاخرى على الارض (والصلاة حاقنا) بالنون اى بالبول (او حاقنا) بالياء اى بالغايط او حادقا اى بالوجع للخبر الاقنولانه نخل بالخشوع بل قال جمع إن ذهب به بطلت ويسن له تفريغ نفسه قبل الصلاة وإن قامت الجماعة وليس له الخروج من الفرض إذا طار له فيه ولا تاخيره إذا ضاق وقته إلا أن ظن بكتمه ضررا يبيع له التيمم فيحذله حتى لا يخرج عن الوقت وجوز بعضهم قطعه ليجرد فوات الخشوع به وفيه نظر والعبرة فى كراهة ذلك بوجوده عند التحرم وينبغي أن يلاحظ به ما لو عرض له قبل التحرم وعلم من حضوره (قوله) بدلى على تساهله (فيه) نظر (قوله) الحاجة (اى) كوجع الاخرى (قوله)

عليه) أى على الحصى (قوله دون المعنوى) قدبر عليه نظيره من الرجل حيث طلب تقديم اليه من دخول ماله شرف معنوى كالمساجد واليسار فى دخول ماله خبت معنوى كالاسواق ومحال المعاصى سم (قوله) ليست للتنحية اذى (الخ) قد يقال بكفى فى كونها لتنحية اذى معنوى انها لدفع دخول الشيطان الى الفهم الذى هو اعنى دخوله اذى معنوى سم ونهاية (قوله) قال بعض الحفاظ (الخ) عبارة النهاية والمغنى ويكره التفخ فيها لانه عيب ومسح نحو الحصى لسجوده عليه للنهى عن ذلك ونحافته التواضع والخشوع اه قال عرش قوله ومسح نحو الحصى الخ ظاهره ولو قبل الدخول فى الصلاة وينبغي ان يحل كراهة ذلك ما لم يرتب عليه تشويه كأن كان يعلق من الموضع تراب يجهته أو عمامته اه وعبارة السكرى على شرح بافضل قوله ومسح غبار جبهته وتسوية الحصى الخ وفى العباب لغير حاجة وإلا فلا كراهة لعذره كالمسح نحو غبار وجهه يمنع السجود أو كاله اه اقول وبفيده ايضا قول الشارح السابق يؤخذ من ذكره هنا الخ (قوله) كاس (اى) فى زيادة المصنف عقب الاركان كرى (قوله) بدلى على تساهله (الخ) فيه نظر سم قول المتن (والتيام على رجل) اى وتقديمه على الاخرى ولصقتها بالاخرى شرح بافضل (قوله) بان يرفع (قوله) الى قوله وليس فى المتن الا قوله ولا الاعتدال الى المتن وإلى قوله وحديث اذا التفت الى النهاية الا ما ذكره بل قال المويسن وقوله وجوز الى والعبرة وقوله الانحو الى لكن (قوله) الحاجة (اى) كوجع الاخرى سم ونهاية ومعنى (قوله) اى بالبول (اى) مدافعه له معنى ونهاية (قوله) او حادقا (الخ) اى او حاقنا بها نهاية ومعنى (قوله) ان ذهب (به) اى بالبول او الغائط والوجع (قوله) ويسن له (الخ) اى حيث كان الوقت متسعا نهاية ومعنى اى والا وجبت الصلاة مع ذلك حيث لا ضرر يحتمل عادة إلا أن قوله مر الا فى بيع التيمم دقيقة ضئيلة خلافه وانه لا فرق فيما يؤدى الى خروج الوقت بين حصوله فيها أولا كما يفيد قوله مر ولا يجوز له الخروج من الفرض الخ عرش (قوله) من الفرض) خرج به النفل فلا يحرم الخروج منه وان نذرا تمام كل فدل دخل فيه لان وجوب الانمام لا يلحقه بالفرض وينبغي كراهته عند طرو ذلك عليه عرش (قوله) ما لو عرض له قبل التحرم (اى) فرده وعلم الخ عرش (قوله) بتثليث (اى) قوله له وبحث الخ فى المتن الا قوله لا انحوا الى لكن (قوله) بالمشناة (اى) من تحت وفوق عرش عبارة المغنى بالناء المشناة من فوق اه (قوله) اى يشناق) تفسير مراد من التوقى ولا فوفشدة الشوق رشيدى عبارة عرش قوله اى يشناق أى وان لم يشتد جوعه ولا عطشه فيما يظهر اخذنا ما ذكره فى الفاكة ونقل عن بعض اهل العصر التقييد بالشديد فاحذرهم عبارة الشيخ تحميرة قوله بنوق شامل لمن ليس به جوع وعطش وهو كذلك فان كثيرا من الفاوك والمشارب اللذبة تدفق النفس اليها من غير جوع ولا عطش لو لم يحضر ذلك وحصل التوقان كان الحكم كذلك اه (قوله) اى كاملة) يجوز نصبه صفة لصلاوة ورفعه صفة لها بالنظر للمحل (قوله) بمحضرة طعام) خبره (قوله) وهو يدافعه الاخبثان) فيه أن الواو لا تدخل على الخبر ولا على الصفة كما هو مقرر عند من إلا أن يجعل جملة وهو يدافعه الاخبثان حالا ويقدر الخبر كاملة اى لصلاة كاملة حال مدافعة الاخبثين عرش (قوله) به) متعلق بقوله والحقو (قوله) فى حضوره) متعلق بضمير به الراجع بالتوقان (قوله) وبقيده) اى اللاحاق (قوله) بما إذا قرب حضوره (اى) رجبى حضوره عن قرب بحيث لا يفحش معه التأخير وإن كان يتروء

السنة بكل وان الاول اليسار (قوله دون المعنوى) قدبر عليه نظيره من الرجل حيث طلب تقديم اليه من دخول ماله شرف معنوى كالمساجد واليسار فى دخول ماله خبت معنوى كالاسواق ومحال المعاصى سم (قوله) ليست للتنحية اذى (قوله) بدلى على تساهله (فيه) نظر (قوله) الحاجة (اى) كوجع الاخرى (قوله)

فى الصلاة (او) بمحضرة (طعام) بتثليث الحاء (طعام) مأكول أو مشروب (بتوق) بالمشناة أى يشناق (اليه) خبره سلم لصلاة أى كاملة بمحضرة طعام ولا هو يدافعه الاخبثان اى البول والغائط والحق جمع التوقان اليه فى غيبته وفى حضوره وقيدته ابن دقيق العيد بما اذا قرب حضوره لزيادة التوق حينئذ وقضية التعبير بالتوقان انه لا ياكل إلا ما يكره الانحولين باقى عليه دفعة لكن الذى صوبه المصنف

أنه يأكل حاجته وحدث إذا وضع عشاء أحدكم وأقيمت الصلاة فأيده قبل أن تصلا صلاة المغرب صريح فيه وحمله على نحو ثمرات يديرة فيه نظر فإنه بعد الإقامة واذني شيء (١٦٤) يفوتها حينئذ (وأن يصدق) في صلاته وكذا خارجها وهو بالصاد والزاي والسين (قبل وجهه)

الأكل إنما يأتي بعد عدة قليلة غش (قوله أنه يأكل حاجته) وهو الأقرب ومحل ذلك حيث كان الوقت متسعاً بما يتوهم معنى أي بان يسعها كلها اداء بعد فراغ الأكل عش (قوله صوبه المصنف) أي في شرح مسلم نهاية ومعنى (قوله صريح فيه) أي فيما صوبه المصنف (قوله وحمله) أي العشاء في الحديث المذكور وكذا ضمير فانه الخ (قوله في صلاته) إلى المتن في النهاية يقول المصنف (قوله وإن لم يكن الخ) خلافاً للنهاية والمعنى عبارة بها لكن حيث كان من ليس في صلاة مستقبلًا كما يحتمل بعضهم أكراما لها أو ونقل سمع عن شرح البهجة لشيخ الإسلام مثله وأقره (قوله لكن بحث بعضهم استثناءه) اعتمده النهاية والمعنى والاياب قال الكردي وكذا اعتمده الزبادي والشوري وغيرهما اه عبارة المصنف قال الدميري وينبغي أن يستثنى من البصاق عن يمينه ما إذا كان بمسجد النبي ﷺ فان بصاقه عن يمينه أولى لأن النبي ﷺ عن يساره اه وهو ظاهر إذا كان القبر الشريف عن يساره اه وفي النهاية نحوه وعبارة الأياب بعد حكاية مامر عن الدميري وهو متجه كالأول كان على يساره جماعة ولم يتمكن منه تحت قدمه فان الظاهر انه حينئذ عن اليمين أولى اه قال الرشدي قوله لم لأن النبي ﷺ عن يساره يؤخذ منه أن محله إذا كان عن يمين الحجر الشريفة وهو مستقبل القبلة اه (قوله وذلك) إلى قوله كالفصد في المعنى الاقوله وقضية كلامهم إلى سواء وإلى المتن في النهاية إلا ما ذكره وقوله لو أن رصدالي ودون تراب وقوله ولو على من دلها إلى وفي الرياض (قوله نعم إنما مكنته) أي الطائف (قوله دون السكبة) يؤيد ذلك قوله السابق ولو في مسجده ﷺ بل مراعاته عليه أفضل الصلاة والسلام فوق مراعاة السكبة سم (قوله ولو كان على يساره فقط أنسان الخ) قد يقال فكيف جزم هنا اليمين وتردد في سيد النوع الانساني وحرمة ﷺ بعد وفاته كحرمة في حياته لانه حتى في قبره ﷺ كرهى (قوله ما ذكر) أي أن بطاوى مرأسه الخ (قوله سواء من في المسجد الخ) راجع إلى قوله بل عن يساره أو تحت قدمه اليسرى الخ عبارة النهاية ومحل ما تقرر أي قولها بل عن يساره أو تحت قدمه في غير المسجد فان كان فيه بصق في ثوبه في الجانب الأيسر وحك بعضه ببعض ولا يصدق فيه فانه حرام كاصرح به في المجموع والتحقيق وانما يجزم فيه أن بقى جزمه الخ واصاب الخ عطف على بقى عش (قوله دون هوائه) حال من جزم الخ مفعول واصاب (قوله سواء من به) أي في عدم حرمة البصاق في هو المسجد عبارة النهاية سواء كان الفاعل داخلها خارجها لأن الملاحظ الخ (قوله رولو غير حاجة) وينبغي المبادرة إلى إخراج الدم اخذاً من قوله الاتي ويجب إخراج نجس سم (قوله وزعم حرمة الخ) أي رمى البصاق (قوله وان الفصد) معطوف على حرمة (قوله اليه فيه) أي إلى الفصد في المسجد (قوله بعيد الخ) خبر وزعم (قوله فوراعتنا على من علم به) أي فان أخر حرم عليه فلو علم به غيره بعد صارت الاذن للفرس كقائه عليهم ما ثم انزالها الأول سقط الخرج وينبغي دفع الائم عنه من أصله على نظير ما يأتي في البصاق والثاني سقط الخرج ولم تنقطع حرمة التأخير عن الأول اذ لم يحصل منه ما يكفر هاعش

وكذا خارجهما في شرح البهجة لشيخ الإسلام مانصه وظاهر أن محل كراهة ذلك البصق أمامه على قول النووي أي وهو السكر اه خارجهما إذا كان متوجهاً إلى القبلة اه وقد خالفه الشارح بقوله الاتي وإن لم يكن الخ (قوله لكن بحث بعضهم) عبارة في شرح العباب قال الدميري وينبغي أن يستثنى من كراهة البصاق على اليمين من المسجد النبوي مستقبل القبلة فان بصاقه عن يمينه أولى لانه صلى الله عليه وسلم عن يساره اه وهو متجه كالأول كان على يساره جماعة ولم يتمكن منه تحت قدمه فان الظاهر انه حينئذ عن اليمين أولى اه (قوله دون السكبة) يؤيد ذلك قوله السابق ولو في مسجده ﷺ بل مراعاته عليه أفضل الصلاة والسلام فوق مراعاة السكبة (قوله ولو غير حاجة) وينبغي المبادرة إلى إخراج الدم اخذاً

ولم يكن من هو خارجها مستقبلاً كما طلقه المصنف (أو عن يمينه) ولو في مسجده ﷺ على ما اقتضاه اطلاقهم لكن بحث بعضهم استثناءه وقد يؤيد الأول أن امتثال الأمر خير من سلوك الأدب على قول القائلين أولى لانه يشدد فيه دون الأمر كما ارشد اليه حديث إذا امرتك بامر فأتوا منه ما استطعت وإذا نهيتك عن شيء فاجتنبوه وذلك لصحة النبي عنهما بل عن يساره وأتحت قدمه اليسرى أو في ثوبه من جهة يساره وهو أولى ولا بعد في مراعاة ملك اليمين دون ملك اليسار اظهار الشرف الأول وقضية كلامهم أن الطائف يراعى ملك اليمين دون السكبة وهو محتمل نعم إن أمكنه أن يطأه رأسه ويصدق إلى اليمين وإلى اليسار فهو الأول وكذا في مسجده ﷺ ولو كان على يساره فقط أنسان يصدق عن يمينه إذا لم يتمكن ما ذكرناه ظاهر سواء من المسجد وغيره لأن البصاق إنما يحرم فيه أن بقى جزمه لان استهلك في نحو ما مضمضة وأصاب جزءاً من أجزائه دون هوائه سواء من به وخارجها إذا الملاحظ التقدير

وهو متوقف فيه كالفصد في اناء أو على قامة بولو لغير حاجة كما اقتضاه اطلاقهم وزعم حرمة في هوائه وإن لم يصب شيئاً (قوله من أجزائه) وأن الفصد مقيد بالحاجة اليه فيه بعيد غير معول عليه ويجب إخراج نجس منه فوراعتنا على من علم به وإن لم يتعد به واضمه

وان ارصد لازالته من يقوم بها بمعلوم كما اقتضاه اطلاقهم ودون تراب (١٦٥) لم يَدْخُل في وقفه قبل ودون حصره

أى لكن يحرم عليها من جهة تقديرها كما هو ظاهر وإذا حرم فيه ثم دفته انقطعت الحرمة من حينئذ ومن ثم أطلق المصنف وغيره وجوب الانكار على فاعله فيه وعلى من دلها باسفل نعله المنجس أو القدران خشى تنجيس المسجد أو تقديره وفى الرياض المراد دفنها فى ترابه أو رمه بخلاف الملبط فدلكها فيه ليس بدفن بل زيادة فى التقدير وبحث بعضهم جواز ذلك إذا لم يبق له اثر البتة والمراد ان ذلك يقطع الحرمة من حينئذ ووضع يده على خاصرته لغير حاجة للثمن الصحيح عن الاختصار وأصح تفاسيره ما ذكره وعلمته انه فعل الكفار أو المتكبرين لما صبح انه راحة اهل النار أو الشيطان لما فى شرح مسلم ان إبليس هبط من الجنة كذلك ولا فرق فيه بين الرجل والمرأة والخشى وذكر الرجل فى الخبر للغالب (والمبالغة فى خفض الرأس) عن الظاهر (فى ركوعه) وكذا خفضه عن أكل الركوع وان لم يبلغ كادل عليه كلام الشافعى والاصحاب والخبر الصحيح كان ^{صلى الله عليه وسلم} إذا ركع لم

(قوله وان ارصد الخ) أقره سم وعش (قوله ودون تراب الخ) ينبغى إلا إذا كان يبقى هو وأثره ويتأذى به المصلون والمعتكفون ولو بنحو إصابتهم أو إبدانهم واستقدار ذلك سم (قوله قبل الخ) عبارة النهائية لا يحرم البصق على حصر المسجد ان من وصول شئ منه له من حيث البصاق فى المسجد اهـ أى وان حرم من حيث ان فيه تقدير حق الغير وهو المالك ان وضعها فى المسجد لم يصل عليها من غير وقف ومن ينتفع بالصلاة عليها ان كانت موقوفة للصلاة عش ورشيدى (قوله ثم دفته الخ) فلو اتصل الدفن بالبصق مع قصده ابتداء بان حفر فى ترابه على قصد البصق فى الحفرة ورد التراب عليه حالاً قبل تنقذ الحرمة راساً فيه نظر سم واعتمده الحلى وأقره البجيرى (قوله انقطعت الحرمة من حينئذ) وفاقا للثمة وفى سم مانصه ويحتمل مر انقطاعها مطلقاً كما هو ظاهر الحديث بانه حكم بالخطيئة على نفس الفعل لقوله فيه وكفارتها أى الخطيئة دفنها صريح فى تكفير الخطيئة على الفعل فترتفع الحرمة مطلقاً فليتأمل اهـ اى ابتداء ودوامه وأقره عش ونقل عن الزبائى الجرم بذلك (قوله ومن ثم الخ) أى من اجل ان الدفن إنما يقطع دوام الحرمة ولا يرفعها من أصلها (قوله وجوب الانكار على فاعله الخ) أى بشرط كون الفاعل يرى حرمة ويحتمل وجوبه بما ظاهراً لعمدى ضرره الى الغير رشيدى وهذا الاحتمال هو ظاهر اطلاقهم بل هو الاقرب لما ذكره (قوله وعلى من دلها الخ) أى البصاق والتائب باعتبار الخطيئة (قوله إن خشى الخ) ومن رأى بصاقاً أو نحوه فى المسجد فالسنة ان يزيله بان يطيب محلّه قاله فى المجموع فان قيل لماذا لم تجب الازالة لان البصاق فيه حرام كما راجب بانه يخلف فى تحريمه كما قاله فى دفع المار بين يدي المصلّى كما مر مغنى ونهاية قال عش قوله مر ويسن تطيب محلّه الخ أى بنحو مسك أو زباد أو بخور وعلى عدم الوجوب حيث لم يحصل ببقائه تقدير للمسجد وعبارة سم على المنهج لكن تجب ازالته أى البصاق لانه مستند مر اهـ (قوله وفى الرياض) أى رياض الصالحين للمصنف كرسى (قوله وبحث بعضهم الخ) معتمد عش (قوله جواز ذلك) أى ذلك البصاق فى الملبط (قوله يقطع الحرمة حينئذ) تقدم ما فيه قول المتن (وضع يده الخ) ويكره ان يروح على نفسه فى الصلاة وان يرفع أصابعه أو يشبهها لانه عيب وان يمسح وجهه فيها وقبل انصرافه عما يتعلق به من نحو غبار نهاية ومعنى قال البصرى ويظهر أن ترويع الغير عليه كذلك لانه من أفعال المتكبرين بالصلاة ويظهر ان محل ذلك حيث لا حاجة اهـ وقال عش قوله مر أو يشبهها أى فى الصلاة وكذا خارجها ان كان منتظراً لها وقوله وقبل انصرافه أى من محل صلاته اهـ (قوله لغير حاجة) الى قوله والخبر فى النهاية والى قول المتن الصلاة فى المعنى إلا فوله وكذا خفضه عن اكل الركوع (قوله ما ذكره) أى فى المتن (قوله او المتكبرين) او لتتويع الخلاف (وقوله لما صبح الخ) تعليل لكل من القولين المذكورين (وقوله او الشيطان) عطف على او المتكبرين عبارة المعنى واختلف فى علة التهيى فقول لانه فعل الكفار وقيل فعل المتكبرين وقيل فعل الشيطان وحكى فى شرح مسلم ان إبليس هبط من الجنة كذلك اهـ (قوله ولا فرق فيه) أى فى كراهة ذلك الوضع (قوله وكذا خفضه) أى الراش (قوله عن اكل الركوع) قضيت انه لو اتى بالخفض فى أقل الركوع لا يكره وكان محسب ما فهمه من كلام الشافعى والاصحاب والافلاك التامنى الذى نقله الاذرى معترضاً به تعقيد المصنف بالمبالغة بل وكلام الاصحاب كابدل عليه سابقه ليس فيه تعقيد ذلك بأكل الركوع رشيدى عبارة المعنى وقضية كلام المصنف ان خفض الرأس من غير مبالغة لا كراهة فيه والذى دل عليه كلام الشافعى والاصحاب كما قاله السبكي وجرى عليه شيخنا فمنهجه

يشخص رأسه أى لم يرفعه ولم يصوبه أى يخفضه

(و) يكره تنزيها أيضا (الصلاة في الحرام) الجديدي وغيره ولو بمسئله للخبر الصحيح الارض كلها مسجد الا المقبرة والحمام ولا تعمل الشياطين لكشف العورات به ومثله كل محل (١٦٦) معصية او غضب كارض ثمود او محسر فيا يظن (والطريق) في صحراء او بياض وقت مرور

الناس به كالمطاف لانه يشغله من ثم كان استقباله كالوقوف به والتعليل بغلبة النجاسة فيه مردود بان مقتضى الكراهة تحققها فقط (والمزلة) اى محل الزبل ومثله كل نجاسة متيقنة لانه يفرش طاهرا عليها يجاذبها ومن كراهة محاذاتها (والكنيسة) وهى بفتح الكاف متعبد اليهود وقيل النصارى والبيعة وهى بكسر الباء متعبد النصارى وقيل اليهود ونحوهما من اماكن الكفر لانها ماوى الشياطين ويحرم دخولها على من منعه وكذا كان فيها صورة معظمة كاسياقي (وعظن الابل) ولو طاهرا وهو ما تنحى اليه اذا شرب ليسرب غير هالفاذا اجتمعت سبقت منه للرعى للخبر الصحيح صلوا في مراض الغنم اى مراقدها والمراد جميع محالها ولا تصلوا في اعطان الابل فانها خلقت من الشياطين وفى رواية انها جن خلقت وبه علم ان الفرق ان الابل خلقت من الشياطين بل فى حديث ان على سنام كل واحد منها شيطانين والصلاة تكره فى ماوى الشياطين والغنم بركة لخبر ابي داود والبيهقي انهما من ذواب الجنة ايضا

الكراهة وهو المعتمد اه قول المتن (والصلاة في الحرام) وتندب اعاتها ولو منفردا للخروج من خلاف الامام احمد وكذا كل صلاة تختلف في صحتها تسحب اعاتها على وجه يخرج من الخلاف ولو منفردا وخارج الوقت ومرارا ع (قوله الجديد الخ) خلافا لثبته بعبارة وخرج بالحمام سطحها فلا تكره فيه كما في الحام الجديد كاذره الوالدرحه الله تعالى في شرحه على الزيد وافق به اه واقره سم وعش والرشيدي (قوله ولو بمسئله) الى قوله ومن ثم في النهاية للمعنى الا قوله بل او غضب الى المتن (ولو بمسئله) وفى الامداد هو محل سلخ الثياب اى طرحها كرى (قوله) ومثله كل محل معصية اى كالصاغة ومحل المكس وان لم تكن المعصية موجودة حين صلاته لان ما هو كذلك ماوى للشياطين عش قول المتن (والطريق الخ) وتكره فى الاسواق والرحاب الخارجية عن المسجد كما فى الاحياء ناهية ومعنى وينبى ان محل الكراهة فى الرحاب حيث كان ثم من يشغله ولو احيا اذ قطع بانتفاء ذلك ككونه فى راحة خالية ليلا فلا كراهة ومثله يقال فى الاسواق حيث لم تكن محل معصية عش (قوله وقت مرور الناس) وفى الرشيدي بعد كلام مانصه فتلخص ان المدار فى الكراهة على كثرة مرور الناس وفى عدمها على عدمه من غير نظر الى خصوص البنين والصحراء اه (قوله كان استقباله) اى الطريق عش (قوله كالوقوف به) ينبى حمله على ما اذا لم يبعد عن الطريق على الوجه الذى فى الايعاب بعبارة لكن ينبى انه لا بد من نوع بعد عنها بحيث لو نظر لمحل سجوده فقط لم يشتغل بمرور الناس انتهت وفى سم على المنتج من مر انه لو صلى حيث يقع المرور بين يديه فان كان بحيث يذهب الخشوع كرهوا الا كان غرض عبته ولم يذهب خشوعه فلا كرى قوله المتن (والمزلة) بفتح الباء ونحوها كالجزيرة نهاية ومعنى (قوله اى محل الزبل) الى قول المتن والمقبرة فى النهاية الا قوله وقيل النصارى وقوله اليهود وقوله والمراد جميع محالها وقوله وفى رواية الى قوله وايضا وقوله ودلت اى ان نحو البقر وكذا فى المعنى الا قوله وكذا الى المتن (قوله متيقنة) خرج به غير المتيقنة ما غلبت فيه النجاسة فلا كراهة مع بسط الطاهر عليها كما اقتضاه كلام الرافعى لضعف ذلك بالحائل سم ونهاية ومعنى (قوله يفرش طاهر الخ) اذ بدون فرش لا تصح صلاته سم ونهاية ومعنى قول المتن (والكنيسة) ولوجودية فلما يظن ويفرق بينها وبين الحمام اى على اختار النهاية بغلط امرها بكونها معدة للعبادة الفاسدة فاشبهت الخلا الجديد بل اولى منه عش (قوله ونحوها) اى من كل ما يعظمونه عش (قوله من منعه) اى على مسلم منعه اهل الذمة من الدخول معنى (قوله) ويحرم دخولها (خ) عبارة الكرى وعمل الكراهة كما فى الايعاب ان دخلها باذنهم ولا حرمت صلاته فيها لان لهم منعنا من دخولها هذا ان كانوا يقرون عليها ولا فلاح اه (قوله صورة معظمة) اى لهم عش (قوله) وبه اى ما ورد فى حق الابل (قوله والغنم بركة) مبتدأ وخبر او معطوفان على قوله الابل خلقت الخ اى على الفرقين (قوله) فالوجه ما قاله جمع (الخ) هو المعتمد راسم (قوله ان نحو البقر كالغنم الخ) وهو المعتمد وان نظر فيه الزركشى نهاية ومعنى (قوله كالعطن) اى وان كانت مربوطا بطريقا لا احتمال ان يحصل منها وان كانت كذلك ما يذهب الخشوع عش (قوله لعنتين) اى التفار ومحاذاة النجاسة (قوله)

فانه حكم بالخطية على نفس الفعل فقوله فيه وكفارها اى الخطية دفنتها صريح فى تكفير الخطية على الفعل فترفع الحزمة مطلقا لئلا (قوله الجديد وغيره) اتى شيخنا الشهاب الرملى بعدم الكراهة فى الحمام الجديد لا تنفاد والعلل وخرج بالحمام سطحها فلا يكره فيه كاذره شيخنا الشهاب الرملى فى شرحه على الزيد (قوله متيقنة) خرج غير المتيقنة فلا كراهة مع بسط الطاهر عليها كما اقتضاه كلام الرافعى لضعف ذلك بالحائل مر (قوله طاهر) اذ بدون فرش طاهر لا تصح صلاته (قوله) فالوجه ما قاله جمع هو

فالابل من شأنها ان يشتد نفارها فتشوش الخشوع وعليها فالوجه ما قاله جمع ودلت له رواية لكن فى سندها مجهول لعله ان نحو البقر كالغنم لكن نظر فيه الزركشى وانه لا كراهة فى عطن الابل الطاهر حال غيبتها عنه وجميع مباركها ليلا وانهارا كالعطن لسكرته اشد لان نفارها فيه اكبر ومتى كان بمحل الحبروان نجاسة فلا فرق بين الابل وغيرها لكن الكراهة فيها جازئة لعنتين وفى غيرها

لعلة واحدة) أى عاذاة النجاسة (قوله بتثليث الباء) إلى قوله لأنه يعتبر في المغنى الإقوله سواء إلى أمامقرة الانبياء وإلى الباب في النهاية إلى الإقوله وكذا إلى وإنما (قوله سواء مات تحتها) سكت عما خلفه وقد يقال قياس أن العلة المحاذاة للنجاسة أنه كذلك وكذا ما فوقه فليراجع سم أقول تقدم في خامس الشروط في الشرح وعن النهاية والمغنى ما دم الخافض والفوق وعن تصريح الآخرين كراهة محاذاة السقف المتجنس القريب عرفا (قوله وفرش عليها حائل) أى وبث عليها حشيش غطاها كما هو ظاهر لظاهره تشرع (قوله وعلة) أى النبي أو كون الصلاة في المقبرة الطاهرة مكروهه (قوله والجديدة) هذا ظاهر إذا مضى زمن يمكن فيه خروج النجاسة منه ما إذا لم يمض زمن يمكن فيه خروج النجاسة منه كان صلى عقب دفن صحيح البدن فلا يتجه الكراهة حيث نأذ لا محاذاة للنجاسة ثم رأته في شرح العباب أنه عليه سم (قوله وإن كان) أى المصلى أو انتفاء المحاذاة (فيها) أى المقبرة (قوله ما مقبرة الانبياء) أى أرض ليس فيها مدفون إلا نبي أو انبياء نهاية معنى أى واما إذا دفن مع الانبياء فيها غيرهم فإن حاذى فيها غير الانبياء في صلاته كره ولا فلا عرش أى من حيث محاذاة النجاسة بل من حيث استقبال القبر على التفصيل الآتى (قوله فلا تتركه) أى معتمد عرش (قوله لانهم أحياء في قبورهم) أى ويلحق بذلك كما قاله بعض المتأخرين مقابر شهداء المعركة لانهم أحياء نهاية ومعنى واعتمده عرش وكذا سم عبارة من قال في شرح العباب فإن قلت قضية التعليل بحياتهم ان الشهداء مثلهم قلت بمنوع الظهور الفرق بين الحيأتين فإن حياة الانبياء أتم واكمل انتهى وفيه نظر وقد اعتمد مر أنهم كالانبياء في ذلك اه أقول ويؤيد ما في شرح العباب ان حياة الشهداء الثالثة بنص القرآن خصوصة بمن يجاهد لله لا لغرض دنيوى ومن ان لنا على بذلك (قوله لا ينافى ذلك) أى استثناء مقبرة الانبياء (قوله) لأنه يعتبر هنا) أى يشترط في تحقق الحرم مقشدى (قوله خلافاً لمن زعمه) هو الزركشى وجعل المدارى حرمة استقبال قبور الانبياء على رؤسها حيث قال في تقرير راعتراضه على استثناء قبورهم لا سبعا مع تحريم استقبال راس قبورهم سم (قوله لترك أو نحوه) زاد النهاية عقبه ولا يلزم من الصلاة إليها استقبال راسه ولا اتخاذها مسجداً اه وظاهر إطلاق المغنى أنه أى قصد نحو التبرك ليس بقيد غيارته وبكره استقبال القبر في الصلاة نعم بحرم استقبال قبره صلى الله عليه وسلم كاجرهم به في التحقيق ويقاس بسائر قبور الانبياء عليهم افضل الصلاة والسلام (فائدة) أجمع المسلمون إلا الشيعة على جواز الصلاة على الصوف وفيه ولا كراهة في الصلاة على شئ من ذلك إلا عند مالك فإنه كره الصلاة عليه تزيهاً وقالت الشيعة لا يجوز ذلك لأنه ليس من نبات الارض اه (قوله على ان استقبال قبر غيرهم) صادق بما إذا كان مع قصد التبرك أو نحوه وهو محل تأمل والذي يظهر أنه أوفى بالحرمه حيث نأذ كرهه في الانبياء ويرد النظر إضافاً استقبال قبور الانبياء إذا خلا عن قصد نحو تبرك فإن مقتضى كلامه عدم الحرمه حيث نأذ عليه فهل هو مكروه أو لا محل تأمل بصري أقول ويمكن ان يراد بقوله مكروه ما يشمل الحرمه كما يفيد قوله أيضاً فاستظهره أو لا يشمل كلام

المعتمد مر (قوله سواء مات تحتها) سكت عما خلفه وقد يقال قياس ان العلة المحاذاة للنجاسة أنه كذلك وكذا ما فوقه فليراجع (قوله والجديدة) هذا ظاهر إذا مضى زمن يمكن فيه خروج النجاسة منه اما لم يمض زمن يمكن فيه خروج النجاسة منه كان صلى عقب دفن صحيح البدن فلا يتجه الكراهة حيث نأذ لا محاذاة للنجاسة إلا ان ينظر للنجاسة باطنه مع انتفاء الحياة الدافعة لا اعتباراً بمات رأته في شرح العباب قال ومنه أى من التعليل بمحاذاة النجاسة يؤخذ أنه لا كراهة في مقبرة جديدة خلافاً لمن زعم أنه لا فرق والتعليل بان سبب الكراهة في المقبرة احترام الموتى ضعيف اه (قوله لانهم أحياء في قبورهم) قال في شرح العباب فإن قلت قضية التعليل بحياتهم ان الشهداء مثلهم قلت بمنوع الظهور الفرق بين الحيأتين فإن حياة الانبياء أتم واكمل كما يؤيد ما صرح من رؤيته صلى الله عليه وسلم لهم على كيفية متباعدة كالصلاة والطواف وكون بعضهم في الارض وبعضهم في السماء اه وفيه نظر وقد اعتمد مر أنهم كالانبياء في ذلك (قوله خلافاً لمن زعمه) هو الزركشى وجعل المدارى حرمة استقبال قبور الانبياء على رؤسها حيث قال في تقرير

لعله واحدة (والمقبرة)
بتثليث الباء (الطاهرة)
لغير الانبياء صلى الله عليهم
وسلم بان لم يتحقق نبؤها
او تحقق وفرش عليها حائل
(والله أعلم) للخبر السابق
مع خبر مسلم لا تتخذوا
القبور مساجد أى أنها كم
عن ذلك وصح خبر لا
تجلسوا على القبور ولا
تصلوا إليها وعلة محاذاته
للنجاسة سواء مات تحتها أو
أمامه أو بجانبه نص عليه
في الام ومن شمل تفرق
الكراهة بين المتبوشة
بحائل وغيرها ولا بين
المقبرة القديمة والجديدة
بان دفن فيها أول ميت بل
لو دفن ميت بمسجد كان
كذلك وتنتفى الكراهة
حيث لا محاذاة وان كان
فيها لبعد الموتى عنه عرفا
أمام مقبرة الانبياء فلا تتركه
الصلاة فيها لانهم أحياء في
قبورهم يصلون فلان نجاسة
والنهي عن اتخاذ قبورهم
مساجد فتحرم الصلاة إليها
لا ينافى ذلك خلافاً لمن
زعمه لأنه يعتبر هنا قصد
استقبالها لتبرك أو نحوه
على أن استقبال قبر
غيرهم مكروه

الشارح واما قوله قبل هو مكروه أو لا الخ فقول الشارح حينئذ الكراهة لفئتين الخ كالصريح في الاول
 (قوله ايضاً) اي كنع استقبال قبور الانبياء (قوله وهذا الثاني) اي محاذاة النجاسة و(قوله والاول) اي
 الاستقبال (قوله يقتضي الحرمة) اي لقوله اما مقبرة الانبياء فلا تسكره الخ اي اذا اتنى القيد المذكور او
 من حيث النجاسة وان حرمت من جهة اخرى فليتامر سم (قوله بالقيد الذي ذكرناه) اي قصد استقبالها
 لشرك او نحوه شديد وعش زاد الكردى واما الذم يوجد ذلك القيد فلا حرمة ولا كراهة لعدم علمها
 اه وفيه نظر ظاهر لما سألنا (قوله وتكره) إلى قوله وعمل الكراهة في المعنى (قوله دون غيره من الودية)
 اي وان اطلق الرافعي تبعاً للامام والغزالي الكراهة في بطن الال ودية مطلقاً وعلوه باحتال السبل المذهب
 للخشوع ومعنى ولا ينافيه قول مختصر بافضل مع شرحه للشارح وفي بطن الوادي ان كل واد مع توقع السبل
 لخشية الضرر وانقضاء الخشوع اه لان الاول يقتضي الكراهة وإن لم يتوقع السبل (قوله وكذا فوات
 جماعة الخ) لعل المراد في غير الصلاة حافنا او نحوه لما مر من كراهة ذلك وان خاف فوت الجماعة عش
 (قوله فلم يقتض فسادها) (خاتمة) في احكام المسجد يحرم تمسك الصبيان غير المميزين والمحجّنين
 والبهائم والخيض ونحوهن والسكران من دخولهن ان غلب تنجيسهم والا كره كما يعلم مما سبق في الشهادات
 وكذا يحرم دخول الكافر له إلا باذن مسلم قال الجوزي مكلف قال الاذن على بشر يشترط على الكافر في عبده
 عدم الدخول كما صرح به الماوردي وغيره وان اذن له او قد قاض للحكم فيه وكان له حكمه مجاز له الدخول
 ولو كان جنباً لانه لا يستقد حرمة ذلك ويستحب الاذن له فيه لسماح قرآن ونحوه كفقّه وحديث رجاء
 إسلامه لا لكل ونوم فيه فلا يستحب الاذن له بل يستحب عدمه وهو ظاهر بل قال الزركشي ينبغي تحريمه
 والكلام في غير المسجد الحرام لان في دخول حرم مكة تفصيلاً يأتي في الجزية ان شأما الله تعالى ويكره نقش
 المسجد واتخاذ الشرفات له بل ان كان ذلك من ربيع ما وقف على عمارته فحرام ويكره دخوله بلا ضرورة لمن
 اكل ماله ربح كربه كنوم بضم المثناة وبقريجه وحفر بئر وغرس شجرة فيه بل ان حصل بذلك ضرر حرم
 وعمل صناعت فيه ان كثر هذا إذا لم تكن خسيمة تزرى بالمسجد ولم يتخذوها حائواً يتقصد فيه بالعمل ولا
 فيجرم ذكره ابن عبد السلام في فتاويه ولا بأس باغلافة في غير أوقات الصلاة صيانته وحفظ ما فيه وبخله
 كافي المجموع إذا خيف امتناعه وضياح ما فيه لم تدع حاجة إلى فتحه ولا فائدة عدم اغلافة ولو كان فيه ماء
 مسيل للشرب لم يحز غلقه ومنع الناس من الشرب ولا بأس بالنوم والوضوء والا كل فيه إذا لم يتأذى بشيء
 من ذلك الناس ولحاظ ولو من خارجه مثل حرمة في كل شيء من بصادق وغيره ويسن ان يقدم رجله اليمنى
 دخولا واليسرى خروجا وان يقول اعوذ بالله العظيم وبوجه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم
 الحمد لله اللهم صل وسلم على محمد وعلى آل محمد اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي ابواب رحمتك ثم يقول بسم الله
 ويدخل وكذا يقول عند الخروج إلا انه يقول ابواب فضلك قال في المجموع فان طال عليه هذا فليقتصر على
 ما في مسلم ان صلى الله عليه وسلم قال إذا دخل احديكم المسجد فليقل اللهم افتح لي ابواب رحمتك وإذا خرج
 فليقل اللهم اني اسألك من فضلك وتكره الخصوصية ورفع الصوت وتشد الفضلة فيه ولا بأس ان يعطى
 السائل فيه شيئاً ولا بانشاء الشعر فيه إذا كان محدثاً للتبوءة والسلام او كان حكمة أو في مكارم الاخلاق

او الزهد او نحو ذلك معنى وروض مع شرحه

(قوله بالتونين) إلى قوله ما عدا صلاة الجنائزة في المعنى وإلى قول المنان وبعض النباهة (قوله بيان سبب
 يجوز السهو) اي السجود الذي سببه سهو فهو من إضافة السبب للسبب والسهو لولة نسيان الشيء والغفلة

اعتراضه على استثناء قبورهم لاسيا مع تحريم استقبال الرأس قبورهم (قوله يقتضي الحرمة) فقوله اما
 مقبرة الانبياء فلا تسكره الصلاة فيها إذا اتنى القيد المذكور او من حيث النجاسة وان حرمت من جهة

اخرى فليتامر

(قوله يجوز السهو) هو اعنى السهو على الانبياء بخلاف النسيان لانه نقص وما في الاخبار من نسبة

ايضاً كما أفاده خبر ولا
 تصلوا اليها حينئذ الكراهة
 لشئيين استقبال القبر
 ومحاذاة النجاسة وهذا الثاني
 منتف عن الانبياء والاول
 يقتضي الحرمة فيهم بالقيد
 الذي ذكرناه لانه يؤدي
 إلى الشرك وتكره ايضاً على
 ظهر السكبة لانه خلاف
 الأدب وفي الوادي الذي
 نام فيه عليه السلام عن صلاة
 الصبح لنصه على أن فيه
 شيطاناً دون غيره من
 الاولاد وعمل الكراهة في
 الكل مالم يعارضها خشية
 خروج وقت وكذا فوات
 جماعة على الوجة واما لم
 تقتض الفساد عندنا
 بخلاف كراهة الزمان لان
 تعلق الصلاة بالاقوات
 أشد لان الشارع جعل
 لها اوقاتاً مخصوصة لا تصح
 في غيرها فكان الحلال فيها
 أعظم بخلاف الاكمة
 تصح في كلها ولو مغضوباً
 لأن النهي فيها كالحرير
 ولا امر خارج ينفك عن
 العبادة فلم يقتض فسادها
 (باب التونين)

في بيان سبب يجوز السهو

الآتي (سنة) متأكدة ولو
في النافلة ما عدا صلاة
الجنائز كذا قالوه وظاهره
ان سجدة التلاوة والشكر
كالنافلة فان قلت كيف يجبر
الشيء باكثر منه قلت ان
اريد به انه جابر للتروك
او المفعول بمعنى انه نائب
حتى يصير الاول كالغفول
والثاني كالعدم فهو قد يكون
اكثركم اترك كلمة من
القنوت او زيادة سجدة
او جلسة او انه جابر لنفس
الصلاة اى دافع لقصها
وهو لا يكون إلا اقل منها
فمنع اذا الجابر لا ينحصر
في ذلك الا ترى ان المجامع
في يوم من رمضان اذالم
يقدر على العتق بصوم
شهرين وهما اكثر من
من المجبور سواء جعلناه
اليوم او الشهر لا يقال
الصوم بدل عن العتق
لان هذا رأى والاصح
ان كلام من خصني الكفارة
الاخير تين مستقل لا بدل
عما قبله وذلك للاحاديث
الآتية ولم يجب لانه لم ينب
عن واجب بخلاف جبران
الحج وإنما يس (عند
ترك ما موربه) من الصلاة
ولو احتسالا بان شك هل
فعله ولا (او) عند (فعل)
شيء (منه) عنه) فيها ولو
احتسالا فلا يرده عليه خلافا
لمن زعمه ما لو شك اصى
ثلاثا ام اربعا فان سجوده
بفرض عدم الزيادة

عنه المراد به هنا مطلق الخلل الواقع في الصلاة سواء كان عددا او نسبيا فاصار حقيقة عرفة في ذلك واسبابه
خمس تفصيلا الاول تيقن ترك بعض من الابعاض الثاني الشك في ترك بعض معين الثالث تيقن فعل منهى
عنه سواء بما يبطال عدده فقط الرابع الشك في فعل منهى عنه مع احتمال الزيادة الخامس نقل مطلوب قولى
الى غير محله بنيت شيخنا وبجزمي (قوله واحكامه) والمراد به ما يتعلق به اثباتا ونقيا ع ش قول المتن
(سجود السهو الخ) قدمه لكونه لا يفعل إلا في الصلاة اى وما يلحق بها ثم سجود التلاوة لكونه يفعل فيها
وفي خارجها ثم سجود الشكر لانه لا يفعل الا خارجا عنها ومعنى السهو جازي على الانبياء بخلاف النسيان
لانه نقص وما في الاخبار من نسبة النسيان اليه عليه السلام فالمراد بالنسيان فيه السهو وفي شرح المواقف الفرق
بين السهو والنسيان بان الاول زوال الصورة عن المدركة مع بقائها في الحافظة والنسيان زوالها
عنهما معا فيحتاج في حصولها الى كسب جديد سم على حج اه ع ش (قوله سنة مؤكدة) اى إلا لامام
جمع كثير يخشى منه التشويش عليهم بعدم سجودهم معه ويفرق بينهما وبين ما ياتي في سجدة التلاوة بانه أكد
منه حل اى يجزمى وكردى (قوله ما عدا صلاة الجنائز) فانه لا يس فيها بل انه فعله فيما عدا ما علما بطلت
صلاته ع ش (قوله وظاهره ان سجود التلاوة الخ) يقال في هذا لاخذ نظر لان المراد الصلاة وهما ليسا
متناهيا واستثناء صلاة الجنائز لا يشكل لانه يسمى صلاة عند البعض والحاصل انه ثبت نقل صريح عن
الاصحاب بنسب سجود السهو فيها فلا يحد عنه ولا يفحل تأمل لعدم ما يدل عليه من كلامهم ومن الاحاديث
لان مردها الصلاة ثم رايت في سم على المنهج قوله في الصلاة خرج به نحو سجدة التلاوة وخارج الصلاة
بصرى عبارة ع ش وفي دعوى الظهور مسأحة لان سجود التلاوة ليس من الصلاة لكنه ملحق بها
اقول والنظر قوى جدوان افق النهاية للشرح هنا واعتمده الزبائى والحلبى والشيدى وشيخنا (قوله
بمعنى انه نائب) لتمام بالنسبة للمفعول بصرى (قوله كسوى) اى كسجد السهو (قوله في ذلك) اى فى الاقل
(قوله وذلك) الى قوله وفيه نظر في المعنى إلا ما نبه عليه (قوله وذلك) اى سن سجود السهو (قوله لانه لم ينب
عن واجب) اى والبدل اما كالمبدل واخف منه معنى ونهاية (قوله وإما يس الخ) سقط بذلك ما قيل انه
لا يسن السجود لكل ترك ما موربه ولا لكل فعل منهى عنه قول المتن (عند ترك ما موربه) اى سواء تركه
عددا ليسجد ام لا كائمه كلامهم شيخنا الزبائى اه ع ش وحلبى قال سم ونقل ان شيخنا الشهاب
رمى ابنى بذلك اه (قوله بان شك هل فعله الخ) اى المماور به المعين كالقنوت بخلاف الشك في ترك
متنوب في الجملة كان يقول هل اتيت بجميع المتنوبات او تركت شيئا منها بخلاف الشك في ترك بعض
مبهم كان ترك متنوبا وشك هل هو بعض او لا وكان شك هل ترك بعضا او لا فلا يسجد في هذه الصور شيخنا
(قوله ولو احتسالا) هذا التعميم يشكل بقول المصنف الاتى او ارتكاب منهى فلا اللهم إلا ان يريد ولو
احتسالا في الجملة فلما ثبت فانه مشكل فان مجرد احتمال فعلى المنهى ليس هو المقتضى لسجود السهو فيما ذكره
ذكره وإنما المقتضى له انحصار الامر في احد الامرين منه ومن ترك التحفظ سم عبارة المعنى سالمة عن هذا
الاشكال والاشكال الآتى حيث قال مانصه ولو بالاشك كسبائى بيانه فبالو شك هل صلى ثلاثا ام اربعا
وغير ذلك فسقط بذلك ما قيل انه اهمل سببائنا وهو يقع بعض الفرض مع التردد في وجوبه كما اذا شك هل
صلى ثلاثا ام اربعا فانه يقوم الى الرابع وسجد كما قاله الا سنوى وغيره ورده في الحادى ايضا بان سبب

النسيان اليه عليه افضل الصلوات والسلام فالمراد بالنسيان فيه السهو وفي شرح المواقف الفرق بين السهو
والنسيان بان الاول زوال الصورة عن المدركة مع بقائها في الحافظة والنسيان زوالها عنهم معا فيحتاج في
حصولها الى سبب جديد اه (قوله ولو احتسالا) هذا التعميم مشكل بقول المصنف الاتى او ارتكاب
منهى فلا اللهم إلا ان يريد ولو احتسالا في الجملة فلما ثبت فانه ايضا مشكل فان مجرد احتمال فعل المنهى عنه
ليس هو المقتضى لسجود السهو فيما ذكره وإنما المقتضى له انحصار الامر في احد الامرين منه ومن ترك

لتركه التحفظ المأمور به وبفرضا الفعل المنهي عنه فيها فهو لم يخرج عنها (فالاول) وهو المأمور به المتروك من حيث هو (ان كان ركنًا واجب تداركه) ولا يفتي عنه سجود السهو لتوقف وجود الماهية عليه (وقد يشرع السجود) للسهو مع تداركه (كزيادة) بالسكاف (حصلت تداركه) وكن كاسبق) بيان تلك الزيادة (في) آخر مبحث (الترتيب) وقد لا يشرع كإذا كان المتروك السلام فاذا ذكره أوشك فيه ولم يأت بمطل أتى به وإن طال الفصل ولا يسجد لفوات محل السجود به أو التية أو التحريم فاذا ذكره استأنف الصلوة كذا ان شك فيه بشرطه قيل قوله كزيادة الخ غير محتاج اليه لانه معلوم من قوله أو فعل منهي عنه واجيب بان المارد بالمنهي عنه ما ليس من أفعال الصلاة وهذه الزيادة من أفعالها لكن لم يعتد بها لعدم الترتيب اه وفيه نظر لما مر من شمول كلامه مسألة لا شك فالوجه انه إن شاء ذكره (أيضا) (أو) كان المتروك (بعضا) من اول صفة الصلاة وجه تسميته بذلك (هو القنوت) السابق في الصبح أو تر نصف رمضان الثاني دون قنوت النازلة

السجود التردد في أن الركعة المفعولة زائدة أو راجع لا تركاب المنهي عنه اه (قوله) لتركه التحفظ المأمور به) قد يقال التحفظ الذي هو عبارة عن الاحتراز عن الخلل وان كان مأمورا به لكنه ليس من الصلاة بل هو شرطها وادب خارج عنها كالاحتراز عن نحو السلام وقد قيدا المأمور به بكونه من الصلاة ففي قوله فهو لم يخرج عنها فطرسم ورشيدى (قوله من حيث هو) أى بقطع النظر عن السجود لتركه سم (قوله بالكاف) احتراز عما لا يشرع به من زيادة فانه يقتضى أن الزيادة تارة يشرع معها السجود وتارة لا مع انه ليس بمراد الزيادة مقتضية للسجود ابداعا زائدا سمع انه لا يقطع اللام بماقبله فنأمل اه (قوله) ولم يأت بمطل أى املوا قى فان كان يبطل عمد وسوءه كالفعل الكثير والكلام الكثير استأنف الصلاة وإن كان غايب لم يطل عمد وسوءه ككلام قليل أتى به لظن خروجه من الصلاة مسجد للسهو ثم سلم وسجوده ليس للتدارك بل لفعل ما يبطل عمد وش (قوله) وإن طال الفصل هذا كالصرح في ضرر المطل مع قصر الفصل أيضا السكن في شرح العباب عن الفتى مانصه لا فرق بين طول الفصل وقصره نعم يختلفان ان صدر منه مبطل كالسلام أى القليل والاشتداد بحيث يثبذ ان طال الفصل بطلت وإلا فلا ويسجد للسهو وسيأتى عقب قول المصنف أو سهو أو طال الفصل فأتى في الجديد قول الشارح مانصه كالشئ على نجاسة أو ككلام كثير بخلاف استدبار القبلة انتهى وهو صريح في اغتفار اليسير مع قصر الفصل شم وقد يجاب بان في المفهوم هنا فصلا وهذا لا يعد عيبا (قوله وإذا ذكره) أى احدا من المرنين من التية أو التحريم (قوله) استأنف الصلاة) أى ويصدق حيث ذكره لا يشرع وكذا في الشك سم (قوله بشرطه) أى من معنى ركن أو طول زمن التردد (قوله) لانه معلوم من قوله أو فعل منهي عنه) أى فهو من القسم الثاني لا الاول وحيث ذكره كان الاتفاق في الإيراد ان يقال السجود في هذه ليس ترك المأمور بل لفعل المنهي عنه فذكره في الاول في غير محل رشيدى (قوله وفيه نظر) قد يجاب بانه يكفي في الحاجة اليه دفعه وهم اختصاص المنهي عنه بما ليس من أفعال الصلاة فليتأمل سم (قوله) وجه تسميته بذلك) عبارة هناك لانها لما كانت بالجبر اشبهت البعض الحقيقي وهو الاول اه أى الاركان (قوله السابق) الى قوله ومحل الخ في المنفى والى قوله ولو اقتضى في النهاية (قوله السابق في الصبح الخ) حتى لو جمع بين قنوت النبي صلى الله عليه وسلم وقنوت عمر وترك شيئا من قنوت عمر فالنتيجة السجود لا يقال بل المنتجة عدم السجود لان ترك بعض قنوت عمر لا يزيد على تركه مجملته وهو لا يسجد له لا نقول لما ورد في مخصوصهما مع جمعه لما صار كالقنوت الواحد والقنوت الواحد يطلب السجود لتركه بعضه بخلاف ما لو غرم على الاثنيان بهما ثم ترك احدهما فالأقرب عدم السجود

التحفظ فامله (قوله) لتركه التحفظ المأمور به) قد يقال التحفظ وان كان مأمورا به لكنه ليس من الصلاة وقد قيدا المأمور به بكونه من الصلاة ففي قوله فهو لم يخرج عنها فنظر لا يقال يمنع ان ليس منها فانه عبارة عن الاحتراز عن الخلل وذلك شرطها وادب خارج عنها كإحتراز عن نحو الكلام والالتفات شرطها وادب وليس جزءا منها فليتأمل (من حيث هو) أى بقطع النظر عن السجود لتركه (قوله بالكاف) أى لا باللام لئلا يقتضى قدح انه يشرع السجود دلل بادهو لا يشرع لها أخرى مع انه يشرع لها بدانى الجملة بل مطلقا في السابقة في ركن الترتيب مع انه لا يقطع اللام بماقبله فليتأمل (قوله) ولم يأت بمطل أى بهو ان طال الفصل كالصرح في ضرر المطل مع قصر الفصل أيضا السكن في شرح العباب عن الفتى مانصه لا فرق بين طول الفصل وقصره بخلاف ما يقتضيه تقييد الرخصة وغيره بقصره لان ترك السلام يكون بالسكوت نعم يختلفان ان صدر منه مبطل كالسلام أى القليل والاشتداد بحيث يثبذ ان طال الفصل بطلت وإلا فلا ويسجد للسهو وسيأتى عقب قول المصنف أو سهو أو طال الفصل فأتى في الجديد قول الشارح مانصه كالشئ على نجاسة وكفعل أو كلام كثير بخلاف استدبار القبلة اه وهو صريح في اغتفار اليسير مع قصر الفصل وكان يمكن ان يفرق بين ما قبل السلام وما بعده بانه بعده أخف (قوله) استأنف الصلاة) أى ويصدق حيث ذكره انه لا يشرع وكذا في الشك (قوله وفيه نظر) يمكن ان يجاب بان شئ لا ملاما ذكره يمنع زيادة هذا على قوله أو فعل

لأنه لا يتعين إلا الشروع فيه عس وشيخنا (قوله) أو كلمة منها قال الغزالي والمراد ما لا بد منه في حصوله بخلاف ما لو ترك أحد القنوتين كان تركه قنوت سيدنا عمر رضي الله عنه لأنه أتى بقنوت تام وكذا الوقت وقفة لتسع القنوت إذا كان لا يحسنه لأنه أتى باصل القيام فأده شيخه رحمه الله تعالى وسبأني أن ذلك لا يكفي كذا في المغني وما أشار إليه بقوله وسبأني الخ هو ما ذكره بعده بقوله ويتصور تركه قول التشهد وقيام القنوت بأن لا يحسنها فإنه يسن له أن يقف أو يجلس بقدره فإن لم يفعل سجدة السهو أو وقوله قاله الغزالي إلى قوله فأده الخ في النهاية ثم قال على ما نقل عن الوالد رحمه الله تعالى نعم يمكن حل ذلك على ما إذا كانت الوقفة لا تسع القنوت المعمود وتسع قنوتانجزيا ما لو كانت لا تسع قنوتانجزيا أصلا فلا وجه السجوداه بصري (قوله) أو كلمة منه) ومنها القام في فائكه والوافي وأنه وإن أتى بدل المترك بما يرادفه كعم بدل فيعم هديت والقياس أن مثل ذلك ما لو ترك قوله فلك الحمد على ما قضيت استغفرك وأتوب إليك أو شيئا منه لما سغن الروضة من استحباب ذلك في القنوت عس (قوله) ومحل عدم الخ) عبارة أنها بقولنا بعدم تعيين كلماته لأنه بشر وعه يتعين لأداء السنة ما لم يعدل إلى بدله أه قال عس أي ما لم يقطعه ويعدل إلى آية تتضمن ثناء ودعاء فلا سجود من جهة ترك القنوت بخلاف ما إذا قطعه واقتصر على ما أتى به منه ولو اقتصر ابتداء على قنوت عمر فلا سجود لآتيانه بقنوت كامل أو أتى ببعضه وبعض القنوت الآخر فينبغي أن يسجد لعدم آتيانه بأحد كامل منهما على محج أه عبارة الرشيدى قوله لم يعدل إلى بدله صادق بما إذا كان البديل واردا أو بما إذا كان من غير الوارد وهو ما اقتضاه كلام الشباب سم على التحفة لكنه صرح بخلافه في حواشي المنهج وذكر الشارح مر واقفه عليه فليراجع أه (قوله) وفارق بدله) أي بدل القنوت الوارد كآية تتضمن ثناء ودعاء (قوله) زيادة على ذكر الاعتدال الخ) وعليه فلو وقف وقفة تسع القنوت وقدر ترك ذكر الاعتدال فالظاهر صرف تلك الوقفة للقنوت فإن تركه ذكر الاعتدال فربته على أنه لم يرد فلا تكون الوقفة عند عدم ذكر الاعتدال إلا للقنوت عس (قوله) فإذا تركه) أي القيام المذكور فيشم ترك بعضه ومر عن النهاية والمغني ما يوافقه (قوله) وبقوله زيادة الخ) أي المفيدان القيام بعض مستقل (قوله) قيامه) أي القنوت و (قوله) تركه) أي القيام (قوله) فعل) أي ندباو (قوله) وإلا فلا) أي فلا يندب ويطلب إن تخلف بركتين سم (قوله) لأنه تركه الخ) قضيته أنه لو أتى به إمامه الخنفي لم يسجد وهو أيضا قضية قول المغني والنهاية ولو ترك القنوت تبعا للإمام الخنفي سجدة السهو لأن العبرة بعقيدة المأموم على الأصح خلافا للقول في عدم السجود فإنه بناء على طريقتيه المرجوحة من أن العبرة بعقيدة الإمام أه واعتمد عس تلك القضية عبارة ومحل السجود ما لم يأت به إمامه الخنفي فإن أتى به فلا سجود لأن العبرة بعقيدة المأموم ويصرح بذلك ما قاله فيه ولو اقتصد إمامه الخنفي من صحة صلاته خلفه اعتبارا بعقيدة المأموم لا بعقيدة الإمام أه وفي البجيرى بعد سوق عبارة عس المذكورة وقال القليوبي يسجد الشافعى المأموم وإن قنت كل من الإمام والمأموم لأنه غير مشروع للإمام ففعله كالعدم أه والمعتمد الأول أه

منهى عنه حتى يستغنى عنه على أنه يكفي في الحاجة إليه دفعه توهم اختصاص المنهى عنه بالميل من أفعال الصلاة فليتأمل (قوله) ومحل عدم تعيين كلماته إذا لم يشرع فيه) هو جواب إشكال وعبارة تشرع الروض ومجابه بأنه إذا شرع في قنوت معين أداء السنة ما لم يعدل إلى بدله أه وقضيته أنه إذا شرع في القنوت الوارد ثم قطعه وعدل إلى آية تتضمن ثناء ودعاء فلا سجود من جهة ترك القنوت بخلاف ما إذا قطعه واقتصر على ما أتى به منه ولو اقتصر ابتداء على قنوت عمر فلا سجود لآتيانه بقنوت كامل أو أتى ببعضه وبعض القنوت الآخر فينبغي أن يسجد لعدم آتيانه بأحد كامل منهما (قوله) زيادة على ذكر الاعتدال) تقدم أن آخر ذكره المطلوب قبل القنوت من شيء وبدو قوله فإذا تركه هذا الترك يصدق بما إذا قام بقدره لا بقدره مع ذكر الاعتدال لقضيته طلب السجود حيث ذل في راجع (قوله) فعل) أي ندباو قوله وإلا فلا أي فلا يندب ويطلب

أو كلمة منه ومحل عدم تعيين كلماته إذا لم يشرع فيه وفارق بدله بأنه لا أحد له (أو قيامه) بأن لم يحسنه فإنه يسن له القيام بقدره زيادة على ذكر الاعتدال فإذا تركه سجدة له وبقوله زيادة الخ اندفع ما قبل قيامه مشروع لغيره وهو ذكر الاعتدال فكيف يسجد لتركه ولو اقتدى شافعى بحنفي في الصباح وأمكنه أن يأتي به ويلحقه في السجدة الأولى فعل وإلا فلا وعلى كل يسجد للسهو على المنقول المعتمد بعد سلام إمامه لأنه تركه له لحقه سهوه في اعتقاده

أى مقاله ع (قوله بخلافه في سنة الصبح) المنبأ أن معناه أنه لا يجوز دهنًا مطلقا وكان وجهه أنه إن أتى به بأن أمكنه مع الاتيان بإدراك الامام في السجدة الاولى فواضح وإلا فالامام يتحمل ولا خلاف في صلاة الامام لعدم مشروعية القنوت له فليتأمل ثم راي في العباب ما نصه لو اقتدى في فرض الصبح بمن يصلي سنته لم يفت واحد منها ولا يسجد المأموم للسهو وقال في شره بعد كلام ما نصه وقد يقال المتجه عدم السجود مطلقا إذ لا خلاف في صلاة الامام وعدم مشروعية القنوت له لا يمنع من تحمله لأن وضع الامام تحمل الخل وإن كان ما لا مشروعية فيه له فليتأمل ثم راي ما سياتي في صلاة الجماعة في اقتداء مصلي الصبح بمصلي الظهر إذ لم يتمكن من القنوت وقول الروضة كاصلها لا شيء عليه قال الجلال المحلى أى لا يجزى به السجود لأن الامام تحمله عنه اه وهو يعين عدم السجود دهنًا وقد يقاس تحمل الامام عنه انه لا يجوز وإن أمكنه بأن وقف الامام يسيرا أقبل بات به ومشى مر على أنه يسجد المأموم إن لم يتمكن منه فإن فعله فلا يجوز دهنًا واعتداه أى عدم السجود مطلقا الشيخ سلطان وكذا ع ش كايأتى انفا (قوله) فلم يحصل منه الخ أى فلا يطلب من المأموم سجودا ترك إمامه القنوت لعدم طلبه من الامام بل هو انتهى عنه ومثل سنة الصبح كل صلاة لا قنوت فيها على الراجح ع ش (قوله) أى الواجب (إلى قوله) رقياس الخ فى التها بقوله الخ (قوله) أو بعضه) ومنه الواو فى ارشد ع ش (قوله) إن قلنا بدينه الخ عبارة شيخنا البكرى فى كزوه ولو فى النقل إذا كان التشهد راتبا فيه كصلاته التسبيح وسنة الظهر إذا صلاها ربعيا ووصلى أربع ركعات فغلا وأطلق أو قصد تشهدين وترك الاول منهما عمدا أو سهوا لم يسجد انتهت سم (قوله على الوجه) قاله جمع متأخرون لكن الذى

بخلافه في نحو سنة الصبح
إذ لا قنوت يتوجه على
الامام في اعتقاد المأموم
فلم يحصل منه ما يزيل منزلة
السهر (أو التشهد الاول)
أى الواجب منه في التشهد
الاخير أو بعضه (أو قوده)
بأن يحسنه نظير ما مر فيه
من اشتراط كونه راتبا
اشتراط ذلك هنا أيضا
فيسجد إذا أتى بصلاة
التسبيح أو راتبة الظهر
أربعاء وترك التشهد الاول
إن قلنا بدينه حزيندون ما
إذا صلى أربعين غلا مطلقا
بقصد أن يشهد تشهدين
فانقصر على الاخير ولو
سبوا على الوجه (وكذا
الصلاة على الذى عليه السلام)

إن تخلف ركعتين (قوله بخلافه في نحو سنة الصبح) يحتمل أن معناه أنه لا يجوز دهنًا مطلقا وهو المتبادر من عبارة تركه وكان وجهه أنه إذا أتى به بأن أمكنه مع الاتيان بإدراك الامام في السجدة الاولى فواضح وإلا فالامام يتحمل ولا خلاف في صلاة الامام لعدم مشروعية القنوت له ويحتمل أن معناه أنه إذا أتى به فلا يجوز لعدم الخل في صلاته بالاتيان وهو في صلاة الامام بعدم مشروعية القنوت له فليتأمل ثم راي في العباب وشرحه ما نصه لو اقتدى في فرض الصبح بمن يصلي سنته معتقدا انه يصلي الصبح وحده المصنف لأنه ليس بقيد لم يفت واحد منها ولا يسجد المأموم للسهو وقرعنى الزركشى بأنه في مسألة الفقهاء بط صلاته بصلاة ناقصة فشرع له بخلافه هنا ويرد بان السجود ليس لذلك لحسب بل ترك البعض أيضا لأنه لا فرق في سجود المأموم هنا أيضا ومقابل الرد المذكور بدل على أن المراد لا يجوز دهنًا مطلقا وأنه لا يفت المأموم أيضا لكان لعل محل هذا إذ لم يمكنه القنوت بان يمكنه مع الاتيان به لجو في السجدة الاولى وإلا فيأتى به كاصرحوا بذلك في الاقتداء في الصبح بمصلي الظهر واما السجود الذى يتحبه فى الرد المذكور فله وجهه انه وإن لم يحصل خلل في صلاة الامام لكنه لا يصلح لتحمل ترك القنوت لعدم مشروعيته له فليراجع وقد يقال المتجه عدم السجود مطلقا إذ لا خلاف في صلاة الامام وعدم مشروعية القنوت له لا يمنع من تحمله لأن وضع الامام تحمل الخل وإن كان ما لا مشروعية فيه له فليتأمل ثم راي ما سياتي في صلاة الجماعة في اقتداء الصبح بمصلي الظهر إذ لم يتمكن من القنوت وقول الروضة كاصلها لا شيء عليه قال الجلال المحلى أى لا يجزى به السجود لأن الامام تحمله عنه اه وهو يعين عدم السجود دهنًا ومشى مر أنه يسجد المأموم إن لم يتمكن منه فإن فعله فلا سجود (قوله بخلافه في نحو سنة الصبح) فى الروضة كاصلها فى باب الجماعة فى مصلى الصبح خلف الظهر إن أمكنه القنوت بأن وقف الامام يسيرا أى به ولا فلا شيء عليه قال المحلى أى لا يجزى به السجود لأن الامام تحمله عنه اه وقياس تحمل الامام عنه انه لا يسجد وإن أمكنه بان وقف الامام يسيرا أقبل بات به (قوله) ان قلنا بدينه حزيندون عبارة شيخنا الامام فى الحسن البكرى فى كزوه ولو فى النقل إذا كان التشهد راتبا فيه كصلاته التسبيح وسنة الظهر إذا صلاها ربعيا ووصلى أربع ركعات فغلا وأطلق أو قصد تشهدين وترك الاول منها عمدا أو سهوا لم يسجد اه (قوله على الوجه) أى الذى قاله جمع متأخرون لكن الذى قاله القاضى

أى القنوت أو التشهد الأول وقصر رجوعه على الثاني وزعم فرق بينهما غير حسن لأن المذهب باو فأورد لذلك لا اختصاصه بالتشهد ووجوبها في التشهد في الجلة لا يصلح مانعا للحاقها من القنوت به من التشهد لأن مقتضى (١٧٣) للجدود ليس هو الوجوب في الجلة

لقصوره وكذا يلزم عليه إخراج القنوت من أصله بل كون المتروك من الشعائر الظاهرة المخصوصة بمحل منها إستقلا لا تبعاً كما يأتي وهما مستويان في ذلك (في الاظهر) ويضبط لذلك القيام لها في الاول والقعود لها في الثاني إذ لم يحسنها فلا بعاض المذكورة والاثية اثنا عشر بل أربعة عشران قلنا بنسب الصلاة على الاصحاب في القنوت (سجد) إلتباعاً في ترك التشهد الاول وقياساً في الباقي وهو ظاهر الا في القنوت وتوابعه فوجه انه ذكر لم يشرع خارج الصلاة بل فيها مستقلا بمحل منها غير مقدمة ولا تابع لغيره فخرج نحو دعاء الافتتاح والسورة وتكبيرات العبد والتسبيحات والادعية ولونحو سجدة وجهي لندبه في سجود التلاوة والشكر ايضا وهما ليسا من الصلاة (وقيل ان ترك) بعضا من هذه الابعاض تركا (عمدا فلا) يسجد لتركه لتقصيره بتقويت السنة على نفسه وردود بان خلل العمدا كثر فكان الى الجراح وجب كقتل العمد بالنسبة الى الكفارة (قلت وكذا الصلاة على آل حيث سننها والله اعلم) وذلك في القنوت

قاله القاضي والبعوى أنه يسجد في صورة القصد ان تركه سهوا او عمدا وهو المعتمد هنا ومغنى (قوله اى القنوت) الى قوله بل أربعة عشر في النهاية وكذا في المغنى الاول وقصر الى المتن (قوله اى القنوت الخ) يمنع من رجوع الضمير لكل منهما ان الخلاف المذكور هنا مبنى على الخلاف في سن الصلاة عليه عليه السلام في التشهد الاول وهو اقول والاما الخلاف في سنه في القنوت فهو اوجه ولا يتأتى تركه الا في قول على الاوجه فتعين رجوع الضمير الى التشهد قطر رشدي (قوله بينهما) اى بين التشهد والقنوت رشدي (قوله من القنوت) حاله (قوله من التشهد) حال ايضا اى بعده عرش (قوله مستويان) الاول والتاني اذ الضمير للصلاة في التشهد وفي القنوت (قوله بل أربعة عشر) بل خمسة عشر بزيادة التحفظ كما مر وباتي بصري وقال سم قد يقال بل ستة عشران قلنا بنسب السلام والقيام له كما قدمه في باب صفة الصلاة في الكلام على القنوت اه وعبارة شيخنا بالجلة فلا بعاض عشرون التشهد الاول والقعود له والصلاة على النبي عليه السلام بعده والقيام لها والصلاة على الال بعد الاخير والقعود لها والقنوت والقيام له والصلاة على النبي والقيام له والسلام على الال والقيام له والسلام على الصحب والقيام لها والسلام على النبي والقيام له والسلام على الال والقيام له والسلام على الصحب والقيام لها (قوله ان قلنا الخ) اى اذا الصلاة خبئت والقيام لها تضيق الى الاثنى عشر سم قول المتن (سجد) راجع للصورة كلها نهاية ومغنى (قوله فوجه) اى وجه القياس في القنوت وتوابعه (قوله لم يشرع خارج الصلاة) قدر ترد عليه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فانها تشرع خارج الصلاة شوري (قوله فخرج نحو دعاء الافتتاح الخ) اى خرج بقوله لم يشرع الخ تكبيرات العيد الخ وبقوله غير مقدمة دعاء الافتتاح الخ واتعوا بما بعده السورة بغيره (قوله لندبه الخ) قدبر دعليه ان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مندوبة خارج الصلاة ايضا سم (قوله بعض) الى قوله واستشكل في المغنى الى قوله اولت في النهاية الا قوله اى مقتضيه (قوله وذلك في القنوت الخ) فهذه اربعة ما تقدم ثمانية سم اى عشرة ان قلنا بنسب الصلاة على الاصحاب في القنوت (قوله لها) يعنى ترك الصلاة على الال (قوله ان يتيقن قبل سلامه الخ) اى بان اخبره امامه بعد سلامه بانه تركها او كتب له انى تركتها او سمعه يقول اللهم صل على محمد السلام عليك شيخنا (قوله وقيل طول الفصل) اى واثبات ما يبطل عمده وسهوه (قوله وبعده) عبارة شيخنا وبعده وقيل طول الفصل فكذلك او بعد طول الفصل فانت لا سجود وكذا لو تركها عمدا وسلم اى اوتى يبطل بغيره (قوله فات محل السجود الخ) لك ان تقول السجود لا يفوت بالسلام سهوا كما ياتي الان بوجه القوات بان العود بعد السلام بقصد السجود يستلزم الدور لا نه لو عاد لاجل السجود دصار في الصلاة فيطلب الاتيان بالمتروك لوجوده فاذا اتي به لم يتصور بعد

والبعوى انه يسجد في صورة القصد ان تركه سهوا أو عمدا وهو المعتمد (قوله اى القنوت) تقدم في باب صفة الصلاة في السلام على القنوت انه يسن ايضا السلام وذكر الآل وانه يظهر ان بقاس بهم الصحب ولو ترك السلام واذا كر الال والصحب فهل يسن السجود فيه نظرو لا بعد ان يسن ايضا ثم راي قول الشارح ان قلنا بنسب الصلاة على الاصحاب ومعلوم انه اذا سن السلام سن القيام بقدره ايضا (فرع) لو تعمد ما يقتضى السجود ليس جدي فحل هو كالمعتمد قراءة آية سجدة ليجد حتى تبطل صلاته بالسجود القياس انه كذلك ويحتمل الفرق ثم نقل ان شيخنا الشباب الرملى افنى بعدم بطلان الصلاة وقرر بان سبب السجود ثم تمتنع بخلافه فليحرج (قوله بل أربعة عشر الخ) قد يقال بل ستة عشران قلنا بنسب السلام والقيام له كما نقلنا ما يفيد ذلك (قوله ان قلنا الخ) اى اذا الصلاة خبئت والقيام لها ايضا الى الاثنى عشر (قوله لندبه) قدبر دان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مندوبة خارج الصلاة ايضا (قوله وذلك في القنوت الخ) فهذه اربعة ما تقدم ثمانية (قوله فات محل السجود) لك ان تقول السجود لا يفوت بالسلام سهوا كما ياتي الان

ومثلهما فيما في التشهد في التشهد الاخير وثلثهما قعودا وصوره السجود لهما ان يتيقن قبل سلامه وبعده سلامه وقبل طول الفصل ترك امامه لها فاندفع استشكل بانه ان علم تركها قبل سلامه اتي بها او بعد وقت محل السجود (ولا تجزها السن) اى بآتيها بالاجود في الاحل

لأنها ليست في معنى الوارد فان سجدة في معنى الصلاة لأن اسمها أو يعذر بحمله أو استشكل بان الجاهل لا يعرف مشروعية سجود السهو ومن عرفه عرف بحمله أي مقتضيه ويرد بمنع هذا التلازم لأن الجاهل قد يسمع مشروعية سجود السهو وقيل السلام لا غير أيظن عمومهما لكل سنة أو لثمة بحمله ذكر لانه الذي نحن فيه والاميل للاشكال وجه اصلا ثم ايت شارحنا فمعه على ظاهره واجاب عنه بما لا يلاق ما نحن فيه إذ الكلام وليس في سجوده في غير محله (١٧٤) وهو قبيح السلام بل في سجوده في محله لكن لنحو تسبيح الركوع فتعين ما ذكرته

(والثاني) أي فعل المني عنه من حيث هو (إن لم يبطل عمده) الصلاة (كالانقضاء والخطوتين لم يسجد لسهوه) ولا عمدته غالباً لما يأتي من المستثنيات (والا) بان يبطل عمده كركعة زائدة (سجد) لسهوه لانه ^{صلى} ^{عليه} ^{وسلم} الظاهر خمساً وسجد للسهو متفق عليه هذا (ان لم تبطل الصلاة بسهوه) فان بطلت بسهوه (ككلام كثير) فانه يبطلها (في الاصح) كما لم يسجد لانه ليس في صلاة في الاصح راجع للمثال لا للحكم واستثنى من هذه القاعدة ما لو حول المتنقل دابته عن صوب مقصده سهو اثم عاد فورافاته لا يسجد لسهوه على المعتمد مع ان عمده يبطل ويفرق بينه وبين سجوده بلجوحها وعودها فورافاته هنا مقصر بركوبه الجروح او بعدم ضبطها بخلاف التامني يخفف عنه لمشقة السفر وان قصر وما لوسها بترك السلام فانه لا يسجد لسهوه مع ابطال عمده ورد بانه ان تركه وفعل متافياً فهو المجلط والا فهو سكوت وهو

ذلك السجود وتركه وما أدى وجوده إلى العدم ينبغي انتفاؤه من أصله سم وعش وحفي (قوله) لأنها ليست في معنى الوارد) أي حتى تقاس عليه (قوله) أو يعذر بحمله أي بان يكون قريب عهد بالسلام أو بعيدا عن العلماء قاله البغوي في فتاوى به معنى ونقل سم عن الاسني مثله واقره عبارة الرشدي أي بان كان قريب العهد بالسلام وانشأ بادية بعيدة عن العلماء لان هذا مرادهم بالجاهل المذخور خلافا لما وقع في حاشية الشيخ عش اعبارته وقضية اطلاق الجاهل انه لا فرق بين قريب العهد بالسلام وغيره وقده الرماوى تعلقا عن البغوي بقرب العهد بالسلام وغيره في العباب ايضا لكن لم ينقله عن احد لعل الاقرب ما اقتضاه كلام الشارح مر فان مثل هذا ما لا ينبغي فلا يفرق فيه بين قريب العهد بالسلام وغيره اه (قوله من حيث هو) أي لا يقيد السجود له سم (قوله) ولا عمدته (قوله) الى قول المتن وتطويل الحق النهاية والمعنى الا قوله ما حول الى وما لوسها بعد سجود (قوله) ما ياتي أي من قول المتن ونقل ركننا قولنا لياح وما زاده الشارح هناك (قوله) كركعة زائدة أي او ركع وسجودا وقليل اكل او كلام معنى (قوله) لانه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر الخ أي وبقياس غير ذلك عليه معنى (قوله) هذا ان لم تبطل الصلاة بسهوه) أي كالمثلة المذكورة معنى (قوله) في الاصح) أي قول المصنف في الاصح (قوله) راجع للمثال أي لبطان الصلاة بكثير الكلام سهواً (قوله) لا الحكم) أي عدم السجود سم وعبارة النهاية والمعنى في الاصح راجع للمثال وهو الكلام الكثير لا الحكم وهو قوله سجود ولو سكنت عن المثال لكان اخسروا بعدد الانباهم إذ لا سجود مع الحكم بالبطان اه أي بالاتفاق (قوله) من هذه القاعدة أي المأخوذة من قوله والاسجد الخ وهي ما يبطل عمده دون سهو يسجد لسهوه (قوله) فانه لا يسجد الخ هذا ما صححه في المجموع وغيره والمعتمد كما مر في فصل الاستقبال انه يسجد وصححه الرافعي في شرحه الصغير وجزم به ابن المقرئ في روضه وقال الاسنوي انه القياس وافق به وشيخنا الشباب الرملي ثم وافق معنى سم واعتمد شرح المنهج ايضا (قوله) على المعتمد خلافاً للثانية والمعنى وشرح المنهج كما مر آنفاً (قوله) ورد أي قوله مع الخ سم (قوله) وما لوسها بعد سجود السهو) أي بان تكلم ناسياً مثلاً عش (قوله) هذا السجود أي الذي فعله ساهياً (قوله) بان يزيد) الى قوله وقرئ في المعنى الا قوله في تلك الصلاة الى قدر الفتاحة ولى قول المتن فيسجد في النهاية الا قوله أي بين المقدمة الى وخرج (قوله) ذكر اكان الخ) أي او قارئاً ثانياً (قوله) كذلك) أي في تلك الصلاة بالنسبة الخ (قوله) ليس المراد الخ) الانسب لقوله الا وهو الاقرب بان يقول كافي النهاية بمحمل ان يراد به من حيث

يوحه الفوات بأن العود الى السجود وتركه وذلك لانه لو عاد الى السجود صار في الصلاة فطلب الاتيان بالترك لو لوجود محله فاذا أتى به لم يتصور بعد ذلك السجود وتركه وما أدى وجوده الى العدم ينبغي انتفاؤه من أصله فليتأمل والحاصل ان العود لاجل السجود وتركه يقتضي ان لا يتصور السجود وذلك يقتضي منع العود (قوله) فان سجدة لشيء منها الخ) عبارة شرح الروض فان سجدة لشيء منها طائناً جوازه بطلت صلته لان قرب عهده بالسلام وانشأ بادية بعيدة عن العلماء قاله البغوي في فتاوى به (قوله) من حيث هو) أي لا يقيد السجود له (قوله) راجع للمثال) أي لبطان الصلاة بكثير الكلام سهواً او قوله لا الحكم أي عدم السجود (قوله) على المعتمد) وهو ما صححه في المجموع لكن الذي صححه الرافعي في شرح الصغير انه يسجد وقال شيخنا الشباب الرملي انه المعتمد مر (قوله) ورد) أي قوله مع الخ

غير مبطل وان طال وما لوسها بعد سجود السهو فسجد للسهو وساهياً فانه لا يسجد لهذا السجود مع ابطال عمده (وتطويل الركن ذاتها القصير) بان يزيد على قدر ذكر الاعتدال والمشروع فيه تلك الصلاة بالنسبة للوسط المعتمد لالحال المصلي فيما يظهر قدر الفتاحة ذكر اكان او ما كنا وعلي قدر ذكر المجلس بين السجدةين والمشروع فيه كذلك قدر التشهد الواجب وقول في تلك الصلاة ليس المراد به من حيث ذاتها بل من حيث الحالة لراحتها فلو كان اماماً لانس له الاذكار التي تسن للمنفرد باعتبار التطويل في جقه بتقدير كونه منفرداً

على الاول وبالنظر لما يشترطه الان من الذكر على الثاني وهو الاقرب الكلامهم (بيطل عمده) اه لا (في الاصح) لانه من غير ما وضعت اذ هو غير مقصود في نفسه وإنما شرع للفصل بين ابي المقدمة وهو الركوع أو شبهها وهو السجود (١٧٥) الثاني لما مر أنه شكر لما أهل له

من القرب بالسجود الاول وبين المقصود بالذات وهو السجود الاول فيها وأخرج بقول المشرع فيه الخ تقويله بقدر القنوت في محله أو التسبيح في صلته أو القراءة في السكوف فلا يؤثر واختير جواز تقويلها للصحة الاحاديث فهو من ثم كما لا أكثرون عليه وصححه في التحقيق في موضع وقد يشمل المعتمد بانها وقائع فعلية محتملة (فيسجد سهوه) وإن قلنا لا يبطل عمده تركه التحفظ المأمور به على التاكيد (فالاعتدال قصير) لما مر أنه للفصل بدليل أنه لم يجب فيه ذكر مع انه عادي ومن ثم لما كان القيام الخ (قوله) وجوب الطمأنينة الخ (قوله) اي في الاعتدال ع (قوله) اي في الجلوس بين السجدين (قوله) لان بعده جلوس كذا في اصله تخطئه رحمه الله تعالى واسم ان خمير الشأن وقد يقال والاعتدال قبله القيام بل هو اولى بهذا القياس لان أشبه الطويل قبله مطرد بخلاف الجلوس بين السجدين فإنه إنما يأتي اذا عقبه جلوس تشهد وليس مطرد ومن المعلوم ان التفاوت بالقبلي والبعدي لا يؤثر بتسليم ذلك كله لا يخفى ضعفه بصرى (قوله) بناء على انه اي جلوس الاستراحة (طويل) اي الاصح خلافاً كرهى اي عند الشارح خلافاً لنهاية والمخفى وللشهاب الرمي كما مر (قوله) وظاهر ما مر الخ بل صريحه (قوله) ان الخلاف الخ خبر قوله وظاهر الخ (قوله) فينا في أي مامر (قوله) مع كونه اي المتن (قوله) فذلك أي مامر و (قوله) وهذا أي مافي المتن (قوله) ما تقرر الخ قد تقدم ما فيه (قوله) ان بعده طويل كذا في اصله ايضا يخطئه رحمه الله تعالى ويوجه بنظير (قوله) وهو الاقرب) مثله في شرح حم (قوله) وخرج بقول الخ) ما طريق الخروج (قوله) بقدر القنوت قد يدل على ضرر الزيادة على قدر القنوت الوارد وتجه خلافاً لانه لا يتعين للقنوت ذكر ولا دعاء مخصوص ولا حد للذكر والدعاء فدان يطيل بمشاهد منها بل يتجه كذا بالسكوت فليتامل (لا يبطل) زيادته هذا التقيد توجب سماجته وركعة في الكلام اما ان يربده لا يبطل عمده ولا يبطل عمده ولا سهوه فان اراد الاول صار تقدير الكلام ولو تقرر كذا قولنا لا يبطل عمده لم يبطل عمده وإن اراد الثاني صار التقدير ولو نقل ركنا قولنا لا يبطل عمده ولا سهوه ولم يبطل عمده ولا يخفى مافي ذلك من الضعف والفساد فكان الصواب الاطلاق ثم استثناء السلام والتكبير من عدم البطان مع العمد فتامل

ذاتها أو من حيث الخ (قوله) على الاول أي من حيث ذاتها و (قوله) على الثاني أي من حيث الحالة الى اهنة (قوله) لما مر اي في اركان الصلاة كرهى (قوله) انه الخ اي السجود الثاني (قوله) وبين المقصود الخ عطف على قوله بين المقدمة (قوله) وخرج الخ اي قول المتن فالاعتدال في المعنى لا قوله وقد يشمل الى المتن (قوله) وخرج الخ ما طريق الخروج سم وأشار السكوى الى الجواب عنه بانضاهى وخرج عن التطويل الجمل بسبب قول الخ (قوله) تطويله الخ بل لانه ان يطيله بمشاهد من الذكر والدعاء كذا بالسكوت سم اي لما قدمه الشارح في صفة الصلاة أن تطويل اعتدال الركعة الاخير بذكر أو دعاء غير مبطل مطلقاً وأنه مشتق من البطان تطويل القصير زائد على قدر المشروع فيه بقدر الفاتحة اه (قوله) بقدر القنوت اي المشروع فيه ولعل المراد القنوت مع ما يتقدم عليه من الاذكار والمشرع وعشر شدي أقول بل يصرح بذلك المراد قول الشارح المتقدم بان يزيد الخ (في محله) اي المشروع هو فيه بالا صلافة هو ثمانية الصبح واخيرة الوتر في النصف الثاني من رمضان واخيرة سائر المكتوبات في النازلة كما في حاشية الشيخ ع وشده له قول الشارح مر الآتي في شرح وعلى هذا استنتج هذه الصورة من قولنا الى الخ ويمكن حمله الخ فالشارح مخافاً لما في به الشهاب ابن حجر من ان المراد محله اعتدال اخيرة سائر المكتوبات شردي وتقدم عن الشارح انفا ما يفيد ان محله اعتدال الاخير مطلقاً ولو في النقل (قوله) واختير الخ كان ينبغي تأخير عن قول المتن فالاعتدال قصير الخ شردي (قوله) لصحة الاحاديث الخ كخبر مسلم عن انس قال كان صلى الله عليه وسلم اذا قال سمع الله من حمده قام حتى يقول القائل قد نسي معنى عبارة ع وش وفي سم على المنهج ان جدت أنس ورد في مسلم تطويل الجلوس بين السجدين اي أيضاً اه أي كورد بتطويل الاعتدال اه (قوله) لتركه التحفظ الخ لتعليل للمتن فقط ولا فلا ترك بالنسبة لمقابل الاصح المشار اليه بالغاية (قوله) لما مر اي انفا (قوله) مع انه عادي الخ اي والعادي يجب فيه الذكر ومن ثم لما كان القيام الخ (قوله) وجوب الطمأنينة الخ اي فلا يردان وجوب الطمأنينة بتنافي ذلك اي كونه لفصل ع وش (قوله) فيه اي في الاعتدال ع وش (قوله) بهذا اي بالجلوس بين السجدين (قوله) لان بعده جلوس كذا في اصله تخطئه رحمه الله تعالى واسم ان خمير الشأن وقد يقال والاعتدال قبله القيام بل هو اولى بهذا القياس لان أشبه الطويل قبله مطرد بخلاف الجلوس بين السجدين فإنه إنما يأتي اذا عقبه جلوس تشهد وليس مطرد ومن المعلوم ان التفاوت بالقبلي والبعدي لا يؤثر بتسليم ذلك كله لا يخفى ضعفه بصرى (قوله) بناء على انه اي جلوس الاستراحة (طويل) اي الاصح خلافاً كرهى اي عند الشارح خلافاً لنهاية والمخفى وللشهاب الرمي كما مر (قوله) وظاهر ما مر الخ بل صريحه (قوله) ان الخلاف الخ خبر قوله وظاهر الخ (قوله) فينا في أي مامر (قوله) مع كونه اي المتن (قوله) فذلك أي مامر و (قوله) وهذا أي مافي المتن (قوله) ما تقرر الخ قد تقدم ما فيه (قوله) ان بعده طويل كذا في اصله ايضا يخطئه رحمه الله تعالى ويوجه بنظير (قوله) وهو الاقرب) مثله في شرح حم (قوله) وخرج بقول الخ) ما طريق الخروج (قوله) بقدر القنوت قد يدل على ضرر الزيادة على قدر القنوت الوارد وتجه خلافاً لانه لا يتعين للقنوت ذكر ولا دعاء مخصوص ولا حد للذكر والدعاء فدان يطيل بمشاهد منها بل يتجه كذا بالسكوت فليتامل (لا يبطل) زيادته هذا التقيد توجب سماجته وركعة في الكلام اما ان يربده لا يبطل عمده ولا يبطل عمده ولا سهوه فان اراد الاول صار تقدير الكلام ولو تقرر كذا قولنا لا يبطل عمده لم يبطل عمده وإن اراد الثاني صار التقدير ولو نقل ركنا قولنا لا يبطل عمده ولا سهوه ولم يبطل عمده ولا يخفى مافي ذلك من الضعف والفساد فكان الصواب الاطلاق ثم استثناء السلام والتكبير من عدم البطان مع العمد فتامل

بناء على أنه طويل فأمكن قياسه عليه والاعتدال ليس بعده طويل يشبه هذا وظاهر ما مر عن الأكثرين أو الخلاف فيهما فينا في المتن مع كونه على طبق عبارة المجموع إلا ان يجب بأن جريانه فيهما لا يقتضى أنه في الجلوس أقوى فذاك من حيث أصل جريانه فيعدهما وهذا من حيث قوة الخلاف وهو مختص بالثاني ووجه ما تقرر أن بعده طويل يشبهه بخلاف الاعتدال ولا يتناهي ما تقرر من أنهما غير

ما تقدم بصري (قوله كما مر) في أركان الصلاة كدري قول المتن (ولو نقل الخ) قضيته أنه لا يسجد لتكرير الفاتحة والتشهد لأنه لم ينقله إلى غير محله لكن عبارة حج وشرح الارشاد ويضم إلى هذا أي نقل الركن القولى تكرير الفاتحة خلافا لبعضهم اهـ وخرج بتكرير الفاتحة تكرير السورة فلا يسجد له وقياس ما ذكره في تكرير الفاتحة أنه يسجد بتكرير التشهد إلا أن قضية قول الشارح لو قدم الصلاة على النبي لا يسجد لأن القعود داخل عدم السجود بتكرير الركن القولى عرش قول المتن (ركنا قوليا) أي غير سلام وتكبيرة لإحرام أو بعضه إلى ركن طويل واما نقل ذلك الركن قصير فإن طوله لم يطل كما مر وإلا فبقي الخلاف أي الابقى معنى (لا يبطل إلى قول المتن ولو نسي في النهاية إلا قوله وحينئذ إلى المتن وقوله إلا إذا إلى المتن وقوله والموالو نقل إلى والموالو فهم وقوله ونظر إلى وليس (قوله لا يبطل) زيادة هذا القيد وجب سماجة وركعة في الكلام لأنه يصير تقدير الكلام ولو نقل ركنا قوليا لا يبطل عمده لم يبطل عمده ولا يخفى ما في ذلك من الضعف والفساد فكان الصواب الإطلاق ثم استثناء السلام والتكبير من غير البطلان مع المعدس (قوله نخرج السلام عليكم) نعم لو أتى به سهواً وسجد لسهو كما هو ظاهر ومثله ما لو أتى بتكبيرة الاحرام بنيه اذ عمدها لم يبطل فيسجد لسهوها على القاعدة فالتيقيد بقوله لا يبطل لاجل قول المصنف لم يبطل عمده سمى أي وان ترتب عليه ما مر من الساجدة الركعة (قوله السلام عليكم) أي وإن لم يقصد سلام التحلل لما فيه من الخطاب عرش (قوله بان كبر يقصده) أي الاحرام صريح فإن تعدد التكبير يقصد الاحرام مبطل وهو صريح ما قرره في مسئلة الدخول بالاتار والخروج بالاشفاع وان توقف فيه السيوطي في فتاويه سمى (قوله وحينئذ) أي حين التقيد بقصد تجديد الاحرام (قوله لا نظره فيه) أي في نقل التكبير مبطل سمى (قوله وكنتشهد الخ) أي وبعضه نهاية زاد الايجاب ولو لفظ التحجيات اهـ (قوله بخلاف الفعلي) اشار به إلى الرد توجيه مقابل الاصح الذي عبر المحلى بقوله الثاني يبطل كقول الركن الفعلي عرش (قوله نظير ما مر) أي قبل قول المصنف فالاعتدال قصير كدري (قوله وكذا العمدة) إلى المتن في المعنى (قوله ونقل بعضه ككله) يدخل فيه التسمية اول التشهد كإياتي سمى (قوله الا اذا اقتصر الخ) هذا لا يناسب تقييد القولى بقوله لا يبطل الخ اذ السلام ليس منه سمى (قوله ما لم يثن معه أنه بعض سلام التحلل) إن فرض هذا فما إذا عزم على الاتيان بجميع السلام ثم اقتصر على البعض فتحتمل كمالونى الاتيان بالفعل المبطل وشرع فيه وإن لم يثنه ما إذا نوى الاقتصار ابتداء على بعض السلام فواجه البطلان لأن الظاهر ان البطلان في الاتيان بالسلام اشتبه على خطاب الادميين لثبائمه بصري أقول وقد وجه البطلان بان ثنية كونه بعض سلام التحلل كنية الخروج من الصلاة ومستزمنة لها قول المتن (هذه الصورة) هي قوله ولو نقل ركنا قوليا الخ عرش (واستثنى) إلى المتن في المعنى الا قوله وقيامه إلى والموالو فهم وقوله ونظر إلى وليس وقوله أو مصل فبطل

(قوله نخرج السلام عليكم) نعم لو أتى به سهواً وسجد لسهو كما هو ظاهر مأخوذاً بما يأتي فيما لو سلم الامام فسلم معه المسبوق سهواً ومثله ما لو أتى بتكبيرة الاحرام بنيه اذ عمدها لم يبطل فيسجد لسهوها على القاعدة فالتيقيد بقوله لا يبطل لاجل قول المصنف لم يبطل عمده (قوله بان كبر يقصده) أي الاحرام صريح فإن تعدد التكبير يقصد الاحرام مبطل وهو صريح ما قرره في مسئلة الدخول بالاتار والخروج بالاشفاع لكن في فتاوى السيوطي بعد تسكلمه على تنظير الاسنوى فإن تعدد التكبير مبطل مانصه والحاصل أنه لو قصد أي بالكثير الذكر المحض لم يطل قطعاً ولو قصد قطع الاحرام الاول وتجديد الاحرام جديد بطلت قطعاً ولو اقتصر على قصد التجديد والنقل دون القطع فهي المشئلة أي مسئلة تنظير الاسنوى وهي رتبة وسطى فتحتمل البطلان وعدمه وهو محل توقف اهـ وفيه نظر والوجه ان لا توقف لأن الفرض قصد تجديد الاحرام كما قال ولو اقتصر على قصد التجديد وهذا يقتضى البطلان كما هو صريح مسئلة الدخول بالاتار والخروج بالاشفاع (قوله ونقل بعضه) يدخله فيه التسمية اول التشهد كإياتي (إلا اذا اقتصر على لفظ السلام الخ) هذا لا يناسب تقييد القولى بقوله لا يبطل الخ اذ السلام ليس منه إلا ان يكون

مقصود به فلا يطولان ما وقع في عبارات أنهما مقصودان لأن معناه أنه لا بد من وجود صورتهما مع عدم الصارف لهما كما مر (ولو نقل ركنا قوليا) لا يبطل نخرج السلام عليكم وتكبير التحريم بأن كبر يقصده وحينئذ لا نظره فيه خلافاً للاسنوى (كفاتحة في ركوع أو) جلوس (تشهد) آخر أو اول وتقييد شارح بالآخر ليس في محله وكنتشهد من قيام أو سجود (لم يبطل عمده في الاصح) لأنه غير محل بصورتها بخلاف الفعلي (ويسجد لسهو في الاصح) لتركه التحفظ نظير ما مر وكذا لعمده كما في المجموع ونقل بعضه ككله الا اذا اقتصر على لفظ السلام فإنه من أسماء الله تعالى ما لم يثن معه أنه بعض سلام التحلل أو الخروج من الصلاة سهواً لكن هذا من القاعدة لأن عمده مبطل حينئذ (وعلى هذا) الاصح (تستثنى هذه الصورة من قولنا) السابق (ما لا يبطل عمده لا سجود لسهو) واستثنى معها

مطلقاً (قوله ايضاً) بنى عنه ما قبله (قوله مالوأتى بالقنوت الخ) أى عمداً وسوءاً مخي (قوله بنيت الخ) فان اتى به لا بنية القنوت لم يسجد قاله الخوارزمي مخي (قوله قبل الركوع ومثل ذلك مالو قعله امامه المخالف قبل الركوع لان فعله عن اعتقاد ينزل عندنا منزلة الشروع ع (قوله في الوتر) يبنى ان مثله في ذلك بقية الصلوات كالظهر سم ورشدي (قوله فانه يسجد) ولو تعمده لم تبطل صلاته لكنه مكروه ذكره في صلاة الجماعة ويمكن حمله على ما اذا لم يبطل به الاعتدال ولا بطلت نهاية ومضى قال عرش قوله ولا بطلت هذا بخلاف من حيث شوله للركعة الأخيرة على ما أفق به حج من عدم البطلان بتطويل اعتدال الركعة الأخيرة أه اى مطلقاً كما نقله عنه في بحث تطويل الركن القصير (قوله ومالو قرأ الخ) اى بقصد القراءة سم لكن ظاهر صنيع الشارح كشرح المنبر والنهاية والمخني وصرح بفتح الجواد ان الفاتحة والسورة والتشهد لا يشترط في قنائه النية واستظهره عرش والحلي عبارتهما واللفظ للاول قوله مر غير الفاتحة اى شيئاً من القرآن غير الفاتحة الخ وظاهره انه اذا قرأ في غير القيام لا يشترط للسجودنية القراءة لكن في حاشية شيخنا الزبائدي خلافه حيث قال قوله وقنوت بنيتهم كذلك التشهد والقراءة لا بد من نيتهم قياساً على القنوت أه وما اقتضاه كلام الشارح مر من ان التشهد والقراءة لا يشترط لهاتية في اقتضاء السجود ظاهر لان القراءة والفاظ التشهد كلاهما متعين مطلوب بحل مخصوص بخلاف القنوت فان الفاظه تستعمل في غير الصلاة ويقوم غيرهما من كل ما يتضمن دعاءاً ومقاماً فاحتاج في اقتضاء السجود للنية أه (قوله ومالو نقل ذكرنا) وفاقاً للشيخ الاسلام وخلافاً للثبوت والشهاب الرملي والمخني عبارة الاخير قال الاسنوي وقياسه اى نقل السورة السجود للتيسير في القيام وهو مقتضى ما في شرائط الاحكام لابن عديان أه والمعتد عدم السجود أه ووجهه سم بان جميع الصلاة قابلة للتيسير غير منهي عنه في شيء منها بخلاف القراءة ونحوها فانها منهي عنها في غير محلها أه (قوله ويؤخذ منه الخ) يتجه السجود للبسملة اول التشهد اذا قصد بها القرآن لانها من القرآن قطعاً وللصلاة على الال في غير التشهد الاخير بقصد انها ذكر الاخير لانها نقل بعض الى غير محله لكن خالفه مر في شرحه ولو صلى على الال في التشهد الاول او بيسمل اول التشهد لم يسجد السجود كما اقتضاه كلام الاصحاب وهو ظاهر عملاً بقاعدتهم ما لا يبطل عمده لا يسجد لسوءه الا باستثنى والاستثناء معيار العموم أه واقول قد يستشكل عدم السجود فيها لو بيسمل اول التشهد لان البسملة اية من الفاتحة فبقيها نقل بعض الفاتحة سم عبارة عرش قوله مر او بيسمل الخ ظاهره انه لا يسجد وإن قصد انها من الفاتحة لكن عبارة حج ويؤخذ منه انه لو بيسمل الخ والاقرب ظاهر اطلاق الشارح مر لما علل به سماع التشهد محل الصلاة على الال في الجملة لكن برده على ان البسملة مطلوب قول نقله الى غير محله أه (قوله انه لو صلى الخ) اى في التشهد الاول لانه اى مثلاً (قوله وعليه يعمل الخ) اى على الصلاة

في هذه النسخة سقم ثم رأيت غير هذه النسخة كذلك (قوله في الوتر) يبنى أن مثله في ذلك بقية الصلوات كالظهر (قوله فانه لم يسجد) ولو تعمده لم تبطل صلاته لكنه مكروه ذكره الرافعي في صلاة الجماعة ويمكن حمله على ما اذا لم يبطل به الاعتدال ولا بطلت اخذاً بامر مر (قوله ومالو قرأ الخ) اى بقصد قراءة القرآن (قوله وقياسه انه لو صلى الخ) اعتمد مر قال الاسنوي وقياسه السجود للتيسير في القيام لكن افاد شيخنا الشهاب الرملي ان المعتد عدم السجود مر وقد يوجه بان جميع الصلاة قابلة للتيسير غير منهي عنه في شيء منها بخلاف القراءة ونحوها فانها منهي عنها في غير محلها (قوله ويؤخذ منه الخ) يتجه السجود للبسملة اول التشهد اذا قصد بها القرآن لانها من القراءة قطعاً لانها اية من التل قطعاً ومن اول كل سورة عندنا واية من القرآن غير التل عند كل سورة وإن لم تكن اية من نفس الصورة عندنا في حقيقته ويتجه ايضاً السجود بالصلاة على الال في غير التشهد الاخير بقصد انها ذكر الاخير لانها نقل بعض الى غير محله لكن خالفه مر في شرحه ولو صلى على الال في التشهد الاول او بيسمل اول التشهد لم يسجد السجود كما اقتضاه كلام الاصحاب وهو ظاهر عملاً بقاعدتهم ما لا يبطل عمده لا يسجد لسوءه الا باستثنى والاستثناء معيار

ايضاً مالوأتى بالقنوت أو بكلمة منه بنيتة قبل الركوع أو بعده في الوتر في غير نصف رمضان الثاني فانه يسجد ومالو قرأ غير الفاتحة في غير القيام بخلافه قبلها لانه محلها في الجملة وقياسه انه لو صلى على النوى صلى الله عليه وسلم قبل التشهد لم يسجد لان القنود محلها في الجملة ومالو نقل ذكر اختصاص محل لغيره بنية انه ذلك الذكر ويؤخذ منه انه لو بيسمل اول التشهد أو صلى على الال بنية انه ذكر التشهد الاخير يسجد للسوء وعليه يحمل كلام شيخنا في فتاويه

وغيرها ومن اعترضه بأنه منبئ على (١٧٨) ضيف ان الصلاة على الال ركن في الاخير فقد ابعدهما فنقل المندوب كذلك بشرطه

ومالو فترهم في الخوف اربع فرق وصلى بكل فرقة ركعة او فترتين وصلى بواحدة ثلاثا فانه يسجد لمخالفته بالانتظار في غير محله الوارد فيه ونظر فيها بانه يسجد لعمد ذلك ايضا ورد بان هذه الصورة كلها يسجد لعمدها ايضا كصورة الملتن وليس منها زيادة القاصرار مصل نفلا مطلقا من غيرنية سهوا لان عمد ذلك مبطل فهو من القاعدة (ولو نسي) الامام او المفرد (التشهد الاول) وحده او مع قعوده (فذكره بعد انتصابه) اى وصوله لحد يجزى في القيام (لم يعد له) اى يحرم عليه العود لاحاديث صحيحة فيه ولتلبسه بفرض فعل فلا يقطعه لسنة (فان عاد) عادا (عالمنا بتجرمه بطلت) صلاته لو ابدته قوم دابلا عذروه وهو غير طهينة الصلاة بخلاف قطع القول لنقل كالفاتحة للتعود والافتتاح فانه غير محرم نعم لا تبعد كراهته (او) عادله (ناسيا) أنه في صلاة او حرمه عوده ويفرق بينه وبين مام من ابطال الكلام اذا نسي تحريمه بان ذلك اشهر فسيان حرمته تادر فابطل كالا كراه عليه ولا كذلك هذا (فلا) تبطل لرفع القلم عنه نعم يلزمه القيام فورا عند التذكر (ويسجد للسهو)

على الآل في التشهد الاول بنية أنه ذكر التشهد الاخير (قوله) وغيرها) أى كشرح منهجه (قوله) ومن اعترضه (الخ) المعترض هو شيخنا الشباب الرملى في فتاويه ويؤيده ان عدم السجود هو مقتضى قاعدتهم ان ما لا يبطل عمده لا يسجد للسهو الا ما استثنى والاستثناء معيار العموم كما تقدم سم اى عن شرح مرد (قوله) ومالو فترهم في الخوف (الخ) وكذا في الامن بل اولى وأمالو وقع انتظار مكره بان طول ليالحق اخرون فكلما هم كالصرح في عدم سن السجود لهذا التطويل اه سم بحذف (قوله) فانه يسجد (الخ) وينبغى أن غير الفقرة الاولى مثله لا تقتضيهم من حصل منه مقتضى السجود ومفارقة الاولى قبل الانتظار المقتضى له سم وعش (قوله) في غير محله (الخ) اى وحمله في صلاة الخوف التشهد او القيام في الثالثة وفي غير هذا التشهد او الركوع كركى ويجزى (قوله) ونظر فيها) اى فى صورة التفریق (قوله) بان هذه الصور) اى الزيادة في الشرح (قوله) (وليس منها) اى من المستثنيات (قوله) من غيرنية) متعلق بالزيادة (قوله) سهوا) معمول له ايضا (قوله) هو (الخ) اى السجود لتلك الزيادة من قاعدة ما يبطل عمده فقط يسجد للسهو (قوله) الامام) إلى قوله لو وقع الخلاف في النهاية لا لقوله نعم إلى المتن وقوله ولم يجلس للاسراحة وقوله إن علم إلى ولو انتصب وقوله وكذا إلى ولو قعد (قوله) وحده) اى بان جلس للتشهد ونسيه (قوله) او مع قعوده) اى او قعوده وحده فيما إذا لم يحسن التشهد بمعنى وعش (قوله) اى وصوله لحد يجزى في القيام) اى بان صار إلى القيام اقرب منه إلى الركوع والهماعلى السواء عش قول المتن (لم يعد له) ظاهر وإن نذرده ويوجه بان الكلام في الفرض الاصلى وهذا فرضه عارضة ولهذا تركه عدا بعد نذرده لم تبطل صلاته عش (قوله) اى يحرم عليه العود) كذا في المعنى (قوله) بفرض فعل) أى أما القول فسيأتى عش قول المتن (عالمنا بتجرمه) اى ذا كراه له سم (قوله) بطلت صلاته) ظاهره انه لا فرق في ذلك بين الفرض والنفل كان احرم ياربع ركعات نفلا بتشهدين وترك التشهد الاول وتلبس بالقيام فلا يجوز له العود وهو ظاهر لتلبسه بالقيام الذى هو فرض واما إذا تذكر في هذه الحالة قبل تلبسه بالفرض فلا قرب انه ينبغي على انه إذا قصد الايتيان به ثم تركه لم يسجدوا فان قلنا بما قاله القاضى والغبوى من السجود واعتمده الشارح مر عادله لا نه صار في حكم البعض بقصده وإن قلنا بكلام غيرهما من عدم السجود دأى واعتمده التحفة لم يعد له عش (قوله) انه في صلاة) قد يقال لا يتصور عوده لاجل التشهد سم نسيه انه في صلاة اذ التشهد ليس إلا نسيه فلعلم اللام في له بمعنى إلى اى عادلى التشهد بمعنى محله شديد (قوله) او حرمه عوده) اى واناسيا حرمه عوده عش (قوله) ويفرق بينه) اى بين عدم بطلانها بعوده ناسيا حرمته نهاية (قوله) بان ذلك) اى ابطال السلام (قوله) هذا) اى ابطال العود (قوله) نعم) الى قوله اى ان علم في المعنى الا قوله ولم يجلس للاسراحة (قوله) فورا عند التذكر) اى فان خالف بطلت ان علم وتعمد سم (قوله) او جاهلا بتجرمه) اما اذا علم التجريم وجعل الابطال فتبطل نظير مام في الكلام ولو تردد في جواز العود عاد مع التردد فتقتضى كلام

العموم بل قيل ان الصلاة على الآل في الاول سنة وكذا الايتيان بيسم الله قبل التشهد اه وأقول قد يستشكل عدم السجود فيها لو بسمل اول التشهد لان البسمة اية من الفاتحة فبها نقل بعض الفاتحة (قوله) ومن اعترضه (الخ) المعترض هو شيخنا الشباب الرملى في فتاويه ويؤيده ان عدم السجود هو مقتضى قاعدتهم ان ما لا يبطل عمده لا يسجد للسهو الا ما استثنى والاستثناء معيار العموم كما تقدم (قوله) لو فترهم في الخوف اربع فرق (الخ) ولو وقع مثل ذلك في الامن بان فارقه المامون بعد الركعة الاولى واتوا لانفسهم واستمر في قيام الثانية الى ان اتوا واجاد غيرهم فاعتدى به ثم فارقه بوقته بديقاهم لثالثه وهكذا فينبغى السجود لهذا الانتظار كما في الخوف بل اولى وأمالو وقع انتظار مكره بان طول ليالحق اخرون فكلما هم كالصرح في عدم سن السجود لهذا التطويل (قوله) فانه يسجد) سكت عن المامومين وينبغى تجرد من عدا الاولى لفارقته قبل الانتظار المقتضى للسجود فراجع ما يأتى في صلاة الخوف (قوله) عالمنا بتجرمه) أى ذا كراهه (قوله) فورا عند التذكر) أى فان خالف بطلت ان علم وتعمد (قوله) او جاهلا) قال في شرح

صلاته (في الاصح) لما ذكره وبيلزمه القيام فوراً عند تعلمه ويسجد للسهو وفيما إذا تركه الامام (١٧٩) ولم يجلس الاستراحة لا يجوز

الجواهر أنه لا يضر وهو ظاهر بل هو داخل في كلامهم لأنه جاهل شرح العباب اهـ سم (قوله لما ذكر) اي من ان هذا مما ينبغي على العوام معنى (قوله فوراً عند تعلمه) اي فان خالف بطاعت سم اي ان علم وتعمد اخذاً مما مر وبأني (قوله ولم يجلس الخ) ليس بقيد عند النهاية والمغنى كما يأتي (قوله وهي موجودة) اي المخالفة الفاحشة من غير عذر (قوله ولا بطلت صلاته) اي وان قل التخلف حيث قصده عـش وبأني في التنبيه خلافه (قوله فان جلس لها) اي جالس الامام للاستراحة (قوله جازله التخلف لان الضار الخ) هذا متوعد لان جلوس الاستراحة هنا غير مطلوب معنى زاد النهاية كما افني به الوالد رحمه الله تعالى اهـ ولكن ان تقول وان كان جلوس الاستراحة ليس بمطلوب وأصل الجلوس مطلوب وقد اتى به وإن اخطأ في اعتقاده انه للاستراحة ويعدم استمراره بصري عبارة عـش قوله مر ليس بمطلوب لعل المراد بطريق الاصاله والجلوس الاستراحة سنة في حقه إذا ترك التشهد الاول اهـ وعبارة الرشدي قوله مر ليس بمطلوب يؤخذ منه انه لو جلس للتشهد فغن له القيام ان للمأموم ان يجلس وبأني بالتشهد فليراجع اهـ واعتمد شيخنا وغيره من المتأخرين ما في الهاية والمغنى وما لاليه سم (قوله على ما يأتي في قبيل فصل المتابعة) وكلامه هناك كالمراد في ذلك لكن ميله الى أن جلوسه للاستراحة كعدم جلوسه وما لاليه ايضا في الابعاب ونقله عن اقتضاء كلامهم واعتمده المغنى والنهاية خلافاً لشيخ الاسلام في شرح الروض كـردى (قوله انه لا يضر جلوسه هنا الخ) وقياس ما في فتاوى شيخنا الشهاب الرمي انه يضر الجلوس للتشهد او بعضه وان كان بقدر جلسة الاستراحة سم وتقدم عـش ما يوافقه (قوله بقدرها) وهو دون مقدار ذكر الجلوس بين السجدين وقل التشهد الواجب عند الشارح كـردى (قوله ولو انتصب معه) أي انتصب المأموم مع امامه (فعاد) أي الامام (قوله وهو) أي الساهي أو الجاهل (قوله لم يعد الخ) فان عاد معه عامداً عالماً بالتحريم بطلت صلاته وانما الساهي أو الجاهل فلا معنى وشرح بافضل (وكذا لو قام) اي الامام (قوله فينظره في سجوده) صادق بالاول والثاني وينبغي ان الحكم فيما واحد سم (قوله ولو قدم) اي المأموم للشهاد الاول (قوله وفرأه هنا الخ) اي فهو غير بين الا في انتظار في القيام والمفارقة ترى اولى كائى قبلها عـش (قوله إذا انتصب) الى قوله كذا قالوه في المغنى الا قوله مثلاً الى قوله لو وقع عـش في النهاية الا قوله كذا قالوه الى ولو لم يعلم وقوله قال البغوي (قوله إذا انتصب وحده) اي او نهض اسمو امعا ولكن تذكر الامام فعاد قبل انتصابه وانتصب المأموم معنى (سوا) يعني أو جهلا ثم علم سم قول الماتن (قلت الاصح وجوبه)

العباب ما إذا علم التحريم وجعل الابطال فيقبل نظير ما مر في الكلام ولو تردد في جواز العود وعاد مع التردد فتقتضى ما في الجواهر عن الروياني انه لا يضر كمال عمل علا في الصلاة وشك اقل هو وكثير وهو ظاهر بل هو داخل في كلامهم لأنه جاهل اهـ (فوراً عند تعلمه) اي فان خالف بطلت (ولا الجلوس) ينبغي الجلوس للاستراحة ثم رأت ما يأتي (قوله جازله التخلف) افني بامتناع هذا التخلف شيخنا الرمي لانه احدث جلوس تشهد لم يفعله الامام وجلوسه للاستراحة هنا ليس بمطلوب مر (قوله انه لا يضر جلوسه هنا) قياس ما في فتاوى شيخنا الشهاب الرمي انه يضر الجلوس للتشهد او بعضه وان كان بقدر جلسة الاستراحة (قوله وهو الاول) كذا في شرح الروض واعتمده مر (قوله فينظره في سجوده) صادق بالاول والثاني وينبغي ان الحكم فيما واحد (قوله وفرأه هنا الخ) اعتمده مر (قوله وللمأموم إذا انتصب وحده سوا الخ) في شرح مر وما ذكرناه من التفصيل بين العمود والسهو يجري في السابق امامه الى السجود وترك القنوت كما افني به شيخنا الشهاب الرمي فقد قال في الروضة كاصلاً وترك القنوت يقاس بما ذكرناه في التشهد وفي التحقيق والالتزام والجواهر نحوهم يؤخذ منه ان المأموم ان ترك القنوت ناسياً وجب عليه العود لمتابعة الامام او عامداً نـدب اهـ ويؤخذ منه ايضا ان الساهي لو سجد الامام قل تذكره لم يجب العود للاعتدال بل لم يلحـز (قوله سوا) ينبغي أو جهلا ثم علم (قوله قلت الاصح وجوبه) اي الا ان ينوي المأموم القيام فوراً لانه توجه

عليه بان انتصاب امامه وفرأه هنا أولى أيضاً لوقوع الخلاف القوي في جواز الانتظار كما يعلم مما يأتي فيما لو قام امامه لخامسة (وللمأموم) إذا انتصب وحده سوا (العود لمتابعة امامه في الاصح) لعذره (قلت الاصح وجوبه والله اعلم) لو جوب متابعة الامام ما إذا تعد ذلك فلا يلزمه العود

بل يسئل له كما إذا ركع مثلاً قبل امامه لأن له تصدداً صحيحاً بانقاله من واجب لمثله فاعتد بفعله وخير بينهما بخلاف الساهی فكانه لم يفعل شيئاً وإنما تخير من ركع مثلاً قبل امامه سواء لعدم خش الخالفة فيه بخلافه هنا كذا قالوه ويرد عليه مآلو سجد وامامه في الاعتدال أوقام وإمامه في السجود فان جريان ذلك في كل منهما الذي زعمه شارح مشكل إذ الخالفة هنا أشخ منها في التشهد فإذ يتجه تخصيص ذلك بركوه قبله وهو قائم وبسجوده قبله وهو جالس وأن يتنك الصورتين يأتي فيهما ماسر في التشهد كما اقتضاه فرقه المذكور ثم رأيت شارحاً استشكل ذلك أيضاً ثم فرق بطول الانتظار قائماً هنا إلى فراغ التشهد بخلافه ثم لم يظله بمآلو سجد قبله وهو في القنوت وبه يتجه ما ذكرته وكان وجه عدم ندهم العود للساهی ثم أن عدم الفحش لما أسقط عنه الوجوب أسقط عنه أصل الطلب لعذره ولولم يعلم الساهی حتى قام امامه لم يعد قال البغوی

فان لم يعد أي فوراً ولم ينو المفارقة بطلت صلاته نهاية معنى أي أن علو تعدد شرح بافضل قال الرشیدی قوله مر ولم ينو المفارقة قضيته أن له نية المفارقة وعدم العود وسبأني ما يصرح به اه أي في النهاية والمعنى وكذا يصرح بذلك قول الشارح الآتي بل يوقف حسابه على نية المفارقة اه (قوله بل يسئل الخ) وما ذكرناه من التفصيل بين العمد والسهو يجرى فيما لو سبق امامه إلى السجود وترك القنوت كما أفنى به والد رحمه الله تعالى فلوترك المأموم القنوت ناسياً وجب عليه العود لمتابعة امامه أو عداً بند نهاية قال عرش قوله مر وجب عليه العود ما فاداه من التقيد بترك الامام في القنوت لا ينقيد بذلك بل يجرى فيما إذا تركه في اعتدال لا قنوت فيه وخرساجداً سواء كما وافق على ذلك الطلبي وأمر وهو ظاهر سم على المنهج وفي حجب الجزم بذلك اه وبعبارة سم بعد ذكر كلام النهاية المتقدم ويؤخذ منه أن الساهی لو سجد الامام قبل ذكره لم يجب العود للاعتدال بل لم يجز اه أي خلافاً لما يأتي في الشرح (قوله كما إذا ركع الخ) أي عداً فإيسئل له العود (قوله من واجب) هو المتابعة (قوله لمثله) هو القيام سم (قوله وخير بينهما) أي لم يجب العود إلا فالعود سنة كأمراً نفياً (قوله فكانه لم يفعل شيئاً) أي فكانه لم ينتقل من واجب المتابعة سم أي فتلزمه المتابعة كالو لم يقم معنى (قوله بخلافه هنا) أي في مسألة المتن (قوله ويرد عليه) أي على قولهم ولما تخير من ركع مثلاً الخ الشامل للصورتين الآتين (قوله فان جريان ذلك) أي التخير سم (قوله هنا) أي في كل من الصورتين المذكورتين (قوله تخصيص ذلك) أي التخير سم (قوله ما مر في التشهد) أي من وجوب العود في السهو ونده في العمد (قوله فرقه المذكور) أي في قول الشارح لعدم خش الخالفة فيه بخلافه هنا (قوله استشكل ذلك) أي جريان تفصيل التشهد في تنك الصورتين (قوله ثم فرق) أي ثم أجاب عن استشكله بالفرق بين التشهد وبين تنك الصورتين بما يأتي (قوله بخلافه ثم) أي في الصورتين المذكورتين (قوله ثم يظله) أي الفرق المذكور و (قوله بمآلو سجد قبله الخ) أي الآتي تفصيله في قول الشارح وبما تقر به الخ لكن لا يظهر وجه الإبطال بذلك إذ فيما يأتي طول الانتظار قائماً إلى فراغ القنوت نظير ما في التشهد بخلاف الصورتين المذكورتين فليتام (قوله وبه) أي بإبطال الفرق المذكور (نتجه ما ذكرته) أي اتیان تفصيل التشهد في الصورتين المذكورتين (قوله للساهی ثم) أي فيما إذا ركع قبل الامام سم (قوله حتى قام امامه) أو سجد من القنوت وينبغي انه لو لم يعلم حتى سجد امامه لا يعتد بطمأنينته قبل سجود الامام كما لا يعتد بقراءته ويحتمل الفرق بأن الطمأنينة هيئة للسجود بخلاف القراءة فانه ركع عرش وقوله أو سجد من القنوت تقدم عن سم مثله ويأتي في الشرح خلافه (قوله لم يعد) أي فان عاد عداً عداً لما بالتحريم بطلت صلاته كما هو ظاهر أو ساهياً أو جاهلاً فلا كما هو ظاهر أيضاً وهل

المفارقة أخذاً من قوله الآتي في الفرق بل يوقف حسابه على نية المفارقة (قوله وجوبه) ينبغي لأن بنوى مفارقه بخلاف ما يأتي فيما لو ظن المسبوق سلام امامه إذ يجب العود ولو لا اعتبار بنية المفارقة والفرق لا نفع بما يؤيد الفرق أن تعدد القيام هنا غير مبطل بخلاف تعدد المسبوق القيام قبل سلام الامام وأنه لو قام الامام قبل عوده امتنع عليه العود ولو سلم الامام قبل عود المسبوق لم يسقط وجوب عوده الجلس ولو قام الامام سبوا فتذكر حين صار إلى القيام أقرب إليه وجوب العود بل هو أولى بمآلو انتصبت كما هو ظاهر أو حين صار إلى القعود أقرب أو حين صار بينهما على السواء فهل يجب العود أو لا يجب لعدم الفحش فيكون كالو ركع قبله سبوا أو يجب في الثاني دون الأول فيه نظر وحيث قلنا لا يجب العود فانتصبت إليه أنه كتمه لا انتصاب من الابتداء حتى لا يجب العود بل يسئل فليتام (قوله من واجب) هو المتابعة وقوله لمثله هو القيام (قوله فكانه لم يفعل شيئاً) أي فكانه لم ينتقل عن واجب المتابعة (قوله فان جريان ذلك) أي التخير (قوله تخصيص ذلك) أي التخير (قوله للساهی ثم) أي فيما إذا ركع قبل الامام (قوله ولو لم يعلم الساهی حتى قام امامه لم يعد) أي فان عاد عداً عداً لما بالتحريم بطلت صلاته كما هو ظاهر أيضاً وهل يصير متخلفاً بعذر أو لا فيه

ولم يحسب ما قرأه قبل قيامه كالوطن مسبق سلامه مقام الماعليه فانه يلغو كل ما فعله قبل سلامه لو وقع في غير محله مع مقارن ثنية قطع القدوة له فكان أخش من مجرد القيام في مسئلتنا و يفرق بين حسابان قيام الساهي اذا وافقه الامام فيه (١٨١) وعدم حسابان قراءته بأن القيام لم يقع

في غير محله من كل وجه إذ لو تعدد جاز فلم يبلغ من اصله بل وقف حسابانه على ثنية المفارقة أو موافقة الامام له فيه واما القراءة فشرط حسابها وقوعها في قيام محسوب للمقارن وقد تقرر ان قيامه لا يحسب له إلا بعد موافقة الامام فيقوم بما تقرر يعلم ان من سجد سهوا أو جهلا وإمامه في القنوت لا يعتدله بما فعله لا لم يقع عن روية فيلزمه العود للاعتدال وإن فارق الامام اخذا من قولهم لو ظن سلام إمامه فقام ثم علم قيامه انه لم يسلم لزمه الجلوس ليقوم منه ولا يسقط عنه بنية المفارقة وإن جازت لان قيامه وقع لقوا من لم يملأتم جاهلا لما أتى به فيعبده ويسجد للسهو وفيما إذا لم يفارقه إن تذكر أو علم وإمامه في القنوت فواضح أنه يعود اليه أو وهو في السجدة الاولى عادل للاعتدال اخذا بما تقرر في مسألة المسبوق وسجد مع الامام لما تقرر من الغاء ما فعله ناسيا أو جاهلا وفيما بعد ما يظهر انه يتابعه وياتي بركعة بعد سلام الامام كما لو علم ترك الفاتحة وقد رجع مع الامام ولا يمكن هنا من العود

يصير متخلفا بعد ذلك لافيه نظر سم (قوله ولم يحسب ما قرأه) جزم به في شرح الروض واعتمدهم وخرج من تعدد القيام فظاهر فانه يحسب ما قرأه قبل قيام إمامه سم (قوله سلامه) أي الامام سم (قوله مع مقارن ثنية الخ) لعل المراد مع مقارن اعتقاد انقطاع القدوة فليتامل سم (قوله فكان أخش الخ) أي ولهذا كان غير المحسوب في مسئلتنا القراء وحدها وفي المسبوق جميع ما فعله قبل سلام إمامه من القيام والقراءة وغيرهما كرى (قوله في مسئلتنا) أي قيام المأموم عن التشديد دون إمامه (قوله إذا وافقه الامام) أي كان قام بعد تشده (قوله فيه) أي في القيام (قوله) وعدم حسابان قراءته أي الساهي (قوله على ثنية المفارقة) هذا يفيد تقييد الوجوب في مسألة الملتزم بالاذم بنو المفارقة قسم وتقدم عن النهاية والمغني ما يصرح بذلك (قوله فشرط حسابها الخ) (قوله وقد تقرر الخ) يتلخص منها مع التامل استواء القيام والقراءة في عدم حسابها قبل موافقة الامام ونية المفارقة وفي الاعتدال بها بعد ذلك فامعني قصد الفرق بينهما سم اقول كلام الاسني والنهاية كقول الشارح السابق قال البغوي ولم يحسب الخ صريح في أن ما قرأه المأموم قبل قيام إمامه لا يحسب مطلقا فحمل كلام الشارح هنا عليه بان راد قوله في قيام محسوب الخ المحسوب حال القراءة تنجزا كما هو المنبأ بالمراد ما يعم الموقوف على موافقة الامام ونية المفارقة يندفع الاشكال واقطع العلم (قوله) وبما تقرر أي بما عر عن البغوي (قوله وإن فارق الامام) ينبغي أو بطلت صلاة الامام ثم في تلك الغاية نظر كاسيا بآنيانه سم (قوله لو ظن) إلى قوله فيما إذا في النهاية والمغني (قوله لو ظن الخ) أي المسبوق (قوله) وهو (الخ) أي إمامه (قوله عاذا الخ) يأتي ما فيه من السؤال والجواب (قوله) وفيما بعد ما (الخ) عطف على قوله في السجدة الاولى (قوله كالموعود الخ) قد يقال قياسه عدم جواز العود فيما لو تذكر في السجدة الاولى ايضا (قوله ههنا) أي في قوله وفيما بعد ما (قوله ما ذكرت آخره) وهو قوله أو وهو في السجدة الاولى (الخ) (قوله بخالفه قوله الخ) أي السابق انفا في قوله لو لم يعلم الساهي حتى قام الخ (قوله حتى لو قام إمامه) أي من التشديد (قوله قلت بفرق الخ) قد يقال لا يبعد ان يسوي بينهما في عدم وجوب العود إذ الحقة الامام أو نوى المفارقة و يفرق بينهما وبين مسألة المسبوق بموافقة الامام فيه بعد حقه له وصيرورته بعده لذلك الفعل مع عدم ظنه انقطاع القدوة بسلام الامام ولا كذلك في مسألة المسبوق تامل والحاصل ان التسوية بينهما هي التي تظهر الآن والله اعلم ثم بحث مع مر فوافقي لكن قد تقتضي التسوية بينهما ان لا يحسب السجود إلا بعد لحوق الامام أي ونية المفارقة سم عبارة البصري كلام الروضة وغيرهما من الامهات كالصريح في رد ما أفاده الشارح فالأقرب إلى المنقول أنه إن لم يتذكر حتى سجد إمامه سقط عنه العود ثم رأيت في فتاوى الشباب الرمي انه سئل عن مأموم ترك القنوت مع إمامه وسجد فاجاب بانه في التفصيل فيمن جلس إمامه للتشهد الاول فقام كما هو خذلن كلام الشيخين وغيرهما وتقدم عن النهاية اعتقاد الانفاء المذكور ايضا و فرق هو والمغني بين مسئلتى التشهد والمسبوق بالفرق المتقدم عن سم (قوله مطلقا) أي وإن

نظر (قوله) ولم يحسب ما قرأه) جزم به في شرح الروض واعتمدهم وخرج من تعدد القيام فظاهر انه يحسب ما قرأه قبل إمامه (قوله سلامه) أي الامام (قوله مع مقارن ثنية الخ) لعل المراد مع مقارن اعتقاد انقطاع القدوة فليتامل (قوله على ثنية المفارقة) هذا يفيد تقييد الوجوب في مسألة الملتزم بالاذم بنو المفارقة (قوله فشرط حسابها) اعلم ان قوله فشرط حسابها الخ وقوله وقد تقرر الخ يتلخص منها مع التامل الصادق استواء القيام والقراءة في عدم حسابها قبل موافقة الامام ونية المفارقة وفي الاعتدال بها بعد ذلك فامعني قصد الفرق بينهما فان قلت اراد ابا القيام النهوض قلت هذا لا يوافق قوله وقوعها في قيام محسوب الخ فتأمل بلطف تدركه (قوله) وإن فارق الامام) ينبغي أو بطلت صلاة الامام (قوله) وإن فارق الامام) فيه نظر كاسيا بآنيانه (قوله قلت بفرق الخ) قد يقال لا يبعد ان يسوي بينهما في عدم وجوب العود إذ الحقة

للاعتدال لفحش المخالفة حيث قدان قلت ما ذكرته آخره من عوده للاعتدال بخالفه قوله حتى قام إمامه لم يعد قلت يفرق بان ماتن فيه المخالفة فيه أخش غلم يعتد بفعله مطلقا بخلاف قيامه قبله وهو في التشهد فلم يلزمه العود إلا حيث لم يقم الامام

نوى المفارقة أو لحقه الامام في السجود (قوله) وبذلك قول الجواهر) لا يظهر وجه تأييده للفرق المتقدم إلا أن يكون التأيد بمجموع قول الجواهر الخ قوله ويرى افق الخ ويكون عطل التأيد قوله ورفقوا بينه الخ (قوله) إن هاتين (أي مسئلتى) التقدم سهواً على الامام في الرفع من السجود وفى الركوع (قوله) في القيام (أي فى مسئلة الركوع) (قوله) والقعود (أي فى مسئلة الرفع من السجود) (قوله) (غير) خبران وكان المناسب إسقاط الفاء (قوله) ما لم يقم (أي أو لم ينو المأمور المفارقة) (قوله) مطلقاً (أي وإن لحقه إمامه قبل التذكر وقدر ما فيه) (قوله) قال القاضي وما لا خلاف فيه) أعلم أنه سياتى فى صلاة الجمعة عقب قول المتن ولو تقدم بفعل كر كوع وسجودان كان ركعتين بطلت أى إن علم وتعمد لفحش المخالفة قول الشارع ما نفضه فانها أو جهل لم يضر لكن لا يعتد بهما فإذا لم يعد للآتيان بهما مع الامام سهواً أو جهلاً أتى بعد سلام إمامه بركة أو لا أعادها أه وسأيت أن الصريح أن التقدم ركعتين هو أن يفصل عنهما والامام فيما قبلهما حينئذ ففهم الكلام أنه إذا لم يفصل عنهما بان تلبس بالثاني منهما والامام فيما قبل الأول لا تبطل صلاته عند التعمد ويعتد بهما وإن لم يعد هاتين لافق ذلك فى مسئلة القاضي المذكورة لأن المأمور بمنزلة الناسي والجاهل نظراً لظنه المذكور أنه إن بان الحال له بعد رفع راسه من السجدة الثانية والامام فى الأولى فإن عاد إلى الامام أدرك الركعة وإن لم يعد سهواً أو جهلاً أتى بعد سلام الامام بركة وإن بان له الحال قبل رفعه من السجدة الثانية وعاد إلى الامام واستمر فى الثانية إلى أن أدركها الامام فيها أو رفع راسه منها بعد رفع الامام من الأولى بحيث لم يحصل سبقه بركتين فقد أدرك هذه الركعة ويمكن حل كلام القاضي على ذلك بأن يرد أنه بان له ذلك بعد رفعه من الثانية ولم يعد للامام فى الأولى إلى أن وصل إليه بخلاف كلام الشارع لتصريحه بالألغاء فى التقدم ركعتين وبعض ركن فليتأمل سم (قوله) (والا) (الامام الخ) مفهوماً أنه إذا علم قبل ذلك كنى السجود وجاز له المشى على نظم صلاته وهو ظاهر حيث لم يتقدمه بركتين ولم يعد هاتين سم وقوله لم يعد هاتين الخ الوادى فيه بمعنى أو (قوله) (أو جالس) قد يقال ينبغى هنا أن يجوز له أن يسجد الثانية ثم يجلس مع الامام حيث لم يتحقق تقدمه عليه بركتين وإن خالفه ظاهر قول القاضي ويتابع الامام كالأولس الأخير مع الامام فى أنه يسجد

الامام أو نوى المفارقة و يفرق بينهما وبين مسئلة المسبوق برفقة الامام فيه بعد لحوقه له أو ضيق رتبه بعده لذلك الفعل مع عدم ظنه انقطاع القدوة بسلام الامام ولا كذلك فى مسئلة المسبوق تأمل والخاصان التسوية بينهما هى التى تظهر الآن واقعة لم تحت مع مرفوقا ففى لكن قد تقتضى التسوية بينهما أن لا يحسب السجود إلا بعد لحوق الامام (قوله) قال القاضي وما لا خلاف فيه) أعلم أنه سياتى فى صلاة الجمعة عقب قول المتن ولو تقدم بفعل كر كوع وسجودان كان ركعتين بطلت أى إن علم وتعمد لفحش المخالفة قول الشارع ما نفضه فانها أو جهل لم يضر لكن لا يعتد بهما فإذا لم يعد للآتيان بهما مع الامام سهواً أو جهلاً أتى بعد سلام إمامه بركة أو لا أعادها أه وسأيت أن الصريح أن التقدم ركعتين هو أن يفصل عنهما والامام فيما قبلهما وحينئذ ففهم الكلام أنه إذا لم يفصل عنهما بان تلبس بالثاني منهما والامام فيما قبل الأول لا تبطل صلاته عند التعمد ويعتد بهما وإن لم يعد هاتين لافق ذلك فى مسئلة القاضي المذكورة لأن المأمور فيها بمنزلة الناسي والجاهل نظراً لظنه المذكور أنه إن بان له الحال له بعد رفع راسه من السجدة الثانية والامام فى الأولى فإن عاد إلى الامام أدرك الركعة وإن لم يعد سهواً أو جهلاً أتى بعد سلام الامام بركة وإن بان له الحال قبل رفعه من السجدة الثانية وعاد إلى الامام واستمر فى الثانية إلى أن أدركها الامام فيها أو رفع راسه منها بعد رفع الامام من الأولى بحيث لم يحصل سبقه بركتين فقد أدرك هذه الركعة ويمكن حل كلام القاضي على ذلك بأن يرد أنه بان له ذلك بعد رفعه من الثانية ولم يعد للامام فى الأولى إلى أن وصل إليه بخلاف كلام الشارع لتصريحه بالألغاء فى التقدم ركعتين وبعض ركن فليتأمل سم (قوله) (الا) (الامام الخ) مفهوماً أنه إذا علم قبل ذلك كنى السجود وجاز له المشى على نظم صلاته وهو ظاهر حيث لم يتقدمه بركتين ولم يعد هاتين سم (قوله) (أو جالس) قد يقال ينبغى هنا أن يجوز له أن يسجد الثانية ثم

وبذلك قول الجواهر عن القاضي عن العبادى لو ظن أن إمامه رفع من السجود فرفع فوجد فيه تخير وبراقه مذكروه فيمن ركع قبل إمامه سهواً أنه غير ورفقوا بينه وبين ما مر فى مسئلة التشهد بفحش المخالفة فالخاص أن هاتين لفظة المخالفة فيهما إذ ليس فيهما إلا مجرد تقدم مع الاستواء فى القيام أو القعود وغيره مسئلة التشهد لما كان فيها ما هو أحسن من هذين وجب العود للامام ما لم يقم ومسئلة الفتوى لما كان فيها ما هو أحسن من الكل وجب العود للاعتدال مطلقاً وما يدل على أن للأخصية تأثير أنه فى مسئلة التشهد يسقط عنه العود بنية المفارقة فتكذلك بقيام الامام ولا كذلك فى مسئلة المسبوق قال القاضي وما لا خلاف فيه قوله لو رفع راسه من السجدة الأولى قبل إمامه طأنانه رفع وأتى بالثانية طأناناً الامام فيها ثم بان أنه فى الأولى لم يحسب له جلوسه ولا سجدة الثانية ويتابع أى فأن لم يعلم بذلك إلا والامام قائم أو جالس

الثانية فانه يأتي بها ثم الحق الامام في الجلوس بجماع أن كلامهما رجب عليه السجدة الثانية فتاملوه اموالو
تحقق تقدمه عليه بركنين ثم علموا عادهما معه ادرك الركعة ولا فلا تامل سم (قوله) وهي تقدمه بركن
وبعض اخر الخ (قائل ان يقول قوة كلامهم في باب الجماعة تدل على ان التقدم بركن وبعض ركن لا يقتضي
الانفصال لانهم اقتصر وافي الركن وبعضه على عدم البطلان وخصو التفصيل بين بطلان الصلاة وبطلان
الركعة بالركنين فهذا الصنيع منهم مخالف لما ذكرتم بحث مع مر في ذلك فتوقف فيما قاله القاضي
ومال جدا الى خلافه ويمكن تأويل كلام القاضي دون كلام الشارح فراجع ما تقدم ويتجه أنه لو تذكر
والامام فبقابل الركنين فعاد اليه وادركهما معه ان يدرك الركعة اه سم بحذف (قوله وما قبلها) يعني
مسئلة الرفع من السجود (قوله الامام) الى قوله لكن يقيد في النهاية المعنى (قوله بالمعنى السابق) اي بان
لم يصل لحد تجزئته فيه القراءة عش (قوله بخلاف ما اذا كان الى القعود اقرب اليهما الخ) اي فلا يسجد
لسهو لقلة ما فعله حيث تدور هذا التفصيل هو المصحح في الشرحين وهو المعتمد وإن صحح في التحقيق انه لا يسجد
مطلقا وقال في المجموع انه الاصح عند الجهور معنى ونهاية ومنهج (قوله بقيد الاثني) أي في التنبيه عن
المجموع (قوله مطلقا) اي وإن كان صار الى القيام اقرب (قوله الاوجه الخ) وقال الثانية والمعنى والمنهج
(قوله الاول) اي التفصيل بين ان يصير الى القيام اقرب وبين خلافه عش (قوله وعليه) اي على الاول
المعتمد (قوله للنهوض مع العود) اي للنهوض وحده لا غير مبطل بخلاف ما لو قام امامه الى خامسة ناسيا
ففارة بعد بلوغه حد الاركنين حيث يسجد للسهو لان تعمد نهوض الامام هذا مبطل سم ومعنى (قوله اي
قاصدا تركه) احتربه عما اذا اعمد زيادة النهوض كان أتى به قاصدا الرجوع عنه الى الجلوس ثم القيام
بعده فانه تبطل صلاته بمجرد انفصاله عن اسم القعود لشروطه في مبطل رشدي وعش (قوله لقوله الخ) اي
المصنف او لا معنى (قوله فعاد له عدا) اي وعلم تخريمه (قوله او اليهما على السواء) ويكتفي في ذلك غلبة الظن
ولا يسجد عليه لقلة ما فعله عش (قوله وهذا مبني على ما قبله الخ) اي وهذا التفصيل مبني على التفصيل
المقدم ايضا معنى ونهاية قال الرشدي قوله مر مبني على ما قبله بمعنى انه ما خوذ منه ومستخرج من حكمه والا

يجلس مع الامام حيث لم يتحقق تقدمه عليه بركنين وإن خالفه ظاهر قول القاضي ويتابع الامام كالمشرك في
الجلوس الاخير مع الامام في انه يسجد الثانية فانه يأتي بها ثم يوافق الامام في الجلوس بجماع ان كلامهما رجب
عليه السجدة الثانية فتاملوه اموالو تحقق تقدمه عليه بركنين ثم علموا عادهما معه ادرك الركعة ولا فلا تامل
(قوله اني بركة بعد سلام الامام) فان قلت هلا جاز له المشي على نظم صلاته لانه معذور بظنه المذكور وقد
تخلف بركنين لعدم الاعتداد بما فعله فهو بمنزلة المتخلف ناسيا بركنين وحكمه جواز المشي على نظم صلاته
مالم يسبق بأكثر من ثلاثة اركان قلت ليس هذا متخلفا بل هو متقدم بركنين وحكمه عدم الاعتداله بهما
لكن راجع ما تقدم (قوله) وهي تقدمه بركن وبعض اخر (قائل ان يقول قوة قولهم في باب الجماعة
واللفظ للركن وضو وشروطه فلو سبقه ركن كان تركه ورفع والامام قائم وقف بنظره حتى رفع واجتمع في
الاعتدال تبطل صلاته وإن حرم او سبقه بركنين فان كان عاذا عالما بالتحريم بطلت صلاته لانهش مخالفة
ولا بان كان ناسيا او جاهلا قال كمة وحدها تبطل فيأتي بعد سلام الامام بركة اه بدل على ان التقدم
بركن وبعض ركن لا يقتضي الانفصال لانهم اقتصر وافي الركن وبعضه على عدم البطلان وخصو التفصيل
بين بطلان الصلاة وبطلان الركعة بالركنين فهذا الصنيع منهم مخالف لما ذكره القاضي ثم بحث مع مر
في ذلك فتوقف فيما قاله القاضي ومال جدا الى خلافه ويمكن تأويل كلام القاضي دون كلام الشارح
فراجع ما تقدم ويتجه أنه لو تذكر والامام فبقابل الركنين فعاد اليه وادركهما معه ان يدرك الركعة
(قوله الاوجه الاول) وهو المعتمد مر (قوله للنهوض مع العود) اي للنهوض وحده لا غير مبطل
بخلاف ما لو قام امامه الى خامسة ففارة بعد بلوغه حد الاركنين حيث يسجد للسهو لان تعمد نهوض
الامام هذا مبطل (قوله بخلاف ما اذا كان الخ) سكت هنا عن السجود وقياس قوله السابق في نظيره في

لكن بقية الآتي ويجمع ما فيه بأنه متى لم يبلغ القيام لم يتلبس بالفرض فجاز له العود للتشهد وإن كان قد نوى تركه (تنبيه) في المجموع أن محل هذا التفصيل في البطان أن قصد (١٨٤) بالنهوض ترك التشهد ثم بدله العود إليه فإدله لأن نوهه حينئذ جائز أو لما روي هذا النهوض

عمدا لا لعني فان صلاته تبطل بذلك لا خلا له بنظمه اه وبه يعلم ما في قول غير واحد السابق لأن تعددها مبطل لانهم إن أرادوا القسم الاول أعنى ما إذا قام نارا للتشهد فالبطل العود لا غير لما قرر أن النهوض جائز أو الثاني أعنى ما إذا تعدد زيادة النهوض لا لعني أبطل بمجرد دخوجه عن اسم القعود وإن كان إليه أقرب لا خلا له بالنظم حينئذ فان قلت يمكن حمل عبارة أو لك على ما إذا نهض بنية أنه إذا وصل للقراب من القيام غاد قلت بعيد بل الذي ينبغي في هذه أنه كتعمد النهوض لا لعني فيبطل بمجرد دخوجه عن اسم القعود ولو ظن مصلى فرض جالس أنه تشهد فقرأ في الثالثة لم يعد للتشهد لأن القعود يدل عن القيام فهو كما لو قام وترك التشهد الاول لا يعود بخلاف ما إذا سبقه لسانه بالقراءة وهو ذاكر لأن تعددها كتعمد القيام وسبق اللسان بها غير معتد به كذا قاله وقضيته بل صريحه البطان هنا في الاول ووجه ما تقرر أن هذا القعود يعد تعمدا لقراءة بدل عن القيام

ففي الحقيقة أن ذلك ينبغي على هذا كما هو ظاهر وإنما قلنا أن المراد هنا بالبناء ماسر لأن حكم السجود وعدمه المذكور في المتن طريقة القفال واتباعه توسطين وجبين مطلقين أحدهما ما ذكره الشارح عقبه ولم يتعرض القفال لحكم المصدق على طريقته فأخذ بتلبيذه بغوي من كلامه عملا بقاعدة أن ما قبل عمده يسجد لسبوه اه (قوله بقية الآتي) أي في التنبيه عن المجموع (قوله وبوجه) أي عدم البطان (قوله ومع ما فيه) أي إلى المعتد خلافاً لنهاية ومعنى (قوله أن محل التفصيل الخ) أي بين أن يصير إلى القيام أقرب وخلافه (قوله عمدا لا لعني) أي كان أتى به قاصدا الرجوع عنه إلى الجلوس ثم القيام بعده سم ورشيدى وعش (قوله بذلك) أي بمجرد النهوض سم ورشيدى وعش (قوله السابق) أي قبيل قول المصنف ولو نهض الخ (قوله لأن تعددها مبطل) يدل من قول غير واحد (قوله نارا للتشهد) أي قاصدا تركه (قوله فالبطل العود الخ) قد يجاب بان هذا لا يمنع صحة نسبة الإبطال إلى المجموع سم (قوله بمجرد دخوجه عن اسم القعود) بل ينفى البطان بمجرد الدشروع وإن لم يخرج عن اسم القعود لأن الشرع في البطل مبطل سم (قوله أو لك) أي غير الواحد (قوله كتعمد النهوض) بل هذا من تعمد النهوض لا لعني بلاتردد سم وعش (قوله فيبطل) أي النهوض بتلك النية وباء بمجرد اللباسة وفي نسخة مصححة فيبطل بالتأوهي ظاهرة المعنى (قوله ولو ظن) إلى قوله كذا قاله في النهاية والمعنى لا أقوله فرض (قوله جالسا) أي أو مضطجعا (ش) (قوله أن تشهد) أي التشهد الاول نهاية (قوله فقرأ في الثالثة) أي افتتح القراءة في الثالثة نهاية ومعنى أي وإن قلت أن نطق بسم بسم الله الرحمن الرحيم لا افتتاح القراءة ينزل منزلة القيام ومفهومه أنه لو أتى بالقعود سرى القراءة لا يمنع عليه العود عش (قوله بخلاف ما إذا سبقه الخ) أي يجوز له العود إلى قراءة التشهد نهاية ومعنى أي ويجوز عدمه وعليه فينبغي إعادة ما قرأه لسبق اللسان وأنه لا يطلب منه سجود السبوع عش (قوله وهو ذاكر) أي أنه لم يتشهد نهاية ومعنى قال سم قوله وهذا ذكر كذا في الروض وظاهره عدم العود إذا لم يكن ذا كرا اه (قوله لأن تعددها الخ) راجع إلى قوله لم يعد (قوله وسبق اللسان الخ) راجع إلى قوله بخلاف ما سبقه في كلامه لف ونشر مرتب والعبارة للروض وشرح رشيدى (قوله غير معتد به) قد يؤخذ من ذلك أن من سبق لسانه للتعوذ مع تذكره الافتتاح يعود إليه سم (قوله وقضيته الخ) العمل بمقتضى هذه القضية لا بخلو عن شىء فراجع بصري أي فانه فرق بين الشئ وبينه (قوله فلا يشك ذلك الخ) أي فان قطع القول لنقل لا يغير هيئة الصلاة كما سر أقول بعد تسليم الصراحة مع موافقة الآسى والنهاية والمعنى للشارح فيما حكاه وجزمهم بذلك لأوجه التوقف (قوله في القيام) يظهر أنه راجع للمعطوف فقط وأحترزه عن موضوع المسئلة وهو مصلى الفرض جالس أو المتن (ولو نسي قنوا الخ) أي وإن تعمد الترك لم يعود أن يتلبس بالفرض فان كان عابدا عالما بالتحريم بطلت صلاته شيخنا ومعنى (قوله إمام) إلى قوله فغير ما إذا جلس في النهاية لا أقوله بشرطها وقوله به يعلم إلى ويجرى قول المتن (قد ذكره في سجوده) أي السبوع بخلاف الخ عدمه (قوله عمدا لا لعني) أي كان أتى به قاصدا الرجوع عنه إلى الجلوس ثم القيام بعده (قوله بذلك) أي بمجرد النهوض (قوله فالبطل العود لا غير) قد يجاب بان هذا لا يمنع صحة نسبة الإبطال إلى المجموع (قوله عن اسم القعود) بل ينفى البطان بمجرد الدشروع وإن لم يخرج عن اسم القعود لأن الشرع في البطل مبطل والنهوض مبطل فالشروع فيه شروع في البطل (قوله كتعمد النهوض) بل هذا من تعمد النهوض لا لعني بلاتردد (قوله وهو ذاكر) كذا في الروض وظاهره عدم العود إذا لم يكن ذا كرا (قوله غير معتد به) قد يؤخذ من ذلك أن من سبق لسانه للتعوذ مع تذكره الافتتاح يعود إليه (قوله وتسمى قنوا) عبارة المنهج في هذه ومسئلة التشهد مانعه ولو نسي تشهد الاول وقتما وتلبس بفرض فان عاد بطلت لأناسيا واجاهلا لكنه يسجد لا مأوما بل عليه غود وأن لم يتلبس به عاد وسجدان

فصار عوده بعدها للتشهد كعوده للتشهد بعد قيامه عنه فلا يشكل ذلك بعدم البطان بقطعه الفاتحة للافتتاح أو للتشهد في القيام (ولو نسي) امام أو مفرد (قنوا) قد ذكره في سجوده لم يعد له لتلبسه بفرض فان عاد عادعا لم ابطلت صلاته بعد

(أو) ذكره (قبله) أى قبل تمام سجوده بأن لم يكمل وضع الأعضاء السبعة بشروطها (عاد) لعدم تلبسه بفرض (وسجد للسبو أن بلغ) هو به (حد الراكع) لأنه يغير النظم حينئذ ومن ثم لو تعدد الوصول إليه ثم العود بطلت صلاته بخلاف ما إذا لم يبلغه نظير ما مر في التشهد وبه يعلم أن المدار هنا في السجود بناء على ما مر عن المنهاج لا على مقابله كما قاله شارح وهو محتمل وإن أمكن الفرق على أن يصير أقرب إلى أقل الركوع لأن هذا هو نظير صيرورة الجلوس إلى القرب من القيام بجمع القرب من الركن الذى يلي ما هو فيه فى كل ثم رأيت ابن الرفعة صرح بذلك وأوضح أنه يأتي هنا نظير ما مر عن المجموع فى الهوى تاركا للفتوت ولا لغنى وما يترتب على كل منهما ويحرى فى المأموم هنا جميع ما مر ثم بتفصيله حرفا بحرف وكذا فى غيره الجاهل والثانى ما مر ثم أيضا نعم للمأموم هنا التخلل للفتوت مالم يتيق بركنين فعليين كما سيأتى قبيل فصل متابعة

بعد أن يضع أعضاء السجود كلها مع التنكيس والتجامل وإن لم يطعن شيخنا (قوله) بأن لم يكمل (قوله) أى وإن كان ظاهر كلام ابن المرقى أنه لو وضع الجبهة فقط لا يعود معنى ونهاية (قوله) وضع الأعضاء السبعة (الخ) أى مع التجامل والتكيس شيخنا قول المتن (عاد) أى نبدأ بشرح بأفضل وعش وفيه سم والكردى عن الإعياب مانصه وبحسب الأذرعى أنا حيث قلنا فى مسألة الفتوت أو التشهد بجواز العود كان أولى للنفرد وأمام القليلين دون أمام الجميع الكثير لئلا يحصل لهم اللبس لاسيما فى المساجد العظام ويؤيده ما يأتي فى سجود التلاوة أنه حيث خشي به التشويش على المأمومين لجملتهم أو نحوه من تركه وقد يؤخذ من هذا التقيد ندب سجود السهو للامام بذلك إلا أن يفرق بأنه أكد من سجود التلاوة كما هو ظاهر فليفعّل وإن خشي منه تشويش انتهى وتقدم عن الحلبي ترجيح التقيد المذکور قول المتن (أن بلغ الخ) قيد فى السجود للسهو خاصة فى العود نهاية ومعنى وسم قول المتن (حد الراكع) أى اقل الركوع نهاية ومعنى وشيخنا وبأنى عميرة وسم وعش اعتياده خلافا لما يأتي فى الشرح (قوله) بخلاف ما إذا لم يبلغه (الخ) أى بأن انحنى إلى حد لا تنال راحته ركبتيه وإن كان إلى الركوع أقرب منه إلى القيام فلا يسجد لفعله ما فعله وإن خرج به عن معنى القيام الذى تجزئ فيه القراءة عش وحفى (قوله) نظير ما مر (الخ) أى فلا يسجد معنى (قوله) فى السجود (الخ) أى فى طلب سجود السهو وسم (قوله) على ما مر (الخ) أى فى قول المصنف وسجدان كان صار إلى القيام أقرب و (قوله) لا على مقابله (الخ) أى المذکور هناك على الأكثرين (قوله) على أن يصير أقرب (الخ) خلافا للنهاية والغنى وغيرهما كما مر أنفا (قوله) نظير صيرورة (الخ) وقد يفرق بقلة القرب إلى حد أقل الركوع بخلاف القرب إلى حد القيام وسم (قوله) نظير ما مر (الخ) أى فى التنبيه (قوله) فى الهوى) بدل من قوله هنا ويحتمل أن فى فية بمعنى من بيان للتظهير وكان حق المقام أن يقول يأتي هنا فى الهوى تركا للفتوت ولا لمعنى نظير ما مر عن المجموع فى التشهد من النهوض تركا للتشهد أو لا لمعنى وما يترتب (الخ) (قوله) تركا للفتوت) حال من فاعل الهوى أى فى الهوى عن الاعتدال فاقصدا ترك الفتوت و (قوله) ولا لمعنى (الخ) عطف على الحال المذكورة أى عاود الهوى لا لمعنى أى كان أتى به قاصدا الرجوع عنه إلى الاعتدال ثم الهوى بعده (قوله) على كل منهما) أى من قسمي الهوى (قوله) هنا) أى فى الفتوت (قوله) جميع ما مر (ثم) أى فى التشهد (قوله) فى غيره) أى غير المأموم من الامام والمنفرد (قوله) ما مر (ثم) (الخ) فاعل يحرى المقدّر بعد كذا والآخر قوله جميع ما مر (الخ) عن قوله وكذا فى غيره

قارب القيام أو بلغ حد الراكع ولو تعدد غير مأموم تركه فعاد بطلت أن قارب أو بلغ ما مر اه وقوله أن قارب أو بلغ ما مر قال شيخنا الشهاب البرلى مراده من هذه العبارة أن قارب القيام أو بلغ حد الراكع ولا فضضة تنازع الفعليين فى الموصول المذکور أن من عاد إلى الفتوت بعد مقاربه حد الراكع تبطل صلاته وليس كذلك بل عندى توقف فى البطان إذ بلغ حد الراكع فلم يأت إلى التصريح به لغيره وقضية قول الرفعى وغيره أن ترك الفتوت يقاس بترك التشهد اختصاصا بالبطان بما لو صار إلى السجود أقرب ثم عاد إلى الفتوت أى بعد تركه عما ذكر ثم رأيت الجوزى فى شرح الارشاد صرح بما قلناه وهو الحق إن شاء الله تعالى اه وبه تعلم ما فى كلام الشارح فى هذا المقام وقوله على أن يصير أقرب إلى أقل الركوع وإن ادعى أن ابن الرفعة صرح به فليتأمل (قوله) وأقبله عادالين) قال الشارح فى شرح العباب وبحسب الأذرعى أنا حيث قلنا هنا فى مسألة الفتوت وقام امرأى فى مسألة التشهد بجواز العود كان أولى للنفرد وأمام القليلين دون أمام الجميع الكثير لئلا يحصل لهم اللبس لاسيما فى المساجد العظام ويؤيده ما يأتي فى سجود التلاوة أنه حيث خشي به التشويش على المأمومين لجملتهم أو نحوه من تركه وقد يؤخذ من هذا التقيد ندب سجود السهو للامام بذلك إلا أن يفرق بأنه أكد من سجود التلاوة كما هو ظاهر فليفعّل وإن خشي منه تشويش اه (قوله) بأن لم يكمل) اعتمده مر (قوله) أن بلغ هو به) قيد فى السجود خاصة مر (قوله) فى السجود) أى فى طلب السجود للسهو (قوله) نظير صيرورة (الخ) قد يفرق بقلة القرب إلى حد أقل الركوع بخلاف القرب إلى

الجاهل والناسي لكان أخصروا أسبك وأوضح (قوله بذلك) أي يجوز أن تخلف المأموم للتشهد فيما إذا جلس الإمام للاستراحة (قوله لأن استواءهما) أي الإمام والمأموم هنأ في مسئلة القنوت (فرع كما وتشهد سوا في الركعة الأولى أو الثالثة الرباعية أو قد سدسها بعد اعتداله من أولي أو غيرهما أو يتشهد أو بعضه أو جلس لاستراحته أو بعد اعتدال سوا بلا تشهد فوق جلسة الاستراحة ثم تذكرك تدارك ما عليه وسجد للسوا أما في الأخيرة قلنا بآية قعود طويل وأما في غيرهما قلنا لا لنقل تركي قوله وبعضه فانه كانت الجلسة في الأخيرة كجلسة الاستراحة لا سجود لأن عمدتها مطلوب أو مغتفر ولو مكث في السجود بتذكر هل ركع أو لا وأطال بطلت صلاته أو هل سجد السجدة الأولى أو لا لم يطل وإن طال إلا يلزمه ترك السجود في هذه بخلافه في تلك قلنا قد في هذه من سجده ثم تذكرك أنها الثانية وكان في الركعة الأخيرة قد تشهد قال البغوي في فتاويه أن كان قعوده على الشك فوق القعود بين السجدة تين بطلت صلاته لأن عليه أن يعود إلى السجود أو لا فلا تبطل ولا يسجد للسوا ولو سجد ثم تذكرك في سجوده أنه لم يركع لم يأنه يقوم ثم يركع ولا يكفيه أن يقوم كما لا نه قصد بالركوع غير معنى (قوله من الأبعاض) إلى قوله من أن عني بعض نسخ النسخة يوفي للمعنى إلا قوله وأعلم إلى لانه (قوله كقنوت) ظاهر أن الشك في بعضه بعد الفراغ منه لا يضر وهو ظاهر قياسا على ما تقدم في قراءة الفاتحة من أنه لو شك فيها وجب إعادتها وفي بعضها بغيرها كما يجب لكثرة كلماتها عش (قوله كآلو عليه الخ) الفاتحة يترتب ما بين ما يأتي في قوله في ترك بعض مهم ظاهر فانه هنا يفتن ترك بعض مهم وشك في عينه وفيما يأتي شك في ترك البعض المهم بصري وبأني مثله عن سم وغيره (قوله وشك أمترك القنوت الخ) كان نوى قنوت النصف الثاني من رمضان يتشهد بترك التشهد الأول والقنوت سم ورشدي وعش (قوله أو التشهد) أي وغيره من الأبعاض فانه في هذه يسجد لعلمه بمقتضى السجود معنى (قوله بخلاف مالو شك في ترك بعض مهم) كان شك في المترك هل هو بعض أو لا لضعفه بالإجماع وهذا علم أن التفتيد بالمعين معنى خلافاً لمن زعم خلافه فجعل المهم كالعين وإنما يكون كالعين فيما إذا علم أنه ترك بعضاً وشك هل هو قنوت مثلاً أو تشهد أول أو غيره من الأبعاض فانه في هذه يسجد لعلمه بمقتضى السجود معنى ونهاية عبارة سم صورة المسئلة كما هو ظاهر أنه شك أن ترك شيئا من الأبعاض أو أن يجميعها وبذلك يتضح مغايرة هذه لقوله السابق كآلو عليه وشك أمترك القنوت أو التشهد خلافاً لما يترجم لانه في تلك تحقق ترك بعض وشك أهو القنوت أو التشهد وفي هذه لم يتحقق ترك شيء وإنما شك أن ترك شيئا منها أو لا فليتامها وفي الرشدي ما يوافقنا قول السكت لفظه مغايرة هذه لقوله الاتي أو علم ترك مستون الخ ولعل لهذا ترك المعنى القول الاتي ثم رابت أن عشيته عليه (قوله أو في أنه سوا لولا) أي كان يقول هل أتيت بجميع المندوبات وتركت مندوباتها شيئا (قوله واحتمل كونه بعضاً) أي وكونه هيئة (قوله لانه) لتعليل لقوله بخلاف مالو شك الخ (قوله مع ضعف البعض المهم الخ) وبما تقر من علم أن التفتيد بالمعين معنى خلافاً لمن زعم خلافه كالزكشي والأذري فجعل المهم كالعين نهاية قال عشي قوله هر خلافاً لمن زعم خلافه هذا الزعم هو الحق لمن أحسن التامل وراجع فليتام وليراجع سم على المنهج ووجه ما ذكره قبل من أنه لو شك في أنه هل أتى بجميع

بذلك لأن استواءهما هنا في الاعتدال أصل لا عارض بخلافه ثم (ولو شك) مصل (في ترك بعض) من الأبعاض السابقة معين كقنوت (سجد) لأن الأصل عدم فعله (أو) في (أو تكذب نبي) أي منهي عنه يجز بالسجود (فلا) يسجد لأن الأصل عدم ارتكابه ولو علم سوا وشك أنه الأول أو الثاني سجد كآلو عليه وشك أمترك القنوت أو التشهد بخلاف مالو شك في ترك بعض مهم أو في أنه سوا أو لا أو علم ترك مستون واحتمل كونه بعضاً لانه لم يتيقن مقتضيه مع ضعف البعض المهم بالإجماع (ولو سها) بما يقتضى السجود (وشك هل سجد) أولاً أو هل سجد سجدتين أو واحدة (فليسجد) تفتين في الأولى وواحدة في الثانية لأن الأصل عدم سجوده وهذا كله جرى على القاعدة المشهورة أن المشكوك فيه كالمعلوم والمراد بالشك هنا وفي معظم الأبواب

مطلق التردد (ولو شك أصلي ثلاثا أم أربعة أو خمسة) لأن الأصل عدم فعلها ولا يرجع لفظه ولا القول غيره وقوله

وان كثروا ما لم يبلغوا عدد التواتر بحيث يحصل العلم الضروري بانه فعلها لأن العمل بخلاف هذا العلم تلاعب ومن اغتر فيه يحمل كلامه على انه وجدت صورة تواتر لا غايته ولا لم يبق نزاعه وجه (وسجد) للسو الخبر مسلم إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدرك أصلي ثلاثا أم أربعة فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم فإن كان صلى خمسا شفعن له صلاته وإن كان صلى اتماما لأربع كانتا ترغما للشيطان ومعنى شفعن له صلاته رد السجدين مع الجلوس بينهما صلاته للأربع لجبرهما خلل الزيادة كالنقض لأنهن صيرنهما ستا وخبر ذى الدين لم يرجع فيه صلى الله عليه وسلم لخبر غيره بل لعلمه كما في رواية على أنهم كانوا عدد التواتر وقد قدمنا الرجوع اليه وأشار الخبر إلى أن سبب السجود هنا التردد في الزيادة لأنها ان كانت واقعة فواضح وإلا فوجود التردد يضعف التنية ويحوج للجبر ومن ثم سجد وان

الابعض أو تركه من حيث وجدوا أنه لو علم أنه ترك بعضا وشك أنه قنوت أو غيره سجداه (مطلق التردد) أى الشامل للوهم والظن ولو مع الغلبة وليس المراد خصوص الشك المصطلح عليه وهو التردد بين أمرين على السواء ومن الشك في عدد الركعات ما لو أدرك الأمام ركعة وشك هل أدرك الركوع معها أو لا فلا يصح أنه لا يحسب له الركعة فيتدرك تلك الركعة ويسجد للسواء انتهى بركعة مع احتمالها الزيادة وهي مسئلة يغفل عنها أكثر الناس فليتنبه لها شيخنا أقول المتن (ولو شك الخ) أى تردديا رباعيتها أو بمعنى أى فرضا كانت أو نفلا عش (قوله ما لم يبلغوا الخ) قضيتها أنه يرجع لفعل غيره إذا بلغوا عدد التواتر لكن الذى أتى به شيخنا الشباب الرمى إلى آخره ليس الفعل كالقول فلا يرجع لفعلهم وإن بلغوا عدد التواتر رسم وفى المغنى ما يوافق كلام الشارح عبارة قال الزركشى وينبغي تخصيص ذلك أى عدم جواز اخذ قول الغير بما إذا لم يبلغوا عدد التواتر وهو بحث حسن وينبغي أنه إذا صلى في جماعة وصلا إلى هذا الحد أنه يكفى بفعلهم أهو فى نسخ النهاية اختلاف عبارته فى نسخة بعد استثناءه التواتر القولى نصها ويحتمل أن يلحق بمذكر ما لو صلى في جماعة وصلا إلى هذا الحد فيكتفى بفعلهم فيما يظهر لكن أتى الوالد رحمه الله تعالى بخلافه ووجهه أن الفعل لا يدل بوضعه أه قال الرشيدى قوله ويرى ويحتمل أن يلحق الخ لفظ يحتمل أن ساقط فى بعض النسخ مع زيادة لفظ فيما يظهر قبل قوله لكن أتى الوالد الخ وظاهر ما عتاد خلاف افتاءه وهو فى بعض النسخ الجمع بين يحتمل وفيما يظهر وفيه تدافع أه وقال عشى قوله مر فيكتفى بفعلهم فيما يظهر جزم به ابن حجب فى شرحه واعتمده شيخنا الزبادى ونقله سم على المنهج عن الشارح وهو ما نقله عن والده لا ينافي اعتياده لتقديره واستظهاره أه وقال البصرى ويمكن الجمع بين الكلامين بحمل الآكتفاء بالتواتر الفعلي على ما إذا علم أنه لم يتخلف عنهم وإما تردد فى مفعولهم هل هو ثلاث أو أربع فإن هذا التردد على هذا التقدير خيال باطل بعد التعويل عليه وعدم الآكتفاء به الذى أتى به الشباب الرمى على ما إذا تردديا موافقته لهم فى جميع ما فعلوه وتخلف عنهم فى بعضه أه (قوله لأن العمل بخلاف هذا العلم الخ) علة لما يفهمه قوله ما لم يبلغوا عدد التواتر الخ عبارة النهاية فإن بلغوا عدده بحيث يحصل العلم الضروري بانه فعلها يرجع لقولهم لحصول اليقين له لأن العمل الخ (قوله لا غايته) وهي حصول العلم الضروري كرى (قوله للسواء) إلى قوله كافى رواية فى المغنى لا قوله لمع الجلوس بينهما وإلى المتن فى النهاية (قوله شفعن له الخ) قد يقال ما الحكمة فى جمع ضمير شفعن وتنزية ضمير كانتا ولعلمنا أن الارغام فى السجدين اظهر فلذا خصهما بخلاف الجبر فساوئهما فيه الجلوس بينهما ويحتمل أن يقال الجمع حيثنظرا للركعة الزائدة بصرى (قوله ترغما) عبارة المغنى ترغما أو ردل الرواية متعددة (قوله ومعنى شفعن له صلاته الخ) أشار به إلى دفع سؤال تقديره كان الظاهر أن يقال شفعنا له صلاته لأن المحدث عنه السجدة ثان وحاصل الجواب أن الضمير للسجدة تين والجلوس بينهما وهي جمع عشى ورشيدى (قوله لجبرهما) لا نسب إلى قبله وما بعده جمع الضمير (قوله وخبر ذى الدين الخ) جواب السؤال منقولة قوله ولا لقول غيره الخ فكان حقه أن يذكر هنا فى النهاية والمغنى (قوله له له) أى لتذكره بعد مراجعته معنى (قوله على أنهم كانوا عدد التواتر) برده على أن الجنب له صلى الله عليه وسلم سيدنا أبو بكر وسيدنا عمر وأقل ما قيل فيه أن يرد على الأربع اللهم لأن يقال لما سكبت بقية الصلابة على ذلك نسب إليهم كلهم عشى قول المتن (وان زال شك الخ) قد يقال زواله يبين أحاطة فيه فواجهه انقصار الشارح على أحدهما بعينه فى قوله بان تذكر الخ ويمكن أن يجاب بأن التقييد به للخلاف بصرى أقول بل ذكر الشارح فى شرح أوفى

لقوله السابق كما وعده وشك أم تركه القنوت أو التشهد خلافا لما قد يتوهم لأنه فى تلك تحقق ترك بعض وشك هو القنوت والتشهد وفى هذه لم يتحقق تركه شيئا وإنما شك ترك شيئا منها لم لا لقيامها فان هذا وان كان رجيها فى المعنى إلا أنه خلاف ظاهر العبارة وقوله مع ضعف البعض المجهول بالاهام وقد يمتنع أنه خلاف ظاهر العبارة (قوله ما لم يبلغوا عدد التواتر) قضيتها أنه يرجع لفعل غيره إذا بلغوا عدد التواتر لكن

زال تردده قبل سلامه كما قال (والأصح أنه يسجد وان زال شك قبل سلامه)

بان ذكر انهار اربعة (وكذا حكم) كل ما يصليه مرتد او احتمل كونه زائدا (فيسجد لتردده في زيادته وان زال شك قبل سلامه ولا يسجد لما يجب بكل حال اذا زال الشك مثاله شك) مصلر باعية (في الثالثة) منها باعتبار ما في نفس الامر (الفرض انه عند الشك جاهل بالثالثة (الثالثة هي اتم اربعة فتذكر فيها) اى قبل القيام للاربعة انما نالته (لم يسجد) اذ ما في به مع الشك واجب بكل تقدير (او) تذكر بعد تمام القيام بخلافه قبله وان صار اليه قرب على ما جرى عليه ابن العباد وغيره مخالفين للاستوى في اعتاده هذا التفصيل لان تعدد صيرورته اليه ليس مبطلا وحده بل مع عوده كذا قالوه (١٨٨) وفيه نظر بل لا يصح لان الذى بينته في شرح العباب ان الهوى المخرج عن حد القيام في

الرابعة يسجد ما يعلم منه حكم الطرف الآخر (قوله بان تذكر) الى قوله او تذكر في النهاية والى قوله كذا قالوه فى المغنى (قوله) اذ الفرض الخ) تعليل للتعيين بقوله باعتبار ما في نفس الامر (قوله على ما جرى عليه الخ) اعتمد شيخ الاسلام والمغنى ع ش عبارة المغنى وقضية تعبيرهم بقبل القيام لانه لو زال تردد بعد نهوضه وقبل انتصابه لم يسجد اذ حقيقة القيام لا انتصاب وما قبله انتقال لقيام قال شيخنا فقول الاستوى انهم اهلوه مردود وكذا قوله والقياس انه ان صار الى القيام اقرب يسجد ولا فلا زال صيرورته الى ما ذكر لا تقتضى السجود لان عمده لا يطل وإنما يطل عمده مع عوده كما مر به على ذلك ابن العباد ه وما لى النهاية كالشارح الى ما قاله الاستوى حيث عقب كلام شيخ الاسلام المار انفا عن المغنى بانه وما ذكره في الروضة من ان الامام لو قام لخامسة الى آخر ما باتى في الشرح صريح او كالصريح فيها قاله الاستوى اه وقره سم (قوله) فى اعتاده هذا التفصيل) وهوانه ان صار الى القيام اقرب يسجد ولا فلا سم (قوله) لان تعدد الخ) علقا جرى عليه ابن العباد وغيره (قوله بل مع عوده) اى ولا عودتها (قوله) وفيه نظر) اى فيما قالوه من عدم السجود فى التذكر قبل تمام القيام وان صار الى القيام اقرب (قوله والنهوض اليه) اى الى القيام (قوله) بل لا يطلها) اى تلك الزيادة من الهوى والنهوض (قوله بذلك) اى باطل ذلك النهوض (قوله فهو) اى قول المجموع (قوله) وان لم يقرب من القيام) اى حيث خرج عن مسمى القعود لكن قضية ما باتى عن الروضة ان مجرد الخروج عن مسمى القعود لا اثر له ثم رايت سؤال الشارح وجوابه الاتيين سم (قوله بهذا) اى بان تعدد نهوض عن جلوس في محله الخ (قوله) ان لم يقل بذلك) اى بالسجود اذا صار الى القيام اقرب (قوله وهما) اى في مسئلة الشك في ركعة ثالثة الخ (قوله لا يتصور الخ) لعل المراد على فرض ان المشكوك فيها اربعة في نفس الامر (قوله وما يؤيد) الى قوله فان قلت فى النهاية (قوله تفصيل الاستوى) اى انه ان صار الى القيام اقرب يسجد ولا فلا وظاهر كلامه اى النهاية اعتماده ع ش (قوله فان قلت هذا) اى تفصيل الاستوى (قوله ما تقرر) اى ما نقله عن شرح العباب (قوله ان المدار الخ) بيان ما تقرر (قوله المراد فى الخ) صفة القرب و (قوله القرب الخ) متعلق بالمرادف (قوله ذلك النهوض) اى المخرج عن حد الجلوس (قوله في حال العمد الخ) اى قابطوا به الصلاة (قوله في نفس الامر) الى قوله ولو شك في تشبه في المغنى والى قوله نعم في النهاية (قوله فقد اتى بزيادة بتقدير) وإنما كان التردد في زيادتها مقتضيا للسجود لانها ان كانت زائدة فظاهر ولا افتردده اضعف النية واحوج الى الجبر نية ومغنى (قوله ثم يسجد) قضية لا بد من الجلوس قبل هوية للسجود ويحتمل ان يكفيه نزوله من القيام ساجدا لان التشهد بجلوسه تقدم وجلوسه

الفرض والنهوض اليه من نحو التشهد الاخير مبطل بمجرد وان لم يعد لالكونه زيادة من جنسها فان شرطها ان تكون على صورة الركن بل لا يطلها الركن ومن ثم صرحوا في الفعلة الفا حشة بانها لما أبطلت مع قلنا لما فيها من الانحنا المخرج عن حد القيام ومر آفنا عن المجموع التصريح بذلك بقوله أما لو زاد هذا النهوض عددا للمغنى فان صلاته تبطل بذلك لاخلاله بنظمها فهو صريح فى ان تعدد نهوض عن جلوس في محله يخرج عن حده مبطل فينبغى السجود لسبوه وان لم يقرب من القيام لما مر أن ما أبطل عمده يسجد لسبوه وبفرض النزول وعدم القول بهذا فلا أقل من السجود اذا صار الى القيام اقرب وان لم نقل بذلك لما مر من النهوض عن التشهد الاول لما مر فيه عن المجموع ان الفرض

الذى أفتى به شيخنا الشباب الى آخره انه ليس القعل كالقول فلا يرجع لعلهم وان بلغوا عدد التواتر (قوله فى اعتاده هذا التفصيل) اى وهوانه ان صار الى القيام اقرب يسجد ولا فلا (قوله من القيام) اى حيث خرج عن مسمى القعود لكن قضية ما باتى عن الروضة ان مجرد الخروج عن مسمى القعود لا اثر له ثم رايت سؤال الشارح وجوابه الاتيين (قوله قول الروضة) هذا الذى قاله فى الروضة صريح او كالصريح

أن نهوضه جائز وهما لا يتصور جواز تعدد نهوضه وما يؤيد تفصيل الاستوى قول الروضة وان قام الامام الى خامسة ساهيا للسلام فتوى المأموم ومفارقة يمد بلوغ الامام في ارتفاع حد الراكعين سجدا لما وم السهو وان نواها قبله فلا يسجد فان قلت هذا يخالف ما تقرر الموافق لصريح المجموع وغيره أن المدار على تجاوز ازمة القعود وعدمها لا على القرب من أقل الركوع المرادف كما هو ظاهر للقرب من القيام فما الجمع قلت لا جمع بل هو تخالف حقيقى لان يجب على بعد بانهم ساءحوا في حال السهو فلم يجعلوا ذلك النهوض مقتضيا للسجود لانه لا قد يجوز نظيره كما علم امر في التمدد مع عدم الفحش فيه لاني حال العمد لفحشه (فى الرابعة) فى نفس الامر الماتى بها ان ما قبله ثالثة (سجد) لتردده حال القيام الباقى زيادتها المحتملة فقد اتى بزيادة بتقدير فان تذكر انها خامسة لومة الجلوس فورا وينشده ان لم يكن تشهد

للسلام يأتي بعد سجود السهو فلا معنى لتعين جلوسه قبل السجود ع ش ولعل هذا الاحتياط هو الظاهر (قوله) (إلا) أي وإن كان قد تشهد في الرابعة وكذا إذا لم يتذكر حتى قراه في الخامسة معني (قوله) وقد قام (الخ) ولو زال شك قبل قيامه ينبغي أن يجري فيه ما تقدم عن ابن العباد وغيره سم قول الماتن (بعد السلام) سيذكر الشارح بحززه (قوله الذي) إلى قوله فتهين في المعنى (قوله الذي لا يحصل (الخ) سيذكر بحززه (قوله) في ترك فرض غير النية (الخ) بقى الشك في النية والتكبير والشرط قبل السلام قال في شرح البهجة وأهم كلامه أن الشك في النية وتكبيره التحريم والظاهر مبطل أي بشرطه فقوله الآتي وقوله أي السلام يأتي به ثم يسجد بقيد بغير ذلك انتهى ولا يخفى صراحة هذا الكلام في تصوير الشك في الطهر بالشك في أصله إذ الشك في بقائه بعد تيقن وجوده غير مبطل وهذا قرينة على تصوير مقابله وهو الشك في الطهر بعد السلام بالشك في أصله أيضا فليتأمل (فرع) من الشك في الطهارة بعد السلام الشك في نيتها فلا يؤثر في صحة الصلاة وإن اثر الشك بعد الطهارة حايين وأنه إذا شك في نيتها بعد السلام لم يؤثر في صحة السلام التي سلم منها وبؤثر في المستقبل فيمتنع عليه افتتاح صلاة أخرى مع ذلك الشك وجميع ما ذكرناه في هذا الفرع إنما يظهر إن لم يؤثر الشك في أصل الطهارة إلا كما هو صريح كلام الشارح فلا وحاصل كلام الشارح أن صور مسألة الشك بعد السلام في الطهارة مثلا بما إذا تيقن الطهارة وشك في طرو الحدث وقد يستبعد هذا الظهور عدم تأثير الشك في طرو الحدث بعد تيقن الطهارة فلا يظهر كونه محل هذا النزاع الكبير ولا مانع من تصويرها بالشك بعد السلام في أصل الطهارة كما أنها موصورة في الأركان بالشك في أصل وجودها نعم هذا قريب فيما إذا لم يتيقن بسبق حدث ولا طهارة أو يتيقن سبقتها وجعل السابق منهما ما لو يتيقن سبق الحدث ثم شك في وجود الطهارة فعدم التأثير بعده بغير فليتأمل سم (قوله) وقد يستبعد (الخ) حكاه الرشد عن غيرهم ثم يجزم بتصوير المسئلة بالشك بعد السلام في أصل الطهارة وقد كذا جزم بذلك الحنفى (قوله غير النية (الخ) سيذكر بحززه (قوله) (ولا لعسر (الخ) أي خصوصاً على ذوى الوسواس نهاية معنى (قوله) (وبه) أي بالتعاليل الثاني قال السكردي بقول المصنف في ترك فرض (الخ) (قوله) بوجه أن الشرط كالركن (الخ) وهو المعتمد شيخ الإسلام ونهاية ومعنى

فما قاله الاستوى هنا وفاسر في القيام عن التشهد وبعبارة الروض وإن قام أي الإمام الخامسة أي ناسيا فقارقه بعد بلوغ حد الركعتين لا قبله بسجده (قوله) وقد قام (لو زال شك قبل قيامه) ينبغي أن يجري فيه ما تقدم عن ابن العباد وغيره (قوله) في ترك فرض غير النية (الخ) بقى الشك في النية والتكبير والشرط قبل السلام قال في شرح البهجة وأهم كلامه أن الشك في النية وتكبيره التحريم والظاهر مبطل أي بشرطه فقوله الآتي وقوله أي السلام يأتي به ثم يسجد بقيد بغير ذلك أه ولا يخفى صراحة هذا الكلام في تصوير الشك في الطهر بالشك في أصله إذ الشك في بقائه بعد تيقن وجوده غير مبطل وهذا قرينة على تصوير مقابله وهو الشك في الطهر بعد السلام بالشك في أصله أيضا فليتأمل (فرع) من الشك في الطهارة بعد السلام الشك في نيتها فلا يؤثر في صحة الصلاة وإن اثر الشك بعد الطهارة حايين وأنه إذا شك في نيتها بعد السلام لم يؤثر في صحة الصلاة التي سلم منها وبؤثر في المستقبل فيمتنع عليه افتتاح صلاة مع ذلك الشك وجميع ما ذكرناه في هذا النوع إنما يظهر إن لم يؤثر الشك في أصل الطهارة إلا كما هو صريح كلام الشارح فلا وحاصل كلام الشارح أن صور مسألة الشك بعد السلام في الطهارة مثلا بما إذا تيقن الطهارة وشك في طرو الحدث وقد يستبعد هذا الظهور عدم تأثير الشك في طرو الحدث بعد تيقن الطهارة فلا يظهر كونه محل هذا النزاع الكبير ولا مانع من تصويرها بالشك بعد السلام في أصل الطهارة كما أنها موصورة في الأركان بالشك في أصل وجودها نعم هذا قريب فيما إذا لم يتيقن بسبق حدث ولا طهارة أو يتيقن سبقتها وجعل السابق منهما ما لو يتيقن سبق الحدث ثم شك في وجود الطهارة

وإلا لم تلزمه اعادته ثم يسجد للسهو ولو شك في تشهده أهو الأول أو الآخر فإن زال الشك فيه لم يسجد لأنه مطلوب بكل تقدير ولا نظر إلى رده في كونه واجبا أو نفلا أو بعده وقد قام بسجده لأنه فعل زائدا بتقدير (ولو شك بعد السلام) الذي لا يحصل بعده عود للصلاة (في ترك فرض) غير النية وتكبيره التحريم (لم يؤثر على المشهور) وإلا لعسر وشق ولأن الظاهر مصبها على الصحة وبه يتجه أن الشرط كالركن خلافا لما وقع في المجموع فقد صرحوا بأن للشك في الطهارة بعد طواف الفرض لا يؤثر

و يجوز ادخول الصلاة بطهر مشكوك فيه إذا ثبت في الطهر وشك هل أحدث فيه من حمل قول الجمهور ولو شك بعد صلاته هل كان من طهر الام لا اثر على ما اذا لم يتيقن الطهر قبل ودعى (١٩٠) أن الشك في الشرط يستلزم الشك في الانعقاد بردها كلامهم المذكور لانهم إذا جوزوا له

الدخول فيها مع الشك كما علبت فأولى أن لا يؤثر طهره على فراغها فلم انهم لا يلتفتون لهذا الشك عملاً باصل الاستصحاب واما قوله أن الشك بعد السلام في كون امامه مأموماً يوجب الاعادة فهو ما نحن فيه لانه لا اصل هنا يستصحب فهو كالوشك بعد السلام في اصل الطهارة اذ الاستقبال او الستر وإنما وجبت الاعادة فعلياً ولو تضمنت جدد ثم صلى ثم يتيقن ترك مسح من أحد الوضوءين لانه لم يتيقن صحه وضوءه الاول حتى يستصحب فالاعادة هنا مستندة لتيقن ترك لا للشك فليست ما نحن فيه اما سلام حصل بعده ودل الصلاة كما يأتي فيؤثر الشك بعده لتبين انه لم يخرج من الصلاة والشك في السلام نفسه يوجب الاتيان به من غير سجود لقوات بحله بالسلام كما مر وفي انه سلم الاول مره في ركن الترتيب واما الشك في التيقن وتكبيره الاحرام فيؤثر على المعتمد خلافاً لمن اطال في عدم الفرق لشكه في اصل الانعقاد من غير اصل يعتمدونه مالمالوشك انوى فرضاً من فلان لا الشك فينية القدوة في غير الجمعة وإنما لم يضر الشك بعد

وزادى عبارة شرح بافضل وإلا الشك في الطهارة وغيره من بقية الشرط على ما في موضع من المجموع لكن المعتمد ما فيه في موضع آخر وفي غيره من انه لا يضر الشك فيه بعد تيقن وجوده عند الدخول في الصلاة إلا في الطهارة فإنه يكتفي بوجودها ولو قبل الصلاة افعال الكردى قوله لا في الطهارة هكذا فرق الشارح بين الطهارة وغيره من بقية الشرط وها في شرعي الارشاد واطلق في التحفة عدم ضرر الشك في الشرط بعد الصلاة ولم يفرق بين الطهر وغيره من الشرط وكذلك النهاية والزيادة وغيرهما (قوله ويجوز الخ) عطف على قوله بان الشك الخ (قوله ودعى) الى قوله وإذا ثبت في النهاية لا لقوله واما قوله الى وإنما وجبت وقوله اما سلام الى واما الشك (قوله لانهم إذا جوزوا له الدخول فيها مع الشك الخ) فيه أن هذا الشك لا عبرة به مع تيقن الطهارة بخلاف الشك الذي الكلام فيه كما علبت فالاولوية بل المساواة فتوة رشیدی (قوله واما قوله) اى المجموع كرى (قوله فهو كالوشك بعد السلام الخ) قدس عن سم وغيره ما فيه (قوله) لانه لا اصل له الخ اى لاجل هذا وجبت الاعادة لا للشك في الشرط كرى (قوله كلامهم المذكور) وهو تصریحهم بجواز دخول الصلاة الخ (قوله كما يأتي) اى فى آخر الباب (قوله وجب الاتيان به) اى ما لم بات بمبطل ولو بعد طول الفصل كما مر في اول الباب ع (قوله في ركن الترتيب) عبارة هناك لو سلم الثانية على اعتقاد انه سلم الاول ثم شك في الاول او بان انه لم يسلمها لم يحسب سلامه عن فرضه انتهت اسم (قوله واما الشك) الى قوله لا للشك في المعنى (قوله فهو الخ) اى فتنزهه الاعادة معنى وشرح بافضل (قوله على المعتمد) اى ولو كان طر والشك بعد طول الفصل من السلام ع (قوله لشكه الخ) متعلق بيؤثر (قوله ومنه) اى من الشك في النية (قوله انوى فرضاً الخ) قال البغوى ولو شك ان اماده ظهر او عصر وقد فاتت لومه اعداها جميعاً معنى (في غير الجمعة) يبنى والمادة بصرى عبارة ع (قوله يبنى ان يلقى بها ما يشترط فيه الجمعة كالعادة والمجموعة جمع تقديم باطر بخلاف المنذور لعمالة الجمعة لان الجمعة ليست شرطا لصحتها بل واجبة للوفاء بالنذر اه (قوله بعد فراغ الصوم) مفهومه انه إذا شك قبل فراغه من فوجب الامساك والوقوف ان كان فرضاً ع (قوله لمشقة الاعادة فيه الخ) عبارة المعنى لان تعلق النية بالصلاة اشد من تعلقها بالصوم بدليل انه لو شك في الصلاة وطال الزمن بطلت ولا كذلك الصوم اه (قوله انه ان كان) اى الشك قبل السلام (قوله في ترك ركن الخ) اى وان كان في شرط ابطال بشرطه كما تقدم عن شرح البهجة سم (قوله ان بقى محله) يعنى بان لم يبلغ مثله كاعلم ما قدمه في صفة الصلاة (قوله ولا فبركته) اى لان نظيره يقوم مقامه ويلغو ما بينهما يفتى عليه ركعة رشیدی (قوله لاحتمال الزيادة) هذا ظاهر فنيا لو شك عقب الركن قبل أن يأتي ركن غيره وإلا فالزيادة محققة وعلى كل حال فكان الاول حذف الاحتمال لاغناء قوله او لضعف الخ عنه رشیدی (قوله وبه) اى بالتعليل الثاني (قوله فاحرم الخ) ولا يشكل ما هنا ما من انه إذا أتى بتكبيره التحريم بقصد التحريم بطل الصلاة التي هو فيها لان المبطل هناك ما يلزم التحريم من قطع الصلاة التي هو فيها وهذا لا يثبت انالان إنما أتى بهذا التحريم لظن ان الاول قد انقضت ولم يتصور منه قصد قطعها بخلاف ما مضى بصرى (قوله فوراً) اى من غير طول فصل كما يعلم بما بعده ومن عتزه الا ترى فليس المراد القووية الحقيقية رشیدی (قوله لم تنتقد) اى الاخرى (قوله ثم ان ذكر الخ) عبارة المعنى والاسنى وخرج بالشك العلم فلو نذر كبره انه ترك ركنائى على ما فعله ان بطل الفصل ولم

قدم التأثير هنا بعيد لئلا يتامل (قوله مر في ركن الترتيب) قال هناك بعد كلام قرر به يظهر اتجاه قول البغوى لو سلم الثانية على اعتقاد انه سلم الاول ثم شك في الاول او بان انه لم يسلمها لم يحسب سلامه عن فرضه اه (قوله واما الشك الخ) اى بعد السلام في ترك ركن اى وان كان في شرط ابطال بشرطه كما تقدم عن شرح

فراغ الصوم في نيته لمشقة الاعادة فيه ولانه اغتفر فيها فيه مالم يغتفر فيها هنا واما هو قبل السلام فقد علم بما قبله انه ان كان يطل في ترك ركن اى ان بقى محله ولا فبركة وسجد للسجدة فيملا لاحتمال الزيادة او لضعف النية بالتردد في مبطل وبه فارق مالمالوشك في قضاء فائنة فانه يغيدها ولا يسجد إذ يقع فيها تردد في مبطل ولو سلم وقد نسى ركنها فاحرم فوراً باخرى لم تنتقد لانه في الاول ثم ان ذكر

يطأ نجاسة وإن تكلم قليلا واستدبر القبلة وخرج من المسجد وتفرق هذه الأمور وطء النجاسة باحتمالها في الصلاة في الجملة والمرجع في طوله وقصره إلى العرف اه (قوله قبل طول نفل) أي عرفاؤه (قوله وإن تخلل الخ) غايه عش (قوله يسير) اخرج الكثير نعم (قوله واستدبر القبلة) قال في العباب وفارق مصلاه وقال في شرحه كشرح الروض وخرج من المسجد أي من غير فعل كثيره توال كجواهر اه وهو ظاهر لان الفعل الكثير المتوالي يبطل حتى مع السهو والجهل سم وفي عش ما وافقه (قوله حسب له الخ) خلافا للنهاية عبارة متى بني لم تحسب قراءة ان كان قد شرع في نفل فان شرع في فرض حسبت لا اعتاده فرضيتها قاله البغوي ثم قال وهذا قلنا انه إذا تذكر لا يجب القعود الا فلا تحسب وعندى لا تحسب انتهى وهو الاوجه اه قال عش قوله وعندى لا تحسب الخ أي بل يجب العود للقعود والغاء قيامه اه وقال سم بعد نقله عن الایعاب وشرح الهجة مقالة البغوي المذكورة بتامها وقوله وعندى لا تحسب هو الاوجه مر وقضيته وجوب القعود عند التذكر وبذلك كله يعلم بخلافه هنا لما ذكره البغوي وسياق في صلاة المسافر في شرح ولوجع ثم علم ترك تركن من الاولى الخ قول الشارح اما إذا لم يطل فيلغو ما أتى به من الثانية ويبنى على الاولى انتهى وهو مخالف لما هنا وموافق لما قاله البغوي من عدم الحسبان مطلقا اه وعبارة الرشدي قوله مر وعندى لا تحسب أي لوجوب القعود عليه كما هو ظاهر السياق وانظر ما وجه فيما لو كان الركن المشكوك فيه من الاركان التي لا تتعلق بالقعود كالركوع مثلا وهما كان العود للقعود في هذه الحالة مبطالا نه حيث زادة تركن في غير محلها فكان المتبادر عوده الى ماشك فيه وانظر ما صورة حسان القراءة وعدم حسانها فانه لم يظهر لي اه اقول كلام البغوي كافي سم عن شرح الهجة مفروض فيما إذا سلم ناسيا من ركعتين فشرع في اخرى وقرأ ثم تذكر انهم يبنى على الاولى فيقتضيه السياق من وجوب القعود انما هو لذلك الفرض فلو كان المتركون ركوع فيجب العود اليه كما هو معلوم بما مر في صفة الصلاة وبذلك الفرض تظهر أيضا صورة الحسبان أو عدمه (قوله كاسر) أي قبل الركن الثاني عشر (قوله تفصيل الشك الخ) أي قبل السلام الآتي قبيل قول المصنف وسهوه بعد سلامه

الهجة (قوله وإن تخلل الخ) أي بخلاف ما لو وطئ نجاسة أخذ من قول الروض وشرحه فلو تذكر بعده أي السلام انه ترك ركنا بني على ما فعله إن لم يطل الفصل ولم يطأ نجاسة وإن تكلم قليلا واستدبر القبلة وخرج من المسجد وفارق هذه الأمور وطء النجاسة باحتمالها في الصلاة في الجملة اه (قوله يسير) اخرج الكثير وقياسه الفعل الكثير المتوالي ثم رأيت ما تقدم وبأى (قوله واستدبر القبلة) قال في العباب وفارق مصلاه قال في شرحه كشرح الروض وخرج من المسجد أي من غير فعل كثيره توال كجواهر اه وهو ظاهر لان الفعل الكثير المتوالي يبطل حتى مع السهو والجهل (قوله وإذا بني حسب له ما قرأه وان كانت الثانية نفلا الخ) قال في شرح الهجة ولو سلم ناسيا من ركعتين فشرع في صلاة أخرى وقرأ ثم تذكر انه لم يبنى على الاولى فان كان قد شرع في نفل لم تحسب قراءة ته او فرض حسبت لا اعتاده فرضيتها قاله البغوي في فتاويه ثم قال وهذا إذا قلنا انه إذا تذكر لا يجب القعود الا فلا تحسب وعندى لا يحسب انتهى مافي شرح الهجة وقوله وهذا أي حسان القراءة إذا شرع في فرض كما هو صريح السياق لانه لا يبنى على الحسبان وقوله وعندى لا يحسب هو الاوجه وقضيته وجوب القعود عند التذكر ثم رأيت في شرح العباب للشارح ما نصه وقال البغوي إن شرع في نافلة لم يحسب ما أتى به أي من قول أو فعل أو فرض حسب بناء على انه إذا تذكر لا يلزمه القعود فان أوجبه على المعتمد السابق لم يحسب اه وبذلك كله يعلم بخلافه الشارح هنا لما ذكره البغوي وسياق في باب صلاة المسافر في شرح قول المصنف ولو جع ثم علم ترك تركن من الاولى بطلنا قول الشارح اما إذا لم يطل فيلغو ما أتى به من الثانية ويبنى على الاولى اه وهو مخالف لما هنا موافق

قبل طول فصل بين السلام
وتيقن الترك ولا نظر هنا
لتجرمه بالثانية خلافا لمن
وهم فيه بنى على الاولى وان
تخلل كلام يسير أو استدبر
القبلة أو بعد طوله استأنفها
لبطلانها به مع السلام
بينهما وإذا بني حسب له
ما قرأه وإن كانت الثانية
نفلا في اعتقاده ولا أثر
لكونه قرأ بطن النفل عن
الوجه كاسر ومن ثم لو ظن
أنه في صلاة أخرى فرض
أو نفل فاقم عليه لم يؤثر ولا
يأتي فيه تفصيل الشك في
النية

لأنه يضعفها بخلاف الظن ولذلك لا يعتد بما يقرؤه مع الشك فيها الغير البطل لما خرج به في مال الوطال الفصل بين السلام ونحوه الثانية فيخرج التحريم بها ومن قال هنا بين السلام (١٩٣) وتيقن الترك فقد وهم ولا يشكل على ما تقرر خلافا للركن الذي له لو شهد في الرابعة ثم قام

الخامسة سهوا كفاء بعد فراغا ان يسلم وإن طال الفصل لأنه هنا في الصلاة فلم يضرب زيادة ما هو من أفعالها سهوا ثم خرج منها بالسلام في ظنه فإذا انضم إليه طول الفصل صار قطعاً لها عما يريد أكلها به (وسهوه) أي المأموم أي مقتضاه من سن السجود له (حال قدرته) ولو حكمية كما يأتي أول صلاة الخوف وكافي المرحوم (يحملة امامه) المتطهر كما يتحمل عنه الفائحة وغيرها ومن ثم لم يحمله المحدث وذو الخبث الخفي لعدم صلاحيته للتحمّل أو لذلك لادر كراهة المحدث الركعة وإنما أئيب المصلي خلفه على الجماعة لوجود صورتها إذ يفتقر في الفضائل ما لا يفسر في غيرها كالتحمل هنا المستدعي لقوة الرابطة وخرج بحال القدوة بعدها وسيأتي وقبلها فلا يتحمل على المتعمد إنما خلفه سهوا ما قبل اقتدائه به لأنه عيب تعدى الخلل من صلاة الإمام أصلاً المأموم دون عكسه (فلو ظن سلامه فسلم فإن خلافه) أي خلاف ما ظنه (سلم معه) أي بعده (ولا يسجد) لأنه سهو في حال القدوة (ولو ذكر) المأموم (في) جلوس (تشهده ترك ركن غير) سجدة من

والماز قبل بيان السرة (قوله لأنه) أي الشك في النية (يضعفها) أي النية (قوله بخلاف الظن) ففيه التفرقة بين الظن والشك سموعش (قوله ولذلك) أي لأجل أن الشك في النية يضعفها (قوله وخرج) إلى المتن في النهاية (قوله مال الوطال الفصل الخ) رافى الوالد رحمه الله تعالى فيمن سلم من ركعتين من رابعة ناسيا وصلى ركعتين فلا ثلاث ثم ذكر وجوب استئنافا لأنه إن حرم بالنفل قبل طول الفصل فتحرمه به لم يتعدوا لبنين على الأولى لطول الفصل بالركعتين أو بعد طولها بطلت نهاية قال عش قول من رطلول الفصل قد وخذ منه أن الركعتين يحصل بهما طول الفصل وينبغي أن يعتبر ذلك بالسوط المعتدل لأنه لا المحمول عليه غالباً عند الإطلاق اه (قوله على ما تقرر) وهو قوله مال الوطال الفصل الخ (قوله انضم إليه) أي إلى الخروج عش (قوله أي المأموم) إلى قول المتن وسهوه في النهاية إلا قوله وذو الخبث الخفي وقوله وغير السلام إلى المتن (قوله أي مقتضاه الخ) هذا التفسير لا يلتزم مع قول المصنف حال قدرته الخ (قوله لو حكمية) عبارة عن الحكمية المحسنة كأن سها عن التشديد الأول والحكمة كان سبب التفرقة الثانية في ثنائيتها من صلاة ذات الرقاع اه قول المتن (يحملة امامه) أي وإن بطلت صلاة الإمام بعد المأموم سمع على حج أي يصير المأموم كأنه فعله حتى لا ينقص شيء من نوايه عش (قوله وغيرها) كالسورة والجمهر معنى (قوله لعدم صلاحيته) أي غير المتطهر من الحدث وذو الخبث وكذا ضمير ادر كونه خبير خلفه (قوله ولذلك) أي لعدم الصلاحية (قوله خلفه) أي خلف المحدث وذو الخبث الخفي الذي لم يعلم بذلك وقت النية عش (قوله وخرج) إلى قول المتن وشهوه في المتن إلا قوله بسجدة إلى المتن وقوله وفي أنه إلى قول له أو الشك إلى بطل (قوله وسيأتي) أي أنشأ في المتن (قوله أي بعده) أي كما علم عامر أنه لا نية بعبارة المغني أو بعده وهو الأولى اه (قوله في جلوس تشهده) أي في أثناء تشهده أو قبله أو بعده نهاية ومعنى (قوله لما مر في ركن الترتيب) كأنه إشارة إلى قوله ثم فلو تيقن أي المصلي ترك سجدة من الأخيرة سجدها أو أعاد تشهدها اه وهذا يفيد أن المأموم في ذلك كغيره ووجه أنه لم ينتقل مع الإمام لما بعد التروك بل تبين أنه في الجلوس بين السجدين (قوله وغير السلام الخ) لأحاجة لهذا بل لا معنى له هنا لأن الكلام فيما قبل سلام الإمام كما يصرح به قول المصنف قام بعد سلام الإمام سمع (قوله أو شك فيه) أي في ترك الركن المذكور معنى (قوله لما مر في ركن الترتيب) أي في ركن الترتيب (قوله عامر ثم) أي في ركن الترتيب (قوله ولا يجوز له العود داخ) أي مع بقاء القدوة أنها يقال عش احترازه عما لو نوى مفارقتها اه (قوله لما فيه من ترك المتابعة) قد يؤخذ من هذا التعليل أنه لو اتفق سلام الإمام بمجرد التذكر وكان المتروك ركوع الأخيرة مثلا جاز له العود لتداركه فيه راجع سمع ويؤيده ما يأتي عنه قبيل الفرع وما

لما قاله البغوي من عدم الحساب مطلقاً فليتامل (قوله بخلاف الظن) ففيه التفرقة بين الظن والشك (قوله يحملة امامه) أي وإن بطلت صلاة الإمام أخذ من قول الروض وشرحه في باب الجمعة في بحث الاستخلاف مانصه ويسجدون لسهوه أي سهوا والخليفة الحاصل بعد الاستخلاف بل بعد البطلان لا قبله تبعاً له فيها وإن لم يسجد هو لسهوه قبله لتحمل امامه له اه وشمل قوله امامه الإمام المخالف وإن اعتقد أن ما جرى ليس بسهو ويدل عليه ما يأتي في الباب الآتي فيما لو سجد امامه المخالف لسجدة صر وقوله في ذلك أن المأموم إذا انتظره لا يسجد لأن المأموم لا يسجد لسهوه فتأمل (قوله لما مر في ركن الترتيب) كأنه إشارة إلى قوله ثم فلو تيقن أي المصلي ترك سجدة من الأخيرة سجدها أو أعاد تشهده هذا يفيد أن المأموم في ذلك كغيره ووجه أنه لم ينتقل مع الإمام لما بعد التروك بل تبين أنه في الجلوس بين السجدين (قوله وغير السلام لما مر فيه) أقول لأحاجة لهذا بل لا معنى له هنا لأن الكلام فيما قبل سلام الإمام كما يصرح به قوله قام بعد سلام امامه ويصرح بتعليل قوله الآتي ولا يسجد ولا ينبغي أن سلام المأموم مادام ما مالا لا يكون قبل سلام الإمام حتى يتأتى تركه ثم تذكره قبل سلام الإمام قام له (قوله لما فيه من ترك المتابعة) قد يؤخذ

الآخيرة لما مر في ركن الترتيب وغير السلام لما مر فيه وغير (النية والتكبير) للتحريم أو شك فيه (قام بعد سلام امامه إلى ركعته) مر الفاتحة بقوات الركن كما علم عامر ثم لا يجوز له العود لتداركه لما فيه من ترك المتابعة الواجبة (ولا يسجد) في التذكر لو وقع سهوه حال

القعدة بخلاف الشك لفعلة بعد هاز اندا بتقدريون ثم لو شك في إدراك ركوع الامام اوفى (١٩٣) انه ادرك الصلاة معه كاملة وناقصة

ركعة أى بر كعة وسجد فيها لوجود شك المقتضى للسجود بعد القعدة أيضا اما الثانية وتكبيرة التحريم فتذكر احدهما أو الشك فيه اوفى بشرط من شروطه اذا طال أو مضى معه كن يبطل الصلاة كما مر (وسوءه) أى المأموم (بعد سلامه) أى الامام (لا يحمله) الامام لانقضاء القعدة (فلو سلم الموقوف بسلام امامه) أى بعده ثم تذكر (بى) ان قصر الفصل (وسجد) لأن سبوه وقع بعد انقضاء القعدة ومحلّه كقوله البغوى ان اتي بعلبك لان السلام من اسمائه تعالى ومحلّه ان لم يتنوع معه الخروج من الصلاة لانه يبطل تعدده حينئذ وعليه يحمل قول الانوار السلام في غير وقته مبطل وان لم يتمه اما لو سلم معه فلا يسجد كما رجحه ابن الاستاذ لوقوع سوءه حال القعدة وله احتمال انه يسجد لانقطاع قوته بشروعه فيه وفيه نظر لما ياتي في الجماعة انها تدرك فيما لو نواها المأموم بعد شروع الامام في السلام وقبل نطقه بالميم من عليكم خصوصها حينئذ يصح في بقا القعدة فان قلت لم يحكموا بانها براه التحريم يثبت دخوله في الصلاة من حين النطق بالهزمة كما مر ومع ذلك لانصح القعدة به قبل الراء

مرآة تفاعن النهاية وغش (قوله بخلاف الشك) أى يسجد فيه سم ونهاية عبارة المغني وخرج بذلك كمالو شك في ترك الركعة المذكورة فانه باق وسجد للسوء كافي التحقيق وإعمال تحمله عنه لانه شك في اتي به بعد سلام امامه (قوله اتي بر كعة) أى بعد سلام الامام سم عبارة ع ش قوله اتي بر كعة أى وجوبها ويسجد اى ندبها وبعبارة المغني فانه يسجد للسوء للتردد فيها ان قدروه ولو تذكر بعد القيام انه ادرك الركوع لان ما فعله مع تردد فانه لا يباداه (قوله بعد القعدة) ظرف لوجود شك (قوله فتذكر احدهما) أى ترك احدهما بعبارة المغني اما الثانية وتكبيرة الاحرام فالتارك لو احدى منهما ليس في صلاة اه وهى احسن (قوله اوفى بشرط) خرج به الشك في طر والمانع فلا يؤثر لان الاصل عدمه سم (قوله من شروطه) أى شروط احدهما (قوله اذا طال) هذا بخلاف الشك بعد السلام فانه لا اثر له بعد زواله وإن طال كما هو ظاهر لظهور الفرق بين ما قبل وما بعده ثم رابت الشارح ذكره في شرح العباب سم (قوله اوفى مضى معه كن) هو صادق باق الاركان نحو اللهم صل على محمد و آل محمد وهو ظاهر فلا يرجع ع ش اقول تقدم قبيل بحث السيرة أن المبطل أحد الامور الثلاثة طول الزمن عرفا وان لم يضر ركى أو مضى ركى وان لم يطل الزمن او عدم اعادته ما فراه في حالة الشك وان لم يطل الزمن ولم يضر ركى فعلم بذلك ان قوله ولو كان ركى بعضه ليس على اطلاقه (قوله كاسر) اى قبيل بيان السيرة كرى (قوله اى المأموم) لى قوله وعليه يحمل في النهاية وإلى قوله وله احتمال ان في المغني الا قوله وعليه اى المالم (قوله اى بعده) اى بعد الفراغ منه بقرينة ما ياتي رشيدى (قوله ومحلّه) اى محل السجود (قوله ان اتي بعلبك) قد يقال ينبغي انه لو نوى الايتان به كان الحكم كذلك لما سر أنية المبطل مع الشروع فيه مبطله بصرى (قوله ومحلّه) اى محل عدم السجود إذا لم يأت بعلبك بل اقصر على السلام كما فهم من قوله الاول ومحلّه الخ لضمير عائد على ما فهم مما تقدم او محل ان السلام من اسمائه تعالى فلا يؤثر سم (قوله ان لم يتنوع معه الخ) اى ولا يسجد وان لم يأت بعلبك سم (قوله الخروج الخ) اى او كونه بعض سلام التحلل كاسبق في اوائل الباب مع ما فيه (قوله وعليه يحمل الخ) اى المالمونى مع السلام الخروج من الصلاة (قوله اى المالمونى مع) اى مقارنا له سم (قوله فلا يسجد الخ) وفاقا للمغني وخلافا للنهاية بآتى آقا (قوله وله احتمال انه يسجد الخ) وهو الوجه لضعف القعدة بالشروع فيه وان لم تنقطع حقيقتها الا بتمام السلام ويؤيد ذلك ما سياتى لو انه اقتدى بعد شروعه في السلام وقبل عليكم لم تصبح القعدة على المعتدته نهاية وفي سم عن الشهاب الرملى ما يوافقه (قوله وفيه نظر) اى فى احتمال السجود (قوله لما ياتي في الجماعة الخ) تقدم عن النهاية والى صاحب خلافة

من هذا التعليل انه لو اتفق سلام الامام بمجرد التذكر وكان المتروك ركوع الاخرية مثلا جاز له التعود لتدراكه فلا يرجع (قوله بخلاف الشك) اى يسجد فيه (قوله اتي بر كعة) اى بعد سلام الامام (قوله لوجود شك) يؤخذ منه مسئلة تقع السوء لعنا وهى المالمونى مصلى العشاء فى اوله فاقضى به مصلى المغرب وركع معه ثم شك في ادراك الحد الاخر اى في هذا الركوع فلا تحسب له هذه الركعة وعليه اخرى وهى رابعة للامام ولا يسجد للسوء لان الركعة التى يكمل بها التمام وان احتمل زيادتها كسكنة اتيها حال القعدة فليتأمل (قوله اوفى بشرط من شروطه) ظاهر مشمول للشرط الذى هو انتفاء مانع كانتفاء تحلل ذكر مؤثر بين جزاى التكبير لان الشك في الانعقاد حاصل ويحتمل استثناء الشرط المذكور لان الاصل عدم المانع وهذا اقرب (قوله اذا طال) هذا بخلاف الشك بعد السلام فانه لا اثر له بعد زواله وان طال كما هو ظاهر لظهور الفرق بين ما قبل وما بعده ثم رابت الشارح ذكره في شرح العباب (قوله ومحلّه) اى محل عدم السجود إذا لم يأت بعلبك بل اقصر على السلام كما فهم ذلك من قوله الاول ومحلّه الخ لضمير عائد على ما فهم مما تقدم او محل ان السلام من اسمائه تعالى فلا يؤثر (قوله ان لم يتنوع معه) اى ولا يسجد وان لم يأت بعلبك (قوله اى المالمونى مع) اى مقارنا له (قوله وله احتمال انه يسجد) هو الاول وجهه (بعد شروع الامام) جزم شيخنا الشهاب الرملى في شروط الامامة بعدم انعقاد الاقتداء حينئذ وقياسه ترجيح الاحتمال الثانى

قُلْتُ يَهْرُقُ بَانَ الْقَوْلِ بِالْأَبِينِ هَذَا لِمَا رَوَاهُ (١٩٤) فَنَادَوْهُوَ الْإِسْلَامَ لَيْسَ مِنَ الصَّلَاةِ وَذَلِكَ مَخَالِفُ لِمَا رَوَاهُ الْإِسْلَامُ وَحَيْثُ يُشَوِّجُهُ

(قوله قلت يفرق الخ) الحاصل أن كلام التكبير والسلام جزء من الصلاة وذلك يستلزم اعتبار تبين الدخول في الأول ولا عدم تبين الآخر وجع الثاني سم (قوله وذلك) أي كرن السلام خارجا من الصلاة (قوله) (قوله) وحيتنذ أي وحين يكون السلام خارجا من الصلاة بصري (قوله أنه يخرج الخ) أي يجوز الخروج (قوله) (قوله) أي المأموم إلى قوله بل يفارقه في المعنى وإلى قوله ولا يتنافى فيها بقول المتن (وبالحقة سهو امامه) ولو كان اقتضاؤه بعد سجود الإمام للسجود قبل سلامه قبل بالحقة سهوه فيسجد في آخر صلاته فيه نظر والظاهر أنه يلحقه سم وقال عش والأقرب أنه لا يلحقه لأنه لم يبق في صلاة الإمام خلل حين اقتدائه به وهو ظاهر (قوله المتطهر) أي وإن أحدث بعد ذلك نهاية ومعنى (قوله حال الخ) ظرف المتطهر (قوله حال وقوع السجود الخ) ظر بان امامه حدثا فلا يلحقه سهوه ولا يتحمل هو عنه إذ لا قدوة حقيقة حال السهو معني وسم قول المتن (أنه متابعته) أي مسبوقا كان أو موافقا شرح بافضل (قوله وإن لم يعرف أنه سب) حمله على السهو حتى لو اقتصر على سجدة واحدة بسجد المأموم أخرى لاحتمال ترك الإمام لها سهوا نهاية ومعنى (قوله بأن هوى السجدة الخ) عمل ذلك حيث لم يقصد ابتداء عدم السجود أصلا ولا انقبض بمجرده هوى الإمام للسجود ولشروع المأموم في المبطل عش (قوله لأنه حيتنذ الخ) عبارة هنا بما في المعنى لمخالفة حال القدوة اهـ (قوله بركتين) ليس المراد كما هو واضح بركتين للصلاة بل المراد لسجود السهو وكان يكفي أن يقال بفعلين وإن لم يكن ناركتين للصلاة سم (قوله إن نعدم) أي وعلم شرح بافضل ويأتي في الشرح ما يفيد (قوله) (إن يتقين) أي المأموم (غلظه) أي الإمام عش (قوله في يسجوده) أي في ظنه سبب السجود كان ظن ترك بعض يعلم المأمور فعله معنى (قوله كأن كتب) أي الإمام عش (قوله كأن كتب الخ) لا يقال هذه الأمور لاتفيد اليقين لأنه بعد تسليم أن المراد به حقيقة يمكن أن تقيد بواسطة القرائن سم عبارة المغني قال بعض المتأخرين وهوى استثناء مالو يتيقن غلط الإمام في يسجود ده مشكل تصوير او حكماء استثناء فتامله انتهى وجه اشكال تصويره كيف يعلم المأموم أن الإمام يسجد لذلك جوابه أن يغلب على ظنه أنه يسجد لذلك وهو كاف ووجه اشكال حكمه أنه إذا سجد للإمام لشيء ظنه سهوا به وتبين خلافه يسجد لذلك وإذا سجد ثانيًا للمأموم متابعتة وجوابه أنه لا يسجد معه وأولان يجتمع ثنائيا وجه اشكال استثنائهما أن هذا الإمام لمسه فكيف يستثنى من سهو الإمام وجوابه أنه استثناء صورة اهـ (قوله اواشار) أي إشارة مفهمة (قوله الجلبة) أي بوجود المتابعة (قوله في تصور ذلك) أي يتيقن غلط الإمام عش (قوله واستشكل حكمه) أي حكم يتيقن الغلط من عدم جواز المتابعة (قوله يقتضى سجوده) أي المأموم اخذ إمامي (قوله بعدنية الخ) و(قوله لمدرك الخ) كل منهما متعلق لقوله سجوده (قوله فذلك الخ) جواب اما (قوله ولو قام امامه الخ) (فرع) جلس الإمام للتشهد في الثالثة الرابعة سهوا فشك المأموم أهى ثالثه أم أربعة قضية وجوب البناء على البين انه يجعلها ثالثة ويتنع عليه موافقة الإمام في هذا الجلوس ربه التشهد فهل تعين عليه المخافة ويجوز له انتظار الإمام قائما فله بتذكر أو يشك فيقوم فيه نظر ولعل الأقرب الثاني سم (قوله)

قول المخالف أنه يخرج منها بالحدث ونحوه وأما القول بالتينين فلا يلزمه شيء. وكان مقتضاه صحة القدوة لكن تركوه احتياطا للانعقاد (ويلاحظه) أي المأموم (سهو امامه) المتطهر دون غيره حال وقوع السهو منه كما يتحمل الامام سهوه (فان سجد) امامه (لزمه متابعتة) وإن لم يعرف انه سهوا ولا بان هوى للسجدة الثانية كما يعلم بما يأتي في المتابعة لانه حينئذ سبقه تركين بطأت ان تعد نعمان يتقن غلطه في سجوده لم يتابعه كان كتب أو أشار أو تكلم قليلا جاهلا وعذرا وسلم عقب سجوده فراهوا بها للسجود لبطء حركته أو لم يسجد لجهله به فاختبره ان سجوده ترك الجهر أو الصورة فلا تشكل في تصور ذلك خلافا لمن ظننه واستشكل حكمه بان من ظن سهوا فسجد فبان عدمه سجد ثانيا سهوه بالسجود فيبصر ان الامام لم يسه فسجوده وإن لم يقتض موافقة المأموم يقتضى سجوده جوابه ان الكلام إما نحو فإنه لا يوافق في هذا السجود لانه غلطو اما كونه يقتضى سجوده للسهو بعد نية المارقة او سلام الامام للمدرك اخر فذلك مسألة أخرى ليس الكلام فيها معروض حركتها ولو

لان الفرض (الخ) عبارة التهاية والمعنى لان قيامه أى الماموم لخامسة غير معهود بخلاف سجود فانه معهود
لسهو امامه ولا يردهما ياتي في الجملة ان المسبوق لورأى الامام يشهدنوى الجملة لاحتمال نسيانه بعض اركانها
فيأتي بركة لانه إنما يتابعه فيما ياتي اذا علم ذلك كما فاده الوالد رحمه الله تعالى وهنالم يعلم اعبارة سم
قولان الفرض انه علم الحال الخ قضيته انه لم يعلم ذلك ولم يظنه جازت المتابعة لكن انما يظهر ذلك ان كان
مسبوقا وشا كافي فعمل ركعة بخلاف ما ذالم يكن كذلك لانه اذا ذكر مع الامام جميع الصلاة من غير
حصول خلل في فعل نفسه تمت صلاته وان تبين اختلال بعض ركعات الامام بحيث تدلس له متابعت في تلك
الركعة التي قام لها نعم ينبغي ان شرط جواز المتابعة للمسبوق والشاك ان ظن او علم انه ترك ركنا بخلاف
ما ذالم شك فليتأمل ثم رابت الشارح في الجملة صرح بذلك الشرط سم (قوله بل يفارقه الخ) وهي اولى
قياسا على ما سر فيما لو عاد الامام للوقوف بعد انتصايه ع (قوله قضية كلامهم الخ) جزم بهذه القضية شيخ
الاسلام في فتاويه وقضية قوله بفعل الامام انه لا يستقر قبل فعله حتى لو فارق الماموم قبل فعله سقط عنه وهو
الظاهر سم وقوله قبل فعله المتبادر منه قبل فراغه منه فيجوز المفارقة حينئذ قبل هويه للسجدة الثانية
اخذاما تقدم انفا في شرح لزومه متابعتة فليراجع (قوله ان سجود السهو الخ) هل سجود الثلاثة وكذلك
او يفرق فيه نظروا لعل الفرق اظهر كما يفيد ما ياتي في سجود الثلاثة انه لو لم يعلم سجود امامه لا بعد رفعه منه
لا يسجد سم وعش (قوله بفعل الامام الخ) هو مفروض فيما لو سجد الامام قبل السلام فلو كان
يرى السجود بعد السلام كالحنفي فلم ثم سجد قبل يستقر على الماموم المخالف في هذه الحالة حتى يلزمه
السجود قبل سلامه ام لا اعتبارا باعتقاده فيه نظر ويظهر الثاني ثم رابت ما ذكره الشارح قبيل قول
المصنف الاقول وسوا امام الجمعة وقوله هنا واعتقاده انه بعد السلام سم على حجج وهو ظاهر وكتب على سم
شيئا الشورى لا وجه لهذا التردد لا نه بسلام الامام انما انقطعت القدرة فهو باق على سنته انتهى اه ع
(قوله على الماموم الخ) هذا في الموافق اما المسبوق اذا تخلف عن سجود الامام لعذر الى ان سلم الامام فلا يلزمه
السجود دلفوا وتم الفرق ان سجود الموافق ليس لحض المتابعة بل لجبر خلل الصلاة ايضا بخلاف المسبوق فان

لان الفرض انه علم الحال
او ظنه بل يفارقه ويسلم
أو ينتظره على المعتمد
(تنبية) قضية كلامهم
ان سجود السهو بفعل
الامام له يستقر على الماموم
ويصير كالركن حتى لو سلم
بعد سلام امامه ساهيا عنه

الماموم اهي ثالثة امر اربعة قضية وجوب البناء على اليقين انه يجعلها ثالثا ويمتنع عليه موافقة الامام في هذا
الجلوس وهو التشهد قبل يتعين عليه مفارقة الامام ويجوز له القيام وانتظار الامام قائما فاعلمه بتذكر
او يشك فيقوم فيه نظر وعل الاقرب الثاني (قوله لان الفرض انه علم الحال او ظنه) قضيته انه لم يعلم ذلك
ولم يظنه جازت المتابعة لكن انما يظهر ذلك ان كان مسبوقا وشا كافي فعمل ركعة بخلاف ما ذالم يكن كذلك
لانه ان ادرك مع الامام جميع الصلاة من غير حصول خلل في فعل نفسه تمت صلاته وان تبين اختلال بعض
ركعات الامام كالأول تبين حدث الامام فانه لا يضرب تمام صلاة الماموم بحيث تدلس له متابعت في تلك الركعة
التي قام لها نعم ينبغي ان شرط جواز المتابعة للمسبوق والشاك ان ظن او علم انه ترك ركنا بخلاف ما ذالم شك
فليتأمل ثم رابت في شرح قول المصنف في الجمعة وان ادركه بعده فاتته الى قوله الواضح انه ينوي في اقتدائه
الجمعة قول الشارح ولان القياس لا يحصل الا بالاسلام اذ قد يذكر الامام ترك ركنا فيأتي بركة ويعلم
الماموم ذلك فيذكر معركه الجمعة وإتماما قلنا ويعلم الخ ولهم لا يجوز متابعة الامام في فعل السهو ولا في
القيام لخامسة (قوله تنبيه قضية كلامهم) جزم بهذه القضية شيخ الاسلام في فتاويه وقوله بفعل الامام قضية
انه لا يستقر قبل فعله حتى لو فارق الماموم قبل فعله سقط عنه وهو الظاهر (قوله يستقر على الماموم) فيه
امر ان الاول انه ان كان يرى السجود بعد السلام فسلم ثم سجد قبل يستقر على الماموم المخالف في هذه الحالة
حتى يلزمه السجود قبل سلامه ام لا اعتبارا باعتقاده فيه نظر ويظهر الثاني ثم رابت ما ذكره الشارح قبيل
قول المصنف الاقول وسوا امام الجمعة الخ بما يتعلق بذلك وقوله هنا واعتقاده انه بعد السلام والثاني ان هذا
في الموافق اما المسبوق اذا تخلف عن سجود الامام لعذر كسهو الى ان سلم الامام فلا يلزمه السجود دلفوا
والفرق ان سجود الموافق ليس لحض المتابعة وقد فاته مر (قوله يستقر على الماموم ايضا) هل سجود

لومه ان يغود اليه ان قرب الفصل (١٩٦) ز لا اعا د صلاة كالموتر كمن ار كبا ولا ينافي ذلك ما يأتي انه لم يعلم بسجود دامامه للتلاوة ولا وفد

سجودده الآن لحض المتابعة وقد قامت راه سم و اعتمد ه ع ش (قوله لومه أن يغود اليه الخ) لعله حيث لم يوجد ما ينافي السجود فان وجد كحده فلا اخذ بما يأتي انفاع النهاية والمغني عند قول المتن على النص فلا يرجع (قوله و ظاهر الخ) عكس قوله السابق والابان هو للسجدة الثانية الخ (قوله والاي سجدا الامام) الى المتن في المتن ولى قوله وبقي ذلك في النهاية لا قوله لكن لا يفعل الى و في الجملة بات وقوله والذي يتجه الخ فقال بدله وقد يوجه الخ (قوله والاي سجدا الامام الخ) اى او بطلت صلاة الامام كان احدث قبل تمامها وبعد وقوع السهو منه او فارقه شرع بافضل (قوله او اعتقاد الخ) اى كالخني قول المتن (في سجدة الخ) اى نذا كما هو ظاهر سم (قوله في سجدة المأموم) اى بعد سلام امامه نهاية ومعنى وسياق هذا في الشرح بقى بالآخر الامام السلام بعد سجوده وقسمه المأموم عن سجوده ثم تذكر قبل سلام الامام ويظهر انه يسجد ولا ينتظر سلام الامام كالم سبقه الامام باقل من ثلاثة اركان طويلة لسهوه عن متابعتها فانه يمشى على نظم صلاة نفسه سم على حج اه ع ش قول المتن (على النص) وعليه لو تخلف بعد سلام امامه ليسجد فعاد الامام الى السجود لم يتابعه سواء اسجد قبل عود دامامه ام لا لقطعه القدوة بسجوده في الاولى وباستمراره في الصلاة بعد سلام امامه في الثانية بل سجد فيها منفردا بخلاف ما قاله المسبوق لياتى بما عليه قال قياس كاله الا سنوى لزوم العود للاتباع والفرق ان قيامه لذلك واجب وتخلفه ليسجد مخير فيه وقد اختاره فاقطعت القدوة فلو سلم المأموم معه مائة افعاد الامام الى السجود دونه وهو موافق له لو افقته في السجود فانه ياتى بان يخلف عنه بطلت صلاته اى عند عدم المنافي للسجود كالمحدث او بنوى الإقامة وهو قاصر او بلغت سببته دار اقامته او نحو ذلك ولم يزل عامدا فاعاد الامام لم يوافقه لقطعه القدوة بسلامه محذومها وبقي جميع ما ذكر في الشرح لا قولها اى عند عدم المنافي الخ قول المتن (فالصحيح انه يسجد معه) اى وجوباً (ثم في آخر صلاته) اى نذا بشرح بافضل وسم (قوله ان موضوعه) المناسب بموضعه باسقاط الواو الثاني (قوله ومن ثم) إشارة الى قوله للاتباع (قوله كما يأتي) اى انفا في شرح على النص (قوله كما) اى قيل قول المصنف فلو ظن الخ قول المتن (فان لم يسجد الامام) اى عمدا وسهوا او اعتقاداً انه بعد السلام (قوله في الصورتين) اى في السهو بعد الاقتداء والسهو قبله (قوله للمأموم) اى انفا من قوله جبر اللخل الخ (قوله ولو اقتصر امامه) اى الموافق (قوله سجد نثنين) هل تستقران على أن المأموم على ما تقدم في التنبيه أو لأن الامام في معنى التارك له لإذ لا يحصل بالسجدة الواحدة فيه نظر ولعل الوجه الثاني سم اقول صنغ النهاية والمغني في شرح قول المصنف المتقدم فان سجد لومه ما تبعته كما صرح في الاستقرار و بطلان الصلاة بالتارك فلا يرجع (قوله او ترك الخ) عطف على قوله اقتصر الخ (قوله اعتقاد الخ) عبارة عن المغني ولو كان امامه جديفيا فسلم قبل ان يسجد لسهو سجدا المأموم قبل سلامه اعتبارا بعقيدته ولا ينتظره ليسجد معه لا فارقه بسلامه هذا اذا كان موافقا لما المسبوق فيخرج

التلاوة كذلك أو يفرق فيه نظر ولعل الفرق أظهر ويؤيده ما يأتي في سجود التلاوة أنه لو لم يعلم بسجود دامامه إلا بعد دفعه منه لا يسجد بل هذا يعين الفرق ويحيل غيره ولا يتصور سجود الامام للقرأة في المجلس قبل السلام لان المجلس ليس محل قرأة فلا يطلب السجود للقرأة فيه (قوله لم يتابعه) اى لا ياتي بسجود التلاوة كما ياتي بالتشهد الاول لذات تركه الامام وذلك لو وقعها خلال الصلاة فلو اتردهما خالف الامام واختلف المتابعة وما هنا لما ياتي به بعد سلام امامه مر وسياق هذا في الشرح وهو واضح مما ذكره هنا وقوله وما هنا لما ياتي به بعد سلام امامه بقى بالآخر الامام السلام بعد سجوده وقسمه المأموم عن سجوده ثم تذكر قبل سلام الامام ويظهر انه يسجد ولا ينتظر سلام الامام كالم سبقه الامام باقل من ثلاثة اركان طويلة لسهوه عن متابعتها فانه يمشى على نظم صلاة نفسه (قوله في سجدة الخ) اى نذا كما هو ظاهر (قوله ثم يسجد ايضا) هل هو وجوباً كما تقدم في التنبيه أو يخص ذلك بغير المسبوق الظاهر الثاني لان الواجب للاتباع وقد وجدت بالسجود دمه ويؤيده قوله فان لم يسجد الامام يسجد نذا الخ (قوله سجد نثنين) هل يستقران على المأموم على ما تقدم في التنبيه أو لأن الامام في معنى التارك له لإذ لا يحصل بالسجدة الواحدة فيه نظر

افرق منه لم يتابعه لا ثم مات محله بخلافه هنا و ظاهر أن البطان يسبقه امامه بسجدة وهو لا يرى كالخلف بل اولى لان التقدم انفس (والا) يسجد الامام عمدا او سهوا او اعتقاداً انه بعد السلام (في سجدة) المأموم (على النص) جبر اللخل الحاصل في صلاته من صلاة امامه هذا في الموافق (و) اما لو اقتدى مسبوق بمن سها بعد اقتدائه وكذا لو اقتدى بمن سها (قوله في الاصح) وسجد الامام لسهوه (فالصحيح) فيها (انه) أى المسبوق (يسجد معه) للاتباع فلا نظر إلى أن موضعه في انما هو آخر الصلاة ومن ثم لو اقتصر امامه على سجدة لم يسجد اخرى بخلاف الموافق كما يأتي (ثم) يسجد ايضا (في آخر صلاته) لانه محل سجود السهو الذي لحقه فلا نظر إلى انه لم يسه إصلاته انما كملت بسبب اقتدائه بالامام فطسرق نقص صلاته اليه كما مر (فان لم يسجد الامام سجد) نذا المسبوق المتقدم به (آخر صلاة نفسه) في صورتين (على النص) لما مر في الموافق ولو اقتصر امامه على سجدة سجد نثنين لكن لا يفعل الثانية إلا بعد سلام امامه لا احتمال سهوه وتدارك الثانية قبل سلامه

نفسه ويتم لنفسه ويسجد آخر صلاته وظاهر هذا انه بنوى المفارقة إذا قام لياق بماعمله والظاهر انه لا يحتاج الى نية المفارقة لقومهم وتقضى القدوة بسلام الامام اهـ (قوله اعتقاد اني بالغ) منه ان يقتضي الشافعي بالحنفي في صلاة الصبح ليسن الشافعي السجود قليل سلامه وبعد سلام امامه سواء ما في المأموم بالقبولت اولم يات به لان سجوده ترك امامه القبولت لا لترك نفسه لان تركه يتحمله الامام ومن ثم لو اتقنى الشافعي في صلاة الصبح بمن يصلي الظهر او سنة الصبح مثلا لا يطلب منه سجود السهو سواء اقتت المأموم الامام لان ترك المأموم له يتحمله عنه الامام وصلاة الامام لم يدخلها نقص يقتضي السجود في عقيدة المأموم اذا قبولت عند المأموم في الظهر وسنة الصبح حتى يسجد لترك امامه له واعلم ان سجود الشافعي للسهو وخلف الحنفي لا يختص بصلاة الصبح بل الظاهر طلب السجود من الشافعي اذا صلى خلف الحنفي في الصلوات الخمس وإن لم اقف على من نه عليه وذلك لان الحنفي لا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول بحيث لو صلى فيه عليه صلى الله عليه وسلم سجدا للسهو وتركه للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول يتوجه سجود السهو على المأموم فتنبه له كرى اقول قد يمكن الفرق بين القبولت والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم بكون الاول وجهاً وبالثاني سراً فلا يعلم المأموم ترك امامه الحنفي لها لاحتمال تقليد من يرى الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول كالشافعي وفي الحاشية الشامية على الدر المختار من كتب الحنفية ما نصه هذا كى وجوب سجود السهو في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول على قول ابن حنيفة ولا فني التنازع خاتمة عن الخواص انه على قولها لا يجب السهو مالم يبلغ الى قوله حميد مجيد اهـ ويؤيد الفرق المذكور عدم نقل السجود في غير الصبح قولاً او فعلاً من احدهم احتجاجاً بسلفا وخلفاً مع شيوخ مذهب الحنفي في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول فالسجود في غير الصبح في قوة مخالفة الاجماع المذهبي والله اعلم (قوله اني به) اي ندبا كاهو ظاهر سم (قوله فتختل المتابعة) قد يفهم انه لم تختل بان بنوى المفارقة تعقب ترك الامام التشهد الاول او سجود التلاوة اتى به وهو ظاهر في ترك التشهد الاول دون مجرد التلاوة لقومهم ان المأموم يسجد لسجدة امامه لا لقرائه سم (قوله بخلاف ما هنا) اي سجود السهو (قوله فرغ سجدا الامام) الى قوله وبقي في ذلك في النهاية الا انهم يقل فيما ياتي والذي يتجه به بل ذكر الاحتمالين وتوجيه كل منهما ثم قال هذا والذي افتى به الوالد رحمه الله تعالى انه يجب عليه اتمام كلمات التشهد الواجبة ثم يسجد للسهو اهـ ما في التبايع والاحتمال لا مفرع ان على مقتضى كلام الخادم والبحر من وجوب المتابعة اقول القلب الى ما افتى به الشهاب الرملى اميل وظاهر كلامه انه يتمه وإن استمر فيه حتى شرع امامه في الهوى للسجدة الثانية بصري وقوله ما فني به الشهاب الخ في الكردي عن الاعياب ما يوافقه وقوله وظاهر كلامه الخ ياتي عن سم ما يوافقه (قوله الموافق الخ) اي اما السبوق فيوافقه وجوباً مطلقاً كما مر (قوله من اقل التشهد) اي مع الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم سم في الكردي عن الاعياب مثله (قوله وافقه وجوباً) اي يتخلفه تخلف بغير عذر سم (قوله ما مر انما) اي في شرح لزومه متابعته (قوله لان للمأموم التخلف بعد سلام الامام) وظاهر انه حيث لا ياتي بشيء من اذكار التشهد ولا ادعيته لان سجوده وقع في محله وليس لمحض المتابعة وسجود السهو المحسوب لا يعقبه الا السلام كما سياتي ما يصرح به غاية الاسرانه اغفر له التخلف فلا يتطل به صلاته بخلاف ما وقع في حاشية الشيخ ع شرر شديدي عبارة قوله لان للمأموم التخلف الخ اي فلا يكون سجوده مع الامام مانعاً له من اذكار الماثورة او غير هاهـ (قوله او قيل اقله تابعه الخ) خالفه شيخنا الشهاب الرملى فافتي بانه

ولعل الوجه الثاني (قوله اني به) اي ندبا كاهو ظاهر (قوله فتختل المتابعة) قد يفهم انه لم تختل بان بنوى المفارقة تعقب ترك الامام التشهد الاول او سجود التلاوة اتى به وهو ظاهر في ترك التشهد الاول دون سجود التلاوة لقومهم ان المأموم يسجد لسجدة امامه لا لقرائه ان يقال انما شرر سجود الامام مادامت القدوة لا تختل المتابعة فيه نظر (قوله اقل التشهد) اي مع الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وافقه وجوباً) اي يتخلفه تخلف بغير عذر (قوله او قيل اقله تابعه وجوباً) خالف ذلك شيخنا الشهاب

اعتقاد اني به بعد سلام امامه
وانما لم يات بنحو تشديد اول
او سجود تلاوة تركه امامه
لانه يقع خلال الصلاة فتختل
المتابعة بخلاف ما هنا لانه
انما ياتي به بعد سلام امامه
كما قرر (فرغ) سجود
الامام بعد فراغ المأموم
الموافق من اقل التشهد
وافقه وجوباً في السجود
فان تخلف تاتي فيه مامر
انفا وندبا فيما يظهر في
السلام بخلاف ما اقتضاه
كلام بعضهم لان للمأموم
التخلف بعد سلام الامام او
قبل اقله تابعه وجوباً كما
اقتضاه كلام الخادم كالبحر
ثم يتم تشهده

كألو سجدة للتلاوة وهو في الفاتحة وعليه فهل يمد السجود أيا ن قضية الخادم نعم ويوجه بأنه قياس ما قرر في المسبوق والذي يتجه أنه لا يعده ويفرق بينه وبين المسبوق بأن الجلوس الأخير محل سجود السهو في الجملة كما قالوا في السورة قبل الفاتحة لا يسجد لتقلها لأن القيام محلها في الجملة وبقي في ذلك مزيد بينته في شرح العباب (١٩٨) ثم رأيت في شرح المذهب قطع بمارجحته من عدم إعارته وحاصل عبارته في صلاة

الخوف في الفرقة الأخيرة وإذا قلنا يقومون عقب السجود ينتظرهم بالتشهد فتشهد قبل فراغهم فأدركوه في آخر التشهد فسجد للسهو قبل تشهدهم فهل يتابعونه فيه وجهان أحدهما بل يتشهدون ثم يسجدون للسهو ثم يسلم والثاني يسجدون لأنهم يتابعون له فعلى هذا هل يعدونه بعد تشهدهم قالوا فيه القولان وينبغي أن يقطع بانهم لا يعدونه انتهت فهي موافقة لما رجحته أنهم لا يعدونه ومفيدة أن في وجوب الموافقة له فيه قبل فراغ المعلوم منه وجهين لم يرجع منهما شيئا نعم مارجحته من الوجوب ظاهر كالإيجاز عما قررته والقولان في كلامه هما القولان في المسبوق يسجد معه ثم آخر صلاته وإنما قطع بعدم الاعادة لوضوح الفرق بأن المسبوق ليس سجدا ولا آخر صلاة نفسه بخلاف هذا لما قررته أن التشهد الأخير محل سجود السهو في الجملة فتأمل ذلك كله فإنه مهم ولم يره من نقل فيما ذكر احتمالات الروايات وغيره (وسجود السهو وإن كثر)

لا يتابعه بل يتخلف لانتمام التشهد الواجب ثم يسجد عملا بقاعدة أن سجود السهو بين التشهد والسلام اه وعلي هذا فلا يضر تخلفه بالسجودين مع الجلوس بينهما لأنه يتخلف بعذر فصلاته بحجبة وإن سلم الإمام وهو في التشهد إذ لم يتأخر عنه بما كثر من ثلاثة طويلة فعلية سم (قوله) تأخره وجوب (الخ) وهو الأقرب لأن الأصل وجوب متابعة الإمام في فعله فلا يتركها إلا لعارض اللهم إلا أن يقال إن هذا كبطي القراءة فيحذر في تخلفه لانتمامه كما يعذر ذلك في انتمام الفاتحة ع (قوله) وبقي في ذلك) أي في سجود الإمام قيل فراغ الإمام الموافق من أقل التشهد (قوله) ثم رأيت (الخ) أي المصنف (قوله) وحاصل عبارته) أي شرح المذهب (قوله) فتشهد) أي الإمام (قوله) قبل تشهدهم) أي قبل فراغهم عنه (قوله) أحد هما (الخ) قد يشير بقضيه إلى رجحانه كما اختاره الشباب الرمي والشارح في الأعياب (قوله) فعل (هذا) أي الثاني (قوله) انتهت) أي حصل عبارة شرح المذهب والتايت باعتبار المضاف إليه (قوله) أنهم لا يعدونه) الموافق لما قرر في الفرع الأول الأفراد بأرجح الضمير للإمام الموافق (قوله) فيه) أي الإمام في السجود (قوله) منه) أي من التشهد (قوله) في كلامه) أي شرح المذهب (قوله) يسجد معه ثم آخر صلاته) أي ومقابله لا يسجد معه نظر إلى أن موضع السجود آخر الصلاة وبملاحظة هذا التقدير كونه بدلا من القولان في المسبوق (قوله) وإنما قطع) أي المصنف في مسئلة صلاة الخوف (قوله) فتأمل ذلك (الخ) أي الحاصل المذكور وتوجه الشارح لقطع المصنف بعدم الاعادة (قوله) ولم يره) أي القطع بعدم الاعادة كدعى (قوله) بينهما جملة) أي قوله وقضية التشبيه في النهاية وكذا في المعنى الإقوله واحتمال البطلان إلى قوله بخلاف (قوله) وإن كثر السهو) فلو أحرز منفر دأرباعه وأن منابر ركعة وسها فيها ثم أقضى بمسافر قاصر فسها امامه ولم يسجد ثم أتى هو بالربعة بعد سلامه فسها فيها كفى للجميع سجدتان نهاية ومعنى (قوله) مع تعدده) أي السهو (قوله) ما لم يخصه ببعضه) أي ولا يفيحصل ويكون تاركاً للباقي بما يقع معنى أي ثم لو غن له السجود للباقي لم يجز إذ فعله عامدا عالما بطلان صلاته لأنه زيادة غير مشروعة لفواته بتخصيص السجود والذي فعله ببعض مقتضيات ولو نوى السجود لترك التشهد الأول وملاوتر ك السورة قالوا ظاهر أن صلاته تبطل لأن السجود بلا سبب ممنوع وبنية ما ذكر شر ك بين مانع ومقتض فيقبل المانع وبقي ما لو قصد أحدهما لا يعينه هل يضر أم لا فيه نظرو الأقرب الأول لأن أحدهما صادق بما يشرع له السجود وما لا يشرع له فلا يصح تركه زيادة النية بينهما ع (قوله) ولو نوى (الخ) أي عامدا عالما أخذاً بما قدمه ونظائره (قوله) واحتمال البطلان) أي بطلان الصلاة بالتخصيص ببعضه (قوله) البنى (الخ) نعمت الاحتمال (قوله) لأنه) أي التخصيص (قوله) الآن) أي حين تعدد السهو (قوله) بل (الخ) أي التشجود (قوله) أنها إذا دخلت) السجدات المطلوبة لاسباب متعددة (قوله) ولو اقتصر أي الأصلي ع (قوله) ومن ثم) أي لعدم مشروعية الاقتصار على سجدة واحدة (قوله) بطلت) أي السجدة

الرمي ر حمادة تعالى فأفتى بأنه لا يتابعه بل يجب عليه انتمام التشهد قبل السجود ثم يسجد وقد يستشكل وجوب ذلك بأن التشهد وإن وجبت مولاً أنه لا يقطع السجود في اناناه مولاً أنه كان الفاتحة يجب مولاً أنها لا يقطع السجود دلالة وفي اناناه اتباعه للإمام مولاً أنها لا يجب بان هذا الوجوب ليس للدوا لاقبل لأن السجود إنما هو بعد التشهد فليتأمل (قوله) تأخره وجوباً) خالف هذا شيخنا الشباب الرمي فأفتى بأنه لا يتابعه بل يتخلف لانتمام التشهد الواجب ثم يسجد عملاً بقاعدة أن سجود السهو بين التشهد والسلام اه وعلى هذا فلا فلا يضر تخلفه بالسجودين مع الجلوس بينهما لأنه يتخلف بعذر فصلاته بحجبة وإن سلم الإمام وهو في التشهد إذ لم يتأخر عنه بما كثر من ثلاثة طويلة فعلية (قوله) كألو سجدة للتلاوة) لا يقال بفرق بينهما فيحش التخلف

السهو (سجدتان) بينهما جملة لاقتصاره عليه السلام عليه ما في قصة ذي الديدن مع تعددها في أنه سلم من اثنين وتكلم ومشى المقصر والأوجه أنه يقع جابر الكل ماسماً به ما لم يخصه ببعضه واحتمال البطلان الذي قاله الروايات لأنه غير مشروع الآن بر منعه ما عل به بل هو مشروع لكل غير أنفاده وإن غابا بما لا بأس أنها إذا دخلت فأذا جرى بعضها فقد أتى ببعض المشروع بخلاف ما لو اقتصر على سجدة ومن ثم أبطلت

الصلاة لكن محلة أن نوى الاقتصار عليها ابتداء ما لو عرض بعد فعلها فلا يؤثر كها وظاهر (١٩٩) لأنها نفل وهو لا يصير واجبا بالشروع

فيه وكونه يصير زيادة من جنس الصلاة وهي مبطلة محله كما وإن تعمدتها وهنا لم تعمدها كما تقرر وعلى هذا التفصيل يحل ما نقل عن ابن الرفعة من إطلاق البطلان وعن القفال من إطلاق عدمه وهما كالجلسة بينهما (كسجود الصلاة) والجلوس بين سجديهما واجبات الثلاثة مندوباتها السابقة كالذكر فيها وقيل يقول فيها مسجحا من لا ينام ولا يسو وهو لا يتق بالجلال لكن إن سهل أن تعتمد لأن اللاتق حيثئذ الاستفارة ولو اخل بشرط من شروط السجدة أو الجلوس فظاهر أنه يأتي ما مر في السجدة من أنه أن نوى الإحلال به قبل فعله أو معه ففعله بطلت صلاته وإن طرأ له أثناء فعله الإخلال به فخل وتركه فوراً لم تبطل وعلى هذا الأخير يحل إطلاق الاسنوى عدم البطلان ونزوع فيه بما رده مآثره وقضية التشبيه أنه لا يجب نية سجود السهو وهو قياس عدم وجوب نية سجدة الثلاثة لكن الوجه الفرق فإن سببها القراءة المطلوبة في الصلاة فشمعتها ابتداء من هذه الحجة وإن لم تشملها من حيث قيامها مقام سجدة الصلاة لأنها ليست من أفعالها المطلوبة فيها من حيث كونها

المقتصر عليها (قوله لكن محله) أي الإبطال (قوله وكونه) أي ما اقتصر عليه من السجدة الواحدة لو أنشأ استغنى عن التناول المذكور (قوله كما مر) أي في فصل مبطلات الصلاة (قوله كما تقرر) أي في قوله ما لو عرض بعد فعلها الخ عرض (قوله يحمل ما نقل عن ابن الرفعة الخ) أي فيحمل الأول على ما لو نوى الاقتصار على سجدة ابتداء الثاني على ما لو عرض بعد فعلها (قوله كالجلسة) المناسب والجلسة بالعطف (قوله في واجبات الثلاثة) مندوباتها الخ كوضع الجبهة والطمانينة والتحمل والتكيس والافتراش في الجلوس بينها والتوركع بعدهما يأتي بذكر سجود الصلاة فيها قال الأذري وسكتوا عن الذكر بينهما والظاهر أنه كالدرك بين سجدي صلب الصلاة مغنى ونهاية (قوله ما مر في السجدة) أي في الاقتصار عليها (قوله به) أي بالشرط (قوله قيل فعله) أي فعل أحد المذكرين سابقاً من السجدة والجلوس ويجوز أرجاع الضمير للسجدة المذكورة أنشأ في قوله ما مر في السجدة وكذا الضمير في قوله فعله وقوله أثناء فعله وقوله وتركه (قوله وإن طرأ له الخ) أي كان طرأ الرفع من السجدة قبل الطمانينة سم (قوله وعلى هذا الأخير) أي الطرو (قوله ما قررته) أي في قوله ما لو عرض بعد فعلها الخ (قوله لكن الوجه الفرق الخ) وفاقا لشيخ الإسلام والمفتي وخلافاً للناحية عبارة وفيه نزاع كسجود الثلاثة والمعتد كما في به والوجه الله تعالى وجوب النية في كل منهما أي على الإمام والمفتردياً يظهر لأعلى الماء وهو القصد أي قصد خصوص السهو وخصوص الثلاثة بقرينة ما يأتي رشدي عبارة سم الوجه تخصيص وجوب نية سجود السهو بغير المأموم فلا يجب عليه لأن وجوب المتابعة يغني عنها وكنية سجود السهو نية سجود الثلاثة عند من يقول بوجوبها أيضاً كشيخنا المولى فيختص بوجوبها بغير المأموم ما ذكر (فرع) هل تجوز نية سجود السهو وإن صدر السبب عمداً بناء على أن سجود السهو صار علماً في الشرع على السجود للخلل مطلقاً في نظر ولا يبعد الجواز مالم يقصد بالسهو حقيقة لأن ذلك ناعب فليتأمل (قوله فإن سببها القراءة الخ) عبارة المفتي في سجدة الثلاثة فنصاً ونوى وجوباً لأن نية الصلاة لم تشملها كما صرحوا بذلك في ترك السجدة فقالوا لوترك سجدة سهو أثم سجدة للثلاثة لا تسكتي عنها لأن نية الصلاة لم تشملها بخلاف ما لو ترك الجلوس بين السجدين وجلس للاستراحة فإنه يكفي لأن نية الصلاة شملت فهي كسجود السهو كذا قيل والوجه قول ابن أرفعوا لا يجب على المصلّي نيتها اتفاقاً لأن نية الصلاة تنسحب عليها بواسطة وهذا يفرق بينها وبين سجود السهو لا ينافي ذلك ما تقدم من قولهم أن نية الصلاة لم تشملها أي بلا واسطة والسنة التي تقوم مقام الواجب ماثلة النية بلا واسطة (قوله من هذه الحجة) أي من حيث أن سببها القراءة الخ (قوله بل لعروض القراءة) أي قراءة آية السجدة

عن سجود الثلاثة بخلاف التخلف عن سجود السهو لا نأقول هذا ممنوع فإن التخلف عن سجود السهو فاحش أيضاً بدليل أن المأموم الغير المعذور إذا تخلف عن الإمام إلى أن هو للسجدة الثانية منه بطلت صلاته كما تقدم ولو لا تخلف به ما بطلت فلا بد من فرق واضح على طريقه شيخنا المولى والظاهر أنه على طريقتيه لا تبطل صلاة المأموم وإن لم يتم التمسك إلا بعد سلام الإمام لأنه متخلف بعد زواله بل لم يتخلف باكثر من ثلاثة أفعال طويلاً مع أن متخلف به ليس من أركان الصلاة وغايته أن ينزل من زلته فليتأمل نعم يمكن أن يفرق على طريق شيخنا بأن سجود الثلاثة مع كون التخلف عنه فاحشاً يفوت ولا كذلك سجود السهو (قوله وإن طرأ له) أي كان طرأ الرفع من السجدة قبل الطمانينة (قوله وقضية التشبيه أنه لا يجب الخ) الوجه تخصيص وجوب نية سجود السهو بغير المأموم فلا يجب عليه لأن وجوب المتابعة يغني عنها وكنية سجود السهو نية سجود الثلاثة عند من يقول بوجوبها أيضاً كشيخنا المولى فيختص بوجوبها بغير المأموم لما ذكره وقد ورد بالتخصيص قهراً للفظ للعالمين من سجدة أمامه في السرية من قيام سجدة معه ففعله سجدة للثلاثة فإن سجدة ثانية لم يتابعه بل يقوم إفاهاً من صريح وجوب سجود معه وإن جعل أنه عن الثلاثة من جعل لا تنافي منه النية التي شرطها الحزم فليتأمل (فرع) هل تجوز نية سجود السهو وإن صدر السبب عمداً بناء على أن سجود السهو صار علماً في الشرع على السجود للخلل مطلقاً في نظر ولا يبعد الجواز مالم

صلاة بل لعروض القراءة التي قد تود جدو قد لا بخلاف جلسة الاستراحة أو مسجود السهو فليس سببه مطلوب فيها وإنما هو منهى عنه فلم تشملها

ثبته ابتداء فوجبت اى على الامام والمنفرد دون المأموم كما هو واضح لان افعاله تنصرف لحض المتابعة بلائحته وقدراته بلزومه وقتنه فيه وإن لم يعرف سهوه فكيف تتصور نيته له حينئذ ينته بان يقصده عن السهو عندئذ وعفيه بقول غن السهو علم ان معنى النية المثبت وجوبها هنا قصد السجود عن خصوص السهو والمنى وجوبها في سجود التلاوة قصدتها فمطلق قصدته يكفي في هذه دون تلك وهذا رد على من تومر اتحاد النية التي هي مطلق القصد في البين فاعترض الفرق بينهما بان الصواب وجوبها فيها بالاذلا بتصور الاعتداد بسجود بلا قصد قال وقول ابن الرفعة لا تجب نية سجدة (٢٠٠) التلاوة ضميم لا لأن يريد أنه لا يجب فيها تحريم وليس كازعم بل هو صحيح لما تقرر من معناها

هنا المفارق لمعناها ثم فتأمل ذلك فانهم قبل ولا تبطل بالتلفظ بهذه النية وفيه نظر بل لا وجه له لانه لا ضرورة لذلك فظير ما مر في نية نحو الصوم (والجديد ان محله) اى سجود السهو الزيادة ونقص وهما بين تشهد وما يتبعه من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى اله ومن الذاكار بعدهما (وسلامه) من غير فاصل بينهما ما مر في خبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم امر به قبل السلام مع الزيادة لقوله عقبه فان كان صلى خمسا إلى اخره ولقول الزهري ان السجود قبل السلام اخر الامر من من فعله صلى الله عليه وسلم والخلاف في الجواز وقيل في الافضل وهو ضعيف وإن جرى عليه الماوردي بل نقل اتفاق الفقهاء عليه وقال ابن الرفعة انه الطريقة المشهورة وسيعلم من كلامه في الجمعة ان من استخلف عن عليه سجود سهو سجد هو والمأمومون ثم يقوم صلاة الامام

(قوله لان افعاله) اى المأموم (قوله وقدره) اى في المتن عن قريب (قوله نيته) اى المأموم (له) اى لسجود السهو (حينئذ) اى حين جملة بنهو الامام (قوله نيته بان الخ) فاعل وجبت (قوله وقول غن السهو علم معنى النية) اى قوله قيل الخ انكره النهاية فقال ومن ادعى ان معنى النية المثبت الخ هو خطا فاحش اه قال عرش قوله مر ومن ادعى الخ مر اده حج وقوله فهو خطا الخ اى يوجب التعرض لخصوص السهو والتلاوة ولا يكن مطلق السجود فيها اه (قوله وهذا) اى بقوله وقول غن السهو علم الخ (قوله بينهما) اى بين سجدة التلاوة السهو (قوله قال الخ) اى المأموم المذكور (قوله كازعم) اى المأموم (قوله بل هو صحيح) اى قول ابن الرفعة وكذا اعتمد شيخ الاسلام والمغنى كاهن (قوله من معناها هنا) اى معنى النية في سجدة التلاوة (وقوله ثم) اى في سجود السهو (قوله ولا تبطل) اى الصلاة (هذه النية) اى نية سجود السهو او التلاوة (قوله بل لا وجه الخ) وفاقا للنهاية (قوله اى سجود السهو) لا لاقوله لا رد في المغنى لا لاقوله والخلاف إلى وسيعلم إلى المتن في النهاية لا لاقوله وقدره خذ إلى واخذ (قوله من الذاكار) اى والادعية معنى (قوله من غير فاصل الخ) اى بشئ من الصلاة فلا يضر طول الفصل بينهما اى السجود والسلام يسكوت طويل كالفى به شيخنا الشهاب الرملى بما يوقسم وياتى في الشرح ما يتعلق بذلك (قوله لما مر الخ) دليل الجديد (قوله مع الزيادة الخ) المفيدة انه لا فرق بين الزيادة والنقصان فيه رد على القدم القائل بان انه إنما ينقص سجدة قبل السلام ويزيادة بعده (قوله لقوله الخ) صلة للزيادة (قوله عقبه) اى الامر ظرف للزيادة وكان الاولى تقديمه على لقوله (قوله فان كان الخ) مقول القول (قوله ولقول الزهري الخ) ولا نه لصحة الصلاة فكان قبل السلام كالونى سجدة منها واجابوا عن سجوده بعده في خبر ذى اليدين بحمله على انه لم يكن عن قصد مع أنه لم رد لبيان حكم سجود السهو بما يوقسم اى بل لبيان ان السلام سهو لا يبطل عرش (قوله وهو ضعيف) اى القول بان الخلاف في الافضل وكذا خبير انه الطريقة بقية الخ (قوله وقال الخ) عطف على جرى (قوله من كلامه) اى المصنف (قوله ان من استخلف) اى المسيوق بقرنته ما بعده هو بكسر اللام (قوله عمن الخ) اى عن امام (قوله سجده) اى المستخلف بفتح اللام (قوله ثم يقوم هو) اى ويفارقه المأمومون معنى (قوله ولا رد) اى سايعلم من كلامه في الجمعة (قوله لان سجوده هنا) اى سجود الخليفة في اخر صلاة الامام (قوله كافي المسيوق) اى الذى تقدم حكمه في المتن سم (قوله وبالمأثور) اى واوغره (قوله في نحو سجدة التلاوة) أدخل بالنحو سجدة الشكر (قوله لكن مر) اى فى أول الباب (قوله أن الوجه الخ) مر ما فيه فلا تغفل بصري (قوله واخذ من قوم بين المفيد الخ) لإفادة في ذلك لما ادعاه هذا المدعى فتأمل بصري (قوله وليس الخ) اى الاخذ (قوله وعلى الجديد) اى قول المتن وإذا سجد في النهاية لا لاقوله بخلاف إلى المتن بقوله وإن بقي إلى فان قلت إذا (قوله لقطع له) اى اطلب السجود عبارة لا سنى والمغنى

يقصد بالسهو حقيقة لان ذلك تلاعب فلي تأمل (قوله من غير فاصل) اى بشئ من الصلاة فلا يضر طول الفصل بينهما يسكوت طويل كالفى به شيخنا الشهاب الرملى (قوله كافي المسيوق) اى الذى تقدم

هو لما عليه وسجد آخر صلاة نفسه أيضا ولا رد لان سجده هنا لحض المتابعة كافي المسيوق وظاهر أنه لو سجد للسهو قبل الصلاة على الال ثم اتى بها بالمرح حصل اصل سنة سجود السهو ولم تجز له إعادة تركه يؤخذ من قوله بين تشهد وسلامه انه لا يسجد للسهو في نحو سجدة التلاوة لكن مر ان الاوجه خلافه فوسجد بعدها وقبل السلام سجدة زين ويحمل كلامهم على الغالب واخذ من قولهم بين المقد انه لا يتخلل بينهما وبين السلام ثم انه لو أعاد التردد بطأت لاحداته جلوسا لا تقطع جلوس تشهد بسجوده وليس في محله وما عال به ممنوع إذ قدم ذلك التخلل انما هو مندوب لا غير به الجلال البلقيني وغيره وعلى الجديد (فان سلمنا) بان علم حال السلام ان عليه سجود السهو (فات) السجود وإن قرب الفصل (في الاصح) لقطعه به بسلامه (اوسوها) او جملا انه عليه ثم علم فيما يظهر

لا ينقطع الصلاة وهي أحسن قول المتن (وطال الفصل الخ) وكذا الولم برد السجود وإن قرب الفصل فلا يجوز لعدم الرغبة فيه فصار كما مسلم عندنا أنه فوته على نفسه بالسلام مغنى وغرر واسنى وشرح بافضل (قوله) وطال الفصل عرفا) أى بنى السلام وتيقن الترك بان مضى من يغلب على الظن أنه ترك السجود مقصدا أو نسبنا نأشرح بافضل (قوله) كالمشى على نجاسة لو كانت جافة معفو عنها ولم يعتمد المشى عليها فارقها حالاً إنجه أنه لا أثر للمشي حيث نجا عليها سم عبارة البجيرى قوله ولم يطأ نجاسة أى رطبة غير معفو عنها بان لم يطأ نجاسة أصلاً أو وطئ نجاسة جافة فارقها حالاً أو وطئ نجاسة معفو عنها (قوله) ولا يطل أى وأراد معنى وشرح بافضل (قوله) ومحلّه) إلى قوله قال جمع فى المعنى وفى شرحى الروض والمنهج (قوله) فلا يفوت أى ويندب العود إلى السجود شرح بافضل (قوله) والاحرم أى فلو فعل ذلك لم يصّر عائداً به إلى الصلاة عرش واسنى ومعنى عبارة السكرى وإذا عاد لم يصّر عائداً إلى الصلاة كفى الغاز الأسنوى وحواشى المنهج للزبادى والحلبى واستقر به الشارح فى الإيعاب ورايته فى عدة مواضع من فتاوى مر ونقل سم فى حواشى المنهج عن مر أنه يحرم العود وإذا عاد إليه أى فى الجمعة صار عائداً ووجب إتمامها ظاهراً إذا خرج الوقت اه اقول كلام الأسنوى كفى سم عن الإيعاب صريح فى استثناء القاصر وفى البجيرى عن عميرة ما يوافقه وعن الحالى الجزم بذلك عبارة فى فلو تعدى وسجد فى الجميع ما عاد القاصر بقسميه لا يصير عائداً للصلاة قال الأسنوى لأنه ليس ما موراً به حلبى اه وقوله بقسميه أى من نوى الإقامة ومن انتهى سفره (قوله) كان

(وطال الفصل) عرفاً (فات فى الجديد) لتعذر البناء بالطول كالمشى على نجاسة وكذا كل أو كلام كثير بخلاف استدبار القبلة لسقوطها فى نقل السفر فتسوح فيها أكثر (ولا) يطل (فلا) يفوت على (النص) لعنره ولأنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمساً فقبل له فمسجد للسهر بعد السلام متفق عليه ومحل حيث لم يطرأ مانع بعد السلام وإلا

حرم

حكمه فى المتن (قوله) وطال الفصل) قال فى شرح الروض أُلِمَ بطل لكن لم يرد السجود اه وقد يتوقف فى فواته حيثئذ إذ كيف يسقط لمطلوب شرعاً بآرادة تركه (قوله) كالمشى على نجاسة لو كانت جافة معفو عنها ولم يعتمد المشى عليها فارقها حالاً إنجه أنه لا أثر حيثئذ للمشي عليها (قوله) والاحرم لو خالف فى هذه المسائل وسجد هل يعود إلى الصلاة أو لا فيه نظر وصرح بقول الروض فإن خرج وقت الجمعة أو نوى الإقامة بعد السلام وقبل السجود فات اه أنه لا يعود فليتأمل ثم رآته فى شرح العيادى وقد فى ذلك وقال ان مقتضى تعبيرهم بقات أنه لا يعود ثم رأيت الأسنوى فى الغائز ذكر فى بعضها أنه لا يعود حيث قال فى بيان الصور التى يسلم فيها ناسياً وتذكر على الفور ومع ذلك لا يسجد ما نصه وصورة ثانية وهى ما إذا وقع ذلك فى الجمعة وخرج الوقت عقب السلام فإنه لا يجوز له العود إلى الصلاة كما هو الصحيح المشهور فى المذهب ولو عاد إلى الصلاة بطلت الجمعة لأن شرطها وقوع جميعها فى الوقت ولا يجوز تفويت الجمعة مع إمكان فعلها وهذه المسئلة ذكرها البغوى فى فتاوى به وهو ظاهر إلا أنه انضم إليها القاصر أيضاً وهو مردود وقد علم مما ذكرنا أيضاً أنه لو تعدى وسجد لم يعد إلى الصلاة لأنه ليس بأمور به اه وقضية تعليقه بأنه ليس بأمور به أنه لو سجد فى مسئلة الضيق كبقية المسائل لم يعد إلى الصلاة فليتأمل واما قوله فيما نقله عن فتاوى البغوى وهو مردود فان صور بعروض موجب الإتمام وتبين أن محل السجود دائماً هو آخر الصلاة فلا تيان بالسجود يقتضى تركه فلا يكون مطلوباً وقد يدفع هذا بان المختار عند الأسنوى غير حصول العود بآرادة السجود فمجرد الإرادة يعد فيه واجب الإتمام ونوع السجود دلالة لأن يقال إنما يحصل بالآرادة إذا اتصل بالفعل بما فليتأمل ثم رأيت الأسنوى نقل عن فتاوى البغوى أنه قال إذا وصل الجمعة أو قصر المسافر فخرج الوقت بعد أن سلموا أناسين لما عليهم من السجود فلا يسجد اه وهو أصح مما يتصور بمسئلة القاصر ما إذا لم يعرض موجب الإتمام وبما إذا خرج الوقت بعد السلام ناسياً أو حيثئذ فبوجه كلامه بأنه يلزم إخراج بعضها عن الوقت وفيه نظر ثم رآته فى شرح الأدب آل القوات إذا عرض مرجح بالانعام بعد سلام القاصر بقوله ولأنه فى الثانية بنية الإتمام يكون سجوده آخر صلواته التزامه الإتمام غير ممكن لأن نيته بعد سلامه فهى كن نسي سجود السهو وسلم ثم أحدث ثم قال نعم قوله أى ابن العماد ما قاله البغوى فى القصر مبنى كما أشار فى تهذيبه على الضعيف ان الوقت شرط فى صحة القصر لوجه ظاهر اه وذكر ما يحتاج إليه فى المقام إلا ان النسخة سقيمة (قوله)

كان خروجه وقت الجمعة أو عرض وجوب الاتمام أو رأى متيقن الماء وانتهت مدة المسح وأحدث وتطهر على قرب أو شق دائم الحدث أو تخرق الخلف قال جمع متأخرون أو ضاق (٢٠٣) الوقت وعلوه باخراجه بعضه عن وقتها وفيه نظر لأن الموافق لما مر في المداهن ان شرع وقد

خرج الخ) مثال لطر والماتع بعد السلام (قوله كان خرج رقت الجمعة) ينبغي أو ضاق عن السلام مع السجود وهل محله فيمن تلازمه الجمعة أو لا فرق ولا يبعد الأول أفغيره كغيره سم (قوله وقطر عن قرب) قيد به ليصح مثالا لعدم طول الفصل (قوله قال جمع الخ) اعتمده في شرح بافضل (قوله وعلوه) أى التجرع عند ضيق الوقت (قوله لان الموافق الخ) وللجمع المذكور بان يقولوا هذه حصل فيها خروج التحلل صورة ولا ضرورة مع ضيق الوقت الى العود فيها لانه يشبه انشاءه او لا كذلك مسئلة المذموم يحصل فيها صورة خروج بحال نهاية وسم (قوله انه الخ) بيان للموافق الخ (قوله ان شرع) أى من سلم ساهيا ثم تذكر قبل طول الفصل (قوله لم يحرم عليه ذلك) أى العود (قوله وان خرج الوقت) أى ولم يدرك فيه ركعة نهاية (قوله حيثن) أى حين لا شرع وقد بقى الخ (قوله وان لم يبق) أى حين الشروع في الصلاة (قوله لم يتصور ذلك) أى ضيق الوقت بعد السلام لخروجه قبله (قوله بذلك) أى النظر المذكور و (قوله ان هذا) أى العود عند ضيق الوقت و (قوله حيثن) أى حين إذا شرع في الصلاة وقد بقى من الوقت ما يسعها (قوله) ولك ان تقول الخ) جواب باختيار الشق الثاني ومنع عدم التصور (قوله بان ذلك) أى المراد بيسعها و (قوله بالنسبة للحد الوسط) أى يسعها بالنسبة للحد الخ (قوله بالنسبة الثاني) أى للحد الوسط و (قوله) ما قاله أى الجمع المذكور و (قوله إذا لم يحرم ذلك) أى العود إذا شرع في الصلاة وقد بقى من الوقت ما يسعها بالنسبة للثاني (قوله قلت صرح البيهقي الخ) أى اقتضاه من العود (قوله أنى بالنسبة) ظاهره وان لم يدرك ركعة في الوقت ويؤيده أو يعينه قوله قال ويحتمل الخ فاقامه لكن قرر مر خلاف ذلك فشرط ركعة في الوقت سم أى من المد (قوله قال) أى البيهقي (قوله وتظهير الاستوى فيه) أى فصاح به البيهقي من سن الاتيان بالنسبة (قوله بها) أى بالنسبة (قوله مردودو الذى يتجه الخ) عبارة النهاية مردودا بتقديم من جواز المد حيث شرع فيها وفى الوقت ما يسع جميعها وان لم يدرك فيه ركعة أه (قوله فلهذا) مطلقا أى الاتيان بالنسبة وان لم يدرك فى الوقت ركعة (كيف يسن هذا) أى الاتيان بالنسبة ويحتمل ان المشار اليه اليه (قوله يمكن الجمع الخ) ويمكن الجمع ايضا بان المد الذى هو خلاف الاول المد بتطول نحو القراءة والذى هنا هو المد بالاتيان بالنسبة ولعل هذا اقرب ووفق بل هو المراد ان شاء الله تعالى سم وفيه تأمل (قوله يحمل هذا الخ) أى ما قاله البيهقي من سن الاتيان بالنسبة قال الشيدى كان المراد ان يحمل قولهم ان المد خلاف الاول فيما إذا لم تقع ركعة في الوقت وهنا وقعت ركعة بل الصلاة بجميعها فيه أه وهذا مبنى على تفسير اسم الإشارة بالعود لكن الظاهر تفسيره بالاتيان بالنسبة كما هو قضية ما مر عن سم (قوله وذاك) أى قولهم المد خلاف الاول قول المتن (وإذا سجد) أى اراد السجود وان لم يشرع فيه بالفعل كما شاع به كلام الامام والغزالي وغيرهما وفى شيخنا الشهاب الرملى نهاية ومعنى وسم (قوله وكذا ان نواه الخ) اقتصر على ما قبله في شرح بافضل قال الكردى وكذا اعتمده في شرحه على الارشاد والعبابوز ادق التحفة وكذا ان

بقى من الوقت ما يسعها لم يحرم عليه ذلك لجواز المد له حيثن وان خرج الوقت والعود مدوان لم يبق منه ما يسعها لم يتصور ذلك ثم رايت بعضهم صرح بذلك فقال زعم ان هذا اخراج بعض الصلاة عن وقتها فيحرم غير جميع لجواز مدها حيثن أه ولك ان تقول لا يأتى به الاعتراض ان قلنا المراد بيسعها يسع أقل مجزئ من أركانها بالنسبة لحاله عند فعلها اما إذا قلنا بان ذلك بالنسبة للحد الوسط من فعل نفسه وهو ما جريت عليه فى شرح العباب فيتصور انه يسعها بالنسبة لأقل الممكن من فعله للحد الوسط فاذا شرع فلها ولم يبق بالنسبة للثاني اتجه ما قالوه لحركة مدها حيثن فان قلت إذا لم يحرم ذلك فهل هو أولى قلت صرح البيهقي بانه لو كان لو اقتصر على الأركان أدرك ولو أتى بالنسبة خرج بعضها اتى بالنسبة وان لم يحرم بالسجود قال ويحتمل انه لا يأتى بما لا يجبر ان لم يدرك ركعة في الوقت وتظهير الاستوى فيه بانه ينبغي ان لا يأتى بها لحركة اخراج بعض الصلاة عن وقتها مردود والذى

يتجه أنه ان شرع وقد بقى ما يسعها فلهذا ذلك مطلقا وإلا فلا أخذ بما تقر في المد فان قلت كيف يسن هذا مع قولهم نواه المد خلاف الاول قلت يمكن الجمع بما ذكرنا على ما إذا وقع ركعة وذلك على ما إذا لم يبقه (وإذا سجد) أى شرع في سجود السهو بان وصالت جهته الارض وكذا ان نواه على ما شاع به قول الامام والغزالي وغيرهما وان عن له ان يسجد تينها انه لم يخرج من الصلاة

(صار عائد إلى الصلاة في الأصح) أي بان لم يخرج منها لاستحالة حقيقة (٢٠٣) الخروج منها ثم العود إليها وإن سلامة

وقع لغوا لعذره بكونه لم يأت به إلا لالتسانه ما عليه من السهو فيعيده وجوبا وتبطل صلاته بنحو حدث ويلزمه الظن بخروج وقت الجمعة والآنم يحدث وجبه وإذا عاذا امام لمزم الماموم العود ولا بطلت صلاته ما لم يعلم خطأ فيه فيها يظهر اخذ انما امر او يعتمد السلام لعزمه على عدم فعل السجود له او يتخلف ليسجد سواء أسجد قبل عود امامه ام لا لقطعه القدرة بتمعه او يتخلف لسجوده فيقبله منفردا وفارق هذا ما لو قام مسبقا بعد سلامه فانه يعود بزمه العود لمناعبته لان قيامه الواجب عليه فلم يتضمن قطع القدرة وتخلفه هناليسجد بخبر فيه فاذا اختاره كان اختياره له متضمنا لقطعه ولو سلم امامه الحقن مثلا قبل ان يسجد ثم سجد لم يتيه به بل يسجد منفردا لفرقه بسلامه في اعتقاده والعبرة به بالاعتقاد الامام كآياتي (و) سر أن سجود السهو وإن تعدد سجدتان لكنه قد تعدد صورة فقط في صور منها المسبوق وخليفة الساهي وقدر انفا ومنها (لوسها) امام الجمعة أو المقصورة (وسجدوا) للسهو (فبان)

نواه الخ وهذا معتمد الجمال الرمي وغيره اه وتقدم عن النهاية والمعنى وسم اعتماده قول المتن (صار عائد الخ) ظاهر هذا الكلام انه بارادة السجود تبين انه لم يخرج من الصلاة حتى يحتاج لاعادة السلام وتبطل بحدته قبله وان عرض عن السجود ولو قبل الهوى له ويحتمل ان ذلك التبين مشروط بالسجود او الشروع فيه او في الهوى له سم وهذا الاحتمال بعيد بل لا يظهر عليه ثمره الخلاف المار عن السكردى (قوله اي بان) الى الباب في المعنى الاول له يعلم خطأه الى يعتمد السلام وكذا في النهاية الاول له ولو سلم الى وسم (قوله) إلا لالتسانه الخ) أي أوجه له عليه كامر (قوله) فيعيده الخ) أي بعيد السلام ولا بعيد التشبه بمعنى وهذا مفرع على المتن (قوله) ويلزمه الظن بخروج وقت الجمعة) أي بعد العود فلا ينافي ما مر من حرمة السجود وعدم صيرورته عائد الى الصلاة عس وكتب عليه سم ايضا مانصه هذا ظاهر ان كان بقي من الوقت حين العوماسيع السجود والسلام فاطال حتى خرج الوقت قبل السلام اما اذا لم يبق ماسيع ذلك فهل الحكم كذلك أولا بل لا يصير عائد الى الصلاة كالخروج الوقت عقب السلام على ما مر عن الاسوى فليراجع وظاهر عبارة الروض كثيره ان الحكم كذلك لكن المنجبه خلافة غاية بانى الروض وغيره إطلاقا لنافيه التقييد بل القياس بطلان الصلاة بالسجود حينئذ اذا تعدد علم التحريم لانه زيادة غير مطلوبة بل بحرمة ثم بحثت بذلك معمر مخالف رسمهم على حرمة السجود والعود به وانقلبا بظهور اه اقول الاقرب الموافق لما مر عن عرض والاسنى والمعنى الشق الثاني وهو قوله أولا بل لا يصير عائد الى الصلاة (والإبطلت صلاته) أي حيث لم يوجد ما ينافي السجود فان وجد فلا تحته اونه إقامته هو قاصر او بلوغ سفينة دار اقامته ونحو ذلك نهاية ومعنى (قوله) ما لم يعلم خطأه) أي أويئمه مفارقه قبل تخلف مبطل فيها يظهر سم (قوله) بتمعه) أي السلام (قوله) لسجود الخ) متمم بالتخلف (قوله) قبل عود امامه ام لا) صادق بما إذا سجد بعد عود الامام وبما اذا لم يسجد بالكلية وكان وجهه في الثاني انقطاع القدرة بصرى (قوله) فيفعله منفردا) أي ان ذا الظن ما بانى عن سم ويصرح بذلك ما مر عن البصرى (قوله) وفارق هذا) أي المتخلف للسجود حيث لم يلزمه العود للتبابعة (قوله) فانه) أي المسبوق (يعوده) أي امامه (قوله) لان قيامه) أي المسبوق (قوله) وتخلفه) أي الماموم الموافق (قوله) فاذا اختاره) أي التخلف (قوله) بل يسجد منفردا) ينبغي ندافلا بزمه السجود في هذه الصورة فليراجع سم وتقدم عن البصرى ما يوافقه قول المتن (فبان فوتما) فيه اشعار بتصوير ذلك بما اذا ظن اسعة الوقت للسجود والسلام فلو علوا وظنوا ضيقه عن ذلك كان الحكم كذلك فيها يظهر ان ظنوا جواز السجود في هذه الحالة ولا فيحتمل امتناعه لما فيه من تفويت الجمعة بل القياس البطلان ان علوا

الخ) يمكن حل المتن عليه بجعل المعنى وإذا اراد السجود كافي قرأت القرآن فاستعذ بالله (قوله) صار عائد الى الصلاة) ظاهر هذا الكلام انه بارادة السجود تبين انه لم يخرج من الصلاة حتى يحتاج لاعادة السلام ويبطل حدته قبله وان عرض عن السجود ولو قبل الهوى له ويحتمل ان ذلك التبين مشروط بالسجود او الشروع فيه او في الهوى له (قوله) ويلزمه الظن بخروج وقت الجمعة) هذا ظاهر ان كان بقي من الوقت حين العود ما يسع السجود والسلام فاطال حتى خرج الوقت قبل السلام اما اذا لم يبق ماسيع ذلك فهل الحكم كذلك أولا بل لا يصير عائد الى الصلاة كخروج الوقت عقب السلام على ما مر عن الاسوى كذا قد يؤخذ من تعليله بانه غير مامور به في ذلك نظر فليراجع وظاهر عبارة الروض كثيره ان الحكم كذلك بل المنجبه خلافة غاية ما في الروض وغيره إطلاقا لنافيه التقييد بل القياس بطلان الصلاة بالسجود حينئذ اذا تعدد علم التحريم لانه زيادة غير مطلوبة بل بحرمة ثم بحثت بذلك معمر مخالف رسمهم على حرمة السجود والعود به وانقلبا بظهور (قوله) ما لم يعلم خطأه الخ) أي أويئمه مفارقه قبل تخلف مبطل فيها يظهر (قوله) فانه يعود) أي الامام (قوله) بل يسجد منفردا) ينبغي ندافلا بزمه السجود في هذه الصورة فليراجع (قوله) فبان فوتما) فيه اشعار بتصوير ذلك بما اذا ظن اسعة الوقت للسجود والسلام فلو علوا وظنوا ضيقه عن ذلك كان الحكم كذلك فيها يظهر ان ظنوا جواز السجود في هذه الحالة ولا فيحتمل

بعد سجود السهو (فونها) أي الجمعة أو موجب إتمام المقصورة (أموا ظهرا وسجدوا) للسهو ثانيا آخر صلاتهم

ليان أن الأول ليس باخر الصلاة وانه لو غفر (أو لو ظن سهو السجدة) كان عدمه (أي السهو (سجدة في الاصح) لزادته السجود الأول والمبطل
تعمده ولو سجد لسهو ثم سجد بنحو (٢٠٤) كلام يسجد ثانيا لأنه لا يأمن وقوع مثله فربما تسلسل أو سجد لمقتضى في ظنه فبان أن

المقتضى غير مل بعد لا تجار
الخلل ولا عبرة بالظن
البن خطؤه

(باب في سجود التلاوة
والشكر) وقدم سجود
السهو لا اختصاصه بالصلاة
ثم التلاوة لأنه يوجد فيها
وأخرجها وأخر الشكر
لحرمة فيها (تسن سجدة)
بفتح الجيم (التلاوة)
للاجماع على طلبها ولم تجب
عندنا لأنه لا يثبت تركها في
سجدة والتجزم متفق عليه
وصح عن ابن عمر رضي الله
عنه التصريح بعدم وجوبها
على المنبر ولا يقوم الركوع
مقامها كذا عبروا به
وظاهره جوازوه وهو بعيد
والقياس جرمته وقول
الحطاي بقوم شاذ ولا
اقتضاه لجهل جواز غيره
كأهو ظاهر (وهو في الجديد
أربع عشرة) سجدة منها
سجدة (سورة الحج) لما
جاء عن عمرو بن العاص
رضي الله تعالى عنه بسند
حسن وإسلامه إنما كان
بالمدينة قبيل فتح مكة أو
أخر رسول الله ﷺ خمس
عشر سجدة في القرآن منها
ثلاث في المفصل وفي الحج
سجدة ثان وروى مسلم عن
أبي هريرة وإسلامه سنة

الامتناع لكن ظاهر عبارتهم خلاف ذلك كله كما أشرفنا عليه سم (قوله لبيان أن الخ) أي لتبين أن الخ (قوله
بنحو كلام) كان سجدة لسهو ثلاثا معنى (قوله لم يسجد ثانيا الخ) وضابطه هذان السهو في سجود السهو لا
يقضى السجود والسهو به يقتضيه نهاية معنى (قوله فربما تسلسل) قال الدميري وهذا المسئلة التي سأل
عنها أبو يوسف الكسائي لما ادعى من أن تيجر في علم اعتدى به إلى سائر العلوم فقال له انت امام في النحو
والادب فهل تهتدى إلى الفقه فقال سل ما شئت فقال لو سجد سجود السهو ثلاثا هل يلزمه أن يسجد قال لا
لان المخصر لا يصغر معنى وشيخنا

(باب في سجود التلاوة والشكر)
(قوله وقدم) إلى قوله وصح في المعنى وإلى قوله ولا يقوم في النهاية (قوله لا اختصاصه بالصلاة) أي وما ألحق
بها على ما مر من سن سجود السهو في سجدة التلاوة والشكر مع ما فيه (قوله بفتح الجيم) أي لان السجدة اسم
على وزن فعلة وما كان كذلك من الاسماء يجمع على فعلات يجمع على فعلات بالسيكون
عش قول المن (تسن سجدة التلاوة) قال في التوسيط كرفي البحر انه لو نذر سجود التلاوة في غير الصلاة
صح فيها فأقرب الوجهين عدم الصحة كند الصوم يوم العيد قال الأذري ولم يتضح التشبيه اه أي لحرمة
الصوم دون السجود إلا أن يحمل على أن مراده سجدة الشكر بدليل التشبيه اه شرح العباب اه اسم ولعل
هذا الخل متعين وإن كان بعيدا (قوله على طلبها) إنما يقل على سنه وإن كان هو المناسب للاستدلال
لان باحقيقة وجوبها وسيأتي الإشارة إلى رد دليله شديد (قوله وصح عن عراخ) عبارة لا سني لقول ابن
عمر أمرنا بالسجدة يعني التلاوة فمن سجد فقد أصاب ومن لم يسجد فلا إثم عليه واه البخاري اه زاد المغني
وفي النهاية مثله فان قيل قد قدم الله تعالى من لم يسجد بقوله لعالي وإذا قرأ وعليهم القرآن لا يسجدون اجيب بان
الآية في الكفار بدليل ما قبلها وما بعدها (قوله التصريح بعدم وجوبها على المنبر) أي وهذا منه في هذا
الموطن العظيم مع سكوت الصحابة دليل إجماعهم نهاية (قوله والقياس حرمة) أي لأنه تقرب بركوع علم
يشرع قول المن (وهو في الجديد الخ) اسقط القديم سجدة المفصل لخبر ابن عباس الذي مع وجوبها بمعنى
ونهاية قول المن (منها سجدة الحج) أي واثناعشرة في الاعراف والرعد والنمل والاسرام ومرهم والفرقان
والنمل والم تنزيل وحم السجدة والنجم والانشقاق والعلق وصرح المصنف كاصله بسجدة الحج لخلاف
أي حنيقة في الثانية معنى (قوله لما جاء) إلى التنبيه في المعنى وكذا في النهاية إلا الاقوال الضعيفة في أواخر
الآيات (قوله أقراني) أي عدلى أو عدلى أو تلا على بحيرى (قوله خمس عشرة) منها سجدة ص وسيأتي حكمها
معنى (قوله منها ثلاث في المفصل وفي الحج سجدة) ان خصها بالاستدلال لان باحقيقة يقول ليس في الحج إلا
السجدة الاولى وإن مالكا وقوله لا قدما لبارى ان لا سجدة في المفصل أصلا بحيرى (قوله وخبر ابن عباس
التي) رد الدليل القديم ومالك رضي الله تعالى عنه (ناف وضعيف) أي وخبر غيره صحيح ومثبت أسنى ومعنى
(قوله نعم الاصح الخ) سئل السيوطي رحمه الله تعالى عن سجدة التلاوة التي تختلف في محلها كسجدة حم

امتناعه لما فيه من تقوية الجملة بل القياس البطلان ان علوا الامتناع لكن ظاهر عبارتهم خلاف ذلك
كله كما أشرفنا عليه والله اعلم
(باب في سجود التلاوة والشكر)
في شرح العباب ما نصه فرع قال في التوسيط كرفي البحر أنه لو نذر سجود التلاوة في غير الصلاة صح وفيها
لم يصح الشرط وفي نسخة التذروجهان الأقرب عدم الصحة كند الصوم يوم العيد قال الأذري ولم
يتضح التشبيه اه ووجهه عدم اقتضاه حرمة الصوم دون السجود إلا أن يحمل على أن مراده سجدة
الشكر بدليل التشبيه اه ما في شرح العباب (قوله نعم الاصح الخ) سئل السيوطي رحمه الله تعالى عن

سبح أنه سجد مع النبي ﷺ في الانشقاق وأقر أسمرك وخبر ابن عباس لم يسجد رسول الله ﷺ في شيء من المفصل منذ
تجول إلى المدينة ناف وضعيف على أن التبرك إنما ينافي الوجوب وغالها معروفة نعم الاصح أن آخر آياتها في النحل يؤمنون وقبل يستكبرون

له الاذعى ورد قول
المجموع أنه باطل وفي ص
وأنا وب قيل مأب وفي
فصلت يسأمون وقيل
تعبدون وفي الانشقاق
يسجدون وقيل آخرها
(تنبيه) إن قيل ما اختصت
هذه الأربع عشرة بالسجود
عندها مع ذكر السجود
والامر به صلى الله عليه
وسلم في آيات آخر كآخر
الحجر وهل أتى قلنا لان
تلك فيها مدح الساجدين
صريحا وذم غيرهم تلويحا
او عكسه فشرح لنا السجود
حيث نلغى المدح ثارة
والسلامة من الذم اخرى
وأما ما عداها فليس فيه ذلك
بل نحو أمره صلى الله عليه
وسلم بمر دأع غيره وهذا
لادخل لنا فيه فلم يطلب منا
سجود عنده فتأمل سبرا
وفهما تبضح لك ذلك وأما
يتلون آيات الله اناء الليل
وهم يسجدون فهو ليس مما
نحن فيه لانه مجرد ذكر
فضيلة لمن آمن من اهل
الكتاب (لا) سجدة (ص)
وقد تكتسب ثلاثة حروف
لا في المصحف فانها ليست
سجدة تلاوة وان كان خلاف
ظاهر حديث عمرو (فانها
سجدة شكر) فله تعالى للتعبير
الصحيح سجدة هادودة توبة
ونحن نسجدها شكرا أى

هل يستحب عند كل محل سجدة عملا بالقولين فاجاب بقوله لم أقف على نقل في المسئلة والذى يظهر المنع لانه
حيث يكون آتيا بسجدة لم يشرع والتقرب بسجدة لم يشرع لا يجوز بل يسجد مرة واحدة عند المحل الثاني
ومجزمته على القولين اما القائل بانه عليها فواضح واما القائل بان عملها الاية فيها اقراءة آية لا تقيل الفصل
والسجود على قرب الفصل مجزى بسم عبارة عرش والاولى تاخير السجود خوفا من الخلاف وسئل
السيوطي الخ (قوله وفي النفل العظيم الخ) سئل الجلال السيوطي ان العلماء الذين عدوا الاى جزوا بان
قوله تعالى في سورة النمل انه لا اله الا هو رب العرش العظيم آية وكذا قوله تعالى في حم فان استكبروا الى
يسأمون آية فهل إذا قرأ كلام هاتين يسن له السجود دأولا حتى يضم اليهما ما قبلهما وهو قول ان لا يسجدوا
الى قوله وما يعلنون وقوله من آياته الليل الى قوله ليعبدون فاجاب بقوله نعم يسن له السجود ولا يحتاج
الى ضم ما قبل انتهى وقد يستغرب ويبنى ان يرجع فانه يتبادر من كلامهم خلافة هو ورد على مر فوقف
وتأز فيهم بسم (قوله او عكسه) وهو الملح تلويحا والذم صريحا ونظما وللتوزيع (قوله لانه مجرد ذكر
فضيلة لمن آمن الخ) اى هو مدح لظافة مخصوصة وكلامنا في مدح عام لكن يرد على الفرق المذكور كلا
لا نطمعوا وسجدوا فاقرب فانه يسجد لهما مع ان فيها امره صلى الله عليه وسلم تأمل مجزى (قوله فتأمل أى
تأمل ما عداها و) (قوله سبرا) اى احاطة بالجميع و) (قوله ذلك) اى قوله فليس الخ كرى (قوله لا يسجد
ص) يجوز قراءته بالاسكان وبالتفتح بالكسر بلا تنوين وبه مع التنوين و) (قوله وقد تكتسب الخ)
ومنه من يكتبها حرفا واحدا وهو الموجود في نسخ المائتين و) (قوله لا فى المصحف) اى يكتب في حرف واحد
عش ومغنى (قوله فانها ليست سجدة تلاوة) فلو نوى بها التلاوة لم تصح حملى وباتى عن عرش ما يقيد (قوله
وإن سن الخ) أى كونها ليست سجدة تلاوة و) (قوله خلاف حديث عمرو) اى المار آتفا (قوله ونحن نسجدها
شكرا) اى سجودنا يقع شكر افلا يشترط ملا حظته ولا العلم به فليؤى واعتمده الحنفى مجزى وباتى في
الشرح خلافة عن عرش ما يتماثل ذلك واليه ميل القلب (قوله اى على قبول توبة نبيه الخ) قضيت انه

سجدة التلاوة الى اختلاف في عملها كسجدة - هل يستحب عند كل محل سجدة عملا بالقولين فاجاب
بقوله لم أقف على نقل في المسئلة والذى يظهر المنع لانه حيث يكون آتيا بسجدة لم يشرع والتقرب بسجدة لم
يشرع لا يجوز بل يسجد مرة واحدة عند المحل الثاني ومجزمته على القولين اما القائل بانه عليها فواضح واما
القائل بان عملها الاية قبلها اقراءة آية لا تقيل الفصل والسجود على قرب الفصل مجزى ما اقول اذا سجد
عقب انتهائى للمحل الاول صح السجود عند القائل به ولم يصح عند القائل بالمحل الثانى فلو قرأ بعد
السجود للمحل الثانى واراد السجود عند القائل به فهل يصح السجود ولا يعد السجود الاول فاصلا مانعا
اولا فيه ونظر و الظاهر انه لا يعد فاصلا اخذا من قولهم انه لو تعددت قراءته لايات السجدة سجدة لم
يطل الفصل بين قراءة الاولى وسجدة و اظهره او صريحه انه لا يضر الفصل بسجود الاولى بالنسبة للثانية
وقولهم لو عارض السجود التحية بسجود لا نفوت التحية ولا ن الظاهر ضبطه بما يمنع اجمع من فطانه واه
وسئل الجلال السيوطى عما قاله العلماء انه انما يسن السجود إذا قرأ أو سمع الآية كاملة فان سمع أو قرأ
بعضها يسن له وقد جزم العلماء الذين عدوا الاى بان قوله تعالى في سورة النمل انه لا اله الا هو رب العرش
العظيم آية وكذا قوله في حم فان استكبروا الى يسأمون آية فهل إذا قرأ كلام هاتين يسن له السجود اولا
حتى يضم اليهما ما قبلهما وهو قوله لا يسجدوا لله الى قوله وما يعلنون وقوله من آياته الليل الى قوله تعبدون
فاجاب بقوله نعم يسن له السجود دأولا يحتاج الى ضم ما قبل اى وقد يستغرب ويبنى ان يرجع فانه يتبادر
من كلامهم خلافة هو ورد على مر فوقف وتأز فيهم ويكاد يصرح بخلاف ما ذكره الشارح من
الخلاف في آخر آياتها في هذه المواضع مثلا الاختلاف في آخر آية النمل رب العرش العظيم او يعلنون
لا يفهم منه إلا ان الله لا اله الا هو رب العرش العظيم ليس هو آية السجدة وحده ولا يمكن الاختلاف في آخر
آية السجدة بل في نفسها فليتأمل (قوله فانها ليست سجدة تلاوة) قد يقتضى هذا انه لو نوى بها سجود

من خلاف الأولى الذي ارتكبه غير لائق بعل كماله وصحته كسائر الأنبياء صلى الله عليهم وسلم عن وصية الذنب ظلالا خلافا لما وقع في كثير من التفاسير بما كان الواجب تركه لعدم صحته بل لوجوب تأويله لثبوت صحته وجوب اعتقادنا من أنهم عن ذلك السفساف الذي لا يقع من أقل صالح هذه الأمة فكيف ين عن اصطفاها الله لنبيه وأهلهم لرسالته وجعلهم الواسطة بينه وبين خلقه فإن قلت ما وجه تخصيص داود بذلك مع وقوع نظيره لادم وإيوب (٢٠٦) وغيرهما قلت وجهه والله أعلم أنه لم يحك عن غيره أنه في عمار ارتكبه من الحزن والبكاء حتى نبت

العشب من دموعه والفاق المزجج مالم يقيه إلا ما جاء عن ادم لكنه مشوب بالحزن على فراق الجنة تجوزي بامر هذه الأمة بمعرفة قدره وعلى قربه وأنه انعم الله عليه نعمة تستوجب دوام الشكر من العالم إلى قيام الساعة وإضافا وقع له أن توبته من إثمها وأن وزيره أن قتل زوج وزوجته المقتضى للتعيب عليه بأرسال الملكيين له بخصمان عنده حتى ظن أنه قد فتن أي لعظم ذلك الأضرار الذي هو خلاف الأفضل فتاب منه مشابها لما وقع لنبينا ﷺ في قصة زينب المقتضى للتعيب عليه بقوله تعالى له وتحق في نفسك الآية فلما استويا في سبب التعيب ثم تعرضها عنه غاية الرضا كان ذكر قصة داود وما الت اليه من على النعمة مذكر القصة نبينا ومآلات اليه بما هو أرفع وأجل فاقضى ذلك دوام الشكر باظهار السجود له قتاله واستفيد من قوله شكر أنه ينويه بها ولا ينافيه قولهم سببها التلاوة لأنها سبب لتذكر قول تلك التوبة

لا بد لصحتها من ملاحظة كونها على قبولها وليس مرادنا ثم رأيت في سم على المنهج ما نضه هل يتعرض لكونه شكر القبول توبه داود عليه الصلاة والسلام أو يكتفي بنية مطابقة الشكر أو رضى بالثاني الطلاري ومراه بقي ما لو قال توبت السجود لقبول توبة داود هل يكفي أم لا فيه نظر والأقرب الأول وما لو نوى الشكر والتلاوة معا خارج الصلاة ويغني فيه الضرر لا نوى ميظلا وغيره فيغلب المبطّل ع (قوله أي على قول) إلى قوله وإيضاف النهاية (قوله من خلاف الأولى) تنافي توبه ع (قوله الذي ارتكبه) أي من إثمها أن وزره أن قتل زوج وزوجته كما يأتي (قوله عن وصية الذنب) أي عن عيبه (قوله مطلقا) أي صغيرا وكبير أقبل التوبة بعدها كرى أي عمد أو سهوا (قوله عما كان الواجب) أي أنه ارتكبه أمرا عموما أي وهو كافي قصص التعليل أمره حين أرسل وزيره للقتال بتقديمه أمام الجيش ليقتل ع (قوله عن ذلك السفساف) هو الردي من كل شيء كرى ع (قوله بذلك) أي يسجدوا لشكره أعل قول التوبة (قوله مع وقوع نظيره) أي من ارتكابه ما ينافي كالمهم فندامهم وقول الله تعالى توبهم ع (قوله أنه لم يحك) أي ولا يه وقع في قصته التنصيص على سجوده بخلاف قصص غيره من الأنبياء فإنه لم يرد عنهم سجود عند حصول التوبة لهم ع (قوله ورشيد وبصري) (قوله والفاق) أي الاضطراب كرى ع (قوله من الحزن والبكاء) أي الأولى تأخير عن قوله ما لقيه (قوله به نعم الخ) عطف على معرفة فالح (قوله نستوجب دوام الشكر) أي تستدعي ثبوت الشكر ع (قوله فأوقع الخ) مبتدأ قوله له مشابهة لغيره (قوله فاقضى ذلك) أي ذكر قصة داود الخ المذكر لقصة نبينا الخ (قوله واستفيد) إلى قوله وبات في النهاية (قوله أنه ينويه بها) لكن هل يكفي نية الشكر مطلقا أو لا بد من نية كونه على قول توبة السيد داود فيه نظر سم وتقدم عن ع (قوله غير اعتد كفاية الاطلاق) (قوله ولا ينافيه) أي قوله بنوى بها سجدة الشكر نهاية (قوله لأنها) أي التلاوة (قوله ولأجل هذا) أي كون التلاوة سببا لتذكر قول المتن (تستحب في غير الصلاة) شمل ذلك قائلها وسامعها ومستمعها وشمل إطلاقه الطواف وهو متجه نهاية أي فيسجد فيه شكر اخلا فالحج ع (قوله فوجدوا سجد الناس الخ) هذا يدل على استحباب السجود لمستمع بل وسامع قراءة سجدة ص وقد استدل أصحاب هذا الحديث الدال على ذلك وسكتوا عليه (قوله أنها لا تفعل في الطواف) الذي في العباب يسجد للقاري أي أنها لا تفعل في الطواف أو لو كان القاري محدثا أو مثله في شرح أمره سم (قوله فلم تطالب الخ) وإنما انعقد مع عدم الطلب لأن المنع خارج فاشبه الصلاة في نحو المجزأة بصري (قوله منها) يعني مثل حرمتها في الصلاة (قوله وتبطل) إلى قوله وبقر في النهاية (قوله وتبطل) أي الصلاة (قوله وإن ضم لقصد الشكر الخ) الحكم صحيح بلا شك وتوجيهه أن قصد التلاوة ليس

التلاوة لم يصح لكن قوله الآتي وإن ضمها لقصد الشكر قصد التلاوة كما هو ظاهر الخ قد يقتضي أنه لو اقتصر على نية سجدة التلاوة صح فليحذر (قوله أن ينويه بها) لكن هل يكفي نية الشكر مطلقا أو لا بل لا بد من نية كونه على قول توبة السيد داود فيه نظر (قوله فوجدوا سجد الناس) هذا يدل على استحباب السجود لمستمع بل وسامع قراءة سجدة ص وقد استدل أصحاب هذا الحديث الدال على ذلك وسكتوا عليه (قوله أنها لا تفعل في الطواف) الذي في العباب يسجد للقاري أي أنها لا تفعل في الطواف أو لو كان القاري محدثا أو مثله في شرح م (قوله قصد التلاوة) قد يكفي أن يقال ما لم يكن السجود

أي ولأجل هذا المنظر هنا ما يأتي في سجود الشكر من هجوم النعمة وغيره فهي متوسطة بين سجدة محض التلاوة وسجدة محض الشكر (تستحب في غير الصلاة) الخبر الصحيح أنه ﷺ قراها على المنبر ونزل فسجد وسجد الناس معه وبات في الحج أنها لا تفعل في الطواف لأنه يشبه الصلاة المحرمة فيها فلم تطالب فيها بشبهها وإنما لم تحرم فيه مثلها لأنه ليس ملحقا بها في كل أحكامها (وتحرم فيها) وتبطل (في الأصح) كسائر سجود الشكر وإن ضم لقصد الشكر قصد التلاوة كما هو ظاهر لأنه إذا اجتمع المبطّل وغيره غالب المبطّل

ويفرق بين هذا وقصد التهنيم والقراءة أو الذكر بأن قصد التهنيم عارض (٢٠٧) للفظ فلم يقو على البطلان إلا إذا

لم ينضم له ما يضافه عما هو موافق لمقتضى اللفظ بخلاف السجدة هنا فانها من حيث هي لا تختص بتلاوة ولا شكر فائترصد المبطل بها وإنما تبطل ان تعتمد وعلم التحريم والإلا فلا ويسجد للسوء ولو سجدها امامه الذي يراها لم تجزله متابته بل لان ينظره وأن يفارقه فان قلت ينافيه ما ياتي ان العبرة باعتماد المأموم قلت لا منافاة لأن محله فيها لا يرى المأموم جنسه في الصلاة ومن ثم قالوا يجوز الاقتداء بخفي يرى القصر في إقامة لأثرها نحن لأن جنس القصر جائز عندنا وبهذا اتضح ما في الروضة من عدم وجوب المفارقة واما قولها أنه لا يسجد للسوء لأن المأموم لا يسجد للسوء نفسه فعنده أنه لو سلم أن هذا سوء نظرنا الى أنه انتظر من ليس في صلاة عقيدته لولا ما قررتة كان غير مقتضى للسجود لأن الامام تحمله نعم يسجد لسجود امامه كما علم مما قاله في ترك امامه الحنفى للفتن لانه لما اتى بمبطل في اعتقاد المأموم واعتقر لما كان بمنزلة الساهي وتعليل الروضة المذكور مشير لهذا فلا

باعتبارها وأما توجيه الشارح فغير محتاج اليه مع ما فيه من التكلف والاهم فانه يقتضى أنه لو قصد التلاوة فقط لم يضر وليس بصحيح كما هو ظاهر فالحق ان هذا ذكره اجتماع مبطلين لا مبطل وغير مبطل فليتأمل بصري وعشور وشيدى (قوله) ويفرق بين هذا الخ) عبارة عش وإنا لم يضر قصد التهنيم مع القراءة مع ان فيه جماعين المبطل وغيره لأن جنس القراءة مطلوب وقصد التهنيم طارى وبخلاف السجود بلا سبب فانه غير مطلوب اصلا وهذه السجدة لما لم تستجب في الصلاة كانت كالتى بلا سبب اه وفي قسم نحوها (قوله) وإنما تبطل الى قوله كما علم في النهاية والمخفى (قوله) وإلا لا) أى وان كان ناسيا أو جاهلا فلا تبطل صلاته لعدمه معنى ونهاية قال عش قوله ناسيا أى انه في صلاة على ومفهوه انه لو نسي حرمة السجود ضر وهو قياس ما تقدم من ان تكلم في الصلاة لنسيانه حرمة الكلام فيها يبطل وقياس عدم الضرر فيها لو قام مع التشهد الاول سوءا وعاد لنسيانه الحكم عدم الضرر فليحرج عش ولعل الاقرب الثانى لشدة خفاء الحرمة هنا كسنة العود بخلاف حرمة الكلام في الصلاة (قوله) امامه الذى يراها) كالخفي معنى (قوله) بل لان ينظره وأن يفارقه) ونحصل فضيلة الجماعة بكل منهما وانتظاره أفضل نهاية وسم وقال السيد البصري الأوجه أن المفارقة اولي اها كما هو قياس ما سافر الى عادا الامام للعود بدعاء تصابه وفيه لو قام امامه الخامسة وقال عش ولعل الفرق بين هذا وبين ما تقدم ان هذا زمنه قصير وذلك زمنه طويل فكان انتظاره هنا لى له (قوله) ينافيه اى التحجير (ما ياتي الخ) اى المقتضى لوجوب المفارقة (قوله) لأن محله اى ما ياتي (قوله) ومن ثم) اى لاجل تعقيد ما ياتي بما ذكر (قوله) في اقامته لأثرها) اى لا ترى القصر فيها رشيدى اى كالزيادة على ثانية عشروما مع التردد (قوله) وهذا) أى بقوله لأن محله الخ (قوله) وأما قولها الى قوله كما علم عبارة النهاية وقولها انه لا يسجد اى بسبب انتظار امامه قائما وان سجدها لم يسجد لان اعتقاده ان امامه زاد في صلاته ما ليس منها اى قال عش قوله وان سجدها لم يسجد الخ ما ياتي ما لو نوى المفارقة قبل سجود امامه وينبغى ان يقال ان نوى المفارقة قبل خروجه عن مسمى القيام لا يسجد لان الامام لم يفعل ما يبطل عمده في زمن القدوة وان نواه بعد خروجه عن ذلك بان كان الى الركوع اقرب او بلغ حد الرأى كمين مثلا سجدها فعل الامام ما يبطل عمده قبل المفارقة اه (قوله) أن هذا) أى الانتظار (قوله) لولا ما قررتة) يعنى أن كون الانتظار سوءا إنما هو بالنسبة الى اطلاق ما ياتي وعدم تعقيد بقولنا ومحله اه واما بالنسبة الى التقيدى بذلك فليس ذلك الانتظار سوءا (قوله) كان غير مقتضى الخ) جواب لو واسم كان ضمير الانتظار (قوله) نعم يسجد الخ) هذا لا يحصى عنه وان كان عبارة الروضة كالمرحلة بخلافه وهى اذا انتظره قائما فهل يسجد للسوء وجهان قلت الاصح لا يسجد لان المأموم لا يسجد لسوءه وجه السجود دانه يعتقد ان امامه زاد في صلاته اه فانظر قوله وجه السجود الذى هو مقابل الاصح أنه يعتقد الخ فانه صريح في أنه على الاصح لا يسجد لسجود امامه وهذا يظهر ما في قوله اى الشارح وتعليل الروضة الخ اذ لو سلم اشارة لذلك عارضه صريح هذا الكلام الذى لا يقبل التاويل فليتأمل سم (قوله) لما اتى بمبطل) وهو سجود سجدة ص (قوله) لما مر) وهو قوله قلت

للتلاوة لم يفد قصدها (قوله) ويفرق بين هذا وقصد التهنيم) قد يقال يكفي في الفرق أن أصل السجود الزائدة منافاة الصلاة أو إظهارها وصل القراءة الزائدة مناسبة الصلاة وعدم إظهارها في كل على أصله مع التشريك لضعفه عن الإخراج عن الأصل (قوله) بل لان ينظره) وأن يفارقه) اى ويحصل فضل الجماعة بكل منهما وانتظاره أفضل (قوله) فان قلت ينافيه) قد يجاب بأن سجود الامام هنا باب المبطل وهو لا يؤثر مع الجهل والامام بمنزلة الجاهل لخطئه في اعتقاده عندنا بخلاف ما ياتي فانه لا ياتى بالجهل كترك الشرط وارتكاب نواقض الطهارة قد يؤيد بذلك ان ما هنا نظير ما لو قام الامام سوءا أو جهلا الخامسة (قوله) نعم يسجد لسجود امامه) هذا لا يحصى عنه وان كانت عبارة الروضة كالمرحلة بخلافه وهى ولو سجدها امامه في ص لكونه يعتقد ما يتابعه بل يفارقه و ينتظره قائما وإذا انتظره قائما فهل يسجد للسوء وجهان قلت الاصح لا يسجد لان المأموم لا يسجد لسوءه وجه السجود دانه يعتقد ان امامه زاد في صلاته وحكى صاحب البحر

اعتراض عليها خلافا للأسنوى وغيره فتأمله (ويسن) السجود

لا منافاة لان محل الخ قول المتن (للقارىء) شمل ذلك ما لو قرأ آية بين يدي مدرس ليفسر له معناها فبجد ذلك كل من القارىء ومن معه لانها قراءة مشروعة بل هي اولى من قراءة الكافر شرح مر ولو صرف القارىء قراءته عن القرآن كان قصد الذكر او مجرد التفهيم هل ينتفى طاب السجود عنه وعن سامعه ونقل عن شيخنا الشهاب الرمي عدم الانتفاء وانكر هذا النقل مر اه سم وما قدمه عن النهاية ياتى في الشرح خلافه (قوله ولو صيا) الى قوله ومن بخلاف في النهاية والمعنى الا قوله اى رجبى اسلامه كما هو ظاهر وقوله قبل وقوله وقد يتنافى الى دون جنب وقوله وان لم يتعد كمن جثون (قوله ولو صيا) اى بمنزلة نهاية وسم اى ولو جنبه لعدم تنبيه عن القراءة ع وش وفي السكردى عن الزياى وسم والحلى والشورى مثله (قوله وامرأة) اى بحضرة رجل اجنبى اذ حر مرفع صوته عند خوف الفتنة اتماما له لعارض لا لذات القراءة لان قراءتها مشروعة في الجملة شرح مر اه سم (قوله ومحدثا الخ) اى او مصليا ان قرأ في قيام نهاية اى بخلاف ما لو قرأ في الركوع ونحوه فلا يسجد لقراءته لعدم مشروعيةها ثم عيش عبارة المعنى ولو قرأ آية سجدة في غير محل القراءة كان قراءتها في كونه او سجوده لم يسجد بخلاف قراءته قبل الفاتحة لان القيام محل القراءة في الجملة كذا ان قرأها في الركعة الثالثة والرابعة لانها محل القراءة (قوله وخطيبا) اى ولسامعه الحاضر كما هو ظاهر ولا ياتى فيه حرمة الصلاة وقت الخطبة لان سبب الحرمة الاعارض عن الخطبة بالصلاة ولا عارض في والسجود لكن هذا ظاهر اذا سجد الخطيب واما اذا لم يسجد فينبغى ان يكون سجوده حيثئذ كسجود لقراءة غير الخطيب من نفسه او غيره وقد بحث الشارح في باب الجمعة عدم حرمة كما ياتى وعبارة في شرح العباب ولا يبعد محل الثلاثة اى الطواف وسجدة التلاوة والشكر اذ ليس فيها من الاعراض عن الخطيب ما في الصلاة لان كلامها لا يسمى صلاة حقيقة انتهت وبحث مر امتناع سجدة التلاوة على سامع الخطيب وان سجده لمظنة الاعارض وقد يسبقه الخطيب او يقطع السجود وفي فتاوى الشارح ان الوجه تحريم سجدة التلاوة لاحاقها بالصلاة سم وفي البجيرى عن القليوبى والحفى اعتماد ما بحثه مر (قوله

(للقارىء) ولو صيا
وامرأة ومحدثا تطهر على
قرب وخطيبا امكنه

وجها انه يتابع الامام في سجوده والله اعلم اه فانظر قوله ووجه السجود الذى هو مقابل الاصح انه يعتقد فانه صريح في انه على الاصح لا يسجد لسجود امامه وبهذا يظهر ما في قوله وتعليل الرخصة الخ اذ لو سلم اشارة لذلك عارضه صريح هذا الكلام الذى لا يقبل التأويل فليتأمل (قوله للقارىء) وشمل كلامه ما لو قرأ آية بين يدي مدرس ليفسر له معناها فبجد ذلك كل من القارىء ومن سمعه لانها قراءة مشروعة بل هي اولى من قراءة الكافر لا يقال انه لم يقصد التلاوة فلا سجود لانا نقول بل قصد تلاوتها لتقرير معناها شرح مر وقرر انه لا يسجد لقراءة المستند له ولو صرف القارىء قراءته عن القرآن كان قصد الذكر او مجرد التفهيم هل ينتفى طلب السجود عنه وعن سامعه (قوله ولو صيا) اى بمنزلة ايتها يظهر ويؤيده ما ياتى في الجثون ثم رايت صريحه في شرح العباب (قوله وامرأة) ولو رفع صوته بحضرة واجب ولو مع خوف فتنة او شهوة لان قراءتها مشروعة في الجملة مر (قوله وخطيبا الخ) بحث مر امتناعا على سامعه وان سجد هو لمظنة الاعارض وقد يسبقه الخطيب او يقطع السجود (قوله وخطيبا الخ) اى ولسامعه الحاضر كما هو ظاهر ولا ياتى فيه حرمة الصلاة وقت الخطبة لان سبب الحرمة الاعارض عن الخطبة بالصلاة ولا عارض في السجود لكن هذا ظاهر اذا سجد الخطيب واما اذا لم يسجد فينبغى ان يكون سجوده حيثئذ كسجود لقراءة غير الخطيب من نفسه او غيره وقد بحث الشارح في باب الجمعة عدم حرمة حيث قال ويحرم بعد جلوس الامام على المنبر صلاة فرض او نقل ولا تتعد لاطراف وسجدة تلاوة او شكر فيما يظهر فيها اخذنا من تعليلهم حرمة الصلاة بان قراءتها اعراضا عن الخطيب بالكيفية باختصار وعبارة في شرح العباب ثم ما نصه ويردد النظر في الطواف وسجدة التلاوة والشكر ولا يبعد محل الثلاثة اذ ليس فيها من الاعراض عن الخطيب ما في الصلاة لان كلامها لا يسمى صلاة حقيقة اهو في فتاوى الشارح ان الوجه تحريم سجدة التلاوة لاحاقها بالصلاة كما احقها بما في الاوقات المكروهة بل اولى لان ما هنا احتق بدليل عموم التحريم هنا لذات السبب

بلا كلفة على منبره واسأله إن قرب الفصل (والمستمع) لجميع آية السجدة من قراءة مشروعة كقراءة تبارك وتعالى وحكي ومحدث وكافراً أى رضى
إسلامه كما هو ظاهر وامرأة كاتبة المجموع قيل لأن استماع القرآن مشروع لذاته واقتران (٣٠٩) الحرم به إنما هو عرض الشهوة وقد
بنا فيه قولهم لا يجوز للقراءة
في غير قيام الصلاة لكرهاتها
ولا لقراءة الجنب لمحرمتها
قالوا وجه التعليق بان المدار
كاعلم من كلامهم على حل
القراءة والسجدة أى عدم
كرهاتها بخلافها برفع
صوت بحضرة الجانب
وبخلافه مع خشية فتنة أو
تلهيه فيها يظهر وقد يجب
بان السكران والحرة في
ذلك لذات كونها قراءة
بخلاف ما في المرأة مطلقاً فان
حرمها كالسجدة لعارض
دون جنب وساء ونائم
وسكران وإن لم يتعد
كسجنون وطير ومن بخلاء
ونحوه من كل من كرهت
قراءته من حيث كونها
قراءة فيما يظهر وما في
التيان في السكران يتعين
حمله على سكران له نوع تمييز
وفي الجانب يتعين حمله أيضاً
على جنب حملته القراءة
لكن بخدشه ما يأتي في نحو
المفسر لأن في كل صارفاً
والمال ولذلك تقدم بحته (قوله وكافر ولو جنباً وإن لم يرج إسلامه وإن كان معانداً لأن قراءته
مشروعة في الجلالة أى حيث حملت ويقار بالمسلم الجنب بأنه لا يعتقد حرمة القراءة مع الجنابة فلم تكن الجنابة
صارفة عن القرآنية كاتبة المسلم (قوله ودون جنب وساء الخ) ظاهره عدم سجوده مستمع وساء قراءة
المذكورين ونقل عن شيخنا الشباب الرمي بخلافه في قراءة الجنب ومن قصد بها الذكر فقط وانكر هذا
التقدم (قوله ومن بخلاء) قد يمتنع بان السكران في الحلاوة من حيث القراءة (قوله لكن بخدشه) هذا يدل
على أنه أراد بان الجنب الذي حملته القراءة من لم يقصد بالقرآن أو من أطلق أيضاً لأن الجنابة صارفة عند
الاطلاق والإمالة (قوله لا تقرأه غير مشروعة) انظر لوقرأها فيما بدلا عن فاتحة جهلها لم يأت
فيه ما سأل عن الإمام وغيره (قوله أنه يسجد بمصلي التحية الخ) هل يغتفر تقدم سجدة الشكر أيضاً قبل
التحية أو يفرق بان سجدة التلاوة إنما قدمت للخلاف في وجوبها (قوله ويجتمل المنع) اعتمدهم (قوله)

والمأمور بذلك وتقديم بحثه (قوله وكافر) ولو جنباً وإن لم يرج الإسلام وإن كان معانداً لأن قراته مشروعاً في الجملة أي حيث حلت ويقار بالمسلم الجنب بأنه لا يعتد بحرمه القراءة مع الجنبية فلم تكن الجنبية صارفة عن القرآنية كإني المسلم (قوله دون جنب وساء الخ) ظاهره عدم سجودهم وستمع وسامع قراءة المذكورين ونقل عن شيخنا الشهاب الرملي خلافاً في قراءة الجنب ومن قصد بها الذكر فقط وإنكره هذا النقل (قوله ومن بخلاء) قد يمنع بأن الكراهة في الخلاء من حيث القراءة (قوله ولكن بخدشه) هذا يدل على أنه أراد بالجنب الذي حلت له القراءة من لم يقصد بها القرآن أو من أطلق أيضاً لأن الجنبية صارفة عند الإطلاق ولا لمحل قرأه (قوله لأنها قراءة غير مشروعة) انظر لقرأها قبلها بلا عن فاتحة جملها هل يأتي فيه ما ينافي عن الإمام وغيره (قوله) أنه لا يسجد ثم يصلي التحية (الخ) هل يتغير بتقديم سجدة الشكر أيضاً قبل التحية أو يفرق بأن سجدة التلاوة إنما تقدمت للخلاف في وجوبها (قوله) ويحتمل المنع) اعتمدت (قوله)

(٢٧) - شرواني وابن قاسم - ثاني) إلى آخره أنه لو استمع الآيتين قارئين كل لنصفهما مثلاً سجداً اعتباراً بالسماع دون المسموع منه ويحتمل المنع لانه بالنظر لكل على انفراد لم يوجد السبب في حقه والاصل عدم التلقيق وتصوير المجموع قد يقضي فيه وهو الذي يتجه
 شهرآيت أصحابنا ذكروا فيما اذا ترك السبب من متعدد أن الحكم لم يضاف للاخير أو للمجموع فروعا بعضها يقضي الاول كماله

رمى إلى ضيق قلبه منه ورى إليه اخرا فانه في ذلك الصيد منها وجهان اصحهما انه الثاني لكون الازمان عقب فعله وقبل لها اذ هو لأفعل الاول لم يحصل الا زمان ولو ملك عليها طاعة واحدة فقالت له ان طاعتني ثلاثا لك الف طاعة تلك الطاعة استحقاق الالف لساند اليدين عنها وقبل ثلثها لانها لم لا تقدم ثنتين قبلها لم تحصل وكل من هذين الفرعين وما شابههما يؤيدوا ويصرح بما ذكرته في مسئلتنا اذ إضافة الحكم اسماع الثاني الذي هو قياس ما ذكره وفي هذين يمتنع اعتبار السماع الاول ويوجب اشتراط سماع جميع الائمة من شخص واحد وبوافقه وهم ايضا علة الحكم اذ التوقف خلف فعلها أخرى اضعف للثانية ويلزم من إضافته هذا السماع الثاني وحده عدم السجود كما تقرروا يأتي أول البيع ماله تعاق يذكر القاعدة الاولى وغيره او مقتضى (٢١٠) تعليمهم عدم السجود في نحو الساهي بعدم قصد اشتراط قصد القراءة في الذكر وليس

للجزء الاخير (قوله ولو ملك الخ) عطف على قوله لورى الخ (قوله من هذين الفرعين) أى ته جميع أن الصيد للثاني في مسئلته ونصحيح استحقاق الالف في مسئلة الطلاق (قوله بما ذكرته الخ) أى من ترجيح المنع (قوله يؤيد به الخ) فيه تأمل (قوله اذ إضافة الحكم) وهو طالب السجود (قوله الذي الخ) لغت الاضافة (قوله ويوجب الخ) قد يمتنع ويدعى اخذا من الفرعين المذكورين انه يوجب ان كان الكل سمع من الثاني (قوله وبوافقه) أى ما ذكره من ترجيح المنع وقال الكردى أى يوافق قوله وكل من هذين الخ (قوله قوله هم ايضا علة الحكم الخ) قد يمتنع كون ذلك من هذا بل هما جزاء علة واحدة فان علة السجود سماع اية السجدة لا بعضها وهذا واضح لا غبار عليه بل سبق في كلامه انهما يؤيد هذا وهو قوله اذ ترك الخ كإتمامه مع هذا يظهر ما فيه من التناقض بصري (قوله) ويلزم الخ فيه ما مر (قوله بذكر القاعدة الاولى) أى قوله اذ ترك السبب الخ (قوله في نحو الساهي) أى كالتأنيب معنى (قوله محله الخ) خبر وقوله الخ (قوله) يؤيد بذلك أى تنقيح وقوله المذكور بوجود القرينة الصارفة (قوله من عدم نديها الخ) خلافاً لها بآية كمر (قوله ومثله المستدل الخ) وافقه مر اه سم (قوله لا يسجد) أى التليذ (قوله ما قالوه) أى القراء (قوله وسببه) أى عدم سجود عنه (قوله لذلك) أى الحديث زيدوكذا مرجع ضمير فيه (قوله مطلقاً) يعنى لا للشيخ ولا للتلميذ كردى (قوله للاتفاق) إلى قوله فاعتراض البليغى في المعنى لا قوله واقتدى إلى حرم وقوله وكلام التبيان إلى لان الصلاة إلى قوله وينبغي في النهاية لا ما ذكر (قوله) وإذ اسجدته) أى في غير الصلاة بما يؤيده معنى (قوله فالأولى ان لا يقتدى به) فهو لعل كان جائزاً نهاية ومعنى وينبغي جواز عكسه ايضا بان يقتدى القارىء بالسماع وكذا بالسماع سم وعش (قوله وهو) أى السماع (قوله لما صبح الخ) دليل قول الماتن ويسن للقارىء إلى هنا (قوله) ولورق آية سجدة الخ) قضية هذه العبارة البطلان بمجرد القراءة وعله غير مدرسم أقول صرح بتقيد البطلان بفعل السجود من تأنيب أو شربه والمغنى وعش وان قول الشارح كالتأنيب لان الصلاة تنهى الخ كالصريح فيه بل قول الشارح وينبغي ان عمل الحرمة الخ صريح فيه (قوله واسورته الخ) أى غير التزمين بل في صبح يوم الجمعة نهاية ومعنى وبأى في الشرح ما قد بينه خلافة (قوله لغرض السجود فقط) راجع للجميع ومفهومه الجواز وعدم البطلان إذا قصده غير عملاً لا يضر سم عبارة المغنى تعلقان الروضة والمجموع وهذا إذ لم يتعاق بالقرأة لغرض سوى السجود وإلا فلا كراهة لمطابقاه وعبارة شرح افضل بخلاف ما لو ضم إلى قصد السجود قصد استحسان من مذهب بات القراءة والصلاة فانه لا يطلان لمشر وعينه من عدم نديها للبسر) خو افهم (قوله ومثله المستدل) وافقه مر (قوله فالأولى أن لا يقتدى به) فعمل جواز اقتدائه به وينبغي جواز عكسه ايضا بان يقتدى القارىء بالسماع وكذا بالسماع (قوله) ولورق آية سجدة الخ) قضية هذه العبارة البطلان بمجرد القراءة وعله غير مدرسه (قوله لغرض السجود فقط) راجع للجميع ومفهومه الجواز وعدم البطلان إذا قصده مع غيره عملاً لا يضر قصده وقد يستشكل بما تقدم في قوله

مراداً فيها يظهر وإنما الشرط عدم الصارف وقوله لا يكون القرآن قرأنا إلا بالقصد محله عند وجود قرينة صارفة له عن موضوعه ويؤيد ذلك ما في المجموع من عدم نديها للفسر أى لانه وجد منه صارف للقراءة عن موضوعها ومثله المشتدل كما هو ظاهر قال السبكي اتفق القراء على ان التليذ اذ اقرأ على الشيخ لا يسجد فان صح ما قالوه حديث زيدى الصحيحين انه قرأ على النبي صلى الله عليه وسلم سورة والنجم فلم يسجد سجدة لهم اه وفيه نظر ظاهر بل لا حجة لهم فيه اصلاً لان الضمير في لم يسجد للنبي صلى الله عليه وسلم كما يصرح به قول زيدقرأت على النبي صلى الله عليه وسلم فلم يسجد وسببه بيان جواز ترك السجود كما صرح به أئمتنا ترك زيد للسجود إنما هو لتركه صلى الله عليه وسلم له ودعى

العكس المنقول عن أبي داود عجيبة فان قال القراء ان التليذ لا يسجد إذ لم يسجد الشيخ كذلك فانا لا حجة فيه أيضاً لان ترك القراءة زبد يمحتمل انه لتجوز به النسخ فلا حجة فيه لتركه طاعاً والحاصل ان الذي دل عليه كلام أئمتنا انه يسن لكل من الشيخ والتليذ وإن ترك أحد هماله لا يقتضى ترك الآخر له (وبتأ كدله بسجود القارىء) للاتفاق على طلبه منه حيثن وجربان وجه بعدهم إذ لم يسجد وإذ اسجد معه فالأولى ان لا يقتدى به (قلت ويسن للسماع) لجميع الائمة من قرأة مشروعة كما ذكر وهو غير قاصد السماع وبتأ كدله بسجود القارىء لكن دون تأ كدله بالسماع (واقه أعلم) لما صبح أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في غير صلاة فيسجد ويسجدون معه حتى ما يجده بهم من موضوعا لاجبته ولورق آية سجدة واسورته خلافاً لمن زعم فيها قرأ في الصلاة والوقت المكروه واقتدى بالامام في صبح الجمعة لغرض السجود فقط

او سجدة المصلى لغیر سجدة امامه كما یعلم بما سید ذكره حرم وبطلت صلاته ان علم وتعمد وكلام (٢١١) البیان لا یخالف ذلك خلافاً لمن وهم

فيه لان الصلاة منهی عن زیادة سجودها إلا للسبب كما ان الوقت المسكروه منهی عن الصلاة فيه إلا السبب فالقراءة فيها بقصد السجود فقط كنعاطی السبب باختیاره فيه لیعمل الصلاة كدخول المسجد بقصد التحية فقط فاعتراض البلقینی ذلك بان السنة الثابتة قراءة الم تنزیل السجدة فی اولی صبح الجمعة وذلك یقتضی قراءة السجدة لیسجد مر دو كما یسطه ابو زرعة وغيره بان القصد هنا اتباع سنة القراءة المخصوصة والسجود لها وذلك غیر ما مر من تجرید بقصد السجود فقط وإنما لم یؤثر قصده فقط خارج الصلوة والوقت المسكروه لانه قصد عبادة لا مانع منها بخلافه ثم ینبئ أن عمل الحرمة فيها سر فی الفرض لان النقل یجوز قطعه إلا أن یقال السجود فيها بذلك القصد تلبس بعبادة فائدة فیحرم حتی فی النقل كما أنه یبطله وخرج بالسامع غیره وإن علم برؤية السجود وزعم دخوله فی وإذ قرأ علیهم القرآن لا یسجدون رد بانه لا یطلق علیه انه قرأ علیه إلا أن سمعه وصح عن جمع صحابة رضی الله عنهم السجدة علی من استمع أى سمع (فان قرأ فی الصلاة)

القراءة والسجود حیثند اه (قوله) وبطلت صلاته الخ) أى بالسجود لا بمجرد القراءة عـشـ معنى عبارة سم قوله وبطلت الخ ینبئ حصول البطان بمجرد الشروع فی الهوى المخرج عن حد القيام لشروع فی المبطل حیثند لان نفس الهوى للسجود زیادة یبطل تعمدها اه (قوله ان علم الخ) (فرع) لو قصد سماع الایة لفرض السجود فقط فینبئ ان یتكون كقراءتها لفرض السجود فقط (فرع) لو وجد مع امامه ثم تبین أن الامام قرأ بقصد السجود فقط فهل تصح صلاته لان القصد ما یبغنی لا یبعد نعم سم (قوله) وتعمد اى السجود شرعاً بافضل (قوله) فالقراءة فيها اى فی الصلاة (قوله) فيه اى فی الوقت المسكروه (قوله) كدخول المسجد الخ) اى فی الوقت المسكروه وهما بیه معنى (قوله) فاعتراض البلقینی الخ) وافق مر اى والخطیب البلقینی (فرع) لو قرأ هل اتی فی اول صبح الجمعة سن له قراءة الم تنزیل فی الثانية یتجه سن السجود هنا قراءة مشروعة وأنه لا یضر السجود وإن قرأها بقصد السجود لا نهما مطلوبه بتخصر صاحبها بخلاف ما لورقانی الاولی او الثانية ایه سجدة غیر الم تنزیل بقصد السجود فیضری وفاقاً لذلك لم اه سم اى وخلافاً لما مر انفاً فی رد اعتراض البلقینی المفیده ان تبطل الصلاة بالسجود فیهما إذا قرأها بقصد السجود فقط مطلقاً حتی بالم تنزیل فی اول صبح یوم الجمعة عبارة الکردی ولا فرق فی الحرمة عند الشارع بین الم تنزیل وغیرها فی صبح الجمعة وغیره واستثنی فی النهاية الم تنزیل فی صبح الجمعة اه وقوله فی النهاية وكذا فی المغنی وسم كما مر (قوله) وإنما لم یؤثر قصده الخ) قد یدل علی انه یسجد حیثند لكن الاقرب فی شرح الروض انه لا یسجد لعدم مشروعية القراءة فی صلاة الجنائز وانتهی وقضية التشیه عدم صحة السجود وقد یفرق سم عبارة الکردی وإذا قرأها فی غیر هذين بقصد السجود فقط یسجد لذلك كما هو ظاهر التحفة وظاهر الامداد عدم الصحة وفى الایعاب لا یسن السجود لعدم مشروعية القراءة کبھی فی صلاة الجنائز ومثله فی الاسنی وأقره الزیادى والحلی وقال العنای واقفه مر اه اقول وبی اوافق ما قاله الشارع من عدم التأثير قول المغنی والنهاية ما نصه وفى الروضه والمجموع لو اراد ان یقرأ الایة سجدة او یتین فیهما سجدة لیسجد مر فیه فلا عندنا و فی کراهته خلاف السلف ومقتضى مذهبه ان ان کان فی غیر وقت السکراهة فی غیر الصلاة لم یکره اه قال عـشـ قوله مر لم یکره اى بل هو مستحب اه (قوله) فیحرم الخ) اى السجود وكذا الضمیر فی قوله لانه اینه الخ (قوله) وخرج إلى قوله وزعم الخ فی المغنی وإلى قوله وصح فی النهاية (قوله) وصح الخ) لعله انما ذکره لانه نص فیها زاده المصنف (قوله) عن جمع صحابة) بالاضافة و یجوز ان یوصیف (قوله) اى قیامها) إلى قوله وجوز فی المغنی

وإن ضم لقصد الشکر قصد التلاوة كما هو ظاهر الخ ولعل الفرق ان مجرد قصد التلاوة لا یتكون سبباً للسجود هناك بخلافه هنا فلم یؤثر قصدهما هناك و اثر هنا (فرع) لو قصد سماع الایة لفرض السجود فقط فینبئ ان یتكون كقراءتها لفرض السجود فقط (فرع) سجدة مع امامه ثم تبین مع السلام ان الامام قرأ بقصد السجود دحیث یبطل ذلك فهل تصح صلاته لان القصد ما یبغنی لا یبعد نعم اه (قوله) وبطلت صلاته) ینبئ حصول البطان بمجرد الشروع فی الهوى یبغنی الخ عـشـ عن حد القيام المجزئ ولشروع فی المبطل حیثند لان نفس الهوى للسجود زیادة یبطل تعمدها (قوله) كدخول المسجد) اى فی الوقت المسكروه كما صور به فی شرح الروض (قوله) فاعتراض البلقینی الخ) وافق مر البلقینی واستثنی ما لورقانی الاولی هل اتی فانه یقرأ فی الثانية الم تنزیل لكن لو قرأها بقصد السجود لم یجز ان یسجد فان سجدة بطلت صلاته اه وفيه نظر ثم رایتیه فی مرة وافق علی عدم البطان کافی الحاشية الاخری ثم تکرر منه هذه الموافقة وزاد انه لو لم یطلب منه قراءتها فی الثانية لم یكون هو امامه مقدراً اه فی الاولی ثم قرأها فی الثانية بقصد السجود أبطل لانها حیثند غیر مشروعة فی الثانية (فرع) لو قرأ هل اتی فی اول صبح الجمعة سن له قراءة الم تنزیل فی الثانية یتجه سن السجود لانها قراءة مشروعة وأنه لا یضر السجود وإن قرأها بقصد السجود لا نهما مطلوبه بتخصر صاحبها بخلاف ما لورقانی الاولی او الثانية ایه سجدة غیر الم تنزیل بقصد السجود فیضری وفاقاً لذلك لم اه (قوله) وإنما لم یؤثر قصده فقط خارج الصلوة والوقت المسكروه الخ) قد یدل علی انه یسجد حیثند لكن الاقرب فی شرح

أی قیامها أو بدله ولو قبل الفاتحة لانه محلها فی الجملة (سجدة الامام والمنفرد) الواو بمعنی أو بدیل افراده الضمیر فی قوله لقراءته

إلا قوله الواو إلى أى كل وإلى قول الشارح وفيهما نظري النهاية لإقوله وجوز إلى المتن (قوله وآثرها الخ) فيه بحث لأن الاجودة إنما هي للواو الباقية على معناها كما يعلم ذلك من توجيههم للاجودة لا للآتي بمعنى أو أيضا كنهه كما قال فامل سم (قوله أى كل منهما) حل معنى لا عراب لا نه بعد جعل الواو بمعنى أو لاحتياج إلى التأويل بكل عش (قوله لحينئذ) أى حين التأويل بكل منهما بماهية ومعنى ويحتمل أن المراد حين التأويل بأر (قوله تنازع) أى تنازع في الامام والمنفرد معنى (قوله وجاز الخ) عبارة النهاية والمخني فالقراء يعملهم ما فيه والسكاني يقول حذف فاعل الاول والبصريون يرونه فاعل المضمر عندهم مفرد لا معنى لانه لو كان ضمير ثنية لبرز على رايهم فيصيرون ان قرائم الافراد مع عوده على اثنين بتأويل كل منهما كما تقدم فالتركيب صحيح على مذهب البصريين كغيره من المذهبين قبلها (قوله على حدثهم بداهم) أى بان يكون مرجع الضمير المستتر مدلولاً عليه بلفظ الفعل كما في قوله لقد حيل بين العير والزواز و قوله أى بدو فاعل بدالمدلول عليه بلفظه و (قوله قارىء) فاعل قر المدلول عليه بلفظه ايضا قاله الكردى لكن المعروف في كتب النحو تفسير حدثهم بداهم يكون الفعل مستندا إلى ضمير مصدره وجعل الفعل بمعنى وقع ومعلوم انه ليس من هذا قوله أى فان قرا قارى الخ ولعل هذا من جملة ما اشار اليه الشارح بصيغة التريض (قوله دون غير) أى من وصل وغيره ولا بطلت صلاته وإن علمو تعدد شرحه بالصل ونهاية ومعنى (قوله نعم استثنى الامام الخ) اعتمده النهاية وقالوا الله (قوله وجهه بان ما الخ) وقد وجه ما قاله الامام ايضا بان للبدل حكم المبدل منه والفتحة لا يسجد لقراءتها فكذلك بدلها ولو لم يسجد نعم لم يحسن إلا قدر والفتحة فقراد عنها ثم عن السورة فالوجه انه يسجد لقراءته هو اه سم على جح اه عشر (قوله ثلاثة يقطع القيام المفروض) أى لانه قيام المفروض وهو بدل الفتحة وخرج به القيام للسورة شدي (قوله الاما لا بد منه) أى كى السجود لمتابعة الامام رشدي (قوله وفيهما الخ) أى في تعليل الامام والسبكي و (قوله لان ذلك) أى لتعليل كل منهما (قوله اما هو) أى القطع (قوله على انه) أى القطع او السجود (لذلك) أى لما هو من مصالح ما هو فيه (قوله لقراءة غير امامه) شمل ما لو تميز له حدث امامه عقب قراءته نهاية أى فلا يسجد لتبني ان ليس بامام له وخرج بذلك ما لو بطلت صلاة الامام عقب قراءة آية سجدة وقبل السجود أو فارق الامام موم حينئذ كما يفهمه وقوله لوجود المخالفة الفاحشة لانما متعنا انفراد السجود بالمخالفة وقد زالت رشدي سم (قوله مطلقا) أى من نفسه او غيره نهاية (قوله وقراءة امامه الخ) يستثنى منه ما لو سلم الامام ولم يسجد وقصر الفصل فيسن المأموم السجود كما يأتي وهذا سجود لقراءة الامام سم (قوله ومن ثم كره الخ) أى ومن اجل عدم جواز تجدد المأموم لقراءة غير امامه عبارة المغني والروض مع شرحه وبكره للمأموم قراءة آية سجدة أو أصفا لقراءة غير امامه لعدم تمكنه من السجود وبكره ايضا للبدن قد والامام الاصفاء لغير قرائتهم او لا يكره لها قراءة آية سجدة ولو في السرية لكن يستحب للامام تأخيرها فيما إلى فراغه منها

الروض أنه لا يسجد لعدم مشروعية القراءة كالقراءة في صلاة الجنازة اه وقضية تشبيهه بالجنازة عدم صحة السجود وقد يفرق بان القراءة مشروعة في الجملة خارج الصلاة والوقت المسكره بخلاف الجنازة لا يقال بل هي مشروعة فيها ايضا في الجملة وذلك إذ تجز عن الفتحة وحفظ آيات السجود لا ناقل هذا المعارض مع ان المعتد ان من قرا آيات السجود بدل الفتحة لا يسجد عطا للبدل حكم المبدل (قوله وآثرها الخ) فيه بحث لان الاجودة إنما هي للواو الباقية على معناها كما يعلم ذلك من توجيههم للاجودة لا للآتي بمعنى أو ايضا كنهه كما قال فامل سم (قوله أى كل منهما) حل معنى لا عراب لا نه بعد جعل الواو بمعنى أو لاحتياج إلى التأويل بكل عش (قوله لحينئذ) أى حين التأويل بكل منهما بماهية ومعنى ويحتمل أن المراد حين التأويل بأر (قوله تنازع) أى تنازع في الامام والمنفرد معنى (قوله وجاز الخ) عبارة النهاية والمخني فالقراء يعملهم ما فيه والسكاني يقول حذف فاعل الاول والبصريون يرونه فاعل المضمر عندهم مفرد لا معنى لانه لو كان ضمير ثنية لبرز على رايهم فيصيرون ان قرائم الافراد مع عوده على اثنين بتأويل كل منهما كما تقدم فالتركيب صحيح على مذهب البصريين كغيره من المذهبين قبلها (قوله على حدثهم بداهم) أى بان يكون مرجع الضمير المستتر مدلولاً عليه بلفظ الفعل كما في قوله لقد حيل بين العير والزواز و قوله أى بدو فاعل بدالمدلول عليه بلفظه و (قوله قارىء) فاعل قر المدلول عليه بلفظه ايضا قاله الكردى لكن المعروف في كتب النحو تفسير حدثهم بداهم يكون الفعل مستندا إلى ضمير مصدره وجعل الفعل بمعنى وقع ومعلوم انه ليس من هذا قوله أى فان قرا قارى الخ ولعل هذا من جملة ما اشار اليه الشارح بصيغة التريض (قوله دون غير) أى من وصل وغيره ولا بطلت صلاته وإن علمو تعدد شرحه بالصل ونهاية ومعنى (قوله نعم استثنى الامام الخ) اعتمده النهاية وقالوا الله (قوله وجهه بان ما الخ) وقد وجه ما قاله الامام ايضا بان للبدل حكم المبدل منه والفتحة لا يسجد لقراءتها فكذلك بدلها ولو لم يسجد نعم لم يحسن إلا قدر والفتحة فقراد عنها ثم عن السورة فالوجه انه يسجد لقراءته هو اه سم على جح اه عشر (قوله ثلاثة يقطع القيام المفروض) أى لانه قيام المفروض وهو بدل الفتحة وخرج به القيام للسورة شدي (قوله الاما لا بد منه) أى كى السجود لمتابعة الامام رشدي (قوله وفيهما الخ) أى في تعليل الامام والسبكي و (قوله لان ذلك) أى لتعليل كل منهما (قوله اما هو) أى القطع (قوله على انه) أى القطع او السجود (لذلك) أى لما هو من مصالح ما هو فيه (قوله لقراءة غير امامه) شمل ما لو تميز له حدث امامه عقب قراءته نهاية أى فلا يسجد لتبني ان ليس بامام له وخرج بذلك ما لو بطلت صلاة الامام عقب قراءة آية سجدة وقبل السجود أو فارق الامام موم حينئذ كما يفهمه وقوله لوجود المخالفة الفاحشة لانما متعنا انفراد السجود بالمخالفة وقد زالت رشدي سم (قوله مطلقا) أى من نفسه او غيره نهاية (قوله وقراءة امامه الخ) يستثنى منه ما لو سلم الامام ولم يسجد وقصر الفصل فيسن المأموم السجود كما يأتي وهذا سجود لقراءة الامام سم (قوله ومن ثم كره الخ) أى ومن اجل عدم جواز تجدد المأموم لقراءة غير امامه عبارة المغني والروض مع شرحه وبكره للمأموم قراءة آية سجدة أو أصفا لقراءة غير امامه لعدم تمكنه من السجود وبكره ايضا للبدن قد والامام الاصفاء لغير قرائتهم او لا يكره لها قراءة آية سجدة ولو في السرية لكن يستحب للامام تأخيرها فيما إلى فراغه منها

وآثرها لانها في التقسيم كما هنا أجود من أو أى كل منهما حينئذ تنازعه كل من قرا أو سجدة وجاز الخال أحدهما من غير محذور فيه وجوز عدم التنازع يجعل فاعل قر مستترا فيه على حدثهم بداهم أى بدو أى فان قرأ قارى إلى آخره (لقراءته فقط) أى كل لقراءة نفسه دون غيره نعم استثنى الامام من قرأ بدلا عن الفتحة لعجزه عنها آية سجدة قال فلا يسن له السجود لثلاثة يقطع القيام المفروض واعتدله الناتج السبكي وجهه بان ما لا بد منه لا يترك إلا لما لا بد منه اه وفيهما نظري لان ذلك لما يتأتى في القطع لا جنبي اما هو لما هو من مصالح ما هو فيه فلا محذور فيه على أنه لذلك لا يسمى قطعا

كما هو واضح (و) سجدة (المأموم لسجدة امامه) فقط: فبطل يسجد لقراءة غير امامه مطلقا لقراءة امامه إذا لم يسجد ومن ثم كره للمأموم قراءة آية سجدة

ومحله عند قصر الفصل اه (قوله) ومنه يؤخذ (الخ) قد يمنع الاخذ بأن محل الكراهة ما لم يطلب ما فيه آية سجدة
بخصوصه في الصلاة كافي صبح الجمة وإلا سنت قراءته وإن لم يتمكن من السجود فلو قرأ لا يسجد كما هو
ظاهر وظاهره ولو بعد سلامه وإن قصر الفصل لأن المأموم لا يسجد إلا للسجود امامه سم وفي الكردى
عن الجلال الرلى والزبادى ما يوافقه قول المتن (فتخلف) انظر ما ضبطه وينبغي البطلان باستمراره في القيام
قاصدا ترك السجود مع شروع الامام في الهوى لأن استمراره المذكور شرع في المبطل الذى هو ترك
السجود مع الامام سم قول المتن (بطلت صلاته) أى إن علم وتعمد فيها ولم ينو المفارقة شرع بافضل ومعنى
(قوله لما فيه) إلى المتن في النهاية (قوله) من المخالفة الفاحشة) أى من غير عذر قال في شرح العباب بخلاف
مالذا نسى أو جهل وإن لم يكن قريب عهد باسلام نظير ما مر والكلام حيث لم ينو مفارقتها اه فان قلت
بالمأموم بعد فراقه غايته انه منفرد والمنفرد لا يسجد لقراءة غيره قلت فرق بينهما لأن قراءة الامام تتعلق
بالمأموم ولذا يطلب الاصغاء لها فانه لم يردك فيه بانراه منها للرفع منه لاحتمال استمراره في السجود
هذا كافي العباب وشرحه فيما إذا هوى مع الامام لكن تأخر لعذر كضعف أو بطء حركة أو نسيان كرى
(قوله) أو قبله هوى) أى وإن ظهر له ان لا يدركه فيه بانراه منها للرفع منه لاحتمال استمراره في السجود
اه كرى عن الاعياب (قوله) إلا ان يفارقه) إلى المتن في المغنى لا قوله واعتراض إلى ولو تركه (قوله) إلا ان
يفارقه (الخ) راجع للبتن كما هو صريح صنيع المغنى وشرحه العباب و بافضل (قوله) إلا ان يفارقه (الخ) ظاهره
انه بعد المفارقة يجوز سجوده بل يطلب ويؤيده قوله وهو فراق بعذر سم ورشيدى عبارة العصرى قوله
إلا ان يفارقه أى فيسجد هذا مقتضى كلامه وهو ظاهر في مأموم سمع آية السجدة لأنه مأمور بالسجود
استقلالاً ولو لما منع القدوة فلما زال الرجوع إلى الأصل لمأموم لم يسمع قراءتها فسجد محل تامل لأنه لو لم يسمع
المتابعة وقد انقطعت القدوة بنية المفارقة فليجوز اه (قوله) مطلقاً) أى في السرية والجمهرية (قوله) لكن
يسن له في السرية (الخ) محله إذا قصر الفصل نهاية ومعنى واستنى قال الرشيدى ظاهر هذا التعبير انه إذا لم يقصر

ومنه يؤخذ (الخ) قد يمنع الاخذ بأن محل الكراهة ما لم يطلب ما فيه آية السجدة بخصوصه في الصلاة كافي صبح
الجمعة وإلا سنت قراءته وإن لم يتمكن من السجود فلو قرأ لا يسجد كما هو ظاهر وظاهره ولو بعد سلامه امامه
وإن قصر الفصل لأن المأموم لا يسجد إلا للسجود امامه (قوله) في المتن فتخلف عنه) انظر ما ضبطه التخلف
المبطل وينبغي انه إذا استمر في القيام قاصدا ترك السجود بطلت تلبس الامام بالسجود وإن لم يرفع عنه
لفحش هذه المخالفة بل ينبغي البطلان قبل تلبس الامام بالسجود ايضاً لأن الشرع في المبطل يبطل
واستمراره في القيام قاصدا تركه مع أن شروع الامام في الهوى شرع في المبطل الذى هو ترك السجود مع
الامام (قوله) بطلت صلاته لما فيه من المخالفة الفاحشة) من غير عذر قال في شرح العباب بخلاف مالذا نسى
أو جهل وإن لم يكن قريب عهد باسلام نظير ما مر والكلام حيث لم ينو مفارقتها ثم هل ذلك فراق بعذر مقتضى
كلام المجموع نعم ونقله ابن الرفعة في سجود السهو عن التهذيب لكنه قال انها بغير عذر بخلاف تركه
نحو التشهد لأن الخلل يفقده اعظم اه ما في شرح العباب فان قلت المأموم بعد فراقه غايته انه منفرد
والمنفرد لا يسجد لقراءة غيره قلت فرق بينهما لأن قراءة الامام تتعلق بالمأموم ولذا يطلب منه الاصغاء لها
فتامه لسم (قوله) لما فيه من المخالفة الفاحشة) قد يؤخذ منه انه لو بطلت صلاة الامام عقب قراءة آية السجدة
وقبل سجوده وفارقه المأموم حيث نذره يسجد لعدم المخالفة وقد سمع قراءة مشروعة تقتضى طلب السجود
منه كما مر وانما منعنا انفراد بالسجود للمخالفة وقد زالت وهو محل نظر وغليه لا يتأنيقه قولهم فسجد
المأموم سجد امامه لا فراقه لأن ذلك مع استمرار القدوة ولأن المنفرد لا يسجد لقراءة الامام لأنه
لا علة بينهما ولا انفرادها عارض (قوله) إلا ان يفارقه) ظاهره انه بعد المفارقة يجوز سجوده بل يطلب
ويؤيده قوله وهو فراق بعذر (قوله) وهو فراق بعذر) كذا شرح حم (قوله) لكن يسن له في السرية تأخير

ومنه يؤخذ أن المأموم في
صبح الجمعة إذا لم يسمع لا يسن
له قراءة سورتها وقراءته
لما عدا آياتها يلزمه الاخلال
بسنة الموالاة (فان سجدا امامه
فتخلف) عنه (أو انعكس)
الحال بأن يسجد هو دون
امامه (بطلت صلاته) لما فيه
من المخالفة الفاحشة ولولم
يعلم إلا بعد رفعه راسه من
السجود وانتظره أو قبله هوى
فاذا رفع قبل سجوده رفع معه
ولا يسجد إلا أن يفارقه
وهو فراق بعذر ولا يكره
لامام قراءة آية سجدة مطلقاً
لكن يسن له في السرية

تأخير

السجود إلى فراغه ثلاثين شغل المأمومين بل بحث نذب تأخير في الجهرية أيضا الجوامع المقام لانه يخط على المأمومين واعترض الاول بما صح انه عليه السلام سجد في الظهر للتلاوة ويحجب بانه كان يسمعه الامية فاما احيا فاعلم اصمهم ايها مع قلمهم فامن عليهم التشويش أو قصد بيان جواز ذلك ولو تركه الامام من للمأموم بعد السلام ان قصر الفصل ما يأتي من فوائها بطوله ولو لعذر لانها تقضى على المعتمد (ومن سجد) اي اراد ان يسجد (٢١٤) (خارج الصلاة نوى) سجد والتلاوة وإن لم يعين ايها الحديث انما الاعمال بالنيات ويسن

له التلظف بالنية (وكبر للاحرام) بها كالصلاة وخبر فيه لكنه ضعيف (ارفع يديه) كرفع السابق في تكبيرة الاحرام ولا يسن له ان يقوم ليكبر من قيام لانه لم يرد (ثم) كبر (لهوى) للسجود (بلا رفع) ليديه فان اقتصر على تكبيرة بطلت مالم ينو التحرم فقط نظير ما يأتي (ثم سجد) واحدة (كسجود الصلاة) في واجباته و مندوباته (ورفع راسه) من السجود (مكبرا) و (جلس ثم) سلم (كسلام الصلوة) واجباته و مندوباته (وتكبيرة الاحرام شرط) فيها (على الصحيح) اي لا بد منها لانها كالنية ركن (وكذا السلام) لا بد منه فيها (في الاظهر) قياسا على التحريم ولا يسن تشهد وقضية كلام بعضهم ان الجلوس للسلام ركن وهو بعيد لانه لا يجب للشهد النافلة وسلامها بل يجوز مع الاضطجاع لهذه أولى نعم هو سنة (ويشترط لها) (شروط الصلاة) والكف عن مفسداتها السابقة لانها وإن لم تكن صلاة حقيقة

السجود إلى فراغه) قال في العباب كشرح الروض تبعاً للاستوى وفعله أى ونذب لفعله أى السجود بعده أى بعد السلام إن قصر الفصل اه (قوله وجلس ثم سلم) يفيد انه لا يكفي السلام قبل الجلوس ثم رايت قوله الاتي وقضية كلام بعضهم التح (قوله وقضية كلامهم بعضهم التح) قد يكون مراد هذا البعض الاحترازا ولم يوجد جلوس ولا ما في معناه مما يجري في النافلة كالاضطجاع بان سلم بمجرد رفع جبهته عن الارض ادنى

ملحقة بها وقراءة أو سماع جميع آياتها فان سجد قبل انتهائها بحرف فسدت لعدم دخول وقتها وأن لا يطول فصل عرفا بين آخر الآية والسجود كما يعلم مما يأتي ويسن ويكره فيها كل ما يسن ويكره في غيرها مما يتصور بجته هنا كما هو ظاهر (ومن سجد) أى أراد السجود (فيها) أى الصلاة (كبر لهوى) اليها (والرفع) منها لما صح أنه صلى الله عليه كان يكبر في كل خوض ورفع في الصلاة وبلزومه ان يذنب منها قائما ثم يركع لان الهوى من القيام واجب ولو قرأ آياتها فركع

بأن يبلغ أقل الركوع ثم بدله السجود ولم يجز لفوات محله أو فساده ثم بدله العود قبل اكتمالها جاز لانها نفل فلم يلزم بالشروع ولو هو للسجود فلما بلغ حد الركوع صرفه لم يكفه عنه كما هو والذي يتجناه انه لا يسجد ثم لها لانه بينه الركوع (٢١٥) لومه القيام كاعلم بما مر في الركوع

نعم إذا دعائهم إلى الهدى
منه للجدد كما هو ظاهر
(ولا يرفع يديه) فيها عدم
وروده (فقلو لا يجلس)
ندبا بعدها (لا استراحة
والله اعلم) لعدم وروده
أيضا ولا يجب له أن يجلس
إبن الرفعة الاتفاق عليه
ومر توجبه في سجود السهو
وأنه لا ينافي قولهم لم تشملها
نية الصلاة (ويقول) فيها
في الصلاة خارجا (سجد)
وجهي الذي خلقه صورته

وشن سمعه و بصرة بوجهه
 و قوته فتبارك الله احسن
 الخالقين رواه جمع بسند
 صحيح الا وصوره ورواها
 اليتقي وهذا الفضل ما يقال
 فيها وان ورد غير هذا الدعاء
 فيها بمناسب سياق ايتها
 حسن ولو كرر آية فيها
 سجدة تلاو و خارج الصلاة
 أى آتى بها مرتين (فى
 مجلسين سجد لكل غفها
 لتجدد السبب بعد توفيق
 الاول مقتضا فان لم يسجد

للمرة الأولى كفاء عنهم
سجدة جزما كذا اطلاقا
شارح ومحل ان قصر الفصل
بين الاولى والسجود كما هو
ظاهر وقضية تعبيرهم
بكفاء أنه يجوز تعدده
وهو نظير ما يأتي فيمن طاف
أسابيع ثم كرر صلواته

وتهاية إلى الفصل بين السجدة والركوع عش (قوله: بأن أبلغ أفع الركوع) قال في شرح الروض فلم يبلغ حد الرأى كجازه فانظر هل يسجد من ذلك الحد أو يعود للقيام ثم يسجد والسابق إلى القيم منه الأول سم وبؤيد ما من البصري من جواز تكبيره التحريم هو يا (قوله: لفوات محله) أي هو هو به من قيام عش (قوله: ولو هو السجود الخ) يتردد النظر في هذه الصورة هل يسجد للسهو نظر الزيادة سورة الركوع المبطلة أو لا العذر وهل الأقرب نعم بصرى ولا يخفى أنه لو سلم مبنى على قول الشارح والذي ينتج الخ وإني عن سم مافيه (قوله: كأم) أي في الركوع (قوله: والذي ينتج الخ) قد يقال قضية قوله الاتي نعم الخ أنه لن يسجد منه حاله، وإذا لم يزمه تقديم الركوع بعد العود للقيام فلا يزمه قبله ولو لم القيام بنية الركوع أعيا يظهر إذا ارد ترك السجود مطلقا فليتأمل سم (قوله: لها) أي الثلاثة (قوله: فيها) أي قوله ومرفى المعنى (قوله: ند الخ) بل يكره تنزيها ولا يتبطل به صلاته معنى (قوله: ولا يجب الخ) وقال الشيخ الاسلام والمعنى وخلافها بنية عبار تعو نوى سجود الثلاثة عتبا من غير تلفظ ولا تكبير اه (قوله: ومرفى وجهه في سجود السهو الخ) تقدم في الهامش ثم ان المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملى وجوب التنية لخافى حق غير المأموم وهو الموافق لقولهم لم تشمله بنية الصلاة أو ما توجيه الشارح فلا يخفى أنه تكلف سم (قوله: فيها في الصلاة) أي قوله فإذا كررها في التنية إلى قوله رواه إلى وهذا قوله كذا الطائفة شارح (قوله: أحسن الخالقين) زاد الاسنى والمعنى ويقول اللهم اكتب لي ما عندك اجرا واجعلني عندك ذخرا وضع عني ما وزرا واقبل ما منى قاتلتهما من عبدك داود وهما الحالك وصححهما ويندب كافي المجموع عن الشافعى ان يقول سبحانه ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولا قال في الروضه لو قال ما يقوله في سجود صلاته جازى كنى اه (قوله: وان ودر غيره) منه ما تقدم اتفاقا (قوله: والدعاء) أي قوله كذا الطائفة في المعنى (قوله: مناسبت سياق ابتداء الخ) فيقول في سجدة الاسراء اللهم اجعلني من البا كين اليك والخاصين لك وفي سجدة ألم السجدة اللهم اجعلني من الساجدين لوجهك المسبحين بحمدك واعوذ بك ان اكون من المستكبرين عن امرك وعلى ايمانك اسنى ومعنى (قوله: أي أتى بها مرتين) أي أو أكثر وحكمة تفسيره بما ذكر ان حقيقة التكرار كافي المصباح إعادة الشيء مرارا أو اقل ما يصدق عليه ذلك عادة الشيء بعد المرة الأولى مرتين بناء على ان اقل الجمع اثنان عش (قوله: ومحله ان قصر الفصل الخ) أي فان طال فأتى بسجود الأولى سم قال عش لم يبين ما يحصل به الطول هنا ويحتمل ضبطه بقدر ركعتين اه (قوله: وهو نظير ما يأتي الخ) قضيته ان الافضل هنا التعدد لانه افضل هناك سم (قوله: ثم كرر صلواتها) كذا في اصله رحمه الله تعالى بصيغة الجمع وحيدتك فلا نسب فعل لا كرر فتأمل ان كنت من اهل بصرى (قوله: إلا ان يفرق الخ) أي والاصل عدم الفرق فيقال بالسنية هنا عش قول المتن (في الاصح) وقد علم ما تقرران محل الخلاف إذا سجد للاولى ثم كرر الية فیسجد ثانيا اما لو كرر هاقبل السجود فانه يقتصر على سجدة واحدة قطعا معنى (قوله: سجد لكل في الاصح) وقياس ما تقدم

رفع إلا أن يلتزم جزء هذا السلام أيضا (قوله بأن بلغ أكل الركوع) قال في شرح الروض فهو لم يبلغ حد الركوع جازا ههنا فظهر هل يسجد من ذلك الحد أو يعود للقيام ثم يسجدو السابق إلى الفهم منه الأول (قوله) والذي يتجه أنه لا يسجد منه لها) فقد يقال قضية قوله الآن نعم الخ أن له السجود منه لها لأنه إذا لم يلزمه تقديم الركوع بعد العود للقيام فلا يلزمه قبله ولزوم القيام بنية الركوع إنما يظهر إذا أراد ترك السجود مطلقا فليأت (قوله) ومرتوجيه في سجود السهو) تقدم ثم إن المعتمد عند شيخنا الشهاب الرمي وجوب النية لها في حق غير المأموم وهو الموافق لقولهم لتشملها نية الصلاة وأما توجيهه الشارح فلا يخفى أنه تكلف (قوله) ومحلها قصر الفصل) أي طال فأنات سجود الأول (قوله) وهو نظير ما يأتي) بل قضية تنظيره بما ذكر أن الأفضل التعدد لأنه الأفضل هناك (قوله) فإذا كرر ما في ركعة مسجد لكل في الأصح) وقياس ما تقدم

لأن يفرق بأن سنة الطواف لما اغتفر فيها التأخير الكثير سوح فيها بالمساخ به هنا (وكذا المجلس في الاصح) لما ذكر (وركة كجلاس وان طالت (وركتان كجاسين) وان قصر تانظرا للاسم فاذا كرها في ركة سجدة لكل في الاصح) وفي ركتين فسذلك بلا خلاف

وعلى التعدد فظاهر انه باق بالثانية عقب الاولى وهكذا من غير قيام ولا فيظهر البطلان لانه زيادة صورته من غير موجب (فان) قرالاية او سمعوا (لم يسجد وطال الفصل) (٢١٦) عرفا بين اخرها والسجود (لم يسجد) وان عذر بالتأخير لانها من تواج القراءة مع انه لا مدخل

للقضاء فيها لانها لسبب عارض كالسجوف فان لم يطل اتي بها وان كان محدثا بان ظهر من قرب كاسر (وسجدة الشكر لا تدخل الصلاة) لان سببها لا يتعلق بها فان فعلها فيها عمدا عالما بطلت صلاته (و) (انما) (تسن لهجوم نعمة) له او لنحو ولده او لعموم المسلمين ظاهرة من حيث لا يحتسب وان توقعها قبل كوله او وظيفة دينية ان تاهل لها وطلب منه قبولها فيما يظهر او مال او جاه او نصر على عدو او قدم غائب او شغافا من بعض بشرط حل المال وما بعده كما هو واضح وليس الهجوم مغنيا عن القيد بعبء ولا تشييلهم بالولد منافيا لآخر خلافا لزمعها لان المراد بهجوم الشيء مفاجأة وقوعه الصادق بالظاهر ومالا ينسب عادة لتسببه وضد ما وبالظهور ان يكون له وقع عرفا بالآخر ان لا ينسب وقوعه في العادة لتسببه والولد وان تسبب فيه لكنه كذلك (او) هجوم (اندفاع نعمة) عنه او عن ذكر ظاهرة من حيث لا يحتسب كذلك كنجاة عما الغالب وقوع نحو الهلاك فيه كدم وغرق للخبر الصحيح انه صلى

في تكريرها في مجلس أو لم يسجد للمرة الأولى كفاءها بسجدة وقضية التعيير بكفاء أنه يجوز تعددها وأنه لا يضر الصلاة لأنه بخود مطلوب فليتأمل سم أقول يصرح بذلك قول الشارح وعلى التعدد الخ (قوله وعلى التعدد) أي جوازها فيما يصرى قول المتن (كمجلسين) (فرع) لو قرأ آية خارج الصلاة وسجد طائفة أعادها في الصلاة أو عكس سجدة ثانية (قوله فكذلك) أي يسجد لكل (قوله قرأ الآية) إلى قول المتن وسجدة الشكر في النهاية والمغنى قول المتن (وطال الفصل) أي يقينا عن (قوله أتي بها الخ) فان لم يتمكن من التطهر أو من فعله الشغلة قال أربع مرات سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم قياسا على ما قاله بعضهم من ذلك لم يتمكن من تحية المسجد لحدث أو شغل وينبغي أن يقال مثل ذلك في سجدة الشكر أيضا عن (قوله كاسر) أي في شرح ويسن للقارى (قوله لأن سببها) إلى المتن في المغنى وإلى قوله وقول الخوارزمي في النهاية لا لقوله وان توقعها قبل وقوله كذا قبل إلى وما أخرج وقوله لتقير (قوله من حيث لا يحتسب) قضيته أنه لو كان يتوقعها وحصلت في الوقت الذي يتوقعها فيه لم يسجد في الزيادة بخلافه عبارة «سواء» كان يتوقعها قبل ذلك أم لا وصرح بما اقتضاه كلامه قوله الاتي وبالأخير الخ ع وش ولعل ما نقله عن الزيادة هو الأقرب الموافق لقول الشارح وان توقعها قبل وما قول يصرح الخ في حين المنع (قوله والنحو ولده) أي أخيه وشيخه وتلميذه (أو لعموم المسلمين) أي كالمطر عند القطع بجري أي ونصرة عساكر الإسلام على الكفار (قوله لا يحتسب) أي لا بدري نهاية ومعنى (قوله كوله) أي ولو مبتدأ قد نفخت فيه الروح لانه يتفقه في الآخرة شوري أه كرى وبجري (قوله كوله) أي ونحو أخ شرح بافضل وعش (قوله أو مال) قد يقال قياسه الوظيفة الدنيوية سم (قوله وما بعده الخ) وصورته في الجاهل ان يكون منسب ظلم وفي النصر ان لا يكون العدو عتقا وقدم الغائب ان لا يكون بحيث يترتب على قدمه مفسدة وفي شفاء المريض ان لا يكون نحو ظالم وكذا يعتبر في ولدان لا يكون فيه شبهة رشیدی (قوله عن القيد الخ) هما ظاهره ومن حيث لا يحتسب عش (قوله مفاجأة وقوعه) أي حدوثه نهاية ومعنى (قوله بالظهور) ان يكون له وقع الخ) بواقفه ما نقل عن الامام انه يشترط في النعمة ان يكون لها بالوسط الشارح تأييدها ورد ما قاله شيخ الاسلام تبعاً لابن العباد مما حصله ان المراد بالظهور للناس في شرح العباب نقلا ومعنى سم (قوله وبالأخير) وهو قوله من حيث لا يحتسب (قوله لكنه كذلك) أي لا ينسب إليه عادة إلى وجود الوط. في كثير مع عدم وجود الدال قال في الأعياب وأضاف هو أن سبب في أصل الولد فلا تسبب له في خلقه ونفع الروح فيه وسلامته حيا إلى الولادة كرى (قوله أو عن ذكر) أي عن تحور ولده وعموم المسلمين (ظاهرة) صفة نعمة (وقوله من حيث الخ) المناسب لتعلقه باندفاع سم (قوله كذلك) أي وان توقعه قبل (قوله فيها) أي في حدوث النعمة واندفاع النعمة (قوله كالاسلام والعافية) نشر مرتب (قوله والعافية) أي للصحيح عش (قوله لانه الخ) أي السجود لاستمرارها (قوله بقيد به الخ) وهما الظهور والكون من حيث لا يحتسب (قوله وبالظهور الخ) وقوله الاتي وبالأخير الخ عطف على قوله بالهجوم الخ (قوله الفقيه)

في تكريرها في مسجد انه لو لم يسجد للمرة الأولى كفاءها بسجدة وقضية التعيير بكفاء أنه يجوز تعددها وان ذلك لا يضر الصلاة لأنه بخود مطلوب فليتأمل (قوله أو مال) قد يقال قياسه الوظيفة الدنيوية (قوله وبالظهور) ان يكون له وقع عرفا بواقفه ما نقل عن الامام انه يشترط في النعمة ان يكون لها بال (قوله ان يكون له وقع الخ) بسط تأييدها ورد ما قاله شيخ الاسلام تبعاً لابن العباد مما حصله ان المراد بالظهور للناس في شرح العباب نقلا ومعنى (قوله ظاهرة) صفة نعمة (قوله من حيث) المناسب لتعلقه باندفاع (قوله

الله عليه وسلم كان إذا جاهد أمر يسر به خرسا جادا ورواه في دفع النعمة ابن حبان وخرج بالهجوم فيها استمرارها كالاسلام اسقطه والعافية لانه يؤدي إلى استغراق العمر في السجود كذا قيل وقد يعكر عليه قولهم في مواضع لا تظفر لذلك لاننا لا نأمر به إلا إذا لم يعارضه ما هو أهم منه فالوجه الدليل بان ذلك لم يرده نظير بخلاف الهجوم بقيد به المذكرين وبالظهور ما لا وقع له كحدث درهم لتقير واندفاع ما لا وقع

لا يذاته عادة لو أصابه وما
 اخراج الباطنة كالمرقة
 وسترا المساوى فقيه نظر
 ظاهر لانهما من أجل النعم
 فالدنى يتجه السجود
 لحدوثها وبالاخير ما
 يحصل عقب أسبابه عادة
 كرج متعارف لتاجر
 ويسن إظهار السجود لذلك
 إلا ان تجدته له زروة أو
 جاءه أو لدملا بمحضرة من
 ليس لذلك وعلم بالخال
 لتلا ينسكب قلبه ولوضم
 للسجود صدقة أو صلاة
 كان أولى أو أقامها مقامه
 لحسن وقول الخوارزمي
 لا يفتينان على أن لا يحصلان
 الاكل (أو رؤية مبتلى)
 في عقله أو بدنه شكرا لله
 سبحانه على سلامته منه
 لخبر الحاكم أنه عليه السلام سجد
 لرؤية زمين وفي خبر مرسل
 انه سجد لرؤية رجل ناقص
 خلق ضعيف حركة بالغ
 قصر وقيل مبتلى وقيل
 مختلط عقل وبسن لمن رأى
 مبتلى أن يقول الحمد لله
 الذى عافانى وما ابتلانى
 وفضلنى على كثير من خلقه
 تفضيلا لخبر الترمذى من
 قال ذلك عوفى من ذلك
 البلاء ما عاش (أو) رؤية
 (عاص) أو كافر أو فاسق
 متجاهر قال الأذرى أو
 مستر مصر ولو على صغيرة

أسقطه النهاية وقال عث قوله مر كدوث درهم أى لغير محتاج اليه اه ولعل هذا هو الأقرب (قوله
 واما اخراج الباطنة الخ) ومن اخرجهما شيخ الاسلام المعنى (قوله فالدنى يتجه الخ) معتمد عث (قوله
 لذلك) أى لكل من مجرم النعمة ومجرم اندفاع النعمة (قوله وعلم) أى من ليس الخ (قوله وعلم
 بالخال) ينبغى أن يكون محله فيمن لم يعلم منه انه لا يؤثر عنده ذلك بالكلية لمزيد كاله بصري (قوله او
 صلاة) الانسب وصلاة كاجرة به فى الروض تبعال للجموع بصري عبارة المعنى (خاتمة) يسن مع سجدة
 الشكر كائى المجموع الصدقة والصلاة للشكر وقال الخوارزمي لو أقام التصديق أو صلاة ركعتين مقام
 السجود كان حسنا اه وقوله للشكر قد يوم انه بنوى بالصلاة الشكر لكن فى عث خلافه عبارة
 قوله أو صلاة أى بنية التطوع لابتداء الشكر اخذاعا ذكره فى الاستسقاء من انه ليس لئصاله سببها الشكر
 اه قول المتن (أو رؤية مبتلى) أى ولو غير آدمى مبتلى بما يحصل للآدمى فى العادة فيما يظهر سم وعث
 (قوله فى عقله أو بدنه) أى ونحوهما نهاية ومعنى (قوله لخبر الحاكم الخ) والاولى عطفه على قوله شكرا الخ
 كائى المعنى (قوله وفى خبر مرسل الخ) أى واعتضد بشواهدا كدته نهاية (قوله ان يقول الخ) أى سراجيت
 ان لا يسمع المبتلى كرى عبارة البصري قوله ان يقول الحمد لله الخ ينبغى ان لا يسمعه اخذا بما يأتى وان
 يقوله من رأى العاصى وان يقوله بحسب يسمعه اه (قوله أو رؤية عاص) وينبغى أو رؤية متركب
 حارم المرودة عث (قوله أى كافر) أى ولو تكررت رؤيته بالورأى جملة من الكفار دفعة لكان فى رؤيتهم
 سجدة واحدة عث (قوله أو فاسق) أى فلا يجوز لرؤية متركب الصغيرة حيث لا إصرار لعدم فسقه
 وجرى على هذا شيخ الاسلام والشارح فى شرحى الارشاد والعباب أى والمعنى وجرى الجمال الرملى على انه
 يسجد لرؤية متركب الصغيرة المتجاهر مطلقا ونقله عن والده وافته بالربادى وغيره كرى وقوله وجرى
 الجمال الرملى الخ عبارة النهاية لا يشترط فى معصيته التى يتجاهر بها كونها كبيرة كما فتنى به الوالد رحمه الله
 تعالى اه قال عث قوله مر كونها كبيرة أى فيسجد للصغيرة وان لم يصبر عليها اه (قوله متجاهر) أى
 بخلاف من لم يتجاهر بمعصيته أو لم يفسق بها بان كانت صغيرة ولم يصبر عليها فلا يسجد لرؤيته معنى قال
 عث ومن المتجاهر بالمعصية لبس القواويق القطيفة للرجال الحرمه استعظام الحرير وللنساء ما فيه من
 التشبه بالرجال (قاعدة) ينبغى فيما واختلفت عقيدة الرائي والعاصى ان العبرة فى استحباب السجود
 بعقيدة الرائي وفى إظهار السجود بعقيدة الرائي فان الغرض من إظهاره زجره عن المعصية ولا ينزجر بذلك
 إلا لو اعتقد ان فعله معصية عث (قال الأذرى الخ) لم يرتض به النهاية والمعنى وشيخ الاسلام وشروطا
 الاعلان والتجاهر وكذا الشارح فى الاعاب عبارة سم وفى العباب وشرحه أو فاسقا أى لمن رأى فاسقا قال فى
 الكفاية عن الاصحاب وارضاء الاسوى متجاهر بمعصيته وقول الزركشى كالاذرى المتجه عدم الفرق بين
 المتجاهر وغيره كاطلاقه الرافعى ظاهر من حيث المعنى لما عرفت ان المنقول خلافه ويوجه بان الاخفاء افاده
 نوع احترام الأثرى انه يجوز غيبة الفاسق المتجاهر بخلاف غيره ثم قال وعدل عن تعبيرهم بالعاصى إلى
 الفاسق تبعال لكثيرين قال أبو زرع وغيره هو متعين وعليه فلا يجوز دلم تركب صغير فوان اصر الان غلبت
 معاصيه التى يتجاهر بها طاعة خلافا لمن اطلق لرؤية المصر لانه لا يفسق بالاصرار بل بالغلبة المذكورة
 فى المتن أو رؤية مبتلى) أى ولو غير آدمى فيما يظهر ويحتمل تقيد بلامه حيث لا يمكن ان يحصل للآدمى فى
 فى العادة ويحتمل خلافا لا يمكن حصوله لعل الاول اقرب (فى المتن أو عاص) هو يشمل ما بعده ولا يشترط
 فى المعصية التى يتجاهر بها كونها كبيرة كما فتنى به شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله مر والوجه ان الفاسق
 إذا رأى فاسقا فان قصد بالسجود زجره بسجده مطلقا والشكر على السلامة مما ابتلى به لم يسجد ان كان مثله من
 كل وجه أو كان فسق الرائي اقبى ويجرى ذلك فيما إذا شارك فى ذلك البلاء مر وفى العباب وشرحه أو فاسقا
 أى أو لمن رأى فاسقا قال فى الكفاية عن الاصحاب وارضاء الاسوى متجاهر بمعصية وقول الزركشى
 كالاذرى المتجه عدم الفرق بين المتجاهر وغيره كاطلاقه الرافعى لان القصد التعبير لير تدفع فتركها ظاهر من

(باب) بالتونين في صلاة النفل . هو السنة والتطوع والحسن والمرغب فيه والمستحب والمندوب والاولى ما رجع الشارع فله
على تركه مع جوازه فهي كلها مترادفة خلافا للقاضي وثواب الفرض فضله بسبعين درجة (٢١٩) كما في حديث صححه ابن خزيمة قال

بعدة صلاة الاما استنى ويمحرم ما يفعله كثير من الجملة من السجود بين يدي المشايخ ولو الى القبلة او تصدقه
الله تعالى وفي بعض صور وما يقتضى الكفر غفانا الله تعالى من ذلك اهـ (باب في صلاة النفل)
(قوله في صلاة النفل) الى قوله توأب الفرض في النهاية والاولى الا قوله ولأولى الى كلها (قوله في صلاة
النفل) هو لغة الزيادة واصطلاحا ما عدا الفرائض سمي بذلك لانه زائد على ما فرضه الله تعالى نهاية ومعنى
(قوله والاولى) زاد سم في شرح الورقات والاحسان ع (قوله مع جوازه) اى الترك احتراز عن
الواجب (قوله مترادفة) فيه بحث بالنسبة للحسن لانه اعم لشموله الواجب والمباح ايضا كما في جمع الجوامع
الى ان يراد مرادفة الحسن اصطلاح آخر للفقهاء او لغيرهم فليتامل سم على حج اه ع (قوله خلافا
للقاضي) وذهب القاضي وغيره الى ان غير الفرض ثلاثة تطوع وهو ما لم يرد فيه نقل بخصوصه بل ينشئه
الانسان ابتداء وسنة وهو ما واطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم ومستحب وهو ما فله حيانا او امر به
ولم يفعله ولم يتعرضوا للبقية لعدمها الثلاثة مع انه لا خلاف في المعنى فان بعض المسنونات كدمن بعض
قطعا وإنما الخلاف في الاسم بناء على معنى (قوله بان سبب الفضل الخ) هذا لا يمنع ان المندوب فضله سم
وبصرى عبارة الكردى وانت خير بان قد سلم ذلك واورد وجهه ما فضل به النفل على الفرض بل يلفظ الرد
فراجعه بانصاف اه و اشار ع (قوله) الى جواب إشكالكه بما ع اى فضله عليه من حيث اشتغاله على
مصلحة الواجب لان من حيث ذاته ولان من حيث كونه مندوبا اه (قوله اذبالا برأه الخ) لا يخفى ما في هذا
التعبير ولعل الافعال ان قال الانظار عبارة عن عدم الطلب الى ادمعين او غير معين والابرأ عبارة عن
إسقاط الحق اللازم لعد الطلب الى الابد وهو مشتعل على الاول بزيادة بصرى (قوله خلافا لبعض الساف)
راجع لقوله لا الدنيا الخ (قوله مقام مترك الخ) اى من اصلها (قوله وعليه الخ) اى على تسكيل نقص
الفريضة (قوله واوله الخ) اى الخبر المذكور (قوله بان المكل بالتطوع هو ما نقص من سننها الخ)
اعتمدته النهاية والمعنى (قوله المطلوبه فيها) اى كالتشروع وتدريب القراء نهاية ومعنى (قوله مطلقا) اى
سواء مترك من أصله أو فعل غير صحيح (قوله وجمع) اى البيق و (قوله بينه) اى بين ذلك الخبر (قوله)
بحمل هذا) اى حديث لا تقبل الخ و (قوله والاول) اى وحمل الخبر السابق (قوله فينا في ما قدمه) اى
ينافى جمعه المذكور تأويله المتقدم (قوله ويؤيد تأويله الخ) ان كانت الهام في تأويله للبيق في موافقة تأويله
الاول للحديث المذكور نظر ظاهر سم اى فلا بد من راجعه الى ما تضمنه قوله وعليه يحمل الخ (قوله)
زيد عليها من سببها الخ) يبنى ان ينظر هل المضاعفة في نحو مكة تلحق بالتطوع في جبر الفرائض في
الاخرة بصرى اى والظاهر نعم (قوله الاحتساب مطلقا) ان اريد بالاطلاق ما يشمل تعدد الترك فيه

والله اعلم (باب في صلاة النفل)
(قوله فهي كلها مترادفة) فيه بحث بالنسبة للحسن لانه اعم لشموله الواجب والمباح ايضا كما في جميع
الجوامع الحسن المأذون واجبا ومندوبا ومباحا اه لان يراد ان الترادف بالنسبة اليه بالنسبة لبعض ما
صدقته فليتامل وان مرادفة الحسن اصطلاح اخر للفقهاء او لغيرهم فليتامل (قوله بان سبب الفضل الخ)
قد يمنع ورود هذا على هذا الزاعم ومنافاة زعمه (قوله بان سبب الخ) هذا لا يمنع ان المندوب فضله (قوله)
وشرع لتسكيل نقص الفرائض الخ) عبارة العباب وإذا انتقص فرضه كل من تركه كذا باقى الاعمال اه
وقوله نفله قد يشمل غير سن ذلك الفرض من التوافل وبوافقه ما في الحديث فان انتقص من فرضه شيئا
قال الرب سبحانه انظروا هل لعبدي من تطوع فيكمل به ما انتقص من الفريضة اه بل قد يشمل هذا
تطوعا ليس من جنس الفريضة فليتامل (قوله ويؤيد تأويله الخ) ان كانت الهام في تأويله للبيق في
موافقة تأويله الاول للحديث المذكور نظر ظاهر (قوله وظاهر كلام الغزالي الاحتساب مطلقا) ان اريد

تأويله الاول الحديث الصحيح صلاة لم يتمها زيد عليها من سببها حتى تتم لجعل التتميم من السبحة اى النافلة لفريضة صليت
ناظرة لا لزومك من اصلها وظاهر كلام الغزالي الاحتساب طائفا وجرى عليها ان الردي وغيره لحديث أحد الظاهر في ذلك

والأفضل عبادات البدن بعد الشهادتين (٢٢٠) الصلاة ففرضها أفضل الفروض ونفلها أفضل التوافل ولا يرد طلب العلم وحفظ القرآن

لأنهما من فروض الكفايات وبليها الصوم فالحج فائقه كآفة على ما جزم به بعضهم وقيل أفضل الزكاة وقيل الصوم وقيل الحج وقيل غير ذلك والخلاف في الأكتان من واحد على عرفا مع الاختصار على الأكث من الآخر وإلا فهو يوم أفضل من ركعتين وقس على ذلك نعم العمل القلبي لعدم تصور الزيادة فيه أفضل من غيره قال الحليمي ثبت بالكتاب والسنة أن كل عمل لم يعمل لمجرد التقرب به إلى الله تعالى لم يثبت عليه وإن سقط بالفرض منه الوجوب ومواده السالم من الرياء وأما ما صاحبه غيره كالخج بقصده وبقصد التجارة فله ثواب بقدر قصده العبادية كإص عليه لأن ما قرنه بها غير مناف لها بخلاف الرياء كاشتراك ذلك في باب الوضوء واطلت الكلام فيه في حاشية إيضاح المناسك (صلاة النفل فثمان قسم لايس جماعة) تميز بحول عن نائب الفاعل لأحال لفساد المعنى إذ مقتضاه نفي سنيته حال الجماعة لا الأفراد وهو فاسد بل هو مسنون فيهما والجائز بلا كراهة هو وقوع الجماعة فيه (فته الرواتب مع الفرائض) وهي السنن التابعة لها

نظر ظاهر سم (قوله) أفضل عبادات البدن إلى قوله وبليها في المعنى وإلى قوله قال الحليمي في النهاية لإاقوله وقيل أفضل الزكاة وقوله أي عرفا (قوله) عبادات البدن احتراز بالبدن عن القلب كإثبات فتشمل عبادات البدن العبادات اللسانية والعبادة المالية كما يفيد قوله بعد الشهادتين وقوله وقيل أفضل الزكاة (قوله) بعد الشهادتين أي ما لا ينطق بهما فهو أفضل مطلقا ع (قوله) ولا يرد داخ لا يخفى ما في هذا من المنافاة لما سبق له في شرح الخطبة من أن الفرض العيني من العلم أفضل الفروض حتى الصلاة وكذا الكلام في فرض الكفائية ونفلها أفر اجتمع بصري (قوله) على ما جزم به داخ يظهر من كلام الشارح مر أي النهاية اعتياده أيضا وهو ظاهر ع (قوله) وقيل الصوم داخ وقيل إن كان بمكة فالصلاة وبالمدنية فالصوم معنى (قوله) وقيل غير ذلك وقال في الأحياء العبادات تختلف أفضليتها باختلاف أحوالها وفعالها فلا يصح إطلاق القول بأفضلية على بعضها بعض كالأصيح إطلاق القول بأن الحزب أفضل من المأمافن ذلك مخصوص بالجائز والماء أفضل للعطشان فإن اجتماعنا نظر للأغلب فتصدق الغنى الشديد بالخل بدرهم أفضل من قيام ليلة وصيام ثلاثة أيام لما فيه من دفع حب الدنيا والصوم من استحوذت عليه شهوة من الأكل والشرب أفضل من غيره نهاية (قوله) والخلاف إلى قوله قال الحليمي في المعنى (قوله) مع الاختصار على الأكث ومنه الرواتب غير المؤكدة من ثم عبر بالأكث كدودن المؤكدة فليتأمل سم على ح (قوله) ومنه أي من الأحكام المقابل للأكث ع (قوله) نعم العمل القلبي الخ أي كالأيمان والمعرفة التفكر أي في مصنوعات الله تعالى والتوكل والصور والرضا والخوف والرجاء ومحبة الله تعالى ومحبة رسوله والتوبة والنظر من الرذائل وأفضل الأيمان ولا يكون إلا واجبا وقد يكون تطوعا بالتجديد نهاية معنى قال ع (قوله) وقد يكون الخ ومثله ويقال في التوبة اه (قوله) أفضل من غيره) ظاهر وإن قل كنفكر ساعة مع صلاة ألف ركعة سم على ح (قوله) ع (قوله) كالحج أي كسفر الحج (قوله) في باب الوضوء) حيث قال والوجه أن قصد العبادية ثاب عليه بقدره وإن انضم له غيره مما عدا الرياء ونحوه مساويا وأرجح سم (قوله) تميز إلى المتن في المعنى وإلى قوله ومبادرته في النهاية لا لإاقوله وليس هذان إلى المتن وقوله للخرابي وصح (قوله) تميز بحول عن نائب الفاعل) أي الأصل لا تسن فيه الجماعة معنى (قوله) هو مسنون فيها الخ أي وثاب على ذلك مطلقا لكن الأولى ترك الجماعة ع (قوله) وليس تخفيفهما) وله في نيتهما عشر كفيات فبنوى هما سنة الفجر أو ركعتي الصبح أو سنة الصبح أو ركعتي الصبح أو سنة الغداة أو ركعتي الغداة أو سنة البرد أو ركعتي البرد أو سنة الوسطى أو ركعتي الوسطى بناء على القول بأنها الصلاة الوسطى شيخنا ونهاية (قوله) يأتي البقرة وآل عمران) وهما قوله تعالى قولوا آمنا بالله إلى قوله مسلدون وقوله

بالإطلاق ما يشمل تعدد الترك فقيهه نظر ظاهر (قوله) مع الاختصار على الأكث) ومنه الرواتب غير المؤكدة ومن ثم عبر بالأكث كدودن المؤكدة فليتأمل (قوله) نعم العمل القلبي الخ) ظاهر وإن قل كنفكر ساعة مع صلاة ألف ركعة (قوله) ومواده السالم من الرياء الخ في حاشية الإيضاح من جملة كلام طويل مانصه وبحاجب عن الخرابي الذي استدل به ابن عبد السلام على أنه حيث اجتمع قصد نيوي وأخروى فلا ثواب أصلا وهو ما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم عن الله من عمل عملا أشرك فيه غيري فأنا منه بريء هو للذي أشرك بحمله ليو أني ما صرحي ما لا أقصد بعمله الرياء ونحوه لأنه قصد محرم فلا يمكن جماعة الثواب له اه (قوله) وأما ما صاحبه غيره الخ في مقابلته لما قاله الحليمي مع قوله ومواده النظر (قوله) كالحج بقصده وقصد التجارة) وقد يقال الحج عبارة عن الأهرام والأعمال المخصوصة لا بقصد بها التجارة نعم قد يقصد بوسيلتها من السفر ذلك لعل هذا هو المراد حتى ينقص ثواب من قصد بغيره الحج والتجارة إن أتى بأجره وما بعده لمجرد التقرب (كما أشرت لذلك في باب الوضوء) عبارته هناك عقب مسئلة تارة مع نية معتبرة فلا تشريك من حيث الصحة بخلافه من حيث الثواب ومن ثم اختلفوا في حصوله والأوجه كإيئته بإدائه الخ تخفي حاشية الإيضاح غير ما إن قصد العبادية ثاب عليه بقدره وإن انضم له غيره مما عدا الرياء ونحوه مساويا وأرجح

قل بأهل الكتاب إلى قوله مسدون أيضا ع (قوله أو بالكافرون والاخلاص) قضية التعبير بأهله لا يطلب الجمع بينهما ويوجه بأن المطلوب تخفيف الركعتين والجمع بينهما يطول وقد يقال إن ثبت ورود كل رواية فلا مانع من أن الجمع بينهما أفضل ليتحقق العمل بجميع الروايات ولو أراد الاقتصاد على أحدها فالأقرب تقديم الكافرون والاخلاص لما ورد فيهما ثم رابت حج على الشائيل مانصه المراد بتخفيفها عدم تطويلهما على الوارد فيها حتى لو قرأ الشخص في الأولى البقرة أو الم نشرح والكافرون وفي الثانية آية آل عمران أو الم ثم كيف والاخلاص لم يكن مطولا لهما تطويل يخرج به عن حد السنة والاتباع اه ع
وقوله فالأقرب الخ خالفه شيخنا عبارته ويسن تخفيفها وإن بقرا فمعا بآية البقرة أو آية آل عمران والا فبسورتي الم نشرح والم ثم كيف ولا فبسورتي الكافرون والاخلاص للجمع بين ما ذكر كان أولى اه
وقوله ثم رابت حج على الشائيل الخ أشار بأشبه إلى رده بما نصه قضية أو أنه لا يجمع بينهما السنية التخفيف وإن قال في بعض كتبه يجمع ككثير أو كبير في التشديد لثبت كل صلاة واحدة وهذا ثابت في صلاتين فلا يجمع بينهما صلاة واحدة اه وهذا أظهر والله أعلم (قوله وأن يضطجع الخ) ويحصل أصل السنة بأى كبتة فعلت والأولى أن يستقبل القبلة بوجهه ومقدم بدنه لأنها الهيئة التي تكون في القبر فبى أقرب لنذكر أحواله فإن لم يتيسر له تلك الحالة في محلّه انتقل إلى غيره مما يسهل فعلها فيه ع (قوله بعدها) جرى على الغالب من تقديمهما على الفرض بدليل قوله فإن لم يرد ذلك فصل بينهما الخ فإذا قدم الفرض فصل الضجعة بينهما فليراجع رشيدى وبأن عن شيخنا ما يوافقه وعن ع من ما يخالفه (قوله بنحو كلام) ظاهره ولو من الذكر والقرآن لأن المقصود منه تمييز الصلاة التي فرغ منها من الصلاة التي شرع فيها وينبغي أن اشتغاله بنحو الكلام لا يفوت سن الاضطجاع حتى لو اراده بعد الفصل المذكور حصل به السنة ع (أو تحول) عبارة شيخنا فإن يضطجع أى يذكر أو دعاء غير دينوى فإن لم يأت بذلك انتقل من مكانه اه (قوله ولو لم يأت آخر سنة الصبح) قضية أنه إذا أخر سنة الصبح عنها ندب له الاضطجاع بعد السنة لا بين الفرض وبينها والظاهر خلافه لأن الغرض من الاضطجاع الفصل بين الصلاتين كما يشعر به قوله فإن لم يرد ذلك فصل بينهما الخ ع
وخالف شيخنا فقال مانصه ولو أخرهما عن الفرض اضطجع بعد السنة كما في حواشي الخطب خلافا لما قاله المحشى وغيره فالمتعمدان الاضطجاع بعد السنة سواء قدما أو أخرها اه وتقدم عن الرشيدى ما يوافقه لكن ميل القاب إلى ما قاله ع والله أعلم (قوله يسن تطويلها الخ) لا يجزئ أن تطويلها سنة لكل أهل المسجد فلا يتصور أن يفتى بانصراف أهل المسجد إلا أن يراد سن ذلك لكل أحد حتى ينصرف من ينصرف عادة أو من دعاه إلى الانصراف امر عرض له سم على حجة والكلام حيث فعلها في المسجد فلا ينافى أن انصرافه ليفعلها في البيت أفضل ويلاحظ بهما سن التطويل المذكور بقية السن المتأخرة وإنما نص عليهم الجريان العادة بالانصراف عقب فعل المغرب ع (قوله على أنه) أى ما فى الروضة (قوله وذلك) أى ما فى الكفاية (قوله لكها) وينبئ حيث أراد ألا تكل أن يقدم الكافرون لو ردها بخصوصها ثم يضم اليها ما شامو مثله يقال فى الر كمة الثانية فيقدم الاخلاص الخ الأولى فيها مضمة رعاية ترتيب المصحف فإن لم يتيسر له إذا راعى ذلك تطويل ضم إلى ذلك ما شامو وإن خالف ترتيب المصحف ع (و) يسن هذان (الخ) عبارة استاذنا فى الحسن البكرى فى كنهه وبقرا فى الأولى من جميع الروايات قل بأهل الكافرون وفى الثانية الاخلاص إلا إذا وردت سنة بخلافه وكذلك ركعتان قبل المغرب وبقية السن اه سم (قوله وللحاج) إلى المتن فى المغنى (قوله لأن الركعتين الخ) يؤيده الخبر الآتى فى شرح وهو الفضل (قوله اه) (قوله يسن تطويلها) لا يجزئ أن تطويلها سنة لكل أهل المسجد فلا يتصور أن يفتى بانصراف أهل المسجد إلا أن يراد سن ذلك لكل أحد حتى ينصرف من ينصرف عادة أو من دعاه إلى الانصراف امر عرض له (قوله) ويسن هذان أى فى سائر السن الخ عبارة استاذنا فى الحسن البكرى فى كنهه وبقرا فى الأولى من جميع الروايات قل بأهل الكافرون وفى الثانية الاخلاص إلا إذا وردت سنة بخلافه وكذلك ركعتان قبل

أو بالكافرون والاخلاص
وأن يضطجع والأولى كونه
على شقه الأيمن بعدها
وكان من حكمه أنه يترك
بذلك ضجعة القبر حتى
يستفرغ وسعه فى الأعمال
الصالحة ويتبها لذلك فإن لم
يرد ذلك فصل بينهما وبين
الفرض بنحو كلام أو تحول
وبأن هذان المقضية وفيما
لو أخر سنة الصبح عنها كما
هو ظاهر (وركتان قبل
الظهر وكذا) ركعتان
(بعدها) ركعتان (بعد
المغرب) وفى الكفاية يسن
تطويلها حتى ينصرف
أهل المسجد رواه
أبو داود لكن قضية ما فى
الروضة من أنه يندب فيها
الكافرون والاخلاص
خلافه إلا أن يحمل على أنه
بيان لأصل السنة وذلك
لكها ويسن هذان أيضا
فى سائر السن التى لم ترد
قراءة مخصوصة كما بحث
(و) ركعتان (بعد العشاء)
وللحاج مزدلفة ونعاس
له ترك الفضل المطلق
ليستريح ويتبها ما بين يديه
من الأعمال الشاقة يوم النحر
وذلك للاتباع فى الكل
(وقيل لارتابة للشاء) لأن
الركعتين بعدها يجوز

ان يگو نامن صلاة الليل ويردده (۳۳) صلى الله عليه وسلم كان يؤخر صلاة الليل ويفتحها بركتين خفيفتين ثم يطولها فدل ذلك على

أن يكرنا) الاولى الثانية (قوله بركتين خفيفتين) وحكمة تخفيفهما المبادرة إلى حل العقدة التي تبقى بعد حل العقدتين قبلها وذلك لأنه ورد أن الشيطان يأتي للإنسان بعد نومه فيعذبه ثلاث عقد ويقول له عليك ليل طويل فارقد فإذا استيقظ ذكر الله تعالى انحلت واحدة وإذ اتوضأ انحلت الثانية وإذا صلى ركعتين انحلت الثالثة ع (قوله ثم يطولها) أي صلاة الليل ع (قوله فدل ذلك الخ) منه يعلم أنه يسر تعجيل سنة العشاء البعدي وإن كان له تهجد وثق باليقظة ع (قوله على أن يترك) أي الركعتين الخفيفتين ع (قوله والاولى أي الركعتين بعد العشاء) (قوله ويؤخذ من قوله الخ) انظر هل يشكل على هذا قول الشارح لأن الركعتين بعدها الخ ثم رابستهم على جميع قال بعد ذكره الاشكال فالوجه استثناء هذه من القطع الثاني بأن الجميع سنة اه لكن قول الشارح مر كج ومعنى تعليقه بما ذكره الخ يدل على جريان الخلاف فيها كغيرها ع (قوله ان هذا الوجه) أي وقيل لأرتابة للعشاء (قوله بما ذكر) أي بقوله لأن الركعتين الخ خريشدي (قوله انتفت المواظبة) هذا الزوم ممنوع ع (قوله لأن الترك في بعض الاحيان لا سيما لعذر لا ينافي المواظبة) (قوله ورحم الله الخ) مراده الدعاء ع (قوله لأنه عليه السلام) إلى قوله وكأن في المغني إلى قوله للخبر إلى وصح (قوله من حيث التاكيد) بيان لقوله في الراتب شارح اه سم (قوله واطب عليها اكثر الخ) فلا مواظبة سم وعبارة المغني عليها دون غيرها اه (قوله وكان الخ) أي لفظة كان (قوله في أربع الظاهر) أي القبلية (قوله لا تقتضي تكرار الخ) فيه تأمل للقطع بتحقيق التكرار هنا وعدم استزائه للمواظبة الموجبة إن كان لنا كدواى وجه لنفي اقتضاها التكرار أو حاجة إليه فليتأمل على أن ندعى أن عدم اقتضاها التكرار هو الاصح الخ ممنوع وأيضا يكتفي بالاستناد في بيان التكرار منها إلى العرف فليتأمل قال المغني في شرح جمع الجوامع وقد يستعمل كان مع المضارع للتكرار وعلى ذلك جرى العرف اه وقوله وقد تستعمل أي قليلا لفة كما في حاشيته للكمال وقوله وعلى ذلك الخ يبينه على كثرة ذلك الاستعمال في العرف كما في الكلام سم (قوله لكن هذا) أي قوله وكان لا تقتضي تكرارا (قوله في الثانية) أي في أربع العصر (قوله بانه) أي لا يبعد (قوله بدليل انه ترك الخ) فيه أن الكلام في قبلية الظاهر فلا تقرب ونظر فيه سم أيضا بما نصه في هذا الاستدلال نظر وإنما يظهر لو تركها مطلقا بخلاف ما إذا تركها ثم قضاه اه أي فانه بقوى التاكيد (قوله ولو اقتصر) إلى قوله وكان عذره في النهاية (قوله ولو اقتصر على ركعتين الخ) افهم انه لو صلى الأربع القبليّة مثلا بسلامتين لا يمتنع انصراف الاوليين للثو كدوقضية قوله لأنه المتبادر الخ انصرافها له مطلقا وهل القبليّة افضل او البعديّة او هما على حد سواء نقل عن بعضهم أن البعديّة افضل لتوقفها على فعل الفريضة أقول والاقرب التساوى كما يدل عليه كلام البهجة ع (قوله ولم ينو المؤكّد) قضيته انه لو

ان يترك ليستأمنها ويؤخذ من قوله الثاني وإنما الخلاف إلى آخره ان هذا الوجه إنما يبنى التاكيد لأصل السنة ومعنى تعليقه بما ذكرناه إذا جاز كونها من صلاة الليل انتفت المواظبة المقترضة للتاكيد (وقيل أربع قبل الظهر) لأنه عليه السلام كان لا يبعد اراه البخاري (وقيل وأربع بعدها) للخبر الصحيح من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرره الله تعالى على النار (وقيل وأربع قبل العصر) للخبر الحسن انه عليه السلام كان يصلي قبلها أربعة بفصل بينهما بالتسليم وصح رحم الله امرا صلى قبل العصر اربعاً (والجميع سنة) رتبة قطعاً للورود ذلك في الاخبار الصحيحة (وإنما الخلاف في الراتب المؤكّد) من حيث التاكيد فعلى الأخير الكل مؤكّد على الاول

المغرب ببقية السن اه (قوله ويرده انه الخ) يتأمل (قوله أنه إذا جاز كونها الخ) فيه خفاء لأنه ان أراد أنه يجوز كونها من صلاة الليل في بعض الاحيان فهو خلاف مراد هذا القائل كما هو ظاهر وان اذناه يجوز ذلك حيث فعلها صلى الله عليه وسلم فهذا كما يبنى في المواظبة يبنى الرتبة مطلقاً لظهور التناقض بين الكون من صلاة الليل والرتبة مطلقاً فليتأمل فالوجه استثناء هذه من القطع الثاني بالجميع سنة (قوله انتفت المواظبة) هذا الزوم ممنوع (قوله من حيث) بيان لقوله في الراتب ش (قوله واطب عليها اكثر) فلا مواظبة (قوله لا يقتضي تكرار الخ) فيه تأمل للقطع بتحقيق التكرار منها وعدم استزائه للمواظبة الموجبة ان كان لنا كدواى وجه لنفي اقتضاها التكرار أو حاجة إليه فليتأمل على أن ندعى أن عدم اقتضاها التكرار هو الاصح عند حقي الاصوليين ممنوع وأيضا يكتفي بالاستناد في بيان التكرار منها إلى العرف فليتأمل (قوله إلا أن يحجب الخ) لك أن تجب ايضا منع اخذنا كدمن لا يبعد لأن لا تنفيذ ثابت الذي يفيد بوجوه في بعض أزمنة المستقبل دون بعض (قوله بدليل انه ترك الخ) في هذا الاستدلال نظر

الراجح المؤكّد تلك العشر لا غير لأنه عليه السلام واطب عليها أكثر من الغاية الباقية وكان في الخبرين السابقين في أربع الظهر وأربع العصر لا تقتضي تكرارا على الاصح عند حقي الاصوليين ومبادرته منها أمر عرفت لا وضمني لكن هذا إنما يظهر في الثانية

لا الاولى لأن التاكيد لا يؤخذ فيها من كان بل من لا يبعد الآن يحجب بانه لا غلب بدليل انه ترك بعديّة الظهر لاشتغاله بوفد اقتصر قدم عليه فضاها بعد العصر ولو اقتصر على ركعتين قبل الظهر مثلاً ولم ينو المؤكّد ولا غيره انصرف المؤكّد كما هو ظاهر لأنه المتبادر والطلب

فيه أقوى (وقيل) من السنن (ركعتان خفيفتان قبل المغرب) لما باق (قالت همامة) خير (٣٣) وكذا (دلى الصحيح) في صحيح البخاري

الاضربهما) لكن بلفظ
صلوا قبل صلاة المغرب قال
في الثالثة لمن شاء كراهية
ان يتخذها الناس سنة اى
طريقة لازمة فليس المراد
نفي مستحبها بالمعنى الذى نحن
فيه لان ثبوت ذلك مدلول
صلوا اول الحديث لاسما
وقد صرح كبار الصحابة
رضي الله عنهم كانوا يتدرون
اسوارى لهما اذا كان المغرب
حتى ان الرجل الغريب
ليدخل المسجد فيحسبان
الصلاة قد صليت من
كثرة من يصليها
والمراد صلوا ركعتين
كما صرح به رواية ابي
داود صلوا قبل المغرب
ركعتين وقول ابن عمر
ما رايت احدا يصليها
على عهد رسول الله صلى
الله عليه وسلم في غير محصور
وزعم انه محصور عجيب
اذ من المعلوم ان كثير من
الازمنة في عهده صلى
الله عليه وسلم يحضره ابن
عمرو ولا حاط بما وقع فيه
علي انه لو فرض الحصر
فالمثبت معه زيادة علم ليقدم
كافد مؤا روايته مثبت صلاته
صلى الله عليه وسلم في الكعبة
على رواية نافيا مع اتفاقهما
على انهما كانا معه فيها
وبفرض التساقط يبق معنا
صلوا قبل المغرب ركعتين
اذ لا معارض له والخبر
الصحيح السابق بين كل
اذنين اى اذان واقامة

اقتصرت في ثبته على غير المؤكد اخص به وبقي ما لو اطاق سنة الظاهر القليلة أو البعدية بأن لم يتعرض احد
هل يقتصر على اثنتين او يتخير بينهما بين اربع قال شيخنا الزبائدي بالاول ونقل سم عن عمر الثاني واقره
لكن في كلام عمر على البهجة لو اطلق السنة في تحية المسجد في الضحى حل على ركعتين فليراجع فانه
يحتمل الفرق بين الضحى وتحية المسجد وبين الرواتب عشرين اقول وقضية قول الشارح الاتي ولو احرم
بالوتر ولم ينو عددا صحيح واقتصر على ماشاء منه الخ الثاني اى يتخير ثم رايت السيد الصري نبيه على ذلك في
مبحث الوتر (قوله من السنن) اى الرواتب الغير المؤكدة نهاية ومعنى (لما باق) اى انفا (قوله في
الثالثة) اى من المرات (قوله لمن شاء) مقول قال (قوله كراهية الخ) مفعول له لقال (قوله فليس
المراد) اى من قوله كراهية ان يتخذها الناس سنة (قوله بالمعنى الذى نحن الخ) اى المتقدم في اول
الباب (قوله لان ثبوت ذلك) اى كونه ماسة بذلك المعنى (قوله يتدرون السوارى لهما) اى يستيقنون
العمد للركعتين شيخنا (قوله والمراد) اى بصلوا في اول الحديث المتقدم (قوله صرح به)
اى بلفظ ركعتين (قوله نفي) التنوين (قوله غير محصور) بنى نفي مطلق لا مستغرق لجميع الازمنة
(قوله وزعم انه الخ) عبارة بالمعنى لانه ادعى عدم الرتبة بالزمن من عدم رتبته ان لا يكون غيره رايه
(قوله فالمثبت معه الخ) خصوصاً ما ثبت اكثر عدداً ممن نفي معنى (قوله مع اتفاقهما) اى المثبت
والثاني عشرين (قوله معنى صلوا الخ) كذا في النهاية واكثر نسخ الشرح باليا في نسخة من معنا الخ
بالالف وهى الاولى (قوله والخبر الصحيح) اى يبق معنى الخبر الصحيح عشرين (قوله ثم اخذوا منه
الخ) عبارة شرح المذهب (فرع) يستحب ان يصلى قبل العشاء الاخرة ركعتين فصاعداً الحديث بين كل
اذنين صلاة بين كل اذنين صلاة بين كل اذنين صلاة قال في الثالثة لمن شاء رواه البخاري اه وقضية
استدلاله بهذا الحديث مع قوله فصاعداً المطلوب قبل المغرب ايضاً ركعتان فصاعداً السكن في الحديث
السابق في الشرح التقيد بالركعتين سم (قوله اخذوا) الى قوله وكان عذره في المعنى (قوله ويسن
فعلها) اى التي قبل المغرب وكذا سائر الرواتب القليلة وإما خص هاتين بالذكر لما جرت به العادة من
المبادرة بفعل المغرب بعد دخول وقتها ومنه يعلم ان ما جرت به العادة في كثير من المساجد من المبادرة بالصلاة
الفرض عند شروع المؤذن في الاذان المفوت لاجابة المؤذن ولفعل الراتبة قبل الفرض لا ينبغي بل هو
مكروه عشرين (قوله فان عارضت الخ) عبارة شرح العباب اى والمغنى ويسن ان لا يشتغل بالمقدمة عن
اجابة المؤذن بل يصبر لفرغها فان كان بينه وبين الاقامة من يسع فعلها ولا فلا يدخل نذب تقديمها كافي
المجموع ما لم يشرع المقيم في الاقامة قال فانه يكره الشرع في شيء من الصلوات غير المكتوبة بعد الشرع

وإما يظهر لوتر كونه مطلقاً بخلاف ما اذا تكرار ثم تضاعف اقال المحلى في شرح جميع الجوامع وقد تستعمل كان
مع المضارع لتكرار وعلى ذلك جرى العرف اه باختصار قوله وقد تستعمل اى قليلاً لانه كان يثنيه الكال في
حاشيته وقوله على ذلك جرى العرف ينبى على كثرة ذلك الاستعمال في العرف كاقاله الكال ثم قال والتحقيق
كاقاله شيخنا في تحريمه وقال لولى سعد الدين في حواشيه ان المفيد للاستمرار هو لفظ المضارع وكان للدلالة
على معنى ذلك المعنى وتعبيره بالاستمرار بالانكسار المراد بالانكسار ويجاب بان المراد الاستمرار
التجديدي وهو معنى التكرار فليتامل (قوله ومن ثم اخذوا منه تدبر ركعتين قبل العشاء) عبارة شرح المذهب
(فرع) يستحب ان يصلى قبل العشاء الاخرة ركعتين فصاعداً الحديث عبد الله بن مغفل رضي الله عنه ان
النبي صلى الله عليه وسلم قال بين كل اذنين صلاة بين كل اذنين صلاة قال في الثالثة لمن شاء رواه
البخاري ومسلم والمراد بالاذنين الاذان والاقامة باتفاق العلماء اه وقضية استدلاله بهذا الحديث مع
قوله فصاعداً ان المطلوب قبل المغرب ايضاً ركعتان فصاعداً لكن في الحديث السابق في الشرح التقيد
بالركعتين (قوله ويسن فعلها بعد اجابة المؤذن فان عارضت الخ) عبارة شرح العباب ويسن ان لا يشتغل
بالمقدمة عن اجابة المؤذن وكلام المجموع لا يخالف ذلك خلافاً لما فهمه الاسوي وغيره بل يصبر لفرغها فان

صلاة اذ هو يشملها ناصاً ومن ثم اخذوا منه تدبر ركعتين قبل العشاء ويسن فعلها بعد اجابة المؤذن فان عارضت هي وفضله لا يحرم لاسراع

الامام بالفرض عقب الاذان اخرهما (٣٣٤) الى ما بعده ولا يقده ما على الاجابة على الاوجه (وبه والجمعة اربع) الامر بها في الخبر

الصحيح ثنتان منها مؤكداً (وقبلها ما قبل الظهر والله أعلم) أى أربع منها ثنتان مؤكداً فمنها كالظهر في المؤكد وغيره قبلها وبعدها كما صرح به في التحقيق خلافاً لما قد ينو من العبارة من مخالفتها الظهر في سننها المتأخرة وكان عذرهم لم يرد النص الصحيح المشتبه الا على هذه فقط ومن ثم قال جمع ان ما يصلي قبلها بدعة لكنه غير شديد للخبر السابق بين كل اذانين صلاة وخبر ابن ماجه ان صلى الله عليه وسلم قال لسليكم لما جاء وهو يتخطب اصليت قبل ان تجي. قال لا فال فصل ركعتين وتجوز فيهما وقوله اصليت الى آخره يمنع حله على تحية المسجد أى وحدها حتى لا ينافي الاستدلال به لندبها للدخول حال الخطبة فينوها مع سنة الجمعة القبلية ان لم يكن صلاحاً قبل وينو بالقبلية سنة الجمعة كالبعدية ولا نظر لاحتمال ان لا تقع اذا الفرض انظر ونحوها فان لم تقع لم تكف عن سنة الظهر على الاوجه وقال بعضهم تكفي كيجوز بناء الظهر عليها ويرد بان وجد ثم بعضها فامكن البناء عليه وهما لم يجدش. منها فلم يمكن البناء وخرج بظن وقوعها الضك فيه فلا ياتي بشئ حتى يتبين الحال خلافاً فان بنو سنة الوقت وان قال بنو سنة الظهر (ومنه)

ففيها فليؤخرها الى ما بعد المغرب حرصاً على ادراك فضيلة التحريم ما أمكن انتهى سم (قوله آخرها الى ما بعده) أى ويكون ذلك عذراً في التأخير ولا مانع ان يحصل لمع ذلك فضل كالحاصل مع تقديمها لكن ينبغي انه لو علم حصول جماعة أخرى يتمكن معها من فعل الرابطة القبلية وادراك فضيلة التحريم مع امام الثانية سن تقديم الرابطة وترك الجماعة الاولى ما لم يكن في الاولى زيادة فضل ككثرته الجماعة اوقته الامام ع (قوله ولا يقدهم على الاجابة الخ) أى لا نهاتهم بالتأخير وللخلاف في وجوبها ع (قوله أى أربع الخ) خبر الترمذي ان ابن مسعود كان يصلي قبل الجمعة أربعاً وبعداً أربعاً والظاهر انه بتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم معنى وشيخنا (قوله في سننها المتأخرة) أى ان تكون الاربع بعد الجمعة مؤكدة (قوله على هذه) أى السنة المتأخرة للجمعة (قوله يمنع حمله الخ) اذ صلاته قبل مجيئه المسجد لا يمكن ان تكون للتحية سم (قوله أى وحدها حتى لا ينافي الاستدلال الخ) قد يقال المتبادر بقرينة قبل ان تجي ما ان المطلوب تدارك ما كان يفعله قبل ان يجي وما عداها خلاف الظاهر فيشكل الاستدلال المذكور سم (قوله وينو) الى قوله اذ الفرض في النهاية لا قوله كالبعدية (قوله كالبعدية) أى كانه ينو بالسنة المتأخرة البعدية بحيث علم صحة الجمعة وظاهر ما يفيد قوله اذ الفرض انظر الخ والاصل في الظاهر ثم نرى يغدو عن شئ عبارة شيخنا ومحل سن البعدية للجمعة ان لم يصل الظهر معاً والاقامت قبلية الظهر مقام بعدية الجمعة فيصلي قبلية الجمعة ثم بعديته ولا بعدية للجمعة حيث نأه وياتي عن النهاية ما يوافقه عن الشديدي ما يقيد بما اذا كان فعل الظهر على وجه الوجوب (قوله ولا نظر لاحتمال ان لا تقع) أى الجمعة باختلاف شرط من شرط وطهار شديدي (قوله اذ الفرض انظر ونحوها الخ) وفي نسخة أى للنهاية اذ الفرض انه كلف بالاحرام بها وإن شك في عدم اجزائها ما البعدية فينوي بها بعد فعل الظهر بعديته ولا بعدية للجمعة ومنه الخ وقوله في هذه النسخة وإن شك في عدم الخ نافية قوله بعد وخرج الخ ثم رايت قوله وخرج الخ مضروفاً عليه وايضا عليه فلا إشكال وما في الاصل كان تبع فيه حج ثم رجع عنه وضرب عليه بخطفه وكتب بدله ما في صدر القول فهو المعتمد المول عليه ع (قوله والشديدي قوله لم رما البعدية فينوي بها بعد فعل الظهر الخ) ان فعله وظاهره ولو على وجه الاستحباب وانظر وجهه حينئذ والظاهر انه غير مراد اه (قوله فان لم تقع) أى الجمعة سم (قوله لم تكف) أى سنة الجمعة القبلية (قوله وقال بعضهم تكفي) أى سنة الجمعة القبلية اذ لم تقع صلاته جمعة عن سنة الظهر القبلية ع (قوله كيجوز بناء الظهر عليها) أى اذا خرج الوقت وهم فيها ما منع مانع من اكملها جمعة كافتضاء بعض العدد ع (قوله ويرد الخ) فيه تأمل سم (قوله بانه وجد ثم بعضها فامكن البناء عليه) لم الضمير في بعضها للجمعة والمضى انه وجد ثم بعض الجمعة فقط فامكن بناء الظهر عليه وهذا جدل سنة الجمعة القبلية بقصد فلا يتصور بناء لكن قوله لم وجدش. الخ لا ينافي سبب ذلك فليرح سم اقول لم معنى قول الشارح وهما لم وجد الخ وفيما اذا تقع الجمعة صحيحة وفعل الظهر استثنافاً لم يحسب شئ من الجمعة عن فرض الوقت فلم يمكن اقامتها سنتها القبلية مقام قبلية الظهر وهذا لا غبار عليه الا انه عبر عن هذه الاقامة بالبناء للمشاكلة (قوله فلم يمكن البناء) أى ياتي بسنن الظهر القبلية والبعدية كان بينه وبين الاقامة من سمها فاعلموا ولا فلا تدخل ثندب تقديمها كافي المجموع ما لم يشرع المعقب في الاقامة قال فانه يكره الشرع حتى في سن. من الصلوات غير المكتوبة بعد الشرع وفيها فليؤخرها خلافاً لما نزع فيه حينئذ الى ما بعد المغرب حرصاً على ادراك فضيلة التحريم ما أمكن اه باختصار (قوله يمنع حمله على تحية المسجد) اذ صلاته قبل مجيئه المسجد لا يمكن ان تكون للتحية (قوله أى وحدها حتى لا ينافي الاستدلال به الخ) قد يقال المتبادر بقرينة قبل ان تجي ما ان المطلوب تدارك ما كان يفعله قبل ان يجي. وما عداها خلاف الظاهر فيشكل الاستدلال المذكور (قوله لا احتمال ان لا تقع) أى الجمعة (قوله اذ الفرض انه ظن الخ) قد يقال ظن وقوعها لا يكتفي بوقوعها فلا يسوغ السنة البعدية (قوله على الاوجه وقال بعضهم الخ) كذا م (قوله ويرد بانه الخ) فيه تأمل (قوله ويرد بانه وجد ثم بعضها فامكن البناء عليه) لا يقال ليس ثم بعض

أى مالا يسن جماعة (الوتر) بفتح الواو وكسر الخاء المتفق عليه هل على غير ما قاله إلا أن أطلع وتسميته وأجابه حديث كسمية غسل الجمعة كذلك فالمراد به مزيداً لا كيدولاً كان أفضل مالا يسن له جماعة وما اقتضاه المتن من (٢٣٥) أنه ليس من الرواتب صحيح خلافاً لما

اعترضه لأنها تطلق نارة على ما ينطبق الفروض فلا يدخلون من ثم لو نوى به سنة العشاء أو رأتهم لم يصح وتارة على السنن المؤقتة فيدخل وجوباً عليه في مواضع ولو صلى ما عدا ركعة الوتر فالظاهر أنه يثاب على ما نوى به ثواب كونه من الوتر لأنه يطلق على مجموع الاحدى عشرة وكذا من أتى ببعض التراويح وليس هذا كمن أتى ببعض الكفارة خلافاً لمن زعمه لأن خصلته من خصلها ليس له أبعاد متباينة متعددة يجوز الاقتصار على بعضها بخلاف ما هنا على أنه لا جامع بينهما كما هو واضح (وأقله ركعة) للخبر الصحيح من أحب أن يوتر بركعة واحدة فليقل وصح أنه صلى الله عليه وسلم أوتر بواحدة وبه اعترض قول أبي الطيب يكره الأيتار بها وبحاج بان مرادة ان الاقتصار عليها خلاف الأولى لمخالفته لاكثر أحواله صلى الله عليه وسلم لا أنها في نفسها مكروهة ولا خلاف الأولى ولا ينافيه الخبر لأنه لبيان حصول أهل السنة بها (واكثره إحدى

عش (قوله أى مالا يسن) إلى قوله وتسميته في المعنى وإلى قوله على أنه لا جامع في النهاية (قوله للخبر المتفق الخ) أى وأنما يجب كإلزامه بوجوبه أبو حنيفة للخبر الخ ولقوله تعالى والصلوة على راسى إذ ولو يجب لم يكن للصلوات وسطى وقد قال ابن المنذر لا علم أحداً وافق بأحقيقه على وجوبه حتى صاحب نهاية (قوله للخبر المتفق الخ) وخبر الصحيحين في حديث معاذ أن الله أقرض عليك خمس صلوات في اليوم والليلة معنى (قوله وتسميته وأجابه) عبارة النهاية والمعنى ولفظ الأمر في خبر أو تروا فإن الله تعالى وترجب الوتر للندب لا رادة مزيداً كيداه (قوله كذلك) أى بالواجب (قوله فالمراد به) أى بالتعبير بالوجوب (قوله لمن اعترضه الخ) منهم المعنى (قوله في مواضع) منها الرخصة نهاية (قوله فالظاهر أن يثاب على ما نوى به الخ) أى وإن قصد الاقتصار عليه ابتداءً رشيدى عبارة سم ظاهره وإن قصد ابتداءً الاقتصار على ما نوى به وهو الظاهر وما في شرح البهجة بما هو مخالفه ما ذكره أى الشارح وما ذكرناه ليس مخالفاً لذلك عند التامل الصحيح فتأملاه وعبارة البصرى ظاهر إطلاقه أنه لا فرق بين أن يقصد الاقتصار ابتداءً على الشفع وبين أن يعين له بعدد من على الأيتار ولو فرق بين الحالين كان له وجه في الجملة فليتأمل وليحرمه وتقدم عن سمو الرشيدى الجزم بقدم الفرق (قوله ثواب كونه من الوتر) أى لا ثواب النفل المطلق (قوله على مجموع الاحدى عشرة) الأنسب بما هو يصدده جميع لا مجموع فليتأمل بصري وقد يمنع صحة التعبير بالجميع هنا (قوله وكذا من أتى ببعض التراويح) أى كالاقتصار على الثانية فيثاب عليها ثواب كونه من التراويح وإن قصد ابتداءً لا تسار عليها كما هو المعتاد في بعض الأقطار (قوله وليس هذا كمن أتى ببعض الكفارة) أى حيث لا يثاب عليه ثواب بعض الكفارة بل أن تعدد ذلك لم يصح أصلاً وإن لم تعدد لكن عرض له ما يمنع أكاله وقع فلا مطلقاً ع (قوله يجوز الاقتصار على بعضها) ما عدا هذا القيد ما تقدم موجود في الصور من خصال الكفارة وما عداها فإثباته في الوتر دون الكفارة هو محل النزاع فكيف ساغ الفرق به سم (قوله للخبر) إلى قوله وبجانب المعنى وإلى قول المتن وقيل في النهاية الأولى لمخالفته إلى ولا ينافيه (قوله وبخ) أى بما ذكر من الخبرين (قوله ولا ينافيه) أى كون الاقتصار خلاف الأولى (قوله الخبر) الفقه للجنس فيشمل الخبرين السابقين قول المتن (واكثره إحدى عشرة) شمل ما لو أتى ببعض الوتر ثم تنفل ثم أتى ببقائه نهاية (قوله للخبر) إلى المتن في المعنى (قوله وأدى الكمال ثلاث) إلى قوله (وأكل منه خمس الخ) لو فعل واحدة من هذه المراتب ثلاث حصل الوتر وسقط الطلب وامتنت الزيادة بعد ذلك اتقى بذلك شيخنا الشهاب الرملى وهو ظاهر فإذا أتى بثلاث بنية الوتر ثم أداها يشفعها أو يأتى بكل الوتر مثلاً كان متعامداً وباتى في

ظهر سابق حتى يأتى قوله البناء عليه ولو أسقط لفظ عليه لا يمكن أن يكون حاصل الفرق أنه يفعل بعض الظهور بعد فوات شرط الجمعة فإمكان أن يقع المجموع ظهر أو في مسئلة السنة لا يأتى ببعض سنة الظاهر بعد فوات الشرط مطلقاً بل يتحصص الماتى به لسنة الجمعة فلم يقع عن الظاهر فليتأمل لا نافية ولا الضمير في بعضها للجمعية والمعنى أنه وجد ثم بعض الجمعة فقط فإمكان بناء الظاهر عليه وهنا وجد كل سنة الجمعة القليلة بقصدها فلا يتصور بناء لكن قوله لم يوجد شيء لا يتناسب ذلك فليحرم (قوله فالظاهر أنه يثاب على ما نوى به الخ) ظاهره وإن قصد ابتداءً لا اقتصار على ما نوى به وهو الظاهر وما في شرح البهجة بما هو مخالفه ما ذكره وما ذكرناه وليس مخالفاً لذلك عند التامل الصحيح فتأمل (قوله يجوز الاقتصار على بعضها) ما عدا هذا القيد ما تقدم موجود في الصور من خصال الكفارة وما عداها فإثباته في الوتر دون الكفارة هو محل النزاع فكيف ساغ الفرق به (قوله ولا ينافيه الخبر) لا ينافي الكراهة أيضاً لجواز حمله على بيان الجواز إلا أن الكراهة لا تثبت بغير دليل إلا أنهم قد شترتها بنحو مخالفته كما كد الطلب هذا ومطلق الكراهة لا يتوقف عند اللاحقين على نهى مخصوص (قوله وأدى الكمال ثلاث إلى قوله وأكل منه خمس فبيع الخ) لو فعل واحدة

(٣٩ - شروانى وابن قاسم - ناني) عشرة) ركعة للخبر المتفق عليه عن عائشة وهي أعلم بحاله من غيره ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزفد في رمضان ولا في غيره على إحدى ركعة وأدى الكمال ثلاث للخبر الصحيح كان صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث الحديث وأكل منه خمس

فُسِّعَ قَسْعٌ (وقيل ثلاث عشرة) (٣٣٦) لما صرح عن أم سلمة كان صلى الله عليه وسلم بوتر ثلاث عشرة واوله الأولون على ما فيه جملة

ليوافق ما مر الاصح منه على انها حُسِبَتْ منها سنة العشاء ورواية خمس عشرة حسب منها ذلك واقتراح الورتو هو ركعتان خفيفتان فلوزاد على الاحدى عشرة بنية الورت لم يصح الكل في الوصل ولا الاحرام الاخير في الفصل ان علم وتعمد ولا يحسب نفلا مطلقا ولو أحرم بالورت ولم يتوعدا صرح واقتصر على ما شامته على الوجه وكان بحث بعضهم لحاقه بالنفل المطلق في أنه إذا نوى عددان يزيد وينقص توهمه من ذلك وهو غلط صريح وقوله ان في كلام الغزالي عن الفوراني ما يؤخذ منه ذلك وهم ايضا كما يعلم من السبيل ويجرى ذلك فيمن أحرم بسنة الظاهر الاربع بنية الوصل فلا يجوز له الفصل بان يسلم من ركعتين وان نواه قبل النقص خلا فالنوم فيه ايضا (ولم زاد على ركعة الفصل) بين كل ركعتين بالسلام للاتباع الاتي وللخير الصحيح كان صلى الله عليه وسلم بفصل بين الشفع والورت بالنسليم (وهو افضل) من الوصل الاتي ان ساءوا عددا لان أحاديثه أكثر كما في المجموع منها الخبر المتفق عليه كان صلى الله عليه وسلم يصلي

شرح فان أوتر ثم تهجد الخ في الشرح كالنهاية والمغنى ما يصرح بذلك فما استقر به عرش بما نصه ﴿فرع﴾ لو صلى واحدة بنية الورت وحصل الورت ولا يجوز بعدهما ان يفعل شيئا ثانيا للورت لحصوله وسقوطه فان فعل عمدا لم تنعقد ولا انعدت نفلا مطلقا وكذا الوصل ثلاثا بنية الورت وسلم كذا نقل عن مر شيخنا الرمي ورايت شيخنا صاحب افق بخلاف ذلك سم على المنهج اى فقال اذ صلى ركعة من الورت او ثلاثة مثلاً جاز له ان يفعل بانيه اقول والاقرب بما قاله حج اه ضعيف بخلاف ما اتفق عليه الشروح الثلاثة (قوله فسبع قسعين) لا يخفى ان ما تقدمه هذه العبارة انما كملية السبع قسعين مؤخره عن اكملية الخمس غير مراد سم وغير النهاية والمغنى بشد يدل الفا (قوله على ما فيه الخ) قال المصنف وهو تاويل ضعيف مبادلا لخبر قال السبكي وانا اقطع بحل الايتار بذلك وصحته ولكن احب الاقتصار على احدى عشرة قافل لانه غالب احواله وَاللَّهُ معنى ونهاية (قوله على انها حُسِبَتْ منها سنة العشاء) قد يقال الانسب ان يقال حُسِبَتْ منها افتتاح الورت لانها اقرب اليه من سنة العشاء بصرى (قوله حسب) اى راوى هذه الرواية (قوله ذلك) اى سنة العشاء (قوله فلوزاد) اى قوله ولو لوارحم في النهاية والمغنى (قوله فلوزاد على الاحدى عشرة الخ) اى كان احرم باقى عشرين (قوله ولا الاحرام الاخير) الاحتمان يقال ولا الاحرام السادس وما بعده لا قضاء عبادة منحة السادس وان لم تكن مراد له بصرى عبارة النهاية وان سلم من كل ركعتين صرح ما عدا الاحرام السادس فلا يصح تراءه (قوله واقتصر على ما شام الخ) الذى اعتمد شيخنا الشهاب الرمي ان احرامه منقطع على ثلاث سم عبارة شيخنا ولونوى الورت واطلق فاعتمد انه يحتمل على الثلاث كما قال الرمي لانه ادنى الكمال وقال ابن حجر والخطيب بتخير بين الثلاث وغيرها وهو ضعيف اه وعبارة عرش ﴿فرع﴾ نذر ان يصلى الورت لزمه ثلاث ركعات لان اقل عددهم مطلوب لا كراهة في الاقتصار عليه هو الثلاث فينحط النذر عليه ولهذا قلنا اذا اطاق بنية الورت انعقدت على ثلاث مرقوله لزمه ثلاث ركعات هل يتبع عليه الزيادة أم لا فيه نظرو الاقرب الثانى ثم ان احرم بالثلاث ابتداء حصل بها الورت ويرى من النذور لا يجوز الزيادة عليها على ما عتمده مر وان احرم بركعتين ركعتين او بالاحدى عشرة دفعة واحدة لم يتمتع ويقع بعض ما تيق به واجبا وبعضه مندوبا اه (قوله لحاقه) اى الورت (قوله توهمه من ذلك) اى توهم البعض ذلك البحث من التخيير عند اطلاق النية (قوله وقوله) اى ذلك البعض (قوله ما يؤخذ منه ذلك) اى اللاحق المذكور (قوله ويجرى ذلك) اى عدم جواز النقص (قوله بسنة الظاهر الاربع الخ) اى او بركعتين فليس له ان يزيد كما هو واضح وهل له ان ينوى بغير عدد ثم يفعل ركعتين أو أربعاً بمقتضى ما مر في الورت نعم وليس بعيد ثم رايت المحشى قال ﴿فرع﴾ يجوز ان يطلق في سنة الظاهر المتقدمة مثلاً بتخير بين ركعتين او اربع مر انتهى بصرى (قوله بنية الوصل) ما فاقدته بصرى قولنا من (ولم زاد على ركعة الفصل) وضابط الفصل ان يفصل الركعة الاخيرة عما قبلها حتى لو صلى عشر احرام وصى الى الركعة الاخيرة باحرام كان ذلك فصلا وضابط الوصل ان يصل الركعة الاخيرة بما قبلها شيخنا (بين كل ركعتين) الى قوله ويظهر في النهاية والمغنى (قوله بين كل ركعتين الخ) اى مثلاً معنى عبارة سم والنهاية هذا هو الافضل ولو صلى أربعاً بسلام واحد وستا بسلام واحد جاز كما اعتمده الشهاب الرمي خلافا لبعض المتأخرين اه قول المتن (وهو افضل) ولا فرق بين ان يصلى منفردا او في جماعة نهاية زاد المغنى وكل هذا اى من الاقوال المختلفة في الاتيان بثلاث فان زاد فالفصل افضل قطعاً كما جزم به في التحقيق اه وفي عرش عن عميرة مثله (قوله منها الخبر

من هذه المراتب ثلاث حصل الورت وسقطوا تمتعت الزيادة بعد ذلك اقف بذلك شيخنا الشهاب الرمي وهو ظاهر فاذا اتى بثلاث بنية الورت ثم اراد ان يشفعها وياى باكمل الورت مثلاً كان تمتعوا الله اعلم (قوله فسبع قسعين) لا يخفى ان المفهوم من هذه العبارة انما كملية السبع قسعين قسعين على اكلية الخمس وهو مع كونه غير المراد مجموع فتأمل سم (قوله واقتصر على ما شامته على الوجه) الذى اعتمده شيخنا الشهاب الرمي ان احرامه ينحط على ثلاث (قوله بين كل ركعتين) هذا هو الافضل ولو صلى كل اربع

فما بين أن يفرغ من صلاة العشاء الى الفجر إحدى عشرة ركعة يسلم من كل ركعتين ويوتر بواحدة الخ

ولأنه أكثر عملا والمانع له الواجب للوصل بخالف السنة الصحيحة فلا يراعى خلافه ومن (٢٣٧) ثم مره بعض أصحابنا الوصل وقال غير

واحد منهم أنه مفسد للصلاة
للنبي الصحيح عن تشبيه
صلاة الوتر بالمغرب حينئذ
فلا يمكن وقوع الوتر متفقا
على صحته أصلا (و) له
(الوصل بتشهد أو تشهدين
في الركعتين (الآخرتين)
لثبوت كل منهما في مسلم
عن فعله صلى الله عليه وسلم والاول
أفضل ويمتنع أكثر من
تشهدين وفعل اولهما قبل
الآخرتين لأن ذلك لم يرد
ويظهر أن محل إبطاله
المصرح به في كلامهم أن
كان فيه تقطيل جلسة
الاستراحة كما يأتي آخر الباب
ويسن في الأولى قراءة سبع
وفي الثانية الكافرون وفي
الثالثة الاخلاص والموعودتين
للاتباع وقضيته أن ذلك إنما
يسن لأن وتر بثلاث لأنه
إنما ورد فيه ولو وتر
بأكثر فهل يسن ذلك في
الثلاثة الأخيرة فصل او
وصل عل نظر ثم رابت
الباقين قال انه منى وتر
بثلاث مفصولة عما قبلها
كثمان أو ست أو أربع
قرأ ذلك في الثلاثة الأخيرة
ومن وتر بأكثر من ثلاث
موصولة لم يقرأ ذلك في
الثلاثة أى ثلاث يلزم خلو
ما قبلها عن سورة أو أطولها
على ما قبلها أو القراءة على
غير ترتيب المصحف أو على

(الخبر فثبت أو الضمير لاحاديث الفصل (قوله) ولأنه أكثر عملا أى لو يادته عليه بالسلام معنى (قوله)
والمانع له (الخ) وهو أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه نهاية (قوله) ومن ثم) أى لاجل مخالفة السنة الصحيحة
(قوله) للنبي الصحيح عن تشبيه صلاة الوتر (الخ) ظاهر هذا السياق شامل للاحدى عشرة وغيرهما من مراتب
الموصولة لكن في بعض العبارات ما يدل على خلاف ذلك ومن ذلك قول العياض فان وصل الثالث كره
اه وقول الاستاذ في كثره ويكره الوصل عند الاتيان بثلاث ركعات فان زاد وصل بخلاف الاولى اه
وفي العياض بعدما تقدم وإذا وصله في رمضان أسرف في الثالثة أى دون الاولى قال في شرحه ويوجه به أنه في
رمضان يسن الجهر فيه وعند وصله وتشييه بالمغرب فيسن له الجهر في الاولىين فقط تشهد تشهدين ام
تشهدا لأن المغرب كذلك ثم رابتهم صرحوا بذلك (الخ) اه سم قول المتن (بتشهد) أى في الأخيرة معنى
(قوله) والاول افضل) أى والوصل بتشهد افضل منه بتشهدين كافي التحقيق فرأيناه وبين المغرب وللنبي
عن تشبيه الوتر بالمغرب نهاية ومعنى قال ع ش قوله لم والوصل بتشهد افضل (الخ) وان أحرم بأحدى
عشرة ولعل وجه التشبيه بالمغرب فياذ كرأن الاول منهما بعد شفع والثاني بعد فرد ثم قوله أفضل يفيد
أن الوصل من حيث كونه بتشهدين ليس مكروها وإنما هو خلاف الأفضل وقوله لم وللنبي عن
تشبيهه الوتر (الخ) يجعله مشتملا على تشهدين اه (قوله) ويمتنع (الخ) عبارة المغنى وليس له غير ذلك فلا
يجوز له أن يشهد في غيرهما فقط او معهما مع أحدهما اه (قوله) ويظهر (الخ) الوجه أنه حيث جلس بقصد
التشهد البطان لأنه قصد المبطل وشرع فيه سم (قوله) أن محل إبطاله) أى إبطال ما ذكر من الزيادة على
التشهدين وفعل اولهما قبل الأخيرتين (قوله) إن كان فيه) أى في التشهد الواحد والمفعول قبل الأخيرتين
(وقوله) تطويل جلسة الاستراحة) أى بان يجلس للتشهد أكثر من قدر جلسة الاستراحة (قوله) ويسن
إلى قوله وقضيته في النهاية والمغنى (وفي الثالثة الاخلاص والموعودتين) ظاهره وان وصل وان لم تطويل
الثالثة على الثانية سم على صحيح وقد يقال هذا مخالف لما تقدم من أنه لا تسن سورة بعد التشهد الاول الا
أن يقال هذا اختصاصه لتعاقب الطلب به بخصوصه ع ش (قوله) وقضيته (الخ) عبارة المغنى وينبغي أن
الثلاثة الأخيرة فيها إذا زاد على الثلاثة أن يقرأ فيها ذلك اه زاد النهاية كما بحثه الباقيين اه وظاهرهما كما
قال ع ش سواء وصلها بما قبلها أم لا فيخالف ما سبقه له الشارح عن الباقيين إلا أن يخص كلاهما بالفصل
فلا يرجع (قوله) أن ذلك) أى قراءة ما ذكر (قوله) فصل (الخ) أى الثلاثة الأخيرة عما قبلها (قوله) كثمان
(الخ) مثال لما قبل الثلاث (قوله) قرأ ذلك) أى ما ذكر من السور الثلاث (في الثلاثة الأخيرة) أى وان
وصل فيها (قوله) وان يقول) إلى التنبية في المغنى وإلى المتن في النهاية (قوله) وان يقول (الخ) عطف على قوله في
الاولى قراءة سبع (قوله) بعد الوتر) أى بعد فراغ الوتر ركعة كان أو أكثر ع ش (قوله) ثلاثا سبعان
الملك القدوس) ويرفع صوته بالتلاوة المغنى وإيعاب اه بصري (قوله) ثم اللهم انى (الخ) أى وان يقول بعده

بتسليم واحد أو ستا بتسليم واحد جاز كما عتمد شيخنا الشباب الرمى خلافا لبعض المتأخرين (قوله) للنبي
الصحيح عن تشبيه صلاة الوتر بالمغرب) ظاهر هذا السياق أن التشبيه المنهى عنه شامل للاحدى عشرة
وغيرها من مراتب الموصولة لكن في بعض العبارات ما يدل على خلاف ذلك كما تقدم في هامش الثانية اول
باب صفة الصلاة ومن ذلك قول العياض هنا فان وصل الثلاث كره اه وعبارة استاذنا في الحسن الكبرى في
كثره ويكره الوصل عند الاتيان بثلاث ركعات فان زاد وصل بخلاف الاولى وفي العياض بعدما تقدم وإذا
وصله في رمضان أسرف في الثالثة أى دون الاولىين قال في شرحه ويوجه به أنه في رمضان يسن الجهر فيه وعند وصله
هو تشبيه بالمغرب فيسن له الجهر في الاولىين فقط سواء تشهد تشهدين ام تشهد الان المغرب كذلك ثم رابتهم
صرحوا بذلك (الخ) اه (قوله) والاول افضل) الاول هو الوصل بتشهد (قوله) ويظهر أن محل إبطاله (الخ) الوجه
أنه حيث جلس بقصد التشهد البطان لأنه قصد المبطل وشرع فيه (قوله) وفي الثالثة الاخلاص والموعودتين

غيره إليه وكل ذلك خلاف السنة اه نعم يمكن أن يقرأ الفأل أو ترجمس مثلا المطففين والانشقاق في الاولى والبروج والطارق في الثانية
وحينئذ لا يلزم شيء من ذلك وان يقول بعد الوتر ثلاثا سبعان الملك القدوس ثم اللهم انى اعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك

اللهم الخ مئني (قوله وبك) عبارة المغنى وأعوذ بك اه وعبارة عش قوله وبك منك أى أستجير بك من غضبك اه (قوله لما قدمته انفا) أى فى قوله ولو صلى ماعدا ركعة الوتر الخ (قوله ولو بعد المغرب إلى المئني) وفى المغنى وإلى قوله ولو خرج فى النهاية (قوله فى جمع التقديم) ظاهره وإن صار مقبلا قبل فعله وبعد فعل العشاء كان وصلت سفينة دار إقامة بعد فعل العشاء أو نوى الإقامة لكن نقل عن العباد أنه لا يفعل فى هذه الحالة بل يؤخره حتى يدخل وقته الحقيقي وهو ظاهر لأن كونه فى وقت العشاء انتفى بالإقامة عش قول المئني (وطول العشر) أى الصادق نهاية (قوله إلى ثلث الليل الخ) وفى المغنى إلى نصف الليل اه (قوله أو لم بعد الخ) لعل أو بمعنى الواو كعبى بها النهاية (قوله وهو) أى القصر (قوله بل هى) أى التبعة شارح اه سم (قوله فالأوجه الخ) ووافقا للنهاية ووالده والمغنى قال البصرى قوله فالأوجه الخ بقوله قال الأنسب التعبير بالواو اه وفيه نظر إذ تفرع على ما قبله ظاهر (قوله من ذلك) أى من الوتر والرواتب البعدية كما هو ظاهر بصري (قوله وبحث بعضهم) هو الشهاب الرملى بصرى واعتمد ذلك البحث النهاية والمغنى عبارة سم اعتمد هذا البحث شيخنا الرملى وعليه فلو أحرم بالجميع وأدرك ركعة واحدة فى الوقت فهل يصير بالجميع إدامه في نظر وينبئ أن يصير لأهنا صارت صلاة واحدة ثم وافق أيضا بامتناع جمع سنة الظهر مع سنة العصر فى وقت العصر بأحرام واحد إذ يلزم أن يكون صلاة بعضها أدامه وبعضها قضاء ولا نظير لذلك وقضيته جواز جمع سنة الظهر مع سنة العصر بعدهما فى جمع التقديم وفيما إذا قضاهما أعنى الظهور والعصر إذ كل الصلاة حيث أدامه أو قضاها فى الغاى الأسنوى ما يؤيد تأييدا ظاهرا لكن اعتمد شيخنا الشهاب الرملى امتناع جمع الوتر مع غيره كسنة العشاء والفرق بين الوتر وغيره ممكن اه (قوله بان الصلاة ثم يصير الخ) قضية هذا التعليل الجواز بعد فوات العبدین وقضية ما بعده المنع سم ورشيدى عبارة عش قوله وبأنها اشتهت الفرائض الخ وعلى هذا لوفاته عيد الفطر والأضحية لا يجوز الجمع بينهما بأحرام واحد مع اتفقا، العلة الأولى لأن الحكم إذا كان معللا بعلةين بقي ما بقيت أحدهما وكذا هو نوى ركنى العبد والضحية فلا يجوز لانهما ستان مقصودتان اه (قوله وما يجتنبه أولا) أى جواز جمع القبيلة مع البعدية بأحرام ولعل ثانياه امتناع نظيره فى العبدین (قوله لا اختلاف النية) قد يقال لا يؤثرو (قوله فلعل مجتنبه معنى

ظاهره وإن وصل وإن لم تطويل الثالثة على الثانية (قوله بل هى) أى التبعة ش (قوله وبحث بعضهم الخ) اعتمد هذا البحث شيخنا الرملى وعليه فلو أحرم بالجميع وأدرك ركعة واحدة فى الوقت فهل يصير بالجميع إدامه في نظر وينبئ أن يصير لأهنا صارت صلاة واحدة ثم وافق أيضا بامتناع جمع سنة الظهر مع سنة العصر فى وقت العصر بأحرام واحد إذ يلزم أن تكون صلاة بعضها أدامه وبعضها قضاء ولا نظير لذلك وقضيته جواز جمع سنة الظهر مع سنة العصر بعدهما فى جمع التقديم وفيما إذا قضاهما أعنى الظهور والعصر إذ كل الصلاة حيث أدامه أو قضاها فى الغاى الأسنوى ما يؤيد تأييدا ظاهرا لكن اعتمد شيخنا الشهاب الرملى بصرى أى بعدم عدد الركعات بأحرام واحد ينبئ فى أحرامه إبقاء بعض تلك الركعات عن صلاة أو بعضها عن صورة أخرى وصورته فى الوتر فانه يجوز أن يأتى بثلاث ركعات بنوى بعضها الوتر وبعضها غيره كذا نقله صاحب البيان عن الفقهاء وغيره فانه لما تكلم على الأفضل الفصل أو الوصل حتى يهربا بعة وجه فقال أحدهما الأفضل أن يفصل بين الشفع والوتر بالتسليم والثانى الأفضل أن يجمع ثم قال والثالث وهو اختيار الفقهاء أن الأفضل أن يجمع بين الجميع بتسليمه إلا أن يكون ركعتان للصلاة ركعة للوتر فالأفضل أن يفصل بين الركعة هذا لفظ صاحب البيان ومنه يؤخذ ما ذكرناه اه كلام الألفاظ وهذا يؤيد البحث المذكور تأييدا ظاهرا فتأمله لكن اعتمد شيخنا الشهاب الرملى امتناع جمع الوتر مع غيره كسنة العشاء والفرق بين الوتر وغيره ممكن (فرع) يجوز أن يطلق فى نية سنة الظهر المتقدمة مثلا ويختبر بين ركعتين وأربع مر (قوله بان الصلاة ثم يصير نصفها قضاها ونصفها أدامه) قضية هذا التعليل الجواز بعد فوات العبدین وقضية ما بعده المنع (قوله لا اختلاف النية) قد يقال لا يؤثرو (قوله فلعل مجتنبه معنى على الضعيف) لا يلزم هذا البناء لأن فرض المسئلة أن يتغير ضرى

أنت كما اثبت على نفسك (تنبيه) قضية كلام بعضهم أنه لا يحصل فضيلة الوتر إلا أن صلى أخيره وهو متجه إن أراد كمال الفضيلة لأصلها كما قدمته انفا (وقته) أى الوتر (بين صلاة العشاء ولو بعد المغرب فى جمع التقديم) (وطول العشر) للخبر الصحيح بذلك ووقت اختياره إلى ثلث الليل فى حق من لا يريد تهجدا أو لم يعتد الاستيقاظ آخر الليل ولو خرج الوقت جاز له قضاءه قبل العشاء كالرواتب البعدية على ما رجحه بعضهم قصرا للتبعة على الوقت وهو التحكم بل هى موجودة خارجه أيضا إذ القضايا مجتنبى الاداء فالوجه أنه لا يجوز تقديم شيء من ذلك على الفرض فى القضاء كالأداء ثم رابت ابن عجيل رجح هذا أيضا وبحث بعضهم أنه لو أخر القبلة إلى ما بعد الفرض جاز له جمعا مع البعدية بسلام واحد وقرق بين هذا وامتناع نظيره فى العبدین بان الصلاة ثم يصير نصفها قضاها ونصفها أدامه ولا نظير له وبأنها اشتهت الفرض بطلب الجماعة فيها فلا تغيز عما ورد فيها كالترابيح وما يجتنبه أولا فيه نظر ظاهر لا اختلاف النية فلعل مجتنبه مبنى على الضعيف أنه لا تجب نية القبيلة والبعدية

وليست القلبية والبعدية كذلك لاختلافها وقتا وغيره (وقيل شرط) جواز (الابتداء بركة) (٢٣٩) سبق نقل بعد العشاء) ولو من غير

سنتها لتفخى موزة ذلك
النفل وردوه بأنه يكفي
كونها وترافى نفسها وموزة
لما قبلها ولو فرضا (ويسن)
لمن وثق بيقظته وأراد صلاة
بعد نومه (جعل) كله (آخر
صلاة الليل) التي يصلها بعد
نومه ولم يحتاج إليه لأنها
حيث اطلقت انصرفت
لذلك من راتبة وتراويح
أو تهجد للامره في الخبر
المتفق عليه وذلك للاتباع
وبه يحصل فضل التهجد
لما بينهما من العموم
والخصوص الوجهي إذ
يحتج معان في صلاة بعد النوم
بنية الوتر وبنفرد الوتر
بصلاته قبل النوم والتهجد
بصلته بعده من غير نية الوتر
فأوقع لهما من صدقة
عليه لا ينافي قولها في
التكاح انه غيره على ان
القصد هنا مجرد التسمية وتم
بيان ان التهجد الواجب
عليه صلى الله عليه وسلم ولا
لا يكتفي عنه الوتر وان الذي
اختلف في نسخ وجوبه عنه
ماعداد الوتر وخرج ب كله
بعضه فلا يصلح جماعه اثر
تراويح قبل النوم ثم باقية
بعده فان اراد الجماعة معهم
فيه نوى نفلا مطلقا (فان
أوتر ثم تهجد) او عكس
أولم تهجد أصلا (لم بعده)
أى لم يتبدأ أى يشرع له
اعادته فان اعاده بنية الوتر
فالمقاس بطلانه من العالم
بالنهي الآتي والأوقع له

(الخ) لا يلزم هذا البناء لان فرض المسئلة انه يتعرض في نيته كون ركعتين السنة المتقدمة وركعتين السنة
المتأخرة تراه ثم (قوله) وليست القلبية والبعدية (الخ) وكذا سنة الظهر والعصر بالاولى خلافا لما سمن
بحث سم (قوله) ولو من غير سنتها الى المتن في النهاية والمعنى (قوله) ولو فرضا أى كالعشاء (قوله) لمن وثق الى
قوله ولو اوتر في النهاية لا لاقوله الذى لا لاسر وقوله على ان الى وخرج وقوله او عكس وقوله ولا غيره الى قول
المتن (ويسن جعله (خ) الى ونام قبله معنى وشرح بافضل قال ع ش يؤخذ من تخصيص سن التأخير بالوتر
استحباب تعجيل راتبة العشاء البعدية وقد قدمنا ما يدل عليه اه (قوله) وأراد صلاة بعد نومه قد يقال الجعل
المذكور مسنون وان لم يرد صلاة بعد النوم لان طاب الشيء لا يسقط بأداة الخلاف فأوجه التقييد وقد
يجاب انه احتراز عما لو عزم على ترك الصلاة بعد النوم او لانه ليصدق قوله أى المصنف جعله آخر صلاة الليل
سم على حجة اه رشيدى عبارة المعنى فان كان له تهجد آخر الوتر الى ان يتجدد ولا أو لا يرتفع بوضوء العشاء
وراتبها هذا ما في الوضوء وقيدته بالمجموع بما اذا لم يبق يقظته ولا فتاخيرها افضل مطلقا اه وباقى عن
شرح بافضل ما يوافق نقله عن المجموع (قوله) التي يصلها بعد نومه قد يقال عبارة المصنف على
اطلاها افضل لانقصه تقييده بذلك ان من ليس له صلاة بعد النوم لا يسن له ان يجعله آخر صلاته قبل
النوم وليس كذلك كما هو ظاهر بصرى عبارة بافضل مع شرحه للشارح وتأخيره بعد صلاة الليل من
نحو راتبة أو تراويح أو تهجد وهو الصلاة بعد النوم أو صلاة نقل مطلق قبل النوم وأقارنته أو اقصاها
ليلا افضل من تقديمه عليها سواء كان ذلك الى الوتر بعد النوم أو قبله وتأخيره الى آخر الليل قبل اذا كان
من عادته ان يستيقظ له آخره بنفسه وغيره افضل من تقديمه أوله اه (قوله) ولم يحتاج إليه أى الى قى الدلى
يصلها بعد نومه (لأنها (خ) أى صلاة الليل (وقوله) لذلك أى لما بعد النوم (قوله) للاسرا الى قوله
على ان القصد فى المعنى (قوله) وبه (خ) أى بالوتر بعد النوم (قوله) فأوقع لهما (خ) أى فى غير المنهاج
(قوله) من صدقه عليه أى صدق التهجد على الوتر ويحتمل العكس (قوله) ولا أى قبل النسخ (قوله) وان
الذى اختلف (خ) عبارة الروض فى باب التكاح ونسخ وجوب التهجد عليه لا الوتر انتهت سم
(قوله) فلا يصلح (خ) أى فالأفضل تأخير كله وان صلى بعضه أو الليل فى جماعه أو كان لا يدركه آخر الليل
ولهذا افترى الولد رحمه الله تعالى فيمن يصلى بعض وتر رمضان جماعه أو يكمله بعد تهجده بان الأفضل تأخير
كاملها به قال ع ش قوله بان الأفضل تأخير كله أى ما لم يخف من تأخيره فوات بعضه أو الأصل ما يخاف فوته
وأخر باقيه ويكون ذلك عند رافى التقديم لما صلا اه (قوله) نوى (خ) أى وأوتر آخر الليل نهاية لكن لو كان
أما ما وصل وتر رمضان بنية النفل المطلق كره القنوت فى حقه ع ش (قوله) ولم تهجد الى قوله وقضيته فى
المعنى قول المتن (لم بعده) أى ولو فى جماعه فاستثنى هذا مما سأتى ان النقل الذى تشرع فيه الجماعة يسن
اعادته جماعه ع ش (قوله) فالمقاس بطلانه من العالم جزم بذلك أى عدم الاعتقاد بالمعنى وكذا النهاية تبعا
لوالده (قوله) ولا (خ) أى بان اعاده جاهلا أو ناسيا نهية (قوله) ولا يكره تهجد (خ) لكن لا يستحب تعمد
وقال فى الباب يسن ان يصلى ركعتين بعد الوتر قاعدة متر بها بقرافى الاولى بعد الفاتحة إذا زلزلت وفى الثانية

يذهب لركعتين السنة المتقدمة وركعتين السنة المتأخرة (قوله) وأراد صلاة بعد نومه قد يقال الجعل المذكور
مسنون وان لم يرد صلاة بعد النوم لان طاب الشيء لا يسقط بأداة الخلاف فأوجه التقييد وقد يجاب بأنه
احتراز عما لو عزم على ترك الصلاة بعد النوم او لانه ليصدق قوله أى المصنف جعله آخر صلاة الليل (قوله) وان الذى
اختلف فى نسخ (الخ) عبارة الروض فى باب التكاح ونسخ وجوب التهجد عليه لا الوتر اه (قوله) ولا يكره
تهجد ولا غيره بعد الوتر هذا لا يفيد نذب ترك التهجد بعد الوتر وقد صرح به فى الباب تبعا للمجموع
والتحقيق كما بينته فى شرحه فقال ويندب أو لا يتنفل بعد وتره وصلاته صلى الله عليه وسلم ركعتين بعده جالسا
ليبان الجواز اه وعبارة التحقيق بعد ان قال ولو اوتر ثم تهجد لم ينقضه ويقال فنقضه أو لقيامه بركعة ثم يؤثر
بعدها ما نصه ولو اوتر ثم اراد نفلا جاز بلا كراهة ويستحب ان لا يتعمد صلاة بعده واما حديث مسلم ان

نفلا مطلقا وذلك للخبر الصحيح لا وتران في ليلة ولا يكره تهجد ولا غيره بعد وتر

قل بأيتها الكافرون فاذركم وضع يديه على الأرض وبثى رجله وجرم بذلك الطبري أيضا وأنكر في المجموع على من اعتقد سنية ذلك وقال أنه من البدع المنكرة وقال في العباب ويندب أن لا يتنفل بعد وتره وصلاته صلى الله عليه وسلم ركعتين بعده جالس البيان الجواز معنى عبارة قسم قوله ولا يكره تهجدوا غيره الخ هذا لا يفيد ندب ترك التنفل بعد الوتر وقد صرح به في العباب تبعاً للمجموع والتحقيق كما بينه في شرحه فقال ويندب أن لا يتنفل بعد وتره وصلاته عليه السلام بعده جالس البيان الجواز وقد يستثنى من ذلك أي ندب عدم التنفل بعد الوتر للمسافر فقد ذكر ابن حبان في صحيحه الأمر بالركعتين بعد الوتر لمسافر خاف أن لا يستيقظ للتهجد ولو بدا له تهجد بعد الوتر فالأولى أن يؤخره عليه قليلاً نص عليه انتهى وفي هذا الكلام إشعار بأن فعل الوتر لا يمنع التهجد لكن إن أرادته في الحال فالأولى أن يؤخره قليلاً فليتامل اه (قوله لكن) ينبغي تأخيرها أي الوتر (عنه) أي عماد ذكر من التهجد وغيره (قوله ثم أراد) أي حالاً (صلاة) أي تهجداً أو غيره (قوله آخرها قليلاً) لعل حكمته المحافظة بحسب الظاهر على جعل الوتر آخر صلاة الليل صورة فاته لما فصل بين الركعة الأخيرة وما بعدها كان ذلك كأنه ليس من صلاة الليل لفصله وتقديره أنه منها ينزل ذلك منزلة

من أراد أن يتنفل على الوتر ثم عرض له ما يقتضي التهجد بعده عشا (قوله إن يصلي) إلى قول المتن ومنه في النهاية إلا قوله نعم إلا ما (قوله حتى يصير وتره الخ) أي ثم يتنجد ما شاء من غير زاد الجلب على النهاية ثم يعيده كذا في الروضة الملو صيره شفعا ثم أوتر بعده من غير تغخل تهجد فلا يجوز جرماً اه (قوله جمع الخ) منهم ابن عمر رضي الله تعالى عنهما معنى (قوله عنه) أي عن نقض الوتر معنى (قوله عليه) أي المصنف قول المتن (في النصف الثاني الخ) لو فات وتر النصف الثاني من رمضان فقضاءه نهاراً أو غير رمضان ينبغي أن يقتل لأن القضاء يحكي الإدااء سم (قوله وعلى الأول) هو قول المصنف في النصف الثاني من رمضان عشا (قوله بكرة ذلك) أي القنوت في غير النصف معنى (قوله وقضيته) أي قضية إطلاقهم كراهة القنوت في غير النصف (قوله وسم ثم ما يوافقهم) عبارة هناك في شرح ويندب القنوت في سائر المكتوبات للنازلة الخ إما غير المكتوبات كالجنازة فيكره فيها مطلقاً لبثائها على التخفيف والمنذورة والنافلة التي يسن فيها الجاء وغيرهما لا يسن فيها ثم انقضى فيها لئلازمة لم يكرهه ولا كرهه وقول جمع يحرم ويبطل في النازلة ضيف وكذا قول بعضهم يبطل أن طال لإطلاقهم كراهة القنوت في الفرائض وغيرها لغير النازلة لمقتضى أنه لا فرق بين طويله وقصيره وفي الامم ما يصرح بذلك ومن ثم لما ساقه بعضهم قال وفيه رد على الرمي وغيره في قولهم إذا طال القنوت في النافلة بطلت مطلقاً انتهت اه سم (قوله وبه) أي بقوله

التي عليه السلام صلى ركعتين بعد الوتر جالساً ففعله لبيان الجواز والذي واظب عليه وأمر به جعل آخر صلاة الليل وتره أو في شرح العباب وقد يستثنى من ذلك أي ندب عدم التنفل بعد الوتر للمسافر فقد ذكر ابن حبان في صحيحه الأمر بالركعتين بعد الوتر لمسافر خاف أن لا يستيقظ للتهجد ثم روى عن ثوبان كنا مع رسول الله عليه السلام في سفر فقال إن هذا السفر جهدو نقل فاذا أوتر أحدكم فليركع ركعتين فإن استيقظ ولا كان له ولو بدا له تهجد بعد الوتر فالأولى أن يؤخره عنه قليلاً نص عليه اه وفي هذا الكلام إشعار بأن فعل الوتر لا يمنع التهجد لكن إن أرادته في الحال فالأولى أن يؤخره قليلاً فليتامل (قوله في المتن في النصف الثاني من رمضان) لو فات وتر النصف الثاني من رمضان فقضاءه نهاراً أو في غير رمضان ينبغي أن يقتل لأن القضاء يحكي الإدااء (قوله وسم ثم ما يوافقهم) عبارة هناك بعد شرح قول المنهاج ويندب القنوت في سائر المكتوبات للنازلة لا مطلقاً على المشهور أما غير المكتوبات كالجنازة فيكره فيها مطلقاً لبثائها على التخفيف والمنذورة والنافلة التي يسن فيها الجماعة وغيرهما لا يسن فيها ثم انقضى فيها لئلازمة لم يكرهه ولا كرهه وقول جمع يحرم ويبطل في النازلة ضيف وكذا قول بعضهم يبطل أن طال لإطلاقهم كراهة القنوت في الفرائض وغيرها لغير النازلة لمقتضى أنه لا فرق بين طويله وقصيره وفي الامم ما يصرح بذلك ومن ثم لما ساقه بعضهم قال وفيه رد على الرمي وغيره في قولهم أن طال القنوت في النافلة بطلت مطلقاً اه (قوله وبه)

لكن ينبغي تأخيرها عنه ولو أوتر ثم أراد صلاة أخرى قليلاً (وقيل يشفعه بركعة) أي يصلي ركعة حتى يصير وتره شفعا (ثم يعيده) ليقطع الوتر آخر صلاته كما كان يفعله جمع من الصحابة رضي الله عنهم ويسمى نقض الوتر لكن في الأحياء أنه صح النبي عنه ويندب القنوت آخر وتره) أي آخر ما يقع وتره فشم اليتار بركعة كما هو ظاهر خلافاً لمن أوردوا عليه (في النصف الثاني من رمضان) لأن أبي بن كعب فعل ذلك لما جمع عمر الناس عليه في التراويح ورواه أبو داود (وقيل) يسن في الأخيرة الوتر (كل السنة) واختير

لظاهر الخبر الصحيح عن الحسن بن علي رضي الله عنهما عني رسول الله صلى الله عليه وسلم كلمات أفولن في الوتر أي قوته اللهم اهتدي فيمن هديت إلى آخر ما مر في قنوت الصبح وعلى الأول يكره ذلك وقضيته أن تطويله لا يبطل وسم ثم ما يوافقهم

يرد قول شيخنا هو اهل محله ذالم بطل الاعتدال وكان تنهوا نعم في الاوار ما قد بوا فقه (وهو كقنوت الصبح) في لفظه ومحله والجبر هو ورفع الدين فيه وغير ذلك مما مر ثم (ويقول) ندبا (قبله اللهم اننا نستعينك ونستغفرك الى آخره) (٢٣١) وهو مشهور وقيل ويزيد فيه آخر

البقرة وردوه بكرامة

القراءة في غير القيام (قلت

الاصح) انه يقول ذلك

(بعده) لان قنوت الصبح

ثابت عن النبي ﷺ في

الوتر والاخر لم يأت عنه

عمر رضي الله عنه وتبعوه

فكان تقديمه أولى وإنما

يجمع بينهما امام لحضورين

بشروطه السابقة وإلا

اقتصر على قنوت الصبح

(و) الاصح (أن الجماعة

تندب في الوتر) إذ افعال في

رمضان سواء أ فعل عقب

الترابح أم بعدها أم من

غير فعلها وسواء أ فعلت

الترابح (جماعة) أم لا

(والله أعلم) لنقل الخلاف

ذلك عن السلف نعم من له

تهجد لا يؤثر معهم بل يؤثر

وتره لما بعد تهجده أو وتر

غير رمضان فلا يسن له

جماعة كغيره (ومنه) أي

ملا يسن له جماعة (الضحى)

الأخبار الصحيحة الكثيرة

فيها ومن نفها إنما أراد

بحسب عليه (وأفهاما

ركعتان) لخبر البخاري

عن أبي هريرة أنه ﷺ

أوصاهما وأنه لا بدعها

وأدى كالمأ أربع لما

صح كان ﷺ يصلي

وقضيته ان تطويله لا يبطل الخ (قوله) ورد قول شيخنا الخ) اعتمد مر قول الشيخ سم وكذا اعتمده الخطيب عبارة النهاية والمخني وعلى الاول لو قنوت فيه في غير النصف المذكور ولم يبطل به الاعتدال كره وسجد السهو وإن طال به وهو عامدا لم يلحق به بطلت صلاته وإلا فلا يسجد للسهو أو قال ع ش قوله مر لو قنوت فيه الخ بمثله لو قنوت في غير الصبح فإن طال به الاعتدال ولو من الركعة الأخيرة بطلت صلاته حيث كان عامدا عالما وإلا فلا يسجد للسهو على ما اعتمده الشارح مر واتفق به حجج بان تطويل الاعتدال من الركعة الأخيرة لا يضرب مطلقا لانه عند تطويله بقنوت النازل وقوله عليه فلا يسجد ولا نعلم بفعل ما يبطل عمدة اه (قوله) ولعله محله) أي عدم الإبطال (قوله) قديرافقه) أي قول الشيخ (قوله) في لفظه) إلى قوله لنقل الخلاف في المغني (قوله) وغير ذلك الخ) أي اقتضاء السجود بتركه معنى (قوله) آخر البقرة) أي ربنا لا تؤاخذنا إلى آخر السورة نهاية ومعنى (قوله) يقول ذلك) أي اللهم إنا نستعينك الخ قول المتن (بعده) أي بدقنوت الصبح معنى (قوله) والاخر اللهم إنا نستعينك الخ (قوله) تقديمه) أي قنوت الصبح (قوله) بشروطه السابقة) أي في دعاء الافتتاح كرى (قوله) أم بعدها) هلا قال أم قبلها سم عبارة البصري قوله أم بعدها لعل الاصول قبلها ووقع السؤال في قضاء وتر رمضان بعد دخوله هل تسن له الجماعه والقنوت الظاهر نعم اه وقد يجاب بأنه يعني عن أم قبلها قوله نعم من له تهجد الخ أي كما مر قيل قول المتن فإن أوتر الخ (قوله) كغيره) أي من القسم الاول (قوله) أي مالا يسن) إلى قوله قال بعضهم في النهاية والمخني لا قوله لما صح إلى فست (قوله) ومن نفها الخ) ان أراد بالنافي عائشة رضي الله عنها كان ينبغي ان يقول إنما أراد بحسب رؤيته بدل علمه لان عائشة إنما قالت ما رأيت به يصليها رشيدى قول المتن (الضحى) وهي صلاة الاشراق كافية به بالود رحمة الله تعالى وإن وقع في العباب أنها غيرها وعلى ما فيه يندب قضاءها إذا قامت لها نذات وقت نهاية وباتى في الشرح خلاف ذلك لا فناء عبارة ع ش قوله مر وهي صلاة الاشراق عبارة سم على المنهج فرع المعتمد ان صلاة الاشراق غير صلاة الضحى مر وفي حج ما يوافقه اه وعبارة شيخنا هو هل هي صلاة الاشراق أو غيرها الذي في شرح الرملى انما هي وقال ابن حجر انها غيرها ونقل ابن قاسم عن الرملى ايضا في غير الشرح وعليه فصلاة الاشراق ركعتان بحجرهما بنية سنة لإشراق الشمس وتنا كعد على الشخص قضاءها إذا قامت لها نذات وقت وهو وقت طلوع الشمس ولا تذكر حينئذ كاعتلت انها نذات وقت اه وقوله وهو وقت الخ باتى في الشرح خلافه وعن شرح الشبائل للشارح وقائه (قوله) ومن نفها الخ) أي كما مر عرضى الله تعالى عنهما حمل على مر قول المتن (وأفهاما ركعتان) ودعاء صلاة الضحى اللهم ان الضحى خجواك والبهائم هاؤك والجالل جمالك والقوة قوتك والقدرة قدرتك والعصمة عصمتك اللهم ان كان رزقي في السما فأنزله وان كان في الارض فاخرجوه وان كان معسر افسره وان كان حراما فطهره وان كان بعدا فاقرب به بحق خجناك وبهاؤك وجمالك وقوتك وقدرتك آتني ما آتيت عبادك الصالحين وما يقال من ان صلاة الضحى تقطع الذرية لا اصل له وإنما هي نزعة أفاها الشيطان في اذهان العوام ليحملهم على تركها شيخنا (قوله) وأنه الخ) أي وبأنه الخ (قوله) فست الخ) عطف على قوله أربع وكان الاولى العطف بثم (قوله) قال بعضهم الخ) عبارة النهاية ويسن أن يقرأ فيها

يرد قول شيخنا) اعتمد مر قول الشيخ (قوله) في المتن ونستغفرك الخ) سئل الجلال السيوطي عن قوله فيه ونحذف هل هو بالمهمل أو بالمعجمة فاجاب بقوله هو بالمهمل والفت في ذلك كتابا الخ اه (قوله) أم بعدها) هلا قال أم قبلها (قوله) قال بعضهم ويسن فيها قراءة الشمس والضحى الخ) عبارة شيخنا الامام العارفاو الحسن البكري في كنزه يقرأ أيهما أى ركعتي الضحى قل هو الله أحد والكافرون لخبر ضعيف وفي اخر مثله في الاولى والشمس وخجها وفي الثانية الضحى وفيه مناسبة فيما سئلتان والاولى لفضل السورتين إذ ورد

الضحى اربعاً ويزيد ما شاء فست فتان قال بعضهم ويسن فيها قراءة الشمس والضحى لحديث فيه رواه البيهقي اه ولم يبين أنه يقرأها فيما إذا زاد على ركعتين في كل ركعتين من ركعتائنا أو في الاولين فقط وعليه فما عداها يقرأ فيه الكافرون والاخلاص كما علم

الكافرون والاخلاص وهما افضل في ذلك من الشمس والضحى وان وردتا ايضا اذا اخلاص تعدل ثلث
القران والكافرون تعدل رابعة بلا مضاعفة اه وفي سم عن كثر الاستاذ البكري مثله واعتدله شيخنا
قال ع ش قوله هر الكافرون والاخلاص ويقر وهما ايضا في الوصل اكثر من ركعتين ومثل ذلك ما لم
يصل اربعا واستباحرام فلا تستحب قراءة سورة بعد التشديد الاول ومثله كل سنة تشهد فيها بتشهد فيه
لا يقرأ السورة فبما بعد التشديد الاول اه اى لا فى الوتر كما تقدم وقال الرشيدى قوله هر بلا مضاعفة
أى فى القرآن فهذا الثواب بالنظر لاصل ثواب القرآن والمراد ايضا ثلث القرآن اربعة الذى ليس فيه
الاخلاص بل الكافرون اه (قوله عامر) اى فى سنة المغرب كردى (قوله ومن ثم) اى لاجل ضعف
الخبر (قوله صحى فى المجموع والتحقيق ماعليه الاكثر والخال) وهذا هو المعتقد كما جرى عليه ابن المقرئ
وقال الاسنوى بعد نقله ما مر فظهر ان ما فى الروضة والمنهاج ضعيف انتهى معنى عبارة النهاية وسم
والمعتقد كما نقله المصنف عن الاكثرين وصححه فى التحقيق والمجموع وافق به شيخنا الشباب الرملى ان
اكثرها ثمان وعليه فلوراد عليه الميجز ولم يصح حنى ان احرام بالجميع دفعة واحدة فان سلم من كل اثنين صح
إلا الاحرام الخامس فلا يصح حنى ثمان علم المنع وتعمد لم يشهدوا لال وقع فلا كتنظير ما مر اه (قوله)
ويبنى حمله (الخال) وقالا للشيخ وخلافا للنهاية والمغنى وقالا للشباب الرملى (قوله) ويبنى حمله (الخال) اى ما فى
المجموع والتحقيق (قوله على انها) اى الثمان (قوله ذلك) اى ثنتا عشرة (قوله حتى تصح نية
الضحى (الخال) خلافا للنهاية والوالد والمغنى وواقفهم المناخيرين عبارة شيخنا وأفضلها وأكثرها ثمان
ركعات على الصحيح المعتقد فلوراحرم باكثر من الثمان لم يتعد إحرامه المشتعل على الواثان كان عامدا
والانقصد فلا مطلقا اه وفي سم ما يوافقه وعبارة البصرى قوله حتى تصح اى فيه مخالفة لما جزم به فى
الامداد وشرح العباب من عدم الصحة إذا نوى بالزائد على الثمان الضحى وهو ما يفهمه كلام الروض
وشرحه فتأمل اه (قوله والافضل) الى التنبية فى النهاية وكذا فى المغنى الى قوله وكذا فى الرواتب
الى وقتها من ارتفاع الشمس (قوله والافضل (الخال) ويجوز فعل الثمان بسلام واحد ويبنى جواز
الاقتصار على تشهد واحد فى الاخيرة وجواز تشهدى كل شفع من ركعتين اواربع وهل يجوز تشهد بعد
ثلاث أو خمس ثم آخر فى الاخيرة أو تشهد بعد الثالثة وآخر بعد السادسة وآخر بعد الاخيرة فيه نظر سم
على حجج اه شورى اقول قياس كلامهم الا ترى فى النفل المطلق الجواز (قوله من كل ركعتين) يتردد
النظر فيما لو ابنى بالضحى بتسليمه واحدة هل يقتصر على تشهد واحد الاقرب نعم وإنما اغتفر الثانى فى الوتر
لوروده بصري ولعل الاقرب ما مر عن سم انفا من جواز الزيادة على تشهد واحد (قوله مثلا) اى اوست
أو ثمان أو عشر (قوله فى جنسه) كان المراد فيه لفظ جنس مقهور رشيدى (قوله غريب) اى نفلا جلا على
هر (قوله اوسبق فلم) اى وهذا قال الشارح كانه سقط من القلم لفظه بعض قبل اصحابنا ويكون المقصود
بذلك حكايته وجه نهاية (قوله اذا مضى ربع النهار (الخال) اى من وقت الفجر كما هو ظاهر لاننا ناول النهار شرعا
بصرى (تمهله ليكون (الخال) لعل المراد تقريبا سم (قوله فى كل ربع من (الخال) اى فى الربع الاول الصحيح

عامر) وأكثرها ثمان عشرة
ركعة) لخبر فيه ضعيف
ومن ثم صحى فى المجموع
والتحقيق ماعليه الاكثرون
ان أكثرها ثمان ويبنى
حمله لوافق عبارة الروضة
على أنها أفضلها لأنها أكثر
ما صح عنه عليه السلام وإن كان
أكثرها ذلك لوروده
والضعيف يعمل به فى مثل
ذلك حتى تصح نية الضحى
بالزائد على الثمان والافضل
السلام من كل ركعتين
وكذا فى الرواتب وإنما
امتنع جمع أربع فى التراويح
لأنها أشبهت الفرائض
بطلب الجماعة فيها ولارد
الوتر فانه وان جاز جمع أربع
منه مثلا بتسليمه مع شبهه
كذلك لكنه ورد الوصل
فى جنسه بخلاف التراويح
ووقتها من ارتفاع الشمس
كسبح كما فى التحقيق
والمجموع كالشرحيين
وقول الروضة عن اصحاب
من الطول قال لا ادعى
غريب اوسبق قلم الى
الزوال وهو مراد من عبر
بالاستواء ووقتها المختار
إذا مضى ربع النهار
ليكون فى كل ربع منه
صلاة وللخبر الصحيح

صلاة الاوابين حين ترعى الفصال اى يفتح الميم تبرك من شدة الحر فى اخفاها (تنبيه) ما ذكر من ان الثمان افضل من الثنتى عشرة لا ينافى قاعدة ان كلما وشرق كان افضل لخبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم قال لعائشة اجر على قدر نصليكى وفى رواية نفقثك لانها اغلبية لتصريحهم بان العمل القليل بفضل العمل الكثير فى صور كالقصر افضل من الاتمام بشرطه وكالوتر بثلاث افضل منه بخمس او تسع على ما قاله الغزالى لكنه مردود وكالصلاة مرة فى جماعة افضل منها خمس وعشرين مرة وحده كذا (٢٣٣) ذكره الزركشى ولا يصح لان اعادة

الصلاة مع الانفراد لغير وقوع خلل فى مجتها لا تجوز فلا تتعد كى باتى وكرمة الوتر افضل من ركعتى الفجر وتجد الليل وإن كرر ذكره فى المطلب قال ولعل سبب ذلك انسحاب حكمها على ما تقدمها اى كونها تصير وظائف يومه وليته وترا والله تعالى وتر يحب الوتر وتخفيف ركعتى الفجر افضل من تقو بلما بغير الوادور ركعتى العيد افضل من ركعتى الكسوف بكيفيتيهما الكاملة لان العيد لوقته اشبه الغرض مع شرف وقته وكوصل المضمضة والاستنشاق افضل من فصلهما وبقيت صور اخرى ولك ان تقول لا يرد شئ من ذلك على القاعدة لان هذه كلها تحصل الافضلية فيها من حيث عدم اشقيتها بل من حيثية اخرى اقترنت بها كالاتباع الذى يربو نوابه على ثواب الكثرة والمشقة فتامله لتعلم ما فى كلام الزركشى وغيره وان المجتهد قد يرى من المصالح المحتفة بالقليل ما يفعله على الكثير ومن ثم قال

وفى الثانى الضحية وفى الثالث الظهور وفى الرابع العصر ع وشول ال انسب البدء بالضحية والحتم بالمغرب (قوله صلاة الاوابين) اى صلاة الضحية ع ش (اى يفتح الميم) فيه قلب مكان وحق لفظه اى ان تكتب قبيل تبرك كى اغبر الشارح (قوله لخبر مسلم الخ) علة القاعدة (قوله لانها الخ) علة عدم المناقاة (قوله بشرطه) يوه وان يكون المسافة ثلاث مراحل (قوله لكنه مردود) ما يرد به فوهم السابق واكمل منه خمس الخ سم (قوله ولا يصح الخ) اى ما ذكره الزركشى وقد يجاب بان ضمير منها فى كلامه مرآج للصلاة من حيث جنسها لا لشخصها فالعلم ان الظهور ثلاثى يوم مرة جماعة افضل منها فى ايام اخر خمس وعشرين مرة منفردا (قوله وان كثر) اى التهجيد (قوله قال) اى ابن الرفعة صاحب المطلب (قوله اى كونها تصير وظائف يومه وليته وترا) اى محتومة بالوتر به بنقد ما فى سم (قوله بل من حيثية اخرى) اطال البصرى فى استكشافه وكتب سم مانصه قوله بل من حيثية هذا لانها اغلبية بل بحقه لان معناه خروج بعض الصور عنها وقد تحقق وان كانت الافضلية من تلك الحيثية الاخرى اه (قوله وان المجتهد الخ) معطوف على قوله تصير يومه الخ ويحتمل على قوله ان العمل الخ (قوله ما يفعله) الضمير المستتر لما والبارز للقليل (قوله ونظير ذلك) اى القاعدة للمقدمة والتذكير بتاويل الضابط قول المتن (وتحية المسجد) قال الزركشى كان العادة هذه الاضافة غير حقيقية اذا المراد انها تحجب باب المسجد تعظيلا له للبيعة فلو قصدت البيعة لم تصح الخ شوى قال فى الابعاب لان البيعة من حيث هي بقعة لا تقصد بالعبادة شرعاً ولا عما قصد لايقاع العبادة فيها الله تعالى انتهى كردى ويجزى قول المتن (وتحية المسجد) شل ذلك المساجد المتلاصقة والذى بعضها مسجد وبعضه غيره كاحمته الاسوى اى على الاشاعة وخروج بالمسجد الرباط ومصلى العيد وما بنى فى ارض مستجرة على صورة المسجد واذن بانيه فى الصلاة فيه ما يؤول قوله مردو ما بنى فى ارض الخ اى بالصورة اهل من بنى فى ارضه نحو ذلك اما لا فعل ذلك وقفه مسجدا فانه تصح فيه التحية رشيدى عبارة ع ش. مثله اى الارض المستجرة المحتكرة والارض التى لا تجوز عمارتها كالتى يجرم الانهار ومحل ذلك فى الارض اما ما فيها من البناء منه البلاط ونحوه فيصير وقفه مسجدا حيث استحق اثباته فيها كان استاجرها المانع من البناء ونحوه تصح التحية فيه اه وظاهره انه يجزى ما ذكر فى الاعتكاف ايضا (قوله الخالص) خلافا للناية كاسرأ فاول شرح العباب عبارة سم قوله الخالص اخرج المشاعر وفى شرح

لكنه مردود ما يرد به فوهم السابق واكمل منه خمس الخ (قوله اى كونها تصير وظائف يومه وليته وترا) فيه بحث لان وظائف اليوم والليلى سواء اريد بها مجرد الفرائض او مجموع الفرائض وروايتها وتر فى نفسها بدون انضمام ركعة الوتر اليها بل انضمام ركعة الوتر اليها بصيرها شفعاً فاختر ذلك بظرك (قوله من حيثية اخرى) هذا لانها اغلبية بل بحقه لان معناه خروج بعض الصور عنها وقد تحقق وإن كانت الافضلية فيها من تلك الحيثية الاخرى (قوله فى المتن وتحية المسجد) لو خرج من المسجد قبل تمام التحية كان احرم بالتحية فى سفينة فيه هم خرجت به السفينة قبل تمامها فالمتجه انه ان تعمد ذلك بان اخرج السفينة باختياره بطلت لان شرطها المسجد فلا بد من وجودها فى جميعها وان لم تعمد ذلك بان خرجت السفينة قهر اعلى انقلبت نفلا مطلقا (قوله الخالص) اخرج المشاعر وفى شرح العباب ومضى الفصل انما وقف

(٣٠ - شروانى وابنه قائم - ثانى) الشافعى رضى الله عنه استكثر اقيمة الاضحية احب الى من استكثر عددها والعقبة بالعكس لان القصود من طيب الاحرام وهاتين اقيمة لا ينافيه حديث خير الرقاب انفسها عند اهلها واغلاها ثمتا لا يمكن حمله بل تعينه على من اراد الاعتصار على واحدة نظير ذلك قاعدة ان العمل المتعدى افضل من القاصر فى اغلبية لان القاصر قد يكون كالبيان افضل من بحر الجاد واختار ابن عبد السلام كالا حياء ان فضل الطاعات على قدر المصالح الناشئة عنها كصدق بخيل بدرهم فانه افضل من قيامه ليلة وصومه اياما (و) منه (تحية المسجد) الخالص

العباب ومر في العمل ان ما وقف بعينه مشاعا مجزأ يحرم المكث فيه على الجنب وقياسه هنا ان يسن
لداخلة التحية لكن مشى جمع على انها لا تسن له وهو قياس عدم محبة الاعتكاف فيه وقد يقال تندب بالنحية
لداخلة وإن لم يصح الاعتكاف فيه هو الاقرب ثم فرق ما حاصله ان في النحية اجتماع المقضى وغيره وفي
الاعتكاف اجتماع المانع والمقتضى (قوله غير المسجد) الى قول المتن وتحصل في النهاية لا قولوه وعبارة
الى ولم يستحضره كذا في المعنى لا قولوه ولو مدرسا الى ان زحفا وقوله او جوار وقوله ايدالي المتن (قوله
غير المسجد الحرام) اي اما هو فلا تسن لداخلة بالقيدين الآتين رشيدى عبارة عن شراذم دخل المسجد
الحرام من يد الطواف و اراد ركعتين تحية المسجد قبل الطواف فهل تنعقد قال الشيخ الرلى ينبغي انها تنعقد
وخالف شيخنا الزبادى وقال بعدم الانعقاد وسئل عن ذلك في مجلس آخر فقال بالانعقاد (فرع) لو وقف
جزء مشاع من مسجد الاستحب التحية ولم يصح الاعتكاف سم على المنهج اه (قوله واحد) اي وتظهر عن
قرب نهاية (قوله ينظر) ببناء المفعول اي ينظر الطلبة (قوله واذا وصل مجلس الدرس) قضية ما بعده وان
لم يكن من المسجد فيخالف اختصاص النحية بالمسجد (قوله او زحفا) عطف على مدرسا ولو دخل زحفا
وهو المشى على الآيتين والحبو هو المشى على اليدين والركبتين (قوله وقوله) اي قول الخبر وهذا راستند
الشيخ نصر (قوله للغالب) اي من جلوس داخل المسجد فيه (قوله اذا العلة الخ) تعليل لقوله للغالب (قوله
كره تركها) اي التحية (قوله ان قرب قيام مكتوبه الخ) اي او اقيمت معنى (قوله انتظره) اي قيام المكتوبة
(قوله على الاوجه) اي خلافا لما في شرح الروض عن بحث المهمات من عدم الكراهة ان كان قد صلاها
جماعة سم (قوله كرهه) كذا تكرر الخ ظاهره انعقادها في هذه المواضع مع الكراهة سم (قوله الخطيب الخ)
اي ولمن دخل والامام في مكتوبة نهائية زاد المعنى او دخل بعد فراغ الخطيب من خطبة الجمعة او وهو في
آخرها قال الشيخ ابو محمد ورمي بدعي دخول هاتين الصورتين في قولهم او قرب اقامتها انما (قوله دخل)
اي الخطيب (قوله وقت الخطبة) عبارة المعنى وقد حانت الخطبة اه (قوله متمكناتنا) اي الخطبة وكأنه
احترزه بها عمدا لم يتمكن منها كان لم يكمل العدد رشيدى (قوله واريد طواف الخ) لو بدا بالنحية في هذه
الحالة فينبغي انعقادها لانها مطلوبة في الجملة ولو بدا بالطواف كاهو الافضل ثم نوى بالركعتين بعده التحية
فينبغي محبة ذلك ويندرج فيها سة الطواف مر اه سم (قوله من هذين) اي ارادة الطواف والتمكن منه
(قوله للحدث) اي الامار انفا (قوله ولمن خشى الخ) ويحرم الاشتغال بها عن فرض ضاق وقته نهائية

بعضه مشاعا مسجد يحرم المكث فيه على الجنب وقياسه هنا ان يسن لداخلة التحية لكن مشى جمع على انها
لا تسن له وهو قياس عدم محبة الاعتكاف فيه الى ان قال وقد يقال تندب بالنحية لداخلة وإن لم يصح الاعتكاف
فيه وهو الاقرب ويقرب بانه قد ماض جزءا من المسجد فسننت له تحية ذلك الجزء الذي مسه بالغة في تعظيمه
ولإشارة الى ان عاسة غيره لا تؤثر فيما طالب له من زيد التعظيم بخلاف محبة الاعتكاف فانه يلزم عليه ان
يكون معتكفا في جزء غير المسجد وفيه الخلل بالتعظيم الى آخر ما طال به وقد روي عن هذا الفرق انما ايضا
يلزم ان يكون مصليا التحية في جزء غير مسجد لان يقال هذا لا يخيل بالتعظيم لان انعقاد الصلاة في الجملة في غير
المسجد بخلاف الاعتكاف فليتأمل (قوله قبل جلوسه) وقد يقال هلا اعتبر المجلس البسير للوضوء كالمجلس
جاس للحرمان بالنحية من جلوسه والسجود والتلاوة إذا سمع آية السجدة عند دخوله ثم اقام بالنحية ثم رأت
كلام الشارح الآتي وفيه نظر (تنبيه) مسجدان متلاصقان دخل احدهما وصلى التحية ثم دخل منه
للآخر فهل يطالب له تحية اولاهما في حكم مسجد واحد فيه نظر ولا يبعد ان تطالب له لانه مسجد آخر
حقيقة (قوله وإن كان قد صلاها جماعة او فرادى على الاوجه) اي خلافا لما في شرح الروض عن بحث
المهمات من عدم الكراهة ان كان قد صلاها جماعة (قوله كرهه) وكذا تكرر الخ ظاهره انعقادها في
هذه المواضع مع الكراهة (ولم يرد طواف دخل المسجد متمكناتنا) ولو بدا بالنحية في هذه الحالة فينبغي
انعقادها لانها مطلوبة منه في الجملة غاية الامر انه طلب منه تقديم الطواف لحصولها بسنة ولو بدا بالطواف

غير المسجد الحرام لداخلة
على طهر او حدث وتوضا
قبل جلوسه ولو مدرسا
ينظر كما في مقدمة شرح
المذهب وعبارة وإذا
وصل مجلس الدرس صلى
ركعتين فان كان مسجدا
تأكد الحث على الصلاة
انتهت ولم يستحضره
الزركشي فنقل عن بعض
مشايخه خلافا له او زحفا
او حبوا وان لم يرد الجلوس
خلافا للشيخ نصر للخبر
المتفق عليه إذا دخل
احدكم المسجد فلا يجلس
حتى يصلي ركعتين وقوله
فلا يجلس للغالب اذا العلة
تعظيم المسجد ولذا كرهه
تركها من غير عذر نعم ان
قرب قيام مكتوبه جمعة او
غيره او قد شرعت جماعتها
وإن كان قد صلاها جماعة
او فرادى على الاوجه
وخشى لو اشتغل بالنحية
فوات فضيلة التحريم انتظره
قائما ودخلت التحية فان
صلاها واجلس كرهه وكذا
تكره لخطيب دخل وقت
الخطبة متمكناتنا خلافا
لمن نازع فيه او يرد طواف
دخل المسجد متمكناتنا منه
لحصولها بر كعتين فان اختلف
شرط من هذين سنته له قال
الحاملى ولمن خشى فوت
سنة تاربة وايدبانه يؤخر
طواف القدوم اذا خشى فوت
سنة مؤكدة (وهي ركعتان)
للحديث اي افضلها ذلك

فتجوز الزيادة عليهم بتسليمه والإلزام تعقد الثانية للإلحاق جاهد لتعقد فلا مطلقا (وتحصل (٢٣٥) بفرض أو نقل آخر) وإن لم ينوها معه

لأنه لم يترك حرمة المسجد المقصودة أي يسقط طلبها بذلك أما حصول ثوابها فالوجه توقفه على التنية لحديث إنما الأعمال بالنيات وزعم أن الشارع أقام فعل غيرها مقام فعلها فيحصل وإن لم تنويعه وإن قيل أن كلام المجموع يقتضيه ولو نوى عدوها لم يحصل شيء من ذلك اتفاقا كما هو ظاهر أخذنا بما يحتمل بعضهم في سنة الظواف وأما حُرْمَةُ نية ظهر وسنته مثلا لأنها مقصودة لذاتها بخلاف

التحية (لأركعة) فلا تحصل

بها (على الصحيح) للحدث

(قلت وكذا الجنازة وسجدة

التلاوة) بسجدة (الشكر)

فلا تحصل بهذه ولا ببعضها

على الصحيح للحدث أيضا

(وتكرر) التحية أي طلبها

(بتكرار الدخول على قرب

في الأصح والله أعلم) لتجدد

السبب ويسقط نيتها بتعمد

الجلوس ولو للوضوء لمن

دخل محدثا على الأوجه

لتقصيره مع عدم احتياجه

للجلوس وبه فارق ما يأتي

في العطشان وبطوله مطلقا

لا بقصره مع نحو سهو أو

جبل ولا بقيام وإن طال

أو أعرض عنها كما هو ظاهر

فصلها وله على الأوجه إذا

نواها قائما إن جلس ويتمها

لأن المحذور الجلوس في غير

الصلاة ولو دخل عطشاناً

(قوله فتجوز الزيادة الخ) في التعبير بالجواز إشارة إلى عدم طلب الزيادة وإن أثبت عليها فليتامل سم قول المتن (وتحصل بفرض الخ) يبين أن محل ذلك حيث لم يندرها أو الأفعال بدمن فعلها مستقلة لأنها بالنذر صارت مقصودة فلا يجمع بينها وبين فرض ولا لنفل ولا تحصل بواحد منها عش (قوله فالوجه توقفه الخ) رفاقا لشيخ الإسلام وخلاف التنية والمغنى والزادى واقفهم شيخنا (قوله فيحصل) أي نواها سم (قوله بعيد) قد يمنع البعد ويستند المنع بأن الشارع كما أقام فعل غيرها مقام فعلها في سقوط الطلب فكذا في الثواب سم (قوله شيء من ذلك) أي من سقوط الطلب وحصول الثواب وكان المناسب بشيء الخ بالباد ولو نوى عدوها (الخ) كذا في الباب وهو جواب سؤال منشأه قول المصنف وتحصل الخ قول المتن (وكذا الجنازة) وبذني أن لا تقوت بها إن لم يطلب بها فصل عش (قوله بهذه) أي بمجموع هذه الثلاث قول المتن (بتكرار الدخول الخ) أي ولو دخل من مسجد إلى آخر وهما متلاصقان معنى وسم (قوله لتجدد السبب) إلى قوله ولو دخل في التنية بالمغنى لإقوله ولو للوضوء اهـ وبطلوه قوله ولا بقيام إلى وله (بتعمد الجلوس) أي متمكنا بخلافه مستوفرا كمل قديمه مر اهـ سم (قوله على الأوجه) قد يقال هلا غفر الجلوس اليسير للوضوء كالأجلوس للأحرار بالتحية من جلوس أو سجود التلاوة إذا سمع آية السجدة عند دخوله ثم أتى بالتحية سم (قوله وبه) أي بالعليل (قوله وبطلوه الخ) عطف على قوله بتعمد الجلوس (قوله مع نحو سهو الخ) أنظر ما دخله بلفظة نحو وقد أسقطها غيره (قوله وإن طال) خلافا للتنية بعبارة وسم وبوجه آخر تمها واللفظ لا لول وبطول الوقوف أيضا كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى قال عش قوله مر وبطول الوقوف أي قدر أن زاد على ركعتين وخرج بطول الوقوف ما لو اتسع المسجد ودخله لم يقف فيه بل قصد الحراب مثلا وزاد مشيه إليه على مقدار ركعتين فلا تقوت التحية بذلك عش والموافق لما قدمه غير مره أن يقول قدر ركعتين (قوله) إذا نواها قائما الخ ولو أحرارهم حاله أقالوجه كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى جواز حيث جلس لياتي بها إذا ليس لنا نافلة يجب التحريم بها قائما نهاية قال عش قوله مر حيث جلس لياتي بها خرج صورة الإطلاق فتقوت التحية بالجلوس وشمال ذلك قوله مر السابق وتقوت بجلوسه قبل فعله وإن قصر الفصل اهـ (قوله لم) قوت بشره به جالس الخ) خلافا للتنية بعبارة وسم وبوجه آخر تمها مر اهـ وقال عش ويقرب أن يحصل كلام التحفة على ما إذا اشتد العطش وكلام التنية على ما إذا لم يشتد لأنه متمكن من أن يشرب من

كاهو الأفضل ثم نوى بالركعتين بعد التحية فيبذني صحة ذلك ويندرج فيه ما سئله الطواف لأن التحية لم تسقط بالطواف بل اندرجت في ركعتيه فجاز أن ينوي خصوصها ويندرج فيها سائت الطواف مر (قوله فتجوز الزيادة) في التعبير بالجواز إشارة إلى عدم طلب الزيادة وإن أثبت عليها فليتامل (قوله في المتن) وتحصل بفرض أو نقل آخر) في العبارة وهو فضلا بالفرض والنفل حصله أن نويت أو لا اهـ (قوله للحدث) إنما الأعمال بالنيات قد يقال هذا الحديث يشكل على حصولها بغيرها إذا لم ينوها وبجواب بأن مفاد الحديث توقف العمل على التنية أعظم من نيتها بخصوصه وقد حصلت التنية ههنا وإن لم يكن المنوى خصوص التحية فتدبر (قوله فيحصل) أي نواها وإن لم تنويعه قد يمنع البعد ويستند المنع أن الشارع كما أقام فعل غيرها مقام فعلها في سقوط الطلب فكذا في الثواب (قوله ويسقط نيتها بتعمد الجلوس) أي متمكنا بخلافه مستوفرا كمل قديمه مر قال في شرح الإرشاد بسلام إن العباد صريح في جواز الأحرار بها إذا جلس بنية صلاتها جالسا أو سائيا في قول الشارح ومن لم يخ أعتاده واعتمده شيخنا الشهاب الرمي أيضا بالقييد المذكور (قوله ولا بقيام وإن طال) اعتمد شيخنا الشهاب الرمي القوات إذا طال القيام كافي نظائره كالوطال الفصل بين قراءة آية سجدة وسجودها أو بين السلام وسهوان سجود السهو وتذكره (قوله) ولو دخل عطشاناً لم تقوت بشره به جالسا على الأوجه) وبوجه آخر تمها إن جلس متمكنا مر (قوله للخلاف الشهير في وجوبها) قضية هذا التعليل أن لا نلحق بسجدة التلاوة سجدة الشكر في ذلك مر (قوله)

لم تقوت بشره به جالسا على الأوجه لانه لعذر وسر ذنب تقديم سجدة التلاوة عليها لأنها آكد منها للخلاف الشهير في وجوبها

وقوف من غير مشقة اه (قوله) وأنها لا تقوت بها) ينبغي أن لا تقوت بسجود الشكر أيضا سم (قوله) ومن ثم
 الخ) قد يؤخذ منه أن الاحرام هاهنا من قيام افضل سم (قوله) لم يبعد اعتمدهم اه سم (قوله) وكذا يتردد
 النظر في حق المضطجع الخ) وعلى قياس ما ذكره او لا تقوت في حق المضطجع بالاستلقاء لا رتبة ادون
 من الاضطجاع وفي الامداد قياس ما سبق من عدم القوت بالقيام أنها لا تقوت في حق المقعد لا باضطجاعه
 وهو محتمل نعم يتردد النظر في الداخل مضطجعا ومستقبيا ولا يبعد فواتها على بطول الزمن عرفاه وفي
 البهاية قياس ما مران من دخل غير قائم وطال الفصل قبل فعلها فواتها أيضا اه كردى (قوله) ويكره إلى
 المتن في النهاية والمغنى إلا قوله ليجلس فيه (قوله) ويكره للحدث الخ) ما جزم به هنا من كراهة دخول
 الحدث للجلوس بخالف ما اعتمد في شرح العباب من عدم كراهة جلوس للحدث في المسجد إلا أن يفرق
 بين الدخول للجلوس وبين نفس الجلوس ولا يخفى ما فيه فليتامل سم (قوله) ليجلس فيه) زاد في فتح الجواد
 لا نحو مرور ماله خلافاً للآولى للجنب إلا العذر اه كردى وقضية إطلاق النهاية والمغنى هنا كراهة
 دخول الحدث في المسجد وإن لم يرد الجلوس (قوله) ولم يتمكن منها) أى شغل أو نحوه نهاية ومعنى (قوله)
 قال أربع مرات سبحان الله الخ) قائمًا تعدل ركعتين في الفضل نهاية ومعنى قال سم نتيجة ان محل ذلك حيث لم
 يحكم بقوات التحية وإلا بان مضى زمن يفوتها لو كان على طهارة فلا يطالب منه ذلك القول ولا يقع جازا
 أثرها فليتامل اه وهو قريب وقال عث ويبنى ان محل هذا بالنسبة للحدث حيث لم يتيسر له الوضوء
 فيه قبل طول الفصل وإلا فلا يحتمل لتقصيره ترك الوضوء مع تسره اه وهو بعيد (قوله) والله اكبر
 زاد ابن الرفعة ولا حول ولا قوة إلا بالله وغيره زاد المعلى العظيم نهاية باتى في الشرح مثله (قوله) لا الخ) عبارة
 المغنى قائمة وإنما استحب الأتيان بهذه الكلمات الأربع لأنها صلاة سائر الخليفة من غير الآدى من الحيوانات
 والجمادات في قوله تعالى وإن من شيء إلا يسبح بحمده أى بهذه الأربع وهي الكلمات الطيبات والباقيات
 الصالحات والقرض الحسن والذكر الكثير في قوله تعالى والباقيات الصالحات وفي قوله تعالى من ذا الذى
 يقرض الله قرضا حسنا وفي قوله تعالى واذكر والله اكبر كثيرا (قوله) وصلاة الحيوانات الخ) (فرع)
 أن التحيات متعددة فتجوز المسجد بالصلاة البيت بالطواف والحرم بالاحرام ومعنى بالرى وعرة بالوقوف
 ولقاء المسلم بالسلام ونحوه الخطيب يوم الجمعة بالخطبة نهاية ومعنى قول المتن (ويدخل وقت الرواتب الخ)
 ويسن فعل السن الرتبة في السفر سواء أقصر أم أتم لكنها في الحضر آكد وسيأتى في الشهادات أن من
 واطب على ترك الرتبة قد شهدت معني ونهاية قال عث قوله على ترك الرتبة أى كلها وكذا بعضها ولو غير
 مؤكد على الأقرب عث (قوله) اللذان) إلى قوله وإذا لم يصله في المغنى وإلى المتن في النهاية إلا قوله ويظهر إلى
 وبحث (قوله) اللذان قبل القرض) عبارة المغنى أى وقت الذى قبله الذى بعده اه وهى احسن (قوله) تكون
 البعدية قضاء الخ) ومنها الوتر والتراويح مر اه سم (قوله) وإذا لم يصله الخ) ولو فعل البعدية قبله لم تنعقد

وأنها لا تقوت بها) ينبغي أن لا تقوت بسجود الشكر أيضا (قوله) ومن ثم الخ) قد يؤخذ منه أن الاحرام هاهنا
 من قيام افضل (قوله) لم يبعد اعتمدهم (قوله) ويكره للحدث دخوله ليجلس فيه) في شرح العباب قبيل
 السجدة ما نصه يكره دخوله بلا حاجة بغير وضوء كذا في شرح رم على ما فى الاحياء واستدل له الزركشى
 بما فيه نظر ثم أتيت في المجموع ما رده هو أنه يجوز للجلوس فيه للحدث إجماعا ولو لغير غرض ولا كراهة
 فيه وقول المتولى بكره لغير غرض لا علم احدا وافقه واعتزله الزركشى بان الروايات وافقه للحدث إنما
 بنيت المساجد لذكر الله أى مع ذلك هو ضعيف وإن جزم به فى الآثار إلى أن قال وبحث الزركشى بتقيد
 ما ذكر في الحديث بما إذا لم يضيق على المصلين أو المعتكفين الاحرام وما اعتمد من عدم كراهة جلوس
 الحدث بخالف ما جزم به من كراهة الدخول للجلوس إلا أن يفرق بين الدخول للجلوس وبين نفس الجلوس
 ولا يخفى ما فيه فليتامل (قوله) والله اكبر) زاد ابن الرفعة بدخوله الله اكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله وغيره
 المعلى العظيم شرح مر (قوله) وإذا لم يصله تكون البعدية قضاء) مثله الوتر والتراويح مر (قوله)

وأنها لا تقوت بها لانه
 جلوس قصير لعذر من ثم
 لم يتعين الاحرام هاهنا من قيام
 خلافا للاستوى وهنا آراء
 بعيدة غير ما ذكرها فاحذر
 ويتردد النظر في أن فواتها
 في حق ذى الحياء والرحم
 بماذا ولو قيل لا تقوت إلا
 بالاضطجاع لانه رتبة
 أدون من الجلوس مكان
 الجلوس أدون من القيام
 فكيف كانت هذا فانت بذلك
 لم يبعد وكذا يتردد في حق
 المضطجع أو المستلق أو
 المحمول إذا دخل كذلك
 ويكره للحدث دخوله
 ليجلس فيه فإن فعل أو
 دخل غيره ولم يتمكن منها
 قال أربع مرات سبحان
 الله والحمد لله ولا إله إلا الله
 والله اكبر لهما الطيبات
 الباقيات الصالحات وصلاة
 الحيوانات والجمادات
 (ويدخل وقت الرواتب)
 اللاتي قبل القرض بدخول
 وقت القرض (و) يدخل
 وقت الاتي (بعده بفعله)
 كالوتر (ويخرج النوعان)
 اللذان قبل القرض وبعده
 (يخرج وقت القرض)
 لأنهما يتابعان له نعم
 ينوت وقت اختيار القليلة
 بفعله وإذا لم يصله تكون
 البعدية قضاء لم يدخل
 وقت أدائه ويظهر أن قوله

فتكون راتبها ادا موان فعلها في وقت الثانية لان الجمع صير الوقتين كالوقت الواحد كما يصرح (٣٣٧) بكلامهم وببحث بعضهم اوت سنة

الوضوء بالاعراض قال
مختلف نحو الضحى وان
أقصر على بعضها في الوقت
بقصد الاعراض عن باقيها
فيسن له قضاءه وبعضهم
بالحدث وبعضهم بطول
الفصل عرفا وهذا وجه
وبدل قول الروضة ويستحب

لمن تروضا ان يصلي عقبه
وقولها في بحث الوقت
المكروه ومنه ركعتان عقب
الوضوء واطلاق الشيخين
ان من تروضا في الوقت
المكروه يصلي ركعتين
يحمل على ما اذا قصر الزمن
خلاف ما عكس تحمل
الاول على ندب المبادرة
وهذا على امتداد الوقت ما
بقيت الطهارة لان القصد
بها صيانتها عن التعطيل
(ولو فات النفل المأثورة)
كالعيد والضحى والرواتب
(ندب قضاؤه) ابدافى
الاطهر لاحاديث صحيحة
في ذلك كقضائه ^{في سنة} ^{في سنة} ^{في سنة}
الصحيح قصة الوادى بعد
طلوع الشمس وسنة الظهور
البعيدة بعد العصر لما اشغل
عنها بالودف وفي خبر حسن
من نام عن وتره أو نسيه
فليصل اذا ذكره وخرج
بالمؤقت ذو السبب
الكسوف والاستسقاء
والحجة فلا مدخل للقضاء
فيه والصلوة بعد السقيا
شكر عليه لا قضاء نعم لو
قطع نفلا مطلقا سن قضاؤه
ولو فاتته وردة اى

وان كان الفرض قضاء في ارجح الوجهين لان القضاء يحكى الاداء ومقتضى كلامه عدم اشتراط وقوع
الراتبة بقرب فعل الفرض وهو كذلك خلافا للشافعية (قوله) وإن فعلها في وقت الثانية) يؤيده
ما باتى في هاشم صلاة المسافر في بحث الجمع عن شرح العباب عن الجلال البلقيني انه لو جمع العصر تقديما مع
الظهر فخرج وقت الظهر قبل فراغ العصر لم تبطل ولم ينصر قضاؤه وإن لم يدرك مناهرا كعكة في وقت الظهور لان
الوقتين في الجمع وقت لحاسم (قوله) كما يصرح به (قوله) بالتصيير (قوله) بخلاف نحو الضحى) اى من النفل
الوقت (قوله) على بعضها) اى بعض نحو الضحى (قوله) فبسن له قضاؤه) اعلمه الله سمع (قوله) قضاؤه) اى
الباقى (قوله) وبعضهم بالحدث) تقدم في الوضوء انه الذى افتى به السهم ودى ومن تبعه وانه وجب به
حيث المعنى لموافقة الحديث المستدل به لئلا يباصرى (قوله) وبعضهم بالحدث (الخ) من العطف على معمول
عاملين مختلفين بدون تقدم المجرور (قوله) وبعضهم بطول الفصل (الخ) (فرع) لو تروضا فدخل المسجد
قالا قربانه ان اقصر على ركعتين نوى بهما احد السببين او هما كفى به في اصل السنة والافضل ان يصلي
اربعا ويبنى ان يقدم تحية المسجد لا تقفوت به اسنة الوضوء لان سنة الوضوء فيها الخلاف المذكور ولا
كذلك تحية المسجد مع ش (قوله) وهذا وجه) اى الثالث نهاية قال الرشيدى وحيد بن محمد فاذا حدث وتروضا عن
قرب لا تقفوت سنة الوضوء الاول فلان فعلها وظاهر انه يكفي عن الوضوءين ركعتان لتداخل سنتيهما وهل
له ان يصلي لكل ركعتين فليراجعهم والظاهر عدم اجواز الحصول للفصل الطويل بالركعتين (قوله) يصلي
ركعتين) اى ولا يتمتع بذلك مع كونه وقت ركاهة لكونها صلاة لها سبب وعمل الصحة ما لم تروضا ليصلها في
وقت الركاهة كما مر ان من دخل المسجد في وقت الركاهة بقصد التحية فقط لم تصح صلاته ع شر (قوله)
تحمل الاول) اى قول الروضة (قوله) وهذا) اى اطلاق الشيخين (قوله) لان القصد بها) اى بسنة الوضوء
(قوله) صيانتها) اى الطهارة كرى (قوله) كالعيد) الى قوله وما لا يسنى في النهاية وما الى الا قوله وفي خبر
الى وخرج (قوله) كالعيد) أى ما سئلت الجماعة فيه (قوله) والضحى (الخ) أى مما تسن فيه قول المتن (ندب
قضاؤه) (الخ) ولا فرق في ذلك بين الحضر والسفر كما صرح به ابن المقرئ نهاية ومعنى قال ع شر انظر هل
يقضى النفل من الصوم ايضا اذا فاته كيوم الاثنين ويوم عاشوراء فيه انظر ويبنى ان ندب القضاء اخذها
هنا ثم رايه في قسم على شرع البهجة مانصه وفي فتاوى الشارح انه اذا فاته صوم وقت او اتخذ دورا سن له
قضاؤه انتهى وهو بعيد سن قضاء نحو الخمس والاثنين وست شوال إذ فاته ذلك اه (قوله) فلا مدخل للقضاء
(الخ) ظاهره ولو نذر ع شر اقول قضية قوله لا تى نعم لو قطع نفلا وجوب قضاء المذكور مطلقا (قوله)
ركعتان عقب الا شراق (الخ) لم يبين هو ولا غيره منتهى وقتها فيحتمل ان يقاس على الضحى ويحتمل ان يفوت
بطول الفصل عرفا فليحذر وهل قوله بعد خروج وقت الركاهة لتوقف دخول الوقت عليه بالضحى او
للاحرار عن وقت الركاهة ويظهر فائدة الخلاف في الحرم المكى فان قلنا بالاول فلا فرق او بالثاني اجمه
الفرق وفي شرح الشامل له وسنة الا شراق غير الضحى وهى ركعتان عند شروق الشمس وسماع كونهما في
وقت الركاهة لانهما من ذوات السبب المقارن انتهى بصري وما نقله عن شرح الشامل تقدم عن شيخنا

فتكون راتبها ادا موان فعلها في وقت الثانية) يؤيد ذلك ما باتى في هاشم صلاة المسافر في بحث الجمع عن
شرح العباب عن الجلال البلقيني خلافا لوالده انه لو جمع العصر تقديما مع الظهور فخرج وقت الظهور قبل
فراغ العصر لم تبطل ولم ينصر قضاؤه وان لم يدرك مناهرا كعكة في وقت الظهور لان الوقتين في الجمع وقت لحاسم (قوله)
وهذا وجه) اعتمدهم (قوله) ويستحب ان تروضا ان يصلي عقبه) ولو تروضا خارج المحدث دخل في الحال
فهل يطلب منه اقل من التحية ومنه الوضوء عن الاخرى ولا تقفوت المؤخرة بالمقدمة مطلقا وبشرط قصر
الفصل ولا يلطبال افراد بل المطلوب ركعتان بنوى بهما كلامهما فيه انظر فليراجع وفي شرح مر
ولا فرقى استحباب السنن الاربعة بين السفر والحضر سواء كان قصيرا ام طويلا في الحضر اكدا
وسيا في الشهادات رد شهادة من واطب على ترك الاربعة اه (قوله) سن قضاؤه) اعلمه الله سمع (قوله)

من النفل المطلق ندب له قضاؤه جزما قاله الاذرى وما لا يسنى جماعة ركعتان عقب الا شراق بعد خروج وقت الركاهة

وهي غير الضحى ووقع في عوارف المعارف للامام السهروردي أن من جلس بعد الصبح يذكر الله الى طلوع الشمس وارتقاها كرمح بصلي بعد ذلك ركعتين بنية الاستعاذة بالله من شر يومه وليلته ثم ركعتين بنية الاستخارة لكل عمل يعمل في يومه وليلته قال وهذه تكون بمعنى الدعاء على الاطلاق والافلا استخارة التي وردت بها الاخبار هي التي يفعلها امام كل امر يريد اه وهذا عجيب منه مع امامته في الفقه ايضاً وكيف راج عليه محله وحل صلاة بنية غزعة لم يرد لها أصل في السنن ومن استحضر كلامهم في رد صلوات ذكر كرت في أيام الاسبوع علم أنه لا تجوز ولا تصح هذه الصلوات بتلك النبات التي استحسنتها الصوفية من غير ان يرد لها أصل في السنة نعم ان نوى مطلق الصلاة ثم دعا بعدها بما يتضمن نحو استعاذة واستخارة مطلقة لم يكن بذلك باس وعند اعادة سفره غزله وكما نزل وعند قدومه بالمسجد وبعد الوضوء والخروج من الحمام وعند القتل وعند دخول بيته والخروج منه وعند الحاجة وعند التوبة وصلاة

الاوليين عشرون ركعة

اعتماده وهو الاقرب وان مال السيد البصري الى الاتحاد كما يأتي وقول الشارح عقب الاشراق قد يشير الى الاحتمال الثاني في كل من التردد (قوله وهي غير الضحى) مال المعارف الشعراني في العهد والمجدي الى انها منها والقلب اليه اميل ثم رايت كلام النهاية السابق عند الضحى المصرح باتخاذها خلافاً للعقاب فكان الشارح تبع صاحب العباب بصري ومال سموعش الى ما في الشرح الذي وافقه من غير النهاية من المغايرة كاسر (قوله يصلي الخ) خبران (قوله قال) اي السهروردي (قوله وهذه) اي الاستخارة المذكورة (قوله ايضاً) اي كالتصوف (قوله في رد صلوات ذكر الخ) اي ذكرها الغزالي في الاجاب كرمي (قوله نعم ان نوى مطلق الصلاة الخ) الظاهر انه مراد الشيخ المذكور فراه بقوله بنية كذا بيان ان ذلك لاسر باعث على فعل الصلاة المذكورة لا التية المارة للفقهاء المقترنة بالتكبير وحمل كلامه عليه اولى من التشنيع وبعض هذا الاستحسان منهم ما صح عنه عليه السلام من تقديم الصلاة عند دعاء وضاً امر يستدعي الدعاء بصري (قوله وعند اعادة سفر) اي قوله ويكر عند ابتدائها في النهاية الا قوله وعند دخول بيته والخروج منه وقوله العمل العظيم وما تبه عليه وكذا في المغني الا قوله وصلاة الزوال اربع عقبه (قوله وعند اعادة سفر الخ) عطف على قوله عقب الاشراق (قوله وكما نزل) اي وإن لم يطل الفصل بين التزولين ع (قوله وعند قدومه بالمسجد) اي قبل ان يدخل منزله ويكتفي بهما عن ركعتي دخوله وعند خروجه من مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله للسفر وعند دخول ارض لا يبعد الله فيها كدار الشرك نهايت وشرح بافضل زاد المعنى وعند مروه بارض لم يمر بقطرها قال ع (قوله ارضاً لا يبعد الله فيها) ما كمن اليهود والنصارى المختصة بهم فان عبادتهم فيه باطلة فكانه لا عبادة اه (قوله وبعد الوضوء) والخ بقوله بالبقين الغسل والتميم ينوي بهما سنة وركعتان للاستخارة وتحصل السنن بكل صلاة كالتيحة نهاية وقوله مر السنن اي الاستخارة والوضوء وما الحق به ع وفي سمع العباب وركعتان للاحرام وبعد الطواف وبعد الوضوء ولو مجدداً ينوي بكل سنته وتحصل كلها بما تحصل به التحية اه (قوله والخروج من الحمام) ويكره فعلهما في مسليخة في فعلهما في بيته او المسجد ينبغي ان يحل ذلك إذا لم يطل الفصل بحيث تنقطع نسبتها عن كونها للخروج من الحمام ع (قوله وعند القتل) اي بحق او غيره وقبل عقد النكاح وبعد الخروج من السكينة مستقبلاً بهما وجهها وعند حفظ القرآن نهايت قال ع (قوله مر) وقبل عقد النكاح ينبغي ان يكون ذلك لازج والى لتعاطيها العقد دون الزوجة وينبغي ايضاً ان فعلهما في مجلس العقد قبل تعاطيها وقوله مر وعند حفظ القرآن اي ولو بعد نسيانه وقصلي للحفظ الاول اه (قوله وعند دخول بيته الخ) اي ولمن زفت اليه امرأة قبل لوقاع وتندان لها ايضاً نهايت ومعنى (قوله وعند الحاجة) اي التي يتيم بها عادة وينبغي ان فعلها عند اعادة الشروع في طلبها حتى لو طال الزمن بين الصلاة والشروع في قضائها لم يعتد بها وتفع له نقلاً مطلقاً ع (قوله وعند التوبة) عبارة انها توبة قبلها وبعدها ولو من صغيرة اه قال ع (قوله وان تكررت اي التوبة) ونسب في المذكور ان نية اسبابها كان يقول سنة الزفاف فلو ترك ذكر السبب صحت صلاته وتكون نقلاً مطلقاً حصل في ضمنه ذلك المقيد اه (قوله وصلاة الاوابين) عطف على قوله ركعتان (قوله عشرون ركعة الخ) اي وهي عشرون

وبعد الوضوء) عبارة العباب وركعتان للاحرام وبعد الطواف وبعد الوضوء ولو مجدداً ينوي بكل سنته وتحصل كلها بما تحصل به التحية اه وقوله للاحرام قال في شرحه في غير الوقت اي قبله بحيث ينسب اليه عرفاً فيناظر اه وقوله وبعد الوضوء اي وبعد الغسل والتميم قال في شرحه كاشملي كلام الشيخين ولو في الاوقات المتكررة قال بالبقين كالاسنوي وهو القياس انتهى وقوله بما تحصل به التحية قال في شرحه من فرض او نفل آخر ان نوبت وكذا ان لم تنو على التفصيل والخلاف السابقين ونظر النووي في الحاق سنة الاحرام بالتحية بانها سنة مقصودة واجاب عنه الاذري بانها لا يتوجه ان نبتت عليه السلام صلى ركعتي الاحرام لاجل الاحرام خاصة اشرح العباب ولا يخفى ان قضية ما تقر من ان سنة الوضوء تحصل بما تحصل به التحية ان لو نواها مع الفرض لم يضر لانها حاصلة ولو لم يتوها كالتحية خصوصاً مع تخصيص نظر النووي المذكور بغيرها فانه

بين المغرب والعشاء، ومرتسمية الضحى بذلك ايضا وصلاة الزوال اربع عقبه وصلاة التيمم كل وقت ولا يؤم وبالله واحد هو إلا فاسبوع ولا اشهر والا فالا لعمرو وحديثها حسن لكثرة طرقه وهم من زعم وضعوه فيه ثواب لا يتناهى ومن ثم قال بعض المحققين لا يسمع بعضهم فضلها ويتركها الامتثال بالدين والطعن فيها بان فيها تغيير النظم الصلاة (٢٣٩) لما يتأتى على ضعف حديثها فاذا

الخروج وبستناو أربعين ركعتين فما اقلها ثمانية عبارة شيوخنا اقلها ركعتان وغالبها ست ركعات واكثرها عشرون ركعة اهـ (قوله بين المغرب والعشاء) أى بين صلاة المغرب والعشاء ومنه يعلم انها لا تحصل بنقل قبل فعل المغرب وبعد دخول وقتهم عليه فلو انها لم تعد لعدم دخول وقتها وإذا قامت سنن قضاءها وكذا سنة الزوال لان كلا منهما موقت ويحتمل عدم قضاء سنة الزوال بالنسبة لغيرها ذات سبب فاذا صلى سنة الظهر حصل بها سنة الزوال مالم ينقلها قياسا على ما مر في تحية المسجد ع (قوله اربع) اور ركعتان نهاية (قوله صلاة الزوال) وهى غير سنة الظهر كما يعلم من افرادها بالذكر بعد الراتب وتصير قضاء بطول الزمن عرقاش (قوله عقبه) فلو قدمها عليه لم تعد خلافا لما مرى ع (قوله كل وقت والا فيوم وليلة او اجمعها) عبارة النهاية والمغنى مرة في كل يوم والاجمع مرة في كل يوم (قوله في يوم وليلة) أى فى كل منهما (قوله وحديث حسن الخ) وهو المعتمد بنهاية (قوله وفيه) أى فعل صلاة التيسيع (قوله ذلك) أى تغيير نظم الصلاة (قوله على انه) أى قول الطاعن أن فيها تغيير الخ (قوله وفيه نظر) أى فى المنع المذكور (قوله بتسليمه) وهو الاحسن تبار او قوله بتسليمه وهو الاحسن ليلا كفى الايمان بها (قوله وهى اربع) قال السيوطى رحمه الله تعالى يقرأ فيها الحاكم والعصر والكافرون والاخلاص انتهى اعرض (قوله ولا حول ولا قوة الا بالله الخ) وبعد ما قبل السلام اللهم إني أسألك توفيق اهل الهدى واعمال اهل اليقين ومناسبة اهل التوبة وعزم اهل الصبر وجدل الحشوية وطلب اهل الرغبة وتعب اهل الورع وعرفان الورع والاعمال حتى انما يحكم بالثبوت خوفاً منك وحتى اخلص لك النصيحة بقاء منك وحتى اتوكل عليك فى الامور كلها حتى انك بسبحانك خالق النور من كتاب الحكم الطيب والعمل الاصل للسيوطى وفي رواية النور وبني ان المراد يقول ذلك مرة فان صلاها باحرام واحد ومرة ثنتين ادى الى كل ركعتين باحرام ع (قوله فى الذكر دى عن اليعاقبة مثله بلا عز و) (قوله بعد القراءة) أى قراءة الفاتحة والسورة بنهاية (قوله وجلسة الاستراحة) عبارة شرح الروض اى والنهاية والجلوس بعد رفعه من السجدة الثانية سم (قوله عند ابتدائها) أى جلسة الاستراحة (قوله ويجوز جعل الحصة عشرة) إلى قوله قال الخ اقصر المغنى على هذه الكيفية وإلى التبيين اقره ع (عشر الجلسة الاخيرة) اى للاستراحة او التشهد (قوله ولو ترك تسبيح الركوع الخ) أى ما لو ترك التسبيح كله وبعضه لم يتدارك كل تبطل به صلاته او لا وإذا لم تبطل فهل يثاب عليها ثواب صلاة التسبيح او النقل المطلق فيه ونظرو الاقرب انه ان ترك بعض التسبيح حصل له اصل سنتها وان ترك الكل وقعت له نقلا مطلقا ع (الاقرب الاول) اى التخيير وفيه توقف فكيف يجوز القول بخلاف ما صرح به الاصحاب (قوله والصلاة) اى قوله وبين ابن عبد السلام فى النهاية والمغنى (قوله المعروفة ليلة الغائب) وهى ثنتا عشرة ركعة بين المغرب والعشاء ليلة اول جمعة من رجب (قوله ونصف شعبان) وهى مائة ركعة مغنى (قوله بدعة فيجوز الخ) وقد بالغ فى المجموع فى انكار ما لا فرق بين صلاتها جماعة او فرداى كما يصرح به كلام المصنف ومن زعم عدم الفرق فى الاولى اى صلاة ليلة الغائب وان الثانية اى صلاة ليلة نصف شعبان تنسب فرادى فقطا فقدوه نهاية قول المتن (وقسم يسن جماعة) اى تسن الجماعة فيه إذ فعله مستحب مطلقا صلى جماعة او لا مغنى ونهاية (قوله وانضما) الى الفرع فى المغنى الا لا قوله فلو تولى المتن قوله لو ابتداء حدرت الى ويجب التسليم الى قوله وعكسه القديم فى النهاية لا ما ذكر (قوله وانضما) اى افضل الصلوات التى صريح فى انه لا كلام فى انها سنة غير مقصودة فليأتمل سم (قوله وجلسة الاستراحة) عبارة شرح

الفاتحة يمكنه نقل فى الجلسة الاخيرة بخلافه شاكل محتمل والاقرب الاول والصلاة المعروفة ليلة الغائب ونصف شعبان بدعة قبيحة وحديثها موضوع وبين ابن عبد السلام وابن الصلاح مكاتبات وانما آت متناقضة فيها بينهما مع ما يتعارف به فى كتاب مستقل سميت الايضاح والبيان لما جاء فى اياتي الغائب والنصف من شعبان (وقدم) من النقل (يسن جماعة كالعيد والكسوف والاستسقاء) لما بقى فى ابوابها افضل العيدان التحرف فالنور وعكسه ابن عبد السلام ومن تبعه اخذوا من تهليلهم تنكير النظر ليس عليه

تسن فيها الجماعة فلا يقال تعقيب الاستسقاء بالتراويح أى في النهاية والمغنى غير صحيح لأن التور والرواتب مقدمة على التراويح لأن ذلك إنما رد لوقيل الفضل النفل عـش عبارة المغنى وأفضل هذا القسم اهـ لكن قضية قول الشارح الاتي فالترائح أن الضمير لمطلق التوافل (قوله فالوتر) عبارة النهاية والمغنى ثم التراويح (قوله وغيره) لعل المناسب فقيره بالفاء و (قوله عمار) أى ما لا يسن جماعة (قوله ومشابهتها للترايض) عطف على تا كدها ويحتدل على أن مطلوبيتها عبارة النهاية فاشبهه الترايض اهـ وهى احسن (قوله تفضيل الجنس على الجنس الخ) أى ولا مانع من جعل الشارع العدد القليل افضل من العدد الكثير مع اتحاد النوع بدليل القصر في السفر فع اختلافاً أولى قاله ابن الرفعة نهاية ومغنى (قوله من غير نظر لعدد) أى وعليه ما تقدمه من المصلحة وكعة الوتر على ركعتي الفجر سببه ان الوتر مقدم على الرواتب عـش قول المتن (لكن الاصح تفضيل الراتبة الخ) أى المؤكدة وغيرها عـش زاد الكردى وعبارة الجمال الرملى الرواتب ولو غير مؤكدة افضل من التراويح الخ اهـ (قوله لمواظبته عليه السلام الخ) قضية هذا التعليل ان الافضل من التراويح هو الرواتب المؤكد وقال شيخنا الزبائدى والمتمم انه لا فرق بين المؤكد وغيره اهـ وبقائه عدم تعقيب الشارع لكلام المصنف وإن اقتضى تعليله بالمواظبة خلافه عـش وكلام الشارح في التنبيه الاتي صريح في عدم الفرق (قوله دون هذه الخ) ان التراويح فيه مما ساقى في كلامه انه عليه السلام صلاها في بيته باقى الشهر وهذه مواظبة إلا أن يكون مراده بقوله دون هذه أى جماعة كردى على شرح بافضل وحفى (قوله فانه صلاها ثلاث ليال) عبارة المحلى وروى ابن خزيمة وحبان بن جابر قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان ثمان ركعات ثم أوترها فقول وأما البقية فيحتمل انه عليه السلام كان يفعلها في بيته قبل مجيئه او بعده وكان ذلك في السنة الثانية حين بقى من رمضان سبع ليال لكن صلاها متفرقة ليلة الثالث والعشرين والخامسة والسابعة ثم انتظروه فلم يخرج وقال خشيت الخ عـش عبارة شيخنا بعد كلام مانصه المشهور انه خرج لهم ثلاث ليال وهى ليلة ثلاث وعشرين وخمس وعشرين وسبع وعشرين ولم يخرج لهم ليلة تسع وعشرين ولم يخرج صلى الله عليه وسلم على الولا فقامهم وكان يصلى بهم ثمان ركعات لكن كان يكملها عشرين في بيته وكانت الصحابة تكملها كذلك في بيوتهم بدليل انه كان يسمع لهم اذن كازر النحل ولم يكمل بهم العشرين في المسجد شفقة عليهم اهـ (قوله حتى غص الخ) أى امتلا كردى (قوله تركها الخ) عبارة شرح بافضل تاخر صلاها في بيته باقى الشهر وقال خشيت ان تفرض عليكم فتعجزوا عنها اهـ (قوله ونفى الزيادة الخ) جواب سؤال سم عبارة شيخنا واستشكل قوله صلى الله عليه وسلم خشيت ان تفرض عليكم بقوله تعالى في ليلة الاسراء من خمس والواب خمسون لا يبدل القول لدى واجيب باجوبة احسنها ان ذلك في كل يوم وليلة فلا ينفي فرضية غيرها في السنة اهـ (قوله مثلاً) أى الجنس (قوله فلم يناف خشية فرض هذه) أى التراويح لا نهال تتكرر كل يوم في السنة ونهاية (قوله للاتباع) أى عبارة النهاية لانه صلى الله عليه وسلم صلاها ليلال واجمع عليه الخ وعبارة المغنى لخر الصحيحين عن عائشة فرضى الله تعالى عنها انه صلى الله عليه وسلم صلاها ليلال فصولها مع ثم تاخر صلاها في بيته باقى الشهر وقال خشيت الخ ولان عرجم الناس على قيام شهر رمضان الرجال على اى بن كعب والنساء على سليمان بن ابى حنيفة واهل البيت اهـ (قوله فاصل مشروعتيها الخ) أى التراويح يقطع النظر عن العدد والجماعة ولعل الأولى لعدم ظهور تقريره على ما قبله والواحد الفاء كفى النهاية (قوله كما طبق الخ) عبارة شرح بافضل وتعين كونها عشرين جافى حديث ضعيف لكن اجمع عليه الصحابة فزاد ان الله تعالى عليهم اجمعين ورواية ثلاث وعشرين مرسله وحسب معها الوتر فانهم كانوا يوترون ثلاث اهـ قال الكردى قوله ورواية ثلاث الخ أى الواقعة في زمن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه اهـ (قوله جمع الناس على إمام واحد) أى الرجال على ابى بن كعب والنساء على سليمان بن ابى حنيفة

ويحسب بأنه لا تلازم
فالتكسوفان الكسوف
فالتكسوف فالتسقاء
فالوتر فقيره ما مر كإقال
(وهو افضل مما لا يسن
جماعة) لأن مطلوبيتها
تدل على تأكدتها
ومشابهتها للترايض
والمراد تفضيل الجنس على
الجنس من غير نظر لعدد
(لكن الاصح تفضيل
الراتبة) للترايض (على
التراويح) لمواظبته صلى
الله عليه وسلم على تلك
دون هذه فانه صلاها
ثلاث ليال فلما كثر الناس
في الثالثة حتى غص بهم
المسجد تتركها خوفاً من أن
تفرض عليهم ونفى الزيادة
ليلة الاسراء نفى الفرض
متكرر مثلها فلم يناف خشية
فرض هذه (و) الاصح
(ان الجماعة تسن في التراويح)
للاتباع أو لا وجمع عليه
الصحابة رضى الله عنهم
أو أكثرهم فأصل
مشروعتيها بجمع عليه وهى
عندنا لتسير أهل المدينة
عشرون ركعة كما طبقوا
عليها في زمن عمر رضى
الله عنه لما اقتضى نظره
السديد جمع الناس على إمام
واحد فوافقوه

وقد انقطع الناس عن فعلها جماعة في المسجد إلى زمن عمر رضي الله عنه وإنما صلاها عليه السلام بعد ذلك فرادى
لحشية الأتراض كما مروى قد زال ذلك المعنى معنى وكذا في النهاية إلا قوله وإنما صلاها عليه السلام الخ قوله وكانوا
يوترون الخ عبارة المعنى وروى مالك في الموطأ ثلاث وعشرين رجوع البيهق بينهما بأنها كانوا يوترون
بثلاث وما روى أنه عليه السلام صلى بهم عشرين ركعة كما قاله الرافعي ضعفه البيهق اه (قوله فوضعت الخ)
لعل المعنى فزيد قدرها ووضعت لافزيد عليها قدرها لأنه ليس كذلك سم على - حج وهذا كما ترى مبنى على
أن ضعف الشيء مثله أو ما إذا قيل أن ضعفه مثلاً فلا تأويل وهذا الأخير هو المشهور ع (قوله ولهم
فقط) أي ولا لاهل المدينة والظاهر أن المراد بهم من بها حين فعل التراويح وإن لم يكن متوطناً بل ولا مقماً
وبقي الكلام فيمن أراد فعلها خارجاً بحيث يجوز له قصر الصلاة هل له أيضاً الزيادة على العشرين مطلقاً
أو لا مطلقاً أوله ذلك إن كان من متوطنين يهودون غيرهم أو من المقيمين يهودون غيرهم فيه نظر والثالث غير
يعيد إذ يبعد منع من أراد من أهلها فعلها بجانب السور بل قديع يمنع من كان منهم بنحو حدائقها وما ينسب
اليها فليأمل سم عبارة ع ش فرغ قال مر في جواب سائل المراد بأهل المدينة من بها وإن كانوا غرباء
لا أهلها بغیرها واطنه قال ولا أهلها بحكمهم وإن كانوا حولها فليأمل سم على المنهج اه وعبارة شخبنا
والمراد بأهل المدينة من كان بها أو في مزارعها وقت أدائها ولهم قضاءها ولو في غير المدينة ستة وثلاثين
بخلاف غيرهم فلا يقضونها كذلك اه (قوله في كل ترويجة) الأولى الثانية عبارة المعنى والنهاية ولا لاهل
المدينة الشريفة فعلها ستاً وثلاثين لأن العشرين خمس تروجات فكان أهل مكة يطوفون بين كل ترويعة
سبعة أشواط فجعل أهل المدينة بدل كل أسبوع تروجة ليسا وروى قال الشيخان ولا يجوز ذلك لغيرهم
لأن لا أهلها شاربهم تروجه عليه السلام وهذا هو المعتمد خلافاً للحليمي ومن تبعه فعلها بالقرآن في جميع
الشهر أفضل من تكرير سورة الإخلاص اه قال ع ش قوله مر وهذا هو المعتمد فلو كانت واحداً
من أهلها وأراد أن يقضيها في غير أهلها ستاً وثلاثين وعكسه يفعلها عشرين لأن القضاء يحكي الأداء
شخبنا الزيادة وقوله مر خلافاً للحليمي أي حيث قال ومن اقتدى بأهل المدينة فقام بست وثلاثين حن
أيضاً لانهم إنما أرادوا بما صنعوا الاتداء بأهل مكة في الاستئثار من الفضل لا المنافسة كما ظن بعضهم
شرح الروض اه ع ش (قوله وأبتداء حدوث ذلك) أي زيادة أهل المدينة (قوله ولما كان الخ) عبارة
شخبنا الزيادة إما أهل المدينة فلم ستاً وثلاثين وإن كان أقصاهم على العشرين أفضل انتهت وعليه فالاجماع
إنما هو على جواز الزيادة لأهلها ومع ذلك إذا فعلت يبايون عليها فوق ثواب النفل المطلق كما هو قضية
كلامهم وينوون بالجميع التروايح ع ش (قوله وإن ينوي التروايح) كالصريح في كفاية إطلاق التروايح أو
قيام رمضان بدون تعرض لعدد خلافاً لظاهر النهاية والمعنى عبارتهما لا تصح بنية مطلقة كما في الروضة
بل ينوي ركعتين من التروايح أو من قيام رمضان اه قال ع ش قوله مر بل ينوي ركعتين الخ قضيت أنه لو
لم يتعرض لعدد بل قال أصلي قيام رمضان أو من قيام رمضان لم تصح نيته وينبغي خلافاً لالتعرض للعدد
لا يجب وتحتمل نيته على الواجب في التروايح وهو ركعتان كما لو قال أصلي الظهر أو الصبح حيث قالوا
فيه بالصحة وتحمل على ما يعتبر فيه من العدد شرعاً وهو ظاهر اه عبارة العصري يتردد النظر فيما لو نوى
التروايح أو قيام رمضان وأطاق هل يصح وباقي ركعتين كما يصح الإطلاق في الوتر كما تقدم أو لا بد من
التعرض للعدد كركعتين من التروايح مثلاً ويفرق بينهما أي الوتر والتروايح قضية صنيع التحفة

فضرعت فيه لعل المعنى فزيد قدرها ووضعت لافزيد عليها قدرها لأنه ليس كذلك (قوله ولهم فقط)
أي ولا لاهل المدينة والظاهر أن المراد بهم من بها حين فعل التروايح وإن لم يكن متوطناً بل ولا مقماً وبقي
الكلام فيمن أراد فعلها خارجاً بحيث يجوز له قصر الصلاة هل له أيضاً الزيادة على العشرين مطلقاً أو لا
مطلقاً أوله ذلك إن كان من متوطنين يهودون غيرهم أو من المقيمين يهودون غيرهم فيه نظر والثالث غير بعيد
إذ يبعد منع من أراد من أهلها فعلها ستاً وثلاثين بجانب السور بل قديع يمنع من كان منهم بنحو حدائقها

وكانوا يوترون عقبها بثلاث
وسر العشرين أن الرواتب
المؤكدة في غير رمضان
عشر فوضعت فيه لأنه
وقت جد وتشمير ولهم
فقط لشرفهم بجوار عليه السلام
ست وثلاثون جبراً لهم
بزيادة ستة عشر في مقابلة
طواف أهل مكة أربعة
أسباع بين كل ترويجة من
العشرين سبع وأبتداء
حدوث ذلك كان أواخر
القرن الأول ثم اشتهر ولم
يشكر فكان بمنزلة الاجماع
السكوتي ولما كان فيه ما
فيه قال الشافعي رضي الله
عنه العشرون لهم أحب
إلى وقال الحليمي عشرون
مع القراءة فيها ما يقرأ في
ست وثلاثين أفضل لأن
طول القيام أفضل من كثرة
الركعات ويجب التسليم
من كل ركعتين كما مر فإن
زاد جاهلاً صارت نفلاً
مطلقاً وإن ينوي التروايح
أو قيام رمضان ووقتها
كالوتر وسميت تروايح
لأنهم لطلو قيامهم كانوا
يسبحون بعد كل تسليمتين
(فرع) ما اعتد من
زيادة الوتر عند
ختمها جائز

إن كان فيه نفع وإلّا حرم ما لا نفع فيه (٢٤٢) كما فيه نفع وهو من مال عجزوا أو وقف لم يشترطه واقفه ولم تأخره العادة به في زعمه وعلمها

(تنبيه) علم عامر وغيره أن الأفضل عبد النحر فالنفسر فالكسوف فالخسوف فالاستسقاء فالوتر فركعتا الفجر وعكسه القديم وأطول في الاستدلال له وورده في الخلاف في الوتر وكل ما كان أقوى كانت مرآته أكد وقد قال بعض المحققين لا يترك الرجوع عند معتقده لمرآة مرجوح من مذهبه أو غيره إلى أن أقوى مدركه بأن يقف الذهن عنده لا بأن تنهض حاجته ولم يودخ في إجماع وأمكن الجمع بينه وبين مذهبه بقبية الرواتب وبمحت تفاوت فضلها بتفاوت متبوعها ويرد بان العصر أفضلها ولا مؤكدها والمغرب أدونها ولها مؤكدها وكذا كد أفضل لجعله للدفصول ونفيه عن الفاضل أوضح دليل على رد ذلك البحث فالترابح فالضحي فماتعلق بفعل كسنة طواف الخلاف في وجوبها وتأخرها إلى هنا مع قوة الخلاف في وجوبها مشكل فتحية لتحقق سببها فإحرام لاحتمال أن لا يقع سببها كذا قبل فسنة وضوء فما تعلق بغير سبب منه كسنة الزوال فالفضل المطلق وبعضهم آخر سنة الوضوء عن سنة الزوال ولا حصر للنفل المطلق) وهو مالا يتقيد بوقت ولا سبب

الأول وقول الرخصة ولا تصح بنية مطلقة بل بنوى ركعتين من الترابيح الثاني لكن عقبه في الأنوار بقوله الصواب بل بنوى سنة الترابيح في كل ركعتين كما في فتاوى القاضي لأن العرض لعدة الركعات ليس بواجب انتهى فليتأمل اه (قوله إن كان فيه نفع الخ) يحتمل أو تفرج ولده الذي أم الترابيح وعباله وإدخال السرور عليهم اه سم واستبعد بأنه إنما يكون بموافق الشرع (قوله إن الأفضل) إلى قوله وبعضهم في النهاية والمختار لا قوله وعكسه إلى بقية الرواتب وقوله وبمحت إلى فالترابيح ما ناله عليه (قوله وورده) أي القديم (قوله وقد قال بعض المحققين الخ) تأيد لقوله وكل ما كان أقوى (قوله ولم يودخ الخ) و(قوله وأمكن الخ) معطوفان على قوله قوى الخ (قوله بقبية الرواتب) هل المراد أن ركعتي الفجر أفضل من جملة بقية الرواتب أو المراد من ركعتين منها أو كيف الحال ومعلوم أن مؤكدا الرواتب أفضل من غير مؤكدها سم على حج وقد تقدم أنه يقابل بين زمني العبادتين فازاد منه كان نوابه أفضل وقضيته أنه لا فرق بين كونهما من نوع أو أكثر كالمقابلة بين صوم يوم وصلاة ركعتين عش وقد يعكر عليه ما مر في الشرع من أن ركعة الوتر أفضل من ركعتي الفجر (قوله لجملة) أي المؤكدة (قوله فماتعلق بفعل الخ) عبارة والمختار في النهاية ثم ماتعلق بفعل غير سنة الوضوء كركعتي الطواف والإحرام والتحية وهذه الثلاثة في الأفضلية سواء كما صرح به في المجموع ثم سنة الوضوء ثم النفل المطلق اه قال عش قوله مر ثم ماتعلق بفعل الخ منه ما قدمه من سنن ركعتين عند إرادة سفر بمنزلة الخ فيكون جميع ما قدمه بعد الضحي وقبل سنة الوضوء وقوله مر وهذه الثلاثة الخ يشعر بأن غيرها ما دخل تحت الكاف ليس برتيبها وإن كان مقدما على سنة الوضوء اه وما دخل تحت الكاف سنة الزوال فقدمه على سنة الوضوء عند النهاية والمختار خلافا للشارح (قوله فتحية الخ) عطف على سنة طواف (قوله فسنة وضوء) عطف على ماتعلق بفعل (قوله منه) أي من المصلي (قوله وبعضهم آخر الخ) اعتمده النهاية والمختار كما رأنا (قوله وهو مالا يتقيد) إلى قوله وظاهر كلامهم في المختار وإلى قوله وهو مشكل (قوله للخبر الصحيح الخ) عبارة للمختار صلى الله عليه وسلم لا في ذكر الصلاة خير موضوع استكثر وأقل رواه ابن ماجه وروى أن ربيعة بن كعب قال كنت أخدم النبي صلى الله عليه وسلم وأقوم له في حوائجه نهارى وأجمع وإذا صلى العشاء الآخرة أجلس بيا به إذا دخل بيته أمه لم يحدث له صلى الله عليه وسلم حاجة حتى تغلبني عيني فارد قد قال لي يا ماريار ببيعة سئلت انظر في امرى ثم اعدك قال فكسرت في نفسي وعلت أن الدنيا منقطعة وزائلة وإن لي فيها رزقا ياتني قلت يا رسول الله أسألك أن تشفع لي أن يعتقني الله من النار وإن أكون رقيقك في الجنة فقال من امرئك هذا يا ربيعة قلت ما امرئ به أحد فصمت صلى الله عليه وسلم طويلا ثم قال إني فاعل ذلك فاعني على نفسك بكثرة السجود اه (قوله خير موضوع) أي خير شئ موضعه الشارع ليتعبد به فهو بالاضافة ليلزم به الاستدال على فضل الصلاة على غيرها وأما ترك الاضافة وإن صح لا يحصل معه المقصود لأن ذلك موجود في كل قرينة (قوله فائدة) قاله أطول القيام أفضل من كثر العدد فمن صلى أربعاً مثلاً وطول القيام أفضل من صلى ثانياً ولم يطول وهل يقاس بذلك ما لو صلى قاعدا ركعتين مثلاً وطول فيه ما صلى أربعاً وسألو بطول فيها زيادة على قدر صلاة الركعتين أم لا فيه نظر والأقرب الثاني للشفقة بطول القيام دون طول القعود عش ويميل القلب إلى رجحان الأول إذا الظاهر أن المراد بالقيام محل القراءة فيشمل القعود (قوله فله صلاة ما شاء الخ) أي أن يحرم ركعة وبما تفرقة معنى عبارة عش أي فإذا أحرم واطلق له أن يفعل ما شاء من غير علم بمدد ركعاته فافهمه ثم رايت في شرح الروض ما يفيد ذلك وفي سم على المنهج عن الباب قل أن يصلي ما شاء ويسلم متى شاء مع جملة كم صلى وما ينسب إليها فليتأمل ولا يفهم من التعبير بهم في قوله ولا لاهل المدينة فعلها ستا وثلاثين عدم استحباب الزيادة لأن تقدروه وهي لهم فليراجع النقل (قوله إن كان فيه نفع) يحتمل أو تفرج ولده الذي أم في الترابيح وعباله وإدخال السرور عليهم (قوله بقبية الرواتب) هل المراد أن ركعتي الفجر أفضل من ركعتين من الرواتب أو من الرواتب كلها أو كيف الحال ومعلوم أن مؤكدا الرواتب أفضل من غير مؤكدها (قوله

ولوركة بتشديد لا كراهة (فان أحرم باكثر من ركعة الله التشديد في كل ركعتين) (٢٤٣) كالرباعية وفي كل ثلاث وكل أربع

وهكذا لان ذلك معهود
في الفرائض في الجلة بل
(وفي كل ركعة) حل
التطوع بها (قلت الصحيح
منعني في كل ركعة والله اعلم)
لانه لم يعمد له نظير أصلا
وظاهر كلامهم امتناعه
في كل ركعة وان لم يطول
جلسة الاستراحة وهو
مشكل لانه لو تشدد في
المكتوبة الرباعية مثلاً في
كل ركعة ولم يطول جلسة
الاستراحة لم يضرب كاهو
ظاهر فاما أن يحمل ما هنا
على ما إذا طول بالتشدد
جلسة الاستراحة للممران
تطويلها مبطل أو يفرق
بأن كيفية الفرض استقرت
فلم ينظر لاحداث ما لم يعمد
فيها بخلاف النقل وبأنى
هذا فيما مر في منع في أكثر
من تشديد في الوتر
الموصول وله جمع عدد
كثير بتشديد آخره وحيث
يقرأ السورة في النكل والا
ففيما قبل التشديد الاول كما
مر (وإذا نوى عدداً)
ومنه الركعة عند الفقهاء
وإن كان الواحد غير عدد
عند أكثر الحساب (فله
أن يزيد) عليه غير مأمور
في مقيم رأى الماء أثناءه
(و) إن (ينقص) عنه إن
كان أكثر من ركعة
(بشرط تغيير النية قبلها)

اه (قوله ولوركة الخ) أى بأن نويها أو يطلق في نية لم يسلم منها عش عبارة المغني ولوأحرم مطلقاً لم يكره له الانتصار على ركعة في أحد وجهين يظهر ترجيحهم بل قال في المطلب يظهر استحبابه حر وجامع
خلاف بعض اصحابنا وان لم يخرج من خلاف ان حقيقته من انه يلزمه بالشروع ركعتان اه (قوله وفي
كل ثلاث الخ) اي بعد كل ثلاث وبعد كل أربع الخ ولا يشترط تساوى الاعاد قبل كل تشدد فله ان يصلي
ركعتين ويتشهد ثم ثلاثاً ويتشهد وهكذا (قوله) يفيد جواز التشديد في كل ثلاث وفي كل
خمس مثلاً فان قلت هذا اختراع صور لم يعمد في الصلاة ليمتنع كالتشدد في كل ركعة قلت التشدد بعد كل
عدد معهود بخلافه بعد كل ركعة سم على المنهج اه عش (قوله لان ذلك معهود) اي التشديد في أكثر
من ركعة رشدي (قوله حل التطوع بها) اي مع التحلل منها فيجوز له القيام بحيث لا يخفى نية ومعنى قول
المتن (قلت الصحيح منعني في كل ركعة الخ) لعل محل المنع عند فعل ذلك قصد اختلاف ما لو قصد الانتصار على
ركعة فأتى بها وتشدد ثم عن لزوم زيادة أخرى فقام اليها بعد النية واتى وتشدد وهكذا فانه لا يبعد جواز ذلك
فلتأمل سم وتقدم عن النية والمغني أن فاما يفيد به وبأنى آفا عن الایعاب ما يصرح بذلك قول المتن
(منعني في كل ركعة) قضيت أنه إذا أحرم بعشر ركعات إنما يتصل إذا تشدد عشر تشهدات بعدد الركعات
وليس ما ادبيل تشهد بعد ركعة منفردة ولو كانت هي التي قبيل الأخيرة بطلت عش وفيه توقف عبارة
المنهج فان نوى فوق ركعة تشهد آخر أو تشهد آخر وكل ركعتين فأكثراه وفي الكردى عن الایعاب ولو
نوى عشر مثلاً فصل خمس تشهدات في كل ركعة وخمس تشهدات في آخرها فالأقرب عدم الصحة والوجه
فيما إذا نوى ركعة فلما تشهد نوى أخرى وهكذا الجواز اه قول المتن (في كل ركعة) أى غير سلام امام مع
التسليم فيجوز ولو بعد كل ركعة ولكن كونه مثنى افضل كرى عن الایعاب (قوله وان لم يطول جلسة
الاستراحة) اي وان لم يزد التشدد عليها والمعمد عند الشارح مر انه متى جلس بقصد التشديد بطلت صلاته
وان لم يزد ما فعله على جلسة الاستراحة عش (قوله لم يضرب كاهو) فيه نظر ظاهر بل المنهج انه حيث جالس
وتشهد ضرو ان خف الجلوس وكان بلا قصد التشدد سم (قوله على ما إذا طول الخ) اي بان زاد التشدد
على جلسة الاستراحة (قوله وبأنى هذا) أى ما ذكر من الاشكال وجوابه (قوله وله جمع) إلى قوله
وظاهر كلامهم في المغني وإلى قوله وبينه وبين ما في النهاية لا قوله وتعمد ذلك وقوله اما إذا إلى المتن
(قوله وإلا) اي بان صلى بتشديد فان أكثر معنى (قوله ففيما قبل التشديد الاول) ولعل الفرق بين هذا وبين
ما لو ترك التشديد الاول للركعة حيث لا يأتى بالورق في الأخير بين التشديد الاول فيها لمطابق له جابر
وهو السجود كان كالماتى به بخلاف هذا عش (قوله عند الفقهاء) عبارة المغني عند النجاة (قوله)
وإن كان الواحد غير عدد عند أكثر الحساب) إذا تعدد عند جمهور الحساب ما سوى نصف مجموع
حاشيته القربيتين أو البعدين على السواء نعم العدد عند النجاة ما وضع لكيفية الشيء فلو احدث عندهم
عدد فدخل فيه الركعة معنى (قوله أثناءه) اي أثناء عدد نوافية (قوله لما تقرر) تعليل لجواز الزيادة
والنقص بالنية (قوله فيبطل الصلاة بذلك) اي ان صار إلى القيام اقرباً منه إلى القعود في مسألة الزيادة أو
جلس وتشدد وسلم في مسألة النقص حي وقال البرماوى تبطل بشرطه في القيام اه بغيرى اي بعد
ولوركة) عبارة الروض وفي كراهة الانتصار على ركعة أى فيمالو أحرم مطلقاً وجهاً اه (قوله بلا
كراهة) كذا شرح مر (قوله في المتن قلت الصحيح منعني في كل ركعة) لعل محل المنع عند فعل ذلك
قصد اختلاف ما لو قصد الانتصار على ركعة فأتى بها وتشدد ثم عن لزوم زيادة أخرى فقام اليها بعد النية واتى بها
وتشهد ثم عن لآخرى فأتى بها كذلك ثم عن لآخرى فأتى كذلك مثلاً فانه لا يبعد جواز ذلك فليتأمل (قوله)
لم يضرب كاهو ظاهر) فيه نظر ظاهر بل المنهج انه حيث جلس بقصد ان يشدد وجلس وتشدد ضرو ان خف
الجلوس جدوا وقد يحمل كلامه على ما إذا جلس لا بقصد التشديد لكنه تشهد ولم يطول الجلوس فانه قد
ينتج عدم امتناع ذلك وفيه نظر بل ينتج الامتناع لان التشديد هذا الجلوس يجعله جلوس تشهد (قوله)

أى الزيادة والنقص لما تقرر أنه لا حصر له (وإلا) بغير النية قبلها وتعمد ذلك (فتبطل الصلاة بذلك) لان الذى أحدهم لم يشمله نيته

اما اذا سها فبعد ما نوى ويسجد للسجود (فلونوى ركعتين فقام إلى الثالثة سها) ثم تذكّر (فلاصح انه بقعد) وجوبا (ثم يقوم للزيادة ان شاء) ما
ثم يسجد للسجود آخر صلاته لأن تعمد قيامه للثالثة المبطل وإن لم يشأ فعد ثم تشهد ثم يسجد للسجود ثم سلم وظاهر كلامهم هناك أنه إذا زاد الزيادة بعد
تذكر مولم يصير للقيام أقرب بأنه يلزمه (٢٤٤) العود للعود لعدم الاعتداد بركعتيه هو فلا يجوز له البناء عليها وعليه يفرق بين هذا والتفصيل

قصده لانه قصد المبطل وشرع فيه ويقال بنظيره في مسئلة النقص (قوله) اما إذا سها (الخ) (فرع) فلونوى عددا
جلس قبل استيفائه من قيام سها ثم بدله ان يكمله من جلوس فالظاهر ان له ذلك غاية الامر انه يطلب منه
سجود السجود سم على المخرج يؤخذ من هذا بالاولى انه لو اتى ببعض الركعة من قيام ثم اراد فعل بواقبها من
الجلوس لم يمنع وان بقى اقل هو به لان ما هو فيه حالة الاولى اكملها وهاهنا صائر اليه من الجلوس عشر (قوله)
اما إذا سها (الخ) واما الوجه فينبغي صحة صلاته في الزيادة دون النقص فليتأمل سم (قوله) ويسجد للسجود
اى صار إلى القيام اقرب كياتى عن البصرى مثله قول المتن (فلونوى ركعتين) اى مثلانها ومعنى قول
المتن (ثم يقوم) اى أو فعله من قعود بر ماوى (قوله) فعد ثم (قوله) فعد ثم يسجد للسجود محل السجود
في المسئلتين إذا قام وصار إلى القيام اقرب كما هو ظاهر بصري (قوله) والتفصيل السابق في سجود السجود (الخ)
اى يسجد للسجود في الاول دون الثاني (قوله) حتى لا يجوز له البناء (الخ) قضية هذا الفرق انه لا يسجد للسجود
بذلك وهو ظاهر مما مرعش (قوله) وبينه وبين ما لو سها (الخ) يتأمل سم (قوله) اى النفل إلى قوله
كأوله في المعنى الا قوله او ثلثة إلى لقة المعاصى وكذا في النهاية لا قوله وروى إلى المتن (قوله) اى النفل
المطلق (الخ) وبهذا التفسير اندفع ما ورد الاسنوى على المتن من اقتضائه ان رتبة المشاء افضل من ركعتي
الفجر مثلا مع انهما افضل منها مرعش ومعنى (قوله) لما مر في غيره اى غير النفل المطلق (قوله) افضل
من طرفيه) هذا مع قوله الاتى او ثلثة الاخراج بقيد افضلية الثلث الاخر على الاول ومفضوليته بالنسبة
إلى الوسط سم (قوله) او ثلثة الاخراج عبارة عرش وكذا لو قسمه اثلاثا او ارباعا على فئته ان يقدم
ثلثا او احدا او اربعا او ينال الباقي فالاولى ان يجعل ما يقو به اخر بخلاف ما لو قسمه اجزاء بنام جزء
ويقوم جزء بنام الاخر فالأفضل ان يجعل ما يقو به وسطا فلما اراد ان يقوم رباعيا على هذا الوجه فالاولى
ان يقوم الثالث اه (قوله) لقة المعاصى فيه) اى فيما ذكر من النصف والثلث الاخر (قوله) ينزل ربنا ينزل ربنا
(الخ) قال في فتح الباري يفتح الياء وضحا روايتان عرش (قوله) ومعنى ينزل ربنا ينزل امره) اى او
ملائكته أو رحمة أو هو كتابة عن مزيد القرب والجلية فيجب على كل ان يعتد من هذا الحديث وما شابه
من المشكلات الواردة في الكتاب والسنة كالرحن على العرش استوى ويبي وجه ربك ويداه فوق
أيديهم وغير ذلك ما شاكله انه ليس المراد بها ظواهرها لاستحالة تعاليه تبارك وتعالى عما يقول الظالمون
والتجاذبون علوا كبيرا ثم هو بعد ذلك بخبر ان شاءوا لها بنحو ما ذكرناه هي طريقة الخلف وانروها
لكثرة المجتعة القائلين بالجلية والجسمية وغيرهما هو محال على الله تعالى وان شاء فرض عملها إلى الله
تعالى وهي طريقة السلف وآثروها لحلوز منهم عما حدث من الضلالات الشنيعة البدع القبيحة فلم يكن
لهم حاجة إلى الخوض فيها شرح بافضل (قوله) ينزل امره) قال الاسنوى يدل عليه ما في الحديث ان الله
عز وجل يهل حتى يعمى شطر الليل ثم يأمر مناديا بنادى فيقول هل من داع انتهى عميرة اه عرش وبدل
عليه ايضا رواية ينزل يضم الياء كأمريت (قوله) انه عبد الخ) مقول ابن جماعة والضمير لان تيمية (قوله)
والأفضل إلى قوله وبحث في النهاية لا قوله او نوى إلى وذلك قوله من مجد إلى ويسن وقوله وفيه حديث
ضعيف وإلى قوله قال الأدرعى في المعنى الا قوله او نوى إلى وذلك وقوله سهو وقوله كاتم إلى ويسن وقوله ولو

السابق في سجود السجود بين
كونه للقيام أقرب وأن لا
بأن الملحظ ثم ما يبطل
تعمده حتى يحتاج لغيره
وهنا غمذلة الاعتداد بركعتيه
حتى لا يجوز له البناء عليها
وبينه وبين ما لو سقط جنبه
السابق في السجود بانه ثم لم
يفعل زيادة بخلاف هنا
(قلت نفل الليل) اى النفل
المطلق نهارا لغير مسلم
أفضل الصلاة بعد الفريضة
صلاة الليل وحملوه على
النفل المطلق لما مر في غيره
وروى ايضا ان كل ليلة فيها
ساعة إجابة (وأوسطه
أفضل) من طرفيه إذا قسمه
اثلاثا لأن الغلبة فيه أتم
والعبادة فيه أقل وأفضل
منه السدس الرابع
والخامس للخبر المتفق
غلبه أحب الصلاة إلى الله
تعالى صلاة داود كان ينال
نصف الليل ويقوم ثلثة
وينام سدسه (ثم آخره) اى
نصفه الآخر ان قسمه
نصفين او ثلثة الاخر ان
قسمه اثلاثا أفضل من اوله
لقة المعاصى فيه غالبا
وللحديث الصحيح ينزل
ربنا تبارك وتعالى إلى السماء
الدنيا في كل ليلة حين يبق

ثلث الليل الاخير فيقول من يدعنى فاستجبيل ومن يسأئنى فأعطيه ومن يستغفرنى فأغفرله ومعنى ينزل ربنا
ينزل أمره كأوله به الخلف وبعض أكابر السلف ولا التفات إلى ما شنع به على المؤلفين بعض من عدم التوفيق ومن ثم قال
ابن جماعة في ابن تيمية رأسهم أنه عبد الله وخذله نساء الله دوام العافية من ذلك بمنه وكرمه (و) الأفضل للتبطل ليلاً نهاراً

(ان يسلم من كل ركعتين) بان ينوبها ابتداء او يقتصر عليها فإذا اطلق أو نوى أكثر (٣٤٥) منها بشرط تغيير النية لكن في هذه

تردد إذ لا يبعد أن يقال بقاؤه على منوبه أو لى وذلك للخبر المتفق عليه صلاة الليل مثنى مثنى وفي رواية صحيحة والنهار (ويسن التهجد) إجماعا وهو التفل ليلا بعد نوم من مجد سهر أو نام وتهجد ازال النوم يتكلف قائم وتائه أى تحفظ عن الائم ويسن للتهجد نوم القبلولة وهو قبيل الزوال لانه له كالسجود للصائم وفيه حديث ضعيف (ويكره قيام) أى سهر (كل الليل) ولو في عبادة (دائما) للثبوت عنه في الخبر المتفق عليه ولانه يضركم أشار إليه الحديث أى من شأنه ذلك ومن ثم كره قيام مضر ولو في بعض الليل وبحسب المحب الطبري عدم كراهته لمن يعلم من نفسه عدم الضرر أصلا قال الأذري وهو حسن بالغ كيف وقد عد ذلك من مناقب ائمة اه وبجواب بان أولئك مجتهدون لاسباب قد أسعفهم الزمان والأخوان وهذا مفقود اليوم فلم يتجه إلى الكراهة مطلقا الغلبة الضرر والفتنة بذلك وخرج بكل إلى اخره قيام ليال كاملة لانه صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك في العشر الأخير من رمضان واتمام يكره صوم الدهر بقبده الآتي لانه يستوفى في الليل ما فاتته

في عبادته قوله ضعيف وقوله لانه لى ومن ثم قول المتن (أن يسلم من ركعتين) أى أما التفل بالآ وتارغير مستحب نهاية ومعنى أى ولا مكره كما مر عش (قوله) أو يقتصر عليها) ظاهر انه لا يحتاج في هذا الاقتصاد إلى نية سم (قوله في هذه) أى الثالثة (قوله) إذ لا يبعد أن يقال (الخ) اقره عش وقد يشير إلى اعتدائه اقتصار شرح المنهج والنهاية والمعنى على الصورتين الأولىين (قوله وفي رواية) (خ) عبارة المعنى وفي السنن الارابعة صلاة الليل والنهار مثنى مثنى وصححه ابن حبان وغيره اه قول المتن (ويسن التهجد) ذكر أبو الوليد النيسابوري أن المتهجد يشفع في أهل بيته وروى ابن الجنيدي رأى في النوم قبيل له ما فعل الله بك فقال طاحت تلك الاشارات وغابت تلك العبارات ونفتت تلك العلوم ونفدت لك الرسوم وما نفعنا إلا ركعات كنا نركعها عند السحر ومعنى عش زاد شيخنا والمقصود من ذلك ان هذه الاله ولم نجد لها ثوبا لا قترانها برأيا ونحوه إلا الركعات المذكورة للاخلاص فيها وإتماما لذلك حثا على التهجد وبياننا لشرفه وإلا فيبعد على مثله اقتران عمله برأيا ونحوه مع كونه سيد الصوفية اه (وهو التفل الخ) كذا في النهاية والمعنى وشرح المنهج قال عش ظاهره اخرج فعل القرائض بان قضى فوائت سم على حج ونقل عن افتاء الشارح مر ان التفل ليس بقبه اه عبارة شيخنا وهو لغة دفع النوم بالتكلف واصطلاحا صلاة بعد فعل العشاء ولو يجمعو مع المغرب جمع تقديم وبعد نوم ولو كان النوم قبل وقت العشاء سواء كانت تلك الصلاة تفلازا أو غيره على ما ذكره وغيره من سنة العشاء والنفل المطلق والوتر أو فرضا قضاء أو نذر اتفق عليه بالنفل جرى على الغالب اه (قوله بعد نوم) أى وبعد فعل العشاء وكذا بخط شيخنا الرمى الامام شهاب الدين وان كان النوم قبل فعلها بأن نام ثم فعل العشاء وتفل بعد فعلها وهل يكفي النوم عقب الغروب بسير أو إلى دخول وقت العشاء فيه نظر وقد يستبعد الاكتفاء بذلك سم على حج أى فلا بد من كون النوم بعد دخول وقت العشاء ولو قبل فعلها أو يوافقها ما نقل حاشية الشهاب الرمى على الروض من انه لا بد ان يكون أى النوم وقت نوم ومقتضى كلام حج في شرح الارشاد انه لا يتقدم دخول وقت العشاء فليجمع عش وتقدم انفاع من شيخنا اعتماد عدم التقيد بذلك (قوله نوم القبلولة) الاضافة للبيان (قوله) وهو قبيل الزوال) أى النوم قبيل الزوال وعند المحدثين الراحة قبيل الزوال ولو بلا نوم شيخنا قال عش وينبغي أن قدره يختلف باختلاف عادة الناس فيما يستنبطونه على التهجد اه (وبحث المحب الطبري الخ) افر الشارح في الايعاب كما يأتي واعتمده المعنى عبارة نه امان لا يضركم ذلك فلا يكره في حقه وقال المحب الطبري ان لم يجد بذلك مشقة استحب له لاسباب المثلذ بمناجاة الله تعالى وان وجدها نظر ان خشى منها عذورا كرهه وإلا فلا اه وعبارة السيد البصري القلب إلى ما قاله المحب اميل ولو بعد في تخصيص كلام الاصحاب به اه (قوله) وهو حسن الخ) أى ما ذكره المحب كلام حسن بعضهم اشهر عن خلافة من التابعين وغيرهم من صلاة الغداة بوضوء العشاء أربعين سنة أو اقل او أكثر اه كرى عن الايعاب (قوله) وقد أسعفهم) أى اعانهم كرى (قوله) فلم يتجه إلى الكراهة مطاقا وهذا مخالف لما في العباب من تقيد ذلك بمن يضركم قال الشارح في شرحه وذكر المحب الطبري قريبا منه فقال ان لم يجد بذلك مشقة استحب لاسباب المثلذ بمناجاة الله تعالى وان وجدها نظر ان خشى منها عذورا كرهه وإلا فلا ورفقه بنفسه أو لى انتهى قال الأذري الخ اه كرى (قوله) وخرج إلى الكتاب في النهاية والمعنى إلى ما لا يه عليه (قوله) قيام ليال كاملة) يظهر ان محله ما لم يضركم اخذنا تقدم له في بعض الليل وقد يقال هو شامل له بصري (قوله) لانه صلى الله عليه وسلم الخ) أى فيستحب لان النهاية ومعنى (قوله بقبده الآتي) وهو عدم الضرر وعدم فوت حق (قوله) ما فاتته) أى من اكل

مفضول بالنسبة إلى الأول ط (قوله) أو يقتصر عليها) ظاهره انه لا يحتاج في هذا الاقتصاد إلى نية (قوله) وهو التفل) ظاهره اخرج فعل القرائض بان قضى فوائت (قوله بعد نوم) أى وبعد فعل العشاء كما وجد بخط شيخنا الرمى الامام شهاب الدين وان كان النوم قبل فعلها بأن نام ثم فعل العشاء وتفل بعد فعلها وهل يكفي النوم عقب الغروب بسير أو إلى دخول وقت العشاء فيه نظر وقد يستبعد الاكتفاء بذلك (قوله)

وهنا لا يمكنه نوم النهار لتعذر ضرورياته الدينية والدنيوية (و) يكره (تخصيص ليلة الجمعة بقيام)

أي صلاة لله في غير محلها أو توقف فيه الأذرع وأبدى احتمالاً بكرامته أيضاً لأنه بدعة (و) بكرة (تركته بعد اعتاده) بلا ضرورة (والله أعلم) لقوله عليه السلام لعبد الله بن عمرو بن العاص لا تكن مثل فلان كان يقوم الليل ثم تركه ويسن بل يتأكد أن لا يخل بصلاة في الليل بعد النوم ولو ركعتين لعظم فضل ذلك بل ورد فيه ما ينبغي لمن أحاط به أن لا يألو جهداً في المثارة عليه ما أمكنه وأن يكثرفيه من الدعاء والاستغفار ونصفه الآخر أكده وأفضله عند السحر لقوله تعالى والمستغفرين بالأسحار وبالسحار هم يستغفرون وإن يوقظ من يطعم في نهجه حيث لا ضرر

﴿كتاب﴾ كأن حكمة الترجمة بدون جميع ما ذكر في كتاب الصلاة إلى الجنائز أن الجماعة صفة زائدة على ماهية الصلاة وليست فعلاً حتى تكون من جنسها فكانت كالأجنبية من هذه الحثيئة فأفردها بكتاب ولا كالأجنبية من حيث أنها صفة تابعة للصلاة فوسطها بين أوابها ولما كانت صلاة الجنائز مفارقة لمطلق الصلاة مفارقة ظاهرة أفردها بكتاب متأخر عن

النهار (مغنى (أي صلاة) أما إحياءها بغير صلاة فغير مكره كما أفاده شيخنا الشهاب الرمي لاسيما بالصلاة والسلام عليه عليه السلام لأن ذلك مطلوب فيها نهاية ومعنى سم وشيخنا عبارة السكردى قال في الأيعاب أما إحياءها بغير صلاة لا يكره كما أفهمه كلام المجموع وغيره ويوجه بأن تخصيصها بالأفضل نوع نفسه باليهود والنصارى في إحياء ليلة السبت والاحد اه (قوله) زوال الكراهة بضم ليلة الخ) وهو كذلك نهاية ومعنى (قوله) وعدم كراهة الخ اعتمده في الإيعاب كردى (قوله) وتوقف الأذرع الخ) عبارة النهاية والمغنى وهو كذلك وإن قال الأذرع فهو قفة اه (قوله) ويكره تركه بعد اعتاده) أى ونقصه شرح بأفضل وفى الجمل على مر ومثل النهج وغيره من العبادات كقراءة ذكر اه وفى البيهريق وانظر الماراد بالعادة قياس نظائره من الخيض وتجديد الوضوء وصوم يوم الشك حصوا لها مرة كفى الشورى اه (قوله) مثل فلان الخ) أراد به عبد الله بن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنهما ع (قوله) ويسن الخ) ويسن كفى المجموع أن ينوى الشخص القيام عند النوم نهاية ومعنى أى حيث جوزه فان قطع بعدم قيامه عادة فلامعنى لئنه ع (قوله) أن لا يخل الخ) وأن لا يعتاده لا لما يظن إدامته عليه نهاية ومعنى (قوله) أن لا يألو) أى لا يقصر (قوله) في المثارة) أى المواظبة (قوله) وأن يكثرا الخ) وأن يسمح المنتهظ النوم عن وجهه وان ينظر إلى السماوات بقرا أن فى خلق السموات والأرض إلى آخر السورة وأن يفتح بتجده بركتين حقيقتين وإطالة القيام في سائر الصلوات أفضل من تكثير الركعات وأن يتم أو يستريح من نفس أو فتور في صلاته حتى يذهب نومه أو فتورته بما يفهم معنى وشرح بأفضل (قوله) حيث لا ضرر) أى وإلا فلا يستحب ذلك بل يحرم معنى ﴿كتاب صلاة الجماعة﴾

(قوله) به) أى بالكتاب (قوله) ولا كالأجنبية) عطف على كالأجنبية (قوله) من حيث الخ) قيد لئني (قوله) مفارقة لمطلق الصلاة) وهذا ممنوع قطعاً لأن مطلق الصلاة هو القدر المشترك بينهما وبين غيرهما فمضى من الأفراد كأن بقية الصلاة من أفراده وصراب العبارة أن يقول مفارقة لبقية الصلوات سم وقديحاً بما مر في أول كتاب الصلاة عن البصرى عن فتح الجواد أن صلاة الجنائز لا تسمى صلاة وكذا تقدم هناك عن نفس الحشى ما يشعر بذلك (قوله) نظر تلك الخ) هذا تأكيدياً كما أفاده لما للبيهقي قول المتن (صلاة الجماعة) وفى الإحياء عن أن سلمان الدار أنى أنه قال لا يفوت أحد صلاة الجماعة إلا بالذنوب أذنبه قال وكان السلف يعززون أنفسهم ثلاثة أيام إذا فاتتهم التكبيرات الأولى وسبعة أيام إذا فاتتهم الجماعة ومعنى وع من زاد شيخنا وصيغة التعزية ليس المصائب من فارق الأحياء بل المصائب من حرم الثواب وهى أى الجماعة من خصائص هذه الأمة كما نقل عن ابن سراقه اه (قوله) عى مشروعة) إلى قوله كما يفيد فى المغنى وإلى قوله فبما جعل الخ فى النهاية لا لقوله كما يفيد له إلى المتن وقوله كما يفيد إلى وخرج (قوله) وشرعت الخ) لا ينسب تأخيرها عن قوله وإجماع الأمة بصري (قوله) بالمدينة الخ) استشكل بصلاته عليه السلام والصحابة صبيحة الأسراء جماعة مع جبريل ووصلته عليه السلام بعلى وبجندب فكان أول فعلها بمكة وأجيب بأن المراد وأول لإظهار فعلها مع المواظبة عليها كان بالمدينة شيخنا وعش واجبورى وكذا يستشكل بما فى الصحيحين فى خبر استماع الجن القرآن قرر

أى صلاة) أما إحياءها بغير صلاة فغير مكره كما أفاده شيخنا الشهاب الرمي لاسيما بالصلاة والسلام على النبي عليه السلام لأن ذلك مطلوب فيها شرح مر (قوله) وعدم كراهة تخصيص ليلة غيرها) هو كذلك وإن توقف فيه الأذرع فى شرح مر (قوله) ولما كانت صلاة الجنائز مفارقة لمطلق الصلاة) وهذا ممنوع قطعاً لأن مطلق الصلاة هو القدر المشترك بينهما وبين غيرهما فمضى من الأفراد كأن بقية الصلاة من أفراده وصراب العبارة أن يقول مفارقة لبقية الصلوات بينهما وبين غيرهما فمضى من الأفراد

جميع أبواب الصلاة نظراً لتلك المفارقة (صلاة الجماعة) هى مشروعة بالكتاب لأنه تعالى أمر بها فى الخوف فسرورة النساء فى الأمن أولى والسنة الأخبار الآتية وغيرها وشرعت بالمدينة دون مكة لقهر الصحابة بها وإجماع الأمة وأقلها

هنا إمام وأمام ما يفيد
 قوله وما ذكر جمعه أفضل
 لخبر صحيح به (هي في
 القرائن) أي المكتوبات
 قال للمبد الذكري في قوله أول
 كتاب الصلاة المكتوبات
 خمس فساوى قول أصله في
 الخمس وأندفع الاعتراض
 عليه (غير) بالنصب حالاً أو
 استثناء. ويتمتع الجر لآنها
 لا تعرف بالإضافة إلا أن
 وقعت بين ضدين (الجمعة)
 لما يأتي أنها فرض عين
 وشرطحتها اتفاقاً (سنة)
 مؤكدة للخبر المتفق عليه
 صلاة الجمعة أفضل من
 صلاة الفدأ بالمعجمة بسبع
 وعشرين درجواً للافضلية
 تقتضى التذنية فقط ولا
 تعارض هذه رواية خمس
 وعشرين لأن القاعدة في
 باب الفضائل الأخذ بما كثرها
 نوابه عليه السلام كان يخبر
 بالقليل أولاً ثم بالكثير
 زيادة في النعمة عليه وعلى
 أمته وحكمة السبع والعشرين
 أن فيها فوائد تزيد على صلاة
 الفذ بنحو ذلك كما ينتهق في
 شرح العباب وخرج
 بالقرائن بالمعنى المذكور
 المذكورة فلا تشرع فيها
 لاختصاصها بأنها شعار
 المكتوبة كالآذان فبناء
 على هذا أنه ليس
 بالتذرية مسلك واجب
 الشرع أو جائزه غلطو
 فيه والكلام في منزورة

النفر الذين أخذوا نحو تامة وهو بنسخة عامدين إلى سوق عكاظ وهو يصلي بأصحابه صلاة الفجر الخ قال
 النووي في شرح مسلم قوله هو يصلي بأصحابه الخ فيه إثبات صلاة الجماعة وإنها مشروعة في السفر وإنها
 كانت مشروعة من أول النبوة اه (قوله هنا) احتراز عن الجمعة (قوله كما يفيد) قوله الخ لا يخفى ما في
 دعوى الإفاد من الخفاء بصري وسم (قوله لخبر صحيح الخ) عبارة النهاية لخبر الاثنان فما فوقها جماعة
 اه (قوله فساوى الخ) المساواة متنوعة ظهوراً لأنه لا يفهم من الجنس إلا المقصود بخلاف الفرائض يتوهم
 منه خلاف المطلوب لا سيما مع استثناء الجمعة فإنه يقوى التوهم إذ لم يعد في المكتوبات والعهدية المذكورة
 لا قرينة عليها خصوصاً بعد ما بين المحدثين سم قول المتن (هي الخ) أي صلاة الجماعة من حيث الجماعة بخبر يرمى
 وبإشارة شيخنا في العبارة قلب والاصل جماعة الصلاة ليصح الأخبار بقوله سنة وإلا فصلاة فرض لا سنة اه
 (قوله واستثناء) أي بمعنى إلا عرفت إعراب المستثنى وأضيفت إليه نهاية ومغنى زاد شيخنا وهو لا يعدل بعد
 المقام عن الحالية اه (قوله يتمتع الجر لآنها الخ) وقد يقال إن اللام للجنس فلا يضر الوصف بالسكره لأن
 المعرف بها في المعنى كالسكره نهاية قال الرشيدى وجعلها للجنس يلزمه فساد لا يخفى مع أنه ينافية الاستثناء
 منه إذ هو إرادة العموم اه وقال شيخنا ولا جعل الجر على البداية لكان أصوب اه (قوله لا تعرف) يفصح التاء
 على حذف إحدى التائمين وفي بعض النسخ إثبات التاءين وهو يؤيد ما ذكره على من (قوله لا تعرف) وقعت
 بين ضدين) قد يقال المراد بالفضائل هنا ماعدا الجمعة من الخمس والجمعة مضادة لآنها ماعدا من الجنس إذ هما
 وجوديان لا يصدقان على ذات واحدة من جهة واحدة فلتعرف غير هنا فيلتا من سم (قوله إن وقعت بين
 الضدين) ومثلاً لذلك بقولهم الحر كغير السكون ع ش قول المتن (سنة مؤكدة) أي ولو للنساء معنى
 (قوله من صلاة الفذ) أي المنفرد (قوله بسبع وعشرين الخ) وذكر في المجموع أن من صلى في عشرة آلاف
 له سبع وعشرين درجاً ومن صلى مع اثنين له ذلك أسكن درجات الأولى اكمل نهاية ومعنى (قوله درجة) قال ابن
 دقيق العيد الأظهر أن المراد بالدرجة الصلاة ورد كذلك في بعض الروايات وفي بعضها التعبير بالاضد
 وهو مشعر بذلك اه ع (قوله فقط) أي دون الفرضية (قوله لأن القاعدة الخ) أو لأن الأخبار بالقليل لا
 ينفي الكثير أو أن ذلك يختلف باختلاف أحوال المصلين أي من خشوع وتدبر قرأه وغيرهما وإن الأولى
 في الصلاة الجهرية والثانية في السرية نهاية (قوله يخبر) ببناء المفعول من الأخبار (قوله بالمعنى المذكور)
 أي المكتوبات (قوله لا اختصاصها الخ) قد يقال فلم شرعت في بعض النوافل ولم تمنع مطلقاً كالآذان بصري
 (قوله لهذا) أي لشرعية الجماعة في المنزورة يعني أن المحل بناء على الخلاف في أنه هل يسلك الواجب بالنذر
 مسلك واجب الشرع حتى تسن فيه الجماعة أو جائزه حتى لا تسن فيه وفي قواعد الزكشي ما حاله أنه لا خلاف
 في وجوب المنزورة وإنما الخلاف في أن حكمه كالجائز في القربات أو كالواجب لإصالة فيها أو الأرجح حمله غالباً
 على الواجب ولهذا لا يجمع بين فرض ومنذور بتييم واحد ولا تصلى المنذورة على إراحة ولا يجب التثبيت في
 الصوم المنذور على الصحيح كروى (والكلام الخ) يعني عنه اعتبار قيد الحيثية للتيار إلى الإذهان باعتباره
 بصري (لا تسن فيها الجماعة فيها قبل) أي قبل النذر كسنة الظن مثلاً لو نذر أن يصليها جماعة أو لا يعتقد نذره
 لأن الجماعة فيها ليست قرينة بخلاف ما شرعت الجماعة فيها لو نذر أن يصليها جماعة فيعتقد نذره ولو صلاها

لا يقال كونها من أفراد القدر المشترك لا يمنع المخايرة له لأن كل فرد مغاير لكليته لا نافي للمراد بالمخايرة هنا
 المبينة لا معناها الظاهر وإلا فكل صلاة مخايرة لطلاق الصلاة كالأخفى (قوله كما يفيد الخ) بتأمل (قوله
 فساوى قول أصله في الخمس) المساواة متنوعة لظهور أنه لا يفهم من الجنس إلا المقصود بخلاف الفرائض
 يتوهم منه خلاف المطلوب لا سيما مع استثناء الجمعة فإنه يقوى التوهم إذ لم يعد في المكتوبات بما فيها تقدم
 فاستثناءها يومه أنه أرفع من تقدم العهدية المذكورة لا قرينة عليها خصوصاً بعد ما بين المحلين (قوله
 إلا أن وقعت بين ضدين) قد يقال المراد بالفرائض هنا ماعداها من الجنس بصريح قوله للمبد الذكري
 في قوله أول كتاب الصلاة الخ والجمعة مضادة لآنها ماعدا من الجنس إذ هما ران وجوديان لا يصدقان على ذات

منفردا صحت لكن هل تجب عليه اعادتها جماعة لتندرون خرج وقتها أو لا قال سم فيه نظرو في الروض
 وشرحه في باب التندر حكاية خلاف عر الاصحاب والمعتمد منه الوجوب فلا يرأى ليرجع عرش (قوله) ففى
 تسن فيها) اى يستمر على سنيها قليوبى (قوله) وفيها الخ) اى فى نفل تسن فيها الجماعة (قوله) والثالثة عطف
 على المنذورة (قوله) ومراخ) يعنى ان فى مفهوم الفرائض تفصيلا (قوله) بالغين) الى المتن فى المعنى الا قوله
 وفي رواية الصلاة الى قوله وظاهر تمثيله فى النهاية الا ما ذكر وقوله ثم رايت الى وتعددها (قوله) القيمين
 الخ) اى غ. المدورين بعد ما باتى شرح بافضل وشيخنا (قوله) فى المؤداة الخ) اى فى الركعة الاولى منها
 شيخنا وزادى (قوله) ما من ثلاثة الخ) لفظه ما من ثلاثة عرش اى فى المبتدأ بجبرى (قوله) لا تقام فيهم الخ)
 عبر بذلك دون لا يقيمون ليفيد الا كنفاء باقامة بعضهم سم (قوله) الاستحواذ الخ) اى وغلطته بلزم منها البعد
 عن الرحمة فى الحديث لعبد الشديده على ترك الجماعة فدل على فرضية الجماعة برماوى وحلى اه يجبرى
 (قوله) القاصية) اى العبيدة عرش (قوله) ليسقط الخ) هل يسقط الفرض باقامة العرأة ويفرق
 بينهم وبين المسافرين بانهم من اهل الوجوب فيه فطرسم على محج ويصرح بعدم السقوط قول شيخنا الى يادى
 ولا يسقط الفرض بمن لا يتوجه الفرض عليها كالنساء والصبيان ونحوهم انتهى ومن النحو العرأة والارقاء
 عرش (قوله) بالغين) اى ومقيمين اخذا ما ياتى وهذا السياق يشعر بان الكلام فى الادميين لانهم هم
 الذين يوصفون بالحريقة والرق والبلوغ والصبا فيخرج به الاجن فلا يكتفى اقامتهم فى بلدون ظاهرهم
 الشعار عرش وفى الجبرى عن الاجهوى مانصه وينبى انهم لو كانوا على صورة البشر اكنى هم اوعلى
 صورهم فلا يكتفى بهم اه (قوله) على الاوجه) وافق شيخنا الشباب الرمل بأنه لو اقامها المسافرون يسقط
 الفرض لانهم ليسوا من اهل الفرض وقضية هذه العلة ان العرأة كذلك وبانه يكتفى فى سقوط الفرض
 حصول الجماعة فى ركعة انتهى ومنه يعلم عدم السقوط بفعل الصبيان بالاولى وقد يقال قياس عدم السقوط
 هنا بفعل الصبيان عدم سقوط احياء الكعبة بفعلهم خلاف ما ذكره شارح سم وأقر النهاية ما مر من
 الاتقائين لوالده (قوله) وعليه فيفرق الخ) يبنها وبين الجنزة مسلم اما الفرق يبنها وبين احياء الكعبة
 فحل تأمل بل عكس الحكم كيهما المكان اقرب بصري (قوله) وسقوط فرض صلاة الجنزة الخ) ويفرق
 بين هذا وسقوط الجهاد بان المقصود به اكل كلمة الدين فاذا حصل بفعل ضعفا تناوهم الصبيان كنى وكان بالغ

واحدة من جهة واحدة فلتعرف غير هنا فليتا مل (قوله) فى المتن وقيل فرض كفاية) سياق أنه الصحيح
 ومعلوم ان فرض الكفاية يعرض له التمين كان لم يوجد زيادة على اقل من يقوم كاما وموم هنا (فرع)
 لوضاق الوقت وجد مصليار اكما ولو احرم معه ادر كعته الر كوع وادر كعته الر كعة فى الوقت ولو احرم
 منفردا لم يدرك فى الوقت الر كعة فينبغى ان يتعين عليه الاحرام معه لقدرته على ايقاع الصلاة واداة فليس له
 تفويتها وايضا فاقضاء (قوله) المستورين) هل يسقط الفرض باقامة العرأة ويفرق بينهم وبين المسافرين
 بانهم من اهل محل الوجوب فيه نظرو على الا كنفاء يجتمعت ان محله ما يمكن غيرهم بصري اضى مؤل لانهم يشق
 عليهم الحضور مع العرأة لمشقة التحرز عن النظر وينبغى ان لا يشق الحضور مع الجماعة لكل من ارادها
 فليتا مل (قوله) لا تقام فيهم الجماعة) عبر لا تقام فيهم دون لا يقيمون ليفيد الا كنفاء باقامة بعضهم
 (قوله) بالغين على الاوجه) مشى عليه مر وافق شيخنا الشباب بانه لو اقامها المسافرون لم يسقط الفرض
 لانهم ليسوا من اهل الفرض وقضية هذه العلة ان العرأة كذلك وبانه يكتفى فى سقوط الفرض حصول الجماعة
 فى ركعة اه ومنه يعلم عدم السقوط بفعل الصبيان بالولى وقد يقال قياس عدم السقوط هنا بفعل الصبيان
 عدم سقوط احياء الكعبة بفعلهم خلاف ما ذكره شارح واما ما ابداه من الفرق فلا يفتى ما فيه بخلاف
 الجهاد فقد روى به سقوط بفعل الصبيان بان المقصود اعلان كلمة الدين فاذا حصل بفعل ضعفا تناوهم الصبيان
 كنى وكان بالغ فى الدلالة على الاعلام لانه ادلى على قوتنا فلا يرأى جمع (قوله) على ما فيه) عبارة شرح العباب
 وسباقى فى سقوط فرض الحج والعمرة بهم اى بالصبيان وبنحو الارقاء كلام لا يبعد بجديده اه (قوله)

ففى تسن فيها لا للتندر
 وفيما لم تندر الجماعة فيها
 ولا اوجب الجماعة فيها
 بالتندر والثالثة ومرو
 مشروعتها فى بعضها دون
 بعض (وقيل) هى (فرض
 كفاية للرجال) بالغين
 العقلاء الاحرار المستورين
 المقيمين فى المؤداة فقط
 للخبر الصحيح ما من ثلاثة فى
 قرية ولا بد ولا تقام فيهم
 الجماعة وفى رواية الصلاة
 الاستحواذ اى غلب عليهم
 الشيطان فعليك بالجماعة
 فانما ياكل الذئب من
 الغنم القاصية واذ اقررنا
 فرض كفاية (فتجب)
 ليسقط المخرج عن الباقيين
 اقامتها فى كل مؤداة من الخس
 بجماعة ذكر احرار بالغين
 على الاوجه ثم رايت شارحا
 وجهه ايضا وعليه يفرق
 بين هذا وسقوط فرض
 صلاة الجنزة بالصبي بان
 القصد ثم الدعاء وهو منه
 اقرب للاجابة وسقوط
 فرض احياء الكعبة بنحو
 الصبيان والارقاء على ما فيه
 بان القصد ثم حضور جمع
 من المسلمين فى تلك المواضع
 حتى تنتفى عنهم وصية افعالها
 وهذا حاصل بالتأقسين
 ايضا وانما اظهر الشعار
 الآتى وهو يستدعى كمال
 القائمين به

في محل الإقامة أي الذي تنعقد فيه الجمعة لو وجبت فلا يعتد بها خارجه بحيث لا يظهر بها الشمار غرافيه فيما يظهر وتعد محالها (بحيث يظهر بها) (الشمار) في ذلك المحل البادية أو غيرها وضبط بان يكون مردها لو سمي إقامتها وتطهر ما مكنته إدراكها وفيه ضيق والظاهر ان الامر أوسع من ذلك وأنه يكفي أن يكون كل من أهل محلها أو قصد من منزله محلا من محالها لا يشق (٢٤٩) عليه مشقة ظاهرة فلم يكن يكفي (في

القرية) الصغيرة أي التي فيها نحو ثلاثين رجلا إقامتها بمحل واحد وان الكبيرة لا بد من تعدد ما فيها كما تقر وظاهر تمثيلهم للصغيرة بما فيها ثلاثون ولما بعده بما باتى ان المداوي الصغير والكبير على قلة الجماعة وكثرهم لا على اتساع الحطة وضيقها وقد يستشكل لان المداوي على دفع مشقة الحضور وهو يقتضى النظر للثاني وقديوه الاول بان سبب المشقة انها نشأ من تفرق مساكنهم فلم ينظر لمشتقهم واكتفى بمحل واحد في حقهم وان كانت قريتهم بقدر بلد كبيرة خطة ولو عددها بعض المقيمين دون جمهورهم وظاهرهم الشعار كنى ولو قل عدد سكان قرية أي بحيث لا يظهر والجماعة لم يظهر بهم شعار قال الامام لم تزلهم وسكت عليه في الروضة لكنه عبر بقوله عقبه هذا كلام الامام واختار في المجموع خلافه وهو الاوجه وهو الاوجه لخبر مامن ثلاثا المذكور ولان الشعار امر نسى فهو في كل محل بحسه ولا يكتفى فعليا في البيوت وقيل يكفي وينبئ حمله على ما اذا فتحت ابوابها

في الدلالة على الاعلاء سم وعش (قوله في محل الإقامة الخ) متعلق بقوله إقامتها (قوله بحيث لا يظهر بها الشعار عرفا) فيه دلالة على كفاية إقامتها خارجه لا يظهر بها الشعار فيه سم وعش (قوله عرفا) أي في محل الإقامة (قوله وتعد محالها) عطف على قوله إقامتها (الخ) قوله البادية عبارة النباة وتزلم أهل البرادى الساكنين بها اه زاد المعنى والاسنى بخلاف التاجعين لرعى ونحوه اه (قوله وضبط) أي تعدد المحال كرى (قوله والظاهر الخ) عبارة النباة وكلامهم بمحل في القرية الصغيرة وفي الكبيرة في البلد بمحلين مثلا مفروض فيالو كان بحيث يمكن من بقصدها إدراكها من غير كبير مشقة فيما يظهر فلا يشترط إقامتها في كل محلة منها خلافا لجمع اه (قوله أي التي فيها نحو ثلاثين) قال الشيخ ابو حامد والظاهر انه تقرب بل لو ضبط ذلك بالعرف لكان اقرب إلى المعنى نهاية (قوله كما تقرر) أي بان يكون كل من أهل محلها الخ وقال السكردى اراد به قوله بان يكون مردها الخ اه (قوله ولما بعده) يعنى الكبيرة (قوله بما باتى) أي في الجمعة كرى (قوله وقد يستشكل الخ) قد تقرر الاشكال على اسلوب اخر فيقال المداوي على ظهور الشعار وعدمه وباقامتها بمحل واحد من القرية المفروضة لا يظهر إشعارا فليتأمل وأما ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى فلا يخلو عن شئ لان الاكتفاء بإقامتها بمحل واحد ما ذكره فيه توسع لهم وما ذكره يقتضى التضييق عليهم فاقى يصلح توجيهه فليتأمل ولحجرجى بصري (قوله وقديوه الاول الخ) وقديوه ايضا يتمكنهم من دفع المشقة بان يعددوها على وجه لا يشق بأن يقيمها كل جماعة متقاربة المساكن في محلهم سم (قوله ولو عددها) إلى قوله ولو قل في المعنى وإلى التنبيه في النباة إلى قوله ولو قل ولا يكتفى الخ (كنى) أي ولا يكتفى على المتخلفين نهاية (قوله لكنه عبر بقوله عقبه هذا كلام الامام) ومراجعة الروضة يعلم ان قوله هذا الخ ليس للتبري عن ذلك بل لامتدراكه على مسألة أخرى بصري (قوله واختار في المجموع الخ) وهو الاوجه وهذا هو الم يكن في القرية بالاثنتان اتجه ليعيناهما على ما سم (قوله ولان الشعار الخ) محل تأمل لانه وإن كان نسبيا يتفاوت بتفاوت كبر المحل وصغره لان الفرض هناك المحل صغير بالنسبة لمن يقيم الجماعة فيه بحيث لا يظهر الشعار فالاولى التوجيه بان اصل الجماعة مشروعة في حد ذاته وكونه بحيث يظهر بها الشعار مشروعة اخر ثبت تأتى وجبا اعتباره وحيث تعدد سقط بخلافها إذ الميسور لا يسقط بالمعسور بصري (قوله وينبئ حمله) وقال للمعنى (قوله في الاسواق الخ) أي وفي المحلات الخارجية عن السور ايضا حيث يظهر منها الشعار سم على حج بالمعنى اه عش (قوله كذلك) أي فتحت ابوابها بحيث الخ (وهي الخ) أي اجل علامات الايمان (قوله بظهور اجل صفاتها الخ) فيه إيجاز على اصل العبارة وبظهوره ظهور اجل الخ (قوله وهي الخ)

فلا يعتد بها خارجه بحيث لا يظهر بها الشعار عرفا فيه فيما يظهر) فيه نظر ولا يعتد بها حيث ظهر الشعار فيها بينهم وسهل حضور الجماعة لافاضها كنى ذلك سواء كانت إقامتها في محل الإقامة أو خارجها فليتأمل (قوله بحيث لا يظهر بها الشعار عرفا) فيه دلالة على كفاية إقامتها خارجه اذا ظهر بها الشعار فيه فليتأمل لكن في شره الصغير للراشدا مناصم ولا يكتفى إقامتها خارجه محل في محل الإقامة لا يجوز إقامة الجمعة فيه كما هو ظاهر ويؤيده تعبير بعضهم بأشراط ظهور شعارها بمحل إقامتها اه فليتأمل فانه يحتمل الاكتفاء بإقامتها خارجه محل الإقامة وقد يؤيد بان لهم ترك البلد الإقامة خارجه وان دخل الوقت فليتأمل (قوله وقد يوجه الاول الخ) وقديوه ايضا يتمكنهم من دفع المشقة بان يعددوها على وجه لا يشق كان يقيمها كل جماعة متقاربة المساكن في محلهم (قوله واختار في المجموع خلافه وهو الاوجه) على هذا

(٣٢) — شروانى وابن قاسم — (ثاني) بحيث صارت لا يحتشم كبير ولا صغير من دخولها ومن ثم كان الذي يتجه الاكتفاء بإقامتها في الاسواق إن كانت كذلك وإلا فلا لان لاكثر الناس مروا تأتى دخول بيوت الناس والاسواق (نتيجه) الشعار بفتح اوله وكسره لغة العلامة والمراد به هنا كما هو ظاهر اجل علامات الايمان وهي الصلاة بظهور اجل صفاتها الظاهرة وهي الجماعة

(فان) لم يظهر الشعار كما
تقرر بأن (امتنعوا اكلم)
أو بعضهم كأهل محلة من
قرية كبيرة ولم يظهر الشعار
الاهم (قولوا) اى قائل
المتنعين الامام أو نائبه
لاظهار هذه الشعيرة العظيمة
وعلى أنها سنة لا يقانون
ويظهر انه لا يجوز له أن
يفجأهم بالقتال بمجرد الترك
كإبرئ، اليه قوله امتنعوا
بل حتى يامرهم فيمتنعوا من
غير تاويل اخذ مما يأتى
في ترك الصلاة نفسها (ولا
يتأكد الذنب للنساء
تأكد للرجال) بناء على
أنه أسنة لهم (في الاصح)
لخشية المفسدة فيهن مع
كثرة المشقة فيكره تركها
لهم لاهن (قلت الاصح)

المخصوص أنها) وإذا وجدت
جميع الشروط السابقة (فرض
كفاية للآخر السابق وذكر
أفضل في الخبر قبله محمول على
من صلى منفرد القيام غيره
به أو لعذر كمرض أو إذا
اختل شرط ما مر فلا يجب
وإن تمحض الارقاء في بلد
وعجب تردد شارح في
هذه مع قولهم أن الارقاء
لا يتوجه اليهم فرض الجماعة
بل قد تسن وقد لا تسن
لامر أو تخشى وللمين نعم
يلزم وليه امره بها
ليتوعدا إذا كمل

أى أجل صفاتها (قوله) أن لم يظهر) إلى قوله ويظهر في النهاية المغنى (قوله) الامام (الخ) أى دون أحاد الناس
مغنى (قوله) لا يقانون) أى على أحد الوجهين شورى ومجلى أى عرش (قوله) كما يؤمى إليه قوله امتنعوا (الخ)
وجه الاماء إليه أن تعليق الحكم بالمشقة يؤذن بعلمة ماخذ الاشتقاق عرش (قوله) بل حتى يامرهم (الخ)
أى فهو كقتال البغاة عرش قول المتن (للسماء) ومثلها الختافى هنا يؤمى مغنى (قوله) لخشية المفسدة فيهن (الخ)
أى لانه لا تنأتى غالباً إلا بالخرج إلى المسجدنية قول المتن (أنها فرض كفاية) وظاهر أنها فرض عين
على هذا إذا لم يكن في القرية إلا الإمام ومأموم وقد تكون فرض عين أيضاً غير ذلك كالو وجد الامام
راكما آخر الوقت ولو لم يحرم ويركع معه لم يدرك في الوقت ركعة ثلاثاً يفوته إلا داسم وشيخنا زاد البصرى
وقد يقال بل ينبغي تعين ذلك أيضاً إذا ترتب عليه تتميم الصلاة قبل خروج الوقت اهـ (قوله) إذا وجدت) إلى
قول المتن وفي المسجدنى النهاية وكذا في المغنى لا قوله وذكر أفضل إلى أما إذا وقوله وإن تمحض إلى بل قد
تسن وقوله وظاهر النص إلى والمصلين وقوله وهم إلى المتن (قوله) السابقة) أى في قوله للرجال البالغين (الخ)
(قوله) السابق) أى في شرح وقيل فرض كفاية (الخ) (قوله) أو لعذر (الخ) هل يأتى على القول بأن من تركها
لعذر كتب له ثوابهم (قوله) وإن تمحض الارقاء (الخ) أى من فيهم قولا وميضاً وإن كان بينه وبين سيده
مهاياة والتوبة له وسبأى حكم الاجراءى باب الاجارة نهاية قال عرش فزع ادعالم الاجيران المستاجر
يمنعه من الجمعة ومن الجماعة وكان الشعار يتوقف على حضوره هل يحرم عليه إجماع نفسه بعد الفجر أو بعد
دخول الوقت فليتأمل وقد يفصل بين أن يحتاج أو يضطر لذلك الاجراءى فليحرم رسم على المنهج وينبغي أن
يكتفى هنا بأدنى حاجة اخذاً من يجوزهم السفر يوم الجمعة غير الدوحشة بانقطاعه عن الرفقة وحيث لا حاجة
حرمت الاجارة وعليه فلو تعدى وأجر نفسه هل تصح أو لا قال سم بالصحة قياساً على البيع وقت نداء الجمعة
انتهى وقد يفرق بأن البيع مشتمل على جميع الشروط والحرمة فيه لا مخرج وأما هنا فالمرجع عاجز عن
التسليم شرعاً فاشبهه ماله باع الماء الذى يحتاجه لطهارة بعد دخول الوقت فإنه لا يصح ولا يجوز له التيمم أن
قدر على استرجاعه اهـ (قوله) بل قد تسن (الخ) عطف على قوله فلا يجب سم (قوله) وللمين) أى يكتب له ثوابها
دون ثواب الواجب لانه مخاطب بها على سبيل السنية فإنه لا خطاب يتملق بفعل غير البالغ العاقل عرش

لوم يكن في القرية إلا اثنان اتجه تعينهما عليهما (قوله) في المتن قلت الاصح المنصوص أنها فرض كفاية (الخ)
افنى شيخنا الشباب الرملى في طائفة مسافرين أقاموا الجماعة في بلدة وظاهرها بعد عدم الشعار بهم وأنه لا يسهط
فعلهم الطلب عن المقيمين شرح مر (قوله) في المتن فرض كفاية) وظاهر أنها فرض عين على هذا إذا لم يكن
في القرية إلا الإمام ومأموم وقد تكون فرض عين أيضاً غير ذلك كالو وجد الامام را كما آخر الوقت
ولو لم يحرم ويركع معه لم يدرك في الوقت ركعة ثلاثاً يفوته إلا داسم في شرح الروض في باب الاجارة قال
الاذرى وظاهر أن المستاجر لا يلزمه تمكينه أى الاجير من الذهاب إلى المسجد للجماعة في غير الجمعة ولا
شك فيه عند بعده فإن كان بقره جدا ففيه احتمال اللهم إلا أن يكون امامه من يبطل الصلاة فلا وعلى
الاجير أن يخفف الصلاة مع إتمامه عمل تمكينه من الذهاب إلى الجمعة إذا لم يحش على عمله الفساد وهو ظاهر
انتهى ومفهومه أنه إذا خشى على عمله الفساد لا يلزمه تمكينه فلهذا وان وقع الاجير بعد الفجر مع العلم
أو الظن بخشية الفساد على عمله إذا تركه وهو ذهب إلى الجمعة وهو يصلح الاجير حينئذ ولا فيه نظر وكذا يقال
في غير الجمعة إذا توقف جماعته عليه وقد يقال وقوع الاجير بعد الفجر على الوجه المذكور رغايته أنه حرام
لكنه ليس حراماً لذاته ولا لازماً له لأن سبب التحريم خوف فوات الجمعة وهو يحصل قطعاً بغيره فهو كالبيع
وقت الندام وذلك لا يقتضى الفساد لكن إذا قلنا بالتحريم لم يقل يجوز له تعاطى العمل عند خوف فساد وان
فوت الجمعة فيه نظر (قوله) أو لعذر كمرض) هل يأتى على القول بأن من تركها لعذر كتب له ثوابها (قوله)
فلا يجب وإن تمحض الارقاء في بلد (الخ) لا يجب على من فيهم قولا وميضاً لمهاياة ووقفت في نوبته (قوله)
بل قد تسن) عطف على قوله فلا يجب (قوله) وللمين) ان اراد انه نفسه مخاطب على وجه السنية تافى ما تقرر

(قوله ولمن فيرق) قال القاضي ولا يحتاج الى اذن السيد فيها الا ان زاد من فعل الفرض في الجماعة عليه منفردا وكان شغل. لم يقصد تفويت الفضيلة لوجه الاحتياج الى الاذن مطلقا لانها صفة تابعة فليست كالسنن الرواتب وهذا اولى من قول الاذرى ويظهر ان الجماعة ان كانت تقام بقرب محل السيد وزمن الزيادة والذهب اليها يسير يحتمل تعطل منافعه فيه عادة لم يحتج لاذنه والاحتجاج انتهى اه شرح العباب اه سم وقال عشرين واعتمد رآه لا يحتاج الى اذن السيد اذا كان زمنها على العادة وان زاد على زمن الانفراد سم على المنهج اه وهو موافق لما مر عن الاذرى (قوله وللمسافرين) ظاهر وان قصر السفر سم عبارة عشرين وان كان نوعا غايته من الراحة اه (قوله مقضية) اتحدت أى نو عا بان اتفاقا عين المقضية كظهورين وعشرين ولو من يومين بخلاف ظهر وعشرين اتفاقا في كونهما باعيتين عشرين عبارة شيخنا ولا تجب في مقضية لكن تسن في مقضية خلف مقضية من نوعها كظهور خلف ظهر بخلاف مقضية خلفه وؤداة بالعكس وخلف مقضية ليست من نوعها كظهور خلف عصر فلا تسن في ذلك بل تكون خلاف السنة وقيل تكره اه (قوله مقضية بالصلاة) أى يؤذن للصلاة قاله الكردى ويظهر ان فتاوى تصدير للامر بالصلاة فالمراد به الاقامة وهي السكيات المخصوصة (قوله فيصلي بالناس) أى يكون اماما لهم كرى (قوله معنى رجال) لعل قوله معنى حال من رجال قدم عليه مع جزمه بالبا كجوزه ابن مالك (قوله معهم حزم) يضم الحاء المهملة وروى بكسر هاء مع فتح الزاى المججمة فيهما جمع حزم أى حلة من اعواد اخطب قلوبى (قوله فأحرق) بتشديد الراء وروى باسكان الحاء وتخفيف الراء وهما الغتان والتشديد ابلغ في المعنى شيخنا الشورى على المنهج اه عشرين (قوله عليهم) يشعر بان العقوبة ليست قاصرة على المال بل المراد تحريق المقصودين والبيوت تبع للقاطنين بها فتح البارى اه عشرين (قوله بالنار) تأكيد كرى بتبعين وسمعت باذنى سم (قوله قوم منافقين) يتخلفون عن الجماعة ولا يصلون فرادى نهاية ومعنى وشرح المنهج أى الفتح الحريق انما هو لترك الصلاة بالكلية حلوى (قوله بقرينة السياق) وهو قول صلى الله عليه وسلم اقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء والفجر ولو يعلمون ما فيهما لاتواهم ولو حبروا ولقد همت ان اخطبنا الزايدى اه عشرين (قوله وهمه بالا حراق الخ) جواب عما يقال ان الاحراق مثلثو التعذيب بالمثل حرام فكيف يتصور منه صلى الله عليه وسلم كرى (قوله قل تحريم المثل) أى بالمسلمين والكافرين عشرين (قوله والخثى) الى قوله فان قلت في المعنى الا قوله وقيل الى اما المراد قوله الى قول المتن وما كثر في النهاية الا قوله وانما الى وذلك وقوله فان قلت الى ومن ثم كره (في بيته خير افضل الخ) الى صلواته في بيته عشرين (قوله المكتوبة) وسيأتى في ابواب العيود والكسوف ونحوها

ان شرط المخاطب البلوغ وان المخاطب على ذلك الوجه هو ليه أى خوطب كذلك بان يارسه تافى قوله نعم يلزمه قوله الخ فنامل (قوله ولمن فيرق) قال في شرح العباب قال القاضي ولا يحتاج الى اذن السيد فيها الا ان زاد فعل الفرض في الجماعة عليه منفردا وكان شغل ولم يقصد تفويت الفضيلة ثم نقل عن غير القاضي كلاما آخر ثم قال والوجه الاحتياج الى الاذن مطلقا لانها صفة تابعة فليست كالسنن الرواتب وهذا اولى من قول الاذرى عقب مامر ويظهر ان الجماعة ان كانت تقام بقرب محل السيد وزمن الزيادة والذهب اليها يسير لا يحتمل تعطل منافعه فيه عادة لم يحتج لاذنه والاحتجاج انتهى اه (قوله وللمسافرين) ظاهره وان قصر السفر (يحول على نحو عاص بسفره) ينبغى أن محل الوجوب على العاص بسفره اذا توقف حصول الفرض عليه والام يتجه الوجوب اذا غابته انه مقيم والمقيم لا يلزمه الجماعة اذا قام غيره بالفرض وينبغى انه اذا وصل الى حيث لا يمكنه ادراكها ولو جمع اليها ان ينقطع العصيان بالسرقة كان بسببها وان لا يلزمه العود لمادخل وقته بعد سفره لعدم مخاطبته به عند سفره (قوله في الحديث النار) تأكيد كرى بتبعين وسمعت باذنى (قوله في الحديث المكتوبة) ظاهره انها في المسجد ولو فرادى افضل منها في غيره وسيأتى في ابواب العيد والكسوف ونحوها ما يلزمه ان بعض النوافل التي تسن جماعة كال مكتوبة في انها

ولمن فيرق وللعراة عى أوفى
ظلة والا ففى لهم مباحة
ولمسافرين وظاهر النص
المقتضى لوجوبها عليهم
يحول على نحو عاص بسفره
ولمصلين مقضية اتحدت
(وقيل هى فرض عين
والله اعلم) للخبر المتفق عليه
اقتد همت أن آمر رجلا فيصلى
فتقام ثم آمر رجلا فيصلى
بالناس ثم أنطق معنى رجال
معهم حزم من حطاب الى
قوم لا يشهدون الصلاة
فأحرق عليهم بيوتهم بالنار
وأجابه بوعته بانه واد فى قوم
منافقين بقرينة السياق
وهمه بالا حراق كان قبل
تحريم المثلة (و الجماعة
فى المسجد لغير المرأة)
والخثى من ذكر لوصيا
أفضل منها خارجه للخبر
المتفق عليه أفضل الصلاة
صلاة المرأة فى بيته المكتوبة
أى ففى فى المسجد أفضل
نعم ان وجدت فى بيته فقط
فهي أفضل وكذا لو كانت
فيه أكثر منها فى المسجد على
ما اعتمد الاذرى وغيره

إقامتها معهم أفضل قيل وفيه نظر اه وكان وجهه أن فيه إنبارا بقربة مع امكان تحصيلها لهم بأن يعيدها معهم ويرد بأن الفرض فواتها لو ذهب للمسجد وأن جماعته لا تتعطل بغيثته وذلك لا إنبار فيه لأن حصولها لهم يسيرة بما عاقل فضلها في المسجد أو زاد عليه فهو كمساعدة المجرور من الصف أما المرأة فجاءتها في بيتها أفضل للخبر الصحيح لا نغنى أنسأكم المساجد وبوتن خير هن فأن قلت إذا كانت خيرا هن فما وجه النهى عن منعهن المستلزم لذلك الخير قلت اما النهى فهو للتره به كما يصرح به سياق هذا الحديث ثم الوجه حمله على زمنه صلى الله عليه وسلم أو على غير المشتبهات إذا كن مبتذلات والمعنى أنهن وان اريد بهن ذلك ونهى عن منعهن لأن المسجد هن خير افيوتن مع ذلك خير لهن لأنها أبعد عن التهمة التي قد تحصل من الخروج لاسيما ان اشتبهت وترفت ومن ثم كره لها حضور جماعة المسجد إن كانت تشتهى ولو في ثياب نفا ولا تشتهى وبهاشئ من الزينة أو الطيب وللإمام أوائبه منعن حيث كان له منع

ما يعلم منه أن النوافل التي تسن جماعة كال مكتوبة في أنها في المسجد أفضل سم (قوله والأوجه) أى كما افق به شيخنا الشهاب الرملى سم (قوله خلافا) أى ان قليل الجمع في المسجد أفضل من كثيره في البيت مغنى ونهاية (قوله ووفرتها الخ) قد يخرج به ما لو أمكنه فعلها في المسجد ثم بيته باهله فهو أفضل من اقتضاره على احدهما وهو قريب سم (قوله لو فرتها الخ) وكذا فوات الصلاة عليهم كليم أو بعضهم مغنى (قوله وكان وجهه) أى النظر (قوله فواتها) أى الجماعة على أهل بيته (قوله وانه الخ) عطف على قوله فواتها (قوله لا يتعطل) أى المسجد عن الجماعة (قوله أما المرأة الخ) ومثله الخشنة نهاية ومعنى (قوله لجاءتها في بيتها الخ) قضية بان جماعة النساء يبيتن أفضل وان كن مبتذلات غير مشتبهات ولكن لو حضرن لا يكره هن الحضور عرش (قوله المستلزم الخ) صفة المنع (قوله فهو للتره) خلافا للمعنى عبارته ويكره لذوات الهيات حضور المسجد مع الرجال ويكره للزوج والسيد والولى تمسكين منه لما في الصحيحين عن عائشة رضى الله تعالى عنها لو ان رسول الله ﷺ رأى ما أحدثت النساء لمنعن المسجد ولخوف الفتنة أما غيرهن فلا يكره هن ذلك ويندب لمن ذكر اذا استأذنه أن يأذن هن اذا امن الفتنة لخبر مسلم الخ فالنم يكن لهن زوج أو سيدا وولى ووجدت شروط الحضور حرم المنع اه (قوله سياق هذا الحديث) لعل المراد به التفضيل في قوله خير هن سم (قوله حمله) أى النهى وعبارة المعنى على الكثرة لا يمحضرن أى النساء أو كن شواب وعجائز الجماعات لظهور الفساد وعدنى حنفية للعجوز أن تخرج في الفجر والمغرب والعشاء وعندهما تخرج في الكل وبه قالت الثلاثة والفتوى اليوم على المنع في الكل فلذلك أطلق المصنف ويدخل في قوله الجماعات الجمع والأعباد والاستسقاء وبجالس الوعظ لا سيما عند الرجال الذين تحلوا بحيلة العلماء وقصدهم الشهوات وتحصيل الدنيا اه بجبرى (قوله مبتذلات) يتحمل قراءته بسكون الموحدة ثم يفتح الفوقية ويتحمل تقديم التاء الفوقية على الباء الموحدة ثم تشديد الذال المكسورة عرش (قوله والمعنى أنهن الخ) فالحاصل المعنى يكره لهن منعن بهذا الشرط لانه منع عن غيرهن وان كانت البيوت أكثر خير او لفظاظر كال أقعاء الذى بين السجدين فانه سنة مع ان الاقراش أفضل منه فليتامل سم (قوله بهذا الشرط) يعنى عدم الاشتباه مع الابتدال (قوله وان أريد بهن ذلك) يعنى طول بيت النساء عرش محضور الجماعة (قوله ونهى الخ) عطف تفسير على قوله أريد بهن الخ (قوله لان في المسجد الخ) متعلق بهما (قوله لاسيما ان اشتبهت الخ) قد يشكل بان قضية المبالغة به على ما قبله كراهة المنع حال التزين مع انه يكره الحضور حيث قد فكيف يكره المنع تأمل سم (قوله وللإمام الخ) أى يجوز له ولو قبل بوجوبه حيث رآه مصلحاً لم يكن بعيداً لانه عليه رعاية المصالح العامة عرش وقد يجاب بانه جواز بعد الامتناع فيشمل الوجوب (قوله بغير اذن ولى) أى فى الخلية (قوله أو حلل) أى فى المزوجة ثم قضية العطف بأو أنه لا يشترط لجواز الخروج اذنهما وبنى اشترط اجتماعهما فى الاذن حيث كان ثم رية لان المصلحة قد تظفر لولى دون

ومع خشية فتنة منها أو عليها
ولاذن لها في الخروج
حكمه ومثلها في كل ذلك
الختني وببحث الحاق الامرد
الجميل بها في ذلك ايضا وفي
اطلاقه نظر (تديه)
تكره اقامة جماعة بمسجد
غير مطروق له امام راتب
بغير اذنه قبله او معه وبعده
ولو غاب الراتب انتظر ندبا
ثم ان ارادوا فضل أول
الوقت ام غيرهما ان يريدوا
ذلك لم يؤم غيره إلا ان خافوا
فوت الوقت كله وعمل ذلك
حيث لا فتنة وإلا صلوا
فرادى مطلقا والجماعة في
الجمعة ثم في صبحها ثم في
الصبح ثم في العشاء ثم العصر
أفضل ولا ينافيه العصر
الوسطي لأن المشقة في
ذلك أعظم ويظهر تقديم
الظهر على المغرب الفضيلة
وجماعة (وما كثر جمعه)
من المساجد او غيرها
(أفضل) للخبر الصحيح وما
كان أكثر فهو احب الى
الله تعالى نعم الجماعة في
المساجد الثلاثة أفضل منها
في غيرها وان قلت بل قال
التولي ان الافراد فيها
أفضل من الجماعة في غيرها
لكن الراجح خلافه (إلا
لبدعة امامه) التي لا تقتضي
تكفيره كرافضي أوفسقه
ولوم مجرد التهمة أى التي
فيها نوع قوة كاهو واضح

الحليل أو عكسه ع) (قوله ومع خشية الخ) عطف على قوله بغير اذن ولي فلا تتوقف حرمة الحضور على
عدم الاذن ع) (قوله ومع خشية فتنة الخ) ظاهره وان لم يحصل ظن ذلك سم (قوله حكمه) أى حكم
الخروج سم (قوله وفي اطلاقه نظر) يظهر ان الاسرد عند جوف الفتنة منه أو عليه حكمه حكما وعند
الامن حكمه حكم غيرهم من الرجال ويمكن تنزيل قول الشارح وفي اطلاقه على هذا بصري عبارة الرشد
أى بل إنما يلحق بها في بعض الاحوال لا على الاطلاق ولعله إذا خشى به الافتتان اه (قوله بمسجد غير
مطروق) أى أما المطروق فلا يكره اقامة الجماعة فيه بغير اذن راتبه قبله وبعده او معه كما افق به شيخنا
الشهاب الرملى سم ونهاية (قوله أو بعده) قد يشكل خصوصاً إذا حصل للجانبين بعد الجماعة الأولى عند
اقتضى التأخير فاعل المراد انه يكره تحري ايقاع الجماعة بعده ع) (قوله وإلا صلوا فرادى مطلقا) شامل
لما إذا خافوا فوت الوقت كله ويخالفه قوله في العباب فاما إذا خافوا فوت الوقت بان لم يبق منه إلا ما يسمع
تلك الصلاة فقط لا ركعة فانهم يجمعون وان خافوا فتنة كآتي المجموع ويلزمهم التجميع في هذه الحالة ان لم
يكن بالبلد ما يظهر به الشعار إلا هذا المحل انتهى فكان المطابق لذلك ان يقول بعد قوله مطلقا إلا إذا خافوا
فوت الوقت كله فتأمل ويتجه ان يقال ان كانت الفتنة المخوفة بحيث تؤدي الى تلف نفس أو عضو أو نحوهما
لم يصلوا الجماعة سم (قوله ثم في صبحها الخ) ولا يبعد ان يكون جماعة عشاء ومغرب وعصر الجمعة أفضل من
جماعة عشاء ومغرب وعصر غيرهما على قياس ما تقرر في صبحها مع صبح غيرهما سم على حج اه ع) (قوله
من المساجد او غيرها) قضيتان كثير الجمع في البيت أفضل من قليله في المسجد وقد بين في شرحي الارشاد
أن المعتمد عكس ذلك وكذا بين ذلك الشهاب الرملى وكذا بين هو هنا بقوله السابق والوجه خلافه سم
عبارة التها والمغنى وما كثر جمعه من المساجد أفضل مماثل جمعه منها وكذا ما كثر جمعه من البيوت أفضل
مماثل جمعه منها اه (قوله للخبر) أى قوله وان آتي بها في المغنى إلا قوله لكن الراجح خلافه وقوله ولو لم يجد
الى أو غيرهما الى قوله وما تقرر في النهاية إلا قوله لكن الراجح خلافه وقوله بل الافراد (قوله كرافضي)
أى وبجمهم وجمهورى وقد روى وشيخى وزيدى شرح بأفضل (قوله بل قال المتولى الخ) اعتمدته النهاية وقوله المغنى
وشرح المنهج وقال سم قياس ما قاله المتولى ان الافراد في المسجد الحرام أفضل من الجماعة في مسجد
المدينة مر اه (قوله لكن الراجح الخ) خلافاً لآلهاية والمغنى وشرح المنهج (قوله وفسقه) معطوف على

الذين مع انه يكره الحضور حينئذ فكيف يكره المنع تأمل (قوله ومع خشية فتنة الخ) ظاهره وان لم
يحصل ظن ذلك (قوله ولذا نلها في الخروج حكمه) أى حكم الخروج شارح (قوله تكره اقامة
جماعة بمسجد غير مطروق) اما المطروق فلا يكره اقامة الجماعة فيه بغير اذن راتبه قبله وبعده او معه كما
افق به شيخنا الشهاب الرملى (قوله وإلا صلوا فرادى مطلقا) شامل لما إذا خافوا فوت الوقت كله ويخالفه
قول المجموع إذا خافوا الفتنة انتظروا فان خافوا فوت الوقت كله صلوا الجماعة اه ثم رأيت في العباب قال
فاما إذا خافوا فوت الوقت بان لم يبق منه إلا ما يسمع تلك الصلاة فقط لا ركعة فانهم يجمعون وان خافوا فتنة
كما في المجموع ويلزمهم التجميع في هذه الحالة ان لم يكن بالبلد ما يظهر به الشعار إلا هذا المحل اه فكان
المطابق لذلك ان يقول بعد قوله مطلقا إلا إذا خافوا فوت الوقت كله فتأمل ويتجه ان يقال ان كانت الفتنة
المخوفة بحيث تؤدي الى تلف نفس أو عضو أو نحوهما لم يصلوا الجماعة (قوله ثم في صبحها ثم في الصبح الخ)
لا يبعد ان يكون جماعة عشاء ومغرب وعصر الجمعة أفضل من جماعة عشاء ومغرب وعصر غيرهما على قياس
ما تقرر في صبحها مع صبح غيرهما (قوله من المساجد او غيرها) قضيتان كثير الجمع في البيت أفضل من
قليله في المسجد وقد بين في شرحي الارشاد ان المعتمد عكس ذلك وكذا بين ذلك شيخنا الرملى وكذا بين
هو هنا بقوله السابق والوجه الخ خلافه (قوله بل قال المتولى الخ) قياس ما قاله المتولى ان الافراد في
المسجد الحرام أفضل من الجماعة في مسجد المدينة مر (قوله وفسقه) معطوف على قول المتولى لا لبدعة

بدعة امامه سم أى فسقه بغير البدعة (قوله أو غيرهما) كلام شرح الروض صريح فى كراهة الصلاة خلف المخالف كالخنى (قوله بل الانفراد افضل) جزم به الروض ايضا وكذا جزم بقوله بعد وكذا لو كان لا يعتد الخ سم (قوله لو كان لا يعتد الخ) خنى أو غير نهاية ومعنى (قوله وإن أتى بها الخ) يوم حصة الاقتداء به إذا لم أت بها وليس كذلك فالتميز بالغاية ليس فى غلغل شيدى (قوله والاقتداء به) أى بمن لا يعتد وجوب ما ذكر (قوله مطلقا) راعى الخلاف ولا (قوله وإلا) أى وإن قلنا بطلان الاقتداء بمن لا يعتد وجوب ما ذكر (قوله لا سقوط الخ) متعلق بلا نظر وعللة لعدم النظر (قوله وبما تقرر الخ) وافق السبكي ثم صنف الشارح يشعر بقرض اختيار السبكي فى حالة تعذرها الا خلف هؤلاء سم (قوله اختيار السبكي الخ) اعتمدته النهاية عبارة تم مقتضى قول الاحباب الخ حصول فضيلة الجماعة خلف هؤلاء ولما افضل من الانفراد قال السبكي ان كلامهم يشعر به وجزم به الدميرى وقال الكمال بن ابي شريف لعله الاقرب وهو المستند به وافق والدرحة الله تعالى اه وظاهر كلام المغنى اعتياده ايضا قال الشيدى قوله لم يحصل حصول الجماعة خلف هؤلاء الخ وفى حصولها مع كراهة الاقتداء بهم المصرح بها فيما رسم فى اولى تعذرت الجماعة إلا خلفهم ووقفه ظاهرة سما والكرامة فيها ذكر من حيث الجماعة وسيأتى فى كلامه ان الكرامة إذا كانت من حيث الجماعة تفوت فضيلة الجماعة اه (قوله افضل من الانفراد) وبذلك افق شيخنا الشباب الرملى وقضية ذلك عدم الكرامة حيث لا نوافضيتها من الانفراد يقتضى طلبها إذا ليس بمعناه الا انها أكثر ثوابا وفيه نظر ثم بحثت فيه مع مر فوافق على هذا الجواب على انه لا فرق فى افضليتها وبين وجود غيرها وعدمه وقياس ذلك أن الاعادة مع هؤلاء افضل من عدمها بالمعنى المذكور رسم ويأتى فى الاعادة عنه عن مر خلافه وقوله فوافق على هذا الجواب أى مخالفا لما رسم عن نهائيه من انه لو تعذرت الجماعة الا خلف من بكره الاقتداء به لم تنف الكرامة (قوله قلت الخ) هذا الجواب يفيد انتفاء فضيلة الجماعة خلف المخالف سم أى خلافا للنهاية والشهاب الرملى والطبرائى كرى (قوله او كون القليلة) إلى قوله كما طبقوا فى النهاية والمغنى إلى قوله بل بحث الى ولو تعارض (قوله اول الوقت) أى وقت الفضيلة ع ش (قوله وامامه الخ) عطف على قوله متيقن الخ (قوله او يطيل الخ) عبارة عن انه وفى الامام الجمع الكثير ريع القراءة والمأموم يطيلها لا يدرك معه الفاتحة ويدركها مع امام الجمع القليل اه قال ع ش وينبغي ان يستثنى ايضا ما لو كان امام الجمع القليل افضل من امام الجمع الكثير بقره ونحوه بما يأتى فى صفة الائمة اه (قوله او تعطل مسجد الخ) (فرع) إذا كان عليه الامامة فى مسجد فلم يحضر معه احد يصلى معه وجبت أى لا يستحق المعلوم الصلاة فيه وحده لان عليه شئين الصلاة فى هذا المسجد والامامة فيه فاذا فات احدهما لا يسقط الاخر بخلاف من عليه التدريس إذا لم يحضر احد من الطلبة لا يجب ان يدرس لنفسه لان المقصود منه التعليم ولا يتصور بدون معلم بخلاف الامام المقصود منه امران كما تقدم سم على المنهج اه ع ش

(قوله أو غيرهما) ما يقتضى كراهة الاقتداء به) كلام شرح الروض صريح فى كراهة الصلاة خلف المخالف كالخنى (قوله بل الانفراد افضل) جزم به الروض ايضا وكذا جزم بقوله بعد وكذا لو كان لا يعتد الخ سم (قوله وبما تقرر يعلم ضعف اختيار السبكي) وافق السبكي مر ثم صنف الشارح يشعر بقرض اختيار السبكي حالة تعذرها الا خلف هؤلاء (قوله افضل من الانفراد) بذلك افق شيخنا الشباب الرملى وقضية ذلك عدم الكرامة حيث لا نوافضيتها من الانفراد يقتضى طلبها إذا ليس بمعناه الا انها أكثر ثوابا وفيه نظر ثم بحثت مع مر فوافق على هذا الجواب وعلى انه لا فرق فى افضليتها وبين وجود غيرها وعدمه وقياس ذلك أن الاعادة مع هؤلاء افضل من عدمها بالمعنى المذكور (قوله قلت ما يأتى الخ) هذا الجواب يفيد انتفاء فضيلة الجماعة خلف المخالف (قوله يبادر الخ) يؤخذ منه انها لا خلف امام الطبرسية فى نحو الصبح افضل منها خلف امام الازهر فيه (قوله فى المتن او تعطل مسجد قريب لغيره) قال فى العباب بل يصلى منفردا ثم يدرك الجماعة اه وبين الشارح فى شرحه نقل ذلك عن قاضى والبغوى

أو غيرهما مما يقتضى كراهة الاقتداء به فالأقل جماعة بل الانفراد أفضل وكذا لو كان لا يعتد وجوب بعض الأركان أو الشروط وإن أتى بها لأنه يقصد بها التولية وهو مبطل عندنا ومن ثم أبطل الاقتداء به مطلقا بعض أصحابنا وجوزه الأكثر رعاية لمصلحة الجماعة واكتفاء بوجود صورتها وإلا لم يصح اقتداء بمخالف وتعطلت الجماعة ولو تعذرت الا خلف من بكره الاقتداء به لم تنف الكرامة كما شمله كلامهم ولا نظر لادامة تعطلها لسقوط فرضها حيث نوبما تقرر علم ضعف اختيار السبكي ومن تبعه أن الصلاة خلف هؤلاء منهم المخالف أفضل من الانفراد فان قلت ما وجه الكرامة التي ذكرتها في المخالف قلت ما يعلم بما يأتى فى مبحث الموقف ان كل ما وقع الاختلاف فى الإبطال به من حيث الجماعة يقتضى الكرامة من تلك الحيثية (أو) كون القليلة بمسجد متيقن محل أرضه ومال بانيه وإمامه يبادر بالصلاة أول الوقت أو يطيل القراءة حتى يدرك بطل القراءه الفاتحة والكثيرة بغير ذلك أو (تعطل مسجد قريب) أو بعيد

عن الجماعة فيه (لنيته) عنه لكونه إماماً أو يحضره الناس بحضوره فقليل الجمع في ذلك أفضل من كثيره بل بحث شارح ان الانفراد بالمعطل
عن الصلاة فيه لنيته أفضل لكن الاوجه خلافه واما اعتد شارح التقييد بالقريب لانه لا حق للجوار وهو مدعو منه فردو به مدعو من
البعيد أيضاً وحق الجوار يعارضه خبر مسلم أعظم الناس في الصلاة أجزاً أبعدهم اليها معشى ولو تعارض الخشوع والجماعة ففيه أولى كما
طبقوا عليه حيث قالوا ان فرض الكفاية أفضل من السنة وايضا فالحلاف في كونها فرض (٢٥٥) عين وكونها شرط للصحة الصلاة

أقوى منه في شرطية
الخشوع وان شاء ابن
عبد السلام بأنه أولى مطلقاً
إنما يأتى على انها سنة وكذا
افتاء الغزالي بأنه إذا كان
الجمع بمنته الخشوع في
أكثر صلاته فالانفراد
أولى على انه بعيد لان
القائلين بشرطيته مع
شذوذهم إنما يقولون بها في
جزء الصلاة لا في كلها فان
قلت تقديمها ينافي ما يأتي
من تقديمه في ذي جوع
أو عطش قلت لا ينافيه
لان ما هنا مفروض فيمن
يتوهم فواتها من حيث
إثارة العلة فامر بها فقرأ
لنفسه المتخيلة ما قد يكون
سبباً لاستيلاء الشيطان
عليها كما دل عليه الخبر
السابق إنما ياكل الذئب
من الغنم القاصية وأما ذاك
فانعه ظاهر فقدم لانه يعد

وفي البجيري عنه والخطيب كالمدرس ومثله الطلبة أي المقررين في الوظائف إذ المحضر الشيخ لانه لا تعلم
بدون معلم اه (قوله عن الجماعة) متعلق بتعطل سم (قوله التقييد) أي تقييد المصنف بالسجد (قوله
لان له حق الجوار الخ) ولو استوى مسجد جماعة قدم الاقرب مسافة لحركة الجوار ثم ما انتفت الشبهة فيه
عن مال بانيه ووافقه ثم يتخير نعم ان سمع النداء ثم يتأنيبني كما يحتمل الاذرع ان يكون ذهابه الى الاول افضل
لان مؤذنه دعاه اولاً بناه في معنى أي مع استوائها في سائر الوجوه (قوله ولو تعارض الخ) عبارة النهاية
والغنى وافي الغزالي بأنه إذا كان لوصلي منفردا خشع أي في جميع صلاته ووصلي في جماعة لم يخشع فالانفراد
افضل وتبعه ابن عبد السلام قال الزركشي تبع الاذرع واختار بل الصواب خلاف ما قالوا وهو كذلك
(قوله أقوى منه الخ) أي من الخلاف (قوله بأنه) أي الخشوع (قوله مطلقاً) أي في أكثر صلاته أو كلها
(قوله على انه) أي افتاء الغزالي (قوله تقديمها) أي الجماعة (قوله من تقديمه) أي الخشوع (قوله قلت
لا ينافيه الخ) ويمكن ان يجاب أيضاً بأن الاجتماع ليس سبباً معتاداً في منع الخشوع بخلاف نحو الجوع
والعطش فلم يعتد بمنع الاول واعتد بمنع الثاني سم (قوله فامر بها) أي بالجماعة (قوله السابق) أي في
شرح وقيل فرض كفاية الخ و (قوله إنما ياكل الخ) بدل من الخبر السابق (قوله فانه) أي مانع
الخشوع (قوله متأخر الخ) حال من افتاءه (قوله فيمن لازم الخ) قوله بأنه الخ متعلقان به أي افتاءه
آخر (قوله مع الامام) أي قول المتن والصحيح في النهاية والغنى لا فلو فرق الى المتن (قوله صفوة الصلاة)
أي خالصها ع ش أي لنوقف انعقادها عليها (قوله كما في حديث البزار) راجع للتعليل (قوله ضعيف)
أي والضعيف يعمل به في فضائل الاعمال سم ونهاية ومعنى (قوله اربعين يوماً) أي في الصلوات الخمس
ع ش (قوله بحضوره الخ) كان الاول في تأخير عن قول المصنف بالاستغفار مع التعبير مع بدل الباء كما في
النهاية والغنى (قوله نعم يغتفر له وسوسة الخ) وكذا يغتفر له اشتغاله بعبادة الاقامة إذا تركه الامام كما
مر عن ع ش في او آخر باب الاذان (قوله أترأى الخ) أي ولو لمصلحة الصلاة كالمظهره معنى (قوله
خفية) بان لا تكون بقدر ما يسرع ركنين على المعتمد شيخنا عبارة ع ش وهي التي لا يؤدى الاشتغال بها
الى فوات ركنين فعليين كما يفيد قوله واستشكل الخ ولعله غير مراد بل المراد لا يطول بها زمان عرفاً
حتى لو أدت وسوسته الى فوات القيام ومعه فانت فضيلة التحريم اه (قوله حيثئذ) أي حين إذا كانت
بقدر ركنين فعليين (أي بالركوع الاول) إشارته الى ان الاول ركوع من اضافة الصفة للوصف (قوله)

وقال ظاهر كلام المجموع ضعيف ويوجه الخ (قوله عن الجماعة) متعلق بتعطل (قوله بل بحث شارح
الخ) هذا البحث يوافي ما مر عن العباب في الهامش (قوله واما اعتد شارح التقييد بالقريب الخ) ولو
استوى مسجداً جماعة قدم الاقرب مسافة لحركة الجوار ثم ما انتفت الشبهة فيه عن مال بانيه او وافقه
ثم يتخير نعم ان سمع النداء ثم يتأنيبها في الاول والا افضل كما يحتمل الاذرع لان مؤذنه دعاه اولاً بناه في معنى
(قوله فان قلت تقديمها ينافي ما يأتي الخ) يمكن ان يقال ان الاجتماع ليس سبباً معتاداً في منع الخشوع بخلاف
نحو الجوع والعطش فلم يعتد بمنع الاول واعتد بمنع الثاني (قوله كما في حديث ضعيف) والحديث
الضعيف يعمل به في فضائل (قوله في المتن اول ركوع) من اضافة الصفة للوصف

إنما يحصل له في الجماعة من الفوائد أعظم من خشوعه وأطال في ذلك (وإدراك تكبيره لا حرام) مع الامام (فضيلة) مأمور بها
لكونها صفوة الصلاة كما في حديث البزار ولان ملازمها اربعين يوماً يكتب له برائة من النار وبرائة من النفاق كما في حديث ضعيف (وإنما
تحصل) بحضور تكبيره الامام (بالاشتغال بالتحريم عقب تحريم امامه) فان لم يحضرها أترأى فاقته نعم يغتفر له وسوسة خفيفة
واستشكل بعدم اغتفارهم الوسوسة في التخلف عن الامام بتمام ركنين فعليين ويرد بانها حيثئذ لا تكون لإظهاره فلا تنافي وقرق بابشاه
غير ذلك فيها نظر (وقيل) تحصل (بإدراك بعض القيام) لانه محل التحريم (وقيل) تحصل بإدراك (اول ركوع) أي بالركوع الاول لان

حكم قيامها) أى تكبيره التحرم (قوله ومحلهما) أى الوجهين المذكورين (قوله وإلا) أى بان حصره وأخره (قوله فاته عليها الخ) أى وإن أدرك الركعة ولو خاف فوت التكبير فلو لم يسرع لم يبدله إلا سراعا لى عشى يسكنة كاللوم يخفف فوتها نعم لو صدق الوقت وخشى فوته فليسرع كاللوم عشى فوت الجمعة وكذا لو امتد الوقت وكانت لا تقوم إلا به ولو لم يسرع لتطلت أحوال الوقت وخاف فوت الجمعة فأنقذ ولو كان في المجموع وغيره أنه لا يسرع وإن كان قضية كلام الرافعي وغيره أنه يسرع معنى ونهاية قول المتن (والصحيح ادراك الجماعة الخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى عدم صحة الاقتداء بعد شروع الامام في السلام لضعف حاله بشروعه في التحلل وقياسه عدم انعقاد الصلاة وإسا كالواحر من ناويا الاقتداء بمن ليس في صلاة وقديفرق سم وباتى عن المغنى وشيخنا اعتماد الانعقاد (قوله في غير الجمعة) تتبع فيه الزركشى وغيره ولا حاجة اليه لان ادراك الجماعة لا يتوقف على ركعة بل يحصل بما ياتى حتى في الجمعة بقريته ما بحثه وهو متعين وامام ذكره وفي الجمعة فشرط من شروط صحة الجمعة فليست بل بصرى وقال شيخنا بعد ذكر نحو الاعتراض المذكور عن القليوبي ما فصله وأجيب بان لم يدرك جماعة الجمعة في هذه الصورة لفوت الجمعة فالجماعة المقيدة بالجمعة متوقفة على الركعة كما قاله الشارح (قوله ومنه) أى من مدرك الجماعة قول المتن (مالم يسلم) أى بان انتهى سلامه عقب تحريمه وإن بدا بالسلام قبله ما إذا سلم مع تحريمه بان انتهى تحريم المأموم مع انتهاء سلام الامام فلا تحصل له فضيلة الجماعة بل تنعقد صلاته فرداى كما يؤخذ من كلام الاسنوى ومغنى وعبارة شيخنا فى المالم يسرع فى السلام فان شرع فيها انعقدت صلاة المأموم فرداى وقبل لا تنعقد أصلا مالم يته السلام فلو أحرع المأموم مع شروع الامام في سلام انعقدت صلاته جماعة قالنا ويل الاول على كلام الشيخ الرملى والتأويل الثانى على كلام الشيخ ابن حجرى والخطيب اه (قوله أى ينطق بالميم الخ) وفاقا للمغنى وخلافا للنهاية (قوله وإن لم يجلس معه) أى بان سلم عقب تحريمه شيخ الاسلام قال عرش ومحرم عليه الجلوس حيث لا تكون للمتابعة وقد فاته سلام الامام فان جلس آمدا عالما بطلت صلاته وإن كان ناسيا او جاهلا لم تبطل وبجيب القيام فور اذا علم ويسجد للسجدة فى آخر صلاته لانه قبل ما يبطل عمده اه (قوله وللانفاق الخ) هذا بالنسبة لشموله للاقتداء بعد شروع الامام في السلام بمنوع وبنافيه ما فى شروط الامامة لشيخنا الشهاب الرملى بما نصه ويصح الانتهاء بالمصلى المالم يسرع فى السلام وقيل ولو بعد قوله السلام وقيل عليكم ويكون بذلك مدركا للجماعة على ما جرى عليه بعضهم انتهى سم عبارة النهاية فلو اتى بالنية والتحريم عقب شروع الامام في التسليم الأولى وقبل تمامه قبل يكون محصلا للجماعة نظر الى إدراك جزء من صلاة الامام ولا نظر الى انه إنما عقد النية والامام في التحلل فيه احتمالا لان جزء الاسنوى بالاول وقال انه مصرح به وبوزع في تحريمه بالثانى قال الكمال ابن أبى شريف وهو الاقرب الموافق لظاهر عبارة المنهاج وبفهمه قول ابن النقيب فى التهذيب اخذ من التنبيه وتذكر بما قبل السلام اه وهذا هو المعتد كما فى به الورد رحمه الله تعالى اه (قوله لا ادراكه) الى قوله ويظهر للمغنى لا قوله وشمل الى معنى الخ (قوله اما الجمعة) الى المتن فى النهاية (قوله من ادراك الخ) أى فى غير الجمعة (قوله بذلك) أى بادره جزء من اولها الخ (قوله لو أمكنه ادراك بعض جماعة الخ) ظاهره انه لا فرق في ذلك بين ادراك الامام الاولى بعد ركوع الركعة الأخيرة وبين ادراكه

حكمه حكم قيامها ومحلهما
إن لم يحضر أحرار الامام والا
فاته عليها أيضا (والصحيح
إدراك الجماعة) فى غير
الجمعة ومنه فيما يظهر
مدركه ما بعد ركوعها الثانى
فيحصل له فضل الجماعة فى
ظهوره لانه ادراك بعضه فى
جماعة (مالم يسلم) الامام أى
ينطق بالميم من عليه لانه
لا يخرج إلا به على ما رفته
أواخر سجود السجود
أدركه قبله أدركه وان لم
يجلس معه لا ادراكه معه
ما يعتد به من النية وتكبيره
الأحرار وللانفاق على جواز
الاقتداء حيث لا فلول يحصلها
به لا بطل الصلاة لانه زيادة
بلا فائدة اما الجمعة فلا تذكر
إلا بركعة كما ياتى وشمل
كلامه من ادراكه جزء من
أولها ثم فارق بعد ذلك وخرج
الامام بنحو حدث ومعنى
ادراكه بذلك أنه يكتب له
أصل ثوابها وأما كماله فانما
يحصل بادره جميعا مع
الامام ومن ثم قالوا لو أمكنه
ادراك بعض جماعة ورجا
جماعة أخرى

(قوله والصحيح ادراك الجماعة مالم يسلم) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى عدم صحة الاقتداء بعد شروع الامام في السلام لضعف حاله بشروعه في التحلل وقياسه عدم انعقاد الصلاة وإسا كالواحر من ناويا الاقتداء بمن ليس في صلاة وقد يفرق كما هو ظاهر كلام من ذكر ذلك (قوله أى ينطق بالميم من عليه) عبارة وشروط الامامة لشيخنا الشهاب الرملى ويصح الانتهاء بالمصلى المالم يسرع فى السلام وقيل ولو بعد قوله السلام وقيل عليكم ويكون بذلك مدركا للجماعة على ما جرى عليه بعضهم (قوله وللانفاق الخ) هذا بالاتفاق بالنسبة لشموله للاقتداء بعد شروع الامام في السلام بمنوع وبنافيه ما فى شروط الامامة لشيخنا الرملى فانظره فى الحاشية الاخرى (ورجا جماعة أخرى) ظاهره هو لاول من الاول وهو متجه لان حصول الجماعة

فالأفضل انتظارها ليحصل له كمال فضيلتها تامة ويظهر أن محله ما لم نفت بانتظارهم فضيلة أول (٢٥٧) الوقت أو وقت الاختيار سواء ذلك

الرجاء واليقين ولا ينافيه ما مر في منفرد رجاء الجماعة لوضوح الفرق بينهما وافق بعضهم بأنه لو قصدها فلم يدر كماله كتب له اجرها لحديث فيه وهو ظاهر دليلا لا نقلا (وليخفف الامام) ندبا (مع فعل الابعاض والحيات) أى بقية السنن جميع ما يأتي به من واجب ومندوب بحيث لا يقتصر على الأقل ولا يستوفى الا الكمال السابق في صفة الصلاة والاكره بل يأتي بآدى الكمال كما مر ثم للخبر المتفق عليه إذا أم احكم الناس فليخفف فان فيه الصغير والكبير والضعف والمريض وذو الحاجة وإذا صلى احكم نفسه فليطل ماشاء (لأن يرضى) الجميع (بتطويله) باللفظ لا بالسكون فيها يظهر وهم (محضورون) يتسجد غير مطروق لم يطرا غيرهم ولا تعلق بعينهم حق كاجراء عين على عمل ناجز وارقاء ومزروعات كما مر فيندب له التطويل كما في المجموع عن جمع واعتمده جمع متأخرون وعليه تحمل الاصل الصحيحة في تطويله صلى الله عليه وسلم أحيانا أما إذا اتفق شرط ما ذكر فيكره له التطويل وإن اذن ذوالحق السابق في الجماعة لأن الاذن فيها لا يستلزم

قبله كان أدركه في الركعة الثانية أو الثالثة وأنه لا فرق بين كون الجماعة الأولى أكثر أو لا وبعبارة شيخنا الزبائدي وسن الانتظار لو سبق بعض الصلاة ورجاء جماعة يدر كمالهم الشكل وكانوا مساوين لهذه الجماعة في جميع ما مر ففى كان في هذه شىء ما يقدمها الجمع القليل كان أولى عش ووجهه السامع الأول بما نصه قوله ورجاء جماعة الخ ظاهره ولو أقل من الأولى وهو متجه لأن حصول الجماعة بالأولى في جمع صلاته حكمي لاحق بمرأه قوله ورجاء جماعة أخرى أى غلب على ظنه وجودهم عش (قوله) فالأفضل الخ) هذا إذا اقتصر على صلاته واحدة إلا فالأفضل له أن يصليها معه ولا ثم يبدى ما عدا الأخرى معنى (قوله) فالأفضل لعل محله في المطروق سم (قوله) أن محله وقوله وسأفى ذلك) أى الفضلية الانتظار (قوله) ولا ينافيه أى التعميم بقوله وسأفى الخ (قوله) ما مر الخ) كأنه يريد به ما مر في التيمم في شرحه ولو تيقنه آخر الوقت فانتظاره أفضل وظنه فتعجيل التيمم أفضل ما نصه وتيقن الستر و الجماعة والقيام آخره وظنه كيتيقن الماء وظنه انتهى سم (قوله) لوضوح الفرق الخ) وهو أنه فيما نحن فيه إدارك الجماعة في الصلاتين غايته أنها في الثانية اكمل عش (قوله) لو قصدها أى الجماعة (قوله) ندبا) إلى قول الماتن إلا أن يرضى في المغنى والى قوله وفيه نظري في النهاية الأولى لا بالسكوت فيها يظهر (قوله) أى بقية السنن) تفسير للميات (جمع ما يأتي به) مفعول يخفف سم (قوله) ولا يستوفى الا كمال الخ) والوجه استيفاء الم وهل أتى يوم الجمعة ونحو ذلك مما ورد بخصوصه ثم رأيت مرجح بذلك سم على المنهج اه عش (قوله) والا الخ) أى وإن اقتصر على الأقل أو استوفى الا كمال (قوله) بل يأتي بآدى الكمال) ومنه الدعا في الجلوس بين السجدين فيأتى به الامام ولو تغير محصورين لقلته عش عبارة سم عن شرح العباب وظاهر أن ذكر الجلوس بين السجدين يأتي به كله لقصره اه (قوله) والضعيف) أى من به ضعف بنية كنجافة ونحوها بدون مرض من الامراض المتعارفة عش (قوله) الجميع) اندفع به ما يؤمهم الماتن من أنه متى رضى محصورون وإن كانوا بعض القوم يندب التطويل سم ومعنى (قوله) لا بالسكوت الخ) خلافا للنهية عبارة لفظا أو سكوتا مع غلبه رضاهم فيما يظهر اه واعتمده البصرى وكذا سم عبارة تمام المانع من اعتبار السكون مع غلبة الظن بالرضا بواسطة قرينة اه ويقيده ايضا قول المغنى فان جعل حالهم أو اختلفوا لم يطول اه (قوله) بمسجد) المراد به محل الصلاة كما يفيد صميم المغنى هنا وغيره بالشارح في مسألة الاحساس الآتية (قوله) لم يطرا) الى قوله ما إذا في المغنى (قوله) لم يطرا غيرهم) صفة كاشفة لقوله غير مطروق كرى عبارة البصرى وتقيد المسجد بغير المطروق يفتى عنه قوله لم يطرا الخ فليتام اه (قوله) كامر) أى في دعاء الافتتاح كرى (قوله) وعليه تحمل) أى على رضا المحصورين بشرطهم المذكورة وقد نجد هذا الحمل أن مسجده صلى الله عليه وسلم كان مطروقا (قوله) السابق) بالجر صفة الحق وإشارة الى قوله ولا تعاق بعينهم حق الخ (قوله) في الجماعة) متعلق بقوله اذن (قوله) نعم) الى قوله وفيه نظري في المغنى (قوله) افنى ابن الصلاح الخ) اعتمده النهاية بالأولى في جميع صلاته حكمي لاحق بمر (قوله) فالأفضل) لعل محله في المطروق (قوله) ولا ينافيه ما مر في منفرد رجاء الجماعة) كأنه يريد ما مر قوله في شرح قول المصنف في التيمم ولو تيقنه آخر الوقت فانتظاره أفضل وظنه فتعجيل التيمم أفضل ما نصه وتيقن الستر و الجماعة والقيام آخره وظنه كيتيقن الماء وظنه نعم يسن تأخير لن يفحش عرفا لظان جماعة أثناء الوقت ويظهر أن الآخرين كذلك اه (قوله) جميع ما يأتي به) هو مفعول يخفف (قوله) ولا يستوفى الا كمال السابق الخ) قال في شرح العباب وظاهر أن ذكر الجلوس بين السجدين يأتي به كله لقصره اه (قوله) ولا كره) كذا مر (قوله) في الماتن إلا أن يرضى بتطويله محصورون) هذا مجرد صادق بكون المحصورين الراضين ببعض الجملة الغير المحصورة فدفعه الشارح بتقدير فاعل يرضى لفظ الجميع (قوله) لا بالسكوت) ما المانع من اعتبار السكوت مع غلبة الظن بالرضا بواسطة قرينة (قوله) فيندب له التطويل) اعتمده مر

(٣٣) - شروانى وابن قاسم - ثانى) الاذن في التطويل فاحتيج للنص عليه نعم افنى ابن الصلاح فيما إذا لم يرض واجدا واثنا نحوهما العذر بانهم راى في نحوهم فلا أكثر رغبة حتى الراضين لثلا بفوت حقهم بواحد أى مثلا وفي المجموع أنه حسن متعين

والمنفى (قوله ولم يستفصل) أى عن نحو المارة والاكثر سم (قوله وبأن مفسدة الخ) قد يقال الموافق للطلوب بأن يقال وبأن مصلحة الراضى لا تساو مفسدة تنفير غير الراضى سم (قوله ومصالحته) أى مصلحة الراضى سم ورشيدى (قوله وإن كان الخ) إشارة الى أن الكراهة لا تخص بقصد حقوق الآخرين بل هى ثابتة مطلقاً أى إن الرضى المحصورون على ما تقدم نعم التطويل لتكثير الجماعة إن تلحقه مكروه وإن رضى الحاضرون كافى شرح الرضى عن المجموع وبقي ما طوّل لالتكثير الجماعة بل للحقوق الآخرين واعتانتهم على إدراك الاقتداء وصرح المتن كراهة ذلك وظاهره ولو فى الركوع أو التشهد الآخر وهو كذلك لأن الفرض أنه غير داخل وسيأتى كراهة انتظار غير الداخل ولو فهمناهم قضية لتعليل الشارح الكراهة هنا بأضرار الحاضرين مع تقصير المتأخرين انتفاء الكراهة إذا رضى الحاضرون المحصورون فلا يرجع فانه خلاف ظاهر المتن سم أقول قضية لتعليل المنفى بقوله للأضرار بالحاضر ولتقصير المتأخرين ولأن فى عدم انتظارهم حالهم على المبادرة الى فضيلة تكبيره لأحرام الكراهة مطلقاً حيث جعل كلان التقصير والحث علة مستقلة (قوله لا ضراره) الى قوله اه فى النهاية الا قوله قيل (قوله واعترض الخ) عبارة المنفى ولا يشكل ذلك بتصرّيح باستحباب تطويل الركعة الاولى على الثانية لأن ذلك انما هو فى تطويل زاد على حيات الصلاة ومعلوم أن تطويل الاولى على الثانية من هياتها اه وأجاب النهاية بهذا الجواب أيضاً لكن بعداجابته بالجواب الا فى الشرح (قوله قيل) عبارة تفه فى شرح العباب قال الاذرى كالسبكي وتبعهما

واعترضه الاذرى كالسبكي
بأنه صلى الله عليه وسلم خفف
ليكاء الصبي وشد التكبير
على معاذ فى تطويله ولم
يستفصل وبأن مفسدة
تنفير غير الراضى لا تساو
مصلحته وأجيب بأن قضى
بكاء الصبي ومعاذ لا كثرة
فيهما وفيه نظر (ويكره)
للإمام (التطويل) وإن
كان (ليلاً) (آخره)
لا ضراره بالحاضرين مع
تقصير المتأخرين بعدم
المبادرة وإن كان المسجد
بمحل عدهم يأتونه أفواجا
واعترض بأن فى احاديث
صحيحة أنه صلى الله عليه وسلم
وسلم كان يطيل الاولى
ليذكرها الناس قيل فليست
الاولى من اطلاقهم ما لم يبلغ
فى تطويلها اه والذى دل
عليه كلامهم ندب تطويلها
على الثانية لكن لا بهذا
القصد بل لكون النشاط
فيها أكثر الوسوسة أقل
ومن صرح بأن من حكمه
فى الامام أن يدر كها قاصد
الجماعة

(قوله ولم يستفصل) أى عن نحو المارة والاكثر (قوله وبأن مفسدة تنفير غير الراضى الخ) قد يقال الموافق للطلوب عكس هذا الكلام بأن يقال وبأن مصلحة الراضى لا تساو مفسدة تنفير غير الراضى فتأمل تعرفه (قوله لا تساو مصلحة) أى مصلحة الراضى شارح (قوله وإن كان) إشارة الى أن الكراهة لا تخص بقصد حقوق الآخرين بل هى ثابتة مطلقاً أى إن الرضى المحصورون على ما تقدم نعم التطويل لتكثير الجماعة بمن يلحقه مكروه وإن رضى الحاضرون كافى شرح الرضى عن المجموع فالتطويل لا بقصد التكثير مكروه والا إن رضى المحصورون فيندب كما تقدم بقصد مكروه مطلقاً وبقي الكلام فيما طوّل للحقوق الآخرين لالتكثير الجماعة بل لا عانتهم على إدراك الاقتداء وصرح المتن كراهة ذلك وظاهره ولو فى الركوع أو التشهد الآخر وهو كذلك لأن الفرض أنه غير داخل وسيأتى كراهة انتظار غير الداخل ولو فهمناهم علة الشارح الكراهة هنا بقوله لأضرار الحاضرين مع تقصير المتأخرين وقضيته انتفاء الكراهة إذا رضى الحاضرون المحصورون فلا يرجع فانه خلاف ظاهر المتن (قوله وإن كان ليلحق آخرون) يشمل التطويل ليلحق آخرون ولا بقصد تكثير الجماعة مع رضا المحصورين مع عدم الكراهة بل ومع استحبابه فى هذه الحالة كما صرح به قول المصنف الا فى أن الرضى بتطويله محصورون مع قول الشارح فى شرحه فيندب له التطويل كافى المجموع (قوله قيل فليستين الاولى من اطلاقهم) عبارة تفه فى العباب قال الاذرى كالسبكي وتبعهما الزركشى وفيه ما اطلقه فى الاولى نظر لا فى بسن اطلاقه الاولى على الثانية وعلوه أنه يدر كها قاصداً للجماعة وصح أنه صلى الله عليه وسلم كان يطيل فى الاولى من الظاهر كى يدر كها الناس فانحاز دليل عدم الكراهة وبحمل كلامهم على تطويل زاد على حيات الصلاة ومعلوم أن تطويل الاولى على الثانية من هياتها انتهى وفى قوله فالاولى انظر يعلم ما سأذكره الى أن قال والذي يتجه لرد ذلك كله فانه لا يلزم من تعليلهم يكون قاصداً للجماعة يدر كها قصد الامام بتطويله ذلك فقصدته لمكروه فى الاولى وغيره وإن ترتبت عليه مصلحة ومن ثم لم يعتبر رضا المأمومين بالتطويل وإن وجدت فهم الشر وطاعة السابقة كما علمته عن المجموع فالوجه ما يصرح به كلامهم من كراهة التطويل بهذا القصد سواء أزداه على هيات الصلاة أم لا سواء رضى به أم لا وسواء قلنا يطول الاولى على الثانية ويندب له طوال المفصل وقصبيها ام لا ثم رأيت فى المجموع علة كراهة انتظارهم بانهم مقصرون بالتأخير وبأن فى عدمه حالهم على مسارعة إدراك التحريم وهو يؤيد ما ذكرته وظاهر كلامهم أن التطويل لا بقصد تكثير الرضى للجماعة ولا انتظار الرضى لئلى

لأنه يقصد تطويلها لذلك
وقول الراوى كى يدركها
الناس تعبير عما فهمه لأن
أنه صلى الله عليه وسلم قصد
ذلك فالحق ما قاله قيل إنما
جزموا هنا بالكرهه وحكوا
الخلاف فى المسئلة عقبا لأن
تلك فى ن دخل وعرف به
الامام بخلاف هذه اه وهو
بعيد لزمع رفته ان اريد بها
معرفة ذاته تقتضى زيادة
الكرهه ومن ثم كان
الاكترون عليها بما ياتى
لأن فيه تكبرا ولو قصد به
التودد اليه كان حراما على
ما ياتى والاحساس بدخوله
لم يكن ذلك بمجرد كفايى
الفرق فالوجه الفرق بان
الداخل ثم تاكد حقه
بلحوقه فيها يتوقف انتظاره
فيه على ادراك الركعة او
الجماعة فقدر بانتظاره
بخلافه هنا (ولو احس)
الامام إذا الخلاف والتفصيل

الاقى إنما ياتى فيه واما
منفرد احس بداخل يريد
الاتداء به فينظره ولومع
نحو تقويل ذليل ثم من
يتضرر بتقويله ويؤخذ
منه ان امام الرايين
بشروطهم المذكورة كذلك
يسوى بينهم فى الانتظار لله
ايضا (فى الركوع) الذى
تدرك به الركعة (والتشهد

الركعى الخ سم (قوله مراده أن هذا من فوائدها الخ) قد يقال القياس الظاهر عدم النهى عن ان
يقصد بالتطويل ما هو من فوائده فتأمل فانه حسن و واضح فى انتاج ما قرره ان الحق ما قاله فيه ما فيه كما
لا يخفى على نبيه سم (قوله تعبير عما فهمه الخ) فيه بحث وهو ان الذى فهمه هو انه صلى الله عليه وسلم قصد
ذلك فالانبات فى قوله تعبير عما فهمه والتى فى قوله لأن انه صلى الله عليه وسلم قصد ذلك متناقضان فتأمل
فانه فى غاية الوضوح سم وقد يمنع التناقض بان المراد من التى المذكور لا محذور عنه صلى الله عليه وسلم
ما يشعر بذلك القصد (قوله فالحق ما قاله) أى من تطويل الاولى على الثانية وأنه لا منافاة كرى ويحمل
كلام الشارح على هذا يتدفع استشكل سم بمناصه قوله فالحق ما قاله ان اراد انهم نصوا على محل
التزاع وهو انه يطول فى الاولى بشرط ان لا يقصد إدراك الناس فمنوع وإن اطلاقهم صادق بذلك فلا
يناسب التعبير عن ذلك بان الحق ما قاله فليتأمل اه (قوله فى المسئلة عقبا) وهى قول المصنف ولو احس
فى الركوع الخ (قوله تشرىكا) أى فى العبادة (قوله على ما ياتى) أى عن النورانى (قوله والاحساس الخ)
عطف على قوله معر فذاته (قوله لم يكن ذلك بمجرد كفايى الخ) أى بل بدمن زيادة تاكد حقه (قوله فى)
أى فى ذكر يتوقف انتظاره الخ فيه ان الامر بالعكس إذ لم يتوقف هو الادراك لا الانتظار قول الماتن (ولو
احس) هى اللغة المشهورة قال تعالى هل تحس منهم من احدث فى لغة غريبة بلاهزة نهاية ومعنى
(قوله إذا الخلاف الخ) توجيهه لجمع خير احس للامام لا للصلى الشامل للمنفرد (قوله واما منفرد) إلى قوله
ويؤخذ فى المعنى وإلى قوله نعم فى النهاية لكنه صدره بلفظ قليل وتعبه بمناصه لكن مقتضى كلام المصنف
عدم الانتظار مطلقا كما قاله الاستوى اه قال عرش قوله مر عدم الانتظار معتمد قوله مر مطلقا
أى اماما او غيره رضى المامون اولا وقال الرشيدى قاله الشهاب بن حجر والشارح مر كان
تبعه اولا كفى نسخ ثم رجع فالحق فى نسخ لفظ قليل ثم عقبه بقوله لكن مقتضى الخ اه ويأتى عن سم
عن مر اعتمادا قال الشارح فلعله فى غير النهاية او فيها قبل الحاق عامر ولم يطلع سم على ذلك الا الحاق
(قوله فينظره الخ) لا يبعد ان ينظر ايضا غير الدخول لومع نحو تطويل لتحصيل الجماعة سم (قوله ولو
مع نحو تطويل) انظر ما أدخله بلفظه النحو وقد حذفها المعنى (قوله كذلك) أى كالمنفرد (قوله وهو متجه)
اعتمده مر ايضا سم (قوله هنا) أى فى المنفرد و امام المحصورين وانصر الكردى على الثانى (قوله
الذى) إلى قوله ثم رابت فى النهاية والمعنى لا اقوله والامام إلى على انه يمكن التخيوم انه عليه (قوله الذى يدرك
به الركعة) احتز به عن الركوع الثانى من صلاة الكسوف كما ياتى قول الماتن (لم يكره) بل يباح معنى (قوله
لعذر) أى الامام (قوله بادراكه) أى يقصد ادراك الماموم الركعة الخ ولو قال بتحصيل الركعة والجماعة

منصب لا يكره بل هو خلاف السنة فقط لكن اطلق المتولى وآخرون كراهته وتعلقا بالتحقيق عن النص
ومراده بخلاف الاولى ليوافق ما رآه الخ انتهى واثبات الكراهة او خلاف الاولى فى هذه الحالة إذا كانوا
محصورين راضين مشكل لأنه تطويل للعبادة بلا عذوره لئلا يكون هذا الكلام فيما إذا لم يكونوا
محصورين راضين فليتأمل (قوله مراده ان هذه من فوائدها) لا الخ) قد يقال القياس الظاهر عدم النهى
عن ان يقصد بالتطويل ما هو من فوائده فتأمل فانه حسن و واضح فى انتاج ما قرره ان الحق ما قاله ما فيه كما
لا يخفى على نبيه (قوله تعبير عما فهمه) لا عن انه صلى الله عليه وسلم قصد ذلك فيه بحث وهو ان الذى فهمه هو
انه صلى الله عليه وسلم قصد ذلك فالانبات فى قوله تعبير عما فهمه والتى فى قوله لأن انه صلى الله عليه وسلم قصد ذلك متناقضان فتأمل
فانه فى غاية الوضوح سم وقد يمنع التناقض بان المراد من التى المذكور لا محذور عنه صلى الله عليه وسلم
ما يشعر بذلك القصد (قوله فالحق ما قاله) أى من تطويل الاولى على الثانية وأنه لا منافاة كرى ويحمل
كلام الشارح على هذا يتدفع استشكل سم بمناصه قوله فالحق ما قاله ان اراد انهم نصوا على محل
التزاع وهو انه يطول فى الاولى بشرط ان لا يقصد إدراك الناس فمنوع وإن اطلاقهم صادق بذلك فلا يناسب التعبير
عن ذلك بالحق ما قاله فليتأمل (قوله لم يكن ذلك بمجرد كفايى) فيه تأمل (قوله فينظره) ولومع نحو تطويل
لا يبعد ان ينتظر ايضا غير الداخل لومع نحو تطويل لتحصل الجماعة ويفارق ما تقدم من كراهة الانتظار
لتكثير الجماعة بوجود اصلها ثم لا هنا (قوله وهو متجه) اعتمده مر ايضا

الاخير بداخل) إلى محل الصلاة يريد بالاعتداء به لم يكره انتظاره فى الاظهر لعذر بادراك الركعة أو الجماعة

وخرج بفرضه الكلام في انتظاره في الصلاة انتظاره قبلها بان اقيمت فان الانتظار حيثئذ يجزم اتفاقا كما حكاه الماوردي والامام وقره ابن الرفعة وغيره لكنها عبر بالمثل (٢٦٠) وظاهره ذلك لانه لا يشكل لانهم يسبيل من الصلاة بدونه على انه يمكن حمل لم يحل على نفى الحل

الداخل كان أوضح عرش (قوله ولو خرج الخ) عبارة المغني فلو لم يدخل الامام في الصلاة وقد جاء وقت الدخول وحضر بعض القوم ورجوا زيادة نذر له ان يعجل ولا ينتظرهم لان الصلاة اول الوقت بجاعة قليلة افضل منها اخره بجاعة كثيرة فلو اقيمت الصلاة قال الماوردي لم يحل للامام ان ينتظر من لم يحضر لا يختلف المذهب فيه اى لا يحل حلا مستوى الطرفين بل يكره كراهة تنزيهية على ذلك شيخنا اه وقوله فلو اقيمت الصلاة الخ في النهاية مثله (قوله لكنها الخ) اى الماوردي والامام (قوله وظاهره) اى لم يحل (ذلك) اى يحرم (الا انه) اى التحريم (قوله لانهم) اى الحاضرين (قوله بدونه) اى الامام (قوله حمل لم يحل الخ) جرى على هذا الحمل شيخنا الشهاب الرملى سمى اى النهاية والمغني كما مر انفا (قوله بعضهم) لعله الشهاب الرملى اخذ اماما رافعا (قوله هذا) اى عدم كراهة الانتظار (قوله اى الانتظار) الى قول المتن ويسن في النهاية لا لقوله نعم الى المتن وقوله كايته في شرح العباب وما تبه عليه (قوله كره) باقى عن المغني خلافاه في سمى مانصه علوه اى الكراهة بضرر الحاضرين ويؤخذ منه انه لو احسن المنفرد بداخل يريد الانتداء به سن له انتظاره وان طال لعدم الضرر مر اه (قوله ولو لحق اخر في ذلك الركوع الخ) قياسه ان الاخر إذا دخل في التشهد كان حكمه كذلك عرش (قوله يضم الرام) اى من باب قتل وبهاقم السبعة في قوله تعالى فارق بيننا وبين القوم الفاسقين ولغة من باب ضرب وقرأ بها بعض التابعين اه مصباح وعليه فعمل اقتصار الشارح على الضم لكونه اوضح عرش (قوله ولو لجعل الخ) اى كسيادة معنى (قوله كره) وفاقا للنهاية والمنهج وخلافا للمغني كما باقى (قوله وقال الفوراني الخ) عبارة النهاية وان ذهب الفوراني الى حرمة عند قصد التردد اه (قوله يحرم الخ) جزم به في شرح بافضل عبار تمنع ان كان الانتظار للتردد حرر ومقول يكفر اه اى لا يهتبط حيثئذ كالمابدلوا داه لله تعالى كردى (قوله على الاستحباب الاقنى) اى انفاق المتن (قوله لم يصح قول واحد) وعلمه بالتشريك معنى (قوله لانه حتى الخ) اى صاحب الكفاية بعد ذلك نهاية (قوله فلا ينتظره) اى يكره الانتظار كما باقى الصريح به في الشرح والنهاية خلافا للمغني عبار تما إذا احسن بخارج عن محل الصلاة ولم يكن انتظاره لله تعالى او بالغ في الانتظار افرق بين الداخلين وانتظاره في غير الركوع والتشهد كان انتظره في الركوع الثاني من صلاة الخسوف فلا يستحب قطعا بل يكره الانتظار في غير الركوع والتشهد الاخير واما اذا خالف في غير ذلك فهو خلاف الاولى لا مكره وتبه على ذلك شيخنا اه وقوله تبه على ذلك شيخنا باقى عن النهاية ما يخالفه (قوله وتبه يندفع الخ) اى بالتعليل بقوله لانه الى الان الخ عرش (قوله لكن) الى قوله او كانوا في المغني (قوله بالشروط السابقة) اى السكون في الركوع أو التشهد الاخير وعدم المبالغة وعدم الفرق سم وكون الانتظاره تعالى وكون الاحساس بعد الدخول (قوله وان تغن) كفاقت الظهورين وغنى والمتن بمحل يغلب فيه وجود الماء عرش (قوله مما مر) وهو قوله ويؤخذ منه ان امام الرازي الخ (قوله شرط التطويل) كاه يريد به عدم المبالغة في الانتظار (قوله ينتظر مادام يسمع الخ) انظر هل يفيد

المستوى الطرفين ثم رأيت بعضهم صرح بالكراهة وهو يؤيد ما ذكرته هذا (ان لم يبلغ فيه) اى الانتظار والابان كان لوزع على جميع افعال الصلاة لظهر لانه محذور في كل على انفراد كره ولو لحق اخر في ذلك الركوع او ركوع اخر وانتظاره وحده لا مبالغة فيه بل مع ضمه للاول كره ايضا عند الامام (ولم يفرق) بضم الراء بين الداخلين بانتظار بعضهم لنحو ملازمة او دين وصداقة دون بعض بل يسوى بينهم في الانتظار لله تعالى ينفع الاذى فان ميز بعضهم ولو لنحو علم او شرف او بوة او انتظرهم كلهم لله تعالى للتودد اليهم كره وقال الفوراني يحرم للتودد في الكفاية تفريعا على الاستحباب الاقنى قصد بانتظاره غير وجه الله تعالى بان كان يميز في انتظاره بين داخل وداخل لم يصح قول واحد لكن اعترضه ابن العماد بانه سبق قل لم لم يستحب الى لم يصح لانه حتى بعد في البطلان قولين وخرج بداخل من احسن به قبل شروعه في الدخول فلا ينتظره لانه الى الآن لم يثبت له حق ويهتبط استشكله

بان العلة ان كانت الطويل انتقض بخارج قريب مع صغر المسجد وادخل يعيد مع سعة (قلت المذهب استحباب انتظاره) ان لكن بالشروط السابقة وان لم تغن صلاة المامومين عن القضاء على الوجه او كانوا غير محصورين نعم لم يمانر ان المحصورين الرازيين لا يتأق فيهم شرط التطويل (والله اعلم) لخبرني دارد كان صلى الله عليه وسلم ينتظر مادام يسمع وقع نعل ولا ناعانة على خبر من ادراك الركعة

والجماعة نعم إن كان الداخل بمتاد البطم وتأخير الاحرام إلى الركوع من عدمه زجره الو (٢٦١) خشي خروج الوقت بانتظاره حرم

في الجمعة وكذا في غيرها ان كان شرع وقت بقي مالا يسعها لا امتناع المحدثين كما مر أركان لا يعتقد ارك الركبة بالركوع والجماعة بالتشهد كره كالانتظار في غيرهما لان مصلحة الانتظار للماوم ولا مصلحة لهنا كما لو أدركه في الركوع الثاني من صلاة الكسوف (ولا ينتظر في غيرها) أي الركوع والتشهد الأخير فيكره لعدم فائدة نعم ين انتظار الموافق للتخلف لانعام الفائدة في السجدة الأخيرة لفوات ركعته بقيامه منها قبل ركوعه كما يأتي وبحسب الزركشي سن انتظار بطيء القراءة او النهضة فيه نظر والذي يتجه أنه ان ترتب على انتظارهما ادراك سن بشرطه وإلا فلا (نتيجه) ما قررته من كراهة الانتظار عند اختلال شرط من شروطه السابقة حتى على تصحيح المتن النذب هو مافي التحقيق والمجموع كما بينته في شرح العباب فقول الشارح أنه مباح لا مكره مردود ولو اى وصل نحو حريق خفف وهل يلزمه القطع وجهان والذي يتجه أنه يلزمه لا نقاد حيوان محترم ويجوز له لا نقاد نحو مال كذلك (وبين للصلي) فرضا مؤدى غير المنذورة

أي الجماع كان بعد الدخول في الركوع أو التشهد أو بنافيه أو لا يفيدوه لا ينافيه سم والا قرب الثالث وقد يقال أنه الثاني إذا اطلاق ظاهر في العموم (قوله نعم إن كان) إلى قوله نعم تسن في المعنى إلا ما نيه عليه (قوله) من عدمه (الخ) وينبغي أنه لو لم يقد ذلك معه لا ينتظره أيضا لئلا يكون انتظاره سببا لتأخير غيره عن (قوله) أو كان (الخ) أو كان لو انتظر في الركوع لا حرم كما يفعله كثير من الجلبة حلي اه يجيزى (قوله) لا يعتقد (الخ) أو أرواد جماعة مكرهه شرح باضلى أي كفضية خلف مؤداة كرهى (قوله كره) عبارة المعنى لم يستحب اه قول المتن (ولا ينتظر في غيرها) لا يخفى أن الانتظار غير التطويل فلا ينافى سن التطويل رضا المحصورين كما علم عاسيق سم (قوله) لعدم فائدته نعم إن حصلت فائدة كان علم أنه إن ركع قبل إخراج المسبوق أحرم هو باسن انتظاره فاعاسم على المنهج أى إن حصل ذلك تطويل الثانية مثلا على ما قبلها (قوله في السجدة الأخيرة) مقتضى تعبيره بالانتظار في السجدة الأخيرة وإطلاقة أنه ينتظره فيها حتى يلحقه فيها ومقتضى تعليقه بقوله لفوات الخ وتقيده بحسب الزركشي إلى بقوله والذي يتجه (الخ) أنه لا يسن له انتظاره فيها إلا إلى شروعه في الركوع فليرى بصرى ولعل الظاهر هو الثاني فان مقتضى اسم الفاعل كالصرح فيه بخلاف مقتضى الأول ولأن الضرورة بقدرها (قوله بشرطه) لعله أراد به شروط الانتظار في الركوع أو التشهد (قوله حتى على تصحيح المتن النذب (الخ) انظر في أى محل قررناه على ذلك إلا ان يقال سكونه بعد ذكر تصحيح المتن عن الحكم عند اختلال الشرط بعد ان بينه على تصحيح المحرر يدل على أنه كما بينه عليه فليتا سم (قوله هو مافي التحقيق (الخ) وجرى عليه الشيخ في شرح منبهه تبعا لصاحب الروض وافي به الوالد رحمه الله تعالى وهو المتمدنية وقوله وافي به (الخ) تقدم عن المعنى ما يخالفه (قوله أنه مباح) أى على تصحيح المصنف نهاية (قوله ولو رأى مصل) (فرع) ورجد مصليا جالسا وشك هل هو في التشهد أو القيام لمعجزه فله ان يقتدى به ولا كذلك الوفاء وقت الكسوف وشك في أنه في كسوف أو غيره قال الزركشي المنتجة عدم الصحة معنى (قوله خفف) أى نذبا عن (قوله والذي يتجه أنه يلزمه (الخ) هل محله إذا لم يمكنه إنقاذ إذا ضل كددة الخوف أو يجب القطع وإن أمكنه ذلك فيه نظرو لا يبعد الأول قيا ما على ما قاله فيمن خفف فعله في الصلاة (قوله ويجوز (الخ) قضية التعبير بالجواز عدم سنه والا قرب خلافه (قوله) لا نقاد نحو ما (ظاهر) ولو كان ليتم وأنه لا فرق بين القليل والكثير عن اقول وقد يستفاد ما ذكره هو از صلاة الخوف لا نقاد نحو كتاب عن المظر الحادث في الصلاة فليراجع (قوله كذلك) أى يحترم (قوله فرضا) إلى قوله نعم في المعنى إلا قوله لما مر إلى وغير صلاة الجنابة وإلى قوله لا الاصول في النهاية إلا قوله وغير صلاة الخوف إلى غير صلاة الجنابة وقوله مقصود إلى مغربا وقوله وتر رمضان وقوله قيل (غير المنذورة) أى فلا تسن إعادة المنذورة بل لا تنعقد نهاية أى للعالم عن (قوله غير المنذورة) يشمل نحو عيد منذورة والمتجه سن أعادتها لأنها مستوتة بدون نذرها فلا ينبغي تغير الحكم بنذرها سم (قوله لما مر) أى في أول الباب (قوله وغير صلاة الخوف (الخ) ظاهر التعليق تصوير المسئلة عما إذا أراد أعادتها في حالة الخوف وقضيته أنه لو أراد أعادتها بعد الامن على صفتها حال الامن سنت ولا مانع من ذلك فليراجع سم عبارة البصرى ينبغي ان يكون محله أى الاستثناء حيث اشتملت على مبطل كما يؤخذ من التعليق وإلا فلا

(قوله في المتن) لا ينتظر في غيرها لا يخفى أن الانتظار غير التطويل فلا ينافى سن التطويل برضا المحصورين كما علم عاسيق (قوله) والذي يتجه أنه (الخ) كذا شرح حر (قوله حتى على تصحيح المتن النذب (الخ) انظر في أى محل قررناه على ذلك إلا ان يقال سكونه بعد ذكر تصحيح المتن عن الحكم عند اختلال الشرط بعد ان بينه على تصحيح المحرر يدل على أنه كما بينه عليه فليتا مل (قوله فقول الشارح أنه مباح لا مكره مردود) اجاب شيخنا الشباب البرلى عن الشارح في ما شرح المنهج (قوله والذي يتجه (الخ) كذا مر (قوله غير المنذورة) فلا تسن إعادة المنذورة بل لا تنعقد شرح حر وينبغي استثناء نحو عيد منذورة (قوله غير المنذورة) يشمل نحو عيد منذورة والمتجه سن أعادتها لأنها مستوتة بدون نذرها فلا ينبغي تغير الحكم بنذرها (قوله لأنه لا احتمال المبطل فيها)

لما مر فيها وغير صلاة الخوف أو شدته على الأوجه لأنه احتمال المبطل فيها للحاجة فلا يكره وغير صلاة الجنابة نعم لو أعادها

وجه للنوع فليتأمل اه (قوله صحت) أى ولو مرات كثيرة عش (قوله) وقعت نقلا) يعنى يحصل له ثواب النقل وان لم يحصل له ثواب الاعادة كرى (قوله) عن نظائرها) عبارة النهاية عن سنن القياس اه (قوله) ان الاعادة الخ) بيان لما قبله و(التوسعة) خبر كان سم عبارة السكردى بيان لخروجها عن نظائرها اى كانت القاعدة كلما كان الاعادة غير مندوبة لم تنعقد والجزاء ليست كذلك وقوله التوسعة خبر كان اه (قوله) ولو مقصورة) غاية لقوله فرضا سم (قوله) تامة الخ) وفاقا لما فى اكثر نسخ النهاية وخلافا لما فى بعضها ورجع عش الاول (قوله) ونظيره) أى نظير هذا الزعم فى البعد (قوله) اعادة الكسوف بعد الانجلاء) جزم فى شرح العباب بعدم جوازها سم (قوله) ولو مغربا) معطوف على قوله قبل ولو مقصورة وكذا قوله بعد فرضا سم اى وقوله وجمعة وقوله وظهر معذور الخ (قوله) وجمعة) إلى قوله لا الاصولى فى المعنى الا قوله وفرضا إلى وظهر الخ وقوله فيهما إلى او نقلا وقوله وتر رمضان وقوله وقيل (او جاز تعددها) خرج به ما لم تعدد بان لم يكن فى البلد إلا جمعة واحدة فلا تصح اعادتها لا ظهرا ولا جمعة حيث صحت الاول بخلاف ما لو اشتملت على خلل يقتضى فسادها وتعدت لإعادتها جمعة فيجب فعل الظهور وليس بأعادة بالمعنى الذى الكلام فيه محل كونها لا تعاد جمعة إذا لم ينقل محل اخر وادرك الجمعة تقام فيه واما كونها لا تعاد ظهرا فهو على اطلافة كما يصرح بما ذكر كلام شرح الارشاد عش (قوله) وفرضا يجب كقيم تيمم) ومحل سن الاعادة لمن لو اقتصر عليها لاجزائه بخلاف التيمم ليراد وقدماء محل يغلب فيه وجود الماء. كذا جزم به فى الاسنى والمعنى وذكر فى النهاية ثم تعقبه بقوله كذا قبل والاوجه خلافه لجواز تنفله اه فيكون صاحباه واقفا للشارح سيد عمر بصري وخلافه (١) والسنى والمعنى (قوله) كقيم تيمم) هو الاوجه خلافا لما جزم به فى شرح الروض لان من يجب عليه القضاء يجوز له التثفل والاعادة تنقل وخرج بقولنا يجوز له التثفل فاقد الطهورين فلا تصح اعادته لانه ليس له التثفل مر اه سم (قوله) وظهر معذور الخ) عبارة النهاية ولو صلى معذور الظهري ثم أدرك الجمعة أو معذوران يصلون الظهري سن الاعادة كما شمله كلامهم وافق به ابو البرحة الله تعالى اه زاد سم عن شرح الارشاد مانصه ولا يجوز اعادة الجمعة ظهرا وكذا عكسه لغیر المعذور (قوله) فيهما) اى المقيم التيمم وظهر المعذور (قوله) فى الاول) اى التيمم

الخ) ظاهره تصوير المسئلة بما إذا أراد اعادتها فى حالة الخوف وقضيته اه لو أراد اعادتها بعد الامن على صفته حال الامن سنت ولا مانع من ذلك فليراجع (قوله) ان الاعادة الخ) بيان لما فيه والتوسعة خبر كان (قوله) ولو مقصورة) غاية لقوله قبل فرضا (قوله) ونظيره اعادة الكسوف بعد الانجلاء) فى شرح العباب قال الادرى وقضية اطلاقه اى النص انه لا فرق بين ان يكون ادراكه اى ادراك الامام الذى يعيد معه قبل التجلي او بعده ولعله اراد الاول والافواه اناح صلاة كسوف بعد التجلي اى وهذا لا يجوز اه ما فى شرح العباب فلما اراد اعادتها بعد الانجلاء كسنة الظهري فبل يطلب وقد يقال قياس اشتراط بقاء الوقت فى الاعادة انه لا يطلب فليتأمل (قوله) ومغربا) معطوف على قوله قبل ولو مقصود وكذا قوله بعد فرضا (فرضا يجب قضاءه كقيم تيمم) هو الاوجه خلافا لما جزم به فى شرح الروض لان من يجب عليه القضاء يجوز له التثفل والاعادة تنقل وخرج بقولنا يجوز له التثفل فاقد الطهورين فلا تصح اعادته لانه ليس له التثفل مر (قوله) وظهر معذور فى الجمعة) فى شرح الارشاد ولو صلى معذور الظهري ثم أدرك الجمعة أو معذوران يصلون الظهري سنت الاعادة فيهما اى بذلك شيخنا الشهاب الى مى ولا يجوز اعادة الجمعة ظهرا وكذا عكسه لغیر المعذور اه وقد يكون وجه ذلك انه لا يتكسر من ادراك الجمعة لا تصح ظهري فلا تنافى اعادتها جمعة كان تفوته لجمعة فيصح ظهري ثم يسافر لبلد اخرى ويدرك جمعتهما قبل يتصور وحيث فعلها معهم اعادة واعلم ان الجمعة إذا تعددت وجزئناه سن فعمل الظهري بعدها اخر وجان خلاف من منع التعدد مطلقا فقولنا ولا يجوز اعادة الجمعة ظهرا الا يشمل ذلك (فرع) هل بسن اعادة الواتب اى فرداى اما القبيلة فلا يبيحه لإعدم اعادتها لانها واقعة فى محلها سواء قلنا الفرض الاولى والثانية او احدهما لا يعينها بحسب الله

صحت ووقعت نقلا كما فى المجموع وكانت وجه خروجها عن نظائرها ان الاعادة إذا لم تغلب لا تنعقد التوسعة فى حصول نفع الميت لاحتياجه له أكثر من غيره ولو مقصورة أعادها تامة سفرا أو بعدا فاقتموزع أنه يعيدها بعد الإقامة مقصورة مع من يقصر لانها حاكمة للأولى بعيدو نظيره اعادة الكسوف بعد الانجلاء ومغربا على الجديد لان وقتها عليه يسع تكرارها مرتين بل أكثر كما علم عامر فيه وجمعه حيث سافر لبلد أخرى أو جاز تعددها ونوع فيه بالامنا يصح وفرضا يجب قضاءه كقيم تيمم وظهر معذور فى الجمعة على الاوجه خلافا للأذرى فيهما وإنما يتجه ما ذكره فى الاول ان قلنا يمنع النقل لانه لا ضرورة به اليه

١ كذا بخطه ولعل صوابه
ومخالفا اه مصححه

(قوله) أما إذا قلنا الخ (أي وهو المعتد) (قوله) أو نفلا الخ عطف على قوله فرضا مودى (قوله) آسن فيه الجماعة (قوله) هل آسن أعاد قروا تب المعادة أى فرادى أما القبلية فلا يتجه لعدم إعادتها لأنها واقعة في محلها سواء قلنا الفرض الأولى والثانية أو احداهما لا يعينها بحسب الله ما شاء منها وما البعدي فيحتمل من إعادتها مراعاة لقول الثالث لجواز أن يحسب الله له الثانية فيكون ما فعله بعد الأولى واقعا قبل الثانية فلا يكون بعديا لها سم على حج وعبارته على المنهج الظاهر وفاقا لم رانه لا يحسب إعادة قروا تب المعادة لأنها لا تطلب الجماعة في الرواتب وإنما بعد ما تطلب فيه الجماعة انتهى والاقرب ما قاله على حج عرش أى وإعادة هنا بالمعنى اللغوى نظير ما يأتى في ذكر الفائتة في مؤادة (قوله) ككسوف خرج ما لا آسن فيه الجماعة كالرواتب وصلاة الضحى إذا فعل جماعة فلا آسن في الاعادة وقياس أن العبادة إذا لم تطلب لا تتعقد عدم نفعها أيضا سم (قوله) كما نض عليه قال لا ذرى وقضية إطلاقه أى النص انه لا فرق بين أن يكون إدراكه إدراك الإمام الذى يعيد معه قبل التجلى أو بعده ولعله أراد الأول والأفوه افتتاح صلاة كسوف بعد التجلى أى وهذا لا يجوز شرح العباب اه سم (قوله) ووتر رمضان وعليه بخلاف وتران في ليلة عله في غير ذلك فيلحرج ركن قال مر لا نعاد الحديث لا وتران الخ وهو خاص فيقدم على عموم خبر الاعادة انتهى أول بل بينهما عموم من وجه وتعارض في إعادة الوتر سم على المنهج اه عرش ومال البصرى إلى ما جرى عليه مر من عدم الاعادة ونقل عن الزبائى ما وافقه مر وهو الأقرب (قوله) وأفضل الخ) ككون إمامها أعلم أو أروع أو كونه المكان أشرف شيخ الاسلام ونهاية ومعنى (قوله) معناها اللغوى وهو فعلها ثانيا مطلقا عرش (قوله) لا الأصولي الخ) فقد قال الاعادة بالمعنى اللغوى لا يعتبر فيها الوقت فالحل علمها مقوت لهذه الفائدة الجلية فالأولى الخ على المعنى الأصولي مع ملاحظة تغير يده عن كون ذلك الخلل أن مشينا على القول الأول لا أشهر عند الأصوليين وأن مشينا على الثاني فلا إشكال كما أشار إليه الشارح بصري (قوله) بناء على أنها) أى المعادة بقرينة ما بعده فى كلامه استخدام (قوله) أما إذا قلنا أنها ما فعل الخ) رجحه عرش (قوله) رجاء الثواب) بل هو حينئذ أعظم من ذلك فتأمله سم وقد يجاب بارجاع هو إلى المعنى الأصولي المراد هنا (قوله) زيادة إيضاح) أى قوله يدركها سم اه سم (قوله) أو المراد يدرك فضلها) أى على حذف المضاف (قوله) كإبائى) أى فى التنبيه وقيله (قوله) لا أقل الخ) مقتضاه أنه لا تندب الاعادة حينئذ ويحتمل أن يقال تندب ويتمها ظهرا كالوكانت مبتدأة فليتام وليراجع بصري والأول هو الظاهر المتعين اخذاما مر عن عرش وسم أن الجماعة لا تعاد ظهرا (قوله) ودونها الخ) أى دون ركعة (تنبيه) أفنى شيخنا الشهاب الرملى بأن شرط صحة المعادة وقوعها في جماعة من أهلها إلى آخرها أى بأن يدرك ركوع الأولى وإن تباطأ قصدا فلا يكتفى وقوع بعضها في جماعة حتى لو أخرج نفسه فيها من القدوة أو سبقه الإمام ببعض الركعات لم تصح وقضية ذلك أنه لو وافق الإمام من أهلها كان تأخر سلامه عن سلام الإمام بحيث عدم مقطعا عنه بطلت وأنه لو رأى جماعة وشك هل فى الركعة الأولى أو فيها بعدها امتنعت الاعادة معهم مر وكلام الشارح مصرح بخلاف ذلك كله وعليه غيره من مشايخنا وعلى الأول فلو لحق الإمام سم وسلم لم يسجد فينتجه أن

ما شاء منها وما البعدي فيحتمل سن إعادتها مراعاة لقول الثالث لجواز أن يحسب الله له الثانية فيكون ما فعله بعد الأولى واقعا قبل الثانية فلا تكون بعديا لها (قوله) آسن فيه الجماعة) خرج ما لا آسن فيه كالرواتب وصلاة الضحى إذا فعل جماعة فلا آسن في الاعادة وهل تنعقد فيه نظر وقياس أن العبادة إذا لم تطلب لا تتعقد عدم النفع (قوله) كما نض عليه) وقضية إطلاقه أنه لا فرق بين أن يكون إدراكه إدراك الإمام الذى يعيد معه قبل التجلى أو بعده ولعله أراد الأول والأفوه افتتاح صلاة كسوف قبل التجلى أى وهذا لا يجوز عرش (قوله) ووتر رمضان اعلم أن بين خبر لا وتران في ليلة وخبر الاعادة كحديث إذا صليت فى رحا كاعمر ما وخصوصا من وجه وتعارض في إعادة الوتر فليتام بل رجح الاعادة (قوله) رجاء الثواب) بل هو حينئذ أعظم من ذلك فتأمله (قوله) زيادة إيضاح) أى قوله يدركها عرش (قوله) ودونها) أى دون ركعة

أما إذا قلنا له النفل توسعة في تحصيل الثواب فلا وجه لمنع الاعادة بل يتعين نذرها لذلك أو نفلا آسن فيه الجماعة ككسوف كما نض عليه ووتر رمضان (وحده) وكذا جماعة فى الأصح وإن كانت أكثر أو أفضل ظاهر من الثانية (إعادتها) قيل المراد هنا معناها اللغوى لا الأصولي أى بناء على أنها عهده ما فعل لخلل فى الأولى من فقد ركن أو شرط أما إذا قلنا أنها ما فعل لخلل أو عذر كالثواب فتصح إرادة معناها الأصولي وهو حينئذ فعلها ثانيا رجاء الثواب (مع جماعة يدركها) زيادة إيضاح أو المراد يدرك فضلها فتخرج الجماعة المكروهة كإبائى ويدخل من أدرك ركعة من الجمعة المعادة لأقل إذ لا تتعقد جمعة ودونها فى غيرها

من آخرها وهو ظاهر وكذا من اولها (٢٦٤) وان فارق لغيره فمما يظهر ثم رابت الزركش صرح بذلك فقال لو اعاد الصبح والعصر

في جماعة ثم اخرج نفسه منها
بغير عذر احتمل البطلان
هنا لا بقائه نافلة في وقت
الركعة والاقراب الصحة
لان الاحرام بها يصح وهي
صلاة ذات سبب فلا يؤثر
الانفراد في ابطالها لان
الانفراد وقع في الدوام اه
او مع واحد مرة كما نص
عليه لا يزيد منها في الوقت كما
في المجموع ولم يرد من نقله
عن المتأخرين لا خارجا به
بان يقع تحرمها فيه ولو
وقع باقيا خارجا فيها يظهر
ويؤيده قولهم لو احرم
بالعمرة اخر جزء من
رمضان ووقع باقيا في
شوال كانت كالواقعة كلها
في رمضان او ايا غيره ثم
رايت شيخنا بعد ان ذكر
ان الاكثر على ان الاعادة
قسم من الاداء اخص منه
وان البياض في منهاجه
وتبعه التفاتاني على انها
قسم له قال ويؤخذ من
كونها قسما من الاداء
وهو الصواب انها تطلب
وتكون اعادة اصطلاحية
على الصحيح وان لم يبق من
الوقت ما يسع ركعة فهو هو
موافق لما ذكرته الا انه لا
يوافق كلام الاصوليين في
تعريف الاداء ولا كلام
الفقهاء من اشتراط ركعة
وانما الذي يوافق الاول
بحث اشتراط وقوعها كلها
في الوقت لكنه مع ذلك
بعدل المداري والفروع

للاموم المعيدان يسجدان لم يتاخر كثيرا بحيث يعد منقطعا عنه مروه ولو شك المعيد في ترك ركن قبل تبطل
صلاته بمجرد ذلك لانه يحتاج للانفراد بركة بعد سلام الامام والانفراد في الاعادة تتمع ولا تبطل بمجرد
ذلك لاحتمال ان يتذكر قبل سلام الامام عدم ترك شي فيه ونظرو الثاني اقرب مرس على حج وقوله امتنعت
الاعادة معه أي وان بين انه في الركعة الاولى عشا ووافق الشهاب الرمي النية بغيرها ولو اخرج نفسه
المعيد من الجماعة كان نوى قطع القدوة في انائها بطلت كما في به والد رحمه الله تعالى اذ المشرط بيقني بانتفاء
شرطه وشرط صحتها الجماعة وانها فيها بمنزلة اه (قوله من اخرها) كان ادرك الامام في الركعة
الاخيرة والنايت هنا في قوله الاتي من اولها رعاية معنى الغير (قوله ذات سبب) وهو وجود جماعة بعد فعل
الصلاة (قوله او مع واحد) الى قوله كافي للمجموع في النية والمعنى (قوله او مع واحد) معطوف على قول
المتن مع جماعة عبارة النية بقوله او مع واحد وان كان صلى او لا مع جماعة كثيرة كادل هذا الخبر اه اخبر
مسجد الخفيف الاتي وعبارة المعنى (تنبيه) قول المصنف مع جماعة يفهم انه لا يستحب ان يعيدها مع منفرد
وليس مراد ابل تستحب اعادتها معه جزما ولو كان صلى او لا في جماعة اه (قوله مرة) اي الصلاة لا استسقاء
فتطلب اعادتها اكثر من مرة الى ان يسبقهم الله تعالى من فضله كركي (قوله في الوقت) كقولها المار مرة
متعلق بقول المتن اعادتها (قوله في الوقت) أي بان تقع اداء بان يدرك ركعة في الوقت مرس على حج قوله
ويؤخذ ذلك من قوله ولو لا مؤدى اذ الاداء لا يكون بدون الركعة عشا (قوله ولم يرد) اي مافي المجموع
(قوله بان يقع الخ) تصوير لقوله في الوقت لا خارجا به (قوله فيما يظهر) هل يخالف هذا قوله الاتي فالذي
يتجه الخ م اقول نعم وقوله الاتي رجوع عما استظهره هنا كما يفيد صنيعه هناك (قوله ويؤيده) أي
التصوير المذكور (قوله كانت كالواقعة في رمضان الخ) اي في اصل الثواب المرتب على عمره رمضان لا في كاله
فلا ينافي ما سياتي بصري (قوله وغيره) اي كعدمه وجوب التمتع (قوله اخص منه) اي لتقيده بالثانوية
(قوله على انها قسم له) لعلمه باعتبار ان في تعريف الاداء قيد سقوط الطلب (قوله) ويؤخذ من كونها
الخ يتناول وجه الاخذ من قول ولعدم ظهوره تعبه الشارع بقوله لانه الخ (قوله هو) اي قول الشيخ
(قوله لما ذكرته) اي من كفاية وقوع التحريم فقط في الوقت (قوله لانه) اي ما قاله الشيخ وما ذكرته
(قوله من اشتراط الخ) بيان لكلام الفقهاء (قوله يوافق الاول) اي كلام الاصوليين (قوله بحث اشتراط
وقوع الخ) جرى عليه الشهاب الرمي وولده كامر (قوله لسكنه) اي ذلك البحث (مع ذلك) اي موافقته
لكلام الاصوليين (قوله فالذي يتجه) تفريع على المدار المذكور (قوله الآن) اشارة الى رجوعه عن
التصوير المتقدم (قوله اشتراط ركعة) اي لتكون اداء ولا يكتفي اقل من ركعة وان شرع فيها في وقت يسع

في تنبيه كما في شيخنا الشهاب الرمي بان شرط صحة المعادة وقوعها في جماعة من اولها الى آخرها فلا يكفي
وقوع بعضها في جماعة حتى لو اخرج نفسه فيها من القدوة أو سبقه الامام ببعض الركعات لم تصح وقضية ذلك
انه لو وافق الامام من اولها لسكن تاخر سلامه عن سلام الامام بحيث يعد منقطعا عنه بطلت وانه لو راى
جماعة وشك هل هم في الركعة الاولى او فيما بعدها امتنعت الاعادة معهم م وكلام الشارح مصرح
بخلاف ذلك كله وعليه غير من مشايخنا بضاو على الاول فلو لحق الامام شفو فسلم ولم يسجد في سجته للاموم
المعيدان يسجدان لم يتاخر كثيرا بحيث يعد منقطعا عنه م ولو شك المعيد في ترك ركن قبل تبطل صلاته
بمجرد الشك لانه يحتاج للانفراد بركة بعد سلام الامام والانفراد في المعادة تتمع ولا تبطل بمجرد ذلك
لاحتمال ان يتذكر قبل سلام الامام عدم ترك شي فيه ونظرو الثاني اقرب مرس (قوله او مع واحد) معطوف على
قول المتن مع جماعة (قوله في الوقت) اي بان تقع اداء بان يدرك ركعة في الوقت وقضية ذلك انه لو تذكر
فانته فضاها ولم تستحب اعادتها م (قوله فيما يظهر) هل يخالف هذا قوله الاتي فالذي يتجه الخ (قوله)
ويؤخذ من كونها الخ يتناول وجه الاخذ (قوله فالذي يتجه الان اشتراط ركعة) اي لتكون اداء ولا

الفقهاء على ما يوافق كلام الفقهاء لا الاصوليين فالذي يتجه الان اشتراط ركعة وان كان ظاهر كلام المجموع يؤيد اشتراط الكل جميعا

ولو وقت الكراهة إماما كان أو ماموما في الأولى والثانية للخبر الصحيح أنه عليه السلام لمسلم من صلاة الصبح بمسجد الخيف رأى رجلا ينم يصليا فلما أقبل صليا في رجليه فقال له إذا صليت في رجليه أتي بمسجد جماعة فصلياها معهم فانها لك نافلة وصليت بصدق بالانفراد والجماعة وخبر من صلى وحده ثم أدرك جماعة فليصل لإلا الفجر والعصر أعل بالوقف ورد بأنفة (٢٦٥) وصله ويحجب بأن المصرح بالجواز في الوقتين أصح منه وهو الخبر

الأول والخبر الآخر وهو أن رجلا دخل صلاة العصر فقال عليه السلام من يتصدق على هذا فصلي معه فصلي معه رجل أي أوبكر رضى الله عنه كما في سنن البيهقي فيه نذب صلاة من صلى مع الداخل ونذب شفاعته من لم يرد الصلاة معه إلى من يصلي معه وإن المسجد المطروق لا تسكره فيه جماعة بعد جماعة كذا في المجموع وفيه نظر إذا الجماعة الثانية هنا باذن الإمام وان أقل الجماعة إمام وماموم وجوز شارح الإعادة أكثر من مرة وقال أنه مقتضى كلامهم وأن التقييد بالمرة لم يعتمد سوى الأذرعى والزركشى أنه ويرد مامرا أنه المنصوص وأشار إليه الإمام وقال لم يتقل فعلها أكثر من مرة واعتمده آخرون غير ذلك فبطل ما ذكره وحيث يتدفع بحثنا إنما تسن إذا حضر في الثانية من لم يحضر في الأولى وإلا لزم استغراق الوقت وجهه انذاعه أنه لا استغراق إذ لا تنبب الإعادة إلا مرة وإلا لم تتعد كالإعادة منفردا أي إلا لعذر كان

جميعا ومرداه سم (قوله ولو وقت كراهة) إلى قوله وجوز شارح في النهاية والمغنى لا أقوله وخبر إلى الخبر وقوله إلى فيه نذب وقوله وفيه نظر إلى وإن قل (قوله ولو وقت كراهة) غاية لقوله في الوقت كافي المجموع (قوله إماما كان الخ) تعميم للمعبد (قوله مسجد جماعة) أي صلاة جماعة فطاق المحل وأراد الحال بجري (قوله فصليا) عبارة غير فصلياها بالضميم ولعل الرواية متعددة (قوله وصليت بصدق الخ) عبارة النهاية دل بركة الاستفصال مع إطلاق قوله إذا صليت على أنه لا فرق بين من صلى جماعة ومنفردا ولا بين اختصاص الأولى والثانية بفضل أو لا (قوله أعل الخ) خبر قوله وخبر من صلى (قوله في الوقتين) أي ما بعد صلاة الفجر وما بعد صلاة العصر (قوله والخبر الآخر) عطف على الخبر الأول (قوله فيه نذب صلاة الخ) خبر المبتدأ أي في الخبر الآخر دلالة على نذب ما ذكر وكان الأولى وفيه بالخ والواو (قوله مع الداخل) متملق بصلاة سم (قوله من لم يرد الصلاة الخ) قيده غيره بقوله لعذر وإطلاق الشارح أقعد بصرى (قوله معه) أي الداخل (قوله وإن المسجد المطروق الخ) عطف على قوله نذب صلاة الخ وكذا قوله وإن أقل الجماعة الخ (قوله باذن الإمام) وهو النبي صلى الله عليه وسلم أي محل كراهة ذلك إذ لم يباذن الإمام ع ش (قوله ويرده الخ) جرى على هذا الرواية والمغنى (قوله مامر) أي أنفا (قوله أنه المنصوص) أي التقييد بالمرة (قوله ذلك) أي الأذرعى والزركشى (قوله ما ذكره) أي الشارح المذكور (قوله وحيث) إلى قوله وكان شيخنا في المغنى وإلى قوله وإنما شاهد في النهاية (قوله وحيث) أي حين إذا ثبت أن المتمد التقييد بالمرة (قوله يتدفع الخ) جرى على الدفع النهائية والمغنى (قوله بحثنا الخ) أي بحث الاستوى أنها الخ نهاية معنى وفي السكردى أن هذا البحث معتمد في السكوف خاصة اه (قوله في الأولى) أي في الصلاة الأولى لجماعة أو انفرادا إذا ما باقى في رد كلام شيخ الإسلام (قوله وإلا) أي بأن زادت على مرة (كان وقع خلاف في حجة الأولى) أقول إطلاقهم الخلاف صادق بالقوى والضعيف المذهبي وغيره وليس يبعد لفجر برصرى وقال ع ش وينبغي وفالمر أنه يشترط مرة مدرك ذلك القول فهل من ذلك مالو مسح الشافعى بعض رأسه وصلى يستحب له الوضوء بمسح جميع الرأس والإعادة مرة أخرى خلاف مالك يتجه نعم فليتا مل وهل من ذلك الصلاة في الحمام لقرل أحد بطلانها لا يبعد نعم أن قوى دليه على ذلك فليظن دليه سم على المنهج وهل ماموى مدركه ما تقدم عن ابن إسحق المروزي من أن الصلاة خلف المخالف لا فضيلة فيها لم لا فيه نظرو الأقرب أنه لا تسن الإعادة وسئل عمالو الحرم خلف الإمام بعد ادعاء الصف فهل تسن له الإعادة منفردا السكراهة فعل ذلك فأجبت عن ذلك بأنه لا وجه للإعادة لأنه ليس كل صلاة مكروهة تطلب أعادتها وإعادة الصلاة في الحمام إنما هو لقول الإمام أحد بطلانها لا ليجرد كونها مكروهة وقوله الأقرب الخ أقول قضية ما تقدم في شرح إلا لبدعة امامه من أن بعض أصحابنا يبطل الإقدام بالمخالف أنه تسن الإعادة لقوة مدركه كما تقدم (قوله لو ذكر في مؤدا الخ) قضية أنه لا تسن الإعادة إذا حرم بالحاضرة عالما بأن عليه فائنة ولعله غير مراد بل استحباب الإعادة في هذه أولى من تلك لتقصيره بتقديم الحاضرة ع ش (قوله من الخلاف) أي خلاف من يبطل الحاضرة المقدمة على الفائنة (قوله وكان شيخنا) أي في غير شرح منجه ع ش (قوله هذا البحث) أي بحث الاستوى أنها إمام تسن الخ (قوله فيمن صليا الخ) يريد هنا صليا في محل واحد ليكون كل حاضرا

يكفى أقل من ركعة وأن شرع فيها في وقت يسع جميعها وملا إن كان جازا المدوان لم يدرك ركعة مع إلا أنه هنا لا بد من كونه أداما هو لا يحصل بدون ركعة معه في الوقت من وأنه لا فرق بين الإعادة في وقت الكراهة وفي غيره ش مر (قوله مع الداخل) متعلق بصلاة ش (قوله وحيث يتدفع) جرى على الدفع مر

(٣٤) - شروانى وإن قاسم - ثاني - وقع خلاف في حجة الأولى فيما يظهر ثم رأيت كلام القاضى صريحاً فيه وهو لو ذكر في مؤداة ان عليه فائنة اتم ثم صلى الفائنة ثم أعاد الحاضرة خروجاً من الخلاف وكان شيخنا اعتمد هذا البحث حيث قال فيمن صليا فريضة منفردين الظاهر أنه لا يسن لاحدهما الإقدام بالآخر في إعادتها فلا تسن الإعادة وإن شمله كلام المنهاج وغيره لقولهم إمام تسن

عند الآخر لان البحث في ذلك كرهى (قوله لغير من الانفراد له فضل) أى وما هنا كذلك لان الانفراد افضل من الاقتداء بالمعيد لانه صلاة فرض خلفه نفل وليس بإمكان الانفراد فيه افضل القدوة بالخالف لما مر من شرح أو تعطل مسجد قريب الخ من حصول الفضيلة معه وانما افضل من الانفراد أو تقدم هناك عن سم على حجاج القياس ان الجماعة خلف الفاسق والخالف والمتبع افضل من عدمها أى فتجوز الاعادة من كل منهم وقوله من الانفراد الخ ثم هل من الانفراد له مساو للجماعة كما يأتى فى العراة ع وش وقوله لانه صلاة فرض الخ لهما بيان لم راد شيخ الاسلام بأقر رده وقوله أى فتجوز الاعادة الخ سياتى فى التنبيه وقبله ع من عن من هناك خلافه (قوله بما قررت الخ) كانه اراد به ما قدمه من دفع البحث لكن لا يظهر وجه علم النظر الا فى ذلك ولذا عدل النهاية عن تعبيره المذكور إلى ما نصمو قول الشيخ فيمن صلبا الخ فيه نظر ظاهر بل الاقتداء هو الافضل لتحصيل فضيلة الجماعة فى فرض كل وقوله المذكور لا يشمل هذه الصورة كما هو ظاهر اه وقوله مر كما هو ظاهر قال ع ش أى لان عمل الكراهة فى فرض خلف نفل محض وما هنا ليس كذلك وان صلاة كل منهما نفل على أن محل كراهة الفرض فى غير النفل فى غير المعادة اه (قوله لما ذكره) أى من عدم سن الاعادة لمن صلبا فريضة منفردين (قوله حيث لا مانع) أى من نحو الفسق وعدم اعتقاد وجوب بعض الاركان او الشروط (قوله الذى ذكرها) أى ذلك الباحث (قوله اشتراطية الامامة) أى فى اعادة الامام (قوله وهو الاوجه) وفاقا للنهاية (قوله وهى لا تنعقد) أى لا السبب كأن كان فى صلاته الأولى خلل لجريان الخلاف فى بطلان نهائية (قوله كما تقرر) أى انفاقى قوله كالاعادة منفردا الخ (قوله وقضيته) أى ما فى المجموع (ان صلاته) أى الامام الذى بنوا الامامة (قوله ودونه) أى الامام (قوله لا تنعقد الجمعة) أى لا الامام (حيث) أى عند عدم نيته الامامة (قوله الا ترى الخ) تأييد للبلل معة وقوله والا لا تنعقد الخ (قوله كما انها هنا) أى الجماعة فى المعادة (قوله انما سن الاعادة) شامل لمن صلى جماعة ومن صلى منفردا وعبارة المغنى بلا عرو وإتماما تحب إذا كان الامام عن لا يكره الاقتداء به اه (قوله إن كان ممن لا يكره الاقتداء به) وفى سم بعد كلام ما نصره والاوجه ان يقال لا تسن الاعادة خلف من يكره الاقتداء به لنحو فسق أو بدعة وعدم اعتقاد وجوب بعض الاركان لكن تحصل الفضيلة مال اليم ثم مال إلى عدم الاعتقاد اساسا اخذ من ان الاصل فيما لم يطلب ان لا ينعقد اه وفاقا لما يأتى فى الشرح (قوله والا) أى كان كان لعدم اعتقاد بعض الاركان سم أى كالخني وغيره من المخالفين (قوله ووجه ظاهر) هو من كلام الأذرى (قوله صلى) أى شى فى الصلاة (قوله والاوجه الخ) تقدم انفاقا عن المغنى و مر وسن

(قوله فيه نظر ظاهر لان الخ) كذا مر (قوله وهو الاوجه) كذا مر (قوله إن كان ممن لا يكره الاقتداء به) هذا يقتضى عدم الذنب عند ارتكاب مكر وفى الصلاة من حيث الجماعة كاتفراد عن الصف على ما فيه او من حيث الصلاة ككونها فى الحام للفرق بين كراهة الاقتداء والكراهة المصاحبة فليراجع (قوله إن كان الخ) فقد يقال بل ينبغى سن الاعادة كونه كراهة الاقتداء به إن قلنا بحصول فضيلة الجماعة مع كراهة الاقتداء به لان المقصود بالاعادة حصول الفضلة وهى حاصلة على ذلك التقدير وبشكل عليه ان يسن الاعادة حيث يقتضى سن الاقتداء به وهو ينافى كراهة الاقتداء به المستلزم للنهي عن الاقتداء به فليتأمل والاوجه ان يقال لا تسن الاعادة خلف من يكره الاقتداء به لنحو فسق أو بدعة وعدم اعتقاد وجوب بعض الاركان لكن تحصل الفضيلة مال اليه مر ثم مال إلى عدم الاعتقاد اساسا اخذ من ان الاصل فيما لم يطلب ان لا ينعقد الا ما خرج لدليل كاعادة صلاة الجنازة للنفرد لان المقصود الشفاعة ولم يتحقق قبول الأولى ولان المقصود بالذات الدعاء لا مانع من تكراره إذ لا منافاة بين عدم سن الشى وحصول فضيلته بل قد يحرم الشى وتحصل فضيلته وانما انعقدت الاعادة هنا دون مسئلة العراة لاثنية لا لجماعة فيها من حيث هى جماعة غير مطلوبة بخلافه هنا فانها من حيث هى جماعة مطلوبة وإتمامها عنها لمعنى خارج لا من حيث هى جماعة فليتأمل (قوله او يدعته لم بعدها معه والا) أى كان كان لعدم اعتقاد بعض الاركان (قوله والاوجه

اه وبما قررت به علم أن قوله لقولهم الى اخره فيه نظر ظاهر لان قولهم المذكور لا شاهد فيه لما ذكره اصلا لمنع أن الانفراد هنا افضل بل الافضل الاقتداء حيث لا مانع وانما شاهده ذلك البحث لكن مع قطع النظر عن الملازمة التى ذكرها وبحت جمع اشتراطية الامامة قال بعضهم فى الصحيح والعصر وقال اكثرهم بل مطلقا وهو الاوجه لان الامام إذا لم يبنوها تكون صلاته فردا وهى لا تنعقد كما تقرر فان قلت قال فى المجموع المشهور من مذهبه انه لا يشترط لصحة الجماعة نية الامامة وقضيته ان صلاته جماعة لكن لا ثواب فيها وبهذا انعقدت له فرداى قلت يتعين تاويل عبارته بأنها جماعة بالنسبة للسامعين دونته والا لا انعقدت الجمعة حيث اكتمت بصورة الجماعة الا ترى ان الجماعة المكروهة لنحو فسق الامام يكتفى بها لصحة صلاة الجمعة مع كونها شرطا لصحتها كأنها هنا كذلك قال الأذرى ما حاصله انما تسن الاعادة مع المنفرد إن كان ممن لا يكره الاقتداء به يحسن ان يقال إن كانت الكراهة لفسقه أو بدعته لم بعدها معه وإلا اعادها ووجه ظاهر ثم تردد فيما لورأى

انه لا فرق بين الفسق والبدعة وغيرهما لان العلة وهي حرمان الفضيلة وجودة في الكل اذ كل مكر ومه من حيث الجماعة يمنع فضلهما وإن كانت الصلاة جماعة صورة يسقط بها فرض الكفاية بل ويكتفي بها في الجمعة مع انها شرط فيها (٢٦٧) والوجه فيما تردد فيه انه حيث لم

يكن المسجد مطروقا وله امام راتب لم يأنزل بصلي معه مطلقا لكرامة إقامة الجماعة فيه بغیر إذن امامه ولا صلى معه وبحث الزركشي كالاذعى أن محل سن الاعادة مع جماعة إذا كانوا بغیر مسجد تسكره إقامة الجماعة فيه ثابتا وهو يؤيد ما رجحه ويظهر ان محل ندها مع المنفرد ان اعتقد جوازها او ندها ولأنه لا تنقل لانه لا فائدة لها وتعد عليه وبحث ايضا انها لا تسن إذا كان الانفراد افضل وانها لو اعادها نحو العراء فان سنن لهم الجماعة فواضح ولأنه تنقذ قال الاذرى ولا يخفاه محل سننهم امام بغیرها ما هو اهم منها ولا فقد تحرم وقد تسكره وقد تكون خلاف الاولى اه ولا ينافي ما تقرر من عدم الانقضاء لمن لم تشرعه الجماعة لان الحرمة ومقابلها هنا لمعنى خارج فلا ينافي ومشروعية الجماعة وفضلها (تنبيه) وقع في شرعي للإرشاد والعباب مع الاشارة في الثاني الى التوقف في ذلك النظر لكلام المتأخرين بالاداء على سبب ندب الاعادة لمن صلى منفردا وجود فضل الجماعة تارة وصورتها اخرى ولن صلى جماعة رجاء كون الفضل في الثانية ولو دون الاولى لمافي الخبر المتفق عليه

ما يوافقه (قوله انه لا فرق) أي في عدم ندب الاعادة سم (قوله يمنع فضلهما الخ) قضية ذلك عدم الانقضاء اخذنا من قوله الآتي قبيل التنبيه ولا ينافي الخ فليراجع سم اقول تقدم عنه من ما يصرح بذلك القضية (قوله لكرامة إقامة الجماعة الخ) شامل لا فاعلمتها بعد إقامة امامه ووجهه ان فيها قد حافيه وفي جماعته سم وتقدم في اوائل الباب عن عرش استشكله (قوله ولا صلى الخ) أي ندب بحيث لم يكن فاسقا أو نحوه (قوله ما رجحته) يعني قوله والوجه انه لا فرق الخ (قوله ويظهر) الى قوله قال في النهاية (قوله ان محل ندها الخ) عبارة النهاية ومحل ندب الاعادة من صلى جماعة الخ ويأتي في الشرح ما يفيد ما قاله عرش قوله من صلى جماعة أي واداءها عند التحصيل الفضيلة لغيره اه (قوله لم تنقذ) عبارة النهاية فلا يبعد اه قال عرش اي فلو اعاد لم تنقذه اه (قوله لانه لا فائدة الخ) هلا كني عودها على المأموم والمتجه جوازها بل ندها خلف من لا يعتد جوازها لحصول الجماعة للمأموم وان لم يعتد بها الامام سم وظاهره ولو صلى المأموم جماعة وكان الامام بمن بكرة الانتداء به وهو مخالف ما مر أن فاعان النهاية وما ياتي في الشرح بقوله ثم نظرت الخ (قوله وبحث) الى قوله قال الخ عزاء المعنى الى الاذرى واقره (قوله إذا كان الانفراد افضل) اي لحر فسق الامام سم (قوله نحو العراء) انظر ما دخل بلغة النجوى وقد تركها النهاية والمعنى (قوله فان سنن لهم الخ) اي بان لم يكونوا بصراء في ضوة عرش (قوله ما هو اهم منها) اي كافتاد يحترم من الحيوان او المال او الاختصاص (قوله ولا ينافي) أي ما قاله الاذرى قوله ما تقرر مفعول ينافي شره سم (قوله لان الحرمة ومقابلها هنا لمعنى خارج) قد يقال لكرامة مع فسق الامام او بدعته ونحوهما بلضمانه خارج لاندات الجماعة كفسق الامام وبدعته واعتقاد عدم وجوب بعض الاركان سم وقد يقال ان فسق الامام وما بعده خارج لازم وحكمه حكم الذي كما تقرر في الاصول والمراد بالخارج في كلام الشارح الغير اللازم (قوله في الثاني) اي في شرح العباب (قوله الى التوقف) اي عدم ترجيح وجهه (قوله في ذلك) اشارة الى كلام المتأخرين (قوله النظر) فاعل وقع كردى (قوله النظر لكلام المتأخرين الخ) وهو ظاهر النهاية والمعنى (قوله ان سبب الاعادة) عبارة شرح الارشاد ووجهه سن الاعادة فيمن صلى منفردا لتحصيل الجماعة في فريضة الوقت كما فعلت كذلك وجماعة احتمال اشتمال الثانية على فضيلة وان كانت الاولى اكمل منها ظاهرا انتهى سم (قوله وصورته الخ) اي كما ياتي في قوله فان قلت بحث بعضهم الخ (قوله رجاء كون الخ) عبارة شرح العباب احتمال اشتمال الثانية على فضيلة لم توجد في الاولى وان كانت الاولى اكمل في الظاهر انتهى اه سم (قوله لمافي الخبر الخ) تعليل للغاية (قوله فبينت على ذلك) اي على النظر لكلام المتأخرين كردى (قوله حل تلك الابحاث السابقة) اي في قوله والوجه انه لا فرق الخ وقوله والوجه فيها تردد الخ

انه لا فرق) أي في عدم ندب الاعادة على ما يدل عليه احتجاجه بقوله لان العلة الخ (قوله يمنع فضلهما) قضية ذلك عدم الانقضاء اخذنا من قوله الآتي قبيل التنبيه ولا ينافي الخ فليراجع سم (قوله لكرامة إقامة الجماعة فيه) شامل لا فاعلمتها بعد اقامه امامه ووجهه ان فيها قد حافيه وفي جماعته سم (قوله لانه لا فائدة لها وتعد عليه) هلا كني عودها على المأموم والمتجه جوازها بل ندها خلف من لا يعتد جوازها لحصول الجماعة للمأموم وإن لم يعتد بها الامام (قوله وبحث ايضا انها لا تسن إذا كان الانفراد افضل) هذا يشمل ما تقدم في قوله الا ترى ان الجماعة المكروهة الخ (قوله راءه لو اعادها) بعد الوقت وهي غير مندوبة لهم لم تنقذ اه م (قوله ولا ينافي) اي ما قاله الاذرى ما تقرر فقام مفعول ينافي في (قوله لان الحرمة ومقابلها هنا لمعنى خارج الخ) قد يقال لكرامة مع فسق الامام او بدعته ونحوهما ايضا لمعنى خارج لاندات الجماعة كفسق الامام وبدعته واعتقاد عدم وجوب بعض الاركان (قوله رجاء كون الفضل في الثانية) عبارة شرح الارشاد ووجهه سن الاعادة فيمن صلى منفردا لتحصيل الجماعة في فريضة الوقت حتى كأنها فعلت كذلك

ان معاذ كان يصلي مع النبي ﷺ ثم ذهب ويصلي بمحابه مع كون الجماعة الاولى اكل وآنتم فبينت على ذلك جعل تلك الابحاث السابقة

غلي الثاني لانه الذي ترتبط اعادته رجاء الثواب دون الاول لان القصد وجود صورة الجماعة في فرضه ليخرج عن نقص عدم الجماعة فيه ويؤيد
الاكتفاء بالصورة في هذا اكتفاءهم في الجملة كما مر اذ لو صليت في جماعة مكروهة انقضت مع كون الجماعة شرطاً لصحتها كالمادة فاذا
اكتفى ثم بصورتها فنحن في المنفرد أولى ثم نظرت كلام المجموع والروضة وغيرهما فربما ظهر ان سبب الاعادة في القسمين حصول
الفضيلة وبعبارة الروضة كالمذهب اقره في شرحه ويستعمل من صلى اذ اراد ان يصلي تلك الفريضة وهذا ان يصليها معه لتحصل له فضيلة
الجماعة وبعبارة الكفاية وتسأل الاعادة ايضا (٢٦٨) مع من رآه يصلي منفردا ليحصل الثاني فضيلة الجماعة بالاتفاق لو ورد الخبر بذلك اى

وقوله ويظهر الخ قوله وبما انها الخ لكن في تقريب علة الحل بالنسبة للبحث الثالث تأمل (قوله على الثاني)
اى من صلى جماعة (قوله دون الاول) اى من صلى منفردا والظرف من الثاني (قوله في هذا) اى في
الاول (قوله كاس) اى قبيل التنبيه (قوله ثم) اى في الجموع (قوله فبنا) اى في المعادة (قوله وغيرهما) اى
الكفاية اخذنا بما يأتى (قوله فربما ظهر الخ) فيه نظر لان مقادير كرهه ان الروضة والكفاية ان سبب
الاعادة في القسمين مع المنفرد حصول الفضيلة له وظاهره ولو كان ذلك المنفرد نحو فاسق ولم يحصل فضيلة
للمعيد وهاهنا سكت عن الاعادة مع الجماعة فهو عليه لانه فاعمل (قوله مطلقا) اى سواء صلى المعيد منفردا
او جماعة (قوله للمنفرد وغيره) اى لمن صلى منفردا او جماعة (قوله عامر) اى في اول السجدة و(قوله)
في ذلك) اى في الثواب من حيث الجماعة (قوله بعد ذلك) الانسب تأخيرها عن قوله من حيث الجماعة (قوله لم
اشترطوا هذا ذلك) اى ان يكون الجماعة التي يعيد معها فيها ثواب من حيث الجماعة سم (قوله هنا) اى
في الاعادة (قوله بالثاني) الاول الثاني (قوله فيها) اى في الجملة او في جماعتها (قوله بحث بعضهم الخ)
والظاهر ان ما بحثه هذا البعض خلاف قوله السابق قال الاذرعى ما حصله سم وظاهر اطلاق النهاية
والمغنى اعتماد هذا البحث ومروريات عن سم اعتماده (قوله في المنفرد) اى فيمن يصلي منفردا (قوله)
والاقتداء به وان كره) اى الاقتداء لنحو فسق الامام اى الاقتداء مندوب ومكره بجهتين سم (قوله)
لان السكره الخ) علة للندب (قوله يوافق ما قدمته الخ) اى من الاكتفاء بصورة الجماعة لمن صلى منفردا
لكن ظاهر ما هنا انه لا فرق بينه وبين من صلى جماعة في اطلاق دعوى الموافقة نظر (قوله واما ما هنا) اى
على النظر لظاهر كلام المجموع والروضة وغيرهما (قوله فالمدار فيه على ثواب عند التحريم الخ) هلاك كفى في
الاعادة وندها حصول ذلك الثواب بالنسبة للقتدى حيث لم يكره اقتداؤه بل لا يتجه الا ان الامر كذلك سم
(قوله في صلاة المنفرد) اى في الصلاة مع المنفرد او الاعادة معه (قوله وفي هذه) اى فيما اذا كان المنفرد ممن
يكره الاقتداء به (قوله وقال للذي اعاد الخ) هو محط الاعتراض (قوله من الاول) اى بما مر في التيمم عبارة
الكردى هو قوله لم تسأل الخ اه (قوله لان ذلك) اى الاول قول المتن (وفرضه الاول) وانما يكون فرضه
الاولى اذا غنت عن القضاء ولا يفرضه الثانية المغنية عنه على هذا المذهب كذا في المغنى والنهاية وهو متجه على

وجماعه احتمال اشتغال في الثانية على فضيلة وان كانت الاولى اكمل منها ظاهراً اه وبعبارة يشرح العباب
في الثاني واما فيمن صلى جماعة فلا احتمال اشتغال الثانية على فضيلة لم توجد في الاولى وان كانت الاولى اكمل
في الظاهر الخ (قوله لم اشترطوا هذا ذلك) اى ان تكون الجماعة التي يعيد معها فيها ثواب من حيث
الجماعة (قوله والاقتداء به وان كره) اى فالاعتداء مندوب ومكره اى بجهتين (قوله وان كره) اى
الاقتداء لنحو فسق الامام والظاهر ان ما بحثه هذا البعض خلاف قوله السابق قال الاذرعى ما حصله الخ
فالمدار فيه على ثواب عند التحريم الخ) هلا يكتفى في الاعادة وندها حصول ذلك الثواب بالنسبة للقتدى
حيث لم يكره اقتداؤه بل لا يتجه الامر كذلك (قوله وقال للذي اعاد بالوضوء لك الاجر من تين قد يجاب

السابق وهو ان تصدق على
هذا واذا تقرر ان ملحق
نذب الاعادة رجاء الثواب
مطلقا اتجهت تلك الاباحات
التي حاصلها انه لا تندب
الاعادة بل لا تجوز للمنفرد
وغيره الا اذا كانت الجماعة
التي يعيد معها فيها ثواب من
حيث الجماعة لكن يؤخذ
بما مر عن الزركشى في
مسئلة المفارقة العبرة في
ذلك بتجرمها وان اتقى
الثواب بعد ذلك من حيث
الجماعة لنحو انفراد عن
الصف او مقارنة افعال
الامام فان قلت لم اشترطوا
هنا ذلك واكتفوا في الجملة
بصورة الجماعة وان كرهت
مع كونها شرط الصحة كل
منهما قلت يفرق بان
الفرض نافذ وقم فلم يكن
للا تيان بالثاني مسوغ
للا رجاء للثواب ولا كان
كالعبث وثم الفرض منوطة
صحته بوقوعه في جماعة
فوسع للناس فيها بالاكتفاء
صورتها اذ لو كلفوا
بجماعة فيها ثواب لشق

ذلك عليهم فان قلت بحث بعضهم في المنفرد ندب الاعادة معه والاقتداء به وان كره لان السكره تختص
بالمصلي مده لفرضه بالاقتداء به ومع ذلك يكتب له ثواب الاعادة فالسكره لا مر خارج اه قلت هذا البحث يوافق ما قدمته عن الشرحين
السابقين واما ما هنا فالمدار فيه على ثواب عند التحريم في صلاة المنفرد من حيث الجماعة وفي هذه لا يحصل ذلك خلافا لهذا الباحث ومر
في التيمم انه لو صلى به ولم يرج الماء ثم وجده لم تسأل له اعادتها واعترض بما صح انه صلى الله عليه وسلم قال لسافر تيمم وصلى اجزائك
صلاتك واصبت السنة وقال للذي اعاد بالوضوء لك الاجر من تين ولا يؤخذ من الاول عدم ندب اعادتها مع جماعة خلافاً لزمه لان ذلك
في اعادتها منفردا لاجل الماء واما اعادتها مع الجماعة فلا نزاع فيه لان التيمم في الاعادة جماعه كالنوضوء (وفرضه الاول) المغنية عن القضاء

طريقة

وطريقه صاحب المغني المقدمة وأما على طريقة صاحب النهاية فلا ماسبق من أنه موافق للشارح فهاجر
فليحرج بصري ولك أن تقول مخالفة المغني للشارح والنهاية إنما هو في جواز إعادة بصفة عدم الإغناء كأعادة
المقيم بالتنميم بالتنميم وكلام النهاية والمغني هنا في إعادة بصفة الإغناء كأعادة المقيم بالوضوء ماصلا بالتنميم
فلا منافاة بين كلاهما في النهاية ثم رأيت في السكري ما نصه قوله وغيره ما عطف على المغنية أي وفرضها الأولى
الغير المغنية أيضا بناء على ما مر قبيل قول المصنف وحده من نذب إعادة غير المغنية يعني إذا كانت المعادة
أيضا غير مغنية عن القضاء وفرضه الأولى الغير المغنية وأما إذا كانت مغنية لا الأولى ففرضه الثانية وهو
ظاهرا (قوله وغيرها) أي غير المغني (قوله من نذب إعادة) أي غير المغنية شأه سم (قوله للخبير
الأول) إلى المتن في المغني وإلى قوله ولا ينافيه في النهاية إلا قوله مع اشتراطهم إلى يتجه قوله على المنقول إلى
نعم يؤخذ (قوله للخبير الأول) أي فانها كما قالته نهاية قول المتن (في الجديد) والقديم ونص عليه في الأملاء
أيضاً ان الفرض إحداهما يجب أي يقبل منهما ما شأه قبل الفرض كلاهما والأولى مسقطه للحرج لا مائة
من وقوع الثانية فرضا كصلاة الجامعة ولو صلاها مع مثلاً سقط الحرج عن الباقي ولو صلاها طائفة أخرى
وقعت الثانية فرضاً أيضاً وقيل الفرض أكلهما نهاية ومعنى (قوله ولسقوط الطالب بها) ولا ينافي سقوطه
وجوب القضاء في غير المغنية لأنه بامر جديد سم قول المتن (والأصح) أي على الجديد بناءً ومعنى (قوله
صورة) أي لا الحقيقي ع (قوله حتى لا تكون فلا مبتدأ) أي لا أجل أن لا تكون فلا لم يبق له أنصاف
بالفرضية بحجري (قوله وأما هو فرض على المكلف الخ) أي من حيث هو يعالج النظر عن خصوص حال الفاعل
ولذلك قال في الجملة لا عليه الظاهر أنه لا يجب أن يلاحظ ما ذكر في نية بل الشرطان لا ينوي حقيقة الفرض
كما قاله الحلبي بحجري يأتي عن سم والطلاوي ومروا بواقعه (قوله لأنه الخ) لتلبيس المتن (قوله وهذا)
أي بالتعليل الثاني (قوله يتجه ما هنا) أي في المنهاج عبارة النهاية وما تقرر من وجوب نية الفرضية هو
المعتد وإن رجح في الروضة ما اختاره الامام من عدم وجوبها وأنه يكفي الخ واعتدلت الخطيب في الافتناع
ما اختاره الامام قال في المغني بعد ذكر الوجهين مانصه وجمع شيخه بين ما في الكتاب وما في الروضة بأن
ما في الكتاب إنما هو لاجل محل الخلاف وهو هل فرضه الأولى أو الثانية أو يحسب الله ما شاء منهما وما في
الروضة على القول الصحيح وهو أن فرضه الأولى والثانية فكل لا يشترط فيها نية الفرضية وهذا جمع حسن
اه (قوله أنه يكفي نية الظاهر الخ) أي ولا يشترط لفرضية معنى (قوله اعترض أيضا بأنه الخ) قد يقال اختيار
الامام لا ينحط عن احتماله أي الامام المدعو وعند الشيخين من الوجوه سم (قوله أما إذا نوى حقيقة الفرض
الخ) أي أو أطلق أخذاً من قوله صورة أو ما هو فرض على المكلف الخ لكن في سم على المنهج مانصه فرغ
المنهج وفاقا لشيخنا الطلاوي ومروا أنه إذا أطلق نية الفرضية في المعادة لم يضر وإن لم يلاحظ كونها فرضاً
صورة أو فرضاً على المكلف في الجملة اه ع (قوله ولو بان) إلى قوله كذا قيل في المغني إلا قوله
وتبعه إلى على رأيه (قوله وكثيرين) عطف على المصنف (قوله غافلين) أي ابن العماد والشيخ (قوله
غن بناته الخ) أي الغزالي (قوله أن الفرض الخ) بيان لرأي الغزالي (قوله على القولين) هل المراد بهما
الأصح ومقابلة بدليل التوجيه سم (قوله أماعلى الثاني) أي مقابل الأصح (قوله عن ذلك) أي عن

بجمله على أنه كان راجعاً للبناء وقد ردها بأنها واقعة حال وقوله والاحتياط بعهما فليأتمل (قوله وغيرها) أي
وغير المغنية ش (قوله من نذب إعادة) أي غير المغنية ش (قوله ولسقوط الطالب بها) ولا ينافي سقوطه وجوب
القضاء في غير المغنية لأنه بامر جديد بد (قوله ولا ينافي الخ) ضرب على هذه القولة بالعلم ثم كتب الظاهر أن
المضروب عليه صحيح فأنمله (قوله وهذا مع اشتراطهم في الوضوء المجدد الخ) قد يقال هذا لا يؤيده ما هنا لأنه
يكفي في الوضوء المجدد نية المناسبة له وللأصل كنية الوضوء ولا تجب له النية التي لا تناسب إلا الأصل كنية
رفع الحدث بخلاف ما هنا حيث وجوبانية الفرضية التي لا تناسب إلا الأصل (قوله اعترض أيضا بأنه اختيار
للأمام) قد يقال اختيار الامام لا ينحط عن احتماله المدعو وعند الشيخين من الوجوه (قوله على القولين)

بنية غير الفرض وكذا على الاول لانه ينوى به غير حقيقته وتأييد الاجزاء بغسل اللعة في الوضوء للثبوت واقامة جلسة الاستراحة مقام الجلوس بين السجدةتين ليس في محله لان (٢٧٠) ما هنا في فعل مستأنف فهو كإغسال اللعة في وضوء التجديد وقد قالوا بعد ما أجزأه لان

فيه لم تنو جهل رفع الحدث أصلا فذهو نظير مسئلتنا وما غسلنا للثبوت فانما أجزأ لان نيته اقتضت ان لا يكون ثانية ولا ثالثا لا بعد تمام الاولى ولا جلسة استراحة إلا بعد جلوس بين السجدةتين فينته متضمنة حسيبان هذين واما نيته في الاولى هنا فلم يتعرض لفعل الثانية بوجه وجودا ولا عدما فان فيها ما قارنا ما منع وقوعه افرضا كما نقرر نعم يؤخذ من كلامهم في غسل اللعة للثبوت انه لو نسي هنا فعل الاولى فصلى مع جماعة ثم بان فساد الاولى اجزأته الثانية لجزمه بنيتها حينئذ تنبيه يجب فيها القيام كما مر ويحرم القطع لانهم اثبتوا لها احكام الفرض لسكونها على صورته ولا ينافيه جواز جمعها مع الاصلية بتييم واحد ويفرق بان النظر هنا لحقيقة الفرض وثم لصورته لما نقرر انها على صورة الاصلية فروعى فيها ما يتعلق بالصورة وهو اللية والقيام وعدم الخروج ونحوها لا مطلقا فتأمل (ولا رخصة في تركها) اى الجماعة (وان قلنا) انها (سنة) لنا كدها (الا لعذر) للخبر الصحيح من سمع الزداء فلم يانه فلا صلاة له اى كاملة إلا من عذر قبل السنة في

تركها رخصة مطلقا فكيف ذلك وجوابه أخذنا من المجموع ان المراد لا رخصة تقتضى منع الحرمة على الفرض وعلى السكره على السنة إلا لعذر ومن ثم فرع على السنة ان تاركها يقتال على وجهه وترد شهادته وتجب بامر الامام إلا مع عذر (عام كطاف)

وعلى غير المعنويين (قوله وتلج) الى قول المتن وجوع في النهاية لا قوله أو الزاقي وقوله من غير مسموم وقوله
 اما حر ولا فرق وما نية عليه (قوله وتلج بيل) عبارة النهاية وشرح بافضل كطرو وتلج ويرد بيل كل منها و
 او كان نحو البرد كارتوى اياه (قوله امر بالصلاة الخ) اي من الحدية معنى عبارة النهاية في سفره وقال
 غش في الاستدلال بهشي لما تقدم من ان الجماعة لا يجب على المسافرين لكنها آسن فعلل الاستدلال به على
 كونه عذرا في الجملة اه (قوله اما اذا لم يتاد الخ) اشار به الى ان الدار على التادى والمشقة لا لابل (قوله او كن)
 كجناح يخرج من الحائط كرى وفي الاعباب ولو كان عنده ما يمنع باله كليا لم ينف عنه كونه عذرا انما يظهر
 لان المشقة مع ذلك موجودة ويحتمل خلافه (قوله من سقوفه) اي السكن عبارة غيره من سقوف الاسواق اه
 (قوله على ما قاله الخ) عبارة النهاية والمعنى كافي الكفاية عن القاضي الخ (قوله لان الغالب الخ) علة التقيد
 بعدم الخشية عن التقطير (قوله اي شديد الخ) ينبغي ان يكون ضابط الشدة في الريح وظلمة حصول التادى
 بهما وان يعتبر في الريح الباردة ايضا اخذ ما تقر في المطر ثم عدم اعتبار هذه اي الريح الباردة في النهار هل
 هو على اطلاقه أو ما يحصل به تأذ كالنابذ في الليل ويكون ذكر الليل في كلامهم للغالب محل نظروا لعل
 الثاني اقرب ثم راي في فتح الجواد ما نصه بخلاف الخفيفة ليلا والشديدة نهارا نعم لو تاذى بهذه كذا به
 بالو حل لم يبعد كونه عذرا ويؤيده قولهم السموم وهو الريح الحار عذرا ليلا ونهارا انتهى ونحوه في الامداد
 ورايت المحشى سم قال قوله اوريدج بارد يحتمل ان عمله ما لم يشتد برده وإلا كان عذرا نهارا ايضا اخذ ما
 يأتي لانه حينئذ برده شديد وزيادة ريج انتهى بصري قول المتن (وكذا وحل الخ) ومثل الوجه فيما ذكر
 كثر وقوع البرد أو التلج على الارض بحيث يشق المشي على ذلك كشفته في الوحل نهاية (قوله اسكنها)
 وهو لغزو ديشة نهاية (قوله بانها من) الى قوله وقول جمع في المعنى لا قوله اي وان وجد الى اما حر وما
 انبه عليه (قوله وحذف في التحقيق والمجموع التقيد الخ) وجري ابن المقرئ في روضه تبع الاصله على التقيد
 وهو الوجه واما حديث ابن حبان امر رسول الله صلى الله عليه وسلم لما اصابهم مطر لم يبل اسفل ثعالبهم
 ان يتادى بصلاتهم في رحالهم ففروض في المطر ولاكلنا هنا في وحل من غير مفر نهاية ومعنى وقديقال
 الانصاف ان الحديث المذكور دال على ما اعتمده الاذرى والجواب عنه لا يخفى ما فيه نعم المعنى يشهد
 للتقيد فانه اذا فرض انه لا زان فيهِ ولا تلويث فلا مشقة في الذهاب معه الى الجماعة بصري (قوله التلوث)
 اي لنحو ما يوسه كايها ظاهر لا لنحو اسفل الرجل وما في حاشية الشيخ عش من تفسيره بذلك لا يخفى بعده
 خصوصا مع وصه بالثد على انه يلزم عليه ان لا يتحقق خفيف اذ كل وحل يلوث اسفل الرجل رشدي
 (قوله واعتمده) اي الحذف الذي مقتضاه عدم الفرق بينه وبين الخفيف قول المتن (كرض الخ) اي وشدة
 نعاس ولو في انتظار الجماعة معنى (قوله مشقته كشقة المشي الخ) اما الخفيف كجمع ضرر وسداع يسير
 وسحق خفيفة فليس بعذر معنى ونهاية (قوله لكن الذي الخ) عبارة النهاية وحر وان لم يكن وقت الظاهر كاشمته
 اطلاقه تبع الاصله وجري عليه في التحقيق وتقيد بوقت الظاهر كافي للمجموع والروضة واصلها جرى على
 الغالب ولا فرق بين ان يجد ظلا يمشي فيه أولا اه (قوله اول كلامه الخ) لكن كلامه بعد يقتضى عدم
 التقيد به وهذا هو الظاهر قال الاذرى وصرح بعضهم فقال ليلا ونهارا انتهى معنى (قوله تقيد الحر
 بوقت الظهر) اعتمد النهاية والمعنى الاطلاق كاسرا تفا (قوله وان وجد ظلا يمشي فيه) لا يخفى ان هذا ما لا وجه

في المتن اوريدج عاصف بالليل قال في البهجة ما شرط اى الحاوى لظلمته قال شيخ الاسلام بيل كل من الظلمة
 وشدة الريح عذر بالليل قاله المحب الطبري اه (قوله اوريدج بارد) يحتمل انه ما لم يشتد برده وإلا كان عذر
 نهارا ايضا اخذ ما يأتي لانه حينئذ برده شديد ويزاد ريج (قوله او وقت الصبح) اي على المتجه في المهمات
 قال لان المشقة فيه اشدها في المغرب (قوله تقيد الحر بوقت الظهر) التقيد به جرى على الغالب شرح
 حر (قوله وان وجد ظلا يمشي فيه) اقول لا يخفى على متأمل ان هذا الكلام مالا وجهه وذلك لان من
 البديهي ان الحر انما يكون عذرا اذا حصل به التادى فاذا وجد ظلا يمشي فيه فان كان ذلك الظل دافعا

وبه فارق مسئلة الابراد ما حرم نشأ من السموم وهى الرج الحارة فهو غدر ليل ونهار حتى على ما فهموا ولا فرق هنا بين من ألفهم أو لأن المدار على ما به التأذى والمثقة صوب بعد (٢٧٢) الروضة وغير هالهم من العام ويحجب بأن الشدة قد تخصص بالمصلى باعتبار طبعه فيصح عدهما

له لأن من البديهي أن الآخر إما يكون غدرا إذا حصل به التأذى فإذا وجد ظلما يمشى فيه فإن كان ذلك الظل دافعا للتأذى بالحر فلا وجه حيثئذ لكون الحر غدرا وإن لم يكن دافعا لذلك كان مقتضى الابراد ايضا ولا يصح الفرق حيثئذ بين البابين إذ ليس المدار إلا على حصول التأذى بالحر فالجواب أنه يطلب الابراد بالظفر في الحر بشرطه فإن غالفوا أو أقاموا الجماعة أو ل الوقت غدر من تخلف لغدر الحر فتأمل لهسم (قوله وبه فارق الخ) قد مر ما فهمه (قوله ما حرم نشأ من السموم الخ) عبارة المغنى ومن العام السموم وهو يفتح السين الرج الحارة والزلة وهى يفتح الزاى تحرك الأرض لشقة الحركة فيها ليل أو نهارا اه (وهى الخ) أى السموم والتأذى لى غاية الخبر (قوله حتى على ما فهمها) أى ما فى الروضة وأصلها من التقيد (قوله ولا) الأولى وغيره (قوله ويحجب الخ) عبارة النهائية والمعنى ولا تعارض بينهما كما اشار إليه الشارح فالأول يحول على ما أحس بهما ضعيف الخلق دون قوما فيكونان من الخاص والثانى على ما أحس بهما قوما فيحسبهما ضعيفيهما من باب أولى فيكونان من العام اه (قوله فيصح عدهما من الخاص الخ) قد يقال ينبغى حيثئذ أن لا يطبق القول بأنهما من الخاصة أو من العامة بل يقال هما قسبان فإن كان بحيث يتأذى منهما كل واحد فن العامة ولا فى الخاصة نصرى (قوله أى شديدين) لى قول المتن ومداغة حدث فى النهاية لا لقوله أى أن الى بانه وقوله وشدهما الى والحاصل (قوله لكن بحضرة ما كمل) أى وكان تأقلا لذلك نهاية ومعنى قال الرشيدى كأنه مر اجتز به عن طعام لم يتق نفسه اليه وإن كان به شدة الجوع كان تكون نفسه تنفر منه اه (قوله لكن بحضرة ما كمل او مشروب) ويشترط أن يكون حلالا فلو كان حراما حرم عليه تناوله ومجمله إذا كان يترحل حلالا ولو لم يتركه كان لمضطر عس (قوله وكذا ان قرب حضوره) يحتمل أن يكون ضابط القرب أن يحضر قبل فراغ الجماعة نصرى (قوله وعبر آخره الخ) عبارة النهائية والمعنى وقول الاسنوى فى المهمات الظاهر الاكتفاء بالتوقان وإن لم يكن به جوع وعطش فإن كثيرا من الفواكه والمشارب اللذيذة تنوق النفس اليها عند حضورها بلا جوع ولا عطش مردود كما قاله شيخنا بانه بعد مفارقة التوقان إذ التوقان إلى الشيء الاشتياق له لا للشوق فشهوة النفس لهذه المذكورات بدونها لا تنمى توقانا وإلتباسه إذا كانت بهما بل لشدتها اه (قوله وهو مسار) الانسب التفرع (قوله كخبر إذا حضر الخ) لا يخفى أن هذين الخبرين شا كان عن قرب الحضور (قوله ولنصوص الشافعى الخ) عطف على قوله لا لخبر (قوله انتهى) أى الرد (قوله) الذى يتجه الخ) عبارة النهائية ويمكن حمله الخ (قوله لانه) أى كل واحد من الجوع والعطش (حيثئذ) أى حين إذا شئت بحيث يختل به أصل خشوعه (قوله ولها الخ) أى مشقة الجوع او العطش بالحيشة السابقة (قوله) يبدأ باكل لقم الخ) نصيب المصنف الشيع وان كان ظاهره من حيث المعنى إلا ان الاحتجاب على خلافه لم يمكن حمل كلامهم على ما إذا ترقى من نفسه بعدم التطلع بعد أكل ما ذكر وكلامه على خلافه وبدله قوله لم تسكر فى حالة تنافى خشوعه نهاية قال عس قوله مر إلا ان الاحتجاب على خلافه هذا معتمدم على المرجع عن الشارح مر وقوله مر فى حالة تنافى خشوعه منها ما لو تاق نفسه للجماع بحيث يذهب خشوعه لوصلى بدونه اه وقال البصرى يظهر أن محل الخلاف لإذعان أن الأكل إلى التسبب بفوت الجماعة دون أكل اللقم وإلا لافى فائدة حيثئذ للخلاف اه (قوله ما ذكرته) أى فى قوله الذى يتجه الخ (قوله فالجماعة أو لى) لا يخفى

للتأذى بالحر فلا وجه حيثئذ لكون الحر غدرا وإن لم يكن دافعا لذلك كان مقتضى الابراد ايضا ولا يصح الفرق حيثئذ بين البابين إذ ليس المدار فيهما إلا على حصول التأذى بالحر وانما الوجه فى مفارقة ما هنا للابراد أن ما هنا مصور بماذا ذكره الامام الابراد اقام الجماعة فى اول الوقت فيعذر من تخلف عنه لغدر الحر فالجواب أنه يطلب الابراد بالظفر في الحر بشرطه فاذا غالفوا أو أقاموا الجماعة أو ل الوقت غدر من تخلف لغدر الحر فتأمل (قوله وبه فارق الخ) فيه بحث بينته بهما شرح الارشاد (قوله فى المتن ومداغة حدث) قال فى

من الخاص ايضا ثم رأيت شارحا اشار لذلك (وجوع وعطش ظاهرين) أى شديدين لكن بحضرة ما كمل او مشروب وكذا ان قرب حضوره وعبر آخرون بالتوقان اليه ولا تنافى لأن المراد به شدة الشوق لأصله وهو مسار لشدة أحد ذينك وقول جمع متأخرين شدة أحدهما كافية وإن لم يحضر ذلك رد أى أن أبادوا ولا قرب حضوره بانه يخالف للاخبار كخبر إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة فابدؤا بالعشاء وخبر لا صلاة بحضرة طعام ولنصوص الشافعى وأصحابه اه الذى يتجه حل مقاله أولئك على ما إذا اختل أصل خشوعه لشدة جوعه او عطشه لانه حيثئذ كدافة الحدث بل هو أولى من المظر ونحوه مما مر لأن مشقة هذا الشد لاها نلازمه فى الصلاة بخلاف تلك وحمل كلام الاحتجاب على ما إذا لم يختل خشوعه إلا بحضرة ذلك أو قرب حضوره فيبدأ باكل لقم يكسر بها حدة جوعه إلا أن يكون مما يستوفى دفعة كلب ويؤيد ما ذكرته كراهة الصلاة

فى كل حال يسوء خلقه وشدهما تسمى الخلق كاصحوا به وكل ما اقتضى كراهة الصلاة عذرهما من ثم عدم بعضهم من الاعذار هنا كل وصف كرمه القضاء كشدة الغضب والحاصل أنه متى لم تقبل الصلاة للجماعة أولى (ومداغة حدث)

بول أو غائط أو رجم لم يمكنه تعريض نفسه والتطهر قبل فوات الجماعة للكرامة الصلاة حيثئذ (٢٧٣) وعمل ما ذكر في هذه الثلاثة أن اتسع

الوقت بحيث لو قدمه أذكر الصلاة كاملة فيه وإلا حرم ما لم يتحش من ترك أحدها مبيح تبعم والإقامة وإن خرج الوقت كما هو ظاهر (خوف ظالم) مضاف لمفعوله (على) معصوم من عرض أو (نفس أومال) أو اختصاص فيها يظهره أو لغيره وإن لم يلزمه الذب عنه فيما يظهر أيضا خلافا لمن يقيد به وذكر ظالم بتبيل فقط وإن خرج به ما يأتي إذ الخوف على نحو خبز في تنور عذر أيضا هذا إن لم يقصد بذلك إسقاط الجماعة وإلا لم يعذر ومع ذلك لو خشى تلفه سقطت عنه كما هو ظاهر للهي عن إضاعة المال وكذا في أكل الكربة بقصد الإسقاط فثبت بعدم حضور الجماعة لوجوبه عليه حيث ولو مع ربح المذنب لكن يسن له السعي في إزالته إن أمكن ولا فرق عند عدم قصد ذلك بين عليه بنضجه قبل فوات الجماعة وعدمه على الأوجه بشرط أن يحتاج إليه وأن يتحش تلفه لو لم يخزه أما خوف غير ظالم كذى حق عليه واجب فوراً قبل زمة الحضور وتوفيقه وكخوفه على نحو خبز خوفه عدم إنبات بذره أو ضعفه أو أكل نحو جراد له أو فوات نحو مغسوب لو اشتغل عنه بالجماعة ويظهر في تحصيل ملك مال

أن معنى عدم طلب الصلاة لأجل الجوع المذكور أنه يقدم الأكل ثم يصلي والصورة أن الوقت باق فلا يحذور في التأخير بهذا الزمن القصير وهذا بينه وجوده في اثنين فيه مع زيادة فوات الجماعة فإن الأولو به إلى ابن المساوق شدي (قوله) إلى قوله ما لم يتحش في المعنى وإلى قول باقر ملازمة الخ في النهاية إلا قوله ولا فرق إلى ما خوف الخ (قوله) وعمل ما ذكر الخ أي محل عدده الثلاثة من أعمار الجماعة (قوله) في هذه الثلاثة هي البول والغائط والريح قاله الكردى وقضية صنيع المعنى والنهاية أن المراد بها شد الجوع وشدة العطش ومدافعة الحدث (قوله) ولو قدمه أي هذه الثلاثة (قوله) في أي الوقت (قوله) وإلا حرم أي وإن خشى بتخلفه ما ذكر فوات الوقت صلى وجو بما دفع أو جاعاً وعطشاً أو لا كراهة لحركة الوقت معنى ونهاية في سم عن شرح الباب نعم أخذ من إطلاقهما كثيرهما تقديم الصلاة حيث ضاق الوقت أنه لا تسقط الجماعة حيث أمكنت في هذه الحالة (قوله) وإلا قدمه الخ والأوجه أنه لو حدث له الحق في صلاته حرم عليه قطعها وإن كانت فرضاً إلا أن اشتد الحال وحاف ضرر رتبة أي ضرراً يبيح التيمم أيضاً فله القطع بل قد يجب عس (قوله) معصوم إلى قوله ومع ذلك في المعنى إلا قوله وإن لم يلزمه إلى وذكر ظالم (قوله) أو (نفس) أي أو عضو أو متفقه نهاية ومعنى (قوله) أو اختصاص عبارة النهاية أو حق ولو اختصاصاً (قوله) الخ أي للشخص الذي تطب منه الجماعة بجري (قوله) وإن لم يلزمه الذب عنه) وقا للنهاية وخلافاً للشرح المنهج ولشرح بافضل والأرصاد للشارح وللخطيب وغيرهم المراد بما يلزمه الذب عنه أن يكون ذارحاً ونحوه ودية عنده كردى (قوله) وإن خرج به ما يأتي) فهو مثال باعتبار وقيد باعتبار شدي (قوله) على نحو خبز الخ أي كطبخه في القدر على النار لا متعد به بخلفه معنى (قوله) إذ الخوف الخ أي ولو بنحو تعيب شدي (قوله) ما يأتي) أي في قوله ما خوف غير ظالم الخ (قوله) هذا) أي كرون الخوف على الخبز بنحو عذر (قوله) إسقاط الجماعة أي أو الجمعة كافي شرحه الإرشاد كردى (قوله) سقطت عنه) تأمل الجمع بينه وبين قوله السابق لم يعذر وقوله لاحق فيأتي الخ هذا ولقول بكره الأتيان بالمسقط بقصد الإسقاط في غير الجمعة ويحرم فيها فإن به فلا حرمه في ركها ولا كراهة في تركها غير هذا لافضح المقال واتهمت كنية الاشكال فليتأمل وليحذر بصري ويأتي عن الرشدي عن الشارح ما يوافقه (قوله) وكذا في أكل الكربة الخ وفي الكردى عن الإيعاب عن الزركشي ويجري هذا في أعاطي الأشياء المسقط للجمعة كغسل ثوبه الذي لا يجد غيره انتهى (قوله) فيأتي بعدم حضور الجمعة) وكذا الجماعة إن توقفت عليه كما هو ظاهر ولا يخاف منه في الجمعة لثاني ذلك فيها على الإطلاق وقد يستفاد من جعله الأثم بعدم الحضور أنه لا ياتم بالأكل وفي سم على المنهج نقلاً عن الشارح من التصريح بذلك وعن الشهاب بن حجر أن الأكل حرام أيضاً شدي (قوله) لكن يسن له السعي الخ ظاهره عدم الوجوب وإن علم تأذي الناس به سم على حج وهو قريب لأن ذلك مما اعتيدوا بما يحتمل إذاه عادة عس وصرح الشارح في شرح بافضل بالوجوب عبارة ولا إلى أن أكله بقصد إسقاط الجماعة لم يزلته ما أمكنه ولا تسقط عنه (قوله) ما خوف غير ظالم إلى قوله وكخوفه في المعنى (قوله) وكخوفه على نحو خبز الخ) وأتى الوالد بأنه تسقط الجماعة عن أهل محل عمهم عذر كطربهاية (قوله) أو أكل نحو جراد الخ من النجس والحام والعصافير ونحوهما عس (قوله) أن احتاج إليه حالاً هل مثله ما لو احتاج إليه ما لا يمكنه يعلم أنه لو لم يحصله لأن لا يمكنه تحصيله عند الاحتياج إليه بل بصري وقد يقال هذا لو كان يعذر به ما يأتي من استحياس بالتخلف عن الرفقة (قوله) أو حبس إلى قول المتن وأكل ذى ربح في النهاية إلا قوله على ما ذكره شارح إلى أن جاز وقوله ونظيره إلى المتن وكذا في المعنى إلا قوله

شرح العباب تبيينه في كلام الشيخين تفيد كراهة المدافعة بسعة الوقت ولم يجعله قفداً كونه عذراً وهو متجه نعم أخذ من إطلاقهما كثيرهما تقديم الصلاة حيث ضاق الوقت أنه لا تسقط الجماعة حيث أمكنه في هذه الحالة (قوله) لكن يسن له السعي في إزالته إن أمكن ظاهره عدم الوجوب وإن علم تأذي

ينون غيرهم لانه حينئذ الدائن
ومثله وكيله أو لمفعوله
فيتون لانه حينئذ المدين
هكذا ان عجز عن إثبات
اعساره أو عسر عليه وإلا
بان كان له به بيعة وهناك
حكم بقبلها قبل الحبس وإلا
فكالمعدم كما بحث أو كان ما
يقبل فيه دعوى الاعسار
ييمينه كصداق دين اتلاف
فلا عذر (وعقوبة) تقبل
العفو كقود وحدث قدف
وتعزير الله تعالى أولادى
(يرجى تركها) ولو على
بعد ولو بمال (ان أنيب أيا ما)
يعنى زنا يسكن فيه غضب
المستحق بخلاف نحو حد
الزنا إذا بلغ الامام وإلا كان
تعيبه عن الشهود عذرا حتى
لا يرفعه على مذكره شارح
وخلاف ما علم من مستحقه
بقرائن أو أنه لا يعفو
عنه وانما جاز التغييب مع
أقضته من حق بل أنه تسليمه
فوراً لانه وسيلة للعفو
والمنسحب اليه ونظيره
جواز تأخير الغاصب الرد
الواجب عليه فوراً إلى
الشهاد لعدمه بعدم تصديقه
في دعوى الرد (وعرى)
بان لم يجد ما تحتل مروأته
بتركه من اللباس لأن عليه
مشقة تركه (وتأهب لسفر)
مباح (مع رقة ترحل)
قبل صلاة الجمعة ولو تخاف
لها لاستوحش للشقة في

ومثله إلى هذا وقوله ولو على بعد ولو بمال وقوله وإلا كان إلى وبخلاف الخ (قوله مصدر الخ) أى قول المصنف
ملازمة الخ (قوله قبل الحبس الخ) أى وقبل اخذنى ولو اختصاصا اخذنا من فى خوف الظالم (قوله وإلا)
أى بان كان الحاكم لا يقبل البيعة إلا بعد الحبس نهاية ومعنى أى وبعد اخذ شئ (قوله فكالمعدم) أى
فوجود البيعة كعدمها (قوله كصداق الخ) أى ونحو هيمان الدين اللازمة لا فى مقابلته مال وكذا إذا ادعى
الاعسار وعلم المدعى باعساره وطلب يمينه على عدم عليه فرد عليه البين فاجته أنه لا يكون عذرا معنى (قوله)
وحدث قدف الخ) أى كان رأى الامام المصاحبة تركها فله يجوز له العفو عنه حينئذ عرش (قوله يعنى زمانا
يسكن فيه الخ) وعلم ما قرناه ان مراد المصنف بإياما مادام يرجو العفو ولو على بعد أنه لو كان القصاص
لصلى وحصل رجاءه فله بلوغه فالحكم كذلك فقدير رفع امره لمن يرى القصاص المولى أو لمن يحبس خشية
من هربه شرح مر أه سم قال الرشيدى بعد كلام ما مضى فكان الأول أن يقول مر وعلم ما قرنا
به كلام المصنف ان مراده بإياما طلق الزمان الصادق بالقليل والكثير بحيث لا ينفذ لانه لا تقيد في هذه المسئلة
بقوله لقرب بلوغه وفى عرش ما يوافق وعبارة المعنى (تنبيه) قال بعضهم يستند من تقيد
الشيخين رجاء العفو بتعيينه إياما ان القصاص لو كان لصلى لم يجز التغييب لان العفو إنما يكون بعد البلوغ
فيؤدى إلى أن يترك الجمعة سنين وقال الأذرى قولنا بإياما مره إلا فى كلامهم وما الشافعى والأصحاب اطلقوا
ويظهر الضبط بأنه مادام يرجو العفو يجوز له التغييب فان يس أو غاب على ظنه عدم العفو حرم التغييب
انتهى وهذا هو الظاهر ولذلك ترك ابن المقرئ هذا التقيد أه (قوله بخلاف نحو حد الزنا) أى كحد السرقة
والشرب ونحو هيمان من حدود الله تعالى نهاية (قوله إذا بلغ الامام) أى وثبت عنده لانه لا رجوع العفو
عن ذلك فلا رخصة به بل يحرم التغييب عنه لعدم فائدته شرح مر أه سم قال الرشيدى قوله مر أى
وثبت عنده أى وطلب المستحق بالنسبة للسرة أه (قوله وإلا) أى وإن لم يبلغ الامام بصرى (قوله عذرا
حتى لا يرفعه) يفيد تصوير ذلك بما إذا علم الشهود فلم يعلموا فلا عذر وكذا لو علموا ونسوا لم يرجع ذكرهم
فان رجاء ذكرهم عذر سم (قوله بان لم يجد الخ) أى كعدم عمامة أو قباءة وإن وجد سائر غورته والارح
أن فاقدم ما يرى كبلان لا يلبق به المشى كالعجز عن لباس لا تقينها به قال عرش ومن فقد المار كروب فقد ما لا يلبق
به كروبه وظاهره وإن قربت المسافة جد أو هو ظاهر حيث عذرا زاله أه (قوله لان عليه مشقة بتركه)
كذا علل في المجموع ويؤخذ منه ان من اعتاد الخروج مع ستر العورة فقط أنه لا يكون عذرا عند فقد
الرائد عليه وهو كذلك وإن من وجد ما لا يلبق به كالقباء للفقير كالمعدم قال في المهمات وبه صرخ بعضهم
معنى وفى النهاية ما يوافق (قوله لسفر مباح) أى ولو سفر زهرة سم على حج واستظهر شيخنا الزبائدى خلافه
عرش عبارة الجبجبرى ولو كان السفر للزينة كما اعتمدته الحنفى خلافا للزبائدى أى قول الماتن (واكل ذى
ريح كربه) فقد تقرر ان هذا المذكورات اعذار في الجمعة ايضا قضية ذلك سقوطها عن اكل ذى الريح أى
بلا قصد إسقاطها وإن لم توطئ لعل الجمعة بان كان تمام العدة أو لم يكن فهم من بحسن الخطبة غيره سم (قوله)
كثوم) إلى قوله إلا لعذر في النهاية إلا قوله خلافا إلى ذلك وقوله إلا ان كله إلى ويكره وكذا فى المعنى إلا قوله

الناس به (قوله فى الماتن إن تغييب أيا ما) قال فى شرح الروض قال بعضهم ويستفاد منه أن القصاص لو كان
لصلى لم يجز التغييب لان العفو إنما يكون بعد البلوغ فيؤدى إلى أن يترك الجمعة سنين وقال الأذرى قولنا
إياما مره إلا فى كلامهم وما الشافعى والأصحاب اطلقوا ويظهر الضبط بأنه مادام يرجو العفو يجوز له التغييب
وإن يس أو غاب على ظنه عدم العفو وحرم التغييب أه قال مر فى شرحه وعلم ما قرناه ان مراد المصنف
إياما مادام يرجو العفو ولو على بعد أنه لو كان القصاص لصلى وحصل رجاءه فله بلوغه فالحكم كذلك
فقدير رفع امره لمن يرى القصاص المولى أو لمن يحبس خشية من هربه شرح مر (قوله إذا بلغ الامام) أى
وثبت عنده شرح مر (قوله عذرا حتى لا يرفعه) يفيد تصوير ذلك بما إذا علم الشهود فلم يعلموا فلا عذر وكذا
لو علموا ونسوا ولم يرجع تذكرهم فان رجاء ذكرهم عذر (قوله فى الماتن واكل ذى ريح كربه) قد تقرر ان

ولو مطبوخا إلى ذلك (قوله وفجل) أي لمن يتجشأ منه لا مطلقا صرح بذلك النووي تبعاً للقاضي سم على العباب قال الشيخ حمدان بعد مثل ما ذكره وهو ظاهر إذ لا كراهة له بل يحبه لا يجنبه ع وش وفي البجيرى ما نصه (فائدة) قال بعض الثقات إن من أكل الفجل ثم قال بعده خمس عشرة مرة اللهم صل على النبي الطاهر في نفس واحد لم يظهر منه ريح ولا يتجشأ منه قاله شيخنا الحنفى وقد جرب وبشارة الشيخ عبد البر من قال قبل أكله الفجل راجع ويبنى أن يجمع بينهما اه (قوله لم تسلم معالجته) سبكه كبحرته (قوله ولو مطبوخا الخ) وقال النهاية وخلافاً للمعنى وشرح المنهج (قوله على الأوجه) أى وإن كان خلاف الغالب وقول الرافعى يحتمل الربيع الباقي بعد الطبخ يحول على ربيع يسير لا يحصل منه أذى شرح مر اه سم (قوله يغتفر ربحه الخ) اعتمد المعنى كما مر (قوله وذلك) راجع إلى ما تمت (قوله من أكل الخ) مقعول لمره الخ (قوله من ذلك) أى من التوم والبصل والسكرات (قوله إن يجلس الخ) على تقدير البلاء متعاقباً به (قوله ومن ثم كرهه لا كل ذلك الخ) قضيته عدم الحرمة وإن تضرر به الناس سم (قوله وكذا دخوله المسجد) ويبنى أن موضع الجماعة خارج المسجد حكمه حكم المسجد فليتأمل سم على خج اه ع ش (قوله بلا ضرورة) يبنى رجوع هذا الما قبل وكذا الخ أيضاً سم (قوله إلا أن أكله لعذر الخ) والأوجه كإقتضائه إطلاقهم عدم الفرق بين المعذور وغيره لوجود المعنى وهو التادى نهاية ومعنى سم (قوله قبل ويكره الخ) عبارة النهاية وهل يكره أكله خارج المسجد أو لا في الود رحمة الله تعالى بكرهه نيتاً كما جزم به فى الأنوار قال ع وش ويبنى أن محل الكراهة ما لم يمتح له كاله كقصد ما ياتد به أو توفان نفسه إليه ويحمل عليه قوله صلى الله عليه وسلم كاله فأتى أفاضى من لا تأنى اه وايضا أن قوله صلى الله عليه وسلم كاله كان في المطبوخ لاقى النوى (قوله لم يعل صرح به) أى قول شرح الروض صرح به الخ (قوله ولو لقيت بما إذا الخ) وتقدم عن ع ش التقيد بعدم الاحتياج أيضاً (قوله للمشبه) وهو السكرات في حقه صلى الله عليه وسلم (قوله إن الشيخ) أى شيخ الإسلام (قوله لما ذكره) وهو قوله ولم التصريح الخ (قوله وبشارتها) أى تلك النسخة المعتمدة (قوله صرح به صاحب الأنوار الخ) عبارة الأنوار وكرهه ليعنى النبي صلى الله عليه وسلم أكل التوم والبصل والسكرات وإن كان مطبوخاً كما كره لنا نيتاً انتهت اه تأية وسم (قوله والحق به) إلى قوله ويسن في المعنى الأقوله وينفق إلى أمانا تسهل وإلى الحق في النهاية إلا ما ذكر (قوله والحق به) أى يذرى ربيع كرهه كرى والاولى بما

هذه المذكورات أعذاراً في الجمعة أيضاً وقضية ذلك سقوطها عن أكل ذى الریح السكر به وإن لزم تعطيل الجمعة بان كان تمام العددا ولم يكن فيهم من يحسن الخطبة غيره (قوله على الأوجه خلافاً لما قال الخ) وقول الرافعى يحتمل الربيع الباقي بعد الطبخ يحول على ربيع يسير لا يحصل منه أذى شرح مر (قوله لا يذنه الملائكة) قد يقتضى أن المراد بهم غير الكاتبين لأنها لا يفارقان قى أن الملائكة موجودون في غير المسجد أيضاً فواجهه التقيد بالمسجد وقد يجاب بان المنع من غير المسجد تصديق لا يحتمل وما من محل إلا وتوجد الملائكة فيه وأيضاً يمكن الملائكة البعد عنه في غير المسجد بخلاف المسجد فانهم يحبون ملازمته فليتأمل نعم موضع الجماعة خارج المسجد يبنى أن حكمه حكم المسجد فليتأمل (قوله ومن ثم كرهه لا كل ذلك الخ) قضيته عدم الحرمة وإن تضرر الناس (قوله وكذا دخوله المسجد بلا ضرورة ولو خالياً) قال في شرح العباب وقول المازدري لو أكله أهل المسجد كظم لم يمنعوأه مردود مرافقا أن من كله بقصد الإسقاط كرهه هنا وحرم عليه في الجمعة فلم تسقط خلافه لشؤ أو تدار ولو بعد الفجر مع الفرق بينه وبين السفر فقول البر ماوى الذى اعتقدوه أدین الله به أنه يحرم بعد الفجر كالسفر إلى أن قال بعد كلام فيه نظر اه (قوله بلا ضرورة) يبنى رجوع هذا الما قبل كذا أيضاً (قوله ولو خالياً إلا أن أكله لعذر فيما يظهر الخ) في شرحه للإرشاد ولا يكره للمعذور دخول المسجد ولو مع الربيع الكره به كما صرح به ابن حبان بخلاف غيره وإن كان المسجد خالياً اه والأوجه كإقتضائه إطلاقهم عدم الفرق بين المعذور وغيره لوجود المعنى وهو التادى شرح مر (قوله وبشارتها صرح به صاحب الأنوار مقيداً بالنية انتهت) عبارة الأنوار وكرهه ليعنى النبي صلى الله عليه وسلم

في الحديث من الصوم وما معه (قوله كل ذي ربح كرهه الخ) عبارة النهاية من ثيباه أو بدنه ربح كرهه كدم قصد
وقصا وباب الحرف في الخبئة وذو البحر والصن المستحكم والجراحات المنتنة والجذوم والابرص
ومن داوى جرحه بنحوه لأن الناذي بذلك أكثر منه بكل نحو التوم ومن نفل القاضي عياض عن
العلماء منع الاجذوم والابرص من المسجد ومن صلاة الجمعة ومن اختلاطها بالناس أه قال ع ش قوله ربح
كرهه ومن الريح الكربة ربح الدخان المشهور لأن جعل الله عقابته كأنه ما كان أه (قوله فيلزمه الحضور في
الجمعة) وكذا الجماعة إذا توقت عليه رشيدي وبات عن سم مثله (قوله فعمل الخ) لا يظهر وجه النفي قالوا لى
الواو كافي النهاية (قوله ويسن السعي الخ) ظاهره عدم الوجوب وإن تحقق ناذي الناس به سم ونقدم
عن شرح بافضل خلافه وقد يفهمه قوله الاتي انفا وإن تعسر أزالته فيناض ما هنا قائل (قوله أن شرط
اسقاط الجماعة الخ) وفي شرح العباب ومر انفا من كاله بقصد الاسقاط كره له هنا وحرم عليه في الجمعة
ولم تسقط أه وينبغي حرمة هنا ايضا إذا توقت الجماعة المحرمة عليه وقضية تعبيره بالقصد أنه لو لم يقصد
الاسقاط لم يأثم وتسقط عنه وإن تعمدأ كاله وعل أن الناس يتضررون به في أن مثل أكل ماذ كره بقصد
الاسقاط وضع قدره في القرن بقصد الاسقاط لكن لا يجب الحضور مع تاديبه لتلفه سم على حج أه
ع ش (قوله كاسر) أي في شرح وظوف ظالم على نفس أو مال قول المتن (وحضور قريب) ظاهره ولو
غير محترم كزان محصن وقاطع طريق ونقل ذلك عن فتاوى الشارح مر رحمه الله تعالى ع ش (قوله أو
نحو صديق) إلى الفصل في النهاية الاقوله وأوجه منها إلى وقد يجاب وكذا في المعنى الاقوله وعنى إلى التنبيه
(قوله أو نحو صديق الخ) أي كزوجة وصهر بافضل وشرح المنهج ومعنى (قوله أو مولى) أي عتيق أو
معتق نهاية ومعنى (قوله لا نه الخ) أي الحاضر (قوله فراقه) أي احتضن فهو من إضافة المصدر إلى مفعوله
بقرينة ما بعده وكلام المعنى كالصريح فيما ذكر واختار ع ش أ رجاع الضميرين الأولين للمحتضن
وبمنعه قول الشارح بعد فيتشوش الخ ولكن صنيع النهاية تحتمل له وشرح المنهج كالصريح فيه قول المتن
أو مريض بلام تعدد أي إذا خاف هلا كنه غاب عنه وكذا لو خاف عليه ضرر ظاهره أعل الأصح معنى
(قوله أوله متعد الخ) هذا داخل في المتن فلا وجه لزيادته فقد بر بصري وقد يقال زاده كغيره لزيادة الايضاح
(قوله أو حضور قريب أو نحوه) كافي المحرور وإن اقتضت عبارة أن الانسان عذر في القريب والاجنب ولو
قالو حضور قريب مختصر أو كان بالنسبه أو مريض بلام تعدد لكن أولى معنى عبارة المنهج مع شرحه
وحضور مريض بلام تعدد أو كان نحو قريب مختصرا أو بالنسبه ونحوه من زيادتي وكذا التقيد بقريب في
الانسان أه (قوله من مر) أي في قوله أو نحو صديق الخ (قوله نحو زلولة الخ) أي كونه منها أي بحيث يمنعه
الهم من الحشوع والاشتغال بتجهيز ميت وحمل ودفنه ووجود من يؤذيه في طريقه أي أو المسجد ولو
بنحو شرم مالم يمكن دفعه من غير مشقة ونحو النسيان والا كره أو تطويل الامام على المشروعة وتركه سنة
مقصودة كونه سريع الفراق أو الماموم بطيئها أو نيكه الالقاء به أو الاشتغال بالمسابقة والمناخلة وكونه
يخشى الاقتتان به لفرط جماله وهو امرد وقياسدان يخشى هو اقتتانين هو كذلك نهاية وكذا في شرح
بافضل الاقوله نحو النسيان والا كره أو قوله أو الاشتغال بالمسابقة والمناخلة قال ع ش قوله والاشتغال

كل ذي ربح كرهه من بدنه
أو عاصه وهو متجه وان
نوزع فيه ومن ثم منع نحو
أبرص وأجذم من مخالطة
الناس وينفق عليهم من
بيت المال أي قياسير تافها
يظهر أما ما تسهل معالجته
فليس يعذر فيلزمه الحضور
في الجمعة ويسن السعي في
أزالته فلم أن شرط اسقاط
الجمعة والجمعة أن لا
يقصد بالكله الاسقاط كاسر
وان تعسر أزالته (وحضور
قريب) أو نحو صديق أو
مملوك أو مولى أو أستاذ
(يحتضن) أي حضره الموت
وإن كان له متعد لأنه
يشق عليه فراقه فيتشوش
خشوعه (أو) حضور
قريب أو اجنبى (مريض
بلام تعدد) له أوله متعد
شغل بنحو شراء الادوية
لأن حفظه أهم من الجماعة
(أو) حضور قريب أو
نحوه ممن مر له متعد لكن
(يأنس به) أي بالحاضر
لأن تأنسه أهم ومن
أعذارها أيضا نحو زلولة
وغلبة لعاش وسمن مقرط
لحرب صحيح فيهو إلى زفاف
في المغرب والعشاء

ولا أثر لاحسانه المشي
بالصا إذ قد تحدث وهذه
يقع فيها

(تنبيه) هذه الاعذار

تمنع الاثم أو الكراهة

كأمر ولا تحصل فضيلة

الجماعة كما في المجموع

واختار غيره ما عليه جمع

متقدمون من حصولها

ان قصدوا لولا العذر

والسبكي حصولها من كان

بلازمها لحذر البخاري

الصرح فيه وأوجه منهما

حصولها لمن جمع الأمرين

الملازمة وقصدوا لولا

العذر والأحداث

بمجموعها لا تدل على

حصولها في غير هذين وقد

يجاب بان الحاصل له

حينئذ أجر عاك لا لاجر الملازم

الفاعل لها وهذا غير أجر

خصوص الجماعة فلا

خلاف في الحقيقة بين

المجموع وغيره فتأمل

ثم هي إنما تمنع ذلك ليعلم

يتأت له إقامة الجماعة في

بيته وإلا لم يسقط الطلب

عنه لكراهة الانفراد له

وان حصل الشعار بغيره

(فصل في صفات الائمة

ومتعلقاتها) (لا يصح

اقتداؤه بمن يعلم بطلان

صلاته) لعل به بنحو حدثه

لتلاعه (أو يعتقد) أى

البطلان كان يظنه ظنا

بتجهيزه الخ أى حيث لم يقم غيره مقامه اه وقوله أو يمكن بكرة الافتدائه تقدم أن الجماعة خلف من بكرة
الافتدائه افضل من الانفراد وعليه فينبغي أن لا يكون ذلك عذرا اه وقوله أى حيث الخ فيه توقف لاسما
إذا كان نحو قريب وقوله فينبغي الخ فيه ان الكراهة تنكفي في سقوط الطلب (قوله رضى الخ) عبارة النهاية
والسعى في استرداد مغبوبه اه واغريه اه زاد المعنى وشرح افضل والبحث عن ضالته يرجوها اه (قوله
إذ قد تحدث ردة الخ) أى وأغريها بما يتضرر بالتعثر به كإتقال توضع في طريقه ودواب توقف فيها سم
وعش (قوله تمنع الاثم) أى على قول القرض (والكراهة) أى على قول السنة معنى (قوله كاسر) أى فى
شرح لا العذر (قوله) ولا تحصل فضيلة الجماعة معتمد عش واعتماد الخطيب وشيخنا ما باتى من الجمع
المتقدمين (قوله) والاحاديث بجموعها لا يدل الخ محل تأمل بل تدل على حصولها بأحدهما كما يظهر بالتبعية
بصرى (قوله) وقد يجاب الخ) أى عن طرف المجموع وعبارة النهاية وحمل بعضهم كلام المجموع على متعاطى
السبب كما كل يصل ونوم وكون خبره في القرن وكلام هؤلاء على غيره كطروح ومرض وجعل
حصولها له كحصولها لمن حضرها لا من كل رجل به فى أصله الثلاثا فيه خبر الاصح وهو جمع لا باس
به اه وكذا فى المعنى لانه قال وهو جمع حسن اه (قوله حينئذ) أى حين إذ وجد احد الأمرين او
هما معا (قوله الملازم) الاولى إسقاطه (قوله ثم) أى الاعذار (قوله ذلك) أى طلب الجماعة
(فصل في صفات الائمة) (قوله فى صفات الائمة) الى قوله وخذ منه فى النهاية والمعنى (قوله فى صفات
لائمة) أى الأمور المتبعة فى الائمة على جهة الاشتراط والاستحباب وبالدلالة بقوله والعدل أولى الخ والاول
بقوله لا يصح اقتداؤه الخ فكأنه قال شرط الامام ان تكون صلاته صحيحة فى اعتقاد المأموم وان يكون غير
مقتدر وان لا تلزمه إعادة وان لا يكون أميا إذا كان المأموم قارئا وان لا يكون ناقص من المأموم ولو احتملا
وهذه شروط خمسة لصحة الاقتداء تضمن للسبعة الائمة فى الفصل الاثنى فيكون المجموع اثني عشر شرطا
لكن ما هنا مطلوب فى الامام وما ياتى مطلوب فى المأموم بجري (قوله ومتعلقاتها) أى متعلقات الصفات
كوجوب إعادة مسئلة الاوائى وفى سم على المنهج قد يتبين ان يكون الانسان إماما كالاصم كالأعمى
الذى لا يمكنه العلم بانتقالات غيره فانه يصح ان يكون اماما ولا يصح ان يكون مأموما مر اه عش
(قوله بنحو حدثه) أى المتفق عليه اما المختلف فيه فسيأتى فى قوله ولو اقتدى الخ عش وباتى عن المعنى
ما يوافقه وادخل الشارح بال نحو نحو كفره ونجاسته وبه (قوله ظنا غالبا) كان التقيد بالغالبا ليكون
اعتقاد السك لا يبعد الا كنفاء بأصل الظن المستند للاجتهاد بل الوجه أن يراد بالاعتقاد هنا ما يشمل أصل
الظن بدليل المثال فان الاجتهاد المذكور غالبا وكثيرا إنما يحصل أصل الظن سم على حجج اه عش
(قوله مستندا للاجتهاد) أخرج ظنا لا مستند من الاجتهاد فلا اثر له كاهو ظاهر سم على حجج اه كظن
مشتوه غلبة النجاسة مثلا المعارضة بأصل الطهارة كان توضحا امامه من ما قليل يغلب ولو غ الكلب من
مثله فلا تنفك لهذا الظن استحبابا لأصل الطهارة عش (قوله فى نحو الطهارة) لعل المراد طهارة
النجس إشارة الى المسئلة لائمة اما ظن حدث الامام بالاجتهاد فى نحو طهارته عن الحدث فينبغي أن لا
أثر له فليراجع فعمل لم يجمع صوت حدث بين اثنين تناكراه فله الاقتداء بأحدهما بلا اجتهاد فيه نظر
والأوجه ان ذلك سم عبارة المعنى أو يتقده أى بطلانها من حيث الاجتهاد فى خبر اختلاف المذهب فى

فى شرح قوله فى الصفحة السابعة وكذا فى الريح الكرية بقصد الإسقاط فبأثم بعدم الحضور الخ (قوله) إذ
قد تحدث وهذه) أى وأغريها بما يتضرر بالتعثر فيه كإتقال توضع فى طريقه ودواب توقف فيه
(فصل لايصح اقتداؤه بمن يعلم الخ) (قوله أو يعتقد) الوجه أن العلم بمعناه فلا أثر للظن إلا أن يستند
لاجتهاد مؤثر (قوله) كان يظنه ظنا غالبا) كان التقيد بالغالبا ليكون اعتقادا لكن لا يبعد الا كنفاء
بأصل الظن بل الوجه أن يراد بالاعتقاد هنا ما يشمل أصل الظن بدليل المثال فان الاجتهاد المذكور غالبا و
كثيرا إنما يحصل أصل الظن (قوله مستندا للاجتهاد) أخرج ظنا لا مستند من الاجتهاد فلا اثر له كاهو

اجتهاداً (في القبلة) ولو بالتياهم والتباس وان احدث الجلبة (أو) في (إيمانين) لما طاهر ونجس بأن أدى اجتماع كل لغبر ما أدى إليه اجتهاد الآخر فصل في كل جهة أو تواضعاً من أئمة فليس لأحدهما الاقتداء بالآخر لا اعتقاده بطلان صلاته (فإن تعدد الظاهر) من الأئمة كالمثال الآخر ولم يظن من حال غيره شيئاً (فلا ص) (٢٧٨) الصحة في اقتداء بعضهم ببعض (مالم يتبعين أنا بالامام النجاسة) لما يأتي ويؤخذ منه كراهة الاقتداء

هنا للخلاف في بطلانه وأنه لا نوب في الجامعة لما يأتي في بحث الموقف أن كل مكروه من حيث الجامعة يمنع فضله (فإن ظن) بالاجتهاد (طهارة أئمة غيره) كأنه (اقتدى به قطعاً) إذ لا تردد ونجاسته امتنع قطعاً (ولو اشتبه خمسة) من الأئمة (فيها) أئمة (نجس على خمسة) من الناس واجتهد كل واحد (فظن كل طهارة أئمة) الإضافية الاختصاص من حيث الاجتهاد للذلك إذ لا يشترط فيما يجتهد فيه أن يكون مسلماً كما مر ثم رأيت أكثر النسخ أنه وحيث لا إشكال (فتوضأ به) ولم يظن شيئاً من احوال الأربعة (وأم كل) منهم الباقيين (في صلاة) من الخمس مبتدئين بالصبح (ففي الاصح) السابق انفا (يعيدون العشاء) لأن النجاسة تعينت بزعمهم في انما امامها فان قلت ما رجه اعتبار التعيين بالزعم هنا ان المدار إنما هو على علم البطل المعين ولم يوجد بخلاف الميهم لما مر من صحة صلاة أو أربع صلوات بالاجتهاد إلى أربع جهات قلت لما

الفروع أما الاجتهاد في الفروع فسيأتي اه (قوله اجتهاداً) أي اختلف اجتهادهما فهو تمييز محول عن الفاعل ع (قوله من الأئمة) جمع أنا قال في الصباح انما والأئمة الوعا والواعية وزناً ومعنى انتهى هو انف يرشس رب وجمع الأئمة أن كان في غزاة الصحاح ع (قوله) ولم يظن من حال غيره) تعييد لحل الخلاف كما سيأتي ولقوله الاتي إلا امامها فيعيد المغرب ع (قوله) البصري ظاهر كلامهم هنا أن الحكم كذلك وإن علم حال الاقتداء ان امامه أظهر بأحد الأئمة التي هو شك فيها ولو قيل يمنع الاقتداء عند علمه بحاله حالة الاقتداء تردده في البنية المستند إلى تردده في صحة الصلاة امامه لكن متجهاً ومقتضياً على البحث في اقتداء الشافعي بالخفي المحتجهم اه (لأن تفرق بينهم بآلاف الامام هناك علمه بفسده حال نيته وعدم تلاعبه هنا ثم رأيت ما يأتي عن ع (انما الصريح في جواز الاقتداء بما ذكر (قوله لما يأتي) أي في قول المصنف في الاصح يعيدون الخ (قوله) يؤخذ منه الخ) أي من قول المصنف فالأصح الخ (قوله) ان لا نوب الخ) عطف على قوله كراهة الخ فيه انه إنما يؤخذ من السكر اه لا من مجرد الخلاف المذكور في المتن فكان الأولى فلا نوب الخ في غير ما على الكراهة (قوله) كأنه إلى التنبيه في النهاية لا قوله ثم رأيت إلى المتن وكذا في المتن إلا قوله بالإضافة إلى المتن وقوله فان قلت إلى المتن (قوله) كأم) أي في شرح ولو اشتبه ما الخ كرى (قوله) مبتدئين بالصبح) قيد به لاجل قول المصنف يعيدون العشاء ع (قوله) لأن النجاسة تعينت الخ) يؤخذ منه انه لو زادت الأولى على عدد المجتهدين كثلاث أو أن كان فيها نجس يقيف مع شخصين اجتهاداً أحدهما فظن طهارة أحدهما ولم يظن شيئاً الباقيين واجتهد الآخر فيها فظن طهارة أحدهما ولم يظن شيئاً الآخرين صح اقتداء أحدهما بالآخر إما احتمال أن كلا منهما صادق الظاهر وعليه فلو جاء آخر واجتهد وأدى اجتهاده لطهارة الثالث إما اقتداء به بأحد الأئمة فليس المقتدى من الأولين بالآخران يقتدى بالثالث لا بخصوص النجاسة في أئمة ولو كانوا خمسة والأواني ستة كان الحكم كذلك فلكل من الخمسة أن يقتدى بالبقية وليس لواحد منهم أن يقتدى بمن ظهر من السادس ع (قوله) بادي تصرف (قوله) بزعمهم) أي باعتبار اقتدائهم بمن عده سم (قوله) بخلاف الميهم) أي فليس المدار عليه (قوله) لما مر الخ) علة لسكون المدار ليس على علم المبط الميهم ع (قوله) به) أي فعل المكلف (قوله) صوماً الخ) خبر كان (قوله) اضطررنا الخ) جواب لما (قوله) إلى اعتباره) أي اعتبار التعيين بالزعم هنا مع كون المدار الخ ع (قوله) لا اختيار له) أي لا اختيار المكلف الاقتداء بهم (قوله) فكل اجتهاد الخ) أي صادر منه وبه فارق مسألة المياه إذا اجتهاد فيها من غيره وكان الأولى في التميز فصلاً لكل جهة ثم رقت باجتهاد منه صحيح رشدي قول المتن (إلا اماماً) أي العشاء (قوله) لصحة ما قبله الخ) محل تأمل بصري (قوله) تعين امام المغرب الخ) أي في حق امام العشاء ومردم يتعين النجاسة عدم بقا احتمال وجودها في حق غير نهاية أي بالنسبة للمقتدى ع (قوله) والضابط) أي ضابط ما يرد (قوله) لو كان في الخمسة نجسان الخ) أي وأكان النجس ثلاثة لخالف واحد فقط وعلم من ظاهر وقوله في نحو الطهارة لعل المراد طهارة النجس إشارة إلى المسئلة الآتية ما ظن حدث الامام بالاجتهاد في نحو طهارته عن الحدث فيبين أن لا اثر له فليراجع نعم لو سمع صوت حدث بين اثنين تناكراه فله الاقتداء بأحدهما بالاجتهاد فيه نظر والوجه أنه لا ذلك وعلى المنع فهل يجري هنا الاجتهاد كما في مسألة الأواني النجسة فيه نظرو وجه الجواز ما كان ادراك حدث أحدهما بنحو رابعة (قوله) تعينت بزعمهم) أي باعتبار اقتدائهم بمن عده (قوله) قلت لما كان الاصل الخ) انظر هل يصح أيضاً الجواب بانه لما أمكن هنا

كان الأصل في فعل المكلف وهو اقتداؤه بهم خاصونه عن الإبطال ما أمكن اضطررنا لاجل ذلك إلى اعتباره وهو الضابط لا اختياره بالتشبه يستلزم اعترافه بطلان صلاة لاخيراً فأخذناه به وأمام فكل اجتهاد وقع صحيحاً فله العمل بقضيته ولم يبال بوقوع مبط لميهم (إلا اماماً فيعيد المغرب) لصحة ما قبلها بزعمه وهو متطير بزعمه في العشاء تعين امام المغرب النجاسة والضابط أن كلا يعيداً ائتم فيه آخر ولو كان في الخمسة نجسان محت صلاة كل خلاف اثنين فقط ولو سمع صوت حدث أو شبه بين خمسة وتناكروا مأم كل في صلاة

الضابط المتقدم أن من تأخر منهم تعين الاقتداء به للبطان ولو كان التجس أربعة امتنع الاقتداء بينهم معنى ونهاية (قوله فكذلك) أى فى الأولى ولكن هذا بحسب الظاهر والانتكار وإلا فصاحب الحدث عالم بنفسه فصلواته كلها باطلة سواء ما اقتدى فيه ومالم فيه كاهو ظاهر سم وعبرة عش لكن لو تعدد الصوت المسموع لم يعد كل الإصلافة واحدة لاحتمال أن الكل من واحد وفى سم على المنهج فرع رأى إنسانا تواضا واغفل لمعة فقل يصح اقتداؤه به لاحتمال أن هذا الوضوء تجديد ولا يصح لأن الظاهر أنه عن حدث فيه تردد قال مر الأصح منه عدم الصحة اه أى ولو كان بمن يعتاد التجديدها (قوله يحرم عليهم) أى على غير إمام العشاء (قوله فعل العشاء) أى مع إمامها (قوله وعلى الإمام) أى يحرم على إمام العشاء (قوله فعل المغرب) أى مع إمامها (قوله إنما يتعين) الأولى التانيث (قوله بالفعل لها) أى فعل العشاء والمغرب (قوله لا قبلها) أى لا قبل فعلها ولو أفرد الضمير لاستغنى عن تقدير المضاف المذكور (قوله لدليل) يفتى عنه ما بعده وكان الأخصر الأولى الاعتقاد الناشئ عن الاجتهاد فى الفروع عبارة المغنى ثم شرع فى اختلاف المذهب فى الفروع فقال ولو اقتدى الخ (قوله مثلا) إلى قوله ويحث جمع فى المغنى وإلى قوله وايضا فى النهاية إلا أنه حكى الرد الآتى بقل ثم أجاب عنه (قوله كان من فرجه) أى ترك الطمأنينة والبسملة أو الفاتحة وبعضها معنى قول المتن (فالأصح الصحة فى الفصداخ) قضيته أن هذا الإمام يتحمل عن المأموم كغيره وتذكر الركعة بادرا كذا كما فليحرم رسم على المنهج أقول وهو ظاهر لأن اعتقاد حتمته صيرة من أهل التحمل عش قول المتن (دون المس) أى ونحوه مما تقدم (اعتبارانية المقتدى) والثانى عكس ذلك اعتبارا باعتقاد المقتدى به معنى قول المتن (اعتبارا بنية المقتدى) ولا يشكل على هذا حكمنا باستعمال مائه وعدم مفارقه عند سجوده لص ولا قولهم لو نوى مسافرا ن شافعى وحنفى إقامة أربعة أيام بموضع انقطع بوصفها سفر الشافعى فقط وجاز له أن يكره الاقتداء بالحنفى مع اعتقاده بطلان صلاته لأن كلامهم هنا فى ترك واجب لا يجوز الشافعى مطلقا بخلافه ثم فانه يجوز القصر فى الجملة نهاية زاد المغنى ما نصه والمؤتمد ما قاله الشيخ أبو حامد وغيره أن صورة ذلك إذا لم يعلم أنه نوى القصر فإن علم أنه نواه فقتضى المذهب أنه لا تصح صلاته خافه كجهنم اخنفا فى القبلة فضلى أحدهما خلف الآخر اه (قوله عنده) أى المقتدى عش (قوله دون الفصد) ولو اقتدى شافعى بمن يرى تطر إلى الاعتدال فطوله لم يوافق به بل يسجد وينظره ساجدا كما ينظره قائما إذا سجد فى سجدة ص وإن اقتضى كلام القفال أنه ينظره فى الاعتدال وكلام شيخنا يجوز كل من الأسرين مغنى وقوله بل يسجد وينظره ساجدا قال عش ذكر ذلك القاضى وكلام البغوى يقتضيه قال الزركشى وهو واضح واعتمده مر اه سم على المنهج اه (قوله ويحث جمع الخ) اعتمده النهاية والمغنى وسم والبصرى وكذا الشهاب الرملى والطيلاوى كما فى عش عن سم على المنهج (قوله أن محله) أى محل الصحة فى الفصد (قوله إذا نسيه) أى نسى الإمام كونه مقصدا نهاية

الاحترار عن الاقتداء الذى هو سبب إعادة ضيق فيه ولا كذلك هناك إذ لا يمكن الاحتراز عن الاشتباه والتجريح فسوق محقق وبأنه ثم توجه إلى كل جهة بالاجتهاد بخلافه فانه لم يقيد بكل إمام بالاجتهاد (قوله فكذلك) لكن هذا بحسب الظاهر والانتكار وإلا فصاحب الحدث عالم بنفسه فصلواته كلها باطلة سواء ما اقتدى به ومالم فيه كاهو ظاهر (قوله فى المتن فالأصح الصحة فى القصد دون المس اعتبارا بنية المقتدى) استشكل ذلك بما فى الرخصة آخر صلاة المسافر من أنه لو سافر شافعى وحنفى فى مدة قصر نوى الحنفى الإقامة وشرع فى صلاة مقصورة جاز للشافعى أن يقتدى به وقد استدل الجلال السيوطى عن ذلك فاجاب بقوله ما نصه لا إشكال لأن الحنفى لا تبطل صلاته إلا عند السلام وحينئذ يفارقه المقتدى ويقوم أو ما قبل السلام فأحرأه بالصلاة صحيح فصح الاقتداء به مادامت صلاته صحيحة وقد يقال فيه نظر لأن الشافعى يعتقد عدم انعقاد صلاته لأنه صار مقما بنية الإقامة والمقيم إذا نوى القصر لا تعتقد صلاته فلم ينتف الاشكال قليلا ثم وقد يجاب بأن الحنفى بمنزلة الجاهل بالحكم لا اعتقاده الجواز أو بنية القصر جهلا لا تضر وهذا الجواب يتوقف على أن

فكذلك (تنبه) يؤخذ مما تقرر من لزوم الإعادة أنه يحرم عليهم فعل العشاء وعلى الإمام فعل المغرب لما تقرر من تعين التجاسفة فى كل فأن قلت إنما يتعين بالفعل لها لا قبلها قلت يتنوع بل المعين هو فعل ما قبلها لا غير كاهو صريح كلامهم (و) شمل قوله يعتقد الاعتقاد الجازم لدليل نشأ عن الاجتهاد فى الفروع فعليه (لو اقتدى شافعى بحنفى) مثلا أن يبطل فى اعتقاده أو اعتقاده كأن (س) من فرجه أو اقتصد فالأصح الصحة فى الفصد دون المس اعتبارا) فيها (بنية المقتدى) أى اعتقاده لأنه محدث عنده بالمس دون الفصد ويحث جمع أن محله إذا نسيه لتكون نيته للصلاة جازمة فى اعتقاده

ما حصل له من عدم الجزم خلاف مقتضى اعتقادنا فلهذا شئنا آخر لا ينفى التأثير في جزمه وعدم حصوله فتدبر فانه واضح سم وبصرى (قوله لا عندنا) لك ان تقول اعتقادنا انما يمنع تأثير العلم المذكور حيث وافقنا المباشر في اعتقادنا لا حيث خالفنا سم (قوله وهذا مبطل عندنا) قد يجاب بمنع إطلاقه وانما يبطل بمن اعتقد ركنية المترك سم وفيه نظر إذ الكلام هنا في الاعتقاد سواء اتى ما اعتقد عدم وجوبه او تركه (قوله) اغتفار اعتقاده (مبطلا) أى كعدم وجوب بعض الأركان سم (قوله ولو شك) إلى قوله وكذا لا يضرب النهاية والمغنى (قوله ولو شك شافعى في إتيان الخالف الخ) قد يؤخذ منه عدم تأثير الشك في إتيان الخالف بالأبصار عند المأموم فلا ينسب للشافعى بل لا يجوز له سجود السهو فيها إذا شك في إتيان امامه الحنفى بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول مثل ما روي عن سم ما يفيد عدم التأثير وان علم الشافعى انه لا يطلب عند ذلك الخالف الخروج من الخلاف في الشك كفي لكونه مكروها عنده مثلا فظهر بذلك اندفاع ما ادعاء بعض المخالفين من سن سجود السهو للشافعى المقتضى بالحنفى الصحيح أيضا إذا الظاهر ترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول لا اعتقاده كراهتها (قوله لم يؤثر الخ) ظاهره وان علم الشافعى أنه لا يطلب عند ذلك الخالف وتوق ذلك الخلاف وليس بعيد الاحتمال أن يأتي بها احتياط وان لم يطلب عنده توق الخلاف فيها سم وبذلك يظهر اندفاع ما توهم من عدم صحة اقتداء الشافعى بالحنفى في صلاة الجنائز إذا الظاهر تركه لفاخته فيها لا اعتقاده كراهة فرائدها في صلاة الجنائز (قوله وفي صحة الاقتداء به) ولو اخبره بعد بتركه من الواجبات فهل يؤثر وتجب الاعادة ولا للحكم بمضى صلاته على الصحة فيه نظر والا قرب الاول قياسا على ما يأتي من انه لو كان امامه تارك للتكبيرة الاحرام وجبت الاعادة الا ان يفرق بان التحريم من شأنه جبر الامام به فينسب المأموم لتقصير في عدم العلم بالاتيان به من الامام ولو كان بعيدا ولا كذلك غيره من الواجبات ويؤيد الفرق ما روي عنه من ان الامام لو شك بعد احرام المأموم فاستأنف الثانية وكبر ثانيا لا تجب على المأموم اعادة الصلاة اذا علم بحال الامام مع انه بذلك يتبين تقدم احرام امامه وعليه ذلك بمسقة الاطلاع على حال الامام وانه لا يلزمه تأمل حاله في بقية صلاته ع وش و تقدم عن سم ما يؤيد الفرق ويأتى عنه ما يصريح به (قوله بتحسينا للظن به) قال في الروض وشرحه وحفاظة على الكمال عنده انتهى وقد يعترض على كلا التعليلين بأنه قد لا يكون المترك عنده من الكمال ولا بما يطلب الخروج من الخلاف فيه عنده فلا يكون الظاهر الاتيان بجميع الواجبات سم على المنهج بى ان يقال سلمنا انه اتى به لكن على اعتقاد السني ومن اعتقد بقرض معين فلا كان ضارا و أشار شرح الروض الذي دفعه بما حاصله ان اعتقاد عدم الوجوب انما يؤثر اذا لم يكن مذهبا للعتقدو الا بان كان مذهبا له لم يؤثر ويكتفى منه بمجرد الاتيان به ع وش وتقدم انفا عن سم ما يندفع به الاعتراض الاول ايضا (قوله وكذا لا يضرب الخ) قاله الحليمى واستحسنه بعد تعلم ما عن تصحيح اكثرين وقطع جماعة بعدم الصحة وهو المتمدن معنى ونهاية عبارة سم قوله وكذا لا يضرب اخلا له الخ المعتد الضرر مر اه (قوله بواجب) كالسلمة نهاية

بمطل في اعتقاده بوجوب قطع عدم جزمه بالفعل في الواقع بل وعدم نية مطلقا كذلك اذا تصور مع ارتكاب المبطل والعلم به نية كما هو معلوم واعتقادنا عدم المبطل انما يقتضى الجزم لمن قام به ذلك الاعتقاد لان قام به نفيه فحين مع اعتقادنا عدم المبطل تعلم وان اعتقدنا لم يحصل له جزم بالفعل بل حصل له بالفعل عدم الجزم وذلك مضروا ما ان ما حصل له من عدم الجزم خلاف مقتضى اعتقادنا فلهذا شئنا آخر لا ينفى التأثير في جزمه وعدم حصوله فتدبر فانه واضح لتعلم ان هذا الجواب ليس بشئ (قوله ما عندنا) لك ان تقول اعتقادنا انما يمنع تأثير العلم المذكور حيث وافقنا المباشر في اعتقادنا لا حيث خالفنا (قوله وهذا مبطل عندنا) قد يجاب بمنع إطلاقه وانما يبطل بمن اعتقد ركنية المترك سم (قوله اغتفار اعتقاده مبطلا) كعدم وجوب بعض الأركان (قوله لم يؤثر الخ) ظاهره وان علم الشافعى أنه لا يطلب عند ذلك الخالف توق ذلك الخلاف وليس بعيدا لاحتمال أن يأتي بها احتياط وان لم يطلب عنده توق الخلاف فيها (قوله وكذا لا يضرب اخلا له الخ)

لا عندنا فتأمله وأيضا
فالمدار هنا على وجود
صورة صلاة صحيحة عندنا
وإلا لم يصح الاقتداء
بمخالف مطلقا لأنه معتد
لعدم وجوب بعض
الأركان وهذا مبطل عندنا
فاقتضت الحاجة للجماعة
اغتنار اعتقاده مبطلا
عندنا وإتيانه بمبطل عنده
وإن تعمد ولو شك شافعى
في إتيان الخالف بالواجبات
عند المأموم لم يؤثر في صحة
الاقتداء به تحسينا للظن به
في توق الخلاف ومر في
سجدة ص أن المبطل الذي
يقتصر جنسه في الصلاة
لا يضرب إتيان الخالف
به وكذا لا يضرب أخلاقه
بواجب أن كان ذوا لاية

خوفا من الفتنة فيقتدى به الشافعي ولا إعادة عليه وكانهم إن لم يوجوب عليه موافقته في الأفعال مع عدم نية الاقتداء به لعسر ذلك والإفرو يحصل لدفع الفتنة وصحة صلاة الشافعي وقينا وبشكل على ذلك ما يأتي أنه لا نصح الجملة المسبوق وإن كان السلطان معها الصادق بكونه إماما إذ قياس ما هنا صحة اقتدائهم به خوف (٢٨٢) الفتنة بل هي ثم اشترى بحجاب بأنه عدم إيقاع غير الجملة مع اختلاف بعض شر وطها العذر ولم

يعد ذلك في الجمعة هد تقدم جمعة أخرى فان اضطرو للصلاة معه ونوا ركنين نافلة (تنبيه) رجح مقابل لأصح جمعة من أكبر أمتثال بالف فيه بجلى وتقل عن الأكثرين لكن نوزع فيه واختاره جمع محققون متأخرون وعلى المذهب فرق ابن عبد السلام بين ما هنا عدم صحة اقتداء أحد مجتهدين في المأوا بالعبادة تختلف اجتهادهما بالآخر بان المنع مطلقا هنا يؤدي الى تعطيل الجماعة المطلوب تكبيرهما بخلافه في ذنبك لندرتهم فان قلت يؤيد المقابل المذكور ما هو معلوم ان من قلده تقليدا صحيحا كانت صلاته صحيحة حتى عند المخالف قلت معنى كونها صحيحة عند المخالف انها تبرى فاعلم ان المطالبة بها ونحو ذلك لا تانار بربط صلاتنا بها لان هذا يخلفه مفسدة أخرى وهي اعتقادنا انه غير جازم بالنية بالنسبة اليها فنمتنا الربط لذلك لا لاعتقادنا بطلان صلاته بالنسبة لاعتقاده فالحاصل انها من حيث ربطنا بها

ومعنى كأن سمعه يصل تكبيره التحريم أو القيام بالحدس ع (قوله خوفا من الفتنة) هذا للتعليل بمنوع فقد لا يعلم الامام بعدم اقتدائه ومفارقة كان يكون في الصف الأخير مثلاً او يتابعه في أفعالها من غير ربط وانظار كثير فيفتني خوف الفتنة نهاية (قوله هو الخ) أي الموافقة من غير ربط وانتظار كثير نهاية (قوله فيقتدى به الشافعي الخ) خلافاً للثبوت والمغنى كاسر انفا (قوله غلى ذلك) أي على قوله وكذا لا يضر إخلاله الخ (قوله) وبحجاب بأنه عهد الخ) لا يخفى ما فيه على المتأمل سم (قوله للصلاة معه) أي لصلاة الجمعة المسبوق مع السلطان (قوله ونقل) أي مقابل الأصح أو ترجحه (قوله لكن نوزع فيه) أي في النقل (قوله واختاره) أي مقابل الأصح (قوله وعلى المذهب) أي إلى الراجح الذي عبر عنه هنا بالاصح (قوله فرق الخ) تدبى قال لأحاجة للفرق بل ما ذكر على حد ما هنا من اعتبارية المقتدى فان كل من المجتهدين يعتقد نجاسة ماء الآخر وإن جهته غير قبله سم (قوله بين ما هنا) أي صحة الاقتداء في نحو الفصد وإن شئت تقول لى في الفروع الخلافة فصحبوا فيها الاقتداء في نحو الفصد ونحو المس (قوله بالآخر) متعلق بالاقتداء (قوله بأن المنع) أي منع صحة الاقتداء مطلقاً أي سواء أتى الامام بمبطل عندنا أو عنده (هنا) أي في الفروع الخلافة في المذاهب (قوله المقابل الخ) يعني الصحة في نحو المس (قوله ونحو ذلك) عطف على قوله انها تبرى الخ (قوله لا تانار بربط الخ) أي وليس معنا انه يصح لا الاقتداء بهم (قوله لان هذا) أي صحة الربط وتكثير الجماعة (قوله انه غير جازم الخ) فيه نظر سم (قوله لذلك) أي لاعتقادنا انه غير جازم الخ (قوله انها) أي صلاة المخالف مع نحو المس (قوله لذلك) أي للربط باللام للتعدي (صاحلة) على ظاهره ويحتمل أن المشار اليه اعتقادنا انه غير جازم الخ فاللام للتعليل وصاحلة بمعنى صحبه ويؤيده قوله لظاهر افهما الخ (قوله فكل من صلاتنا) أي مع نحو الفصد (صلاته) أي مع نحو المس (قوله على كل مقلد) بكسر اللام (قوله انه يجب تقليدا لارجح الخ) أي والأصح خلافاً له بأن في القضاء كرى (قوله عنده) أي المقلد (قوله مقلد) بفتح اللام (قوله لما فيه) أي في الواقع ونفس الامر (قوله بغيره) إلى قوله ولا تفر في المغنى وإلى التنبيه في النهاية لا أقوله ولا تفر إلى وخرج وقوله في الثانية وقوله فيلزمه مفارقتة وقوله جهلا (قوله ولو احتالا) عبارة عن المغنى والنهاية ولا بين توهمه وظنه ما موما كأن وجدر جلين يصلبان جماعة وترد فيهما الامام ومخلة كما قاله الزركشي ما إذا جهم فان اجتهد فيهما الامام واقتدى بمن غلب على ظنه انه الامام فينبغي ان يصح كما يصح بالاجتهاد في القبلة والاثواب والاثواب وان اعتقد كل من عضلين انه الامام صح صلاتهما اذ لا مقتضى للبطلان وانه ما موم بطلت صلاتهما لان كلا مقتدى بمن يقصد الاقتداء به وكذا لو شك في شك ولو بعد السلام كافي المجموع انه الامام او ما موم بطلت صلاته لما شك انه تابع او متبوع ولو شك احدهما وظن الآخر صح لظان انه امام دون الآخر وهذا من المواضع التي فرقوا فيها بين الظن والشك اهر (قوله ولو بعد السلام الخ) أي بأن شك بعد السلام في كون امامه ما موما إلا ان حل هذا الما بين اماما كما هو ظاهر ولا ينافيه وان اماما لجواز تخصيصه بغير هذه الصورة بل يتعين ذلك

المعتمد الضرر رم (قوله) وبحجاب بأنه عهد الخ) لا يخفى ما فيه على المتأمل (قوله وعلى المذهب فرق ابن عبد السلام الخ) قد يقال لأحاجة للفرق بل ما ذكر على حد ما هنا من اعتبارية المقتدى فان كل من المجتهدين يعتقد نجاسة ماء الآخر وإن جهته غير قبله (قوله انه غير جازم بالنية) فيه نظر (قوله ولو بعد السلام) أي بأن شك بعد السلام في كون امامه ما موما إلا ان هذا الما بين اماما كما هو ظاهر ولا ينافيه وان اماما لجواز تخصيصه بغير هذه الصورة بل يتعين ذلك

غير صالح لذلك ومن حيث إبرؤها لمدفعا لها صالحة لظاهر افهما وأما باطنا فكل من صلاتنا وصلاته يحتمل الصحة وغيرها لان الحق ان لم يجب في الفروع واحد لكل من كل مقلدان يعتقد بناء على انه يجب تقليد ارجح عنده ان ما قاله مقلده اقرب إلى مائة ما في نفس الامر ما قاله غيره مع احتمال مصادفة قول غيره لما فيه فتأمل (ولا يصح فدوة بمقتدى بغيره) إجماعا ولو احتالا ولو بعد السلام سم

سم على حج اه ع ش وأتى عن البصري ما يؤلفه قوله بغير هذه الصورة أى بالشك قبل السلام (قوله) كما
 (مر) أى فى شرحه ولو شك بعد السلام لم يؤثر على المشهور (قوله) وإن بان اماما أى إن طال زمن التردد أو
 مضى ركن كما هو ظاهر سم على حج اه ع ش عبارة البصري قوله ولو بعد السلام كما مر فى سجود السهو
 وإن بان اماما مقتضى هذا الصنيع أنه لو شك بعد السلام ثم زال الشك وبان أنه امام عدم الصحة وهو بعيد
 جدا فالذى يظهر الصحة مطاوعا لآل الزمن للشك أو لم يطل اه (قوله) وذلك راجع للثنى (قوله) ولا اثر عند
 التردد للاجتهاد الخ خلافا للثناوية والمعنى كما مر آنفا (قوله) خلافا للزركشى (قوله) الوجه ما قاله الزركشى
 وأما قوله ولا يجال لها فتاوى بمنوع إذ قد تفيد القرائن الظن بل القطع بكونه اماما أو ما مؤلفه بكونه نوى
 الامامة والالتزام ويؤيد ذلك نظائر فى كلامهم سم بحذف (قوله) لأن شرطه أن يكون الخ رده الثناوية بما
 فيه ومعلوم أن اجتهاده بسبب قرائن تدل على غرضه لا بالنسبة للنية لعدم الاطلاع عليها فاسقط القول بان
 شرط الاجتهاد أن يكون الخ اه (قوله) رهى لا يطلع عليها) فيه نظر إذ قد يستدل عليها بقرائن سم (قوله)
 فى غير الجملة) أى ما فيها فلا يصح لأن فيه إنشاء جمعة بعد أخرى ع ش (قوله) على المتمدخ) متعلق بصح
 وحاصله أنه يصح الانتداف فى الصورة الثانية وهو قوله أو مسبوقون الخ فى غير الجمعة على المتمدخ لكن مع
 الكراهة وإما فى الأولى فيصح فى الجملة ايضا وبلا كراهة مطلقا اه من نسخة سقيمة السكردى بفتح الكاف
 الفارسى على التحفة وفى السكردى يضم الكاف العربى على شرح بافضل مانصه قوله وخرج بمقتضى الخ فيصح
 فى غير الجمعة ما هو فلام مطلقا عندا لجمال الرملى وفى الثانية عند الشارح اما فى الأولى فتصح عنده لكن بكرة
 الاقتداء بالمسبوق المذكور اه واسقط الثناوية لفظه فى الثانية كما مر وكتب ع ش عليه مانصه عليه قوله مر
 لكن مع الكراهة ظاهرة فى صورتين وعليه فلا ثواب فيها من حيث الجماعة وفى جميع التصريح برجوعه
 للثانية فقط والكراهة خروجا من خلاف من ابطها وسيأتى فى كلام المحلى قبيل صلاة المسافر ما يصرح
 بتخصيص الخلاف بالثناوية اقول بل فى كلام الشارح كالثناوية كالصريح فى الرجوع للصورتين معا كما مر
 عن السكردى يضم الكاف خلافا لما مر عن السكردى بفتح الكاف ع ش وأما قوله وسيأتى فى كلام
 المحلى الخ فنه ان المحلى إنما ذكر هناك الصورة الثانية والخلاف فيها تم الجمع وسكت عن الصورة الأولى
 بالكلية ولم يضرها أصلا وهذا لا يشعر بتخصيص الخلاف بالثناوية فضلا عن التصريح بذلك قول المتن
 (ولا بمن تازمه إعادة) وإن جهل أنه تازمه إلا إعادة فاذا بان بعد الصلاة وجب القضاء اه سم قول المتن
 (كقيم تيمم) لا يبعد أن شرط هذا العلم بحاله ويستثنى مر سم قول المتن (كقيم تيمم) هل شرط هذا علم

لشك فى أنه تابع أو متبوع ذكره فى المجموع (قوله) وإن بان اماما) أى إن طال زمن التردد أو مضى ركن
 كما هو ظاهر (قوله) خلافا للزركشى) اقول الواجب ما قاله الزركشى وأما قوله ولا يجال لها فتاوى بمنوع
 إذ قد تفيد القرائن الظن بل القطع بكونه اماما أو ما مؤلفه بكونه نوى الامامة والالتزام ويؤيد ذلك نظائر
 فى كلامهم كقولهم يصح بيع الوكيل المشروط به الاشهاد بالكتابة عند توفر القرائن كما هو المتمدخ الذى
 ذكره الغزالي وأقره عليه الشيخان مع أن الكتابة لا بد لها من نية فلو لا أن للقرائن مجال فى النية ما بأتى هذا
 الكلام منهم ولا الاشهاد على هذا البيع المتوقف على النية فليتأمل وكقولهم فى مصليين ترد ذلك فى أنه امام
 أو ما مؤلفه أنه لو ظن أحدهما أنه امام وشك الآخر صح للظان أنه امام دون الآخر ولا خفاء أن ظن أحدهما
 أنه امام لم يستند فيه إلا للقرائن إذ الظن بلا سند لا اعتبار به فدل هذا على أن للقرائن مجال فى الظن الكون اماما
 لا بقال هذا فى ظن نفسه اماما أو الإنسان اعرف بحال نفسه بخلاف ما نحن فيه فانه فى ظن غيره اماما لا ناقل
 هذا لا يقدح فى الدلالة على أن للقرائن مدخلا فما ذكر فتدبره (قوله) وهو لا يطلع عليها) فيه نظر إذ قد
 يستدل عليها بقرائن (قوله) فى المتن ولا بمن تازمه إعادة) وإن جهل أنه تازمه إلا إعادة فاذا بان بعد الصلاة
 وجب القضاء مر (قوله) فى المتن كقيم تيمم) لا يبعد أن شرط هذا العلم بحاله ويستثنى مر (قوله) ايضا
 كقيم تيمم) هل شرط هذا علم المأموم بحاله حال الاقتداء وقبله ونسى قال لم يعلم مطلقا لا بعد الصلاة صح

كما مر فى سجود السهو وإن
 بان اماما وذلك لاستحالة
 اجتماع كونه تابعا ومتبوعا
 ولا أثر عند التردد للاجتهاد
 فيما يظهر خلافا للزركشى
 لأن شرطه أن يكون
 للعلامة فيه مجال ولا مجال
 لها لأن مدار المأمومية
 على النية لا غير وهى
 لا يطلع عليها وخرج
 بمقتضى ما انقطعت القدوة
 كان سلم الامام فقام مسبق
 فاقضى به آخر أو مسبوقون
 فاقضى بعضهم ببعض
 فتصح فى غير الجمعة فى
 فى الثانية على المتمدخ
 لكن مع الكراهة (ولا
 بمن تازمه إعادة) وإن
 اقتضى به مثله (كقيم
 تيمم) لنقص صلاته

المأموم بحاله حال الاقتداء وقبله ونفسه فان لم يعلم مطلقا لا بعد الصلاة صححت ولا قضاء لان هذا الامام يحدث
وتبين حدث الامام بعد الصلاة لا يضر ولا يوجب القضاء ولا فرق هنا وبخص ماسياتي بغير ذلك ويفرق فيه
نظر والتسوية قريبة اى فلا قضاء هنا كما لو بان حدث امامه إلا ان يظهر فرق واضح سم على حج وفي كلام
الشارح رم في باب التيمم ما يصرح بالتسوية بينه وبين الحدث ع ش قول المتن (ولا قارى بأى) (رفع)
علم اميته وغاب غيبة يمكن العلم فيها فهل يصح اقتداؤه به ام لا فيه فنظر والاقر الثاني لان الاصل بقاء الامية
ونقل عن فتاوى الشارح مر انه لو ظن انه تعلم في غيبته صحح الاقتداء به وقد توقف فيه لما قدمناه ولا
يشكل على ما قلت لم يصح صلاته وليس الظاهر من حال الامي ذلك فان الامية علم من منتهى الاصل بقاؤه ع ش
نظر بعد حدثه اصح صلاته وليس الظاهر من حال الامي ذلك فان الامية علم من منتهى الاصل بقاؤه ع ش
قول المتن (في الجديد) راجع الى اقتداء القارى بالامى الى ما قبله والقديم يصح اقتداؤه به في السرية دون
الجمهورية بما علم ان المأموم لا يقرأ في الجمهورية بل يتحمل الامام عنه فيها وهو القول القديم ايضا نهاية زاد
المعنى وذهب المزي الى صحة الاقتداء به سرية كانت أو جهرية محل الخلاف فيمن لم يطأ وعسله ان وطأ وع
ولم يمس من يمكنه فيه التعلم ولا فلا يصح الاقتداء به قطعا (قوله وان لم يمكنه) الى التبيين في المعنى إلا
قوله فيلزمه مفارقتها (ولا علم حاله الخ) فلا تنعقد للجاهل بحاله فلا بد من القضاء وان لم يكن الجاهل إلا بعد سم
على حج اه ع ش (قوله ولا علم حاله الخ) عبارة المعنى وتصح الصلاة خلف الجاهل لقراءته أو اسلامه لان
الاصل الاسلام والظاهر من حال المسلم المصلي انه يحسن القراءة فان اسره هذا في جهرية اعاد المأموم لان
الظاهر انه لو كان قارئا في الجهرية يلزمه البحث عن حاله كما نقله الامام عن ائمتنا لان أسرار القراءة في الجهرية
يخيل انه لو كان يحسنها للجهرية فان قال بعد سلامه من الجهرية تسببت كمن جهل من امامه الذي له حالنا جنون
المأموم وجوب الاعادة كما قاله السبكي لم يلزمه الاعادة بل تستحب اما في السرية فلا اعادة عليه عملا
وافاقا واسلاما وردت وقت جنونه او ردت فانه لا يلزمه الاعادة بل تستحب اما في السرية فلا اعادة عليه عملا
بالظاهر ولا يلزمه البحث عن طهارة الامام بنقله ابن الرقعة عن اصحاب اه وكذا في النهاية إلا قوله اى
وجعل المأموم وجوب الاعادة كما قاله السبكي (قوله فيلزمه مفارقتها الخ) خلافا للنهاية والمعنى وعبارة سم
المعتمد انه لا يلزمه مفارقتها انه إذا استمر ولو مع العلم خلافا لتقييد السبكي بالجهل حتى سلم لزمه الاعادة ما لم يكن

(ولا) قدوة (قارى) (ولا)
بأى في الجديد) وان
لم يمكنه التعلم ولا علم
بحاله لانه لا يصلح لتحمل
القراءة عنه لو أدركه
راكها مثلا ومن شأن
الامام التحمل ويصح
اقتداؤه بمن يجوز كونه
أما إلا إذا لم يجرى في
جهرية فتلزمه مفارقتها

ولا قضاء لان هذا الامام يحدث وتبين حدث الامام بعد الصلاة لا يضر ولا يوجب القضاء كما سياتى أو لا فرق
هنا وبخص ماسياتي بغير ذلك ويفرق فيه نظر والتسوية قريبة إلا ان يظهر فرق واضح فان قيل على التسوية
هلا كنى عن هذا المثال بمسئلة الحدث الانية قلنا يفتى التذنية على ان المسافر المتيمم يصح الاقتداء به وان
كان حدثه باقيا تامل (قوله ولا علم حاله الخ) فلا تنعقد للجاهل بحاله فلا بد من القضاء وان لم يكن الجاهل
إلا بعد (قوله) ويصح اقتداؤه بمن يجوز كونه اميا إلا إذا لم يجرى (الخ) عبارة العباب وكذا اى ويبدو وجوبا
ان اقتدى بمن جهل أى جهل كونه قارئا أو اميا ان كان اقتداؤه به في الجهرية لكن اسرفا فقال في شرحه
بخلاف ما إذا كان في سرية فانه لا اعادة عليه اى لكنها تندب على ما قاله ابن دقيق العيد ذكر ذلك في المجموع
وحكى فيه الاتفاق الى ان قال والذي يظهر انه إذا جهر ولم يسمه لم تلزمه الاعادة اثم قال في العباب ويلزمه
البحث اى عن حاله حينئذ قال في شرحه فان صلى من غير بحث لم تصح صلاته اه وقد يقال عدم الصحة
لا يوافق ما نقلناه في الحاشية الاخرى عنه من الجواب (قوله تلزمه مفارقتها) المعتمد انه لا تلزم مفارقتها
وانه إذا استمر ولو مع العلم خلافا لتقييد السبكي بالجهل حتى سلم لزمه الاعادة ما لم يكن انه قارى سم مر (اقول)
والفرق بين هذا وعدم اعادته عملا خلف مخالف شك في اتيانه بواجب وان لم يكن الحال لا يمنع ثم ما ذكره من
لزوم المفارقة أخذ في شرح العباب من كلام السبكي والاسنوى والاذرى سم رده فانه قال وسيأتى ما يؤخذ منه
معه رده انه مجرد اسراره الى الكفة الاولى تلزمه مفارقتها ثم نقل عبارة الثلاثة وبين اخذ ذلك منها ثم قال وقد
يجاب عن ذلك جميعه باننا لنسلم ان مجرد اسراره في الصلاة يبطل الاقتداء به لا احتمال ان يخبر بعد سلام بنسيان

فان استمر جهلا حتى سلم
لزمته الاعادة مالم بين انه
قارى. (تنبيه) لزوم
المفارقة هنا يشكل عليه
مامران امامه ولو لم يغيرا
في الفاتحة لم يلزمه مفارقتها
لاحتيال نسيانه وهذا موجود
هنا وقد يجاب بحمل ذلك
على ما اذا لم يجوز كونه اميا
ولا لزمته كانه لان عدم
جهره ولو لم يبق كونه
اميا وقضيته انه متى ترددي
مانع اقتداء وقامت قرينة
ظاهرة على وجوده لزمته
المفارقة ومرعن السبكي
ما يؤيده (وهو من يخل
بحرف أو تشديدة من
الفاتحة) بان لم يحسنه وهو
نسبة لامة حال ولادته
وحقيقته لغته ان لا يكتب
ومن يحسن سبع آيات مع
من لا يحسن إلا الذكر
وحافظ نصف الفاتحة الاول
بحافظ نصفها الثاني مثلا
كقارى مع أى (ومنه
ارت) بالمشاة (يدغم)
بإبدال (في غير موضعه) أى
الادغام المعلوم من بدغم
فلا يضر ادغام فقط كتشديد
لام أو كاف مالك (والنغ)
بالمثلة (يبدل حرفا) أى
بأى بغيره بدله كراء بغير
وسين شاء نعم لا تضرك لفة
يسيرة بان لم تمنع أصل
مخرجه وإن كان غير صاف
(وتضح) ولو في الجمعة
بتفصيله الاتي فيها

أنه قارى. مر اه (قوله جهلا) وفاقا للمغنى وخلافا للنهية كما مر آتفا عبارة سم مفهومة أنه لو استمر مع
العلم بطلت صلاته وإن بان قارئا وقضية الروض كغيره بخلافه اه (قوله جهلا) أى لزوم الاعادة شديدا
(قوله مالم بين انه قارى) شامل لما اذا لم بين شي. سم (قوله) يشكل عليه مامر الخ) وفي سم بعد كلام
مانصه فالوجه عدم لزوم المفارقة ثم إن بان قارئا ولا لزمته الاعادة كما جرى عليه في شرح العباب اه (قوله
وهذا) أى احتيال النسيان (قوله) وقضيته) أى قضية الجواب (قوله مامر) أى في شرح ويعذر في التجنح
للغلبة كردى قول المتن (وهو من يخل بحرف الخ) هذا تفسير الاسمى ونبه بذلك على ان من لم يحسنه بطريق
الاولى ولو احسن اصل التشديد وتعدرت عليه المبالغة صح الاقتداء به مع الكراهة كاتى الكفاية عن
القاضى مغنى ونهية قول المتن (من الفاتحة) خرج به التشديد ونحوه كالنكير والسلام قلن لا يخل بذلك فيه
الاقتداء بمن يخل بذلك فيه وبقوى بان شأن الامام ان يتحمل الفاتحة والمخل لا يصلح للتحمل وليس من شأنه
تحمل نحو التشديد سم ونهية بتعقبه البرماوى كاتى الجبرى بان هذا غير مستقيم لما تقدم ان الاخلال
ببعض الشدات في التشديد مغل يضافى فلا يصح حينئذ صلاته ولا إمامته اه وبعبارة الشارح في التشديد
وقضية كلام الانوار انه راعى هذا التشديد وعدم الابدال وغيرهما نظير مامر في الفاتحة اه وقال شيخنا
وهذا أى مامر عن النهاية وسم هو المعتمد اه اقول ويؤيد مامر عنهما قول الاصنف الاقن فان كان في
الفاتحة فكماى ولا تقصص صلاته والقوة به (قوله بان لم يحسنه) الى قول المتن وتصرفى النهاية والمغنى (قوله)
حال ولادته) عبارة غيره كانه على الحالة التى ولدته امه عليها اه (قوله من لا يكتب) أى ولا يقرأ شيخنا
(قوله ومن يحسن الخ) عبارة المغنى ومن يحسن سبع آيات من غير الفاتحة مع من لم يحسن إلا الذكر كقارى.
مع الاسمى قاله في المجموع وكذا اقتداء بحافظ النصف الاول بحافظ النصف الثانى وعكسه لان كلامهما
يحسن شيئا لا يحسنه الاخر اه (كقارى مع أى) هذا واضح فمعن يحفظ القرآن مع من يحفظ الذكر واما
من يحفظ نصف الفاتحة الاول مع من يحفظ الثانى فكما بين اختلاف المعجوز عنه فلا يصح اقتداء احدهما
بالاخر ع و تقدم عن المغنى ما يؤيده (قوله فلا يضر ادغام فقط) أى بلا ابدال سم (ولو في الجمعة)
الى قول المتن فان يجوز في النهاية الاول لم وأخرس وقوله ولو في غير الفاتحة وقوله و يظهر الى و اعاذ قول المتن
(وتصح مثله) علم منه عدم صحة اقتداء الاخرس باخرس ولو عجز امامه في أثناء صلاته عن القراءة لخرس له.
مه

أو نحو بل الظاهر الذي يصرح به كلامهم أن الصلاة أصبحت خلفه ظاهر اسم بعدها ان أخبر بذلك تبيينا موافقة
الظاهر للباطن فلا عاذه ولا بان مخالفة له ولو ظنا للقرينة فلزمته الاعادة اه وقوله بل الظاهر الخ هو
المعتمد مر (قوله فان استمر جهلا حتى سلم الخ) مفهومة انه لو استمر مع العلم بطلت صلاته وان بان قارئا
وقضية الروض كغيره بخلافه (قوله مالم بين انه قارى) شامل لما اذا لم بين شي. (قوله) يشكل عليه مامر
الخ) اقول يشكل عليه ايضا ان لزوم المفارقة إن كان للحكم بامتيه فينبغى عدم الاقتداء بالزوم مجرد المفارقة
المقتضى الاقتداء ولا فلا وجه للزوم المفارقة فالوجه عدم لزوم المفارقة ثم إن بان قارئا ولا لزمته الاعادة
وقد يشكل عليه ايضا صحة الاقتداء بمخالف شك في امتيانه بالواجبات من غير قضاء إلا ان يفرق بان
الاسرار في مواضع الجهر قرينة عدم إحسان القراءة فقد قامت قرينة البطلان ولا كذلك هناك بل
الظاهر الاثبات بالواجبات مراعاة للخلاف فليتأمل فان قلنا بعدم لزوم المفارقة كما مشى عليه في شرح
العياب فلا إشكال لكن قياس ما هنا من وجوب الاعادة الملبين الحال لزمها هناك اذا لم يبين الحال
وليس يبعد وقد يفرق (قوله) ولا لزمته كما هنا) فيه ان الزوم هنا انما اذا سر في الجبرية وجوابه
ان اللحن هناك نظير الاسرار هنا ايضا والازوم هنا لم يرتب على مجرد التجويز (قوله في المتن) وهو من
يخل بحرف أو تشديد من الفاتحة) خرج نحو التشديد قلن لا يخل بذلك فيه الاقتداء بمن يخل بذلك فيه
مر وبقوى بان من شأن الامام ان يتحمل الفاتحة والمخل لا يصلح للتحمل وليس من شأنه تحمل التشديد
ومابديل على ان التشديد اوسع انه لا يشترط فيه الترتيب (قوله فلا يضر ادغام فقط) أى بلا ابدال

مفارقة بخلاف ما لو عجز عن القيام لان اقتداء القائم بالقاعد صحيح ولا كذلك القارىء. بالآخرس قاله البيهقي في فتاويه فلم يعلم بخبره حتى فرغ من صلاته اعاد لان حدوث الحرس نادر بخلاف طرود الحدث نهاية وقوله ولو عجز الخ الخ الاسنى والمعنى مثله (قوله) واخرس مثله) تقدم عن النهاية خلافة وعبارة سم جزم شيخنا الشهاب الرملى بامتناع اقتداء اخرس باخرس ووجهه بما حاصله الجمل بتمامها لجواز ان يحسن احدهما مالا يحسن الاخر لو كانا ناطقين انتهى وهو ظاهر في الحرس الطارىء. ووجهه في الاصل بانه قد يكون لاحدهما قوة بحيث لو كان ناطقا احسن مالم يحسنه الاخر سم ولا يخفى بعد كل من التوجيهين لاسيما الثاني وفي البيهقي عن الشوبرى والسلطان يؤخذ من كلام النهاية انه لو كان خرس سها واخرس الماموم فقط اصلها صحيح بخلاف ما لو كان خرس سها واخرس الماموم فقط عارضا فلا يصح اهـ (قوله) بالنسبة الى قول المتن فان عجز في المعنى الاقوله ويظهر الى واعاد (قوله) بالنسبة للمعجوز عنه) ينبغي ان يؤخذ من ذلك صحة اقتداء احدهما بالاخر اذا كان احدهما يضمن تاء الغنم والآخر يكسرهما لالتفاق في المعجوز عنه فليتأمل سم (قوله) وابدلها احدهما غنيا (الخ) قال عميرة ومثله اى في الصحة فيما يظهر لو كان احدهما بسقط الحرف الاخير والاخر يبده له انتهى اقول قد يفرق بينهما بانها وان اتفقا في المعجوز عنه لكن الاتى بالبدل قراءته اكل واتم بمن لم يات لها يدل عش وقد يمنع الاكلية بان الاول فيه نقص فقط والثاني فيه نقص وزيادة قول المتن (وتكره بالانتماء الخ) ولا فرق بين ان يكون ذلك في الفاتحة وغيره ما اذا قلنا فيها نهاية ومعنى (قوله) وهو من يكرر التاء الخ) الاقرب انه لا فرق بين العمد وغيره لان المكرر حرف قرانى كثر او قل عش (قوله) لعذره) يفهم انه لو لم يعذر ضرر والظاهر خلافه مر لان مجرد زيادة الحرف لا تضر سم وعبارة عش والاقرب انه لا يضر لما مر من ان ما يكرره حرف قرانى اه قول المتن (واللاحن) للحن يسكون الحاء الخطا في الاعراب عش اى والمراد به هنا الخطا مطلقا في الاول او في الاثناء او في الاخر بيجزى (قوله) كفتح دال تعديدا) وضمر صاد الصراط وهمزة اهدنا ونحوه كاللحن الذى لا يغير المعنى وان لم تسمه النحاة لختانها ومعنى (قوله) كاسر) اى في باب صفة الصلاة سم (قوله) كالمستقين) التثنية به لا يظلم. عش عبارة الرشيدى هذا ليس بلحن بل ابدال حرف اهـ (قوله) لافهمه الخ) او

(قوله) قدوة اى واخرس مثله) بخلافه يغير مثله كما تقدم قال في شرح الروض فلو عجز امامه في اثناء الصلاة عن القراءة لحرس فارقه بخلاف عجزه عن القيام لصحة اقتداء القائم بالقاعد بخلاف اقتداء القارىء بالآخرس قاله البيهقي في فتاويه قال ولو لم يعلم بحدوث الحرس حتى فرغ من الصلاة اعاد لان حدوث الحرس نادر بخلاف حدوث الحدث اهـ (قوله) واخرس) جزم شيخنا الرملى في شروط الامامة بامتناع اقتداء اخرس باخرس ووجهه بما حاصله للجمل بتمامها لجواز ان يحسن احدهما مالا يحسن الاخر لو كانا ناطقين اهـ وهو واضح في الحرس الطارىء. ووجهه في الاصل بانه قد يكون لاحدهما قوة بحيث لو كان ناطقا احسن مالا يحسن الاخر اهـ (قوله) بالنسبة للمعجوز عنه) ينبغي ان يؤخذ من ذلك صحة اقتداء احدهما بالاخر اذا كان احدهما يضمن تاء الغنم والآخر يكسرهما لالتفاق في المعجوز عنه فليتأمل (قوله) لعذره) يفهم انه لو لم يعذر ضرر والظاهر خلافه لان مجرد زيادة الحرف لا تضر (لعذره) كذا في شرح الروض وغيره وقضيته انه لو لم يعذر ضرر لكن صرح الماوردى وغيره بما جزم به في الباب في باب صفة الصلاة بانه لو شدد تخففا اجزا وكره وقال الشارح في شرحه ووضح بما يأتى في اللحن الذى لا يغير المعنى انه مع التعمد حرام فليجعل الجواز اى الذى عبر به الماوردى وغيره على الصحة للحل ولا ينافيه ما مر في المبالغة اى في التشديد لانها زائدة وصف وما هنا زائدة حرف به. يتدفع تنظير القمولى فيه اهـ وهو صريح في الصحة مع تشديد التخفيف وان تعمد مع ان فيه زائدة حرف اللهم الان يفرق بين التشديد وبين ما عداه بعدم تميز الزائدة في التشديد بقياس حرمة تعمد تشديد التخفيف حرمة تعمد نحو الفاتحة (قوله) لحن لا يغير المعنى الخ) وضمر صاد الصراط وهمزة اهدنا ونحوه كاللحن الذى لا يغير المعنى وان لم تسمه النحاة لختانها صرح مر (قوله) كاسر) اى في باب صفة الصلاة

قدوة اى واخرس (مثله) بالنسبة للمعجوز عنه وان لم يكن مثله في الابدال كما اذا عجزا عن الرأ وابدلها احدهما غنيا والاخر لا ما بخلاف عاجز عن راء بعاجز عن سين وان اتفقا في البدل لاحسان احدهما مالم يحسنه الاخر (وتكره) القدوة (بالانتماء) وهو من يكرر التاء والقياس التثنية (والتفاء) هـ من تين والمد وهو من يكرر الفاء الواو. وهو من يكرر الواو وكذا سائر الحروف زائدة وتفرقة الطبع عن سماعه ومن ثم كرهت له الامامة وصحت لعذره مع اتيانه باصل الحرف (واللاحن) لحن لا يغير المعنى كفتح دال تعديدا وكسر بائها ونونها لبقاء المعنى وان اتهم بتعمد ذلك (فان) لحن لحن (غير معنى) ولو في غير الفاتحة وكاللحن هنا لا ابدال لكنه لا يشترط فيه تفسير المعنى كاسر (كأنعمت بضم او كسر) او ابطاله كالمستقين وحذفه من اصله لفهمه بالاولى (ابطل صلاة من امكنه التعلم) ولم يعلم لانه ليس بقرآن

نعم ان ضاق الوقت حلي لحرمته ويظهر انه لا ياتي تلك الكلمة لانها خير قرآن قطعا الم (٣٨٧) تتوقف حجة الصلاة حينئذ عليها بل

تعمدها ولون مثل هذا مبطل واعاد لتقصيره وحذف هذا من أصله لانه معلوم ولا يجوز الاقتداء به في الحالين (فان عجز لسانه أو لم يحض من امكان تعلمه من حين اسلامه فيمن طر السلامه ومن التمييز في غيره على الوجه كما مر لان الاركان والشروط لا فرق في اعتبارها بين البالغ وغيره (فان كان في الفاتحة) او بدلوها ولو ذكر كما هو ظاهر (فكأن) ومر حكمه (والا) بان كان في غيرها وغير بدله (فتصح صلاته والقوة به) وكذا ان جيل التحريم وعذرا ونسى انه لحن او في صلاة فلم ان صلاته لا تبطل بالتعريف في غير الفاتحة او بدله الا اذا قدر وعلم وتعمد لانه حينئذ كلام اجنبي وشرط ابطاله ذلك بخلاف ما في الفاتحة أو بدله فانه ركن وهو لا يسقط به وجوبه وان نسيان نعم لم تقطن للصواب قبل السلام بنى ولم تبطل صلاته وحيث بطلت صلاته هنا يبطل الاقتداء به لكن للعالم بحاله كما قاله المارودي ويفرق بينه وبين ما ياتي في الامي بان هذا يعسر الاطلاع على حاله قبل الاقتداء به واختار السبكي ما اقتضاه قول الامام ليس

لانه ليس من اللحن حقيقة وان كان مرادهم ما هو اعم من الابدال كما أشار اليه الشارح رشيدى (قوله نعم ان ضاق الوقت الخ) اى وقدممكنه التعلم سم (قوله لتقصيره) اى بترك التعلم سم (قوله وحذف هذا) اى الاستدراك المذكور (قوله ولا يجوز الاقتداء الخ) هل شرط بطلان الاقتداء فيها العلم بحاله او لا فرق لانه كما يبينى الثاني ان كان في الفاتحة فان كان في غيرها وبطلت صلاته فسباني في قوله وحيث بطلت صلاته الخ سم (قوله في الحالين) اى في ضيق الوقت وسعته (قوله من حين اسلامه) الى قوله الماتن ولا تصح في المغنى الا قوله لو في صلاة قوله وحيث الى واختار (قوله ومن التمييز في غيرها والاوجه خلافا لما يلزم عليه من تسكيفه بما قبل بلوغه والخطاب في ذلك متوجه لوليه دون نهاية وسم اى فيكون من البلوغ عشرين (قوله ومر حكمه) الى قول الماتن وضح في النهاية الا قوله وحيث الى واختار (قوله ومر حكمه) يؤخذ منه بطلان اقتداء الجاهل بحاله ايضا سم قول الماتن (والا تصح صلاته الخ) افاد ضعف ما ياتي عن الامام فليتنبه له عشرين لكن ظاهر صنيع الشارح والنهاية والمغنى اقرار ما ياتي واعتاده وياتي آتفان العرشي ما يفيد اعتياده وجزمه شيخنا باعتياده ايضا (قوله وكذا الخ) عبارة المغنى إذ كان عاجزا او عاجلا لم يحض من امكان تعلمه واناسيا به (قوله او في صلاة) وفيه وقفة والقياس البطلان لانه كان من حقه السكف عن ذلك رشيدى وهذا مني على ما ياتي عن السبكي فيفيد اعتياده خلافا لما مر وياتي عن عشرين (قوله في غير الفاتحة) اى اما في الفاتحة فيبطل وان لم يكن عامدا عالما لم يكن بشرط عدم التدارك قبل السلام لا لكونه لحننا كما ذكره الشارح بعد رشيدى (قوله او بدله) الاولى الواو (قوله وشرط ابداله) مبتدا والضمير للكلام الاجنبي (قوله ذلك) خبره والاشارة لما ذكره من القدرة والعلم والعمد (قوله قبل السلام) اى اى بعده ولم يبطل الفصل عشرين (قوله وحيث بطلت صلاته الخ) اى صلاة الاحسن في غير الفاتحة بان قدر وعلم وتعمد كدى اى ولم يتدارك (قوله هنا) اى في اللحن في غير الفاتحة وغير بدله (قوله وبين ما ياتي في الامي) اى حيث يبطل اقتداء الجاهل به ايضا (قوله يعسر الاطلاع على حاله الخ) اى لان الفرض انه قادر فيعسر الاطلاع قبل الصلاة على ان يتغير فيها عالما بما سم (قوله واختار السبكي الخ) ضعيف عشرين وتقدم ما فيه (قوله ليس لهذا) اى الاحسن نهاية (قوله من البطلان) بيان لقوله ما اقتضاه الخ عشرين (قوله مطلقا) اى في القادر والعاجز ونفى ونهاية عبارة قسم اى سواء قدرا وعجزا كعجز بذلك عنه في شرح الروض فلا يقتضى البطلان عنده مع الجهل والنسيان ايضا اى الاعم الكثرة كما هو معلوم بما تقدم في شروط الصلاة ما قول الماتن (ولا تصح قدوة رجل الخ) (فرع) هل يصح الاقتداء بالملك الوجه الصحة لانه ليس بانى وان كان لا يوصف بالذكورة (فرع) هل يصح الاقتداء بالجنى الوجه الصحة اذا علم ذكوره فهل يصح الاقتداء به وان تطور بصورة غير الادى كصورة حمار او كلب يحتمل ان يصح ايضا الا انه نقل عن القمولى اشتراط ان لا يتطور بما ذكر الا ان يكون مقصوده اشتراط ذلك ليلم انه جنى ذكر حيث علم بضر التطور بما ذكر فليجوز سم على المنهج اه عشرين وميل القلب الى اطلاق

(قوله نعم ان ضاق الوقت) اى وقدممكنه التعلم قبل (قوله لتقصيره) اى بترك التعلم (قوله ولا يجوز الاقتداء به في الحالين) هل شرط بطلان الاقتداء فيها العلم بحاله او لا فرق لانه كما يبينى الثاني ان كان الفاتحة اخذا من اطلاق قوله الا فان كان في الفاتحة فكأنى بل لاولى لوجود القدرة هنا لانهم فان كان في غير الفاتحة وبطلت صلاته فسباني في قوله وحيث بطلت صلاته الخ (قوله ومن التمييز في غيره على الوجه) الاوجه خلافا شرح مر (قوله ومر حكمه) يؤخذ منه بطلان اقتداء الجاهل بحاله ايضا (قوله لا اذا قدر) يبينى اركان في حكم القادر اخذا من قول المصنف والشارح ابطال صلاة من أمكنه التعلم ولم يتعلم (قوله وحيث بطلت صلاته هنا) وهو ان يكون في غير الفاتحة (قوله ويفرق بينه وبين ما ياتي في الامي) اى حيث يبطل اقتداء الجاهل به ايضا (قوله بان هذا يعسر الاطلاع على حاله الخ) اى لان الفرض انه قادر فيعسر الاطلاع قبل الصلاة على ان يتغير فيها عالما بما (قوله من البطلان مطلقا) اى سواء

لهذا قراءة غير الفاتحة لانه يتكلم بما ليس بقرآن بلا ضرورة من البطلان مطلقا (ولا تصح قدوة رجل)

أي ذكره ولو صليا (ولا خشي) مشكل (٢٨٨) (بامارة ولا خشي) مشكل إجماعا في الرجل بالمرأة الا من شد كما في ولا خشي لا انوثة

ما نقل عن القمولى من اشتراط عدم التطور بصورة غير الآدمي (قوله أي ذكر) إلى قول المتن وتصح في
المغنى لا اقوله إجماعا إلى الاحتمال الخ (قوله ولو صليا) أي بمنزلة ما نقل عن قول المتن (بامارة) أي اوصية بمنزلة
مغنى (قوله فالصور نسع) أي خمسة صحيحة واربعة باطله نهاية معنى (قوله أفضحت ذكورة) أي بعلامة
غير قطعية عرش (قوله كقوله) أي قول الخشي أنا ذكر أو أني (قوله للشك) متعلق بيكره (قوله الذي)
إلى قول المتن ولو بان في النهاية الاقوله واختير إلى اما إذا ذكر في المغنى الاقوله وزعم إلى المتن وقوله ونحوه
إلى المتن (قوله ولو ميا) أي حيث علم الماموم بانتقالا تروى بطريق الكشف وهذا بالنسبة لما بالنسبة
لغيره كما لو كان رابطا فلا يعمل على ذلك وإنما اغتفر ذلك في حقه لعلمه بحقيقة الحال ومحل كون الخوارق لا
يعتد بها وإنما هو قبل وقوعها وما بعد ما يعتد بها في حق من قامت به فن ذهب من محل بعيد إلى عرفة وقت
الوقوف بها وادى أعمال الحج ثم حججه وسقط عنه الفرض عرش (لذلك) أي لكل صلاته (قوله في الثاني)
أي في القائم بالقاعد (قوله قبل موته الخ) وكان ذلك يوم السبت والاحد وتوفي صلى الله عليه وسلم بخمسة يوم الاثنين
نهاية ومعنى قال عرش قوله مر يوم السبت الخ أي في صلاة الظهر دميرى اه (قوله لا يلزم الخ) أي لما
تقرر في الاصول من تصحيحه انه إذا نسخ الوجوب بقى الجواز أي عدم الخرج سم (قوله ذلك أي وجوب
العقود (قوله لا نه الاصل) قد يقال أصالة لا تفيد مع شمول القاعدة لذلك سم (قوله الخبر البخارى الخ)
أي ولا اعتداد بصلاة نهائية ومعنى (قوله بالصبي المميز الخ) أي ولو قبل بلوغه سبع سنين اخذ من الخبر
الآتي واما امرهما فيتوقف على بلوغه ذلك فتنبه له عرش (قوله ولو مفضو لا الخ) شامل لامتياز الصبي
بأصل الفقه سم عبارة النهاية والمعنى ولو كان الصبي اقرأ واقفه اه (قوله للخلاف الخ) لك ان تقول اني
يراعى الخلاف مع مخالفتي للسنة الصحيحة الا ان يقال ليست صريحة في المدعى لا احتمال عدم اطلاعه صلى
الله عليه وسلم على ذلك وفعل عمر والمذكور اجتهاد لبعض الصحابة وان كان بعيدا من سياق الحديث بصري
(قوله ومن ثم كره الخ) قد تشكل الكراهة بوقوعه في عهده صلى الله عليه وسلم مع تكراره وعدم انكاره عليه الصلاة
والسلام الا ان يدعى ان محل الكراهة اذا وجد صالح الامام وغيره ويحمل ماورد على انه لم يوجد صالح
سم واجاب عرش بماضيه الا ان يقال وجه الكراهة الخروج من خلاف من منع الاقتداء به وهذا لم
يكن موجودا في عهده صلى الله عليه وسلم وعروض الخلاف بعده لا يضر لا احتمال النسخ عند المخالف اه
قول المتن (والعبد) لو حذف المصنف الواو منه لكان أولى لستقامته صحة قدرة الكامل بالصبي العبد
بالمظوق بالصبي الحر وبالعدل الكامل بطريق الأولى معنى (قوله لما صبح الخ) أي ولان صلاته معتد بها
ومعنى (قوله نعم الحر اولى منه) أي وان قل ما فيه من الرق والظاهر تقديم المبعوض على كامل الرق ومن زادت
حرته على من نقصت منه نهاية ومعنى (قوله الا ان تميز بنحو فقه الخ) أي فهماسا وعلى ما باتى سم ومعنى
(قوله مطلقا) أي تميز العبد بنحو فقهه او لا عرش (قوله لان دعاه الخ) عبارة للمغنى لان القصد منها الشفاعة
والدعاء والحرهما اليق اه (قوله اقرب للاجابه) قد يقال ان ثبت فيه نقل فواضع والا فحل تأمل

الامام وذكورة الماموم
في خشي بخشي وذكورة
الماموم في خشي بامارة
وانوثة الامام في رجل بخشي
أما فدية امرأة بامارة
أو خشي أو رجل وخشي
برجل ورجل برجل فصحة
فالصور تسع بكره اقتداء
رجل بخشي أفضحت ذكورة
وخشي أفضحت انوثته
بامارة ومحل ان انضح
بطلن كقوله للشك (وتصح)
القدوة (للتوضي بالمتميم)
الذى لا يلزمه قضاء لكل
صلاته (و) للتوضي (بما سم)
الخف وللقائم بالقاعد
والمضطجع (و) المستلق
ولو موميا ولا حدم بالآخر
لذلك ولا يتابع في الثاني
قبل موته صلى الله عليه وسلم يوم او
يومين وهو ناسخ خبر
وإذا صلى جالسا فقلوا
جلوسا جموع وزعم انه
لا يلزم من نسخ وجوب
العقود وجوب القيام
يرد بان القيام هو الاصل
ولما وجب العقود لمتابعة
الامام حين اذ نسخ ذلك
زال اعتبار المتابعة فلم
وجوب القيام لانه الاصل
(والكامل) أي البالغ الحر
(الصبي) المميز ولو في فرض
خبر البخاري ان عمرو بن
سلمة بكسر اللام كان يؤم
قومه على عبد رسول الله
صلى الله عليه وسلم وهو ابن
ست او سبع نعم البالغ ولو

قدراً وعجز كاعبر بذلك في شرح الروض فلا يقتضى البطلان عنده مع الجهل والسنين أيضاً أى الامع
الكثرة كما هو معلوم بما تقدم من شروط الصلاة (وزعم انه لا يلزم من نسخ وجوب العقود وجوب القيام)
أي ما تقرر في الاصول من تصحيحه انه إذا نسخ الوجوب بقى الجواز أي عدم الخرج (قوله لا نه الاصل) قد
يقال أصالة لا تفيد مع شمول القاعدة لذلك (قوله نعم البالغ ولو مفضو لا الخ) شامل لامتياز الصبي بأصل الفقه
(قوله ومن ثم كره كافي البويطى) قد تشكل الكراهة بوقوعه في عهده عليه الصلاة والسلام مع تكراره
وعدم انكاره عليه الصلاة والسلام وباحتجاجه في شرح الروض على ان البالغ والحر اولى من الصبي
والعبد بقوله وخروج من خلاف من كره الاقتداء به أي بالصبي والعبد اه فتأمل الا ان يدعى ان محل
الكراهة إذا وجد صالح الامامة غير موم ومحمل ماورد على انه لم يوجد صالح (قوله الا ان تميز بنحو فقه) أي فهماسا

مفضو لا وقنا اولى منه للخلاف في صحة الاقتداء به ومن ثم كره كافي البويطى (والعبد) ولو صليا لما صبح ان
هائفة كان يؤمها هذا ذكر ان نعم الحر اولى منه الا ان تميز بنحو فقهه كافي والحر في صلاة الجنائز اولى مطلقا لان دعاه اقرب للاجابه

بصري

وتكره امامه الاقلاف ولو بالغنا كافي روضة شريح (والاعشى والبصير شواء على النهر) (٢٨٩) إذا اتحد احرة او رقاً مثلاً لان الاعشى

أخشم والبصير عن الخبث
 احفظ لعم صرح جمع بان
 البصير اولى من اعشى مبتذل
 ورد بان الاعشى في عكسه
 كذلك واختير ترجيح
 البصير مطلقاً لان الخبث
 مفسد بخلاف ترك الخشوع
 اما إذا اختلفا فخر اعشى
 اولى من قن بصير (والاصح
 صحة قدوة) نحو (السلم
 بالسلس) اى سلس البول
 ونحوه عن لا تلزمه اعادة
 (والظاهر بالمتجاسة غير
 المتحيرة) لكمال صلاتهما
 أيضاً وكونها للضرورة لا
 ينافي كمالها وإلا لو جبت
 اعادتها ما قدوة مثلما بهما
 فصحيحة جزوا اما المتحيرة
 فلا يصح الاقتداء ولو مثلها
 بها لوجوب الاعادة عليها
 (ولو بان امامه) بعد الصلاة
 على خلاف ظنه (امراً)
 أو خشي (أو كافراً معلناً)
 كفره كذى (قيل أو) بان
 كافراً (خفيّاً) كفره
 كزندق (وجبت الاعادة)
 لتقصيره لترك البحث
 لظهور اماره المبطل من
 الاثوث والكفر وانتشار
 امر الخبيث غالباً بخلافه في
 الخفي ويقبل قوله في كفره
 على ما نص عليه في الام
 قيل ولو لا لكان الاقرب
 عدم قبوله إلا بعد اسلامه
 اه وفيه نظر بل الاقرب
 قبوله ما لم يسلم ثم يقتدى

بصري (قوله) وتكره امامه الاقلاف (الخ) لعل وجهه ان القلفة بما منعت وصول الماء إلى ماتحتها واحتال
 النجاسة كاف في التكره عش قول المتن (والاعشى الخ) والاصم كالاعشى فيها ذكر معنى عبارة النهاية
 ومثله فيما ذكر اى من الاستواء السميع مع الاصم والفعل مع الخصى والمجرب والاب مع ولده والقروى
 مع البلدى اه (قوله) إذا اتحد احرة (الخ) عبارة النهاية ومعلوم ان الكلام في حالة استوائهما في سائر
 الصفات والاقلا فمدم من ترجيح نصفه من الصفات الاتية اه (قوله) من اعشى مبتذل) اى ترك الصيانة عن
 المستقدرات كان ايس ثياب البذلة ومعنى نهاية (قوله) في عكسه) اى فيما لو تبدل البصير (قوله) كذلك
 اى كان اولى من البصير نهاية ومعنى (قوله) مطلقاً) اى ولو كان مبتذلاً (قوله) نحو (السلم الخ) اى كالمستور
 بالعارى والمستنجب بالمستحجر والصحيح من به جرح سائل او على ثوبه نجاسة معفو عنها بما يفهم معنى (قوله)
 ونحوه (الخ) اقتصر الجلال المحلى اى والمعنى على التفسير بسلس البول كالروضة كانه لا محل لهذا الخلاف
 فقيره فصحب القدوة جز ما اوفيه خلاف غير هنار شيدى (قوله) وكونها (الخ) رد الدليل المقابل (قوله) بعد
 الصلاة) الى قوله قال الخطاطي في المعنى الا قوله على ما نص الى ما لم يسلم وإلى قول المتن لا جنباً في النهاية إلا
 ما ذكر (قوله) على خلاف ظنه (الخ) اراد بالظن ما قابل العلم فيدخل فيه من جهل اسلامه او قرأته تنصح
 القدوة به حيث لم يتبين به نقص يوجب الاعادة لا يقدم له مر وهذا يندفع ما يقال ان قوله على خلاف
 ظنه يفيد انه لو لم يظن ذكوره ولا اسلامه لم تنصح القدوة به وهو مخالف لما قدمه على انه قد يقال جهل
 الاسلام يفيد الظن بالنظر للعالم على من يصلى انه مسلم فهو داخل في عياره عش ويأتى في الشرح كالتأية
 والمعنى التصريح بمحو ازاله الاقتداء بمجهول الاسلام وقياسه جو ازاله الاقتداء بمجهول الذكورة كما مر عن عش
 خلافاً لما في البصري بلا عن ومن اشترط اظن المذكورة قول المتن (امراً) المنجبة عنه بمجهول عن الفاعل
 كطابز يندفسوا التقدير بان من جهة كونه من امرأة اى بانثوانه امامه ولا يصح كونه مفعولاً به لان
 بان لازم وان كونه حالاً لا يفيد للعالم وانه بمعنى في حال وهو غير متجهه لا كونه خبراً على انها من
 اخوات كان لا ينافي بصورة معدودة ولم يبعده احد منها سيوطى اه عش (قوله) أو خشي) اى او يخشون ولو
 بان امامه قادر على القيام فكلا بان امياً كما صرح به ابن المقرئ هتاف ورضه وهو المعتد ولا يخالفه ما اقتضاه
 كلامه في خطبة الجمعة انه لو خطب جالساً لافان قادر اذ يمكن بان جنباً لان الفرق بينهما كما افاده لود رحمه
 الله تعالى ان القيام هنار كن وثم شرط ويغتفر في الشرط ما لا يغتفر في الركن شرح مر اه سم وفي المعنى
 ما يوافقه قال عش قضية هذا الفرق انه لو تبين قدرة الامام المصلى عارياً على السيرة عدم وجوب الاعادة
 وهو ما نقله سم على المتن من حج ووافقه لسكن في حاشية الزبائدي عن والد الشارح مر خلافة اه اى ان
 السيرة كالقيام في الصلاة واعتمده الحنفى قول المتن (او كافراً الخ) وكذا إذا بان مرتداً معنى (قوله) كزندق
 يطاق على من يظهر الاسلام ويخفى الكفر وعلى من لا يتنحل ديناً والمراد هنا الاول عش (قوله) الظهور
 اماره المبطل) اى إذا تميز المرأة بالصوت والهيئة وغيرهما يعرف معان الكفر بالغيار وغيره معنى
 (قوله) وانتشار امر الخبيث (الخ) وكذا الجنون معنى (قوله) بخلافه) اى المقتضى (في الخفي) وسيأتي ترجيح
 عدم الفرق بين الخفي وغيره في كلامه نهاية ومعنى (قوله) ولو لا (اه) اى النص (قوله) بل الاقرب (الخ) اعتمده
 النهاية والمعنى (قوله) قبوله) اى قبول قول الامام في كفره نهاية ومعنى (قوله) ما لم يسلم (الخ) اى في غير صورة
 ان يسلم ثم يقتدى به مسلم ثم يقول الكافر لذلك المسلم لم اكن اسلمت الخ فلا يقبل قوله في تلك الصورة فقط
 كزدي (ثم يقول له بعد الفراغ) اطلاقه شامل لما لو قال اى مسلم الان ولكنى ما كنت مسلماً حين امامتى

سواء على ما يأتي (قوله) إذا اتحد احرة او رقاً) والظاهر تقديم المبهض على كامل الرق من زادت حرية
 على من نقصت عنه شرح مر (قوله) ورد بان الاعشى) رده ايضا في شرح الروض بانه معلوم بما يأتى في نظافة
 الثوب والبدن (قوله) في المتن: لو بان امامه امرأة (الخ) قال في الروض او قادر على القيام (قوله) وفيه نظر بل

به ثم يقول له بعد الفراغ لم اكن اسلمت حقيقة أو رددت

وفيه توقف يؤيده التعليل بقوله الاتي لكفره بذلك فايراجع (قوله لكفره بذلك) أى مع تناقضه إذ
 إسلامه ولا ينافي مادعاء الان سم عبارة الرشيدى اى بذلك القول فامتنع قوله فيه اه (قوله فلا يقبل
 خبره) اى فلا يجب الاعادة (قوله بخلافه في غير ذلك) اى في غير الاسلام ائقدي به لم يلم انا اخبره
 بالغير كما هو ظاهر اخباره عن كفره الذى استثنى منه هذه الصورة المذكورة وقوله لقبول اخباره الخ تعليل
 له رشيدى وعبارة المغنى بخلاف ما لو ائقدي بن جهل اسلامه واشك ثم اخبر بكفره اه (قوله ويصح)
 الى قوله اه في المغنى لا قوله في المجموع (قوله ويصح الاقتداء بمجهول الاسلام الخ) لعل المراد غير المقطوع
 باسلامه كما يشدلية التعليل لا ما يشمل المتردد في اسلامه على السواء والمتوهم اسلامه لعدم جرم المقتدى
 بالنية بصري وتقدم عن المغنى انما ما هو صريح في خلاف ما ترجمه (قوله وفي المجموع لو بان ان امامه الخ)
 ظاهره وان لم يقصر بان كان بعيدا بحيث لا يسمع الا امام وكان وجهه النظر لما من شأنه سم ومال البصري
 الى خلافه عبارته هل هو على اطلاقه أو محله فمعين شأنه ان يسمى لو اصغى بخلاف المصلى في اخريات
 المسجد القلب الى الثاني اميل وإن كان ظاهر كلامهم ان الاول اقرب وباتى نظير هذا في مسئلة الحديث
 الظاهر الاتية اه وجزم عيش بالاول عبارته اى لو كان بعيدا فانه يفرض قيامه اه (قوله بطلت
 صلاته) أى تبين عدم انعقادها عيش (قوله لانها لا تخفى غالبا) قد يؤخذ منه عدم البطلان إذا بان أن
 امامه لم يقرأ الفاتحة في السرية وقضيته عدم البطلان ايضا إذا بان امامه المالكى لم يقرأ البسملة ولو في
 الجهرية لانه لا يجبرها مطلقا فايراجع سم اقول يصرح بما قاله او لا ما قدمه من انصافه قال ابن العاد ولو
 اخبره بأنه لم يقرأ الفاتحة لم يجب القضاء كما لو اخبره بأنه تحدث اهو قول البجيرى ومثل الحديث ما لو
 بان تارك للنية بخلاف ما لو بان تارك للتكبير الاحرام والسلام والاستقبال فانها كالنجاسة الظاهرة
 ومثل حديثه ايضا ما لو بان تارك للفاتحة في السرية وللتشهد مطلقا لان هذا مما يخفى اه (قوله او كبر ولم ينو
 فلا) أى لان النية عليها القلب وما فيه لا يطلع عليه عيش (قوله ثم كبر ثانيا) أى الامام (قوله لم يضر في صحة
 الاقتداء الخ) اى ولو في الجملة حيث كان زائدا على الاربعين كالو بان امامه تحدث او اما ما قاله لم ينو قطع
 الاولى مثلا بين التكبيرتين فصلاته باطله لخروجها بالثانية ولا فصلاته صحيحة فرادى لعدم تجديدية
 الاقتداء بمن القوم فلو حضر بعد نية من ائقدي بمنوى الامامة حصلت له الجماعة وعليه فان كانت في
 الجماعة لا تتعدله لفوات الجماعة عيش (قوله وان بطلت صلاة الامام) محل البطلان للثانية إذا لم يوجد بينهما

لكفره بذلك فلا يقبل
 خبره بخلافه في غير ذلك
 لقبول اخباره عن فعل
 نفسه ويصح الاقتداء
 بمجهول الاسلام بالمبين
 خلافه ولو بقوله لان
 اقتداه على الصلاة دليل
 ظاهره على اسلامه وفي
 المجموع لو بان أن امامه
 لم يكبر للاحرام بطلت
 صلاته لانها لا تخفى غالبا
 أو كبر ولم ينو فلا اه
 قال الحنطاني وغيره ولو
 أحرم باحرامه ثم كبر ثانيا
 بنية ثانية سرا بحيث لم
 يسمع المأموم لم يضر في
 صحة الاقتداء وان بطلت
 صلاة الامام أى لان هذا
 مما يخفى ولا أماره عليه

الا قرب الخ) كذا شرح مر (قوله لكفره بذلك) فلامتناقضه إذا إسلامه ولا ينافي مادعاء الان (قوله
 بخلافه في غير ذلك) في شرح العباب وقول الاذرعى لولا النص لكن هو القياس لانه من باب الخبر برديان
 ما لا يطلع عليه الا من الخبر يقبل اخباره به وإن كان كافرا او فارقا مابله بان هذا المصدر منه فعل ما يكذب
 بخلاف ذلك فان دفع استشكل هذا بذاك قال ابن العاد ولو اخبره بأنه لم يقرأ الفاتحة لم يجب القضاء كالأ
 اخبره بأنه تحدث اه (قوله لقبول اخباره عن فعل نفسه) اخبره فاسق بحديثه قال بعض الناس لا يقبل خبره
 ويصح الاقتداء به وفيه نظر بل المتجه خلافه لا اخباره عن فعل نفسه او ما في حكمه اى يقبل خبره (اقول قد)
 تقدم في باب الظاهرة تعديد قبول خبر نحو الفاسق إذا اخبر عن فعل نفسه بما إذا بين السبب او كان فقيها موافقا
 فايراجع وليقيد ما هنا فاقبل (قوله وفي المجموع لو بان امامه لم يكبر الاحرام بطلت صلاته) ظاهره وان
 لم يقصر بان كان بعيدا بحيث لا يسمع الا امام وكان وجهه النظر لما من شأنه وقوله لانها لا تخفى غالبا قد يؤخذ
 منه عدم البطلان إذا بان ان امامه لم يقرأ الفاتحة في السرية وقضيته عدم البطلان ايضا إذا بان ان امامه
 المالكى لم يقرأ البسملة ولو في الجهرية لانه لا يجبرها مطلقا فايراجع (قوله وفي المجموع) قال في العباب ونقله
 في شرحه عن التحقيق والمجموع عن نص البيهقي مانصه ويطل الاقتداء بمن بان انه لم يتحرم ولعل المراد
 انه لم يكبر للاحرام بخلاف تارك النية فانه كالحديث اه عبارة الثوض ولا ين أي ولا قدوة بمن بان انه ترك

مبطل للاولى كنيته قطعها عن (قوله لا ان بان) الى قوله فان قلت في النهاية الاقوله واعترض الى بل الذي
 يتجه الخ وكذا في المغنى الاقوله فلا فرق الى بل الذي الخ (قوله) ولم يحتمل تطهره الخ اي عند المأموم بان لم
 يتفرقا كما عبر به المحلى ومفهومه انه اذا مضى زمن يحتمل فيه الطهارة لا يجب الاعادة على من اقتدى به وان
 تبين حدثه لعدم تقصيره وما نقل عن الزيادي من انه افتى بوجوب الاعادة في هذه الصورة اذ لا عبرة بالظن
 البين خطأه فلا يخفى ما فيه لانه لو نظر الى مثله لم يوجوب الاعادة بتبين الحدث مطلقا عن (قوله) ورجع
 المصنف الخ عبارة النهاية والمغنى وهو اى زوم الاعادة في الظاهرة المعتمدة وإن صحح في تحققة عدم الفرق
 بين الظاهرة والاحقية في عدم وجوب الاعادة وقال الاستوى انه الصحيح المشهور اهـ (قوله) والوجه الخ
 عبارة المغنى والاحسن في ضبط الحفظة والظاهرة ما ذكره صاحب الانوار وهو ان الظاهرة ما تكون بحيث
 لو تأملها المأموم اراهوا الحفظة بخلافها وقضية ذلك كما قال الاذرعى الفرق بين المقتدى الاعمى والبصير حتى
 لا يجب القضاء على الاعمى مطلقا وهو كذلك اهـ وعبارة النهاية والحفظة هي التي يباطن الثوب والظاهرة
 ما تكون نظاره نعم لو كان بعمامة أو مكنته ربهها اذا قام غير انه صلى جماله المعجزة فلم يكتفى بتمهيد بعض
 لان فرضه الجلوس فلا تقر بتمهيد بخلاف ما اذا كانت ظاهرة واشتغل عنها بالصلاة ولم يرها البعيدة عن
 الامام فانه يجب الاعادة ذكر ذلك الروايات قال الاذرعى وغيره ومقتضى ذلك الفرق بين المقتدى الاعمى
 والبصير اى حتى لا يجب القضاء على الاعمى مطلقا لانه معذور بعدم المشاهدة وهو كما قال فالاولى الضبط بما في
 الانوار ان الظاهرة ما تكون بحيث لو تأملها المأموم ابصرها والحفظة بخلافها فلا فرق بين من يصلي قائما وجالسا
 اهـ وكتب عليه الرشيدى مناصه قوله لا فرق الخ فيه منافع مع الذى قبله وهو تابع في هذا للشهاب بن حجر
 تحفته بعد ان تبع شرح الروض في جميع المذكور قبله لكن الشهاب المذكور إنما عقب ضابط الانوار
 بذلك بناء على ما فهمه منه ان مراده بقوله لم يحتمل لو تأملها المأموم الخ اى مطلقا اى سواء كان على الحالة
 التي هو عليها من جلوسه وقيام الامام مثلا لم يغيرها بان تقرضه قائما اذا كان جالسا او نحو ذلك حتى تلزمه
 الاعادة وإن كانت بنحو عمامته وهو قائم والمأموم جالس معجزة لانه لو فرضنا قيامه وتأملها اراهوا وشيخ
 الاسلام في شرح الروض فهم منه ان مراده ان يكون المأموم بحيث لو تأملها على الحالة التي هو عليها لراهها فلا
 يفرض على حالة غير هاتحي لا تلزمه الاعادة في نحو الصورة التي قدمناها فؤدى ضابط الانوار وضابط الروايات
 عنده واحد بناء على فهمه المذكور ومن ثم فرق الثاني على الاول بالفامعبر عنه بقوله فالاولى ولم يقل والاصح
 او نحوه وإنما كان الاولى لانه لا يحتاج الى استثناء من ضابط الروايات والشهاب المذكور
 لما فهم المغايرة بين الضابطين كما قرأه عبر عن ضابط الانوار بقوله والوجه في ضبط الظاهرة الخ لكنه
 استثنى من عموم ذلك الاعمى والشارح مرر رحمه الله تعالى تبع شرح الروض أولا كما عرفت ثم ختمه بقول
 الشهاب المذكور فلا فرق الخ فنافاه وعن صرح بان مؤدى الضابطين واحد والشارح مرر في تناوبه ولكن
 مع قطع النظر عما استثناء الروايات من ضابطه لضعفه عنده فساواه له عنده لما هو بالظر لاصل الضابط فهو
 موافق للشهاب المذكور في المعنى والحكم وإن خالفه في الصنيع وموافق لما في شرح الروض في الصنيع
 ومخالف له في الحكم كما يعلم بمبارة فتاويه فقد صرح فيها برجوع كل من الضابطين الى الآخر وبالجملة
 فالشارح مرر لم يظهر من كلامه هنا ما هو معتمد عنده في المسئلة لكن نقل عنه الشهاب سم ما يوافق ما في
 فتاوى والده الموافق للشهاب بن حجر وهو الذى انخط كلامه هنا اخر اوان لم يلام ما قبله كما عرفت وإنما
 اطلت الكلام هنا محل الحاجة مع اشتباه هذا المقام على كثير وعدم وقوف على من حققه حقه اهـ ويتبين
 بذلك ان ما في عرش بعد كلام وتبعه الجبيري بما نضاه ليصير الحاصل ان الظاهرة هي البينة والحقبة هي
 الحقبة وانه لا فرق بين القريب والبعيد ولا بين القائم والقاعد ولا بين الاعمى والبصير ولا بين باطن الثوب

تكبيره الاحرام لالتباه وكلام الشارح صريح في أن المجموع صرح بالامرين (قوله) لا ان بان امامه محدثا
 او جنب الخ قال الفراقى ونحوه يستثنى ايضا المستحاضة تقر بعمامته منع الاقتداء بها ففى الكفاية عن

(لا) ان بان امامه محدثا أو
 (جنب) أو اذا نجاسة خفية
 في ثوبه أو ملاقه أو بدنه
 ولو في جمعة إن زاد على
 الاربعين كما يأتى اذ لا أماره
 عليها فلا تقصير ومن ثم
 لو علم ذلك ثم نسيه واقتدى
 به ولم يحتمل تطهره لزمته
 الاعادة أما اذا بان ذات نجاسة
 ظاهرة فنلزمه الاعادة
 لتقصيره ورجع المصنف
 في كتيب أن لا إعادة مطلقا

وظاهره لكن بنافي ضبط الظاهرة والخفية بما ذكره في الابعاب وواضح أن التفصيل إنما هو في الخبيث العيني دون الحسكي لأنه لا يرى فلا تقصيره بماه مخالف لما اتفق عليه الشارح والمخفي والشهاب الرملي والنهاية من الفرق بين الاعشى والبصير وعدم لزوم الاعادة على الاعشى مطلقا وبعد هذا كله قيل القلب إلى ما مر عن شرح الروض الذي تتبعه النهاية أولا وما إلى السيد البصري كما مر وبأنى عن الابعاب ما يوافقه (قوله) (الأوجه الخ) معتمد عن (قوله) (أن تكون بحيث لو تأملنا الخ) أي والخفية بخلافها نهاية ومعنى قال عن ش يدخل فيه ما في باطن الثوب فلا يجب الاعادة وهو موافق لما قدمه مر في ضبط الخفية لكن قياس فرض البعيد قريبا أن يفرض الباطن ظاهرا اه واعتمد البصري وشيخنا وفاقا لظاهر صنيع التحفة وخلافه لشرح الروض وصرح النهاية أولا (قوله) (أها) هذا يخرج الحسكية مطلقا فلا تكون إلا خفية وهو متجهو العينية التي لا تدرك إلا بالبراهمة وهو محل نظر فراجع سم وفي عن عرش عن الزيادة ما نصه قوله (أها) مثال لا قيد فلا فرق بين الادراك بالبصر وغيره من بقية الحواس اه (قوله) (فلا فرق بين من يصلي الخ) ولو لم يرها المأموم لبدأ واشتغال بالصلاة أو ظلة أو حائل بينه وبين الامام تلزمه الاعادة عند الشارح والجمال الرملي واختلافنا في الاعشى فاعتمد الشارح عدم وجوب الاعادة عليه مطلقا واعتمد الجمال الرملي أنه لا فرق بين الاعشى والبصير وفي الابعاب أن مثل الاعشى فيما يظهر ما لو كان في ظلمة شديدة لمنهأ اهلية التامل وأن الخرق في سائر العورة كالخبيث فإذا ذكر من التفصيل أنه كرهى وقوله اعتمد الجمال الرملي الخ أي في غير النهاية (قوله) (لكونها بعامة) أي أو نحو صدره كما هو ظاهر رشدي (قوله) (ويمكنه) أي المأموم عرش (قوله) (واعترض) أي فرق الرواي (قوله) (وقضيته) أي ماذا كره الرواي عرش ويظهر أن مرجع الضمير الاعتراض المذكور (قوله) (بل الذي به الخ) وفاقا للغنى والنهاية كما مر وخلافنا في عرش حيث قال بعد حمل كلام النهاية على خلاف صريحه ما نصه ما لم يستفاد من كلامه مر حيثئذ التسوية بين الاعشى والبصير ونقله سم علي حجة لكن في حاشية ابن عبدالحق أن المتجه عدم القضاء على الاعشى مطلقا ونقل سم على المنهج عن حج مثله وعن مر خلافه اه (قوله) (أما وجه الرادخ) أي الاعتراض المذكور (قوله) (حيثئذ) أي حين النظر في القضية المذكورة وكون المتجه عدم لزوم الاعادة على الاعشى مطلقا (قوله) (وبوجود تلك الخيفية) أي قوله بحيث لو تأملنا الخ (قوله) (يوجد التقصير) أي عن نحو الجالس فإنه بحيث لو قام لى فهو مقصر كرهى وفيه توقف فإن فرض المسئلة كما تقدم أن المصلى جالسا لم يجزه فرضه الجلوس فلا تفرط منه أصلا (قوله) (أن المدارخ) بيان لما مر (قوله) (بخلافه) أي المدارو (قوله) (في السجود) أي فإن المدار فيه على التحريك بالفعل كرهى ولعل الأولى أرجح ضمير بخلافه إلى قول الشارح ما مر في نجس الخ قول المتن (الأصح) أي الرجوع عرش قول المتن (هنا) إنما قيده لانهم في غير هذا المحل فرقوا بينهما ومنه ما قالوه في الشهادات أنه لو شهد حال كفره وردت شهادته ثم أسلم وأعادها فإن كان ظاهر الكفر قبلت الاعادة منه وإن كان مخفيا فلا تقبل لانهاه عرش (قوله) (لعدم) أي قوله بخلاف ما للخ في النهاية والمخفي قول المتن (والأصح) أي كرامة الخ أي فيعيد القارى ماؤتم به معنى ونهاية (قوله) (ذلك) أي كون الامام اميا (قوله) (أو نحو الحدث الخ) أي كالتبعية (قوله) (والخبيث) أي الخفى والباطن أن كل ما لو تبيين بعد الفراق يجب معه الاعادة إذا بان في الانشاء يجب بالاستئناف وما لا يجب الاعادة معه مما تنفع القدوة مع العلم به إذا بان في الانشاء وجبت بنية المفارقة ودخل في قوله غير نحو الحدث ما لو تبيين

الماوردى أنها كالحدث لأن الاستحاضة بما يخفى وهذا وارد على المنهاج أيضا لمنعه الاقتداء بالمنحية ثم لم يستثنها ولا يقال دخلت في المحدث لأن الاقتداء بها لم يطل لاجل الحدث بدليل صحة الاقتداء باستحاضة غير المنحية وإنما هو لوجوب القضاء عليها (أن تكون بحيث لو تأملنا المأموم مرها) هذا ضبط الانوار واخذ منه شيخنا الشهاب الرملي أنه لو اقتدى بمن يسجد على متصل به يتحرك بحر كنهه فإن كان بحيث لو تأملناه لم يطلت صلاته ولا فلا شرح مر (قوله) (أها) هذا يخرج الحسكية مطلقا فلا تكون إلا خفية وهو متجهو العينية

أن تكون بحيث لو تأملنا المأموم رأها فلا فرق بين من يصلى امامه قائما وجالسا ولو قام رها المأموم وفرق الروايان بين من لم يرها لبعده أو اشتغاله بصلاته فيعيد ومن لم يرها لكونها بعامة ويمكنه رؤيتها إذا قام فجلس مجزا فلم يمكنه رؤيتها فلا يعيد لعذر هو اعترض بأنه يلزمه الفرق بين البصير والاعشى أي وهم لم يفرقوا وقضيته أن الاعشى بفصل فيه بين أن يكون بفرض زوال عماء بحيث لو تأملنا رها وأن لا يوقفه نظر بل الذي يتجه فيه أنه لا تلزمه اعادة لعدم تقصيره بوجه فلم ينظر للحينية المذكورة فيه فان قلت فواجه الرد على الرواي حيثئذ قلت وجهه ما افاده كلامهم أن المدار هنا على ما فيه تقصير وعدمه وبوجود تلك الخبيثة يوجد التقصير نظير ما مر في نجس يتحرك بحر كنهه أن المدار على الحركة بالقوة بخلافه في السجود على متحرك بحر كنهه فحش التجاسق وما هنا تجاسق فكان الحاقها بها أولى (قلت) (الأصح) المصوص وقول الجمهور أن غنى الكفر هنا كملته والله اعلم لعدم اهلية الكافر للصلاة بوجه بخلاف غيره (والأصح) (كلامه) (الأصح)

قدرة المصلّي عاريا وقاعدا على السّرة أو القيام عشا (قوله بخلاف ما لو بان حدثه الخ) أى أو نحوهما بما مر في الشرح والحاشية (قوله أو خبثه) ينبئ أن المراد خبثه الخبيث اما الظاهر فقياض وجوب الاعادة إذا بان بعد الصلاة وجوب الاستئذان إذا بان في اثناؤها ولا يجوز الاستمرار مع نية المفارقة وما يدل عليه كلام الروض من جواز مبنّى على المرجوح من أنه إذا بان بعد الصلاة تنجسه بالظاهر لم يجب القضاء قاله سم وتقدم عن عشا ما رواه (قوله فانه تلامذه مفارقه) أى عقب عليه بذلك قال في المجموع ولا يخفى عنها ترك المتابعة قطعاً معني وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض مانصه وبعبارة شرح العباب قال في المجموع بل تبطل صلاته إذا مضت لحظة ولم يزدك أى المفارقة ويظهر أن الحكم كذلك إذا طرأ حدث الامام مثلاً وعلم به بل قد يقال بالاولى ثم رايت صرح بذلك الشارح في فصل خرج الامام وظاهر ما تقدم ان البطان لا يتوقف على انتظار كثير بخلاف ما ياتي فيمن لم ينو الاقتداء والفرق أنه لم يقدم هناك اقتداء بخلافه هنا فانه سبق الاقتداء اهـ (قوله والفرقان الوقوف الخ) قد يقال ايضاً والقراءة ركن والظاهرة شرط ويحتاج للاول ما لا يحتاج للثاني بصري (قوله بخلاف القراءة) أى بخلاف صيرورته أياً بعد ما سمع قراءته معني (قوله أو خبثه بامرأة) أى ولم يعلم بخالها بل ظن امرجلاً كما يفيد صنيع الشارح (قوله فبان الخ) أى الخبيث المأموم (قوله أو خبثه بخبيث) أى في ظنه معني (قوله فباناً مستويين مثلاً) أى باناً وجائناً او امرأتين او باناً مأموماً امرأه معني (قوله وخرج الخ) عبارة النهاية والمعنى وصوره الماوردى وغيره مسألة الكتاب بما إذا لم يعلم بخاله حتى بان رجلاً قال الاذعى وهذا الطريق صحيح الوجه الجزم بالقضاء على العالم بخبثه لعدم انعقاد الصلاة ظاهراً واستحالة جزم النية انتهى والوجه الجزم بعدم القضاء إذا بان رجلاً في تصوير الماوردى لا سيما إذا لم يعض ثيابي الرجلين من طويل وان لم يظن رجلاً ثم بان في اثنا خنوته وجب استئنافه لعدم لظنه في الاستددام رجلاً ثم لم يعلم بخاله حتى بان رجلاً فلا قضاء والاوجه ان التردد في النية لا فرق فيه بين ان يكون في الاستددام والدوام لكن في الابتداء يضرب مطلقاً في الاناء طال الزمان او مضى ركن على ذلك ضرورة لا فلا اهـ عبارة سم بعد ذكره عن الاعياب مثل قولهما وانه لظنه رجلاً الى نعم نصها وقد يتجه ان يقال ان تبين في الاناء خنوته ثم ذكره قبل طول الفصل ومضى ركن يبنى بل وتبين ذلك قبل المفارقة اشتمرت الصحة ولم يجب المفارقة وان لم يتبين إلا الخنوته او تبيئت الذكر وايضاً بعدها لكن مع طول الفصل او مضى ركن استأنف لبطانها بالتردد في الاقتداء من لا يصح الاقتداء به فليتام قال عشا قوله مر والاوجه ان التردد في النية الخ أى في نفس النية كان تردد في كورة امامه بان عليه خبثه وتردد في ذكره في نفس الامر او اثني واما التردد في النية على وجه انه هل يتي في الصلاة او يخرج منها

التي لا تترك الا براعتها وهو محل نظر فايراجع (قوله بخلاف ما لو بان حدثه أو خبثه الخ) ينبئ ان المراد خبثه الخبيث اما الظاهر فقياض وجوب الاعادة إذا بان بعد الصلاة وجوب الاستئذان إذا بان في اثناؤها ولا يجوز الاستمرار مع نية المفارقة فادل عليه قول الروض فرع إذا بان في اثنا الصلاة حدث امامه او تنجسه أى ولو بنجاسة خفية كما في شرحه العباب فاره او بعد غير الجمعة لم يقض اهدم انه إذا بان في الثناء تنجسه بنجاسة ظاهرة كفت مفارقه ولم يجب الاستئذان ينبغي ان يكون مبنياً على ما مشى عليه كما قد اطلقه من انه اذا بان بعد الصلاة تنجسه بالظاهر لم يجب القضاء فليتامل (قوله فانه يلزمه مفارقه) قال في شرح العباب بالنية اهـ ويظهر ان الحكم كذلك إذا طرأ حدث الامام مثلاً وعلم به بل قد يقال بالاولى فتأمل وراجع ثم رايت الشارح صرح بذلك في فصل خرج الامام من صلاته قبل ولو احرم متفرداً فراجع ما قال في شرح الروض قال في المجموع لا ينافي عن المفارقة ترك المأبذة قطاً بل تبطل به صلاته لانه صلى بعض صلاته خلف من علم بطلان صلاته وبعبارة شرح العباب عن المجموع بل تبطل صلاته إذا مضت لحظة ولم ينو ذلك أى المفارقة والظواهر هذا الكلام ان البطان لا يتوقف على انتظار كثير بخلاف ما ياتي فيمن لم ينو الاقتداء والفرق انه

بخلاف ما لو بان حدثه أو خبثه أثناءها فانه يلزمه مفارقه ويبنى والفرق أن الوقوف على نحو قراءته أسهل منه على طهره لانه وإن شوه حدث حدث بعده قريب بخلاف القراءة (ولو اقتدى رجل بخبثي) في ظنه (فبان رجلاً) أو خبثي بامرأة فبان اثني أو خبثي بخبثي فباناً مستويين مثلاً (لم يسقط القضاء في الاظهر) لعدم انعقاد صلاته لعدم جزم نيته وخرج بقولنا في ظنه ما لو كان خبثي في الواقع بان كان اشتباه حاله موجوداً حيثئذ

فيضرم مطلقا لزم التردد أو قصره (قوله) لكن ظنه رجلا الخ يخرج مالوشك فيما يظن ويفارق قوله فيما مر من يجوز كونه أميا بان الامي يجوز اقتداء الذكر به في الجملة أي إذا كان مثله بخلاف الخنثى فليراجع سم وتقدم عن النهاية والمنع وعش ما يوافقه (قوله) كما يحجه الروائي أي وجوب الاعداد والذي يظهر في هذه المسئلة عدما لا يتردد حيث مدعى عبارة عش بعد سوق كلام الشارح لكن نقل سم عن شرح العباب له خلافا هو قريب ووجهان الخنثى جازم بالنية وبانت مساواته لآما في نفس الامر فلا وجه للزوم الاعداد ولا يكون المراتب لها علامات تدل عليها وفي سم على الغاية الجزم بما في شرح العباب اه (قوله) بلوقنا إلى قوله قال الماوردي في المنع الا قوله لو خبر الحاكم إلى صرح ان الخ إلى قول المتن لا يورع في النهاية الا قوله في مرسل إلى صرح ان الخ وقوله هو إلى وتكره وقوله غير نحو ما ذكر إلى قال قول المتن (من الفاسق) أي ان اخنثى بصنات مرجحة ككونه افعاه او اقرافا مني (قوله) ولو حرا فاضلا شامل لما إذا كان الفاسق فقيها والعدل غير فقيه سم (قوله) ان سرکم) أي ان اردتم ما يسرکم و (قوله) فانهم وفدکم) أي بواسطة بينکم وبين وتكره وذلك لانه سبب في حصول ثواب الجماعة للماومين وهو يتفاوت بتفاوت احوال الامة عش (قوله) في مرسل صلو الخ) أي وانما تصحت خلف الفاسق لما في خبر مرسل الخ (قوله) وكني به الخ) عبارة النهاية بالمنع قال الامام الشافعي وكني به فاسقا اه (قوله) وتكره أي الصلاة خلفه أي الفاسق مطلقا كما مر في شرح وما كثر جمعه افضل الابدعة امامه وفي عش ما نصوا إذا لم تحصل الجماعة الا بالفاسق والمبتدع لم يكره الاتتمام طيلواي وهر اه سم على المنهج اه وفي الجبري عن البرماوي مانصه ويحرم على الصلاح والخير الصلاة خلف الفاسق والمبتدع ونحوهما لانه يحمل الناس على تحسين الظن بهم اه (قوله) وتكره امامة من يكرهه الخ) عبارة المنع تنمة يكره تنزيها ان يؤم الرجل قوما كثرهم له كارهون لا مر مذموم شرعا كرا لظلم او متغلب على امامة الصلاة ولا يستحقها ولا يعتز من التجاسة او يمحو هيئات الصلوات ويتعاطى معيشة مذمومة او يعاشر الفسقة ونحوهم وان نصبه لها الامام الاعظم ما إذا كرهه دون الاكثر او الاكثر لا لا مر مذموم فلا يكره الامامة فان قيل إذا كانت الكراهة لا مر مذموم شرعا فلا فرق بين كراهة الاكثر وغيرهم اجيب بان صرورة المسئلة ان يختلفوا في انه بصيغة الكراهة ام لا فيعتبر قول الاكثر لانه من باب الرواية قال في المجموع ويكره ان يؤم الامام الاعظم على قوم رجلا يكرهه اكثرهم نص عليه الشافعي وصرح به صاحب الشامل والتمتة ولا يكره ان كرهه دون الاكثر بخلاف الامامة العظمى فانها تكره إذا كرهها البعض ولا يكره ان يؤم من فيهم ابوه واخوه الا كبراه (قوله) كثر القوم الخ) أي وتحرم عليه وكذا

لم يتقدم اقتداء هناك بخلافه هنا فانه سبق الاقتداء (قوله) لكن ظنه رجلا يخرج مالوشك فيما يظن ويفارق قوله فيما مر من يجوز كونه أميا بان الامي يجوز اقتداء الذكر به في الجملة أي إذا كان مثله بخلاف الخنثى فليراجع سم (قوله) فلا تلزمه عادة على الوجه للجزم بالنية بخلاف مالوصلي خنثي الخ) ذكر الروائي في البحر فيما إذا اقتدى خنثى بامرأة معتقدة انها رجل ثم بان ان الخنثى انثى عن والدها حيا لين احدهما الصحة لا اعتقاده جواز الاقتداء وقد بان في المال جواز عدم الصحة لفرضه حيث لم يعلم كونها امرأة قال وهذا أصح قال على هذا الوجه حكم الحاكم في الحد وهو يعتقده رجلا ثم بان كذلك فالحكم صحيح على الاول دون الثاني ولا يختلف الحكم في حد الشرب وغيره بين الرجل والمرأة بل في القصاص قال الاذاعي ولو ظنه رجلا أي عند الاندام به فبان في اثباتها خنثى تنه لزمه مفارقة قومه لبيبي وبستانف فيه نظر اه قال الشارح في شرح العباب غطاهم كلامهم الذي في المتن ان المعتددة بانظر فيه الاستئناف اه وقد تبينه ان تبين في لا انما خزنه ثم ذكره قبل طول الفصل ومضى ركن بنى بل تبين ذلك قبل المارفة استمرت الصحة لم تجب المفارقة ان لم تبين الا الخنثى أو تبينت المذكورة ايضا بعد ما لم يكن مع طول الفصل او مضى ركن استأنف بطلانها بالتردد في الاندام من لا يصح الاندام به فليتأمل (قوله) ولو حرا فاضلا شامل لما إذا كان

لكن ظنه رجلا ثم بان خنثى بعد الصلاة ثم اقتضح بالذكرة فلا تلزمه عادة على الوجه للجزم بالنية بخلاف مالوصلي خنثى خلف امرأة طائناها رجل ثم تبين ان فائدة الخنثى كما يحجه الروائي لان للمرأة علامات ظاهرة غالبا تعرف بها فهو هنا مقصور وإن جزم بالنية (والعدل) ولو قفنا مقضولا (اولى) بالامامة (من الفاسق) ولو حرا فاضلا لا يورع في المحافظة على الشروط ولخبر الحاكم وغيره ان سرکم ان تقبل صلاتكم فليؤمكم خياركم فانهم وفدکم فيما بينكم وبين ربكم وفي مرسل صلو خلف كل روافجرو يعصده واضح ان ابن عمر رضي الله عنهما كان يصلي خلف الجاهل كني به فاسقا وتكره خلفه وهي خلف مبتدع لم يكفر ببذعته اشد لان اعتقاده لا يفارق توكيره امامة من يكرهه اكثر القوم

لذموم فيه شرعي غير نحو ما ذكرته لورود تعارضان فيه في السنة حتى اخذ منها بعضهم ان ذلك كبيرة لا الاتهام به قال المازردي ويحرم على الامام نصب الفاسق اما ما للصلوات لانه ما مور بمراجعة المصالح ليس منها أن يوقع الناس في صلاة (٢٩٤) مكرهه او يؤخذ منه حرمة

نصب كل من كره الاقتداء

به وناظر المسجدون نائب

الامام كفو في تحرير ذلك

كاهو ظاهر (والاصح ان

الافقه) في الصلاة وما يتعلق

بها وان لم يحفظ غير الفاتحة

(اولى من الاقرا) غير الافقه

وان حفظ كل القرآن لان

الحاجة للفقهاء اهم لعدم

انحصار حوادث الصلاة

ولانه صلى الله عليه وسلم قدم

ابا بكر على من هم اقرامته

لخبر البخاري لم يجمع

القران في حياته صلى الله

عليه وسلم إلا لاربعة انصار

خزرجيون زيد بن ثابت

وابن كعب ومعاذ بن

جبل وابوزيد رضى الله

عنهم وخبر احقهم بالامامة

اقروهم بحول على عرفهم

الغالب ان الاقرا افقه لانهم

كانوا يصمون للحفظ معرفة

فقهاء الامة وذلوما نعم

يتساوى قن فقيه وحر غير

فقيه كافي المجموع وينبغي

حمله على افقه وحر فقيه

لان مقابلة الحرية بزيادة

الفقه غير بعيدة بخلاف

مقابلتها باصل الفقه فهو

اولى منها لتوقف صحة الصلاة

عليه ودونها ثم راي السبكي

اشار لذلك (و) الاصح ان

الافقه اولى من (الاورع)

لان حاجة الصلاة الى الفقه

اهم كما مر ويقدم الاقرا

على الاورع والواوجه ان

لو كرهه كل القوم كافي الروضة ونص عليه الشافعي انتهى مناوى ونقل عن حواشي الروض والشارح
مر التصريح بالحرمة على الامام فيما لو كرهه كل القوم اقول والحرمة مفهوم تقيد الشارح الكراهة
بكونها من اكثر القوم عش (قوله لا مزموم شرعا) اما لو كرهه لغير ذلك فلا كراهة في حقه بل
الوهم عليهم عش (قوله غير نحو ما ذكر) اى كوال ظالم ومن تغلب على امامة للصلاة ولا يستحقها او
لا يجوز عن التجاسة او يجره هيات الصلاة او يتعاطى معيشة مذمومة او يعاشر الفساق ونحوهم انتهى
مناوى اه عش وتقدم عن المغنى مثله (قوله لا الاتهام به) اى لا يكره الاقتداء به حيث كان عدلا ولا
يلزم من ارتكابه المذموم نفي العدالة عش (قوله ويحرم على الامام نصب الفاسق الخ) لم يصرح ببطلان
النصب وسياتي تعرض الشارح له في شرح وطيب الصنعة ونحوها سم عبارة عش اى ولا تصح توليته كما
قاله حج ومعلوم انه حيث لم تصح توليته لا يستحق ما رتب الامام اه وجزم شيخنا بذلك بلا عور وعبرة
الافتناع وليس لاحد من ولاية الامور تقرير فاسق اماما في الصلوات كقوله المازردى فان قيل لم تصح كقائه
بعض المتأخرين اه (قوله وناظر المسجد) اى اذا كانت التولية له عش (قوله في الصلاة) الى قوله والوجه
في المغنى (لا قوله كافي المجموع الى المتن قول المتن) (اولى من الاقرا) ظاهره ولو عاريا وبغيره مستورا وينبغي
خلاله لا يتقدم من كراهة الصلاة خلف العارى عش (قوله لخبر البخاري لم يجمع القرآن الخ) قال
الجعبرى في شرح الرائية والصحابة الذين حفظوا القرآن في حياة النبي صلى الله عليه وسلم كثير من فن
المهاجرين ابو بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وابن عباس وحذيفة وسالم وابن السائب وابو هريرة
ومن الانصار ابي وزيد ومعاذ وابو الدرداء وابوزيد يجمع فغنى قول ان لم يجمع القرآن على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم إلا لاربعة ابي وزيد ومعاذ وابوزيد اياهم الذين تلقوه مباشرة من النبي صلى الله عليه وسلم
او الذين جوهه بوجوده قراءة انتهى وكل من هذين الجوابين وان استبعد بعض اهل العصر كاف في دفع
الاشكال عش (قوله وخبر احقهم الخ) رد دليل مقابل الاصح (قوله بحول على عرفهم الغالب الخ) لعل
من غير الغالب الصديق فلا ينافي ذلك ما تقدم فيه سم (قوله وينبغي حمله) اى حمل ما في المجموع (قوله
فهو اولى الخ) الى الفن المختص باصل الفقه سم (قوله لان حاجة الصلاة) الى قول المتن ومستحق المنفعة في
النهاية لا قوله لمعوم خبر مسلم بتقديم الاسن وقوله وخبر الى وتعتبر قوله اى بان لم يسم الى ثم رايه ووجه
وقوله ولا ية صحيحة الى او كان (قوله ويقدم الاقرا على الاورع) اى كقائه في الروضة عن الجمهور معنى قال
البصرى في النفس شى من تقديم الاقرا على الاورع الذى يقرأه قراءة صحيحة وان كان ذلك اصح قراءة أو
اكثرا قرأناه (قوله الاصح قراءة) اى لما يحفظه وان قل فيقدم وان كان غيره يحفظ اكثر منه لكن
بقي ما لو كان احدهما يحفظ القرآن بكاه مثلا ويصح ايات قليلة كما وخر السور اطردت عادت بالامامة بها
والاخر يحفظ نصف القرآن مثلا ويصح به تمامه فن يقدم منها فيه نظر واطلاقهم قد يقتضى تقديم
من يحفظ النصف واولى بتقديم من يحفظ الكل لان المدار على صحة ما يصل به لم يبعد عش (قوله في
ذلك) اى في صحة القراءة (قوله من ذلك) اى من الاصح قراءة (قوله وتردد) اى الاسنوى (قوله لا عبرة
بها الخ) اى فلا يقدم صاحبها على غيره عش (قوله وببحث ايضا الخ) اقره النهاية والمغنى ايضا عبارة
المغنى واما الوجد فهو ترك ما زاد على الحاجة وهو اعلى من الورع اذ هو في الحلال والورع في الشبهة قال في

الفاسق فقيها والعدل غير فقيه (قوله ويحرم على الامام نصب الفاسق الخ) لم يصرح ببطلان
النصب وسياتي تعرض الشارح له اى في شرح قول المتن وطيب الصنعة ونحوها (قوله بحول
على عرفهم الغالب) لعل من غير الغالب الصديق فلا ينافي ذلك ما تقدم فيه (قوله فهو)
اى الفن المختص باصل الفقه (قوله ثم راي السبكي اشار لذلك) كذا شرح مر

المراد بالاقر الاصح قراءة فان استويا في ذلك فلا كثر قراءة وبحث الاسنوى ان الفقيه يقرأه السبع او بعضها من ذلك وتردد في قراءة مشتملة
على لحن لا يغير المعنى وينتج انه لا عبرة بها وبحث ايضا تقدم الاورع على الاورع لانه اعلى منه اذ الورد تجب فضل الحلال والورع تجب الشبهة

خوفاً من الله تعالى زيادة فهو زيادة على (٢٩٦) العدالة بالعفة وحسن السيرة ولو تميز المفضل من هؤلاء الثلاثة ببلوغ أو تمام غداة

أو معرفة نسب كان أولى (ويقدم الاقفة والاقرأ) أي كل منهما وكذا الأورع (على الأسن والنسب) فعلى أحدهما أولى لأن فضيلة كل من الأولين لها لها تعلق تام بصحة الصلاة أو كمالها بخلاف الآخرين (والجديد تقديم الأسن) في الإسلام (على النسب) لأن فضيلة الأول في ذاته والثاني في آياته إذ هو المنسوب لمن يعتبر في الكفاءة بالعرب بتفصيلهم وكالعلماء أو الصالحاء ولا عبرة بمن في غير الإسلام فيقدم شاب أسلم أمس على شيخ أسلم اليوم نعم بحث المحب الطبري أنها لو أسلمت معاً واستويا في الصفات قدم الأسن لعموم خبر مسلم بتقديم الأسن ومن أسلم بنفسه أولى من أسلم بالنسبة لأن فضيلته في ذاته نعم أن كان بلوغ التابع قبل إسلام المستقل قدم التابع لأنه أقدم إسلاماً حينئذ وخبر ولؤمكم أكبركم كانت يجمع متقاربان في الفقه كما في مسلم وفي رواية في العلم وتعتبر الهجرة أيضاً فيقدم أقفه فأقراً فأورع فأقدم هجرة بالنسبة لأبائهم إلى رسول الله ﷺ وبالنسبة

المهمات ولم يذكره في المرحلات واعتباره ظاهر حتى إذا اشتركا في الورع وامتاز أحدهما بالهدق مناه انتهى زاد النهاية وهو ظاهر إذ بعض الأفراد لا شيء قد يفضل بآبائه اه (قوله فهو يزاد بالخ) لا مرقع له هنا عبارة عن الغنى والنهاية عقب المتن أي الاكثر ورعاً والورع فسر في التحقيق والجموع بأنه اجتناب الشهوات خوفاً من الله تعالى وفي أصل الروضة بأنه زيادة على العدالة من حسن السيرة والعفة اه (قوله ولو تميز المفضل الخ) فلو كان الاقفة والاقرأ والأورع صدياً أو قاصراً في سفره أو فاسقاً أو ولدن زنا أو مجهول الأب ففضلده أولى نعم أن كان المسافر السلطان أو نائبه فهو أحق وأطاق جماعة أن مامته مولد الزنا ومن لا يعرف أبوه مكرهه وصورته أن يكون في ابتداء الصلاة ولم يسأله ماماً فقام ساراه أو وجدته قد حرم واقتدى به فلا بأس مخي ونهاية أي فلا روم في الاقتداء معلوم منه نفي الكراهة عن عبارة الشريدي أي قال كراهة لا تخاف في تقدمه على غيره الذي ليس مثله مع حضوره وليس راجعة إلى نفس أمته اه (قوله من هؤلاء الثلاثة) أي التي في المتن ومثلها الأزهدي في الشارح (قوله أو تمام) أي بأن لا يكون مسافراً قاصراً عن أي المأمومون متمون وعالله في شرح الروض اختلاف بين صلاتيهما أقول ولو قوغ بعض صلاتهم من غير جماعة بخلاف خلف المم رشدي (قوله أو غداة) أي زيادتها أو أصلها بأن يكون أحدهما عدلاً والاخر فاسقاً عن وكسب غلبه البصري أيضاً مانصه كيف يتأني التمييز بالعدالة في غير الأورع بالنسبة للأورع فليتلما اه (قوله كان أولى) وتقدم عن البويطي كراهة الاقتداء بالصبي للخلاف في محبته وأما الثلاثة الباقية هنا فالفاستق وبجول النسب أي كاللقيط يذكر ما لاقتداهم ما ينبغي أن لاقتداهم بالقاصر خلاف الأولى (فائدة) سئل عن عمه الواسم شخص ومكث مدة كذلك ثم أرتد ثم أسلم شخص آخر ثم جد المرد أسلامه واجتمعوا في المقدم منها والجواب أن الظاهر تقديم الثاني لأن الردة باطلت شرف الإسلام الأول ومن ثم لا ثواب له على شيء من الأعمال التي وقعت فيعش (أي كل منها) إلى قوله أن ذكر النسب في المتن إلى قوله وخبر إلى وتعتبر (قوله من الأولين) أي الاقفة والاقرأ (قوله بخلاف الآخرين) أي الأسن والنسب عش (قوله إذ هو الخ) عبارة النهاية والمغني والمراصد بالنسب من نسب إلى قریش أو غيره ممن يعتبر في الكفاءة كالعلماء والصالحاء فيقدم الهاشمي والمطلي ثم سائر قریش ثم العربي ثم العجمي ويقدم ابن العالم والصالح على ابن غيره داه قال عش قوله ثم العربي أي باقي العرب وقوله مر ويقدم ابن العالم الخ أي بعد الاستمارة فمات قدم اه (قوله ومن أسلم بنفسه) أي وأن تأخر إسلامه سم (قوله لأن فضيلته في ذاته) وقد يقال والاخر كذلك فلو قال بذاته لكان أنسب بصري (قوله وخبر ولؤمكم الخ) كان ينبغي تقديمه على قول المتن والجديد (قوله فأورع الخ) وينبغي أخذاً ما قدمه من البحث فإزاد فأورع (قوله فاقدم هجرة بالنسبة الخ) وقياس ما مر من تقديم من أسلم بنفسه على من أسلم تبعاً لتقديم من هاجر بنفسه على من هاجر أحداً بآبائه وأن تأخرت هجرته معنى زاد الإيعاب وظاهر تقديم من هاجر أحداً أصوله إليه صلى الله عليه وسلم على من هاجر أحداً أصوله إلى دار الإسلام لا على من هاجر بنفسه إليها وهل يدخل في الأصول هنا الأئمة ومن ادل بها كالأمام قياس الكفاءة لا وقد يفرق بأن المدار هناك على شرف ما يظهر عادة التفاهر به وهنأ على أدنى شرفه أو لم يكن كذلك أهم (وبالنسبة بنفسه الخ) لا يظهر وجه لتخصيص الهجرة إلى دار الإسلام بالهجرة بالنفس فتأني إلى إمام أيضاً بصري (قوله إلى دار السلام) أي بعده ﷺ من دار الحرب معنى (قوله فعلم أن المنتسب الخ) كذا في شرح المنهج ولفظه وبما تقرر علم أن المنتسب إلى من هاجر مقدم على المنتسب إلى قریش مثلاً اه وكتب شيخنا العلامة الشهاب البرلسي

(قوله ولو تميز المفضل من هؤلاء الثلاثة الخ) تقدم في شرح قول المتن الكامل بالصبي قول الشارح نعم البالغ ولو مفضل أو لا وقتاً إلى مناه أي من الصبي اه (قوله ومن أسلم بنفسه) أي أن تأخر إسلامه (قوله) لأنه أقدم إسلاماً) وقد يقال هو أقدم إسلاماً ما كان بلوغه بعد إسلام المستقل حيث تقدم إسلام متبوعه على إسلام المستقل إلا أن يقيد بإسلامه قبل البلوغ (قوله فعلم أن المنتسب الخ) كذا في شرح المنهج

لنفسه إلى دار الإسلام فأسن فأنتسب لقدم هجرة مقدم على المنتسب لقریش بهامشه مثلاً وإن ذكر النسب لا يفتي عن ذكر الأقدم هجرة (فإن استويا) في الصفات المذكورة في المتن وغيره كالهجرة (فنفطافه) الذكريات

بها مشه ما نصه قوله بما تقرر الخ شبهته في هذا أن الهجرة مقدمة على النسب ويرده أمران الأول تصريح
الرافعي بأن فضيلة ولد المهاجر من حيز السب مع تصريح الشيخين بتقديم قرش على غيرهما الثاني أنه يلزمه أن
يقول بمثل ذلك في ولد الاسن والاورع وهذا لا فرق أو الالفه من غير قرش مع ولد القرش ولا يجوز أن يذهب
ذاهب إلى ذلك لاتفاق الشيخين على تقديم قرش على غيرهما انتهى اه سم وعبارة الحاي قوله وما تقرر اى
من تقديم المهاجر على المنتسب علم أن المنتسب الخ فرع على قياسه يكون المنتسب لمن يقدم مقدما على المنتسب
لمن يؤخر فان الالفه مقدم على ابن الاقر وابن الاقر مقدم على ابن الاورع ولا مانع من التزام ذلك ثم رأيت
أن الشباب البرلمى اعترض الشارح بأن هذا يخالف لاتفاق الشيخين على ما تقدم قرش على غيرهما من
العرب والعجم واقول مراد الشيخين تقديم قرش على غيرهما من العرب والعجم لا على الالفه من بعدهم
المراتب التي ذكرها هـ (قوله بأن لم يسم عن الخ) يدخل فيه من لم يعلم حاله أو وصف بخارم المروعة عـ (قوله
بنقص يسقط العدالة) لم لا يقال بمذموم شرعى وإن لم يسقط العدالة بصري قول الماتن (وحسن الصوت) اى
ولو كانت الصلاة سرية كما اقتضاه إطلاقه والمراد هنا بيان الصفات الفاضلة وأما الترتيب بينها فسيأتى عـ
(قوله من الاوساخ) إلى قوله وهو من ولا في المغنى إلا أنه قال فوجها بدل فصوره (فصوره) كذا في المنهج
والنباة ليسكن باسقاط قول الشارح المتقدم فوجها وكذا أسقطه المغنى وشرح المنهج وشرح بأفضل لكنهم
عبروا هنا بقلعاً عن التحقيق بالوجه بدل الصورة وقال عـ قوله لم فصوره لعل المراد بالصورة سلامته في
بدنه من افقة تنقصه كخرج وشلل لبعض اعضائه والمناسب الموافق لهذه الكتب أن يخفف قوله فوجها وقول
سم قوله فصوره تميز عن فوجها السابق اه لا يخفى بعده (قوله فبدنا) لا يبعد تقديم ما يظهر منه كيدورجل
على ما هو مستتر بصري (قوله افرع) اى حيث اجتمع في محل مباح أو كما مشتركين في الامامة لما باتى من
انهمالوا كانوا شرعيين في ملوك و تنازعاً لا يقرع بينهما بل يصل كل منفردا عـ (قوله حيث لإمام راتب
عبارة المغنى إذا كانوا في موافق مسجد ليس له إمام راتب (قوله) أو أسقط حقه الخ) فلو عن له الرجوع
رجع قبل دخول من أسقط حقه في الصلاة عـ (قوله) والاقدم الراتب) اى وإن كان مفضولاً في جميع
الصفات ومثله ما لو عين شخصاً بدله لتنزله منزلته عـ (قوله) وهو من ولا الناظر) فضيته أن ما يقع من
اتفاق أهل محلة على إمام يصلحهم من غير نصب الناظر أنه لا حق له في ذلك فيقدم غيره عليه لكن في الإيجاب
خلافه وعبارته (فرع) في السكناية والجواهر وغيرهما تبعاً لما وردى إحاصه له وتحصل وظيفة إمام غير
الجامع من مساجد المحال والعاشروا الاسواق بنصب الإمام شخصاً أو بنصب شخص نفسه لها برضا جماعته
بأن يتقدم بغير إذن الإمام ويؤم بهم فإذا عرف بهور ضيت جماعة ذلك المحل امامته فليس لغيره التقدم عليه
لأبانه وتحصل في الجامع والمسجد الكبير أو الذى في الشارع بتولية الإمام أو نائبه فقط لانها من الامور
العظام فاختص بنظره فان فقد من رضيه أهل البلد اى أكثرهم كما هو ظاهر انتهى اه عـ (قوله) من
ولاه الناظر) اى ولو عا ما كان كلام غيره مرشدي (قوله) بأن لم يكره) تصوير للتولية الصحيحة (قوله) اخذا
بما مر) اى فى شرح اولى من الفاسق (قوله) أو كان بشرط الواقف) ظاهرة وإن كره الاقتداء به وإن يمتد
بشرط الواقف جزئياً مسموق كلام الشارح المار في شرح اولى من الفاسق كالصريح في خلافه واعتمده
الجبيري فقال واعلم أن الامام الاعظم والواقف الناظر يحرم عليهم تولية الفاسق ولا يصح توليته ولا

ولفظه بما تقرر علم أن المنتسب إلى من هاجر مقدم على المنتسب إلى قرش مثلاً اه وكتب شيخنا العلامة
الشهاب البرلمى بها مشه ما نصه قوله بما تقرر الخ شبهته في هذا أن الهجرة مقدمة على النسب ويرده
امران الاول تصريح الرافعي بأن فضيلة ولد المهاجر من حيز النسب مع تصريح الشيخين بتقديم قرش على
غيره الثاني أنه يلزمه أن يقول بمثل ذلك في ولد الاسن والاورع والافراد الالفه من غير قرش مع ولد
القرش ولا يجوز أن يذهب ذاهب إلى ذلك لاتفاق الشيخين على تقديم قرش على غيرهما والله اعلم اه
(قوله فصوره) عطف على فوجها السابق (قوله) أو كان بشرط الواقف) ظاهرة وإن كره الاقتداء به وإن تعيد

لم يسم أى عن لم يعلم منه
عداوته بنقص يسقط
العدالة فيما يظهر ثم
(الثوب والبدين) من
الاوساخ (وحسن الصوت
وطيب الصنعة) بأن يكون
كسبه فاضلاً كتنجارة
وزراعة (ونحوها) من
الفضائل يقدم بكل منها على
مقابله لا فضائلاً إلى استمالة
القلوب وكثرة الجمع ومن
ثم قدم على الأوجه من
تناقض للمصنف عند
الاستواء في جميع ما مر أنفا
الاحسن ذكر اسم الانظف
ثوباً فوجها فبدناً فصنعة ثم
الاحسن صوتاً فصوره
فان استويا وتشا حاً فرع
هذا كله حيث لإمام راتب
أو أسقط حقه الاولى
والاقدم الراتب على الكل
وهو من ولاد الناظر ولاية
صحيحة بأن لم يكره الاقتداء
به اخذاً بما مر عن الماوردى
المقتضى عدم الصحة لأن
الحرمة فيه من حيث
التولية أو كان بشرط
الواقف (ومستحق المنفعة)

يعنى من جازله الانتفاع
بمحل كإشارات اليه عبارة
أصله (علك) له (ونحوه)
كاجارة وإعارة ووقف
وإذن سيد (أولى) بالامامة
فيا يسكنه بحق من غيره
وإن تميز بسائر مامر
فيومهم إن كان أهلا ولو
نحو فاسق على ما اقتضاه
اطلاقهم بناء على ما هو
المتبادر أن المراد بالأهل
من نصح إمامته وإن كرهت
(فإن لم يكن) المستحق
للدفع حقيقة فهو من عدا
نحو المستعير إذ لا تجوز
الانابة إلا لمن له الإعارة
والمستعير من المالك لا يعير
وكذا القن المذكور حضر
المعير والسيد أو غابا خلافا
لتقييد شارح الانتفاع
بمحضرة المعير وبما تقرر
علم أن في كلامه نوع
استخدام (أهلا) للإمامة
كامر كمرأة للرجال أو
للصلاة كالكاfer وإن تميز
بسائر مامر (فله) إن كان
رشيدا (التقديم) لأهل
يومهم أى ينسب له ذلك
لخير مسلم لا يؤمن الرجل
الرجل في سلطانه وفي رواية
لأبي داود في بيته ولا في
سلطانه أما المحجور عليه
إذا دخلوا بيته لمصلحته
وكان زمنها بقدر زمن
الجماعة فإن يؤم له واحد
تقدم والأصلا فرادى
قاله الماوردى والصيغرى

يستحق المعلوم اه (قوله يعنى) إلى قوله ولو نحو فاسق في المعنى وإلى قول المتن والأصح في النهاية لإقوله
ولو نحو فاسق إلى المتن وقوله خلافا إلى المتن وقوله قاله الماوردى إلى المتن (قوله يعنى من جاز الخ) أى والا
فدفعوا المستعير لا يستحق النفعه سم عبارة المعنى وفي عبارة المصنف قصور ما لا تشمل المستعير والعبد
الذى أسكنه سيده في ملكه فانهما لا يستحقان النفعه مع كونها أولى فلو عير كالححر بساكن الموضع بحق
لشملهما اه (قوله كاجارة الخ) أى وصية نهاية ومعنى (قوله من غيره) متعلق بأولى (قوله وإن تميز الخ)
أى الغير (قوله بسائر مامر) أى من الألقه وغيره من جميع الصفات معنى (قوله وهو من عدا نحو المستعير)
أى فان المستعير لا يملك النفعه فلا يستحقها قال السنوى بل ولا الانتفاع حقيقة انتهى وبما العبد فظاهر
عش (قوله نحو المستعير) أى كالعبد الذى أسكنه سيده في ملكه (قوله إذ لا تجوز الانابة الخ) يؤخذ منه
أن محل ذلك في غير نحو عبده وولده من يجوز له استنابته في استيفاء منفعة الماعراكاتى في باب بصري (قوله
والمستعير الخ) ظاهر لإطلاقة أنه لا فرق بين المستعير الأهل وغير الأهل في عدم استحقيقه التقديم لكن بنا فيه
ماسبأنى في كلام مر من أنه لو حضر أحد الشريكين والمستعيرين الآخر لا يتقدم غيرهما إلا بانها لافعل
ما اقتضاه التعاليل فاعير مراد فاعير رشيدى وقديحجاب بان ما هنا فى المستعير المستقل أو ان ما ياتى به مستثنى
بما هنا (قوله من المالك) ليس بقيد عش (قوله وبما تقرر) أى من تفسير مستحق المنفعة بمن جازله
الانتفاع بمحل وتفسير ضميره المستكن فى لم يكن بالمستحق للمنفعة حقيقة الاخص من المرجح (قوله
للالمامة) إلى قول المتن والأصح فى المعنى الإقوله وكان زمنها إلى فان إذن وقوله قال إلى المتن (قوله كامر) أى
مثل أهل مر فى قوله أن المراد الخ كرى (قوله كامر الخ) أى وخشى معنى (قوله وإن تميز) أى غير الأهل
عش قول المتن (فله التقديم) أى فلو تقدم واحد بنفسه من غير إذنه ولا ظن رضاه حرم عليه ذلك لأنه قد يتعلق
غرضه بواحد بخصوصه فلو دللت القرينة على عدم تعلق غرض صاحب المنزل بواحد منهم بل أراد الصلاة
وانهم يقدمون بأنفسهم من شأوا فلا حرمه عش (قوله أن كان رشيدى) سيدك محرزه (قوله لأهل
يومهم) أى وإن كان مفضولا وعليه فلو قال بجمع يتقدم واحد منهم فهل يقرع بينهم أو يقدم أفضلهم أو
لكل منهم أن يتقدم وإن كان مفضولا لعموم الإذن فيه نظر ولعل الثانى أظهر لأن ذلك لو أحدهم ضمن
اسقاط حقه وحيث سقط حقه كان الفضل أولى فلو تقدم غيره لم يحرم مالم تدل القرينة على طلب واحد على
مما رقتنه وله عليه فحيث كان كذلك فالأولى عدم التقدم حيث علم أن هناك الأفضل منه وليس له الإذن لهذا
الأفضل بل عليه الامتناع فقط لأنه لم يذن له فى الإذن لغيره عش (قوله أما المحجور عليه) أى بان كان صيبا
أو مجنونا أو نحو ذلك معنى (قوله وكان منها بقدر زمن الجماعة) فيه أن هذا الشرط يلزم عليه أنهم إذا
صرفوا هذا الزمن للجماعة لم يكن لهم المسك بعده للصلاة لمضى زمنها ويلزم عليه تعطيلها رشيدى (قوله فان
أذن الخ) قد يؤخذ من ذلك أن المالك الرشيد لم يتقدم ولا إذن لأحد وجاز لهم المسك بقدر الصلاة صلوا
فرادى فناما له لكن فيه ما نظر والمتجه أنه حيث جازت الصلاة ولم يزد من الجماعة على زمن الانفرادان لهم
الجماعة وبتقدم أحدهم بالصفات المقدمة ثم رابت في شرح العباب ما هو كالصرح في ذلك سم وباتى عن
البصرى ما يؤلفه (قوله والأصلا فرادى) كذا في شرح مر أى والخطيب وهلا يقدم واحد بالصفات

بشرط الواقف حيث كذا شرح مر (قوله يعنى من جازله الانتفاع الخ) أى والا فنحو المستعير لا يستحق
المنفعة (قوله فان إذن) قد يؤخذ من ذلك أن المالك الرشيد لم يتقدم ولا إذن لأحد وجاز لهم المسك بقدر
الصلاة صلوا فرادى فناما له لكن فيه ما نظر والمتجه أنه حيث جازت الصلاة ولم يزد من الجماعة على زمن الانفراد
أن لهم الجماعة وبتقدم أحدهم بالصفات السابقة ثم رابت في شرح العباب ثم قوله أى الماوردى ليس لهم
أى الخاصين بملك إنسان أن يجمعوا إلا باذن المالك إن أراد أن محل ذلك إن كان حاضر أفسح إذ لا يجوز
لأحد التقدم عليه بغير إذنه أو علم رضاه وإن أراد أنه إذن بالصلاة في ملكه من غير نص على الجماعة لم يحضر فلا
وجه له امتناع الجماعة حيث لا أن زاد منها على زمن الصلاة مع الانفراد اه (قوله والأصلا فرادى) كذا

بنوب الولي عنه فيه وهو
منوع لأن سببه الملك
فهو من توابع حقوقه
والولي دخل فيها (ويقدم)
السيد (على عبده الساكن)
ملك السيد وهو واضح
لأنهما ملكه أو ملك غيره
لأن السيد هو المستعير في
الحقيقة (لا) على (مكاتبه)
في ملكه أى المكاتب يعنى
فما استحق منفعة ولو
بنحو اجارة واعارة من
غير السيد بدليل كلامه
السابق فلا يقدم سيده عليه
لأنه أجنبي عنه ويؤخذ منه
بالأولى أنه لا يقدم على قته
المبعض فيما ملكه ببعضه
الحر (والأصح تقديم
المستكرى) ومقرر نحو
الناظر (على المستكرى)
والمقرر نظرا لملك المنفعة
وقيد شارح المستكرى
بالمالك وهو موهم إلا أن
يراد المالك بالمنفعة ومع
ذلك هو موهم أيضا إذ لا
يكفى إلا مالك لها فهو
ليان الواقع لا للاحـ از
(والغدير على المستعير)
ملكه الرقبة والمنفعة
واختار السبكي تقديم
المستعير لشمول في بيته
للمار في الخبر له وللازم
تقديم نحو المؤجر أيضا
ومحاج عنه بأن الاضافة
للك أو للاختصاص

السابقة. وعبارة البصرى قوله ونظر فيه القمولى الخ قد يقال الأقرب التفسير في قولها والاصلوا
فرادى فليتامل ثم رايته قال في فتح الجواد ما نصه والوجه أن الولي لاحق له في ذلك مطلقا وإنه حيث جاز
إقامة الجماعة في ملك المولى بأن حضروا فيه لحاجة أو مصالحة له قدم بالصفات الاتية أبصرى (قوله)
فرادى أى ثم إن كانوا أقاصدين أنهم لم يمتكنوا من الجماعة ففعلوها كتب لهم ثواب القصد عش (قوله)
وكانه ملح أن هذا الخ قد يكون محل النظر قوله والاصلوا فرادى وبوجه بما قدمت انفا سم (قوله وهو)
أى مالمح اليه بالتفسير (قوله السيد) أى لا غيره معنى (قوله أو ملك غيره) أى وإن اذن له في التجارة أو
ملكه المسكن معنى قول المتن (لمكاتبه) أى كتابة صححة معنى زاد عش لأنه هو الذى يستقل بنفسه اه
(قوله بدليل) متعلق بقوله يعنى الخ (وقوله السابق) إشارة إلى ونحوه كرى (قوله فيما ملكه ببعضه)
ظاهره وإن كان بينهما ما يارة وقوع ذلك في نوبه سيده وهو ظاهر فيقدم على سيده لملكه الرقبة والمنفعة
عش (قوله نظرا) إلى الفصل في النهاية إلا قوله بخلاف إلى ولولى (قوله وقيد شارح) هو الجلال المحلى
وإنما قيد بذلك لأنه محل الخلاف كما يعلم من تعليل المقابل الاتى فلا يتوجه ما ذكره الشارح من كراهة حجر
ورشيدى وسبأى عن البصرى مثله مع زيادة (قوله وهو موهم) أى لخلاف المقصود وهو أى المقصود كون
المستكرى اعم من المالك وغيره كالمتأجر كرى (قوله إذ لا يكرى إلا مالك) يرد عليه نحو الناظر والولى
ورشيدى عبارة البصرى قوله إذ لا يكرى الخ قد يقال ممنوع لأن وكيل مالك المنفعة يكرى هذا والوجه حمل
كلام الشارح المذكور على المتبادر منه هو مالك الرقبة ولا يهاهم فيه بوجه إذ غرضه من ذلك الإشارة إلى
محل الخلاف فإن المقابل على تقديم المستكرى بانه مالك الرقبة وهذا لا يتأتى في غير فليتامل ثم رأيت فى المعنى
ما نصه ومقتضى التعليل كما قال الأسنوى جريان الخلاف فى الموصى له بالمنفعة وإن المتأجر إذا جاز غيره
لا يقدم بلا خلاف اه ومنه يؤخر ما ذكرته اه (قوله فهو لىان الواقع) أى ولدفع قولهم أن المراد به مالك
العين لكن قوله من فى تعليل القول الثانى لأنه مالك الرقبة أقوى من ملك المنفعة بقضى تخصيص
المستكرى بمالك العين وليس كذلك بل المستكرى قد يكون مالكاً بالمنفعة فقط كالواستأجر داراً ثم أكرها
لغيره واجتمع كل من المستكرى والمستكرى فالمستكرى مقدم لأنه مالك بالمنفعة الآن عش وتقدم عن البصرى
والرشيدى ما يعلم منه جوابه (قوله للملك) إلى قوله بل يظهر فى المعنى إلا قوله الرقبة وقوله بخلاف إلى وعلم
والى الفصل فى النهاية إلى قوله الرقبة قول المتن (على المستعير) قال فى الايعاب لو أعار المستعير وجوزناه
للعلم بالرضا به وحضر الفاذل يظهر أن المستعير الأول أولى لأن الثانى فرعه ويحتمل استواءهما لأنه كالوكيل
عن المالك فى الاعارة من ثم لو أعاره باذن استواء بما يظهر اه وفيه نظر لأنه إن كان أعارته للثانى باذن
من المالك انزل المستعير الأول بأعارة الثانى فيسقط حق المستعير الأول حتى لو رجع فى الاعارة لم يصح
رجوعه وإن كان باذن فى اصل الاعارة بدون تعيين كالأعارة بعلمه برضا المالك وقد قدم فيه أن المستعير
الأول أحق أى لأنه يتمكن من الرجوع متى شاء وهذا بعينه موجود فى الأول أذن فى الاعارة فلا تعيين لاحد فلا
وجه للتسوية بينهما فيه بناء على أنه يعلم الرضا بكونه الحق الأول عش (قوله للملك الرقبة) هذا لا يشمل
المستأجر المعبر سم أى ويشمله قول المعنى ويقدم المعبر المالك بالمنفعة ولو بدون الرقبة وقول النهاية بالملك
المنفعة اه وفيهما ايضا ولو حضر الشريكان أو أحدهما والمستعير من الآخر فلا يتقدم غيرهما إلا باذنه
ولا أحدهما إلا باذن الآخر والحاضر منهما أحق من غيره حيث يجوز انتفاعه بالجميع والمستعيران من
الشريكين كالشريكين فان حضر الأربعة كنى اذن الشريكين اه (المار فى الخبر) الأولى القلب (قوله له) أى
المستعير واللام متعلق بالشمول (قوله لأنه غير مالك) قد يقال الاضافة إن كانت للملك خرج المستأجر لأنه

شرح مرهولا يقدم واحدا بالصفات السابقة (قوله وكانه لمحن هذا الخ) قد يكون محل النظر قوله وإلا
صلوا فرادى وبوجه بما فى الحاشية لاخرى (قوله للملك الرقبة) هذا لا يشمل المتأجر المعبر (قوله لأنه غير
مالك لها) هذا لا يدل على الحر ولا أن عدم الملك لا يستلزم عدم الاختصاص وقد فرق ابن الحنابل بين

وكلاهما متحقق فى ملك المنفعة فدخل المستأجر وخرج المستعير لأنه غير مالك لها

ليس مال الكلييت وإن ملك منفعة أو الاختصاص دخل المستعير ودعى دخول الأول على التقدير الأول
 وخروج الثاني على التقدير الثاني محل نظر سيد عمر عبارة رسم قوله لأنه غير مالك الخ هذا يدل على الخروج
 لأن عدم الملك لا يزيل عدم الاختصاص برفق ابن الخشاب بين الاختصاص والاستحقاق للملك في معاني
 اللام بأن ما لا يصلح له التملك اللام معه لام الاختصاص وما يصلح له التملك ولكن اضيف اليه ما ليس بمملوك
 له اللام معه لام الاستحقاق وما عدا ذلك فاللام فيه للملك فان أراد الشارح بالاختصاص هذا المعنى ورد عليه
 ان الاضافة لا تنحصر في الملك والاختصاص بهذا المعنى وإن اراد ما يشمل الاستحقاق فهو متحقق في المستعير
 فتأمل اقول المتن (والوالى الخ) رفع السؤال عن الامام الاعظم إذا اراد الاذان هل يقدم على المؤذن الراتب
 كما يقدم في الإمامة على الإمام الراتب والوجه أنه يقدم إذ لا فرق بينهما وأما عدم أذانه عليه السلام فللعذر كما بيّنه
 سم قول المتن (اولى الخ) أي تقديمه أو تقدمه معنى وشرح بأفضل (قوله السابق) أي في شرح فله التقديم (قوله)
 وظاهر أن محل الأول (أي مسئلة الوالى المذكورة في شيدى (قوله) أو نائبه) شامل لقاضى البلد سم أي يقدم
 من ولاه قاضى البلد عليه لأن القاضى يجر دوسيلة فالولى حقيقة شبيهة وهو الامام الاعظم خلافا لما يأتى عن
 الرشيدى (قوله على الأوجه) أي كقوله الأذرى وغيره نهاية قال الرشيدى عبارة الأذرى ويقدم الوالى
 على إمام المسجد قلت وهذا في غير من ولاه الامام الاعظم ونوابه امام من ولاه الامام الاعظم ونحوه في جامع
 أو مسجد فهو أولى من رالى البلد وقاضيه بلا شك انتهت ومراده بنواب الامام الاعظم وزواؤه بدليل قوله
 في المفهوم امام من ولاه الامام الاعظم ونحوه لا بدعى في تقديمه داعى والى البلد وقاضيه امام من ولاه قاضى البلد
 فلا شك في تقديم القاضى عليه لأنه مولى له وعلى قياس هذا ينبغي أن يكون قول الشارح بل يظهر الخ مفروضا
 فيمن ولاه نفس الامام فتأمل اهـ وقوله امام من ولاه قاضى البلد الخ في فتاوى والوا وجهه قول الشارح بل
 يظهر الخ على إطلاقه كما مر عن سم وقال هنا قوله على من عدا الامام الخ شامل لنائب الامام الذى ولاه اهـ
 (فصل في بعض شروط القدوة) (قوله) في بعض شروط القدوة إلى التنبيه في النهاية إلى قوله أي فيألى
 وكذا (قوله) في بعض شروط القدوة وشروطها سبعة وهي عدم تقدم المأموم على إمامه في المكان والعلم
 بانتقالات الامام واجتماعها بمكان واحدونية الاقدام والجماعة توافق نظم صلاتها والموافقة في سنن
 فتحش الخلفاء فيها والتبعية بأن يتأخر تحريمه عن تحريم الامام بغيرى (قوله) ومكرهاها أي بعض
 مكرهاها نهاية قول المتن (لا يتقدم الخ) ظاهر إطلاقه من ذلك بين العالم والجاهل والناسى وفى
 الاعباب نعم بحث بعضهم أن الجاهل يفتقر له التقدم لأنه عذر أعظم من هذا أنما يتجه في معذور وليعده
 أو قرب إسلامه وعليه فالناسى مثله اهـ إلا أن يقال أن الناسى ينسب للتقصير لغفلة كاهماله حتى نسى الحكم
 عش (قوله) لا بقيد الوقوف أي فيشمل مكان القعود والاضطجاع معنى أي والاستلقاء والركوع
 والسجود (قوله) أو التقييد عبارة النهاية بالتقييد الخ بالفاء (قوله) به أي بالموقف عش (قوله) للغالب
 أي باعتبار أكثر احوال المصلى أو بأشرف احواله وهو الوقوف شوبرى (قوله) لأن ذلك لم ينقل أي

(والوالى فى محل ولايته
 أولى من الأئمة والمالك)
 الآذنى الصلاة فى ملكه
 وإن لم يأذن فى الجماعة
 بخلاف ما إذا لم يكن فيهم
 وال لا تقام للجماعة فيه إلا
 بأذنه فيها كذا يلزم تقدم
 غيره بغير إذنه وهو يمنع
 وظاهر أن محل الأول إن
 لم يرد زمن الجماعة وإلا
 احتيج لأذنه فيها وعلم من
 كلامه تقدمه على غير ذلك
 بالأولى وذلك للخبر
 السابق ويقدم من الولاية
 الأعم ولا يقره هو أولى من
 الراتب إن شملت ولايته
 الإمامة بخلاف ولاية نحو
 الشرطة على الأوجه ولو
 ولى الإمام أو نائبه الراتب
 قدم على والى البلد وقاضيه
 على الأوجه أيضا بل يظهر
 تقدمه على من عدا الإمام
 الأعظم من الولاية

(فصل فى بعض شروط
 القدوة وكثير من آدابها
 ومكرهاها (لا يتقدم)
 المأموم (على إمامه فى
 الموقف) يعنى المكان
 لا بقيد الوقوف أو التقييد
 به للغالب لأن ذلك لم ينقل
 (فان تقدم)

الاختصاص والاستحقاق للملك في معاني اللام بأن ما لا يصلح له التملك اللام معه لام الاختصاص وما
 يصلح له التملك ولكن اضيف اليه ما ليس بمملوك له اللام معه لام الاستحقاق وما عدا ذلك فاللام فيه
 للملك فان أراد الشارح بالاختصاص هذا المعنى ورد عليه ان الاضافة لا تنحصر في الملك والاختصاص
 بهذا المعنى وإن أراد به ما يشمل الاستحقاق فهو متحقق في المستعير فتأمل (قوله) وهو أولى من الراتب
 (الخ) وقع السؤال عن الامام الاعظم إذا اراد الاذان هل يقدم على المؤذن الراتب كما يقدم في الإمامة على
 الامام الراتب والوجه انه يقدم إذ لا فرق بينهما وأما عدم أذانه عليه السلام فللعذر كما بيّنه على أن عدم
 أذانه لا ينافى أنه أحق به إذا أراد وأما مخالفة بعض الناس بحججنا بأن الإمامة أعظم رتبة فينا فيه أن
 الاذان افضل منها مع أن اعظم رتبة لا تقتضى فرقا بينهما (قوله) أو نائبه (شامل لقاضى البلد
 (قوله على من عدا الامام) شامل لنائب الامام الذى ولاه (فصل) لا يتقدم على إمامه الخ

القائم أو غيره عليه بقبائ في غير صلاة شدة الخوف وفاقا لابن دهر (بعلت) إن كان في (٣٠١) الابتداء والثناء وتسمية ما في

الابتداء بظلالا تغليب وإلا
فهي لم تنعقد (في الجديد)
لأن هذا أحسن من المخالفة
في الأفعال المبطل ما يأتي
أما لو شك في التقدم عليه فلا
تقبل وإن جاهد من أمامه لأن
الأصل عدم المبطل فقدم
على أصل بقاء التقدم (ولا
تقرر مساواته) للامام لعدم
المخالفة لكنها مكروهة
مفوتة لفضيلة الجماعة أي أنها
ساوي فيه لا مطلقا وأن
اعتد بصورتها في الجمعة
وغيرها حتى يسقط فرضها
فلاتنافي خلافاً لمن ظنه وكذا
يقال كما يصرح به كلامهم
لا سيما كلام المجموع في كل
مكروه من حيث الجماعة
كبخالفة السنن الآتية في هذا
الفصل والذين بعده
المطلوبة من حيث الجماعة
(نتيجه) من الواضح عما
مر أن من أدرك التحريم
قبل سلام الامام حصل
فضيلة الجماعة وهي السبع
والعشرون لكنها دون
من حصلها من أولها بل أو
في أثنائها قبل ذلك أن
المراد بالفضيلة الفائتة هنا

لأن المتقدمين بالنبي ﷺ والخلفاء الراشدين لم ينقل عن أحد منهم ذلك أي التقدم وقوله ﷺ إنما جعل
الامام ليؤتم به والاتباع والمتقدم غير تابع معنى ونهاية (قوله القائم) إلى قوله أي فيما سوى
في المعنى (قوله وفاقا لابن دهر) فقال إن الجماعة في صلاة شدة الخوف أفضل وإن تقدم بعضهم على
بعض وهو المعتد وان خالفه كلام الجمهور نهاية ومعنى أي نقول إن الانفراد أفضل عرش قول المتن (في
الجديد) أي والقديم لا تبطل مع الكراهة نهاية ومعنى (قوله المبطل) صفة للمخالفة قال شيخنا ولعل وجه
الاشغية خروجه بتقديمه عليه عن كونه تابعا كما في الألفية وحجى وقال شيخنا الحنفى وجهها أنه لم يهد ذلك
التقدم في غير شدة الخوف بخلاف المخالفة في الأفعال فانها عتدت لا عذار كثيرة بغيري (قوله ما يأتي) عبارة
النهاية والمعنى كما سيأتي اهـ (قوله فلا تبطل الخ) ظاهره وإن وقع الشك في حال النية سم وعرش قال
المجبري والمعتد أنه يضر تغليب البطل اهـ فليراجع (قوله أما لو شك الخ) قضيتها مقابلته لليتين أن المراد
بالشك هنا يشمل الظن فليراجع (قوله من أمامه) أي قدماه كمدى (قوله فقدم الخ) أي فجاها من أمامه
سم (قوله وإن اعتد بصورتها) غايته لقوله مفوتة الخ والضمير في صورتها يرجع للجماعة سم (قوله في
الجمعة وغيره الخ) أي من حصول الشعائر فيسقط فرض الكفاية ويتحمل الامام عنه القراءة والسمو
ويلحقه سهو امامه ويضر التقدم عليه بركنين فليعلمين كما يأتي وغير ذلك عرش (قوله فلان تنافي) أي بين
الكراهة وبين عدم الضرر كمدى (قوله المطلوب) صفة للسنن (قوله عمار) أي في إدراك فضيلة تكبيرة
التحريم كمدى (قوله أن من أدرك الخ) بيان لما (قوله أن المراد) مبتدا خبره (من الواضح) المتقدم
سم (قوله السبعة والعشرون الخ) أي التي تخص ذلك الجزء الذي قارنه فيه وإيضاحه أن الصلاة في جماعة
تزيد على الانفراد بسبع وعشرين صلاة والركوع في الجماعة يزيد على المنفرد بسبع وعشرين ركوعا فإذا
قارن فيه دون غيره فانت الزيادة المختصة بالركوع وهي السبع والعشرون التي تتمينه له فقط دون
السبع والعشرين التي تخص غيره كالسجود عرش (قوله في ذلك الجزء) أن كان المراد به فوات فضيلة السبع
والعشرين من حيث ذلك المنسوب التي قوته أي فوات فضيلته فواضح وإن كان المراد مطلقا فحل
تأمل لأن المضاعفة في الجماعة فيها يظهر لاشتمالها على فضائل عديدة تخلو عنها صلاة الفذ والحكم بأن عدم
الآتيان بفضيلة منها يلحق الآتيان ببقية الفضائل التي فيها محض تحكيم ما مرده نص من الشارع قلعل
الأقرب والله أعلم توجيه كلام المجموع وغيره بما اثرت اليه أنه تفوته فضيلتها بالنسبة لما افوته لا مطلقا ثم
رايت سم على المنهج قال وقوله وكما مأمور انفراد الخ ومع انفرادهم وكراهته لا تفوته فضيلة الجماعة خلافا
للجليل بفضيلة الصف وفاقا للطليل لاري والبرلى نعم فضيلته دون فضيلته من دخل الصف والرمي وافق المحلى
اه بصري وفي الكردى بعد ذكره مانصه وفي نواي السيد عمر المذكور لعله أي مقاله الطيللاوى
والبرلى الأقرب إن شاء الله تعالى انتهى وهو الوجه ما سبق اهـ (قوله تحصل له السبع والعشرون)
أي المخصوصة بما عدا ذلك الجزء كاهو صريح العبارة فيجئذ فامعنى قوله لكنها الخ (قوله كما تقرر)
أي أنفا (قوله نعم) إلى قول المتن بالمعقب في النهاية قول المتن (قليل) أي عرفا فيما يظهر ولا يزيد على ثلاثة
أدع نهاية أي فإن زاد كرهه وكان مفوتة الفضيلة للجماعة كما يعلم بما يأتي رشيدى (قوله في العراء) أي في امامة

(قوله وفاقا لابن دهر) أي في أنه لا يضر التقدم فيها (قوله فلا تبطل) ظاهره وإن وقع الشك
حال النية (قوله فقدم على أصل بقاء التقدم) أي فيما إذا جاء من أمامه (قوله وإن اعتد بصورتها)
غايته لقوله مفوتة الخ والضمير في صورتها يرجع للجماعة عرش (قوله أن من أدرك الخ) بيان لما وقوله
أن المراد مبتدا خبره من الواضح المتقدم (قوله فيما إذا ساواه في البعض السبعة والعشرون) هلا
قال ما يخص ذلك البعض من السبع والعشرين وهو جزء من كل واحدة من السبع والعشرين بالنسبة
فإن الظاهر أن السبع والعشرين لجملة الجماعة في جملة الصلاة لالكل جزء فليتأمل وما يكاد أن يقطع
بالظاهر المذكور أنه لو كانت السبع والعشرون لكل جزء لزادت درجات الجماعة على السبع والعشرين

(ويندب تخلفه) عنه (قليل) بأن تناخر أصحابه عن عقبه امامه فيما يظهر لأنه لا ادب نعم قد اتسنا المساواة كما يأتي في العراء والتأخر الكثير

كفافي امرأة خلف رجل (والاعتبار) (٣٠٢) في التقديم والتأخر والمساواة في القيام وكذلك الركوع كما هو ظاهر (بالمعنى) الذي اعتمد عليه

وان اعتمد على المتأخرة
أيضا كما هو قياس نظاهر
خلافاً للبغوي وهو ما يصيب
الارض من مؤخر القدم
دون اصابع الرجل لان
خشن التقدم إنما يظهر به فلا
ارتل قدم اصابع الماوم مع
تاخر عقبه بخلاف عكسه
ولالتقدم ببعض العقب
المعتمد على جميعه تصور
ليتها يظهر ترجيحهم من خلاف
حكام من الرفعة عن القاضي
وعلل الصلبة بانها مخالفة
لا تظهر فاشبهت المخالفة
الليبرية في الافعال وبه يفرق
بين ما هنا وضرر التقدم
ببعض نحو الجنب فيما يأتي
لان تلك مخالفة فاحشة كما
موظاها وفي القود بالالية
ولورا كبار في الاضطجاع
بالجنب اى جميعه وهو ما
تحت عظم الكسوف الى
الخامسة فيما يظهر وفي
لاستقلا بالعقب ان اعتمد
عليه أيضا وإلا فأخرما
اعتمد عليه فما يظهر ثم
رايت الاذرعى قال هنا
بجمل ان العيرة براسه
ويتم غير ذلك وما ذكرته
وفق بسلامهم كما هو واضح
سواءنى كلما ذكر اتحادا
قيامامثلا ولا محل ما ذكر
فيالعقب وما بعده ان اعتمد
عليه فان اعتمد على غيره
وحده كاصابع القائم
وركة القاعد اعتبر ما
اعتمد عليه على الالوجه حتى

أصل قائما معتمدا على خشبتين تحت إبطيه فصارت رجلاه معلقتين في الهواء وماسيتين الأرض من غير اعتداد باعتاده أن لم يمكنه غيره هذه الهيئة اعتبرت الخشبان فيما يظن ويردد النظر في مصلوب اقتدى بغيره لأنه لا اعتداله على شيء. إلا أن يقال

اعتماده في الحقيقة على منسكيه لانهما الحاملان له فليعتبروا كل هذا هو (٣٠٣) لاحظ الأسنوي في اعتبارهما فيمن

تعلق بحبل ورده بطلان صلاته إنما هو من حيثية أخرى هي أن هذه الهيئة يوجب اختيارها عدم انعقاد الصلاة كما علم مما مر في بحث القيام ولم أر لهم كلاماً في الساجد ويظهر اعتبار اصابع قدميه ان اعتمد عليها أيضاً ولا فآخراً ما اعتمد عليه نظير ما مر ثم رأيت بعضهم بحث اعتبار اصابعه ويتعين حمله على ما ذكرته (ويستدرون) أي المأمومون ندبا أن صلوا (في المسجد الحرام حول الكعبة) كما فعله ابن الزبير رضي الله عنهما وأجمعوا عليه بأن فيه اظهاراً تمييزاً وتعظيماً وتسوية بين الكل في توجهم إليها وبه يتجه اطلاقهم ذلك الشامل لكثرة الجماعة وقتلهم خلافاً لمن قيّد التندب بكثرتهم ويندب أن يقف الامام خلف المقام للاتباع ومعلوم ما مر في الاستقبال أنه لو وقف صف طويل في آخريات المسجد الحرام صح يقبده السابق ثم (ولا يضر كونه أقرب الى الكعبة في غير جهة الامام في الاصح) إذ لا يظهر بذلك مخالفة فاجشة بخلافه في جهته

اعتماده في الحقيقة على منسكية) جزم به المصنف (قوله) يوجب اختيارها (الخ) احتراز عن الاضرار بالبيعةارة النهائية ولو تعلق مقيد بحبل وتعين طريقاً ايضاً اعتبر منسكية ايضاً فيا يظهر اقراره عش قوله مر وتعين طريقاً ايضاً بان لم تمكنه الصلاة الا على هذه الحالة اه (قوله) يظهر اعتبار اصابع قدميه (الخ) لا يعد فيه غير ان اطلاقهم يخالفه نهاية عبارة قسم قوله اعتبار اصابع قدميه (الخ) لا يعد خلاف ذلك وان يغتفر التقدم باصابع قدميه حال السجود وان اعتمد عليها وان المعتبر العقب بان يكون بحيث لو وضع على الارض لم يتقدم على عقب الامام وان كان مرتفعاً بالفعل مر اه وعبارة عش وقوله اي حج ويظهر اعتبار اصابع الخ معتمد ونقل سم على المنهج عن الشارح مر انه يرجع اليه اخر اه قول المتن (ويستدرون) (الخ) او الاستدارة افضل من الصفوف ويصرح به قول الشارح مر واستحبابا بعش ودعوى التصريح محل تأمل إذ قد يتفاوت السن بالنسبة لشيء واحد ولذا جمع المصنف بين نذب الاستدارة والفضيلة الصفوف منها على طريق نقل المذهب كما يأتي نعم ظاهر صنيع النهاية والشارح فضيلة الاستدارة (قوله) اي المأمومون (قوله) هو معلوم في النهاية وكذا في المصنف الا قوله كافعاً الى وجهه (قوله) ندبا اي فكره في حق من هو في غير جهة الامام عدم الاستدارة عش قول المتن (قوله) في المسجد الحرام اي وان لم يضق خلافاً للزركشي نهاية وباتي في الشرح ما يفيد وزاد المصنف عقب ذلك لكن الصفوف افضل من الاستدارة اه (قوله) تمييزاً (الخ) اي الكعبة (قوله) وتسوية بين الكل (الخ) فيه تأمل سم عبارة الجبيري قوله البها اي الى جميع جهاتها ولا فلو وقفوا صفافاً خلف صف قد توجهوا إليها اه وهذا التفسير ظاهر لتعليل المصنف بقوله لا استقبال لجميع اه اي باضافة المصدر الى مقوله ولك ان تدفع الاشكال بان معنى قول الشارح في توجهم إليها في توجه كل من المقتدين الى الكعبة المشرقة بلا حائل ما يمكن (قوله) وبه اي بذلك التوجيه (قوله) ذلك اي ندب الاستدارة (قوله) لمن قباله (الخ) وهو الزركشي نهاية ومعنى (قوله) خلف المقام قال شيخنا الزبادي وظاهر ان المراد بخلافه ما يسمى خلفه عرفاً ونه كلاً قرب منه كان افضل ابن حجر اه اشار بذلك الى دفع ما يقال كان المناسب ان يقول امام المقام يعني بان يقف قبالة به لا نه إذ اوقف خلف المقام واستقبل الكعبة صار المقام خلف ظهره عش وعبارة الجبيري في القليوبي قوله خلف المقام اي بحيث يكون المقام بين الامام والكعبة لان وجهه اي بابه كان من جهتها اي فالتعبير بالخلف صحيح بالنظر الى ما كان اولاً ولا وان ما هو عليه الان قد حدثت فالتوقف إنما هو بالنظر اليه واما بالنظر لحاله الاول فلا وقفه اصلاً قال سم ولا نظر لتفاوت ركعتي الطواف ثم على الطائفتين لانهم ليسوا الاولى منه على ان هذا الزمن قصير ويندر وجود طائف حينئذ فكان حق الامام مقدماً انتهى اه (قوله) للاتباع اي صلى الله عليه وسلم وللصحابه بعده شرح المنهج (قوله) يقبده السابق وهو الانحراف بحيث لو قرب من الكعبة لما خرج من سمتها واعتمد المصنف الصحة مطلقاً وظاهر النهاية موافقة الشارح كما هو في الشيدى مشير الى رد ما جرى عليه عش من حل كلام النهاية على موافقة ما في المصنف من الصحة وان كانوا بحيث يخرج بعضهم عن سمتها ويرافق البصري بعد ذكر الخلاف المذكور مانعه وجزم البر ماوى بوجوب الانحراف وهو المعتقد اه (قوله) إذ لا تظهر اي قوله ورشم في النهاية (قوله) بخلافه في جهته فلو توجه الامام الى الركن الذي فيه الحجر مثلاً فجهته مجموع جهتي جانبيه فلا يتقدم عليه المأموم المتوجه له ولا لاجدى جهتيه نهاية ومعنى وباتي في الشرح ما يفيد عش انظر هل من الجهتين الركنان المحاذيان للجهتين زيادة على الركن الذي استقبله الامام ولا حتى لا يضر تقدم المستقلين لذلك الركنين على الامام فيه نظر والا قرب الضرر فتكون جهة الامام ثلاثة اركان من جهة الكعبة اه (قوله)

ويؤخذ من هذا الخلاف القوى

ان هذه الاقربية مكروهة (الخ) انظر المساواة سم على حجب أقول يحتمل الكراهة أخذاً من كراهة مساواة له في القيام المتقدم ويحتمل الفرق بأن سبب الكراهة هنا الخلاف القوي وهو متوقف في المساواة ولم يظهر بها مساواة للامام في الرتبة حيث اختلفت الجهة ولعل هذا اقرب ثم رايبت في كلام شيخنا العلامة الشومري ما يوافقه عرش وفي ما همس من ماضيه قوله سم انظر المساواة يمكن انها خلاف الاولى لا مكروهة لاننا لم نحكم بالكراهة الا لوجود قوة الخلاف في القرب ولا خلاف في المساواة (قوله) مفوته لفضيلة الجماعة وقد افنى بفواتها شيخنا الشباب الرمي نهاية توسم (قوله) ولو توجه احدهما (الخ) اما لو وقف الامام بين الركنين فحجته تلك الجهة والركنان المتصلان بهما من الجانبين عرش (قوله) فكل من جائئها (الخ) اى مع الركنين المتصليين بهما زيادة على الركن الذى استقبله الامام كما مر عن عرش (قوله) بان كان (قوله) فلو اراد هده في المغنى (قوله) وشمل كلامهم (الخ) ذكره البجيرى عن السلطان وقره (قوله) في هذه) اى في مسألة التقدم عند وقوفهما في الكعبة مع اتحاد جهتهما (قوله) والمأموم (اليه) اى الى مستقبلهما (قوله) ان ظهره اى المأموم (قوله) ولو كان بعض مقدمه (الخ) اى كان استقبل الامام إحدى جهات الاربع واستقبل المأموم الركن الذى احدى جهتيه جهة الامام بصري اى وكعكس ذلك (قوله) ضر على (الوجه) ان اراد بالقدم العقب بخالف قوله السابق ولا للتقدم ببعض العقب الخ وإن اراد غير العقب خالف قوله ان الاعتبار بالعقب إلا ان يكون هذا الكلام مفروضاً في غير من العبرة فيه بالعقب بل بنحو الجانب وان يكون المراد بمقدمه متنبكه كما في شرح الروض سم (قوله) اما لو كان (الى المتن في المغنى وشرح المنهج (قوله) الامام) اى فقط (قوله) فلا حجر على المأموم) اى فله التوجه الى اى جهة شاء معنى (قوله) او المأموم) اى فقط (قوله) امتنع توجهه (الخ) اى كان يكون وجهه الامام الى ظهره لان الجهة التى توجهها اليها واحدة وإن كان توجه كل منهما الى جدار بخلاف ما إذا كان وجهه الى وجهه فانه يصح بجيرى قول المتن (ويقف) اى بدانها بوجهه (قوله) عبر) الى قول المتن ويقف في النهاية (قوله) للغالب) اى فلو لم يصل واقفاً كان الحكم كذلك نهاية (قوله) ايضا) اى كتنبيهه السابق بما وقف ووقفوا (قوله) ولو صلباً) الى قول المتن ويقف في المغنى (قوله) لم يحضر (الخ) حال من الذكر قول المتن (عن يمينه) قال في الارشاد بتراح يسير وقال الشارح في شرحه بان لا يزبدما بينهما على ثلاثة اذ ع أخذاً بما تآوى ويحتمل ضبطه بالعرف انتهى سم (قوله) ولا (الخ) اى ولا يقف عن يمينه سن لغو بل فلو خالف ذلك كرهه وفاتت فضيلة الجماعة كما افنى به شيخنا الشباب الرمي ولا يظهر فرق واضح بين فوت فضيلة الجماعة في ذلك وعدم فواتها في الووقف منفرداً كما قاله كثير من المشايخ فان الكراهة في الجميع ليست إلا من حيث الجماعة (فرع) كصلى جماعة على وصف يقتضى كراهة نقص الصلاة كالحقن قالو جهه فوات فضيلة الجماعة ايضا إذا بنتجه فوات ثواب

ان هذه الاقربية مكروهة) انظر المساواة (قوله) مفوته لفضيلة الجماعة) أفنى بالفوات شيخنا الشباب الرمي (قوله) بل متجه) اعتمدته (قوله) لان الخلاف المذهبي احق في إطلاقه نظر (قوله) لتقدمه عليه) وقد افاد في المشية انه يضر التقدم في جهته فكذلك المشية (قوله) ولو كان بعض مقدمه لجهة الامام) قضية كون الاعتبار في التقدم والمساواة وغيرهما بالعقب ان يكون المراد بالقدم العقب وحيداً فان اراد بان بعضه لجهة الامام الخ ان بعض كل من العقيبين المعتمد عليهما لجهة الامام البعض الآخر لغيرها أو ان بعض العقب الواحد المعتمد على فقط لجهة الامام وبعضه الآخر لغيرها فقد يخالف قوله السابق ولا للتقدم ببعض العقب المعتمد على جميعه وإن اراد ان احدى العقيبين المعتمد عليهما لجهة الامام الاخرى لغيرها فهذا يفرض على ما تقدم عن البغوى وغيره فبالو قد لم إحدى جليله و آخر الاخرى واعتمد عليهما وان اراد بالقدم غير العقب خالف قوله ان الاعتبار بالعقب إلا ان يكون هذا الكلام مفروضاً في غير من العبرة فيه بالعقب بل بنحو الجانب ويكون المراد بمقدمه متنبكه كما في الحاشية الاخرى عن شرح الروض (قوله) ضر على (الوجه) هل يشكل بقوله السابق ولا للتقدم ببعض العقب (الخ) (قوله) في المتن عن يمينه) قال في الارشاد بتراح يسير قال الشارح في شرحه بان لا يزبدما بينهما على ثلاثة اذ ع أخذاً بما تآوى ويحتمل ضبطه بالعرف اه (قوله) ولا

مفوته لفضيلة الجماعة وهو محتمل بل متجه كالانفراد عن الصف بل أولى لان الخلاف المذهبي احق بالمرعاة من غيره ولو توجه أحدهما الركن فكل من جانبيه جهته (وكذلك الوقف) في الكعبة واختلفت جهتهما) بأن كان وجهه لوجهه أو ظهره لظهره أو وجهه أو ظهر أحدهما الجانب الآخر فتصح وإن تقدم عليه حينئذ بخلاف ما إذا كان وجهه الامام لظهر المأموم كما افهمه المتن لتقدمه عليه مع اتحاد جهتهما فاراد هذه عليه في غير محله وشمل كلامهم في هذه ما استقبلا سقفاً وكان المأموم ارفع من الامام لصدق تقدمه عليه في جهته حينئذ إذا الظاهر أن تصويرهم يكون ظهر المأموم الى وجه الامام ليس للتبديد بل المراد أن يكون مستقبلهما واحداً والمأموم اليه اقرب وإن لم يصدق أن ظهره لوجهه ولو كان بعض مقدمه لجهة الامام وبعضه لغيرها وتقدم ضر على الوجه تقليلاً للبطل اما لو كان الذى فيها الامام فلاحجر على المأموم أو المأموم امتنع توجهه لجهة امامه لتقدمه عليه في جهته (ويقف) عبر

أصل الصلاة وحصول ثواب وصفها فلي تأمل مراه اسم عبارة شرح بأفضل أماً إذا لم يقف عن يمينه أو تأخر كثيراً فإنه بكرة له ذلك ويقوته فضيلة الجماعة اه قال السكردي عليه ولا تغفل عما سبق عن السيد البصري في المراد من فوات فضيلة الجماعة اه وقوله اى سم لا يظهر فرق الخاى وقال للشيخ: هو الخلى والنهاية والمغنى وقوله كثير من المشايخ اى كالمطلوب والبرلى والشهاب الرملى وباقى عن البجيرى ما يفيدان المتأخرين اعتمدوا الاول اى عدم الفرق (قوله سن للامام تحويله) وبه يعلم أنه يتدب للامام إذا فعل أحد المأمومين خلاف السنة أن يرشده إليها يديه وغيرهما إن وثق منه بالامثال شرح بأفضل زاد النهاية والامداد لا يبعدان بكون المأموم في ذلك مثله في الارشاد المذكور ويكون هذا مستثنى من كراهة الفعل القليل ومقتضى كلام المجموع والتحقيق عدم الفرق بين الجاهل وغيره وهو الاقرب وان اقتضى كلام المذهب اختصاص سن التحويل بالجاهل اه عبارة المغنى فان وقف عن يساره أو خلفه سن له ان يتدار مع اجتناب الاعمال الكثيرة فان لم يفعل قال في المجموع سن للامام تحويله اه قول المتن (احرم عن يساره) اى ندب ولو خالف ذلك كرهه وقالت به فضيلة الجماعة كما فى به والدورحة الله نعم ان عقب تحريم الثاني تقدم الامام أو تأخر هاننا لفضيلتها وإلا فلا تحصل واحد منها بهما قال الرشيدى قوله وإلا فلا تحصل له الخ ظاهره ان فضيلة الجماعة تنطبق في جميع الصلاة وإن حصل التقدم أو التأخر بعد ذلك وهو مشكل وفي فتاوى والده في محل آخر ما يخالف ذلك فليراجع اه قول المتن (ثم يتقدم الامام) ظاهره استمرار الفضيلة لما بعد تقدم الامام وإن دام على موقعتها من غير ضم أحدهما إلى الآخر وكذلك لو تأخر أو لا بعده في طلبه منها هنا ابتداء فلا يخالف ما سياتى برماوى وعبارة العزى قوله أو يتأخران اى مع انضمامهما وكذا يتضح ان تقدم الامام أو يدل له قوله في الحديث فاخذوا بيدينا فاما خلفه الخ بجيرى (قوله في القيام) ومنه الاعتدال ع ش قول المتن (افضل) اى من تقدم الامام معنى (قوله والحق به الركوع) اى كما يحسنه شيخنا معنى ونهاية (قوله وإلا) اى ان لم يكن إلا احدهما لطريق المكان من أحد الجانبين أو نحوه كالمكان بحيث لو تقدم الامام سجد على نحو تراب يشوه خلقه أو يفسد ثيابه أو يضره كعليه الناس ع ش (قوله تعين ماسل منها) يتردد النظر فيما لو ترك المتمعن عليه ذلك فعليه ان يكون مقوفاً لفضيلة الجماعة بالنسبة اليه فقط لان الآخرين أو الآخرين لا تقصير منها أو منه أو بالنسبة للجميع لوجود الخلل في الجماعة في الجملة ولعل الاول أو وجه بصري زاد ع ش وسئل الشهاب الرملى عما فى به بعض اهل العصر انه إذا وقف صف قبل إتمام ما امامه لم تحصل له فضيلة الجماعة هل معتمد ام لا فاجاب بانه لا فتوته فضيلة الجماعة بوقوفه المذكور وفي ابن عباد الحق ما يوافقه وعليه فيكون هذا مستثنى من قولهم مخالفة السنن المطلوبة في الصلاة من حيث الجماعة مكروهة مفوتة للفضيلة

أى وأن لا يفعله بأن لم يقف عن يمينه سن له تحويله فلو خالف ذلك كرهه فوات فضيلة الجماعة كما فى به شيخنا الرملى ولا يظهر فرق واضح بين فوات فضيلة الجماعة في ذلك وعدم فواتها فالوقوف منفرد كما قاله كثير من المشايخ فان السكرافة في الجمع ليست إلا من حيث الجماعة (فرع) صلى جماعة على وصف يقتضى كراهة نفس الصلاة كالحقن فالوجه فوات فضيلة الجماعة أيضاً إذ لا يتجه فوات ثواب اصل الصلاة وحصول ثواب وصفها فلي تأمل مراه (قوله في المتن ثم يتقدم الامام أو يتأخران) لو لم يتقدم الامام ولا تأخر اى كرهه فوات فضيلة الجماعة كما هو ظاهر لكن هذا واضح بالنسبة للامام اما الامام فلو ثبتت السكرافة وفوات الجماعة في حقه ايضاً لان طلب التقدم والتأخر إتماماً لمصلحة المأموم فيه نظر ولا يبعد ثبوت ذلك في حقه ايضاً حيث أمكنه التقدم ولا نسلم أن طلب ما ذكره لمصلحة المأموم فقط بل لمصلحة هو ايضاً فلي تأمل ويجرى التردد المذكور في حال الوقوف المأموم عن يساره أو أمكنه تحويله إلى اليمين أو انتقاله هو بحيث يصير المأموم عن يمينه (قوله وألحق به الركوع) اعتمد مراه ومشى الشارح في شرح الارشاد على خلاف اللاحق فقال بخلاف ما إذا كان في غير القيام ولو الركوع كما يحسنه البلقينى أو التشهد الاخير خلافاً لما يرويه كلام الروضة اه ومشى في شرح الروض على اللاحق فقال والظاهر ان الركوع كالقيام (قوله

سن للامام تحويله للاتباع
(فان حضر آخر أحرم عن
يساره) فان لم يكن يساره
محل أحرم خلفه ثم تأخر
اليه من هو على اليمين (ثم)
بعد إحرامه لا قبله (يتقدم
الامام أو يتأخران) في
القيام وألحق به الركوع
(وهو) أى تأخرهما
(افضل) للاتباع ايضاً
ولان الامام متبوع فلا
يناسبه الانتقال هذا إن
سهل كل منهما السعة المكان
والا تعين ماسل منها
تحصيل السنة أما في غير
القيام والركوع فلا تقدم
ولا تأخر

اه وتعبه الجبيري يقول له واعتمد مشايخنا خلافة أى وقال للحنفة والنهاية والمعنى (قوله لعسره الخ) عبارة
 شرح الهجة أى والمعنى إذ لا يتأتى إلا بعمل كثير ويؤخذ منه أنه لا يندب ذلك للعاجزين عن القيام انتهت
 سم قول المتن (صفا الخ) أى بحيث لا يزبد ما بينه وبينها على ثلاثة أذرع وكذا ما بين كل صفيين معنى ونهاية
 وبأتى فى الشرح مثله (قوله) أى قاما صفا قضية هذا الحل إن بقرا قول المصنف صفا بفتح الصاد مبنيا
 للفاعل وهو جازر كنهائه للمفعول فإن صف يستعمل لازما ومتعديا عن (قوله) للاتباع الخ) فلو وقفنا
 عن يمينه أو يساره أو أحدهما عن يمينه الآخر عن يساره أو أحدهما خلفه والآخر جنبه أو خلف الأول
 كره كفى المجموع عن الشافعى معنى (قوله) وإن كن محارمه) أى أو زوجته نهاية ومعنى (قوله) أو ذكر
 وإسراة الخ) ظاهر وإن كانت المرأة محرما للذكر وهو موافق لقوله المتقدم وإن كن محارمه وهو ظاهر
 لا اختلاف الجنس وعبارة عميرة لو كانت المرأة محرما للرجل فالظاهر أنها بصفتان خلفه عن (قوله) أو
 بالنوصي) أى أو صبيان (قوله) وهى وخثنى خلفها) وحيث يحصل لكل فضيلة الصف الأول لجنسه كفى
 الخليلي بجبري (قوله) والخثنى خلفها) هلا قال خلفه أو الذكر كما قال فيما سبق لأن الخثنى كالانثى سم عبارة
 عن شىء قوله والخثنى خلفها أى بحيث يحاذيها لكن قضية قوله لم لا احتمال أنو تهن الخثنى بصف خلف
 الرجل وصدق عليه أنه خلفها اه واجاب الجبري عن إشكال سم بمضاهى الخ لتمامه بقل كذلك لا احتمال غود
 الضمير للامام اه (قوله) ولو أرقاه) وكذلك لو كانوا أفسدة فيما يظهر وفى سم على حج لواجتماع الاحرار
 والارقاء ولم يسهم صف واحد فينتجه تقديم الاحرار لانهم اشرف فنعلم لو كان الارقاء افضل بنحو علم
 وصلاح فقيه نظر ولو حضر وأقبل الاحرار فقل يؤخرون للارحار فيه نظرا اه وقوله لو لا فقيه نظر مقتضى
 ما نقل عن شرح العباب لحج من ان القوم إذا جأوا معا ولم يسهم صف واحد ان يقدم هنا بما يقدمون به فى
 الامامة تقديم الاحرار طاعة وقوله نافية في نظر أى والأقر بآتهم لا يؤخرون كأن الصبيان لا يؤخرون
 للبالغين عن (ان سم) إلى قوله وقول جمع فى المعنى لا قوله لو يتردد إلى ما إذا لم يتم وقوله متى كان إلى وأفضل
 صفوف الخ إلى قوله وقد رجحوا فى النهاية لا ما ذكر (قوله) وإن كانوا افضل الخ) أى يعلم وأنحوه نهاية
 (قوله) والصبيان) أى الصلحاء معنى (قوله) ما إذا لم يتم الخ) أى بان كان فيه درجة بالفعل فيكمل بالصبيان
 وظاهر كلامهم انه إذا كان تاما بان لم يكن فيه خلو بالفعل ولكنه بحيث لو نفذ الصبيان بين الرجال وسهم
 الصف لم يكمل بهم لكن قال الأذرى كلهم حيث نفعهم ان مسألة الأذرى غير قولهم ما إذا لم يتم الخ) ولا فلا
 حاجة لذكره هنا لا نها ذكرها اه سم بخلاف عبارة النهاية ما إذا كان تاما لكن بحيث لو دخل الصبيان
 معهم فيه لم يسهم فالوجه تاخيرهم عنه كإقتضاء إطلاق الاصحاب خلافا للأذرى وبذلك علم ان كلامنا
 الاول أى قولهم ما إذا لم يتم الخ غير فرض الأذرى اه واعتمد المعنى مقالة الأذرى (فيكمل بالصبيان)
 أى ويقفون على أى صفة اتفقت سواء كانوا فى جانب أو اختلطوا بهم عن (قوله) وإن يكمل صف من
 قبلهم وهم الصبيان عن قول المتن (ثم النساء) ظاهره ان البالغات وغيرهن سواء وهلا قيل بتقديم
 البالغات كاقيل به فى الرجال وهلا كانت غير البالغات ممن محل قوله ^{فصل} فى الثالثة ثم الذين يلونهم
 إذ لم يكن فى عصره عنده خثاني بدليل ان احكامهم غالبا مستنبطة ولو كانوا موجودين ثم إذ ذاك
 لنص على احكامهم فان قلت العلة فى تاخير الصبيان عن الرجال خشية الافتتان بهم وهذا متنفذ فى النساء

لعسره حتى يقوموا (ولو
 حضر) ابتداء معاً ومرتباً
 (رجلان) أو صبيان (أو
 رجل وصبي صفا) أى قاما
 صفا (خلفه) للاتباع
 أيضا (وكذا لو حضر
 امرأة أو نسوة) فقط
 فتقف هى أو هن خلفه
 وإن كن محارمه للاتباع
 أيضا أو ذكر وامرأة فهو
 عن يمينه وهى خلف الذكر
 أو ذكران بالنان أو بالغ
 وصبي وامرأة أو خثنى
 فهما خلفه وهى أو الخثنى
 خلفهما للاتباع أو ذكر
 وخثنى وأنثى وقف الذكر
 عن يمينه والخثنى خلفها
 والانثى خلف الخثنى
 (ويقف خلفه الرجال)
 ولو أرقاه كما هو ظاهر (ثم)
 ان تم صفهم وقف خلفهم
 (الصبيان) وان كانوا
 أفضل خلافا للادرى ومن
 تبعه ويرتد النظر فى
 الفساق والصبيان وظاهر
 تعييرهم بالرجال تقديم
 الفساق أما إذا لم يتم فيكمل
 بالصبيان لما باتى أنهم من
 الجنس ثم الخثاني وان لم
 يكمل صف من قبلهم
 (ثم النساء)

لعسره) عبارة شرح الهجة إذ لا يتأتى إلا بعمل كثير ويؤخذ منه أنه لا يندب ذلك للعاجزين عن القيام اه
 (قوله) وهى خلف الذكر) كذا فى شرح الروض (قوله) خلفها) هلا قال خلفه أى الذكر كما قال فيما سبق وهى
 خلف الذكر لأن الخثنى كالانثى (قوله) والخثنى خلفها) كذا فى الروضة (قوله) ولو أرقاه) لو اجتمع الاحرار
 والارقاء ولم يسهم صف واحد فينتجه تقديم الاحرار لانهم اشرف فنعلم لو كان الارقاء افضل بنحو علم وصلاح
 فقيه نظر ولو حضر وأقبل الاحرار فقل يؤخرون للارحار فيه نظرا (قوله) ما إذا لم يتم الخ) أى بان كان فيه درجة
 بالفعل فيكمل بالصبيان وظاهر كلامهم انه إذا كان تاما بان لم يكن فيه خلو بالفعل ولكنه بحيث لو نفذ

قلت ينقض ذلك أن الحكم المتقدم في الرجال والصبيان عام حتى في المحارم ومن ليس مظنة للفتنة شديدا
عبارة عرش وبنفي تقديم البالغات منهن شيخ حدان اه (قوله كذلك) اى وان لم يكمل صف من
قبلهم وافضل صفو فهن آخرها البعده عن الرجال عرش (قوله اى بتشديد النون) عبارة شرح العباب
بيام مفتوحة بعد اللام وتشديد النون وب حذف الياء وتخفيف النون روايتان انتهت واقول توجيه ذلك ان
اللام جازمة لانها لام الامر لان الفعل مبنى على فتح اخره وهو الياء لانه اتصل به نون التوكيد الخفيفة
المدغمة في نون الوقاية فهو في محل جزم و (قوله وب حذفها وتخفيف النون) اقول وجه حذفها ان الفعل معتل
الاخر دخل عليه الجازم وهو لام الامر حذف اخره وهو الياء والنون للوقاية سم (قوله الخفيفة الخ)
اى او الثقيلة مع حذف نون الوقاية كافى للجبرى عن البرماوى (قوله ثلاثا) اى قالها ثلاثا بالمرأة الاولى
عرش اى بعد المرة الاولى واحدة اعنى قوله ليلبنى منك اول الاحلام فالمراد انه قال ثم الذين يلونهم مرتين
مع هذه ولما كان هذا مراد الان لم يكن في زمنه صلى الله عليه وسلم خنائ كما يؤخذ من الرشيدى وقال شيخنا
الحنفى انا شامل للحنائى ونص عليهم لعلمه بوجودهم بعد فيكون قوله ثلاثا راجعا لقوله ثم الذين يلونهم اى
قالها ثلاثا غير الاولى وكان حق التعبير في الثالثة التى المراد منها النساء ثم اللاتي يليهن ولما عبر بالذين
لمشاكلة المرة الثانية الواقعة على الصبيان بجبرى وقوله فيكون قوله الخ تقدم عن الرشيدى ما يوافقه (قوله
ولا يؤخر الخ) اى ندب ما لم يخف من تقدمهم فتنة من ظلمهم والاخر واندبا كما هو ظاهر لما فيه من دفع
المفسدة عرش (قوله صبيان) اى حضروا اولاً و (قوله البالغين) اى حضروا بعد الصبيان ولو قبل
احرامهم حلى (قوله بخلاف من عداهم) هل ولو بعد الاحرام ثم رأت في شرح العباب للشارح والظاهر ان
الرجال اذا حضروا اثنا الصلاة اخرهم العراة والخنى وإن كان فيه عمل قليل لمصلحة الصلاة قاله القاضى
وغيره انتهى سم عبارة عرش فرع لم يحضر من الرجال حتى اصطف النساء خلف الامام واجر من هل
يؤخرن بعد الاحرام اولاً فيه نظر ويظهر الثانى وفاقا لم ثم رأت في شرح العباب لشيخنا عن القاضى
ما يفيد خلافه سم على المنهج اقول الاقرب الاول حيث لم يترتب على تاخرهن افعال مبطلة اه
(ويسن ان لا يزيد الخ) اى فان زاد فانت فضيلة الجماعة كما علم عمار رشيدى (قوله ومتى كان الخ) ويسن

الصبيان بين الرجال وسعهم الصنف لم تكمل بهم لكن قال الاذرى ولما يؤخر الصبيان عن الرجال اذ لم يسعهم
صف الرجال والاى وان وسعهم بان كانوا ونفوا بين الرجال وسعهم وان لم يكن فيه خلو بالفعل كل بهم
لاحالة اه فلم ان مسئلة الاذرى غير قولهم اما اذ لم يتم والا فلا حاجة لذكرها لانهم ذكروها فليتامل
وقد يقال الحاجة لذكرها للتنبيه على ان كلامهم شامل لها وان مرادهم بعدم النمام يشمل ما اذا لم
يكن فيه خلو بالفعل ولكن كما بحثت يمكن نفوذ الصبيان فيه بين الرجال (قوله اى بتشديد النون) عبارة
شرح العباب بيام مفتوحة بعد اللام وتشديد النون وب حذف الياء وتخفيف النون روايتان واخطار واية
ولغة من ادعى ثالثة إسكان الياء وتخفيف النون اه (قوله اى بتشديد النون بعد الياء) عبارة شرح
العباب بيام مفتوحة بعد اللام وتشديد النون اه واقول توجيه ذلك ان اللام وان كانت جازمة لانها لام
الامر لان الفعل مبنى على فتح اخره وهو الياء لانه اتصل به نون التوكيد الخفيفة المدغمة في نون الوقاية فهو
في محل جزم فليتامل وقوله وب حذفها وتخفيف النون اقول وجه حذفها ان الفعل معتل الاخر دخل عليه
الجازم وهو لام الامر حذف اخره وهو الياء والنون للوقاية قال في شرح العباب واخطار واية ولغة من
ادعى ثالثة إسكان الياء وتخفيف النون انتهى واقول في خطئه لغة نظر لان بقا حرف العلة مع الجازم كافى
نحو قوله لم ياتيك والابناء تنمى وان كان ضرورة عند الجمهور لان بعضهم قال لا يجوز في سعة الكلام
وانه لغة لبعض العرب وخرج عليه قراءة لا تخف ذكر ولا تخشى انه من يتقى ويصبر ولا يقال لقيام بعضهم
انه جائز في السعة وانه لغة لبعض العرب انه خطأ لغة وحينئذ فيجوز ان يخرج على ذلك هذه اللغة الثالثة التى
ادعاها بعضهم ولا تكون خطأ لغيرنا (قوله بخلاف من عداهم) هل ولو بعد الاحرام ثم رأت

كذلك لخير مسلم ليلبنى اى
بتشديد النون بعد الياء
وب حذفها وتخفيف النون
منكم اول الاحلام والنهى
اى البالغون العقلاء ثم
الذين يلونهم ثلاثا ولا
يؤخر صبيان لبالغين
لاتحاد جنسهم بخلاف من
عداهم لاختلافه ويسن
ان لا يزيد ما بين كل صفين
والاول والامام على
ثلاثة اذرع ومتى كان

بين صفين أكثر من ثلاثة
أذرع كره للداخلين أن
يصطفوا مع المتأخرين فإن
فعلا لم يحصلوا أفضلية الجماعة
أخذنا من قول القاضي لو
كان بين الإمام ومن خلفه
أكثر من ثلاثة أذرع فقد
ضيقوا حقهم فللداخلين
الاصطفاف بينهما وإلا
كره لهم وأفضل صفوف
الرجال أولها ثم ما يليه
وهكذا وأفضل كل صف
يمينه وقول جمع من الثاني
أو اليسار يسمع الإمام
ويرى أفعاله أفضل ممن
بالأول أو اليمين لأن
الفضيلة المتعلقة بذات
العبادة أفضل من المتعلقة
بمكانها مردود بأن في الأول
واليمين من صلاة الله تعالى
وملائكته على أهلها كما
صح ما يفتق سماع القراءة
وغيره وكذا في الأول من
توفير الخشوع ما ليس في
الثاني لا شغلهم عن أمامهم
والخشوع روح الصلاة
في فوق سماع القراءة وغيره
أيضا فإنه يتعلق بذات
العبادة أيضا وقد رجحوا
الصف الأول على من
بالروضة السكرية وإن
قلنا بالأصح أن المضاعفة
تختص بمسجده عليه السلام
والصف الأول هو ما يلي
الإمام وأن تخلله منبر أو
نحوه وهو بالمسجد الحرام

سد فرج الصفوف وإن لا يشرع في صف حتى يتم الأول وإن يسبح لمن يريده وجميع ذلك سنة لا شرط لفلو
خالقوا تحت صلاتهم مع الكراهة نهاية ومعنى قال عرش قوله من حتى يتم الأول أي وإذا شرعوا في الثاني
ينبغي أن يكون من قوفهم على هيئة الوقوف خلف الإمام فإذا حضر واحد وقف خلف الصف الأول بحيث
يكون محاذ باليمين الإمام فإذا حضر آخر وقف في جهة يساره بحيث يكون خلف من يلي الإمام وقوله من
سحت صلاتهم مع الكراهة ومقتضى الكراهة قواف أفضلية الجماعة كما يصح به قوله من قبل ويجرى
ذلك في كل مكروه من حيث الجماعة المطلوبة أه عرش (قوله بين صفين) أي أو بين الأول والإمام كما يأتي
(قوله كره للداخلين الخ) أي إن وسع ما بينهما وإلا فالظاهر عدم الكراهة لعدم التقصير منهم ويأتي
مثله في مسئلة القاضي الآتية فليراجع (قوله) فإن فعلوا لم يحصلوا الخ قضية هذه العبارة في هذا المقام
ونظائره أن الفاتت ثواب الجماعة لا ثواب أصل الصلاة سم (قوله) وأفضل صفوف الرجال أي الخلف
وخرج به الختاني والنساء بأفضل صفوفهم آخرها البعد عن الرجال وإن لم يكن فيهم رجل غير الإمام سواء كن
اننا فقط أو البعض من هؤلاء والبعض من هؤلاء فالأخير من الختاني أفضلهم والآخر من النساء أفضلهم
عرش عبارة المعنى وأفضل صفوف الرجال ولوم غيرهم الختاني الخلف والنساء كذلك أولها وهو الذي
يلي الإمام وأن تخلله منبر أو نحوه ثم الأقرب فالأقرب إليه وأفضلها للنساء مع الرجال والختاني والختاني مع
الرجال آخرها لأن ذلك أليق وأستر نعم الصلاة على الجماعة صفوفها كلها في الفضيلة سواء إذا اتحد الجنس
لأن تعدد الصفوف فيها مطلوب والسنة أن يوسط الإمام ويكتفونه من جانبيه أه وعلم بذلك أن قول
عرش أي الخلف ليس بقيد (قوله) أولها ظاهر هو أن اختص غيره من بقية الصفوف بفضيلة في المكان
كان كان في أحاد المساجد الثلاثة والصف الأول في غيرها والظاهر خلافه أخذنا من قولهم أن الانفراد في
المساجد الثلاثة أفضل من الجماعة في غيرها وبكالوكان في الصف الأول ارتفاع على الإمام بخلاف غيره
والظاهر أن الذي يلي الأول أفضل أيضا بل ينبغي أن الذي يليه هو الأول لكرهه الوقوف في موضع الصف
الأول والحالة ما ذكر عرش وقوله والظاهر خلافه يخالف قول الشارح الآتي وقد رجحوا الخ وقوله
لكراهة الوقوف الخ بعارضها كراهة الزيادة على ثلاثة أذرع إلا أن هذه الزيادة لعذر (قوله) وأفضل كل
صف الخ لعله بالنسبة يساره لأن خلف الإمام سم عبارة عرش أي بالنسبة لمن يليه على يسار الإمام أمام
خلفه فهو أفضل من اليمين كائن قل على شرح العباب للحج أه (قوله يمينه) أي وإن كان من باليسار يسمع
الإمام ويرى أفعاله نهاية أي دون من يمين الإمام على المعتمد عرش ويجري (قوله) يسمع الإمام الخ
صفة من الثاني الخ (قوله بالاول واليمين) أي الخالي من ذلك نهاية (قوله مردود) خبر وقول جمع الخ (قوله)
على أهلها أي اليمين والأول عرش (قوله بمسجده الخ) أي لأصلي دون المزيدي عليه (قوله) والصف
الأول إلى قوله فمن أمامه في النهاية (قوله) وأن تخلله منبر أي حيث كان من بجانب المنبر محاذيا من خلف
الإمام بحيث لو أزيل المنبر وقف موضعه شخص متلاصقا لكل صف واحد عرش (قوله) ونحوه أي
كالقصور نهاية (قوله) وهو بالمسجد الحرام الخ عبارة شرح بأفضل والزيادة على شرح المنهج وإذا
استداروا في مكة فالصف الأول في غير جهة الإمام ما اتصل بالصف الذي وراءه الإمام لا ما قرب من الكعبة

في شرح العباب للشارح والظاهر أن الرجال إذا حضروا أثناء الصلاة آخرهم العراة والختني وإن كان فيه
عمل قليل لمصلحة الصلاة قاله القاضي وغيره أه (قوله) فإن فعلوا لم يحصلوا أفضلية الجماعة قضية هذه العبارة
في هذا المقام ونظائره أن الفاتت ثواب الجماعة لا ثواب أصل الصلاة أيضا (قوله) وأفضل كل صف يمينه لعله
بالنسبة لیساره لأن خلف الإمام وعبارة العباب وشرحه الوقوف بقرب الإمام في صف أفضل من البعد
عنه فيه وعن يمين الإمام وأن بعده من أفضل من الوقوف عن يساره وإن قرب منه ومحاذاته بأن يتوسطه
ويكتفونه من جانبيه أفضل أه باختصار الأدلة (أو اليمين) أي وهو لا يسمع ولا يرى (وهو بالمسجد
الحرام) عبارة في شرحه الصغير للارشاد الصف الأول في غير جهة الإمام ما اتصل بالصف الذي وراءه

على الواجهة وهو يأتي مثلها عن سم فتح الجواد وبعبارة النهاية في شرح ويستدرون في المسجد الحرام حول الكعبة نصها والصف الاول صادق على المستدير حول الكعبة المتصل بما وراء الامام وعلى من في غير وجهه وهو اقرب الى الكعبة منه حيث لم يفصل بينه وبين الامام صفاه قال الرشيدى قوله مر وعلى من في غير جهة الامام الخاى فكل من المتصل بما وراء الامام وغيره وهو اقرب منه الى الكعبة في غير جهة الامام يقال له صف اول في حاله واحدة وهو صادق بما اذا تعددت الصفوف امام الصف المتصل بصف الامام لكن بخالفه التعليل الاتي في قوله مر وما عقلت به افضليته اى الاول الخشوع لعدم اشتغاله بين امامه وقوله مر وهو اقرب الى الكعبة منه اى من المستدير اى والصورة انه ليس اقرب اليها من الامام اخذ ان قوله مر الاتي عقب المتن الاتي على الاثر والوجه فوات فضيلة الجماعة بهذه الاقربة الخ وإلا فاقى معنى لعدة صف اول مع تفويته لفضيلة الجماعة فليحرق قوله مر حيث لم يفصل بينه وبين الامام الخ قيد في قوله مر المستدير حول الكعبة المتصل بما وراء الامام اى بان كان خلف الامام صف امام هذا غير مستدير فالصف الاول هو هذا الغير المستدير الذى يلى الامام ويكون المستدير صفانا لكن ينبغي ان يحل في جهة الامام اى في غير وجهه فينبغي ان يكون هذا المستدير صف اول اذا قرب من الكعبة ولم يكن امامه غيره أخذنا من قوله مر وعلى من في غير وجهه بالاولى فليراجع ولا يصح ان تكون هذه الحاشية قيد في قوله مر وعلى من في غير وجهه وان كان متبادرا من العبارة لعدم تايده اى وقوله قيد في قوله المستدير الخ واقفه فيه الجمل عبارة تقول لم ر حيث لم يفصل الخ مرتب بقوله والصف الاول صادق على المستدير فهو قيد له والمراد لم يفصل بينه وبين الامام صف في جهة الامام لا مطلقا اى وقوله اى بان كان الخ ياتى عن الكردى وعش خلاه وقوله قرب من الكعبة فتأمل المراد به وقوله ولا يصح ان يكون الخ محل تأمل و اراد به الردى على عش عبارته و ياتى عن الكردى ما يوافق قوله مر حيث لم يفصل بينه الخ المتبادر ان الضمير راجع لقوله مر وهو اقرب الى الكعبة منه وهو يقتضى انه لو وقف صف خلف الاقرب وكان متصلا به وقف خلف الامام كان الاول المتصل بالامام لكن في سم على المنهج ما خالفه عبارة (فرع) اتى شيخنا الشهاب الرملى كما نقله مر بما حاصله ان الصف الاول للمصلين حول الكعبة هو المتقدم وان كان اقرب في غير جهة الامام اخذ من قولهم الصف الاول هو الذى يلى الامام لان معناه الذى لا واسطة بينه اى ليس قدامه صف آخر بينه وبين الامام ر على هذا فاذا اتصل المصلون من خلف الامام الواقف خلف المقام وامتدوا خلفه في حاشية المطاف ووقف صف بين الركنين اليمانيين قدام من في الحاشية من هذه الحلقة الموازين بين الركنين كان الصف الاول من بين الركنين لا الموازين بينهما من هذه الحلقة فيكون بعض الحلقة صفا اول وهم من خلف الامام في جهة دون بقية تافى الجهات اذا تقدم عليهم غيرهم في حفظى ان الزركشى ذكر ما يخالف ذلك اهو في كلام شيخنا الزبائى ما نصه والصف الاول حيث تدنى في غير جهة الامام ما اتصل بالصف الاول الذى وراءه لا ما قرب الكعبة انتهى وهذا هو الاقرب المواضع للمتبادر المذكور اى وقوله هو يقتضى الخ محل تأمل وقوله وان كان اقرب في غير جهة الامام مر عن الرشيدى رده وقوله هو الاقرب المواضع للمتبادر الخ اى وفتح الجواد شرح بأفضل كما مر اى وفاقا للشرح بأفضل وفتح الجواد كما مر (قوله من بحاشية المطاف) عبارة في شرحه الصغير للارشاد والصف الاول في غير جهة الامام ما اتصل بالصف الذى وراءه لا ما قرب للكعبة كما بينه ثم اى فى الاصل انتهى سم (قوله من امامهم) هو عطف على من بحاشية الخ اشارة الى الذى يلى الصف الاول هو من امامه لا من يليه اهو مبتدا خبره دون من الخ اشارة الى ان من بالحاشية متأخر الرتبة عن يليهم وهو المتأخر عنهم سم والاحتمال الاول هو المتبادر ولذا اقتصر عليه الكردى عبارة قوله من امامهم اى بعدم بحاشية المطاف الصف الاول من قدامهم اى فى

من بحاشية المطاف فن
امامهم ولم يكن اقرب الى
الكعبة من الامام في غير
وجهه

الامام لا ما قرب للكعبة كما بينه ثم اى فى الاصل انتهى (قوله من امامهم) هو عطف على من بحاشية اشارة الى ان الذى يلى الصف الاول هو من امامه لا من يليه اهو مبتدا خبره دون اشارة الى ان من امام من بالحاشية

لما دون من بلهم ولا عبرة بتقدم (٣١٠) من بسطح المسجد على من بارضه كما هو ظاهر لكره الارتفاع حتى في المسجد كما يأتي

غير جهة الامام وحاصله في النهاية والصف الاول صادق على المستدير حول الكعبة المتصل بما واما الامام
وعلى من في غير جهة الامام والامام اقرب منهم إلى الكعبة ويفصل بينهم وبين الامام صفين مقابلهما من
نسخة سقيمة (قوله لما سر) أي في شرح ولا يضر كونه اقرب الخ من ان هذه الاقرب مكرهة (الخ) (قوله
دون من بلهم) أي دون من بل في القدام قاله الكردى والصواب من بل من بحاشية المطاف (قوله
انته) إلى قول المتن والاف في النهاية الاقوله لا غير إلى واما عرا فاقوله أي من غير إلى وإن تكن وقوله واسعة
إلى صفوف وقوله والسعة إلى نعم (قوله لأنه قياسي) لعل الأولى إسقاط اللام (وعليه) أي قول القنوي
(قوله فأتى بالتألم) كان وجه عدم الاكتفاء بتألف تقف في رفع الابهام ان النقط كثيرا ما تسقط وتساهل
فيها بخلاف الحرف بصرى (قوله ثلاثا) أي إسقاط التألف في قول المتن (وسطن) المراد ان لا تتقدم عليهن
وليس المراد استواءهن على يمينها ويسارها في العدد وفي سم على المنهج قرر مر انها تتقدم يسيرا بحيث
تتمازج عنهن وهذا لا ينافي انها وسطن اه فان لم يحضر الامامة فقط وقتت عن يمينها اخذنا تقدم في
الذكور ع (قوله ندبا) إلى قوله ويؤخذ في المعنى الاقوله لا غير إلى ككل ما (قوله ككل ما هو الخ) عبارة
المعنى فائدة كل موضع ذكر فيه وسطن صالح فيه فهو بالتسكين كما هنا وإن لم يصلح فيه ذلك كجلست وسط
الدار فهو فيه بالفتح اه (قوله اسكانه) أي وسط الدار (قوله والاول ظرف الخ) أي ان ما معنى بين ظرف
فيقال جلست وسط القوم بدون في وان ما ليس معنى بين اسم لما بين طرفي الشيء فلا يقال اكلت وسط الدار بل
في وسط الدار (قوله وهذا اسم) أي للجزء المتوسط سطنا سم (قوله واما عرا الخ) أي إذا كان ايضا عاريا
والاقوله كان مستورا تتقدم ووقف البصير أي المستور بحيث لا يرى أصحابه سم عبارة المعنى ومثل المرأة
في ذلك عارام بصرا في ضوؤه. فلو كان عرا فان كانوا عرا في ظلمة وضوء لكن امامهم مكنت استحبان
يتقدم امامهم كثيرهم بناء على استحباب الجماعة لهم وإن كانوا بصرا بحيث يتأقظ بعضهم بعضا لجماعة
في حقهم وانفرادهم سواء كما سر فان صلوا لجماعة في هذه الحالة وقف الامام وسطن اه (قوله ولا ظلمة) أي
مثلا فيا يظهر قتلها البعد ونحوه من مواعظ الرؤية بصرى (قوله كذلك الخ) هذا كما جزم به المصنف في
مجموعه إذا أمكن وقوفهم صفوا والاقوفوا صفوا فاعرض البصر وإذا اجتمع الرجال مع النساء والجميع
عرا لا يقف معهم لافي صف ولا في صفين بل يتنصتون ويجلس خلفهم ويستديرون القبلة حتى تصل الرجال
وكذا عكسه فان أمكن ان يتوارى كل طائفة بمكان حتى تصل الطائفة الاخرى فهو افضل كما ذكر ذلك في
المجموع نهاية ومعنى قال عرش قوله مر لا يقف معهم انظر هل ذلك على سبيل الوجوب والندب فيه
فتظروا الاقرب الثاني ويؤمر كل من الفريقين بغض البصر وقوله مر فهو افضل أي من جلوسهن خلف
الرجال واستدبارهن القبلة وقوله لم تستوى صفوفهم الخ وصلا والجماعة تستوى صفوفها في الفضيلة عند
اتحاد الجنس ظاهره وإنزادته على ثلاثة فليراجع عرش (قوله وخالفه جميع ما ذكر) أي في قول المصنف
(ويقف الذكر الخ) وفي شرحه قول المتن (ويكره وقوف الماموم فردا) ويؤخذ كما قال الشارح من
الكرهه فوات فضيلة الجماعة على قياس ما سيأتي في المقارنة نهاية ومعنى (قوله مرجسه) أي اإذا اختلف
الجنس كما سره لا لانساء وخشي ولا غثائي فلا كراهة بل يندب أي الانفراد كما علم عرا معنى ونهاية (قوله
فامر به في رواية الخ) إن كانت الواقعة متعددة فهذا قريب أو واحدة فلا لأن زيادة الثقة مقبولة لسم وكلام
المعنى كالصريح في تعدد الواقعة (قوله لهذا) أي لامرهم عليه السلام بالاعادة إلى روايته (قوله ولهذا) أي
لضعفه معنى (قوله ويؤخذ من قولهم الخ) في هذا لاخذ نظر ظاهر إذ لم يكن هناك خلاف راعا عليه السلام الذي
في امره وشيئى وبعبارة عرش هذا الصنيع يقتضى ان الوقوف منفردا عن الصف في الصحة

ولندرة ذلك فلم يرد من
النصوص (وتقف امامتهن)
انته قال الرازي لأنه قياسي
كان رجله تانيث ورجل وقال
القنوي بل المقس حذف
التاء لإذلف امام ليس صفة
قياسية بل صيغة مصدر
اطلقت على الفاعل فاشتوى
المذكور المؤث فيها وعليه
فأتى بالتاء ثلاثا يوم أن
امامهن الذكر كذلك
(وسطن) ندب البتة ذلك
من فعل عائشة وام سلة
رضي الله عنهما فان أمهن
خشى تقدم كالذكر والسين
هنا ساكنة لا غير في قول
وفي آخر السكون أنصح
من الفتح ككل ما هو معنى
بين بخلاف وسط الدار مثلا
الافصح فتحه ويجوز اسكانه
والاول ظرف وهذا اسم
وامام عرا فيهم بصير ولا
ظلمة كذلك ولا تقدم
عليهم وخالفه جميع ما ذكر
مكرهه مفوته لفضيلة
الجماعة كما مر (ويكره وقوف
الماموم فردا) عن صف من
جنسه للنهي الصحيح عنه
ودل على عدم البطالان عدم
امرهم عليه السلام لفاعله بالاعادة
فامر به في رواية للندب على
ان تحسن الترمذى لهذا
وتصحيح ابن حبان له
معرض بقول ابن عبد البر انه
مضطرب البهيقي انه ضعيف
ولهذا قال الشافعي رضى
الله عنه لو ثبت قلت به

متأخر التوبة عن أبيهم وهو المتأخر عنهم (قوله وهذا اسم) أي للجزء المتوسط منها (قوله واما عرا) أي
إذا كان ايضا عاريا وإلا فلو كان مستورا تتقدم ووقف البصير بحيث لا يرى أصحابه (قوله فامرهم) في
رواية للندب إن كانت الواقعة متعددة فهذا قريب أو واحدة فلا لأن سكوت بعض الرواة عن الاعادة لا ينافي

ويؤخذ من قولهم هنا أن الامر بالاعادة للندب أن كل صلاة وقع خلاف أي غير شاذ في صحتها تسن إعادتها

ولو وحده كما مر (بل يدخل الصف إن وجد سعة) بفتح السين فيه بان كان لو دخل فيه وسعة أي (٣١١) من غير إلحاق مشقة لغيره كما هو

ظاهر وإن لم تكن فيه
فرجة ولو كان بينه وبين
ما فيه فرجة أوسعة كما في
المجموع واقتضاء ظاهر
التحقيق خلافاً غير مراد
وإن وجه بانه لا تقصير
منهم في السعة بخلاف
الفرجة لأن تسوية الصفوف
بان لا يكون في كل منها
فرجة ولا سعة متأكدة
النسب هنا فيكره تركها
كإعمال عامر صفوف كثيرة
خرقها كلها ليدخل تلك
الفرجة أو السعة لتقصيرهم
بتركها لكرامة الصلاة
لكل من تأخر عن صفها
وهذا كالذي مر عن القاضي
يعلم ضعف ما قيل من عدم
قوت الفضيلة هنا على
المتأخرين نعم إن كان
تأخرهم لعدم وقت الحر
بالمسجد الحرام فلا كرامة
ولا تقصير كما هو ظاهر
وتقييد الأسنوي بصفين
ونقله عن كثيرين روده بأنه
التبس عليه بمسئلة التخطي مع
وضوح الفرق لأنهم إلى الآن
لم يدخلوا في الصلاة فلم
يتحقق تقصيرهم ويؤخذ
من تعليمهم بالتقصير أنه
لوعرضت فرجة بعد كمال
الصف في أثناء الصلاة لم
يخرق إليها وهو محتدل
(والا بمسئلة (فليجر)
نذكرها ليعمل بقى الفضائل
وهو أبا المصلي هل دخلت
في الصف أو جرت رجلا
من الصف فيصلي معك أعد
صلاتك ويؤخذ من فرضهم

معه خلاف وإن إعادة تسن للزوج منه ورأى ثبوت الخلاف فيها قضية قوله مر الآتي في شرح فليجر
(الخ) خروجاً من الخلاف وفي سم على المنهج فرع صار وحده في أثناء الصلاة ينبغي أن يجر شخصاً فان تركه مع
تيسره ينبغي أن يكره مر رحمه الله تعالى انتهى أي وثقوته الفضيلة من حيث أنه (قوله ولو وحده) أي
وبعد خروج الوقت إضاعه (قوله كما مر) أي في بحث إعادة (قوله بان كان الخ) عبارة المغني فقلان
المصنف الفرجة خلافاً لظاهر السعة أن لا يكون خلافاً ويكون بحيث لو دخل بينهما وسعة أم (قوله لغيره)
ينبغي ولو لنفسه بصري (قوله وإن لم تكن) أي قوله مر يؤخذ في المغني لا قوله كافي المجموع إلى صفوف
وقوله لكرامة الصلاة إلى وتقييد الأسنوي (قوله أو سعة) وفاق الشيخ الإسلام والمغني وخلاف الصنيع النهائية
حيث جرى على ما اقتضاء ظاهر التحقيق فاقصر على الفرجة احترازاً عن السعة كإثباته عليه الرشدي (قوله
خلافاً) أي من أنه لا يتخطى للسعة رشدي (قوله لأن تسوية الصفوف الخ) غلة لقوله غير مراد (قوله فيكره
تركها الخ) أي التسوية هل يخالف هذا ما قد عتينا عن ظاهر كلامهم أولاً لأن ذلك خاص بالصبيان وهذا
لغيرهم ثم هذا صريح في أن الاصطغاف مع إبقاء السعة المذكورة مكروه سم (قوله صفوف الخ) لسم كان
(قوله خرقتها الخ) جواباً لـ (قوله خرقتها كلها الخ) ولو كان عن يمين الإمام محل يسعه وقف فيه ولم
يتخرق نهاية قال الرشدي قوله ولو كان الخ كان صورته فيها لو أن من أمام الصفوف وكان هنا فرجة خلفه
فلا يخرق الصفوف المتقدمة لعدم تقصيرها وإنما التقصير من الصفوف المتأخرة بعدم سد ما في الأمام
أم عبارة عرض قوله مر ولم يتخرق إلا لأن يصل فرجة في الصف الثاني مثلاً وينبغي في هذه الصورة
أنه لا تقوت الفضيلة على من خلفه ولا على نفسه لعدم التقصير ومعلوم أن محله حيث لم يجد محلاً يذهب
منه بالأخوف للصفوف أم (قوله لعدم الخ) يتردد النظر في هذه الصورة في أنه هل يتعين عليهم أقرب
محل إلى الإمام لأن الميسور لا يسقط بالمسور أو لا يتعين لأن الاتصال المطلوب لما فات فلا فرق بين بقية
الامكان محل تامل ولعل الأقرب الأول بصري أي كما هو قضية نظائره فيطأ بالكل بمن حضراً أو يحضر بعد
الوقوف أقرب محل من الإمام خال عن نحو الحر ويتعين عليه ذلك ظاهر وإن أدى إلى الانفراد عن
الصفوف لحضوره وحده أو لعدم موافقة غيره في التقدم إلى الأقرب ولم يمكنه جر شخص عن امامه والله أعلم
(قوله كوقت الحر) أي ونحو المطر (قوله فلا كرامة الخ) أي فلا تقوتهم الفضيلة عرض عبارة الرشدي
أي فليس لغيرهم خرق صفوفهم لأجلها أم (قوله التبس الخ) أي مانع فيه من مسئلة خرق الصفوف
عبارة المغني والنهاية التبس عليه مسئلة بمسئلة فإن من نقل عنهم إنما فرضوا المسئلة في التخطي يوم الجمعة
والتخطي هو الماشي بين القاعدين والكلام هنا في شق الصفوف وهم قيام وقد صرح المتولي بكونها مسألتين
والفرق بينهما أن سد الفرجة التي في الصفوف مصلحة عامة لهو للقوم بتمام صلاته وصلاتهم فإن تسوية
الصفوف من تمام الصلاة كما ورد في الحديث بخلاف ترك التخطي فإن الإمام يستحب له أن لا يحرم حتى
يسوى بين الصفوف أم (قوله لأنهم إلى الآن الخ) أي في مسئلة التخطي (قوله أنه لو عرضت فرجة الخ)
أي بان علم عروضها مالو وجدها ولم يعلم لم كانت موجودة قبل أو طرات فافظاً أنه يخرق ليصلها إذ
الأصل عدم سد ما ساء ما إذا كان ذلك من أحوال المأمومين المعتادة ثم عرض (قوله لم يخرق إليها) هذا هو
المعتمد عرض عبارة سم قوله لم يخرق الخ ظاهره وإن لم يزد على صفين أم قول المتن (فليجر الخ) أي في
القيام نهاية ومعنى (قوله ندبا) كذا في النهاية والمغني (قوله لغير الخ) أي وخروجاً من خلاف من قال من
العباءة لأصح صلاته منفرداً خلف الصف مغني ونهاية (قوله ويؤخذ من فرضهم الخ) لا يخفى ما فيه وإن
كان الحكم وجيباً بصري (قوله فرجة) الأولى هنا وفيها بآتي سعة (قوله حرمة الخ) وظهر أن لجأ إلى دالم

نقل بعضهم لها الواجب القبول لأن زيادة الثقة مقبولة (قوله فيكره تركها) أي التسوية كإعمال الخجل
يخالف هذا ما مر عن ظاهر كلامهم أولاً لأن ذلك خاص بالصبيان وهذا صريح في أن الاصطغاف مع إبقاء
السعة المذكورة مكروه (قوله لم يخرق إليها) ظاهره وإن لم يزد على صفين (قوله حرمة الخ) وجدها

ذلك فيمن لم يجد فرجة جر منه على من وجدها لتفويته الفضيلة على الغير من غير عذر (شخصاً) منه حر الأقوال دخوله في ضمانه بوضع يده عليه

يعلم منه بفرائن احواله انه بطبعه (٣١٢) (بعد الاحرام) لاقله فيحرم عليه كافي السكافى وإن نوزع فيه بل فى اصل كون الجذب بعد

يظن رضاه سم وينبغى وعلم بالحرمه (قوله) الى قول المتن بعد الاحرام فى النهاية (قوله) منه أى الصف (قوله) فتنال (الخ) ظاهر هذا الصنيع انه لا يستحب جر القن لكن قد يؤخذ من تعليقه المذكر انه لو امكنه جره بحيث لا يدخل فى ضمانه استحب كان بمسه فيتأخر بدون قبض شىء من اجزائه وهو متجه سم (قوله) لدخوله فى ضمانه حتى لو جره ظاناً حرته فتبين كونه رقيقاً داخل فى ضمانه كما افنى بذلك شيخنا الشهاب الراملى سم ونهاية (قوله) يعلم (الخ) عبارة النهاية والمغنى ومحل ذلك إذا جوز موافقته وله الافلاجر بل يمتنع تخوف الفتنة اه (قوله) فيحرم (الخ) اعتمد النهاية والمغنى الكراهة عبارة سم الذى افنى به شيخنا الشهاب الراملى انه مكروه لاحرام شرح مر وقد يقال قياس ما افنى به عدم الحرمة ايضا لفيما لوجه وقد وجد فرجة او جر احد الذين فى الصف وإن صير الاخر منفردا ووجه عدمه ان الجر مطلوب فى الجملة سم (قوله) كافي السكافى) عبارة فى شرح العباب كاصرح به ابن الرفعة والفارق وسبقهما الى الروايات فى حليته وقال ابن يونس انه الاصح وعبارة الاذرى ذكره ابن الرفعة وغيره ذلك لا يصير منفردا فيفوت عليه الفضيلة ويؤيده ما باتى من حرمة إزاله القدم الشديدة انتهت وقد يفرق بأنه هنا الغرض ما أدون فى أصله سم عبارة البصرى وقد يفرق بعدم التحقق أى تفويت الفضيلة هنا لان المجرور يسبيل من عدم الموافقة اه (قوله) وإن نوزع (الخ) اعتمد النهاية والمغنى والزاع كما مر وقال سم هل يجرى هذا النزاع فى الحرمة على من وجد فرجة وفيما لو لم يكن فى الصف الذى يجر منه إلا اثنان والمنجبه الجربان لان المعنى واحد فى الجميع سم وتقدم منه مثله (قوله) بانه (الخ) متعلق بقوله نوزع (قوله) منفردا) أى عن الصف (قوله) وفيه نظر) أى فى النزاع المذكور (قوله) عند المخالفين) أى كان المنذر وان خزعة والحمدى شوبرى أى والامام أحمد اه يجرى (قوله) فرجة) الى الروايات الموافقة ما يقول سعة (قوله) وذلك) أى حرمة الجر قبل الاحرام او كون الجر بعد الاحرام (قوله) ويؤخذ) الى المتن فى النهاية والمغنى (قوله) وهنا) أى ما إذا كان فى الصف اثنان فقط (قوله) وله ان سمي امكانه جرهما (الخ) والخرق افضل من الجر حيث امكن كل منهما نهاية (قوله) جرهما اليه) صادق بما إذا أدى ذلك الى بدوهم عن الامام باكر من ثلاثة اذرع وهو محل تأمل لان يقال يتعين على الامام التخلف حيث أخذنا أخذنا ما تقدم وباتى فيما لورثك التخلف نظير التردد السابق فلا تغفل بصرى أى فى هامش قول الشارح ولا تعين ما سهل (الخ) (قوله) من المتقدمين) الى قوله على ما وقع فى النهاية لاقله نعم الى واما قول المجموع وقوله فلو كان الى وسواء (قوله) من المتقدمين (الخ) أى العالمين بانتهاء (قوله) او واحدا (الخ) قضية كلامه الاتى اشتراط كونه ثقة او وقوع صدقة قلبه قول المتن (او مبلغا) أى وإن لم يكن مصليا نهاية ومعنى وإعاب والصحيح عند الحنفية اشتراط كونه مصليا كردى وفى الحلبي وكذا الصبي المأموم والفاسق إذا اعتقد صدقه وباتى مثله فى الشرح فى الفاسق وعن عرش فى الصبي (قوله) بشرط) الى قوله وإن نقله فى المغنى لاقله أى عدل الى واما قول المجموع (قوله) نعم مرا (الخ) أى فى الاجتهاد بين الماديين

وظاهر أن محلها إذا لم يظن رضاه (قوله) لا فتن (الخ) ظاهر هذا الصنيع انه لا يستحب جر القن لكن قد يؤخذ من تعليقه المذكر انه لو امكنه جره بحيث لا يدخل ضمانه استحب كان بمسه فيتأخر بدون قبض شىء من اجزائه وهو متجه (قوله) لدخوله فى ضمانه) أى وإن ظن حرته فتبين كونه قنا كالفنى بذلك شيخنا الشهاب الراملى (قوله) فيحرم عليه (الخ) الذى افنى به شيخنا الشهاب الراملى انه مكروه لاحرام شرح مر وقد يقال قياس ما افنى به عدم الحرمة ايضا لفيما لوجه وقد وجد فرجة او جر احد الذين فى الصف وإن صير الاخر منفردا ووجه عدمه ان الجر مطلوب فى الجملة (قوله) كافي السكافى) عبارة فى شرح العباب كاصرح به ابن الرفعة الفارقى سبقهما الى الروايات فى حليته وقال ابن يونس انه الاصح وعبارة الاذرى ذكره ابن الرفعة وغيره ذلك لا يصير منفردا فيفوت عليه الفضيلة ويؤيده ما باتى من حرمة إزاله القدم الشديدة اه وقد يفرق بانه هنا الغرض ما أدون فى أصله (قوله) وإن نوزع (الخ) اه هل يجرى هذا النزاع فى الحرمة على من وجد فرجة وفيما

الاحرام بأنه إذا أحرم منفردا لا تمتنع صلاته عند المخالفين وفيه نظر فان الفرض انهم لا يجد فرجة فى الصف فلا تقصير منه يقتضى بطلان صلاته عندهم وذلك لا ضراره له بتصديره منفردا ويؤخذ منه حرمة ايضا فيما لو لم يكن فى الصف الذى يجر منه الا اثنان فيحرم جر احدهما اليه لانه يصير الاخر منفردا بفعل احده يعود نفعه اليه وضرره على غيره وهنا فيها إذا أمكنه الخرق ليصطف مع الامام خرق وله إن وسعها مكانه جرهما اليه (وليأعده المجرور) ندبا لان فيه لمعانة على برمع حصول ثواب صفه لانه لم يخرج منه إلا لعذر وبشروط علمه) أى المأموم واراد بالعلم ما يشمل الظن بدليل قوله او مبلغا بانتقالات الامام) ليمكن من متابعتها (بأن) أى كان (براه) أى يرى (بعض صف) من المتقدمين به او واحدا منهم وإن لم يكن فى صف (أو) يسمعه (أو) يسمع (مبلغا) بشرط كونه ثقة كما قاله جمع متقدمون ومتأخرون أى عدل رواية لان غيره لا يقبل اخباره نعم مر قبول اخبار الفاسق عن فعل نفسه فيمكن القول

بنظيره هنا فى الامام إلا أن يفرق بأن ذلك اخبار عن فعل نفسه صريحا بخلاف هذا

كردى (قوله وبأتى لدل للصيام (قوله جواز اعتياده) أى إخبار الفاسق (قوله فضيف) أى وهو محمول على ما إذا لم يتجدد مرة تغلب على الظن صدقه عس عبارة الجمل او محمول على ما لو اعتقد المأموم صدقه اه (قوله فعليه) أى قول المجموع (قوله ولتحوى الخ) عبارة المغنى والنهاية او بان هدية ثقة إذا كان أعمى أصم أو بصير فى طلبه أو نحوها اه (قوله لزمه) أى المأموم عس (قوله نية المفارقة) ظاهرة فوراً وقبيل وجه بانه عند عدم رجاء ماذكر متلاعب بالاستمرار بصري (قوله ما لم يرج عوده الخ) ولولم يكن ثم ثقة وجبل المأموم إفعال إمامه الظاهرة كالركوع والسجود لم تصح صلاته فيقتضى التعلل المتابعة حينئذ نهاية قال عس قوله مروى وجبل المأموم الخ أى بان لم يعلم بانتقاله إلا بعد مضى ركعتين فعليه كذا ذكر وهما وسياق فى فصل تجب متابعة الإمام انه إن كان تقدمه ركعتين بطلت إن كان عامدا علما بتحريره بخلاف ما إذا كان ساهياً راجعاً لانه لا يضر غير أنه لا يعتدله بها اه وعليه فالمراد بطلان القدوة لعدم العلم ههنا اه إذا اقتضى على وجه لا يذبح على ظنه فيه العلم بانتقالات الإمام لم تصح صلاته أى تمتنع القدوة حينئذ بخلاف ما إذا ظن ذلك عرض له ما منعه من العلم بانتقالات وعليه فلو ذهب المبلغ ورجى عوده فاتفق انه لم يعد ولم يعلم بانتقالات الإمام لا بعد مضى ركعتين فينبى عدم الطلآن لعذره كالجاهل اه (قوله عوده الخ) أى او انتصاب مبلغ آخر رسم (قوله قبل مضى ما يسع ركعتين) أى فعليه ووجهه انها مما الذى يضر التأخر او التقدم هما كما باتى رشيدى قول المتن (ولو إذا جمعهما مسجد الخ) عبارة المغنى والشرط الثالث من شروط الاقتداء أن يعد اجتماعه ليعظم الشعار والتواضع والتواضع لذلوا كفى بالعلم بانتقالات فقط كقوله عطا لم يطل السعي المأمور به والدعاء إلى الجماعة وكان كل أحد يصلى في سوقه أو بيته بصلاة الإمام في المسجد إذا علم بانتقاله ولا اجتماعا أربعة احوال لانها إما ان يكونا مسجد أو غير من فضاء أو بناء أو يكون أحدهما بمسجد والآخر بغيره وقد أخذ في بيانها فقال وإذا جمعها الخ اه وفى النهاية نحوها قال عس قوله مروى أو يكون أحدهما بمسجد الخ فيه صورتان أما ان يكون الإمام في المسجد والمأموم خارجه أو بالعكس اه (قوله ومنه) الى قوله بخلاف ما إذا سرت في المغنى الا قوله وهما غير مسجد الى حرمة وقوله خلافاً الى وسواء (قوله ورحبته) أى وان كانت منسكة نهاية (قوله وهى ما حجب عليه) أى ولم يعلم كونها شارعا قبل ذلك أو نحو سواء اعلم وقيتها مسجد ام جبل امرها عمل بالظاهر وهو التحويط عليها نهاية (قوله وإن كان بينهما طريق) أى الا ان يكون قدما اخذاً بما باتى سم ومغنى (قوله وانها الخ) التعبير بأولى بصري (قوله حدوثها) أى الرحبة سم (قوله ومنازته الخ) عبارة النهاية كثير ومنازة داخله فيه اه (قوله التى بابا فيه الخ) قضيت ان مجرد كون بابا فيه كاف فى عهدها من المسجد وان لم تدخل فى وقتيه وخرجت عن سميت بنائه عس وقوله وان لم تدخل الخ يعنى وان لم يعلم دخوله فيها اخذاً عامراً فى الرحبة فلو يتيقن عدم الدخول فيما بناء ومسجد وسياق حكمهما (قوله لآخره الخ) ويلزم الواقف تمييز الرحبة من الحرم كقوله الزكشى لنعطى حكم المسجد نهاية أى فى حجة اقتداء من فيها امام المسجد وان بدت المسافة وحالات ابنية ناذة عس (قوله المتنافذة الابواب الخ) ولا بد أن يكون المتنافذ على العادة كقوله بعض المتأخرين واعلم ان التسمير للابواب بخبر جماع عن الاجتماع فاذ لم يتنافذ ابوابها لم يكن المتنافذ على العادة فلا يعد الجامع بها جامعاً واحداً وخالف فى ذلك الاسوى فيبصر الشباك فلو وقف من ورائه بجوار المسجد ضرر معنى عبارة النهاية بخلاف ما إذا كان فى بناء غير نافذ كان سمر باباً وان كان الاستطرار يمكن من فرجة من علاه فيما يظهر لأن المدار على الاستطرار العادى وكسطلحه الذى ليس له مرقاه وعبارة عس قوله مر المتنافذة الابواب قال مر المراد نافذة نفوذ يمكن

لوم يكن فى الصف الذى يجر منه الاثنان والمنجى الجربى لا والمغنى واحدى الجميع (قوله وما قول المجموع الخ) كذا شرح مر (قوله أى ما لم يرج عوده الخ) كذا شرح مر (قوله ما لم يرج عوده) أى او انتصاب مبلغ آخر (قوله وان كان بينهما طريق) أى الا ان يكون قدما اخذاً بما باتى (قوله ما لم يتيقن حدوثها)

وبأتى جواز اعتياده إن وقع فى قلبه صدقه فيأتى نظيره هنا وأما قول مجموع يكفى اخبار الصبي فيما طريقه المشاهدة كالغروب فضيف وان نقله عن الجهور واعتمده غير واحد فعليه لا بشرط كون نحو المبلغ ثقة ولتحوى أعمى اعتياد حركة من بجانيه إن كان ثقة على ما تقرر ولو ذهب المبلغ فى أثناء الصلاة لزمه نية المفارقة أى ما لم يرج عوده قبل مضى ما يسع ركعتين فى ظنه فيما يظهر (ولو إذا جمعها مسجد) ومنه جداره ورحبته وهى ما حجب عليه لا جله وإن كان بينهما طريق ما لم يتيقن حدوثها بعده وأنها غير مسجد ومنازته التى بابا فيه أوفى رحبته لآخره وهو ما سيجأ لالتقاء نحو قامته (صح الاقتداء) لإجماع (ولو بعدت المسافة وحالت الابنية) التى فيه المتنافذة الابواب اليه

اولى سطحه كما افهمه كلام الشيخين (٣١٤) خلافا لما بوجه كلام الانوار فلو كان بوسطه بيت لا باب له اليه وانما ينزل اليه من سطحه كني

وان توقف فيه شارح وسواء اغلقت تلك الابواب ام لا بخلاف ما اذا سمعت على ما وقع في عبارات لسكن ظاهر المتن وغيره انه لا فرق وجري عليه شيخنا في تناوبه فقال في مسجد سدت مقصورته وبقي نصفين لم ينفذ احدهما الى الآخر انه يصح اقتداء من في احدهما بمن في الآخر لانه يعد مسجدا واحدا قبل السد وبعده اهـ ولك ان تقول ان فتح اسكن من النصفين باب مستقل ولم يمكن التوصل من احدهما الى الآخر فالوجه ان كلا مستقل حينئذ فاعرفوا الاقلا وعليه يحمل كلام الشيخ وسياتي فيما اذا حال بين جانبي المسجد نحو طريق ما يؤيد ما ذكرته فتامله والمساجد المتلاصقة المتنافذة الابواب كاذكركم مسجد واحد وان افرد بكل امام وجماعة نعم التسميم هنا ينبغي ان يكون مانعا فاعطاه بشرط ان لا يحول بين جانبي المسجد او بينه وبين رحبته او بين المساجد نهرا او طريق قديم بان سبقا وجوده او وجودها اذ لا يعدان بجمتمعين حينئذ بمحل واحد فيكونان كالمسجد وغيره وسياتي (ولو كانا بفضاء) كبيت واسع وكالوقوف احدهما بسطح والآخر بسطح وان حال بينهما شارع ونحوه (شرط ان لا يزيدا بينهما على ثلثة ذراع)

استطرافه عادة فلا ينبغي كل من البرزخ السطح من مكان المرور منه الى المسجد عادة بان يكون لهما طريق الى المسجد حتى قال في ذلك المأذون في المسجد لورفع سطح المتع اقتداء من بها بمنى المسجد لعدم امكان المرور عادة على المنهج اقول ومنه اذ لم يكن لك باب من سطح المسجد والاصح وقوله يمكن استطرافه عادة بقوله خدمته ان سلام الابار المعتادة لا لزول منها لاصلاح البرزخ ما فيها لا يكتفي بها لانه لا يستطرق فيها الا من له خرقه عادة بنزوله لخلاف غالب الناس اهـ وفي الجبري عن الحنفى قوله مر على الاستطراق العادى اى بحيث يمكن الاستطراق من ذلك المنفذ عادة ولولم يصل من ذلك المنفذ الى ذلك البناء الا بازورار وانقطاع بحيث يصير ظهره للقبلة (والى سطحه) اى وان خرج بعض الممر عن المسجد حيث كان الباب في المسجد اى اورجته كما هو الفرض ولم تقط المسافة عرافيا يظهر عرش عبارة الرشيدى قوله والى سطحه اى الذى هو منه كما هو ظاهر ما ياتي اى الصورة ان السطح نافذا الى المسجد اخذا من شرط التنافذ فليراجع اهـ (قوله) لما بوجه كلام الانوار اى من عدم اشتراط نافذ ابواب ابينية المسجد (قوله) فلو كان بوسطه بيت اى ثابت المسجد بقوله لا فهم بانمو مسجدو سيأتي حكمهما كما هو ظاهر رسم وقوله اى ثابت المسجد بقوله لم يتبين ان غير مسجد اخذا عما مر في الرحبة (قوله) وانما ينزل اليه اى نزولا معتادا بان كان له من السطح ما يعتاد المرور منه اليه بخلاف نحو التسلق منه اليه (قوله) من سطحه اى الذى بينه وبين المسجد نفوذ يمكن المرور فيه منه اليه على العادة سم عبارة البصرى قد يقال ان كان احدهما في السطح والآخر في البيت المذكور فواضح ولا وجه للتوقف وان كان اخدهما في البيت وفى سطحه والآخر في بقية المسجد كما هو المتبادر في تصوير المسئلة فينبغي ان لا يصح لعدم الاستطراق من محل الامام الى محل المأموم فليسا بمنافاة المحل الواحد الذى هو مناط الصحة ولعل توقف الشارح المذكور محمول على هذه الصورة فمرايات الفاضل المحمى قيد بقوله نزولا معتادا الخ اهـ (قوله) اغلقت تلك الابواب اى وان ضاع مفتاح الفلق لانه يمكن فتحه بدونه ومن الفلق القفل فلا يضر وان ضاع مفتاحه فظاهر اهـ كان ذلك في الابتداء وفى الانشاء وينبغي عدم الضرر فيما سيمر في الاثناء اخذا بما ياتي فمما يبنى بين الامام والمأموم حائل في انه لا يضر وعلله بانه يعترف بالدماء ما لا يعترف بالابتداء عرش (قوله) بخلاف ما اذا سمعت اعتمدته مر اهـ سم اى والمغنى كما مر آتفا (قوله) سدت الخ المتبادر انه ببناء المقول (قوله) ولكان تقول الخ محل تأمل فالحق ان افناء شيخ الاسلام اى ما يتضح على طريقة الاسنوى والبقينى من عدم اعتبار تنافذ ابينية المسجد اما على اعتباره كما هو مقتضى كلام الشيخين ومضى عليه شيخ الاسلام فى عامة كتيبه فلا تضح بصري (قوله) والمساجد اى قوله بان سبقا في النهاية الا قوله نعم الى وبشرط والى المتن في المغنى الا ما ذكر (قوله) المتنافذة الابواب كاذكركم اى التى تنفذ ابواب بعضها الى بعض معنى اى او سطحه (قوله) كمسجد واحد اى فى صحة الاقتداء وان بعدت المسافة اختلفت الابنية معنى (قوله) وبشرط ان لا يحول الخ بعلم منه انه يضر الشباك فلو وقف من ورانه بجدار المسجد عرض كما هو المقول من الراعى فقول الاسنوى لا يضر سو كما قاله الحصنى نهاية معنى وباتى فى الشرح مثله (قوله) بان سبقا) الاولى لا افراد (قوله) اذ لا يعدان اى الامام والمأموم (قوله) فيكونان اى المكانان في الصور الست المذكورة (قوله) وسياتي اى حكمهما قول المتن (قوله) كانا اى الامام والمأموم نهاية (قوله) كبيت اى قول المتن فان كانا في بناء في النهاية لا فلو قيل الى المتن (قوله) كبيت واسع الخ عبارة النهاية اى مكان واسع كصحراء او بيت كذلك وكالوقوف الخ (قوله) والآخر بسطح الخ قضيته انه لا يشترط امكان الوصول من احد السطحين الى الآخر عادة وبه صرح سم على المنهج

بذراع البالد المعتدلة لان العرف بعد ما يجتمعين في هذا دون ما زاد عليه (تقريبا) لعدم ضابط له من الشارع (وقيل بتجديدا) وغلط فعلي الاول لا تنصرف زيادة غير متفاحضة كثلاثة اذ ع ونحوها وما قاربها واستشكل بانهم على (٣١٥) التفسير في القلتين لم يتغيروا ولا انقص

وطلين فا الفرق مع ان الزيادة كالنقص وقد يفرق بان الوزن اضبط من الذرع فضا بقوا ثم اكثر لانه الا ليق به على ان الملحظ يختلف لإذهو ثم تافر الماء بالواقع فيه وعدمه وهنا عد اهل العرف لهما مجتمعين او غير مجتمعين فلا جامع بين المسئلتين (فان تلاحق) اي وقف خلف الامام (مخصصا او صفانا) مرتبان وراه او عن يمينه او عن يساره (اعتبرت المسافة) المذكورة (بين) الشخص او الصف (الاخير) (الاول) فان تعددت الاشخاص او الصفوف اعتبرت بين كل شخصين او صفين وان بلغ ما بين الاخير والامام فرسخ بشرط ان يمكنه متابعته (وسواء) فيما ذكر (القضاء المملوك والوقف) والموات (والمبعض) الذي بعضه ملك وبعضه وقف ومثله ما بعضه ملك او وقف وبعضه موات سواء في ذلك المسقف كله وبعضه وقبل يشترط في المملوك الاتصال كالأبنة (ولا يضر) في الحيلولة بين الامام والمأموم (الشارع المطروق) اي بالفعل فاندفع اعتراضه بان كل شارع

عن الشارع مر أو لا ثم قال لكنه بعد ذلك قال ان الاقرب أن شرط الصحة إمكان المروء من أحد السطحين الى الآخر على العادة وسياق في كلامه مر اه عش (قوله بذراع اليد) الى قوله ونحوها في المغنى (قوله) بذراع البالد (الخ) وهو شرانها بمقضى (قوله لان العرف الخ) قضيته انه لو حلف لا يجتمع معه في مكان واجتماع في ذلك حنث ولعله غير مراد وان العرف في الإيمان غيره هنا بدليل انه لو حلف لا يدخل عليه في مكان او لا يجتمع عليه فيه فاجتمع به في مسجد او نحو لم يبحث عش قول المتن (تقريبا) قال الامام ونحن في التفسير على عادة غالبية بصري (قوله وعلى الاول الخ) اي وعلى الثاني يضر اي زيادة كانت مغنى ونهاية (قوله ونحوها) قضيته انه يفتتر ستة اذ ع لان نحو الثلاثة مثل ما وليس المراد به مادونها لثلاث تجد مع قوله وما قاربها لكن سياق عن سم على المنهج خلاف تلك القضية وهو الاقرب يمكن ان يجعل وما قاربها غطف تفسير لنحو عش (قوله وما قاربها) اي بما هو دون الثلاثة لا ما زاد فقد نقل سم على المنهج عن الشارع مر انه يعتمد التقيد بالثلاثة وكذا نقل بالدر عن جواشي الروض لو ائله الشارع انه تضر الزيادة على الثلاثة عش وكذا قضية اقتصر المغنى وشرح المنهج على الثلاثة اعتمادا لتقييدها ثم تفسير قول الشارع كالتأية وما قاربها بما مر عن عش يرد عليه انه يعني عنه حينئذ ما قبله عبارة الجعبري وقوله اي الحلي وما قاربها تابع فيه مراد في التأية والاولى حذفه لانه ان كان مراده ما قاربها من جهة النقص كان مفهوما بالاولى وان كان مراده ما قاربها من جهة الزيادة لم يصح لان ما زاد يضر وان قل على المحدث كقوله عش وقرر شيخنا الحنفية اه (قوله اي وقف) الى قول المتن ولا يضر في المغنى الا قوله وقيل الى المتن (قوله) اعتبرت اي المسافة عش (قوله بشرط ان يمكنه متابعته) اي عليه بانتقاله (قوله المسقف كله وبعضه) هلا زاد غير المسقف مطلقا سم عبارة المغنى والتأية لمحوط والمسقف وغيره اه (قوله كالأبنة) اي على الطريق الاول الا (قوله في الحيلولة الخ) عبارة المغنى بين الشخصين او الصفين اه قول المتن (ولا يضر الشارع المطروق الخ) اما الشارع الغير المطروق والنهر الذي يمكن العبور من احد طرفيه من غير سباحة بالوثوب فقه أو المشي فيه او على جسر ومد على حافته فغير مضر جز مانهاية ومغنى وينافيه قول الشارع الا في كالتأية ووردا (قوله اي بالفعل فاندفع الخ) انظر مع قوله الا في مع عدم الطروق سم عبارة البصري يرد عليه ما يرد على التأية الا في فلا تغفل اه (قوله وعن غيره المنع) اقول يمكن حله على ما اذا لم يمكن التوصل منه اليه عادة عش (قوله والاصح الاول) اي مع إمكان التوصل له عادة تأية وسم اي بان يكون لكل من السطحين الى الشارع الذي بينهما سلم يسلك عادة سم على المنهج عش والمراد بالاول ما قاله الزجاجي من الصحة (قوله كامر) اي في شرح ولو كانا بفضاء قول المتن (والنهر الخوج الى سباحة) اي وان لم يحسنوا وقال صحيح في شرح الحضرمية ولا يضر تحتل الشارع والنهر الكبير وان لم يمكن عبور ورو النار ونحوها ولا تحتل البحر بين السفينتين لان هذه لا تعدل لحيلولة فلا يسمى واحدا منها حائلا عرفا اه عش (قوله فيها) اي الشارع المطروق والنهر الخ (قوله كش وتين) اي اما المسقفتان فكذلك الدارين عش (قوله) او نحن الى التنبيه في التأية الا لا يراه المقتضى الى وهذا الوافق وقوله دون التقدم الى ولا يضر وقوله الدال الى اندفع وقوله ولا يمكنه فتحه وقوله لتقصير الى المتن وقوله او فضا وكذا في المغنى الا قوله بان كان يرى الى المتن (نحن او صفة) اشارة الى ان بيت في المتن يصح عطفه على قوله نحن فيقدر لفظه بعدا ويصح

(قوله سواء في ذلك المسقف كله وبعضه) هلا زاد وغير المسقف مطلقا (قوله اي بالفعل فاندفع الخ) انظر مع قوله مع عدم الطروق (قوله فمن الزجاجي الصحة) وهو الاصح اي مع إمكان التوصل له عادة شرح مر (قوله اي والاصح الاول) يؤيده مسألة النهر المذكورة فتأمل

مطروق أو المراد كثير الطروق لانه محل الخلاف على ما دعه الاسنوي ودرج حكاية بان الرقة للخلاف مع عدم الطروق فيالوقف بسطح بيته والامام بسطح المسجد ويدها هو اء فمن الزجاجي الصحة وعن غيره المنع اي والاصح الاول كامر (والنهر الخوج الى سباحة) بكسر السين اي عزم (على الضحيح) فيها لان ذلك لا يرد ما نال عا فا كما وكأني سفينتين مكشوفتين في البحر (فان كانا بنائين كحصن او صفة او نحن او صفة

(و) (يثبت) من مكان واحد كدرسة مشتملة على ذلك او من مكانين وقد حاذى الاسفل الاعلى ان كانا على ما باتى (فقط بقان احصهما ان كان بناء الماموم) اى موقفه (عيننا) للامام (٣١٦) (او شمالا) له (وجب اتصال صف من احد البنايين بالآخر) لان اختلاف الابنية يوجب

الاقتراق فاشترط الاتصال ليحصل الربط والمراد بهذا الاتصال ان يتصل منسكب آخر واقف ببناء الامام بمنسكب آخر واقف ببناء الماموم وما عدا هذين من اهل البنائين لا يضر بعدم عنها بثلاثة ذراع فافل ولا يكتفى عن ذلك وقوف واحد طرفه بهذا البناء وطرفه بهذا البناء لانه لا يسمى صفا فلا اتصال (ولا تضر فرجة بين المتصلين المذكورين) (لا تسع واقفا) او تسعه ولا يمكنه الوقوف فيها (فى الاصح) لاتخاذ الصف معا عرفا (وان كان) الواقف (خلف ببناء الامام فالصحيح صحة القدوة بشرط ان لا يكون بين الصفيين المصلى احدهما ببناء الامام والآخر ببناء الماموم اى بين آخر واقف ببناء الامام واول واقف ببناء الماموم (أكثر من ثلاثة أذرع) تقريبا لان الثلاثة لا تخل بالاتصال العرفى في الخلف بخلاف ما زاد عليها (والطريق الثانى لا يشترط الاقرب) فى سائر الاحوال السابقة بأن لا يزيد ما بينهما على ثلثائة ذراع (كالضام) اى قياسا عليه لا المدار على العرف وهو لا يختلف

(قوله ان كانا) اى الاسفل والاعلى ش (قوله وبعض المتقدمين) اى الرايين (قوله واحال بينهما حال فيه باب نافذ) يجوز جعل باب نافذ على حذف مضاف اى ذواب نافذ (قوله وقف مقابلة واحد او اكثر) عبارة الروض اشترط ان يقف واحد بخدا المنفذ بشهادة اى الامام او من معه فى بنائه اه وقضية اشترط المشاهدة عدم الانتقاد عند انتفاها وعبارة تشرح العباب ويشترط فى هذا الواقف قبالة المنفذ ان يكون يرى الامام واحدا من معه فى بنائه اه وقد تقتضى العبارة ان مشاهدة الواقف بخدا المنفذ كما هي شرط لصحة صلاة من خلفه شرط لصحة ذلك الواقف ايضا (قوله فلا يتقدموا عليه

فنشأ الخلاف العرف كما هو ظاهر وإنما يكتفى بالقرب على هذا (ان لم يكن حائل) بأن كان يرى الامام أو بعض المتقدمين به بوجوده ويمكنه الذهاب اليه لو اراد مع الاستقبال من غير ازورار ولا انعطاف بعباده الا فى اى قبس (او حال) بينها حائل فيه (باب نافذ) وقف مقابلة واحد او اكثر به الامام المتقدم ويمكنه الذهاب اليه كما ذكرناه هذا الواقف بازا المنفذ كالامام بالنسبة لمن خلفه فلا يتقدموا عليه

بوجوده لكن اتفق عدم التقدم عليه فهل تنعقد أو لا لأنه مع اعتقاد عدمه لا يكون جازما بالنية والثاني منقاس ولو نوى قطع الارتباط بالرابطة فهل يؤثر ذلك فيه نظر ومالم ير إلى أنه يؤثر ويظهر لي خلافه لأن الشرط وجود الارتباط بالفعل من غير ارتباط نية (م قوله بالاحرام الخ) ولا يركون قبل ركوعه مخفى زاد النهاية ولا يسلمون قبل سلامه اه قال الرشدي قوله لم ولا يركون قبل ركوعه مثل ما إذا كان الرابطة متخلفا بئلا تركز كان لعذر فيعتفر لهذا المأوم ما يعتفر له عاسي أتى وهو في غاية البعد فليراجع اه وقال عرش قوله لم ولا يسلمون الخ وفي شرح العباب بعد أن رد القول باعتبار عدم التقدم عليه في الافعال أن بعضهم نقل عن بحث الأذري أنهم لا يسلمون قبل سلامه ثم نظر فيه انتهى وأقول لا وجه لمنع سلامهم قبله لاقطاع القدوة بسلام الامام ويلزم من انقطاعه اسقوط حكم الربط لصيرورهم منفردين فلا يحذرون في سلامهم قبله سم على حج وعموم قوله ولا يسلمون الخ شامل لما لو بقي على الرابطة شيء من صلاته كان علم في آخر صلاته أنه كان يسجد على كور عمامته مثلا فقام ليأتي بماعليه فيجب على من خلفه انتظار سلامه وهو بعيد بل امتناع سلام من خلفه قبل سلامه مشكل اه عرش وقال الجبل قوله لم ولا يركون الخ المعتمد أنه لا يضرب سيقم في الافعال والسلام متى علوا الافعال الامام اه (قوله دون التقدم الخ) خلافا للنهاية والمغنى والروض وفي عرش مناصه وعلى ما قاله ابن المقرئ فلو تعارض متابعة الامام والرابطة بان اختلف فعلاهما تقدموا تأخر اقبل براعى الامام والرابطة فيه نظر فان قلنا براعى الامام ذلك على عدم

بالاحرام والموقف أى ولا تضر المساواة في الموقف لكن هل تكره كافي الامام فيه نظر ولو تعددت الرابطة وقصد الارتباط بالجميع فهل يمتنع كالامام مالم للمنع ويظهر خلافه وقد قبل قوله فلا يتقدموا عليه الخ بعد قوله واحد أو أكثر عن امتناع تقدمهم فيما ذكر على الاكثر والظاهر وهو الوجه انه غير مراد بل يكفي ان تمام التقدم المذكور بالنسبة لواحده من الواقفين لانه لو لم يوجد الا هو كي مراعاته ولو وجد عدم التقدم المذكور اتفاقا بان لم يقصد مراعاته بذلك مع العلم بوجوده فالوجه الاكتفاء بذلك لحصول الربط بمجرد وجوده وعدم التقدم عليه ولو لم يقع الفعلة عن مراعاة ذلك فلولم يعلم بوجوده لكن اتفق عدم التقدم عليه فهل تنعقد الصلاة أو لا لأنه مع اعتقاد عدمه لا يكون جازما بالنية لان وجوده شرط الصحة فيه نظر والثاني منقاس ولو نوى قطع الارتباط بالرابطة فهل يؤثر ذلك فيه نظر ومالم ير إلى أنه يؤثر ويظهر لي خلافه لأن الشرط وجود الارتباط بالفعل من غير اعتبار نية فلا يسهط اثره بنية قطعه (قوله دون التقدم بالافعال) قال في شرح الارشاد على الوجه خلافا للمصنف اه وعلى ما قاله ابن المقرئ فلو تعارض متابعة الامام والرابطة بان اختلف فعلاهما تقدموا تأخر اقبل براعى الامام والرابطة فيه نظر فان قلنا براعى الامام ذلك على عدم ضرر التقدم على الرابطة او براعى الرابطة لزم عدم ضرر التقدم على الامام وهو لا يصح او براعىهما إلا اذا اختلفا فبراعى الامام واذا اختلفا فالعاقبة وجوب المفارقة فلا تخفى عدم اتجاهه وقد يؤخذ من توقفه في وجوب المفارقة وجواز التأخر عن الامام دون ما عداهما ان الأقرب عنده مراعاة الامام فتابعه ولا يضرب تقدمه على الرابطة ورأيت الجزم به بخط بعض الفضلاء قال لان الامام هو المتقدم به فليتأمل اه شيخنا عرش وفي شرح العباب بعد ان رد القول باعتبار عدم التقدم عليه في الافعال ان بعضهم نقل عن بحث الأذري أنهم لا يسلمون قبله ثم نظر فيه ايضا لمنع سلامهم قبله لاقطاع القدوة بسلام الامام ويلزم من انقطاعه اسقوط حكم الربط لصيرورهم منفردين فلا يحذرون في سلامهم قبله وقوله ولا يضرب زوال هذه الرابطة أثناء الصلاة الخ قال في شرح العباب وما تقرروا في قالوا زالت الصفوف بين الصف الاخير والامام وما بينهما فوق لثلاثة ذراع ورجح الأذري أنه لو بين الامام والمأموم حائل في أثناء الصلاة يمنع الانتظار والمشااهدة لم يضرب وان اقتضى اطلاق المنهاج وغيره خلافه وظاهر عما مر من حمله ما دالم يكن البناء بامره انتهى وهل يشترط في مسئلة الصفوف ان لا يتقدم كل صف بينه وبين الامام أكثر من لثلاثة ذراع على الصف الذي امامه في الافعال على ما مر في الرابطة بجامع تو نف محبة الاقتداء عليه فيه نظروا هل الاجه

بالاحرام والموقف فيض
أحدهما دون التقدم
بالافعال لانه ليس بامام
حقيقة

ومن ثم اتجه جواز كونه امرأة وان كان من خلفه رجلا ولا يضرب زوال هذه الرابطة أثناء الصلاة فيتمتع بها خلف الامام ان عدلوا بانتقاله لانه يقتضي في الدوام ما لا يقتضي في الابتداء وبما قرره في حال الدال عليه مقابله بقوله الآتي أو جدار اندفع اعتراضه بان الناقد ليس بمحائل ثم رأيت شارحا ذكر ذلك أيضا أخذنا من إشارة الشاح اليه (فان حال ما) أى بناء (يمنع المرور لا الرؤية) كالشباك والباب المردود (فوجهان) أحدهما في المجموع وغيره البطلان وقوله الآتي الشباك يفهم ذلك فلذا لم يصرح هنا بتصححه وبحث الاسنوى ان هذا في غير شبك بجدار المسجد الا كالمدراس التي بجدار المساجد الثلاثة صححت صلاة الواقف فيها لان جدار المسجد منه والحيلة فيه لا تنصرف رده جمع وان انتصر له آخرون بأن شرط الابنية في المسجد تنافذ أبوابها على ما مر فغاية جدار المسجد أن يكون كبنائه فالصواب انه لا بد من وجود باب

ضرر التقدم على الرابطة أو برأى الرابطة لزم عدم ضرر التأخر عن الامام وهو لا يصح أو برأىها إلا إذا اختلفا فبرأى الامام أو إلا إذا اختلفا فالقياس وجوب المفارقة فلا يخفى عدم اتجاهاه سم على حج وقد يؤخذ من توقفه في وجوب المفارقة وجواز التأخر عن الامام ان الاقرب بعدم رعايته الامام فيقتضيه ولا يضرب تقدمه على الرابطة ورايت الجزم به بخط بعض الفضلاء قال لان الامام هو المتقدمى به اه (قوله ومن ثم اتجه) خلافا لآلهاية عبارة يؤخذ من جعله كالامام أنه يشترط ان يكون من يصح اقتداؤه وهو كذلك فيما يظهر ولم ارفيه شيئا اه قال ع ش قوله فيما يظهر اى خلافا لحج قوله ولم ارفيه شيئا لعله لم يرفيه نقلا ليهض المتقدمين اه (قوله جواز كونه امرأة الخ) وقياسه جواز كونه اميا او من يلزم القضاء كقيم يعم ويحتمل اعتبار كونه ذكر بالنسبة للذكور ولو لم يسمع قنوت الامام وسمع قنوت الرابطة لجره به على خلاف السنة فالظاهر أنه لا يؤمن بل يقتل نفسه لانه ليس بامام له حقيقة سم (قوله وبما قرره) أى بتقدير حائل فيه بعد احوال عبارة المعنى قدرته بالادل (قوله الدال الخ) ما وجه الدلالة سم (قوله او جدار لم يزل فان حال ما يمنع المرور الخ) (قوله اعترضه) اى قول المصنف او حال باب نافذ معنى (قوله والباب المردود) ليس مثالا لما يمنع المرور لا الرؤية وان اوجه كلامه اذ هو عكس ذلك ولكنه ملحق به في الحكم الاول ان يقول ويلحق به الباب المردود كاصنع الجلال رشيدى وع ش عبارة البصرى ليتأمل تمثيله لما يمنع الرؤية بالباب المردود مع تصريحه فيما يأتى في شرح قول المصنف وكذا الباب المردود الخ بانه يمنع المشاهدة وهذا الثانى هو الذى يظهر ثم رايت في المعنى مانعه فان حال ما يمنع المرور لا الرؤية كالشباك او يمنع الرؤية لا المرور كالباب المردود فوجهان الخ انتهى وهو كاترى في غاية الحسن واما صاحب النهاية فيمع الشارح فيما ذكره اه قول المتن (فوجهان) (قائمة) ليس في المتن ذكر خلاف بلا ترجيح سوى هذا وقوله في الفقات والوارثان يستويان ام يوزع بحسبه وجهان ولا ثالث لما فيه الا ما كان مفرعا على ضعيف كالاقوال المرفوعة على البيهتين المتعارضتين هل يقرع ام يقسم اقول بالاتر جرح فيها معنى ونهاية (قوله ان هذا) اى البطلان (قوله كالمدراس الخ) اى كشاييكها (قوله بجدار المساجد الثلاثة) اى مسجد مكة ومسجد المدينة ومسجد القدس (قوله صلاة الوقت فيها) اى فى الجدر (قوله والحيلة فيه) اى فى المسجد (قوله رده جمع الخ) هذا الرد هو المعتمد وقد افرد الكلام عليه السيد السمووى بالناليف واطال في بيانه وفي فتاوى السيد عمر البصرى كلام طويل فيه حاصله انه يجوز تقليد القائل بالجواز مع ضعفه فيصلى بالشاييك التى بجدار المسجد الحرام وكذلك مسجد المدينة وغيره اه كرى وقوله يجوز تقليد القائل الخ كاي فيده تعبير هم هنا بالصحيح (قوله بان الخ) متعلق برده الخ (قوله كاهم) اى فى شرحه وإذا جمعهم مسجد صح الاقتداء الخ (قوله كناية) اى فى المسجد (قوله من غير ان يزور كاهم فى غير المسجد الخ) او واضح ان عله إن لم يمكن الاطرار من الباب الى الشباك إلا بعد الخروج عن سمت الجدار اما لو كان الانتظار الى الشباك في نفس الجدار بحيث لا يخرج عن سمته فينبغى أن يصح مطلقا كقبة أبنية المسجد فتدبر بصرى عبارة ع ش في مسئلة في قياس الاتية نصا قوله لا يلتفت عن جهة القبلة الخ هذا قد يؤخذ منه ان مسئلة الاسنوى التى حكم الحصى عليه بالسو فيها شرط ان يكون بحيث لو اراد الذهاب الى الامام من باب المسجد احتاج الى استدبار القبلة ولا يضرب احتياجه الى التيامن والتيسار فليتأمل فيه جدا سم على المنهج ويؤخذ من الاشرط وقوله ورجح الادعى الخ قد يدل لانه لا يضرب تداد الباب في الانشاء فليتأمل (قوله ومن ثم اتجه جواز كونه امرأة) وقياسه جواز كونه اميا او من يلزم القضاء كقيم يعم ويحتمل اعتبار كونه ذكرا بالنسبة للذكور فيمتنع كونه امرأة او ختنى وعلى هذا يمكن أن يكتفى بالامى ومن يلزمه القضاء لا يغير امام حقيقة لكن قياس اشرط المذكورة ونحوها عدم الاكتفاء بهما ولو لم يسمع قنوت الامام وسمع قنوت الرابطة لجره به على خلاف السنة فالظاهر انه لا يؤمن بل يقتل نفسه لانه ليس بامام له حقيقة (قوله ولا يضرب زوال الخ) اعتمده مر (قوله وبما قرره في حال الدال ما وجه الدلالة

أو نحو خفيه يستطرق منه اليه من غير أن يزور كما في غير المسجد ويظهر أن المداغلي (٣١٩) الاستطراق العادي (أو حال) جدار

ومنه أن يقف في صفة شريعة
أو غريبة من مدرسة بحيث
لا يرى الواقف أحدهما
الامام ولا أحدا خلفه أو باب
مغلق ابتداء (بطلت)
القدرة أي لم تقتدر (بإتفاق
الطريقين) أو دواما وعلم
باتتقالات الامام ولم يكن
بقعله ولا أمكنه فتحه لم يقصر
على الوجه لأن حكم الدوام
أقوى مع عدم نسبه
لتقصير بعدم أحكام فتحه
أولا إذ تكليفه بذلك مع
مشقته وعدم دليل بصرح
به بعيد (قلت الطريق الثاني
أصح) لأن المشاهدة قاضية
بأن العرف يوافقها وأدعاء
أولئك موافقة ماقالوه
للعرف لعله باعتبار عرفهم
الخاص وهو لا ينظر اليه
إذا عارضه العرف العام
(واضح) وأعلم وإذا صح اقتدائه
في بناء) آخر غير بناء الامام
للاصالة على الأولى أو مطلقا
على الثانية (صح اقتداء
من خلفه وإن حال جدار)
أو جدار (بينه وبين الامام)
اكتماف بهذا الرابطة ومراعاة
لمن خلفه كالامام في التقدم
عليه موقفا وإحراما نعم
لا يضر بطلان صلاته في
الامام لأن الدوام أقوى
نظير ما مر في الباب (و) من
تفاريع الطريقة الأولى
خلافا لجماعه (ووقف في
علو وامامه في سفلى أو عكسه

قوله ولا يضر احتياجه الخ لو كان يمكنه الوصول الى الامام من غير استدبار القبلة لكن يحتاج فيه الى
انحراف كان احتياج في مروره لتعدد جدار قصير كاعتبة لم يضر ذلك لانه لا يصدق عليه انه استدبر القبلة اه
(قوله أو نحو الخ) يفيد ان قصر الباب المحوج الى استطراق الراس واتخاذ الظفر قليلا لا يضر واما ما يبلغ
الى هيئة الراعي ففيه تردد (قوله كأم) أي انفا (قوله ومنه) أي من هذا القسم (قوله أو باب الخ)
معطوف على جدار في المتن (قوله ابتداء) متعلق بحال (أو دواما الخ) فلو بين بين الامام والمأموم حائل
لم يضر كما رجحه ابن العماد والأذري أخذوا بعموم القاعدة السابقة أي انه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في
الابتداء وظاهر مآمران محله ما لم يكن البناء بأمره أي المأموم نهاية (قوله ولا أمكنه فتحه) الأولى وإن لم
يمكنه فتحه عبارة النهاية والمغني قال البغوي في فتاويه ولورد الريح الباب في أثناء الصلاة فان تمكن من فتحه
فعل ذلك حالا أو دام على متابعته والإفارقة كذا نقل الأذري عنه ذلك ونقل الاسنوي عن فتاويه بأنه لو
كان الباب مفتوحا وقت الاحرام فرد الريح في أثناء الصلاة لم يضر اه ولعل افتاء البغوي تعدد الثاني أوجه
كنظائره اه وأقره سم قال عرش قوله مر والثاني أي عدم الضرر أوجه هو المتعمد محله حيث علم
باتتقالات الامام كما هو ظاهر وإن لم يتمكن من فتحه لأن رد الباب ليس من فعله وقوله مر كنظائره
منها ما لو رفع السلم الذي يتوصل به الى الامام في أثناء الصلاة اه عرش قول المتن (قلت الطريق الثاني الخ)
وهذا ما عليه معظم العراقيين والأولى طريقة المروضة معنى قول المتن (من خلفه) أي أو يجنبه معنى ونهاية
(قوله لمن خلفه) أي أو يجنبه معنى (نعم لا يضر الخ) يمكن أن يكون في حيز أو مر لأن قوله السابق ولا يضر
زوال هذه الرابطة الخ يفيد هذا بل يشمله سم ولكن يمنع الدخول في حيز أو مر قوله لا في نظير ما مر الخ
وعبارة البصري هو مآمر فواجه استدراكه فالأولى إسقاطه أو التغير بأن يقال وانه لا يضر الخ فليأتمل
اه (قوله ومن تفاريع الطريقة الأولى الخ) أي وكلام المصنف هو من اشتراط المحاذاة أي على الطريقين
معافاته ذكره بجزء ما به بعد استيفاء ذكر الطريقين وليس مراد فلو ذكر ذلك في أثناء الطريقة الأولى
لاستراح من هذا الإيهام معنى ونهاية قول المتن (في علو) أي في غير مسجد كصفه مرتفعة وسطدار مثلا
(وقوله في سفلى) أي كصحن تلك الدار (وقوله عكسه) أي الوقوف أي وقفا عكس الوقوف المذكور ولو
عبر بقوله والعكس كما عبره في المحرر لكان أو ضح وخرج بقولنا في غير مسجد ما إذا كان كافيه فانه يصح
مطلقا باتفاقها ولو كان كافيين مشكوتين في البحر فكأقدا ما أحدهما بالآخر في القضاء فصيح بشرط أن
لا يزيد ما بينهما على ثلثي ذراع تقريباً وإن لم تشد أحدهما بالآخرى فان كانتا مسقتين أو أحدهما فقط
فكأقدا ما أحدهما بالآخرى بيتين فيشترط مع قرب المسافة وعدم الحائل وجود الواقف بالمنفذ كان
بينهما منفذ السفينة التي فيها بيوت كالدائر التي فيها بيوت والسرادات بالصحره قال في المهمات والمراد
بها هنا ما يدار حول الحباء كسفينة مكشوفة أو الخيام كالبيوت معنى ونهاية قول المتن (شرط الخ) أي مع ما مر
من وجوب اتصال صف من أحدهما بالآخر حتى لو وقف الامام على صفه مرتفعة والمأموم في الصحن فلا
بدعي الطريقة المذكورة من وقوف رجل على طرف الصفه ووقوف آخر في الصحن متصلا به كقوله
الرافعي واسقطه من الروضة معنى (مطلقا) أي وجد المحاذاة لا (الاقرب) أي ما تقدم من عدم حائل

(قوله أو دواما وعلم الخ) في شرح الروض عن فتاوى البغوي ولورد الريح الباب في أثناء الصلاة فان أمكنه
فتحها حالا فتحه ودام على المتابعة والإفارقة ثم فرق بينه وبين زوال الرابطة بأنه مقصر بعدم أحكامه فتح
الباب وما نسبه لفتاوى البغوي هو ما نقله الأذري عنها والذي نقله الاسنوي عنها انه لو كان الباب
مفتوحا وقت الاحرام فرد الريح في أثناء الصلاة لم يضر أي مطلقا وهذا وجه كنظائره ولعل افتاء البغوي
تعددوا بخلاف لو بين الامام والمأموم حائل لم يضر كما رجحه ابن العماد والأذري أخذوا بعموم القاعدة
السابقة وظاهر مآمران محله ما لم يكن البناء بأمره مر (قوله نعم لا يضر بطلان صلاته في أثناء)

شرط محاذاة بعض بدنه بعض بدنه) بأن يكون بحيث يحاذي رأس الأسفل قدم الأعلى مع فرض اعتدال قائمة الأسفل اما على
الثانية المتعمدة فلا يشترط إلا القرب نعم إن كانا بمسجد أو فضاء صح مطلقا باتفاقهما (تنبيه) فرع أبو زرعة على اعتبار المحاذاة

أنه لو قصر قلهم فحاذى ولو قدر معتدلا حاذى وضوحه وظاهره وأنه لو طال حاذى ولو قدر معتدلا لم يحاذل بصح وتبعه شخبنا وقد استشكل بانه اذا اكتفى بالمحاذاة التقديرية فيعامر (٣٢٠) فهذه التي بالفعل أولى لأن يقال المدار في هذه الطريقة على التقرب العرفي وهو لا يوجد إلا بالمحاذاة مع الاعتدال

أو وقوف واحد في المنفذ (أنه لو قصر الخ) وكذا لو كان قاعدا ولو قام لحاذى كفى (تبيينه) المراد بالمولو البناء نحو دوما الجبل الذي يمكن صعوده فدخل في الفضاء لأن الأرض فيها عال ومستوية فاعتبر فيه التقرب فقط فالصلاة على الصفا والمروة أو جبل أبي قبيس بصلاة الامام في المسجد صحيحة وإن كان اعلى منه كاقص عليه الشافعي رضي الله تعالى عنه معنى (قوله) وقد يستشكل الخ) ولك ان تقول الاشكال قوي والجواب لا يخفى ما فيه والفرق بين ما بيني وبين ما بيني واضح فان المحقق مسئلة الجمعة كون البلد التي لا تقام فيها الجمعة قريبة من بلد الجمعة حتى تلحق بها فتعين الضبط بسباع المعتدل اذهو والغالب واعتباره أولى من التادور وفي مسئلة الركوع وجود حقيقته التي هي الانحناء وهي مفقودة في الصورة المذكورة بصري (قوله) أو شاح) الى قوله ومن ثم اطلقت في المعنى إلا قوله وإن لم يغلق خلافا للامام وقوله بحيث لا يصل الى المني والى قوله كما افهمه قول المجموع في النهاية إلا قوله وإن لم يغلق خلافا للامام وقوله ومن ثم الى ظاهره وقوله ولا ينافي الى ومصر وقوله ومثله الى المتن وقوله ويؤخذ الى المتن وقوله وإن لم يخش الى قبل (وعكسه) اي بان كان المأموم في المسجد والامام خارجا عنه معنى (قوله) مامر) لعل الاولى ما بيني (قوله) من كلامه) وهو قوله أو حال باب نافذ كرى قول المتن (آخر المسجد) ومن المسجد حجبته كرى (قوله) لانه الخ) اي المسجد كنهية (قوله) اي طرفه) اي المسجد عرش (قوله) فان لم يكن الخ) مفرع على القبل (قوله) ومخلة) اي الخلاف (قوله) عنه) اي المسجد (قوله) فن آخر صف) اي خارج المسجد نهاية ومعنى قول المتن (وإن حال جدار) اي الى باب فيه نهاية ومعنى (قوله) لعدم الاتصال) قال الاستوى نعم قال البيهقي في فتاويه لو كان الباب مفتوحا وقت الاحرام فانغلق في أثناء الصلاة لم يضر اه وقد قدمنا الكلام عليه معنى قول المتن (وكذا الباب المردود) وفي الايراد نقل ابن الرفعة ان السترمستري كالباب المردود كرى (لمنع الاول المشاهدة) فيه شيء مع تمثيله قول المصنف السابق فان حال ما يمنع المرور لا الرؤية بقوله كالشباك والباب المردود سم وقد قدمنا عن البصري وغيره مثله (قوله) وبما تقر الخ) وهو قوله اتصل به الموات الخ كرى (قوله) صحة صلاة الواقف الخ) فحجرا انه يعتبر في صحة الاقتداء لمن ياتي قبيس امام المسجد لحرمان قرب المسافة وعدم الاضرار والانعطاف بالمعنى الذي افاقه الشارح وبظاهره ايضا اخذنا ما مر في شرح قول المصنف فالشرط التقارب انه يعتبر ايضا في الصحة وقوف شخص بمحذا المنفذ الى المسجد بحيث يراه المقتدي باني قبيس وظاهر ان على اعتبار الابطاع اذ لم ير الامام او بعض المقتدين لخاصة اشتراط رؤية الامام او بعض المقتدين من المسجد او الابطاع الواجب بمحذا المنفذ بصري (قوله) محمول على البعد الخ) عبارته في شرح بافضل محمول على ما اذا لم يكن المرور للامام الا بالانعطاف من غير جهة الامام او على ما اذا ابتدئت المسافة او حالت ابنية هناك منعت الرؤية فلهذا انه يعتبر في الاستطراق ان يكون استطرعا قاعدا وان يكون من جهة الامام وان لا يكون هناك ازورار وانعطاف بان يكون بحيث لو ذهب الى الامام لا يلتفت عن القبلة بحيث يبقى ظهره اليها والارض لتحقق الانعطاف حيثئذ من غير جهة الامام وانه لا فرق في ذلك بين المصلي على نحو جبل او سطح اه قال الكرى قوله او سطح قال القليوبي على المحلى وإن كانا على سطحين بينهما شارع مثلا فلا يصح الا اذا كان لكل منهما درج مثلان المنخفض بحيث يمكن استطرار كل منهما الى الآخر من غير الاستئناس ولو حذف لفظة لا من لا يلتفت وجعل قوله المذكور تصوير المنطوقه كان أولى وقول الرشيدى تصوير للنص الاول وفي بعض النسخ مر حذف لفظ لا من لا يلتفت فيكون تصوير النص الثاني وهو

يمكن أن يكون في حيزه وولان قوله السابق ولو ابصر زوال هذه الابطاع الخ قيد هذا بل قد يشمله (قوله) لمنع الاول المشاهدة) فيه شيء مع تمثيله قول المصنف السابق فان حال ما يمنع المرور لا الرؤية بقوله

قبيس من في المسجد وهو مانع عليه ونصه على عدم الصحة بمحلول على البعد أو على ما اذا حدثت أبنية بحيث لا يصل الى البناء الامام لو توجه اليه من جهة امامه إلا بازورار أو انعطاف بأن يكون بحيث لو ذهب الى الامام من مهله لا يلتفت عن جهة القبلة

بحيث يبقى ظهره اليها (قلت
يكبره ارتفاع المأموم على
امامه) إذا أمكرو قوفها
بمستوى (وعكسه) وإن كانا
في المسجد كاص عليه ومن
ثم أطلقه الشيخان كالصاحب
ولم ينفروا إلى نفيه الآخر
بخلافه لأن الملاحظ أن رابطة
الاتباع تقتضي استواء
الموقف وهذا جار في المسجد
وغيره وعند ظهور تكبير من
المرتفع وعدمه خلافا لمن
نظر لذلك وذلك انتهى عن
الثاني رواه أبو داود والحاكم
وقياسا للاول عليه وظاهر
أن المدار على ارتفاع ظهر
حساو وإن قل ثم رأيت عن
الشيخ أبي حامد أن قوله
لا ارتفاع لا تروى وبني حمله
على ما ذكرته (إلا الحاجة)
تتعلق بالصلاة كتبليغ
توقف إسماع المأمومين
عليه وكتعلمهم صفة الصلاة
(فيستحب) الارتفاع
لما فيه من مصلحة الصلاة
فان لم يتعلق بها لم يجد إلا
موضعا غالبا أبيض وفي
الكفاية عن القاضي أنه إذا
كان لا بد من ارتفاع أحدهما
فليكن الامام واعترض بأنه
على النهى فليكن المأموم
لانه مقبس ويجب أن علة
النهى من مخالفة الأدب مع
المتبرع أتم في المقبس فكان
إثارة الامام بالعلو أولى
(ولا يقوم) مريد القدوة

الظاهر اه بعيد (قوله بحيث يبقى ظهره اليها) خرج مالهو كان بحيث يبقى بميته أو يساره اليها سم وعش
وقليوب وحلي قول المتن (يكبره ارتفاع المأموم الخ) وفي تناو بالجلال الرمي اذا ضاع الصف الاول عن
الاستواء يكون الصف الثاني الخالي عن الارتفاع أولى من الصف الاول مع الارتفاع كودي (لا يلتفت
الخ) شمل مالهو احتاج في ذهابه إلى الامام إلى ان يمشي القهقري مسافة ثم ينحرف إلى جهة اليمين أو اليسار فيصير
إلى الامام من غير التفات فلا يضر لانه صدق عليه انه يمكنه الوصول إلى الامام من غير أن يروا روافد انعطاف
ويحتمل الضرر لان المشي القهقري ليس معتادا في المشي الموصل إلى المقصود ولعله الأقرب عش (قوله
اذا أمكن الخ) أي والافلا كراهة معني عبارة عش أي فان لم يمكن ذلك كان وضع المسجد مشتملا
على ارتفاع وانخفاض ابتداء كالغورية فلا كراهة وبه صرح حج في شرح العباب كذا نقله العلامة الشوبري
عنه لكن الذي رأيته في الشرح المذكور نفيه واما استثناء بعض محقق المتأخرين للمسجد زعمان ذلك في
الام فليس في محله وعبارة الام لا تشبه له قال بعد سر لفظ الام تبعده إنما استدلت على عدم بطلان الصلاة
بالارتفاع على نفي الكراهة في مثل هذا المقام ثم رأيت البلقيني فهم من النص ما فهمته منه حيث ساقه
استدلالا على الصحة مع الارتفاع على ان للشافعي نصا اخر صريحا في ان الكراهة حاصلة حتى في المسجد اه
وبقي مالهو تعرض عليه مكرهان كالصلاة في الصف الاول مع الارتفاع والصلاة في غيره مع قطع الصفوف
فول رأي الاول والثاني فيه نظروا الأقرب الثاني لان في الارتفاع من حيث هو ما هو على صورة التفاضل
والتعاطف بخلاف عدم تسوية الصفوف فان الكراهة فيه من حيث الجماعة لا غير اه وفيه ان عدم
الوجدان لا يدل على عدم الوجود فيمكن أن حج ذكر في الابعاب في موضع آخر ما يوافق قوله الآن هنا فان لم
تتعلق بها لم يجد خاطعا عليه الشوبري ونقله عنه (قوله) وإن كان في المسجد أي وإن كان وضع المسجد
ابتداء مشتملا على ارتفاع وانخفاض كراهة قضية إطلاق الشارح والنهاية والمنع وتقدم وباتي عن عش
ما يصرح بذلك (قوله ومن ثم) أي لاجل النص على الكراهة في المسجد ايضا (قوله وعند ظهور الخ) عطف
على قوله في المسجد الخ (قوله لذلك) أي النص الاخر (قوله وذلك) أي الكراهة (قوله على الثاني) أي
العكس (قوله للاول) أي ارتفاع المأموم (قوله كتبليغ توقف إسماع المأمومين الخ) يؤخذ منه ان
ما يفعله المبلغون من ارتفاعهم على الدكة في غالب المساجد وقت الصلاة مكره ومفوت الفضيلة للجماعة لان
تبليغهم لا يتوقف على ذلك إلا في بعض المساجد في يوم الجمعة خاصة وهو ظاهر عش (قوله فيستحب
الارتفاع الخ) يظهر ان محله في غير الجمعة اما فيجب التبليغ نعم يتردد النظر فيما لو كان الذي لا يسع صوتا ولا
يرى احدا من المقتدين زائدا على الاربعين فهل يجب التبليغ انصحه صلاته أو لا يجب لان الانسان لا يخاطب
بتصحيح صلاة الغير على تأمل بصري (قوله يتعلق) إلى قوله وفي الكفاية في المتن (قوله فان لم يتعلق بها) أي
الخاصة بالصلاة (قوله) ولم يجد الخ) بخبر زقوله اذا أمكن الخ عش (قوله وايصح) في الاقتصار على الاباحة
حيث توفقت لتوقف الجماعة المطلوبة على الارتفاع حيث لا يراى لم يجد بما يصلح لحاجته لا مطلقا فليتأمل
ثم رأيته في شرح العباب عقبه بقوله على ما قيل سم ولعل الاولى ان يجب بان المراد بالاباحة عدم الكراهة
كعبره بالمعنى فيشمل الواجب والندوب ايضا (قوله ويجب بان علة النهى الخ) واما تخصيصه بالنهى
فله حكم العكس بالآلوى بصري قول المتن (ولا يقوم) أي ندبا غير المقسم من مريد الصلاة معني وعبارة
شرح افضل مريد الجماعة غير المنهية (قوله مريد القدوة) إلى قوله كما فهمه قول المجموع الا قوله ولا
ينافيه إلى مريد قوله ومثله إلى المتن وقوله ويؤخذ إلى المتن وقوله أي ان لم يتنحى إلى قبل (قوله مريد القدوة)
عبارة المحلى مريد الصلاة وظاهرها استواء الامام والمأموم في ذلك وهو ظاهر ولعل ما ذكره الشارح مر

كالشباك والباب المردود (قوله بحيث يبقى ظهره اليها) خرج مالهو كان بحيث يبقى بميته أو يساره
اليها (قوله فان لم يتعلق) أي الحاجة ش (قوله ولم يجد الاموضعا غالبا أبيض) في الاقتصار على
الاباحة حيث توفقت لتوقف الجماعة المطلوبة على الارتفاع حيث لا يراى لم يجد بما يصلح لحاجته

ولو شيئا اى لا يسئل له قيام ان كان (٣٢٢) جالسا وجلس ان كان مضطجعا توجه ان اراد ان يصلى على الحالة التى هو عليها (حتى

كأن حج مجرد تصوير لان المأمور من بين الذين يبادرون بالقيام عند شروق المؤذن في الإقامة عشرين وقدم عن المعنى وشرح بافضل ما يصرح بذلك الاستواء (قوله ولو شيئا) اى ولا تفته فضيلة التحريم عن شؤله وقدينا في هذه الغاية قوله لا تى ولو كان بطيء النية الخ (قوله توجه الخ) كقوله وجلس الخ عطف على قوله قيام الخ (قوله على الحالة التى هو عليها) اى من القيام والقعود وغيرهما (قوله فايثاره الخ) اى المؤذن (قوله للعالم) اى او المراد بالمؤذن المعلم شوري (قوله لغضب) اى ولا يفهم له ولو حذف لفظ المؤذن وقال بعد الفراغ من الإقامة لكان اخصر واشمل معنى (قوله ولا ينافيه) اى ما فاته الغاية من سن القيام عقب الفراغ (قوله اذا أقيمت الصلاة الخ) يجوز ان يراد به اذا أخذ في إقامتها فيكون المقصود والى عن القيام قبل فراغها سم (قوله عقب الإقامة) اى لا في انشائها (قوله ولو كان بطيء النية الخ) ومثل ذلك ما لو كان المأمور بعيدا و اراد الصلاة في الصف الاول مثلا وكان لو اخر قيامه الى فراغ المؤذن وهذا هو الموضع الذى يصلى فيه فاته فضيلة التحريم عن شؤله (قوله به) اى بالقيام في هذا الوقت والجوار متعاقبا رادرا كه فمكان الاول تاخير عنه (قوله فيسئل قيام المقيم الخ) اى ان كان قادر امضى (قوله لكره اهل الجلوس من غير صلاة الخ) ويؤخذ منه انه لو كان جالسا قبل ثم قام يصلى راتبة قبلية مثلا فقيمت الصلاة او قرب قيامه ان لا يكون استمرار القيام افضل من القعود ولم يكره اهل القعود من غير صلاة فيخير بين استمرار القيام والقعود فضيلة ايضا انه لو كان في غير مسجد لم يكره الجلوس عن شؤله قضية تعليمهم ثواب تاخير القيام الى الفراغ من الإقامة بالاستشغال بالاجابة ان استمرار القيام هنا افضل بل قول الشارح لا تى ويؤخذ الخ كاهم عن معنى ذلك (قوله حيثئذ) اى حين الإقامة او قربا (قوله ذلك) اى ابتداء النفل (قوله ويؤخذ ما تقرر الخ) كان حقه ان يقدم على قول المصنف ولا يبتدىء الخ (قوله اتجه الاقتصار على ركعتين) اى او على ركعة على ما ياتى عن التبايع وسوم (قوله لا حرازة الفضيلتين) اى فضيلة النفل وقضية الجماعة وفي بعض النسخ هنا مضروبة عليه في اصل الشارح كانه عليه اى الضرب بهضم ماضيه وينجى في نافلة مطابقة الاقتصار على ركعتين اخذا بما ياتى في الفرض كان راتبة ككثر التورق لم يسئل قلبا نافلة مطابقة ويقتصر على ركعتين اخذ من ذلك ايضا ويرقى بان الفرض جنس مغاير للنفل من كل وجه فمكن القاب اليه وباتى فيه التفضل الا فى خلاف الراتبة والمطلقة لم يرقى إلا النظر لقوت الجماعة وعدمه كما تقرر لكل محتمل والثاني اقرب اكلامهم انتهى وكتب سم على هذه النسخة ماضيه قوله ويوجه الخ في العباب فرع منفرد اقيمت الجماعة وهو في صلاة فان كانت نفلا ندب قطعها الخوف فوت الجماعة انتهى وقال في شرحه و ظاهر كلامهم انه لا فرق بين النافلة المطابقة وغيره ولكن قال الاذرى والزر كشيء كان الرفعة اذا نوى عددا كثيرا اى في النفل المطابق اقصر على ركعة او ركعتين ثم يسلم ولا يقطعها لمافي من ابطالها و اشار الاذرى الى انه لم يكن الا فى الاول وفى النفل غير المطابق ايضا الاقتصار على ركعة او ركعتين اذا نوى اكثر من ذلك لما في القطع من الابطال مع إمكان الصحة وكان القمولى لحظ هذا المعنى فخرى على قضيتهم ويوجب بان الاقتصار يكون بنية ولم تعهد في غير النفل المطابق ولا يمكن هنا

يفرغ المؤذن) يعنى المقيم
ولو الامام فايثاره للعالم
لغضب (من الإقامة) جميعا
لانه وقت الدخول في الصلاة
وهو قبله مشغول بالاجابة
ولا ينافيه الخبر الصحيح
إذا أقيمت الصلاة فلا
تقوموا حتى ترونى قد
خرجت لانه صلى الله عليه
يخرج عقب الإقامة ولو
كان بطيء النية بحيث لو
اخر الى فراغها فاته فضيلة
التحريم مع الامام قام في
وقت يعلم به إدرا كه التحريم
ومر ندب الإقامة من قيام
فيسئل قيام المقيم قبلها
والاولى للداخل عندها
او وقد قربت ان يستمر
قاما لكرهه الجلوس
من غير صلاة والنفل حيثئذ
كما قال (ولا يبتدىء نفلا)
ومثله الطواف كما هو ظاهر
(بعد شروعه) اى المقيم
(فيها) اى الإقامة وكذا عند
قرب شروعه فيها اى يكره
لمن اراد الصلاة معهم ذلك
كرهه نزهة للخير الصحيح
إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة
الا المكتوبة ويؤخذ مما
تقرر ان من ابتدئت الإقامة
وهو قائم لا يسئل له الجلوس
ثم القيام لانه يشغله عن كال
الاجابة فهو كقيام الجالس
المذكور في المتن (فان كان
فيه) اى النفل حال الإقامة
(اتمه) ندبا سواء الراتبة
والمطلقة اذا نوى عددا فان

لا مطلقا فليتأمل ثم رأيت في شرح العباب: يربقوله ولو لم يجد المأمور لا اعلاما تفعلا كراهة ولا ندب بل هو مباح على ما قيل اه (قوله اذا اقيمت) يجوز ان يراد اذا اقيمت اذا اخذ بها فاما فيكون المقصود النبى عن القيام قبل فراغها (قوله ويتجه الخ) في العباب فرع منفرد اقيمت الجماعة وهو في صلاة فان كانت نفلا ندب قطعها الخوف فوت الجماعة اه قال في شرحه و ظاهر كلامهم انه لا فرق بين النافلة المطلقة وغيره ولكن قال الاذرى والزر كشيء كان الرفعة اذا نوى عددا كثيرا اقصر على ركعة او ركعتين ثم يسلم ولا يقطعها لمافي من ابطالها و اشار الاذرى الى انه لم يكن الا فى الاول وفى النفل غير المطابق ايضا الاقتصار على ركعة او ركعتين اذا نوى اكثر من ذلك لما في القطع من الابطال مع إمكان الصحة وكان القمولى لحظ هذا المعنى فخرى على قضيتهم ويوجب بان الاقتصار إنما يكون بنية ولم تعهد في غير النفل المطابق ولا يمكن هنا

لم يتوجه الاقتصار على ركعتين (ان لم يحش فوت الجماعة والله أعلم) لا حرازة الفضيلتين ويجه في نافلة مطلقة الاقتصار المطابق على ركعتين اخذا بما ياتى في الفرض فان كان في راتبة كثر التورق لم يسئل قلبا نافلة مطلقة ويقتصر على ركعتين

المطلق ولا يمكن هذا القلب اليه فتعين القطع اه بتأمل وجه ذلك و(قوله بخلاف الراتبة والمطلقة) أى فان
الاولى ليست جنسا مغايرا للثانية من كل وجه حتى يمكن قلبها اليه اه سم (قوله فان خشى فونها) الى قوله
قطعه شامل لما لو كان فى نافذة مطلقة وقدمل ركعتين فبلاسن حيثئذنية الاقتصار على ركعتين والسلام
منها وكان اولى من القطع وقديترزم ذلك سم وقوله قدفعل ركعتين الخ ومثلها الثلاث كما يفيد فما تقدم
عن الاذرعى والزركشى وما ياتي عن عش (قوله إن آتته) يدل قوله فونها وقوله بان يلح الخ متعلق به ايضا
(قوله قطعه) يظهر انه يتأب على ما مضى قبل القطع لانه خروج بعذر بصري (قوله وجود جماعة
اخرى) اى ولو مفصلة عن عش (قوله فيجب قطعه الخ) المراد انه يجب قطع النفل اذا كان لو آتته فأت
الركوع الثانى للجمعة مع الامام عش (قوله فاذا كان الخ) عبارة المعنى ولو اقيمت الجماعة والمنفرد يصلى
حاضرة صبحا أو ثلاثية أو رباعية وقد قام فى الاخيرتين الى ثالثة آتم صلاته ودخل فى الجماعة وإن لم يقم فيها
إلى ثالثة استحب له قلبها نفلا ويقتصر على ركعتين ثم يدخل فى الجماعة نعم إن خشى فوت الجماعة لو آتم
الركعتين استحب له قطع صلاته واستأنف الجماعة ذكره فى المجموع اه زاد النهاية قال الجلال البلخينى لم
يتعرضوا للركعة والمرو فان للنفل الاقتصار على ركعة فهل تكون الركعة الواحدة كالركعتين لم أر من
تعرض له ويظهر الجواز إذا فرق اه وما ذكره مظهر وإنما ذكروا الافضل اه وافره سم (قوله فى
تلك الحاضرة) اى التى اقيمت جماعة سم (قوله أتمها الخ) قياس ما ياتي عن البلخينى ان هذا هو الافضل
ويجوز قلبها نفلا ويسلم من ثلاث ركعات لما عمل به من جواز التنفل بالواحدة والثلاثه مثلها عش (قوله
أتمها نداء) قال فى الروض أى والنهاية والمغنى ودخل فى الجماعة اه وعبارة العباب فان كانت صبحا أتمها
وادرك الجماعة وكذا غيرها بعد قيامه للثالثة انتهت ولا يخفى ظهور هذه المسئلة فى انه لا يشترط فى صحة المعادة
وقوع جميعها فى الجماعة بالفعل لان الجماعة التى يدخل فيها مع إعادة والغالب ان من كان فى الثالثة لا يدرك
بعد فراغ الثالثة والاربعة والتشهد والسلام الركعة الاولى مع الجماعة فتجوزهم دخولهم فى الجماعة بعد فراغه
يدل على عدم اشتراط ما ذكر وانما إذا انقضت الجماعة التى دخل فيها يقوم هو لا تمام ما ياتي عليه ولا تبطل
صلاته نعم يمكن حمل ذلك على ما إذا فرغ وادرك ركوع امام الجماعة فى ركعتها الاولى لكنه بعيد من هذه العبارة
فليتأمل سم على صحيح قد يقال لا بعد فيه مع ملاحظة ما قدمه من اشتراط الجماعة فى المعادة بنهايتها ويمكن
تقصيره بما إذا فرغ الامام سورة طويلة بل لا يتوقف على طولها لان الغالب أن من دعاء الافتتاح والحمد
وسورة بعدها لا يتدر تكميل الثالثة التى رأى الجماعة تقام وهو فيها والاثنيان ركعة بعدها عش وقد يؤيده
فرقهم بين القيام فى الثالثة وما قبله (قوله بما ياتي) اى انفا (قوله وقبل القيام لها) عطف على قوله وقام الخ ولو
عبر بابدل الواو كان اولى (قوله قلبها نفلا) اى ويكون مستثنى من بطلان الصلاة بتغيير النية عش

القلب اليه بتأمل وجه ذلك فتعين القطع اه (قوله أخذنا من ذلك) أى بما يأتى ش (قوله بخلاف الراتبة
والمطلقة) اى فان الاولى ليست جنسا مغايرا للثانية من كل وجه حتى يمكن قلبها اليه (قوله فان خشى فونها)
إلى قوله قطعه شامل لما لو كان فى نافذة مطلقة وقدمل ركعتين فبلاسن حيثئذنية الاقتصار على ركعتين
والسلام منها وكان اولى من القطع وقديترزم ذلك (قوله فى تلك) اى التى اقيمت جماعتها (قوله أتمها نداء)
قال فى الروض ودخل فى الجماعة اه وعبارة العباب فان كانت صبحا أتمها وادرك الجماعة وكذا غيرها
بعد قيامه للثالثة اه ولا يخفى ظهور هذه المسئلة فى انه لا يشترط فى صحة المعادة وقوع جميعها فى
الجماعة بالفعل لان الجماعة التى يدخل فيها مع إعادة والغالب ان من كان فى الثالثة لا يدرك بعد فراغ
الثالثة والاربعة والتشهد والسلام الركعة الاولى مع الجماعة فتجوزهم دخولهم فى الجماعة بعد فراغه يدل
على عدم اشتراط ما ذكر وانما إذا انقضت الجماعة التى دخل فيها يقوم هو لا تمام ما ياتي عليه ولا تبطل صلاته
نعم يمكن حمل ذلك على ما إذا فرغ وادرك ركوع امام الجماعة فى ركعتها الاولى لكنه بعيد من هذه العبارة
فليتأمل (قوله وقبل القيام لها قبلها نفلا) ويقتصر على ركعتين) عبارة العباب ويسلم من ركعتين

أخذنا من ذلك أيضا أو
يفرق بأن الفرض جنس
مغاير للنفل من كل وجه
فأمكن القلب اليه وبأنى
فيه التفصيل الآتى بخلاف
الراتبة والمطلقة فلم يبق إلا
النظر لفوت الجماعة وعدمه
كانت ركعتين
أقرب إلى كلامهم فان خشى
فونها وهى مشروعة لإن
آتمه بأن يسلم الامام قبل
فراغه منه قطعه ودخل
فيها ما لم يغلب على ظنه
وجود جماعة أخرى فيتمه
كأفهمه الماتن يجعل أن فى
الجماعة للجنس والكلام
فى غير الجمعة أمافها فيجب
قطعه لا دراكها بأدراك
ركوعها الثانى وخسرج
بالنفل الفرض فاذا كان
فى تلك الحاضرة وقام
لثالثها أتمها نداء أى إن لم
يخش فوت الجماعة كما هو
ظاهر بما يأتى وقبل القيام
له بقلبها نفلا

ويقتصر على ركعتين
 ما لم يخش فوت الجماعة لو
 صلاهما وإن نذب له قطعا
 ولو خشى فوت الوقت أن
 قطع أو قلب حرم وإن كان
 في فائتة حرم قلبها نفلا
 وقطعها لأن تلك الجماعة
 غير مشروعة فيها ويجب
 قلبها نفلا إن خشى فوت
 الحاضرة كما أفهمه قول
 المجموع سلم من ركعتين
 ليستغل بالحاضرة فظاهر
 أن له بعد قلبها نفلا قطعا
 بل ينبغي وجوبه ابتداء إذا
 توقف الإدراك عليه
 والحاصل أنه إن أمكنه
 القلب إلى ركعتين زاد رك
 الحاضرة بعد السلام منها

وجب وعليه يعمل قول
 القاضي الذي أقره عليه في
 المجموع أنه يحرم قطعها
 وإلا بأن كان القلب إلى
 ركعتين يفوت الحاضرة
 وجب القطع وعليه يعمل
 ما قدمته أوائل الصلاة تبعاً
 لشيخنا وغيره أنه يجب
 قطعها ﴿ فصل في بعض
 شروط انعقاد القدوة ﴾
 (شرط) انعقاد (القدوة)
 ابتداء كما أفاده ما سذكره
 أنه لو نواها في الأثناء جاز
 فلا اعتراض عليه خلافاً
 ومهيه (أن ينوي المأموم
 مع التكبير) للتحريم

(قوله) ويقتصر على ركعتين قال في شرح العباب وظاهر كلامهم أنه لا يجوز الاقتصار على ركعة فقط
 ويوجهه بأن الفرائض لم يعد فيها اقتصار على ركعة فاستغن ذلك عنها فليتأمل فانه بعد القلب صارت الصلاة
 نفلا والنفل يجوز فيه الاقتصار على ركعة سم وتقدم عن النهاية ما يوافقه (قوله) نذب له قطعا هلا نذب
 الاقتصار على ركعة حينئذ وكان أولى من القطع سم (قوله) نذب له قطعا أي ويكون مستثنى من حرمة
 قطع الفرض ع ش (قوله) لأن تلك الجماعة غير مشروعة الخ يؤخذ منه أنها لو كانت مشروعة بأن اتحدت
 الفائتة جاز القطع والقلب كما صرح به في شرح العباب سم عبارة النهاية والمخني ما إذا كانت في صلاة فائتة فلا
 يقبلها نفلا يصلحها جماعة في حاضرة أو فائتة أخرى فإن كانت الجماعة في تلك الفائتة بعينها ولم يكن قضاؤها
 فوراً ياجزه له قطعا من غير نذب وإلا فلا يجوز كما قاله الزركشي اه (قوله) بل ينبغي وجوبه الخ أي القطع
 ع ش (قوله) إذا توقف الإدراك أي إدراك الحاضرة عليه أي القطع (قوله) وجب أي القلب (قوله)
 إلى ركعتين أي إلى ركعة على قياس ماسر عن البلقيني (قوله) وجب القطع) ينبغي أن يكون عمله
 إذا لم يدرك الركعة وإلا فلا يتعين القطع بل له قلبها حينئذ على كلام الجلال البلقيني

﴿ فصل في بعض شروط القدوة أيضاً ﴾ (قوله) ابتداء إلى قول له يعلم في المعنى وإلى قول له شر أيت في النهاية
 (قوله) ابتداء كان المعنى أن حصول القدوة من أول صلاة يتوقف على نيته مع التكبير سم (قوله) كإفادته أي
 التقيد بالابتداء (قوله) هنا الخ بيان لما قول المتن (مع التكبير) ينبغي الاعتقاد إذا نوى في أثناء التكبير
 أو آخرها ويكون من باب الانتداء في الأثناء سم أقول وقول الشارح الآتي وخرج مع التكبير كما صرح
 في أنه من الانتداء ابتداء (قوله) مع التكبير للتحريم أي ولو مع آخر جزء منه وعبارة سم على المنهج ولو نوى
 مع آخر جزء من التحريم ينبغي أنه يصح ويصير ما وما من حينئذ فائتة أنه لا يضر تقدمه على الإمام في الموقف
 قبل ذلك انتهت وينبغي أن لا تتوقف في هذه فصيلة الجماعة من لها ويرق بينهما وبين ما نوى القدوة في خلال
 صلاته بأن السكراهة الموقوفة لفصلية الجماعة ثم خروجهما من خلاف من يبطل به وقد يؤخذ من قوله الآتي ولو

ليدرك الجماعة إن تمسكن منه أي من إدراكها فإن لم يتمكن منه أي من إدراك الجماعة لو تم ركعتين سم قطع
 صلاته إن لم يخف فوت الوقت وفعلها جماعة وإلا بأن خشى فوت الوقت لو قطع أو سلم من ركعتين بأن يخرج
 بعض الصلاة عنه ولو احتسبها في المجموع لم يقطعها إلى لم يجز له قطعا ولا السلام منها من ركعتين اه وذكر
 الشارح في شرحه أنه عبر في المجموع بقوله سم أن يتما ركعتين ويسلم منها وتكون نافلة ثم دخل الجماعة فإن
 لم يفعل استحب أن يقطعها ثم يستأنف في الجماعة اه قال وبه يعلم أن قول المصنف إن تمسكن منه ليس في
 محله إلا ما هو خلاف المراد المصريح به عبارة المجموع المذكورة من أنه غير بين القلب والقطع ولو مع التمكن
 نعم إن أراد المصنف أن التمكن قيد في أفضلية القلب وعدمه قيد في أفضلية القطع لا في أصل السنة اتجه ما
 قاله اه (قوله) ويقتصر على ركعتين ما لم يخش فوت الجماعة لو صلاهما وإن نذب له قطعا قال الجلال
 البلقيني لم يتعرضوا للركعة والمعروف أن للتفعل الاقتصار على ركعة قبل تكون الركعة الواحدة
 كالركعتين لم أر من تعرض له ويظهر الجواز إذ لا فرق اه وما ذكره ظاهر وإنا ذكرنا الأفضل شرح
 م وقال في شرح العباب وظاهر كلامهم أنه لا يجوز الاقتصار على ركعة فقط فاستغن ذلك فيها اه
 فليتأمل فانه بعد القلب صارت الصلاة نفلا والنفل يجوز فيه الاقتصار على ركعة (قوله) وإن نذب
 له قطعا هلا نذب الاقتصار على ركعة حينئذ وكان أولى من القطع (قوله) لأن تلك الجماعة غير
 مشروعة فيها) يؤخذ منه أنها لو كانت مشروعة بأن اتحدت الفائتة جاز القطع والقلب ولهذا قال
 في العباب أو فريضة مقضية حرم قطعها إلا مع فائتة مثلاً اه قال الشارح في شرحه فانه يجوز
 القطع والقلب لكنه لا يندب كذا قاله جمع وعبارة المجموع صريحة في النذب وهي الخ ما بينه عنها
 ﴿ فصل شرط انعقاد القدوة الخ ﴾ (قوله) ابتداء كان المعنى أن حصول القدوة من أول الصلاة يتوقف
 على نيته مع التكبير (قوله) أنه لو نواها في الأثناء) ينبغي أن يشمل أثناء التكبير (قوله) في المتن مع التكبير

أحرهم منفرد الخ أن الاقتداء مع آخر التحريم لا خلاف في محته ويؤخذ من قول سم ويصير مأموما من حيث
 أنه لا بد في الجماعة من نية الاقتداء من أول الهمة إلى آخر الرأى من أكبر والإمام تنفذ جمعة به صرح العياض
 اه ع ش وقوله خروجا من خلاف الخ لا خلاص الاولى لخلاف من يبطل به قول المتن (الاقتداء الخ) قضية
 اقتصاره عليه كانهما كفاية ذلك وقضية قول شرحي المنهج وبافضل ورايها نية اقتداء واكتفاء بالامام او
 جماعة معه عدم اكتفاء به بصرح المغني فادعى قولها المذكور ولا يكتفي قال الاذرى إطلاق نية الاقتداء
 من غير إضافة إلى الامام اذ عبارة الكردى على شرح بافضل قوله بالامام الخ ذكر في الايعاب في اشتراط ذلك
 خلافاً لما لا يعتمد منه الاكتفاء بنية الانتهاء والاقتداء والجماعة هو كذلك في شرحي الارشاد والتحفة
 والنهاية واعتمد الخطيب في المغني خلافاً فقال لا يكتفي قال الاذرى الخ (قوله عمل) يعني وصف للعمل وإلا
 فالنية كونهما تابعا لامامه وهذا ليس عملاً بجمري (قوله ولا يضر الخ) جواب اشكال كباقي (قوله ايضا) أي
 كما يصلح للمأموم (قوله لان اللفظ المطلق الخ) العبارة بالقلب دون اللفظة لاقال لان المعنى المطلق سم عبارة
 البصري قوله اللفظ الخ فيه اشعار بحمل الجماعة في قول المعترض أن الجماعة الخ على لفظها وعليه فآفاده متجه
 لكن تقرير الاشكال على هذا النظم مشعر بجزء من دفعه لان النية لا تنافي الامر القلي فلو قرر بحمل الجماعة في
 كلام المعترض على الامر الذهني الذي هو مطلق الربط الذي يتحقق تارة مع التابعية وتارة مع التبعوية لم يبق
 لقول الشارح لان اللفظ الخ جدوى في الجواب وحيث يظهر أي الجواب عن الاشكال باحد وجهين اما بان
 يمنع ان ذلك مقتضى كلامهم لانهم اطلقوا اللفظ وارادوا به المقيد بقرينة السياق واما بان يتزم ذلك ويُدعى
 أن الجماعة المطلقة يكتفي قصدها لانها صفة زائدة على حقيقة الصلاة فوجب التعرض لها أو ما يخص كونها
 في ضمن التابعية أو المتبوعية فلا والله الثاني ان نسب بقوله لان التابعية عمل الخ واقفاً على اه والله ان يجب بان
 مراد الشارح اللفظ المطلق من حيث وجوده في الذهن لا الخارج وقد تقر في محله أنه لا يمكن نقل المعاني للخلق
 بدون نقل الفاظها (قوله في من الامام الخ) أي معنى الجماعة بالنسبة للمأموم وربط صلته بصلاته بالامام
 وبالنسبة للامام ربط صلته بالغير بصلته بجمري (قوله فنزلت في كل الخ) أي مع تعيينها بالقرينة الحالية
 لاحدهما نية ومعنى والقرينة كقد تقدم الامام في المكان او في التحريم بجمري (قوله على ما يليق به) ويكتفي
 بجزء قد تقدم إحرام احدهما في الصرف إلى الامامة وتاخر الاخر في الصرف إلى المامومية فان احراما معا ونوى
 كل الجماعة ففيه نظر سم عبارة ع ش أي فان لم تكن قرينة حالية وجب ملاحظة كونه اماما او ماموا وإلا
 لم تنفذ صلته لتردد حاله بين الصفتين ولا مرجع والخم على احدهما تحكم اه (قوله به يعلم الخ) ووجه علم
 ضعفه بما ذكر ان الرافعي فهم من كلام الاصحاب انهم قانونون بالصحة في صورة نية الجماعات وإن لم يستحضر
 الاقتداء بالحاضر حتى ترتب عليه اشكاله الذي مررت الاشارة اليه بالجواب عنه ولو كانت الصورة ما ادعاء هذا
 الجمع لم يأت اشكاله شديداً (قوله والإماميات اشكال الرافعي الخ) قلنا ممنوع لجواز ان رابدية الجماعة نية الجماعة
 مع الحاضر وهذه النية تصلح لكل من الامام والمأموم إذا الحاضر يصلح لكل منهما فإدراك الاشكال وباتي الجواب
 فليتأمل سم (قوله المذكور الخ) أي اشارة بقوله ولا يضر كون الجماعة الخ (قوله والجواب الخ) غطف على
 اشكال الرافعي الخ (قوله عنه) أي عن الاشكال المذكور (قوله قلب النية هنا الخ) هاذي غرمت في الجمعة
 والمعدة بصري يعني التعديل الاول ولا فاضاهر الثاني بتات فيهما ايضا (قوله النية هنا الخ) رد على هذا

ينبغي الانعقاد إذ نوى في أثناء التكبير أو آخرها (قوله لان اللفظ المطلق الخ) العبارة بالقلب دون اللفظ
 قبله لاقال لان المعنى المطلق (قوله فنزلت في كل على ما يليق به) ويكتفي بجزء قد تقدم إحرام احدهما في الصرف إلى
 الامامة وتاخر الاخر في الصرف إلى المامومية فان احراما معا ونوى كل الجماعة ففيه نظر ويحتمل انعقادها
 فردا لكل فتلغو نيتها الجماعة نعم أن تعتمد كل مقارنة الآخر مع العلم بها فلا يبعد البطلان ويحتمل عدم
 انعقادها مطلقا اخذ من قوله لا في فان ثار له لم يضر لا لتكثير الاحرام وبقر على الاول بان نية الجماعة
 لم تعين (قوله به يعلم الخ) للجمع المذكور ان يمنع ذلك (قوله والإماميات اشكال الرافعي الخ) قلنا

(والاقتداء أو الجماعة) أو
 الانتماء أو كونه مأموما
 أو مؤتملا ان المتابعة عمل
 فافتقرت للنية ولا يضر
 كون الجماعة تصلح للامام
 أيضا لان اللفظ المطلق ينزل
 على المعبود الشرعي فهي
 من الامام غير هامة المأموم
 فنزلت في كل على ما يليق به
 نية نحو القدوة أو الجماعة بل
 لا بد أن يستحضر الاقتداء
 بالحاضر ضعيف وإلا لم
 يأت اشكال الرافعي المذكور
 في الجماعة والجواب عنه
 بما تقر أن اللفظ المطلق
 إلى آخره فان قلت مر أن
 القرائن الخارجية لا عمل
 لها في النيات قلت النية
 هنا وقعت تابعة لانا غير
 شرط لانعدام ادلائها محصلة
 لصفة تابعة فافتقر فيها لم
 يغفر في غيرها ثم رأيت
 بعض المحققين صرح بما
 ذكرته من أخذ ضعف
 ما ذكره

الجواب أنهم اكثروا في الغسل بيقرف الحدث مع كونه محتملا للصغر والأكبر اكتفاء بالقرينة مع أن
نية ما ذكر ليست تابعة لشيء، فالأولى أن يجاب بأن عدم التعويل على القرينة غالب لا لازم عش (قوله
اولئك) اى الجمع المتقدم (قوله من إشكال الرافعي الخ) متعلق بالاخذ (قوله منها) اى من الاشكال
وجوابه (قوله صريح الخ) قد يمنع لصراحة سم (قوله ربط صلاة المأموم الخ) اقول بالتأمل فيه وفي سابقه
يظهر أنه لا خلاف بين الفريقين إذ النية عمل قلبي متعلق بملاحظة المعاني الذهنية ولأدخل فيها للافظاظ
لحينئذ أن لاحظ الربط المطابق ليصح باتفاقهما أو المقيد صح باتفاقهما بصري وقوله يظهر أنه لا خلاف الخ
فيه وقفة ظاهرة و قوله ليصح باتفاقهما فيه نظر ظاهر (قوله وخرج الخ) اى قوله ومن ثم في النهاية (قوله وخرج
مع التكبير تاخرها الخ) ولا يخفى أن ذلك من قبيل نية الاقتداء في الانتهاء فيشكل قوله ثم إن تابع الخ لانه
مفروض عند ترك النية راسا ويمكن أنه يوجد كلامه بأن المراد ثم إن تابع اى قبل وجود النية المتأخرة سم
وللقرار عن الاشكال المذكور عدل النهاية عن قول الشارح تاخرها عنه اى قوله لما بنو وكذلك اه (قوله في
اشتراط النية) اى قوله ولو: وخذ منه في المعنى لا قوله بديل إلى ومن ثم (قوله مع تحريما) أى من أول الهزمة إلى
آخر الرامن الأكبر واللام تنعقد لانه باخر الرامن الأكبر بدين دخوله في الصلاة من اولها طمحي وحفي
اه بجريسي وتقدم عن عش مثله وقد يقال ان قياس كفاية المقارنة العرفية نية الصلاة كفايتها في نية
الجماعة في نحو الجمعة فيقرب نية الجماعة في أثناء التكبير دخوله فيها اى الجماعة من أول الصلاة كاهو ظاهر
صنيعهم (قوله يمنع انعقادها) اى الجماعة اى ونحوها ما تنوقف صحها على الجماعة شيخنا (قوله وكون
صحها الخ) رد لتعليل مقابل الصحيح عش (قوله وجوب نية الاقتداء الخ) وذلك في المعادة التي قصد بفعلها
تحصيل الفضيلة بخلاف ما قصد بها جبر الخلل في الأولى كالمعادة خروجها من خلاف من ابطالها فان الجماعة
فيها ليست شرطاً عش (قوله فهي كالجمعة) ركنا للمنزورة جمعة والمجموعة بالمطر بجريسي (قوله أو شك
فيها) هو المعتمد بخلاف مقتضى كلام العززي الاقوى ولعل المراد بالشك ما يشمل الظن كاهو الغالب في ابواب
الفقه سم على حجة اه عش (قوله في غير الجمعة) اى وما للحق بها من المعادة والمجموع بالمطر كما يأتي
عن البصري والكردي قول المتن في (الافعال) لأن الجرس سم ومعنى (قوله أو فعل الخ) أى ولو مندوبا
كان رفع الإمام بدله ليركع فرفع معه المأموم بدله بابي واطمعي اى بجريسي عبارة سم قوله اوفى فعل
واحد اى ولو بالشروع فيه مر اه (قوله اوفى السلام) فلو عرض له الشك في التشهد الاخير لم يحزان
يوقف سلامه معنى (قوله بان قصد ذلك الخ) تصبر للتابعة عش (قوله وطال عرفا الخ) يتحمل
أن يفسر بما قاله فقيم لو احسن في ركوعه بداخل يربد الاقتداء به من أنه هو الذي لو وزع على جميع الصلاة
منوع لجواز أن يراد بنية الجماعة نية الجماعة مع الحاضر وهذه النية تصلح لكل من الامام والمأموم إذ الحاضر
يصلح لكل منهما فإدراك الاشكال يأتى الجواب فتأمل (قوله ثم قال فكل منهما صريح) قد تمنع الصراحة
(قوله وخرج مع التكبير تاخرها عنه) ولا يخفى أن ذلك من قبيل نية الاقتداء في الانتهاء فيشكل قوله ثم إن
تابع الخ لانه مفروض عند ترك النية راسا لا يقال المراد تاخرها عنه تركها راسا لان قول هذا خارج بقوله
أن ينوى لا مجرد التكبير كما قاله ويمكن أن يوجه كلامه بأن المراد ثم إن تابع اى قبل وجود النية المتأخرة
بقي ما إذا قلنا تاخر التكبير دون اهله هل تنعقد جماعة يكون من باب الاقتداء في الانتهاء الوجه نعم (قوله
أو شك فيها) هو المعتمد بخلاف مقتضى كلام العززي الاقوى وهل المراد بالشك هنا التردد باستواء ما يشمل
الظن كاهو الغالب في ابواب الفقه وعلى الثاني فالفرق بين هذا والشك في مقارنة تحريم الامام فان المراد به
المستوى حتى لو ظن عدم المقارنة صح إحرامه لا تخ هذا وامل الاظهر الثاني (قوله أو شك فيها) فعمل أنه في حال
الشك منفرد فليس له المتابعة وهذا بخلاف ما لو شك في أنه إمام أو مأموم لا تصح صلاته كما تقدم في الهامش
والفرق ظاهر فانه هناك تحقق نية احداً من المتابعين وهما يتحقق والاصل العدم فهو منفرد (قوله
في المتن في الافعال) الال للجنس (قوله أو فعل واحد) ولو بالشروع فيه مر (قوله في المتن بطلت) هل

أولئك من إشكال الرافعي
وجوابه ثم قال فكل منهما
صريح في أن نية الاقتداء
بوضعها الشرعي وربط صلاة
المأموم بصلاة الامام
الحاضر فلا يحتاج لنية ذلك
فتعبر كثيرين بأنه يكفي نية
الاقتداء بالامام الحاضر
مرادهم نية ما يدل على ذلك
وقد تقرر أن نية الاقتداء
بمجرد ما موضوع لذلك
شرعاً وخرج مع التكبير
تاخرها عنه فتعقد له
فرادى ثم إن تابع فسيأتى
(والجمعة كثيرها) في اشتراط
النية المذكورة (على
الصحيح) وإن افترق في أن
فقد نية القدوة مع تحريمها
يمنع انعقادها بخلاف
غيرها وكون صحها متوقفة
على الجماعة لا يخفى عن
وجوب نية الجماعة فيها ومر
في المعادة ما يعلم منه وجوب
نية الاقتداء عند تحريمها
فهي كالجمعة فلو ترك هذه
النية أو شك فيها في غير
الجمعة (وتابع) مصليا
(في الافعال) أو في فعل
واحد كان هو الركوع
متابعه وإن لم يطمئن كما
هو ظاهر أو في السلام
بأن قصد ذلك من غير اقتداء
به وطال عرفا

لظهر أثره ويحتمل أن ما هنا أضيّق وهو الأقرب ويوجه بأن المدار هنا على ما يظهر به كونه رابطاً بصلاته بصلاته إمامه وهو يحصل بحدوث ذلك (فرع) لو انتظره للركوع والاعتدال والسجود وهو قليل في كل ولكنه كثير باعتبار الجملة فالظاهر أنه من الكثير واعتمد شيخنا الطبري أنه قليل سم على المنهج أقول والأقرب ما قاله الطبري وعش وقال البجيرى المراد بالانتظار الطويل هو الذى يسع الركوع وإن لم يفعل كما قرره شيخنا اه وفيه نظر (قوله انتظار داخ) باعتبار الانتظار للركوع مثلاً بعد القراءة الواجبة سم وعش (قوله) أى للتابعة شرح المنهج قول المتن (بطلت صلاته) هل البطلان عام في العالم بالمنع والجاهل أم يختص بالعالم قال الأذرى لم أرفقه شيئاً وهو محتمل والأقرب أنه يعذر الجاهل لكن قال الأذرى في التوسط الأشبه عدم الفرق وهو الوجه شرح مر اه سم قال عش بنى المورث نية الاقتداء وقصد أن لا يتابع الإمام لفرض ما فسماعن ذلك فانتظره على ظن أنه مقتد به فبطلت متابعته حيث ناوله فيه فظروا لا يعدد الضرر ثم رابت الأذرى في القوت ذكر أن مثل العالم والجاهل العامد والناس فيضّر اه (قوله ذلك) أى التابعة معنى وشرح المنهج (قوله) أو انتظره يسيراً أى مع المتابعة سم (قوله) أو كثيراً (للتابعة) وينبغى أن يزيد أو كثيراً أو تابع لأجل فعله أخذ من قوله سم وعش عبارة البجيرى ولم يذكر محذور قوله للتابعة ومحذور ما انتظر كثيراً لأجل غير ما كان كان لا يجب الاقتداء بالإمام لفرض ويخاف لو انفرد عنه حساً صولة الإمام أو لوم الناس عليه لانهاهم بالرغبة عن الجماعة فإذا انتظر الإمام لم يدفع نحو هذه الريبة فلا يضر كما قرره شيخنا الحنفى اه أى كفى المحل والنهاية والمغنى ما يفيد (قوله هنا) أى فى نية الاقتداء (قوله) بدليل قول الشيخين (داخ) فاتقدم في مسئلة الشك هو المتعمد نهاية ومعنى (قوله) كالمنفرد أى والمنفرد لا تبطل صلاته بالانتظار الطويل بلامتابعة (قوله) ومن ثم) أى من أجل أن الشاك فى نية القدوة كالمنفرد (قوله) أو مضى (داخ) عطف على طالع زمنه (قوله) لأن الجماعة (داخ) مقتضاه أن المعادة كالجمعة فيكون الشك فى نية القدوة فيها كالشك فى أصل النية بصري وكردى (قوله) فهو أى الشك فى نية القدوة فى الجمعة (قوله) كالشك فى أصل النية قبطل) الجمعة بالشك فى القدوة إن طالع زمنه أو مضى معه ركن (قوله) منه أى من أن الشك هنا فى الجمعة كالشك فى أصل النية (قوله) فيها أى فى الجمعة سم (قوله) فيستثنى (داخ) أى الشك فى الجمعة بعد السلام (قوله) من (إطلاقه) ينبغى أن يستثنى منه المعادة أيضاً بصري أى والمجموع بالمطر وكذا المنذور جماعة على ما باتى عن النهاية (قوله) هنا بعد (قوله) أى أن الشك فى القدوة بعد السلام سم (قوله) لأنه (داخ) متعلق بقوله لا يؤثر وعلة لعدم التأثير (قوله) استثناءها) أى الجمعة يعنى الشك فى القدوة فيها بعد السلام قول المتن (ولا يجب (داخ) أى على المأموم فى نيته نهاية (قوله) باسمه) إلى قوله كفى عبارة فى النهاية والمغنى (قوله) باسمه) أى كريد أو عمر ومعنى (قوله) أو الإشارة) عطف على اسمه (قوله) ولو بان يقول لنحو التباس الإمام (النج) وينبغى اشتراط إمكان المتابعة الواجبة لكل من احتمل أنه الإمام سم على حجة أى ثم إن ظهر له قرينة تعين الإمام فذاك وإلا لا يحظهما فلا يتقدم على واحد منهما

البطلان عام في العالم بالمنع والجاهل أو يختص بالعالم قال الأذرى لم أرفقه شيئاً وهو محتمل والأقرب أنه يعذر الجاهل لكن قال فى التوسط أن الأشبه عدم الفرق وهو الوجه شرح مر (قوله) أو انتظره يسيراً) أى مع المتابعة وينبغى أن يقال أو كثيراً أو تابع لأجل فعله أخذ من قوله الجلال المحل عقب قول المصنف على الصحيح لأنه وقفها على صلاة غيره من غير ربط بينهما والثانى بقول المراد بالمتابعة هنا باق بالفعل بعد الفعل لا لأجله وأن تقدمه انتظار كثير فلا نزاع فى المعنى اه والفرق بين الحالين أنه فى الأول لم يقصد بطل فعله بفعله وإنما اختار أن يتأخر فعله عن فعله وفى الثانى قصد الربط بقى أى متى ابتدئ الانتظار للركوع مثلاً ويتجه أن ابتداءه إذا قصده بدراءة الواجب (قوله) غير مراد كذا مر (قوله) أنه يؤثر الشك فيها) أى الجمعة (قوله) أنه أى الشك هنا فى نية القدوة بعد أى بعد السلام لا يؤثر ولو شك بعد السلام فإنه نوى الاقتداء مع له عتاً بعبته مع الانتظار الكثير قبله قبل يحكم ببطلان صلاته لبطلانها بالمتابعة المذكورة ولو مع الجهل

انتظاره له (بطلت صلاته على الصحيح) لأنه متلاعب فان وقع ذلك منه اتفاقاً لا قصداً أو انتظره يسيراً أو كثيراً بلامتابعة لم تبطل جزماً وما اقتضاه قول العزيز وغيره أن الشك هنا كوفى أصل النية من البطلان بانتظار طويل وإن لم يتابع ويسير مع المتابعة غير مراد بدليل قول الشيخين أنه فى حال شك كالمنفرد ومن ثم أثر شك فى الجمعة أن طالع زمنه وإن لم يتابع أو مضى معه ركن لأن الحاجة فيها شرط فهو كالشك فى أصل النية ويؤخذ منه أنه يؤثر الشك فيها بعد السلام فتستثنى من إطلاقهم أنه هنا بعده لا يؤثر لأنه لا ينافى الانعقاد ثم رأيت بعضهم استثناءها واستدل بسكلام للزركشى وابن العباد (ولا يجب تعيين الإمام) باسمه أو وصفه كالحاضر أو الإشارة إليه بل يكفى نية الاقتداء ولو بأن يقول لنحو التباس للإمام بغيره

ولكنه يقع ركوه بعدهما فلو تعارض عليه تعينت نية المقارعة ش (قوله) نوبت القدوة بالامام منهم) نعم لو كان هناك امامان لم تكف هذه النية لانها لا تتميز واحدا منهما ومتابعة احدهما دون الآخر تحكم مر انتهى سم على حجة اه بصري وعش (قوله) لا يختلف اي بالتعيين وعدمه معنى (قوله) قال الامام الخ اي وغيره معنى (قوله) بل الاولى عدم تعيينه اي لانهم باعينه فبان خلافه فبطل صلاته معنى ونهاية (قوله) فان عينه باسمه كان المراد بالتعيين بالاسم ملاحظة المسمى بذلك الاسم بقلبه كما يفيد الفرق ابن الاستاذ الا في سم (قوله) فبان عمرا اي او بان زيدا ماموما وغيره مصل معنى (قوله) وإن لم يتابع الخ) راجع للبتن (قوله) ونظر فيه السبكي الخ) عبارة النهاية ومبحث السبكي وتبعه عليه جمع انه ينبغي ان لا تبطل الآية للاقتداء ويصير منفردا ثم ان تابعه المتابعة المبطله بطلت والافلا رده الزركشي وغيره بان فساد النية مبطل للصلاة كالموافق لوجه واضح لان ما عبارة عما نظره السبكي ويجوز من المذكورة هذه بيانية لما في قوله بما رده الخ لاصححه كما هو واضح لان ما عبارة عما نظره السبكي ويجوز من المذكورة ليس هو ذلك النظر بل رده فينبغي أن تحمل من على التعديل سم اي فلو قال بأن فساد الخ بالياء لكن اخصروا واضح (قوله) ربطها بمن الخ) لك ان تقول لو لم يربط صلاته بعمره وقالته الثانية وجه نعم يؤخذ منه ان زيد لو كان من جملة الحاضرين ولم يمنع مانع من الاقتداء به صح اقتداؤه به ولا بعد في التزام ذلك فليتأمل ثم رايت الشارح قال المراد بالربط في الاولى الصوري وفيه مر الى ما شره ناليه من المنع اي للتوجيه الاول ولكنه غير واف بالتوجيه لان الربط الصوري لا يضرب شرطا لمتابعة بالفعل مع الانتظار الطويل ولا كلام فيه حيث تدوا انما الكلام في البطلان بمجرد دالية بصري (قوله) او بمن ليس في صلاة الخ) الموافق لادخال هذا تحت المتن ان يزيد بعد قوله السابق فبان عمر اقوله او بان غير مصل او ماموما سم اي كما زاده المعنى (قوله) اي مطلقا اي بان لم يكن زيد في صلاة (قوله) او في صلاة لاتصلح اي بان كان زيد ماموما سم وقضية هذا الصنيع وقول الشارح الا في الاولى وفي الثانية ثم قوله للعلتين المذكورتين ان قول الشارح او في صلاة الخ معطوف على قوله مطلقا استظهر السيد البصري انه معطوف على من ليس في صلاة وهو مع كونه خلاف ظاهر صنيع الشارح كان حقه ان يحذف منه لفظة من (قوله) في الاولى اي العبارة الاولى او العلة الاولى (قوله) وخرج الخ) الى قوله وما تقر في النهاية والمعنى (قوله) ام عكسه وهو بهذا زيدوا بالحاضر زيد (قوله) بانه ثم اي في قول المصنف فان عينه واخطا الخ عش (قوله) للعلتين الخ)

كما تقدم او لا لاحتمال انه كان نوى ولا تبطل بالشك فيه نظر ولعل الوجه الثاني وقد يرد بانه لو اثر هذا الاحتمال لا تضر المتابعة حال الشك قبل السلام وهو خلاف مقتضى كلامهم فليتأمل ومجاب بان المتابعة حال الشك قبل السلام او جدها مع تحقق امتناعها لانه يتبع المتابعة حال الشك واما فيما نحن فيه فلم يتحقق صدور المتابعة المتعنتة فهو شاك في البطل فليتأمل (قوله) نوبت القدوة بالامام منهم) نعم لو كان هناك امامان لم تكف هذه النية لانها لا تتميز واحدا منهما ومتابعة احدهما دون الآخر تحكم مر وينبغي اشتراط امكان المتابعة الواجبة لكل من احتمل انه الامام (قوله) باسمه كان المراد بالتعيين بالاسم ملاحظة المسمى بذلك الاسم بقلبه واذا لاثنين انما يتبرع التكبير وحيث لا يتصور تعيين لفظا ثم رايت فرق ابن الاستاذ الآتي المفيد لذلك (قوله) من ان فساد النية مبطل او مانع الخ) لا يخفى أن المفهوم من هذه العبارة ان من هذه بيانية لما في قوله بما رده مع عدم صحة ذلك لان ما عبارة عما نظره السبكي ويجوز من المذكورة ليس هو ذلك النظر بل رده لان ذلك النظر هو انه ينبغي ان لا تبطل الآية للاقتداء ويصير منفردا ثم ان تابعه المتابعة المبطله بطلت والافلا رده الزركشي وغيره بان فساد النية مبطل للصلاة كالموافق لوجه واضح لان ما عبارة عما نظره السبكي ويجوز من المذكورة ليس هو ذلك النظر بل رده فينبغي أن تحمل من على التعديل سم اي فلو قال بأن فساد الخ بالياء لكن اخصروا واضح (قوله) ربطها بمن الخ) لك ان تقول لو لم يربط صلاته بعمره وقالته الثانية وجه نعم يؤخذ منه ان زيد لو كان من جملة الحاضرين ولم يمنع مانع من الاقتداء به صح اقتداؤه به ولا بعد في التزام ذلك فليتأمل ثم رايت الشارح قال المراد بالربط في الاولى الصوري وفيه مر الى ما شره ناليه من المنع اي للتوجيه الاول ولكنه غير واف بالتوجيه لان الربط الصوري لا يضرب شرطا لمتابعة بالفعل مع الانتظار الطويل ولا كلام فيه حيث تدوا انما الكلام في البطلان بمجرد دالية بصري (قوله) او بمن ليس في صلاة الخ) الموافق لادخال هذا تحت المتن ان يزيد بعد قوله السابق فبان عمر اقوله او بان غير مصل او ماموما سم اي كما زاده المعنى (قوله) اي مطلقا اي بان لم يكن زيد في صلاة (قوله) او في صلاة لاتصلح اي بان كان زيد ماموما سم وقضية هذا الصنيع وقول الشارح الا في الاولى وفي الثانية ثم قوله للعلتين المذكورتين ان قول الشارح او في صلاة الخ معطوف على قوله مطلقا استظهر السيد البصري انه معطوف على من ليس في صلاة وهو مع كونه خلاف ظاهر صنيع الشارح كان حقه ان يحذف منه لفظة من (قوله) في الاولى اي العبارة الاولى او العلة الاولى (قوله) وخرج الخ) الى قوله وما تقر في النهاية والمعنى (قوله) ام عكسه وهو بهذا زيدوا بالحاضر زيد (قوله) بانه ثم اي في قول المصنف فان عينه واخطا الخ عش (قوله) للعلتين الخ)

نوبت القدوة بالامام منهم لان مقصود الجماعة لا يختلف قال الامام بل الاولى عدم تعيينه (فان عينه) باسمه (واخطأ) فيه بأن نوى الاقتداء بزيدا واعتقدوا ظن أنه الامام فبان عمرا (بطلت صلاته) إن وقع ذلك في الانشاء والام لا تنعقد وإن لم يتابع على المنقول ونظر فيه السبكي ومن تبعه بما رده عليهم الزركشي وغيره من ان فساد النية مبطل او مانع من الاقتداء كما بان فيمن قارنه في التحريم ووجه فسادها ربطها بمن لم ينو الاقتداء به كما في عبارة اي وهو عمرو وابن ليس في صلاة كما في أخرى اي مطلقا او في صلاة لاتصلح للربط بها وهو زيد فالمراد بالربط في الاولى الصوري وفي الثانية المنوى وخرج بعينه باسمه الى آخره مالمو علق بقلبه القدوة بالشخص سواء اعبر فيه عن ذلك بمن في الجواب او بزيدا هذا او الحاضر أم عكسه أم هذا الحاضر أم بهذا أم بالحاضر وهو يظنه او يعتقد زيدا فبان عمرا فيصبح على المنقول المرجع في الروضة والمجموع وغيرهما وإن اطل جمع في رده وفرق ابن الاستاذ بانه ثم تصور في ذهنه معينا اسمه زيد وظن أو اعتقد أنه

وهنا جزم في كل تلك الصور بامامة من علق اقتداره بشخصه وقصد بعينه لكنه اخطأ في الحكم عليه اعتقادا وظنا بان اسمه زيد وهو غي الخطا في ذلك لا يؤثر لانه وقع في امر تابع لا مقصود فهو لم يقع في الشخص لعدم تأتية حينئذ فيه بل (٣٢٩) في الظن ولا عبرة بالظن الذين خطئوه

وهنا ربطا بمن لم ينو الاقتدار به وربطنا بمن ليس في صلاة سم (قوله وهنا) اى فبالو علق بقلبه القدوة بالشخص سواء الخ (قوله بان اسمه الخ) متعلق بالحكم (قوله فهو) اى الخطا (قوله لعدم تأتية الخ) اى لان الشخص تصور والخطا لا يقع فيه ولان الشخص الذى اشار اليه وقصد لم يتغير والخطا انما يقع في التصديق اطينحي اجه يجرى (قوله وهذا) اى الفرق المذكور (قوله متى علق القدوة الخ) حاصله ان الحاضر صفة لا بدله من ملاحظة موصوف فان لاحظ المقتدى ان موصوفه الشخص صح وزيد لم يصح لكن يشك ذلك بما تقدم من محجة الاقتدار زيد بالحاضر لان يقال ان عمل ما تقدم اذا لاحظ الشخص بعد تعقل زيد وقبل تعقل الحاضر ليكون الحاضر صفة لا لزويد بصرى اقول لا ضرورة الى تصور زيد المذكور بل متى لاحظ الشخص سواء قبل تعقل زيد او بعده صح الاقتدار (قوله بالحاضر) اى كان قال زيد بالحاضر او يزيد هذا نهاية (قوله ان علق الخ) خبر قوله محل ما صححه النووي الخ (قوله بان نوى القدوة بالحاضر) اى بان لاحظ مفهوم الحاضر فقط سم (قوله وبما تقرر الخ) يعنى في قول ابن العباد المار (قوله يندفع استشكل الامام الخ) في الاندفاع بحث لان عدم الاستلزام ورفق ابن الاستاذ لا ينافيان البعد الذى ادعاه الامام لانهما يجامعانه كاللا يخفى مع ادنى تأمل سم (قوله تصور كون الخ) مفعول الاستشكل الخ (قوله السابق) اى فى المتن (قوله تو جد الخ) خبر كون نيته الخ (قوله لا استلزام الخ) متعلق بقوله استشكل الخ ولو عبر بالبلاء كان واضح (قوله ذلك) اى المتصور المذكور (قوله وقول ابن المقرئ) مبتدا وخبره مردود (قوله تخرج الامام الخ) لا يخفى ما فى هذا التخرج فبان كون نية الطرح بالمعنى المقرر فى محله لا ينافي كونه مقصودا سنويا وبما هو ذلك كاف سم ونهاية (قوله ما مر الخ) اى من الصحة على المنقول المرجح الخ (قوله الصحة الخ) مفعول التخرج (قوله عطف عليه) (قوله وهو الخ) اى المبدل منه المفهوم من السياق بصرى وسم (قوله فهو عبارة عن زيد) هو عبارة عنه ايضا على البدلية سم (قوله لبيان مدرك الخلاف) اى السابق فى قوله فيصح على المنقول الخ وان اطال جمع فى رده (قوله لان الخ) متعلق بقوله ولا ينافي الخ وعلة لعدم المناطة (قوله هذا) اى التخرج المذكور (قوله فهو ما قدمته) اى من التفصيل بين التعليق بالشخص وعدمه وقال المحشى الكردى اى قوله فبان عمر افيصحاه (قوله ومن ثم استوى الخ) حاصل كلام الشارح فيما يظهر ان عند ملاحظة الربط بالشخص لا فرق فى الصحة بين ملاحظة البدلية والبيان بصرى (قوله فانما يتأتى الخ) فيه بحث لان علة التية المعتبر بها انما هو زمن تكبيره الاحرام وفى زمنها لا يتصور التيق زيد وهذا فليس الكلام فى هذين اللفظين بل فى معناهما ويلزم من ملاحظة معناهما تعليق القدوة بالشخص سواء اعتبرت معنى البدل او عطف البيان فان حقيقة اسم الاشارة يعتبر فيه الشخص فالنظر للبدل وعطف البيان يستلزم ذلك الربط فكيف يقال لا يتأتى الا عند عدمه ومن هنا يشكل تخرج الامام لان ملاحظة معنى اسم الاشارة تقتضى الربط بالشخص مطلقا لا ان يجاب بانه يمكن ان يزيد باسم الاشارة مفهوم المشار اليه من غير ملاحظة الشخص وان كان خلاف حقيقة معناه فليتمل اسم هو تقدم ما يعلم منه اندفاع هذا البحث من ان مراد الشارح بزيد وهذا وجودهما الذهني لا الخارجى (عند عدم ذلك الربط)

بن ليس في صلاة (قوله ولا بان نوى القدوة بالحاضر) أى بأن لاحظ مفهوم الحاضر فقط (قوله يندفع استشكل الامام تصور الخ) في الاندفاع بحث لان عدم الاستلزام ورفق ابن الاستاذ لا ينافيان البعد الذى ادعاه الامام لانهما يجامعانه كاللا يخفى مع ادنى تأمل (ولا ينافي ما مر في زيد هذا تخرج الامام وغيره الخ) لا يخفى ما فى هذا التخرج فبان كون نية الطرح بالمعنى المقرر فى محله لا ينافي كونه مقصودا سنويا وبما هو ذلك كاف سم ونهاية (قوله ما مر الخ) اى من الصحة على المنقول المرجح الخ (قوله الصحة الخ) مفعول التخرج (قوله عطف عليه) (قوله وهو الخ) اى المبدل منه المفهوم من السياق بصرى وسم (قوله فهو عبارة عن زيد) هو عبارة عنه ايضا على البدلية سم (قوله لبيان مدرك الخلاف) اى السابق فى قوله فيصح على المنقول الخ وان اطال جمع فى رده (قوله لان الخ) متعلق بقوله ولا ينافي الخ وعلة لعدم المناطة (قوله هذا) اى التخرج المذكور (قوله فهو ما قدمته) اى من التفصيل بين التعليق بالشخص وعدمه وقال المحشى الكردى اى قوله فبان عمر افيصحاه (قوله ومن ثم استوى الخ) حاصل كلام الشارح فيما يظهر ان عند ملاحظة الربط بالشخص لا فرق فى الصحة بين ملاحظة البدلية والبيان بصرى (قوله فانما يتأتى الخ) فيه بحث لان علة التية المعتبر بها انما هو زمن تكبيره الاحرام وفى زمنها لا يتصور التيق زيد وهذا فليس الكلام فى هذين اللفظين بل فى معناهما ويلزم من ملاحظة معناهما تعليق القدوة بالشخص سواء اعتبرت معنى البدل او عطف البيان فان حقيقة اسم الاشارة يعتبر فيه الشخص فالنظر للبدل وعطف البيان يستلزم ذلك الربط فكيف يقال لا يتأتى الا عند عدمه ومن هنا يشكل تخرج الامام لان ملاحظة معنى اسم الاشارة تقتضى الربط بالشخص مطلقا لا ان يجاب بانه يمكن ان يزيد باسم الاشارة مفهوم المشار اليه من غير ملاحظة الشخص وان كان خلاف حقيقة معناه فليتمل اسم هو تقدم ما يعلم منه اندفاع هذا البحث من ان مراد الشارح بزيد وهذا وجودهما الذهني لا الخارجى (عند عدم ذلك الربط)

بن ليس في صلاة (قوله ولا بان نوى القدوة بالحاضر) أى بأن لاحظ مفهوم الحاضر فقط (قوله يندفع استشكل الامام تصور الخ) في الاندفاع بحث لان عدم الاستلزام ورفق ابن الاستاذ لا ينافيان البعد الذى ادعاه الامام لانهما يجامعانه كاللا يخفى مع ادنى تأمل (ولا ينافي ما مر في زيد هذا تخرج الامام وغيره الخ) لا يخفى ما فى هذا التخرج فبان كون نية الطرح بالمعنى المقرر فى محله لا ينافي كونه مقصودا سنويا وبما هو ذلك كاف سم ونهاية (قوله ما مر الخ) اى من الصحة على المنقول المرجح الخ (قوله الصحة الخ) مفعول التخرج (قوله عطف عليه) (قوله وهو الخ) اى المبدل منه المفهوم من السياق بصرى وسم (قوله فهو عبارة عن زيد) هو عبارة عنه ايضا على البدلية (قوله فانما يتأتى الخ) فيه بحث لان علة التية المعتبر بها انما هو زمن تكبيره الاحرام وفى زمنها لا يتصور التيق زيد وهذا فليس الكلام فى هذين اللفظين بل فى معناهما ويلزم من ملاحظة معناهما تعليق القدوة بالشخص سواء اعتبرت معنى البدل او عطف البيان فان حقيقة اسم الاشارة يعتبر فيه الشخص فالنظر للبدل وعطف البيان يستلزم ذلك الربط فكيف يقال لا يتأتى الا عند عدمه ومن هنا يشكل تخرج الامام لان ملاحظة معنى اسم الاشارة تقتضى الربط بالشخص مطلقا لا ان يجاب بانه يمكن ان يزيد باسم الاشارة مفهوم المشار اليه من غير ملاحظة الشخص وان كان خلاف حقيقة معناه فليتمل اسم هو تقدم ما يعلم منه اندفاع هذا البحث من ان مراد الشارح بزيد وهذا وجودهما الذهني لا الخارجى (عند عدم ذلك الربط)

قد يقال النظر المذكور توجهه للخلاف وقد افاد التقرير السابق أن موضعه أي الخلاف الرابطة المذكور
وايضاً إذا كان النظر لها إنما هو عند عدم الرابطة فكيف يصح التخرج إذ يلزم أن يكون الصحيح مفروضاً
مع عدم الرابطة سم (قوله هنا) متعلق بالخلاف و (قوله في بعت الخ) يتخرج سم (قوله لا يتخرج
الخلاف) وفي مسألة البيع وجهان الوجه منهما البطلان بصري (قوله كما هو ظاهر مما تقرر) وفي
دعوى الظهور من ذلك توقف (قوله وبحت) إلى قول وتخرج هذا في النهاية (قوله محتمل) أي القدوة
(قوله ويرد بمنع الخ) لا يخفى بعد هذا المنع بصري (قوله هو الوجه) أي عدم الصحة نهاية (قوله لا ينحو
يده الخ) معطوف على قوله به باعادة الخافض (قوله إلا أن نوى الخ) قد يقال ليس لهذا الاستثناء معنى
لأن أصل الكلام مفروض في النية القلبية كما هو ظاهر بصري عبارة سم فيه بحث لأن الكلام في النية
القلبية فلا يتصور فيها تغيير بالبعض عن الكل لأن ذلك إنما يتصور في الالفاظ لا يقال المراد
أنه أراد من الاقتداء بالبدل الاقتداء بالكل لا ناقول أن قصد الاقتداء بالكل فهو اقتداء بالكل وهو
داخل في كلامهم لا يحتاج إلى بحثه ولو فرض أنه لاحظ معناه اليد أيضاً لم يخرج أيضاً عن كونه
اقتداء بالكل ولا يصح أن أراد بالبعض الكل وأن لم يقصد الاقتداء بالكل فليس في هذا ارادة الكل
بالبعض فليتامل فانه ظاهر أم (قوله وتخرج هذا) أي عدم الصحة (قوله فيه نظر) خبر وتخرج الخ (قوله
وهي امر حسي الخ) فيه نظر ظاهر بل المتابعة أمر معنوي لأنها عبارة عن وقوع الفعل بعد الفعل مثلاً
وذلك معنوي قطعاً غاية الأمر أن متعلقها حسي وهو الفعل فتأمل سم (قوله وبه الخ) أي بقوله ولا
تتحقق الخ قول المتن (ولا يشترط للإمام الخ) (فرع) نقل عن شيخنا الشوبري أن الإمام إذا لم يراع
الخلاف لا يستحق المعلوم قال لأن الواقف لم يقصد تحصيل الجماعة لبعض المصلين دون بعض بل قصد حصولها
لجميع المقتدين وهو أنما يحصل برعاية الخلاف المانع من صحة صلاة البعض أو الجماعة دون البعض انتهى وهو

هو زمن تكبيره الاحرام وفي زمنها لا يتصور نطق بربدها فليس الكلام في هذين اللفظين بل في معناهما
كما ذكره ابن بلا حظ حال التكبير معناهما ويلزم من ملاحظة معناهما تعليق القدوة بالشخص سواء
اعتبرت معنى البدل أو عطف البيان لأن حقيقة معنى اسم الإشارة يعتبر فيه الشخص فالنظر للبدل وعطف
البيان يستلزم ذلك الرابطة فكيف يقال لا يأتي إلا عند غمده كما زعموه لو كان الكلام في هذين اللفظين لزوم
ما ذكرناه ايضاً لانه ليس الكلام في اللفظين بدون تصور معناهما فتأمل ولا تغفل ومن هنا يشكل تخرج
الإمام لأن ملاحظة معنى الإشارة تقتضي الرابطة بالشخص مطلقاً إلا أن يجاب بأنه يمكن أن يريد بمعنى اسم
الإشارة مفهوم المشار اليه من غير ملاحظة الشخص وإن كان خلاف حقيقة معناه فليتامل (قوله عند عدم
ذلك الرابطة) قد يقال النظر المذكور توجهه للخلاف وقد افاد التقرير السابق أن موضعه الرابطة المذكور
وايضاً إذا كان النظر لها إنما هو عند عدم الرابطة فكيف يصح التخرج إذ يلزم أن يكون الصحيح مفروضاً
عدم الرابطة (قوله لا يتخرج الخلاف هنا في بعت الخ) هنا متعلق بالخلاف وفي بعت يتخرج (قوله إلا أن
نوى الخ) فيه بحث لأن الكلام في النية القلبية فلا يتصور فيها تغيير بالبعض عن الكل لأن ذلك إنما يتصور
في الالفاظ لا يقال المراد أنه أراد من الاقتداء بالبدل الاقتداء بالكل لا ناقول أن قصد الاقتداء بالكل
فهو اقتداء بالكل وهو داخل في كلامهم لا يحتاج إلى بحثه ولو فرض أنه لاحظ معناه اليد أيضاً لم يخرج عن
كونه اقتداء بالكل ولا يصح أن أراد بالبعض الكل وأن لم يقصد الاقتداء بالكل فليس في هذا ارادة الكل
بالبعض فليتامل فانه ظاهر (قوله وهي امر حسي) فيه نظر ظاهر بل المتابعة أمر معنوي لأنها عبارة عن
وقوع الفعل بعد الفعل مثلاً وذلك معنوي قطعاً غاية الأمر أن متعلقها حسي وهو الفعل فتأمل (قوله وهي
امر حسي الخ) قد يناقش بأن كونه حسيًا لم يظفر دليل على كونه مانعاً من جريان القاعدة فيه وعدم تصور
التجزئ موجود في نحو الطلاق والتكاح والرجعة مع جريان القاعدة فيها فدل على أن ذلك غير مانع

بغلة لأن العبارة المعارضة
للاشارة مدخلان لها
ولو تعارض الرابطة بالشخص
وبالاسم خلف هذان
كان زبداً لم يصح كما هو ظاهر
، اقرر لأن الرابطة بالشخص
حيثما بطله التعليق المذكور
وبحث بعضهم محتمل يده
مثلاً لأن المقتدى بالبعض
مقتد بالكل أي لأن الرابطة
لا ببعض وبعضهم بطلانها
لأنه متلاعب ويرد بمنع
ما علل به على الاطلاق
ومع ذلك هو الوجه لا
لما علل به بحسب بل لأن
الربط إنما يتحقق إن ربط
فعله بفعله وهذا مفهوم من
الاقتداء به لا ينحو يده
أورأسه أو نصفه الشائع
إلا أن نوى أنه عبر بالبعض
عن الكل وتخرج هذا
على قاعدة أن ما قبل التعليق
كطلاق وعق تصح
إضافته إلى بعض محله
ومالا كتنكاح ورجعة
لا يصح فيه ذلك والامامة
من الثاني فيه نظر لأن
القاعدة في الأمور المهنوية
الملاحظ فيها السراية
وعدمها وما نحن فيه ليس
كذلك لأن المنوى هنا
المتابعة وهي امر حسي
لا يتصور فيه تجزؤ بوجه ولا
يتحقق إلا أن ربط بالفعل

قريب حيث كان امام المسجد واحد بخلاف ما اذا شرط الواقف ائمة مختلفين فينبغي أنه لا يتوقف استحقاق المعلوم على مراعاة الخلاف بل وينبغي ان مثل ذلك ما لو شرط كون الامام حنفيا مثلاً فلا يتوقف استحقاقه المعلوم على مراعاة غير مذهبه او جرت عادة الائمة في ذلك المحل بتقليد بعض المذاهب وعلم الواقف بذلك فيحمل وقفه على ما جرت به العادة في زمنه فبراعيه دون غيره نعم لو تعذرت مراعاة الخلاف كان اقضى بعض المذاهب بطلان الصلاة بشيء، وبعضها وجوبه او بعضها استحباب شيء، وبعضها كراهته فينبغي ان يراعى الامام مذهب مقلده ويستحق مع ذلك المعلوم عرش اقول ويظهر أن المراد من الخلاف في كلام الشوبري الخلاف الذي لا يتبع مذهب الامام عن رعايته بوجهه على هذا المراد فلا يظهر تقييد عرش عن قرب مانقله عن الشوبري بقوله حيث كان إلى قوله نعم الخ لظاهر إطلاق مقالة الشوبري فليراجع (قوله في صحة الاقتداء) إلى قوله رتبة الاموم في النهاية والمعنى (قوله في صحة الاقتداء به) كلامهم كالصريح في حصول احكام الاقتداء كتحمل السهو والقرأة بغير نية الامامة سم على حجب وقبه وقفه والميل إلى خلافه عرش وفي البيجيري على الحنفى وإذ لم ينو الامام الامامة استحق الجعل المشروط له لأنه لا يشرط عليه نية الامامة وإنما الشرط ربط صلاة المامومين بصلاته ثم حصل لهم فضيلة الجماعة وتجدد السهو وقرأة الفاتحة في حق المسبوق على المعتد وصرح باسم خلافاً لعش على مراد قول المتن (نية الامامة) (فرع) كل وحلف لا يؤم فاهم غير نية الامامة لم بحث كما ذكره الفقهاء وقال غيره بالبحث لأن مدار الاعان غالباً على العرف واهله يدونه عن عدم نية الامامة اماماً اه حجب في الايعاب شرح العباب والاقراب الاول لأنه حلف على فعل نفسه وحيث لم ينو الامامة فصلاً نفرادى وبقي ما لو كانت صيغة حلفه لاصله اماماً لم يثبت له لافيه نظراً والاقراب الثاني لأن معنى لاصلى اماماً لا ارجد صلاة حاله كوني اماماً او بعد اقتداء القوم به بعد احرامه منفرداً إنما حصل منه اتمام الصلاة لا إيجادها بل ينبغي انه لا يبحث ايضا لو نوى الامامة بعد اقامتهم به لما مران الحاصل منه اتمام لا إيجاد عرش (قوله نية الامامة) فاعل تلزمه فاعل لزمته ضمير مستتر يعود إلى الجمعة سم (قوله مع التحريم) وبأنى هنا ما تقدم من اصل النية من اعتبار المقارنة لجميع التكبير عرش (قوله والا) أى وإن لم ينو الامامة سم (قوله في المعادة الخ) ومثلها في ذلك المنذورة جماعة إذ اصاب فيهما اماماً نية وسم قال عرش قوله وهو مثلها في ذلك المنذورة الخ أى فلو لم ينو الامامة لم تعتد وقبه نظراً لأنه لو صلاها منفرداً اعتقدت وان لم يفعل ما تلزمه ويجب عليه اعادتها بعد في جماعة ويكتفى بركعة فيها يظهر خروجه من عدة النذر على ما ذكره في الروض وشرحه قوله لم المنذورة جماعة أى والمجموعة جمع تقديم بالمطروء المراد الثانية كما هو ظاهر لأن الاولى تصح فرادى اه عرش وواقفه شيخنا عبارته وظاهر ان المعادة والمجموعة بالمطرب جمع تقديم والمنذور جماعتها كالجمعة في وجوب نية الامامة فيها لكن المنذور جماعتها وترك فيها هذه النية اعتقدت مع الحرمة اه وقال الرشيدى قوله لم المنذورة الخ أى بان نذر ان يصلى كذا من النفل المطلق جماعة كما هو ظاهر من جمعاها كالجمعة التي النية المذكورة شرط لصحتها وفي حاشية الشيخ عرش حملها على الفريضة ولا يخفى ما فيه إذ ليست النية شرطاً لانعدامها فلا تكون كالجمعة بخلاف النفل المنذور جماعة فان شرط انعقاده بمعنى وقوعه عن النذر ما ذكره فامل اه (قوله وهو زائد عليهم) فقد يقال لا وجه للتقيد به هنا لأن الحكم كذلك مطلقاً فالقيد زهوم

من الجربان (قوله في صحة الاقتداء به) كلامهم كالصريح في حصول احكام الاقتداء كتحمل السهو والقرأة بغير نية الامامة (قوله فنلزمه ان لزمته نية الامامة) فاعل يلزمه نية لزمته مستتر يعود إلى الجمعة (قوله والا) أى وإن لم ينو الامامة (قوله ومرانه في المعادة الى قوله كالجمعة) (ولو نذر الجماعة في صلاة فاهم في لزمته نية الامامة فهي ايضا كالجمعة (فرع) المتبادر من كلامهم ان نوى الامامة وهو يعلم أى لا احدير بعد الاقتداء به لم تعتد صلاته لتلاعبه وان لا اثر لمجرد احتمال اقتداء جنى او ملك به نعم ان ظن ذلك ايم بعد جواز نية الامامة وطلب اتمامها في شرب العباب قال أى الزكشى بل ينبغي نية الامامة وإن لم يكن خلفه احد إذا وثق بالجماعة اه وقد يقال في آخرها الحضور الموقوف بهم اه (قوله

في صحة الاقتداء به في غير الجمعة (نية الامامة) أو الجماعة لاستقلاله بخلاف المأموم فانه تابع أما في الجمعة فنلزمه ان لزمته نية الامامة مع التحريم وإن زاد على الاربعين وإلا لم تعتقد له ان لم تلزمه وأحرماً بها وهو زائد عليهم اشترط أيضاً وإن أحرماً بغيرها فلا ومرانه في المعادة تلزمه نية الامامة فتكون حينئذ كالجمعة (وتستحب) له (نية الامامة) خروجاً من خلاف من أوجبوا لئلا فضل الجماعة

نعم ينبغي تأييد قوله الاتي وإن حرم بغيرها الخ بصري (قوله) ووقتها عند التحريم (فرع) رجل شرط عليه
 الامامة بموضع هل يشترط نيته الامامة بحتمل وفاقا لانه لا يجب لان الامامة كونه متبوعا للعقير في الصلاة
 مربوطا بالصلاة الغيرة به وذلك حاصل بالجماعة للماومين وان لم ينو الامامة بدليل انعقاد الجماعة خلف من لم
 ينو الامامة اذ لم يكن من اهل الجماعة ونوى غيرهما سم على المنهج (فرع) المتبادر من كلامهم ان من نوى الامامة
 وهو يعلم ان لا احدهم يريد الاقتداء به لم تعتد صلاته لتلاعبه وان لا اثر ليجرد احتمال اقتدائه حتى به نعم ان ظن
 ذلك لم يبعد جواز نية الامام او طلبها ثم اريت في شرح العباب قال اى الزركشي بل ينبغي نية الامامة وان لم
 يكن خلفه احد اذ اوفق بالجماعة اه وقد يقال يؤخرها لحضور الموقوفهم سم على حج وقوله اقتدائه حتى اى
 او ملك عث عبارة شيخنا ونستحب النية المذكورة وان لم يكن خلفه احد حديث وجامن يقتدى به ولا فلا
 تستحب لكن لا نضر كذا بخط المحدثي ونقل عن ابن قاسم انها نضر لتلاعبه الا ان جواز اقتدائه ملك او جنى
 به فلا نضر اه (قوله) وبطله) اى ما قبل (قوله) حصل له الفضل الخ) ظاهره وان اخرها لالتناء بلا عذر سم
 (قوله من حيث) بخلاف نظيره من الاقتداء في الائتاء فانه مكر وهفوت للفضيلة والفرق استقلال الامام سم
 عبارة عث بخلاف مالوا حرم والامام في التشديد فان جميع صلاته جماعه ويفرق بان الجماعة وجدت هنا
 في اول صلاته فاستصحب بخلافه هناك سم على المنهج اه (قوله في غير الجمعة) اى وما الحق بما غنى ونهاية
 (قوله على تركها) اى النية سم (قوله بخلاف نيته الخ) عبارة النهاية والمعنى اى ما لو نوى ذلك في الجمعة او
 ما الحق بها فانه يضرب لان ما يجب التعرض له جملة او تفصيلا يضرب الخطا في كراهه وقولها فانه يضرب الخ
 قال شيخنا ما لم يشر اليهم اه (قوله في الجمعة) اى يضرب الخطا في تعيين تابعه فيها وهما امران الاول ان ما افاده
 هذا الكلام من انه لو اصاب في تعيين تابعه في الجمعة لم يضرب هل شرطه ان يكون من عينه قدر العدد المعتبر فيها
 حتى لو عين عشرة فقط ضرر في نظره ولا يبعد اشتراط ذلك لان شرط صحة جماعته ان تكون جماعة بالعدد المعتبر
 فيها فاذا اقتصد الامامة بدو نه فأت هذا الشرط والثاني انه لو عين جمعا يزيد على العدد المعتبر او خطا في تعيين قدر
 ما زاد على العدد المعتبر فهل يضرب ذلك او لا فيه نظرو ولا يبعد عدم الضرر لانه يكتفى بالتعرض لما يتوقف عليه صحة
 جماعته فليتا لم سم وقوله ولا يبعد عدم الضرر اعتمده شيخنا (قوله توافق نظم صلاتيهما) احتراز عما ياتي في
 في قول المصنف فان اختلف فعلمه الخ (قوله في الافعال) خرج به الا قول كاتمه من لا يحسن الفاتحة مثلا
 بمن يحسنها (الظاهرة) خرج به الباطنة كالنية عث قول المتن (وتصح قدوة المؤدى بالقاضى والمفترض
 بالمنتقل الخ) قضية كلام المصنف كالشارح من ان هذا ما لا خلاف فيه وعبارة الزايدى وحج والا نفراد
 هنا افضل خر وجامن الخلاف فيحتمل انه خلاف لبعض النعمة وانه خلاف مذهبي لم يذكره المصنف لكن
 قوله اى حج بعد على ان الخلاف في هذا الاقتداء ضعيف جدا ظاهره ان الخلاف مذهبي لم يذكره المصنف لكن
 يمكن كل الخ) اى القاضى بالمؤدى والمنتقل بالمفترض وفي العصر بالظن نهاية (قوله) والا نفراد هنا الخ
 عبارة المعنى والنهاية بموقعه ذلك ومن تركه خر وجامن الخلاف لكن محله في غير الصلاة المعادة ما فيها فليس
 كدفع معاذ نه على ذلك شيخنا اه (قوله وقضية الخ) اى التعليل و (قوله) انه لا فضيلة للجماعة)

وقتها عند التحريم وما قبل
 انها لا تصح معه لانه حيث
 غير امام قال الاذرى
 غريب وبطله وجوبها
 على الامام في الجمعة عند
 التحريم والامام تعتد له فان لم
 ينو ولو لمدم عليه بالمقتدين
 حازوا الفضل دونه وإن
 نواها في الائتاء حصل له
 الفضل من حيث (فان
 أخطأ) الامام (في تعيين
 تابعه) في غير الجمعة كان
 نوى الامامة يزيد بان عمرا
 (لم يضرب) لأن خطأه في
 النية لا يزيد على تركها وهو
 جائز له بخلاف نيته في الجمعة
 ونية الماوم (و) من شروط
 القدوة توافق نظم صلاتيهما
 في الافعال الظاهر فيجوز
 (تصح قدوة المؤدى بالقاضى
 والمفترض بالمنتقل وفي
 الظاهر بالعصر وبالعكس)
 اى بعكس كل عاذ كظنرا
 لا توافق الفعل في الصلاتين
 وإن تخالف النية والا نفراد
 هنا افضل وعبر بعضهم
 بأولى خر وجامن الخلاف
 وقضيته انه لا فضيلة للجماعة
 نظير ما مر في فصل الموقف

وردد قولهم الآن الانتظار افضل اذ لو كانت الجماعة مكرهة لم يقولوا ذلك ونقل الأذرعى ان الانتظار متنع او مكروه ضيف على ان الخلاف في هذا الاعتداء ضعيف جدا فلم يقض تقويت فضيلة الجماعة وإن كان الانفراد افضل وقد نقل الماوردى اجماع الصحابة على صحة الفرض خلف النفل وصح ان معاذاً كان يصلى مع النبي ﷺ ثم يقوم هـ ليطوع ولهم (٣٣٣) مكتوبه والاصح صحة الفرض خلف

اعتمده في شرح بافضل (قوله) ورد بقولهم الآن (الخ) فبقوله الآن ليس في هذه المسئلة إلا أن يقال يؤخذ منه الحكم فيها هنا ايضا سم (قوله) فلم يقض تقويت فضيلة الجماعة وقال للنباة قال الجبرى لكنه مشكل لان الجماعة في هذه غير سنة كسروما لا يطلب لا ثواب فيه (قوله) ان معاذاً كان يصلى (الخ) اى عشاء الاخر بقائه معنى (قوله) والاصح مع صحة الفرض وقال للنباة والمعنى (قوله) في السجود (الخ) اى الاول عند تطويل الاعتدال والثاني عند تطويل الجلوس (قوله) وفي القيام (الخ) عطف على قوله في السجود (قوله) وبه يعلم أى بقوله ينتظر (الخ) (قوله) أنه لا يتبعه (الخ) القياس جريان ذلك فيما اذا اقتدى بمن يرى تطويل الاعتدال (قوله) بل ينتظر (الخ) جرى عليه مره اسم (قوله) وذلك (الخ) اى وجوب الانتظار في السجود وعدم جواز التبعية (قوله) فبعد (الخ) فبقوله تقدم ان تطويل الاعتدال إنما يحصل بان يستمر فيه بقدر الفاتحة زيادة على الذكر المشروع فيه فان كان الكلام مفروضا فالشرع فيها بعد الاتيان بالذكر المشروع فهو قابل للخلاف وإن كان القلب الى ما قاله شيخ الاسلام اميل ويؤيده قول المتن الآن فلا يضر متابعة الامام (الخ) وإن كان مفروضا فماذا شرع فيها ابتداء فحل تأمل لان الصبر الى إتمام الفاتحة وركوعه ثم اعتداله لا يطول به اعتدال المأموم كما هو ظاهر بصري (قوله) فروعى ذلك اى المبطل (قوله) لحظه مع عدم عوجج للتطويل) وفي بعض نسخ الشارح هنا زيادة على ما في اصل الشارح من انصه فان قلت هل يفتقر الحال بين ان يعود الى الامام الى القيام ناسيا اى لنذكره انه ترك الفاتحة والفرق انه لم يسبقه في الاول بالانتقال كما ذكر بخلافه في الثاني فانه لما بان انه الى الآن في القيام كان انتقال المأموم الى السجود سبقا له بركنين وبعض الثالث أو هما سواء قلت هما سواء ويطلب ذلك الفرق أن شرط البطلان بالتقدم كالآخر علم المأموم بمنعه وتعمده له حالة فعله لما تقدم به هنا ولم يوجد المأموم حال الركوع والاعتدال واحدا من هذين فلم يكن لها دخل في الابطال ولم يحسب من التقدم المبطل فلزم انه لم يسبقه الا بالانتقال الى السجود عادل القيام ناسيا او متعمدا قول المتن (وكذا الظاهر) اى نحوه كالمصرو (قوله) هو اى المقتدى حيث ذم معنى ونهاية (قوله) فاذا سلم اى الامام (قوله) في الفتوت في الصبح) وهل مثل ذلك ما لو اقتدى بمصلى العشاء بمصلى الوتر في النصف الثاني من رمضان فيكون الافضل متابعتي الفتوت أو لا كما لو اقتدى بمصلى التسبيح لكونه مثله في النقلة فيه ونظر والظاهر الاول والفرق بينه وبين المقتدى بصلاة التسبيح مشاهة هذا للفرض وتوقيته وتاكده عن قول وقد يدعى ان الوتر المذكور هو المرامد نحو المغرب في قول الشارح ونحوهما (قوله) كالمسبوق إلى قوله يشكل في النباة والمعنى لإاقوله وجلسة الاستراحة بالتشهد (قوله) بل هي افضل (الخ) فديقتضى ندب الاتيان بدعاء الفتوت وبذكر التشهد فليتاامل وايراجع بصري أقول ويؤيده قولهم

وردد قولهم الآن) ليس في هذه المسائل إلا أن يقال يؤخذ منه الحكم فيها هنا ايضا (قوله) اذ لو كانت الجماعة مكرهة لم يقولوا ذلك) انظر هل رد عليه ما ياتي في قول المصنف وما ذكره المسبوق (الخ) من قوله وهو الافضل مع حكمه قبل الكراهة وفوات فضيلة الجماعة كائنا به الهامش هناك فذكر الافضلية لا بنافي الكراهة وفوات الفضيلة فليتاامل فالوجه لا يقتصر في توجيه الرد على قولهم الانتظار افضل بل يجعل وجه الرد قولهم في تعميل الافضلية يقع سلامه مع الجماعة فانه يشعر بحصول فضيلة الجماعة وإقلا فائدة في طلب وقوع السلام في جماعة ان يحصل فضلا فيه فليتاامل (قوله) والاصح صحة (الخ) كذا مر (قوله) انه لا يتبعه) القياس جريان ذلك فيما اذا اقتدى بمن يرى تطويل الاعتدال (قوله) بل ينتظره) جرى عليه مر

وبعض الثالث أو هما سواء قلت هما سواء ويطلب ذلك الفرق أن شرط البطلان بالتقدم كالآخر علم المأموم بمنعه وتعمده له حالة فعله به هنا لم يوجد من المأموم حال الركوع والاعتدال واحدا من هذين فلم يكن لها دخل في الابطال ولم يحسب من التقدم المبطل فلزم أنه لم يسبقه الا بالانتقال الى السجود عادل القيام ناسيا متعمدا (وكذا الظاهر بالصبح والمغرب) ونحوهما (وهو كالمسبوق) فاذا سلم قام واتم (ولا تضر متابعة الامام في الفتوت في الصبح والجلوس الاخير في المغرب) كالمسبوق بل هي افضل من فراقه

ويعمل لما تقدم به هنا لم يوجد من المأموم حال الركوع والاعتدال واحدا من هذين فلم يكن لها دخل في الابطال ولم يحسب من التقدم المبطل فلزم أنه لم يسبقه الا بالانتقال الى السجود عادل القيام ناسيا متعمدا (وكذا الظاهر بالصبح والمغرب) ونحوهما (وهو كالمسبوق) فاذا سلم قام واتم (ولا تضر متابعة الامام في الفتوت في الصبح والجلوس الاخير في المغرب) كالمسبوق بل هي افضل من فراقه

وان لوم عليها تطويل اعتداله بالقنوت (٣٣٤) وجلسة الاستراحة بالتشهد لأنه لأجل المتابعة وهو لا يضرب ويشكل عليه ما مرقى صلاة

التسبيح الظاهر في وجوبه إلا ان يفرق بان هيئة تلك غير معبودة ومن ثم قبل بعدم مشروعيتهما بخلاف ما هنا (وله فراقه إذا اشتغل بهما) وهو فراق بعذر فلا يفوت به فضيلة الجماعة كما قاله جمع متأخرون واجروا ذلك في كل مفارقة خير بينهما وبين الانتظار (ويجوز الصبح خلف الظهر في الاظهر) ككسبه وكذا كل صلاة اقصر من صلاة الامام لا تفارق نظم الصلاتين (فاذا قام) الامام (لثلاثة ان شاء فارقته) بالنية (وسلم) لأن صلاته قد تمت وهو فراق بعذر (وان شاء انتظره ليسلم معه قلت انتظاره) ليسلم معه (أفضل والله أعلم) ليقع سلامه مع الجماعة وعند الانتظار بتشهد كما قاله الامام ثم يطيل الدعاء على الاوجه من تردده فيه للادعى فان قلت تشهد قبله بنية ما يأتي أن تقدمه عليه بركن قولي فلا يعدم الاعتداد به قلت الظاهر ان محل ذلك في متابع الامام لانه الذي تظهر فيه المخالفة اما متخلف عنه قصد افلا يتأتى فيه ذلك القول اذ لا مخالفة حينئذ وخرج بفرضه الكلام في الصبح المغرب خلف الظهر فاذا قام للرابعة امتنع على المأموم انتظاره وانت جلس

ان الصلاة لا سكوت فيها إلا ما استثنى وما هنا ليس منه (قوله ما مرقى صلاة التسبيح) أى من الانتظار في السجود او الجلوس من السجدة (قوله إلا ان يفرق الخ) الظاهر انه يكفي في الفرق ان تطويل الاعتدال بالقنوت معبود وكذا تطويل الجلوس بالتشهد وتوابعه بخلافهما بالتسبيح فليتام (قوله إلا ان يفرق الخ) عبارة عرش إلا ان يقال الما يمكن هاو ق متعين وكان فعلها بالنسبة لغيرها نادرا نزلت بمنزلة صلاة لا يقرب المأموم بتطويل الاعتدال فيها (قوله غير معبودة) وكثير المعبود التطويل الغير المطلوب المبطل تعدده كافي بمسئلة اقتداء الشافعى بمثله المذكورة سم قول المتن (وله فراق الخ) اى بالنية (قوله بهما) اى القنوت والجلوس نهاية ومعنى (قوله وهو فراق) إلى قول المتن وإن أمكنه في النهاية إلا قوله من ترددوا الى خرج قوله كما يصرح إلى وذلك وقوله فليس التعبير إلى ويصح (قوله فلا تفوت به فضيلة الجماعة) اى فيها ادرك مع الامام وفيه بعد مفردا عرش (قوله كما قاله جمع متأخرون الخ) وقال جماعة منهم لك ان تقول إذا كان الاولى أن افراد اى كافر فلم حصلت له فضيلة الجماعة لانها خلاف الاولى نهاية قول المتن (ويجوز الصبح الخ) وتعبيره يجوز إيماء إلى ان تركه اولى ولو مع الانفراد ولكن يحصل بذلك فضيلة الجماعة وان فارق امامه عند قيامه لثلاثة كما في بهم بالوالد رحمه الله تعالى شرح مر اه سم قال عرش قوله مر ولكن يحصل بذلك الخ قد يؤخذ منه صحة المعادة خلف المفوضية لحصول فضيلة الجماعة فيها اه قول المتن (في الاظهر) محل الخلاف إذ لم يسبقه الامام بقدر الزيادة فان سبقه بها انتفى معنى قول المتن (وان شاء انتظره الخ) هذا إذ لم يحش خروج الوقت قبل تحلل امامه ولا فلا ينتظره معنى ونهاية عبارة سم سياق تقييد الادعى جواز الانتظار بما إذا يلزم عليه خروج الوقت وقول الشارح هذا ظاهر ان شرع وقد بقي من الوقت ما لا يسعها ولا جاز وان خرج الوقت لانه مدو هو جائز اه وفي عرش ما يوافق بلا عزو (قوله) وعند الانتظار بتشهد اى يتمه ان شرع فيه قبل قيام امامه ولا يفتى به من اصله هذا ما يظهر وان كانت عبارة قد توهم الغامضاتى مع الامام وانه لا بد من الاتيان بجميع التشهد في زمن الانتظار فليتام وليراجع بصري ويوافق قوله عرش ما مضى قوله ثم يطيل الدعاء الخ اى يدبوا ولا يكرر التشهد فلم يحفظ الادعاء قصيرا كره لان الصلاة لا سكوت فيها وانما يكرر التشهد خروجا من خلاف من ابطال بتكرار الركن القول اه (قوله ان محل ذلك) اى القول المذكور (قوله) وخرج إلى قوله فليس

للاستراحة كما يصرح به كلام الشيخين وغيرها خلافا لمن جوزه إذا جلس للاستراحة كما بينته في شرح العباب

التعبير في المتن (قوله وذلك) أي امتناع الانتظار (قوله لأنه يحدث به الخ) يؤخذ من هذا الاستدلال أن له انتظاره في السجود الثاني فلا يرجع سم على حج أقول وانتظاره أفضل عرش (قوله لم يفعله الامام الخ) اخذ بعضهم منه أنه لو فعله الامام سهوا جاز للامام انتظاره انتهى وهو ممنوع لأنه لا اعتداد بما يفعله الامام سهوا ولا يجوز موافقته فيما يفعله سهوا رم سم (قوله ولا أثر لجلسة الاستراحة هنا ولا لجلسه الخ) أي خلافا للأقرب في شرح الروض سم (قوله في الصباح بالظهر) فيجب على المأموم المفارقة بالاولى إذ أثر كالجولوس والتشهد جميعا كما أفتى به والده رحمه الله تعالى نهاية أي فبطل بتخلفه بعدم قيام الامام سم (قوله لأنه) أي الجولوس (قوله تابع له) أي للتشهد (قوله فلم يعتد به بدونه) هو ظاهران علم من حال الامام أنه لم يتشهد واما لم يعلم ذلك بان ظنه وتبين خلافه فينبغي عدم الضرر لأنه كالجاهل وهو يتعذر ما لا يتغير لغيره عرش (قوله وعلم من هذا) أي من قوله ولا لجلسه للتشهد الخ (قوله فليس التعبير الخ) إشارة إلى قول شرح الروض يؤخذ من التعبيرين أي تعذر الروض واصله ما أنه لو ترك امامه الجولوس والتشهد في تلك له مفرقة ويحتمل عدم لزومها تزيلا لمحل جلوسه وتقصد من زلتها ويكون التعبير بهما جريا على الغالب انتهى (وقوله في ذلك) أي الصباح خلف الظهر سم عبارة المحشى الكردى قوله فليس التعبير الخ أي تعبير العلماء (قوله ويصح الخ) وتصح صلاة العشاء خاف من يصلي التراويح كالواقدي في الظهر بالصبح فذا سلم الامام قام إلى باقي صلاته والاولى أن يتمها مفردا فان اقتدى به ثانيها ركعتين أخريين من التراويح جاز كنفردا قد صدق أثناء صلاته بغيره وتصح الصباح خلف من يصلي العباد والاسستقام وعكسه لتوافقهم في نظم أفعالهما والاولى أن لا يوافق في التكبير الزائدان صلى الصباح خلف العباد والاسستقام ولا يتركه أن عكس اعتبار ابصلته ولا تضرموافقته في ذلك لأن الأذكار لا يضرمفعها وإن لم تتدبوا لتركها وإن دبت معنى ونهاية (قوله في التشهد) أي الأخير سم عبارة البصري وظاهران المراد به الأخير وحيث قد حكم فيها وكان في الاول هل تتبين المتابعة الأقرب نعم إن أراد استمرار القدرة والإفواض أن له المفارقة (قوله وهو فراق بعذر) قد يشعر هذا بحصول فضيلة الجماعة لم ذكر وهو قضية قوله هنا وهو أفضل الخ أيضا لكن قضية ما سألني أن الاقتداء في أثناء الصلاة مكره ومفوت لفضيلة الجماعة حتى فيما ذكر كمع الامام عند حصول الفضيلة هنا اللهم إلا أن يقال أنه إذا نوى الاقتداء وان لم تحصل له فضيلة الجماعة لكن تحصل فضيلة في الجلة فإذا نوى المفارقة لمخالفة الامام من حيث كونه قائما وهو قاعد مثلا يكون ذلك عذرا غير مفوت لما حصل له من الفضيلة الحاصلة بمجرد بطصلته بصلاة الامام عرش (قوله إلى أنه أحدث جلوس الخ) فيه مسامحة لإحداث هنار شدي قول المتن (وإن أمكنه) أي من يصلي

وذلك لأنه يحدث به الخ) يؤخذ من هذا الاستدلال أنه انتظاره في السجود الثاني فلا يرجع (قوله لم يفعله الامام) اخذ بعضهم منه أنه لو فعله الامام سهوا جاز للامام انتظاره وهو ممنوع لأنه لا اعتداد بما يفعله الامام سهوا ولا يجوز موافقته فيما يفعله سهوا بل لم يجلس الامام بقصد الاستراحة وتبرع بالتشهد في هذا الجلوس امتنع انتظاره أيضا لأن التشهد في غير محله عمدًا مبطل وإن لم يقصد الجلوس له فسفهوه به سهو مبطل فلا يجوز متابعتيه فيه ولا انتظاره شرح رم (قوله ولا أثر لجلسة الاستراحة) أي خلافا للأقرب في شرح الروض (قوله ولا لجلسه الخ) كذا مر خلافا للأقرب في شرح الروض (قوله في الصباح بالظهر) يجب على المأموم المفارقة بالاولى إذ أثر كالجولوس والتشهد جميعا كما أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرمي وهو ظاهر (قوله في الصباح بالظهر) أي فبطل بتخلفه بعدم قيام الامام (قوله فليس التعبير بالجولوس والتشهد جريا على الغالب بل فائدتهما الخ) هذا إشارة إلى قوله في شرح الروض يؤخذ من التعبيرين أي تعبير الروض واصله معاً أنه لو ترك امامه الجلوس والتشهد في تلك له مفرقة ويحتمل عدم لزومها تزيلا لمحل جلوسه وتقصد من زلتها ويكون التعبير بهما جريا على الغالب (قوله في ذلك) أي الصباح خلف الظهر (قوله ويصح اقتداء من في التشهد) أي الأخير بالخالف الخ وفي شرح الروض في بحث الزحمة قضية

وذلك لأنه يحدث به جلوسا مع تشهد لم يفعله الامام فيفحش التخلف حيث قد فبطل صلاته إن علم وتعمد ولا أثر لجلسة الاستراحة هنا ولا لجلسه للتشهد من غير تشهد في الصباح بالظهر لأن جلسة الاستراحة أطول بها مبطل فما استداده غير ما فعله الامام بكل وجه فلم ينظر لفعل الامام ولأن جلوسه من غير تشهد كلا جلوس لأنه تابع له فلم يعتد به بدونه وعلم من هذا بالاولى أنه لو ترك امامه الجلوس والتشهد لمه مفارقة له المخالفة حيث قد فحش فليس التعبير بالجولوس والتشهد جريا على الغالب بل فائدتهما بيان عدم فحش المخالفة عند وجودهما باستمراره فيها كان فيه الامام ويصح اقتداء من في التشهد بالقائم ولا يجوز له متابعتيه بل ينظره إلى أن يسلم معه وهو أفضل وله مفارقة وهو فراق بعذر ولا ينظر هنا إلى أنه أحدث جلوسا لم يفعله الامام لأن المخذور احداثه بعد نية الاقتداء لا دوامه كما هنا (وإن أمكنه الفتوى في الثانية)

الصحيح خلف غير هاتين **(قوله بأن وقف)** الى قوله قال الخ في النهاية المغني **(قوله بأن وقف امامه الخ)** هذا التصوير لنائب الاتيان بالقنوت رشيدى والاولى لامكان الاتيان الخ قول المتن (قت) ويظهر انه لو أمكنه الاتيان بالقنوت لو ترك ذكر الاعتدال اقب له انه كدلا حثياجه الى الجهر بسجود السهم بخلاف ذكر الاعتدال وأنه لو أمكنه الاتيان ببعضه نذب له أيضا إذا لم يسور لا يسقط بالمعصية وبصرى (تركه ندبا) أى وله فراقه كإسنيان رشيدى **(قوله ثم رايت غير هزم بعدم السجود الخ)** وفي الروضة والعياب ما يوافقه سم **(قوله وهو القياس)** وفاقا للنهاية والمغني وشرح المنهج **(قوله بالنية)** الى قوله لو من ثم في النهاية والمغني **(قوله)** وهو فراق بعد الخ أى تركه افضل مغنى وبصرى وفي البجيري عن عرش مثله **(قوله إذا لحقه في السجدة الأولى)** أى أو الجلوس بين السجدين على ما يأتي في قوله لكن يتأفیه اطلاهم الخ عرش **(قوله)** وفارق الخ أى القنوت **(قوله ومقتضى ما قدمته الخ)** وهو قوله لا اثر لجلسة الاستراحة الخ **(قوله انه يضرب)** وفاقا للنهاية والمغني **(قوله ثم ظاهر قول الشيخين)** الى المتن في النهاية لا لقوله بل بركنين ولو طوي **(قوله إذا)**

ما تقدم في الهامش عن مر من الفرق بين قول المصنف ولا يضرب متابعة الامام في القنوت وبين ما لو اقتدى بمن يرى تطويل الاعتدال منع ما جوزه الدارمى إذا حصل تطويل الاعتدال قليلا ثم بحث في ذلك مع مر فقال الى منع جواز المتابعة في الاعتدال مع تطويله الى انه يجوز ان يسبقه الى السجود ينتظر فيه ولا يرد انه يلزمه مسبقه بركنين الركوع والاعتدال لانه فعلم باقبل اقتدائه به اه فليتامل انه يجوز الدارمى وغيره للمنفرد ان يقتدى في اعتدال بغيره قبل ركوعه ويأفقه اه وظاهر انه يتغير له هنا تطويل الاعتدال وهو موافق لما نقله في شرح الروض في باب صفة الاثمة عن قضية كلام القفال بعد نقله ما يخالفه عن غيره حيث قال ولو اقتدى شافعى بمن يرى تطويل الاعتدال فطوله لم يوافق بل يسجد وينظر له ساجدا كما ينظره قاضى سجدة ص وكألو اقتدى شافعى بمثله فقرأ امامه الفاتحة وركع واعتدل ثم شرع في قراءة الفاتحة فانه لا يتبعه بل يسجد وينظر له ساجدا ذكره القاضى وكلام البغوى يقتضيه قال الزركشى وهو واضح قلت وكلام القفال يقتضى انه ينتظره في الاعتدال ويحتمل تطويل الركن القصير في ذلك والمختار جواز كل من الامرين وقد اقيمت به في نظير من الجلوس بين السجدين اه وقوله وركع واعتدل ثم شرع في قراءة الفاتحة الظاهر ان مثله ما لو ركع واعتدل ثم شك بعده في قراءة الفاتحة فقصده العود للقيام بها فعند القاضى ليس للمأموم الاستمرار في الاعتدال مع تطويله الظاهر انه ليس له أن يسجد وينظر له ساجدا لأن ذلك سبقه بركنين إلا ان يمتنع ذلك بانه فعلها معه فليتامل وهو ممتنع وحينئذ فيحتمل ان تتعين المفارقة ويحتمل ان لا تتعين بل يجوز ان يقصد الرجوع الى القيام مع الامام فيقطع حكم الاعتدال لا يقال كيف يرجع للقيام بالصدق لا نأقول كما رجع الامام عليه بذلك فليراجع نعم قد يقال كيف تصور المسئلة اذ من اين له العلم بشك الامام في الفاتحة وأنه رجع لتداركها وقد تصور بما إذا أخبره معصوم أو كتب له الامام مثلا فلو لم يحصل له العلم فالظاهر انه كاتقدم في قوله وكألو اقتدى شافعى بمثله الخ بل هو شامل لهذه فالتفاوت بين صورة الشك المذكورة وما تقدم في قوله المذكور حتى سلبت جواز الانتظار في السجود فبقا تقدم لافي صورة الشك قلت هو انه في صورة الشك التقى ركوعه واعتداله وصار في القيام فالانتظار في التجرد يستلزم

السبق بركنين بخلاف ما تقدم فانه في الاعتدال وان شرع في القراءة فالانتظار في السجود لا يستلزم ذلك فليتامل **(قوله ثم رايت غير هزم بعدم السجود)** يوافقه قول الروضة كاصلا لاشئ عليه قال المحلى أى لا يجبره بالسجود لان الامام يحمله عنه اه ونظير ذلك ما في العباب في باب سجود السهو لو اقتدى في فرض الصحيح بمصل سته لم يفت احد منها ولا يسجد المأموم للسهو اه وقد ذكره جماعة منهم القمولى لكن مشى الفشارح في شرح الارشاد على السجود قد ظهر لك ان الموافق لما في الروضة هو عدم السجود وقوله لم يفت واحد منها قياس قول المصنف وان أمكنه القنوت الخ أنه يفت المأموم إذا أمكنه الخ **(قوله انه يضرب)**

بان وقف امامه يسيرا
(فت) ندبا تحصيل للسنة
مع عدم المخالفة (ولا لا)
يمكنه (تركه) ندبا خوفا
من التخلف المبطل قال
الاستوى والقياس انه
يسجد للسهو اه وكأنه لم
ينظر لتحمل الامام لان
صلاته ليس فيها قنوت
وفيه نظر ثم رأيت غيره
جزم بعدم السجود وهو
القياس (وله فراقه) بالنية
(ليقت) تحصيل للسنة
وهو فراق بعد فلا يكره
ولو لم يفارق وقت
بطلت صلاته بهوى امامه
الى السجود كما لو تخلف
للتشهد الاول كذا أفق به
القفال والمعتمد عند
الشيخين انه لا بأس
بتخلعه له إذا

لحقه في السجدة الأولى ووافق التشديد بأنهم اشتهروا بالاعتدال فلم ينفرد به المأموم وشم انفرد بالجلوس ومن ثم لو جالس الامام ثم الازدحام لم يضر التخلف له على ما اقتضاه هذا الفرق ومقتضى ما قدمته آنفاً أنه يضر ثم ظهر قول الشيخين وغيرهما هنا إذ الحق في السجدة الأولى أنه لو لم يلاحظه فيها بطلان صلاته لكن ينافيه إطلاقهم الاتي ان التخلف بركن بل بركنين (٣٣٧) ولو طوي لين لا يبطل فان قلت هذا فيه

لحقه في السجدة الأولى) مقول القول ولو (قوله) أنه لو لم يلاحظه خبر قوله ثم ظهر الخ (قوله) بل بركنين) ممنوع ثم انظره مع قوله الاتي ان بان تأخير بركنين سيأتي مع ما يأتي من قوله فلم تفحش المخالفة إلا بالتخلف الخ ومن قوله بل بانضمامه إلى الخ قاله مناقض لكل مما ذكر وقد يجاب بان مراد الشارع بركنين هنا تمام ما بدون فراغ الامام عنهما (قوله) هذا) أي تخلفه للقنوت (قوله) كسجود التلاوة) أي بان تركه الامام وفعله المأموم وعكسه و (قوله) والتشديد الاول) أي بان تركه الامام وفعله المأموم وكذا إذا فعله الامام وتركه المأموم ناسياً ولم يعد عند التذكرو وأما لو تركه عمداً فلا تبطل شرح بافضل (قوله) اعتماد كلام القفال) أي من بطلان صلاته بهوى إمامه إلى السجود (قوله) وقياسه الخ) بالجر عطفاً على كلام القفال ويحتمل رفعه عطفاً على الاعتناء وعلى كل فالضمير للقنوت (قوله) ويفرق بان المتخلف الخ) فيه ما اشار اليه انفاً من الحكم في التشديد كذلك وان جلس الامام للاستراحة فليتنامل بصري (قوله) لنحو التشديد الاول) أي كسجود التلاوة (قوله) أحدث سنة) وهي الجلوس للتشهد بشيخي (قوله) في التخلف للسنة) أي الجلوس للتشهد بقرينة ما مر ولا اهور في مسألة القنوت أيضاً متخلف السنة وإنما عبر هنا بالامم وفيما بعده بالياء للإشارة للفرق بينهما بما يؤخذما ذكرته رشدي (قوله) صفة تابعة) أي لأصل الاعتدال (قوله) بل بانضمامه إلى ركنين الخ) أي وغير طوي لين كما يقتضيه إطلاقه وحكمه بالبطان بهوى إمامه للسجدة الثانية كإسباقي فليتنامل بصري عبارة الحلبي فلا تبطل إلا إذا تخلف بتمام ركنين فمليين ولو طويلاً وقصيراً بان بهوى الامام للسجود الثانية اهـ (قوله) قيد لعدم الكراهة الخ) أي ولندب القنوت سم ورشدي عبارة الكردى على بافضل سبق انه ان ادرك الامام في السجدة الأولى ندب له التخلف للقنوت وان لم هو المأموم إلا بعد جلوس الامام بين السجدين كره له التخلف له وان هو الامام للسجدة الثانية قبل هو المأموم الأولى بطلت صلاة المأموم وعبارة البصري قوله قيد لعدم الكراهة الخ مقتضاه انه إذا لحقه في السجدة الأولى لا كراهة وان تخلف عنه في الهوى وهذا قياس ما يأتي ان السنة في حق المأموم في كمال المتابعة ان لا ينقل عن الركن الاول حتى يصل الامام للثاني لكن يحتمل ان يقال هنا ان الاولى في حق المتابعة بغير الدخول وخروجها من خلاف القفال ولعل هذا الوجه ويكون ذلك مستثنى بما يأتي لما عارضه من جريان الخلاف القوي بالبطان فليتنامل اهـ (قوله) للبطان الخ) عبارة النهاية فلا بطلان حتى الخ (قوله) حتى بهوى الخ) أي هو يخرج به عن حد الجلوس ولا ما واضع انه لا يضر بصري (قوله) وعلى هذا) أي التخلف بركنين (قوله) المعروف الخ) مقول القول (قوله) بدليل قوله الخ) أي الزركشي والجار متعلق بقوله لا يحمل الخ (قوله) الخلاف في ذلك) أي في البطان (قوله) لا خلاف الخ) مقول الزركشي في محل اخر أي بدليل قول الزركشي لا خلاف الخ مع انه قد حكى الخلاف في البطان وعدمه كدى (قوله) فيه) أي في تخلف المخالفة (قوله) بدليل قوله) أي الرافعي والجار متعلق بقوله ليس الخ قول المتن (فعلهما) أي الصلاتين و (قوله) أو جوازاً) أي أو مكتوبة وجوازاً معنى (قوله) قال) الى الفصل في النهاية لا لقوله واخر تكبيرات الجواز في والى وعلو قوله وان لم يفرغ الى فان خالف (قوله) قال البلقيني الخ) اعتمده النهاية والمعنى (قوله) وسجدة تلاوة أو شكر) نعم يظهر صحة الاقتداء في الشكر بالتلاوة وعكسه نهاية وشرح بافضل قول المتن (لم يصح الخ) ولا فرق في عدم الصحة بين ان يعلمه الامام لها ويجهاها وان بان له

كذا مر (قوله) بل بركنين) هذا ممنوع ثم انظره مع قوله الاتي أي بان تأخر بركنين (قوله) قيد لعدم الكراهة) أي ولندب القنوت (قوله) في المتن كمنكوبة وكسوف أو جوازاً قال البلقيني الخ) في شرح العباب وإذا اقتدى في صورة ما ذكر لومه الاستئناف وان جعل نية الامام وبان له ذلك قبل التكبير الثانية

(٤٣) — شرواني وابن قاسم — ثاني) هذا يحمل قول الزركشي المعروف الأصحاب أن التخلف للقنوت مبطل بدليل قوله في محل اخر وقد حكى الخلاف في ذلك لا خلاف بل القول بالبطان مصوراً بما إذا خشت المخالفة أي بان تأخر بركنين وليس كلام الرافعي فيه بدليل قوله إذ لحقه على القرب (فان اختلف فعلهما كمنكوبة وكسوف أو جوازاً) قال البلقيني وسجدة تلاوة أو شكر

ذلك قبل التكبير الثانية من صلاة الجنازة خلافا للرواية ومن تبعه نهاية وفيه من الایعاب مثله (قوله) وبه فارق الانعقاد في ثوب ترى منه الخ) اي لانه يمكنه الاستمرار بوضع شيء يستعونه نهاية عبارة البصري فانه غير متعذر لجواز حصول السقوط في الركوع فتنشتر على الصحة اه (قوله) وفي الثاني قيام ركعة الكسوف الخ) عبارة النهاية في القيام الثاني فابعد من الركعة الثانية من صلاة الكسوف اه وفي قول ع ش قال الرواية وقضيته حصول الركعة وهو المتمد اه (قوله الثاني) كذا في الاسنى وغيره وفي النهاية للجمال الرملی النصريح بادراك الركعة بالركوع وكذا رأيت في كلام غير واحد من اتباعه واعتمده الزهادى ولم أر شيئا من ذلك في كلام الشارح وقوة كلامه بما تفيد عدم إدراك الركعة به وهو الذى يظهر للفقيه كرى على بافضل (قوله) واخر تكبيرات الجنازة الخ) والوجه استمرار المنع في الجنازة وسجد في الشكر والتلاوة الى تمام السلام اذ موضوع الاولى على المخالفة الى الفراغ منها بدليل ان سلامها من قيام ولا كذلك غيرها واما في الاخرين فلا نهما ملحقان بالصلاة وليستامتا مع وجود المخالفة شرح مر اه سم (قوله) ومثلها الخ) أى مثل ثانى قيام ركعة الكسوف الثانية واخر تكبيرات الجنازة في الصحة ما بعد سجود التلاوة والشكر ومرافقا عن النهاية خلافه (قوله) فيما قاله البلقينى) اى من عدم صحة اقتداء المكتوبة بسجدة تلاوة او شكر (قوله) اما لوصلى) اى قوله وقيام منه في المغنى (قوله) فيصح الاقتداء بها) اى سواء كان في الركعة الاولى او الثانية ع ش (قوله) وعلم من كلامه الخ) اعتذار عن عدم ذكر المصنف لهذا الشرط هنا (قوله) انه يشترط الخ) وقوله موافقة الامام الخ) وهو الشرط السادس من شروط الاقتداء والشرط السابع منها المتابعة افعال الصلاة كاقال فصل يجب متابعة الامام الخ) معنى (قوله) وفي قيام الخ) ظاهر انه معطوف على قوله في سنن الخ) وظاهر قول النهاية وقيام الخ) بخلافه انه معطوف على قوله وتشهد اداول (قوله) منه) اى من التشهد الاول (قوله) عنه) اى التشهد الاول سم (قوله) بعد ما تاني) اى بعد اتيان الامام بالتشهد الاول والظرف متعلق بقوله قائم (قوله) فان خالف الخ) عبارة النهاية خالفه فيها عايد الخ) خالف المأموم الامام في السنن المذكورة ورجعه سم الى التشهد فقط فقال قوله فان خالف الخ) كان المراد ادسيا بقرينة نعم الخ) فان خالف بالتخلف للتشهد الاول حتى فيما اذا بفرغ من سجود الاول لا الامام قائم عنه بعد ما تاني به ولا يخفى انه في الحالة المذكورة بقولنا حتى الخ) قد تخلف عن الامام بركنين فلا بد ان يكون هذا التخلف بعذر ولا بطلت صلواته وبقى ما لو فرغ من سجود الثاني فوجد الامام قائم عن التشهد بعد ما تاني به ومثله ما لو فرغ من الركوع فوجد الامام هوى عن الاعتدال بعد ما تاني بالفتوت فهل يتخلف للتشهد او الفتوت ومنتفع فيه نظرو قديرا لا امتناع انه لو سبقه بسجود التلاوة امتنع عليه بصري (قوله) بقيد الاثنى الخ) وهو قوله اذا

من صلاة الجنازة: كاجزم. في التنبيه قال البلقينى كان التقبيل ورجعه في البحر كالصلاة خلف الكافر لان العلامة ظاهرة لكن في الجواهر عن الرواية ان الاصح الصحة كاقتماد الجنب ونقله ابن الرفعة عن بعض الشارحين وعليه فان اقتدى به جاهلا بجهالة فارقه فور لم يضر والاوجه الاول اه (فرع) الظاهر امتناع اقتداء من في سجود السهو في الصلاة بمن في السجود التلاوة لانه اقتداء لمن في الصلاة بمن ليس في صلاة وانه يجوز اقتداء ساجد التلاوة بساجد الشكر والعكس مر (قوله) ومثلها ما بعد السجود فيما قال البلقينى) والاوجه استمرار المنع في الجنازة وسجود الشكر والتلاوة الى تمام الصلاة اذ موضوع الاولى على المخالفة الى الفراغ منها بدليل ان سلامها من قيام ولا كذلك غيرها واما في الاخيرتين فانها ملحقان بالصلاة وليستامتا مع وجود المخالفة شرح مر (قوله) وسجود سهو) قد يستشكل بالنسبة للترك لانه اذا تركه الامام وسلم جاز بل ندب للمأموم الاتيان به ويحاج بان المراد امتناع فعله على المأموم قبل سلام الامام (قوله) وتشهد اداول) قد يقضى هذا بدقوله فعلا وتركه كاشتراط الموافقة ففعله مع انه لو تركه عدما واتصّب للقيام وقد جلس الامام لفعله لم تبطل صلواته ولم يجب عليه العود كما تقدم (قوله) عنه) اى التشهد الاول (قوله) فان خالف عايد الخ) كان المراد ادسيا بقرينة نعم الخ) فان خالف بالتخلف للتشهد الاول حتى فيما اذا

(لم يصح) الاقتداء فيها (على الصحيح) لتعذر المتابعة مع المخالفة في النظم وزعم الصحة في القيام الاول منهما اذ لا مخالفة فيه ثم يفارقه برد بان الربط مع تخلف النظم متعذر فنع الانعقاد وبه فارق الانعقاد في ثوب ترى منه عورته عند الركوع وفي ثانى قيام ركعة الكسوف الثانية واخر تكبيرات الجنازة لا نقضاء تخالف النظم ومثلها ما بعد السجود فيما قاله البلقينى اما لو صلى الكسوف كسنة الصحيح فيصح الاقتداء به واعلم من كلامه في سجود السهو والتلاوة انه يشترط أيضا لصحة الاقتداء به موافقة الامام في سنن تفحش المخالفة فيها فعلا وتركه كسجدة تلاوة وسجود سهو وتشهد اداول وفي قيام منه وان بفرغ من سجود الاول والامام قائم عنه بعد ما تاني فان خالف عايدا عالما بطلت صلواته نعم لا يضر تخلف لانها بقيد الاثنى في شرح قوله فان لم يكن غدر

قام امامه وهو في أثناءه أى بعد ان فعله الامام كما علم ما مر وافصح عنه الشهاب سم فيما يأتي في حاشية حج واعلم ان الكلام هنا في كون التخلف حيثن مبطلا او غير مبطل ولا خلاف فيه بين الشارح مر والشهاب ابن حجر وفيما يأتي في كونه يعذر بهذا التخلف حتى يغتفر لثلاثة اركان طويلة أولا يعذر به فعند الشارح مر يعذر كما باتى وعند الشهاب المذكور لا تغنيه لذلك رشيدى (قوله بخلاف نحو جلسة الاستراحة) يحترز قوله تفحش المخالفة فيها رشيدى

(فصل يجب متابعة الامام في أفعال الصلاة) يقول المن (في أفعال الصلاة) احتراز به عن الأقوال كالقراءة والتشهد فيجوز فيها التقدم والتأخر إلا في تكبيره الاحرام كما يعلم عامياتي وإلا في السلام فيبطل تقدمه إلا ان ينوى المفارقة نهاية زاد المعنى ولو عبر المصنف بالتبعية بدل المتابعة لكان أولى لان المتابعة تقتضى (٩) غالبا اه (قوله لخبر الصحيحين) إلى قوله وتسمية الترك في النهاية (قوله) ويؤخذ من قوله في أفعال الصلاة الخ أى لان الترك لا يسمى فعلا في اصطلاح الفقهاء (قوله) لو ترك فرضا الخ لك ان تقول إنما يؤخذ منه عدم وجوب المتابعة فها ذكر لا عدم جوازها الذى هو المقصود بالافادة بصرى (قوله) لم يتابعه في تركه الخ أى ثم ان كان الموضع محل تطويل كان ترك الركوع انتظره في القيام والا كان طول الامام الاعتدال انتظره لما بعده وهو السجود هنا ع (قوله) وتسمية الترك الخ جواب ما ردد على ويؤخذ الخ ثم قد يقال الاصولى لم يسم الترك فعلا وإنما اطلق الفعل على الكف الذى مع الترك فتامله سم (قوله) بان يتأخر الخ أى يقينا او ظاهرا ومحله هذا الشرط إذا نوى الاقتداء في تحريمه بخلاف ما إذا نواه في الائتاء فلا يشترك التأخر بحري. يأتى في الشارح ما يوافقه (قوله) بركنين أى ولو غير طويلين شرح المنهج (قوله) وكذا بركن كذا بركن الخ) وكذا بعض ركن كما يصرح به قول شرح الروض فان فعل شيئا من ذلك بان سبقه بركن فاقبل او قارنه او تأخر إلى فراغه لم تبطل صلاته وكره كراهة تحريم في سبقه وكره كراهة تنزيه في الاخيرين انتهى اه سم وباتى في آخر الفصل عن النهاية والمغنى ما يصرح بذلك ايضا (قوله) ولا يتأخر بهما أى بلا عذر (قوله) او باكثر الخ) أى ولو يعذر سم (قوله) وهذا كذا الخ) اعتذار عن ترك المصنف تفسير المتابعة الواجبة (قوله) وأما المندوبة) ثم قوله الآتى ودل على أن هذا الخ لعل الاقعد من هذا ان يحفل هذا تمثيلا للاتباع الواجبة فان هذا اقرب إلى كلام المصنف بل الحل على خلافه في غاية المخالفة للظاهر المتبادر بلا ضرورة وكون هذا تمثيلا لواجب لا ينافى اجزاء ما هو دونه وحاصله ان المتابعة الواجبة تحصل بوجوده منها هذا وهو اولها فهو واجب من حيث وجوبه مندوب من حيث خصوصه فلذا

لم يفرغ من سجوده الاول إلا الامام قائم عنه بعدما أتى به ولا يخفى أنه في الحالة المذكورة بقولنا حتى الخ قد تخلف عن الامام بركنين فلا بد ان يكون هذا التخلف بعذر وإلا بطلت صلاته وإذا كان يعذر قبل يكون كبطى القراءه وان لم يتخلف ايضا للتشهد وبقي ما لو فرغ من سجوده الثاني فوجد الامام قام عن التشهد بعد ما أتى به ومثله ما لو فرغ من الركوع فوجد الامام هوى عن الاعتدال بعد ما أتى بالقنوت فهل يتخلف للتشهد والقنوت او يمتنع فيه نظر وقد يؤيد الامتناع انه لو سبقه بسجود الثلاثه امتنع عليه (فصل) يجب متابعة الامام الخ (قوله) وتسمية الترك لتضمنه الكف فعلا اصطلاح أصولى) جواب ما ردد على ويؤخذ الخ ثم قد يقال الاصولى لم يسم الترك فعلا وإنما اطلق الفعل على الكف الذى معنى الترك فتامله (قوله) وكذا بركن) وكذا بعض ركن كما يصرح به قوله في شرح الروض فان فعل شيئا من ذلك بان سبقه بركن فاقبل او قارنه او تأخر إلى فراغه لم تبطل صلاته وكره كراهة تحريم في سبقه وكره كراهة تنزيه في الاخيرين اه لا يقال لا حاجة إلى استدراك هذا لأن الكلام في وجوب تبطل مخالفته والمخالفة ببعض الركن ليس كذلك لا نقول هذا لايصح في الركن لان المخالفة به لا تبطل ايضا مع انه ذكره (قوله) ولا يتأخر بهما) أى بلا عذر (قوله) أو بأكثر الخ) أى ولو يعذر (قوله) وأما المندوبة) ثم قوله الآتى ودل على أن هذا الخ لعل الاقعد من هذا ان يحفل هذا تمثيلا للاتباع الواجبة فان هذا اقرب إلى كلام المصنف بل الحل على

بخلاف نحو جلسة الاستراحة

(فصل) في بعض شروط القدوة أيضا (يجب متابعة الامام في أفعال الصلاة) لخبر الصحيحين إنما جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه فإذا كبر فكبروا وإذا ركع فاركعوا ويؤخذ من قوله في أفعال الصلاة أن الامام لو ترك فرضا لم يتابعه في تركه لانه لا تعدم أبطل وإلا لم يعتد بفعله وتسمية الترك لتضمنه الكف فعلا اصطلاح اصولى ثم المتابعة الواجبة إنما تحصل (بان) يتأخر جميع تحريمه عن جميع تحريمه وأن لا يسبقه بركنين وكذا بركن لكن لا بطلان ولا يتأخر بهما أو بأكثر من ثلاثة طويلة ولا يخالفه في سنة تفحش المخالفة فيها وهذا كله يعلم من مجموع كلامه وأما المندوبة فتحصل (بان) يتأخر ابتداء فعله أى المأموم (عن ابتداءه) أى فعل الامام

ه هنا يباح بالاصل

صح التثنية له الواجب مع التنبيه بعده على أن وجوبه من حيث العموم فليتأمل (قوله) ويقدم
 انتهاء فعل الامام على فراغه (الخ) عبارة المحلى أى والمغنى ويقدم ابتداء فعل المأموم على فراغه منه أى فراغ
 الامام من الفعل انتهت قال الشهاب سم وهي اقرب إلى عبارة المصنف اه ولم ينبه على وجه عدول
 الشارح من كالمشاهير بن حجر عن ذلك الاقرب واقول وجه لبيانى له عمله فى الامتناع على الاكل الذى
 سيذكره فى الافتقار المصنف باعتبار حل الجلال صادقة بما اذا تأخر ابتداء فعله عن ابتداء فعل الامام لكنه
 قدم انتهائه على انتهائه بأن كان سريع الحركة والامام بطيئها وظاهر أن هذا ليس من الاكل رشيدى
 وفى عشم ما يوافقه (قوله) واكمل من هذا (الخ) كذا فى النهاية ايضا وامام صاحب المغنى فقد اقتصر على حمل
 ما فى الامتناع على صورة الكمال كما صنعنا ولم يستدرك ما ذكره بقولهما واكمل الخ بصري وقد وجهه صنيع
 المغنى بان ما ذكره ادخل فى صورة الكمال خلافا لما يقتضيه صنيعهما (قوله) فلا يشرع حتى يصل (الخ) قضيته
 انه يطلب من المأموم ان لا يخرج عن الاعتدال حتى يتلبس الامام بالسجود وقد يتوقف فيه اه سم واقره
 الهاتني واقول لا توقف فيه فقد ثبت فى الاحاديث الصحيحة ما يفيد كخبر البخارى وسلم وان داود
 والترمذى والنسائى وغيرهم كان رسول الله ﷺ اذا قال سمع الله من حمده لم يحسن احد من مظهره حتى يقع النبي
 صلى الله عليه وسلم ساجدا ثم تقع سجودا وفى بعض الروايات حتى يضع جبهته على الارض نعم رايت فى شرح
 مسلم للنووى استثناء ما اذا علم من حاله انه لو اخرج الى هذا الحد لم تقع امامه قبل سجوده انتهى وهو ظاهر ولعله
 وجه توقف سم فيما ذكر كرى على بافضل وهو الظاهر اما جواب عشم بما نصه اللهم لا ان يقال
 اراد الشارح بالوصول للحقيقة انه وصل الى ابتداء مسمى الحقيقة وهو يحصل بوضع الركبتين لانهما بعض
 اعضاء السجود اه فبرده الاحاديث المتقدمة (قوله) على (هذا) اى قول المصنف بان يتاخر (الخ) (قوله)
 قوله فان قارنه اى الى الفصل (قوله) السياق) يعنى قول المصنف فى افعال الصلاة (قوله) فالاستثناء اى
 الاقنى فى المتن (منقطع) اى الى التكبير ليس من جنس الفعل (قوله) وعدم ضرر المقارنة (الخ) جواب عما ردد
 على التقييد بقوله فى الافعال من افهامه ضرر المقارنة فى الاقوال (قوله) او الاقوال عطف على ما يفيد
 الاقتصار على الافعال أى فقط (قوله) والاستثناء (الخ) عطف على حذف المعمول قول المتن (لم يضرب) أى لم
 ينضم معنى قال عشم ومثل ذلك فى عدم الضرر ما لو عزم قبل الاقتداء على المقارنة فى الافعال لا القصور
 الخارجة عن الصلاة قبل التلبس بها الاثر لها اه (قوله) لا نظام) الى قوله كما رى فى النهاية والمغنى (قوله)
 وتفاوتها (الخ) قال الزركشى ويجرى ذلك فى سائر المكروهات اى المتعلقة بالجماعة وضابطه انه حيث
 فعل مكروه وجامع الجماعة من مخالفة ما موربه فى الموافقة والمتابعة كالانفراد عنهم فانه فضلهما اذا المكروه
 لا ثواب فيه مع ان صلاته جماعة اذ لا يلزم من انتفاء فضلهما اتفاقا فافان قيل فافانته حصول الجماعة مع
 انتفاء الثواب فيها اجيب بان قاعدته سقوط الاشمع على القول بوجودها اما على العين او على الكفاية
 والراية على القول انها سنة مكددة لقيام الشعار ظاهر اما ثواب الصلاة فلا يثبت بارتكاب مكروه فقد
 صرحوا بانها اذا صلى بارض منضوبة ان تحقيقه على حصول الثواب فالمكروه اولى معنى (قوله) فيما
 وجدت فيه اى فيما قارن فيه فقط سواء كان ركنا او كثر معنى ونهاية (قوله) ذلك اى قول المصنف بان
 يتاخر الخ (قوله) ايضا اى كما يصح ان يكون تفسير المتابعة الكاملة المشار اليه بقول الشارح واما

(و يقدم) انتهاء فعل
 الامام (على فراغه) أى
 المأموم (منه) اى من فعله
 واكمل من هذا ان يتاخر
 ابتداء فعل المأموم عن
 جميع حركة الامام فلا يشرع
 حتى يصل الامام لحقيقة
 الانتقال اليه ودل على أن
 هذا تفسير لكال المتابعة
 كما تقرر لا بيقيد وجوبها
 قوله (فان قارنه) فى الافعال
 كادل عليه السياق فالاستثناء
 منقطع وعدم ضرر المقارنة
 فى الاقوال معلوم بالاولى
 لانها اخف او الاقوال
 ولو السلام كادل عليه حذف
 المعمول المفيد للعموم
 والاستثناء الاقنى اذا لاصل
 فيه الاتصال (لم يضرب)
 لان نظام القدوة مع ذلك نعم
 تكره المقارنة وتفاوتها
 فيما وجدت فيه فضلة
 الجماعة كما مر بسوطا فى
 فصل لا يتقدم على امامه
 ويصح أن يكون ذلك
 تفسير للواجبة أيضا

خلافه فى غاية المخالفة للظاهر المتبادر بلا ضرورة وكون هذا تمثيلا لا يتألف اجزاء ما هو دونة وحاصله ان
 المتابعة الواجبة تحصل بوجوده منها هذا وهو اولاها فهو واجب من حيث عموم مندوب من حيث خصوصه
 فلها صحت التثنية به الواجب مع التنبيه بعده على ان وجوبه من حيث العموم فليتأمل (قوله) ويقدم
 انتهاء فعل الامام على فراغه (الخ) عبارة المحلى ويقدم ابتداء فعل المأموم على فراغه منه أى فراغ الامام من
 الفعل انتهى وهي اقرب إلى عبارة المصنف (قوله) حتى يصل الامام (الخ) قضيته ان يطلب من المأموم ان

المندوب بالخ (قوله) بأن يراد الخ) أو بأن تحمل بأن على معنى كان لأن المتابعة الواجبة تتأدى بوجوده ما ذكره
 أحدهما سم (قوله) المفهومين من عبارته الخ) يعنى مفهوم مخالفة (قوله) المبطل منهما) نائب فاعل قوله
 بأن يراد يعنى مفهوم قوله بأن يتأخر الخ) لأن لا يتقدم تقدما مبطلا ومفهوم قوله ويقدم الخ) لأن لا يتأخر تأخرا
 مبطلا كرى أى به يتدفع ما سلمه انما انصفه قوله المفهومين من عبارة ان اراد قوله بأن يتأخر الخ) لخل
 التأخر والتقدم فيه على المبطل فاسد كما لا يخفى او غيره فإيه (قوله) الدال عليه) أى على المبطل (قوله)
 كلامه بعد) أى قول المصنف الآتى أنفاً وتركيبين الى وان الخ) رقه له الآتى فى آخر الفصل ولو تقدم
 الى ر لا لزومه الخ) (قوله) ولا ترد عليه) صورة لا يراد به بل على كون ذلك تفسير المتابعة الواجبة بأن يراد
 بالتأخر الخ) انحصارها فى عدم التقدم والتأخر المبطلين الدال عليهما كلامه بعدم ان منها عدم المقارنة فى
 التحريم وعدم التخلف بسنة فتجش المخالفة فيها كما مر وحاصل الجواب منع لزوم الانحصار بأن سكرته
 عنهما هنالعلم بهما من كلامه (قوله) المقارنة التحريم) قد يقال التحريم غير فعل فالتابعة فيه مسكوت
 عنها فى التفسير راسا سم وقد يجاب عن اشكاله بأن السكوت فى مقام البيان يفيد الحصر (قوله) لعل
 بهما الخ) أى الاول من قوله فان قارنه الخ) وبالثانى لعله من سجودى السهو والتلاوة كما ذكره قبيل
 الفصل سم (قوله) على الاول) أى على تقدير فى الافعال فقط (قوله) فانه لا تجب المتابعة فيها الخ) ان اراد
 بالمتابعة فيها ما تقدم فى المتن خالف قوله بل تسن الخ) سنية تأخر المأموم بكل من الفاتحة والتسليمة عن جميع
 فاتحة الامام وتسليمه واقتضى اى تسن تأخر ابتداء المأموم للتشهد عن ابتداء الامام وسيأتى ما يفيد وان
 ارادها التأخر بالجميع اشكل بالتشديد الذى بعده وان ارادها ما يشمل التأخر كلا وبعضا والمقارنة اشكل
 بالفاتحة والسلام لما تقرر اللهم لان ارادها مجرد عدم التقدم واما التأخر والمقارنة فحكمه متفاوت فى
 الاقوال وقضية هذا سن عدم التقدم بالتشديد سم (قوله) وردت جلسة الاستراحة) أى فيقتضى حرمة مخالفة
 الامام فيها فعلا وتركوا وليس كذلك (قوله) ورد التشهد الخ) أى يفهم جواز اتيان المأموم به مع جلوسه اذا
 تركها الامام وليس كذلك (قوله) فتنظر) الى قوله فان قلت فى المعنى الا قوله يقينا قوله واقفا البغوى الى
 ولوزال وقوله للخر الى رافهم والى قوله لفقولى فى النهاية الا قوله يقينا وقوله واقفا البغوى الى رولز والمانه
 عليه (قوله) المقارنة فيها) أى فى بعضها نهاية ومعنى (قوله) اذ انوى الاقتداء مع تحريمه) هذا للاحتراز عن
 احرم مفتر دائم اقتدى فانه تصح قدوته وإن تقدم تكبيره على تكبير الامام معنى ونهاية (قوله) ولو بان شك
 الى فى اثنائه الى تكبير الاحرام او بعدها نهاية ومعنى قال ع ش قوله او بعدها أى بعد تكبيرة الاحرام وقبل
 الفراغ من الصلاة ما لوعرض بعد فراغ الصلاة ثم ذكر لا يضر مطلقا كالكشف فى اصل النية اه (قوله) يقينا

بأن يراد بالتأخر والتقدم
 المفهومين من عبارته
 المبطل منهما الدال عليه
 كلامه بعد ولا ترد عليه
 حينئذ المقارنة فى الحرم
 ولا التخلف بالسنة السابقة
 للعلم بهما من كلامه وخرج
 بالافعال على الاول الاقوال
 فانها لا تجب المتابعة فيها
 بل تسن لا تكبيره الا احرام
 قيل ليجابه المتابعة ان اراد
 به فى الفرض والتفعل وردت
 جلسة الاستراحة أو فى
 الفرض فقط ورد التشهد
 الاول اه وليس بسديد
 لما مر قبيل الفصل أن
 الذى دل عليه كلامه ان
 المراد الاول لكن لا مطلقا
 فى التفعل بل يقينا فتجش فيه
 المخالفة وجلسة الاستراحة
 ليست كذلك (لا تكبيره)

لا يخرج عن الاعتدال حتى يتلبس الامام بالسجود وقد يتوقف فيه (قوله) بأن يراد بالتأخر والتقدم الخ)
 او بأن يحمل بأن على معنى كان لأن المتابعة الواجبة تتأدى بوجوده ما ذكره أحدهما سم (قوله) المفهومين من
 عبارته) ان اراد قوله بأن يتأخر الخ) لخل التأخر والتقدم فيه على المبطل فاسد كما لا يخفى او غيره فإيه (قوله)
 ولا ترد عليه حينئذ المقارنة) قد يقال التحريم غير فعل فالتابعة فيه مسكوت عنها فى التفسير راسا (قوله)
 للعلم بهما من كلامه) الاول من قوله فان قارنه الخ) والثانى لعله من سجودى السهو والتلاوة كما ذكره قبيل
 الفصل (قوله) فانه لا تجب المتابعة فيها بل تسن) لأن اراد بالمتابعة فيها ما تقدم بالتأخر بالا ابتداء عن
 الابتداء الخ) خالف قوله بل تسن سنية تأخر المأموم بكل من الفاتحة والتسليمة عن جميع فاتحة الامام وتسليمه
 واقتضى اى تسن تأخير المأموم ابتداء التشهد عن ابتداء الامام وسيأتى ما يفيد وان ارادها التأخر بالجميع
 عن الجميع اشكل بالتشديد الذى بعده الذى قد يفيد سن تأخر جميع تشهد عن جميع تشهد الامام وإن
 ارادها ما يشمل التأخر كلا وبعضا المقارنة اشكل بالفاتحة والسلام لما تقرر فليتأمل اللهم لان ارادها
 مجرد عدم التقدم واما التأخر والمقارنة فحكمه متفاوت فى الاقوال وقضية هذا سن عدم التقدم بالتشديد
 (قوله) ورد التشهد) ماصورة الابراد (قوله) عن جميع تكبيرة الامام يقينا) أى وظائما باقيا انفا (قوله)

بن ليس في صلاة إذ لا يتبين دخوله فيها إلا بالإمام التكبير وإيراد ما بعد كذا عليه يتدفع بحمل المقارنة على ما يشهداها في البهض والكل ولو ظان
أو اعتقد تأخر جميع تكبيره تصح ما بين خلافه وإفاء البغوي بأنه لو كبر قبلان أمامه لم يكبر انعقدت له منفردا صغيف وإن اعتمده شارح
والذي صرح به غير ما هنا لا تتمتع (٣٤٢) وإن اعتقد تقدم تحريم الامام وهو الذي دل عليه نص البيهقي وكلام الروضة ولو زال شك

في ذلك عن قرب لم يضرب
كالشك في أصل التنية (وإن
تخلف بركن) فعل قصير
أو طول (بان فرغ الامام
منه) سواء أوصل للركن
الذي بعده ما كان فيه ما بينهما
(وهو) أي المأموم (فما)
أي ركن (قبله) لم تبطل
في الاصح) وإن علو تعدد
للخير الصحيح لا يتبادرون
بالركوع ولا بالسجود
فهما أسبقهما إذا ركعت
تدرك في إذا ركعت وافهم
قوله فرغ انتهى أي ذكره قبل
فراغه منه لم تبطل قطعا فإن
قلت علم من هذا أن المأموم
لو طول الاعتدال بما يبطله
حتى سجدا الامام وجلس بين
السجدةتين ثم لحقه لا يضرب
وحينئذ يشكل عليه ما لو
سجد الامام للتلاوة وفرغ
منه المأموم قائم فإن صلاته
تبطل وإن لحقه قلت الفرق
أن سجدة التلاوة لما كانت
توجد خارج الصلاة أيضا
كانت كاللعل الاجنبي
ففتحت الخالفة فيها بخلاف
ادامة بعض اجزاء الصلاة
فانه لا يفحش إلا أن تعدد
(أو) تخلف (بركنين)
فعلين متواليين (بان فرغ)

أي أو ظان ما بأن أنقسام (قوله بن ليس في صلاة) أي لم يتبين كونه في صلاة بصرى (قوله ما بين
خلافه) أي فإذا بان خلافه لم تتمتع صلاته نهاية ومعنى (قوله انها لا تتمتع الخ) اعتمده النهاية والمغنى
أيضا كما أن اتفاق (قوله في ذلك) أي المقارنة (قوله كالشك في أصل التنية) يؤخذ منه أنه لو مضى معه ركن
ضروا نزال عن قرب فليتنامل ثم رآته صرح به في فتح الجواد بصرى قول المتن (وإن تخلف الخ)
أي من غير عذر نهاية ومعنى (قوله سواء أوصل الخ) عبارة للمغنى كان ابتداء الامام رفع الاعتدال والمأموم
في قيام القراءة اه (قوله لم تبطل قطعا) وكذا إذا اختلف بركن بعد لم تبطل قطعا معنى (قوله ثم لحقه
الخ) أي بأن هو للسجود الاول قبل هو الامام للسجدة الثانية ع (قوله وفرغ منه الخ)
خرج به ما لو هو للسجود قبل فراغ الامام منه فلا تبطل صلاته وإن قام الامام من السجود قبل تلبس المأموم
به ويجب عليه العود مع الامام رشدي (قوله المأموم قائم) أي لم يسجد فيدخل فيه ما لو كان في هو
السجود مع تخلفه عن السجود عمد حتى قام الامام عنه ع (قوله وإن لحقه) انظر ما رجع الضمير المرفوع
والمصوب رشدي أقول الظاهر أن الاول للمأموم والثاني للامام (قوله أن سجدة التلاوة) هذا ما رجع
إليه الشارح بعد أن ضرب على قوله ولو أن القيام للمالم بفت بسجدة التلاوة فلو جوعهما إليه لم يكن للمأموم
شبهة في التخلف فبطلت صلاته به بخلاف ما نحن فيه فإن الركن بقوت بانتقال الامام عنه فكان للمأموم شبهة
في التخلف لا كاله في الجملة فمنعت خش الخالفة ولم تبطل صلاته بذلك انتهى وانصرم على الفرق المضروب
سم (قوله لما كانت الخ) كان حاصله أن سجدة التلاوة لما كانت عبادة تامة مستقلة بدليل انها فعل خارج
الصلاة ايضا منفردة كانت الخالفة فيها الخش بخلاف سجدة هي جزء من الصلاة بصرى ولعل هذا حسن من
قول سم ما مضى قوله توجد خارج الصلاة أي وليست من الصلاة ولذا وجبت نيتها سم (قوله إلا أن تعدد)
هذا الاستثناء منقطع (قوله بان ابتداء الامام الهوى الخ) أي المأموم في قيام القراءة معنى وسم زاد
البصرى وكأنه تركه الشارح لوضوحه اه أقول واهله من قوله بعد بان تخلف الخ (قوله بان كان
أقرب للقيام الخ) أي واليه ما على السواء كاصرح به الزبدي ع ش (قوله فقول الخ) أي في تصوير
التخلف بركنين سم (قوله أي منه إلى السجود أو اكمل الركوع) اعلم أن كلا من الاحتمالين لا يرفع
الاشكال في عبارة شرح الارشاد من اصله لانه اذا كان اقرب إلى القيام من اقل الركوع يصدق عليه
كل من العبارتين المذكورتين بصرى (قوله حتى ركب الامام) أي أو قارب الركوع كما يأتي عن
شرح بافضل (قوله كقراءة السورة الخ) أي وتسبيحات الركوع والسجود معنى (قوله لسنة
الخ) منها ما لو اشتغل بتكبير العبدين وقد تركه الامام فلا يكون معذورا ع ش (قوله ومثله) أي
التخلف لقراءة السورة (قوله أو لان تمام التشهد الخ) أي الذي أتى به الامام سم ورشدي (قوله)

قلت الفرق أن سجدة التلاوة لما كانت توجد خارج الصلاة الخ هذا ما رجع الشارح إليه بعد أن ضرب على
قوله أو لا قلت الفرق أن القيام للمالم بفت بسجدة التلاوة فلو جوعهما إليه لم يكن للمأموم شبهة في التخلف فبطلت
صلاته به بخلاف ما نحن فيه فإن الركن بقوت بانتقال الامام عنه فكان للمأموم شبهة في التخلف لا كاله في الجملة
فمنعت خش الخالفة ولم تبطل صلاته بذلك اه وانصرم على الفرق بالمضروب (قوله لما كانت توجد
خارج الصلاة) أي وليست من الصلاة ولذا وجبت نيتها (قوله الهوى للسجود) أي والمأموم في القيام
(قوله لقولي في شرح الارشاد) أي في تصوير التخلف بركنين (قوله أو لان تمام التشهد) لا يقال إن قضية

الامام (منها هو فيها قبلها) بان ابتداء الامام الهوى للسجود يعني زال عن حد القيام فيما يظهر وإلا بان كان أقرب للقيام وقول
من اقل الركوع فهو إلى الآن في القيام فلا يضرب قولهم هو للسجود بنهم ذلك لقولي في شرح الارشاد وإن كان للقيام أقرب أي منه إلى
السجود أو اكمل الركوع (فان لم يكن عذر) بان تخلف لقراءة العائنة فمعدن كذا حتى ركب الامام أو لسنة كقراءة السورة ومثله ما لو
تخلف جلسة الاستراحة أو لان تمام التشهد الاول إذا قام امامه وهو في اثنيائه لتقصيره بهذا الجلوس الغير المطلوب منه

وقول كثيرين الخ) اعتمده النهاية وقال سم منهم السيد السموودي وقيد الطلب بما اذا أمكنه ادراك القيام مع الامام وهو نظير ما قالوه في التخلف للقنوت اذا تركه الامام وسجد وقضية هذا التقيد انه اذا لم يمكنه الادراك المذكور لا يطلب التخلف ولكنه يجوز الا انه يصير متخلفا بغير عذر فليتأمل اهـ واقروا مع شرو الشيدى (قوله الغير المطلوب) فيه نظر فانه مطلوب منه ما لم يؤد الى تخلف كما هنال ان يكون مراده المؤدى الى جهل على النهاية (قوله لا تمام التشهد) اى الاول وخرج بالا تمام ولو كان الامام سربع القراءة واتي به قبل رفع المأموم رأسه من السجود وقام فبنيى للداروم متابعتها وعدم اتيانها بالتشهد في الحالة المذكورة فلو تخلف التشهد كان كالتخلف بغير عذر ع ش اى باتفاق الجمهورين (قوله مطلوب كالما فوق المعذور) قياس ذلك ان تخلف مصلى الصبح خلف مصلى الصبح لا تمام القنوت كذلك بخلاف ما تقدم في مصلى الصبح خلف الظم وكان الفرق عدم

كونه غير معذور للتخلف لا تمامه بطلان صلاته اذا انتصب الامام فتخلف هو لا تمامه لفحش المخالفة فيما ليس مطلوب كالما تركه الامام بالكلية وانتصب عنه فتخلف بخلاف ما لو قلنا يطلب التخلف لا تمامه فلا بطلان كما هو ظاهر بمجرد انتصاب الامام لا نأمن ان قضية ذلك اذ لم يحدث ما لم يحدث الامام من جلوس او تشهد اذا الامام قعد اى هما السكتة فاقبل فراغه هو من التشهد ولورفع رأسه من السجدة الثانية فوجد الامام تشهد ثم قام فبنيى انه باقى في تخلفه للتشهد ما قبل في تخلفه لا تمامه من كونه غير معذور فيه لعدم طلبه او معذورا لطلبه بالشرط المذكور فيما باقى قريبا عن السيد لا يقال ينبغي عدم جواز تخلفه لانه لم يحدث بتخلفه ما لم يحدث الامام من الجلوس للتشهد وان لم يجتمعاه فليتأمل ثم ربت ما باقى عن فتاوى السيوطي فليتأمل وليحروفي شرح العباب بعد كلام طويل من جلسته نقله عن الشرف المناوى فيما لو اتى الامام ببعض التشهد الاول انه يجوز للداروم اتمامه مانصه قال تليذه السيد السموودي بل ينبغي ان يكون الا تمام مندوبا هناك حيث أمكنه ادراك القيام مع الامام وهو اولى من ندب الاتيان بالقنوت وجلسة الاستراحة مع ترك الامام لها فلو

ركع الامام قبل ان يتم هذا المتخلف لا تمام التشهد الفاتحة فالظاهر انه لمشروعية التخلف له يكون معذورا فيتم الفاتحة ويسعى على نظام صلاة نفسه ما لم يسبق باكثر من ثلاثة اركان مقصودة وقد اختلفت فتاوى اهل العصر في ذلك اهـ وفيما ذكره اخر انظر والذي يظهر انه كالتخلف لدعاء الافتتاح والتعوذ فيما باقى حيث شرع له الاتيان به بغير قربان هذا لم يطلب منه في هذا الجلوس الا التشهد فلا تقصير منه بوجهه في الاشتغال به بخلافه هناك طلب شىء آخر وجوبه وهو الفاتحة بان ظن ان ما أدى كمن الزم بسعة مع الفاتحة فركع الامام فيها على خلاف ظنهم ثم ذكر فيمن اشتغل بالافتتاح والتعوذ فركع الامام قبل اتمامه الفاتحة سواء كان ظن ان ما أدى كمن الزم بسعة ما اشتغل به مع الفاتحة أم لا اذا تخلف بعد ركوع الامام لياتي بما الزمناه به من قرأته من الفاتحة بقدر ما اشتغل به زاعا كبيرا في انه حينئذ كبطى والقراءة او لا واطبق في تأييده انه كبطى والقراءة على خلاف ما شئى عليه فيما سأتى اى عقب قوله الا في معذوري في هذا الشرح وحينئذ يشكل تنظيره فيما قاله السيد ولو اتى الامام ببعض القنوت وترك الباقي فتخلف له المأموم فهل يكون كبطى والقراءة عند السيد على قياس ما ذكره في مسألة التشهد مع قوله والذي يظهر انه كالتخلف الخ لا علمت انه رجع في المتخلف المذكور انه كبطى والقراءة الا ان يكون التنظير من حيث الجرم وان ينبغي اجراء النزاع الا في فهمه حيث مشى الشارح في هذا الشرح على انه لا يطلب التخلف لا تمامه احتياجا الى الفرق بين ذلك ومسئلة القنوت المذكور فليتأمل (قوله ر قول كثيرين ان تخلفه لا تمام التشهد مطلوب) منهم السيد السموودي وقيد المطالب بما اذا أمكنه ادراك القيام مع الامام كما هو منقول عنه فاسموا وهو نظير ما قالوه في التخلف للقنوت اذا تركه الامام وسجد وقضية هذا التقيد انه اذا لم يمكنه الادراك المذكور لا يطلب التخلف ولكنه يجوز الا انه يصير متخلفا بغير عذر فليتأمل ثم على التخلف لا تمام التشهد بخلاف عذر التخلف لا تمام السورة بان السورة لا يضابط لها ويحصل المقصود بآقل واكثر والتشهد بخلافه مضبوط لم (قوله مطلوب فيكون كالما فوق المعذور) قياس ذلك ان تخلف مصلى الصبح خلف مصلى الصبح لا تمام القنوت اذا

وقول كثيرين ان تخلفه
لا تمام التشهد مطلوب
فيكون كالما فوق المعذور

منوع كقول بعضهم انه كان المسبوق (٣٤٤) ثم رابت شيخنا وغيره صرحوا بما ذكرته ومرارنا في تخلفه للقنوت ما يوافق هذا على ان

طلب القنوت من الامام هناك قليلا مل وبخلاف ما لو تخلف لان تمام السورة لان السورة لا ضابط لها وتحصل
بابا واولا وكثر التشديد مضبوط ومحدود بخلاف ما لو تخلف لاطالة السجود لان اطالته بعد رفع الامام
عنه غير مطلوب سم (قوله كالموافق المعذور) اي فغفر له لانه ان كان طويلا عس (قوله منوع) خلافا
للهاية كما مر (قوله انه كالمسبوق) اي غير كع مع الامام ويتحمل عنه الفاتحة (قوله بما ذكرته) اي من
ان تخلفه لان تمام التشهد الاول غير مطلوب فيكون كالموافق الغير المعذور (قوله ومروا) لعلة قيل قول
المصنف فان اختلف فعلمنا الخ (قوله لفعلى الخ) لعل الامام بمعنى في (قوله بخلاف هذا) اي التخلف لان تمام
التشهد فانه تخلف فعلى مسنون هو الجلوس للتشهد الاول وقول المتن (بطلت) اي سواء كانا طويلا كان
تخلف الامام في السجدة الثانية حتى قام الامام وقرأ ركع ثم شرع في الاعتدال اذ قصير او طويلا كان
ابتدا الامام هو السجود والامام في قيام القراءة كونهما قصيرين فلا يتصور معنى (قوله اي وجد)
الى قوله وقد ينظر في حق النهاية لا فوله لم تفيد الى امان من تخلف وقوله كنعمة ذكر كماله في هذه التخلف (قوله)
والامام بطى القراءة كذا في النهاية وشرح المنهج وقال المعنى او كان الامام بطى القراءة ويوافق قول
شرح بافضل واسراع الامام قراءته ركع قبل ان يتم الامام فاتحته وان لم يكن بطى القراءة اه وعبارة
البحر جري على المنهج قوله كان اسرع امام قراءته المرامنة انه قريب الى وسط المعتدل اما لو اسرع فوق العادة
فلا يتخلف الامام لانه كالمسبوق ولو في جميع الركعات كما في عس على مر وقوله وهو بطى القراءة
لعل المراد بطى بالنسبة لاسراع الامام لا بطى في ذاته مطلقا ولا ورمالو كان الامام معتدل القراءة فان
الظاهر ان الحكم فيها كذلك شوبى اه (قوله تركع عقبها) اي فورا او بعد مضى زمن يسير كقراءة
سورة قصيرة قوبق خذ من قولهم او انتظر الخ انه لو علم من حال الامام المبادرة بالركوع بعد الفاتحة فليس
بمعذور بصري اقول وباني قيل قول المصنف ولو تقدم الخ يصرح بهذا الماخوذ (قوله على الوجه) اي
خلافا لقول الزركشى تسقط عنه الفاتحة سم ونهاية (قوله وسها عنها) اي بخلاف ما لو تركها عمدا حتى
ركع امامه فلا يكون معذورا عس اي كما تقدم وباني في الشرح (قوله ولم تقيد الوسوسة هنا الخ) خلافا
للهاية ولكن اعتمد بحسب عس والرشيدى مقالة الشارح (قوله لاهنا) محل تأمل بناء على ان المراد
بالظاهرة ما يطول زمنها عرفا لان الامام اذا اسرع في الركوع والرفع منه والهوى تحقق التأخر المذكور
مع انهم بعض من طويلا عرفا فها يظهر بصري ومراعاة عس والرشيدى كلام الشارح (قوله فلا
يسقط الخ) لوقال فلا يغفر له لانه ان كان طويلا كان احسن لان عدم السقوط مشترك بينهما وبين غيره
جمل (قوله شى منها) الى القراءة (قوله ما يبطى والحركة) اي في جمل الامام الفاتحة عنه (قوله وما بعد
قولى ومثله) معطوف على قوله كنعمة تركها ومن جملة ما بعد قوله الماذكور ما لو تخلف لان تمام التشهد
الاول فيفيد كلامه ان له التخلف الى قرب فراغ الامام من الركوع ولو قام هذافا لتمام الامام كما في قياس
ما ذكره امتناع الركوع معه لانه غير مسبوق لعدم عذره بالتخلف بدليل بطلان صلاته بتخلفه بركنين كما
صرح به كلامه وحديث الظاهر على ما قاله انه بتخلف ايضا القراءة الفاتحة الى قرب فراغ الامام من الاعتدال
فيلزمه عدم قرب فراغ من ذلك قبل فاتحته نية المفارقة سم (قوله فراغ الامام من الركن الثاني) أى بأن
يشرع في هوى السجود بحيث يخرج به عن حد القيام عس (قوله حيثن) اي حين قرب ذلك قبل
اكمال الفاتحة (قوله لا كاله) اي ما بقى من الفاتحة والجار متعلق بقوله نية المفارقة (قوله ان محل اغتفار
ركنين الخ) قد بوه هذا انه يغفر له التخلف بركنين مع انه ليس بمراد كما علمنا بقرى بصري اي بل المراد

ذلك مستديم لواجب هو
الاعتدال فلم يتخلف لفعلى
مسنون بخلاف هذا (بطلت)
صلاته لمعش الخافه وان
كان) اي وجد عذر (بان)
اسرع) الامام (قراءته)
والامامو بطى القراءة لمعجز
خافي لا لوسوسة او انتظر
سكتة الامام ليعرف انها الفاتحة
فر كع عقبها على الوجه او
سها حتى ترك الامام ولم
تقيد لا لوسوسة هنا بالظاهرة
وان قيدت بها في ادراك
فضيلة التحريم لتأني التفصيل
ثم لانه اذا اختلف لى الى
تمام ركعتين يستلزم ظهورها
امان من تخلف لوسوسة فلا
يسقط عنه شى منها كنعمة
تركها وينبغي في وسوسة
صارت كالخلقية بحيث يقطع
كل من رآه بأنه لا يسكنه
تركها ان باتى فيه ما يبطى
الحر كرها وما بعد قولى ومثله
فله التخلف لا كاله الى قرب
فراغ الامام من الركن الثاني
فيشذبلز منه لبطلان صلاته
بشروع الامام فيها بعد نية
المفارقة فان بقى عليه شى منها
لا كاله ويبحث ان محل
اغتفار ركعتين فقط
للموسوس اذا استمرت
الوسوسة بعد ركوع الامام
فان تركها بعده اغتفر
التخلف لا كاله ما لم يسبق
بأكثر من ثلاثة طويلا
لانه لا تقصير منه الآن
وفيه نظر بل الوجه
انه لا فرق لان تقويت

ا كاله قبل ركوع الامام نشأ من تقصير بترديد الكلمات من غير بطء خلقي في لسانه سواء اغتفار

اغتراف قرب الفراغ من ركبتين (قوله أنشأ ذلك) أى ترديد الكلمات (قوله أم من شك) أى بعد فراغه منها نهاية أى من الفاتحة ما لو شك في ترك بعض الحروف قبل فراغ الفاتحة وجبت إعادته وهو معذور وصورة ذلك أن يشك في أنه أتى بجميع الكلمات أو ترك بعضها كأن شك قبل فراغ الفاتحة في البسمة لرجع إليها بخلاف ما لو شك بعد فراغ الكلمة في أنه أتى بحروفها على الوجه المطلوب فيها نحو الحمس والرخاوة فأعادها بالياتي بها على الأكل فإنه من الوسوسة فبأيظهر عرش أقول الظاهر أن ضمير منها في أنها يراجع إلى الحروف فصورة الشك حينئذ ما ذكره عرش آخر أبقوله بخلاف ما لو شك (قوله ترك) أى ترك الأمر سوس الوسوسة (قوله رفع ذلك) مقول ثان ليقيد (قوله والحق) اعتمده النهاية وفاقوا والده وما لا إليه سم ثم قال ويقاس ما فني به شيخنا من إلحاق اعتداء إتمام الآخرين الأتي واعتداء خلاف ما يأتي في قوله ومن ثم لو نسي الاقتداء في السجود إلحاقه (قوله وقد ينظر فيه) أى في إلحاق (قوله من ذينك) أى المنتظر والساهي (قوله كمن تخلف الخ) فيكون مسبوقاً في الصورة المفروضة سم أى فيركع مع الإمام ويتحمل عنه الفاتحة (قوله) وقد أفنى جمع فيمن سمع تكبيرة الرفع الخ) بقى ما لو كان مع الإمام جماعة فيكبر شخص من الحرام فظن أحد ما من أن الإمام ركع فركع قبل تمام قراءة الفاتحة فتبين أن الإمام لم يركع فيجب عليه العودة للقيام لكن هل يكون الركوع المذكور قاطعاً للوالة فيستأنف قراءة الفاتحة ولا وإن طال فتم عليها فيه نظر والأقرب الثاني لأن ركوعه معذور فيه فاشبهه السكوت الطويل سهواً وهو لا يقطع المراءاة وبقى أيضاً ما لو كان مسبوقاً فركع والحالة ما ذكر ثم تبين له أن الإمام لم يركع فقام ثم ترك الإمام عقب قيامه قبل ركع معه نظر السكونه مسبوقاً لا بل يتخلف ويقرأ من الفاتحة بقدر ما فاته في ركوعه فيه نظر والأقرب الثاني أيضاً عرش (قوله فيكبر) أى الإمام و (قوله فظنه) أى المأموم التكبير (قوله بأنه الخ) متعلق بقوله أفنى (قوله وبه الخ) أى بإتمام الجمع المتقدم شديدي (قوله إتمام الآخرين الخ) اعتمده النهاية بصري (قوله بأنه الخ) أى من سمع تكبير الرفع الخ الجار متعلق بالإتمام (قوله كالنائى للقراءة) أى فيكون كبطي القراءة سم (قوله ومن ثم الخ) أى من أجل كون هذا الإتمام مزوداً ويحتمل من أجل

ما بدو له المذكور ما لو تخلف لإتمام التشهد الأول فيقيد كلامه أن له التخلف إلى قرب فراغ الإمام من الركوع لأن الركن الثاني من الأركان العلية إلى هي المتبرئة هنا ولو قام هذا فوجد الإمام راكعاً فيقاس ما ذكره ما امتناع الركوع معه لأنه غير مسبوق لعدم عذره بالتخلف دليل بطلان صلاته بتخلفه بركبتين كما صرح به كلامه وحينئذ فالظاهر على ما قلناه أنه يتخلف أيضاً القراءة الفاتحة إلى قرب فراغ الإمام من الركن الثاني ما بعد القيام بأن يفرغ من الاعتدال فيلزمه عند فراغ الإمام من ذلك قبل فاتحته نية المفارقة وهكذا فليأتمل (قوله رالحق بمنظر سكتة الإمام ر الساهي عنها من تام متمكننا الخ) أفنى هذا إلحاق شيخنا الشباب والتملى والفرق بينهما وبين المخورم إلزامه بالتخلف ما عليه الفتوى محل القراءة ويفرق بينهما وبين بطي الحركة بقدرته نفس الأمر على إدراك محل القراءة بخلاف البطي ويقاس ما فني به شيخنا اعتداء الآخرين الآتي باعتداء خلاف ما يأتي في قولهم من ثم لو نسي الاعتداء في السجود الخ فليأتمل (قوله أو بطء حركة) أى فيكون مسبوقاً في الصورة المفروضة (قوله وبه ر إتمام الآخرين) اعتمده هذا الإتمام (قوله أنه كالنائى للقراءة) أى فيكون كبطي القراءة (فروع) سئل الجلال السيوطي عن ما موم اشتغل عن التشهد الأول بالسجود الذي قبله فلما فرغ من السجود وجد الإمام قد تشهد وقام فهل يتشهد ثم يقوم أو يترك التشهد ثم يقوم وأطال السائل في التفصيل والتفريع فأجاب بقوله قد تردد نظري في هذه المسئلة مرات والذي تحرى لي طريق النظر يخرج أن له ثلاثة أحوال الأول أن يكون هذا البطء القراءة فتأخر لإتمام الفاتحة و فرغ منها قبل رمض الأركان العذرة وأخذ في الركوع وما بعده فلما فرغ من السجود قام الإمام عن التشهد وهذا حكم واضح في التخلف للتشهد وسقوط الفاتحة عنه إذا قام وقد ركع الإمام ظاهراً الثاني أن يكون أطال السجود غفلة وسهواً وهذا لا سبيل إلى تركه التشهد لأنه لو لماته المتابعة لكن

أنشأ ذلك من تقصيره في التعلم أم من شك في إتمام الحروف فلا يفيد تركه بعد ركوع الإمام رفع ذلك التقصير والحق بمنظر سكتة الإمام والساهي عنها من تام متمكننا في تشهده الأول فلم يتنبه إلا والإمام راكع وقد ينظر فيه بالفرق بينهما بأن كلا من ذينك أدرك من القيام ما يسعها بخلاف النائم فالوجه أنه كمن تخلف لرحمة أو بطء حركة وقد أفنى جمع فيمن سمع تكبير الرفع من سجدة الركعة الثانية مجلساً للتشهد ظاناً أن الإمام يتشهد فإذا هو في الثالثة فكبير للركوع فظنه لقيامها فقام فوجده راكعاً بأنه يركع معه ويتحمل عنه الفاتحة لعذره أى عدم عزم إدراكه القيام وبه يرد إفتاء آخرين بأنه كالنائى للقراءة ومن ثم لو نسي الاقتداء في السجود مثلاً ثم ذكره فلم يبق عن سجدة إلا والإمام راكع

إفتاء الجمع المتقدم (قوله ركع معه الخ) ضعيف غش عبارة قسم الأوجه أنه كبطيء القراءة على قياس مامر في الهامش عن شيخنا الشباب الرملي اه (قوله كالمسبوق) أى غير ركع مع الإمام وتسقط عنه القراءة (قوله) ففرق بين هاتين الصورتين (الخ) أى صورتى نسيان القراءة ونسيان كونه مقتديا كما هو ظاهر لانهما محل وفاق فالضمير في فرقىم للاصحاب واما قول الشباب سم كان مراده صورة من سمع تكبير الرفع وصورة الناسى للقراءة فعجيب لأنه إن كان الضمير في فرقىم للاصحاب فلا يصح لأن مسئلة من سمع تكبير الرفع ليست محل وفاق حتى تستدل للاصحاب وينسب اليهم أنهم فرقوا بينها وبين مسئلة الناسى للقراءة وإن كان الضمير فيه للجمع المقتفين بامر فلا يصح أيضا إذ لم يتعرضوا في إفتائهم للفرق كما ترى ولا لمسئلة النسيان رشدي وفي البصري والكردي ما يوافقه أى الرشيدى في تفسير الصورتين (قوله فيما ذكرناه الخ) أى في قوله وقد ينظر فيه بالفرق (الخ) (قوله من يدرك قيام الامام) أى كنتنظر السكنة والناسى للقراءة (قوله) ومن لا يدركه) أى كالتائم في التشهد والسامع لتكبير الرفع من السجدة والناسى للاقتداء في السجود واعتمدنا النهاية في هذه المسائل الثلاث أنه فيها كالناسى للقراءة فيجربى على نظر صلاة نفسه مالم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان طويلة قول المتن (وركع قبل إتمام المأموم الفاتحة (الخ) أى والحال أنه لو اشغل بإتمامه الاعتدال الامام وسجد قبله كذا في النهاية والغنى وأشار بذلك إلى أن المراد بالمقسم هنا وهو التخلف بر كئين ما يشمل ما بالقوة فيندفع حينئذ اشتراك قسم للبتن بما نصه قوله فقيل يتبعه وتسقط البقية كيف يصدق على هذا المقسم وهو التخلف بر كئين اه (قوله وجوبا) إلى المتن في النهاية والمغنى (قوله) إلى الرابع) أى كالقيام في المثال الاثنى (قوله واما على ضرورة) أى كالتشهد الاول وفيه (قوله ففى قام) أى الامام (قوله وإن تقدمه) أى القيام أو التلبس به (قوله أو بالجلوس) عطف على قوله بالقيام (قوله) ولو للتشهد الاول) أى كما يكون للاخير سم (قوله بان تلك) أى جلسة الاستراحة (قصيرة (الخ) أى فالتخت بالركن القصير في عدم الحساب (قوله سعى (الخ) جواب ففى قام الخ سم (قوله أو بعد تلبس) عطف على قوله قبل تلبس الامام الخ (قوله فكما قال الخ) عطف على قوله سعى (قوله بما ذكر) إلى المتن في المغنى وإلى قول المتن رولم يتم في النهاية (قوله بما ذكر) أى من الثلاثة (قوله إلى الرابع (الخ) فلو كان السبق بأربعة أركان والامام في الخامس كان تخلف بالركوع والسجدتين والقيام والامام حينئذ في الركوع بطلت

الأوجه عندى أنه يجلس جلوسا قصيرا ولا يستوعب التشهد لأنه لا يلزمه بحق المتابعة إلا الجلوس دون الألفاظ بدليل أنه لو جلس مع الامام ساكنا كفاء وإن قام وقد ركع الامام في سقوط القراءة عنه نظر لعدم صدق الضابط عليه الثالث بان يكون اطال السجود عمدا وهذا أولى من الحال الثاني بقصر الجلوس واما سقوط القراءة فلا سبيل اليه جز مالا نه غير معذور اصلا بل عندى انه لو قيل بان هذا التخلف مبطل لفحشه لم يبعد لكن لا مساعدا عليه من المنقول حيث صرحوا بان التخلف بر كن ولو بغير عذر لا يبطل ولم يفرقوا بين ركن وركن والجري على إطلاقهم أو لى اه وأقول أما ما ذكره في الحال الثاني من أنه لا سبيل إلى ترك التشهد فيه نظر لأن كلام التشهد الاول وجلسه سنة لا تنوقف صحة الصلاة عليه وإن تأمجت متابعة الامام فيه إذا كان فيه بدليل أنه لو تركه الامام فيه عمدا لا يلزمه العود اليه أو شروا قيام الامام قبل ذكره لا يعود اليه ومن التوقف فيما إذا قام وجد الامام قد ركع في سقوط الفاتحة فينبغى أن يجربى فيه ما فى قول الشارح ومن ثم لم يسن الاقتداء في السجود (الخ) أما الحال الثالث فينبغى أن يتخلف بغير عذر فيستل يتخلفه بفعلين وأن يجربى فيه بالنسبة لقراءة الفاتحة إذا ركع الامام ماجرى فيما إذا وقف عمدا بل لقراءة إلى أن ركع الامام فليتامل سم (قوله ركع معه) الأوجه أنه كبطيء القراءة على قياس مامر في الهامش عن شيخنا الشباب (قوله هاتين الصورتين) كان مراده بالصورتين صورة من سمع تكبير الرفع وصورة الناسى للقراءة فليتامل (قوله في المتن فقيل يتبعه وتسقط البقية) كيف يصدق على هذا المقسم وهو التخلف بر كئين (قوله ولو للتشهد الاول) أى كما يكون للاخير (قوله سعى (الخ) جواب ففى قام

ركع معه كالمسبوق ففرقهم بين هاتين الصورتين صريح فسما ذكرته من الفرق بين من يدرك قيام الامام وبين من لا يدركه (وركع قبل إتمام المأموم الفاتحة فقيل يتبعه وتسقط البقية) اهذره كالمسبوق (والصحيح) أنه (يتمه) وجوبا وليس كالمسبوق لأنه أدرك محلها (ويسعى خلفه) على ترتيب صلاة نفسه (مالم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان مقصودة) لذاتها وهى الطويلة) فلا يحسب منها الاعتدال ولا الجلوس بين السجدتين لأنها وإن قصدا لكن لذاتها بل لغيرهما كما مر في سجد السهو ولا بد في السابق بالاكثر المذكور أن ينتهى الامام إلى الرابع أو ما هو على صورته ففى قام من السجود متلا ففرغ المأموم فاتحته قبل تلبس الامام بالقيام وإن تقدمه جلسة الاستراحة أو بالجلوس ولو للتشهد الاول كما اقتضاه كلامهم فيها ويفرق بأن تلك قصيرة يبطل تطويلها فاغتفرت بخلاف التشهد الاول سمى على ترتيب نفسه أو بعد تلبسه فكما قال (فان سبق بأكثر) مما ذكر بأن انتهى إلى الرابع

كان ركع والمأموم في الاعتدال أو قام أو قعد وهو في القيام (فقيل بفارقه) بالنية وجوبا (٣٤٧) لتعذر الموافقة (والاصح) انه

لا تلزمه مفارقتها بل
(يتبعه) وجوبا ان لم ينو
مفارقته (فيها هو فيه) لفحش
المخالفة في سعيه على ترتيب
نفسه ومن ثم أبطل من
عامد عالم وإذا تبعه فركع
وهو الى الان لم يتم الفاتحة
تخلف لا كالحاكم ما يسبق
بالاكثر ايضا (ثم يتدارك
ما فاته بعد سلام الامام)
كالمسبوق (ولو لم يتم
المأموم) الفاتحة لشغله
دعاء الافتتاح) مثلا وقد
ركع امامه (فمذور) كبطل
القرأة لحكمه مأمور وظاهر
كلامهم هنا عذرهم وان لم
يندب له دعاء الافتتاح
بأن ظن أنه لا يدرك الفاتحة
لواشغل به وحينئذ يشكل
بأمر في نحو تارك الفاتحة
متعمدا إلا أن يفرق بأن له
هنا نوع شبهة لا شغاله
بصورة سنة بخلافه فيأمر
وأياضا فالتخلف لأتمام
التشهد الحش منه هنا وبما
يأتي في المسبوق ان سبب
عدم عذرهم كونه اشغل
بالسنة عن الفرض إلا ان
يفرق بان المسبوق يحمل
عنه الامام فاحتيل له
بان لا يكون صرف
شيئا الغير الفرض والموافق
لا يتحمل عنه فعذر للتخلف
لا كالفاتحة وان قصر
بصره بعض الزمن لغيره
لان تقصيره باعتبار ظنه
دون الواقع والحاصل

صلاته قاله البلقيني نهاية وبأني ما يتعلق به (قوله كان ركع) أي الركوع الركعة الثانية (قوله في الاعتدال)
أي اعتدال الركعة الاولى مثلا ع (قوله أو قام أو قعد وهو في القيام) أقول إذا قعد وهو في القيام فقدمه
كما هو الواجب عليه ثم قام للركعة الاخرى فهل يبنى على ما قرأه من الفاتحة في الركعة السابقة الوجه انه لا يجوز
البناء لا لقطع قراءته بفارقه ذلك القيام الى قيام اخر من ركعة اخرى بخلاف ما لو سجد لتلاوة في أثناء
الفاتحة كان تابع امامه فيها لوجوه بعد السجود الى قيام تلك الركعة بعينه واما مسئلة ما لو قام أي الامام وهو
أي المأموم في القيام فلا يبعد حينئذ بناؤه على قراءته لعدم مفارقتها حينئذ قيامه فليتامل سم على حج
ولكنه اعتمد في حاشية المنهج البناء في المسئلتين ونقله عن ابن العباد أقول وهذا هو الأقرب والقلب اليه
اميل ع ش أقول وباتي عن الحلبي اعتداد الاول وان قول الشارح الاتي وإذا تبعه فركع كالصريح في
الثاني (قوله بل يتبعه) الخ قضيه كلام الشيخ ع ش انه لا بد من قصد المتابع وهو احدا اجتماع ثلاثا ابتداءها
الشهاب سم في المنهج الثاني انه يشترط ان لا يقصد البقاء على نظم صلاة نفسه والثالث وهو الذي استظهره
انه لا يشترط شيء من ذلك بل يكفي مجرد التبعية بالفعل وقول الشارح الاتي قريبا وإذا تبعه فركع
الخ يؤيد ما قلناه شيخنا ع ش إلا ان يقال انه لا يقتضي وجوب القصد وإنما غاية ما فيه انه إذا قصد كان حكمه
ما ذكر وما استظهره سم يلزم منه حذف حكم البلقيني بالبطان في الصلوة المتقدمة التي ذكرها الشارح
م م فتامل رشدي وقوله وما استظهره سم يلزم منه ما لم يظهر له وجه اللزوم (قوله وجوبا) فإذا كان قائما
واقفه في القيام ويعتد بما باتي به من الفاتحة وان كان جالسا جلس معه وحينئذ لا عبرة بما قرأه وان هوى ليجلس
فقام الامام ينبغي ان يقال ان وصل الى حد لا يسمى فيه قائما لم يعتد بما قرأه إلا اعتد بذلك لان ما فعله من
الهوى لا يلحق ذلك فان لم يتبعه حتى ركع الامام بطلت صلاته ان كان عامدا عالما محلي ا بهيجري (قوله ومن
ثم) أي لفحش المخالفة (قوله أبطل) أي سعيه سم (قوله وإذا تبعه) أي بالقصد فاعلم ما مر رشدي
(قوله أي فركع أي الامام وهو الخ) أي المأموم (قوله المأموم) أي الموافق كما باتي (مثلا) أي قوله ولو شك
في النهاية لا قوله وايضا الى وما باتي وقوله كما يثبت في شرح الارشاد وغيره وما انبه عليه (قوله مثلا) أي او
التعذر مغني أي وانتظار سكتة الامام كالتقدم (وقد ركع امامه) أي واقارب الركوع شرح بافضل قول
المتن (فمذور) أي في التخلف لاتمامه معنى (قوله لحكمه مامر) أي من اغتفر التخلف بثلاثة اركان طويلة
وقد علم مامر ان المراد بالفراغ من الركن الانتقال عنه لا الايمان الواجب منه نهاية زاد المغني وانه لا فرق
بين ان تبليس بغيره ام لا وهو الاصح كما في التحقيق وقيل يعتبر ملازمة الامام ركنا اخر (قوله بما مامر الخ)
أي في شرح فان لم يكن عذرا الخ (قوله في نحو تارك الفاتحة الخ) أي كالتخلف لو سوتها ووجوب الاستراحة
أو لاتمام التشهد الاول (قوله إلا ان يفرق الخ) كذا شرح م وهذا الفرق قريب ان لم يعتدده أنه
لا يندب له حينئذ دعاء الافتتاح سم (قوله وايضا فالتخلف لاتمام التشهد الخ) وعلى ما تقدم فيه عن
الكثيرين لا اشكال به سم (قوله بخلافه فيأمر) فيه نظر بالنسبة للتخلف لجلسة الاستراحة (قوله وبما
باتي الخ) معطوف على قوله بما مر سم (قوله دون الواقع) فيه نظر ظاهر إذا لمعنى للتقصير في الواقع الا كون

(قوله كان ركع والمأموم في الاعتدال أو قام أو قعد وهو في القيام) أقول إذا قعد وهو في القيام فقدمه كما
هو الواجب عليه ثم قام للركعة الاخرى فهل يبنى على ما قرأه من الفاتحة في الركعة السابقة الوجه انه لا يجوز
البناء لا لقطع قراءته بفارقه ذلك القيام الى قيام اخر من ركعة اخرى بخلاف ما لو سجد لتلاوة في أثناء
الفاتحة كان تابع امامه فيها لوجوه بعد السجود الى قيام تلك الركعة بعينه واما مسئلة ما لو قام وهو في
القيام فلا يبعد حينئذ بناؤه على قراءته لعدم مفارقتها حينئذ قيامه فليتامل (قوله ومن ثم أبطل) أي سعيه
(قوله إلا ان يفرق الخ) كذا شرح م وهذا الفرق قريب ان لم يعتدده انه لا يندب له حينئذ دعاء الافتتاح
(قوله وبما باتي) معطوف على قوله بما مر وعلى ما تقدم فيه عن الكثيرين لا اشكال (دون الواقع) فيه نظر
ظاهر إذا لمعنى للتقصير في الواقع الا كون مقتضى الواقع انه لا يشتغل بغير الفاتحة وهنا كذلك لكون

من كلامهم اثنا بالنسبة للعذر وعدمه نذر الامر على الواقع وبالنسبة لندب الاتيان لنحو التعذر للمسبوق نذر الامر على ظنه

(هذا كله في) المأموم (الموافق) وهو (٣٤٨) من أدرك من قيام الإمام من مناسيع الفاتحة بالنسبة إلى القراءة المعتدلة للقراءة للإمام ولا

لقراءة نفسه على الوجه كما
يبيته في شرح الارشاد وغيره
وقول شارح هو من احرم
مع الامام غير صحيح فان
احكام المواقف والمسبوق
تأتي في كل الركعات الا
تري ان الساعي على ترتيب
نفسه ونحوه كبطل النهضة
اذ افرغ من سعيه على ترتيب
نفسه فان أدرك مع الامام
زمنًا يسع الفاتحة فوافق
والفسبوق ولو لشكاهو
مسبوق او موافق لزمه
الاحتياط فيختلف لانام
الفاتحة ولا يدرك الركعة
على الوجه من تنافض فيه
للتأخير لان له مراض في
حقه اصلان عدم ادراكها
وعدم تحمل الامام عنه
فالزمنان انما هما رعاية
لثاني وفاته الركعة بعدم
ادراك الركوع عارعاية للارل
احتياط الفيم وقضية كلام
بعضهم ان محل هذا ان لم
يحم عقب احرام الامام او
عقب قيامه من ركعته وإلا لم
يؤثر شكوه وانما يأتي على
ان العبرة في المواقف بادرار
قدر الفاتحة من قراءة الامام
والمعتمد خلافه كما تقرر
(فاما مسبوق ركع الامام في
فاتحته فالاصح انه ان لم
يشغل بالافتتاح والتعوذ
بأن قرأ عقب ترجمه (ترك
قراءته وركع) وإن كان
بطء القراءة فلا يلزمه

مقتضى الواقع أن لا يشتغل بغير الفاتحة وهنا كذلك لكن ما أدركه لا يسع في الواقع غير الفاتحة سم على حج
اه رشيدى و اشار السركدى الى دفع النظر بما نصه قوله دون الواقع اى لان الواقع قد يبطا ظنه وقد لا يخلف
تقصير المسبوق فانه باعتبار الواقع لانه يتحقق عدم إدراكه الفاتحة ولا يشتغل بالسنة اه (قوله هذا كله) اى
قوله وإن كان بان اسرع الخ (قوله وهو من) الى قوله لا لقراءة الامام في المفتى (قوله وهو من أدرك الخ) هذا
لا يشمل من احرم عقب احرام الامام بلا فاصل ولم يدرك من قيام الامام ما ذكر ولا يتجه لإجعله موافقاً
رايت قوله الاقنى وهو انما يأتي الخ وقضيته خلاف ذلك أنه قد يكون مسبوقاً سم (قوله على الوجه) أى وإن
رجح الزكشى اعتبار قراءة نفسه منها به وكذا رجحه البصرى عبارته والذى يظهر ان اناطه الحكم بقراءة نفسه
اولى من انناطه بالقراءة المعتدلة اه (قوله وقول شارح هو من احرم الامام الخ) من احرم مع الامام موافق
ايضاً راه سم (قوله غير صحيح) عبارة النهاية قبل مردود اه (قوله فان احكام المواقف الخ) يمكن الجواب
بان من عبر بذلك اراد المواقف الحقيقي فان ما ذكره من بطل النهضة ونحوه مسبوق حكا ع ش ورشيدى
وبصرى (قوله ونحوه الخ) بالنصب عطفاً على الساعي (قوله والفسبوق) اى غير ك معه وتحسب له الركعة
ومن ذلك ما ينعى لكثير من الائمة انهم يسرعون القراءة فلا يمكن المأموم بعد قيامه من السجود قراءة الفاتحة
بتمام اقبل ركوع الامام فيركع معه وتحسب له الركعة ولو وقع ذلك في جميع الركعات فلو تخلف لانام
الفاتحة حتى رفع الامام راسه من الركوع او ركع معه ولم يطمئن قبل ارتفاعه من اقل الركوع فاته الركعة
فيتنبع الامام فيها هو فيه وياتي بركعة بعد سلام الامام ع ش (قوله ولو لشكاهو مسبوق) اقنى شيخنا الشهاب
الرملى بأن حكمه حكم المواقف سم ووافقه المفتى والنهاية عبارة توهل يلحق به اى بالموافق في سائر احكامه
من شك هل أدرك زمان يسع الفاتحة لان الاصل وجوبها في كل ركعة حتى يتحقق مسقطها وعدم تحمل
الامام لشيء منها وحديثنا متأخر ويتم الفاتحة ويدرك الركعة الميسبق باكثر من ثلاثة اركان طويلة في
ذلك ترك دلالته متأخرين والمعتمد كما اقنى به والده رحمه الله تعالى نعم لما مر وسواء ذلك اكان احرامه عقب
احرام امامه ام عقب قيامه من ركعته ام لا اه قال ع ش قوله مر نعم لما مر جواب لقوله لفتاخر ويتم
الفاتحة أى فيكون كالواقف فيغير له ثلاثة اركان طويلة اه (قوله لزمه الاحتياط) قديهم منتهان
ماسلكه والاحوط مطلقاً وليس كذلك لاحتبال ان يكون موافقاً نفس الامر فالركعة زائدة وبالجملة فلا
يمكن إيقاع هذه الصلاة متفقاً على صحتها ما لم يشو المارقة وقول بغير تعيينها لكان مذهبها متجه السلامة من الخلل
بكل تقدير بخلاف بقية الاراء بصرى (قوله فيختلف لانام الفاتحة) اى ويسعى على ترتيب صلاته ما لم
يسبق باكثر من ثلاثة اركان طويلة الخ هذا ما يقتضيه اطلاقه عليه فلك ان تقول قدي يؤدى حينئذ الى
بطلان صلاته بفرض كونه مسبوقاً بان يسوى امامه للسجدة قبل ان تمامها فامل بصرى (قوله ولا يدرك
الركعة) اى اذا لم يدرك ركوع الامام سم (قوله على الوجه) تقدم عن النهاية خلافه (قوله ان محل
هذا) اى قوله لزمه الاحتياط فيختلف لانام الفاتحة الخ (قوله لم يؤثر شك) اى حكمه حكم المواقف (قوله
كما تقرر) اى في قوله بالنسبة الى القراءة المعتدلة الخ (قوله بان ترك الخ) للمل المراد بدون ابطال عمد اقول
المتن (ترك تركه انه وركع) نان تخلف لانام الفاتحة وانه اركوع معمو أدركه في الاعتدال بطلت ركعته
لان لم يتابعه في معظمها فكان تخلفه بلا عذر فيكون مكر وهاو لا تبطل صلاته على و نهاية ومعنى (قوله غير
ما أدركه) اى غير ما فرامها به (قوله بخلاف ما مر في المواقف) اى من انه يتم التامه ويسمى خلفه الخ (قوله)

ما أدركه لا يسع في الواقع غير الفاتحة فلي تأمل (قوله وهو من أدرك من قيام الامام من مناسيع الخ) هذا لا يشمل
من احرم عقب احرام الامام بلا فاصل ولم يدرك من قيام الامام ما ذكر ولا يتجه لإجعله موافقاً راه رابت
قوله الاقنى وهو انما يأتي الخ وقضيته خلاف ذلك وانما قد يكون مسبوقاً (وقول شارح هو من احرم مع الامام
الخ) من احرم مع الامام موافق ايضاً مر (ولو لشكاهو مسبوق او موافق) اقنى شيخنا الشهاب الرملى بان
حكمه حكم المواقف (قوله ولا يدرك الركعة) اى اذا لم يدرك ركوع الامام (قوله في المتن تركه انه وركع)

قيامه عن أقل الركوع (مدرك للركعة) بشرطه
الآتي لأنه لم يدرك غير
ما قرأه فيتحمل الامام عنه
ما بقي كما يتحمل عنه الكل
لو أدركها كما أورع
عقب تحريمه (ولما) بان
اشتغل بهما أو أحدهما
أولم يشتغل بشيء بأن سكت
زما بعد تحريمه وقبل
قراءته وهو عالم بأن
واجبه الفاتحة (لزمه قراءة)
من الفاتحة سواء أعلم أنه
يدرك الامام قبل سجوده
أم على الوجه (بقدره)
أي ما أتى به أي بقدر حرره
في ظنه كاهو ظاهر أو بقدر
زمن ماسكته لتقصيره في
الجملة بالعدول من الفرض
إلى غيره وإن كان قد أسر
بالافتتاح والتعود لظنه
الادراك فركع على خلاف
ظنه وعن المذهب ركع
وتسقط عنه البقية واختير
بل رجحه جمع متأخرون
وأطالوا في الاستدلال له
وان كلام الشيوخ يقتضيه
وعلى الأول متى ركع قبل
وقاء مازمه بطلت صلاته
ان علم وتعد كاهو ظاهر
والا لم يعتد بما فعله ومتى
ركع الامام وهو متخلف
لما لزمه وقام من الركوع
فاته الركعة بناء على انه
متخلف بغير عذر ومن
عبر بعذر

بركوعه) إلى قول المتن لزمه في النهاية إلا قوله بشرطه الآتي (قوله) بشرطه الآتي) أي في الفصل الآتي في قول
المتن مع الصارح قلت إنما يدركها بشرط أن يكون ذلك الركوع محسوبا به وان يطمئن الخ (قوله) لأنه لم يدرك
غير ما قرأه) لا يظن وجه مناسبه هنا ذكره النهاية والمغني عقب قول المتن وركع (قوله) أورع) أي
الامام (قوله) ولم يشتغل الخ) هل زاد أو أبطل في القراءة على خلاف عادة بغير عذر (قوله) وهو عالم الخ) يأتي
مختز به (قوله) وهو عالم بان واجبه الخ) الظاهر انه قيد في الجميع حتى الاشتغال بما مر وهل يكتبه بكونه عالما
بذلك وإن كان ناسيا حينئذ الحكم لا بد من كونه ذا كراهية عند العمل والقاب إلى الثاني اميل فيليراجع
بصري (قوله) على الوجه) أي خلافا لما في شرح الروض عن الفارقي سم عبارة النهاية قال الفارقي
وصورة تخلفه للقراءة ان يظن انه يدرك الامام قبل سجوده وإلا فلا يتابعه قطعاً ولا يقرأ أو ذكر مثله الرواني
في حليته والغزالي في حياته لكن الذي نص عليه في الام ان صورتها ان يظن انه يدرك في ركوعه والا
فيفارق ويترصده في ذلك الاذرعى وهو المعتمد لكن يتجه لزوم المفارقة له عند عدم ظنه ذلك وإن لم
يفعل أثم ولكن لا تبطل صلاته حتى يصير متخلفا ركعتين اه وفي المغني وسم مثلهما إلا أنها قالا بطل وهو
المعتمد الخ وهذا كإمام شيخه وهو المعتمد لكن لا يلزم المفارقة إلا عند عدمه بالسجود لانه يصير متخلفا
بركعتين اه أي المغني (قوله) أي ما أتى به) إلى قوله ثم رايته في النهاية إلا قوله وان كان قد أسر إلى وعن المذهب
وقوله وأطالوا إلى وعلى الأول وقوله وكذا حيث قاله الركوع (قوله) أو بقدر زمن ماسكته) أي من القراءة
المعتدلة على قياس ما سار له في ضابط المواقف فليراجع رشيدى (قوله) ماسكته) عبارة النهاية يسكونه (قوله)
لتقصيره في الجملة الخ) قال الاذرعى وقضية التعليل بما ذكرناه إذا ظن إدراك الركوع فأتى بالافتتاح
والتعود فركع الامام على خلاف العادة وأعرض عن السنة التي قبلها التي بعدها ركع معه وإن لم يكن قرا
من الفاتحة شيئا ومقتضى إطلاق الشيوخين وغيرهما أنه لا فرق اه وهذا مقتضى كإمام شيخنا هو المعتمد
لبما جعل القراءة ولا نسلم ان قصيره بما ذكره منتف في ذلك إذا عبرة بالظن البين خطؤه مغني ونهاية وقوله
ومقتضى إطلاق الشيوخين وغيرهما انه لا فرق أي بين ظنه ادراك الفاتحة وعدمه وعليه فان كان أدرك مع
امامه زمنا يسع الفاتحة فهو كبطيء القراءة أو لا يقرأ بقدر ما فوته عش وسم (قوله) فركع) أي الامام
(قوله) وعن المذهب) عبارة النهاية والمغني والثاني وافته مطلقا ويسقط باقها الخبر إذا ركع فاركعوا واختاره
الاذرعى تبعاً لرجح جماعة اه (قوله) وان كلام الشيوخين الخ) عطف على قوله رجحه الخ (قوله) وعلى
الأول) إلى قوله ثم إذا فرغ في المعنى إلا قوله ان علم إلى متى (قوله) وعلى الأول) أي الاصح من لزوم القراءة
بقدر ما أتى به او زمن سكونه (كاهو الخ) أي التقييد بالعلم والمعد (قوله) والا) أي بان كان جاهلا ولا ناسيا
عش (قوله) لم يعتد الخ) أي يأتي بركعة بعد سلام امامه عش قال الرشيدى وهل يجب عليه العود لتتميم
القراءة معنية بالمفارقة إذا هوى الامام للسجود إذا علم بالحال إذ حركته غير معتد بها حينئذ فلا وجه لاضيه
فيما هو فيها ولا يجب الظاهر الأول فيليراجع اه اقول لو جزم بالثاني الجمل على النهاية فهو قضية ما مر عن
عش انفا (قوله) من غير بعذر الخ) عبارة المغني ولا يتابعه قول البغوي بعذر في التخلف لأن معناه انه
يدرك بمعنى انه لا كراهة ولا بطلان بتخلفه قطعاً لا بمعنى انه ان لم يدرك الامام في الركوع فله الركعة اللهم إلا
فلو تخلف لقراءتها حتى رفع الامام من الركوع فاته الركعة قال المحلى ولا تبطل (قوله) وهو عالم) يأتي مختز به
(قوله) على الوجه) أي خلافا لما في شرح الروض عن الفارقي ان صورتها ان يظن انه يدرك الامام قبل سجوده
والا يتابعه قطعاً ولا يقرأ لكن الذي نص عليه في الام ان صورتها ان يظن انه يدرك الامام في ركوعه وإلا
فيفارق ويترصده في ذلك الاذرعى وهو المعتمد لكن لا يلزم المفارقة إلا عند عدمه بالسجود لانه يصير
متخلفا ركعتين شرح مر (قوله) لتقصيره) قال في شرح الروض قال الاذرعى وقضية التعليل بتقصيره بما
ذكرناه إذا ظن إدراك الركوع فأتى بالافتتاح والتعود فركع الامام على خلاف العادة بان قرا الفاتحة
وأعرض عن السنة التي قبلها التي بعدها ركع معه وان لم يكن قرا من الفاتحة شيئا ومقتضى إطلاق الشيوخين

أن يريد أنه كبطي القراءة فإنه لا تفوته الركعة إذا لم يدرك الإمام في الركوع اهـ (قوله فعبارته مؤولة)
 عبارة النهاية نظر إلى أنه يلزم من القراءة كما أشار إلى ذلك الشارع اهـ (قوله ثم) أي بعد أن اشتغل المسبوق
 باتيان ما لزمه (قوله إذا فرغ) أي من اتيانه (قوله وإلا الخ) أي وإن لم يتابعه فركع (قوله وكذا حديث الخ)
 المراد به الإشارة إلى ما لو أدرك الإمام بعد رفعه عن أقل الركوع فتجب متابعتها الإمام فيها وفيه حتى لو ركع
 عامدا علما بطلت صلاته وهذا مقتضى إطلاقهم هناك لا يبطّل من الجاهل وإن كان غير مدعو وكلامهم
 في مواطن كثيرة قاض بالتفصيل فليتأمل بصرى وقوله وكلامهم في مواطن آخر قد يقال أن ما هنا ينبغي على
 بعض العلماء فضلا عن الجاهل (قوله وإن لم يفرغ الخ) عطف على قوله إذا فرغ الخ (قوله لإينية المفارقة)
 ومعلوم أنه إذا نوى المفارقة وجب عليه إتمام الفاتحة فلما أراد بدنية المفارقة أن يجدد لا اقتداء به فهل إذا
 جدد بتابعه ويسقط قراءة ما كان وجبت قراءته أولا فيه نظروا له الوجه الثاني فيراجع سم (قوله بكل
 تقدير) أي من تقديري التخلف والسجود مع الإمام سم ورشيدى (قوله ويشهد له) أي لزوم بدنية المفارقة
 و (قوله مامر) أي في شرح وإن كان بأن أسرع قراءته (قوله ثم رأيت شيخنا أطلق الخ) كان مراده به أنه
 لم يفصل بين أن يكون فرغ مما لزمه أولا واعلم أن كلام التحقيق صريح في تقرير لزوم المتابعة في الهوى على
 القول الضعيف أنه يلزم المسبوق إذا ركع الإمام أن يركع معه مطلقا وإن كان اشتغل بغير الفاتحة فراجع سم
 عبارة النهاية وما نقله الشيخ عن التحقيق واعتمده من لزوم متابعته في الهوى حيث تدبر وجهه بأنه لما لزمه الخ
 بحسب ما فهمه من كلامه والافبارته صريحة في تقريره على المرجوع اهـ (قوله أما إذا جهل) إلى المتن في
 النبذة (قوله أما إذا جهل الخ) محرز قوله وهو عالم بأن واجبه الخ شديد (قوله فهو يتخلفه لما لزمه متخلف
 الخ) قال الشهاب سم قضية هذا أنه كبطي القراءة مع أنه فرضه في المسبوق والمسبوق لا يدرك الركعة إلا
 بالركوع مع الإمام اهـ أقول يستحيل أن يكون هذا مراد القاضي فيكون مخصصا لفهم أن المسبوق لا يدرك
 الركعة إلا بالركوع مع الإمام فيكون محل في العالم بأن واجبه القراءة وتحمل وهو الأقرب واقتصر عليه
 شيخنا عن في الحاشية أن مراد القاضي أن صلاته لا تبطّل بتخلفه إلى ما ذكر فيكون محل بطلانها هو

فعبارته مؤولة ثم إذا فرغ
 قبل هوى الإمام للسجود
 وافته ولا يركع ولا
 بطلت أن علم وتعد وكذا
 حيث فاته الركوع وإن لم
 يفرغ وقد أراد الإمام
 الهوى للسجود فقد تعارض
 في حقه وجوب ما لزمه
 وبطلان صلاته بهوى
 الإمام للسجود لما تقر أنه
 متخلف بغير عذر فلا يخلص
 له عن هذين لإينية المفارقة
 فتعين عليه حذر أن يطلن
 صلاته عند عدمها بكل
 تقدير ويشهد له ما رفي
 متعدد ترك الفاتحة وبطله
 الوسوسة ثم رأيت شيخنا
 أطلق نقلا عن التحقيق
 واعتمده أنه يلزمه متابعته
 في الهوى حيث تدبر ويمكن
 توجيهه بأنه لما لزمته المتابعة
 قبل المعارضة استصحب
 وجوبها وسقط موجب
 قصيره من التخلف لقراءة
 قدر ما لحقه فغلب واجب
 المتابعة فعليه أن يصح لا
 تلزمه مفارقتها أما إذا جهل
 أن واجبه ذلك فهو يتخلفه
 لما لزمه متخلف بعذر قاله
 القاضي

(ولا يشتغل المسبوق بسنة)
بعد التحريم) أى لا يسن له
الاشتغال بها (بل بالفاتحة)
لانها الامم ويسرع فيها
ليدركها (الا) منقطعان
أريد بالمسبوق من مر باعتبار
ظنه متصل أن أريد به من
سبق بأول القيام لكنه
يقضى أن من لم يسبق به
يشتغل بهامطلقا والظاهر
خلافه وأنه لا فرق بين من
أدركه أو لم القيام وإن شاء في
التفصيل المذكور وحينئذ
فالتعبير بالمأموم أولى (أن
يعلم) أى يظن لا اعتدادا بالامام
التطويل (أدراكا) مع
ما باتى به فباتى به بدخلاف
ما ذا جهل حاله أو ظن منه
الاسراع وأنه لا يدركه كما
فيبدأ بالفاتحة (ولو علم
المأموم في ركوعه) أى بعد
وجود أمله (أنه ترك الفاتحة
أو شك) في فعلها (لم يعد إليها)
أى لمحلها فان فعل بطلت
صلاته أن علم وتعمد لفوات
محلها (بل يصلي ركعة بعد
سلام الامام) تداركاً لما فاتته
كالمسبوق (فلو علم أو شك)
في فعلها (أو قدر كع) الامام ولم
يركع هو) أى لم يوجد منه
أقل الركوع وأن هوى له
(قراها) بعد عوده للقيام
فيا إذا هوى لبقاء محلها
(وهو متخلف بعذر) فباتى
فيه حكمه السابق من
التخلف لانماها بشرطه
ويؤخذ منه أنها حث قلنا
بعوده للركن كان متخلفاً

الامام للسجود اذ لم يفارقه في غير هذه الصورة لكن تفوته الركعة وليس معنى كونه متخلفاً بعذر أنه يعطى
حكمه المعذور من كل وجه ولا إشكال في ذلك وإن أشار الشهاب المذكور الى إشكاله بما ذكره شيدى قول المتن
(ولا يشتغل المسبوق الخ) أى من لم يدرك اول الركعة وان أدرك زمنا يسع الفاتحة سم وهذا إنما يتناسب
اتصال الاستثناء دون انقطاعه الذي قدمه الشارح فباتى قول المتن (يسنة الخ) أى كدعاء افتتاح أو تمود
نهاية معنى (قوله) أى لا يسن) الى قول المتن (بل يصلي) في النهاية (قوله) أى لا يسن) هلا قال لا يسن ان
لا يشتغل بها سم أى كافي المنهج (قوله من سر) أى ضد المواقف المفسر بما مر (قوله من سبق بأول القيام)
أى وإن أدرك زمنا يسع الفاتحة (قوله لكنه) أى التفسير بمن سبق الخ (قوله مطلقاً) أى وإن ظن من الامام
الاسراع وأنه لا يدركه معه (قوله) وأنه لا فرق الخ) عطف على خلافه أى والظاهر عدم الفرق (قوله
المذكور) أى لا فى المتن وشرحه انه (قوله) أى يظن الخ) فلما خلف ظنه اتجه انه كبطى القراءة وإن أدرك
ما يسع الفاتحة سم أى وان لم يدركه حكمه من اتفاق قول المصنف وإلازمه قراءة الخ وشرحه (قوله) مع ما باتى
به) أى مع اشتغاله بالسنة (قوله) فباتى به ندبا) أى تم باتى بالفاتحة حيازة لفصليتها معنى (قوله) أو ظن منه
الاسراع الخ) أى وظن أنه لا يقرأ السورة أو يقرأ سورة قصيرة معنى (قوله) فيبدأ بالفاتحة) أى يسن ان يقرأ
الفاتحة مع الامام معنى قول المتن (فركوعه) أى مع الامام معنى (قوله) أى بعد وجود أمله والظاهر ولو قبل
الطائفة سم قول المتن (لم يعد إليها الخ) فلو علم الامام أو المصلى منفرداً ذلك وجب عليه العود كما تقدم
ركن الترتيب لكن إذا عاد الامام قبل المأموم ينتظر ونه أو يعودون معه ويفارقونه بالنية أم كيف الحال
ثم رأيت بها مش بخط بعض الفضلاء بعد كلامه ما نصه قال شيخنا الرضى بالاول ولا يغتفر التطويل في الاعتدال
للضرورة ثم يرجع عن ذلك واعتدائهم ينتظرونه في السجود ويغفرون سيقم ركعتين للضرورة وهذا هو الاصح
لانه ترك طول اهل عس وعيابة البجيرى عن السلطان فلو شك الامام في الفاتحة وجب عليه العود اه
مطلقاً وجب على المأموم انتظاره في الركوع ان لم يرجع معه ولا انتظره في السجود لا في الاعتدال فلو شك معاً
ورجع الامام للقراءة وعلم المأموم منه ذلك وجب عليه الرجوع ايضاً فان لم يرجع الامام وعلمه المأموم
ذلك وجب عليه نية المقارنة لا نه يصير كمن ترك اتمامه الفاتحة عمداً ولا بطلت صلاته اه وهى أحسن قول
المتن (بل يصلي الخ) قال في شرح الروض أى والمخني قال الزركشي فلو تم ذكر في قيام الثانية انه قد كان قراها
حسبته تلك الركعة بخلاف ما لو كان منفرداً او اماماً فاشك في ركوعه في القراءة من غير تدارك عمداً
علماً بالتحريم ثم تذكر في قيام الثانية مثلاً انه قد كان قراها في الاولى فان صلاته تبطل إذ لا اعتداد بفعله
مع الشك اه سم (قوله) ان علم وتعمد) أى ولا لم تبطل ولا يدرك هذه الركعة وإن قراها بعد عوده كما
هو ظاهر سم (وإن هوى له) ظاهره إن كان أقرب اليه اقل الركوع سم وعش قول المتن (قراها) أى
وجوباً بمعنى (قوله) فيها إذا هوى) بقوله بعد عوده الخ. (قوله) لبقاء محلها) تعليلاً للمتن (قوله) بشرطه
أى لم يسبق بأكثر من ثلاثة (قوله) يؤخذ منه أنها حث الخ) تأمل فيه من حيث الاختلاف من

هذا انه كبطى القراءة مع أنه فرضه في المسبوق والمسبوق لا يدرك ركعة إلا بالركوع مع الامام (قوله) في
المتن ولا يشتغل المسبوق) أى من لم يدرك اول الركعة وان أدرك زمنا يسع الفاتحة (قوله) أى لا يسن
هلا قال لا يسن ان لا يشتغل بها (قوله) أى يظن الخ) فلما خلف ظنه اتجه انه كبطى القراءة إن أدرك
ما يسع الفاتحة (قوله) أى بعد وجود أمله والظاهر ولو قبل الطائفة (قوله) لم يعد إليها) أى بل يصلي ركعة
بعد سلام الامام قال في شرح الروض قال الزركشي فلو تم ذكر في قيام الثانية انه قد قراها حسبته تلك
الركعة بخلاف ما لو كان منفرداً او اماماً فاشك في ركوعه في القراءة فضى ثم تذكر في قيام الثانية أى مثلاً انه
كان قد قراها في الاولى فان صلاته تبطل إذ لا اعتداد بفعله مع الشك اه وقوله فان صلاته تبطل أى ان
مضى عمداً علماً بالتحريم ولم يتدارك الركعة ولا لم تبطل كما هو ظاهر (قوله) ان علم وتعمد) أى ولا
لم تبطل ولا يدرك هذه الركعة وإن قراها بعد عوده كما هو ظاهر (قوله) أى لم يوجد منه اقل الركوع) ظاهره

بعذر فباتى به ويسعى على نظم نفسه مالم يسبق بأكثر من ثلاثة

وللاوافق الامام وبني بركة بعد (٣٥٢) سلامه (وقيل برك) للمتابعة (ويتدارك بعد سلام الامام) ما فاتهم قوله وقد ركع الامام

انه لو ركع قبله ثم شك لزمه العود ويوجه بانزكه ههنا يسن أو يجوز له تركه والعود للامام فكان ذلك بمنزلة شك قبل أن يركع بالكعبة وبأن ذلك في كل ركن علم المأموم تركه أو شك فيه بعد تلبسه بركن بعده يقيناً أي وكان في التخلف له خش مخافة كما يعلم من المثل الآتية فوافق الامام وباني بدله بركعة بعد سلام امامه فلم أنه لو قام امامه فقط فشكل هل سجد معه سجد كما نقله القاضي عن الآتية لانه تخلف يسير مع كونه لم يتلبس بعده بركن يقيناً لان احاطت به في شك يقتضي انه في الجلوس بين السجدين ومثله ما لو شك بعد رفع امامه من الركوع في انه ركع معه أو لا فبرك

لذلك اى كون تخلفه يسيراً مع ان احاطت به في شك يقتضي انه باقى في القيام الذى قبل الركوع بخلاف ما لو قام هو أى مع امامه أو قبله فيما يظهر ثم شك في السجود فلا يعود اليه لفحش المخالفة مع يقين التلبس بركن بعده وهو القيام ومثله لو شك وهو ساجد معه هل ركع معه أو لا فلا يركع لذلك وظاهر ذلك انه لو شك وهو جالس للاستراحة أو ناهض للقيام في السجود عادله وان كان الامام في القيام لانه لم يتلبس الى الآن بركن بعده ولو كان شك في السجود

حيث الحكم فانه كما قال بصري (قوله) وإلا أى إن سبق بذلك بان انتهى إلى الركن الرابع (قوله) وأفهم (قوله) إلى قوله لذلك وظاهره للمغنى لا قوله أى وكان إلى فعله قوله لانه تخالف إلى ومثله قوله لى كون تخلفه إلى بخلاف قوله أو قبله فيما يظهر وقوله لفحش المخالفة إلى ومثله (قوله) لزمه العود) فلور كركع الامام قبل عوده فهل يمتنع فيه نظر ولا يبعد الامتناع سم اقول ولو ثبت الامتناع لعيل المغنى بقوله لاذل متابعه حيث تدفرو كالفرد اه (قوله) يسن اى إن كان التقدم بالركوع عمداً (قوله) أو يجوز اى إن كان سهواً (قوله) تركه تنازع فيه يسن ويجوز عرش اه سم (قوله) قبل أن يركع اى قبل أن يوجد الركوع بالكعبة اى لانه ولان امامه (قوله) وباني إلى قوله فلم في النهاية لا قوله لى وكان إلى فوافق الامام (قوله) وباقى ذلك) اى التفصيل الذى تضمنه قول المصنف ولو علم المأموم في ركوعه الخ (قوله) بعد تلبسه بركن اى مع الامام مغنى وبصري (قوله) اى وكان في التخلف الخ قضية سكوت النهاية والمغنى عنه ان ليس بقيد عندهما خلافاً للشارح (قوله) فقط اى لو قام معه ثم شك في ذلك لم يبعد للسجود كما قفي به القاضي مغنى (قوله) سجد اى ثم تابع الامام مغنى (قوله) لانه تخلف يسير) قد تنازع فيه مع انه لاحاجة اليه إذ يكتفى بعدم التلبس بركن يقيناً بصري (قوله) بركن يقيناً مقتضاه أنه متلبس به على احتمال وقد توقف فيه فان الفرض انه في جلوس وان الركن الذى بعد سجوده للقيام لا يقال قوله يقيناً قيد للنفي لا للنفي لاننا قول لا يلاعه قوله لان احاطت به في شك الخ فامل بصري وقد يجاب بان قوله يقيناً مجرد رعاية لفظ الضابط المتقدم في قوله وباقى ذلك في كل ركن الخ (قوله) ومثله اى الشك في السجود بدقيا امامه فقط (قوله) أو قبله فيما يظهر مقتضى كلامهم خلاف هذا البحث وعبارة شرح الروض اى والمغنى وضابط ذلك انه إن يقين فوت محل المتر وكالتبسه مع الامام بركن بعده والاعاد انتهت والقلب إلى هذا أميل بصري (قوله) اليه اى السجود (قوله) ومثله لو شك الخ عبارة للمغنى ولو سجده معه ثم شك في انه ركع معه ام لا بعد الركوع قاله البلقنى اه (قوله) لذلك اى لفحش المخالفة الخ وكذا الاشارة التي بعد (قوله) وظاهره إلى قوله لانه لم يتلبس في النهاية (قوله) وهو جالس الخ) عبارة شرح الروض اى والمغنى ولو شك بدقيا امامه في انه سجد معه ام لا سجد ثم تابعه الخ سم و (قوله) بعد قيام امامه اى فقط كافي للمغنى والاسنى فبما ذكر مع قول الشارح المتقدم فلم انه لو قام الخ (قوله) عادله اى بخلاف ما لو قام معه ثم شك لا يعود للسجود شرح الروض

في الركعة الأخيرة قبل جلوسه لتشبه الأخير ركعته بماه فلما ذكر بجماع أنه تلبس في كل ركع أو يفرق بأنه في صورة القيام قد تلبس بركن يقينا مع خش المخالفة بالعود بعد ما بين القيام والسجود بخلافنا في صورة الجلوس فإنه (٣٥٣) لم تلبس بركن يقينا لما تقرر أن أحد طرفي شكه يقتضي أنه إلى

أى والمغنى سم (قوله في الركعة الأخيرة) خبر كان (قوله مع عدم خش الخ) متعلق لم تلبس الخ (قوله ويؤيده) أى الفرق ونقل سم عن الروض وقناوى السبولى التصريح بأنه لو شك في جلوس التشهد الاول والاخير في السجود لم يعدله وافرده الشيدى (قوله صورة الركوع) أى المتقدم في قوله ومثله ما لو شك بعد رفع إمامه من الركوع الخ (قوله فإن هذين) أى عدم التلبس وعدم الفحش (قوله وهذا) أى الفرق وكذا تخيير ولا يخالفه ورجعه السكردى إلى أقرب (قوله في الضابط المذكور) أى المتقدم في قوله وباتى ذلك في كل ركع الخ (قوله فإن قلت الخ) وقع السؤال عما لو شك وهو جالس مع إمامه بين السجدةتين هل إبطان في السجدة الاولى أم لا الجواب أن قضية التقيد بالشارح عدم العود بفحش المخالفة مع تصريحه بالشك في السجود في الركعة الأخيرة بفقدان خش المخالفة بين الجلوس والسجود بأنه يعود إلى السجدة وإن قضية إطلاق الاسنى والنهاية والمغنى وسكوته عن التقيد المذكور أنه لا يعود إلى السجدة بل ما في سم عن الروض وقناوى السبولى وافرده الشيدى أنه لو شك في جلوس التشهد في السجود لم يعدله صريح في أنه لا يعود إليها والله أعلم (قوله على كل الخ) متعلق بقوله تلبس (قوله أى سواء الخ) تفسير لقوله على كل من طرفي الشك (قوله هنا) أى مسئلة المتن (قوله ما تقرر) مفعول يدفع وقاعله تخيير عدم العود (قوله من التقيد الخ) أى للضابط المذكور (قوله في ركنين الخ) أى أحدهما متروك والاخر متلبس به (قوله مطلقا) أى واحدا كان أو متعددا (قوله بخلاف القول الخ) قد يقال المراد بالقول هنا الفعل كما اشار إليه الشارح بقوله أى لحمل (قوله لم تتعد صلاته) محله فيما لا ذنوى المأموم من الاقتداء مع تحرر مأمولى نوافه أثناء صلاته فلا يشترط تأخر تحرره بل يصبح تقدمه على تحرر الإمام الذى اقتدى به فى الاثناء وكذا لو كبر عقب تكبير إمامه ثم كبر إمامه ثانيا خفية لشك في تكبيره مثلا ولم يعلم به المأموم لم يضر على اصح الوجهين وهو المعتمد قلاوى وحلى وعش اه يجزى وقوله وكذا التقدّم في الشارح ما يوافقه (قوله كالمثل) إلى قوله مدر كافي النهاية (قوله فيها) أى في تكبيره التحريم (قوله بأن فرع) إلى قوله ويسر في المغنى (قوله بأن فرع من أحدهما الخ) أهم أنه لو تأخر شروعه عن شروعه المأموم ولكن فرغ الإمام قبله لباتى هذا الخلاف وكذا لو سبقه ولكن لم يفرغ قبل شروعه بحيرة اه عش (قوله وأبعده وهو الاولى) كذا مر وهو يفيد سن تأخر جميع تشهد المأموم عن جميع تشهد الإمام ولعله خاص بالاخير وإلا اشكل إذ كيف يطلب التأخر بالاول المتبعضى للتخلف عن قيام الامام وهذا في شرح العباب للشارح عن المجموع والجواهر ويسن أن يكون مع الامام في الاقوال غير التحريم والتامين كالافعال بأن يتأخر ابتداءه بالقول عن ابتدائه وفرأه عن فراغه انتهى سم عبارة شرح بافضل واما المتابعة المنذوبة فهى ان يجرى على اثره في الافعال والاقوال بحيث يكون ابتداءه بكل منهما ما لو قام معتم شك لا يعود للسجود شرح الروض (قوله ^(١)) يتجه في جلوس التشهد الاول الخ) كذا شرح ر وقضيته ان من شك في جلوس التشهد الاول او الاخير في السجود لم يعدله وهو ممنوع مخالف لما في الحاشية عن الروض (قوله وهو الاولى) كذا مر وهو يفيد سن تأخر جميع تشهد المأموم عن جميع تشهد الامام ولعله خاص بالاخير وإلا اشكل إذ كيف يطلب التأخر بالاول المتبعضى للتخلف عن قيام الامام وهذا على هذا القول كما هو ظاهر العبارة فليظن الحكم على الرجوع ولما قال في العباب والاولى تأخر ابتداءه بالاركان غير التحريم عن ابتداء الامام وتقدمه على فراغه قال الشارح في شرحه كذا قاله الشيخان في الاركان الفعلية ولم يقيد المصنف بالقول بالمجموع والجواهر ويسن أن يكون معاً في الاقوال كذلك بأن يتأخر ابتداءه بالقول عن ابتداءه لافى التامين كما مر ويتقدم فراغ الامام منها على فراغ المأموم اه (قوله ويسر مراعاة هذا الخلاف) قضية سن المراعاة ان الافضل عدم التقدم قبل قضيتها ايضا ان الافضل التأخر بجميع

(٤٥) - شروانى وابن قاسم - ثانى) يجب إعادته مع فعل الامام وأبعده وهو الاولى فان لم يعده بطلت لان فعله مرتب على فعله فلا بد قبله بما سبقه به ويسن مراعاة هذا الخلاف بل يسن (١) هكذا بالحشى وليس في الشرح ولعله نسخة وقعد له اه صححه

ولوفى اولي السرية تأخير جميع فاتحته (٣٥٤) عن فاتحة الامام إن ظن انه بقر السورة فان قلت لم تقدم رعاية هذا الخلاف على خلاف

متأخر عن ابتداء الامام ومقدم على فراغه منه اهـ وتقدم أن الافضل أن يكون سلام المأموم عقب سلام الامام ولا يشتمل بما في من الاذكار والادعية المأثورة الا إذا تركها الامام كما مر عن الامام ع (وهو الاول) اي إن تمكن معنى (قوله جميع فاتحته) اي جميع تشهده ايضا قاله ع وفيه توقف ظاهر كما مر عن سم (قوله بقر السورة) اي التي يسع منها الفاتحة كما يأتي (قوله انه إذا تعارض الخ) وخبر القاعدة (قوله هذا الخلاف اقوى) يعني عنه قوله الا في وهكذا كذلك (قوله للخروج الخ) علة للمنفى (قوله لو وقع الخ) علة للنفي (قوله وما ذكرته او وجه الخ) اعتمدت مر اهـ سم (قوله وفيه) أي في الانوار (قوله وفي قوله لزمه الخ) عبارة النهاية لكن الذي اُفتي به هو الدرر رحمه الله تعالى عدم وجوب ذلك على المأموم الموافق فيها فقد قال صاحب الانوار كالشيخين وغيرهما الخ فقوله فعليه ان يقرأ الفاتحة معه مراده بالاستحباب اهـ (قوله باكثر من ركعتين) ينبغي بركعتين بصرى (قوله لانه لو سكنت عنها الخ) اي مع علمه ان امامه يقتصر على الفاتحة (قوله نحو منتظر سكنته الخ) اي كبطء القراء والناسي لها (قوله لانه لم يعلم الخ) يفيد انه لو علم من حال الامام المبادرة بالركوع بعد الفاتحة فليس بمعذور كما مر عن البصري (قوله فعلم) الى المتن في النهاية (قوله وان محل نذب سكوت الامام الخ) انظر من اين يعلم هذا رشدي قول المتن (بفعل) اراد به الجنس ليتاني التفصيل سم قول المتن (ركعتين) اي ولو غير طويلين معنى (قوله فعليه) الى قوله وان ركع في النهاية والمغنى (قوله ان تعدد علم الخ) هل يلحق بالعالم الجاهل الغير المدبر فيه مأمور فليراجع بصرى اي ومقتضى اطلاقم هناك من الجاهل لا يضرب وإن كان غير معذور وكلامهم في مواطن كثيرة فاض بالتفصيل (قوله فان سها او جهل) ينبغي أن يقال فيها لو هو للسجود مع الامام ثم عاد الى الامام للقيام انه ان علم انه عاد للفاتحة لعلمه بتركها او شك فيها كان اخره معصوم ان عوده لذلك كان كمن تقدم بركعتين سهوا او جهلا حتى يجب العود هناك او جيبناه هناك اي كما يأتي ترجيعه وان لم يعلم انه كذلك انتظره سم اي في السجود (قوله سهوا او جهلا) فيه اشارة الى انه يجب العود الى الامام عند زوال السهو والجهل وهو قريب وعبارة شيخنا الشباب البرلسي لو علم الحال بعد ذلك فظاهر وجوب عوده الى الامام بخلاف ما إذا سبقه ركع واحد سهوا فانه غير كما سيأتي على الاصح انتهى اهـ سم وينبغي اخذنا مما مر عنه في تذكر ترك الفاتحة في ركوعه قبل امامه

التشهد الامام لقوله على هذا القول وهو الاول (قوله لو فى اولي السرية) فيه اشارة الى ان سن تأخير قراءته الفاتحة عن قراءة الامام لا يباح اما يكون في الركعتين (قوله وما ذكرته او وجه مدركا) اعتمدت مر (قوله لومه ان يقرأ الفاتحة الخ) اُفتي شيخنا الشباب الرمي بانه لا يجب ذلك على المأموم الموافق فيها ثم مر (قوله في المتن ولو تقدم بفعل) اراد به الجنس ليتاني التفصيل (قوله فان سها او جهل) ينبغي ان يقال فيها لو هو للسجود مع الامام ثم عاد الى الامام للقيام انه ان علم انه عاد للفاتحة لعلمه بتركها او شك فيه كان اخره معصوم ان عوده لذلك كان كمن تقدم بركعتين سهوا او جهلا حتى يجب العود اليه هناك وان لم يعلم انه عاد لذلك انتظره ولذلك لا يجب نية المغارفة لاحتيا غلطه ويحتمل ان لا يجب له وادى الى القسم الاول ويغارقه من تقدم بركعتين سهوا او جهلا بتقصير ذاك وتعديه في الواقع بخلاف هذا لا تقهرو ولا تعدى منه لمتابعته الامام فمات الى بل يحتمل ان يمتنع العود فيه كما لو انتصب مع الامام تاركين التشديد الاول ثم عاد الامام اليه وقد فرق فليتام (قوله سهوا او جهلا) فيه اشارة الى انه يجب العود الى الامام عند زوال السهو والجهل وهو قريب ويوجه بان في السبق بهما خش الخالفه ولهذا عللوا به البطلان عند التعمد والسبق سهوا او جهلا إذا كان مع خش اقتضى وجوب العود الى الامام كالمترك الامام في التشديد الاول وانتصب سهوا او جهلا فانه يجب عليه العود بل قد يقال ان وجوب هذا ولو لان الفحش هنا اتهم بدليل البطلان عند التعمد هنا الاشم وقد قال شيخنا العلامة الشباب البرلسي رحمه الله تعالى نحن فيه مانصه علم الحال بعد ذلك فظاهر وجوب عوده الى الامام بخلاف ما إذا سبقه ركع واحد سهوا فانه غير كما سيأتي على الاصح وقد يقال في

البطلان بتكرير القول قلت لان هذا الخلاف اقوى والقاعدة اخذنا من كلامهم انه إذا تعارض خلافان قدم اقواهما وهذا كذلك لان حديث فلا تخلفوا عليه يؤيده وتكرير القول لا نعلم له حديثا يؤيده ثم رأيت الانوار قال في التقدم بقولي لانس من اعادته للخروج من الخلاف لو وقع في الخلاف اهـ وما ذكرته او وجه مدركا وفيه كالتمتة لو علم ان امامه يقتصر على الفاتحة لزمه ان يقرأ الفاتحة مع قراءته اهـ وفي قوله لومه نظر ظاهر لا ان يكون مراده انه متى أراد البقاء على متابعتة وعلم من نفسه انه بعد ركوعه لا يمكنه قراءتها لا وقد سبقه باكثر من ركعتين يتحتم عليه قراءتها معه لانه لو سكنت عنها الى ان ركع يكون متخلفا بغير عذر لتقصير بخلاف نحو منتظر سكنته الامام لانه لم يعلم من حال الامام شيئا فلم ين محل نذب تأخير فاتحته ان رجعا ان امامه يشكك بعد الفاتحة قدراً يسعها او يقرأ سورة اسمعها وإن محل نذب سكوت الامام اذا لم يعلم ان المأموم قراها معه أولا يرى قرائتها (ولو تقدم)

على امامه (بفعل كركوع وسجود فان كان) ذلك (ركعتين) فعليه متواليين (بطلت) صلاته ان تعدد علم التحريم ومعا لفحش المخالفة فان سها او جهل لم يضرب لكن لا يعتد بهما فاذا لم يعد للاتيان بهما مع الامام سهوا او جهلا أتى بعد سلام امامه بركعة

وعما يأتي عن ع ش في التقديم بركن تنقيده الوجوب عما إذا لم بدركه الامام قبل العود ولا يفتنع
 (قوله ولا أعادها) أي وإن لم يأت بالركعة أعاد الصلاة (قوله والامام قائم) هذا التصوير هو الاصح سم
 ونهاية ومعنى (قوله وان بركنه الخ) هذا التمثيل للراقيين وهو ضعيف لانه ليس فيه إلا السبق بركن أو
 بعضه بجري وبعبارة السركردى على شرح بفضل رجحه أي التصوير الثاني في شروحه على الارشاد والعباب
 وفي الاسنى هو الاولى ورجح شرح المنهج والمغنى والنهاية قياس التقديم على التأخر اه (قوله وفارق الخ)
 والمعتمد انه لا فرق وأن التقديم والتأخر المصيرين صورتها واحدة وهي ان يسبق أو يتخلف المأموم
 بنام ركنين فعليين بجري أو تقدم عن النهاية والمغنى وسم ما يوافقه (قوله ماسر) أي من اعتبار التأخر بنام
 ركنين فعليين بأن يفرغ الامام منهما والمأموم فيما قبلهما (قوله حرم) إلى قوله والكلام في النهاية (قوله)
 حرم بركنه الخ) ويؤخذ من خبر أما يخشى الذي رفع رأسه قبل رأس الامام أن يحول الله رأسه رأس
 حماران السبق ببعض ركن كان رفعه قبل الامام ولحقه الامام في الركوع انه كالسبق بركن وهو كذلك كما
 جرى عليه الشيخ هنا فهو معنى عبارة سم قوله بركن أي أو ببعضه كما بيناه بما شاول الفصل اه (قوله سن له
 العود الخ) أي لم يركع معه مثلاً وإذا عاد فهل يحسب له ركوعه الاول أو الثاني فيه نظر والأقرب انه يحسب
 له ركوعه الاول ان طأ فيه والاقلا حتى تم على حساب الاول ولو ترك الطأ نيتاً في الثاني لم يضرب ولو لم يتفق
 له بعد عوده ركوع حتى اعتدل الامام فهل يعود بركنه لوجوبه عليه بفعل الامام أو لا لانه كان مخض
 المتابعة وفاتت فاشيه ما لم ينقله لفسد سجدة التلاوة مع امام حتى قام فيه نظر والأقرب الثاني فيسجد مع
 الامام (فائدة) قال حجب في الزواج جرداً تاماً سابقة الامام من الكبار هو صريح ما في الاحاديث الصحيحة
 وبه جزم بعض المتأخرين ومذهبنا ان مجرد رفع الرأس قبل الامام أو القيام أو الهوى قبله مكروه كراهة
 تنزيه فان سبقه بركن كان ركع واعتدل والامام قائم بركنه حرم عليه ولا يبعد ان يحمل الحديث على هذه
 الحالة وتكون هذه المعصية كبيرة انتهى أقول وقوله ومذهبنا ان مجرد رفع الرأس الخ لا ينافي كون السبق
 بعض الركن حراماً لانه لا يتحقق السبق ببعض الركن الا بالانتقال من القيام مثلاً إلى الركوع أو
 السجود والهوى من القيام وسيلة إلى الركوع أو السجود والرفع من السجود وسيلة إلى القيام أو
 الجلوس بين السجدتين فلم يصدق عليه انه سبق بركن ولا ببعضه ش (قوله بان تقدم بركنه فعل الخ)
 أي أو بركنين فعليين غير متواليين كان ركع ورفع قبل ركوع الامام واستمر في اعتداله حتى لحقه الامام
 فسيجد معه ثم رفعه فله وجوب السجدة الثانية فلا يضرك لعدوم تواليهما ع (قوله أي بالميم
 الخ) هذا يقيد انه إذا سبق الامام بما عدا الميم الأخيرة من التسليمة الأولى وتأخر بالميم عن تسليمة
 الامام وأقارن آخرها بالميم بضروفيه فظهر فيلنظر سم عبارة ع ش قوله أي بالميم الخ بل بالهمزة أن نوى
 عندها الخروج بهامن سلاتها (قوله فهو به) أي التقديم بالسلام و (قوله وبهغه) أي البطلان بذلك
 (قوله ان هذا) أي البطلان بتعمد المسبوق القيام (قوله غير صحيح) خبر وقول الانوار الخ

الاولى الواجب عوده إلى الامام وإلى الركن الذي لا يبطل السبق اليوم لم أر في ذلك شيئاً وعليه فلهوى
 للسجود والامام بعد القيام ثم علم الحال جازله العود إلى الاعتدال والركوع كما يجوز إلى القيام وهو على
 نظر وعوده إلى الاعتدال لا يظهر على طريق القاضي إذ الزم تطويله (قوله والامام قائم) هذا هو الاصح
 (قوله ومن ثم حرم بركن) أي أو ببعضه كما بيناه بما شاول الفصل (قوله) من تقدم بركن سن له العود ان
 تعددوا (الخ) فإذا عاد له هل بلغ الركوع الذي أتى به أو لا بل هو محسوب له وركوعه مع الامام مخض
 المتابعة حتى لو رفعه قبل ان يطئن المأموم لم يلزم طأ نيتاً فيه فظهر ان قلت إذا عاد إلى الامام صار هذا
 اعتدالاً ويلزمه تطويله قلت لا نسلم انه اعتدال بل هو موافقة للامام في قيامه (قوله أي بالميم الخ) هذا يفيد
 انه إذا سبق الامام بما عدا الميم الاخير من التسليمة الأولى وتأخر بالميم عن تسليمة الامام وأقارن آخرها
 بهما لم يضرب وفيه نظر فيلنظر

ولا أعادها وصورة
 التقديم بهما أن يركع
 ويعتدل ثم يهوى للسجود
 مثلاً والامام قائم أو أن
 يركع قبل الامام فلما أراد
 الامام أن يركع رفع فلما
 أراد الامام أن يركع سجد
 فلم يجتمع معه في الركوع
 ولا في الاعتدال وفارق
 ماسر في التخلف بأن التقديم
 الحش ومن ثم حرم بركن
 إن علم وتعمد بخلاف
 التخلف بفاته مكروه ومن
 تقدم بركن سن له العود
 إن تعمداً لا تخيراً (والا)
 بأن تقدم بركن فعلي أو
 بركنين قوليين أو قولي
 وفعل كالفاتحة والركوع
 (فلا) تبطل وإن علم وتعمد
 لفقه المخالفة (وقيل تبطل
 بركن) تام مع العلم والتعمد
 لفحش التقديم بخلاف
 التأخر والكلام في غير
 التقديم بالسلام أي بالميم
 آخر الاولى فهو به مبطل
 وبهغه بالاولى ما يأتي أنه
 لو تعمد المسبوق القيام
 قبل سلام إمامه بطلت
 وقول الانوار أن هذا
 مبنى على ضعف ان التقديم
 بركن مبطل غير صحيح
 تقلاً معنى فإذا أبطل القيام
 لما فيه من المخالفة الفاشية
 فالسلام أولى لانه الحش

(فصل في زوال القدوة وإيجاده وإدراك القدوة وإيجاده وإدراك المسبوق للركعة وأول صلاته وما يتبع ذلك إذا خرج الإمام من صلاته) يحدث أو غيره (انقطعت القدوة) به لزوال الرابطة فيسجد أسبوعاً ونفسه وبقتدى بغيره أو غيره به يظهر أنها تنقطع أيضاً بتأخر الإمام عن المأموم لكن بالنسبة لمن تأخر عنه لا لمن لم يتأخر عنه وأنها لا تنقطع بنية الإمام قطعها لأنها لا تتوقف على نيته فلم تؤثر فيها يؤخذ منه الانقطاع حيث لو نته كالجمعة وسيعلم مما يأتي انقطاعها أيضاً بنية الإمام الاقتداء بغيره (فان لم يخرج وقطعها المأموم) بأن نوى المفارقة (جاء) مع الكراهة المفوتة لفضيلة الجماعة حيث لا عذر لان مالا يتعين فعله لا يتعين بالشروع فيه ولو فرض كفاية إلا في الجهاد وصلاة الجنازة والنسك (وفي قول) قديم (لا يجوز) القطع (إلا بعذر) لانه إبطال للعمل وقد قال تعالى ولا تبطلوا أعمالكم

(فصل في زوال القدوة إلخ) (قوله أو يحدث أو غيره) أى كوقوع نجاسة رطبة عليه بشرطه (قوله) كإيادى يرد عليه أنه اخذ من توجبه ماسياتى بما سيعلم عدم الزوم فاقاله هنا من الزوم وأنه سيعلم ماسياتى كان قبل ظهور التوجيه الآتى له والحال هذه فليأمل (أقول) قد سقط قوله كإيادى من النسخ المعتمدة (قوله) حيث لو نته كالجمعة) أى لبطان صلاته حينئذ (قوله) وسيعلم مما يأتي انقطاع إلخ) أى فلا بد من نية المفارقة حينئذ كما هو ظاهر (قوله) في المتن (جاء) يحتمل ان محل الجواز ما لم يازم على مفارقتها انقضاء حصول فرض الجماعة كان لم يكن في المحل إلا اثنان فأحرم أحدهما خلف الآخر ثم أراد المفارقة قبل حصول ركعة وعلى هذا يفرق وبينه وجواز السفر يوم الجمعة وإن فوت الجمعة حيث جاز وعلى هذا فإن عدم الجواز مجرد الانتماء أو بطلان الصلاة كما هو على المقابل فيه نظر وأهل الوجه هو الاول لان الجماعة وإن تعينت لكنها ليست شرطاً في صحة الصلاة ثم رأيت أن بعض المتأخرين بحث عدم جواز الخروج إذا ترتب عليه تعطيل الجماعة (قوله) (جاء) محله في غير الركعة الاولى من الجمعة (قوله) وصلاة الجنازة) وكذا غسله

(فصل في زوال القدوة وإيجاده وإدراك المسبوق للركعة وأول صلاته وما يتبع ذلك إذا خرج الإمام من صلاته) يحدث أو غيره (انقطعت القدوة) به لزوال الرابطة فيسجد أسبوعاً ونفسه وبقتدى بغيره أو غيره به يظهر أنها تنقطع أيضاً بتأخر الإمام عن المأموم لكن بالنسبة لمن تأخر عنه لا لمن لم يتأخر عنه وأنها لا تنقطع بنية الإمام قطعها لأنها لا تتوقف على نيته فلم تؤثر فيها يؤخذ منه الانقطاع حيث لو نته كالجمعة وسيعلم مما يأتي انقطاعها أيضاً بنية الإمام الاقتداء بغيره (فان لم يخرج وقطعها المأموم) بأن نوى المفارقة (جاء) مع الكراهة المفوتة لفضيلة الجماعة حيث لا عذر لان مالا يتعين فعله لا يتعين بالشروع فيه ولو فرض كفاية إلا في الجهاد وصلاة الجنازة والنسك (وفي قول) قديم (لا يجوز) القطع (إلا بعذر) لانه إبطال للعمل وقد قال تعالى ولا تبطلوا أعمالكم

متعلقة به نفسه لتكليفه عرش **قوله** فإن فعل بطلت صلاته) قد يشكك بأن الجماعة ليست شرطا في صحة الصلاة سم **قوله** والمراد به) أى بالعذر **قوله** ابتداء) كذا في التوبة والمغنى وقال عرش قوله مر ابتداء قضيته ان المالحق هنا بالعذر كالطوليل وترك السنة المعصودة لا رخص في الترك ابتداء قال مر وهو الظاهر فيدخل في الجماعة ثم إذا حصل ذلك فارق أن اراد سم على المنهج في حاشية شيخنا الحلبي بعد مثل ما ذكرنا لا يبعد ان يكون التطويل من المرخص ابتداء حيث علم منه ذلك اه وعلى هذا لو كان من عادة الامام التطويل المؤدى لذلك منع الامام منوما ذكر من أن المرخص في ترك الجماعة ابتداء يرخص في الخروج منها يقتضي ان من أكل ذابح كرهه ثم اقتدى بالامام أنه يجوز له قطع القدوة ولا تنفوته فضيلة الجماعة والذى ينبغي ان هذا ونحوه ان حصل بخروجهم عن الجماعة دفع ضرر الحاضرين وعن المصل نفسه كان حصل ضرر بشدة حر او برد كان ذلك عذرا في حقه والا فلا اه عرش وما نقله الحلبي هو الظاهر الموافق لما باقي في الشرح **قوله** فله يجوز قطعاً) أى فللعذر المرخص يجوز القطع اتفاقاً **قوله** (لان الفرقه الخ) استدلال على قوله فله يجوز الخ سم **قوله** المالحق بذلك) أى بما يرخص في ترك الجماعة في جواز القطع بلا كراهة عرش **قوله** (يؤخذ من الحاقه بالمرخص الخ) اقول يمكن حمل المتن على ان المراد ومن العذر المذكور وهو المرخص في ترك الجماعة ابتداء فالفي العذر للعهد وإذا كان ما ذكره مرخصا ابتداء رخص في الائتاء على هذا يستغنى عن الحاقه والاخذ المذكورين فليتأمل سم **قوله** (وهو متجه) تقدم عن الراملي خلافة قوله وتخييل فرق بينهما) أى بين المرخص والمالحق بهو **قوله** (ذاك اولى) أى المالحق بالمرخص اولى منه بالتجوز ابتداء **قوله** (القراءة) أى قوله نعم في النهاية الا قوله معارضة الى شاذة وقوله وفي القصه الى واستدلناهم قول المتن (تطويل الامام) أى وزيادة اسرعه بحيث لا يتمكن المأموم معه من الاثبات بالواجب او بالسنة المتأكدة بصري **قوله** (او غيرها) أى كركوع او سجود يجزى **قوله** (لكن لا مطلقا) راجع للبتن عبارة التوبة ومحل ذلك حيث لم يصبر المأموم عليه لضعف وعبارة المغنى عقب المتن والمأموم لا يصبر على التطويل لضعف او شغل اه **قوله** (ان يذهب الخ) تصوير لعدم الصبر والضمير المستتر للتطويل ويحتمل أن يذهب من الثلاثي وخشوعه فاعلمو متعلقه بخلاف أى به أى بالتطويل **قوله** (مع ذلك) أى عند وجود المشقة نهاية **قوله** (رضوا بتطويله الخ) بقى ما لو علم ابتداء انه يطيل تطويلا لا يصبر عليه لما ذكرنا فأتدبى به على عزمه إذا حصل الطول المؤثر فآرقه فهل نقول ايضا لا تنكره المفارقة حيث ذك سم اقول وتقدم عن عرش وعن سم على المنهج بما يقتضى عدم الكراهة حيث ذك **قوله** (لما صح) الى قوله وفي القصه في المغنى **قوله** ولم ينكر عليه) أى على البعض ولم يأمره بالاعادة معفى **قوله** (معارضة الخ) خبر ورواية مسلم الخ **قوله** على ان الاولى شاذة) انفردها بمحمد بن عباد عن سفيان ولم يذكرها أكثر اصحاب سفيان نهاية ومعنى **قوله**

وحمله ودفعه فلا يجوز بعد الشرع في شيء من ذلك قطعه بغير عذر حيث عدتها ونابه وعراضاعته لانه ازاراه وبخلاف التناوب في نحو حفرة قبر وحمله لاستراحة او ترك مر **قوله** (فإن فعل بطلت صلاته) قد يشكك بأن الجماعة ليست شرطا في صحة الصلاة **قوله** (لان الفرقه الخ) انظر وجه دلالة على ان المراد بالعذر ما ذكره الا ان يجاب بان المراد الاستدلال على الجواز في قوله فانه يجوز قطعاً لا على كون المراد بالعذر ما ذكره **قوله** (يؤخذ من الحاقه بالمرخص الخ) اقول يمكن حمل المتن على ان المراد من العذر المذكور وهو المرخص في ترك الجماعة ابتداء قال في العذر للعهد وان كان ما ذكره مرخصا ابتداء رخص في الائتاء على هذا يستغنى عن الحاقه والاخذ المذكورين فليتأمل **قوله** (رضوا بتطويله الخ) بقى ما لو علم ابتداء انه يطيل تطويلا لا يصبر عليه لما ذكرنا فأتدبى به على عزمه إذا حصل الطول المؤثر فآرقه فهل نقول ايضا لا تنكره المفارقة حيث ذك سم اقول وتقدم عن عرش وعن سم على المنهج بما يقتضى عدم الكراهة حيث ذك **قوله** (لما صح) الى قوله وفي القصه في المغنى **قوله** ولم ينكر عليه) أى على البعض ولم يأمره بالاعادة معفى **قوله** (معارضة الخ) خبر ورواية مسلم الخ **قوله** على ان الاولى شاذة) انفردها بمحمد بن عباد عن سفيان ولم يذكرها أكثر اصحاب سفيان نهاية ومعنى **قوله**

وأن لا وهو متجه لما صح أن بعض المؤمنين بمعاذ قطع القدوة لتطويله بهم ولم ينكر عليه صلى الله عليه وسلم ورواية مسلم أنه استأنف معارضة برواية أحمد أنه بنى على أن الأولى شاذة وبقرض عدم شذوها فهي حجة أيضا

لانه إذا جاز إبطال الصلاة لعذر فالجماعة أولى وفي القصة ما يدل للتعدد فيحتمل أنهم اشخاص وأنه شخص واحد مرة بنى ومرة استأنف ثم قطعه للصلاة مشكل إلا أن يحجب بانه ظن أن التطويل يجوز للقطع واستدل لهم بهذه القصة للفرقة بغير عذر عجيب مع ما في الخبر أن الرجل شك في العمل في حرته الموجب لضدعه عن احتمال التطويل فاندفع ما قيل ليس فيها غير مجرد التطويل وهو غير عذر نعم أن قلنا بانهم اشخاص ونبت في رواية شكايه مجرد التطويل التصح ماقالوه (وتركه سنة مقصودة ككتشد) أول وقوت وكذا سورة اذ الذي يظهر في ضبط المقصودة أنها ما جرت بسجود السهو أو قوى الخلاف في وجوبها أو وردت الأدلة بعظيم فضلها وقد تجب المفارقة كان عرض يبطل الصلاة امامه وقد عليه فيلزم نيته فيلزم الا بطلت وإن لم يتابعه اتفاقا كما في المجموع ووجه بان المتابعة الصورة بموجودة فلا بد من قطعها وهو متوقف على نيته وخيئذ فلو استدبر الامام أو تأخر

إذا جاز إبطال الصلاة) عبارة النهاية والمغني إذا دل على جواز إبطال أصل العبادة فعلى إبطال صفتها أولى اه (قوله التعدد) أي لتعدد القطع (قوله أنهم اشخاص) أي أحد هاتين الأخر استأنف ولعل الأولى أفراد الضمير يرجع إلى البعض في خبر معاذ المار (قوله ثم قطعه للصلاة مشكل) أي لأن قضية كلامهم أنهم لا يقولون بجواز إبطال الصلاة للتطويل وقد يقال لا إشكال مع قوله لانه إذا جاز إبطال الصلاة لا يخالف أن يفتي هذا على الشذوذ سم أي كما هو صريح صنيع النهاية والمغني كما تقدم (قوله مع ما في الخبر) أي كايته في شرح الروض سم (قوله الموجب الخ) أي العمل (قوله ونبئت الخ) عطف على قلنا الخ قول المتن (أو تركه سنة الخ) أي فله مفارقة لبيان تلك السنة ومحل جواز القطع في غير الجمعة ما في الركعة الأولى منها فيمتنع لماسياني أن الجماعة في الركعة الأولى فيها شرط بخلاف الثانية فيجوز الخروج فيها ولو ترتب على خروجه من الجماعة تعطيلها وقلنا ما فرض كفاية أي وهو الرجاء أنه كفاية لبعض المتأخرين عدم الخروج منها لأن فرض الكفاية إذا انحصر في شخصين تعين نهاية ومغني قال عرش قوله ثم فله مفارقتها يشعر بان الاستمرار معه أفضل وقوله مر في غير الجمعة أي وما لحقها بما تنجب فيه الجماعة من المعاد والمندور فعلها جماعة والثانية من المجموعة فقد بما بالمطر على ما نقل عن الشارح من مر اشتراط الجماعة في الركعة الأولى وكلامها وما على ما تقدم عن سم على حج في صلاة المسافر من أنه يمكن لصحة الثانية عقد هاهما مع الامام أو فارقه حالا فلا يحرم المفارقة لحصول المقصود بالنية وقوله مر اتجه الخ قد يشكل على امتناع المفارقة كما تقدم من أن لعذر يجوز الترك وإن توقف ظهور الشمار على من قام به إلا أن يخص ما هنا بما إذا لم يكن عذر عرش (قوله وكذا سورة الخ) ويبنى أن مثل ترك السورة ترك التسيحات للخلاف في وجوبها وأنه ليس مثلاً تكبير الانتقالات وجلسة الاستراحة ورفع اليدين عند القيام من التشهد الأول لعدم التثبيت فيه على المأموم لانه يمكنه الاتيان به وإن تركه امامه بخلاف التسيحات فإن الاتيان بها يؤدي لتأخر المأموم عن امامه عرش (كان عرض) عبارة النهاية وقد تجب المفارقة كان رأى امامه متلبساً بما يبطل الصلاة ولو لم يعلم الامام بكان رأى على ثوبه نجاسة غير معفو عنها أي وهى خفية تحت ثوبه وكشفها الرجع مثلاً أو رأى خفه تحرق وكذا في المغني لا قوله إلى أو رأى قال عرش قوله مر رأى وهى خفية أي اما الظاهرة فالواجب فيها الاستأنف لعدم انعقاد الصلاة كما مر ثم ذلك بناء على ما قدمه من أن الظاهرة هى التي توأما لم يبصر ما بان كانت يظهر الامام مثلاً اما على ما تقدم من أن مقتضى الضبط بما في الأنوار أن يقرض باطن الثوب بظاهره أو ما في الثوب السافل أعلى وأن الظاهرة هى العينية وأن الخفية هى الحكيمة لقطع فهم من الظاهرة وعليه فيجب الاستئناف للمفارقة عرش وقوله بناء على ما قدمه الخ هناك انه هو المتمد (قوله ووجه بان المتابعة الخ) كانه للاشارة الى الجمع ما بين ما هنا وبين ما مر انه اذا خرج الامام من الصلاة لنحو حدث انقطعت القدوة فانه صرح بعدم الاحتياج الى نية المفارقة بصري قول المتن (ولو أحرع منفرد الخ) إنما يذهب لانه إذا افتتحم في جماعة جاز

إلا أن ينظر لتعدد الواقع كونه الزيادة فيحتج به اه (قوله لانه إذا جاز إبطال الصلاة لعذر الخ) قد يقال قضية هذا الجواب التزام جواز إبطال الصلاة للتطويل وقضية كلامهم أنهم لا يقولون به وقد يجاب بانه لعل الواقع في قصة معاذ تطويل أدى إلى الضرر ويجوز الإبطال فليتلما ثم رابت بقية كلام الشارح واعلم أن هذه القضية كانت في المغرب كأي رواية أي داود والنسائي وفي رواية الصحيحين وغيرهما أنها كانت في العشاء وإن معاذ افتتح البقرة وفي رواية لأحدها كانت في العشاء فقرأ العشاء فقرأت قال في المجموع فيجمع بين الروايات بأن يحمل على أنها مضربتان لشخصين ولعل ذلك كان في ليلة واحدة فإن معاذ لا يفعل بعد التهيؤ وبعدانه نسيه ورجع البيهقي رواية العشاء لأنها اصح وهو كما قال لكن قال الجمع أولى بين رواية البقرة واقتربت بأن قارنه في ركعة عرش (قوله ثم قطعه للصلاة مشكل) قد يقال لا إشكال مع قوله لانه إذا جاز إبطال الخ إلا أن يفتي على هذا الشذوذ (قوله واستدل لهم بهذه القضية) أي كما يعلم من شرح الروض (قوله مع ما في الخبر) أي كما بينه في شرح الروض (قوله اتجه عدم وجوبها) قد يرد

بلاخلاف كافي المجموع ولو قام المسبوقون والمقيمون خلف مسافر امتنع اقتداء بعضهم ببعض على ماني
 الروضة في باب الجمعة من عدم جواز استخلاف المأمومين في الجمعة إذا تمت صلاة الامام دونهم وكذا غيرهما
 في الاصح لان الجماعة حصلت فاذا تموا فإدى نالوا افضل السكن مقتضى كلام اصلها الجواز في غير الجمعة
 وهو المعتد كإتيان ميسوطاني في باب الجمعة ناهية بمعنى قول المتن (جائز في الاظهر) والمستحب ان يتمار كعتين
 اى بدقتهما فلا ويسلم منها تفكرن نافلة ثم يدخل في الجماعة فان فعل استحب ان يقطعها ويفعلها جماعة
 سم على المنهج وخذ من ذلك ان قولهم قطع الفرض حرام عليه ما يترتب عليه التوصل بالقطع الى ما هو
 اعلى مما كان فيه عرش عبارة المعنى والسنة ان يقلب الفريضة فلا ويسلم من ركعتين اذا وسع الوقت كما
 مر اه قول المتن (في الاظهر) ومقابله لا يجوز تبطل به الصلاة ناهية ومعنى قول المتن (في خلال
 صلاته) اى قبل الركوع او بعده ناهية ومعنى (قوله فلا تبطل) الى قوله قال الجلال في الناهية (قوله مع
 الكراهة) الى قوله وصح في المعنى (قوله مع الكراهة المفوتة الخ) وإذا احرم مع الجماعة ثم فارق ثم اقتدى
 بأخر كره وهل تفوت فضيلة اقتدائه بالامام الاول ولا تفوت فضيلة الاقتداء بالثاني فيه نظر ولا يبعد
 الثاني مر اه سم (قوله وصح انه صلى الله عليه وسلم الخ) هذا يشكل على قوله الاتي وهو الى الثاني
 اميل لانه عليه الصلوة والسلام انما جاء واحرم ليقته دوايه على انه ما انكر عليهم سم (قوله احرم بهم الخ)
 وفي البخارى ومسلم ان ذلك كان قبل الاحرام وفي فتح الباري انه معارض لما روى ابو داود وابن خبان
 عن ابى بكر ان النبي ﷺ دخل في صلاة الفجر فكبر ثم ارما اليهم ومالك من طريق عطاء بن يسار
 مرسلنا صلى الله عليه وسلم كبر في صلاة من الصلوات ثم اشار يده ان امكثوا ويمكن الجمع بينهما بحمل
 قوله كبر على ارادة ان يكبروا بانهم واقعتان ابداء عياض والقرطبي احتمالا قال النووي انه الاظهر
 وجزم به ابن خبان كعادته فان ثبت الاتفاق الصحيح اصح عرش (قوله هنا) اى بعد ذهابه صلى الله عليه
 وسلم (قوله به) اى صلى الله عليه وسلم بخلاف ما ياتي قريبا) اى في قوله اما ولا في الصحيحين الخ (قوله هنا)
 اى في الاقتداء في اثنا الصلاة (قوله كافي صورة الخبر) هو قوله احرم بهم ثم تذكر الخ عرش (قوله)
 ليحمل عنه الخ) يفيدان من احرم منفردا جازله قبل قراءة الفاتحة اى في ركعة كان لاقتداء بين في
 الركوع فتسقط عنه لكن هذا ظاهر إذا اقتدى عقب احرامه اما لو مضى بعده ما يسع الفاتحة او بعضها من
 غير قراءة فهل تسقط عنه او يجب عليه قراءتها في الاول وبعضها في الثاني وعلى هذا هل هو في الاول كالموافق
 وفي الثاني كالسبوق او كيف الحال فيه نظر سم على حج اقوال الاقرب انه كالسبوق لانه لم يدرك معه بعد
 اقتدائه به ما يسع الفاتحة ولا نظر لما مضى قبل الاقتداء بعد الاحرام لانه كان منفردا فيه حقيقة عرش
 (قوله نظير مامر) اى في قطع المأموم القدوة سم (قوله او يفرق بانهم مع العذر ثم لا خلاف الخ) اى فلا
 تكره الصلوة لا تبطل قطعا واما هنا فالعذر وان اعتبرناه هنا فاقبال الاظهر لا يكتفى بذلك بقول لبيطلان

جائز) فلا تبطل صلاته به
 (في الاظهر) مع الكراهة
 المفوتة لفضيلة الجماعة
 وذلك لما فعله الصديق
 رضى الله عنه لما جاء ﷺ
 وهو امام فتاخر واقتدى
 به اذا الامام في حكم المنفرد
 وصح انه ﷺ احرم
 بهم ثم تذكر في صلاته انه
 جنب فذهب فاعتسل ثم
 جاء واحرم بهم ومعلوم
 انهم انشؤا اية اقتداء به
 لان صلاتهم هنا لم ترتبط
 بصلاة امام بخلاف ما ياتي
 قريبا وهل العذر هنا كافي
 صورة الخبر وكان اقتدى
 ليحمل عنه الفاتحة
 فيدرك الصلاة كاملة في
 الوقت مانع للكراهة
 نظير مامر او يفرق بانه
 مع العذر

عليه انه لو تقدم على الامام بطلت صلاته كما تقدم الى ما لم ينو المفارقة كما هو ظاهر فلنكون زوال الصورة عن
 نية المفارقة لم تبطل لان يفرق بتدنى المأموم بالتقدم وعدم تعديه بتاخر الامام (قوله مع الكراهة المفوتة
 لفضيلة الجماعة) إذا احرم مع الجماعة ثم فارق ثم اقتدى بأخر كره وهل تفوت فضيلة اقتدائه بالامام الاول ولا
 تفوت الفضيلة والاقتداء بالثاني فيه نظر ولا يبعد الثاني مر (المفوتة) اى حتى فبادركه خلافا للزركشى
 هنا وظهر انها لا تفوت في المفارقة المخيرة شرح مر (قوله وصح انه ﷺ احرم الخ) هذا يشكل على
 قوله الاتي الى الثاني اميل لانه عليه السلام انما جاء واحرم ليقته دوايه على انه ما انكر عليهم (قوله لم ترتبط
 بصلاة امام) فيه نظر (قوله كان اقتدى ليحمل عنه الفاتحة) يفيدان من احرم منفردا جازله قبل قراءة
 الفاتحة اى في ركعة الاقتداء بين في الركوع فتسقط عنه لكن هذا ظاهر إذا اقتدى عقب احرامه اما لو
 مضى بعده ما يسع الفاتحة او بعضها من غير قراءة فهل تسقط عنه او يجب عليه قراءتها في الاول وبعضها في
 الثاني وعلى هذا هل هو في الاول كالموافق وفي الثاني كالسبوق او كيف الحال فيه نظر (قوله نظير مامر)

ثم لا خلاف فيه بخلافه تعالى ما اقتضاه (٣٣٠) كلامه محل نظر وهو الی الثاني اميل قال الجلال البلقيني لم يتعروضوا للامام اذا اراد أن

الصلاة لتقدم ا حرام الماموم على ا حرام الامام واقتضت مراعاة ذلك بقاء الكراهة ع ش (قوله ثم) يغني عنه ضمير بانه الراجع لامرو (قوله بخلافه هنا) والاولى بخلاف ما هنا (قوله وهو) ای النظر والفكر او القلب او كلامهم (قوله الی الثاني اميل) هو قوله لا ويرفق وهذا هو المعتد ع ش وكتب عليه سم ايضا مانصه قد يشكل عليه واقعة الصديق مع عدم انكاره عليه الصلاة والسلام عليه وعدم بيان الحال مع ان ذلك الوقت قصرت بيان وجه استثناءه فعل الصديق نفسه بكل حال الاذلي صلى الله عليه وسلم من الجريمة والاجلال وللصلاة خافه من الفضل والكمال ما ليس لغيرهما (قوله وفي مرض موته) ای ولما تآخر ولم يخرج الى المسجد في مرض الخ (قوله وقضية استدلالهم بالاول) ای اخرج الصديق نفسه من الامامة شديدا عبارة ع ش وهو اقتداء الصديق بالنبي صلى الله عليه وسلم (قوله كافر) ای في قوله وذلك لما فعله الصديق (قوله الثاني) ای اخرج الامام من انفسهم من الاقتداء واقتداء بآخر شديدا عبارة ع ش وقوله والثاني هو اقتداء الصحابة بالنبي صلى الله عليه وسلم (قوله ظاهر) ای في نفسه لوضوح انهم لا يتابعون غير الامام الاول بدون نية اقتداء (قوله واستظهاره للثاني فيه نظر الخ) وما يؤيد ذلك الجلال ماسيا في الاستخلاف انه ممنوع قبل الخروج من الصلاة وقضية قول الفقهاء لو اقتدى الامام بآخر في بطلان صلاته قوله لان كالأحرار منفردا ثم نرى جماعة وافقه ما قاله الجلال من الجواز لانه هو الراجح في المستقوى الفقهاء على الجواز تصيير المتقدمين به منفردين وان لهم الاقتداء بمن اقتدى به مستدلا بقصة ابكر وفي ذلك تصريح منه بما مر عن الجلال من انها من قبيل انشاء القدوة والاستخلاف وفي الخادم ما يؤيد بذلك شرح م راهم قال الرشيدى قوله ومما يؤيد الخ وجه التأييد انه لو كان ما فعله الصديق من باب الاستخلاف لكان اخرج نفسه من الصلاة قبل تأخره عنه صلى الله عليه وسلم لانه شرط الاستخلاف ای الوقوف في القصة خلاف ذلك لكن ان تقول اذا كان الاستخلاف فيما ثابتا في الصحيحين لا يسوغ انكاره وحينئذ فلا بد من جواب عن فعل الصديق ليوافق ما قالوه واجاب عنه الشهاب سم بانه ليس المراد بالاستخلاف في القصة الاستخلاف الشرعي (اه) (قوله ففي الصحيحين ان ابكر استخلف) قد قيل ليس الاستخلاف الشرعي سم (بشرطه) وهو عدم مخالفة غير المقتدى للامام في ترتيب صلاته (سقط اقتداؤه به الخ) وهل يحتاجون حينئذ الى نية المفارقة لوجود المتابعة ظاهرا او لافيه نظروا لعل الاول اقرب واما لو اخرج الامام نفسه من الامامة بمجرد الدنية من غير تأخر ولا اقتداء بغيره فالوجه بقاء اقتداءهم به وجوب متابعتهم لان اخر اوجه نفسه من الامامة لا يزبد على ترك نية الامامة

اي في قطع القدوة (قوله وهو الی الثاني اميل) قد يشكل عليه واقعة الصديق رضي الله عنه مع عدم انكاره عليه الصلاة والسلام عليه وعدم بيان الحال مع ان ذلك الوقت والبيان والوجه استثناء فعل الصديق نفسه بكل حال الاذلي صلى الله عليه وسلم خلفه من الفضل والكمال ما ليس لغيرهما (قوله واستظهاره للثاني فيه نظر بل لا يصح الخ) وما يؤيد كلام الجلال ماسيا في الاستخلاف من انه ممنوع قبل الخروج من الصلاة بل من الامامة وقضية قول الفقهاء لو اقتدى الامام بآخر في بطلان صلاته قوله لان كالأحرار منفردا ثم نرى جماعة يوافقوه ما قاله الجلال من الجواز لانه هو الراجح في المستقوى الفقهاء على الجواز تصيير المتقدمين به منفردين وان لهم الاقتداء بمن اقتدى به مستدلا بقصة ابكر وفي ذلك تصريح منه بما مر عن الجلال من انها من قبيل انشاء القدوة والاستخلاف وفي الخادم ما يؤيد ذلك ش م (قوله ان الامام لو اقتدى بآخر سقط اقتداؤه به) ظاهرا انه لا يحتاج في صحة اقتدائه بآخر الى اخرج نفسه من الامامة قبل الاقتداء بل اقتداؤه بالآخر يتضمن خروجه من الامامة وفيه نظر وهل يحتاج المقتدى به حينئذ الى نية المفارقة لوجود المتابعة ظاهرا او لافيه نظروا لعل الاول اقرب واما لو اخرج الامام نفسه من الامامة بمجرد الدنية من غير تأخر ولا اقتداء بغيره فالوجه بقاء اقتداءهم به وجوب متابعتهم لان اخر اوجه نفسه من الامامة لا يزبد على ترك نية الامامة ولا يمنع الاقتداء خلافا في ذلك لما يقتضيه اطلاق عبارة الشارع وباتي في الاستخلاف آخر باب الجملة منسبته عليه ما ش ذلك المحل وفاقا لمقتضى

يقتدى بآخر ويمرض عن الامامة وهذه وقعت للصديق مع النبي صلى الله عليه وسلم لما ذهب للصلح بين جماعة من الانصار وفي مرض موته ثم جاء وهو في الصلاة فاخرج نفسه من الامامة واقتدى بالنبي صلى الله عليه وسلم والصحابة رضي الله عنهم اخرجوا انفسهم عن الاقتداء به واقتدوا بالنبي صلى الله عليه وسلم وقضية استدلالهم بالاول للظاهر كافر جواز ذلك بل الاتفاق عليه والثاني ظاهر اهم لمخصصا استظهاره للثاني فيه نظر بل لا يصح اما لو ابا بكر في الصحيحين ان ابكر استخلف النبي صلى الله عليه وسلم وعند الاستخلاف لا يحتاج المامون لنية بل لو خرج الامام من الصلاة ای او الامامة كما صرح به قولهم إذا جاز الاستخلاف مع عدم

بطلان صلاة الامام فمع بطلانها أو ثم قدم هو أو بعض المامومين أو تقدم اجنبي ولو غير مقتد به بشرطه لم يحتاجوا لنية بالخليفة كباقي فاندفع قول الجلال والصحابة اخرجوا انفسهم الخ ووجه اندفاعه ان الجماعة باقية في حقيهم اسكن ربطة الاول زالت وخلفه استظهار ابطه الثاني من غير استئناف نية منهم واما ثانيا فقد صرح الفقهاء بان الامام لو اقتدى بآخر سقط

اقتداؤه به وصراروا منفردين ولهم الاقتداء بالامام الثاني الذي اقتدى به الامام لقصة الصديق قوله لصاروا منفردين وذلك

وإن كان ضعيفا كما هم متأقرون رد قول الجلال اخرجوا انفسهم عن الاقتداء به واما قوله (٣٦١) واقتدوا بالبي عليه السلام اي تابعوه

لما تقرر أنهم لا يحتاجون
لثبته فصحيح كما صرحت
به رواية الصحيحين
والحاصل أن أبا بكر أخرج
نفسه عن الامامة بآخره عنه
عليه السلام الثابت للصحيحين
ثم نوى الاقتداء به عليه السلام
والصحابا بتقدمه عليه السلام
بعد استخلاف أبي بكر له
صاروا مقتدين به وإن لم
ينبوا ذلك ومعنى رواية
والناس يقتدون بأبي بكر
انه كان يسمعون تكبيره
عليه السلام لامتناع الاقتداء
بالمأموم اتفاقا (تنبيه)
في المجموع وفي روايات قليلة
ذكرها البيهقي وغيره ان
النبي عليه السلام صلى في مرض
وفاته خلف أبي بكر واجاب
الشافعي والاصحاب عنها
إن صحبها كانت مرتين
مرة كان صلى الله عليه وسلم
مأموما مرة كان إماما اه
وقد يجمع بأنه ولا اقتدى
بأبي بكر ثم تأخر أبو بكر
واقضى به ولعل الجمع بهذا
اقرب لتصريحهم بأنه
عليه السلام لم يصل وراء احد
من أمته إلا وراء عبد الرحمن
ابن عوف في تبوك (وإن
كان في ركعة أخرى غير
ركعة الامام متقدما عليه
او متاخره إذ لا يترتب
عليه عجز ولا يبنى نظم
صلاة نفسه ويتبعه كما قال
(ثم) بعد اقتدائه به (يتبعه)
وجوبا قائما كان واقعا)

مثلا رعاية لحق الاقتداء

وذلك لا يمنع الاقتداء بهم وعش (قوله وإن كان ضعيفا) في اطلاق تصعيفه نظرا إذ جرد اقتداء الامام
باخر لا يستلزم تحقق استخلافه (قوله متأقرون) اي في قوله وجه اندفاعه (قوله) ورد قول الجلال
اخرجوا (الخ) اي لانه يدل على خروجهم من غير إخراج سم (قوله) واما قوله اي الجلال البقيني سم
(قوله) اي تابعوه فيه ان ظاهر كلام الجلال انهم احدثوا ثبوت الاقتداء سم (قوله) لما تقرر (الخ) لتعليل
لقوله اي تابعوه (قوله) بتاخره عنه (الخ) فيه ان مجرد تأخره عنه عليه السلام لا يقتضي خروجهم من الامامة
بل لا بد من تأخره عن المأمومين وتأخره عنه لا يستلزم تأخره عنهم بل عدم تأخره عن الجميع قطعي للقطع
بانه لم يصروا اجمعين قالا وجه ما قاله الجلال من انه اخرج نفسه بالثبوت نهاية بقوله (قوله) والصحابة (الخ)
اي وإن الصحابة (الخ) (قوله) ومعنى روايته (الخ) الي التنبية في النهاية (قوله) في المجموع خبر مقدم لم يبعده مراد به
لفظه (قوله) في روايات خبر مقدم لقوله ان النبي (الخ) (قوله) عنها إن صحب (قوله) اي تلك الروايات (قوله) بانها
النخ اي القضية (قوله) اي ما في المجموع (قوله) وقد يجمع اي بين تلك الروايات والرواية السابقة
عن الصحيحين (قوله) لم يصل النبي اي صلاة كاملة قول المتن وإن كان في ركعة التمهيد غاية عش (قوله) غير
ركعة الامام الى قوله وسر في النهاية والمعنى (قوله) متقدما عليه (النخ) اي في افعاله (قوله) لانه يبنى صلاة نفسه
النخ اي في المستقبل لافي الماضي حتى إذا اقتدى بعد طمانينة ركوعه بقائم حسب له هذا الركوع دون
ما ياتي مع الامام بل ذلك للتابعة سم وعش (قوله) ثم يتبعه قائما كان واقعا مثلا اي اورا كما او

قوله أول الفصل وأنها لا تنقطع بنية الامام قطعها (النخ) (قوله) وإن كان ضعيفا في اطلاق تضعيفه نظر إذ
مجرد اقتداء الامام باخر لا يستلزم تحقق استخلافه (قوله) ورد قول الجلال اخرجوا انفسهم (قوله) اي لانه يدل على
خروجهم من غير إخراج (قوله) واما قوله اي الجلال (قوله) اي تابعوه لا يبقا كيف يلبثهم مدافع قول
الجلال اخرجوا انفسهم (النخ) الذي اعترض عليه فيه بما تقدم فهذا لعل للمعطوف في كلام علي ما ينافيه
المعطوف عليه في ذلك الكلام لا ناقول إنما يرد هذا لو كان إخراجهم انفسهم عن الاقتداء مانعا عن
الاستخلاف وهو ممنوع (قوله) اي تابعوه (النخ) فيه أن ظاهر كلام الجلال انهم احدثوا ثبوت الاقتداء (قوله)
بتاخره عنه عليه السلام فيه امور احداها ان مجرد تأخره عنه لا يقتضي خروجهم من الامامة بل لا بد من
تأخره عن المأمومين وتأخره عنه لا يستلزم تأخره عنهم بل عدم تأخره عن الجميع قطعي للقطع بانه لم يصر
ورا اجمع الثاني ان الامام إذا تأخر هل يجب على المأموم ثبوت المفاضة او لا لفواته صورة الاقتداء والمتجه
الثاني ثم ريت ما تقدم الثالث قد يتوهم بطلان صلاة المأموم بتاخر الامام وبس كذلك لان المبطل تقدم
المأموم لا يصيرورة متقدما بلا نعت منه (والصحابا بتقدمه) اي صاروا مقتدين (قوله) في شرح الارشاد ويكره
ذلك اي الاقتداء بالنفرد دون المأموم الاتي ما في المجموع من انه لو افتتح جماعة ثم نقلها إلى جماعة أخرى
بان احر حرم خلف جنب او محدث جهل حاله ثم علم الامام فخرج وتطهر ثم رجع فاحرم بالصلاة فالحق المأموم
صلا لانه يصلاته ثانيا واجبا باخر فالحق صلا لانه يصلاته بعد ما علم بحدث الاول جاز ذلك بلا خلاف وتكون
صلاة المأموم النعقد جماعة ثم صارت بعد ذلك جماعة بخلاف من احر حرم منفردا وكذا إذا حدث الامام
واستخلف فان المأمومين نقلوا اصلاتهم من جماعة إلى جماعة اه وبه يعلم انه لو كان في جماعة فنوى قطعها من
غير تبين نقص في الامام ثم اقتدى بمأموم اخر كره له لوجود الخلاف في البطلان خلافاً له وفيه وجه ولو
فارق الاول لعذر اتم منفردا ويكره له الاقتداء باخر فيما يظهر اه ما في شرح الارشاد (قوله) لانه يبنى
نظم صلاة نفسه اي في المستقبل فلا ينافي أنه قد يلبث ثم أنه لا يلبث في الماضي حتى إذا اقتدى بعد طمانينة
ركوعه بقائم حسب له هذا الركوع دون ما ياتي به مع الامام بل ذلك للتابعة (قوله) في المتن ثم يتبعه قائما
كان واقعا مثلا اي اورا كما اوساجدا وقضية ذلك انه لو اقتدى من في الركوع او السجدة الاولى
بين القيام قام من ركوعه او سجده اليه وعلى هذا فله يعتدله ركوعه او سجده الذي فعله قبل
الاقتداء عن إذا قام عنه اليه لا يلزمه قراءة الفاتحة الظاهر ان الاخر كذلك وقضيته ايضا انه لو اقتدى من

ساجدا وقضية ذلك أنه لو اقتدى من في الركوع أو السجدة الأولى بمن في القيام قام من ركوعه أو سجوده
 البوعلى هذا هل يعتدله بركوعه أو سجوده الذي فعله قبل الاعتداء حتى إذا قام عنه إليه لا يلزمه قراءة الفاتحة
 الظاهر أن الأمر كذلك. فاعتدتهما بضائه لو اقتدى من في الاعتدال بمن في القيام واقفه وإن لم يقطر بل
 الاعتدال لأنه ليس باعتدال بل موافقة للإمام في قيامه اهـ سمى بوقى ما لو اقتدى من في الجلوس بين السجدين
 بمن في التشهد فهل له أن يأتي بالسجدة الثانية أم لا فيه نظر والأقرب بل المنعني الثاني لوجوب تبعية
 الإمام فيهما وفيه ثم إن كان الاعتداء في التشهد الأول وافق الإمام فيهما وفيه وإن بقي ركعة بعد سلام امامه
 وإن كان في الاعتداء موافقة فيهما وفيه ثم أتى بسجدة بعد سلام امامه وإن طال ما بين السجدةتين وبنفى أن مثل
 الاعتداء في التشهد الأخير ما لو اقتدى به في السجدة الأخيرة من صلاته بعد الطمأنينة فيتنظر في السجود ولا
 يتبعه فيهما وفيه عـ شـ يحذف (قوله في تشهد) أي الأخير ومثله السجدة الأخيرة من الركعة الأخيرة
 والضابط أنه يتبعه إلا إذا كان المأموم في التشهد الأخير أو السجدة الأخيرة من الركعة الأخيرة بحري ومـ
 آفعا عن عـ شـ ما وافقه (قوله لو في الجمعة) ظاهره وإن نوى به المقدسي الجمعة تحصل له الجمعة مع فعل
 أربعين لها وبذلك اتفق الشارح فليتنظر سم (قوله واقتداؤه بغيره الخ) تقدم عن قريب عن النباهي والغني
 ما يوافقه (قوله بالنابة إلى قول المتن فيعيد في النهاية) (النية) (فرع) لو تلفظ بنية المفارقة عمدت بطلت
 صلاته كاهـ واضح وقافلا لم يجرم به مـ سم على المنهج أي بخلاف ما لو كان ناسيا أو جاهلا فلا تبطل صلاته
 لكن الأقرب أنه يسجد لا سهو حيث لا بد من القدوة اختلت بالتلفظ بنية المفارقة عـ شـ قول المتن (وإن شاء
 انتظره) قال في شرح العباب قال الأذري ويجب الجزم بحركة الانتظار إذا كانت صلاة الإمام يقع بعضها
 خارج الوقت وهو ظاهر إن شرع وقد بقي من الوقت ما لا يسعها ولا إجازة لأنه مدله هو حيث لا بد من كسر
 اهـ سم (قوله بعبده السابق الخ) أي بأن لا يحدث جلوس تشهد لم يحدثه امامه عـ شـ عبارة سم يحتمل أن
 مراده أن لا يكون الانتظار في جلوس أحده لم يحدثه الإمام كافي مصلى المغرب خلف العشاء مثلا اهـ
 (قوله وهو الأفضل) أي على قياس ما مر في اقتداء الصبح بالظهر معنى عبارة سم وكونه الأفضل لا يتناقض
 أنه لا فضيلة فيه من حيث الجماعة اهـ وعبارة عـ شـ والرشدي قد يقال كيف يكون أفضل مع حكمه
 بكرامة الاقتداء وقد يجب بان سبب ذلك ما في المفارقة من قطع العمل وذلك لا يتناقض في السكراهة وفوات فضل
 الجماعة باعتبار معنى آخر اهـ عميرة اهـ (قوله فانه) أي فعل ما لا يعتدله (قوله وما يفعله) إلى قول المتن
 فيعيد في الغنى (قوله وما فاتكم فأتوا) قد يقال حمل فأتوا على ظاهره وتاويل وأفض مسبق ليتفق ليس

في الاعتدال بمن في القيام واقفه وإن لم يقطر بل الاعتدال وفي هذا كلام تقدم في هامش فصل يجب متابعة
 الإمام فراجه ثم بعد ذلك وقع البحث فيما لو اقتدى من في السجدة الأولى من آخر صلاته بمن في القيام فهل
 يجوز له الانتظار في السجود ويجوز مرأته يجوز له الانتظار وفيه وقد يرد أنه لو اقتدى مصلى المغرب بالظهر
 فانه يجوز له الانتظار في سجود ركعته الأخيرة كاهـ الظاهر فليتأمل (قوله ولو في الجمعة) ظاهره وإن نوى به
 المقدسي الجمعة فحصل له الجمعة لفعله إياها جماعة مع فعل أربعين لها وبذلك اتفق الشارح فليتنظر (قوله في المتن
 وإن شاء انتظره) قال في شرح العباب واستشكل جواز الانتظار بأنه يلزم عليه سكره بتكرار الاعتداء ويرد
 بأنه لا تخوفاً وفيه في ذلك خلافاً وهم فيه قال الأذري ويجب الجزم بحركة الانتظار إذا كانت صلاة الإمام
 يقع بعضها خارج الوقت وهو ظاهر إن شرع وقد بقي من الوقت ما لا يسعها ولا إجازة لأنه مدله هو حيث لا بد
 جاتز كاسـ راهـ بعبده السابق) يحتمل أن مراده أن لا يكون الانتظار في جلوس أحده لم يحدثه الإمام كافي
 مصلى المغرب خلف العشاء مثلا (وهو الأفضل) وكونه الأفضل لا يتناقض أنه لا فضيلة فيه من حيث الجماعة
 بدليل قوله السابق مع السكراهة المفردة لفضيلة الجماعة إذا كانت فضيلة الجماعة فاته لم يحصل في السلام مع
 الإمام فقول المحلل وظاهره أنها لا تنفوت في المفارقة المخبر بينهما وبين الانتظار في غير ذلك مما يحكم بفوات الجماعة
 فيه كافي الصبح خلف الظهر فليتأمل (قوله وما فاتكم فأتوا) قد يقال حمل فأتوا على ظاهره وتاويل

ومر في فصل نية القدوة انه
 لو اقتدى به في تشهد انتظره
 ولا يتابعه (فان فرغ الإمام
 أو لا فهو كسجود) فيقوم
 ويتم صلاته وحيث لا يجوز
 الاعتداء به ولو في الجمعة
 واقتداؤه بغيره إلا في (ار)
 فرغ (هـ) أي المأموم أو لا
 (فان شامه فارقته) بالنفي وسلم
 ولا كراهة لأنه فراق لعذر
 (وإن شاء انتظره) بعبده
 السابق في فصل نية القدوة
 (ليسلم معه) وهو الأفضل
 (وما أدركه المسبوق) مع
 الإمام بما يعتدله به لا
 كالاعتدال وما بعده فانه
 لمحض المتابعة فلا يكون من
 محل الخلاف (قوله صلاته)
 وما يفعله بعد سلام الإمام
 فأخر صلاته للخبر المنفق
 عليه فأدركتم فصلوا وما
 فاتكم فأتوا والآنم
 يستلزم سبق ابتداء

لجبر مسلم وافض ماسبق بحمل القضاء فيه على المعنى اللغوي لا تيجاز مشهور على انه (٣٦٣) يتعين ذلك لاستحالة حقيقة القضاء

الشرعية هنا (في عديد الباقي)

من الصحيح مثلاً من ادرك

ثانيتها معه التي هي اولى

للاموم وقتت معه فيها كما

هو السنة كما مر وافاده قوله

يعيد (القنوت) لان محله

آخر الصلاة وفعله قبله مع

الامام لحض المتابعة (ولو

أدرك ركعة من المغرب)

مع الامام (تشهد في ثانيتها)

إذ هي محل تشهده الاول

وتشهد مع الامام في اولى

نفسه لمحض المتابعة وهذا

اجماع منا ومن المخالف

وهو حجة لنا على ان ما يدركه

معه أول صلاته ومراراً لو

أدرك في آخر في رباعية مثلاً

فان أمكنه فيهما قراءة

السورة معه قرأ وإلا قرأها

من غير جهر لانه صفة لا

تقضى في أخير في نفسه

تذكر لها لعذره (وان

أدرك) اي المأموم الامام

(را كما أدرك الركعة) اي

مافاته من قيامها وقراءتها

وان قصر بتأخير تحريمه لا

لعذر حتى رجع للخبر

الصحيح بذلك وبه علم انه

لا يسن الخروج من خلاف

جمع من أصحابنا وغيرهم انه

لا يدركها تخالفهم لسنة

صحيحة فقول الازدعي

الاحتياط توقي ذلك إلا

أن يضيق الوقت أو تكون

أولى من العكس إلا أن توجه الأولوية باستحالة حقيقة القضاء الشرعية إلا أن يقال يحتمل أن له حقيقة أخرى شرعية سم (قوله فغير مسلم الخ) اي الموم سبق الاخر (قوله فحمل على القضاء الخ) وقد يقال وهو وان حملنا على المعنى اللغوي لفظ ماسبق يشعر بالفروقه رشیدی (قوله يتعين ذلك) اي محله على القضاء اللغوي عش (قوله لاستحالة حقيقة القضاء الخ) اي لانه عبارة عن فعل الصلاة خارج وقتها ومعنى وقد تمتع دلالة هذه الاستحالة على التعيين لجواز ان القضاء شرعاً معني آخر كوقوع الشيء في غير محله وان كان في وقته سم على حجة اه عش (قوله مثلاً) اي او من الوتر في النصف الاخير من رمضان (قوله لان محله) إلى قول المتن وإن أدرك في النهاية والمعنى إلا قوله من غير جهر لانه صفة لا تقضى (قوله) ومن المخالف وهو مالك وابو خنيفة رضي الله تعالى عنهما يجيزون (قوله و) اي في صفة الصلاة (قوله) مثلاً اي أو ثلاثية كالغرب وفي الحلبي عن اليعباب انه يكرر السورة مرتين في ثالثة المغرب اه (قوله) وإلا فرأها) الاولى هنا وفي قوله الآتي لها الافراد (قوله لانه الخ) علة لقوله من غير جهر والضمير للجبر (قوله في أخير في الخ) متعلق بقوله قرأها (قوله نذكر الخ) عبارة المعنى ثلاثاً تخلو صلاته منها وبعبارة الرشیدی قوله نذكر الخ اي ثلاثاً تخلو صلاته عن قراءة السورة حيث لم يفعلها ولم يدركها مع الامام وليس المراد هنا التدارك بمعنى القضاء بدليل انه لو أدرك القراءة في أخير في الامام فعلها ولا تداركها (قوله) اي المأموم إلى قوله وبه على المعنى وإلى قول المتن ويكره في النهاية قول المتن (را كما) اي أو قرباً من الركوع بحيث لا يمكنه قراءة الفاتحة جميعاً قبل ركوعه شرح بافضل قول المتن (أدرك الركعة) ظاهره انه لا فرق في إدراكها بذلك بين ان يتم الامام الركعة وبها معه أو لا كان أحدث في اعتداله وهو كذلك نهاية ومعنى قال عش قوله في اعتداله اي أو في ركوعه بعد عطائنية المسبوق اه زاد الرشیدی ويشمل هذا قوله الآتي قريباً فلا يضطر طر وحديثه الخ وصرح به الشهاب ابن حجر نقلاً عن القاضي في شرح العباب اه (قوله اي مافاته من قيام الخ) اي أو لا ثواب فيها لانه إنما يناب على فعله وغاية هذا ان الامام تحمله عنه لعذره عش وفي البجيري عن الشوري قوله أدرك الركعة اي أو ثوابها كافي الخ في كتاب الصوم حتى ثواب جماعتها اه (قوله وبه) اي بذلك الخبر (قوله تخالفهم الخ) متعلق بعدم سن الخروج من الخلاف وعلة (قوله توقي ذلك) اي خلاف الجمع (قوله يرد الخ) خبر فقول الازدعي الخ (قوله ولو ضاق الوقت الخ) اي عاصم بركعة كاملة عش (قوله لومه الاقتداء به) ظاهره وان عذر بالتأخير وفيه وقفة سم على حجة اه رشیدی (قوله لومه الاقتداء به) كان وجهه لتبصير صلاته اداء لا قضاء يظهر انه لو كان ذلك وسيلة إلى وقوع جميع الصلاة في الوقت وجب ايضا التلاوي تتركه إلى إخراج جزء من الصلاة عن الوقت بصري اقول كلام الشارح والنهاية المتقدم في شرحه ولو أخرج من مفرد الخ كالصريح في خلاف ما استظهره وعلى فرض تسليمه ينبغي تقييده بما مر آنفاً في هامش قول المصنف وان شاء انتظر (قوله إنما يدركها) إلى قول المتن قبل ارتفاع الخ في المعنى وإلى قوله ويكره في النهاية (قوله بشرط ان يكون ذلك الركوع محسوباً الخ) ولو اقي المأموم مع الامام الذي لم يحسب ركوعه بالركعة كاملة بان أدرك معه قراءة الفاتحة حسبته الركعة لان الامام لم يتحمل عنه شيئاً نعم ان علم سبوه واحده ثم نسئ لزمته الاعادة لتقصيره في كامله بما مر نهاية ومعنى (قوله)

وافض ماسبق ليتفق ليس أولى من العكس إلا أن توجه الأولوية باستحالة حقيقة القضاء الشرعية إلا أن يقال يحتمل ان له حقيقة أخرى شرعية (قوله لاستحالة حقيقة القضاء الخ) قد تمتع دلالة هذه الاستحالة على التعيين لجواز ان القضاء شرعاً معني آخر كوقوع الشيء في غير محله وإن كان في وقته (قوله لومه الاقتداء به) ظاهره وان عذر بالتأخير وفيه وقفة (قوله فلا يضطر طر وحديثه الخ) قال في شرح العباب ولو أحدث الامام في سجود لم يؤثر في إدراك المأموم الركعة بخلاف كافي المجموع قال لانه أدرك ركوعاً محسوباً للامام ذكره البغوي وغيره وهو ظاهر والذي يظهر ان حديثه بعد ان أدركه المأموم في الركوع واطمان كذلك

ثابتة الجملة يرد بما ذكره ولو ضاق الوقت وأمكنه إدراك الركعة بأدراك ركوعها مع من يتحمل عنه الفاتحة لومه الاقتداء به كما هو ظاهر (قلت) إنما يدركها (بشرط أن) يكون ذلك الركوع محسوباً له كما يفيد كلامه بالجملة بأن لا يكون مجدداً عنده فلا يضطر طر وحديثه

بعد إدراك المأموم له معه) ظاهره وإن لم يدرك السجود سمع بل وإن لم يدرك الاعتدال كما مر عن النهاية والمغنى
والإيعاب (قوله) أن ركوع صلاته الثاني أي من الركعة الثانية أو الأولى إذا كان المأموم موافقا للإمام في
صلاته لما مر من عدم صحته نحو المكتوبة بمحصل الكسوف في الركعة الأولى مطلقا عن (قوله) لا تذكرك
الركعة) أي ركعة الكسوف نعم لو اقتدى به أي في الركعة الثانية من الكسوف في غير مصليها أدرك الركعة
لأنه أدرك معركوعا عسويا بآ شرح مره سم قال الرشدي قوله غير مصليها أي أو مصليها كسنة الظهر
فإنما يظهر اه (قوله) لا بالامكان الخ) وصورة الامكان كان زاد في انحائه على أقل الركوع قدر الوتركة
الطأتان (قوله) بيقينا متعلق بيطمئن عن (قوله) بيقينا إلى قوله ويسجد الشاك في المغنى (قوله) بيقينا
وذلك المشاهدة في الصبر ووضع يده على ظهره في الاعشى يجزى قول المتن (قبل ارتفاع الإمام) دخل فيه
ما لو كان الإمام أتى بكل الركوع أو زاد في الانحناء ثم اقتدى به المأموم فشرع الإمام في الرفع والمأموم في
الهوى وإطان بيقينا قبل مفارقة الإمام في ارتفاعه لأقل الركوع وه وظاهر ويصرح به كلام شيخنا
الريادي عن قول المتن (ولو شك الخ) أي المسبوق المقتدى ابتداء ما إذا قرأ المفرد الفاتحة ثم اقتدى بمن
في الركوع ثم شك في إدراك حد الاجزاء فلا يضر لأنه لما أتى بالفاتحة قبل الركوع كان بمنزلة الموافق فيدرك
الركعة وإن لم يطمئن قبل ارتفاع الإمام وشك وفاقا ثم اه سم (قوله) وكذا أن ظن الخ) أي وإن نظر فيه
الزركشي نهاية ومعنى (قوله) بل غلب على ظنه) يتجه الاكتفاء بالا اعتقاد الجازم مره سم عبارة الزركدي
على بافضل قوله بيقينا هذا منقول المذهب وفي سم على التحفة قلا عن بحث مره انه يكفي الاعتقاد الجازم
عبارة القليوبي على المحلى ومثل اليقين ظن لا تردد معه كاهو ظاهر في نحو بعيد وأعمى واعتمده شيخنا على
ونظر العلامة ملا إبراهيم الكوراني في منقول المذهب بما بينه في الاصل وكذلك نظر فيه الزركشي ولا يسع
الناس إلا هذا ولا يؤمن المقتدى بالإمام في الركوع مع البعد لا يكون مدركا للركعة مطلقا وه عبارة عميرة
ونقل عن الفارقي أنه إذا كان المأموم لا يرى الإمام فليعتبر أن يغلب على ظنه أنه أدرك الإمام في القدر المجزى
اه (قوله) ويسجد الشاك الخ) يؤخذ من التعليل أن يحل أن استمر الشك إلى ما بعد سلام الإمام بصري
(قوله) لأنه شك الخ) يؤخذ منه أنه لا يسجد فمما لو اقتدى بمصلي المغرب بمصلي العشاء في ركوع الإمام وشك
في إدراك حد الاجزاء لا نه أن الغي هذه لكن ثالثه بدر كما مع الإمام كاهو ظاهر سم قول المتن (ويكبر
للأحرار) أي وجوبا كغيره في القيام أو بدله فإن وقع بعضه في غير القيام أي بأن كان في محل لا يجزى فيه
الفرامة لم تنعقد صلاته فرضا ولا نفلا نهاية ومعنى وعميرة قال الرشدي قوله لم تنعقد صلاته فرضا ولا نفلا
ظاهرة ولوجاهل ويوافق ما نقل عنه في شرح هدية الناصح لكن يخالفه ما قدمه في هذا الشرح في صفة
الصلاة قبيل الركن الثاني اه وقال عش قوله مر فرضا ولا نفلا كذا في نسخة وظاهره أنه لا فرق في ذلك
بين العالم والجاهل لكنته قال في صفة الصلاة ما مضى أو ركع مسبوق قبل تمام التكبير جهالا انقلب

بعد إدراك المأموم له معه
ولا في ركوع زائد سبابه
وسند ذكر في الكسوف أن
ركوع صلاته الثاني لا يدرك
به الركعة أيضا لأنه وإن
حسب له بمنزلة الاعتدال
وأن (يطمئن) بالفعل
لا بالامكان بيقينا (قبل
ارتفاع الإمام عن أقل
الركوع والله أعلم ولو شك
في إدراك حد الاجزاء)
بأن شك هل اطمان قبل
ارتفاع الإمام عن أقل
الركوع (لم تحسب ركعته
في الاظهر) وكذا إن ظن
إدراك ذلك بل أو غلب على
ظنه لأن هذا رخصة وهي
لا بد من تحقق سببها فلم
ينظر لأصل بقا الإمام فيه
ويسجد الشاك للسبب لأنه
شاك بعد سلام الإمام في
عدد ركعته فلم يحتمله
عنه (ويكبر)

أخذا من العلة المذكورة ثم رأيت القاضي صرح بما يؤيد ما ذكرناه الخ اه (قوله) بعد إدراك المأموم له معه)
ظاهرة وإن لم يدرك السجود (قوله) وسند ذكر في الكسوف أن ركوع صلاته الثاني لا يدرك به الركعة) أي
ركعة الكسوف نعم لو اقتدى به فيه غير مصليها أي في الركعة الثانية أي من الكسوف أدرك الركعة لأن
أدرك معركوعا عسويا بآ شرح مره (قوله) وإن يطمئن قبل ارتفاع الإمام عن أقل الركوع والله أعلم ولو
شك في إدراك حد الاجزاء لم تحسب ركعته) رقع البحث هل يجزى ذلك من مفرد قدر الفاتحة ثم اقتدى بمن في
الركوع فهل يشترط في إدراك الركعة أن يطمئن قبل ارتفاع الإمام عن أقل الركوع ويضره الشك في
إدراك حد الاجزاء لا نه لما لم يدرك بعد اقتدائه قدر الفاتحة كان بمنزلة المسبوق فله حكمه أو لا يجزى ذلك فيه
لأنه لما أتى بالفاتحة قبل ركوع الإمام كان بمنزلة الموافق فيدرك الركعة وإن لم يطمئن قبل ارتفاع الإمام أو
شك في نظره والظاهر وفاقا ثم اه (قوله) وكذا أن ظن الخ) يتجه الاكتفاء بالا اعتقاد الجازم مره
(قوله) لأنه شك بعد سلام الإمام الخ) يؤخذ منه أنه لا يسجد فمما لو اقتدى بمصلي المغرب بمصلي العشاء في

المسبوق (للاحرام ثم الركوع) ومثله هنا وفي آياتي من يد سجدة تلاوة خارج الصلاة لانه (٢٦٥) ثمار ضيقة حرة قربتنا الافتتاح والموى

فلا لغز ولا يلزم من بطلان الخصوص بطلان العموم وهو الأقرب لما على به اه وبأني آتفاعن سم
عن شرح الارشاد ما وافقه (قوله المسبوق) اى الذى ادرك امامه فى الركوع معنى قول المتن (ثم الركوع)
اى ندب بالانه محسوب له فندب التكبير نهاية معنى (قوله ومثله هنا وفي آياتي سجدة تلاوة) فليكن
للاحرام بهائم هوى للسجود سم (قوله وحيث) اى حين اذ يكبر لكل منهما سم (قوله ويظهر ان
عمله) اى عدم الاحتياج فهذا تقييد لقوله وحيث لا يحتاج الى الظاهر انه يكفي تعدد التكبير مطلقا
وبه يندفع اعتراض سم بما نصه قوله اذ لا تعارض فيه نظر بل التعارض ثابت حين الاتيان بالاولى
لانفرادها حيث تدو تبين عدم الانفراد عند الثانية لا يفيد فلو شرط هنا عند الابتدائية الاحرام او نحوها
كعدم الاتيان بالتكبير للركوع كان متجها وان كان خلاف ظاهر كلامهم (قوله ان عزم عند التحريم)
يتردد النظر فيما لو عزم عند التحريم على الاتيان بتكبيرتين ثم اتى بواحدة من غير قصد تحريم ثم اعرض عن
الثاني هل تصح الصلاة الظاهر نعم بصري اى كما يفهمه قول الشارح اما لو كبر للتحريم اى (قوله للتحريم) اى
التحريم قول المتن (فان نواهما بتكبيره) اى فمهم انه لا يضر الاطلاق فيما لو اتى بتكبيرتين لصف الاول
للتحريم مع عدم المعارض والثانية للركوع وهو ظاهر وفي فتاوى الشارح مر ما وافقه وبه يسقط ما نظر
به سم على حج في هذه الصورة ونص الفتاوى سئل عن وجد الامام را كعا فكبى واطلق ثم كبر اخرى
بقصد الانتقال فهل تصح صلاته فاجاب تصح صلاته خلافا له مبهم ع ش اقول هذه الفتوى تخالف قول
الشارح المتقدم ويظهر اى كاتخاف كلام سم المتقدم هناك وان قوله اى ع ش مع عدم المعارض يقبل
المنع فلا يدفع اشكال سم المتقدم (قوله اى الاحرام) الى قوله وعلى الاول فى المعنى لا قوله واحدة الى المتن
والى قوله وزاد فى النهاية لا قوله اقصر عليها وقوله ولعل الى المتن (قوله اقصر عليها) يفهم الانعقاد اذالم
يقصر بان اتى بتكبيرتين ونواهما بالاولى لكن قضية تعليل الصحيح عدم الانعقاد وهو الوجه سم (قوله
ولعل هذا) اى الفرق الثانى وفى النهاية والمعنى ما نصه على ان القياس مدفوع وليس فيه جامع معتبر لان
صدقة الفرض ليست شرطية بخلاف صدقة النفل فاذا بطل الفرض صح النفل بخلاف تكبيرة الاحرام فانها
شرطية بخلاف تكبيرة الانتقال فلا جامع بينهما حيث انها (قوله وهو الى القيام مثلا) اى ان كان فرضه القيام
رشيدى (قوله اقرب منه الى اقل الركوع) يخرج ما اذا صار بينهما على السواء عبارة تشرح الارشاد تدخله
وهي وان يتماهى التكبيرة الواحدة التى اقصر عليها اى نوايا بالاحرام فقط قبل ان يصير اقرب الى اقل
الركوع ولا تتمتع ولا للجاهل فتعقد نفلا ما اذا نوى الركوع وحده او مع التحريم واحدهما لا يعينه
او اطلق فلا تتمتع صلاته فترضا مطلقا ولا نفلا ما يسكن جاهلا انتهت سم وتقدم عن ع ش اعتاده
(قوله لا تتمتع صلاته) ظاهر كلامهم ولو جاهلا وهو ما نعم به البلوى ويقع كثير العوام وفى شرح الارشاد
وتعمد نفلا للجاهل اهل على وتقدم عن سم وع ش ما وافقه (قوله عنهما) الاولى عن الثانى (قوله وبه يرد
ال) اى بالتعليل المذكور (قوله) اى للصحيح المذكور (قوله) اى عدم الاشتراط (قوله من

ركوع الامام وشك فى ادراك الحد الاجزاء لانه وان هذا لكان ثلثته بدر كراع الامام كما هو ظاهر
(ومثله هنا وفي آياتي من يد سجدة تلاوة) فليكن للاحرام بهائم هوى للسجود (قوله وحيث) اى حين اذ
يكبر لكل منهما (اذ لا تعارض) فيه نظر بل التعارض ثابت حين الاتيان بالاولى لانفرادها حيث تدو تبين
عدم الانفراد عند الثانية لا يفيد فلو شرط هنا عند الاطلاق نية الاحرام او نحوها كعدم الاتيان بالتكبير
للكوع كان متجها وان كان خلاف ظاهر كلامهم (قوله اقصر عليها) يفهم الانعقاد اذالم يقصر بان اتى
بتكبيرتين ونواهما بالاولى لكن قضية تعليل الصحيح عدم الانعقاد وهو الوجه (قوله اقرب منه الى اقل
الركوع) يخرج ما اذا صار بينهما على السواء عبارة تشرح الارشاد تدخله فانه وهى وان يتماهى
التكبيرة الواحدة التى اقصر عليها نوايا بالاحرام فقط قبل ان يصير اقرب الى اقل الركوع ولا تتمتع ولا

(شيثا لم تعتد) صلاته (على الصحيح) لان قربية الافتتاح قصر فيها اليه وقربة الهوى قصر فيها اليه فاجتيج لقصد صار فيها وهو نية
التحريم فقط لتعارضها وبيرد استحالة الاسوى بان قصد الركن لا يشترط لان عمله حيث لا صارف وهنا صارف كاعتد وعلم ن

كلامه ما باصله ان نية الركوع فقط (٣٦٦) كذلك إذ لا تحرم وكذا نية أحد هما بهما للتعارض هنا ايضا ويزاد سادسة وهي مالوشك

أنوى بها التحريم وحده
اولا إذ الظاهر في هذه
البتلان ايضا (ولو أدركه)
اي الامام (في اعتداله)
مثلا (فابعدته انتقل معه)
وجوباً نعم يظهر فيما لو احرم
وهو في جلسة الاستراحة
انه لا يلزمه موافقته فيها
أخذاً مما رآه المخالفه فيها
غير فاحشة ومصر في شرح
ولو فعل في صلاته غيرها
ما يتعلق بما هنا فراجع
(مكبراً) ندباً وان لم يحسب
له موافقة له في تكبيره
(والاصح أنه بواقفه)
ندباً ايضا (في) اذكار
ما أدركه معه وان لم يحسب
له كالتحميد والدعاء
(والتشهد والتسبيحات)
وقيل تجب موافقته في
التشهد الاخير وغلط وقبل
تجب في الفتوت والتشهد
الاول واعترض ندب
الموافقة في التشهد بأن فيه
تكرير ركن قولي وفي
ابطاله خلاف ويرد
بشدوده او منع جريانه هنا
لانه لصورة المتابعة وبه
يشبه موافقته في الصلاة
حتى على الآل ولو في تشهد
المأموم الاول ولو نظر لعدم
ندبها فيه لما تقرر ان ملحظ
الموافقة رعاية المتابعة
لاحال المأموم (و) الاصح
(ان من أدركه) اي الامام
فيما لا يحسب له كان أدركه

كلامه أي المصنف (قوله) [الظاهر] (الخ) هل هو على إطلاقه أو يقيد بما إذا طال الزمن أو مضى معه ركن
لان الشك فيما ذكر لا يزيد على الشك في اصل التبع لعل الثاني وجه وان كان خلاف ظاهر
اطلاقه بصري (قوله) [مثلاً] (يعني عنه قول المصنف فابعدته (قوله) وهو الخ) اي الامام إلا ان يدخل بذلك
الانتقال الى ركوع الامام مع عليه بأنه لا يمكن له المتابعة قبل قيام الامام من اقل الركوع (قوله) [أخذاً مما
(مصر) اي قبيل قول المتن] لا تكبيره الاحرام (قوله) [ومصر في شرح] (الخ) اي في فصل تبطل بالنطق بحرفين
كردي (قوله) [وان لم تحسب] الظاهر التذكير قول المتن (في التشهد) (الخ) وبواقفه في اكمال التشهد ايضا
نهاية ومعنى (قوله) [ندباً] الى قوله وغلط في النهاية والمعنى (قوله) [في أدكار ما أدركه] (الخ) هذا قد يخرج رفع
اليدين وعند قيام الامام من التشهد الاول وحيث لم يكن الا للماوم ويظهر ان انه يأتي به متابعة لمامه
وتقل عن حجج في شرح الارشاد انه يات به وان لم يات به امامه فلا يرجع عرش وفي الجبري ما نصه قال الشوري
وافهم كلامه هنا وصرحوا به انه لا يوافقته في كيفية الجلوس بل يجلس مفترشاً وان كان الامام متوركاً ومثله
يؤخذ انه لا يوافقته في رفع اليدين عند قيام الامام من تشهده الاول وحيث لم يكن الا للماوم انتهى اقول
وفي الاخذ توقف (قوله) [كالتحميد] اي في الاعتدال بجبري (قوله) [والدعاء] اي حتى عقب التشهد والصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم كما اعتمد ذلك شيخنا الرمي ووجهه بان الصلاة لا سكوت فيها على علم المنهج اه
عش (قوله) [بان فيه تكرير ركن الخ] انظر من اين لزم التكرير المذكور مع اختلاف محل هذا التشهد وما
يأتي به بعد سم (قوله) [بشدوده الخ] اي الخلاف المذكور (قوله) [حتى على الآل] كذا مر اه سم (قوله)
ولو في تشهد المأموم الاول) خلافاً للنهاية عيارته وظاهر كلامهم انه يوافقته حتى في الصلاة على الآل في غير محل
تشهده وهو ظاهر افعال الرشيدي قوله لم يرد في غير محل تشهد اي بان كان تشهداً ولا له فلا ياتي بالصلاة على
الآل وهو ظاهر لا خراج التشهد الاول عما طلب فيه وليس حينئذ تجرد المتابعة وأظن قد تقدم في صفة
الصلاة في الشرح ما يؤخذ منه ما ذكرته لكن الشهاب بن حجر يخالف في ذلك وكان الصارح مر اشار بما
ذكر الى مخالفته فلا يرجع اه (قوله) [اي الامام] الى قوله اه في المعنى والى قوله كذا الناس في النهاية إلا
قوله والمراد الى وان سها قول المتن (في سجدة الخ) الظاهر انه يشترط شروط ما ذكره فيه كطمانينة السجود
فان تركها عمداً بطلت صلاته ثم راسم (قوله) [مثلاً] اي او جلوس بين السجدين وتشهد الاول وان معنى
عبارة النهاية بوقتها كل ما لا يحسب له اه (قوله) [ولا هو محسوب له] قال شيخنا عرش في الحاشية يؤخذ منه
انه لا يحسب عليه وضع الاعضاء السبعة في هذا السجود وفي هذا الاخذ نظر ظاهر لا لا توجد حينئذ حقيقة
السجود فلا يصدق عليه انه تابعه في السجود على ان هذا الاخذ معني ان الضمير في ولا هو الخ السجود وظاهر
انه ليس كذلك بل هو كالاشارة التي قبله للانتقال المذكور كما هو ظاهر وحاصل التعليل الذي في الشرح ان
التكبير ايمان ان يكون المتابعة والدموسوية له الانتقال المذكور وليس واحداً منهما رشدي اقول تقدم
اتفاق سم ما يوافق النظر واما قوله وظاهر انه ليس الخ فصرح بصنيع المعنى ان الضمير للسجود والاشارة
للانتقال (قوله) [بخلاف الركوع] اي فانه محسوب له نهاية (قوله) [ما قدمه الخ] اي المصنف في قوله ولو أدركه

(في سجدة) أولى أو ثانية مثلاً (لم يكبر للانتقال اليها) لانه لم يتابعه في ذلك ولا هو محسوب له بخلاف الركوع
وافهم قوله اليها مقدمه انه يكبر بعد ذلك إذا انتقل معه من السجود أو غير ذلك ووافقته أو خرج بأولى أو ثانية ما لو أدركه في سجدة التلاوة

قال الاذرعى قالنئى بقده انه يكبر للمتابعة فانها محسوبة له قال واما جدتنا السهو فينتاح (٣٦٧) في التكبير لما خلا من الخلاف

في أنه يعيدها آخر صلاته
اولا لان قلنا لا يكبر ولا فلا
اه وفي كون التلاوة
محسوبة له نظر ظاهر إذ من
الواضح أنه إنما يفعلها
للمتابعة حينئذ الذي يتجه
أنه لا يكبر للانتقال اليها
واذا سلم الامام قام) يعنى
انتقل ليشمل المصلى غير قائم
(المسبوق مكبر ان كان)
جلوسه مع الامام (وضع
جلوسه) لو انفرد كان أدركه
في ثالثة رباعية أو ثانية
ثلاثية وافهم كلامه انه
لا يقوم قبل سلام الامام فان
تعمده بلائية مفارقة ابطل
والمراد هنا كاعلم امر في
سجود السهو عن المجموع
مفارقة حد القعود وإن سها
او جمل لم يعتد بجميع
ما أتى به حتى يجلس ثم يقوم
بعد سلام الامام متى علم ولم
يجلس بطلت صلاته وبه
فارق من قام عن إمامه في
التشهد الاول عامدا فانه
يعتد بقرائه قبل قيام
الامام لانه لا يلزمه العود له
وكذا التامى على خلاف
ما مر في المتن (والا) يكن
عمل جلوسه لو انفرد كان
أدركه في ثانية أو رابعة
رباعية أو ثالثة ثلاثية (فلا)
يكبر عند قيامه أو بدله (في
الاصح) لانه ليس عمل
تكبيره وليس فيه موافقة
الامام ومن اراد الأفضل

في اعتداله الخ (قال الاذرعى الخ) عبارة المغنى والاولى كما قال الاذرعى أن يقال أنه يكبر في سجدة التلاوة
لانها محسوبة له اى اذا كان سمع قراءة السجدة واما سجود السهو فينبغى على الخلاف في أنه يعيده في آخر
صلاته ام لان قلنا بالاول وهو الصحيح لم يكبر ولا اكبر اه (ينقدح) اى يظهر ظهور او اضحا ع
(قوله للمتابعة) قد يتجه إسقاطه اذا لمتابعة متناولما كبر لانها محسوبة له لا للمتابعة في الانتقال اليها اذا
متابعة في ذلك وكان ينبغي إبدال قوله للمتابعة بقوله للانتقال سم (قوله والا فلا) اى وهو الراجع ع
(قوله وفي كون التلاوة الخ) اى سجود التلاوة وسجدة السهو وكان الصواب وفي كون سجدة التلاوة
سجدة السهو لم ينقل فيهما عن احدهما محسوبتان ولو انماهما لمحض المتابعة بخلاف سجدة التلاوة
عش عبارة الرشيدى ولا يخفى انه كان المناسب وفي كون سجود التلاوة محسوبا ولا لا فلاذرعى لم يبدع
حسبان سجدة السهو له وإنما بنى التكسير وعدم فهمها على الخلاف المقرر فيهما (قوله حينئذ الذي يتجه)
فان قيل يمكن حل كلام الاذرعى بالنسبة لسجدة التلاوة على ما اذا سمع قراءة اية السجدة قبل الانتهاء به ثم
اقتدى به ساجدا اذهى حينئذ محسوبة له قلت زعم حسبانها له حينئذ ممنوع إذ لا يسن للمصلى سجودا مسمع
قراءته قبل الدخول في الصلاة ولو من اقتدى بهذا السجود ليس للمتابعة سم (قوله أنه لا يكبر
لانتقال الخ) خلافا للمغنى بالنسبة لسجدة التلاوة كامر (قوله اليها) اى الى السجدة الثلاث عش
(قوله يعنى انتقل الخ) اى او هو للغالب سم (قوله كان أدركه الخ) عبارة المغنى بان الخ (قوله والمراد الخ)
اى بالقيام في قولهم فان تعمده الخ (قوله مفارقة حد القعود) قد يقال ينبغى البطلان بمجرد الاخذ في
التبويض وإن لم يفرق حد القعود لانه شروع في المبطول وهو مبطل كالمقصود ثلاث خطوات متوالية فان
بجرد الشروع في الاولى مبطل فليتأمل سم أقول وقد يفرق بان ما هنا مقصود باعتبار الاصل بخلاف ذاك
(قوله حتى يجلس) اى وإن سلم الامام قبل ان يجلس واذا جلس قبل سلام الامام وكان وضع جلوسه كاهو
الفرض لم يجب قيامه فور ابعده سلام الامام كالقول بقم وكذا اذا جلس بعد سلام الامام فليظهر لان قيامه
لغير مكانه باقى الجلوس ويعلم من قوله المذكور انه اذا لم يجلس لا يعتدله بالركعة التي قام اليها وهل يعتدله
بما بعدهما الجلوس بعدها قبل القيام اليه وإن كان يقصد الجلوس بين السجدة تين او الاستراحة فيقوم مقام
الجلوس الذي تعمده ولا يقدر في ذلك قصدا ماذ كره في نظر ولا يبعد الاعتداد ما ذكر سم وقوله وكذا اذا
بطلت صلاته ثم (قوله قال الاذرعى قالنئى بقده انه يكبر للمتابعة فانها محسوبة له) قد يتجه إسقاطه وقوله
للمتابعة اذا لمتابعة متناولما كبر لانها محسوبة له لا للمتابعة في الانتقال اليها اذا لمتابعة في ذلك وكان ينبغي
إبدال قوله للمتابعة بقوله للانتقال فليتأمل (قوله للمتابعة) لعل الوجه إسقاطه (قوله الذي يتجه انه لا يكبر
لانتقال اليها) فان قيل يمكن حل كلام الاذرعى بالنسبة لسجدة التلاوة على ما اذا سمع قراءة اية السجدة
قبل الانتهاء به ثم اقتدى به ساجدا اذهى حينئذ محسوبة له قلت زعم حسبانها له حينئذ ممنوع إذ لا يسن
للمصلى سجودا مسمع قراءته قبل الدخول في الصلاة ولو من اقتدى به بدليل انه لو انفرد هنا عقب إحرامه لم
يجز له السجود لسبعا قبل الاحرام لهذا السجود وليس للمتابعة فلا يسن التكبير لانها لم تنته (قوله يعنى
انتقل الخ) اى او هو للغالب (قوله مفارقة حد القعود) قد يقال ينبغى البطلان بمجرد الاخذ في التبويض
وإن لم يفرق حد القعود لانه شروع في المبطول وهو مبطل كالمقصود ثلاث خطوات متوالية فان مجرد الشروع
في الاولى مبطل فليتأمل (قوله حتى يجلس) علم منه انه اذا جلس لا يعتدله بالركعة التي قام اليها وهل يعتدله
بما بعدهما الجلوس بعدها قبل القيام اليه وإن كان يقصد الجلوس بين السجدة تين او الاستراحة فيقوم مقام
الجلوس الذي طلب منه ولا يقدر في ذلك قصدا ماذ كره في نظر ولا يبعد الاعتداد ما ذكر (قوله حتى يجلس)
اى وإن سلم الامام قبل ان يجلس وإذا جلس قبل سلام الامام وكان موضع جلوسه كاهو الفرض لم يجب
قيامه فور ابعده سلام الامام كالقول بقم وكذا اذا جلس بعد سلام الامام فليظهر لان قيامه لغو فكانه باقى
الجلوس وهو لو بقى في الجلوس لم يلزمه القيام فور ابعده سلام الامام (على خلاف ما مر) اى على تصحيح المحرر انه

للمسبوق أن لا يقوم إلا بعد تسليمه الامام ويجوز بعد الاولى فان مكث في عمل جلوسه لو انفرد لم يضر وإن طال وفي غيره

بطلت صلاته إن علم وتعمد لجوب (٣٨٨) القيام عليه فوراً وإلا سجد لسبب ويظهر أن الخلل بالفورية هنا وما يزيد على قدر جاسة

الاستراحة وقد مر أن تطويلها المبطل بقدر بما يقدر به تطويل الجلوس بين السجدين وذلك لأن قدرها عدوه تطويل غير فاحش وكذا يقال في كل غل قالوا فيه يجب على المأموم القيام أو نحوه فوراً فبطلت الفورية بتعين بما ذكرته ثم رأيت في المجموع صرح بذلك وعبارته وإن لم يكن في اشتغال المأموم ما يخلف فاحش بأن ترك الإمام جلسة الاستراحة أتى بها المأموم قال أصحابنا لأن المخالفة فيها يسيرة قالوا ولهذا لو زاد قدرها في غير موضع لم تبطل صلاته اه فتأمل قوله زاد قدرها في غير موضع فانه صريح بأن كل ماوجب الفور في الانتقال عنه إلى غيره فتختلف بقدر جلسة الاستراحة لا يضرب لانه الآن قد زاد قدر جلسة الاستراحة في غير محلها وقد علمت أنهم مصرحون بأن زيادة قدرها لا تقصر ﴿باب﴾ كيفية صلاة المسافر من حيث السفر وهي القصر ويتبعه الكلام في قصر فوائت الحضر والجمع ويتبعه الجمع بالمطر فاندفع اعتراضه بأن الترجمة ناقصة على أن المعيب النقص عما فيها لا الزيادة عليه والأصل في القصر قبل الإجماع آية النساء

﴿باب صلاة المسافر﴾ (قوله من حيث السفر) إلى قول المتن من سافر في النهاية لا قوله نعم إلى وفي خبر مسلم وقوله وعلم إلى المتن وقوله إلا من شذ (قوله وهي) أي كيفية صلاة المسافر من حيث السفر (قوله وبتبعه) أي الكلام في قصر السفر (قوله والجمع) عطف على القصر عش (قوله فاندفع اعتراضه) فيه نظر سم عبارة البصري قوله وبتبعه الخ قد يقال انه لا رفيع الاشكال لأن ما فاده إنما يصلح للتبعية المصححة لاصل ما ذكر في هذا الباب فالأول للاقتصار في الجواب على قوله أن المعيب إليه اه أقول وقد أشار الشارح إلى ذلك النظر بذكر الجواب الثاني بالعلاوة (والاصل) إلى قوله نعم في المعنى قوله أنه النساء وهي أذا ضربت في الأرض الآية وهي مقيدة بالخوف لكن صححوا زه في الامن بخبر لمسائل عمر النبي ﷺ عن ذلك فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوها ويجوز فيه الاتمام لما صح عن عائشة أنها قالت يا رسول الله قصرت بفتح التاء وأتممت بضمها وأفطرت بفتحها وصمت بضمها فقال أحسن يا عائشة وأما خبر فرضت الصلاة ركعتين أي في السفر فمنه أن أراد الاقتصار عليهما جبين الأدلة لنهاية ومعنى (قوله مكتوبة) الظاهر أنه يجوز قصر المعادة ولا ينافيه قولهم شرط القصر المكتوبة لأن المراد المكتوبة ولو أضافه لفظه ويجوز لصلي القصر مع انغابر لا يلزمه عبود الامام (قوله ويظهر أن الخلل بالفورية هنا هو الخ) هذا الضبط ظاهر على اعتناء الشارح البطلان بتطويل جلسة الاستراحة أما على اعتناء شيخنا الشهاب الرملي عدم البطلان به فيضبط الخلل بالفورية بما يزيد على طائفة الصلاة مر (قوله) وقد علمت أنهم مصرحون (الخ) هذا الكلام يشكل على ضبط مر الخلل بالفورية بما يزيد على قدر طائفة الصلاة اه ﴿باب كيفية صلاة المسافر﴾ (قوله فاندفع اعتراضه الخ) فيه نظر

لأنه مندور (دبعية) لا يصح ومغرب إجماعهم حتى غلب بعض أصحابنا جزاء قصر الصبح (٣٩٩) في الخوف إلى ركعة وفي خبر مسلم أن

الصلاة فرضت في الخوف ركعة وحلوه على أنه يصليها فيه مع الإمام ويتفرد بأخرى وعمم ابن عباس ومن تبعه القصر إلى ركعة في الخوف في الصبح وغيرها لعموم الحديث المذكور (مؤداة) وقائمة السفر الآتية ملحقة بها فلا ينافي الحصر أو أنه اضاف في السفر الطويل اتفاقا (المباح) أي الجائز في ظنه كمن أرسل بكتاب لم يعلم فيه معصية كما هو ظاهر سواء أوجب والمنسحب والمباح والمكروه ومنه أن يسافر وحده لا ينافي الليل خبر أحمد وغيره كره صلى الله عليه وسلم الوحدة في السفر ولعنوا كماله وحده أن ظن ضررا يلحقه وقال الراكب شيطان والراكبان شيطان والثلاثة ركب فبكره أيضا أنان فقط لكن الكراهة هنا الخف وصح خبره لو يعلم الناس ما علم في الوحدة ما ساروا كبليل وحده والأوجه أن من أنس بالله بحيث صار أنس بالوحدة كأنس غيره بالرفقة عدم الكراهة كما لو دعت للانفراد حاجة والبعدهن الرفقة حيث لا يلحقه غرض كالمركبة كما هو ظاهر (لا فائنة الحضر) ولو احتمالا ومثله في جميع ما يأتي سفر

مكتوبة في حقه وله إعادتها تامة أي أن صلاها مع ضرورة ولو صلاها تامة ينبغي أن يتمتع بإعادتها مع ضرورة سم على المنهج وينبغي أن عمل ذلك إذا لم يعد الحال في الأولى أو غيرها وجعل من الخلاف والإجازة قصر الثانية وإتمامها حيث كان يقول به المخالف وسيأتي للشارح من أن الأوجه إعادتها مع ضرورة بعد قول المصنف ولو اقتضى يتم الخ ع (قوله) لا نحو مندورة عبارة المغني فلا تقصر المندورة كان نذران يصلي أربع ركعات ولا التالفة كان نوى أربع ركعات سنة الظهر القبلة مثلا لعدم ورودها (قوله) فلا ينافي الحصر أي لأن المعنى حيثئذ مؤداة وما للحق به دليل ما يأتي ولو أريد مؤداة في السفر ولو بالمكان بأن يمكن فعله حال وجوبها مؤداة فيه لم ترد فائنة السفر أصلا سم (قوله) أو أنه اضاف أي لا فائنة الحضر سم ومغني (قوله) اتفاقا أي قوله لا ينافي المغني (قوله) اتفاقا (الخ) عبارة المغني فلا تقصر في القصير والمشكوك في طول في الامن بلا خلاف ولا في الخوف على الأصح اه (قوله) وعلى الظاهر في الخوف لعل مقابل الظاهر لا يشترط الطول في الخوف فليراجع رشيدى (قوله) كن أرسل الخ) وكمن خرج لجهة معينة تبعا لشخص لا يعلم سبب سفره نهاية ومعنى قال الرشيدى قوله لم لا يؤيد سبب الخ أنهم اه إذ عاذه وأنه معصية لا يقصر وأشار الشيخ ع ش في الحاشية إلى أن هذا المفهوم غير مراد أخذنا من قول الشارح م في الفصل الآتي عقب قول المصنف لا يعلم موضعه وان امتنع على المتبوع القصر الخ وقد يمنع هذا الأخذ بعمومه لأن ما يأتي مفروض في الاستيفاء هو مقهور فلم يوجد منه تسبب في معصية أصلا فلا يؤخذ منه حكم عموم التابع وإن لم يكن مقهورا فليراجع اه (قوله) لم يعلم فيه معصية يتردد النظر فيما لو تبين بعد إتمام السفر أنه سفر معصية فهل يقضى نظر الأول أو لا يقضى نظر أظنه محل تأمل ويؤيد الأول قوله المعتبرة في العبادات الخ ويتردد النظر أيضا فيما لو علم في أثناء سفره هل يتمتع عليه الترخص من حيثئذ نظرا لكون سفره من حيثئذ سفره معصية أو لا نظرا لأصل السفر وطور وما ذكر كط والمعصية في السفر محل تأمل أيضا ولعل الأول أقرب ثم راب قول المصنف الآتي ولو انشأ الخ وهو صريح في ذلك بصرى وقوله يؤيد الأول قوله الخ محل نظر لاثنين المذكور لا يجعله عاصيا في الواقع بالسفر المذكور (قوله) كما هو ظاهر) وينبغي أن مثل ذلك ما لو أكره على إصاله علم أن فيه معصية ع ش عبارة البصرى وقع السؤال علوا كره على سفر المعصية والظاهر الترخص لا يصير حيثئذ مباحا لا كراهه (قوله) سواء أوجب أي كسفر حج (والمندوب) أي كزبانه وقوله (قوله) (والمباح) أي كسفر تجارة مغني (قوله) ومنه أي من المكروه (أن يسافر الخ) أي لو قصر السفر ع (قوله) أن يسافر وحده) أي وأن يسافر للتجارة بقصد جمع المال والزيادة فيه على أمثاله والمباح في غير ذلك كرى على شرح بافضل (قوله) أي أن ظن الخ) هذا إنما يحتاج إليه بالنسبة للحديث الثاني لأن اللعن يؤذن بالحرمة فهو قاصر عليه رشيدى (قوله) الراكب شيطان) أي كالشيطان في أنه يبعد عن الناس فلا يطلع على أفعاله القيحة ومثله يقال فيما بعده ع ش (قوله) والأوجه أن من أنس الخ) لا يخفى ما في ضيقه من حيث الصناعة بصرى أي وكان حقه أن يدل أن يغنى أو عدم الكراهة بلا يكره في حقه (قوله) أخف) أي من الواحد (قوله) ما ساروا كبليل الخ) خص الراكب بالليل لأنهما مظنة الخوف أكثر ولا لفلن الراكب الماشي ومثل الليل النهار ع ش (قوله) والبعدين) مبتدأ وخبره قوله كالوحدة أي في الكراهة اه (قوله) ولو احتمالا) أي بان شك فائت سفر أو حضرا سم وع ش زادنا في احتياطنا لأن الأصل الإتمام (قوله) ومثله أي الحضر (في جميع ما يأتي) أي من الترخصات بالسفر (قوله) فلا يقصرها) إلى قوله وبفارقى

(قوله) في المأمن مؤداة) لو أريد مؤداة في السفر ولو بالمكان بأنه يمكن فعله حال وجوبها مؤداة فيه لم ترد فائنة السفر أصلا (قوله) فلا ينافي الحصر) أي لأن المعنى حيثئذ مؤداة أو المالحق بدليل ما يأتي (قوله) أو أنه إضافي) أي لا فائنة الحضر (فرع) هل يجوز قصر المعادة لأنها ليست نفلا محضا سواء قصر الأولى أو لا وبشرط قصر الأولى فيه نظرا (قوله) كن أرسل بكتاب الخ) مثني عليه م وكذا قوله والأوجه أن من أنس بالله الخ (قوله) ولو احتمالا) أي بان شك فائت سفر أو حضرا

ولو سافر وقديق من الوقت
 مالا يسعها فان قلنا انها
 قضاء لم تقصر ولا قصر
 (ولو قضى فائتة السفر)
 المبيح للقصر (فالاظهر
 قصره في السفر) الذي
 فائتة فيه أو سفر آخر
 يبيع القصر وان تخلت
 بينهما إقامة طويلة لوجود
 سبب القصر في قضائها
 كأدائها وبه فارق عدم
 قضاء الجمعة وما ذكر
 في السفر الآخر لا يرده عليه
 وان قلنا بالمشهور أن
 المعرفة إذا أعيدت تكون
 عين الأولى لأن قوله دون
 المحضر يبين أنه لافرق
 وعمل تلك القاعدة على
 نزاع فيها حيث لا قرينة
 تصرف الثانية لغير الأولى
 أو ما هو أعم منها (دون
 المحضر) ونحوه لفقد
 سبب القصر حال فعلها
 ودعوى أنه لا يلزمه في
 القضاء إلا ما كان يلزمه
 في الأداء متنوعة (ومن
 سافر من بلدة فأول سفر
 مجاوزة شورها) المختص
 بها وان تعدد ان كان لها
 سور كذلك ولو في جهة
 مقصده فقط لكن ان
 بقيت تسميته سورا

المغنى لإقوله إلا من شذ (قوله ولو سافر الخ) هل صورة المسئلة أنه شرع في الصلاة أذكر في الوقت ركعة حتى
 لو لم يشرع فيها بل أخرجهما عن الوقت امتنع قصرها أو مجرد بقاء قدر ركعة من الوقت بعد السفر يجوز
 لقصرها وان أخرجهما عن الوقت وكلام الشارع في شرح الإرشاد الصغير وكذا كلام البهجة كالصريح
 الثاني لكن نقل عن فتاوى شيخنا الشهاب الرملي الأول وفيه نظر ظاهر فليتأمل سم قال عش والرشيدي
 ورجع النهاية إلى الثاني بعد جريانه على الأول وهو أن الثاني المعتمد أو جري المغنى على الأول ثم قال وهذا
 ظاهر لمن تأمل وان لم يذكره أحد فباعتبار ذلك على شيخنا الشيخ ناصر الدين الطبري لا يرده عليه
 واستحسنه أهائي أنه يشترط وقوع ركعة في السفر ولا فتكون مقضية جضر فلا تقصر (قوله مالا يسعها)
 أي الصلاة بتأمرها (قوله فان قلنا انها قضاء الخ) عبارة المغنى فان بقي ما يسع ركعة إلى أقل من أربع ركعات
 قصر ايضا فان قلنا انها أداء وهو الأصح والأفلا (قوله انها قضاء) أي بان لم يبق قدر ركعة من الوقت على
 الأربع رشيدي وعش (قوله لوجود سبب القصر الخ) وهو السفر (قوله وبه فارق الخ) أي بقوله لوجود
 سبب الخ (قوله وعدم قضاء الجمعة) أي لا تنافي سبب كونها جمعة وهو الوقت عش (قوله وما ذكر في
 السفر الخ) أي من أنه مثل السفر الذي فائتة فيه (قوله لا يرده عليه) أي المصنف سم (قوله وان قلنا بالمشهور
 الخ) لكن ان تقول المراد بالاداء في السفر الأول للجنس وحيث فلا أشكال وان قلنا بمقتضى تلك القاعدة كما هو
 ظاهر بصري (قوله ان المعرفة الخ) هو بفتح الهاء بدل من المشهور والبدل على نية تكرار العامل قاله
 مقدرة فيه عش والظاهر انه على تقدير من البيانية (قوله ان المعرفة الخ) ليست بقيد بل الاسم مطلقا إذا
 أعيد معرفة يكون عين الأول أو نكرة يكون غير كاتر في عمله (قوله لأن الخ) علما لعدم الورد (قوله يبين
 انه لافرق) أي بين السفر الذي فائتة فيه وغيره كردى وعش (قوله وعمل تلك القاعدة الخ) على أنها
 أكثرية سم (قوله حيث لا قرينة الخ) أي وقد وجدت القرينة هنا وهي دون المحضر عش (قوله لغير
 الأولى) أي أيانها (قوله أو ما هو أعم منها) أي كاهنا (قوله ونحوه) أي كسفر المعصية عش عبارة سم أي
 كسفر غير القصر اه (قوله ممنوعة) أي كليا سم (قوله المختص بها) إلى قوله وبهضه في المغنى لإقوله
 لكن إلى لأن وإلى المتن في النهاية لإلزام ذكر قول المتن (مجاوزه سورها) أعلن العادة أن باب السور له
 كتفان خارجان عن مجازة عتبته بحيث أن الخارج يجاوز العتبة وهو في مجازة الكسفين فهل يتوقف جواز
 القصر على مجاوزة مجازة الكسفين فيه نظر ومال مر للتوقف فليحصر اه سم أي مال لتوقف
 القصر على المجاوزة ولعل وجهه أنه لا يعد مجاوزة للسور إلا بمجاوزه جميع اجزائه ومنها الكسفتان عش
 (قوله وان تعددا الخ) والظاهر أن فيه ما قاله ابن أبي الدم اخذ من كلام البغوي وأقره الزركشي من أنه لو كان
 البلدا عاقلين كبيرتين يجمعهما سور واحد بينهما سور داخل البلد كبذلحة أي والمدنية المنورة قصر
 عند مفارقة عتلته وان كان داخل البلد كردى (قوله كذلك) أي مختص بها سم (قوله ان بقيت الخ) عبارة
 (قوله ولو سافر وقديق من الوقت الخ) هل صورة المسئلة أنه شرع فيها أو أذكر في الوقت ركعة حتى لو لم يشرع بل
 أخرجهما عن الوقت امتنع قصرها أو مجرد بقاء قدر ركعة من الوقت بعد السفر يجوز لقصرها وان أخرجهما
 عن الوقت كلام الشارع في شرح الإرشاد الصغير كالصريح في الثاني وكان وجهه انها حينئذ فائتة سفر
 وقول البهجة ولو أخر وقت فرضه وقديق بقدر ركعة فالدلالة لاخفاء معها بل لا يكاد يحتمل
 غيره لكن نقل عن فتاوى شيخنا الشهاب الرملي الأول وفيه نظر ظاهر فليتأمل (قوله لا يرده عليه) أي المصنف
 (قوله وعمل تلك القاعدة الخ) على أنها أكثرية (قوله ونحوه) أي كسفر غير القصر (قوله ممنوعة) أي كليا
 (قوله بمجاوزه سورها) أعلن العادة أن باب السور له كتفان خارجان عن مجازة عتبته بحيث أن الخارج
 يجاوز العتبة وهو في مجازة الكسفين فهل يتوقف جواز القصر على مجاوزة مجازاته الكسفين فليس له
 القصر قبل مجاوزة ذلك وان انفصل عن العتبة فيه نظر ومال مر للتوقف فليحصر (قوله كذلك) أي
 مختص بها (قوله لكن ان بقيت تسميته سورا) في شرح الروض قال الأذرى وهل للسور المتهمد حكم العامر

لأن ما في داخله ولو خرابا ومزارع محسوب من موضع الإقامة والخذق كالسور وبضه (٣٧١) كبعضه وإن لم يكن فيه ماء على الأوجه

ويظهر أنه لا عبرة به مع وجود السور والحق الأذرعى به قرينة انشئت بجانب جبل يشترط فيمن سافر في صوبه قطع ارتفاعه إن اعتدل وإلا فافتنسب اليها منه عرفا وبلحق بالسور أيضا نحو يوطأ أهل القرى عليها بالتراب وأنحوه (فإن كان وراءه عمارة اشترط مجاوزتها في الأصح) لأنها تابعة لداخله فثبت لها حكمه وأطال الأذرعى في الاقتصار له (قلت الأصح) الذي عليه الجمهور أنها (لا تشترط والله أعلم) لأنها لا تعد من البلد ودعوى التبعية لا تقيد هنا لأن المدار فيه على محل الإقامة ذاتا لا تبعاً على أن التبعية هنا ممنوعة ألا ترى إلى قول الشيخ أبي حامد لا يجوز لمن في البلد أن يدفع زكاته لمن هو خارج السور لأن نقل للزكاة ولا ينافيه ما يأتي أنه لو اتصل بتمارية بأخرى اشترطت مجاوزتها لأنهم جعلوا السور فاصلاً بينهما ومنه يؤخذ أن بالعمران الذي وراء السور لو أراد أن يسافر من جهة السور لم يشترط مجاوزة السور لأنه مع خارجه كبلدة منفصلة عن أخرى ولا إطلاق المصنف فيمن سافر قبل فجر رمضان اعتبار العمران لأنه محمول

النهاية ولو كان السور منبسطاً وبقيت بقايا اشترط مجاوزته أي السور الذي بقي منه شيء ولا إفلاها وفي سم بعدد كرمته عن شرح الروض وقد يقال إن كان المنبسط مفيداً أو أئداً السور أو بعضها فالوجه اعتباره وإلا فالوجه أن حكمه حكم بقية الخراب والفرق بينهما بعيد فليتأمل (قوله لا ناخ) راجع للذين (قوله) لا عبرة به أي بالخذق (قوله به) أي بالسور (قوله قرينة انشئت بجانب جبل) أي ليكون كالسور لها نهاية قال ع ش هذا التعليل يشعر بأنهم لو لم يقصدوا كونه كالسور بل حصل ذلك بحسب ما اتفق عند إرادة البناء لعدم صلاحية غير ذلك الموضع مثلاً يشترط مجاوزته وأسقط هذا التعليل حج فاقضى أنه لا فرق وهو ظاهر حيث حصل به منفعة لأهل القرية أو عبارة البصري (إنما يظهر أي إلحاقاً إذا كان يقصد التسور بالجبل أما إذا كان تخوف من نحو سيل فلا يظهر وجهه أي إلحاقاً) (قوله يشترط ناخ) أي فقال يشترط ناخ قول المتن (فإن كان وراءه عمارة) أي كدور متلاصقة لغرفاتها وبومني (قوله) وبلحق بالسور أيضاً نحو يوطأ أهل القرى (ناخ) أي لإرادة حفظهم من الماء مثلاً أما ما جرت العادة به من إلقاء الماء ونحوه حول البلد فليس مانعاً فيه فلا يكون كالسور ولكنه يعد من مراقبها كافي سم عن م ر ع ش (قوله) وأنحوه) أي كشركة (قوله) لأنها لا تعد إلى قوله ولا ينافيه في المعنى إلا قوله ودعوى إلى الأثرى وإلى ولو كان الأخذ من الذين يؤتمهم داخل السور فليتبين له فإنه يقع بمصرنا كثيراً ع ش (قوله) ولا ينافيه أي تصحيح المصنف عدم الاشتراط (ما يأتي) أي في شرح القرية كبلدة (قوله) لأنهم أي هنا (قوله) جعلوا السور فاصلاً (ناخ) أي ولا فاصل في الاتصال المذكور سم وبواقفه قول الكردى قوله فاصلاً بينهما أي بين بلد مسور وعمارة وراءه أو ما قول ع ش قوله فاصلاً بينهما أي فارقاً بين المستثنين أو بخلاف الظاهر بل الصواب (قوله) ومنه يؤخذ (ناخ) أي من قوله لأنهم جعلوا (ناخ) (قوله) لأنه أي السور (قوله) ولا إطلاق المصنف (ناخ) عطف على قوله ما يأتي أنه الخمس (قوله) اعتبار العمران أي الشامل لما وراء السور سم (قوله) محمول على ما هنا (ناخ) عبارة النهاية محمول على سفره من بلدة لا سور لها يوافق ما هنا زاد المعنى وهذا هو المتمدن وقد يفتى على إطلاقه ويقر بأنه ثم لم يأت للعبادة ببدل بخلافه هنا (قوله) فالركعتان أي المتروكتان (قوله) لم يأت ببدل قد يناقش بأن الركعتين المنعوتين بدل عن مجموع الأربع الأصلية سم (قوله) فيه أي الوقت (قوله) أيضاً أي كالصوم وقال الكردى أي كافي غير الوقت (قوله) ومطلقاً إلى قول المتن والقرية في المعنى إلا فهو منه إلى المتن وأول المتن وأول سفر في النهاية إلا ما ذكره وما ينب عليه (قوله)

فيه نظر قلت الأقرب أنه حكمه وسيأتي في كلامه قريباً ما يؤيده أو أراد بالآتي في كلامه المذكور ما نقله عنه بعد في الخراب إذا بقيت بقايا محيطه نافعاً أو لم يتخذوه مزارعاً ولا هجره بالتحيط على العامر دون من قوله الصحيح الأقرب إلى النصوص الاشتراط أو وقد يقال إن كان المنبسط مفيداً أو أئداً السور أو بعضها فالوجه اعتباره وإلا فالوجه أن حكمه حكم بقية الخراب والفرق بينهما بعيد فليتأمل (قوله) ويظهر أنه لا عبرة) أي اعتمد م ر (قوله) ألا ترى إلى قول الشيخ أبي حامد (ناخ) قد يقال الشيخ أبو حامد من المخالفين فلا يكون حجة على غير م ر (قوله) لأنهم أي هنا جعلوا السور فاصلاً بينهما أي ولا فاصل في الاتصال المذكور (قوله) لم يشترط مجاوزة السور (ناخ) (قوله) معلوم أن العمارة لا لا لصقت السور لم يتحقق مجاوزتها إلا بعبور السور ولو بأن يصير في هراء جدار مختلف ما إذا انفصلت عنه فقد يتحقق مجاوزتها قبل عبوره فليتأمل (قوله) ولا إطلاق المصنف (ناخ) معطوف على قوله ما يأتي أنه الخ لا يقال هذا إلا أنهم منافاه لما للكلام فيه ليجتاز للجواب فتأمل (قوله) اعتبار العمران أي الشامل لما وراء السور (قوله) لأنه محمول على ما هنا من التفصيل أي فهو محمول على بلدة لا سور لها شرح م ر (قوله) والفرق بأنه ثم (ناخ) عبارة شرح العباب والفرق بأنه ثم لم يأت للعبادة ببدل بخلافه هنا لا تأثير له لأن مدار البابين على وجود السفر بشرطه السابقة وقد صرحوا

على ما هنا من التفصيل بين وجود سور وعدمه والفرق بأنه ثم لم يأت ببدل بخلافه هنا يرد بأنه ثم يأتي بالقضاء وكفى به بدلاً فإن أريد في الوقت فالركعتان هنا لم يأت لها ببدل فيه أيضاً فاستويا (فإن لم يكن) لها (سور)

لها سور غير مختص بها كقري متفصلة جمعها سور (قوله بجاوزة العمران) وإن تخلله خراب ليس به أصول أبنية أو نبرون كبر أو ميدان لأنه محل الإقامة ومنه المقابر المتصلة به ومطرح الرماد وملعب الصبيان ونحو ذلك على ما بحثه الأذري وبينت ما فيه في شرح العباب وإن كلام صاحب المعتمد والسبكي مصرح بخلافه والفرق بينهما هنا وفي الحلة الآتية واضح (لا الخراب) التي بعده إن اتخذوه مزارع أو هجره بالتحويط على العامر أو ذهبت أصول أبنيته وإلا اشترط مجاوزته (و) لا (البساتين) والمزارع كما فهمت بالاولى وإن حوطت واقتصلت بالبلد لانها لم تتخذ للسكنى نعم إن كان فيها أبنية تسكن في بعض أيام السنة اشترط مجاوزتها على ما جزمه ولكنه استظهر في المجموع عدم الاشتراط واعتمده الاسنوي وغيره (والقريه كبلدة) في جميع ما ذكره والقرتان ان اقتصلا عرفا كقريه وإن اختلفتا اسماء لا اكتفى بمجاوزه قريه المسافر وقول الماوردي ان الانقصال بدارع كاف في إطلاقه نظر الوجه ما ذكرته من اعتبار العرف ثم رأيت الأذري وغيره

مطلقا) أى أصلا نهاية (قوله كقري متفصلة الخ) أى ولوع التقارب نهاية ومعنى وفى الكردى على بافضل بل ولوع الاتصال وعبارة السيوطي في مختصر الروضه لوجع سور قري متصلة أو بلدتين لم تشترط مجاوزته أى السور وانما تشترط مجاوزة القريتين أو البلدتين المتصلتين فقط فوجود السور الغير المختص كعدمه أه قول المتن (قوله) أى سفره نهاية (قوله ليس به اصول الخ) أى فانه ذلك أولى رشيدى عبارة عرش قوله ليس به الخ صفة الخراب والمعنى ان الخراب المتخلل بين العمران وإن صار أرضا محضة لا أثر للبنا فيه يشترط مجاوزته أه (قوله لانه الخ) أى العمران وكذا ضمير قوله ومنه الخ (قوله على ما بحثه الأذري) ومضى عليه جماعة ووافق عليه مر سم على المنهج وبقي ما لو هجرت المقبرة المذكورة واتخذت هاهنا يشترط مجاوزتها أم لا فيه نظر والاقرب الاول بالنسبة اليهم واحترامها نعم لو اندرست وانقطعت نسبتها لهم فلا يشترط مجاوزتها عرش وتعقبه الجبري بماضيه وضعية الحنفى واعتمد ان القريه يكتفى فيها بمجاوزه احد او ثلاثة السور او الحندق وإن لم يكن سور او العمران إن لم يكن سور ولا خندق فافهم أه وهو الموافق لصرح الشارح الآتى ولصنيع النهاية والمعنى حيث اعتبر اما ذكر في الحلقه ولم يتعرض اليه القريه (وإن كلام) يظهر انه عطف على وينت الخ ويحمل عطفه على قوله ما فيه وعليه كان المناسب تقديم قوله في شرح الباب على قوله ما قيس (قوله صاحب المعتمد) وهو البندنجي (مصرح بخلافه والفرق) تقدم عن مر خلافا عرش (قوله والفرق بينهما) أى المقابر المتصلة بالعمران ومطرح الروداد الخ (قوله هنا) أى فى بلدة لا سور لها (بعده) أى بعد العمران رشيدى (قوله او هجره بالتحويط) يخرج ما لو هجر ميجردك لتركه داليه سم وشورى (قوله على ما العامر) أى وإن جعل للخراب سور ولا عريه به ومع وجود التحويط على العامر عرش (قوله اصول لبنية) الظاهر ان المراد الا اساسات بصرى عبارة النهاية والمعنى اصول محيطاته أه (قوله كانهتم) أى المزارع عرش (قوله بالاولى) أى لان البساتين تسكن فى الجلة بخلاف المزارع عجرى (قوله وإن حوطت الخ) أى البساتين والمزارع عرش (قوله إن كان فيها) أى فى البساتين معنى ونهاية أى ومنها المزارع (قوله عدم الاشتراط) أى عدم اشتراط مجاوزة بساتين فيما قصور أو دور تسكن فى بعض فصول السنة أو فى جميعها على الظاهر فى المجموع شيخنا قوله أو فى جميعها فيومقة (قوله واعتمده الاسنوي الخ) وهو المعتمد بن بقره معنى (قوله والقرتان الخ) أى فأكبر شيخنا ولعل المواد بالقرتين هنا يشمل القريه والبلدة (قوله وإن اقتصلا) أى ولم يكن بينهما سورة ولا اشترط مجاوزة السور فقط وبه يعلم انه يقصر بمجاوزه باب زويلة عرش زاد الجبري ومثله مجاوزة باب الفتوح لانها مطرقة القاهرة حنفى أه (قوله وإلا) أى ان لم تتصلا عرش (قوله وقول الماوردي الخ) قد بوقه قول المعنى والمنفصلتان ولو يسيرا يكتفى بمجاوزه أحدهما أه (قوله فى إطلاقه نظر) عبارة نهاية جرى على الغالب والمعول عليه العرف أه قال الرشيدى قوله لم جرى على الغالب يتأهل أه (قوله اعتمده) أى الضبط بالعرف سم قول المتن (ساكن الخيام) أى كالاعراب (قائمة الخ) خمسة اربعة اعدا تصب وتسقف يثى من نبات الارض وجمعها خم كتمرة تمر ثم يجمع الخيم على الخيام ككتاب وكتاب جمع الخيام واما المتخذ من ثياب او شعر او صوف أو ورق فلا يقال له خيمة بل خباء فقد يتجاوزون فيطافوا عليه معنى عرش قول المتن (مجاوزه الحلة) والحلتان كالقريتين معنى (قوله فقط) الى قوله وبفرق فى المعنى الا قوله وإن بحصوله فيها لسور بمجاوزته فالتوقف حيث تنحلي مجاوزة ما وراءه من العمران لامعنى أه وقوله فالركتان هنا الخ قد يناقش بان الركعتين المفعولتين بدل عن مجموع الاربع الاصلية (قوله او هجره بالتحويط على العامر) يخرج ما لو هجره ميجردك عدم الردد اليه ويؤيده قوله فى شرح الباب بخلاف ما إذا لم يتخذوه مزارع ولا هجره بما ذكر فلا من مجاوزته وإن لم يكن مسكونا على المعتمد لانه صالح للسكنى فهو من العمران أه لكن قضيته انه اذ لم يصاح للسكنى ولا ذهبت اصول لبنية لا يعتبر وفيه نظر فلينال واعتمده الاسنوي وغيره وهو المعتمد شرح مر (ثم رأيت الأذري وغيره اعتمده) عبارة شرح

استعنت وقوله هذا إلى فإن وقوله وهي بجميع العرض وقوله أو كانت ببعض العرض وإلى قوله ولو اتصل في النهاية لا لقوله وإن استعنت وقوله وهي بجميع العرض وقوله وبقرق وإلى النازل (قوله فقط) أي لا مع العرض بجري (قوله بحيث يجتمع الخ) أي بالقوة وهو قد لقوله أو متفرقة بجري (قوله للسمر) وهو الحديث ليلار (قوله في ناد الخ) وهو يجتمع القوم ومتحدثهم ع (قوله ويستعير بعضهم الخ) أي وإلا فكالمترين فيها مرشح أفضل (قوله ويشترط مجاوزة مرافقها الخ) قضية اعتبار ما ذكر في الحلة وعدم التعوض لفي عقبة أنه لا يشترط مجاوزته فيها وتقدم عن سم عن مر أي في غير الشرح ما يخالفه فليراجع وجرى عليه حج عش عبارة الجبري لم يعتبر ما مثله في القرية لأن لها صابطا وهو مفارقة العمران أو السور أو الخندق كذا فرده شيخنا الزياي ده شوري واعتمد سم أنه يعتبر فيها أيضا وضعفه شيخنا الحفني اه (قوله وكذا ما هو حطب الخ) ظاهره وإن بعدا ولو قبل بأشراط نسبتها اليها عا لم يكن بعيدا عش عبارة المعنى وإن نولو أعلى يحطوب أو ماء فلا بد من مجاوزته إلا أن يتسع بحيث لا يخص بالنازليين اه ويؤيد ذلك قول الصراح الاتي التي تنسب الخ ثم قوله وما ينسب إليه الخ (قوله فلا ترد) أي المرافق المذكورة (عليه) أي المصنف (قوله وذلك) أي اشتراط مجاوزة المرافق (قوله هذا) أي الاستكفاء بمجاوزة الحلة ومرافقها (قوله فإن كانت) بواد) انظر ما معنى كون الوادي من جملة مفهوم المستوى لا يقال مراده بالمستوى بالنسبة إليه المحدث قد استعمل لفظ المستوى في حقيقته بما ليس فيه صعود ولا هبوط بالنسبة للربوة والوعدة وفي مجازة بالنسبة للوادي لا ناقول بنافي هذا قوله بعد أن اعتدلت هذه الثلاثة فتأمل رشدي أقول الماتن ما بين جيلين نحوهما المراد بالمستوى هنا ليس فيه صعود ولا هبوط ولا بين نحو جيلين فلا يشكل (قوله وهي) أي البيوت (بجميع العرض) ليس في النهاية كأنه عليه قال البصري ولعله لسقم نسخه فانه ذكر بعد ذلك محترزة بقوله أو كانت ببعض العرض الخ اه (قوله أو ربوة) عطف على بوا دسم (قوله اشتراط الخ) هل يشترط مع مجاوزة العرض وما عطف عليه مجاوزة المرافق المتقدمة فإن اشترط لم يخالف هذه مافي المستوى فتشكل التفرقة بينهما وإن لم يشترط لم يظهر الضبط بمجاوزة العرض لأن العرض أنها سمت العرض فيكون الضبط بمجاوزتها اسم عبارة عش قوله ومحل المبوط ومحل الصعود أي إن استوعبت البيوت أخذنا ما مر وما يأتي وهذا يقال عليه حيث كانت المسئلة صورة ما ذكر فلاحاجة إلى ذكر اشتراط مجاوزة العرض أي وما عطف عليه لا ذلبيوت المستوعبة لذلك داخلية في الحلة والظاهر أن من اشتراط مجاوزة العرض أي وما عطف عليه لا يشترط استيعاب البيوت له ومن اشتراط استيعابها لم يذكره اشتراط مجاوزة ما ذكر بعد الحلة ولم يطرأ يقنان إحداهما ما صرح به الجمهور من أنه يشترط مع مجاوزة الحلة بمجاوزة العرض أي وما عطف عليه حيث كانت الحلة ببعض ذلك لاجتماع الثانية ما قاله ابن الصباغ من أن الحلة إن كانت بجميع ذلك فيشترط مجاوزتها وإن كانت ببعضه اشترطت مجازة الحلة فقط واعتماد الأولى للشهاب الرمي فإذا كانت الحلة غير أفتها في تمام الوادي وأراد للسفر إلى جهة العرض لا تسكني بمجاوزة الحلة بمرافقها بل لا بد من مجاوزة العرض أيضا فتأمل ثم جزم مر بخلافه فقال بل

العباب ثم رأيت الأذري استحسن الضبط بالعرف (قوله وكذا ما هو حطب اختصاصا) عبارة شرح العباب ويظهر جريان ذلك في نحو مطرح الرما د أيضا وكان وجه التخصيص أن الغالب في هذين الاشتراك فاحتج لتقييدهما بما ذكر بخلاف غيرهما فلم يحتج لتقييده بذلك اه (قوله وكذا ما هو حطب الخ) انظر لوانقضاء غنها وعن بقية مرافقها (قوله أو ربوة) عطف على بوا دس (قوله اشترطت مجاوزة العرض الخ) هل يشترط مع مجاوزة العرض وما عطف عليه مجاوزة المرافق المتقدمة فإن اشترط لم يخالف هذه مافي المستوى فتشكل التفرقة بينهما وإن لم يشترط لم يظهر الضبط بمجاوزة العرض لأن العرض أنها سمت العرض فيكون الضبط بمجاوزتها مال مر إلى ذلك إلى أن تصير المسئلة بالاحدة فلا بد من مجاوزة العرض أن عمدته لا يجب مجاوزة ما زاد عليه وإن عمدته أيضا حيث تطرأ التفرقة بينهما وبين مافي المستوى لأنه مفروض

فقط وهي بكسر الحاء بيوت
بجمعة أو متفرقة بحيث
يجتمع أهلها للسمر في ناد
واحد ويستعير بعضهم من
بعض ويشترط بمجاوزة
مرافقها كطرح رما د
وملبص صبيان وناد
ومعاطن إبل وكذا ماء
وحطب اختصاصا بها وقد
يشمل اسم الحلة جميع هذه
فلا ترد عليه وذلك أن هذه
كلها وإن استعنت معدودة
من مواضع إقامتهم هذا
إن كانت بمستوى فإن كانت
بواد وسافر في عرضه
وهي بجميع العرض أو
بربوة أو وهذه اشترطت
بمجاوزة العرض ومحل
المبوط ومحل الصعود
إن اعتدلت هذه الثلاثة
فان أفرطت سمعتها أو كانت

تسكنى كافي شرح الروض اه عش أى وفى النخفة والنهاية (قوله ببعض العرض) أى ومحل الهبوط أو الصعود (قوله) وبقرق الخ تقدم عن سم ما فيه إلا أن يرجع هذا إلى قوله أى إلى الخ فتأمل (قوله بينهما) أى بين الحلة التى فى الوادى أو البروة أو الوهدة (قوله) وبين الحلة فى المستوى الخ إن أراد بها الحلة المتعدلة أضح الفرق سم (قوله لا يميز) أى فى الحلة التى فى المستوى (قوله وما ينسب إليه الخ) كأنه إشارة إلى نحو مطرح الرماذو وملعب الصبيان سم (قوله وهذا محمل ما بحث الخ) عبارة المغنى وشرح المنهج وظاهران سائر غير الانبياء والخيام كتنازل بطريق خال عنها رحله كالحلة فيما تقرر اه (قوله أى الذى لا سور له الخ) وفاقا للمغنى وخلافه لانه حيث جرى على أن أهل البلد المتصل بساحل البحر لا يعد مسافرا إلا بعد جرى السفينة أو الزورق إليها وإن كان لها سور عبارة سم قوله أى الذى لا سور لها وكذا ذو السور مر اه (قوله لوضوح الفرق الخ) اعتمده الخطيب وعلى هذا فالساحل الذى له سور العبرة فيه بمجاورة سورره والذى فيه عمران من غير سور العبرة فيه بجرى السفينة أو الزورق كرى على بافضل عبارة السكردى بفتح الكاف على الشرح قوله أى الذى لا سور لها احتراز عن الذى له سور فان الشروط فيه بمجاورة السور فقط اه (قوله بساحل البحر) متعلق بافضل وفى الإيعاب ما ضاع خرج بائصال الساحل بالبدى أى بعمرانه لو كان بينهما فضاء فترخص بمجرد مفارقة العمران كرى على بافضل (قوله اشترط جرى السفينة الخ) ومعلوم أن هذا فى حق أهل البلد المجاور للبحر ما غيرهم بمن باتى اليهم بقصد نزول السفينة فلا يتوقف قصر عمره على سير السفينة لانهم يقصرون بمجاورة عمران بلدهم أو سورها ع (قوله أو زورقها) وهذا يكون فى السواحل التى لا تصل السفينة إليها لقلة عمق البحر فيها فيذهب إلى السفينة بالزورق فإذا جرى الزورق إلى السفينة كان ذلك أول سفره قال الزبائى أى وعش أى آخر مرة فادامت تذهب وتعود فلا يترخص اه كرى على بافضل وفى الجبرى عن الحلبي قلن بالسفينة أن يترخص إذا جرى الزورق آخر مرة وإن لم يصل إليها اه (قوله وإن كان) أى جرى السفينة (قوله فى هو العمران الخ) أى فى سامة العمران بصرى وقول السكردى على الشرح قوله وإن كان أى البحر فى هو العمران بأن يستر البحر بعض العمران لانه حيثئذ كالعدم اه لا ينجح ما فيه (قوله) كاقضاه إطلاقهم أى خلافا لبعض المتأخرين عبارة السكردى على بافضل قال الزبائى ومحل ما تقدم مالم تجر السفينة بحاذية البلد كان مسافرا من يولاق إلى جهة الصعيد أو الإقلا بدم من مفارقة العمران اه وعبارة الرشيدى قوله مر جرى السفينة ظاهرة وإن كان فى عرض البلد لكن عن الشهاب ابن قاسم أن محله إذا لم يكن فى عرض البلد وكذلك هو فى حاشية الزبائى وإن خالف فيه الشهاب ابن حجر اه وقوله فى عرض البلد أى فى طول البلد كما فى الجبرى عبارة تنبيه سير البحر كالجزيرة تعتبر بمجاورة العمران إن سافر فى طول البلد كان مسافرا من يولاق إلى جهة الصعيد وسير السفينة وجرى الزورق

ببعض العرض اكتفى بمجاورة الحلة ومراقبتها أى التى تنسب إليه عرفا كما هو ظاهر وبقرق بينهما وبين الحلة فى المستوى بأنه لا يميز بمخلاله هنا والتنازل وحده بمحل من البادية برفاقه وما ينسب إليه عرفا فيما يظهر وهذا محمل ما بحث فيه أن رحله كالحلة فيما تقرر ولو اتصل البلد أى الذى لا سور له من جهة البحر كما هو ظاهر لوضوح الفرق بين العمران والسور بساحل البحر اشترط جرى السفينة أو زورقها وإن كان فى هو العمران كما اقتضاه إطلاقهم

فما بعد حلة واحدة وعلى هذا فلو عدم اعلم العرض أو خرج عنه حلة واحدة ساوى ما فى المستوى إلا أن هذا لا يتناسب فرق الشارح ثم رأيت فى شرح العباب استدلالا على مقرره ما مضى ثم رأيت فى المجموع ما بوضوح ما ذكرته وهو لا فرق فى اعتبار مجاورة عرض الوادى والهبوط والصعود بين المنفرذ فى خيمة ومن هو فى جماعة أهل خيام على التفصيل المذكور قال أصحابنا ولو كان من أهل خيام قائما يترخص إذا فرق الخيام كلها ولو متفرقة إذا كانت حلة واحدة اه فافهم أن أهل الخيام التى هى حلة لا بد من مجاورتها ولو افترقت سمعتها وإن هبط أو نزل أو جاوز العرض وأنه يكتفى بها وإن قصرت عن العرض والمهبط والمصعد أو محل ما مر فى الثلاثة فى غير ذى الخيام التى هى حلة واحدة اه لكن انظر قوله بين المنفرذ فى خيمة مع قوله فى شرح الروض ومحل اعتبار مفارقة عرضه فيما إذا اعتدل إذا كانت البيوت فى جميع عرضه فإن كانت فى بعضه فإن بفارقها نقله ابن الصباغ عن أصحابنا اه اللهم إلا أن تصور مسألة الانفراد فى خيمة بما إذا سمعت عرضه وإن كان فى غاية البعد (قوله) وبقرق بينهما وبين الحلة الخ إن أراد الحلة المتعدلة أضح الفرق (قوله) وما ينسب إليه) كأنه إشارة إلى نحو مطرح تلامد وملعب الصبيان (قوله) أى الذى لا سور له وكذا ذو السور مر (قوله)

اليه آخر مرة ان سافر في عرضه اه (قوله وينتهي) الى المتن في النهاية (قوله بمجرى) أى من السور وغيره (قوله ذلك) أى البلوغ (اول بلوغه اليه) أى بان قصد محلا لم يدخله قبل (قوله من سفره) أى من موضع قول المتن (وإذ رجع) ينبغى او وصل مقصد فينقطع سفره ببلوغه ما يشترط مجاوزته في ابتداء السفر من المقصد وكان هذا معنى قول الشارح سواء كان ذلك اول دخوله اليه سم وقوله فينقطع سفره الخ أى إذا نوى الاقامة في المقصد لا فلا ينقطع بذلك كما يأتى عن النهاية والمغنى (قوله المستقل الخ) إنما يظهر مفهومه بالنسبة الى قوله والى غيره الخ (قوله من مسافة قصر) الى التنبيه في المغنى الا قوله وخرج الى وبين مسافة قصر وان الفصل في النهاية الاما ذكر وقوله وحكى الاجماع عليه وما انبه عليه (قوله مطلقا) أى وان لم يجر الاقامة به (قوله بنية الاقامة) أى المؤثرة قول المتن (انتهى سفره ببلوغه الخ) أى ولو مكرها او ناسيا فلما يظهر عن وانظر هل يخالف هذا قول الشارح المار انفا والى غيره بنية الاقامة قول المتن (انتهى سفره الخ) ظهر للفقير في ضبط اطراف هذه المسئلة ان السفر ينقطع بعد استجماع شروطه باحد خمسة اشياء الاول بلوصوله الى مبدى سفره من سور او غيره وإن لم يدخله وفيه مسئلتان احدهما ان يرجع من مسافة القصر الى وطنه وقيدته التحفة بالمستقل ولم يقيد به ذلك النهاية وغيره الثانية ان يرجع من مسافة القصر الى غير وطنه فينقطع بذلك ايضا لكن بشرط صدق اقامة مطلقا او اربعة ايام كواول الثاني انقطاعه بمجرد شروطه في الرجوع وفيه مسئلتان احدهما رجوعه الى وطنه من دون مسافة القصر الثانية الى غير وطنه من دن مسافة القصر بزيادة شرطه ونية الاقامة السابقة الثالث بمجرد نية الرجوع وان لم يرجع وفيه مسئلتان احدهما الى وطنه ولو من سفر طويل بشرط ان يكون مستقلا ما كذا الثانية الى غير وطنه فينقطع بزيادة شرطه وهو نية الرجوع فيما نوى الاقامة المؤثرة بموضع قبل وصوله اليه فينقطع سفره بوصوله اليه بشرط ان يكون مستقلا الثانية نيتها بموضع عندا وبعده وصوله اليه فينقطع بزيادة شرطه وهو كونه ما كذا عند الثانية الخامس انقطاعه بالاقامة دون غيراه وفيه مسئلتان احدهما انقطاعه باقامة اربعة ايام كواول غير يومى الدخول والخروج ثانيتهما انقطاعه باقامة ثمانية عشر يوما صحا وذلك انما اذا وقع قضاء وطره قبل مضي اربعة ايام كواول ثم توقع ذلك قبل مضيه وهكذا الى ان مضت المدة المذكورة فتاخص انقضاء السفر بواحد من الخمسة المذكورة وفي كل واحد منها مسئلتان ففى عشرة وكل ثانية من مسئلتين تزيد على اولهما بشرط واحد كرى على بافضل (قوله من سور او غيره الخ) أى فيترخص الى وصوله لذلك نهاية ومعنى اى ان كانت نيته للرجوع وغيره ما كذا فان كان ما كذا انقطع ترخصه بمجرد نية العود فلبش له الترخص مادام ما كذا حتى يشرع في العود فهو حينئذ سفر جديد كسائر فى الفصل الآتى رشيدى (قوله وان لم يدخله) أى السور او نحو (قوله لان السفر على خلاف الاصل) أى فانقطع بمجرد وصوله وان لم يدخله فلم ياته ينتهى بمجرد بلوغه مبدى سفره من وطنه ولو ماراه فى سفره كان خرج منه ثم رجع من بعيد اصدامه ورو به من غير اقامة لان بلده مقصده ولو بلده فيها اهل وعشير لم ينو الاقامة بكل منهما فلا ينتهى سفره بوصوله اليهما بخلاف ما لو نوى الاقامة بمكانه ينتهى سفره بذلك نهاية ومعنى قال الرشيدى قوله لم ولو ماراه فى الصورة انه وصل مبدى سفره كما هو الفرض كفى حاشية الشيخ من صدق ذلك بما كان المار من يعيد بمجاوزه ليس فى محله اه (قوله لا بمجرد رجوعه) عطف على قول المتن ببلوغه سم (قوله وسياق الخ) أى فى الفصل الاخير (قوله ومن مسافة قصر الخ) يتردد النظر فيما لو سافر الى محل بينه وبينه مسافة قصر ولكن وطنه

وينتهى السفر ببلوغ ما شرط مجاوزته ابتداء ما مر سواء اكان ذلك اول دخوله اليه ام لا بان يرجع من سفره اليه كما قال (واذا رجع) المسافر المستقل من مسافة قصر الى وطنه مطلقا والى غيره بنية الاقامة (انتهى سفره ببلوغه ما شرط مجاوزته ابتداء) من سور او غيره وان لم يدخله لان السفر على خلاف الاصل بخلاف الاقامة فاشترط فى قطعها الخروج لا بمجرد رجوعه وخرج برجع نية الرجوع وسياق الكلام فيها وبين مسافة قصر ما لو رجع من دونها

وإذ رجع) ينبغى او وصل مقصده فينقطع سفره ببلوغه ما يشترط مجاوزته لو ابتداء السفر في المقصد وكان هذا هو معنى قول الشارح سواء كان ذلك اول دخوله اليه (قوله لا بمجرد رجوعه) عطف على قول المتن ببلوغه ش وعبارة الروض فرع فارق البينان ثم رجع من قرب الحاجة ونواه أى مستقلا ما كذا فان كانت وطنه

في أثناء الطريق بحيث يكون المسافة بينه وبينه دون مسافة القصر فهل يسوغ له الترخيص مطلقاً أو يفصل بين أن يقصدا المراد إلى وطنه وأن لا يقصده محل تأمل ولعل الثاني أقرب كما يؤخذ من قول الشارح الآتي وتتمل بوصوله إلخ عليه فيظهر أنه يستمر بترخص إلى أن يصله فإذا وصله انقطع ترخصه ثم ينظر فيما بعد ذلك إذا شرع في السير إلى كان بمقدار مسافة القصر ترخص ولا فلا ويردد النظر فيما بين له وطنان فهل يكون مروره بكل منهما ما نفعاً من الترخيص فيه الظاهر نعم بصري وقوله فهل يسوغ له الترخيص مطلقاً إلخ أقول الأقرب الذي يفهمه قول النهاية والمغني ثم رجع من بعيد إلخ في كلاهما المار أنفاً أنه لا يسوغ له الترخيص مطلقاً إلى أن يصل وطنه بعدما يأتي أنفاً عنهما عن شرح بافضل كالصريح في ذلك (قوله الحاجة) أي كطهر واخذ متاعاً بواقعة وظاهر أنه إنما يظهر قائمته بالنسبة لقوله الآتي وغير وطنه إلخ (قوله وهي) أي البلدة التي يرجع إليها (قوله فيصير مقبلاً إلخ) أي لا بترخص في رجوعه إلى مفارقة وطنه تغليبا للوطن نهاية ومعنى شرح بافضل أي ويكون ما بعد وطنه سفر امتداداً فوجدت الشروط ترخص ولا فلا كما هو ظاهر عن (قوله خلافاً لمن نازعوا فيه) عبارة المغني وحكي فيه أصل الروضة وجهاً شاذاً أنه بترخص إلى أن يصله اهـ والأول والمعتد وإن نازع فيه للبقي والأدعي وغيرهما اهـ (قوله ولو كان قد أقام بها) أي لانتهاء الوطن نهاية ومعنى (قوله أو للإقامة) عطف على قوله الحاجة (قوله مطلقاً) أي كانت وطنه أو لا سم (قوله وهو مستقل) سيأتي تحريزه في قوله أما غير المستقل كزوجة الخ (قوله ولو نوى المسافر الخ) أي ولو سار بها نهاية ومعنى قول المتن (قوله ولو نوى الإقامة الخ) أي سواء كان ذاهباً جافاً أو لا وسواء كان وقت التية ما كتاً أو سائر بجميري (قوله وإلى لم يصلح للإقامة) معللاً ببنته وإن لم يكنه التخلف عن القافلة عادة ثم إن انفتحت له الإقامة فلذلك ولا فيكون مسافراً أسفر اجديداً بمجازة ما نوى الإقامة به عن (قوله وإن لم يصلح الخ) أي كفاية معنى (قوله عينه) مفهومه أنه لو نوى الإقامة في أثناء سفره من غير تعيين محل لم ينقطع سفره إلا أن مكث بمحل فأصداً الإقامة به فلا يرجع الكلام إذ نافذ ذلك بعد انعقاد سفره ولو لا في انعقاد نظراً (تنبيه) لوتر دهل يقيم أو لا يحتمل أن يقال إن وقع التردد حال سيره بعد انعقاد السفر لم يؤثر إلا أن سمي أي أخذاً بما في الفصل الآتي في التردد في الرجوع (قوله وهو ما كثر الخ) حال من الضمير المستتر في قوله أو نواها (قوله أو مادون الأربعة الخ) أي أو نوى إقامة مادون الأربعة فهو معظوف على ضمير النصب في قوله أو نواها مع حذف المضاف (قوله أو أقامها) أي الأربعة أيام (قوله إقامة) الأولى التمرين (قوله وهو سائر الخ) محله إذا نوى الإقامة في ذلك الموضع وهو سائر فيه أمالو نوى وهو سائر إن يتم في مكان مستقبل فانه يؤثر إذا وصل إليه كدري (قوله لم يؤثر) أي لأن سبب القصر السفر وهو موجود حقيقة معنى (قوله وأصل ذلك) أي ما ذكر في المتن والشرح (قوله لا تؤثر) أي بخلاف الأربعة معنى (قوله إباح للهاجر الخ) أي مخصصاً لهم بترخص السفر بجميري (قوله مع حرمة المقام الخ) أي قبل الفتح واتي به لبينه عن الـ الثلاثة ليست إقامة لأنها كانت محرمة عليهم بجميري (قوله والحق باقائتها الخ) أي الأربعة في معنى الثلاثة ما فوقها ودون الأربعة معنى وشرح المنهج وكدري (قوله وشمل بوصوله) أي قول المصنف بوصوله (قوله ثم عن له الخ) أي ثم نوى بعد مفارقة العمران أو السوران بقيم أربعة أيام بمكان ليس في مسافة القصر نهاية معنى (قوله فله القصر الخ) أي وكذا غيره من بقية الرخص عشر (قوله ما لم يصله)

صار مقبلاً ولا ترخص وإن دخلها ولو كان قد أقام بها اهـ (قوله أو للإقامة) عطف على قوله الحاجة (قوله مطلقاً) أي كانت رطبه أو لا (وهو مستقل) سيأتي تحريزه في قوله أما غير المستقل كزوجة الخ ولا أنظر لبيته الخالفة لنية مقبره عه وقضيته أنه لو نوى الإقامة بموضع لا ينقطع سفره بوصوله أو نواها عند وصوله أو بعده وهو ما كثر لم ينقطع سفره وسيأتي أنه لو نوى الحرب إن وجد فصرف الرجوع أن زال مانعاً لم يترخص قبل مرحلتيه فيلزم الفرق بين نية الإقامة ونية الحرب والرجوع المذكورين (عينه) مفهومه أنه لو نوى الإقامة بمكان غير معين بان عزم على الإقامة في أثناء سفره من غير تعيين محل لم ينقطع سفره إلا أن مكث بمحل

لحاجة وهي وطنه فيصير مقبلاً بابتداء رجوعه خلافاً لمن نازعوا فيه أو غير وطنه فيترخص ولا دخلها ولو كان قد أقام بها أو للإقامة فينقطع بمجرد رجوعه مطلقاً (ولو نوى) المسافر وهو مستقل (إقامة) مدة مظلة أو (أربعة أيام) بلبا إليها (بموضع) عينه قبل وصوله (انقطع سفره بوصوله) وإن لم يصلح للإقامة أو نواها عند وصوله أو بعده وهو ما كثر انقطع سفره بالنية أو مادون الأربعة لم يؤثر أو أقامها بلانية انقطع سفره بتمامها أو نوى إقامة وهو سائر لم يؤثر وأصل ذلك أنه تعالى إباح القصر بشرط الضرب في الأرض أي السفر وبينت السنة أن إقامة مادون الأربعة لا يؤثر فانه صلى الله عليه وسلم إباح للهاجر إقامة ثلاثة أيام بمكة مع حرمة المقام بها عليه والحق باقائتها نية إقامتها وشمل بوصوله ما لم يخرج ناوياً مرحلتين ثم عن له أن يقيم ببلد قريب منه فله القصر ما لم يصله لانقطاع سبب الرخصة في حقه فلم ينقطع

الابعد وصول ماغير اليه (تنبيه) يقع لكثير من الحجاج انهم بدخلون مكة قبل الوقوف (٣٧٧) بنحو يوم ناولن الإقامة بمكة بقدر جوعهم

من منى أربعة أيام فكثر
فهل ينقطع سفرهم بمجرد
وصولهم لمكة نظر التنية
الإقامة بها ولو في الأثناء أو
يستمر سفرهم إلى عودهم
اليها من منى لانه من جملة
مقصدهم فلم تؤثر نيتهم
الإقامة القصيرة قبله ولا
الطويلة إلا عند الشروع
فيها وهي إما تكون بعد
رجوعهم من منى ووصولهم
مكة للنظر فيه بحال وكلاهما
محتمل والثاني أقرب (ولا
يحسب منها يوماً) أوليتا
(دخوله وخروجه على
الصحيح) لأن فيهما الحظ
والترحال وهما من اشغال
السفر المقتضى للترخص
وبه فارق حسابهما في مدة
مسح الحنف وقول الداركي
لودخل ليلا لم يحسب اليوم
الذي يليها ضعيف اما غير
المستقل كزوجه وقن فلا
اثر لنية المخالفة لنية متبوعه
(ولو اقام ببلد) مثلا (تنية)
ان يرحل اذا حصلت حاجة
يتوقعا كل وقت) يعني
قبل مضى اربعة ايام بحاج
بدليل قوله بعد ولوع بقاءها
إلى اخره ومن ذلك انتظار
الريح لمسافرى البحر
وخروج الرقعة لمن يريد
السفر معهم إن خرجوا أو لا
فوحده (قصر) يعني ترخص
اذ لمقنول المعتدنان له سائر
رخص السفر ولا يستثنى
سقوط الفرص بالتعمع لأن
مداره على غلبة الماوقده

ولو كانت الإقامة بالوضع القريب المذكور معلقة كان قصد الإقامة به إن وجد كذا أو الاستمرار فهل ينقطع
السفر بمجرد وصوله إليه مطلقا وإن لم يوجد المعلق عليه فيه نظر ولا يبعد عدم الانقطاع بمجرد ذكر سم
(قوله) بالمرصه فاذا وصله امتنع عليه الترخص وعليه فاذا فارق به بنظر لما بقى كان مقدار مسافة القصر قصر
والأفلا لا ينقطع حركه السفر بالإقامة بصري وسرعن الرشيدى وغيره ما يوافقه (الابعد وصول ماغير اليه)
نعم إن فارق وصوله ماغير اليه الا عراض عن الإقامة وقصد الاستمرار على السفر فينبغي أن يستمر حكم
السفر سم (قوله) بنحو يوم) أى بدون الاربعة (قوله) لانه) أى منى (والثاني أقرب) وفاقا للنهية وخلافا
للحاشية والفتح ونافى قول المتن (ولا يحسب منها أى الاربعة يوم ما دخله الخ) أى وتحسب الليلة التى فى يوم
الدخول وكذا اليوم الذى يلى ليلة الدخول وبه يظهر رد ما قاله الداركي عشر (قوله) اوليتا دخوله الخ) أى
أو يوم دخوله وليلة خروجه وبالعكس سم (قوله) لان فيها الحظ الخ) أى فى الاول الحظ وفى الثانى الرحيل
نهاية ومعنى (قوله) وبه) أى بذلك التعليل (فارق حسابهما) أى يومى الحدوث والترجع عبارة المغنى والنهاية
والثاني بحسبان كما يحسب فى مدة المسح يوم الحدوث ويوم التراجع وفارق الاول بان المسافر لا يستوعب النهار
بالسير وإنما يسير فى بعضه وفى يومى الدخول والخروج سائر فى بعض النهار بخلاف اللبس فانه مستوعب
للداه (قوله) وقول الداركي) قال فى الانساب بفتح الراء نسبة إلى دارك قرية بأصبهان سيوطى اه عمن
(قوله) ماغير المستقل) أى قول المتن: قيل اربعة فى المغنى الا قوله يعنى الى ومن ذلك (قوله) فلا اثر لنيته الخ)
أى كما قال فى شرح الروض وكذا أى لاثرتية الإقامة اذا نواها غير المستقل كالعبود لوما كنا كاسياتى أى
فى متن الروض اه لكن لا يبعد انه لو نوى الإقامة ما كثر وهو قادر على المخالفة رغم على قصد المخالفة أثرت
نيته سم على حج وقوله وهو قادر الخ أى كسنا ما هل مصرعش وقول سم وصم الخ قياس ما تقدم عنه عند
قول الشارح وعينه ان التردد كالصمم قول المتن (كل وقت) يعنى مدة لا تقطع السفر كيوم أو يومين
أو ثلاثة وليس المراد كل لحظة بجري سم (قوله) يعنى قبل مضى اربعة ايام) هذا يقيدانه اذا جاز حصول الحاجة
قبل مضى الاربعة وتأخر حصولها عن ذلك جاز له القصر سم (قوله) بدليل قوله بعد ولوع الخ) فيه
نظر لإدلاله فى هذا على ما دعاه لان هذا يخرج ما لو شك هل تنقض حاجته قبل الاربع أو بعدها فيشمله
الكلام الاول سم على حج اه عمن ولكان تقول او مدعى الشارح تفسير كل وقت بما ذكره بقطع النظر
عما قبله (ومن ذلك انتظار الريح الخ) ولو فارق مكانه ثم ردت له الريح اليه فاقام فيه استأنف المدة لان أقامته
فيه إقامة جديدة فلا تضم إلى الاولى بل تعتبر منها وحدها ذكره فى المجموع عنها ومعنى (قوله) لا فو حده)

قاصدا الإقامة به فليراجع الكلام اذا قصد ذلك بعد انعقاد سفره أو لا فى انعقاده نظر (تنبيه) لو تردد
هل يقيم أو لا يحتمل ان يقال ان وقع التردد حال سيره بعد انعقاد السفر لم يؤثر الا اثر (الابعد وصول ماغير
اليه) نعم إن فارق وصوله ماغير اليه الا عراض عن الإقامة وقصد الاستمرار على السفر فينبغي أن يستمر حكم
السفر ولو كانت الإقامة بالوضع القريب المذكور معلقة كان قصد الإقامة به إن وجد كذا أو الاستمرار
فهل ينقطع السفر بمجرد وصوله إليه مطلقا وإن لم يوجد المعلق عليه فيه نظر ولا يبعد عدم الانقطاع بمجرد
ما ذكره قائل (والثاني أقرب) اعتمدهم (قوله) اوليتا دخوله وخروجه) أى ويوم دخوله وليلة خروجه
أو بالعكس (وبه فارق حسابهما فى مدة مسح الخ) قال فى شرح العباب لان اللبس يستوعب المدة فلم يبلغ
منها مشى والسفر لا يستوعبها فالتى ما هو من توابعهاه (فلا اثر لنيته المخالفة لنية متبوعه) أى كما قال فى
شرح الروض وكذا أى لاثرتية الإقامة اذا نواها غير المستقل كالعبود لوما كنا كاسياتى أى فى متن الروض
اه لكن لا يبعد انه لو نوى الإقامة ما كثر وهو قادر على المخالفة رغم على قصد المخالفة أثرت نيته (قوله) يعنى
قبل مضى اربعة ايام) هذا يقيدانه اذا جاز حصول الحاجة قبل مضى الاربعة وتأخر حصولها عند ذلك جاز
له القصر (قوله) بدليل قوله بعد ولوع الخ) فيه نظر لإدلاله فى هذا على ما دعاه لان هذا يخرج ما لو شك هل
تنقض حاجته قبل الاربع أو بعدها فيشمله الكلام الاول (قوله) لا فو حده) أى بخلاف ما اذا اراد

جدعان أحد رواته وان
منه الجاهل لان له شراهد
تجبره وصحت رواية عشرين
وتسعة عشر وسبعة عشر
ويجمع بحمل عشرين على
عدي يومية الدخول والخروج
وتسعة عشر على احدى
وسبعة عشر او خمسة عشر
بتقدير صحتها على انه يحسب
علم الراوى وغيره زاد عليه
فقدم (وقيل اربعة) لا يزيد
عليها اى ولا مساويا بل
لابد من نقص عنها لان ثبة
اقامتها تمنع الترخص فاقامتها
أولى (وفي قول ابداء) وحكى
الاجماع عليه لان الظاهر
انه لو دامت الحاجة لدام
القصر (وقيل الخلاف) فيما
فوق الاربعة (في خائف
القتال لا التاجر ونحوه) فلا
يقصران فيما فوقها اذ
الوارد إنما كان في القتال
والمقاتل احوال للتخص
واجب بان المرخص انما
هو وصف السفر والمقاتل
وغيره فيه سواء (ولو علم
بقاها) اى حاجته او اكره
وعلم بقاء اكرهه كما هو
ظاهر ومن بحث جواز
التخص له مطلقا فقد
ابعدا وسها (مدة طويلة)
بان زادت على اربعة ايام
صحاح (فلا قصر) اى
لا ترخص له بقصر ولا غيره
على المذهب) بعده عن هيئة
المسافرين واجراء الخلاف
في غير المحارب الذى اقتضاه
المنع غلط كما في الروضة

أى بخلاف ما إذا زاد أنهم إن لم يخرجوا رجعا فلا قصر لهم ونهاية معنى قال عش ثم إذا جادت الرقعة
فالظاهر انه لا قصر له بمجرد مجيئهم بل بعدم مفارقة محلهم لانهم محكم بأقامتهم ماداموا بمحلهم اه (قوله لابن
جدعان) يضم الجرم وسكون الدال المهملة والعين المهملة كافي جامع الاصول عش (قوله وان ضعفه) اى
ابن جدعان عش (قوله لان له شواهد) اى فهو حسن بالغير لا بالذات شديدي (قوله بتقدير صحتها) اى
رواية خمسة عشر (قوله وغيره) اى غير راوى هذين يعنى راوى ثمانية عشر (قوله لانه ثنية اقامتها) اى
الاربعة معنى (قوله فاقامتها أولى) اى لان الفعل ابلغ من الثنية معنى (قوله انه لو دامت الحاجة) اى لو
زادت حاجته ^{بكتابه} على ثمانية عشر لقصر في الزيادة ايضا معنى (قوله فيما فوق الاربعة) هل المراد
بالعين المراد في القول الثاني سم عبارة البصرى بالنسب باقائه في الاربعة تفاوقها اى قول المتن (ونحوه)
اى كالمثقة نهاية ومعنى اى مر يد الفقه بان يأتى بقصد السؤال عن حكم في مسئلة او مسائل معينة مثلاً وإذا
تعلمنا رجوع الى وطنه عش (قوله مطلقا) اى علم بقاء الاكره اى لم يعلم عش قول المتن (مدة طويلة)
وهى الاربعة تفاوقها نهايه ومعنى وهى أنسب من تفسير الشارح بصرى (قوله بان زادت على اربعة
اى) لعل المراد بالزيادة على الاربعة الصحاح انها لا تحصل الا بعد تمام الاربعة لانها لا تحصل الا بعد
الزيادة على الاربعة الصحاح فليتامل اسم (قوله واجراء الخلاف) اى المذكور بقوله على المذهب (قوله
الذى اقتضاه المتن) اى (اظهاره رجوع ضمير على لفظ المسافر (قوله كافي الروضة) اى كاذ كفى الروضة
ان حكاية الخلاف في غير المحارب غلط بل المعروف في غير المحارب الجزم بالمنع معنى (قوله فتعين الخ) قد
يمنع التعيين بناء على انه يكتفى لصحة التعبير بالمذهب حكاية طريقين في المذهب وان غلطت حكاية احدهما
ولذا عبر في الروضة في غير المحارب بالمذهب مع تغليب حكاية القولين حيث قال وإن كان غير محارب
كالمثقة والتاجر فالمذهب انه لا يترخص ابدا وقل هو كالمحارب وهو غلط اه لولائه بكتفى لصحة
التعبير بالمذهب ماذ كر ما عبر به مع تصريحه بالتغليب المذكور ولو سلم فيجوز تعميم الضمير لانه لا يفيد
ولا ينافيه التعبير بالمذهب بناء على التغليب وكونه في مجموع الامرين فليتامل اسم على حجة اه عش
(فصل في شروط القصر وتوابعها) (قوله في شروط القصر) الى قوله كذا قالوه والمغنى

انهم ان لم يخرجوا رجعا فلا قصر له (قوله وتسعة عشر على احدى احدهما) يحتمل أن السبب قلنا بما من ذلك
اليوم فلم يعتد به او عدم اطلاعه على قصره فيه (قوله في المتن وقيل اربعة) قال الاستوى والتعبير الذى
ذكره المصنف غلط سببه القياس وقع في التحرر والروضة والصواب ان يقول دون اربعة كما وصحه الرافعي
في شرحه اه وقد يجب بان المراد اربعة يومية الدخول والخروج (قوله كاملة) لعله حال من الهام في عنها
ومعنى كالماله انه لا يحسب منها يومية الدخول والخروج على انها ساقطة من بعض النسخ (قوله وقيل الخلاف
فيما فوق الاربعة) هل المراد بالمعنى المراد في القول الثاني (قوله في المتن مدة طويلة) هى الاربعة تفاوقها
شرح مر (قوله بان زادت على اربعة ايام صحاح) ولعل المراد بالزيادة على الاربعة الصحاح انها لا تحصل
الا بعد تمام الاربعة الصحاح لانها لا تحصل الا بعد زيادة على الاربعة الصحاح فليتامل (قوله فتعين رجوع
ضمير على الخائف القتال) قد يمنع التعيين بناء على انه يكتفى لصحة التعبير بالمذهب حكاية طريقين في المذهب
وإن غلطت حكاية احدهما لهذا عبر في الروضة في غير المحارب بالمذهب مع تغليب حكاية القولين من حيث
قال وإن كان غير محارب كالمثقة والتاجر فالمذهب انه لا يترخص ابدا وقل هو كالمحارب وهو غلط اه لولائه
لصحة انه يكتفى بالتعبير بالمذهب ماذ كر ما عبر به مع تصريحه بالتغليب المذكور وقال الاستوى في تعبير المصنف
هنا بالمذهب مانصه وقد علم من التعبير بالمذهب الاشارة الى طريقين فاما المحارب فحكاية الرافعي من غير
ترجيح لحداهما قاطمة بالمنع والثانية بالتخريج على الكلام في المتوق وما غير المحارب فالمرور فيه الجزم
بالمنع والتخريج على الوقوع شاذو غلط كاقاله في الروضة اه ولو سلم فيجوز تعميم الضمير لانه لا يفيد ولا ينافيه
التعبير بالمذهب بناء على التغليب وكونه في مجموع الامرين فليتامل (فصل في شروط القصر وتوابعها)

(قوله وتوابعها) أى كسئلة الاستخلاف ومسئلتى أفضلية القصر وأفضلية الصوم (قوله وهى ثمانية الخ) وهى كما ستأتى طول السفر وجوازه وعلم المقصد وعدم الربط بعمومية القصر وعدم المنافى لها ودوام السفر والعلم بالكيفية برماوى (قوله أحد سافرس طويل) ولم يبنه عليه المصنف لتقدم التصريح بقوله فى السفر الطويل عشرين (قوله ذهابا بالقط) أى لذهابا وإيابا حتى لو قصد مكانا على مرحلة يذنب أن لا يقم فيه بل يرجع لم يقصر لذهابا ولا إيابا وان حصل له مشقة مرحلتين شيخنا ومعنى (قوله تعديدا) أى حال كون الثمانية والأربعين ميلا معددة فيقصر النقص ولو شيئا يسيرا ولا تقصر الزيادة شيخنا (ولو ظنا) أى ناشئا عن قرينة قوية كما يشعر به قوله ولو لم عشرين عبارة شيخنا وبكى الظن بالاجتهادها وعبارة المعنى ولو شك في طول سفره اجتهاد فان ظهر له أنه القدر المعتبر قصر وإلا فلا اه (قوله فارتقت) أى مسافة القصر (المسافة الخ) أى حيث كانت تقرىبا سم (قوله فاحتيط له) ولا يتأني تحديد مسافة القصر بذلك جعلهم لها مرحلتين وهما سير مائة ميلين أو ليلتين معتدلتين أو يوم وليلة وان لم يعتدل لا يسير الا تقال وهى الأبل المحملة مع اعتبار النزول المعتاد للاكل والشرب والصلوات الاستراحة لأن ذلك يزيد عليها شيخنا (قوله والقليتين) أى تقدير القليتين حيث كان الأصح فيه التقريب معنى (قوله بأنه يرد بيان للنصوص عليه لهما) أى القليتين وكذا لم يرد بيان المسافة بين الامام والمأموم وان اوجبت عبارة خلافه عشرين عبارة المعنى وكذا مسافة الامام والمأموم لا تقدر فيها إلا بالاذرع (بخلاف ما هنا) أى لان تقدير الاميال ثابت عن الصحابة معنى قول المتن (هاشمية) هو بالرفع أى على الوصفية والنصب أى على الحالية عشرين (قوله نسبة للعباسيين) عبارة النهاية نسبة إلى بنى هاشم التقديرهم لها وقت خلافتهم بعد تقدير بنى امية لها اه (قوله لهاشم جدهم) كواقع الرافعى) يبنى ان يرجع كلام الرافعى فان صرح بنسبة التحديد إلى الجد فشكل وان أقصر على قوله لهاشم احتمل توجيهه بأن مراده الإشارة إلى أنه إذا رددت النسبة إلى التركيب الاضافى نسب إلى الجزء الثانى منه لا الأول ولا لها بصرى وفى اسم بعد ذكره أنه لم تراجعت كلام الرافعى فوجدته مصرحاً بنسبته إلى الجد اه (قوله اموية) هو بضم الهزرة نسبة إلى بنى امية واما الاموية بفتحها نسبة إلى امية بن جهملة بن زمان بن ثعلبة فليس بمرادها شيخنا وعشرين (قوله واربعون الخ) عطف على قول المتن ثمانية الخ (قوله وذلك) أى التحديد المذكور (قوله) ولا يعرف لها مخالف (أى ذلك) يجمع عليه بالاجماع السكوتى (قوله ومثله) أى ما فعل من القصر والافطار فى أربعة برد (قوله لا يكون إلا عن توقيف) أى عن سماع أو رؤية من الشارع إذ لا مدخل للاجتهاد فيه لحكمة حكم الرافعى فصح كونه دليلا برماوى (قوله بل جاد ذلك) أى جواز القصر والافطار فى أربعة برد (قوله أربعة آلاف خطوة) أى بخطوة البعير بضم الخاء اسم لما بين القدمين واما بالفتح هو اسم لنقل الرجل من محل لآخر فليس بمرادها مجرى وعشرين (قوله والخطوة ثلاثة أقدام) أى فاقيل اثنا عشر الف قدم نهاية وسم أى بقدم الأذى عشرين وشيخنا وأى والقدمان ذراع والذراع أربعة وعشرون اصبعاً معتدلاً والاصبع ست شعيرات معتدلات والشعيرة ست شعيرات من شعر البرذون معنى أى الفرس الذى ابواه جميعان فمسافة القصر بالاقدام خمسمائة ألف وستون سبعون ألفا وبالاذرع مائتا ألف وثمانية وثمانون ألفا وبالاصابع ستة آلاف وتسعمائة ألفا واثنا عشر ألفا وبالشعيرات إحدى وأربعون ألف ألف وأربع مائة ألف واثنا عشر ألفا وبالشعيرات مائتا ألف ألف وثمانية وثمانون ألفا واثنا عشر ألفا كرى على الفضل وفى حاشية شيخنا

وهى ثمانية أحدهما سفر طويل (وطويل السفر ثمانية واربعون ميلا) ذهابا فقط وتحديد ولو ظنا القوم لوشك فى المسافة اجتهاد وفارقت المسافة بين الامام والمأموم بأن القصر على خلاف الاصل فاحتيط له والقليتين بأنه لم يرد بيان للنصوص عليه فيها من الصحابة بخلاف ما هنا (هاشمية) بالنسبة للعباسيين لا لهاشم جدهم كما وقع للرافعى وأربعون ميلا أموية إذ كل خمسة من هذه ستة من تلك ولما صح ان ابنى عمر وعباس رضى الله عنهم كانا بقصران وبفطران فى أربعة برد ولا يعرف لهما مخالف ومثله لا يكون إلا عن توقيف بل جاد ذلك فى حديث مرفوع صحيحه ابن خزيمة والبريد أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال والميل أربعة آلاف خطوة والخطوة ثلاثة أقدام فهو ستة آلاف ذراع كذا قالوه هنا

وأعترض بأن الذي صححه ابن عبد البر وهو ثلاثة آلاف ذراع وخمسمائة هو الموافق لما ذكره في تحديد ما بين مكة ومضى وهي ومزدلفوهي وعرفه مكة والتعظيم والمدينة وقبها (٣٨٠) وأحد بالأميال اه ويرد بان الظاهر أنهم في تلك المسافات قلدو المحددين لها من غير اختيارها

لبعدنا عن ديارهم على ان بعض المحددين اختلفوا في ذلك وغيره اختلافا كثيرا كما بينته في حاشية (بصاح المصنف) حيث نزل في ابعاد ذلك ما حدوده هنا واخبروه لاسيما قول مثل ابن عباس وابن عمر وغيرهما ان كلا من جذرة الطائف وعسفان على مخرجين من مكة صريح فلما ذكره هنا نعم قد يعارض ذكر الطائف قولهم في قرن انه على مخرجين ايضا مع كونه اقرب إلى مكة بنحو ثلاثة اميال أو أربعة وقد يجاب بان المراد بالطائف هو ما قرب اليه فشمّل قرن على العادة وهما يومان أو ليلتان أو يوم وليلة معتدلان أو يوم بيلته أو عكسه وان لم يعتدلا كما أفهمه كلام الاسنوي ومن تبعه وبه يعلم أن المراد بالمعتدين ان يكونا بقدر زمن اليوم بيلته وهو ثلثائة وستون درجة مع النزول المعتاد لنحو الاستراحة والاكل والصلاة فيعتبر من ذلك وإن لم يوجد كما هو ظاهر (والبحر كالبر) في اشتراط المسافة المذكورة (فلو قطع الاميال فيه في ساعة)

على الغزى مثله لانه فسر البرذون بالفل وبعبارة الشوري والشعبية ستة شعرات من ذنب البغل (قوله) وأعترض اي قولهم الميل ستة الاف ذراع (قوله) وهو الخ بدل من الوصول والضمير لليل (قوله) هو الموافق الخ خبران (قوله) ورد اي ذلك الاعتراض (قوله) اهم اي الاصحاب يعني ما ذكره (قوله) في تلك المسافات اي في تحديد ما بين مكة ومضى الخ على حذف المضاف (قوله) فلا يعارض ذلك اي ما ذكره في تحديد ما بين تلك الاماكن (قوله) هنا اي في مسافة القصر (قوله) صريح الخ يتأمل سم (قوله) مع كونه اقرب الخ اي من الطائف (قوله) فيشمّل قرن كذا في اصله يحفظه رحمه الله تعالى واهله استعمله ممنوعا من الصرف بتاويل البقرة بصري قول المتن (قلت) اي كافي الرفع في الشرح محلي ومعنى ونهاية قول المتن (وهي) اي الثانية وأربعون ميلا وبعبارة النهاية والمعنى وهو اي السفر الطويل اه قول المتن (يسير الانتقال) اي الحيوانات المثقلة بالاحمال نهاية ومعنى قال عش قوله لم اي الحيوانات ظاهرة سواء الجمال والبغال والحمير لكن ببعضهم هو امش ان المراد بالانتقال الجمال ويليقيها البغال فليراجع عش وفي البحري والكردي على ما فضل عن الحلبي والشريري المراد بالبل المحملة لان خطوة البعير اوسع حيثئذ اه (قوله) رديب إلى قوله فيعتبر في المعنى الاقوله او يوم وليلة وقوله وان لم يعتدلا إلى مع النزول وإلى قوله وبه يفرق في النهاية إلا ما ذكره وقوله فيعتبر إلى المتن (قوله) على العادة اي صفة السير بحيث لا يكون بالنائي ولا الاسراع وغير ما يأتي في قوله مع النزول المعتاد الخ فها يقيدان مختلفان عش (قوله) معتدلان راجع للجميع سم (قوله) ان المراد بالمعتدين اي لاسر انفا (قوله) مع النزول المعتاد الخ صريح صنيع المعنى والنهاية انه متعلق بسير الانتقال وقال الكردي انه متعلق بقدر زمن اليوم الاخر الخ (قوله) فيعتبر زمن ذلك الخ اي حتى لو كانت المسافة تقطع في دون يوم وليلة إلخ لم يوجد ما ذكر من النزول وغيره ولو وجد لم تقطع الا في يوم وليلة جاز القصر فليتام سم قول المتن (فلو قطع الخ) لا يقال هذا مشكل لانه رب القصر على قطع المسافة العبر عنه بقطع الاميال وبعد قطع المسافة لا يتصور قصر لان محله المسافة لا ناقل ولا نسلم ان غيارته تقتضي تأخر القصر عن قطع المسافة إذ لا يجب تغاير زمان الشرط مع زمان جرائه بل يجوز اتحادهما فالمعنى الاميال في ساعة قصر في تلك الساعة ونزل المعنى إلى انه لو كان بحيث يقطع المسافة في ساعة جازله القصر ولو سلم فلانسلم انه بعد قطع المسافة لا يتصور قصر لتصوره في عودته في مقصده حيث لا إقامة قاطعة فليتام سم (قوله) لشدة الهوا ع عبارة النهاية بالمعنى لشدة جري السفينة بالهوا ونحوه اه قال غش ومن النحو ما لو كان وليا اه اي ما لو كان جريان السفينة بالخار (قوله) ومركوب جواد اي ونحوه كالعربة النارية (قوله) ان اعتباد الخ) بالمال المحملة (قوله) في اعتبارها اي هذه المسافة بالراء (قوله) مطلقا بمعنى في الغالب (قوله) فاندفع ما قد يقال الخ) في اندفاعه بما ذكر فظهر إذ حاصله الاعتراض على المصنف بان عبارة في هذا التفريع توهم انه لا يقصر في البحر إلا إذا قطع المسافة بالفعل وليس كذلك وهو لا يندفع بما ذكر ثم لا يندفع بما قد يقال لوجه لاحق البحر بالبر لان العادة قطع المسافة فيه في ساعة فينبغي تقديره بمسافة أو سم من مسافة البر فخرج عليه المصنف ما ذكره للاشارة إلى انه لا اثر لذلك فتمام رشدي (قوله) لذك ذلك اي التفريع المذكور (قوله) بل يقصد موضع الخ) يعني بل العبرة بقصد موضع

والقدم نصف ذراع (قوله) صريح فيما ذكره هنا) يتأمل (قوله) معتدلان راجع للجميع (قوله) فيعتبر زمن ذلك اي حتى لو كانت المسافة تقطع في دون يوم وليلة إلخ لم يوجد ما ذكر من النزول وغيره ولو وجد لم يقطع الا في يوم وليلة جاز القصر فليتام (قوله) في المتن ولو قطع الاميال الخ) لا يقال هذا مشكل لانه رب القصر على قطع المسافة العبر عنه بقطع الاميال وبعد قطع المسافة لا يتصور قصر لان محله المسافة لا ناقل ولا

لشدة الهوا (قصر والله اعلم) كما لو قطعها في البر في بعض يوم على مركوب جواد وكان وجه هذا التفريع بيان أن مشتمل اعتبار قطع هذه المسافة في زمن قبل في البحر لا يؤثر في لحوقه بالبر في اعتبارها مطلقا فاندفع ما قد يقال ليست العبرة بقطع المسافة حتى يحتاج ذكر ذلك بل يقصد موضع عليها لقصره بغير ذلك قبل قطع شيء منها (و) ثانيا علم مقصده فحيثئذ (يشترط قصد موضع)

معلوم ولو غير (معين) وقد
يراد بالمعين المعلوم فلا
اعتراض (أولا) ليعلم أنه
طويل فيقصير فيه نعم لو سافر
متبوع ع تابعه كأمير ووق
وزوجه وجيش ولا يعرف
مقصده فيقصير بعد المرحلتين
لتحقق طول سفره وقد
يدخل في عبارته ما لو قصد
كافر مرحلتين ثم أسلم
أثناء ما فانه يقصر فيها بقي
لقصده أولا ما يجوز له
القصير فيه لو تأهل للصلاة
وبه يفرق بين هذا وعاص
تأبى في الإتيان لأنه لم تأهل
للترخص مع تأمله للصلاة
فلم يحسب له ما قطعه قبل
التوبة (فلا قصر للهاثم)
وهو من لا يدري أين
يتوجه سلك طريقا أم لا
وهذا يسمى راكب
التعاسيف أى الطرق
المائلة التى يضل سالكاها
من تعسف مال أو عسفه
تعسيفا أنعبه (وان طال
تردده) وبلغ مسافة القصر
لأنه عابث فلا يليق به
الترخص وسيعلم مما يأتي
أن بعض أفراد هه
فلذا ذكره بعضهم هنا
وبعضهم ثم فآؤمه
كلام بعضهم انه عاص
بسفره مطلقا ممنوع

مشمتم على المسافة بدليل جواز قصره بمجرد قصد ذلك الموضع أى بعد انعقاد سفره (قوله معلوم) أى من
حيث قدر مسافته لا من حيث ذاته وإلا ساءى المعين فلا فائدة في العدول وحيث قد يجوز أن يراد بالمعين المعين
من حيث قدر المسافة فلا فرق فتمامه سم عبارة الرشيدى قوله معلوم أى من حيث المسافة كما لو أخذنا باقى
ويؤخذ منه انه لو صحم الهاثم على سائر مرحلتين فأكثر من أول سفره لسكن لم يعينها في جهة كان قال ان
سافرت لجهة الشرق فلا بد من قطع مرحلتين أو لجهة المغرب فلا بد من ذلك انه يقصر وهو واضح بقيد
الآتى فليراجع اه أى مع وجود الغرض الصحيح (قوله المعلوم) أى بالمسافة ع (قوله فلا اعتراض)
أى على المصنف نهاية قول المتن (أولا) أى أول سفره نهاية (قوله يقصر) أى أو لا للنهاية (قوله نعم لو
سافر الخ) استثناء من قولهم يعتبر العلم بطول المسافة بصري أى بالشار اليه قول الشارح ليعلم انه طويل
الخ (قوله ولا يعرف مقصده) أى لا يعرف التابع مقصد المتبوع سم (قوله يقصر بعد المرحلتين) أى حتى
ما فاتته المرحلتين كما هو ظاهر سم عبارة المغنى والنهاية (فائدة) متى فاتت له من القصر بعد المرحلتين
صلاة فهم ما قصر في السفر لا نها فائدة سفر طويل كما شمل ذلك قولهم تقصر فائدة السفر في السفر نه على ذلك
شيخي اه أى الشهاب الرملى قوله مر قصر بعد المرحلتين أى وان لم يعلم مقصد متبوعه أو عليه وكان الباقي
دونهما ع (قوله لتتحقق طول سفره) أى مع العذر القائم به فيفارق الهاثم الآخر رشيدى (قوله ما لو قصد
كافر) أى غير عاص بسفره سم أى لو كان سافرا لقطع الطريق مثلا حكمه حكم العاصى بسفره بصري
(قوله فانه يقصر فيها بقي) أى وان كان أقل من مرحلتين ع (قوله وبه يفرق الخ) أى بقوله يقصر الخ
(قوله وهذا) أى الذى لم يسلك طريقا ع اه سم عبارة المغنى والنهاية قال أبو الفتح العجلي هما عبارة
عن شىء واحد وقال الدميرى وليس كذلك بل الهاثم الخارج على وجهه لا يدري أين يتوجه وان سلك طريقا
مسلو كراكب التعاسيف لا يسلك طريقا فهما مشتركان في أنها لا يقصدان موضعا معلوما وان اختلفا
فما ذكرناه انتهى ويدل لجمع الغزالي بينهما اه أى إذ الاصل في العطف المغايرة فعلى هذا فينبغي عموم
وخصوص مطلق ع (قوله المتن) (وان طال تردده) أى إذ شرط القصر ان يزعم على قطع مسافة القصر
ومغنى و نهاية (قوله بلغ) أى قوله قال الزركشى في النهاية (قوله لأنه عابث) وبه فارق نحووا لاسير رشيدى
(قوله وسيعلم مما يأتي الخ) أى في شرح لا يترخص العاصى بسفره الخ (قوله ان بعض أفراد هه) وهو
الآتى في قوله ومن سفر المعصية الخ اما من ساه قصد الاجتماع بعالم أو صالح فلا يجزم عليه ذلك وان قصد
عليه انه هائم لانه لا يقصد مجالا معلوما بصري (قوله مطلقا) أى سواء كان خروجه لغرض أو لا ع (قوله)

لا نسلم ان عبارته تقتضى تأخر القصر عن قطع المسافة إذ لا يجب تغير زمان الشرط مع زمان جزائه بل يجوز
اتحادهما فالمعنى لو قطع الأمايل في ساعة قصر في تلك الساعة وبول المعنى الى انه لو كان بحيث يقطع المسافة
في ساعة جاز له القصر ولو سلم فلا نسلم انه بعد قطع المسافة لا يتصور قصر لتصوره في عودوه في مقصده حيث
لا اقامة قاطعة فليتامل سم (قوله معلوم) أى من حيث قدر مسافته لا من حيث ذاته وإلا ساءى المعين
فلا فائدة في العدول وحيث قد يجوز أن يراد بالمعين المعين من حيث قدر المسافة فلا فرق فتمامه (قوله ولا
يعرف مقصده) أى ولا يعرف التابع مقصد المتبوع ع (قوله يقصر بعد المرحلتين) أى حتى ما فاتته في
المرحلتين كما هو ظاهر (قوله ما لو قصد كافر) أى في غير عاص بسفره وفى الروض آخر الباب وان
نوى الكافر أو الصبي مسافة القصر ثم أسلم أو بلغ في اثنتائها قصر في البقية قال في شرحه وما ذكره في
الروضة الصبي نقل عن الروبانى وقضيته انه لا يصح قصره قبل بلوغه وهو ممنوع لانه من أهل القصر
كأصغر به البلوغى والصواب صحته منه وقد قالوا لم جمع تقدم ما بلغ الوقت باقى لم يحتاج لأعادته فيه على
ذلك الاذرى والزركشى ولم يبنه عليه الاسنوى بل تبه على غيره فقال ما ذكر فى الصبي متجهان بعنه ولبه
فان سافرا بغير اذنه فلا نرا لما قطعه قبل بلوغه وان سافرا معه فيتيحه ان يحجى فيه ماسر في غيره من
التابعين (قوله وهذا) أى الذى لم يسلك طريقا ع (قوله وسيعلم مما يأتي الخ) كذا مر

ومأبرده) أى المنع عرش (قوله عقد سفره) سياقى محترزة فى قوله أما إذا طرأ الخ (قوله أى مطلوبه منها) إشارة به إلى أن الجلة أعت لطالب كما هو الظاهر ويجوز أن يستغنى عنه بجعلها لغتاً لحد المتعاطفين من غير موابق وحذف نظيرهما من الآخر بقرينتها ولم يبرز الضمير مع كونها حينئذ صفة جارية على غير من هى له جرياً على مذهب الكوفيين المحجوزين عدم الإبراز عند المنع اللبس كماها سم (قوله قصر فيها) ومثله الهائم فى ذلك نهاى بقومى أى فى أنه إذا قصد أنه لا يرجع قبل مرحلتين قصر ومعلوم أنه إنما يقصر إذا كان سفره لغرض صحيح ومن الغرض الصحيح ما لو خرج من نحو ظالم عرش ورشيدى (قوله قال الزركشى) وظاهر إطلاق الروضة استمرار الترخيص ولو فإزاء على مرحلتين وهو كذلك كما عتمدته الشهاب الرملى خلافاً للزركشى نهاى بقومى عبارة سم الوجه أنه يقصر فيما زاد عليها أيضاً إلى أن ينقطع سفره ولا يضرب أنه ليس له مقصد معلوم لأن اعتبار معلومية المقصد إنما هو ليعلم طول السفر فإذا علم أنه لا يجده قبل مرحلتين فقد علم طوله فإذا شرع فيه انعقد وجاز الترخيص إلى انقطاعه وكذا يقال فى مسألة الهائم إذا قصد مرحلتين أو أكثر وفى مسألة طرأ بالعمم المذكور فلا يمنع ترخصه بمجرد الوجود حتى لو استمر بعد الوجود فنبغى أن له القصر اهـ (قوله وظاهر أنها) أى المرحلتين (قوله وقول أصله) إلى المتن فى النهاية والمغنى لإقوله لا فإزاء عليه (قوله يشمل هذا) أى ما لو علم أنه لا يلقاه الخ (قوله والهائم) عطف على هذا (قوله يقصر فيما قصده) أى حيث لم يحصل اتعاب نفسه أو دأبه بلاغرض اتعاباً واقع له أو لا فلا لأنه حينئذ بوص سفره كما هو ظاهر سم (قوله لا فإزاء داخ) خلافاً للنهائية والمغنى وسم كما مر انفاً (قوله إذا طرأ الخ) عبارة فى النهاية والمغنى وأحترز المصنف بقوله أما لا بالاراء على نوى مسافة قصر ثم بعد مفارقة الخلل الذى يصير به مسافر أنوى أنه يرجع أن وجد غرضه أو يقيم فى طريقه ولو بمحل قريب أربعة أيام فإنه يتبرخ إلى وجود غرضه أو دخوله ذلك الخلل لا لاعتقاد سبب الرخصة فى حقه فيكون حكمه مستمر إلى وجود ما غير النهاية إليه بخلاف ما لو عرض ذلك له قبل مفارقة ما ذكرناه لو سافر سفر أقصر ثم نوى زيادة المسافة فيه إلى صيرورته طويلاً فلا ترخص له ما لم يكن من محل ينته إلى مقصده مسافة قصر ويفارق محله الانقطاع سفره بالنهية ويصير بالمفارقة منسى سفر جديد ولو نوى قبل خروجه إلى سفر قصر إقامة أربعة أيام فى كل من رحلة فلا قصر له الانقطاع كل سفره عن الأخرى اهـ (قوله ذلك العزم) أى عزم أنه يرجع متى وجده سم (قوله بعد قصد محل معين) أى مسافة قصر (قوله ويجاوزة العمران) أى وبعد مفارقة الخلل الذى يصير به مسافر من العمران أو السورنهاية ومعنى (قوله إلى أن يجده) أى المطلوب (بكسر الصاد) إلى قوله ومنه يؤخذ فى المغنى لإقوله أنه لا غرض مقصود إلى المتن ولا التنبيه فى النهاية إلا ما ذكر (قوله كما بخطه) عول على خطه المصنف لأن القياس الفتح وليس المراد أن

(قوله أى مطلوبه منها) يجوز أن يستغنى عن ذلك بجعل جملة يرجع الخ صفة لأحد المتعاطفين من غريم وأبق حذف نظيرها من الآخر بقرينتها والشارح أشار إلى جعلها لطالب كما هو الظاهر فاحتاج إلى تأويل الضمير ويرد على ما قلنا أن الصفة حينئذ جارية على غير من هى له فكان الواجب إبراز ضمير يرجع ويجاب بجعله على مذهب الكوفيين المحجوزين عدم الإبراز عند المنع اللبس والمراد هنا واضح لا لليس فيه فقام له (قوله قصر فيها) ظاهر كلام الروضة استمرار الترخيص ولو فيما زاد على مرحلتين وهو كذلك كما أفاده شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله خلافاً للزركشى شرح مدر (قوله لا فإزاء داخ) الوجه أنه يقصر فيما زاد عليها أيضاً إلى أن ينقطع سفره ولا يضرب أنه ليس له مقصد معلوم لأن اعتبار معلومية المقصد إنما هو ليعلم طول السفر فإذا علم أنه لا يجده قبل مرحلتين فقد علم طوله فإذا شرع فيه انعقد وجاز الترخيص إلى انقطاعه وكذا يقال فى مسألة الهائم إذا قصد مرحلتين أو أكثر وفى مسألة طرأ بالعمم المذكور فلا يمنع ترخصه بمجرد الوجود حتى لو استمر على السفر بعد الوجود فنبغى أن له القصر اهـ (قوله فيقصر فيما قصده) أى حيث لم يحصل اتعاب نفسه أو دأبه بلاغرض اتعاباً واقع له أو لا فلا لأنه حينئذ عاص بسفره كما هو ظاهر (قوله إلى المتن لغرض صحيح) أى انضم له ما ذكر ولهذا قال الشيخ أن الوجه أن يفرق

ولما يرد قولهم الآتى لو قصد مرحلتين قصر فيها (ولا طالب غريم) لا لطالب (أبق) عقد سفره بنهية أنه (يرجع متى وجده) أى مطلوبه منها (ولا يعلم موضعه) وإن طال سفره لأنه لم يعزم على سفر طويل ومن ثم لم يعلم أنه لا يلقاه إلا بعد مرحلتين قصر فيها قال الزركشى لا فإزاء عليهما إذ ليس له مقصد معلوم حينئذ اهـ وظاهر أنهما مثال فلو علم أنه لا يجده قبل عشر مراحل قصر فى العشر فقط وقول أصله ويشترط أن يكون قاصداً لقطع ما الطويل فى الابتداء يشمل هذا والهائم إذا قصد سفر مرحلتين أو أكثر يقصر فيما قصده لا فإزاء عليه أما إذا طرأ له ذلك العزم بعد قصد محل معين أولاً ويجاوزة العمران فلا يؤثر كما مر فى شرح قوله بوصوله فيتبرخ إلى أن يجده (ولو كان المقصده) بكسر الصاد كما بخطه (طريقان) طريق (طويل) أى مرحلتان (و) طريق (قصير) أى دونها (فسلك الطويل لغرض

كسولة او امن) او زياره ونقصه مع ذلك استباحة القصر وكذا المجرد تزود في الاول لا غرض فيه وادوازاله كسولة والغرض
برؤية مستحسن يشغلها به عنها ومن ثم لولا سفر لاجله قصر ايضا بخلاف مجرد رؤية البلاد ابتداء (٣٨٣) او عند العدول لانه غرض فاضد

ولو لم التزمله لا نظر اليه
على انه غير مطرد (قصر)
لوجود الشرط (والا) يكن
له غرض صحيح وكذا ان كان
غرضه القصر فقط كما باصله
وكلامه قد يشمله (فلا)
يقصر (في الاظهر) لانه
طوله على نفسه من غير
غرض فاشبهه من سلك قصر
وطوله على نفسه بالتردد
فيه حتى يبلغ قدر مرحلتين
ومنه يؤخذ ان السكالم في
معتمد ذلك بخلاف نحو
الغالط والجاهل بالاقرب
فان الاوجه قصرهما وان
لم يكن لها غرض في سلوكه
امالو كانا طول بين فانه قصر
مطلقا قطعاً ونظراً فإذا
سلك الاطول لغرض
القصر فقط بان اتعاب
النفس بلا غرض حرام
وبحسب بان الحرمه هنا
بتسليمها لا مخرج فلم
تؤثر في القصر لبقاء الاصل
السفر على اباحتها (تنبيه)
ما تقرر من ان ماله طريقان
طويل وقصير تعتبر
الطريق المسلوكة قد
يتأف به فوله في نحو قرن
المليقات انها على مرحلتين
من مكعب ان لها طريقين
طويل وقصير او قد يحسب
بان الكلام ثم بقعة معينة
هل يعد سالكها من حاضري
الحرم او مكعبه وحيث كان
بينهما مرحلتان ولو من

فيه لغة اخرى عش (قوله) او زياره) اي او عيادة والسلامة من المكاسين او غرض سفر مغنى ونهاية
(قوله) يشغلها اي النفس (به) اي المستحسن (عنها) اي السكورة شاه سم (قوله) قصر ايضا) خالفه
النهاية والمغنى فاعتمد انه لا فرق بين التزود ورؤية البلاد فان كان احدهما مسببا لاصل السفر فلا قصر او
للعُدول الى الطويل يقصر (قوله) على انه (الخ) اي الزوم (قوله) لوجود الشرط وهو السفر الطويل المباح
نهاية مغنى قول المتن (والا) بان سلكه لمجرد القصر او لم يقصد شيئا كما في المجموع نهاية ومغنى
وسم (قوله) قد يشمله) اي بان يرد بالعرض الغرض الصحيح غير القصر اخذ من التمثيل او القصر ليس
منه اخذ من التعليل (قوله) بالتردد فيه) اي بالذهاب ويمينا ويسارا مغنى (قوله) ومنه يؤخذ) اي من التعليل
(قوله) في متعدد ذلك) اي سلوك الطويل (قوله) امالو كانا طول بين (الخ) عبارة المغنى والنهاية وخرج بقوله
طويل وقصير ماله كانا طول بين ذلك الاطول ولو لغرض القصر فقط قصر فيه جزاء ما (قوله) فيها اذا سلك
الاطول) اي من الطويل بين سم (قوله) بان الحرمه هنا (الخ) على ان الاتعاب غير لازم لجواز سيره على وجه
لا تعبه معه لان نفسه ولا لداية بين سم (قوله) لا مخرج فلم تؤثر (الخ) هذا قد يخالف قوله السابق وسيعلم الى ما
او همه بعضهم الخ لانه على تسليم انه عاص بسفره في الجملة الا ان يفرق بان الاتعاب وانتفاء الغرض هنا
لما هو بالنسبة للعدول دون اصل السفر سم (قوله) لبقاء اصل السفر (الخ) هذا قد يشكل بما بقي من انه
يلحق بسفر المعصية ان يتبع نفسه ودائه بالرخص من غير غرض والاولى ان يقصر هنا على منع تسليم
الحرمه فان العدول بمجرد لا يستلزم اتعاب النفس لجواز ان تكون المشقة الحاصلة في الطريق الاطول
قريبة من المشقة الحاصلة في الطريق الاخر مع اشتراكهما في الوصول الى المقصد ولا كذلك الرخص الا ان
فانه محض عبث والتعب معه محقق او غالب عش (قوله) ما تقرر (الخ) اي في المتن (قوله) هل يعد سالكها
النخ) اي فلا يلزمه دم المتعبد والقران و (قوله) لا يعد النخ) اي فيلزمه ذلك (قوله) لا يعرف ذلك) اي حصول
المشقة (قوله) وعرة) او العرض السهل قاموس (قوله) ومن ذلك) اي من اعتبار الابدع من طريق الميقات
(قوله) اعتبر الابدع) اي فيجوز الحكم على الغائب في ذلك المحل (قوله) او الاسير) الى قوله بخلافه في النهاية
والمغنى قول المتن (ولو تبع العبد النخ) والمبعض اذا لم يكن بينه وبين سيده مهاباة فكل عبد وان كانت فتي

بان التزود هنا ليس هو الحامل على السفر بل الحامل عليه غرض صحيح كسفر التجارة ولكنه سلك ابعد
الطريقين للتزود فيه بخلاف مجرد رؤية البلاد فيها بان فانه الحامل على السفر حتى لم يكن هو الحامل عليه
كان كالتزود هنا او كان التزود هو الحامل عليه كان كسفر رؤية البلاد في تلك اده وهو المعتمد ان نوزع فيه
وبه يعلم انه لو اراد التزود لا لمرض ونحوه كان غرضه صحيحا جادا بخلافه فاقدمه ولا يعترض عليه به شرح مر
(قوله) في المتن كسولة او امن) اي وكفرار من المكاسين شرح مر (قوله) يشغلها) اي النفس به اي
المستحسن عنها اي السكورة عش (قوله) ولا يكن له غرض صحيح) دخل ماله سلكه لغير غرض مطلقا وهو
ما في المجموع (قوله) وكذا ان كان غرضه القصر فقط بفارق جواز الاقدام بمن في الركوع لقصد سقوط
الفاتحة عنه بان الجماعة مطلوبة لذلها في الصلاة مطلقا في الجملة بخلاف القصر وبان الجماعة مشروعة سفرا
وحضرا بخلاف القصر فكانت اهم منه وبان فيه اسقاط شرط الصلاة بخلاف الاقدام المذكور (قوله)
ونظر فيما اذا سلك الاطول) اي من الطويل بتدليل فلم تؤثر في القصر لاداء قصر في هذه الحالة في مسألة المتن
الاعلى المقابل (قوله) بان الحرمه هنا بتسليمها لا مخرج فلم تؤثر في القصر) هذا قد يخالف قوله السابق
وسعلم الى ما او همه فكلهم بعضهم الخ لانه على تسليم انه عاص بسفره في الجملة الا ان يفرق بان الاتعاب
وانتفاء الغرض هنا ادها وبالنسبة للعدول دون اصل السفر على ان الاتعاب غير لازم لجواز سيره على وجه

احدى الطرق لا يعد من حاضري ذلك وهنا على مشقة سير مرحلتين ولا يعرف ذلك الا بالطريق المسلوكة وايضا فالقصر ثم وعرة جدا
فعدم اعتبارهم لانه له لذلك ومن ذلك يؤخذ انه لو كان محل طريقان الى القاضى احدهما مسافة العدوى والاخر دونها اعتبارا لاعدلا
ان يفرق بان الاصل منع الحكم على الغائب حتى يتحقق بعد محله من كل وجه (ولو تبع العبد او الزوج او الجندي) او الاسير (مالك امره)

نوبته كالحرف وفي نوبة سيدة كالعبد وعليه فلو سافر في نوبته ثم دخلت نوبة السيد في أثناء الطريق فينبغي ان يقال ان امكنه الرجوع وجب عليه وان لم يمكنه اقام في محله ان امكن وان لم يمكن واحد منهما سافر وترخص لعدم عصيانه بالسفر حيثنقيا ساعلى ما لو سافرت المرأة بذكر زوجها ثم لزمها العدة في الطريق فانها يلزمها العود الى المحل الذي سافرت منه او الاقامة بمحلها ان لم يتفق عودها وان لم يمكن واحد منهما امتت السفر وانقضت عدتها فيه عش (قوله) لفقد الشرط وهو عليه بطل السفر (قوله) بل بعدها (اي حتى ما فاتته في المرحلتين) لانها فاته سفر طويل سم ونهاية زاد المعنى وإن لم يقصر المتبوع عن ام (قوله) كامر (اي في شرح ويشترط قصد موضع معين او لا (قوله) ان عدوا (اي كان اخبر نحو السيد عبده بان سفره طويل ولم يبين موضعا معني (قوله) لو جرد الشرط (اي لتبين طول سفرهم معني (قوله) نعم من نوى (اي في الابتداء فيما يظهر فلو عدوا ان سفره يبلغها ثم بعد شروعه في السفر معه ونو ذلك لم يؤثر فيما يظهر كالمقصد بعد الشروع في السفر الاقامة بمحل قريب اقامة مؤثر فانه يترخص اليه تأمل سم (قوله) منهم (اي من التابعين العامين بطل سفر المتبوع ناهية ومعنى كرى وقد نبأه قول الشارح الا في ولا تحقق (اي قوله) لم يترخص (اي بعدها) ووجه جواز ترخصه حيثنقذ عدم جزمه كونه تابعا مان هو جازم و يقصر بعدها ما فاتته قبلها كاشمله كلام شيخنا الشهاب الرمي سم (قوله) سبب ترخصه (اي وهو السفر الطويل المباح (قوله) قطعه) مفعول قصده و (قوله) قبل (اي) متعلق بقصده (قوله) وهذا (اي بقوله) لانه حيثنقذ وجد (اي (قوله) هناك) (اي فيما مر (اي قوله) نيتين (اي للتابع ومتبوعه (قوله) والاوجه) الى المتن في النهاية (قوله) خلافا للاذري (اي) الوجه ما قاله الاذري حيث ظن هذه القرينة بطول السفر لانه حيثنقذ من باب الاجتهاد وهو كاف هنا والتيق غير معتبر هنا كاهو ظاهر سم عش (قوله) فيقصر وإن امتنع على متبوعه (اي قضية ذلك انه لو امتنع القصر على المتبوع لكون سفره معصية لم يمنع على التابع وقد وجه بانه قصد قطع مسافة القصر ولا يلزم من عصيان المتبوع بالسفر عصيان التابع به لان الفرض ان لم يقصد بسفره ما قصد المتبوع به ولا قصد معاونة المتبوع على المعصية سم عبارة القليوبي قوله وان امتنع على متبوعه (اي) لعدم غرض وعصيان لعدم سرمان معصيته على التابع ام (قوله) وحدهم (اي قوله) لا لهم كالا جراف في النهاية والمعنى ما يوافقهم (قوله) وحدهم دون متبوعهم (اي) قال المحقق المحلى مانعه وشرح المذهب قال البغوي لو نوى المولى

لفقد الشرط بل بعدها كما مروكذا قبلها مان عدوا ان سفره يبلغها لوجود الشرط نعم من نوى منهم الحرب ان وجد فرصة او الرجوع ان زال مانعه لم يترخص إلا بعدها على الاوجه لانه حيثنقذ وجد سبب ترخصه بقينا لم يؤثر فيه قصده قطعه قبل وجوده بخلافه قبلها لم يوجد ذلك ولا لتحقيق نية متبوعه فائرت نيته لاقطاع ضعف السبب حيثنقذ بهذا الضع الفرق بين مانها وما مر قبل ولو اقام يلدلان هناك نيتين متعارضتين فتعين تقديم مقتضى نية المتبوع لانه اقوى وهناية التابع وفعل المتبوع فلا تعارض وعند عدمه ينظر لقوة السبب وضعفه كاتقرر والوجه ايضا ان روية قصر المتبوع العالم بشرط القصر بمجرد مفارقتها لمحله كالمقصده بخلاف اعزاده عدة كثيرة لا تكون إلا للسفر طويل عادة فيما يظهر خلافا للاذري لان هذا لا يوجب تيقن سفر طويل لاحتماله مع ذلك لنية الاقامة بمقافة قريبة منا طويلا اما اذا عرف مقصد متبوعه وانه على مرحلتين فيقصر وإن امتنع على متبوعه القصر فيما يظهر من كلامهم (فلو نوا

لا تعب معه لانفسه ولا لدايته (قوله) فلا قصر قبل مرحلتين (اي) ولو فات من له القصر بعدم مرحلتين صلاة فله قصر هافي السفر لانها فاته سفر طويل كاشمل ذلك كلامهم والالباب به على ذلك شيخنا الشهاب الرمي رحمه الله شرح مر (قوله) نعم من نوى منهم الحرب (اي في الابتداء فيما يظهر فلو عدوا ان سفره يبلغها ثم بعد شروعه في السفر معه ونو واذلك لم يؤثر فيما يظهر كالمقصد بعد الشروع في السفر الاقامة بمحل قريب إقامة مؤثر فانه يترخص اليه تأمل (قوله) لم يترخص (اي بعدها) على (الوجه) اعتمده مر ووجه جواز ترخصه حيثنقذ عدم جزمه كونه تابعا مان هو جازم وهل يقصر بعدها ما فاتته قبلها كاشمله المقول عن شيخنا الشهاب الرمي الماراً نقار (قوله) فيما يظهر خلافا للاذري (اي) الوجه ما قاله الاذري حيث ظن بهذه القرينة طول السفر لانه حيثنقذ من باب الاجتهاد وهو كاف هنا والتيق غير معتبر هنا كاهو ظاهر (قوله) فيقصر وإن امتنع على متبوعه القصر فيما يظهر من كلامهم) كذا شرح مر وقضية ذلك انه لو امتنع القصر على المتبوع لكون سفره معصية لم يمنع على التابع وقد وجه بانه قصد قطع مسافة القصر ولا يلزم من عصيان المتبوع بالسفر عصيان التابع به لان الفرض ان لم يقصد بسفره ما قصد المتبوع به ولا قصد معاونة المتبوع على المعصية ولا موافقة فيها نعم بخلاف ذلك قول الاسنوي في قول المصنف السابق (اي) بما يقصر رابعة (اي) مانعه فرع اشتراط الاباحة يقتضي امتناع القصر ان خرج الى جهة معينة تبعها الشخص لا يعلم شيب سفره او حاملها لكتاب لا يدري ما فيه والمتجه خلافا له فان مفهومه انه لو علم بسبب سفره وانه معصية امتنع القصر لان يحمل على ما اذا سافر معه على وجه يصير عاصيا به فليتاامل (قوله) وحدهم دون متبوعهم

والزوج الاقامة ثبت حكمها للعبد والمرأة بل لها الترخص اه كلام المحقق وظاهره انه لا فرق في ذلك بين علمها بنية المتبوع الاقامة وجعلها بذلك وبوجه بان من انعقد سفره لا يقطعها الابنية الاقامة واقامته دون نية واقامة غيره ولم يوجد واحد منهما وانما لا فرق فيه بين كون المتابع عند نية متبوعه ما كذا وكونه سائرا وبوجه بما تقدم لكن قال الشارح في شرح العباب وهو اى ما قاله البغوى مشكل إذ قضيت انه لو نوى اقامة الحد القاطع ونوى تابعه السفر يقصر المتابع وكلامهم صريح في خلافه فينبغي حمله على ما إذا نوى المتبوع الاقامة وهو ما كثر والمتابع سائر فلا تؤثر نية المتبوع في حق المتابع حيث نذر إلى آخر ما طال به وقدير على قوله فينبغي الخ ان نية المتابع وحده السير لا يؤثر بدليل قول المصنف ولو نوا مسافة القصر الخ والفرق بين الاقتداء والائتاء بعيد سم ولك ان تمنع البعد بانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء (قوله بخلافهما) اى فنيتهما وكالعدم نهاية (قوله) وبه يعلم الخ اى بالتعليل (قوله) فلا تنافي بين قولهم (عبارة) ما نحن الاما المثبت في الديوان فهو مثلهما لانه مقهور تحت بدال الامير ومثله الجيش إذ لو قيل بانه ليس تحت قهر الامير كالا حاد لعظم الفساد في تنبيهكم قول المصنف مالك أمره لا ينافيه التعليل المذكور في الجندى غير المثبت لأن الامير المالك لأمره لا يبالى بانفراده عنه ومخالفته له بخلاف مخالفة الجيش اى والمثبت في الديوان إذ يختلف بها نظامه اى وبأثر عن النهاية مثله بزيادة (قوله) وكذا جميع الجيش) ظاهره ولو متطوعا عليه نظرم وتقدم انما ما يندفع به النظر (قوله) لانهم كالا جراح) فيه نظر في المتطوع سم ويتضح النظر مع جوابه بكلام النهاية عبارته ولا تناقض بين هذا في مسألة الجيش وما تقر في الجندى إذ قيل صورة المسئلة هنا في إذا كان الجيش تحت امر الامير وطاعته فيكون حكمه حكم العبد لان الجيش إذا تبعه الامام وأمر أميراً عليه وجبت طاعته شرعا كما يجب على العبد طاعته ضرورة المسئلة في الجندى ان لا يكون مستأجرا ولا مؤمرا عليه فان كان مستأجرا اى او مؤمرا عليه فله حكم العبد ولا يستقيم حمله على مستأجرا ومؤمرا عليه لانه إذا خالف امر الامير وسافر يكون سفره معصية فلا يقصر اصلا او يقال الكلام في مسئلته انما إذا نوى جمع الجيش فنيته كالعدم لانهم لا يكتفون بالخلف عن الامير والكلام في المسئلة الثانية في الجندى الواحد من الجيش

أوجه واحاله) قال المحقق المحلى ما نصه وفي شرح المذهب قال البغوى لو نوى المولى والزوج الاقامة ثبت حكمها للعبد والمرأة بل لها الترخص اه كلام المحقق وظاهره انه لا فرق في ذلك بين علمها بنية المتبوع الاقامة وجعلها بذلك بل وانما لا فرق بين نيتها ايضا الاقامة ولا نية غير المستقل لا تؤثر وهذا محل نظر وبوجه بان من انعقد سفره لا يقطعها الابنية الاقامة واقامته دون نية واقامة غيره ولم يوجد واحد منهما وقد يستدل عليه بانه لو قد يجبهما فاما ان يجب القضاء إذا علم بعد أولا فان كان الاول فلا فائدة لذكر هذه المسئلة لانه على هذا تكون نية المتبوع قاطعة للسفر في حق المتابع ايضا غاية الامر انه إذا لم يعلم بها حكم بصحة قصره ظاهر افاذا علم تبين عدم الصحة وجب القضاء وهذا لا يختص بذلك وإن كان الثاني فاما ان يكون سببه عدم انقطاع السفر او انقطاعه فان كان الثاني ففساده واضح وإن كان الاول لم يعقل انقطاعه مع العلم وعدمه مع الجهل وبهذا يندفع تعقيد المسئلة بخلاف الجهل كما وقع لبعض المشايخ الموجودين وانه لا فرق بين كون المتابع عند نية متبوعه ما كذا وكونه سائرا وبوجه بما تقدم لكن قال الشارح في شرح العباب وهو اى ما قاله البغوى مشكل إذ قضيت انه لو نوى اقامة الحد القاطع ونوى تابعه السفر يقصر المتابع وكلامهم صريح في خلافه لانهم إنما الغواية المتابع في مسألة الملتق اى وهى ما إذا نوى المتبوع الاقامة لعدم استقلاله فكانت نيته كالعدم ووضح ان ذلك لا يقال في المتبوع فينبغي حمله على ما إذا نوى المتبوع الاقامة وهو ما كثر والمتابع سائر فلا تؤثر نية المتبوع في حق المتابع حيث نذر لانه لو كان مستقلا ونوى حيث نذر فلا يؤثر الا لو نوى نية متبوعه إلى آخر ما طال به اه وقدير على قوله فينبغي الخ ان نية المتابع وحده السير لا يؤثر بدليل قول المصنف ولو نوا مسافة القصر الخ والفرق بين الابتداء والائتاء بعيد (قوله) وكذا جميع الجيش) ظاهره ولو متطوعا وفيه نظر (قوله) لانهم كالا جراح) فيه نظر في المتطوع

أوجه واحاله) قصر الجندى
دونهما) لانه ليس تحت يد
الامير وقهره بخلافهما
كالا سير وبه يعلم أن الكلام
هنا في جندى متطوع
بالسفر مع أمير الجيش فهو
مالك أمره باعتبار تطوعه
بالسفر معه فمؤا أمره
اليه وليس تحت قهره
باعتبار أن له مفارقتة
وليس للامير اجباره على
السفر معه فلا تنافي بين
قولهم أولا مالك أمره
والتعليل بانه ليس تحت
قهره فاندفع ما شارح هنا
أما جندى مثبت في الديوان
فلا أثر لنيته وكذا جميع
الجيش لانهم تحت يد
الامير وقهره اذ له اجبارهم
لانهم كالا جراح تحت يد
المستأجرو به يعلم أن أجبر
العين تابع لمستأجره

لان مفارقتها الجيش ممكنة فاعتبرت نيته ولذا عبرنا بالجيش وقد اشار لهذا الاخير الشارح بقوله وقوله وما لك امره لا يتاقيه التعليل المذكور في الجندی لان الامير المالك لاسره لا يبالي بانفراده ومخالفته له بخلاف مخالفة الجيش إذ يحتل بها نظامه وهذا الوجه معلوم ان الواحد الجيش مثال والافالقادر على ما يحتل به نظامه لو خالفه وما لا يحتل بذلك اهـ وبإشارة البجيري على المنهج قوله بخلاف غير المثبت اى مالم يكن معظم الجيش او معر وفيا للشجاعة بحيث يحتل النظام بمخالفته ولو واحدا ولا كان كالمثبت فالدائر على اختلاف النظام فمن يحتل به النظام لا تعتبر نيته وان لم يثبت ومن لا يحتل به النظام اعتبرت نيته وان ثبت اهـ (قوله كالزوجة لزوجها) وكذا الصبي مع وليه فقد قال في شرح الروض بعد ان قرر ما حاصله ان الصبي لو قصد مسافة القصر قصر ماضه قال الاستوى ما ذكر في الصبي متجه ان بعثه وليه فان سافر بغير اذنه فلا اثر لما قطعه قبل بلوغه وان سافر معه فيتيحه ان يجي فيه ما مر في غيره انتهى اهـ سم قول الماتن (ثم نوى الخ) قال في شرح المنهج اى والمغنى ولون طويل انتهى وفي شرح الروض وباللهجة كلام في المسئلة سم (قوله المستقل) الى قول الماتن ولا يترخص في المغنى الا قوله لجهة مقصده وإلى قوله ورابعها في النهاية الا قوله كما في قوله (قوله المستقل) خرج به غيره فلا اثر لنيته الرجوع أو ترده فيه نعم لو شرع في الرجوع بأن سار واجعا والمحل قريب لا يبعد الا انقطاع وان كان بعيدا فتيحه الا انقطاع حيث امتنع الرجوع لانه حينئذ عاص بالسفر سم (قوله او تردد الخ) اى وان قل التردد ع ش (قوله مطلقا) اى الحاجة او لا ع ش (قوله اغير حاجة) عبارة عن المغنى للاقامة اهـ (قوله انقطع سفره الخ) ومتى قيل بانتهاء سفره امتنع قصره مادام في ذلك المنزل كاجز موابه بنهاية ومعنى (قوله بمجردينه الخ) ولا يقضى ما قصره او جمعه قبل هذه النية ان قصرت المسافة قبلها معنى (قوله لجهة مقصده) مفهوما انه اذا نوى الرجوع وهو سائر لغير مقصده الاول لا ينقطع ترخصه وسياتي ما فيه في قوله فان سافر فمسفر جديد ع ش (قوله لمامر) اى في شرح ولونوى إقامة الخ (قوله لهذا القيد) اى ان كان نازلا (قوله بنظير مامر) اى في ابتداء السفر من مجاوزة سور او عمران اللدو القريه ومجاوزة زمراق الحلة (قوله اما اذا نواه الخ) عبارة عن ما فضل وخرج به اى بالوطن غيره وان كان له فيه اهل او عشرة فترخص وان دخله كسائر المنازل وبنيته الرجوع مالم يرجع اليه ضالا عن الطريق اهـ فانه ترخص مالم يصل وطنه فيختم بمتن ترخصه كرى (قوله جواز سفره الخ) المراد بالجواز مالم يس حراما فيشمل الواجب والمندوب والمكروه كالسفر للتجارة في كافان الموق في بجيري اى كاسرى اول الباب (قوله الا التيمم الخ) لعله في التيمم لفقد الماء بخلافه لبحر مرض الان تاب سم عبارة المغنى قال في المجموع والعاصي بسفره يلزمه التيمم عند فقد الماء لحرمة الوقت والاعادة لتقصيره بترك التوبة اهـ (قوله كامر) اى في التيمم قول الماتن (العاصي بسفره) يدخل فيه مالم يقصد بسفره المعصية وغيرها كان قصده بقطع الطريق وزبارة اهله سم قول الماتن (كابق وناشرة) والظاهر ان الآتي ونحوه ممن يبلغ كالبالغ وان لم يبلغه الاثم نهاية اى فاذ سافر الصبي بلا اذن من وليه لم يقصر قبل بلوغه وبه صرح سم وكذا الناشئة الصغيرة وينظر فيما بقى من المدة بعد البلوغ فان بلغ

(قوله كالزوجة لزوجها) اى وكذا الصبي مع وليه فقد قال في شرح الروض بعد ان قرر ما حاصله ان الصبي لو قصد مسافة القصر قصر ماضه قال الاستوى ما ذكره في الصبي متجه ان بعثه وليه فان سافر بغير اذنه فلا اثر لما قطعه قبل بلوغه وان سافر معه فيتيحه ان يجي فيه ما مر في غيره اهـ (قوله الى الماتن ثم نوى رجوعا) قال في شرح المنهج ولون طويل اهـ وفي شرح الروض وباللهجة كلام في المسئلة (قوله المستقل) خرج غيره فلا اثر لنيته الرجوع او التردد فيه نعم لو شرع في الرجوع بأن سار واجعا والمحل قريب ففيه نظر ولا يبعد الا انقطاع فان كان المحل بعيدا فتيحه الا انقطاع حيث امتنع الرجوع لانه حينئذ عاص بالسفر (قوله انقطع سفره الخ) ومتى قيل بانتهاء سفره امتنع قصره مادام في ذلك المنزل كاجز موابه وما افهمه كلام الحاوى الصغير ومن تبعه من انه يقصر فقير معمول بخلافته المتقول شرح مر (قوله الا التيمم) لعله في التيمم لفقد الماء بخلافه لبحر مرض الان تاب (قوله الى الماتن لا يترخص العاصي بسفره) يدخل فيه مالم يقصد بسفره المعصية

كالزوجة لزوجها (ولو قصد سفرا طويلا فسافر ثم نوى المستقل رجوعا) أو تردد فيه إلى وطنه مطلقا أو إلى غيره لغير حاجة (انقطع سفره بمجرد نيته ان كان نازلا لاسائرا لجهة مقصده لمامر أن نية الإقامة مع السير لا تؤثر فنية الرجوع معه كذلك وبدل لهذا القيد قوله فان سار لمقصده الاول أو لغيره ولو لما خرج منه (فسفر جديد) فلا يترخص إلا ان قصد مرحلتين وقارق محله نظير مامر اما إذا نواه إلى غير وطنه لحاجة فلا ينتهي سفره بذلك (و) ثالثها جواز سفره بالنسبة للقصر وسائر الرخص إلا التيمم فانه يلزمه لكن مع إعادة ماصلا به كما مر فحينئذ لا يترخص العاصي بسفره كابق وناشرة (

مرحلتين قصر أو لا فلا لأنهم وإن لم يكونوا حال السفر لكن لهم حكم العصاة وقال حجاج في الایعاب ما حاصله ان الصبي بقصر قبل البلوغ وبعده وان سافر بلا إذن من وليه لانه ليس بعاص ولا امتناع القصر في حقه يتوقف على نقل خصوصه في ان من فعل ما هو بصوره قاصا معصية له حكم العاصي واتي بذلك انتهى عرش (قوله) ومسافر بلا إذن الخ اي وقاطع طريق نهاية ومعنى (قوله) يجب استثنائه اي في ذلك السفر كان اراد السفر للجهاد او اصله مسلم عرش (قوله) دين حال الخ اي وان قل و (قوله) من غير إذن دانه اي او ظن رضاه و (قوله) لان الرخص الخ ظاهره وان بعد عن محل رب الدين وتعدر عليه العود او التوكل في الواقع وهو ظاهر ان لم يعزم على توبته اذا قدر بالتوكل او لم يتعدم على خروجه بلا إذن قياسا على ما لو عجز عن رد المظالم وعزم على رد ما اذا قدر كما اقتضى كلام الشارح مر في اول الجنازة قبول توبته عرش (قوله) اما العاصي الى قوله افي المعنى الا قوله في الثاني الى المتن وقوله ولو احتيا لا وقوله او مغرب وما انبه عليه (قوله) ان يتعب نفسه الخ لعل المراد ان يعقد سفره بنية ان يتعب الخ بخلاف ما اذا طرأ ذلك الاتعاب في انشاء السفر المبيح للقصر فياتي حكمه في قول المصنف فلو انشاء مباحا الخ (قوله) من غير غرض اي صحيح رشدي (قوله) أو يسافر لمجرد رؤية البلاد الوجه تعقيد كون هذا معصية بما اذا أنعب نفسه او دابته بالرخص لانه لا يزيد على الهائم التقليد بذلك كما علمنا تقدمه ولو عبر بقوله كالسفر لمجرد رؤية البلاد او بقوله او في السفر لمجرد رؤية البلاد لكان معطوفا على قوله من غير غرض فيكون مقيدا بما ذكر فليتامل سم (قوله) وإن قال بجعل الخ اي في الذخائر معنى (قوله) في الاول هو قوله ان يتعب نفسه الخ و (قوله) في الثاني هو قوله ان يسافر لمجرد رؤية البلاد عرش (قوله) سفر أي طوبى لا معنى قول المتن (ثم جعله معصية) أي كالسفر لاخذ مكس او زنا بما رافعتني (قوله) قصر جزما اي وإن كان الباقي اقل من مرحلتين نظر الاوله وآخره نهاية زاسم لكن ظاهر قول الشارح كافي قوله الخ خلافه ووافق المعنى للشارح فقال مشيرا إلى رد النهاية ما نصه و لو تاب ترخص جزما كما ذكره الرافعي في باب اللقطة اي بشرط ان يكون سفره من حين التوبة مسافة القصر كما يؤخذ من كلام شيخنا في شرح منتهج وان خالف في ذلك بعض المتأخرين معللا بأن اوله وآخره مباحان اقول المتن (ولو انشاء عاصيا الخ) ولو نوى الكافر أو الصبي سفر قصر ثم أسلم أو بلغ في الطريق قصر في قبته كافي زوائد وضة نهاية ومعنى قال عرش قوله من قصر في قبته اي وان كان دون مرحلتين ثم قضيته ان الصبي ليس له القصر قبل البلوغ وليس مرادا لان الفرض انه سافر باذن وليه فلا معصية اه قول المتن (فنشأ السفر) هو بفتح الميم والشين اي فوضع انشاء السفر يعتبر من حين الخ وهذا عبارة المحلى اي والمعنى هو بضم الميم وكسر الشين اه وهى تفيد انه اسم لذات المسافر لا لمكان السفر ومألفها واحد عرش (قوله) مرحلتان الخ وينبغي ان يكون ابتداء المرحلتين بعد مفارقة محل التوبة من قرية أو بادية على التفضيل السابق في بيان ابتداء السفر سم (قوله) من حين التوبة مطلقا اي بقي مرحلتان ام لا عرش (قوله) بل حتى تفوت الجمعة اي ومن وقت فواتها يكون ابتداء سفره كافي المجموع نهاية ومعنى قال عرش (قوله) حتى تفوت الجمعة اي اسلام الامام منها باعتبار غلبة ظنه وقضيته انه قبل ذلك

وغيرها كان قصده قطع الطريق وزيارة أهله لانه لم يخرج عن كونه عاصيا بسفره (قوله) أو يسافر لمجرد رؤية البلاد الوجه تعقيد كون هذا معصية بما اذا أنعب نفسه او دابته بالرخص لانه لا يزيد على الهائم التقليد بذلك كما علمنا تقدمه ولو عبر بقوله كالسفر لمجرد رؤية البلاد لكان معطوفا على قوله من غير غرض فيكون مقيدا بما ذكر فليتامل (قوله) فان تاب قصر جزما كذا قاله الرافعي وظاهره انه بقصر وان كان الباقي دون مرحلتين وليس بعيدا لانه يتعذر في الدوام ما لا يتعذر في الابتداء لكن ظاهر قول الشارح كافي قوله خلافه فليتامل بقي أنه هل يشترط ان يكون مجموع الباقي وما قبله معصية مرحلتين او لا وهو ظاهر المتن قول عن الرافعي (قوله) فان كان بين محلها ومقصده مرحلتان الخ) وينبغي ان يكون ابتداء المرحلتين بعد مفارقة

(و) رابعها عدم اقتدائه بتميم و (لو) احتيا لافتي (اقتدى بتميم) ولو مسافرا (لحظة) ولودون تسكينه فالاحرام يكامل قبيل الاذان مع الفرق كان اذرك في آخر صلاته و لو من صبح اوجعه (٣٨٨) أو مغربا ونحو عيد أو رتبة وزعم ان هذه الصلوات لا تسمى تامة و أنها تدعى المتن غير

لا يترخص وإن بعد عن محل الجمعة وتعذر عليه إدراكها (قوله) ورابعها) إلى التنبية في النهاية لا قوله ولو دون تكبيره الأحرام إلى كان أدركه قوله لكثرة ما إلى المتن (قوله) كالأقصدى إلى أو الحدث وقوله في الظاهر إلى المالوحت (قوله) ولو احتالاً قد يقال بنافية مسابقي في قول المصنف أو شك في نيته فصر شديد (قوله) مع الفرق) أي بان المدار في وجوب الصلاة في إدراك قدر جزء محسوس من الوقت وما دون التكبير ليس كذلك وفي وجوب الاتمام على بحر الربط (قوله) كان أدركها (خ) أي أو أحدث هو عقب اقتدائه معنى وشرح بافضل قال الكردى قوله أو أحدث الخ أي الإمام أو المأموم اه (قوله) غير صحيح) أي لانها تامة في نفسها بقوله يقال لفاعلهما أن فقداني بصلاته تامة معنى قول المتن (لومه) الاتمام) والوجه جواز قصر معادة صلاها أو لا مقصورة وفعلاً ثانياً اماماً أو مأموماً بقا صر نهاية ومعنى (قوله) قبل تأخير لحظة (خ) قاله الاستوى وأقره المعنى (قوله) على أنه) أي الإيهام (قوله) فيفيد أن الاتمام حالة الاقتداء) فيه نظر دقيق سم ولعل وجهه أن حق المقام العكسي أي أن الاقتداء حالة الاتمام (قوله) فيفيد (خ) وتعقد صلاة القاصر خلف المتم وتلغو نية القصر بخلاف المقيم إذ نوى القصر فإن صلاته لا تتعقد لأنه ليس من أهل القصر والمشاfer من أهله فاشبهه ما لو شرع في الصلاة بنية القصر ثم نوى الاتمام أو صار مقيماً معني وفي النهاية) مثله لأنه يقدم السئلة الأولى بمحل المأموم حال امامه وبأى ما في التقيد بالجهل قول المتن (و لو عرف) أي بال من أنه دم أو أحدث معني (قوله) بتلثيت عينه) إلى قوله ولو خرج في المعنى لا قوله لبطان صلاته إلى المتن (قوله) لكثرة (خ) تقدم عن المعنى والنهاية خلافه وعبارة الثاني هنالاً لا يعنى عنه هنا سواء كان قليلاً أم كثيراً على المعتد لا اختلاطه بغيره من الفضلات مع ندرته فلا يشق الاحتراز عنه اه (قوله) ما قد مدته) أي من أنه يعنى عن قليل دم جميع المنافذ (قوله) وأحدثه) ظاهره أنه عطف على رعاfe (قوله) قبل تمام استخلافه) أي سواء كان قبل الاستخلاف أو معه عرش (قوله) كالم يستخلفه (خ) أي أو الاستخلف نفسه سم (قوله) أو استخلف قاصراً) أي أو استخلفه معنى أي أو استخلف نفسه كاصر عن سر في النهاية والمعنى ولو استخلف المتعوم متماً والقاصرون قاصراً فلكل حكمه اه (قوله) ومنه) أي من المحدث (قوله) أو ذاتجاسة (خ) عطف على محدثا (قوله) وخرج بفسدت (خ) قال الأذرى والضابط في ذلك أن كل وضع يصح شره فيه ثم يعرض الفساد يلزمه الاتمام وجب لا يصح الشرع فيه لا يكون مثلاً للاتمام بذلك معني وفي النهاية والضابط كما فاده الأذرى أن كل ما عر بعد وجب الاتمام فساد يجب إتمامه ومالاً فاه فاقام هل بينهما تفاوت أو لا بصرى وكتب الرشيدى على الثاني مانضه هو قاصر على ما إذا فسدت صلاة المقتدى اه (قوله) مالو بان (خ) ولو أحرار منفرداً لم ينو القصر ثم فسدت صلاته لم يمه الاتمام كافي المجموع ولو فقد الطورين فشرع بنية الاتمام فيها ثم قدر على الطهارة قال المتولى وغيره قصر لأن فعله ليس بحقيقة صلاة قال الأذرى ولعل ما قوله بناء على أنه ليست بصلاة شرعية بل تشبهها والمذهب خلافه والوجه الأول لانها وإن كانت صلاة شرعية لم يسقطها طلب فعلها وإنما سقطت حرمة الوقت فقط وكذا يقال فيمن يصلى بيمين ثم تلازمه إلا إعادة بنية الاتمام ثم أعادها بقوى الغنى مثله لأنه استظهر مقالة الأذرى (قوله) عدم انعقادها) أي عدم انعقاد صلاته وإن

محل التبرئة من قرينة أو حجة أو بادية على التفصيل السابق في بيان ابتداء السر (قوله) ورابعاً عدم اقتدائه بتم الخ قال في العباب ويصح احرار مسافر يتم بنية العسر بخلاف المقيم اه وبارة شرح المهذب متى علم او ظن ان امامه مقيم لزمه الاتمام فلو اقتدى به ونوى العسر انعقدت صلاته ولغت نية العسر باتفاق الاصحاب اه (قوله) فيفيد ان الاتمام الخ فيه نظردقيق (قوله) كالتم ليس تخلفه هو ولا المامون اه اى ولا استخلف نفسه (قوله) وخرج بفقدت الى فله نصراً اه والضابط كما افاده الازعي ان كل ما عارض بعد موجب الاتمام فساد يجب اتمامه ومالا فلا شرح حر (قوله) مالمالو ان عدم العقادها اه اى عدم العقاد

مقتدى بافسدت) بعد ذلك (صلاته أو صلاة امامه أو بان امامه محدثاً) ومنه الجنب أو ذنبا خفية كما هو ظاهر المرأى صحت الصلاة خلف كل صحيحة جماعة (أنهم) لأنها صلاة لزمه اتمامها بل يحزله قصرها كقائنة الحضر وخرج ففسدت الخ ما لو بان عدم انعقادها

لغير الحدث والخبث الحفي
فله قصر هار ولو اقتدى بمن
ظنه مسافرا فنوى القصر
الظاهر من حال المسافر انه
يتوبه (فبان مقبيا) يعنى
متبا ولو مسافرا (أو بمن
جمل سفره) بان شك فيه
أو لم يعلم من حاله شيئا فنوى
القصر أيضا (أتم) وان بان
مسافرا قاصرا لتقصيره
بشروعه مترددا فبا يسأل
كشفه لظهور شعار المسافر
غالبًا وخرج بمقبيا ما لو بان
مقبيا محدثا فانت بانت
الاقامة وألا وجب الاتمام
كالواقدي بمن علمه مقبيا
فبان حدثه والحدث وألا
أو بانا مافلا لإدقوة
باطنا لحدثه وفي الظاهر
ظنه مسافرا وبه فارق مامر
في قوله أو بان امامه محدثا
ومن ثم مقتدى بمن ظن
سفره ثم أحدث الامام
وظن مع عروض حدثه
أنه نوى القصر ثم بان مقبيا
قصر أى لأن ظنه نية القصر
عند عروض حدثه منع
النظر إلى كون الصلاة
خلف الحدث جماعة أما
لو حثت القدوة بأن اقتدى
بمن ظنه مسافرا ثم أحدث
ولم يظن ذلك ثم بان مقبيا
فانه يتم وان علم حدثه أو لا

صحت صلاة الامام أو عدم انعقاد صلاة الامام بما يقتضى عدم انعقاد صلاة المأموم مخرج ما لو كان عدم
انعقاد صلاة الامام لحدث أو نجاسة خفية فلذا قال لغير الحدث الخ وقد يشكل هذا الاحتراز مع كون الفرض
انه لم الاتمام إذ لا يجتمع مع عدم الانعقاد لغير ما ذكر سم عبارة عرش أى صلاة المأموم بان بان له
حدث نفسه أو نجاسة في نحو يديه أو كون امامه ذات نجاسة ظاهرة أو اميا أو نحو ذلك اه (قوله لغير الحدث
والحدث الخ) أى بالامام سم (قوله فنوى القصر) إلى قوله وبه فارق في المعنى الا قوله أو لم يعلم من حاله شيئا
وقوله كالمواقتدى بمن علمه مقبيا (قوله أو لم يعلم من حاله شيئا) كان المراد أنه ذاهل عند الثانية عن حالة الامام
ولم يخطر بباله لسكتة نوى القصر اعتباطا شديدا قول المتن (مقبيا) أى فقط معنى (قوله لتقصير الخ) هذا لا
يظهر بالنسبة لقوله يعنى متبا ولو مسافرا (قوله شعار المسافر غالبا) أى الاصل الاتمام نهاية ومعنى (قوله
أو الحدث) عطف على الاقامة (قوله أو بانا معا) أى كان يقول له واحدا مامك مقم وأخر مامك كان محدثا
مع الاخبار الاول بجري (قوله لإدقوة باطنا) انظر مع قوله الا فى بل حقيقتها وتامل ايضا مع قولهم
الصلاة خلف الحدث جماعة سم عبارة الرشيدى قوله رم باطنا الاوى بل الصواب اسقاطه اه (قوله وبه
فارق مامر) أى بقوله وفي الظاهر الخ والجزء الاول من العلة فترك بينهما شيئا اه بجري وهنا لم
ما يظهر منعه بآدى تامل (قوله ومن ثم) أى لاجل الفرق بما ذكر ومدخلة الظن في جواز القصر (قوله ثم
أحدث الامام) وبالأولى إذا بان محدثا فامه لم سم (قوله وظن من عروض حدثه) سيدكر حمزة بقوله اما
لو صحت القدوة الخ سم (قوله منع النظر الخ) عل تامل (قوله ثم أحدث) أى الامام عرش (قوله ولم يظن
ذلك) أى لم يظن مع عروض حدثه أنه نوى القصر ش (فرع) الاوجه أن كل من لزمته الاعادة إذا
صلاها تامة تجاز له القصر إذا عاده ما سوا في ذلك فاقد الطورين وان قلنا ان مافله حقيقة صلاة وغيره
شرح ممر ولو صحت تامة ثم اراد اعادتها مع جماعة فينبغي امتناع قصر هار اه سم واعتدده شيئا وخالف
المعنى فقال وقال لا ادعى بعدم جواز القصر في الاعادة الواجبة المسبوبة بفعلها تامة مطلقا (قوله وان علم)

صلاته وان صحت صلاة الامام أو عدم انعقاد صلاة الامام بما يقتضى عدم انعقاد صلاة المأموم مخرج ما لو
كان عدم انعقاد صلاة الامام لحدث أو نجاسة خفية فلذا قال لغير الحدث الخ وقد يشكل هذا الاحتراز مع
كون الفرض انه لم الاتمام إذ لا يجتمع مع عدم الانعقاد لغير ما ذكر (قوله لغير الحدث والحدث) أى
بالامام حتى يصح التقييد بغير ذلك (قوله لغير الحدث الخ) لا يقال يفهم عدم انعقادها في الحدث والحدث
الحفي من الامام وليس كذلك بل هي معتددة بجماعة كما هو ظاهر لان هذا الكلام بالنسبة لصلاة الامام
لا المأموم (قوله لإدقوة باطنا) انظر مع قوله الا فى بل حقيقتها وتامل ايضا مع قولهم الصلاة خلف
المحدث جماعة (قوله وبه فارق مامر) لاجاز ان تكون المفارقة لما مر بقوله لإدقوة باطنا لحدثه لوجود
الحدث هناك ايضا فان كانت بقوله وفي الظاهر ورد عليه انها كذلك في ظنه في الظاهر مسافرا لان ذلك لا يتناقض
لزوم الاتمام لجواز ان يتردد مع ذلك انه يقصر ام يتم ثم رايته في العباب جعل كشرح الروض هذا الفرق بين
هذا ومسئلة اخرى حيث قال وبه فارق أو ما لو اقتدى بمن ظنه مسافرا ثم فسدت صلاته لم يحدث ثم بان متبا
حيث يتم وان بان حدثه أو لا ولا يشكل على ذلك ما مر من ان الصلاة خلف الحدث جماعة ومن ثم صحت الجمعة
خلفه لما مر في سجد السهو من بيان معنى كونها جماعة وصحة الجمعة خلفه انما هو لتبعية الصلاة القوم ومن ثم
اشترط زبادته على الاربعين اه (قوله وبه فارق) قد يقال الفرق بين هذا وما مر بناء على ما هو ظاهر غنى عن
هذا لان ما مر قد لزم فيه الاتمام قبل تبين الحدث بخلاف هذا فليتامل (بمن ظن سفره ثم أحدث) وبالأولى
إذا كان محدثا فامه (قوله وظن مع عروض حدثه الخ) هذا تفارق هذه المسئلة ما مر قريبا عن شرح العباب
وهو ما ذكره هنا بقوله اما الخ (قوله مع النظر إلى كون الصلاة خلف الحدث جماعة) لاشك ان انعقاد
الافتداء به سبق الحدث لان الفرض طرؤه وهو افتداء بمقم فلا بد أن يقال ايضا ان ظن السفر أو لا مع ظن
نية القصر عند عروض الحدث التنى النظر لان انعقاد الافتداء السابق (قوله ولم يظن ذلك) أى مع عروض

ولما سمحت الجمعة مع تبين حدث امام الزائدة على الأربعين اكتفاء فيها بصورة الجماعة بل حقيقتها القولهم أن الصلاة خلفه جماعة كاملة كما هم ولم يكتب بذلك في إدر الكالمسوق الركعة خلف المحدث لأن تحمله عنده رخصة والمحدث لا يصلح له فاندفع ما لا نسوي هنا (تنبيه) كلامهم المذكور في اقتدائه بمن عليه مقبلاً (٣٩٠) فإن حدثه مصرح بأنه نوى القصر والإلتزام بما يحتاجوا القولهم لزمه الإلتزام وحينئذ فيشكل انعقاد

صلاته بهذه النية لأنها تلاعب لكنهم أشاروا للجواب بأن المسافر من أهل القصر بخلاف مقيم نواه وإيضاحه أنه وإن علم إتمام الإمام بتصور مع ذلك قصره بأن يتبين عدم انعقاد صلاته بغير نحو الحدث فيقصر حينئذ فافادته نية القصر ولا كذلك المقيم (ولو عليه) أو ظنه بل كثيراً ما يربون بالعلم ما يشمل الظن (مسافر أو شك) أي تردد (في نيته) القصر لكونه لا يوجب مجزوم هو بنية القصر (قصر) إذاً بان قاصراً لأنه الظاهر من حاله ولا تقصير (ولو شك فيها) أي نية إمامه (فقال) معلقاً عليها في نيته (أن قصر قصرت

والإ) بقصر) أتممت قصر في الإصح) أن قصر لأنه مصرح بما في نفس الأمر من تعلّق الحكم بصلاة إمامه وإن مجزوم فلم يضره ذلك ولو فسدت صلاة الإمام وجب الأخذ بقوله في نيته ولو فاسد الأخذ من قولهم يقبل أخباره عن فعل نفسه فإن جهل حاله وجب الإتمام احتياطاً (و) خامساً نية القصر أو ما في معناه كصلاة السفر أو الظاهر مثلاً ركعتين وإن لم ينو ترخصاً وإنما تفقوا

الوأي حاله (قوله) وإنما سمحت الجمعة الخ جواب سؤال منشؤه قوله السابق إذا لا قوة باطناً لحدثه (قوله) بل حقيقتها أي بوجود حقيقتها عرش (قوله) لا يصلح له أي للتحمل (قوله) تنبيه كلامهم المذكور الخ أي السابق في قوله كالأقدي الخ وهذا التنبيه صريح في انعقاد صلاته مع العلم بالحال قال الشارح في شرح العباب هذا ما اقتضاه إطلاقهم ثم رآه صريح في المجموع نقلاً عن اتفاق الأصحاب والأدري قال إن هذا مشكل جداً لأنه متلاعب بالقياص عدم انعقادها وتبعه الزركشي ثم أجاب الشارح عنه وأطال به نعم نقل أن شيخنا الشهاب الرمي أفني بعدم الانعقاد عند العلم بالحال لنعلاصهم وكلام المغني كالصريح في الانعقاد عند العلم وقال عرش وهو المعتمد اه أي الانعقاد (قوله) وإيضاحه) أي الجواب (قوله) يتصور مع ذلك الخ) فيه نظر فإن أقل أموره إذا علم إتمام الإمام يتردد في أنه يضر أو ينم وذلك يوجب الإتمام فليتأمل جداً سم (قوله) أو ظنه) أي قوله ويرد في المغني لا قوله قليل وإلى قول المتن والقصر أفضل في النهاية لا قوله يأتي إلى المتن وقوله وكذا الوعار إلى المتن قول المتن (وشك في نيته) احتراز به عما لو عليه مسافر أو لم يشك كان كان الإمام حنفياً في دون ثلاث مراحل فإنه يتم لا متناع القصر عنده في هذه المسافة ويتجه كقوله لا نسوي أن يلحق به ما إذا أخبر الإمام قبل إحرامه بأن عزمه الإتمام مغني ونهاية أقره سم قال عرش قوله مر ويتجه الخ أي فيجب على المأموم الإتمام وإن قصر إمامه لأن صلاته تنعقد تامة لظنه إتمام إمامه اه (قوله) لكونه لا يوجب الخ) أي لكونه غير حتمي عرش (قوله) إذاً بان قاصراً) أي فإن بان أنه متم ولم يظهر حاله إتمامه مغني (قوله) أن قصر) أي فإن بان متناً إتمامه مغني (قوله) من تعلّق الحكم) بيان لما في نفس الأمر و (قوله) وإن جزم) أي المأموم بنية القصر غاية لذلك البيان (قوله) ذلك) أي التعليق (قوله) ولو فسدت) وقوله فإن جهل كل منهما ما راجع لكل من المستثنين (قوله) وإن لم ينو الخ) غايته لقوله أو الظاهر مثلاً الخ (قوله) عرش) أي عن الأصل سم (قوله) بخلاف الإتمام) أي فإنه الأصل فيلزم وإن لم ينو عرش (قوله) كسائر النيات) عبارة المغني وشرح المنهج كآصل النية اه (قوله) إذاً اصل هنا الخ) وقد منع بأن الأصل هنا لا انفردوا ولذا لم ينو القدوة وانعقدت صلاته فرادى (قوله) سادساً التحرز الخ) أي لاستدامة نية القصر بمعنى أنه بلا حظاً دائماً

حدثه الخ) (فرع) الأول وجه أن كل من لزمته إعادة إذا صلاها تامة جاز له القصر إذا أعادها سواً في ذلك فأنظر الطهورين وإن قلنا أن ما فعله حقيقة صلاة وغيره شرح مر و لو صلى تامة ثم أراد إعادة مع جماعة فينبغي امتناع قصرها مر (قوله) تنبيه كلامهم المذكور الخ) أي السابق في قوله كالأقدي الخ وهذا التنبيه صريح في انعقاد صلاته مع العلم بالحال ولما قال في العباب يصح إحرام مسافر يتم بنية القصر قال الشارح في شرحه وإن نواه مع علمه إتمام إمامه على ما اقتضاه إطلاقهم وفيه ما فيه ثم رآه صريح في المجموع فقال متى علم أو ظن أن إمامه مقيم لزمه الإتمام فلو أقدي به ونوى القصر انعقدت صلاته ولت نية القصر باتفاق الأصحاب اه والأدري قال إن هذا مشكل جداً لأنه متلاعب بالقياص عدم انعقادها وتبعه الزركشي ثم أجاب إلى آخر ما أطال به عنه وما يتعلق به أنهم نقل أن شيخنا الشهاب الرمي أفني بعدم الانعقاد عند العلم بالحال لتلاعبه (قوله) يتصور مع ذلك قصره الخ) فيه نظر فإن أقل أموره إذا علم إتمام الإمام يتردد في أنه يقصر أو ينم وذلك يوجب الإتمام فليتأمل جداً (قوله) يتصور الخ) فديقال ماسر من قول شرح المذهب وانت نية القصر بدل على عدم تعلّقهم على ذلك (قوله) في المتن أو شك) خرج ما لو لم يشك كان الإمام حنفياً في دون ثلاث مراحل فإنه يتم لا متناع القصر عنده في هذه المسافة ويتجه كقوله لا نسوي أن يلحق به ما إذا أخبر الإمام قبل إحرامه بأن عزمه الإتمام شرح مر (قوله) فاحتاج إصراف عنه) أي عن الأصل

على أنه (يشترط للقصر نيته) لأنه خلاف الأصل فاحتاج إصراف عنه بخلاف الإتمام ويشترط وجود نيته (في الإحرام) فليست كسائر النيات بخلاف نية الإتمام لأنه لا بدع في طر والجماعة على الأفراد كدكه إذا أصل هنار جمع إليه بخلاف القصر لا يمكن طروعه على الإتمام لأنه الأصل كما قرر (و) سادساً (التحرز عن منافيا) أي نية القصر (دواماً) أي في دوام الصلاة بأن لا يتردد الإتمام فضلاً عن

الجزء به كالأول (ولو) عبارة أصله فلو قيل وهي أحسن لأن هذا بيان للتحذور بدناه لماضيه المحترز ما ليس منه وهو قوله أو قام أياثار الاختصار لم يحسن التفريع (أحرم قاصرا ثم تردد في أنه يقصر أم يتم) أو أحرم ثم شك (في أنه نوى القصر) أو لا قيل هذا تركيب غير مستقيم لأن قسمين لم أحرم قاصرا إلا قسم منه أو ويرد بان كونه قاصرا في أحد الاحتمالين المشكوك فيهما (٣٩١) سوغ جعله قسما (أو قام) عطف على

أحرم (أمامه لثلاثة فثك)

أى تردد (هل هو متم أم)

ياتي في الوصية ما في العطف

بأم في حين هو مبسوطا

سأه أتم) وإن بان أنه ساء

لتردد في الأولى المفهوم

منها الجزء به الذى بأصله

بالأولى ولأن الأصل في

الثانية عدم التية وتذكرها

عن قرب لا يفيد هنا لمضى

جزء من صلاته على الاتمام

لأن صلاته متعقدة وبه

فارق نظيره في الشك في

أصل التية لأن زمة غير

محسوب وإنما عني عنه

لكثرة وقوعه مع زواله

عن قرب غالبا وللزوم

الاتمام على أحد احتمالين في

الثالثة كالثانية وفارق مامر

في الشك في تية الإمام المسافر

ابتداء بان ثم قرينة على

القصر وهنا القرينة

ظاهرة في الاتمام وهو قيامه

لثالثة ومن ثم لو اوجب

إمامه القصر كخني بعد

ثلاث مرأجل لم يلزم إتمام

حلا لقيامه على السهو (ولو

قام القاصر ثلاثة أعبدا

موجب للاتمام بطلت

صلاته) كما لو قام المتم

لخامسة (وإن كان قيامه

لأمر (سهو) فتذكر أو جهلا

فعل (عاد) وجوبا (ويجد

فليست بشرط معنى وشيخنا (قوله وهي) أى عبارة الأصل (قوله لأن هذا) أى تركيب ولو أحرم الخ قطع النظر عن خصوص الفاء أو الواو (قوله أياثار) مفعول له لقوله ضم (قوله ثم شك) هل المراد بالشك هنا مطلق التردد باستواء أو رجحان كما هو المراد في غالب الأبواب والمناسبات لأم التية قسم أقول قول الشارح في شرح بأفضل ويستديم الجزم به بان لا ياتي بما ينافي الخ كالصريح في إرادة مطلق التردد (قوله قيل هذا) أى قول المصنف أو في أنه نوى القصر معنى (قوله ويرد بان كونه الخ) لا يخفى ما فيه من الحفا هذا وقد يجاب بان الشك المذكور بحسب الظاهر وكونه قاصرا بحسب نفس الأمر فهو قسم منه ولا يحذرو لا يقال يلزم عليه تخصيص الحكم بالقاصر في نفس الأمر دون المتم فيه مع أنه جار فيه بلا شك لا تناقض ذلك حيث يعلم بالأولى كما هو ظاهر بصري أقول قول المصنف ثم تردد الخ كالصريح في أن كونه قاصرا بحسب نفس الأمر والظاهر معا والحاصل أن الاشكال في غلبة القوة ولذا جزم به بالمعنى ولم يجب عنه (قوله عطف على أحرم) الأولى عطفه على تردد لأن عطفه على أحرم بصير التقدير أو لم يحرم قاصرا بل ومتا قام أمامه الخ كما هو قاعدة العطف بأو من تقدير نقيض المعطوف عليه وذلك ليس بمرا هذا بل صورته أنه أحرم قاصرا ثم قام أمامه الخ لأن يجب بان تلك القاعدة أغلبية فيجوز أن يجعل التقدير هنا ولو قام الإمام الخ عرش قول المتن (أتم) قبل ينظر في التشديد أن جلس أمامه له حلاله على أن قام ساهيا وتعين عليه تية المفارقة في نظره والأقرب الثاني فليراجع عرش ولعل الأقرب الأول أي جواز الانتظار نظير ما ياتي عنه عن غيره هنا في الاقتداء بالخني (قوله وإن بان الخ) أى حالا (قوله الجزم به) أى بالاتمام (قوله وتذكرها) أى تية القصر في الثانية (قوله فضى جزء الخ) علة لقوله لا يفيد (قوله لأن صلاته) علة للبض (قوله وبفارق) أى بقوله لمضى جزء الخ (قوله لأن زمة غير محسوب الخ) أى بخلافه هنا فان الموجد حال الشك محسوب من الصلاة على كل حال سواء كان نوى القصر أم الاتمام لو جرد أصل التية فصار مؤدجا بزم من الصلاة على التمام كما مر بنا بمعنى (قوله لكثرة وقوعه) أى ومشقة الاحتراز عنه معنى (قوله مع زواله عن قرب غالبا) لاحاجة اليه ولذا أسقطه المعنى (قوله وللزوم الاتمام) عطف على قوله للتردد الخ (قوله وفارق) أى ما هنا أيضا (مامر) أى فى قول المصنف أو شك في تية قصر (قوله قرينة على القصر) وهي أن الظاهر من حال المسافر أنه نوى القصر (قوله وهو) أى القرينة والتذكير لربا عابا الخبر (قوله لم يلزم إتمام الخ) أى ويتخير بين انتظاره ومفارقته ويسجد فيهما سهوا أمامه إلا لاحق له أمداد زبادى عرش قول المتن (بلا موجب للاتمام) أى كنيته أو تية إقامة معنى (قوله كالو قام) إلى قوله وقد يجب في المعنى لا فوله وكذا لو صار المتن وقوله أو كان إلى بل يكره (قوله الخامسة) عبارة غير زائدة (قوله بل وإن لم يصبر الخ) أقره رسم وعش واعتمده الحلبي والحفني قول المتن (فإن أراد الخ) فإن لم ينبو الاتمام بسجد للسهو وهو قاصر ولو لم يتذكر حتى أتى بركتين ثم نوى الاتمام لزوم ركعتان وسجد للسهو ندبا معنى (قوله أى ناو بالاتمام) قد يشكل اعتبار تية الاتمام مع قوله فإن أراد أن يتم فإن أرادته الاتمام لا تنقص عن التردد في أنه يتم بل يزيد مع أنه موجب الاتمام فأى حاجة إلى تية الاتمام إلا أن يجب بان لم يقصد اعتبار تية جديدة للاتمام بل ما يشمل تية الحاصلة بإرادة الاتمام احترازا

(قوله أو أحرم ثم شك) هل المراد بالشك هنا مطلق التردد باستواء أو رجحان كما هو المراد عند الإطلاق في غالب الأبواب والمناسبات لأم التية (قوله أى ناو بالاتمام) قد يشكل اعتبار تية الاتمام مع قوله فإن أراد أن يتم فإن أرادته الاتمام لا تنقص عن التردد في أنه يتم بل يزيد مع أنه موجب الاتمام فأى حاجة إلى تية الاتمام إلا أن يجب بان لم يقصد اعتبار تية جديدة للاتمام بل ما يشمل تية الحاصلة بإرادة الاتمام احترازا

له أى لهذا السهو لأن عمده مبطل وكذا لو صار للقيام أقرب لما مر في السجود السهو بل وإن لم يصبر إليه أقرب لما مر ثم عن المجموع أن تعدد الخروج عن جدا لجلوس مبطل (وسلم فإن أراد) حين تذكره (أن يتم عاد) وجوبا للجلوس (ثم نهض متما) أى ناو بالاتمام لأن نهوضه النى لسهو فوجبت اعادته وسأ بهادوام السفر في جميع صلاته كما قال (ويشترط) للقصر أيضا (كونه) أى التأوى له (مسافرا

في جميع صلاته فلو نوى الإقامة) المنافية لأخرى (فيها) أو شك في نيتها (أو بلغت سفيته) فيها (دار إقامته) أو شك هل بلغتها (اتم) أو لا تحقق سبب الرخصة ونامها كونه (٣٩٢) يجوز أن قصر فإن قصر جاهله لم تصح صلاته لتلاعبه) والقصر أفضل من الإتمام على المشهور وإذا

عالم صرف القيام غير الإتمام سم على حج اه عش واعتمد الشورى والسلطان والحنفى ما هو ظاهر كلام الشارح والنهاية والمغنى من أنه لا بد من نية جديدة بعد العود ولا يكتبني بالاولى لأنها في غير محلها (قوله) في جميع صلاته) أى ولا يتحقق ذلك إلا بالاتيان بالميم من عليك عش (قوله) نامها كونه عالما (الخ) أى كما في الرخصة قال الشارح وكأنه تركه ليدان بقصر من لم يعلم جواز نية أو معنى (قوله) فإن قصر جاهله (الخ) أى كان قصر مجرد ربه أن الناس يقصرون قول المتن (و) القصر أفضل من الإتمام (الخ) فلو نذر الإتمام فينبغي أن لا ينعقد نذره لكونه المنذور ليس قرينة عش وفيه رخصة ظاهرة فإن قول المصنف أفضل يقتضى الاشتراك في أصل الفضيلة وتقدم عن المغنى أنه روى البيهقي بإسناد صحيح عن عائشة قالت بار رسول الله قصرت بفتح التاء وأتممت بضمها وافرطت بفتحها وصحت بضمها قال أحسن باعائشة (قوله) السفر (الخ) إلى الفصل في النهاية إلا قوله أمالو كان إلى والملاح وقوله ثم رأيت إلى مسافر قول المتن (إذا بلغ ثلاث مراحل) أى إذا كان أمده في نية وقصده ذلك فيقصر من أول سفره حينئذ عش وبرماوى (قوله) فالإتمام أفضل ولا يكره القصر لكنه خلاف الأولى وما نقل عن الماوردى عن الشافعى من كراهة القصر محمول على كراهة غير شديدة فهي بمعنى خلاف الأولى نهائية معنى (قوله) خروجا من إيجاب حنيفة القصر في الأولى وهو ما إذا بلغ سفره ثلاث مراحل وهذا أطلق عليه أئمة الكثر رأيت في الأعلام للقطبي الحنفى بعد أن ذكر أن بين جدة ومكة من رحلتين وما يتعلق بذلك مانصه وما رأيت من علماء ثمانين صرح بجواز القصر فيها بل رأيت من أدركتهم من مشايخ الحنفية يكفلون الصلاة فيها وإمامنا قارى لوم القصر فيها لأن مدة مسافة القصر عندنا ثلاث مراحل تقطع كل مرحلة في أكثر من نصف النهار من قصر الأيام بغير الانتقال وهاتان المرحلتان يكونان على هذا الحساب ثلاث مراحل فإذ بدلى آخر مقاله لكن المسئلة عندهم خلافة وكان أئمة الاحناف غير مالا حظاء القطبي من الأقوال عندهم كرى (قوله) رجدي نفسه كراهة القصر) أى لا يثارة الأصل وهو الإتمام لأربعة عن السنة لانه كفر شرح بأفضل (قوله) أو شك فيه) أى لم تطمئن نفسه إلى المني بنية تجارة البجيرى أى شك في دليل جوازه لنحو معارضه (قوله) مطلقا) أى سواء بلغ سفره ثلاث مراحل أم لا عش (قوله) لو قصر خلا من صلاته (الخ) أى ولو أتم جرى حذنه فيها معنى ونهاية (قوله) والملاح (الخ) عطف على لمن وجد (الخ) (قوله) بل يكره) أى لكل من المستثنى الثلاث (قوله) معها (اهل) أى إن كان له اهل وأولاد فأن لم يكن له شيء منها كان كره لذلك وهم معه فيكون إتمامه أفضل عش عبارة البجيرى قوله معها اهله ليس قيده (قوله) مطلقا) أى سواء بلغ سفره ثلاث مراحل أم لا عش (قوله) وقدم) أى خلاف أحد فيها معنى (قوله) ومثل ذلك) أى مثل ما ذكر من المستثنى الآخرين (قوله) كالواقع في الثانية عشر (الخ) أى فبازد على أربعة أيام لحاجة يتقدمها بل وقت نهائية معنى (قوله) لذلك) أى للخروج من الخلاف (قوله) كان آخر الظاهر (الخ) ويجرى ما ذكر في العشاء أيضا إذا أخر المغرب ليجمع معها نهائية (قوله) وقد يجب (القصر) أى وانجم معاشيخنا (قوله) ثم قصر العصر) ويجوز مدها وإن خرج بعضها عن الوقت سم أى يقول الشارح لتقع كلها أى ولو حكا (قوله) وبه يعلم (الخ) أى بذلك البحث (قوله) عن الطهارة (القصر)

القيام غير الإتمام (قوله) وإلا فالإتمام أفضل (الخ) وما نقله الماوردى عن الشافعى من كراهة القصر محمول على كراهة غير شديدة فهو معنى خلاف الأولى شرح مر (قوله) فيجب القصر كما هو ظاهر) فإن قلت هلا وجب الجمع في نظيره مع أنه أفضل فقط كسأى في أول الفصل قلت قد يفرق بلزوم إخراج إحدى الصلاتين عن رقتها بالمجم فليتأمل (قوله) كالواقع في الثانية عشر (بوما) عبارة الناشى عطفًا على المستثنى ومن أقام من نجا حازه مدة تزيد على أربعة أيام رقتا بقصر فإتمامه أفضل قطعاً إلى أن قال قال الحنفى الطبرى الإتمام أفضل في كل ما وقع فيه الخلاف في جواز القصر (قوله) فبما قصر الظاهر) لا يقال هلا جاز

(بلغ) السفر المبيع للقصر (ثلاث مراحل) وإلا فالإتمام أفضل خروجا من إيجاب أى حنيفة القصر في الأولى والإتمام في الثاني نعم الأفضل لمن وجد في نفسه كراهة القصر أو شك فيه أو كان ممن يقتدى به بحضرة الناس القصر مطلقا بل يكره له الإتمام وكذلك الدائم حدث لو قصر خلا زمن صلاته عن جريانه كما يجبه الأذرى أمالو كان لو قصر خلا زمن وضوئه وصلاته عنه فيجب القصر كما هو ظاهر وملاح معه اهله الإتمام مطلقا لانه وطنه وخروجا من منع أحد القصر له وكذا من لا وطن له وادام السفر برا وقدم على خلاف ابن حنيفة لا اعتضاده بالأصل ومثل ذلك كل قصر اختلف في جوازه كالواقع في الثانية عشر وما فالأفضل الإتمام لذلك وقد يجب القصر كان آخر الظاهر ليجمع تأخيرا إلى أن لم يبين من وقت القصر إلا ما يسع أربع ركعات فيلزمه قصر الظاهر ليدرك العصر ثم قصر العصر لتقع كلها في الوقت كذا يحثه الاستوى وغيره اخذنا من قول ابن الرفعة لو ضاق الوقت وأرهقه

الحديث بحيث لو قصر مع مدافعة أدر كما في الوقت من غير ضرر ولو أحدث وتوضأ لم يدرك كما فيه كانه كونه القصر وبه يعلم أنه من ضاق الوقت عن الإتمام وجب القصر وأنه لو ضاق وقت الأولى عن الطهارة والقصر لزمه نية تأخيرها

الى الثانية لقدرة على

ابقاعها به أداء (والصوم)

في رمضان وبلحق به كاهو

ظاهر كل صوم واجب بنحو

نذر أو قضاء أو كفارة ثم

رأيت الزركشي نقل عنهم

أن هذا التفصيل يجري في

الواجب وغيره لمسافر سفر

قصر (أفضل من الفطران

لم يتضرره) تعجلا لبرأة

ذمته ولأنه الأكثر من

أحوال الصلي الله عليه وسلم

فان تضرره بنحو ألم يشق

احتماله عادة لفطر أفضل

لخبر الصحيجين أنه صلى الله

عليه وسلم رأى رجلا صائما

في السفر قد ظلل عليه فقال

ليس من البر أن تصوم وافي

السفر اما إذا خشى منه نحو

تلف منفعة عضو فيجب

الفطر فان صام عصى

وأجزءه ولو خشى ضعفا

مألا لاحالا فالأفضل الفطر

في سفر حج أو غزو وهو

أفضل مطلقا لمن شك فيه

أو وجد في نفسه كراهة

الترخص أو كان ممن يقتدى

به بحضرة الناس وكذا

سائر الرخص

(فصل في الجمع بين

الصلاتين بجواز الجمع بين

الظهر والعصر تقدما في

وقت الأولى لغير المنحيرة

لان شرطه ظن صحة الأولى كما

بأنى وهو متفق فيها والحق

بها كل من تلزمه الاعادة

وفيه نظر ظاهر لان الأولى

كان المراد قصر الأولى لكن يرد عليه أن هذا إنما يأتي على القول بأنه يكفي نية التأخير إذا بقي من الوقت ما يسع ركعة لان الفرض ضيقه عن القصر فلم يبق منه ما يسع ركعتين مع الطهارة وقد يجاب بمنع ذلك لان ضيقه عن الطهارة والقصر صادق بعدم ضيقه عن القصر وحده ونية التأخير حيث كان كافية لمن عزم على القصر بناء على أنه لا يشترط كون نية التأخير في وقت يسعها مع طهارتها كما هو ظاهر عبارتهم الآية فليتأمل سم وعش (قوله الى الثانية) أي الى وقتها قول المتن (والصوم أفضل الخ) ولم يراع منع أهل الظاهر الصوم لان محقق العلماء لا يقيمون له مذهب وزناؤه الامام مغنى (قوله في رمضان) الى الفصل في المغنى الا قوله ثم رأيت الى المتن قوله فان صام عصى وأجزاه (قوله به) أي بما ذكر من القصر (قوله بنحو نذر الخ) أي كصيام الحج (قوله ان هذا التفصيل يجري في الواجب وغيره) اعتمده سم وعش (قوله لمسافر الخ) متعلق بالصوم في المتن (قوله تعجلا لبرأة) هذه العلة قاصرة على الواجب (قوله ولا نأخ) يشملها النفل اذا كان ورد له كصوم الاثنين والجمعة كما ذكره الحلي بجري (قوله يشق احتماله عادة) أي وان لم يسهل التيمم عش (قوله في سفر حج أو غزو) مفهوما أن الصوم في غيرهما أفضل مع خوف الضعف مما لا عش (قوله وهو) أي الفطر عش (قوله مطعنا) أي سواء تضرر بالصوم أم لا (قوله أو كان ممن يقتدى به الخ) أي يفطر القدر الذي يحمل الناس على العمل بالخاصة عش

(فصل في الجمع بين الصلاتين) أي للسفر أو نحو المطر عش قول المتن (يجوز الجمع الخ) أي خلافا لابي حنيفة والمزني إلا في عرفات ومن دلفة لجوازها فيها للنسك لا للسفر سم وبرماوى وعش شاه بجري (قوله في وقت الأولى) أي قول المتن فان كان في النهاية الأولى اختياره وقوله أو كان ممن يقتدى به وكذا في المغنى الأول قوله وفيه نظر الى وكذا ظاهر (قوله في وقت الأولى) ظاهر أنه لا بد من فعله ابتها بما في الوقت فلا يكفي ادراك ركعة من الثانية فيه وتزدق ذلك سم على حج ونقل في حاشية المنهج عن الزواي عن والده أنه يكفي بأثر الكون الى ركعة من الثانية وعن مرثاة واقعه أقوال وفي الجواز ما يأتي من الاكتفاء في جواز الجمع بوقوع تحريم الثانية في السفر وان اقام بعده فكما اكتفى بعد الثانية في السفر فينبغي أن يكتفى به في الوقت عش واعتمده شيخنا كاتبي (قوله كاتبي) أي في قوله المصنف البراءة بالأولى فلو صلاهما (قوله والحق بها) اعتمده المغنى وشرح أفضل قال الكردى عليه وجرى على هذا في شرح الارشاد وفي حاشية الايضاح وافية شيخ الاسلام في الاسن والخطيب وابن علام (قوله وفيه نظر الخ) هو الوجه لا والمنحيرة انما استثبت لعدم تحقق صحة صلاتها وهذه الملحقات تحققنا الصحة فيها ولا يضر لزوم القضاء سم عبارة النهاية وقول الزركشي ومثلهما فاقد الطهورين وكل من لم تمتص صلاته بالتيمم محل وقفة إذا لشرط ظن صحة الأولى وهو موجود هنا ولو حذف بالتيمم كما قاله الشيخ كان أولى اه قال عش شوق له ومحل وقفة نقل سم على حج عن الشارح رعا عتاد هذا ونقل على المنهج عنه اعتماد ما قاله الزركشي وهو الاقرب اه واعتمده شيخنا الأول عبارته وبراد ايضا صحة الأولى بقبائلا وظنا ولو مع لزوم الاعادة فيجمع فاقد الطهورين والتيمم ولو بمحل

الانعام لانه مدو هو جائز لا ناقل لشرط المدان بشرع فيها في وقت يسع جميعها والباقي هنا لا يسع ما تامين نعم اذا قصر الظاهر ثم نوى قصر العصر جاز مدها وان خرج بعضها عن الوقت (قوله عن الطهارة والقصر) ان كان المراد قصر الأولى فهذا إنما يأتي على القول بأنه يكفي نية التأخير إذا بقي من الوقت ما يسع ركعة لان الفرض ضيقه عن القصر فلم يبق منه ما يسع ركعتين مع الطهارة وان كان المراد قصر الصلاتين فلزوم نية التأخير بعينها بموجب بل هي ارفع الأولى وجدها في وقتها وقد يجاب باختيار الأول ومنع قوله فلهما إنما يأتي الخ لان ضيقه عن الطهارة والقصر صادق بعدم ضيقه عن القصر وحده ونية التأخير حيث كان كافية لمن عزم على القصر بناء على أنه لا يشترط كون نية التأخير في وقت يسعها مع طهارتها كما هو ظاهر عبارتهم الآية فليتأمل (قوله في رمضان الخ) تفيد الصوم بالفرض فما المانع من جريان هذا التفصيل في غيره

(فصل في الجمع بين الصلاتين) (قوله وفيه نظر ظاهر) هو الوجه لان المنحيرة انما استثبت لعدم تحقق

وكالظاهر الجمعية في هذا خلافا لمن نازع (٣٩٤) فيه (وتاخيرها) فوقت الثانية (و) بين (المغرب والعشاء كذلك) أي تقديمها وتأخيرها (في السفر

الطويل المجوز للقصر
اللائع الثابت في الصبحين
وغيرهما في جمعي التأخير
والتقديم فيمنع جمع العصر
مع المغرب والعشاء مع
الصبح وهي مع الظاهر
قصارا على الوارد وكذا
القصر في قول اختير
كالشغل على الراحة وأشار
يجوز إلى الأضل ترك
الجمع خوفا من خلاف
من منعه وقد يشك بقلوبهم
الخلاف إذا خالف سنة
صححة لا راعى إلا يقال
أن تأويلهم له نوع تماسك
في جمع التأخير وطعمهم في
صحته في جمع التقديم محتمل
مع اعتضادهم بالأصل فروع
نعم الجمع بقرعة ومزدلفة
يجمع عليه فيسن ولو للسكر
لالتسك وكذا بغيرهما من
شك فيه أو وجد في نفسه
كرهه أو كان بمن يقتدى
به ولمن لو جمع اقترنت صلاته
بكال كخلو عن جريان
حدث سلس وعري وانفراد
وكادرك عرفة واسير بل
قد تجب في هذين (فان كان
سائر أوقات الأولى) ووارد
الجمع وعدم مراعاة
خلاف أي خيفة (فتأخيرها
أفضل ولا تمسكه) للاتباع
ولأنه الأرفق وإن كان
سائرا أو نازلا وقتها
فالتقديم أولى فبإظهارهم
رايت شيئا أشار إليه وقد
يشمل قول المتن وإن أراد
سائر أوقات الأولى دون

الثانية أى والايسر وقتها أو سار وقتها أو وقت الثانية دون الأولى لأن فيه المسارعة لبراءة الزمة بقولى وأراد الجمع الخ على

على قوله ثم رأيت الخ (قوله) وأدفع ما يقال الخ) قد منع ورود هذا من الابتداء إذ ليس التفصيل بين الجمع وتركه بل بين أفرادوهي تقبل ذلك وإن كان مفصولاً إذا مفصول تنفاوت أفرادهم (قوله) أي فهو مباح قد منع كونه مباحاً بان خلاف الأفضل خلاف الأولى يكون مكرهاً كراهة خفيفة يعبر عنها بخلاف الأولى عش وقد منع كلية ما قاله بأن الغالب رجوع النبي للعقد فقط وهو هنا زيادة الفضيلة فيبقى أصل الفضيلة (قوله) ومرأي انفاً (قوله) ويرجعه أي على ترك الجمع (قوله) أي الاقتران بالكل (قوله) بل أربعة إلى قوله ولو نوى تركه في النهاية والمعنى (قوله) بل أربعة الخ) زاد أيضاً أن لا يدخل وقت الثانية قبل فراغها على ما قاله بعضهم والمعتد بخلافه فيجوز جمع التقديم وإن دخل وقت الثانية قبل فراغها وإن لم يدرك منها في وقت الأولى إلا بعرض ركعة لأن لها في الجمع وقتين فلم يخرج عن وقتها فتكون اداء قطعاً كما قاله الروياني شيخنا وتقدم عن عش ما يؤيده قال الجعفي رزاد سادس هو ظن صحة الأولى لنخرج المنجورة عنه شيخنا اهـ (قوله) فهي باطلة) ينبغي أن يقيد ذلك بما يأتي في قوله أي لم تقع عن فرض الخ عش عبارة شيخنا والمراد بل يصح فرضا ولا فتلان كان عامداً لما كان ناسياً أو جاهلاً وقت فعلاً مطلقاً لم يكن عليه فائتة من نوعها وإلا وقعت عنها اهـ ويجري هذا التفصيل فيما يأتي أيضاً كما يأتي عن عش قول المتن (فبان فساده) أي بفوات تركه أو شرط نهاية ومعنى (قوله) كالو أحرهم بالظهر الخ) محل ذلك اخذنا أمره به حيث لم يكن عليه فرض مثله ولا وقع عنه ومحل وقوعه فعلاً أيضاً حيث استمر جملة إلى الفراغ منها ولا بطلت كما تقدم له مر عش (قوله) ليتمين أي التقديم المشروع نهاية (قوله) الأصلية عبارة المعنى الفاضل ثم قال وقدرت الفاضل تبعاً للشارح لاجل الخلاف بعدم الصحة فيما إذا نوى في أثناءها فانه لأفضل فيه اهـ (قوله) هو الأفضل) عبارة النهاية وهو المطلوب كما أشار لذلك الشارح بقوله الفاضل لا سيما مع وجود الخلاف بعدم الصحة الخ (قوله) ولو بغير اختياره الخ) أشار به إلى دفع ما في شرح الروض من أنه لو لم يكن السفر باختياره فالوجه امتناع الجمع سم عبارة الغني ولو شرط في الظهور المغرب بالبلد في سفينة فسارت فتوى الجمع فأن لم تشتطر النية مع التعزم أي كاهو الرجوع صح لوجود السفر وقتها وإلا فلا قال بعض المتأخرين أي شيخ الإسلام في شرح الروض ويفرق بينهما وبين حدوث المطر في أثناء الأولى حيث لا يجمع به كما سيأتي بأن السفر باختياره فنزل اختياره في ذلك منزلة بخلاف المطر حتى لو لم يكن أي السفر باختياره فالوجه امتناع الجمع والمعتد بالفرق بين المسئتين وهو أنه لا يشترط نية الجمع في أول الأولى بخلاف عذر المطر فاذا لا فرق في المسافر

بأن نزل في وقتيهما (قوله) أدفع ما يقال قد منع ورود هذا من الابتداء إذ ليس التفصيل بين الجمع وتركه بل بين أفرادوهي تقبل ذلك وإن كان مفصولاً إذا مفصول تنفاوت أفرادهم (قوله) وشروط جمع التقديم الخ) قال في العباب الرابع دوام السفر إلى عقد الثانية فإن أقام في الأولى أو قبل عقد الثانية فلا يجمع وكذا لو نوى بعد الأولى ترك الجمع اهـ وفي التجريد لو جمع تقديم فبدأ بشرع في العصر نسي أه في الصلاة فقال نويت الجمع بطلت صلاته لأن وجه الكلام بل لأنه يقتضي بطلان نية الجمع وهو يقتضي بطلان نية القصر إذا شرط الجمع بقائه ينته إلى الفراغ بدليل أنه لو نوى إبطال نية الجمع بطلت صلاته وإن لم يتلفظ أه عبارة شرح العباب ولو نوى بعد الأولى ولو في أثناء الثانية ترك الجمع فلا يجمع كافي الجواهر وغيره ما قالوا لأن شرط هذا الجمع بقاؤه على نيته إلى الفراغ منه فبطل لا عراضه عنه صرحنا به بفرق بين هذا وما مر في الردة الخ اهـ وقول التجريد السابق بطلت صلاته يتجه محله إذا لم يتذكر قبل طول الفصل وإلا فيجبه عدم بطلان الصلاة لأن إعادة النية سهواً لا يبطل النية السابقة كاعلم مما تقدم أول صفة الصلاة في الشرح وهما سهواً فبالو كبر مرات ناو بالافتتاح بكل والفصل اليسير مغتفر كاعلم في أصل النية فليتامل (قوله) ومع تحمله) أي وإن قلنا أنه بهتاهم يتبين الخروج من أوله ولو قرعها قبل تحقق الخروج فكف وكذا ذهب بعضهم إلى صحة الاقتداء حيث نوى عدت التلمية الأولى منها ما وإن تبين الخروج بالو على منع صحة الاقتداء حينئذ لا فرق بينه وبين

أدفع ما يقال مر أن ترك الجمع أفضل أي فهو مباح فكيف يكون أفضل فيها ذكر ومرار اقتران الجمع بكال يرجعه فكذا هنا إذا اقترن أحد الجمعين به بأن غلب ذلك على ظنه كما هو ظاهر مرجع على الآخر سواء كان سائراً أم نازلاً (وشروط) جمع (التقديم ثلاثة) بل أربعة أحدها (الدعاء بالأولى) لأن الوقت لهاو الثانية تبع لهاو التابع لا يتقدم على متبوعه (فلو صلاحها) ميتداً بالثانية فهي باطلة وله الجمع أو بالأولى (فبان فساده) اقتدت الثانية أي لم تقع عن فرضه لفوات الشرط أما وقوعها له فعلاً مطلقاً لا ريب فيه لعذره كالو أحرهم بالظهر قبل الوقت جاهلاً بالوقت (و) ثانياً (نية الجمع) لتمييز عن تقديمها سهواً أو عيباً (ومحله) الأصلي ومن ثم كان هو الأفضل (أول الأولى) كسائر المنويات فلا يكفي تقديمها عليه اتفاقاً (ويجوز في أثناءها)

بين أن يكون السفر باختياره أو لا كما قاله شيخنا اه وفي النهاية نحوها (قوله ولو بعد نية فعله ثم تركه) قال في شرح الروض كالو نوى الجمع ثم نوى تركه ثم نواه اه اى قبل الخروج من الاولى في الجميع اما لو نرى الجمع ثم نوى تركه قبل السلام ثم نواه بعد السلام فلا يجمع لان نية الجمع قبل السلام بطلت بنية تركه قبل السلام ووجودها بعده لا اثر له انعقد شرطها من كونها في الاولى ولو نوى الجمع قبل السلام ثم بعد نوى تركه ثم اراده جاز ان لم يطل الفصل فيما يظهر ثم رايت الشارح قال فيما ياتي ان ذلك هو الوجه ثم رجع عن ذلك فغضب على قوله ثم اراد قبل طول الفصل جاز على الوجه بعد قوله ولو نوى تركه بعد التحلل واثبت مكانه ولو في أثناء الثانية ثم اراده ولو فوراً لم يحجز كما يثبت في شرح العباب ومنه الخ والمضروب اوجه كما جرى عليه مر اى في النهاية اه سم بحذف واستوجه عش والرشيدى ما رجع اليه الشارح كما ياتي (قوله وإن انعقدت الخ) الوالحالية (قوله بان الجمع الخ) اى بان من شأن السفر ان يكون بالاختيار بخلاف المطرسم (قوله) اقوى منه بالمطر (اى الخلاف فيه نهاية (قوله فإلم تفرغ الاولى) اى بفرامع عليكم (قوله ذلك) اى النية في الانشاء (قوله بعده) اى المضى (قوله ولو نوى تركه بعد التحلل) اى مع وجود نية مع التحلل اى قبله سم (قوله لم يحجز الخ) والوجه انه لو تركه بعد تحلل ثم اراده قبل طول الفصل جاز كما يؤخذ مما نقله في الروضة عن الداريمى انه لو نوى الجمع اول الاولى ثم نوى تركه ثم نوى تركه ثم قصد فعله فيه القول لان في نية الجمع في انشاءه نهاية واعتمده سم كما شيخنا وهو ظاهر اطلاق المعنى ومال عش والرشيدى الى ما قاله الشارح عبارة الاول وقد يمنع الاخذ من ذلك ويفرق بان محل النية فيما نقله عن الداريمى باقى الى الفراغ من الصلاة الاولى فرفض النية في انشاءه ينزل الاولى منزلة العدم ويجعل الثانية نية مبتدأة ولا كذلك ما لو ترك النية بعد الفراغ من الاولى فانه قد يقال رفض النية بعد الفراغ يبطل النية الاولى وتعذر نية الجمع لفوات محلها ثم رايت في حج

ومع تحللها ولو بعد نية فعله
ثم تركه كلبقاء وقتها أو بعد
سير ولو بغير اختياره على
الأوجه وإن انعقدت الصلاة
في الحضر ويفرق بين هذا
وما ياتي في المطر بان الجمع
بالسفر أقوى منه بالمطر
(في الاظهر) لانه ضم الثانية
للاولى فلم تفرغ الاولى
فوقعت ذلك الضم باقى
ولما امتنع ذلك في القصر
لمضى جزء على التمام وبعده
يستحيل القصر كما مر ولو
نوى تركه بعد التحلل ولو في
أثناء الثانية ثم اراده ولو
فوراً لم يحجز بيئته في شرح
العباب

ما نحن فيه يمكن (قوله ومع تحللها) اى بخلافها بعد التحلل لا اثر لها مطلقاً (قوله ولو بعد نية فعله ثم تركه) قال في شرح الروض كالو نوى الجمع ثم نوى تركه ثم نواه اه اى قبل الخروج من الاولى اما لو نوى الجمع ثم نوى تركه قبل السلام ثم نواه بعد السلام فلا يجمع لان نية الجمع قبل السلام بطلت بنية تركه قبل السلام ووجودها بعده لا اثر له لفقده شرطها من كونها في الاولى ولو نوى الجمع قبل السلام ثم بعد نوى تركه ثم اراده جاز ان لم يطل الفصل فيما يظهر لان النية وجدت في الاولى فلا تؤثر فيها نية الترك بعد السلام فلا مانع من الجمع حيث لا اترك الفصل كما مر صرر ترك الفصل فليتامل ثم رايت الشارح قال انفا ان ذلك هو الوجه ثم رايت رجوع عن ذلك كما ترى اى فانه ضرب على قوله ثم اراد قبل طول الفصل على الوجه بعد قوله ولو نوى تركه بعد التحلل واثبت مكانه ولو في أثناء الثانية ثم اراده ولو فوراً لم يحجز كما يثبت في شرح العباب ومنه الخ والمضروب اوجه كما جرى عليه مر (قوله ولو بغير اختياره) اشار به بقوله ويفرق الخ الى دفع ما في شرح الروض حيث قال قال في المجموع قال المتولى ولو شرع في الظهر بالبلد في سفينة فسارت فتوى الجمع فان لم ينشطر النية منع التحريم صح لو جود السفر وقتها ولا فلا ويفرق بينهما وبين حدوث المطر في أثناء الاولى حيث لا يجمع به كاسيات لان السفر باختيار فمزل اختياره في ذلك منزلة بخلاف المطر حتى لو لم يكن اختياره فقلوجه امتناع الجمع عن انما قاله المتولى هذا ذكر مثله ثم فعله لا فرق اه (قوله على الوجه) كذا مر (قوله ويفرق الخ) ويفرق ايضا بان من شأن السفر ان يكون بالاختيار والمطر ان لا يكون بالاختيار (قوله ولو نوى تركه بعد التحلل) اى مع وجود نية مع التحلل اى قبله وفي العباب ولو اراد بعد الاولى واسلم فوراً في جمعة تردد اه قال الشارح في شرحه اى احتما لان الربوبى الذى ينتج ترجيعه منها انه يجمع إذ الرد لا يخطى العمل ولا تاتى النية لا نقضا وقتها اسلام الاولى وبه يفرق بين ما هنا وبين ما لو اراد تناوى الصوم للاثم اسلم قبل الفجر بناء على القول بانه يجد وقت النية حيث ان ثم ذكر ما يتعلق بذلك بما ينبغي مراجمته وما رجعه من انه يجمع اقل به شيخنا الشهاب الرملى (قوله ثم اراده) قبل طول الفصل جاز على الوجه كما يؤخذ مما نقله في الروضة عن

العموم المذكور بالغاية قول المتن (على الصحيح) أي كالموضوعي بينهما وقال أبو إسحق لا يجوز لانه يحتاج إلى الطلب فاشار المصنف إلى رد ذلك بقوله ولا يضر الخ معني (قوله) بان كان دون قدر ركعتين) أي بان كان زمنه مع التيمم فيما يظهر دون زمن ركعتين وإلا بان كان زمنه منفردا دون ذلك ومع التيمم يبلغ ذلك فقد حصل الفصل الطويل وقد تقدم أنه يضر ولو بعد بصرى عبارة الحلي وفي الروض وشرحه وللمتيمم الفصل بينهما أي بالتيمم وبالطلب الخفيف أي من حد التوشير إقامة الصلاة أي بشرط أن لا يبلغ زمنها قدر ركعتين معتدتين إياه وتقدم عن شيخنا من له زيادة (قوله) كالقائمة) أي قياسا عليه (قوله) لانه) أي الطلب (قوله) وقد طال الفصل) هلا يرجع ايضا لقوله بعد فراغها والوجه رجوعه لاه ايضا سم اقول صنيع المعنى وعش والحلي صريح في الرجوع للمعطوف فقط وكذا قول الشارح الا في اما إذا لم يطل كالصريح فيه وايضا يغني عن اشتراط طول الفصل في الصورة الاولى وفعل الصلاة الثانية (قوله) والثانية المعنى السابق) أي وبطلت الثانية معني عدم الوقوع عن فرضه سم وعش (قوله) وذكر هذه أولا) أي بقوله فلو صلاحها فبان فسادها الخ (قوله) ثم هنا) أي ثم ذكرها هنا عش (قوله) لبيان الموالاة) فيه بحث لنوفقه على ترتيب هذا الحكم على الولا مع انه ينظم وإن لم يشترط الموالاة بل لا يعقل في هذا القسم أعني علم ترك ركن من الاولى كون البطلان ترك الموالاة اسم (قوله) أو تأخير) أي حيث نوى التأخير وقد بي من الوقت ما يمنعها كاملة وإلا فلا تأخير ويجب الاحرام ما قبل خروج وقتها إن أمكنه ذلك فلا تصير كلها فاضوا لائم عليه في ذلك لعذر عش (قوله) اما إذا لم يطل الخ) عتذر قوله قبل أو في أثناء الثانية وقد طال الفصل الخ عش (قوله) فيلغو الخ) هذا مخالف لما ذكره الشارح في باب سجود السهو في شرح ولوشك بعد السلام في ترك فرض لم يؤثر الخ وموافق لما بيناه في هامشه من البغوي فراجعوه وتامله سم (قوله) وبني على الاولى) أي والجميع سم وتقدم عنه في باب سجود السهو انه يبني على الاولى فيما ذكره وان تحلل كلام يسير واستدبر القبة (قوله) غير النية والتحريم) أفهم أن الشك فيها يؤثر أي يوجب بطلان الاولى وهو كذلك ولا يمنع الجمع سم قول المتن (فان لم يطل فصل الخ) أي ولا يوجد منافاخر على ما تقرر في نظائره سم (قوله) بها) أي بالثانية الباطلة (قوله) بعدها) أي بعد الثانية عش (قوله) نعم لجمع التأخير الخ) تبع فيه شيخ الاسلام وفيه بحث او حتمها ههنا مش التاوى وشرح الارشاد سم اقول كذا تبعه النهاية والمعنى واعتمده شيخنا وكذا الحلي كما يأتي ثم جواز جمع التأخير هنا من عن عش (قوله) إذ لا مانع له على كل تقدير) لان غاية الشك أن يصير كانه لم يفعل واحدة منها ولا نه على احتمال كونه من الاولى واضح وكذا على احتمال كونه من الثانية لان الاولى وإن كانت صحيحة في نفس الامر لا نه تلزمه إعادة المعادة بجواز تأخيرها إلى الثانية لتصل معها في وقتها وكونه على هذا الاحتمال لا يسمى جمعا حيث لا ينظر اليه لعدم تحقق هذا الاحتمال كما

تقدما (ثم علم) بعد فراغها
أوفي أثناء الثانية وقد طال
الفصل بين سلام الاولى
ولنذكر (ترك ركن من
الاولي بطلنا) الاولى
لترك الركن وتعد التدارك
يطول الفصل والثانية
بالمعنى السابق لبطلان
شرطها من صحة الاولى
وذكر هذه أولا لبيان
الترتيب ثم هنا لبيان
الموالاة وتوطئة لقوله
(ويعيد هاجما) إن شاء
تقدما عند سعة الوقت أو
تأخير لانه لم يصل اما إذا
لم يطل فيلغو مائى به من
الثانية وبني على الاولى
وخرج بالعلم الشك في غير
النية والتحريم فلا يؤثر
بعد فراغ الاولى كما علم
مما مر في سجود السهو (أو)
عله (من الثانية) بعد
فراغها (فان لم يطل) فصل
عرفا بين سلامها وتذكرها
(تدارك) هو حتمنا (ولا)
بأن طال (فباطلة) لتعذر
التدارك (ولا جمع) لظوله
في عيدها وقتها (ولو جهل)
فليدبر من أمها هو (أعادهما
لوقتهما) رعاية للاشوا في
إعادتهما وهو تركه من
الاولى وفي منع الجمع وهو
تركه من الثانية فيطول
الفصل ههنا بالاولى المعادة
بعدها نعم لجمع التأخير
إذ لا مانع له على كل تقدير
ورابعها دوام سفره إلى

(قوله) وقد طال الفصل) هلا يرجع ايضا لقوله بعد فراغها والوجه رجوعه لاه ايضا (قوله) بالمعنى السابق) أي عدم الوقوع عن فرضه (قوله) لبيان الموالاة) فيه بحث لنوفقه على ترتيب هذا الحكم على الولا مع انه ينظم وإن لم يشترط الموالاة بل لا يعقل في هذا القسم أعني علم ترك ركن من الاولى كون البطلان ترك الموالاة (قوله) فيلغو الخ) هذا مخالف لما ذكره الشارح في شرح قول المصنف في باب سجود السهو ولوشك بعد السلام في ترك فرض لم يؤثر على المشهور موافق لما بيناه في هامشه من البغوي فراجعوه وتامله (قوله) وبني على الاولى) أي والجميع (قوله) في غير النية والتحريم) أفهم أن الشك فيها يؤثر أي يوجب بطلان الاولى وهو كذلك ولا يمنع الجمع لا يقال ينبغي امتناعه لاحتمال انه أتى بها فتصحح الاولى فلوجع لم طال الفصل بإعادة الاولى كإسائي في قوله ولوجب الخ لا ناقول لواتي بها وسخت الاولى بالجمع لم يتجسس لعادته وايضا فنشأ امتناع الجمع فيما يأتي احتمال أن الترك من الثانية كما يعلم من كلام الشارح الآتي وهذا متفهما فليتأمل (قوله) في المتن فان لم يطل فصل الخ) أي ولا يوجد مناف على ما تقرر في نظائره (قوله) نعم لجمع التأخير الخ) تبع فيه شيخ الاسلام وفيه بحث او حتمها ههنا مش الفتاوى وشرح الارشاد (قوله) وسيد كره

أقبح به والدرجته تعالى نهاية وفي البحري بعد سرد كلام النهاية المذكور مانصه فسد قطعا للشيخ عميرة أي
وأقره سم في هذا المقام جلبي وهو أنه يلزم على جمع التأخير حينئذ فعل المعادة خارج وقتها مع أن شرط
المعادة وقوعها في الوقت وحاصل الجواب أن الجمع صير الوقتين كوقت واحد قال عرش ومقتضى كونها
معادة اشتراط وقوعها في جماعة ولم يشعر ضوله إلا أن يقال الإعادة غير محقة بتدبره كلام البحري قول
المتن (لم يجب الترتيب الخ) لم يقل لم يجب شيء مما تقدم مع أنه اخصر لأنه لا يعلم منه ما يقوله الثاني عرش (قوله)
ولانية الجمع في الأولى أي كما أنها لا تجب في الثانية عرش (قوله لأن الوقت الخ) عبارة بالمعنى ما عدم الترتيب
فإن الوقت للثانية لا للجماعة وإنما عدم الموالاتين الأولى بخروج وقتها الأصلي قد اشبهت الفاتنة
بدليل عدم الإذن لها وإن لم تكن فاتنة ويبنى على عدم وجوب الموالاتية عدم وجوب نية الجمع اهـ (قوله)
والذي يجب إلى قوله لما تقرر في النهاية لا قوله ركعة (قوله) وسيدكره أي بقوله وقبله يجعل الأولى قضاء
سم (قوله في وقت الأولى) المعتمد أنه لا بد أن تكون نية الجمع قبل خروج الوقت بزمن يسع جميع الصلاة
والفرق بينه وبين جواز الفصر لمن سافر وقد بقي من الوقت ما يسع ركعة واضح فإن المعتبر ثم كونها مودة
والمعتبر هنا أن تميز النية هذا التأخير تعديا فلا يحصل إلا وقد بقي من الوقت ما يسع الصلاة سم
ونهاية معنى أي يستبها نامة إن لم يرد للفصر مقصورة إن ارادته شيئا عبارة عرش أي مقصورة إن اراد
الفصر والافتامة قد دخلت حالة الإطلاق الزيادة ولا يشترط أن يضم إلى ذلك قدر من الطهارة لا مكان
تقدمها اهـ وفي سم أيضا لو عزم على الفصر ونوى وقد بقي قدر ركعتين ثم ما دخل وقت الثانية اختار
الانتمام قبل بضر حتى تصير الأولى قضاء أو لا فيه نظر والأول محتمل والثاني غير بعيد وعلى الأول فهو قضاء
لأنه فيه كاهو ظاهر ولو كانت المسئلة بحالها لكن ما دخل الوقت عرض مانع من الجمع كالافتامة صارت
الأولى قضاء لأنهم كاهو ظاهر اهـ (قوله لا قبله) أي كالنوى في أول السفر أنه يجمع كل يوم نية (قوله) ونية
الصوم الخ) رد لدليل الاحتمال المذكور (قوله) وذلك أي وجوب كون التأخير بالنية (ليتميز) أي
التأخير المباح (قوله من قوله الجميع) أي من إضافة النية إلى الجمع (قوله) أنه لا بد من نية لإيقاع الخ) أي بان
يقول نويت تأخير الأولى لا فعلها في وقت الثانية فإن لم يذكر كان لغوا عرش (قوله عصى) أي لأن
مطلق التأخير صادق بالتأخير الممتنع سم على حجج أي بخلاف ما تقدم من أنه يكفي في الفصر نية صلاة
أي بقوله وقبله يجعل الأولى قضاء (قوله) في المتن ويجب كون التأخير بنية الجمع قال الاسنوي لو نسي النية
حتى خرج الوقت لم يبطل الجمع لأنه معذور قاله الغزالي في الاحياء اهـ وفي القوت مانصه فرع من الاحياء
انه لو ترك نية التأخير حتى خرج الوقت انوم او شغل لم يكن عاصيا إلى آخر ما طال به ثم قال وهل يلحق الجاهل
بوجوب نية التأخير بالناس فيه احتمال اهـ وفي كل من عدم بطلان الجمع وعدم العصيان نظر واضح
ثم رأيت في شرح مسلم لعدم العصيان دون عدم بطلان الجمع (قوله في المتن بنية الجمع) وإذناه ثم مات قبل
دخول وقت الثانية لم يأنه لأن وقت الثانية وقت شرعي لا لاوليها (قوله في وقت الأولى لا قبله الخ)
المعتمد أنه لا بد أن تكون نية الجمع قبل خروج الوقت بزمن يسع جميع الصلاة والفرق بينه وبين جواز الفصر
لمن سافر وقد بقي من الوقت ركعة واضح فإن المعتبر ثم كونها مودة والمعبر هنا أن تميز النية هذا التأخير عن
التأخير تعديا فلا يحصل إلا وقد بقي من الوقت ما يسع الصلاة نعم هل المراد ما يسع جميع الصلاة تامة أو
مقصورة فيه نظر ومحتمل أن يقال إن كان عازما على الانتمام اعتبر وقت الانتمام وعلى الفصر كفي ما يسعها
مقصورة وبقية الكلام فيما لو لم يعزم على شيء فليتامل وقد يقال الأصل الانتمام فهو المعتبر عالم يعزم على
الفصر وقد يقال يعتبر الفصر لأنه ما تلغى وعلى ما تقرر فلو عزم على الفصر ونوى وقد بقي قدر ركعتين ثم لما
دخل وقت الثانية اختار الانتمام قبل بضر حتى تصير الأولى قضاء أو لا فيه نظر والأول محتمل والثاني غير بعيد
وعلى الأول فهو قضاء لأنهم كاهو ظاهر ولو كانت المسئلة بحالها لكن ما دخل الوقت عرض مانع من الجمع
كالافتامة صارت الأولى قضاء لأنهم كاهو ظاهر (قوله عصى) أي لأن مطلق التأخير صادق بالتأخير الممتنع

(لم يجب الترتيب و) لا
(الموالاتية) بينهما (و) لا (نية)
الجمع (في الأولى) على
الصحيح (لأن الوقت هنا
للتانية والأولى هي التابعة
فلم يحتاج لشيء من تلك التلافة
لأنها إنما اعتبرت ثم لتتحقق
التبعية لعدم صلاحية الوقت
للتانية نعم آمن هذه التلافة
هنا (و) الذي يجب) هنا
شيان أحدهما دوام سفره
إلى تمامهما وسيدكره
وثانيهما (كون التأخير
بنية الجمع) وفي وقت الأولى
لا قبله خلافا لاحتمال فيه
لوالد الرواية ونية الصوم
خارجة عن القياس فلا
يقاس عليها وذلك لتمييز عن
التأخير المحرم ويؤخذ من
قوله الجمع أنه لا بد من نية
إيقاعها في وقت الثانية فلو
نوى التأخير لا غير عصى
وصارت الأولى قضاء (ولا)
ينو أصلا ونوى وقد بقي
من وقت الأولى

الظهر ركعتين وإن لم ينوترخصا لأن وصف الظهر مثلا ركعتين لا يكون إلا قصر أو ما صدق القصر وصلاة
الظهر ركعتين واحد عش (قوله ما لا يسعها) أي جميعها نهاية قول الماتن (فيمضي الخ) وقول الغزالي
لونسى النية حتى خرج أو قبل مبعص وكان جامعا لأنه معذور صحيح في عدم عصيانه غير مسلم في عدم بطلان
الجمع لفقد النية نهاية ومعنى وفي السكردى عن الأيعاب يتجه أن الجاهل كالمجاهل لأن هذا ما ينبغي اه
(قوله لأن التأخير إجماعا الخ) صريح هذا التعليق أنه لو نوى وقد بقي ما يسعها لم يندفع عصيانه بترك العزم
من أول الوقت والحاصل أنه إذا دخل وقت الظهر مثلا فإن نوى التأخير للجمع فلا ثم مطلقا وكذا أن فعل أو
عزم على الفعل في الوقت وكذا إن عزم على أحد الأمرين من الفعل قبل خروج الوقت أو نية التأخير فيه
للجمع فإن لم يفعل ولا عزم إلى بقاء قدر ركعة فنوى التأخير للجمع بناء على صحة النية حينئذ اندفع عنه أثم
الأخراج عن وقت الأداء ثم بترك الفعل أو العزم من أول الوقت فليتامل سم وقوله بناء على صحة النية الخ
أي على طريقة الشارح وشيخ الإسلام وهو مرجوح أو الرجوع إلى الذي جرى عليه النهاية والمعنى وسم وعش
أنه لا بد أن يكون الباقي يسعها تأمة إن لم يرد القصر ومقصود أن ارادته كإسراخنا (قوله ما لا يسع ركعة)
هذا على طريقة شيخ الإسلام واعتمد النهاية والخطيب وغيرهما من المتأخرين أنه لو أخر النية إلى ما لا يسع
الصلاة كاملة عصي وتكون قضاء (قوله وقد بقي ما يسع الصلاة) أقول أو قد بقي ما لا يسعها لكنه كان عزم
من أول الوقت على الفعل في الوقت أو التأخير بنية الجمع أي على أحد الأمرين فيما يظهر فليتامل سم (قوله)
وما ذكره الخ) قد يقال لأحاجة إلى ذلك بل يصح أن يجعل الشرط في الأمرين وجود النية وقد بقي ما يسع
الصلاة لأن المراد أنه أخر الأول حتى دخل وقت الثانية وهو حينئذ قضاء وإن كان نوى وقد بقي ما يسع أكثر من
ركعة فتأمل سم وهو معتمد النهاية والمعنى كإسراخنا (قوله هو المعتمد) أي وقال الشيخ الإسلام عليه فليتامل سم
صحة الجمع عدم العصيان وهي طريقة مرجوحة لأن ادراك الزمن ليس كدراك الفعل ولا لزوم أنه لو أحرم
بها الباقي من الوقت ما يسع ركعة فأكثروا لم يقع منها ركعة فيه الفعل كانت أدوم وليس كذلك قال إجماع أنه
لا بد أن يكون الباقي يسعها تأمة أو مقصورة كاعتكبت شيئا (قوله وبه يجمع الخ) فيه نظر ظاهر إذ الذي

(قوله لأن التأخير إجماعا الخ) صريح هذا التعليق أنه لو نوى وقد بقي ما يسعها لم يندفع عصيانه بترك العزم
من أول الوقت (قوله وما ذكره الخ) قد يقال لأحاجة لذلك بل يصح أن يجعل الشرط في الأمرين وجود النية
وقد بقي ما يسع الصلاة لأن المراد أنه أخر الأول حتى دخل وقت الثانية وهو حينئذ قضاء وإن كان نوى وقد بقي
ما يسع أكثر من ركعة فتأمل سم (قوله من أن شرط عدم العصيان الخ) وبإفاقه ما في شرح المنهج وظاهره أنه لو
أخر النية إلى وقت لا يسع الأول عصي وإن وقعت أداء اه وذكر غيره مثله كإسراخنا وبه يعلم أن نية الجمع
بعد التأخير إلى ما لا يسع وإن أجزأت لا تمنع الائتم ولا تدفعه أي بالنسبة لما تقدم وإن منعت من الآن فإن الصبر
بالصلاة من الآن إلى آخره وج الوقت حرام ولو لانية التأخير بنية الجمع والحاصل أنه إذا دخل وقت الظهر مثلا
فإن نوى التأخير للجمع فلا ثم مطلقا وكذا إن فعل أو عزم على الفعل في الوقت وكذا إن عزم على أحد الأمرين
من الفعل قبل خروج الوقت أو نية التأخير فيه للجمع فإن لم يفعل ولا عزم إلى بقاء قدر ركعة فنوى التأخير
للجمع بناء على صحة النية حينئذ اندفع عنه أثم الأخراج عن وقت الأداء وأثم بترك الفعل العزم من أول
الوقت فليتامل سم (قوله وقد بقي ما يسع الصلاة) أقول أو قد بقي ما لا يسعها لكنه كان عزم من أول الوقت على
الفعل في الوقت أو التأخير بنية الجمع أي على أحد الأمرين فيما يظهر فليتامل سم (قوله في الماتن) ولو جمع تقدما
فصار بين الصلاتين مقبلا بطل الجمع الخ) قال في شرح العباب بحث البلية في أنه لو أخر وقت الأول وشك
في خروجه وهو في الثانية بطل الجمع وتبطل الثانية أو تقع فلا في الخلاف في نظائره وظاهره أنه لا فرق
بين أن يخرج قبل مضي ركعة من الثانية أو بعده وليس كذلك فيهما وعن رد عليه ولده الجلال فقال الذي
يقضيه إطلاقه الجواز لأنه متصل لما في الوقت يقيين أدوقت الأول إلى إن بقي فهو جامع ولا فهو موقع لها في
ونها الأصلي ويمكن وقوع بعضها في وقت الأول وبعضها في وقتها فيجوز الجمع وإن لم يبق من وقت الأولى

ما لا يسعها (فيمضي) لأن
التأخير إنما جاز عن أول
الوقت بشرط العزم على
الفعل فكان انتفاء العزم
كانتفاء الفعل ووجوده
كوجوده (و) فإما أثارك
النية من أصلها أو نوى وقد
بقي من الوقت ما لا يسع ركعة
(تكون قضاء) لما تقر بأن
العزم كالفعل وبعدم ركعة
في الوقت تكون قضاء فكذا
بعدم العزم قبل ما يسع
ركعة تكون قضاء وما
ذكرتم أن شرط عدم
العصيان وجود النية وقد
بقي ما يسع الصلاة وشرط
الأداء وجودها وقد بقي
ما يسع ركعة هو المعتمد وبه
يجمع بين ما وقع للمصنف
من التناقض في ذلك

(ولو جمع) ای اراد الجمع (تقدیماً) بان صلی الاولی بنیتہ (فصارین الصلّانین) او قبل (۴۰۱) فراغ الاولی کا باصلہ وعدل عنہ

لايهامه وفهمه بما ذكر
(مقبا) بنحو نية إقامة أو
شك فيها (بطل الجمع)
لروالسيه فيؤخر الثانية
لوقتها والاولى صحيحة
(و) إذا صار مقبا (في
الثانية و) مثلها إذا صار
مقبا (بعدها لا يبطل) (الجمع
(في الأصح) اكفاء
بافتران العذر بأول الثانية
صيانة لها عن البطلان بعد
الانقضاء وإنما منعت
الإقامة أثناءها القصر لانها
تتأخى بخلاف جنس الجمع
لجوازها بالمطر وإذا تقرر
هذا في أثناءها فيعذر فراغا
أولى ومن ثم كان الخلاف
فيه أضف (أو) جمع
(تأخير أ) أقام بعد فراغها
لم يؤثر اتفاقا كجمع
التقديم وأولى (و) إقامته
(قبله) أي فراغها ولو في
أثناء الثانية خلافا لما في
المجموع (يجعل الأولى
قضاء) لأن الأولى تتبع
لثانية واعتبر وجود سبب
الجمع في جميع المتبوعة
وقضيتها أنه لو قدم المتبوعة
وأقام أثناء التابعة أنها
تسكون أداءا لوجود العذر
في جميع المتبوعة وهو قياس
ما مر في جمع التقديم
ذكره السيكي واعتمد
جميع وخالفه آخرون
فرقوا بين الجمعين بما

في الروضة وأصلها نفلان الصحاب أنه لا بد من وجود النية المذكورة في زمن لو ابتدئت الأولى فيهلو قمت
اداموا الذي في المجموع وغيره عنهم ونشرت هذه النية في وقت الأولى بحيث يتي من وقتها ما يسهل أو أكثر
فان ضاقت وقتها بحيث لا يسهلها عصى وصارت قضاء هو مبين كما قال الشارح ان مراده بالاداء في الروضة الاداء
الحقيقي بان يؤتي بجميع الصلاة قبل خروج وقتها بخلاف الايتان ركعة مناهي الوقت والباقي بعده فتسميته
اداء متبعية ما بعد الوقت انه في كتاب التقدم في كتاب الصلاة وقد علم ما مران كلام الروضة محمول على كلام
المجموع عنها بقوم معنى (قوله اي اراد) في قول المتن ويجوز في النهاية والمختار (قوله اي اراد الجمع) اي بدليل
فصارح في قوله يجوز مع قربته والمجاز بالغ من الحقيقة سم (قوله بان صلى الأولى الخ) وهل يشترط لجواز
الجمع فقال الوقت في فراغ الثانية او إلى عقدها فقط كالسفر فيه نظر والذي يفيد كلام سم على المنهج
الاكتفاء بالتحريم وقد تقدم نقل عبارته عن تقديم من شيخنا اعتاده وعبارة سم هناك في شرح العباب
وبحث القليوبي انه لو خرج وقت الأولى أو شك في خروجه وهو في الثانية بطل الجمع وبطل الثانية أو تقع
نفلا على الخلاف في نظائره ورد عليه وله الجلال فقال الذي يقتضيه إطلاقهم جواز الجمع وإن لم يتيقن من
وقت الأولى إلا ما يسع ركعة من الثانية بل ينبغي جوازه وإن لم يتيقن إلا ما يسع بعض ركعة وتكون أداء قطعاً
لأن لها في الجمع وقتين فلم يخرج عن وقتها وهو ظاهر وقد سبقه إليه الروائي اه وقد يشكل على قوله بل
ينبغي جوازه الخ قول المصنف السابق ولا يعضى وتكون قضاء إلا ان يخص بغير مريد التقديم وغيره من
شرح فيه وإن قل الوقت عند الشرع انتهت بمحض (قوله بنيت) اي الجمع (قوله كما باصله) اي بدل قوله بل
الصلاتين عشرين (قوله لا يهاه) اي الاهاه ما باصله خلاف المقصود كركي (قوله وفيه) اي ولا تفهم
ما في ااصله بالاولى (قوله بنحوه إقامة) اي كانهاء السفينة إلى المقصد معنى (قوله والاولى صحبة) تنطف
على قول المصنف بطل الجمع وبيان لمفهومه (قوله ومثلها الخ) اي بل أولى كما يأتي (قوله وإتمامت الخ) رد
لدليل مقابل الاصح من القياس على القصر (قوله وإذا تقرر هذا) اي قوله صيانة لها الخ كركي (قوله ومن
ثم كان الخلاف الخ) وعليه فكان ينبغي للذين ان يقول وفي الثانية لا تبطل في الاصح وكذا بعدها على
الصحيح عشرين قول المتن (واخيراً أقام الخ) قال في شرح العباب قال الروياني ولو جمع تأخيراً وتيقن في
شبه العصر ترك سجدة لا يدري أنها منها أو من الظهر أنى ركعة وأعاد الظهر ويكون جماعة غاية الاسرانه
قدم العصر اقول لعل ذلك إذا بطل الفصل بين السلام والاحرام بالعصر ولا فلي تقدير ان الترك من
الظهر ثم تعمد العصر فكيف يبرأ منها مع هذا الاحتمال سم اي فليان حينئذ ركعة وأعاد العصر فبرأ من
كل منها قول المتن (يجعل الأولى قضاء) اي فائتة حضر فلا تقصر شوري اي لو تيقن فيها مفسد واعادها
فيعيد اتماماً ومع كونها قضاء لا يتم فيها فاندفع ما يقال انها فعلت فكيف قال فلا تقصر بغيري (قوله
وقضيتها) اي التعليل (قوله انه لو قدم المنبوعة) وهي العصر او العشاء (قوله انها تكون الخ) اي
التابعة عشرين (قوله وخالفه اخرون الخ) منهم الطائوسى واجرى الكلام على إطلاقه فقال وانما اكنفي

مايسر كعة من الثانية لانه اذا قدم يكون وقت الاولى وفاتها والصلاة الواقعة منها ركعة في الوقت اذ اقبل ينبغي جوازها وان لم يبق الا مايسر بعض ركعة فتكون اداء قطعاً لانها في الجمع وقتين فلم يخرج عن وقتها اه وهو ظاهر وقد سبقه اليه الروياني الى اخر ما طالع به وقد يشكل على قوله بل ينبغي جوازها الخ قول المصنف السابق والافيعصى وتكون قضاء الا ان يخص بغيره من التقديم او غير من شرع فيه وان قل الوقت عند الشروع (قوله اى اراد الجمع) اى بدليل فصار الخ فهو مجاز مع قربته والمجاز الخ من الحقيقة (قوله) ومثلها اذا صار مقبلاً ذكر المثلية لا يناسب قوله الا في بعد فراغها اولى فانه لم (قوله او جمع تأخيراً) فاقام الخ) قال في شرح العباب قال الروياني ولو جمع تأخيراً وتيقن في تشهد العصر ترك سجدة لا بدري انها منها اومن الظهر اى بركعة واعد الظهر ويكون جامعاً غاية الامور انه قدم العصر اه شرح العباب اقول لعل ذلك اذا طالع الفصل بين السلام من الظهر والاحرام بالعصر والا فعلي تقدير ان الترك

ولو للتعقيم (الجمع) بين ما مر منه (٤٢) الجمعة بدل الظهر (بالمطر) وإن ضعف بشرط أن يبل الثوب ومنه شقان وهو مرجع باردة فيها

في جمع التقديم بدوام السفر إلى عقد الثانية ولم يكتف به في جمع التأخير بل شرط دواؤه إلى تمامه لأن وقت الظهر ليس وقت العصر إلا في السفر وقد وجد عند عقد الثانية فيحصل الجمع وأما وقت العصر فيجوز فيه الظهر بعدد السفر وغيره فلا ينصرف فيه الظهر إلى السفر إلا إذا وجد السفر فيه ما الذي هو الأصل وهذا أي كلام الطائوس وهو المعتمد نهاية ومعنى وعش وشيخنا (قوله ولو للمقيم) إلى قوله وتيقنه في المعنى إلا قوله فاندفع إلى المتن وقوله فاشترط العزم إلى المتن وقوله وقال كثير من في النهاية إلا قوله فاشترط العزم إلى المتن (قوله ولو للمقيم) انظر ما مراده بهذه الغاية قاله الشوبري وأقول يجوز أن تكون ردا على الخنفة القائلتين بعدم جواز الجمع بالمطر سفرا وحضرًا بجري (قوله ومنه) أي عامر (قوله الجمعة الخ) أي مع العصر خلا فالمراد بآتي في منعه ذلك معنى ونهاية (قوله وإن ضعف) أي المطر عش (قوله بشرط أن يبل الثوب) عبارة الغزفي في شرح أبي شجاع على الثوب وأسفل النعل أي قال شيخنا في حاشيته الو أو بمعنى أو كما قاله الشبراملي فالشرط أحدهما أي كونه بحيث يبل أعلى الثوب وأسفل النعل اه (قوله ومنه) أي من المطر الذي شرطه أن يبل الثوب عش (قوله شقان) بفتح المعجمة وتشديد الفاء معنى (قوله فيها مطر خفيف) أي يبل الثوب سم (قوله بشرطه السابقة) أي في قول المصنف وشروط التقديم ثلاثة الخ عش وسم (قوله سبعا) أي المغرب والشامو (قوله وثمانيا) أي الظهر والعصر نهايته معنى (قوله قال الشافعي كالك الخ) ويؤيده جمع ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم بالمطر معنى وشرح بأفضل (قوله أرى) يضم الحمزة وتحتها أي اظن أو اعتقد قلبوني على المحلى اه كردى على بأفضل (قوله واعترض) أي التاويل المذكور معنى (قوله بروايته) أي مسلم (قوله بأنها شاذة) أي والأولى رواية الجمهور فهي أولى معنى (قوله أو ولا مطر كثير) عبارة المعنى وبأن المراد لا مطر كثيرا ولا مطر مستدام فاعلم له قطع في اثنا الثانية هذا إذا نهية أو اراد بالجمع التأخير بأن آخر الأولى إلى آخر وقتها وأوقع الثانية في أول وقتها (قوله أخذت) أي كان المنذر من أصحابنا وأبي إسحاق المروزي وجماعة من أصحاب الحديث (قوله بظاهرها) أي من جواز الجمع في الحضر بلا سبب كردى قول الماتن (والجديد منه الخ) أي القديم جوازوه نص عليه في الأملاء قياسا على السفر نهاية ومعنى (قوله لأن المطر الخ) عبارة النهاية والمعنى لأن الاستدامة المطر لا اختيار للجامع فيها فقد ينقطع الخ بخلاف السفر اه (قوله عليه) أي السفر (قوله وفيه نظر الخ) وقد يجاب بان قوله عليه حذف مضاف أي على استمراره (قوله على ضده) أي ضد السفر قول الماتن (وجوده) أي (قوله الخ) أي بقينا أو ظنا شيخنا وبآتي عن سم ما يوافقه (قوله وقضيته) أي قضية تحقق الاتصال سم وعش (قوله وهو كذلك) والحاصل أنه يشترط وجود المطر في أول الصلاة وبينهما وعند التحلل من الأولى ولا يضر انقطاعه في أثناء الأولى أو الثانية أو بعدهما شيخنا (قوله وتيقنه الخ) ولا يبعد الاكتفاء بظن الباقوا الاستمرار بالاجتهاد كما أنه يكفي في القصر ظن طول السفر بالاجتهاد مع أن القصر رخصة سم (قوله بعد سلامه) أي من الأولى (قوله بطل جمعه للشك الخ) هل علمه ما لم يبين بقاؤه واستمراره فيه نظر ولا يبعد أن عمل ذلك حيث لم يطل الفصل سم عبارة عش وأقرها الحنفى قوله بطل جمعه الخ قضيته البطلان وإن أخبره بانقطاعه فورًا بحيث زال شكه سريعًا وقياس ما مر في قوله ترك تركه للجمع ثم نواه فورًا من عدم الضرر أنه لا يضر هنا كذلك ويؤيده ما تقدم للشارح مر منه أنه لو تركه دين الصلاة يبين أنه نوى الجمع في الأولى ثم تذكره نواه قبل طول الفصل لم يضر اه وقوله بانقطاعه صوابه بعدم انقطاعه (قوله وله الخ) أي النقل عن القاضي عدم البطلان (قوله وهو القياس الخ) عبارة النهاية يوافق غير أنه القياس والأوجه

من الظاهر لم تنعقد العصر فكيف يبرأ منها مع هذا الاحتمال (قوله فيها مطر خفيف) أي يبل الثوب (قوله بشرطه السابقة) أي الأربعة والمراد المذكور في المتن (قوله وقضيته) أي قضية التحقق وجري على هذا القضية مر أيضا (قوله بطل جمعه للشك) هل علمه ما لم يبين بقاؤه واستمراره فيه نظر ولا يبعد أن ذلك حيث لم يطل الفصل ويذهب أن علمه بإضاق شك باستواما ورجحان العدم وإلا فلا يبعد الاكتفاء بظن القيام

خفيف (تقدما) بشرطه السابقة خبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم صلى بالمدينة سبعا جميعا وثمانيا جميعا زاد مسلم من غير خوف ولا سفر قال الشافعي كالك رضى الله عنهما أرى لذلك لعذر المطر واعترض بروايته أيضا من خوف ولا مطر واجب بانها شاذة أو ولا مطر كثير فاندفع أخذت بظاهرها (والجديد منعه تأخيرًا) لأن المطر قد ينقطع فيؤدى إلى إخراج الأولى عن وقتها بغير عذر وفارق السفر بأنه إليه فاشترط العزم عليه عندنية التأخير كذا عربه بعضهم وفيه نظر وصوابه فاشترط عدم عزمه على ضده عندنية التأخير (وشروط التقديم وجوده) أي المطر (أو لها) أي الصلاة ليتحقق الجمع مع العذر (والأصح اشتراطه عند سلام الأولى) ليتحقق اتصال آخر الأولى بأول الثانية في حال العذر وقضيته اشتراط امتداده بينهما وهو كذلك وتيقنه له وأنه لا يكتفى بالاستصحاب وبه صرح القاضي فقال لو قال لا خير بعد سلامه انقطع المطر أو لا يطل جمعه للشك في سببه ونقله بعضهم عن غير القاضي وعن القاضي خلافة له وهو أن لا يكن

الاول ويؤيده أنه رخصة فلا بد من تحقق سببها اهـ (قوله إلا أن يقال أنه رخصة الخ) ينبغي أن يقال فيه ما قيل في إدر الكركع الإمام مع أنه رخصة من الاكتفاء بالظن أو بالاعتقاد الجازم سم وتقدم عن شيخنا اعتاده قول الماتن (والثالث والبرء) أي وكذا السيل مر اهـ سم (قوله كذلك) أي بحيث يبلان الثوب (قوله ورخصة الخ) جواب سؤال (قوله لبرء) أي في الشرع الجمع بذلك النوع قول الماتن (بالمصلي جماعة) أي وإن كرهت ويجبصل لهم شيء من اضلها كما اقتضاه اطلاقهم ويوجه بان المدار إنما هو على وجود صورته لا لدفع الأثم والقتال على قول فرضيته شارح عباب (تنبيه) ينبغي الاكتفاء بالجماعة عند انعقاد الثانية وإن انفردوا في الأولى جميعها وفي الثانية قبل تمام ركعتها الأولى ولا بد من نية الإمام الجماعة أو الإمامة في الثانية ولا لم تنعقد صلاته ثم إن علم المأمون بذلك لم تنعقد صلاته أيضاً ولا انعقدت ولو تباطأ عنه المأمون بحيث لم يدركوا معه قبل الركوع ما يسع الفاتحة ضر فيشترط أن يقتدوا به قبل الركوع بما يسع الفاتحة ولا يشترط هنا البقاء إلى الركوع بخلاف الجمعة مر اهـ سم واعتمد ذلك التنبيه شيخنا وفي عشرين بعد ذلك التنبيه ما نصه وقد يقال أي داعل اعتبار ادراك زمن يسع الفاتحة مع عدم اشتراط بقاء القدرة إلى الركوع والاكتفاء بجزء في الجماعة اهـ (قوله أو بغيره) أي كدرسة أو رباط أو نحوهما من مواضع الجماعة شيخنا (قوله أو بغيره) إلى قوله وبما فهمه في المعنى لإقوله تأذيا إلى الماتن (قوله عن محله) أي عن باب داره معنى (قوله بحيث تأذي الخ) هل المراد تأذي الشخص بانفراده التأذي باعتبار غالب الناس ولعل الثاني هو الوجه فلغير شوشوري اهـ بجري والاقرب الاول كافي التيمم والجلوس في القرض وأعدار الجماعة (قوله حينئذ) أي حين اجتماع الشروط المذكورة (قوله كأن كان الخ) أي بان كان (قوله منفردا بالمصلي) أي لو مسجد أحش (قوله ولا يتنافيه) أي قوله أو قرب منه أو قول الماتن

والاستمرار بالاجتهاد كأنه يكني القصر ظن طول السفر بالاجتماع أن القصر رخصة (قوله إلا أن يقال أنه رخصة) ينبغي أن يقال فيه ما قيل في إدر الكركع الإمام الذي قيل فيه مع أنه رخصة بالاكتفاء بالظن أو بالاعتقاد الجازم (قوله في الماتن والثالث والبرء) أي وكذا السيل مر (قوله في الماتن بالمصلي جماعة) أي وإن كرهت لم يحصل لهم شيء من اضلها كما اقتضاه اطلاقهم ويوجه بان المدار إنما هو على وجود صورته لا لدفع الأثم والقتال على ترك فرضيته شارح عباب (تنبيه) ينبغي الاكتفاء بالجماعة عند انعقاد الثانية وإن انفردوا قبل تمام ركعتها الأولى ولا بد من نية الإمام الجماعة أو الإمامة ولا لم تنعقد صلاته ثم إن علم المأمون لم تنعقد صلاته ولا انعقدت ولو تباطأ عنه المأمون قبل تبطل صلاته لصيرورته منفردا ينبغي أن يخرج على التباطؤ في الجمعة وقد تقرر فيها أنه لا بد أن يجر ما وقدي قبل الركوع ما يسع الفاتحة فيشترط هنا أن يقتدوا به قبل الركوع بما يسع الفاتحة ولا يبطل صلاته لكن لا يشترط البقاء هنا إلى الركوع بخلافه في الجمعة لأنه يشترط فيها وقوع الركعة الأولى جميعها في جماعة بخلافه هنا فإنه يظهر الاكتفاء بالجماعة عند انعقاد الثانية فليتأمل مر (قوله أو يصلي منفردا بالمصلي) عبارة الرض أو صلوا فرادى في المسجد فجميع انتهى وهو ادل دليل على أن ما نقله في شرحه عن الحب الطبري وهو ما ذكره الشارح بقوله وإن اتفق وجود المظهر وهو بالمسجد الخ معناه أنه لا يجمع بشرط الجمع التي منها الجماعة خلافا لما توهمه من بعض الطلبة فأحذر انتهى (تنبيه) قد اشترطوا الجماعة في الجمع بالمظهر كما تقرر لكن هل هي شرط في كل من الأولى والثانية أو يكفي وجودها في الثانية لأن الأولى وفي وقتها بكل حال فيصح الجمع وإن صلى الأولى منفردا لأن الأولى الجمع في أنائها فيه نظرو هل يشترط الجماعة في جميع الصلاة كالمعادة على اعتقاد شيخنا الشهاب الرمي أو في الركعة الأولى فله الانفرد في الثانية كالجمعة أو في جزء من أولها ولو دون ركعة فيه نظرو ويتجه أنه لا يشترط الجماعة في الأولى وأنه يكتفي بوجوده عند الاحرام بالثانية وإن انفرد قبل تمام الركعة وأنه لو تباطأ المأمون عن الإمام اعتبر في صحة صلاته إحرامهم في زمن يسع الفاتحة قبل ركوعه واختارهم مرة اشتراط الجماعة عند التحلل من الأولى

إلا أن يقال أنه رخصة فلا بد من تحقق سببها ويؤيده ما مر فيها لوشك في انتهاء سفره (والثالث والبرء كطران ذابا) وبلا الثوب لوجود ضابطه فيها حينئذ بخلاف ما إذا لم يذوبا كذلك ومشقتها نوع آخر لم يرد نعم إن كان أحدهما قطعاً كبار يخشى منه جاز الجمع على ما صرح به جمع (والأظهر تخصيص الرخصة بالمصلي جماعة مسجد) أو بغيره

(بعيد) عن محله بحيث (تأذي) تأذيا لا يحتمل عادة (بالمظهر في طريقه) لأن المشقة إنما توجد حينئذ بخلاف ما إذا اتفق بشرط من ذلك كأن كان يصلي بيته منفردا أو جماعة أو يعيش إلى المصلي في كن أو قرب منه أو يصلي منفردا بالمصلي لا يتفاء التأذي فيما عدا الأخيرة والجماعة فيها ولا يتنافيه جمعه صلى الله عليه وسلم مع أن بيوت أزواجه يحجب المسجد لأنها كلها لم تكن كذلك بل أكثرها كان بعيدا عنه

فقله كان فيه حين جمع على أن (٤٠٤) للامام أن يجمع بهم وإن كان مقبلا بالمسجد ولمن اتفق وجود المطر وهو بالمسجد أن يجمع

بعيد (قوله كان فيه) أي في البعيد (قوله على أن للامام الخ) قضية الاقتصار على الامام أن غيره من المجاورين بالمسجد من بيوتهم بقرب المسجد وحضر وامن من جاءه من بعدهم لا يصلون مع الامام إذا جمع تقدما بل يؤخرونه الى وقتها وإن أدى تأخيرهم الى صلاتهم فردى بأن لم يكن هناك من يصلح للامامة غير من صلى ولعله غير مراد لما فيه من تفويت الجماعة عليهم عرش (قوله وإن كان مقبلا بالمسجد) صرح به ابو هريرة وغيره والاجوه تقيده بما إذا كان اماما راتبا ويلزم من عدم امامته تعطيل الجماعة نهاية زاد شيخنا وقال القليوبي يجوز لامام المسجد مجاوره أن يجمعوا اتباعه غيرهم لكنه ضعيف بالنسبة للمجاورين اهـ (قوله ولمن اتفق الخ) أي وهو من غير أهل المسجد كابدل عليه التعليل أي وصرح به النهاية امامه له كالمجاورين بالآخرة فلا يجمعون على المعتمد ويستثنى منهم الامام الراتب بجري أي ومن يتعطل الجماعة بعدم امامته كامر عن النهاية وشيخنا ومن يفوت عليه الجماعة إذا أخر الصلاة الى وقتها لعدم من يصلح للامامة غير من صلى كامر عن عرش (قوله ولمن اتفق الخ) هذا تقييد لقول المصنف بعيد أي فحل اشترط البعد في الخارج عن المسجد اهـ بجري وقال شيخنا من ذلك يعلم أنه لا يشترط وجود المطر في مجيئه من بيته الى المسجد بل يكفي ما وافق وجوده وهو بالمسجد اهـ (قوله أن يجمع الخ) أي بشروط الجمع التي منها الجماعة سم وعش (قوله وفيه) أي في تحصيله الجماعة في صلاة العصر او العشاء (قوله ولا يجوز الجمع بينهما وحل الخ) عبارة النهاية وعلم بما مر أنه لا يجمع بغير السفر والمطر كرض وريح وظلمة وخوف وحل وهو الاصح المشهور لأنه لم يفعل ولا خبر المواقيت ولا يخالف إلا بصريحه وان اختار المصنف في الروضه جواز في المرض وحكي في المجموع عن جماعة من أصحابنا جواز بالمذكورات وقال انه قوي جدا في المرض والوحد اهـ وكذا في المعنى لا قوله الاصح لفظه أن في وان اختار المصنف الخ (قوله وقال كثيرون يجوز الخ) هو مذهب الامام احمد وقال الاذري انه الحق به ونقل انه نص للشافعي رضي الله تعالى عنه وبه يعلم جواز عمل الشخص به نفسه وعليه فلا بد من وجود المرض حالة الاجرام بما هو عند سلامته من الاولى وبينهما كافي المطر اهـ قليوبي وهو واضح خلافا لما وقع للعاني من عدم جواز تقيده كردى وبجري (قوله واختير جوازه الخ) واختاره في الروضة وجري عليه ابن المقرئ قال في المهمات وقطفت بنقله عن الشافعي انتهى وهذا هو اللائق بمحاسن الشريعة وقد قال تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج مجع زاد شيخنا فيجوز تقليد ذلك اهـ (قوله ويراعى الارق) أي ندماغني وشيخنا (قوله وبشروط التقديم) أي من الترتيب والموالاة ونية الجمع في الاولى وتقدم انتفاع الكردى والبجري شروط اخر (قوله بنية الجمع) أي ودوام المرض عبارة المعنى وشيخنا بالمرن المنقذين اهـ (قوله ما قررته) هو قوله فان كان يزداد مرضه الخ (قوله في كلامهم هذا) أي قولهم فمن يجمع في وقت الثانية يقدم الخ (قوله وضئته) أي جواز ما ذكر (قوله وعلاه) أي الحل (قوله لم يستمرى) أي لم يشته (قوله لا اشتغال البدن) أي بالحي (قوله ونظيره) أي حل الفطر المذكور (قوله انتهى) أي ما قبل (قوله وهو الاجره الخ) نحوه في الايجاب وجري في شرح الارشاد على الاول بل قال في الامدادو لا يصح ضبطه بغير ذلك كردى (قوله بما قدمته) أي في ركن القيام (قوله في ضابط الثانية) وهو قوله بحيث يتأذى الخ كردى

(باب صلاة الجمعة)

هي افضل الصلوات وبها افضل ايام الاسبوع وغير يوم طلعت فيه الشمس يعتق الله فيه سيئاته الف عتق من النار من مات فيه كتب له اجر شهيد ووقته القبر والجديدها ليست ظهرا مقصورا وان وقتها وقته

أيضا (قوله على أن للامام الخ) والاجوه تقيده بما إذا كان اماما راتبا ويلزم من عدم امامته تعطيل الجماعة شرح مر (قوله أن يجمع) أي بالشروط هذا معنى ما ذكره المحب فليس له أن يجمع منفردا ويفارق لإيراد المنفرد بأن في هذا تقديم الصلاة على وقتها الاصلي هو والله اعلم

(باب صلاة الجمعة)

ولما احتاج الى صلاة العصر والعشاء في جماعة وفيه مشقة عليه سواء أقام ام يرجع ثم عاد ولا يجوز الجمع بنحو وحل ومرض وقال كثيرون يجوز واختير جوازه بالمرض تقدما وتأخيرا ويراعى الارق به فان كان يزداد مرضه فان كان يجمع مثلا وقت الثانية قدما بشرط جمع التقديم او وقت الاولى آخرها بنية الجمع وبما افهمه ما قررته ان المرض موجود وإنما التفصيل بين زيادته وعدمه عادة يندفع ما قبل في كلامهم هذا جواز تعطى الرخصة قبل وجود سببها اكتفاء بالعادة وضئته حل الفطر قبل مجيء الحي بناء على العادة وعلاه الحنفية بانه لو صير لمجيئها لم يستمرى بالطعام لاشتغال البدن ونظيره ندب الفطر قبل لقاء العدو إذا اضعه الصوم عن القتال اهـ وضبط جمع متأخرون المرض هنا بانه ما يشق معه فعل كل فرض في وقته كشقة المشى في المطر بحيث تبطل ثيابه وقال آخرون لا بد من مشقة ظاهرة زيادة على ذلك بحيث يتبع الجلوس في الفرض وهو الاجوه على أنها متقاربان كما يعلم بما قدمته في ضابط الثانية

(باب صلاة الجمعة)

تتدارك

من حيث ما تميزت به من اشتراطها واداءها واخرى الزومها وكيفية لادائها وتوابع لذلك (٤٠٥) ومعلوم انهار كتمان وكان حكمة

تخفيف عددها ما يستحقها
من مشقة الاجتماع المشترك
لصحتها وتحم الحضور
وسماع الخطيبين على اذنه
قبل انهما نائبا مناب
الركعتين الاخيرتين وهي
باسكان الميم وتثليثا والضم
افصح سميت بذلك لاجتماع
الناس لها اولان خلق آدم
عليه السلام وعلى نبينا افضل
الصلوة والسلام جميع فيها
اولا ناهاجتمع فيها مع حواء
في الارض وهي فرض عين
وقيل فرض كفاية وهو
شاذ وفي خبر رواه كثيرون
منهم احمد ان يومها سيد
الايام واعظمها واعظم
عند الله من يوم الفطر ويوم
الاضحى وفيه ان فيه خلق
ادم واهبطه الى الارض
وموته وساعة الاجابة
وقيام الساعة وفي خبر
الطبراني وفيه دخل الجنة
وفيه خرج وصحح ان
حبان خبرنا لاطلع الشمس
ولا تغرب على يوم افضل
من يوم الجمعة وفي خبر
مسلم فيه خلق آدم وفيه
أدخل الجنة وفيه أخرج
منها وفيه تقوم الساعة
وانه خير يوم طلعت عليه
الشمس وصح خبر وفيه
تيب عليه وفيه مات واخذ
احمد من خبري مسلم وابن
حبان انه افضل خي من
يوم عرفة وفضل كثير من
الحنابلة ليلته على ليلة القدر
ويرد هذان لذلك دلائل
خاصة فقدمت وقرضت

تندارك به بل صلاة مستقلة لانه لا يغني عنها واقول عمر رضي الله تعالى عنه اجمعة ركعتان تمام غير قصر على
لسان نبيكم ﷺ وقد خاب من اقرى اى كذب رواه الامام احمد وغيره نهاية ومعنى وشيخنا قال ع
قوله م من مات فيه اى وفى ليلته وقوله ووق فتنه القبر اى المرتبة على السوال واما هو فلا بد منه لكل
احد ما عدا الانبياء فلا يستلون قطعا وكذا الصديان على الاصح وما وقع فى كلام بعضهم من ان الميت يوم
الجمعة لا يستلن فالمراد منه لا يفتن بان يلهم الصواب اه (قوله من حيث) الى قوله ووقيل فى النهاية والمعنى
للا قوله وكان حكمة الى وهى باسكان الميم (قوله من حيث ما تميزت به) الى ما من حيث اركانها وشروطها اى
المطلقة ع (قوله وكيفية الخ) و(قوله بتوابع الخ) عطفان على قوله اشتراط الخ (قوله ومعلوم) اى من
الدين بالضرورة ع (قوله ومعلوم انهار كتمان) اى قلذا لم يصرح به المصنف سم (قوله الاجتماع
المشترط الخ) ولا يغني عنه ما بعده فاقد يترجم هذا الحضور لا يستلزم الاجتماع (قوله وهى باسكان الميم
وتثليثا الخ) وجميعها جماعت باسكان الميم وتثليثا تابعا للفرد فى لغاته المذكورة ويزيد المفرد الساكن
الميم يجمعه على جميع وهذه اللغات فى اسم اليوم واما اسم الاسبوع فهو بالسكون فقط شيخنا اى فالسكون
مشارك بين يوم الجمعة وايام الاسبوع كافى ع (قوله والضم افصح) اى والكسر اضعف (قوله سميت
الخ) اى صلاة الجمعة بالنظر للوجه الاول ويوم الجمعة بالنظر للوجهين الاخيرين عبارة شيخنا وانما سمى
اليوم بذلك لما جمع فيه من الخير ووقيل لانه جمع فيه خلق آدم عليه السلام وقيل لاجتماعه فيه مع حواء فى
الارض يسر تدب على الراحم بعد اربعين يوما قيل غير ذلك وكان يسمى فى الجاهلية يوم العروبة اى اليين
المعظم ثم قال وكما يسمى اليوم بالجمعة لما تقدمت تسمى الصلاة به لاجتماع الناس لها اه فى كلام الشارح
استخدام واستعمال المشترك فى معنى به وحذف مضاف فى الاخيرين اى فى يومها (قوله لها) اى صلاة الجمعة
(قوله جمع) اى كل ع (قوله فيها) اى فى آخر ساعة من يوم الجمعة قبل يوم (قوله اجتمع فيها) اى فى
يوم الجمعة (قوله وهى فرض عين الخ) وهى من خصائصنا جعلها الله تعالى عطر حتمه ومطهرة لانام
الاسبوع وكشفه عنه السلف الصالح بها كانوا يكرهون لها على السرج فاحذر ان تتهاون فى تركها مسافرا
او مقبيا ولو مع دون اربعين بتقليد او لانه يهدى من يشاء الى صراط مستقيم اه حاشية الشيخ عبدالله
الجرهزى الزيدى على شرح بافضل وياتى عن فتح المعين ما يوافقه (قوله وفيه) اى فى ذلك الخبر (قوله
وفيه خلق الخ) ببناء المفعول (فقدمت) والحاصل ان افضل الايام عندنا يوم عرفة ثم يوم الجمعة ثم يوم
عيد الفطر وان افضل الليالي ليلة المولد الشريف ثم ليلة القدر ثم ليلة الجمعة ثم ليلة
الاسراء هذا بالنسبة لنا واما بالنسبة له ﷺ فليلة الاسراء افضل الليالي لانه اى فيها به يعنى راسه على
الصحيح والليل افضل من النهار شيئا (قوله وفرضت) الى قوله وود كفى المعنى الى قوله وهل من العذر فى
النهاية لا فله وود كرا الى المتن (قوله بمكة) ما نقل عن الحافظ ابن حجر انه فرضت بالمدينة فيمكن حمله على
معنى انها استقر وجودها فى المدينة والحاصل انه طلب فعلها بمكة لكن لما لم يتفق فعلها للعذر لم يوجد
شرطا لوجوب وجود بالمدينة فكانه لم يتخاطب بها الا فيها ع (قوله بالمدينة) اى بجهة المدينة سم
على حج اى واطلق المدينة على ما يشمل ما قرب منها ع (قوله اسعد بن زرارة الخ) عبارة الدميمى
واول جمعة صليت بالمدينة جمعة اقامها اسعد بن زرارة فى نبي ياضة بنقيع الخضعات وكان النبي صلى الله
عليه وسلم انفذ مصعب بن عمير امير اهل المدينة وامره ان يقيم الجمعة فزل على اسعد وكان النبي ﷺ جعله
من النقباء الاثنى عشر فاخبره بامر الجمعة وامره ان يتولى الصلاة بنفسه وفى البخارى عن ابن عباس ان
اول جمعة جرت بعد جمعة فى مسجد النبي صلى الله عليه وسلم جمعة بجوانى قرية من قرى البحرين انتمت
وفى القسطلانى على البخارى اى فى مسجد عبدالقيس بجوانى بضم الجيم وتخفيف الواو وقد تميز ثم

(قوله ومعلوم انهار كتمان) اى قلذا لم يصرح به المصنف (قوله وأول من اقامها بالمدينة) اى بجهة المدينة

بمكة لم تقيم بها فقد العدد اولان شواها الاظاار وكان صلى الله عليه وسلم هاهنا مستخفيا واول من اقامها بالمدينة قبل الهجرة اسعد بن زرارة

مثلك خفيفة مفتوحة مقصورة اه عش (قوله بقرية الخ) واسمها تقع الحضنات بنون مفتوحة ففائف مكسورة فتحية ساكنة فعين مهلة لخاء معجمة مكسورة فيم فالف فاخرة فوقية وكانوا رابين رجلا قليوب وبراوى اه بجرى (قوله كاعلم الخ) هلا اخره اذاع مكلف فانه علم ثم ايضا قد يحجب بان مقصوده الاعتذار عن ترك المصنف اياه وقد يراد به اذا كان العلم امانا كيقضى الترك فيبغى ترك قوله مكلف ايضا يحجب بانه يقتضى جواز الترك سم اى لا وجوبه اقول قد اجاب الشارح عن السؤال الثانى بقوله الا ترى وذكر الخ هو احسن من جواب المحشى (قوله قلنا له الخ) اى قيامهم بتركها سم (قوله فيقتضيهما ظهرا الخ) اى فالمراد باللزوم فى حقه لزوم انقضاء السبب حتى يجب القضاء لازوم الفعل كرى وعش (قوله رد كرا) اى البالغ والعافل بقوله مكلف اوى المسلم والمكلف وفيه نظر اذ المسلم غير مذكور فى المتن فلا يصلح ان يكون توطئة للثنى الا ترى سم وأشار الكردى الى الجواب عن النظر المذكور بامناصه قوله وذكر اى المسلم والمكلف لكن المسلم ذكر ضمنا كاصرح به قوله وان لم يختصا بها اى وان لم يختص شرطيتها بوجوب الجمعة بل نعم سائر الصلوات كاصراول الصلاة لستكمها ذكرنا هنا توطئة لما هو مختص بها اه وفيه ما لا يخفى (قوله مقبم بمحله) اى بالحل الذى تقام فيه شرح بافضل اى وإن اتسع الخطأ فراسخ وإن لم يسمع بعضهم النداء وإن لم يستوطنه لكنه لا يجب من الاربعين كرى وشيخنا قول المتن (ونحوه) اى كخوف وعرى وجوع وعطش وغنى ونهاية قال عش قوله مر وجوع وعطش اى شديدين بحيث يحصل بهما مشقة لا تحتمل عادة وإن لم يتبع التيمم اه (قوله وإن كان اجير عين الخ) انظر ايجاره نفسه بعد دجها لما يخشى فساد بعينته سم وميل القلب الى عدم صحة الاجارة والله اعلم (قوله ما لم يخش فساد العمل) ومعلوم ان الاجارة متى اطلقت انصرفت للصحة وامام جرت به العادة من احضار الخبز لمن يجزه ويعطى ما جرت به العادة من الاجرة فليس اشتغاله بالخبز عذرا بل يجب عليه حضور الجمعة وإن أدى الى تلفه ما لم يكن به صاحب الخبز على عدم الحضور فلا يصح وينبغى ان لو تعدى ووضع يده عليه وكان لو تركه ذهب الى الجمعة تلف كان ذلك عذرا وان اثم باصل اشتغاله به على وجهه بوى الى تلفه لو ذهب الى الجمعة ومثله فى ذلك بقية العملة كاللحار والبناء ونحوهما وظاهر اطلاعه مر كجرح أنه حيث لم يعدم عليه يجب عليه الحضور وان زاد زمنه على زمن صلاته لم يحمل عمله وعبارة الايعاب والمعتدان الاجارة ليست عذرا فى الجمعة فقد ذكر الشيخان فى بابها انه يستثنى من زمنها من الطهارة وصلادة الاربعة والمكتوبة ولو جمعة وبحث الاذرى انه لا يلزم المستاجر تمكينه من الذهاب الى المسجد للجمعة فى غير الجمعة قال ولا شك فيه عند بعده او كون امامه بظيل الصلاة انتهى وعليه يفرق بين الجمعة والجماعة بان الجمعة صفة تابعة وتكررها شرط لا تغتفرها ان لا يطول زمنها رعاية لحق المستاجر واكتفى بتفريغ النعمة بالصلاة فرادى بخلاف الجمعة فلم تسقط وان طال زمنها لان سقوطها بفوت الصلاة بلا بدل عش (قوله وذلك) اى معين الجمعة على من ذكر او اشتراط وجوب الجمعة بما ذكر (قوله الا لاربع الخ) ان نصب فلا اشكال فابعد ان نصب لبدل منه وان رفع خبره محذوف اى او خبر محذوف وان رفع اى الاربعة فعلى تأويل الكلام بالمتنى كانه قيل لا يترك الجمعة مسلم فى جماعة الاربعة او على ان الاعمى لكن واربعة مبتدأ موصوف محذوف متهوم من السياق اى من المسلمين فعبد الخ بدل والخبر محذوف اى يجب عليهم سم بزيادة عبارة النهاية

بقرية على ميل من المدينة وصلاحها افضل الصلوات (انما تتعين) اى يجب علينا (على كل) مسلم كاعلم من كلامه اول كتاب الصلاة (مكلف) اى بالغ عاقل ومثله كاعلم من كلامه ثم متعدد بمزيل عقله فلتزمه كغيرها فيقتضيهما ظاهر وان كان غير مكلف وذكر ان لم يختص بها توطئة لقوله (حذر ذكر مقبم) بمحله او بما يسمع منه النداء (بلا مرض ونحوه) وان كان اجير عين ما لم يخش فساد العمل بعينته كما هو ظاهر وذلك للخبر الصحيح الجمعة حق واجب على كل مسلم فى جماعة الاربعة عبد مملوك

(قوله بقرية) هذا وجب التمسح فى قوله قبله بالمدينة (قوله كاعلم من كلامه) هلا اخره اذاع مكلف فانه علم ثم ايضا قد يحجب بان مقصوده الاعتذار عن ترك المصنف اياه وقد يراد به اذا كان العلم امانا كيقضى الترك فانيبغى ترك قوله مكلف ايضا يحجب بانه انما يقتضى جواز الترك (قوله قلنا له الخ) اى قيامهم بتركها سم (قوله وذكر اى البالغ والعافل) بقوله مكلف اوى المسلم والمكلف وفيه نظر اذ المسلم غير مذكور فى المتن فلا يصلح ان يكون توطئة للثنى الا ترى سم وأشار الكردى الى الجواب عن النظر المذكور بامناصه قوله وذكر اى المسلم والمكلف لكن المسلم ذكر ضمنا كاصرح به قوله وان لم يختصا بها اى وان لم يختص شرطيتها بوجوب الجمعة بل نعم سائر الصلوات كاصراول الصلاة لستكمها ذكرنا هنا توطئة لما هو مختص بها اه وفيه ما لا يخفى (قوله مقبم بمحله) اى بالحل الذى تقام فيه شرح بافضل اى وإن اتسع الخطأ فراسخ وإن لم يسمع بعضهم النداء وإن لم يستوطنه لكنه لا يجب من الاربعين كرى وشيخنا قول المتن (ونحوه) اى كخوف وعرى وجوع وعطش وغنى ونهاية قال عش قوله مر وجوع وعطش اى شديدين بحيث يحصل بهما مشقة لا تحتمل عادة وإن لم يتبع التيمم اه (قوله وإن كان اجير عين الخ) انظر ايجاره نفسه بعد دجها لما يخشى فساد بعينته سم وميل القلب الى عدم صحة الاجارة والله اعلم (قوله ما لم يخش فساد العمل) ومعلوم ان الاجارة متى اطلقت انصرفت للصحة وامام جرت به العادة من احضار الخبز لمن يجزه ويعطى ما جرت به العادة من الاجرة فليس اشتغاله بالخبز عذرا بل يجب عليه حضور الجمعة وإن أدى الى تلفه ما لم يكن به صاحب الخبز على عدم الحضور فلا يصح وينبغى ان لو تعدى ووضع يده عليه وكان لو تركه ذهب الى الجمعة تلف كان ذلك عذرا وان اثم باصل اشتغاله به على وجهه بوى الى تلفه لو ذهب الى الجمعة ومثله فى ذلك بقية العملة كاللحار والبناء ونحوهما وظاهر اطلاعه مر كجرح أنه حيث لم يعدم عليه يجب عليه الحضور وان زاد زمنه على زمن صلاته لم يحمل عمله وعبارة الايعاب والمعتدان الاجارة ليست عذرا فى الجمعة فقد ذكر الشيخان فى بابها انه يستثنى من زمنها من الطهارة وصلادة الاربعة والمكتوبة ولو جمعة وبحث الاذرى انه لا يلزم المستاجر تمكينه من الذهاب الى المسجد للجمعة فى غير الجمعة قال ولا شك فيه عند بعده او كون امامه بظيل الصلاة انتهى وعليه يفرق بين الجمعة والجماعة بان الجمعة صفة تابعة وتكررها شرط لا تغتفرها ان لا يطول زمنها رعاية لحق المستاجر واكتفى بتفريغ النعمة بالصلاة فرادى بخلاف الجمعة فلم تسقط وان طال زمنها لان سقوطها بفوت الصلاة بلا بدل عش (قوله وذلك) اى معين الجمعة على من ذكر او اشتراط وجوب الجمعة بما ذكر (قوله الا لاربع الخ) ان نصب فلا اشكال فابعد ان نصب لبدل منه وان رفع خبره محذوف اى او خبر محذوف وان رفع اى الاربعة فعلى تأويل الكلام بالمتنى كانه قيل لا يترك الجمعة مسلم فى جماعة الاربعة او على ان الاعمى لكن واربعة مبتدأ موصوف محذوف متهوم من السياق اى من المسلمين فعبد الخ بدل والخبر محذوف اى يجب عليهم سم بزيادة عبارة النهاية

أى ما خرج بالضابط أو من بغضه (قوله بما شمل الخ) متعلق بين و (قوله وهو) أى ما شمل الخ قول المتن (على معذور بمرخص الخ) وليس من ذلك ما جرت به عادة المشتغلين بالسبب من خروجهم للبيع ونحوه بعد الفجر حيث لم يرتب على عدم خروجهم ضرر كفساد متاعهم فلدته بذلك فإنه يقع في قري مصرنا كثيرًا عش (قوله لا كالربح بالليل) إنما يتأقلى على ظاهر كلامهم ما على ما محتاجهم أنه حيث وجدت بالنهاية وترتب على حضور الجماعة مشقة كشقة الليل كانت عذرا وأن كلامهم خرج مخرج الغالب فلا استثناء. بصرى قال عش قال بعضهم يمكن تصوير برجيته أى الربح هنا أيضا وذلك في بعد الدار أن لم تمكنه الجماعة بالأسبى من الفجر فإنه يسقط الوجوب عنه لأن وقت الصبح ملحق بالليل اه وهو تصوير حسن اه (قوله واستشكله) أى قول المصنف ولا جمعة الخ (قوله من ذلك) أى المرخص في ترك الجماعة (قوله ويعذر الخ) عبارة في شرح العباب وفي الجواهر فيبعد عدا الجوع من أذار الجماعة اه ولا بعد فيه إذا شق عليه الحضور معه كشقته على المريض بضابطه السابق اه وانظر لو تمكن من الأكل الدافع للجوع فأخذه بعذر إلى حضورها بحيث يفوتها الاشتغال به وقد يخرج على ما لو تعدا كل ذى الربح السكريه لا سقاطها إلا أن يخشى نحو تلف نفس لو حضر هاهم الجوع سمه وتقدم عن النهاية والمعنى ما يوافق ما ذكره عن شرح العباب من عدم البعد (قوله) وبأنه كيف يلحق الخ) قد يقال لا مانع منه غاية الأمر أنه قياس أدون سم (قوله مستندهم) أى الأصحاب في قياس الجماعة على الجماعة معنى (قوله وبجواب) أى عن الأشكال الثاني (قوله بما شملت له أنفا) أى بقوله وحاصله الخ كرى عبارة الرشيدى أى في قوله ذا كراهية المرض لانه منصوص عليه في الخبر اه (قوله بل صح بالنص الخ) بيان للبراد من قوله وهو منع قياس الجماعة على الجماعة رشيدى (قوله بالنص) أى بالخبر الصحيح المتقدم للجمعة حق واجب الخ (قوله من أذارها) أى الجماعة عش (قوله وهو) أى ما هو في معنى المرض (قوله سائر أذار الجماعة) لا يخفى ما فيه بصرى (قوله سائر أذار الجماعة) أى ومنها الجوع أى الذى مشقته كشقة المرض كما علم من القياس وهذا يندفع الأشكال الأولى وإنما يتصدله الشارح لم جوابه من كلامه كما قرأه رشيدى (قوله فأنضج ما قالوه) أى من أنه لا جمعة على معذور بمرخص الخ عش (قوله ومن العذر هنا الخ) ومنه أيضا الاشتغال بتجهيز الميت وإسباله لا يضبط الشخص نفسه معه ويخشى منه تلويت المسجد كافي التمهة وذكر الرافعى في الجماعة أن الحبس عذر إذا لم يكن مقصرا فيه فيكون هنا كذلك رافى البغوى بأنه يجب إطلاقه لفعلها والغزالي بأن القاضى أن رأى المصلحة فيه منعه وإلا فلا وهذا أولى ولو اجتمع في الحبس أربعون فسادا قال السنوى فالقياس أن الجماعة تلزمهم وإذا لم يكن فيهم من يصلح لأقامتهما قبل لواحد من البلداتى لا يسرفها الاجتماع إقامة الجماعة لهم أم لا اه والظاهر أن له ذلك معنى ونهاية وشيخنا وباتى في الشرح ترجيح خلاف ما قاله السنوى قال عش قوله من الاشتغال بتجهيز الميت أى وإن لم يكن المجهز من له خصوصية بالميت كابنه وأخيه بل المربع بمساعدة أهله حيث احتج اليه معذوراهما من يحضر عند المجهز من غير معاونة ولا مجاملة فليس ذلك عذرا في حقهم ومثلهم بالطريق الأولى ما جرت به العادة من الجماعة الذين يذكرون الله أمام الجماعة وتقل عن شيخنا العلامة الشورى عن جواهر القمولى أن من العذر أيضا ما لو اشتغل برذون جته الناشئة أهله مثل زوجه وجته وأولاده نظرا ولا فيه نظر والأقرب عدم إلحاق لانه لا يترك الحق الواجب عليه لمصلحة لا تتعلق به وظاهره لو كان له به خصوصية كزوجه ولده وقيل إلحاق هذه بزوجه

بما شمل المقيس كالقيس عليه وهو قوله (ولا جمعة على معذور بمرخص في ترك الجماعة) بما يمكن مجيئه هنا لا كالربح بالليل واستشكله جمع بأن من ذلك الجوع وبعد ترك الجماعة به وبأنه كيف يلحق فرض العين بما هو سنة أو فرض كفاية قال السبكي لكن مستندهم قول ابن عباس رضى الله عنهما الجمعة كالجماعة وبجواب بما أشرت إليه أنفا وهو منع قياس الجمعة على الجماعة بل صح بالنص أن من أذارها المرض فالحقوا به ما هو في معناه مما مشقته كشقته أو شدوه سائر أذار الجماعة فأنضج ما قالوه وبأن أن كلام ابن عباس مقول ما لسلكوه لانه الدليل لما ذكره ومن العذر هنا

وللعبد باذن سيده وللمجرب باذن زوجها أو سيدها وللخثى والصبي إن أمكن انتهى (قوله ويعذر ترك الجمعة به) عبارة في شرح العباب وفي الجواهر بعدد الجوع من أذار الجماعة انتهى ولا بعده فيه إذا شق عليه الحضور معه كشقته على المريض بضابطه السابق انتهى وانظر لو تمكن من الأكل الدافع للجوع فأخذه بعذر إلى حضورها بحيث يفوتها الاشتغال به وقد يخرج عما لو تعدا كل ذى الربح السكريه لا سقاطها إلا أن يخشى نحو تلف نفس لو حضر هاهم الجوع (قوله بما هو سنة أو فرض كفاية) قد يقال لا مانع غاية الأمر أنه

مالو تعين الماء لظهر محل النجوى ولم يجد ماء الا بحضرة من يحرم نظره لمعورته ولا يفيض (٤٠٩) بصره عنها لان في تكليف

الكشف حينئذ من المشقة ما يزيد على مشقة كثير من الاعذار وهل من العذر هنا حلف غيره عليه ان لا يصليها لحشيشته عليه بخور والخرج اليه الكفن المحلوف عليه لم يخشه وذلك لان في تخشيه حينئذ مشقة عليه بالحاجة الضرر ولن لم يتعد بحلفه ما باراه كتنايس مريض بل اولى وايضا فالضابط السابق يشمل هذا المشقة تخشيه اشد من مشقة نحو المشي في الوحل كما هو ظاهر او ليس ذلك عذرا لان مبادرته بالحلف في هذا قد ينسب فيها الى تور فلا يراعى كل محتمل ولعل الاول اقرب ان عذرا في ظنه الباعث له على الحلف لشهادة قرينة به (و) لا على (مكاتب) لانه عبد ما بقي عليه درهم وقيل تجب عليه (وكذا من بعضه رقيق) لاجتماعه عليه واوفى نوبته (على الصحيح) لعدم استقلاله وعظفهما مع عدم وجوب الجماعة عليهما ايضا ليشير للخلاف في المبعوض وكذا المكاتب كما مر وان كان المتن مصرحا بانه لا خلاف فيه (ومن صححت ظنره) بمن لاجمة عليه (صحته) اجماعا قيل تعبير اصله باجزأته

فيكون عذرا لم يكن بعيدا فليراجع وقوله يردز وجهه اى حيث توقف ردها على فوات الجماعة بان كان هو او هي متبعا للسفر والا فلا يكون عذرا وقوله رم والظاهر انه لذلك ينبغي ان محله ما لم يرتب على ذلك تعطيل الجماعة على غيرהל الحبس ولا احرص عليه ذلك حيث لم يتيسر اجتماع الكل في الحبس وفعلها فيه اه عش. عدش بخانم العذر هنا تشييع الجنائز وقولاه قد نبأني قول عش ومنهم بالطريق الاولى الخ بل وقوله اما من يحضر الخ ايضا اذا الحضور وعند المجبرين بلامعا وانه لا ينقص عن التشييع بالامعا و فليراجع (مالو تعين الماء الخ) اى كان انتشر الخارج سم (قوله) ولم يجد ماء الا بحضرة من يحرم الخ (اى) اما اذا قدر على غيره كان امكانه الاستنجاء بيته مثلا او تحصيله بنحو ابريق يغترف به ولو بالشراء فلا يكون ذلك عذرا في حقه (وقوله) ولا يفيض نظره (اى) بان ظن منه ذلك وظنا غير قوى عش (قوله) لان في تكليف الكشف حينئذ من المشقة الخ نعم هو جائز اذا اراد تحصيلها فان خاف فوت وقت الظن او غيرهما من القرائض وجب عليه الكشف وعلى الحاضرين غض البصر اذا الجماعة لها بدل بخلاف الوقت افتى بذلك الوالد رحمه الله تعالى شرح مرادهم (قوله) وهل من العذر هنا الخ (ولو حلف لا يصلى خلف زيد امام الجماعة سقطت عنه قاه مر ثم قال لكن السقوط يشكل بالحولف لا ينع ثوبه فاجنب واحتاج لزعه في الغسل فانه يجب النزوع ولا حث لانه مكره شرعا الا لا يفرق ثم قرر بعد ذلك سقوطها سم على المنهج وقال حج ان السقوط هو الاقرب ونقل عن شيخنا الزبائدي وجوب الصلاة خلفه ولا حث لانه مكره شرعا وصورة المسئلة انه لم يكن عالما بحلفه انه امام ولا وجبت عليه ويحتمل كالحلف انه لا يصلى الظن عس عبارة الجبري ومن العذر من حلف انه لا يصلى خلف زيد فولى زيد اماما في الجمعة وقيل يصلى خلفه ولا يحتمل لانه مكره شرعا انتهى قلوبى (اه) لحشيشته عليه بخور الخ) احتراز عمالو لم يخش ذلك لتعديه بالحلف حينئذ فالخالف حينئذ لا يكون عذرا في حق الخالف بل يجب عليه الحنث في حق غيره اولى سم (قوله) مشقة عليه) اى على المحلوف عليه (قوله) فالضابط السابق (اى) للبريض وهو قوله ان يلحقه الخ كرى (قوله) او ليس ذلك الخ) عطف على قوله من العذر الخ (قوله) الى تور (اى) وقوع في الامر بقله بمائة عس (قوله) ولعل الاول اقرب الخ (و) عليه فلو صلاها حث الخالف به لكن سبق عن الزبائدي خلاه عس وفى الجبري من الخفى انه ضعيف اه اى ما سبق عن الزبائدي انه يصلى خلفه ولا يحتمل (قوله) وعظفهما الخ) الانسب لقوله الا ترى وان كان المتن الخ. عطف المبعوض مع عدم وجوب الجماعة عليه الخ (قوله) ايضا) اى بالجمعة (قوله) ليشير الخ) قد يقال ولعدم تبادرهما من قوله معذور الخ سم (قوله) وكذا المكاتب) اى فيه الخلاف ايضا (قوله) كامر) اى فى الشرح آتفا (قوله) وإن كان المتن الخ) اى صنعته حيث لم يفصله بكذا قول المتن (ومن صححت ظنره الخ) اى كاصصى والعبد والمرأة والمسافر بخلاف المجنون ونحوه نهاية ومعنى (قوله) بمن لاجمة) اى قوله لما قبل الوقت في النيابة الا قوله فتخيل عدم الى المتن وقوله ولو اكل كل ربة الى المتن (قوله) اجماعا) اى لانها اجزأت عن السكاملين الذين لا عذر لهم فاصحاب العذر بطريق الاولى ولا غنا سقط عنهم فقاههم فاشبه مالو تكلف المبريض القيام معنى (قوله) قبل الخ) واقفه الخ (قوله) باجزأته) اى جمعه (وقوله) اصوب) اى من تعبير المصنف بصحته (بخلاف الصحة)

قباس ادون (قوله) مالو تعين الماء لظهر محل النجوى) اى كان انتشر الخارج (قوله) لان في تكليف الكشف حينئذ من المشقة ما يزيد الخ) نعم هو جائز اذا اراد تحصيلها فان خاف فوت وقت الظن او غيرها من القرائض وجب عليه الكشف وعلى الحاضرين غض البصر اذا الجماعة لها بدل بخلاف الوقت افتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى شرح مر (لحشيشته عليه بخور ولو خرج اليها) احتراز عمالو لم يخش ذلك لتعديه بالحلف حينئذ بل الخالف لا يكون عذرا في حق الخالف بل يجب عليه الحنث في حق غيره اولى (قوله) وعظفهما) قد يكفي في عطفهما بيان محتر زحر (لشير الخ) قد يقال ولعدم تبادرهما من قوله معذور

أى بدليل صحة حجة المتبهم بموضع يغلب فيه وجود الماء ولا تجزئه معنى (قوله بل هما سواء الخ) أى بالصحة والجزاء سواء فى أن كلا منهما لا يستلزم سقوط القضاء على الرجوع ويستلزم على المرجوح كما يعلم من جمع الجوامع وغيره سموعش ولك أن تجيب بأن كلام جمع الجوامع فيها إذا وقعا فى كلام الشارع وكلام القيل فيها إذا وقعا فى كلام المصنفين قول المتن (وله أن ينصرف من الجامع) يشمل من أكل ذابيح كربه وهو ظاهر خلافاً لابن حجر وعبارة سم على المنهج هنا يشمل من أكل ذابيح كربه فليتنظر ما تقدم فى الجماعه بالهامش انتهت وعبارته ثم لا فرق على الأوجه بين من أكل ذلك لعذر أو غيره ولا بين أن يصل مع الجماعة فى مسجد أو غيره نعم أن أكل ذلك بقصد إسقاط الجمعة والجماعة ثم فى الجمعة ولم تسقط عنه كالجاعة قضية عدم السقوط عنه أنه يلزمه الحضور وإن تأذى الناس به واعتمده مر انتهت غش (قوله به) أى بالانصراف نهاية (قوله لا يستلزم الترك) أى ترك الجمعة مع حضور محلها رشيدى (قوله) وهو صريح فى أن له الترك الخ) فيه بحث لأنه إنما هو صريح فى الترك من أصله قبل الحضور وأما بعده والسلام فيه فيجوز أن يتغير الحكم ولذا نقل هذا المعترض وهو الأسنوى وجهان العبد إذا حضر لزومه الجمعة بل الجواب ما يفهم من الاستثناء الذى ذكره المصنف من أن المتبادر من قوله الآتى فيحرم انصرافه لزوم الجمعة وهذه قرينة على أن المراد من قوله هنا وله أن ينصرف الانصراف المانع من الزوم وتم قوله من أن المتبادر الخ بآتى عن غش ما نقله قول المتن (من الجامع) ينبغى أن يكون حضوره نحو باب الجامع مما لا يبقى معه مشقة كحضوره فى نفس الجامع حتى يتمتع الانصراف منه بشرطه سم (قوله) يعنى إلى قوله أما قبل الوقت فى المعنى الآخر ولو أكل كربه إلى المتن (لأن الأغلب الخ) أى أراد بالجامع المعنى اللغوى أى المكان الذى يجتمعون فيه سم (قوله قبل الاحرام) متعلق بقول المصنف أن ينصرف عبارة المغنى واحترض بقوله من الجامع عن الانصراف من الصلاة فإنه يحرم سواء فى ذلك العبد والمرأة والحائض والمسافر والمريض ولو قبلها ظهر التلبس بهم بالقرض اهـ (قوله لأن نقصه) أى نقص من لا تلزمه الجمعة من نحو المرأة والحائض والرقيق فهذا لعل جواز انصراف الباقي بعد الاستثناء (قوله المانع) أى من الوجوب صفة للنفس (قوله) بمن عزز برخص الخ) أى من الحق بالمريض كاعى لا يجزى قائله نهاية ومعنى (قوله) ولو أكل كربه) قدم ما فيه و (قوله) ينصرف الحاضرين الخ) يرد عليه أنه لو نظر إلى ذلك لم يكن كل ذى الربيع الكربة عند إطلاق غش (قوله) ولو أكل كربه) هل يأتى فيه نظير الاستثناء الآتى فيقال إلا أن يزبدضر الحاضرين سم (قوله ذلك) أى قول المصنف ونحوه قول المتن (فيحرم انصرافه) أن دخل الوقت فلو انصرف حينئذ أنهم وهل يلزمه العود الوجه لا وفاقاً لمز سم على المنهج اهـ غش وحلي وشوبرى (قوله ما لم تقم الخ) أى فإن أقيمت امتنع على المريض ونحوه بخلاف العبد والمرأة ونحوهما فإنما يحرم عليهم الخروج منها فقط هنا يقال غش قوله لم فإن أقيمت امتنع الخ نعم أن كان صلى

بل هما سواء كما هو مقرر فى الأصول (وله) أى من لا تلزمه (أن ينصرف) قيل تعبيره لا يستلزم الترك اهـ وليس فى محله لأن الكلام فى المعذور الذى لا تلزمه وهو صريح فى أن له الترك من أصله فتخيل عدم ذلك الاستلزام عجيب وحاصل كلامه أن جواز الترك من أصله للمعذور لا تفصيل فيه وإنما التفصيل فى الانصراف بعد الحضور (من الجامع) يعنى من محل إقامتها وآثر الجامع لأن الأغلب إقامتها فيه قبل الاحرام بها لا بعده لأن نقصه المانع لا يرتفع بحضوره (إلا المريض ونحوه) بمن عزز برخص فى ترك الجماعة ولو أكل كربه كما شمله ذلك وتضرر الحاضرين به يحتمل أو يسهل زواله بتوقى ربحه (فيحرم انصرافه) أن دخل الوقت لزوال المشقة بحضوره (إلا أن يزبدضره) بانتظاره لفعلها فيجوز انصرافه ما لم تقم

الخ) (بل هما سواء كما هو مقرر فى الأصول) أى بل هما أى فى أن كلا منهما لا يستلزم سقوط القضاء فان ذلك هو الصحيح فى الأصول كما يعلم من جمع الجوامع وغيره ولا فى أن كلا منهما يستلزم سقوط القضاء فان ذلك قول مرجوح فى الأصل كما يعلم ما ذكره أيضاً فإن هذا الثانى فهو ممنوع كإثنين (قوله) وهو صريح فى أن له الترك من أصله) فيه بحث لأنه إنما هو صريح فى الترك من أصله قبل الحضور أما بعده والكلام فيه فيجوز أن يتغير الحكم ولذا نقل هذا المعترض وهو الأسنوى وجهان العبد إذا حضر لزومه الجمعة وكذلك أيضاً لزم نحو المريض إذا دخل الوقت بشرطه بل الجواب ما يفهم من الاستثناء الذى ذكره المصنف تأمل (قوله به) أى التفصيل فى الانصراف (فى المتن من الجامع) ينبغى أن يكون حضوره نحو باب الجامع مما لا يبقى معه مشقة كحضوره فى نفس الجامع حتى يتمتع الانصراف منه بشرطه (قوله) وأثر الجامع لأن الأغلب الخ) أى أراد بالجامع المعنى اللغوى أى المكان الذى يجتمعون فيه (قوله) ولو أكل كربه) هل يأتى فيه نظير الاستثناء الآتى فيقال إلا أن يزبدضر الحاضرين (فى المتن) فيحرم انصرافه الخ المتبادر منه

أجرهم بها أما قبل الوقت
فله الانصراف مطلقا ولو
أعنى لا يجزئ قائدا كما
شمله اطلاقمهم وإن حرم
انصرافه بعد دخول الوقت
اتفاقا واستشكل ذلك
السبكي وتبعه الاستوئى والأذرى
بأنه ينبغي إذا لم يشق على
المعذور الصبر أن يحرم
انصرافه كما يجب السعي قبله
على بعيد الدار ويحجب بأن
بعيد الدار لم يقم به عذر مانع
وهذا قام به عذر مانع فلا
جامع مهم رأيت شيخنا أجاب
بما يؤول لذلك فإن قلت فلم
فرق فيه بين دخول الوقت
وعدمه مع زوال المشقة في
كل قلت لأنه عهدها بختاط
للخطاب بعده لكونه إزاميا
مالا يختاط قبله لكونه
اعلاميا وأما بعيد الدار فهو
الزأى فيها فاستوى فى حقه
وتردد الأذرى فى قرن أحرم
بها تغير إذن سيده وتضرر
بغيرته ضررا لا يحتسل
والذى يتجه أنه إن ترتب
على عدم قطعه فوت نحو
مال للسيد قطع كما يجوز
القطع لانقاذ المال أو نحو
أنس فلا (تيسيه)
ظاهر كلامهم أنه لو كان
أربعون من نحو المرضى
يحمل كل منهم إقامة الجمعة
فيه وإن جوزنا تعددها
لقيام العذر بهم

الظهر قبل حضوره فالوجه جواز الانصراف كما يؤخذ من قول المصنف الآتي فلو صلى قبل فواتها الظهر ثم زال عذره ألغى فتأمله سم على المنهج اه **(قوله)** إلا إذا تفاحش ضرره) أى كإسهال به ظن انقطاعه فحضر ثم أحس به بل لو علم من نفسه سبقه وهو محرم من الصلاة ولو مكث فله الانصراف كما قاله الأذرى ولو زاد ضرر المعذور بظول صلاة الإمام كان قرا بالجمعة والمناققين جاز له الانصراف كما بحثه الأسوى سواء كان أحرم معه أم لا بما يقوم معنى وشرح بأفضل قال ع ش قوله مر فله الانصراف بل ينبغي وجوبه إذا غلب على ظنه ثلوث المسجد وقوله مر جاز له الانصراف أى بأن يخرج نفسه من الصلاة أن كان ذلك في الركعة الأولى وبأن ينوي الفارقة ويكمل منفردا أن كان في الثانية حيث لم يلحقه ضرر بالتكليف ولا جاز له قطعها اه **(قوله)** مطلقا) أى زيادة ضرره بالانتظار ولا **(قوله)** اتفاقا) راجع لقوله وان حرم الخ **(قوله)** واستشكل ذلك) أى جواز الانصراف قبل الوقت سم **(قوله)** أن يحرم انصرافه) أى قبل الوقت **(قوله)** (بله) أى الوقت **(قوله)** وبجواب الخ) ناقش فيه سم راجعه **(قوله)** (بله) أى في نحو المريض الحاضر **(قوله)** قلت لانه عهد الخ) وفى سم بعد كلام من انصه خالص الاشكال أن هو لا لا خطاب في حقهم إلا ما قبل الحضور لا قبل الوقت ولا بعده وإذا خاطبوا إلا ما بعد الحضور وبعد الوقت فيلخاطبوا كذلك بعد الحضور قبله وهذا لا يندفع بما ذكره من الفرق لانه ان فرضه قبل الحضور فهو ممنوع إذا لا خطاب قبله مطلقا أو بعده فهذه الفقرة هى اول المسئلة فكيف يسوغ التسلك بها تأمل اه وقد يجاب بأن حاصل الجواب ان الشان في غير بعيد الدار ان لا يخاطب قبل الوقت إلا ما وبما قدمه سم نفسه من ان هذا لا يزيد على غير المعذور الذى يجوز له الانصراف قبل الوقت وأما اشتراط جواز الانصراف هناك بقصد الرجوع لقيامها وعدمه هنا فلا سر اخر وهو ان يشق الرجوع هناك **(قوله)** فاستويا في حقه) أى استوى الخطاب قبل الوقت والخطاب بعده في حق بعيد الدار فيأتمم الزامان **(قوله)** (قطع) هل جواز كالمظهر به أو يفرق سم بل الاقرب للفرق بان هناك زيادة على ما هناك نأذى سيده وعدم وجوب الاحرام من اصله **(قوله)** (بله) (تأزمم الخ) الاقرب لزوم واقفا لم سم على المنهج اه ع ش **(قوله)** (قيام العذر الخ) علة

نحو لزوم الجمدة في هذه الحالة، فإن قيل: ينعى على المراد بقوله السابق: وله أن ينصرف المانع لزوم
بهذا، فإنه بدفع الاعتراض السابق بأن الانصراف لا يستلزم الترك (قوله) إلا إذا نقاش ضرره (الخ) أي
كإسهال بعض أنطاء مخضر، ثم أحسن به لو علم من نفسه سبقه له وهو محرم في الصلاة لم يكتف له الانصراف
كقوله لا أذرعى ولو زاد نضر المذور بطل صلاة الأيام كان قرا بالجمعة والمناقضين جازله الانصراف
أيضا كما يحتمل الأنوى وما كان أحرم معه أم لا شرح مر (واستشكل ذلك) أي جواز الانصراف قبل الوقت
(قوله) وبجواب (الخ) فيجد شدة شأن ذلك العذر إنما هو مانع لو جوب الحضور لم يشقه ولو جوب الاستمرار بعد أن
زاد الضرر بحيث حضروا زيادة للضرر يبق مانعا إلا أنه يريد حينئذ أن لا يزيد على غير المذور الذي يجوز
له الانصراف قبل الوقت لكن بشرط الرجوع لاقائها وهذا يرجع لوقوع المشقة قد يقال: بل يريد لأن
جواز انصراف غير المذور قبل الوقت مشروط بقصد الرجوع لاقائها والكلام هنا في المذور في انصرافه
على قصد الاعراض عنها، أساف ليقام (قوله) قلت لا نه عدا (الخ) هذا قد يدل على مخاطبة المذورين بعد الوقت
إلزاما وهو ممنوع إذ لو خوطبوا إلزاما بعد الوقت أن مهم الحضور وليس كذلك كما هو ظاهر نعم إذ أتت عوا
بالحضور بعد الوقت خوطبوا حينئذ بذلك إلزاما بشرطه على هذا الحاصل الإشكال أن هؤلاء لا مخاطب
في حقهم إلزاما قبل الحضور بل قبل الوقت ولا بعده واذ خوطبوا إلزاما بعد الحضور بعد الوقت فليخاطبوا
كذلك بعد الحضور قبله. هذا لا بدع، ما ذكره من الفرق لأن فرضه قبل الحضور فهو ممنوع إذا لم يخاطب
قبله مطلقا أو بعده منه التفرقة هي أول المسئلة فكيف يسوغ التمسك بها تامل (قوله) قطع) هل جوازها فقط
كالنظر به أو يفرق (رفع) اليوم يوم الجمعة بعد الفجر وقبل الزوال إذا لم يظن الانتباه منه وادرك الجمعة
هل يجب تركه بحرم التمسك به فيه نظر وقاسر وجوب السعي من الفجر على بعد الدار وجوب تركه وحرمه

وليس كما لو حضر المريض مع غيره لان المانع مشقة الحضور وقد زالت بحضوره مع كونه تابعاً لهم ومتحلاً لمشقة الحضور واما مسئلتنا
فليس فيها ذلك لان الفرض انهم يحمل (١٢) واحداً كما تقرر ويؤخذ من ذلك ترجيح ما قاله السبكي انه لو اجتمع في الحبس اربعون لم يلزمهم

لعدم الزوم (قوله) كما لو حضر المريض (الخ) أى في محل الجمعة (قوله) ويؤخذ من ذلك (الخ) قضية الاخذ منه
انه نظيره وحيد فقياس ما قاله الاسنوى اى الذى اعتمدته النهاية والمغنى لزومها لاربعين مرضى او عياناً
بلا قائل تيسر لهم اقامتها بحجهم واما ما اشار اليه الشارح من الفرق بين حضور المرضى وعدم حضورهم فلا
يخفى ما فيه ولا نسلم ان التبعية التى ذكرها لها مدخل في الوجوب فليتأمل سم (قوله) بل لم تجز لهم (الخ)
لا وجه لعدم الجواز حيث جاز التعدد وما استدلل به لا يفيد عدم الجواز (قوله) مع ان حبس الحجاج كان
يجمع فيه العدد الكثير (الخ) لعلمهم منعوا من اقامتها وهى وقائع حالية بحتملة سم (قوله) فقول الاسنوى
(الخ) اعتمدته النهاية والمغنى كما س (قوله) لان الحبس عذر مسقط (الخ) للاسنوى ان يقول إنما يسقط اذا احتيج
لحضور محل اخر لا مطلقاً هو عذر مسقط للحضور ولا لفعول الجمعة في محلهم فالاستدلال بان عذر مسقط
استدلال لا ساقط بل لا منشأ له إلا الالتباس سم (قوله) به يتدفع قوله ايضا (الخ) اعتمدته من الزوم سم
عبارة النهاية وحيداً فيجوز وجوب النصب على الامام اه اى نصب الخطيب والامام ع (قوله) من
يقم (الخ) اى اماما يقيم الخ ع (قوله) لا ينافى ذلك اى الزوم (قوله) عايناً (قوله) عايناً (قوله) عايناً (قوله) عايناً
الصحة (قوله) والزمانية عطف على الحرمة (قوله) والعامة اى الاقوال قول المتن (مركباً) اى ملكوا او مؤجراً
او معاروا لودايا كما في المجموع نهاية ومعنى (قوله) لم يزر بها (الخ) لا يخل بمروءته عادة قال ع (قوله) هونعت
لقوله ولودايا اه وهو ظاهر صنيع الشارح كالتأية ويجوز كونه نعتاً مركباً وعلى كل فضمير به
لمن ذكر من الشيخ الهرم والزمن وضمير ركو به للادى على الاول وللركب المغنيا بقوله ولودايا على
الثاني (قوله) كما هو ظاهر اى التقييد بعدم الازراء (قوله) باعارة (الخ) يجوز تعلقه بالغلبة لا باصل الكلام
فتشمل العبارة حينئذ الملك والاعارة والاجارة لغير الادى لكن سكوته عن الملك فى الآدى كعبده فيه نظر
سم وقد يمنع السكوت فتدبر (قوله) اى لا منه فيها (الخ) فلو وهب له مركوب لم يجب قبوله معنى وع (قوله)
وشيناً وقوله سم عن مر وقره (قوله) او اجارة اى قوله وان قرب فى النهاية (قوله) او اجارة (الخ) وهل
يجب السؤال فى العبارة كذا الاجارة فيه نظر والذى يظهر الوجوب كإثبات طلب الماء في التيمم وقد يفرق
بوجود البدل هنا بر ماوى اه بيجرى (قوله) فاضلة عما يعتبر فى القطر (الخ) يبنى وعن دينه ع (قوله)

التسبب فيه وبادر من بالنع وحاول الفرق بالم تبضع فليحذر (قوله) ويؤخذ من ذلك (الخ) قضية الاخذ منه
انه نظيره وحيد فقياس ما قاله الاسنوى لزومها لاربعين مرضى او عياناً بلا قائل تيسر لهم اقامتها بحجهم
واما ما اشار اليه الشارح من الفرق بين حضور المرضى وعدم حضورهم فلا يخفى ما فيه ولا نسلم ان التبعية التى
ذكرها لها مدخل في الوجوب فليتأمل (قوله) انه لو اجتمع في الحبس اربعون لم يلزمهم (الخ) والحبس كما قال
الغزالي عذر ان منعه الحالك وله ذلك لمصلحة رهاز لا فلا وان ائفى البغوى بوجوب اطلافة لفعلهما وذكر
الرافعى فى الجماعة انه عذر ان لم يقصر فيه فيكون هنا كذلك كما شرح مر (قوله) بل لم تجز لهم (الخ) لا وجه لعدم
الجواز حيث جاز التعدد وما استدلل به لا يفيد عدم الجواز (قوله) مع ان حبس الحجاج كان يجمع فيه العدد
الكثير من العلماء وغيرهم لعلمهم منعوا من اقامتها وهى وقائع حالية بحتملة (قوله) فقول الاسنوى القياس
انما تلزمهم (الخ) ويبقى النظر فى انه اذا لم يكن فهم من يصلح فهل يجوز لواحد من البلد التى لا يسمر فيها
الاجتماع اقامة الجماعة لهم لانها جمعة صحيحة ومشروعة ام لا لانما يجوزناها للضرورة ولا ضرورة فيه الاوجه
الاول شرح مر (قوله) لان الحبس عذر مسقط (قوله) للاسنوى ان يقول إنما يسقط اذا احتيج لحضور محل اخر
لا مطلقاً هو عذر مسقط للحضور ولا لفعول الجمعة في محلهم فالاستدلال بان عذر استدلال لا ساقط بل لا منشأ له إلا
الالتباس (قوله) به يتدفع قوله ايضا يلزم الامام (الخ) اعتمدته من الزوم (قوله) باعارة (الخ) يجوز تعلقه بالغلبة
لا باصل الكلام فتشمل العبارة الملك والاعارة والاجارة لغير الادى لكن سكوته عن الملك فى الآدى كعبده

بل لم تجز لهم اقامة الجمعة
فيه لقيام العذر بهم وانه
بأنه لم يعد في زمن اقامتها
حيث مع ان حبس الحجاج
كان يجمع فيه العدد
الكثير من العلماء وغيرهم
فقول الاسنوى القياس
انما تلزمهم لجواز التعدد
عند عصر الاجتماع فتد
تعدده اولى فيه نظر لان
الحبس عذر مسقط وبه
يتدفع قوله ايضا يلزم الامام
ان ينصب من يقيم لهم
الجمعة اه ولو قيل لو لم
يكن بالبدل غيرهم وامكنهم
اقامتها بمحلهم لم يلزم
لانه لا تعدد هنا والحبس
إنما يمنع وجوب حضور
محلها و قول السبكي المقصود
من الجمعة اقامة الشعائر لا ينافى
ذلك لان اقامته موجودة
هنا الا ترى ان الاربعين
لو اقاموها فى صفة بيت
واغلقوا عليهم باب صحت
وان فو توها على غيرهم كما
يعلم عايناً (قوله) وتلزم الشيخ
الهرم والزمن يعنى من
لا يستطيع المشى وان لم
يوجد حقيقة الهرم وهو
اقصى الكبر والزمان توى
الابتلاء والعامة (ان وجدنا
مركباً) ولودايا لم يزر به
ركوبه كما هو ظاهر باعارة
اى لا منه فيها بان تفهت
المنفعة جدا فيما يظهر
ويحتمل انه فى الآدى

لا فرق اخذاً عما يأتى في بذل الطاعة للدهم وبني الحج وعلار به اعتياداً للمساعدة بالار تفاقق في بدن الغير ما لم يعتد به في ماله
وقد يفرق بأن الحج بمخاطبته اكثر لانه لا يجب في العمر الاضرة ولا يجزى عنه ما واجارة باجرة مثل وجدها فاضلة عما يعتبر في النظرة كما هو

كشقة المشى الخ) فان شق عليها مشقة شديدة لا تحتل غالباً فلا وإن لم يبع التيم نهاية قول المتن (والا يعي
يبدل الخ) اى فى محل يسهل عليه تحصيله منه عادة بلا مشقة عرش (قوله قاندا) اى تليق به مرافقته فيما يظهر
لا نحو فاق شوبرى اه بجيرى (قوله ولو باجرة مثل) اى او متبرعاً او مملوكاً له نهاية ومعنى وشرح المنهج
(قوله كذلك) اى وجدها فاضلة عما يعتبر فى الفطرة نهاية اى وعن دينه غش (قوله وان قرب الجامع الخ)
المتجه وجوب الحضور اذ قرب بحيث لا يناله ضرر نهاية ومعنى وسم وشيخنا (قوله مثلاً) اى ومثل
القرية البلدة (قوله اى تنعقد) اى فى قوله ومن ثم فى المعنى الاول ولو بان امتنع الى المتن وقوله اى من آخر
الى المتن ولغة ان فى قوله وان لم يكن على عال والى قوله ولا لتسقط فى النهاية الا ما ذكر (قوله لزمهم الخ)
جواب ان كان الخ (قوله بل يحرم الخ) اى وتسقط عنهم الجمعة بفعلهم لها فى اخرى نهاية ومعنى قال عرش
ويجب على الحاكم منهم من ذلك ولا يكون قصدهم البيع والشراء فى المصر عذر فى تركهم الجمعة فى بلدتهم الا
اذا تلبس عليه فساد شئ من اموالهم او احتاجوا الى ما يصرفونه فى نفقة ذلك اليوم الضرورية ولا يكفون
الاقتراض اه (قوله تعطيل علمهم الخ) ووصلها الا ربوع فى قرية اخرى ثم حضروا قريبهم واعادوها
فما يفيقنى صحة تلك الاعادة هل يسقط عنهم اثم تعطيل او يدفعه اذ اقصوا ابتداء ان يعودوا الى قريتهم
لا عادته في نظر سم ولعل الاقرب الثانى اذ قد يعبر ضم بعد قصدهم الاعادة ما يمنهم عنها فلا يمنع ذلك
القصود ا لثم (قوله والذهاب اليها فى بلد اخرى) ظاهر وان كان الذهاب قبل الفجر وسيأتى فى باب الحج فى
هامش شرح قول المصنف وان يخرجهم من غدلى منى ما يتعلق به وقد يستدل على جواز الذهاب قبل الفجر
وان تعطلت الجمعة بعدم الخطاب قبل الفجر ويحجب بان المراد ليس لهم الذهاب والاستمرار الى قوتها بل
يلزمهم العودة وقتها لفعلاها وقدمال مر بعد البحث معه الى امتناع الذهاب قبل الفجر بالمعنى المذكور
سم ولا يثنى قوة الاستدلال وبعد الجواب ثم رايته فيما يأتى فى بحث حرمة السفر بعد الزوال ذكر ما يرجع
الجواز والاستمرار معاً ويأتى هناك ايضا عن الكردى عنه فى شرح ابن نجاش وعنه ابن الجهم ما يوافقه
(قوله ولو بان امتنع الخ) توقف فيه مر وجوز ما هو الاطلاق من انه حيث كان فيهم جمع تصح به الجمعة ثم
تركوا اقامتها يلزم من ارادها السعى الى القرية التى يسمع ندائها لانه معذور فى هذه الحالة لا يناله الجمعة
والمانع من غيره بخلاف ما لا يمكن فيهم جمع تصح به الجمعة لكل واحد فى هذه الحالة معطال بالسعى الى
ما يسمع ندائه وهو محل جمعة اصالته سم (قوله يعنى معتدل السمع الخ) اى وان كان واحداً نهاية ومعنى (قوله
اذا اصغى اليه) اى فالمدار على البلوغ بالقوة حلى (قوله ويعتبر كونه فى محل مستواً) قال ابن الرقعة سكتوا
عن الموضع الذى يقف فيه المستمع والظاهر انه موضع إقامة تبارسى ومال مر الى هذا الظاهر وقال من سمع من
موضع اقامته وجب عليه ومن لا فلا سم على المنهج اه عرش اقول ويخالف ذلك قول الاشارى اى من آخر
طرف الخ وايضا يلزم على الظاهر المذكور ان بعضهم يجب عليه الجمعة وبعضهم لا يجب عليه وكلام الاشارى
والنهاية والمعنى كالصريح بل صريح فى انه يجب على كلهم يساع بعضهم (قوله من اخر طرف الخ) صفة محل

فيه نظر (قوله باعارة الخ) فلو وهب له مركوب لم يجب قبوله للثمن مر (قوله وان قرب الجامع منه الخ) المتجه
وجوب الحضور اذ قرب بحيث لا يناله ضرر شرح مر (قوله والذهاب اليها فى بلد اخرى) ظاهر مر وان كان
الذهاب قبل الفجر وسيأتى فى باب الحج فى قول المصنف وان يخرجهم من غدلى منى ما فيه وان يخرج
بهم فى غير يوم الجمعة فيه وان لم يلزمهم ولا فاقيل لفجر مالم تعطط الجمعة بمكة انتهى وسيأتى فى هامشه
ما يتعلق به وقوله مالم الخ يحتمل ان معناه انها اذا تعطلت بسبب غير جهاز ان يخرج بعد الفجر لان معناه انها
اذا تعطلت بسبب غير وجه قبل الفجر امتنع فليراجع وقد يستدل على جواز الذهاب قبل الفجر وان تعطلت
الجمعة بعدم الخطاب قبل الفجر ويحجب بان المراد انه ليس لهم الذهاب والاستمرار الى قوتها بل يلزمهم
العودة وقتها لفعلاها وقدمال مر بعد البحث معه الى امتناع الذهاب قبل الفجر بالمعنى المذكور (قوله
او ليس فيهم جمع كذلك) ولو بان امتنع بعض من تنعقده الخ توقف فيه مر وجوز ما هو الاطلاق من

مستوى الخ عبارة البحرى والمراد ببلده ذلك وهو واقف طرف بلده الذى بلى المؤذن بان يكون فى محل لا تقصر فيه الصلاة (بما بلى) الاولى حذف عما قول المتن (صوت) وإن لم يميز الكلمات والحروف بحيث علم انه نداه للجمعة واهم عبارة النهاية والامدادو يعتبر فى البلوغ العرف أى بحيث يعلم منه ان ما سمعه نداه لجمعة وان لم يميز كلمات الاذان فيما يظهر خلافا لمن شرط ذلك اهل قول المتن (عال) صادق بالمفرد بحيث يسمع من نصف يوم وهو مشكل من حيث المعنى لما فيه من الحرج فليتأمل ثم رايته فى شرح العباب قيده بالاعتدال وافادته غالباً لا يزيد على نحو ميل بصرى عبارة الكردى على بافضل قوله على الصوت أى معتدل فى العلوقا لى الايعاب لا كالعباس فقد جاء عنه ان صوته سمع من ثمانية أميال اه اقول افاد قيده الاعتدال هنا قول الشارح عرفاً (قوله) إذا كان يؤذن الخ) الاولى تركه لا بهامه واغنا ما سبقه عنه بصرى (قوله) وإن لم يكن على (عال) هذه المبالغة تقتضى لزوم عند سماع الاذان على العالى وان كان لا يسمعه لو كان على الارض ويخالفه قولهم والمعتبر كون المؤذن على الارض لا على عال انتهى فكان يذنب اسقاط الواو أى كما اسقطه النهاية والمغنى اللهم الا ان يجعل واو الحال سم (قوله) كطير ستان) هى بفتح الباء وكسر الواو وسكون السين اسم بلاد بالعجم مصباح اه ع (قوله) لا ناخ) تعليل لقوله لا ناخ (قوله) فى هذه الاصوات الخ) وإنما اعتبر سكون الاصوات لأنها تمنع من الوصول وسكون الارياح لأنها تارة تعين عليه وتارة تمنع منه بحيرى ونهاية قول المتن (من طرف بليهم الخ) ضابطه ما تصح لجمعة فيه بان يمنع القصر قبل مجازته ع ش وشورى قول المتن (لزمتم) رلو سمع المعتدل النداء من بلدن لحضور الاكثر جماعة ولى فان استوبا فالوجه مرعاة الاقرب كمنظيره فى الجماعة ويحتمل مراعاة الابعد لكثرة الاجزئها بقومغنى (قوله) اربعون) الاولى اربعون بالتعريف أى اربعون كما ملون مستوطنون (ولو استوت لسمعوا) المراد لو فرضت مسافة انخفاضاً معتدلة على وجه الارض وهى على اخرها لسمعت هكذا يجب ان يفهم فليتأمل وقيس عليه نظيره فى الاولى كذا بخط شيخنا الشهاب البرلسى بهامش المحلى وهو حق وجهه وان تبادل من كلام الشارح ان المراد ان تقرض القرية على اول المستوى فلا تحسب مسافة الانخفاض فى الثانية ولا العلوق الاولى لان فى هذا نظراً لا يخفى إذ يلزم عليه الوجوب فى الثانية وإن طالت مسافة الانخفاض بحيث لا يمكن ادراك الجماعة مع قطعها وعدم الوجوب فى الاولى وإن قلت مسافة الارتفاع بحيث يمكن الادراك مع قطعها ولا وجه لذلك ثم رايته شيخنا الشهاب البرلسى فى قوله (قوله) فى هذه الحالة لا نه ببلد الجماعة والمنع من غيره بخلاف ما إذا لم يكن فيهم جميع تصح به لجمعة لان كل احد فى هذه الحالة مطالب بالسعى الى ما يسمع نداه وهو محل جمعه (قوله) فى المتن صوت أى تقتضى اللزوم عند سماع الاذان على العالى وان كان لا يسمع لو كان على الارض ويخالفه قول الروض كغيره والمعتبر نداه صيت يؤذن كعادته وهو على الارض لا على عال انتهى فكان يذنب اسقاط الواو اللهم إلا ان يجعل واو الحال فليتأمل (ولو استوت لسمعوا) المراد لو فرضت مسافة انخفاضاً معتدلة على وجه الارض وهى على اخرها لسمعت هكذا يجب ان يفهم فليتأمل وقيس عليه نظيره فى الاولى كذا بخط شيخنا الشهاب البرلسى بهامش المحلى رحمه الله وهو حق وجهه وان تبادل من كلام الشارح ان المراد ان تقرض القرية على اول المستوى فلا تحسب مسافة الانخفاض فى الثانية ولا العلوق الاولى لان فى هذا نظراً لا يخفى إذ يلزم عليه الوجوب فى الثانية وإن طالت مسافة الانخفاض بحيث لا يمكن ادراك الجماعة مع قطعها مثلاً وعدم الوجوب فى الاولى وإن قلت مسافة الارتفاع بحيث لا يمكن الادراك مع قطعها ولا وجه لذلك فان قلت بشرط

بما بلى بلد الجمعة كما هو ظاهر (صوت عال) عرفاً من مؤذن بلد الجمعة إذا كان يؤذن كعادته فى علو الصوت فى بقية الايام وان لم يكن على عال سواء فى ذلك البلد الكثيرة النخل والشجر كطير ستان وغيرها لانا نقدر البلوغ بتقدير زوال المانع كما صرح به قولهم (فى هدو) للاصوات والرياح (من طرف بليهم لبلد الجمعة لزمتم) لخبر الجمعة على من سمع النداء وهو ضعيف لكن له شاهد قوى كما بينه البيهقى (ولا) يكن فيهم اربعون ولا بلغهم صوت وجدت فيه هذه الشروط (فلا) تلزمهم لعذرهم وأفهم قولنا ولو تقدر انه لو علت قرية بقله جبل وسمعوا ولو استوت لم يسمعوا أو انخفضت فلم يسمعوا ولو استوت لسمعوا وجبت فى الثانية دون الاولى نظر التقدير الاستوامان يقدر نزول العالى وطلوع المنخفض

وعدها عش وقوله مخالفة لما في الشرح لى شرح م الرصيح فيما يتبادر من كلام التحفة عبارة م ر
وهل المراد بقوله لم كان منخفض لا يسمع النداء ولو استوت لسمع الخ أن تبسط هذه المسافة أو أن يطع
فوق الأرض مسامتا لما هو فيه المفهوم من كلامهم المذكور الاحتمال الثاني كما افاده الودرحه الله تعالى
في فتاويه انتهت وفي البحري عن الحلبي والحفي اعتاده اى ما في النهاية من ترجيح الاحتمال الثاني وفي
السكردي بعد سرد عبارتي سم والنهاية ما مضى فتلخص ان التحفة والنهاية متفقان وان ابن قاسم مال في
حواشي التحفة إلى ما قاله أو أشار للرجوع عن موافقة الرصيح اهو قوله وأن ابن قاسم مال فيه نظر ظاهر
كما يظهر بالتأمل في عبارة المقدمة (قوله مسامتا لبلد النداء) ينبغي تنازع نزول وبلوغ^(١) فيه سم
(قوله نظر التقدير الاستواء الخ) اى والخبر السابق يحول على الغالب معنى ونهاية (قوله ولن) اى لاهل
القرية الذين يبلغهم النداء نهاية ومعنى (قوله حضر والعيد الخ) اى بقصد صلاة العيد بان وجوب اليا
بنيتها وإن لم يدركوها واما لو حضر البيع اسبابهم فلا يقطع عنهم الحضور سواء رجعوا إلى محلهم أم لا
عش قال البحري اى ولو صلوا ورجعوا إلى محلهم اهو فيه وقفه ويظهر ان النشر يك هنا لا يضر كافي
لفظا ثم فليراجع (قوله قبل دخول وقتها) اى فان دخل وقت الجمعة عقب سلامهم من العبد لئلا يمكن لهم
تركها كما استظهره الشيخ نهاية ومعنى (قوله وعدم العود لها الخ) فتستثنى هذه من إطلاق المصنف معنى
ونهاية (قوله طلقا) ظاهره سواء نداء بلدته التي سافر منها ونداء غير ها وجرى على هذا الظاهر العزيزي
فقال ومن هذا ما يقع في بلاد الرف من ان الفلاحين يخرجون للحصاد من نصف الليل ثم يسمعون النداء
من بلدهم او من غير ها فتجب عليهم الجمعة فيسمعون منه النداء والمتمم ما قاله الحلبي ووافقه العناني
من عدم الوجوب على نحو الحصادين إذا خرجوا قبل الفجر إلى مكان لا يسمعون فيه نداء بلدتهم وإن سمعوا
نداء غيرها لانه يقال لهم مسافرون والمسافر لا تجب عليه الجمعة وإن سمع النداء من غير بلدته ما يجزى
بتصرف وياتى عن سم ما يوافق اى الحلبي وعبارة السكردي قوله مطلقا اى سواء كان السفر للعبادة وغيره
لكن يلزم أن يقيد هذا بمن انقطع سفره في المحل المنتقل اليه بأن لم يقصد السفر أكثر من ذلك المحل لئلا
ينافي ما من سقوط الوجوب ببلوغه إلى خارج السور وال عمران اه (لانه) اى محل السماع (معها) اى
مع بلدة الجمعة التي سافر منها بالنسبة إليها (كحجة منها) اى فكانه لم يسافر وهذا التعليل ظاهر فصار
عن السكردي من تفسير الاطلاق عن الحلبي من تخصيص الوجوب وعدم السقوط عن يسمع نداء بلدتهم
وياتى عن سم ما يوافق اى الحلبي (قوله وإن لم تعتد به) إلى قوله فان هناك بدلا في المعنى لا قوله كما في
اصله إلى ذلك وقوله فان فرض إلى اما إذا وكذا في النهاية لا قوله اما إذا إلى المتن (قوله فقيم لا يجوز الخ)
اى بان اقام امر نوى إقامة أربعة أيام بخلاف ما إذا كانت المدة دون ذلك فان له حكم المسافر بن ولا تلزمه
الجمعة بصري وقوله إقامة أربعة الخ اى وإقامة مطلقه (قوله لدخول وقتها) اى لوجوبها عليه بمجرد دخوله
فلا يجوز له تفويتها بالسفر نهاية (قوله بان يغلب على ظنه الخ) لو تبين خلاف ظنه بعد فلا يتم والسفر غير
معصية كما هو نعم إن أمكن عوده وإدراكها فيجبه وجوبه سم وعش (قوله وهو الخ) اى الظن
الغالب وظاهره ان مجرد الظن لا يكفي هنا وياتى عن عش ما يؤيده لكن قضية ما يأتى في عزز غلبة الظن
انه يكفي فليراجع (قوله ويريدون الظن) أى غلبة الظن معنى (قوله الظن) الاولى ما يشمل الظن
بصري (قوله ويجوز القضاء بالعلم) اى بالظن ان تلك الواقعة كذلك ولكن لا بد من كونه ظنا غالبا

الوجوب في الثانية إمكان الادراك والإفلا وجوب فيها قلت فاما أن نشترط في عدم الوجوب في الأول عدم
إمكان الادراك والالتبث الوجوب فلا وجه للتفرقة بين الصورتين على هذا التقدير لاستواءهما عليه في المعنى
واما ان لا نشترط فيه ذلك بل نقول عدم الوجوب ثابت مطلقا بخلاف الوجوب في الثانية فقهنا بما لا وجه له
كالا نختي فليتأمل ثم ريات ان شيخنا الشهاب الرملى اقتصر في فتاويه على ان المفهوم من كلامهم ما تقدم انه
المتبادر من كلام الشارح (قوله مسامتا) ينبغي تنازع نزول وبلوغ فيه (بان يغلب على ظنه ذلك) لو تبين

مسامتا لبلد النداء ولمن
حضره العبد الذى وافق
يومه يوم جمعة الانصراف
بعده قبل دخول وقتها
وعدم العود لها وإن سمعوا
تخفيفا عليهم ومن ثم لم
يحضروا لهم الحضور
للجمعة على الوجه ولا
تسقط بالسفر من محلها
لحل يسمع أهله النداء
مطلقا عندهما لانه معها
كحجة منها (ويحرم على
من لزمته) الجمعة وإن لم
تعتقد به كقيم لا يجوز
له القصر (السفر بعد
الزوال) لدخول وقتها
إلا أن تمكنه الجمعة) أى
يتمكن منها بأن يغلب على
ظنه ذلك وهو مراد
المجموع بقوله يشترط
عليه إدراكها إذ كثيرا
ما يطلقون العلم ويريدون
الظن كقولهم يجوز الاكل
من مال الغير مع علم رضاه
وبحز القضاء بالعلم (في
طريقه) أو مقصده كما باصه

(١) قوله وبلوغ كذا
نخطه ولعل الصواب وطلوع
اه من هاشم الأصل

وحذفه لفهمه بما قبله وذلك لحصول (١٦٤) المقصود وقيد صاحب التعجيز بحال إذا لم يطل بسفره جمعة بلده بان كان تمام الاربعين

وكانه اخذه عامراً فقام
حرمة تعطيل بلده عنها
لكن الفرق واضح فان
هؤلاء معطلون بغير حاجة
بخلاف المسافر فان فرض
ان سفره لغير حاجة اتجه
ماقاله وان تمكن منها في
طريقه أما إذا لم يغلب على
ظنه ذلك بان ظن عدمه او
شك فيه فلا يجوز سفره (او
يتضرر بتخلفه عن الرفقة)
لهذا فلا يحرم ان كان غير
سفر معصية دفعا لضرره
وقضيته ان مجرد الوحشة
غير عذر وهو متجه وان
صوب الاستوى بحث ابن
الرفعة اعتباره وايده بانه
لا يجب السفر للما حيث
لوضوح الفرق فان هناك
بدلاً لاهنا وليست الظهر
بدلاً عن الجمعة بل كل
اصل في نفسه ومعناه انه
لا يخطب بالظهر مادام
غاطيا بالجمعة بل عند
تعذرها لا بدلاً عنها لان
القضاء اذا لم يجب إلا بخطاب
جديد فأولى أداء آخر غايته
ان الشارع جعله حيث
فرض الوقت لتعذر فرضه
الاول وبهذا يعلم ان قولهم
الاقى بل يقتضى ظهراً فيه
يجوز وان الرفع في قوله
جمعة صحيح لما علم بتأخير
ان الظهر ليست قضاء عنها
(وقبل الزوال كبده) في
التفصيل المذكور (في
الجديد ان كان سفر امباحاً)

كان حصل عنده بقرينة قوية نزله منزلة العلم فاحفظه فانه دقيق ع (قوله وحذفه) أى قوله أو مقصده
(لفهمه بما قبله) أى من قوله في طريقه (قوله وذلك وقوله وقيد) أى الاستثناء (قوله عامراً انفا)
أى في شرح واهل القرية الخ (قوله بخلاف المسافر) حاصله ترجيح جواز سفره لحاجة وإن تعطلت
الجمعة لكن هل يختص ذلك بالواحد ونحوه أو لا فرق حتى لو سافر الجميع لحاجة وكان امكنتهم في
طريقهم كان جائزاً وإن تعطلت الجمعة في بلدهم ويخص بذلك ما تقدم من تحريم تعطيلها في محلهم فيه
نظر والوجه انه لا فرق سم على حج وقديقال بالوجه لا تردد في ذلك لانه حيث كان السفر لغير مرضا
في تركه لا لفرق في ذلك بين الواحد وغيره ع (قوله لكن الفرق الخ) وقال لا نأى بالمعنى كانهما (قوله
لهما) متعلق بقول المتن تخلفه سم (قوله وايده) أى ابدلاً الاستوى البحث (قوله فان هناك الخ) والابن الرفعة
ان يقول لا جدوى له بعد اشتراكهما في ان كلا يقوم مقام الواجب عند العذر نعم فرق بينهما بغير ذلك وهو
ان الظهر يتكرر في كل يوم ولبية بخلاف الجمعة وانه يقتصر في الوسائل ما لا يقتصر في المقاصد سم وعبرة
البصرى لك ان تقول يؤيد بحث ابن الرفعة انهم جعلوا من جملة اذ عذر الجمعة نحو ايناس المريض ولا
شك ان الوحشة أولى لكونها عذراً من فليتامل بانصافه وقوله ولا شك الخ محل تأمل (قوله ومعناه)
أى كون الظهر اصلاً لا بدلاً (قوله حيث) يعنى عنه قوله لا تعدر فرضه الخ (قوله ان قولهم الا فى الخ) أى انفا
في شروط صحة الجمعة (قوله يجوز) أى المراد القضاء الغوى (قوله في قوله) أى الا فى انفا في شروط الصحة
قول المتن (وقبل الزوال الخ) وأوله الفجر ولو سافر يوم الجمعة بعد الفجر ثم طرأ عليه جنون او موت فآظها
سقوط الاثم عنه كما اذا جامع في نهار رمضان او جنباً عليه الكفارة ثم طرأ عليه الموت او الجنون شرح
مر قول فيه نظر لتعديده بالاقدام في ظنه يؤيد عدم السقوط مالم يوطى زوجته بيقان انها اجنبية فان الظاهر
عدم سقوط الاثم بالتبين والفرق بين الكفارة والاثم ظاهر فليتامل اللهم الا ان يريد بسقوط الاثم
انقطاعه لا ارتفاعه من أصله وقديقال ينبغي سقوط اثم تضيق الجمعة لاثم قصد تضيقه باسم وعش قول
المتن (كبده) بالجرو والنصب والاول مقول من خط المصنف ع (قوله في التفصيل) إلى قوله اما المسافر
في النهاية والمعنى الا قوله لخبر إلى المتن وقوله لا تقاذا نحو مال وقوله لا يستند مضيق جداً (قوله في التفصيل
المذكور) أى ان امكنته الجمعة في مقصده وطريقه او تضرر بالتخلف عن الرفقة مجازاً أو الافلامنى ونهاية قول
المتن (في الجديد) والقديهم نص عليه في رواية حرمة لانه الجديد انه يجوز لا نه لم يدخل وقت الوجوب وهو
الزوال معنى ونهاية قول المتن (سفر امباحاً) أى كسفر تجارة ويشمل المكروه وكأله الاستوى كسفر منفرد
نهاية معنى (لان الجمعة الخ) الاولى ذكره عقب قول المتن في الجديد كافي بالنهاية والمعنى (مضافة إلى اليوم)
اخذ بعضهم من ذلك انه يحرم اليوم بعد الفجر على من غلب على ظنه عدم الاستدقاظ لوقت الجمعة ومنه
مر اقول وهو ظاهر ويدل له جواز انصراف المعذورين من المسجد قبل دخول الوقت لقيام العذر بهم ع

خلاف ظنه بعد السفر فلا اثم والسفر غير معصية كما هو ظاهر نعم إن امكن عود وادراكها فينتج وجوب
ذلك ولو سافر يوم الجمعة بعد الفجر ثم طرأ عليه جنون او موت فآظها سنة وسقوط الاثم كما اذا جامع في نهار
رمضان او جنباً عليه الكفارة ثم طرأ عليه الموت او الجنون يؤمنه ان يقول بسقوط الاثم في مسألة الجماع
المذكور شرح مر اقول فيه نظر لتعديده بالاقدام في ظنه يؤيد عدم السقوط مالم يوطى زوجته بيقان انها
اجنبية فان الظاهر عدم سقوط الاثم بالتبين والفرق بين الكفارة والاثم ظاهر فليتامل اللهم الا ان يريد
بسقوط الاثم انقطاعه لا ارتفاعه من أصله وقديقال ينبغي سقوط اثم تضيق الجمعة لاثم قصد تضيقه باسم وعش قول
المتن (بخلاف المسافر) حاصله ترجيح جواز سفره لحاجة وإن تعطلت الجمعة لكن هل يختص ذلك بالواحد
ونحوه أو لا فرق حتى لو سافر الجميع لحاجة جاز وكان امكنتهم في طريقهم كان جائزاً وان تعطلت الجمعة في
بلدهم ويخص بذلك ما تقدم من تحريم تعطيلها في محلهم فيه نظر والوجه انه لا فرق (لهما) يتعلق بقول المتن
تخلفه (قوله لوضوح الفرق) قد يقال لابن الرفعة ان يقول لا جدوى للفرق بان الظاهر اصل لا بدل بخلاف

وظاهره انه لا يلزمه قبله وإن لم يترك الجمعة إلا به (وإن كان طاعة) مندوباً وأوجباً (جاء) قطعاً الخبر فيه لكنه ضعيف (قلت الأصح أن الطاعة كالمباح والله أعلم) فيحرم نعمان احتياج السفر لادر الشحوف وقوف عرفة أو لا تقادح (١٧٤) مال أو سير جاز ولو بعد الزوال بل

بجواب لا تقادح الأسير أو نحوه
تقطع الفرض لذلك ويكره
السفر ليلية الجمعة لما روى
بسنده ضعيف جداً من سافر
ليلتها دعا عليه ملكه أما
المسافر لمعصية فلا تسقط
عنه الجمعة مطلقاً لأنه في
حكم المقام كعلم من الباب
قبل هذا وأوجب حرم عليه
السفر هنال لم يترخص مالم
تفت الجمعة فبحسب ابتداء
سفره من الآن كأم ثم
(ومن لاجمة عليهم) وهم
بالبلد (تسن الجماعة فيظهر
في الأصح) لمعوم الأدلة
الطالبة للجماعة أما من هم
خارجها فتسن لهم إجماعاً
(ويخفونها) كاذانها ندبا
(إن خفي عذرهم) لثلا
ينهموا بالراغبة عن صلاة
الامام ومن ثم كرهنا اظهارها
عند جمع بخلاف ما إذا كان
ظاهر الإذلالمة (ويندب
لمن امكن زوال عذره)
كقن يرجو العتق ومريض
يتوقع الشفاؤ لم ينظن
ذلك (تأخير ظهره الى الياس
من) ادراك (الجمعة) بان
رفع الامام راسه من ركوع
الثانية أو يكون بمحل لا يصل
منه محل الجمعة الا ودرفع
راسه منه على الوجه رجاء
لتحصيل فرض اهل
الكمال نعم لو اخر وهاحق
بق من الوقت قدر اربع
كمات لم يسن تأخير الظهر

بحذف وتقديم عن شيخنا ما يوافقه (قوله وظاهره) أي التعليل المذكور (قوله لا به) أي بالسعي قبل
الفجر (قوله مندوباً) بالوجوب (كسفر زيارة قبره صلى الله عليه وسلم وسفر حج نية ومعنى) (قوله فيحرم) أي
التفصيل المذكور سم (قوله نحو وقوف عرفة) وما دخل بالنحو منع وطه الكفار لانية من دار
الاسلام ولا يبعد أن يدخل به رد زوجته الناشئة (قوله أو نحوه) أي كادر الكعبة سم أي وانقادناعية
وطه الكفار معنى ونهاية (قوله ويكره السفر) ولا يجرم هل وإن تعطلت بخروج جمعة بلده فيه خلاف
فاطلق الشارح امتناع السفر من مكة يوم التروية إذا لم يبق بهامن تنعده به الجمعة في حاشية الإيضاح
وتختصره وفي الحج من شرح مختصر الإيضاح وجرى عليه الجمال الرمي وابن علان في شرحهما على الإيضاح
والاستاذ أبو الحسن البكري في شرح مختصره وهو ظاهر كلام الشارح في الحج من التحفة وقال العلامة ابن
قاسم في شرح ابن شجاع ظاهر كلامهم أنه حيث جاز السفر فلا فرق بين أن يرتب عليه فوات الجمعة على
أهل بلده بأن كان تمام الأربعة أو لا وأن بحث بعضهم خلافه وظاهر أنه لا فرق بين سفر الكل أو البعض
انتهى وقال ابن الجليل في شرح الإيضاح التقيد ببقاء من تنعده لم يظرو وجهه ألا يجب على الشخص
تصحيح عبادة غيره فليتام انتهى كردى على بأفضل وتقدم عن عرش ما يؤيده (قوله ويكره السفر ليلية
الجمعة) هذا أن قصد الفرار من الجمعة وإلا فلا ذكره إلا يصحى جزمى (قوله دعا عليه ملكه) يقولون
لأنجاء الله من سفره وأعانه على قضاء حاجته حنفى وشيخنا (قوله مطلقاً) أي سواء سافر يوم الجمعة أو
قبله (قوله وحيث حرم) إلى قوله ومن ثم فالوفاى المعنى الا قوله أو يكون بمحل إلى رجاء (قوله فيحسب ابتداء
سفره من الآن) يبنى إذا وصل لمحل لور جمع منه بلدر كهان بنعقد سفره من الآن وإن كانت إلى ذلك الوقت
لم تفعل في محلها سم على جميع اء عرش وبقيده قول الشارح الاقوى أو يكون بمحل لا يصل الخ (قوله كأم ثم)
أي في شرح ولو انشا السفر عاصيائهم تاب كردى (قوله وهم بالبلد) إلى قوله ثم رايتم في النهاية لا قوله أو
يكون بمحل إلى رجاء قوله ومن ثم إلى التنبيه وقوله وليس إلى وهنا (قوله وهم بالبلد) أي بلد الجمعة معنى (قوله
خارجها) أي في غير بلد الجمعة معنى ونهاية (قوله بالرغبة) الخ أي أو يترك الجمعة تساهلاً معنى ونهاية (قوله
ومن ثم كرهنا اظهارها) الخ وهو كالأول الأذرى على ظاهره إذا أقاموها بالاساجد معنى ونهاية بخلاف ما إذا كان
ظاهر الخ أي كرامة فيسن الاظهار شرح بأفضل ونهاية (قوله أو يكون بمحل الخ) أي فلا يسن التأخير هنا
إلى الرفع سم (قوله واخرها) أي الجمعة (قوله لم يسن تأخير الظهر الخ) بل يبنى حرمة حيثنما لم يرد فعل
الجمعة سم (قوله ولا يشك الخ) يعنى أن ما هنا في المعذورين وما في قولهم لو احرمت الخ في غير المعذورين فافترقا
كردى (قوله ما هنا) أي من تصوير الياس بما ذكر (قوله بقولهم) أي الاقوى في غير المعذورين (قوله

التيتم بعد اشتراكهم في أن كلا يقوم مقام الواجب عند العذر فكما جاز التيمم لعذر الوحشة فلا جاز الظهر
لذلك نعم فرق بينهم بغير ذلك وهو أن الظهر يشترك في كل يوم وليلة بخلاف الجمعة وأنه يقتصر في الوسائل
مالا يقتصر في المقاصد (قوله فيحرم) أي على التفصيل (قوله أو نحوه) أي كادر الكعبة لا يجب تأخير العشاء
لادرأ كما كما هو ظاهر (قوله وحيث حرم عليه السفر الخ) قال في الأنوار وإذا جاز لا مكانها في طريقه فعليه
حضورها حيث أمكن أو كان يمكن أن يلزمه حضورها حيث لم يقصد تركها عند ابتداء السفر بل عرض
له ذلك الفصل لأنه حيث ساء السفر وعد مسافر أثبت له حكم المسافر كان الانصراف من صف القتال متنع
الأعلى فاصد التحيز مع أنه إذا انصرف بقصد التحيز لا يلزمه العود فليتام (قوله فيحسب ابتداء سفره من
الآن) يبنى إذا وصل لمحل لور جمع منه بلدر كهان بنعقد سفره من الآن وإن كانت إلى ذلك الوقت لم تفعل
في محلها (قوله أو يكون بمحل لا يصل الخ) أي فلا يسن التأخير هنا إلى الرفع (قوله لم يسن تأخير الظهر قطعاً)

قطعاً كما قاله المصنف ولا يشك ما هنا بقولهم لو احرمت

بالظهر قبل السلام ولو احتال لا يصلح لأن الجمعة لم لازمة فلا ترفع الا بيقين بخلافها ومن ثم قالوا لو لم يعلم سلام الامام احتياطي يعله

أربعون كاملون (الخ) بحرى هذا الكلام فيما لو تعددت حيث تمتنع التعدد وجب استئناؤها لوقوعها معاً أو الشك في ذلك واعتادوا عدم الاستئناس (قوله وإن لم يباس الخ) أى يضيق الوقت عن واجب الصلاة والخطبتين (قوله قال بعضهم) لعله أراد به الشهاب الرمل (قوله المخاطب بها يقينا) أن اردا مخاطب بها يقينا في الجملة لم يفدا وفي هذه الحالة فهو أول المسئلة فلا يستدل به لأنه استدلال بمحل النزاع فليتامل سم (قوله فلا يخرج عنه إلا بالياس يقينا) قد يقال الياس العادى حاصل يقينا وهو كاف سم (قوله وليس) أى ما هنا (من تلك القاعدة) أى لأن الزنوع (قوله لم يعارض متيقنا وهنا عارضه الخ) في هذا التعبير توقف ولعل حقه لم يصاحب متيقنا وهنا صاحب الخ (قوله وهنا عارضه يقين الوجوب) فيه ما مر عن سم أنفا (قوله فلم يخرج عنه إلا يقين الياس منها) نعم لو كان عدم اعادة سم لها أى الجمعة امر اعاذ بالاختلاف كفى بلدتنا بعد اقامتها أو لا اتجه فعل الظهر وإن لم يضق وقته عن فعلها كما شاهدته من فعل الوالد رحمه الله تعالى كثير اشرح مر اه سم قال ع ش قوله مر إلا يقين الياس الخ وهو سلام الامام منها واما قبل السلام فلم يباس لاحتمال أن يتذكر الامام ترك الزن من الاول فتكمل بالثانية ويبقى عليه ركعة يأتى بها وقوله مر نعم لو كان الخ استدراك على ما فهم من قوله مر إلا يقين الياس الخ أن هؤلاء من حقه من أن يفعلوا الظهر إلا عندضيق وقته بحيث لا يمكن فعل الجمعة مع خطبتها اشرح ع وقال الرشيدى قوله مر نعم لو كان عدم اعادة سم لها الخ أى فيما إذا قيمت جمعات متعددة لغير حاجة واحتمل سبق بعضها ولم يعلم في هذه الحالة تجب اعادة الجمعة كما يأتى ووجه تعلق هذا الاستدراك بمقابلة النظر للعادة وعدمه وان كانت صورة الاستدراك فيها اعادة الجمعة المستدرك عليه جمعة مبتدأة وكأنه أراد بالاستدراك تقييد الصورة المذكورة قبله بأن محلها إذا كانت تلك العادة يمكن تخلفها (قوله صرحوا بذلك الخ) فيه نظر إذ ليس في ذلك القول انه علم من عاداتهم ذلك سم (قوله ولو صلى) الى المتن في المعنى والنهاية (قوله ولو صلى الظهر الخ) عبارة النهاية ولو زال العذر في أثناء الظهر قبل فوت الجمعة أجزأتهم وتسبب لهم الجمعة نعم أن بان الحثي رجلا ومته لتبين كونه من اهل الكال ولينظر فيما لو عتق العبد قبل فعله الظهر ففعلها جاهلا بعقته ثم علم به قبل فوات الجمعة أو تخلف للحرى ثم بان أن عنده ثوبانسيه أو للخوف من ظالم أو غريم ثم بان غيبتهما أو ما شبه ذلك والظاهر أنه يلزم حضور الجمعة في ذلك اهاى في جميع ما ذكر ع ش (قوله ثم زال عذره الخ) مثله إذا زال في أثناء الظهر كفى الرض وغيره سم (قوله فتلزمه) أى لتبين أنه من اهل الكال فلم يتمكن من فعلها فلا شئ عليه لأنه ادى وظيفة الوقت معنى وهو ظاهر صنيع الشارح ايضا وفي البجيرمى عن البرماوى وإن لم يتمكن من فعلها اعاذ الظهر لتبين انها في غير محلها ولا يلزم قضاء كل ظهر جمعة تقدمت لوقوع ظهر التي بعدها قضاء عنها اه وفي ع ش عن سم ما يوافقه عبارة قوله مر ثم علم به قبل فوات الجمعة الخ قضيت أنه ماضى قبل يوم التمكن من فعل الجمعة لا قضاء شئ منه لعذره لكن في سم على المنهج مانصومون ذلك العبد إذا عتق قبل فعله الظهر وقبل فوات الجمعة لكن لم يعلم بعقته حينئذ واستمر مدة يصلى الظهر قبل فوات الجمعة ثم مضى بظهر واحد لان أول بل ينفي حرمة حينئذ ما لم رد فعل الجمعة (قوله اربعون كاملون) يعلم من عاداتهم الخ) بحرى هذا الكلام فيما لو تعددت حيث تمتنع التعدد وجب استئناؤها لوقوعها معاً أو الشك في ذلك واعتادوا عدم الاستئناس (قوله المخاطب بها يقينا) أن اردا مخاطب بها يقينا في الجملة لم يفدا وفي هذه الحالة فهو أول المسئلة فلا يستدل به لأنه استدلال بمحل النزاع فليتامل سم (قوله فلا يخرج عنه إلا بالياس يقينا) قد يقال الياس العادى حاصل يقينا وهو كاف سم (قوله وليس) أى ما هنا (من تلك القاعدة) أى لأن الزنوع (قوله لم يعارض متيقنا وهنا عارضه الخ) في هذا التعبير توقف ولعل حقه لم يصاحب متيقنا وهنا صاحب الخ (قوله وهنا عارضه يقين الوجوب) فيه ما مر عن سم أنفا (قوله فلم يخرج عنه إلا يقين الياس منها) نعم لو كان عدم اعادة سم لها أى الجمعة امر اعاذ بالاختلاف كفى بلدتنا بعد اقامتها أو لا اتجه فعل الظهر وإن لم يضق وقته عن فعلها كما شاهدته من فعل شيخنا الشهاب الرمل كثير اشرح مر (قوله صرحوا بذلك الخ) فيه نظر إذ ليس في ذلك القول انه علم من عاداتهم ذلك والافرض الكلام في الافراد (قوله ولو صلى الظهر الخ) مثله إذا زال في أثناء الظهر كفى الرض وغيره (الان كان خشي وأنصح بالذكورة فتلزمه) قال في شرح العباب وبلحق به أى بالحثي

ظهر فعله بعد العتق المذكور لم يصح لانه من أهل الجمعة ولم تفت والظهر الذي فعله في الجمعة الثانية وقم قضاء عن هذا الظهر وهكذا هذا هو الظاهر وفاقا لشيخنا الطبري ولولم يعلم انه كان يصلي قبل قوت الجمعة او بعده فلا يبعد ان الحكم كذلك لان الاصل بعد العتق هو وجوب الجمعة فليتام اه وقضيته انه لو علم بالعتق بعد قوت الجمعة وجب عليه فعل الظهر ولو بعد خروج وقته وهو ظاهر لان صلاته الاولى غير صحيحة لكنه قد يخالفه ما افهمه قول الشارح ثم لم يعلم به قبل قوت الجمعة اه عش (قوله وقد عزم الخ) مع قوله الآتي اما لو عزم الخ هذا التفصيل ما اختاره النووي دون ما أطلقه عن اختيار الخراسانيين وقال انه اصح من ندب التعجيل فكان مراد الشارح الاشارة إلى حمل اختيارهم على التفصيل سم واعتمد المنهج والمغنى والنهاية اطلاق المنهاج عبارتها قال في الروضة والمجموع هذا اي ندب التعجيل مطلقا هو اختيار الخراسانيين وهو الاصح وقال العراقيون هذا كالاول فيستحب له تاخير الظهر حتى تقوت الجمعة والاختيار الوسطي يقال ان كان جازما بانه لا يحضره وان تمكن منها استحب له تقديم الظهر وإن كان لو تمكن او نشط حضرها استحب له التأخير قال الاذري وما ذكره المصنف من التوسط شيئا بدها لنفسه وقوله إن كان جازما يريد بانه قد عين له بعد الجزم عدم الحضور وكمن جازم بشي ثم اعرض عنه اه فالمعتد بما في المتن اه بخذف (قوله) وفي القاموس والاختار انه من باب علم وفي المصباح انه من باب ضرب فعلى هذا فيه لنتان حتى اه يجزى (قوله) ولو قاتت غير المذخور الخ) اي قاتته بغير عذر بدليل العلة الالائية ولا يفتى عن هذا التقييد قوله لا غير المذخور فتأمل سم (قوله) وايس منها) اي بان يسلم الامام (قوله) يشبهه) اي العصيان (قوله) وإذا فعلها فيه) أي الظهر في الوقت مع التأخير (قوله) الآن) أي بعد قوت الجمعة (قوله) أي شروط غيرها) اشار به إلى انه ليس لغیر الجمعة شرط واحد ولو ان الشرط بمعنى الشروط ويمكن الاستغناء عن التاويل المذكور يجعل الاضافة للاستغراق اي مع كل شرط من شروط غيرها عش (قوله) شروط خمسة لا ينافيه عدها في المنهج ستة لانه اعتبر كون العدد اربعين شرطا مستقلا بخلافه مناعش قول المتن (احدها وقت الظهر) اي خلافا للامام احمد فقال بجوازها قبل الزوال ومعنى عش (قوله) بان يقي الخ) أي يقيتنا او ظنا سم عش (قوله) ما يسعها الخ) ومعلوم انه يخرج منها بالتسليمه الاولى وعليه لائق بها فدخل وقت العصر لم يمتنع عليه الاتيان بالتسليمه الثانية ام لا فيه نظر والاقرب الثاني لانها تابعة لما وقع في الوقت فاي راجع عش اقول قياس الحديث عقب التسليمه الاولى الى الاول (قوله) للاتباع الخ) ولائهما فرضا وقت واحد فلم يختلفا وقتها كصلاة الحضر والفرغ مغنى ونهاية (قوله) وجري عليه الخفاء الخ) اي فصار إجماعا فعليا (قوله) ولو امر الامام) إلى قوله ولو شك في النهاية الا قوله او عدمها وقوله على ما قيل إلى والتاء (ولو امر الامام بالمبادرة الخ) كأن المراد بالمبادرة فعلها قبل الزوال وبعدها تأخيرها إلى وقت العصر كاقال بكل منها بعض الائمة وابعديه وإن لم يندب له الصلي القائل بذلك ما ساق ان حكم الحاكم برفع الخلاف ظاهر او اوطنوا سياتي في النكاح في الوطى في نكاح بغير ولي ما يصرح بذلك وظاهر ان مثله فإذ كرر مختلف فيه كفعلا خارج خطبة الالائية مثلا ويحتمل فقاء العبارة على ظاهرها من ان المراد بالمبادرة فعلها اول الوقت وبعدها تأخيرها إلى اخر وقتها بصري وقوله لا يبعديه الخ وقفة ظاهرة فانهم صرحوا بانه لا يجوز للامام ان يدعو الناس إلى مذهبه وان يتبرض باوقات صلوات الناس وبانه لا يجيب امتثال امر الامام باطن اذا امر

المن إذا بان حرا كما هو ظاهر لظنير العلة المذكورة وما فارق الصلي إذا صلى الظهر ثم بلغ السن أو الاحتلام قبل قوت الجمعة لانه لم يكن من أهلها حين صلى الظهر اه (قوله) وقد عزم على عدم فعل الجمعة مع قوله الآتي اما لو عزم الخ) هذا التفصيل ما اختاره النووي دون ما أطلقه عن اختيار الخراسانيين وقال انه اصح من ندب التعجيل فكان مراد الشارح الاشارة إلى حمل اختيارهم على التفصيل (قوله) ولو قاتت غير المذخور وايس الخ) اي قاتته بغير عذر بدليل العلة الالائية ولا يفتى عن هذا التقييد قوله لا غير المذخور فتأمل (قوله) احدها وقت الظهر) فلا تقضى جمعة هل سننها كذلك حتى لو صلى جمعة بجزء ثم تركت سننها حتى خرج الوقت لم

وقد عزم على عدم فعل الجمعة وإن تمكن (تعجلا) اي الظهر محافظة على فضيلة أول الوقت اما لو عزم على أنه إن تمكن أو نشط فعلها فيسن له تأخير الظهر للباس منها ولو قاتت غير المذخور وأيس منها لزمه فعل الظهر فور الان العصيان بالتأخير هنا يشبهه بخروج الوقت وإذا فعلها فيه كانت اداء خلافا للكثيرين لأن الوقت الان صار لها ولصحتها مع شرط) أي شروط (غيرها) من الجنس (شروط) خمسة (أحدها وقت الظهر) بأن يبقى منه ما يسعها مع الخطيئين للاتباع رواه الراشدون فن بعدم ولو أمر الامام بالمبادرة

بمستحب أو مباح فيه مصلحة عامة فكيف يجب باطناً امتثال أمره بتقديم الجمعة على وقت الظهر أو تأخيرها عنه الحرام وقوله لما سياتي أن حكم الحاكم رفع الخلاف الخ ظاهر المنع فإن الحكم الشرعي معتبر في حقيقته تعلقه بمعين وما هنا ليس كذلك بخلاف ما يأتي في النكاح وعلى فرض كونه حكماً فهو حكم فاسد موجب المحرم لا ينفذ باطناً فمتين محل كلام الشارح على ظاهره من أن المراد بالمبادرة فعل الجمعة في أول وقت الظهر وبعدها فعلها في آخره كما هو ظاهر صنيع النهاية وسمو صريح اقتصاره على هذا المراد والله اعلم (قوله بها) أو بغيرها من بقية الصلوات عش (قوله أو عدها) فيه تأمل تتم على حج ولعل وجهه أنه إذا أمر بغير مطلوب لا يجب امتثاله ويرد هذا ماصراً حوايه في الاستسقاء من وجوب امتثال الامام فيها أمره ما لم يكن عمر ما على أنه قد يكون التأخير هنا مصلحة رآها الإمام اه ع وش وقوله ما لم يكن محرماً ما شاء لمباح لا مصلحة فيه وللبكر وهو فيه نظر ظاهر كما يعلم عراجعة باب الاستسقاء (قوله فلا يجوز الشرع) إلى المتن في المغنى (قوله مع الشك) لعل المراد بالشك الاستواء مع رجحان الحر وجان ظن البقاء فمتين الجمعة سم على المنهج وظاهره وإن لم يكن الظن ناشئاً عن اجتهاد أو نحوه وهو ظاهر لا اعتضاده بالأصل فلو أحرمت بالظهر طائفة من وقت فمتين سمته تبين عدم انعقاد الظهر فرضاً وقيل فمتين لا مطلقاً إن لم يكن عليه ظهر آخر وإلا وقع عنه فإن كان الوقت باقياً يمكن فيه فعل الجمعة فعلها وإلا قضى الظهر عش (قوله ولا تقضى إذا فاتت الخ) هل سنتها كذلك حتى لو صلى بجزئة وترك سنتها حتى خرج الوقت لم تقضى أولاً بل يقضيها وإن لم يقبل فرضها القضاء فيه نظر فليراجع سم على حج واستظهر الزركشي أنها تقضى ونقل عن العلامة شيخنا الشوهرى مثله ووجهه بأنها تابعة لجمعة صحيحة وداخلية في عموم ان النفل الموقت بسن قضاؤه عش (قوله بالنصب) اى على الحالية عش (قوله على ما قبل) مبنى هذا القيل على أن الظهر قضاء الجمعة فوجه فساد الرفع عنده دلالة على انتفاء قضائها مطلقاً بخلاف النصب لدلالة على أن المتن قضاؤه واجبة لكنها تقضى ظهراً (قوله ومراعاة) اى قبيل قوله وقبل الزوال كبعده سم (قوله والقاء) إلى قوله ولك رده في المغنى الاقوله بل الفساد الاول (قوله لأن بينهما الخ) اى بين اشتراط وقت الظهر وعدم القضاء شيء آخر وهو القضاء جمعة في ظهر يوم آخر فلا يتعين مع الاشتراط عدم القضاء حتى يؤخذ منه كرى (قوله ولك رده الخ) استشكله سم راجعه (قوله ان المراد بالظهور) اى في المتن قول المتن (فلو ضاق الخ) اى وشك في ذلك منجى اه سم (قوله ولو احياناً) ينبغى أن يكون إشارة إلى تأثير الشك فقط اى التردد مع استواء دون

تقضى أولاً بل يقضيها وإن لم يقبل فرضها القضاء فيه نظر فليراجع (قوله أو عدها) فيه تأمل (قوله مع الشك) ما المراد به (قوله على ما قبل) مبنى هذا القيل على أن الظهر قضاء الجمعة فوجه فساد الرفع عنده دلالة على انتفاء قضائها مطلقاً بخلاف النصب لدلالة على أن المتن قضاؤه واجبة لكنها تقضى ظهراً (قوله ومراعاة) اى قبيل قوله وقبل الزوال كبعده (قوله على أن المراد بالظهور الاعم الخ) اقول إذا أراد بالظهور الاعم كان معنى قوله فلا تقضى جمعة في غير وقت الظهر الاعم وحيث فلا شبهة في صحة التفرع لأن اشتراط وقت الظهر مطلقاً يستلزم عدم صحة القضاء في غير وقت الظهر مطلقاً ولا في انتفاء ماله واسطة بين اشتراط وقت الظهر مطلقاً وعدم القضاء في غير وقت ظهر يومها ولا بين اشتراط وقت الظهر الاعم وعدم القضاء في غير وقت ظهر يومها واسطة غير صحيح أيضاً بل لا واسطة بينهما كما تبين فإن اراد أن بين وقت ظهر يومها وعدم القضاء في غير وقت الظهر مطلقاً فهذا لا يناسب كلامه ولا يستفاد منه نعم قد يراد على ارادة الاعم شيء آخر وهو أن في القضاء مطلقاً في غير وقت الاعم لا يقضى في القضاء مطلقاً لجزائريته في وقت ظهر غير يومها مع أن المقصود بيان في أنها لا تقضى مطلقاً ولعل هذا مراد هذا القائل وإن كانت عبارة لا تناسبه ولا تدل عليه فليتامل (قوله في المتن ولو ضاق الخ) عبارة المنهج فلو ضاق أو شك (ولو احياناً) هذا يفيد أن ظن سعة الوقت لا يقبض فيه شيء (ولو احياناً) ينبغى أن يكون إشارة إلى تأثير الشك فقط بدليل أن المتبادر من سياق قوله لا تقى ولم يؤثر هنا الشك الخ لأن التفاوت بين

بها أو عدمها فالقياس وجوب امتثاله (فلا) يجوز الشروع فيها مع الشك في سعة الوقت اتفاقاً ولا (تقضى) إذا فاتت (جمعة) بالنصب لفساد الرفع على ما قبل ومراتفاً ما فيه بل ظهر أو القاهى ما فى أكثر النسخ وفى بعضها بالواو ورجح بل افسد الاول بان عدم القضاء لا يؤخذ من اشتراط وقت الظهر لأن بينها واسطة وهى القضاء في وقت الظهر من يوم آخر ولك رده بأن هذا إنما يتأتى على أن المراد بالظهور الاعم من ظهر يومها وغيره وليس كذلك بل المراد ظهر يومها كما أفاده السياق وحيث أنه فالنفع صحيح كما هو واضح (فلو ضاق) الوقت (عنها) أى عن أقل جزئ من خطبتيها وركعتيها ولو احياناً

الظن بدليل أن المتبادر من سياق قوله الآتي ولم يؤثر هنا الشك إلخ أن التفاوت بين الموضعين في الشك فقط دون الظن ولو أحرز مواعيد الاحتمال بالظن فبانت سعة الوقت هل يتجه عدم انعقاد الظن ويتجه نعم اه سم وقوله ولو أحرز مواعيد الاحتمال بالظن فبانت سعة الوقت هل يتجه عدم انعقاد الظن ويتجه نعم اه عليهم أن يحرموا بالظن ولا ينقد إحرامهم بالجمعة شيخنا وكذا عند الشك في سعة الوقت كافي المنهج والوضوء النهاية وتقدم وباتي في الشرح (قوله سمحت نيتي) إلخ أقول هذا يتنافى مع قول الروض مانصه بل أن لم يسع أي الوقت الواجب من الخطبتين والركعتين أو شكوا في بقائه تعين الاحرام بالظن اه إلا أن تخصص هذا القائل كلام الروض بغير التعليق ولا يخفى ما فيه نعم إن صورت المسئلة بما إذا لم يشك لنحو اعتقاد سعة الوقت فعلى كاذر كانت الصحة ظاهرة سم اه (قوله) كذا جزم به بعضهم) أفي به شيخنا الشباب الرمي سم وظاهره بل صريحه أن الافتاء في صورة الشك وباتي عن عرش عن سم على المنهج خلافه (قوله) بل لا يصح يؤيده كلام الروض وغيره ولو شك في بقاء الوقت تعين الاحرام بالظن كرى (قوله) للجزم) أي بالظن و(قوله) لا إلخ) علة لقوله من غير ضرورة و(قوله) أو صحة إلخ) عطف على صحة كرى (قوله) لأن شك في سعة مانع إلخ) أي كاتقدم وينبغي أنه لو نوى عند سعة الوقت ولو ظنا للجمعة أن توفرت شروطها وإلا فهي ظهر سمحت هذه النية وحصلت الجمعة أن توفرت شروطها وإلا فالظن ولا يضر هذا التعليق لأنه تصریح بمقتضى الحال سم (قوله) أو صحة نية الجمعة إلخ) جرى عليه النهاية لكنه لم يصرح بالشك عباره ثم لو قال إن كان وقت الجمعة فأيا للجمعة وإن لم يكن فظهر أنه بان بقاؤه فوجهاً فيسبها الصحة كما فتي به والوجه الله تعالى لأن الأصل بقاء الوقت ولأنه نوى ما في نفس الأمر ثم تصریح بمقتضى الحال اه قال عرش قال سم على المنهج بعد هذا وصورة المسئلة أنه عند الاحرام يعلم بقاء ما يسعها من الوقت أو يظن ذلك فلا يردها عنه اه يتوهم من أن هذا لا يتصور لأنه إذا شك في بقاء الوقت قبل الاحرام وجب الاحرام بالظن اه وهذا التصور هو الملاقى لعبارة الشارح حر وفي حاشية الزبدي ما ينافي هذا التصور حيث قال ولو شك فنوى الجمعة أن في الوقت وإلا فالظن سمحت نيتي ولم يضر هذا التعليق ثم إن نظر تبعاً للحج في الصحة اتقى نقل الجزم بها عن غيره اه أقول وتعليل النهاية ظاهر في التصور بالشك كاجز به الحلي عبارة ثم لو نوى في صورة الشك الجمعة إن كان الوقت أقبيا وإلا فالظن لم يضر هذا التعليق حيث تبين بقاء الوقت كما فتي به والشيخنا لأنه تصریح بمقتضى الحال عند الاحتمال واما عند تيقن الوقت وأظنه فلا يصح هذا التعليق بل الواجب الجزم بنية الجمعة اه (قوله) لكلامهم) الذي سبق قريباً بقوله اتفاقاً كرى (قوله) هنائي بقاء) لعل هنا قلب مكان من الكاتب فإن حق المقابلة بما يأتي في بقاء هنا ووقت الفعل خبر فالثبوت فتمل (قوله) ومن ثم قبل دخول الوقت إلخ) وأيضا فتم علامة على بقاء رمضان وهو عدم تمام العدد بخلافه هنا سم قول المتن (ولو خرج الوقت إلخ) ينبغي تصوير المسئلة بما إذا احرام بها في وقت يسعها لكنه طول حتى خرج الوقت أمالو احرامها في وقت لا يسعها جاهلاً بأنه لا يسعها فالوجه عدم انعقاد الجمعة لأنه

(صلوا ظهراً) كإوقات
شرط القصر يلزمه الاتمام
ولو شك فنوها ان بقى
الوقت وإلا فالظن سمحت
نيتي ولم يضر هذا التعليق
لاستاده إلى أصل بقاء
الوقت فهو كنية ليلة ثلاثي
رمضان صوم غد إن كان من
رمضان كذا جزم به بعضهم
وفيه نظر بل لا يصح لأنه
إن أراد أن هذا التعليق
لا يتنافى نية الظن سواء
أبانت سعة الوقت أم لا أبطله
وجود التعليق المانع
للجزم من غير ضرورة لأن
الشك في سعة مانع لصحة
الجمعة ومعين الاحرام بالظن
وحيث فليس التشديد
مسئلة الصوم صحيحة أو صحة
نية الجمعة إن بانت سعة
الوقت كان غافلاً للكلامهم
فان قلت لم منع الشك هنا
نية الجمعة ولم يعمل
بالاستصحاب وعمل به في
رمضان قلت لأن ربطاً لجمعة
بالوقت أقوى من ربط
رمضان بوقته لأنه يقضى
بخلافها وأيضا فالثبوت هنا
في بقاء وقت الفعل فآثر
وتم قبل دخول وقته فلم
يؤثر (ولو خرج) الوقت

يقينا او ظنا (وم فيها) ولو قيل (٢٢) السلام وإن كان ذلك بأخبار عدل على الوجوه (وجوب الظهر) وفانت الجمعة

أحرم بها في وقت لا يقبلها وهل تنعقد ظهرا أو نفلًا مطلقا فيه نظروا الثاني أوجه فهو كالو أحرم قبل الوقت جاهلا فليتا سم على حج وكتب عليه الشورى مأنصه قوله والثاني أوجه لا وجه له بل الوجه الأول وقوله فهو كالخ منوع لوضوح الفرق اه اقول ولعل الفرق بينهما قبل دخول الوقت أحرم بها فيما لا يقبل ظهرا ولا جمعة وما إذا أحرم بها في وقت لا يسعها فالوقت قابل للظهر لا للجمعة والقاعدة أنه إذا اتى بشرط من شروطها كفوات العدد ونحوه وقعت ظهرا اه عش واعتمد القليوبي (قوله يقينا) إلى قوله ولو مدنى النهاية والمعنى (قوله يقينا وظنا) أى لا شكاً كما بأتى (قوله ذلك) أى الخروج (قوله بأخبار عدل الخ) أى ولو رواية أخذنا بما بأتى في الأخبار بالسبق (قوله كالخج) أى يتحمل فيه بعمل عمرة نهاية (قوله هنا) أى فى أثناء الجمعة (قوله فيأمر) أى بان شكوا قبل الأحرام سم (قوله من الآن) والمعتمد عند خروج الوقت نهاية ومعنى وزبدي أى فيسر بالقرأة من حينئذ وهذه قاعدة الخلاف عش عبارة سم قوله من الآن هو أحد وجهين رجحه الروايات وثانيتها إنما تنقلب عند خروج الوقت وهو المعتمد كما قاله شيخنا الشهاب الملى كفى مسألة الرغيف وقضيتها أنه يجزى بالقرأة مادام الوقت بخلافه على الأول فإنه يسر من الآن اه (قوله هنا) أى فى الجمعة (قوله قلت يفرق بأن المبطّل الخ) يسئل حينئذ لم كان المبطّل هنا الضيق وهناك الانقضاء فإذا بين ذلك كفى في الفرق حينئذ يقال لوجود المبطّل حاله هنا لا هناك وإن لم يبين اشكل الفرق واعلم انه أراد بضيق مدة الخف ما إذا صار الباقي منها لا يمكن أن يسع الصلاة فالصلاة لا تنعقد حينئذ وهو نظير الجمعة نعم بعضهم خص عدم الانقضاء ثم بحالة العلم سم (قوله الانقضاء) أى انقضاء مدة الخف (قوله وحيث) أى قول المتن استئنافا فى المعنى وكذا فى النهاية إلا قوله وإن كانت فى التعيين (قوله وحيث انقلبت الخ) دخول فى المتن (قوله فيها) أى الجمعة (قوله بناء على ما مضى الخ) أى فيسر بقراءتها من حينئذ ولا يحتاج إلى نية الظهر نهاية ومعنى عبارة سم قال فى الروض ولو لم يجددوا النية للظهر اه فدل على جواز التجديد وفيه تأمل اه وعبارة عش قوله مـ ولا يحتاج إلى نية الظهر قضية فى الاحتياج جواز نية الظهر وهو غير مردان استئنافا للظهر بهير قضاء مع إمكان وقوعه أداموه ولا يجوزاه وحل كل كلامهم إلى أنه لا يحتاج إلى نية القلب بل تنقلب بنفسها فلونوى القلب لا يضروا إنما الضرر بنية الاستئناف فلا إشكال (قوله على حيالها) أى استقلا لها و (قوله كاسر) أى فى شرح يتخافه عن الرفقة كرى قول المتن (وفى قول استئنافا) أى فينويون الظهر حينئذ وهل ينقلب ما قبل من الجمعة نفلًا أو بيطل قولان أصحهما فى المجموع وأهلها نهاية ومعنى (قوله إلى صيرورتها) أى صلاة

لا متناع الابتداء بها بعد خروج وقتها ففانت بفواته كالخج ولم يؤثر هنا الشك بخلافه فيأمر لأنه يقتضى الدوام ما لا يقتضى فى الابتداء ولو مدنى فها حق علم أن ما بقى منها لا يسع ما بقى من الوقت انقلبت ظهرا من الآن وليس نظيره ما لو أحرم بصلاة وكانت مدة الخف تنقض فيها وحلف ليا كان ذا الرغيف غدا فأكله اليوم لا بحث حاله على ما بأتى لأن الأولى فيها فساد لا انقلاب فاحتط لها وكذا الثانية لأن فيها الزام الذمة بالكفارة فإن قلت لم كان ضيق الوقت هذا مانعا من الانقضاء بخلاف ضيق مدة الخف قلت يفرق بأن المبطّل ثم الانقضاء هو وجودى أدنى لحظة فلم يعتبر ما قبله وهنا الضيق وهو يستدعى النظر لما قبل الانقضاء فإذا تحقق ابطل وحيث انقلبت ظهرا وجب الاستمرار فيها (بناء) على ما مضى لانهما صلاتا وقت واحد وإن كانت كل مستقلة إذا أصبح انها صلاة على حيالها كاسر فتعين بناء أطولها على أقصرهما تنزيلا لها منزلة الصلاة الواحدة كصلاة الحضر مع السفر (وفى قول) لا يجزى الاستمرار فيها بل يجوز قطعها وفعل الظهر

(استئنافا) لاختلافها بخروج وقتها ويرد بان مثل هذا الاختلاف لا يجوز التقطع المؤدى إلى صيرورتها كلها قضاء

الظهر

وهذا فارق ما يأتي من جواز قطع المسبوق وقيل يجب وبطل ما مضى (والمسبوق) المدرك ركة (كغيره) أي الموافق في أنه إذا خرج الوقت قبل الميم من سلامه لم يمه إتمامها ظهر أسوأ. أكان معذراً في السبق أم لا كما اقتضاه إطلاقهم ولا نظر (٢٣) لكون جمعة تابعة لجمعة صحيحة

الظهر (قوله ما يأتي) أي آنف أو قبل المتن (والمسبوق الخ) أي هذا كله في حق الإمام والمأموم الموافق وأما المسبوق فهو كغيره معنى (قوله أي الموافق) إلى قوله نعم في النهاية والمغنى لإقوله سواء إلى ولا نظر وقوله لأنه بان إلى وفارق (قوله قبل الميم من سلامه) أي قبل ميم عليكم من سلامه الأول (قوله لم يمه إتمامها) الخ ولو سلموا إتمامها والمسبق التسليمة الأولى خارج الوقت عاين بخروجه بطلت صلاتهم كالسلام في أثناء الظهر عند إفاة كانوا جاهلين أو جاهلوا ظهر أنها موقوفة أي ونحوه المسبوق فعملهم ما يبطل عنه ع (قوله ولا نظر الخ) رد لدليل القيل الاتي (قوله ومن ثم) أي من أجل أن الوقت الخ (قوله لو سلم الإمام الخ) عبارة الخ في النهاية ولو سلم الأولى الإمام وتسعون ثلاثون في الوقت وسلمها الباقيون خارجة تحت جمعة الإمام ومن معه أما المسلمون خارجة أو فيه أو قصروا عن أربعين كان سلم الإمام فيه وسلم من معه أو بعضهم خارجة فلا تصح جمعتهم أي ثم إن سلموا عاين بخروج الوقت بطلت صلاتهم والإفلات يبطل ويمتنع أن يظهر إن علوا بالخال قبل طول الفصل ع (قوله بطلت صلاة المسلمين الخ) ظاهره بطلان الصلاة من حيث هي وهو محل تأمل لأنهم إنما أو بالسلام بظن أن واجبهما بالجمعة فثبتت أن واجبهما بالظهر علم أنه لم يقع وقعه فاشبهه ما لو سلموا جاهلين بخروج الوقت وقصر حوايلا بطلان الصلاة حيث يتبدل يجب إتمامها ظهر إفاة الأقراب بطلان خصوص الجماعة لا مطلق الصلاة في تغيير غيره أي كالتأخير بالمغنى بعدم صحة جمعتهم إشارة لذلك فليتأمل وليراجع بصري وتقدم عن ع (قوله ما يوافقه) (قوله فيه) لا حاجة إليه (قوله وسواء أقصر الخ) وفاقا للثانية (قوله فيه) أي في خارج الوقت كدري (قوله بالتأخير) أي تأخير السلام إلى خروج الوقت (قوله فيه) أي في الوقت (قوله وهذا) أي القوات (قوله ويؤيده) أي التعميم المذكور بقوله سواء الخ ويحتمل أن المرجع قوله لأن المحظوظ الخ (قوله بطلت صلاتهم) حتى لو تأخر واحد في المسجد أو قصر غيره إلى بيته ثم أحدث من في المسجد قبل سلامه بطلت صلاة من في البيت وبذلك بلغ فيقال لا يخص أحدث في المسجد بطلت صلاة من في البيت شيئا (قوله وفارق ذلك) أي ما لو سلم الإمام وحده الخ (قوله وبحت الاسنوي الخ) اعتمده المغنى والزبائدي والبرماوي وكذا اعتمدوه كما يأتي (قوله أنه) أي المسبوق (قوله ويؤخذ منه) أي من البحث المذكور (قوله بقاؤه) أي المسبوق (مع) أي الإمام (قوله والمعتد خلافة) هذا ممنوع بل المعتد عدم الاشتراط سم قول المتن (في خطبة أبنه الخ) أي وإن لم تكن في مسجد أو الخطبة بكسر الخاء المعجمة أرض خط عليها أعلام ليعلم أنه اختار هاللبناء معنى ع (قوله التعبير) إلى المتن في النهاية (قوله إذ نوحوا للغير أن) جمع غار (قوله والسر ادب) جمع سر داب بيت في الأرض (قوله والبناء الواحد الخ) ظاهره ولو كان لا يسمى قرية في العرف وهو محل تأمل بصري أقول وفي النهاية متصل ما في الشرح واعتمده ع (قوله على المنهج عيار تهو قضيتته أي التعبير بالآنية أنه لا يصح إقامة بناء واحد متنع استوطنه جماعة تعقد بهم الجماعة وليس مراد إفاة من ماضيه التعبير بها أي بالآنية للجنس فيشمل الواحد إذا كثر فيه عدم معتد كما لا يخفى اه قول المتن (أوطان المجمعين) أي التي يتخذها العدد المجمعون وطنا

يسبق جمعة أخرى فأنهم قالوا يستحب لهم الاستئناف ولهم إتمام الجمعة ظهر أنه قد يفرق بأن جواز الاستئناف في مسئلتنا يلزم عليه إيقاع فعل من الصلاة قضاء بعد إمكان فعله أدا بخلاف مسألة السبق لكن قضية هذا الفرق أنه لو فرض وقوع الاختيار في مسألة السبق بعد أن صاروا ركة بوقت من الوقت ما يسع ركة أخرى فقط أن يلزم البناء وبتنوع الاستئناف وقد يلزم اه (قوله إنما يأتي ما اعتمده أنه لا يشترط الخ) هذا الحصر يدل على أنه لا فرق عند من يشترط البقاء بين إدراك الثانية من أولها وإدراك ركوعها فإفاة بعده فقط والإم بات هذا الحصر لأنه يكفي جريان البحث في مدركتها من أولها وتأمل (قوله والمعتد خلافة) هذا ممنوع بل

إدراك الجماعة بر كوع الثانية بقاؤه معه إلى أن يسلم والمعتد خلافة كما يأتي (وقيل بتمها جماعة) لأنه تابع لجمعة صحيحة (الثاني أن تقام في خطبة أبنه) التعبير بالبناء وبالجمع للغالب إذ نوحوا للغيران والسر ادب في نحو الجبل كذلك والبناء الواحد كاف كما هو ظاهر (أوطان المجمعين)

الجمعة بحيث تسمى بلدا أو قرية واحدة (٤٢٤) للاتباع والمراد بالخطئة كما هو ظاهر من كلامهم وصرح به جمع متقدمون محل معدود

من البلدان والقرية بأن لم يجر
لم يد السفر منها القصر فيه
نعم اختلف جلال الاسلام ابن
البرزى بكسر الباء نسبة
لنبر السكتان في مسجد خرب
ماحو اليه يجوز اقامته فيه
وان بعد البناء عنه فراسخ
وفيه نظرو الوجه ما ذكرناه
من الضابط لتصریح نص
الام وكلامها به فانها قالوا
الموضع الخارج الذي اذا
انتهى اليه منشئ السفر منه
كان له القصر لا يجوز إقامة
الجمعة فيه لكن انتصر للاول
جمع بان بقاء المسجد عامرا
يصير ما بينه وبين العاصر
من الخراب كخراب تخلل
العمران وهو معدود من
البلدان اتفاقا فهو لم يخرج عن
ذلك الضابط ويرد مع ان
ذلك الخراب كهذا لان
العمران لا يتخلو عن تخلل
خراب فاقتضت الضرورة
عدمه منه بخلاف ذلك فان
بعده لاسيا الفاحش جعله
اجنبيا عن البلد فلا ضرورة
بل ولا حاجة الى عدمه منها
وأبنية نحو السعف كالخبر
وقد تلتزمهم إقامتها بغير
أبنية بأن خربت فأقاموا
لعمارتها بخلاف المقيمين
لأنشائها عملا بالأصل فيها
قال ابن عجيل ولوتعددت
مواضع متقاربة وتميز كل
باسم فلكل حكمه وإلما
يتجه أن عدد كل مع ذلك
قرية مستقلة عرفا وقضية

بحيث لا يظعنون عنها شاموا لاصيفا إلا لحاجة شيخنا قول المتن (الجمعة) بتشد يد المأمي المصلين للجمعة
مغنى ونهاية (قوله الجمعة) صفة أبنية أو أوطان سم وأقصر المغنى وشرح بأفضل على الاول عبارتها
ولا بد أن تكون الأبنية بجمعة والمرجع فيه إلى العرف اه (قوله للاتباع) أي لانها لم تقم في قصر التي
عليه السلام والخلفاء الراشدين إلا في مواضع الأقامة مغنى ونهاية (قوله والمراد) إلى قوله نعم في النهاية والمغنى
قوله محل معدود داخ) أي ولو فضاء ولا فرق في المعدود منها بين المتصل بالأبنية والمنفصل عنها كما يحتمل
السبكي اخذ من كلام الامام واستحسنه الاذرعى قال واكثر أهل القرى يؤخرون المسجد عن جدار
القرية قليلا صيانة له عن نجاسة البهايم وعدم انعقاد الجمعة فيه بعيدو قول القاضي ابى الطيب قال اصحابنا
بنى أهل القرية مسجدهم خارجا لم يجر لهم إقامة الجمعة فيه لا لفصله عن البنيان محمول على انفصال لا يعبده من
القرية اه فالضابط فيه ان يكون بحيث تقصر الصلاة قبل مجاوزة نهاية معنى (قوله) وفيه نظرو الوجه
الخ) وقال للنهاية والمغنى (قوله وكلامها به) أي ولتصریح كلام الشيخين بالضابط المذكور (قوله الموضع
الخارج) أي من محل الإقامة (قوله منه) أي من محل الإقامة (قوله الاول) وهو إتمام ابن البرزى (قوله فهو
الخ) أي المسجد المذكور (قوله ويرد مع ان ذلك الخراب الخ) قد تقر في باب القصر ان الخراب حيث لم
يجزو ولا اتخذوه مزارع ولا حوطوا على العامردو نه يعد من البلدون لم يكن متخللا بين عمراتها بل في
جانب منها وحيد فالوجه انه حيث لم يجزوا هذا المسجد والخراب الذي بينهما بين البلد ولا تحدد اذ ذلك
مزارع ولا حوطوا على العامردو نه هذا المسجد ذلك الخراب من البلد وهذا لا ينبغي التوقف فيه وإنما محل
التوقف ما لو اندرس ما بين ذلك المسجد والبلد لم يبق للجدران بقايا بل صار ما بينهما افضاء مع تردد مد إلى ذلك
المسجد سم (قوله أن ذلك الخراب) أي الذي بين المسجد والعامر (كهذا) أي كالخراب المتخلل بين العمران
(قوله إلى عدمه) أي عدم المسجد من البلد (قوله نحو السعف الخ) السعف جريد النخل كدري (قوله بان
خرت الخ) ولا تعتقد في غير بنا. إلا في هذه نهاية معنى (قوله فاقاموا) أي اقام أهلها على عمارتها ولو في غير
مظال نهاية ومعقوفه انه لو اقام غير أهلها عمارتها لم يجر لهم إقامتها فيها إلا لاستصحاب في حقهم ومعقوفه
ايضا عدم الزوم بل عدم الجواز إذا قصدوا ترك العماره قسم على حج وهو ظاهر في حق ما لو اقاموا لياؤهم على
العمارة وهم على نية عدمها او العكس هل العبرة بنية الألباء او بنيةهم فيه نظر والاقرب الاول وجوبا
وعدمه لان غير الكامل لا اعتداد بنيةه وبقى ايضا ما لو اختلفت نية الكاملين فبعضهم نوى الإقامة وبعضهم
عدمها فيه نظر والاقرب أن العبرة بنية من نوى البناء وكأن غيرهم معهم جماعة أغراب دخلوا البلدة غيرهم
فتصح منهم تبع أهل البلدة ع وش قوله والاقرب أن العبرة بنية من نوى الخ بنبني إذا لم ينقصوا عن أربعين
(قوله فاقاموا لعمارتها) أي واطلقوا ع (قوله بخلاف المقيمين الخ) أي بخلاف ما لو بنوا ما كانا اقاموا
فيه ليعمره وقرية لا تصح جمعتهم فيه مغنى ونهاية (قوله وإلما يتجه الخ) عبارة الشوبري قال في البحر وحد
القرى أن يكون بين منزل ومنزل دون ثلثين ذراع قالو الدشيخنا ارجح أن المعتبر العرف (قوله وهو
متجه) اعتمد النهاية والمغنى ونسب وعش ما في به الشهاب الرمي من عدم صحة جمعة من هو خارج عن الخطئة

المعتمد عدم الاشتراط (قوله الجمعة) صفة أبنية أو أوطان (قوله ويرد مع ان ذلك الخراب الخ) قد تقر
في باب القصر ان الخراب حيث لم يجزو ولا اتخذوه مزارع ولا حوطوا على العامردو نه يعد من البلدون لم
يكن متخللا بين عمراتها بل كان في جانب منها وحيد فالوجه انه حيث لم يجزوا هذا المسجد والخراب الذي
بينه وبين البلد ولا اتخذوا ذلك مزارع ولا حوطوا على العامردو نه هذا المسجد ذلك الخراب من البلد وهذا
على لا ينبغي التوقف فيه وإنما محل التوقف ما لو اندرس ما بين ذلك المسجد والبلد لم يبق للجدران بقايا بل صار
ما بينهما افضاء مع تردد مد إلى ذلك المسجد (قوله فاقاموا لعمارتها) عبارة فاقام أهلها ومعقوفه انه لو اقام غير
أهلها عمارتها لم يجر لهم إقامتها فيها اذ لا استصحاب في حقهم فليتأمل (قوله فاقاموا لعمارتها) ومعقوفه

قوله هنا في خطة وفيما يأتي بأربعين أن شرط الصحة كون الأربعين في الخطئة وأنه لا يضر خروج وان
من عدمها عنها فيصح ربط صلاحهم بالجمعة بصلاته امامها بشرطه وهو متجه وكلامهم في شروط القدوة المكانية يقتضيه ايضا

فعليه لو اقتدى أهل بلد سمعواهم بيلدهم بامام الجمعة في بلده وتوفرت شروط الاقتداء جاز ثم رابت الاذرعى والزركشى اطلاقا انه لا يضر خروج الصفوف المنصلة بمن في الابنية على آل القصر واني قلت في شرح العباب عقبه وهو (٢٥٤) مقيس لكن الاروجه حمله على ما هنا

والتبعية بما ينظر اليها غالبا

في الزائد على الاربعين

وانعقاد الجمعة من دونهم إذا

بان حدث الباقيين تبعا

للأمام خارج عن القياس

على أن صورة الجملة المراجعة

ثم لم يوجد في الخارج ما

ينافي باختلافه فان وجود

بعض الاربعين خارج

الابنية ينافيها (ولو لازم

أهل الحجام الصحراء) أي

محلانها بما يصاله (بدا فلا

جمعة) عليهم (في الاظهر)

لان قبائل العرب كانوا

حول المدينة ولم يأمرهم

بجمعهم ولو سمعوا

النداء من محلها بشروطه

السابقة لم يمتنع فيه تبعا لاهله

أما لو كانوا ينتقلون في نحو

الشتاء فلا جمعة عليهم جزما

وخرج بالصحراء ماله

كانت خيامهم في خلال

الابنية وهم مستوطنون

فلازمهم الجمعة وتمتعدهم

لانهم في خلال الابنية فلا

يشرط كونهم في ابنية

(الثالث ان لا يسبقها ولا

يقارنها جمعة في بلدتها) مثلا

وان عظمت لانها لم تفعل

في زمنه ^{وكان} ولا فزمن

الخلفاء الراشدين إلا في

موضع واحد وحكمته

ظهير الاجتماع المقصود

وان زاد على الاربعين (قوله لو اقتدى أهل بلد الخ) هذا متجه مع قطع النظر عن المرفع عليه لوجود الشرط من الجماعة والخطة بخلاف المرفع عليه لفقد شرط الجماعة والخطة (قوله اطلاقا انه لا يضر الخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرمي على عدم صحة جمعة الخارجين عن الخطة واعلم انه لو خرج من لا تلزمه الجمعة عن الخطة واحرم بالظاهر فاحرم بالخطة اربعون بالجمعة خلفه صحت لهم الجمعة كما هو ظاهر ولا يضر خروج الامام لانهم ينو الجماعة فليتامل سم (قوله حمله على ما هنا) أي بان يحمل على الزائد على الاربعين سم (قوله وانعقاد الجمعة الخ) جواب سؤال تقريره ظاهر (قوله تبعا الخ) متعلق بقوله وانعقاد (قوله خارج الخ) خبره (قوله ثم) أي في مسألة تبين حدث الباقيين (قوله في الخارج) أي في الظاهر قول المتن (ولو لازم أهل الخيام الخ) أي ولم يبلغهم النداء من محل الجمعة نهاية ومغنى وأشار الشارح إلى هذا التقيد بقوله الآتي ولو سمعوا الخ (قوله أي محلا) إلى قوله وخرج في النهاية بالمغنى (قوله أي محلا هنا) أي في المتن صادق بما إذا كانوا ينتقلون في الصحراء من موضع إلى موضع أو يصعد عليهم انهم ملازمون للصحراء أي لم يسكنوا العمران يشدو (قوله كانوا حول المدينة الخ) أي بحيث لا يصعد عليهم نداء هاشيخنا (قوله ولم يأمرهم الخ) أي ما كانوا يصلونهم ما مغنى (قوله محضروها) الاخصر الأولي بها (قوله ولا تصح الخ) عطف على قول المتن فلا جمعة (قوله اما لو كانوا الخ) يحترز الملازمة ابدار (قوله فلا جمعة الخ) ولا تصح منهم في موضعهم جزما مغنى ونهاية سم ويتجه انه لو سمعوا نداء محل الجمعة لزمهم فيه حيث امتنع ترخصهم اه (قوله وهم مستوطنون) أي بحيث لا ينقلون عنها شتا ولا صيفا (قوله الحاجة شيخنا قول المتن) ان لا يسبقها الخ (قوله كولو طول الخطيب بحث يؤدى إلى سبق غير هذه الجمعة ولو ظنا حرم عليه ذلك مر اه سم (قوله وان عظمت) أي وكثرت مساجدها نهاية (قوله وحكمته) أي الاختصار على الواحدة (قوله فيها) أي من مشروعية الجمعة قول المتن (وعسر اجتماعهم الخ) أي بان لم يكن في محل الجمعة موضع يسهمه بلا مشقة مغنى وفي البيهقي بعد ذكر مثله عن اليعاقبة وقد استفيد منه ان غالب ما يقع من التعدد غير محتاج إليه اذ كل بلد لا تخلو غالبا عن يسع الناس ولو نحو خرابه وحريم البلد اه اقول هذا التامير دعى ما جرى عليه الشارح في حل كلام الانوار الآتي وأما على ما يأتي عن سم في حله فلا كالا يخفى (قوله شيئا) إلى قول المتن قيل في النهاية (قوله وانها الخ) عطف على قوله ان ضمير اجتماعهم الخ (قوله لمن تلزمه الخ) أي لمن تصح منه وإن كان الغالب ان لا يفعلها نهاية (قوله لمن تمنعده) عبارة بالمغنى والنهاية لمن تلزمه وان لم يحضرها اه (قوله والذي يتجه الخ) وقا للنهاية بالمغنى والشهاب الرمي وقال سم والاروجه اعتبار الحاضرين بالفعل في تلك الجمعة وانهم لو كانوا اثنا عشر مستوطنين

عدم الزوم بل عدم الجواز إذا قصدوا ترك المراجعة فانهم بقصدوا شيئا فافقه نظر (قوله فعليه لو اقتدى أهل بلد إلى جاز) هذا متجه مع قطع النظر عن المرفع عليه لوجود الشرط من الجماعة والخطة بخلاف المرفع عليه لفقد شرط الجماعة والخطة ولو وقع احد باحدى رجليه في الخطة والاخرى خارجا فيحتمل ان يقال فيه ما قيل في الاعتكاف فان كان في الخطة خارجا رجليه لم يضر او كان او لا خارجا ثم ادخل احداهما لم يقدح فيحتمل ان يكون كالمقدم إحدى رجليه على الامام واعتمد عليهم ما على إحداهما (قوله ثم رابت الاذرعى والزركشى اطلاقا انه لا يضر خروج الصفوف الخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرمي على عدم صحة جمعة الخارجين عن الخطة واعلم انه لو خرج من لا تلزمه الجمعة عن الخطة واحرم بالظاهر فاحرم بالخطة اربعون بالجمعة خلفه صحت لهم الجمعة كما هو ظاهر ولا يضر خروج الامام لانهم ينو الجماعة فليتامل (قوله لكن الاروجه حمله الخ) أي بان يحمل على الزائد على الاربعين (فلا جمعة عليهم جزما) يتجه انهم لو سمعوا نداء محل الجمعة بشرطه لزمهم فيه حيث امتنع ترخصهم (قوله كولو طول الخطيب بحث يؤدى إلى سبق غير هذه الجمعة ولو ظنا حرم عليه ذلك مر (قوله والذي يتجه الخ) نقل عن الشهاب الرمي ما يوافق ذلك والاروجه اعتبار الحاضرين بالفعل في تلك

(٥٤) - شرواني وابن قاسم - ثاني - فيها (الإذا كثرت) ذكره لإيضاحا على ان المدار انما هو على قوله (وعسر اجتماعهم) يقينا وسياقه يحتمل ان ضمير اجتماعهم لاهل البلد الشامل لمن تلزمه ومن لا وانه لمن تمنعده به وكلاهما بعيد والذي يتجه

الزيادة بحسب الحاجة لا غير
قال في الانوار أو بعدت
اطراف البلد أو كان بينهم
قنال أو الأول يحتمل ان كان
البعيد بمحل لا يسمع منه
نذاؤها بشروطه السابقة
وظاهر ان كان بمحل لو خرج
منه عقب الفجر لم يدر كما
لانه لا يلزم السعي اليها الا
بعد الفجر كما رو عنه
اجتمع من اهل محل البعيد
كذلك ان يعرفون صلو الجمعة
والا فالظاهر والثاني ظاهر
ايضا فكل فئة بلغت اربعين
تليها إقامة الجمعة (وقيل
لا تستثنى هذه الصورة)
وتحمل المشقة لما تقرراتها
لم تعدد في الزمن الاول
ومن ثم اطال السبكي في
الانتصار له نقلا ودليلا
وقال انه قول اكثر العلماء
ولا يحفظ عن صحابي ولا
تابعي تجوز تعدد ما لم تزل
الناس على ذلك إلى ان
حدث المهدى ببغداد مما
آخر (وقيل ان حال نهر
عظيم) يجرى إلى سباحة
(بين شقها) كانا كبلين
فلا يقيم في كل شق أكثر
من جمعة واعترض الشيخ
ابو حامد بانه يلزمه جواز
قصر من دخل من احدهما
إلى الآخر بقصد السفر
والزعمه قائله (وقيل ان
كانت قري (متفاضلة
فاقتضت همازها)
(تعددت الجمعة بعددها)
اي تلك القري استصحابا

اجتماعهم بسبب واحد منهم فقط بان سهل اجتماع ما عدا واحدا وعسر اجتماع الجميع انه يجوز التعدد اه
وفي الكردى عن الاعياب وكذا في عرش عن سم والزبدي على المنهج عن مرم ما وافقه (قوله) اعتبار من
يغلب (الخ) فيدخل الارقا والصبيان حتى اى الحاضر ون غالبا (قوله) وان ضابط العسر (الخ) عطف على قوله
اعتبار من يغلب (الخ) (قوله) ان تكون فيه (اي) في الاجتماع في مكان واحد من البلد (قوله) مشقة (الخ) اما لكثرة
او لقنات بينهم او لبعداط اف البلد عياب وحد البعدتها كما في الخارج عن البلد ليعاب اى بان يكون من
بطرفها لا يبلغهم الصوت بشروطه الآتية اه كرى على بافضل وبأنى في الشرح ضبط آخر لحد البعدو عن
سم غيرهما (قوله) لو في غير مسجد (اي) مع وجود مسجد فلو كان في البلد مسجدان وكان اهل البلد إذا
صلوا فيها وسعاهم مع التعدد وكان هناك محل متسع كزبدي مثلا إذا صلوا فيها لم يحصل التعدد بل يتعين
عليهم فعلها فيه فيه نظر والاقرب نعم حرصا على عدم التعدد عرش اقول ولا موقع لهذا التردد فان كلام
الشارح والنبايقو المغني هنا صريح في تعين نحو الزبدي فيذكر (قوله) فتجوز الزيادة (الخ) اى لان الشافعى
دخل بعدد اهلها يقيمون بها جمعيتين وقيل ثلاثا ولم ينكر عليهم لحمله الا كثر على عسر الاجتماع نهاية ومعنى
(قوله) بحسب الحاجة (ومع ذلك) يسئل من صلى جمعة مع التعدد بحسب الحاجة ولم يعلم سبق جمعة ان يعيدها
ظهر آخر وجام من منع التعدد ولو الحاجة شيخنا وسم وبأنى عن المغني والنبايقو شرح بافضل مثله
(قوله) قال في الانوار (اي) عطف على عسر اجتماعهم (الخ) (قوله) والاول يحتمل (الخ) قد يقال اى احتمال مع ما
تقرر من ان العبرة في موقع مؤذن بلدا لجمعة فقط الذي يلى السامعين لا بمحل إقامة الجمعة فيؤخذ بتعين محل
كلام الانوار على ما ساقى بصرى ولك ان يجيب عنه أخذ ما عاينى عن سم بان على ما تقرر إذ المبنات إقامة الجمعة
في محل البعيد (قوله) ان كان البعيد بمحل (الخ) بل هو متجه لو كان بمحل يسمع منه حيث لحقه بالحضور مشقة
لا تحتمل عادة لتحقيق العذر المجوز للتعدد حيث تدل لعل هذا مردا لانوار ولا ينافى ذلك قولهم يجب السعي
من الفجر على بعيد الدار لان محله إذ المبنات إقامة الجمعة في محله فالجواب ان مشقة السعي التى لا تحتمل عادة
تجوز التعدد دون الترك راسا مرم اه سم اقول وهذا هو الظاهر الموافق لضبطهم لعسر الاجتماع بان
تكون فيه مشقة لا تحتمل عادة (قوله) وظاهر ان كان بمحل لو خرج (الخ) بل وان كان لو خرج ادر كما حيث
شق الحضور سم (قوله) كما (اي) في شرح ان كان سفرا مباحا سم (قوله) كذلك (اي) بمحل لو خرج
عقب الفجر لم يدر كما لجمعة (قوله) ومن ثم اطال السبكي (الخ) فالاحتياط لمن صلى جمعة يلد تعدد فيه
الجمعة بحسب الحاجة ولم يعلم سبق جمعة ان يعيدها ظاهرا وخروجا من الخلاف معنى وشرح بافضل ونهاية
قول المتن (وقيل لا تستثنى هذه الصورة) هذا ما قصر عليه صاحب التبيين كالشيخ انى حامد ومتابعيه
وهو ظاهر النص وإنما سكت الشافعى رضى الله عنه على ذلك اى التعدد ببغداد لان المجتهد لا ينسرك على
مجتهده وقد قالوا بحقيقة التعدد معنى ونهاية (قوله) وقال (الخ) وصف فيه اربع مصنفات نهاية (قوله)
على ذلك (اي) الاقتصار على جمعة واحدة (قوله) أحدث المهدى (اي) فى أيام خلافته قول المتن (ان حال
الخ) اى كبره ذاتها (قوله) اكثر من جمعة) اسم التفضيل ليس على بابه قول المتن (ان كانت) اى
البلدة نهاية (قوله) والتزمه قائله (اي) التزم الجواز صاحب القيل لدفع الاعتراض (قوله) بمحلها (الى
قوله) كما قيل في النهاية والمغني لا قوله ولعله الى ويعرف وقوله رواية ومعذور (قوله) حيث لا يجوز فيه
التعدد وذلك بان لا يعسر اجتماعهم بمكان على الاول وله مطلقا على الثاني وان لا يجوز نهر على الثالث وان

الجمعة وانهم لو كانوا ثمانين مثلا وعسر اجتماعهم في مكان بسبب واحد منهم فقط بان سهل اجتماع ما عدا
واحدا وعسر اجتماع الجميع انه يجوز التعدد (قوله) ان كان البعيد بمحل (الخ) بل هو متجه لو كان بمحل يسمع منه
حيث لحقه بالحضور مشقة لا تحتمل عادة لتحقيق العذر المجوز للتعدد حيث تدل لعل هذا مردا لانوار ولا ينافى
ذلك قولهم يجب السعي من الفجر على بعيد الدار لان محله إذ المبنات إقامة الجمعة في محله فالجواب ان مشقة
السعي لا تحتمل عادة تجوز التعدد دون الترك راسا مرم (قوله) وظاهر ان كان بمحل لو خرج (الخ) بل وان

الحسكها الاول (ولو سبقها جمعة) بمحلها حيث لا يجوز فيه التعدد (فالصحيحة السابقة) لجمعهما الشرائط

ولو أخبرت طائفة بأنهم مسبقون بأخرى أتموها ظهروا الاستئناف أفضل ومحلها كما هو ظاهر ان لم يمكنهم ادراك جمعة السابقين ولا لزوم القطع لادراكها ويعرف السبق بخبر عدل رواية ومعدور كما هو ظاهر كما يقبل أخباره بنجاسة على المصلي وإنما لم يقبل في عدد الركعات خبر الغير لأنه لا مدخل له فيه لاناطته بما في قلب المصلي (وفي قول ان كان السلطان مع الثانية) اماما كان أو مأموماً (فهي الصحيحة) ولا لادى الى تقويت جمعة أهل البلد بمبادرة شرذمة ونائب السلطان حتى الامام الذى ولاه مثله في ذلك وكذا الذى أذن فيها أما يجوز فيه التعدد فتعددت بزيادة على الحاجة فتصح السابقة الى أن تنتهى الحاجة ثم تبطل الزائدات ومن شك في أنه من الاولين أو الآخرين أو في أن التعدد حاجة أو لا لزمته الاعادة فلما يظهر كما يعلم ما يأتي فان قلت فكيف مع هذا الشك يحرم أولا وهو متردد في البطلان قلت لا نظر لهذا التردد لاحتمال أن يظهر من السابقات المحتاج اليهن

لا تكون البلدة في الأصل قرى على الرابع عشر (قوله ولو أخبرت الخ) ببناء المفعول فيصدق بما لو كان المخبر واحداً فیرشداً الى خبر الواحد كاف كإسباقي في قوله ويعرف السبق بخبر عدل رواية الخ (قوله باخرى) ای بطائفة اخرى (قوله أتموها ظهرا) ای كالمخرج الوقت وهم فيها معنى ونهاية قال الرشيدى قوله مر أتموها ظهرا لا يخفى اشكاله لان قضية الاخذ بقول المخبرين وجوب الاستئناف لان حاصل اخبارهم مسبق اخری لهم ان تحرم هؤلاء باطل لوقوعه مسبقا بجمعة صحيحة والفرق بين هذه وهو مخرج الوقت وهم فيها أنهم هناك أحرموا بالجمعة وقتها والصورة أنهم يحملون خروجهم في أثنائها فعذرنا بخلاف هذا فتأمل اهـ (قوله والاستئناف افضل) ای ليصح ظهري بالاتفاق معنى (قوله ومحلها) ای محل جواز الامرين و (قوله ان لم يمكنهم الخ) ای فيما اذا اتسع الوقت ولا لزوم الاتمام ظهرا اخذنا ما يأتي (قوله ويعلم السبق بخبر عدل) فاختار العدل الواحد كاف في ذلك كما استظهره شيخنا معنى ونهاية (قوله بخبر عدل رواية الخ) صورهما لان كلا يلزمه الجمعة فيصح تركه للجمعة والاخبار بالسبق سم وعارة عـش أى وغيرهما من لا يمنع عليه التخلف لقرب محله من المسجد وزادته على الأربعين لتصح الخطبة في غيبته اهـ (قوله خبر الغير) ای إذا لم يبلغوا عدد التواتر (قوله لا مدخل له فيه) ای الغير في العدد (قوله لاناطته الخ) ای فلا تطلع عليه الغير قول المتن (وفي قول ان كان الخ) قال البلقيني هذا القول مقيد في الامكان لا يكون وكيل الامام مع السابقة فان كان معها فالجمعة هي السابقة نهاية معنى (قوله وإلا) ای وإن قلنا بصحة السابقة مطلقا (قوله جمعة أهل البلد) ای جمعة أكثرهم المصليين مع الامام معنى (قوله الذى ولاه) الضمير المستتر للمضاف كما هو صريح صنيع النهاية أو للمضاف اليه كما هو صريح صنيع المعنى والاولا أكثر استعمالا وافيدنا (قوله اذن) ای السلطان أو نائبه (قوله اماما يجوز الخ) محترز قوله المتقدم حيث لا يجوز فيه التعدد (قوله ثم تبطل الزائدات) ای فيجب على مصليها ظهري ومما نهاية (قوله ومن شك) ای عند الاحرام بدليل ما يأتي من السؤال والجواب ولا يخفى ان هذا الشك حاصله الشك في أن جمعته من القدر الزائد على الحاجة فهي باطلة او المحتاج اليه فهي صحيحة سم اقول وكذا حكم الشك بعد الفراغ كما يأتي في قول المصنف فلو وقتا معا أو شك استؤفت الخ وشرحه (قوله في أنه من الاولين الخ) وهذا موجود الان في حق كل من أهل مصر لان كلامهم لا يعلم هل جمعته سابقة أو لا ومعلوم لكل احد ان هناك فوق الحاجة فيجب عليه فعل الظهر عـش ويأتى عن شيخنا مثله (قوله والاخرين) ای والفرض ان هناك ما لا يحتاج اليه يقينا حلبي (قوله لزمته الاعادة) ای إعادة الجمعة سم ای كما هو ظاهر كلام الشارع وفيه ان الشك لا يزول باعادة الجمعة فالظاهر ما جزم به النهاية من لزوم الظهر عبارة ومن لم يعلم هل جمعته من الصحيحات او غيرها وجب عليه ظهري ومما اهـ ومحل عـش والسردي كلام الشارع على ما يوافقه فقرر الاعادة فيه باعادة الجمعة ظهرا (قوله ان يظهر) ای ما حرم به المترددو (قوله من السابقات الخ) أى وأنه هو السابق (قوله تلزمه الاعادة) ای إعادة الجمعة وهو ظاهر ان علم أن وقت الحاجة لم ينقض فان علم انقضاء لم تلزم الاعادة بل لم تجز وقد فاتته الجمعة وإن شك قبل بعيد ثم إن لم يظهر شيء تلزم الاعادة ايضا ويعود التفصيل المذكور او كيف الحال سم وقوله إن علم أن وقت الحاجة الخ وفيه

كان لو خرج أدركها حيث شق الحضور (قوله بخبر عدل رواية أو معدور) صورهما لان كلا يلزمه الجمعة فيصح تركه لجمعة الاخبار بالسبق (قوله ومن شك) ای عند الاحرام بدليل ما يأتي من السؤال والجواب ولا يخفى ان هذا الشك حاصله الشك في أن جمعته من القدر الزائد على الحاجة فهي باطلة او المحتاج اليه فهي صحيحة فهل حكمه كأي قوله فلو وقتا معا أو شك استؤفت الجمعة وهل قضية ذلك أنه إذا استأنفها برى حيث لم يقارن استئناف القدر الزائد وإن سبقوه بالفعل أو لا ولا مقتضى شك عدم اجزائهم ما فعلوه أو لا فليتأمل (قوله تلزم الاعادة) أى إعادة الجمعة وهو ظاهر ان علم أن وقت الحاجة لم ينقض فان علم انقضاء لم تلزم الاعادة بل لم تجز وقد فاتته الجمعة وإن شك قبل بعيد ثم إن لم يظهر شيء تلزم الاعادة ايضا ويعود التفصيل

فصح ذلك لان الأصل عدم مقارنة المبطّل ثم ان لم يظهر شيء تلزم الاعادة

(والمعتبر سبق التحرم)
برأما كبر من الامام وان لم
يلحقه الاربعون إلا بعد
إحرام أربعين المتأخر لان
بالرأي يتبين الانعقاد العدد
تابع فلم يعتبر وقيل هو
المعتبر ويدل له أن الامام
لو سلم في الوقت والقوم
خارجة فلا جمعة للجميع
وبحاج بانهم يفتقر للتمييز
في السبق لكون الكل
في الوقت مالم يفتقر ثم
لان الوقت هو الاصل
كاس (وقيل) سبق الحمزة
وقيل سبق (التحلل) وهو
السلام أى مهم المتأخر
منه من عليكم أو السلام كما
هو ظاهر وذلك لان بعده
من عروض فمفسد للصلاة
بخلاف التحرم (وقيل)
المعتبر السبق (بأول
الخطية) بناء على أن
الخطية تبدل عن الركعتين
(فلو وقتنا) بمحل يتمتع
تعددها فيه (معاً أو شك)
أو وقتنا معاً أو مرتباً
(استوفى الجمعة) ان اتسع
الوقت لتدافعهما في المعية
واحتمالها عند الشك مع
أن الاصل عدم وقوع جمعة
يجزئ في حق كل طائفة ولا
أنزل تردد مع اخبار العدل
لان الشارع أقام اخباره
في نحو ذلك مقام اليقين

أنه إذا علم ذلك فامضى لزوم الاعادة وقوله وكيف الحال ويظهر أنه يصير الى ضيق الوقت فان تبين ان جمعته
من الصحاح فلا شيء عليه وإلا فيجب عليه الظهور ثم رأيت قال الكردى قوله تلزم الاعادة أى إعادتها ظهراً
لا جمعة لاها غير ممكنة هنا كما هو ظاهر وعلم من هذا وما سرف الجماعة من انه لو اقتضى بمن يجوز كونه ما يارلم
يتبين كونه قارئاً لزمته الاعادة لان كل واحد اعداماً بالنسبة الى الآخرين اه أى على ما يأتى في الشرح خلافاً للنهاية
والمغنى وغيرهما (قوله برأما كبر) الى قوله وقيل في النهاية وقوله وبجواب المغنى (قوله برأما كبر الخ)
أى وان سبقه الآخر بالهمز معنى (قوله الاربعون) أى تسكلة الاربعين عبارة النهاية والمغنى تسعة
وثلاثون (قوله المتأخر) أى الامام المتأخر لإحرامه عن إحرام آخر (قوله لان الخ) لتعليل للثبوت
(قوله تبين الانعقاد) أى وتعينت جمعته للسبق واستمتع على غيره افتتاح جمعة أخرى نهاية ومعنى (قوله)
وقيل الخ) عبارة المغنى وقيل الثانية هى الصحيحة لان الامام لا عبرة به مع وجود أربعين كاملين بدليل انه لو
سلم الامام في الوقت الخ (قوله كاسر) أى في شرح والمسيوق كغيره (قوله سبق الحمزة) أى من الله
معنى (قوله من عليكم الخ) بيان للمتأخر سم عبارة الكردى قوله من عليكم أى أن أخره من السلام كما
هو المعهود (قوله أو السلام) أى أن أخره من عليكم قال الكردى عليكم السلام اه (قوله بمحل) الى الثانية في
النهاية والمغنى لا فوله للترددانى لاحتمال تقدم قول الملتن (استوفى الجمعة) أى فلوايس من استئنافها
صلى الظهر وفي هذه الحالة يتجه امور منها نذب سنة الجمعة القبلية دون البعدية اماندب القبلية فتبعا
لوجوب الاقدام على الجمعة لاحتمال ان يسبق واماعدم نذب البعدية فلا نه بالمعية أو الشك يتبين عدم
أجزائها ومنها أن يجب كفاية الجماعة في الظهور لانه الذى صار فرض الوقت (فرع) حيث تعددت
الجمعة طلب الظهور وجوباً ان لم يجز التعدد وندبان جازخرو جامن خلاف من منع التعدد مطلقاً أى سواء
كان بقدر الحاجة أو زائد عليها سم (قوله لتدافعهما في المعية) أى فليست إحداهما أولى من الاخرى
معنى (قوله مع ان الاصل الخ) لا يقال هذا بعينه موجوداً في الشك هل فى الاماكن غير محتاج اليه أو لا وقد
قلتم فيها بعدم وجوب الاعادة لان قول الاحتمال في هذه الصورة أخف من الاحتمال في المعية لان الشك في
المعية شك فى الانعقاد حللى اه يجزئ (قوله ومع اخبار العدل) أى بالسبق بقى ما لو تعارض عليه غيران
ففى الزركشى انه يقدم المخبر بالسبق لان معه زيادة علم ونازه فى الایعاب بان السابق إنما يرجع إذا كان

المذكور وكيف الحال فليحذر (قوله والمعتبر سبق التحرم برأما كبر الخ) فان قلت بتام الرأيتين الدخول من
اول التكبير فمن سبق بأوله وان تأخرت رآؤه عن راء الآخر يتبين سبقه إياه فكان ينبغي اعتبار الابداء قلت
السابق بأى أدب يتبين دخوله قبل تمام إحرام الآخر فيجتم على إحرامه لا انعقاد جمعة قبل تمامه وهو ما ع من انعقاده
فليتام لقد انضج اعتبار الاتتمام (قوله فى الملتن فلو وقتنا معاً أو شك استوفى الجمعة) فلوايس من استئنافها
صلى الظهر وفي هذه الحالة يتجه امور منها نذب سنة الجمعة القبلية دون البعدية اماندب القبلية فتبعا لجواز
اقدامه على الجمعة وإنما جاز الاقدام عليها بل وجب لاحتمال ان يسبق ومن لازم مشروعية اقدامه عليها
مشروعية سنتها المتقدمة والإلا امتنع الاقدام ايضا على الجمعة واماعدم نذب البعدية فلا نه بالمعية أو الشك
تبين عدم أجزائها وان ما وقع ليس فرض وقته فلم يبق له بل القياس انقلاب ما وقع من الجمعة وقيليتها فلا
مطلقاً ومن هنا يظهر أن نذب القبلية منوط بجواز الاقدام على الجمعة والبعدية منوطه باجزاء الجمعة التى
فعلها ومنها أن يجب كفاية الجماعة في الظهور لانه الذى فرض الوقت والجماعة فى فرض الوقت واجبة
كفاية فليتام (قوله فى الملتن استوفى الجمعة) فلوايس من استئنافها صلى الظهر واكتفى شيخنا الشهاب
الرملى بالياس بان جرت العادة بعدم استئنافها وشرط شيخنا عبد الحميد الياس الحقيقى بان يضيق الوقت
ويؤيده انهم لو لم يفعلوا شيئاً مطلقاً امتنع الظهور لا عند ضيق الوقت فليتام (فرع) حيث تعددت
الجمعة طلب الظهور وجوباً ان لم يجز التعدد وندبان جازخرو جامن خلاف من منع التعدد مطلقاً أى سواء كان

استند به يحصل زيادة العلم وما هنا ليس كذلك والحق أنها متعارضان فيرجع ذلك للشك وهو يجب
استئناف الجمعة ع (قوله) ولا لاحتمال تقدم احدهما (الخ) عبارة المنفي والتهية قال الامام وحكم الامة
بانهم لا اذا عاودوا الجمعة برئت ذمتهم ومشكل لاحتمال تقدم احدهما فلا تصح اخرى فاليقين ان بقيه واجمعة ثم
ظهر اقال في المجموع وما قاله مستحب ولا فالجمعة كافي في البراءة كما قالوه لان الاصل عدم وقوع جمعة قال
غيره لان السبق اذا لم يعلم او يظن لم يؤثر احتماله لان النظر الى عدم المكلف ووظنه لا الى نفس الامر اه
(قوله) فلا تصح الاخرى اي المستأنفة بصرى (قوله) أنه لا يجوز الاستئناف (الخ) أي بمحل يجب فيه
الاستئناف ليكون التعدد فيه فوق الحاجة وقعت هذه الجموع معايقنا او شك عبارة المنفي فائدة الجمع
المحتاج اليها مع الزائدة عليه كالجمعة في المحتاج الى احدهما ففي ذلك التفصيل المذكور فيما كان في به
البرهان ابن ابي شريف اوه عبارة شيخنا ولو تعددت الجمعة بمحل يشتمل في التعدد زادت على قدر الحاجة
في محل يجوز فيه التعدد كان للسئلة خمسة احوال الاولى ان تقع معا فتبطلان فيجب ان يجتمعوا ويعيدوها
جمعة عند اتساع الوقت الثانية ان تقع معا رباعا السابقة هي الصحيحة واللاحقة باطلة فيجب على اهلها صلاة
الظهر الثالثة ان يشك في السبق والمعية فهي كالحالة الاولى والاربعاء ان يعلم السبق ولم تعلم عن السابقة فيجب
عليهم الظهر لانه لا سبيل الى اعادة الجمعة مع يقين وقوع جمعة صحيحة في نفس الامر لكن لما كانت الطائفة
التي صحت جمعها غير معلومة وجب عليهم الظهر الخامسة ان يعلم السبق ولم تعلم عن السابقة لكن نسبت وهي
كالحالة الرابعة في مصر نأجب علينا فعل الجمعة ولا لاحتمال ان تكون جمعتان من العدد المحتاج اليه ثم يجب
علينا فعل الظهر لاحتمال ان تكون من العدد غير المحتاج اليه مع كون الاصل عدم وقوع جمعة بجزئة اه
(قوله) مع التعدد اي تعدد المستأنفة (قوله) انه اي التعدد في الاستئناف (قوله) ولا اي بان زاد
عليه بقينا او شك (قوله) لا تصح كذا في اصله بخطه ونسخة الظاهر على انه فاعل وهي اظهر وان كانت
من تصرف النسخ بصرى (قوله) وانه مادام الوقت متسعا (الخ) واكتفي شيخنا بالشهاب الرمي اي والتهية
بالياس العادي بان جرت العادة بعدم استئنافها وشروط شيخنا عبد الحميد اي كالشارح الياس الحقبتي بان
يضيق الوقت ويؤيده انهم لو لم يفعلوا شيئا مطلقا لم يمنع الظهر لا عند ضيق الوقت فليتامل سم (قوله) عامر
انفا اي في التنبيه السابق في شرح الى الياس من ادراك الجمعة (قوله) ويسن الاذان لها (الخ) اي والسنة
القبليه والبعدي عبارة شيخنا ومحل سن البعدي الجمعة ان لم يصل الظهر معها اي وجوبها وندبا والاقامة
قبليه الظهر مقام بعدي الجمعة فيصلي قبليه الجمعة ثم قبليه الظهر ثم بعديته ولا بعديته للجمعة حيث ذاه (قوله)
اذن قبل اي ولو بقصد الجمعة (قوله) والاقامة (الخ) اي تسن لها الاقامة مطلقا (قوله) ولا ينافيه اي وقوع
جماعة ذلك الظهر فرض كفاية (قوله) السابق اي عن قريب (قوله) في ظهري (قوله) اي من لاجمعة عليهم (قوله)
لان الفرض اي اصالته (ثم) اي في بلد الجمعة (قوله) وان المراد (الخ) عطف على قوله انه لا يجوز (الخ) (قوله)
وقوعها (الخ) اي فتي وقتنا على هذه الحالة استؤفت الجمعة وجد الشك بالفعل ولا (قوله) وكذا الباقي (قوله) اراد
به الترتيب فانه الكردى ويظهر ان مراد الشارح بالباقي الشك في انه من الاولين (الخ) او في ان التعدد لحاجة
او لا (قوله) فلا يقال لو شك (الخ) يعني فتي كان المراد بالشك في المعية او في الباقي ما ذكر فلا يتبعض حكم
الاربعين لان الوقوع على الحالة المذكورة امر مضاف الى الجميع (قوله) نعم يظهر (الخ) تصور لربك البعض
يعني في هذه الصورة يحتمل شك البعض في الصورة الاولى قاله الكردى اقول بل يحتمل فيها ايضا بان يتخير
احدى الطوائف عدل بان جمعها من السابقات او عدول بان تعود لحاجة فليتامل (قوله) لم يلزمهم (الخ)
اي لما مر ان الشارع اقام اخباره (الخ) وقضيته عدم جواز الاستئناف ايضا (قوله) ان امكنه (الخ) الاولى جمع
الضمير اي وان لم يمكن استئناف الجمعة فيجب الظهر قول الماتن (وان سبقت احدهما لم تتعين (الخ) وقد افتي
الودر حقه تعالى في الجمع الواقعة في مصر لان بانها صحيحة سواء وقعت معا او مرتباً الى ان ينهي عسر

بقدر الحاجة أو زائدًا عليها (قوله) وان سبقت احدهما ولم تتعين أو تعينت ونسيت

صلواظها (١) لتيقن وقوع جمعة صحيحة (٣٠ ع) في نفس الامر لكنها غير معلومة لمعية منها والاصل بقاء الفرض في حق كل فلز منها الظاهر

عملا بالاسواق فيها وفيه (وفي قول جمعة) لان المفعولين غير مجزئين (الجماعة) باجماع من يعتد به لكن في الركة الاولى بخلاف العدد لا بد من بقائه الى سلام الكل حتى لو احدث واحد من الاربعين قبل سلامه ولو بعد سلام من عداه منهم بطلت جمعة الكل وقد يشكل عليه ما يأتي انه لو بان الاربعون او بعضهم محدثين لصحت للامام لاستقلاله وللمتظن منهم تبعاله وقد يجاب بان الذي دل عليه صنيعهم حيث غيروا بنا بحدثهم وببيان أن الفرض هنا أنه ظهر بطلان صلاته قبل سلامه وحينئذ يفرق بان العدد ثم وجدت صورته الى السلام فلم يؤثر تبين الحدث الراجع له لما يأتي ان جماعة المحدثين صحيحة حسبنا واثوابا بخلاف ما هنا فان خروج احد الاربعين قبل سلام الكل ابطال وجود صورة العدد قبل السلام فاستحال القول بالصحة هنا وعليه فلولم يبين جدت الواحد هنا إلا بعد سلامه وسلامهم لم يؤثر لانه من جزئيات تلك حينئذ واختلوا في اشتراط تقدم احرام من تنعقد بهم على غيرهم والمنقول الذي عليه جمع محققون كابن الرفعة والاسنوي وغيرهما أنه لا بد منه وجريت عليه في شرح العباب ووردت ما أطال به المنتصرون لاسيما الوركي

الاجتماع بأمكنة تلك الجمع فلا يجب على أحد من مصليها صلاة ظهروا من الكفها تستحب خرجا من خلاف من منع تعدد الجمعة بالبلد وان عسر الاجتماع في مكان فيه ثم الجمع الواقعة بعد انتهاء الحاجة الى التدد غير صحيحة فيجب على مصليها ظهروا من مآنهاية قال عرش قوله من كفتها تستحب الخ هذا مقرر وفيه إذا تعددت واحتمل كون جمعة مسبوقة ما إذا لم تعدد او تعددت وعلما انها السابقة فلا يجوز اعادة الجمعة بمجمله لا اعتقاد بطلان الثانية ولا ظهروا سقوط فرضه بالجمعة ولم يخاطب بالظن في ذلك اليوم اهو معلوم ان ما ذكره إذا كانت جمعة جامعة لسائر الشروط أيضا فيقتضى ما إذا شك في بعضها كان تردد في بعض الاربعين المحسوبين هل هو من أهل الكمال ام لا ولم يتبين الحال لو تمته اعادة الجمعة ظهروا كما مر عن الكردى وبقي عن سم وايضا تقدم عن قريب عن شيخنا عرش ما يتعلق بجمع مصر اجماعه قول الماتن (صلواظها) ولا يقال انا او جنبنا عليه صلاتين الجمعة والظن بل الواجب واحدة فقط لا انالما لتحقيق ما تراه به الدمة وجنبنا كليهما ليتوصل بذلك الى برادة ذمته يتيقن وهذا كالأولى احدى الخس ولا يعلم غايتها فلما علم ان الواجب عليه واحدة فقط ونلزمه بالخس لبرادته يتيقن ثم رابت في حاشية الشيخ عبد البر الاجورى على المنهج عن الرملى ما يوافقه عرش (قوله كان سمع) الى قوله لعملا في النهاية والمغنى (قوله عملا بالاسواق) اى لجمعة هو عدم جواز اعادةها لتيقن وقوع جمعة صحيحة (وفيه) اى الظاهر وهو بقاء فرض الوقت وعدم سقوطه بما فعل من الجمعة (قوله باجماع) الى قوله ويشكل في النهاية والمغنى (قوله لم يعتد به) احتراز عن قول ابن حزم بالنعقادها بالواحد منفردا (قوله لكن في الركة الاولى الخ) اى فقط فصولي الامام بأربعين ركة ثم احدث فأنتم كل لنفسه اجزائهم الجمعة نهاية ومعنى سم (قوله ولو بعد سلام من عداه الخ) اى وانصرف الى بيته وبذلك بلغز فيقال لنا شخص احدث في المسجد فبطلت صلاة من في البيت شيخنا (قوله بطلت جمعة الكل) اى من حيث هي جمعة اخذنا ما تقدم بصري (قوله ويشكل عليه) اى على بطلان جمعة الكل بذلك الحدث (قوله ما يأتي) اى في شرح ولو بان الامام جنبنا واحدثنا (قوله وللمتظن منهم تبعه) اى بخلاف ما لو بان الامام محدثا فقط ومع بعض بقية الاربعين لم تصح لاحد كما يأتي في شرح ولو بان الامام محدثا فيسم (قوله فيفرق الخ) المتبادر من هذا الفرق عدم التعويل فيه على ما يتبادر من احدث وبان محدثا من طر والحدث في الاول وكونه من اول الصلاة في الثاني وانه لا فرق بينهما في الموضوعين وان مدار الفرق ليس إلا على ظهور البطلان قبل السلام وعدم ظهور ذلك سم وفي البصري ما يوافقه (قوله تبين الحدث الخ) اى بعد سلام الكل (قوله لما يأتي) اى شرح ولو بان الامام جنبنا الخ (قوله ان جماعة المحدثين) اى الجماعة معهم سم (قوله فان خروج احد الاربعين) اى حسا بالانصراف بالفعل ومثله ما إذا تبين الحدث للقوم في انهاء الصلاة بلا انصراف بصري (قوله تلك) اى ما يأتي (قوله حينئذ) لا يظهر له فائدة (قوله واختلوا الخ) فينبغي لمن لا تنعقد به ان لا يحرم بها الا بعد احرام أربعين ممن تنعقد بهم شرح بافضل ولا يخفى ما فيه من الخرج الشديد (قوله عجزت عليه) وجرى عليه ايضا شرح المنهج والحفة واعتمد النهاية والمغنى والشهاب الرملى وفتح

صلواظها (١) فيه أمران أحدهما هل يتدب لكل من الفرقتين سنة الجمعة البعيدة لوقوع جمعة مجزئة في نفس الامر وهي محتملة من كل منها ولا نها لم تجز واحدة منهما فيه نظرا والثاني غير بعيد تانيهما هل يجب الجماعة كفاية في الظاهر لانها المجزئة ولا حصول الجماعة في جمعة صحيحة فيه نظرا والاول غير بعيد (قوله الى سلام الكل) للموصلي الامام بأربعين ركة ثم احدث فأنتم كل لنفسه اجزائهم الجمعة شرح مر (قوله وللمتظن منهم تبعه) يؤخذ منه انه لو بان الامام محدثا فقط ومع بعض بقية الاربعين لم تصح لاحد ثم رابته في شرح قول المصنف الاتي ولو بان الامام جنبنا الخ صرح بذلك (قوله وحينئذ يفرق الخ) المتبادر من هذا الفرق عدم التعويل فيه على ما يتبادر من احدث وبان محدثا من طر والحدث في الاول وكونه من اول الصلاة في الثاني وانه لا فرق بينهما في الموضوعين وان مدار الفرق ليس إلا على ظهور البطلان قبل السلام وعدم ظهور ذلك (قوله ان جماعة المحدثين) اى الجماعة معهم

الجواد عدم الاشتراط هو المعتمد كمدى على الفضل وقوله والتحفة فيه توقف بل اخر كلام التحفة كالصرح في عدم الاشتراط (قوله لعدم الاشتراط) متعلق بالمتصرفون وافق بعدم الاشتراط الشهاب الرمي بسم (قوله مما يؤيدهم) اى المنتصرين و(قوله مامر انفا) اى فى شرح والمعتبر سبق التحريم و(قوله وما ياتى) اى فى المتن انفا (قوله وعلى الاول) اى الاشتراط (قوله مامر) اى فى الجملة وفى شرحه وحال باب نافذ كمدى (قوله هنا) اى فى الجملة (قوله عدم اشتراط ذلك) اى تاخر الافعال و(قوله ثم) اى فى الرابطة (قوله ونية الاقتداء) الانسب لاستثناها الا فى حذفها (قوله مامر) اى فى باب الجملة معنى (قوله الاية الاقتداء الخ) اقتصر النهاية والمعنى على استثناء الامامة عبارة فى نية الامامة فتجب هنا فى الاصح لنحصله الجماعة اه ولعل وجهه ان نية الاقتداء شرطى جماعة غير الجماعة ايضا قول المتن (ان تقام باربعين) اى منهم الامام وبحل ذلك فى غير صلاة ذات القاع اما فيها فيشترط زبادتهم على الاربعين ليحرم الامام باربعين ويقت الزائداتى وجه العدد ولا يشترط بلوغيرهم اربعين على الصحيح لانهم تبع للاولين نية اى بل يكتفى بواحد كما ياتى فى صلاة الخوف ع ش قول المتن (باربعين) اى ولو كانوا ملتصقين كما قاله الرحمان فقلان الرمي شيخةا عبارة قسم ولو وجد بدنان ملتصقان بحيث عد الاثنين فى باب الميراث قول يعدان هنا اثنين الوجه انها يعدان هنا اثنين بل فى عبارة ابن القطان ان حكمها حكم الاثنين فى سائر الاحكام مراه وسئل البلقينى عن اهل قرية لا يبلغ عددهم اربعين هل يصلون الجمعة والظهر فاجاب رحمه الله تعالى بانهم يصلون الظهر على مذهب الشافعى وقد اجاز جمع من العلماء ان يصلوا الجمعة وهو قوى فاذا قلوا اى جميعهم من قال هذه المقالة فانهم يصلون الجمعة وان احتاطوا فصولا الجمعة ثم الظهر كان حسنا فتفتح المعين وتقدم عن الجرهمى ما يوافقه وفى رسالة الجمعة للشيخ عبد الفتاح الفارسى سئل الشيخ محمد بن سليمان الكردي عن المحدث رحمه الله تعالى ان الجمعة اذا لم تستوف الشروط وصليت بتقليد احد المذاهب واراد المصلون اعادةها ظاهرا هل يجوز ذلك لا ولا واجب بان ذلك جائز لا يمنع منه بل هو الاحوط واخر وجه الخلاف وما فى الامداد ولا يجوز اعادة الجمعة ظاهرا وكذا عكسه لغير المدعو وفعله عند الاتفاق على صحة الجمعة لا عند وجود خلاف قوى على عدم صحته انهم المذهب الغيرى صحة الجمعة شروط لا بدق جواز تقليده من وجودها والا فلا تصح الجمعة على مذهبه ايضا فرأى من التلخيص المنوع اجماعا ومن الشروط المعتبرة فى مذهب مالك القائل بانعقادها باثني عشر رجلا طهارة الثوب والبدن والمكان من المني والوضوء بالشك فى الحدث ومسح جميع الراس فى الوضوء والموا الالة بين اعضاء الوضوء بذلك فى الوضوء والغسل ووضع الانف على الارض فى السجود ووضع اليدين مكشوفتين على الارض فيه ونية الخروج من الصلاة وان يكون الامام بالغا وان لا يكون قاسقا بجاهرا وان يكون الخطيب هو الامام وان تكون الصلاة فى المسجد الجامع وسئل رحمه الله تعالى اذا فقدت شروط الجمعة عند الشافعى فاحكمها بايجاب بانهم يحرم فعلها حينئذ لانه تلبس بعبادة فاسدة نعم او قال بصحتها من يجوز تقليده وقلة الشافعى تقليدا صحيحا مجتمعا للشروطه جاز فعلها حينئذ بل يجب ثم اذا ارادوا اعادةها ظاهرا واخر وجه الخلاف فلا بأس به بل هو مستحب حينئذ ولو منفردا وقوله لم لا تعاد الجمعة ظهر محلها فى غير المدعوين ومنهم من وقع فى صحة جمعة خلاف رسل الشيخ محمد صالح الرئيس مفتى الشافعية بمكة المشرفة رحمه الله تعالى هل يسن اعادة الجمعة ظاهرا اذا كان امامها عاققا وايجاب بقوله نعم تسن اعادةها ظاهرا حينئذ ولو منفردا وقوله كل صلاة جرى فيها خلاف تسن اعادةها ولو فرادى ولانها ان هذه ما جرى الخلاف فى صحتها كما نبه على ذلك التحفة فى باب صلاة الجمعة وسئل رحمه الله تعالى عن اهل قرية دون الاربعين يصلون الجمعة مقلدين للامام مالك فى العدد مع جهلهم بشروط الجمعة عنده وقال لهم امامهم صلوا ويكنى ذلك التقليد واجاب بقوله نعم حيث تقصوا عن الاربعين جاز التقليد للامام مالك لكن مع العلم بالشروط المعتبرة عنده

(قوله لعدم الاشتراط) اى بعدم الاشتراط شيخةا الشهاب الرمي (أن تقام باربعين) وصلوا الا اربعون فى قرية اخرى ثم حضروا قريتهم واعادوا هالينبنى صحة تلك الاعادة وهل يسقط عنهم اثم التعطيل او تدفعه

لعدم الاشتراط يمكن مما يؤيدهم مامر انفا ان اجرام الامام هو الاصل وانه لا عبرة باحرام العدد وما ياتى انه لو بان حدث المأمومين انعقدت للامام فعلم ان من لم تنعقد بهم وغيرهم كلهم تبع للامام وانها حيث انعقدت لم ينظر للامام ومن قيل وعلى الاول لا بد من تاخر افعالهم عن افعال من تنعقد به كالأحرام اننى وهو بعيد جدا لوضوح الفرق بين الاحرام وغيره كما مر فى الرابطة فى الموقف بل الصواب هنا عدم اشتراط ذلك وان قلنا باشتراطه لم يوضح الفرق بين الباين (وشروطها) اى الجماعة فيها (كغيرها) من الجماعات كالقرب ونية الاقتداء وعدم المخالفة الفاحشة والعلم بافعال الامام وغير ذلك عامر إلا نية الاقتداء والامامة فانها شرطان هنا لانعقاد كما مر إذا لم يمكن انعقاد الجمعة مع الانفراد (و) واختصت باشتراط امور اخرى منها (ان تقام باربعين)

والعمل به ايضا وتسن الاعادة واما قول امامهم لهم ويكني الخ فان اراد بذلك أنه لا يشترط العلم بالشروط فهو قول غير صحيح انتهى ما تيسر نقله من تلك الرسالة باختصار (قوله وان كان) الى المتن في النهاية الا قوله وقياسه الى او من الجن (قوله وان كان بعضهم الخ) اي المتوطن بهذا المخل وهو شامل للامام وهو متجه وان بادر مرر بالمخالفة وينبغي صحة الاعادة المذكورة من كلهم ايضا سم (قوله او من الجن الخ) عطف على قوله صلاها عبارة النهاية وتعتقد باربعين من الجن أو منهم ومن الانس قاله القمولى وقيدته الدميري في حياة الحيوان بما اذا تصوروا بصورة بنى آدم اه قال سم هذا الى التقييد جرى على الغالب لا بشرط بل حيث علم اوطن انهم جن ذكر كفى وان تصوروا بصورة غير بنى آدم مرر اه وقره عش واعتمد القمولى وشيخناو البصرى التقييد عبارة شيخنا ولو كان الاربعون من الجن صحت بهم الجمعة كافي الجواهر حيث علمت

ذكرتهم وكانوا على صورة الادميين وقال بعضهم لا يشترط كونهم على صورة الادميين بخلاف ما لو كانوا من الملائكة لانهم غير مكلفين اه وسنأتي عبارة البصرى (قوله كما قاله القمولى) قد يقتضى الاكتفاء بكون بعض الاربعين من الجن انه لو اقامها اربعون من الجن مستوطنون بالقرية بل باسم انس القرية بتعطيل القرية منها حتى يجوز لهم الذهاب لفعلماني قرية اخرى وقد يستبعد ذلك فليحجر سم على حج اه عش (قوله ان علم الخ) وهل يشترط لصحتها منهم كونهم في ارضنا او في الارض الثانية ام لا يشترط فتعتقدهم وان كان مسكنهم في الارض السابعة من ذلك البلدي في نظرنا الاقرب الثاني بدليل قولهم من وقف ارضنا سرت وفتيتها للارض السابعة وهو صريح في ان كل من كان فيها هو من اهلها نعم ان كان بينهم وبين الامام مسافة تزيد على ثلثمائة ذراع في غير المسجد لا تصح للبعد كالانس اذا بعدوا عن الامام عش وفيما استقر به نظر ظاهر اذ غير ارضنا لا يعدو طائنا (قوله يعز مدعى الخ) ان قلنا بكفر مدعى رؤيتهم فهو مر تدور المر تدل يعز اول مرة مر عبارة النهاية بكفر مدعى الخ وفيه نظر ايضا لاننا لا نسلم ولا مخالفتها للقران لان قوله تعالى انه نراكم هو وقيلهم من حيث لا ترونهم يحتمل ان المراد به ان الغالب رؤيتهم لنا من غير ان نراهم فلا ينبغي وقوع رؤيتنا اياهم ولو سلم فلا بد في الكفر من علمه ان ذلك هو المراد في الاقوان لا يقصد الكذب والافلا يتجه الكفر فليتام سم عبارة البصرى بعد كلام نصها فالخاصل انه لو قيل في المقام انعقاد الجمعة بهم لا بد من تصورهم بصورة بنى آدم وفي مقام عدم تكفير مدعى رؤيتهم على غير صورهم الاصلية لا فرق لكان له وجه وجهه فليتام و قوله لا نه حينئذ يخالف للقران قد يقال ليس في الابه الشريعة ما يقتضى عموم الاحوال والازمان فيكون في صدقها ثبوت هذه الخاصة لهم في الجمعة فليتام ثم رابت البيضاوى اشار لذلك في تفسيره فراجع اه (قوله وذلك) اي اشترط الاربعين (قوله لما صبح ان اول جمعة صليت الخ) عبارة المعنى لما روى البيهقي عن ابن مسعود انه صلى الله عليه وسلم جمع بالمدينة وكانوا اربعين

وان كان بعضهم صلاها في قرية اخرى على ما يحتمل جمع وقباسة ان المريض لو صلى الظهر ثم حضر حسب ايضا او من الجن كما قاله القمولى ان علم بعد العلم بوجودهم وجود الشرط فيهم وقول الشافعى يعز مدعى رؤيتهم يحتمل على مدعى في صورهم الاصلية التي خلقوا عليها لانه حينئذ يخالف للقران وذلك لما صبح ان اول جمعة صليت بالمدينة كانت باربعين والغالب على احوال الجمعة التعبد

اذا قصدوا ابتداء ان يعودوا الى قرينهم لاعادتها فيها في نظرنا (قوله وان كان بعضهم الخ) اي المتوطن بهذا المخل وهو شامل للامام وهو متجه وان بادر مرر بالمخالفة (او من الجن) قد يقتضى الاكتفاء بكون بعض الاربعين من الجن انه لو اقامها اربعون من الجن مستوطنون بالقرية بل باسم انس القرية بتعطيل القرية منها حتى يجوز لهم الذهاب لفعلماني قرية اخرى وقد يستبعد ذلك فليحجر (قوله ان علم وجود الشرط فيهم) وقيدته الدميري في حياة الحيوان بما اذا تصوروا بصورة بنى آدم هذا جرى على الغالب لا بشرط بل حيث علم اوطن انهم جن ذكر كفى وان تصوروا بصورة غير بنى آدم مرر ولا يعارض ذلك ما نقل عن النص من كفر مدعى رؤيتهم عملا بلاطلاق النص لانه لا يحتمل على من ادعى رؤيتهم على ما خلقوا عليه وكلامنا فيمن ادعى ذلك على صورة بنى آدم شرح مرر او قل اما قوله ولا وقيدته الدميري الخ ففيه نظر لاننا لا نسلم ولا مخالفتها للقران لان قوله تعالى انه نراكم هو وقيلهم من حيث لا ترونهم يحتمل ان المراد به ان شأهم رؤيتهم لنا من غير ان نراهم وان الغالب ذلك فلا ينبغي وقوع رؤيتنا اياهم ولو سلم فلا بد من الكفر من علمه ان ذلك هو المراد في الابه وان لا يقصد الكذب والافلا يتجه الكفر فليتام (قوله وقول الشافعى يعز) ان قلنا بكفر مدعى رؤيتهم فهو

رجلا قال في المجموع قال أصحابنا وجه الدلالة أن الامة اجتمعوا على اشتراط العدد والاصل الظاهر فلا يجب
الجمعة الا بعد ثبت فيه توقيف وقد ثبت جوازها باربعين وثبت صلوا كما رايتموني أصلي ولم يثبت صلاته لها
باقل من ذلك اه وعبارة النهاية لخبر كتب بن مالك قال أول من جمع بناق المدينة أسعد بن زرارة قبل
مقدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة في تقيع الخضعات وكنا اربعين وخبر ابن مسعود انه صلى الله عليه
وسلم جمع بالمدينة وكانوا اربعين رجلا وقل جابر مضت السنة في كل ثلاثة إماما وفي كل اربعين جمعة
اخرجه الدارقطني وقول الصحابي مضت السنة كذا قال صلى الله عليه وسلم وقله صلى الله عليه وسلم اذا
اجتمع اربعون فليعلم الجماعة وقوله صلى الله عليه وسلم لا جمعة الا في اربعين أم قال ع شر قوله وقله جابر
مضت السنة الخ رواه الدارقطني والبيهقي وفيه عبدالعزيز قال الدارقطني منكر الحديث وقال البيهقي هذا
الحديث لا يحتاج مثله وحديث اذا اجتمع اربعون رجلا الخ اورده صاحب التتمة ولا اصل له وحديث لا جمعة
إلا باربعين لا اصل له انتهى الحافظ ابن حجر في تخريج احاديث الرافعي اه **(قوله وقد اجتمعوا)** أى من يعتد
به كإسرافلايردخالفه ابن حزم عبارة شيخنا قد اخلف العلماء في العدد الذي تنعقد به الجمعة على خمسة عشر
قولا لا أول تنعقد بالواحد وهو قول ابن حزم وعليه فلا يشترط الجماعة كما هو ظاهر الثاني باثنين كالجاعة وهو
قول النخعي الثالث باثنين مع الامام عند أبي حنيفة وسفيان الثوري ومحمد الليث الرابع بثلاثة مع الامام
عند أبي حنيفة وسفيان الثوري الخامس بسبعة عند عكرمة السادس بتسعة عند ربيعة التاسع باثني
عشر وهو مذهب الامام مالك الثامن مثله غير الامام عند اسحاق التاسع بعشرين في رواية ابن حبيب عن
مالك العاشر بثلاثين كذلك الحادى عشر باربعين ومنهم الامام وهو اصح القولين عند الامام الشافعي
الثاني عشر باربعين غير الامام وهو القول الآخر عند الامام الشافعي واه قال عمر بن عبدالعزيز وطائفة
الثالث عشر بخمسين في رواية عن الامام احمد الرابع عشر ثمانون حكاه المازري الخامس عشر جمع
كثير من غير حصر ولعل هذا الاخير ارجحهما من حيث الدليل قاله في فتح الباري اه **(قوله والاربعون اقل**
ما ورد) **(فرفع)** لو شك عند الاحرام في وجود العدد الذي تنعقد به الجمعة ينبغي ان لا يتعذر احرامه ولو شك
بعد السلام منها في ذلك فهل يغتفر هذا الشك كالمشك بعد السلام من سائر الصلوات في شيء من
شروطها فانه لا يضركم تقدم في سجود السهو او لا ويفرق بين هذا الشرط وغيره من الشروط فيه نظر
وقد يؤيد الثاني أنه لو شك بعد السلام حيث امتنع التعدد في أنها سبقت غيرها او قارنته أو سبقت به بطات
مع ان سبقها غيرها حينئذ من شروط صحتها دل على ان هذه الشروط الزائدة فيها اضيق حكام بقية
الشروط فليراجع سم وفي فتاوى الشيخ محمد صالح الرئيس سئل رحمه الله تعالى عن من صلى الجمعة والحال هو شك
هل فيها اربعون أم دون ذلك والحال فيها اربعون وشك هل في الاربعين أى من لا يعرف شروط الجمعة
أم لا ما حكم هذا الشك هل يضرم لا وإذا لم يضرم فهل يسن ان يصلي الظهر أم لا واجاب رحمه الله بقوله لو كان
الشك في استيفاء العدد قبل الصلاة لاتصح معه الجمعة والشك بعدها لا يضرم وأما الشك في الامة ونحوها
فلا يضرم والله اعلم اه وياتي عن الفتاوى المذكورة ما يتعلق بالمقام **(قوله وخبر الانقضاء الخ)** عبارة
النهاية واما خبر انقضاء ضم فلم يبق الاثنا عشر فليس فيه انه ابتدأها باثني عشر بل يحتمل عودهم او عود
غيرهم مع سماعهم اركان الخطبة اه قال الرشيدى قوله مر بل يحتمل عودهم أى قبل التحريم واحرم
بالاربعين فالانقضاء كان قبل الصلاة في الخطبة كما صرح به رواية مسلم واما رواية البخارى فانقضوا
في الصلاة فمحمولة على الخطبة جمعاً بين الاخبار اه قول المتن **(مكلفاً)** عبارة المغنى والنهاية وشرط كل

وقد أجمعوا على اشتراط
العدد والاربعون أقل
ما ورد وخبر الانقضاء
محتمل (مكلفاً كما ذكرنا)
يميز ليخرج السكران بناء
على أنه مكلف

مرتدوا المرتد لا يعزأ أول مرة مر **(فرفع)** لو وجد بدنان ملتصقان بحيث عد اثنتين في باب الميراث في
نحو حجب الام من الثلث الى السدس قبل بدنان هنا اثنتين الوجه انهما بدنان هنا اثنتين بل في عبارة ابن
القطان ان حكمهما حكم اثنتين في سائر الاحكام مر **(فرفع)** لو شك عند الاحرام في وجود العدد الذي
تنعقد به الجمعة ينبغي ان لا يتعذر احرامه ولو شك بعد السلام منها في ذلك فهل يغتفر هذا الشك كالمشك لو شك بعد

لأنها لا تلزم اضداده ولا لنقصهم كإقدامه فلا تعتقد بهم كاذره منافسا لتكرار بخلاف المريض ولو كل العدد بخشي وجبت الاعادة وإن بان رجلا ولو أحرم بارعين فيهم خشي فأنقص واحدا وبقي الخشي لم تبطل كما قاله جمع تبع السبكي لأنها تبقينا انعقادها ثم شككتنا في جود مبطل وهو أنوثة الخشي فلا يضر لأن الأصل بقاء الانعقاد كان الأصل بقاء الوقت وعدم المقدس فبإلوا شكوا فيها في خروجه أو فيها أو قبلها في مسح الرأس في الوضوء فقول بعضهم تبطل في مسئلة الخشي إذا أصل هنا بردها مقرره من أن الأصل دوام صحتها (مستوطنا) بمحل إقامتها فلا تعتقد بمن يلزمه حضورها من غير المستوطنين لأنه صلى الله عليه وسلم لم يقيم الجمعة بعرفة في حجة الوداع مع غزوه على الإقامة بإماما وفيه نظر فانه كان مسافرا إذا لم يقيم بمحل أربعة أيام صحاح وعرفة لا أبنية بها فليست دار إقامة إلا أن يجاب بأنه لا مانع أن يكون عدم فعله الجمعة لأسباب منها عدم أبنية ومستوطن ثم ومروا باب صلاة المسافرين

واحد منهم أن يكون مسلما مكلفا أي بالغا عاقلا حرا كاملا اه (قوله) لأنها لا تقول فقول بعضهم الخ في النهاية والمعنى (قوله) لأنها لا تلزم الخ) عبارة النهاية فلا تعتقد بالسكفار وغير المكلفين ومن فيه روق بالنساء والخثاني اه (قوله) اضداده ولا اه) ان دخل في الإشارة قوله لم يميز ابرد السكران سم (قوله) بخلاف المريض) أي فان عدم لزومه له ليس لنقص فيه بل للتخفيف عنه فلا مانع من انعقادها به بصري (قوله) وجبت الاعادة) يحتمل أن يستثنى ما لو اعتقد من عدد الخثني تمام العدد بغير الخثني أو أنه رجل واعتقد هو تمام العدد بغيره أو أنه رجل ثم بان رجلا فينتج أن الاعادة لوجود الشرط في اعتقادهم وفي نفس الامر وكذا يتجه عدم الاعادة لو بان في الأثناء خشي ثم قبل طول الفصل وضى ركن رجلا سم (قوله) بارعين) أي غير الإمام معني (قوله) أو قبلها) أي قبل شروع الجمعة وبعد فراغ الوضوء ع ش (قوله) بمحل إقامتها) خرج به ما لو تقارب قربتان في كل منهما دون أربعين بصفة الكمال ولو اجتمعوا بلغوا أربعين فانها لا تعتقد بهم وإن سمعت كل واحدة نداء الأخرى لأن الأربعين غير متوطنين في موضع الجمعة نهاية (قوله) بمن تلزمه حضورها الخ) أي ولا بالتوطنين خارج محل الجمعة وان سمو اندامها للقد اقامتهم بمحلها نهاية ومعنى ويأتي في الشرح ما يفيد به بل يفيد قوله هنا من غير المستوطنين أي بمحل إقامة الجمعة (قوله) لأنه صلى الله عليه وسلم يقيم الخ) يمكن أن يكون في الدليل أن الغالب على أحوال الجمعة التبدل ولم تثبت إقامتها بغير المستوطنين سم (قوله) على الإقامة) أي بمكة (في حجة الوداع) أي وكان يوم عرفة فيها يوم الجمعة كافى للصحيحين وصلى به الظهور والعصر تقدما كما في خبر مسلم شرح المنبر (قوله) وفيه نظر) أي في الاستدلال المذكور (قوله) فانه كان مسافرا الخ) أي ويجرد غزوه على الإقامة بإماما بمكة بعد عرفة لا ينتهي سفره به وإنما ينتهي ببلوغها كما تقدم في باب صلاة المسافرين فعدم تجميعة حيث لا يسافر لا لعدم التوطن بجمري (قوله) إذا لم يقيم الخ) أي وكما بدل عليه جمعه بعرفة بين الظهور والعصر تقدما بجمري (قوله) وعرفة الخ) عطف على اسم وخبران في قوله فانه كان الخ والحاصل أن الاستدلال المذكور مشكل من وجهين الأول أنه صلى الله عليه وسلم كان مسافرا فعدم إقامته الجمعة بعرفة للسفر والثاني أنه لا أبنية في عرفة فعدم إقامته الجمعة لعدم كونه دار إقامة ومن ثم قال الشيخ العزيمي هذا التعليل مشكل قديما وحديثا بجمري (قوله) إلا أن يجاب الخ) فيه بحث ظاهر لأنها سلمنا أنه لا مانع مما ذكره إلا أن عدم إقامته الجمعة بعرفة وكونه لا مانع مما ذكره لا يدل على هذا السبب المعين اعني عدم الاستيطان لجواز أن يكون لغيره دونه فلا يثبت المطلوب خصوصا وهذه واقعة حال فعليه سم عبارة البصري قوله بأنه لا مانع الخ مسلم لكنه لا يجدي لأنه مستدل لا مانع اه (قوله) ومستوطن ثم) أي وعدم مستوطن في عرفة (قوله) أن من توطن خارج السور) وفي فتاوى الشيخ محمد صالح الرئيس سئل رحمه الله تعالى عن بلدة مسورة ميمنة سورها حارة وميسر حارة في مقام في داخل السور جعتان جمعة للشافعية مستوفية للشروط كاملة العدد وجمعة للخوارج مختلة الشرط ناقصة العدد وفي كل من الحارتين السلام من سائر الصلوات في شيء من شروطها فانه لا يضر كما تقدم في جود السور وما نحن فيه من ذلك لأن وجود العدد المذكور من شروط صحتها ولا يفرق بين هذا الشرط وغيره من الشرط فيه ونظر وقد يؤيد الثاني أنه لو شك بعد السلام حيث امتنع التعدد في أناسقة غيرها أو قارنتها وسبقت به بطات مع أن سبقا غير هاجمته من شروط صحتها فدل على أن هذه الشرط والرائدة فيها اضيق حكما من بقية الشرط فليراجع (قوله) لأنها لا تلزم اضداده ولا اه) يرد السكران أن دخل في الإشارة كونه يميز (قوله) وجبت الاعادة) يحتمل أن يستثنى ما لو اعتقد من عدد الخثني تمام العدد بغيره أو أنه رجل واعتقد تمام العدد بغيره أو أنه رجل ثم بان رجلا فينتج أن الاعادة لوجود الشرط في اعتقادهم وفي نفس الامر وكذا يتجه عدم الاعادة لو بان في الأثناء خشي ثم قبل طول الفصل وضى ركن رجلا سم (قوله) بارعين) أي يمكن أن يكون في الدليل أن الغالب على أحوال الجمعة التبدل ولم تثبت إقامتها بغير المستوطنين (قوله) إلا أن يجاب الخ) فيه بحث ظاهر لأنها سلمنا أنه لا مانع مما ذكره إلا أن عدم إقامته الجمعة بعرفة وكونه لا مانع مما ذكر

ان من توطن خارج السور لا تتعد به الجمعة داخله وعكسه لانه اعني السور يجعلهما (٣٥) كبلدين منفصلتين وافق شارح

فيم لو تمه ففاته وامكنه
ادراكها في بلده لجواز
تعددها فيه او في بلد الظهر
مادام قادرا عليها ثم انتهى
وماقاله في بلده واضمح وفي
غيرها انما ينتج ان سمع
النداء منها لان غايته انه
بعدئاسه من الجمعة ببلده كمن
لاجمعة ببلده وهو انما يلزمه
بغيرها ان سمع نداءها
بشروطه والمستوطن هنا
هو من (لا يظن) اى
يسافر عن محل اقامته
(شأنه لا يصح الا للحاجة)
فلا تتعقد بمسافر ومقيم على
عزم عوده لوطنه ولو بعد
مدة طويلة ولم يزل له مسكنان
باني فيه التفصيل الاتي في
حاضري الحرم نعم لا ياتي
هنا اعتبارهم ثم مانوى
الرجوع اليه للاقامة فيه
ثم ماخرج منه ثم موضع
اخرامه اعدم تصور ذلك
هنا وانما المتصور اعتبار
ماقامته به اكثر فان استوت
بها فما فيه اهل ومحاجر
ولده فان كان له بكل اهل
او مال اعتبر ما به احدهما
دائما او اكثر او بواحد
اهل وبآخر مال اعتبر ما فيه
الا هل فان استويا في كل ذلك
٣ ههنا يفاض بالاصل وكان
الشيخ اورد الالفاظ على
هذه القولة بعد ثم لم يكتب
عليها ه من هامش

المذكورتين الجمعة للشافعية مستوفية للشرط كاملة العدد قبل يجوز في هذه الصورة اعادة الظهر جماعة
او فرادى او تحرم او اجاب بقوله وحيث الامر ماسطر فلا يجوز ان كان في داخل السور ومن الشافعية اعادة
الجمعة ظهرا الان جمعة الخواارج الغير المستوفية للشرط وليست جمعة ولا تفصلها عن هو خارج في السور
بالسور وما اهل الحارثين فان كانوا تعدان بلدا واحدا بان كان بعضهم يستعمر من بعض واتخذ النادى
وملعب الصبيان فان لم يوجد محل يسمع الجميع فلا مشقة فالاعادة سنة لمن لم تقدم جمعة بقينا وان وجد محل
يسمع كذلك فلا اعادة واجبة لمن تأخرت جمعته ولا للجميع اذا وقعنا معا او شك في المعية وحيث سنت الاعادة
سنت الجماعة في الظهر وحيث وجبت الاعادة كانت الجماعة فرض كفاية وان كانت الحارثان تعدان
بلدين بان لم يتجه ما ذكر فلا يجوز الاعادة اه (قوله ان من توطن خارج السور الخ) شامل لما اذا كان له
سور اخر متصل طر فاه بذلك السور كافي المدينة المنورة (قوله لانه اعني السور يجعلهما) الخ ٣ (قوله فيمن
لو تمه) اى بان اقيمت الجمعة في محل من بلده يجب عليه السعي اليها (وقوله وامكنه ادراكها الخ) اى ادراك
جمعة في محل من بلده لا يجب عليه السعي اليها بالبعد ووقفه على مشقة لا تحتمل عادة وبذلك يندفع استحكال
البصرى بقوله قد يقال لا معنى لقوات حيتن فليست اه (قوله انما ينتج ان سمع النداء منها) يمكن توجيهه
الاطلاق المذكور بانه حيتن منسوب الى التقصير فلا بعد في التغليب عليه بخلاف من لاجمعة ببلده ولم يسمع
النداء من غير هاهنا تامله بصرى عبارة سم قوله لان غايته انه بعدئاسه الخ قد يمنع ويفرق اه قول الممن
(الحاجة) اى كتنجارة وزبارة نهاية (قوله فلا تتعقد) الى قوله ومن له في النهاية والمغنى (قوله ومقيم
على عزم عوده الخ) ومنه ما لو سكن ببلده له عازما على ان اتيه احتياج اليه في بلده لم يخطئها او امامها مثلا
رجع الى بلده فلا تتعقد به الجمعة في محل سكنه لعدم التوطن واهم قوله على عزم عوده الخ ان من عزم على
عدم العود دانعقدت به لانه صارت وطئه عشا قول ومفهومه ايضا لان تعادلا لم يزم على شيء ولكن قضية
صنيع عشا عدمه ولعلها الاقرب فليراجع (قوله ولو بعد مدة طويلة) اى كالتفصير التجارية نهاية ومعنى
(قوله ومن له مسكنان الخ) اى كاهل القاهرة الذين يسكنون تارة بها واخرى بمصر القديم او بولاق
سم (قوله باني فيه التفصيل الخ) وافق شيخنا الشهاب الرملى فيمن سكن بزوجه في مصر مثلا وبأخرى في
الحاقاه مثلا وله زراعة بينهما ويقع في الزراعة غالب النهار وبيت عند كل واحدة منهما ليلة في غالب احواله
بانه يصدق عليه انه متوطن في كل منهما حتى يحرم عليه سفره في يوم الجمعة بعد الفجر لمكان نفوت به الا لخوف
ضرر نهاية وسم قال عشا قوله مرانه متوطن في كل منهما اى فتتعقد به الجمعة فيها اه (قوله ثم ماخرج
منه) قد يقال ما المانع من اتيان هذا بان يعتبر ما كان في يوم الجمعة سم وباني عن النهاية ما يوافقه (قوله اعتبار
ماقامته بها كثر) اى سواء كان له في الاخر اهل او مال ولا عشا (قوله ان استوت) اى اقامته (قوله فما
فيه اهل) يبنى وماله اخذ اعماياى وكانه سقط سمو ابصرى (قوله او مال) او لم ينح الخلق وقوله احد هما
لا يدل على هذا السبب المعين اعني عدم الاستيطان لجواز ان يكون لغيره دونه فلا يثبت المطلوب خصوصا
وهذه واقعة حال فعليه اه (قوله لان غايته انه بعدئاسه الخ) قد يمنع فيفرق (قوله ومن له مسكنان) اى
كاهل القاهرة الذين يسكنون تارة بها واخرى بمصر القديم او بولاق وفي فتاوى شيخنا الشهاب الرملى لو
كان له زوجتان كل واحدة منهما في بلدة يقيم عند كل واحدة منهما لا تتعقد به في البلدة التي اقامته بها اكثر دون
الاخرى فان استويا فيها لا تتعقد به في البلدة التي اقامته فيها اكثر دون الاخرى فان استويا فيها اعتبر نيته
في المستقبل فان لم يكن له في اعتبار الموضع الذى هو فيه اه وفيها ايضا فيمن سكن بزوجه في مصر مثلا
وبأخرى في الحانكاه مثلا وله زراعة بينهما ويقع في الزراعة غالب النهار وبيت عند كل منهما
ليلة في غالب احواله انه يصدق عليه انه متوطن في كل منهما حتى يحرم عليه سفره يوم الجمعة
بعد الفجر لمكان نفوت به الا لخوف ضرر اه (قوله ثم ماخرج منه) قد يقال ما المانع من
اتيان هذا بان يعتبر ما كان فيه يوم الجمعة (قوله فما فيه اهل) ٣

انعدت به في كل منهما فيما يظهر ولا تاتي نظيره هذه ثم تعدره ثم ما ذكر لا ينافيه في الانوار انهم لو كانوا يجعل شتاوا بآخر صيفا لم يكونوا مستوطنين بواحد منهما لان محل هذا (٤٣٦) فيمن لم يتوطنوا على حين معينين ينتقلون من احدثهما الى الآخر ولا يتجاوزونهما الى غيرهما

أو كلاهما (قوله انعدت به الخ) عبارة النهاية باعتبار نيته في المستقبل فان لم تكن له نية اعتبار الموضع الذي هو فيه كذا ففيه بالوجه الله اه (قوله نظيره هذه) اي الاخير (قوله ثم ما ذكر) اي قوله ومن له مسكنان الخ (قوله لم يكونوا مستوطنين الخ) اي فلا تتعد به الجماعة في واحد منهما (قوله محل هذا) اي ما في الانوار (قوله كذلك) اي معينين الخ (قوله لكن اختلف الخ) اي واما اذا استوت تعد به الجماعة في كل منهما كما سر (قوله عنها) اي عن بلدهم (قوله لم تتعدهم) اي في مصابيفهم (قوله وان خر جو الخ) عطف على قوله ان سافروا الخ (قوله فتلزمهم) اي وتتعدهم (قوله ان عد) اي ما خر جو اليه (قوله ولا) اي وان لم يعد من الحظفة (قوله فيها) اي في الحظفة (قوله وما قاله الخ) اي الجلال (قوله ولا سفرهم) عطف على قوله في خر وجهم (قوله نعم تلزمهم الخ) لعل هذا اذا سمعوا النداء من بلدهم ولا تلزمهم لان المسافر ولو سافرا قصيرا لا تلزمه الجماعة حيث لم يسمع نداء هامن بلدها سمع اقول لا حاجة الى ما رجاه اذ صنيع الشارع كما صريح في ان الكلام فاما اذا قاموا في المصايف اقامة قاطعة للسفر فتلزمهم اقامتها في المصايف اذا اقيمت فيها جماعة معتبرة (قوله او في بلدهم) عطف على قوله في مصابيفهم (قوله وانما يسقط) اي الخروج (قوله نعم ان سمعوا النداء الخ) اي من بلدهم وغيره وقد اقاموا في المصايف اقامة قاطعة للسفر (قوله مطلقا) اي اما في بلدهم او غيرها الشامل للمصايف بشرطها (قوله ولو اكره) الى قوله ولو خرج في النهاية (قوله ولو اكره الامام) وظاهر ان الامام ليس بقيد (قوله اهل بلداخ) ويظهر ان ذريتهم بعدهم مثلهم فيما ياتي (قوله لم تتعدهم الخ) وافق بعض العلماء بانهم لا تلزمهم الجماعة بل لا تصح منهم ولو فعلوا لقلد الاستيطان وذلك ظاهر لا شك فيه نهاية وقوله مر لا تلزمهم الجماعة في اطلاقه نظر نعم ان فرض انهم يتوقعون زوال الاكره قبل مضي اربعة ايام فسقط عنهم الى مضي ثمانية عشر يوما لانهم مسافرون حينئذ او قبلها اذا لم يكن في المنتقل اليه غيرهم قسمة مطلقا وقوله مر بل لا تصح الخ مشكل جدا لان لا يكون المراد به لا تتعدهم او يحتمل على ما اذا لم يكن بالبلد غيرهم بصري عبارة عرش قوله مر لا تلزمهم الخ اي لكن لو سمعوا النداء من قرية اخرى وجب عليهم السعي اليها اه (قوله عازمون على الرجوع الخ) مفهوما منهم اذ اذعن مواعيل عدم الرجوع او لم يعمز مواعيل شيء منهما انعدت بهم وتقدم عن عرش ما يقتضي عدم الانعقاد في الصورة الثانية (قوله بعد الفجر) محل تأمل فانه ايمان يكون المراد به بخروا كما هو الظاهر فكيف يصح قوله الاتي من حين الفجر او غيرهما فاقوجه التقديده بصري اقول في قوله الاتي تسامح والمراد بذلك من وقت يسع الرجوع الى وطنهم واقامة الجماعة فيه (قوله فتلزمهم السعي الخ) اي بان يسرعوا الى وطنهم واقامة الجماعة فيه كردى (قوله كما سر) اي قبيل قول المصنف او بلغهم صوت الخ كردى (قوله او ينظر في محلهم الخ) قد يتوقف في كل من الاحتمالين اما الاول فلانه مناف لما تقدم من ان التعطل لئما يحرم اذا كان السفر لغرض حاجة وقد فرضه هنا حاجة واما الثاني فلان السماع ايماننا بنظره فيما يظهر وتعطيه قوة كلامهم فيما اذا اقيمت الجماعة بالفعل يجعل فتلزمهم بصري حاصله الميل الى انه لا يلزمهم الرجوع الى بلدهم مطلقا (قوله فان كان يسمى اهل الخ) اي ولم يتخشوا على اموالهم سم (قوله لما سر) اي قبيل قول المصنف ويحرم على من لزمتها (قوله الاول احوط) ينافيه ما تقدم للشارح من تقييد بحث صاحب التعجبين فلا تغفل بصري

بخلاف من توطنوا على حين
كذلك لكن اختلف حالهم
في اقامتهم فيها فان التوطن
بهما أو بأحدهما ينافي
نيطبه التوطن في حاضري
الحرم وافي الجلال البلقيني
في اهل بلد يفارقونها في
الصيف الى مصابيفهم بانهم
ان سافروا عنها ولو سافرا
قصيرا لم تتعدهم فان
خروجهم عن المساكن فقط
وتركوا اموالهم لم يكن
هذا ظعننا لانه السفر
قتلزمهم ولو فباخرجوا
اليه ان عد من الحظفة ولا
لزمهم فيها وما قاله في
خروجهم عن المساكن
ظاهر الا قوله وتركوا
اموالهم فليس بقيد وفي
سفرهم ان اراد به انها
لا تتعدهم في مصابيفهم
فواضح نعم تلزمهم ان
اقيمت فيها جماعة معتبرة او
في بلدهم لو عادوا اليها فليس
بصحيح لان خروجهم عنها
لحاجة لا يمنع استيطانهم بها
اذا عادوا اليها كما يصرح به
المتن وانما تسقط عنهم
الجمعة نعم ان سمعوا النداء
ولم يتخشوا على اموالهم لو
لوهبوا للجمعة لزمهم
مطلقا وانعدت بهم في
بلدهم ولو اكره الامام اهل
بلد على سكني غيرها
فامتثلوا الكهنة عازمون

(قوله نعم تلزمهم الخ) لعل هذا اذا سمعوا النداء من بلدهم ولا تلزمهم لان المسافر ولو سافرا قصيرا لا تلزمه الجماعة حيث لم يسمع نداء هامن بلدها (قوله نعم تلزمهم الخ) ان كان السفر القصير كافي سفر الجماعة الطويل فانه لا ينقطع الا باقامة اربعة مساح او نية اقامتها في اطلاق الزوم نظر اذ لم يسمعوا نداء بلدهم من تلك المضائق وكذا يقال في قولهم الاتي نعم ان سمعوا الخ (قوله فان كان يسمى اهل النداء من بلدهم) اي ولم يتخشوا على اموالهم (قوله محل نظر) والاول احوط لعل الاوجه

على الرجوع لبلدهم متى زال الاكره لم تتعدهم في الثانية بل في الاولى لو عادوا اليها كما هو ظاهر ولو خرج بعد الفجر وعبارة
اهل البلد كلهم لحاجة كالصيف وامتكنهم اقامة الجماعة بوطنهم فهل يلزمهم السعي اليها من حين الفجر لانهم يحرم عليهم أن يعظروا
كأمر أو ينظر في محلهم فان كان يسمع اهل النداء من بلدهم لزمهم لما مر أنه في حكم بعض اجزائه ولا فلا محل نظر والاول احوط

وعبارة سم لعل الوجه الثاني لأنهم مسافرون والمسافر لاجمة عليه وان قصر سفره إلا إذا خرج الى ما يبلغ أهله نداء بلده كما صرحوا بذلك وهذا ما يؤيد النظر في قوله السابق نعم تلزمهم ان اقيمت فيها جمعة الخ ذلك لان المسافر لاجمة عليه وان دخل بلدة الجمعة وقصر سفره مالم يكن خروجه الى ما ذكر فليتام اه اقول قد تقدم الجواب عن النظر في قول الشارع السابق بانه مفروض فيما إذا انقطع سفرهم باقامة قاطعة للسفر وتقدم استحكال السيد البصري الثاني ايضا (قوله قال الاستوى ومن تبعه الخ) انك ان تقول في توجيهه لا يتخلو اما أن يكون المراد بالمجمعين من تلزمهم أو من تنفقدهم أو من يفعلونه فان كان المراد اعدا الأخير وردت الصورة التي افادها الاستوى وان كان الأخير ورد مالموا اقامها اربعون مقيمون غير مستوطنين واقامهم معهم جمع من الارقام المستوطنين مع انها غير صحيحة ايضا حيث لا بد من قوله مستوطنا فتأمل بصري وقوله انك تقول في توجيه الخ لعله اراد بقطع النظر عن الرد الآتي في الشارع ولا نقوله فان كان المراد اعدا الأخير الخ فظاهر المنع لاسيا بالنسبة لارادة من تنفقدهم كما يظهر بالتأمل (قوله لانه) اي محل الاستيطان (قوله لانه) لا

يحتتمل أن المراد) اقول هذا الجواب غير ملائم للرد المذكور وذلك لانه وان احتمل أن المراد بالمجمعين ما ذكره لان تنقيدها لاقامة يكون في الخط مع إضافة الخطأ الى الاوطان ثم إضافة الاوطان الى المجمعين نص صريح في أن المحل الذي تقام فيه لا بد أن يكون محل استيطان المجمعين فالصورة المذكورة لا تحتتمل إلا الخروج بقوله المجمعين باعتبار ما تقر بدون خفاء في ذلك نعم اعتبار التكليف والحريه والذكورة فيهم لا يفيد ما تقدم فافاده هنا بما قبل قوله مستوطنا الخ وصار قوله مستوطنا الخ مستغنى عنه نعم يمكن حيث تدفع دعوى الاستغناء بأنه أفاد تفسير الاستيطان بما لا يستفاد مما تقدم فليتام فانه في غاية الظهور سم (قوله امن اهله) أي أهل وجوها (قوله وعلم) الى المتن في النهاية الا قوله به يعلم الى وفي انعقاد جمعة الخ (قوله وعلم امر الخ) يتأمل سم لعل وجه التأمل ان ماسر وهو قوله والجمعة يفعلها المقيم المتيمم لفقد الماء ويقضى الظاهر انما يقتضي عدم اغناء جمعة من ذكر عن القضاء وهو لا يستلزم عدم الانقضاء عبارة النهاية ومعلوم بماسر في صفة الاثمنة ان الاميين إذا لم يكونوا في درجة لا يصح اقتداء بعضهم ببعض لان الجماعة الخ وعلم ما تقرر انه لا بد الخ قال عرش قوله لم يما تقرر رأى من أن الاميين إذا لم يكونوا الخ (قوله انه لا بد) أي فيمن تنفقد به أموال وجدار يعون تنفى صلاتهم عن القضاء فظاهر صحته لمن لا تنفى صلاته تبعاً وان لم يزمه قضاء الظاهر سم (قوله وهو ظاهر الخ) وهو ظاهر ان وجد هناك اربعون غيرهم وكذا ان لم توجد فلا تصح اجمعة اخذاً من توجيه ما أتى به البغوي في الامي بقوله لان الجماعة المشتركة الخ وذلك لان من لا تنفى صلاته عن القضاء كالامى في عدم صحة اقتداء به

الثاني لانهم مسافرون والمسافر لاجمة عليه وان قصر سفره إلا إذا خرج الى ما يبلغ أهله نداء بلده كما صرحوا بذلك وهذا ما يؤيد النظر في قوله السابق نعم تلزمهم ان اقيمت فيها جمعة الخ وذلك لان المسافر لاجمة عليه وان دخل بلدة الجمعة وقصر سفره مالم يكن خروجه الى ما ذكر فليتام (قوله لا يثبت ان المراد الخ) اقول هذا الجواب غير ملائم للرد المذكور وذلك لانه وان احتمل أن المراد بالمجمعين ما ذكره لان تنقيدها لاقامة يكون في الخط مع إضافة الخطأ الى الاوطان ثم إضافة الاوطان الى المجمعين نص صريح في أن المحل الذي تقام فيه لا بد أن يكون محل استيطان المجمعين فالصورة المذكورة لا تحتتمل إلا الخروج بقوله المجمعين باعتبار ما تقر بدون خفاء في ذلك نعم اعتبار التكليف والحريه والذكورة فيهم لا يفيد ما تقدم فافاده هنا بما قبل قوله مستوطنا الخ وصار قوله مستوطنا الخ مستغنى عنه نعم يمكن حيث تدفع دعوى الاستغناء بأنه أفاد تفسير الاستيطان بما لا يستفاد مما تقدم فليتام فانه في غاية الظهور (قوله وعلم بماسر) يتأمل (قوله انه لا بد) أي فيمن تنفقد به أموال وجدار يعون تنفى صلاتهم عن القضاء فظاهر صحته لمن لا تنفى صلاته تبعاً وان لم يزمه قضاء الظاهر (قوله وهو ظاهر) وهو ظاهر ان وجد هناك اربعون غيرهم تنفى صلاتهم عن القضاء وكذا ان لم توجد بان كان جميع أهل البلد لا تنفى صلاتهم عن القضاء فلا تصح منهم اجمعة اخذاً من توجيه ما أتى به البغوي في الامي بقوله لان الجماعة المشتركة هنا الخ وذلك لان من

قال الاستوى ومن تبعه وهذا الشرط لا يفتي عنه قوله اوطان المجمعين فان ذلك شرط في المكان وهذا في الاشخاص حتى لو اقامها في محل الاستيطان اربعون غير مستوطنين لم تنعقد بهم وان لم يمتهم اه ورد بأن هذه الصورة خارجة بقوله المجمعين لانه في هذه الصورة لتغير المجمعين ويجاب بانها وان خرجت به الا ان ذلك خفي اذ يحتتمل أن المراد بالمجمعين مقيموا الجماعة وان لم يكونوا من أهلها فاحتاج لبيان هنا مع ذكر قيود لا يستغنى عنها منها اشتراط التكليف والحريه وعلم بماسر في التيمم انه لا بد من اغناء صلاتهم عن القضاء وهو ظاهر وان لم أر من صرح به في غير فاقده الظهورين

بل هو أولى بالمنع لأن الأبي يصح إقدام مثله بخلاف من تلزمه الإعادة سم **(قوله وسيعلم)** إلى قوله وبه يعلم
 في المغنى **(قوله ليهم)** أى فى الامين **(قوله فانه اى الخ)** وفى فتاوى الشيخ محمد صالح الرئيس سئل رحمه الله
 تعالى عن رجل من بلدة يصلى الجمعة بأكثر من الاربعين ثم يعودون الظن لظنهم ان لهم اميون ومن لا يعرف
 شروط اركان الصلاة والخطبة فيكون عددهم اقل من الاربعين كما هو معلوم فى اكثر العوام المقصرين
 الذين لا يبالون بالدين والمنهكين فى طلب الدنيا فهل يؤثر هذا الظن فيحرم عليهم الجمعة ويحب عليهم ان يصلوا
 الظن فقط أو لا يؤثر فيكى وجود العدد على حسب الظاهر فقط مالم يتبين ولم يتيقن أن فيهم ذلك لأن
 التفتيش عن كل واحد منهم سوء الظن بهم وما امرنا بهذا فيصلى الجمعة وإن قلنا بالثاني فهل يسن لهم إعادة
 الظن احتياطاً لظنهم المتقدم أو تحرم إعادة ما واجب بانهم إن دخلوا فى الجمعة مع ذلك الظن فلا تصح
 صلاتهم فالإعادة واجب إلا أن قلنا القائل يجوز ازاها بدون الاربعين واما ان دخلوا فيها مع ظن استحج
 الشروط فلا يجوز الإعادة لعدم الموجباه وتقدم عن الفتاوى المذكورة ان الشك فى الامية ونحوها
 لا يؤثر مطلقاً فى الصلاة ولا قبلها ولا بعدها **(قوله هنا)** أى فى الجمعة **(قوله بينهما)** الأولى بينهما بعضهم
 الجمع كفى النهاية **(قوله وبه يعلم)** أى بالتعليل المذكور **(قوله انه لا فرق الخ)** خلافاً للنهاية والمغنى وشيخ
 الاسلام وشرح بافضل وشرى الارشاد عبارة الاول وظاهر ان على ائمة البغوى إذا قصر الامى فى التعلم
 والافتصاح الجمعة كان الامام قارئاً **(قوله وان الفرق بينهما الخ)** اعتمد شيخنا البجيرى وقال للنهاية
 والمغنى عبارة الاولين ولو كانوا الاربعين فقط وفيهم امى فان قصر فى التعلم لم يصح جمعهم لطلان صلاته
 فيقتصرون عن الاربعين فان لم يقصر فى التعلم حجت جمعهم كالوكانوا الاميين فى درجة واحدة فشرط كل ان
 تصح صلاته لنفسه كفى شرح الرملى وان لم يصح كونه اماماً لم يقصر بقول القليوبي اى تبعاً للتحقق بشرط فى
 الاربعين ان تصح امامة كل منهما للبيعة ضعيف والمعتد ما تقدم **(قوله فصلاته باطله لا لا فالإعادة الخ)**
 بقى اى المطلق الاى قسم آخر تصح صلاته ولا إعادة وهو من لا يمكنه التعلم مطلقاً سم **(قوله كما مر آنفاً)** اى
 بقوله وعل **(قوله فلا تصح إرادته هنا)** محل نظر بصري **(قوله وفى انعقاد)** إلى قوله ولو كان فى المغنى **(قوله)**
 عدم صحة جمعهم فان وجد من يخطبهم ولم يكن بهم صمم يمنع السماع انعقدت بهم لانهم يتعظون كذا فى
 شرح مروه وظاهر على ما اعتمد تبعاً للشيخ الاسلام من حمل كلام البغوى فى مسألة الامى المذكورة على من
 قصر فى التعلم لا أن هؤلاء غير مقصرين ومع ذلك لا بد أن يكون الامام منهم كاجزم به شيخنا الشهاب الرملى
 من امتناع اقتداء الاخرس بالآخرس اما على ما اعتمد شيخنا الشارح فى مسألة الامى من كلام البغوى
 فالقياس عدم انعقاد جمعهم وان وجد من يخطبهم بل وان كان فى الاربعين اخرس واحد فقامل سم

لا تغنى صلاته عن القضاء كالاى أن كلاً لا يصح الاقتداء به بل هو أولى من الامى بالمنع هنا لان الامى يصح
 اقتدائه بمثله بخلاف من تلزمه الإعادة **(قوله باطله لا لا فالإعادة)** بقى قسم آخر تصح صلاته ولا إعادة وهو
 من لا يمكنه التعلم مطلقاً **(قوله وجهاً)** او جهه ما عدم الاعناد لفقد المظنة فان وجد من يخطبهم ولم
 يكن بهم صمم يمنع السماع انعقدت بهم لانهم يتعظون كذا فى شرح مروه وظاهر على ما اعتمد تبعاً للشيخ
 الاسلام من حمل كلام البغوى فى مسألة الامى المذكورة على من قصر فى التعلم لا أن هؤلاء غير مقصرين ومع
 ذلك لا بد أن يكون الامام منهم كاجزم به شيخنا الشهاب الرملى فى شروط الامام من امتناع اقتداء الاخرس
 بالآخرس اما على ما اعتمد الشارح فى مسألة الامى من كلام البغوى فالقياس عدم انعقاد جمعهم وقوله
 فالقياس النخ اى الان جوازنا اقتداء الاخرس بالآخرس وخطب غيرهم لم نكتف بخطبة احدهم بالاشارة
 وام احدهم باقياً فقط فنامله فنه وان وجد من يخطب ويؤمهم كفى مسألة الامى لانهم اميون او فى حكم
 الاميين **(قوله)** معلوم من اشراط الخطبة الخ كان وجه علم ذلك توقف الخطبة على النطق لكن لم يكتف
 بخطبة احدهم بل بالاشارة إذا كانت مفهومة لحصول المقصود بها كالعابرة وحيداً تنعقد جمعهم وان امهم
 احدهم ان قلنا بصحة اقتداء الاخرس بالآخرس خلاف ما قاله الشهاب الرملى وان قلنا بصحة خطبة احدهم

وسيعلم عما ياق ان شرطهم
 أيضا ان يسموا اركان
 الخطبتين وان يكونوا اقراء
 أو اميين متحدين فيهم من
 يحسن الخطبة فلر كانوا اقراء
 إلا واحد منهم فانه امى لم
 تعتقد بهم الجمعة كالفى به
 البغوى لان الجماعة
 المشروطة هنا للصحة صيرت
 بينهما ارتباطا كالارتباط
 بين صلاة الامام والمأموم
 فصارت اقتداء قارئه بأمرى
 وبه يعلم انه لا فرق هنا بين
 أن يقصر الامى فى التعلم
 وان لا وان الفرق بينهما
 غير قوى لما تقرر من
 الارتباط المذكور على ان
 المقصر لا يحسب من العدد
 لانه ان امكنه التعلم قبل
 خروج الوقت فصلاته
 باطله لا لا فالإعادة لازمة
 له ومن لزمته لا يحسب من
 العدد كما مر آنفاً فلا تصح
 إرادته هنا وفى انعقاد جمعة
 أربعين اخرس وجهاً
 ومعلوم من اشراط الخطبة
 بشروطها الآتية عدم صحة
 جمعهم ولو كان فى الاربعين
 من لا يعتقد وجوب
 بعض الاركان

كنفى صح حسبانته من الاربعين وان شك في اتيانه بجميع الواجب عندنا كاتصح امامته (٤٣٩) بنام ذلك لان الظاهر توقيه الخلاف

بخلاف ما اذا علم منه مفسد عندنا فلا يحسب كاهو ظاهر عامر لبطان صلته عندنا ثم رأت في الخادم عن مقتضى كلام الشيخين ان العبرة بعقيدة الشافعي اماما كان أو مأموما وهو صريح فيما تقرر (والصحيح انعقادها بالرضى) وان صلوا الظفر على ماركلهم ولماسقط عنهم رقابهم (و الصحيح) ان الامام لا يشترط كونه فوق (اربعين) خبر اول جمعة السابق (ولو انقضض الاربعون) يعنى العدد المتعبر ولو تسعة وثلاثين اذا كان الامام كاملا والافتراض مثال والضابط النقص (أو بعضهم في الخطبة لم يحسب المفعول من اركانها) في غيبتهم لا شرايط سماعهم لجميع اركانها (وبجوز البناء على ماضى ان عادوا قبل طول الفصل) عرفا وانقضوا لغير عذر لان اليسير لا يقطع الموالة نظير ما مر في الجمع وغيره (وكذا) يجوز بناء الصلاة على الخطبة ان انقضوا بينها) وعادوا قبل طول الفصل عرفا لذلك (فان عادوا) في صورتين (بعد طول) عرفا وضبط جمعه بما يزيد على ماين الاجتباب والقبول في البيع بعيد جدا والاوجه ما

عبارة عش قوله مر انقذت بهم أى حيث كان الامام ناطقا ولا فلا لعدم صحة امامة الاخرس ثم هذا ظاهر بناء على ما قدمه من صحة الاربعة ان اذا كان بعضهم اميا لم يقصر في التعلم اما على اقصاء كلام البغوى وهو ضعيف من عدم الصحة مطلقا لا رباط صلاة بعضهم ببعض فلقياص هناعدم الصحة اه قوله من اشراط الخطبة (الخ) كان وجهه ذلك منه توقف الخطبة على النطق سم (قوله صح حسبانته) الخ مثل ذلك ما في فتاوى السيوطى فانه سئل عما اذا كان الخطيب حنفيا لا يرى صحة الجمعة إلا في السور فهل له ان يحطب ويؤم في القرية وهل تصح الصلاة خلفه فاجاب بأن العبرة في الافتداء بنية المتقدي تصح صلته في الجمعة خلف حتى ان كان في قرية لا سور لها اذا حضر اربعون من اهل الجمعة انتهى وينبغي تقييده بنظر ما قيد به من مس فرجه سم وقوله من مش فرجه لعل صوابه من انقصوا ان المراد بذلك التقييد نسياناه الاقتصاد على ما عهدهم وان لم يرض بقض الشارح (قوله عامر) اى في افتداء الشافعي بالحجنى كردى (قوله مفسد عندنا) اى كسه فرجه (قوله فيما تقرر) هو قوله بخلاف ما اذا علم منه مفسد عندنا الخ وقال عش هو قوله لبطان صلته عندنا اه قول المتن (والصحيح) كان الاول ان يعبر بالاظهر لان الخلاف قولان لا وجهان معنى وعش (قوله على مامر) اى في شرح بأربعين (قوله لكلمهم) الى قوله وضبط جمع في المتن والى قوله الاربعين في التباية قول المتن (لا يشترط كونه) الخ اى اذا كان بصفة الكمال معنى ونهاية (قوله لخبر الخ) اى لاطلاق هذا الخبر (قوله السابق) اى في شرح بأربعين (قوله يعنى العدد المتعبر الخ) فلو كان مع الامام الكامل اربعون فانقض واحد منهم لم يقصر واورد بعضهم هذه على المتن معنى (قوله ولو تسعة) الخ عبارة التباية والمعنى وهو تسعة وثلاثون على الاصح اه (قوله اذا كان الامام كاملا) كان الاول ذكره عقب قول المتن فوق أربعين (قوله والافتضاء مثال) كان الاول تأخيرهم وذكره في شرح او بعضهم الخ (قوله مثال) اى لا قيادى لان الافتضاء هو الذهاب من مكان الصلاة والمراد هنا الخروج من الصلاة ولو مع البقاء في محلها (قوله والضابط النقص) اى فلو اعمى على واحد منهم او بعد في المسجد الى مكان لا يسمع فيه الامام كان كالتقص عش (قوله لا شرايط سماعهم الخ) لقوله تعالى واذا قرء القرآن فاستمعوا له وانصتوا قال اكثر المفسرين المراد به الخطبة فلا بد ان يسمع الاربعون جميع اركان الخطبة نهاية ومعنى قول المتن (على ماضى) اى قبل انفضاضهم سم (قوله وان انقضوا الخ) اى الاربعون كالأربعين وان بعضا كان الاول ذكر هذه الغاية قبل قول المصنف قبل طول الفصل قول المتن (ان عادوا الخ) خرج به ما لو عاد بدلهم فلا بد من الاستئناف وقصر الفصل معنى ونهاية (قوله نظير ما مر في الجمع الخ) فيجب ان لا يبلغ قدر ركعتين بأخف ما يمكن كإقدمه الشارح مر عش (قوله وغيره) اى كان يسلم ناسيا ثم تذكر قبل طول الفصل نهاية ومعنى (قوله لذلك) اى لان اليسير لا يقطع الخ (قوله وضبط جمع له) اى لطول الفصل (قوله بعيد) خبر وضبط الخ (قوله وهو) اى الطول عرفا (قوله صرح به) اى بأن الطول

فهل يكنى مع وجود ناطق فيه نظر ولعل الظاهر لا فليتأمل (قوله من اشراط الخطبة بشروطها) الخ وايضا فاذا الاخرس بالآخرس غير صحيح على ما جزم به شيخنا الشهاب الرملى في شروط الامام يؤخذ منه مع ما وجهه شيخنا الشارح ما نقله عن البغوى في الامى عدم الانعقاد وان وجد من يحطب لهم بل وان كان في الاربعين آخرس واحد تأمل نعم قياس محل شيخ الاسلام كلام البغوى على من قصر بالتعلم الانعقاد هنا اذا وجد من يحطب لهم اى يؤم لما تقدم عن شيخنا الرملى في شروط الامامة (قوله كنى صح حسبانته من الاربعين) مثل ذلك ما في فتاوى السيوطى فانه سئل عما اذا كان الخطيب حنفيا لا يرى صحة الجمعة إلا في السور فهل له ان يحطب ويؤم في القرية وهل تصح الصلاة خلفه فاجاب بقوله العبرة في الافتداء بنية المتقدي تصح صلته في الجمعة خلف حتى ان كان في قرية لا سور لها اذا حضر اربعون من اهل الجمعة اه وينبغي تقييده بنظر ما قيد به من مس فرجه (قوله وبجوز البناء على ماضى) اى قبل انفضاضهم

قلناه من الضبط بالعرف الاوسع من ذلك وهو ما أبطل الموالة في جميع التقديم ثم رأيت الرافعى صرح به وسبقه اليه القاضي ابو الطيب

عراقاً بطل الموالاتع (قوله وابن الصباغ أطلق الخ) مبتدأ وخبر (قوله به) أي بما بطل الخ (قوله وان انفضوا) إلى قوله لما سر في النهاية والمغني (قوله لان ذلك) أي ما ذكر من الخطأ الصلاة (قوله لم ينقل) أي ولان الموالاتع ما وقع في استئالة القلوب نهاية ومعنى (قوله بمفارقة) عبارة للمغني والنهاية بأن آخر جوا انفسهم من الجماعة في الركعة الاولى او ابطوا هـ أي الصلاة مطلقاً (قوله للاولى) أي الركعة الاولى (قوله بطلان) أي للصلاة (قوله للثانية) أي الركعة الثانية (قوله لما سر) أي في شرح الرابع الجماعة (قوله ولم يحرم الخ) أي ولم يعد المنفوضون قال في الروض أو انفضوا في الركعة الاولى ثم عادوا ولم يطل فصل بنوا هـ سم ويمكن ادخالها في كلام الشارح بأن يراد بقوله أربعون سمعوا الخطبة ما يشمل العائدین بعد انفضاضهم وعبارة ع ش قوله بطلت الجمعة أي حيث كان الانفضاض بعد الرفع من الركوع اما لو كان قبله فإن عادوا واقتدوا بالامام قبل ركوعه وقبوه قرؤوا الفاتحة واطنوا مع الامام قبل رفعه عن اقل الركوع استمرت جمعهم كالتباطا انقوم عن الامام ثم اقتدوا به (قوله في الركعة الاولى) يفيد بطلان الجمعة إذا أحرمت عقب انفضاضهم أربعون سمعوا الخطبة في الركعة الثانية وذلك لتبين انفراد الامام في الاولى أي فلم تحصل الركعة الاولى للعدد وصحتها إذا كان احرام الاربعين السامعين عقب انفضاضهم في الاولى لكن ينبغي تقييده بما إذا ادركوا الفاتحة قبل ركوعه كما في مسألة التباطي. ثم رابت التنبيه الاتي المصريح فيه بان لا فرق في جريان الخلاف في اعتبار ادراك الفاتحة قبل الركوع بين الجائين والمبتاطين سم وتقدم عن ع ش ما يوافقه (قوله فيتمونها) إلى قوله ويفرق في النهاية والمغني ما يوافقه (قوله فيتمونها الخ) أي يتمها من بق ظهر معنى زاد الرشيدي في صورة ما إذا كان المنفوض بعضهم وإن كان خلاف المتبادر من السياق إذ لا يتأتى ذلك لما إذا انفض الاربعون هـ وعبارة ع ش أي يفعلونها ظاهراً باستئنافاً بالنسبة فيمن انفض إلى بطلان والبناء على ماضى في حق غيره هـ (قوله فيتمونها ظاهراً) نعم لو عاد المنفوضون لمهم الاحرام بالجمعة إذا كانوا من اهل وجوبها كما في به الوالد رحمه الله تعالى لا يصح ظهروا من لزومه الجمعة مع إمكان ادراكها وليس فيها انشاء جمعة بعد ادراك بطلان الاولى نهاية قال ع ش قوله لم لزومهم الاحرام أي مع إعادة الخطبة ان طال الفصل بين انفضاضهم وعودهم هـ (قوله عليه) أي على بطلان الجمعة بالانفضاض ويحتمل على اشتراط العدد ابتداء ودواماً (قوله لو تباطوا) أي لو احرام الامام وتباطا المأمومون او بعضهم عنه ثم احرموا فان تأخر تحرهم عن ركوعه فلا جمعة لهم وإن تأخر عن ركوعه عن اقل ادركوه الخ معنى ونهاية (قوله فلا جمعة) ظاهره وان قرؤوا الفاتحة وأدركوا مع الامام الركوع وفيه نظر ثم رابت سم على حجب نقل عن مقتضى الروض انهم حيث قرؤوا الفاتحة وادركوا مع الامام الركوع قبل رفعه عن اقله ادركوا الجمعة هـ وهو ظاهر هـ فقول الشارح م قبل الركوع أي قبل انتهائه ع ش (قوله اشترط ان يتمكنوا من الفاتحة) أي بان يتموا قراءتها قبل رفع الامام رأسه عن اقل الركوع نهاية أي وركعوا

وابن الصباغ أطلق اعتبار العرف ويتعين ضبطه بما قررته (وجوب الاستئناف في الاظهر) وان انفضوا بعد ذلك لان ذلك ينقل عنه ^{صلى الله عليه وسلم} إلا متواليًا وكذا الآية بعده (وان انفضوا) أي الاربعون أو بعضهم بمفارقة أو بطلان صلاة بالنسبة للأولى وبطلان بالنسبة للثانية لما سر أن بقاء العدد شرط إلى السلام بخلاف الجماعة فانها شرط في الاولى فقط (في الصلاة) ولم يحرم عقب انفضاضهم في الركعة الاولى أربعون سمعوا الخطبة (بطلت) الجمعة فيتمونها ظاهراً لان العدد شرط ابتداء فكذا دواما كالوقت فعليه لو تباطوا حتى ركع فلا جمعة وان ادركوه قبل الركوع اشترط أن يتمكنوا من الفاتحة قبل ركوعه والمراد كما هو ظاهر أن يدركوا الفاتحة والركوع قبل قيام الامام عن اقل الركوع لانهم حينئذ ادركوا الفاتحة والركعة فلامعنى لاشتراط ادراك جميع الفاتحة قبل اخذ الامام في الركوع

(قوله ولم يحرم عقب انفضاضهم الخ) يفيد بطلان الجمعة إذا أحرمت عقب انفضاضهم أربعون سمعوا الخطبة في الركعة الثانية وذلك لتبين انفراد الامام في الاولى أي فلم تحصل الركعة الاولى للعدد وصحتها الجمعة إذا كان احرام الاربعين السامعين عقب انفضاضهم في الاولى لكن ينبغي تقييده بما إذا ادركوا الفاتحة قبل ركوعه كما في مسألة التباطي. ولا ان يفرق ثم رابت التنبيه الاتي المصريح فيه بان لا فرق في جريان الخلاف في اعتبار ادراك الفاتحة قبل الركوع ولا بين الجائين والمبتاطين (قوله ولم يحرم عقب انفضاضهم في الركعة الاولى أربعون) أي ولم يعد المنفوضون قال في الروض أو انفضوا في الركعة الاولى ثم عادوا ولم يطل فصل بنى قال في شرحه وما فهمه ان طول الفصل يضرب ليس كذلك اخذاً ما ذكره في التباطي. هـ واحتمل من الفرق بشدة الاعراض هنا لقطع القدوة بعد انعقادها (قوله وان ادركوه قبل الركوع اشترط ان يتمكنوا من الفاتحة قبل ركوعه) صريح في انه لا بد من التمكن من الفاتحة قبل الركوع لكن عبر في الروض بقوله كاصله ولو تباطا المأمومون وأدركوا الاولى أي الركعة الاولى مع الفاتحة صحت هـ وهو شامل لما

واطمأنوا قبل رفع الإمام الخ عش وفي سنم بعد سرد تعبیر الروض مانصه وهو شامل لما إذا أدركوه را كما واطمأنوا الفاتحة ثم ركعوا واطمأنوا قبل ارتفاعه عن أقل الركوع فليراجع اه وتقدم عن عش اعتياده (قوله قبل أقل الركوع) كذا في أصله يحظره رحمه الله تعالى فليتأمل فان الظاهر عن بصري (قوله) أو همته العبارة) أي بان حل قولهم قبل ركوعه على قبل ابتداء ركوعه أما إذا حل على قبل انتهاء ركوعه فلا إشكال (قوله) أما إذا لم يسمعوا الخ) يحترق قوله السابق يسمعون الخطبة (قوله) فلا بد من إحرامهم الخ) حاصل هذا المقام أنه إن بطلت صلاة بعض الأربعين من غير أن يكمل العدد بغيرهم بطلت الصلاة سواء وقع ذلك في الركعة الأولى أو في الثانية وإن أخرج بعضهم نفسه عن القدرة فان كان في الأولى بطلت أو فيها بعدهم لم يضروا وإن انقضت الأربعون أو بعضهم ولحق تمام العدد فان كان للحقوق قبل الانقضاء صححت الجمعة سواء كان ذلك في الأولى ولو بعد الرفع من ركوعها وفي الثانية قبل الرفع من ركوعها فيما يظهر وسواء سمع الاحقون الخطبة أو لا وإن كان بعدهم فان كان قبل ركوع الأولى وسمعو الخطبة صححت الجمعة ولا فلا سم وكذا في الشورى والنبأ لا قوله قبل الرفع إلى وسواء سمع (قوله) لأنهم لا يصيرون الخ) عبارة المغني لأنهم إذا ختموا العدد تمام صار حكمهم واحدا فسقط عنهم سماع الخطبة اه (قوله) لا حين إذا حرروا قبل الانقضاء (قوله) لأنهم تابعون لمن أدركها) هل يعتبر بالفعل بأن يقرأها جميع السامعين أو يكفي مضى زمن يكتفي به عمل نأمل بصري أقول تعبیر النهاية المتقدم أنفا صريح في الأول (قوله) وأنه يعلم أي بالتعليل و(قوله) انهم أي السامعين (لأنهم لا يدركوها) أي الفاتحة و(قوله) إدراك هؤلاءها) أي إدراك الاحقين للفاتحة (قوله) بخلاف الخطبة الخ) خبر مبتدأ أعذوف أي وهذا أي ما أفاده كلامه من جواز تبعيض صلاة الجمعة بأن يفعل بعضها المنفوضون وبعضها الاحقون بشرطه بخلاف الخطبة الخ (قوله) أربعون أي وبعضهم والمراد بالأربعين العدد المعتبر وهو تسع وثلاثون نهاية ومغني قول المتن (وفي قول لا إن في اثنتان) وفي قول لا إن في اثنا عشر حديث جابر انهم انقضوا عن النبي ﷺ فلم يبق معه إلا اثنا عشر رجلا مع الإمام فأنزل الله تعالى وإذا رآهم اتجارا الآية فدل على أن الأربعين لا تشترط في دوام الصلاة واجاب الأول بان هذا كان في الخطبة كأورد في مسلم ورجحه البيهقي على رواية البخاري في الصلاة وحلها بعضهم على الخطبة جمع بين الرويتين وإذا كان في الخطبة فاعلموا عادوا قبل طول الفصل مغني ونهاية (قوله) لوجود مسمى الجماعة) فيه إلهام أن مسمى الجماعة يشترط فيه الثلاثة وليس كذلك كما مر فالأولى مسمى الجمع كما عبر به الشارح المحقق أي والنهاية والمغني بصري (قوله) وبحث بعضهم الخ) تقدم عن النهاية اعتياده تبعاله والده فاعل الشارح أراد بالبعض الشباب الرمي (قوله) أن محل إتمامها الخ) أي السابق في شرح بطلت (قوله) لزومهم أعادتها جمعة) أي إن اتسع الوقت ولا نظمرا وإن فعلوه

إذا أدركوه را كما واطمأنوا الفاتحة ثم ركعوا واطمأنوا قبل ارتفاعه عن أقل الركوع فليراجع (قوله) اشترط أن يتمكنوا من الفاتحة) أي بان يتموا قراءتها قبل رفع الإمام راسه عن أقل الركوع شرح حر (قوله) فلا بد من إحرامهم قبل انقضاء السامعين وإذا حرروا كذلك صار حكمهم حكما لأولين وحصلت الجمعة وإن كان إحرامهم بعد رفع الإمام عن ركوع الأولى كما بينه الشارح في شرح الارشاد ردا على ابن المقرئ ما وقع لما يخالف ذلك وحاصل هذا المقام أنه بطلت صلاة بعض الأربعين من غير أن يكمل العدد بغيرهم بطلت الصلاة سواء وقع ذلك في الركعة الأولى أو في الثانية وإن أخرج بعضهم نفسه عن القدرة فان كان في الأولى بطلت أو فيها بعدهم لم يضروا وإن انقضت الأربعون أو بعضهم ولحق تمام العدد فان كان للحقوق قبل الانقضاء صححت الجمعة سواء كان ذلك في الأولى ولو بعد الرفع من ركوعها على ما تقدم وفي الثانية قبل الرفع من ركوعها فيما يظهر خلافا لما يدل عليه كلامه في شرح الارشاد إذ لو كان بعدهم لم يدركوا ركعة في جماعة فكيف أصبح الجمعة وقد يقال لو اثنى هذا اثر في الأولى فليتأمل وشو سمع الاحقون الخطبة أو لا وإن كان بعد

الذي أو همته العبارة أما إذا لم يسمعوها فلا بد من إحرامهم قبل انقضاء السامعين لأنهم لا يصيرون مثلهم إلا حينئذ وفي هذه الحالة لا يشترط تمكنهم من الفاتحة لأنهم تابعون لمن أدركها وبه يعلم أنهم لو لم يدركوها قبل انقضاءهم اشترط إدراك هؤلاءها وهو ظاهر بخلاف الخطبة إذا انقضت أربعون سمعوا بعضها وحضر أربعون قبل انقضاءهم لا يكتفي سماعهم لباقيها ويفرق بأن الارتباط فيها غير تام بخلاف الصلاة (وفي قول لا) يضرب (إن بقي اثنتان) مع الإمام لوجود مسمى الجماعة إذ يغتفر في الدوام مالا يغتفر في ابتداء وبحث بعضهم أن محل إتمامها ظهرا أي والاكتفاء به إذا لم تتوفر شروط الجمعة ولا كان عادوا لزومهم إعادتها جمعة

انفضوا أو قدموا أو بلغوا
بعد فعلها لإقامتها ثانيا
بخطبة المصلين بل يلزم
المقصرين كالنفضين ذلك
اه وما قاله فيمن قدموا
أو بلغوا غلط لقولهم
المذكور أما إذا لم يسمعوها
الخ وفي المقصرين رده
كأول إطلاق الأصحاب
أنهم يمتنعونها ظهورا ويلزم
من صحة الظن سقوط الجمعة
وما يؤيد عدم فعل الجمعة
قولهم لو بادر أربعون بها
بمحل لا تعدد فيه فانت على
جميع أهل البلد فيصلونها
ظهورا لامتناع الجمعة
علمهم فإذا تمتعت الجمعة
هنا مع قصر المبادرين
بها ومن ثم قيل أنهم
يؤدبون فأولى في مسئلتنا
وبحث بعضهم أيضا أنه لو
غاب بعض الأربعين فصلوا
الظهر ثم قدم الغائب في
الوقت لم تلزمهم إعادتها
جمعة كما لو بلغ الصبي بعد
فعلها وأوصل مسافر الظهر
في السفر ثم قدم وطنه قبل
إقامتها ويحتمل أن قدمه
بعد إحرامهم بالظهر
كذلك (نتيجه) ما مر من
اشتراط إدراك الأربعين
قدر الفاتحة في الأولى هو
ما قاله الإمام وصححه
الغزالي وجرى عليه شراح
الحاوي وغيرهم وظاهر
الشرح الصغير بل صريحه
الاكتفاء بادر ركوع

على التفصيل المار عن عش (قوله) واعتمده غيره) وأقنى به شيخنا الشهاب الرملي سم (قوله) فقال) أى
الغير (قوله) ولن انفضوا الخ) أى من الحاضرين الكاملين و (قوله) أو قدموا) أى من الغائبين و (قوله) أو
بلغوا) أى من الصبيان و (قوله) بعد فعلها) أى الجمعة تنازع فيه قدموا أو بلغوا (قوله) بل يلزم المقصرين
أى بترك الحضور أو بالتباطى عن الركوع و (قوله) كالنفضين) أى كالتلزم للنفضين أى الخارجين من
الجمعة بعد الإحرام أو قول السكردى قوله كالنفضين مثال للمقصرين اه خلاف الظاهر (قوله) ذلك
أى إقامة الجمعة ثانية الخ كاهو المتبادر وعليه مبنى قول الشارح الآتى (وما يؤيد) و يحتمل أن المشار اليه
فعل الجمعة ابتداء وعليه مبنى رد سم والبصرى لذلك القول الآتى (قوله) انتهى) أى قول الغير (قوله)
لقولهم الخ) الاستدلال به فى غابة الظهور لأنه يدل على عدم حصول الجمعة بأحرام من لم يسمع الخطبة بعد
انفضاض السامعين ودلالة ذلك على عدم حصولها بأقامة جديدة ثانية أى بخطبة المصلين أو لو بأعمالا مربية
سم (قوله) المذكور) أى السابق أنفا (قوله) أما إذا الخ) بيان لقولهم المذكور سم (قوله) رده الخ) هذا
ممنوع فى المقصرين لجواز حل الإطلاق على ما إذا لم تتوفر الشروط سم عبارة البصرى قوله رده الخ محل
تأمل إذ يمكن حل الإطلاق على ما إذا لم تتيسر الإعادة اه (قوله) كالأول) وهو قوله ولأكان عادوا
لزمهم الخ كردى (قوله) إطلاق الأصحاب أنهم الخ) أى السابق فى شرح بطلت كردى (قوله) وما يؤيد عدم
فعل الجمعة الخ) قد يمتنع ويفرق بحصول الجمعة فى الجمعة فى مسئلة المبادرة دون مسئلتنا بل لاجتماع بين المستثنين
سم عبارة البصرى لا تأييده فيه كاهو ظاهر لأقامة الجمعة بالبلد فى تلك الصورة فلا معنى لإقامتها ثانيا إذا لاقى
جمعة بعد أخرى ولما نحن فيه لم تقم بها جمعة أصلا فلم نقل وجوب الإعادة حيث تيسرت لادى إلى تعطيل
الجمعة بالكلية فلينأمل حق التأمل ثم رأيت فى النهاية ما نصه نعم لو عاد المنفوضون لزهم الإحرام بالجمعة إذا
كانوا من أهل وجوبها كما فى به الولد رحمه الله الخ (قوله) لو غاب بعض الأربعين) أى عن محل الجمعة
ولو بعد زولوا بسفر (قوله) فصلوا الخ) أى الحاضرون و (قوله) لم تلزمهم) أى الأربعين (قوله) كما لو بلغ
الصبي الخ) الفرق يمكن قريب سم أى يكون الغائب مكلفا حين فعلهم الظاهر بفرض الوقت دون الصبي
(قوله) بعد فعلها) أى فعل من دون الأربعين الظاهر (قوله) قبل إقامتها) أى إقامة الحاضرين دون الأربعين
الظهر (قوله) أن قدمه) أى الغائب (بعد إحرامهم) أى الحاضرين (قوله) كذلك) أى لا تلزمهم إعادتها
جمعة (قوله) من اشتراط الخ) أى فى صور الانفضاض بقرينة قوله الآتى ثم هذا الخلاف الخ لكن علم
يصرح فيما مر بأشراط ذلك فيها بل فى صورة الشاطىء (قوله) إدراك الأربعين الخ) شامل للنفضين
واللاحقين قبل الانفضاض مطلقا وكذا بعده إذا سمعوا الخطبة كما تقدم عن سم و (قوله) قدر الفاتحة)
أى بالمعنى السابق فى قوله والمراد كاهو ظاهر الخ و (قوله) فى الأولى) أى الركعة الأولى (قوله) فقط) أى
وإن لم يدرك الفاتحة (قوله) الفاتحة مرة) إشارة إلى ما نقل عنه أيضا من موافقة مقالة الإمام السابقة بصرى
(قوله) وقال بغوى أنه المذهب الخ) قضية صنيعه أن الضمير راجع إلى الاكتفاء ورجعه المعنى والنهاية
إلى ما قاله الإمام عبارتهما ولو أحرم الإمام وتباطأ المأمومون وبعضهم بالأحرام ثم أحرم موافق أدر كوا
الركوع مع الفاتحة صحت جمعهم وإلا فلا وسبقته فى الأولى بالنسب والقيام كالممتنع إدراكهم الركعة
لا يمنع انعقاد الجمعة وهذا ما جرى عليه الإمام والغزالي وقال بغوى أنه المذهب وجزم به صاحب الأنوار
فإن كان قبل ركوع الأولى وسمعوا الخطبة صحت الجمعة وإلا فلا (قوله) واعتمده غيره) وأقنى به شيخنا الرملي
(قوله) لقولهم المذكور الخ) الاستدلال به فى غابة الظهور لأنه يدل على عدم حصول الجمعة بأحرام من لم
يسمع الخطبة بعد انفضاض السامعين وذلك على عدم حصولها بأقامة جديدة ثانية أو لو بأعمالا مربية فيه
(قوله) أما إذا الخ) بيان لقولهم المذكور (قوله) رده كالأول إطلاق الأصحاب الخ) هذا ممنوع فى
المقصرين لجواز حل إطلاق الأصحاب على ما إذا لم تتوفر الشروط (قوله) فأولى) قد يمتنع ويفرق بحصول
الجمعة فى الجمعة فى مسئلة المبادرة دون مسئلتنا بل لاجتماع بين المستثنين (قوله) كما لو بلغ الصبي الخ) الفرق

إذ لم يمنع السبق به الركوع لمسكذا الجمعة وشرط الجويني قرب تحريمهم من تحريم الامام (٣ : ٤) عرفانم في هذا الخلاف هل هو خاص

بالجائين بعد الانقضاء أو يجري حتى في أربعين حضروا معه أو لا وتباطؤا عنه والوجه جريانه في صورتين ثم رأيت ابن أبي الدم صرح بذلك ثم قال فالنفرع كالنفرع وكذا الرافعي كما قاله جمع فانه جعل هذا الخلاف مبني على القول بأن صلاة الجماعة تبطل بانقضاء القوم وقال ابن الرفة بل لا ينافره على أن الانقضاء عنه في الأثناء يوجب الظن بالإبطال لكنه نظريه ويردوان اقتضى كلام الزركشي تقريره بأن انفردا لا امام أولا حتى لحقه كالنفراده في الأثناء قلنا انه مبطل ثم ابطل هنا وإفلا ووجه البناء انفردا لا امام ببعض الصلاة في صورتين قبل بل البطان في غير مسألة الانقضاء أولى لأن انفرد الامام وجدها ابتداء في تلك دواما والشروط يفتقر فيها في الدوام مالا يعتز في الابتداء كالإبطه السابقة في الموقف وكره في الجنازة قبل إتمام المسبوق صلاته ولا ينقض المقرئ هنا كلام بين فيه أن الكل شرطوا حيث لا انقضاء ادراك الركعة الأولى وإنما الخلاف في ادراك الفاتحة ثم استنتج من ذلك ما هو مردود عليه

وابن المقرئ وهو المعتد قال الشيخ أبو محمد الجويني الخ (قوله السبق) فاعل بمنع وقوله به) متعلق بالسبق وخبره لما قبل الركوع. (قوله الركوع) الأولى الركعة كافي النهاية والمعنى (قوله ثم هذا الخلاف) أي الذي بين الامام ورواه (قوله خاص) بالجائين الخ أي من المنفذين أو غيرهم (قوله والوجه جريانه الخ) اعتمده النهاية والمعنى كما مر انفا (قوله بذلك) أي بالجران (قوله ثم قال) أي ابن أبي الدم (قوله الفرع كالنفرع) يعني أن الخلاف في اشتراط ادراك قدر الفاتحة في صحة الجمعة في صورة التباطؤ متفرع على القول بأن صلاة الجمعة تبطل بانقضاء القوم كما أن الخلاف في اشتراط ذلك في صورة اللوح بعد الانقضاء متفرع على هذا القول (قوله وكذا الرافعي) أي قال أن النفرع في التباطؤ كالنفرع في اللوح (قوله فانه الخ) أي الرافعي (قوله هذا الخلاف) أي الذي بين الامام ورواه (قوله على القول الخ) أي الأصح كرى (قوله بأن صلاة الجماعة) كذا في أصله بخطه بصرى أي والأولى صلاة الجمعة (قوله تبطل بانقضاء القوم) أي بانفرا دال امام بسبب انفراضهم فثبت جدا لانفرا دال في الصورة الثانية يجري فيه الخلاف وبالله اشارة بقوله الثاني ووجه البناء الخ كرى (قوله بل لا ينافره) أي فرع الرافعي هذا الخلاف (قوله عنه) أي عن الامام (قوله لكنه نظريه) أي لكن نظر ابن الرفة في تقرير الرافعي المذكور ورجع الكرى الضمير المحرور إلى المرفوع عليه أي أن الانقضاء عنه في الأثناء الخ (قوله ويرد) عطف على قوله لكنه نظر فيه يعني قال ابن الرفة في نظر فيه واقول بل هو مردود فالرد ارجع إلى ما نظر فيه إلى التنظير كرى (قوله بأن انفرا دال امام) أي بتباطؤ القوم عنه (قوله كالنفراده الخ) أي بانقضاء القوم عنه (قوله انه) أي الانفرا دال (قوله ثم) أي في الأثناء (قوله هنا) أي في الابتداء (قوله ووجه البناء) يعني وجه اتحاد المبني عليه للخلافين في صورتين السابقتين قوله فالنفرع أو قوله مبني على القول الخ تقدم هذا الاحتمال الثاني عن الكرى (قوله في غير مسألة الانقضاء) يعني في مسألة التباطؤ (قوله وحدها) أي في الغير والتأنيث لرعاية جانب المعنى (قوله في تلك) أي في مسألة الانقضاء (قوله ولا ينقض المقرئ الخ) عبارة النهاية عقب ما تقدم انقضاء عنه من مسألة الامام ورواه قال الكيال ابن أبي شريك فقد ظهر أن ادراكهم الركعة الأولى معه محل وفاق وقد ادعى المصنف يعني ابن المقرئ في شرحه أنه يؤخذ من الاتفاق على ذلك تقييد لحقوق اللاحقين بكونه في الركعة الأولى فلو تحرم أربعون للاحقون بعد رفع الامام من ركوع الأولى ثم انقضت الأربعون الذين أحرم بهم أو نقضوا لاجتماع بل يتهم الامام ومن في معظهرا لانه قد ثبت بفساد صلاة الأربعين ومن نقص منهم أن قد مضى للامام ركعة فقد فيها الجماعة والعدد إذ المقتنون الذين تصحبهم الجمعة هم اللاحقون ولا يخرجوا إلا بعد ركوعه ويحجب عنه بانهم إذا تحرموا والعدد نام صار حكمهم واحدا كما صرح به الاصحاب فكذلك يؤثر انقضاء الأوائل بالنسبة إلى عدم سماع اللاحقين الخطبة كذلك لا يؤثر بالنسبة إلى عدم حضورهم الركعة الأولى اه قال عرش قوله لم كذلك لا يؤثر الخ معتمدا (قوله أن الكل) أي من الجويني ولده وغيرهما (قوله من ذلك) اللاحقين بكونه في الركعة الأولى (قوله مردود عليه) وفاقا للنهاية وسم والشورى وعرش كما مر (قوله كما بينت الخ) ومر انقضاء النهاية بيانه أيضا (قوله خلف المتنفل) إلى قول المتن الخافس في النهاية والمعنى (قوله خلف المتنفل) أي بأن أحرم بنافلة الحال انه امام الجمعة وصلى الظهر لم يكن مسافرا ثم صلى بهم الجمعة إماما معاش (لصحبته من هؤلاء) أي اماما موقفتهم إماما في سائر الصلوات نهاية ومعنى (قول المتن بغيره) كان الأولى بغيرهم لأن العطف إذا كان بالواو لا يفرد الضمير معنى (قوله إلا به) أي بواحد من

يمكن قريب (قوله) وتصحب الجمعة خلف العبد) بقي ههنا شيء وهو أنه هل يشترط في الصحة خلف من ذكر

كما بينت ذلك مستوفى في شرح العباب وقلت في آخره فتأمل هذا المحل فانه التمسك على كثيرين (وتصح) الجمعة (خلف) المتنفل وكل من (العبد والصبي والمساكين في الظاهر أن ثم العدد بغيره) أي كل منهم لصحبته من هؤلاء والعدد قد وجد بصفة الكمال فان لم يتم العدد إلا به

لم تصح جزما (ولو بان الامام جنباً او محدثاً سمعت جمعهم في الاظهر ان تم العدد بغيره) كافي سائر الصلوات ببناء على الاصح ان الجماعة وفضلها يحصلان خلف المحدث ومثل ذلك (٤٤٤) عكسه وهو مالو بان المامو من او بعضهم محدثين فتحصل الجمعة للامام والمتمتع منهم تبعاله

ذكر معنى (قوله لم تصح جزما) أي لا تتفاد تمام العدد المعتبر نهاية قول المتن (ولو بان الامام جنباً الخ) بخلاف مالو بان كافر او امرأة لانها ليسا اهلا لامامة الجمعة بحال معنى ونهاية قول المتن (او محدثاً) ومثل الحديث النجاسة الخفية وكل ما لا تلزم الاعادة معه وخرج بذلك مالو بان امرأة او خنثى او كافر او نحو ذلك ممن تلزم فيه الاعادة فلا تصح الجمعة برأوى وقلوبى اه بغيرى (قوله عكسه الخ) مثله مالو بان ان عليهم او بعضهم نجاسة غير معقوفة فلا الجمعة لاحد ممن بان كذلك وتصح الجمعة للامام والمتمتع منهم نهاية (قوله محدثين) أي بخلاف مالو بانوا انساناً وعبيداً السبيلة الاطلاع عليهم نهاية معنى (قوله فتحصل الجمعة للامام الخ) أي وإن لم يكن الامام زائداً على الاربعين نهاية وشرح بافضل (قوله اى واغتر الخ) عبارة المغنى والنهية فان قيل كيف صح صلاة الامام مع قوات الشرط وهو العدد فيها ولهذا شرطنا في عكسه ما يجب بان لم يفت بل وجد في حقه واحتمل فيه حديثهم لانه متبوع ويصح احراراً منه فترد اذا غتر لمع عذر مهلا يغتفر في غير ذلك وانما صححت للمتمتع المؤتم به تبعاله اه (قوله هنا) اى في العكس (قوله دون ما في المتن) اى مالو بان حدث الامام عرش (قوله فلا تصح جمعهم) أي جزماً نهاية معنى (قوله لما مر) اى في شرح بطلت من قوله لان العدد شرط ابتداء كرى وعبارة النهاية بالمغنى لان الكمال شرط للاربعين كما مر اه (قوله ما قبله) اى من صحه الجمعة ولو بان الامام محدثاً بشرطه (قوله عنه) اى اللاحق في الركوع ع قول المتن (الخامس خطبتان) قال البلقنى شرط الخطيب ان يكون ممن يصح الاتداه انتهت وقضيته انه لا تصح خطبة الاى إذا لم يكن القوم كذلك وقديومه ما قاله فليتامل سم (قوله لما في الصحيحين) اى قوله بخلاف ذلك في المغنى وكذا في النهاية الا قوله اجماعاً الا لمن شد قول المتن (قبل الصلاة) والخطاب المشروعة عشر خطبة الجمعة والعبدان والكسوفين والاستسقاء اربع في الحج يوم السابع من ذي الحجة بالمسجد الحرام ويوم التاسع بمنى يوم يوم النحر بمنى ويوم النفر الاول بها وكلا بعد الصلاة الا خطبتي الجمعة وعرفة فقليلها وما عدا خطبة الاستسقاء فتجزى قبل الصلاة وبعد ما وكلا اثنتان الا الثلاثة الباقية في الحج ففرادى نهاية واسنى وشيخنا (قوله اجماعاً الخ) اى مع خبر صلوا كما راى بنحو في اصله ولم يصل عليه السلام الا بعدهما ولان الجمعة انما تؤدى جماعة فاخرت ليدركها المتأخر معنى زاد الله تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض فاباح الانتشار بعدها فلو جاز تأخيرها لما جاز الانتشار اه قال عرش قوله روم ولم يصل عليه السلام الا بعد ما قبله انه بخلاف ما نقله الشيخ عميرة عن شرح الدمامى على البخارى من ان الافتضاء كان في الخطبة وانها كانت في صدر الاسلام بعد الصلاة وانها من ذلك اليوم حوت الى قبل الصلاة اللهم الا ان يقال ان التحويل كان للحكمة فزول منزلة النسخ وان ذلك رواه لم يصح وان الصحابة قوموا منه عليه الصلاة والسلام ان كونها بعد الصلاة نسخ بالامر بفعل قبل الصلاة اه عبارة شيخنا بعد ذكر ما من عرش الدمامى بلا عرو الىه فقول الشيخ الخطيب ولم يصل صلى الله عليه وسلم الا بعد ما يبدون والاية وما قبله فكان يصل قبلها اه (قوله ايضا) الاولى اسقاط عبارة شرح بافضل قبل الصلاة للتابع واخرت خطبتي نحو العيد للتابع ايضا اهرى ظاهرة (قوله الشرط مقدم) فيه انه يقارن ايضا بالاستقبال وبحاج بتعذر المقارنة هنام عبارة البصرى لعل الاولى والشرط لا يتاخر اللهم الا ان يريد التقدم الذاتي اه (قوله فوجب ذلك) اى التذكير او الخطبة وذكر اسم الاشارة لان الخطبة لا تستعمل بدون التاء (قوله في حفظه) اى حفظ المقصود منها (قوله ونم) اى المقصود منها في العيد (قوله وذلك) اى الصريف بالجمعة يوم عيد الخ اى فقضاءه ان المقصود من خطبة الصريف عماد ذكر كخطبة العيد (قوله لان ذلك) اى عيد الفطر والاضحى (قوله وبؤيد بشرطه حضور الخطبة كشرط ذلك في مسئلة المبادرة وغيرها) (قوله الشرط مقدم) فيه انه يقارن ايضا

اى واغتر في حقه قوات العدد هنادون ما في المتن لانه متبوع مستقل كما اغتر في حقه انعقاد صلته بجمعة قبل أن يجزى مو اخلفه وإن كان هذا ضرورياً (ولا) يتم العدد بغيره (فلا) تصح بجمعتهم لما مر (ومن لحق الامام المحدث را كمال تحسب ركعته على الصحيح) في الجمعة وغيرها كما مر قبل صلاة المسافر بدليله ولا ينافي هذا ما قبله لان الحكم بادراك الركوع انما هو لتحمل الامام عنه القراءة والمحدث ليس من اهل التحمل وإن كانت الصلاة خلفه جماعة (الخامس خطبتان) لما في الصحيحين انه عليه السلام لم يصل الجمعة الا بخطبتين (قبل الصلاة) اجماعاً الا من شدوا فارت العبدان خطبتيه مؤخرتان عنه للتتابع ايضا ولان هذه شرط الشرط مقدم بخلاف تلك فانها تسكت فكانت الصلاة أهم منها بالتقدم وبفريق بين كونها شرطاً هنسلاً لا يتم بأن المقصود منها هنا التذكير بمهمات المصالح الشرعية حتى لا تنسى فوجب ذلك في كل جمعة لان ما هو مكرر كذلك لا يبنى غالباً وجعل

شرطاً تتوقف عليه الصلحة بالغة في حفظه والاستمرار عليه وشم صرف النفوس عما يقتضيه العبد من غيرها ومرحها ذلك من مهمات المندوبات دون الواجبات فان قلت يوم الجمعة يوم عيد ايضا قلت العيد يختلف لان ذلك من عود السور والجنى وهذا من عود السور الشرعى لكثرة ما فيه من الوظائف الدينية ومن ساعة الاجابة وغيرها كما بينته في كتابي اللعبة في خصائص الجمعة وبؤيد

ذلك أى الاختلاف وفى دعوى التأيد تأمل قول المتن (وأركانها خمسة) أى إجمالاً وإلا فبى ثمانية
تفصيلاً لتكرر الثلاثة الأولى فيها ولوسر الخطيب الأركان ولا مختصرة ثم أعاد هاميسوطة كاعتبداً لأن
اعتد بما تى به أو لا وما تى به ثانياً بعد تأكيداً فلا يضر الفصل به وإن طال بحثه ابن قاسم شيخنا وباتى عن
عش مثله بزيادة (قوله) من حيث المجموع (الى قوله) ولا نظير فى النهاية (من حيث المجموع) (جواب عما يقال
ان الاضافة إن كانت للاستغراق لزم وجوب الخمسة فى كل من الخطيبين وإن اريد بها الركان مجموعهم لزم
جواز اتيان بعضهم ولو واحد اقوالاً وهما الباقي فى ثانيتهما واتيان الجميع فى إحداهما فقط وحاصل الجواب
اختيار الشق الثانى وحمله على بعض ما صدق عليه بقربة ماسيعل من كلامه الا فى عش (قوله) كما سيعل من
كلامه) (أى على ماسيعل الخ) عش (قوله) وقياس ماسر ان الشك الخ) وقياسه ايضا تأثير الشك فى اثنائها الخطبة
وانه لا يرجع لقول غيره وإن كثر إلا ان بلغ حد التواتر واما القوم لو شكوا كلهم أو بعضهم فى ترك الخطيب
شيثان الأركان فلا تأثير له مطلقاً بعد الفراغ أو قبله سهم وحلى (قوله) عدم تأثير الشك) (أى شك الخطيب
(قوله) بعد فراغها) (أى بعد الفراغ من خطبتيها) نهاية قال عش مفهوماً أنه يؤثر إذا شك فى اثنائها الثانية
بعد فراغ الأولى وفى الجلوس بينهما فى ترك شىء من الأولى وبقي ما لو علم ترك ركن ولم يدركه هو من الأولى
أم من الثانية لم تجب لعادتها بم إعادة الثانية فقط فيه نظراً والأقرب يجلس ثم باتى بالخطبة الثانية لا احتمال
ان يكون المترك من الأولى فيكون جلوسه أو لا فلو افشكل بالثانية وبقتدير كونه من الثانية فالجلوس
الثانى لا يضر لأن غايته انه جلوس فى الخطبة وهو لا يضر وما تى به بعده تكرير لما تى به من الثانية واستدراك
لما تركه منها اهـ وقوله ثم باتى بالخطبة الثانية أى يقرأ آية فيها وإلا فلا يزول الشك (قوله) وبه يندفع أى
بالقياس المذكور (قوله) باتى فى الشك الخ) (أى بعد فراغ الوضوء وقبل الشروع فى الجمعة) (قوله) بعده (قوله) لاها)
الى قوله وروى البيهقى فى النهاية الى قوله ولا يشترط فى المعنى لإقوله كاحسرح به الى وظاهر كلام الشيخين
قول المتن (والصلاة على رسول الله الخ) وآسن الصلاة على الواسل الفقيه ابا عبد الله الحضرى هل كان
الذى صلى الله عليه وسلم يصلى على نفسه فقال نعمها بوقوله لم وآسن الصلاة الخ والى السلام عش وشوقه
مر على الهامى وصحبه وقوله لم فقال نعم هذا محتمل لأن يكون فى غير الخطبة شيخنا ولا يكون بالاسم الظاهر

كالاستقبال ومجاوب بتعدد المقارنة هنا (فرع) قال البلقينى ان شرط الخطيب ان يكون ممن يصح
الاقداء به اهـ وقضيته انه لا تصح خطبة الامى اذا لم يكن القوم كذلك وقد وجه ما قاله فليتامل (فرع
آخر) لو حن فى الأركان لحنا بغير المعنى اوائى بمخل اخر كاظهار لام الصلاة هل يضر كفى التشهد ونحوه فى
الصلاة فيه نظر (قوله) عدم تأثير الشك فى ترك فرض من الخطبة بعد فراغها) قياس ما ذكر ايضا تأثير
الشك فى اثنائها وان لا يرجع لقول غيره وإن كثر إلا ان بلغ حد التواتر وهذا كله فى ظاهر فى الخطيب فلو شك
الأربعون أو بعضهم فى ترك الخطيب شيئاً من فروضها فى اثنائها فهل يؤثر حتى يمنع على الشاك الأحرار
قبل الاتيان بالشك كى فيه لو وقف انعقاد صلاتهم على وجوب الخطبة وقد شكوا فيها ويفرق بين ذلك وما
لوشك المتقدمون فى بقية الصلوات فى ترك الامام بعض فروض الصلاة وشرطها حيث لا يؤثر بان الشك
هنا فبما يتوقف عليه انعقاد اصل الصلاة فى تلك فيما يتوقف عليه الاقضاء لاصل الصلاة فيه نظر وظاهر
صنيعهم ان ذلك لا يؤثر ويؤيده انهم لو شكوا حال صلاة الجمعة فى إخلال الامام بفرض منها أو شرط لها لم يؤثر
مع ان الاقضاء فيها يتوقف عليه اصل الانعقاد فليتامل وقد يفرق بان للخطبة تعلقاً بغير الخطيب لا بشرط
سباغ الأربعين ولو بالقوة فلو شكوا أو بعضهم توقف انعقاد جمعهم على اعادةها ولزم الخطيب اعادةها اذا
علم شكهم أو شك بعضهم فليتامل فقد يتوقف هذا الفرض بان صلاة الجمعة لها تعلق بالمأمومين ايضا لا بشرط
رطبهم فى انعقادها ويفرق بان الشرع اعتبر سماع الخطبة فلا بد من وجوده ومع الشك لم يعملوا
وجوده فان ذلك لم يعتبر اطلاع المأموم على صلاة الامام فلم يؤثر الشك وما لم تارة الى ضرر الشك من غير

ذلك إطلاق العيد ثم دائماً
وإضافته للمؤمنين هنا غالباً
(وأركانها خمسة) من حيث
المجموع كما سيعل من كلامه
وقياس ماسر ان الشك بعد
الصلاة أو الوضوء فى ترك
فرض لا يؤثر عدم تأثير
الشك فى ترك فرض من
الخطبة بعد فراغها وبه
يندفع قول الروبانى بتأثيره
هنا ولا نظير لسكوته شاكا
فى انعقاد الجمعة لأن ذلك باتى
فى الشك فى ترك ركن من
الوضوء مثلاً وهو لا يؤثر
(حمد الله تعالى) للاتباع
رواه مسلم (والصلاة على
رسول الله ﷺ)

لأنها عبادة افقرت الى ذكر الله تعالى فاذنرت الى ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم كالاذان والصلاة وروى البيهقي خبر قال الله تعالى وجعلت
امتك لا تجوز عليهم خطبة حتى يشهدوا انك عدى ورسولى قيل هذا ما انفرد به الشافعى رضى الله عنه ورد بانته تفرده صحيح ولا يقال ان
خطبته صلى الله عليه وسلم ليس فيها صلاة لان (٤٤٦) اتفاق السلف والخلف على التصلية في خطبته دليل لوجوبها لإذ بعد الاتفاق على سنة

دائما (ولفظها) أى حد
الله والصلاة على رسول الله
صلى الله عليه وسلم (متعين)
لأنه الذى مضى عليه الناس
في عصره صلى الله عليه وسلم
الى الآن فلا يكتفى ثناء
وشكرو ولا الحمد للرحن أو
الرحيم مثلا ولا رجم الله
رسول الله أو بارك الله عليه
ولا صلى الله على جبريل ولا
الضمير كصلى الله عليه وان
تقدم لذكر كما صرح به
في الانوار وجعله اصلا مقبسا
عليه واعتمده البرماوى
وغيره خلا فانهم فيه نعم
ظاهر المتن تعين لفظ رسول
وليس مرادا بل يكتفى لفظ
محمداً واحداً والناشر
والماضى والعاقب ونحوها
عما ورد وصفه به وفارق
الصلاة بان ما هنا اوسع
وفرق بينها وبين الاذان
فانه لا يجوز ابدال بحديثه
بغيره مطلقا كما هو ظاهر من
كلامهم وهو قياس التشهد
بجامع اتفاق الروايات في
كلها عليه بان السامعين
ثم غير حاضرين فابداه
موم خلاف الخطبة وايضا
فالخطبة لم تعبد بجميع
ألفاظ أركانها تخفف أمرها
وايضا فالاذان قصد به

والضمير عرش (قوله) لأنها عبادة (الخ) هذه الادلة لا تدل على خصوص الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم (قوله) أى وجوبها بالواجب وندبا في المندوب عرش (قوله) وروى البيهقي (الخ) ليتم اى دلالة فيه
للطوبى بصري وتقدم عن سم مثله (قوله) قبل هذا) اى إيجاب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الخطبة
(قوله) بانه تفرده صحيح) اى لما تقدم من الادلة معنى (قوله) إذ لا يبعد الاتفاق) فاعل الوجوب علمه صلى الله
عليه وسلم في آخر الامر ولا يخطب بعده بصري اى ونبت بحديث الوجوب علينا دونته صلى الله عليه وسلم
(اى حمداته) الى قوله لا بعض اية في النهاية لا قوله ما ورد الى ظاهر كلام الشيخين وقوله يكتفى الى المتن قول
المتن (ولفظها متعين) اى من حيث ما ذهبا وان لم تكن مصدر اقشمل المشتقات شيئا (قوله) مضى عليه
الناس (الخ) اى غير النبي صلى الله عليه وسلم لما مر انفا من خلو خطبته صلى الله عليه وسلم من الصلاة عليه
(قوله) فلا يكتفى ثناء (الخ) ولا لا إله إلا الله ولا المدح والجلال والعظمة ونحو ذلك معنى ونهاية (قوله) والحد
للرحن (الخ) فلفظة الله متعينة نهاية ومعنى (قوله) ولا رسم الله (الخ) فادة الصلاة متعينة (قوله) ولا صلى الله
على جبريل (الخ) فيتمين اسم ظاهر من اسمائه صلى الله عليه وسلم (قوله) واحداً (الخ) فان قيل لم تعين لفظ
الجلالة في صيغة الحمد في الخطبة دون اسم النبي صلى الله عليه وسلم في صيغة الصلاة بل كفى نحو الماحى والناشر
مع انه لم يرد يجب بان لفظ الجلالة اختصاصا تاما به تعالى ومزية تامة بفهم عند ذكره صفات الكمال
كأص عليه العلماء بخلاف بقية اسمائه تعالى وصفاته ولا كذلك نحو محمد من اسمائه صلى الله عليه وسلم سم
على المنهج اه عرش (قوله) وفارق الصلاة) اى وفارق الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في الخطبة الصلاة عليه
صلى الله عليه وسلم في الصلاة حيث اشترطوا فيها ما ورد فيها من اسمائه صلى الله عليه وسلم بخصوصه واكتفوا
في الخطبة كل ما كان من اسمائه عليه الصلاة والسلام وان لم يرد فيها بخصوصه عرش (قوله) ويفرق بينها
اى الخطبة (قوله) فيه) اى فى الاذان (قوله) مطلقا) اى اسما اوصفة (قوله) عليه) اى لفظ محمد (قوله)
بان السامعين (الخ) هذا الفرق بالنظر للاذان ويبقى الفرق بالنسبة للتشهد ويفرق بان امر الصلاة اضيق
فاتقصر على ما ورد سم (قوله) لكليات الشريعة) اى لاصولها (قوله) واشهر اسمائه محمد) يغنى عنه ما بعده
(قوله) ليكون ذلك) اى الاتيان بذلك (قوله) اشهر (الخ) لعلمه ما من باب الافعال (قوله) ومن ثم) اى
لاجل ان يكون ذلك (الخ) (قوله) لكن صرح الجبلى (الخ) وهو المعتمد معنى ونهاية (قوله) من اجزاء ما هنا حادثة
(الخ) ويظهر ان مثله انى حادثة او ان الله الحمد لا شتاله على حرف الحمد ومعناه عرش (قوله) كعليكم
السلام) اى قياسا عليه (قوله) واحداً (الخ) اى ونحمد الله والله احد نهاية اى والله محمد عرش (قوله)
وصلى (الخ) (فرع) الفنى شيخنا الشهاب الرمى بانه لو اراد بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم غيره لم
ينصرف عنه واجزات او قول ينبغي ان يكون بخلاف ما لو قصد بالصلاة عليه غير الخطبة لان هذا صرف عن
الخطبة وذاك عن النبي صلى الله عليه وسلم سم على المنهج اه عرش (قوله) ونصلى (الخ) وصلى الله على
محمد نهاية (قوله) ولا يشترط قصد الدعاء (الخ) لكن ينبغي عدم التصاريف عن الدعاء لمحض الخبر سم عبارة
عرش قوله ولا يشترط الخ اى ومع ذلك يحصل له الثواب المرتب على الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم (قوله)

الاشارة لكليات الشريعة الى أنى ما يندبها أشهر اسمائه محمد فوجب الاتيان بأشهر اسمائه وهو محمد ليكون ذلك أشهر لذلك
الكليات ومن ثم تعين لفظ محمد في التشهد ايضا لانه شبه بالاذان وظاهر كلام الشيخين كالاصحاب تعين لفظ الحمد معر فالكن صرح الجبلى
بما اقتضاه المتن من اجزاء ما هنا حادثة وحدث الله وتوقف فيه الاذرعى لكن جزم به غير هو يكتفى ايضا الحمد كعليكم السلام قاله ابن الاستاذ
واحداً لله وحده صلى وصلى ونصلى خلا فالما هو همه المتن من تعين لفظ الصلاة معر فالوا لا يشترط قصد الدعاء بالصلاة خلا فالبحب الطبرى

لأنها موضوع لذلك شرعا (والوصية بالتقوى) لأنها المقصود من الحظية فلا يكفي مجرد التحذير (٤٧ ع) من الدنيا فانه مأثوره به منكرها

الشرائع بل لابد من الحث على الطاعة والزجر عن المعصية ويكفي أحدهما للزوم الآخر (ولا يتعين لفظها) أى الوصية بالتقوى (على الصحيح) لأن الغرض الوعظ كاتفر فيكون أطيعوا الله (وهذه الثلاثة أركان في كل واحدة من (الخطبتين) لأن كل خطبة مستقلة ومنفصلة عن الأخرى (والأربع قراءة آية مفهومة لا كتم نظر وان تعلقتم بحكم منسوخ أو قصة لا بعض آية أو أن طال الخبر لمسلم كان صلى الله عليه وسلم يقرأ سورة في كل جمعة على المنبر وفي رواية له كان له صلى الله عليه وسلم خطبتان يجلس بينهما يقرأ القرآن ويذكر الناس وإنما اكتفى في بدل الفاتحة بغير المفهومة لأن القصد شم إنابة لفظ مناب آخر وهذا المعنى غالبا (في أحدهما) لثبوت أصل القراءة من غير تعيين محلها فدل على الاكتفاء بما في أحدهما ويسن كونها في الأولى بل يسن بعد قراءتها سورة ق دائما للاتباع ويكفي في أصل السنة قراءة بعضها (وقيل في الأولى) لتسكون في مقابلة الدعاء في الثانية (وقيل فيها) كالثلاثة الأولى (وقيل لا يجب)

لأنها موضوع (الخ) وتقدم في باب الصلاة أن الصلاة عليك يا رسول الله إنما تنكفي حيث نوى بها الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم قبل يأتي نظيره هنا أو لآية نظر والأقرب الثاني ويفرق بأن الصلاة بمخاطباتها لا بمخاطبات الخطبة ع (قوله) لأنها) إلى قوله لا بعض آية في المعنى الأقوله ويكفي إلى المتن (قوله) لأنها المقصود (الخ) أي وللا تبايع رواد مسلم نهاية ومعنى (قوله من الدنيا) أي من غرورها وخزفنهاية (قوله) ويكفي أحدهما للزوم الآخر (الخ) أما الزوم الثاني للزوم أو اغناء الأول عنه فواضح وأما العكس فحل تأمل إلا أن راد بالطاعة الواجبات لا غير ثم رأت المعنى ونهاية أقصر أعلى إلى الحمل على الطاعة يعني غن الحمل على ترك المعصية ولم يعرض للعكس بصري وحمل عرش كلام النهاية على ما في الشرح فقال قوله مر على الطاعة أي صريحا أو التزاما أخذ من كلام ابن حجاج أو قول المتن (على الصحيح) الخلاف في لفظ الوصية وأما لفظ التقوى فخفى بعضهم القطع بعدم نية نهاية ومعنى (قوله) لأن الغرض الوعظ) أي وهو حاصل بغير لفظ نهاية وقد بقل الغرض من الحد الثاني من الصلاة الدعاء وما حاصلان بغير لفظها أيضا ويمكن الفرق بأنها تعيد بلفظها فتعني دون الوصية بالتقوى شوري وبر ماوى (قوله) لا كل خطبة ولا تبايع السلف والخلف ومعنى ونهاية قول المتن (قراءة) ويتجه عدم أجزائها مع لحن بغير المعنى ثم المتجه أنه لو لم يحسن شيئا من القرآن كان حكمه كالمصلي الذي لم يحسن الفاتحة هل يجرى ذلك في بقية الأركان حتى إذا لم يحسن الحدائق بدله بذلك أو دعاء مثلا ثم وقف بقدره فيه نظر وما لم يزل عدم جريان فيها بل يسقط المعجزة عنه بلا بدله وفيه نظر وعلى الجملة فيفرق بين بعض الخطبة وكلها حتى لو لم يحسن الخطبة سقطت كالجمعة والسلام حيث لم يوجد آخر يحسنها كلها كما هو ظاهر سم على حج أ ه ع وش واعتمد الحلبي ما مال إليه مر في البقية إلا في الحد فقل يجرى في العجز عن لفظ الحمد ما تقدم في الآية (قوله) مفهومة (الخ) أي المعنى مقصود كالوعيد الوعيد الوعظ ولو لم يحسن شيئا من القرآن أتى ببدل الآية من ذكر أو دعاء فان عجز وقف بقدرها والكلام حيث لم يوجد من يحسنها غيره شيخنا وتقدم مثله عن سم انفا (قوله) بحكم منسوخ) أي بخلاف منسوخ التلاوة فلا يكفي نهاية (قوله) وإن طال) والمعتداته يكفي إذا طال نهاية ومعنى سم وشيخنا (قوله) لثبوت) إلى قوله وقع لأن عبد السلام في النهاية والمعنى إلا ما نه عليه (قوله) لثبوت أصل القراءة) أي في الخطبة (قوله) فدل على الاكتفاء بها (الخ) ويجزى قبلها وبعدما وبينهما معنى وفي عرش بعد ذكر مثله عن العباب وهو ظاهر لعدم اشتراط الترتيب بين الآية وشي من الأركان فكل موضع أتى به آية أجزأته (قوله) في الأولى) أي بعد قراءتها نهاية ومعنى (قوله) دائما (الخ) أي في خطبة كل جمعة ولا يشترط رضا الحاضرين كالأكثر طرفي قراءة الجمعة والمدافقين في الصلاة وإن كانت السنة التخفيف نهاية ومعنى (قوله) قراءة بعضها) وإن تركها قرا يأبى الذين آمنوا الله وقولوا قولا لا سبدا الآية ومعنى وإيعاب (قوله) وأطلق فقنها (الخ) اعتمده الزبائدي وعش وشيخنا وظاهر صنيع النهاية والمعنى أن الإطلاق كقصد نحو الحدوحد فتجزى عنه (قوله) ولا تجزى آية وعظ (الخ) وكره جماعة تعضين شي من أي القرآن بغيره من الخطب والرسائل ونحوهما ورخصه جماعة وهو الظاهر معنى ونهاية بل قال حج الحق أن تضمين ذلك والاقتباس منه ولو في شعر جائز وإن غير عند الدعاء لمحض الخبر (قوله) والرابع قراءة آية) هل تجزى مع لحن بغير المعنى فيه نظر وقد يتجه عدم الأجزاء والتفصيل بين عاجز انحصار الأمر فيه وغيره ثم المتجه أنه لو لم يحسن شيئا من القرآن كان حكمه كالمصلي الذي لم يحسن الفاتحة وهل يجرى ذلك في بقية الأركان حتى إذا لم يحسن الحدائق بدله بذلك أو دعاء مثلا ثم وقف بقدره فيه نظر وما لم يزل عدم جريان ذلك في بقية الأركان بل يسقط المعجزة عنه بلا بدله وفيه نظر وعلى الجملة فيفرق بين بعض الخطبة وكلها حتى لو لم يحسن الخطبة سقطت كالجمعة والكلام حيث لم يوجد آخر يحسنها كلها كما هو ظاهر (قوله) وإن طال) يبنى اعتمادا لا اكتشاف بما طال شرح مر والمتجه الاكتفاء بما طال منه (قوله) كان صلى الله عليه وسلم يقرأ سورة (الخ) ولا يشترط رضا الحاضرين شرح مر (قوله) وفي رواية له (الخ) هذه الرواية تقتضي الاكتفاء بقراءتها في الجلوس مع أنهم على خلافه (قوله) ويسن كونها في الأولى)

لأن المقصود الوعظ ولا تجزى آية وعظ أو وحده مع القراءة إذا لشيء الواحد لا يؤدي به فرضا مقصودان بل عنه وحده أن قصده وحده

نظمه ومن ثم اقتضى كلام صاحب البيان وغيره أنه لا يحذور في أن يراد بالقرآن غيره كادخلوا به اسلام
لمستادن نعم إن كان ذلك في نحو مجون حرم بل ربما اقتضى إلى كفر اه وبذني ان يلحق بالقرآن فيما
ذكر الاحاديث والادكار والادعية غش (قوله في الاخير) اى في صورة الاطلاق (قوله اخرى)
فلا يكتفى بالنبوى ولو مع عدم حفظ الاخرى كذا قال بعضهم لكن القياس كما قال الاطفيحي أنه يكتفى
النبوى عند العجز عن الاخرى شيخنا قول المتن (للمؤمنين الخ) لو خص بالدعاء اربعين من الحاضرين
فبني الاجزاء ولو انصرفوا من غير صلاة وهناك اربعون سامعون ايضا فتصح اقامة الجمعة معهم مره سم
وقوله اربعين الخ اى بخلاف ما لو خص دون اربعين او غير الحاضرين فلا يكتفى شيخنا (قوله وإن لم يتعرض
للمؤمنين الخ) قال الاذرى وظاهر نص المختصر يفهم ايجاب الدعاء للمؤمنين وجرى عليه كثير ومن ثم اخذ
اى الاذرى من بعض العبارات انه يجب التعرض للمؤمنين وان لم يحضر من انتهى فان اراد التعرض ان
لا يقصد الخطيب اخرج من بان يريد المؤمن المذكور فقط فواضح ان هذا لا يجوز وإن اراد تعيين لفظ
بدل عليهن ولا يكتفى باندراجهن في جمع المؤمنين فمنوع لان استعمال المذكور مراد به الجنس الشامل
لجميع المؤمنين صحيح لعموم استعماله فاذا لم يقصد به الخطيب خلاف ذلك كن داخلات ولا يحتاج إلى التصريح
بما يدل عليهن بخصوصين ايعاب اسم (قوله لان المراد الخ) الظاهر أن المراد بيان الاكمل وأنه يجوز
ارادة المذكور فقط وان حضر الاناث ثم رابت ما في الحاشية الاخرى وهو وجوب الدعاء للمؤمنات ايضا
لكن ان كان شرط الصحة الخطية خالف قولهم يكتفى بتخصيصه بالسامعين فانه شامل لما إذا تمحضوا ذكورا
فليحرر سم وفي الجبري عن عرش والقلوب ان التعميم مندوب ويشترط ملاحظة الجنس ولا قصد
التغليب اه وحمل الرشدي كلام النهاية على اعتماد ما مر عن الاذرى ومال اليه ولعل الاظهر ما مر عن
الاعاب بما حاصله انه لا يحتاج إلى التصريح بما يدل عليهن ولا إلى ملاحظة الجنس او التغليب ولا يجوز
اخراجهن بان يريد بالمؤمنين خصوص المذكور واقه اعلم (قوله الجنس الشامل الخ) قد يقتضى أنه لو اراد
المذكور فقط ضرر الظاهر انه غير مراد سم وفيه وقفة وعبرة عش هذا يقتضى انه لو خص المؤمنين

والا بان قصد هما والقراءة
أو أطلق فنها فقط فيما
يظهر في الاخير قوله اى
بايات تشتمل على الاركان
كلها ما عدا الصلاة لعدم اية
تشتمل عليهن تجزى لانها
لا تسمى خطبة (والخامس
ما يقع عليه اسم دعاء)
اخرى (للمؤمنين) وإن
لم يتعرض للمؤمنات لان
المراد الجنس الشامل لهن
لنقل الخلافه عن السلف

أى بعد فراغها كما قاله الاذرى م (قوله) وإلا بان قصد هما) صرح به المجموع (قوله) والخامس
الخ) لو خص بالدعاء اربعين من الحاضرين فبني الاجزاء وعليه فلو انصرفوا من غير صلاة وهناك اربعون
سامعون ايضا فهل تصح اقامة الجمعة بهم بذني الصحة لان الخطية سحت ولا يضرا انصراف المخصوصين
بالدعاء من غير صلاة م (قوله) وإن لم يتعرض للمؤمنات الخ) قال في شرح العباب قال الاذرى وظاهر
نص المختصر يفهم ايجابا لهما اى ايجاب الدعاء للمؤمنين والمؤمنات وجرى عليه كثير ومن عددهم ثم اخذ
من بعض العبارات انه يجب التعرض للمؤمنات وإن لم يحضر اه فان اراد بالتعرض ان لا يقصد الخطيب
اخراجهن بان يريد المؤمنين المذكور فقط فواضح ان هذا لا يجوز وإن اراد تعيين لفظ بدل عليهن ولا يكتفى
باندراجهن في جمع المؤمنين فمنوع لان استعمال جمع المذكور مراد به الجنس الشامل لجميع المؤمنين صحيح
لعموم استعماله فاذا لم يقصد به الخطيب خلاف ذلك كن داخلات فيه ولا يحتاج إلى التصريح بما يدل عليهن
بخصوصين م فليظهر ذلك مع قولهم ويكتفى بتخصيصه بالسامعين كرجح الله فان السامعين قد يتمحضون
ذكورا وليس في تخصصهم تعرض للمؤمنات إلا ان يدعى ان المراد ان الدعاء للمؤمنات واجب وليس شرط
في صحة الخطبة وفيه نظر وقد يخص كفاية بتخصيصه بالسامعين بما إذا حضر المؤمنين (قوله لان المراد
الجنس) الظاهر أن المراد بيان الاكمل وأنه يجوز ارادة المذكور فقط وإن حضر الاناث ثم رابت ما في
الحاشية الاخرى وهو وجوب الدعاء للمؤمنات ايضا لكن ان كان شرط الصحة الخطية خالف قولهم يكتفى
بتخصيصه بالسامعين فانه شامل لما إذا تمحضوا ذكورا فليحرر (قوله لان المراد الخ) قد يقتضى أنه لو اراد
المذكور فقط ضرر الظاهر انه غير مراد (قوله لنقل الخلافه عن السلف) نقل مر عن صاحب الانتصار انه

(في الثانية) لأن الاوآخره اليق ويكني تخصيصه بالسامعين كرحمك الله وظاهر انه لا يكتفي (٢٤٩) تخصيصه بالغائبين (وقيل لا يجب)

والتصريح الاذرعى وغيره
ولا بأس بالدعاء لسلطان
بعينه حيث لا مجازة في
وصفه قال ابن عبد السلام
ولا يجوز وصفه بصفة
كاذبة لا لضرورة ويسن
الدعاء لولاة المسلمين
وجيوشهم بالصالح
والنصر والقيام بالعدل
ونحو ذلك ووقع لأن
عبد السلام أنه أتى بأن
ذكر الصحابة والخلفاء
والسلاطين بدعوة غير
محبوبة ورد بأن الاول
فيه الدعاء لا كابر الامة
ولانها هو مطلوب وقد
تكون البدعة واجبة او
مندوبة قبل بل يتعين الدعاء
للصحابة بحمل به مبتدعة
ان أمنت الفتنة وثبت أن
أبا موسى وهو أمير الكوفة
كان يدعوا لعمر قبل الصديق
رضي الله عنهما فكانت عليه
تقديم عمر فشكا اليه
فاستحضر المنكر فقال إنما
أنكرت تقديمك على أبي
بكر فبكى واستغفر
والصحابة حينئذ متوفرون
وهم لا يستكون على بدعة
إلا إذا شذت لها قواعد
الشرع وقد سكتوا هنا
إذ لم ينكر أحد الدعاء بل
التقديم فقط وكان ابن
عباس يقول على منبر
البصرة اللهم أصح عبدك
وخليقتك عليا أهل الحق

بالدعاء كنى لصديق الجنس من لكنته غير مراد اه قول المتن (في الثانية) نقل عن بعض من أدركناه أنه لو
قدم الخطبة الثانية على الأولى كان مكروهاً وإنه أفتى بذلك وأقول لا حاصل لهذا الكلام لأن أى خطبة
قدمها كانت أولى والدعاء فيها قدمه للؤمنين لا لائرله بل لا بد أن يأتي به فيما آخره لأنه الثانية وفاقا لم
سم (قوله) وظاهر انه لا يكتفي (الخ) وجزم ابن عبد السلام في الامالى والغزالي بتحريم الدعاء للؤمنين
والمؤمنات بمغفرة جميع ذنوبهم ويعمد دخولهم النار لا ناطق بغير الله تعالى وخبر رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن فيهم من يدخل النار نهاية وإطال عرش في الرد على ما في الأيعاب بما قد يخالفه (قوله) ولا بأس
بالدعاء (الخ) أى مع الكراهة كما يأتي عن الشافعي سم أى لم يخف الفتنة (قوله) حيث لا مجازة (الخ) أى
مما يقع خارجة عن الحدكان يقول اخني أهل الشرك ملاقاة في وصفه ليست من الدعاء ولكن
لما كان الدعاء قديشتمل عليها عدت كلها منه بجري (قوله) ويسن الدعاء (الخ) أى في الخطبة الثانية
وتحصل السنة بفعله في الاولى ايضا لكن الثانية أولى لما قدمه ان الدعاء اليق بالخواتيم عرش (قوله) ورد (الخ)
وقد يجب بحمل الافتاء على التعيين بذكر اسمهم فهو أفتى حينئذ ما يأتي عن الشافعي (قوله) بأن الاول) أى
ذكر الصحابة (قوله) وهو مطلوب) ان ارد في الخطبة كما هو الظاهر يرد عليه ان فيه مصادرة (قوله) لشكى
اليه فاستحضر) الضمير الاول لأن موسى والاخير ان لعمر (قوله) تقديم (الخ) من إضافة المصدر إلى مفعوله
(قوله) فبكى) أى عمر (واستغفرو) أى طلب عمر من المنكر المغفرة عن تعابه بالاستحضار (قوله) وقد سكتوا وهنا
(الخ) قد يقال غاية مفاده عدم المنع الشامل للأباحة لا للندب المدعى ثم رايت في سم مائه ظاهر ما في شرح
العباب أن ما في قصتي أبي موسى وابن عباس على سبيل الاباحة اه (قوله) وكان ابن عباس (الخ) عطف على
قوله ان أبا موسى (الخ) ولو قالوا ان ابن عباس كان يقول (الخ) كان سبب (قوله) بعض المتأخرين ولو قيل (الخ)
تايد لقوله السابق ولا بأس (الخ) (قوله) للسلطان) أى ونحوه من ذوى الشوكة (قوله) في قيام الناس (الخ)
ومثله تقبيل بعضهم ليدي بعض (قوله) وولاة الصحابة (الخ) ان أراد وولاة الصحابة على الاجمال فقد ينظر في
ذكر هذا مع الاستغناء عنه بقوله السابق ويسن الدعاء لولاة المسلمين وان اراد على التعيين فقد يشكك ما في
شرح الروض وغيره عن الشافعي ولا يدعى في الخطبة لأحد بعينه فان فعل ذلك كرهته انتهى فان خص أى
ما نقل عن الشافعي بغير الصحابة بقى الاشكال في قوله وكذا بقية وولاة العدل فليتأمل سم اقول هذا مبنى على
ان ما ذكر ليس من مقول بعض المتأخرين واما إذا كان ما ذكر لى قوله وذكر المناقب من مقوله كما هو

يجب الدعاء للؤمنين والمؤمنات وإنه يكتفي بتخصيصه بالسامعين اه فليتأمل فيه (قوله) في الثانية) ونقل عن
بعض من أدركناه أنه لو قدم الخطبة الثانية على الأولى كان مكروهاً وإنه أفتى بذلك وأقول لا حاصل لهذا
الكلام لأن أى خطبة قدمها كانت أولى والدعاء فيها قدمه للؤمنين لا لائرله بل لا بد أن يأتي به فيما آخره لأنه
الثانية وفاقا لم (قوله) وظاهر انه لا يكتفي بتخصيصه بالغائبين) هل يكتفي بتخصيصه بأربعين من السامعين
معينين او غير معينين الوجه الاكتفاء وقياسه الاكتفاء بالذكور دون الاناث ثم رايت ما في الحاشية المارة
(قوله) ولا بأس بالدعاء لسلطان بعينه) ظاهره انه لا يسن الدعاء له بعينه وان كان عادلا والفرق بينه وبين
تعين وولاة الصحابة كما في قصتي أبي موسى وابن عباس الآتية إن كان ما فيهما على سبيل الاستحباب ظاهر
لكن ظاهر ما في شرح العباب أن ما فيهما على سبيل الاباحة حيث قال ابن الرفعة وتخصيص التورى
الكراهة بما إذا جازفوا الاباحة بما إذا لم يجازف أى وصف السلطان قاله غيره عن المتأخرين لأن أبا موسى
الاشعري دعا في خطبة لعمر الخ قصته أبي موسى ثم زاد على ابن الرفعة سكاية قصته ابن عباس فليتأمل (قوله)
ولا بأس بالدعاء (الخ) أى مع الكراهة كما يأتي عن الشافعي (قوله) وولاة الصحابة يندب الدعاء لهم) ان اراد
ولاة الصحابة على الاجمال فقد ينظر في ذكر هذا مع الاستغناء عنه بقوله السابق ويسن الدعاء لولاة المسلمين
الخ وان اراد على التعيين فقد يشكك ما في شرح الروض وغيره من الشافعي ولا يدعى في الخطبة لأحد بعينه

(٥٧) - شرواني وابن قاسم - ثانياً - أمير المؤمنين قال بعض المتأخرين ولوقيل ان الدعاء للسلطان واجب لما تركه من
الفتنة غالباً لم يبعد كاقيل في قيام الناس بعضهم بعض وولاة الصحابة يندب الدعاء لهم قطعاً وكذا بقية وولاة العدل وفيه احتمال

المتبادر وذكره الشارح لتأنيده الدال السابق فلا اعتراض عليه (قوله والولة المخطئون بما فهم الخ) أى
وصف الولة العاملين للطاعة المعصية جميعا بما فهم الخ وهذا كما تقدم تأييد لقوله حيث لا يجازى قرق وصفه
قال الخ وبذلك يندفع قول سم قوله مكروه قد يخالف إطلاق قوله السابق لا بأس بالدعاء لسلطان الخ ولو
سلم أنه ليس من كلام البعض فقولهم لا بأس الخ لا ينافي الكراهة (قوله وصرح القاضى) إلى قوله وببحث الخ
تأييد لقوله وذكرنا مناقب الخ (قوله بأن محله) أى محل جواز الدعاء من ذكر (قوله إن لا يبطئه) أى الدعاء
(قوله) أى لظن الغالب (قوله فى ترك لبس السواد) أى فى الزمن السابق لأن الخلفاء العباسيين أمروا
الخطباء بلبس السواد كما يأتى كردى (قوله أى الأركان) إلى قوله وسواء فى النهاية والمغنى لإقوله وتعليل إلى
فان التعلم قول الماتن (ويشترط كونها الخ) وجملة شروط الخطبة اثنا عشر الاسماع والسماع والموالاة
وسر العور وقطارة الحديث والخبث وكونها بالعربية وكون الخيب ذكر والقيام فيهما لقادر عليه
والجلوس بينهما بالطمأنينة وتقديمه على الصلاة وقومها فى وقت الظهور وفى خطبة بانية ولا يشترط فى
سائر الخطب إلا الاسماع والسماع وكون الخطيب ذكر أو كون الخطبة عربية ومحل اشتراط العربية أن
كان فى القوم عربى أو كفى كونها بالعجمية إلا فى الولاية فلم يحسن شيامن القرآن أنى يبدل الآية من
ذكر أو دعاء فان تجزؤ وقف بقدرها شيخنا (قوله دون ماعداها) يفيد أن كون ماعدا الأركان من توابعها
بغير العربية لا يكون مانعا من الموالاة ويجب وفاقا لم أن محله إذ لم يطل الفصل بغير العربى ولا ضرر ومنع
الموالاة كالسكوت بين الأركان إذا طال سم على المنهج والقياس عدم الضرر مطلقا وبقرق يتبين بين
السكوت بأن فى السكوت اعراضا عن الخطبة بالكيفية بخلاف غير العربى فان فيه وعظافى الجملة عش
(قوله نعم أن لم يكن الخ) أى ولم تضر المدة الالائية فتأمل سم (قوله من يحسنها) المراد احسان لفظها وإن
لم يفهم معناها كما تبه عليه سم وبأتى أنفا فى الشرح وعن النهاية والمغنى (قوله واحد بلسانهم) عبارة
النهاية والمغنى واحد بلغته وإن لم يعرفها القوم فان لم يحسن أحد منهم الترجمة للاجتماع لم لا تتفاءل مشطها
أه قال عش قوله مر وإن لم يعرفها الخ قضيت أن الخطيب لو أحسن لغتين غير عربيتين كرومية
وفارسية مثلا وباقى القوم يحسن أحداهما فقط أن الخطيب أن يخاطب بالغة التى لا يحسنونها فيه نظر بل
الظاهر أن الخطبة لا تجزى حيث لا بالغة التى يحسنها وقوله مر فان لم يحسن أحد منهم الترجمة أى عن
شئ من أركان الخطبة كما تقدم عن سم فى قوله حتى لم يحسن الخطبة سقطت كالجمعة عش (قوله
بلسانهم) أى ماعدا الآية فى ما تقدم ولا يترجم عنها سم وكردى على الأفضل (قوله وإن أمكن تعلمها
الخ) أى ولو بسفر إلى فوق مسافة القصير كما يعلم بما تقدم من تكبيرة الاحرام عش (قوله وجب الخ) أى
على سبيل فرض الكفاية (فرع) هل يشترط فى الخطبة تمييز فروضها من سننها فيه ما فى الصلاة فى العامى
وغيره من التفصيل المقرر عن فتاوى الغزالى وغيره سم على المنهج أه عش (قوله على كل منهم) أى
وإن زادوا على الأربعين نهاية وشرح الأفضل (قوله عصوا كلهم الخ) (فرع) لو لحن فى الأركان لحنا بغير
المعنى أو أتى بمحل آخر كاظهار لام الصلاة هل يضر كفى التشهد ونحوه فى الصلاة فيه نظر سم على حج
والاقرب عدم الضرر فى الثانية الحاقا لها بالحن فى الفاتحة لحنا لا يغير المعنى وأما الأركان فالأقرب فيها
الضرر لأن اللحن حيث غير المعنى خرجت الصيغة عن كونها أحدا مثلا وصارت اجنبية فلا يعتد بها عش
بحذف (قوله بل يصلون الظاهر) قال شيخنا ظاهره ولو فى أول الوقت وأنه لا يلزم منهم السعى إلى الجماعة بل بد

فان فعل ذلك كرهته أه فان خص بغير الصحابة فى الاشكال فى قوله وكذا بقية ولادة العدل فليتأمل (قوله
مكروه) فقد يخالف إطلاق قوله السابق ولا بأس بالدعاء لسلطان الخ (قوله دون ماعداها) يفيد أن كون
ماعدا الأركان من توابعها بغير العربية لا يكون مانعا من الموالاة (قوله نعم أن لم يكن الخ) أى ولم تضر المدة
الالائية فتأمل وهل المراد باحسانها احسان لفظها وإن لم يفهم معناها (قوله خطب منهم واحد بلسانهم)
هذا ظاهر بالنسبة لماعدا الآية من الأركان أما هي ففيه نظر لما تقرر فى باب الصلاة من أن القرآن لا يترجم

والولة المخطئون بما فهم من
الخير مكروه والخشية فتنة
وباليس فهم لا توقفى
حرمة إلى الفتنة فيستعمل
التوبة ما أمكنه وذكر
المناقب لا يقطع الولاية ما لم
يعده معرضا عن الخطبة
وصرح القاضى فى الدعاء
لولة الامر بأن محله ما لم
يقطع نظم الخطبة عرفا وفى
التوسط يشترط أن لا يبطئه
اطلة تقطع الموالاة كما يفعله
كثير من الخطباء الجهال
وبحث بعضهم أنه لا يشترط
فى خوف الفتنة غلبة الظن
وإذا بذلك اشتراط المصنف
له فى ترك لبس السواد
(ويشترط كونها) أى
الأركان دون ماعداها
(عربية) للاتباع نعم إن لم
يكن يفهم من يحسنها ولم
يمكن تعلمها قبل ضبط
الوقت خطب منهم واحد
بلسانهم وإن أمكن تعلمها
وجب على كل منهم فان
مضت مدة أمكن تعلم واحد
منهم ولم يتعلم عصوا كلهم
ولاجتماعهم بل يصلون
الظهر وتعليل الاسنوى

سمعوا النداء منه وأنه لا يسقط عنهم وجوب التعلم بشعائهم فراجعهم وماوى اه بجري اقول ما استظهره
اولا هو مبنى على ما تقدم من الشهاب الرمى والنهاية والمغنى من كفاية الياس العادى واماعلى ما تقدم فى
الشرح من اشتراط الياس الحقيقى فلا بد من ضيق الوقت كما اشار اليه انفا (قوله قول الروضة كل) اى
على كل منهم (قوله مع عدم معرفتهم) شامل للخطيب سم (قوله لها) اى لغاى الخطبة نهاية ومعنى (قوله العلم
بالوعظ الخ) اذا لشرط سماعها لانهم معناها شرح بأفضل (قوله فى الجلة) كان معنى فى الجلة ان يعلم انه
يعظ ولا يعلم المواعظ به (٣) سم (قوله اعنى الفاضل الخ) عبارة بالمغنى والنهاية وشرح بأفضل ولا يشترط
ان يعرف الخطيب معنى اركان الخطبة خلافا للركضى كن يوم القوم ولا يعرف معنى الفاتحة اه (قوله
وسواى ذلك) اى فى عدم اشتراط فهم الخطيب لمغنى الاركان (قوله ويشترط) الى قوله بل عدم الصارف
فى المغنى وإلى قوله فى الجواهر فى النهاية (قوله الا فى الخ) اى فى المتن (قوله بين الاخيرين) اى القراءة
والدعاء نهاية (قوله كونها مرتبة الاركان الخ) (فرع) اخفى شيخنا الرمى فيما لو ابتدا الخطيب يسرد
الاركان مختصرة ثم اعادها مبسطة كما اعتيد الآن كأن قال الحمد لله والصلاة على رسول الله اوصيكم
بتقوى الله الحمد لله الذى الخ ان قصر ما اعاده بحيث لم يعد فصلا مضر احسب ما لى به اولا من سرد الاركان
والاحسب ما اعاده والثى ما سرده اولا واقل بيني ان يبتدئ ما لى به اولا مطلقا اى طال الفصل ام لا لان
ما لى به ثانيا بمرة لعادة الشئ للتاكيد فهو بمنزلة تكرير الركن وذلك لا يؤثر سم على المنهج ويؤخذ من
هذا انقيدا ما تقدم من عدم اجزاء الضمير ولومع تقدم ذكره بما اذا لم يسرد الخطيب الاركان ولا اجزاوه
ظاهر فاحفظه فانه مهم وقوله بمنزلة لعادة الشئ للتاكيد يؤخذ منه انه لو صرفها لغير الخطبة لم يعتد به ع
قول المتن (وبعد الزوال) اى ايقينا فلوجهم وخطب وتبين دخول الوقت هل يعتد بما قبله فيه فظهر ومقتضى
عدم اشتراط التية الاول فليراجع ع ش و عبارة الجيزى ولو هجم وخطب فلان فى الوقت صح شوى
وع ش على مر وقال سم بعدم الصحة لانها وإن لم تحتاجا الى نية لكنهما منزلتان منزلة ركعتين
فاشبهتا الصلاة اه وهذا هو المعتمد اه (قوله لا يتابع) اى الاخبار فى ذلك وجريان اهل الاعصار
والامصار عليه ولو جاز تقديمها لقدمنا الذى ^{على} تخفيفه فاعلى المبكرين وإبقاها للصلاة اول الوقت
نهاية ومعنى (قوله لتمام) اى فى خطب مضطجعا فان عجز عن الاضطجاع خطب مستقيا سم وبصرى
وع ش (قوله جلس الخ) ويجوز الاقتداء به اى فى صلاته قاعدا سواء قال لا استطيع ام سكنت لان الظاهر
ان ذلك القعود او الاضطجاع او الاستلقاء لعذر فان بانت قدرته لم تؤثر اى فى صحة الخطبة نهاية ومعنى
واسى زاد شيخنا سواء كان من الاربعين او زائد عليهم عند الرمى واشترط الزيادة كونه زائدا على
الاربعة بخلاف ما لوصلى من قعود وتبين انه كان قادرا على القيام فى الصلاة فانها لا تصح والفرقان

عنه فليحظر ما ذا يفعل حينئذ (قوله مع عدم معرفتهم الخ) شامل للخطيب فليحذر (قوله فى الجلة) كان معنى فى
الجلة ان يعلم انه يعظ ولا يعلم المواعظ به (قوله فى المتن ان قدر) قال فى الروض وتصح خطبة العاجز قاعدان
مضطجعا لم يقل ثم مستقيا قال فى شرحه ويجوز الاقتداء به سواء اقال لا استطيع ام سكنت لان الظاهر انه
انما قد او اضطجع لعجزه اه ثم قال فى الروض فان بان قادرا فكأن بان جنبا اه قوله فكأن بان جنبا
قد يقتضى التشبيه باشتراط كونه زائدا على الاربعين وينجيه خلافا لان الاشتراط هناك لان الجنب لم تصح
صلاته بخلاف الخطيب هنا فان صلاته كخطبته صحيحة فليتام ل فانظر هل يجزى نظير ذلك كفى ترك الجلوس
بينهما الا فىصح خطبة العاجز عنه مع تركه ويجوز الاقتداء به سواء اقال لا استطيع ام سكنت لان الظاهر
انه انما تركه لعجزه واذ بان قادرا كان كمن بان جنبا واعلم ان المعتمد عند شيخنا الشهاب الرمى ما فى الروض
فى صلاة الجماعة من وجوب الاعداد اذ بان الامام قاعلى القيام وفرق بينه وبين ما هنام (قوله فان عجز
فكبار) يشمل الاستلقاء (قوله فى المتن والجلوس) المتوكة لم تصح خطبته ولو سها فها يظهر اذا لشرط
بضر الاخلال به اولو مع السهو (قوله والجلوس مع الطمأنينة فيه) ظاهر انه لا يكتفى به نحو الاضطجاع

٣ (قوله المواعظ به) كذا
بخط الشيخ وكذا فى سم
ولعل المناسب المواعظ به
والله اعلم اه من هامش

الخطبة وسيلة والصلاة مقصودة وبغتر في الوسائل مالا يغتر في المقاصد اهو استظهر عرش مقالة الزبدي وسرم مقالة الرملي من عدم اشتراط زيادته على الاربعين ثم قال فانظر هل يجرى نظير ذلك كله في تركه الجلوس بينهما الا فيمنع خطبة العاجز عنه اى بحسب ما يظن لنا مع تركه ويجوز الاقتداء به سواء اقال لا استطاع ام سكت الخ اه اقول قضية ما ياتي منه ومن النهاية من وجوب الفصل بسكته على قائم عجز عن الجلوس كنجو جالس عجز عن القيام الجريان والله اعلم (قوله) ويجب على نحو الجالس (الخ) اى من المصططع أو المستاني فيما يظن في فصل ذلك كله بسكته وجوباً بشيخنا (قوله) على نحو الجالس اى كقائم عجز عن الجلوس سم عبارة البصرى اى يجب على الخاطب من جلوسه جزء من القيام الفصل بين الخطبتين بسكته الخ ومثله كما افاده في النهاية قائم لم يقدر على الجلوس قال بل هو اولى اه اى فوجب ان فصل في المسئتين بسكته ولا يكتب بالاضطجاع اه (قوله بسكته) ويؤخذ من كلامه في شرح العباب انه يشترط ادنى زيادة في السكوت على سكته التنفس والى هم (قوله) ولا يجوز عنها الاضطجاع) ظاهره ولو لمع السكوت وهو ظاهر ويوجه بأنه مخاطب بالقيام في الخطبتين وبالجلوس بينهما فاذا عجز عن القيام سقط وبقى الخطاب بالجلوس في الاضطجاع ترك الواجب مع القدرة عليه لكن فيهم على حج ما يخالفه حيث قال كان المراد الاضطجاع من غير سكته اه عرش وفيه ان كلامهم فيمن خطب جالساً وليس واجبه بين الخطبتين الجلوس بل السكته فتحصل ولو مع الاضطجاع ولذا جرى شيخنا على ما قاله سم فقال فلا يكتب الاضطجاع ما لم يشتمل على سكته ولا كفى اه (قوله الاضطجاع) وكذا لا يكتب كلام اجنبى كما انفهمه كلام الرافعى خلافاً لصاحب الفروع وشرح العباب وظاهر ان مراده بالاجنبى ما ليس من الخطبة فليتامل سم (قوله) وفي الجواهر (الخ) قال في شرح العباب ولو وصلها محسباً واحدة سم (قوله) فلا نظري في كلامها) اى لا فساد في كلام الجواهر كرى اى في تعبيرها بثالثة (قوله) من حيث اطلالة الثانية) اى في قوله لان التى كانت ثانية الخ (قوله) بعد الحاقه) اى نحو الدعاء للسلطان (قوله) على انها غير محله) اى ان الخطبة الاولى ليس محل نحو الدعاء للسلطان (وقد يجاب) اى عن النظر بعد الحاق قول الذين (واسماع اربعين) اى بأن يرفع الخطيب صوته بأركانها حتى يسمعها عددهم تنعدهم الجمعة لان مقصودها وعظم وهو لا يحصل الا بذلك فله انه لا يشترط الاسماع والسمع وان يفهموا معناها فلا يكتبى الاسرار كالاذان ولا اسماع دون من تنعدهم الجمعة متى ونهاية قال عرش قوله مر باركانها فمفهومه انه لا يعتبر الاسرار بغير الاركان ويغنى ان محله اذ لم يطل به الفصل ولا اضطر لقطعه الموالاة كالسكوت وقوله لم حتى يسمعها عدد الخ اى فى اذ واحد فيما يظهر حتى لو سمع به بعض الاربعين بعض الاركان ثم انصرف وحضر غيره واعدادها له لا يكتبى لان كل من الاسماعين لدون الاربعين فيقع لغو او نقل بالدرس عن فتاوى شيخ الاسلام ما وافقه فليراجع عرش وقوله ويغنى الخ فيه رقة والفرق بين السكوت والاسرار غير خفى وقوله فى ان واحد الخ فيه رقة ظاهرة فان المقصود اسماع الاربعين وقد وجد (قوله اى سمعة) اى قوله ويغتر في النهاية والمعنى (قوله) وهو) اى الخطيب (قوله اسماعه) لا حاجة اليه (قوله يفهم ما يقول) لعل الاولى لم يفهم ما يقول اى الالفاظ لما تقدم انه لا يشترط فهمه خلافاً للقاضى سم وقوله الاولى لم يفهم الخ اى كفى النهاية والمعنى (قوله) ويعتبر على الاصح (الخ) الذى افاده شيخنا الشباب الرملي ان المعتمدان المعتبر السماع بالقول وبغيره

ويؤيده الانباح (قوله نحو الجالس) اى كقائم عجز عن الجلوس (قوله بسكته) قال في شرح العباب ليحصل الفصل ويؤخذ منه انه يشترط ادنى زيادة في السكوت على سكته التنفس والى هم (قوله) ولا يجوز عنها الاضطجاع) قال في شرح العباب ولا كلام اجنبى كما انفهمه كلام الرافعى خلافاً لصاحب الفروع اه وظاهر ان مراده بالاجنبى ما ليس من الخطبة فليتامل (قوله الاضطجاع) كان المراد من غير سكوت (قوله) وفي الجواهر لو لم يجلس (الخ) قال في شرح العباب ولو وصلها محسباً واحدة اه (قوله يفهم ما يقول) لعل الاولى لم يفهم ما يقول اى الالفاظ لما تقدم انه لا يشترط فهمه خلافاً للقاضى اه (قوله) ويعتبر على الاصح عند الشيخين

ويجب على نحو الجالس الفصل بسكته ولا يجوز عنها الاضطجاع ولا يجب نية الخطبة بل عدم الصارف فيما يظن وفي الجواهر لو لم يجلس حسبنا واحدة فيجاس وبأى بثالثة أى باعتبار الصورة والا ففى الثانية لان التى كانت ثانية صارت بهضمان الاولى فلا نظري في كلامها خلافاً لمن زعمه نعم إن كان النظر فيه من حيث اطلالة الثانية للشاهد لنحو الدعاء للسلطان فله اتجاه من حيث بعد الحاقه بالاولى مع الاجماع الفعلي على أنها غير محله وقد يجاب بانه وقع تابعاً فغتر (واسماع اربعين) أى تسعة وثلاثين وهو لا يشترط اسماعه ولا سماعه لانه وإن كان اصم يفهم ما يقول (كاملين) من تنعدهم الاركان لا جميع الخطبة ويعتبر على الاصح عند الشيخين

لا بالقوة فلا تجب الجمعة
على أربعين بعضهم صم
ولا تصح مع وجود لفظ
يمنع سماع ركن على
المعتمد فيهما وإن خالف
فيه كثيرون والأكثر
فلم يشترطوا إلا الحضور
فقط وعليه يدل كلام
الشيخين في بعض المواضع
ولا يشترط طهرهم ولا
كونهم بحل الصلاة ولا
فهمهم لما يسمعونها كما
تسكن قراءة فاتحة
الصلاة بمن لا يفهمها
(والجديد أنه لا يحرم
عليهم) يعني الحاضرين
سموا أو لا ويصح رجوع
الضمر للاربعة الكاملين
ويستفاد عدم الحرمة على
مثلهم وغيره بالمساواة
الأولى ولا يرد عليه
تفصيل القديم فيهم لانه
مفهوم (الكلام) خلافا
للأمة الثلاثة بل يكره
لما في الخبر الصحيح أن رجلا

لوصفوا لسمعوا وأن اشتغلوا عن السماع بنو التحدث مع جليسه سم وكذا اعتمده النهاية ومن تبعه
من متأخري الأهر كشيخنا البجيري عبارة النهاية فعملنا يشترط الاسماع والسماع بالقوة لا بالفعل
إذ لو كان سماعهم بالفعل واجبالكان الانصات محتاجا اه قال عث قوله لم والسماع بالقوة أى بحيث
لو اصفى لسمع ومنه يؤخذ أن من نفس وقت الخطبة بحيث لا يسمع أصلا لا يعتد بحضوره اه عبارة
شيخنا وفي اليوم خلاف فتعنى كلام الشرازملي أنه كالصمم وجعله القليوبى كاللفظ وتبعه الحشى أى
الراموى وضغفه فاعلمه انه يضرك كالصمم اه (قوله فيهما) أى فى الصمم واللفظ (قوله وإن خالف فيه)
أى فى اشتراط السماع بالفعل (قوله وعليه) أى على اشتراط الحضور والسماع بالقوة فقط (قوله ولا
يشترط) إلى قوله يصح للمعنى لا قوله ولا كونهم بحل الصلاة وإلى قوله وظاهر كلامهم فى النهاية إلا قوله
خلافا للأمة الثلاثة وقوله راجع الداء بالدوك على ما فى المارشد (قوله طهرهم) أى السامعين نهاية معنى
(قوله ولا كونهم بحل الصلاة) أى كدأخل السور مثلا بخلاف الخطيب فيشترط كونه حال الخطبة داخل
السور حتى لو خطب داخله القوم خارجة يسمونه كنى بجري (قوله ولا فهمهم الخ) أى ولا سترهم نهاية
ومعنى (قوله ليس سمعوه) أى لدأله لا نه شدى (قوله كما نسكني الخ) فى هذا القياس تأمل (قوله على مثلهم)
أى فى الكمال شدى (قوله) السامع الخ اه نثر على ترتيب اللب ويحتمل أن أو بمعنى بل (قوله ولا يرد عليه)
أى على رجوع الضمير للاربعة الكاملين (قوله تفصيل القديم) اعلمه يقول يحرم على الاربعين لا على من
زاد عليهم عث وقديخا لقوله المعنى والنهاية القديم يحرم الكلام ويجب الانصات اه أيضا ان تفصيل
القديم إنما يرد على التفصيل الاول لا الثانى (قوله لانه مفهوم) أى والمفهوم انه إذا كان فيه تفصيل لا
يعترض به عث (قوله بل يكره) إلى قوله وظاهر كلامهم فى المعنى إلا قوله واعترض إلى ولا يحرم (قوله
بل يكره الخ) أى للناظرين سمعوا أولا معنى ونهاية واسى (قوله أن رجلا الخ) هو سليلك التطفانى عث
(قوله ولم يكره عليه الخ) أى لم يكره لوجوب السكوت نهاية ومعنى (قوله به يعلم الخ) أى بالخبر أو بعدم
الانكار (قوله على أنه) أى أن المراد بالقرآن الخطبة أى سميت قرآنا لاشتغالها عليه (قوله وأن المراد الخ)
عطف على قوله أن الأمر الخ (قوله فى خبرنا هريرة الخ) وهو إذا قلت لصاحبك انصت يوم الجمعة
والامام يخطب فقد نفوت نهاية ومعنى وكردى (قوله مخافة السنة) أى لا الواجب (قوله بذلك) أى بالخبر
الصحيح المذكور (قوله احتمال أن المتكلم الخ) تندجىب عن هذا بانه خلاف الظاهر جدا فلا اثر له فى الامور
التي يكتفى فيها بالظن وبانه فى خبر الصحيحين عن انس بينما النبي ﷺ يخطب يوم الجمعة إذ قام أعرابى
فقال يا رسول الله هلك المال الخ فان قوله إذ قام أعرابى الخ فى غاية الظهور فانه قام مما استقر فيه بل
لا يكاد يحتمل خلاف ذلك كما لا يخفى (قوله أو قبل الخطبة) يجاب عنه بانه فى غاية البعد مع قوله هو

سأل النبي ﷺ عن
الساعة وهو يخطب ولم
ينكر عليه وبه يعلم أن الأمر
للتدب فى وإذا قرئ
القرآن فاستمعوا له
وانصتوا بناء على أنه
الخطبة وبه قال أكثر
المفسدين وأن المراد بالقول
فى خبرنا هريرة المشهور
مخافة السنة واعترض
الاستدلال بذلك باحتمال

وغيرهما سماعهم لها بالفعل لا بالقوة الخ) الذى أفاده شيخنا الشهاب الرملى أن المتمدن أن المتكلم السماع
بالقوة بأن يكون بحيث لو صنى لسمع وإن اشتغل عن السماع بتحدث مع جليسه وانحوه م (قوله سمعوا أو لا)
يقتضى رجوع قوله لا إلى بل يكره لغير السامعين ولا يخالف قوله بعد ذلك ولا يكره الكلام لمن ابيح له قطعاً
الخ (قوله بل يكره) قال فى الروض ولا يخص أى الكراهة بالاربعة أى الحاضرون فيها سواء (قوله ولم
ينكر عليه) وقد يقال إن دل هذا على عدم الحرمة مد على عدم الكراهة (قوله واعترض الاستدلال بذلك
باحتمال أن المتكلم تكلم قبل أن يستقر فى موضع) قد يجاب عن هذا بانه خلاف الظاهر جدا فلا اثر له
فى الامور التي يكتفى فيها بالظن وبانه فى خبر الصحيحين عن انس بينما النبي ﷺ يخطب يوم الجمعة
إذ قام أعرابى فقال يا رسول الله هلك الحال وجامع العيال فاجع الله لنا فرقع يديه ودعا فان قوله قام أعرابى
فى غاية الظهور فانه قام مما استقر فيه بل لا يكاد يحتمل خلاف ذلك كما لا يخفى مع انه لم ينكر عليه ولم يبين له
حرمة الكلام ووجوب السكوت وقوله أو قبل الخطبة يجاب عنه بانه فى غاية البعد مع قوله وهو يخطب
وعبارة شرح الروض لخبر البيهقي بسند صحيح عن انس أن رجلا دخل والنبي ﷺ يخطب يوم الجمعة

أن التكلم تكلم قبل أن يستقر فى موضع ولا خرمة حينئذ قطعاً أو قبل الخطبة

اوانه معذور بجمله ويحجب بان هذه واقعة قولية والاختلال يعمها وإنما الذي يسقط بالاحتمال الواقعة الفعلية كما هو مقرر في محله فان قلت هذه فعلية لأنهم أقروا بعدم إنكاره عليه (٤٥٤) قلت منوع بل جوابه قول منضمن لجواز سؤاله على أي حالة كان فكانت قولية بهذا الاعتبار

ولا يحرم قطعا الكلام على خطيب (قوله) وأنه معذور (الخ) يحجب عنه بأنه لو كان جاهلا لين له إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ولا نه يوم غيره الجواز سم (قوله) يعمها (الخ) أي يصير عامعة عرش (قوله) ولا على من لم يستقر بالاستقرار اتخذ مكانا وإن لم يجلس كما أشار إليه شرح الروض سم (قوله) كما تقر (الخ) أي في الاعتراض السابق انفا (قوله) ولا على سماع (الخ) أي ولا يحرم قطعا الكلام على سماع الخطبة وظاهره ولولم يرد على الأربعين وينبغي حينئذ إعادة الخطيب الركن الذي لم يسمعه السامع المذكور إذ انتم به الأربعون (قوله) بل يجب عليه (الخ) أي على السامع الذي يخشى وقوع (الخ) (قوله) أن ينه (الخ) فاعل يجب (قوله) أو علم (الخ) عطف على قوله خشي (الخ) (قوله) ويسن له (الخ) أي لمن يجب عليه ما ذكر عبارة النهاية والمغني لكن يستحب أن يقتصر على الإشارة إن أغنتها (قوله) كتمت العاطس (الخ) أي إذا حمد الله بأن يقول ربك الله أو حمدك الله عرش (قوله) أي السكرت مع الأصغاف (الخ) أي إلقاء السمع إلى الخطيب فإذا انفك السكوت عن الأصغاف فلا يسمى انصافا شيئا وعرش (قوله) لا لا يجب (الخ) أي لغير الأركان (قوله) لتسببه (الخ) متعلق بقوله فيحرم (قوله) ويسن إلى قوله ولو لغير حاجة في النهاية (قوله) ويسن ذلك (الخ) أي الانصات (قوله) لغير السامع (الخ) أي لنحوه (قوله) أن يشتغل بالتلاوة (الخ) بل ينبغي أن الأفضل له اشتغاله بالصلاة على النبي ﷺ مقدما لها على التلاوة لغير سورة الكهف وعلى الذكر لأنها شعار اليوم عرش (قوله) قطعا (الخ) راجع لقوله أيسح (قوله) ممن ذكر (الخ) أي في قوله السابق ولا يحرم قطعا الكلام على خطيب (الخ) (قوله) ككونه قبل الخطبة (الخ) أي ولو بعد الجلوس على المنبر نهاية (قوله) وتقيده (الخ) أي كافي شرح الروض سم (قوله) ويكره (الخ) إلى قوله رفع الصوت في النهاية والمغني (قوله) ويكره لادخال (الخ) أي غير الخطيب على ما يأتي في التكبير سم (قوله) أن يسلم (الخ) أي على المستمع سم ونهاية ومغني (قوله) فإن سلم لزهم الرد هذا والسلام على الملقى مستثنى من قولهم حيث لا يشرع السلام لا يجب الرد شورى أه يجزى (قوله) ويسن (الخ) أي للمستمع ومثله الخطيب بالاولى لأنه لا يحرم عليه الكلام قطعا عرش (قوله) تشميت العاطس (الخ) أي إذا حمد معنى (قوله) لأن سببه (الخ) أي وإنما لم يكره التشميت لأن الخ نهاية ومغني (قوله) ورفع الصوت (الخ) أي يسن كما هو صريح صنيعة لكن لما قال في روض والمستمع أن رفع صوته الخ قال في شرحه وقضية كلام المصنف كالروضة أن ما قاله مباح مستوى الطرفين لكن الأولى تركه بل صرح القاضي أبو الطيب بكرهته لأنه يقطع الاستماع سم وفي النهاية ما يوافقه حيث ذكر أول انضية كلام الروضة ثم كلام القاضي ثم قال ولعل مراد القاضي بالكرهه خلاف الأولى أه وقال شيخنا المتمدن ما اقتضاه كلام الروضة وصلها من الإباحة (قوله) من غير مبالغة قال الأذري والرفع البالغ كما يفعله بعض العوام بعدة منكرة نهاية (قوله) عند ذكر الخطيب له عبارة النهاية وغيره إذا سمع ذكره ﷺ أه قال عرش ظاهره أنه لا فرق بين سماعه من الخطيب ومن غيره (قاعدة) لو كان شافعي ما كتب وقت الخطبة قبل يحرم كالرواب الشافعي مع الحنفى الشطرنج لأعاقته له على المعصية أو الأقرب عدم المعصية ويفرق بينهما بأن لعب الشطرنج المالم بتات إلا أنها كان الشافعي كالملجأ له بخلافه في مسئلتنا فإنه حيث أجابه المالكي وتكلم معه كان باختياره تمسكه فقال متى الساعة التو ولا ينبغي أنه لا يفهم من هذا الكلام إلا أن القول حال الخطبة (قوله) وأنه معذور بجمله لو كان جاهلا لين له إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ولا نه يوم غيره الجواز (قوله) ولا على من لم يستقر في موضع (الخ) المراد بالاستقرار اتخذ مكانا وإن لم يجلس كما أشار إليه شرح الروض (قوله) وتقيده (الخ) أي كافي شرح الروض (قوله) أن يسلم (الخ) أي على المستمع (قوله) الداخلي (قوله) يستثنى الخطيب على ما يأتي في التكبير (قوله) ورفع الصوت من غير مبالغة (الخ) أي يسن كما هو صريح صنيعة لكن لما قال في روض والمستمع أن رفع

ولا يحرم قطعا الكلام على خطيب ولا على من لم يستقر في موضع كما تقرروا لا حال الدعاء للولك على ما في المرشد ولا على سماع خشي وقوع عذور يغافل بل يجب عليه عينا إن انحصر الأمر فيه وظن وقوعه به لولا تنبيهه أن ينهيه عليه أو علم غيره خيرا نأجزأ أو نهاه عن منكر بل قد يجب في هذين أيضا إن كان التعليم واجب مهيئ والذهي عن محرم ويسن له أن يقتصر على إشارة كفت وظاهر كلامهم أن التحير والذهي الغير الواجبين لا يسنان ولو قبل بسنتينهما حصل الكلام يسير لم يبعد كتشميت العاطس بل أولى (ويسن الانصات) أي السكوت مع الأصغاف لا لا يجب سماعه بخلاف ما لو كان سن الحاضرين أربعون تلزمهم فقط فيحرم على بعضهم كلام فونه سماع ركن كما علم من وجوب الاستماع لتسببه إلى إبطال الجمعة ويسن ذلك وإن لم يسمع الخطبة خروجا من الخلاف نعم الأولى لغير السامع أن يشتغل بالتلاوة والذكر سرا لتلاوشوش على غيره ولا يكره الكلام لمن أيسح له قطعا ممن ذكر

وغیره ککونه قبل الخطبة أو بعدها أو بينهما ولو لغير حاجة على الوجه وتقيده بالحاجة فيه نظر لأنه عند هالاً كرهه أو إن لم يبع له قطعا كما هو ظاهر ويكره لادخال أن يسلم أي وإن لم يأخذ لنفسه مكانا لا يشتغل المسلم عليهم فإن سلم لزهم الرد لأن الكراهة لمرحارج ويسن تشميت العاطس والرد عليه لأن سببه قهرى ورفع الصوت من غير مبالغة بالصلاة والسلام عليه ﷺ عند ذكر الخطيب له

من أن لا يجيبه ، ويؤخذ منه أنه لو كان إذا لم يجبه يحصل له منه ضرر لكون الشافعي المكمل أميراً أو ذا سلطة يحرم عليه لكن لا من جهة الكلام بل من جهة الإكراه على المعصية فليتأمل اه (قوله بنية التحية) قضية هذا تصور المشكلة بأقامة الجمعة في مسجد وانها لو اقيمت في غيره فلا صلاة مطلقاً ، وقد يقتضيه أيضاً قوله الاتي أي ما لم تسن له التحية سم ، ويأتى عن النهاية والمغنى ما يوافق (قوله وهو الأولى) أي صلاتهما بنية التحية أولى من صلاتهما غير ناهية ومباحية ولا غيرهما فاعلم أن ذلك جائز وسأيتي بصري (قوله) أورأتة الجمعة (الخ) ويأتى قريباً عن سم أن مثل سنة الجمعة الفائتة إذا كانت ركعتين كالصبح عش (قوله معها) أي مع الراتبة (قوله) فإن أراد الاقتصار أي على واحدة من التحية والراتبة (قوله) لانتهافت (قوله) أي التحية بفواتها أي النية (قوله) بالكلية (الخ) خلافاً للنهاية والمغنى (قوله) إذا لم تنو) يعني عنه قوله بفواتها ولعله مقدم عن مؤخره الأصل بخلاف الراتبة القليلة إذا لم تنو (قوله) بخلاف الراتبة (الخ) أي فيمكن تداركها بعد الجمعة (قوله) للداخل (الخ) متعلق بقوله ويسن صلاة ركعتين (الخ) عبارة النهاية والمغنى وكره تحريماً بالاجماع تنفل احد من الحاضرين بعد صعود الخطيب على المنبر وجلسه عليه وإن لم يسمع الخطبة بالكلية لا غرضه عنه بالكلية . ويستثنى التحية لداخل المسجد والخطيب على المنبر فيسن له فعلها ويخففها وجوباً إذا نزل على سنة الجمعة وإلا صلاها مخففة وحصلت التحية ولا يزيد على ركعتين بكل حال فإن تحصل تحية كان كأن في غيرها مسجد لم يصل شيئاً ما دال داخل في آخر الخطبة فإن غلب على ظنه أنه ان صلاها فأنته تكبيره الاحرام مع الامام لم يصل التحية أي ندبا بل يقف حتى تقام الصلاة ولا يقعد ثلاثاً يجلس في المسجد قبل التحية ولو صلاها في هذه الحالة استحب للامام أن يزيد في كلام الخطبة بقدر ما يكملها اه بخذف قال عش قوله مر فيسن له فعلها أي سواء في ذلك سنة الجمعة وغيرها كفاتنة حيث لم تزيد على ركعتين مر سم على المنبر وقوله ولا يزيد على ركعتين (الخ) أي حيث علم بالزيادة أو بالشك هل صلى ركعتين أو واحدة سن له ركعة لأن الأصل عدم الفعل اه عش (قوله) أو صلاة أخرى (الخ) أي بان نوى بهما سبباً غير التحية والراتبة أخذاً بما أتى وتقدم أنفاعة عش ما يخالفه (قوله) لم تنعقد هذا يدل على أن الكلام في حان الخطبة سم (قوله) على ما تقرر) وهو قوله وهو الأولى مع قوله أو صلاة أخرى (الخ) (قوله) فقط (أي بلانية سبب أصلاً (قوله) بخلاف نية ركعتين (الخ) تقدم ويأتى عن سم اعتدأ خلافه (قوله) بالمعنى السابق) وهو سقوط الطالب (قوله) قلت يفرق (الخ) وفي سم بعد أن اطال في رده ما نصه والذي يشبهه انه يصل ركعتين

صراً (الخ) قال في شرحه قضية كلام المصنف كالروضة أن ما قاله مباح مستوي الطرفين لأنه وإن كان مطلوباً فالاستماع كذلك ولك أن تقول لا نسلم أنه مطلوب هنا لمنعه من الاستماع فالأولى تركه بل صرح القاضي أبو الطيب بكرهاته لأنه يقطع الاستماع وعبارة العباب ولا أي ولا يكره رفع الصوت بلا بعلغة (الخ) (قوله) بنية التحية قضية هذا تصور المشكلة بأقامة الجمعة في مسجد وانها لو اقيمت في غيره فلا صلاة مطلقاً ، وقد يقتضيه أيضاً قوله الاتي أي من لم تسن له التحية (قوله) لم تنعقد هذا يدل على أن الكلام في حال الخطبة (قوله) بخلاف نية ركعتين سنة الصبح (الخ) راجع (قوله) قلت يفرق بان نية ركعتين (الخ) أقول قد ينظر في هذا الفرق من وجهين الأول أن قضيت بعد تسليمه امتناع الركعتين بنية راتبة الجمعة القليلة وذلك يناقض ما فاده قوله السابق بنية التحية (الخ) الصريح في جواز الاقتصار على نية الراتبة القليلة الاترى قوله وحينئذ الخ فإن اجاب بان نية راتبة التحية ليس فيه صرف عن التحية بخلاف نية سبب غيرهما فهو تحكم بحت والثاني منع أن مجرد نية سبب آخر فيه صرف عن التحية وإنما يحصل الصرف أن نية التحية في نية على الحكم بالصرف بنافي ما فاده مع استوائ الخ فليتأمل والذي يشبهه انه يصل ركعتين ولو قضاء سنة الصبح أو نفس الصبح سواء نوى معها التحية أو لا بخلاف ما لو صرفهما (فرع) يذبح فيما لو ابتدأ بوضوء قبل جلوس الامام يجلس في اثنا أنه ان كان الباقي ركعتين جاز له فعلها ولزمه تخفيفه بما يذبح مراجعة ما تقدم في ما دخل وقت الكراهة وهو في نالفة مطلقاً لكن ما هنا اضيق منه او أكثر امتنع فعله وعليه

وصلاة ركعتين بنية التحية وهو الأولى أو راتبة الجمعة القليلة إن لم يكن صلاها وحينئذ الأولى نية التحية معها فإن أراد الاقتصار فالأولى فيما ينظر نية التحية لأنها تنفوت بفواتها بالكلية إذا لم تنو بخلاف الراتبة القليلة للداخل فإن نوى أكثر منهما أو صلاة أخرى بقدرهما لم تنعقد فان قلت يلزم على ما تقرر أن نية ركعتين فقط جائزة بخلاف نية ركعتين سنة الصبح مثلاً مع استوائهما في حصول التحية بهما بالمعنى السابق في بابها قلت يفرق بان نية ركعتين فقط ليس فيه صرف عن التحية بلانية بخلاف بنية سبب آخر فأبيح الأول دون الثاني

ولو قضاء سنة الصبح أو نفس الصبح سواء نوى معها التحية أو لا بخلاف ما لو صرح فمعاها ع^ش (قوله) ويلزم أن يقتصر على أقل مجزئ. وفاقا للمعنى وخلافا للثبوتية وقيمته شيخنا عبارتهما والمراد بالتخفيف فيما ذكره الاختصار على الواجبات قاله الزركشي والوجه أن المراد به ترك التطويل عرفا أي هل أن يأتي بسورة قصيرة بعد الفاتحة ع^ش (قوله على ما قاله جمع الخ) وفي نسخة على الوجه (فرع) ينبغي فيما لو ابتداء رخصة قبل جلوس الامام يجلس في اثنا عشر إن كان الباقي ركعتين جاز له فعلهما ولو لمه تخفيفهما أو أكثر امتنع فعله وعليه قطعهما أو قلبها ونقلوا الاختصار على ركعتين مع لزوم تخفيفهما سم على حج أقول والظاهر الاستمرار سيما إذا أحرم على ظن سعة الوقت لانه ينتفري في الدوام مالا يتغير في الابتداء ع^ش (قوله) وإن يخفف صلاة طرا^ا ظاهره قد يوجه الصحة مع الاختصار على الأقل وإن تعدد ابتداءها بعد عليه أن ما بقي إلى جلوس الامام لا يسعها وفيه نظر سم على خج أقول والاقرب الصحة لانه حال شر وعلم يكن منها الشيء يسمعه فيبعد معرضا عنه باشتغاله بالصلاة ع^ش (قوله قبل الخطبة) متعلق بجلوس الامام (قوله في اثنا عشر) متعلق بطر^ا الركنين للصلاة (قوله على ذلك) أي على أقل مجزئ. وفاقا للمعنى وخلافا للثبوتية كما س^أ (قوله) على ما قبله) أي على ما قاله جمع في ركعتين لداخل المسجد والخطيب على المنبر (قوله وفي التي قبلها) أي في الركعتين لداخل (قوله زيادة الخ) أي على ما قاله جمع واعتمده المعنى أو طولا عرفا على ما اختاره النية (قوله) بطلت) وفاقا للثبوتية والمعنى وشيخنا (قوله محتمل) بفتح الميم أي معتد (قوله وتحرم) إلى قوله وسجدة في النية (قوله) إلا قوله أي ما لم تنس إلى بعد جلوس وكذا في المعنى إلا قوله لا طواف (قوله وتحرم الخ) ويستمر ذلك إلى فراغ

الخطبة وتوابعها كافي سم عن مر وفي كلام حج هنا ما يصرح به ما نقله سم عنه فيما تقدم في التوابع لعله في غير التحفة ع^ش وفي البصري ما يوافقه (قوله على جالس) متعلق بتحريم (قوله) أي ما لم تسن له التحية الخ) أحرز عن جالس جاهلا أو ناسيا للطلب التحية ثم علم أو تذكر قبل طول الفصل (قوله بغير محله) أي على الجمعة (قوله) وقد نواها معهم الخ) أي وقد قصد أن يقيم الجمعة معهم وهو في بلد به بان قرب بلده من بلد الامام كما س^أ في الشرط الرابع كردى وعبارة ع^ش بعد سر قول الشارع وتحريم الخ قضية قوله ولو نواها معهم بمحله أنه لو بعد عن المسجد تطهر لا يحرم عليه فعلها في موضع طهارته حيث قصد فعلها في غير محل الطهارة فحينئذ لم يأنه دقيق اه (قوله بعد جلوس الامام) ظرف ليجزئ أي ما بعد الصعود وقبل الجلوس فلا يحرم ع^ش أي خلافا لما مر عن سم (قوله صلاة فرض الخ) والفرق بين الكلام حيث لا بأس به وإن صعد المنبر ما لم يبتدىء بالخطبة والصلاة حيث تحرم حينئذ إن قطع الكلام متى ابتداء الخطيب الخطبة هي بخلاف الصلاة فإنه قد يغتفر بها سماع أو الخطبة معنى ونهايقو شيخنا (قوله ولو فاتته الخ) أي فلا يفعلها وإن خرج من المسجد وعاد إليه بسبب فعلها فيما يظهر أخذاء قالوه فيما لو دخل المسجد في الاوقات المكروهة بقصد التحية ع^ش عبارة سم ولو أراد بعد جلوس الامام بعض الجالس من رخصة ثانية فخرج عن المسجد ثم دخله بقصد التوصل لفعل تلك الرخصة فينبغي امتناع ذلك كالمورد في المسجد وقت الكراهة بقصد التحية بل قياس مسئلة التحية أنه

ويلزمه أن يقتصر فيهما على أقل مجزئ. وعلى الوجه وأن يخفف صلاة طرا^ا جلوس الامام على المنبر قبل الخطبة في اثنا عشر بان يقتصر على ذلك بناء على ما قبله ويؤخذ من عدم اغتفارهم في الدوام هنا ما اغتفر في الابتداء أنه لو طولها هنا أو في التي قبلها زيادة على أقل المجزئ. بطلت وهو محتمل لأن الحرمه هنا عند الفاتحين بها ذاتية ويحرم اجتماعا على ما حكاها الماوردى على جالس أي من لم تسن له التحية كما هو ظاهر وإن لم يسمع ولولم تلزمه الجمعة وإن كان بغير محله وقد نواها معهم بمحله وإن حال مانع الانتداء الاتي فيما يظهر في الكل بعد جلوس الامام على المنبر صلاة فرض ولو فاتته تذكرها الآن وإن لزمته فوراً أو نفل

فقطه أو قلبها ونقلوا الاختصار على ركعتين مع لزوم تخفيفهما ولو أراد بعد جلوس بعض الجالس من رخصة ثانية فخرج من المسجد ثم دخله بقصد التوصل لفعل تلك الرخصة فينبغي امتناع ذلك كالمورد في المسجد وقت الكراهة بقصد التحية فقط بل قياس مسئلة التحية أنه لو دخل ابتداء بعد جلوس الامام بقصد التحية أو ثانية لم تتعد فليراجع ثم رأيت قول الشارع وإن يخفف الخ فتأمل مع ما ذكرناه (قوله على الوجه) في نسخة على ما قاله جمع وبينت ما فيه في شرح العباب (قوله) وإن يخفف صلاة طرا^ا جلوس الامام الخ) ظاهره قد يوجه الصحة مع الاختصار على الأقل وإن تعدد ابتداءها بعد عليه أن ما بقي إلى جلوس الامام لا يسعها وفيه نظر (قوله) بأن يقتصر) ويحتمل أن المعتبر العرف (قوله ويحرم اجتماعا) وإن أمن فوات سماع أو الخطبة خلافا لما في الضررية وقد يؤخذ من ذلك أن الطواف ليس كالصلاة وينبغي من سجدة التلاوة والشكر كافتى به شيخنا الشهاب الرملي وشمله كلامهم وإن كان كل منهما ليس صلاة وإنا هو ملحق بها

ولوفى حال الدعاء للسلطان ولا تنعقد لأطواف ومجدة تلاوة أو شكر فبما يظهر فيهما أخذنا من تلميذهم حرمة الصلاة بأن فيها لإعراض عن الخطيب بالكية (فرع) ككتاب الحفا أنظر أخرجهم من رمضان بدعة منكدة كقائه القول لما فيها من تغويت سماع الخطبة والوقت الشريف فبما يحفظ عن يفتى به من اللفظ المجهول وهو كسمولون أى وقد جزم أنمتنا وغير محرمة (٤٥٧) ككتاب وقراءة الكلمات الإجماع التى

لودخل ابتداء بعد جلوس الامام بقصد التحية أو الثناء ثم تتعدد فليراجع اه (قوله لا طواف وسجدة تلاوة الخ) وقا قالنا في الاولي دون الثانية عبارة تقول نحن ذلك ان الطواف ليس كالصلاة هنا وينع من سجدة التلاوة والشكر كما في بهو الدرحة الله وشكلا فليهم وان كان كل منهما ليس صلاوة وإنما هو ملحق بها اه واعتمد شيخنا (قوله فيهما) اى فى الطواف والسجدة وفى شيخنا الشباب الرولى بما تناسخ سجدتى التلاوة والشكر سم (قوله اخذ الخ) اى لم يجرم الطواف والسجدة اخذ الخ (قوله فرخ) لى قوله اى وقد جزم فى المغنى والتهبارة (قوله كتابة الحفاظ) جمع حفيظة وهى الرقية كرى عبارة النهاية والمغنى كتب كثير من الناس اوراقا يسمنوها حفاظا اه (قوله آخر جمعة الخ) اى حال الخطبة بها يقول معنى (قوله كقائه القوملى) كان النحاس وغيره نابة (قوله ومن اللفظ المجهول) عطف على قوله من تفويت الخ عبارة المغنى والتهبارة وكتابه ما لا يعرف معناه وقد يكون دالا على ما ليس بصحيح اه (قوله وقد جزم الخ) فى اخر فاقوى المصنف مانصه مسئلة هذه الطلبات التى تكتب للنافع بحول المغنى هل تحمل كتابتها الجواب نكره ولا تجزم انتهى اه سم (قوله التى لا تعرف الخ) تفسير للجمعة كرى (قوله انهما) اى عملون (قوله لان ذلك الخ) اى التفسير المذكور (قوله وركب الخ) اى الوجود المذكور (قوله ووجه الخ) من السقاط القضاء وهو مخالف للذاهب كلها كرى (قوله لان تركه) لى قوله بما لا يتعلق فى النهاية والمغنى (قوله بين اركانها الخ) عبارة النهاية والمغنى بين اركانها وبين الخطيبين وبينهما وبين الصلاة اه (قوله بين اركانها) اى فلا يطيل الفصل بين ركنين من اركان الخطيبين ولا بين الركن الاخيرين من الاولى وبين الجلوس بينهما (قوله وبينهما) اى فلا يطيل الفصل بين الخطيبين (قوله وبينهما وبين الصلاة) اى فلا يطيل الفصل بين الثانية منهما وبين الصلاة سم (قوله طوبى لعارفا) اى بان يكون مقدار ركعتين باقل جزى وهو مادونه لا يتخلل بالوالاة كرى على بافضل (قوله بما لا يتعلق الخ) هل هو خرج لنحو الدعا للوالاة لانه لعلقما بما فيه من الجلة والبناء على ما نقله فيما تقدم عن القاضى والاذعى واقرب ما حمل تأمل ولعل الثانى اقرب والمراد مما لعله لعلق اى خاله لعلق بأركانها كالبيسط والاطالفة احدهما بصرى (قوله وهو الخ) اى لاطلاق القطع وظاهر صنيعه اختيار الاول اى التفصيل واعتمده شيخنا ايضا فقال ولا يقطع الموالاة الوعدون اطال وكذا قرأه وان طالت حيث تضمنت وعظا خلا فى اطلق القطع فانه غفلة الخ اه لكن مفهوم قول الشارح السابق بما لا يتعلق الخ هو صريح مما مر هناك عن السيد البصرى أن لا تضر طالته القراءة مطلقا وان لم يتضمن وعظا (قوله باقل جزى) اى باخف ممكن على العادة عش (قوله فلا يعدل الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله الضبط بهذا الخ) اى ضبط

شرح مر (قوله ولو في حال الدعاء للسلطان) قد يخافه ما تقدم عن المرشد إذ يدل على أن الدعاء للسلطان ليس له حكم الخطبة إلا أن يفرق (قوله وسجدة تلاوة أو شكر فبايظير) أفتي شيخنا الشهاب الرمي بامتناع سجدة التلاوة والشكر (قوله) أي وقد جزم امتناعتها وغيره بحجة كناية وقراءة الكلمات الخ) في آخر فتاوى المصنف رحمه الله ما نصه: مسألة هذه الطلسمات التي تكتب للمنافع بجمله المعنى هل تحل كتابتها الجواب نكروه ولا تحرم اهـ (قوله) بين أركانها وبينها أي فلا يبطل الفصل بينهما (قوله) وبينها وبين الصلاة) أي فلا يبطل الفصل بين الثانية منهما وبين الصلاة (قوله) فلا يبعد الضبط بهذا هنا) شامل لما بين الأركان وفي العباب ما نصه: فرع لو أحدث الإمام في الخطبة أي بينها وبين الصلاة فاستخلف من سمع وأجبوا لا غيره جاز اهـ وقوله لو أحدث الإمام قال في شرحه باغماء أو غيره ثم بين عن المجموع تبعاً للعمراني

(٥٨ - شرواني وابن قاسم - ثاني)
 وبنيهما وبين الصلاة بأن لا يفصل طولاً ولا عرضاً ، لا يتعلق له بما هو فيه ، فيأبى
 من نظائره ، ثم رأيت بعضهم فصل فيما إذا طال القراءة بين أن يكون فيها وعظ فلا يقطع وإن لا يقطع ، وبعضهم أطلق القطع وهو غفلة عن
 كونه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في خطبته وسرا ، غلغل المرأاة بين المجموعتين بفعل ركعتين بأقل جزء ، فلا يبعد الضبط بهما ، ويكون بياناً
 المعروف ثم رأيتهم عروا بأن الخطبة والصلاة مشبهتان بصلاة الجمع وهو صريح في أدركه ، ومرفق مسائل الانقضاء ما يؤيد ذلك

الموا لا بأن لا يكون الفصل قدر كعتين باخف يمكن ع ش ويحتمل أن المراد ضبط محلها بأن يكون الخ
(قوله لمعوم هذا) أي قول المصنف لا يظهر الخ نصري (قوله لما قررته) بيان للعموم لاصلة كما هو الظاهر
والمراد بما قرره قوله بين أركانها ويؤمنها وبين الصلاة هذا ما يظهر في حل كلامه وهو بعد محل
نظار لانه سبق بيان الانقضاء فيها وهو ما يليه صادق بالانقضاء بين كل من أركانها مع ما يليه فيعلم منه
اشتراط الموا لا بين أركان الخطبتين بينهما وبين الصلاة فيعلم منه اشتراط الموا لا بينهما
وبينها فليتل مع نصري زاد سم عقب مثله نعم قد يجاب بأن ما مر لا يفيد الموا لا في غير الانقضاء وجازان
تعتبر في الانقضاء دون غيره بخلاف هذا اه عبارة النهاية وذكر هذا هنا بعد ما تقدم لمعوم دفعاً لما قد
يتوهم من أن ذلك خاص بحال الانقضاء اه (قوله قول جمع الخ) وفاقاً للفتى قول المتن (وطهارة الحدث
الخ) أي والسابع من الشر وطهارة الحدث والخبث نهاية قال غش قضية صنيعة مران الطهارة مرة وبعدها
بالرفع وجره أظهر ليقيد اشتراط ذلك صريحاً وهل يعتبر ذلك في الأركان وغيره حتى لو انكشفت عورته
في غير الأركان بطلت خطبته أو لا فيه نظر والأقرب الثاني في جميع الشروط التي ذكرها هنا تعتبر في الأركان
خاصة ولو بأن الخطيب محدثاً أو ذا نجاسة خفية قال سم على المنهج لا يبعد الاستغناء بالخطبة قالو بأن
قادراً على القيام اه وقياسه أنه لا يضركم خطيب مكشوف العورة ثم بأن قادر على السجدة (فائدة) وقع
السؤال في الدرس عمالو راى حنفياً مرس فرجه مثلاً ثم خطب قبل تصح خطبته أو لا والجواب أن الأقرب بل
المتدبر عدم الصحة لانه وإن لم يكن بين السامعين والخطيب ابطلة لكنه يؤدي إلى فسادنية المأموم لا اعتقاده
حينئذ أنه يصل صلاته لم تسبق بخطبة في اعتقاده اه (قوله الأكبر) إلى قوله أو نائية في النهاية والمعنى (قوله
فان سبقه الخ) عبارة المغني والنهاية والاسني فلو اغني عليه أو أحدث في أثناء الخطبة استأنفها ولو سبقه الحدث
وقصر الفصل ولو أحدث بين الخطبة والصلاة تطهر عن قرب لم يضركم اه قال ع ش قوله أو أحدث في أثناء
الخطبة الخ ألو استخلف غيره بني على ماضى (فرع) اعتمد مر أن الخطيب لو أحدث جزاء الاستخلاف
والبناء على خطبته بخلاف ما إذا اغني عليه لان المعنى عليه لا اهلية بخلاف الحدث سم على المنهج اه
ع ش وقوله بخلاف ما إذا اغني عليه الخ أتى ما فيه (قوله لان الخطبة الخ) أي فلا تؤدي إلى طهارة نائية
(قوله تشبه الصلاة) أي على الأصح (قوله أو نائية الخ) أي على مقابله (قوله ويفرق الخ) أقره ع ش
(قوله وجوازه فيما لو استخلف من سمع) وفي الباب ما نصه فرع لو أحدث الإمام في الخطبة أو بينها وبين
الصلاة فاستخلف من سمع واجبها لا غير جاز انتهى وقوله ولو أحدث الإمام الخ قال في شرحه باعتماداً

لمعوم هذا لما قررته لم
يكشف عنه بما مر في مسألة
الانقضاء فاندفع قول
جمع هذا مكرر (وطهارة
الحدث) الأكبر والأصغر
فان سبقه تطهر واستأنف
وان قرب الفصل لان
الخطبة تشبه الصلاة أو
نائية عنها ويفرق بين عدم
البناء هنا وجوازه فيما
لو استخلف من سمع ماضى
بان في بناء الخطيب

والرأى أن مراد الأصحاب بالسماع الحضور وإن لم يسمع ثم قال ما ذكره في الحدث في الخطبة باعتماداً وغيره
هو ما جرى عليه الشيوخ أن في الحدث بغير انغم أو اقضاه في الحدث بالانغماء أو انقلبه عن صاحب التذنب
لكن اختار في الروضة في الانغماء منع الاستخلاف وصححه في المجموع فيه وفي الحدث لاختلال الوعظ بذلك
وقياساً على منع البناء على أذان غيره أو الإرجاء الأول الحاقاً للخطبة بالصلاة وقارعت الأذان بأنها للحاضرين
فلا ليس وهو لغائبين فيحصل اللبس باختلاف الأصوات وفرق بين الحدث بالانغماء ومثله الجنون بالأولى
والحدث بغيره بعد يذول الأهلية بكل منهما ولا نظراً لبقاء التكليف بعد غير الانغماء وزواله به إذا لم يربط
بذلك هنا معنى مناسب فالوجه التسوية بينهما ما في المنع على ما مر عن المجموع أو في الجواز على ما مر في
العزيز وهو الأوجه كما يقرر اه ثم قال في العباب تبعاً للروض من زيادته ويكره أن اتسع الوقت في تطهر
ويستأنف قال في شرحه فان ضاق الوقت عن الطهارة والاستئناف استخلف اه وعبارة شرح الروض
وكرهه أي الاستخلاف بعد الخطبة أو فيها أن اتسع الوقت في تطهر ويستأنف أو يبني بشرطه اه وقوله أو
بين في غير الحدث في الخطبة لقوله مع الروض بعد ذلك فلو أحدث في الخطبة استأنفها ولو سبقه الحدث وقصر
الفصل اه ثم قال فيما لو أحدث بين الخطبة والصلاة تطهر عن قرب أن الوجه أنه لا يضركم (قوله لمعوم
هذا لما قررته لم يكشف عنه بما مر الخ) فيه نظر واضح لان الذي قرره هنا اعتبار الموا لا في ثلاثة مواضع

تكليلا على ما فسده بحدوده وهو ممنوع ولا كذلك في بناء غيره لان سماعه لما مضى من الخطبة (٤٥٩) قائم مقامه ولم يعرض له ما يطهر

لجاز البناء عليه له فأنفذ
ما يقال كيف يبنى غيره على
فعله وهو في نفسه لا يبنى
عليه (والخبث) الذي
لا يبنى عنه في الثوب والبدن
والمكان وما يتصل بها
بتفصيله السابق في المصلى
(والستر) للوردة وان قلنا
بالاصح انها ليست بدلا
عن ركعتين لانه $\text{صلى الله عليه وسلم}$
كان يصلي عقب الخطبة
فالظاهر انه كان يخطب
وهو متطهر مستور
(وتس) الخطبة (على
منبر) ولو في مكة خلافا
لمن قال يخطب على باب
الكعبة وذلك للاتباع
وخطبته صلى الله عليه وسلم على بابها
بعد الفتح إنما هو لتعذر
منبر ثم حيث دل هذا لما
أحدثه معاوية ثم أجمعوا
على اذان الجمعة الاول لما
أحدثه هو أو عثمان رضى
الله عنهما ويسن وضعه
على يمين المحراب أى
المصلى عليه كما أجمعوا فيه
إذ القاعدة ان كل ما قبلته
يسارك يمينه وعكسه
ومن ثم عبر جمع يسار
المحراب وكان الصواب
ان الطائفة بالكعبة مبتدئ
من يمينها لا يسارها ومنبره
صلى الله عليه وسلم كان ثلاث درج
غير المسماة بالمستراح
ويسن الوقوف على التي

غيره ثم بين عن المجموع تبعا للعلم انى والرافعى أن مراد الاصحاب بالسماح الحضور وان لم يسمع ثم قال ما ذكره
في الحديث انما هو غيره وهو ما جرى عليه الشيخان هنا في الحديث بغير انما واقترانه في الحدث بالاغماء
مانتفلا عن صاحب التهذيب لكن اختار في الروضة في الاغماء منع الاستخلاف والوجه الاول للحاق الخطبة
بالصلاة ورفق مرقم بين الحدث بالاغماء ومثله الجنون بالاولى والحدث بغيره بعيد لوزال الالهية بكل منها
ولا نظير لبقاء التكليف بعد غير الاغماء وزواله به لا يزال ربط بذلك هنا معنى مناسب ثم قال في العباب تبعا
للررض من زيادته ويكره أى الاستخلاف ان أنسخ الوقت فيطهر ويستأنف وقال في شرحه فان ضاق
الوقت عن الطهارة والاستئناف استخلافه سم (قوله) تكليلا على ما فسده قد يقال لاى معنى فسد
بالنسبة ولم يفسد بالنسبة لغيره وقد يقال هو نظير الصلاة إذا حدث لا يبنى عليها وغيره بان استخلفه يبنى اى
بالنسبة لاقتداء القوم وقد يفرق سم (قوله) على ما فسده المعترض الطالب للفرق يمنع انه فسد سم (قوله)
الذى) الى قوله وببحث في النهاية والمعنى لا قوله ولهذا الى ويسن وضعه وقوله إذ القاعدة الى ومنبره (قوله)
لان الخ لا يميل لكل من الطهارة والستر (قوله) هو متطهر اى من الحدث والخبث قول المتن (على منبر)
بكره الممنوع من المنبر هو الارتقاء ويبنى ان يكون بين المنبر والقبلة قدر ذراع أو ذراعين قاله الصمري ويكره
منبر كبير يضيق على المصلين ويستحب التيامن في المنبر الواسع نهاية ومعنى قال عرش قوله هو قدر ذراع الخ
لعل حكمه ان يتأق له المبادرة للقبلة مع فراغ الإقامة فما يفعل الان من قرب به منه جدا خلافا لاولى لكن
ادعى البادية الى المحراب بعد فراغ الخطبة وقوله م ويستحب التيامن اى الخطيب وهو القرب من جهة
اليمين اه عرش (قوله) ان قال الخ وهو السبكي نهاية ومعنى (قوله) وذلك الخ راجع الى ما في المتن (قوله)
وخطبه الخ دلل على الخائف (قوله) ولهذا) اى وتسبب ذلك عن التعذر (قوله) وعثمان وهو الاصح
(قوله) ويسن وضعه الخ) لان منبره صلى الله عليه وسلم هكذا وضع وكان يخطب قبله على الارض وعن يساره
جاء في نسخة يعتمد عليه نهاية زاد المعنى فلما اتخذ المنبر تحول اليه لحن الجذع فاتاه النبي صلى الله عليه وسلم
فالتزمه ورواية فصححه وفي أخرى فسمعنا له الخ من مثل اصوات العشار اه (قوله) إذ القاعدة الخ
علة التفسير (قوله) قابله) بفتح التاء (قوله) يساره يمينه) جملة خبر ان (قوله) وكان الخ عطف على
قوله عبر الخ (قوله) من يمينه الخ وهو رك الحجرة الاسود لانه يقابل يسارك عند استقبالكها سم عبارة
الكردى لان الطائف مبتدئ بيساره فهو يمين الكعبة اه (قوله) على التي تليها الخ اى على الدرجة التي
تلى الدرجة المسماة بالمستراح فان قيل ان بابكر نزل عن موقفه صلى الله عليه وسلم درج وجرعمر درجة أخرى
ثم وقف على على موقفه صلى الله عليه وسلم أوجب بان فعل بعضهم ليس حجة على بعض ولسكل منهم قصد صحيح
والخياره واقفته صلى الله عليه وسلم لعموم الامر بالاقتداء به فغنى (قوله) نعم ان طال وقف على السابعة اى
لان مروان بن الحنكز اذ دفن معاوية رضى الله تعالى عنه على المنبر الاول ست درج فصار عدد درجه اى
غير المستراح تسعة فكان الخلفاء يقفون على الدرجة السابعة وهى الاولى من الاول لان الزيادة كانت من
اسفله ومعنى نهاية (قوله) ان قد) الى قوله نعم في النهاية لا قوله فاذا صعد الى المتن وقوله ولما فيه الى

بين الأركان وبين الخطبتين وبين الخطبتين والصلاة واعتبار الموالاة بين هذه الثلاثة مستفاد من مسألة
الانفصاض اما الاولان فن قوله ثم ولو انقض الاربعون او بعضهم في الخطبة فانه شامل للانفصاض في اثناء
احدهما وبينهما ثم قال ويجوز البناء على ما مضى ان عاودا قبل طول الفصل واما الثالث فن قوله ثم وكذا
بناء الصلاة على الخطبة الخ ثم قال فاذا عاود قبل طول لاهى للمستثنين وجب الاستئناف لا لظاهر فالأكتفاء
بما مر عما نلاحظه نعم وقد يجاب بان ما مر لا يفيده الموالاة في غير الانفصاض وجاز ان يعتبر في الانفصاض
دون غيره بخلاف هذا فليتأمل (قوله) تكليلا على ما فسده قد يقال لاى معنى فسد بالنسبة له ولم يفسد
بالنسبة لغيره وقد يقال هو نظير الصلاة إذا حدث لا يبنى عليها وغيره بان استخلفه يبنى اى بالنسبة لاقتداء
القوم وقد يفرق (قوله) على ما فسده الخ المعترض الطالب للفرق يمنع انه فسد (قوله) من يمينها) اى وهو

طائ وقب على السابعة بحث أن ما عتبد الآن من النزول في الخطبة الثانية الى درجة سفلى ثم العود بدعة قبيحة شنيعة

(أو) محل (مرفع) أن فقد المنبر لانه ابلغ في الاعلام فان قد استند نحو خشبة (ويسلم) ندبا إذا دخل من باب المسجد لا قبله عليهم ثم (على من عند المنبر) إذا انتهى إليه الاتباع (٦٠) ولانه يريد مقامهم وظاهر كلامهم انه لو تعددت الصفوف بين الباب والمنبر لا يسلم إلا على الصف

الذي عند الباب والصف الذي عند المنبر والذي يتجه وهو القياس انه يسن له السلام على كل صف قبل عليهم ولعل اقتصارهم على ذلك لانها كدثر رابت الأذرع صرح بنحو ذلك ومر انه لا يسن له تحية المسجد للاتباع وان قال كثيرون يندبها فاذا صعد سلم ثالثا لانه استدرهم في صعوده فكانه فارقم (وان يقبل عليهم) بوجههم كهم لانه للاتق باب الخطاب ولما فيه من توجيه للقبلة ولانه ابلغ لقبول الوعظ وتأثيره من ثم كره خلافه نعم يظهر في المسجد الحرام انه لا كراهة في استقبالهم لنحو ظهره اخذا من العلة الثانية ولاهم محتاجون لذلك فيه بالاعلى أنه من ضروريات الاستدارة المندوبة لهم في الصلاة إذ امر الكل بالجلوس تلقاء وجهه ثم بالاستدارة بعد فراغه في غاية العسر والمشقة (إذا صعد) الدرجة التي تلي مجلسه وتسمى المستراح (ويسلم عليهم) كما مر للاتباع وفي المرات المذكورة يلزمهم على الكفاية الرد (ويجلس ثم) هي بمعنى الفاء التي افادتها عبارة اصله (يؤذن بين يديه) والأولى اتحاد المؤذن للاتباع إلا

ولانه وكذا في المعنى الآخر له رظا كلامهم الى و مر انه قول المتن (أو مرفع) أي على عين المحراب شرح المنهج والسنة لا يبالغ في ارتفاعه بحيث يربط على المناير المعتادة عرش (قوله) ان فقد المنبر) أي كافي الشرحين والروضة وان كان مقتضى عبارة المصنف التسوية بمعنى ونهاية (قوله) ان فقد (أي المرفع) (قوله) استند الخ) أي كما كان صلى الله عليه وسلم بفعله قبل فعل المنبر معنى ونهاية (قوله) ان فقد (أي المرفع) أي يسلم على الحاضرين فيه على عادة الداخلين كروى أي فن يفتح الميم ويحذف على ويحتمل انه بكسر الميم متعلق بدخل وبمفعول يسلم يحذف أي على الحاضرين عبارة للمعنى ونهاية عند دخوله المسجد على الحاضرين اه (قوله) يريد مقامهم) أي باشتغاله بصعوده المنبر ويؤخذ منه ان من فارق القوم اشتغل ثم عاد اليهم سن له السلام وان قرب المسافة جدا عرش وقوله وبؤخذ كان حقه ان يكتب على قول الشارح فاذا صعد سلم الخ (قوله) على ذلك) أي من عند الباب ومن عند المنبر (قوله) (مر) أي في باب صلاة النفل (قوله) انه لا يسن له تحية المسجد) أو معلوم ان التحية قلن كان في غير المسجد ثم اتاه ومنه يعلم ان من كان جالسا في المسجد و اراد الخطبة سن له قبل ارتيابه قبل الصعود عرش (قوله) فاذا صعد الخ) يعني ما يأتي عنه في المتن قول المتن (وان يقبل عليهم) أي على جهتهم فلا يقال هذا إما بتأني فيمن في مقابلته لا من عن يمينه أو يساره وكذا قوله كهم أي يسن لهم ان يقولوا عليه أي على جهته فلا يطلب من عن يمينه أو يساره وان ينحرف اليه عرش اه بخيرى (قوله) كهم) أي كائين للقوم السامعين وغيرهم ان يقولوا عليه بوجوههم لانه الادب وما فيه من توجيه للقبلة معنى ونهاية قال عرش قوله بوجوههم أي وان لم ينظروا له وهل يسن النظر اليه ام لا فيه نظر والاقرب الثاني اخذوا عروجه بمرحمة اذ ان المראה بسن النظر للذين دون غيره وبقي الخطيب هل يطلب منه النظر اليهم فيكره له تغميض عينه وقت الخطبة ام لا فيه نظر والاقرب الاول اخذ ان من قول المصنف الآتي وأن يقبل عليهم إذا المتبادر منه انه ينظر اليهم اه (قوله) لانه للاتق الخ) عبارة المعنى وإنما سن استقبالهم وان كان فيه استدبار القبلة لانه لو استقبلها فان كان في صدر المسجد كما هو العادة كان خارجا عن مقاصد الخطاب وإن كان في اخره ثم ان استدبره ولم ياذر كانا وان استقبلوه لم يترك الاستقبال لحق كثير وتركه لو احدا سهل اه (قوله) نعم) الى قوله اذا امر الكل في النهاية (قوله) من العلة الثانية) وهي قوله لما فيه من توجيه للقبلة ويؤخذ منها ايضا ان استدبار من بين السكبة وبين المنبر لها واستقبالهم لنحو ظهر الخطيب ليس يستعمل بخلافها فليراجع (قوله) لذلك فيه) أي الاستقبال لنحو ظهر الخطيب في المسجد الحرام قول المتن (إذا صعد) أي واستند الى ما يستند اليه نهاية معنى (قوله) الدرجة) الى قوله إلا العذر في النهاية وكذا في المعنى الآخر له الى المتن (قوله) الدرجة الخ) أي وانحوها من المحل المرتفع معنى (قوله) وتسمى الخ) أي مجلسه والثاني باعتبار الدرجة (قوله) كهم) أي انفا قول المتن (ويجلس) أي بعد سلامه على المستراح ليستريح من صعوده ويندبر رفع صوته أي بالخطبة زيادة على الواجب للاتباع رواه مسلم ولانه ابلغ في الاعلام نهاية قال عرش قوله مر بعد سلامه أي فلو لم يات بات بقيل الجلوس فينبغي له ان ياتي به ويغدو يحصل له اصل السنة اه قول المتن (ثم يؤذن) يفتح الذال في حال جلوسه كما قاله الشارح وقال الدميري ينبغي ان يكون بكسر الهاء اوافق ما في المحرر من كون الاذان المذكور من واحد لا من جماعة معنى ونهاية (قوله) والاولى اتحاد المؤذن) ولفظ الشافعي واجب ان يؤذن مؤذن واحد اذا كان على المنبر لاجتماع المؤذنين لانه لم يكن لرسول الله صلى الله عليه وسلم الا مؤذن واحد فان جماعة كرهت ذلك معنى ونهاية (قوله) إلا العذر) أي فان كان ثم عذر بان اتسع المسجد ولم يكف الواحد تعدد المؤذنين في نواحي المسجد بحسب الحاجة ولا يجتمعون للاذان كما صرح به صاحب الهبة عرش (قوله) فاحده عثان الخ) وفي البخاري كان الاذان على عهد

ركن الحجر لانه يقابل يسارك عند استقبالها

لعذر وبفراق الاذان أي وما يسن بعده من الذكر يشرع في الخطبة وأما الاذان الذي قبله على المنارة وأحدته عثمان رسول رضى الله عنه وقيل معاوية رضى الله عنه لما كثر الناس ومن ثم كان الاقتصار على الاتباع أفضل أي الإلحاجة كان توقف حضورهم على

ما بالمناظر (تنبيه) كلامهم هذا وغيره صريح في ان اتخاذ مرق للخطيب بقرا الآية والخبر المشهورين بدعوه وكذلك لانه حدث بعد الصدر الاول قبل لكتبتها حسنة لخت الآية على ما يندب لكل احد من اكار الصلاة والسلام عليه عليه السلام لاسيما في هذا اليوم ولخت الخبر على تاكدا لانتصاف الموت تركه لافضل الجمعة بل موقع في الاثم عند كثيرين من العلماء اه وأقول يستدل لذلك ايضا بأنه عليه السلام أمر من يستنصت له الناس عند ارادته خطبة من في حجة الوداع فقياسه انه يندب للخطيب (٤٦٦) امر غيره بان يستنصت له الناس

وهذا هو شأن المرق فلم يدخل ذكره للخبر في حين البدعة اصلا فان قلت لم امر بذلك في منى دون المدينة قلت لاجتماع اخلاط الناس وجفائهم ثم فاحتاجوا المنية بخلاف أهل المدينة على أنه عليه السلام كان بينهم بقراته ذلك الخبر على المنبر في خطبته (وان تكون) الخطبة (بليغة) أى في غاية من الفصاحة ورصانة السبك وجزالة اللفظ لاهل حيتند تكون اوقع في القلب بخلاف المبتدلة الركبة كالشتملة على الالفاظ المألوفة أى في كلام العوام ونحوهم ويؤخذ من ندب البلاغة فيها حسن ما ينفعه بعض الخطباء من اضمينها آيات واحاديث مناسبة لما هو فيه والحق أن اضمين ذلك والافتباس منه ولو في شهر جائز وغير نظمه ومن ثم اقتضى كلام صاحب البيان وغيره انه لا محذور في ان يراد بالقران غير كادخلوها بسلام مستاذن نعم ان كان لك في

رسول الله عليه السلام وأنى بكر وعمر حين يجلس الامام على المنبر فلما كثر الناس في عهد عثمان أمرهم باذان اخر على الزوراء واستقر الامر على هذا معنى (قوله) كلامهم هذا إلى قوله اه في النهاية لا لقوله قبل (قوله) كلامهم هذا الخ أى قولهم وتسنى على منبر او مرتفع الخ (قوله) بقرا أى بعد الاذان وقبل الخطبة نهاية (قوله) الآية أى ان الله وملائكته يصلون على النبي الآية و(قوله) والخبر الخ أى إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة الخ (قوله) قبل لكتبتها حسنة عبارة النهاية بعد كلام طويل فعمل ان هذا أى قراءة المرق بين يدي الخطيب ان الله وملائكته الخ ثم باتى بالحديث بدعة حسنة اه (قوله) بل والموقع عطف على الموت والضمير للترك (قوله) لذلك أى الاتخاذ المرق وحسنة (قوله) ايضا أى كما يستدل به ما سبق من الحديث على اكار الصلاة والسلام والخ على تاكدا لانتصاف (قوله) فلم يدخل الخ اعتمده شيخنا (قوله) فلم يدخل من الدخول (قوله) ذكره أى المرق فاعلموا انما نبهت على ذلك مع ظهوره ثلثا بغتر باتى السكردى (قوله) لاجتماع اخلاط الناس الخ قياس هذا الجواب سن الترقية عند الحاجة دون غيرها لكنه اطلق نديها فيما باتى سم وقد يجب بان قوله له أنه عليه السلام كان بينهم الخ يفيد الندب مطلقا (قوله) في غاية من الفصاحة الخ) عبارة غيره فصحة جزلة اه (قوله) ورصانة السبك الخ) والرصانة والجزلة هما معنى المحكم والسبك النظم والمجون ما يقال من غير مبالاة كردى (قوله) بخلاف المبتدلة هى المشهورة بين الناس و(قوله) الركبة هى المشتملة على التنافر والتعقيد (قوله) ويؤخذ إلى قوله ومن ذكر الخ اقره عرش كاسر (قوله) اضمين ذلك أى ما ذكر ون الآية والحديث ويحتمل ان الاشارة للقران فقط و(قوله) أى لنحو الخطبة (قوله) والانتباس منه) بما ذكر من القران والحديث وكذا خبر نظمه (قوله) ان كان ذلك أى الانتباس ما تقدم (قوله) ومن ذكر ما يناسب الخ) عطف على قوله من اضمينها الخ (قوله) أى قرينة إلى قوله وساعة لاجابة في النهاية لا لقوله أى بين معانى السو او قوله وذلك إلى الامر وقوله واقتناء الغزالي إلى والدعاء وكذا فى المعنى لا لقوله وقد يحرم إلى المثنى (قوله) أى بين معانى الخ) ويظهر ان يحمل كلام المتولى على ما دام لا يفرق بينه تعين المراد ولا فلا محذور بصري ويظهر ان المراد بالمعنى ما فوق الواحد (قوله) وقد يحرم الاخير) أى ما ينكره الخ (قوله) فلان باتى) أى اقصار الخطبة قال الاذرى وحسن ان يختلف ذلك باختلاف احوال وأزمان وأسباب وقد يقتضى الحال الاسباب أى التطويل كالحث على الجهاد إذا طرقت العدو والعباد بانه تعالى البلاد وغير ذلك من النهى عن الخ والفواحش والزنا والظلم إذا تابع الناس فيها انتهى وما ذكره غير مناف لما مر إذا لاطلة عند دعاء الحاجة اليها العارض لا يعكر على ما افضله ان يكون مقتصدانها (قوله) تل وتضجر) كلاهما من باب الالفعال (قوله) في خبر مسلم وهو اطيلوا الصلاة واقصروا الخطبة نهاية (قوله) وقال الخ) أى قال مسلم في خبر اخر وهو ان صلانه صلى الله عليه وسلم كانت قصدا وخطبته قصدا وان قصرها علمة على الفقه نهاية (قوله) واطول الصلاة) وحكمة ذلك لحوق المناشرين برماوى والعمل الان بالعكس مجرى (قوله) فهى قصيرة) أى الخطبة (قوله) بالنسبة للصلاة الخ) قد يشكل

(قوله) قلت لاجتماع اخلاط الناس الخ) قياس هذا الجواب سن الترقية عند الحاجة دون غيرها لكنه اطلق نديها فيما باتى (قوله) فهى قصيرة بالنسبة للصلاة الخ) قد يشكل على ذلك ندب قراءة ق بينهما

نحو مجون حرم بل ربما أفضى إلى الكفر ومن ذكر ما يناسب الزمن والاحوال العارضة فيه في خطبهم الاتباع ولان لازم رعاية البلاغة ورعاية مقتضى ظاهر الحال في سوق ما يطابقه (مفهومة) أى قرينة الفهم لا كثر الحاضرين لان الغريب الوحش لا يتبعه بقال المتولى وتسكروا الكلمات المشتركة أى بين معان على السواو العبيدة عن الافهام وما تسكروا عقول بعض الحاضرين اه وقد يحرم الاخير ان وقع في محذور (قصيرة) يعنى متوسطة فلا ينافى ندب قراءة ق أو لاهما في كل جمعة وذلك لان الطويلة تل وتضجر وللأمر في خبر مسلم قصرها واطول الصلاة وقال ان ذلك من فقهه لاجل فقهى قصيرة بالنسبة للصلاة ان كانت متوسطة نفسها فلا اعتراض على المثنى خلافاً من رجمه

على ذلك انه إذا ضمت ق إلى الخطبة وبما زادت على الصلاة إذا قرأ فيها يسبح وهل أتاك إلا أن يمنع ذلك وفيه بعد أو يقال محل نذب كونها دون الصلاة إذا لم يأت بسنة قراءة ق وقرأ الصلاة السورتين المذكورتين سم أى وفيه بعد أيضا لما مر من نذب قراءة ق في خطبة كل جمعة (قول الماتن ولا يلتفت يمينا وشمالا الخ) أى بل يستمر على ما مر من الإقبال عليهم إلى فراغ أو لا يعتد بل يتشعب كافي الصلاة فلو استقبل القبلة واستدبرها الحاضرون أجزأ ذلك مع الكراهة نهاية ومعنى (قوله ولا شمالا ولا خلفا) عبارة المغني تنبيه كان ينبغي أن يقول ولا شمالا ولا زيادة لا كافي الشرح والروضة لأنه إذا التفت يمينا فقط أو شمالا فقط صدق عليه ان يقال لم يلتفت يمينا وشمالا ولو حذفها كان أعم اه (قوله ويكره دق الدرج الخ) عبارة النهاية والمغني ويكره ما ابتدئته جملة الخطباء من الإشارة بيد أو غيرها أو اللفات في الخطبة الثانية ودق الدرج في صعوده بنحو سيف أو رجله والدعاء إذا انتهى إلى المستراح قبل جلوسه عليه وقول البيضاوى يقف في كل مرقة أى درجة وقفة خفيفة يسأل الله تعالى المعونة والتسديد غريب ضعيف اه أى فلا يسن بل يقتضى كلامه كراهة ذلك لو قوف فيطلب منه الصعود مسترسلا في مشيه على العادة كافي الزبدي عن المتبصرة وفي سم عن المنهجن عن العباب عش (قوله وافتاء الغزالي) عبارة المغني وإن افنى عبد السلام باستحبابه والشيخ عماد الدين بأنه لا بأس به اه (قوله والدعاء الخ) أى وبالعلة الإسراع في الثانية وخفض الصوت ها ويكره الاحتياط للحاضرين وهو أن يجمع الرجل ظهرا وساقيه بثوبه أو يديه أو غيرهما والامام يخطف للنهي عنه ولا نهجلب النوم فيمنعه الاستماع مغني ونهاية وشرح وفاضل وفي الكردى عليه ما نصه قال ابن زباد الجني إذا كان يعلم من نفسه عادة أن الاحتباء يزيد في نشاطه فلا بأس به اه وهو وجه وان لم اره في كلامهم ويحمل النبي عنه والقول بكرامته على من يحمل له القنور والنوم فراجع الاصل ففيه ما يشرح الصدر لذلك اه وايضا النبي مقيد بما يفى إلى كشف الدورة لعدم نحو السروال (قوله قبل الجلوس) أى الاذان فرماتوه هو أنها ساعة الاجابة وهو جهل لأنها بعد جلوسه مغني (قوله وذو كر شعر فيها) أى يكره مغني (قوله واعترض) أى كراهة ذكر الشعر في الخطبة (قوله ويجاب الخ) قد يقال عدم إنكار الصحابة يدل على الموافقة سم (قوله لعدم الكراهة) صلة لاحجية الخ (قوله لانهم الخ) فيه ما لا يخفى (قوله في ذلك) أى في السكوت على المكروه (قول الماتن ويعتمد) أى نذب نهاية ومعنى (قوله كالقوس) أى قوله خر وجاني التباقر إلى قوله والافضل في المغني إلا قوله الذى إلى فان لم يشغله (قوله كالقوس) أى والريح نهاية (قوله وإشارة إلى الخ) عبارة النهاية والمغني وحكته الإشارة الخ (قوله في مريد الضرب الخ) أى فيمن يريد الجهاد مغني زاد النهاية وليس هذا تناولا لا حتى يكون باليمين بل هو استعمال واهتمام بالالتكاف فكان التيسار به اليق مع ما فيه من تمام الإشارة إلى الحكمة المذكورة اه (قوله ويشغل الخ) وبما عمت به الولوى في اماكن كثيرة من بلدانان يسك الخطيب حال خطبته حرف المنبر ويكون في ذلك الحرف عاج لبعده عنه وقد أتى الودرحه الله بصحة خطبته أى حيث لم ينجر بجره كما نصح صلاة من صلى على سريره أو نائم من نجس أو على حصير مفروش على نجس أو يديه حبل مشدود في سفينة فمما نجاسة وهى كبيرة لا تنجر بجره لانها كالدار فان كانت صغيرة تنجر بجره لم تصح صلاته قال الاسنوى في المهمات وصورة مسألة السفينة كافي السكافاية ان تكون في البحر فان كانت في البر لم تبطل قطعا صغيرة كانت أو كبيرة اه وإنما بطلت صلاة الفاضل طرف شئ على نجس وإن لم يشرك بجره كنه حله ما هو متصل بنجس ولا بتخيل في مثلثنا حامل للنبر نهاية (قوله ذوق طير) أى لا يعنى عنه نهاية (قوله نحو عاج) والعاج عظام الفيل كردى على فاضل (قوله وحاصله) أى التفصيل السابق (قوله يده) أى أو شئ من ثيابه (قوله مطلقا) أى انجر المنبر بجره أو لا

فانها إذا انضمت اليهما ربما زادت على الصلاة إذا قرأ فيها يسبح وهل أتاك إلا أن يمنع ذلك وفيه بعد أو يقال محل نذب كونها دون الصلاة إذا لم يأت بسنة قراءة ق وقرأ الصلاة السورتين المذكورتين فليتأمل (قوله ويجاب الخ) قد يقال عدم إنكار الصحابة يدل على الموافقة

(الخ) قد يقال استماعه بمنزلة قراءته لان قراءه امامه قائمة مقام قراءته فكانه قرأ المنافيين في اوله فالتجته قراءته الجمعة في ثانيته لتلاخلو صلاته عنهما سم على حج ولو قيل بقرائتيه ثانيته المنافيين لم بعد لان قراءه الامام للمنافقين التي سمعها المأموم ليست قراءة حقيقة بل بئزلة ما لو ادرك في الركوع فيحتمل القراءة عنه فكانه قرأ ما طلب منه في الاولى اصله وهو الجمعة عش (قوله) لتلاخلو صلاته عنهما) وقراءة بعض من ذلك افضل من قراءة قدره من غيرهما لان يكون ذلك الغير مشتتلا على ثناء كآية الكرسي نهاية ومعنى وشيخنا قال عش قوله افضل من قراءة قدره من غيرهما ظاهره ولو كان سورة كاملة فاعليه فيخصص ما تقدم له من افضلية السورة الكاملة من قدرهما من طوبى له إذا لم يرد فيه طلب السورة التي قرأ بعضها فليراجع اه (قوله) فان لم يسمع) اي قراءة الامام (قوله) فيها) اي الاولى عش (قوله) احتمل ان يقال بقر (الجمعة) هذا هو الذي يشجه بصري عبارة عش والاقرب الاحتمال الاول لانه إذا قرأ المنافيين في الثانية خلت صلاته من الجمعة بخلاف ما إذا قرأ الجمعة فان صلاته اشتملت على السورتين وإن كانت كل منهما في غير موضعها الاصل اه وقال سم الوجه انه يقرأ المنافيين فقط في الثانية لان الامام يحمل عنه السورة كالفاتحة مر اه وفيه نظر ظاهر قول الماتن (جبراً) اي ويسن كون قراءة الامام في الجمعة جبراً نهاية ومعنى وسم (قوله) ويسن (الخ) اي الجهر نهاية ومعنى (قوله) قبل اوبئى رجله (الخ) رفته في اوى السيد البصري شتل رضى الله تعالى عنه هل المراد بنى الرجل هنا وفي نظائره من الاذكار الاثني بالوار قبل تغيير جلسة السلام وهو عليها او الاشارة الى المبادرة وبكل تقدير قد تنفق صلاة على جنازة حاضرة أو غائبة قبل تمام ما ذكر أو قبل شروعه فيه فهل يغتفر اشتغاله بما وماذا يفعل اجاب بان في شرح العباب ما يصرح بتفسير نتي الرجل بالبقاء على هيئة جملة الصلاة التي كان عليها وهو ظاهر الروايات ولا يذني العول عنه بتأويله وقول السائل فهل يغتفر النخ محل تأمل والذي يظهر براء على ذلك الظاهر عدم الغتفر بالنسبة الى ترتيب ما ترتب عليه لان المشروط بفوت بفوات شرطه وما حصول الثواب في الجملة لا تراز فيه وقوله وماذا يفعل يظهر انه يشتغل بصلاة الجنازة لكونها فرض كفاية واعظم ما ورد فيها وفي فضلها والفقر الصادق من حقه الاشتغال بما هو اهم يعني صلاة الجنازة اه (قوله) وفي رواية بزيادة (الخ) قال الغزالي وقل بعد ذلك اي قراءة ما ذكر سبعاً سبعاً اللهم يا غني يا حميد يا مبدئ يا معيد يا رحيم يا ودود اغني بحلالك عن حرامك وبفضلك عن سوك وبطاعتك عن معصيتك قال الفاكهي في شرحه على بادية الهداية للغزالي ما نصه رأت تقلاع العلامة ابن ابي الصيف في كتابه رغائب يوم الجمعة من قال هذا الدعاء يوم الجمعة سبعين مرة لم تمض عليه جمعتان حتى يستغنى وذكر الفاكهي قبل هذا انه جاء في حديث عند الترمذي حكم عليه بالحسن والغربة وحديث عند الحاكم حكم عليه بالصحة من حديث علي رضى الله تعالى عنه وفي حديث عند احمد والترمذي ايضا بالفظ الاعليك بكلمات لو كان عليك مثل جبل ثبير دينا اداه الله تعالى عنك اللهم اكفني بحلالك عن حرامك الخ كردى على بافضل (قوله) وقبل ان يتكلم) اي ومع ذلك لا يكون اشتغاله بالقراءة عذراً في عدم رد السلام فيما يظهر على انه يجوز ان الرد لا يفوت ذلك لوجوبه عليه عش اي عينا فلا يخالف ما مر عن البصري من عدم اغتفر صلاة الجنازة

(فصل في آداب الجمعة والاعمال المسنونة) (قوله) والاعمال المسنونة) أي في الجمعة وغيرهما ضابط الفرق بين الغسل الواجب والمستحب كما قاله الحليمي والقاضي حسين ان ما شرع بسبب ماض كان واجبا يقال استماعه بمنزلة قراءته لان قراءه امامه قائمة مقام قراءته فكانه قرأ المنافيين في اوله فالتجته الجمعة في ثانيته لتلاخلو صلاته عنهما وقد يقال في قوله الاتي فان لم يستمع الخ ان الوجه فيه قراءة الجمعة في ثانيته بل هو اولى بذلك ما نحن فيه ولو ادرك الامام في ركوع الاولى فالوجه انه يقرأ المنافيين فقط في الثانية إذا لم يسمع قراءة الامام لان الامام يحمل عنه السورة كالفاتحة مر (قوله) في الماتن (جبراً) اي للامام (قوله) ويسن) اي الجهر (فصل يسن الغسل الخ)

فان لم يسمع وسنت له السورة فقر المنافيين فيها احتمل ان يقال بقر (الجمعة) في الثانية كما شمله كلامهم وان يقال يقرأ المنافيين لان السورة ليست متصلة في حقه (جبراً) اجماعا ويسن ايضا لمسوق قام لياني ثانيته (قاعدة) وردان من قر أعقب سلامه من الجمعة قبل أن يثنى رجله الفاتحة والاخلاص والمعوذتين سبعاً سبعاً غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر واعطى من الاجر بعدد من آمن بالله ورسوله وفي رواية لابن السني ان ذلك باسقاط الفاتحة يعيد من السوء الى الجمعة الاخرى وفي رواية بزيادة وقبل أن يتكلم حفظ له دينه ودينه وأهله وولده اه

(فصل في آدابها والاعمال المسنونة) (يسن الغسل

وإن لم تلزمه للاخبار
الصحيحة فيه وصرها
عن الوجوب الخبر الصحيح
من توضأ يوم الجمعة فيها
ونعمت ومن اغتسل فالغسل
افضل اى قبل الغسل اى بما
جوزته من الاقتصاد على
الوضوء اخذ ونعمت
الغسله اى وسكن الغسل
معا افضل ويبنى لصائم
خشى منه مفطروا على
قول تركه وكذا سائر
الاغسال (وقيل) يسن
الغسل (لكل احد) وإن لم
يرد الحضور كالعيد وقرق
الاول بأن الزينة ثم مطلوبة
اكل احدثوه من جعلتها
بغلافه هنا فان سبب
مشروعيته دفع الريح
الكريه عن الحاضرين
(ووقته من الفجر) الصادق
لأن الاخبار علمته باليوم
وفارق غسل العيد بان
صلاته تفعل اول النهار
غالباً فوسع فيه بخلاف هذا
(وتقريبه من ذهابه) اليها
(افضل) لانه ابلغ في دفع
الريح الكريه ولو تعارض
مع التبرير قدمه حيث امن
الفوات على الوجه للخلاف
في وجوبه ومن ثم كره
تركه وهذا أولى من بحث
الاذعى انه ان قل تغير بدنه
بكر والاغتسل ولا يبطله
طرو حدث ولو اكبر (فان
يجز) عن الماء للغسل
بطريقه السابق في التيمم
(تيمم)

كالغسل من الجنابة والحيض والنفس والموت وما شرع لمعنى في المستقبل كان مستحباً كإغسال الحج
واستنق الجلي من غسل الميت قال الزركشي وكذا الجنون والاعضاء الاسلام نهاية اى
وما يأتى في قول الشارح ولحق عاتة الى المتن الا قوله وكذا الى وعند سيلان الوادى قول المتن (لحاضرها) من
ذكر اوائى حراً وعبد مقيم أو مسافر ابن قاسم الغزى (اى مرید) الى قول الشارح في النهاية الا قوله ويبنى
الى المتن وقوله حيث امن الفوات وكذا فى المتن الا قوله وابنية طهر الجمعة (قوله اى مرید حضورها) الخ
وفي الباب ولو امرأة وفي الروض فرع لا بأس بحضور العجائز باذن الأزواج ويعتبر وزن من الطيب
والزينة اى يكرهان هن اه وصرح في شرحه بان حضور العجائز مستحب ثم قال وخرج بالعجوز
اى غير المشتبهة الشابة والمشتبهة فيكره لها الحضور وبالأذن ما اذا كان لها زوج ولم ياذن لها فيحرم
حضورها مطلقاً وفي معنى الزوج السيد اه وحيث كره الحضور او حرم هل يستحب الغسل فيه نظر
ويتجه الى ان عدم استحبابه سم عبارة الجبرى قوله لم يرد بها ظاهره وإن حرم عليه الحضور كذا جليل
بغير اذنه وهو متجه وإن خالف بعض مشايخنا فيلوى ويرماوى وحفى والمراد به من لم يرد عدمه فيشمل
ما اذا طلق ويرماوى اه (قوله فيه) اى فى طلب الغسل (قوله هي) اى الرخصة وهى الاقتصاد على الوضوء
(قوله) ولكن الغسل معها افضل) يعنى الغسل مع الوضوء افضل من الاقتصاد على الوضوء وشيخنا (قوله)
وفرق الاول الخ) ومثله يأتى في الترتيب نهاية معنى اى يقال يخص هنا يريد الحضور بخلافه في العيد
عش قول المتن (ووقته من الفجر) فلا يجزى قبله وقبل وقته من نصف الليل كالعيد معنى وشورى (قوله)
وفارق العيد) اى حيث يجزى غسله قبل الفجر نهاية (قوله بان صلاته الخ) عبارة النهاية بيقاؤه الى صلاة
العيد لقرب الزمن وبانه لو لم يجز قبل الفجر لاضاق الوقت وتأخر عن التبرير الى الصلوات (قوله بخلاف
هذا) اى فعل صلاة الجمعة (قوله) ولو تعارض) اى الغسل (قوله قدمه) اى الغسل ومثله بدله فيها يظهر
فاذا تعارض التبرير والتيمم قدم التيمم عش وشيخنا (قوله حيث امن الفوات) اى فوات الجمعة (على
الوجه) اى وقال للزركشي سم (قوله وهذا) اى اطلاق تقديم الغسل على التبرير (قوله ولا يبطله طرو
حدث الخ) وفى الباب بعد ما ذكر لكن تسن اعادته اه وظاهره سنه في كل من الحدث والجنابة لكن
عبارة المجموع مصرحة بعدم استحباب اعادته للحدث بل بحتمه لعدم استحبابها للجنابة ايضا كما بينه الشارح

(قوله فى المتن لحاضرها) عبارة الباب ويخص بمن يحضرها ولو امرأة قال في شرحه وأقرب تخصيصه
بما ذكر فواته بفعلها فيتعذر قضائها وهو ظاهر ثم رابى السبكي افق بان الاغسال المسنونة لا تقضى
مطلقاً لانها ان كانت للوقت فقد فأت والسبب فقد زال ويستثنى منه نحو دخول مكة والمدينة إذا لم
يتم دخوله وقديمه كلامه لأن السبب الى الآن لم يزل اذا لم يزل الا بالاستقرار بعد تمام الدخول اه شرح
العباب ويبنى ان يستثنى نحو غسل الاقامة من جنون البالغ لانه لاحتمال الجنابة وذلك موجود مع
الفوات نعم إن حصلت له جنابة بعد الاقامة واغتسل لها لقطع طلب الغسل السابق (قوله لحاضرها) قال
فى العباب ولو امرأة وفي الروض آخر الباب فرع لا بأس بحضور العجائز باذن الأزواج ويعتبر وزن من
الطيب والزينة اى يكرهان هن اه وصرح في شرحه بان حضور العجائز مستحب ثم قال وخرج بالعجوز
اى غير المشتبهة الشابة والمشتبهة فيكره لها الحضور كما مر في صلاة الجمعة بزيادة وبالأذن ما اذا كان لها
زوج ولم ياذن لها فيحرم حضورها مطلقاً وفي معنى الزوج السيد اه وحيث كره الحضور او حرم هل
يستحب الغسل فيه نظر ويتجه الى ان عدم استحبابه لانها متعبة عن الحضور فلا تؤمر به من توباع
الحضور المنهى عنه وقد يقال لا تؤمر به من حيث الحضور وللجمعة وتؤمر به من حيث مطلق الاجتناع كما
قالوا يسن الغسل لكل اجتماع وفيه نظر لانه اجتماع منهى عنه الا ان يقال دفع الريح الكريه عن
الحاضرين وان تعدى الحضور (قوله على الوجه) أى وقال للزركشي (قوله ولا يبطله طرو حدث ولو
اكبر) عبارة العباب ولا يبطله طرو حدث او جنابة لكن تسن اعادته اه وظاهره سن اعادته فيها

في شرحه وهو كابين سم على حج اه عش وشيخنا (قوله بنيته) أى التيمم عش (قوله بدلا عن الغسل) أى فيقول نوبت التيمم بدلا عن غسل الجمعة شيخنا زاد القليوبي والبرماوى ولا يكتفى بنوبت التيمم عن الغسل لعدم ذكر السبب كسائر الاغسال أى اى بخلاف نوبت التيمم عن غسل الجمعة فكيف كى كباتى انفا (وبنية طهر الجمعة) أى بان يقول نوبت التيمم لطهر الجمعة ولا يكتفى ان يقتصر على بنية الطهر بدون ذكر التيمم عش وفى الكردى عن القليوبي وكذا فى البجيرى عن البرماوى ويكتفى بنوبت التيمم لطهر الجمعة وللجمعة وللصلاة أو عن غسل الجمعة وإن لم يلاحظ البدلية (قوله مراده بنية تحصل الخ) الاقرب ان يؤول بان مراده بنية التيمم بدلا عن الغسل بصرى (قوله تلك) أى النظافة (قوله هذه) أى العبادة (قوله كل محتمل) والا قرب السكرامة لان الاصل فى البدل ان يعطى حكم مبدله إلا لما منع ولم يوجد عش عبارة الكردى على بافضل ويكره ترك التيمم كما قاله القليوبي والشورى وغيرهما (قوله ما يجىء فى غسل الاحرام) ونصه هناك قالنى يتجه انه اذا كان يبدنه تغير اذ به ولا فان كفى الوضوء وتوضابه ولا يغسل به بعض اعضاء الوضوء وحينئذ ان نوى الوضوء تيمم عن باقية غير تيمم الغسل ولا كى تيمم الغسل فان فضل شىء عن اعضاء الوضوء غسل به اعالى بدنه ومعلوم ان الكلام فى الوضوء الممسون فلا يقال ان قضية قوله ان كان يبدنه تغير اذ له تقدم ذلك على الوضوء الواجب وليس مراد عش (بنيتها) خرج ماله نوى احدهما فقط فلا يحصل الاخر كما يعلم مامر اخر الغسل سم (قوله بقياس مامر اخر الغسل حصولها) هو الظاهر كما نقل عن افتاء ر عش وفى الكردى على بافضل عن الشورى ان فى المسئلة نزاعا طر يلافى شرح الروض فى باب الاحرام والحج والذى انحط عليه كلامه أنه يكتفى بتيمم واحد اه قول المتن (من المسنون الخ) افى السبكي بان الاغسال المسنونة لا تقضى مطلقا لانها ان كانت للوقت فقد فأت والسبب فقد زال ويستثنى منه نحو دخول مكة او المدينة اذ لم يتم دخوله اه شرح العباب وينبغى ان يستثنى نحو غسل الافاقة من جنون البالغ نعم ان حصلت له جنابة بعد الافاقة واغتسل لها لقطع طلب الغسل السابق سم على حج اه عس عبارة النهاية ولو فأت هذه الاغسال لم تقض اه قال عش نقل شيخنا الزيادى عن شيخه الطنطاى أن غسل العيد يخرج بخروج اليوم وغسل الجمعة بفوت فوات الجمعة ونقل شيخنا المذكور عن بعض مشايخنا ان غسل الميت يقتضى بنية الاعراض عنه وبطلان الفصل اه وقياس ما قدمه فى سنة الوضوء اعتقاد هذا وينبغى ان غسل نحو الفصد والحجامة كغسل الميت اه قول المتن (غسل العيد) أى الاصغرو الا كى نهاية (قوله لمار) لعله اراد مامر فى شرح قيل يسن لكل احد لكنه حكمه لا علته (قوله لاجتماع الناس الخ) قضية هذا التعليل اختصاص الغسل بالمصلى جماعة وقضية المتن أنه لا فرق فى الثلاثة بين ذلك ومن يصلى منفردا سم على حج وقوله لا فرق هو المعتمد عس (قوله وارادة الاجتماع الخ) لعل هذا فى غير من اراد الانفراد بها سم قول المتن (ولغسل الميت) أى او ميممه كما هو ظاهر وصرح به الناصر الطيلاوى اى ولشهودا وان ارتكب محرما وسواء كان الغاسل واحدا ومتعددا حيث باشروا كلهم الغسل بخلاف المعاوين يتناول الما ونحوه وظاهره أنه لا فرق بين مباشرة كل منهم جميع بدنه او بعضه كيدنه لابل وظاهره ايضا الحكم كذلك ولولم يكن الما وجوده من الاعضاء المذكور فقط وغسلوه هو قريبع عس (المسلم) الى قوله كما تقرر فى المختفى الى قول المتن وكذا فى النهاية الا قوله ما لم يحتمل الى اما اذا وقوله واذن ودخول مسجد وقوله وليلوغ بالنس وقوله كذا الى وعند (المسلم الخ) وسواء كان الغاسل طاهرا ام لا كحائض كابين الوضوء من حمله اى ارادة حمله ليكون على

بنيته بدلا عن الغسل أو بنية طهر الجمعة وقول الشارح تبعه الاستوى بنية الغسل مراده نية تحصل ثوابه وهى ما ذكرته (فى الاصح) كسائر الاغسال المسنونة ولأن قصد النظافة والعبادة فاذا فأت تلك بقيت هذه وهل يكره ترك التيمم اغظاه حكم مبدله كما هو الاصل أولا لفوات القرض الاصلى فيه من النظافة كل محتمل ولو وجد ما يكتفى بعض بدنه فظاهر أنه باقى ما يجىء فى غسل الاحرام ولو فقد الماء بالكلية سن له بعد ان يتيمم عن حدثه تيمم عن الغسل فان اقتصر على التيمم بنيتها بقياس مامر آخر الغسل حصولها ويحتمل خلافه لضعف التيمم (ومن المسنون غسل العيد) لما مر (والكسوف) الشامل للكسوف (والاستسقاء) لاجتماع الناس لهما ويدخل وقته باول الكسوف وارادة الاجتماع لصلاة الاستسقاء (و) الغسل (لغسل الميت) المسلم

لكن عبارة المجموع مصرفة بعد استحبابه للحدث بل محتملة لعدم استحبابه للجنابة أيضا كايته الشارح فى شرحه وهو كابين (قوله بنيتها) خرج ما اذا نوى احدهما فقط فلا يحصل الاخر كما يعلم مامر اخر الغسل (قوله فى المان غسل العيد والكسوف والاستسقاء) ظاهره وإن فعلت الثلاثة فرادى وان اشعر التعليل بخلافه (قوله وإرادة الاجتماع) لعل هذا فى غير من اراد الانفراد بها (قوله

طهارة نهاية زاد المعنى وقيل يتوضأ من حمله أى بعده لا احتمال أنه خرج منه شئ لم يعلم به ويسن الوضوء من مسه اه (قوله وغيره) أى وان حرم الغسل كالشيد او كره كالخري بجيرى (قوله من غسل ميتا فليغتسل) بقية الخبر ومن حمله فليتوضأ وهل المراد ان الوضوء بعد الخل كما هو ظاهر اللفظ او قبله ومعنى الحديث ومن اراد جملة كاجرى عليه النهاية أى والمعنى فيه نظرو قضية كلام شرح الرض ان الوضوء بعد الخل كما انه بعد المش وايشا ظاهر فليغتسل في الحديث ان الاغتسال بعد تغسيل الميت سم على حج اه ع ش عبارة الجيرى وأصل طلب الغسل من غاسل الميت ازالة ضعف بدن الغاسل بمعا لجة جسد خال عن الروح ولذلك يندب الوضوء من حمله لكن بعده ويندب الوضوء قبله ايضا ليكون جملة على طهارة اه قول المتن (والجنون والمعنى عليه) مثل كلامهم هذا غير البالغ ايضا نهاية قال ع ش قضيت مع قوله الاتى ويؤى هنارفع الجنابة ان غير البالغ ايضا بنوى رفع الجنابة وان قطع بانتفاها منه لكونه ابن ثمان من السنين مثلا وهو بعيد جدا بل الظاهر ان الصبي بنوى الغسل من الاقامة وفى شرح الخطيب على الغاية ان البالغ بنوى رفع الجنابة بخلاف الصبي فانه بنوى السبب ع ش وبأتى عن سم والبصرى والمعنى ما يوافقه على الصبي قول المتن (والمعنى عليه الخ) ينبغي ان يلحق به السكران فيندب له الغسل إذا افاق بل قد يدعى دخوله فيه بجنازع ش قول المتن (إذا افاقا) أى ولم يتحقق منهما انزال ونحوه ما يؤجبه ولا وجب الغسل معنى ونهاية (قوله لانه) أى الجنون عبارة النهاية والمعنى ما قبل عن الشافعى انه قال قل من جن الا انزل اه (قوله ولم يلحق بالنوم الخ) اى لم يجعل الجنون مظنة للجنابة كما جعل النوم مظنة للحدث وخبر كونه للنوم وعليه للحدث كرى عبارة سم قوله ولم يلحق بالنوم الخ حتى يجب الغسل وان لم يعلم خروج المعنى اه (قوله لا اماراة عليه) أى على خروج الروح نهاية ومعنى (قوله فاذا لم ير) أى المعنى (قوله وينوى هنارفع الجنابة) أى فى غسل الجنون والاغما وهل هى على سبيل التمييز او على سبيل الاستحباب محل تأمل ولعل الثانى اقرب ويؤيده قول الشارح الاتى ما لم يحتمل وقوع جنابة منه الخ بعمرى (قوله وينوى هنا الخ) ظاهره وجوبه باحتى لا يجزى فى السنة غير هذه التية قال فى شرح العباب على انه يشرع الغسل لمن لا يتصور منه انزال كالصبي الجنون إذا افاق اه ومعلوم انه لا لوجه لتعيينه فى حصول هذا الغسل بل لا تجوز والحاصل ان الصبي بنوى الغسل من الاقامة والبالغ بنوى هذا ارفع الجنابة وانحور رفع الحدث من كل ما يكتفى لرفع الجنابة سم على حج اه ع ش (قوله رفع الجنابة) أى وانحوه (قوله ويجزئ) أى الغسل و (قوله بقرض وجودها) أى الجنابة و (قوله إذا لم ين الحال) وهل يرتفع به الحدث الاصغرى او لا لان غسله للاحتياط والحدث الاصغرى محقق فلا

للخبر الصحيح من غسل ميتا فليغتسل بقية الخبر ومن حمله فليتوضأ قال فى شرح العباب أى ندبا اه وهل المراد ان الوضوء بعد الخل كما هو ظاهر اللفظ وقبله والمعنى من اراد حمله فيه فليراجع عبارة الرض من غسل الميت سنة كالوضوء من مسه اه و شرحه فى قوله فى الخبر ومن حمله فليتوضأ وقيل بالخل المس اه وقوله وقيل الخ يقتضى ان الوضوء بعد الخل كما انه بعد المش لا قبله كما هو ظاهر وفى شرح مرو من حمله أى اراد جملة اه فليراجع ظاهر وقوله فى الحديث فليغتسل ان الاغتسال بعد تغسيل الميت (قوله ولم يلحق بالنوم فى كونه مظنة للحدث) أى حتى يجب الغسل وان لم يعلم خروج المعنى (قوله وينوى هنارفع الجنابة الخ) ظاهره وجوبه باحتى لا يجزى فى السنة غير هذه التية مر قال فى شرح العباب على انه يشرع الغسل لمن لا يتصور منه انزال كالصبي الجنون إذا افاق اه ومعلوم ان الصبي لا يحتمل الانزال وجينئذ يلزم ان لا تعين نية رفع الجنابة فى حصول هذا الغسل بل لا تجوز بل تحصل سنته بنية سبه ايضا بأن بنوى الغسل من الاقامة فيكون الحاصل ان الصبي بنوى الغسل من الاقامة والبالغ بنوى هذا ارفع الجنابة ان لم ير يدوا بانه بنوى رفع الجنابة عين ذلك كما هو ظاهر العبارة لكن لا وجه لتعيينه ان قالوا عشر رعية هذا الغسل لمن لا يتصور منه انزال (قوله رفع الجنابة) ينبغي ان يحتمل رفع الحدث من كل ما يكتفى لرفع الجنابة (قوله فى

وغیره للخبر الصحيح من غسل ميتا فليغتسل وعرفه عن الوجوب الخبر الصحيح ليس عليكم فى غسل ميتكم غسل إذا غسلتموه وقيل بميتنا ميت غيرنا (و) غسل الجنون والمعنى عليه إذا أفاقا لانه ^{ويجزي} كان يعنى عليه فى مرض موته ثم يغتسل وقيل به الجنون بل أولى لانه مظنة لانزال المعنى ولم يلحق بالنوم فى كونه مظنة للحدث لانه لا اماراة عليه وهما خروج المعنى يشاهد فاذا لم ير لم يوجد مظنة وينوى هنا رفع الجنابة لان غسله لا احتياطا كما تقرر ويجزئ بقرض وجودها إذا لم ين الحال اخذا بما مر فى وضوء الاحتياط

(و) غسل (الكافر إذا سلم) أي بعد إسلامه للامر به صححه ابن حبان وغيره ولم يجب لأن كثيرين أسلموا ولم يؤمر وابه وبنو هنا سببه كسائر الاغسال الا غسل ذنك كما مر مالم يحتمل وقوع جنابة منه قبل فيض من دبا اليه نية رفع الجنابة كما هو ظاهر أما إذا تحقق وقوعها منه قبل فيلزمه الغسل وان اغتسل في كفره بطلان نيته (واغسال الحج) الشامل للعمرة الآتية وغسل اعتكاف وأذان ودخول مسجد وحرم المدينة ومكة لحلال ولكل ليلة من رمضان قال الأذريعي ان حضر الجماعة وفيه نظر لانه لحضور الجماعة لا يختص بـ رمضان فنصهم عليه دليل على نده وان لم يحضره الشرف رمضان ولحق عانة أو تنف إبط كاصح عن ابني عمرو عباس رضى الله عنهم وبلوغ بالسن والحجامة أو نحو فصد وخروج من حمام وتغير الجسد

يرتفع بالمشكوك فيه الاقرب الثاني لما ذكره ع (قوله وغسل الكافر الخ) ويسن غسله بما وسدروا أن يحلق رأسه قبل غسله وظاهر اطلاقهم عدم الفرق بين الذكر وغيره وهو محتمل ويحتمل أن يحل نده بالذكر المحقق وان السنة للراة والخثى التقصير كالخج وعلى الاول يكون نذب الحلق هنا الغير المذكور مستثنى من كراهته وله قياس ماسياتي في الحج نذب امرار موسى على راس من لا شعر به نية عبارة سم قال في شرح العباب واطلاق حلق راس الكافر يشمل راس الاثني وله وجه نظر المصلحة القاء شعر الكافر وان سلم ان الحلق مثله في حقه فاستثنى هذه الحالة لما ذكره وأما حلق لحية الذكر فالظاهر أنه غير مطلوب هنا اه قال ع (قوله) مر قبل غسله أي لا بعده كما وقع لبعضهم وقال مر ان حصلت منه جنابة حال الكفر غسل قبل الحلق أي التي ترتفع الجنابة عن شعره ولا في بعد الحلق لانه انظف لراسه سم على المنهج وقوله مر عدم الفرق بين الذكر وغيره معتمد وقوله مر وعلى الاول أي عدم الفرق وظاهر كلامهم اختصاص الحلق بشعر الراس وإن غلب بعد الشعر الوجه لما في اذ التفات المثلثة ولا كذلك الراس لستره ع (قوله) المتن (إذا سلم) أي ولم يسبق منه نحو جنابة ولا فيجب غسله نهاية ومعنى يأتي في الشرح مثله (قوله) أي بعد إسلامه) إلى قول المتن وكذا في المغني (قوله) مالم يحتمل إلى أما إذا وقوله واذن ودخول مسجد وقوله وفيه نظر إلى ولحق عانة وقوله وكذا إلى وعند كل وقوله وانحو فصد (قوله) وبنو هنا سببه) ظاهره وجوب ذلك في حصول هذه السنة سم (قوله) لا اغسل (ذنك) أي المجنون والمغنى عليه كدى عبارة للمغني (قوله) لا الغسل من الجنون فانه بنو الجنابة كذا للمغنى عليه ذكره صاحب القروع وحل هذا إذا جاز أو غنى عليه بعد البلوغ أما إذا جاز أو غنى عليه بل هو غثم أفاق قبله فانه بنو السبب كغيره اه وتقدم سم وعش مثله (قوله) كما مر) أي في قوله وبنو هنا رفع الجنابة (قوله) مالم يحتمل الخ) متعلق بقوله وبنو هنا سببه الخ تقييده (قوله) وقوع جنابة) أي وانحوها (قوله) البيا) أي نية السبب (قوله) نية رفع الجنابة) أي ونحو رفع الحدث كما مر عن سم انفا (قوله) وقوعها) أي أو وقوع الحيض سم (قوله) فيلزمه الغسل) ويندب غسل اخر للاسلام مالم ينه مر غسل الجنابة عش وبجري (قوله) الشامل الخ) صفة الحج (قوله) الآتية) صفة الاغسال سم (قوله) وغسل اعتكاف واذن ودخول مسجد الخ) أي قبلها عش (قوله) الحلال) أي وأما الحرم فداخل في قوله واغسال الحج سم (قوله) ولكل ليلة الخ) ويدخل وقته بالغروب ويخرج بطول الفجر عش (قوله) وفيه نظر الخ) والاوجه الاخذ اطلاقهم نهاية لا بتقيد بمر يد الجماعة لان الغسل للجماعة سنة مستقلة كما يصرح به (قوله) لانه لحضور الجماعة) ويشمل ذلك قوله الاتي وعند كل مجمع الخ لكن بشكل كل هذا على قوله مر الاتي اما الغسل للصلوات الخمس فغير مستحب الخ فانه شامل لما لو فعلت جماعة أو فردى فليتأمل إلا ان يقال مراده من أن الغسل لا يسن لمان حيث كنوا صلاة فلا ينافي سنه لمان حيث الجماعة عش اقول وهذا المراد على فرض تسليمه ينبغي تقييده بما لا تغير جسده بالفعل بين كل صلاتين (قوله) ولحق عانة) أي كلا أو بعضا عش (قوله) أو تنف إبط) ويقاس به نحو قص الشارب نهاية (قوله) وخروج من حمام) أي عند ارادة الخروج وان لم يتنور نهاية ومعنى أي بما بارد كافي فتاوى شيخنا حج سم المتن والكافر إذا سلم) قال في العباب وحلق رأسه قبل غسله قال في شرحه لا بعده كافي الجواهر عن النص خلافا لمن وهم فيه اه ويحتمل حل الاول على ما لا يمكن عليه جنابة والثاني على ما إذا كانت عليه لم ترتفع عن الشعر ايضا ويحتمل ترجيح الاول مطلقا إذا اعتبار بشعر الكفر واطلاق حلق راس الكافر يشمل حلق راس الاثني وله وجه نظر المصلحة القاء شعر الكفر وان سلم ان الحلق مثله في حقه فاستثنى هذه الحالة لما ذكره وأما حلق لحية الذكر فالظاهر أنه غير مطلوب هنا والفرق ان غير العلية بما يطلب ازالة شعره في الجملة بخلافها وانه قبل بجمرة ازالة شعر اللحية بخلاف غيرها اه (قوله) وبنو هنا سببه) ظاهره وجوب ذلك في حصول هذه السنة (قوله) أما إذا تحقق وقوعها) أي أو وقوع الحيض (قوله) الآتية) صفة الاغسال (قوله) الحلال) أي وأما الحرم فداخل في قوله واغسال الحج (قوله) لحضور الجماعة) شامل

على المنهج وقوله من عند ارادة الخروج بقيدانه يقتسل داخل الحمام وعليه فلو اغتسل من الحنفية مثلاً ثم أرسل بنفسه الخروج لا يطلب منه غسل اخرج عرش (قوله) وكذا كل حال يقتضي (الخ) هل الغسل حينئذ عند ارادة الخروج عنه او بعد افرغ منه لعل الاول اقرب ولا فوم مستغنى عنه بما قبله بصري وقد يؤخذ من اقتصار النهاية والغنى على ما قبله ان الاقرب الثاني (قوله) وعند كل مجمع من مجامع الخير وعند سيلان العباب اى الاجتماع على مباح فيما يظهر لان الاجتماع على معصية لا حرمة له انتهى سم على حجب ومن المباح الاجتماع في القهوة التي لم تشتمل على امر محرّم ولو كان الداخل لمن لا يليق به دخوله كظم مثلاً ثم ينبغي ان هذه الاغسال المستحبة اذا وجد لها اسباب كل منها يقتضى الغسل كالافاقه من الجنون مثلاً وحق العناية وتنف الا بطى غير ذلك يكفي لها غسل واحد لدخولها لكونها مسنونة وانه لو اغتسل لبعثها ثم طر اغيره بعد الغسل بعدد الاسباب وإن تقاربت وكالغسل التيمم في ذلك يؤيد ما ذكر من تعدد الغسل والتيمم بعدد الاسباب انه لو اغتسل للعبد قبل الفجر لا يسقط بذلك غسل الجمعة بل يأتي به بعد دخول وقته عرش (قوله) وعند سيلان الوادي (أما الغسل للصلاة المحسن فغير مستحب كما في شبهه الباب المولى رحمه الله تعالى لشدة الحرج والمشقة فيه نهاية ومعنى قال عرش المتبادر انه لا يستحب الغسل لها وإن فعلت في جماعة لكن كتب سم على قول حجب ولكل مجمع الخ ما نصه هل ولو لجماعة كل من المحسن اه وعلم رد من المتبادر المذكور فليراجع وقد تقدم ما فيه اه (قوله) فكيف تفضل سنة (الخ) ما المانع فان لذلك نظائر سم (قوله) ورد بان (الخ) حاصل هذا اختلاف القديم في وجوب غسل الجمعة ويجرد هذا لا يدفع الاشكال بالكية إلا ان اختلف ايضاً في وجوب غسل غاسل الميت اذ لو جزم بوجوبه واختلف في وجوب غسل الجمعة لم يحل تفضيل ما اختلف في وجوبه على ما جزم بوجوبه عن الاشكال سم عبارة البصري قد يقال قول المصنف قلت القديم الخ ان فرع على قول الاستحباب ورد الاشكال او على الثاني فيكذلك لان الظاهر من كلامهم ان القديم يرى تقديم غسل الجمعة مطلقاً اه (قوله) فيبقى عنه ما بعد قول المتن واكداه (الخ) اى في الجديد نهاية قول المتن (واحاديثه) اى غسل الجمعة نهاية ومعنى (قوله) في افضلية غسل الميت (الخ) عبارة المحلى من الاحاديث الطالبة لغسل غاسل الميت اه قال في شرح العباب وسكتوا عن ترتيب البقية ويظهر ان الاولى منها ما اختلف في وجوبه ثم ما صح حديثه فان استوى اثنان او اكثر في الاختلاف في الوجوب وصحة الدليل قدم ما نفعه ا كثر انتهى سم وعكس الثلاثة الاول النهاية فقال الفضل بعدهما ما كثر احاديثه ثم ما اختلف في وجوبه ثم ما صح حديثه ثم ما كان نفعه متعدداً كتر اه قال عرش قوله مر ما كثر احاديثه (الخ) لعل وجه تقديمه على غيره انهم قدموا غسل الجمعة لكثرة احاديثه فاشعر بانهم يقدمون ما كثر احاديثه على غيره ثم قال فلو اجتمع غسلان اختلف في وجوب كل منهما فقدم ما القول بوجوبه اقوى فان استويا لعارضاً فيكونان في مرتبة واحدة اه قول المتن (وليس للجديد (الخ) لا يخلو عن مساحه اذ ليس في شى من الاحاديث التصريح بتفضيل احدهما على الاخر ويجاب

لجماعة النهار وغير رمضان وقضية ذلك سن الغسل لجماعة كل من الخمس فليراجع (قوله) وعند كل مجمع (الخ) هل ولو لجماعة كل من الخمس وعبارة العباب ولكل اجتماع قال في شرحه اى على مباح فيما يظهر لان الاجتماع على معصية لا حرمة له الخ (قوله) فكيف تفضل سنة على (واجب) ما المانع فان لذلك نظائر (قوله) ورد بان لقول (الخ) حاصل هذا اختلاف القديم في وجوب غسل الجمعة ويجرد هذا لا يدفع الاشكال بالكية إلا ان اختلف ايضاً في وجوب غسل غاسل الميت اذ لو جزم بوجوبه واختلف في وجوب غسل الجمعة لم يحل تفضيل ما اختلف في وجوبه على ما جزم بوجوبه عن الاشكال (قوله) في المتن (وليس للجديد) عبارة المحلى من الاحاديث الطالبة لغسل غاسل الميت اه قال في شرح العباب وسكتوا عن ترتيب البقية ويظهر ان الاولى منها ما اختلف في وجوبه ثم ما صح حديثه فان استوى اثنان أو أكثر في الاختلاف في الوجوب وصحة

بأن مقصود المصنف أن كثرت الأحاديث الصحيحة في أحد الجانبين مشعرة برجحانه بصري (قوله) وغسل الميت هذا يدل على أنه عليه السلام غسل الميت سم (قوله) ومن فوأنه الخلاف) إلى قوله قيل ليس الخ في المغنى إلا قوله أي من محل خروجه إلى وكذا في المشي وكذا في النهاية إلا قوله ومن جاوول ساعة إلى وإما غير (قوله) ومن فوأنه الخلاف الخ أي من فوأنه معرفة الآكد تقدمة فمألوأوصى بما لاوإلى الناس به نهاية ومعنى (قوله) لو أوصى الخ أي أو وكل معنى (قوله) ويسن لغير معذور أي يشق عليه السكور (التكبير إليها) أي ليأخذوا بحال السهم وينظروا الصلاة مغنى ونهاية قال ع ش يؤخذ من هذا التعليل أن من هو مجاور بالمسجد جاوإليه لغير الصلاة كطلب العلم بحسب آتياه للجمعة من وقت التهيؤ ويؤخذ منه أيضا أن الخطيب لو بكر إلى مسجد غير الذي يخطب فيه لم يحصل له سنة التكبير لأنه ليس متبها للصلاة فيه اه (قوله) من طلوع الفجر) فلو جاء قبل الفجر لم يثبت على ما قبله ثواب التكبير للجمعة ولو استصحب المبكر معه ولده الصغير المميز ولم يقصد الولد بالمجيء للجمعة لم يحصل له فضل التكبير ولو بكر أحد مكره على التكبير لم يحصل له فضل التكبير فلوزال الأكره حسب له من حيث أن قصد الإقامة لأجل الجمعة فيما يظهر في كل من الأربع سم وقوله ولو بكر الخ نقله ع ش عنه وأقره (قوله) بعد اغتساله قضية هذا التقييد الواردة في الحديث توقف حصول البدنة وغيره على كون المجيء مسبوقا بالاغتسال والثواب أمر توقيفي فيتوقف على الوجه الذي ورد عليه سم على حج اه ع ش ورشدي لكن في الجبرمى عن ع ش أن الغسل ليس بقيد بل ليان الأكل فلهذا إذا راح من غير غسل اه فليراجع (قوله) في الساعة الأولى بدنة الخ) وظهر أن من جله في الساعة الأولى ناوإلى التكبير ثم عرض له عذر فخرج على نية العود لا تفوته فضيلة التكبير نهاية قال ع ش قوله من لا تفوته الخ فقد يفهم منه أنه لو رجع إلى المسجد في ساعة أخرى لا يشارك أهلها في الفضيلة ويحتمل أن يشاركهم ويكون المعنى أنه إذا خرج في الساعة الأولى لعذر لا يفوت ما سطره من البدنة مثلا بمجيئه لأنه أخطأ في مقابلة المشقة التي حصلت له أو لا وإذا جاء في الساعة الثانية فقد حصلت له مشقة أخرى بسبب المجيء فليست كتب له ثوابها وفي سم على حج (فزع) دخل المسجد في الساعة الأولى ثم خرج وعاد إليه في الساعة الثانية مثلا فهل له بدنة بقره الوجه لا بل خروجه بنا في استحقاق البدنة بكاملها بل ينبغي عدم حصولها لمن خرج بلا عذر لأن المتبادر أنهما لدخل واستمر اه وبما قدمناه في قولنا ويحتمل أن يشاركهم الخ يعلم الجواب عن قوله الوجه لا ع ش أقول ما ذكر من الاحتمال بعيد وإنما الأقرب بما فاده كلام سم من استحقاق حصه من البدنة وتام البقرة ثم ما فهمه كلام النهاية من استحقاق تمام البدنة فقط (قوله) دجاجة بثلاث الدال والفتح أفصح كرى على بأفضل (قوله) والسادة بيضة) فإذا خرج الإمام إلى الخطبة

وغسل الميت ولا دليل فيه للقديم ولا للجديد ومن فوأنه الخلاف لو أوصى بما لا الأولى به (ويسن) لغير معذور (التكبير إليها) من طلوع الفجر لغير الخطيب لما في الخبر الصحيح أن للجاني بعد اغتساله غسل الجنابة أي كغسلها وقيل حقيقة بأن يكون جامع لأنه يسن ليلة الجمعة أو يومها في الساعة الأولى بدنة والثانية بقره والثالثة كيشا أقرن والرابعة دجاجة والخامسة عصفورا والسادسة بيضة والمرادان ما بين الفجر وخروج الخطيب ينقسم ستة أجزاء متساوية سواء أطلال اليوم أم قصر ويؤيده الخبر الصحيح يوم الجمعة ثلثا عشر ساعة

ومن جاء أو ساعدا أو وسطها أو اخرها يشتركون في أصل البدنة مثلا لكنهم يتفاوتون في كمالها وإنما عرفت في الخبر بالروح الذي هو حقيقة في الخروج بعد الزوال ومن ثم أخذ منه غير نا أن الساعات من الزوال لأنه خروج لما يؤتي به بعده (٤٧١) على أن الأزهري قال أنه يستعمل

حقيقة الملائكة يستمعون الذكر أي طوى والصحف فلم يكتبوا أحدا نهاية ومعنى (قوله) هو من جامع (الخ) وانظر هل المراد بالجمعي والخروج من المنزل إلى المسجد والدخول فيه والاقرب الثاني ونقل في الدر عن الزبائدي ما يوافقه نعم المشي له ثواب آخر زاد على ثواب دخوله في المسجد قبل غيره ع ش (قوله) الذي هو حقيقة في (الخروج الخ) المشهور أنه اسم الرجوع بعد الزوال ومنه قوله ^{عنه} تندو خاصا وتروح بطانا وعليه فاللهما أن تركبوا فيه مجازين حيث استعملوه في الذهاب وفيما قبل الزوال الرشيدى (قوله) أن هذا مجاز (أي) الخروج بعد الفجر معنى مجازي للروح (قوله) أما الامام (الخ) أي فلو بكر لا يحصل له ثواب التكبير وحكمته أن التأخير أهيب له وأعظم في النفوس وتأخير له لكونه مأورا به يجوز أن يثاب عليه ثوابا يساوي ثواب المبكرين أو يزيد ع ش (قوله) فيسن له التأخير (الخ) ويلحق بالامام من به سلس بول نحوه فلا يتدب له التكبير وإطلاقة يقتضى استحباب التكبير للعجز وإن استحسننا حضوره أو كذلك الخشني الذي هو في معنى العجز وهو ممتنع نهاية قال ع ش قوله م فلا يتدب له التكبير ظاهره وإن أمن تلويث المسجد ويوجه بأن الساس من حيث هو مظنة خروج شئ منه ولو على القطعة والمصاصة وقوله إن استحسننا الخ أي بأن لم تكن مترتبة ولا متعطرة ع ش (قوله) وقد يجب التكبير (الخ) أي قبل الزوال بمقدار يتوقف فعل الجمعة عليه نهاية (قوله) ككل عبادة (قوله) دخل فيها الحج والعمرة لكن بأن الحج را كبا أفضل سم (قوله) إلا العذر (قوله) عبارة عن أن قدر لم يشق عليه اه (قوله) أي بالتخفيف الأولى هو بالتخفيف (قوله) أي راسه (الخ) عبارة أنها بقوا المئني وتخفيف غسل أرجح من تشديدها ومعناها غسل ماحيلته بأن جامعها فالجاء إلى الفعل إذ ينسب إليه الجاع في هذا اليوم ليأمن الخ وأعضاؤه وضو به بأن توصأتم اغتسل للجمعة أو ثيابه ورأسه ثم اغتسل وإنما فر د الرا س بالذكر لأنهم كانوا يجعلون فيه نجو دهن وخطمي وكانوا يغسلوه أو لا ثم يغتسلون واختير الأخير اه أي قوله أو ثيابه ورأسه ع ش (قوله) أي الأولى حذفة من هنا ذكره قبيل الخ وقيل خرج الخ (قوله) أو تا كيد) عبارة أنها في المئني وقيل هما بمعنى واحد جمع بينهما تا كيدا اه (قوله) اجر صياهما أو قيامهما) أي من فعل نفسه لو فعل ع ش (قوله) وأن يكون طريق) أي إلى قوله وكذلك لم يسمعها في النهاية إلا قوله أو احضروا وقوله إلا أن يفرق وكذا في المئني إلا قوله أي وإن لم يبق إلى المئني (قوله) وأن يكون طريق ذهابه أطول) أي من طريق رجوعه إن أمن الفتوى نهاية ومعنى (قوله) ويتخير في عودها (خ) ينبغي أن يحل إذا لم يكن الدورية أيضا كإذ أصدره لبناس أهله للقيام بهم شرعى يتعلق بهم أو يغيرهم أو صيانة لجوارحه وقوه من المخالفة المتوقعة عند مفارقة المنزل وعليه يحمل ما ورد في الحديث الذي اعترض به أن الصلاح على الاحتجاب في تقديم المشي بالذهاب وهو خير مسلم أنهم قالوا الرجل الخ كذا ذكره في النهاية بصرى (قوله) وأن يكون مشيه بسكينة) أي أن لم يضيق الوقت وكما يستحب عدم الركوب هنا إلا العذر يستحب أيضا في العيد والجنازة وعيادة المريض ومن ركب لعذر أو غيره سدا بته بسكون كالمشي ما لم يضيق الوقت معنى زاد النهاية ويشبه أن يكون الركوب أفضل لأن يجده المشي لحره أو ضعفه أو بعد منزل بحيث يمنعه ما يناله من التعب والخشوع والحضور في الصلاة عاجلا اه قال ع ش قوله م وعيادة المريض أي بل

حصول البدنة أو غير ما عاى كرن المحي مسبقا با لغتسال والثواب أمرتوقى فثوقف على الوجه الذى ورد عليه (فرع) دخل المسجد في الساعة الأولى ثم خرج وعاد إليه في الساعة الثانية مثلا فهل له بدنة بقرة الوجه لا بل خروجه ينافى استحقاق البدنة بكامله بل ينبغي عدم حصوله لمن خرج بلا عذر لأن المتبادر أنها لم تدخل واستمر ولو حصل له لم أن يكون من غاب ثم رجع أكل بمن لم يضيق ولا يقول له أحد خصوصا إن طالت غيبته كان دخل في أول الساعة الأولى وعاد في آخر الثانية (قوله) ككل عبادة (قوله) دخل فيها الحج والعمرة

المشي لكل صلاة عمل سنة أجر صياهما أو قيامهما قبل ليس في السنة في خبر صحيح أكثر من هذا الثواب فليتبناه له ومحل في غير نحو الصلاة بمسجد مكلا بآتي في الاعتكاف من مضاعفة الصلاة الواحدة فيه إلى ما يفوق هذا بمراتب لا سيما إن انضم إليها نحو جماعة وسواك وغيرهما من مكلائها وأن يكون طريق ذهابه أطول لأنه أفضل ويتخير في عوده بين الركوب والمشي كما يأتي في العبد وأن يكون مشيه (بسكينة)

في سائر العبادات لطريق المشي كما قاله حجج ربه وقوله لم يسكن كالمشي أى فلو لم يمكن تسيرها بسكون لصعوبتها واعتيادها العدو ركب غيرها إن تسير له ذلك لتحصيل تلك السنة عَشْرَ (قوله) للامر به أى بالاتباع بسكينة (قوله) رواه أى ماذكر من الامر والنهي (قوله) ومن ثم أى لاجل النهي عن السعي (قوله) كره أى العدو إلى الجمعة (قوله) كافر به الخ المتبادر رجوع الضمير بالحضرة لكن قضية انقضاء النهاية وشرح المنهج على امضوا انه المقروء شاذ (قوله) وجب وكذا يجب السعي إذا لم يدرك الوقت في غيرها إلا به بخلاف ما إذا خشي فوات تكبيرة الاحرام فيمشي بسكينة بخلاف ما إذا لم يدرك جماعة بقية الصلوات إلا بالسعي فلا يسرع كما نقله المجموع وغيره عن الاصحاب وان اقتضى كلام الرافعي وغيره انه يسرع وصرح به الفارقي بخاتمة ابن أبي عسرون شرح الروض اه سم (قوله) وإن لم يبق به) وفاقا للنهاية وفتح الجواز وفي عَشْرَ على المنهج هو المعتد اه (قوله) فيها أى في الجمعة (قوله) إلا أن يفرق قد يفرق بثبوت لاقية السعي شرعا بالنسبة لكل احد كما في العدو بين المليون في السعي وكفى الرمل في الطواف وكفى السكر والفر في الجهاد سم (قوله) محل الصلاة أى ولو لم يكن مسجدا عَشْرَ (واضله) أى الذكر وقد جعله مقابلا للقراءة فلا يشملها فلا يفيد ان الصلاة على النبي ﷺ افضل من سورة الكهف والوجه أن الاشتغال بسورة الكهف افضل من الاشتغال بالصلاة عليه ﷺ لان القرآن افضل من غيره وقد اشترك في طلب الاكثار منهما في هذا الوقت سم (قوله) قبل الخطبة متعلق بيشغل في حضوره (قوله) وكذا إن لم يسمع الخ) أى وكذا يسن ان يشتغل بذلك في حالة الخطبة إن لم يسمع النحر بعد (قوله) كافر أى في شرح ويسن الانصات (قوله) للاخبار الخ راجع لما في المتن (قوله) فى ذلك أى الاشتغال بما ذكر (قوله) وإنما يكره إلى قوله وقضية في المعنى وكذا في النهاية إلا قوله لم يجد غيره هو قوله وكذا إلى أى كان المجلس (قوله) وإنما يكره القراءة في الطريق الخ) ومثل ذلك القراءة في القهاري والاسواق عَشْرَ (قوله) ان النهي الخ) أى صاحبها نهاية بقول المتن (ولا يتخطى) ويكره التخطى أيضا في غير مواضع الصلاة من المتحدثات أى المباحة ونحوها واقتصارهم على مواضعها جرى على الغالب نهاية قال عَشْرَ ومن التخطى المكروه بالاولى ما جرت به العادة من التخطى لثغرة الاجزاء او بتخير المسجد اوسقى الماء او السؤال لمن يقرأ في المسجد ما يرغب الحاضرون الذين يتخطى في ذلك والا فلا كراهة اخذنا بما يأتي في مسئلة تخطى المعظم في النفوس ثم الكراهة في مسئلة السؤال من حيث التخطى اما السؤال بمجردة فينبغي ان

لكن يأتي أن الحجج راكباً افضل (قوله) إلا بالسعي وقد أطلقه وجب) وكذا يجب السعي إذا لم يدرك الوقت في غيرها إلا به وبقي ما إذا لم يدرك جماعة بقية الصلوات إلا بالسعي وفي شرح الروض في باب الجماعة بعد ان قرر انه يمشي بسكينة وإن خشي فوات تكبيرة الاحرام ما نصه اما خوفاً فوات الجماعة فقضية كلام الرافعي وغيره انه يسرع وبه صرح الفارقي بخاتمة ابن أبي عسرون والمنقول خلافه فقد صرح به وعدد جماعة إلى أن قال ونقله في المجموع عن الاصحاب نعم لو ضاق الوقت وخشي فواته فلا يسرع الخ وذكر في شرح الارشاد الصغير ما نصه اما عند ضيقه فالأولى الاسراع بل يجب جهده على الوجه إذا لم يدركها إلا به وإن لم يبق به فما يظن اه وكتب لمن سأل عن هذه العبارة ما نصه قوله بل يجب جهده الخ هو المعتد عندى بجمع وإن لم أن الجهر وعلى خلافه لا نهو اللائق بالاحتياط المبني عليه امر الجمعة ما أمكن فناما ولمع ان الاسراع منهي عنه لا يجدي لان محل النهي في غير هذه الحالة اه (قوله) إلا أن يفرق قد يفرق بثبوت لاقية السعي شرعا بالنسبة لكل احد كما في العدو بين المليون في السعي وكفى الرمل في الطواف وكفى السكر والفر في الجهاد (قوله) وافضله) أى الذكر وقد جعله مقابلا للقراءة فلا يشملها فلا يفيد ان الصلاة عليه افضل من الاشتغال بالصلاة والسلام افضل من سورة الكهف والوجه ان الاشتغال بسورة الكهف افضل من الاشتغال بالصلاة عليه عليه افضل الصلوات والسلام لان القرآن افضل من غيره وقد اشترك في طلب الاكثار منهما في هذا الوقت (قوله) في المتن ولا يتخطى) أى ولو من جهة العلوكا هو ظاهر بان امتدت خشية فوق رقوبهم بحيث يتأذون بالمرور عليها

للامر به مع النهي عن السعي أى العدو رواه الشيخان ومن ثم كره وكذا في كل عبادة والمراد بقوله تعالى فاسعوا امضوا أو احضروا كما قرئ به شاذ انعم إن لم يدركها إلا بالسعي وقد أطلقه وجب أى وإن لم يبق به ويحتمل خلافه اخذنا من أن فقد بعض اللباس اللائق به عذر فيها إلا أن يفرق (وأن يشتغل في طريقه وحضوره) محل الصلاة (بقراءة أو ذكر) وافضله الصلاة على النبي ﷺ قبل الخطبة وكذا إن لم يسمعها كما مر للاخبار المرغوبة في ذلك وإنما تكره القراءة في الطريق لأن النهي عنها (ولا يتخطى)

لا كراهة فيه بل هو سعي في التحير وإعانة عليه اه (قوله رقاب الناس) يؤخذ من التعبير بالرقاب ان المراء بالتخطي ان يرفع رجله بحيث تحاذي في تحطيه اعلى منسكب الجالس وعليه فابقع من المرور بين الناس ليصل الى نحو الصف الاول ليس من التخطي بل من خرق الصفوف ان لم يكن ثم فرج في الصفوف بمشي فيها عرش لكن قضية اجلس فقد اذبت في حديث النبي ان المدار على الايداء ولو بدق جنب الحاضر ونحوه وياتي عن سم ماصرح به (قوله فبكره له الخ) ويحرم ان يقيم احد الجلس مكانه ولكن بقول تقسوا او توسعوا الامر به فان قام الجالس باختياره واجلس غيره فلا كراهة في جلوس في غير واما هو فان انتقل الى مكان اقرب الى الامام لم يكرهه ولا كراهة ان لم يكن عذرا لان الاثار بالقرب مكروه بخلافه في حفظ النفس فانه مطلوب لقوله تعالى ويؤثرون على انفسهم معنى زاد النهاية وفي الاعداد مثله ولو اثر شخص احق بذلك المحل منه لكونه قارئا او عالما بل الامام ليعلمه او يرده عليه اذا غلط قبل يكره ايضا ولا لكونه لمصلحة عامة الاوجه الثاني اه قال عرش قوله مبر ويحرم ان يقيم الخ اي حيث كانوا كلهم ينتظرون الصلاة كما هو الفرض اما ماجرت العادة به من اقامة الجالس في موضع الصف من المصلين جماعة اذا حضرت جماعة بعدهم وارادوا فعلها بالظاهر انه لا كراهة ولا حرمة لان الجالس ثم مقصر باستمرار الجلوس المؤدى لتفويت الفضيلة على غيره اه (قوله ذلك) اي التخطي ولومن جهة العلوكا هو الظاهر بان امتدت خشية فوق رؤسهم بحيث يتأذون بالمرور عليها القربها من رؤسهم مثلا سم (قوله كراهة شديدة) عبارة النهائية كراهة تنزيه بحيث لا يجرى مجموع وان نقل عن النص حرمة واختاره في الروضة اه (قوله نعم) للامام التخطي الخ اي لا يكره له لا اضطراب له اليه نية ومعنى (قوله اذا اذنوا له فيه الخ) عبارة المغنى اذا اذن له القوم في التخطي ولا يكره لهم الاذن والرضا بداخلهم الضرر على انفسهم لكن يكره لهم من جهة اخري وهو ان الاثار بالقرب مكروه كقوله ابن العباداه وفي البصري مانصه هل العلم براضهم كانهم فيما ذكر الاقرب نعم اه اي اخذنا من مسئلة التخطي للمعظم (قوله نعم ان كان فيه اثار الخ) لعل يترك الفرجة بين يديه له (قوله) او كانوا نحو غيبه الخ اي كتبيلده قال المغنى ولهذا يجوز ان يبعث عبداه مثلا لياخذ له موضعا في الصف الاول فاذا حضر السيد تاخر العبد قاله ابن العباد يجوز ان يبعث من يقعد له في مكان ليقوم عنه اذا جاءه ولو فرس لاحذون بواو نحو فلفقيه تمنحته والصلاة مكانه حيث لم يكن به احدا للجلوس عليه بغير رضا صاحبه ولا يرفع يديه او غيرها لئلا يدخل في ضلالتهم زاده زادت النهاية نعم ماجرت العادة به من فرش السجادات بالروضة الشرفية ونحوها من الفجر او طلوع الشمس قبل حضور اصحابها مع تاخرهم الى الخطبة وما يقربها لا بعد في كراهتها بل قد يقال ببحر بما فيه من تحجير المسجد من غير فائدة عند غلبة الظن بحصول ضرر لمن نماها وجلس مكانها اه قال عرش قوله لم ويجوز ان يبعث الخ اي فهو مباح وليس مكروه ولا خلاف الاول بل لو قيل بنده لكونه سيلة الى القرب من الامام مثلام ليعدو قوله لم من يقعد له في مكان الخ ظاهر هو ان لم يرد بالمعروف حضور الجمعة بل كان عزمه اذا حضر من بعثه انصرف هو من المسجد و هو ظاهر وقوله لم يربل قد يقال ببحر معتمد عرش وفي الكردى على بافضل من فتح الجواد في احياء احوال مانصه السابق الى محل من المسجد وغيره لصلاة او استماع حديث او وعظاى او نحوها احق به فيها وفيما بعد ما حقيق بقاؤه وان كان خلف الامام وليس فيه اهلية الاستخلاف فان قارقه لغير عذر ولعذر لا ليعود بطل حقه فان قارقه لعذر بنية العود الدالية كقضاء حاجته وتجديده وضوء واجابة داع احق به وان اتسع الوقت ولم يترك نحو ازاده حتى يقضى صلاته او يجلسه الذي يستمع فيه نعم ان اقيمت واتصلت الصفوف فالوجه سد الصفوف مكانه ولا عبرة بفرش سجادة قبل حضوره فلفقيه تمنحيتها بما لا تدخل في ضلالتهم بان لم تنفصل على بعض اجزائهم توجه في فرشها خلف المقام بمكة وفي الروضة المكرمة محرمة الناس بها بون تمنحيتها وان جازت وفي الجلوس خلف المقام لغير دعاء مطلوب وفي صلاة اكثر من سنة الطواف حرمتها ايضا ان كان وقت احتياج لقربها من رؤسهم مثلا انتهى (قوله نعم) للامام التخطي اي بلا كراهة

رقاب الناس للنهي الصحيح عنه فيكره له ذلك كراهة شديدة بل اختار في الروضة حرمة وعليها كثيرون نعم للامام التخطي للنبير او المحراب اذا لم يجد طريقا سواه وكذا لغيره اذا اذنوا له فيه لاحياء على الاوجه نعم ان كان فيه اثار بقربة كره لهم او كانوا نحو عبيده او اولاده او كان الجالس

الناس للصلاة ثم اه (قوله في الطريق) خبر كان سم (قوله او كان عن لاتنعمق به الجمعة الخ) عبارة النهاية والمغني وشيخنا وسبق العبد والصبيان وغير المستوطنين الى الجامع فانه يجب على السكاملين اذا حضروا التخطي لسماح الاركان اذا وقف سماع ذلك عليه اه قال عش بل تجب اقامتهم من مجالسهم اذا وقف ذلك عليه به بقيد قولهم لاذنبت الصبي الى الصف ليقام منه اه (قوله او وجد فرجة الخ) عبارة النهاية والمغني او وجد في الصفوف التي بين يديه فرجة لم يبلغها الا يتخطى رجل او رجلين فلا يكره له وان وجد غيرهما لتقصير القوم باخلا فرجة لكن ليس له عدم التخطي اذا وجد غيرهما فان زاد التخطي عليهم الى الرجلين ولو من صف واحد ورجلان يتقدمه الى الفرجة اذا اقيمت الصلاة كره لكثرة الاذى اى ورجلا مسددا قال الرشدي قوله لم يرد ولو من صف واحد انظر ما صورته الزيادة في الصف الواحد قوله م ر ورجلان يتقدموا الخ قضيته انه اذا لم يرج ذلك فلا كراهة فتنه اه (قوله لكن يكره ان يرد الخ) ولو وجد فرجة يتخطى في وضوءه لاصفا واحدا اخرى يتخطى في وضوءه لاصفين فالوجه عدم كراهة التخطي الثانية لان تخطي الصنفين ماذون فيه والوصول اليها اكمل سم وباتى عن الابعاب ما قد يخالفه (قوله على صنفين الخ) التقييد بصنف او صنفين عبر به الشافعي وغير كثير ومنهم النووي في مجموعهم رجل او رجلين فالمراد كافي التوضيح وغيره اثنان مطلقا فقد يحصل تخطيهما من صف واحد لادحام وزعم ان العبارتين سواء او انه لا بد من تخطي صنفين ممنوع بل الوجه ما تقرر ولو تعارض تخطي واحد واثنين فالواحد كراهي ظاهر لان الاذى فيه اخف منه فيهما ثم ان علم منهما من المساحة ما يعلم به من أثرهما فيظهر اعيابها كرى على بافضل (قوله او لم يرج انهم الخ) فان لم يرج ذلك فلا كراهة وان كثرت الصفوف وكذلك اذا قامت الصلاة لم يسدوها فيخرجها وان كثرت كرى على بافضل (قوله الف موضعا) اى او لم يبال عشر (قوله وقيد الاذرى الخ) اقراه النباهة واعتدته المغني وقال سم ومال اليه شيخنا مانصه اقول يمكن بقاءه على ظاهره لان العظيم ولو في الدنيا كالا مام ونوابه يتسامح الناس بتخطيهم ولا يتأذون به اه (قوله بمن ظهر صلاحه الخ) ولو فرض تاذيهم به احتمل الكراهة ايضا سم اى كاهو الظاهر من التعليل (قوله وقضيتها) اى العلة (ان محله) اى عدم الكراهة و (قوله في تخطي الخ) خبر ان (قوله وانه لا فرق الخ) اعتمدته ع وش البجيرمي قول المتن (وان يزين) اى مريد حشور الجمعة الذكر او المرأة اى ولو يجوز اذا ارادت حضورها فكره لها التطيب والزينة وفاخر الثياب نعم يستحب لها قطع الرائحة الكريهة ومثل المرأة فبما ذكر الختني نهاية ومعنى قال ع ش قوله م ر قطع الرائحة الخ اى وان ظهر لما يزيل به ريح حيث لم يأت الا به اه (قوله وافضلها) الى قوله وبان في حديث الخ في النهاية والمغني (قوله وافضلها الابيض) اى خفى العامم اى كافى سم ويسن ان تكون ثيابه جديدة اى كافى النهاية فان لم تكن جديدة سن ان تكون قريبة منها اى كافى ع ش والا كمل ان تكون ثيابه كلها بيضاء فان

(قوله الطريق) خبر كان (قوله لكن يكره ان يزد على صنفين) لو وجد فرجة يتخطى في وضوءه لاصفا واحدا واخرى يتخطى في وضوءه لاصفين فالوجه عدم كراهة التخطي الثانية لان تخطي الصنفين ماذون فيه والوصول اليها اكمل (قوله وقيد الاذرى الخ) اقول يمكن بقاءه على ظاهره لان العظيم ولو في الدنيا كالا مام ونوابه يتسامح الناس بتخطيهم ولا يتأذون به (قوله وقيد الاذرى الخ) بمن ظهر صلاحه الخ لو فرض تاذيهم به احتمل الكراهة ايضا (قوله وافضلها الابيض) قال في شرح العباب واستثنى من ذلك الغزى ايام الشتاء والوحل وفيه نظر لانه يمكنه لبس ما يقي ثوبه الابيض فاذا وصل للجامع نزعه فان يتيسر له ذلك لم يبعد ان يكون خوفه تدنس ثوبه الابيض عن ذرق عدم لبسه انتهى ما في شرح العباب بقي ما لو كان يوم الجمعة يوم عيد فهل يراعى الجمعة فيقدم الابيض او العيد فالاعلى او يراعى الجمعة وقت اقامتها فيقدم الابيض حينئذ والعيد في بقية اليوم فيقدم الاغلى فيها لكن قد يشكك على هذا الاخير ان قضية قوله في كل زمن انه ان روعيت الجمعة ووعيت في جميع اليوم وقد رجح مراعاة العيد مطلقا ان الزينة فيها كدمنها في الجمعة ولهذا سن الغسل وغيره فيه لكل احد وان لم يحضر فليتأمل انتهى

في الطريق او كان ممن لاتنعمق به الجمعة والجماني عن تنعمق به في تخطي ليسمع او وجد فرجة بين يديه لتقصيرهم لكن يكره ان يزد على صنفين او اثنين الا اذا لم يجد غيرهما ولم يرج انهم يسدونها عند القيام قال جمع ولا يكره له العظيم الف موضعا وقيد الاذرى بمن ظهر صلاحه ولا يترك للناس به وقضيتها ان محله في تخطي من يعرفونه وانه لا فرق حينئذ بين ان يتخطى لموضع الفه وغيره (وان يزين باحسن ثيابه) للحث على ذلك في الخبر الصحيح

وافضلها الابيض في كل زمن حيث لا عذر على الوجة للخبر الصحيح البسوا من ثيابك البياض فانها من خير ثيابك وكفنا فيها ما تكوميل
 الابيض ماصغ قبل نسجه ويكره ماصغ بعده **لانه** **عليه السلام** لم يلبسه كذا ذكره جمع متقدمون واعتمد المتأخرون وفيه نظر فان اطلاق
 الصحابة لبسه **عليه السلام** المصوب على اختلاف ألوانه يدل على انه لا فرق في حديث اختلاف في ضعفه انه **عليه السلام** أتى بعد غسله بلحفة مصبوغة
 بالورس فاتحهم اقال رواه يقيس بن سعد رضي الله عنهما وكأني انظر أرا الورس على عكته (٤٧٥) وهذا ظاهر في أنها مصبوغة بعد

النسج بل يأتي قبيل العذاته
عليه السلام كان يصنع ثيابه
 بالورس حتى عمامته وهذا
 صريح فيما ذكرته (وطيب)
 لغير صائم على الوجة الماني
 الخبر الصحيح ان الجمع بين
 القسل ولبس الاحسن
 والطيب والافاضل وترك
 التخليل يكفر ما بين الجمعيتين
 ويسن للخطيب أن يبالغ في
 حسن الهيئة وفي موضع من
 الاحياء يكره له لبس السواد
 أي هو خلاف الأولى
 وتبعه ابن عبد السلام فقال
 إدامة لبسه بدعة لكن قضية
 تغييره بالادامة انه لا بدعة
 في غيرها ويؤيده ما يأتي
 وقول الماوردي ينبغي لبسه
 يحمل على زمنه من منع
 العباسيين الخطباء إلا به
 مستندين فيه لما رواه ابن
 عدى وأبو نعم والبيهقي
 عن جدهم عبد الله بن عباس
 رضي الله عنهما قال مررت
 بالنبي **عليه السلام** وإذا معه
 جبريل وأنا أفشله دحية
 الكلبي فقال جبريل للنبي

لم يكن كلها فاعلاها ويطلب ذلك حتى في غير يوم الجمعة نعم المعتبر أي كافي سم وغش في العبد الاغلى في الفن لانه
 يوم زينة حتى لو كان يوم الجمعة يوم عيدي راعي يوم العيدي جميع نهاره على المعتد شيخنا (قوله في كل زمن الخ)
 وقد بعض المتأخرين افضلية البياض بغير أيام الشتا والوحل وهو ظاهر حيث خشى طولها نهاية ويوافقه
 قول الشارح في التحفة حيث لا عذر على الوجة اه ونظر فيه في الامداد بانه يمكنه عمله معه إلى المسجد ثم
 يلبسه فيه اه وقال في الاعباب فان لم يسر لذلك أي نحو لبس ما بقي ثوبه لا يضر في الطريق ثم نزع في الجامع
 لم يبعد ان يكون خوف تدنس ثوبه لا يبيض عذرا في عدم لبسه اه وبه يجمع بين الخلاف في ذلك كروى على
 بافضل (قوله فانها من خير ثيابك الخ) التعيص فيه لا ينافي انها الخيرة على الاطلاق لجواز تفاوت افراد الخير
 سم (قوله وفيه نظر الخ) عبارة النهاية والمعنى لكن سيأتى فيما يجوز لبسه أنه لا يكره لبس مصبوغ بغير
 الزعفران والمصفر اه أي سواء اصبح قبل النسخ ام بعد قال غش قوله لم انه لا يكره الخ معتمدها عبارة
 سم قال شيخنا الشهاب الرمي المعتد عدم الكراهة وهو الموقوف لقول الاصحاب باب اللباس لا يكره من
 المصبوغ إلا المازعز والمصفر على ما فيه وما اعتمدوه الماخياره شيخنا الشارح اه وعبارة شيخنا
 بخلاف ما صبح بعده فلبسه خلاف الأولى على المعتد وقيل بكره اه (قوله على انه لا فرق) أي في عدم
 الكراهة وهو المعتد حلي (قوله وبان في حديث الخ) عطف على قوله فان اطلاق الخ قاله بمعنى اللام ولو
 حذفه كان اخصر واولى (قوله على عكته) أي معاطف بطنه (قوله وهذا) أي الحديث (قوله فيأذ كرهته)
 أي من عدم الفرق قول المتن (وطيب) وافضله وهو المسك آكد شرح بافضل عبارة ابن قاسم الغزى
 والطيب باحسن ما جدمناه قال شيخنا واولاه المسك اه (قوله لغير صائم) أي ولغير امرأة كما مر ولغير
 محرم كما يأتي (قوله يكفر ما بين الجمعيتين) هذا يقتضى ان تكفير ما ذكره مشروط بما ذكر في الحديث وقضية
 الحديث السابق في شرح ما شيخنا خلافة فلعلم ما هنا بيان للاكل عش (قوله في حسن الهيئة) أي والعمامة
 والارتداء نهاية ومعنى (قوله وفي موضع الخ) عبارة المعنى والنهاية ترك لبس السواد للامام اولى من لبسه
 الا ان خشى فتنة ترتب على تركه من سلطان او غيره اه (قوله إدامة لبسه بدعة) أي لكل احد أي على
 الرأس وغيره ومعلمه ما يمكن فيه غرض كتحمله السخوخ عش (قوله لا غيرها) أي الادامة (قوله ما يأتي) أي
 أنفاي السؤال والجواب (قوله وقول الماوردي الخ) جواب سؤال ظاهر البيان (قوله عن جدم) أي جد
 الخلفاء العباسيين و(قوله عبد الله) بدل من جدم (قوله انه) أي الثوب الاسود و(قوله وان ولده) أي ولد
 عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنها (قوله فان قلت صالخ) أي تقتضى هذا لبس لبس الاسود (قوله وانه
 خطب الناس الخ) أي يوم دخوله مكة (قوله وفيه) أي في لبسه السواد في يوم الجمعة وقت الفتح قاله السكردى
 وانظر تقييده اللبس بيوم الجمعة من ابن اخذه بل يردوه قال الشارح على انه ليس فيها الخ (قوله وفي العبد الخ)
 عطف على قوله في نحو الحرب الخ (قوله من يديه) إلى قوله حتى تدبو في النهاية وإلى قوله والنبي في معنى
 الخيانة في حاشية شيخنا على الغزى (لا احدهما) أي لازاته من يد واحدة ورجل واحدة وما لا اقتصار

(قوله وافضلها الابيض) الافضل في العامة ايضا البياض كما هو ظاهر (قوله فانها من خير ثيابك) البعض
 فيه لا ينافي انها الخيرة على الاطلاق لجواز تفاوت افراد الخير (قوله ويكره ماصغ بعده الخ) قال شيخنا
 فان قلت صح أنه **عليه السلام** دخل مكة وعليه عمامة سوداء وأنه خطب الناس وعليه عمامة سوداء وفرواية دخل مكة يوم الفتح
 وعليه شقة سوداء وفي أخرى عند ابن عدى كان له عمامة سوداء بلبسها في العدين ويرخيها خلفه وفي أخرى للطبراني انه عم عليها عمامة سوداء
 وارسله إلى خبير ونقل لبس السواد عن كثير من الصحابة والتابعين قلت هذه كلها وقائع فعلية محتملة فقدم القول وهو الامر
 بلبس البياض عليها على أنه ليس فيها لبسه يوم الجمعة بل في نحو الحرب لانه أروع وفيه يوم الفتح الاشارة إلى ان ملته لا تتغير
 إذ كل لون غيره يقبل التنغير وفي العيد لأن الارفع فيه أفضل من البياض كما يأتي (وإزالة الظن) من بدنه ورجليه لأحدهما

فيكره كل بس نحو نعل او خففوا احده لغير عز و شر نحو ابطه وعانته لغير مبداء التضحية في عز الحجة وذلك للاتباع رواه البزار وقص ثار به حتى تبدو حمرة الشفة هو المراد بالاحفاء المأور به في خبر الصححين ويكره استئصاله وحلقه و نوزع في الحلق بصحة ووده ولذا ذهب اليه الامة الثلاثة علي ما قيل والذى في معنى (٤٧٦) الحنابلة انه غير يبينه وبين القص ونقل الطحاوي عن مذهب أبي حنيفة وصاحبيه وزفر

على استجابه اه وكذا علم ثبت خبره فو هافرق الله هومكم وعلى السنة الناس في ذلك و أيامه أشعار منسوبة لبعض الأئمة وكلها بالما زور وكذب وبغبي البدار بغسل محل القلم لان الحك به قبله يخشى منه البرص ويسن فعل ذلك يوم الخميس أو بكرة يوم الجمعة لو ودكل وكره المحب الطبري تنف ألف قال بل بقصه لحديث فيه قيل بل في حديث ان بقائه امانا من الجذام (والريح) الكريه ونحوه كالوسخ لثلاثا وذي

بالأمر وغيره قال إمامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه من نطق ثوبه قل همه ومن طاب ربحه زاد عقله نهاية
ومعنى قال شيخنا قوله كالصنمان هورج كرهه يكون تحت الابط ودخل بالكاف بخرو نحو هورقه واوله وغيره
اي كالمركب الذي والطين والليمون ونحوها بان ياطن ذلك موضعه في الخام اه **(قوله وهذه)** الى قوله
كايتهنا في المعنى الا قوله فيه رد الى المتن وإلى قول المتن ويحرم في النهاية الا قوله ذلك وقوله لما جامل المتن
وقوله كايتهنا ويؤخذ **(قوله وهذه)** اي الذين وما بعده **(قوله لكل من اراد الحضور)** اخ اي وهو
مباح كما تقدم قول المتن **(وان يقرأ الكهف الخ)** وقرأتها مع التدرج افضل من قراتها بدون تدرج خلافا لما
توهم من تساويهما سم **(قوله في رد الخ)** اي في الاقتصار على الكهف بدون لفظ سورة **(قوله فكره)**
ذلك الخ اي كرهه في جميع القرآن ان يذكر اسم السورة غير اضافة لفظ سورة اليه ع شر **(قوله والافضل)**
اولها الخ عبارة النهاية وقرأتها نهارا اكدوا ولاها بعد الصبح الخ اه وعبارة المعنى والظاهر كما قال
الاذري عن المبادرة الى قراتها اول النهار اولى مسارعة الخ وقبل قبل طلوع الشمس وقبل بعد العصر
وفي الشامل الصغير عند الراعي الى الجامع اه **(قوله وأن يكثر منها الخ)** وأقل الاكثر ثلاثة عشر **(قوله)**
ان الاول اي من قراتها يوم الجمعة نهاية **(قوله يعني له من النور الخ)** هل وإن يقرأها في الجمعة الاخرى او
بشرط اسم على المنهج والاول هو الظاهر لان كل جمعة ثواب القراءة فيها متعاقبا بينها وبين الاخرى فلا
ارتباط لاول واحدة من الجمع بغيرها ع شر **(قوله ان الثاني)** اي من قراتها في ليلتها اهية **(قوله ما بينه وبين البيت)**
العتيق يحتمل انه على ظاهره فيكون نورا لا بعدا كثر من نور الاقرب لان الله يفعل ما يشاء ويحكم
ما يريد ويحتمل أن نور الاقرب وإن كان أقل مسافة يساوي نور البعد أو يزيد عليه وإن كان أطول
مسافة قسم على حج **(قائدة)** قال السيوطي كيفية صلاة ليلة الجمعة لحفظ القرآن اربع ركعات يقرأ فيها
يس والم تنزيل والدخان وتبارك فاذا فرغ حمدوا حسن التثناء وصلى على محمد وآله الانبياء واستغفر
للمؤمنين والمؤمنات ثم اللهم ارحني برك المعاصي ابداما بقتني وارحني ان تكف ما لا يعني وارزقني
حسن النظر فما يرضيك عني اللهم بديع السموات والارض والجلال والاکرام والقوة التي لا ترام اسالك
يا الله بارحمن بجلالك ونور وجهك أن تلم قلبي حفظ كتابك كما علمتني وارزقني أن أتو له على النحو الذي
يرضيك عني اللهم بديع السموات والارض والجلال والاکرام والعزة التي لا ترام اسالك بارحمن بجلالك
ونور وجهك أن تنور بكنائك بصري وان تطلق به لساني وان تفرج به عن قلبي وان تشرح به صدرى وان
تغسل به بدني فانه لا يعينني على الحق غيرك ولا يؤتيني إلا انات ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم اه
وظاهره انه لا يكرر الدعاء ولو قيل به لكان حسنا وقوله واستغفر للمؤمنين والمؤمنات اي كان يقول
استغفر الله لي وللمؤمنين والمؤمنات ع شر وقوله حكاية عن سم أو يزيد عليه لا يظهر وجهه **(قوله)**
وحكمة ذلك اي تخصيص الكهف بالقراءة في يوم الجمعة وليلتها قول المتن **(ويكثر الدعاء الخ)** وتستحب
كثرة الصدقة فعل الخير في يومها وليلتها معنى وشيخنا رجاء ان يصادف ساعة الاجابة الخ اعلم ان وقت
الخطبة يختلف باختلاف اوقات البلدان بل في البلدة الواحدة إذ يتقدم الخطيب في بعض الجمع ويتأخر في
بعض فالظاهر ان ساعة الاجابة في حق اهل كل محل من جلوس خطيبه الى اخر الصلاة ويحتمل انها بجمعة
بعد الزوال فقد يصادفها اهل محل ولا يصادفها اهل محل آخر بتقدم أو تأخر وسئل البلقيني كيف يستحب
الدعاء في حال الخطبة وهو ما مر بالا نصات فاجاب بانه ليس من شرط الدعاء التلطف بل استحسان ذلك بالقلب
كافي في ذلك وقال الحلبي في منهاجه وهذا إما ان يكون إذ اجاس الامام قبل ان يفتتح الخطبة وإما ان

أن يحمل على انه فعله احبنا لبيان الجواز **(قوله في المتن)** يومها وليلتها قال في شرح الرضوي قال يعني الاذري
وقراتها نهارا اكد اه شرح مر وقرأتها مع التدرج افضل من قراتها بدون تدرج خلافا لما توهم من
تساويهما **(قوله ما بينه وبين البيت العتيق)** يحتمل انه على ظاهره فيكون نور البعدا كثر من نور الاقرب
لان الله تعالى يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ويحتمل أن نور الاقرب وإن كان أقل مسافة يساوي نور البعدا

وهذه كلها لا تختص بالجمعة
بل تسن لكل من اراد
الحضور عندنا ان يقرأ
فيها أكد قلت وأن يقرأ
الكهف فيه رد على من شذ
فكره ذكر ذلك من غير
سورة (يومها وليلتها)
والافضل اولها مبادرة
للخير وحذر من الاهمال
وأن يكثر منها فلهما للخبر
الصحيح ان الاول يضاهي
من النور ما بين الجمعة
ولحجر الدارمي أن الثاني
يضاهي له من النور ما بينه
وبين البيت العتيق وحكمة
ذلك أن فيها ذكر القيامة
وأهلها ومقدماتها وهي
تقوم يوم الجمعة كما في سلم
ولشبهها في اجتماع الخلق
فيها (ويكثر الدعاء) في يومها
رجاء ان يصادف ساعة
الاجابة وهي لحظة لطيفة
وأرجاها

خطيبه وأما بين الخطبة والصلاة وأما في الصلاة بعد التشهد قال الناشري وهذا يخالف قول البلقيني وهو
أظهر نهاية قال عرش قوله مراكف في ذلك ثم هو وإن كان كافياً للدعاء لا يعد كلاماً فلا تبطل الصلاة
باستحضار دعاءهم أروم شتمل على خطاب بل ولا يثاب عليه ثواب الذكر وقوله مراكف وهو أظهر أي بما
ذكره البلقيني فإنه لا يخلو عن نظر لما في اشتغاله بالدعاء بالقلب من الأعراس عن الخطيب غير أنه إذا نفي على
كلام الحلبي جاز أن يكون وقت الإجابة وقت الخطبة أو وقت صلاة الجمعة لا بصادفه إذ لم يدع فيه امرئ
وفي سم بعد ذكر السؤال والجواب المذكورين عن الإيعاب مانصه وحاصل السؤال أن يطلب كثرة الدعاء
رجاءً إن يصادف ساعة الإجابة مع تفسيرها بما ذكره من طلب الدعاء حال الخطبة مع أنه نافي عن الأصوات
الماور به وحاصل الجواب إلزام طلب الدعاء حال الخطبة لما ذكره ومنع المناقاة المذكورة وقد يقال ليس
المقصود من الأصوات إلا ملاحظة معنى الخطبة والاشتغال بالدعاء بالقلب بما يفوت ذلك أه (قوله من
حين يجلس الخطيب الخ) المراد بذلك عدم خروجهما عن هذا الوقت لأنها مستغرقة لئلا تلهي الحظيرة لطيفة نهاية
ومعنى (قوله بنظر المختار في ليلة القدر الخ) قاله في المجموع ولعله عنده من حيث الدليل ولا فاعتمد أنها تليزم
ليلة بعينها عرش (قوله أنها تنقل) قال ابن يونس الطريق في أدراك ساعة الإجابة إذا قلنا أنها تنقل أن
تقوم جماعة يوم الجمعة فيجى كل واحد منهم ساعة ويدعو بعضهم لبضغنى (قوله وفي ليلتها) تنطق على
قوله في يومها (قوله وأنه استجبه فيها) ويسن أن لا يصل صلاة الجمعة صلاة أخرى ولو سئتها لفضل بينهما
بنحو تحوله وأكلام خير فيه رواه مسلم ويكره تشييك الأصابع والبعث حال الذهاب لصلاة وإن لم تكن جماعة
وانتظارها ومن جلس بطريق أو محل الامام أمرى ندبا بالقيام وكذا من استقبل وجوه الناس والمكان
صديق بخلاف الواسع نهاية ومعنى قال عرش قوله لم وانتظارها أي حيث جلس ينتظر الصلاة فإذا جلس
في المسجد لا للصلاة بل لغرض آخر كحضور درس أو كتابة فلا يكره ذلك في حقه وما إذا انتظر هماماً فبني
الكرامة لأنه لا يصدق عليه أنه ينتظر الصلاة أه قول المتن (و الصلاة على رسول الله ﷺ) أي يكثرها
قال أبو طالب المكي وأقل ذلك ثلثاً ثمرة وروى الدارقطني عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ
قال من صلى علي يوم الجمعة ثمانين مرة غفر له ذنوب ثمانين سنة قيل يا رسول الله كيف الصلاة عليك
قال تقول اللهم صل على محمد عبدك ونبيك ورسولك النبي الأسمى وتعدو واحدة قال الشيخ أبو عبد الله
النعماني أنه حديث حسن (قائده) قال الأصمباني رايث النبي ﷺ في المنام فقلت يا رسول الله
محمد بن أدريس الشافعي ابن عمك هل خصصته بشئ قال نعم سألت ربي عز وجل أن لا يحاسبه قلت
بماذا يا رسول الله قال كان يصلي على صلاة لم يصل على مثله قلت وما تلك الصلاة يا رسول الله قال كان
يقول اللهم صل على محمد كما ذكره الذالكرون وصل على محمد وعلى آل محمد كما غفل عن ذكره الغافلون
أه معنى عبارة عرش شلم يتعرض أي الرمل كائن حج لصيغة الصلاة على النبي ﷺ وينبغي أن تحصل
بأي صيغة كانت ومعلوم أن أفضل الصيغ الصيغة الإبراهيمية ثم رايث في فتاوى ابن حجر الحديثية
تفلا عن ابن الهمام مانصه أن أفضل الصيغ من السكيات الواردة في الصلاة عليه اللهم صل أبداً أفضل
صلواتك على سيدنا عبدك ونبيك ورسولك محمد واله وسلم عليه تسليماً كثيراً وده تشرىفاً وتسكراً بما أوزله
المزول المقرب عندك يوم القيامة أه وأقله ثلثاً ثمرة بالليل ومثله بالنهار ثم رايث في السخاوى مانصه

يزيد عليه وإن كان أطول مسافة (قوله من حين يجلس الخطيب الخ) لا يخفى أن من حين جلوس الخطيب
إلى فراغ الصلاة يتفاوت باختلاف الخطباء إذ يتقدم بعضهم ويتأخر بعضهم بل يتفاوت في حق الخطيب
الواحد إذ قد يتقدم في بعض الجمع ويتأخر في بعض فهل تلك الساعة متعددة فهي في حق كل خطيب ما بين
جلوسه إلى آخر الصلاة وتختلف في حق الخطيب الواحد أيضاً باعتبار تقدم جلوسه وتأخره في نظر وظاهر
الخير التعدد ولا مانع منه ثم رايث الشارح سن عن ذلك فاجاب بقوله لم يزل في نفس ذلك منذ سنين حتى رايث
الناشري نقل عن بعضهم أنه قال يلزم على ذلك أن تكون ساعة الإجابة في حق جماعة وغيرها في حق آخرين

من حين يجلس الخطيب
على المنبر إلى فراغ الصلاة كما
من وفي أخبار أنها في غير
ذلك ويجمع بينها بنظر
المختار في ليلة القدر أنها
تنقل وفي ليلتها لما جاء عن
الشافعي رضي الله عنه أنه
بلغه أن الدعاء يستجاب فيها
وأنه استجبه فيها (والصلاة
على رسول الله ﷺ) في
يومها وليلتها للأخبار
الصحيحة الأمر بذلك
والناصلة في ما فيه من عظيم
الفضل والثواب كما بينتها
في كتابي الدر المنفود في
الصلاة والسلام على صاحب
المقام المحمود

قوله أكثر وأمن الصلاة على قال أبو طالب المكي صاحب القوت أقل ذلك ثلثاً ثمرة قلت ولم أتف عن مستنده في ذلك ويحتمل أن يكون تلقى ذلك عن أحد من الصالحين أما بالتجارب وبغيره ويكون بمنزلة بان الكثرة أقل ما تحصل بثلاثة كما حكوا في المتواتر قوله لأن أقل ما يحصل بثلاثة وبضعة عشر ويكون هنا قد ألقى الكسر الزائد على المثير والعلم عند الله تعالى اه (قوله ويؤخذ منها) أي الاختيار (قوله أن الأكثر منها الخ) بل الاشتغال بها في ليلة الجمعة وهو ما أفضل من الاشتغال بغيرها مما لم يرد فيه نص بخصوصه أماما ورد فيه ذلك كقراءة الكهف والتسبيح عقب الصلوات فالاشتغال به أفضل ع (قوله أو قرآن) كان المراد به غير الكهف سم أقول بل خرج الكهف بقوله لم يرد الخ (قوله أي من لزمته الخ) أي ومن يعقد معه كسايان معنى (قول المتن ويحرم الخ) أي إلى الفراغ من الجمعة انتهى تجريد اه سم (قوله فإن قلت الخ) أقول هذا السؤال وجوابه المذكور كلاهما مبنى على غير أساس وهو توهم أن ذي الانضمام إلى التكرار أخذ من قولهم إنها لا تضاف إلا إلى اسم جنس ظاهر توهم أن المراد باسم الجنس التكرار وليس كذلك بل المراد به ما يقابل الصفة قال الدماميني في شرح التسهيل فقد توهم بعضهم أن المراد باسم الجنس التكرار فاستشكل بسبب هذا الوهم الفاسد ما وقع في الحديث أن تصل دار حرك وغاب عنه مواضع في التنزيل والله ذو الفضل العظيم ذو العرش المجيد ذو الطول ذو الجلال والاكرام انتهى سم (قوله وإضافتها) مبتدأ وخبره قوله بتقدير الخ (قوله بتقدير تسكيره الخ) لا حاجة إلى ذلك لما صرح به في التسهيل وغيره من أنها قد تضاف إلى علم ما عاين بقولوا أن القراءة بقية فتأمل سم (قول المتن التشاغل بالبيع) قال الرويانى لو أراد الولي التيميم بيع ماله وقت النداء للضرورة فهو ممن تلزمه الجمعة بذل ديناراً ومن لا تلزمه بذل نصف ديناراً وهو ممن مثله احتمل أن يبيع من الثاني ثلاثين أو في الأول في المعصية واحتمل أن يبيع من الأول

وهو غلط ظاهر وسكت عليه وفيه حظر ومن ثم قال بعض المتأخرين ساعة الإجابة في حق كل خطيب وسامعيه ما بين أن يجلس إلى أن تنقضى الصلاة كاصح في الحديث فلا دخل للعقل في ذلك بعددحة النقل انتهى قال الشارح في شرح العباب وقد سئل البلقيني كيف يدعو حال الخطبة وهو مأمور بالانصات فاجاب بأنه ليس من شروط النداء التلظظ بل استحضاره بقلبه كاف أو حاصل السؤال أن يطلب أكثر الدعاة جاهدان يصادف ساعة الإجابة مع تفسيرها بما ذكر تضمن طلب الدعاة حال الخطبة مع أنه ينافي بالانصات المأمور به وحاصل الجواب التزام طلب الدعاة حال الخطبة لما ذكر ومنع المناقاة المذكورة وقد يقال ليس المقصود من الانصات إلا ملاحظة معنى الخطبة والاشتغال بالدعاء بالقلب بما يفوت ذلك (قوله أو قرآن) كان المراد غير الكهف (قوله في المتن ويحرم على ذي الجمعة الخ) أي إلى الفراغ من الجمعة اه تجريد قال في شرح العباب قال الرويانى ولو أراد الولي التيميم بيع ماله وقت النداء للضرورة فهو ممن تلزمه الجمعة بذل ديناراً ومن لا تلزمه بذل بعضه احتمل أن يبيع من الثاني ثلاثين أو في الأول في الاثم واحتمل أن يبيع من الأول لأن الموجب وهو الولي

غير عاص والقول للطالب وهو عاص به ويحتمل أن يخصص له في القبول إذ لم يؤد له ترك الجمعة لنفع التيميم وخصص الولي في الإيجاب للحاجة اه ويتجه أن محل التردد حيث كان ممن مثله نصف ديناراً والذي يظهر ترجيحه أخذاً بما بأن الإغاة على المعصية معصية أنه يلزم الولي ممن لا تلزمه ولا يقاس القابل بالبايع لأنه إما تجاهه لذلك للضرورة ولا ضرورة إلى إلحاق القابل به أو لإفادة التي بذلها غبطة للضرورة اه (قوله فإن قلت كيف أضاف ذي النخ) أقول هذا السؤال وجوابه المذكور كلاهما مبنى على غير أساس وهو توهم أن ذي الانضمام إلى التكرار أخذ من قولهم إنها لا تضاف إلا إلى اسم جنس ظاهر توهم أن المراد باسم الجنس التكرار وليس كذلك بل المراد به ما يقابل الصفة قال الدماميني في شرح التسهيل فقد توهم بعض أن المراد باسم الجنس التكرار فاستشكل بسبب هذا الوهم الفاسد ما وقع في الحديث أن تصل دار حرك وغاب عنه مواضع في التنزيل والله ذو الفضل العظيم ذو العرش المجيد ذو الطول ذو الجلال والاكرام اه (قوله بتقدير تسكيره) لا حاجة إلى ذلك لما صرح به في التسهيل وغيره على أنها قد تضاف إلى علم ما عاين بقولوا أن القراءة

ويؤخذ منها أن الأكثر منها أفضل منه بذكر أو قرآن لم يرد بخصوصه (ويحرم على ذي الجمعة) أي من لزمته فإن قلت كيف أضاف ذي معنى صاحب إلى معرفة قلت أل هنا يصح أن تكون للجنس أو العهد الذهني وكل منهما في معنى الشكره كما هو مقرر في حله فصحت الإضافة لذلك وإضافتها للعلم في أنا الله ذوبكة بتقدير تسكيره أيضاً نظير ما قاله الرضى في فرعون موسى وموسى بنى اسرائيل بالاضافة (التشاغل) عن السعي إليها (بالبيع)

أو الشراء لغير ما يضطر إليه (وغيره) من (٤٨٠) كل العقود والصنائع وغيرهما من كل ما فيه شغل عن السعي إليها وإن كان عبادة (بعد

الشروع في الأذان بين يدي الخطيب) لقوله تعالى إذ أنذرتهم بالصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع أي تركوه والأمر للوجوب فيحرم الفعل وقيس به كل شاغل ويحرم أيضا على من لم تنزله مبايعة من تنزله لاعتناؤه على المعصية وإن قيل إن الأكثرين على الكراهة وخرج بالتشاغل فعل ذلك في الطريق إليها وهو ما شئ أو المسجد وإن كره فيه ويلحق به كاهو ظاهر كل محل يعلم وهو فيه وقت الشروع فيها ويتيسر له لحرقها وبالاذن المذكور الأذان الأول لانه حادث كأمير فلا يشمل النص نعم من يلزمه السعي قبل الوقت يحرم عليه التشاغل من حيثئذ ويبنى الجمعة من لا تنزله مع مثله فلا حرمه بل ولا كراهة مطلقا (فإن باع) مثلاً (صح) لأن النهي لمعنى خارج عن العقد (وبكره) التشاغل بالبيع وغيره لمن لم تنزهه من يعقد معه (قبل الأذان) المذكور (بعد الزوال والله أعلم) لدخول الوقت فرما فوت نعم أن غشس التأخير عنه كما في مكة لم يكره كما بجنه الأسنوي للضرورة (فصل) فيما تدرك به الجمعة وما يجوز الاختلاف فيه وما يجوز للرحوم وما يجتمع من ذلك (من أدرك ركوع) الركعة (الثانية) مع الإمام المتطهر المحسوب له إلقاها بتأني تحصيل واستمر معه إلى أن يسلم كما أفاده قوله فيصلي بعد سلام الإمام وهذا يدفع الاعتراض عليه بأن قوله أصله أدرك مع الإمام ركعة أحسن

لأن الموجب وهو الوالي غير عاص والقبول للطالب وهو عاص ويحتمل أن يرخص له في القبول إذا لم يؤد إلى ترك الجمعة كما رخص للوالي في الإيجاب للحاجة انتهى والذي يتجه ترجيحنا أخذنا بما يأتي أن الاعادة على المعصية معصية أنه يلزم الوالي البيع من الثاني أي من لا تنزله الجمعة إيعاب ونهاية وأقره سم (قوله) أو الشراء) أي قوله ويلحق في النهاية والمعنى (قوله) لغير ما يضطر إليه) عبارة بالمعنى والاسنى قال الأذرى وغيره ويستثنى من تحريم البيع ما لو احتاج إلى ما طهرته أو ما يورى عورته أو ما يوقته عند الاضطراب أو عبارة النهاية واستثنى الأذرى وغيره شر ما طهره وسترته المحتاج إليها وما دعت إليه حاجة الطفل أو المريض إلى شراؤه أو إطعامه ونحوه ما فلا يعصى الوالي ولا البائع إذا كانا يدركان الجمعة مع ذلك بل يجوز ذلك عند الضرورة وإن قامت الجمعة في صور منها أطعام المضطر وبيع ما يملكه ويبيع كفن ميت خيف تغيره بالتأخير وفساده ونحو ذلك اه قال غشس مر بل يجوز ذلك الخ هذا جواز بعد منع فيصدق بالوجوب اه (قوله) من كل العقود الأولى من سائر العقود (قوله) وقيس به) أي البيع نهاية (قوله) من كل شاغل الخ) أي من شأنه أن يشغل نهاية وشرح بأفضل قال غشس هذا يشمل ما لو قطع بعدم فواتها ونقله سم على المنهج عن الشارح مر اه وتقديم عن الإيعاب والنهاية ما قد يفيد (قوله) وإن كان عبادة) أي ككتابة القرآن والعلم الشرعي فتحرم خارج المسجد وتسكبه فيه غشس (قوله) مبايعة الخ) أي ونحوها (قوله) فعل ذلك) أي البيع ونحوه معنى (قوله) وإن كره فيه) أي في المسجد مطلقاً فلا تنقيد الكراهة بهذا الوقت غشس عبارة المعنى لأن المسجد يزد من ذلك اه (قوله) ويلحق الخ) خلافاً للنهاية والامداد عبارتها ولو كان منزله بباب المسجد أو قريباً منه فهل يحرم عليه ذلك ولا إذا تشاغل كالحاضر في المسجد كل محتمل وكلامهم إلى الأول أقرب اه (قوله) به) أي بالمسجد (قوله) كاهو ظاهر) أي لا انتفاء التفتيت و(قوله) كل محل الخ) أي كان يكون منزله بباب المسجد أو قريباً منه و(قوله) وهو فيه) أي والحال أنه في هذا المحل و(قوله) وقت الخ) مفعول يعلم (قوله) فيها) أي في الجمعة متعلق بالشروع و(قوله) ويتيسر له الخ) عطف على قوله يعلم الخ (قوله) وبالأذان المذكور الخ) أي وخرج بالأذان الخ الأذان الأول (قوله) لما مر) أي في شرح ثم يؤذن (قوله) من حيثئذ) أي من وقت لزوم السعي نهاية (قوله) وبني الجمعة الخ) عطف على قوله بالتشاغل الخ (قوله) مطلقاً) أي قبل الأذان وبعده (قوله) لمعنى خارج الخ) أي فلم يمنع الصحة كالصلاة في الدار المغصوبة معنى زاد النهاية وبيع العنب لمن يعلم اتخاذه خيراً اه (قوله) كما في مكة) أي في زمنه وإما في زمننا فليس فيها تأخير فاحش (قوله) للضرورة) أي لتضرر الناس بتعطيل مصالحهم في تلك المدة الطويلة

(فصل فيما تدرك به الجمعة) (قوله) المتطهر الخ) أي بخلاف المحدث فإنه لا يتجمل القراءة عن المأموم والمحدث من بنجاسة خفية غشس (قوله) من ذلك) أي إدراك الجمعة والاستخلاف وفعل المرحوم رشيدى (قوله) المحسوب) نعت سبى للإمام ولم يبر زلأم للبس ويحتمل أنه صفة لركوع الثانية (قوله) إلا أن يأتى) أي اتفاقاً وقوله وبأدرك ركعة معه الخ (قوله) واستمر الخ) عطف على إدراك ركوع الخ (قوله) إلى أن يسلم معه) خالفه النهاية والمعنى وشرح المنهج فاكشفوا بالاستمرار إلى فراغ السجدة الثانية كما يأتي (قوله) وبهذا) أي بما يفيد قول المصنف فيصلى الخ من شرائط الاستمرار إلى السلام (الاعتراض عليه الخ) أقره المعنى عبارة تنبيه قول المحرر من أدرك مع الإمام ركعة أدرك الجمعة أولى من قول المصنف من أدرك ركوع الثانية أدرك الجمعة لأن عبارة المحرر تشمل ما لو صلى مع الإمام الركعة الأولى وفارقته في الثانية فإن الجمعة يقبسه فتأمل (قوله) ويلحق به الخ) ذكر في شرح الارشاد مانصه ولو كان منزله بباب المسجد وقريباً فهل يحرم عليه ذلك أولا كلامهم إلى الأول أميل وهل الاشتغال بالعبادة كالكتابة كالاشتغال بنحو البيع قضية كلامهم نعم اه ملخصاً (فصل فيما تدرك به الجمعة)

على أن هذا فيه إيهام سلم منه المتن إذ قضيه لا اكتفاء بادر الكركوع والسجدة تين فقط والمعتد كما أفاده كلام الشيخين وأعمده الأذرع وغيره وأن خالفه كثير ونحو حلول كلامهما على التمثيل دون التقييد واستدلوا بنص الام وغيره (٤٨١) أنه لا بد من استمراره معه إلى السلام

والا كان فارق أو بطلت صلاة الامام بذكر الجماعة وايد الغزى بما يأتى فى الخليفة أنه لو ادرك ركوع الثانية وسجدتها لا يدرك الجماعة وهو استدلال محتمل وإن أمكن الفرق وكون الركعة تنتهى بالفراغ من السجدة الثانية إذا ما بعدها ليس منها كما هو واضح من كلامهم لا ينافى ذلك لأن الاحتياط للجمعة يقتضى اعتبار تابع الثانية منها فيها لا تمييزا لمخصوصيات عن غيرهما كما علم بامر وياتى (ادرك الجماعة) حكما لا نوبا كاملا (فصل) بعد سلام الامام ركعة) جهر الخبر الصحيح من ادرك ركعة من الجمعة فليصل أى يضم ففتح قتشديد إليها أخرى وفى رواية صحيحة من ادرك من صلاة الجمعة ركعة فقد ادرك الصلوة تحصل الجمعة ايضا بادر الركعة الأولى معه وإن فارق بعدها لما مر من الجماعة لا تجب إلا فى الركعة الأولى وبادر الركعة معه وإن لم تكن أولى الامام ولا ثانيته بان قام لوائده ولو لو عايدا كما بيته فى شرح الارشاد فى مبحث القدوة فقوله اصل الروضة سهو وتهوير بدليل أنه قاسه على الحديث وهو تصح الصلاة خلفه وإن علم حدث نفسه جأه جاهل

تحصل له بذلك لا تشملا عبارة المصنف وعبارة المصنف توهم أن الركوع وحده كاف فيجوز لمن ادركه اخراج نفسه وإتمام مفردا وليس مرادوا لذلك قلت وأتم الركعة معه أى عطفائى قول المصنف ادرك الخ (قوله على أن هذا) أى قول أصله المذكور (قوله إذ قضيه لا اكتفاء) اعتمده الخطيب والجمال الرملى وشهر وغيرهم وهو ظاهر الأسنى لشيخ الإسلام كردى على (قوله) والمعتد كما أفاده كلام الشيخين (الخ) المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى وغيره وقال المصنف خلافاً لهذا المعتمد وهو ظاهر الأخبار وظاهر المعنى وعليه فالمعتد فيها يديه الغزى خلاف ما ذكره فيه وفاقا لما ساقى عن البغوى سم و قوله وغيره أى كالتباه والمعنى وشرح المنهج (قوله كلام الشيخين) أى قوله ما فى صلى بعد سلام الامام (قوله) واستدلوا بنص الام (قوله) ويدل له الحديث الاينى ايضا سم (قوله أنه لا بد الخ) خبر قوله المعتمد (قوله لم تذكر الخ) ببناء المفعول (قوله كان فارق الخ) أى فى التشديد (قوله محتمل) بفتح الميم بقرينة ما بعده (قوله) وإن أمكن الفرق (قوله) لعله ما يأتى من أن المسبوق تابع والخليفة امام لا يمكن جمعه تاباعلم (قوله) وكون الركعة الخ) جملة استثنائية (قوله لا ينافى ذلك) أى اشتراط الاستمرار الى السلام (قوله منها) أى من الثانية (قوله فيها) أى فى الجمعة وكل من الجارين متعلق بالاعتبار (قوله لا تمييزا) الخ) متعلق يقتضى الخ (قوله عامر) أى من شروط الجمعة (قوله وياتى) أى فى الاستتلاف وكان الأولى وما يأتى قول المتن (ادرك الجمعة) أى بشرط بقاء العدد الى تمام الركعة فلو فارق القوم بعد الركعة الأولى ثم اقتدى به شخص وصلى معه ركعة لم يحصل له الجمعة لتعدد شرط وجود الجماعة فى هذه الصورة كاقدمه فى الشرط وعش و قوله فلو فارق القوم الخ أى سلوا قبل الامام كفى سم وقوله شرط وجود الجماعة صوابه وجود العدد كفى سم ايضا ما يوافقه (قوله حكما) الى قوله وبادر الركعة معه فى النهاية (قوله حكمه لا نوبا كاملا) كذا فى النهاية وقال المعنى أى لم يفتهاه ولعله أحسن (قوله للخبر الصحيح الخ) لما كان فى المتن دعوتان أتى بدليلين الأولى والثانية والثانى لا لولى كذا فى البجيرمى وظاهر أن الاول دليل للدعوتين معا ولذا قدمه (قوله فليصل الخ) يمكن أنه ضمن معنى الاضافة حتى تعدى إلى أى مضى إليها أخرى سم (قوله أى يضم ففتح الخ) لعله إنما اقتصر عليه لكونه الزاوية لا لا فيجوز فيه فتح الياء وكسر الصاد وهو الظاهر من التعدية بحرف الجر فان صلى بتعدى بنفسه وكان ضمن معنى يضم عش (قوله) وإن فارق الخ) أى لو هاتى فاقوله لا لى وإن لم تكن الخ للحال (قوله جأه جاهل الخ) عطف على قوله قام الخ (قوله) وادرك الفاتحة) أى فلا بد منها من ادرك الركعة معه بقرائتها ومن عدم عليه بزبادتها (قوله) إلى أن يسلم) لعله مبنى على ما تقدم له سم أى وتقدم ما فيه (قوله) ويؤخذ منه) أى من القياس فى قوله لم يحصل الخ (قوله) أنه لا بد منها الخ) كان الإشارة الى ما إذا كان عايدا فى الزائدة سم أقول فى قضية القياس المتقدم أن أشار اليه القيام الزائدة مطلقا (قوله) وفى هذه الاحوال) أى الثلاث (قوله) أن يقتدى به) أى بمدرك ركعة من الجمعة فقط (قوله) جاز الخ) أى عن

(قوله) والمعتد كما أفاده كلام الشيخين) المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله وغيره وقال المصنف خلافاً لهذا المعتمد وهو ظاهر الأخبار وظاهر المعنى وعليه فالمعتد فيها يديه الغزى خلاف ما ذكره فيه وفاقا لما ساقى عن البغوى سم (قوله) واستدلوا بنص الام وغيره) أى ويدل عليه الحديث الاينى ايضا (قوله فليصل) يمكن أنه ضمن معنى الاضافة حتى تعدى إلى أى مضى إليها أخرى (قوله) وإن علم حدث نفسه فجأه جاهل بحاله الخ) أى فلا بد منها من ادرك الركعة معه بقرائتها ومن عدم عليه بزبادتها قوله ثم استمر معه الى أن يسلم لعله مبنى على ما تقدم له (قوله) أنه لا بد منها الخ) كان الإشارة الى ما إذا كان عايدا فى الزائدة (قوله) جاز كفى البيان الخ) إن قلت بشكل على الجواز هنا ما يأتى فى صلاة

(٦١ - (شروانى وابن قاسم - ثانى) بحاله واقتدى به وادرك الفاتحة ثم استمر معه إلى أن يسلم لأنه ادرك مع الامام ركعة قبل سلام الامام فهو كصلى ادرك صلاة أصلية جمعة وغير ما خلف محدث ويؤخذ منه أنه لا بد منها من زيادة الامام على الأربعين وفى هذه الاجوال ظهروا أراد آخر أن يقتدى به فى ركعته الثانية ليدرك الجماعة جاز كفى البيان عن ابن حامد وجرى عليه الرملى وابن كبن وغيرهما

النهاية والمعنى خلافه (قوله) قال بعضهم وعليه لو أحرم الخ) نقله الزبائدي في شرح الحرر وأقره وخالف الجلال
الرملي فالتى بانقلابها ظهر أو قال القليوبي أن كانوا جاهلين وإلا لم يتمقدا حرامهم من أصله هو الوجه الوجه
بل وأوجه منه عدم انعقاد حرامهم مطلقا فقامت انتهى اه كرى على الأفضل (قوله) وعليه) على ما في
البيان (قوله) حصلت الجمعة (الخ) اعتمده سم كياتي ع (قوله) أولئك) أي بالاحكام ومن معه (قوله)
أنه لا يجوز (الخ) وهو المتمدن ع (قوله) انتهى) أي مقول بعضهم (قوله) وفيه نظر) أي في نزاع بعضهم
(قوله) وليس هنا فوات العدد في الثانية) قديقال: بل فيه فوات العدد في الأولى أيضا بخلاف المسبوق كما هو
ظاهر (قوله) بل العدد موجود (الخ) (فرع) لو شك مدرك الركعة الثانية قبل سلام الإمام هل سجد
معه أم لا يسجد وأتمها جعة أو بعد سلام الإمام أتمها ظهر إلا أنه لم يدرك ركعة معه فعلم أنه لو أتى بركعته الثانية
وعلم في تشهده ترك سجدة من الثانية سجدتها ثم تشهد وسجد للسجود وهو مدرك للجمعة وإن علم فيه تركها
من الأولى وأشك فاقته الجمعة وحصلت له ركعة من الظهر شرحنا بفضل ونهاية وأما في السكردي على الأولى
قوله فاقته الجمعة أي لأنه لم يدرك مع الإمام ركعة كاملة وقوله حصلت من الظهر ركعة أي ملفقة من ركوع
الركعة التي ادركها مع الإمام وسجود الركعة الثانية التي تداركها بعد سلام الإمام وتبين أن جلوسه للتشهد
لم يصادف عمله فيجب عليه القيام فور اعتد تذكره وأشك أمارا أدرك الأولى مع الإمام وتذكر في تشهده مع
الإمام ترك سجدة من الأولى فانه يأتي بعد سلام الإمام بركعة ويكون مدركا للجمعة لأنه أدرك ركعة كاملة
مع الإمام ملفقة من ركوع الأولى وسجود الثانية اه (قوله) أي الركوع) إلى قوله موافقة في المعنى
لأقوله وآكد إلى المتن وإلى قوله ومرفق في النهاية (قوله) أي الركوع) أخر كوع الثانية (قوله) من
غيرية) أي كابدل عليه تعبيره بيمين نهاية (قوله) لأن الجمعة (الخ) أي ولدفع ما بينهما من لفظ الإمام أنه
يحبس له ما أدركه ركعة ع (قوله) قد نسمى ظهر الخ) قدر دان توم ذلك لا يتأتى مع قوله فاقته
الجمعة سم قول المتن (والأصح أنه الخ) ومقابله ينزى الظهر أنها التي يفعلها وعمل الخلاف فيمن علم
حال الإمام والأبأن رآه قائما ولم يعلم هل هو معتدل أو في القيام فينبى الجمعة جزما نهاية ومعنى قال ع
والأقرب أن الأمر كذلك فبالوراء الإمام قائما ولم يعلم من حاله فيشأ هل يصلي الجمعة أو الظهر فينبى الجمعة
وواجب أن كان من تلزمه الجمعة ويغير بين ذلك وبينية الظهر أن كان من لا تلزمه ثم إن اتفق في الأولى وكذا

الخوف قبيل قول المتن ويسن حمل السلاح في هذه الأنواع من أنه لو كان الخوف في بلدو حضرت صلاة الجمعة
جاز أن يصلوها على هيئة صلاة ذات الرقاع بشرط من أن يكون في كل ركعة أربعون سمعوا الخطبة لكن
لا يضر النقص في الركعة الثانية اه وجه الأشكال أن بين ما هنا وما هناك منافاة لأن قضية الجواز هنا أنه
لا يشترط هناك أن يكون في الركعة الثانية أربعون سمعوا الخطبة بل يجوز أن يكون أقل ولو واحدا وإن لم
يسمع الخطبة ولا حاجة إلى اغتفار النقص عن الأربعين في الثانية قضية ما هناك أنه لا بد منها في الثانية
الأخر أن يكون بضم أربعين سمعوا الخطبة حتى لو لم يكن كذلك لأصبح اقتداؤه بالجمعة ولا يمكن حمل
ما هناك على ما هنا لأن اغتفار النقص عن الأربعين صادق بكون المقتدى واحدا مثلا لأنهم اشترطوا أن
يكون المقتدى في الثانية أربعين سمعوا الخطبة غاية الأمر أنه يغتفر نقصهم بعد الاقتداء وما هناك الصريح
في أنه لا يشترط السماع ولا ما هنا على ما هناك لما ذكر من أن ما هناك الصريح في أنه لا يشترط السماع مع
التصريح هناك باشتراطه المهم إلا أن يكفى في إخراج ما هنا عن ظاهره وحمله على اعتبار السماع المذكور
فليتأمل قلت قوله أنه لا يجوز الاقتداء بالمسبوق المذكور وقد يؤيد الجواز أنه لو فارق القوم الإمام في الركعة
الثانية فاعتدى مسبوق بالإمام أو بعض القوم فيها فإن لم يجز ذلك كان بعيدا جدا إذ لافرق في المتن بين
ذلك وبين الاقتداء في الثانية دون مفارقة وإن جاز ذلك فلا فرق بين ذلك وبين اقتداء المسبوق المذكور إلا
بكونه بعد سلام من عدم اقتدى به ولا اثر لذلك في المعنى فليتأمل وقد يدعى ذلك بأن شرط أول الجمعة وقوعها
في جماعة أربعين وقد يقتضي هذا المنع في الصورة أو يؤيدها أيضا قليرر (قوله) لأن الجمعة قد تسمى

قال بعضهم وعليه لو أحرم
خلف الثاني عند قيامه
لثانيته آخر وخالف الثالث
آخر وهكذا حصلت الجمعة
للكل ونازع بعضهم أولئك
بأن الذي اقتضاه كلام
الشيخين وصرح به غيرهما
أنه لا يجوز الاقتداء بالمسبوق
المذكور اه وفيه نظر
وليس هنا فوات العدد في
الثانية وإلا لم يصح للمسبوق
نفسه بل العدد موجود
حكما لأن صلاته تكن اقتدى
به وهكذا نابعة الأولى وإن
أدركه بعده) أي الركوع
(فاقته) الجمعة لمفهوم هذا
الجزء (فيم) صلاته عالما
كان أو جاهلا (بعد سلامة)
أي الإمام (ظهرا) أربعين
من غيرية لقوات الجمعة
وأكد بأربعين لأن الجمعة
قد تسمى ظهرا مقصورة
(والأصح أنه) أي المدرك
بعد الركوع

في الثانية ان نوى الجمعة أنه سلم من ركعتين سلم معهم وحسبت جمعة والاقام معهم وأنتم الظهر لأن نيته ان وجد ما منع من انعقاد الجمعة وقعت ظهرا اه قول الماتن (بنوى الخ) ولو ادرك هذا المسبوق بعد صلاته الظهر جماعة يصلون الجمعة لزمه ان يصليها معهم نهاية (قوله وجوبا) اى كما هو مقتضى عبارة الروضة وهو المعتدود عبارة الانوار بنوى الجمعة جواز او قال ابن المقرئ نداء الجواز لا يتأني الوجوب والندب يحل على من نزل معه الجمعة كالسافر والعبد هكذا حله شيخ الشهاب الرمي معنى ونهاية (موافقة للامام) اى امام الجمعة وان كان يصلي غيرهما فيشمل ما لو نوى الامام الظهر فينوي المأموم الجمعة خافه وان ضاق الوقت فاندفع ما يقال ان التعليل قد يخرج هذه الصورة عرش (قوله ولان الياس) قضية العلة الاولى التي اقتصر عليها الشيخان دون الثانية انه بنوى في اقتدائه الجمعة وان علم ضيق الوقت بحيث لو فرض ان الامام تذكر ترك ركعتي بركة وعلم هو ذلك وادرك معه لا يمكنه الا تيان بالباقية فيه ولا مانع من ذلك لان الاصل ان كلاً علة مستقلة ثم سالت مر عن ذلك فقال على البدنية بنوى الجمعة ولو ضاق الوقت كما ذكر نظرا لليلة الاولى انتهى سم اه عرش (قوله) اذ قد تذكر الخ) ومثل ذلك ما لو كان الامام يصلي ظهرا فقام للثالثة وانتظره القوم ليسلموا معه فأتى به مسبقا واتي بركة فينبغي حصول الجمعة لانه يصدق عليه انه ادرك الركعة الاولى في جماعة باربعين عرش (قوله ويعلم الخ) اى او يظن ظنا قويا عرش (قوله) فيدرك معه الجمعة) اى وان امتنع على القوم متابعته في تلك الركعة لعلمهم بنيتهم وذلك لانه ادرك ركعة من الجمعة في الجماعة مع وجود العدد في تلك الركعة لان القوم باقون في القدرة حكائهم لو سلم القوم قبل فراغ الركعة اتجه فوات الجمعة عليه لانه لم يذكر ركعتي الاولى منها مع وجود العدد المعتبر الا على ما تقدم عن البيان عن ابي حامد فيحتمل حصول الجمعة لاقترانه في هذه الركعة بالامام المتخلف عن سلام القوم فهو كالقنبدى بالمسبوق سم على حجج والمعتد في مقتضى المسبوق انه لا تمتد جمعة فيكون المعتد هنا عدم ادراكها عرش (قوله ولو بالنسبة الخ) راجع لقوله ولا في القيام الخ (قوله حلال الخ) علة للمتنى (قوله) ومر الخ) اى في شرح ومن لا جمعة عليه الخ (قوله) بان اخرج نفسه) فيه حل الخروج من الجمعة وغيرها على اعم من الخروج من امامتها والخروج من نفسها زيادة للفائدة وان كان المتبادر الثاني سم (قوله) بنحو تاخره) هذا قد يشمل مجرد نية الخروج منها ان قلنا يخرج بها حتى لو تقدم واحد بنيتها او اشارته او اشارة القوم عند مجرد نية صار خليفة وفيه نظر بل الوجه بقاء اقتدائهم به ونية الخروج من الامة

الخ) قد يراد ان توهم ذلك لا يتأني مع قوله فاته الجمعة (قوله وجوبا على المعتد) وفي الانوار جواز او في الروض نداء وجمع شيخنا الشهاب الرمي بين الاثنين بحمل الجواز على ما اذا كانت الجمعة مستحبة او غير واجبة عليه كالسافر والعبد والوجوب على ما اذا كانت لازمة له فاحرامها وجوبا وهو محل قول الروضة في اواخر الباب الثاني ان من لا عذر له لا يصح ظهره قبل سلام الامام اه ولو ادرك هذا المسبوق بعد صلاة الظهر جماعة يصلون الجمعة لزمه ان يصليها معهم شرح مر (قوله موافقة للامام ولان الياس الخ) قضية العلة الاولى التي اقتصر عليها الشيخان دون الثانية انه بنوى في اقتدائه الجمعة وان علم ضيق الوقت بحيث لو فرض ان الامام تذكر ترك ركعتي بركة وعلم هو ذلك وادرك معه لا يمكنه الا تيان بالباقية فيه (قوله) فيدرك معه الجمعة) اى وان امتنع على القوم متابعته في تلك الركعة لعلمهم بنيتهم وذلك لانه ادرك ركعة من الجمعة في الجماعة مع وجود العدد في تلك الركعة لان القوم باقون في القدرة حكائهم وظاهر خلافا لما توهمه طلبة من انتفاء العدد فتدبر نعم لو سلم القوم قبل فراغ الركعة اتجه فوات الجمعة عليه لانه لم يذكر ركعتي الاولى منها مع وجود العدد المعتبر الا على ما تقدم عن البيان عن ابي حامد فيحتمل حصول الجمعة لاقترانه في هذه الركعة بالامام المتخلف عن سلام القوم فهو كالقنبدى بالمسبوق (قوله) بان خرج نفسه عن الامة الخ) فيه حل الخروج من امامتها والخروج منها نفسها زيادة للفائدة وان كان المتبادر الثاني (قوله بنحو تاخره) هذا قد يشمل مجرد نية الخروج منها ان قلنا يخرج بها حتى لو تقدم واحد

(بنوى) وجوبا على
المعتد (في اقتدائه الجمعة)
موافقة للامام ولان الياس
لا يحصل إلا بالسلام إذ
يتذكر الامام ترك ركعتي
فأبى بركة ويعلم المأموم
ذلك فيدرك معه الجمعة
وإنما قلنا ويعلم الى آخره
لقولهم لا تجوز متابعة
الامام في فعل السهو ولا
في القيام الخامسة ولو
بالنسبة للمسبوق حلالا على
انه سها بركن ومر الفرق
بين الياس هنا وفي المعذور
(وإذا خرج الامام من
الجمعة أو غيرها) بأن
أخرج نفسه عن الامة
بنحو تاخره

اوخرج عن الصلاة (بحدوث او غيره) (٤٨٤) كراف كثر او بلا سبب اصلا (جاز الاستخلاف) للامام ولهم وهو اولى

وبلعضهم (في الاظهر) لان الصلاة امامين على التعاقب جائزة كما صرح من فعل أبي بكر ثم النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي مات فيه قالوا وإذا جاز هذا فيمن لم تبطل صلاته في من بطلت بالاولى لضرورته الى الخروج منها واحتياجهم الى امام ومن فعل عمر لما طعن ثم عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنهما ويجوز ان يتقدم واحد بنفسه وان فوت على نفسه الجمعة لان التقدم مطلوب في الجمعة فعذر به كذا قيل والاوجه كايئنه في شرح العباب انه لا يجوز لذلك بل وان قدمه الامام لان الظاهر ان محل الخلاف في وجوب امثاله إذا ما يترتب عليه فوات الجمعة ولو تركه الامام ولم يتقدم أحد في الجمعة لزمهم في اولها فقط لما مر من اشتراط الجماعة فيها دون الثانية فلو أتم الرجال حينئذ منفردين وقدم النسوة امرأة منهن جاز كما يفهمه تعبير الروضة بصلاحة المتقدم لامامة القوم أى الذين يقتدون به وان لم يصلح لامامة الجمعة إذ لو أتمن فرادى جاز فالجماعة اولى ولو قدم الامام والمأمومون قبل فراغ الاولى واحدا

بنفسه وإشارته وإشارة القوم عند مجرد الدنية صار خليفة وفيه نظر بل الوجه بقاء اقتدامهم ونية الخروج من الامامة بمجرد هالايذ على ترك الامامة ابتداء فليأتل (قوله في المتن بحدوث او غيره) يدخل في الغير تمام صلاة الامام اخذ من قومه والفظ للروض وشرحه ولو اراد المسبوقون ومن صلاته اطول من صلاة الامام ان يستخلفوا من يهمهم لم يجوز الا في غير الجمعة اه (قوله ويجوز ان يتقدم واحد بنفسه وان فوت على نفسه) اى بان لم يدرك الاولى على ما ياتى (قوله لان الظاهر ان محل الخلاف) لعله الاق عن ابن الاستاذ (قوله لزمهم في اولها) لو انقسموا فترتين حينئذ وكل فرقة استخلفت واحدا فينبغى الامتناع لان فيه تعددا لجمعة فليأتل (قوله وقدم النسوة) اى في الجمعة كما هو قضية هذا السياق (قوله وله احتمال بالزوم) هو الوجه حيث ظن التواكل او شك مر اه سم عبارة النهاية وهو الوجه حيث غلب على ظنه ذلك اى التواكل اه (قوله ولا عبرة) الى قوله ولو فعله بعضهم في النهاية والمغنى الا قوله ولو قويا على (ولا عبرة) عبارة النهاية والمغنى ولا يستخلف الا من يصلح للامامة لا مراه او لا مشكلا للرجال

بنفسه وإشارته وإشارة القوم عند مجرد الدنية صار خليفة وفيه نظر بل الوجه بقاء اقتدامهم ونية الخروج من الامامة بمجرد هالايذ على ترك الامامة ابتداء فليأتل (قوله في المتن بحدوث او غيره) يدخل في الغير تمام صلاة الامام اخذ من قومه والفظ للروض وشرحه ولو اراد المسبوقون ومن صلاته اطول من صلاة الامام ان يستخلفوا من يهمهم لم يجوز الا في غير الجمعة اه (قوله ويجوز ان يتقدم واحد بنفسه وان فوت على نفسه) اى بان لم يدرك الاولى على ما ياتى (قوله لان الظاهر ان محل الخلاف) لعله الاق عن ابن الاستاذ (قوله لزمهم في اولها) لو انقسموا فترتين حينئذ وكل فرقة استخلفت واحدا فينبغى الامتناع لان فيه تعددا لجمعة فليأتل (قوله وقدم النسوة) اى في الجمعة كما هو قضية هذا السياق (قوله وله احتمال بالزوم) هو الوجه حيث ظن التواكل او شك مر اه سم عبارة النهاية وهو الوجه حيث غلب على ظنه ذلك اى التواكل اه (قوله ولا عبرة) الى قوله ولو فعله بعضهم في النهاية والمغنى الا قوله ولو قويا على (ولا عبرة) عبارة النهاية والمغنى ولا يستخلف الا من يصلح للامامة لا مراه او لا مشكلا للرجال

بنفسه وإشارته وإشارة القوم عند مجرد الدنية صار خليفة وفيه نظر بل الوجه بقاء اقتدامهم ونية الخروج من الامامة بمجرد هالايذ على ترك الامامة ابتداء فليأتل (قوله في المتن بحدوث او غيره) يدخل في الغير تمام صلاة الامام اخذ من قومه والفظ للروض وشرحه ولو اراد المسبوقون ومن صلاته اطول من صلاة الامام ان يستخلفوا من يهمهم لم يجوز الا في غير الجمعة اه (قوله ويجوز ان يتقدم واحد بنفسه وان فوت على نفسه) اى بان لم يدرك الاولى على ما ياتى (قوله لان الظاهر ان محل الخلاف) لعله الاق عن ابن الاستاذ (قوله لزمهم في اولها) لو انقسموا فترتين حينئذ وكل فرقة استخلفت واحدا فينبغى الامتناع لان فيه تعددا لجمعة فليأتل (قوله وقدم النسوة) اى في الجمعة كما هو قضية هذا السياق (قوله وله احتمال بالزوم) هو الوجه حيث ظن التواكل او شك مر اه سم عبارة النهاية وهو الوجه حيث غلب على ظنه ذلك اى التواكل اه (قوله ولا عبرة) الى قوله ولو فعله بعضهم في النهاية والمغنى الا قوله ولو قويا على (ولا عبرة) عبارة النهاية والمغنى ولا يستخلف الا من يصلح للامامة لا مراه او لا مشكلا للرجال

ولم يتعرض له المصنف هنا اكتفاء بما تقدمه في صلاة الجماعة اه (قوله قبل أن ينفردوا الخ) أى وقبل مضى
 زمن يسع ركعتا عرش (قوله ولو قولاً) نقله عرش عن الزبدي وأقره (قوله وإلا) أى بان انفردوا
 بركن سم عبارة النهاية أما إذا فعلوا ركعتاهما فمتنع الاستخلاف بعده كالتفاد عن الامام وأقره وحيث امتنع
 الاستخلاف أتم القوم صلاتهم فردى ان كان الحدث في غير الجمعة فان كان فيها فقدم اه قال عرش
 قوله مر اما إذا فعلوا ركعتاهما كالمثل كالوطال الزمن وهم سكوت بقدر مضى ركن وقوله مر فانه يمتنع
 الاستخلاف بعده أى ثم ان كان ذلك في الركعة الثانية أو أقر أى فى الأولى استأنفوا جمعة وقوله مر
 وحيث امتنع الاستخلاف أى بان طال الفصل وقوله مر فقدموه وانته بطل الصلاة في الركعة الأولى
 وبشموها فردى ان كان في الركعة الثانية اه عرش (قوله مطلقاً) سواء جددوا نية الاقتداء ام لا اخذوا
 بما بعده وسواء انفردوا في الركعة الاولى او في الثانية كىأتى عن سم (قوله ولو فعله بعضهم) أى بان انفرد
 بركن قبل الاستخلاف و(قوله وإلا بطلت) محله كما هو ظاهر إن كان الانفرد في الركعة الاولى فان كان في
 الثانية بقيت الجمعة كما يشهه كلام الانوار واما جواز اقتدائهم بعد ذلك الانفرد في الثانية فيحتمل
 ان يجرى فيه ما قالوه في المسبوقين وقد قالوا ليس للمسبوقين في الجمعة ان يستخلفوا من يتهم فانه كاشاء
 جمعة بعد اخرى ويحتمل ان يفرق بان الانفرد صير الاقتداء جديداً وبما تقرر يظهر صحة شمول قوله
 وإلا امتنع في الجمعة مطلقاً لما إذا وقع الانفرد في الركعة الاولى اى لبطان صلاتهم حينئذ ولما إذا وقع
 في الثانية على ما تقدم آتفاً من انه يجرى فيه ما قالوه في المسبوقين فليتامل فان الوجه عدم جريانه سم (قوله وإلا
 بطلت) اى خصوص الجمعة لا الصلاة كاتقدم لفظاً ثم بصري (قوله مادام اماماً) اى ولو صورة على ما تقدم
 عن سم (قوله استخلافه) تنازع فيه الفعلان (قوله بخلاف ما إذا أخرج نفسه الخ) اى حسابه نحو تأخره
 تقدم (قوله هو) اى لوقوله اما مقتدي به في النهاية والمعنى قول المتن (قبل حديثه) يتجه ان يقال او بعده ثم قبل
 تبينه لا تعادالا اقتداء بالحدث عند الجهل بحديثه فاذا أدرك معه الاولى مثلاً ثم تبين حديثه وخرج صح
 استخلاف هذا ويؤيد التعليق المذكور إذ ليس في استخلافه حينئذ انشاء جمعة بعد اخرى ولا فعل الظاهر
 قبل فواتها ويمكن ادخال ذلك في عبارة المصنف بان راداً لا مقتدياً به قبل تبين حديثه فليتامل فلم ار من تعرض

غلب على ظنه التواكل مر (قوله وإلا) أى بان انفردوا بركن (قوله ولو فعله بعضهم) بأن انفرد بركن
 قبل الاستخلاف (قوله وإلا بطلت) محله كما هو ظاهر ان كان الانفرد في الركعة الاولى فان كان في الثانية
 بقيت الجمعة ولهذا قال في الانوار مانصه الثاني اى من شروط الاستخلاف ان يقدم على قرب فان قصوراً كننا
 عن الانفرد امتنع التقديم والمتابعة ولو كان هذا في الركعة الاولى من الجمعة بطلت انتهى اى بطلت
 بالانفرد بالركن ومفهوم ذلك عدم البطلان بذلك الانفرد في الركعة الاولى مطلقاً واما جواز اقتدائهم
 بعد ذلك الانفرد فيها اى الثانية فيحتمل ان يجرى فيه ما قالوه في المسبوقين وقد قالوا ليس للمسبوقين في
 الجمعة ان يستخلفوا من يتهم وعلاؤه بانه كاشاء جمعة بعد اخرى قاله في شرح الروض وكانهم ارادوا
 بالانشاء ما يعم الحقيقي والجازى إذ ليس فيها إذا كان الخليفة منهم انشاء جمعة وإتمامه ما يشبهه صورة على
 ان بعضهم قال بالجواز في هذه لذلك اه فيقال فيما نحن فيه اذا قدموا واحدا منهم امتنع الإل على قول
 البعض المذكور وعليه ينبغي وجوب نية الاقتداء لان الانفرد بالركن قطع حكم الاقتداء السابق
 وحينئذ لا يلزم الخليفة مراعاة نظام الامام فليتامل ويحتمل ان يفرق بان الانفرد صير الاقتداء جديداً وما
 تقرر يظهر صحة شمول قوله وإلا امتنع في الجمعة مطلقاً لما إذا وقع ذلك في الركعة الاولى اى لبطان صلاتهم
 حينئذ وكذا لما إذا وقع في الثانية الإل على قول البعض المذكور في تلك الصورة على ما تقدم واما قوله وإلا
 بطلت فهو خاص بما إذا وقع ذلك في الاولى بخلاف ما إذا وقع في الثانية لسكن يمتنع الاستخلاف الإل على ذلك
 القول في تلك الصورة على نظريته فانه هنا في الموضعين فليتامل فان الوجه عدم جريانه (قوله في المتن
 لا مقتدياً به قبل حديثه) يتجه ان يقال او بعده ثم قبل تبينه لا تعادالا اقتداء بالحدث عند الجهل بحديثه

قبل أن ينفردوا بركن ولو
 قولاً على ما اقتضاه إطلاقهم
 وإلا امتنع في الجمعة مطلقاً
 وفي غيرها بتغير تجديد نية
 اقتدائه ولو فعله بعضهم
 في غيرها يحتاج من فعله
 لنية دون من لم بفعله وفيها
 ان كان غير الفاعلين أربعين
 بقيت وإلا بطلت كما هو
 ظاهر وأفهم ترتيبه
 الاستخلاف على خروجه
 انه لا يجوز له الاستخلاف
 قبل الخروج وبه صرح
 الشيخان في باب صلاة
 المسافر تقلاً عن المحامي
 وغيره والمراد كما هو ظاهر
 انه مادام اماماً لا يجوز له
 يصح استخلافه لغيره
 بخلاف ما إذا أخرج نفسه
 من الامامة فانه يجوز
 استخلافه وان لم يكن له
 عذر لقولهم السابق آتفاً
 وإذا جاز هذا إلى آخره
 وقول أبى محمد متى حضر
 إمام أكل جاز استخلافه
 مراده ان أخرجه نفسه عن
 الامامة وحينئذ لا يتقيد
 بالأكل (ولا يستخلف)
 هو أو هم (للجمعة إلا
 مقتدياً به قبل حديثه) ولا
 يتقدم فيها أحد بنفسه

لذلك سم (قوله كذلك) اى مقتديا بالامام قبل نحو حديثه (قوله لان فيه الخ) يعنى فى استخلاف غير المقتدى (إنشاء جمعة بعد اخرى) اى ان نوى الخليفة الجمعة (او فعل الظهر الخ) اى ان نوى الظهر الخ سم (قوله وكل منهما متنع) اى قبطل صلاته واذ بطلت جمعة وظهر ايقبت نفلا وظاهر ان محله اذا كان جاهلا بالحكم وبطلت صلاتهم ان اقتدوا به مع علمهم بطلان صلاته نعم ان كان من لا تلزمه الجمعة ونوى غيرها صحت صلاته وحيث صحت صلاته ولو نفلا واقتدوا به فان كان فى الاول لم تصح ظهر العدم فوت الجمعة ولا جمعة لانهم لم يدركوا منها ركعة مع الامام مع استغنائهم عن الاقتداء به بتقديم واحد منهم وفى الثانية اتوا جماعة شرح الروض وتبعه فى جميعه الشارح فى شرح العباب سم وكذا تبعه النهاية فى قوله نعم ان كان من لا تلزمه الخ قال غش غش قوله مر وحيث صحت صلاته اى غير المقتدى وقوله مر ولو نفلا اى وكذا ان نوى غير الجمعة جاهلا وهو بمن لا تلزمه الجمعة فان صلاته تقع نفلا مطلقا وقوله وفى الثانية اتوا جماعة قضيت صحة القدو وقوله انه مخالف لقول المصنف ولا يستخلف للجمعة الخ فاعل اراد اتوا جماعة فرادى فليار اجمع عش وتقدم عن سم والنهاية ما وافقه وقد يصرح بذلك قول المغنى واذ لم يجز الاستخلاف اتم القوم صلاتهم فرادى ان كان الحادث فى غير الجمعة او فيها لكن فى الركعة الثانية فان وقع فى الاولى منها فيتمو يظهر الخ اه لكن قوله فيتمو يظهر ظاهر العله فيمن لم تلزمه الجمعة فلما اذا خرج الوقت ولا فيخاف ما تقدم فى الشرح وعن الاسنى والاباء والنهاية عبارة عش فان كان اى اقتداهم بغير المقتدى النوى غير الجمعة فى الاولى لم تصح صلاتهم ظهر الامكان فعل الجمعة باستئناها ولا جمعة لانهم صاروا منفردين بطلان صلاة الامام سم على المنهج اه (قوله ذلك) اى الاحرام بالجمعة (قوله كالاولى مطلقا) اى من اى صلاة كانت (قوله اما غيرها) اى غير الجمعة فلا يشترط فيه ذلك اى كون الخليفة مقتديا بالامام قبل حديثه نهاية (قوله او ثالثة المغرب) اى او ثانيتهما سم (قوله) لانه حينئذ يحتاج للقيام الخ قضية هذا التعليل انه لو كان موافقا لم كان حضر جماعة فى ثمانية منفردا واخيرته فاقتدوا به فيها لم يثبت صلاته فاستخلف موافقا لم جاز وهو ظاهر واطلاقهم المنع جرى على الغالب ويجوز كفى المجموع استخلاف اثنين فى كل بطائفة والاولى للاقتصار على

فاذا درك معه الاول مثلا ثم تبين حديثه وخرج صحيح استخلاف هذا وبؤده التعليل المذكور اذ ليس فى استخلافه حينئذ إنشاء جمعة بعد اخرى ولا فعل الظهر قبل فواتها ويمكن ادخال ذلك فى عبارة المصنف بان راد لا مقتديا به قبل تبين حديثه فليتام فلما اراد من تعرض لذلك والله اعلم (قوله لان فيه) يعنى فى استخلاف غير المقتدى إنشاء جمعة بعد اخرى اى قبطل صلاته قال فى شرح الروض واذ بطلت جمعة وظهر ايقبت نفلا وظاهر ان محله اذا كان جاهلا بالحكم وبطلت صلاتهم ان اقتدوا به مع علمهم بطلان صلاته نعم ان كان من لا تلزمه الجمعة ونوى غيرها صحت صلاته وحيث صحت صلاته ولو نفلا واقتدوا به فان كان فى الاول لم تصح ظهر العدم فوت الجمعة ولا جمعة هلا صحت جمعة كنفاء بادر الك الاولى فى جماعة لانهم لم يدركوا منها ركعة مع الامام مع استغنائهم عن الاقتداء به بتقديم واحد منهم وفى الثانية اتوا جماعة اه وتبعه فى جميعه الشارح فى شرح العباب واعلم انهم قالوا ليس للمسبوقين فى الجمعة ان يستخلفوا من يتهمهم وعلوه بانه لا تنشأ جمعة بعد اخرى قال فى شرح الروض وكانهم ارادوا بالانشاء ما يعم التحقيق والمجازى الخ كلامه المسطر فى الحاشية الاخرى وقضية هذا الذى عللوا به لجواز ان كان الخليفة بمن لا تلزمه الجمعة ونوى الظهر وهو نظير ما تقرر فى غير المسبوقين من لا تلزمه وفى الثانية ونوى غيرها وحينئذ تستوى المستثنان فى جواز ما ذكره ولا اشكلت احداهما بالاخرى بل ينهى الجواز فى هذه ايضا اذا كان من تلزمه وكان جاهلا بالحكم لا تعاد صلاته نفلا كفى ذلك نعم بشكل فيها انقلابا نفلا اذا كان جاهلا بحيث كان متمكنا من الجمعة ولو باقتدائه بمن يستخلف من المقتدين فليتام (قوله) لان فيه إنشاء جمعة بعد اخرى) اى ان نوى الخليفة الجمعة (قوله او فعل) اى ان نوى الظهر (قوله) او ثالثة المغرب) قياس قوله السابق بخلاف ثانيتهما وقوله الا ترى لانه حينئذ الخ ان زاد او ثانيتهما (قوله) لانه حينئذ يحتاج للقيام الخ) وقضية التعليل انه لو كان موافقا لم كان حضر

الا ان كان كذلك لان فيه إنشاء جمعة بعد اخرى أو فعل الظهر قبل فوات الجمعة وكل منهما متنع وإنما اغتفروا ذلك فى المسبوق لانه تابع لمنشئها ما غيرها فلا يشترط فيه ذلك بل الشرط فى غير المقتدى به قبل نحو حديثه ان لا يخالف امامه فى ترتيب صلاته كالاولى مطلقا او ثالثة الرباعية بخلاف ثانيتهما او رابعتهما أو ثالثة المغرب حيث لم يجدوا لنية الاقتداء به لانه حينئذ يحتاج للقيام وهم للعود امامه قبل ذلك فيجوز استخلافه

مطلقا لانه يلزمه مراعاة
نظم صلاة الامام فيقت
ويتشهد في محل قنوت
الامام وتشهده ولا يشترط
كونه اى الخليفة او
المتقدم (حضر الخطبة ولا)
أن يكون أدرك (الركة
الاولى في الاصح فيها)
لانه بالافتداء به قبل خروجه
صار في حكم من حضر الخطبة
فضلا عن كونه أدرك
الركة الاولى الا ترى انه
لو انقض السامعون بعد
إحرام غيرهم قاموا مقامهم
كما مر ولا يشترط سماعه
للخطبة جزوا ولو استخلفه
قبل الصلاة اشترط سماعه
لها وإن زاد على الاربعين
كما اقتضاء اطلاقهم لأن من
لم يسمع لا يندرج في ضمن
غيره إلا بعد الافتداء ولهذا
لو بادر اربعون سمعوا
فقدوا الجمعة انعقدت لهم
بخلاف غير السامعين فإن
قلت ظاهر كلامهم صحة
استخلاف من سمع ولو نحو
حدث وصي زاد في الفرق
قلت يفرق بأنه بالسماع
اندرج في ضمن غيره فصار
من أهلها تبعاعا ظاهرا فلهذا
كفى استخلافه ولبطلان
صلاته أو نقصها اشترطت
زيادته وأما من لم يسمع فلم
يضر من أهلها ولا في الظاهر
فلم يكف استخلافه

واحد ولو بطلت صلاة الخليفة جاز استخلاف ثالث وهكذا على الجميع مراعاة ترتيب صلاة الامام
الاصلي نهاية ومعنى قال عش قوله مر فاستخلف موافقا اى وهو غير مقتد به وقوله يجوز كافي المجموع
استخلاف اثنين الخ ظاهره ولو في الجمعة وهو مشكل لما فيه من تعدد الجمعة حقيقة واحتكروا كلام سم
ما يصرح بالمنع فما هنا مخصوص بغير الجمعة عش اقول وهذا ظاهر فيها إذا كان الاستخلاف في الاولى
واما إذا كان في الثانية فلا تميزان سم خص المنع بماولى الجمعة وقته الحمد (قوله مطلقا) اى سواء خالف
امامه في ترتيب صلاته أم لا قول المتن (ولا يشترط الخ) اى جواز الاستخلاف في الجمعة نهاية ومعنى (اى
الخليفة الخ) عبارة النهاية والمعنى اى المتقدم اه (قوله لانه) الى قوله على ما جرت به في النهاية الا قوله وان
زاد الى لأن من لم يسمع وكذا في المعنى الا قوله فان قلت الى واما من لم يسمع (قوله قاموا مقامهم) اى قام
غير السامعين مقام السامعين (قوله كما مر) اى في بحث الانقضاض (قوله ولا يشترط الخ) عبارة النهاية والمعنى
واحتز بقوله حضر الخطبة عن سماعه فغير مشترط جزا كما صرح به الرافعي اه قال عش قوله مر عن
سماعها الخطاهره وان بعد بحيث لو اصفى لم يسمع وهو غير مراد اه (قوله ولو استخلفه الخ) عبارة
النهاية والمعنى ويجوز له الاستخلاف في أثناء الخطبة وبين الخطبة والصلاة بشرط كون الخليفة في الثانية
حضر الخطبة بتأثيرها والبعض الفاتح في الاولى إذ من لم يسمع ليس من أهل الجمعة وأما يصير غير السامع
من أهلها إذا دخل في الصلاة وينزل السامعون هنا منزلة الافتداء اه (قوله قبل الصلاة) اى بين الخطبة
والصلاة نهاية (قوله اشترط سماعه لها) محل هذا الاشتراط حيث كان الخليفة ينوي الجمعة بخلاف
ما لو كان ينوي الظهر مثلا فلا يشترط سماعه ولا حضوره عش (قوله وإن زاد على الاربعين الخ) هذا يوجب
تقييد قول المصنف بكثيره السابق وتصح خلاف العبد والصبي والمسافر في الاظهر إذا تم العدد بغيره بما
إذا سمع المذكورون الخطبة إذا كانوا غير الخطيب وبذلك تشعر عبارة السؤال الا في انفا ولعل الكلام
فيمن نوى الجمعة وفي شرح مر اى والخطيب ولو استخلف من يصلى بهم ولم يكن سمع الخطبة عن لا تلامه
الجمعة ونوى غير الجمعة جاز اه ويستفاد من هذا الكلام ونحوه ان شرط امام الجمعة التاوى لها ان يكون
سمع الخطبة وإن زاد على الاربعين وكان من لا تلامه وقد بحث بذلك مع رفعه عرف بافادته هذا الكلام ذلك
لكن استغربه ونوقف فيه سم (قوله بخلاف غير السامعين) ثم حيث انعقدت للبادرين وجب على غيرهم
الافتداء بامامهم لئلا يردى انفرادهم بامامهم الى إنشاء جمعة بعد اخرى بدون حاجة اليه فان لم يتفق لهم
افتداء بما فتتهم الجمعة ويمر ذلك الامام المبادر على تفويتها الجمعة على أهل البلد عش (قوله زاد) اى
على الاربعين عش (قوله فما الفرق) اى بينه وبين الكامل الذى لم يسمع سم وعش (قوله من أهلها) اى
الجمعة (قوله ولبطلان صلاته) اى في حق المحدث (أو نقصها) اى في حق الصبي وهذا يقتضى أن الضمير
في زاد لكل من المحدث والصبي عش (قوله ولا في الظاهر) عطف على مقدر اى لتبعها ولا في
جماعة في ثانيته منفردا أو أخبرت فافتدوا به فيها ثم بطلت صلاته فاستخلف موافقا لهم اى غير مقتد به جاز
وهو ظاهر وإطلاقم المنع جرى على الغالب شرح مر (قوله لانه يلزمه مراعاة نظم صلاة الامام) قد بدل
على انه لو استخلف من لم يقتد به قبل حدثه لم يلزمه مراعاة نظم صلاته لكن تقدم ان شرطه ان يخالف الامام
في النظم (قوله وإن زاد على الاربعين) هذا يوجب تقييد قول المصنف بكثيره السابق وتصح خلاف العبد
والصبي والمسافر في الاظهر إذا تم العدد بغيره بما إذا سمع المذكورون الخطبة إذا كانوا غير الخطيب وبذلك
تدعم عبارة السؤال الا في انفا ولعل الكلام فيمن نوى الجمعة ولو استخلف من يصلى بهم ولم يكن سمع الخطبة
من لا تلامه الجمعة ونوى غير الجمعة جاز اخذا بما مر شرح مر ويستفاد من هذا الكلام ونحوه ان شرط
امام الجمعة التاوى لها ان يكون سمع الخطبة وإن زاد على الاربعين وكان من لا تلامه وقد بحث بذلك مع مر
فاعترف بافادته هذا الكلام ذلك لكن استغربه ونوقف فيه (قوله فما الفرق) اى بينه وبين الكامل الذى
لم يسمع (قوله واما من لم يسمع الخ) فان اغشى عليه في أثناء الخطبة امتنع الاستخلاف كما صح في المجموع

مطلقاً ويجوز الاستخلاف في الخطبة (٤٨٨) لمن سمع ماضياً من أركانها دون غيره وعلى ما حورته في شرح الإرشاد (ثم) إذا استخلف واحداً

وتقدم بنفسه في الجمعة (إن كان أدرك) الإمام في قيام أو ركوع الركعة (الأولى) وإن بطلت فيها إذا أدركه في القيام صلاة الإمام قبل ركوعها (تمت جمعهم) أي الخليفة والمأمومين لأنه صار قائماً مقامه (والا) يدرك ذلك وإن استخلف فيها (فتمت الجمعة) لهم دون في الأصح لا أدركهم ركعة كاملة مع الإمام بخلافه فيتم ظهرها وإن أدرك معه ركوع الثاني وسجودها كما أفهمه كلام الشيعيين وغيرهم وإن قال البغوي يتمها جماعة لأنه صلى مع الإمام ركعة فقد مر أن المعتد له لا بد من بقائه معه إلى أن يسلم وفارق هذا الخليفة مسبقاً اقتدى به لأنه تابع والخليفة إمام لا يمكن جعله تابعاً لهم ويحتمل بعضهم أنه متى أدرك ركعة لم تلازمه نية الإمامة والاولى منه فيه نظر لأنه ليس إماماً من كل وجه فالوجه أنه لا تلازم نية الإمامة مطلقاً لبقاء كونه مأموماً حاكماً إذ يلزمه الجري على نظم الإمام الأول (في تنبيهه) يؤخذ من تعليمهم هنا في بعض المسائل وعما مر أنها لا تصح خلف من لا تلازمه إلا أن زاد

الظاهر كركي (قوله مطلقاً) أي زاد على الأربعين أم لا (قوله ويجوز الاستخلاف الخ) نعم إن أغنى عليه في أثناء الخطبة امتنع الاستخلاف فيها أو يفرق بينهما وبين المحدث بأن المعنى عليه خرج عن الأهلية بالكلية بخلاف المحدث نهاية ومعنى وتقدم في مبحث شرط الخطبة عن الاعاب اعتباراً لعدم الفرق وعن سم توجبه (قوله في الخطبة) أي في أثناءها نهاية (قوله دون غيره) أي غير من لم يسمعه (قوله إذا استخلف) إلى قوله وإن أدرك معه في النهاية والمعنى قول المتن (إن كان الخ) أي الخليفة نهاية (قوله وإن بطلت الخ) يعلم منه أنه ليس المراد بإدراك الركعة مع الإمام أن يكون مقتدياً بها كإكمال المدار على كونه اقتدى بالإمام قبل فوات الركوع على المأموم بأن اقتدى به في القيام وإن بطلت صلاة الإمام قبل ركوعه واقتدى به في الركوع وركع معه وإن بطلت صلاة الإمام بعد ذلك عش وسم أي بعد الركوع وطما يثبتته حاشي (قوله وإن استخلف فيها) أي كان استخلف في اعتدالها نهاية ومعنى سم أي وقد اقتدى به بعد الركوع وأفيه ولم يدركه لما تقدم أنه متى أدركه قبل فوات الركوع سمحت له الجمعة عش قول المتن (فتمت لهم) أنه الخ) وظاهره أنه بشرط أن يكون زائداً على الأربعين وإلا فلا تصبح جمعهم كما به عليه الفتى؛ تلي ذلك المقتضى نهاية ومعنى (قوله فيتمها) ظهرها (فرع) جاء مسبوق فوجد الإمام قد خرج من الصلاة وانفرد القوم بالركعة ولم يستخلفوا فهل له أن يشرع في الظاهر لأنه لا يمكنه إدراك الجمعة لو صبر أو يجب الصبر إلى سلامهم أو يجب أن يقتدى به أحد منهم ويحصل له الجمعة الظاهر الأخير ثم افتأني به شيخنا حجة سم على المنهج لكن تقدم للشرح مر ما يصح بخلافه وسيأتي في قوله لم تكن تعليمهم ما يشير إليه عش وقوله ثم افتأني به الخ تقدم في الشرح ما يؤلفه (قال البغوي) يتمها جماعة الخ هذا هو الظاهر معنى ونهاية (قوله فقدمي) أي في أول الفصل وهذا تعليل بقوله فيتمها ظهرها الخ وفيه ما لا ينبغي (قوله أن المعتد له لا بد) فعلى مقابلة المعتد قول البغوي وهو المعتد (قوله من بقائه) أي المسبوق (معه) أي الإمام (قوله وفارق الخ) رد لدليله مقابل الأصح عبارة المعنى والنهاية والثاني أنها تمت له أيضاً لأنه حصل ركعة من الجمعة في جماعة فأنه المسبوق فاجاب الأول بأن المأموم يمكن جعله تبعاً للإمام والخليفة إماماً (قوله اقتدى به) أي بالخليفة أو بالإمام (قوله أنه) أي الخليفة (قوله مطلقاً) أي أدرك ركعة مع الإمام أو لا (قوله لبقاء كونه مأموماً) كونه مأموماً (حكا) يؤخذ منه أنه لو استخلف في غير الجمعة من غير المقتدين بشرط أنه لا يصير صلاة الخليفة جماعة إلا أن نوى الإمامة وهو ظاهر سم (قوله وبما سم) أي في قول المتن وتصحيح خلف العبد والصبي الخ (قوله أنها لا تصح) بيان لما سر (قوله من لا تلازمه) مفهوماً أنها تصح خلف المقيم غير المستوطن وإن لم يزد على الأربعين لأنها تلازمه ويرد عليه أن شرطها أربعون مستوطناً سم (قوله وإن العدد) مرهناً في شرح الرابع الجماعة (قوله إن فرض ما هنا) أي تمام الجمعة للجميع أو للمأمومين فقط واقتصر عش على الثاني (قوله وأنه حث لزم الخليفة الخ) هذا يخالف قضية الافتاء التي سم (وإلا لم يصح الخ) بل ينبغي أن كافي النهاية والمعنى أن لا تحصل لهم الجمعة إن كان الاستخلاف في الركعة الأولى بأن

ويفرق بينهما وبين المحدث بأن المعنى عليه خرج عن الأهلية بالكلية بخلاف المحدث بدليل صحة خطبة الجمعة منه شرح مر (قوله وإن بطلت فيما إذا أدركه) أي وبطلت فيما إذا أدركه في الركوع قبل السجود كما هو ظاهر هذه العبارة (قوله وإن استخلف فيها) أي بأن استخلف بعد الركوع (قوله في المتن) فتمت لهم دونها) هلا تمت له أيضاً اكتفاءً بإدراكه لولا أنه في جماعة وجوابه قوله وفارق الخ (قوله فقد مر أن المعتد الخ) فعلى مقابلة المعتد قول البغوي وهو المعتد (قوله لبقاء كونه مأموماً) كونه مأموماً (حكا) تلي ذلك المقتضى نهاية ومعنى (قوله فيتمها) ظهرها (فرع) جاء مسبوق فوجد الإمام قد خرج من الصلاة وانفرد القوم بالركعة ولم يستخلفوا فهل له أن يشرع في الظاهر لأنه لا يمكنه إدراك الجمعة لو صبر أو يجب الصبر إلى سلامهم أو يجب أن يقتدى به أحد منهم ويحصل له الجمعة الظاهر الأخير ثم افتأني به شيخنا حجة سم على المنهج لكن تقدم للشرح مر ما يصح بخلافه وسيأتي في قوله لم تكن تعليمهم ما يشير إليه عش وقوله ثم افتأني به الخ تقدم في الشرح ما يؤلفه (قال البغوي) يتمها جماعة الخ هذا هو الظاهر معنى ونهاية (قوله فقدمي) أي في أول الفصل وهذا تعليل بقوله فيتمها ظهرها الخ وفيه ما لا ينبغي (قوله أن المعتد له لا بد) فعلى مقابلة المعتد قول البغوي وهو المعتد (قوله من بقائه) أي المسبوق (معه) أي الإمام (قوله وفارق الخ) رد لدليله مقابل الأصح عبارة المعنى والنهاية والثاني أنها تمت له أيضاً لأنه حصل ركعة من الجمعة في جماعة فأنه المسبوق فاجاب الأول بأن المأموم يمكن جعله تبعاً للإمام والخليفة إماماً (قوله اقتدى به) أي بالخليفة أو بالإمام (قوله أنه) أي الخليفة (قوله مطلقاً) أي أدرك ركعة مع الإمام أو لا (قوله لبقاء كونه مأموماً) كونه مأموماً (حكا) يؤخذ منه أنه لو استخلف في غير الجمعة من غير المقتدين بشرط أنه لا يصير صلاة الخليفة جماعة إلا أن نوى الإمامة وهو ظاهر سم (قوله وبما سم) أي في قول المتن وتصحيح خلف المقيم غير المستوطن وإن لم يزد على الأربعين لأنها تلازمه ويرد عليه أن شرطها أربعون مستوطناً سم (قوله وإن العدد) مرهناً في شرح الرابع الجماعة (قوله إن فرض ما هنا) أي تمام الجمعة للجميع أو للمأمومين فقط واقتصر عش على الثاني (قوله وأنه حث لزم الخليفة الخ) هذا يخالف قضية الافتاء التي سم (وإلا لم يصح الخ) بل ينبغي أن كافي النهاية والمعنى أن لا تحصل لهم الجمعة إن كان الاستخلاف في الركعة الأولى بأن

على الأربعين وإن العدد بقاؤه شرطاً إلى السلام إن فرض ما هنا إذا كان الإمام زائداً على الأربعين لأنه إذا كان منهم بطلت بخروجه لنقص العدد وأنه حيث لزم الخليفة الظاهر اشترط أن يكون زائداً على الأربعين واللام يصح اقتداؤهم به

أدرك مع الامام القيام أو الركوع فان كان في الثانية ففيه ما يأتي عن اقتناء بعضهم بما فيه سم (قوله) ولا ينافي (هذا) أي الاشتراط المذكور ما قالوه في صلاة الجمعة في الخوف الخ من انه لا يضر النقص عن الاربعين في الركعة الثانية (قوله) الجائز في الامن الخ) صفة لصلاة الجمعة الخ يعني بها ما على هيئة ذات الرقاع (قوله) فاحدث اي الامام واستخلفه اي المقتدى في الثانية (قوله) دون ادراك الجمعة) اي ادراك الخليفة للجمعة (قوله) واما حسبانته من العدد الخ) هذا بخلاف قوله السابق وانه حيث الخ وحاصل ما ارتضاه الشارع كما ترى انه اذا ازداد الخليفة على الاربعين ولم تحصل له الجمعة كفي في تمام العدد حتى لا تبطل جمعهم ولهم الاعتداد بالثانية ولكن لا يصح اقتداؤهم به فليتام فيه ففيه ما فيه سم اي في كل يزداد الخليفة على الاربعين لم تصح جمعهم ايضا كما مر عن الثبابة والغنى (قوله) ويراعى وجوب الخ قد يدل هذا على وجوب المراجعة وان لم يوات بعض اركان الركعة عليه كالركوع الامام بهم ورفع قبل ركوع الخليفة وبطلت صلاته في الاعتدال فاستخلفه قبل ركوعه فليس له الركوع بل يسجد بهم ويحتمل انه الركوع في هذه الحالة مع انتظارهم له في الاعتدال الي ان يلحقهم ثم يسجد بهم على هذا فلو استخلف بعد اعتداله من لم يقرأ الفاتحة من المواقفين فله ركعتان ثم الركوع ولخوفهم في اعتدالهم فان لم تطو لهم الاعتدال قبل وصولهم فينبغي ان لهم العود الى الركوع فليتام وليراجع سم ويرافق الاحتمال المذكور قول ع ش من افضه قوله ويراعى المسبوق الخ قد تشدد هذه العبارة ما لو قرأ الامام الفاتحة واستخلف شخصاً لم يقرأها فيجب عليه ان يركع من غير قراءة وليس مراد بل يجب عليه قراءة الفاتحة لاجل صحة صلاة نفسه وهو مع ذلك موافق لنظم صلاة امامه لان المراد بنظمه ان لا يخالفه فيما يؤدي إلى خلل في صلاة القوم وهذا غاية امره انه طول القيام الذي خلف الامام فيه ونزل منزلته وهو لا يضر من الامام لو كان باقي اه (قوله) وجوبا) الى قول المتن وشارف النهاية والغنى الى قوله وجوبا (قوله) وان لم يستخلف) اي بان تقدم بنفسه او استخلفه القوم شرح العباب اه سم قول المتن (تشهد الخ) اي وقت لهم في تلك الركعة ان كانت ثانية الصبح ولو كان هو يصلي الظهر ويترك القنوت في الظهر وان كان هو يصلي الصبح ويسجد بسوا الامام الحاصل قبل اقتدائه به وبعده نهاية مغني قال ع ش قوله وقت لهم الخ اي فلو ترك القنوت لم يسجد هو اي لعدم حصول خلل في صلاته ولا للمامومون به بتركه اي لانه محمول على الامام سم على حج اه (قوله) وجوبا) خلافا للغنى والنهاية عبارتهما لا يجب التشهد على الخليفة المسبوق لانه لا يزد على بقائه مع امامه ولا القعود ايضا كما قاله الاسنوي اه قال سم وهو متعين اه اي ما قاله الاسنوي وقال ع ش

(به) بل ينبغي انه لا تحصل لهما الجمعة ان كان الاستخلاف في الركعة الاولى بان لم يدرك مع الامام القيام او الركوع فان كان في الثانية ففيه ما يأتي عن اقتناء بعضهم بما فيه (قوله) ولا يضر النقص عن الاربعين فانفرادهم في الثانية كما سيذكره (قوله) واما حسبانته من العدد الخ) هذا بخلاف قوله السابق وانه حيث لزوم الخ وحاصل ما ارتضاه الشارع كما ترى انه اذا لم يزد الخليفة على الاربعين ولم تحصل له الجمعة كفي في تمام العدد حتى لا تبطل جمعهم ولهم الاعتداد بالثانية ولكن لا يصح اقتداؤهم به فليتام فيه ففيه ما فيه سم (قوله) ويراعى وجوب الخ الخليفة الخ) قد يدل هذا على وجوب المراجعة وان لم يوات بعض اركان الركعة عليه كالركوع الامام بهم ورفع قبل ركوع الخليفة وبطلت صلاته في الاعتدال فاستخلفه قبل ركوعه فليس له الركوع بل يسجد بهم ويحتمل انه الركوع في هذه الحالة مع انتظارهم له في الاعتدال الى ان يلحقهم ثم يسجد بهم وليس في هذه مخالفة لنظم صلاة الامام كالو اعتدل الامام بهم ثم تدرك عدم الطمأنينة في الركوع مثلاً فانه يعود اليه ولا يلزمهم العود معه كما هو ظاهر وليس في ذلك اخلال بنظم صلاتهم ولا تفويت جمعهم فهلا جاز تركه حينئذ يفارقونه وان كان يجب على الامام الاول لانه متممة صلاته ولو كان الاستخلاف في غير الجمعة فالوجه انه لا يلزم الخليفة الجلوس لتشهدهم الاول لانه لا يزد على الامام الاول الذي يجوز ترك الجلوس بهم لتشهدهم الاول ثم رایت الاسنوي قال ان التعبير بالنظم يفهم انه لا يجب عليه قراءة التشهد وهو ظاهر لانه لا يزد على بقائه امامه حقيقة ولو كان باقياً لم يجب عليه قراءة بل المتجه ايضا ان القعود لا يجب لان الماموم يجوز له المفارقة

(واشار) الخليفة بذا فان ترك لم يعد ذلك لغير مصل او غيره فظير ما مر ان من احرم على يسار الامام سن له ولغيره من مصل او غيره نحووله الى العيين وظاهر المتن وغيره ذنب اشارته وان علم ان من وراه لا يخفى ذلك عليهم بوجه و عليه فيوجه بانهم قد ينسون أو يظنون سهوه (الهم ليفارقوه) وتجب ان خشوا خروج (٩٠) الوقت والالم بكرة (أو ينتظروا) ملامه ليدلوا معه وهو الافضل ثم يقوم الى ما بقى عليه من

وما قاله خرج من الرجوب ظاهر وهو موافق لقول المصنف وراعى المسبوق الخ (قوله) وأشار الخليفة الخ) أى بعد تشهده عند قيامه نهاية زاد المعنى وله ان يقدم من يسلم بهم كاذكر الصميرى ثم يقوم اه (قوله سن له) أى للامام (قوله) و عليه الخ) أى على هذا الظاهر والاختصار الاسكب بوجه قول المتن (ليفارقوه) أى ليخبر الخليفة المتقدم بعد اشارته وغاية ما يفعلون بعد هان يفارقوه بالنقوى يسلموا أو ينتظروا سلامه بهم معنى (قوله) وتجب الخ) الى قوله ولا ينافى في النهاية الا قوله بناء على ما مر من البغوى وقوله لا يحتمل الى بياننا للحكم وكذا فى المعنى الا قوله وفى الرابعة الخ (قوله) وتجب الخ) أى فبما اذا كانت جمعة كما هو ظاهر رشيدى (قوله) لم يتركه أى المفارقة (قوله) وهو الخ) أى الانتظار (قوله) ويحتمل الخ) اقتصر عليه النهاية والمعنى (قوله) بيان الحكم الخ) عبارة النهاية وقول المصنف ليفارقوه الخ قال الشارح علة غاية للاشارة الى لكونها خفية قد تمهم وقد لا وحيث فهمت فغنايتها التخير بينهما والغرض من ذلك دفع ما عترض به على المصنف من ان التخير المذكور فيه غير مفهوم من اشارة المصلى خصوصاً صامع الاستدبار وكثرة الجاعة يميناً وشمالاً وخلفاً اه (قوله) لكن رجح في التحقيق الصحة) وهو المعتمد معنى ونهاية (قوله) واعتمده الاسنوى الخ) واقى به شيخنا الشهاب الرملى سم (قوله) وفى الرابعة الخ) ومثله الثلاث فبقياً يظهر (قوله) ولا ينافى الخ) عبارة المعنى والنهاية قال بعضهم وفى هذا دليل على جواز التقليد فى الركعات ويكون محل المنع إذا اعتقد شيئاً آخر انتهى وهذا ممنوع فان هذا ليس تقليداً فى الركعات أى اه فلا يقال كيف يرجع الى فعل غيره ع (قوله) لأن هذا مستثنى الخ) فديقال لا حاجة لذلك لان الممتنع الرجوع لغیره فيما يتعلق بصلاته لا فيما يتعلق بغيره سم (قوله) عليهم) أى الامام ومين (قوله) قال عنه) أى قال المصنف فى المجموع عن البغوى (قوله) كما قالوا اخره الخ) مقر قال قول المتن (ولا يلزمهم) أى المتقدين (استئناف القدوة) ويجوز التجديد الى لنية القدوة وينبى ان يكون مكروهاً لانه اقتداء فى أثناء الصلاة سم على المنهج اقول قد يقال بعدم السكره لانهم معذورون باحرامهم الاول فطر والبطالان لا دخل لهم فيه ومعلوم ان النية بالقلب فلو تعلقظوا بها بطلت صلاتهم ع (قوله) بل الظاهر ما بقى فى الشارح من نذب التجديد (قوله) بالمتقدم) الى قوله ولا فرق فى النهاية والمعنى (قوله) بغيره) أى من الامام او القوم سم (قوله) مطلقاً) أى يقدم بنفسه وبغيره (قوله) ولا فرق الخ) ولو اراد المسبوقون أو من صلاته أطول من صلاة الامام أن يستخفوا من يتم لهم لم يجز إلا بغير الجمعة إذ لا مانع فى غير ما بخلافها لانه لا ينشأ جمعة بعد اخرى ولو صورة معنى زاد النية قال الناشرى ومحل ما ذكر فى الجمعة إذا قدموا لم يكن من جملتهم فان كان من جملتهم جاز حتى لو اقتدى شخص بهذا المتقدم وصلى معهم ركعة وسلموا فله أن يتمها جمعة لانه وإن استفتح الجمعة فوقع للامام والامام مستديم لها لا مستفتح فقله صاحب البيان عن الشيخ ابن حامد واقره وكذا الرملى لكن تعليلهم السابق بخالفه اه قال ع ش قوله مر فله ان يتمها جمعة مشى عليه صحيح وقوله مر لكن تعليلهم السابق بخالفه أى فلا يجوز فى الجمعة مطائفاً وهو المعتمد اه ع ش (قوله) ولا فرق فى غير ما الخ) أى فى عدم لزوم استئناف نية القدوة (قوله) به) أى

ركعة ان أدرك الجمعة بناء على ما مر من البغوى او الثلاث إن لم يدركها وقوله ليفارقوه أو ينتظر ويحتمل أن يكون من جملة ما يشير اليه عليه فهم التخير من الاشارة يمكن كاللا يخفى ويحتمل أن يكون بياناً للحكم المترتب عليها فلا اعتراض عليه خلافاً لجمع وقضية المتن عدم صحة استخلاف مسبوق جاهل بنظم صلاة الامام وصحة حق الروضة لكن رجح فى التحقيق الصحة واعتمده الاسنوى وغيره و عليه فیراقب من خلفه فان هموا بالقيام قام ولا قعد وفى الرابعة إذا هموا بالعود قد و تشهد معهم ثم يقوم فان قاموا معه علم انها انيتهم ولا علم انها اخرتهم ولا ينافى هذا ما مر فى سجود السهو انه لا يرجع لقول الغير ولا لفعلمون كثر لان هذا مستثنى لضرورة توقف العلم بالنظم عليهم أى اصاله فلا ينافى ان له اعتقاد خبر ثقة غيرهم واشارته كما فى المجموع عن البغوى واقره قال عنه كما لو اخبره الامام أى الذى بطلت صلاته ان الباقي من صلاته كذا فله اعتداد خبره اتفاقاً (ولا يلزمهم استئناف نية

بعد ادراك ركعة من الجمعة فهذا أولى اه وهو متعين (قوله) فى المتن وأشار اليهم) قال فى شرح العباب و عليه فهم التخير من الاشارة كانه من قوله ويراعى (قوله) واعتمده الاسنوى وغيره) واقى به شيخنا الشهاب الرملى (قوله) لأن هذا مستثنى الخ) فديقال لا حاجة لذلك لان الممتنع الرجوع لغیره فيما يتعلق بصلاته لا فيما يتعلق بغيره (قوله) بالمتقدم بغيره) أى من الامام او القوم (قوله) والذى يتجه الاول) اعتمده

القدوة) بالمتقدم بغيره أو بنفسه فى الجمعة وغيرها كما اقتضاه كلام الحاروى وغيره لكن الذى بحثه الأذرى واقتضاه بالامام كلام الشيخين وغيره أنه متى لم يقدمه الامام لزومهم استئنافاً والذى يتجه الاول لأن الزواهم له الجرى على نظم الامام مطلقاً صريحاً فى أنه تابع له رمزل منزله وإذا كان كذلك لم يحتج الاقتداء به الى نية كما هو واضح ولا فرق فى غير ما بين من اقتدى به قبل خروجه ومن لم يقدمه

إلا عند تخالف النظم أو فعل ركن كإكمال مامر (في الأصح) لتزويها منزلة الأول في رعاية نظمه وغيره نعم ينبغي ندها بآخر وجان الخلاف (ومن زعم عن السجود في الجمعة أو غير ما لكن لعلها فيها ذكر وإها هنا فأمكنه) بأن وجدت هيئة الساجدين فيه ولو (على) نضو (إنسان) لم يحش منه فتنة أخذ مامر في الجهر من الصف ولو قنوا ويفرق بينهما وبين مامر ثم إن جره فيه استيلاء عليه (٩١ ع) مضمّن بخلاف مجرد السجود عليه ولو غير مكلف بناء على أنه

لا يشترط الرضا بذلك وهو ما قاله ابن الرفعة وإن لم يحل عن رقة إلا أن يحمل على ما لا تأذي به أو به تأذي يظن الرضا به (فعله) وجوبا لما صح عن عمر رضي الله عنه ولا يعرف له مخالف وعبر بانسان لأنه لو أراد عن عمر أو لا قاله بعينه. الشامل للبيعة ومتاع وغيرهما (ع) (والا) يمكنه على شيء أو أمكنه لأمع التنكيس (فالحصحيح أنه ينتظر) زوال الزجة في الاعتدال ولا يضره أطوله لعذره وقضيته أنه لو أمكنه الانتظار جالما بعد الاعتدال لم يحزه وعليه يفرق بينهما بأن الاعتدال محسوب له فله البقاء فيه بخلاف ذلك الجلوس فكان كالاجنبي عما هو فيه نعم إن لم تكن طرأت له الزجة إلا بعد أن جلس فينبغي انتظاره حيثئذ فيه لا أقل حركة من عوده للاعتدال (ولا يرى به) لندرة هذا العذر وعدم دوامه ويسن للامام أن يطول القراءة ليلحقه فيها ثم إن زحم في الثانية وكان أدرك الأولى تخير بين المفارقة والانتظار (والا) تجز المفارقة لقدرته على أدراك الجمعة فلم يحزه مع

بالامام الأول (قوله) إلا عند تخالف النظم (الخ) أي فيلزم استئناف الثانية (قوله) مامر) أي في شرح ولا يستخلف الجمعة وفيما قيله (قوله) لتزويها) أي المتقدم بنفسه والمتقدم بغيره (قوله) ندها) أي نية القدوة أي استئنافها قول المتن (ومن زعم) أي منه الزحام نهاية ومعنى (قوله) في الجمعة) إلى قوله إلا أن يحمل في النهاية إلا قوله لم يحش إلى ولو قنوا أو قوله لا يفرق إلى ولو غير مكلف وكذا في المعنى إلا قوله وإن لم يحل عن رقة (قوله) لكن لعلها فيها (الخ) أي لعلها في الزحمة في الجمعة (ذكرها وإها هنا) ولأن تقاريعها متشعبة مشكلة لكونها لا تذكر إلا لركعة منتظمة وملققة على ما يأتي ولهذا قال الامام ليس في الزمان من يحيط باطرأها نهاية ومعنى قول المتن (فأمكنه) أي السجود على هيئة التنكيس بأن يكون الساجد على شاخص أو المسجد عليه فوهدة نهاية (قوله) هيئة الساجدين (الخ) وهي التنكيس معنى (قوله) لم يحش منه (الخ) فلو كان الذي يسجد على ظهره من عطاء الدنيا ويغلب على الظن عدم رضاه بذلك وربما ينشأ منه شر اتجه عدم الزوم سم على المنهج أقول قد يتجه الحرمه ع (قوله) ويفرق بينه) أي بين الفتن حاجيت يجب السجود عليه إن أمكن (قوله) بخلاف مجرد السجود (الخ) أي فلا يدخل بذلك تحت يده مع ذلك إذا تلف بالسجود عليه ضخته الساجد كما يأتي عن ع (قوله) بناء على أنه (الخ) عبارة عن المعنى ولا يحتاج هنا إلى أنه لا امر فيه يسير كقوله في المطلب (قوله) أنه لا يشترط الرضا (الخ) أي وهو الراجح ع (قوله) أو به تأذي يظن الرضا (الخ) لا يخفى ما فيه على التنية بصرى عبارة سم ليس فيه حرازة مع قوله بناء على أنه (الخ) (قوله) وجوبا) إلى قول المصنف فالحصحيح في النهاية والمعنى (قوله) وجوبا) ومع ذلك إذا تلف المسجد عليه ضخته ولا يدخل بذلك تحت يده فلو كان صيدا وضاع لا يضمنه المصل لأنه لا يدخل في يده ع (قوله) لما صح (الخ) أي من قوله إذا اشتد الزحام فليسجد أحدكم على ظهر أخيه نهاية ومعنى (قوله) الشامل للبيعة (الخ) أي كافي للمجموع وإن لم يأن صاحب البيعة كافي شرح العباب عبارته وإن لم يأن الأدي ولصاحب البيعة للحاجة مع أن الأمر فيه يسير قاله في المطلب وكذا ابن الاستاذ (قوله) للبيعة ومتاع (الخ) أي وإن لم يأن صاحبه كالاستاذ إلى حافظه ع (قوله) في الاعتدال) متعلق ينتظر (قوله) لعذره) متعلق بقوله ولا يضره (الخ) (قوله) وقضيته) أي قضية التقيد بالاعتدال (قوله) إلا بعد أن جلس (الخ) قضيته أنها إذا طرأت قبل الجلوس فينبغي العود إلى الاعتدال ولو كان أقرب إلى الجلوس منه ولو قيل بعدم جوازه حيثئذ لم يبعد وباتى عن ع ما يؤيده (قوله) لأنه أقل حركة) ظاهره جواز العود ولو قيل بعدم جوازه لم يكن بعد إلا عوده لمحل الاعتدال فعل اجنبي لا حاجة إليه ع (قوله) ثم إن زحم) إلى المتن في النهاية والمعنى (قوله) في الثانية) أي الركعة الثانية (قوله) (والا) لم تجز (الخ) وهو المعتمد خلافا لما طال به الاستوى ومعنى ونهاية سم (قوله) وفيما إذا زحم (الخ) إن كان في حيز وإلا فذاك ولا يقيد بلم يدرك الا في سم عبارة النهاية بقوله المعنى أما الزحوم في الركعة الثانية من الجمعة فسيجد متى تمكن قبل السلام أو بعده نعم لو كان مسبوقا لحقه في الثانية فان تمكن قبل سلام الامام وسجد السجدين أدرك الجمعة وإلا فلا يكامل بمسائتيه (قوله) كباقي) أي يعلم بما يأتي في المتن قبيل الباب (قوله) من السجود) إلى قوله وقضيته في النهاية (قوله) في الثانية) أي الركعة الثانية ع (قوله) منه) أي من

م (قوله) أو به تأذي يظن الرضا به) ليس فيه حرازة مع قوله بناء على (الخ) (قوله) الشامل للبيعة) أي كافي للمجموع وإن لم يأن صاحب البيعة كافي شرح العباب عن المطلب وابن الاستاذ فقال وإن لم يأن الأدي ولا صاحب البيعة للحاجة مع أن الأمر فيه يسير قاله في المطلب وكذا ابن الاستاذ (قوله) (والا) لم تجز المفارقة) أي خلافا لما طال به الاستوى (قوله) وفيما إذا زحم في الثانية) أي إن كان في حيز وإلا فذاك ولا يقيد

ذلك فهو بها وفيما إذا زحم في الثانية لا يدرك الجمعة إلا أن يسجد السجدين قبل سلام الامام كباقي (ثم إن) كانت الزحمة في الأولى (وتسكن) من بعده (فإن) ذكر ع امامه في الثانية أي قبل شروعه فيه (تجد) وجوبا لأنه لم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان طويلة (فإن رفع) منه (والامام قائم

قرا الفاتحة لادراك محلها فان ركع الامام قبل ان اغمار ركع معه وتحمل عنه بقية كالسجود بشرطه (او) فرغ منه والامام (راكع فالاصح) أنه (ركع) معه (وهو كمسبوق) فيتحمل (٤٩٣) عنه الفاتحة لانه لم يدرك محلها (فان كان امامه) حين فراغه من سجوده (فرغ من الركوع)

أو بقي منه جزء لكنه لم يدرك فيه فاتته الركعة مطلقا (و) حينئذ فتي (لم) يسلم واقفه فيها هو فيه لانه لا فائدة لجريه على نظم نفسه حينئذ (ثم يصلي) الركعة بعده لما تقر من فوات ركعته الثانية بفوات ركوعها مع الامام (وان كان) الامام (سلم) قبل فراغه من السجود (فانت الجمعة) لانه لم يدرك معه ركعة وقضيته انه لو قارن رفع راسه الميم من عليهما تفوته وهو محتمل وقضية قول شارح صرحوا هنا بانه لو سلم الامام كإرفعه هو من السجود انه يفتي الجمعة خلافا (وان لم يكن السجود حتى ركع الامام) في الثانية أي شرع في ركوعها (فتي) قول براعي (نظم) صلاة (نفسه) فيسجد الان كلا يوالى بين ركوعه في ركعة واحدة (والاظهر انه يركع معه) لانه سبقه باكثر من ثلاثة طوية (ويحسب ركوعه الاول في الاصح) لانه أتى به في وقته والثاني انما أتى به لخض المتابعة وإذا حسب له الاول (فركعته) ملققة من ركوع الاولى وسجود الثانية) الذي أتى به (و) يدرك بها الجمعة في (الاصح) لانه أدرك ركعة منها قبل سلام الامام

عن لم يدرك الاولى (قوله) وقضيته (الخ) قد يمنع أن قضيته ذلك بل عكسه بناء على أن معنى وإن كان سلامه قبل فراغه من السجود ويدل على أن معناه المراد ذلك انه لا يصح أن يكون معناه وإن كان شرع في السلام لاقتضائه الفوات بمجرد الشروع قبل الفراغ وهو فاسد فتعين المراد بان كان تسليمه قاتما (قوله) كإرفعه قد يمنع اقتضاء هذه المقارنة (قوله) لانه سبقه (الخ) فيموقفه لان السابق بذلك غير لازم إذ من أفراد ذلك ما لو فرغ من السجود فوجد الامام في الاعتدال مثلا ولا سبق هنا ماذكر وما مضى لا يحسب السابق به ولو واله ويكتفى بالتعليل بانه لم يدرك الركوع كالمسبوق فليتام (قوله) لانه سبقه (الخ) رجع عن هذا التعليل في النسخ المتمددة (قوله) في المتن ويحسب ركوعه الاول (الخ) يمكن أن يكون من فوائد حسابانه انه لو بان خلل في الثاني لم يؤثر ولو بان الخلل في الاول فهل يحسب الثاني او لا فتلقوا الركعة فيه نظر ولعل المتجه الاول سم (قوله) لانه أتى إلى قوله واعتضوه في النهاية والمغنى قول المتن (طلعت صلاته) أي بمجرد دخوله للسجود لا بشروعه للبطل برماوى ما يجري (قوله) واعتضوه (الخ) اجاب عنه النهاية بما نصه وسكت أي الروضة هنا عن حكم ما ذكره بعد علمه بما قدمه أن الاصح لزومه أيضا فقول الاسنوى بل يلزمه ذلك ما لم يسلم الامام إذ يحتمل أن الامام قد نسي القراءة مثلا فبعدوا به امراد الروضة هنا ودعوا ان عبارتها غير مستقيمة معناه وفيه المراد لا يدفع الايراد واجاب عنه المغنى ايضا بما نصه وهذا هو لزوم الاحرام ما لم يسلم الامام هو المتمدد وكلام الروضة محمول على

والا فتعني غير مؤثر في ذلك (فلو سجد على ترتيب نفسه) عامدا (علما بان واجبه المتابعة) في الركوع كما هو الاظهر المذكور (طلعت الوجوب صلاته) لانه لم يثبت في موضع الركوع ويلزمه التحريم بالجمعة إن أمكنه إدراك الامام في الركوع على ما في الروضة كاصلها واعتضوه

الوجوب اتفاقا وهذا على خلاف قد تقدم وان الاصح للزوم فلان ما فاة بينهم ما واذ علمت ذلك فقول
 الاسنوي ان عبارة الروضة غير مستقيمة ممنوع اهـ (قوله ان يلزمه الخ) خبر ان الموافق الخ (قوله ماعله) الى
 قول المتن والاصح في النهاية لا قوله اولم يستمر الى المتن وكذا في المغني لا قوله ولوعاميا الى المتن (قوله
 ماعله) اي من وجوب المتابعة نهاية (قوله بان استمر الخ) كذا نقل في شرح الروض التصوير بذلك عن
 السبكي والاسنوي فقال قالا وصورة المسئلة ان يستمر سهوا وجهه الى اتيانه بالسجود والثاني والافعلي
 المفهوم من كلام الاكثرين يجب متابعة الامام فيما هو فيه اي فان ادرك معه السجود تمت ركعته اهـ وقوله
 المفهوم من كلام الاكثرين اي وهو عدم حساب سجدته ثانيا للمقابل لما في المنهاج والمحرم من الحسبان
 ومفهوم قوله والافعلي المفهوم الخ وعدم وجوب المتابعة على ما في المنهاج وفي فتاوى شيخ الاسلام ما حاصله
 انه الظاهر اهم وغاية المغني قبيل قول المصنف والاصح الخ فلوزال جهله وانسبانه قبل سجوده ثانيا
 وجب عليه ان يتابع الامام فيما هو فيه كما هو المفهوم من كلام الاكثرين اهـ زاد النهاية اي فان ادرك معه
 السجود تمت ركعته كما اشار اليه بقوله والاصح الخ (قوله وسجد) اي سجدة وهو على نسيانها وجهه نهاية
 ومغني (قوله ففرغ من السجدين الخ) ولو فرغ من سجوده الاول فوجد الامام ساجدا فتابعه في سجوده
 حسب لركعته ملقة معنى (قوله قبل سلام الامام) اي قبل تمامه كما جرى عليه شيئا لا الشرع فيه كذهب
 اليه حج شوبري (قوله حسب لما تابه الخ) ولولم يتمكن المزحوم من السجود حتى سجدا الامام في الركعة
 الثانية سجد معه وحصلت لركعة ملقة من ركوع الاول وسجود الثانية فان لم يتمكن الا في السجدة الثانية
 سجد معه فيها وهل يسجد الاخرى لانه ركن واحد او يجلس معه فاذا سلم على صلاته او ينتظر مساجدا
 حتى يسلم فينبى على صلاته احتمالات والاوجه منها الاول كما اعتمدته شيخي وإن خالف في ذلك بعض المتأخرين
 اي شيخ الاسلام مغني وسمو نهاية (قوله والاصح بناء على الحسبان الخ) اعتمدته المنهج والنهاية والمغني
 (قوله وانتصر له السبكي الخ) ذكر في الفرع عن السبكي ما يقتضي انه انما يقول بالحسبان فيما اذا استمر على

عن حكم ما اذا ادركه بعد لعله بمقابلة من ان الاصح لزومه ايضا فقول الاسنوي يلزمه ذلك مالم يسلم
 الامام إذ يمحتمل ان الامام قد نسي القراءة متلفعا ودليا هو مراد الروضة هنا ودعا وان عبارتها غير
 مستقيمة ممنوع عشر حرر (واعترضه بان الموافق الخ) جزم في العباب بهذا الموافق ويمكن انه مراد الروضة
 (قوله بان استمر على ترتيب نفسه سهوا وجهه) كذا نقل في شرح الروض التصوير بذلك عن السبكي
 والاسنوي فقال قالا وصورة المسئلة ان يستمر سهوا وجهه الى اتيانه بالسجود والثاني والافعلي المفهوم
 من كلام الاكثرين يجب متابعة الامام فيما هو فيه اي فان ادرك معه السجود تمت ركعته انتهى وقوله المفهوم
 من كلام الاكثرين اي وهو عدم حساب سجوده ثانيا للمقابل لما في المنهاج والمحرم من الحسبان ومفهوم قوله
 والافعلي المفهوم من كلام الاكثرين عدم وجوب المتابعة على ما في المنهاج وفي فتاوى شيخ الاسلام
 ما حاصله انه الظاهر انتهى فليتأمل قال في الروض فرغ فان لم يتمكن حتى سجدا الامام في الركعة الثانية سجد
 معه وحصلت لركعة ملقة قال في شرحه فان لم يتمكن الا في السجدة الثانية سجد معه فيها ثم يحتمل ان يسجد
 الاخرى لانها مكركن واحد وان يسجد معه فاذا سلم على صلاته ذكرهما الزركشي ثم قال والمتمه انه
 ينتظر مساجدا حتى يسلم فينبى على صلاته لان الاحتمال الاول يؤدي الى المخافة والثاني الى تقابل الركن
 القصير وايده بمقابلة من عن القاضي والبعوى اوائل صفة لا تمتع وقد تمت ان المختار جواز تقابل الركن
 القصير في مثل ذلك وقد جوز الدارمي وغيره المنفردان بقدي في اعتداله بغيره وقبل ركوعه يتابعه انتهى
 والوجه وقاما لمختار الاحتمال الاول ثم قال في الروض فان لم يتمكن اي من السجود حتى تشهد الامام
 سجدا فان فرغ من السجود ولو بالرفع ثم قبل سلامه اي الامام وان لم يعتدل حصلت لركعة وادرك الجمعة
 وإن رفع بعد سلامه فاتته فيتمهظا راءه قال في شرحه كذا نقله الرازي عن التتمة وجزم به النووي وليس
 على وجهه فانه انما ذكره في التتمة تقريرا على القول بانه يجري على ترتيب نفسه واما على القول بانه يتابعه

بأن الموافق لما قدمه أن
 الياس لا يحصل إلا بالسلام
 أنه يلزمه الاحرام بهاتنا
 مالم يسلم ولا يصح تحريمه
 بالظهور لانه لم يأس (وإن
 نسي) ماعله (أو جهل)
 حكم ذلك ولو عاميا مخالفا
 للعلماء كما هو ظاهر لأن
 هذا ما يخفى على العوام (لم
 يحسب سجوده الاول)
 لانه أن في غير محلوه إن غام
 تبطل صلاته لعذره (فإذا
 سجد ثانيا) بأن استمر على
 ترتيب نفسه سهوا وجهه
 وفرغ من السجدين ثم قام
 وقرأ ركع واعتدل وسجد
 اولم يستمر بان تذكروا
 علموا الامام في التشهد حال
 قيامه من سجوده فسجد
 سجدتين قبل سلام الامام
 (حسب) له ما في به وتمت
 به ركعته الاولى لدخول
 وقته والنبي ما قبله
 (والاصح) بناء على
 الحسبان الذي هو المنقول
 كما في المحرم وانتصر له
 السبكي والاسنوي وغيرهما
 دون ما في العزيز من عدم
 الحسبان وان تبعه عليه
 في الروضة والمجموع
 (إذراك الجمعة بهذه الركعة)

ترتيب نفسه سهو أو جهلا ما إذا لم يستمر بأن زال سهوه أو جهله فهو موافق لما اقتضاء كلام الأكثرين من وجوب المتابعة للإمام فيما هو فيه أي فإن أدرك معه السجود حسبت والافلا وهذا التفصيل منطبق على ما حل به صاحب النهاية أي والمغني متن المناهج فليتام بصري وتقدم عن الأسنى ما يوافق ما في الغرر (قول المتن إذا أكلت السجدة ثان الخ) أي بخلاف ما إذا كلنا بعد سلام إمامه فلا يدرك بها الجمعة نهاية ومعنى (قوله وإن كان الخ) (فرع) قال في الروض فإن لم يتمسك أي من السجود حتى تشهد الإمام سجد فإن فرغ من السجود ولو بالرفع منه قبل سلامه أي الإمام وإن لم يعتدل حصلت له ركعة وأدرك الجمعة وإن رفع بعد سلامه أي الإمام فأنته فيتمها ظهرا واعتمده النهاية وسم خلافا للأسنى قال عش قوله لم يبعد سلامه أي بعد فراغه بخلاف ما لو رفع مقارنا لسلامه فإنها تحصل له وقوله فأنته الخ معتمداه قول المتن (ناسيا) أي للسجود أو كونه في الصلاة يجزئى قول المتن (ركع مع الخ) أي وحصل له من الركعتين ركعة ملفقة ويسقط الباقي منها نهاية ومعنى

فلا يسجد بل يجلس معه ثم بعد سلامه يسجد سجدتين ويتمها ظهرا نية على ذلك
الأدعى وغيره انتهى وأقول إذا اعتمدنا ما في الروض تبعنا للرافعي
والنوى كأن سجد السجدة الثانية وأدرك الجمعة في
مسئلة الركعتي الثانية بالاولى فترد الركعتي
فيها إنما باقى على تفريع ما هنا على
الضعيف كإزعمه الأدعى
وغیره والله
تعالى
اعلم

إذا أكلت السجدة ثان قبل
سلام الإمام وإن كان فيها
نقص التلفيق ونقص عدم
متابعة الإمام (و) التخلف
بالنسيان أو نحو مرض أو
بطء حركة كهو بالرحمة في
جميع مامر لحيتئذ (لو
تخلف بالسجود) في الأولى
(ناسيا حتى ركع الإمام
للتانية) فذكره (ركع معه)
وجوب (على المذهب) لأنه
سبق بأكثر من ثلاثة
أركان فلم يجز له الجرى
على نظم نفسه

(تم الجزء الثانى ويليهِ الجزء الثالث أوله باب صلاة الخوف)

﴿ فهرست الجزء الثاني من حواشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾

﴿ للعلامة شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي المكي رحمهم الله تعالى ﴾

صحيفة

- ٢ باب صفة الصلاة
 ١٠٨ باب شروط الصلاة
 ١٣٧ فصل في ذكر مبطلات الصلاة وسننها ومكروهاتها
 ١٦٨ باب سجود السهو
 ٢٠٤ باب في سجود التلاوة والشكر
 ٢١٩ باب في صلاة النفل
 ٢٤٦ كتاب صلاة الجماعة
 ٢٧٧ فصل في صفات الائمة
 ٣٠٠ فصل في بعض شروط القدوة الخ
 ٣٢٤ فصل في بعض شروط القدوة ايضا
 ٣٣٩ فصل تجب متابعة الامام في افعال الصلاة
 ٣٥٦ فصل في زوال القدوة وايجادها وادراك المسبوق للركعة
 ٣٦٨ باب كيفية صلاة المسافر
 ٣٧٨ فصل في شروط القصر وتوابعها
 ٣٩٣ فصل في الجمع بين الصلاتين
 ٤٠٤ باب صلاة الجمعة
 ٤٦٤ فصل في اداب الجمعة والاعتشالات المسنونة
 ٤٨٠ فصل فيما تدرك به الجمعة

